تصدير

يعدّ نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨ إطاراً إحصائياً يوفر مجموعة شاملة ومتسقة ومرنة من الحسابات الاقتصادية الكلية لأغراض وضع السياسات والتحليل والبحث. ويجري إعداده وإصداره تحت رعاية الأمم المتحدة والمفوضية الأوروبية، ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، وصندوق النقد الدولي، ومجموعة البنك الدولي. وهو يمثل استكمالاً، صدر به تكليف من اللجنة الإحصائية للأمم المتحدة في عام ٢٠٠٣، لنظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣، الذي أُعدّ في إطار المسؤولية المشتركة لنفس المؤسسات الخمس. ويبين نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨، كغيره من الإصدارات السابقة، الاحتياجات المتغيرة لمستخدميه، والتطورات الجديدة التي تشهدها البيئة الاقتصادية، وأوجه التقدم في البحث المنهجي.

وتولّى إدارة وتنسيق العمل فريق عامل يتألف من ممثلين عن كل مؤسسة من مؤسساتنا. كما وردت مساهمات قيّمة من المكاتب الإحصائية والمصارف المركزية الوطنية من بلدان في جميع أنحاء العالم. وأجرت أفرقة للخبراء بحوثاً بشأن المسائل قيد الاستعراض. وأُنشئ فريق خبراء استشاري من أجل عرض آراء الخبراء من طائفة متنوعة من البلدان. وخلال أعمال الاستكمال، نُشرت التوصيات والنصوص المحدثة في موقع شعبة الإحصاءات في الأمم المتحدة على شبكة الإنترنت لتكون مفتوحة للتعليقات الواردة من جميع أنحاء العالم، ولتتحقق بالتالي الشفافية الكاملة في العملية.

والغرض من نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨ أن يكون متاحاً للاستخدام في جميع البلدان، فهو مصمّم لمواءمة احتياجات البلدان في مختلف مراحل التنمية الاقتصادية. كما يوفر إطاراً جامعاً للمعايير الخاصة بميادين أخرى للإحصاءات الاقتصادية، ميسراً التكامل بين تلك النُظُم الإحصائية من أجل تحقيق الاتساق مع الحسابات القومية.

واعتمدت اللجنة الإحصائية بالإجماع، في دورتها الأربعين، نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨ باعتباره المعيار الإحصائي الدولي للحسابات القومية. ونشجع كل البلدان على تجميع حساباتها القومية وتقديم التقارير بشأنها استناداً إلى نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨ في أقرب وقت ممكن.



بان كي – مون
الأمين العام
الأمم المتحدة

خوسيه مانويل باروسو
الرئيس
المفوضية الأوروبية

أنخيل غوريا
الأمين العام
منظمة التعاون والتنمية
في الميدان الاقتصادي

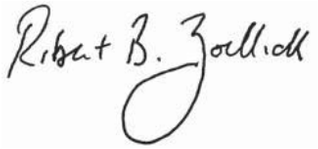



روبرت ب. زوليك
الرئيس
مجموعة البنك الدولي

دومينيك ستروس – كان
المدير التنفيذي
صندوق النقد الدولي

Foreword ARABICNEW.indd 1 09/08/1430 11:25:47

نظام الحسابات القومية

مقدمة
جدول المحتويات
قائمة الجداول
قائمة الأشكال
تمهيد
قائمة الاختصارات والمترادفات
الفصل الأول: مقدمة
الفصل الثاني: منظور عام
الفصل الثالث: المخزونات والتدفقات والقواعد المحاسبية
الفصل الرابع: الوحدات والقطاعات المؤسسية
الفصل الخامس: المؤسسات والمنشآت والصناعات
الفصل السادس: حساب الإنتاج
ملحق الفصل السادس فصل قيمة التخزين عن أرباح وخسائر الاقتناء
الفصل السابع: حسابات توزيع الدخل
الفصل الثامن: إعادة توزيع حسابات الدخل
الفصل التاسع: استخدام حساب الدخل
الفصل العاشر: حساب رأس المال
الفصل الحادي عشر: الحساب المالي
الفصل الثاني عشر: التغيرات الأخرى في حسابات الأصول
الفصل الثالث عشر: الميزانية العمومية
الفصل الرابع عشر: جداول العرض والاستخدام وحساب السلع والخدمات
الفصل الخامس عشر: مقاييس الأسعار والأحجام
الفصل السادس عشر: تلخيص ودمج الحسابات
الفصل السابع عشر: قضايا متعددة الجوانب وقضايا خاصة
الفصل الثامن عشر: إعداد وتقديم الحسابات
الفصل التاسع عشر: السكان ومدخلات اليد العاملة
الفصل العشرون: خدمات رأس المال والحسابات القومية
الفصل الحادي والعشرون: قياس نشاط الشركة
الفصل الثاني والعشرون: الحكومة العامة والقطاعات العامة
الفصل الثالث والعشرون: المؤسسات غير الهادفة للربح
الفصل الرابع والعشرون: قطاع الأسر المعيشية
الفصل الخامس والعشرون: الجوانب غير الرسمية من الاقتصاد
الفصل السادس والعشرون: حسابات بقية العالم ورابط لميزانية المدفوعات
الفصل السابع والعشرون: روابط للإحصاءات النقدية وتدفق الأموال
الفصل الثامن والعشرون: تحليل جدول المدخلات و المخرجات وجداول ومصفوفات أخرى
الفصل التاسع والعشرون: الحسابات التابعة والامتدادات الأخرى
ملحق 1: تصنيف التسلسلات الهرمية / التدرجات لنظام الحسابات القومية والرموز المرتبطة به.
ملحق 2: تتابع الحسابات
ملحق 3: التغيرات مقارنة بنظام الحسابات القومية لسنة 1993
ملحق 4: خطة البحث

مراجع
قائمة بالمصطلحات
فهرس

نظام الحسابات القومية

جدول المحتويات
قائمة الجداول
قائمة الأشكال
تمهيد
قائمة الاختصارات والمترادفات
الفصل الأول مقدمة
أ- ما هو نظام الحسابات القومية.
ب- العناصر المفاهيمية لنظام الحسابات القومية
1- الأنشطة والمعاملات
2- قطاعات الاقتصاد المؤسسية
3- الحسابات وأنشطتها الاقتصادية المصاحبة
حساب السلع والخدمات
تتابع الحسابات
الحسابات الجارية
حسابات التراكم
الميزانيات العمومية
حسابات أخرى لنظام الحسابات القومية
جداول العرض والاستخدام
الحسابات من حيث الأحجام
ج- استخدامات نظام الحسابات القومية
1- رصد سلوك الاقتصاد
2- تحليل الاقتصاد الكلي
3- مقارنات دولية
د. حدود نظام الحسابات القومية
1- المعاملات غير النقدية
2- حدود الإنتاج
إنتاج الأسر المعيشية
مشكلات حد الإنتاج الأخرى
3- حد الاستهلاك
4- حد الأصول
5- الحدود الوطنية
6- الاستهلاك النهائي والاستهلاك الوسيط وإجمالي تكوين رأس المال الثابت
رأس المال البشري
الإصلاحات والصيانة وإجمالي تكوين رأس المال الثابت
هـ - نظام الحسابات القومية كإطار تنسيقي للإحصاء
1- التوفيق بين مختلف النظم الإحصائية
2- استخدام البيانات الجزئية في حسابات الاقتصاد الكلي.
و- الصلات مع محاسبة الأعمال التجارية
1- معايير المحاسبة الدولية
ز- توسيع نطاق نظام الحسابات القومية

ح- نظام الحسابات القومية ومقاييس الرفاهية
1- التحفظات على اعتبار الإنفاق كمقياس للرفاهية
2- الخدمات غير مدفوعة القيمة والرفاهية
3- أثر الأحداث الخارجية على الرفاهية
4- أثر المظاهر الخارجية على الرفاهية
5- الآثار غير الاقتصادية على الرفاهية
6- مؤشرات الرفاهية ومجاميع الاقتصاد الكلي
الفصل الثاني: منظور عام
أ- مقدمة
1- تحليل التدفقات والمخزونات
2- تسجيل التدفقات والمخزونات
ب- العناصر المتصلة بالمفاهيم في نظام الحسابات القومية
1- الوحدات والقطاعات المؤسسية
1- القطاعات المؤسسية
تعيين حدود الاقتصاد الكلي القومي وبقية العالم
2- المعاملات والتدفقات الأخرى
أنواع المعاملات الرئيسية والتدفقات الأخرى
خصائص المعاملات في نظام الحسابات القومية
3- الأصول والخصوم
4- المنتجات والوحدات المنتجة
المنتجات
الوحدات المنتجة
5- الأغراض
ج- قواعد المحاسبة
1- مقدمة
مصطلحات لجانبي الحسابات
التغير في الملكية وقيد المعاملات في السلع والخدمات
محاسبة القيد المزدوج / القيد الرباعي
2 - وقت القيد
3- التقييم
مبادئ عامة
طرق التقييم
مقاييس الأحجام والمقاييس بالقيم الحقيقية
4- التوحيد والترصيد
التوحيد
الترصيد
استخدام الصافي
د- الحسابات
1- مقدمة
2- التتابع الكامل للحسابات

الأقسام الثلاث لتتابع الحسابات
حساب الإنتاج
توزيع حسابات الدخل
التوزيع الأولي لحساب الدخل
التوزيع الثانوي لحساب الدخل
حساب إعادة توزيع الدخل العيني
استخدام حساب الدخل
حسابات التراكم
حساب رأس المال
الحساب المالي
التغيرات الأخرى في حساب حجم الأصول
حساب إعادة التقييم
الميزانيات العمومية
3- عرض متكامل للحسابات
حسابات بقية العالم
حساب السلع والخدمات
الإجماليات
إجمالي الناتج القومي
مقاييس الصافي والإجمالي
إجمالي الدخل القومي
الدخل القومي القابل للتصرف
الحسابات من حيث الحجم
4- الأجزاء الأخرى من الهيكل المحاسبي
جداول المعاملات المالية والأصول والخصوم المالية
جداول المعاملات المالية و الأصول والخصوم المالية
الميزانيات العمومية الكاملة وحساب الأصول والخصوم
التحليل الوظيفي
السكان وجداول مدخلات العمالة
هـ - الإطار المركزي المتكامل والمرونة
1- تطبيق الإطار المركزي بطريقة مرنة
2- إدخال مصفوفات المحاسبة الإجتماعية
3- إدخال الحسابات التابعة

الفصل الثالث: المخزونات والتدفقات والقواعد المحاسبية

أ- مقدمة
1- المخزونات والتدفقات
2- المخزونات الموازنة
3- تصنيف المخزونات والتدفقات في حسابات
4- القواعد المحاسبية
البنود
1- الفوائد

2- الملكية
3- تعريف أحد الأصول
4- الأصول المالية والخصوم
5- حد الأصول وتصنيف المستوى الأول للأصول الخصوم والمخصصات الطارئة
6- دخول وخروج الأصول من الميزانية العمومية
7- حالات الاستبعاد من حد الأصول
ج- التدفقات
1- المعاملات
المعاملات النقدية
المعاملات بمقابل وبدون مقابل
عمليات إعادة ترتيب المعاملات
إعادة توجيه المعاملات
تجزئة المعاملات
الوحدات التي تيسر معاملة نيابة عن أطراف أخرى
المعاملات غير النقدية
معاملات المقايضة
المقابل العيني
السداد العيني بخلاف المقابل العيني
التحويلات العينية
المعاملات الداخلية
الظواهر الخارجية والأعمال غير القانونية
المظاهر الخارجية
الأعمال غير القانونية
2- التدفقات الأخرى
التغيرات الأخرى في حجم الأصول
مكاسب وخسائر الملكية
د- البنود الموازنة
البنود الموازنة في حسابات التدفق
البنود الموازنة في الميزانيات العمومية
هـ- القواعد المحاسبية
1- المحاسبة رباعية القيود
2- التقييم
القواعد العامة
تقييم المعاملات
المنتجات الزراعية التي تباع من المزرعة
المقايضة
أسعار التسعير
تقييم التحويلات العينية
سعر التحويل

التسعير الميسر
التقييم بالتكلفة
تقييم الأصول
التقييم وفقاً للمحاسبة التجارية
تقديم التدفقات المجزئة
التقييمات الخاصة بخصوص المنتجات
تقديم التدفقات الأخرى
التغيرات الأخرى في حجم الأصول
مكاسب وخسائر الملكية
تقييم مراكز الأصول المالية والخصوم
3- وقت القيد
اختيار وقت القيد
اختيار القيد على أساس الاستحقاق
توقيت الاستحواذ على السلع والخدمات
توقيت تسجيل العمليات المعاد توزيعها
توقيت تسجيل معاملات الأصول المالية والخصوم
تاريخ تسجيل الإنتاج والاستهلاك الوسيط
توقيت تسجيل التغيرات في قائمة السلع والموجودات والاستهلاك في رأس المال الثابت
تاريخ تسجيل المعاملات المركبة و قيود التوازن
توقيت تسجيل التدفقات الأخرى
توقيت تسجيل أرباح أو خسائر الحيازة
تعديلات التوقيت في المعاملات الدولية
بنود الميزانية
4- الإجماليات والتصفية والاندماج
الإجماليات
التصفية
التوحيد
الفصل الرابع: القطاعات والوحدات المؤسسية
أ- مقدمة
1- الوحدات المؤسسية
2- الإقامة
3- القطاعات والسلوك الاقتصادي
4- الاقتصاد الكلي
5- نظرة عامة عن القطاعات المؤسسية
6- القطاعات الفرعية
السيطرة العامة والأجنبية
المؤسسات غير الهادفة للربح
القطاعات الفرعية الأخرى
7- بقية العالم
ب- المؤسسات في نظام المحاسبات القومية

1- أنواع المؤسسات
الشركات ذات الكيان القانوني
التعاونيات والشركات ذات المسئولية المحدودة إلخ
أشباه الشركات
الفروع
الوحدات المقيمة القومية
2- حالات خاصة
مجموعة من المؤسسات
المكاتب الرئيسية والشركات القابضة
الكيانات ذات الأغراض الخاصة
المؤسسات المالية المقيدة
الشركات التابعة غير الحقيقية
وحدات الأغراض الخاصة للحكومات العامة
3- الملكية والتحكم في المؤسسات
الشركات التابعة والشركات المشاركة
الشركات التابعة
الشركات المشاركة
السيطرة الحكومية على الشركات
السيطرة بوحدات غير مقيمة
ج- المؤسسات غير الهادفة للربح
1- خصائص المؤسسات غير الهادفة للربح
2- المؤسسات غير الهادفة للربح التي تعمل في الإنتاج السوقي
تسويق المؤسسات غير الهادفة للربح يخدم المشروعات
3- المؤسسات غير الهادفة للربح العاملة في الإنتاج غير السوقي
المؤسسات غير الهادفة للربح التي تسيطر عليها الحكومة
المؤسسات غير الهادفة للربح التي تخدم الأسر المعيشية
د- قطاع الشركات غير المالية وقطاعاتها
هـ - قطاع الشركات المالية و قطاعاتها
1- البنك المركزي
2- شركات الإيداع ما عدا البنك المركزي
3- صناديق أسواق المال
4- الصناديق الاستثمارية غير صناديق أسواق المال
5- شركات الوساطة المالية ما عدا شركات التأمين وصناديق المعاش التقاعدي
6- شركات المساعدة المالية
7- المؤسسات المالية المقيدة ومقرضي الأموال
8- شركات التأمين
9- صناديق معاشات التقاعد
القطاع الحكومي العام والقطاعات الفرعية
10 القطاع الحكومي كوحدات مؤسسية
القطاعات الحكومية بوصفها منتجون

مشاريع الضمان الاجتماعي وصناديق الضمان الاجتماعي
2- القطاع الحكومي العام
3- القطاعات الفرعية لقطاع الحكومة العام
الحكومة المركزية
حكومة الولاية
الحكومة المحلية
صناديق الضمان الاجتماعي
4- الطرق البديلة للقطاعات الفرعية
قطاع الأسر المعيشية و أسلوب القطاعات الفرعية الخاص بها
1- الأسر المعيشية كوحدات مؤسسية
2- المشروعات الفردية في الأسر المعيشية
3- قطاع الأسر المعيشية وقطاعاته الفرعية
القطاعات الفرعية وفقاً للدخل
القطاعات الفرعية وفقاً للخصائص التي يوردها شخص مرجع
التقسيم إلى قطاعات فرعية وفقاً لحجم وموقع الأسرة المعيشية
المؤسسات غير الهادفة للربح التي تخدم الأسر المعيشية
بقية العالم
1- المنظمات الدولية
2- البنوك المركزية لاتحادات العملات
الفصل الخامس: المشروعات والمؤسسات والصناعات
أ- مقدمة
ب- الأنشطة الإنتاجية
1- تصنيف الأنشطة في نظام الحسابات القومية
2- الأنشطة الأساسية والثانوية
الأنشطة الأساسية
الأنشطة الثانوية
3- الأنشطة المساعدة
ج- تقسيم المشروعات إلى وحدات أكثر تنوعاً
1- أنواع وحدات الإنتاج
وحدات بحسب نوع النشاط
الوحدات المحلية
المنشئات
2- بيانات وحسابات المنشآت
3- تطبيقات المبادئ الأساسية في مواقف خاصة
المؤسسات داخل المشاريع المتكاملة
المؤسسات المملوكة للحكومة العامة
د- الأنشطة المساعدة
تسجيل مخرجات الأنشطة المساعدة (أم لا)
دور الأنشطة المساعدة في نظام الحسابات القومية
هـ - الصناعات

1- السوق ، والمنتجين غير السوقيين لحساب أنفسهم
2- الصناعات والمنتجات
و- وحدات الإنتاج المنتجانس
الفصل السادس: حساب الإنتاج
أ- مقدمة
ب- مفهوم الإنتاج
1- الإنتاج بوصفه نشاطاً اقتصادياً
السلع
الخدمات
المنتجات القائمة على المعرفة
2- حدود الإنتاج
حدود الإنتاج العام
حدود الإنتاج في نظام الحسابات القومية
الحد الإنتاجي داخل الأسر المعيشية
استثناء معظم الخدمات المنتجة لاستخدام الأسر المعيشية
إنتاج السلع للحساب الشخصي
خدمات مالكي المساكن المقيمين بها
إنتاج الخدمات الداخلية والشخصية من قبل طاقم عمل يحصل على رواتب
التزيين والصيانة والإصلاح (افعلها بنفسك)
استخدام السلع الاستهلاكية
الاقتصاد غير الملحوظ
ج- الأسعار الأساسية للمنتجين والمشترين
1- الأساس وأسعار المنتجين
ضريبة القيمة المضافة والضرائب المشابهة المقتطعة
القيد الصافي والإجمالي لضريبة القيمة المضافة
2- أسعار المشترين
.3موجز عن الأسعار الأساسية للمنتجين والمشترين
د- القيمة المضافة وإجمالي الناتج المحلي
1- القيمة المضافة الإجمالية والصافية
2- تقييمات بديلة للقيمة المضافة
القيمة المضافة الإجمالية بالأسعار الأساسية
قيمة مضافة إجمالية بأسعار المنتجين
القيمة المضافة الإجمالية بتكلفة العوامل
3- الناتج المحلي الإجمالي
4- الإنتاج المحلي
هـ- تقييم المخرجات
1- الإنتاج نظير المخرجات
2- توقيت القيد
3- تقييم المخرجات

4- المخرجات السوقية والمخرجات المنتجة لأغراض الاستعمال النهائي الخاص الذاتي والمخرج غير السوقي
المنتج السوقي
تسجيل المبيعات
تسجيل المقايضة
تسجيل الاستهلاك النوعي أو المدفوعات النوعية الأخرى
تسجيل تسليمات المشروعات الداخلية
التغير في مخزون السلع مكتملة التصنيع
التغير في مخزون الأعمال قيد التنفيذ
المخرجات لأغراض الاستعمال النهائي الخاص الذاتي
السلع المنتجة من قبل الأسر المعيشية
الخدمات التي يقدمها طاقم العمل الداخلي
خدمات المساكن التي يسكنها مالكوها
إجمالي تكوين رأس المال الثابت الخاص
التغير في المخزونات
الاستهلاك الوسيط الخاص بالمنشأة
تقييم المنتج للاستخدام النهائي من قبل المنشأة
المنتج غير السوقي
المنتجون السوقيون وغير السوقيين
ز- منتجات صناعية معيشية
1- مقدمة
2- الزراعة، وزراعة الغابات وصيد الأسماك
3- الآلات والمعدات والإنشاءات
4- النقل والتخزين
النقل
التخزين
5- التوزيع بالجملة والتجزئة
6- إنتاج البنك المركزي
الحالات غير المصنفة مثل الخدمات الإشرافية
توفير المنتج غير السوقي
توفير المنتج السوقي
7- الخدمات المالية الأخرى بخلاف الخدمات المالية المرتبطة بصناديق التأمين والتقاعد
الخدمات المالية المقدمة مقابل رسوم محددة
الخدمات المالية التي تقدم نظير فوائد على القروض والودائع
الخدمات المالية المرتبطة بالاستحواذ على الأصول المالية والخصوم في الأسواق المالية والتصرف بها
8- الخدمات المالية المرتبطة بخطط التأمين والمعاش التقاعدي
التأمين غير التأمين على الحياة
التأمين على الحياة
إعادة التأمين
خطط التأمين الاجتماعي

خطط الضمان القياسي
9- البحث والتطوير
10- إنتاج الأصول والنسخ
ز- الاستهلاك الوسيط
1- تغطية الاستهلاك الوسيط
2- توقيت و تقييم الاستهلاك الوسيط
3- الحدود بين الاستهلاك الوسيط وتعويض الموظفين
4- الحدود بين الاستهلاك الوسيط وإجمالي تكوين رأس المال الثابت
أدوات صغيرة
الصيانة والإصلاحات
الأبحاث والتطوير
التنقيب عن المعادن والتقييم
المعدات العسكرية
5- الخدمات المقدمة من الحكومة للمنتجين
6- التحويلات الاجتماعية العينية
7- الخدمات المقدمة لمؤسسات الأعمال
8- إسناد الأعمال لجهات خارجية
9- تأجير الأصول الثابتة
ح- استهلاك رأس المال الثابت
1- تغطية استهلاك رأس المال الثابت
2- استهلاك رأس المال الثابت و إيجارات الأصول الثابتة
3- حساب استهلاك رأس المال الثابت
4- طريقة الجرد الدائم
حساب إجمالي مخزون رأس المال
فعاليات ذات علاقة
معدلات استهلاك رأس المال الثابت
قيم استهلاك رأس المال الثابت
ملحق الفصل السادس فصل المخرجات نتيجة التخزين عن الأرباح والخسائر المحتفظ بها
أ- مقدمة
1- تكاليف التخزين ومكاسب وخسائر الاحتفاظ
ب- السلع التي تتغير قيمتها الحقيقية بمرور الوقت
1- السلع ذات فترة الإنتاج الطويلة
2- السلع التي تتغير مواصفاتها المادية
3- السلع موسمية الطابع عرضاً وطلباً
4- من المستفيد من تزايد قيمة البضائع المخزنة؟
5- متى يتم تسجيل المخرجات نتيجة التخزين؟
1- بعض الأمثلة
مثال رقم 1
مثال رقم 2
مثال رقم 3

الفصل السابع: حساب التوزيع الأولي للدخل

أ- مقدمة

1- حساب توليد الدخل

فائض التشغيل والدخل المختلط

2- حساب تخصيص الدخل الأولي

البنود الموازنة والدخل القومي

إجمالي الدخل القومي وصافي الدخل القومي

3- حساب دخل التنظيم

4- حساب تخصيص الدخل الأولي الآخر

تعويضات الموظفين

1- تحديد الموظفين

علاقة الاستخدام

أرباب العمل والعاملون لحسابهم الخاص

العمال الخارجيين

2- مكونات تعويضات المستخدمين

الأجور والمرتبات

الأجور والمرتبات المدفوعة نقداً

الأجور والمرتبات العينية

حق شراء وبيع الأسهم

مساهمات أرباب العمل الاجتماعية

مساهمات أرباب العمل الفعلية في برامج الضمان الاجتماعي

مساهمات أرباب العمل المحتسبة في برامج الضمان الاجتماعي

مساهمات أرباب العمل المحتسبة في معاشات التقاعد

مساهمات أرباب العمل المحتسبة في غير معاشات التقاعد

ج- الضرائب على الإنتاج والاستيراد

1- قيد الضرائب على الإنتاج والاستيراد

قيد الضرائب على الإنتاج والاستيراد في الحسابات

الضرائب مقابل الرسوم

الروابط مع تصنيفات صندوق النقد الدولي ومنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية للضرائب

القيد على أساس الاستحقاق

الفوائد ، الغرامات، أو الجزاءات الأخرى

الضرائب والإعانات في حسابات التوزيع الأولي للدخل

2- الضرائب على المنتجات

ضريبة القيمة المضافة

الضرائب والرسوم على الاستيراد، عدا ضريبة القيمة المضافة

رسوم الاستيراد

ضرائب الاستيراد عدا ضريبة القيمة المضافة، و رسوم الاستيراد

ضرائب التصدير

الضرائب على المنتجات عدا ضريبة القيمة المضافة ورسوم التصدير

3- الضرائب الأخرى على الإنتاج

د- الإعانات
1- الإعانات على المنتجات
إعانات الاستيراد
إعانات التصدير
الاستبعاد من إعانات التصدير
الإعانات الأخرى على المنتجات
2- الإعانات الأخرى على الإنتاج
هـ- دخول الملكية
1- تعريف دخل الملكية
2- الفائدة
القيد على أساس الاستحقاق
الفائدة على الودائع والقروض والحسابات التي برسم القبض والدفع
الفائدة على الأوراق المالية برسم الدفع
مزيد من الإيضاح والتفصيل
الفائدة الاسمية والحقيقية
الحالة الخاصة لمعدل الفائدة الموضوعة من قبل البنك المركزي
تدني أسعار السوق على احتياطي الودائع
معدلات تضخم السوق لدعم العمالة
تدني أسعار السوق للصناعات ذات الأولوية
3- دخل الشركات الموزع
الأرباح الموزعة
وقت القيد
الأرباح الموزعة على الأسهم عالية القيمة
السحب من دخل أشباه الشركات
عائدات الاستثمار الأجنبي المباشر المعاد استثمارها
الأرباح المحتجزة للشركات المحلية
4- نفقات دخل الاستثمار
دخل الاستثمار الذي يعزى لحاملي بوالص/وثائق التأمين
دخل الاستثمار برسم الدفع على استحقاقات المعاش التقاعدي
دخل الاستثمار الذي يعزى لحاملي أسهم صناديق الاستثمار
5- الريوع
التمييز بين الريوع والإيجارات
الريوع على المصادر الطبيعية
ريوع الأرض
ريوع الأصول الجوفية
الفصل الثامن: حسابات إعادة توزيع الدخل
أ- مقدمة
1- حساب التوزيع الثانوي للدخل
الضرائب الجارية على الدخل، أو الثروة، إلخ
المساهمات والمنافع الاجتماعية

التحويلات الجارية الأخرى
2- الدخل المتاح للتصرف به
حلقات الاتصال بالمفاهيم الاقتصادية النظرية للدخل
الدخل القومي المتاح للتصرف به
3- حساب إعادة توزيع الدخل العيني
4- الدخل المتاح للتصرف به المعدل
ب- التحويلات الجارية
1- التمييز بين التحويلات الجارية والتحويلات الرأسمالية
2- قيد التحويلات
التحويلات النقدية
تدبير احتياطيات السلع والخدمات من قبل الشركات
التحويلات الاجتماعية العينية
ج - الضرائب الجارية على الدخل، أو الثروة، إلخ
1- الضرائب عموماً
الضرائب مقابل الرسوم
حلقات الاتصال بين التصنيفات الضريبية لصندوق النقد الدولي والتصنيفات الضريبية لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية
القيد على أساس الاستحقاق
الفوائد ، الغرامات، أو الجزاءات الأخرى
2- الضرائب على الدخل
3- الضرائب الجارية الأخرى
الضرائب الجارية على رأس المال
ضرائب جارية منوعة
د- برامج التأمين الاجتماعي
1- الظروف التي تغطيها برامج التأمين الاجتماعي
2- تنظيم برامج التأمين الاجتماعي
برامج الضمان الاجتماعي
برامج الضمان الاجتماعي الممولة تمويلاً خاصا
هـ صافي المساهمات الاجتماعية
1- مكونات المساهمات الاجتماعية
2- مساهمات أرباب العمل الاجتماعية الفعلية
3- مساهمات أرباب العمل الاجتماعية المحتسبة
4- المساهمات الاجتماعية الفعلية للاسر المعيشية
5- مكملات المساهمات الاجتماعية للأسر المعيشية
و- المنافع الاجتماعية عدا التحويلات الاجتماعية العينية
1- التدابير أو الترتيبات المؤسسية
برامج التامين الاجتماعي أو الضمان الاجتماعي
الضمان الاجتماعي والمساعدات الاجتماعية
2- أنواع المنافع الاجتماعية
المعاشات التقاعدية

منافع المعاشات غير التقاعدية المستحقة الدفع نقدا
المقبوضات من قبل الأسر المعيشية عدا المنافع الاجتماعية
منافع المعاشات غير التقاعدية المستحقة الدفع عينا
منافع عينية من قبل الحكومة
3- المنافع الاجتماعية المقيدة في حساب التوزيع الثانوي للدخل
التحويلات الجارية الأخرى
1- المعاملات ذات الصلة بالتأمين
صافي أقساط التأمين على غير الحياة
مطالبات التأمين غير التأمين على الحياة
صافي أقساط ومطالبات إعادة التأمين
الرسوم والطلبات بموجب الاحتياطي الفني / الضمانات الموحدة
2- التحويلات الجارية في إطار الحكومة العامة
3- التعاون الدولي الجاري
4- التحويلات الجارية المتنوعة
التحويلات الجارية بين البنك المركزي والحكومة العامة
التحويلات الجارية إلى المؤسسات غير الهادفة للربح التي تخدم الأسر المعيشية
التحويلات الجارية بين الأسر المعيشية
الغرامات والجزاءات
اليانصيب والقمار
دفع التعويضات
ح- التحويلات الاجتماعية العينية
1- حساب إعادة توزيع الدخل العيني
2- التحويلات الاجتماعية العينية المدفوعة للوحدات غير المقيمة

الفصل التاسع: استخدام حساب الدخل

أ- مقدمة
1- استخدام حساب الدخل المتاح للتصرف به
2- استخدام حساب الدخل المتاح للتصرف به المعدل
3- العلاقة بين صيغتي استخدام حساب الدخل
4- التعديل الناتج عن التغيير في صافي حقوق الأسر المعيشية في المعاشات التقاعدية
5- الادخار
6- حساب معدلات أو نسب الادخار
ب- إنفاق وامتلاك، واستعمال السلع والخدمات
1- النفقات
تحديد وقت حصول النفقات على السلع والخدمات
2- الامتلاك
3- استهلاك السلع والخدمات
السلع المعمرة مقابل السلع غير المعمرة
استهلاك السلع والخدمات بوصفه نشاطا
ج- قياس قيمة المعاملات غير النقدية بشكل غير مباشر
1- معاملات المقايضة

2- الإنفاق على السلع والخدمات المستلمة كدخل عيني.
3- الإنفاق على السلع والخدمات التي ينتجها أشخاص لحساب أنفسهم
د- إنفاق الأسر المعيشية على الاستهلاك النهائي
1- مقدمة
2- إنفاق الأسر المعيشية التي تمتلك مشاريع ليست ذات شخصية اعتبارية
3- الإنفاق على أنواع معينة من السلع والخدمات
الإنفاق على خدمات الوساطة المالية
خدمات الوساطة المالية عدا خدمات التأمين وصناديق المعاشات التقاعدية
خدمات التأمين وصناديق المعاشات التقاعدية
خدمات المساكن والتصليحات والتحسينات
خدمات المساكن التي يسكنها مالكوها
أعمال الزخرفة والصيانة والتصليحات
التحسينات الكبيرة
تصليح وصيانة السلع الاستهلاكية المعمرة
التراخيص والرسوم
4- تصنيف إنفاق الأسر المعيشية على الاستهلاك النهائي
5- تحديد وقت وإنفاق الأسر المعيشية على الاستهلاك النهائي
تحديد الوقت
التقييم
تقييم الشراء بالدين
6- نفقات الأسر المعيشية المقيمة وغير المقيمة
استهلاك الأسر المعيشية النهائي الفعلي
و- الإنفاق على الاستهلاك الذي تتحمله الحكومة العامة
1- الإنفاق على مخرجات المنتجين السوقيين وغير السوقيين
الإنفاق على مخرجات المنتجين السوقيين
الإنفاق على السلع والخدمات الاستهلاكية التي ينتجها المنتجين السوقيين
مخرجات الحكومة و نفقات الاستهلاك النهائي
2- الإنفاق على السلع والخدمات الفردية والجماعية
السلع والخدمات الفردية
الاستهلاك الفردي حسب نوع المنتج
الخدمات الجماعية
الحد الفاصل بين الخدمات الفردية والجماعية
تصنيف الإنفاق الحكومي الفردي والجماعي
الخدمات غير السوقية المقدمة للمنشآت/المشاريع
ز- الاستهلاك النهائي الفعلي للحكومة العامة
ح- نفقات الاستهلاك التي تتحملها المؤسسات غير الهادفة للربح التي تخدم الأسر المعيشية
الاستهلاك الفردي حسب نوع المنتج
الاستهلاك النهائي الفعلي للمؤسسات غير الهادفة للربح التي تخدم الأسر المعيشية
ك- الإنفاق على الاستهلاك النهائي والاستهلاك النهائي الفعلي: ملخص ملخص
1- نفقات الاستهلاك النهائي

2- الاستهلاك النهائي الفعلي
3- مجمع الاستهلاك النهائي في الاقتصاد
الفصل العاشر: حساب رأس المال
أ- مقدمة
1- تعريفات الملكية والأصول
2- الأصول غير المالية
الأصول المنتَجة
الأصول غير المنتجة
3- هيكل/ بنية حساب رأس المال
الادخار
التحويلات الرأسمالية
التغيرات في صافي القيمة المالية التي تعزى إلى الادخار والتحويلات الرأسمالية
استحواذ الأصول غير المالية مطروحاً منها قيمة التصرف بها
صافي الإقراض
ب- إجمالي تكوين رأس المال
1- إجمالي تكوين رأس المال الثابت
حد الأصل
الأصول الثابتة الموجودة
التحسينات الرئيسية التي تدخل على الأصول الموجودة
التكاليف المترتبة على الاستحواذ أو التصرف في الأصول
وقت القيد
ملكية الأصول
التقييم / التثمين
المعاملات في الأصول الثابتة
المساكن (المباني السكنية)
مباني ومنشآت أخرى
المباني غير السكنية
منشآت أخرى
التحسينات التي تدخل على الأراضي
الآلات والمعدات
معدات النقل
معدات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات
الآلات والمعدات الأخرى
المعدات العسكرية
الأصول المفتلحة
المنتجات المتكررة والمتكاثرة للمواشي
المحاصيل والنباتات التي تتكاثر وتتجدد بصورة متكررة
تكاليف نقل ملكية الأصول غير المنتجة
منتجات تتمتع بحقوق الملكية
البحث والتطوير

استكشاف المعادن والتقييم
برامج الحاسوب الجاهزة وقواعد البيانات
برامج الحاسوب الجاهزة
قواعد البيانات
أعمال الترفيه والأعمال الأدبية والفنية الأصيلة
المنتجات الأخرى التي تتمتع بحقوق الملكية
2- التغييرات في المخزونات
التخزين ورصيد المخزونات
التثمين
تقييم الأعمال قيد الإنجاز
المعاملات في المخزونات
المواد واللوازم
الأعمال قيد الإنجاز
الأعمال قيد الإنجاز في الأصول المفتلحة
الأعمال قيد الإنجاز في الأصول الثابتة الأخرى
السلع مكتملة/ جاهزة التصنيع
مخزونات السلع العسكرية
سلع معدة لإعادة البيع
3- استحواذ النفائس مطروحاً منه قيمة التصرف فيها
حد الأصل
التثمين
معاملات تخص النفائس
الأحجار والمعادن النفيسة
التحف والأعمال الفنية الأخرى
سلع أخرى عالية القيمة
ج- استهلاك رأس المال الثابت
1- تكاليف نقل الملكية
2- التكاليف النهائية
د- استحواذ الأصول غير المالية وغير المنتجة مطروحاً منها قيمة التصرف في هذا الأصل
1- الأصول الطبيعية
حد الأصل
الملكية
التقييم/ التثمين
المعاملات الخاصة بالأصول الطبيعية
الأراضي
الموارد المعدنية وموارد الطاقة
الموارد البيولوجية غير المفتلحة
الموارد المائية
موارد طبيعية أخرى
2- العقود وعقود الإيجارات والتراخيص

حد الأصل
أنواع الأصول المتضمنة في العقود وعقود الإيجارات والتراخيص
عقود الإيجارات التشغيلية القابلة للتسويق
تصاريح استخدام الأصول الطبيعية
تصاريح مزاولة أنشطة معينة
استحقاق الحصول على السلع والخدمات في المستقبل على أساس حصري
3- أصول الشهرة التجارية المشتراة
هـ - التحويلات الرأسمالية
1- تحويلات رأس المال مقابل التحويلات الجارية
2- التحويلات النقدية والعينية
التقييم/ التثمين
3- الضرائب الرأسمالية
4- منح الاستثمار
5- التحويلات الرأسمالية الأخرى
الفصل الحادي عشر الحساب المالي
أ- مقدمة
1- الأصول المالية والخصوم
2- المحاسبة رباعية القيد
3- القيود المقابلة للمعاملات غير المالية
4- تبادل الأصول المالية والخصوم
5- صافي الإقراض
6- حالات الطوارئ
المعاملات المالية في الأصول والخصوم
1- تصنيف الأصول المالية والخصوم
2- قابلية التفاوض
3- تقييم المعاملات
4- توقيت القيد
5- الترصيد والتوحيد
الترصيد
التوحيد
ج- قيد الأدوات المالية الفردية
1- الذهب النقدي وحقوق السحب الخاصة
الذهب النقدي
الخاصة
2- العملة والودائع
العملة
الودائع القابلة للتحويل
المراكز بين البنوك
الودائع الأخرى القابلة للتحويل
الودائع الأخرى

3- أوراق المديونية
التصنيفات التكميلية لأوراق المديونية
4- القروض
التصنيفات التكميلية للقروض
5- الأسهم العادية/ الحصص وأسهم صندوق الاستثمار
الأسهم العادية
أسهم أو وحدات صندوق الاستثمار
أسهم أو وحدات صندوق الاستثمار في سوق المال
أسهم أو وحدات صناديق الاستثمار الأخرى
تصنيفات تكميلية لأسهم / حصص صندوق الاستثمار
6- برامج التأمين والمعاش التقاعدي والضمانات الموحدة
الاحتياطات الفنية للتامين على الأضرار
التأمين على الحياة واستحقاق القسط السنوي
استحقاقات معاش التقاعد
مطالبات صناديق المعاشات على مديري المعاشات
التدبيرات للمطالبات في إطار الضمانات الموحدة
7- المشتقات المالية وعقد الخيار لأسهم العاملين
المشتقات المالية
عقود الخيار
العقود الآجلة
المشتقات الائتمانية
الهامش
عقد خيار أسهم موظفي الشركة
8- الحسابات الأخرى المدينة أو الدائنة
الائتمانات التجارية أو السلف
الحسابات الأخرى
9- بنود مذكرة
الاستثمار الأجنبي المباشر
القروض المتعثرة

الفصل الثاني عشر: حساب التغيرات الأخرى في الأصول

أ- مقدمة
ب- حساب التغيرات الأخرى في حجم الأصول
1- وظائف حساب التغيرات الأخرى في حجم الأصول
2- ظهور واختفاء الأصول عدا التي من خلال معاملات
الظهور الاقتصادي للأصول المنتجة
الآثار التاريخية العامة
النفائس
إدخال الأصول الاقتصادية الطبيعية
إجمالي الإضافات إلى مستوى الموارد الجوفية القابلة للاستغلال
النمو الطبيعي للموارد البيولوجية غير المفتلحة

تحويل الأصول الطبيعية الأخرى إلى نشطة اقتصاديا
التغيرات النوعية في الأصول الطبيعية نتيجة لتغير الاستخدامات الاقتصادية
استنزاف الأصول الاقتصادية الطبيعية
التخفيضات الأخرى في مستوى الموارد الطبيعية الجوفية التي يمكن استغلالها
استنزاف الموارد البيولوجية غير المفتلحة
عمليات نقل الموارد الطبيعية الأخرى خارج النشاط الاقتصادي
التغيرات النوعية في الأصول الطبيعية نتيجة لتغير الاستخدامات الاقتصادية
شطب وإلغاء العقود وعقود الإيجار والتراخيص
التغيرات في أصول تسويق الشهرة التجارية المشتراة
التغيرات في ظهور واختفاء الأصول المالية والخصوم
عمليات الديون
خلق واستنزاف المشتقات المالية
3- تأثير الأحداث الخارجية على قيمة الأصول
الخسائر الناتجة عن الكوارث
أعمال المصادرة دون تعويض
التغيرات الأخرى في الحجم
الأصول الثابتة
الخسائر الاستثنائية / غير العادية في المخزونات
التأمين على الحياة واستحقاقات المعاشات التقاعدية
استحقاقات المعاش التقاعدي
برامج الاحتياطي الفني لتغطية المطالبات القائمة
4- التغييرات في التصنيفات
التغييرات في تصنيفات القطاع وهياكلها
التغيرات في تصنيف الأصول والخصوم
بيع وإعادة تصنيف الأراضي والمباني
تغييرات التصنيف التي تشمل المخزونات
5- تلخيص التغيرات الأخرى في الحجم
ج- حسابات إعادة التقييم
1- مفاهيم مكاسب وخسائر الاقتناء المختلفة
مكاسب الاقتناء الاسمية
مكاسب الاقتناء المحايدة
مكاسب الاقتناء الحقيقية
2- مكاسب وخسائر الاقتناء للاصول المحددة
الأصول الثابتة
المخزونات
النفائس
الأصول المالية والخصوم
الذهب النقدي وحقوق السحب الخاصة
العملة
الودائع والقروض

الأوراق المالية عدا الأسهم والسندات
الأسهم العادية / الحصص و أسهم صندوق الاستثمار
برامج الاحتياطي الفني للتأمين والمعاشات التقاعدية
المشتقات المالية وعقد الخيار لأسهم الموظفين
الحسابات الأخرى برسم القبض/الدفع
الأصول المقيمة بالعملة الأجنبية

الفصل الثالث عشر: الميزانية العمومية

أ- مقدمة
1- الميزانيات العمومية
2- حسابات الأصول
3- طريقة تنظيم الميزانية العمومية
4- أسلوب تنظيم حسابات الأصول
ب- الأسس العامة للتقييم
1- القيمة الملحوظة في الأسواق
2- القيم المكتسبة من خلال تراكم المعاملات وإعادة تقييمها
3- القيمة الحالية للعائدات المستقبلية
4- الأصول المقيمة بالعملات الأجنبية
ج- قيود الميزانية العمومية
1- الأصول المنتجّة
الأصول الثابتة
المخزونات
النفائس
2- الأصول غير المنتجة
الموارد الطبيعية
الأراضي
الموارد المعدنية وموارد الطاقة
الموارد البيولوجية غير المفتلحة والأصول الجوفية والأصول الطبيعية الأخرى
العقود وعقود الإيجارات والتراخيص
تسويق الأصول والشهرة التجارية المشتراة
3- الأصول المالية والخصوم
الذهب النقدي وحقوق السحب الخاصة
العملات والودائع
الأوراق المالية عدا الأسهم
القروض
القروض المتعثرة
حصص وأسهم صندوق الاستثمار
الحصص / الأسهم العادية
أسهم أو وحدات صندوق الاستثمار
برامج الاحتياطي الفني للتأمين والدفعات السنوية والمعاش التقاعدي
الاحتياطات الفنية للتامين على غير الحياة

التأمين على الحياة واستحقاقات الأقساط السنوية
استحقاقات المعاش التقاعدي
التسديد المسبق بموجب احتياطيات تغطية المطالبات القائمة
الاشتقاقات المالية
عقود الخيار
العقود الآجلة
عقد خيار أسهم موظفي الشركة
الحسابات الأخرى برسم القبض/الدفع
4- صافي القيمة المالية
5- البنود التذكيرية
السلع الاستهلاكية المعمرة
الاستثمارات الأجنبية المباشرة

الفصل الرابع عشر: جداول العرض والاستخدام والحساب الخارجي للسلع والخدمات

أ- مقدمة
1- ميزانيات الإنتاج
2- الحساب الخارجي للسلع والخدمات
3- جداول العرض والاستخدام
4- حجم الصناعة
5- النموذج العددي
ب- جدول العرض
1- المنتجات والوحدات المنتجة
2- القواعد المحاسبية
3- الإنتاج
4- الواردات
التصنيف
البضائع قيد العرض
5- التقييم
الهوامش التجارية
هوامش النقل
تكلفة النقل الداخلي
تكلفة النقل الدولي
المنتجات التي لا تشملها المستندات الجمركية
المنتجات المغطاة بالمستندات الجمركية
نقل البضائع التجارية
نقل البضائع المرسلة للخارج لتجهيزها.
تسجيل هوامش النقل في جداول العرض والاستخدام
الضرائب والإعانات على المنتجات
ج- جدول الاستخدام
1- استخدام المنتجات عبر الوحدات المنتجة
2- استخدام المنتجات المعدة للاستهلاك النهائي

3- استخدام المنتجات في التكوين الرأسمالي
إجمالي تكوين رأس المال الثابت
إعادة بيع البضائع الموجودة
التغيرات في المخزونات
النفائس
4- الصادرات
5- استعمال القيمة المضافة
6- زيادة القيمة المضافة
7- إضافة المتغيرات الأخرى
د- توضيحات جدول العرض والاستخدام
1- التصنيفات المتقاطعة لاستعمالات القيمة المضافة بحسب القطاع والصناعة
2- جدول الاستخدام بالأسعار الأساسية
الهوامش التجارية
هوامش النقل
الضرائب على المنتجات
الإعانات المالية على المنتجات
فصل الواردات عن الإنتاج المحلي
3- توضيحات جدول العرض لبنود الحجم
أي الجداول التي يحدث فيها تضاؤل؟
التطابق
العمل بمؤشر سلع المستهلك
الواردات والصادرات
هوامش التجارة و النقل
الضرائب مخصوماً منها الإعانات على المنتجات
القيمة المضافة
هـ- المثال العددي
1- جدول العرض والاستخدام الكامل
2- الهوامش والضرائب
3- جدول الاستخدام بالأسعار الأساسية
4- مصفوفة الواردات

الفصل الخامس عشر: مقاييس الأسعار والأحجام

أ- مقدمة
1- نظرية الأرقام القياسية
2- الأرقام القياسية الزمنية للأسعار والأحجام
3- مقارنات الأسعار الدولية
4- معلومات إضافية
ب- لمحة عامة عن نظرية الارقام القياسية
1- الكميات والأسعار والقيم
قابلية جمع الكميات والأسعار والقيم
الأرقام القياسية للأحجام وقيم الوحدات

2- مؤشر الأرقام القياسية البينية للأسعار والأحجام
مؤشرا لاسبيرس وباش القياسيان
سلسلة الانكماش والحجم باستخدام معادلة لا بسيرس و باش
العلاقة بين مؤشرا لاسبيرس وباش القياسيان
الصيغ الأخرى للمؤشرات القياسية
الخصائص المرغوب فيها للمؤشر القياسي
المؤشرات القياسية في واقع الممارسة العملية
3- سلسلة المؤشرات القياسية
تغيير أساس المؤشرات القياسية والوصل بينها
تغيير أساس/ تسلسل كل فترة
المؤشرات القياسية بنظام السلسلة عند لاسبيرس و باش
المؤشرات القياسية ربع السنوية من نوع لاسبيرس
سلسلة المؤشرات القياسية للاسبيرس أو مقارنة سلاسل المؤشرات القياسية؟.
المؤشرات القياسية ربع السنوية المسلسلة من نوع فيشر
السلسلة وشمولية البيانات
قابلية الجمع والسلسلة
المتغيرات التي تغير الدالة
المساهمات في النمو
4- أسباب تفاوت السعر والتميز في الأسعار
تفاوت السعر بسبب الفروق النوعية
تفاوت السعر بدون وجود الفروق النوعية
التمييز بين الأسعار
وجود أسواق موازية
5- قياس المتغيرات في النوعية بمرور الزمن
القياس المباشر
استخدام الفرضية الهيدونية
القياس غير المباشر
أسواق المنتجات المتبادلة المتغيرة بسرعة
مزيد من الإيضاح والتفصيل
6- المزايا العملية لتجميع وتصنيف سلاسل المؤشرات القياسية
ج- نطاق مقاييس الأسعار والحجم في نظام المحاسبات القومية
1- مقدمة
المصطلحات الفنية الخاصة بتقديرات الحجم
1- انكماش الأسعار في مقابل إعادة التقييم النوعي
2- المؤشرات القياسية للسعر المتاحة
3- جداول العرض والاستخدام كأساس لقياسات حجم الناتج المحلي الإجمالي
4- قياسات الحجم لتقدير مخرج الناتج المحلي الإجمالي
الناتج السوقي
الناتج اللاسوقي للحكومة والمؤسسات غير الهادفة للربع التي تهدف لخدمة الأسر المعيشية
الناتج للاستخدام النهائي الخاص

الاستهلاك الوسيط
الناتج المحلي الإجمالي والقيمة الإجمالية المضافة
5- قياسات الحجم الخاصة بتقدير الإنفاق في الناتج المحلي الإجمالي
إنفاق الأسر المعيشية على الاستهلاك النهائي
الإنفاق على الاستهلاك النهائي من قبل الحكومة والمؤسسات غير الهادفة للربح التي تخدم الأسر المعيشية
إجمالي تكوين رأس المال الثابت
التغيرات في المخزونات
الاستحواذ مخصوماً منه التصرف في النفائس
الصادرات والواردات
6- أحجام وأسعار مخزون/ رصيد الأصول الثابتة واستهلاك رأس المال الثابت
7- مكونات القيمة المضافة
تعويضات الموظفين
الضرائب والإعانات على المنتجات
صافي فائض التشغيل وصافي الدخل المختلط
8- التغيرات ربع السنوية والسنوية
9- ملخص التوصيات
د- مقاييس الدخل الحقيقي بالنسبة لالاقتصاد الكلي
1- مفهوم الدخل الحقيقي
2- أرباح وخسائر الاتجار الناجمة عن التغيرات في معدلات التبادل التجاري
3- العلاقة المتبادلة بين مقاييس الأحجام وإجمالي الدخل الحقيقي
هـ- مقارنات السعر والحجم الدولية
1- مقدمة
2- موضوعات تتعلق بالمؤشر القياسي
القابلية للتمثيل في مقابل القابلية للمقارنة
قابلية التوحيد
المقارنات الثنائية
المقارنات متعددة الأطراف
قابلية التحويل
نهج المجموعة
النهج الثنائي
المقارنات الحلقية
3- اعتبارات عملية للمحاسبين القوميين
معادلات القوة الشرائية والحسابات القومية
لماذا تتباين معدلات النمو وفقاً لبرنامج المقارنات الدولية عن معدلات النمو القومية؟
الخدمات غير السوقية
خاتمة
الفصل السادس عشر تلخيص ودمج الحسابات
أ- مقدمة
ب- دمج الحسابات
1- تلخيص الحسابات الجارية

نظام الحسابات القومية

حساب الإنتاج
حساب توليد الدخل
حساب تخصيص الدخل الأولي
حساب التوزيع الثانوي للدخل
استخدام حساب الدخل
2- تلخيص الحسابات التراكمية
حساب رأس المال
الحساب المالي
3- حساب السلع والخدمات
4- حسابات بقية العالم
5- إحداث التكامل بين بيانات المخزونات والتدفق
الربط بين الميزانيات العمومية الافتتاحية والختامية
صافي القيمة المالية
حسابات الأصل
6- دمج الحسابات
دمج الحسابات الجارية
دمج الحسابات التراكمية
دمج حساب بقية العالم
ج- الاقتصاد الكلي في نظام الحسابات القومية
1- وحدات الناتج المحلي الإجمالي
2- ملاحظة حول تقييم المخرجات
3- إجمالي وصافي الناتج المحلي
4- إجمالي وصافي الدخل القومي
5- الدخل القومي المتاح للتصرف به
د- مثال على مجموعة من الحسابات الاقتصادية المدمجة والمتكاملة
1- حسابات القطاع المؤسسي
الحسابات الجارية
استخدام حساب الدخل
الحسابات التراكمية
الميزانيات العمومية
2- حساب بقية العالم
3- حساب السلع والخدمات
4- عمود الاقتصاد الكلي

الفصل السابع عشر: قضايا متعددة الجوانب وقضايا أخرى خاصة

الجزء الأول معاملة التأمين الاجتماعي

أ- مقدمة
1- التأمين المباشر
2- إعادة التأمين
3- الوحدات المؤسسية المشمولة
ب- قياس مخرج/ نتائج التأمين

1- المساهمات المكتسبة
2- المساهمات التكميلية
3- المطالبات والمنافع المستحقة
مطالبات التأمين على غير الحياة
منافع التأمين على الحياة
4- احتياطات التأمين
5- تعريف ناتج التأمين الاجتماعي
التأمين على غير الحياة
التأمين على الحياة
إعادة التأمين
ج- حساب المعاملات المرتبطة بالتأمين على غير الحياة
1- صافي الأقساط / المساهمات واستهلاك خدمات التأمين
2- قيد مطالبات التأمين على غير الحياة
3- الخدمات التأمينية المقدمة إلى بقية العالم ومنه
4- قيود معاملات التأمين في نظام المحاسبة
د- جميع العمليات المرتبطة بالتأمين على الحياة
1- الإيرادات السنوية
ز- جميع العمليات المرتبطة بإعادة التأمين
ر- الإيرادات السنوية
1- كيفية حساب القسط السنوي
2- الناتج المرتبط بالأقساط السنوية
3- جميع المعاملات المرتبطة بالأقساط السنوية

الجزء الثاني برامج التأمين الاجتماعي

أ- مقدمة
هـ تعريفات أساسية
1- المنافع الاجتماعية
2- المنافع الاجتماعية التي تقدمها الحكومة العامة
3- المنافع الاجتماعية المقدمة من الوحدات المؤسسية الأخرى
4- برامج التأمين الاجتماعي
برامج التأمين متعددة أرباب العمل
5- بوالص/ وثائق التأمين الفردية المؤهلة للتأمين الاجتماعي
6- المنافع المستحقة الدفع بموجب برامج الضمان الاجتماعي
أولاً : محاسبة مساهمات ومنافع معاش غير التقاعد
1- منافع المعاش غير التقاعدي المستحقة/المدفوعة بموجب الضمان الاجتماعي
2- منافع المعاش غير التقاعدي الخاص غير الممول عدا الضمان الاجتماعي
3- التأمين الاجتماعي الخاص الممول عدا معاشات التقاعد
ج- محاسبة مساهمات معاش التقاعد والمعاشات غير التقاعدية
1- معاشات تقاعد الضمان الاجتماعي
2- برامج المعاشات التقاعدية ذات الصلة بالعمالة عدا الضمان الاجتماعي
برامج معاش التقاعد محدد المساهمة

المعاملات المسجلة عن برنامج المعاشات التقاعدية محدد المساهمة
برنامج المعاش التقاعدي محدد المنفعة
الفروق بين برنامج المعاش التقاعدي محدد المنفعة ومحدد المساهمة
برنامج المعاملات المسجلة لمعاش التقاعد محدد المساهمة
برامج معاش التقاعد محدد المنفعة التي يديرها آخرون عدا أرباب العمل
العلاقة بين رب العمل وصندوق تمويل معاش التقاعد
مثال رقمي
برامج معاش التقاعد محدد المساهمة
معاملات برامج معاش التقاعد محدد المساهمة
التدفقات الأخرى لبرامج معاش التقاعد محدد المساهمة
إصدار التعزيزات
3- تحويل استحقاقات معاش التقاعد
4- ملاحظة على الجداول
ك- الحالة الخاصة للمعاشات التقاعدية الحكومية من خلال الضمان الاجتماعي
الجزء الثالث معاملة الاحتياطات الفنية/ الضمانات الموحدة في نظام الحسابات القومية
أنواع الضمانات / الاحتياطات
1- برامج الاحتياطات الفنية / الضمان الموحد
2- الضمانات المقدمة من قبل الحكومة
3- الميزانية العمومية المتضمنة
الجزء الرابع التدفق المرتبط بالأصول المالية والالتزامات
م- مقدمة
1- خصائص المؤسسات المالية
2- رسوم الخدمات المالية
3- دخل الاستثمار المرتبط بالأوراق المالية عدا الأسهم
4- المكاسب والخسائر على السندات/الأوراق المالية عدا الأسهم
ن- تسجيل التدفقات في الأوراق المالية عدا الأسهم
1- الذهب النقدي
2- حقوق السحب الخاصة
3- العملة
4- الودائع والقروض
5- الأوراق المالية عدا الاسهم
رسوم الخدمة المرتبطة بالأوراق المالية عدا الأسهم
الفائدة المخصومة على الأوراق المالية عدا الأسهم
تحديد تدفقات الفائدة على الكمبيالات والسندات
الفائدة على الكمبيالات والأدوات المماثلة
الفائدة على السندات والسندات غير المؤمن عليها
سندات بدون قسيمة (كوبون)
السندات الأخرى بما في ذلك السندات ذات الخصم العميق
مؤشر الأوراق المالية عدا الأسهم المرتبطة
6- الحصص وأسهم صناديق الاستثمار

7- المشتقات المالية
8- عقد الخيار لأسهم الموظفين
9- الحسابات الأخرى برسم القبض/الدفع

الجزء الخامس العقود وعقود الإيجارات والتراخيص

ص- مقدمة
ط- عقود الإيجار
1- عقود الإيجار التشغيلية / الإيجار التشغيلي
2- عقود التأجير المالي
3- عقود تأجير الموارد / الأصول
ظ- التراخيص والتصاريح لاستخدام الأصول الطبيعية
1- معاملة تراخيص الهاتف المحمول أو السماح باستخدام أصل طبيعي
2- أطياف الراديو
3- الأراضي
4- الخشب
5- الأسماك
6- المياه
7- الموارد المعدنية
ع- مشاركة / اقتسام الأصول
غ- تصاريح تنفيذ نشاط معين
1- التراخيص التي تصدر من الحكومة
مثال
حالة 1: لا تقوم الحكومة بالسداد ويحافظ (أ) على التصريح لمدة ثلاث سنوات
حالة 2: لا تقوم الحكومة بالسداد ويبيع (أ) التصريح لـ (ب) بعد عام واحد
حالة 3: تقوم الحكومة بالسداد ويحتفظ (أ) بالتصريح لمدة ثلاث سنوات
حالة 4: تقوم الحكومة بالسداد ويبيع (أ) التصريح لـ (ب) بعد عام واحد
تصريحات / أذون الحكومة كأصول
2- التصاريح الصادرة من قبل وحدات أخرى
التصاريح غير الحكومية كأصول
3- تراخيص لاستخدام الأصول / الموارد الطبيعية كمصارف
ف- عقود الإنتاج المستقبلي
ق- التعامل مع عقود الإيجار كأصول
عقود التشغيل المسوقة والتي تعامل معاملة الأصول
5- اعتبارات أخرى
1- ترتيبات المشاركة الزمنية
2- الودائع المفقودة

الجزء السادس عقد خيار الأسهم للموظفين

ك- مقدمة
1- مفاهيم ومصطلحات
2- التقييم
3- عقود خيار الأسهم للموظفين باعتبارها أصولاً مالية

4- تسجيل عقد الخيار لأسهم الموظفين ضمن نظام الحسابات القومية
5- تنويعات استخدام عقد الخيار لأسهم الموظفين

الفصل الثامن عشر: إعداد وتقديم الحسابات

أ- مقدمة
ب- المتواليات الزمنية والتنقيحات والاختلافات
1- المتواليات الزمنية
2- التنقيحات
3- التناقضات
التعارض في صافي الإقراض أو الاقتراض
ج – تسلسل الحسابات تبعاً للحجم
1- مكونات الإنفاق في الناتج المحلي الإجمالي
2- مكونات الإنتاج في الناتج المحلي الإجمالي
3- جداول العرض والاستخدام من حيث الحجم
4- حصص أو اسهم رأس المال
د- الحسابات ربع السنوية والحسابات عالية الدورية الأخرى
1- قضايا مفاهيمية
وقت القيد
التصنيفات المتضمنة على سنة واحدة أو أكثر
الحسابات الموسمية
2- نوعية البيانات
المخزونات
3- الحسابات ربع السنوية تبعاً للحجم
4- تغطية / تأمين الحسابات ربع السنوية
هـ - الحسابات الإقليمية
و- قضايا عرضية
1- مقاييس الإنتاج للناتج المحلي الإجمالي
الصناعات الرئيسية
2- مقاييس الإنفاق للناتج المحلي الإجمالي
3- إجماليات الدخل
4- الحسابات من حيث الحجم
5- الحسابات ربع السنوية
6- حسابات القطاع
7- الحسابات التراكمية المتكاملة

الفصل التاسع عشر: السكان ومدخلات اليد العاملة

أ- مقدمة
1- المعايير الدولية بشأن إحصاءات القوى العاملة
2- بنية الفصل
ب- السكان
1- نصيب الفرد من تقديرات النمو في الحجم
2- المستويات المطلقة لنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي

ج- قياس القوى العاملة
1- الموظفين
2- الأشخاص الذين يعملون لحسابهم الخاص
3- البطالة
4- مشكلات الحدود
الوظائف والموظفين
الإقامة
5- الاقتصاد غير الملاحظ
6- العمالة في المؤسسات غير الهادفة للربح التي تخدم الأسر المعيشية
7- العمالة التطوعية
د- المقاييس الموحدة لمدخلات العمالة
1- التوظيف المقدر على أساس معادل لكامل الوقت
2- ساعات العمل
مجموع ساعات العمل الفعلي
3- مدخلات العمالة المضبوطة نوعياً
4- مدخلات العمالة المستخدمة بتعويض ثابت
هـ- تقدير إنتاجية العمالة
1- إنتاجية العمالة والإنتاجية متعددة العوامل
2- تقديرات العمالة لتقدير الإنتاجية
3- اتساق البيانات
4- المقارنات الدولية
و- ملاحظة عن بيانات المصدر

الفصل العشرون: خدمات رأس المال والحسابات القومية

أ- مقدمة
1- الأفكار الرئيسية لخدمات رأس المال
ب- تقييم أسهم رأس المال
1- تحديد المساهمة في الإنتاج
2- تحديد القيمة في أي وقت
3- الكفاءة المعمرة والمظهر الجانبي للسعر المعمر
4- الحالة الخاصة لانخفاض المظهر الجانبي بشكل هندسي
5- الاعتبارات العملية
ج- تفسير التدفقات
1- خدمات رأس المال وإجمالي فائض التشغيل
2- الأسعار والأحجام
د- تطبيق نموذج خدمة رأس المال
1- الأراضي
2- تقييم الأصول/الموارد الطبيعية
3- الدخل المختلط
4- الأصول ذات القيمة المتبقية
5- تكلفة نقل الملكية الناتجة عن استحواذ الأصول

6- التكاليف النهائية
7- التجديدات والإصلاحات الرئيسية
8- الأعمال قيد الإنجاز للمشروعات طويلة المدى
9- المساكن التي يقيم بها المالك
10- عقد التأجير المالي
هـ - الجدول التكميلي لخدمات رأس المال
الفصل الحادي والعشرون: قياس نشاط الشركة
أ- مقدمة
1- ملاحظة حول المصطلحات
ب- ديموغرافية الشركات
1- إنشاء الشركات
2- تصفية / فسخ الشركات
3- التأميم والخصخصة
4- الدمج والاستحواذ
ج- القطاعات الفرعية
د- العلاقات بين الشركات في الاقتصاديات المختلفة
1- الاستثمار الأجنبي المباشر
2- الاستثمار الأجنبي المباشر والعولمة
3- دور الأموال العابرة للصناديق
4- البلد المستثمر النهائي
5- الشركات متعددة الجنسيات
6- التمويل الخارجي للبضائع: الشراء بدل التصنيع
هـ - مساهمة الأصول في الإنتاج
و- الأثار الناجمة عن الضائقة المالية
1- الديون الهالكة أو المعدومة
2- الإقراض الميسر وإعادة جدولة الديون
ز- روابط المحاسبة التجارية
الفصل الثاني والعشرون: الحكومة العامة والقطاعات العامة
أ- مقدمة
1- مصادر البيانات
2- التوحيد والتوحيد
ب- تعريف الحكومة العامة والقطاعات العامة
1- الوحدات الحكومية
2- المؤسسات غير الهادفة للربح المسيطر عليها من قبل الحكومة
3- الشركات المسيطر عليها من قبل الحكومة
4- الأسعار ذات الدلالة من الناحية الاقتصادية
موردو السلع والخدمات للحكومة
تعريف المبيعات والتكاليف
5- شجرة اتخاذ القرار للوحدات العامة
6- القطاعات الفرعية لقطاع الحكومة العامة

7- القطاعات الفرعية للقطاع العام
8- الحالات صعبة القياس أو التصنيف
الشركات شبه المؤسسية أو أشباه الشركات
حالات وكالات إعادة الهيكلة
الكيانات ذات الأغراض الخاصة
المشاريع المشتركة
الهيئات المتخطية للحدود أو للسلطات الوطنية
ج- عرض أحصاءات التمويل الحكومي
1- مقدمة
2- الإيرادات
3- النفقات
4- المصروفات
5- صافي رصيد التشغيل
6- صافي الإقراض أو صافي الاقتراض
7- التوحيد والدمج
8- تصنيف وظائف الحكومة
د- قضايا محاسبية خاصة بقطاع الحكومة العامة وبالقطاع العام
1- توضيح لكيفية قيد الضرائب
التراخيص المصدرة من قبل الحكومة
لقيد الضرائب على أساس الاستحقاق
الائتمان الضريبي
2- المعاملات مع المنظمات الأخرى القومية والدولية و فوق الوطنية
رسوم العضوية الدولية
المساعدات الدولية
3- الديون والعمليات ذات الصلة
الديون
إعادة تنظيم الدين
الإعفاء من الديون
إعادة جدولة أو إعادة تمويل الديون
تحويل الدين إلى دين آخر بشروط أفضل
تحمل الدين
الموضوعات الأخرى المرتبطة بإعادة تنظيم الدين
الضمانات الحكومية
التوريق
تحمل الحكومة للالتزامات المعاشية
4- علاقات الحكومة العامة بالشركات
الأرباح من الاستثمار أو توظيف الأموال في الأسهم
الأرباح في مقابل سحوبات أو استرداد الأسهم
التصرف في الأصول
حيازة الأسهم أو حقوق الملكية والتحويلات الرأسمالية والإعانات والدعم

الخصخصة
التأميم
الاستيلاء أو المصادرة
إعادة الهيكلة، الاندماج، و إعادة التصنيف
المعاملات مع البنك المركزي
شراكة القطاعين العام والخاص
هـ - تقديم القطاع العام للإحصاءات

الفصل الثالث والعشرون: المؤسسات غير الهادفة للربح

أ- مقدمة
1- المؤسسات غير الهادفة للربح في نظام الحسابات القومية
2- القواعد المحاسبية المتعلقة بالمؤسسات غير الهادفة للربح في نظام الحسابات القومية
3- حساب فرعي للمؤسسات غير الهادفة للربح
ب- الوحدات المدرجة في الحساب الفرعي للمؤسسات غير الهادفة للربح
1- تحديد خصائص وخصائص وحدات الحساب الفرعي
2- أمثلة على الوحدات المتضمنة
3- الحالات الخلافية
4- تصنيفات المؤسسات غير الهادفة للربح
ج- حسابات المؤسسات غير الهادفة للربح في الحساب الفرعي
اعتبارات أخرى في نظام المحاسبة القومية تخص المؤسسات غير الهادفة للربح
1- المؤسسات غير الهادفة للربح التي تخدم الأسر المعيشية والحكومة
2- لمؤسسات غير الرسمية والمؤقتة من بين المؤسسات غير الهادفة للربح التي تخدم الأسر المعيشية
3- مخرجات المؤسسات غير الهادفة للربح التي تخدم الأسر المعيشية

الفصل الرابع والعشرون: قطاع الأسر المعيشية

أ- مقدمة
1- المنشآت الفردية
2- المشاكل المرتبطة بتقسيم الأسر المعيشية إلى قطاعات فرعية
3- الهيكل البنائي للفصل
ب- البنية التركيبية والقطاعية للأسر المعيشية
1- تعريف الأسرة المعيشية
2- الإقامة
3- تحديد القطاعات الفرعية
4- الدراسات الاستقصائية للأسر المعيشية
ج- تقسيم الأسر المعيشية إلى قطاعات فرعية
1- منظور الإنتاج
2- منظور الاستهلاك
3- منظور الدخل
4- استخدام شخص مرجعي
5- النتائج المترتبة على التغيير الديموغرافي
6- اعتبارات أخرى
الأسر المعيشية كمنتجين

1- الأسر المعيشية والقطاع غير الرسمي
2- الزراعة
3- الإسكان
4- الموظفين المحليين
هـ - الأسر المعيشية كمستهلكين
1- السلع والخدمات الاستهلاكية المقدمة في شكل عيني
2- الإنفاق من قبل السياح
3- الإنفاق على الاستهلاك بحسب نوع المنتج
و- دخل الأسرة المعيشية
ز- ثروة الأسر المعيشية وتدفقات الدخل ذات الصلة
1- الميزانيات العمومية للأسر المعيشية
2- صناديق الائتمان الأسرية
3- توزيع الثروة
4- اعتبارات بشأن المعاشات التقاعدية
5- السلع الاستهلاكية المعمرة

الفصل الخامس والعشرون: الجوانب غير الرسمية من الاقتصاد

أ- مقدمة
1- الاهتمام السياسي بقياس النشاط الذي تضطلع به المنشآت غير الرسمية
2- الهيكل البنائي للفصل
ب- خصائص الوحدات التي تتصرف بشكل غير رسمي
الاقتصاد غير الملاحظ
القطاع غير الرسمي كما هو معرف من قبل منظمة العمل الدولية
1- مفهوم منظمة العمل الدولية للقطاع غير الرسمي
2- تعريف القطاع
استبعاد الوحدات التي تنتج بشكل بحث للاستخدام النهائي الذاتي
استبعاد الوحدات ذات الخصائص الرسمية
تقسيم الوحدات غير الرسمية إلى نوعين
الاستبعاد على أساس النشاط
3- توضيح استخدام مصطلحات مألوفة
القطاع
المنشأة
تقسيم الإنتاج فرعياً
القطاع الرسمي والقطاع غير الرسمي والأسر المعيشية
هـ - العمل غير الرسمي
1- العمل غير الرسمي
2- العمل في القطاع غير الرسمي
عمل مجموعة خبراء دلهي
ز- استيفاء البيانات عن أنشطة المنشآت غير الرسمية من حسابات نظام الحسابات القومية
1- الأسر المعيشية المرشحة
2- تعديلات على الممارسات القومية

3- التفصيل والتصنيف بحسب نوع النشاط
4- عرض بيانات القطاع غير الرسمي والعمل غير الرسمي
الإنتاج
العمل
منظورات قياس الأنشطة المضطلع بها في الاقتصاد غير الرسمي
1- مسوحات / استقصاءات الأسر المعيشية
2- مسوحات / استقصاءات المنشآت
3- الدراسات الاستقصائية المختلطة للأسر المعيشية والمنشآت معاً
ط- مبادئ توجيهية ودراسات وكتيبات عن الاقتصاد غير الرسمي
الفصل السادس والعشرون: حسابات بقية العالم ورابط لميزانية المدفوعات
أ- مقدمة
1- حساب بقية العالم في نظام الحسابات القومية
الحسابات الجارية
حسابات التراكم
2- الحسابات الدولية في الإصدار السادس من دليل ميزان المدفوعات ومركز الاستثمار الدولي الصادر عن صندوق النقد الدولي.
3- الهيكل البنائي للفصل
ب- مبادئ محاسبية
1- مقارنة مع المبادئ المحاسبية في نظام الحسابات القومية
التقييم
وقت القيد والتغير في الملكية
الترصيد أو المعاوضة
2- الوحدات
الإقليم الاقتصادي
الوحدات المؤسسية
الفروع
الوحدات المقيمة الوهمية أو المفترضة
المنشآت متعددة الأقاليم
3- الإقامة
إقامة الأسر المعيشية
إقامة المنشآت
إقامة الكيانات الأخرى
ج- مقارنة بين الحسابات الدولية و حسابات بقية العالم في نظام الحسابات القومية
1- حساب السلع والخدمات
2- حساب الدخل الأولي
دخل منشآت الاستثمار المباشر
3- حساب الدخل الثانوي
4- قيود الموازنة في الحسابات الجارية بالحسابات الدولية
5- حساب رأس المال
6- الحساب المالي ومركز الاستثمار الدولي

7- حساب التغيرات الأخرى في الأصول
د- الفئات الوظيفية للحسابات الدولية
1- الاستثمارات المباشرة
2- الاستثمار في محفظة أوراق مالية
3- المشتقات المالية (بخلاف الاحتياطات) وخيارات الموظفين
4- الاستثمارات الأخرى
5- الأصول الاحتياطية
هـ- اعتبارات خاصة بشأن المحاسبة الدولية
1- الاختلالات أو حالة عدم التوازن العالمية
2- التمويل الاستثنائي
3- أدوات الدين
4- إعادة تنظيم الدين
5- الترتيبات الإقليمية بما في ذلك الاتحادات أو التكتلات النقدية
6- تحويل العملات بما في ذلك أسعار الصرف المتعدد.

الفصل السابع والعشرون: روابط للإحصاءات النقدية وتدفق الأموال

أ- مقدمة
1- الأحصاءات النقدية
2- الإحصاءات المالية
3- تدفقات الأموال
الإحصاءات النقدية
1- تعريف شركات الإيداع
2- عرض الإحصاءات النقدية
ب- الإحصاءات المالية
ج- تدفقات النقد
1- حسابات التدفق
شكل وتصميم الحساب
الاستخدامات التحليلية
2- حسابات المخزونات

الفصل الثامن و العشرون: تحليل قاعدة جدول علاقة المدخلات بالمخرجات وجداول أخرى

أ- مقدمة
1- جداول علاقة المدخلات بالمخرجات
2- مصادر المحاسبة القومية
3- بنية الفصل
ب- مرونة جداول العرض والاستخدام
1- معاملة الاحتياطات والواردات
2- السلع المصنعة من قبل وحدة لا تحتسب ملكية اقتصادية
3- جداول العرض والاستخدام وحسابات القطاع
ج- اشتقاق جدول المدخلات –المخرجات
1- ما هو جدول المدخلات - المخرجات
2- تحليل محتمل لمصفوفة المخرجات - المدخلات

3- المنتجات الثانوية
4- إعادة تخصيص المنتجات التابعة
جداول المنتج تلو المنتج
افتراضات تكنولوجيا الصناعة
افتراضات تكنولوجيا المنتج
جداول صناعة تلو صناعة
تكوين مبيعات منتج ثابت
تكوينات مبيعات صناعة ثابتة
اختيار النموذج كي يتم استخدامه
نماذج مولدة
قاعدة البيانات اللازمة من أجل التحويل
د- مصفوفات المحاسبة الاجتماعية
1- التعبير عن تسلسل الحسابات في شكل مصفوفة
2- مد المصفوفة
3- فصل الأسر المعيشية
4- مصفوفة المحاسبة القومية من أجل حسابات العمل
الفصل التاسع والعشرون: الحسابات التابعة والامتدادات الأخرى
أ- مقدمة
1- التصنيفات الوظيفية
2- حسابات القطاع الرئيسي
3- الحسابات التابعة
ب- التصنيفات الوظيفية
1- تصنيف الاستهلاك الفردي على حسب الغرض
2- تصنيف وظائف الحكومة
3- تصنيف أغراض المؤسسات غير الهادفة للربح التي تخدم الأسر المعيشية
4- تصنيف مصروفات المنتجين حسب الغرض
ج- الحسابات التابعة للقطاع العام وحسابات القطاع الخاص
د- الحسابات التابعة ، خيارات للتغيرات المفاهيمية
1- الإنتاج والمنتجات
2- الدخل
مصادر الدخل الأساسية
التحويلات والدخل المتاح للتصرف به
3- استخدام البضائع والخدمات
4- الأصول والخصوم
5- الأغراض
6- المتجمعات
هـ - الجداول المحتملة للحسابات التابعة
1- تحديد نطاق حساب وظيفي التوجيه
2- تحديد المنتجات ذات الاهتمام
3- قياس الإنتاج

4- مكونات استخدام الإنفاق المحلي
الاستهلاك
تكوين رأس المال
التحويلات
إجمالي الاستخدام والإنفاق الوطني
5- المستخدمون أم المستفيدون
6- التمويل
7- الإنتاج والمنتجات
8- البيانات المادية
ز- أمثلة على الحسابات التابعة
1- الحسابات التابعة للسياحة
التعريف بالزائرين والسائحين
تعريف السياحة ونطاق الإنفاق عليها
تعريف استهلاك السياحة ونطاقه
المنتجات المميزة
صناعات السياحة
التراكمات الرئيسية
2- المحاسبة البيئية
الأجزاء المختلفة للاستخدام العيني والمركب
جداول العرض والاستخدام العيني والمركب
تحديد الاتجاهات البيئية للهيكل المركزي
الضرائب البيئية، دخل الملكية، حقوق الملكية
مجموعة من حسابات نفقات حماية البيئة
حسابات الأصل
تكامل التعديلات البيئية في حسابات التدفق
الاستنفاد
النفقات الوقائية
حسابات التدهور البيئي
3- الحسابات التابعة للصحة
التصنيف الوظيفي للرعاية الصحية
وحدات تقديم الرعاية الصحية
الإنفاق على الرعاية الصحية
تمويل الرعاية الصحية
تحويل الحسابات الصحية إلى حسابات صحية جانبية
4- أنشطة الأسر المعيشية غير مدفوعة الأجر
خدمات الأسر المعيشية غير مدفوعة الأجر
السلع الاستهلاكية المعمرة
العمالة التطوعية

ملحق 1: تصنيف التسلسلات الهرمية / التدرجات لنظام الحسابات القومية والرموز المرتبطة به.

أ- مقدمة

ب. تصنيفات التسلسلات الهرمية لنظام الحسابات القومية
1- القطاعات (أكواد إس)
2- تصنيف المعاملات
المعاملات في المنتجات (الرمز بي)
المعاملات في الأصول غير المنتجة (الرمز إن بي)
المعاملات التوزيعية (الرمز دي)
المعاملات في الأصول المالية والخصوم (الرمز إف)
3- التدفقات الأخرى
القيود في التغيرات الأخرى في حساب الأصول (الرمز ك)
بنود التوازن وصافي القيمة (الرموز بي)
4- قيود ذات صلة بأرصدة الأصول والخصوم
مدخلات الميزانيات العمومية
الأصول غير المالية (الرموز إيه إن)
الأصول المالية (الرموز إيه إف)
ج- البنود التكميلية
1- القروض المتعثرة
2- الخدمات الرأسمالية
3- جدول المعاشات التقاعدية
الأعمدة
الصفوف
4- السلع الاستهلاكية المعمرة
5- الاستثمارات الأجنبية المباشرة
6- الحالات العرضية والمحتملة
7- العملة والودائع
8- التصنيفات التكميلية لأوراق المديونية وفقاً لتاريخ الاستحقاق
9- أوارق الدين المدرجة وغير المدرجة
10- القروض طويلة الأجل الحال استحقاقها لأقل من سنة و القروض طويلة الأجل المضمونة برهونات
11- الأسهم الاستثمارية المدرجة وغير المدرجة
12- متأخرات الفائدة و إعادة الدفع
13- التحويلات الشخصية والإجمالية

أ- مقدمة

نظام الحسابات القومية لعام 2008 (2008 SNA) هو نسخة محدثة من نظام الحسابات القومية لعام 1993 (1993 SNA). وهو النسخة الخامسة من نظام الحسابات القومية والذي صدرت منه النسخة الأولي منذ خمسين عام مضت. وقد طلبت لجنة الإحصاء في جلستها الثالثة والثلثين تحديث نظام الحسابات القومية لعام 1993 لكي يتماشى الإطار المحاسبي الوطني مع احتياجات مستخدمي البيانات. وجاء ذلك على خلفية التغير الكبير الذي طرأ على البيئة الاقتصادية في العديد من البلدان منذ أوائل تسعينات القرن العشرين عندما تم وضع نظام الحسابات القومية لعام 1993، وبالإضافة إلى ذلك نتج عن البحوث المنهجية التي أجريت على مدى العقد الماضي أو ما يقاربه إلى التحسن في أساليب قياس بعض العناصر الأكثر صعوبة من الحسابات. ووفقًا لما أملته اللجنة، فلا يوصي نظام الحسابات القومية لعام 2008 بتغيير جذري أو شامل من شأنه أن يعيق الانتقال السلس من تطبيق النسخة السابقة بما في ذلك نسخة نظام الحسابات القومية لعام 1968 وهو الإطار المحاسبي الوطني الذي لا زال يستخدم في عدد من البلدان. إضافة إلى ذلك، كان التوافق مع الأدلة ذات الصلة هو أحد الاعتبارات الهامة في التحديث، ومن بين هذه الأدلة ما صدر عن ميزان المدفوعات وعن إحصاءات التمويل الحكومي وعن الإحصاءات النقدية والمالية.

وقد تم إعداد نظام الحسابات القومية لعام 2008 تحت رعاية مجموعة العمل بين الأمانات حول الحسابات القومية (ISWGNA) والتي تتألف من خمس جهات هي: المكتب الإحصائي للمجتمعات الأوروبية (يوروستات Eurostat) وصندوق النقد الدولي (IMF) ومنظمة التعاون الدولي والتنمية (OECD) وقطاع الأمم المتحدة للإحصاء واللجنة الإقليمية للأمانة العامة لمنظمة الأمم المتحدة والبنك الدولي.

وقد تم نشر نظام الحسابات القومية لعام 2008 بالمشاركة بين الجهات الخمس. وقد تم تقديم نظام الحسابات القومية لعام 2008 لأغراض عملية إلى لجنة الإحصاء التابعة لمنظمة الأمم المتحدة في شكل مجلدين منفصلين، حيث يتألف المجلد الأول من 17 فصل ويتألف المجلد الثاني من 12 فصل أخرى وأربعة ملاحق. وقد أُقر المجلد الأول من حيث المبدأ من قبل لجنة الإحصاء التابعة لمنظمة الأمم المتحدة في جلستها التاسعة والثلاثين التي انعقدت في نيويورك من 26 – 29 فبراير 2008 (برجاء مراجعة الملحوظتين 1 و 2). وقد تم إجراء مراجعة مكثفة لهذا المجلد في أثناء تطويره عقب فترة مراجعة مطولة انتهت في 30 أبريل من عام 2008 والتي أوصت بها لجنة الإحصاء التابعة لمنظمة الأمم المتحدة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع لمنظمة الأمم المتحدة بأن يتم إقرار نظام الحسابات القومية لعام 2008 بوصفه المعيار الدولي الجديد لتجميع إحصاءات الحسابات القومية.

أما المجلد الثاني فقد أقرته لجنة الإحصاء التابعة لمنظمة الأمم المتحدة في جلستها التي عقدت في نيويورك من 24 – 27 فبراير من عام 2009 مع توصية بحذف مصطلحي "المجلد الأول" و "المجلد الثاني" ونشر نظام الحسابات القومية بأكمله في مستند واحد (برجاء الملحوظة 3).

ويبدأ نظام الحسابات القومية بمقدمة ومنظور عام ثم يقدم القواعد المحاسبية والحسابات والجداول وتكاملها. وهذه الأمور هي موضوعات الفصول 1 – 17 والمعروفة سابقًا بمسمي المجلد الأول. وأما الفصول 18 – 29 فتبين مختلف جوانب الحسابات وتعطي تفاصيل عن عرضها وتصف بعض التوسعات الممكنة لتحسين صلاحية الحسابات لعدد كبير من الأغراض.

وسوف تتاح الطبعة الكاملة بصيغة إلكترونية على الموقع الإلكتروني لقطاع الإحصاء التابع لمنظمة الأمم المتحدة مع الروابط المؤدية إلى هذا الموقع من المواقع الإلكترونية لمنظمات دولية أخرى أعضاء في مجموعة العمل بين الأمانات حول الحسابات القومية (ISWGNA). كما سيتم نشر المجلد الكامل في نسخة مطبوعة بشكل تقليدي.

وقد بذلت الجهود لتحسين النص ليكون مقروءً بشكل أفضل وجعل الأمثلة الرقمية تسير عبر النص بشكل بحيث يصبح تتبعه أكثر يسرًا. وسوف تتاح ورقة عمل للأمثلة الرقمية بحيث يتسنى تحميلها. وسوف تشمل النسخة الإلكترونية على روابط نشطة تؤدي إلى مواضع أخرى من الطبعة وإلى روابط خارجية. وسوف يتم بمرور الوقت إضافة روابط حية لمستندات ذات صلة وأمثلة رقمية وتحديثات حول بحوث مستمرة هامة تتصل بالموضوعات الرئيسية.

ب- خصائص جديدة ودور نظام الحسابات القومية

ويقوم نظام الحسابات القومية لعام 2008، استجابة لتوجيهات اللجنة، بإدخال معالجات لجوانب الاقتصاديات التي أصبحت أكثر شهرة في السنوات الأخيرة وبيان النقاط التي تزايد التركيز على تناولها بالتحليل، وإيضاح المعالجة المحاسبية الوطنية لمجموعة كبيرة من الموضوعات.

وتعتمد الخصائص الجديدة على البحث والخبرة العملية وكلما أمكن على المعايير الدولية لأنشطة الأعمال والمحاسبة القانونية. ولكن التغييرات بين نظام الحسابات القومية لعام 1993 ونظام الحسابات القومية لعام 2008 أقل كثافة من التغييرات التي أدخلت على نسخة 1993. وتقع الخصائص الجديدة في خمس مجموعات رئيسية هي: الأصول والقطاع المالي والعولمة والقضايا ذات الصلة والحكومة العامة والقطاعات العامة والقطاع الغير رسمي. وقد تم إيضاح التغييرات الرئيسية في كل مجموعة منها أدناه.

الأصول
لقد تم إيضاح وتوسيع مدى المعالجة المحاسبية للأصول التي كانت تسمي فيما سبق "الأصول المُنتَجة غير الملموسة" وتسمي الآن بشكل أكثر توصيفًا "منتجات الملكية الفكرية". إن العديد من هذه الأصول، التي غالبًا ما تعتبر سمة مميزة "للاقتصاد الجديد"، ترتبط بتأسيس حقوق الملكية على المعرفة بشكل أو بآخر. وقد تم تعديل طرق معالجة قواعد البيانات والأصول والنسخ وتم إدخال مبدأ معالجة الإنفاق على البحوث والتطوير بوصفه تكوين لرأس المال. وقد تمت مراجعة الأصول بوجه عام لوضع الإطار الخاص بمناقشة تلك الأصول. وقد أدت المراجعة إلى عدة تنقيحات في معالجة الأصول غير المُنتَجة وغير المالية بحيث تغطي كل من الأصول الملموسة (كالموارد الطبيعية مثلاً) والأصول غير الملموسة (والتي تم تحديدها الآن بوصفها العقود والإجارات والتراخيص التي يمكن معاملتها كأصول في ظروف معينة). وقد تمت إعادة تصنيف الإنفاقات على نظم التسليح، التي تفي بالتعريف العام للأصول، بوصفها تكوين لرأس المال الثابت.
وقد تم إدخال المفهوم التحليلي لخدمات رأس المال. ومن الممكن تقديم التفاصيل في جدول ملحق لمنتجي السوق بحيث يشمل نظام الحسابات القومية التطورات البحثية التي تمت في العقود الأخيرة في مجالات النمو والإنتاجية والمساعدة على تلبية الاحتياجات التحليلية للعديد من المستخدمين.

القطاع المالي
وقد تم تحديث التوصيات المتصلة بالقطاع المالي بحيث تعكس التطورات في واحد من أسرع القطاعات تغيرًا في العديد من الاقتصاديات. ويقدم نظام الحسابات القومية لعام 2008 على الأخص منظور عام أكثر شمولاً عن الخدمات المالية. وقد تم تعديل نظام الحسابات القومية منذ عدة سنوات ليلاءم بعض التطورات في المشتقات المالية في أثناء تسعينات القرن العشرين. وقد اعتمدت لجنة الإحصاء التابعة لمنظمة الأمم المتحدة في اجتماعها في مارس 1999 التعديلات التي طرأت على معالجة المشتقات المالية. وقد كان أكثر أهم تعديلين هما أن حد الأصول المالية تمت توسعته ليشمل عقود المشتقات المالية بصرف النظر عما إذا كانت عملية المتاجرة قد تمت في سوق الأوراق المالية أم خارجها وأن التدفقات المرتبطة بعمليات المقايضة على سعر الفائدة واتفاقيات السعر الآجل تم تسجيلها بوصفها معاملات مالية وليس تدفقات فوائد. بالإضافة إلى ذلك، تم إدخال بعض التصنيفات الوظيفية الجديدة. وقد تم تعديل قياس خدمات التأمين بخلاف التأمين على الحياة بغرض تقديم تقديرات أكثر معقولية عقب الأحداث بالغة الشدة (كالزلازل مثلاً) والتي ينجم عنها مدفوعات تأمين كبيرة. وقد تم إيضاح التوجيهات حول معالجة القروض المتعطلة (غير العاملة). وقد تم تنقيح طريقة احتساب خدمات الوساطة التي يتم قياسها بشكل غير مباشر، والمعروفة على نطاق واسع بعبارة خدمات الوساطة المالية المحتسبة بشكل غير مباشر (FISIM)، وذلك في ضوء الخبرة في تطبيق توصيات نظام الحسابات القومية لعام 1993. إن أكثر التعديلات تباينًا في الشأن المالي يتصل بالتوجيهات الجديدة لتسجيل مستحقات المعاشات. ويعترف نظام الحسابات القومية الآن بذمم خطط معاشات الموظفين بصرف النظر عن وجود التمويل اللازم لها من عدمه. وأما عن المعاشات التي توفرها الحكومة، فلدى البلدان بعض المرونة في الحيد عن هذه القاعدة في مجموعة الجداول الأساسية. ولكن المجموعة الكاملة من المعلومات المطلوبة للتحليل الشامل للمعاشات تتوافر في جدول معياري جديد يبين الذمم والتدفقات ذات الصلة لجميع نظم المعاشات الخاصة والعمومية سواءً كانت ممولة أم غير ممولة وبما في ذلك الضمان الاجتماعي.

العولمة وقضايا ذات صلة
وقد تم إيضاح وبيان معالجات الأسهم والتدفقات التي تتسم بها العولمة الاقتصادية. وقد تم التوسع في معالجة التحويلات النقدية من حركة المعاشات في الخارج مع تغطية للتدفقات الأقرب للواقع الاقتصادي. وقد تم تعميم تطبيق مبدأ التغير في ملكية السلع مما نجم عنه تغيرات في قيد المتاجرة والسلع المرسلة للمعالجة سواءً في الخارج أو داخل الاقتصاد المحلي ثم المعادة إلى المالك. وقد نقلت هذه التغييرات التركيز بعيدًا عن الحركات المادية للسلع إلى أثرها على اقتصاديات مالك المنتجات والقائم بعملية المعالجة. ونتيجة لذلك فهي متوافقة مع المعاملات المالية الدولية التي تزداد أهميتها في الاقتصاد المعولم. واعترافًا بالهياكل المتغيرة للإنتاج والتمويل في العديد من الاقتصاديات، يتم الآن تقديم التوجيهات عن توقيت وجوب الاعتراف بالكيانات ذات الأعراض الخاصة كوحدات مؤسسية، وهي الكيانات التي تسمي أحيانًا بالشركات الورقية أو الشركات الوهمية والتي من الممكن أن تؤسسها شركات أو حكومة، كما يتم تقديم التوجيهات عن كيفية تصنيفها وكيفية معاملة عملياتها.

الحكومة العامة والقطاعات العامة
تم إيضاح وتنقيح العديد من المبادئ استجابة للتطورات في معايير المحاسبة الحكومية.

وقد تم إيضاح كيفية تحديد القطاعين الحكومي والعام من بين القطاعات الأخرى من الاقتصاد.

وتم إيضاح معالجات حصص الأرباح الكبرى التي تدفعها الشركات الكبرى وحالات ضخ رؤوس الأموال في المشروعات العامة. وقد تم إيجاز مبادئ معالجة المشاركات بين القطاعين العام والخاص وإيضاح معالجة إعادة هيكلة الكيانات. وقد تم إيضاح طرق تناول المعاملات بين الحكومة العامة وشركات القطاع العام ذات الصلة ومع وسائل التوريق بغرض

تحسين قيد البنود التي من شأنها أن تؤثر بشكل بالغ على الدين الحكومي.

وقد تم إيضاح معالجة العديد من فئات ضمانات القروض وإدخال معالجة جديدة للضمانات القياسية مثل ضمانات الائتمان التصديري وضمانات القروض الطلابية.

وهناك بعض الخصائص الأخرى الجديدة التي يتعذر تصنيفها في مجموعات ولكنها ليست أقل أهمية. ولا شك في أن من بينها إيضاح الوحدات الثانوية والشركات القابضة وإدخال محاسبة خيارات أسهم الموظفين التي أصبحت واسعة الاستخدام في بعض البلدان في أثناء تسعينات القرن العشرين.

وتساعد هذه الخصائص الجديدة على الحفاظ على ملائمة نظام الحسابات القومية في وقت التغير الاقتصادي والمؤسسي السريع والتأسيس على إطاره القائم الصلب. وعليه، فمن الممكن أن نري أن تقديم التوجيهات حول القواعد المحاسبية والحسابات والجداول وتكاملها في نظام الحسابات القومية لعام 2008 يتماشى مع الجهود المستمرة لتطبيق نظام الحسابات القومية لعام 1993 في جميع البلدان. وفي هذا الصدد، فلا زالت موجودة تلك النقاط الأربع التي وضعت في مقدمة نظام الحسابات القومية لعام 1993 حول شمولية نظام الحسابات القومية ومدى قابليته للتطبيق، وقد تم أيضًا تعزيزها في نظام الحسابات القومية لعام 2008.

القطاع غير الرسمي

يحوي نظام الحسابات القومية لعام 2008 على فصل مخصص لمسألة قياس النشاط الذي يمارس من داخل المنازل بصفة غير رسمية (وهو ما يطلق عليه تعبير القطاع الغير رسمي) والنشاط الذي يفلت من القياس الإحصائي الرسمي (والذي يطلق عليه مسمي الاقتصاد غير المنظور).

ج- نظام الحسابات القومية في سياق النظم الإحصائية الأخرى

نظام الحسابات القومية يوفر التوجيهات للحسابات الوطنية بشكل يكاد يكون عامًا

أتت المراحل الأخيرة للعمل على نظام الحسابات القومية في وقت كانت تنتقل فيه الاقتصاديات التي كانت تخطط مركزيًا في السابق إلى اقتصاديات السوق في بدايات منتصف تسعينات القرن العشرين. وقد أكدت السنوات التي انقضت منذ ذلك الحين قابلية نظام الحسابات القومية للتطبيق وقوته في تلك الاقتصاديات. وقد تم تكييف نظام الحسابات الأوروبية لعام 1995 بشكل كبير مع نظام الحسابات القومية لعام 1993 فيما يتصل بالتعريفات والقواعد المحاسبية والتصنيفات. وسوف يغطي تحديثه الذي يجري حاليًا التوصيات والإيضاحات المتفق عليها على المستوي الدولي لنظام الحسابات القومية لعام 2008.

إن معالجات سلع المعالجة وتحويلات الأشخاص العاملين بالخارج هي أمور ذات صلة خاصة بالاقتصاديات النامية التي تدلف إلى الاقتصاد العالمي. بالإضافة إلى ذلك، فمن المحتمل أن يكون للتوجيهات الجديدة حول التعامل مع المشاركات بين القطاعين العام والخاص واستخدام الموارد الطبيعية من قبل الغير مقيمين تأثير كبير بالنسبة للعديد من البلدان.

نظام الحسابات القومية يعترف بالحاجة إلى المرونة

كان نظام الحسابات القومية لعام 1993 يشتمل على مفهوم الحسابات التابعة وهي خطوة كبيرة في اتجاه المرونة. ومن المتوقع للحسابات التابعة إن واصلت مسيرتها إلى الأمام أن تستمر في توفير وسيلة مفيدة للعمل تجاه الحلول التي تعطي المستوي الملائم من الثقة في الإجراءات المتحدية ومنها تلك الخاصة بقضايا المحاسبة البيئية. لقد أصبح استخدام الحسابات التابعة كوسيلة لتوسيع مجال توافق الحسابات القومية، ولكن دون التأثير على قابلية الإطار المركزي المستخدم لصنع السياسة الاقتصادية للمقارنة، وسيلة مقبولة لتطوير واختبار المصادر والطرق الجديدة للبيانات. إضافة إلى ذلك، أدخل نظام الحسابات القومية لعام 2008 بند البنود والجداول "الملحقة". ويستخدم مصطلح "الملحقة" عندما يعترف نظام الحسابات القومية بأن البنود قد تكون محدودة الملائمة في بعض البلدان أو أن أحد الجداول وإن كان ذو أهمية تحليلية لا يمكن إعداده وفق نفس معيار الدقة مثله مثل المجموعة الرئيسية من الحسابات.

نظام الحسابات القومية يعزز الدور المركزي للحسابات الوطنية في الإحصاءات

وقد تم التوفيق بين مفاهيم وتصنيفات نظام الحسابات القومية لعام 2008 والمعايير والأدلة الإحصائية الدولية الأخرى بل وأكثر مما حدث في حالة نظام الحسابات القومية لعام 1993. والأجدر بالذكر هو التنسيق عن كثب للعمليات في أثناء تحديث نظام الحسابات القومية والمراجعة الفورية *لدليل ميزان المدفوعات*.

وقد استفاد الفصل الذي يدور حول السعر وإجراءات الحجم من العمل الذي تم أداؤه منذ أن تم إصدار نظام الحسابات القومية لعام 1993 حول برنامج المقارنة الدولي وحول الأدلة الدولية لمؤشرات سعر المستهلك والمنتج.

وهناك اتفاق أكثر قربًا مع المشورة التي يتم إعطاؤها في القرارات التي يتخذها المؤتمر الدولي لإحصائيي العمالة. وهناك فصل مخصص للاعتبار الخاص بدور المؤسسات الغير هادفة للربح في الاقتصاد اعتمادًا على العمل في هذا الموضوع منذ زمن نظام الحسابات السنوية لعام 1993.

وبالنسبة للحسابات البيئية، تم إعداد الأرض للتوافق مع *كتيب المحاسبة الوطنية: المحاسبة البيئية-الاقتصادية المتكاملة*، المتوقع أن يصبح معيارًا دوليًا. وعلى نفس المنوال، يتوافق نظام الحسابات السنوية

لعام 2008 مع نظم التصنيف، والأهم *المواصفة الدولية للتصنيف الصناعي لجميع الأنشطة الاقتصادية، النسخة 4* و*التصنيف المركزي للمنتجات النسخة 2*.

تطورات أخرى: جدول أعمال البحوث

تم إصدار أول مجموعة شاملة من معايير المحاسبة الوطنية في عام 1953 مع تحديثات هامة في 1968 و1993 والآن في 2008. ومن الواضح وعلى الرغم من أن التطورات التي تطرأ على المحاسبة الوطنية لا تظهر إلا في خطوات كل 15 إلى 20 عام، فإن تحديد التحديثات المطلوبة في نظام الحسابات القومية هو عملية مستمرة حتى وإن حدثت إعادة كتابة كاملة النطاق بشكل غير منتظم. وتعتمد التحديثات على مزيج من تطور العمليات الاقتصادية (مثل أدوات مالية جديدة) وتطورات في التقدير الإحصائي وأساليب القياس والتحسينات في جمع البيانات. وقد تمت دراسة بعض القضايا المثيرة للنزاع في أثناء عملية تحديث نظام الحسابات القومية. وقامت القرارات التي اتخذت على أفضل المعلومات والأساليب المتاحة في ذلك الوقت. وفي بعض الحالات، بالرغم من ذلك، كانت البحوث لا زالت جارية لدى تحديث نظام الحسابات القومية ونتائج البحوث المستمرة قد يؤدي إلى الحاجة إلى مراجعة بعضًا من هذه القرارات قبل التحديث اللاحق لنظام التحديثات الوطنية.

وقد حددت مجموعة العمل بين الأمانات حول الحسابات القومية (ISWGNA) عددًا من المواضع للبحوث المستمرة. وقد أوصت مجموعة العمل بين الأمانات حول الحسابات القومية (ISWGNA) بإدخال أن هذه الموضوعات ضمن جدول أعمال بحوث الحسابات القومية. وقد وردت في الملحق 4 قائمة بالبنود لدراستها كما تم تحديدها في ختام عملية التحديث.

وسوف تكون مجموعة العمل بين الأمانات حول الحسابات القومية (ISWGNA) مسئولة عن تطوير البحوث حول هذه القضايا (وأية قضايا أخرى مهمة قد تظهر) ولكنها سوف تعتمد على المعاونة من جانب الجهات المسئولة عن الحسابات القومية في جميع أنحاء العالم. وبناءً على النتائج، فقد تثبت فائدتها لدمج النتائج المحصلة من هذه البحوث في نظام الحسابات القومية لعام 2008 قبل التحديث الرئيسي التالي.

د- اعتراف وتقدير

إن نظام الحسابات القومية لعام 2008 هو نتيجة لعملية لوحظت شفافيتها والمشاركة الكبرى للمجتمع الإحصائي الدولي، وكلتيهما تسنى حدوثهما عن طريق الاستخدام المبتكر لمشروع موقع إلكتروني كأداة اتصال. وقد تضمنت العملية ستة خطوات في المرحلة الأولي من العملية من خلال تحديد والحصول على اتفاق حول المسائل التي تلزم دراستها في أثناء التحديث (2002 – 2004)، والبحث في هذه المسائل وتقديم العروض للتعديل صوب نظام الحسابات القومية لعام 1993 ودراسة المسائل من قبل خبراء والاتفاق حول التوصيات الاحترازية (2004 – 2006) وإجراء المشاورات مع البلدان حول التوصيات (2006) وتقديم مجموعة من التوصيات إلى اللجنة الإحصائية في 2007 وضم التوصيات المتفق عليها في نص نظام الحسابات الوطنية لعام 2008 لاعتماده من قبل اللجنة الإحصائية في مرحلتين عامي 2008 و 2009 (2007 – 2009).

مجموعة العمل بين الأمانات حول الحسابات القومية (ISWGNA) والعاملين في المشروع

وقد انطوت العملية على خمس منظمات دولية تضم مجموعة العمل بين الأمانات حول الحسابات القومية (ISWGNA) ومنظمات دولية وإقليمية وغير حكومية أخرى والعاملين في المشروع والوكالات المسئولة عن تجميع الإحصاءات الرسمية في العديد من البلدان ومجموعات العمل ومجموعات الخبراء الأخرى ومجموعات النقاش الإلكتروني والخبراء المنفردين في المحاسبة الوطنية والمجالات ذات الصلة من جميع أقاليم العالم. وكما هو متوقع من منتج لهذه العملية المعقدة والمستدامة، يعكس نظام الحسابات القومية لعام 2008 العديد من الإسهامات المتنوعة. وقد استطاعت مجموعة العمل بين الأمانات حول الحسابات القومية (ISWGNA) وقامت بالتنسيق للعملية بناءً على طلب اللجنة الإحصائية مثلما حدث في حالة نظام الحسابات القومية لعام 1993. وقد كانت إسهامات أعضاء مجموعة العمل بين الأمانات حول الحسابات القومية (ISWGNA) نقدية وعينية. فعلى مستوى الإدارة العليا كان المندوبون هم: بيير إيفرايرز ولورس نورلوند (يوروستات Eurostat) وكارول أس كارسون وروبرت إدواردز (صندوق النقد الدولي IMF) وإنريكو جيوفاني (منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD) وويلي مدي فرايز وبول شيونج (قطاع الإحصاء التابع لمنظمة الأمم المتحدة) وشيدا باديي (البنك الدولي). وكان المحاسبون الوطنيون والمهنيون الآخرون من المنظمات المشاركة في مجموعة العمل بين الأمانات حول الحسابات القومية (ISWGNA) ممن أسهموا بشكل منتظم في المهام الخاصة بالتنسيق والقيادة المستقلة كالتالي:

يوروستات (Eurostat) : جالو جيوي وكريستيان رافيتس وديبتر جلاتزل وبرايان نيوسن
صندوق النقد الدولي (IMF) : أدريان بلويم وكيم زيتشانج
منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) : فرانسوا لاكيي وتشارلز أسبدن
قطاع الإحصاء التابع لمنظمة الأمم : أيفو هافنجا وفييت فو وماجدولنا شيزماديا وجولاب سنج وهيرمان سميث

المتحدة وآنيت بيكر
اللجنة الاقتصادية لأوروبا التابعة لمنظمة الأمم المتحدة : ليديا براتانوفا وتيهوميرا ديموفا
البنك الدولي : باربرو هيكسبيرج

موظفين أعضاء آخرون للمنظمات المشاركة في مجموعة العمل بين الأمانات حول الحسابات القومية (ISWGNA) ممن أسهموا بشكل كبير كانوا كالتالي:

يوروستات (Eurostat) : فرانسيس ماهيرب وليجيا فرانكفورد وجون فيريندر
صندوق النقد الدولي (IMF) : إدجار أيالس وساجي ديك ليرك وبوربت ديبلسمان وكيث دبلن ورينيه فيفيي وكورنيليس كورتر وروبرت هيلث وجون جوسي ولوسي لاليبرتي وألفريدو ليون ورالف كوزلز وراسل كروجر وجارسلاف كوسيرا ورانداال ميريس وخوسيه-كارلوس مورينو ونيل باترسون وليزبيث ريفاس وأرميدا سان خوسيه ومانيك شريستا وميك سيلفر
منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) : نديم أحمد ووليام كيف وجان-بيير دوبوي وأندريه ونوردين وبول شراير
قطاع الإحصاء التابع لمنظمة الأمم المتحدة : أليساندرا ألفييري ويوليا أنتونوفا ورالف بيكر وفيتل هايدستن

وقد عمل موظفو فرع الإحصاء الاقتصادية التابع لقطاع الإحصاء التابع لمنظمة الأمم المتحدة برئاسة أيفو هافينجا كسكرتارية للمنظمات الأعضاء في مجموعة العمل بين الأمانات حول الحسابات القومية (ISWGNA). وقد قام قطاع الإحصاء التابع لمنظمة الأمم المتحدة بإنشاء وصيانة الموقع الإلكتروني للمشروع وهو ما يوفر معلومات أكثر عن الإسهامات التي وردت بإيجاز في هذه الافتتاحية (برجاء مطالعة الموقع الإلكتروني http://unstats.un.org/unsd/nationalaccount/snarev1.asp). وقد قم فريق من مجموعة إنشاء البيانات التابع للبنك الدولي برئاسة ميشا بلكنداس بتقديم الدعم الإداري بما في ذلك ما يتصل بصندوق أمناء المانحين المتعددين الذي تم إنشاؤه لمشروع تحديث نظام الحسابات القومية.
وقد تضمن المشروع العالمين الآتية أسماؤهم: كارول أس كارسون وهو مدير المشروع من 2004 حتى فبراير 2008، وبول ماكارثي وهو مدير المشروع منذ فبراير 2008، وآن هاريسون وهي محرر. وكانت آن خبيرة أصوات في جميع مراحل المشروع واضطلعت بمهمة كبرى وهي مراجعة نص نظام الحسابات القومية لعام 2008.

مجموعة الخبراء الاستشاريين

تم تكوين مجموعة الخبراء الاستشاريين (AEG) حول الحسابات القومية عام 2003. وقد تكونت في موقعها لتلعب دورًا رئيسيًا في عملية التحديث عن طريق دراسة عروض التعديل والتعبير عن وجهة نظرها. وقد عمل الأعضاء الآتية أسماؤهم في مجموعة الخبراء الاستشاريين (AEG): هيدي أربوليدا من الفيليبين وأول بيرنر من الدنمرك ومريم كوفر خيمينيز من كوستاريكا وميشيشا جيتاهون من إثيوبيا وعمر محمد على حاكوز من الأردن وبيتر هاربر من استراليا وجان هيلر من جمهورية التشيك وأندري كوساريف من الاتحاد الروسي وأخيليش سي كولوشريسثا من الهند وروبن لينش من المملكة المتحدة لبريطانيا العظمي وأيرلندا الشمالية وجاك ماجنيي من فرنسا وريموند مينك من البنك المركزي الأوروبي وبرينت أر مولتون من الولايات المتحدة الأمريكية وشيلام بالانياندي من ماليزيا وبيتر باراياج من ترينداد وتوباجو وجون برنسلو من جنوب أفريقيا وروبرتو لويس أولنتو راموس من البرازيل وإيرينا تفاريجونافسيوتي من ليتوانيا وبيتر فان دي فين من هولندا وكارين ويليون من كندا. وقد اجتمعت مجموعة الخبراء الاستشاريين (AEG) ست مرات في فبراير 2004 في واشنطون واستضافها صندوق النقد الدولي، وفي ديسمبر 2004 في مدينة نيويورك واستضافها قطاع الإحصاء التابع لمنظمة الأمم المتحدة وفي يوليو 2005 في بانكوك واستضافها اللجنة الاقتصادية والاجتماعية التابعة لمنظمة الأمم المتحدة لآسيا والهادي وفي يناير – فبراير 2006 في فرانكفورت واستضافها البنك المركزي الأوروبي وفي مارس 2007 في مدينة نيويورك واستضافها قطاع الإحصاء التابع لمنظمة الأمم المتحدة وفي نوفمبر 2008 في واشنطن واستضافها البنك الدولي. وفي جميع الاجتماعات والمشاورات الإلكترونية أسهم المحاسبون الوطنيون لمجموعة العمل بين الأمانات حول الحسابات القومية (ISWGNA) بآرائهم وعبروا عنها. وقد عمل بول ماركارثي كمقرر اجتماعات في يوليو 2005 وفبراير 2006 ومارس 2007. وتمثل الأوراق التي أعدت لدراستها من قبل مجموعة الخبراء الاستشاريين (AEG) قدرًا كبيرًا من البحوث. وسوف يستمر توافرها على موقع المشروع سالف الذكر. وقد تضمن مؤلفوها الأشخاص التالية أسماؤهم: نديم أحمد وأليساندرا ألفييري وتشارلز أسبدين وأدريات بلويم وستيوارت براون وكارول أس كارسون ووليام كيف ودبليو إروين ديورت وروبرت ديبلسمان وبرايان دوناجو ورينيه فييفيت وراسل فريمان وجان جالاند

وأنطونيو جاليشيا-إيسكوتو وديف جولاند وكورنيليس جورتر وآن هاريسون وأيفو هافينجا وتوني جونسون وجون جواسي وبريت كوفمان وأندرو كاليتي ورالف كوزلو وفرانسوا لاكيي وروبن لينش وكريستوف ماير وريموند مينك وبرينت آر مولتون وأندريه نوردون وباتريك أوهاجان ونيل باترسون وجون بتزر وجينز رينك وليزبيث ريفاس وفيليب دي روجمونت وجون روسر وكارلوس سانشيز مونوز وبول شراير وريتشار شيبرد ومانيك شريسثا وجولاب سينج وهيرمان سميث وبيير وفيليب ستوفر وهيديتوشي تاكيدا وفييت فو وجون والتون وكريس رايت

مجموعات خبراء أخرى

وقد قامت مجموعات خبراء الموضوعات وبعض المجموعات المخصصة وبعض المجموعات الأخرى التي تشكلت خصيصًا بغرض السير قدمًا في عملية التحديث بإجراء معظم البحوث حول المسائل المطروحة للبحث وتم تقديم عملية إعداد العروض للتعديل إلى مجموعة الخبراء الاستشاريين (AEG). وقد اشتملت هذه المجموعات على مجموعة كانبيرا 2 حول قياس الأصول غير المالية (بيتر هاربر كرئيس وتشارلز أسبدن كأمين سر) وقوة عمل صندوق النقد الدولي IMF-BEA حول خطط تقاعد الموظفين (أدريان بلويم وجون روسر، رئيسًا مشاركًا، وبرايان دوناجو أمين سر)، وقوة عمل صندوق النقد الدولي ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (IMF-OECD) حول توفيق حسابات القطاع العام (لوسي لاليبرتي، رئيسًا وجان – بيير دوبوي، أمين سر)، وقوة عمل منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) حول الخدمات المالية (روث ماير، رئيسًا وفيليب ستوفر وأندريه نوردن، أميني سر) وقوة عمل منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) حول قياس التأمين بخلاف التأمين على الحياة (فينيلا ميتلاند-سميث ثم فرانسوا لاكيي، كرئيس جلسات) وقوة عمل منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) حول تقييم وقياس حقوق الملكية (باتريك أوهاجان كرئيس جلسات). ويدرج الملحق بهذه الافتتاحية مؤلفو أوراق المسائل المطروحة للبحث والتي أعدت لمعظم هذه المجموعات التي قامت بدراستها. لجنة صندوق النقد لدولي حول إحصاءات ميزان المدفوعات (روبرت إدواردز رئيسًا وجون جواسي ومينك شريسثا وأندرو كيليتي أمناء سر) ودرست مجموعاتها الفرعية عددًا من المسائل التي كان الاهتمام بها شائعًا فيما بين جامعي الحسابات القومية وميزان المدفوعات. وقد أدرجت كذلك أسماء مؤلفي أوراق المسائل المطروحة للبحث والتي تتصل في معظمها بنظام الحسابات القومية وذلك في الملحق. وقد قام عدد من المجموعات الأخرى بدراسة الموضوعات المتصلة بنظام الحسابات القومية كجزء من جدول أعمالهم الأكبر. ويشمل هؤلاء البنك المركزي الأوروبي/ وقوة عمل يوروستات حول القياس الإحصائي للأصول والخصوم الخاصة بنظم المعاشات في الحكومة العامة (إدواردو باريدو وريموند مينك، رئيسين مشتركين وجون فريرندر، أمين سر) ومجموعة من الخبراء الوطنيين من منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية حول العلوم والتقنية (فريد جولت، رئيسًا وأليساندرا كوليشيا، أمين سر) ومجموعة باريس حول العمالة والتعويضات (دينيس وارد، رئيس جلسات) ومجموعة دلهي حول إحصائيات القطاع الغير رسمي (برونا ب سين، رئيسًا) ومجموعة خبراء الأمم المتحدة حول التصنيفات الدولية (أيفو هافينجا، رئيسًا ورالف بيكر، أمين سر) والمجموعة الفرعية التقنية للأمم المتحدة حول حركة الأفراد – الأسلوب 4 (أيفو هافينجا، رئيسًا وأليساندرا ألفييري، أمين سر). وقد عملت استشارات أخرى كذلك على تقديم الرؤى للعملية. وتشمل اجتماعات مجموعات عمل الحسابات القومية لكل من منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ويوروستات واجتماعات وورش عمل الحسابات القومية لعدة لجان إقليمية تابعة للأمم المتحدة والاتحاد الدولي لبحوث الدخل والثروة.

إسهامات الدول

وقد أسهمت الوكالات المسئولة عن تجميع الإحصائيات الرسمية بعدة طرق متميزة. وفي أولها اشترك رؤساء مكاتب الإحصاء من خلال المشاركة في اللجنة الإحصائية في الاتفاق على حوكمة العملية ثم وضع قائمة بالمسائل المطروحة للدراسة في عملية التحديث. وثانيًا، قامت الدول، بدرجة غير مسبوقة، بتقديم تعليقات على التوصيات الاحترازية للتعديل. وبعد كل اجتماع كانت توصيات مجموعة الخبراء الاستشاريين (AEG) ترسل إلى مكاتب الإحصاء الوطنية والبنوك المركزية المعنية مع دعوة للتعليق عليها. وقد أدلت 40 – 60 دولة بدلوها بعد كل جولة من التوصيات. وتم تلقي تعليقات مما يقرب من 100 دولة إجمالاً. وجميع هذه التعليقات، التي تم عرضها على الموقع الإلكتروني للمشروع، تقدم مصدرًا جيدًا للمعلومات حول السبب في أن الدول قد ساندت التوصيات أو، في بعض الحالات، السبب في أنها لم تفعل، ووجهات نظرها حول تنفيذ هذه التوصيات والأفكار حول نوع نظام الحسابات الوطنية الذي خضع للتحديث. ثالثًا، قدمت الدول التعليقات على مسودات الفصول. وقامت حوالي 70 دولة بالتعليق على المسودة النهائية من المجلد الأول خلال أبريل ومايو 2008 وعلى المجلد الثاني في يناير وفبراير من عام 2009. رابعًا، قدم عدد من مسئولي مكاتب الإحصاء إسهامات عينية مثل وقت أعضاء مجموعة الخبراء الاستشاريين في الاجتماعات (ووقت أعضاء مجموعة الخبراء الاستشاريين من البلدان النامية ومصاريف السفر). وأخيرًا، ساندت مجموعة من مكاتب الإحصاء الوطنية والبنوك المركزية المشروع عن طريق إسهامات مالية. وكانت هذه الإسهامات من إحصاءات السويد والمكتب الاسترالي للإحصاء وإحصاءات كندا والبنك المركزي القبرصي والبنك المركزي الكازاخستاني وإحصاءات هولندا والمكتب

الوطني للإحصاء بالمملكة المتحدة ومكتب التحليل الاقتصادي للولايات المتحدة الأمريكية.

ملاحظات

1- برجاء الاطلاع على تقرير الجلسة 39 للجنة الإحصائية (مستند هـ/24/2008 و هـ/ج ن 34/2008/3) على الرابط **http://unstats.un.org/unsd/statcom/doc08/Report-English.pdf**

2- تمت الإشارة إليه في جلسة اللجنة الإحصائية التابعة لمنظمة الأمم المتحدة بوصفها المارجعة رقم 1 لنظام الحسابات القومية لعام 1993

3- برجاء الاطلاع على تقرير الجلسة 40 للجنة الإحصائية (مستند هـ/24/2009 و هـ/ج ن 29/2009/3) على الرابط **http://unstats.un.org/unsd/statcom/doc09/Report-English.pdf**

المراجع

لجنة المجتمعات الأوروبية وصندوق النقد الدولي ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ومنظمة الأمم المتحدة والبنك الدولي، *نظام الحسابات القومية 1993*. بروكسل/لوكسمبورج وواشنطن دي سي وباريس ونيويورك و1993. مطبوعات منظمة الأمم المتحدة، المبيعات رقم هـ 94 XVII.24

لجنة المجتمعات الأوروبية، نظام الحسابات الأوروبية 1995، لوكسمبورج 1999

صندوق النقد الدولي، ميزان المدفوعات ودليل الموقف الاستثماري الدولي، الإصدار السادس، واشنطن دي سي، 2009

لجنة المجتمعات الأوروبية وصندوق النقد الدولي ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ومنظمة الأمم المتحدة والبنك الدوليين كتيب المحاسبة الوطنية: المحاسبة البيئية والاقتصادية المتكاملة 2003

لوكسمبورج وواشنطن دي سي وباريس ونيويورك 2003

منظمة الأمم المتحدة: المواصفة الدولية للتصنيف الصناعي لجميع الأنشطة الاقتصادية، المراجعة 4. نيويورك 2008. مطبوعات الأمم المتحدة، المبيعات رقم E.08.XVII.25،

الأمم المتحدة التصنيف المركزي للمنتج، النسخة 2، نيويورك 2008، مطبوعات الأمم المتحدة، المبيعات رقم E.08.XVII.7

ملحق: مؤلفو أوراق القضايا التي أعدت لقوات المهام والمجموعات واللجان التي تدرس مسائل تحديث نظام الحسابات القومية مجموعة كانبيرا 2 حول قياس الأصول غير المالية

نديم أحمد وتشالز جون ر بالدوين وديزموند بيكستيد وديرك فان بيرجن ولورين بينز وآرييل كورمبرج وكارول كورادو ومريم كوفر خيمينيز ومارتن دانيلز و دبليو إروين ديورت وإيما إدورثي وباربرا فروميني وجاي جيلاتلي ودويمنيك جوليك ومارك دي هان ومايكل هاربر وبيتر هاربر وآن هاريسون وأيفو هاينجا وريتشارد هيمنج وبيتر هيل وتشارلز هولتن ونينج هونج وفيتل هايدستن وتوني جونسون وأندرياس كوبيرز وفرانسوا لوكيي وروبن لينش وكريستوف ماير وبابلو ماندلر وإين ماكفي وفرانسيسو موريس وبرنت مولتون وكارول مويلان وكارل أوبست وسومايي أوكوبو ودين بارهام وسولي بيليج وجون بتزر ومارشال رينسدروف وكارول روبنز وأنطوان روز وبول رومانيس وسالم وأدوا شمالفاسر وبول سكراير ودانيال سيشل ويوسف صديقي وزوزانا ستارا وليو سفكوسكاس وليوك طومسون وجيف تيندال وأندريه فانولي وبيتر فان دي فين وجون فيرندر وفييت فو.

لجنة صندوق النقد الدولي عن إحصاءات ميزان المدفوعات

ستيوارت براون وروبرت ديبلسمان وروبرت إدواردز وأنطونيو جاليشيا-إسكوتو ورينى فيفييت وجان جالاند وروبرت هيلث وجون جويسي وآندرو كيليتي وكارلوس سانشيز مونوز ونيل باترسون وجينز رينكي وريتشارد شيبرد ومانيك شرستا وبيير سولا وهيتوشي تاكيدا وكريس رايت.

قوة العمل الخاصة بصندوق النقد الدولي IMF-BEA حول نظم تقاعد أصحاب العمل

بوب يرجمان وأول بيرنر وديبتر جلاتزل وبيتر هاربر وآن هاريسون وتوني جونسون ورانيش كوللي وفرانسوا لاكيي وجاك ماجنييز وتونيا ماننج ورايموند مينك وتولسي رام ومارشال رينسدروف وإنجبير رويمانز وبيتر فان دي فين و جي أس فينكاسورلو.

قوة عمل صندوق النقد الدولي – منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية حول توفيق حسابات القطاع العام

بروس بيكر وماثيو بوهون وسورين برودرسن وباولو بورجيس وإين كاروثرز وجسيل كسونكا وساجي ديك ليرك وتيم دوبس وجان-بيير دوبوي وكيث دبلن وجيف جولاند وبيتي جروبر وأيفو هافينجا وكريستوفر هيدي وريتشارد هيمنج وجراهام جينكسون وبريت كوفمان وروبرت كايز وفرانسوا ليكيي وإين ماكنتوش وإينا بافيولا وجون بتزر وتولسي رام وبروكس روبنسون وفيليب دي روجمونت وفيرنيك رو وأندريه شوالر وريتشارد شيبرد وبول سوتكليف وكين فارنر وكروت فاس وجراهام واتكنز.

قوة عمل منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية حول الخدمات المالية

دينسي فكسلر وآن هارسيون وأندرز نوردون وبول شراير وفيليب ستوفر وجون تورنبول وجون والتون.

قوة عمل منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية حول قياس التأمين بخلاف التأمين على الحياة

روبرت دبلسمان وفينيلا ميتلاند سميث وفرانسوا لاكيي وآن هاريسون وإنجبر رومانز وجاب آتش فرني وجون والتون.

List of abbreviations and acronyms	قائمة الاختصارات
ABO Accrued benefit obligation	التزام الفائدة المستحقة
ADB Asian Development Bank	بنك التنمية الآسيوي
AEG Advisory Expert Group on National Accounts	اللجنة الاستشارية للخبراء حول الحسابات القومية
AMNE Activities of Multinational Enterprises	أنشطة الشركات متعددة الجنسيات
BD OECD Benchmark Definition on Foreign Direct Investment	التعريف المعياري للاستثمار الأجنبي المباشر
BIS Bank for International Settlements	بنك التسويات الدولية
BOOT Build, own, operate, transfer	نظام البناء والتملك والتشغيل ونقل الملكية
BOP Balance of payments	ميزان المدفوعات
BPM Balance of Payments and International Investment Position Manual	دليل ميزان المدفوعات والمركز الاستثماري الدولي
CIF Cost, insurance and freight	التكلفة والتأمين والشحن
CISSTAT Interstate Statistical Committee of the Commonwealth of Independent States	اللجنة الإحصائية القومية لكمنويلث الجمهوريات المستقلة
COFOG Classification of the Functions of Government	تصنيف وظائف الحكومة
COICOP Classification of Individual Consumption by Purpose	تصنيف الاستهلاك الفردي حسب الغرض
COLI Cost of living index	مؤشر تكلفة المعيشة
COPNI Classification of the Purposes of Non-profit Institutions Serving Households	تصنيف أغراض المؤسسات الغير هادفة للربح لخدمة الأسر
COPP Classification of Outlays of Producers by Purpose	تصنيف مصروفات المنتجين حسب الغرض
CPC Central Product Classification	التصنيف المركزي للمنتجات
CPD Country-product-dummy (method)	نموذج المنتج الصوري لدولة (طريقة)
CPI Consumer price index	المؤشر السعري للاستهلاك
CPL Comparative price level	مستوي السعر النسبي
DBMS Database management system	نظام إدارة قواعد البيانات
ED Exposure draft	مسودة التعرض
EDG Electronic Discussion Group	
EEZ Exclusive economic zone	مجموعة النقاش الإلكتروني
EKS Eltetö-Köves-Szulc (method)	إلتيتو-كوفيس-سزولك (طريقة)
ESO Employee stock option	خيارات الموظفين للتملك الأسهم
FATS Foreign AffiliaTe Statistics	إحصاءات المؤسسات الأجنبية التابعة
FDI Foreign direct investment	الاستثمار الأجنبي المباشر
FDIR Framework for Direct Investment Relationships	إطار علاقات الاستثمار المباشر
FISIM Financial intermediation services indirectly measured	خدمات الوساطة المالية التي تقاس بطريق غير مباشر
FOB Free on board	التسليم ظهر السفينة
FP Fisher price index	مؤشر فيشر السعري
FPI For-profit institution	مؤسسة غير هادفة للربح
FQ Fisher volume index	مؤشر فيشر الوزني
FRA Forward rate agreement	اتفاقية السعر الآجل
GDI Gross domestic income	إجمالي الدخل المحلي
GDP Gross domestic product	إجمالي الناتج المحلي
GFS Government finance statistics	إحصاءات التمويل الحكومي
GFSM Government Finance Statistics Manual	دليل إحصاءات التمويل الحكومي
GK Geary Khamis (method)	جيري خميس (طريقة)

GNI Gross national income	إجمالي الدخل القومي
GVATI Gross value added of the tourism industry	إجمالي القيمة المضافة لمجال السياحة
HS Harmonized commodity description and coding System	نظام التوصيف الأفقي للسلع وترميزها
IASB International accounting standards board	مجلس معايير المحاسبة الدولية
IC Insurance corporation	شركات التأمين
ICLS International Conference of Labour Statisticians	المؤتمر الدولي لإحصاءات العمالة
ICNPO International Classification of Non-Profit Organizations	التصنيف الدولي للمنظمات الغير هادفة للربح
ICP International Comparison Program	برنامج المقارنات الدولية
ICPF Insurance corporations and pension funds	شركات التأمين وصناديق المعاشات
ICSE Resolution concerning the International Classification of Status in Employment	القرار الخاص بالتصنيف الدولي لوضع التوظيف
ICT Information, communication and telecommunications	المعلومات والاتصال والاتصالات الهاتفية
IFRS International Financial Reporting Standards	المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية
IIP International investment position	المركز الاستثماري الدولي
ILO International Labour Organization	منظمة العمل الدولية
IMF International Monetary Fund	صندوق النقد الدولي
IMTS International Merchandise Trade Statistics: Concepts and Definitions	الإحصاءات التجارية الدولية للبضائع
IPSASB International Public Sector Accounting Standards Board	المجلس الدولي لمعايير محاسبة القطاع العام
ISIC International Standard Industrial Classification of All Economic Activities	التصنيف الصناعي القياسي الدولي لجميع الأنشطة الاقتصادية
ISWGNA Inter-Secretariat Working Group on National Accounts	مجموعة العمل بين الأمانات حول الحسابات القومية
ITC Invitation to comment	دعوة للتعليق
KAU Kind-of-activity unit	وحدة نوع النشاط
KLEMS Capital-labour-energy-materials-service inputs	مدخلات الخدمات من العمالة والطاقة والمواد
LP Laspeyres price index	مؤشر لاسبيرس السعري
LQ Laspeyres volume index	مؤشر لاسبيرس الوزني
MFP Multifactor productivity	الإنتاجية متعددة العوامل
MFSM Monetary and Financial Statistics Manual	دليل الإحصاءات النقدية والمالية
MMF Money market fund	صندوق سوق المال
MNE Multinational enterprise	الشركات متعددة الجنسيات
MPI Import price index	المؤشر السعري للواردات
MSITS Manual on Statistics of International Trade in Services	الدليل الإحصائي لخدمات التجارة الدولية
n.e.c. Not elsewhere classified	غير مصنف في موضع اخر
NDP Net domestic product	صافي الناتج المحلي
n.i.e. not included elsewhere	غير مدرج في موضع آخر
NIF Note issuance facility	جهة إصدار العملة
NNDI Net national disposable income	صافي الدخل القومي القابل للصرف
NNI Net national income	صافي الدخل القومي
NOE Non-Observed Economy	اقتصاد لا يخضع للملاحظة
NPI Non-profit institution	مؤسسة غير هادفة للربح
NPISH Non-profit institution serving households	مؤسسة غير هادفة للربح في خدمة الأسر
NPV Net present value	صافي القيمة الحالية
OECD Organisation for Economic Cooperation and	منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية

	Development
المنظمة الأوروبية للتعاون الاقتصادي والتنمية	OEEC Organisation for European Economic Cooperation
الموازنة السنوية	PAYE Pay-as-you-earn
الالتزام المتوقع للفوائد	PBO Projected benefit obligation
صندوق المعاشات	PF Pension fund
مبادرة التمويل الخاص	PFI Private finance initiative
طريقة الجرد المستمر	PIM Perpetual inventory method
نموذج الجرد المستمر	PIM Perpetual inventory model
مؤشر باش السعري	PP Paasche price index
المؤشر سعر المنتج	PPI Producer price index
المشاركة بين القطاعين العام والخاص	PPP Public/private partnership
تعادل القوة الشرائية	PPP Purchasing power parity
مؤشر باش الوزني	PQ Paasche volume index
البحوث والتطوير	R&D Research and development
مصفوفة المحاسبة الاجتماعية	SAM Social accounting matrix
حق السحب الخاص	SDR Special drawing right
نظام الحسابات البيئية والاقتصادية	SEEA System of Environmental and Economic Accounts
نظام الحسابات الصحية	SHA System of Health Accounts
التصنيف التجاري الصناعي القياسي	SITC Standard Industrial Trade Classification
نظام الحسابات القومية	SNA System of National Accounts
وصف منظم للمنتجات	SPD Structured product description
كيان ذو أغراض خاصة	SPE Special purpose entity
إجمالي الناتج المحلي من السياحة	TDGDP Tourism direct gross domestic product
إجمالي القيمة المضافة للسياحة	TDGVA Tourism direct gross value added
عامل الإنتاجية الإجمالي	TFP Total factor productivity
مؤشر تورنكفست السعري	TP Törnqvist price index
مؤشر تورنكفست الوزني	TQ Törnqvist volume index
الحساب السياحي التابع	TSA Tourism satellite account
مشروع مشترك غير مسجل	UJV Unincorporated joint venture
لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لأوروبا	UNECE United Nations Economic Commission for Europe
لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لاسيا والهادي	UNESCAP United Nations Economic and Social Commission for Asia and the Pacific
منظمة الصحة العالمية	WHO World Health Organization
مؤشري سعر التصدير والاستيراد	XMPI Export and import price indices
مؤشر سعر التصدير	XPI Export price index

الفصل الأول: مقدمة

أ- ما هو نظام الحسابات القومية؟

1-1 نظام الحسابات القومية هو مجموعة قياسية متفق عليها دوليًا من التوصيات المقدمة حول كيفية تجميع إجراءات النشاط الاقتصادي وفقًا لمعاهدات محاسبية صارمة بناءً على مبادئ اقتصادية. ويتم التعبير عن التوصيات من حيث مجموعة من المفاهيم والتعريفات والتصنيفات والقواعد المحاسبية التي تشتمل على معيار متفق عليه دوليًا لقياس تلك البنود بوصفها إجمالي الناتج المحلي (GDP) وهو المؤشر الأكثر سردًا من الأداء الاقتصادي. ويتيح الإطار المحاسبي لنظام الحسابات القومية تجميع البيانات الاقتصادية وعرضها في شكل تم تصميمه لأغراض التحليل الاقتصادي واتخاذ القرار وصنع السياسات. وتقدم الحسابات نفسها الموجودة بشكل موجز كتلة كبيرة من المعلومات التفصيلية المنظم وفقًا للمبادئ والمفاهيم الاقتصادية عن أسلوب عمل اقتصاد ما. وتوفر سجلاً شاملاً ووافيًا بالأنشطة الاقتصادية المعقدة التي تتم داخل الاقتصاد وللتفاعل بين مختلف عوامل الاقتصاد ومجموعات العوامل وهو التفاعل الذي يحدث في الأسواق وفي أماكن أخرى. ويوفر إطار نظام الحسابات القومية الحسابات التي تكون:

أ- شاملة بحيث تتم تغطية جميع الأنشطة المخصصة والنتائج لجميع العناصر في اقتصاد ما،

ب- ثابتة لأن القيم المطابقة تستخدم لإنشاء نتائج من إجراء واحد على جميع الأطراف المعنية باستخدام نفس القواعد المحاسبية ،

ج- متكاملة بحيث تنعكس بالضرورة جميع نتائج إجراء واحد يتم من قبل عنصر واحد في الحسابات الناتجة بما في ذلك التأثير على قياس الثروة المرصودة في الميزانية العمومية.

2-1 وتوفر حسابات نظام الحسابات القومية أكثر من لقطة من الاقتصاد في أي وقت من الأوقات بما أن الحسابات يتم تجميعها عمليًا لسلسلة من الفترات الزمنية ومن ثم فهي توفر سيلاً مستمرًا من المعلومات التي لا غنى عنها لمراقبة وتحليل وتقييم أداء اقتصاد ما بمرور الوقت. ويوفر نظام الحسابات القومية معلومات ليس عن الأنشطة الاقتصادية التي تتم في فترة ما فحسب وإنما عن مستويات أصول وخصوم الاقتصاد ومن ثم ثروة قاطنيه في فترات أوقات معينة. بالإضافة إلى ذلك، يشمل نظام الحسابات القومية حسابًا خارجيًا يعرض الروابط القائمة بين الاقتصاد وبقية العالم.

3-1 ويتم في إطار نظام الحسابات القومية تعريف إحصاءات إجمالي أساسي معين كإجمالي الناتج المحلي والتي تستخدم بشكل موسع كمؤشرات للنشاط الاقتصادي على مستوي الاقتصاد بأكمله، ولكن احتساب تلك الإجماليات قد توقف منذ زمن طويل على الغرض الأساسي لتجميع الحسابات. ومن الضروري حتى نفهم فعاليات الاقتصاد أن نقدر على ملاحظة وتحليل التفاعلات الاقتصادية التي تتم بين مختلف قطاعات الاقتصاد. وقد تم تصميم نظام الحسابات القومية ليتم تطبيقه على مختلف مستويات التوحيد: على مستوى العناصر الاقتصادية كل على حدة أو الوحدات المؤسسية كما يطلق عليها في نظام الحسابات القومية لمجموعات من تلك الوحدات أو القطاعات المؤسسية أو على مستوي الاقتصاد بأكمله.

4-1 لقد تم تصميم نظام الحسابات القومية من أجل التحليل الاقتصادي واتخاذ القرار وصنع السلام أيًا كان الهيكل الصناعي أو الإستراتيجية الصناعية للتنمية الاقتصادية التي توصل إليها بلد من البلدان. وتعتمد المفاهيم والتعريفات الأساسية لنظام الحسابات القومية على الفكر الاقتصادي والمبادئ التي ينبغي أن تكون صحيحة على المستوي العالمية وغير متغيرة بالنسبة لظروف اقتصادية معينة يتم تطبيقها فيها. وعلى نفس المنوال، فإن الغرض من التصنيفات والقواعد المحاسبية أن تكون قابلة للتطبيق عالميًا. وليس هناك مبرر على سبيل المثال للسعي إلى تعريف أجزاء نظام الحساب الوطني بطريقة مختلفة في الاقتصاديات الأقل نموًا عنها في الاقتصاديات الأكثر نموًا أو في الاقتصاديات الكبرى المنغلقة نسبيًا عنها في الاقتصاديات الصغيرة المنفتحة أو في الاقتصاديات عالية التضخم عنها في الاقتصاديات منخفضة التضخم. وقد تصبح تعريفات أو قواعد محاسبية بعينها، والمحددة في نظام الحسابات القومية، غير ضرورية في ظروف معينة (ومن ذلك على سبيل المثال إن لم يكن هناك تضخمًا) ولكنها مع ذلك ضرورية من أجل أن يشتمل أحد النظم العامة على التعريفات

والقواعد التي تغطي مجموعة كبيرة من الظروف كلما أمكن.

5-1 وقد تتمكن بعض الدول، بصفة مبدئية على الأقل، من احتساب عدد صغير فقط من الحسابات والجداول للاقتصاد الكلي مع الفصل الطفيف أو المنعدم إلى قطاعات، ولكن مجموعة مصغرة من الحسابات أو الجداول لا تشكل نظامًا بديلاً. وليس من الملائم محاولة وضع خصائص عامة لجمع البيانات عندما يحتمل أن تتفاوت الظروف الاقتصادية بشكل كبير من بلد إلى آخر. ومن الممكن من الناحية العملية فقط وضع الخصائص حسب الدولة من قبل المحللين الاقتصاديين أو صانعي السياسات المدركين لموقف اقتصادي معين ولاحتياجات ومشكلات البلدان المعنية كل على حدة. وليس من المفيد على سبيل المثال محاولة تحديد الخصائص العامة للبلدان النامية عندما تشكل مجموعة من البلاد متغايرة العناصر على مستوي عالمي. وقد تتفاوت خصائص البيانات بين واحدة من البلدان النامية وأخرى كما يحدث بين بلد متقدمة وأخرى أو في واقع الأمر بين بلدين متقدمتين.

ب- العناصر المتصلة بالمفاهيم لنظام الحسابات القومية

6-1 ويقوم نظام الحسابات القومية بقياس ما يحدث في الاقتصاد بين عناصره ولأي غرض يحدث. ويقع في قلب نظام الحسابات القومية إنتاج السلع والخدمات. وقد تستخدم هذه السلع والخدمات للاستهلاك في الفترة التي تتصل بها الحسابات أو قد تتراكم لتستخدم في فترة لاحقة. وبتعبير بسيط، تمثل القيمة المضافة المحصلة عن طريق الإنتاج إجمالي الناتج المحلي. ويتم توزيع الدخل المكافئ لإجمالي الناتج المحلي على مختلف العناصر أو مجموعات العناصر كالدخل، وعملية توزيع وإعادة توزيع الدخل هي ما يتيح لأحد العناصر أن تستهلك السلع والخدمات التي أنتجها عنصر آخر أو أن تشتري السلع والخدمات لاستهلاكها لاحقًا. والطريقة التي يستخدمها نظام الحسابات القومية لرصد هذا النمط من التدفقات الاقتصادية هو بغرض تحديد الأنشطة المعنية عن طريق الاعتراف بالوحدات المؤسسية في الاقتصاد وعن طريق تحديد هيكل رصد الحسابات نسبة إل إحدى المراحل أو غيرها من العمليات التي يتم عن طريقها إنتاج السلع أو الخدمات واستهلاكها في نهاية المطاف. وقد تم وصف هذه المفاهيم بشكل مختصر فيما يلي ثم الحديث عنها بشكل أكثر تفصيلاً في الفصل الثاني.

1- الأنشطة والمعاملات

7-1 تم تصميم نظام الحسابات القومية ليوفر معلومات عن سلوك الوحدات المؤسسية والأنشطة التي تشترك فيها، أي الإنتاج والاستهلاك وتراكم الأصول بشكل تحليلي مفيد. ويتم إنجاز ذلك عن طريق قيد تبادل السلع والخدمات والأصول بين الوحدات المؤسسية في شكل معاملات. وفي نفس الوقت، يتم قيد معاملات أخرى تمثل شكل السداد مقابل التبادل الذي قد يكون إحدى السلع أو الخدمات أو أحد الأصول بقيمة مماثلة ولكنها تكون غالبًا شكلاً من أشكال المطالبة المالية التي تشمل العملات الورقية والمعدنية.

8-1 وتوفر البيانات عن المعاملات المادة الأم الأساسية التي يتم منها تراكم أو اشتقاق العناصر المتعددة في الحسابات. ولاستخدام بيانات المعاملات مميزات هامة. وأول هذه المميزات هو أن الأسعار التي يتم عندها تبادل السلع والخدمات في المعاملات بين المشترين والبائعين في السوق توفر المعلومات المطلوبة لتقييم جميع البنود في الحسابات إما بشكل مباشر أو غير مباشر. وثاني هذه المميزات هو أن المعاملة التي تتم بين اثنين من الوحدات المؤسسية المختلفة يجب قيدها لكلا طرفي المعاملة ومن ثم تظهر عمومًا مرتين في نظام من حسابات الاقتصاد الكلي. ويتسنى من خلال ذلك إنشاء روابط هامة في نظام الحسابات القومية. فعلى سبيل المثال، يتم الحصول على أحد المخرجات عن طريق جمع المقادير التي تم بيعها أو التي تمت المقايضة عليها أو التي تم تحويلها إلى وحدات أخرى مضافًا إليها المقادير التي تم التعاقد عليها ناقص المقادير التي تم سحبها من المخزونات. وعليه، يتم الحصول على قيمة ذلك المخرج عن طريق قيد مختلف استخدامات ذلك المخرج من خلال البيانات المتوافرة عن المعاملة. ومن الممكن بهذه الطريقة تتبع تدفقات السلع والخدمات من خلال النظام الاقتصادي من منتجيها إلى مستخدميها النهائيين. وهناك بعض المعاملات التي لا تكون سوي معاملات مسك دفاتر داخلية وتكون مطلوبة عندما تشترك وحدة واحدة في نشاطين كإنتاج واستهلاك نفس السلع والخدمات ولكن الغالبة العظمى من المعاملات تتم بين مختلف وحدات السوق.

2- القطاعات المؤسسية للاقتصاد

9-1 إن النوعين الأساسيين من الوحدات المؤسسية أو مبرمي المعاملات قد تم التمييز بينهما في نظام الحسابات القومية وهما البيوت والكيانات القانونية. والكيانات القانونية هي الكيانات التي يتم إنشاؤها بغرض الإنتاج، وهي بشكل أساسي الشركات والمؤسسات الغير هادفة للربح أو الكيانات التي يتم إنشاؤها من قبل لعمليات سياسية، وخاصة الوحدات الحكومية. والخاصية المعرفة لإحدى الوحدات المؤسسية هي أنها قادرة على امتلاك السلع والأصول وتكبد الخصوم والمشاركة في الأنشطة الاقتصادية وإبرام المعاملات مع الوحدات الأخرى بشكل مستقل.

10-1 ولأغراض نظام الحسابات القومية، فإن الوحدات المؤسسية المقيمة في الاقتصاد يتم تجميعها سويًا في خمس قطاعات حصرية بالتبادل وتتألف من الأنواع الآتية من الوحدات:

أ- المؤسسات الغير مالية،
ب- المؤسسات المالية،
ج- الوحدات الحكومية بما في ذلك صناديق الضمان الاجتماعي،
د- المؤسسات الغير هادفة للربح لخدمة الأسر
ه- الأسر

وتشكل القطاعات الخمس معًا الاقتصاد إجمالاً. ومن الممكن بعد ذلك تقسيم كل قطاع منها إلى قطاعات فرعية، ومثال ذلك ينقسم قطاع المؤسسات المالية وقطاع المؤسسات الغير مالية إلى شركات مختلفة تخضع لسيطرة الحكومات أو الوحدات الأجنبية من مؤسسات أخرى. ويعمل نظام الحسابات القومية على وضع مخصص لمجموعة كاملة من حسابات التدفق والميزانيات العمومية ليتم تجميعها لكل قطاع، ولكل قطاع فرعي إذا لزم المر، وللاقتصاد ككل أيضًا.وعليه من المحتمل أن يكون العدد الإجمالي للحسابات التي قد يتم تجميعها كبيرًا للغاية بناءً على مستوي الأفضل المطلوب وجدواه. والفصل إلى قطاعات وقطاعات فرعية هو فقط ما يتسنى من خلاله ملاحظة التفاعل بين مختلف أجزاء الاقتصاد التي تحتاج إلى قياس وتحليل بغرض صنع السياسات.

11-1 الوحدات المؤسسية المقيمة في بقية العالم. لا يتطلب نظام الحسابات القومية تجميع حسابات فيما يتصل بالأنشطة الاقتصادية التي تتم في بقية العالم ولكن يجب قيد جميع المعاملات التي تتم بين الوحدات المقيمة والوحدات الغير مقيمة بغية الحصول على محاسبة كاملة عن السلوك الاقتصادي للوحدات المقيمة. ويتم تجميع المعاملات بين الوحدات المقيمة والوحدات الغير مقيمة معًا في حساب واحد، وهو حساب بقية العالم.

3- الحسابات وأنشطتها الاقتصادية المصاحبة

12-1 يعطي هذا القسم موجز مختصر جدًا عن حسابات نظام الحسابات القومية. ومن المستحيل التعامل بعدالة مع ثروة المعلومات التي يحويها نظام الحسابات الداخلية في قسم صغير من هذا النوع وتنبغي الرجوع إلى الفصل الثاني بغرض الحصول على منظور عام شامل.

حساب السلع والخدمات

13-1 يعطي هذا القسم موجز مختصر جدًا عن حسابات نظام الحسابات القومية. ومن المستحيل التعامل بعدالة مع ثروة المعلومات التي يحويها نظام الحسابات الداخلية في قسم صغير من هذا النوع وتنبغي الرجوع إلى الفصل الثاني بغرض الحصول على منظور عام شامل. ومن الأمور الأساسية بالنسبة لنظام الحسابات القومية هو الهوية التي من خلالها يجب على السلع والخدمات المنتجة في الاقتصاد أن تستهلك وتستخدم لتكوين رأس المال بينما يجب على جميع السلع والخدمات المستخدمة في الاقتصاد أن يتم إنتاجها في الاقتصاد أو استيرادها. ومن هنا، فبمجرد تخصيص علاوة ملائمة على التأثير على أسعار الضرائب والدعم على المنتجات، يتم اشتقاق حساب السلع والخدمات ومن ثم إجمالي الناتج المحلي.

تتابع الحسابات

14-1 تم إيضاح هذه الهوية الأساسية في نظام الحسابات القومية في سلسلة من حسابات التدفق المرتبط بعضها بالبعض والتي ترتبط بمختلف أنواع النشاط الاقتصادي التي تتم في فترة زمنية ما، بالإضافة إلى الميزانيات العمومية التي تقيد قيم أسهم الأصول والخصوم التي تحوزها الوحدات أو القطاعات المؤسسية في بداية ونهاية الفترة. ويتصل كل تدفق بنوع معين من النشاط كالإنتاج أو توليد الطاقة أو التوزيع أو إعادة التوزيع أو استخدام الدخل. ويبين كل حساب الموارد المتاحة للوحدات المؤسسية وسبل استغلال هذه الموارد. وتتم موازنة أحد الحسابات عن طريق إدخال بند موازن يتم تحديده بشكل صاف بوصفه الفرق بين إجمالي الموارد المقيدة على أحد جانبي الحساب وإجمالي الاستخدامات المقيدة على الجانب الآخر. ويتم ترحيل

البند الموازن من أحد الحسابات بوصفه البند الأول في الحساب التالي على الجانب الآخر، ومن ثم جعل مجموعة من الحسابات كلاً واضحًا. ويوجز البند الموازن بشكل اعتيادي صافي نتيجة الأنشطة الاقتصادية التي يغطيها الحساب المعني ومن ثم فهي مكونات اقتصادية ذات أهمية كبرى وأهمية تحليلية. وتشمل أمثلة البنود الموازنة القيمة المضافة والدخل القابل للصرف والادخار. كما يوجد رابط قوي بين حسابات التدفق والميزانيات العمومية حيث يتم بانتظام قيد جميع التغيرات التي تحدث على مدار الوقت وتؤثر على الأصول أو الخصوم التي تحوزها الوحدات أو القطاعات المؤسسية في واحد أو أكثر من حسابات التدفق.

15-1 وقد تمت الإشارة إلى مجموعة الحسابات التي تمت الإشارة إليها آنفًا بوصفها "سلسلة من الحسابات"، ولكن ينبغي ملاحظة أنه رغم ضرورة عرض الحسابات بترتيب معين إلا أن الأنشطة التي تصفها ينبغي ألا يتم تفسيرها كأنشطة تتم بالتتابع الزمني. فعلى سبيل المثال، يتم تحصيل الدخول باستمرار عن طريق عمليات الإنتاج بينما قد تتم الإنفاقات على المخرجات المنتجة بشكل فوري بشكل أو بآخر. والاقتصاد هو نظام توازن عام تتم من خلاله في نفس الوقت أنشطة اقتصادية مستقلة تشمل معاملات لا حصر لها بين مختلف الوحدات المؤسسية. وتحدث التغذية المرتدة بشكل مستمر من أحد أنواع الأنشطة الاقتصادية إلى آخر.

الحسابات الجارية

16-1 تقيد الحسابات الجارية إنتاج السلع والخدمات وتوليد الدخول عن طريق الإنتاج والتوزيع اللاحق وإعادة التوزيع للدخول بين الوحدات المؤسسية واستخدام الدخول لأغراض وقود الاستهلاك أو الادخار.

17-1 يقيد حساب الإنتاج نشاط السلع والخدمات المنتجة حسب وصفها في نظام الحسابات القومية. ويتم تحديد بنده الموازن والقيمة الإجمالية المضافة كقيمة من المخرجات مطروحًا منها قيمة الاستهلاك الوسيط وهو مقياس للإسهام في إجمالي الناتج المحلي الذي يقدمه منتج منفردًا أو إحدى الصناعات أو القطاعات. والقيمة الإجمالية المضافة هي المصدر الذي يتم منه توليد دخول نظام الحسابات القومية ومن ثم يتم ترحيلها إلى التوزيع الأولي من حساب الدخل. ومن الممكن كذلك قياس صافي القيمة المضافة وإجمالي الناتج المحلي عن طريق طرح استهلاك رأس المال الثابت وهو رقم يمثل انخفاض القيمة خلال فترة استخدام رأس المال الثابت في عملية الإنتاج.

18-1 وتبين مجموعة من الحسابات الواضحة كيف أن الدخول:

أ- تتولد بالإنتاج
ب- توزع على الوحدات المؤسسية مع مطالبات على القيمة المضافة التي أدي إليها الإنتاج
ج- يعاد توزيعها بين الوحدات المؤسسية وبشكل أساسي عن طريق الوحدات الحكومية من خلال اشتراكات الضمان الاجتماعي والمزايا والضرائب
د- تستخدم عن طريق الأسر والوحدات الحكومية أو المؤسسات الغير هادفة للربح لخدمة الأسر لأغراض الاستهلاك النهائي أو الادخار
ه- تتاح بوصفها ادخارًا لتراكم الثروة

ولحسابات الدخل أهمية اقتصادية كبرى وأساسية في حد ذاتها. فهي مطلوبة على الأخص لتفسير سلوك الوحدات المؤسسية كمستهلكين نهائيين، أي كمستخدمين للسلع والخدمات لتلبية الاحتياجات الفردية والجماعية واحتياجات الأسر والمجتمع. والبند الموازن الذي ينشأ من المجموعة الكاملة من حسابات الدخل هو الادخار.

19-1 وبوصف الادخار هو البند الموازن فإنه يرحل إلى حساب رأس المال أولاً في سلسلة حسابات التراكم.

حسابات التراكم

20-1 حسابات التراكم هي تلك التي تقوم بقيد التدفقات التي تؤثر على القيود في الميزانيات العمومية في بداية ونهاية الفترة المحاسبية. وهناك أربعة حسابات للتراكم وهي حساب رأس المال والحساب المالي والتغير الآخر في حجم حساب الأصول وحسبا إعادة التقييم.

أ- يعمل حساب رأس المال على قيد عمليات شراء وبيع الأصول غير المالية نتيجة لمعاملات مع وحدات أخرى ومعاملات مسك الدفاتر الداخلية المرتبطة بالإنتاج (مثل التغيرات في مخزون واستهلاك رأس المال الثابت) وإعادة توزيع الثروة عن طريق تحويلات رأس المال.
ب- يعمل الحساب المالي على قيد عمليات شراء وبيع الأصول المالية والخصوم كذلك من خلال المعاملات.

ج- وتعمل التغيرات الأخرى في حجم حسابات الأصول على قيد التغيرات التي تطرأ على مبالغ الأصول والخصوم التي تحوزها الوحدات أو القطاعات المؤسسية نتيجة لعوامل تختلف عن المعاملات، ومنها على سبيل المثال دمار الأصول الثابتة بفعل الكوارث الطبيعية.

د- تعمل إعادة تقييم الحسابات على قيد تلك التغيرات التي تطرأ على قيم الأصول والخصوم والتي تنشأ من التغير في أسعارها.

21-1 إن الرابط بين حسابات التراكم والحسابات الجارية يتوافر عن طريق حقيقة هي أن الادخار يجب استخدامه لشراء أصول مالية أو غير مالية من نوع أو آخر بما في ذلك النقدية. وعندما يكون الادخار سالبًا، فإنه يجب تمويل فائض الاستهلاك على الدخل القابل للصرف عن طريق التصرف في الأصول أو تكبد الخصوم. ويبين الحساب المالي طريقة توجيه الأرصدة من مجموعة من الوحدات إلى مجموعة أخرى، ولاسيما من خلال الوسائل المالية. وسبيل الوصول إلى التمويل هو شرط مسبق للاشتراك في العديد من أنواع الأنشطة الاقتصادية.

الميزانيات العمومية

22-1 تبين الميزانيات العمومية قيم الأسهم والأصول والخصوم التي تحوزها الوحدات أو القطاعات المؤسسية في بداية ونهاية فترة محاسبية. وكما لاحظنا مسبقًا، تتفاوت الأصول والخصوم المملوكة في أية فترة زمنية حيث تحدث أية معاملات أو تغيرات في السعر أو أية تغييرات أخرى تؤثر على حجم الأصول أو الخصوم المملوكة. ويتم قيد هذه جميعًا في إحدى حسابات التراكم أو غيرها حتى يتسنى تفسير الفروق بين القيم في الميزانيات العمومية الافتتاحية والختامية بالكامل في إطار نظام الحسابات القومية، شريطة تقييم الأصول والخصوم المقيدة في الميزانيات العمومية بشكل يتوافق مع المعاملات والتغيرات الأخرى.

حسابات أخرى من نظام الحسابات القومية

23-1 نظام الحسابات القومية هو نظام محاسبة اقتصادي ثري ومفصل يمتد ليتجاوز تتابع الحسابات ليشمل حسابات أو جداول أخرى إما تحوي معلومات لا يمكن أن تشملها الحسابات الأساسية أو تعرض معلومات بطرق بديلة كالمصفوفات التي قد تكون أكثر ملائمة لأنواع معينة من التحليل. وليست معروضة لإدراج جميع العناصر المتعددة عند هذه النقطة حيث تم وصفها في الفصل الثاني ولكن من المفيد جذب الانتباه إلى عنصرين محددين يلعبان دورًا أساسيًا في نظام الحسابات القومية..

جداول العرض والاستخدام

24-1 بالإضافة إلى حسابات التدفق والميزانيات العمومية التي سبق وصفها، فإن الإطار المركزي لنظام الحسابات القومية يحوي كذلك جداول تجهيز واستخدام تفصيلية في شكل مصفوفات تسجل كيفية نشأة تجهيزات مختلف السلع والخدمات من الصناعات المحلية والواردات وكيفية تخصيص هذه التجهيزات بين مختلف الاستخدامات الوسيطة أو النهائية بما في ذلك الصادرات. وتنطوي تلك الجداول على تجميع مجموعة من الإنتاج المتكامل وتوليد حسابات الدخل للصناعات عن طريق الاعتماد على بيانات تفصيلية من التعداد الصناعي أو عمليات الاستقصاء. وتوفر جداول العرض والاستخدام كذلك المعلومات الأساسية لاشتقاق جداول المدخلات-المخرجات التي قد تستخدم في أغراض التحليل الاقتصادي والتوقعات.

الحسابات من حيث الحجم

25-1 كما يقدم نظام الحسابات القومية توجيه محدد حول المنهجية الواجب استخدامها لتجميع مجموعة متكاملة من مؤشرات السعر والحجم لتدفقات السلع والخدمات وإجمالي القيمة وصافي القيمة المضافة وإجمالي الناتج المحلي التي تتماشى مع المفاهيم والمبادئ المحاسبية لنظام الحسابات القومية. ومن المقترح وجوب استخدام مؤشرات السلسلة السنوية كلما أمكن.

26-1 إن معدلات التضخم والنمو الاقتصادي التي يتم قياسها بشكل ملائم عن طريق مؤشرات السعر والحجم للإجماليات الرئيسية من نظام الحساب الوطني هي متغيرات رئيسية لتقييم الأداء الاقتصادي السابق وكأهداف لصياغة عملية صنع السياسة الاقتصادية. فهي جزء أساسي من نظام الحسابات القومية عندما يظهر أي قدر من التضخم وتصير أكثر أهمية كلما ازداد التضخم. كما يعترف نظام الحسابات القومية بأن النمو في حجم إجمالي الناتج المحلي ونمو الدخل الحقيقي لاقتصاد ما ليسا نفس الشيء بسبب المكاسب أو الخسائر التجارية الناتجة عن التغيرات في الشروط الدولية للتجارة.

ج- استخدامات نظام الحسابات القومية

27-1 إن الهدف الأساسي لنظام الحسابات القومية هو توفير إطار ذهني ومحاسبي شامل

يمكن استخدامه لخلق قاعدة بيانات للاقتصاد الكلي تلاءم تحليل وتقييم أداء اقتصاد ما. إن وجود قاعدة البيانات تلك هو شرط مسبق لعملية مستنيرة ورشيدة لصنع السياسات واتخاذ القرارات. ومن بين أكثر الاستخدامات المحددة لنظام الحسابات القومية ما تم وصفه في الأقسام الآتية.

1- مراقبة سلوك الاقتصاد

1-28 لقد اكتسبت إجماليات نظام الحسابات القومية كإجمالي الناتج المحلي وإجمالي الناتج المحلي لكل فرد من السكان هوية خاصة وتستخدم بشكل موسع من قبل المحللين والسياسيين والصحافة ومجتمع الأعمال وعموم الناس بشكل عام كموجز وكمؤشرات عامة للنشاط الاقتصادي والرفاهية. وتستخدم حركات هذه الإجماليات ومقاييس السعر والحجم المرتبطة بها لتقييم الأداء الشامل للاقتصاد ومن ثم الحكم على النجاح أو الفشل النسبي للسياسات الاقتصادية التي تتبعها الحكومات.

1-29 توفر بيانات الحسابات القومية المعلومات التي تغطي كلاً من الأنواع المختلفة من الأنشطة الاقتصادية ومختلف قطاعات الاقتصاد. ومن الممكن مراقبة حركات التدفقات الاقتصادية الكبرى كالإنتاج والاستهلاك المنزلي والاستهلاك الحكومي وتكوين رأس المال والصادرات والواردات ... إلخ من حيث القيمة والحجم. إضافة إلى ذلك، يتم توفير المعلومات عن بنود ومعدلات توازن أساسية بعينها لا يمكن تحديدها وقياسها إلا داخل إطار محاسبي، ومثال ذلك، فائض أو عجز الموازنة والمشاركة في الدخل الموفر أو المستثمر من قبل قطاعات الاقتصاد كل على حدة أو الاقتصاد ككل والميزان التجاري ... إلخ. كما يوفر نظام الحسابات القومية خلفية يمكن مقابلها تفسير وتقييم حركات المؤشرات قصيرة المدى كالمؤشرات الشهرية للإنتاج الصناعي والأسعار الإنتاجية أو الاستهلاكية. ومن الممكن تحسين عملية مراقبة سلوك الاقتصاد بشكل كبير إذا تم تجميع بعض من الإجماليات الأساسية على الأقل بصفة ربع سنوية وبصفة سنوية على الرغم من أن العديد من الحسابات أو الجداول أو الميزانيات العمومية لنظام الحسابات القومية لا يتم جمعها في المعتاد أكثر من مرة سنويًا.

2- تحليل الاقتصاد الكلي

1-30 وتستخدم الحسابات القومية أيضًا في التحقيق في الآليات السببية التي تؤثر في الاقتصاد. وعادة ما يتخذ ذلك التحليل شكل تقدير لمعايير العلاقة الوظيفية بين مختلف المتغيرات الاقتصادية عن طريق تطبيق طرق القياس الاقتصادي على السلاسل الزمنية للبيانات في كل من حيث القيمة والحجم التي تم تجميعها في إطار المحاسبة الوطنية. وقد تتفاوت أنواع نماذج الاقتصاد الكلي المستخدمة في تلك التحقيقات وفقًا للمدرسة الفكر الاقتصادي للمحقق ولأهداف التحليل، ولكن نظام الحسابات القومية مرن بالشكل الكافي بحيث يستوعب متطلبات مختلف النظريات أو النماذج الاقتصادية، شريطة أن تقبل فقط المفاهيم الأساسية للإنتاج واستهلاك الوقود والدخل ... إلخ التي يقوم عليها نظام الحسابات القومية.

1-31 وتتم صياغة السياسة الاقتصادية على المدى القصير بناءً على تقييم للسلوك الحديث والوضع الراهن للاقتصاد ووجهة نظر أو تنبؤ دقيق عن التطورات المستقبلية المحتملة. ويتم إجراء التنبؤات قصيرة المدى نمطيًا باستخدام نماذج الاقتصاد الكلي من النوع الذي وصف آنفًا. وعلى المدى المتوسط والمدى الطويل، يجب صياغة السياسة الاقتصادية في سياق إستراتيجية اقتصادية واسعة.

1-32 وتحدث عملية صنع السياسة الاقتصادية واتخاذ القرار على جميع الأصعدة الحكومية وفي إطار المؤسسات العامة والخاصة. ولدي المؤسسات الكبرى كالشركات متعددة الجنسيات القدرة على بناء نماذج الاقتصاد الكلي الخاصة بها والتي تتوافق مع متطلباتها الخاصة والتي تحتاج بالنسبة لها إلى بيانات عن الحسابات القومية. ويجب أن تقوم برامج الاستثمار لكبرى الشركات على توقعات طويلة الأمد عن التطورات الاقتصادية المستقبلية التي تتطلب بيانات عن الحسابات القومية. وهناك أيضًا وكالات متخصصة تقدم تنبؤات للعملاء الأفراد مقابل أتعاب. وتتطلب تلك الوكالات بالشكل المعتاد بيانات شديدة التفصيل عن الحسابات القومية.

3- مقارنات دولية

1-33 يستخدم نظام الحسابات القومية لإعداد التقارير الدولية عن بيانات الحسابات القومية التي تطابق المعايير والمفاهيم المقبولة دوليًا والتعريفات والتصنيفات. وتستخدم البيانات الناتجة بشكل موسع لأغراض المقارنات الدولية لأحجام الإجماليات الأساسية كإجمالي الناتج المحلي أو إجمالي الناتج المحلي لكل فرد

وكذلك بغرض المقارنات الخاصة بالإحصاءات الهيكلية كمعدلات الاستثمار أو الضرائب أو الإنفاق الحكومي نسبة إلى إجمالي الناتج المحلي. ويستخدم مثل هذه المقارنات الاقتصاديون أو الصحفيون أو المحللون الآخرون لتقييم أداء اقتصاد مقابل اقتصاد آخر مشابه. ويستطيعون التأثير في الآراء الشعبية والسياسية عن النجاح النسبي للبرامج الاقتصادية على نفس منوال التطورات على مدار الوقت داخل بلد واحد. كما أنه من الممكن استخدام قواعد بيانات تتكون من مجموعات من الحسابات القومية لمجموعات البلدان بغرض تحليلات الاقتصاد الكلي والتي يتم فيها تجميع السلاسل الزمنية وبيانات القطاعات العرضية لتوفير مجموعة كبيرة من الملاحظات لتقدير العلاقة الوظيفية القائمة لكل منها.

34-1 كما تستخدم مستويات إجمالي الناتج المحلي، وبدلاً عنها، إجمالي الدخل القومي لكل فرد في مختلف البلدان من قبل المنظمات الدولية لتقرر أهليتها للحصول على القروض أو المعونات أو الأرصدة الأخرى أو لتقرر الشروط أو الأحكام التي تتوافر بناءً عليها تلك القروض أو المعونات أو الأرصدة. وعندما يكون الهدف هو مقارنة أحجام السلع أو الخدمات المنتجة أو المستهلكة لكل فرد، فإنه يجب تحويل البيانات بالعملات الوطنية إلى عملة مشتركة عن طريق أطراف القوة الشرائية وليس عن طريق أسعار الصرف. ومن المعروف، بوجه عام، أنه لا السوق ولا أسعار الصرف الثابتة تعكس القوى الشرائية الداخلية النسبية لمختلف العملات. فعندما تستخدم أسعار الصرف لتحويل إجمالي الناتج المحلي أو إحصاءات أخرى إلى عملة مشتركة فإن الأسعار التي يتم بها تقييم السلع والخدمات في البلدان مرتفعة الدخول تميل إلى الارتفاع عنها في البلدان منخفضة الدخول، ومن ثم الإفراط في الفروق في الدخول الفعلية فيما بينها. ومن ثم يجب ألا يتم تفسير البيانات التي يتم تحويلها عن طريق سعر الصرف كمقاييس للأحجام النسبية للسلع والخدمات المعنية. كما تستخدم كذلك مستويات إجمالي الناتج المحلي أو إجمالي الناتج المحلي للفرد لتحديد، بصفة كلية أو جزئية، حجم الإسهامات التي تقدمها الدول الأعضاء بمنظمة دولية ما لتمويل عمليات المنظمة.

35-1 وعلى الرغم من استخدام المنظمات الدولية لنظام الحسابات القومية بغرض التمكن من جمع بيانات حسابات وطنية قابلة للمقارنة دوليًا، إلا أن نظام الحسابات القومية لم يتم إنشاؤه لهذا الغرض. لقد أصبح المعيار أو النظام العالمي المستخدم مع تعديلات طفيفة أو معدومة من قبل معظم بلدان العالم لأغراضها المحلية. إن لمكاتب الإحصاء الوطنية والجهات الحكومية اهتمام قوي وراسخ بضمان أن يلبي نظام الحسابات القومية متطلباتها التحليلية والسياسية وأنه قد لعب دورًا مهماً في تطوير نظام الحسابات القومية لهذا السبب.

د- حدود نظام الحسابات القومية

1- المعاملات غير النقدية

36-1 وعندما تباع السلع والخدمات التي تم إنتاجها داخل الاقتصاد في المعاملات النقدية، فإن قيمها تدخل بشكل تلقائي في حسابات نظام الحساب الوطنية. ولا تباع العديد ن السلع والخدمات فعليًا ولكن يتم توريدها إلى وحدات أخرى: ومن ذلك على سبيل المثال أنه يمكن المقايضة عليها مقابل سلع أو خدمات أخرى أو تقدم مجانًا بوصفها تحويلات عينية. ويجب أن تدخل تلك السلع والخدمات في الحسابات حتى وإن وجي تقدير قيمها. ويتم إنتاج السلع والخدمات المعنية عن طريق الأنشطة التي لا تختلف عن الأنشطة المستخدمة لإنتاج السلع أو الخدمات المخصصة للبيع. إضافة إلى ذلك، فإن المعاملات التي يتم من خلالها توريد السلع والخدمات إلى وحدات أخرى تعد هي الأخرى معاملات ملائمة حتى وإن لم يتلق المنتجون نقودًا في المقابل. ومن قبيل التضليل وصف تلك المخرجات على أنها "مفترضة". فعلى سبيل المثال، لا تتم فعليًا خدمات الوسائط المالية التي يتم قياسها بشكل غير مباشر في نظام الحسابات القومية، وإنما ينبغي قياس قيمها بشكل غير مباشر. إن القيمة هي "المفترضة" وليست المعاملة.

37-1 عندما يتم الاحتفاظ بالسلع والخدمات للاستخدام الخاص فلا تتم معاملات مع وحدات أخرى. وفي مثل هذه الحالات، فلكي يتسنى قيد السلع والخدمات في نفس الحساب، ينبغي قيد المعاملات الداخلية ويتسنى بذلك للمنتجين تخصيص السلع والخدمات لاستهلاكهم الخاص أو تكوين رأس المال، كما ينبغي كذلك تقدير القيم لها.

38-1 ومن ثم فإن التقديرات والافتراضات مطلوبة بغية التمكن من القيد في الحسابات تلك الأنشطة المنتجة التي لا يتم التصرف في مخرجاتها في معاملات نقدية مع وحدات أخرى. ولا ينبغي أن يتم تفسير تلك

التقديرات والافتراضات بوصفها إدخالاً لأنشطة افتراضية أو تدفقات لسلع أو خدمات في نظام الحسابات القومية. والعرض منها هو العكس، أي أن يتم في الحسابات رصد التدفقات الأساسية للسلع والخدمات التي تتم فعليًا في الاقتصاد والتي سيتم حذفها إن لم تكن فعلية. وبغرض الحصول على قياسات شاملة، ينبغي تقدير القيم لجميع مخرجات السلع والخدمات التي لا تباع وإنما يتم التصرف فيها بطرق أخرى.

39-1 ولكن نظام الحسابات القومية لا يقيد من الناحية العملية جميع المخرجات، لأنه يتم حذف الخدمات المحلية والشخصية التي يتم إنتاجها واستهلاكها من قبل أعضاء الأسرة الواحدة. وبناءً على هذا الاستثناء الكبير، فإن الغرض من إجمالي الناتج المحلي هو أن يكون مقياسًا شاملاً لإجمالي القيمة المضافة التي أنتجتها جميع الوحدات المؤسسية المقيمة. وينحصر إجمالي الناتج المحلي في المخرجات التي تنتجها الأنشطة الاقتصادية التي تستطيع إحدى الوحدات أو غيرها إنتاجها. وليست جميع الأنشطة التي تتطلب إنفاق الوقت والجهد من قبل الأشخاص أنشطة إنتاجية بالمعني الاقتصادي، فلا تعتبر مثلاً أنشطة كالأكل والشرب والنوم أنشطة ينتجها شخص ليستفيد بها شخص آخر.

2- حد الإنتاج

40-1 إن نشاط الإنتاج هو نشاط رئيسي. والإنتاج مفهوم في الحسابات القومية على أنه عملية مادية يتم تنفيذها في ظل المسئولية والرقابة والإدارة لإحدى الوحدات المؤسسية يتم فيها استخدام العمالة والأصول لتحويل المدخلات من السلع والخدمات إلى مخرجات من سلع وخدمات أخرى. ويجب أن يتم إنتاج جميع السلع والخدمات كمخرجات بحيث يمكن بيعها في السوق أو يتسنى على الأقل توفيرها عن طريق وحدة إلى أخرى بمقابل أو بدون مقابل. ويشمل نظام الحسابات القومية داخل حد الإنتاج كل الإنتاج المخصص فعليًا للسوق سواءً للبيع أو المقايضة. كما يشمل جميع السلع أو الخدمات التي تقدم مجانًا للأسر بشكل فردي أو للمجتمع بشكل جماعي عن طريق الوحدات الحكومية أو المؤسسات الغير هادفة للربح لخدمة الأسر.

إنتاج الأسر المعيشية

41-1 والمشكلة الأساسية في تعريف الأنشطة المقيدة في حسابات الإنتاج من نظام الحسابات القومية هي التقرير بشأن معالجة الأنشطة التي تنتج السلع أو الخدمات التي كان بالإمكان توريدها إلى آخرين بالسوق ولكنها احتجزت فعليًا من قبل منتجيها لاستخدامهم الخاص. وتشمل هذه الأنشطة مجموعة كبيرة من الأنشطة المنتجة، وعلى الأخص ما يلي:

أ- إنتاج السلع الزراعية من قبل المشروعات الأسرية للاستهلاك النهائي الخاص،

ب- إنتاج سلع أخرى للاستخدام النهائي الخاص من قبل الأسر: كإنشاء المنازل وإنتاج الأطعمة والملابس ... إلخ،

ج- إنتاج الخدمات المنزلية للاستهلاك النهائي الخاص من قبل الشاغلين الملاك،

د- إنتاج الخدمات المحلية والشخصية للاستهلاك داخل نفس الأسرة: كإعداد الوجبات ورعاية وتدرب الأبناء والتنظيف والترميمات ... إلخ.

وجميع هذه الأنشطة هي أنشطة منتجة بالمعني الاقتصادي. ولكن إدخالها ضمن نظام الحسابات القومية ليس ببساطة أمرًا من قبيل تقدير القيم النقدية لمخرجات هذه الأنشطة. فإن تم تخصيص القيم للمخرجات، فينبغي كذلك تخصيص القيم للدخول المحصلة عن طريق إنتاجها ولاستهلاك المخرجات. ومن الواضح أن الأهمية الاقتصادية لهذه التدفقات تختلف غاية الاختلاف عن أهمية التدفقات النقدية. فعلى سبيل المثال، يتم ربط الدخول المولدة تلقائيًا باستهلاك السلع والخدمات التي يتم إنتاجها، وترتبط ارتباطًا طفيفًا بتحليل التضخم أو الانكماش أو أي شكل من أشكال غياب التوازن في الاقتصاد. إن إدخال قدر كبير من التدفقات غير النقدية من هذا النوع في الحسابات مع تدفقات نقدية يمكنه أن يؤدي إلى التعتيم على ما يحدث في الأسواق ويحد من الفائدة التحليلية للبيانات.

42-1 وقد تم تصميم نظام الحسابات القومية لكي يفي بمجموعة كبيرة من الاحتياجات التحليلية والاحتياجات المرتبطة بالسياسات. ويجب إيجاد توازن بين الرغبة في أن تكون الحسابات شاملة قدر الإمكان والحاجة إلى الحيلولة دون إغراق القيم غير المالية للتدفقات المستخدمة في تحليل سلوك السوق وأوجه عدم التوازن. ولذا يشمل نظام الحسابات القومية كل الإنتاج السلعي للاستخدام الخاص في إطار حده الإنتاجي، حيث أنه من الممكن اتخاذ القرار بما إذا كانت السلع ستباع أو تحتجز للاستخدام الخاص حتى بعد أن يتم إنتاجها،

ولكنه يستثني كل إنتاج خدمات الاستهلاك النهائي الخاص في إطار الأسر (باستثناء الخدمات المنتجة عن طريق توظيف عمالة محلية مدفوعة الأجر وإنتاج الحساب الخاص للخدمات المنزلية من قبل الشاغلين الملاك). وتستثني الخدمات لأن القرار باستهلاكها في إطار الأسر يتم اتخاذه قبل تقديم الخدمة. إن موقع حد الإنتاج داخل نظام الحسابات القومية هو حل وسط ولكنه حل مقصود ويضع في اعتباره احتياجات معظم المستخدمين. وقد يلاحظ في هذا السياق أنه يتم في إحصاءات القوة العاملة تعريف الأشخاص النشطون اقتصاديًا بأنهم أولئك الذين يشاركون في الأنشطة الإنتاجية كما تم تعريفها في نظام الحسابات القومية. فإذا تم مد حد الإنتاج ليشمل إنتاج الخدمات الشخصية والمحلية من قبل أعضاء الأسر لاستهلاكهم النهائي الخاص، فسوف يصبح جميع الأشخاص المشاركين في مثل هذه الأنشطة أصحاب عمل مما يجعل البطالة مستحيلة من الناحية الافتراضية من حيث التعريف. ويظهر ذلك الحاجة إلى حصر حد الإنتاج في نظام الحسابات القومية والنظم الإحصائية الأخرى في أنشطة السوق أو بشكل منصف بدائل قريبة لأنشطة السوق.

مشكلات حد الإنتاج الأخرى

43-1 وقد تعتبر أو لا تعتبر عمليات طبيعية معينة إنتاجًا وذلك حسب الظروف التي تمت فيها. ولمعاملة نشاط ما كنشاط منتج فهناك شرط ضروري لذلك وهو أنه يجب ممارسة هذا النشاط في ظل إدارة ورقابة ومسئولية وحدة مؤسسية ما تمارس حقوق الملكية على ما يتم إنتاجه أياً كان. فعلى سبيل المثال، لا يعتبر من قبيل الإنتاج النمو الطبيعي لأسراب الأسماك في أعالي البحار التي لا تخضع للحصص الدولية من المياه: فالعملية لا تديرها أية وحدة مؤسسية ولا تنتمي الأسماك لأية وحدة مؤسسية. ومن جهة أخرى، يعامل نمو الأسماك في المزارع السمكية كعملية إنتاج على نفس الطريقة التي تعامل بها عملية تربية الماشية كعملية إنتاج. وعلى نفس المنوال، فإن النمو الطبيعي للغابات البرية وغير المنزرعة أو الفواكه البرية أو ثمر العليق البري لا يعتبر من قبيل الإنتاج وإنما تعتبر عملية زراعة الأشجار الحاملة للمحاصيل أو الأشجار التي تزرع للحصول على الأخشاب أو الاستعمالات الأخرى عملية إنتاج كعملية إنتاج المحاصيل السنوية. ولكن القطع المتعمد للأشجار في الغابات البرية وجمع الفواكه البرية أو ثمر العليق البري وكذلك أخشاب التدفئة تعتبر عملية إنتاج. وعلى نفس المنوال، فإن سقوط الأمطار أو تدفق المياه من المجاري المائية الطبيعية ليست عمليات إنتاج، بينما يشكل كلاً من تخزين المياه في مستودعات أو خلف سدود وإجرائها في أنابيب أو نقل المياه من موقع إلى آخر عمليات إنتاج.

44-1 وتبين هذه الأمثلة أن العديد من الأنشطة أو العمليات التي قد تكون مفيدة للوحدات الإنتاجية، سواءً كمنتجين أو كمستهلكين، ليست عمليات إنتاج بمعنى اقتصادي ما. فسقوط المياه قد يكون أمرًا حيويًا بالنسبة للإنتاج الزراعي لبلد ما ولكنه ليس بعملية إنتاج يمكن أن تدرج مخرجاتها في إجمالي الناتج المحلي.

3- حد الاستهلاك

45-1 لتغطية الإنتاج في نظام الحسابات السنوية نتائج تمتد بشكل كبير وراء حساب الإنتاج نفسه. فحد الإنتاج يحدد مقدار القيمة المضافة المقيدة ومن ثم المقدار الإجمالي من الدخل المحصل من الإنتاج. كما ينظم حد الإنتاج أيضًا مجموعة السلع والخدمات التي تدخل في إنفاقات الاستهلاك النهائي للأسر والاستهلاك الفعلي. فعلى سبيل المثال، تشمل الإنفاقات القيم المقدرة من المنتجات الزراعية التي تستهلكها الأسر التي أنتجتها وكذلك قيم الخدمات المنزلية لترميمات "افعلها لنفسك" أو صيانة المركبات أو السلع المنزلية المعمرة أو تنظيف المنازل أو رعاية وتدريب الأبناء أو الخدمات المحلية أو الشخصية المشابهة التي يتم إنتاجها للاستهلاك النهائي الخاص. ولا يدخل ضمن الإنفاقات الأسرية للاستخدام النهائي سوى الإنفاقات على السلع المستخدمة لهذه الأغراض مثل مواد التنظيف.

4- حد الأصول

46-1 يتم تجميع الميزانيات العمومية للوحدات أو القطاعات المؤسسية وتقيد هذه الميزانيات قيم الأصول التي تمتلكها أو الخصوم التي تتكبدها هذه الوحدات. والأصول كما تم تعريفها في نظام الحسابات القومية هي الكيانات التي يجب أن تكون مملوكة لوحدة ما والتي تنشأ عنها فوائد اقتصادية من قبل مالكها (مالكيها) عن طريق امتلاكها أو استخدامها على مدى فترة زمنية. ويغطي هذا التعريف بوضوح الأصول المالية والأصول الثابتة كالآلات والمعدات والمباني التي تم إنتاجها هي ذاتها كمخرجات في الماضي. ولكن معيار الملكية مهم لتحديد الموارد الطبيعية التي

تعامل بوصفها أصولاً في نظام الحسابات القومية. والموارد الطبيعية كالأرض والرواسب المعدنية واحتياطيات الوقود والغابات غير المنزرعة أو أشكال الحياة النباتية الأخرى والحيوانات البرية كلها تدخل ضمن الميزانيات العمومية شريطة أن تمارس الوحدات المؤسسية حقوق ملكية فعلية عليها أي أنها تكون في مركز يتيح لها الاستفادة منها. ولا يتطلب الأمر أن تخضع الأصول للملكية الخاصة ومن الممكن أن تمتلكها الوحدات الحكومية التي تمارس حقوق ملكية نيابة عن المجتمعات. ومن ثم تدخل العديد من الأصول البيئية في إطار نظام الحسابات القومية. والموارد كطبقة الهواء الجوي (أتموسفير) أو أعالي البحار والتي ليس بالإمكان ممارسة حق الملكية عليها أو مستودعات المعادن والوقود التي لم تكتشف أو التي لا جدوى منها لا تدخل ضمن نظام الحسابات القومية لأنه ليس بالإمكان لها أن تعود بأية فوائد على مالكيها بافتراض التقنية والأسعار النسبية وقتها.

47-1 ويتم قيد التغيرات التي تطرأ على قيم الموارد الطبيعية التي تملكها الوحدات المؤسسية بين ميزانية عمومية والميزانية العمومية التالية لها في حسابات التراكم بنظام الحسابات القومية. فعلى سبيل المثال، يقيد نضوب أحد الموارد الطبيعية نتيجة استخدامه في الإنتاج في التغيرات الأخرى التي تطرأ في حجم حساب الأصول بجانب خسائر الأصول الثابتة نتيجة دمارها بفعل الكوارث الطبيعية (كالفيضانات والزلازل ... إلخ). وعلى العكس، عندما يتم اكتشاف مخزون أو احتياطي المعادن أو الوقود أو أن المخزونات الذي لم يكن ذا جدوى فيما سبق يصبح ذا جدوى، فإن ظهورها يقيد في هذا الحساب وتدخل في الميزانيات العمومية بهذه الطريقة.

5- الحدود الوطنية

48-1 ويتم تجميع حسابات نظام الحسابات القومية للوحدات المؤسسية المقيمة التي تم ضمها في مجموعات من القطاعات الأساسية والقطاعات الفرعية المؤسسية. ومفهوم الإقامة يماثل ذلك المفهوم المستخدم *في دليل ميزان المدفوعات والمركز الاستثماري الدولي، الإصدار السادس* (صندوق النقد الدولي، 2008) والمعروف اختصارًا بلفظ *BPM6*. ويطلق على وحدة مؤسسية ما أنها وحدة مقيمة داخل الإقليم الاقتصادي لبلد ما عندما تتخذ مركزًا من الأهمية الاقتصادية المهيمنة في ذلك الإقليم، أي عندما تشارك أو تنتوي المشاركة في الأنشطة الاقتصادية أو المعاملات على نطاق كبير سواءً بشكل لا نهائي أو على مدى فترة زمنية عادة ما تفسر بعام واحد.

49-1 إن إجمالي الناتج المحلي لبلد ما، والذي يعتبر مقياسًا إجماليًا للإنتاج، يساوي مبلغ القيمة الإجمالية المضافة لجميع الوحدات المؤسسية المشاركة في الإنتاج (مضافًا إليها أية ضرائب ومطروحًا منها أي دعم على المنتجات الغير مشمولة في قيمة مخرجاتها). ولا يماثل ذلك بالضبط مبلغ القيمة الإجمالية المضافة لجميع الأنشطة الإنتاجية التي تتم داخل الحدود الجغرافية للاقتصاد الوطني. وقد يتم إنتاج إحدى الوحدات المقيمة خارج البلاد، كتركيب بعض الآلات أو المعدات المستوردة أو قيام فريق من الخبراء الاستشاريين الذين يعملون خارج البلاد بصفة مؤقتة بتنفيذ مشروع استشاري. وعلى العكس من ذلك، قد يعزى بعض الإنتاج الذي يتم داخل أحد البلدان إلى وحدات مؤسسية غير مقيمة.

50-1 وعندما ينشأ إجمالي الناتج المحلي من جانب الإنفاق، فإنه يجب تكوين علاوة عن السلع والخدمات التي تنتجها وحدات مؤسسية غير مقيمة ولكنها تستهلك من قبل وحدات مقيمة وكذلك عن السلع والخدمات التي تنتجها وحدات مؤسسية مقيمة ولكنها تستهلك في الخارج. ولكي يكون نظام الحسابات القومية شاملاً في التغطية، فإنه يجب تحديد جميع المعاملات التي تتم مع بقية العالم حتى يتم تفسير أثرها على القياسات التي تتصل بالاقتصاد المقيم بالشكل الملائم. وتتطابق تمامًا المجموعة الكاملة من المعاملات التي تتم مع بقية العالم في نظام الحسابات القومية مع مجموعة المعاملات التي يتم رصدها في ميزان المدفوعات.

6- الاستهلاك النهائي والاستهلاك الوسيط وإجمالي تكوين رأس المال الثابت

51-1 لا يتم تحديد محتويات الحسابات عن طريق الإطار الفكري والتعريفات والتصنيفات المشمولة في نظام الحسابات القومية فحسب، ولكنها تتحدد أيضًا بالطرق التي تستخدم لتفسيرها وتطبيقها في الواقع العملي. ومهما ظهرت المفاهيم والتصنيفات بسيطة بادئ ذي بدء، فهناك لا محالة حالات لخطوط حدود صعبة لا يتسنى بسهولة إدراجها ضمن فئات سابقة التحديد. وقد يتم بيان هذه النقاط عن طريق دراسة تمييزها بشكل رئيسي في علم الاقتصاد

وفي نظام الحسابات القومية، أي التمييز بين الاستهلاك وإجمالي تكوين رأس المال الثابت (أو إجمالي الاستثمار الثابت، حيث غالبًا ما يوصف على هذا النحو في أوضاع أخرى).

52-1 وقبل دراسة الفرق بين الاستهلاك والاستثمار، فإنه من الضروري رغم ذلك دراسة طبيعة الاستهلاك عن كثب بشكل أوسع. الاستهلاك هو نشاط تستهلك من خلاله الوحدات المؤسسية السلع والخدمات، ولكن هناك نوعين مختلفين تمامًا من الاستهلاك. يتكون الاستهلاك الوسيط من السلع والخدمات المستهلكة في مسار الإنتاج في إطار الفترة المحاسبية. أما الاستهلاك النهائي فيتكون من السلع والخدمات المستخدمة من قبل الأسر كل على حدة أو من قبل المجتمع لتلبية احتياجاتها ورغباتها الفردية أو الجماعية. وينحصر نشاط إجمالي تكوين رأس المال الثابت، مثل الاستهلاك الوسيط، في الوحدات المؤسسية بصفتها منتجين، ويعرف على أنه قيمة مشترياتها مطروحًا منها ما تصرفت فيه من الأصول الثابتة. والأصول الثابتة هي أصول تم إنتاجها (كالآلات والمعدات والمباني أو الهياكل الأخرى) التي تستخدم بشكل متكرر أو باستمرار في الإنتاج على مدى فترات محاسبية متعددة (تزيد عن سنة واحدة). ويعتمد التمييز بين الاستهلاك الوسيط وإجمالي تكوين رأس المال على ما إذا كانت السلة والخدمات ذات الصلة قد استهلكت بالكامل أم لا خلال الفترة المحاسبية. فإن كانت قد استهلك بالكامل، فإن استخدامها كمعاملات حالية يقيد كاستهلاك وسيط، إما إن لم تكن قد استهلك بالكامل فإنها تصبح معاملة تراكم تقيد في حساب رأس المال.

53-1 إن الطبيعة العامة والغرض من التمييز بين إجمالي تكوين رأس المال الثابت والاستهلاك، سواءً كان استهلاكًا وسيطًا أم نهائيًا، أمر واضح. والتمييز أمر أساسي للتحليل الاقتصادي وصنع السياسات. ولكن وضع الحد الفاصل بين الاستهلاك وإجمالي تكوين رأس المال الثابت ليس بالأمر السهل دائمًا في الواقع العملي. فبعض الأنشطة تحوي عناصر يبدو أنها استهلاك وتبدو أخرى تكوينًا لرأس المال في نفس الوقت. ولمحاولة ضمان تطبيق نظام الحسابات القومية بشكل موحد، فإنه يجب اتخاذ قرارات حول طرق تصنيف بنود عسيرة التصنيف بل ومثيرة للجدل. وفيما يلي مثالين على ذلك.

رأس المال البشري

54-1 وغالبًا ما تطرح اقتراحات بوجوب تصنف الإنفاق على تدريب وتعليم الموظفين كإجمالي تكوين رأس مال ثابت بوصفه شكلاً من أشكال الاستثمار في رأس المال البشري. إن اكتساب المعرفة والمهارات والمؤهلات يزيد من الإمكانات الإنتاجية للأفراد المعنيين وهو مصدر للفائدة الاقتصادية المستقبلية لهم. ولكن، إن كانت المعرفة والمهارات والمؤهلات هي أصول بشكل واضح بالمعنى الواسع للمصطلح، فلا يمكن مساواتها بالأصول الثابتة كما هو مفهوم في نظام الحسابات القومية، فهي تكتسب من خلال أنشطة التعلم والدراسة والممارسة التي لا يمكن لأحد أن يقوم بها نيابة عن الدارس، ومن ثم فإن اكتساب المعرفة ليس عملية إنتاج حتى وإن كانت العملية التعليمية تنفذ من خلال خدمات تعليمية. ومن ثم تعامل الخدمات التعليمية التي تنتجها المدارس والكليات والجامعات ... إلخ على أنها خدمات يستهلكها الطلاب في مسار اكتسابهم للمعرفة والمهارات. ويعتبر هذا النوع من التعليم استهلاكًا نهائيًا. وعندما يقوم صاحب العمل بعملية التدريب لتعزيز فاعلية موظفيه، فإن التكاليف تعتبر استهلاكًا وسيطًا.

55-1 وتتماشي هذه المعاملة لتكاليف التعليم مع حدود الإنتاج والأصول في نظام الحسابات القومية ولكن لا يعتبر جميع مستخدمي نظام الحسابات القومية ذلك مُرضيًا في جميع الأحوال. ولكن نظام الحسابات القومية كما ورد الشرح لاحقًا هو النظام الذي يتم من خلاله تشجيع المستخدمين على استكشاف الأعراف البديلة في شكل حسابات تابعة تم وصفها في الفصل التاسع والعشرين. وإحدى المعالجات البديلة لقيد رأس المال البشري هي إحدى تلك التطبيقات.

الترميمات والصيانة وإجمالي تكوين رأس المال الثابت

56-1 إن عمليات الترميم والصيانة الاعتيادية تمثل مثالاً آخر، أقل شيوعًا، على الصعوبة الكبيرة لمحاولة رسم حد فاصل بين الاستهلاك وإجمالي تكوين رأس المال الثابت. إن عمليات الترميم والصيانة التي تقوم بها المشروعات للإبقاء على الأصول الثابتة في حالة تشغيل جيدة تعامل بوصفها استهلاكًا وسيطًا. ولكن التحسينات الكبيرة والإضافات والتمديدات التي تتم على الأصول الثابتة، سواءً كانت آلات أو مبانٍ، والتي تعمل على تحسين أدائها، وتزيد من

طاقتها وتطيل من أعمارها التشغيلية الافتراضية، تعتبر تكوينًا لرأس المال الثابت. وليس من السهل عمليًا رسم خط فاصل بين الترميمات الاعتيادية والتحسينات الكبيرة رغم أن نظام الحسابات القومية يوفر توصيات معينة لهذا الغرض. ولكن بعض المحللين يعتبر أن الفرق بين عمليات الترميم والصيانة الاعتيادية والتحسينات الكبيرة والإضافات ليس تشغيليًا ولا دفاعيًا، ويفضلون طريقة قيد أكثر "إجمالاً" يتسنى من خلالها معاملة كل تلك الأنشطة بوصفها تكوين لإجمالي رأس المال الثابت.

ه- نظام الحسابات القومية كإطار تنسيقي للإحصاء:

1- التوفيق بين مختلف النظم الإحصائية

57-1 لنظام الحسابات القومية وظيفة بالغة الأهمية حيث تعمل كإطار تنسيقي للإحصاءات الاقتصادية بمعنيين مختلفين. فنظام الحسابات القومية يعتبر في المقام الأول إطارًا فكريًا لضمان توافق التعريفات والتصنيفات المستخدمة في الميادين المختلفة للإحصاء، ولكنها متصلة بعضها بالبعض. وفي المقام الثاني، يعمل نظام الحسابات القومية كإطار محاسبي لضمان التوافق الرقمي للبيانات المستقاة من مختلف المصادر كاستفسارات الصناعية وعمليات الاستقصاء بين الأسر وإحصاءات البضائع التجارية.

58-1 ويعمل التوافق بين مختلف النظم الإحصائية على تعزيز الفائدة التحليلية لجميع الإحصاءات ذات الصلة. ولقد احتل نظام الحسابات القومية دومًا مكانة وسط في الإحصاءات الاقتصادية لأن البيانات من أكثر النظم تخصصًا كإحصاءات ميزان المدفوعات والقوة العاملة يجب أن تستخدم مصحوبة ببيانات الحسابات القومية. إن الحاجة إلى التوفيق بين نظام الحسابات القومية والنظم الإحصائية ذات الصلة كالإحصاءات المالية وإحصاءات ميزان المدفوعات يؤدي إلى ممارسة نشاط مراجعة النظم الإحصائية الأخرى بالتوازي وبالتعاون المحكم مع تلك المشمولة في نظام الحسابات القومية. ويعمل هذا التنسيق على التخلص من الفروق في المفاهيم بينها سوي من بعض الاستثناءات التي من الممكن تبريرها بشكل محدد من حيث الخصائص الخاصة بمختلف أنواع البيانات أو المتطلبات الخاصة بمختلف أنواع المستخدمين. وقد ثبت أن التوفيق بين نظام الحسابات القومية والنظم الرئيسية الأخرى ناجح بشكل كبير وقد تم إنجاز هذا التوافق عن طريق إدخال تعديلات على نظام الحسابات القومية وعلى النظم الأخرى.

2- استخدام البيانات الجزئية في المحاسبة الخاصة بالاقتصاد الكلي

59-1 أن تتابع الحسابات والميزانيات العمومية لنظام الحسابات القومية من الممكن تجميعها، بصفة مبدئية، على أي مستوي من مستويات التوحيد الإجمالي، حتى تلك السلسلة الخاصة بوحدة مؤسسية فردية. ولذا فربما يبدو أنه من المستحسن الحصول على حسابات الاقتصاد الكلي عن القطاعات أو عن الاقتصاد ككل بشكل مباشر عن طريق إجمال البيانات المقابلة عن الوحدات كل على حدة. وسوف تتوافر مميزات تحليلية جمة عند الحصول على قواعد بيانات جزئية التي تتوافق بالكامل مع حسابات الاقتصاد الكلي المقابلة عن القطاعات أو الاقتصاد ككل. إن البيانات في شكل الإجماليات، أو المتوسطات، غالبًا ما تخفي قدرًا كبيرًا من المعلومات المفيدة عن التغيرات التي تحدث بين الجماهير التي تتصل بها. فعلى سبيل المثال، توضح النظرية الاقتصادية أن التغيرات التي تطرأ على نمط من أنماط توزيع الدخل قد يكون من المتوقع تأثيرها على إجمالي الاستهلاك فوق ذلك وعلاوة عليه بسبب التغيرات التي تطرأ على مستوي إجمالي الدخل. وربما تكون المعلومات التي تتصل بالوحدات الفردية مطلوبة ليس فقط للتوصل إلي تفهم أفضل لأسلوب عمل الاقتصاد، ولكنها مطلوبة كذلك لمراقبة أثر السياسات الحكومية أو الأحداث الأخرى على الأنواع المنتقاة من الوحدات التي قد يكون هناك اهتمام بها كالأسر ذات الدخل المحدود للغاية. ويتسنى كذلك من خلال مجموعات البيانات الجزئية تتبع سلوك الوحدات الفردية على مدار الوقت. ولقد أصبحت إدارة وتحليل مقادير كبيرة للغاية من قواعد بيانات جزئية أيسر بشكل كبير وتزادا سهولته باستمرار وذلك بفضل التحسينات المستمرة في أجهزة الحاسوب ووسائل الاتصال. ومن الممكن اشتقاق البيانات من عدة مصادر مختلفة كالسجلات الإدارية والتجارية وإحصاءات السكان وعمليات الاستقصاء التي يتم إجراءها بشكل مخصوص.

60-1 ولكن من الناحية العملية، فمن النادر أن تتراكم حسابات الاقتصاد الكلي ببساطة عن طريق تجميع البيانات الجزئية ذات الصلة. وحتى عندما تحتفظ الوحدات المؤسسية الفردية بحسابات أو سجلات، فإن المفاهيم

المطلوبة أو الملائمة على المستوي متناهي الصغر قد لا تكون مناسبة على مستوي كلي. ومن الممكن أن تكون الوحدات الفردية مجبرة على استخدام المفاهيم التي وضعت لأغراض أخرى كالضرائب. وتختلف الأعراف المحاسبية وأساليب التقييم المستخدمة على مستوي الاقتصاد الجزئي عن الأعراف والأساليب التي يتطلبها نظام الحسابات القومية. فعلى سبيل المثال، يعني الاستخدام الشائع لمحاسبة التكلفة التاريخية أن حسابات المشروعات الفردية قد تختلف بشكل كبير عن تلك المستخدمة في نظام الحسابات القومية. وقد يكون الإهلاك وفقًا لاحتسابه لأغراض ضريبية اعتباطي بشكل بالغ وغير مقبول من وجهة نظر اقتصادية كمقياس لاستهلاك رأس المال الثابت. وفي مثل هذه المواقف، يكون الأمر غير عملي عند محاولة تعديل الحسابات الفردية لآلاف المشروعات قبل تجميعها. وبدلاً من ذلك يتم تعديل البيانات بعد إجمالها إلى درجة ما. وبطبيعة الحال، ليست هناك حاجة لإجمال البيانات إلى مستوي الاقتصاد الكلي أو حتى قطاعات أو صناعات بأكملها قبل تعديلها ومن المحتمل أن يكون الأمر أكثر كفاءة عند إجراء التعديلات على مجموعات من الوحدات تكون أصغر أو أكثر تجانسًا. وقد ينطوي ذلك على تجميع ما يطلق عليه النظم الوسيطة من الحسابات. وعندما تتم التعديلات على أي مستوي من الإجمال فإن التسلسل الحتمي هو جعل البيانات الكلية الناتجة غير مكافئة بعد ذلك للتجميعات البسيطة من البيانات الجزئية التي نشأت منها. وعندما لا تنشأ البيانات الجزئية من الحسابات التجارية أو السجلات الإدارية ولكن من إحصاءات السكان أو الاستبيانات الاستقصائية التي صممت لأغراض إحصائية، فإن المفاهيم المستخدمة ينبغي أن تكون أقرب للمفاهيم المطلوبة ولكن النتائج قد تتطلب تعديلات على المستوي الكلي بسبب عدم اكتمال التغطية (عندما تكون الاستبيانات منحصرة في مشاريع أكبر حجم معين على سبيل المثال) أو بسبب التحيز الناتج من الأخطاء في الاستجابة.

61-1 ليس من المحتمل أن تحتفظ معظم الأسر بحسابات نم النوع الذي يحتاجه نظام الحسابات القومية. وتنشأ البيانات الجزئية بالنسبة للأسر من عينات الاستبيانات التي قد تكون عرضة لأخطاء جسيمة في الاستجابة وإعداد التقارير. وقد يكون من الصعب على وجه الخصوص الحصول على بيانات سليمة وذات معني عن أنشطة المشروعات الصغيرة غير المسجلة رسميًا والتي تملكها الأسر. ويجب تعديل الإجماليات المبنية على عمليات الاستقصاء للتخلص من أشكال معينة من الانحياز كإغفال التقارير الخاصة بأنواع معينة من الإنفاق (على التبغ والمشروبات الكحولية والمقامرة ... إلخ) وكذلك لجعلها متساوقة مع البيانات الكلية المأخوذة من مصادر أخرى كالواردات. وقد تتقيد الاستفادة المنتظمة من البيانات الجزئية كذلك بالمخاوف المتزايدة حول السرية واحتمال سوء استخدام قواعد البيانات المشار إليها.

62-1 وعلى ذلك فربما نستنتج أنه قد يتعذر لعدة أسباب، إن لم يستحيل، إنجاز قواعد بيانات جزئية وحسابات كلية تكون متوافقة بالكامل مع بعضها البعض في الواقع العملي. ورغم ذلك، كهدف عام، فإنه يجب أن تكون المفاهيم والتعريفات والتصنيفات المستخدمة في المحاسبة الاقتصادية، كلما أمكن، متماثلة على المستويين متناهي الصغر والكلي لتيسير المواجهة بين نوعي البيانات.

و- الروابط مع المحاسبة التجارية

63-1 تقوم القواعد والإجراءات المحاسبية في نظام الحسابات القومية على القواعد والإجراءات المحاسبية المستخدمة منذ زمن طويل في المحاسبة التجارية. إن إحدى البديهيات الأساسية للمحاسبة الاقتصادية أو الوطنية هو المبدأ التقليدي لعملية مسك الدفاتر ذات القيد المزدوج والتي عن طريقها تؤدي إحدى المعاملات إلى زوج من القيود المنسجمة للدائن والمدين داخل حسابات كلا طرفي المعاملة. فعلى سبيل المثال، لا يتطلب تسجيل بيع المخرجات إلى وجود قيد في حساب الإنتاج للبائع فحسب بل إلى قيد آخر بقيمة مساوية، وغالبًا ما يوصف بأنه النظير، في الحساب المالي للبائع لقيد النقدية أو الائتمان المالي قصير الأجل والذي يتم تلقيه مقابل المخرجات المباعة. وبما أن قيدين مماثلين يكونان مطلوبين كذلك بالنسبة للمشتري، فإنه ينبغي أن تؤدي المعاملة إلى أربعة قيود فورية بقيمة متساوية في نظام الحسابات الكلية التي تغطي كلاً من البائع والمشتري. وبوجه عام، تتطلب أية معاملة بين مختلف الوحدات المؤسسية دومًا أربعة قيود فورية متساوية في حسابات نظام الحسابات القومية (أي محاسبة رباعية القيود) حتى وإن كانت المعاملة عبارة عن نقل ملكية وليست تبادلاً وحتى وإن لم يتم سداد نقود مقابلها. ويتسنى من خلال هذه القيود

المتعددة قيد وتحليل التفاعلات الاقتصادية بين مختلف الوحدات والقطاعات المؤسسية. ولكن المعاملات داخل وحدة واحدة (كاستهلاك المخرجات من قبل نفس الوحدة التي أنتجتها) تتطلب قيدين فقط ويجب تقدير قيمتهما.

64-1 ويعتمد تصميم هيكل نظام الحسابات القومية بشكل كبير على النظرية والمبادئ الاقتصادية وعلى ممارسات المحاسبة التجارية. والمقصود من مفاهيم أساسية كالإنتاج والاستهلاك وتكوين رأس المال هو ترسيخها في النظرية الاقتصادية. وعندما تتعارض الممارسات المحاسبية مع المبادئ الاقتصادية، تعطي الأولوية للأخيرة حيث تم تصميم نظام الحسابات القومية بشكل أساسي بغرض التحليل الاقتصادي وصنع السياسات. ومن الممكن بيان الفرق بين المحاسبة التجارية والنظرية الاقتصادية عن طريق مفهوم تكلفة الإنتاج المستخدم في نظام الحسابات القومية.

65-1 تقوم الحسابات التجارية على نحو شائع (وليس بشكل متفاوت) بقيد التكاليف على أساس تاريخي، ويعود ذلك في جزء منه إلى الحاجة إلى ضمان موضوعيتها الكاملة. وتتطلب محاسبة التكلفة التاريخية تقييم السلع أو الأصول المستخدمة في الإنتاج عن طريق الإنفاق الذي تم تكبده فعليًا للحصول على هذه السلع أو الأصول مهما كان قِدَم وقوع هذا الإنفاق في الماضي. ولكن في نظام الحسابات القومية، يتم توظيف مفهوم تكلفة الفرصة حسب تعريفه في علم الاقتصاد. أي أنه يتم قياس تكلفة استخدام أو استهلاك أي من الأصول القائمة أو إحدى السلع في عملية واحدة بعينها من عمليات الإنتاج عن طريق مقدار الفوائد التي كان بالإمكان تأمينها عن طريق استخدام الأصل أو السلعة بطرق بديلة. ويتم احتساب تكلفة الفرصة بالرجوع إلى الفرص الفائتة وقت استخدام الأصل أو المورد، بوصفه متمايزًا عن التكلفة التي تم تكبدها في وقت ما من الماضي لاكتساب الأصل. إن أفضل تقريب عملي لمحاسبة تكلفة الفرصة هو محاسبة التكاليف الجارية التي يتم عن طريقها تقييم الأول أو السلع المستخدمة في الإنتاج بأسعارها السوقية الجارية الفعلية أو المقدرة وقت إتمام الإنتاج. وأحيانًا ما يتم وصف محاسبة التكاليف الجارية كمحاسبة تكاليف الاستبدال رغم عدم وجود نية لاستبدال الأصل المعني فعليًا بعد استخدامه.

66-1 وعند ثبات التضخم حتى وإن كان بمعدلات معقولة، فإن استخدام التكاليف التاريخية يميل إلى التقليل من قيمة تكاليف فرص الإنتاج بمعني اقتصادي حتى أن ربح التكلفة التاريخية ربما يكون أكبر بكثير من فائض التشغيل حسب تعريفه في نظام الحسابات القومية. والأرباح عند التكاليف التاريخية عرضة لإعطاء إشارات مضللة للغاية بالنسبة لربحية عمليات الإنتاج التي تتصل بها عن طريق التقليل بانتظام من قيمة المدخلات مقارنة بالمخرجات. ويمكنها أن تؤدي إلى قرارات خاطئة على مستوي الاقتصاد الجزئي والاقتصاد الكلي.

67-1 لمحاسبة التكاليف الجارية عواقب تنفذ إلى نظام الحسابات القومية بأكمله. فهي تؤثر على جميع الحسابات والميزانيات العمومية وبنودها الموازنة. وهناك مبدأ أساسي يشكل أساس عملية قياس القيمة الإجمالية المضافة ومن ثم إجمالي الناتج المحلي، وهذا المبدأ هو أنه ينبغي تقييم المخرج والاستهلاك الوسيط بالأسعار الجارية وقت حدوث الإنتاج. ومفاد ذلك أن السلع المسحوبة من المخزونات يجب تقييمها بالأسعار السائدة وقت سحب السلع وليس بالأسعار التي دخلت بها المخزونات. ولكن ليست هذه الطريقة في قيد التغيرات التي تطرأ على المخزونات شائعة الاستخدام في المحاسبة التجارية وقد تعطي نتائج بالغة الاختلاف في بعض الأحيان، ولاسيما عندما تتذبذب مستويات المخزونات مع ارتفاع الأسعار. وعلى نفس المنوال، يتم احتساب استهلاك رأس المال الثابت في نظام الحسابات القومية على أساس تكاليف الفرصة المقدرة لاستخدام الأصول وقت استخدامها بوصفها مختلفة عن الأسعار التي تم بها الحصول على الأصول. وحتى عندما لا يتم الاستبدال الفعلي للأصول الثابتة المستهلكة، فإن مبلغ استهلاك الأصول الثابتة المحمل على تكلفة الإنتاج ينبغي أن يكون ثابتًا ليتسنى استبدال الأصول، إن دعت الحاجة. وعندما يستمر التضخم، تكون قيمة استهلاك رأس المال الثابت عرضة لإهلاك أكبر كثيرًا بالتكاليف التاريخية حتى وإن تم الوصول إلي نفس الافتراضات في نظام الحسابات القومية والحسابات التجارية عن أعمار خدمة الأصول ومعدلات استهلاكها العادي وتقادمها. ولتفادي الارتباك، يستخدم مصطلح "استهلاك رأس المال الثابت" في نظام الحسابات القومية لتمييزه عن "الإهلاك" وفقًا لما يتم قياسه في المعتاد في الحسابات التجارية.

68-1 ومن الفروق بين نظام الحسابات القومية والمحاسبة التجارية هو أن مصطلح "الأرباح" لا يستخدم لوصف بند موازن في نظام الحسابات القومية. وبند دخل المشروع هو تقدير قريب لأرباح ما قبل الضريبة والدخل القابل للصرف إلى أرباح ما بعد الضريبة. وقد نشأ استخدام مصطلح الدخل القابل للصرف من أن البند المقابل للقطاع الأسري يمثل أقصى مبلغ متاح لإحدى الأسر لأغراض الاستهلاك بعد المحافظة على صافي ثروتها دون مساس، أي القيمة الحالية لأصولها مطروحًا منها القيمة الحالية لخصومها. وبالنسبة للشركات، فطالما أنها ليس لديها استهلاك نهائي، فإن هذا هو المبلغ المتاح للاستثمار.

69-1 وعلى العكس من الحسابات التجارية، يستثني نظام الحسابات القومية من احتساب الدخل أية أصول يتم اكتسابها أو التصرف فيها كنتيجة لعمليات نقل ملكية الأصول التي تعمل على مجرد إعادة توزيع الثروة بين مختلف الوحدات، وكذلك أية أصول تم اكتسابها أو التصرف فيها كنتيجة لأحداث لا تتصل بالإنتاج كالزلازل أو الكوارث الطبيعية الأخرى أو أعمال الحرب. كما تستبعد أيضًا من الدخل المحصل عن طريق الإنتاج المكاسب أو الخسائر العقارية على الأصول أو الخصوم نتيجة للتغيرات في أسعارها النسبية.

1- معايير المحاسبة الدولية

70-1 إن أحد خصائص تحديث 2008 لنظام الحسابات القومية هو الاعتراف بالاستخدام المتزايد لمعايير المحاسبة الدولية من قبل الشركات والقطاع العام. وتشير الفصول اللاحقة إلي الأعراف الخاصة بكل من مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) والمجلس الدولي لمعايير محاسبة القطاع العام (IPSASB). وفي العديد من الحالات، والأهم فيما يتصل بذمم المعاشات والأصول غير الملموسة، تعتمد جدوى إدراج بنود معينة في نظام الحسابات القومية على تطبيق معايير المحاسبة الدولية.

ز- توسيع نطاق نظام الحسابات القومية

71-1 تم تصميم نظام الحسابات القومية ليكون شاملاً بما يكفي حتى تستطيع أي من البلدان، أيًا كانت هياكلها الاقتصادية، والترتيبات المؤسسية أو مستوي من التطور أن ينتقي من داخلها أجزاء نظام الحسابات القومية التي تعتبر الأكثر ملائمة وفائدة للتطبيق في ضوء احتياجاتها وقدراتها الخاصة. والغرض من نظام الحسابات القومية هو تطبيقه بطريقة مرنة، ولا ينبغي اعتبار الحسابات والجداول والتصنيفات والتقسيم إلى قطاعات مما هو معروض في هذا المجلد على أنها أمور ثابتة. فربما يتم على سبيل المثال تطبيق تصنيفات الوحدات المؤسسية والمعاملات والأصول بشكل مرن عن طريق إدخال إجمالي آخر أو عملية فصل للإجمالي بغرض التوفيق بينها بين توافر البيانات والظروف الخاصة لمختلف البلدان. إن الاستخدام المرن للتصنيفات لا يغير من المفاهيم والتعريفات الأساسية لنظام الحسابات القومية.

72-1 وفي بعض الحالات، يصر نظام الحسابات القومية بوضوح على المرونة. فعلى سبيل المثال تم اقتراح طريقتين بديلتين لتقسيم القطاع الحكومي العام إلى قطاعات فرعية في الفصل الرابع دون إعطاء أولوية لأي من هاتين الطريقتين. وعلى نفس المنوال، ورغم أن نظام الحسابات القومية يقترح تقسيم القطاع الأسري إلى قطاعات فرعية على أساس المصدر الرئيسي لدخل الأسرة، إلا أنه يؤكد على أن ذلك هو واحد فقط من المعايير الممكنة للتقسيم إلى قطاعات. وقد يكون من الملائم بشكل أكبر في بعض الحالات أن يتم التقسيم إلى قطاعات على أساس المعايير الاجتماعية-الاقتصادية أو نوع المنطقة التي توجد فيها الأسر أو، في واقع الأمر، القيام بعملية فصل للإجمالي الخاص بالقطاع الأسري بشكل أكبر باستخدام معيارين أو أكثر معًا بشكل هرمي.

73-1 وقد تم في الفصول من الثامن عشر إلى التاسع والعشرين تناول الطرق التي قد تتبع لتكييف نظام الحسابات القومية بحيث يفي بمختلف الظروف والاحتياجات. ويبين الفصل التاسع والعشرين كيف أنه قد يتسنى الوصول بالمرونة إلى مرحلة متقدمة عن طريق تطوير الحسابات التابعة التي ترتبط ارتباطًا وثيقًا بنظام الحسابات القومية الرئيسي ولكنها لا تلتزم بتوظيف نفس المفاهيم تمامًا أو تتقيد بالبيانات التي يتم التعبير عنها نقديًا. والحسابات التابعة أعدت لأغراض خاصة كمراقبة صحة المجتمع أو حالة البيئة. وقد تستخدم كذلك لاستكشاف المنهجيات الجديدة واستنباط إجراءات محاسبية جديدة والتي ، عندما يتم تطويرها بالكامل وقبولها، قد يستوعبها نظام الحسابات القومية مع مرور الزمن كما حدث مثلاً مع تحليل المدخلات-المخرجات الذي أدمج في نظام الحسابات القومية.

74-1 وهناك طريقة أخرى قد يتم بها تطبيق نظام الحسابات القومية بمرونة وهي إعادة ترتيب البيانات في الحسابات في شكل مصفوفة محاسبة اجتماعية حتى تخدم احتياجات خاصة تتصل بالتحليل وبالسياسات بشكل أفضل. ولا ينبغي تفسير مثل هذه المصفوفات على أنها تشكل نظمًا مختلفة وإنما كطرق بديلة لعرض كتلة المعلومات التي يحويها نظام الحسابات القومية الذي يعتبره بعض المستخدمين والمحللين أكثر إفادة وقوة لمراقبة وإعداد نماذج التطور الاجتماعي والاقتصادي.

ح- نظام الحسابات القومية ومقاييس الرفاهية

75-1 غالبًا ما يتخذ إجمالي الناتج المحلي كمقياس للرفاهية، ولكن نظام الحسابات القومية لا يدعي له ذلك وهناك في الواقع عدة أعراف في نظام الحسابات القومية التي تدحض تفسير الرفاهية للحسابات. وقد تم سرد مضامين بعض هذه الأعراف بإيجاز في هذا القسم.

1- التحفظات على اعتبار الإنفاق كمقياس للرفاهية

76-1 ينبغي، في أحد اقتصاديات السوق، أن تستخدم قيمة مختلف السلع والخدمات لتعكس ليس فقط تكاليفها النسبية من الإنتاج وإنما تعكس كذلك الميزات والفوائد النسبية التي يمكن أن تستنبط من استخدامها في الإنتاج أو الاستهلاك. ويرسخ ذلك الرابط بين التغيرات في إجمالي الإنتاج والاستهلاك والتغيرات في الرفاهية. ولكن التغيرات في حجم الاستهلاك، على سبيل المثال، ليست هي نفس التغيرات في الرفاهية. وهناك قبول واسع النطاق بأن زيادة الإنفاق على السلع والخدمات تؤدي إلى زيادة الرفاهية، وأن هناك أمورًا مساوية لذلك. ولكن قد لا تكون زيادة الرفاهية متناسبة مع الزيادة في الإنفاق، كما أنه ليس بالضرورة أن الوحدة التي تتكبد الإنفاق هي نفس الوحدة التي تستفيد من الزيادة في الرفاهية. ويميز نظام الحسابات القومية بين الاستهلاك الفعلي، مبينًا مقدار السلع والخدمات التي تستهلك فعليًا، ونفقة الاستهلاك. والاستهلاك الأسري الفعلي أكبر من نفقة الاستهلاك لأنها تشمل الإنفاق التي تتكبده الحكومة العامة والمؤسسات الغير هادفة للربح لخدمة الأسر نيابة عن الأسر منفردة.

77-1 إن زيادة استهلاك الطعام من قبل شخص ما يعيش في فقر مدقع قد يؤدي إلى زيادة أكبر في الرفاهية أكثر مما يحدث عندما يزداد الاستهلاك عل نفس النمط من قبل شخص يعيش فعليًا في رغد من العيش. ولكن نظام الحسابات القومية لا يستطيع تمييز ذلك لأنه على الرغم من أن القواعد تتيح تمييز الوحدة التي تتكبد الإنفاق مقابل الوحدة التي تستهلك الطعام، إلا أن أساس التقييم في نظام الحسابات القومية هو السعر المدفوع في الطعام بدون تعديل للمزايا النوعية التي يتم الحصول عليها من استهلاكه. وأكثر ما يمكن زعمه لاعتبار الإنفاق مقياسًا للرفاهية هو أنه قد يكون حدًا أدنى معقولاً على مستوي الرفاهية التي تنتج عن الإنفاق.

2- الخدمات غير مدفوعة القيمة والرفاهية

78-1 إن حد الإنتاج في نظام الحسابات القومية هو ذلك الحد الذي لا تدرج عنده الخدمات التي يتم إنتاجها واستهلاكها من قبل الأسر باستثناء الإيجار المفترض لمساكن الملاك- الشاغلين والمدفوعات التي تسدد للعاملين المحليين. وعلى نفس المنوال، لا يشمل نظام الحسابات القومية أية تقديرات عن خدمات العمالة المقدمة من الأفراد دون تكلفة للمؤسسات الغير هادفة للربح. وفي كلتا الحالتين، يزيد الإسهام بالوقت من رفاهية أفراد آخرين في المجتمع. وليس استثناء هذه الخدمات من حد الإنتاج إنكارًا لخصائص رفاهية الخدمات، بل هو اعتراف بأن إدراجها سوف يكون من شأنه أن ينتقص من دون أن يضيف إلي فائدة نظام الحسابات القومية للأغراض الأساسية التي تم تصميمه من أجلها، وهي التحليل الاقتصادي واتخاذ القرار وصنع السياسات.

3- أثر الأحداث الخارجية على الرفاهية

79-1 من الممكن أن يتأثر مستوي رفاهية الفرد والأمة بمجموعة كبيرة من العوامل التي ليست اقتصادية المنشأ. فنأخذ مثلاً تأثير طقس شتوي قارس بشكل غير معتاد مصحوبًا بأحد أوبئة الأنفلونزا. وإن تساوت أمور أخرى، فإنه من المتوقع أن يزيد إنتاج واستهلاك عدد من السلع والخدمات استجابة للاحتياجات الإضافية التي نجمت عن البرد والوباء، وسوف يميل إلي الزيادة كل من إنتاج واستهلاك أنواع الوقود والملابس والخدمات الطبية. وقد يعتبر الناس أنفسهم في حال أسوأ على جميع المستويات مقارنة بالعام المنقضي بسبب حالة الطقس الاستثنائية والوباء بصرف النظر عن أن الإنتاج والاستهلاك ربما يكونا قد ازدادا نتيجة للطلب الإضافي على التدفئة والخدمات الصحة. ومن الممكن أن ينخفض المعدل الإجمالي للرفاهية حتى

وإن استطاع إجمالي الناتج المحلي أن يزداد من ناحية الحجم.

80-1 ولا يعني موقف من هذا النوع أنه ليس بالإمكان التنبؤ بزيادة معدل الرفاهية مع زيادة إجمالي الناتج المحلي، وإن تساوت الأمور الأخرى. فإذا افترضنا حدوث البرد شيوع الوباء، فمن المفترض أن يجد المجتمع نفسه أفضل حالاً مع الإنتاج والاستهلاك الإضافيين من التدفئة والخدمات الصحية مما هو عليه الحال من دونها. بل ربما يوجد اتجاه عام نحو ازدياد الإنتاج لعلاج الآثار الضارة للأحداث التي تحد من رفاهية الناس بمعناه الواسع. فعلى سبيل المثال، قد يكون من المتوقع زيادة الإنتاج من أجل إصلاح التلف الناجم عن تلك الظواهر الطبيعية كالزلازل والأعاصير والفيضانات.

81-1 فإذا افترضنا أن الكارثة قد وقعت، فمن المفترض أن يزيد الإنتاج الإضافي من الرفاهية. ولكن يظل السؤال عن الكيفية التي يجب أن تقاس بها التغيرات في الرفاهية على مدار الزمن، فالمجتمع الذي عاني من كارثة طبيعية سوف يجني مستوي أعلى نم الرفاهية إن تم إصلاح الدمار عما إذا لم تقع الكارثة، ولكن كيف تتسنى مقارنة هذا المستوي الجديد من الرفاهية بالموقف في غياب الكارثة.

4- أثر المظاهر الخارجية على الرفاهية

82-1 تتسبب بعض الأنشطة الإنتاجية في فقدان للرفاهية التي لا يرصده نظام الحسابات القومية. فعلى سبيل المثال، قد يحدث أحد المصانع ضوضاء وتبعث منه ملوثات في الهواء أو بالقرب من مجاري المياه إلى درجة إحداث فقدان لسبل الراحة ومن ثم فقدان الأفراد القاطنين في الجوار لرفاهيتهم. وطالما لا توجد عقوبة مالية على المصنع، فإن العواقب لن يستطاع قياسها من خلال نظام الحسابات القومية. فإن تكبد المصنع إنفاقا على الحد من الضوضاء أو كمية الملوثات المنبعثة نتيجة تشريعات حكومية أو غيرها، فسوف ترتفع التكاليف ومن ثن تزداد الرفاهية، ولكن ليس بالضرورة أن يكون التطابق على نفس المستوي من الرفاهية حيث قد تظل التحسينات أقل مما قد تبدو عليه إن توقف المصنع عن نشاطه ببساطة.

إن المظاهر الخارجية البيئية سبب رئيسي للمخاوف سواءً فيما يتصل بقياس الرفاهية بقياس النمو لاقتصادي نفسه في واقع الأمر. وللتعامل مع هذه المخاوف، تم إنشاء حساب تابع في نظام الحسابات القومية وهو قيد التنقيح لمحاولة الإجابة على تلك التساؤلات.

5- الآثار غير الاقتصادية على الرفاهية

83-1 ولا يتحدد مستوي رفاهية الفرد بالعوامل الاقتصادية وحدها. فهناك بعض العوامل الأخرى التي تؤثر على الرفاهية كالظروف الشخصية والأسرية ونوعية الصحة والرضا الوظيفي من عدمه. ومن الصعب أن نتخيل طريقة موضوعية يتسنى حصر مثل هذه العوامل والأكثر صعوبة هو أن نتخيل فائدة إدراجها في نظام تم تصميمه أساسًا لتيسير عملية التحليل الاقتصادي.

6- مؤشرات الرفاهية وإجماليات الاقتصاد الكلي

84-1 إن الرفاهية مفهوم واسع المجال وله أوجه مختلفة. وقد يتسنى رصد بعض من هذه الأوجه بشكل منطقي تمامًا عن طريق واحد أو أكثر من الإجماليات المشمولة في نظام الحسابات القومية. وقد يتسنى رصد أوجه أخرى منها عن طريق استخدام هيكل أساسي لنظام الحسابات القومية وتوسعته في اتجاهات معينة، وربما يكون ذلك عن طريق إدراج خدمات غير مدفوعة القيمة وآثار الأضرار البيئية على سبيل المثال. ولكن هناك جوانب أخرى قد تظل إلى الأبد بعيدة عن متناول النظام الذي لم يتم تصميمه بمقياس للرفاهية كاعتبار أساسي. وسوف يكون إنكار ذلك ضربًا من ضروب الحماقة لا لسبب إلا لأنه من غير الواقعي أن نتوقع أن يعمل نظام للحسابات الاقتصادية بالضرورة وتلقائيًا على الإتيان بمقياس للرفاهية يفي تمامًا بالغرض.

الفصل الثاني: منظور عام

أ- مقدمة

2-1 يعطي هذا الفصل منظورًا عامًا عن الإطار المحاسبي لنظام الحسابات القومية، وبذلك يوفر منظورًا عامًا عن معظم الفصول اللاحقة كذلك.

أ- يعرض العناصر المتصلة بالمفاهيم والتي تشكل لبنات البناء للنظام المحاسبي والقواعد المحاسبية الواجب إتباعها. كما تم الإسهاب في شرحها في القسمين (ب) و(ج) ووردت تفاصيلها كاملة في الفصول الثالث والرابع والخامس.

ب- يصف الرأس القياسي للإطار المركزي للهيكل المحاسبي الأساسي. وقد تم عرض كل حساب مع وصف لطبيعة الحساب ومنظور عن نوع التحليل التي يمكن أن تنشأ عن ذلك الحساب. وقد ورد وصف الحسابات في القسم (د) ثم في الفصول السادس إلى السابع عشر.

ج- وبعد ذلك يبين هذا الفصل بعض الطرق التي ربما يتم باستخدامها تطبيق الإطار المركزي بمرونة واعتمادًا على المتطلبات الخاصة بكل بلد من البلدان. وعلى الأخص، تم تناول الحسابات التابعة. وقد ورد وصف هذه التوسعات والتطبيقات بإيجاز في القسم (هـ) في الفصول من الثامن عشر حتى التاسع والعشرين.

2-2 والإطار المركزي، وفقًا لما ورد من شرح له في الفصل الأول، الظواهر الأساسية التي تشكل السلوك الاقتصادي: الإنتاج والاستهلاك والتراكم والمفاهيم المرتبطة بكل منها وهي الدخل والثروة. ويهدف نظام الحسابات القومية إلى تقديم عرض عن هذه المجموعة من الظواهر والعلاقات القائمة بينها وهو ما تم تبسيطه للمساعدة على الفهم ولكنه يغطي أيضًا جميع الاعتبارات المهمة. وللتوصل إلى ذلك، ينبغي أن يفي الإطار المركزي بشرطين، فيجب أن يكون متكاملاً ومترابطًا.

3-2 ولكي يكون الإطار المركزي متكاملاً، يجب تطبيق نفس المفاهيم والتصنيفات على جميع الحسابات والحسابات الفرعية. فعلى سبيل المثال، عندما يتقرر أن تعامل المساكن كأصول، فيجب أن تؤدي جميع المساكن إلى خدمات إسكانية مشمولة في حد الإنتاج، بصرف النظر عما إذا كانت تلك المساكن مشغولة بملاكها أو مؤجرة من خلال السوق. وعلى نفس المنوال، تدر جميعها الدخل الذي يجب أن يعامل بنفس الطريقة في نظام الحسابات القومية بصرف النظر عن العلاقة بين المالك والشاغل.

4-2 ولكي يكون الإطار المركزي مترابطًا، يجب قياس كل تدفق أو مستوى مخزون اقتصادي يظهر في نظام الحسابات القومية بالتساوي للأطراف ذات الصلة. ويتحقق ذلك الترابط عن طريق تطبيق نفس المفاهيم والتعريفات في نظام الحسابات القومية بأكمله وكذلك باستخدام مجموعة واحدة من القواعد المحاسبية لجميع القيود في نظام الحسابات القومية. ومن ناحية التطبيق، لن تكون البيانات الفعلية الصادرة عن الحسابات أو الإحصاءات التي توفرها الوحدات الأولية ثابتة تمامًا لعدة أسباب ومن ثم فإن تحقيق الترابط الذي يتطلبه نظام الحسابات القومية يتطلب قدرًا كبيرًا من العمل الإضافي.

1- تحليل التدفقات والمخزونات

5-2 إن الغرض من نظام للحسابات الوطنية بشكل أساسي هو تسجيل التدفقات والمخزونات الاقتصادي. ومن الممكن التفكير في التدفقات الاقتصادية بعدة طرق. فنأخذ على سبيل المثال السؤال *"من يفعل ماذا؟"* ، حيث تشير "من" إلى العامل الاقتصادي المشارك في فعل شيء ما، أي المشغل. أما "ماذا" فترتبط بنوع من الإجراءات التي يقوم بها هذا العامل. وفي حالات قلائل، توفر الإجابة على هذا السؤال البسيط توصيفًا أوليًا جيدًا لأحد التدفقات الاقتصادية. ولكن السؤال على وجه العموم بالغ البساطة ليوفر وصفًا اقتصاديًا مبسطًا لتدفق بعينه. فلنأخذ على سبيل المثال حالة شخص ما يقوم بشراء رغيف من الخبز. ومن الضروري لتوصيف التدفق أن ندرس ممن سيتم شراء ذلك الرغيف (خباز أو سوق مركزي) وما هو الذي سيدفع مقابل الرغيف (عملة معدنية أم عملة ورقية). ولذا فإن السؤال البادئ يتحول إلى "من يفعل ماذا مع *من ومقابل ماذا*" ؟ وينطوي ذلك التدفق السلس نوعًا مشغلين (بائع ومشتر) وإجراءين (شراء وبيع) وإجراءين فرعيين (دفع واستلام) وشيئين (الخبز والعملة المعدنية أو الورقية). وها نحن أولئك، سوف يتطلب وصفًا كاملاً معلومات أكثر، على الأقل، وزن ونوع وسعر الخبز؟

6-2 إن الصورة في العالم الواقعي لا تزال أكثر تعقيدًا. فقبل أن يطرأ ذلك التدفق، كانت لدى البائع في متجره كمية معينة من الخبز، ثم أصبح لديه خبزًا أقل ولكن نقودًا أكثر. وكان

لدى المشتري مبلغًا معينًا من النقود، ولكن أصبح لديه نقودًا أقل وبعض الخبز (قبل أن يأكله). إذن فالتدفق بينهما أدي إلى تغيير موقفيهما المبدئيين. ويعني ذلك أن التدفقات لا يمكن دراستها بمعزل عن الواقع، فيجب دراسة الموقفين قبل وبعد أن يقع أحد التدفقات. وعند هاتين النقطتين من الزمن، علينا أن نسأل أنفسنا ذلك السؤال *"من لديه ماذا؟"*. فالخباز ليس لديه الخبز والنقود فحسب، بل لديه منزلاً به متجر ومعدات للخبيز وبعض الدقيق ووديعة في أحد البنوك وسيارة ... إلخ. أي أنه لديه (يملك) مخزون ما من الأشياء. وينطبق نفس الشيء على المشتري. بالإضافة إلى ماهية التدفقات في نفسها، فهي تعدل المخزونات. وترتبط التدفقات والتغيرات في المخزونات ارتباطًا جوهريًا. ثم يتحول السؤال السابق ثانية إلى "من يفعل ماذا مع من مقابل ماذا *وبأية تغيرات في المخزونات؟* "

7-2 ولكن الطرق المتعددة لدراسة هذا المثال لم تنفد بعد. فقبل أن يستطيع الخباز بيع الخبز، كان عليه أن يخبزه. وهو يستعمل الدقيق والماء والكهرباء ومعدات الخبيز ..ز إلخ. ولذا، فهناك سؤال إضافي هو *"من يفعل ماذا وبأي الوسائل؟"*. وما يفعله يمكن أيضًا أن يوصف بطريقتين: نشاطه (أن يخبز) ونتيجة ذلك (منتج: هو الخبز). وفيما يتصل بالمشتري، من الممكن أن نسأل *"لماذا يشتري الخبز؟"*. والغرض الواضح من ذلك هو أن يأكله كطعام، ولكن من الممكن أن يكون الغرض هو إعطاءه لأحد المتسولين كصدقة. ويثور عن ذلك السؤال "من يفعل ماذا *ولأي غرض؟"*.

8-2 وعندما نضيف جميع الأسئلة معًا فإنه ينتج خليطًا معقدًا إلى حد ما من الروابط البسيطة: "من يفعل ماذا ومع من ومقابل ماذا وبأي الوسائل ولأي غرض وما التغييرات التي طرأت على المخزونات؟". ومن شأن الإجابة على هذه الأسئلة لجميع التدفقات الاقتصادية والمخزونات الاقتصادي والمشغلين الاقتصاديين في إطار اقتصاد ما أن يوفر كمية هائلة من لمعلومات التي تصف الشبكة الكاملة للعلاقات الاقتصادية البينية. ولكن ذلك سيتطلب كمية هائلة من المعلومات الأساسية وهو ما لا يكون متاحًا ولا مكتملاً دائماً حيث قد لا يغطي سوي جوانب معينة من السلسلة المعقدة من الأسئلة. إضافة إلى ما سبق، من الضروري تنظيم عملية قيد التدفقات الاقتصادية والمخزونات الاقتصادي بطريقة شاملة على النحو الذي ستتم مناقشته تاليًا في هذا القسم.

2- تسجيل التدفقات والمخزونات

9-2 تحدد احتياجات المستخدمين متطلبات معينة للإطار المحاسبي. أول هذه المتطلبات هو أنه ينبغي أن يعطي ذلك الإطار المحاسبي صورة عن الاقتصاد ولكن هذه الصورة يجب أن تكون مبسطة حتى يتسنى فهمها وإدارتها. وأما المتطلب الثاني فهو أنه ينبغي لذلك الإطار المحاسبي أن يعرض بأمانة السلوك الاقتصادي عن طريق تغطية جميع الجوانب الهامة بطريقة متوازنة دون إغفال بعض الجوانب أو التركيز بدرجة أكبر قليلاً على بعضها الآخر أو يبرز أخرى بشكل مبالغ فيه. وأخيرًا، ينبغي لذلك الإطار المحاسبي أن يصف بدقة جميع العلاقات الاقتصادية البينية ونتائج النشاط الاقتصادي. وعلى الرغم من ضرورة استيفاء جميع هذه المتطلبات، إلا أنها متضاربة إلى حد ما. فتحقيق التوازن الصحيح بينها ليس بالأمر الهين. فمن الممكن أن يؤدي التبسيط المبالغ فيه إلى فقدان رؤية أو إغفال جوانب هامة من جوانب السلوك الاقتصادي، وأما الوصف التفصيلي المبالغ فيه للواقع فقد يؤدي إلى تحميل الصورة بعبء زائد ويحد من نفاذ البصيرة حيالها، كما قد يؤدي التعقيد المبالغ فيه إلى الحد من الفهم ويضلل بعض المستخدمين، وما إلى ذلك.

10-2 وللوفاء بهذه المتطلبات، يستخدم نظام الحسابات القومية عددًا من الفئات الأساسية لتحليل وإجمال جوانب معينة (من؟ وماذا؟ ولأي غرض؟ وأي مخزون؟) لنفس التدفقات الابتدائية المتعددة. ولكن نظام الحسابات القومية يبسط الصورة التي يعطيها للعلاقات البينية الاقتصادية بعدم تسجيل سؤال "ممن إلى من" بطريقة منظمة بالكامل، أي أنه لا يقوم دائمًا برصد شبكة التدفقات بين الأنواع العديدة من المشغلين. فلنأخذ ثلاث وحدات، (أ) و (ب) و (ج)، كل منها يسدد مدفوعات من نفس النوع إلى الاثنتين الأخريين، وقد يكون الثلاثة مالكي متاجر على سبيل المثال ممن يبيعون مختلف أنواع السلع. ولنفترض أن (أ) يشتري 2 من (ب) و 3 من (ج)، وأن (ب) يشتري 6 من (أ) و 1 من (ج)، وأن (ج) يشتري 4 من كل من (أ) و (ب). ومن الممكن رصد بيان كامل بالتدفقات في جدول من ثلاثة في ثلاثة كالتالي:

	أ ب ج	إجمالي المشتريات

أ	2		5
ب	3		7
ج		6	8
	1		
	4	4	
إجمالي المبيعات	6 4	10	20

11-2 وعلى الرغم أن المشتريات فقط كانت محددة، فإنه يتبين أن الإيصالات الخاصة بكل وحدة هي أيضًا متاحة في الجدول. وتبين الإجماليات بالعمود بأقصى اليمين إجمالي المشتريات لكل من الوحدات الثلاث ويوضح الصف السفلي إجمالي الإيصالات من قبل كل من الوحدات الثلاث. ومن الواضح أنه يجب أن يكون مبلغ كل منها هو نفس المبلغ بما أن كل منها هو مجموع كل القيود في الجدول. وفي الإطار المركزي، لا تظهر التفاصيل الكاملة للتدفقات من كل من (أ) و (ب) و(ج) لبعضها البعض بوجه عام، ويكفي فقط إظهار الإجماليات في العمود على أقصى اليمين والصف السفلي ومعرفة أن هذين يجب أن يتوازنا.

12-2 وفي بعض العروض الإيضاحية، وخاصة تلك التي تستخدم أحد أشكال المصفوفات، قد يتم إيضاح التفاصيل الإضافية. وتظهر مناقشة هذا الأمر في الفصول الرابع عشر والثامن والعشرين والتاسع والعشرين. وقد تتوافر التفاصيل الكاملة حتى في الإطار المركزي. فعلى سبيل المثال، إن لم يتفاعل كل من (أ) و (ب) و(ج)، في حالة من الحالات، مع بعضهم البعض ولكن مع وحدة أخرى هي (ز)، كما هو الحال في دفع الضرائب، فليس هناك سوي أربعة قيود ليتم بيانها، المدفوعات التي تمت من قبل كل من (أ) و (ب) و(ج) والاستلام من قبل (ز).

13-2 وهناك حالة أخرى حيث يقدم نظام الحسابات القومية تبسيطًا وهو من حيث السؤال "ماذا مقابل ماذا؟"، أي أنه لا يوضح مثلاً الطبيعة الخاصة للنظير المالي (العملة أو الوديعة أو القرض قصير الأجل ... إلخ) لمشتريات السلع والخدمات أو لدفع الضرائب.

14-2 إن كون نظام الحسابات القومية متكاملاً، رغم أن ذلك جلي في اثنين فقط وليس ثلاثة من الأبعاد، لا يقلل من متطلبات مترابطة. وعلى ذلك فإن هدف نظام الحسابات القومية هو استخراج الحسابات القومية المترابطة بالقدر الذي ستكون عليه إن تم إيضاحها بالكامل؛ فيجب قياس كل تدفق أو مخزون اقتصادي على نحو متماثل لكلا الطرفين المعنيين. ويتحقق ترابط نظام الحسابات القومية عن طريق تطبيق نفس المفاهيم والتعريفات دومًا وكذلك باستخدام مجموعة واحدة صارمة من القواعد المحاسبية.

ب- العناصر المتصلة بالمفاهيم في نظام الحسابات القومية

15-2 يحوي نظام الحسابات القومية عددًا من العناصر المرتبطة بالمفاهيم والتي تقرر الإطار المحاسبي لنظام الحسابات القومية وتسمح بالإجابة على العديد من جوانب الأسئلة التي أثيرت أعلاه. وهذه المفاهيم كالآتي:الوحدات والقطاعات المؤسسية (*من؟*)،

أ- المعاملات والتدفقات الأخرى (*ماذا؟*)،

ب- الأصول والخصوم (أي مخزون؟)،

ت- المنتجات والوحدات المنتجة (جوانب أخرى
من من وماذا؟)،

ث- الأغراض (لماذا؟).

وقد تم عرضها كل منها بدوره.

1- الوحدات والقطاعات المؤسسية

16-2 إن الوحدات الرئيسية المحددة في نظام الحسابات القومية هي الوحدات الاقتصادية التي يمكنها أن تشارك في المجموعة الكاملة من المعاملات والقادرة على امتلاك الأصول وتكبد الخصوم بالأصالة عن نفسها. ويطلق على هذه الوحدات مسمي الوحدات المؤسسية. إضافة إلى ذلك، والوحدات المؤسسية هي مراكز لصنع القرار عن جميع جوانب السلوك الاقتصادي لأنها تحمل مسئولية قانونية عن أعمالها. وفي الواقع العملي، تسيطر على بعض الوحدات المؤسسية وحدات أخرى ومن ثم ففي هذه الحالات لا تكون استقلالية القرار كاملة وقد تتفاوت على مدار الوقت. إن الملكية المستقلة للأصول والخصوم والسلوك الاستقلالي لا تتزامن دائمًا. وتعطي الميزة في نظام الحسابات القومية بوجه عام للجانب الأول لأنه يوفر طريقة أفضل لتنظيم عملية جمع وعرض الإحصاءات حتى وإن كانت فائدته محدودة في بعض الحالات.

القطاعات المؤسسية

17-2 ويتم تجميع الوحدات المؤسسية في مجموعات لتشكل قطاعات مؤسسية على أساس مهامها الأساسية وسلوكياتها ولأهدافها:

أ- *المؤسسات الغير مالية* وهي وحدات مؤسسية تشترك بصفة أساسية في

إنتاج سلع السوق والخدمات الغير مالية،

ب- *المؤسسات المالية* وهي وحدات مؤسسية تشترك بصفة أساسية في الخدمات المالية بما في ذلك الوساطة،

ت- *الحكومة العامة* وتتكون من وحدات مؤسسية تقوم، إضافة إلى إنجاز مسئولياتها السياسية ودورها في التنظيم الاقتصادي، بإنتاج الخدمات (وربما السلع) للاستهلاك الفردي أو الجماعي على أساس غير سوقي بصفة رئيسية وتعيد توزيع الدخل والثروة،

ث- *الأسر* وهي وحدات مؤسسية تتكون من شخص واحد أو مجموعة أشخاص. ويجب أن ينتمي كل شخص من الأشخاص الطبيعيون في الاقتصاد إلى أسرة واحدة فقط. والمهام الأساسية للأسر هي توفير العمالة والاضطلاع بالاستهلاك النهائي، وكأصحاب أعمال، بإنتاج سلع السوق والخدمات الغير مالية (وربما الخدمات المالية). وتتكون الأنشطة التجارية لإحدى الأسر من مشاريع غير مسجلة قانونًا وتظل داخل الأسرة باستثناء ظروف معينة ومحددة.

ج- *المؤسسات الغير هادفة للربح لخدمة الأسر* وهي كيانات قانونية تشترك فصفة أساسية في إنتاج الخدمات الغير سوقية للأسر أو المجتمع بوجه عام والتي تتكون مواردها الأساسية من الإسهامات التطوعية.

18-2 يشمل كل قطاع عددًا من القطاعات الفرعية المختلف بعضها عن البعض وفقًا لتصنيف هرمي (ورد وصفه في الفصل الرابع). ويشمل القطاع الفرعي على وحدات مؤسسية بالكامل وتنتمي كل وحدة مؤسسية إلى قطاع فرعي واحد رغم إمكانية التقسيم إلى مجموعات بديلة. ومن أجل التعامل مع المخاوف المتصلة بالسياسات، ينطوي نظام الحسابات القومية على الفرق بين المؤسسات العامة والوطنية الخاصة والأجنبية السيطرة وبين عدة مجموعات اجتماعية-اقتصادية من الأسر.

وضع الحدود الفاصلة للاقتصاد الكلي وبقية العالم

19-2 ويعرف الاقتصاد الكلي من حيث الوحدات المؤسسية. ويتكون من جميع الوحدات المؤسسية المقيمة في الإقليم الاقتصادي لبلد ما. والإقليم الاقتصادي لبلد ما، رغم أنه يتكون بشكل أساسي من الإقليم الجغرافي، لا يتزامن تمامًا، فهناك عمليات جمع وطرح تم إجراؤها (برجاء مراجعة الفصل السادس والعشرين). ومفهوم الإقامة في نظام الحسابات القومية ليس قائمًا على معايير الجنسية أو المعايير القانونية. ويطلق على إحدى الوحدات المؤسسية أنها وحدة مقيمة لبلد ما عندما يكون لها مركز من المصالح الاقتصادية المهيمنة في الإقليم الاقتصادي لذلك البلد، أي عندما تشارك لفترة ممتدة (لعام أو يزيد يؤخذ كمرشد عملي) في الأنشطة الاقتصادية في ذلك الإقليم. وتشمل القطاعات المؤسسية المشار إليها أعلاه الوحدات المقيمة فقط.

20-2 وتشارك الوحدات المقيمة في معاملات مع وحدات غير مقيمة (أي وحدات غير مقيمة تنتمي لاقتصاديات أخرى). وهذه المعاملات هي المعاملات الخارجية للاقتصاد ويتم تشكيلها في مجموعات من حسابات العام الخارجي. فإذا ضيقنا نطاق النقاش، فإن بقية العالم هو حساب المعاملات التي تتم بين الوحدات المقيمة والوحدات الغير مقيمة، ولكنه قد يعتبر كذلك المجموعة الكاملة من الوحدات الغير مقيمة التي تبرم معاملات مع الوحدات المقيمة. ويلعب بقية العالم، في الهيكل المحاسبي لنظام الحسابات القومية دورًا مشابهًا لدور قطاع مؤسسي رغم أن الوحدات الغير مقيمة مدرجة فقط بقدر مشاركتها في المعاملات مع الوحدات المؤسسية المقيمة.

2- المعاملات والتدفقات الأخرى

21-2 تنجز الوحدات المؤسسية عدة مهام اقتصادية، أي أنها تنتج وتستهلك وتدخر وتستثمر ... إلخ. وقد تشارك في عدة أشكال من الإنتاج (كالزراعة والتصنيع ... إلخ) كأصحاب أعمال أو موفري عمالة أو رؤوس أموال. وتضطلع في جميع جوانب مهامها وأنشطتها الاقتصادية بعدد كبير من الأعمال الاقتصادية المبدئية. وينتج عن هذه الأعمال تدفقات اقتصادية، والتي تعمل رغم ذلك ، مهما كان وصفها (أجور أو ضرائب أو تكوين لرأس المال ... إلخ) على إنشاء أو تحويل أو تبادل أو محو القيمة الاقتصادية؛ فهي تنطوي على تغييرات في حجم أو تركيبة أو قيمة أصول أو خصوم إحدى الوحدات المؤسسية. وقد تتخذ القيمة الاقتصادية شكل حقوق الملكية على أشياء مادية (كرغيف خبز أو مسكن مثلاً) أو أصول غير ملموسة (كفيلم أصلي) أو مطالبات مالية (خصوم معروف أنها ذات قيمة اقتصادي سالبة). وفي كل الحالات، ربما تكون القيمة الاقتصادية قابلة للاستخدام بغية الحصول على السلع أو الخدمات ودفع الأجور أو سداد الضرائب ... إلخ).

22-2 إن معظم الأعمال الاقتصادية يتم الاضطلاع بها بالاتفاق المتبادل بين الوحدات المؤسسية. وهي إما تكون تبادلاً للقيمة الاقتصادية أو تحويل طوعي من مؤسسة لأخرى لقدر معين من القيمة الاقتصادية بدون نظير. وهذه الأعمال التي يتم الاضطلاع بها بالاتفاق المتبادل بين وحدتين مؤسسيتين يطلق عليها معاملات في نظام الحسابات القومية. كما يعامل نظام الحسابات القومية أعمال اقتصادية معينة تنطوي فقط على وحدة مؤسسية واحدة بوصفها معاملات. ويتم وصفها كمعاملات داخلية أو معاملات داخل الوحدة. فعلى سبيل المثال، يعامل تكوين حساب رأس المال الثابت الخاص بالوحدة على أنه معاملة بين الوحدة بصفتها منتج مع نفسها بصفتها كمستحوذ على رأس المال الثابت. وتشبه مثل هذه المعاملات في طبيعتها الأعمال التي يتم الاضطلاع بها بالاتفاق المتبادل بين وحدتين مؤسسيتين مختلفتين.

23-2 ولكن ليست كل التدفقات الاقتصادية معاملات. وعلى سبيل المثال، فهناك أعمال معينة يتم الاضطلاع بها أحاديًا من قبل وحدة مؤسسية واحدة لها نتائج على وحدات مؤسسية أخرى دون رضا تلك المؤسسات. ويسجل نظام الحسابات القومية تلك الأعمال فقط بدرجة محدودة، ويكون ذلك بشكل أساسي عندما تستحوذ حكومات أو وحدات مؤسسية أخرى على أصول وحدات مؤسسية أخرى بما في ذلك وحدات غير مقيمة ودون مقابل. وفي واقع الأمر، للأعمال الاقتصادية أحادية التنفيذ ذات العواقب سواءً كانت إيجابية أو سلبية على وحدات أخرى (مظاهر خارجية) هي أوسع كثيرًا ولكن تلك المظاهر الخارجية لا يتم تسجيلها في نظام الحسابات القومية. فقد يؤدي العمل الإنساني إلى نقل ملكية الأصول الطبيعية إلى الأنشطة الاقتصادية والتحويل اللاحق لملكية هذه الأصول. ويتم تسجيل هذه الظواهر في نظام الحسابات القومية كتدفقات اقتصادية تأتي بقيمة اقتصادية. وقد تؤدي الظواهر غير الاقتصادية كالحرب والكوارث الطبيعية إلى دمار الأصول ويجب تفسير هذا التلاشي للقيمة الاقتصادية. وقد تتغير القيمة الاقتصادية للأصول والخصوم في أثناء امتلاكها كمخزون نتيجة للتغيرات التي تطرأ على الأسعار. وقد ورد في الفصل الثاني عشر وصف هذه الظواهر والتدفقات المشابهة التي ليست معاملات، والتي يطلق عليها تدفقات اقتصادية أخرى في نظام الحسابات القومية

24-2 ومن الممكن أن تكون التدفقات الاقتصادية فعلية وتدفقات قابلة للملاحظة أو من الممكن أن تتراكم أو يتم تقديرها لأغراض تحليلية. ومن الممكن ملاحظة تدفقات معينة بصورة مباشرة من حيث القيمة. وهذه هي الحالة بالنسبة للمعاملات النقدية بين وحدتين مؤسسيتين كشراء أو بيع سلعة أو دفع ضريبة. وتتم ملاحظة تدفقات أخرى لوحدتين ولكن لا يتسنى تقييمها مباشرة. وتشمل هذه التدفقات مقايضة السلع والخدمات أو الخدمات التعليمية التي يحصل عليها الطلاب وتقدمها الحكومات مجانًا؛ وهي قيمة من حيث النقود يجب أن تنسب لها. والمقايضة هي مثال على تدفق لوحدتين ينطوي على "تعويض"، أي أن تدفق في اتجاه واحد يرتبط بتدفق نظير في الاتجاه المعاكس؛ ومزايا المعونة الاجتماعية نقدًا هي تدفق لوحدتين لا ينطوي على تعويض. وهناك نوع آخر من التدفقات ينطوي على وحدة مؤسسية واحدة فقط. وقد تكون مثل هذه التدفقات قابلة للملاحظة ماديًا كما في حالة المخرجات لحساب الاستهلاك الخاص أو تكوين رأس المال أو الدمار بفعل الكوارث الطبيعية. ويجب أن تنسب القيمة لها (وقد يكون ذلك يسيرًا تمامًا في حالات معينة مثل بيع معظم المخرجات). وهناك تدفقات أخرى داخل الوحدات ليست قابلة للملاحظة؛ ولذا يتم بناء القيود المحاسبية بغرض قياس الأداء الاقتصادي بشكل صحيح. وهذه هي الحالة بالنسبة لاستهلاك رأس المال الثابت أو إعادة تقييم الأصول والخصوم. وهناك معاملات معينة داخل الوحدات، كالمكاسب المعاد استثمارها على الاستثمارات الخارجية المباشرة وهي قيود محاسبية أنشأت كذلك لأغراض تحليلية. وأخيرًا، لا يتم تسجيل بعض المعاملات النقدية القابلة للملاحظة حيث أنها لا تتم ملاحظتها في الواقع العملي لأنها ذات طبيعة مركبة (كالأسهم الإسمية أو علاوات التأمين) أو أن طبيعتها القانونية لا تناظر طبيعتها الاقتصادية (الإجارة المالية). وعليه، فهي تنقسم بالنسبة لنظام الحسابات القومية إلى عدة مكونات ويتم تعديل تصنيفها ومسارها.

25-2 ورغم أن المعاملات النقدية لها دور أساسي في تقييم التدفقات في نظام الحسابات القومية، إلا أن المعاملات غير النقدية مهمة أيضًا. وهي تشمل تدفقات السلع والخدمات التي تتم بين الوحدات المؤسسية التي يجب تقدير القيمة لها وكذلك بعض التدفقات التي يفترض أنها تتم داخل الوحدات.وتتفاوت الأهمية النسبية للمعاملات تغير النقدية وفقًا لنوع الاقتصاد والأهداف التي يسعى إليها

النظام المحاسبي. ورغم أن حجم التدفقات غير النقدية يكون عادة أكبر بالنسبة للاقتصاديات الأقل تقدما منه بالنسبة للاقتصاديات المتقدمة، فإنه يتم إغفاله حتى بالنسبة لتلك الأخيرة.

الأنواع الرئيسية للمعاملات والتدفقات الأخرى

2-26 والمعاملات الأولية والتدفقات الأخرى متعددة للغاية. وقد تم تصنيفها في مجموعات من أعداد صغيرة نسبيًا من الأنواع وفقًا لطبيعتها. ويشمل التصنيف الأساسي للمعاملات والتدفقات الأخرى في نظام الحسابات القومية أربعة أنواع من المستوي الأول وتم تقسيم كل منها فرعيًا وفقًا لتصنيف هرمي. وقد تم تصميمه بحيث يستخدم بانتظام في حسابات وجداول الإطار المركزي ويصنف عكسيًا وفقًا للقطاعات المؤسسية والصناعة والمنتج والغرض من التصنيف. وتظهر في الملحق (1) مجموعة كاملة من المعاملات ورموزها.

2-27 تصف *المعاملات في السلع والخدمات (المنتجات)* أصل (مخرجات محلية أم واردات) واستخدام (استهلاك وسيط أم استهلاك نهائي أم تكوين لرأس المال أم صادرات) السلع والخدمات. ومن حيث التعريف، تنتج السلع والخدمات دائمًا في نظام الحسابات القومية عن الإنتاج سواءً محليًا أم في الخارج، في الفترة الحالية أم فترة سابقة. ومن ثم فإن مصطلح المنتجات هو مرادف للسلع والخدمات.

2-28 تتكون *المعاملات التوزيعية* من معاملات يتم عن طريقها توزيع القيمة المضافة المحصلة من الإنتاج على العمالة ورأس المال والحكومة والمعاملات التي تنطوي على إعادة توزيع الدخل والثروة (الضرائب على الدخل والثروة والتحويلات الأخرى). ويميز نظام الحسابات القومية بين التحويلات الحالية وتحويلات رأس المال مع اعتبار أن التسعة عشر الأخيرة تعيد توزيع الادخار أو الثروة وليس الدخل. (وقد تم تناول هذا الفرق بالمناقشة في الفصل الثامن).

2-29 تشير *المعاملات في الأدوات المالية* (أو المعاملات المالية) إلى الاستحواذ الصافي على الأصول المالية أو صافي ما تم تكبده من خصوم عن كل نوع من أنواع الأدوات المالية. وغالبًا ما تحدث مثل هذه التغيرات كنظائر للمعاملات الغير مالية. كما تحدث كمعاملات تنطوي فقط على أدوات مالية. ولا تعتبر المعاملات في الأصول والخصوم الطارئة معاملات في نظام الحسابات القومية (برجاء مراجعة الفصل الحادي عشر).

2-30 وتغطي *قيود التراكم الأخرى* المعاملات والتدفقات الاقتصادية الأخرى التي لم تؤخذ مسبقًا في الحسبان وتغير من كمية أو قيمة الأصول والخصوم. وتشمل الاستحواذات مطروحًا منها ما تم التصرف فيه من الأصول الغير منتَجة والغير مالية، كما تشمل التدفقات الاقتصادية الأخرى الأصول الغير منتَجة كاكتشاف أو نضوب الموارد المتوافرة في طبقة الأرض الواقعة تحت التربة أو تحول الموارد الطبيعية الأخرى لأنشطة اقتصادية وأثر الظواهر الغير المالية كالكوارث الطبيعية والأحداث السياسية كالحروب مثلاً) وتشمل أخيرًا المكاسب أو الخسائر في الممتلكات نتيجة للتغيرات في الأسعار وبعض البنود الثانوية (برجاء مراجعة الفصل الثاني عشر).

خصائص المعاملات في نظام الحسابات القومية

2-31 ولإعطاء إجابات أكثر فائدة على الأسئلة المطروحة في تحليل التدفقات، فإن بعض المعاملات لا تسجل في نظام الحسابات القومية حيث أنه قد تتم ملاحظتها بشكل غير مباشر. وغالبًا ما يستخدم نظام الحسابات القومية الفئات التي يتم التعرف عليها عن كثب في من خلال مفهوم اقتصادي. وعلى سبيل المثال، فإجمالي تكوين رأس المال الثابت، وهو فئة فرعية من المعاملات في السلع والخدمات، هو أكثر اتساعًا من التغطية المحدودة التي تعتبر "مشتريات للأصول الثابتة". ولكي تكون أقرب للمفهوم الاقتصادي، فهو يغطي الاستحواذ على أصول ثابتة جديدة وقائمة من خلال عمليات الشراء ومعاملات المقايضة أو تكوين رأس المال للحساب الخاص مطروحًا منها التصرف في الأصول القائمة عن طريق عمليات البيع أو معاملات المقايضة.

2-32 وكما يبين المثال السابق، غالبًا ما يستخدم نظام الحسابات القومية كذلك الفئات المدمجة، أي التي تنتج عن الجمع بين عدد من المعاملات الأولية. والتغيرات الزمنية في المخزونات، مثلاً، تشير إلى الفرق بين القيود في والسحوبات من المخزونات والخسائر المتكررة. ويحدث نفس التوصل إلى صافي القيمة بالنسبة للمعاملات في الأدوات المالية. إن جميع المعاملات في أداة ما مملوكة كأصل (أو خصم) يتم ضمها في مجموعة تحت عنوان هذه الأداة. ويغطي بند "القروض" مثلاً إصدار قروض جديدة وعمليات تحويل واسترد أو عمليات إلغاء لقروض قائمة. وأخيرًا، تتطلب بعض فئات

المعاملات في نظام الحسابات القومية، كالمعاملات التوزيعية بخصوص الفائدة وقسط التأمين الصافي بخلاف التأمين على الحياة، تقسيم معاملة فعلية إلى أجزاء.

3- الأصول والخصوم

2-33 الأصول والخصوم هي عناصر الميزانيات العمومية للاقتصاد الكلي والقطاعات المؤسسية. وعلى العكس من الحسابات التي تظهر التدفقات الاقتصادية، تبين الميزانية العمومية المخزونات والأصول والخصوم التي المملوكة في أية فترة زمنية لكل وحدة أو قطاع أو اقتصاد بأكمله. ويتم إنشاء الميزانيات العمومية عادة في بداية ونهاية فترة محاسبية ولكن من الممكن من حيث المبدأ إنشاءها في أي وقت من الأوقات. ولكن المخزونات ينشأ عن تراكم المعاملات السابقة والتدفقات الأخرى ويتم تعديله بفعل معاملات مستقبلية وتدفقات أخرى. ومن ثم فإن هناك ارتباط وثيق بين المخزونات والتدفقات.

2-34 وتنحصر تغطية الأصول في تلك الأصول الخاضعة لحقوق الملكية والتي من الممكن أن يحصل منها الملاك فوائد اقتصادية عن طريق امتلاكها أو استخدامها في أي نشاط اقتصادي حسب تعريفه في نظام الحسابات القومية. والسلع الاستهلاكية المعمرة ورأس المال البشري والموارد الطبيعية الغير قادرة على إنتاج فوائد اقتصادية لمالكيها تخرج عن نطاق الأصول في نظام الحسابات القومية.

2-35 ويعمل تصنيف الأصول عند المستوي الأول على تمييز الأصول المالية والغير مالية (المنتَجة والغير المنتَجة) (برجاء مراجعة الفصل العاشر). وتخدم معظم الأصول الغير مالية عمومًا هدفين. فهي بشكل أساسي أشياء قابلة للاستخدام في النشاط الاقتصادي، وتعمل في نفس الوقت كمخازن للقيمة. والأصول المالية هي بالضرورة مخازن للقيمة رغم أنها قد تؤدي وظائف أخرى أيضًا.

4- المنتجات والوحدات المنتجة

المنتجات

2-36 السلع والخدمات ،والتي يطلق عليها أيضًا لفظ المنتجات، هي محصلة الإنتاج. ويتم تبادلها واستخدامها لعدة أغراض، كمدخلات في إنتاج سلع وخدمات أخرى أو كاستهلاك نهائي أو كاستثمار. ويميز نظام الحسابات القومية من الناحية المرتبطة بالمفاهيم بين السوق والاستخدام النهائي الخاص والسلع والخدمات الغير سوقية، مما يتيح من حيث المبدأ لأي نوع من السلع أو الخدمات أن تنتمي لأي من الأنواع الثلاثة.

الوحدات المنتجة

2-37 وقد تنتج الوحدات المؤسسية كالشركات عدة أنواع من السلع والخدمات. وتنشأ هذه السلع والخدمات من عمليات الإنتاج التي قد تختلف فيما يتصل بالمنتجات والتجهيزات التي يتم استهلاكها ونوع المعدات والعمالة التي يتم توظيفها والأساليب المستخدمة، أي أنه قد تنشأ عن أنشطة إنتاج مختلفة. ولدراسة معاملات السلع والخدمات بالتفصيل يستخدم نظام الحسابات القومية التصنيف المركزي للمنتج – النسخة 2 (CPC) (المم المتحدة 2008 ب).

2-38 ومن الضروري لدراسة الإنتاج ووظائف الإنتاج بالتفصيل الرجوع إلى وحدات أكثر تجانسًا. وسوف يكون الحل المثالي هو القدرة على تحديد وملاحظة الوحدات المشاركة في نشاط إنتاج واحد فقط. ولأنه من الضروري كذلك إعطاء صورة عن توزيع الإنتاج في المكان، فينبغي أن تكون هذه الوحدة في موقع واحد أيضًا أو مواقع متقاربة. وليس من المجدي دائمًا في الواقع العملي التمييز بين وحدات الإنتاج المشاركة في نشاط واحد والتي تتوافر لها البيانات اللازمة داخل وحدات متعددة الأنشطة. ولذا فمن المحتوم أن تتم تغطية بعض الأنشطة الثانوية التي لا يمكن فصلها. ولهذا السبب، ولدراسة الإنتاج تفصيلاً، يستخدم نظام الحسابات السنوية وحدة قد تقوم، إضافة إلى نشاطها الأساسي، بتغطية أنشطة ثانوية. وهذه الوحدة هي المؤسسة.

2-39 ويتم ضم المؤسسات التي لها نفس الأنشطة الأساسية في مجموعات من المجالات وفقًا للتصنيف الصناعي القياسي الدولي لجميع الأنشطة الاقتصادية: المراجعة 4 (ISIC Rev. 4) (الأمم المتحدة، 2008 أ).

2-40 فإذا افترضنا الدور الرئيسي الذي يلعبه السوق في الاقتصاديات الحديثة، فإن نام الحسابات القومية يميز، كسمة أساسية من هيكله، بين المؤسسات التي هي منتجين للسوق والمنتجين للاستخدام النهائي الخاص والمنتجين غير السوقيين. وتنتج مؤسسات السوق السلع والخدمات لبيعها في أغلب الأحوال بأسعار كبيرة اقتصاديًا. أما المنتجون للاستخدام النهائي الخاص فهم ينتجون السلع والخدمات في معظمها للاستهلاك النهائي أو تكوين رأس المال الثابت من قبل ملاك المشروعات التي يتم فيها إنتاج تلك السلع والخدمات. وتقوم المؤسسات الغير سوقية بتوريد معظم السلع

والخدمات التي تنتجها دون رسوم أو بأسعار ليست اقتصادية بشكل كبير.

41-2 وهناك علاقة هرمية بين الوحدات المؤسسية والمؤسسات. فالوحدة المؤسسية تحوي واحدة أو أكثر من المؤسسة (أو المؤسسات) بالكامل وتنتمي المؤسسة إلى وحدة مؤسسية واحدة فقط.

5- الأغراض

42-2 يتصل مفهوم الغرض، أو الوظيفة، بنوع من الحاجات تهدف معاملة أو مجموعة معاملات إلى تلبيتها أو نوع من الأهداف التي تسعى إليها. ويتم تحليل المعاملات أولاً في نظام الحسابات القومية وفقًا لطبيعتها. ثم يتم، بالنسبة لقطاعات معينة أو نوع معين من المعاملات، تحليلها من جهة الإنفاق وفقًا للغرض عن طريق إجابة السؤال الذي طرح آنفًا: "لأي غرض؟". ويتم وصف عملية تصنيف الغرض في سياق جداول العرض والاستخدام في الفصل الرابع عشر.

ج- قواعد المحاسبة

1- مقدمة

مصطلحات لجانبي الحسابات

43-2 يستخدم نظام الحسابات القومية مصطلح "*الموارد*" للمعاملات التي تضيف إلى مقدار القيمة الاقتصادية لوحدة أو قطاع ما. فالأجور والرواتب على سبيل المثال هي مورد للوحدة التي تتلقاها أو القطاع الذي يتلقاها. وتظهر الموارد وفقًا لم تم التعارف عليه على الجانب الأيمن من الحسابات الجارية. ويستخدم مصطلح "*الاستخدامات*" للتعبير عن الجانب الأيسر من الحسابات الذي يشمل المعاملات التي تقلل من مقدار القيمة الاقتصادية لوحدة أو قطاع ما. ولاستئناف المثال، فالأجور والرواتب هي أحد استخدامات الوحدة أو القطاع الواجب عليها/عليه دفعها.

44-2 ويتم عرض الميزانيات العمومية *بالذمم وصافي القيمة* (الفرق بين الأصول والخصوم) على الجانب الأيمن *والأصول* على الجانب الأيسر. ومن شأن مقارنة ميزانيتين عموميتين متتابعتين إعطاء التغيرات التي تطرأ على الذمم وصافي القيمة والتغيرات التي تطرأ على الأصول.

45-2 وعندما تتكامل حسابات التراكم والميزانيات العمومية بالكامل، يطلق على الجانب الأيمن من حسابات التراكم مسمى "*التغيرات في الذمم وصافي القيمة*" ويطلق على جانبها الأيسر مسمى "*التغيرات في الأصول*". أما في حالة المعاملات في الأدوات المالية، فغالباً ما يشار إلي التغيرات في الخصوم بوصفها (صافي) ما تم تكبده من ذمم ويشار إلى التغيرات في الأصول بوصفه (صافي) الاستحواذ على الأصول المالية.

التغير في الملكية وقيد المعاملات في السلع والخدمات

46-2 من الممكن أن يتم امتلاك سلعة ما وحيازتها من قبل وحدة لا تمارس عليها حق الملكية. وأحد الأمثلة على ذلك هو سلعة تعطي لوحدة بغرض إصلاحها. ونشاط القائمين بعملية الإصلاح هو فقط التكلفة التي يتم تكبدها تجاه الإصلاح ولا يتم التعبير عن تكلفة السلعة الخاضعة للإصلاح في حسابات القائم بالإصلاح. وهذا الأمر واضح ولا خلاف عليه بالنسبة للأنواع اليومية من الإصلاحات كإصلاح الأحذية أو إحدى المركبات. ولكن نفس المبدأ ينطبق أيضًا عندما تمتلك إحدى الوحدات سلعًا نيابة عن وحدة أخرى. ومثال ذلك أن وحدة ما قد تتلقى مجموعة من المكونات من وحدة أخرى وتعيد إليها المنتج الذي تم تجميعه.

47-2 وفي إطار نظام الحسابات القومية، يتم التمييز بين الملكية القانونية والملكية الاقتصادية. ومعيار قيد عملية تحويل المنتجات من وحدة إلى أخرى في نظام الحسابات القومية هو أن الملكية الاقتصادية للمنتج تتغير من الوحدة الأولي إلى الوحدة الثانية. والمالك القانوني هو الوحدة التي تحق لها قانونًا الفوائد التي تجسدها قيمة المنتج. ورغم ذلك قد يتعاقد أحد الملاك القانونيين مع وحدة أخرى لاستخدام المنتج في الإنتاج مقابل مبلغ متفق عليه ينطوي على عنصر خطر أقل. ومثال على ذلك عندما يمتلك أحد البنوك طائرة بشكل قانوني ولكنه يسمح لإحدى شركات الطيران باستخدامها مقابل مبلغ متفق عليه. إذن فشركة الطيران هي من يأخذ جميع القرارات فيما يتصل بعدد مرات طيران الطائرة وإلى أية وجهة وما التكلفة يدفعها الركاب. إذن فشركة الطيران هي ما يطلق عليها المالك الاقتصادي للطائرة حتى وإن ظل البنك هو المالك القانوني لها. وشركة الطيران وليس البنك هي ما يظهر في الحسابات بوصفها مشتري الطائرة. وفي نفس الوقت، يتم افتراض وجود قرض، يساوي في قيمته الدفعات مستحقة الأداء للبنك عن مدة الاتفاقية الموقعة بينهما، حيث يفترض أن هذا القرض منحه البنك لشركة الطيران.

48-2 وينطبق نفس المبدأ على السلع التي يتم إرسالها للخارج لتصنيعها. فإن لم يكن القائم

بالتصنيع مهتمًا بكيف أو أين أو ما تكلفة بيع البند الذي يقوم بتجميعه، فإن القيمة الاقتصادية تظل في حوزة المالك القانوني. ورغم أن السلع قد تنتقل ماديًا من بلد إلى آخر فإنها لا تعامل كواردات وصادرات لأن الملكية الاقتصادية لم تتغير.

2-49 وفي إطار مشروع كبير ذو عدة مؤسسات متخصصة، فلا يكون من الواضح بشكل مباشر ما إذا كان يجب قيد عملية تسليم للسلع من مؤسسة إلى أخرى من عدمه.

وبما أن جميع المؤسسات لديها نفس الملكية، فإن التمييز بين الملكية الاقتصادية والملكية القانونية يحتاج إلى تنقيح. والمعيار المستخدم هو تسجيل إحدى عمليات التسليم عندما تضطلع الوحدة المستلمة بالمسئولية عن البنود المستلمة، من حيث المخاطر الاقتصادية والمكافآت. فإن لم تقبل الوحدة المستلمة هذه المسئولية، عن طريق إعادة البنود المصنعة إلى الوحدة الأصلية المرسلة، إذن فهي تؤدي مجرد خدمة على البنود ولا يتم تسجيلها كبنود يتم تسليمها من الوحدة الأولي إلى الوحدة الثانية.

محاسبة القيد المزدوج أم رباعية القيود

2-50 بالنسبة لوحدة أو قطاع ما، تقوم المحاسبة الوطنية على مبدأ القيد المزدوج كما هو الحال في المحاسبة التجارية. ويجب تسجيل كل معاملة مرتين، مرة كمورد (أو تغير في الخصوم) ومرة كاستخدام (أو تغير في الأصول). إن إجمالي المعاملات المسجلة كموارد أو تغيرات في الخصوم وإجمالي المعاملات المسجلة كاستخدامات أو تغيرات في الأصول يجب أن تتساوي، ومن ثم السماح بمراجعة ذلك الثبات في الحسابات. إن التدفقات التي ليست معاملات لها ما يناظرها مباشرة كتغيرات في صافي القيمة. وليس ذلك مبينًا في القسم (د) أدناه (وكذلك في الفصل الثاني عشر الذي يصف التغيرات الأخرى في حجم حساب الأصول وإعادة تقييم الحساب).

2-51 إن مضامين مبدأ القيد المزدوج يسهل فهمها في عدد من الحالات. وسوف تظهر مشتريات إحدى الأسر لسلعة استهلاكية بالأجل كاستخدام في ظل إنفاق الاستهلاك النهائي وكذمة متكبدة في ظل القروض. ولكن إن تم سداد قيمة هذه السلعة نقدًا فسوف تختلف الصورة. فنظير أحد الاستخدامات في ظل الاستهلاك النهائي هو امتلاك سالب للأصول في ظل العملات والودائع. وهناك معاملات أخرى أكثر تعقيدًا. فمخرجات البضائع تقيد بوصفها موردًا في حساب المنتج ونظيرها بين الاستخدامات يقيد بوصفه تغيرًا موجبًا في المخزونات. وعند بيع المخرجات، يكون هناك تغيرًا سالبًا في المخزونات، أي امتلاك بالسالب لأصول غير مالية، يوازيه امتلاك موجب لأصول مالية في ظل العملات والودائع مثلاً. وفي العديد من الحالات، كما شرحنا آنفًا، تكمن الصعوبة في رؤية كيفية تطبيق القيد المزدوج في أن فئات المعاملات في نظام الحساب الوطني مدمجة.

2-52 ومن حيث المبدأ، يقوم تسجيل نتائج أي عمل لدى تأثيره على جميع الوحدات وجميع القطاعات على مبدأ محاسبة رباعية القيود، وذلك لأن معظم المعاملات تنطوي على وحدتين مؤسسيتين. ويجب أن تسجل كل معاملة من هذا النوع مرتين من قبل كل متعاملين معنيين. فعلى سبيل المثال، يتم تسجيل إحدى المزايا الاجتماعية النقدية والتي تدفعها إحدى الوحدات الحكومية إلى إحدى الأسر في حسابات الحكومة بوصفها استخدام في ظل النوع المناسب من التحويلات وبوصفها امتلاك بالسالب للأصول في ظل العملات والودائع، وفي حسابات قطاع الأسر تسجل بوصفها مورد في ظل التحويلات وبوصفها امتلاك للأصول في ظل العملات والودائع. وينطبق مبدأ المحاسبة رباعية القيود حتى عندما تظهر في الحسابات تفاصيل علاقات ممن إلى من بين القطاعات. ويضمن التسجيل الصحيح للمعاملات الأربع المعنية الثبات التام في الحسابات.

2-53 وكما لاحظنا في المقدمة، قد لا تلبي مبدئيًا البيانات المتاحة لجامع الحسابات القومية متطلبات ثبات نظام الحسابات القومية في الواقع العملي. فحسابات الأمة لا يتم مسكها بنفس طريقة مسك وحدة تجارية أو حكومة، أي عن طريق التسجيل الفعلي لجميع التدفقات التي تحدث في فترة ما. وتعتمد على حسابات من عدة وحدات ليست دائمًا متوافقة أو كاملة أو حتى متاحة. وبالنسبة لحسابات الأسر على وجه الخصوص، هناك إحصاءات أخرى يجب استخدامها مثل تلك التي تؤخذ عن استقصاءات عن الأسر. ومن بين الأمور الأساسية لتجميع مجموعة كاملة من الحسابات هو تسوية مصادر البيانات المتفاوتة مع القيود على التوافق والتي تفرضها مبادئ المحاسبة رباعية القيود.

2- وقت التسجيل

2-54 وأحد مضامين مبدأ المحاسبة رباعي القيود هو أن المعاملات، أو التدفقات الأخرى،

يجب تسجيلها في نفس الفترة في عدة حسابات معنية لجميع الوحدات ذات الصلة. وينطبق نفس الشيء على مخزون الأصول المالية والخصوم.

2-55 والمبدأ العام في المحاسبة الوطنية هو أن المعاملات بين الوحدات المؤسسية يجب تسجيلها عندما تنشأ أو تتحول أو تُلغي مطالبات والتزامات. ويطلق على وقت التسجيل المشار إليه مسمى أساس الاستحقاق. ويتم تسجيل المعاملات التي تتم داخليًا في وحدة مؤسسية على نفس المنوال عندما تنشأ القيمة الاقتصادية أو تتحول أو تتلاشى. ومن الممكن بوجه عام اعتبار جميع المعاملات، مهما كان وصفها، كتعامل مع القيمة الاقتصادية.

2-56 وعلينا لذلك أن نميز بعناية بين الفترة الزمنية التي تتم فيها المعاملات وحركات النقدية المقابلة. وحتى عندما تتم إحدى المعاملات (شراء أو بيع لسلعة ما مثلاً) وسداد قيمتها أو استلامها في نفس الوقت، فإن الجانبين يتواجدان. فالمشتري يتكبد خصمًا والبائع يكتسب مطلبًا بوصفه نظيرًا لتسليم السلعة. إذن بالخصم والمطالبة يتم إلغاءهما بالسداد. وفي معظم الحالات، يكون هناك تأخير بين المعاملة الفعلية والسداد أو الاستلام المقابل. ومن حيث المبدأ، تقوم الحسابات القومية بتسجيل المعاملات الفعلية على أساس الاستحقاق وليس على أساس نقدي. ومن الناحية الذهنية، تتبع الحسابات القومية نفس المبدأ الذي تتبعه المحاسبة التجارية.

2-57 ورغم وضوح المبدأ، فإنه تطبيقه بعيد عن البساطة. فلا تطبق الوحدات المؤسسية دائمًا نفس القواعد. وحتى عندما تفعل ذلك، ربما تظهر فروق في التسجيل الفعلي لأسباب عملية كحالات التأخير في الاتصال. وعليه، فإن المعاملات قد يتم تسجيلها في أوقات مختلفة من قبل المتعاملين المعنيين، بل يكون ذلك أحيانًا في فترة محاسبية مختلفة. وتتواجد الفروق التي يجب على الحسابات القومية أن تزيلها عن طريق تسويات ما بعد الواقعة. بالإضافة إلى ذلك، ليس وقت نشوء المطلب أو الخصم دائمًا غامضًا ولذلك تنشأ مشكلات أخرى في التطبيق. ويتم في نظام الحسابات القومية بالنسبة لمعاملات معينة تحديد القواعد والأعراف وذلك في فصول لاحقة وخاصة في الفصل الثالث.

3- التقييم

المبادئ العامة

2-58 وينجم أيضًا عن مبدأ محاسبة القيد الرباعي أنه يجب قيد إحدى المعاملات بنفس القيمة في جميع حسابات كلا القطاعين المعنيين. وينطبق نفس المبدأ على الأصول والخصوم. ويعني ذلك أن الأصل المالي والخصم المناظر له يجب قيدهما عن نفس المبلغ في حسابات الدائن والمدين.

2-59 ويتم تقييم المعاملات بنفس السعر الفعلي المتفق عليه بين المتعاملين. وعليه فإن أسعار السوق هي المرجع الرئيسي للتقييم في نظام الحسابات القومية. وفي غياب معاملات السوق، يتم التقييم وفقًا للتكاليف التي تم تكبدها (كالخدمات الغير سوقية التي تنتجه الحكومة مثلاً) أو عن طريق الرجوع إلى أسعار السوق للسلع والخدمات المناظرة (كخدمات مساكن الملاك – الشاغلين مثلاً).

2-60 ويتم قيد الأصول والخصوم بالقيم الحالية في الوقت التي تتصل به الميزانية العمومية وليس عند تقييمهما الأصلي. ومن الناحية النظرية، تقوم الحسابات القومية على افتراض أن قيم الأصول والخصوم تتم المبالغة في تسعيرها باستمرار تجاه قيم حالية حتى وإن كان يتم في الواقع المبالغة في التسعير بشكل دوري فقط. والأساس الملائم لتقييم الأصول والخصوم هو القيمة التي ربما يتم شراءهما بها في السوق في الوقت الذي يكون التقييم مطلوبًا فيه. ويجب على نحو مثالي استخدام القيم التي تمت ملاحظتها في السوق أو تم تقديرها من القيم السوقية التي تمت ملاحظتها. وعندما لا يكون ذلك ممكنًا، فربما يتم تقريب القيم الحالية لتقييم الميزانية العمومية بطريقتين أخريين، عن طريق التراكم وإعادة تقييم المعاملات على مدار الوقت أو عن طريق تقدير القيمة الحالية المخصومة للعوائد الأخرى المتوقعة من أصل ما (برجاء مراجعة الفصل الثالث عشر أيضًا).

2-61 ويتم تقييم المعاملات الداخلية بالقيم الحالية وقت إبرام تلك المعاملات وليس عند التقييم الأصلي. وتشمل هذه المعاملات الداخلية القيود في المخزونات والسحوبات من المخزونات والاستهلاك الوسيط واستهلاك رأس المال الثابت.

طرق التقييم

2-62 توجد عدة طرق لمعالجة أثر الضرائب على المنتجات والدعم والتجارة وهوامش النقل على تقييم المعاملات على المنتجات (السلع والخدمات).

63-2 والطريقة المفضلة لتقييم المخرجات هي بالأسعار الأساسية رغم أن أسعار المنتجين قد تستخدم عندما يكون التقييم بالأسعار الأساسية غير مجدٍ. والفرق يتصل بمعالجة الضرائب والدعم على المنتجات. والأسعار الأساسية هي الأسعار قبل إضافة الضرائب على المنتجات وطرح الدعم على المنتجات. وتشمل أسعار المنتجين، بالإضافة إلى الأسعار الأساسية، الضرائب مطروحًا منها الدعم على المنتجات وليس ضرائب القيمة المضافة. وعليه فقد نجد ثلاث تقييمات للمخرجات، بالأسعار الأساسية وبأسعار المنتجين في غياب ضرائب القيمة المضافة وأسعار المنتجين في وجود ضرائب القيمة المضافة.

64-2 وفي نفس مجموعة الحسابات والجداول، يتم بناءً على أسعار المشترين تقييم جميع المعاملات على استخدامات السلع والخدمات (كالاستهلاك النهائي والاستهلاك الوسيط وتكوين رأس المال). وأسعار المشترين هي المبالغ التي يدفعها المشترون باستثناء الجزء القابل للاقتطاع من ضرائب القيمة المضافة. وأسعار المشترين هي التكاليف الفعلية للمستخدمين.

65-2 إن مختلف طرق تقييم المخرجات، مع تقييم الاستهلاك الوسيط دائمًا بأسعار المشترين، تدل على عواقب لفحوى واستخدامات القيمة المضافة (الفرق بين المخرجات والاستهلاك الوسيط) من قبل أحد المنتجين أو أحد لقطاعات أو أحد المجالات.

66-2 وعندما يتم تقييم أحد المخرجات بالأسعار الأساسية، تشمل القيمة المضافة، بجانب الدخول الأولية نتيجة العمالة ورأس المال، الضرائب فقط مطروحًا منها الدعم على الإنتاج وليس الضرائب مطروحًا منها الدعم على المنتجات؛ فعندما يتم تقييم أحد المخرجات بأسعار المنتجين، تشمل القيمة المضافة الضرائب مطروحًا منها الدعم على المنتجات وليس الضرائب على القيمة المضافة (وهو ما يعني أن جميع الضرائب، مطروحًا منها الدعم على المنتجات عندما لا توجد ضرائب القيمة المضافة). وهناك تعريف مكمل للقيمة المضافة وهو عامل التكلفة والذي يستبعد الضرائب على الإنتاج من أي نوع رغم أن هذا المفهوم لا يستخدم بوضوح في نظام الحسابات القومية.

مقاييس الأحجام والمقاييس بالحجم الفعلي

67-2 وإلى هذا الحد تم فقط وصف القيم الحالية. بالإضافة إلى ذلك، يشمل نظام الحسابات القومية احتساب بعض المعاملات بالحجم الفعلي، أي استخدام نظم الأسعار التي كانت سائدة في فترة ماضية. ومن الممكن تقسيم التغيرات على مدار الوقت في القيم الحالية لتدفقات السلع والخدمات وللعديد من الأصول إلى تغيرات في أسعار هذه السلع والخدمات أو الأصول والتغيرات في أحجامها. وتأخذ التدفقات أو المخزونات بالحجم الفعلي في الاعتبار التغيرات في سعر كل بند تمت تغطيته. ولكن العديد من التدفقات أو المخزونات ليس له سعر وأبعاد للكميات في ذاتها. وقد تنكمش قيمها الحالية عن طريق الأخذ في الاعتبار التغيرات في سعر بعض سلال السلع والخدمات أو الأصول ذات الصلة، أو التغير في المستوى العام للسعر. وفي الحالة الأخيرة، يطلق على التدفقات أو المخزونات أنها في أحجامها الفعلية (أي أنها تمثل قيمًا بقوة شرائية ثابتة). و ينص نظام الحسابات القومية على سبيل المثال على احتساب الدخل بالحجم الفعلي. وتطرح مقارنات الأمكنة البينية مشكلات مشابهة بل وأكثر تعقيدًا أكثر مما تفعل مقارنات الأزمنة البينية لأن الأمر ينطوي على بلدان في مختلف مراحل تطورها.

68-2 وقد وردت في الفصل الخامس عشر مناقشة حول مقاييس الأمكنة البينية والأزمنة البينية.

4- التوحيد والترصيد

التوحيد

69-2 قد يغطي التوحيد إجراءات محاسبية متعددة. ويشير بوجه عام إلى إلغاء كل من استخدامات وموارد المعاملات التي تتم بين الوحدات المنضمة في مجموعات معًا ودكما يشير إلى إلغاء الأصول المالية والخصوم المناظرة.

70-2 ومن مسائل المبدأ أن التدفقات بين الوحدات المكونة داخل قطاعات فرعية أو قطاعات ليست مجمعة. ولكن، الحسابات المجمعة قد يتم جمعها بغرض العروض الإيضاحية أو التحليلات المكملة. وحتى عندئذ فإن المعاملات التي تظهر في مختلف الحسابات لا يتم تجميعها أبدًا حتى لا تتأثر البنود الموازنة بعملية التوحيد. ومن الممكن أن تكون عملية التوحيد مفيدة على سبيل المثال للقطاع الحكومي ككل، ومن ثم تبين صافي العلاقات بين الحكومة وبقية الاقتصاد. وقد تم بيان هذا الاحتمال في الفصل الثاني والعشرين.

71-2 والحسابات للاقتصاد الكلي، عندما يتم تجميعها بالكامل، ينشأ عنها حساب بقية العالم (حساب المعاملات الخارجية).

الترصيد

2-72 ينبغي تمييز التوحيد عن الترصيد. بالنسبة للمعاملات الجارية، يشير الترصيد إلى ترصيد الاستخدامات مقابل الموارد. ويقوم نظام الحسابات القومية بذلك فقط في حالات قلائل ومثال ذلك أن الضرائب على المنتجات قد تظهر بالصافي دون الدعم على المنتجات. وبالنسبة للتغيرات في الأصول أو التغيرات في الخصوم، فقد نتصور أن الترصيد تجري بطريقتين. والحالة الأولى هي عندما تتم مقاصة أنواع مختلفة من الأصول (كالقيود في المخزونات والسحوبات من المخزونات) أو مختلف أنواع الخصوم (مثل تكبد ديون جديدة واسترداد دين قائم). والحالة الثانية هي عندما تتم مقاصة التغيرات في الأصول الثابتة والتغيرات في الخصوم (أو، في الميزانية العمومية، الأصول المالية والخصوم نفسها) والتي تتصل بأداة مالية معينة. ومن ناحية المبدأ، لا يرحب نظام الحسابات القومية بالترصيد بعد الدرجة التي تظهر في تصنيفات نظام الحسابات القومية. ويجب بصفة خاصة تفادي عملية مقاصة الأصول المالية (التغيرات في الأصول المالية) مقابل الخصوم (التغيرات في الخصوم). وقد وردت في الفصول الثالث والحادي عشر مناقشة المقابلة أو الترصيد).

استخدام "الصافي"

3-72 يستخدم مصطلح "الصافي" فق نظام الحسابات القومية فقط، مع استثناءات قليلة للغاية، فيما يتصل بالبنود الموازنة للحسابات كبديل عن مصطلح "الإجمالي". والاستثناءات هي استخدام تعبيرات صافي القيمة وصافي الاقتراض وصافي الإقراض فيما يتصل بتراكم الحسابات وصافي الأقساط في مجال التأمين.

د- الحسابات

1- مقدمة

4-72 ومن الممكن باستخدام الأدوات التي تمت مناقشتها في القسمين (ب) و(ج) أعلاه، قيد جميع التدفقات وبنود الميزانية. ويتم ذلك في نظام الحسابات القومية. ويتصل كل حساب بجانب معين من السلوك الاقتصادي. فهو يشمل التدفقات أو البنود ويظهر القيود بالنسبة لإحدى الوحدات المؤسسية أو مجموعة من الوحدات مثل قطاع أو بقية العالم. وقياسًا على ذلك لا تتوازن القيود في الحساب من ناحية المفهوم، ولذا يجب إدخال بند موازن. والبنود الموازنة هي في حد ذاتها مقاييس منطقية للأداء الاقتصادي. وعندما يتم حسابها للاقتصاد ككل، فإنها تشكل إجماليات هامة.

5-72 ومن الممكن أن تنقسم الحسابات إلى طائفتين أساسيتين:

أ- الحسابات الاقتصادية المتكاملة، و

ب- الأجزاء الأخرى من الهيكل المحاسبي

6-72 وتستخدم الحسابات الاقتصادية المتكاملة العناصر الثلاث الفكرية الأول من نظام الحسابات القومية التي ورد وصفها في القسم (ب) (الوحدات المؤسسية والقطاعات والمعاملات والأصول والخصوم) إضافة إلى مفهوم بقية العالم وذلك بغرض تشكيل مجموعة كبيرة نم الحسابات. وتشمل السلسلة الكاملة من الحسابات للقطاعات المؤسسية منفردة أو مجتمعة. وبقية العالم والاقتصاد ككل. وقد تم بإيجاز وصف السلسلة الكاملة من الحسابات أدناه. والوصف الكامل لكل من الحسابات المعنية هو موضوع الفصول السادس إلى الثالث عشر. كما ورد وصف حساب بقية العالم في الفصل السادس والعشرين.

7-72 كما أوردت الأجزاء الأخرى من النظام المحاسبي العناصر الفكرية الثلاث الأخرى من القسم (ب)، أي المؤسسات والمنتجات والأغراض وكذلك السكان والتوظيف. وتشمل الحسابات التي تم تناولها هنا إطار التوريد والاستخدام وهو موضوع الفصل الرابع عشر وجداول السكان والتوظيف التي ورد وصفها في الفصل التاسع عشر والتحليل ثلاثي الأبعاد للمعاملات المالية وبنود الأصول المالية والخصوم، توضح العلاقات بين القطاعات (ممن إلى من) التي ورد وصفها في الفصل السابع والعشرين والتحليلات الوظيفية التي تم نم خلالها عرض معاملات معينة من القطاعات المؤسسية وفقًا للغرض الذي تؤديه. وتظهر في عدد من الفصول ومنها الفصل الرابع عشر.

8-72 وقد تم وضع الأقسام الآتية من أجل:

أ- السلسلة الكاملة من الحسابات،

ب- عرض متكامل للحسابات بما في ذلك حساب السلع والخدمات، و

ج- الأجزاء الأخرى من الهيكل المحاسبي.

2- السلسلة الكاملة من الحسابات

9-72 وهناك بعض الملحوظات الأولية المفيدة قبل عرض السلسلة الكاملة للحسابات بالنسبة للوحدات المؤسسية والقطاعات. والغرض من هذا القسم الفرعي هو شرح الهيكل لمحاسبي لنظام الحسابات القومية بوجه عام

وليس بيان فحوى الحسابات لكل وحدة بعينها أو قطاع بعينه. والهيكل المحاسبي موحد في نظام الحسابات القومية بكامله. فهو ينطبق على جميع الوحدات المؤسسية والقطاعات الفرعية والقطاعات الأساسية والاقتصاد بالكامل. ولكن بعض الحسابات قد لا تكون ملائمة لبعض القطاعات. وعلى نفس المنوال، ليست كل المعاملات ملائمة لكل قطاع وعندما يحدث ذلك فربما تشكل موارد لبعض القطاعات وتشكل استخدامات لقطاعات أخرى.

الجدول رقم 2-1: حساب الإنتاج

الاستخدامات	الموارد
الاستهلاك النهائي	المخرجات
القيمة المضافة	

2-80 وهناك ملاحظة أخرى تتصل بطريقة تصنيف المعاملات وتستخدم عند عرض الهيكل العام للحسابات. ويبين القسم (ب) أعلاه فقط الفئات الرئيسية للمعاملات ليس تفاصيلها التي وردت في الفصول المناسبة من هذا المطبوع. ولكن، من الضروري لإيضاح هذه الحسابات إدخال عدد من المعاملات بعينها. ويتم ذلك باستخدام التصنيف الفعلي من المعاملات في نظام الحسابات القومية عند مستوى من التفصيل الكافي للتفهم الجيد للحسابات. ولم يتم ذكر تعريفات هذه المعاملات في هذه المرحلة ما لم تكن ضرورية للغاية ولكنها تظهر في فصول لاحقة.

2-81 ومن الجدير بالذكر أيضًا أن البنود الموازنة يمكن التعبير عنها بوصفها إجمالية أو صافية والفرق هنا هو استهلاك رأس المال الثابت. ومن ناحية المفاهيم، فالبنود الموازنة الصافية هي أكثر إفادة. ولكن المفاهيم المتعلقة بالإجمالي، وخاصة الإجماليات الكلية، تستخدم بشكل موسع وغالبًا ما يم تقدير الحسابات الإجمالية بشكل أكثر سهولة ودقة وسرعة من الحسابات الصافية. ومن أجل استخدام الحلين لتيسير العرض المتكامل للحسابات والإجماليات، يتم السماح بتقديم عرض مزدوج للبنود الموازنة.

2-82 وأخيرًا، يجب القول بأن تتابع الحسابات تبين الهيكل المحاسبي لنظام الحسابات القومية، وليس بالضرورة أن يكون ذلك شكل لنشر النتائج.

الأقسام الثلاث لتتابع الحسابات

2-83 ويتم ضم الحسابات في مجموعات من ثلاث فئات، حسابات جارية وحسابات تراكم وميزانيات عمومية.

2-84 تتعامل الحسابات الجارية مع الإنتاج وتحصيل وتوزيع واستخدام الدخل. ويبدأ كل حساب بعد الآخر بالبند الموازن للبند السابق المقيد بوصفه موردًا. والبند الموازن الأخير هو الادخار وهو، في سياق نظام الحسابات القومية، ذلك الجزء من الدخل الذي ينشأ عن الإنتاج محليًا أو خارج البلاد والذي لا يستخدم للاستهلاك النهائي.

2-85 وتغطي حسابات التراكم التغيرات التي تطرأ على الأصول والخصوم والتغيرات في صافي القيمة (الفرق بالنسبة لأية وحدة مؤسسية أو مجموعة من لوحدات بين أصولها وخصومها). والحسابات المعنية هي حساب رأس المال والحساب المالي وحساب التغيرات الأخرى في حجم الأصول وحساب إعادة التقييم. وتبين حسابات التراكم جميع التغيرات التي تحدث تطرأ بين ميزانيتين عموميتين.

2-86 وتعرض الميزانية العمومية بنود الأصول والخصوم وصافي القيمة. وتدرج الميزانيات العمومية الأفتتاحية والختامية مع التسلسل الكامل للحسابات. وحتى عندما لا يتم جمع الميزانيات العمومية، فإن الفهم الواضح للعلاقة الفكرية بين حسابات التراكم والميزانيات العمومية ضروري إن كانت حسابات التراكم نفسها سيتم إيضاحها بشكل صحيح.

حساب الإنتاج

2-87 يتم تصميم حساب الإنتاج (المبين في الجدول 2-1) ليبين القيمة المضافة بوصفها واحدة من البنود الموازنة الرئيسية في نظام الحسابات القومية. وعليه، فهي لا تغطي جميع المعاملات التي ترتبط بعملية الإنتاج ولكن فقط بنتيجة الإنتاج (المخرجات) واستنفاد السلع والخدمات لدى إنتاج هذه

المخرجات (الاستهلاك الوسيط). ولا يغطي الاستهلاك الوسيط الاستهلاك الاعتيادي لرأس المال الثابت. ويتم قيد ذلك الأخير بوصفه معاملة منفصلة (استهلاك رأس المال الثابت) وهو الفرق بين إجمالي وصافي البنود الموازنة.

2-88 وكما تبين في القسم (ج)، ربما تستخدم طرقًا مختلفة لتقييم المخرجات وفقًا للاختيار الذي تم بين الأسعار الأساسية وأسعار المنتجين، وفي الحالة الأخيرة، وجود أو غياب ضرائب القيمة المضافة. وعليه، تختلف التي يتم عندها إدراج الضرائب على المنتجات (مطروحًا منها الدعم) إلى القيمة المضافة.

الجدول رقم 2-2: توليد حساب الدخل

الاستخدامات	الموارد
تعويضات الموظفين	القيمة المضافة
الضرائب على الإنتاج والواردات	
الدعم (-)	
فائض التشغيل، بالصافي	
دخل مختلط، بالصافي	

الجدول رقم 2-3: تخصيص حساب الدخل الأولي

الاستخدامات	الموارد
	ا فائض التشغيل، بالصافي
	دخل مختلط، بالصافي
	تعويضات الموظفين
	الضرائب على الإنتاج والواردات
	الدعم (-)
الدخل من الممتلكات	الدخل من الممتلكات
رصيد الدخول الأولية	

2-89 لجميع القطاعات المؤسسية حساب إنتاج. ولكن في حساب إنتاج القطاعات المؤسسية، تظهر المخرجات والاستهلاك النهائي بالإجمالي فقط وليست مقسمة حسب المنتجات.

2-90 والقيمة المضافة لحساب الإنتاج هي البند الموازن. وربما يتم قياس القيمة المضافة بوصفها إجمالي أو صافي مثلها في ذلك مثل جميع البنود الموازنة في الحسابات الجارية.

توزيع حسابات الدخل

2-91 إن عملية توزيع وإعادة توزيع الدخل بالغة الأهمية لدرجة أن الأمر يستحق تمييز مختلف الخطوات ورصدها منفصلة عن بعضها البعض في مختلف الحسابات. إن توزيع الدخل يتم تقسيمه إلى ثلاث خطوات رئيسية: التوزيع الأولي والتوزيع الثانوي والتوزيع العيني. وطالما أن جميع عناصر المعاملات التوزيعية الجارية المشمولة في نظام الحسابات القومية يتم قياسها فعليًا، فإن زيادة عدد الحسابات لا يضيف سوي القليل للغاية إلى العمل الذي تم إنجازه بالفعل، ولكنه يتيح إدخال بنود موازنة ذات مفاهيم للدخل لها مدلول.

التوزيع الأولي لحساب الدخل

2-92 يبين التوزيع الأولي لحساب الدخل كيفية توزيع إجمالي القيمة المضافة إلى العمالة ورأس المال والحكومة، وإذا اقتضي الأمر، التدفقات إلى ومن بقية العالم. وفي الواقع، لا يتم أبدًا عرض التوزيع الأولي لحساب الدخل بوصفه حساب منفرد ولكن يتم عرضه دائمًا بوصفه حسابين فرعيين. وأول هذين الحسابين الفرعيين هو حساب توليد الدخل (المبين في الجدول رقم (2-2) والذي يتم فيه توزيع القيمة المضافة على العمالة (تعويضات الموظفين) ورأس المال والحكومة (الضرائب على الإنتاج والواردات مطروحًا منها الدعم طالما كانت مدرجة في تقييم المخرجات). ويظهر التوزيع على رأس المال في البند الموازن في هذا الحساب وفائض التشغيل أو الدخل المختلط.

2-93 ويبين تخصيص حساب الدخل الأولي (الجدول رقم 2-3) الجزء المتبقي من

توزيع الدخل الأولي. ويحوي فائض التشغيل أو الدخل المختلط كمورد. ويسجل، لكل قطاع، الدخل من الممتلكات المدينون والدائنون وتعويضات الموظفين والضرائب مطروحًا منها الدعم على الإنتاج والواردات المتلقي من الأسر والحكومة على التوالي. وبما أن معاملات من هذا النوع قد تظهر في حساب بقية العالم، فيجب أن تدرج أيضًا.

94-2 ورصيد الدخل الأولي هو البند الموازن لتخصيص حساب الدخل الأولي (والتوزيع الأولي الكامل لحساب الدخل).

95-2 وبالنسبة للمؤسسات الغير مالية والمؤسسات المالية، يتم كذلك تقسيم تخصيص حساب الدخل الأولي بغرض بيان بند موازن إضافي والدخل التجاري وهو ما يكون أقرب لمفهوم الربح الجاري قبل الضرائب والمتعارف عليه في المحاسبة التجارية. وقد تم بيان هذا البند الموازن والحسابات الفرعية ذات الصلة في الفصل السابع.

التوزيع الثانوي لحسابات الدخل

96-2 يغطي التوزيع الثانوي لحسابات الدخل (الجدول رقم 2-4) توزيع الدخل من خلال التحويلات الجارية وليس التحويلات الاجتماعية العينية التي تقوم بها الحكومة والمؤسسات الغير هادفة للربح لخدمة الأسر للأسر. ويتم قيد التحويلات العينية في حساب إعادة توزيع الدخل العيني. ويسجل التوزيع الثانوي لحسابات الدخل كمورد، إضافة إلى رصيد الدخول الأولية، الضرائب الحالية على الدخل والثروة ... إلخ والتحويلات الأخرى باستثناء التحويلات الاجتماعية العينية. وفي جانب الاستخدامات، يتم كذلك قيد نفس أنواع التحويلات. وطالما أن هذه التحويلات هي موارد من بعض القطاعات واستخدامات لقطاعات أخرى أيضًا، فإن محتوي أسعارها يتفاوت من قطاع لآخر.

97-2 ومن الجدير بالشرح ببعض التفصيل في هذا المقام طريقة قيد الاشتراكات الاجتماعية في نظام الحسابات القومية. وعلى الرغم من أن أصحاب العمل يقومون في المعتاد بسداد الاشتراكات نيابة عن موظفيهم مباشرة لنظم التأمينات الاجتماعية، إلا أن هذه المدفوعات تعامل في نظام الحسابات القومية كما لو كانت قد سددت من قبل الموظفين الذين يقومون عندئذ بسداد المدفوعات لنظم التأمينات الاجتماعية. ويعني ذلك فيما يتصل بالحسابات أنها يظهرون بادئ الأمر كعنصر من عناصر تعويضات الموظفين في جانب الاستخدام من حساب توليد الدخل أصحاب العمل وفي جانب الموارد من حساب تخصيص الدخل الأولي للأسر (والذي تتم تسويته بالنسبة للتدفقات الخارجية في تعويضات الموظفين). ثم يتم قيدها كاستخدامات في الحساب الثانوي لتوزيع لدخل الأسر (وربما للعالم الخارجي)، ويتم قيدها كمورد للقطاعات التي تدير نظم التأمينات الاجتماعية. وتتبع جميع اشتراكات الموظفين هذا المسار. ويطلق على هذه الطريقة في قيد المعاملات كما لو كانت تتبع إحداها الأخرى غالبًا مسمي "إعادة التوجيه".

98-2 إن البند الموازن لحساب الثانوي لتوزيع الدخل هو الدخل القابل للصرف. وهذا الدخل بالنسبة للأسر هو الدخل الذي يمكن استخدامه لإنفاق الاستهلاك النهائي والادخار. والدخل القابل للصرف بالنسبة للمؤسسات الغير مالية والمؤسسات المالية هو الدخل الذي لا يوزع على أصحاب حقوق الملكية والمتبقي بعد دفع ضرائب الدخل.

حساب إعادة توزيع الدخل العيني

99-2 هذا الدخل مهم فقط بالنسبة للحكومة والأسر والمؤسسات الغير هادفة للربح لخدمة الأسر نظرًا لطبيعة المعاملات ذات الصلة. وتشمل التحويلات الاجتماعية العينية أكثر من عنصرين في وصف عملية إعادة التوزيع. أول هذين العنصرين هو الإنتاج الغير سوقي عن طريق الحكومة والمؤسسات الغير هادفة للربح لخدمة الأسر للخدمات الفردية، والعنصر الثاني هو المشتريات التي تقوم بها الحكومة والمؤسسات الغير هادفة للربح لخدمة الأسر للسلع والخدمات لتحويلها إلى الأسر مجانًا أو بأسعار ليست اقتصادية بشكل كبير. ويقيد حساب إعادة توزيع الدخل العيني التحويلات الاجتماعية العينية بوصفها موارد للأسر وبوصفها استخدامات للحكومة والمؤسسات الغير هادفة للربح لخدمة الأسر.

100-2 والغرض من هذا الحساب هو غرض رباعي. فهو في المقام الأول يهدف إلي إعطاء صورة أكثر وضوحًا لدور الحكومة كمقدم سلع وخدمات للأسر. وهو ثانيًا يوفر مقياسًا أكثر اكتمالاً لدخل الأسر. وهو ثالثًا ييسر المقارنات الدولية والمقارنات على مدار الوقت عندما تختلف أو تتغير الترتيبات الاقتصادية والاجتماعية. ورابعًا، يعطي رأيًا أكثر اكتمالاً عن عملية إعادة التوزيع بين القطاعات الفرعية أو التجمعات

الأخرى أو الأسر. إن إعادة توزيع الدخل العيني هو توزيع من الدرجة الثالثة للدخل.

2-101 إن البند الموازن لحساب إعادة توزيع الدخل العيني هو الدخل المعدل القابل للصرف.

استخدام حسابات الدخل

2-102 يتواجد استخدام حساب الدخل في متغيرين؛ هما استخدام حساب الدخل القابل للصرف (الجدول رقم 2-6) واستخدام حساب الدخل المعدل القابل للصرف (الجدول رقم 2-7). ولاستخدام حساب الدخل القابل للصرف بند موازن من التوزيع الثانوي لحسابات الدخل، بوصفه موردًا. ولاستخدام حساب الدخل المعدل القابل للصرف بند موازن من حساب إعادة توزيع الدخل العيني حيث يعد الدخل لمعدل القابل للصرف موردًا. ويبين كلا الحسابين، بالنسبة لهذه القطاعات التي تضطلع بالاستهلاك النهائي (أي الحكومة والمؤسسات الغير هادفة للربح التي تخدم الأسر والأسر) أن الدخل القابل للصرف أو الدخل المعدل القابل للصرف يخصص بين الاستهلاك النهائي والادخار. بالإضافة إلى ذلك، يشمل كلا المتغيرين من استخدام حساب الدخل، بالنسبة للأسر ولصناديق المعاشات، بند تسوية للتغير في مستحقات المعاشات الذي يتصل بطريقة قيد المعاملات التي تتم بين الأسر وصناديق المعاشات في نظام الحسابات القومية. إن بند التسوية المشار إليه، والذي تم تناوله بالشرح في الفصل التاسع، لم تتم مناقشتها في هذا المقام.

2-103 ويعتمد الفرق بين موارد متغيري استخدام حساب الدخل على البند الموازن الذي تم ترحيله من حساب سابق. ومن حيث الاستخدامات، هو بين ما إذا تم أم لا قيد إنفاق الاستهلاك النهائي أو الاستهلاك النهائي الفعلي. ويتم قيد السابق في استخدام حساب الدخل القابل للصرف ويتم قيد اللاحق في استخدام حساب الدخل المعدل القابل للصرف.

2-104 ويشمل إنفاق الاستهلاك النهائي المعاملات في الاستهلاك النهائي للسلع والخدمات الذي يتحمل أحد القطاعات التكلفة النهائية عنها. وتنتج كلاً من الحكومة والمؤسسات الغير هادفة للربح لخدمة الأسر سلع وخدمات غير سوقية في حساب إنتاجها حيث يتم قيد الاستهلاك الوسيط وتعويضات الموظفين بوصفها استخدامات. ويتصل إنفاق الاستهلاك النهائي لهؤلاء المنتجين بقيمة مخرجاتها من السلع والخدمات الغير سوقية مطروحًا منها ما تلقته مقابل بيع السلع والخدمات الغير سوقية بأسعار ليست اقتصادية بشكل كبير. ولكنه يشمل كذلك السلع والخدمات التي تقوم بشرائها الحكومة والمؤسسات الغير هادفة للربح لخدمة الأسر للتحويل النهائي، دون تحول، إلى الأسر.

2-105 ويشمل الاستهلاك النهائي الفعلي للأسر السلع والخدمات التي تتوافر بفاعلية للاستهلاك الفردي من جانب الأسر بصرف النظر عما إذا كان من يتحمل التكلفة في نهاية المطاف هو الحكومة أم المؤسسات الغير هادفة للربح لخدمة الأسر أم الأسر نفسها. يتساوى الاستهلاك النهائي الفعلي للحكومة والمؤسسات الغير هادفة للربح لخدمة الأسر مع إنفاق الاستهلاك مطروحًا منه التحويلات الاجتماعية العينية، أو بمعني آخر، الاستهلاك الجماعي

الجدول رقم 2-5: إعادة توزيع حساب الدخل العيني

الاستخدامات	الموارد
التحويلات الاجتماعية العينية	*الدخل القابل للصرف*
	التحويلات الاجتماعية العينية
الدخل المعدل القابل للصرف	

الجدول رقم 2-6: استخدامات حساب الدخل القابل للصرف

الاستخدامات	الموارد
إنفاق الاستهلاك النهائي	*الدخل القابل للصرف*
التسوية للتغير في مستحقات المعاشات	التسوية للتغير في مستحقات المعاشات
الادخار	

الجدول رقم 2-7: استخدامات حساب الدخل المعدل القابل للصرف

الاستخدامات	الموارد
الاستهلاك النهائي الفعلي	*الدخل المعدل القابل للصرف*
التسوية للتغير في مستحقات المعاشات	التسوية للتغير في مستحقات المعاشات
الادخار	

2-106 وعلى مستوي الاقتصاد الكلي، يتساوى الدخل القابل للصرف والدخل المعدل القابل للصرف كما يتساوى إنفاق الاستهلاك النهائي والاستهلاك النهائي الفعلي. ويختلفان فقط عندما يتعلق الأمر بالقطاعات ذات الصلة. وبالنسبة لكل قطاع، يساوي الفرق بين إنفاق الاستهلاك النهائي والاستهلاك النهائي الفعلي التحويلات الاجتماعية العينية التي يتم توفيرها أو استلامها. ويساوي أيضًا الفرق بين الدخل القابل للصرف والدخل المعدل القابل للصرف. والأرقام بالنسبة للادخار واحدة في كلا متغيرين استخدام حساب الدخل حيث أن الدخل على جانب الموارد والاستهلاك على جانب الاستخدامات يختلفان بنفس المبلغ.

2-107 إن الادخار هو البند الموازن لاستخدام حساب الدخل في كلا المتغيرين. وينهي الادخار التسلسل في الحسابات الجارية.

حسابات التراكم

2-108 إن الادخار بوصفه البند الموازن لآخر الحسابات الجارية هو العنصر البادئ لحسابات التراكم.

2-109 وتشمل إحدى المجموعات الأولي من الحسابات المعاملات التي ستقابل جميع التغيرات في الأصول أو الخصوم وصافي القيمة إن كان كل من الادخار وتحويلات رأس المال هما فقط مصادر التغير في صافي القيمة. والحسابات المعنية هي حساب رأس المال والحساب المالي. ويتم تمييز هذين الحسابين بغرض بيان أحد البنود الموازنة الذي يفيد في عملية التحليل الاقتصادي، أي صافي الإقراض أو صافي الاقتراض.

2-110 وتتصل مجموعة ثانية من الحسابات بالتغيرات في الأصول والخصوم وصافي القيمة بسبب عوامل أخرى. وتشمل الأمثلة على ذلك اكتشاف أو نضوب الموارد الواقعة تحت طبقة التربة والدمار الناجم عن الأحداث السياسية كالحروب أو بفعل الكوارث الطبيعية كالزلازل. وتعمل مثل هذه العوامل فعليًا على تغيير حجم الأصول سواءً ماديًا أو كميًا. وقد ترتبط تغيرات أخرى في الأصول بالتغيرات في مستوي وهيكل الأسعار. وفي الحالة الثانية، يتم فقط تعديل قيمة الأصول والخصوم وليس حجمها. ومن ثم فإن المجموعة الثانية من حسابات التراكم يتم تتم تقسيمها بين حساب للتغيرات الأخرى في حجم الأصول وحساب لإعادة التقييم.

حساب رأس المال

2-111 يسجل حساب رأس المال (الجدول رقم 2-8) المعاملات التي ترتبط بعمليات الاستحواذ على الأصول الغير مالية وتحويلات رأس المال التي تنطوي على إعادة توزيع الثروة. ويشمل الجانب الأيمن الادخار والصافي ومديني تحويلات رأس المال ودائنو تحويلات رأس المال (بعلامة ناقص) بغرض التوصل إلى ذلك الجزء من التغيرات في صافي القيمة نتيجة الادخار وتحويلات رأس المال. ويشمل حساب رأس المال استخدامات مختلف أنواع الاستثمار في الأصول الغير مالية. واستهلاك رأس المال الثابت هو تغير سلبي في الأصول الثابتة ولذلك يتم قيده بعلامة ناقص على الجانب الأيسر من الحساب. ويتساوى قيد إجمالي تكوين رأس المال الثابت مطروحًا منه استهلاك رأس المال الثابت على نفس الجانب مع قيد تكوين صافي رأس المال الثابت.

2-112 ويطلق على البند الموازن من حساب رأس المال مسمي صافي الإقراض عندما يكون موجبًا ويعمل على قياس صافي المبلغ الذي يتوافر لدى إحدى الوحدات أو أحد القطاعات بشكل نهائي لتمويل وحدة أخرى أو قطاع آخر بشكل مباشر أو غير مباشر أو صافي الاقتراض عندما يكون سالبًا، مناظرًا للمبلغ الذي تلتزم إحدى الوحدات أو أحد القطاعات باقتراضه من وحدات أو قطاعات أخرى.

الجدول رقم 2-8: حساب رأس المال

التغيرات في الأصول	التغيرات في الخصوم وصافي القيمة
إجمالي تكوين رأس المال الثابت	الادخار
استهلاك رأس المال الثابت (-)	
التغيرات في المخزونات	

عمليات الاستحواذ ناقص عمليات التصرف في البنود القيمة عمليات الاستحواذ ناقص عمليات التصرف في الأصول الغير منتَجة	تحويلات رأس المال، مدينون (+) تحويلات رأس المال، دائنون (-)
صافي الإقراض (+)/صافي الاقتراض (-)	التغيرات في صافي القيمة بفعل الادخار وتحويلات رأس المال

الجدول رقم 2-9: الحساب المالي

التغيرات في الأصول	التغيرات في الخصوم وصافي القيمة
	صافي الإقراض (+)/صافي الاقتراض (-)
صافي الاستحواذ على الأصول المالية	صافي الاستحواذ على الخصوم المالية
الذهب النقدي وحقوق السحب الخاصة	الذهب النقدي وحقوق السحب الخاصة
العملات والودائع	العملات والودائع
الأوراق المالية بالدين	الأوراق المالية بالدين
القروض	القروض
حقوق الملكية وأسهم صناديق الاستثمار	حقوق الملكية وأسهم صناديق الاستثمار
التأمينات والمعاشات ونظم الضمان القياسي	التأمينات والمعاشات ونظم الضمان القياسي
المشتقات المالية وخيارات تملك الموظفين للأسهم	المشتقات المالية وخيارات تملك الموظفين للأسهم
حسابات أخرى مدينة/دائنة	حسابات أخرى مدينة/دائنة

الحساب المالي

2-113 يقيد الحساب المالي (الجدول رقم 2-9) المعاملات في الأدوات المالية لكل أداة مالية. وتبين هذه المعاملات في نظام الحسابات القومية صافي الاستحواذ على الأصول المالية على الجانب الأيسر أو صافي تكبد الخصوم على الجانب الأيمن.

2-114 والبند الموازن للحساب المالي هو أيضًا صافي الإقراض أو صافي الاقتراض، وهو ما يظهر هذه المرة على الجانب الأيمن من الحساب. ومن حيث المبدأ، يتم قياس صافي الإقراض أو صافي الاقتراض بشكل متطابق في كل من حساب رأس المال والحساب المالي. وتحقيق هذه الهوية، في الواقع العملي، هو أحد أصعب المهام في عملية تجميع الحسابات القومية.

التغيرات الأخرى في حساب حجم الأصول

2-115 إن التغيرات الأخرى في حجم الأصول (الجدول رقم 2-10) تسجل أثر الأحداث الاستثنائية التي تتسبب ليس فقط في تفاوت قيمة الأصول والخصوم بل تتسبب في تفاوت حجمها. بالإضافة إلى ذلك النوع من الأحداث المشار إليه أعلاه، كعواقب الحرب أو الزلازل، يشمل هذا الحساب أيضًا بعض عناصر التسوية كالتغيرات في التصنيف والهيكل والتي قد تؤثر أو لا في صافي القيمة (برجاء مراجعة الفصل الثاني عشر). ويتم تسجيل البند الموازن، التغيرات في صافي القيمة نتيجة لتغيرات أخرى في حجم الأصول، على الجانب الأيمن من الحساب.

حساب إعادة التقييم

2-116 يسجل حساب إعادة التقييم (الجدول رقم 2-11) مكاسب أو خسائر الملكية. ويبدأ بمكاسب وخسائر الملكية الإسمية. ويسجل هذا البند التغير الكامل في قيمة مختلف الأصول أو الخصوم نتيجة للتغير في أسعار تلك الأصول والخصوم منذ بداية الفترة المحاسبية أو وقت قيدها في المخزونات ووقت خروجها منه أو في نهاية الفترة المحاسبية.

2-117 وكما تظهر المعاملات والتدفقات الأخرى في الأصول على الجانب الأيسر وتظهر المعاملات في الخصوم على الجانب الأيمن، فكذلك تظهر المكاسب والخسائر الإسمية على الجانب الأيسر من حساب إعادة التقييم بينما تسجل المكاسب والخسائر الإسمية في الخصوم المالية على الجانب الأيمن. ويتساوى التقييم الإيجابي للخصوم المالية مع الخسارة الإسمية في الملكية، ويساوى التقييم السلبي للخصوم مع المكسب الإسمي للملكية.

الجدول رقم 2-10: التغيرات الأخرى في حساب حجم الأصول

التغيرات في الأصول	التغيرات في الخصوم وصافي القيمة

الظهور الاقتصادي للأصول	الظهور الاقتصادي للأصول
الاختفاء الاقتصادي للأصول غير المنتَجة	الاختفاء الاقتصادي للأصول غير المنتَجة
الخسائر الناجمة عن الكوارث	الخسائر الناجمة عن الكوارث
الحجوزات غير المعوضة	الحجوزات غير المعوضة
التغيرات الأخرى في الحجم الغير مصنفة في مواضع أخرى	التغيرات الأخرى في الحجم الغير مصنفة في مواضع أخرى
التغيرات في التصنيف	التغيرات في التصنيف
التغيرات الإجمالية الأخرى في الحجم	التغيرات الإجمالية الأخرى في الحجم
الأصول المنتَجة	الأصول المنتَجة
الأصول الغير منتَجة	الأصول الغير منتَجة
الأصول المالية	الأصول المالية
	التغيرات في صافي القيمة نتيجة التغيرات الأخرى في حجم الأصول

الجدول رقم 2-11: حساب إعادة التقييم

التغيرات في الأصول	التغيرات في الخصوم وصافي القيمة
المكاسب والخسائر الإسمية في الملكية	**المكاسب والخسائر الإسمية في الملكية**
الأصول الغير مالية	الأصول الغير مالية
الأصول المنتَجة	الأصول المنتَجة
الأصول الغير منتَجة	الأصول الغير منتَجة
الأصول/الخصوم المالية	الأصول/الخصوم المالية
	التغيرات في صافي القيمة نتيجة المكاسب والخسائر الإسمية في الملكية
المكاسب والخسائر المحايدة في الملكية	**المكاسب والخسائر المحايدة في الملكية**
الأصول الغير مالية	الأصول الغير مالية
الأصول المنتَجة	الأصول المنتَجة
الأصول الغير منتَجة	الأصول الغير منتَجة
الأصول/الخصوم المالية	الأصول/الخصوم المالية
	التغيرات في صافي القيمة نتيجة المكاسب والخسائر المحايدة في الملكية
المكاسب والخسائر الحقيقية في الملكية	**المكاسب والخسائر الحقيقية في الملكية**
الأصول الغير مالية	الأصول الغير مالية
الأصول المنتَجة	الأصول المنتَجة
الأصول الغير منتَجة	الأصول الغير منتَجة
الأصول/الخصوم المالية	الأصول/الخصوم المالية
	التغيرات في صافي القيمة نتيجة المكاسب والخسائر الفعلية في الملكية

2-118 والبند الموازن لحساب إعادة التقييم هو التغيرات في صافي القيمة نتيجة مكاسب وخسائر الملكية.

2-119 وتنقسم مكاسب وخسائر الملكية بين عنصرين: يبين الأول منهما إعادة التقييم بالتناسب مع مستوي السعر العام الذي يتم الحصول عليه عن طريق تطبيق مؤشر

للتغير في مستوي السعر العام، في أثناء نفس الفترة الزمنية ، على القيمة المبدئية لجميع الأصول والخصوم حتى تلك الأصول والخصوم الثابتة نقديًا. ويطلق على نتائج هذه العملية مسمي المكاسب والخسائر المحايدة في للملكية لأن جميع الأصول والخصوم يتم تقييمها حتى تحتفظ بنفس قوتها الشرائية.

2-120 والعنصر الثاني من مكاسب وخسائر الملكية يبين الفرق بين المكاسب والخسائر الإسمية في الملكية والمكاسب والخسائر المحايدة. ويطلق على هذا الفرق مسمي المكاسب والخسائر الفعلية في الملكية. فإن كانت المكاسب والخسائر الإسمية في الملكية أعلى من المكاسب والخسائر المحايدة، فيكون هناك مكسب حقيقي نتيجة لازدياد (أو نقصان) الأسعار الفعلية في المتوسط للأصول ذات الصلة عن مستوي السعر العام. وبمعني آخر، أن الأسعار النسبية لأصوله قد ازدادت. وعلى نفس المنوال، يؤدي النقصان في الأسعار النسبية للأصول إلى خسارة فعلية في الملكية.

2-121 وتنقسم كل من الأنواع الثلاثة لمكاسب أو خسائر الملكية وفقا للمجموعات الرئيسية من الأصول والخصوم، وهو تقسيم ضروري حتى في أحد العروض المحاسبية المبسطة. ومن الممكن تقسيم التغيرات في صافي القيمة نتيجة للمكاسب والخسائر الإسمية في الملكية إلى تغيرات نتيجة المكاسب والخسائر المحايدة في الملكية والتغير نتيجة المكاسب والخسائر الفعلية في الملكية.

الميزانيات العمومية

2-122 تعرض الميزانيات العمومية الافتتاحية والختامية (الجدول رقم 2-12) الأصول على الجانب الأيسر والخصوم وصافي القيمة على الجانب الأيمن. وكما بينا سابقًا، يتم تقييم الأصول والخصوم بالأسعار التي تم عندها إنشاء البيانات.

2-123 والبند الموازن لإحدى الميزانيات العمومية هو صافي القيمة، وهو الفرق بين الأصول الخصوم. ويتساوى صافي القيمة مع القيمة الحالية لمخزون القيمة الاقتصادية الذي تملكه إحدى الوحدات أو يملكه أحد القطاعات.

2-124 وتلخص التغيرات في الميزانية العمومية فحوى حسابات التراكم، أي أن القيد بالنسبة لكل أصل أو خصم هو مجموع القيود في حسابات التراكم الأربعة المناظرة لذلك الأصل أو الخصم. ومن الممكن احتساب التغيرات في صافي القيمة من هذه القيود ولكنها من حيث التعريف يجب أن تتساوى مع التغيرات في صافي القيمة نتيجة الادخار وتحويلات رأس المال من حساب رأس المال مضافًا إليه التغير في صافي القيمة نتيجة التغيرات الأخرى في حجم الأصول من التغيرات الأخرى في حجم حساب الأصول مضافًا إليها المكاسب والخسائر الإسمية في الملكية من حساب إعادة التقييم.

2-125 ومن الناحية التي تتصل بالمفاهيم، تتساوي القيود الخاصة بالميزانية العمومية الختامية لكل أصل ولكل خصم مع القيود في الميزانية العمومية الافتتاحية مضافًا إليها التغيرات المقيدة في حسابات التراكم الأربعة.

3- عرض متكامل للحسابات

2-126 وبالإمكان الآن الجمع بين مختلف العناصر التي تم عرضها في الأقسام الفرعية السابقة وعرض الحسابات الاقتصادية المتكاملة بالتفصيل.ويعطي الجدول رقم (2-13) نسخة مبسطة عن الحسابات الجارية المتكاملة. وقد تم تكوينها عن طريق أخذ الجداول (2-1) و (2-2) و (2-3) و (2-4) و (2-6) ووضع كل منها تحت الآخر مباشرة. وتظهر في هذا العرض المعاملات والتدفقات الأخرى في منتصف الجدول مع تخصيص الأعمدة على الجانب الأيسر للاستخدامات والأعمدة على الجانب الأيمن للموارد. وفي عرض كامل من هذا النوع، سيكون هناك عمود لكل قطاع أساسي أو قطاع فرعي ذو أهمية. ولعرض الجدول بطريقة بسيطة، لا يظهر سوي أربعة أعمدة في الجدول رقم (2-13). وأول هذه الأعمدة يعرض إجمالي القطاعات الخمسة جميعًا من الاقتصاد الكلي (المؤسسات الغير مالية والمؤسسات المالية والحكومة العامة والمؤسسات الغير هادفة للربح لخدمة الأسر والأسر). ويلي ذلك العمود المخصص للعالم الخارجي ثم عمود عنوانه السلع والخدمات، ويعرض العمود الأخير إجمالي الثلاثة السابقين. وهذا العمود محدود المعني من الناحية الاقتصادية ولكنه طريقة مهمة لضمان أن الجداول مستوفاة ومنسجمة بما أن الإجماليات على الجانب الأيسر وعلى الجانب الأيمن من الحسابات ينبغي أن تتساوى سطرًا مقابل الآخر. (عندما تظهر البنود الموازنة بوصفها البند الأخير في أحد الحسابات والبند الأول في الحساب التالي له، فإن هذه التسوية سيئة التنظيم ولكنها لا تزال واضحة).

2-127 ويبين الجدول رقم (2-14) تتابع الحسابات المتكاملة بما في ذلك حسابات التراكم والميزانيات العمومية كما عرضت مسبقًا في الجداول (2-8) و (2-9) و (2-10) و(2-11) و (2-12). وتعرض الأعمدة على الجانب الأيسر الأصول أو التغيرات في الأصول وتعرض الأعمدة على الجانب الأيمن الخصوم أو التغيرات في الخصوم وصافي القيمة. ويشكل كلا من الجدولين (2-13) و(2-14) الحسابات الاقتصادية المتكاملة. وتستقي البيانات في الجدولين من المثال الرقمي الذي يستدل به في المطبوع بكامله. والجداول لكل حساب في الفصول من السادس إلى الثالث عشر هي نسخ موسعة من الجداول المبينة هنا مع أعمدة لجميع القطاعات المؤسسية ومجموعة كاملة من المعاملات والتدفقات الأخرى لكل من هذه الحسابات. وتظهر في الملحق رقم (2) نسخة مجمعة من الجداول مع جميع التفاصيل التي ذكرت توًا.

2-128 وتعطي الحسابات الاقتصادية المتكاملة صورة كاملة عن حسابات الاقتصاد ككل بما في ذلك الميزانيات العمومية على نحو يتيح إظهار العلاقات الاقتصادية الأساسية والإجماليات الرئيسية. ويبين هذا الجدول في نفس الوقت الهيكل المحاسبي العام لنظام الحسابات القومية ويعرض مجموعة من البيانات بالنسبة للقطاعات المؤسسية والاقتصاد بأكمله وبقية العالم.

2-129 وعرض الحسابات المتكاملة بهذا النسق هو واحد من عدة طرق للحصول على منظور شامل عن الحسابات. وهناك طريق أخرى لذلك من خلال شكل إيضاحي مثل الشكل رقم (2-1) الذي يعطي نفس المعلومات في نسق تخطيطي.

2-130 وتقدم الحسابات الاقتصادية المتكاملة منظورًا شاملاً عن الاقتصاد ككل. وكما أسلفنا، يحوي العرض المتكامل تفاصيل أكثر كثيرًا مما تحويه الجداول فعليًا وقد يستخدم لإعطاء رأي كثر تفصيلاً إن كانت هناك رغبة في ذلك. ومن الممكن إدراج أعمدة للقطاعات الفرعية. ومن الممكن تقسيم عمود بقية العالم وفقًا لمختلف المناطق الجغرافية. وربما يبين عمود السلع والخدمات السلع والخدمات السوقية بشكل منفصل. وقد يستخدم تصنيف المعاملات في الصفوف عند مستويات أكثر تفصيلاً وما إلى ذلك. ولكن من شأن إدراج تفاصيل أكثر مباشرة في هذا المخطط في نفس الوقت أن ينجم عنه جدول بالغ التعقيد يصعب التحكم فيه. ولذلك السبب، تستخدم أطرًا أخرى لتصميم كل من التحليل التفصيلي للإنتاج ومعاملات السلع والخدمات ومعاملات الأدوات المالية والميزانيات العمومية التفصيلية. وقد عرضت هذه الأطر في القسم التالي وتم أيضا شرح الروابط بينها وبين الحسابات الاقتصادية المتكاملة.

حسابات بقية العالم

2-131 يغطي حساب بقية العالم المعاملات التي يتم إبرامها بين الوحدات المؤسسية المقيمة والوحدات المؤسسية الغير مقيمة البنود المتصلة بها من الأصول والخصوم حيثما اقتضي الأمر.

2-132 يلعب بقية العالم دورًا في الهيكل المحاسبي يشبه ذلك الدور الذي يلعبه أحد القطاعات المؤسسية ولذا يتم إنشاء حساب بقية العالم من وجهة نظر بقية العالم. وأحد موارد بقية العالم هو استخدام بالنسبة للاقتصاد ككل والعكس صحيح. فإذا كان أحد البنود الموازنة موجبًا فإن ذلك يعني فائضًا في بقية العالم وعجزًا في الاقتصاد الكلي والعكس صحيح إن كان البند الموازن سالبًا.

2-133 ويظهر الحساب الخارجي للسلع والخدمات عند نفس المستوي الذي يظهر عنده حساب الإنتاج بالنسبة للقطاعات المؤسسية. وتمثل واردات السلع والخدمات (499) موردًا بالنسبة للعالم الخارجي وتمثل الصادرات (540) استخدامًا. والرصيد الخارجي للسلع والخدمات هو (-41). ومع وجود علامة زائد، يمثل فائضًا في بقية العالم (وعجزًا لدى الأمة) والعكس صحيح. ويضاف إلى ذلك أو يطرح منه مختلف أنواع الضرائب وتعويضات الموظفين والتحويلات الجارية الأخرى واجبة الدفع إلى والاستلام من بقية العالم. والرصيد الخارجي الجاري هو (-32) والذي يوضح عجزًا في بقية العالم وفائضًا بالنسبة للاقتصاد الكلي. وإن كان لديه علامة زائد فسيكون فائضًا في بقية العالم كذلك (وعجزًا بالنسبة للاقتصاد الكلي).

حساب السلع والخدمات

2-134 وكما لاحظنا آنفًا، يشمل العرض المتكامل للحساب عمودًا على كل جانب معنون بعبارة السلع والخدمات. وتعكس القيود في هذه الأعمدة مختلف المعاملات في السلع والخدمات التي تظهر في حسابات القطاعات المؤسسية. وتنعكس استخدامات السلع والخدمات في القطاعات المؤسسية على العمود الأيمن بالنسبة للسلع والخدمات وتنعكس موارد السلع والخدمات في حسابات القطاعات المؤسسية في العمود

الأيسر بالنسبة للسلع والخدمات. وفي جانب الموارد بالجدول، تمثل الأرقام التي تظهر في عمود السلع والخدمات نظراء الاستخدامات التي قامت بها مختلف القطاعات وبقية العالم: الصادرات (540) والاستهلاك الوسيط (1.883) والاستهلاك النهائي (1.399) وإجمالي تكوين رأس المال الثابت (376) والتغيرات في المخزونات (28) وعمليات الاستحواذ مطروحًا منها عمليات التصرف في البنود القيمة (10). وفي جانب الاستخدامات من الجدول، تمثل الأرقام في عمود السلع والخدمات نظراء الموارد من مختلف القطاعات وبقية العالم: الواردات (499) والمخرجات (3604). وقد أدرجت كذلك الضرائب على المنتجات (مطروحًا منها الدعم) في جانب الموارد من الحسابات. وتتفاوت تغطية هذا البند وفقًا لطريقة تقييم المخرجات (برجاء مراجعة النقاش حول التقييم في القسم "ج"). وذلك الجزء من الضرائب على المنتجات، مطروحًا منه الدعم (ربما الإجمالي)، والذي لم تشمله قيمة المخرجات لا ينشأ في أي قطاع أو مجال بعينه؛ فهو مورد من موارد الاقتصاد الكلي. وفي الأمثلة الرقمية، تظهر الضرائب، مطروحًا منها الدعم على المنتجات (133) مباشرة في عمود السلع والخدمات. وهي عنصر من قيمة توريد السلع والخدمات التي لا نظير لها في قيمة مخرجات أي من القطاعات المؤسسية.

2-135 ولحساب السلع والخدمات أهمية خاصة حيث يشكل أساس معظم التعريفات المتعارف عليها لإجمالي الناتج المحلي. ويبين الجدول رقم (2-15) الحساب بنفس النسق كما ظهر مسبقًا في الجداول الواردة في الفصل (وإن كان يشمل قيمًا رقمية).

الجدول رقم 2-12: الميزانية العمومية الافتتاحية والتغيرات في الأصول والخصوم والميزانية العمومية الختامية

البنود والتغيرات في الأصول	البنود والتغيرات في الخصوم
الميزانية العمومية الافتتاحية	**الميزانية العمومية الافتتاحية**
الأصول الغير مالية	الأصول الغير مالية
الأصول المنتَجة	الأصول المنتَجة
الأصول الغير منتَجة	الأصول الغير منتَجة
الأصول/الخصوم المالية	الأصول/الخصوم المالية
	صافي القيمة
إجمالي المعاملات والتدفقات الأخرى	**إجمالي المعاملات والتدفقات الأخرى**
الأصول الغير مالية	الأصول الغير مالية
الأصول المنتَجة	الأصول المنتَجة
الأصول الغير منتَجة	الأصول الغير منتَجة
الأصول/الخصوم المالية	الأصول/الخصوم المالية
	التغيرات في صافي القيمة، الإجمالي
	الادخار وتحويلات رأس المال
	التغيرات الأخرى في حجم الأصول
	المكاسب والخسائر الإسمية في الملكية
الميزانية العمومية الختامية	**الميزانية العمومية الختامية**
الأصول الغير مالية	الأصول الغير مالية
الأصول المنتَجة	الأصول المنتَجة
الأصول الغير منتَجة	الأصول الغير منتَجة
الأصول/الخصوم المالية	الأصول/الخصوم المالية
	صافي القيمة

الجدول رقم 2-13: العرض المتكامل للسلسلة الكاملة من الحسابات الجارية

الاستخدامات	الموارد

الإجمالي	السلع والخدمات	العالم الخارجي	الاقتصاد الكلي	المعاملات والبنود الموازنة	الإجمالي	السلع والخدمات	العالم الخارجي	الاقتصاد الكلي
				واردات السلع والخدمات				
				واردات السلع				
				واردات الخدمات				
				صادرات السلع والخدمات				
				صادرات السلع				
				صادرات الخدمات				
				حساب الإنتاج				
				المخرجات				
				المخرجات السوقية				
				المخرجات للاستهلاك النهائي الخاص				
				المخرجات الغير سوقية				
				الاستهلاك الوسيط				
				الضرائب على السلع				
				الدعم للمنتجات (-)				
				القيمة المضافة، الإجمالي/إجمالي الناتج المحلي				
				استهلاك رأس المال الثابت				
				القيمة المضافة بالصافي/صافي الناتج المحلي				
				الرصيد الخارجي للسلع والخدمات				
				حساب توليد الدخل				
				القيمة المضافة بالإجمالي/إجمالي الناتج المحلي				
				استهلاك رأس المال الثابت				
				القيمة المضافة بالصافي/صافي الناتج المحلي				
				تعويضات الموظفين				
				الضرائب على الإنتاج والواردات				
				الضرائب على الإنتاج				
				الضرائب الأخرى على الإنتاج				
				الدعم				
				دعم المنتجات				
				أشكال الدعم الأخرى للمنتجات				
				فائض التشغيل، بالإجمالي				
				الدخل المختلط، بالإجمالي				
				استهلاك رأس المال الثابت على إجمالي فائض التشغيل				
				استهلاك رأس المال الثابت على إجمالي الدخل المختلط				
				فائض التشغيل، بالصافي				
				الدخل المختلط، بالصافي				
				تخصيص حساب الدخل الأولي				
				فائض التشغيل، بالإجمالي				
				الدخل المختلط، بالإجمالي				
				فائض التشغيل، بالصافي				
				الدخل المختلط، بالصافي				
				تعويضات الموظفين				
				الضرائب على الإنتاج والواردات				
				الدعم				

الدخل من الممتلكات
رصيد الدخل الأولي، بالإجمالي/الدخل القومي بالإجمالي
رصيد الدخل الأولي، بالصافي /الدخل القومي بالصافي
التوزيع الثانوي لحساب الدخل
رصيد الدخل الأولي، بالإجمالي/الدخل القومي بالإجمالي
رصيد الدخل الأولي، بالصافي /الدخل القومي بالصافي
التحويلات الجارية
الضرائب الحالية على الدخل والثروة ... إلخ
صافي الاشتراكات الاجتماعية
المزايا الاجتماعية بخلاف التحويلات الاجتماعية العينية
التحويلات الجارية الأخرى
الدخل القابل للصرف، بالإجمالي
الدخل القابل للصرف، بالصافي
استخدام حساب الدخل القابل للصرف
الدخل القابل للصرف، بالإجمالي
الدخل القابل للصرف، بالصافي
إنفاق الاستهلاك النهائي
التعديل للتغير في استحقاقات المعاشات
الادخار، بالإجمالي
الادخار، بالصافي
الرصيد الخارجي الجاري

الجدول رقم 2-14: العرض المتكامل للسلسلة الكاملة من حسابات التراكم والميزانيات العمومية

التغيرات في الأصول					التغيرات في الخصوم وصافي القيمة				
الاقتصاد الكلي	العام الخارجي	السلع والخدمات	الإجمالي	**المعاملات والبنود الموازنة**	الاقتصاد الكلي	العام الخارجي	السلع والخدمات	الإجمالي
				حساب رأس المال				
				الادخار، بالصافي				
				الرصيد الخارجي الجاري				
				إجمالي تكوين رأس المال				
				صافي تكوين رأس المال				
				إجمالي تكوين رأس المال				
				استهلاك رأس المال الثابت				
				إجمالي تكوين رأس المال حسب نوع الأصل				
				التغيرات في المخزونات				
				الاستحواذ ناقص التصرف في الأغراض الثمينة				
				الاستحواذ ناقص التصرف في الأصول الغير منتَجة				
				تحويلات رأس المال، مدينون				
				تحويلات رأس المال، دائنون				
				الدعم للمنتجات (-)				

التغيرات في صافي القيمة نتيجة للادخار وتحويلات رأس المال
صافي الإقراض (+)/صافي الاقتراض (-)
الحساب المالي
صافي الإقراض (+)/صافي الاقتراض (-)
صافي الاستحواذ على الخصوم
الذهب النقدي وحقوق السحب الخاص
العملات والودائع
الأوراق المالية المدينة
القروض
أسهم حقوق الملكية وصناديق الاستثمار
نظم التأمينات والمعاشات والضمانات القياسية
المشتقات المالية وخيارات الموظفين لتملك الأسهم
حسابات أخرى مدينة/دائنة
التغيرات الاخرى في حساب حجم الاصول
إجمالي التغيرات الأخرى في الحجم
الأصول الغير مالية المنتَجة
الأصول الغير مالية الغير المنتَجة
الأصول المالية
التغير في صافي القيمة نتيجة التغيرات الأخرى في حجم الأصول
حساب إعادة التقييم
المكاسب والخسائر الإسمية في الملكية
الأصول الغير مالية
الأصول /الخصوم المالية
التغير في صافي القيمة نتيجة المكاسب والخسائر الإسمية في الملكية
المكاسب والخسائر المحايدة في الملكية
الأصول الغير مالية
الأصول /الخصوم المالية
التغير في صافي القيمة نتيجة المكاسب والخسائر المحايدة في الملكية
المكاسب والخسائر الحقيقية في الملكية
الأصول الغير مالية
الأصول /الخصوم المالية
التغير في صافي القيمة نتيجة المكاسب والخسائر الحقيقية في الملكية
البنود والتغير في الأصول
الميزانية العمومية الافتتاحية
الأصول الغير مالية
الأصول /الخصوم المالية
صافي القيمة
إجمالي التغيرات في الأصول والخصوم
الأصول الغير مالية
الأصول /الخصوم المالية
التغيرات في صافي القيمة، بالإجمالي
الادخار
التغيرات الأخرى في حجم الأصول
المكاسب والخسائر الإسمية في الملكية
المكاسب والخسائر المحايدة في الملكية

المكاسب والخسائر الحقيقية في الملكية

الميزانية العمومية الافتتاحية
الأصول الغير مالية
الأصول /الخصوم المالية
صافي القيمة

الشكل 2-1: رسم تخطيطي للحسابات المتكاملة للاقتصاد الكلي

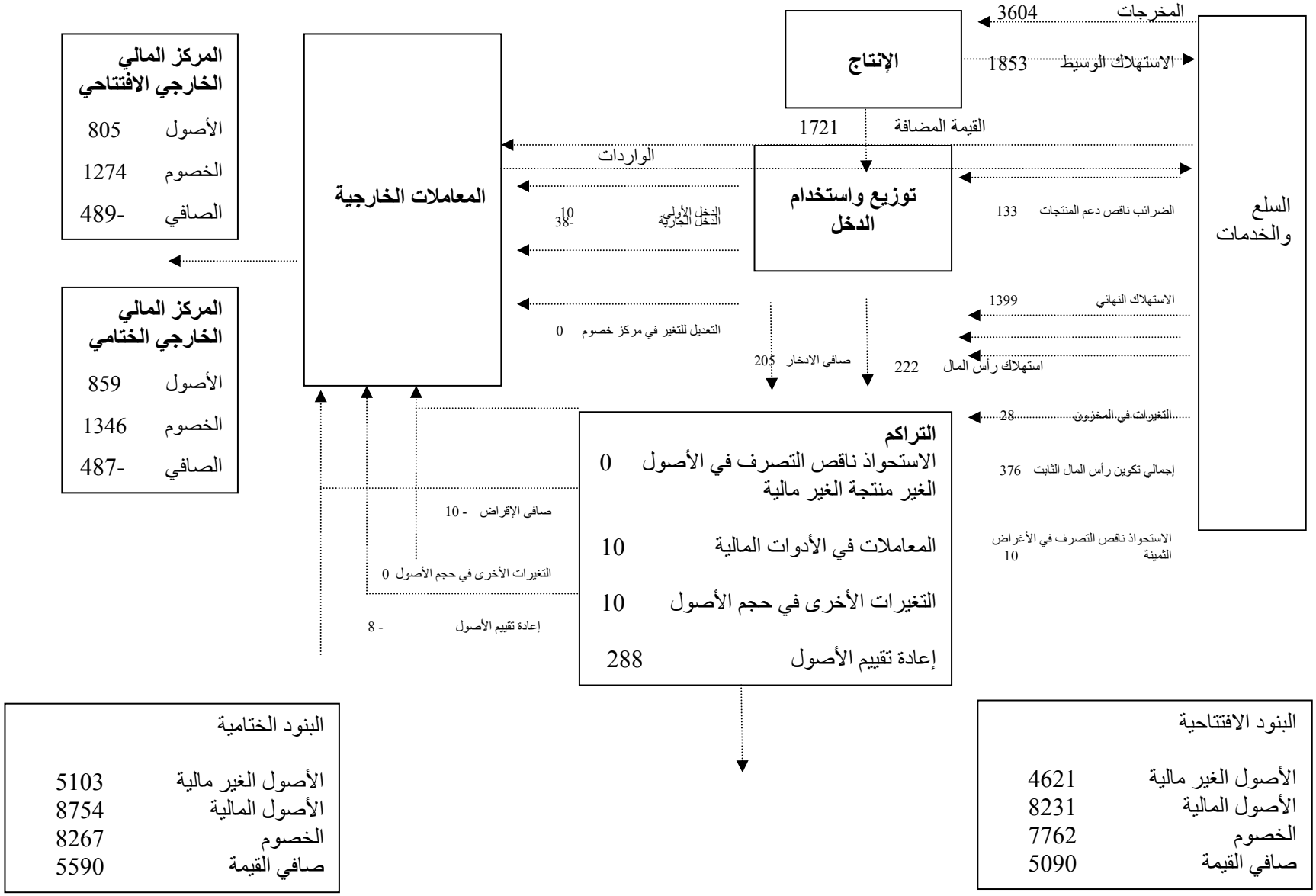

الإجماليات

2-136 إن الإجماليات في نظام الحسابات القومية، كالقيمة المضافة والدخل والاستهلاك والادخار، هي قيم مركبة تعمل على قياس جانب واحد من نشاط الاقتصاد بكامله. وهي مؤشرات موجزة ومقادير أساسية لأغراض تحليل الاقتصاد الكلي والمقارنات على مدار الزمان والمكان. ويهدف نظام الحسابات القومية إلى توفير صورة تفصيلية مبسطة ولكنها مكتملة للاقتصاديات المعقدة، ولذا فإن احتساب الإجماليات ليس هو الهدف الوحيد ولا الرئيسي للمحاسبة الوطنية، إلا أن الأرقام الموجزة بالغة الأهمية.

2-137 وقد يتم الحصول على بعض الإجماليات مباشرة من إجماليات معاملات معينة في نظام الحسابات القومية. ومن أمثلة ذلك الاستهلاك النهائي وإجمالي تكوين رأس المال الثابت والاشتراكات الاجتماعية. وقد تنتج إجماليات أخرى عن إجمال البنود الموازنة بالنسبة للقطاعات المؤسسية. ومن أمثلة ذلك القيمة المضافة ورصيد الدخول الأولية والدخل القابل للصرف والادخار. وقد تحتاج إلى مزيد من التوضيح. ولكن بعضها يستخدم بشكل شائع جدًا بدرجة تجعلها تستحق مزيدًا من الشرح في هذه المرحلة المبكرة.

2-138 وقد عرض الشكل رقم (2-2) بعنوان *إجمالي الناتج المحلي (GDP)* منظورًا شاملاً عن الإجماليات في نظام الحسابات القومية والحسابات التي تظهر فيها.

2-139 وينشأ إجمالي الناتج المحلي بشكل أساسي من مفهوم القيمة المضافة. وإجمالي القيمة المضافة هو الفرق بين المخرجات والاستهلاك النهائي. وإجمالي الناتج المحلي هو مجموع إجمالي القيمة المضافة لجميع الوحدات المنتجة المقيمة مضافًا إليها ذلك الجزء من الضرائب (وربما الضرائب بأكملها)، مطروحًا منه الدعم على المنتجات، الذي لا يدرج في تقييم المخرجات.

2-140 وما يعقب ذلك هو أن إجمالي الناتج المحلي يساوي مجموع الاستخدامات النهائية للسلع والخدمات (جميع الاستخدامات عدا الاستهلاك الوسيط) الذي يقاس بأسعار المشترين مطروحًا منه قيمة واردات السلع والخدمات.

2-141 وأخيرًا، يتساوى إجمالي الناتج المحلي كذلك مع مجموع الدخول الأولية التي يتم توزيعها عن طريق الوحدات المنتجة المقيمة.

مقاييس الصافي والإجمالي

2-142 وفي الواقع العملي، يجب أن يستثني مفهوم القيمة المضافة بدل استهلاك رأس المال الثابت. وعلى ذلك فليس ذلك الأخير عبارة عن قيمة حديثة النشأة ولكنه انخفاض في قيمة الأصول الثابتة التي نشأت مسبقًا عندما تم استنفادها في عملية الإنتاج. ولذا فالقيمة المضافة من الناحية النظرية هي مفهوم يتصل بالصافي. وينطبق ذلك الاستنتاج على الناتج المحلي كذلك من الناحية النظرية حيث ينبغي أن يكون الناتج المحلي مفهومًا يتصل بالصافي. ويتم التوصل إلى صافي الناتج المحلي (NDP) عن طريق طرح استهلاك رأس المال الثابت من إجمالي الناتج المحلي.

2-143 ولكن المقاييس الإجمالية للمنتج والدخل تستخدم بصورة شائعة لعدة أسباب. ولا يفي عمومًا إهلاك الأصول الثابتة وفقًا لاحتسابه في المحاسبة التجارية بمتطلبات نظام الحسابات القومية. ويتطلب احتساب استهلاك الأصول الثابتة من الإحصائيين تقدير القيمة الحالية لبند الأصول الثابتة وعمر مختلف أنوا الأصول وأنماط الإهلاك ... إلخ. وليست جميع البلدان تقوم بإجراء بمثل هذه الحسابات، وعندما تقوم بذلك، فربما توجد اختلافات في المنهجية (حيث تقو بعضها باستخدام البيانات التجارية حتى عندما تكون هذه البيانات غير كافية). وعليه فإن الأرقام الإجمالية تكون متاحة في الغالي أو متاحة بشمل مسبق وتعتبر بوجه عام أكثر قابلية للمقارنة بين البلدان. ولذلك فإن إجمالي الناتج المحلي يستخدم بشكل موسع حتى وإن كان، من حيث المفهوم، أقل شأنًا، من الناحية الاقتصادية، لصافي الناتج المحلي. ولكن يجب كذلك احتساب صافي الناتج المحلي باستخدام تقديرات محسنة لاستهلاك رأس لمال الثابت عند الضرورة بغرض توفير أداة مهمة لمختلف أنواع التحليل.

إجمالي الدخل القومي (GNI)

2-144 إن الدخول الأولية التي يتم تحصيلها من خلال النشاط الإنتاجي للوحدات المنتجة المقيمة يتم توزيعها على الوحدات المؤسسية المقيمة الأخرى، ولكن جزءً منها قد يذهب لوحدات غير مقيمة. وعلى نفس المنوال، فإن بعض الدخول التي يتم تحصيلها من بقية العالم قد تنشأ من وحدات مقيمة. ويؤدي ذلك إلى تعريف وقياس إجمالي الدخل القومي. ويتساوى إجمالي الدخل القومي مع إجمالي الناتج المحلي مطروحًا منه الدخول واجبة السداد للوحدات الغير مقيمة إضافة إلى المدينون من الوحدات الغير مقيمة، أي أن إجمالي الدخل القومي يساوي إجمالي الناتج المحلي مطروحًا منه الضرائب على المنتجات والواردات (مطروحًا منها الدعم) وتعويضات الموظفين والدخل من الممتلكات واجب السداد للعالم الخارجي مضافًا إليه البنود المناظرة المدينة من بقية العالم. ولذا فإن إجمالي الدخل القومي هو مجموع إجمالي الدخول الأولية المدينة طرف الوحدات المؤسسية أو القطاعات المقيمة. وعلى العكس من إجمالي الناتج المحلي، ليس إجمالي الدخل القومي مفهومًا للقيمة المضافة وإنما هو مفهوم للدخل.

2-145 وعن طريق طرح استهلاك رأس المال الثابت من إجمالي الدخل القومي، يتم الحصول على صافي الدخل القومي. والملاحظات الواردة أعلاه حول العلاقة من حيث الفكرة لمفهوم الصافي في حالة الإنتاج تنطبق على الدخل القومي بل وبشكل أكثر قوة.

الجدول رقم 15-2: حساب السلع والخدمات

الاستخدامات	الموارد
الاستهلاك الوسيط	المخرجات
نفقة الاستهلاك النهائي	واردات السلع والخدمات
إجمالي تكوين رأس المال	الضرائب على السلع
إجمالي تكوين رأس المال الثابت	الدعم على المنتجات (-)
التغيرات في المخزونات	
الحصول ناقص التصرف في الأغراض الثمينة	
صادرات السلع والخدمات	
إجمالي الموارد	

الدخل القومي القابل للصرف

2-146 ومن الممكن أن تستخدم جزئيًا الدخول الأولية التي تستقبلها الوحدات المؤسسية المقيمة لإجراء تحويلات للوحدات الغير مقيمة وقد تتسلم الوحدات المقيمة التحويلات الناشئة عن الدخول الأولية في بقية العالم. ويتساوى إجمالي الدخل القومي القابل للصرف مع إجمالي الدخل القومي مطروحًا منه التحويلات الجارية (باستثناء الضرائب مخصومًا منها الدعم على الإنتاج والواردات) الواجبة السداد إلى الوحدات الغير مقيمة إضافة إلى التحويلات المناظرة التي تستلمها الوحدات المقيمة من بقية العالم. ويعمل إجمالي الدخل القومي القابل للصرف على قياس الدخل المتاح للاقتصاد ككل للاستهلاك النهائي وإجمالي الادخار. وعن طريق طرح استهلاك رأس المال الثابت من إجمالي الدخل القومي القابل للصرف، يتم الحصول على صافي الدخل القومي القابل للصرف. والدخل القومي القابل للصرف هو مجموع الدخل القابل للصرف لجميع الوحدات المؤسسية المقيمة أو القطاعات.

الحسابات من حيث الحجم

2-147 يتم احتساب جميع الإجماليات المشار إليها أعلاه بالقيم الجارية. ومن الممكن كذلك استبعاد تأثير التغيرات في الأسعار. ويتم احتساب الناتج المحلي من حيث الحجم بغرض قياس التغير الحقيقي الذي يطرأ من فترة إلى أخرى. ويتسنى ذلك لأنه من الممكن احتساب كل من المخرجات والاستهلاك الوسيط والضرائب على المنتجات، مطروحاً منها الدعم، من حيث الحجم. ومن ناحية أخرى، قد لا يتسنى العبير عن إجماليات أخرى للدخل من حيث الحجم لأن تدفقات الدخل قد لا يتسنى تقسيمها، بوجه خاص، إلى عنصر كمية وسعر. ولكنها قد تحتسب بالقوة الشرائية الثابتة، وهو ما يوصف بتعبير الظروف الفعلية. وعند الانتقال من الناتج المحلي من حيث الحجم إلى الدخل القومي في الظروف

الفعلية، فإنه يجب أن يؤخذ في الحسبان أثر التغيرات من حيث المتاجرة بين الاقتصاد ككل وبقية العالم. وقد ورد وصف التسوية اللازمة في الفصل الخامس عشر.

الشكل 2-2: موجز الحسابات الرئيسية والبنود الموازنة والإجماليات الرئيسية

الحساب	البند الموازن	الإجماليات الرئيسية
الحسابات الجارية		
حساب الإنتاج		
حساب الإنتاج	القيمة المضافة	الناتج المحلي
توزيع واستخدام حسابات الدخل		
التوزيع الأولي لحسابات الدخل		الدخل القومي
إنشاء حساب الدخل	فائض التشغيل/الدخل المختلط	
تخصيص حساب الدخل الأولي	رصيد الدخل الأولي	
حساب دخل المشروعات	دخل المشروعات	
تخصيص حسابات الدخل الأولي الأخرى	رصيد الدخل الأولي	
التوزيع الثانوي لحساب الدخل	الدخل القابل للصرف	الدخل القومي القابل للصرف
إعادة توزيع حساب الدخل العيني	الدخل المعدل القابل للصرف	
استخدام حسابات الدخل		
استخدام حساب الدخل القابل للصرف	الادخار	
استخدام حساب الدخل المعدل القابل للصرف	الادخار	الادخار الوطني
حسابات التراكم		
	صافي الاقتراض (+)/صافي الإقراض (-)	
حساب رأس المال	صافي الاقتراض (+)/صافي الإقراض (-)	
الحساب المالي		
التغيرات الأخرى في حسابات الأصول		
التغيرات الأخرى في حساب حجم الأصول		
حساب إعادة التقييم		
الميزانيات العمومية		
الميزانية العمومية الافتتاحية	صافي القيمة	الثروة الوطنية
التغيرات في الأصول والخصوم	التغيرات في صافي القيمة	
الميزانية العمومية الختامية	صافي القيمة	الثروة الوطنية
الإسهامات في التغير في صافي القيمة		
حساب رأس المال	*التغيرات في صافي القيمة نتيجة الادخار وتحويلات رأس المال*	
التغيرات الأخرى في حساب حجم الأصول	*التغيرات في صافي القيمة نتيجة التغيرات الأخرى في حجم الأصول*	
حساب إعادة التقييم	*التغيرات في صافي القيمة نتيجة المكاسب والخسائر الإسمية في الملكية*	

4- الأجزاء الأخرى من الهيكل المحاسبي

جدول العرض والاستخدام المركزي وجداول أخرى للمدخلات-المخرجات

2-148 إن التحليل التفصيلي للانتاج وفقًا للصناعات ولتدفقات السلع والخدمات وفقًا لنوع المنتج هو جزء لا يتجزأ من الإطار المركزي المتكامل. وسيكون من المجدي إدراج مزيد من التفاصيل في جدول الحسابات الاقتصادية المتكاملة على سبيل المثال، حيث أن صفوف

المخرجات والاستهلاك الوسيط والقيمة المضافة ربما تنقسم وفقًا لنوع النشاط الاقتصادي، وحيث أن أعمدة السلع والخدمات ربما تنقسم وفقًا لنوع المنتج. ولكن نظام الحسابات القومية لا يقر هذا الحل لأن الجدول سيصبح ثقيلاً. وبدلاً من ذلك، تم اقتراح إنشاء جداول توفر تصنيفًا عكسيًا منتظمًا عن طريق القطاعات المؤسسية ومجالات الأنشطة لكل من المخرجات والاستهلاك الوسيط والقيمة المضافة وعناصرها. وقد ورد وصف كل منها تفصيلاً في الفصلين الرابع عشر والثامن والعشرين ولكن الخصائص الأساسية أوجزت هنا.

149-2 إن حسابات إنتاج وتحصيل الدخل في الحسابات الاقتصادية الموحدة لا يعطيها سوي القطاعات المؤسسية وبرصيد عام من المعاملات المبرمة على السلع والخدمات. وقد تم تحليل تفصيلي لأنشطة الإنتاج وأرصدة المنتجات في جداول العرض والاستخدام التي تعرض ما يأتي:

أ- موارد واستخدامات السلع والخدمات عن كل نوع من أنواع المنتجات،

ب- حسابات إنتاج وتحصيل الدخل لكل مجال من المجالات وفقًا لنوع النشاط الاقتصادي،

ت- البيانات حول عاملي الإنتاج (العمالة ورأس المال الثابت) المستخدمة من قبل مجالات النشاط.

جداول المعاملات المالية والأصول المالية والخصوم

150-2 تبين الحسابات الاقتصادية المتكاملة أي القطاعات يكتسب الأصول المالية أي الأصول المالية وأيها يتكبد الخصوم. ولشرح أسلوب عمل القطاع المالي فإن التوسع الأول للحساب المالي هو تمييز تسعة قطاعات فرعية في إطار المؤسسات المالية وثمانية فئات من الأصول المالية والخصوم. وقد وردت مناقشة القطاعات الفرعية المالية في الفصل الرابع وتفاصيل الأدوات المالية ورد وصفها في الفصل الحادي عشر.

151-2 ولكن، كما شرحا آنفًا في مقدمة هذا الفصل، لا يتسم بالوضوح التام عرض الحساب المالي كما ورد وصفه في هذا الفصل حتى مع بيان القطاعات الفرعية والأدوات المالية الوارد وصفها في الفصلين الرابع والحادي عشر. فهو يبين ما هي القطاعات الأساسية والقطاعات الفرعية التي تتكبد القروض وتراكم الودائع ولكنه لا يتيح فحص متعمق لعملية الوساطة التي يتسنى من خلالها لمؤسسة مالية ما أن تقوم بتكوين الأرصدة وإعادة تصنيفها في حزم وإصدارها كأدوات أخرى إلى وحدات أخرى. ولاستكشاف ذلك يتطلب الأمر أسلوب العرض ثلاثي الأبعاد "ممن إلى من".وأحيانًا ما يشار إلي ذلك بوصفه مصفوفة تدفق من الأرصدة. وعادة ما يتم عرض الجدول ثلاثي الأبعاد للمعاملات المالية كسلسلة من المصفوفات، بحيث يتم عرض مصفوفة لكل نوع من أنواع الأدوات المالية مبينًا التدفقات من قطاع إلي آخر.

152-2 وعلى ذلك فلا يكون عرضًا ما مفيدًا بالضرورة لعرض البيانات فعليًا، فربما تتم الإشارة إلى أشكال أخرى من العرض تتبع في الممارسة العملية وصالحة للنشر. ومن الممكن على سبيل المثال دراسة أمر أحد الجداول الذي يبين كل نوع من أنواع الأصول المالية ويصنف عكسيًا حسب القطاع المدين وكل نوع من أنواع الخصوم مصنف عكسيًا حسب القطاعات الدائنة. ويعني ذلك، باختصار،إذا ما قورن بعرض الحسابات المالية الذي تم في الحسابات الاقتصادية المتكاملة عرض تمييز للقطاعات تحت عناوين من الأدوات المالية عندما يكون ذلك لائقًا. (للحصول على شرح وافٍ بشكل أكبر يرجى مراجعة الفصل السابع والعشرين).

الميزانيات العمومية الكاملة وحساب الأصول والخصوم

153-2 في الحسابات الاقتصادية المتكاملة، يتم عرض الميزانيات العمومية بطريقة بالغة الإجمال. ومن الممكن بالنسبة لكل قطاع أو قطاع فرعي إنشاء ميزانيات عمومية أكثر اكتمالاً باستخدام التصنيف الوافي للأصول والخصوم عندما يقتضي الأمر. ومن الممكن كذلك تحليل التغيرات في الأصول والخصوم لكل قطاع لكل نوع من أنواع الأصول والخصوم وكل مصدر من مصادر التغير.

154-2 بالإضافة إلى ذلك، قد يتم إيضاح جداول ثلاثية الأبعاد لتبين روابط "ممن إلى من" لكل نوع من أنواع الأدوات المالية لإتاحة الفرصة لتحليل أفضل. وعرض تلك الجداول هي نفس طريقة عرض جداول المعاملات المالية باستثناء أن بند

الأصول أو الخصوم يتم عرضه بدلاً من التغيرات في الأصول أو الخصوم وإجمالي المركز المالي لكل قطاع يظهر بدلاً من صافي إقراضه أو اقتراضه. وتتبع هذه الجداول كثيرًا مبادئ جداول التدفقات وتم وصفها كذلك في الفصل السابع والعشرين.

التحليل الوظيفي

2-155 وكما ورد البيان في القسم (ب)، يشرح وصف إحدى المعاملات نوع التدفق الذي يتم تسجيله ولكنه لا يشرح السبب في إبرام المعاملة. ومن الضروري لتحليل الغرض من المعاملات تطبيق تصنيف وظيفي على المعاملة الأساسية. ومثال على ذلك أنه بدلاً من فصل الاستهلاك الأسري وفقًا لنوع المنتج، فقد يتم فصله لبيان مقدار م يصرف على الطعام والإسكان والصحة والترفيه وما إلى ذلك. وبالنسبة للاستهلاك الحكومي، قد يتم على سبيل المثال التمييز بين الاستهلاك المتصل بالقانون والنظام أو الدفاع أو الصحة أو التعليم. وبما أن تصنيفات مختلفة ولكنها متوافقة تستخدم وفقًا للقطاع المعني، فليس من المستطاع الجمع بين هذه التحليلات الجزئية في جدول واحد، وفي أغلب الحالات لا يتسنى احتساب إجمالي جامع للاقتصاد الكلي في الإطار المركزي.

2-156 وهناك طريقة أخرى لدراسة الوظائف وربما يكون ذلك بتحديد جميع النفقات ذات الصلة بنشاط وظيفي معين كحماية البيئة على سبيل المثال. وليست هذا رغم ذلك موضعًا يسهل فيه التعرف على جميع النفقات ذات الصلة، ولذلك فقد يكون من المستحسن إجراء ذلك خارج الإطار المركزي في حساب تابع.

السكان وجداول مدخلات العمالة

2-157 ويضاف أحد الأبعاد إلى فائدة عدد من إجماليات الحسابات القومية عن طريق احتساب هذه الأرقام لكل نسمة. بالنسبة للإجماليات الكبرى كإجمالي الناتج المحلي أو إجمالي الدخل القومي أو الاستهلاك الأسري النهائي، فإن القاسم الشائع استخدامه هو إجمالي السكان (المقيمين). وعند التقسيم إلى قطاعات فرعية للحسابات أو جزء من حسابات القطاع الأسري، يتطلب الأمر كذلك بيانات عن عدد الأسر وعدد الأشخاص في كل قطاع فرعي.

2-158 ولا غني في الدراسات التي يتم إجراؤها حول الإنتاجية عن البيانات حول افتراضات العمالة المستخدمة حسب كل مجال من مجالات الأنشطة في عملية الإنتاج. وعدد ساعات العمل مقياس مفضل لمدخلات العمالة بالنسبة لنظام الحسابات القومية. والبدائل الأقل شأنًا هي وظائف الدوام الكامل المناظرة أو عدد الوظائف أو عدد الأشخاص الموظفين.

2-159 ويجب تعديل البيانات حول السكان والعمالة بوجه عام حتى تتوافق مع مفاهيم وتعريفات وتصنيفات نظم الحسابات القومية. والجداول الناتجة جزء لا يتجزأ من نظام الحسابات القومية وتم شرحها في الفصل التاسع عشر.

هـ. الإطار المركزي المتكامل والمرونة

1- تطبيق الإطار المركزي بطريقة مرنة

2-160 إن الإطار المركزي لنظام الحسابات القومية إطار مترابط من حيث مفاهيمه وهيكله المحاسبي. وقد تم إيضاح الروابط بين مختلف عناصر نظام الحسابات القومية المتكاملة بهدف رصد هيكله بشكل مبسط ولكنه مكتمل. ولا يعني هذا العرض أي ترتيب أو أية أولوية أو تكرار (بصفة ربع سنوية أو سنوية ... إلخ) لتطبيق الحسابات القومية. والأولويات في جمع الحسابات القومية هي مسألة تتصل بالسياسة الإحصائية؛ فلا يمكن وضع توصيات عامة. (وقد تم تقديم بعض الإيضاحات ذات الصلة بظروف معينة في الكتيبات المتصلة بالموضوع). وعلى نفس المنوال، لا يعني الهيكل المحاسبي أن النتائج يجب أن تعرض بنفس طريقة عرضها في هذا الفصل أو غيره. فقد يختار أحد البلدان نشر السلسلة الزمنية الرئيسية لأعداد بعض الحسابات أو الإجماليات فقط ... إلخ.

2-161 ويجب بوجه عام دراسة نظام الحسابات القومية بطريقة منطقية ولكن مرنة. وقد يتفاوت التركيز على مختلف جوانب الإطار المركزي وفقًا للمتطلبات التحليلية وتوافر البيانات. وبصفة عامة، قد يتم التركيز بشكل أكبر على أحد الأجزاء دون آخر عن طريق انتقاء مستوي عملية الفصل التي ستتبع لتصنيف القطاعات المؤسسية والمجالات والمنتجات والمعاملات وتتابع الحسابات ... إلخ، وذلك عن طريق استخدام

مختلف طرق التقييم وعن طريق استخدام مختلف الأولويات لعدة أجزاء من الحسابات ومختلف حالات التكرار وعن طريق إعادة ترتيب النتائج وعن طريق إدخال بعض العناصر الإضافية ... إلخ.

2-162 ويقدم قطاع الأسر إيضاحًا جيدًا لما يمكن عمله لتقديم تحليل متعمق للأوضاع الأسرية وطريقة تشغيل الاقتصاد بكامله. ومن الممكن الاضطلاع بمنهج تفصيلي للقطاع الأسري، في المقام الأول، عن طريق فصل القطاع الأسري عن القطاعات الفرعية التي يضمها التصنيف الرئيسي لنظام الحسابات القومية للتمييز، مثلاً، بين نوع النشاط الاقتصادي الذي يتم تنفيذه (رسمي أم غير رسمي) أو موقع الأسرة (حضري أم ريفي) أو مستوي المهارات. ثانيًا، من الممكن التكيف مع طريقة وصف الأنشطة الأسرية في تتابع الحسابات. فقد يستخدم مثلاً، مفهوم دخل الفرد الفائض بأن تستبعد من الدخل القابل للصرف تلك العناصر التي تقدم بشكل عيني والذي لا خيار للأسرة على كيفية صرف هذا الجزء من الدخل، ومن الممكن استكمال تصنيف المعالات الأسرية لبيان مجال المنشأ لمختلف أنواع الدخل وما إلى ذلك.

2-163 ويتم كذلك بيان مرونة نظام الحسابات القومية مع القطاع العام التي يتم توضيح عناصره بصفة نظامية عند مستويات عدة من التفصيل عند تصنيف القطاعات المؤسسية. ومن الممكن إعادة ترتيب عناصر القطاع العام لجمع الحسابات القطاع العام بكامله في مجموعة. ومن الممكن إظهار هذه الحسابات قبل تجميعها وبعد تجميعها لوصف العلاقات القائمة بين القطاع العام والقطاع الخاص وبين القطاع العام وبقية العالم (عن طرق فصل المعاملات الخارجية للقطاع العام).

2-164 وتقدم الفصول من الحادي والعشرين حتى التاسع والعشرين تحليلات أكثر تفصيلاً عن الأمثلة السابقة. كما تعرض هذه الفصول الإيضاحات الخاصة بالاستخدامات المرنة للإطار المركزي في مجال محاسبة القطاعات الرئيسية ومشكلات الحسابات الخارجية والاقتصاد الغير رسمي.

2- إدخال مصفوفات المحاسبة الاجتماعية

2-165 إن مصفوفة المحاسبة الاجتماعية (SAM) هي عرض لنظام الحسابات القومية في شكل مصفوفة تتيح إدخال مزيد من التفاصيل الهامة. وقد استفاد منشئو مصفوفات المحاسبة الاجتماعية حتى الآن من المرونة في إلقاء الضوء على اهتمامات ومخاوف مثل فصل القطاع الأسري لبيان الرابط بين توليد الدخل والاستهلاك. إن قوة مصفوفة المحاسبة الاجتماعية، وكذلك قوة نظام الحسابات القومية، تأتي من اختيار نوع متناسب من عمليات الفصل لدراسة الموضوع ذو الأهمية. وتشمل مصفوفة المحاسبة الاجتماعية، بالإضافة إلى التطبيق المرن، إدخال مزيد من التسويات المكثفة التي تتسم بخصائص الحساب التابع وذلك لخدمة أغراض تحليلية معينة. لمزيد من الشرح حول عرض المصفوفة ومصفوفات المحاسبة الاجتماعية، يرجى مراجعة الفصلين الثامن والعشرين والتاسع والعشرين.

3- إدخال الحسابات التابعة

2-166 وفي بعض الحالات يكون العمل بالإطار المركزي غير كاف حتى وإن كان بطريقة مرنة. وحتى لو كان الإطار المركزي ثابتًا من حيث المفاهيم، فقد يصير مثقلاً بالتفاصيل. بالإضافة إلى ذلك، قد تتعارض بعض المتطلبات مع مفاهيم وتركيبة الإطار المركزي.

2-167 وليس القصد من بعض أنواع التحليل هو استخدام مفاهيم اقتصادية بديلة ولكن القصد هو التركيز ببساطة على مجال أو جانب معين من السلوك الاقتصادي والاجتماعي في سياق الحسابات القومية. والهدف من ذلك هو البيان والوصف بعمق أكبر للجوانب الخفية في حسابات الإطار المركزي أو فعل ذلك سطحيًا فقط بدرجة محدودة. والسياحة مثال جيد على ذلك. ومن الممكن أن تظهر الجوانب المتعددة لإنتاج واستهلاك الأنشطة المتصلة بالسياحة في التصنيفات التفصيلية للأنشطة والمنتجات والأغراض. ولكن المعاملات والأغراض المرتبطة بالسياحة بوجه خاص تظهر بشكل منفصل في حالات قلائل فقط. ومن الضروري لوصف وقياس السياحة في إطار الحسابات القومية الاختيار بين منهجي: إما تقسيم العديد من العناصر في حسابات الإطار المركزي للحصول على الأرقام المطلوبة للسياحة وسداد سعر إثقال واختلال العديد من عناصر الحسابات،

أو إيضاح إطار محدد للساحة. كما يتيح المنهج الأخير كذلك إتباع العديد من التصنيفات وقياس الإجماليات الإضافية كالإنفاق الوطني على السياحة، وهو ما قد يغطي الاستهلاك الوسيط والاستهلاك النهائي.

2-168 وفي أنواع أخرى من التحليل، يتم التركيز بشكل أكبر على مفاهيم بديلة. فعلى سبيل المثال، قد يتغير حد الإنتاج بصفة عامة عن طريق توسعته، ومن ذلك إدراج إنتاج أعضاء الأسر للخدمات المحلية لاستهلاكها النهائي الخاص في حد الإنتاج. وربما يتم توسيع مفهوم الأصول الثابتة وتكوين رأس المال الثابت ذي الصلة عن طريق تغطية السلع المعمرة أو رأس المال البشري. ومن الممكن كذلك في المحاسبة البيئية تسجيل العلاقات بين الموارد الطبيعية والأنشطة الاقتصادية بطريقة مختلفة عن طريق قيد نضوب وتدهور طبقة التربة أو الموارد الطبيعية الأخرى. ويتم من خلال هذه المناهج رصد العملية الاقتصادية نفسها بشكل مختلف واحتساب الإجماليات المكملة أو البديلة. ومن الممكن أن يستفيد تحليل عدد من المجالات الهامة كالحماية الاجتماعية والصحة والبيئة من بناء إطار ليستوعب العناصر المشمولة في الحسابات المركزية بشكل واضح أو ضمني إضافة إلى العناصر التكميلية (سواء كانت نقدية أو بكميات مادية)، وربما مفاهيم بديلة وعروض إيضاحية كذلك. ولكن في جميع الأحوال يتم إيضاح الروابط مع الإطار المركزي، وهناك عدد من العناصر المشتركة ويتم إدخال أية ملامح معارضة وليس ذلك بالصدفة وإنما بعد الدراسة الواضحة لعدة طرق من دراسة الواقع.

2-169 ويطلق مسمي الحسابات التابعة على تلك التركيبات التي تتماشى مع ولكنها لا تتكامل تمامًا مع الإطار المركزي. وقد تم وصفها بشكل أكثر تفصيلاً في الفصل التاسع والعشرين.

الفصل الثالث : المخزونات والتدفقات والقواعد المحاسبية

أ- مقدمة

1-3 نظام الحسابات القومية هو نظام من الحسابات تم تصميمه لقياس مخزونات القيمة الاقتصادية والتغيرات التي تطرأ عليها ولتحديد الشخص أو مجموعة الأشخاص أو الكيان القانوني أو الاجتماعي ذو المطالب في القيمة الاقتصادية. ويناقش هذا الفصل مفهوم مخزونات القيمة الاقتصادية والتدفقات التي تعكس التغيرات في القيمة الاقتصادية والقواعد المحاسبية التي يتم تطبيقها على قيد المخزونات اللازمة لتحديد الأطراف التي لها مطالب في القيمة الاقتصادية والتي تقاس بالمخزونات أو التي تتأثر بالتدفقات. وهذه الأطراف هي الأشخاص ومجموعات الأشخاص والكيانات القانونية أو الاجتماعية المشار إليها بالفعل. وقد تم وصفها كوحدات مؤسسية في نظام الحسابات القومية وتم ضمها في قطاعات مؤسسية وفقًا لأهدافها الاقتصادية ووظائفها وسلوكها. والوحدات والقطاعات هي موضوع الفصل الرابع.

2-3 وتعمل المخزونات على قياس القيمة الاقتصادية في فترة زمنية معينة. وتعمل التدفقات على قياس التغيرات في القيمة الاقتصادية على مدار فترة زمنية. وتظهر المخزونات في الميزانيات العمومية والجداول ذات الصلة (و مع جدول استخدام في سياق للمدخلات-المخرجات بالنسبة لمخزونات معينة). وتظهر التدفقات في جميع الحسابات والجداول الأخرى من نظام الحسابات القومية. ويتكون حساب التدفقات في السلسلة الكاملة للحسابات بالنسبة للقطاعات المؤسسية من الحسابات الجارية، التي تتناول الإنتاج والدخل واستخدام الدخل، ومن حسابات التراكم، التي تبين جميع التغيرات بين ميزانيتين عموميتين.

3-3 وللحصول على نظام متكامل ومترابط، فإنه يجب أن ترصد التدفقات القيمة الاقتصادية بين مقاييس المخزونات في فترتين زمنيتين. ولذا فالشرط الأول لتحديد الأعراف المحاسبية هو التعريف المحدد لما نعنيه بالمخزونات والتدفقات. وعندما يتم ذلك، تظهر الحاجة إلى تحديد القواعد التي من شأنها تحديد التغيرات في القيمة الاقتصادية في نظام محاسبي ما. ويتم تحديد القواعد بغرض ضمان أن نظام الحسابات القومية مترابط من حيث القيمة والوقت والقيد والتصنيف.

1- المخزونات والتدفقات

4-3 ***المخزونات هي تبوأ مركز في أو حيازة الأصول أو الخصوم في فترة زمنية ما.*** ويسجل نظام الحسابات القومية المخزونات في الحسابات، وعادة ما يشار إليها بوصفها الميزانيات العمومية، التي يتم تجميعها فيما يتصل ببداية ونهاية الفترة المحاسبية. ولكن المخزونات تتصل بالتدفقات: فهي تنشأ عن تراكمات المعاملات السابقة والتدفقات الأخرى وتتغير بالمعاملات والتدفقات في أثناء الفترة. وهي تنشأ في الواقع من سلسلة من القيود والسحوبات، مع بعض التغيرات في الحجم أو في القيمة الناتجة في وقت حيازة أصل أو خصم ما.

5-3 ***إن أحد الأصول هو مخزن القيمة التي تمثل فائدة أو سلسلة من الفوائد التي تتراكم لترحيل القيمة من فترة محاسبية إلى أخرى.*** وقد تكون الأصول مالية أو لا. وهناك بالنسبة لمعظم الأصول المالية خصوم [مالية] مناظرة. ***وينشأ الخصم عندما تلتزم إحدى الوحدات (المدين)، بموجب ظروف معينة، بتقديم دفعة أو سلسلة من المدفوعات إلى وحدة أخرى (الدائن).*** وقد ورد في القسم (ب) من هذا الفصل إيضاح لهذه التعريفات والمفاهيم التي تتضمنها إضافة إلى نماذج الأصول والخصوم في نظام الحسابات القومية.

6-3 ***تعكس التدفقات الاقتصادية إنشاء أو تحول أو تبادل أو تحويل أو تلاشي القيمة الاقتصادية؛ فهي تنطوي على تغير في حجم أو تركيبة قيمة أصول وخصوم وحدة مؤسسية ما.*** وحيث أن التدفقات الاقتصادية تعكس تنوع الاقتصاد فلها طبائع خاصة، كالأجور والضرائب والفائدة وتدفقات رأس المال ... إلخ، من شأنها أن تسجل طريقة تغير أصول وخصوم وحدة ما.

7-3 وتتكون التدفقات الاقتصادية من معاملات وتدفقات أخرى. ***والمعاملة هي أحد التدفقات الاقتصادية، أي تفاعل بين الوحدات المؤسسية بالاتفاق المتبادل أو فعل داخل إحدى الوحدات المؤسسية بحيث يكون من المفيد من الناحية التحليلية معاملتها بوصفها معاملة ويكون ذلك غالبًا لأن الوحدة تعمل***

بصفتين مختلفتين. وقد تتأثر قيمة أحد الأصول أو الخصوم بالتدفقات الاقتصادية التي لا تستوفي متطلبات إحدى المعاملات. وقد تم وصف مثل هذه التدفقات بوصفها "تدفقات أخرى". ***والتدفقات الأخرى هي التغيرات في قيمة الأصول والخصوم التي لا تنشأ عن المعاملات***. ومن أمثلة ذلك الخسائر الناجمة عن الكوارث وأثر تغيرات الأسعار على قيمة الأصول والخصوم.

3-8 وهناك نقاش لمختلف أنواع التدفقات الاقتصادية في القسم (ج) من هذا الفصل.

2- المخزونات الموازنة

3-9 تم ضم التدفقات الاقتصادية معًا حيث تكون التدفقات الخارجة (التي قد يطلق عليها القيود المدينة أو الاستخدامات أو التغيرات في الأصول) على الجانب الأسير وتكون التدفقات الداخلة (القيود الدائنة أو الموارد أو التغيرات في الخصوم أو صافي القيمة) على الجانب الأيمن. ***والبند الموازن هو تركيبة محاسبية يتم الحصول عليها عن طريق طرح القيمة الإجمالية للقيود على أحد جانبي الحساب (الموارد أو التغيرات في الخصوم) من القيمة الإجمالية للقيود على الجانب الآخر (الاستخدامات أو التغيرات في الأصول). ولا يمكن قياسه بمعزل عن القيود في الحسابات؛ فهو كقيد مشتق يعكس تطبيق القواعد المحاسبية العامة للقيود الخاصة على جانبي الحساب.*** كما يوجد أيضًا بند موازن للميزانية العمومية حيث يعرف الفرق بين الأصول والخصوم بوصفه صافي القيمة.

3-10 والبنود الموازنة يتم إنشاؤها لأنها تنقل المعلومات الاقتصادية الهامة. والعديد من الإجماليات الرئيسية في نظام الحسابات القومية بما في ذلك إجمالي الناتج المحلي ينشأ في الواقع كبنود موازنة. وقد تمت مناقشة البنود الموازنة في القسم (د).

3- تصنيف المخزونات والتدفقات في حسابات

3-11 تحوى الحسابات والجداول في نظام الحسابات القومية معلومات تتصل بالأعمال أو الأحداث الاقتصادية التي تتم في خلال فترة زمنية معينة وأثر هذه الأحداث على بنود الأصول والخصوم في بداية ونهاية الفترة.

3-12 ويتم تصنيف التدفقات والبنود في مجموعات وفقًا للتصنيف الهرمي لنظام الحسابات القومية، والمبين في الملحق رقم (1). ولتصنيف المعاملات والتدفقات الأخرى خمس عناوين على المستوى الأعلى وتتناول المعاملات في المنتجات والمعاملات التي تبين كيفية توزيع الدخل وإعادة توزيعه في نظام الحسابات القومية والمعاملات في الأصول الغير منتَجة والأصول المالية والخصوم وقيود التراكمات الأخرى. وقد يبين التسلسل الهرمي في حسابات التراكم كلاً من نوع المعاملة ونوع الأصل التي تنطبق عليه.

3-13 ويتم قيد التدفقات والبنود في حسابات الوحدات المؤسسية المعنية ومن ثم في حسابات القطاعات التي تضمها تلك الوحدات المؤسسية. والوحدات المؤسسية والقطاعات هي موضوع الفصل الرابع. ويتم إدخال التدفقات والقيود بوجه عام في حسابات الوحدات المؤسسية التي تملك أو كانت تملك السلع والأصول المعنية أو في حسابات الوحدات التي قامت بتسليم أو استلام الخدمات أو في حسابات الوحدات التي توفر العمالة ورأس المال أو تستخدمهما في الإنتاج. ولبعض الأغراض، تعتبر الوحدة المؤسسية المشاركة في الإنتاج كمؤسسة أو أكثر من مؤسسة، وقد يتم تصنيف المؤسسات في مجموعات من مجالات النشاط. وقد تم تعريف وتصنيف المؤسسات ومجالات النشاط في الفصل الخامس.

4- القواعد المحاسبية

3-14 يجب قياس جميع القيود في الحسابات من حيث النقود، ولذا فالعناصر التي تتبنى منها القيود يجب أن تقاس من حيث النقود. وفي بعض الحالات، تكون المبالغ التي تم التوصل إليها هي المدفوعات الفعلية التي تشكل جزءً من التدفقات التي تنطوي على النقود، وفي حالات أخرى يتكون المبالغ التي قيدت هي التي تم تقديرها بالرجوع إلى القيم النقدية الفعلية. ولذا فإن النقود وحدة الحساب التي يتم بها قيد جميع المخزونات والتدفقات.

3-15 ومن حيث المبدأ، قد يتم انتقاء أي وقت منصرم بوصفه الفترة المحاسبية. والفترات بالغة القصر لها عيب وهو أن البيانات الإحصائية تتأثر بالعوامل المطابقة، بينما الفترات الطويلة لا تصف

بكفاءة التغيرات التي تستمر في الاقتصاد. ومن الممكن تفادي الآثار الموسمية عن طريق جعل الفترة المحاسبية تغطي دورة كاملة من الظواهر الاقتصادية المتكررة بانتظام. وتشير معظم المحاسبة التجارية والحكومية إلى سنوات كاملة. وبوجه عام، أفضل ما يتناسب مع تكوين مجموعة كاملة من الحسابات القومية هو أي من التقويم أو السنة المالية أو أرباع السنة.

3-16 ويغطي نظام الحسابات القومية كامل النشاط الاقتصادي بالطريقة التي يتسنى من خلالها اشتقاق الحسابات بالنسبة للمجموعات أو الوحدات كل على حدة أو جميع وحدات الاقتصاد. وللسماح بذلك، تضمن القواعد المحاسبية التوافق فيما يتصل بتقييم وتوقيت وتصنيف وتجميع التدفقات والبنود. وقد وردت هذه القواعد بإيجاز فيما يلي لتوفير سياق لمناقشة طبيعة المخزونات والتدفقات والبنود الموازنة في الأقسام (ب) و(ج) و(د).

أ- ويجب قيد التدفقات والبنود بشكل ثابت فيما يتصل بقيمتها. والقيود تكون بالقيمة الحالية في السوق (أي المبلغ المتفق عليه بين طرفين) أو بأقرب ما يعادلها. وقد يتطلب الأمر تعديل القيمة السوقية لتغطي التدفق أو البند كما تم تعريفه في نظام الحسابات القومية وتم التعبير عنه بالشكل الملائم إذا ما افترضنا طبيعة التدفق أو البند فيما يتصل بالضرائب والدعم على المنتجات وتكاليف النقل والهوامش التجارية.

ب- يجب قيد التدفقات والبنود بشكل ثابت فيما يتصل بتوقيتها. وتقيد التدفقات لحظة الاستحقاق في الفترة المحاسبية (أي لحظة نشأة القيمة الاقتصادية أو تحولها أو تغيرها أو تحويلها أو تلاشيها). ويتم قيد البنود في اللحظة التي يتصل بها الحساب، ويكون ذلك في بداية أو نهاية الفترة المحاسبية.

ج- يجب قيد التدفقات والبنود الفردية بشكل ثابت فيما يتصل بتصنيفها، سواءً فيما يتصل بفئات تصنيف القائمين بالمعاملات بوصفها قطاعات (أو قطاعات فرعية) أو مجالات للنشاط.

د- وبناءً على سمة القيد، يجب التمييز بين الموارد والاستخدامات أو بين الأصول والخصوم. وفي معرض التصنيف إلى مجموعات، يكون التوصل إلى الصافي غامضًا بالنسبة لعدة بنود ولكننا لا ننصح بالتوحيد.

3-17 إن الإطار المحاسبي الأساسي لنظام الحسابات القومية هو إطار من المحاسبة الرباعية. ويعني ذلك أن معاملة ما ينشأ عنها قيدين لكل طرف من طرفيها. وهناك توافق رأسي في كل وحدة وتوافق أفقي بين كل وحدتين لكل نوع من أنواع القيود. وقد تم شرح مبادئ المحاسبة رباعية القيود بشكل أمثر تفصيلاً في القيم (هـ) من هذا الفصل.

المخزونات والتدفقات والقواعد المحاسبية

ب- المخزونات

3-18 تتصل البنود بالمستوي الكلي من الأصول أو الخصوم في اقتصاد ما في فترة زمنية ما. (في منهجية ميزان المدفوعات، يشار إلى مستويات البنود بوصفها مراكز). ومن الضروري لمناقشة البنود أن نعرف الأصول والخصوم، وتعتمد هذه التعريفات بشكل حاسم على مفهومي الفائدة والملكية. وعندما تكون التعريفات واضحة، يتم التطرق إلى طريقة تصنيف الأصول والخصوم في إحدى الميزانيات العمومية إضافة إلى الطريقة التي تخرج بها البنود من الميزانية العمومية.

1- الفوائد

3-19 ويصف جوهر نظام الحسابات القومية كيف يتم استخدام العمالة ورأس المال والموارد الطبيعية بما في ذلك الأرض لإنتاج السلع والخدمات. وتستخدم هذه السلع والخدمات لثلاثة أنشطة اقتصادية معترف بها في نظام الحسابات القومية وهي الإنتاج والاستهلاك والتراكم. وتعرف الفائدة الاقتصادية بأنها ما يدل على مكسب أو منفعة إيجابية تنشأ عن أحد الأعمال. وتعني مقارنة بين حالتين. ومن الممكن إيضاح ذلك في نظام الحسابات القومية بحيث تعتبر الفوائد كتعويضات مقابل تقديم الخدمات كتعويضات العمالة ورأس المال بالنسبة للإنتاج والوسائل المستخدمة في الحصول على السلع والخدمات للإنتاج والاستهلاك أو التراكم في الفترة الحالية أو الفترات المستقبلية.

3-20 وأحيانًا ما تكون الفائدة الفورية في السلع والخدمات مباشرة مثل الإنتاج للاستهلاك الخاص أو الأجور والرواتب العينية. وتكون إحدى الفوائد في الأغلب الأعم في شكل وسيط للتبادل (النقود)

كالأجور والرواتب. والاستهلاك هو نشاط يتم في الفترة الحالية فقط ولكن قد يتم تمويله من فوائد سابقة. كما ينطوي كل من الإنتاج والتراكم على فوائد مؤجلة لفترات مستقبلية. ومن ثم فإنه يجب الاعتراف بالوسائل التي تتيح انتقال الفوائد من فترة محاسبية إلى أخرى. وتتخذ تلك شكل الأصول والخصوم حيث يتم تحويل إحدى الفوائد في فترة ما إلى فائدة في فترة مستقبلية أو أكثر. وعلى نفس المنوال، قد يتم الحصول على السلع والخدمات، أو الفوائد الحالية، عن طريق تخصيص فوائد مستقبلية في شكل خصوم مالية.

2- الملكية

3-21 من الممكن التمييز بين نوعين من الملكية وهما الملكية القانونية والملكية الاقتصادية. ***إن المالك القانوني لكيانات كالسلع والخدمات والموارد الطبيعية والأصول المالية والخصوم هو الوحدة المؤسسية التي يحق لها قانونًا وتستمر بموجب القانون في المطالبة بالفوائد المرتبطة بتلك الكيانات.***

3-22 وقد تطالب الحكومة أحيانًا بالملكية القانونية لإحدى الكيانات نيابة عن المجتمع ككل. ولا يتم في الحسابات القومية الاعتراف بأي كيان ليست له ملكية قانونية سواءً بصفة منفردة أو جماعية.

3-23 وتنطوي أعمال الإنتاج والاستهلاك والتراكم على درجات متفاوتة من المخاطر. ومن الممكن التعرف على نوعين رئيسيين من المخاطر. أولهما يشير إلى الإنتاج. وتنشأ هذه المخاطر بسبب أوجه عدم التأكد كالطلب على السلع والخدمات متى تم إنتاجها وبسبب التطورات في الاقتصاد بوجه عام والتطور الفني الذي يؤثر على الفوائد التي تجني من رأس المال والموارد الطبيعية. ونتيجة ذلك أن الفوائد من رأس المال والموارد الطبيعية والعمالة في شكل فائض تشغيل ومن التوظيف لا يمكن التنبؤ بها بشكل كامل مقدمًا ولكنها تنطوي على درجة نم المخاطر.

3-24 ويشير النوع الثاني من المخاطر إلى العمليات والفوائد المنتقلة بين الفترات الزمنية. وتنشأ عن عدم التأكد فيما يتصل بأسعار الفائدة في فترات مستقبلية، وهو ما يؤثر بدوره على الأداء النسبي لمختلف أنواع الفوائد.

3-25 وعندما تقوم العناصر الاقتصادية باتخاذ قرارات حول الاستهلاك أو التراكم فإنه يتعين عليها تكوين رأي عن الميزات النسبية للفوائد التي يتم تحويلها إلى سلع وخدمات في الفترة الحالية مقابل التحويل في فترة لاحقة. ومن ثم ينطوي النشاط الاقتصادي بكامله على فوائد ومخاطر. وينطوي انتقال الفوائد بين الفترات الزمنية لا محالة على انتقال المخاطر أيضًا. وربما يختار أحد العناصر فائدة أقل ولكنها مؤكدة بشكل أكبر في المستقبل دون فائدة قد تكون أعلى ولكنها أقل تأكيدًا. والأهم في هذا المقام هو عندما يقوم أحد العناصر بالمقايضة على فوائد ومخاطر ترتبط بالإنتاج مقابل فوائد ومخاطر ترتبط بالأصول المالية والخصوم.

3-26 ***والمالك الاقتصادي للكيانات كالسلع والخدمات والموارد الطبيعية والأصول المالية والخصوم هو الوحدة المؤسسية التي يحق لها المطالبة بالفوائد المرتبطة باستخدام ذلك الكيان ذي الصلة في مسار نشاط اقتصادي يتم أداؤه بموجب قبول المخاطر المرتبطة بذلك النشاط.***

3-27 ولكل كيان مالك قانوني ومالك اقتصادي رغم أنه في العديد من الأحوال يكون المالك الاقتصادي والمالك القانوني لأحد الكيانات واحدًا. وعندما لا يكون الأمر كذلك، يكون المالك القانوني قد نقل المسئولية عن المخاطر التي ينطوي عليها استخدام الكيان في أحد الأنشطة الاقتصادية إلى المالك الاقتصادي مع الفوائد المرتبطة بذلك النشاط. وفي المقابل يقبل المالك القانوني حزمة أخرى من المخاطر والفوائد من المالك الاقتصادي. وعندما يستخدم تعبير "الملكية" أو "المالك" في نظام الحسابات القومية بوجه عام ويكون المالك القانوني مختلف عن المالك الاقتصادي، فإن يجب فهم إشارة اللفظ على أنه المالك الاقتصادي. ويناقش الجزء الخامس من الفصل السابع عشر عن العقود والإجارات والتراخيص عددًا من الحالات التي يكون المالك القانوني فيها مختلفًا عن المالك الاقتصادي.

3-28 وعندما تكالب الحكومة بالملكية القانونية لأحد الكيانات نيابة عن المجتمع بكامله فإن الفوائد أيضًا تستحق للحكومة نيابة عن المجتمع ككل. ومن ثم فإن الحكومة

هي المالك الاقتصادي والمالك القانوني لمثل هذا الكيان.

3-29 ومن النادر أن تتحول الفوائد التي تنطوي عليها الأصول والخصوم من مالك قانوني إلى مالك اقتصادي بنفس الوضع، فهي عادة ما تستحيل إلى أشكال أخرى من الأصول المالية والخصوم عن طريق وساطة مؤسسة مالية تتحمل بعض المخاطر وتكتسب بعض الفوائد مع نقل الرصيد إلى وحدات أخرى.

3- تعريف أحد الأصول

3-30 ومن ما سبق تعريف أحد الأصول كالتالي: ***أحد الأصول هو مخزون للقيمة يمثل فائدة أو سلسلة من الفوائد التي تستحق للمالك الاقتصادي عن طريق حيازة أو استخدام أحد الكيانات على مدى فترة زمنية. وهو وسيلة لترحيل القيمة من فترة محاسبية إلي أخرى.***

3-31 وكل الأصول في نظام الحسابات القومية هي أصول اقتصادية. إن خواص مثل السمعة أو المهارة الشائع وصفها أحيانًا في التعبيرات الرسمية بوصفها أصلاً، لا يعترف بها بهذا الوصف في نظام الحسابات القومية لأنها ليست اقتصادية بطبيعتها بالمعني الموصوف في ظل الملكية.

4- الأصول المالية والخصوم

3-32 ومن الآليات الهامة في الاقتصاد هو الجهاز الذي تقوم عن طريقه إحدى الوحدات الاقتصادية بتبادل مجموعة معينة من الفوائد مع وحدة اقتصادية أخر. ويتم تبادل الفوائد عن طريق المدفوعات. ومن هنا يتسنى تعريف المطالبة المالية ومن ثم أحد الخصوم. وليست هناك أصول غير مالية معترف بها في نظام الحسابات القومية وعليه يشير مصطلح الخصم بالضرورة إلى خصم مالي بطبيعته.

3-33 ***وينشأ أحد الخصوم عندما تقوم إحدى الوحدات (المدين)، في ظل ظروف معينة، بتقديم دفعة أو سلسلة من المدفوعات إلي وحدة أخرى (الدائن).*** والظرف الأكثر شيوعًا لنشأة أحد الخصوم هو العقد الملزم قانونًا والذي يحدد الشروط والأحكام التي يتم بموجبها سداد الدفعة (المدفوعات)، ويكون الدفع وفقًا للعقد غير مشروط.

3-34 بالإضافة إلى ذلك، قد ينشأ أحد الخصوم ليس فقط بموجب عقد بل ينشأ كذلك عن عادة طويلة المكث ومعترف بها وليس من السهل رفضها. وفي هذه الحالات، يكون للدائن توقعات قانونية بالسداد رغم الافتقار إلى عقد ملزم قانونًا. ويطلق على مثل هذه الخصوم مسمي الخصوم الضمنية.

3-35 وعندما يتواجد أي من هذين النوعين من الخصوم فإنه يقابل بمطالبة مالية للدائن ضد المدين. ***والمطالبة المالية هي الدفعة أو سلسلة الدفعات واجبة الأداء من المدين للدائن بموجب شروط أحد الخصوم.*** والمطالبات غير مشروطة مثلها مثل الخصوم. بالإضافة إلى ذلك، قد تتواجد مطالبة مالية تعطي الدائن الحق في مطالبة المدين بالسداد بينما يكون السداد من قبل المدين غير مشروطًا، إن طلب منه السداد، فإن الطلب نفسه يكون تقديريًا من جانب الدائن.

3-36 ***وتتكون الأصول المالية من جميع المطالبات المالية والأسهم وحقوق الملكية الأخرى في مؤسسة ما إضافة إلي سبائك الذهب التي تمتلكها الجهات النقدية كأصل احتياطي.*** وسبائك الذهب التي تمتلكها الجهات النقدية كأصل احتياطي تعامل بوصفها أصل مالي حتي وإن لم يكن لملاكها الحق في مطالبة وحدات محددة أخرى به. وتعامل الأسهم بوصفها أصول مالية حتى ولو لم تكن المطالبة المالية التي يحوزها الملاك على المؤسسة مبلغ نقدي ثابت أو سابق التحديد.

5- حد الأصول وتصنيف المستوي الأول للأصول

3-37 إن جميع الكيانات التي تستوفي تعريف أحد الأصول الوارد أعلاه مشمولة في حد الأصول الوارد في نظام الحسابات القومية. والأصول التي ليست مالية هي أصول غير مالية. وتنقسم الأصول الغير مالية كذلك إلى الأصول المنتَجة والأصول الغير المنتَجة.

3-38 ونظرًا لأن الأصول تمثل مخزنًا من الفوائد المستقبلية، فإنه من الممكن للقيمة النقدية أن تمثل جميع الأصول. وتمثل هذه القيمة وجهة نظر السوق لإجمالي الفوائد التي يمثلها الأصل. وعندما لا يتوافر هذا الرأي السوقي للقيمة فيجب تقديره بوسائل أخرى. وهناك مناقشة

حول هذا الموضوع في الفصل الحادي عشر.

39-3 والأصول الغير مالية الوحيدة التي لا يشملها حد الأصول لاقتصاد ما هي تلك الأصول ذات الملاك المقيمين في الاقتصاد. ولكن في حالة معظم الموارد الطبيعية ورأس المال الثابت الغير منقول، والذي لا يمكنه مغادرة الاقتصاد مغادرة مادية، فإنه تنشأ وحدة مقيمة نظريًا إذا كان المالك الاقتصادي وحدة غير مقيمة من الناحية الفنية. وبهذه الطريقة، تصبح الأصول ذات الصلة بالفعل هي الأصول ذات الملاك الاقتصاديين المقيمين ومن ثم يشملها حد الأصول وتدرج في الميزانية العمومية. وتستبعد من الميزانية العمومية الأصول غير المالية المنقولة التي تتواجد ماديًا في أحد الاقتصاديات ولكن تملكها وحدات غير مقيمة؛ أما تلك الأصول العير مادية المنقولة المتواجدة ماديًا في بقية العالم ولكنها مملوكة لوحدات مقيمة فإنها تدرج في حد الأصول. فعلى سبيل المثال، الطائرات التي تنتمي إلى شركة طيران محلية دائمًا ما تكون أصولاً للاقتصاد المحلي بصرف النظر عن مكان تواجدها في العالم.

الخصوم والمخصصات الطارئة

40-3 والخصم، وفق تعريفه في الفقرة (3-33) أعلاه، يكون غير مشروط عندما يكون العقد المنشئ لذلك الخصم متفقًا عليه بين كلا الطرفين. وإن لم ينشأ الخصم عن عقد قانوني بل بحكم العادة طويلة المكث والمعترف بها، فيشار إليه بوصفه خصمًا ضمنيًا. وقد تنطوي بعض الخصوم على عقد قانوني ولكنها تشترط أن يلتزم أحد الطرفين بتقديم دفعة أو سلسلة من المدفوعات لوحدة أخرى فقط إن سادت أحوال محددة بعينها. ويطلق على هذه الخصوم مسمي الخصوم الطارئة. وبوجه عام، يشمل نظام الحسابات القومية الخصوم (القانونية) والخصوم الضمنية وليس الخصوم الطارئة. وهناك استثناءات تتم بالنسبة للضمانات المعيارية حيث أن عدد ضمانات مشابهة هو ذلك العدد الذي يؤدي إلى نشوء خصم فعلي لنسبة الضمانات المحتمل استدعاؤها، وذلك على الرغم من أن كل ضمان على حدة ينطوي على خصم طارئ.

41-3 ومن الممكن أن تقوم إحدى المؤسسات بتجنيب أرصدة لتغطية أحداث غير متوقعة أو لتغطية تأخر في السداد من جانب عملائها. ومن الممكن وصف مثل هذه النقود كمخصصات. ولا تعامل هذه المخصصات بوصفها خصومًا في نظام الحسابات القومية لأنها ليست موضوع نوع من العقود أو الخصوم القانونية أو الضمنية ذات الصلة بالخصم. ورغم أن المؤسسات المالية قد تقوم على سبيل المثال بشطب الديون المعدومة بانتظام، فلن يكون من الملائم اعتبار المخصصات التي تم تجنيبها لذلك الغرض أصولاً للمقترضين. وحتى إن كان هناك احتمال لتوظيفها في أغراض معينة، فإن المبالغ المحددة كمخصصات تظل جزءً من صافي قيمة المؤسسة. وعلى ذلك فالمخصصات هي تحديد الأغراض التي من الممكن استخدام الأرصدة لها دون فئة ما من فئات الأصول المالية والخصوم في ومن ذاتها.

6- دخول وخروج الأصول من الميزانية العمومية

42-3 تظهر جميع الأصول في الميزانية العمومية للاقتصاد. والمستوي الأول من تصنيف الأصول أمر مهم بما أن العملية التي تستخدم لدخول وخروج الأصول من الميزانية العمومية تختلف بالنسبة لثلاثة أنواع من الأصول.

43-3 وتنشأ الأصول الغير مالية والمنتَجة بفعل العملية الإنتاجية أو بوصفها ورادات. وهناك استثناءين من ذلك. والآثار التاريخية تدرج كأصول منتَجة رغم أنه قد تكون قد أنشأت منذ فترة طويلة تسبق وجود الحسابات الاقتصادية. ومن الممكن بشكل عرضي الاعتراف بأحد الآثار مرة أخرى بوصفه ذا قيمة ومن ثم يدخل حد الأصول كأصل منتَج وليس من خلال عملية إنتاج حالية. وتنطبق حجج مشابه على التحف التي تعامل بوصفها أشياء ثمينة. وتخرج الأصول المنتَجة الغير مالية حد الأصول بسبب نفادها أو بسبب بيعها لوحدات مقيمة لن تستمر في استخدام الأصل في الإنتاج بوصفه مصدرًا للفوائد المستقبلية أو بسبب بيعها لوحدات غير مقيمة.

44-3 وتقع الأصول الغير منتَجة والغير مالية في ثلاث أنواع: الموارد الطبيعية والعقود والإجارات والتراخيص والسمعة المشتراة والأصول التسويقية. ويعتمد الحد الفاصل الذي يقرر ما هي

المـوارد الطبيعيـة التـي تعتبـر أصـولاً والتـي لا تعتبـر كـذلك علـى عـدد مـن العوامل ورد وصفها في الفصل العاشر. ومن الممكن أن تمثل العقود والإجارات والتـراخيص أصـلاً بالنـسبة لحائزهـا عنـدما تعمـل الاتفاقيـة علـى تقييـد الاستخدام والتوريد العام للمنتجات التي تـشملها الاتفاقيـة ومـن ثـم تعـزز الفوائـد المـستحقة لطـرف الاتفاقيـة أبعـد ممـا سيستحق له في حالة التوريد الغير مقيد. وتنشأ هذه الأصول عندما تبرم الاتفاقية وتصبح الفوائد المعززة واضحة. وتترك الميزانيـة العموميـة عنـدما يـتم رفـع الشروط المقيدة للوصول أو عندما تنتفي الفائدة المكتسبة من تقييد الوصول إلى الأصل. ويتم الاعتراف بأصول السمعة والأصـول التـسويقية فقـط كأصـول فـي نظام الحسابات القومية عندما يقام الدليل عليها بالبيع.

45-3 وتنشأ الأصول المالية والخصوم عندما تلتـزم وحدة بالسداد إلـى وحدة أخرى. وتختفي من الوجود عندما يتلاشى التزام وحـدة مـا بالـسداد لأخـرى. وقـد يكـون الـسبب فـي ذلـك هـو أن مـدة الاتفاقيـة المحددة في الالتزام قد انقضت لسبب أو لآخر.

7- حالات الاستبعاد من حد الأصول

46-3 وتقتـصر تغطيـة الأصـول علـى تلـك الأصـول المـستخدمة فـي النـشاط الاقتـصادي وتلـك الأصـول الخاضـعة لحقـوق الملكيـة، ومـن ثـم تـستبعد مـثلاً الـسلع المعمـرة ورأس المـال البـشري وكذلك الموارد الطبيعية الغير مملوكة.

47-3 ولا تعتبر السلع المعمرة من الأصول في نظـام الحـسابات القوميـة لأن الخـدمات التـي تقـدمها ليـست مـشمولة فـي حـد الإنتاج. ونظرًا لأن المعلومات حول بند الـسلع المعمـرة يـدخل تـدخل فـي إطـار الاهتمام التحليلي إلا أن هناك اقتراح بـأن تظهـر هـذه المعلومـات كبنـد مـذكرة فـي الميزانيـة العموميـة ولكـن لا ينـضم إلـى إجماليات الجدول.

48-3 ولا يعامل رأس المـال البشري في نظـام الحـسابات القوميـة بوصـفه أصـلاً. فمـن الصعب أن نتصور "حقوق ملكيـة" فيمـا يتصل بالأشخاص، وحتى إن تخطينا هذا الأمـر، فـإن مـسألة التقييم لا تكـون قابلـة جدًا للتتبع.

49-3 وهناك بعض الموارد البيئية التي تستبعد مـن حـد الأصـول فـي نظـام الحـسابات القومية. وتكون هذه الموارد في المعتاد من نفس نوع تلك الموارد المشمولة في حـد الإنتـاج ولكـن ليـست لهـا قيمـة اقتصادية.

ج- التدفقات

50-3 التـدفقات الاقتـصادية نوعـان. ومعظـم التدفقات عبارة عن معاملات. والتدفقات المدرجة في نظام الحسابات القومية ولا تـستوفي خـصائص المعـاملات الـوارد وصـفها أدنـاه يطلـق عليهـا مـسمي "التدفقات الأخرى". وتظهر المعاملات في جميع الحسابات والجداول التي تظهر فيها التدفقات عدا التغيرات الأخرى في حجـم حـساب الأصـول وحـساب إعـادة التقييـم. وتظهـر التـدفقات الأخـرى فـي هذين الحسابين فقط. ومن الممكن إعطاء دلالة أكبر لتعريف التدفقات عن طريق وصف النوعين.

1- المعاملات

51-3 المعاملـة هـي تـدفق اقتـصادي عبـارة عن تفاعـل بـين وحـدات اقتـصادية بالاتفـاق المتبـادل أو عمـل داخـل وحـدة مؤسـسية حيث يكـون مفيـدًا مـن الناحيـة التحليليـة معاملته بوصفه معاملـة وغالبًـا مـا يكـون الـسبب هـو أن الوحـدة تعمـل بـصفتين مختلفتين.

52-3 والوحـدات المؤسـسية المـشار إليهـا فـي التعريـف هـي الوحـدات الاقتـصادية الأساسية في نظام الحسابات القومية. وقد ورد وصفها وتعريفها في الفصل الرابع. ويعبر ما يأتي عن الخصائص الرئيسية للوحدات المؤسسية التي يعد دخولها في معاملات ملائمًا:

أ- يحق لها تملك السلع أو الأصول بنفسها وهي لذلك قادرة على تبادلها،

ب- قادرة على اتخاذ قرارات اقتصادية والمشاركة في أنشطة اقتصادية تكون مسئولة عنها بصفة مباشرة ومعرضة للمساءلة أمام القانون،

ج- قادرة على تكبد الخصوم بالأصالة عن نفسها وتحمل الالتزامات أو الالتزامات المستقبلية وإبرام عقود.

53-3 و ينص تعريف المعاملة على أن يكون التفاعل بين الوحدات المؤسسية بالاتفاق المتبادل. وعندما تتم معاملة ما بالاتفاق المتبادل، فإن ذلك يعني المعرفة المسبقة والموافقة من جانب الوحدات المؤسسية.

ولكن لا يعني ذلك أن كلتا الوحدتين تقومان بالضرورة بإبرام المعاملة طوعًا لأن بعض المعاملات تفرض بقوة القانون ومن ذلك مدفوعات الضرائب أو التحويلات الإجبارية الأخرى. ورغم أن الوحدات المؤسسية المنفردة ليست حرة في تحديد مبالغ الضرائب التي تدفعها إلا أن هناك اعتراف واتفاق جمعي من المجتمع بالالتزام بدفع الضرائب. ومن ثم، تعتبر مدفوعات الضرائب معاملات رغم كونها إجبارية.

54-3 وتتخذ المعاملات العديد من الأشكال المختلفة، حتى مع هذه الإيضاحات فإن أي تعريف عام يكون حتمًا غير دقيق. ولتحري الدقة بشكل أكبر فإنه يتعين وصف وتصنيف العديد من أنواع المعاملات بصورة منظمة. والفرق الأول يكون بين المعاملات النقدية والمعاملات الغير نقدية. وتتبين فروق أخرى داخل كل من هذه المعاملات كالفرق بين المعاملات بمقابل والمعاملات بدون مقابل. ومن الشائع بالنسبة للمعاملات الفردية التي يسهل تحديدها بالحياة الاقتصادية اليومية أن يتم ببساطة ضمها في مجموعات في الحسابات؛ فأحيانًا ما تقسم ويعاد ترتيبها بغرض تكوين فئات منم المعاملات في نظام الحسابات القومية.

المعاملات النقدية

55-3 ***المعاملة النقدية هي المعاملة التي تقوم من خلالها وحدة مؤسسية بسداد دفعة (أو استلام دفعة) أو تتكبد خصمًا (أو تتلقى أصلاً) محدد بوحدات من العملة.*** ويتم في نظام الحسابات القومية قيد جميع التدفقات نقديًا ولكن السمة المميزة لمعاملة نقدية ما هو أن أطراف المعاملة يعبرون عن اتفاقهم بصورة نقدية. وعلى سبيل المثال، تشتري سلع أو تباع مقابل عدد معين من وحدات العملة لكل وحدة من وحدات السلعة، أو يتم توظيف العمالة أو توفيرها بعدد معين من وحدات العملة لكل ساعة أو يوم.

56-3 وجميع المعاملات النقدية هي تفاعلات بين الوحدات المؤسسية، أي أن جميع المعاملات النقدية هي معاملات بين طرفين. وفيما يلي قائمة بالمعاملات النقدية الشائعة:

أ- الإنفاق على استهلاك السلع والخدمات،
ب- الإستحواذ على ورقة مالية
ج- الأجور والرواتب
د- الفوائد وحصص الأرباح والإيجار
ه- الضرائب
و- المزايا الاجتماعية نقدًا

المعاملات بمقابل وبدون مقابل

57-3 إن الإنفاق على استهلاك السلع والخدمات والاستحواذ على إحدى الأوراق المالية والأجور والرواتب والفوائد وحصص الأرباح والإيجار كلها معاملات تنطوي على طرفين حيث يقدم أحد الطرفين سلعة أو خدمة أو عمل أو أصل للطرف الآخر ويتلقى مقابلاً لذلك بقيمة معادلة. ويطلق على هذا النوع من المعاملات أحيانًا مسمي معاملة "شيء مقابل شي" أو "معاملة لقاء مقابل". وأحيانًا يطلق على هذه المعاملات مسمي التبادل.

58-3 وتمثل الضرائب ومزايا المعونة الاجتماعية مثالين من أمثلة المعاملات التي تنطوي على طرفين حيث يقوم أحد الطرفين بتقديم سلعة أو خدمة أو أصل للطرف الآخر ولكنه لا يتلقى مقابلاً لقاء ذلك. ويطلق على هذا النوع من المعاملات أحيانًا مسمي معاملة "شيء مقابل لا شيء" أو معاملة دون مقابل ويطلق عليها تحويل في نظام الحسابات القومية.

59-3 ولا يغطي نطاق أنواع المقابل المذكورة عند وصف عمليات التبادل أو التحويل الاستحقاق في المزايا الطارئة أو الخدمات الجماعية. وهذه الخدمات بوجه عام غير مؤكدة أو غير قابلة للحصر أو كلا الأمرين. إضافة إلى ذلك فإن مبلغ المزية الذي من الممكن تلقيه في نهاية الأمر من قبل وحدة ما لا يتناسب مع مبلغ الدفعة السابقة ومن الممكن أن يكون أكبر أو أصغر من الأخير. ولذا فإن المدفوعات كاشتراكات التأمينات الاجتماعية أو قسط التأمين بخلاف التأمين على الحياة قد تخول الوحدة التي تسدد هذه المدفوعات مزايا مستقبلية طارئة، وقد يتسنى لإحدى الأسر التي تدفع الضرائب أن تتمتع ببعض الخدمات الجماعية التي تقدمها الوحدات الحكومية، ولكن هذه المدفوعات تعتبر تحويلات وليس عمليات تبادل.

60-3 ويتم التمييز بين التحويلات الجارية وتحويلات رأس المال. وعملية تحويل رأس المال هي عملية نقل لملكية أحد الأصول (بخلاف النقدية أو المخزونات) أو العملية التي تجبر أحد أو كلا الطرفين

على الحصول على أو التصرف في أحد الأصول (بخلاف النقدية أو المخزونات). وتحويلات رأس المال هي إعادة توزيع للثروة ولكنها تحافظ على الادخار دون أن يتأثر. وتشمل على سبيل المثال الضرائب على رأس المال ومنح الاستثمار. وقد تم وصف تحويلات أخرى بأنها جارية. والتحويلات الجارية هي دخل قابل لإعادة التوزيع. وتشمل على سبيل المثال الضرائب على الدخل والمزايا الاجتماعية. ويعرض الفصل الثامن على وصف أكثر شمولاً للتحويلات.

عمليات إعادة ترتيب المعاملات

61-3 ومن الممكن أن تقيد المعاملات النقدية دومًا في الحسابات بنفس الطريقة التي تظهر بها للوحدات المؤسسية ذات الصلة. وقيم هذه المعاملات الفعلية أو الملحوظة متاحًا بالفعل في حسابات الوحدات المعنية ولكن نظام الحسابات القومية يقوم بإعادة ترتيب معاملات معينة لإظهار العلاقات الاقتصادية الأساسية بشكل أكثر وضوحًا. وتؤثر الأنواع الثلاثة من عملية إعادة الترتيب على القنوات التي يرى من خلالها أن المعاملات تتم وعدد المعاملات التي يرى حدوثها أو الوحدات التي يرى أنها مشاركة. وتبين الأقسام الثلاثة أدناه الخصائص الرئيسية لعمليات إعادة الترتيب هذه ونوع الغرض التحليلي الذي تخدمه.

إعادة توجيه المعاملات

62-3 تسجل إعادة التوجيه إحدى المعاملات بوصفها معاملة تتم من خلال القنوات التي تختلف عن المعاملات الفعلية أو بوصفها عملية تتم بمعنى اقتصادي عندما لا تحدث فعليًا. وفي النوع الأول من إعادة التوجيه، يتم تسجيل معاملة مباشرة بين الوحدة (أ) والوحدة (ج) بوصفها معاملة تحدث بشكل غير مباشر من خلال وحدة ثالثة (ب) عادة، ولكن ببعض التغيير في فئة المعاملة. وفي النوع الثاني من إعادة التوجيه يتم تسجيل معاملة من نوع واحد من الوحدة (أ) إلى الوحدة (ب) بمعاملة مماثلة من نوع آخر من (ب) على (أ).

63-3 وتسجيل مدفوعات الضمان الاجتماعي هو مثال على النوع الأول من إعادة التوجيه. ومن الناحية العملية، يقوم أصحاب العمل باقتطاع الاشتراكات التي يلتزم الموظفين بسدادها لتكوين صناديق الضمان الاجتماعي من أجور ورواتب الموظفين. إضافة إلى ذلك، يقوم أصحاب العمل بسداد الاشتراكات في صناديق الضمان الاجتماعي من مواردهم الخاصة نيابة عن الموظفين. ويذهب كلا الاشتراكين مباشرة من صاحب العمل إلى صناديق الضمان الاجتماعي. ولكن، في نظام الحسابات القومية، تعامل اشتراكات أصحاب العمل بوصفها جزءً من تعويضات الموظفين وتقيد على أنها قد سددت للموظفين. ثم يسجل بعد ذلك الموظف على أنه قد سدد دفعة لصناديق التأمينات الاجتماعية التي تتكون من كل من اشتراكات أصحاب العمل واشتراكات الموظفين ومن ثم فإن اشتراكات الضمان الاجتماعي تسجل بصرامة وفقًا للمبادئ العامة التي تحكم عملية تسجيل الاشتراكات في نظام الحسابات القومية بغرض إيضاح الجوهر الاقتصادي من وراء الترتيبات التي يتم إقرارها بغرض التيسير الإداري. ونتيجة لإعادة التوجيه، يتم إدراج اشتراكات الضمان الاجتماعي كجزء من تكاليف العمالة.

64-3 ويتوافر مثال من أمثلة النوع الثاني من أنواع إعادة التوجيه من خلال معالجة المكاسب المحتجزة من مشروعات الاستثمار الأجنبي المباشر. ومن الممكن أن تعتبر احتجاز بعض أو كل مكاسب أحد مشروعات الاستثمار الأجنبي المباشر في إطار ذلك المشروع كقرار استثماري مقصود من قبل ملاك أجانب. وعليه، يتم إعادة توجيه المكاسب المحتجزة في نظام الحسابات القومية عن طريق إظهارها في المقام الأول على أنها محولة إلى الملاك الأجانب بوصفها دخل من الممتلكات ثم إعادة استثمارها في حقوق ملكية مشروع الاستثمار المباشر.

65-3 وعلى نفس المنوال، يعتبر الدخل من الممتلكات الذي يتم كسبه من احتياطي بعض مؤسسات التأمين على الحياة أنه قد تم سداده لحاملي وثائق التأمين ثم أعيد سداده كملحقات قسط تأمين حتى وإن كان الدخل من الممتلكات في حقيقته محتجزًا من قبل شركة التأمين. ونتيجة لذلك، يشما ادخار الأشخاص أو الأسر مبلغ دخل الملكية المعاد توجيهه بينما لا يشمله ادخار شركة التأمين. وهذه الصورة الادخارية التي تعكس بشكل أفضل الواقع الاقتصادي هي الغرض من إعادة التوجيه.

تجزئة المعاملات

3-66 تسجل علمية التجزئة إحدى المعاملات التي هي معاملة واحدة من وجهة نظر الأطراف المشاركة بوصفها معاملتين مصنفتين مختلفتين أو أكثر. فعلى سبيل المثال، الإيجار الذي يدفعه المستأجر بموجب إجارة مالية لا يقيد كدفعة مقابل خدمة، ولكنه يقسم إلى معاملتين؛ أي سداد الأصل ودفع فائدة. وتجزئة مدفوعات الإيجار هي جزء من عملية معالجة تطبيق رأيًا اقتصاديًا للإجارة المالية في نظام الحسابات القومية. وتعتبر الإجارة المالية طريقة لتمويل مشتريات أصل ثابت، وتظهر الإجارة المالية في نظام الحسابات القومية كقرض من المؤجر إلى المستأجر.

3-67 ومثال آخر على ذلك هو معاملة خدمات مالية معينة. فنظام الحسابات القومية مثلاً يحدد تجزئة الفائدة واجبة الدفع من قبل الوسطاء الماليين على الودائع وواجبة الدفع للوسطاء الماليين على القروض إلى عنصرين. ويمثل أحد العنصرين الفائدة وفقًا لما تم تعريفها في نظام الحسابات القومية، بينما يمثل الباقي شراء خدمات الوساطة المالية التي لا يتم يقوم الوسطاء بتحميل تكلفتها بوضوح. والغرض من التجزئة هو جعل أحد بنود الخدمة واضحًا. ونتيجة لذلك يتأثر الاستهلاك الوسيط والنهائي لمجالات وقطاعات مؤسسية معينة كما يتأثر إجمالي الناتج المحلي. ولكن لا يتأثر ادخار جميع الوحدات المعنية بما في ذلك الوسطاء الماليين أنفسهم.

3-68 إن القيد في نظام الحسابات القومية بالنسبة لتجار الجملة وتجار التجزئة لا يعكس الطريقة التي يراها بها المشاركون ذوو الصلة. إن شراء تجار الجملة وتجار التجزئة للسلع بغرض إعادة بيعها لا يتم تسجيله من قبل الوحدات بوضوح وتعتبر بيعًا وليس سلعًا ولكن خدمات تخزين وعرض لمجموعة منتقاة من البضائع بمواقع ملائمة وجعلها متاحة بسهولة للمستهلكين. وتعمل هذه التجزئة على قياس المخرجات بالنسبة للتجار عن طريق قيمة الهوامش المحققة عن البضائع التي يشترونها بغرض إعادة بيعها.

الوحدات التي تيسر معاملة نيابة عن أطراف أخرى

3-69 تتكون العديد من الأنشطة خدمية من وحدة واحدة تقوم بالترتيب لتنفيذ معاملة ما بين وحدتين مختلفتين مقابل رسم يقرره أحد أو كلا الطرفين على المعاملة. وفي حالة كهذه، يتم تسجيل المعاملة فقط في حسابات الطرفين المشاركين في المعاملة وليس في حسابات طرف آخر يعمل على تيسير المعاملة. وقد يتم الاعتراف بمخرجات خدمية لدى أحد الميسرين. ومن أمثلة ذلك أن المشتريات التي يقوم بها أحد الوكلاء التجاريين بموجب أوامر من وعلى حساب طرف آخر تعزى مباشرة إلى الأخير. وتوضح حسابات الوكيل فقط الرسم المقرر على الوكيل الرئيسي لتيسير الخدمات المقدمة.

3-70 ومثال آخر على ذلك هو جميع الضرائب عن طريق وحدة حكومية ما نيابة عن وحدة أخرى. ويتبع نظام الحسابات القومية *دليل توجيهات إحصاءات المحاسبة الحكومية* (صندوق النقد الدولي، 2001) المعروف اختصارًا بلفظ GFSM2001 كالتالي. وبوجه عام تنسب إحدى الضرائب إلى الوحدة الحكومية التي:

أ- تمارس سلطات لفرض الضريبة (سواءً كوحدة أصلية أو من خلال سلطة مفوضة من الوحدة الأصلية،

و

ب- لها الكلمة الأخيرة في وضع وتغيير معدل الضريبة

3-71 وعندما يتم جمع مبلغ عن طريق حكومة ما لصالح وبالنيابة عن حكومة أخرى، وللأخيرة سلطة فرض الضريبة وتحديد وتغيير نسبتها، فإن الحكومة الأولى تعمل كوكيل للثانية ويتم إعادة التكليف بالضريبة. ويتعين أن يعامل أي مبلغ تحتجزه الحكومة القائمة بعملية الجمع كمصروف عن هذه العملية كدفعة مقابل خدمة. وأما أي مبلغ آخر يحتجز من قبل الحكومة القائمة بالجمع، كما يحدث بموجب ترتيبات المشاركة الضريبية فيتعين أن يعامل كمنحة جارية. فإن كانت الحكومة القائمة بالجمع مفوضة سلطة تحديد وتغيير النسبة، فإنه يتعين معاملة المبلغ الذي يتم جمعه كعائد ضريبي لهذه الحكومة.

3-72 وعندما تقوم حكومات مختلفة متضامنة وبالتساوي بتحديد ضريبة ما واتخاذ قرار متضامنة وبالتساوي حول توزيع الأرباح، وليس لحكومة واحدة سلطة

مطلقة أو مهيمنة، فإن عوائد الضريبة تعود إلى كل حكومة وفقًا لنصيب كل منها في الأرباح. فإن كان هناك ترتيب ما يتيح لوحدة حكومية ما مباشرة سلطة مطلقة ومهيمنة، فإن جميع العوائد الضريبية تنسب إلى تلك الوحدة.

3-73 وربما يكون هناك أيضًا ظرف ما لفرض ضريبة ما بموجب سلطة دستورية أو غيرها للحكومة ولكن حكومات أخرى تقوم منفردة بفرض نسبة الضريبة من خلال سلطاتها المختصة. وتعتبر العوائد المحصلة لكل حكومة من خلال اختصاصها الإقليمي منسوبة إلى كل منها كعوائد ضريبية لتلك الحكومة.

3-74 ويتم تطبيق نفس المبادئ على دفع الدعم أو المزايا الاجتماعية.

المعاملات الغير نقدية

3-75 ***المعاملات الغير مالية هي المعاملات التي لا تتم مبدئيًا بوحدات من العملة.*** ولذا فإن القيود في نظام الحسابات القومية تمثل القيم التي يتم قياسها أو تقديرها بشكل غير مباشر. وفي بعض الحالات، قد تكون العاملة فعلية ويتعين أن تكون القيمة مقدرة لتسجيلها في الحسابات. والمقايضة مثال واضح على ذلك.. وفي بعض الحالات، يتعين إنشاء المعاملة بأكملها ثم تقدير قيمة لها. واستهلاك الأصول الثابتة مثال على ذلك. (كان تقدير القيمة في الماضي يطلق عليه مسمي الافتراض ولكن من المفضل الاحتفاظ بذلك المصطلح لذلك النوع من المواقف التي لا تنطوي على تقدير القيمة فحسب بل على إنشاء معاملة أيضًا.)

3-76 إن المبالغ المالية المرتبطة بالمعاملات الغير مالية هي قيود تختلف أهميتها الاقتصادية عن المدفوعات النقدية حيث أنها لا تمثل مبالغ من المال قابلة للصرف بحرية. وقد تم التعامل في القسم الخاص بالتقييم من القسم (هـ) مع مختلف طرق التقييم الواجب إتباعها بالنسبة للمعاملات الغير نقدية.

3-77 من الممكن أن تكون المعاملات الغير نقدية إما معاملات تنطوي علي طرفين أو عملين في وحدة مؤسسية واحدة. وتتكون المعاملات التي تنطوي على طرفين من مقايضة ومقابل عيني ومدفوعات عينية بخلاف التعويض العيني وتحويلات عينية. وهذه المعاملات التي تنطوي على طرفين تمت مناقشتها في البداية متبوعة بمناقشة المعاملات الداخلية.

3-78 وعلى الرغم من أن المعالات العينية التي تنطوي على طرفين موجودة في الواقع العملي، فهي تسجل غالبًا في نظام الحسابات القومية بنفس طريقة تسجيل المعاملات النقدية ذات الإنفاق ذي الصلة للبند المتاح عينيًا. ويضمن ذلك أن هناك تغير في ثروة المانح دون أن يحصل المانح على المنتج المحول بينما يحصل المتلقي على المنتج دون أي تغير في الثروة. وهناك مزيد من النقاش حول هذا الموضوع فيما يتصل بالتحويلات الجارية في الفصل الثامن وحول تحويلات رأس المال في الفصل العاشر.

معاملات المقايضة

3-79 تنطوي معاملات المقايضة على طرفين حيث يقوم أحدهما بتوفير سلعة أو خدمة أو أصل ما بخلاف النقود للطرف الآخر مقابل سلعة أو خدمة أو أصل بخلاف النقود. وكما ذكرنا آنفًا، المقايضة هي مثال عن معاملة فعلية يتعين تقدير قيمة لها. ولقد كانت تتسم دومًا بالأهمية معاملات المقايضة التي تنطوي على مبادلة السلع بسلع أخرى. وربما يتم تنظيم معاملات المقايضة بشكل منظم في أسواق ملائمة أو قد تتم، في بعض البلدان، بشكل متقطع فقط على نطاق ضيق. كما تتم عمليات مقايضة بين الأمم وينطوي ذلك على صادرات وواردات.

المقابل العيني

3-80 يتم سداد المقابل العيني عندما يقبل أحد الموظفين السداد في شكل سلع وخدمات بدلاً من النقود. وهذا العرف متبع بشكل مكثف في معظم الاقتصاديات لأسباب تتراوح من رغبة أصحاب العمل في العثور على أسواق تقع تحت سيطرتها لتصريف جزء من مخرجاتها أو لتفادي الضرائب للتهرب الضريبي. ويتخذ المقابل العيني عدة أشكال والقائمة التالية تضم بعض من أكثر الأنواع شيوعًا من السلع والخدمات التي تقدم دون تكلفة أو بأسعار مخفضة من جانب أصحاب العمل لموظفيهم:

أ- الوجبات والمشروبات،
ب- خدمات الإسكان أو الإعاشة من النوع الذي يمكن استخدامه من قبل أعضاء الأسرة التي ينتمي إليها الموظف،

ج- خدمات السيارات التي تقدم للاستخدام الشخصي للموظفين،
د- السلع والخدمات التي يتم إنتاجها كمخرجات من عمليات إنتاج صاحب العمل نفسه كالفحم المجاني للعاملين في المناجم.

علاوة على ذلك، فربما يرغب بعض الموظفين في أو يلتزمون، إضافة إلى السلع والخدمات، بقبول جزء من تعويضاتهم في شكل أصول مالية أو غيرها من الأصول.

السداد العيني بخلاف المقابل العيني

3-81 المدفوعات العينية بخلاف المقابل العيني تتم عندما يتم سداد مجموعات كبيرة نم المدفوعات في شكل سلع وخدمات وليس نقود. فعلى سبيل المثال، قد يقبل أحد الأطباء السداد مقابل الخمر بدلاً من النقود. أو بدلاً من أن يدفع مستخدم الأرض أو رأس المال الثابت الإيجار أو القيم الإيجارية بالنقود، يسدد للمالك في شكل سلع أو خدمات. والإيجار على الأخص، مثلاً، قد يسدد عن طريق تسليم جزء من المحاصيل المنتجة لصاحب الأرض. (ويعرف ذلك بالمشاركة المحصولية). وقد تسدد الضرائب أيضًا عينيًا، فعلى سبيل المثال قد تسدد ضرائب الميراث عن طريق تبرعات كاللوحات الفنية أو الأشياء الثمينة الأخرى.

التحويلات العينية

3-82 ووفقًا لما ورد أعلاه، يتم في المعتاد تسجيل المعاملات العينية في الحسابات إن كانت تحويلات نقدية متبوعة بإنفاق على المنتجات المعنية من قبل المتلقي. وتنطبق هذه المعالجة على التعاون الحكومي الدولي والهدايا والإسهامات الخيرية. وغالبًا ما يقدم كل من التعاون الحكومي الدولي الهدايا والإسهامات الخيرية عينيًا من أجل تحقيق عنصري الملائمة والكفاءة أو لأغراض ضريبية. فالمعونات الدولية مثلاً بعد وقوع كارثة طبيعية قد تكون أكثر فاعلية ويتم تقديمها بشكل أسرع إن تم ذلك بشكل مباشر في شكل أدوية وأطعمة ومأوي بدلاً من النقود. وأحيانًا ما يتم عن طريق الإسهامات العينية تفادي الضرائب التي تستحق إن تم بيع البند ذي الصلة وتم إعطاء النقود لمؤسسة خيرية.

3-83 ومن الحالات الخاصة للتحويلات العينية هي التحويلات الاجتماعية العينية. وتتكون هذه التحويلات من السلع والخدمات التي تقدمها الحكومة العامة والمؤسسات الغير هادفة للربح لخدمة الأسر حيث يتم تقديم تلك السلع والخدمات إلى الأسر كل على حدة. والصحة والتعليم هي أمثلة كبرى لذلك. وبدلاً من توفير مبالغ محددة من المال لاستخدامها في شراء الخدمات الطبية والتعليمية، فإن هذه الخدمات غالبًا ما تقدم عينيًا لضمان الوفاء بالحاجة إليها. (وأحيانًا ما يقوم المتلقي بشراء الخدمة ثم يسترد مقابلها من خلال نظم التأمينات أو الإعانة. ولا تزال مثل هذه المعامل تعالج بوصفها عينية لأن المتلقي يتصرف فقط كوكيل لنظام التأمينات).

3-84 ويتم تسجيل التحويلات الاجتماعية العينية كتحويل واضح من الحكومة والمؤسسات الغير هادفة للربح لخدمة الأسر إلى الأسر وكتحويل لاستهلاك السلع والخدمات. ويطلق على مقياس الدخل بعد التحويل مسمي الدخل المعدل القابل للصرف (وليس الدخل القابل للصرف) ويطلق على مقياس الاستهلاك مسمي الاستهلاك النهائي الفعلي (ونفقة ليس الاستهلاك النهائي).

المعاملات الداخلية

3-85 يعامل نظام الحسابات القومية أنواعًا معينة من الأعمال داخل وحدة مؤسسية ما بوصفها معاملات لإعطاء صورة تحليلية أكثر فائدة للاستخدامات النهائية للمخرجات. وهذه المعاملات التي تنطوي على وحدة واحدة فقط يطلق عليها مسمي المعاملات الداخلية أو المعاملات داخل الوحدة.

3-86 وتعمل بعض الأسر والحكومة العامة والمؤسسات الغير هادفة للربح لخدمة الأسر بصفتها منتجين وكمستهلكين نهائيين. وعندما تشارك وحدة مؤسسية ما في كلا النشاطين، فربما تختار استهلاك بعض أو كل المخرجات نفسها بعد تمام عملية الإنتاج. وفي مثل هذه الحالة لا تتم أية معاملة بين الوحدات المؤسسية، ولكن من المفيد إنشاء معاملة وتقدير قيمتها لتسجيل كل من المخرجات والاستهلاك في الحسابات.

3-87 والمبدأ بالنسبة للأسر في نظام الحسابات القومية هو أن جميع السلع التي ينتجها أشخاص وتستخدمها لاحقًا نفس الأشخاص أو أعضاء من نفس الأسر لأغراض الاستهلاك النهائي تقيد في

المخرجات بطريقة موازية للطريقة التي تقيد بها السلع المباعة في السوق. ويعني ذلك أن المعاملات تفترض حيث يعتبر الأشخاص المسئولين عن إنتاج السلع هم من يقومون بتسليم هذه السلع إلى أنفسهم كمستهلكين أو أعضاء أسرهم ثم يتعين ربط القيم بها من أجل قيدها في الحسابات.

3-88 والمؤسسات التي تملكها الحكومات أو المؤسسات الغير هادفة للربح لخدمة الأسر تقدم بشكل عام خدمات التعليم والصحة أو أنواع أخرى من الخدمات للأسر كل على حدة دون تكلفة أو بأسعار ليست كبيرة من الناحية الاقتصادية. وتكلفة تقديم هذه الخدمات تتحملها الحكومات العامة أو المؤسسات الغير هادفة للربح لخدمة الأسر وتقيد القيم بوصفها معاملات داخلية، أي كنفقات نهائية للحكومة أو المؤسسات الغير هادفة للربح لخدمة الأسر على مخرجات تنتجها المؤسسات التي تملكها. (وكما أسلفنا الشرح، يتم تسجيل حصول الأسر على هذه الخدمات بشكل منفصل تحت بند التحويلات الاجتماعية العينية وهي نوع آخر من المعاملات الغير نقدية التي تتم بين الوحدات الحكومية والمؤسسات الغير هادفة للربح لخدمة الأسر من جهة والأسر المعنية من جهة أخرى).

3-89 ويعترف نظام الحسابات القومية بالعديد من المعاملات الأخرى في شركات لإعطاء رأي أكثر وضوحًا عن الإنتاج. فعلى سبيل المثال، عندما تنتج الشركات أصولاً ثابتة لاستخدامها الخاص، فإن نظام الحسابات القومية يسجل عمليات التسليم من قبل الشركات إلى نفسها كمستخدمين لاحقين. وعندما تستخدم الشركات الأصول الثابتة (سواءً لحسابها الخاص أو مشتراة) في أثناء عملية الإنتاج فإن نظام الحسابات القومية يغير الانخفاض في قيمة الأصل في أثناء فترة الإنتاج كتكلفة.

3-90 وقد تمت في الفقرة (104/6) مناقشة تسجيل عمليات التسليم بين مؤسسة وأخرى تنتمي لنفس الشركة.

الظواهر الخارجية والأعمال الغير قانونية

3-91 تصف الأقسام أعلاه أنواع الأعمال التي تعتبر معاملات في نظام الحسابات القومية. ويركز هذا القسم على الظواهر الخارجية والأعمال الغير قانونية، مع شرح السبب في أن الظواهر الخارجية لا تعتبر معاملات والتمييز بين أنواع الأعمال الغير قانونية التي تعتبر والتي لا تعبر معاملات.

المظاهر الخارجية

3-92 تتسبب أعمال اقتصادية معينة تقوم بها وحدات مؤسسية في إحداث تغيرات في حالة أو ظروف وحدات أخرى دون رضاها. وهذه هي المظاهر الخارجية التي من الممكن اعتبارها كخدمات من دون طلب بتقديم خدمات، أو انتزاع للخدمات، دون موافقة الوحدة المتأثرة. وهو عمل غير تعاوني عادة تصحبه عواقب غير مرغوب فيها وهو الشيء المضاد لمعاملات السوق.

3-93 ولكن من الضروري أن نعتبر ما إذا كان يتعين تخصيص قيم لمثل هذه المظاهر من عدمه. يتعين على الحسابات الاقتصادية قياس الوظائف الاقتصادية كالإنتاج أو الاستهلاك في سياق نظام قانوني واجتماعي اقتصادي معين تتحدد فيه أيعار وتكاليف نسبية. وعلاوة على ذلك، سوف ينطوي الأمر على صعوبات فنية كبيرة عند محاولة الربط اقتصاديًا قيم ذات مدلول بالظواهر الخارجية حين تكون من الظواهر الغير سوقية بشكل رئيسي. وبما أن المظاهر الخارجية ليست معاملات تقوم الوحدات المؤسسية بإدخالها في سجلاتها، فليست هناك آلية لضمان أن القيم الموجبة أو السالبة التي يتم ربطها بالظواهر الخارجية عن طريق العديد من الأطراف ذات الصلة ستكون ثابتة بشكل متبادل. إضافة إلى ذلك، فالمبالغ التي تشمل القيم بالنسبة للظواهر الخارجية ليس في المستطاع تفسيرها بوصفها قيم تمثل توازنًا أو مواقف اقتصادية مستدامة. فإن تعين استبدال هذه القيم عن طريق مدفوعات فعلية فإن السلوك الاقتصادي للوحدات ذات الصلة سيتغير بشكل كبير.

3-94 ومن الأمثلة الدارجة هو التلوث الذي يسببه أحد المنتجين في الهواء أو المياه التي تستخدمها وحدات أخرى لأغراض الإنتاج أو الاستهلاك. فإن سمح للمنتج أن يلوثهما دون تكلفة أو مخاطر توقيع عقوبة عليه من جراء هذا الفعل، فإن التكاليف الخصوصية لإنتاج لمحدث بالتلوث ستكون أقل من التكاليف الاجتماعية للمجتمع. وهناك بعض البلدان، في فترات معينة من تاريخها على الأقل، قد تختار صياغة قوانينها حتى يتاح لبعض المنتجين الحد من

تكاليفهم الخصوصية عن طريق التلويث مع الإفلات من العقوبة. ومن الممكن أن يتم ذلك عن عمد لتشجيع عملية التحول الصناعي على سبيل المثال. والحكمة من وراء مثل هذه السياسة قد تكون محل تساؤل بشكل كبير، ولاسيما على المدى البعيد، ولكن ليس من نتيجة ذلك أنه من الملائم أو من المفيد من الناحية التحليلية أن تحاول الحسابات الاقتصادية تصحيح حالات الفشل المؤسسي المفترضة لهذا النوع من نسبة التكاليف إلى المنتجين الذين لا يختار المجتمع الاعتراف بهم. فعلى سبيل المثال، فالغرض الكامل من محاولة جعل بعض المظاهر الخارجية مظاهر داخلية عن طريق فرض الضرائب أو المصاريف الأخرى على التخلص من الملوثات هو إحداث تغيير في طرق الإنتاج بغرض الحد من التلوث. وسوف تكون المحاسبة الكاملة للمظاهر الخارجية أمرًا بالغ التعقيد لأنه لا يكفي فقط إدخال تكاليف في حسابات المنتجين ولكن سوف يتطلب الأمر إدخال العديد من التسويات الأخرى ذات الأهمية الاقتصادية محل التساؤل بالنسبة لميزان الحسابات.

95-3 ويوضح هذا النوع من الأمثلة السبب في أن بعض التحليلات التي يتم إجراؤها بالشكل الأفضل في إطار حساب تابع حيث يحدث تخفيف لبعض القيود والأعراف الخاصة بنظام الحسابات القومية. وفي حالة التلوث، تم وضع النظام المتكامل للمحاسبة البيئية والاقتصادية (SEEA 2003) وكان الهدف منها بالتحديد هو استكشاف الموضوعات البيئية.

الأعمال الغير قانونية

96-3 تعامل الأعمال الغير قانونية تناسب خصائص المعاملات (وأهم ما في ذلك سمة وجود اتفاقية متبادلة بين الطرفين) بنفس الطريقة التي تعامل بها الأعمال القانونية. وقد يكون إنتاج واستهلاك بعض السلع أو الخدمات كالمواد المخدرة أمرًا غير قانوني ولكن المعاملات السوقية في مثل هذه السلع والخدمات يتعين قيدها في الحسابات. فإن كان قيد الإنفاق على السلع أو الخدمات الغير قانونية من جانب الأسر سيتم تجاهله بناءً على المبادئ، فستكون هناك مبالغة في تقدير إن الادخار الأسري وسيفترض حصول الأسر على أصول لم تحصل عليها في الواقع. ومن الواضح أن الحسابات ككل عرضة للتشويه بشكل خطير إن تم استبعاد معاملات يتم إبرامها في الواقع. وقد يتعذر، أو حتى يستحيل، الحصول على البيانات عن المعاملات الغير قانونية، ولكنها ينبغي من حيث المبدأ أن تدرج في الحسابات حتى من قبيل الحد من الأخطاء في البنود الأخرى، بما في ذلك البنود الموازنة.

97-3 ولكن العديد من الأعمال الغير قانونية هي جرائم في حق أشخاص أو ممتلكات بحيث لن يكون هناك منطق من وراء تفسيرها كمعاملات. فمن النادر على سبيل المثال تفسير السرقة على أنها عمل ينطوي على وحدتين تبرمان اتفاقية متبادلة. والسرقة والعنف، من الناحية المنطقية، هما شكل من أشكال الظواهر الخارجية التي يصيب الضرر من خلالها وحدة مؤسسية أخرى عن عمد وليس مجرد الضرر مصادفة أو بشكل عرضي. ولذا فسرقة البضائع من الأسر على سبيل المثال لا تعامل بوصفها معاملات ولا تسجل القيم المقدرة لها بموجب الإنفاق الأسري.

98-3 فإن كانت السرقة أو أعمال (بما في ذلك الحرب) تنطوي على أعمال كبرى لإعادة التوزيع أو تدمير الأصول، فمن الضروري أخذها في الحسبان. ويتم التعامل معها كما شرحنا أدناه بوصفها تدفقات أخرى وليس كمعاملات.

2- التدفقات الأخرى

99-3 التدفقات الأخرى هي تغيرات في قيمة الأصول والخصوم التي لا تنتج عن معاملات. والسبب في أن هذه التدفقات ليست معاملات مرتبط بأنها لا تستوفي واحدة أو أكثر من خصائص المعاملات.فعلى سبيل المثال، قد لا تتصرف الوحدات المؤسسية ذات الصلة عن طريق الاتفاق المتبادل، كما في حالة الاستيلاء على الأصول دون مقابل. أو ربما يكون التغير راجعًا إلى حدث طبيعي كزلزال مثلاً وليس ظاهرة اقتصادية تمامًا. ولكن قد تتغير قيمة أحد الأصول بالعملة الأجنبية نتيجة لتغير سعر الصرف.

100-3 وتظهر القيود الخاصة بالتدفقات الأخرى في واحد من الحسابين الذين يشكلان التغيرات الأخرى في حسابات الأصول. وتشمل التغيرات الأخرى في حساب حجم الأصول التغيرات التي تؤدي إلى تغير في قيمة أصل ما بسبب تغير في

كمية ذلك الأصل أو خصائصه المادية. ويشمل حساب إعادة التقييم التغيرات في قيمة الأصول والخصوم وصافي القيمة نتيجة فقط للتغيرات في مستوي وهيكل الأسعار، وهو ما ينعكس في مكاسب وخسائر الملكية.

التغيرات الأخرى في حجم الأصول

3-101 تقع التغيرات الأخرى في حجم الأصول في ثلاث فئات رئيسية.

3-102 تتصل أولي هذه الفئات بظهور واختفاء الأصول والخصوم وليس المعاملات. وقد تتصل بعض من هذه بالأصول التي تتكون بشكل طبيعي كموارد طبقة التربة، ولذا تحدث حالات الظهور والاختفاء كتفاعلات بين الوحدات المؤسسية والطبيعة. وتتصل أخرى بالأصول التي تنشأ من خلال الأنشطة البشرية كالأغراض الثمينة. ويقوم حساب رأس المال بالنسبة للأغراض الثمينة، على سبيل المثال، الاستحواذ عليها كسلع أو واردات تم إنتاجها حديثًا في معاملات، كما يقيد المعاملات في السلع المتواجدة والمصنفة فعليًا كأغراض ثمينة. إن الاعتراف بقيمة كبيرة أو مميزة للسلع التي لم تدرج بالفعل في الميزانية العمومية هو ما يعتبر ظهورًا اقتصاديًا ينبغي تسجيله كتدفق آخر. وقد لا تكون هذه الأغراض الثمينة في الميزانيات العمومية لأي سبب من أسباب عديدة. فربما تكون مثلاً مؤرخة بتاريخ سابق على الحسابات أو تم قيدها أصلاً كسلع استهلاكية.

3-103 وتتصل الفئة الثانية بآثار الظواهر الخارجية والكوارث. وأحد هذه الأحداث هو قيام إحدى الوحدات المؤسسية بشكل فعال بنزع أحد الأصول من مالكه دون موافقة ذلك المالك، وهو فعل لا يعتبر معاملة لأن عنصر الاتفاق المتبادل غائب. كما تشمل هذه الأحداث كذلك ما يؤدي إلى دمار الأصول ككارثة طبيعية أو حرب ما. وعلى النقيض من ذلك، تشير معاملات كاستهلاك رأس المال الثابت أو الغير في المخزونات إلى معدلات طبيعية من الخسارة أو الضرر.

3-104 وتتصل الفئة الثالثة بالتغيرات في الأصول والخصوم التي تعكس التغيرات في تصنيف الوحدات المؤسسية بين القطاعات وفي هيكل الوحدات المؤسسية أو تصنيف الأصول والخصوم. ومثال على ذلك، إذا أصبح أحد المشروعات الغير مسجلة أكثر تميزًا من الناحية الاقتصادية من مالكه واتخذ خصائص شبه الشركة، فإن المشروع والأصول والخصوم التي يحوزها تنتقل من القطاع الأسري إلى قطاع الشركات الغير مالية والتغيرات في التخصيص القطاعي للأصول والخصوم المملوكة لشبه الشركة تسجل تحت هذا العنوان.

مكاسب وخسائر الملكية

3-105 وتستحق مكاسب الملكية الإسمية الموجبة أو السالبة في أثناء الفترة المحاسبية لملاك الأصول والخصوم نتيجة لأحد التغيرات في أسعارها. وأحيانًا توصف مكاسب الملكية بوصفها "مكاسب رأس المال"، ولكن مصطلح "مكاسب الملكية" هو المفضل في هذا المقام لأنه يؤكد على أن مكاسب الملكية تستحق كلية كنتيجة لامتلاك الأصول أو الخصوم على مدى فترة زمنية دون تحويلها بأي شكل من الأشكال. ولا تشمل مكاسب الملكية مكاسب "رأس المال" فقط كالأصول الثابتة والأرض والأصول المالية، بل تشمل كذلك المكاسب المحصلة على المخزونات من جميع أنواع السلع التي يحوزها المنتج، بما في ذلك الأعمال الجارية، والتي غالبًا ما توصف بأنها "تقدير المخزونات" وقد تستحق مكاسب الملكية عن الأصول المملوكة لأية فترة من الوقت في أثناء الفترة المحاسبية، وليس فقط الأصول المملوكة طوال الفترة، ومن ثم فقد تظهر بالنسبة للأصول التي لا تظهر في الميزانية العمومية الافتتاحية زلا في الميزانية العمومية الختامية.

3-106 وتعتمد مكاسب الملكية الإسمية على التغيرات التي تطرأ على أسعار الأصول والخصوم على مدار الوقت. والأسعار المقصودة هي الأسعار التي ربما تباع بها الأصول في السوق. وقد تنقسم كذلك مكاسب الملكية الإسمية إلي مكاسب ملكية طبيعية، وهي ما تعكس التغيرات في مستوي السعر العام، ومكاسب الملكية الفعلية التي تعكس التغيرات في الأسعار النسبية للأصول.

د- المخزونات الموازنة

3-107 ***البند الموازن هو صيغة محاسبية يتم الحصول عليها عن طريق طرح القيمة الإجمالية للقيود على أحد جانبي الحساب من القيمة الإجمالية على الجانب الآخر منه***. ولا يتسنى قياسها

بمعزل عن القيود الأخرى، كقيد مشتق؛ حيث تعكس تطبيق القواعد المحاسبية العامة على قيود معينة على كلا جانبي الحساب. ولا تتصل بأية مجموعة محددة من المعاملات أو أية مجموعة من الأصول، ومن ثم فلا يمكن التعبير عنها من حيث سعرها الخاص أو وحدات الكمية الخاصة بها.

البنود الموازنة في حسابات التدفق

3-108 والبنود الموازنة ليست ببساطة وحدات يتم إدخالها لضمان أن الحسابات متوازنة. وغالبًا ما تستخدم كمؤشرات أساسية للاقتصاد الكلي لتقييم الأداء الاقتصادي. وهي توجز قدرًا كبيرًا من المعلومات وتشمل بعضاً من أهم القيود في الحسابات، كما نستطيع أن نري من أمثلة البنود الموازنة بالنسبة للحسابات التي تحوي تدفقات تمت إعادة تنظيمها فيما يلي:

أ- القيمة المضافة أو الناتج المحلي،
ب- فائض التشغيل،
ج- الدخل القابل للصرف،
د- الادخار،
ه- صافي الإقراض أو صافي الاقتراض،
و- الرصيد الخارجي الجاري.

البنود الموازنة في الميزانيات العمومية

3-109 إن صافي القيمة، التي تعرف بأنها قيمة جميع الأصول الغير مالية الأصول المالية المملوكة لوحدة مؤسسية ما أو قطاع مطروحًا منها قيمة جميع الخصوم المستحقة، هو البند الموازن في الميزانية العمومية. وكما هو الحال بالنسبة لبنود موازنة أخرى في نظام الحسابات القومية، لا يمكن قياس صافي القيمة بمعزل عن القيود الأخرى ولا هي تتصل بأية مجموعة بعينها من المعاملات.

3-110 وكما يظهر صافي القيمة كمستوي من البنود، فربما يتسنى أيضًا استخلاص التغيرات في صافي القيمة نتيجة لمختلف أنواع المعاملات والتدفقات الأخرى. وكما أنه من الممكن تتبع التغيرات في مستويات أية أصل من خلال التغيرات في المعاملات والتدفقات الأخرى طوال الفترة، فإنه من الممكن كذلك بشكل متعمق وصف التغيرات في إجمالي صافي القيمة وفقًا للمعاملات والتدفقات الأخرى التي أدت إلى التغيرات في إجمالي مستوي الأصول والخصوم.

ه- **القواعد المحاسبية**

3-111 وكما بينا في المقدمة، يغطي هذا القيم مبدأ المحاسبة رباعية القيود، والتقييم وتوقيت القيد، وتصنيف القيود المحاسبية وتصنيف المعاملات في مجموعات. وقد ورد شرح تطبيق كل من هذه التدفقات والبنود الفردية تفصيلاً في الفصول التي تصف القيود في مختلف جداول وحسابات الإطار المركزي. وقد تمت مناقشة تفاصيل تصنيف القيود المحاسبية، واحدًا بعد الآخر، في الفصل الثالث عشر.

1- المحاسبة رباعية القيود

3-112 وينبع النظام المحاسبي الذي يمثل أساس نظام الحسابات القومية من مبادئ موسعة لمسك الدفاتر. ومن الممكن، لفهم النظام المحاسبي لنظام الحسابات القومية، تمييز ثلاثة مبادئ لمسك الدفاتر:

1- مسك الدفاتر الرأسي ذو القيد المزدوج، والمعروف كذلك بمسمي مسك الدفاتر ذو القيد المزدوج المستخدم في المحاسبة التجارية،
2- مسك الدفاتر الأفقي ذو القيد المزدوج،
3- مسك الدفاتر رباعي القيود

3-113 والسمة الرئيسية لمسك الدفاتر الرأسي رباعي القيود هو أن المعاملة تؤدي إلى قيدين على الأقل، واللذان يشار إليهما تقليديًا بوصفهما قيد الدائن وقيد المدين، وفي سجلات القائم بالمعاملة. ويضمن هذا المبدأ أن جميع قيود الدائن وجميع قيود المدين متساوية بالنسبة لجميع المعاملات، ومن ثم يسمح بفحص توافق الحسابات بالنسبة لوحدة واحدة. وتتطلب كل معاملة قيدين.

3-114 وللتدفقات الأخرى قيود مناظرة مباشرة في التغيرات في صافي القيمة. ونتيجة لذلك يضمن مسك الدفاتر الرأسي ذو القيد المزدوج الهوية الأساسية للميزانية العمومية لوحدة ما، أي أن القيمة الإجمالية للأصول تساوي القيمة الإجمالية للخصوم مضافًا إليها صافي القيمة. وينتج صافي القيمة من القيمة الإجمالية للأصول المملوكة لكيان ما مطروحًا منها القيمة الإجمالية للخصوم.

3-115 ومفهوم مسك الدفاتر الأفقي ذو القيد المزدوج مفيد في عملية تجميع الحسابات التي تعكس العلاقات الاقتصادية المتبادلة بين مختلف الوحدات المؤسسية بطريقة

منتظمة. وتعني أنه إذا كانت الوحدة (أ) تقدم شيئًا ما للوحدة (ب)، فإن حساب كل من (أ) و (ب) تبين المعاملة لنفس المبلغ وذلك كالآتي: كدفع في حساب (أ) واستلام في حساب (ب). ويضمن مسك الدفاتر الأفقي مزدوج القيد ثبات عملية القيد لكل فئة من فئات المعاملات عن طريق المناظرين. ومثال ذلك، يجب أن تتساوي حصص الأرباح واجبة السداد في الاقتصاد أجمع مع حصص الأرباح واجبة الاستلام في الاقتصاد أجمع عندما توضع في الحسبان المعاملات مع بقية العالم.

116-3 وينتج عن التطبيق الفوري لكل من مسك الدفاتر الرأسي ذو القيد المزدوج ومسك الدفاتر الأفقي ذو القيد المزدوج مسك للدفاتر رباعي القيود، وهو النظام المحاسبي الذي يمثل أساس القيد في نظام الحسابات القومية. وهو يتعامل بطريقة تتسم بالترابط مع مبرمي المعاملات المتعددين أو مجموعات مبرمي المعاملات، والتي يفي كل منها بمتطلبات مسك الدفاتر الرأسي ذو القيد المزدوج. ومن ثم فإن معاملة واحدة بين نظيرين ينشأ عنها أربعة قيود. وعلى النقيض من مسك الدفاتر التجاري، تتعامل الحسابات القومية مع التفاعلات بين حشد من الوحدات بالتوازي، ولذا يتطلب عناية خاصة من منظور الترابط. وبما أن أحد خصوم وحدة ما ينعكس في أصل مالي لوحدة أخرى، على سبيل المثال، فإنه يتعين بشكل متماثل تقييمهما وتخصيصهما في الوقت وتصنيفهما لتفادي حالات عدم التوافق في تجميع الميزانيات العمومية للوحدات حسب كل قطاع أو بالنسبة للاقتصاد ككل. وينطبق نفس الشيء على التدفقات الأخرى التي تؤثر على الميزانيات العمومية لنظيرين.

117-3 يستخدم نظام لحسابات الوطنية الأعراف والمصطلحات التالية لتسجيل التدفقات للعالم الخارجي. فالواردات على سبيل المثال هي مورد من بقية العالم تستخدم في الاقتصاد المحلي، ويمثل سداد قيمة الواردات استنزاف للثروة بالنسبة للاقتصاد المحلي ولكن مورد مالي للعالم الخارجي. ومن خلال معاملة حساب بقية العالم كقطاع زائف، فمكن الممكن تطبيق مبدأ المحاسبة رباعية القيود وموازنة جميع المخزونات والتدفقات في إطار الاقتصاد ومع بقية العالم بالكامل. ويبين حساب ميزان المدفوعات المركز المجمع لجميع القطاعات المحلية بالنسبة إلى بقية العالم. ولذا فهو صورة طبق الأصل من حسابات بقية العالم في إطار نظام الحسابات القومية. ولكن رغم أن عكس جوانب الحسابات على البنود المبينة فإن هناك تغطية متساوية وقياس وتصنيف بين النظامين. وقد تمت مناقشة ذلك بشكل أكثر توسعًا في الفصل الرابع والعشرين.

ه- التقييم

القواعد العامة

118-3 تتبع قوة نظام الحسابات القومية كأداة تحليلية بشكل كبير من قدرته على الربط بين العديد من الظاهر الاقتصادية بالغة التنوع عن طريق التعبير عنها في وحدة محاسبية واحدة. ولا يحاول نظام الحسابات القومية أن يقرر استغلال التدفقات والبنود التي ترد ضمن نطاقه، وإنما يحاول قياس قيمة التبادل الجارية للقيود في الحسابات بالنقود، أي أن القيم التي يتم من خلالها تبادل السلع أو الخدمات أو العمالة أو الأصول أو أنه بالإمكان تبادلها مقابل النقود (العملة أو الودائع القابلة للتحويل).

تقييم المعاملات

119-3 وتعرف أسعار السوق بالنسبة للمعاملات على أنها المبالغ النقدية التي يدفعها مشترون راغبون للحصول على شيء ما من بائعين راغبين؛ وفي ذلك تتم عمليات التبادل بين أطراف مستقلة بناءً على اعتبارات تجارية فقط، أحيانًا ما يطلق عليها "بالاستقلال الكامل". ومن ثم، فإن سعر السوق، وفقًا لهذا التعريف الضيق، يشير فقط إلى سعر عملية تبادل واحد بعينها بموجب الشروط المنصوص عليها. ومن الممكن أن ينجم عن عملية تبادل ثانية لبند مماثل، حتى في ظل ظروف تكاد مشابهة تمامًا، سعر سوق مختلف. وسعر السوق المعرف على هذا النحو يتعين تمييزه بوضوح عن السعر المحدد في السوق، سعر أو سوق عالمية أو سعر أو السعر الجاري أو سعر السوق العادل أو أي سعر آخر يقصد منه التعبير عن عمومية الأسعار لفئة معينة من عمليات تبادل من المفترض أنها متماثلة وليس أسعار تنطبق فعليًا على عمليات تبادل معينة. علاوة على ذلك، ليس بالضرورة أن يفسر سعر السوق على أنه مكافئ لسعر سوق حرة، أي أنه لا ينبغي تفسير معاملة بالسوق على أنها تستحق فقط في وضع تنافسي تام بالسوق. ومن الممكن في الواقع إبرام معاملة بالسوق في ظل هيكل احتكاري

أو هيكل لاحتكار الشراء أو أي هيكل سوقي آخر. وقد تكون السوق بالغة الضيق في الواقع لدرجة أنها تتكون من معاملة واحدة من نوعها بين أطراف مستقلة.

3-120 وعندما يتم الاتفاق على سعر ما من كلا الطرفين قبل أن تتم المعاملة، فإن السعر المتفق عليه أو السعر التعاقدي هو سعر السوق بالنسبة للمعاملة بصرف النظر عن الأسعار التي تسود عندما تتم المعاملة.

3-121 وسوف تمثل قيم التبادل الفعلي في معظم الحالات أسعار السوق وفقًا لوصفها في الفقرة السابقة. وتصف الفقرات (3-131 إلى 3-134) الحالات التي لا تمثل فيها قيم التبادل الفعلي أسعار السوق. والمعاملات التي تنطوي على إغراق وخصومات تمثل أسعار السوق. وتشمل أسعار معاملات السلع والخدمات الضرائب والدعم وفقًا للحال. وسعر السوق هو السعر واجب الأداء من المشتري بعد أن يأخذ في حسبانه أية خصومات أو عمليات استرداد أو تسويات ... إلخ من البائع.

3-122 ويتم تسجيل المعاملات في الأصول والخصوم بالأسعار التي تشترى بها أو يتم التصرف بموجبها. ويتعين تسجيل المعاملات في الأصول والخصوم خالصة من أية عمولات أو رسوم أو ضرائب سواءً كانت مفروضة بشكل واضح أم مشمولة في سعر الشراء أو مخصومة من أرباح البائع. والسبب في ذلك هو أن كلاً من المدينون والدائنون يقومون بتسجيل نفس المبلغ لنفس الأداة المالية. ويجب تسجيل العمولات والرسوم والضرائب بشكل منفصل عن المعاملة في الأصل أو الخصم المالي في ظل فئات ملائمة. وتقييم الأدوات المالية، الذي يستبعد العمولات والمصاريف، يختلف عن تقييم الأصول الغير مالية الذي يشمل أية تكاليف لنقل الملكية.

3-123 وعندما تتعذر ملاحظة أسعار السوق بالنسبة للمعاملات، فإن التقييم وفقًا لأسعار السوق المكافئة يتيح عملية تقريب لأسعار السوق. وفي مثل هذه الحالات، توفر أسعار السوق لنفس البنود أو بنود مشابهة عند وجود تلك الأسعار أساسًا جيدًا لتطبيق مبدأ أسعار السوق. ويتعين بوجه عام الحصول على أسعار السوق من الأسواق التي يتم فيها تبادل نفس البند أو بنود مشابهة في نفس الوقت وبأعداد كافية وفي ظروف مشابهة. فإن لم تتواجد سوق ملائمة يتم فيها تبادل سلعة أو خدمة ما في الوقت الراهن، فمن الممكن الحصول على تقييم لمعاملة تنطوي على تلك السلعة أو الخدمة من أسعار السوق الخاصة بسلع وخدمات مشابهة عن طريق إجراء تعديلات على النوعية والفروق الأخرى.

المنتجات الزراعية التي تباع من المزرعة

3-124 التأهيل الشديد بالنسبة للملاحظة المذكورة أعلاه ضرورية في حالة المنتجات الزراعية التي تباع مباشرة من المزرعة. ومن الممكن أن يكون ما يطلق عليه سعر بوابة المزرعة منخفض بشكل كبير عن سعر أقرب الأسواق حيث يتسنى ملاحظة الأسعار بما أن الأسعار الأخيرة تشمل تكاليف نقل السلع إلى السوق. علاوة على ذلك، إن انتقل قدر صغير فقط من أحد المحاصيل إلى السوق، فقد يتطلب سعرًا أكثر ارتفاعًا مما سيكون عليه في حالة توافر المحصول بكاملة للتبادل. ويتعين فهم هذه الاعتبارات من خلال عملية التأهيل التي لاحظت أن أسعار السوق ملائمة عندما يتم فقط تبادل منتجات مشابهة بعدد غير طاف وفي ظروف مشابهة. وعندما لا تكون هذا الأحوال قائمة فإنه يتعين إجراء تعديلات على الأسعار التي تمت ملاحظتها.

المقايضة

3-125 تتطلب حالة المقايضة التفكير بشكل خاص. يتعين تقييم المنتجات التي تتم المقايضة عليها عند إنتاجها وعند الحصول عليها بغرض الاستهلاك أو لتكوين رأس المال. وربما يحدث في غالب الأحوال ألا يستحق دفع ضرائب على المنتجات بالنسبة لمعاملات مقايضة التي تبرم من جانب المنتج على نطاق ضيق (أو إن كانت تستحق الدفع بأقل القيم فإن شروط المنتجات المقايضة تعني أن الضرائب قد تم تفاديها أو أنها لم تدفع)، وفي هذه الحالة لا يتم الاستبعاد التلقائي للمنتجات التي تمت المقايضة عليها من التعرض للضرائب على المنتجات. ومن الجائز أن يكون هناك دعم من الناحية المنطقية على المنتجات التي تتم المقايضة عليها ولكن ليس هناك احتمال كبير بأن يحدث ذلك. وليس هناك نظرًا لطبيعة المقايضة هوامش للجملة أو التجزئة لتنطبق على المنتجات التي تتم مقايضتها. ولكن السلع التي تخضع

للمقايضة ترتبط بتكاليف النقل. فإن كانت الوحدة التي تقوم بتقديم السلع للمقايضة تقوم أيضًا بتوفير النقل، فسوف يعني ذلك بوجه عام أن "حزمة" المقايضة تشمل بعض خدمات النقل وسوف تكون القيمة بالنسبة للمتلقي سعر للمشتري حيث يشمل ذلك السعر تكلفة النقل المشار إليها. فإن تعين على الوحدة المتلقية للسلع توفير النقل، فقد يؤدي ذلك إلى خفض تقييم السلع بالنسبة للمتلقي.

126-3 من الممكن أن تتصل معاملات المقايضة بسلع جديدة أو موجودة يحصل عليها أحد طرفي المقايضة، وفي هذه الحالة ستكون التكلفة بالنسبة لذلك الطرف هي تكلفة الشراء (في حالة السلع الجديدة) أو القيمة المستطاع الحصول عليها في حالة السلع الموجودة.

127-3 وتنطوي معاملات المقايضة بالضرورة على وحدتين (على الأقل) ومنتجين. وقد تحدد كل من الوحدتين سعرًا مختلفًا لبندهما المقايض عليه. وفي مثل هذه الحالة، فبما أن القواعد المحاسبية لنظام الحسابات القومية تتطلب تسجيل قيمة واحدة لكلا الطرفين على أسس عملية، فربما يؤخذ بمتوسط بسيط من مختلف التقييمات كقيمة للمعاملة (بعد السماح بحساب أية ضرائب أو تكاليف للنقل).

128-3 لا تتم معاملات المقايضة دائمًا في نفس الوقت. وعندما لا يكون الحال كذلك فإنه يتعين تسجيل حساب المدينون/الدائنون حتى وإن لم يكن أي من جزئي معاملة المقايضة يتم بصورة نقدية.

أسعار التسعير

129-3 يفرض التقييم السوقي أيضًا مشكلات بالنسبة للمعاملات في السلع التي تحدد فيها العقود فترة تسعير وغالبًا ما تكون لبعض الأشهر بعد أن تكون السلع قد تم تبادلها. وفي مثل هذه الحالات، يتعين تقدير القيمة السوقية وقت التبادل. ويتعين مراجعة التقدير مقابل القيمة السوقية الفعلية عندما تكون معلومة. ويتم تحديد القيمة السوقية عن طريق سعر العقد حتى وإن كان غير معلوم وقت تغيير الملكية.

تقييم التحويلات العينية

130-3 عند توفير الموارد الغير مالية دون مقابل، فإن مثل هذه الموارد ينبغي تقييمها بأسعار السوق التي كان من الممكن تلقيها إن كانت تلك الموارد قد بيعت في السوق. وفي غياب سعر السوق فإن منظور المانح عن القيمة المفترضة للمعاملة سوف ستكون في الغالب بالغة الاختلاف عن القيمة التي يفترضها المتلقي. ولذا فإن قاعدة الاختبار والتجربة هي استخدام القيمة المخصصة من المانح كأساس للتسجيل.

سعر التحويل

131-3 وفي بعض الحالات، قد لا تمثل قيمت التبادل الفعلي أسعار السوق. ومن أمثلة ذلك المعاملات التي تنطوي على أسعار تحويل بين الشركات التابعة واتفاقيات المضاربة مع أطراف أخرى وبعض المعاملات التجارية بما في ذلك حصة الامتياز (أي حصة واجبة السداد بسعر مخفض كأمر يتعلق بالسياسات). وقد تكون الأسعار أقل من القيمة الفعلية أو مبالغ في تقديرها، وفي هذه الحالة يتعين إجراء عملية تقييم لأسعار السوق المكافئة. وعلى الرغم من وجوب إجراء تعديل عندما لا تمثل قيم التبادل الفعلية أسعار السوق، فقد يكون ذلك عمليًا في العديد من الحالات. إن تعديل قيم التبادل الفعلية لتعكس أسعار السوق سوف تكون له عواقب على الحسابات الأخرى. وعلى ذلك، فعند إجراء مثل هذه التسويات، فإنه يجب إجراء تسويات مناظرة في الحسابات الأخرى. ومثال على ذلك إذا تم تعديل أسعار السلع فإنه يتعين كذلك تعديل حساب الدخل ذي الصلة أو معاملات الحساب المالي أو كلاهما.

132-3 قد تحيد القيم المسجلة في فاتورة ما بشكل منتظم أو إلى درجة كبيرة عن الأسعار التي تدفع في السوق لبنود مشابهة لدرجة أنه يجب أن يفترض أن المبالغ المدفوعة تغطي أكثر من المعاملات المحددة. ومثال على ذلك هو ما يطلق عليه تسعير التحويلات: قد تحدد الشركات التابعة أسعار المعاملات فيما بينها بشكل اصطناعي سواءً كان مرتفعًا أو منخفضًا بغرض تحديد دفعة غير محددة من الدخل أو تحويل رأس المال. ويجب إيضاح مثل هذه المعاملات إن كانت قيمتها كبيرة وسوف يعيق ذلك التفسير الملائم للحسابات. وفي بعض الحالات، قد يتم تحفيز تسعير التحويلات عن طريق توزيع الدخل أو تراكمات أو سحوبات حقوق الملكية. ومن المستحسن استبدال القيم الدفترية (أسعار التحويل) بما يعادل القيمة السوقية، وذلك عندما تكون أوجه الخلل كبيرة وعندما يجعل

توافر البيانات (كالتعديلات التي تتم من خلال موظفي الجمارك أو الضرائب أو من جانب الأقتصاديات الشريكة) الأمر مجديًا لفعل ذلك. وانتقاء أفضل معادلات القيمة السوقية لتحل محل القيم الدفترية هو إجراء لاستدعاء المحاذير والآراء المستنيرة.

133-3 إن تبادل السلع فيما بين الشركات التابعة قد لا يحدث غالبًا بين الأطراف المستقلة (ومثال ذلك العناصر المتخصصة التي يصح استخدامها فقط عندما تدمج في منتج منتهي). وعلى غرار ذلك، قد لا يوجد معادل قريب لتبادل الخدمات كالخدمات الإدارية والمعرفة الفنية من أنواع المعاملات في الخدمات التي تبرم عادة بين الأطراف المستقلة. ولذا، فإنه بالنسبة للمعاملات بين الأطراف التابعة، قد يتعذر تحديد القيم المكافئة للقيم السوقية وقد لا يتوافر أمام القائمين بعملية التوحيد خيار سوى قبول التقييمات القائمة على التكاليف الواضحة التي تم تكبدها في الإنتاج أو أية قيمة أخرى مخصصة من قبل الشركات.

التسعير الميسر

134-3 وهناك معاملات غير تجارية كمنحة عينية مثلاً وليس لهذه المعاملات سعر سوق، وقد يتم إبرام معاملات غير تجارية أخرى بأسعار مفترضة تشمل بعض عناصر المنحة أو الامتياز ولذا فإن هذه الأسعار هي أيضًا أسعار غير سوقية. وقد تشمل أمثلة مثل هذه المعاملات عمليات التبادل السلع المتفاوض عليها بين الحكومات والقروض الحكومية التي تتسم بأسعار فائدة منخفضة عن عمليات التبادل التي تتسم بشروط وفترات سداد مشابهة أو أية شروط أخرى بالنسبة لقروض تجارية بحتة. وقد ورد وصف الإقراض الميسر في الفصل الرابع والعشرين. وغالبًا ما تخضع المعاملات المبرمة من قبل هيئات الحكومة العامة والجهات الخاصة الغير هادفة للربح والتي لا تشارك في التزامات تجارية بحتة لاعتبارات غير تجارية. ولكن التحويلات التي تنطوي على تقديم سلع وخدمات قد يتم توفيرها أو تلقيها كذلك عن طريق قطاعات أخرى من الاقتصاد.

التقييم بالتكلفة

135-3 إن لم تتواجد سوق ملائمة يتم من خلالها مقارنة قيمة تدفق أو بند معين غير نقدي، فإن تقييمه قد يستخلص من الأسعار التي تحدد في أسواق ذات صلة كبيرة بشكل أقل. وفي نهاية المطاف، من الممكن تقييم بعض السلع والخدمات فقط عن طريق المبلغ الذي تتكلفه هذه السلع والخدمات لإنتاجها في الوقت الراهن. ويتعين أن تشمل هذه السلع والخدمات السوقية وسلع وخدمات الاستخدام الخاص التي يتم تقييمها بهذه الطريقة أسلوب تتبع يعكس صافي فائض التشغيل أو الدخل المختلط الراجع إلى المنتج. ولكن بالنسبة للسلع والخدمات الغير سوقية التي يتم إنتاجها من قبل الوحدات الحكومية أو المؤسسات الغير هادفة للربح لخدمة الأسر، فإنه لا يجب تخصيص علاوة لأي فائض تشغيل صافٍ.

تقييم الأصول

136-3 من الضروري أحيانًا تقييم البنود بقيمها المقدرة أو تكاليف إنتاجها المخفضة حالية الاستحواذ. ثم يتعين بعد ذلك أن يشمل التخفيض جميع التغيرات التي طرأت على ذلك البند منذ شرائه أو إنتاجه (مثل استهلاك رأس المال الثابت والنضوب الجزئي والنضوب التام والانحدار والتقادم غير المتوقع والخسائر الكبرى والأحداث الأخرى الغير متوقعة). ومن الممكن تطبيق نفس الطريقة على التدفقات الغير نقدية للأصول القائمة.

137-3 فإن لم يكن في المستطاع تطبيق أي من الطرق المذكورة أعلاه، فمن الممكن قيد البنود أو التدفقات التي تنشأ عن استخدام الأصول بالقيمة الحالية المخصومة للعوائد المستقبلية المتوقعة. وبالنسبة لبعض الأصول المالية، وخاصة تلك الأصول ذات القيمة الإسمية القابلة للتطبيق في وقت ما من المستقبل، فإنه يتم تحديد القيمة السوقية الحالية بوصفها القيمة الإسمية المخصومة حتى تاريخه عن طريق سعر صرف السوق. ولذا فإنه، من حيث المبدأ، إذا تسنى القيام بتقدير قوي منطقيًا لمصدر المكاسب المستقبلية التي تنشأ عن أصل ما، إضافة إلى سعر خصم ملائم، فإن ذلك يتيح إجراء عملية تقدير للقيمة الحالية. ولكن، قد يتعذر تحديد المكاسب المستقبلية بدرجة مناسبة من التأكد، وبالنظر إلى وجوب إجراء افتراضات عن عمر الأصل وعامل الخصم الواجب

تطبيقه، ولهذا السبب فإن المصدر الممكن الآخر للتقييم الموصوف في الفقرات السابقة يجب أن يطرق تمامًا قبل اللجوء إلى هذه الطريقة. وعلاوة على ذلك، إذا استخدمت هذه الطريقة، فربما يتعين إجراء اختبار حساسية للافتراضات. والطريقة الشائع استخدامها في الغالب لاستخلاص تقديرات استهلاك رأس المال الثابت وبنود رأس المال للأصول الثابتة تربط مصدر المكاسب المستقبلية بانخفاض قيمة أحد الأصول الثابتة المستخدم في الإنتاج. (وهذه الطريقة، ويطلق عليها طريقة الجرد المستمر، قد ورد وصفها بشكل أكثر تفصيلاً في الفصل الثالث عشر والفصل العشرين.

3-138 وعلى الرغم من أن طريقة صافي القيمة الحالية تعتمد على إجراء توقعات عن المكاسب المستقبلية وأسعار الخصم، فإنها سليمة من الناحية النظرية وفقًا لما يمكن التحقق منه غالبًا بالنسبة لعدد من الأصول المالية. فإن استخدمت بالنسبة لأصول غير مالية، فقد يكون من الملائم إجراء تحليل حساسية للافتراضات التي تم التوصل إليها.

3-139 ولمطابقة القاعدة العامة، يتم تسجيل تقديم الأصول أو الخدمات أو العمالة أو رأس المال مقابل النقد الأجنبي في قيمة التبادل الفعلية المتفق عليها بين طرفي المعاملة والتدفقات ولبنود المتصلة بالعملات الأجنبية يتم تحويلها إلى قيمها بالعملة المحلية بسعر الصرف السائد لحظة قيدها في الحسابات، أي لحظة إتمام المعاملة أو التدفق الآخر أو اللحظة التي يتم تطبيق الميزانية العمومية عليها. والنقطة الوسط بين سعر الشراء وسعر البيع يجب استخدامها بغرض استثناء أي من مصاريف الخدمة.

التقييم وفقًا للمحاسبة التجارية

3-140 إن الحسابات التجارية والعوائد الضريبية والسجلات الإدارية الأخرى هي المصادر الرئيسية للبيانات من أجل إنشاء الحسابات القومية. ولكن يتعين أن نكون على دراية بأنه ليس بالضرورة أن تفي أي من هذه المصادر بمتطلبات التقييم لنظام الحسابات القومية وأنه بناءً على ذلك فإنه ربما يتعين إجراء تعديلات. وعلى الأخص، غالبًا ما تتبع المحاسبة التجارية، بغرض العناية الواجبة، التقييمات غير الملائمة للحسابات الوطنية. وعلى غرار ذلك، تخدم التقييمات التي تجري لأغراض ضريبية غالبًا الأهداف التي تختلف عن أهداف تحليل الاقتصاد الكلي. ومثال ذلك تحيد طرق الإهلاك المفضلة في المحاسبة التجارية، والتي تفرضها السلطات الضريبية بشكل لا يكاد يتغير، عن مفهوم استهلاك رأس المال الثابت الذي يستخدمه نظام الحسابات القومية.

تقييم التدفقات المجزئة

3-141 عندما تشير عملية سداد واحدة إلى أكثر من فئة واحدة من المعاملات (وفقًا لتعريفها في نظام الحسابات السنوية)، فإنه ينبغي قيد التدفقات المنفردة بشكل منفصل. وفي مثل هذه الحالة، يتعين أن يكون إجمالي قيمة المعاملات كل على حدة بعد التجزئة مساوية للقيمة السوقية للتبادل الذي تم فعليًا. ومثال ذلك، تشمل قيم التبادل الفعلي التي تنطوي على عملات أجنبية عملة تحويل العملات. ويجب قيد الجزء الذي تتصل بتحويل العملة بشكل منفصل بوصفه خدمات معاملات. ومثال آخر على ذلك، يوصي نظام الحسابات القومية بتقسيم معاملات الفائدة لدى المؤسسات المالية على فئتين من المعاملات، تبين إحداهما الفائدة وفقًا لفهمها من خلال نظام الحسابات القومية والأخرى تمثل الدفع الضمني لخدمات الوساطة المالية.

3-142 ولا تقتصر التجزئة على المعاملات، ومثال ذلك هو مكاسب الملكية العقارية التي تنفصل لأغراض تحليلية عن مكاسب الملكية المحايدة التي تتناسب ببساطة مع التغيرات في مستوى السعر العام.

3-143 وفي بعض الحالات تتصل التجزئة بسلوك مخادع. ومثال على ذلك هو نوع من تسعير التحويلات التي وردت مناقشته في الفقرة (3-132).

3-144 ويحدث اختلاط المعاملات بشكل أقل وضوحًا عندما لا يحدث تقديم أصل ما وما يتصل به من مدفوعات نقدية في نفس الوقت. وعندما تصبح الفجوة الزمنية طويلة في المعتاد يصبح مبلغ الائتمان المطول كبيرًا للغاية، وربما ينتج عن ذلك ضمنًا أنه تم تحميل رسم فائدة. وفي مثل هذه الحالات المتطرفة، يجب تعديل المدفوعات الفعلية بالنسبة للفائدة المستحقة بغية التوصل إلى قيمة تصحيحية للأصل المحول. ولا يوصي

بإجراء مثل هذه التعديلات بالنسبة للائتمان التجاري العادي.

التقييمات الخاصة بخصوص المنتجات

3-145 عادة ما يتصور منتج أو مستخدم منتج ما قيمته بشكل مختلف نتيجة لوجود ضرائب ودعم على السلع وتكاليف نقل يجب دفعها ووجود هوامش متاجرة. ويقوم نظام الحسابات القومية، بغية الاستمرار قريبًا قدر الإمكان من وجهات نظر مبرمي المعاملات أنفسهم، بقيد جميع الاستخدامات بسعر المشترين بما في ذلك هذه العناصر ولكنه يستبعدها من قيمة مخرجات المنتج.

3-146 ويتم قيد مخرجات المنتجات بالأسعار الأساسية. ويعرف السعر الأساسي بأنه المبلغ الذي يتلقاه المنتج من المشتري مقابل وحدة من سلعة أو خدمة تم إنتاجها كمخرج مطروحًا منه أية ضرائب واجبة الدفع مضافًا إليه أي دعم يتم تلقيه بالنسبة للمنتج كنتيجة لإنتاجه أو بيعه. ويستبعد أية مصاريف نقل يتم إصدار فواتير بها بشكل منفصل من جانب المنتج. فإذا تبين استحالة الحصول على المعلومات المطلوبة بالسعر الأساسي، فقد يتم تقييم المخرج بأسعار المنتجين. ويعرف سعر المنتج بأنه المبلغ الذي يتلقاه المنتج من المشتري مقابل وحدة من سلعة أو خدمة تم إنتاجها كمخرج مطروحًا منها أية ضريبة للقيمة المضافة أو أية ضريبة مشابه قابلة للاقتطاع، بحيث يتم إصدار فاتورة بها إلى المشتري. كما يستثني كذلك أية مصاريف نقل يقوم المنتج بإصدار فاتورة بها بشكل منفصل.

3-147 ويتم تسجيل استخدام المنتجات بأسعار المشترين. ويعرف سعر المشتري بأنه المبلغ واجب السداد من قبل المشتري مستبعدًا منه أية ضرائب للقيمة المضافة أو أية ضريبة أخرى يتم استقطاعها، بغية استلام وحدة من سلعة أو خدمة في الوقت والمكان الذي يحددهما المشتري. ويشمل سعر المشتري لسلعة ما أية مصاريف للنقل يدفعها المشتري بشكل منفصل لاستلام السلعة في الوقت والمكان المحددين.

3-148 والفرق في القيمة المسجلة بالنسبة للمنتج بين وقت إنتاجه ولحظة استخدامه، على سبيل المثال، بغرض إنفاق الاستهلاك النهائي قد يكون كبيرًا. وقد تكون عناصر هذا الفرق كالآتي:

أ- الضرائب مطروحًا منها الدعم على المنتجات الواجب سداده من قبل المنتج،
ب- هوامش التبادل والنقل بما في ذلك الضرائب مطروحًا منها الدعم على المنتجات والواجب سداده من قبل تجار الجملة وتجار التجزئة،
ج- النقل، بما في ذلك الضرائب مطروحًا منها الدعم على المنتجات الذي يدفعه المستهلك بشكل منفصل،
د- الزيادات المتوقعة في الجودة والتي ينتج عنها حجم مخرجات إضافي مطروحًا منها الخسائر في أثناء التخزين،
ه- مكاسب الملكية أثناء وجود المنتج في حوزة منتجه وفي حوزة تجار الجملة وتجار التجزئة.

3-149 وكما نستطيع أن نري مما سبق، يشمل الفرق بين السعر الأساسي الأصلي وسعر المشترين النهائي لسلعة ما كلاً من السعر صافيًا وعناصر الحجم. وفي الواقع العملي، بطبيعة الحال، لا تستطيع التقديرات تتبع المنتجات كل على حدة بل تتم هذه التقديرات على مستوي أكثر عمومية بالنسبة لمجموعات المنتجات.

3-150 ويتم تسجيل واردات وصادرات السلع في نظام الحسابات القومية بقيم أكبر. ويتم تقييم إجمالي واردات وصادرات السلع تسليم ظهر السفينة (FOB وهو عند الحدود الجمركية المصدر). وقد لا يتسنى الحصول على قيم التسليم ظهر السفينة بالنسبة للتقسيمات التفصيلية للمنتج، ولذا فإن الجداول التي تحوي تفاصيل عن التجارة الخارجية تبين واردات السلع التي تك تقييمها عند الحدود الجمركية للمستورد (CIF أي التكلفة والتأمين وأجرة الشحن)، يكملها التسويات العالمية لقيم FOB. وتشمل قيم CIF التأمين ومصاريف الشحن التي يتم تكبدها بين حدود المصدر وحدود المستورد. وقد تختلف بالطبع القيمة في الفاتورة التجارية عن كل من هاتين القيمتين.

3-151 ويتعين أن يطابق الرصيد العام لكل من الواردات والصادرات الظروف الفعلية، ولذا فإن التقييم الحدودي للسلع له نتائج على تسجيل مصاريف الشحن والتأمين في نظام الحسابات القومية. وعادة ما يتعين توفيق قيم كل من الواردات والصادرات لبنود السلع والخدمات لكي تتماشى مع الاتفاقيات الخاصة بتبادل

السلع مع بقية العالم. وهناك تفاصيل إضافية حول هذه المعالجة في الفصول الرابع عشر حتى السادس والعشرين.

تقييم التدفقات الأخرى

التغيرات الأخرى في حجم الأصول

152-3 وبغرض تحديد التقييم بالنسبة للتغيرات الأخرى في حجم الأصول، ينبغي عادة تقييم الأصل قبل وبعد التغير في حجمه وأخذ الفرق الذي لا تفسره أية معاملة بوصفه قيمة التغير الآخر.

ويتم تسجيل التغيرات الأخرى في حجم الأصول المالية والخصوم بأسعار سوقية معادلة لأدوات مشابهة. ولشطب الأدوات المالية التي تم تقييمها بالقيم الإسمية، يتعين أن تتساوى القيمة المسجلة في التغيرات الأخرى في حساب حجم الأصول مع قيمها الإسمية قبل شطبها. وبالنسبة لجميع تصنيفات الأصول والخصوم، يتعين أن تكون قيم كل من الأدوات الجديدة والقديمة واحدة.

مكاسب وخسائر الملكية

153-3 تتراكم مكاسب وخسائر الملكية باستمرار وتنطبق على كل من الأصول المالية والخصوم والغير مالية. ويتم بوجه عام تقديرها عن طريق الطرح من إجمالي التغير في قيمة الأصول تلك الأصول التي يمكن أن تنسب إلى معاملات وإلى تغيرات أخرى في الحجم.

154-3 وبما أن معظم الأصول تطابق الخصوم، سواءً في الاقتصاد المحلي أو لدى بقية العالم، فإنه من المهم بمكان أن تتم مطابقة مكاسب الملكية في أي منهما عن طريق خسائر الملكية في الآخر والعكس بالعكس. ويستحق مكسب ملكية عندما تزداد قيمة أحد الأصول أو تقل قيمة أحد الخصوم. وتبين قيمة مكاسب وخسائر الملكية في أثناء الفترة المحاسبية صافي التغيرات في مكاسب الملكية وخسائر الملكية بالنسبة لأحد الأصول وأحد الخصوم بشكل منفصل. وفي الواقع العملي، يتم احتساب قيمة مكاسب وخسائر الملكية لكل أصل وخصم بين فترتين زمنيتين: بداية الفترة أو عندما يتم الحصول على الأصل أو تكبد الخصم ونهاية الفترة أو عندما يباع أو يتلاشى الأصل أو الخصم.

تقييم مراكز الأصول المالية والخصوم

155-3 يتعين تقييم بنود الأصول المالية والخصوم كما لو كان قد تم الحصول عليها من خلال معاملات بالسوق في تاريخ تقرير الميزانية العمومية. ويتم تبادل العديد من الأصول المالية في الأسواق بانتظام ولذا يتسنى تقييمها عن طريق الاستخدام المباشر لأسعار عروض الأسعار من هذه الأسواق. فإن كانت الأسواق المالية مغلقة في تاريخ الميزانية العمومية، فإن أسعار السوق التي يتعين استخدامها في التقييم هي الأسعار السائدة في أقرب تاريخ سابق عندما كانت الأسواق مفتوحة. والأوراق الدين المالية قيمة سوقية حالية وقيمة إسمية أيضًا. وربما تكون بعض البيانات التكميلية عن القيم الإسمية لمراكز أوراق الدين المالية مفيدة في بعض الأغراض.

156-3 إن التقييم وفقًا لمعادل قيمة سوقية مطلوب لتقييم الأصول المالية والخصوم التي لا يتم تبادلها في أسواق مالية أو يتم تبادلها بشكل غير متكرر فقط. وسوف يكون من الضروري بالنسبة لهذه الأصول والخصوم تقدير قيمها العادلة التي ستؤدي بناءً على ذلك إلى تقدير أسعارها بصورة تقريبية.

157-3 ويجب تمييز القيم السوقية والقيم العادلة والقيم الإسمية عن تلك المفاهيم ومنها القيم المطفأة والقيم التقديرية والقيم الدفترية والتكلفة التاريخية.

أ- القيمة العادلة هي قيمة سوقية معادلة. وتعرف بأنها المبلغ الذي يمكن مقابله تبادل أحد الأصول أو تسوية أحد الخصوم بين طرفين مطلعين وراغبين في معاملة بناءً على اعتبارات تجارية. ومن هنا فهي تمثل تقديرًا لما يمكن الحصول عليه إذا كان الدائن قد باع المطالبة المالية.

ب- تشير القيمة الإسمية إلي المبلغ الذي يدين به المدين للدائن وهو ما يشمل المبلغ الأصلي المستحق بما في ذلك أية فائدة مستحقة.

ج- تعكس القيمة المطفأة المبلغ الذي يتم عنده قياس أحد الأصول أو الخصوم المالية عند الاعتراف المبدئي به مطروحًا منه المدفوعات الأصلية. وتعمل المدفوعات الإضافية لمدفوعات أصلية مجدولة على الحد من القيمة المطفأة بينما المدفوعات الأقل من المدفوعات الأصلية المجدولة تزيد من القيمة المطفأة. وعند كل تاريخ مجدول، تكون

القيمة المطفأة مماثلة للقيمة الإسمية، ولكنها قد تختلف عن القيمة الإسمية في التواريخ الأخرى نتيجة للفائدة المستحقة المشمولة في القيمة الإسمية.

د- القيمة التقديرية هو المبلغ المخصوم من الأصل الواجب سداده.

ه- قد يكون للقيمة الدفترية في الحسابات التجارية معان مختلفة لأن قيمها تتأثر بتوقيت الاستحواذ وعمليات الاستحواذ التي قامت بها الشركة ومدى تكرار عمليات إعادة التقييم والضرائب والتشريعات الأخرى.

و- التكلفة التاريخية، في أضيق معني لها، هي التكلفة وقت الاستحواذ، ولكنها قد تعكس أحيانًا عمليات إعادة تقييم عرضية.

3-158 ومن الممكن أن يعتمد تقييم الأصول المالية والخصوم في البيانات الواردة تقارير الشركات أو أي مستجيبين آخرين على معايير محاسبية تجارية أو إشرافية أو ضريبية أو أية معايير أخرى لا تعكس بالكامل أسعار السوق لهذه الأصول والخصوم. وفي هذه الحالات، يجب تعديل البيانات حتى تعكس، بأقرب ما يمكن، القيمة السوقية للأصول والخصوم المالية. (ومن الممكن الحصول على مزيد من المعلومات حول *قواعد التقييم في إحصاءات الدين الخارجي: دليل المجمعين والمستخدمين* (بنك التسويات الدولية وأمانة الكمنويلث ويوروستات وصندوق النقد الدولي ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية والبنك الدولي (2003)، والمعروف بعبارة *دليل الدين الخارجي*).

3- وقت التسجيل

اختيار وقت التسجيل

3-159 عند مناقشة التوقيت في نظام الحسابات القومية، يجب القيام بتمييز هام بين بيانات البنود وفقًا لما تم تسجيله في الميزانيات العمومية، من جهة، وبيانات التدفقات وفقًا لما تم تسجيله في الحسابات من الجهة الأخرى. وتشير الميزانيات العمومية، من حيث التعريف، إلى فترات معينة من الوقت. وعلى النقيض من ذلك تمثل التدفقات إجماليات على مدى فترة محاسبية منتقاة للمعاملات الفردية أو التدفقات الأخرى والتي هي ذاتها مبعثرة على مدار الفترة المحاسبية.

3-160 ولذا، لا يبين نظام الحسابات القومية المعاملات الفردية أو التدفقات الأخرى، ولكن هناك سببين لتحديد القواعد الدقيقة لتوقيت كل منها منفردة. ففي المقام الأول، يجب صياغة القواعد لتحديد الفترة المحاسبية التي يجب فيها تسجيل التدفقات، وثانيًا التوقيت الدقيق للتدفقات كل على حدة في الفترة المحاسبية مهم للغاية للتمييز بين التغيرات في صافي القيمة نتيجة للمعاملات والتغيرات نتيجة لمكاسب أو خسائر الملكية. وهذا الفرق بالغ الأهمية في حالات التضخم ذو المعدلات المرتفعة.

3-161 ومن بين مشكلات التحديد الواضح لتوقيت المعاملات هو أن أنشطة الوحدات المؤسسية غالبًا ما تمتد على مدى فترات من الممكن خلالها تمييز العديد من اللحظات. فعلى سبيل المثال، تبدأ العديد من عمليات البيع التجارية بالتوقيع على عقد بين البائع والمشتري ويشمل العقد تاريخ التسليم والتاريخ أو التواريخ التي تستحق فيها الدفعات وتستكمل فقط كما في تاريخ استلام البائع للدفعة الأخيرة. وكل من هذه اللحظات المختلفة م الزمن تعد ملائمة من الناحية الاقتصادية إلى درجة ما.

3-162 وعلى نفس المنوال، من الممكن عند تحليل الإنفاق الحكومي اليوم الذي يتم فيه التصويت على إحدى الموازنات من قبل المشرع واليوم الذي تقوم فيه وزارة المالية بتفويض إحدى الإدارات في سداد الأرصدة المخصصة واليوم الذي يتم فيه إبرام التزام معين من قبل الإدارات واليوم التي تحدث فيه عمليات التسليم وأخيرًا اليوم الذي تصدر فيه أوامر الدفع وتدفع الشيكات. وفيما يتصل بالضرائب على سبيل المثال، فإن اللحظات المهمة هي اليوم أو الفترة التي ينشأ فيها خصم واللحظة التي يتم فيها تقدير الالتزام الضريبي بشكل مؤكد واليوم الذي يستحق فيه دفع الضريبة دون جزاء واليوم الذي تدفع فيه الضريبة بالفعل أو تتم عمليات للاسترداد.

3-163 من الواضح أن نظام الحسابات القومية سوف يثقله بشدة إدخال القيود لجميع المراحل المتعاقبة القابلة للتمييز في إطار أنشطة الوحدات المؤسسية رغم إمكان ذلك من الناحية النظرية. ويجب القيام بخيار للاعتراف بكل من (أ) احتياجات تحليل الاقتصاد الكلي و (ب) الآراء الخاصة بالاقتصاد الكلي و (ج)

المصادر المتاحة بالشكل المتعارف عليه. وفي هذا الصدد يتم غالبًا التمييز بين تسجيل التدفقات على أساس نقدي وعلى أساس مستحق الأداء وعلى أساس الالتزام وعلى أساس الاستحقاق. وقد توجد أسس زمنية أخرى كالحركة المادية أو العملية الإدارية المستخدمة في بعض مصادر البيانات. ويوصي نظام الحسابات القومية بالقيد على أساس الاستحقاق طوال الوقت.

اختيار القيد على أساس الاستحقاق

3-164 تعمل المحاسبة النقدية فقط على قيد المدفوعات النقدية وقيدها وقد القيام بسداد هذه المدفوعات. وتستخدم هذه الطريقة بشكل موسع لأغراض تجارية معينة. ومن المزايا العملية لها هو تفادي المشكلات التي ترتبط بتقييم التدفقات الغير نقدية. ولكن ليس بالإمكان استخدام المحاسبة النقدية بوجه عام بالنسبة للمحاسبة الاقتصادية والمحاسبة الوطنية حيث أن الوقت الذي يتم فيه سداد المدفوعات قد يختلف بشكل كبير عن الأنشطة الاقتصادية والمعاملات التي تتصل بها، حيث أن هذه الأنشطة والمعاملات الأساسية التي يسعى نظام الحسابات القومية لوصفها. إضافة إلى ذلك، ليس في المستطاع تطبيق المحاسبة النقدية على العديد من التدفقات الغير نقدية المشمولة في نظام الحسابات القومية.

3-165 تبين عملية قيد مستحق الدفع التدفقات التي تنشأ عنها مدفوعات نقدية في آخر الأوقات التي يمكن سدادها فيها دون تكبد مزيد من المصاريف أو الجزاءات و، إضافة إلى أولئك، المدفوعات النقدية الفعلية لحظة حدوثها. والفترة الزمنية (إن وجدت) بين اللحظة التي يستحق فيها سداد دفعة ما واللحظة التي يتم فيها السداد فعليًا يتم تخطيها عن طريق قيد أحد المدينين أو أحد الدائنين في الحسابات المالية. وتوفر عملية مستحق الدفع وصفً أكثر شمولاً للتدفقات النقدية أكثر مما يحدث من خلال المحاسبة النقدية. ومن عيوبها بالطبع أن التسجيل لا زال يقتصر على التدفقات النقدية.

3-166 تعمل المحاسبة على أساس الاستحقاق على قيد التدفقات عند نشوء القيمة الاقتصادية أو تحولها أو تبادلها أو تحويلها أو تلاشيها. ويعني ذلك أن التدفقات التي تعني تغيرًا في الملكية يتم إدخالها عندما يحدث التغير، وتقيد الخدمات عندما تقدم، والمخرجات وقت نشأة المنتجات والاستهلاك الوسيط عندما تستخدم المواد والتجهيزات. ويفضل نظام الحسابات القومية المحاسبة على أساس الاستحقاق للأسباب الآتية:

أ- يتوافق توقيت المحاسبة على أساس الاستحقاق تمامًا مع طريقة تعريف الأنشطة الاقتصادية والتدفقات الأخرى في نظام الحسابات القومية. ويتيح هذا التوافق تقييم ربحية الأنشطة المنتجة بالشكل الصحيح (أي دون التأثير المزعج للعناصر المتقدمة والعناصر المتأخرة في التدفقات النقدية) واحتساب صافي قيمة قطاع ما بالشكل الصحيح في أي وقت من الأوقات، و

ب- من لممكن تطبيق المحاسبة على أساس الاستحقاق على التدفقات الغير نقدية.

3-167 إن العديد من المعاملات كالمشتريات اليومية للأسر من المتاجر هي معاملات نقدية يتم من خلالها تسليم أصل مقابل سداد فوري أو شبه فوري نقدًا. وفي هذا الحالات، لا توجد فروق بين الطرق الثلاث التي خضعت للنقاش في هذا المقام. والمحاسبة على أساس الاستحقاق ملائمة بصفة خاصة لتوقيت العديد من المعاملات الداخلية (كالمخرجات التي تضاف إلى مخزون المنتج) وعمليات التبادل التي يقوم من خلالها الأطراف بالتسليم في أوقات مختلفة (كالمبيعات ذات الدفعات المؤجلة) والتحويلات الإلزامية (الضرائب والتدفقات المرتبطة بالضمان الاجتماعي).

3-168 وفي المعتاد تكون المحاسبة على أساس الاستحقاق هي العرف بالنسبة للوحدات المؤسسية المشاركة. وتتكون العديد من المعاملات من تبادل بين شركتين للسلع المخصصة للأصول الغير مالية على سبيل المثال. وفي مثل هذا التبادل، سيتم إدخال قيود محاسبية في دفاتر كل شركة لتوضح نفس التواريخ للحصول على السلع وتسليم الأصول المالية من جهة وللحصول على الأصول المالية وتسليم السلع على الجانب الآخر. ولكن أحيانًا لا يتلقاها طرفي المعاملة بوصفها تحدث في نفس اللحظة. علاوة على ذلك لا يحتفظ بعض المتعاملين وخاصة الوحدات الحكومية بسجلات للمشتريات على أساس الاستحقاق. وفي هذه الحالات، تتطلب قواعد الترابط في نظام الحسابات القومية أنه يجب بذل الجهود

لتصحيح الإحصاءات الأساسية للحيود والأخطاء الكبرى. وقد تم فيما يلي مناقشة تطبيق القاعدة العامة للقيد على أساس الاستحقاق على الظروف الأكثر شيوعًا.

توقيت الاستحواذ على السلع والخدمات

3-169 إن تاريخ تسجيل الاستحواذ على السلع هي اللحظة التي تأول فيها ملكية هذه البضاعة إلى يد أخرى، وإذا لم تكن عملية التغيير في ملكية البضاعة أمرا بين وواضح، فإن توقيت التسجيل يمكن أن يكون هو الدلالة على تاريخ الاستحواذ وانتقال الملكية وحتى إذا لم تتوفر هذه المعلومات أيضا ، فإن لحظة الاستحواذ والتحكم الفعلي في هذه البضاعة تعتبر تاريخ الاستحواذ على السلع بالفعل وانتقال ملكيتها في يد المستحوذ. وتطبق أحكام الشركات التابعة بشكل خاص على العمليات الداخلية على هذه العملية أو عندما يطرأ تغير على الملكية بموجب إجراءات اعتماد إيجاري مالي أو الشراء الإيجاري.

ومن الضروري أن يتم تسجيل السلع المستوردة والمصدرة عندما يحدث تغيير في ملكيتها. وفي حالة غياب المصادر التي تبين التاريخ الذي تم في تغير ملكية هذه البضاعة فإن هناك احتمال يوصف بالقوة أن تكون هذه البضاعة تجاوزت الحدود بين البلاد سواء قبل أو بعد التغير في ملكيتها بتوقيت قصير، حيث تعتمد الكثير من الإحصائيات التجارية على المستندات الجمركية التي تبين التنقل الفعلي في ملكية السلع عبر الحدود والمنافذ الجمركية الإقليمية أو الداخلية ومن ثم فإنه يمكن الاعتماد على التواريخ الواردة في هذا الشأن واستخدامها على وجه التقريب.

3-170 تُسجل الخدمات في نظام الحسابات القومية حين ما يتم تقديمها، إلا أن هناك بعض الخصوصية لبعض من الخدمات إذ تقدم هذه الخدمات على أساس مستمر، على سبيل المثال خدمات الإيجار والتأمين والإسكان (بما في ذلك المساكن المأهولة من قبل المالك). حيث يتم تسجيل هذه الخدمات على أنها خدمات مستمرة تمتد طوال فترة العقد أو طالما المنزل قائم.

توقيت تسجيل العمليات المعاد توزيعها

3-171 يتم تسجيل العمليات المعاد توزيعها في التوقيت التي يتم المطالبة بها، ولهذا يتم تسجيل أمور مثل تعويضات الموظفين والفوائد وإيجار الأراضي والمساهمات الاجتماعية والمنافع في الفترة التي تجمع فيها المبالغ المستحقة الدفع، وبالتساوي، يتم إدخال كافة البيانات الخاصة بالضرائب توقيت إبرام المعاملات أو أية تدفقات أخرى التي تزيد من مسئولية الدفع. وهذا يتضمن أن الضرائب على المنتجات والواردات يتم تسجيلها في الأوقات التي تتم فيها إنتاج المنتجات أو استيرادها أو بيعها وفقا لنوع الضريبة. ويتم حاليا تسجيل الضرائب على الدخل حين تحصيل الدخل إلا إذا كانت تتم عملية الخصم الضريبي على المصدر حيث تسجل في حين استقطاع الضريبة من المصدر. وفيما يتعلق بالمعاملات التوزيعية، يعتبر توقيت التراكم على قرار الوحدة التي ستتولى عملية التوزيع من حيث التوقيت الذي ستتم فيه عملية توزيع الدخل أو تحويله، ولا يكون مستوى الحصص الموزعة مستندا بشكل واضح على فترة تجميع محددة ولكن يتم تسجيل هذه الحصص اعتباراً من التوقيت الذي كانت فيه هذه الحصص مجتمعة "قبل التقسيم". وهناك أمثلة أخرى مثل السحوبات من دخل الكيانات شبيهة المؤسسات وكذلك التحويلات التطوعية المختلفة والتي يتم تسجيلها لحظة إتمامها.

توقيت تسجيل معاملات الأصول المالية والخصوم

3-172 يتم تسجيل المعاملات الخاصة بالأصول المالية (بما في ذلك المدفوعات النقدية) في نظام الحسابات القومية على أساس التغيير في الملكية. ويحدد نظام المحاسبات القومية بعض من المطالب والمسئوليات المالية ،على وجه الخصوص الائتمان التجاري والسُلف، والتي تعتبر نتيجة ضمنية لمعاملات غير مالية ولا تعتبر بحال من الأحوال دليلا على إتمام هذه العملية. وفي هذه الأحوال، قد يتم المطالبة المالية توقيت حدوث النظير الغير مالي لها. ويتم الإمساك على نظيرها من أجل المعاملات المالية التي يقوم نظام الحسابات القومية بتسجيلها بين الكيان الشبيه بالشركة والمالك.

3-173 يمكن لكلا الطرفين المشاركين في المعاملة المالية تسجيلها بتواريخ مختلفة في السجلات الخاصة بكلاهما حيث يمتلك كلاهما المستندات الدالة على إتمام المعاملة في أوقات مختلفة، نتج هذا الاختلاف عن تصفية المعاملة مثل تاريخ الشيك المرسل بالبريد، إلخ. وتعتبر المبالغ المشاركة في هذه العمليات بوجه عام أساسية وفعالة في حال تحويل

الإيداعات وحسابات المدينة والذمم الدائنة. ونكرر على أن أسباب الاتساق تتطلب أن يتم إدخال هذه المعاملات في نفس التاريخ لكلا الطرفين، وإن لم يكن هناك تاريخا معينا يمكن أن يتم اتخاذها على أنه التاريخ الذي تم فيه تغيير الملكية فإنه يتم اعتبار التاريخ التي تم فيها استكمال المعاملة تماما (وهذا التاريخ الذي يكون فيه الدائن قد قام بتحصيل كافة مستحقاته بالكامل) حيث يكون هذا التاريخ حاسما بشكل تام.

174-3 وفيما يتعلق بالأوراق المالية، قد يكون تاريخ المعاملة (التاريخ الذي تغيرت فيه ملكية الأوراق المالية) سابق على تاريخ تغطية المعاملات (وهو التوقيت الذي يتم فيه تسليم الأوراق المالية). حيث يلتزم كلا الطرفين بتسجيل المعاملة في التوقيت الذي تم فيه تغير ملكية الأوراق المالية، وليس التوقيت الذي تم فيه تسليم الأصول المالية، وأي تغير ملحوظ بين المعاملة وتاريخ تغطية المعاملات يضع زيادة على الحسابات الدائنة والمدينة.

175-3 تسجل عمليات سداد الديون، على أساس الاستحقاق، وبعد تمام تسويتها بالكامل (أي إذا ما تم سدادها، أو إعادة جدولتها أو إسقاطها من قبل الدائن)، وفي حالة حدوث تأخر في السداد، بحيث لا تكون أي معاملة دائنة ولكن يلزم أن يتم إظهارها في السندات حتى يتم تصفية هذه الحسابات. وإذا ما نص العقد على أي تغير في خصائص السند المالي حال كونه من المتأخرات، حيث يلزم أن يتم تسجيل إعادة التصنيف هذا في التغيرات التي تكون في الأصول المالية والحسابات والدائنة. وتطبق عملية إعادة التصنيف على كافة الأمور طالما كان العقد الأصلي نافذ إلا أن يتم تعديل بعض من بنوده (على سبيل المثال، أسعار الفائدة أو فترات السداد). ولكن إذا ما تم إعادة التفاوض على العقد أو تغيرت طبيعة المستند من فئة مستنديه معينة إلى فئة أخرى (على سبيل المثال من سندات إلى حق ملكية) فإنه يلزم إعادة تسجيل هذه المعاملة على أنها معاملة جديدة.

تاريخ تسجيل الإنتاج والاستهلاك الوسيط

176-3 ينص مبدأ التسجيل على أساس الاستحقاق أن يتم تسجيل الإنتاج في الفترة التي يتم فيها الإنتاج الفعلي، وبالإضافة إلى كون تسجيل العمل قيد التنفيذ بشكل مستمر على أنها منتجات العمل، إلا أنه حين يتم الانتهاء من عملية الإنتاج، يتبعه تجميع هذا الإنتاج عند كمية معينة يمكن فيها نقلها إلى مخزون الإنتاج الكامل الذي يكون جاهزا للتسليم أو البيع.

177-3 وبالمثل، يتم تسجيل الاستهلاك الوسيط للبضاعة أو الخدمات عندما يتم استخدام البضاعة والخدمات في العملية الإنتاجية، ليتم تفريقها عن التوقيت الذي تم فيه الحصول عليها من المنتج.

توقيت تسجيل التغيرات في قائمة السلع والموجودات والاستهلاك في رأس المال الثابت

178-3 يمكن أن يكون المخزونات عبارة عن سلع وإمدادات يحتفظ بها المنتجين على أنها مدخلات، أو مخرجات لم يتم بيعها أو منتجات لدى تجار الجملة أو التجزئة، وفي كافة الأحوال، بالإضافة إلى عمليات تسجيل المخزونات عندما يتم شراء أو إنتاج المنتجات أو الحصول عليها بأي شكل أخر، ويصاحب هذا عملية تسجيل للخصومات في المخزونات في حالة بيع المنتجات أو استهلاكها على أنها استهلاك وسيط أو التخلص منها بأي شكل.

179-3 إن تاريخ استهلاك رأس المال الثابت يرتبط ارتباطا وثيقا بعملية تقييمه، ويعتبر استهلاك رأس المال الثابت هو كل ما يدخل في فئات التكلفة التي تتجمع على مدى الفترة التي يكون فيها الأصل الثابت محل التقييم متوفرا لأغراض الإنتاج. وتعتمد النسبة الحقيقية للفترات المحاسبية على نسبة الإهلاك.

تاريخ تسجيل المعاملات المركبة وقيود التوازن

180-3 إن المعاملات التي يتم تقييمها باعتبارها رصيد لمعاملتين أو أكثر والتي تلي توقيت التدفقات الأساسية لهذه المعاملات، على سبيل المثال، خدمات الوساطة المالية المقاسة على نحو غير مباشر حيث يتم تسجيلها على أنها فائدة على القروض أو تراكم للودائع.

181-3 وتطبق نفس القاعدة الخاصة بتوقيت التسجيل على بنود التوازن، وذلك نتيجة لتنوع المعاملات والتدفقات الأخرى التي يتم تغطيتها في هذا النظام، بحيث يكون لكل معاملة خصائصها، ويصبح من الضروري التفكير من أجل تفسير بنود

التوازن. على سبيل المثال، عند تحليل بند التوازن "الادخار" لمؤسسة غير مالية يلزم أن نضع في الاعتبار بأنه لا يلزم تطابق وقت تحصيل الزيادة في الفائض التشغيلي مع أوقات العوامل الأخرى كما هو الحال عندما تكون توزيعات الأرباح مستحقة الدفع.

توقيت تسجيل التدفقات الأخرى

3-182 تعتبر التغيرات الأخرى في حجم الأصول أحداث مختلفة حيث تنشأ في لحظة معينة أو في غضون فترة قصيرة من الزمن

توقيت تسجيل أرباح أو خسائر الحيازة

3-183 يصاحب التغير في الأسعار صفات أخرى وخصوصا للأصول العاملة في الأسواق النشطة، حيث يتم حساب مكاسب وخسائر الحيازة الاسمية بين نقطتين في الوقت الذي تكون فيه:

أ. بدء الفترة المحاسبية أو الحصول على ملكية من وحدات أخرى (من خلال الشراء أو المعاملات العينية) أو إنتاج أصل

ب. أو الوقت التي يتم فيه انتهاء الفترة المحاسبية التنازل عن ملكية أصل (من خلال البيع أو المعاملات العينية) استهلاك أصل من الأصول خلال عملية الإنتاج

3-184 وقد يتساءل أحد عن لماذا لا يتم حساب مكاسب وخسائر الحيازة الاسمية خلال الفترة التي تبدأ من اتفاق وحدتان على تبادل الأصول الخاص بكل منهما بدلا من حسابها ابتدأ من الفترة التي تبدأ فيها عملية الاستحواذ على الأصول المملوكة للطرف الأخر ، وبعد كل هذا، هل لا يعني أن توقيع العقد الذي يقتضي تثبيت الأسعار أن هذا لا يتضمن أن أي تغير في السعر الأخير يمكن تحويله؟ حيث تعتبر نظام المحاسبات القومي أن الالتزامات الناتجة عن التعاقد غير محصلة حتى يقوم أحد الطرفين من الأطراف المتعاقدة بتنفيذ تعهداته (إما عن طريق تمرير ملكية بعض الأصول إلى الطرف الأخر أو توفير الخدمة المتفق عليها أو توفير العمالة أو رأس المال) كذلك يمكن للوحدة تحمل مكاسب أو خسائر الحيازة على الأصول أو الخصومات التي لها ملكية اقتصادية عليها فقط. مع العلم بأن اجتماع هاتان القاعدتان معا يتضمنان عدم تحميل الطرف الثاني المتعاقد أي خطر لأسعار محتملة في الفترة التي تكون بين توقيع العقد والتاريخ الذي يقوم فيه الطرف الأول بتسليم الأصل للطرف الثاني، حيث لا يملك الطرف الثاني الأصول ليقوم بتسليمها علاوة على أنه لا يمتلك الحق في مطالبة الطرف الأول بأن يقوم بالتسجيل في الحسابات المالية.

3-185 وفقا للقواعد المنتهجة في نظام المحاسبات القومية، يلزم إدخال التغير في الهيكل والتصنيف في اللحظة التي تنتقل فيها الوحدة أو الأصل إلى فئة أخرى عن التي كانت تنتمي إليها فيما قبل. حيث تتطلب أنظمة تدفق المخزونات مثل نظام الحاسبات القومية أن يتم تسجيل كافة عمليات إعادة التصنيف وكذلك تسجيل كافة مدخلات إعادة التصنيف في نفس الوقت.

3-186 ومن أجل الحصول على سلسلة إحصائية تُسهل المقارنة فيما بينها على مرور الوقت، حيث قد يقوم أحد من الأشخاص بوضع البيانات في شكل قوالب تضم أهم الأمور المعاد تصنيفها لعدد من السنوات وإدخال هذه البيانات كوحدة واحدة في نهاية هذه الفترة، وبغض النظر عما قد يفهم من هذه الخطوة، إلا أن هذا الإجراء لا يتماشى مع توصيات نظام المحاسبات القومية الذي يهدف إلى تصحيح التقييمات على كافة المستويات، حيث يتيح حفظ هذه السجلات الخاصة بإعادة التصنيف من حيث المبدأ إلى إعادة هيكلة التسلسل الزمني الذي يعتمد على الموقف في أي فترة محاسبية.

تعديلات التوقيت في المعاملات الدولية

3-187 يمكن أن تحدث اختلافات في وقت التسجيل من قبل الشركاء وذلك نتيجة لمجموعة من العوامل، وأحدى هذه المشاكل الجوهرية هو أن تسجيل المعاملات الدولية يكون وفقا للاختلافات التوقيتية لكل بلد على حده، وقد يأتي الاختلاف في توقيت التسجيل عن التأخر في تسلم البريد أو عمليات التسويات المالية، وفي معظم الأحيان، تستخدم سجلات البيانات الخاصة بالمستوى الإجمالي بخلاف السجلات المنفردة في تجميع الحسابات العالمية. حيث قد تقارب مصادر البيانات المتعددة الأساس المطلوب فقط، ومن الضروري إحداث التعديلات التوقيتية عندما يكون هناك انحراف كبير عن الأساس المطلوب.

3-188 وعند الاختيار بين المصادر الإحصائية المتاحة، فإن المصنف قد يرغب في اختيار البيانات التي تتمتع بميزات عن غيرها مثل البيانات التي تم تسجيلها بعد

تصحيح توقيتاتها، على سبيل المثال، يفضل استخدام سجلات السحوبات الواقعية على القروض كمصادر تستخدم تواريخ مصدقة أو تواريخ برامج لا يمكن إدراكها في الواقع. إذ أن هناك بعض المصادر التي تم اختيارها من قبل المصنفين على أنها الأكثر ملائمة، هذه المصادر لم تكن موضوعة في الأصل أو خصيصا للحصول على معلومات لأغراض ميزان المدفوعات.

بنود الميزانية

3-189 يمكن وضع الميزانيات في أي وقت، حيث يعرف نظام المحاسبات القومية الميزانية الخاصة بكافة القطاعات على أنها اللحظة التي تنتهي فيها الفترة المحاسبية من جهة وتبدأ فترة محاسبية جديدة، حيث يكون تاريخ إقفال ميزانية عن فترة معينة هو نفس تاريخ البدء لهذه الميزانية عن الفترة التي تليها وعلى هذا لا يدخل أي تغيير على الأسعار أو إعادة التصنيف أو على أي تدفقات اقتصادية لم ينص عليها أو يقرها نظام الحاسبات القومية.

الإجماليات والتصفية والاندماج

الإجماليات

3-190 يلزم ترتيب الكم الهائل من المعاملات الفردية بخلاف التدفقات والأصول الموجودة ضمن نطاق نظام المحاسبات القومية في شكل مجموعات بحيث يمكن الاستفادة منها في عمليات التحليل الفعال للبيانات وبحيث يسهل إدارتها. وفي نظام المحاسبات القومية يمكن تكوين هذه المجموعات باستخدام أساليب مثل تقاطع تصنيفان مع بعضهما البعض أو أكثر. وبحد أدنى، تتداخل تصنيفات القطاعات أو الصناعات المؤسسية مع تصنيفات المعاملات والمدخلات المتراكمة أو الأصول. بالإضافة إلى ذلك، يلزم التفريق بين الموارد والاستخدامات والأصول عن الخصومات. ومن أجل القيام بتحليل أكثر تفصيلاً لهذه المعلومات والبيانات، إذ سيتم تقسيم الفئات التي ستأتي عن هذا التحليل إلى تقسيمات فرعية أخرى: والأمثلة على ذلك هي الخصائص لنوع المنتج أو الأصل، على أساس الوظيفة وشركاء المعاملة.

3-191 وحيث أن التصنيفات في نظام الحسابات القومية يضم عدد من المستويات التي تمثل صراحة في شكل أكواد، لذا قد يلزم التفريق بين تجميع المستويات المتشابهة.

3-192 على الرغم من أن قيمة كل تراكم هي مجموع القيم لكافة البنود الأساسية في الفئة ذات الصلة، وفي ممارسة طرق تقييم أخرى التي يشيع استخدامها. أولاً: قد تكون المعلومات الخاصة بالعمليات المبدئية أو التدفقات أو الأصول غير مكتملة أو غير موجودة. ثانيا: أن البيانات المحصلة من المصادر المختلفة الأساسية غير مستقيمة نتيجة للتنوع في التعريفات والتغطية، ومن ثم فإن التعديلات على مستوى التراكمات أمراً ضروريا من أجل مطابقتهم مع بعضهم البعض.

التصفية

3-193 من الممكن أن يكون للوحدات والقطاعات الفردية نفس نوع المعاملة كاستخدام أو كمصدر (على سبيل المثال، حيث يقوم بدفع وتحصيل الفائدة) وهما نفس نوع المستند المالي حيث أن كلاهما أصول وخصومات.

وتسمى عملية الجمع بين كافة البنود الأساسية والتي تبين قيمتها الإجمالية باسم التسجيلات الإجمالية، حيث يمكن من خلال عملية الجمع هذه من إحداث توازن بين قيم البنود الأساسية أمام البنود الموجود في الحسابات من الجانب الأخر أو التي لها توقيع مختلف حيث تسمى هذه العملية بالتسجيلات الصافية.

3-194 يوصي نظام المحاسبات القومي بالتسجيل الإجمالي فضلا عن التصفية والتي تعتبر أمراً متأصلا في التصنيفات نفسها، وحقيقة الأمر أن عملية التصفية تعتبر ميزة من ضمن التوصيات العديد لنظام المحاسبات القومي حيث تعمل على إظهار الملكيات الهامة اقتصاديا والتي لا تظهر من البيانات الإجمالية.

3-195 تعتبر عملية التصفية أمرا ضمنيا في كافة فئات المعاملات، وتعتبر أبرز الأمثلة عن هذا الأمر هي "التغيرات في المخزونات " والتي تبين العامل البارز في تكوين رأس المال من حيث التحليل علاوة على التتبع اليومي للسحوبات والإيداعات. وبالمثل، مع وجود اختلافات بسيطة، تسجل الحسابات المالية والتغيرات الأخرى في حسابات الأصول والزيادات في الأصول

والخصومات على أساس صافي، مبينة النتائج النهائية لهذه الأنواع من التدفقات في نهاية كل فترة محاسبية. مع العلم أن كافة بنود التوازن تشترك في عمليات التصفية، ولتجنب الارتباك، يستخدم نظام المحاسبات القومي كلمات "إجمالي" و "صافي" في مجال ضيق وحساس للغاية. هذا بخلاف مجموعة من العناوين القليلة التي تستخدم هذا المصطلح مثل ("العلاوة الصافية" والمستحق الصافي" و "الإقراض الصافي" و "الاقتراض الصافي") ويوظف نظام الحاسبات القومية كلمة "صافي" بشكل حصري عند الإشارة إلى قيمة المتغيرات بعد الخصم بسبب الاستهلاك في رأس المال الثابت.

196-3 في حالة تدفق الأصول المالية والخصومات، يتم استخدام مصطلحي "التغير الصافي في الأصول" و" التغير الصافي في الخصومات" لتبين طبيعة التدفق المالي. حيث يبين التغير المالي التغير الحادث بفعل المدخلات الدائنة والمدينة على الفترة المحاسبية. حيث يتم تسجيل التدفقات المالية على أساس الصافي وبشكل منفصل لكل من الأصل المالي والخصم المالي. ويتم استخدام مصطلحي "التغير الصافي في الأصول" و" التغير الصافي في الخصومات" تماشيا معا الاستخدام المعهود والمستخدم لتلك المصطلحات في الحسابات التراكمية. كما يستخدم هذين المصطلحين العامين في كل من الحسابات المالية والتغيرات في حسابات الأصول والخصومات المالية، كما يَسهل استخدام هذين المصطلحين في تبسيط تفسير البيانات. ويبين التغير الإيجابي في حسابات الأصول المالية والخصومات على زيادة المخزونات بينما يشير التغير السلبي إلى نقص المخزونات. ويعتمد تفسير الزيادة أو النقصان تحت أي بند من بنود الدائن أو المدين إلى الزيادة أو النقصان في الحسابات إذ تعتمد علي إذا ما كانت الزيادة أو النقصان في الأصول أم في الخصومات (فإذا كان الدين لصالح الأصول كانت زيادة بينما إذا كان الدين على الخصومات فإن هذا تعتبر نقصاً) ومع أنه لم يتم التأكيد على موضوع الدائن والمدين في معاملات الحسابات المالية فإنه من الضروري معرفة هوية المحاسبة والمحافظة عليها، على سبيل المثال، يتماشي مصطلح الإقراض مع الاقتراض حيث يرتبط مع الأخير إذا ما كان هناك زيادة في الأصول أو نقصان في الخصومات.

التوحيد

197-3 تعتبر عملية التوحيد نوعا خاص من أنواع شطب التدفقات والمخزونات والتي يلزم تميزها عن باقي أنواع التصفية، وهذا ينطوي على حذف المعاملات أو العلاقات بين المدينين والدائنين التي تحدث بين متعاملين ينتميان إلى نفس القطاع أو القطاع الفرعي المؤسسي. ويلزم عدم اعتبار عملية التوحيد على أنها خسارة واضحة في المعلومات، حيث تمتلك خاصية أساسية يستفيد منها شريك المعاملة. وقد ترتبط عملية التوحيد هذه بالمؤسسات المالية والحكومات. وهناك تفصيلا لهذه العملية في الفصول 22 و27. وفيما يتعلق ببعض الأنواع التحليلية ومعلومات المعاملات الخاصة بهذه القطاعات (القطاعات الفرعية) مع القطاعات الأخرى والوضع المالي الخارجي أكبر بكثير من الإجمالي الشامل، حيث لا تعتبر المدخلات في نظام الحسابات القومية بيانات موحدة.

198-3 وتتخذ قاعدة عدم التوحد شكلا خاصا يتعلق "بناتج" فئات المعاملات و "الاستهلاك المتوسط" . حيث يتم تسجيل هذه المعاملات طوال مستوى التأسيس وهذا يتضمن عدم الحاجة بوجه خاص إلى أن تكون حسابات القطاعات المالية وحسابات الصناعة موحدة فيما يتعلق بالناتج الذي يتم تسلسل تسليمه بين المنشئات التي تنتمي إلى نفس الوحدة المؤسسية.

الفصل الرابع القطاعات والوحدات المؤسسية

أ. مقدمة

4-1 يهتم هذا الفصل بالتعريف ووصف الوحدات المؤسسية والطريقة التي تتجمع بها سويا من أجل تكوين القطاعات والقطاعات الفرعية لنظام الحسابات القومية. وهناك مفهوم هام للغاية حيث سيتم مناقشته في هذا الفصل، ألا وهو "الإقامة" حيث يتكون النظام الاقتصادي بالكامل من مجموعة كاملة من الوحدات المؤسسية المقيمة.

1. الوحدات المؤسسية

4-2 تعتبر الوحدة المؤسسية كيان اقتصادي له القدرة في حد ذاته على تملك الأصول وتحمل الالتزامات والاشتراك في الأنشطة الاقتصادية وفي المعاملات مع الهيئات الأخرى. وفيما يلي وصفا لأهم خصائص الوحدات المؤسسية:

أ. تتمتع الوحدات المؤسسية بقدرتها على تملك السلع أو الأصول باعتباره حقا مكفولا لها، ومن ثم فإنها تتمكن من تبادل ملكية هذه البضاعة أو الأصول في المعاملات مع الوحدات المؤسسية الأخرى،

ب. كذلك لها القدرة على اتخاذ القرارات الاقتصادية والمشاركة في الأنشطة الاقتصادية سواء تلك التي تتحمل مسئوليتها مباشرة أو تحاسب عنها أمام القانون.

ج. لها القدرة على تحمل مسئولياتها في حد ذاتها، مع قطع التعهدات على نفسها أو بقطع الالتزامات المستقبلية على نفسها وكذلك إبرام العقود.

د. وسواء أكان هناك مجموعة من الحسابات بما في ذلك ميزانية عمومية للأصول والخصومات سواء متوفرة لدى الوحدة أو من الممكن أن تكون ممكن فتحها أو تكون ذات مغزى من وجهة النظر الاقتصادية من أجل التكامل مع مجموعة من الحسابات إذا ما طلب هذا.

4-3 وهناك نوعان أساسيان من الوحدات في العالم الحقيقي والتي من الممكن أن تتأهل على أنها وحدات مؤسسية بحيث تكون لشخص أو مجموعة من الأشخاص بحيث تكون على شكل أسرة معيشية أو قانونية أو اجتماعية.

4-4 ولأغراض في نظام الحسابات القومية، تكون المجموعات المحلية عبارة عن مجموعات من الأشخاص يتشاركون في نفس الظروف المعيشية والذين يشارك بعض منهم أو مجموعة منهم الدخل وخدمات الصحة ويستهلكون معظم الخدمات والسلع مع بعضهم البعض وخصوصا خدمات الإسكان والطعام. وكما هو الحال في محال الإقامة الفردية، هناك مجموعات يمكن وصفها على أنها مجموعات مؤسسية تشتمل على مجموعات من الأشخاص تقيم في المستشفيات ودور الرعاية والأديرة والسجون إلخ . لفترة طويلة من الزمن.

4-5 لا تعامل المجموعات من الأفراد على داخل الأسر المعيشية على أنهم وحدات مؤسسية منفصلة، حيث تكون العديد من الأصول مملوكة، أو الخصومات المتحملة، لشخصين أو أكثر من نفس الكيان بينما يكون بعض من الدخل أو كله الذي يتحصل عليه الأعضاء من نفس الكيان ويوجه لمصلحة كافة الأعضاء، علاوة على هذا، هناك العديد من قرارات المصروفات خصوصا تلك المتعلقة باستهلاك الطعام أو المسكن والتي يمكن أن تتم بشكل إجمالي لصالح الكيان بالكامل. ومن ثم يكون من المستحيل وضع الميزانيات الفعالة أو الحسابات الأخرى لأعضاء هذا الكيان على أساس فردي. ولهذه الأسباب يمكن اعتبار الأسرة المعيشية ككل كما لا يمكن معاملة الأفراد من الأشخاص داخل الأسر المعيشية بشكل مستقل على أنهم وحدة مؤسسية.

4-6 النوع الثاني من الوحدات المؤسسية هو الكيان القانوني أو الاجتماعي الذي يضطلع بالأنشطة الاقتصادية والمعاملات التي يقوم بها لحسابه الخاص، مثل الشركات والمؤسسات الغير هادفة للربح أو الوحدة الحكومية. ويعتبر الكيان القانوني أو الاجتماعي هو أحد الكيانات الموافق عليها من قبل القانون أو المجتمع وهي تتكون من مجموعة من الأشخاص المستقلين أو الكيانات الأخرى والتي تكون مملوكة لهم أو يسيطرون عليها، تكون هذه الوحدات مسئولة عن القرارات أو التصرفات الاقتصادية التي تتخذها، مع العلم أن هذا الحكم الذاتي من الممكن أن يعاق من قبل المؤسسات الأخرى على سبيل المثال، المؤسسات التي تدار من قبل حاملي أسهمها، بعض من المشاريع التي تنتمي إلى الكيان الداخلي أو الوحدات الحكومية والتي تتصرف بنفس الطريقة التي تتصرف بها المؤسسات وتتعامل هذه المشاريع على أنها شبة مؤسسة عندما تستكمل مجموعة الحسابات.

4-7 ومن وجهة النظر القانونية، يمكن وصف الشركة بأسماء مختلفة، مؤسسة، مشروع مؤسسي، شركات عامة محدودة، مؤسسات

عامة، شركات خاصة، وشركات ذات مسئولية محدودة، شركات ذات مسئولية محدودة وخلافه، وعلى النقيض، هناك بعض الكيانات القانونية التي تكون مؤسسات غير هادفة للربح والتي من الممكن وصفها على أنها "مؤسسات". ويمكن الاستدلال على الوضع القانوني للوحدة المؤسسية من اسمها كما أنه من الضروري التأكد من أهدافها ووظيفتها. وفي نظام الحسابات القومية، تغطي مصطلح المؤسسة المؤسسات القانونية وكذلك المتعاونين معها، والشركاء ذوي المسئولية المحدودة، والوحدات الإقليمية والشركات الشبيهة بالمؤسسات. ويوجد الوصف التفصيلي للوحدات المؤسسية المتنوعة في القسم ب.

8-4 المؤسسات الغير هادفة للربح: هي مؤسسات قانونية أو اجتماعية تكونت لأغراض إنتاج السلع والخدمات إلا أنه وضعها القانوني لا يسمح لها أن تُكون مصدرا للدخل أو الربح أو أي مكاسب مالية للوحدات التي تم تأسيسها أو التحكم فيها أو تمويلها. وبشكل عملي تتجه أنشطتهم الإنتاجية لا إلى خلق فائض أو عجز ولكن في حال تحقيق أي فوائض يمكن أن يحققوه لن تستولي عليه أي وحدة مؤسسية أخرى. وتم وضع المذكرة التأسيسية التي تأسست بموجبها يجعل من الوحدات المؤسسية التي تقوم بمراقبة عملها وإدارتها ليس لهم أي نصيب من أي نسبة أو ربح يمكن أن تحققهم هذه المؤسسة. ولهذا السبب غالبا ما تعفى هذه المؤسسة من أي نوع من أنواع الضرائب، ويمكن الرجوع إلى القسم جـ بشأن أسلوب معاملة المؤسسات الغير هادفة للربح في نظام المحاسبات القومية.

9-4 تعتبر الوحدات الحكومية نوعا منفردا من الكيانات القانونية التي تم تأسيسها بموجب العملية السياسية التي تمتلك السلطات التشريعية والقضائية والتنفيذية عن كل الوحدات المؤسسية الموجودة في أي منطقة ما. ينظر إلى هذه المؤسسات على أنها وحدات مؤسسية وتكون الوظيفة الرئيسية للحكومة هي تحديد المسئولية على تزويد المجتمع بالسلع والخدمات للمجتمع أو لمؤسسات فردية ومن أجل تمويل مخصصاتهم بعيدا عن الضرائب أو أي دخول أخرى من أجل إعادة توزيع الدخل والثروة بشكل من أشكال التحويل ومن أجل المشاركة في الإنتاج غير التسويقي.

2 الإقامة

10-4 ***تعرف الإقامة لكل وحدة مؤسسية على أنها الإقليم الاقتصادي التي لها اتصال وثيق معه، بمعنى آخر، هو مركز الفائدة الاقتصادي لهذه المؤسسة.*** ويتوافق مفهوم الإقليم الاقتصادي الوارد في نظام المحاسبات القومية مع المفهوم الخاص الوارد في دليل ميزان المدفوعات الإصدار السادس (BPM6) حيث يمتاز بمجموعة من الخصائص التالية، ويمكن أن يكون الإقليم الاقتصادي، بالمعنى العام، أي منطقة جغرافية أو اختصاص مكاني يطلب الإحصائيات الخاصة عنها. ويتم تحديد العلاقة بين الكيانات داخل إقليم اقتصادي محدد من الخصائص المتعلقة بهذا الإقليم مثل التمثيل المادي وإتباع تشريعات حومة هذا الإقليم. ويعتبر مفهوم الإقليم الاقتصادي الأكثر فاعلية وتطبيقا واستخداما هو المنطقة التي تكون تحت إمرة حكومة واحدة تسير الأمور فيها بشكل فعال. على الرغم من أن الإقليم الاقتصادي قد يكون أكبر من هذا التعريف أو أصغر منه كما في الاتحاد الاقتصادي أو في العملة أو أن يكون جزءا من بلد ما أو العالم.

11-4 يضم الإقليم الاقتصادي المنطقة البرية والفضاء والمياه الإقليمية بما في ذلك التشريعات الخاصة بحقوق صيد الأسماك والحق في الوقود أو المعادن، وفيما يتعلق بالإقليم البحري، فإنه يتضمن الجزر التي تتبع هذه الإقليم، ويتضمن الإقليم الاقتصادي كافة الجيوب الداخلية التابعة له في كافة أرجاء العالم، وفيما يلي ما يعين الشكل الإقليمي للأراضي (مثل سفارات الدول، والقنصليات والقواعد العسكرية والمراكز العلمية ومكاتب تمثيل البنوك المركزية المدعومة بالحصانة الدبلوماسية ومنظمات الإغاثة) والتي تقع في الأقاليم الأخرى والتي تستخدمهم الحكومات التي تمتلكهم أو تؤجرهم لأغراض دبلوماسية أو عسكرية أو بحثية أو أية أغراض أخرى بموجب اتفاق رسمي مع حكومات هذه الأقاليم حيث توجد هذه الأقاليم بشكل فعلي ومادي محدد ومعروف.

12-4 كما للإقليم الاقتصادي حدود مادية معروفة بشكلها الجغرافي، فإن لها كذلك تشريع قانوني لهذا الإقليم، وقد تم وضع مفهومي الإقليم الاقتصادي والإقامة للتأكيد على أن كل وحدة مؤسسية هي المقيمة في إقليم اقتصادي واحد بعينه دون غيره إذ هذا يعني أيضا أن الاستخدام الاقتصادي لكيان ما على أنه نطاق محدد في الإحصاءات الاقتصادية أي أن كل عضو في مجموعة من الشركات التابعة هو بالفعل كائن ومقيم في الاقتصاد الخاص بالمكان الذي تتواجد فيه، وليست يعمل وفقا للكيان الاقتصادي الذي يتواجد فيه المكتب الرئيسي لهذه الشركات التابعة.

13-4 بوجه عام، إن الوحدة المؤسسية هي الوحدة التي تقيم في إقليم اقتصادي واحد بعينه يحدده مركز الفائدة الاقتصادية العامة للوحدة

المؤسسية، وقد يكون هناك بعض الاستثناءات فيما يتعلق بالمشاريع العاملة في عدة أقاليم حيث تعمل بسياسات تشغيلية تختلف في كل إقليم اقتصادي عن الإقليم الأخر. ومع العلم أن لكل مشروع نشاط اقتصادي أساسي أو جوهري في أكثر من إقليم اقتصادي واحد، إلا أنه لا يمكن تقسيمه إلى فروع أو شركة أم وفروع لأنها تعمل على أنها عملية تشغيلية واحدة لا يمكن تقسيمها وفقا للحسابات الخاصة بها وقرارات التشغيلية حيث أنها غير منفصلة عن بعضها البعض، هذه المشروعات اشتركت في أنشطة عابرة للحدود وهذا يتضمن مشروعات مثل خطوط الشحن والخطوط الجوية ومشروعات توليد الطاقة الكهرومائية على الأنهار الموجودة على الحدود وكذلك خطوط الأنابيب والجسور والإنفاق والكابلات المدفونة تحت الأرض، وإذ لم يمكن معرفة الشركة الأم والفروع التابعة، فإنه من الضروري تقسيم العملية التشغيلية الكاملة للمشروع إلى أقاليم اقتصادية فردية، ولمزيد من المعلومات حول هذه الحالة الخاصة، يرجى الرجوع إلى دليل المدفوعات الإصدار السادس (BPM6).

14-4 تمتلك الوحدة المؤسسية على مركز للفائدة الاقتصادية الهامة في أي إقليم اقتصادي تتواجد فيه، أو في الإقليم الاقتصادي أو بعض الأماكن المحددة أو في محل إقامته أو في محل الإنتاج أو أي منشئات أخرى يؤدي فيها مهامه أو ينوي أن يستمر في أداء أنشطته الاقتصادية ومعاملاته بحجم معين سواء لأجل غير مسمى أو لفترة محددة من الزمن. ولا يلزم أن يظل الموقع قائم طوال فترة بقاءه في الإقليم الاقتصادي، وتم استخدام الموقع الحقيقي أو المعين لمدة عام واحد أو أكثر باعتباره تعريف تشغيلي، بينما كانت اختيار عاما واحداً كفترة محددة أمراً اعتباطيا وتم اختياره لتجنب الشك وتسهيل الاتساق الدولي.

15-4 يتفق مفهوم الإقامة في نظام المحاسبات القومية مع تلك الوارد في دليل المدفوعات الإصدار السادس (BPM6)، ومن أبرز خصائصها ما يلي:-

أ. تحدد إقامة الأشخاص وفقا لمكان تواجد عائلاتهم الذين يكونوا جزءا منها وليس من أماكن تواجدهم في محل عملهم. يكون لكافة أعضاء العائلة نفس الإقامة للعائلة نفسها، ومن الممكن أن يجتازوا الحدود للعمل أو قد يمضوا فترة من الزمن بالخارج، وفي حالة عملهم وإقامتهم في الخارج لفترة طويلة حتى أمكنهم الحصول على مركز فائدة اقتصادي بالخارج وبهذا لا يعتبروا أعضاء في عائلتهم الأصلية.

ب. لا تعتبر المشروعات الغير متحدة شبة مؤسسات أو أنها وحدات مؤسسية قائمة بذاتها مفصولة عن مالكيها ومن ثم لهم نفس الإقامة التي تكون لملكيها.

ج. من الطبيعي توقع أن تكون للمؤسسات والمؤسسات الغير هادفة للربح مركز فائدة اقتصادي في البلد التي تعمل فيها ومسجلة قانونيا. ومن الممكن كذلك أن تكون محل تواجد المؤسسات في البلاد وأن يقيم حاملي أسهم هذه المؤسسة في بلاد أخرى أو أن تقيم الشركات التابعة في بلاد مختلفة عن مكان تواجد الشركة الأم. وفي حال قيام المؤسسات أو المشروعات الغير متحدة فرعا أو مكتب أو موقع إنتاج في بلد أخر من أجل المشاركة في الإنتاج لفترة طويلة من الزمن (يمكن أن يتخذ لعام واحد أو أكثر) وتعتبر هذه شبيه بالشركة من غير إنشاء شركة تابعة لهذا الغرض أو إنشاء فرع أو مكتب أو موقع (وهذا هو وحدة مؤسسية منفصلة) وتكون مقيمة في بلد في المكان المتواجدة فيها.

د. من المعتبر أن مالكي الأراضي والمباني والأملاك الغير منقولة في إقليم اقتصادي أو لهم عقود إيجارية طويلة الأجل فهم يعتبرون لهم مركز فائدة اقتصادي في البلد حتى إذا لم يكونوا مشاركين في أنشطة اقتصادية أخرى أو المعاملات في هذه الدولة. ومن ثم فإن كافة العقارات والأراضي مملوكة من قبل المقيمين.

ه. ويمكن للوحدات المؤسسية المقيمة فقط من استخراج الموارد الموجودة تحت الأرض، حيث يحكم مباشرة على المشروع الذي سيتولى عملية الاستخراج بأنه مشروع مقيم حال استخراج الترخيص المطلوب أو عقد الإيجار.

و. وفيما يتعلق بالهيئات مثل الهيئات التي لها أغراض معينة والتي يكون لها خصائص حسب الحاجة، فإنه يتم تحديد محلها بموجب مكان تأسيسها.

هناك المزيد من الإيضاحات حول الحالات المتاخمة بالحدود في الفصل رقم 26 ودليل المدفوعات الإصدار السادس

3. القطاعات والسلوك الاقتصادي

16-4 تتشابه القطاعات المؤسسية لمجموعات نظام المحاسبات القومية مع أنواع الوحدات المؤسسية. وتختلف المؤسسات والمؤسسات الغير هادفة للربح والوحدات المؤسسية والعائلية عن بعضها البعض من حيث أهدافها الاقتصادية ومهامها وسلوكها اختلافا كبيرا في حد ذاته.

17-4 تم تقسيم الوحدات المؤسسية إلى قطاع وفقا لطبيعة نشاطها الاقتصادي الذي تؤديه. وتعتبر الأنشطة الاقتصادية الأساسية

المسجلة في نظام المحاسبات القومية هي إنتاج السلع والخدمات والاستهلاك من أجل الوفاء بالاحتياجات البشرية وتراكم الأشكال المختلفة من رأس المال. وتقوم المؤسسات بإنتاج أو بإحداث تراكم لرأس المال (أو كلاهما) إلا أنها لا تقوم بالاستهلاك (النهائي). وتقوم الحكومة بالإنتاج (ولكن بشكل يختلف تماما عن النوع الذي تنتجه المؤسسات) بأنها تقوم بالتراكمات أو الاستهلاك النهائي بالنيابة عن السكان. وتقوم القطاعات العائلية بالاستهلاك بالنيابة عن أنفسهم وقد يقومون أيضا بالإنتاج أو بإحداث تراكمات، بينما تتنوع طبيعة المؤسسات الغير هادفة للربح، فبعض منها تابعة للحكومة وبعضها يقوم بأنشطة شبيهة بالتي تقوم بها الحكومة إلا أنها تؤديها بشكل مستقل عن الحكومة.

18-4 إن الأساس في التفريق بين المؤسسات والحكومة هي الطريقة الذي تتم بها العملية الإنتاجية ، حيث تقوم المؤسسات بالإنتاج وفقا لحسابات الأسواق كما تهدف لبيع ما نتجه من منتجات بسعر مميز من الناحية الاقتصادية. وتعتبر الأسعار المهمة اقتصاديا لها ما لها من التأثير الفعال على عدد المنتجين الذين يرغبون في الإنتاج والإمداد وكذلك الكميات التي يرغب المشترين في شرائها. هذه الأسعار تأتي نتيجة لرغبة المُنتج وعما إذا كان لديه الحافز في تعديل حجم الإمداد سواء كان الهدف من العملية الإنتاجية هو تحقيق ربح على المدى الطويل (أو على الأقل تغطية رأس المال والتكاليف الأخرى) وأن يكون للمستهلكين الحق في الشراء أو الامتناع عن الشراء بحيث يكون اختيارهم مبنيا على أساس الأسعار التي يدفعونها. ولمزيد من النقاشات المطولة حول الأسعار المهمة اقتصاديا وعن معنى الإنتاج السوقي والغير سوقي يمكن مراجعة الفصلين 6، و22.

19-4 تنقسم المؤسسات بين مؤسسات توفر الخدمات المالية بشكل رئيسي وتلك التي تقوم بتوفير السلع والخدمات الأخرى. وكلا المجموعتان تعرفان على أنهما بالمؤسسات المالية والمؤسسات غير المالية على التوالي، وتم عقد المقارنة بين كلا النوعين بسبب الدور المالي التي تؤديه المؤسسات المالية في الاقتصاد.

20-4 وتختلف أهداف ووظائف وسلوك الوحدات الحكومية المبينة في هذه الدراسة، فهذه الوحدات تقوم بتنظيم وتمويل عمليات توفير السلع والخدمات للأفراد والقطاع العائلي والمجتمع ككل كما تقوم الوحدات الحكومية بتحمل النفقات والمصاريف الخاصة بالاستهلاك النهائي لهذه السلع والخدمات من قبل القطاعات المبينة مسبقا. ومن الممكن أن تكون هذه الوحدات هي الوحدات التي تقوم بإنتاج معظم هذه السلع والخدمات بأنفسها بحيث توفر هذه السلع بشكل مجاني أو بأسعار مخفضة يتم تحديدها بشكل بعيد كل البعد عن القوى والاعتبارات السوقية. وتهتم الوحدات الحكومية أيضا بعمليات توزيع وإعادة توزيع الدخل والثروة من خلال فرض الضرائب وعمليات التحويل الأخرى، وتعتبر صناديق الضمان الاجتماعي من ضمن الوحدات الحكومية.

21-4 تختلف الأهداف والوظائف والسلوك الاقتصادي للقطاع العائلي مرة أخرى، إذا أنها على الرغم من أنها تمثل الوحدات الاستهلاكية إلا أنها قد تنخرط في عملية الإنتاج، وعادة تكون هذه العملية الإنتاجية صغيرة الحجم وتشمل أيضا أنشطة غير رسمية أو مصادر إعاشة. وإذا ما كانت المؤسسات الإنتاجية العائلية غير قانونية (ولا يمكن معاملتها على هذا الأساس) فإنه يمكن وصفها على أنها منشأة فردية. وتظل جزأ من نفس الوحدة المؤسسية التي تنتمي لها القطاع العائلي.

22-4 تعتبر المؤسسات الغير هادفة للربح وحدات مؤسسية تم إنشائها لأغراض إنتاج وتوزيع السلع أو الخدمات وليس الغرض منها تحقيق أي دخل أي كان شكله وكذلك أي نوع من أنواع الربح للوحدات التي تقوم بإدارتها وتمويلها. ومع ذلك تقوم بعض المؤسسات الغير هادفة للربح بتوصيل السلع والخدمات للمستهلكين بأسعار مهمة اقتصاديا وفي حال قيام هذه المؤسسات بهذا العمل فإن نظام المحاسبات القومية يتعامل معها على أساس أنها مؤسسات. وتعامل المؤسسات الغير هادفة للربح التي تديرها الحكومة على أنها مؤسسات حكومية، بينما تعامل باقي المؤسسات التي لا تهدف إلى الربح والتي تقوم بإنتاج السلع والخدمات الأخرى ولا تقوم الحكومة بإدارتها حيث تعامل على أنها وحدات خاصة من المجموعات تسمى باسم مؤسسات لا تهدف إلى الربح وتخدم الأسر المعيشية، وهي بالفعل عبارة عن مؤسسات اجتماعية غير حكومية.

4. الاقتصاد الكلي

23-4 يعرف الاقتصاد الكلي على أنه مجموعة من الوحدات المؤسسية المقيمة. تكون هذه الوحدات الاقتصادية الاقتصاد الكلي والذي يتشكل في مجموعات مقسمة إلى قطاعات مؤسسية قائمة بذاتها، هذه القطاعات تتكون من مجموعة من الوحدات المؤسسية ويلزم تصنيف كل وحدة مؤسسية في قطاع من قطاعات نظام الحسابات القومية، وقد يتشكل نظام الحسابات القومية من مجموعة كاملة من الحسابات لوحدة مؤسسية واحدة أو مجموعة من الوحدات، وتبين الإيداعات

للوحدات المؤسسية التي تم وصفها في الفقرة 4.2 لماذا لا تتوفر إمكانية التوافق مع مجموعة من الحسابات لجزء واحد من الوحدة المؤسسية. مع العلم أنه محاولة توفيق بعض حسابات الأقسام الفرعية لمؤسسات هي محاولة ممكنة ومفيدة وشائعة الحدوث، حيث يتم المقارنة بينهم على أساس نوع الإنتاج للأجزاء التي تنفذها. وهذا هو موضوع الفصل رقم 5. ونركز في هذا الفصل على حصص الوحدات الكاملة لقطاع واحد أو غيره.

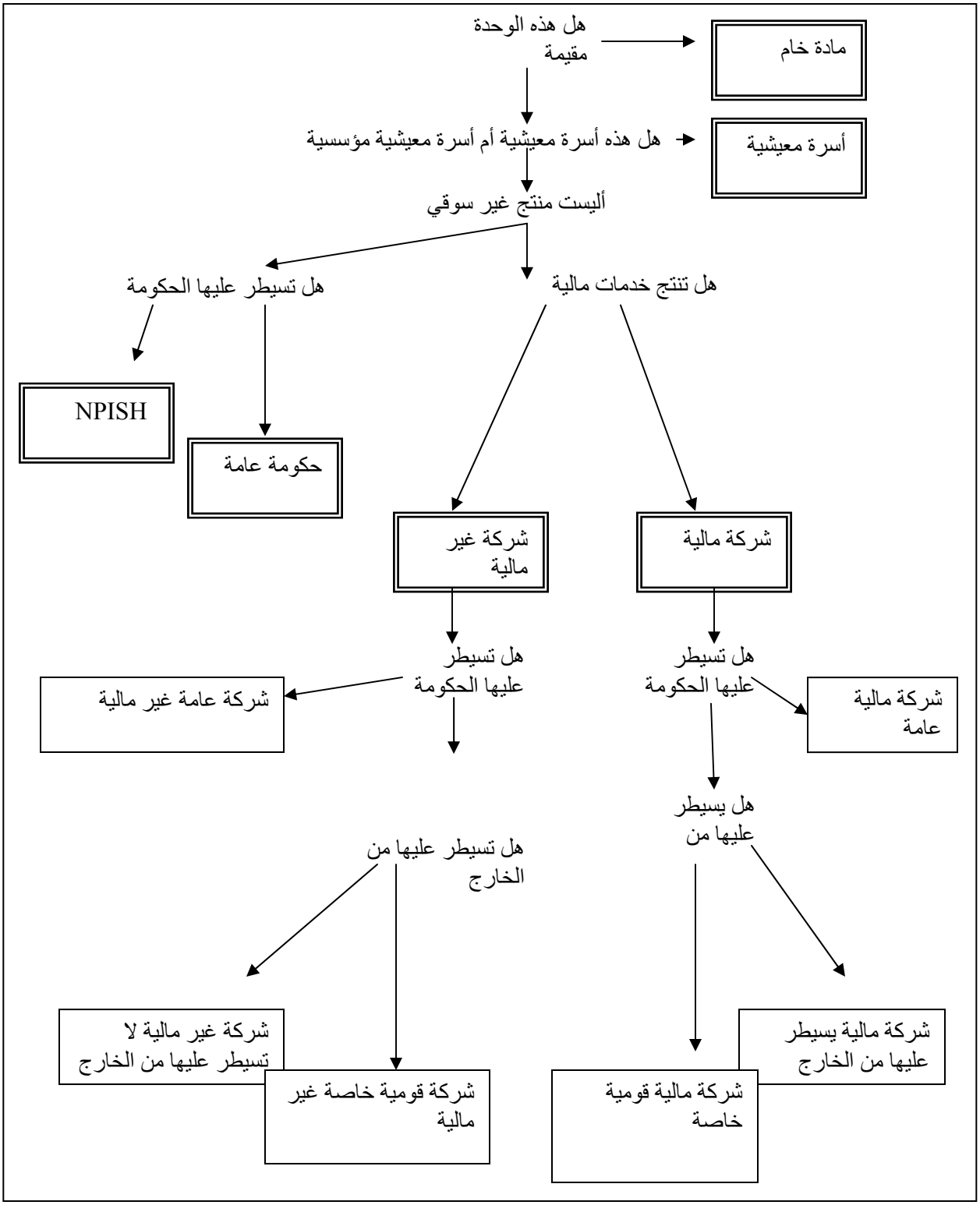

5. نظرة عامة عن القطاعات المؤسسية

4-24 يتم تخصيص كافة الوحدات المؤسسية لواحد من القطاعات المؤسسية الخمسة المبينة فيما يلي:

- قطاع المؤسسات غير المالية
- قطاع المؤسسات المالية
- القطاع الحكومي العام
- قطاع المؤسسات الغير هادفة للربح والتي تخدم الأسر المعيشية
- قطاع الأسر المعيشية

4-25 يمكن مشاهدة القاعدة الافتراضية لعملية التخصيص لقطاع المعين في الشكل 4.1، حيث تمثل المربعات الخاصة بالاقتصاد الكلي علاوة على صندوق بقية العالم والذي يظهر بشكل مزدوج الخطوط. وباستبعاد الوحدات غير المقيمة والقطاعات العائلية، تبقى المؤسسات القانونية المقيمة والاجتماعية. وهناك ثلاث أسئلة يحددون التخصيص القطاعي لكل الوحدات. والسؤال الأول هو هل الوحدة منتج سوقي أم غير سوقي. وهذا يتوقف على إذا ما كان غالبية الإنتاج للوحدة يباع بسعر مميز اقتصادياً أم لا.

4-26 يحدد السؤال الثاني التخصيص القطاعي المطبق على الوحدات الغير سوقية المطبقة على الوحدات الغير سوقية، كلها، بما في ذلك المؤسسات الغير هادفة للربح غير السوقية، والتي يتم تخصيصها على أنها تتبع الحكومات العامة أو قطاع المؤسسات الغير هادفة للربح والتي تخدم الأسر المعيشية. ويكون عامل التحديد هو إذا ما كانت الوحدة جزأ من الحكومة أو تتولى الحكومة إدارتها، وتم مناقشة معايير الإدارة في القسم (ج) الوارد لاحقا.

4-27 يحدد السؤال الثالث التخصيص القطاعي المطبق على الوحدات السوقية، بالكامل، بما في ذلك المؤسسات الغير هادفة للربح والتي يتم تخصيصها مع المؤسسات الغير هادفة للربح أو مع قطاع المؤسسات المالية. يقصد بالمصطلح "المؤسسات" في سياق القطاعات كما في سياق نظام المحاسبات القومية أنه لفظ جامع يشمل المتعاونين، والشركاء ذوي المسئولية المحدودة، والوحدات القومية المقيمة وشبيهة المؤسسات وكذلك المؤسسات المؤسسة قانونياً.

4-28 تم تضمين كافة المؤسسات الغير مالية المقيمة ضمن قطاع المؤسسات الغير المالية والتي تشكل معظم القطاعات بشكل عملي، بالإضافة إلى ذلك، يضم القطاع المؤسسات الغير هادفة للربح المشاركة في الإنتاج السوقي للسلع والخدمات غير المالية: على سبيل المثال، المستشفيات والمدارس والجامعات التي تقوم بتحصيل رسوم لكي تمكنها من تغطية التكاليف الإنتاجية الحالية التي تتكبدها هذه المؤسسات الغير هادفة للربح، أو المؤسسات التجارية التي يتم تمويلها من الشركات الغير مالية أو المشروعات الفردية التي يكون دورها تعزيز وخدمة مصالح هذه المشروعات. وهناك مزيد من الإيضاحات حول قطاع المؤسسات الغير مالية المبينة في القسم د.

4-29 يضم قطاع المؤسسات المالية كافة المؤسسات المقيمة التي يكون نشاطها الأساسي هو توفير الخدمات المالية التي تشمل خدمات الوساطة المالية والتأمين وصندوق المعاشات والوحدات التي تقدم أنشطة تعمل على تسهيل عمليات الوساطة المالية بالإضافة إلى القطاع الذي يضم المؤسسات الغير هادفة للربح التي الإنتاج السوقي ذا الطبيعة المالية مثل التي الأنشطة التي تقوم بتمويلها اشتراكات المؤسسات المالية التي يكون دورها هو تعزيز وخدمة مصالح هذه المشروعات، ولمزيد من الإيضاحات حول قطاع المؤسسات المالية يرجى مراجعة القسم (و).

4-30 يضم القطاع الحكومي بشكل أساسي، وحدات حكومية مركزية ومدنية ومحلية مع صناديق الضمان الاجتماعي التي تفرضها وتتحكم بها هذه الوحدات، بالإضافة إلى ذلك، تتضمن المؤسسات الغير هادفة للربح التي تعمل في الإنتاج الغير سوقي والتي تخضع لسيطرة الوحدات الحكومية وصناديق الضمان الاجتماعي.

4-31 يضم قطاع المؤسسات الغير هادفة للربح والتي تخدم قطاع الأسر المعيشية كافة المؤسسات الغير هادفة للربح المقيمة فيما عدا تلك المؤسسات التي تسيطر عليها الحكومة والتي تقوم بتوفير السلع والخدمات إلى قطاع الأسر المعيشية أو إلى المجتمع ككل.

4-32 يضم قطاع الأسر المعيشية كافة الأسر المعيشية المقيمة وهذا يتضمن الأسر المعيشية المؤسسية التي تتكون من الأفراد التي تتواجد في المستشفيات ودور المسنين والأديرة والسجون إلخ...، بحيث تكون إقامتهم فيها لفترات طويلة من الزمن، وكما هو مبين مسبقا، يتم التعامل مع المشروعات الفردية للأسر المعيشية على أنها جزء متكامل من هذه الأسر المعيشية وليس على أنها وحدة مؤسسية منفصلة إلا إذا كانت لديها حسابات تفصيلية يمكن من خلالها معاملة النشاط على أنه شبيه المؤسسة.

القطاعات الفرعية

4-33 يمكن تقسيم كل من القطاعات المؤسسية المبينة أعلاه إلى قطاعات فرعية، ولا يمكن لأسلوب واحد من الأساليب المتبعة مع القطاعات الفرعية أن يكون مثاليا في كافة الأحوال لكافة الأغراض أو لكافة الدول، لذا فإن هناك أساليب بديلة تستخدم مع القطاعات الفرعية يوصى استخدام مع بعض القطاعات الفرعية دون غيرها، وتعتبر عملية تقسيم الاقتصاد الكلي إلى قطاعات من أجل تعزيز النفع من الحسابات لأغراض التحليل الاقتصادي بتجميعهم في شكل وحدات مؤسسية تتشابه في أهدافها وفي سلوكها الاقتصادي، ولا يقف الأمر عند هذا الحد إذ أن هناك حاجة إلى عمليات التقسيم إلى قطاعات وقطاعات فرعية لكي يكون هناك قدرة على استهداف أو مراقبة مجموعات بعينها من الوحدات المؤسسية لأغراض سياسية، على سبيل المثال، يلزم تقسيم قطاع الأسر المعيشية إلى قطاعات فرعية من أجل التمكن من مراقبة مدى تأثر القطاعات المختلفة من المجتمع أو ما هو حجم الاستفادة التي يحصل عليها من عملية التنمية الاقتصادية أو الاقتصاد الحكومي أو القياسات السياسية المجتمعية. وبالمثل، من المهم التعامل مع المؤسسات التي لا تخضع لسيطرة الحكومة على أنها قطاعات فرعية لقطاعات المؤسسات المالية وغير المالية وهذا ليس بسبب أنها مسئولة عن التصرف بشكل مختلف عن المؤسسات التي يتم التحكم فيها من الداخل فقط ولكن لأنه قد يرغب السياسيين في أن تكون لهم القدرة لتعريف ومراقبة هذه الأجزاء من الاقتصاد والتي تخضع للسيطرة الخارجية. وتعتمد عملية تقسيم القطاعات إلى قطاعات فرعية على نوع التحليل الذي سيتم تنفيذه، وحاجة صانعي السياسات والمعلومات المتوفرة والظروف الاقتصادية والإجراءات المؤسسية داخل البلد.

السيطرة العامة والأجنبية

4-34 من أبرز مهام عملية التقسيم إلى قطاعات فرعية هو تحديد المؤسسات الغير مالية والمؤسسات المالية التي يتم السيطرة عليها من قبل الحكومة والتي تسمى بالمؤسسات العامة، وتلك التي يتم السيطرة عليها خارجيا. بينما تمثل باقي المؤسسات الخاصة القومية في الاقتصاد، ولمزيد من النقاشات حول معايير الشركات التي تسيطر عليها الحكومة والتي يتم السيطرة عليها خارجيا يرجى الرجوع إلى القسم ب، كما يتضمن الشكل 4.1 هذا النوع من القطاعات الفرعية لكلا المجموعتين من المؤسسات.

المؤسسات غير الهادفة للربح

4-35 كما هو مبين أعلاه، يصنف نظام الحسابات القومية المؤسسات الغير هادفة للربح إلى قطاعات مختلفة وفقا لطبيعتها إذا ما كانت توفر إنتاج للسوق أم لا، بغض النظر عن الدافع ووضع الموظفين أو النشاط التي تضلع فيه، وعلى الرغم من وجود توجه متزايد نحو اعتبار كافة المؤسسات الغير هادفة للربح على أنها منظمات "مجتمع مدني" لذا يوصى أن يتم تحديد المؤسسات الغير هادفة للربح داخل المؤسسات أو القطاع الحكومي في قطاعات فرعية منفردة وعليه تلخص الجداول التكميلية كافة أنشطة المؤسسات الغير هادفة للربح والتي يمكن إعدادها بشكل صريح ومتى وتقدم متى طلب منها.

القطاعات الفرعية الأخرى

4-36 تم توضيح السؤال عن الخاص بالقطاعات الفرعية الأخرى في ضمن نقاشات أكثر استفاضة لكل قطاع مؤسسي في الأقسام التالية، وتقترح الأقسام الفرعية للحكومات العامة والمؤسسات المالية وقطاع الأسر المعيشية.

7. بقية العالم

4-37 في هذه المناسبة من الملائم أن تتم الإشارة إلى الأسر المعيشية الغير مقيمة أو المؤسسات على أنها وحدات مقيمة في بقية العالم. وفي حالة تخصيص حسابات للقطاعات المؤسسية وكذلك حسابات الاقتصاد الكلي، يكون هناك حساب أخر يبين العلاقة مع بقية العالم. وبالفعل يتم تسجيل المعاملات مع بقية العالم كما لو أن بقية العالم يمثل القطاع السادس.

ب. المؤسسات في نظام المحاسبات القومية

1. أنواع المؤسسات

4-38 يستخدم مصطلح المؤسسات، في نظام المحاسبات القومية، بشكل أوسع منه في السياق القانوني، وبشكل عام تتمتع الهيئات في نظام الحسابات القومية بما يلي:-

أ. القدرة على تحقيق ربح أو مكسب مالي أخر لمالكي هذه الهيئة
ب. الاعتراف بها قانونيا على أنها كيان قانوني مستقل لمالكيه الذين يتمتعون بمسئولية محدودة
ت. ج. تم إنشاءها لأغراض المشاركة في عملية الإنتاج السوقي

حيث تتم معاملة هذه الكيانات على أنها شركات في نظام المحاسبات القومية بغض النظر عن التسمية التي يطلقوها على أنفسهم، ويطلق لقب شركة على كافة الكيانات التي لها كيان قانوني

وكذلك على التعاونيات والشركاء ذو المسئولية المحدودة والوحدات القومية المقيمة وأشباه الشركات. ومتى استخدم لفظة شركة فإن هذا يعني المعنى الواسع للمسمى وليس المعنى القانوني الضيق له إلا إذا ورد نص خلاف هذا، وتم مناقشة كلا الأمرين بمعناهما الواسع فيما يلي:-

الشركات ذات الكيان القانوني

39-4 قد يتم وصف المؤسسات التي لها كيان قانوني بأسماء مختلفة ومنها: المؤسسات والمشروعات المتحدة والشركات ذات المسئولية المحدودة والشراكات ذات المسئولية المحدودة وخلافه، وتعتبر المؤسسات ذات الكيان القانوني كيانات قانونية تم إنشاءها من أجل إنتاج السلع والخدمات للسوق والتي من الممكن أن تكون مصدراً للربح أو أي مكاسب مالية أخرى بالنسبة لمالكيها، وتكون مملوكة بالكامل للمساهمين الذين لهم الحق في تعيين المدراء المسئولين عن الإدارة العامة لهذا الكيان.

40-4 قد تختلف وتتنوع القوانين الحاكمة لعمليات إنشاء وإدارة وتشغيل المؤسسات من بلد لأخرى لذا ليس من السهل تقديم تعريف دقيق وقانوني للمؤسسات التي توجد على مستوى العالم، ولكن من الممكن توضيح مزيد من الخصائص عن هذه المؤسسات من وجهة نظر نظام المحاسبات القومية والتي يمكن إيجازه فيما يلي:-

أ. إن المؤسسة هي كيان قانوني معين تم إنشاءه بموجب القانون ويكون معترف بها بشكل مستقل من باقي الوحدات المؤسسية التي قد تمتلك أسهم في حقوق ملكيتها، ويكون وجودها ممثلا في عنوانها واسمها المسجلين في سجل خاص محفوظين لهذا الغرض، ومن المتوقع أن يكون للمؤسسة فائدة اقتصادية مميزة في البلد التي تم إنشاءها وتسجيلها فيها (تكون شركة مقيمة).

ب. ب. تعتبر المؤسسات التي تم إنشاءها لغرض إنتاج المنتجات وتقديم الخدمات من أجل بيعها في السوق بسعر يكون مميز اقتصاديا وهذا يتضمن أن هذا هو منتج سوقي (تم تفصيل تعريف الأسعار المهمة اقتصاديا والفرق بين الإنتاج السوقي وغير السوقي في الفصلين 6 و22)

ج. تعتبر المؤسسة مسئولة تماما ومحاسبة أمام القانون عن القرارات والتصرفات التي تتخذها وتعهداتها وتعاقداتها وهذا هو أهم المقاصد لأي وحدة مؤسسية في نظام الحسابات القومية، وتخضع المؤسسة إلى النظام الضريبي للبلد التي تقيم فيه فيما يتعلق بكافة أنشطتها الإنتاجية والدخل والأصول.

د. تعود ملكية أي مؤسسة ما إلى حاملي أسهم هذه المؤسسة، حيث يتم توزيع الدخل على المساهمين كما هو مقسم في أي فترة محاسبية منفردة التي يحددها مديري هذه المؤسسة، وتتم عملية توزيع الأسهم على حاملي الأسهم في حصص وفقا لقيمة وعدد الأسهم المملوك لكل مساهم على حده أو وفقا للمشاركة في رأس المال المملوك لهؤلاء المشاركين، وقد يكون هناك أنواع مختلفة م الأسهم في نفس المؤسسة تحمل استحقاقات مختلفة

ه. في حال تصفية المؤسسة، فإنه يكون للمؤسسين نفس المسئولية كلا وفقا لأسهم التي يمتلكها وفقا للاستحقاق النهائي للأستحقاق النهائي لباقي المؤسسة بعد بيع كافة الأصول وتسديد كافة الخصومات، وفي حال إعلان المؤسسة إفلاسها بسبب أن خصوماتها تتجاوز قيمة أصولها، ولا يلتزم المساهمين بسداد الخصومات الزائدة.

و. يتم التحكم في أي مؤسسة ما من قبل حامل الأسهم جميعا، ويكون للمؤسسة مجلس إدارة يكون مسئول عن سياسة المؤسسة ويقوم بتعيين إدارة عليا للمؤسسة وغالبا ما يتم تعين مجلس الإدارة عن طريق التصويت الكلي لحاملي الأسهم.

ز. ومن وجهة النظر العملية، يمارس بعض من حاملي الأسهم تأثير أو سيطرة أكثر على السياسات والعمليات التشغيلية الخاصة بمؤسسة ما عن مساهمين آخرين.

ح. وقد لا تكون حقوق التصويت لحاملي الأسهم غير متساوية، حيث لا تحمل بعض أنواع الأسهم أي حقوق تصويت، هذا الحق يمكن أن يضع تعيين معين لمجلس الإدارة أو حق التصويت في موضوعات أخرى تتعلق بالتصويت بالأغلبية. ويمكن تعليق هذا الحق الحصري من قبل الحكومة إذا ما كانت شريكا في المؤسسة.

ط. قد يختار الكثير من المساهمين ممن لهم حق التصويت عدم ممارسة حق التصويت، لذا قد يختار الأقلية من المساهمين الفاعلين المنظمين المشاركة في سياسة المراقبة والتشغيل الخاص بالمؤسسة.

التعاونيات، والشركاء ذات المسئولية المحدودة، إلخ....

4-41 عمل المنتجين على إنشاء التعاونيات لأغراض التسويقية الجماعية لمنتجاتهم، حيث يتم توزيع أرباح هذه التعاونيات وفقا للقوانين المتفق عليها وليس من الضروري أن يكون وفقا للأسهم السوقية التي يمتلكها كل من الشركاء، ولكن تتم تشغيل هذه التعاونيات بشكل فعال على أنها مؤسسة. وبالمثل،تكون الشركات التي يتمتع أعضائها بمسئولية محدودة فإنه يتم معاملتها على أنها كيانات قانونية مستقلة وتتصرف مثل المؤسسات. ويكون الشركاء هم مديرها وحاملي أسهما في نفس الوقت.

أشباه الشركات

4-42 تتصرف بعض من المشروعات الفردية (أو جميعها) في كافة الأمور على أنها شركات قائمة بذاتها، ويطلق عليها أشباه الشركات في نظام المحاسبات القومية، وتم تصنيفها ضمن المؤسسات في قطاع المؤسسات المالية والغير مالية، وتتمتع مشروعات أشباه الشركات كما يلي:-

أ. إذا كانت المشروع الفردي مملوك لوحدة مؤسسية مقيمة هذه الوحدة لها معلومات كافية لتضم مجموعة من الحسابات ويتم إدارتها على أنها مؤسسة قائمة بذاتها لتجمع مجموعة من الحسابات وتدار كما لو كانت مؤسسة قائمة بذاتها وهم في علاقة حقيقية مع مالكيها على أنها مؤسسة منسوبة إلى حاملي أسهمها أو

ب. يحكم على المشروعات الفردية المملوكة من وحدة مؤسسية يتم السيطرة عليها خارجيا على أنها وحدة مؤسسية مقيمة حيث أنها تقوم بتوفير كميات كافية من الإنتاج في الإقليم الاقتصادي لمدة طويلة أو محددة من الزمن.

4-43 هناك ثلاث أنواع من أشباه الشركات في نظام الحسابات القومية وهي:-

أ. المشروعات الفردية المملوكة من قبل الوحدات الحكومية والتي تعمل في الإنتاج السوقي ويتم تشغيلها بشكل مشابه للشركات المملوكة للأفراد.

ب. المشروعات الفردية بما فيها الشركات الفردية أو الاتحادات، والتي تكون مملوكة للأسر المعيشية والتي يتم تشغيلها كما لو كانت مؤسسات مملوكة للقطاع الخاص.

ج. مشروعات فردية تنتمي لوحدات مؤسسية بالخارج، ويشار إليها على أنها "فروع".

4-44 إن الهدف وراء مفهوم الشركات شبيهة المؤسسات هو أن نقوم بتفريق المالكين بشكل واضح وجلي ومن خلال المسمى عن مالكيها والذين يكون لهم مشروعات فردية تلك المشروعات مستقلة وتدير أمروها بشكل فعال وكاف وهم يتصرفون بنفس الأسلوب الذي تتصرف به المؤسسات. وإذا ما تصرفوا على أنهم مؤسسات، فإنه يلزم حفظ وفتح مجموعة كاملة من الحسابات، وبالفعل يعتبر أمر وجود مجموعة كاملة من الحسابات بما في ذلك الميزانية العمومية الخاصة بالمشروع أهم شرطاً ليتم التعامل مع هذا المشروع على أنه شبيه بالمؤسسة، وبالتالي لن يكون الأمر عمليا من وجهة النظر المحاسبية لتفريق الشبيه بالمؤسسة عن مالكيها.

4-45 ما أن يتم معاملة أشباه الشركات على أنها وحدة مؤسسية قائمة بذاتها ومستقلة عن مالكها، فإنه يلزم أن يكون لأشباه الشركات هذه عوامل مثل القيمة المضافة والمدخرات والأصول والخصوم إلخ. كما يلزم أن يكون من الممكن أن يتم تحديد وتسجيل أي تدفق للدخل أو لرأس المال حيث أنه من المفترض أن تتم بين أشباه الشركات، ويكون من حق المالك تحديد مبالغ الدخل التي سيتم سحبها من أشباه الشركات خلال أي فترة محاسبية قضتها أشباه الشركات، بحيث تكون هذه السحوبات مشابهة أو مكافئة للمدفوعات التي يتم تقسيمها من قبل المؤسسة على حاملي الأسهم. وبافتراض أنه تم تحديد مبالغ الدخل المسحوبة ومدخرات أشباه الشركات (تمثل هذه المبالغ، المبالغ الربحية التي يتم حفظها في حسابات أشباه الشركات)، كذلك يلزم أن تظهر الميزانية العمومية الخاصة بأشباه الشركات قيم الأصول الغير مالية والتي يتم استخدامها في عملية الإنتاج وكذلك الأصول المالية والخصومات المملوكة أو المتحملة على اسم المشروع.

4-46 وقد أظهرت التجارب السابقة أن العديد من الدول يجدوا صعوبات في التعامل مع المشروعات الفردية والتي تكون مملوكة للأسر المعيشية على أنها أشباه شركات، ومع ذلك، ليس من المفيد أن نقدم معايير إضافية، مثل حجم المشروع ضمن تعريف أشباه الشركات المملوكة للأسر المعيشية، وإذا لم يكن المشروع مدار على أنه مؤسسة أو لم يكن له مجموعة كاملة من الحسابات الخاصة والمملوكة له، فإنه لا يلزم معاملة المشروع على أنه أشباه شركة أي كان حجم المشروع.

الفروع

4-47 إذا كان لمؤسسة غير مقيمة عمليات تشغيلية جوهرية تؤديها على فترة زمنية محددة في إقليم اقتصادي ما، ولكنها ليست كيان قانوني منفصل، فإنه يمكن تعريف الفرع على أنه وحدة مؤسسية، ويتم تعريف هذه الوحدة المؤسسية للأغراض الإحصائية لأن

العمليات التشغيلية هذه ترتبط بشكل كبير بالموقع الذي تتم فيه بكافة الطرق وهذا بخلاف الشركة، ويلزم أن يتم التعامل مع المشروعات الفردية القائمة بالخارج على أنها أشباه شركة إذا ما أمكن تحديد العمليات الجوهرية لهذا الكيان على أنه له عمليات جوهرية يؤديها بشكل منفصل عن باقي الكيان، كما هو الحال مع باقي أشباه الشركات سواء كان لها مجموعة من الحسابات الخاصة بالوحدة الموجودة أو التي سيكون لها معنى من وجهة نظر الاقتصادية من أجل أن يقوم بتصنيفهم. ويوضح تواجد السجلات المنفصلة أن هناك وحدة حقيقية قائمة وموجودة وهذا يجعل الأمر عمليا في إعداد الإحصاءات، بالإضافة إلى ذلك، يلزم توافر أي من العوامل التالية ليتم اعتبار الكيان على أنه فرعا وهذه العوامل هي:-

أ. أن يكون الإنتاج المتوافر في الإقليم منفذ أو سيتم استهلاكه لمدة عام كامل أو أكثر بخلاف الإقليم الذي يتواجد فيه المكتب الرئيسي لهذا الكيان.

إذا كانت عملية الإنتاج يلزم أن تتضمن التواجد المادي، فإنه من الضروري أن تتم العمليات الإنتاجية في هذا الإقليم بشكل مادي. وهناك بعض المؤشرات الدالة على الرغبة في التواجد في هذا الإقليم مثل عمليات شراء أو إيجار مرافق الأعمال، والحصول على معدات رأس المال، وتعيين طاقم عمل محلي.

وإذا لم تتضمن عملية الإنتاج التواجد المادي، مثل الحال في الخدمات البنكية أو التأمينية أو أي من الخدمات المالية الآخري، حيث يتم اعتبار هذه المؤسسات كائنة في الإقليم من خلال التسجيل أو وجود محل إقامة قانوني لهذه العمليات داخل الإقليم.

ب. ويتم الاعتراف بهذه العمليات بكونها تخضع للنظام الضريبي على الدخل، إذا ما كان مطبقا، في الاقتصاد الذي تتواجد فيه حتى لو كانت معفاة من الضرائب.

4-48 تنفذ معظم المشروعات الهندسية من قبل مقاول غير مقيم الذي قد يزيد ويتحول إلى فرع، ويمكن القيام بعملية التشييد أو إدارتها من مشروع غير مقيم وبدون تأسيس وكيل قانوني محلي، على سبيل المثال، المشروعات الكبرى مثل (الجسور، والسدود ومحطات الطاقة) والتي تستغرق عملية إنشائها واستكمالها عاما أو أكثر ويمكن إدارتها من قبل مكتب الموقع المحلي.

الوحدات المقيمة القومية

4-49 تعامل الأصول غير المنقولة مثل الأراضي وباقي الموارد الطبيعية والعقارات وباقي المنشئات على أنها مملوكة لوحدات مقيمة إلا في حالة واحدة فقط وهي، إذا المالك القانوني لهذه الأصول غير المنقولة غير مقيم، حيث يتم إنشاء وحدة صناعية، تسمى بوحدة مقيمة قومية، في نظام المحاسبات القومية. ويتم تسجيل الوحدة المقيمة القومية على أنها هي المالك للأصل وتتلقى الإيجار أو الإيجارات التي تضاف على الأصل، ويمتلك المالك القانوني حق ملكية في الوحدة المقيمة القومية ومن ثم تحصل الدخل من الوحدة المقيمة القومية في شكل دخل ملكية يدفع خارجيا، ويكون هناك استثناءا واحدا فقط على الأرض والعقارات الموجودة في الجيوب الخارجة عن الحدود للحكومات الأجنبية (مثل السفارات والقنصليات والقواعد العسكرية) حيث تخضع جميعها إلى القوانين الدولة الأم وليس للإقليم التي تتواجد فيه أو المقامة على أرضه.

4-50 يلزم أن تبرم عقود إيجار الأصول الغير منقولة مثل الأراضي والموارد الطبيعية الأخرى مع مقيم، وفي حالة الضرورة يمكن اللجوء إلى وحدة مقيمة قومية ليتم التعامل بها في مثل هذه الأحوال.

حالات خاصة

مجموعة من المؤسسات

4-51 قد يتم تأسيس مجموعة من المؤسسات أو التكتلات إذا كانت الشركة الأم تتحكم في مجموعة متنوعة من الشركات التابعة، التي قد يتم إدارة بعض منها من قبل مالكيها، ولبعض الأغراض، قد يكون من الضروري الحصول على بعض المعلومات الخاصة بمجموعة من المؤسسات على أنها وحدة واحدة، مع العلم أنه يلزم معاملة كل مؤسسة فردية سواء شكلت جزءا من مجموعة من الشركات أم لا على أنها وحدة مؤسسية قائمة بذاتها، حتى إذا كانت هذه الشركات التابعة مملوكة بالكامل من مؤسسات أخرى ذات كيانات قانونية مستقلة وتطالب أمام القانون والسلطات الضريبية بإعداد مجموعة كاملة من الحسابات بحيث تتضمن هذه المجموعة الكاملة الميزانية العمومية لها. وحتى إذا كانت تنخرط إدارة هذه الشركات التابعة لإدارة مؤسسات أخرى إلا أنها تظل مسئولة ومحاسبة أمام القانون والنظام الضريبي عن أسلوب المنتهج في نشاطها الإنتاجي.

4-52 هناك سببا أخر لعدم معاملة مجموعات المؤسسات على أنها وحدات مؤسسية منفردة هو أن هذه المجموعات لا يمكن تعريفها أو اعتبارها مستقرة أو تحديدها بسهولة في الأعم الغالب بوجه عملي، وقد يكون صعبا الحصول على بيانات تتعلق بالمجموعات التي تمتلك أنشطة غير متكاملة مع بعضها بعض تكاملا قويا، علاوة على هذا، تعتبر العديد من هذه التكتلات كبيرة للغاية كما أن مختلفة الأنشطة بحيث يصعب التعامل معها على أنها وحدات فردية كما أنه من الممكن أن يتغير حجمها وتشكيلها بشكل مستمر بمرور الزمن نتيجة لعمليات الدمج والاستيلاء على الشركات.

المكاتب الرئيسية والشركات القابضة

4-53 هناك نوعان مختلفان من الوحدات القائمة حيث يتم الإشارة إلى كليهما على أنهما شركات قابضة، النوع الأول هنا هو المكاتب الرئيسية والتي تمارس بعض أشكال التحكم الإداري على شركاتها التابعة، وقد يكون لدى هذه المكاتب الرئيسية مجموعة قليلة من الموظفين بشكل واضح، ومجموعة كبيرة من المستوى الأول عن ما هو موجود في شركاتها التابعة ولكنها تكون مشاركة بشكل فعال في العملية الإنتاجية. هذه الأنواع من الأنشطة تم وصفها في التصنيف الصناعي الدولي الموحد لجميع الأنشطة الاقتصادية الإصدار الرابع في القسم "م" الفئة 7010 كما هو مبين فيما يلي:-

تتضمن هذه الفئة عمليات مراقبة وإدارة الوحدات الأخرى للشركة أو المشروع وهذا يتضمن تنفيذ الخطط الإستراتيجية والتنظيمية ودور صناعة القرار للشركة أو المشروع وكذلك ممارسة المراقبة التشغيلية والإدارية للعمليات التي تتم بشكل يومي في الوحدات المرتبطة بها.

يتم تصنف هذه الوحدات ضمن قطاع المؤسسات غير المالية إلا إذا كانت معظم أو كافة شركاتها التابعة مؤسسات مالية، حيث يتم معاملتها في هذه الحالة، كما هو متعارف عليه، على أنها شركات مالية مساعدة في قطاع المؤسسات المالية.

4-54 ويعتبر نوع الوحدة التي يطلق عليها شركة قابضة وهي تسمية صحيحة لها، على الوحدات التي تملك أصول لمؤسسات تابعة ولكنها لا تقوم بأي نشاط إداري وتم وصفها في التصنيف الصناعي الدولي الموحد لجميع الأنشطة الاقتصادية الإصدار الرابع في القسم " ك" الفئة 6420 كما يلي:-

هذه الفئة تضم نشاطات الشركات القابضة والتي تتضمن الوحدات التي تملك أصول (مستويات مراقبة تملكيه لحقوق الملكية) لمجموعة من المؤسسات التابعة ويكون نشاط الأساسي هو تملك المجموعة، حيث لا تقوم الشركات القابضة في هذه الفئة بتقديم أي خدمات أخرى لهذه المشاريع التي يكون لها فيها حقوق ملكية، وهذا يشمل عدم تدخلها في إدارة الوحدات الأخرى.

حيث يتم تصنيف هذا النوع من الوحدات تحت قطاع المؤسسات المالية ويتم معاملتها على أنها مؤسسات مالية مقيدة حتى إذا كانت كافة المؤسسات التابعة مؤسسات غير مالية.

الكيانات ذات الأغراض الخاصة

4-55 يمكن أن توصف مجموعة من الوحدات المؤسسية على أنها كيانات ذات أغراض خاصة أو المركبات ذات الأغراض الخاصة، وليس هناك تعريفا شائعا للكيانات ذات الأغراض الخاصة ولكن هناك بعض من الخصائص التي يمكن أن تطبق عليها.

4-56 لا يكون لهذه الوحدات موظفين أو أصول غير مالية، وقد يكون لها بعض الوجود المادي الخافت والتي يؤكد على أنها شركة مسجلة، وغالبا ما تكون مرتبطة بمؤسسة أخرى وغالبا ما تكون بمثابة شركة تابعة وغالبا ما تكون الكيانات ذات الأغراض الخاصة مقيمة في إقليم غير الذي تتواجد فيه المؤسسة التي ترتبط بها المؤسسة ذات الأغراض الخاصة، وفي حال الغياب المادي في أي مشروع، يتم تأكيد إقامتها في الإقليم الاقتصادي الذي سينفذ أو يسجل فيه المشروع، ولمزيد من المعلومات عن المشاكل المتعلقة بهذا النوع يرجى مراجعة دليل ميزان المدفوعات الإصدار السادس

4-57 غالبا ما يتم إدارة هذه النوع من الكيانات من قبل موظفي مؤسسة أخرى التي من الممكن أن تكون مرتبطة أو غير مرتبطة بها، وتقوم الوحدة بدفع رسوم نظير الخدمات التي تقدم لها وفي المقابل تحمل الشركة الأم أو المؤسسة المرتبطة بها رسوم لتغطية هذه التكاليف. وهذا يكون هو النوع الوحيد من الإنتاج الذي تنتجه الوحدة وغالبا ما تتحمل الخصومات نيابة عن مالكها وكذلك تتلقى دخل الاستثمار وتحصل المكاسب على الأصول التي تملكها.

4-58 سواء كانت لأي من الوحدات هذه الخصائص أم لا وسواء تم وصف هذه الوحدات على أنها كيانات ذات أغراض خاصة أو أي توصيفات

أخرى، فإنه يتم معاملتها في نظام الحسابات القومية مثل أي وحدة مؤسسية أخرى حيث يتم تصنيفها تحت أي قطاع أو صناعة وفقا للنشاط الأساسي لهذا الكيان ما لم تكن ضمن واحدة من الخصائص التالية:-

- مؤسسات مالية مقيدة
- شركات صناعية تابعة لمؤسسات
- وحدات ذات أغراض خاصة تابعة للحكومة

وفيما يلي وصف لكل منهم على حده:-

المؤسسات المالية المقيدة

59-4 شركة قابضة تملك أصولا لشركات تابعة هي أحد أمثلة المؤسسات المالية المقيدة، وهناك وحدات أخرى تعامل على أنها مؤسسات مالية مقيدة هذه الوحدات تتصف بخصائص الكيانات ذات الأغراض الخاصة المبينة فيما سبق وهذا يشمل صناديق الاستثمار والتقاعد والوحدات المستخدمة لتملك وإدارة الثروة للأشخاص والعائلات وتملك الأصول من أجل عمليات التوريق، أو لإصدار سندات دين بالنيابة عن الشركات المرتبطة بها (مثل الشركات التي قد تسمى موصل) أو مركبات عمليات التوريق وأن تقوم بتنفيذ المهام المالية.

60-4 ويمكن معرفة درجة استقلالها عن الشركة الأم من خلال مدى التحكم الأساسي الذي تمارسه على الأصول والخصوم الخاصة بها بحد يمكنها من تحمل المخاطر وإصلاح المنح المصاحبة للأصول والخصومات، ويتم تصنيف هذه الوحدات تحت قطاع المؤسسات المالية.

61-4 لا يمكن لأي من هذه الكيانات أن تمثل نفسها بشكل مستقل وهي بشكل مستقل عن الشركة الأم وهي بمثابة حامل سلبي للأصول والخصومات (ويوصف في بعض الأحيان على أنه الطيار الآلي) ولا يتم معاملة هذا الكيان على أنه وحدة مؤسسية قائمة بذاتها إلا إذا كانت تقيم في اقتصاد غير الذي تتواجد فيه الشركة الأم، وإذا كانت تتواجد في نفس الاقتصاد الذي تتواجد فيه الشركة الأم، فإنه يتم معاملة الكيان على أنه "شركة تابعه غير حقيقية" كما سيلي الوصف فيما يلي:-

الشركات التابعة الغير حقيقية

62-4 يستخدم مصطلح "مؤسسة" في نظام الحسابات القومية في الإشارة إلى كلا من الكيانات المؤسسة قانونيا مثل المؤسسات والوحدات الأخرى التي تعامل في نظام الحسابات القومية على أنها مؤسسات وخصوصا أشباه الشركات والفروع والوحدات القومية. على الرغم من أن الفقرات الست التالية تستخدم مصطلح مؤسسة باعتبار أنها مؤسسة تم إنشائها على أسس قانونية.

63-4 قد يكون الغرض من إنشاء المؤسسات التابعة والتي تكون مملوكة بالكامل للشركة الأم، من أجل توفير خدمات للشركة الأم أو الشركات الأخرى الموجودة في نفس المجموعة وذلك من أجل تجنب الضرائب أو لتقليل حجم المسئوليات في حالة الإفلاس أو لضمان بعض المزايا الفنية بموجب تشريعات الضرائب والمؤسسات المطبقة في بلد ما، على سبيل المثال، يمكن للشركة الأم من تأسيس شركة تابعة تنقل ملكية أرضيها وعقاراتها ومعداتها إليها وتكون مهمتها الوحيدة هو تأجير هذه الممتلكات مرة أخرى للشركة الأم أو أن تكون الشركة التابعة هي الموظف الاسمي لكل طاقم العمل والذين يقومون بالتعاقد مع مؤسسات أخرى في المجموعة وقد تحتفظ الشركة التابعة سجلات وحسابات الشركة الأم على نظام حاسب آلي قائم بذاته أو أن يكون الغرض من تأسيس الشركة التابعة هو كسب مزايا تمويلية أو اتفاقيات تنظيمية أو أي من هذا القبيل، وفي بعض الأحيان قد تقوم الشركة الأم بتأسيس شركات تابعة خاملة لا تشارك بأي شكل من الأشكال في العملية الإنتاجية ولكن يمكن تفعيل نشاطها بموجب موافقة الشركة الأم على هذا الأمر.

64-4 وبوجه عام، لا تفي هذه الأنواع من المؤسسات بتعريف الوحدة المؤسسية وفقا لنظام المحاسبات القومية حيث أنهم يفتقرون إلى التصرف باستقلالية عن الشركات الأم وقد يخضعون لقيود تحد من قدرتهم في الإمساك أو التصرف في الأصول الواردة في الميزانية العمومية لها، ويحدد مستوى الإنتاج والسعر الذي يقومون بتحصيله من قبل الشركة الأم، والتي من الممكن أن تكون العميل الوحيد لها (مع باقي المؤسسات الموجودة في المجموعة) ومن ثم لا يمكن معاملتهم على أنهم وحدات مؤسسية قائمة بذاتها في نظام الحسابات القومية ولكن يتم معاملتهم على أنهم جزء لا يتجزأ من الشركة الأم وتتجمع حساباتهم مع حسابات الشركة الأم، وكما هو مبين أعلاه، تعتبر حسابات الكيانات ذات الأغراض الخاصة مجمعة مع حسابات الشركة الأم إلا إذا كانت تقيم في كيان اقتصادي مختلف عن التي تقيمه فيه الشركة الأم.

65-4 من المحتمل أن يكن قد تم تأسيس أشباه الشركات مثل الشركات أو الاتحادات الاحتكارية من قبل شركة أم لنفس الأغراض المبينة في الشركات التابعة التي سبق ذكرها للتو، ويتم معاملة كل هذه الكيانات في نظام الحسابات القومية على أنه جزء لا يتجزأ من الشركة الأم وتعتبر حساباتهم مجمعة مع حسابات الشركة الأم.

4-66 ويلتزم أن تعقد مقارنة بين الشركات التابعة الغير حقيقية مثل التي سبق ذكرها والوحدات التي تقوم بأنشطة مساعدة، وكما هو مبين تفصيليا في القسم "د" في الفصل الخامس أن النشاطات المساعدة مقتصرة على نطاق نوع مهام الخدمات والتي تحتاج إليها كافة المشرعات مثل مرافق التنظيف تشغيل طاقم عمل الحسابات والرواتب أو تقديم بنية تحتية لتقنية المعلومات الخاصة بالمشروعات. ولن تستوفي الوحدات التي تنفذ الأنشطة المساعدة فقط الشروط التي تكون بموجبها وحدة مؤسسية (بسبب نوعية الأسباب التي تكون للمؤسسات التابعة الغير حقيقية) ولكن يمكن معاملتها في معظم الأحيان على أنها مؤسسة قائمة بذاتها للمشروع إذا كان هذا الأمر مفيدا من الناحية التحليلية.

وحدات الأغراض الخاصة للحكومات العامة

4-67 يمكن للحكومات العامة من إنشاء وحدات خاصة لها خصائص ومهام شبيهة بالمؤسسات المالية المقيدة والشركات التابعة الغير حقيقية للمؤسسات التي سبق وصفها، ولا تكون لهذه الوحدات القدرة عن التصرف بشكل مستقل وعليها بعض من القيود على المعاملات التي يمكن أن تشترك بها. وهذه الوحدات لا تحمل المخاطر والمنح المصاحبة للأصول والمسئوليات التي تملكها الوحدات، وإذا كانت هذه الوحدات مقيمة أو أنه تم التعامل معها على جزء لا يتجزأ من الحكومة العاملة وليست وحدات منفصلة، وسيتم إبراز المعاملات التي يتم تنفيذها بالخارج في المعاملات المماثلة التي تتم مع الحكومة. وعليه يكون الوحدة التي تقترض من الخارج فهي تعتبر بعد ذلك تقوم بتسليف نفس المبلغ للحكومة العامة وبنفس الشروط لعملية التسليف الأصلية.

3. الملكية والتحكم في المؤسسات

4-68 تنتشر ملكية المؤسسات المدرجة بين الوحدات المؤسسية والتي تملك أسهمها وفقا للحصص الخاصة بحاملي الأسهم، ومن الممكن أن تمتلك الوحدة المؤسسية الفردية، سواء أكانت مؤسسات أخرى أو قطاع الأسر المعيشية أو وحدة حكومية، كافة حقوق المساهمين أو ملكية الأسهم في المؤسسة ولكن ستكون ملكية الشركات المدرجة أمر منتشر بين العديد من الوحدات المؤسسية والتي من الممكن أن تكون عديدة.

4-69 تتمتع الوحدة المؤسسية التي تمتلك أكثر من نصف الأسهم أو حقوق الملكية لمؤسسة ما بالتحكم في السياسات والعمليات التشغيلية عن طريق نقض تصويت حاملي الأسهم الآخرين وقت متى تطلب ذلك، وبالمثل، ويمكن أن تتمكن مجموعة من حاملي الأسهم المنظمين والذين تمثل حصتهم مجتمعة من الأسهم أكثر من 50 في المائة من أسهم الشركة من الاتفاق على قرار ما، وسيكون هناك حالات استثنائية يكون بعض من حاملي الأسهم لهم حق تصويت متميز مثل حاملي "السهم الذهبي" الذين يكون لهم حق التصويت ولكن، تمتلك معظم الوحدات المؤسسية أو مجموعة من الوحدات أكثر من نصف الأسهم المصوتة للشركة وبالتالي يمكنها من ممارسة حقها بالكامل في تعيين المدراء وفقا لاختياراتها، ومن الطبيعي أن تتنوع درجة الإدارة الذاتية لمدراء المؤسسات بشكل كبير وهذا يعتمد على إلى أي حد تقع ملكية أسهم الشركة مركزة في أيدي مجموعة صغيرة من الوحدات المؤسسية سواء أكانت هذه المؤسسات مؤسسات أو أسر معيشية أو وحدات حكومية، وبجه عام، لا تعتبر الوحدات المؤسسية مضطرة إلى أن تكون كيان مستقل، ولكن يلزم أن تكون مسئولة ومحاسبة عن كافة القرارات التي تتخذها والإجراءات التي تنفذها.

4-70 حيث أن هناك العديد من حاملي الأسهم لا يقومون بممارسة حقهم في التصويت، إلا أنه قد يتمكن أحد حاملي الأسهم أو مجموعة صغيرة منهم ممن يملكون أسهم كبيرة في المؤسسة تقل على النصف من فرض سيطرتهم على المؤسسة، مع العلم أنهم قد يكونوا يملكون مقدار أقل من نصف مجموع الأسهم، وإذا ما كانت ملكية الأسهم منتشرة بين عدد كبير من المساهمين، فإن المساهمين الذين يملكون القدر الأكبر من الأسهم بمقدار يقل عن النصف هم من يستطيعون تولي أمر السيطرة على المؤسسة.

4-71 على الرغم أنه ليس من الممكن اشتراط أقل نسبة من حملة الأسهم التي تضمن التحكم في المؤسسة في كافة الأحوال. إلا أن الحد الأدنى يلزم أن يكون متنوع وفقا للعدد الإجمالي لحاملي الأسهم والتي يتم توزيع الأسهم عليهم وبمقدار يمكن المساهمين الأقل امتلاكا للأسهم من تحقيق مكاسب فعالة، إلخ..

الشركات التابعة والشركات المشاركة

4-72 من الطبيعي أن تمتلك الشركة أسهم في شركات أخرى وأن يكون علاقة ما بين هذه الشركات يلزم أن تكون محددة لأغراض نظام الحسابات القومية.

الشركات التابعة

4-73 يحكم على أن الشركة "ب" على أنها شركة تابعة للشركة "أ" في الحالات التالية:-

أ. إذا كانت الشركة "أ" تسيطر على أكثر من نصف الحقوق التصويتية لحاملي الأسهم في المؤسسة "ب"

ب. إذا كانت الشركة "أ" من حاملي الأسهم في الشركة "ب" ويكون لها الحق في تعيين وعزل الأغلبية العظمى من مدراء الشركة "ب"

4-74 من الممكن وصف المؤسسة "أ" على أنها الشركة الأم في مثل هذه الحالة، حيث تعرف العلاقة بين الشركة الأم والشركة التابعة وفقا لاعتبارات التحكم عن اعتبارات الملكية، ويلزم أن تكون العلاقة بين الشركات الأم والشركات التابعة علاقة انتقالية، بمعنى إذا كانت الشركة "ج" شركة تابعة للشركة "ب" وأن الشركة "ب" هي شركة تابعة للشركة "أ" فإنه من الضروري أن تكون الشركة "ج" شركة تابعة للشركة "أ" ولكن إذا كانت الشركة "أ" تمتلك حصة كبيرة من أسهم الشركة "ب" وكانت الشركة "ب" تمتلك حصة كبيرة من أسهم الشركة "ج"، فبهذا لا يمكن أن يكون الشركة "أ" حصة كبيرة في أسهم الشركة "ج" وعليه يلزم أن تكون الشركة "أ" لها القدرة في السيطرة على الشركة "ج" إذا كان لها سيطرة على الشركة "ب"، وكما هو الحال على مستوى عائلات البشرية، يمكن وصف الشركة "ب" على أنها الجيل الأول من للشركات التابعة للشركة "أ" والشركة "ج" هي الجيل الثاني من الشركات التابعة للشركة "أ"، ومن الواضح أنه يمكن تأسيس عائلة كبيرة من الشركات من أي عدد ممكن من الشركات التابعة في كل مستوى أو في كل جيل وبأي عدد من الأجيال. وتوصف المجموعات الكبيرة من الشركات بأنها تكتلات والتي يتم التصدي لها في العديد من الدول، وتوصف التكتلات التي تمتلك مؤسسات مقيمة في مختلف دول العالم على أنها تكتلات دولية.

الشركات المشاركة

4-75 تسمى الشركة "ب" بأنها شركة مشاركة للشركة "أ" إذا كانت الشركة "أ" وشركاتها التابعة تتحكم في نسبة 10 % إلى 50% من الحقوق التصويت لحاملي الأسهم في الشركة "ب" ولذلك فإن الشركة "أ" يكون لها بعض النفوذ على سياسة وإدارة الشركة " ب ".

4-76 وتعرف الشركة المشاركة على أنها الشركة تمارس نفوذا أقل على الشركات المشاركة عن النفوذ الذي تمارسه على الشركة التابعة، مع الاعتبار أن هناك بعض الشركات تستطيع أن تمارس بعض النفوذ على شركاتها المشاركة إلا أن هذا الأمر ليس مضموناً، كما أن العلاقة بين الشركات المتشاركة أضعف من العلاقة بين الشركة الأم والشركة التابعة ولا يمكننا صوغ معنى فعال لمجموعة الشركات التابعة.

السيطرة الحكومية على الشركات

4-77 تعتبر الشركة شركة عامة إذا كانت يتم التحكم فيها من قبل وحدة حكومية أو شركة عامة أخرى أو مجموعة من الوحدات الحكومية أو مجموعة من الشركات الحكومية، ويعرف التحكم هنا على أنه القدرة على تحديد سياسة الشركة العامة وتم استخدام مصطلح "سياسة الشركة العامة" في هذا السياق لكي يأخذ بمعناه الواسع وهو الذي يقصد به السياسات المالية والتشغيلية العامة التي ترتبط ارتباط وثيقا بالأهداف الإستراتيجية للشركة بوصفها منتج سوقي.

4-78 وبما أن الحكومة تتمتع بممارسة السلطات السيادية من خلال التشريعات واللوائح والقوانين وكل الأمور المشابهة، فإننا يلزمنا أن نعير اهتمامنا لمعرفة عما إذا كانت هذه الممارسات تمارس لتحديد السياسة العامة لشركة معينة ومن خلالها يتم السيطرة على هذه الشركة، أم أن التشريعات والقوانين التي يتم تطبيقها على فئة معين أو على صناعة معينة هو من قبيل التحكم في هذه الوحدات ليس إلا.

4-79 وليس من الضروري أن تكون القدرة على تحديد السياسة العامة للشركة أن يتم من خلال التحم المباشر في النشاطات اليومية أو العمليات التشغيلية لشركة ما، إذ أنه من المتوقع والطبيعي أن يتولى هذه الأمور موظفي ومديري هذه الشركة بشكل يتفق مع الأهداف العامة للشركة بل ويدعمها، كذلك لا تكون تحديد السياسة العامة للشركة من خلال السيطرة المباشرة على أي قرار متخصص أو فني أو علمي حيث من الطبيعي أن تعتبر هذه الأمور جزءا من الاختصاص الأساسي للشركة نفسها، على سبيل المثال، إذا اتخذت الشركة قرار فنيا ومتخصصا أقرت فيه بصلاحية طائرة للطيران فإن هذا القرار لا يعتبر قرار تحكميا في السياسة العامة للشركة حيث يتخذ بناءا على موافقة وعدم موافقة الأشخاص. وبهذا يكون قرار الوحدة الحكومية الذي يحدد السياسات المالية والعمليات التشغيلية، بما في ذلك معايير الصلاحية للطيران، يمثل جزءا من السياسة العامة للشركة.

4-80 ولأن الترتيبات الخاصة بالسيطرة على الشركات تتنوع تنوعا كبيرا للغاية، ولا يوجد رغبة أو إمكانية على وضع قائمة محددة بالعوامل التي يلزم اعتبارها للسيطرة على شركة ما، وتعتبر العوامل التالية من العوام المسلمة بها والضرورية التي يلزم اتخاذها في الحسبان للسيطرة على شركة ما وهي كما يلي:-

أ. *ملكية معظم حقوق التصويت*، حيث تعتبر ملكية معظم الأسهم عامل مهما في السيطرة على مسألة اتخاذ القرارات على أساس غير رأي حاملي الأسهم بشكل فردي. ويمكن تملك السهم بشكل مباشر أو غير مباشر ويتم تجميع الأسهم المملوكة لكافة الكيانات العامة مع بعضها البعض. وإذا لم يتخذ القرار على أساس التصويت عن كل سهم مملوك، فإن التصنيف سيعتمد على الأسهم المملوكة للكيانات العامة الأخرى تمثل أغلبية أم لا *السيطرة على مجلس الإدارة أو كيان إداري أي كان نوعه*، تعتبر القدرة على تعيين أو عزل معظم مجلس الإدارة أو الكيان حكومي بموجب التشريعات واللوائح والقوانين المعمول بها هي من قبيل السيطرة على الشركة، حتى إذا اقترحت بعض التعيينات بموجب الحق في التصويت فإن هذا يعتبرا قدرا من السيطرة على الشركة إذا ما كان هناك نفوذا تأثيري على الخيارات التي يتم التصويت عليها. وإذا كان هناك كيان أخر مسئولا عن تعيين المدراء فإنه من الضروري فحص هذا التشكيل الإداري لمعرفة مدى تأثيره العام. وإذا قامت الحكومة بتعيين المجموعة الأولي من المدراء ثم لم يكن لها بعد ذلك يدا في المدراء المستبدلين، فإن هذا الكيان يصبح جزءا من القطاع العام حتى تنفذ صلاحية التعيينات الأولي.

ب. *السيطرة على تعيين وعزل الموظفين الأوائل بالشركة*. إذا كانت السيطرة على مجلس الإدارة أو أي جهاز إداري أخر تتسم بالضعف، فإن تعيين التنفيذيين الأوائل بالشركة يعتبرا عاملا حاسما في مسألة السيطرة على الشركة هؤلاء التنفيذيين مثل، المدير التنفيذي والعضو المنتدب والمدير المالي، كما يعتبر أمر تعيين المدراء غير التنفيذيين أمر ذات صلة إذا كانوا مسئولين عن الالتزامات الهامة بالشركة مثل لجنة المكافآت التي تحدد مدفوعات طاقم العمل الأول بالشركة.

ج. السيطرة على اللجان الأساسية للمؤسسة، تحقق المؤسسات الفرعية لمجلس الإدارة أو الكيانات الإدارية الأخرى السياسات التشغيلية والمالية الأساسية للشركة، وتعتبر عضوية أغلبية القطاع العام في هذه اللجان الفرعية من قبيل السيطرة على الشركة ويمكن تأسيس مثل هذه اللجان الفرعية بموجب الدستور أو وسيلة تحكمية أخرى في الشركة.

د. الأسهم الذهبية والخيارات، قد تمتلك الحكومات أسهم ممتازة خصوصا في الشركات التي تم خصخصتها، وفي بعض الحالات، يعطي هذا السهم للحكومة بعض الحقوق لحماية حقوق المساهمين العادين "العامة" من خلال منع الشركة، على سبيل المثال، بيع بعض فئات الأصول أو تعيين مدير خاص يتمتع بسلطات قوية في معظم الأحيان، ولا يمثل السهم الذهبي أي دلالة على السيطرة، إلا إذا كانت هذه الأسهم الذهبية تعطي الحكومة القدرة على تحديد السياسات العامة للشركة في بعض الظروف وتكون الشركة تمر بهذه الظروف، حيث تكون الشركة في هذه الأثناء شركة قطاع عام منذ تاريخ بداية هذه الظروف، وقد يكون خيار شراء الأسهم متاحا في بعض الظروف متاحا لوحدة حكومية أو لشركة عامة له نفس مفهوم الأسهم الذهبية التي تم مناقشتها مسبقا، ومن الضروري اعتبار عما إذا كانت الظروف التي تم الإشارة إليها قائمة من أجل ممارسة هذا الحق، وتعني عملية تحديد حجم الأسهم التي سيتم شرائها بموجب هذا الخيار والنتائج التي تتبع هذه الممارسة أن الحكومة لها القدرة على تحديد سياسة الشركة العامة من خلال توافر هذا الخيار. ويلزم أن تعتمد الحالة العامة للشركة على القدرة المتوفرة للحكومة لتحديد سياسة الشركة التي يتم ممارستها في ظل الظروف العادية عن الظروف الاقتصادية الاستثنائية أو الظروف الأخرى مثل الحروب والاضطرابات المدنية والكوارث الطبيعية. و. التشريع والسيطرة، يصعب الحكم على الحد الفاصل بين التشريعات التي تطبق على كافة الشركات الموجودة في فئة واحدة أو المجموعة الصناعية الواحدة وعملية السيطرة على شركة واحدة بعينها،وهناك الكثير من المشاركات الحكومية من خلال التشريعات وخصوصا في بعض من المسائل مثل الاحتكار وخصخصة الشركات. إذ من الممكن أن تتواجد المشاركة التشريعية في بعض الأمور الهامة مثل تحديد الأسعار من غير أن تتخلي الشركة عن سياستها العامة التي تتبعها، ويعد اختيار التدخل في أمور الشركة أو استمرار ممارسة هذه التدخل في بيئة كثيرة التشريعات يجعل من الشركة غير قادرة على السيطرة على سياستها، فإذا ما كان التشريع ضيق للغاية بحيث يملي على الشركة كيف تؤدي أعمالها، فإن هذا يعد

شكلاً من أشكال السيطرة عليها، وإذا احتفظت الشركة بحق أحادي التصرف مثل ما إذا قررت الشركة طلب التمويل من القطاع الحكومي أو تعاملت تجاريا مع القطاع الحكومي أو التعامل مع القطاع الحكومي بأي شكل من الأشكال فإن الشركة يكون لها القدرة الكاملة لتحديد سياستها العامة ولا يتم التحكم فيها مطلقا عبر مؤسسات القطاع الحكومي.

ه. *السيطرة عن طريق عميل هام*، إذا كانت كافة مبيعات الشركة تتوجه إلى عميل قطاع عام واحد فقط أو مجموعة من عملاء قطاع عام، فإن هذا يبين وجود نفوذ كبير. ويتضمن وجود أقلية من عملاء القطاع الخاص أن هناك عنصرا من عناصر الاستقلال في اتخاذ القرارات من قبل الشركة وأنه لا يوجد سيطرة على الشركة من جانب القطاع الحكومي. وبوجه عام، إذا كان هناك دليلا واضحا على أن الشركة لم تختر التعامل مع العملاء من غير القطاع العام بسبب نفوذ القطاع العام، فإن هذا يفيد أن هناك نفوذا ممارس على هذه الشركة.

و. *السيطرة بموجب الاقتراض من الحكومة*، يفرض المقرضين غالبا سيطرتهم باعتباره شرط للحصول على القرض، وإذا ما فرضت الحكومة سيطرة على الشركة بموجب تسليفها أو إصدار ضمانات بحيث تكون هذه السيطرة أكبر من تلك التي يمارسها البنك في حالة الإقراض، فإن هذا دليل على سيطرة الحكومة على الشركة. وبالمثل يمكن أن تكون السيطرة ضمنية إذا ما استعدت الحكومة لعملية الإقراض.

وعلى ذلك فإن وجود مؤشر واحد يعتبر كافيا لفرض السيطرة، وفي أحيان أخرى، يلزم أن تشير مجموعة من العوامل مجتمعة إلى وجود سيطرة من قبل الحكومة، ويلزم أن يكون القرار المعتمد على كافة المؤشرات مجتمعة أن يكون حاسما بطبيعته، ويلزم اتخاذ القرارات الواضحة في الحالات المشابهة.

السيطرة بوحدات غير مقيمة

4-81 تسيطر الوحدات الغير مقيمة على الشركات المقيمة إذا كانت الوحدات الغير مقيمة تمتلك أكثر من 50% من حقوق ملكية الشركة، وتكون الفروع الشركات غير المقيمة بطبيعتها تحت السيطرة الخارجي، كذلك من الممكن السيطرة على الشركة حتى إذا كانت تملك الوحدة أقل من نصف حقوق الملكية في الشركة إذا تمكنت الوحدات الغير مقيمة من بسط سيطرتها بنفس الأسلوب الذي قد تتبعه الوحدات الحكومية كما هو مبين فيما سبق، على سبيل المثال، السيطرة على تعيين مجلس الإدارة أو أي كيان إداري أخر أو السيطرة على تعيين وعزل الإداريين الأوائل وكذلك السيطرة على تشكيل اللجان الأساسية في الشركة وأي أمر من هذا القبيل.

4-82 يتم عمل مقارنة في ميزان المدفوعات بين الشركات التي تمتلك منها الوحدات الغير مقيمة نسبة أكبر من 50 في المائة من حقوق الملكية للشركة والشركات التي يمتلك منها نسبة بين 10 في المائة إلى 50 في المائة من حقوق المساهمين لها من الخارج، حيث توصف كافة الشركات التي يمتلك منها نسبة 10 في المائة أو أكثر على أنها مشروعات استثمار خارجي مباشر ويتم التعامل مع أرباح هذه الشركات بشكل خاص، ولمزيد من التفاصيل حول هذا النوع من الشركات يرجى مراجعة الفصلين 7 ، و 26، ومن المهم ملاحظة أنه على الرغم من أن الشركات التي يتم السيطرة عليها خارجيا تعتبر مشروعات استثمارية إلا أن العكس ليس صحيحا، على سبيل المثال، إذا كان هناك مشروع استثمار أجنبي مباشر عام، إذا كانت شركة غير مقيمة تمتلك منه نسبة 10 منه حتى إذا كانت الحكومة لها أكثر من نصف حقوق المساهمين في المشروع.

ج. المؤسسات الغير هادفة للربح

4-83 تعتبر المؤسسات الغير هادفة للربح كيانات اجتماعية تم إنشاءها لأغراض إنتاج السلع والخدمات ولا يسمح لهم وضعهم القانوني من تحقيق دخل أو ربح أو مكسب مادي من الوحدات التي أنشأتها أو سيطرت عليها أو قامت بتمويلها، ومن الناحية العملية، وتكرس أنشطتهم الإنتاجية لصالح تحقيق زيادة أو عجز ولكن أي زيادة تحققها لا يمكن أن تخصص لأي وحدة مؤسسية أخرى. حيث تمت صياغة المذكرة التأسيسية لهذه المؤسسات الغير هادفة للربح بشكل لا يعطي للوحدات المؤسسية التي تسيطر عليها أو تديرها في الحصول على نسبة من الأرباح أو أي دخل يمكن أن تحققه، ولهذا السبب يتم معاقاة في الأعم الغالب من أي نوع من أنواع الضرائب.

4-84 ويمكن أن تقوم أي من الأسر المعيشية أو الشركات أو الحكومة بتأسيس مؤسسات غير هادفة للربح ولكن المحركات والدوافع وراء هذا التأسيس يتنوع، على سبيل المثال، يمكن أن يتم تأسيس مؤسسة غير هادفة للربح من أجل أن تقدم خدمات لصالح الأسر المعيشية أو الشركات التي تسيطر عليها أو تقوم

بتمويلها أو أن تقوم بتأسيسها لأسباب خيرية أو إنسانية أو رفاهية من أجل توفير السلع والخدمات لأشخاص آخرين أو أن هذه المؤسسات تهدف إلى تقديم خدمات صحية أو تعليمية مقابل رسوم وليس مقابل الربح أو أنها تهدف من وراء التأسيس أن تعزز مصالح المجموعات الضاغطة في الأعمال أو السياسات إلخ..

خصائص المؤسسات الغير هادفة للربح

يمكن تلخيص خصائص المؤسسات الغير هادفة للربح إلى ما يلي:-

أ. تعتبر كافة المؤسسات الغير هادفة للربح مؤسسات قانونية تم تأسيسها بموجب القانون ويتم الاعتراف بوجودهم بشكل مستقل عن الأفراد أو الشركات أو الوحدات الحكومية التي قامت بتأسيسها أو تمويلها أو السيطرة عليها أو إدارتها، وتنص المذكرات التأسيسية أو المستندات المشابهة التي تم صياغتها في وقتها لتأسيس المؤسسات الغير هادفة للربح على الغرض الذي أسست من أجله، وفي بعض الدول، وخصوصا الدول المتقدمة، تعتبر المؤسسات الغير هادفة للربح كيانات غير رسمية تعترف مؤسسات المجتمع المدني بهم ولكن لا يكون لهم أي وضع قانوني في البلد، حيث يعتبر الهدف من إنشاء المؤسسات الغير هادفة للربح هو إنتاج السلع أو الخدمات الغير سوقية لأفراد الأسر المعيشية أو لمجموعات من الأسر المعيشية.

ب. يتم السيطرة على المؤسسات الغير هادفة للربح من قبل شركات يكون لأعضائها حقوق متساوية وهذا يتضمن الحق في التصويت على كافة القرارات الهامة والكبيرة والتي تؤثر على شئون المؤسسات الغير هادفة للربح. ويكون للأعضاء مسئولية محدودة فيما يتعلق بالعملية التشغيلية لهذه المؤسسات.

ت. لا يوجد لأي من المساهمين حقا للمطالبة في الأرباح أو حقوق ملكية في المؤسسات الغير هادفة للربح، ولا يطالب الأعضاء بأي جزء من الأرباح أو الزيادة أو الفائض الذي تحققه الأنشطة الإنتاجية للمؤسسات الغير هادفة للربح حيث تحتفظ المؤسسات الغير هادفة للربح بهذه الأرباح لنفسها.

ث. يتولى إدارة المؤسسات الغير هادفة للربح مجموعة من الموظفين اللجان التنفيذية أو هيئة مشابهة يتم اختيارها بموجب تصويت الأغلبية لكافلة الأعضاء، يكون هؤلاء الأعضاء هم نظراء لمجلس إدارة الشركات ويكونوا مسئولين عن تعيين مدراء يتلقون رواتب أو مدفوعات.

ج. أشتق الاسم "غير هادفة للربح" من حقيقة أن الأعضاء المؤسسين الذين يسيطرون على المؤسسة الغير هادفة للربح لا يسمح لهم بتحصيل مكاسب مالية من عملياتها ولا يمكنهم تخصيص أي فائض تحققه المؤسسة، وهذا لا يتضمن أن أي مؤسسة غير هادفة للربح لا يمكنها تحقيق فائض من خلال إنتاجيتها.

4-85 في بعض البلاد، تخضع المؤسسات الغير هادفة للربح إلى معاملة ضريبية تفضيلية ومن الممكن أن تحصل على إعفاء على ضريبة الدخل، ولكن هذا الأمر لا يعتبر ضروريا للغاية أو هو العامل الذي يحدد لكون المؤسسة مؤسسة غير هادفة للربح.

4-86 كما هو الحال في الوحدات المنتجة المملوكة للحكومة، من المهم للغاية التفريق بين المؤسسات الغير هادفة للربح التي تعمل في الإنتاج السوقي وتلك المؤسسات الغير هادفة للربح التي تعمل في الإنتاج الغير سوقي حيث يؤثر هذا الأمر على قطاع الاقتصاد التي تخصص إليه المؤسسة الغير هادفة للربح. وليس من الضروري أن تعمل المؤسسات الغير هادفة للربح في الإنتاج الغير سوقي.

2. المؤسسات الغير هادفة للربح التي تعمل في الإنتاج السوقي

4-87 إن المنتجين السوقيين هم المنتجين الذين يبيعون معظم أو كل إنتاجهم بأسعار تعتبر ذات ميزة اقتصاديا وهذا يكون عند الأسعار التي تعتبر ذات تأثير هام على الكميات التي ينوى المنتجين طرحها في السوق وعلى الكميات التي ينوي المشترين شرائها. وتعتبر المدارس والكليات والجامعات والعيادات الطبية والمستشفيات إلخ مؤسسات غير هادفة للربح ومنتجين سوقيين عندما يقومون بتحصيل رسوم تعتمد على التكلفة الإنتاجية لهم وهي تعتبر مرتفعة على نحو كاف من أجل أن يكون لهم تأثير فعال على مقدار الطلب على خدماتهم، ويلزم أن تحقق أنشطتهم الإنتاجية فائض أو خسارة تشغيلية. حيث يلزم أن تحتفظ المؤسسة بهذه الزيادة حيث أن وضعهم القانوني يمنعهم من توزيع هذه الزيادة على آخرين. ومن جهة أخرى يمكنهم المطالبة بتحصيل تمويلات إضافية، حيث أنهم مؤسسة "غير هادفة للربح" من خلال طلبهم للتبرعات من الأفراد والشركات والوحدات الحكومية. وبهذه الطريقة، سيتمكنون من تحصيل أصول تدر دخل ملكية كبير بالإضافة إلى عائداتهم من الرسوم التي يقومون بتحصيلها، وبهذا يتمكنون من تحصيل رسوم تقل عن التكاليف المعيارية

لهذه الخدمات، إلا أنه يلزم الاستمرار في معاملتهم على أنهم منتجين سوقيين طالما أن الرسوم التي يحصلوها تحدد بشكل أساسي وفقا للتكلفة الإنتاجية وأن تكون مرتفعة بما فيه الكفاية ليكون لها تأثير على معدل الطلب على هذه الخدمات، ولا تعتبر المؤسسات الغير هادفة للربح مؤسسات خيرية حيث أن هدفهم الحقيقي هو توفير خدمات تعليمية أو صحية أو أي خدمات أخرى بجودة عالية باستخدام الدخل التي تأتي عن الهبات والوقوف من أجل الحفاظ على بعض الخدمات التي تعد مصاريفها مرتفعة وهي ضرورة من ضروريات الحياة.

تسويق المؤسسات الغير هادفة للربح يخدم المشروعات

4-88 تحظر بعض المؤسسات الغير هادفة للربح نشاطاتها من أجل خدمة غرض فرعي لمنتجين سوقيين آخرين، فمعظم الأسواق التي تخدم المؤسسات الغير هادفة للربح تم إنشاءها مشروعاتها من قبل شركات المشروع لخدمة مصالح هذا المشروع، وهي تضم غرف تجارية واتحادات زراعية وصناعية وعمالية ومنظمات أصحاب الأعمال ومختبرات بحثية ومختبرات أو أي منظمات أو مؤسسات لها أهداف مشتركة أو منافع مع مجموعة من المشاريع التي تسيطر عليها وتقوم بتمويلها، وغالبا ما تشارك المؤسسات الغير هادفة للربح في المجتمع بالنيابة عن مجموعة أو كيان سياسي أو أنها تقوم بتقديم النصح أو المساعدة للأعضاء من الأشخاص في حالة مواجهة صعوبة أو غيره، ويتم تمويل المؤسسة الغير هادفة للربح من مساهمات أو اشتراكات مجموعات المشاريع المتعاملة معها والمستفيدة منها ، ولا تعامل الاشتراكات على أنها تحويلات ولكن يتم معاملتها على أنها مدفوعات نظير الخدمات المقدمة للأعضاء وتصنف هذه المؤسسات الغير هادفة للربح على أنها منتجين سوقيين، إلا أنه عندما تنوى غرفة التجارة أو المنظمات المشابهة في مساعدة المشروعات التي تسيطر عليها وتقوم بتمويلها الحكومة، كما سيلي توضيح ذلك، فإن هذه المؤسسات تصنف على أنها مؤسسة غير هادفة للربح غير سوقية ويتم تصنيفها على أنها ضمن القطاع الحكومي العام.

المؤسسات الغير هادفة للربح العاملة في الإنتاج الغير سوقي

4-89 تمثل أغلبية المؤسسات غير الهادفة للربح منتجين غير سوقية في معظم البلاد عن كونها منتجين سوقيين، حيث يقدم المنتجين غير السوقيين معظم خدماتهم إلى الآخرين مجاني أو بأسعار ليست مهمة اقتصاديا، وعلى هذا يلزم تمييز المؤسسات الغير هادفة للربح التي تعمل في الإنتاج الغير سوقي بحقيقة أنها لا تستطيع أن تحقق مكاسب مالية للوحدات التي تتولى السيطرة عليها أو إدارتها وعلى حقيقة أنها يلزم أن تعتمد بشكل أساسي على التمويلات ليس من المبيعات من أجل تغطية تكاليف أنشطتها الإنتاجية، وقد يكون المصدر الرئيسي لتمويلهم هو الاشتراكات المنتظمة التي يدفعها الأعضاء المؤسسين الذين يسيطرون عليها أو عن طريق التبرعات التي تحصلها من أطراف أخرى, بما في ذلك الحكومة أو من أي دخل ملكية.

4-90 تقسم المؤسسات الغير هادفة للربح التي تعمل في الإنتاج الغير سوقي إلى مجموعتين، أحداهما تلك المؤسسات التي تسيطر عليها الحكومة والأخرى التي لا تسيطر عليها، حيث تضم الأولى إلى القطاع الحكومي والأخيرة يمكن أن توصف على مؤسسات غير هادفة للربح تعمل لصالح الأسر المعيشية وتمثل قطاع منفصل في نظام الحسابات القومية.

المؤسسات الغير هادفة للربح والتي تسيطر عليها الحكومة

4-91 تعرف عملية السيطرة على مؤسسة غير هادفة للربح بأنها القدرة على تحديد السياسة العامة أو برنامج المؤسسة الغير هادفة للربح، حيث يلزم أن تحافظ المؤسسات الغير هادفة للربح والتي تسيطر عليها الحكومة بهويتها على أنها مؤسسات غير هادفة للربح في السجلات الإحصائية، من أجل التحليل السهل لكافة المؤسسات الغير هادفة للربح، ولتحديد إذا ما كانت المؤسسة غير هادفة للربح تسيطر عليها الحكومة فإنه يلزم اعتبار الخمس مؤشرات التالية:-

أ. تعيين الموظفين، قد يكون للحكومة الحق في تعيين الموظفين الذين يعملوا على إدارة المؤسسة الغير هادفة للربح سواء بموجب القانون المنظم للمؤسسة الغير هادفة للربح أو المذكرة التأسيسية لها أو بموجب أي مستند قانوني أخر.

ب. *أحكام أخرى لمستندات السيطرة*، قد تنص مستندات التمكين أحكام غير أحكام تعيين موظفي المؤسسة والتي تمكن الحكومة من تحديد المظاهر البارزة في السياسة العامة أو برنامج عمل المؤسسة الغير هادفة للربح، على سبيل المثال، قد يحدد أو يبين مستند التمكين وظائف وأهداف المؤسسة الغير هادفة للربح ومن ثم يعتبر أمر تعيين المدراء أمرا غير خطير أو أنه ليس ذو صلة بالمستند

التأسيسي للمؤسسة، وقد تمنح المذكرة التأسيسية للمؤسسة الغير هادفة للربح الحق للحكومة في عزل أي شخص من مهام منصبه أو نقض التعيينات المقترحة أو الموافقة المسبقة من الحكومة على الإجراءات المالية والموازنة أو تمنع المؤسسة الغير هادفة للربح من تغيير المذكرة التأسيسية الخاصة بها أو أن تحل نفسها أو إنهاء علاقاتها مع الحكومة من غير موافقة مسبقة منها.

ج. الاتفاقات التعاقدية، يعطى وجود اتفاق تعاقدي بين الحكومة والمؤسسة الغير هادفة للربح الحق للحكومة في تحديد المظاهر الأساسية في السياسة العامة للمؤسسة أو برنامج علمها، وتعتبر المؤسسة الغير هادفة للربح غير خاضعة لسيطرة الحكومة إذا كان لها القدرة على تحديد سياستها ووضع برامجها بشكل مستقل، بمعنى إذا استطاعت الإخلال باتفاقها التعاقدي مع الحكومة وتحملت بعات ذلك، أو أنها لها القدرة على تغيير مذكرتها التأسيسية أو حل نفسها من غير موافقة مسبقة من الحكومة أو أي اتفاق أخر تلتزم به المؤسسة بموجب الاتفاق التعاقدي مع الحكومة.

د. مستوى التمويل، إذا كانت الحكومة تقوم بتمويل المؤسسة الغير هادفة للربح ، فبالتالي تسيطر الحكومة على هذه المؤسسة، إما إذا احتفظت المؤسسة بحقوقها في تحديد سياستها وبرامجها أو إلى الحد الذي تم توضيحه في النقطة السابقة،فإن الحكومة لا يكون لها سيطرة على هذه المؤسسة .

ه. التعرض للخطر، إذا سمحت الحكومة لنفسها التعرض لكافة المخاطر التمويلية أو إلى نسبة كبيرة من هذه المخاطر المصاحبة لنشاطات المؤسسة الغير هادفة للربح، فإن هذه الإجراءات تجعل للحكومة سيطرة على هذه المؤسسة الغير هادفة للربح، ويظل معيار سيطرة الحكومة وفقا لما هو مبين في المؤشرين السابقين.

قد يكون توفر أحد هذه المؤشرات كافيا لبسط السيطرة على المؤسسات الغير هادفة للربح، إلا أنه يتطلب في بعض الأحيان أن تتوفر مجموعة من هذه المؤشرات مجتمعة لتفرض السيطرة على المؤسسة الغير هادفة للربح، ويلزم أن يكون القرار المتخذ بناءا على كافة هذه المؤشرات فاصلا ونافذا في الأصل.

المؤسسات الغير هادفة للربح التي تخدم الأسر المعيشية

4-92 تشمل المؤسسات الغير هادفة للربح التي تخدم الأسر المعيشية تضم المؤسسات الغير هادفة للربح الغير سوقية والتي لا تسيطر عليها الحكومة، وتقوم هذه المؤسسات بتوفير السلع وتقديم الخدمات للأسر المعيشية بالمجان أو بسعر غير ميزة اقتصاديا، معظم هذه السلع والخدمات المقدمة للأسر المعيشية تكون استهلاكية ولكن من الممكن أيضا أن تقدم المؤسسات غير الهادفة للربح التي تخدم الأسر المعيشية حزم خدمات مجتمعة.

د. قطاع الشركات غير المالية وقطاعاتها

4-93 إن الشركات الغير مالية هي الشركات التي يكون نشاطها الأساسي هو إنتاج سلع سوقية أو خدمات غير مالية، وتتكون الشركات غير المالية من الوحدات المؤسسية المقيمة التالية:-

أ. كافة الشركات غير المالية المقيمة (كما هو مبين في نظام الحسابات القومية ولا يكون عليها قيود لتكون شركة مؤسسة بموجب القانون) بغض النظر عن مكان إقامة المساهمين.

ب. فروع المشروعات الغير مقيمة والتي تعمل في أنشطة غير مالية في إقليم اقتصادي ما لفترة طويلة من الزمن.

ج. كافة المؤسسات الغير هادفة للربح المقيمة والتي تقدم خدمات إنتاج سوقي من السلع وليس من الخدمات المالية.

الجدول 4.1: القطاعات الفرعية في قطاع الشركات غير المالية

الشركات غير المالية	المؤسسات المالية الغير هادفة للربح	الشركات الهادفة للربح

الشركات العامة غير المالية الشركات الخاصة القومية غير المالية الشركات غير المالية المسيطرة عليها من الخارج	المؤسسات العامة غير الهادفة للربح غير المالية المؤسسات غير الهادفة للربح القومية الخاصة المؤسسة غير الهادفة للربح المسيطر عليها من الخارج	الشركات غير المالية العامة (الشركات الهادفة للربح) الشركات غير المالية الخاصة (الهادفة للربح) الشركات غير المالية التي تسيطر عليها الحكومة (الهادفة للربح)
مجموع الشركات غير المالية	مجموعة المؤسسات غير الهادفة للربح غير المالية	مجموعة الشركات غير المالية (الهادفة للربح)

94-4 قد يكون لبعض من الشركات غير المالية أو أشباه الشركات نشاطات مالية ثانوية، على سبيل المثال، منتجي أو بائعي التجزئة للسلع والذين يقدمون ائتمان مباشر للعميل لعملائهم، وكما سيتم توضيحه بإسهاب فيما يلي، لا تصنف هذه الشركات أو أشباه الشركات على أنها تنتمي في كياناتها إلى قطاع الشركات الغير مالية شريطة أن يكون نشاطهم الأساسي غير مالي، حيث تتكون القطاعات من مجموعة من الوحدات المؤسسية ويلزم أن يتم تصنيف كل وحدة مؤسسية بالكامل تحت قطاع واحد في نظام الحسابات القومية حتى إذا كانت الوحدة تعمل في أكثر من نشاط من الأنشطة الاقتصادية.

95-4 ويستخدم كلا المعيارين مع القطاعات الفرعية لقطاع الشركات غير المالية، أحد هذان المعياران هو لإظهار المؤسسات غير الهادفة للربح منفصلة عن الوحدات الأخرى في القطاع، وتوصف هذه الوحدات غير المؤسسات الهادفة للربح على أنها مؤسسات ربحية، والمعيار الثاني هو للسيطرة لتظهر:-

أ. الشركات غير المالية العامة
ب. الشركات غير المالية القومية الخاصة
ت. الشركات غير المالية التي يتم السيطرة عليها من الخارج.

وتم تناول معايير السيطرة على الشركات والمؤسسات الغير هادفة للربح من قبل الحكومة بالتفصيل في القسم " ب " وتوصف الشركات التي يتم السيطرة عليها من قبل شركات غير مقيمة على أنها شركات خاضعة للسيطرة من الخارج.

د. ويمكن مطالعة كافة قطاعات الفرعية للشركات غير المالية في جدول مقارنة كما هو مبين في الجدول 4.1، وسيعتمد الشكل الأساسي لطريقة تقديم القطاعات الفرعية على كل من الأعتبارات التحليلية والإحصائية ومن المعتقد أن عدد المؤسسات الغير هادفة للربح هي بعض من الفئات المسيطرة وهي فارغة أو أنها بديل عن التفاصيل الخاصة بها إذا من الممكن أن تكون هذه البيانات سرية، وفي النهاية، من المفيد بل والممكن أن نفرق بين المدخلات في العمود أقصى اليسار والصف الأخير من جدول 4.1.

و. قطاع الشركات المالية والقطاعات الفرعية

96-4 تشمل المؤسسات المالية كافة المؤسسات المقيمة التي تعمل بشكل رئيسي في توفير الخدمات المالية بما في ذلك خدمات التأمين وخدمات صناديق المعاشات للوحدات المؤسسية الأخرى، ويتكون قطاع الشركات المالية من مجموعة الشركات المقيمة التالية وهي:-

أ. كافة الشركات المالية المقيمة (وفقا لمفاهيم الحسابات القومية ولا تقتصر على الشركات المؤسسة قانونيا) بغض النظر عن محل إقامة المساهمين.
ب. فروع المشروعات الغير مقيمة والتي تعمل في النشاط المالي لإقليم اقتصادي معين لفترة طويلة من الزمن
ج. كافة المؤسسات غير الهادفة للربح والتي تعتبر منتج سوقي وتعمل في مجال الخدمات المالية.

وتتمثل إنتاجية الخدمات المالية في الوساطة المالية وإدارة المخاطر المالية وعمليات التحويل لسيولة أو أنشطة الخدمات المالية المساعدة، وبما أن أحكام الخدمات المالية تخضع لتشريعات صارمة، فإنه في الغالب لا تقدم الوحدات التي توفر خدمات مالية أي نوع أخر من السلع والخدمات على أنها منتجات ثانوية.

97-4 ولقد شهد واحد من الابتكارات في الأنشطة المالية نموا ملحوظا هذا النشاط تقوم على تنفيذه الشركات المالية مع العلم أن هناك إمكانية أن تقوم بها الشركات غير المالية بشكل مباشر وبنفسها، على سبيل المثال، يوجد رغبة لبعض المنتجين وتجار التجزئة في بعض البلاد أن يقوم بتقويم تأمين مستهلك لعملائهم، وهناك مثال أخر وهو ميل بعض من المشروعات غير المالية لزيادة التمويل الخاص بهم من خلال بيع التزاماتهم بشكل مباشر إلى أسواق المال وأسواق رأس المال، ومع ذلك تبقى كافة هذه المشروعات تحت تصنيف القطاع غير المالي شرط أن:-

أ. ألا يقوم المشروع غير المالي بتأسيس وحدة مؤسسية جديدة، على أنها شركة تابعة لتضطلع بنشاط مالي.

ب. يظل النشاط المالي نشاط ثانويا بالنسبة للنشاط الأساسي الخاص بالمشروع.

4-98 ويطبق نفس المبدأ على القطاعات الفرعية للمؤسسات المالية، على سبيل المثال، تضطلع العديد من البنوك المركزية في بعض العمليات البنكية التجارية، وعلى هذا، يعتبر البنك المركزي ككل، وحدة مؤسسية واحدة بما في ذلك الأنشطة التجارية البنكية حيث يتم تصنيفها في القطاعات الفرعية على أنها "بنوك مركزية"، ولنفس هذه الأسباب يتم تنفيذ مهام البنك المركزي أو أي سلطة مالية من قبل وكالات داخل الحكومة المركزية وهذه لا تعتبر وحدات منفصلة عن الحكومة كما لا يتم تصنيفها تحت القطاعات الفرعية للبنك المركزي. (تم مناقشة هذه المسألة بإسهاب في القسم التالي وفي الفصل رقم 22)

4-99 يمكن تقسيم الشركات المالية إلى ثلاثة فئات وهم، وسطاء ماليين، شركات المساعدة المالية، وشركات مالية أخرى. ويعتبر الوسطاء الماليين وحدات مؤسسية تتحمل المسئوليات على حسابها من أجل الحصول على أصول مالية من خلال المشاركة في المعاملات المالية المتداولة في السوق، وهذا يتضمن شركات التأمين وصناديق المعاشات، تعتبر الشركات المساعدة المالية وحدات مؤسسية تعمل بشكل أساسي في خدمة الأسواق المالية ولكنها لا تتملك أي أصول مالية أي كان نوعها أو تتحمل خصومات أي كان نوعها من التي تتعامل فيها، وتعرف باقي الشركات المالية على أنها وحدات مؤسسية تقدم خدمات مالية، مع العلم أن كافة أصولها أو خصوماتها غير متاحة في الأسواق المالية المفتوحة.

4-100 ويمكن تقسم قطاع الشركات المالية إلى تسع قطاعات فرعية وفقا لنشاط كل شركة في السوق وحجم السيولة لديها وحجم الالتزامات. وتم توضيح هذه القطاعات الفرعية التسعة في الجدول 4.2 وسيتم وصف تفصيليا فيما يلي في هذا القسم، ويمثل القطاع الفرعي رقم 6 الشركات المالية المساعدة ويمثل القطاع الفرعي رقم 7 باقي الشركات المالية، وباقي القطاعات الفرعية هي وسطاء ماليين من نوع ما أو نوع أخر.

4-101 حيث أنه يتم تصنيف القطاعات الفرعية وفقا لطبيعة النشاطات التي تؤديها، فبالمثل يمكن تقسيم قطاع الشركات المالية إلى قطاعات فرعية بنفس الطريقة التي تم تقسيم قطاع الشركات غير المالية من أجل التفريق بين المؤسسات غير الهادفة للربح والمؤسسات الهادفة للربح، ولإظهار أي الوحدات تخضع للسيطرة العامة وأي منها يتم السيطرة عليه خارجيا، ومن ثم بناءا على هذا المبدأ سيفرق بين كل ما ورد في صفوف الجدول 4.2 بالشكل الذي اتبعه الجدول 4.1 ولذلك فليس من المحبذ أن تكون كافة التصنيفات المتقاطعة الممكنة الموجودة والقطاعات الفرعية المدموجة القائمة على الظروف المحلية والمصلحة التحليلية الخاصة أمر كافياً.

1. البنك المركزي

4-102 إن البنك المركزي هو مؤسسة مالية قومية تمارس سيطرتها على الخصائص الأساسية للنظام المالي للدولة، ومن ثم يتم تصنيف الوسطاء الماليين التاليين على ضمن القطاعات الفرعية:-

أ. البنك المركزي الوطني، بما في ذلك أي جزء من نظام البنوك المركزية

ب. مجلس العملة أو سلطات العملة المستقلة والتي تقوم بإصدار العملة الوطنية والتي يدعمها احتياطيات سعر الصرف العملة الأجنبية.

ث. الوكالات المالية المركزية للأصلية العامة التي تم تأسيسها (على سبيل المثال، المؤسسات التي تدير سعر الصرف أو التي تقوم بإصدار أوراق النقد أو العملات المعدنية) والتي تحتفظ بمجموعة كاملة من الحسابات ولكن لا يتم تصنيفها على أنها جزء من الحكومة المركزية. السلطات الإشرافية والتي تمثل وحدات مؤسسية منفصلة ولا تدخل ضمن البنك المركزي ولكن يتم ضمها على الشركات المالية المساعدة. وطالما أن البنك المركزي هو وحدة مؤسسية مستقلة قائمة بذاتها، فإنه سيتم تصنيفه تحت قطاع الشركات المالية حتى إذا كان منتج غير سوقي في المقام الأول.

شركات الإيداع ما عدا البنك المركزي

4-103 يعتبر النشاط الرئيسي لشركات الإيداع، ما عدا البنوك المركزية، هي عمليات الوساطة المالية، وبجانب هذا الأمر، فهي عليها مسئوليات على شكل إيداعات أو مستندات مالية (مثل شهادات الإيداع قصيرة الأجل) والتي تعتبر بديل قوي للودائع. وتعتبر المسئوليات الواقعة على شركات الإيداع متضمنة بشكل كامل في إجراءات المال المعرفة تعريفا تاماً.

4-104 بوجه عام، تم تصنيف الوسطاء الماليين التاليين في القطاعات الفرعية:-

أ. البنوك التجارية، البنوك العامة ، البنوك المعدة لكافة الأغراض.

ب. بنوك الادخار (بما في ذلك بنوك الادخار المؤتمنة وشركات الادخار والتسليف)

ج. شركات المقاصة بالمكاتب البريدية، البنوك البريدية، بنوك المقاصة

د. بنوك الائتمان الريفية و بنوك الادخار الزراعية
ه. بنوك الائتمان التعاونية والاتحادات الائتمانية
و. البنوك المتخصصة أو الشركات المالية إذا كانت إيداعيه أو تصدر بدائل لعمليات الإيداع.

3.صناديق أسواق المال

105-4 إن صناديق سوق المال هي مشاريع استثمارية جماعية تقوم برفع تمويلاتها من خلال إصدار أسهم أو وحدات للجمهور، ويتم استثمار عوائدها بشكل أساسي في مستندات سوق المال، وتعتبر صناديق ووحدات سوق المال، وهي مستند دين يمكن نقل ملكيته لفترة استحقاق أكثر من عام واحد، وودائع وسندات بنكية تحتفظ بسعر الاسترجاع الذي يتضمن سعر فائدة سندات سوق المال. ويمكن نقل ملكية أسهم صناديق رأس المال بموجب شيك أو أي وسيلة من وسائل الدفع المباشرة للأطراف الأخرى، وبسبب طبيعة المستندات التي يستثمر فيها المشروع، يمكن اعتبار الأسهم والوحدات على أنها بدائل قريبة للودائع.

4.الصناديق الاستثمارية في غير صناديق أسواق المال

106-4 إن الصناديق الاستثمارية في غير صناديق أسواق المال هي مشاريع استثمارية جماعية تقوم برفع تمويلاتها من خلال إصدار أسهم أو وحدات للجمهور، ويتم استثمار عوائدها بشكل كبيري في الأصول المالية، وهي الأصول غير قصيرة الأجل، وفي الأصول غير المالية (غالبا ما تكون عقارات). وغالبا لا تكون أسهم ووحدات صناديق الاستثمار بدائل قريبة للإيداعات ولا يمكن نقل ملكيتها بموجب شيك أو أي وسيلة من وسائل الدفع للأطراف الأخرى.

الجدول 4.2: القطاعات الفرعية لقطاع الشركات المالية

1. البنك المركزي
2. شركات الإيداع عدا البنك المركزي
3. صناديق سوق المال
4. صناديق الاستثمار في غير صناديق سوق المال
5. شركات الوساطة المالية عدا شركات التأمين وصناديق المعاشات التقاعدية
6. شركات المساعدة المالية
7. المؤسسات المالية المقيدة ومقرضي الأموال
8. شركات التأمين
9. صناديق المعاشات التقاعدية

5. شركات الوساطة المالية، ما عدا شركات التأمين وصناديق المعاش التقاعدي

107-4 تضم شركات الوساطة المالية، ما عدا شركات التأمين وصناديق المعاش التقاعدي، شركة مالية تعمل على توفير الخدمات المالية من خلال تحمل الخصومات بأي شكل من الأشكال ماعدا العملة والإيداعات والبدائل القريبة من الإيداعات، على حسابها الخاص بغرض الحصول على أصول مالية من خلال الاشتراك في المعاملات المالية الموجودة في السوق، وتعتبر إتمام المعاملات المسجلة على جانبي الميزانية العمومية في سوق مفتوح هو من أهم المميزات التي تتمتع بها شركة وساطة مالية.

108-4 وبوجه عام، تم تصنيف شركات الوساطة المالية الحالة على أنها قطاعات فرعية:-

أ. المؤسسات المالية العاملة في توريق الأصول
ب. السندات والوكلاء المنشقين (الذين يعملون لحسابهم الخاص)
ت. الشركات المالية العاملة في مجال التسليف، بما في ذلك شركاء التمويل لتجار التجزئة الذين قد يكونوا مسئولين عن التأجير المالي والتمويل من التمويل الشخصي والتمويل التجاري.
ث. شركات المقاصة، حيث تقوم هذه المنظمات بعمل مقاصة وتسوية للمعاملات التي تتم في الأسهم والمشتقات المالية، وتعتمد عملية الترصيد على التعهدات الخاصة بالطرفين تجاه المعاملة، حيث تتم عملية التسوية بموجب استبدال الأسهم أو المشتقات المالية والمدفوعات المقابلة، حيث تقوم شركة المقاصة بإشراك نفسها في المعاملة وتخفف من خطر الطرف الأخر

هـ. الشركات المالية المتخصصة التي توفر:-

- تمويل قصير الأجل لمدمجي الشركات والمستحوذين عليها
- تمويل عمليات الاستيراد والتصدير
- خدمات شراء أو خصم الديون
- رأس مال الاستثماري وشركات تنمية رأس المال

6. شركات المساعدة المالية

4-109 تضم شركات المساعد المالية شركات مالية تعمل بشكل أساسي في الأنشطة المصاحبة للمعاملات في الأصول المالية والخصومات أو مع توفير نصوص تشريعية لهذه المعاملات ولكن في ظروف لا تجبر شركات المساعدة على تملك الأصول المالية والخصومات التي تتم عليها المعاملة.

4-110 وبوجه عام تم تصنيف شركات المساعدة المالية التالية في القطاعات الفرعية:-

أ. الوسيط التأميني وشركات المطالبة بالتعويضات والإنقاذ (سواء كان معين من قبل شركة التأمين أو أنها شركة مطالبة بتعويضات مستقلة أو شركة مطالبة بالتعويضات عامة تم تعينها من قبل مالكي بوالص التأمين) واستشاري التأمين والمعاشات.

ب. وسطاء التسليف، ووسطاء الأوراق المالية ومستشاري الاستثمار إلخ.

ج. شركات تعويم الأسهم التي تعمل في إدارة الأسهم

د. الشركات التي تكون وظيفتها الأساسية هي الضمان، من خلال التظهير والفواتير وباقي المستندات المشابهة

ه. الشركات التي ترتب لعمليات الاشتقاقات المالية وتغطية السندات مثل عمليات المقايضة والخيارات والخصائص (من غير أن تصدرهم)

و. الشركات التي تقدم بنية تحتية لأسواق المال

ز. مدراء صناديق معاشات التقاعد والصناديق التبادلية إلخ (وليس الصناديق التي يدورونها)

ح. الشركات التي توفر عمليات مضاربة في أوراق المال والمضاربة التأمينية

ط. مكاتب صرف العملات

ي. المؤسسات غير الهادفة للربح والمعترف بها على أنها كيان قانوني مستقل يخدم الشركات المالية

ك. المكاتب الرئيسية للشركات المالية والتي تعمل بشكل خاص في السيطرة على الشركات المالية أو مجموعة من الشركات المالية ولكنها لا تعمل في مجال الشركات المالية

ل. السلطات الإشرافية المركزية على الوسطاء الماليين والأسواق المالية إذا كانت هذه الشركات وحدات مؤسسية قائمة بذاتها.

7. المؤسسات المالية المقيدة ومقرضي الأموال

4-111 إن المؤسسات المالية المقيدة ومقرضي الأموال تضم وحدة مؤسسية تعمل على توفير الخدمات المالية،حيث لا تتم معظم معاملتها الخاصة بالأصول والخصوم في سوق مالي مفتوح، وهذا يشمل الكيانات التي تتعامل مع مجموعات محدودة من الوحدات (مثل الشركات التابعة) أو الشركات التابعة لنفس الشركة القابضة أو الكيانات التي توفر القروض من الصناديق التي تملكها والتي توفرها بموجب كفيل واحد فقط.

4-112 وبوجه عام، تم تصنيف الشركات المالية التالية في القطاعات الفرعية التالية:-

أ. الوحدات التي تعتبر كيانات قانونية مثل حسابات الاتحادات والممتلكات والوكالات أو شركات الصورية

ب. الشركات القابضة التي تملك الأصول فقط (تمتلك مستويات سيطرة في حقوق الملكية) أو مجموعة من الشركات التابعة والتي يكون نشاطهم الرئيسي هو تملك المجموعة من غير تقديم أي نوع من أنواع الخدمات إلى المشروع الذي يمتلك فيه حقوق ملكية، وبهذا لا يدير هذه الوحدات

ج. الشركات ذات الأغراض الخاصة التي يمكن أن تكون وحدة مؤسسية ومن زيادة التمويل في الأسواق المفتوحة ليتم استخدامها من قبل الشركة الأم.

د. الوحدات التي تقدم خدمات مالية بشكل حصري لصناديقها والمدعومة من كفيل واحد فقط لمجموعة من عملائها وتتحمل هي الخطر المالي للمدين حال التعثر وهذا يشمل :

- مقرضي الأموال
- الشركات التي تعمل في مجال الإقراض (على سبيل المثال قروض الدراسة وقروض الاستيراد والتصدير) من صناديق تستقبل من كفيل واحد مثل وحدة حكومية أو مؤسسة غير هادفة للربح.
- شركة رهن تعمل بشكل أساسي في التسليف

8. شركات التأمين

4-113 تضم شركات التأمين كيانات متحدة وتبادلية تعمل على توفير تأمين على الحياة والمرض والحريق وكافة أشكال التأمين على الأفراد والوحدات المؤسسية أو المجموعات الوحدات أو في خدمات إعادة التأمين إلى شركات تأمينية أخرى، ويتضمن التأمين المقيد وهو أن تقدم شركة التأمين خدماتها لمالكيها فقط، ويتم تصنيف شركات تأمين الإيداع وشركات تأمين ضمان الإيداع وكافة شركات التأمين للضمانات المعيارية والتي تعتبر كيان قانوني قائم بذاته وتتصرف بوصفها مؤمنا من خلال تحصيلها لأقساط التأمين ولديها عوائد علها أنها شركات تأمين

9. صناديق معاشات التقاعد

4-114 تأتي مسئوليات المعاش التقاعدي عندما يقوم الموظف أو الحكومة بفرض أو تشجيع أعضاء الأسر المعيشية على الاشتراك في برنامج التأمين الاجتماعي والذي سيوفر

دخلا عند التقاعد، ويمكن أن تنظم برامج التأمين الاجتماعي الموظف أو الحكومة أو عن طريق شركة تأمين بالنيابة عن الموظف أو أن يتم تأسيس وحدات مؤسسية قائمة بذاتها لتمسك وتدير الأصول التي سيتم توظيفها لتسديد المعاشات التقاعدية وتوزيع هذه المعاشات. وتضم القطاعات الفرعية لصناديق معاشات التقاعد صناديق معاشات التقاعد التأمينية الاجتماعية والتي هي وحدات مؤسسية مفصولة عن الوحدات التي قامت بتأسيسها.

القطاع الحكومي العام والقطاعات الفرعية

1. القطاع الحكومي مثل الوحدات المؤسسية

4-115 تعتبر الوحدات الحكومية نوع منفرد من الكيانات القانونية التي تم تأسيسها بموجب العمليات السياسية التي تمتلك السلطة التشريعية والقضائية والتنفيذية عن الوحدات المؤسسية الأخرى في منطقة ما، وباعتبارها وحدات مؤسسية، فإن المهم الأساسية للحكومة هو تحديد المسئولية لتأمين السلع والخدمات للمجتمع أو للأسر المعيشية وتمول هذا التأمين بعيدا عن الضرائب أو أي نوع من أنواع الدخل لإعادة توزيع الدخل والثروة بأي وسيلة من وسائل التحويل، ومن أجل المشاركة في الإنتاج غير السوقي وبوجه عام: -

أ. يكون للوحدة الحكومية السلطة في رفع التمويل من خلال جمع الضرائب أو التحويل الإجباري من الوحدات المؤسسية الأخرى، ومن أجل تأمين المتطلبات الأساسية لوحدة مؤسسية وفقا لنظام الحسابات القومية، فإن الوحدة الحكومية، سواء أكانت على مستوى إجمالي الاقتصاد أو إقليمية أو محلية، يلزم أن يكون لها صناديق سواء جمعتهم عن طريق الضرائب على الوحدات الأخرى أو حصلت عليهم على أنه تحويل من وحدات حكومية أخرى وأن لها السلطة على إعادة توزيع بعض أو كل هذه الصناديق وفقا للأهداف السياسية، كما يلزم أن يكون تكون قادرة على أن تقترض تمويلات على حسابها،

ب. وتضع الوحدات الحكومية ثلاث أنواع من الشكل النائي للانفاق وهو:-

المجموعة الأولى وتضم المصاريف الحقيقة أو التقديرية على ما يوفر بالمجان للمجتمع على شكل خدمات عامة مثل الإدارة العامة والدفاع وتطبيق القانون والصحة العامة، إلخ حيث تقوم الحكومة بتنظيمها وتمويلها من الضرائب أو أي شكل أخر من أشكال الدخل.

المجموعة الثانية تضم المصروفات الخاصة بتوفير السلع والخدمات بشكل مجاني أو بأسعار ليست مهمة اقتصاديا إلى قطاع الأسر المعيشية، وتتحمل الحكومة بشكل كامل تمويل هذه التأمينات من الضرائب أو أي دخل أخر وفقا للأهداف السياسية والاجتماعية للحكومة وحتى إذا كان سيتم تحصيل رسوم من الأشخاص وفقا لاستخدامهم.

المجموعة الثالثة تضم التحويل المدفوع لوحدات مؤسسية أخرى وغالبا ما تكون قطاع الأسر المعيشية من أجل إعادة توزيع الثروة والدخل.

4-116 ومن الممكن أن يتواجد حكومات متعددة مستقلة في إقليم واحد إذا كان هناك مستويات مختلفة من الحكومة وهي من الممكن أن تكون حكومة مركزية وولاية وإقليمية، بالإضافة إلى هذا، تعتبر صناديق الضمان الاجتماعي وحدات حكومية، وسيتم توصيف هذه الأنواع المختلفة من الوحدات الحكومية فيما يلي عندما يتم شرح القطاعات الفرعية لقطاع الحكومة العامة.

القطاعات الحكومية بوصفها منتجين

4-117 وحقيقة أن الحكومة اختارت توفير ليس فقط الخدمات الجماعية بل و توفير السلع والخدمات الفردية للأشخاص مجانا أو بأسعار من غير ميزة اقتصادية لقطاع الأسر المعيشية والوحدات الأخرى التي لا يجب عليها الالتزام بذلك والتي تنتجهم بأنفسهم. وكذلك الأمر في تقديم الخدمات العامة، والتي تسمى "بالسلع العامة" حيث تلتزم الحكومة فقط بتحديد المسئوليات فقط الخاصة بتوفير هذه السلع وليس تمويل إنتاجها، وليست الحكومة مجبرة كذلك على إنتاج هذه البضائع، مع العلم أن الوحدات الحكومية لا تنشغل عادة في أنشطة إنتاجية متنوعة تنوعا كبيرا من الجهة العملية، ولكنها تعمل على تغطية، ليس فقط، الخدمات الإجمالية ولكن العديد من السلع والخدمات المقدمة للأفراد، وحيث أن هذا الأمر يعد في المقام الأول خيارا سياسيا، فإن حجم وكميات الخدمات التي تقدمها الحكومة تتنوع وتختلف اختلافا كبيرا من بلد لآخر، وبعيدا عن الخدمات الجماعية التي توفرها الحكومة مثل الإدارة العامة للبلاد والدفاع، فإنه من الصعب تصنيف بعض أنواع الإنتاج مثل عمليات الإنتاج التعليمية والخدمات الصحية وكافة الخدمات الإنتاجية التي تعتبر في حد ذاتها حكومية حتى إذا كانت تنتجها الوحدات الحكومية.

4-118 وإذا قررت الوحدات الحكومية أن تغمر غمار العملية الإنتاجية فإن أمامها خيرات ثلاثة:-

أ. يمكن أن تؤسس شركة عامة يمكنها التحكم في سياستها بما في ذلك الأسعار والاستثمار

ب. يمكنها أن تؤسس مؤسسة غير هادفة للربح تستطيع السيطرة عليها.

ج. يمكنها أن تنتج السلع أو الخدمات نفسها في مؤسسة تمتلكها الحكومة ولكن ليس لها كيان قانوني قائم بذاته ومنفصلا عن الوحدة الحكومية نفسها.

4-119 وإذا كان للحكومة مؤسسة أو مجموعة من المؤسسات تقوم بإنتاج نفس السلع أو الخدمات تحت إدارة واحدة، فإنه يلزم معاملة هذا الكيان على أنه شبه شركة إذا توفرت المعايير الثلاثة التالية:-

أ. أن تقوم الوحدة بتحصيل الأسعار إنتاجيتها والتي تعتبر مهمة اقتصادياً

ب. أن يتم إدارة الوحدة وتشغيلها بنفس الأسلوب الذي تدار به الشركات

ج. أن يكون للوحدة مجموعة كاملة من الحسابات تمكنها من إدارة الفوائض والمدخرات والأصول والخصوم بحيث تكون محددة ومعايرة.

وتعتبر أشباه الشركات هذه منتجين سوقيين ويتم معاملتهم على أنهم كوحدات مؤسسية قائمة بذاتها عن الوحدات الحكومية التي تملكها، ويتم تصنيفهم إلى قطاعات وقطاعات فرعية بنفس الأسلوب الذي يتم فيه تصنيف الشركات العامة.

4.119 ومن أجل معاملة هذه المؤسسات على أنها أشباه شركات، يلزم أن تسمح الحكومة للإدارة المشروع مساحة معقولة من اتخاذ القرارات وخصوصا فيما يتعلق بالعملية الإنتاجية ولكن أيضا فيما يخص استخدام الصناديق، ويلزم أن يكون لأشباه الشركات الحكومية القدرة على الحفاظ على حجم العمل لديهم والائتمان الخاص بأعمالهم والقدرة على تمويل بعض أو كل عمليات تكوين رأس المال الخاص بهم بعيدا عن مدخراتهم واحتياطي الإهلاك، والاقتراض، والقدرة على التفريق بين تدفقات الدخل ورأس المال بين أشباه الشركات والحكومة وهذا يتضمن أن كافة أنشطتهم التمويلية والتشغيلية غير متكاملة تماما مع العائدات الحكومية أو إحصاءات التمويل بشكل عملي، على الرغم من أن هذه المؤسسات ليست ذات كيان قانوني قائم بذاته.

4-120 وتعامل الوحدات الإنتاجية التابعة للحكومة والتي لا يمكن معاملتها على أنها أشباه شركات، على أنها مشروعات فردية لا يمكن فصلها عن مالكيها وتظل في نفس الوحدة المؤسسية مثلها مثل المالك، وفي هذه الحالة يمكن أن تضم بشكل قانوني أو كلي المنتجين غير السوقيين، وهؤلاء المنتجين غير السوقيين هم من يقومون بتوفير إنتاجهم لوحدات أخرى مجانا أو بأسعار ليست ذات ميزه اقتصادية، وبالإضافة إلى توفيرها سلع وخدمات غير سوقية، فإن هذه الوحدات قد تضم المنتجين الحكوميين الذين يوفرون الخدمات والسلع غير السوقية إلى الوحدات الحكومية على سبيل لأغراض الاستهلاك المتوسط أو تكوين رأس المال الثابت الإجمالي، على سبيل المثال، مصانع الذخيرة، ومكاتب الطباعة الحكومية، وشركات النقل، وشركات الحواسب والاتصالات، إلخ.. وعلى هذا فإنه من الممكن أن يكون مشروع فردي داخل الحكومة منتج سوقي، والمثال الأكثر شهرة على ذلك هو متجر الكتب الموجود في المتاحف.

مشاريع الضمان الاجتماعي وصناديق الضمان الاجتماعي

4-121 تعتبر مشاريع الضمان الاجتماعي مشاريع تأمين اجتماعية تغطي المجتمع ككل أو تشمل قطاعات كبيرة من المجتمع وتفرضها وتسيطر عليها الحكومة، تضم هذه المشروعات مجموعة متنوعة من البرامج والتي تقوم على تقديم المزايا النقدية أو بشكل أخر إلى كبار السن، الغير قادرين أو في حالات الوفاة أو الأشخاص الناجين من كوارث أو المرضى أو بدل الحضانة أو إصابات العمل أو بدل البطالة أو العلاوات العائلية أو الرعاية الصحية، إلخ.. وليس هناك ضرورة أن تكون هناك صلة بين المبلغ المدفوع من قبل الأشخاص والاستفادة التي يتلقاها هذا الشخص.

4-122 في حالة تنظيم مشروعات الضمان الاجتماعي هذه بشكل منفصل عن الأنشطة الأخرى للوحدات الحكومية وتكون لها أصولها وخصوماتها الخاصة بها منفصلة عن الوحدات الحكومية وتعمل في المعاملات المالية في حساباتها الخاصة، فإنه بذلك تعتبر وحدات مؤسسية وتوصف بأنها صناديق ضمان اجتماعي وعلى الرغم من أن الإجراءات المؤسسية المتعلقة بمشروعات الضمان الاجتماعي تختلف من بلد لآخر وقد تكون في بعض الدول متكاملة تماما مع الأجهزة المالية للحكومة وهذا ما يطرح سؤالا هل يلزم أن تتم معاملة هذه الصناديق على أنها وحدات مؤسسية مستقلة.

4-123 تتنوع المبالغ التي تدفع أو تحصل في المساهمات التأمينية الاجتماعية والفوائد التي يتم تحصيلها حيث يحدث هذا التنوع من أجل تحقيق أهداف السياسة الحكومية والتي لا تكون مرتبطة بشكل مباشر بمفهوم الضمان الاجتماعي كما هو مخطط من أجل تحقيق المنافع الاجتماعية لأفراد المجتمع، وقد تكون مرتفعة أو منخفضة من أجل التأثير على مستوى الطلب الإجمالي في الاقتصاد، على سبيل المثال، طالما ظلت هذه الصناديق

مستقلة، فإنه يلزم معاملتها على أنها وحدات مؤسسية مستقلة في نظام الحسابات القومية.

القطاع الحكومي العام

4-124 يتضمن القطاع الحكومي العام للمجموعات التالية من الوحدات المؤسسية المقيمة

أ. كافة وحدات الحكومات المركزية والولاية والمحلية (كما هو مبين فيما يلي)

ب. كافة المؤسسات غير الهادفة للربح والتي يتم السيطرة عليها من قبل الوحدات الحكومية.

يشمل القطاع أيضا الصناديق الضمان الاجتماعية سواء أكان وحدة مؤسسية قائمة بذاتها أو جزءا من الحكومة المركزية أو حكومة الولاية أو حكومة الإقليم، ولا يشمل القطاع الشركات العامة حتى إذا كانت كافة حقوق الملكية مملوكة للوحدات الحكومية، ولا يشمل كذلك أشباه الشركات والتي تملكها وتسيطر عليها الوحدات الحكومية، مع العلم أن المشروعات الفردية المملوكة للوحدات الحكومية والتي لا تمثل أشباه شركات تبقى أجزاء تكميلية لهذه الوحدات ومن ثم يلزم تضمينها في قطاع الحكومة العام.

3. القطاع الفرعية لقطاع الحكومة العام

4-125 ستسمح القطاعات الفرعية للحكومات العامة بالتفريق بين كلا من المؤسسات غير الهادفة للربح وصناديق الضمان الاجتماعي بالنسبة للحكومة المركزية أو حكومة الولاية أو حكومة الإقليم، ومن وجهة النظر العملية، تظهر كافة صناديق الضمان الاجتماعي في العادة على أنها قطاع فرعي واحد أو سيتم دمجهم مع بعضهم البعض مستواهم المناسب في الحكومة و لا تظهر صناديق الضمان الاجتماعي وفقا لمستواهم الحكومي منفصلة، علاوة على هذا، قد تظهر المؤسسات غير الهادفة للربح على أنها بندا ما بالنسبة للحكومة العامة بشكلها الكامل سواء أكانت حكومة مركزية أو حكومة ولاية أو حكومة محلية بشكل فردي.

4-126 وتعتبر الطريقة الأولى لقطاعات الحكومة العامة الفرعية هي كما يلي:-

أ. الحكومة العامة

ب. حكومة الولاية

ج. الحكومة المحلية

د. صناديق الضمان الاجتماعي

حيث أنه من المسلم به هو أن القطاعات الفرعية أ، و "ب" و "ج" تشمل المؤسسات غير الهادفة للربح ولكنها لا تشمل صناديق الضمان الاجتماعي على مستوى الحكومة العامة.

4-127 الطريقة الثانية للقطاعات الفرعية للحكومة العامة هي كما يلي:-

أ. الحكومة المركزية

ب. حكومة الولاية

ت. ج.الحكومة المحلية

حيث أنه من المسلم به هو أن القطاعات الفرعية أ، و "ب" و "ج" تشمل المؤسسات غير الهادفة للربح وكذلك صناديق الضمان الاجتماعي بالنسبة للمستوى الحكومي.

4-128 وفي كلا الطريقتين الخاصتين بالقطاعات الفرعية تظهر المؤسسات غير الهادفة للربح على أنها عنوانا تحت مستوى حكومي مناسب.

4-129 ويعتمد الاختيار بين كلا طرقتي القطاعات الفرعية بشكل أساسي على حجم أو أهمية صناديق الضمان الاجتماعي الموجودة في البلد وعلى الطريقة التي يتم إدارتهم بها.

4-130 وقد لا يوجد في بعض البلاد مستوى متوسط مناسب بين الحكومة المركزية والمحلية وفي مثل هذه الحالة لا توجد "حكومة ولاية"، وقد يوجد في بعض دول أخرى أكثر من مستويين حكوميين تحت الحكومة المركزية، وفي هذه الحالة يلزم أن يكون المستويات الأدنى مجتمعة مع حكومة الولاية أو الحكومة المحلية على الوجه المناسب.

الحكومة المحلية

4-131 يضم القطاع الفرعي للحكومة المركزية وحدة أو وحدات مؤسسية تكون الحكومة المركزية بالإضافة إلى المؤسسات غير الهادفة للربح غير السوقية والتي تسيطر عليها الحكومة.

4-132 تمتد السلطة السياسية للحكومة المركزية على كافة إقليم البلاد، ومن ثم يكون للحكومة المركزية الحق في فرض الضرائب على كافة الوحدات المقيمة والوحدات غير المقيمة التي تعمل في نشاط اقتصادي ما داخل البلاد، وتتضمن مسئوليتها السياسية الدفاع القومي والحفاظ على تطبيق القانون والأوامر والحفاظ على العلاقات مع الحكومات الخارجية. وكذلك تسعى الحكومة لتأكيد العمل الفعال للنظام الاجتماعي والاقتصادي بموجب التشريعات والقوانين المناسبة، وتدخل ضمن مسئوليات الحكومة توفير الخدمات المجتمعة لصالح المجتمع ككل، ولهذا الغرض تتكبد مصاريف في الدفاع والإدارة العامة، بالإضافة إلى ذلك قد تتكبد مصاريف على الخدمات التي تقدمها مثل التعليم والصحة وتكون هذه الخدمات موجهة في المقام الأول لصالح أفراد الأسر المعيشية. وعلى هذا قد تقوم بعمل تحويلات لوحدات مؤسسية وبالأخص للأسر المعيشية والمؤسسات غير الهادفة للربح والشركات والمستويات الأخرى من الحكومة.

4-133 تعتبر الحكومات المركزية قطاع فرعي كبير ومعقد في معظم البلاد، حيث يتشكل بوجه عام من مجموعة مركزية من الإدارات أو الوزارات والتي تمثل وحدة مؤسسية واحدة بالإضافة إلى وحدات مؤسسية أخرى كما هو

الحال في العديد من الدول، وقد تكون كل إدارة مسئولة عن مقدار معين من المصروفات داخل إطار عمل ميزانية الحكومة ككل، وعادة لا يكون هناك وحدات مؤسسية مستقلة لها القدرة على تملك أصول أو تحمل خصوم وتشترك في المعاملات، إلخ . . بشكل مستقل عن الحكومة المركزية ككل.

4-134 وتعتبر وزارات الحكومة المركزية متباعدة من الناحية الجغرافية وتتواجد في أماكن مختلفة من البلد ولكنها تكون في كل الأحوال جزءا من وحدة مؤسسية واحدة. وبالمثل إذا كانت الحكومة المركزية مكاتب فرعية أو وكالات في أجزاء مختلفة من البلد من أجل موافاة الاحتياجات المحلية بما في ذلك القواعد العسكرية أو التركيبات التي تخدم أغراض الدفاع القومي، حيث يلزم أن تعتبر كافة هذه الأمور أجزاء من وحدة مؤسسية واحدة للحكومة المركزية.

4-135 قد يوجد بالإضافة إلى إدارات ووزارات الحكومة وكالات للحكومة المركزية يكون لها كيان قانوني مستقل وحكم مستقل جوهري، ويكون لهم حرية التصرف في حجم وشكل مصروفاتهم وقد يكون لهم مصدر مباشر من العوائد مثل ضرائب محددة (" أسهم مرهونة")، ويكون الغرض من تأسيس مثل هذه الوكالات هو تنفيذ مهام معينة مثل بناء الطرق أو الإنتاج غير السوقي للخدمات الصحية والتعليمية إذا كانت لهم مجموعة كاملة من الحسابات ولكنها تعتبر جزءا من القطاع الفرعي للحكومة المركزية إذا كانت الخدمات التي تقدمها غير سوقية أو إذا كانت تخضع لسيطرة الحكومة المركزية.

4-136 وفي بعض الدول، قد تتضمن الحكومة المركزية وحدات تعمل في المعاملات المالية التي يقوم بها البنك المركزي في بلاد أخرى، وتكون الحكومة المركزية، على وجه الخصوص، مسئولة عن إصدار العملة والحفاظ على الاحتياطيات العالمية وصندوق تثبيت الصرف. وكذلك المعاملات مع صندوق النقد الدولي وإذا ما ظلت هذه الوحدات المبينة سابقا متكاملة ماليا مع الحكومة المركزية وتحت السيطرة والإشراف المباشر من الحكومة، فإنه لا يمكن معاملتها على أنها وحدات مؤسسية مستقلة. علاوة على هذا إذا كانت مهام السلطة المالية المنفذة من قبل الحكومة المركزية مسجلة في القطاع الحكومي وليست مسجلة في قطاع الشركات المالية، وعلى هذا يوصى بأن العمليات الخاصة بوكالات الحكومة المركزية التي تضطلع بالسلطات المالية ومهام الإيداع أن تكون محددة بشكل مستقل من أجل المهام التحليلية الملحقة بالحصول على الحسابات التي تغطي السلطات المالية ككل، ومن أجل توفير الروابط مع باقي الأنظمة الإحصائية مثل دليل ميزان المدفوعات الإصدار السادس ودليل إحصاءات مالية الحكومة لعام 2001 ودليل إحصاءات النقدية والمالية الصادر عن صندوق النقد الدولي لعام 2000 والذي يعرف اختصارا بـ (MSFM). ومن ثم يمكن جمعهم مع تلك الوحدات الخاصة بالبنك المركزي والشركات الإيداع الأخرى في علامات تبويب حسب الحاجة.

حكومة الولاية

4-137 يضم القطاع الفرعي لحكومة الولاية حكومات الولاية والتي تعتبر وحدات مؤسسية منفصلة بالإضافة إلى المؤسسات غير الهادفة للربح غير السوقية والتي يتم السيطرة عليها من قبل الحكومة.

4-138 إن حكومة الولاية هي حكومة وحدات مؤسسية تمارس بعض من مهام الحكومة على مستوى أدنى من الحكومة المركزية وأعلى من الوحدات المؤسسية الحكومية الموجودة على المستوى الإقليمي. وهي وحدات مؤسسية تمتد سلطاتها المالية والتشريعية والتنفيذية على مستوى ولاية واحدة فقط حيث تقسم البلد إلى مجموعة من الولايات، وتوصف كلمة ولاية بألفاظ مختلفة ومتنوعة تختلف من بلد لأخرى، وفي بعض البلاد، وخصوصا الصغيرة، قد لا توجد الولايات الفردية أو حكومات الولايات، ولكن في البلاد الكبرى، وخصوصا تلك التي لها دستوري اتحادي، فإنه يتم تخويل بعض السلطات والمسئوليات إلى حكومات الولايات.

4-139 وعادة ما يكون لحكومة الولاية سلطة مالية من أجل فرض الضرائب على الوحدات المؤسسية المقيمة فيها، أو التي تشارك في الأنشطة الاقتصادية أو المعاملات التي تتم فيها، أو في نطاق مسئوليتها (وليس في مناطق أخرى). ومن أجل الاعتراف بها كوحدة مؤسسية، يلزم أن تملك أصول وتجمع أموال وتتحمل خصومات على حسابها، كما يلزم أن تكون مسئولة عن إنفاق أو تخصيص بعض أو كل ضرائبها أو دخلها التي تقوم بتحصيلها بناءا على سياستها الخاصة، بموجب القواعد العامة لقانون البلاد، مع العلم أن بعض التحويلات التي تقوم بها الحكومة المركزية لها تكون لأغراض معينة، وتلتزم حكومة الولاية بتعيين موظفيها بشكل مستقل بشكل مستقل وبعيدا عن السيطرة الإدارية الخارجية. وعلى النقيض، إذا كانت الحكومة الإقليمية معتمدة بشكل تام على تمويلات الحكومة المركزية وإذا كانت الحكومة المركزية تخصص السبل التي تصرف فيها هذه التمويلات على المستوى المحلي،

فبالتالي يلزم معاملة حكومة الولاية هذه على أنها وكالة للحكومة المركزية وليست وحدة مؤسسية مستقلة.

4-140 وتميز حكومات الولايات، إذا وجدت، بحقيقة أنها تمتلك سلطة مالية تمتد على أكبر المساحات الجغرافية التي يمكن أن تقسم إليها البلد لأغراض سياسية وإدارية، ويوجد في عدد قليل من الدول أكثر من مستوى حكومي بين الحكومة المركزية والوحدات المؤسسية الحكومية الأصغر على المستوى المحلي، وفي هذه الحالة، يتم تجميع هذه المستويات الوسيطة للحكومات مع بعضها، لأغراض التقسيم القطاعي في نظام الحسابات القومية، سواء أكانت مستويات حكومة ولاية أو حكومة محلية وفقا للشكل الأقرب الذي تشترك عليه.

4-141 ويمكن لحكومة الولاية أن تمتلك أو تسيطر على شركات بنفس الأسلوب التي تسيطر به الحكومة المركزية ومن الممكن أيضا أن تكون لها وحدات تعمل في الإنتاج التسويقي، وفي هذه الحالة، يلزم معاملة وحدات المنتجين على أنها أشباه شركات إذا أيدت سجلاتهم التشغيلية والحاسبية هذا الأمر.

الحكومة المحلية

4-142 يضم القطاع الفرعي للحكومة المحلية حكومات محلية والتي تعتبر وحدات مؤسسية منفصلة بالإضافة إلى المؤسسات غير الهادفة للربح غير السوقية والتي يتم السيطرة عليها من قبل الحكومة المحلية. وبشكل أساسي، تعتبر الحكومة المحلية وحدات مؤسسية تمتد سلطاتها المالية والتشريعية والتنفيذية على المناطق الأصغر جغرافيا والتي تعتبر مفصولة لأغراض سياسية وإدارية. ويكون نطاق سلطتهم أقل بوجه عام عن الحكومة المركزية وحكومة الولاية، وقد يحق لها أو لا يحق لها فرض الضرائب على الوحدات المؤسسية المقيمة في هذه المناطق، وهي تعتمد بشكل كبير على المنح والتحويلات التي تدفعها الحكومات ذات المستوى الأعلى وقد تعتبر أيضا أنها وكالات للحكومة المركزية أو الإقليمية في بعض الأحوال، ومن أجل معاملتها على أنها وحدات مؤسسية فإنها يلزم أن تكون مسئولة عن امتلاك الأصول وجمع التمويلات وتحمل الخصومات من خلال الاقتراض على حسابها الخاص، وبالمثل، يلزم أن يكون لها بعض من حقوق التصرف على هذه التمويلات التي تقوم بإنفاقها، ويلزم أن يكون لها القدرة على تعيين موظفيها بشكل مستقل عن السيطرة الخارجية. وحقيقة أن الحكومة المحلية يمكن أن تكون بمثابة وكالات للحكومة المركزية أو حكومة الولاية لا يمنع من أن يتم معاملتهم على أنهم وحدات مؤسسية مستقلة شريطة أن تكون الحكومة المحلية قادرة على جمع وإنفاق التمويلات على مبادراتها ومسئوليتها الخاصة.

4-143 وباعتبار أنهم وحدات حكومية فإنهم في اتصال قريب للغاية مع الوحدات المؤسسية المقيمة في محلياتهم وبالتالي تقوم الحكومة المحلية بتقديم مجموعة كبيرة من الخدمات للمقيمين المحليين، بعض من هذه الخدمات قد يكون التمويل من التحويلات التي تقوم بها المستويات الحكومية الأعلى.وتحكم نفس القوانين معاملة الحكومة المحلية مع منتجات السلع والخدمات كما هو مطبق من قبل الحكومة المركزية وحكومة الولاية، ويلزم أن تعامل وحدات مثل المسارح البلدية والمتاحف وحمامات السباحة، إلخ والتي تقوم بتقديم خدمات وسلع على أساس سوقي على أنها أشباه شركات إذا توافرت المعلومات المحاسبية المناسبة وتم تصنيفها على أنها شركات القطاعات غير المالية. وتعامل الوحدات الأخرى التي تقوم بتوفير الخدمات والسلع على أساس سوقي على أنها مشروعات فردية داخل الحكومة المحلية. وتبقى الوحدات التي توفر الخدمات التعليمية والصحية على أساس غير سوقي جزءا مكملا للوحدة الحكومية المحلية التي تنتمي إليها.

صناديق الضمان الاجتماعي

4-144 تضم صناديق الضمان الاجتماعي كافة صناديق الضمان الاجتماعي العاملة على كافة المستويات الحكومية.

4. الطرق البديلة للقطاعات الفرعية

4-145 الطرق البديلة للقطاعات الفرعية للقطاع الحكومي هو وضع صناديق الضمان الاجتماعي في مجموعات التي تعمل في كل مستوى حكومي مع الوحدات الحكومية المماثلة والحكومات التي تسيطر على المؤسسات غير الهادفة للربح وتقوم بتمويلها على هذا المستوى الحكومي، وتم وضع هذين البديلين للقطاعات الفرعية من أجل أن تتناسب مع الاحتياجات التحليلية المختلفة، ويعتبر القرار الذي يتخذ كونه أكثر الطرق مناسبة وملائمة في بلد معين على أنه ذو أولوية، إذ يعتمد على أي مدى تعتبر صناديق الضمان الاجتماعي مهمة وعلي أي مستوى يتم إدارتها بشكل مستقل من الوحدات الحكومية التي تدخل في شراكه معها. إذا كانت إدارة صناديق الضمان الاجتماعية متكاملة بشكل كبير مع المتطلبات قصيرة ومتوسطة الأجل للسياسة الاقتصادية العامة للحكومة والتي تم تعديل مساهماتها ومنافعها وفقا للسياسة الاقتصادية العامة، فإنه سيصبح من الصعب للغاية، على المستوى النظري،

إجراء أي مقارنة بين إدارة الضمان الاجتماعي والمهام الاقتصادية الأخرى للحكومة، وعلى العكس، قد تتواجد صناديق الضمان الاجتماعي، في بعض البلاد، في شكل بدائي للغاية. وفي كلا الحالتين من الصعب دعم معاملة صناديق الضمان الاجتماعية على أنها قطاع فرعي مستقل بشكل متساوي مع الحكومة المركزية أو حكومة الولاية أو الحكومة المحلية، وتكون استخدام الطريقة البديلة للقطاعات الفرعية أكثر ملائمة مع الوحدات الحكومية المماثلة على المستوى الحكومي، وتعتبر هذه الطريقة هي الطريقة المفضلة في دليل الإحصاءات المالية الحكومية لعام 2000.

ز. قطاع الأسر المعيشية وأسلوب القطاعات الفرعية الخاص بها

146-4 يعرف قطاع الأسر المعيشية، لأغراض نظام الحسابات القومية، على أنها مجموعة من الأشخاص يتشاركون في نفس الظروف المعيشية غالبا، وينفقون بعض أو كل دخلهم وثروتهم وهم من يستهلكون معظم أنواع السلع والخدمات الجماعية والتي تتمثل في الإسكان والغذاء، وبوجه عام، يلزم أن يكون لكل فرد من الأسر المعيشية بعض الطلبات بموجب الموارد الإجمالية لقطاع الأسر المعيشية. وعلى الأقل يلزم أن تتخذ كافة القرارات التي تؤثر على الاستهلاك أو الأنشطة الاقتصادية لصالح الأسر المعيشية.

147-4 وغالبا ما تعتبر الأسر المعيشية هي العائلات إلا أن أعضاء الأسر المعيشية الواحدة ليس من الضروري أن يكونوا ينتمون لنفس العائلة حيث أنهم يتشاركون في نفس الموارد والاستهلاك. ويمكن أن تكون الأسر المعيشية من أي شكل فهم لهم أشكال متنوعة للغاية ومختلفة عن بعضها البعض في المجتمعات أو الثقافات وهذا يعتمد على العادات والدين والتعليم والمناخ والجغرافية والتاريخ وباقي العوامل الاقتصادية الاجتماعية. ويعتبر التعريف الخاص بالأسر المعيشية الذي حددته الدراسات الإحصائية بناءا على الظروف الاجتماعية والاقتصادية داخل بلد معين يتناسب مع ويأتي قريب من مفهوم الأسر المعيشية في نظام الحسابات القومية، على الرغم من الدراسات الإحصائية قد تضيف بعض التفصيلات أو المعايير داخل بلد معين.

148-4 ولا يعتبر طاقم العمل الداخلي الذين يعيشون في نفس المرافق بوصفهم الموظفين جزءا من الأسرة المعيشية للموظف على الرغم من أنهم قد يوفروا لهم الإقامة والطعام على أنها مكافأة نوعية. ولا يكون للموظفين الذين يحصلون على رواتب أي مطالب على مواردهم التعاونية من الأسر المعيشية لموظفيهم ولا يدخل إقامتهم وطعامهم الذي يستهلكونه ضمن استهلاك موظفهم، ومن ثم يلزم معاملتهم على أنهم ينتمون إلى أسر معيشية مستقلة عن الأسر المعيشية لموظفهم.

149-4 ويتم معاملة الأفراد الذين يعيشون بشكل دائم داخل مؤسسة أو الأفراد التي يتوقع إقامتهم لفترة طويلة داخل مؤسسة أو لمدة محددة على أنهم ينتمون إلى الأسر المعيشية الخاصة بالمؤسسة حيث لا يكون لهم فعلى ذاتي أو قرار ذاتي على الأوضاع الاقتصادية، وتمثل الأمثلة التالية أفراد الذين ينتمون لأسر معيشية مؤسسية وهي كما يلي:-

أ. الأشخاص ذو المناصب الدينية الذين يقيمون في الأديرة أو الأماكن المشابهة.
ب. المرضى الذين يمكثون فترة طويلة بالمستشفيات بما في ذلك المصحات العقلية.
ج. السجناء الذين يقضون فترة عقوبة طويلة
د. الأفراد الذين يقيمون بشكل دائم في دور رعاية المسنين

150-4 وعلى النقيض، يلزم معاملة الأفراد الذين يدخلون المستشفى والعيادات ودور النقاهة والمعتزلات الدينية والمؤسسات المشابهة لفترة قصيرة، والطلاب المقيمين بالمدارس والكليات والجامعات والذين يقضون فترة قصيرة في السجن على أنهم أعضاء في الأسر المعيشية الفردية التي ينتمون إليها بشكل طبيعي.

151-4 تحدد إقامة الأفراد وفقا للأسرة المعيشية التي ينتمون إليها والذين يمثلون جزءا منها وليس وفقا لمحل عملهم، ويمتلك كافة الأفراد في الأسر المعيشية نفس الإقامة التي تمتلكها الأسرة المعيشية، حتى أنهم قد يتجاوزن الحدود للعمل أو أنهم يقضون فترة من الزمن بالخارج، وإذا ما قاموا بالعمل والإقامة بالخارج لفترة طويلة وتمكنوا من الحصول على مركز فائدة اقتصادي بالخارج، فبالتالي عضويته بالأسرة المعيشية الأصلية لهم توقف.

2. المشروعات الفردية في الأسر المعيشية

152-4 وكما هو مبين في المقدمة، لا تتشابه الأسر المعيشية مع الشركات حيث أنهم من يقومون بالاستهلاك النهائي للخدمات والبضائع، ولكنهم يشبهون الشركات في أنهم يستطيعوا الإنتاج، وتم تأسيس المشروعات الفردية الإنتاجية في الأسر المعيشية من أجل إنتاج السلع والخدمات ليقوم ببيعها أو مقايضتها في السوق، ويمكن أن يعملوا بشكل افتراضي في أي نوع من أنواع الأنشطة الإنتاجية سواء الزراعة أو التعدين أو الصناعة أو التشييد أو توزيع التجزئة أو إنتاج أي نوع من أنواع الخدمات ويمكن أن يتراوح حجم المشروع من شخص واحد يعمل مثل بائع في الشارع

أو ملمع أحذية بافتراض عدم وجود رأس مال أو محل يملكه إلى الصناعات الكبيرة والمشروعات الإنشائية أو مشروعات الخدمات التي يعمل لديها عدد كبير من الموظفين.

4-153 تتضمن مشروعات سوق المشروعات الفردية في قطاع الأسر المعيشية على الشركات الفردية والتي تعمل في إنتاج السلع والخدمات ليتم بيعها أو مقايضتها في السوق، وقد ينتمي الشريك لأسرة معيشية مختلفة وإذا كانت مسئولية الشركاء الخاصة بديون المشروع غير محدودة، فإنه يلزم معاملة هذه الشراكة على أنها مشروعات فردية وتظل تابعة لقطاع الأسر المعيشية حيث أن كافة الأصول مملوكة للأسرة المعيشية بما في ذلك محل السكن نفسه تحت الخطر إذا ما أفلس المشروع، وتتصرف الشركات الفردية مع العديد من الشركاء مثل الشركات الهندسية الكبيرة والشركات المحاسبات والشركات القانونية على أنها شركات، ويلزم معاملتها على أنها أشباه شركات بافتراض أن لها مجموعة كاملة من الحسابات الخاصة بالشراكات، وتعتبر الشراكات التي يتمتع شركائها بالمسئولية المحدودة أنهم كيانات قانونية مستقلة وأنهم يتم معاملتهم على أنهم شركات كما هو مبين مسبقا.

4-154 4.157 ويتم معاملة المشروعات الفردية على أنها شركات إذا كان من الممكن فصل الأصول بما في ذلك الأصول المالية التي تقل عن مستوى النقد إلى تلك التي تنتمي إلى قطاع الأسر المعيشية بوصفها المستهلك عن تلك التي تنتمي إلى الأسر المعيشية بوصفها منتجة.

3. قطاع الأسر المعيشية وقطاعاتها الفرعية

4-155 يضم قطاع الأسر المعيشية كافة الأسر المعيشية المقيمة وهناك الكثير من الأساليب المفيدة التي يتم بها تقسيم قطاع الأسر المعيشية إلى قطاعات فرعية وطلب من المؤسسات الإحصائية إعطاء المزيد من العناية للاحتمالات المتنوعة، ويمكن انتهاج العديد أكثر من أسلوب إذا كان هناك طلب بأن هناك انهيارات مختلفة لقطاع الأسر المعيشية من مختلف المستخدمين والمحللين والسياسيين.

4-156 يلزم أن يطبق نظام الحسابات القومية بشكل مرن وبعيدا عن الصرامة، ومن أجل تطبيق أي من الطرق الممكنة الخاصة بالقطاعات الفرعية لقطاع الأسر المعيشية المقترحة والمبينة فيما يلي: تلتزم الدول باتخاذ قراراتها بموجب اعتباراتهم ليكون تصنيفهم أقرب ما يكون، ومن ثم، لا يلزم تفسير حقيقة التصنيفات المعينة والتفصيلية وفقا لمعايير المصلحة المقترح هنا على أنه يتضمن أن الخصائص المطروحة هنا هي ضرورية أو غالبا ما تكون الأكثر أهمية لأغراض التحليل الاقتصادي أو لصانعي السياسات.

القطاعات الفرعية وفقا للدخل

4-157 يمكن تجميع الأسر المعيشية في مجموعات لقطاعات فرعية وفقا طبيعة أكبر مصدر للدخل لديهم، ولهذا الغرض، يلزم تمييز الأنواع المختلفة التالية من دخول الأسر المعيشية وهي:-

أ. الدخل الذي يحصله مالكي المشروعات الفردية في الأسر المعيشية والتي لديها موظفين يحصلون على أجور (دخل مختلط للموظف)

ب. ب. الذي يحصله مالكي المشروعات الفردية في الأسر المعيشية ولا يوجد لديه موظفين يحصلون على أجور (دخل مختلط لعمال ذوي حسابات خاصة)

ج. تعويضات للموظفين

د. الملكيات والدخل المنقول

4-158 يتم تصنيف الأسر المعيشية وفقا للفئات الأربعة للدخول المذكورة أعلاه والتي تعتبر الأكبر بالنسبة للأسر المعيشية ككل، حتى إذا لم يتم حساب أكثر من نصف المجموع الكلي لدخل الأسر المعيشية. وإذا كان هناك أكثر من دخل في فئة معينة ويتم تحصيله داخل نفس الأسرة المعيشية، على سبيل المثال، قد يكون هناك أكثر من عضو أو فرد في الأسرة المعيشية يحصل على تعويض من الموظفين أو لأن لديه أكثر من ملكية أو دخل محول، فإن في هذه الحالة يلزم أن يعتمد التصنيف على إجمالي دخل الأسرة المعيشية داخل كل فئة، وعلى هذا تكون القطاعات الفرعية وفقا لما هو مبين فيما يلي:-

أ. أصحاب الأعمال

ب. العمال أصحاب الحسابات الخاصة

ج. الموظفون

د. الأفراد أصحاب الأملاك أو أصحاب الدخل المحول

4-159 ويعتبر القطاع الفرعي الرابع، وهو الأسر المعيشية التي لها أملاك ودخل محول أكبر مصدر للدخل، والتي تمثل مجموعة مختلفة ويوصي بأن يتم تقسيم هذه المجموعة إلى ثلاث قطاعات فرعية إذا أمكن هذا، وتعرف هذه القطاعات الفرعية وفقا لما يلي:-

- المتلقون لدخول ممتلكات
- المتلقون لمعاشات تقاعدية
- المتلقون لدخل محول

القطاعات الفرعية وفقا للخصائص التي يوردها شخص مرجع

4-160 تتطلب أساليب أخرى من القطاعات الفرعية شخص مرجع لكافة يتم تحديده لكل أسرة معيشية، ولا يشترط أن يكون الشخص

المرجع هو الشخص الذي تعتبره الأسرة المعيشية على أنه "قائد الأسرة المعيشية" ويلزم تحديد الشخص المرجع اعتمادا على أهميته الاقتصادية بغض النظر عن سنه أو مكانته الوظيفية، وبشكل طبيعي يلزم أن يكون الشخص المرجع هو الشخص صاحب أكبر دخل مع العلم أن الشخص المرجع يلزم أن يكون أيضا الشخص الذي يتخذ معظم القرارات المتعلقة باستهلاك الأسرة المعيشية.

4-161 وبمجرد تحديد الشخص المرجع، فإنه من الممكن تجميع الأسر المعيشية في قطاعات فرعية بناءا على الخصائص الخاصة بالشخص المرجع، على سبيل المثال، يمكن تحديد القطاعات الفرعية وفقا لما يلي:-

أ. المركز الوظيفي للشخص المرجع
ب. الصناعة التي يعمل بها الشخص المرجع، إن وجد
ج. المستوى التعليمي للشخص المرجع
د. المؤهلات والمهارات التي يتمتع بها الشخص المرجع

و ينص كل معيار من المعايير المبينة أعلاه على خطتها الممكنة للقطاعات الفرعية، وبمقتضى هذا، سيكون من الممكن تجميع الأسر المعيشية في قطاعات فرعية وفقا للدخل الأساسي للشخص المرجع، إذا لم يكن من الممكن، لأي سبب من الأسباب، تجميعهم في قطاعات فرعية بناءا على الدخل الأكبر الذي تحصل عليه الأسر المعيشية، ولهذا الغرض، يمكن أن تستخدم نفس الفئات مثل تلك التي يوصى عليها لصالح الدخل الأكبر للأسر المعيشية.

التقسيم إلى قطاعات فرعية وفقا لحجم وموقع الأسرة المعيشية

4-162 وأخيرا، يمكن تقسم الأسر المعيشية إلى قطاعات فرعية باستخدام المعايير المطبقة على الأسر المعيشية ككل، على سبيل المثال، يمكن تقسيم الأسر المعيشية على الأساس التالي:-

أ. حجم الدخل الإجمالي للأسرة المعيشية
ب. حجم الأسر المعيشية وفقا لعدد الأشخاص المكونة لها
ج. نوع المنطقة التي يتواجد فيها الأسرة المعيشية

ويمكن المعيار الأخير من التفريق بين الأسر المعيشية التي تعيش في الريف أو في الحضر أو في العاصمة أو بالنسبة للأسر المعيشية التي تتواجد في مناطق جغرافية مختلفة.

المؤسسات غير الهادفة للربح التي تخدم الأسر المعيشية

4-163 تصنف المؤسسات غير الهادفة للربح وفقا لما هو مبين في الأقسام السابقة تحت قطاعات الشركات إذا كانت تعمل في الإنتاج السوقي بينما تصنف على أنها تابعة للقطاع الحكومي إذا كانت تعمل لصالح الإنتاج السوقي وتخضع لسيطرة الحكومة، وتسمى باقي المؤسسات مؤسسات غير الهادفة للربح تخدم الأسر المعيشية حيث تقدم هذه المؤسسات الخدمات والسلع بالمجان لقطاع الأسر المعيشية أو مقابل أسعار ليست مهمة اقتصادياً.

4-164 وتضم المؤسسات غير الهادفة للربح المؤسسات التي تم تأسيسها بموجب شركات بين الأشخاص لتوفير السلع أو الخدمات التي تكون نافعة لأفراد الأسر المعيشية، وغالبا ما تقدم الخدمات بالمجان حيث تمول المؤسسة غالبا من قبل اشتراكات العضوية أو المستحقات، وتضم المؤسسات غير الهادفة للربح الجمعيات المحترفة أو التعليمية والأحزاب السياسية والاتحادات العمالية جمعيات المستهلكين والكنائس أو الجمعيات الدينية والأندية الاجتماعية والثقافية والنوادي الرياضية ونوادي الاستجمام. وهي لا تضم الكيانات التي تقدم نفس المهام والتي تسيطر عليها الحكومة، وتعامل المؤسسات الدينية على أنها مؤسسات غير هادفة للربح تخدم الأسر المعيشية في حالة تمويلها بشكل أساسي من قبل الوحدات الحكومية. إذا لم يتم اعتبار معظم هذه التمويلات هي لزيادة سيطرة الحكومة على هذه المؤسسات كما تدخل الأحزاب السياسية الموجودة في البلاد التي يحكمها حزب واحد والتي تسيطر عليها الوحدات الحكومة ضمن القطاع الحكومي العام.

4-165 وقد لا يكون للمؤسسات غير الهادفة للربح، في بعض المجتمعات، أي كيان قانوني أو لا يكون لها مذكرات تأسيسية، وفي هذه الحالة يلزم معاملتها على أنها مؤسسات غير هادفة للربح تخدم الأسر المعيشية وهي تؤدي نفس المهام التي تؤديها الجمعيات والأحزاب السياسية والاتحادات العمالية، إلخ ...، كما هو مبين أعلاه، حتى إذا لم يكن لهم كيان قانوني على أنهم مؤسسات غير هادفة للربح تخدم الأسر المعيشية، حتى إذا تعاونت مجموعة من الأسر المعيشية مع بعضها البعض في مشروعات تشييديه مشتركة (مثل تشييد المباني والطرق والجسور والقنوات والسدود وغيرها،،) وفي هذه الحالة يتم معاملة هذه الشراكة على أنها شراكة غير

رسمية تعمل في مشاريع التشييد لحسابها الخاص ولا يتم معاملتها على مؤسسات غير هادفة للربح تخدم الأسر المعيشية، ويلزم أن تؤدي المؤسسات غير الهادفة للربح التي تخدم الأسر المعيشية دورا مستمرا ولا يجب ألا تكون مؤسسة لمشروع فردي يكون لمدة محدودة.

166-4 والنوع الثاني من المؤسسات غير الهادفة للربح هو الذي يضم الجمعيات الخيرية ووكالات الإغاثة والمساعدة والتي كان الغرض من تأسيسها هو من أجل الجانب الإنساني وليس لخدمة أعضاء الجمعية التي تسيطر عليها المؤسسة غير الهادفة للربح التي تخدم الأسر المعيشية، وتقوم المؤسسات غير الهادفة للربح بتوفير السلع أو الخدمات على أساس غير سوقي للأسر المعيشية المحتاجة، بما في ذلك الأسر المعيشية التي تتأثر بالكوارث الطبيعية والحروب. وتعتبر الموارد الأساسية للمؤسسات غير الهادفة للربح التي تخدم الأسر المعيشية هي التبرعات المالية والعينية التي يتلقاها من الجمهور والعامة، والحكومة والشركات. وقد تتلقى تحويلات من المؤسسات غير الهادفة للربح التي تخدم الأسر المعيشية التي تعمل في نفس المجال والمشابهة لها والتي تقيم في بلاد أخرى.

167-4 ويضم النوع الثالث من المؤسسات غير الهادفة للربح التي تخدم الأسر المعيشية تلك المؤسسات التي تقدم خدمات للجميع مثل المراكز البحثية والتي تنشر نتائجها بالمجان وكذلك مجموعات البيئة إلخ، وهذه الأنواع أقل شهرة وانتشار عن النوعيين الأولين من المؤسسات غير الهادفة للربح التي تخدم الأسر المعيشية، ولا يكون لها ممثل بارز عنها في البلاد.

168-4 إذا كان عدد من المؤسسات غير الهادفة للربح التي تخدم الأسر المعيشية يتم تمويلها من الخارج بشكل أساسي، لذا سيكون من المفيد أن يتم التفريق بين المؤسسات غير الهادفة للربح التي يتم تمويلها داخليا وتلك المؤسسات غير الهادفة للربح التي يتم تمويلها من الخارج.

بقية العالم

169-4 أغراض نظام الحسابات القومية، يتكون قطاع بقية العالم من جميع الوحدات المؤسسية غير المقيمة والتي تدخل في علاقات اقتصادية مع الوحدات المقيمة أو التي يكون لها روابط اقتصادية مع الوحدات المقيمة، وهي لا تعتبر قطاعا حيث يلزم أن يكون لها مجموعة كاملة من الحسابات، وهناك قناعة من أن يتم وصف بقية العالم على أنها قطاع، وتقتصر الحسابات أو الجداول المتعلقة ببقية العالم على القيود التي تقيد المعاملات الجارية بين الوحدات المقيمة والوحدات غير المقيمة أو العلاقات الاقتصادية الأخرى كاستحقاقات الوحدات المقيمة على غير المقيمة أو العكس، كما يضم بقية العالم وحدات مؤسسية معينة يمكن أن تكون موجودة ماديا داخل الحدود الجغرافية للدولة، على سبيل المثال، الجيوب الأجنبية مثل السفارات أو القنصليات أو القواعد العسكرية وكذلك المنظمات الدولية أيضا.

1. المنظمات الدولية

170-4 تمتلك معظم المنظمات الدولية كافة الخصائص المميزة للوحدات المؤسسية، وتخلص المميزات التي يتمتع بها مصطلح المميزات الخاصة "للمنظمات الدولية" فيما يلي:-

أ. تعتبر أعضاء المنظمات الدولية الولايات القومية أو المنظمات الدولية الأخرى والتي تمثل أعضائها ولاية قومية، وهم يشتقوا سلطاتهم بشكل مباشر من الولايات القومية التي يمثلون أعضاء لها أو بشكل غير مباشر منهم من خلال المنظمات الدولية.

ب. أنها كيانات قانونية تم تأسيسها بموجب الاتفاقيات الدولية الرسمية بين أعضاء المنظمة الدولية، والتي تأخذ طابع الاتفاقيات الدولية، وتعترف بهذه المنظمات من خلال القانون المطبق في الدول الأعضاء.

ج. وحيث أن هذه المنظمة تم تأسيسها بموجب الاتفاقيات الدولية، فإنه يتم منحها السيادة على أمرها، حيث لا تخضع المنظمات الدولية إلى القوانين والتشريعات للبلد أو البلاد التي تتواجد فيها، كما أنها لا يتم معاملتها على أنها وحدات مؤسسية مقيمة في البلاد التي تتواجد فيها.

د. المنظمات الدولية التي تم تأسيسها لأغراض مختلفة بما في ذلك الأنشطة التالية مع العلم أنها لا تقتصر عليها.

- أحكام الخدمات غير السوقية ذات الطبيعة الجماعية والتي يستفيد منها كافة أعضاء هذه المنظمة الدولية.
- الوساطة المالية على المستوى الدولي، والتي تعبر بمثابة قنوات تمويلية بين المقرضين والمقترضين في الدول المختلفة.

171-4 تتمتع الاتفاقيات الرسمية المبرمة بين الدول الأعضاء، في بعض الأحيان، بقوة القانون المطبق في بلد في هذه البلاد.

172-4 تمول معظم المنظمات الدولية بشكل كامل أو جزئي من قبل المساهمات (التحويلات) التي تدفع من قبل الدول الأعضاء، وقد تجمع بعض المنظمات بعض التمويلات بأساليب

أخرى مثل الاقتراض من الأسواق المالية أو من خلال المساهمات في مخزون رأس المال للمنظمات الدولية والتسليف للدول الأعضاء، ولأغراض نظام الحسابات القومية، يتم معاملة المنظمات الدولية على أنها وحدات تقيم في كافة دول العالم.

البنوك المركزية لاتحادات العملات

4-173 تعامل البنوك المركزية لاتحادات العملات على أنها نوعا خاص من المنظمات الدولية، تعتبر الأعضاء في المنظمات الدولية والتي يكون البنك المركزي فيها جزءا من الحكومة أو البنوك المركزية القومية للبلاد في اتحاد العملات. وتعامل البنوك المركزية على أنها وحدات غير مقيمة في أي من دول الدول الأعضاء ولكنها تعتبر مقيمة في منطقة العملة ككل، ولمزيد من المعلومات حول معاملة الاتحادات الاقتصادية واتحادات العملة في الملحق 3 من دليل ميزان المدفوعات الإصدار السادس.

الفصل الخامس: المشروعات والمؤسسات والصناعات

أ. مقدمة

1-5 لقد سبق تعريف الوحدات المؤسسية في الفصل رقم 4، ويهتم هذا الفصل بالأنشطة الإنتاجية والوحدات التي تقوم بتنفيذ هذه الأنشطة، بحيث تبدأ من الوحدات المؤسسية ثم تأخذ بعد ذلك أجزاء الوحدات المؤسسية. وترى الوحدة المؤسسية المشروع على أنه المنتج للسلع والخدمات. وقد يقصد بمصطلح " مشروع " شركة أو أشباه شركة أو مؤسسة غير هادفة للربح أو مشروع غير مشترك، حيث يعتبر الغرض الرئيسي وراء تأسيس الشركات والمؤسسات غير الهادفة للربح عدا المؤسسات غير الهادفة للربح التي تخدم الأسر المعيشية هو الاشتراك في العملية الإنتاجية وترتبط كافة المعلومات المتعلقة بحساباتهم بالإنتاج والأنشطة التراكمية المصاحبة، وتضطلع الحكومة والأسر المعيشية والمؤسسات غير الهادفة للربح التي تخدم الأسر المعيشية بالاستهلاك وقد تضطلع أيضا بالعملية الإنتاجية أيضا. وفي الحقيقة أن الحكومة والمؤسسات غير الهادفة للربح التي تخدم الأسر المعيشية تضطلع بالإنتاج وكذلك العديد من الأسر المعيشية، ولكن ليس كلها. وكما هو مبين في الفصل 4، فإنه متى توفرت المعلومات الحسابية الضرورية فإن الأنشطة الإنتاجية لهذه الوحدات تعتبر مفصولة عن أنشطتهم الأخرى في أشباه الشركات. وإذا لم يكن عملية الفصل هذه ممكنة، فإن هذا المشروع غير المتحد يعتبر متواجد داخل الوحدة الحكومية أو الأسرة المعيشية أو المؤسسة غير الهادفة للربح التي تخدم الأسر المعيشية، ***ومن ثم فإنه يمكننا تعريف المشروع غير المتحد على أنه النشاط الإنتاجي للوحدة الحكومية أو للمؤسسة غير الهادفة للربح التي تخدم الأسر المعيشية أو للأسرة المعيشية بحيث لا يمكن معاملة هذا النشاط الإنتاجي على أنه نشاط إنتاجي لشبة شركة.***

2-5 وتعمل الغالبية العظمى من أعداد هذه المشروعات في نوع واحد من الإنتاج، حتى إذا كان يتم هذا الإنتاج من قبل عدد صغير من شركات كبيرة، تلك الشركات تنتج أنواع عديدة ومتنوعة من حيث النوع في النشاط الإنتاجي الخاص بها، حيث لا يوجد من وجهة النظر الافتراضية حد عالي لحجم التنوع الإنتاجي في الشركات الكبيرة. وفي حالة تجميع المشروعات في مجموعات بناءا على النشاط الإنتاجي الأساسي لها، و على الأقل سينتج عن هذا التوحيد اختلافا كبيرا فيما يتعلق بكيفية تنفيذ العملية الإنتاجية وكذلك السلع والخدمات التي يتم إنتاجها، وفي حال تحليل العملية الإنتاجية فمن المؤكد أن تقنية الإنتاج ستلعب دورا هاما، ومن الضروري أن يتم العمل مع المجموعات التي تعمل بشكل أساسي في نفس نوع الإنتاج. ويعني هذا المتطلب أنه يلزم تقسيم الوحدات المؤسسية إلى وحدات أصغر وأكثر تنوعا والتي تطلق عليها نظام الحسابات القومية اسم المؤسسات، ***وتعرف المؤسسة بأنها مشروع ما أو جزء من مشروع قائم في مكان واحد ويقوم بنشاط إنتاجي واحد أو أن النشاط الإنتاجي الأساسي لها يعتبر هو معظم القيمة المضافة،*** علاوة على هذا، يعرف نظام الحسابات القومية الصناعات وفقا للمؤسسات على أنها: ***هي نوع ما من الصناعة يضم مجموعة من المؤسسات التي تعمل في نفس أنواع النشاط أو مشابه لها.*** وفي نظام الحسابات القومية، يلزم أن تتوافق الحسابات الإنتاجية وحسابات تكوين الدخل في الصناعات مثل الحال في القطاعات.

3-5 ناقش هذا الفصل في الأول النشاط الإنتاجي وتصنيفاته من أجل وضع أساس لتعريف المؤسسات ومن ثم الصناعات. ومن الطبيعي أن تحتاج كافة المشروعات إلى بعض الخدمات الإنتاجية الأساسية والروتينية، وفي حالة توفير مثل هذه الاحتياجات من داخل الشركة فإنها تسمى أنشطة مساعدة، وتتبع عمليات تسجيل الأنشطة المساعدة عدد من الأعراف اعتمادا على الشكل الذي يتم فيه تقديم الخدمة بالضبط، وهناك شرح مفصل عن الأنشطة المساعدة في القسم "د".

4-5 وتتفق تعريفات عمليات الدمج وكذلك التعريفات الأساسية لأنواع الأنشطة والوحدات الإحصائية وكذلك المؤسسات مع التعريفات الواردة في التصنيف الصناعي الموحد لجميع الأنشطة الاقتصادية الإصدار الرابع، وقم تم توضيح الاختلافات البسيطة في استخدام بعض الكلمات في هذا الفصل ومقدمة التصنيف الصناعي الموحد لجميع الأنشطة الاقتصادية (ISIC)، ويوجد في هذا الفصل وفي فصول أخرى إشارة إلى التصنيف المركزي للمنتجات الإصدار الثاني (CPC) والتي تعتبر التصنيف المستخدم في نظام المحاسبات القومية للمنتجات.

ب. الأنشطة الإنتاجية

5-5 تضم العملية الإنتاجية، كما سيتم تناوله في الفصل السادس بالتفصيل، العمليات أو الأنشطة التي يتم تنفيذها تحت سيطرة ومسئولية الوحدات المؤسسية التي تستخدم مدخلات العمالة ورأس المال والخدمات من أجل الحصول على المنتج من السلع أو الخدمات, ويمكن وصف أي من هذه الأنشطة

وتصنيفها بالرجوع إلى الخصائص المتنوعة والتي منها على سبيل المثال،

أ. نوع السلع والخدمات المنتجة بوصفها المنتجات
ب. نوع المدخلات المستخدمة أو المستهلكة
ج. الأسلوب المستخدم في الإنتاج
د. الأساليب التي تم استخدام فيها الإنتاج

وقد تنتج نفس هذه المنتجات أو الخدمات بطرق إنتاجية مختلفة، وقد يتم إنتاج بعض أنواع السلع باستخدام أسلوب مدخلات مختلف، على سبيل المثال، يمكن إنتاج السكر من قصب السكر أو من بنجر السكر أو إنتاج الكهرباء من الفحم أو النفط أو المحطات الطاقة النووية أو من محطات توليد الطاقة الكهربائية باستخدام الماء، وهناك العديد من العمليات الإنتاجية تنتج منتجات مشتركة مثل اللحم والجلد وكلاهما لهما استخدامين مختلفين تماما.

1. تصنيف الأنشطة في نظام الحسابات القومية

6-5 إن تصنيف المنتجات المستخدم في نظام الحسابات القومية هو التصنيف الصناعي الموحد لجميع الأنشطة الاقتصادية (ISIC)، والمعيار المستخدم في التصنيف الصناعي الموحد لجميع الأنشطة الاقتصادية (ISIC) كل مستوى من المستويات الأربعة المستخدمة في التصنيف معقد للغاية، حيث يضم التصنيف 21 قسم و 88 شعبة و238 مجموعة و419 فئة. وعلى مستوى الشعب والمجموعات، تم التركيز بشكل كبير على طبيعة البضاعة أو الخدمة المنتجة باعتبارها المنتج الأساسي في النشاط محل الدراسة من خلال الرجوع إلى المكونات الفعلية للمنتج ومراحل تصنيع المنتج والاحتياجات التي يستخدم فيها هذا المنتج، وهذا المعيار يضع الأساس لتجميع الوحدات المنتجة وفقا لتشابهها والروابط بينها والمواد الخام المستخدمة في الإنتاج ومصدر الطلب على هذه المنتجات، وكذلك هناك معياران مهمين تم اعتبارهما على هذه المستويات، وهما في أي شيء يتم استخدام هذه المنتجات وكذلك شكل عملية الإنتاج والتقنية المستخدمة فيه.

7-5 ومع العلم أنه ليس هناك حاجة في هذا الفصل إلى شرح مفهوم نشاط ما بالتفصيل، إلا أنه من المهم توضيح الفروق الأساسية بين النشاطات الأساسية والثانوية من جانب والأنشطة المساعدة من جانب أخر.

2. الأنشطة الأساسية والثانوية

الأنشطة الأساسية

8-5 ***إن النشاط الأساسي في الوحدة المنتجة هو النشاط الذي يزيد القيمة المضافة إليه عن أي نشاط أخر يتم إنتاجه داخل نفس الوحدة،*** (ويمكن أن تكون الوحدة المنتجة مشروعا أو مؤسسة كما هو مبين فيما يلي). ويحدد تصنيف النشاط الأساسي من خلال الرجوع إلى التصنيف الصناعي الموحد لجميع الأنشطة الاقتصادية (ISIC) أولا من أعلى مستويات التصنيف ومن ثم عند المستويات الأكثر تفصيلا. ويضم النشاط الأساسي للمشروع المنتج الأساسي والمنتجات الثانوية، ويقصد بالمنتجات الثانوية أنها المنتجات التي يلزم إنتاجها مع المنتجات الأساسية، ويلزم أن يضم النشاط الأساسي السلع والخدمات التي يلزم أن تكون لها القدرة على توصيلها لوحدات أخرى سواء كانت تلك الوحدات للاستهلاك الخاص أو تكوين رأس المال الخاص.

الأنشطة الثانوية

9-5 ***إن النشاط الثانوي هو نشاط الذي يتم إنتاجه داخل وحدة إنتاجية واحدة بالإضافة إلى النشاط الأساسي ويتم تسليم هذا إنتاج النشاط الثانوي، مثل النشاط الأساسي،*** بشكل مناسب إلى وحدة إنتاجية أخرى خارجية. ويلزم أن تكون القيمة المضافة إلى النشاط الثانوي أقل من تلك القيمة المضافة إلى النشاط الأساسي، وبتعريف الأخير، يعتبر إنتاج النشاط الثانوي إنتاج ثانوي، ومعظم الوحدات الإنتاجية تنتج مجموعة من المنتجات الثانوية على الأقل.

الأنشطة المساعدة:-

10-5 متى ورد هذا اللفظ، فإنه يفهم من الاسم أن النشاط المساعد هو حالة عارضة للنشاط الأساسي للمشروع، بحيث تساعد على التشغيل الفعال للمشروع ولكنها لا تسبب في إنتاج السلع أو الخدمات التي يمكن تسويقها، وفيما يتعلق بالمشروعات التي تعتبر إلى حد ما صغيرة ويكون لها موقع واحد فقط، فإنه لا يمكن تحديد الأنشطة المساعدة بشكل منفصل، ولكن في المشاريع الكبيرة التي لها عدة مواقع ، فإنه من الأفضل أن يتم معاملة الأنشطة المساعدة بنفس الأسلوب التي تعامل بها الأنشطة الثانوية أو حتى الأنشطة الأساسية. وهناك مناقشة تفصيلية حول عملية تسجيل الأنشطة المساعدة في القسم "د" بعد الانتهاء من تناول عمليات تسجيل الإنتاج الأساسي والثانوي.

ج. تقسيم المشروعات إلى وحدات أكثر تنوعا

11-5 حيث أن هناك إمكانية لتصنيف المشروعات وفقا لنشاطها الأساسي باستخدام التصنيف الصناعي الموحد لجميع الأنشطة الاقتصادية (ISIC) وتجميعهم في "صناعات" ومن ثم ستتسبب هذه العملية في وجود تنوع كبير للغاية حيث أن هناك العديد من المشروعات لها أنشطة ثانوية كبيرة جدا والتي تعتبر مختلفة إلى حد ما عن النشاط الأساسي لها، ومن أجل الحصول على مجموعات من المنتجين يكون نشاطهم أكثر تجانسا، فإنه يلزم تقسيم المشروعات إلى مجموعات أصغر ووحدات أكثر تجانساً وتشابهاً.

1. أنواع وحدات الإنتاج

وحدات بحسب نوع النشاط

12-5 يعتبر أحد أساليب تقسيم المشروعات هو بالرجوع إلى نشاطاتها، وتسمى الوحدة التي تأتي عن هذا التقسيم بوحدة "حسب نوع النشاط"، وتعرف الوحدة حسب نوع النشاط بأنها مشروع أو جزء من مشروع يشتغل بنوع واحد من النشاط الإنتاجي أو يعود فيه النشاط الإنتاجي الرئيسي بمعظم القيمة المضافة، وكل مشروع يتكون - بالتعريف - من وحدة أو أكثر مصنفة حسب نوع النشاط الاقتصادي، وهي وحدات أكثر تجانسا من حيث المخرجات وهيكل التكاليف وتكنولوجيا الإنتاج عن المشروع ككل.

الوحدات المحلية

13-5 تشتغل العديد من المشروعات في نشاط إنتاجي ما في أكثر من موقع، وسيكون من المفيد، لبعض الأسباب، أن يتم تقسيم هذه المشروعات، ومن ثم تعد الوحدة المحلية مشروعا أو جزءا من مشروع يشتغل في نشاط إنتاجي من أو في موقع واحد، وهذا التعريف له بعد واحد فقط فهو لا يرجع إلى نوع النشاط الذي ينتجه المشروع، ويمكن تفسير الموقع وفقا للغرض، بمعنى ضيق، مثل عنوان محدد، أو بمعنى أوسع، مكان تواجده في مقاطعة معينة أو ولاية أو بلد، إلخ.

المنشئات

14-5 تشمل المنشئات كلا من بعد حسب نوع النشاط والبعد المحلي، وتعرف المنشئات على أنها مشروع أو جزء من مشروع يوجد في موقع واحد وينشغل في منتج واحد فقط أو يعود فيه النشاط الاقتصادي الأساسي له بمعظم القيمة المضافة، ويشار في بعض الأوقات إلى وحدات الإنتاج حسب نوع النشاط المحلية بـ (بالوحدات المحلية وحيدة النشاط) (KAUs).

15-5 مع العلم أن تعريف المنشئات يسمح بأن يكون من الممكن أن يكون لها نشاط ثانوي واحد أو أكثر ، ويلزم أن يكون هذا النشاط الثانوي صغير الحجم بالمقارنة مع النشاط الأساسي لهذه المؤسسة، ومن ثم يلزم معاملة النشاط على أنه يتم في مؤسسة مستقلة عن المنشأة التي يتم فيها إنتاج النشاط الأساسي.

16-5 ومن ثم فإنه تم تصنيف المنشئات لتكون بمثابة وحدات توفر بيانات أكثر مناسبة لأغراض تحليل العمليات الإنتاجية التي تلعب التكنولوجيا دورا مهام في عملية إنتاجها، وعليه، سيكون من المهم تحويل بيانات النتائج لأغراض مدخلات ومخرجات التحليل، كما هو مبين على بإيجاز في وصف الوحدات ذات الإنتاج المتجانس ومبين بشكل أكثر تفصيلا في الفصل رقم 28.

17-5 وبشكل عملي، يمكن عادة تحديد المنشئات بمعمل العمل الواحد والذي يتم فيه نشاط إنتاجي من نوع خاص مثل المزارع والمناجم والمحاجر والمصانع والمعامل والمتاجر والمخازن وموقع التشييد ومحطات النقل والمطار والمرآب، والبنك والمكتب والعيادة إلخ..

بيانات وحسابات المنشئات

18-5 تعد البيانات الوحيدة ذات الأهمية التي يمكن تحصيلها من المؤسسات هي تلك البيانات التي تتعلق بالأنشطة الإنتاجية وهي تتضمن ما يلي:-

أ. البنود المضمنة في حساب الإنتاج وحساب توليد الدخل.
ب. إحصائيات أعداد الموظفين وأنواعهم وساعات العمل
ج. تقييمات مخزون رأس المال غير المالي والموارد الطبيعية المستخدمة
د. تقييمات التغيرات في المخزونات وتكوين رأس المال الثابت الإجمالي المنفذ.

19-5 وتتضمن كلا من حساب الإنتاج وحساب توليد الدخل ضرورة أن يكون من الممكن حساب الإنتاج ومتوسط الاستهلاك ومن ثم حساب القيمة المضافة وكذلك استهلاك الموظفين والضرائب على الإنتاج والواردات والشركات التابعة والفائض التشغيلي والدخل المختلط، وبشكل أساسي، يلزم أن يكون من الممكن جمع أنواع الإحصاءات السابقة على الأقل لأي منشأة ما، حتى إذا لم يكن هذا متاحا في كافة الأوقات أو غير ضروري بشكل عملي.

3. تطبيقات المبادئ الأساسية في مواقف خاصة

20-5 غالبا لا يكون تطبيق المبادئ الأساسية المبينة أعلاه في حال تصنيف المشروعات إلى منشئات أمر صريحا، حيث سيناقش هذا القسم المواقف المتعددة التي يكون فيها

منظمة الإنتاج عندما يكون تطبيق هذه المبادئ الأساسية أمراً صعباً.

المؤسسات داخل المشاريع المتكاملة

21-5 تعرف المشاريع المتكاملة أفقيا هي مشاريع يُضطلع فيها بأنواع مختلفة من الأنشطة التي تنتج أنواعاً مختلفة من السلع والخدمات لبيعها في السوق موازاة بعضها البعض باستخدام نفس عوامل الإنتاج، ويتفق هذا التعريف مع التعريف الوارد في التصنيف الصناعي الموحد لجميع الأنشطة الاقتصادية (ISIC) الإصدار الرابع.

ويتحقق التكامل الأفقي عندما ينتج نشاط ما منتج نهائي ذات صفات مختلفة، ويمكن تفسير هذا نظريا مثل الأنشطة التي تنفذ على التوازي باستخدام نفس عوامل الإنتاج، وفي هذه الحالة لن يكون من الممكن فصلهم عن بعضهم من وجهة النظر الإحصائية إلى عمليات مختلفة، أو تصنيفهم تحت وحدات مختلفة أو تقديم بيانات منفصلة بشكل عام عن هذه الأنشطة، والمثال الأخر لدينا هنا هو عملية إنتاج الطاقة الكهربائية عن طريق حرق النفايات، حيث لا يمكن في هذه الحالة فصل عملية التخلص من النفايات عن عملية إنتاج الطاقة الكهربائية.

22-5 في نظام الحسابات القومية، يلزم أن يتم تحديد منشئات مختلفة لكل نوع مختلف من النشاطات متى أمكن هذا.

23-5 ويعرف المشروع المتكامل رأسيا على أنه مشروع يُضطلع فيه بمراحل إنتاجية مختلفة في تتابع من قبل أجزاء مختلفة من المشروع نفسه وتكون مخرجات مرحلة ما هي مدخلات المرحلة اللاحقة، وتكون مخرجات المرحلة الأخيرة فقط هي التي تباع في السوق، ويصف التصنيف الصناعي الموحد لجميع الأنشطة الاقتصادية (ISIC) المشاريع المتكاملة رأسيا وفقا لما يلي:-

يتحقق التكامل الرأسي بين الأنشطة إذا تم الإنتاج على مراحل مختلفة في تتابع من قبل نفس الوحدة وإذا كان ناتج مخرجات أحدى العمليات يكون بمثابة مدخلات المرحلة التالية، وهناك أمثلة عديد وشائعة على المشاريع التكاملية الرأسية والتي منها عمليات قطع الأشجار ونشرها في نفس موقع القطع، جمع الطين في أماكن تصنيع الطوب وكذلك عملية إنتاج الألياف الصناعية في مصانع النسيج.

24-5 ويلزم معاملة المشاريع المتكاملة رأسيا، كما هي مبينة في التصنيف الصناعي الموحد لجميع الأنشطة الاقتصادية (ISIC)، مثل أي نشاط من الأنشطة المتعددة، ويتم تصنيف الوحدة التي لها أنشطة متنوعة من المشاريع المتكاملة رأسيا في الفئة التي تماثل النشاط الأساسي داخل هذه السلسلة، وهذا يتم وفقا للنشاط المعتبر على أنه أكبر حصة من القيمة المضافة كما تحددها طريقة الترتيب من أعلى لأدنى (Top-Down Method)، حيث تغير المعاملة عن الإصدارات السابقة من التصنيف الصناعي الموحد لجميع الأنشطة الاقتصادية (ISIC)، ويلزم ملاحظة أنه تم استخدام كلمة "نشاط" لكل مرحلة من مراحل العملية الإنتاجية والتي لها تعريفا في فئة قائمة بذاتها في التصنيف الصناعي الموحد لجميع الأنشطة الاقتصادية (ISIC)، حتى إذا لم يكن هناك نية إلى أن يتم بيع مخرجات كل مرحلة.

25-5 إذا لم يمكن تحديد القيمة المضافة أو بدائها بشكل مباشر في كل خطوة إنتاجية منفردة من مراحل الإنتاج المتكاملة رأسيا من الحسابات التي تحتفظ بها هذه الوحدات بنفسها، فإنه يلزم عمل مقارنة بين هذه الوحدة والوحدات الأخرى (على سبيل المثال، اعتمادا على أسعار السوق لكل من المنتجات الوسيطة والمنتجات النهائية) وتتخذ نفس الإجراءات في حالة وجود بدائل كما هو مبين أعلاه، وإذا لم يكن من الممكن تحديد نسبة القيمة المضافة للمراحل المختلفة في مراحل مجموعة الأنشطة الإنتاجية، يمكن تطبيق التوزيعات الافتراضية لنفس الأشكال التكامل الرأسي. ويبين كلا من التصنيف الصناعي الموحد لجميع الأنشطة الاقتصادية (ISIC) والتصنيف المركزي للمنتجات (CPC) (الصادر عن الأمم المتحدة (الحديث)) مجموعة من الأمثلة عن مثل هذه الحالات.

26-5 وفي حالة تطبيق هذه الإجراءات على أي من الأنشطة المتكاملة رأسيا على أي وحدة، يلزم ملاحظة أن نظام الحسابات القومية يوصى بأنه في حالة امتداد المشروع المتكامل رأسيا لأكثر من قسمين في التصنيف الصناعي الموحد لجميع الأنشطة الاقتصادية (ISIC)، فإنه يلزم تصنيف كل مؤسسة واحدة على الأقل في كل قسم، وبموجب هذه المعاملة، لن تتجاوز أنشطة الوحدات التي تشتغل في الأنشطة المتكاملة رأسيا حدود قسم واحد من التصنيف الصناعي الموحد لجميع الأنشطة الاقتصادية (ISIC).

27-5 ومن وجهة النظر المحاسبية يصعب تقسيم المشاريع المتكامل رأسيا إلى مؤسسات حيث يلزم أن تعود إلى منتجات المراحل السابقة والتي لا تباع في السوق ولكنها تكون مدخلات وسيطة في المرحلة التالية، وقد تسجل بعض من هذه المشاريع مشتقات بين المشاريع عند أسعار تعكس القيمة السوقية، وقد لا حتى إذا توفرت المعلومات المناسبة وفقا للأسعار التي تكبدها عند كل مرحلة من مراحل الإنتاج، إلا أن من الصعب تحديد

الطريقة المناسبة لتخصيص فائض التشغيل المشروع بين المراحل المختلفة. والأمر الوحيد الممكن هو إمكانية تطبيق سعر موحد لفائض التشغيل على كل المبالغ المنفقة في كل مرحلة إنتاجية.

28-5 على الرغم من وجود مشاكل عملية في تقسيم المشاريع المتكاملة رأسيا إلى منشئات، فإن نظام الحسابات القومية يوصى بأنه إذا تجاوز المشروع المتكامل رأسيا أكثر من قسيمين أو أكثر في التصنيف الصناعي الموحد لجميع الأنشطة الاقتصادية (ISIC)، كما هو مبين في قسم التصنيف الصناعي الموحد لجميع الأنشطة الاقتصادية (ISIC) المبين مسبقا، فإنه يلزم تمييز منشأة واحدة على الأقل داخل كل قسم. وتماثل أقسام التصنيف الصناعي الموحد لجميع الأنشطة الاقتصادية (ISIC) مع المجموعات الصناعية الكبيرة مثل الصناعة وصيادة الأسماك والتعدين والمحاجر والصناعة، إلخ..

المنشئات المملوكة للحكومة العامة

29-5 وتعتبر الوحدات الحكومية، وبالأخص الحكومة المركزية، كبيرة ومعقدة وفقا لأنواع النشاطات التي تعمل بها. ويلزم تطبيق المبادئ الأساسية الواضحة بشكل ثابت ونظامي على الوحدات الحكومية. كما يلزم إتباع هذه الإجراءات عند التعامل مع الأنواع الأساسية من الوحدات الإنتاجية التي تملكها الحكومة والتي يمكن تلخيصها أو إيجازها فيما يلي:-

30-5 إذا كان المشروع الفردي المملوك للحكومة منتج سوقي وكانت هناك معلومات كافية متوفرة بحيث يتم معاملة هذه المشروعات على أنها شبه شركة، فإنه يلزم معاملة على أنه وحدة يتم السيطرة عليها من قبل القطاع العام سواء أكانت ضمن قطاع الشركات المالية أو غير المالية، وفي هذه الحالة يتم تطبيق ما هو متعارف عليه من أجل التفريق بين المنشئات داخل أشباه الشركات.

31-5 وهناك مثال أخر للمشروع السوقي الفردي الذي يمكن التعامل معه على أنه شبه شركه، وهو حوض السباحة المملوكة للبلدية حيث يتم إدارته بشكل مستقل كما تسمح حساباته بتكوين دخل وادخار ورأس مال ليتم معايرتهم بشكل منفصل عن الحكومة ولذا يمكن تحديد تدفقات الدخل أو رأس المال بشكل منفصل بين الوحدة والحكومة.

32-5 إذا كان المشروع الفردي المملوك للحكومة منتج سوقي وكانت هناك معلومات متوفرة ليتم معاملته على أنه شبه شركة، أو أن المشروع الفردي المملوك للحكومة هو منتج غير سوقي ومن ثم فإنه سيظل ضمن قطاع الحومة العام ولكن يلزم معاملته على أنه منشأة كحق لها ويتم تصنيفها وفقا للصناعة المناسبة.

33-5 ويتم تقسين المنتجين غير السوقيين مثل الإدارات العامة كالدفاع والصحة والتعليم والتي توفر خدمات أو سلع في شكلها النهائي للاستخدام إلى منشئات باستخدام التصنيف المبين في الفصل "و" و "ب" و"ع" من التصنيف الصناعي الموحد لجميع الأنشطة الاقتصادية (ISIC) الإصدار الرابع، ومن الممكن أن تكون وكالات الحكومة المركزية منتشرة على طول البلاد ككل حيث سيتم في هذه الحالة التفريق بين المنشئات المختلفة وفقا للأنشطة التي توفرها كل وكالة حكومية في المناطق المختلفة.

34-5 ويلزم معاملة المنشئات التي تقوم بتوفير منتجات أو سلع إلى الوكالات الحكومية الأخرى على أنها منشئات مستقلة ويتم تصنيفها تحت العنوان المناسب في التصنيف الصناعي الموحد لجميع الأنشطة الاقتصادية (ISIC)، وهذا الأمر يطبق على عمليات إنتاج الذخيرة أو السلاح أو المطابع الحكومية أو مصانع تصنيع الأدوات المكتبية أو من تقوم بتشييد الطرق وباقي الأعمال الإنشائية، إلخ..وتعتبر المؤسسة الحكومية التي تقوم بإنتاج سلاحها الخاصة بها لتوفره لقواتها المسلحة فهي تعتبر بذلك مشروع متكامل رأسيا ويصنف تحت قسمين أو أكثر في دليل التصنيف الصناعي الموحد لجميع الأنشطة الاقتصادية (ISIC)، ومن ثم يلزم تصنيف منشأة واحدة في كل عنوان، وتطبق نفس المسألة مع مكاتب المطابع الحكومية وباقي منتجي السلع المملوكة للحكومة.

د. الأنشطة المساعدة

35-5 تتطلب الأنشطة المساعدة، كما هو مبين في القسم "ب"، اعتبارات خاصة نظرا إلى الأساليب المتنوعة في التسجيل والتي غالبا ما يوصي بأن تعتمد على الظروف، وكخطوة أساسية، سيكون من الأفضل مراجعة ما الذي يقصد بالنشاط المساعد تماما، حيث تعرف، بشكل أساسي، على أنها الخدمات الأساسية التي يحتاجها كل مشروع من أجل العمل بفاعلية، وأنواع الخدمات المقصودة هنا تشمل حفظ السجلات والملفات والحسابات سواء أكانت تتم بشكل كتابي أو على الحاسب الآلي وتتضمن كذلك توفير مرافق الاتصال الكتابية سواء التقليدية أو الإلكترونية وشراء المواد والمعدات وتعيين وتدريب وإدارة ودفع الرواتب للموظفين وتخزين المواد والمعدات وتوفير المخازن ونقل السلع والأفراد داخل وخارج الوحدة الإنتاجية، وترويج المبيعات وتنظيف وصيانة المباني والبنايات الأخرى وإصلاح وصيانة الآليات والمعدات وتوفير المراقبة والأمن.

5-36 ويمكن توفير هذه الأنواع من الخدمات داخل الوحدة الإنتاجية أو شرائها من السوق من متخصص، وقد لا تتوافر هذه الخدمات المساعدة بالكميات المطلوبة في السوق المحلية، لذا عندما يتم توفيرها من داخل الشركة فإنها تسمى أنشطة مساعدة. وتعرف الأنشطة المساعدة على أنها أنشطة تدعم تنفيذ النشاط الإنتاجي داخل المشروع من أجل تهيئة الظروف للمشروع التي يمكنه فيها تنفيذ نشاطه الأساسي أو الثانوي. بالإضافة إلى ذلك، تتمتع النشاطات المساعدة بمجموعة من الخصائص تتعلق بالمخرجات، تتضمن هذه الخصائص الإضافية ما يلي:-

أ. الهدف من مخرجات الأنشطة المساعدة ليس للاستخدام خارج المشروع.

ب. ينتج عن الأنشطة المساعدة مخرجات عادة ما توجد على هيئة مدخلات في معظم أنواع النشاط الإنتاجي

ج. تقدم الأنشطة المساعدة خدمات على هيئة مخرجات (وهي تعتبر سلع لا تكون بحال من الأحوال جزءا ماديا من مدخلات إنتاج النشاط الأساسي أو الثانوي إلا في حالات قليلة للغاية)

د. تعتبر قيمة مخرجات الأنشطة المساعدة صغيرة في حال مقارنتها مع النشاط الإنتاجي الأساسي أو الثانوي للمشروع.

5-37 ولا يوجد تعريف وافي محدد للخصائص التي تتمتع بها الأنشطة المساعدة التي تدعم الأنشطة الأساسية والثانوية للمشروع والتي يتم استخدامها داخل المشروع حيث لا تعتبر كل هذا التعبير وافي لتعريف النشاط المساعد. وهناك أنواع كثيرة من الأنشطة والتي يعتبر كافة مخرجاتها مستهلكة بالكامل داخل نفس المشروع ولكنها لا تعتبر أنشطة مساعدة، فالسلع لا تستخدم بشكل عام كمدخلات بنفس الطريقة التي يتم بها استخدام الخدمات، مثل الحسابات والنقل أو التنظيف، على سبيل المثال، قد ينتج المشروع اللبن ويتم تصنيعه بالكامل إلى سمن أو جبن داخل نفس المشروع، إلا أن إنتاج اللبن لا يعتبر نشاط مساعد، حيث أن اللبن نوع خاص من المدخلات يوجد في نوع معين من نشاط الإنتاج، وبوجه عام، تعتبر السلع التي تدخل بشكل أساسي في الأنشطة الأساسية أو الثانوية لا تعتبر مخرجات أنشطة مساعدة.

5-38 هناك بعض من الأنشطة التي تعتبر شائعة، لا يغلب عليها أنها تعتبر أنشطة مساعدة. حيث توجد العديد من المشروعات التي تقوم بإنتاج آلياتها ومعداتها وتقوم ببناء منشئاتها الخاصة بها كما تقوم بعمل الأبحاث والأمور التنموية الخاصة بها ، حيث لا تعامل هذه الأنشطة على أنها أنشطة مساعدة، سواء كان تتم هذه الأمور بشكل مركزي أم لا، حيث لا تتواجد هذه الأنشطة بشكل متكرر ولا بشكل كثيف في كافة أنواع المشاريع سواء أكانت مشاريع كبيرة أم صغيرة.

تسجيل مخرجات الأنشطة المساعدة (أم لا)

5-39 لا يتم تنفيذ الأنشطة المساعدة لذاتها ولكن يتم تنفيذها من أجل توفير خدمات الدعم للأنشطة الأساسية والأنشطة الثانوية التي تصاحب الأنشطة الأساسية للمشروع، وتعتبر الأنشطة المساعدة جزء متكامل من الأنشطة الأساسية أو الثانوية التي تصاحب الأنشطة الأساسية إذا كانت كافة الأنشطة المساعدة يتم تنفيذها في المنشأة التي يستخدم فيها مخرجاتها، وهذا ينتج عنه ما يلي:-

أ. لا يسجل مخرجات النشاط المساعد أو يصدق عليه بشكل صريح ومنفصل في نظام الحسابات القومية، ويتبع هذا أنه لا يتم تسجيل استخدام مخرجات هذا النشاط.

ب. تعامل كافة المدخلات المستهلكة من قبل الأنشطة المساعدة مثل المواد والعمالة والاستهلاك في رأس المال الثابت، إلخ.. على أنها مدخلات في النشاط الأساسي أو النشاط الثانوي الذي تدعمه هذه الأنشطة المساعدة.

وليس من الممكن في هذه الحالة تحديد القيمة المضافة للنشاط المساعد حيث أن هذه القيمة المضافة تصاحب القيمة المضافة للنشاط الأساسي أو الثانوي.

5-40 إذا كانت عملية الإنتاج تتم في منشئتين أو أكثر، فإنه يتم تنفيذ الأنشطة المساعدة بشكل مركزي لصالح كافة المنشئات بشكل جماعي، على سبيل المثال، عمليات الشراء والمبيعات والحسابات والصيانة والإدخال على الحاسب الآلي أو باقي أقسام الموجودة في المشروع والتي تعتبر مسئولية المكتب الرئيسي الموجود بشكل مستقل عن المنشئات التي يتم فيها إنتاج النشاط الأساسي أو النشاط الثانوي للمشروع.

5-41 إذا كانت تقوم مؤسسة بنشاط مساعد بشكل كامل وهو يمكن رصده إحصائيا كما أن الحسابات المستقلة لعمليات الإنتاج التي تتم جاهزة ومتوفرة، أو إذا كانت المؤسسة التي توفر النشاط المساعد قائمة في مكان مختلف جغرافيا وبعيد عن المنشأة التي يوفر الخدمات لها. فمن المفضل والأمثل في هذه الحالة اعتبارها وحدة مستقلة وتصنف وفقا للتصنيفات الصناعية وفقا للنشاط الأساسي لها. ويوصى الإحصائيين بعدم بذل جهد كبير أو فوق الحاجة لإنشاء منشأة مستقلة لهذه الأنشطة بشكل صناعي في حال غياب البيانات الأساسية المناسبة والتي يلزم أن تكون متوفرة.

42-5 وفي حال الاعتراف بهذه الوحدة، يتم احتساب النشاط المساعد على أنه مخرج أساسي، ويلزم اشتقاق قيمة مخرجاته بناءا على حجم التكاليف، بما في ذلك تكلفة رأس المال المستخدم في الوحدة، وسيعتبر المخرجات على أنه مخرج غير سوقي إذا كان المشروع الأم مشروع غير سوقي والعكس بالعكس، وفي حالة معاملة المخرجات على أنه غير سوقي، فإنه يلزم استبدال تكلفة رأس المال بالاستهلاك في رأس المال الثابت عند تجميع التكاليف لتحديد قيمة المخرجات. وتعامل مخرجات النشاط المساعد على أنه استهلاك وسيط للمنشأة التي تخدمها، ويلزم تصنيفها على أنها باستخدام المؤشر المناسب مثل المخرجات والقيمة المضافة والتوظيف الخاص بهذه المنشئات.

43-5 ومن المناسب معاملة الوكالات المتخصصة التي تخدم الحكومات المركزية ككل، على سبيل المثال، وكالات الاتصالات والحاسبات والتي تهدف لأن تكون كبيرة والتي تعتبر منشئات مستقلة.

44-5 حتى إذا كان النشاط المساعد ينفذ في المنشأة التي يخدمها، فإنه من المؤكد أن تنموا هذه الأنشطة للحد الذي يكون لها القدرة لتقديم الخدمات خارج المشروع. وعلى سبيل المثال، وحدات معالجة باستخدام الحاسب الآلي والتي يمكن أن تطور قدراتها داخل الشركة لتوافي الطلب الخارجي، وإذا بدأ النشاط في توفير جزء من خدماته للشركات الخارجية، فإن الجزء المباع من الخدمات يتم معاملته على أنه نشاط ثانوي وليس ناتج نشاط مساعد.

دور الأنشطة المساعدة في نظام الحسابات القومية

45-5 لا توفر حسابات إنتاج في نظام الحسابات القومية معلومات شاملة عن إنتاج الخدمات التي تعامل في بعض الأحيان على أنها نشاط مساعد، حيث أنه من الصعب الحصول على المعلومات الخاصة بدور هذه النشاطات في الاقتصاد، على سبيل المثال، من الصعب معرفة كم المخرجات التي يتم إنتاجها من قبل النشاط المساعد، وكم عدد الأشخاص العاملين في هذا النشاط، وما هي كمية الموارد المستهلكة، إلخ... وهذا يعتبر أمرا خطيرا وعيب بالنسبة لبعض من الأغراض، مثل تحليل تأثير تقنية المعلومات على العملية الإنتاجية إذا كانت عملية المعالجة والاتصالات هي أنشطة مساعدة أو عند البحث في دور عمليات الشحن. ولبعض الأسباب، قد يضاف الحسابات التابعة وهذا يحدث تقييمات لكافة الأنشطة أو لنوع معين من الأنشطة بغض النظر إذا كانت مساعدة أم لا، ولا يتغير المعيار العام للقيمة المضافة لأن المخرجات والاستهلاك الوسيط يزيد بنفس الكمية إلا أنه يمكن الحصول على صورة أكثر دقة عن النشاط في الاقتصاد، وهناك المزيد من النقاشات المستفيضة حول الحسابات التابعة في الفصل 29.

و. الصناعات

46-5 تعرف الصناعات في نظام الحسابات القومية بنفس الأسلوب المعرفة به في التصنيف الصناعي الموحد لجميع الأنشطة الاقتصادية (ISIC) وهو: ***تضم الصناعة مجموعة من المنشئات المضطلعة في نفس نوع النشاط أو نشاطات مشابهة لها،*** وعلى مستوى أكثر تفصيلا من التصنيف، تضم الصناعة كافة المنشئات التي تقع في نفس الفئة الواحدة في التصنيف الصناعي الموحد لجميع الأنشطة الاقتصادية (ISIC). وعلى مستوى أعلى من التوحيد يماثل المجموعات والأقسام وكذلك الأقسام في التصنيف الصناعي الموحد لجميع الأنشطة الاقتصادية (ISIC)، وتضم الصناعة عدد من المؤسسات التي تعمل في نفس أنواع النشاطات.

1. السوق والمنتجين غير السوقيين لحساب أنفسهم

47-5 لا يستخدم مصطلح "الصناعة" حكرا على المنتجين السوقيين، حيث تضم الصناعة، كما هو مبين في التصنيف الصناعي الموحد لجميع الأنشطة الاقتصادية (ISIC) ونظام الحسابات القومية عدد من المنشئات التي تعمل في نفس نوع المنتج، سواء أكانت الوحدات المؤسسية التي تنتمي إليها منتج سوقي أم لا، ويعتبر الفرق بين الإنتاج السوقي وغير السوقي هو بعد مختلف للإنتاج والنشاط الاقتصادي. على سبيل المثال، قد تضم صناعة الصحة في بعض البلاد عدد من المنشئات بعض منها منتجين سوقين بينما الأخرين منتجين غير سوقين، حيث أن الفرق بين السوق والأنواع الأخرى من الإنتاج يعتمد على معيار مختلف من طبيعة النشاط نفسه، ومن الممكن التصنيف المتقاطع للمؤسسات وفقا لنوع النشاط أو وفقا للمنتج سواء أكان منتج سوقي أو منتج غير سوقي أو منتج لاستخدامه الخاص به.

2. الصناعات والمنتجات

48-5 كما هو مبين مسبقا، لا توجد علاقة متوازية بين الأنشطة والمنتجات ومن ثم بين الصناعات والمنتجات، حيث تنتج معظم الأنشطة أكثر من منتج واحد على التوازي، بينما قد ينتج نفس المنتج في بعض الأحيان باستخدام أساليب مختلفة للإنتاج.

49-5 في حالة إنتاج منتجين أو أكثر بشكل متوازي من قبل نشاط إنتاجي واحد فهما يعتبران "منتجات مشتركة" والأمثلة على المنتجات المشتركة هي اللحوم والجلود التي ينتجهم مجزر المواشي، أو السكر ودبس السكر اللذان يتم إنتاجهم من قصب السكر، ويمكن إنتاج المنتج الثانوي من نشاط واحد والذي تنتجه أنشطة أخرى، ولكن هناك أمثلة أخرى على المنتجات المشتركة مثل دبس السكر الذي ينتج بشكل حصري على أنه منتج ثانوي لنشاط واحد معين.

50-5 إن العلاقة بين أي نشاط وتصنيف منتج يتمثل في العلاقة بين التصنيف الصناعي الموحد لجميع الأنشطة الاقتصادية (ISIC) والتصنيف المركزي للمنتجات (CPC)، حيث يعتمد التصنيف المركزي للمنتجات بشكل أساسي على الخصائص المادية للبضاعة أو طبيعة الخدمة التي تقدم، ومع العلم أن التصنيف الصناعي الموحد لجميع الأنشطة الاقتصادية (ISIC) يضع في اعتباراته مدخلات العملية الإنتاجية والتقنية المستخدمة في العملية الإنتاجية أيضا، وأثناء وضع التصنيف المركزي للمنتجات، كان الهدف من وراءه أن يتم تصنيفه بالطريقة التي يتم إنتاج البضاعة أو الخدمة بصورتها الطبيعية من قبل نشاط واحد فقط كما هو متبع في التصنيف الصناعي الموحد لجميع الأنشطة الاقتصادية، وبسبب إتباع معايير مختلفة لم يكن هذا الأمر ممكناً، والمثال على ذلك هو منتجات المشروم والذي يمكن إنتاجه من خلال تربيته وهذا النشاط يمكن تصنيفه ضمن الزراعة في التصنيف الصناعي الموحد لجميع الأنشطة الاقتصادية، أو عن طريق تجميع المشروم الناتج بشكل بري، حيث يتم تصنيف هذا المنتج تحت بند الغابات. ولمزيد من المعلومات حول التصنيفات الواحدة يمكن توضيحه في مثال إنتاج الطاقة بأشكال مختلفة في التصنيف الصناعي الموحد لجميع الأنشطة الاقتصادية، اعتمادا على التقنيات المختلفة والتي ينتج عنها أنشطة مستقلة متنوعة لتشمل إنتاج الطاقة الكهربائية باستخدام المياه ومحطات توليد الطاقة الكهربائية باستخدام الطاقة النووية إلخ، وسيكون ناتج كافة هذه الأنشطة هو منتج واحد وهو إنتاج الطاقة الكهربائية.

51-5 على النقيض، سيكون كل نشاط في التصنيف الصناعي الموحد لكافة الأنشطة الاقتصادية، بغض النظر عن تعريفه الضيق، سينتج مجموعة من المنتجات كما هو مبين في التصنيف المركزي للمنتجات، وعلى الرغم من تجميعهم سويا في هيكل التصنيف المركزي للمنتجات ومن ثم سيتم اعتبارهم على أنهم نوع واحد من المنتجات. وكانت هناك محاولة، ببذل أقصى حد ممكن، لإنشاء علاقة بين كلا التصنيفين، من خلال تخصيص لكل فئة في التصنيف المركزي للمنتجات مرجع في فئة التصنيف الصناعي الموحد لكافة الأنشطة الاقتصادية التي تنتج فيه البضاعة أو الخدمة بشكل أساسي، ونظرا للأسباب المبينة أعلاه، لم ينتج عن هذا الأمر علاقة فردية بين منتجين، بل ستكون غالبية الروابط بين التصنيف الصناعي الموحد لكافة الأنشطة الاقتصادية والتصنيف المركزي للمنتجات هي روابط عدة إلى واحد، ما عدا في حالات قليلة ستكون الروابط بين المنتجات هي روابط عديد إلى واحد، وإن كان من الممكن إيجاز هذا الترابط إلى علاقة ضيقة من خلال اختيار رابط واحد فقط من علاقات العديد إلى واحد، بحيث قد يسهل هذا الاختيار من تحويل البيانات، ولكنه لا يصف الرابط الحقيقي بين كلا التصنيفين.

و. وحدات الإنتاج المتجانس

52-5 تتأثر معظم مجالات الإحصاء واختيار الوحدة الإحصائية والأسلوب الإحصائي المنتهج بالغرض الذي سيتم فيه استخدام تلك النتائج الإحصائية، وفيما يتعلق بأغراض تحليل المدخلات والمخرجات، فإن إحدى الطرق المثلى ستكون سيفترض أن كل وحدة مُنتجة تعمل في نشاط إنتاجي واحد ومن ثم ستتكون الصناعة من تجميع كافة الوحدات العاملة في نوع معين من الإنتاج مع بعضهم البعض من غير إقحام لأي نشاطات ثانوية. وتسمى هذه الوحدة باسم " وحدة الإنتاج المتجانسة".

53-5 على الرغم من أن وحدة الإنتاج المتجانسة تعتبر هي الأمثل لأنواع معينة من التحليل الإحصائي، وخصوصا تحليل المدخلات والمخرجات، إلا أنه لن يكون من الممكن جمع البيانات الحسابية بشكل مباشر من المشروعات والمنشئات التي توافق وحدات الإنتاج المتجانس، حيث قد يلزم تقييم هذه البيانات بعد تحويل بيانات المشروعات على أساس افتراضات متنوعة أو متجانسة. وتسمى الوحدات التي تم تكوينها من خلال الإحصاء اليدوي للبيانات التي تم تجميعها من الوكالات باسم "الوحدات التحليلية".

54-5 إذا كانت المنتج يقوم بإنتاج نشاط أساسي ونشاط ثانوي أو أكثر، فإنه سيتم تصنيفهم إلى نفس عدد وحدات الإنتاج المتجانسة، وإذا كان هناك حاجة إلى جمع الحسابات الإنتاجية وجداول المدخلات والمخرجات وفقا للإقليم،

فإنه من الضروري معاملة وحدات الإنتاج المتجانسة المتواجدة في أماكن مختلفة على أنها وحدات مستقلة حتى إذا كان تعمل في نفس النشاط وكانت تنتمي كذلك إلى نفس الوحدة المؤسسية.

5-55 يناقش الفصل 28 تقييم الوحدات التحليلية لاستخدامها في سياق إحصاء المدخلات والمخرجات.

الفصل السادس: حساب الإنتاج

ج. حساب الإنتاج

1-6 إن حساب الإنتاج هو نقطة البداية لمجموعة من الحسابات الخاصة بالوحدات والقطاعات المؤسسية والتي تبين كيفية توليد الدخل وأسلوب توزيعه وفي استخدامه في الاقتصاد، وتعرف الأنشطة على أنها منتجات لتحديد إجمالي الناتج المحلي وما هي مستويات الدخل الخاصة بالاقتصاد، وكمفهوم، يعتبر حساب الإنتاج الاقتصادي هو تجميع لكافة الحسابات المشابهة لكل وحدة إنتاجية، ويرجى ملاحظة أنه كما يمكن تجميع الحسابات الإنتاجية لوحدة مؤسسية واحدة وكذلك الحال في القطاعات، فإنه يمكن تجميعها للمنشئات وكذلك الصناعات، إذ تسمح هذه الخاصية بدراسة النشاط الصناعي في الاقتصاد وتسمح بتجميع جداول الإمداد والاستخدام وكذلك جداول المدخلات والمخرجات.

2-6 ويرتبط حساب الإنتاج بتعريف الإنتاج، حيث يعرف الإنتاج على أنه نشاط يتم تحت إشراف ومسئولية وحدة مؤسسية تستعمل العمل ورأس المال والسلع والخدمات كمدخلات لإنتاج مخرجات من السلع والخدمات، ويبين حساب الإنتاج مخرجات الإنتاج والمدخلات المتنوعة التي تم إدخالها للحصول على هذه المخرجات، ولمعرفة كيف يتم هذا يلزم توضيح ثلاثة مفاهيم:-

3-6 المفهوم الأول الذي يلزم توضيحه هو ما هو تعريف الإنتاج في نظام الحسابات القومية، حيث يشير هذا الوصف إلى حدود الإنتاج في نظام الحسابات القومية. ومن ثم هناك أنواع مهمة من الإنتاج يلزم توضيحها اعتمادا على إذا كان الإنتاج مخصصا للبيع أو الاستخدام الشخصي أو يكون لصالح الآخرين بتكلفة منخفضة أو بالمجان.

4-6 يتناول المفهوم الثاني كيفية تقييم المخرجات، والإجابة على هذا السؤال هو الدور الأساسي الذي تلعبه الأشكال المتعددة من الضرائب التي تُفرض من قبل الحكومة على المنتجات أو على نشاط الإنتاج (وهذا يتضمن الشركات التابعة).

5-6 والمفهوم الثالث الذي يلزم اعتباره هنا هو كيف تضيف عملية الإنتاج على قيمة السلع والخدمات والتي تؤدي إلى توليد الدخل. فهل تضيف مساهمات العمال ورأس المال قيمة على هذه السلع والخدمات أم أن يلزم أن يكون هناك نقصا في قسمة رأس المال حيث يلزم غالبا اعتبار هذا الأمر في الحسبان؟

6-6 ويعتبر الغرض من الشكل العام لحساب ما في تتابع الحسابات هو لإظهار كيف يتم استلام الموارد، وما هي الخصومات وما هي بنود التوازن المتبقية. ولأن حساب الإنتاج هو أول الحسابات في مجموعة من الحسابات، فإنه بند التوازن يظهر لأول مره فيه. وقد تم مناقشة أهمية بنود التوازن بشكل عام ومرة أخرى في هذا الحساب بشكل خاص قبل اعتبار كل مدخلات حساب الإنتاج بالتعاقب.

7-6 تم توضيح حساب الإنتاج للوحدات والقطاعات المؤسسية في الجدول 6.1، حيث يحتوي على ثلاثة بنود فقط بخلاف بند الموازنة. ويتم تسجيل مخرجات الإنتاج تحت بند الموارد على الجانب الأيمن من الحساب. وقد يتم فصل هذا البند للتفريق بين الأنواع المختلفة من المخرجات، على سبيل المثال، يلزم أن تبين مخرجات الإنتاج غير السوقية عن مخرجات الإنتاج السوقية بشكل منفصل وفقا لاستخدام هذه المخرجات في حساب القطاعات إذا أمكن هذا، ويسجل في الجانب الأيسر الحساب الذي يضم الاستهلاك الوسيط والاستهلاك في رأس المال، وقد يلزم الفصل بين هذين البندين كذلك.

8-6 وتعتبر بند التوازن في حساب الإنتاج قيمة مضافة، ويمكن حسابه سواء بشكله الإجمالي أو الصافي قبل أو بعد خصم الاستهلاك أو رأس المال الثابت.

أ. وتعتبر القيمة المضافة الإجمالية هي قيمة المخرجات أقل من الاستهلاك الوسيط

ب. وتعتبر صافي قيمة المضافة هي قسمة المخرجات أقل من قيم كلا من الاستهلاك الوسيط والاستهلاك في رأس المال الثابت.

9-6 وحيث أن الهدف من القيمة المضافة هو حساب القيمة التي تم تكوينها بموجب العملية الإنتاجية، حيث يلزم حسابها في شكلها الصافي، حيث أن الاستهلاك في رأس المال الثابت يعتبر هو تكلفة الإنتاج، على الرغم من أن أمر حساب الاستهلاك في رأس المال الثابت مسألة يصعب قياسها بشكل عملي ولن يكون من الممكن عمل تقييم وافي لقيمتها ومن ثم معرفة القيمة المضافة الصافية، ومن ثم يلزم اتخاذ بعض الإجراءات فيما يتعلق بالقيمة المضافة سواء بشكلها الإجمالي أو الصافي، ويتبع هذا ضرورة توفر أحكام لبنود التوازن بعد حسابات نظام الحسابات القومية ليتم تقييم كلا من الاستهلاك الصافي والإجمالي في رأس المال الثابت.

د. مفهوم الإنتاج
الإنتاج بوصفه نشاطاً اقتصادياً

10-6 يمكن تعريف بمعنى عام على أنه نشاط ما يستخدم فيه المشروع مدخلات لإنتاج مخرجات، ويهتم التحليل الاقتصادي للإنتاج بشكل أساسي بالنشاط الذي ينتج مخرجات عينية يمكن توفيرها أو تسليمها لوحدات مؤسسية أخرى، إلا إذا كان المخرجات الإنتاجية يمكن تسليمها إلى وحدات

أخرى سواء أكانت هذه الوحدات فردية أو مجتمعة حيث لا يوجد تقسيم لعمالة أو تخصص في الإنتاج أو أرباح من العملية التجارية، وهناك نوعان أساسيا من المخرجات وهما السلع والخدمات، ومن الضروري فحص خصائصهما من أجل أن يكون هناك مقدرة على توصيف النشاطات التي تعتبر إنتاجيه من الناحية الاقتصادية عن باقي الأنشطة. وتوصف السلع والخدمات بشكل مجتمع على أنها منتجات.

11-6 وفي نظام الحسابات القومية، نادرا ما يتم عمل تفريق بين السلع والخدمات إلا عند الضرورة القصوى ولكن عندما يتم عمل ربط بين مجموعة من البيانات يلزم تفهم أي من المنتجات يتم معاملتها على أنها سلع وأي منها يعامل على أنه خدمات.

12-6 وتُصنف مجموعة من الصناعات التصنيعية على أنها تصنيفات صناعية كما هو الحال في مثل التصنيف الصناعي الموحد لجميع الأنشطة الاقتصادية (ISIC)، على الرغم من أن العديد من هذه الصناعات يوفر خدمات، على سبيل المثال، يقد يقوم بعض من مصنعي محركات الطائرات بتصنيع محركات الطائرات وكذلك إصلاح وصيانة المحركات العاملة، وتعتبر السلع التي تنقل توزع على وحدات أخرى من أجل معالجتها مع عدم تغيير ملكيتها، فإن هذا العمل يعتبر خدمة حتى إذا كان تتم من قبل صناعة تصنيعية. ولا تمنع حقيقة تصنيف العمليات على أنها خدمة من كون تصنيع المصنع داخل التصنيف الصناعي.

13-6 وبالمثل، قد تنتج بعض الصناعات المنتجة للخدمات منتجات لها العديد من خصائص البضائع، على سبيل المثال، توصف منتجات هذه الصناعة في نظام الحسابات القومية بالمنتجات القائمة على المعرفة

14-6 6.14 المنتجات هي سلع وخدمات (بما في ذلك المنتجات القائمة على المعرفة) تنتج من عملية الإنتاج.

السلع

15-6 تعرف السلع على أنها أغراض مادية منتجه بناءا إذا يكون حاجة إليها وعليه توجد حقوق ملكيه عليها ومن ثم يمكن نقل ملكيتها إلى وحدة مؤسسية أخرى بموجب الضلوع في معاملة في السوق، وتأتي الطلب عليها كونها تلبي احتياجات أو مطالب الأسر المعيشية أو المجتمع أو تستخدم لإنتاج سلع أو خدمات أخرى، وتعتبر عمليتا إنتاج وتبادل السلع عمليتان منفصلتان تماما، حيث لا يمكن مقايضة بعض السلع بينما يمكن شراء سلع أخرى وبيعها عدة مرات، ويمكن فصل عملية إنتاج سلعة ما عن عمليات البيع أو إعادة البيع التي تليها.

الخدمات

16-6 يلزم أن يقيد إنتاج الخدمات بالأنشطة التي بالأنشطة التي يمكن تنفيذها من قبل وحدة واحدة لصالح وحدة أخرى، وإلا لن تتطور صناعات الخدمات ولن يكون هناك أسواق لهذه الخدمات كذلك، ومن الممكن أن تقوم وحدة بإنتاج خدمة لاستهلاكها الخاص شريطة أن يكون هذا النوع من النشاط مثل التي قد تقوم به وحدة أخرى.

17-6 ***و الخدمات هي نتيجة لنشاط إنتاجي يغير ظروف الوحدات الاستهلاكية أو يسهل عملية تبادل الخدمات أو الأصول المالية،*** وقد توصف هذه الخدمات بأنها خدمات تغيير تأثيرية أو خدمات هامشية على التوالي، وتعتبر خدمات التغيير التأثيرية هي مخرجات يتم إنتاجها لإحداث تغيير أو تضمن تغيير في ظروف الوحدات الاستهلاكية ينتهجه منتجي الأنشطة بناءا على طلب المستهلكين، ولا تعتبر خدمات التأثير التغيرية كيانات مستقلة بمعني أن يكون لها ملكيات خاصة بها، حيث لا يمكن الاتجار فيها بشكل منفصل من موفرها، وما أن يتم استكمال الإنتاج يتم توفيرها معها إلى العميل.

18-6 وتتنوع أشكال الخدمات التي يضطلع بها المنتج بناءا على طلب المستهلك وهذه التنوع يتضمن الأشكال التالية:-

الجدول 6.1 : حساب الإنتاج - الاستخدام

المعاملات وبنود التوازن	الشركات غير المالية	الشركات المالية	قطاع الحكومة العام	قطاع الأسر المعيشة	المؤسسات غير الهادفة للربح التي	إجمالي الاقتصاد	بقية العالم	السلع والخدمات	المجموع
المخرجات								**3604**	**3604**
مخرجات السوق								**3077**	**3077**
المخرجات النهائية لصالح الاستخدام الشخصي								**147**	**147**
مخرج غير سوقي								**380**	**380**
الاستهلاك الوسيط	**1477**	**52**	**222**	**115**	**17**	**1883**			**1883**
الضرائب على المنتجات								**141**	**141**
الشركات التابعة على المنتجات								**8-**	**8-**
إجمالي القيمة المضافة – إجمالي الناتج المحلي	**1331**	**94**	**126**	**155**	**15**	**1854**			**1854**
استهلاك رأس المال الثابت	**157**	**12**	**27**	**23**	**3**	**222**			**222**
صافي القيمة المضافة / صافي الناتج المحلي	**1174**	**82**	**99**	**132**	**12**	**1632**			**1632**

أ. التغير في حالة سلع العميل، حيث يعمل المُنتج على السلع التي يملكها المستهلك وذلك عن طريق النقل أو التنظيف أو الإصلاح أو أي أمر بخلاف تحويلها.

ب. التغير في الحالة الجسمية للأفراد: يقوم المنتج بنقل الأشخاص مع توفير الإقامة لهم ويوفر لهم كذلك العلاجات الطبية والجراحية ويقوم بتحسين مظهرهم، إلخ...

ج. التغير في الحالة العقلية للأفراد: يوفر المنتج التعليم والمعلومات والنصح والترفيه والخدمات المشابهة بشكل مباشر لهذه الأفراد.

19-6 ويمكن أن يكون التغير مؤقت أو دائم، على سبيل المثال، قد تتسبب الخدمات الطبية أو التعليمية في إحداث تغير مستمر في حالة العميل نتيجة للاستفادة التي حصل عليها على مر السنين، وعلى الجانب الأخر، حضور مباراة كرة قدم، حيث تعتبر تجربة قصيرة الأجل، وعموما، قد يحكم على التغير بأنه تحسينات مثل الخدمات التي تقدم بناءا على طلب العميل ، وعادة ما تكون هذه التحسينات أشياء غير مادية تتجسد في الأشخاص من المستهلكين لهذه الخدمة أو السلعة وهي لا تعتبر كيانات مستقلة وفي نفس الوقت تنتمي للمنتج. ولا يمكن حصر هذه التحسينات في المخزونات من قبل المنتج أو معاملتها على أنها مستقلة من حيث الإنتاج.

20-6 ويمكن أن تقدم عملية واحدة من الإنتاج إلى مجموعة من الأشخاص، أو الوحدات في نفس الوقت. على سبيل المثال، قد يمكن نقل مجموعة من الأشخاص أو السلع مجتمعة معا والتي تنتمي لوحدات مؤسسية مختلفة على متن طائرة أو سفينة أو قطار أو أي مركبة أخرى واحدة، ويمكن تقديم الشرح أو الترفيه لمجموعة من الأشخاص بالحضور في فصل أو محاضرة أو استعراض واحد. وتقدم معظم الخدمات الجماعية للمجتمع ككل أو لمجموعات كبيرة منه، على سبيل المثال، عملية تطبيق القانون النظام والدفاع.

21-6 وتأتي الخدمات الهامشية عندما تقوم إحدى الوحدات المؤسسية بتسهيل التغير في ملكية السلع والمنتجات القائمة على المعرفة وبعض الخدمات أو الأصول المالية بين وحدات مؤسسية، وتقدم الخدمات الهامشية من قبل تجار التجزئة وتجار الجملة وكذلك من قبل العديد من المؤسسات المالية. وتمثل الخدمات الهامشية خدمات ذات تأثير تغييري وهي ليست كيانات مستقلة يمكن أن يكون لها حقوق ملكية، ولا يمكن معاملتها على أنها كيانات مستقلة من الناحية الإنتاجية، وما أن تستكمل عملية الإنتاج إلا ويلزم توفير هذه الخدمات للمستهلكين.

المنتجات القائمة على المعرفة

22-6 إن المنتجات القائمة على المعرفة تتعلق بعمليات توزيع أو تخزين أو توصيل أو نشر المعلومات والنصح والترفيه بشكل يمكن من خلاله الوحدة المستهلكة من الوصول للمعرفة مرات متعددة. وتعتبر الصناعات التي تنتج المنتجات هي تلك التي تقوم بتوفير وتخزين وتوصيل وتوزيع المعلومات والنصح والترفيه بشكل واسع وهذه الخدمات تتضمن إنتاج المعلومات المتخصصة أو العامة والأخبار والاستشارات والتقارير وبرامج الحاسب الآلي والأفلام والموسيقى وغيرها ، إلخ.. ويمكن لمخرجات هذه الصناعات، بموجب حقوق الملكية لها، أن يتم تخزينها على شكل مادي (سواء على أوراق أو وسائط إلكترونية) ويمكن معاملتها مثل السلع العادية، حيث أن لها العديد من الخصائص التي تتمتع بها السلع العادية ومن ثم يمكن أن يكون حقوق ملكية مكتسبة بموجب تملكها ويمكن تغيير حقوق ملكيتها العديد من المرات، وسواء كانت تتمتع خصائص السلع أو الخدمات، فإن هذه المنتجات تمتلك أهم السمة الشائعة الأساسية وهي أنه يمكن إنتاجها من قبل وحدة واحدة وتوفيرها لوحدة أخرى ومن ثم يمكن عمل تقسيم للعمال وظهور للسوق.

2. حدود الإنتاج

23-6 بافتراض أن الخصائص العامة للسلع والخدمات المنتجة تجعلها مخرجات، ومن ثم فإنه يمكن تعريف الإنتاج، وقد تم تبيين التعريف العام للإنتاج مسبقا، وتبعه بعد ذلك تعريف مقيد وهو التعريف المستخدم في نظام الحسابات القومية، وبعد ذلك هناك بعض النقاشات حول حدود الإنتاج حيث أنه يؤثر على أنشطة الأسر المعيشية والأنشطة غير المقيدة.

حدود الإنتاج العام

24-6 يمكن تعريف الإنتاج الاقتصادي على أنه نشاط يتم تنفيذه تحت إشراف ومسئولية وحدة مؤسسية تستخدم العمالة ورأس المال والسلع والخدمات لإنتاج مخرجات من السلع والخدمات. ويلزم أن يكون هناك وحدة مؤسسية تكون مسئولة عن عملية الإنتاج وتمتلك أي سلع منتجة أو منتجات القائمة على المعرفة أو تكون مخولة بالدفع أو مقابل أخر نظير خدمات التأثير التغييرية أو الخدمات الهامشية المقدمة. ولا تعتبر السلع الناتجة عن عملية تتم طبيعيا من غير أي تدخل بشري أو توجيها إنتاجا من الناحية الاقتصادية، على سبيل المثال، نمو غير مدار للأسماك في المياه الدولية لا يعتبر إنتاجا، بينما تعد عملية زراعة الأسماك إنتاجاً.

الجدول 6.1 : حساب الإنتاج – الموارد

الموارد

المعاملات وبنود التوازن	الشركات غير المالية	الشركات المالية	قطاع الحكومة العام	قطاع الأسر المعيشة	المؤسسات غير الهادفة للربح التي تخدم الأسر المعيشية	إجمالي الاقتصاد	بقية العالم	السلع والخدمات	المجموع
المخرجات	2808	146	348	270	32	3604			3604
مخرجات السوق	2808	146	0	123	0	3077			3077
المخرجات النهائية لصالح الاستخدام الشخصي	0	0	0	147	0	147			147
مخرج غير سوقي			348		32	380			380
الاستهلاك الوسيط								1883	1883
الضرائب على المنتجات						141			141
الشركات التابعة على المنتجات						-8			-8

25-6 وعلى الرغم من إمكانية تمييز العمليات الإنتاجية التي تنتج السلع من غير صعوبة، إلا أنه ليس من السهل دائما تمييز خدمات الإنتاج عن النشاطات الأخرى والتي قد يكون كلاهما مهما ومفيداً. وتشمل النشاطات التي لا تعتبر إنتاجية من وجهة النظر الاقتصادية هي الأنشطة البشرية الأساسية مثل تناول الطعام والشرب والنوم والتحدث وممارسة التمارين الرياضية إلخ,, حيث من المستحيل أن يقوم شخص ما بتوظيف شخص أخر بأن يقوم بهذه الأنشطة بدلا عنه، حتى الدفع لشخص أخر ليقوم بعمل التمارين الرياضية بدلا عنه لا يعتبر مناسبا، وعلى الجانب الأخر، تعتبر أنشطة مثل الغسيل وتحضير وجبات الطعام ورعاية الأطفال والمرضى وكبار السن أنشطة يمكن أن توفرها وحدات أخرى، ومن ثم تدخل ضمن حدود الإنتاج العام، وتوظف العديد من

الأسر المعيشية طاقم عمل داخلي لتوفير هذه الأنشطة للآخرين.

حدود الإنتاج في نظام الحسابات القومية

26-6 توجد مجموعة من القيود على حدود الإنتاج في نظام الحسابات القومية حيث تستثنى الأنشطة التي تؤديها الأسر المعيشية والتي توفر خدمات لاستخدامها بأنفسهم من مفهوم الإنتاج في نظام الحسابات القومية وفقا لأسباب التي يلي شرحها، وهذا لا يشمل الخدمات التي يوفرها طاقم العمل الداخلي الذي يحصل على رواتب، وخلاف هذا، يعتبر تعريف الإنتاج في نظام الحسابات القومية أكثر شمولية من التعريف في الفقرة السابقة.

27-6 يتضمن حدود الإنتاج في نظام الحسابات القومية الأنشطة التالية:-

أ. إنتاج كافة السلع والخدمات والتي يتم توفيرها إلى وحدات غير وحداتهم الإنتاجية أو سيتم توفيرها إلى هذه الوحدات، وهذا يتضمن السلع والخدمات المستخدمة في العملية الإنتاجية مثل هذه السلع والخدمات،

ب. الإنتاج الخاص لكافة السلع والخدمات والتي تحتفظ بمنتجيهم فيما يخص الاستهلاك النهائي لحسابهم أو تكوين رأس المال الإجمالي.

ج. الإنتاج الخاص للمنتجات القائمة على المعرفة والتي يحتفظ به منتجيه للاستخدام النهائي من قبلهم أو تكوين رأس المال ولكن يستثنى من هذا المنتجات التي تقوم الأسر المعيشية بإنتاجها لاستخدامهم الشخصي.

د. إنتاج الحساب الشخصي لخدمات الأسر المعيشية من خلال المستهلكين المالكين

ه. إنتاج الخدمات الداخلية والشخصية من خلال التوظيف لطاقم عمل داخلي الذين يتقاضون رواتب.

الحد الإنتاجي داخل الأسر المعيشية

تتم كافة الخدمات المنتجة لصالح استخدام الأسر المعيشية.

28-6 تستثنى معظم خدمات الإنتاج من قبل أعضاء الأسر المعيشية لصالح استهلاكهم النهائي من الإنتاج المقاس في نظام الحسابات القومية، وهذا يستحق مزيد من الشرح الموجز عن لماذا يستثنى هذا النشاط في نظام الحسابات القومية، ومن المفيد أن يتم البدء بإدراج هذه الخدمات حتى لا يتم تسجيل أي منتج ينتج بواسطة أعضاء الأسر المعيشية ويتم استهلاكها في نفس الأسر المعيشية.

أ. تنظيف، وتزيين، وصيانة المساكن التي يسكنها الأسر المعيشية وهذا يتضمن الإصلاحات الصغيرة في أي من المنازل التي يقطنها المستأجرين مثل المالك.

ب. تنظيف وصيانة وإصلاح سلع المعمرة للأسر المعيشية أو الخدمات الأخرى، بما في ذلك السيارات المستخدمة لأغراض الأسر المعيشية.

ج. إعداد وتقديم الوجبات

د. عناية وتدريب وتعليم الأطفال

ه. العناية بالمرضى والعجزة وكبار السن

و. نقل أعضاء الأسر المعيشية أو سلعهم

29-6 يكرس عدد كبير من العمالة في بعض الدول لإنتاج وتقديم هذه الخدمات، وتعتبر عملية استهلاكهم لهذه الخدمات مساهمة هامة جدا في الرفاهية الاقتصادية، ومن ثم تخدم الحسابات القومية مجموعة كبيرة من الأغراض التحليلية والسياسية ولا يمكن تجميعها بسهولة أو حتى بشكل أساسي، لتعطي مؤشرات عن مقدار الرفاهية الاقتصادية. ويمكن تلخيص أسباب عدم احتساب قيم الخدمات غير المدفوعة أو الشخصية التي تنتج وتستهلك داخل الأسرة المعيشية للأسباب التالية:-

30-6 ويفسر مجموعة العوامل التالية امتناع نظام الحسابات القومية من إدخال قيم المخرجات والدخل والمصاريف التي تصاحب عمليات الإنتاج والاستهلاك للخدمات داخل نظام الأسر المعيشية والتي هي العزل النوعي واستقلال هذه الأنشطة عن الأسواق، صعوبة عمل تقييم حقيقي اقتصادي عن قيم هذه المنتجات والتأثير السلبي التي قد تسببه في الحسابات التي تخدم الأغراض السياسية وتحليل الأسواق علاوة على إخلال التوازن في الأسواق.

31-6 وهناك عواقب من استثناء خدمات الأسر المعيشية من الحد الإنتاجي هذه العواقب تتمثل في قوة العمل وإحصائيات التوظيف. حيث تعرف منظمة العمل الدولية الأفراد الناشطين اقتصاديا بأنهم أفراد يشتغلون في العملية الإنتاجية المحسوبين في الحد الإنتاج لنظام الحسابات القومية، وإذا امتد الحد الإنتاجي ليشمل إنتاج الخدمات المقدمة للأسر المعيشية لحساباتهم الخاصة، فبالتالي سيتم اعتبار كافة الأفراد البالغين هم زوي نشاط اقتصادي ولن تكون هناك مشكلة بطالة. ومن الجانب العملي، من الضروري العودة إلى حد الإنتاج الحقيقي القائم في نظام الحسابات القومية للحصول على إحصاء سليم عن البطالة.

إنتاج السلع للحساب الشخصي

32-6 وعلى الرغم من أن كافة الخدمات المنتجة لاستهلاك الأسر المعيشية لا تدخل في حد الإنتاج وفقا لنظام الحسابات القومية، إلا أنه من المفيد إرشادات حول معاملة بعض أنواع من نشاطات الأسر المعيشية والتي قد تعتبر مهمة في بعض الدول النامية، وتتضمن نظام الحسابات القومية إنتاج كافة السلع في الحدود الإنتاجي، وتدخل أنواع الإنتاج التالية التي تنتجها الأسر المعيشية

سواء أكانت مخصصة للاستخدام النهائي من الأسر المعيشية أم لا.

أ. إنتاج المنتجات الزراعية وعمليات التخزين التي تلي الإنتاج، وهذه العملية تتضمن جمع الثمار أو المحاصيل التي تنمو من غير زراعة والغابات وقطع الأشجار وجمع الأخشاب للتدفئة وعمليات الصيد البري وصيد الأسماك.

ب. كذلك إنتاج المنتجات الأساسية مثل تعدين الملح وتقطيع الحث، إلخ ،،،،

ج. تصنيع المنتجات الزراعية، مثل إنتاج الحبوب عن طريق الدرس، وإنتاج الدقيق عن طريق طحن الغلال، ودبغ الجلود لإنتاج الجلد، وإنتاج وحفظ المنتجات من اللحوم والأسماك، وحفظ الفواكه عن طريق تجفيفها، وتعبئتها، إلخ،،،، وإنتاج منتجات الألبان مثل الزبد والجبن، وإنتاج السلال والسجاد، إلخ

د. والأنشطة الأخرى مثل حياكة الملابس وتصنيع الملابس وحكايتها، وتصنيع الأحذية وتصنيع المنتجات الفخارية وصناعة الأواني والسلع المعمرة وتصنيع الأثاث، إلخ....

ه. ويعتبر عملية توفير المياه نشاط إنتاج سلعي في هذا السياق، وبشكل أساسي، يعتبر عملية توفير المياه مشابهة لنشاط استخراج النفط وتوصيل عبر الأنابيب.

و. وليس من الممكن وضع قائمة كاملة وشاملة كافة الأنشطة الإنتاجية الممكنة إلا أن القائمة السابقة تضم معظم الأنواع الشائعة، وإذا كانت كمية البضاعة المنتجة في نظام الأسر المعيشية تعتبر مهمة بالنسبة للكمية الإجمالية التي تستهلكها البلاد من هذه البضاعة فإنه يلزم تسجيلها واعتبارها، وإلا لن يكون من الضروري محاولة تقييم هذه السلع بشكل عملي.

ز. يعتبر إنتاج الحساب الشخصي للخدمات داخل الأسر المعيشية نشاط شخصي له تأثير محدود على باقي الاقتصاد، ويلزم أن يكون قرار إنتاج خدمات لقطاع الأسر المعيشية قرار فوري لاستهلاك هذه الخدمات، وهذا ليس صحيح مع السلع. على سبيل المثال، إذا كانت الأسر المعيشية تضطلع بإنتاج سلع زراعية، فلن يكون الهدف من وراء هذا الإنتاج هو استهلاكه بالكامل من قبل الأسرة المعيشية. وما أن تتم عملية حصد المحصول، يتخذ المنتجين قرارهم بشأن الكمية التي سيستهلكونها وما هي الكمية التي سيتم تخزينها للاستهلاك المستقبلي أو الإنتاج التالي وما هي الكمية التي سيتم طرحها للبيع أو المقايضة في السوق، وبالفعل، على الرغم أنه من العادة الإشارة إلى سلع الإنتاج للحساب الخاص، إلا أنه لا يمكن تحديد وقت جني الإنتاج إلى تحديد كمية الإنتاج التي سيتم استهلاكها من قبل المنتج، على سبيل المثال، إذا تغير ناتج المحصول الزراعي ليكون أكثر من المتوقع، فمن المقرر أن تقوم الأسرة المعيشية بطرح كمية منه في السوق حتى إذا كانت تنوى مسبقا استهلاك هذا المحصول بالكامل، وهذا النوع من الاحتمالية لا يتوافر مع الخدمات وهو أن تقرر إذا ما كنت ستقدمها للبيع أم لا.

33-6 ليس من الممكن إعداد قائمة كاملة وشاملة عن الأنشطة الإنتاجية الممكنة إلا أن القائمة السابقة تضم معظم الأنواع الشائعة من الأنشطة الإنتاجية، وإذا كان حجم النشاط الإنتاجي للأسرة المعيشية يعتبر جزءا كبيرا من الكمية التي تستهلكها الدولة فإنه يلزم تسجيل هذه الكمية، وخلاف هذا لا يكون حتى من المهم محاولة تقييم هذه الكمية.

خدمات مالكي المساكن المقيمين بها.

34-6 يتم تضمين إنتاج الخدمات الأسر المعيشية للاستهلاك النهائي الخاص من قبل المقيمين المالكين داخل الحد الإنتاجي في نظام الحسابات القومية، حتى إذا كانت تمثل استثناءا في تنفيذ إنتاج خدمات الحسابات الخاصة، ويمكن أن تتنوع نسب المساكن المؤجرة إلى المساكن التي يقطنها مالكيها تنوعا كبيرا بين البلاد والأقاليم الموجدة في بلد واحد حتى على فترات قصيرة من الوقت داخل البلد أو الإقليم الواحد، وقد يحدث تغيرا في حال المقارنة بين الإنتاج الدولي والعلاقة الزمنية للاستهلاك والخدمات المنزلية إذا لم يتم احتساب قيمة خدمات المنازل لحسابهم، و في بعض الدول تحسب الضرائب على القيمة المحسوبة من الدخل المتولد عن هذا الإنتاج.

إنتاج الخدمات الداخلية والشخصية من قبل طاقم عمل يحصل على رواتب

35-6 علما بأن طاقم العمل الداخلي الذي يتلقى رواتب ينتج العديد من الخدمات والتي لا تدخل في حدود الإنتاج في نظام الحسابات القومية إذا ما قم بتنفيذها أفراد الأسر المعيشية، ويعتبر، على سبيل المثال، جلب أحد الأشخاص للمنزل سواء للتنظيف أو للطهي أو لرعاية الأطفال يشبه النشاط السوقي كأن تأخذ ملابسك إلى محل غسيل الملابس أو الذهاب إلى المطعم أو الدفع لجليسة الأطفال لتعتني بالأطفال، وحسب ما هو متعارف عليه، تعامل الرواتب التي تدفع لطاقم العمل الداخلي على أنها قيمة المُخرج، بينما تعامل المواد التي تم استخدامها في تنفيذ العمل على أنها مصاريف استهلاكية تتحملها الأسرة المعيشية حيث أنه من الصعب التفريق تحديد ما الذي يستهلكه طاقم العمل الداخلي وتلك الذي يستهلكه أفراد الأسرة المعيشية، وعليه لا تعامل المدفوعات ولا أفراد الأسرة المعيشية على أنها مدفوعات نظير الخدمات حتى إذا كانت تلك المدفوعات هو نظير الجهد المبذول في العمل اليومي، والمثال على هذا هو مصروف اليد الذي يدفع إلى الأطفال.

التزيين والصيانة والإصلاح "افعلها بنفسك"

36-6 تعتبر الإصلاحات والصيانة للسلع المعمرة والمساكن التي يقوم بها أفراد الأسر المعيشية بأنفسهم على أنها إنتاج للحساب الشخصي من الخدمات وتستثنى من حدود الإنتاج في نظام الحسابات القومية، وتعامل المواد التي تم شرائها من أجل إتمام هذه الأعمال هي مصاريف الاستخدام النهائي.

37-6 تشمل أنشطة "افعلها بنفسك" في المساكن أعمال التزيين والصيانة والإصلاحات الصغيرة وهذا يتضمن الإصلاحات والتركيبات والتي يقوم بها كل من المستأجرين والمالكين، بينما، على النقيض، تعتبر الإصلاحات الأكثر جوهرية مثل إعادة لصق الحوائط أو أصلاح السقف، والتي يلتزم المقاول بتنفيذها، تعتبر مدخلات استهلاك وسيط أساسية ضمن إنتاج خدمات المنازل، بينما تعتبر إنتاجية هذا النوع من الإصلاحات من قبل المالك إذا كان هو من يقطن المسكن، أنها نشاط ثانوي للمالك بوصفه منتج الخدمات المنزلية. ويمكن دمج كلا النشاطين مع بعضها البعض ومن ثم، وبشكل عملي، تصبح مشتريات المواد اللازمة لعمليات الإصلاح بمثابة مصروفات وسيطة تنفق في إنتاج خدمات الإسكان. وتعتبر عمليات التجديد والتمديد للمساكن تكوين لرأس المال الثابت وتسجل بشكل منفصل.

استخدام السلع الاستهلاكية

38-6 لا تعامل استخدام السلع في الأسر المعيشية لتلبية الاحتياجات والضروريات البشرية المباشرة على أنها إنتاج، وهذا لا يطبق فقط على المواد أو المعدات التي يتم شرائها للنشطات الترفية أو الاستجمام ولكنها تشمل اللوازم الغذائية التي تستخدم في إعداد الوجبات الغذائية. وتعامل أنشطة تحضير الطعام والوجبات الغذائية وفقا لما هو مبين في نظام الحسابات القومية والتصنيف الصناعي الموحد لكافة الأنشطة الاقتصادية الإصدار الرابع، ومن ثم فهي لا تقع خارج حدود الإنتاج إذا كان يتم تحضير هذه الوجبات للاستهلاك في الأسر المعيشية، ويعتبر استخدام السلع المعمرة مثل السيارات سواء كان يتم استخدامها من قبل الأفراد أو في الأسر المعيشية، نشاط استهلاكي ولا يلزم أن يتم معاملته على أنه امتداد أو استمرار في العملية الإنتاجية.

الاقتصاد غير الملحوظ

39-6 هناك فائدة عظيمة في ظاهرة الاقتصاد غير الملحوظ. وهذا المصطلح يستخدم لوصف الأنشطة التي لا يتم حسابها، لسباب ما أو لأخر، في المطالبات الإحصائية الدورية، وقد يكون السبب في هذا هو أن النشاط غير رسمي ومن ثم يتحول الإحصاء إلى الأنشطة الرسمية فقط، وهذا يأتي عن أن المنتج قلق حتى يخفي نشاط قانوني أو أن يكون النشاط نفسه غير قانوني، وسيناقش الفصل 25 قياس الاقتصاد غير الرسمي داخل الأسر المعيشية.

40-6 وتدخل العديد من الأنشطة بشكل واضح في الحدود الإنتاجية في نظام الحسابات القومية وتكون غالبا قانونية (باعتبار إتباعها لبعض المعايير والتشريعات) ولكن يتم إخفائها عن السلطات العامة لأي من الأسباب التالية وهي:-

أ. تجنب دفع الدخل أو القيمة المضافة أو أشكال الدفع الضريبي الأخرى.
ب. تجنب دفع اشتراكات الضمان الاجتماعي.
ج. تجنب موافاة بعض التشريعات القانونية مثل الحد الأدنى من الأجور والحد الأقصى لساعات العمل ومعايير الصحة والسلامة، إلخ...
د. تجنب الانصياع لعدد من الإجراءات الإدارية مثل استكمال الاستبيانات الإحصائية أو الاستمارات الإدارية الأخرى.

41-6 ولأن العديد من المنتجين يحاولون إخفاء نشاطهم عن السلطات العامة، إلا أنه لا يتم إتباع هذا في الحسابات القومية بشكل عملي، حيث حققت كثير من الدول نجاحات كبيرة في القدرة على تقدير الإنتاج الذي يشمل كلا من النشاط الاقتصادي غير الملحوظ والعادي، وقد يكون من الممكن عمل تقييمات، كما هو الحال في قطاع الزراعة والتشييد، حيث يستخدم أنواع مختلفة من الاستقصاءات وأساليب تدفق السلع من أجل عمل تقييم وافي حول إجمالي مخرجات الصناعة من غير تحديد أو قياس لجزء النشاط الاقتصادي غير الملاحظ. ومن الضروري للغاية محاول عمل تقييم كامل لإجمالي الإنتاج، لأنه قد يمثل النشاط الاقتصادي جزءا كبيرا من إجمالي اقتصاد البلاد، حتى إن لم يمكن تقييم النشاط الاقتصادي غير الملحوظ بشكل فردي.

42-6 وقد لا يكون هناك خط فاصل وواضح بين النشاط الاقتصادي غير الملحوظ والإنتاج غير القانوني. على سبيل المثال، يمكن وصف المنتجات التي لا تتماشى مع بعض معايير السلامة والصحة أو أي معايير أخرى بأنها منتجات غير قانونية. وبالمثل، يعتبر التهرب الضريبي جريمة يعاقب عليها القانون، مع العلم أنه ليس من الضروري بالنسبة لنظام الحسابات القومية محاولة وضع خط وفاصل بين النشاط الاقتصادي غير الملحوظ والإنتاج غير القانوني حيث كلاهما يدخل في الحدود الإنتاجية في كلتا الحالتين، ويتبع هذا المعاملات التي تتم في الأسواق غير الرسمية والتي تتواجد بالتوازي مع الأسواق الرسمية (على سبيل المثال، عمليات صرف العملات والسلع التي تخضع لسيطرة الأسعار الرسمية) يلزم تضمينها في الحسابات، سواء أكانت هذه الأسواق قانونية أم غير قانونية.

43-6 هناك نوعان من الإنتاج غير القانوني وهما:-

أ. إنتاج السلع والخدمات التي يعتبر بيعها أو توزيعها محرم بموجب القانون،
ب. النشاطات الإنتاجية التي تكون في الغالب قانونية ولكنها تصبح غير قانونية حين إنتاجها من قبل منتجين غير مصرح لهم، على سبيل المثال، طبيب الممارس العام الغير حامل لترخيص.

44-6 والأمثلة على الأنشطة التي تعتبر غير قانونية ولكنها تعتبر إنتاجية من وجهة النظر الاقتصادية تتضمن عمليات تصنيع وتوزيع المخدرات وعمليات النقل الغير قانوني تتمثل في تهريب السلع والأفراد والخدمات المتمثلة في نشاط الدعارة.

45-6 6.45 وتدخل كلا هذان النوعان في حدود الإنتاج في نظام الحسابات القومية شريطة أن تكون عمليات الإنتاج لهذه الأنشطة حقيقة أو غير زائفة حيث يشمل مخرجاتهم على سلع أو خدمات ومن ثم يكون هناك طلب سوقي فعال وحقيقي على هذه السلع والخدمات. وقد لا تشترك الوحدات التي تشتري السلع المهربة، على سبيل المثال، في أي نوع من الأنشطة غير القانونية وقد لا يدرك الطرف الأخر في معاملة البيع لهذه السلع أنه يقوم بفعل غير قانوني، ومن ثم يلزم تسجيل كافة المعاملات التي تحضر أو تبيع السلع أو الخدمات المهربة وهذا لأمر ليس لمجرد التقييم الإجمالي للنشاط الإنتاجي ولكن لمنع حدوث خطأ في مكان أخر في الحسابات، حيث قد ينفق الدخل الذي تم جمعة بشكل غير قانوني في مصارف قانونية، وعلى العكس، قد ينفق على السلع والخدمات غير القانونية من دخل تم جمعه بشكل قانوني، ولهذا قد يؤدي الإخفاق في تسجيل المعاملات غير القانونية إلى حدوث أخطاء كبيرة داخل الحسابات إذا تم تسجيل نتائج نشاط ما في الحسابات المالية والحسابات الخارجية ولم يتم تسجيله في حسابات الإنتاج والدخل.

46-6 لا يتم تضمين السرقات المنتظمة من المخزونات في قيمة المخرجات، وبافتراض أن محلا يعاني من سرقات منتظمة من مخزونه، وعند حساب قيمة المخرجات الخاصة بالمحل، لا بد أن يغطي جزءا من هامش السلع المباعة تكلفة السلع المسروقة، ومن ثم يتم حساب الهامش على أنه القيمة التي تم تحصيلها عن البضاعة المباعة مطروحا منها تكلفة السلع المباعة والسلع المسروقة. وبافتراض أن السلع المسروقة تم بيعها في مكان أخر، على سبيل المثال في الشارع مثلا، حيث يتم حساب مخرجات تاجر الشارع على أنه الفرق بين القيمة المحصلة للسلعة والقيمة المدفوعة لها. وفي هذه الحالة، حتى إذا لم يتم دفع أي مبالغ نظير هذه السلع، ستظهر القيمة الإجمالية للمبيعات على أنها هامشية.

47-6 لا يقصد بالإنتاج غير القانوني على أنه توليد للأعمال الخارجية مثل التخلص من الملوثات، وقد تنتج هذه الأعمال الخارجية عن عمليات الإنتاج والتي تعتبر قانونية، ولا تحسب الأعمال الخارجية التي تنتج من غير موافقة الوحدات المتأثرة بهذا أو بدون قيمة في نظام الحسابات القومية.

6.47 وعلى الرغم من أن الأنشطة غير القانونية تتطلب عناية خاصة، إلا أنها ليست الحالة التي يمكن استبعادها من عملية الجمع الطبيعية للبيانات.

ج. الأسعار الأساسية للمنتجين والمشترين

48-6 تستخدم مجموعة من الأسعار لتقييم المخرجات والمدخلات اعتمادا على كم الضرائب والإعانات المفروض للمنتجات أو عليها، كما يتم تسجيل مصاريف النقل كذلك يتم تسجل كلا من ضرائب القيمة المضافة وباقي استقطاعات الضريبية المشابهة على المنتجات بأكثر من أسلوب، ويبين هذا القسم الأساليب المختلفة للتقييم المستخدم في نظام الحسابات القومية.

49-6 وسيكون هناك مناقشة تفصيلية حول الضرائب المتعلقة بعمليات الإنتاج في القسم "ج" ولكن من المهم عند مناقشة عمليات تقييم الأسعار المختلفة هو عقد مقارنة بين الضرائب (والإعانات) على المنتجات وباقي أنواع الضرائب (الإعانات) على المنتجات. وكما هو مبين من الاسم، تستحق الضرائب على كل وحدة من الإنتاج. وقد تكون الضرائب قيمة ثابتة اعتمادا على كمية المنتج أو تكون نسبة من قيمتها حال بيع هذا المنتج. وتعتبر باقي الضرائب التي تحسب على الإنتاج هي ضرائب تفرض على المُنتج ولا تطبق على المنتجات أو حتى تفرض على أرباح المنتج. والأمثلة تشمل الضرائب على أو المرافق المستخدمة في عملية الإنتاج أو على قوة العمالة الموظفة. وتتبع نفس الطريقة في التفريق بين الإعانات على المنتجات والإعانات الأخرى للإنتاج.

1. الأساس وأسعار المنتجين

50-6 يستخدم نظام الحسابات القومية نوعين من الأسعار لتقييم المخرجات وبالأخص الأسعار الأساسية وأسعار المُنتج:-

أ. يعتبر السعر الأساسي هو المبلغ المستحق للمنتج من المشتري نظير وحدة من السلع أو الخدمات مطروحا منها الضريبة المستحقة ومضاف عليها أي إعانة على هذه الوحدة يتحصل عليها المُنتج باعتبارها نتيجة لعمليات الإنتاج أو البيع، ويستثنى من ذلك أي مصاريف نقل يتم محاسبة المنتج عليها بفواتير مستقلة.

ب. سعر المنتج هو السعر الذي يتحصل عليه المنتج من المشتري نظير وحدة من السلع أو الخدمات المنتجة مطروحا منها أي ضريبة قيمة مضافة أو أي ضرائب أخرى مستقطعة يتم محاسبة المنتج

عليها بفواتير مستقلة، ويستثنى من ذلك تكاليف النقل التي يتم محاسبة المنتج عليها بفواتير مستقلة.

ولا تشمل أسعار كل من المنتج أو السعر الأساسي أي مبالغ مستحقة فيما يتعلق بضرائب القيمة المضافة أو أنواع الضرائب الأخرى التي يتم فوترتها بمجرد بيع المخرجات.

6-51 وعلى نقيض السعر الأساسي، يتضمن سعر المنتج الضرائب على المنتجات (الضرائب المستحقة على كل وحدة من المخرجات) ويستثنى من ذلك الإعانات على المنتجات (الإعانات على كل وحدة من المخرجات). ويعتبر سعر المنتج هو السعر الذي يبيع به المنتج إلى المشتري مع استثناء ضريبة القيمة المضافة، ويقيس السعر الأساسي المبلغ الذي يحتفظ به المنتج لنفسه ومن ثم يرتبط السعر بشكل أساسي بالقرارات التي يتخذها المنتج. وأصبح من الشائع في العديد من الدول أن يقوم المنتج بفصل بنود الضريبة في فاتورة المشترى ومن ثم سيمكن إطلاع المشترى بمقدار السعر الذي يدفعه للمنتج والمبلغ الذي يدفعه للحكومة على شكل ضرائب.

6-52 ويستثني السعر الأساسي الضرائب المفروضة على المنتجات والتي يحصل عليها المنتج من المشتري ليقوم بتمريرها بعد ذلك إلى الحكومة وهذا يشمل الإعانات التي يتلقاها المنتج من الحكومة ويستخدمها في خفض الأسعار التي يتحملها المشتري.

6-53 ويعتبر كلا من أسعار المنتج والأسعار الأساسية معاملة حقيقية ويمكن متابعتها وتسجيلها، وعادة ما يسجل السعر الأساسي في الاستفسارات الإحصائية، وتشير أسعار المنتج الرسمية بشكل فعلي إلى الأسعار الأساسية وليس إلى أسعار المنتج الذي تم تعريفه في هذا القسم.

ضريبة القيمة المضافة والضرائب المشابهة المقتطعة

6-54 تنتهج العديد من الدول بعض أشكال من ضريبة القيمة المضافة، حيث تفرض ضريبة القيمة المضافة لتشمل كافة السلع والخدمات، وقد تستبدل ضريبة القيمة المضافة، في بعض الدول، بأشكال أخرى من الضرائب على المنتجات، ولكن قد تفرض ضريبة القيمة المضافة بالإضافة إلى أشكال أخرى من الضرائب على المنتجات مثل الضرائب الزائدة على التبغ والمشروبات الكحولية والوقود.

6-55 تحصل ضرائب القيمة المضافة على المنتجات في مراحل من المشروعات، ويطلب من المنتج تحصيل نسبة معينة من ضرائب القيمة المضافة على السلع والخدمات حال بيعها، وتبين قيمة ضريبة القيمة المضافة بشكل منفصل في فاتورة البائع ومن ثم سيعلم المشترين المبلغ الذي تم دفعه، وعلى الرغم من ذلك، لا يطالب المنتجين بدفع كافة مبلغ ضريبة القيمة المضافة الواردة في فاتورة العملاء حيث أنهم يسمح لهم باستقطاع ضريبة القيمة المضافة التي تكبدوها على السلع والخدمات التي قاموا بشرائها في استهلاكهم الوسيط أو عملية إعادة البيع أو تكوين صافي رأس المال الثابت، ويلتزم المنتجون بدفع الفرق القيمة المضافة على مبيعاتهم والقيمة المضافة على مشترياتهم من الاستهلاك الوسيط أو تكوين رأس المال، ومن ثم يطبق تعبير ضريبة القيمة المضافة، ومن الممكن أن تتنوع النسبة المئوية لضريبة القيمة المضافة بين الفئات المختلفة من البضائع والخدمات وكذلك وفقا لطبيعة المشتري، على سبيل المثال، تعفى بعض البضائع التي يتم شرائها من زيارات غير المقيمين من ضريبة القيمة المضافة حيث تعتبر صادرات.

6-56 وتوجد بعض الأنظمة الضريبية، لا تسمى بضريبة القيمة المضافة، تعمل بنفس المنهجية، وقد اعتاد استخدام مصطلح "ضريبة القيمة المضافة" في نظام الحسابات القومية على أي نشاط ضريبي مشابهة مستحق الخصم، حتى إذا كان نطاق عمل هذا النظام أضيق من نطاق عمل نظام "ضريبة القيمة المضافة".

6-57 ومن ثم يلزم تعريف المصطلحات التالية:-

أ. ***ضريبة القيمة المضافة المبينة على الفاتورة، هي ضريبة القيمة المضافة التي تدفع على مبيعات منتج ما، وتظهر على حدة على الفاتورة التي يقدمها المنتج إلى المشتري.***

ب. ضريبة القيمة المضافة المقتطعة: ضريبة تدفع على مشتريات السلع أو الخدمات المعدة للاستهلاك الوسيط أو إجمالي تكوين رأس المال الثابت أو إعادة البيع، والتي يُسمح للمنتج باقتطاعها من ضريبة القيمة المضافة المستحقة عليه للحكومة كضريبة قيمة مضافة قيدها على فواتير عملائه.

ج. ضريبة القيمة المضافة غير المقتطعة: هي ضريبة القيمة المضافة التي يدفعها المشترون ولا تقتطع من ضريبة القيمة المضافة المستحقة عليهم.

6-58 ومن ثم يمكن للمنتج السوقي استعادة تكاليف أي ضريبة قيمة مضافة مقتطعة على مشترياته من خلال خفض مبلغ مسئوليته من ضريبة القيمة المضافة المتعلقة بضريبة القيمة المضافة المبينة على الفاتورة الخاصة بعملائه، وعلى الجانب الأخر، لا تستقطع ضريبة القيمة المضافة التي يدفعها أفراد الأسر المعيشية لأغراض الاستهلاك النهائي أو لتكوين رأس المال الثابت للمساكن. كما لا تقتطع ضريبة القيمة المضافة المستحقة على المنتجين غير السوقين المملوكة للحكومة أو المؤسسات غير الهادفة للربح التي تخدم الأسر المعيشية.

التسجيل الصافي والإجمالي لضريبة القيمة المضافة

59-6 هناك نوعان من الأنظمة البديلة التي يمكن استخدامها في تسجيل ضريبة القيمة المضافة، وهما نظام "الإجمالي" أو "الصافي"، وبموجب النظام الإجمالي يتم تسجيل كافة المعاملات بما في ذلك أي مبالغ في فاتورة مبين عليها ضريبة القيمة المضافة، ومن ثم، سيسجل كل من البائع والمشتري نفس السعر، بغض النظر عما إذا كان سيتمكن المشتري من اقتطاع ضريبة القيمة المضافة بعد ذلك أم لا.

60-6 على الرغم من أن النظام "الإجمالي" للتسجيل يبدوا متوافقا مع المفهوم التقليدي لعمليات التسجيل "بسعر السوق" إلا أنه هناك بعض الصعوبات، وأظهرت التجربة العملية من تشغيل نظام ضريبة القيمة المضافة في العديد من الدول أنه سيكون من الصعب، وليس من المستحيل، استخدام نظام "الإجمالي" بسبب الأسلوب الذي يتم فيها حفظ الحسابات والسجلات الحاسبية. حيث تسجل المبيعات بشكل طبيعي بدون ضريبة القيمة المضافة المبينة على الفاتورة في معظم الاستبيانات الصناعية وتقارير الأعمال، وعلى النقيض، يتم تسجيل عمليات شراء السلع والخدمات من قبل المشترين دون ضريبة القيمة المضافة المقتطعة، على الرغم من محاولة تطبيق هذا النظام في بعض الدول، إلا أنه قد توقف العمل به لهذه الأسباب، حيث يمكن إدعاء أن هذا النظام يشوه حقيقة الاقتصاد حيث أنه لا يبين القيمة الحقيقة لمبالغ ضريبة القيمة المضافة أو التي تم دفعها بالفعل من قبل الأعمال، حيث يتم استقطاع ضريبة القيمة المضافة المبينة على الفاتورة ومن ثم تبين تظهر فقط الالتزامات الضريبية القومية أو المقبولة فقط.

61-6 ومن ثم يطلب نظام الحسابات القومية تطبق نظام "الصافي" لتسجيل ضريبة القيمة المضافة، وأليه عمل هذا النظام هو:-

أ. يتم تقييم مخرجات البضائع والخدمات مخصوما منها ضريبة القيمة المضافة المبينة على الفاتورة، وكذلك الحال من الواردات حيث يتم تقيمها باستبعاد ضريبة القيمة المضافة المبينة على الفاتورة.

ب. يتم تسجيل المشتريات من السلع والخدمات متضمنة ضريبة القيمة المضافة غير المقتطعة.

62-6 وبموجب هذا النظام، يتم تسجيل ضريبة القيمة المضافة على أنها مستحقة الدفع من قبل المشترين وليس البائعين ومن ثم لا يمكن لهؤلاء المشترين استقطاع ضريبة القيمة المضافة، وغالبا ما يتم تسجيل كافة ضريبة القيمة المضافة في نظام الحسابات القومية على أنها تدفع على الاستعمال الأخير فقط، وبشكل أساسي على استهلاك الأسر المعيشية، وقد تدفع مبالغ صغيرة من ضريبة القيمة المضافة من قبل صاحب العمل وهذا فيما يتعلق ببعض أنواع المشتريات التي لا تقتطع منها ضريبة القيمة المضافة.

63-6 وتعتبر أحد عيوب نظام "الصافي" هو أنه يلزم تسجيل الأسعار المختلفة لكلا الطرفين في نفس المعاملة عندما لا تقتطع ضريبة القيمة المضافة. وعلى هذا لا يتضمن السعر المسجل للمشتري ضريبة القيمة المضافة المبينة في الفاتورة بينما تتضمن عملية تسجيل السعر للمشتري ضريبة القيمة المضافة المبينة على الفاتورة بالحد الذي سيتم اقتطاعه. وعندما يتم جمع هذه القيم، يلزم أن تتجاوز قيمة المشتريات المسجلة للمشترين عن إجمالي قيمة المبيعات المبينة في الإيصالات المسجلة عن المنتج بموجب إجمالي الكمية التي تم جمعها على أنها ضريبة قيمة مضافة غير مقتطعة.

64-6 ومن ثم أصبح لدينا تعريفا أكثر وضوحا في ظل هذه الظروف حيث يمكن تعريف سعر المنتج على أنه سعر خليط يستثني بعض الضرائب المحصلة على المنتجات وليس كلها، بينما السعر الأساسي لا يتضمن أي ضرائب على المنتجات (ولكن قد يتضمن الإعانات على المنتجات) كما تعتبر هذه طريقة مفضلة من أجل تقييم مخرجات المنتج.

2. أسعار المشترين

65-6 سعر المشتري هو السعر الذي يدفعه المشتري ليتسلم سلعة أو خدمة ما في الوقت والمكان الذين يحددهما، وهو لا يشمل أي ضريبة مضافة أو ضرائب أخرى مقتطعة. وسعر المشتري يشمل أية تكاليف نقل يدفعها المشتري على حدة ليتسلم السلعة في المكان والزمان الذين يحددهما.

66-6 عندما يقوم مشتري ما بالشراء من المنتج بشكل مباشر، فإن سعر الشراء قد يتجاوز سعر المنتج بسبب أي من الأسباب التالية:-

أ. أن أي قيمة لضريبة القيمة المضافة غير المقتطعة يتحملها المشتري

ب. أن قيمة أي تكاليف نقل تدفع على السلع يتحملها المشتري بشكل منفرد ولا تدخل في سعر المنتج.

67-6 وهذا يتبع أن سعر المشتري قد يتجاوز السعر الأساسي بسبب العاملين المبينين أعلاه علاوة على قيمة أي ضريبة إلا إذا كانت هناك إعانات على المنتج (بخلاف ضريبة القيمة المضافة).

68-6 أما إذا لم يشترى المشترين من المنتجين مباشرة ولكن من بائع جملة أو بائع تجزئة، فإنه من الضروري تضمين هامش الناتج عن الفرق بين الأسعار الأساسية أو المشترين.

69-6 وقد يكون من المهم، لبعض الأغراض، وخصوصا لأغراض تحليل المدخلات والمخرجات، اعتبار أن شراء أي منتج ما يشمل تعاملين منفصلين. المعاملة الأولى هي شراء المنتَج من المنتِج والثاني هو هامش الربح المدفوع لتاجر الجملة أو تاجر التجزئة عن المنتج، وهذا الهامش يمثل الاختلاف بين السعر المدفوع من المستهلك النهائي عن المنتج بعد أن يكون مر من خلال سلسة تجار الجملة والتجزئة وسعر المنتِج المستلم من المنتِج الأصلي.

المقتطعة المشابهة لأن هناك سعرين مختلفين لمعاملة واحدة فقط، أحدهما هو من وجهة نظر البائع والثاني هو من وجهة نظر المشتري، اعتمادا على أيهما يتم اقتطاع الضريبة، ويوصى في نظام الحسابات القومية تجنب استخدام مصطلح "أسعار السوق" عند الإشارة إلى القيمة المضافة وأساس الأسعار المستخدمة (السعر الأساسي للمنتِج أم للمشتري) حيث يلزم تحديد هذا الأمر لتجنب الغموض.

موجز عن الأسعار الأساسية للمنتجين والمشترين

70-6 ولقد شاب مفهوم سعر "السوق" بعض الغموض في نظام ضريبة القيمة المضافة أو الضرائب

71-6 يوضح الشكل 6.1 نظرة عامة عن الاختلافات الأساسية بين أساس أسعار المنتِج والمشتري

الشكل 6.1 أساس أسعار المشتري والمنتِج

الأسعار الأساسية
+
الضرائب على المنتجات مستثنى منها ضريبة القيمة المضافة
-
الإعانات على المنتجات
=
أسعار المنتِج
+
ضريبة القيمة المضافة غير المقتطعة من المشتري
+
تكاليف النقل بفاتورة مستقلة
+
هامش ربح تجار الجملة والتجزئة
=
سعر المشتري

د. القيمة المضافة وإجمالي الناتج المحلي

1. القيمة المضافة الإجمالية والصافية

72-6 تعتبر بنود التوازن في الحساب الجاري هو زيادة الموارد عن الاستخدامات، ويعتبر الغرض من تقسيم المعاملات في مجموعة من الحسابات هو بند التوازن في كل حساب حيث يعتبر هو الفائدة الاقتصادية، ويعتبر بند التوازن في كل حساب إنتاج هو قيمة مضافة، ولقد تسميه بهذا الاسم لأنه يقيس القيمة الناتجة عن الإنتاج، لأن حساب إنتاج ما قد يتماشى مع وحدة أو قطاع مؤسسي أو منشأة أو صناعة، ولذلك يمكن اشتقاق القيمة المضافة لأي من هذه، وتعتبر القيمة المضافة هامة للأغراض التحليلية حيث عندما تضاف قيمة الضرائب على المنتجات (وبطرح الإعانات للمنتجات) فإن مجموع القيمة المضافة لكافة الوحدات المقيمة يعطي قيمة إجمالي الناتج المحلي.

73-6 وتمثل القيمة المضافة مساهمة كل من العمالة ورأس المال في العملية الإنتاجية، وما أن تقوم الحكومة بتخصيص القيمة المضافة في شكل ضرائب أخرى على الإنتاج تقتطع من القيمة المضافة وتضاف قيمة الإعانات، وبهذا يظهر استهلاك العمالة ورأس المال، وعلى الرغم من أن رأس المال المتمثل في رأس المال الثابت له مدة محددة ينتهي بعدها، ومن ثم يلزم اعتبار جزء من القيمة المضافة على أنه انخفاض في قيمة رأس المال نتيجة استخدامه في الإنتاج. وهذه العملية تسمى بالاستهلاك في رأس المال الثابت.

74-6 يعتبر الاستهلاك في رأس المال أحد أهم العناصر في نظام الحسابات القومية، وفي معظم الأحوال عند عقد مقارنة بين التسجيل "الإجمالي" و "الصافي" فإن التسجيل الإجمالي يعني أنه يتم التسجيل بدون اقتطاع الاستهلاك في رأس المال الثابت بينما يعني التسجيل "الصافي" أنه تم بعد اقتطاع الاستهلاك في رأس المالي الثابت وفي هذا الشأن يمكن أن تسجل بنود التوازن في كافة الحسابات بدأ من القيمة المضافة مرورا بحساب الادخار بنظام الإجمالي أو الصافي وهذا يكون قبل اقتطاع الاستهلاك في رأس المال الثابت أو بعده، ويلزم ملاحظة أن الاستهلاك في رأس المال الثابت يعد كبيرا بالمقارنة مع صافي بنود التوازن

حيث يمكن أن يكون بقيمة 10 في المائة أو أكثر من إجمالي الناتج المحلي.

75-6 ويعد الاستهلاك في رأس المال الثابت أصعب البنود في الحسابات سواء في مفهومة أو تقييمه بشكل عملي، علاوة على هذا، لا يمثل الاستهلاك في رأس المال الثابت مجموع قيم مجموعة من المعاملات، وهي تعتبر قيمة مصاحبة تختلف فائدتها الاقتصادية عن المدخلات في الحسابات اعتمادا على المعاملات السوقية بشكل أساسي، ولهذه الأسباب، هناك ميل دائما لتسجيل بنود التوازن الكبيرة في الحسابات القومية وكذلك الاستهلاك الإجمالي والصافي في رأس المال الثابت، واستمر هذا التقليد في نظام الحسابات القومية عند وضع بنود التوازن من القيم المضافة للادخار ليتم التسجيل بكلا الطريقتين، وبوجه عام، يعتبر الرقم الإجمالي أسهل في التقييم ويمكن الاعتماد عليه بشكل أكبر، ولكن الرقم الناتج عن التسجيل الصافي يعتبر مناسبا أكثر من ناحية المفهوم ومتعلق بالأغراض التحليلية.

وكما هو مبين أعلاه:-

أ. تُعرف القيمة المضافة الإجمالية بأنها قيمة المخرجات مطروحا منها قيمة الاستهلاك المتوسط

ب. تُعرف القيمة المضافة الصافية بأنها قيمة المخرجات مطروحا منها قيمة الاستهلاك المتوسط وقيمة الاستهلاك في رأس المال الثابت.

2. تقييمات بديلة للقيمة المضافة

76-6 تقيم المدخلات المتوسطة في نظام الحسابات القومية وتسجل وقت دخولها في العملية الإنتاجية، بينما تقيم وتسجل المخرجات حال خروجها من العملية الإنتاجية، ويقيم المدخلات المتوسطة بقيمتها عند أسعار الشراء والمخرجات بأسعارها الأساسية، أو يمكن استبداله بأسعار المنتج إذا لم تتوفر الأسعار الأساسية، ويعتبر الفرق بين قيمة المدخلات المتوسطة وقيمة المخرجات هي القيمة المضافة الإجمالية والتي يلزم أن يكون نظيرها استهلاك في رأس المال الثابت، الضرائب على الإنتاج واستهلاك الموظفين، ويعتبر الرصيد المتبقي سواء إيجابي أم سلبي هو صافي الفائض التشغيلي أو الدخل المختلط.

77-6 وكما هو مبين أعلاه، يمكن الحصول على أساليب قياس بديلة للقيم المضافة الإجمالية من خلال جمع مجموعة من الحسابات مع مجموعة من كميات المدخلات والمخرجات. وفيما يلي تقييمات متنوعة يمكن سوقها عبر مجموعة مختلفة من الأسعار التي تعتمدها نظام الحسابات القومية.

القيمة المضافة الإجمالية بالأسعار الأساسية

78-6 تعرف القيمة المضافة الإجمالية بالأسعار الأساسية بأنها الإنتاج مقيما بالأسعار الأساسية مطروحا منه الاستهلاك الوسيط المقيم بأسعار المشترين. وعادة توصف القيمة المضافة بالأسعار التي تقيم بها المخرجات. ومن وجهة نظر المنتجين، تمثل أسعار المشترين للمدخلات والأسعار الأساسية للمخرجات الأسعار الحقيقية المدفوعة والمحصلة. وهذا الاستخدام أدى إلى قياس إجمالي القيمة المضافة والتي تعتبر إلى حد كبير قريبة الصلة بالمنتِج.

قيمة مضافة إجمالية بأسعار المنتجين

79-6 تعرف القيمة المضافة الإجمالية بأسعار المنتجين على أنها المخرجات مقيمة بأسعار المنتجين مطروحا منها الاستهلاك الوسيط بأسعار المشترين وهذه إحدى الطرق البديلة لتقييم القيمة المضافة، وكما هو مبين مسبقا، في حالة غياب ضريبة القيمة المضافة، تعتبر القيمة الإجمالية للاستهلاك المتوسط متشابه أو نفسه سواء تم تقييمه من خلال سعر المشترين أم سعر المنتجين، وفي هذه الحالة، تتشابه طريقة تقييم إجمالي القيمة المضافة التي تستخدم أسعار المنتجين لتقييم المدخلات والمخرجات، وتعتبر هذه الطريقة مفيدة من الناحية الاقتصادية وهي طريقة تماثل الطريقة التقليدية لحساب القيمة المضافة بأسعار السوق، مع العلم أنه في حالة وجود ضريبة القيمة المضافة، يستثني سعر المنتج ضريبة القيمة المضافة المبينة في الفاتورة وسيكون من غير المناسب وصف هذه الطريقة بأنها تستخدم "سعر السوق".

80-6 وتستخدم كلا الطريقتين في تقييم إجمالي القيمة المضافة وتلك التي تم ذكرها في القسم السابق سعر المشترين لتقييم المدخلات الوسيطة، ويرجع الفرق بين الطريقتين بشكل أساسي إلى اختلاف الطريقتين في التعامل مع الضرائب والإعانات المستحقة لي أو على المنتجات وتكون مستحقة على المخرجات (هذا بخلاف ضريبة القيمة المضافة المبينة في الفاتورة). وبمقتضى التعريف، تتجاوز قيمة المخرجات بأسعار المنتج الأسعار الأساسية من حيث المبلغ نظرا لوجود ضرائب على المنتجات وبطرح الإعانات على المنتجات وبذلك يلزم أن تختلف كلا التقييمات المصاحبة للقيمة الإجمالية المضافة من حيث المبلغ.

القيمة المضافة الإجمالية بتكلفة العوامل

81-6 إن مفهوم القيمة المضافة بتكلفة العوامل ليس مفهوما مستعملا بصراحة في نظام الحسابات القومية، إلا أنه يمكن اشتقاقه بسهولة بطرح قيمة الضرائب مخصوما منها الإعانات المستحق دفعها على الإنتاج من إجمالي القيمة المضافة. على سبيل المثال، تشمل الضرائب الوحيدة المتبقية على الإنتاج التي يلزم دفعها على القيمة المضافة الإجمالية على "باقي أنواع الضرائب على الإنتاج" ، وهذا يشمل معظم الضرائب الجارية على العمالة (أو الإعانات) وكذلك الضرائب الجارية على رأس المال المستخدم في المشروع، وهذا يتضمن ضرائب الرواتب الشهرية على

الموظفين وكذلك الضرائب الحالية على العقارات أو المركبات. ويمكن اشتقاق القيمة المضافة الإجمالية على تكلفة العوامل من القيمة المضافة الإجمالية على الأسعار الأساسية عن طريق استقطاع باقي الضرائب المفروضة على الإنتاج ومطروحًا منها الإعانات على المنتجات كذلك.

82-6 وتأتي معضلة المفهوم النظري للقيمة المضافة على تكلفة العوامل من أنه لا يوجد مجموعة من الأسعار يمكن مراقبتها حيث أنه تعرف القيمة المضافة بتكلفة العوامل بشكل مباشرة عن طريق ضرب مجموعة الأسعار هذه في مجموع كميات المخرجات. وبموجب هذا التعريف، لا تعتبر الضرائب أو الإعانات على الإنتاج أنها ضرائب أو إعانات على المنتجات ويمكن طرحها من أسعار المدخلات والمخرجات، وخلافا لما هو قد يفهم من اسمها، لا تعتبر القيمة المضافة بتكلفة العوامل طريقة أساسية في تقييم القيمة المضافة الإجمالية ولكنها تستخدم بشكل أساسي لقياس الدخل وليس المخرجات. وهي تمثل المبالغ المتبقية المستخدمة في التوزيع من القيمة المضافة الإجمالية بعد دفع كافة الضرائب وتحصيل كافة الإعانات على الإنتاج بغض النظر عن تعريفها، حيث لا تفرق بين أي الطرق التي تم استخدامها في حساب القيمة المضافة الإجمالية للوصول إلى قياس الدخل لأن الأساليب المبينة سابقا تُفرق فقط على أساس مبالغ الضرائب المفروضة أو الإعانات المدفوعة على الإنتاج والذي تبقى مستحقه على القيمة المضافة الإجمالية.

الناتج المحلي الإجمالي

83-6 يعتبر الهدف الأساسي من وراء مفهوم إجمالي الناتج المحلي للاقتصاد ككل هو ضرورة أن يتم قياس القيمة الإجمالية للقيمة المضافة الإجمالية لكافة الوحدات المؤسسية المقيمة والعاملة في الاقتصاد، وحيث أن إجمالي الناتج المحلي يعتمد على هذا المفهوم السابق، فإن تعريف إجمالي الناتج المحلي في نظام الحسابات القومية هو أنه نظام يتواجد بمثابة نقطة قياس يعتمد على كل من القيمة المضافة الإجمالية وتقييم الدخل وكذلك يعتمد على المصروفات النهائية، ولتحقيق هذا الأمر، فإنه من المهم اعتبار أن المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي يقوم على الضرائب على الإنتاج في ظل القياسات الثلاثة السابقة. ويتضمن قياس الناتج المحلي الإجمالي بناء على المصاريف كافة الضرائب على الإنتاج وكذلك الضرائب على الواردات حيث تضاف كافة هذه التكاليف على سعر المشتري الذي يمثل المستخدم النهائي للسلع والخدمات.

84-6 وبموجب التعريف السابق، يلزم أن نضع في الاعتبار الحسابات التالية عند قياس الناتج المحلي الإجمالي على كافة المنتجين المقيمين:-

أ. *إجمالي الناتج المحلي = مقدار القيمة المضافة الإجمالية بسعر المنتج*
مجموعا عليها الضرائب على الواردات
مطروحاً منها الإعانات على الواردات
مجموعاً عليها ضريبة القيمة المضافة الإجمالية غير المقتطعة

ب. *إجمالي الناتج المحلي = مجموع القيمة المضافة الإجمالية بالسعر الأساسي*
مجموعا عليها كافة الضرائب على المنتجات
مطروحاً منها كافة الإعانات على المنتجات

ج. *إجمالي* الناتج المحلي = مجموعة القيمة المضافة الإجمالية بتكلفة العوامل
مجموعا عليها كافة الضرائب على المنتجات
مطروحا منها كافة الإعانات المنتجات
مجموعا عليها كافة الضرائب على الإنتاج
مطروحاً منها كافة الإعانات على الإنتاج.

وفي الطريقتين (أ) و (ب) يتضمن بند الضريبة على المنتجات والإعانات للمنتجات الضرائب أو الإعانات للواردات وكذلك المخرجات.

4. الإنتاج المحلي

85-6 يقيس الناتج المحلي الإجمالي إنتاج كافة المنتجين المقيمين، وهذا ليس من الضروري أن يتوافق مع كافة الإنتاج الذي يتم إنتاجه داخل الحدود الجغرافية لإقليم اقتصادي، فقد يتم إنتاج بعض من منتجات المنتج في الحدود الجغرافية للاقتصاد، إلا أنه قد يتم إنتاجها من وحدات إنتاجية غير مقيمة، على سبيل المثال، قد يكون للمنتج المقيم فرق عمل من الموظفين يقومون يعملون بالخارج لفترة مؤقتة كتركيب معدة أو إصلاحها أو إجراء الصيانة اللازمة لها، حيث يعتبر هذا المخرج بمثابة تصدير للمنتج المقيم ولا يشارك هذا النشاط الإنتاجي لا يحسب ضمن الناتج المحلي الإجمالي للمنطقة التي يتم فيها هذا النشاط، لذا يعتبر تعريف المنتج المقيم والمنتج غير المقيم عاملا أساسيا في تعريف الناتج المحلي الإجمالي وتغطيته، وبشكل عملي تتم كافة الأنشطة الإنتاجية للمنتج المقيم داخل البلد التي يقيم بها، بينما يهدف الكثير من المنتجين المنشغلين في تقديم صناعة الخدمات يلزمهم أن يقدموا خدماتهم بشكل مباشر إلى عملائهم بغض النظر عن مكان تواجدهم الذين من الممكن أن يكون العملاء مقيمين في أكثر من بلد واحد، وشجع هذه الممارسة المرافق التي أحدثت ثورة في النقل والاتصالات المباشرة ، حيث أصبحت الحدود بين الدول المتجاورة ليست ذات عامل مؤثر وخصوصا لمنتجي خدمات الجوال، وخصوصا في الدول الصغيرة التي لها حدود مع عديد من الدول.

هـ. تقيم المخرجات

1. الإنتاج نظير المخرجات

86-6 يعرف الإنتاج على أنه نشاط تقوم به منشأة ما، ولا يتضح غالبا إذا ما كانت هذه المنشأة تقوم بإنتاج

السلع أو توفر خدمات، على سبيل المثال، إذا كان لدينا مصفاة للنفط تقوم بإنتاج النفط الخام وهي تملك هذا الإنتاج بوصفه سلعة (بترول مكرر) أو إذا كانت هذه المصفاة تقوم بمعالجة النفط الخام المملوك لوحدة أخرى ففي هذه الحالة تقوم المصفاة بتقديم الخدمة فقط لهذه الوحدة، ويظهر هذا النقص في الوضوح كذلك في السلع التي تمرر بين المنشئات المختلفة لنفس المشروع ومن المهم معرفة متى يتم تسجيل المخرج على أنه سلعة ومتى تكون سلعة تغيير تأثيرية، وإذا كانت المنشئات مملوكة لمشروعات مختلفة (لتفريقها عن الوحدات المؤسسية) فإن العامل المحدد هنا هو الملكية الاقتصادية، وإذا لم تكن للمنشأة أي رأي في مستوى الإنتاج أو الأسعار التي تحصلها نظير الخدمة التي تقدمها أو الوجهة التي ترسل إليها السلع، فإن هذا كله يعتبر دلائل على عدم الملكية الاقتصادية للبضائع التي يتم معالجتها في هذه المنشأة، ويلزم معاملة قيمة المخرج على أنه عامل معالجة أو إنتاج فقط وهذا الأمر يطبق على مثال مصفاة النفط السابق ذكره.

87-6 إذا كانت المنشئات التي تعمل في النشاط تنتمي لنفس المشروع، حيث لا يوجد تغير في الملكية حيث أن كلا المنشئتين مملوكان لمالك واحد، مع العلم من تواجد خطر النقل، الذي يصاحب التغير في الملكية. ولنفترض على سبيل المثال أن منشأة ما تحصل على فحم من منشأة أخرى في نفس المشروع وتستخدم هذه المنشأة الفحم في توليد الكهرباء ومن ثم تبيع الكهرباء المنتجة في السوق المفتوح، فبذلك تكون المنشأة المولدة للكهرباء لها الحق في تقرير كمية الفحم التي تلزمها وكذلك كمية الكهرباء التي تنتجها والأسعار التي تقوم بتحصيلها، وعلى هذا يلزم حساب قيمة الكهرباء المنتجة بما في ذلك قيمة الفحم المستهلك لتوليد الكهرباء حتى إن لم يحدث أي تغير في ملكية الفحم بافتراض أن كلا المنشئتين مملوكتان لنفس المشروع.

88-6 وتستثنى، بوجه عام، كافة السلع والخدمات التي تنتج وتستهلك من نفس المنشأة من تقييم مخرجاتها، مع العلم من وجود استثناءات لهذه القاعدة، على سبيل المثال، يتم تسجيل المخرجات إذا كانت تستخدم السلع والخدمات المنتجة في تكوين رأس المال للمنشأة، وبالمثل، تسجل المخرجات للمنتجات التي تدخل المخزونات حتى إذا تم بعد ذلك سحبها من المخزونات لاستخدامها في الاستهلاك الوسيط في نفس المنشأة ولكن في وقت لاحق، وإذا كانت المنشأة مشروع فردي لأسرة معيشية يشتغل في زراعة الذرة، فإن قيمة المنتج من الذرة تتضمن الذرة المخزن للاستهلاك.

89-6 قد تنتج منشأة ما سلعة أو خدمة تستخدمها بنفسها بعد ذلك في الاستهلاك الوسيط، الصيني غير الملمع الذي يسلم إلى الوحدات الأخرى بعد تلميعه، وبوجه عام لا يتم تسجيل الصيني غير الملمع على أنه مخرج ولكن إذا تبقت كمية من الزجاج غير الملمع في نهاية الفترة الإنتاجية فإنه يتم تسجيلها لكونها تم إنتاجها ودخلت المخزونات، وبعد فترة يتم سحب الصيني غير الملمع من المخزونات ويعتبر عملية التلميع مخرج في الفترة التالية.

90-6 وبالرغم من أن الإنتاج يرتبط بالنشاط ومن ثم يعتبر المخرج هو العملية الإنتاجية لمجموعة من المنتجات، إذ يتم قياس المخرج لمنشأة ما، وقد يتضمن المُخرج مجموعة من العمليات الإنتاجية ولهذا يعرف المُخرج على أنه السلع والخدمات التي تنتجه منشأة ما.

أ. ويستثنى قيمة السلع والخدمات المستخدمة في نشاط ما لا تفترض المنشأة الخطر الذي قد يحدث عن استخدام المنتجات في الإنتاج، و

ب. ويستثنى قيمة السلع والخدمات التي تستهلكها نفس المنشأة عدا السلع والخدمات المستخدمة في تكوين رأس المال (رأس المال الثابت أو التغير في المخزونات) أو في الاستهلاك النهائي الخاص الذاتي.

2. توقيت التسجيل

91-6 تسجل عادة معظم مخرجات السلع والخدمات عند الانتهاء من إنتاجها، وإذا كانت عملية الإنتاج تستهلك وقتا طويلاً لإنتاج وحدة من المخرجات، سيصبح من الضروري الإقرار بأن المخرجات تنتج باستمرار ويلزم تسجيلها على أنها "عمل قيد التنفيذ". على سبيل المثال، قد يستغرق إنتاج معظم المنتجات الزراعية أو السلع المعمرة كبيرة الحجم مثل سفينة أو بناية ما شهور وربما أعوام للانتهاء منها، وفي هذه الحالات، سيتم تشويه الحقيقة الاقتصادية إذا ما تم معاملة المخرج كما لو أنه تم إنتاجه لحظة ما أن بدأت العملية الإنتاجية إلى النهاية. مع العلم أنه في حالة إذا امتد العمل لفترتين حسابيتين أو أكثر، فسيكون من الضروري حساب العمل قيد التنفيذ المستكمل في كل فترة محاسبية حتى يمكن قياس كم المخرجات المنتجة في كل فترة محاسبية.

92-6 وعلى الجانب الأخر، من الممكن أن يستكمل إنتاج السلع أو الخدمات خلال فترة محاسبية ولكن لا تسلم (تباع) لمستخدم ما في هذه الفترة. إذ يلزم العلم أن المخرج يتم تسجيله عند استكمال العمل فيه، وليس حين يباع. لذا دائما ما يكون هناك فرق كبير بين قيمة المخرجات في فترة محاسبية وقيمة المبيعات، ويمكن حساب الفرق من خلال التغير في المخزونات من السلع المستكمل إنتاجها والعمل قيد التنفيذ.

3. تقييم المخرجات

93-6 يمكن تقييم السلع والخدمات المعدة للبيع في السوق بأسعار مهمة اقتصادياً عند الأسعار الأساسية أو أسعار المنتجين. وتعتبر الطريقة المفضلة هي التقييم عند الأسعار الأساسية وخاصة إذا ما كان يطبق نظام ضرائب القيمة المضافة أو أنظمة مشابهة. ويلزم استخدام التقييم عند سعر المنتجين إذا لم يكن التقييم عند الأساسي غير ممكن.

94-6 ويلزم تقييم المخرجات المنتجة من المنتجين السوقيين والمعدة للاستخدام النهائي الخاص الذاتي عند الأسعار الأساسية المعيارية لنفس السلع والخدمات التي تباع في السوق، شريطة أن يتم بيعهم بكميات وافية ليتمكن من التقييم الحقيقي لهذه السلع والخدمات عند الأسعار الأساسية المعيارية، وإن لم يمكن هذا، يلزم تقييم المخرجات عند تكلفة الإنتاج التي تحملها المنتج، وتتضمن هذه التكلفة الاستهلاك في رأس المال الثابت بالإضافة إلى الضرائب (مطروحا منها الإعانات) على الإنتاج بخلاف الضرائب الأخرى أو الإعانات على المنتجات، بالإضافة إلى العائد الصافي على رأس المال الذي تم توضيحه في الفصل "ز" وتم مناقشته بشكل مفصل في الفصل 20.

95-6 ويتم التقييم بأسعار الإنتاج للمخرجات غير السوقية التي تنتجها الوحدات الحكومية والمؤسسات غير الهادفة للربح التي تخدم الأسر المعيشية التي تقدم للمجتمع بالمجان أو بأسعار لا تعتبر مهمة اقتصادياً أو تقدمها للوحدات الأخرى أو للمجتمع ككل، وهذا السعر يتضمن الاستهلاك في رأس المال الثابت مضافا إليه الضرائب (ومطروحا منه الإعانات) على الإنتاج بخلاف الضرائب المفروضة أو الإعانات الممنوحة على المنتجات. وكما هو معروف، لا يتضمن السعر العائد على رأس المال في تقييم المنتجات المعدة للاستخدام النهائي الخاص الذاتي والذي يستخدمه المنتجين غير السوقيين عندما يتم تقييمها على مجموع التكلفة.

4. المخرجات السوقية، والمخرجات المنتجة لأغراض الاستعمال النهائي الخاص الذاتي والمخرج غير السوقي

96-6 تعقد مقارنة أساسية في نظام الحسابات القومية بين المخرجات السوقية والمخرجات غير السوقية وذلك نظرا للطريق التي يتم تقيم به كلا منهما، ويعتبر المخرج السوقي موقف طبيعي في أي نظام اقتصادي حيث يعقد المنتجين قراراتهم عن ما الذي سيتم إنتاجه وما هي الكمية التي سيتم إنتاجها وفقا المستويات المتوقعة من الطلب والتكلفة المتوقعة من توفير هذه البضاعة، ويعتبر العامل المحدد الذي يقف خلف القرار الإنتاجي هو الأسعار المهمة اقتصادياً الذي ستباع به السلع والخدمات.

وتعرف الأسعار المهمة اقتصاديا بأنها أسعار تأثير كبير على كميات السلع أو الخدمات التي يرغب المشترون في شرائها. وهذه الأسعار تحقق في الحالات التالية:-

أ. أن المنتج لديه حافز لتعديل حجم التوريد سواء كان الهدف هو تحقيق ربح على المدى الطويل أو على الأقل تغطية رأس المال والتكاليف الأخرى. و

ب. أن الزبائن لهم الحرية في الشراء أو عدم الشراء ويكون اختيارهم قائم على الأسعار التي يتكبدوها

هناك مزيد من النقاشات حول الأسعار المهمة اقتصاديا في الفصل رقم 22.

97-6 يعتبر المخرج غير السوقي هو المخرج الذي تقوم بإنتاجه المؤسسات الحكومية أو المؤسسات غير الهادفة للربح التي تخدم الأسر المعيشية والتي تباع بأسعار ليست مهمة اقتصادياً، وتعتبر الأسعار غير مهمة اقتصاديا إذا كانت قليلة أو ليست ذات تأثير عن كمية التي يعدها المنتج ليوفرها للسوق، والتي من المتوقع أن يكون لها نفوذ هامشي على الكميات المطلوبة، وهو السعر الذي لا يعتبر من ناحية كمه مهما سواء من وجهة نظر العرض أو الطلب، ويتم تجميع هذه الأسعار من أجل تحقيق بعض العوائد أو لتحقيق انخفاض على الطلب المتزايد على بعض من السلع والخدمات إذا كانت تقدم السلع والخدمات بالمجان تماماً. ولكنهم لا يرغبون في التخلص من هذا الطلب المتزايد. وفي حالة اتخاذ أي قرار بناء على خلفية اجتماعية أو سياسية أو اقتصادية بشأن الحجم الإجمالي لبعض السلع والخدمات التي سيتم عرضها، حيث يتم تثبيت السعر عند سعر أقل من الموازي لقيمة هذه السلع أو الخدمات في السوق حيث سيؤدي هذا القرار إلى تنقية السوق، ويعتبر الفرق بين السعر غير المهم اقتصاديا والسعر بدون مقابل "صفر" هو مسألة درجة، حيث يمنع السعر الطلبات التي لها أقل ضغط على الطلب من غير تقليل للمستوى الإجمالي على الطلب.

98-6 ويتم إنتاج المخرجات غير السوقية لأي من الأسباب التالية:-

أ. قد يكون من غير الممكن فنيا تحقيق دفع فردي للخدمات المجتمعة لأنه لا يمكن مراقبة استهلاكهم أو السيطرة عليه، كما لا يمكن استخدام آلية التسعير إذا كانت تكاليف المعاملات مرتفعة للغاية وهناك هبوط في السوق. ومن ثم يلزم تنظيم هذه الخدمات بشكل جماعي من خلال الوحدات الحكومية وتمويل من الصناديق وليس تحصيل أموال نظير بيع هذه الخدمات، ويقصد به هنا هو عمليات فرض الضرائب أو أي شكل من أشكال الدخل الحكومي.

ب. قد تنتج الوحدات الحكومية والمؤسسات غير الهادفة للربح السلع أو الخدمات وتعرضها لأفراد الأسر المعيشية ومن ثم يمكنهم تحصيل أموال نظير هذه السلع والخدمات ولكنهما لا يختارون هذا نظرا للسياسة الاجتماعية أو الاقتصادية.

وأكثر الأمثلة شيوعا عن هذا الأمر هو تقديم خدمات التعليم والصحة بالمجان أو بأسعار لا تعتبر مهمة اقتصاديا مع العلم أنه يمكن أن تقدم أنواع أخرى من السلع أو الخدمات بنفس الأسلوب.

المنتج السوقي

6-99 تصم مخرجات السوق المخرجات التي يهدف بيعها عند أسعار مهمة اقتصاديا ، وتحدد قيمة المنتج السوقي وفقا للأمور التالية:-

أ. قيمة السلع والخدمات التي تم بيعها بأسعار مهمة اقتصادياً

ب. قيمة السلع والخدمات التي تم مقايضتها في نظير سلع أو خدمات أو أصول أخرى.

ج. قيمة السلع والخدمات المستخدمة في الدفع العيني بما في ذلك الاستهلاك العيني.

د. قيمة السلع أو الخدمات المعروضة من منشأة إلى منشأة أخرى تنتمي لنفس المشروع السوقي ويتم استخدامها كمدخل وسيط إذا كان هناك خطر يصاحب الاستمرار في العملية الإنتاجية انتقل مع السلع.

ه. قيمة التغير في مخزون السلع المستكملة إنتاجها والأعمال قيد التنفيذ المخصصة لأحد من الاستخدامات المذكورة أعلاه.

و. الهامش المتكبد نظير عرض هذه السلع والخدمات، وهوامش النقل والهوامش المتكبدة نظير الاستحواذ أو التخلص من الأصول المالية، إلخ..

تسجيل المبيعات

6-100 تعتبر الأوقات التي يلزم فيها تسجيل المبيعات عند حدوث عمليات القبض والدفع، وهذا يتم عند نقل ملكية السلع والخدمات من المنتج إلى المشتري أو عند توفير الخدمات إلى المشتري، وتباع السلع أو الخدمات التي تم تقييمها بناءا على السعر الأساسي وإن لم يكن هذا ممكنا، يتم بيع السلع والخدمات التي تم تقييمها بناءا على سعر المنتج، وإذا كان من الضروري تقييم السلع أو الخدمات عند أسعار المنتج وليس السعر الأساسي، فإن القيمة الضمنية للخدمات الهامشية يلزم أن تتضمن أي ضرائب تفرض على المنتجات، وفيما يتعلق ببعض الخدمات الهامشية، وخصوصا تلك المتعلقة بالأصول المالية، يلزم تضمين الخدمات قيمة الخدمات المالية المقدمة لهذه المنتجات.

6-101 تحدد قيم المبيعات من خلال المبالغ المدفوعة والمقبوضة لكل من المنتجين والمشترين، والتي يتم تعديلها لأغراض هوامش التجارة والنقل، وغالبا لا تتفق المبالغ المدفوعة أو المقبوضة مع المبالغ الحقيقة المدفوعة أو المقبوضة، ويلزم أن يظهر المبلغ المدفوع في حساب الإنتاج كما يلزم أن يبين الفرق بين المبالغ المستحقة والمدفوعة على أنها حسابات مدفوعة أو مقبوضة في الحساب المالي، ومن ثم يتم تسجيل المدفوعات التالية لهذه المبالغ القائمة على أنها معاملات مالية وليست جزءا من حساب الإنتاج. وإذا تسببت المدفوعات سواء المقدمة أو المتأخرة في مصاريف فوائد، ففي هذه الحالة يلزم إظهارها على أنها معاملات مستقلة ولا يتم تضمينها في قيمة المبيعات.

تسجيل المقايضة

6-102 تحدث عملية المقايضة عند استبدال السلع والخدمات بسلع وخدمات أخرى أو أصول، ويلزم تسجيل قيمة السلع والخدمات التي مقايضتها عند حدوث تغير في ملكية البضائع أو في حال تقديم الخدمة، وتقيم مخرج السلع المقايضة عند الأسعار الأساسية التي من الممكن الحصول عليها في حالة بيعها.

تسجيل الاستهلاك النوعي أو المدفوعات النوعية الأخرى

6-103 يلزم تسجيل السلع أو الخدمات التي يتم توفيرها للموظفين باعتبارها استهلاك نوعي، أو التي يتم استخدامها لمدفوعات أخرى نوعية حال حدوث تغير قانوني في ملكية السلع إذ يتم تحويل ملكيتها أو الخدمات المقدمة. ويلزم تقييمها عند الأسعار الأساسية كما لو كان تم بيعها.

تسجيل تسليمات المشروعات الداخلية

6-104 تسجل تسليمات المشروعات الداخلية في حالة واحدة فقط وهي إذا كانت هناك مسئولية على المنشأة التي تتسلم السلع بشأن اتخاذ القرارات المتعلقة بمستويات العرض والأسعار التي تسلم بها منتجاتهم إلى السوق. وعند تسجيل المتسلمات الواردة، فإنه يلزم تسجيلها عند الأسعار الأساسية التي قد تدفع نظيرا لها في حالة بيعها.

التغير في المخزونات السلع مكتملة التصنيع

6-105 يعتبر العامل الأساسي الذي يوضح تقييم التغيرات في مخزون البضائع مكتملة التصنيع هو أنه يلزم تسجيل المخرجات في الوقت الذي يتم فيه استكمال تصنيعها وقيمتها عند نفس السعر سواء كان للبيع أو لأي استخدام أخر أو إدخالها في المخزونات لبيعها أو لاستخدامها في وقت لاحق، وغالبا تدخل السلع المخزونات إذا لم يكن سيتم استخدامها بشكل فوري سواء للبيع أو في الفترة التي تم إنتاجها فيها، وبالمثل، تسحب السلع من المخزونات إذا تجاوز الطلب على السلع الكمية المنتجة في فترة ما، ولا يتم تسجيل أي سلعه يتم سحبها من المخزونات وبيعها أو لأي استخدام أخر إلا إذا كان نشاط التخزين سيتم وفقا لما هو مبين في القسم "و".

6-106 ومن ثم تبين مخزون السلع مكتملة التصنيع الفرق بين الإنتاج والمبيعات (أو أي استخدام أخر) في فترة واحدة، ويتبع هذا أنه يلزم تقييم المدخلات في المخزونات عند السعر الأساسي لها المقدر لها وقت الإدخال، بينما يلزم تقييم المسحوبات عند الأسعار التي يتم بيعها بها. وتغير هذه الطريقة في المخزونات والتي يمكن أن توصف على أنها

"طريقة الجرد المستمر" أو "PIM" وهذه الطريقة لا تعتبر سهلة في تطبيقها وقد تعطي هذه الطريقة نتائج قد تعتبر بديهية.

6-107 وإذا كان التغير في الأسعار ثابت، فإن عمليات تقييم التغيير في المخزونات تكون بسيطة، حتى إذا كان هناك تضخم " أو انكماش" فقد يحدث زيادة (أو نقص) كبيرة في الأسعار إذا كانت السلع متواجدة في المخزونات، ولا تحتسب مكاسب (أو خسائر) الحيازة في قيمة المخرجات على البضاعة الموجودة في المخازن التي تتم بعد استكمال عملية الإنتاج، وهي تتبعها من طريقة التقييم التي تستخدمها، وإذا ما حدث تغير في الأسعار، وفي حالة دخول وخروج السلع من المخزونات في أوقات مختلفة فإنه يتم تقييمها بأسعار مختلفة حتى إذا كان هذا في نفس الفترة المحاسبية (وهذا مثل السلع التي تباع في أوقات مختلفة) حيث تسجل كافة المدخلات وكذلك المسحوبات من المخزونات بشكل مستمر في كل مرة يتم فيها الإدخال إلى أو السحب من المخزونات في الحال، وتساعد هذه العملية في توضيح تعقيد طريقة الجرد المستمر، حيث تضمن طريقة الجرد المستمر تقييم السلع المسحوبة من المخزونات وليس على السعر التي تم إدخالها إلى المخزونات، أو "التكاليف التاريخية" . وقد تؤدي هذه الطريقة إلى أرقام أقل بكثير لكلا من المخرجات والأرباح وقت التضخم ومن ثم يتم الحصول على هذه الأرقام عن طريق أسلوب محاسبة الأعمال اعتماد على التكلفة التاريخية. وهناك مزيد من النقاشات حول تقييم المخزونات في الفصل رقم 10.

6-108 وهي تتبع المبادئ الأساسية المبينة في القسم السابق وهي:-

أ. تقيم السلع التي تدخل إلى المخزونات على السعر الأساسي الخاص بالسلعة وقت دخولها إلى المخزونات: وهذا يعني أن يتم تسجيلها عند الأسعار التي قد يكون من الممكن أن تدفع فيها إذا تم بيعها عند إنتاجها.

ب. تقيم السلع المسحوبة من المخزونات عند الأسعار الأساسية المقدرة لها في هذا الوقت: وهذا يعني السعر الذي يمكن أن تباع فيه في هذا الوقت.

6-109 وتعامل السلع المحفوظة في المخزونات التي تكون عرضة للتلف بمرور الوقت أو تكون معرضة للسرقة أو التلف، أو الخسائر المتكررة نتيجة البلي بمرور الوقت أو السرقة أو التلف الناتج عن الحوادث بنفس الأسلوب عند سحبها من المخزونات ومن ثم تقليل قيمة المخرجات. وتطبق هذه الطريقة حتى إذا كانت الخسائر أعلى من المخرجات حيث أنها تتعرض للتلف. وتسجل القيمة الإجمالية في تغير مخزون السلع المكتملة التصنيع في فترة محاسبية معينة تحكمها المعايير التالية:-

- القيمة الإجمالية لكافة السلع المدخلة في المخزونات
- مطروحا منها القيمة الإجمالية لكافة السلع المسحوبة من المخزونات
- مطروحاً منها قيمة أي خسائر تلفية في السلع المتواجدة في المخزونات.

التغيرات في مخزون الأعمال قيد التنفيذ

6-110 إذا كانت عملية الإنتاج تستغرق فترات طويلة من الوقت لاستكمالها، فإنه يتم تسجيل المخرجات طالما استمر الإنتاج في العمل قيد التنفيذ. وحيث أن العملية الإنتاجية مستمرة واستمرار الاستهلاك من المدخلات الوسيطة إذا يلزم تسجيل بعض من المخرجات الناتجة من هذه العمليات، وإلا ستعطي عمليات تسجيل المدخلات والمخرجات كما لو أنهم يحدثون في أوقات مختلفة أو حتى في فترات محاسبية مختلفة أرقام عديمة المعنى عن القيمة المضافة، ويعتبر العمل قيد التنفيذ مخرج غير مكتمل لم يتم تسويقه بعد، وهذا يعني أن المخرجات لم يتم اكتمالها بالكامل ومن ثم فهي في حالة لا يمكن عرضها أو بيعها إلى وحدات مؤسسية أخرى. ومن الضروري تسجيل هذه المخرجات حتى إن لم تكتمل عمليتها الإنتاجية في فترة محاسبية واحدة ومن ثم يتم ترحيل "العمل قيد التنفيذ" من فترة محاسبية إلى الفترة المحاسبية التي تليها. وفي هذه الحالة، ومن ثم تسجل القيمة الحالية "للعمل قيد التنفيذ" حتى نهاية الفترة المحاسبية حتى نهاية هذه الفترة في تاريخ إغلاق الموازنة، والتي تعتبر بند فتح الميزانية عن الفترة التالية.

6-111 وقد يلزم تسجيل "العمل قيد التنفيذ" في أي صناعة بما في ذلك الصناعات الخدمية مثل إنتاج الأفلام، وهذا يعتمد على طول الفترة المستغرقة لإنتاج وحدة واحدة من المخرجات، وهذا الأمر يعتبر هاما للغاية خصوصا في الصناعات التي تستغرق فترات زمنية طويلة مثل إنتاج بعض الأنواع في الإنتاج الزراعي أو إنتاج السلع المعمرة والتي قد يستمر إنتاجها إلى العديد من السنوات.

6-112 ويعامل "العمل قيد التنفيذ" في نظام الحسابات القومية على أنها وحدة واحدة من المخزونات في يد المنتج، وعلى هذا يكون الحد الفاصل بين المخزونات المتمثل في البنايات والأعمال الإنشائية التي تم استكمالها بشكل جزئي وتكوين رأس المال الثابت غير واضح، حيث تنفذ علميات تكوين رأس المال الثابت من قبل مستخدمي الأصول الثابتة ولذا لا يمكن تسجيل تكوين رأس المال الثابت حتى تنتقل الملكية القانونية للأصول من المنتج إلى مستخدمي هذه الأصول، وغالبا لا تتم عملية الانتقال في الملكية هذه إلا بعد استكمال عملية الإنتاج حتى إن تم إتمام العقد المتعلق بهذه الأصول بشكل مسبق، ويحكم على اكتمال عملية التحويل في الملكية في المراحل التي تستبدل فيها

بقيمتها، وفي هذه الحالة، ويمكن الاستفادة من الدفع المرحلي من قبل المشتري ليقترب من قيمة تكوين رأس المال الثابت حتى أنه قد تتم المدفوعات بشكل مقدم أو مؤخر لاستكمال الدفع المرحلي، وفي هذه الحالة ينتقل الائتمان قصير الأجل من المشتري إلى المنتج أو العكس، وفي حالة عدم وجود عقد بيع، يلزم معاملة المخرجات المنتجة على أنها إضافات إلى مخزون المنتج، وهذا كما هو الحال في "العمل قيد التنفيذ" حتى إن كان قد تم جزء كبير من العملية الإنتاجية، وعند الانتهاء من العملية الإنتاجية يتم تجميع العمل قيد التنفيذ حتى النقطة التي يمكن فيها نقله إلى مخزون البضائع المكتملة التصنيع وتكون جاهزة للتسليم أو البيع، وفي حالة البيع، يتم إلغاء قيمة البيع عن طريق السحب من المخزونات قيمة مكافئة لذا يتم تسجيل الإضافات في "العمل قيد التنفيذ" طالما استمر الإنتاج في الفترة المعنية باعتبارها مقياس للمخرجات، وعلى هذا يتم توزيع المخرجات على فترة الإنتاج بالكامل.

6-113 وتعامل الإضافات إلى أو السحوبات من "العمل قيد التنفيذ" في الحسابات بنفس الحال الذي يتم فيه الإدخال إلى أو السحب من مخزون السلع مكتملة الصناعة، حيث يلزم تسجيلها في الأوقات التي تتم فيها العمليات وبالأسعار الأساسية التي تقدر لها عند إتمام هذه العمليات. وهناك المزيد من النقاشات والتوضيحات حول الخصائص الخاصة للأعمال قيد التنفيذ في الفصل رقم 20.

المخرجات لأغراض الاستعمال النهائي الخاص الذاتي

6-114 تتكون مخرجات الاستعمال النهائي الخاص الذاتي من السلع أو الخدمات التي يحتفظ بها مالكو المنشأة أو المشروع الذي أنتجها لأغراض استخدامها ذاتيا ونهائيا أو لتكوين رأس المال، ويتحدد المخرجات لأغراض الاستعمال النهائي الخاص الذاتي من قبل العوامل التالية:-

أ. قيمة السلع المنتجة من قبل المشروعات الفردية وتستهلكها نفس الأسرة المعيشية
ب. قيمة الخدمات التي تقدم للأسر المعيشية والتي يدفع رواتب لطاقم عملها
ج. قيمة خدمات السببية في المساكن التي يقطنها مالكيها
د. قيمة الأصول الثابتة الناتجة عن المنشأة التي تعمل في نفس المشروع للاستخدام في الإنتاج المستقبل (تكوين إجمال رأس المال الثابت للحساب الشخصي)
ه. قيمة التغيرات في مخزون البضائع مستكملة الإنتاج والعمل قيد التنفيذ والتي يكون الغرض منها استخدامها في استخدام أو أكثر من الاستخدامات المبينة أعلاه.
و. في بعض الحالات الاستثنائية، يمكن أن يكون هناك إنتاج لصالح الاستخدام الوسيط، كما سيلي شرحه في هذا القسم

السلع المنتجة من قبل الأسر المعيشية

6-115 يلزم معاملة كافة السلع التي تنتجها الأسر المعيشية داخل حدود الإنتاج والتي لا يتم اشتقاقها من وحدات أخرى على أنها سلع يتم استهلاكها بشكل حالي أو مخزنة في المخزونات حيث سيتم بيعها في وقت لاحق.

خدمات التي يقدمها طاقم العمل الداخلي

6-116 يعامل طاقم العمل الداخلي الذين يتقاضون رواتب (رعاية الأطفال والطهي ورعاية الحدائق وسائق السيارة) بشكل رسمي على أنهم موظفين في مشروع فردي مملوك من قبل الأسر المعيشية. حيث تستهلك الخدمات المنتجة من نفس الوحدة المنتجة وهذا يمثل شكلا من الإنتاج الحسابات الشخصية، وكما هو متعارف عليه، يتم معاملة أي تكلفة وسيطة في إنتاج الخدمات الداخلية على أنها استهلاك وسيط ولكن مثل مصاريف الاستهلاك النهائي للأسر المعيشية، ولذا يحكم على قيمة المخرجات المنتجة مماثلة للرواتب التي يحصل عليها الموظفين الذين يحصلون على رواتب. وهذا يشمل أي استهلاك نوعي مثل الطعام أو الإقامة.

الخدمات المساكن التي يسكنها مالكوها

6-117 تعامل الأسر المعيشية التي تمتلك مساكن تقطنها على أنهم مالكي مشروعات فردية تنتج خدمات إسكانية يستهلك نفس الأسرة المعيشية، وفي حالة تواجد سوق منظم جيدا يقدم خدمات إسكان إيجارية، فإنه يمكن تقييم مخرجات الخدمات الإسكانية المقدمة لمالكيها باستخدام الأسعار لنفس الخدمات المقدمة المباعة في السوق تماشيا مع قواعد التقييم العامة التي يتم انتهاجها مع السلع والخدمات المنتجة للحساب الخاص، وبمعنى أخر، تقيم مخرجات الخدمات الإسكانية التي يقدمها مالكوها وفقا للقيمة الإيجارية التي قد يدفعها عن نفس الإقامة في هذه المسكن، مع الوضع في الاعتبار العوامل مثل الموقع والجيران إلخ، وكذلك حجم وجودة المسكن نفسه، ويسجل نفس الرقم تحت مصاريف الاستهلاك النهائي للأسر المعيشية، وفي كثير من الأحوال، لا يتواجد سوق منظم تنظيما جيدا كما يلزم تطوير أساليب تقييم خدمات الإسكان.

إجمالي تكوين رأس المال الثابت الخاص

6-118 يمكن لأي مشروع إنتاج السلع والخدمات المستخدمة في تكوين رأس المال الثابت الخاص، سواء كان شركة أو مشروع فردي. وهذا يشمل، على سبيل المثال، الأدوات الميكانيكية الخاصة المنتجة لاستخدام في المشروعات الهندسية أو المساكن أو توسيع المساكن التي تنتجها الأسر المعيشية. وقد تنفذ العديد من مشروعات التشييد لأغراض تكوين رأس المال الثابت في المناطق الريفية في بعض البلاد، وهذا يشمل أيضا أنشطة التشييد المشتركة التي تنفذها مجموعة من الأسر المعيشية بالإضافة إلى منتجات الملكية الفكرية

مثل R&D ومنتجات برامج الحاسب الآلي التي قد تنتج للحساب الشخصي.

التغير في المخزونات

6-119 تعامل الإضافات في " الأعمال قيد التنفيذ" في المشروعات الإنشائية التي يكون الغرض منها هو الاستخدام الشخصي على أنها امتلاك لأصول ثابتة من منتجيها، وقد توضع السلع والخدمات المخصصة للاستهلاك النهائي الخاص الذاتي ضمن مخزون المنتجات المكتملة التصنيع ليتم استخدمها في وقت لاحق، ويتم تقيمها عند الأسعار الأساسية من نفس المنتجات المباعة في السوق في الوقت الذي تم فيه إدخال هذه السلع إلى المخزونات أو بتكلفة الإنتاج إذ لم يكن السعر الأساسي متوفراً.

الاستهلاك الوسيط الخاص بالمنشأة

6-120 ليس من المعتاد تسجيل البضائع والخدمات التي تستخدم للاستهلاك الوسيط داخل نفس المنشأة، إلا أن هناك بعض الحالات التي قد يكون فيها ذلك التسجيل مرغوبا. وفي حالة القيام بذلك التسجيل، فإن تلك البضائع والخدمات تضيف إلى لكل من الاستهلاك الوسيط والمخرج بحيث لا تتأثر القيمة المضافة بهذه الممارسة.

6-121 إذا كان أحد الأنشطة مثل خدمات التوصيل يتمتع بأهمية خاصة، وكان هناك تنوع في الممارسة بشأن ما إذا كان ذلك النشاط يعامل كمنتج ثانوي (بمعنى احتساب مقابل لذلك النشاط)، أو إذا كان مخصصاً للاستخدام الخاص (لا يحتسب عليه مقابل)، فإنه قد يكون من المرغوب عرض كافة خدمات التوصيل كما لو كانت منتجات ثانوية مع عرض الناتج كاستهلاك وسيط خاص بالمنشأة إذا كان ذلك مناسباً.

6-122 وفقاً للشرح الوارد في الفقرة رقم 6-104، فإذا كان أحد المنتجات ينتقل من أحد المنشآت إلى منشأة أخرى داخل نفس المشروع، تسجل عملية توصيل ذلك المنتج كمنتج للمنشأة الأولى وكاستهلاك وسيط للمنشأة الثانية وذلك فقط عندما تتحمل المنشأة الثانية مسؤولية اتخاذ القرارات بشأن مستوى التوريد والأسعار التي يتم توصيل المنتج إلى السوق وفقاً لها. وإذا كان الأمر يختلف عن ذلك، فإن منتج المنشأة الأولى يعرض كبضائع داخلة في حين تقدم المنشأة الثانية خدمة معالجة وتفرض أجراً مقابل تلك الخدمة. وإذا كان حساب المنتج يتم تجميعه للمشروع الواحد، ففي الحالة الأولى قد يكون من المفضل عرض المنتج كخرج وكاستهلاك وسيط للمشروع بدلاً من دمجه مع بيانات منشأة أخرى. أما في الحالة الثانية، يكون منتج المشروع بمثابة قيمة المنتج بالحالة التي أنتج عليها من قبل المنشأة الأولى بالإضافة إلى رسوم معالجة للمنشأة الثانية.

6-123 في بعض الحالات، قد يوضع جزء من المنتج الحالي في المخازن للاستخدام كاستهلاك وسيط في المستقبل. ومثال ذلك الزراعة عندما قد يستخدم بعض المحصول الحالي كبذور في المستقبل.

قيمة المنتج للاستخدام النهائي من قبل المنشأة

6-124 يجب تقييم المنتج المخصص للاستخدام النهائي للمنشأة على أساس الأسعار الأساسية التي يمكن بيع المنتجات أو الخدمات بها إذا عرضت للبيع في السوق. ولكي يتم تقييم المنتجات أو الخدمات بهذه الطريقة، يجب شراء وبيع البضائع أو الخدمات من نفس النوع بكميات كافية في السوق حتى يتسنى احتساب أسعار السوق الموثوق بها لأغراض التقييم. ويقصد بتعبير "في السوق" السعر السائد بين مشتري راغب وبائع راغب في الوقت والمكان الذي يتم فيه إنتاج المنتجات والخدمات. وفي حالة المنتج الزراعي على سبيل المثال، لا يساوي هذا السعر بالضرورة الأسعار السائدة في السوق المحلي حيث تحتسب تكاليف اقل وربما يضاف هامش البيع بالجملة. ويعتبر السعر المعادل الأقرب هو ما يسمى بسعر "الشراء من المزرعة"؛ ويقصد به السعر الذي يحصل عليه المزارع عن طريق بيع منتجه إلى مشتري يأتي إلى المزرعة لاستلام المنتج.

6-125 في حالة عدم إمكانية الحصول على أسعار السوق الموثوق بها، يجب إتباع أفضل ثاني إجراء حيث تعتبر قيمة المنتج المخرج من البضائع أو الخدمات والمخصص للاستخدام النهائي من قبل المنشأة معادلاً لمبلغ تكاليف إنتاج ذلك المنتج: أي تعتبر تلك القيمة هي مبلغ:

أ- الاستهلاك الوسيط
ب- أجور الموظفين
ج- استهلاك رأس المال الثابت
د- صافي العائد على رأس المال الثابت
ه- ضرائب أخرى (مطروحاً منها الإعانات) على الإنتاج.

ومن المعتاد، لا يحتسب صافي العائد على رأس المال عندما يتم الإنتاج المخصص للاستخدام الخاص في المنشأة عن طريق منتجين غير سوقيين.

6-126 بالنسبة للمنشآت الفردية، قد لا يكون ممكناً تقدير أجور الموظفين واستهلاك رأس المال الثابت والعائد على رأس المال بطريقة منفصلة، وفي هذه الحالة يجب إجراء تقدير للدخل المختلط الذي يغطي كافة تلك البنود.

6-127 عادةً ما يكون ضرورياً تقييم منتج الإنشاءات المخصص لحساب المنتجين أنفسهم على أساس التكاليف حيث يكون قد يكون من الصعب إجراء تقييم مباشر لمشروع إنشاءات فردية خاصة غير معروضة للبيع. وعندما تتم أعمال الإنشاء من قبل

المنشأة بغرض استخدامها الخاص، فإن المعلومات الأساسية بشأن التكاليف يمكن التأكد منها بسهولة، ولكن ليس في حالة إنشاء مساكن من قبل الملاك، أو في حالة إنشاء مساكن جماعية لصالح المجتمع تقوم بها جمعيات غير رسمية أو مجموعة من الملاك. إن معظم المدخلات الخاصة بمشاريع إنشاء المساكن الجماعية، بما في ذلك مدخلات العمالة، يحتمل أن يتم توفيرها مجاناً بحيث أن حتى تقييم المدخلات قد يطرح مشكلات. وحيث أن العمالة التي لا تحصل على أجر قد تشكل جزءً كبيراً من المدخلات، فمن الأهمية إجراء بعض التقديرات لقيمتها باستخدام أسعار الأجور التي تدفع لنفس أنواع العمل في الأسواق المحلية. وفي حين أنه قد يكون من الصعب العثور على سعر مناسب, فمن الممكن أن يكون ذلك أقل صعوبة من محاولة إجراء تقييم مباشر لمشروع إنشائي معين بذاته. والحقيقة هي أنه يتم عمل تقدير افتراضي لقيمة عنصر العمالة وذلك كوسيلة للتوصل إلى سعر سوقي تقديري لأعمال الإنشاء. ولا يعني ذلك أن تكاليف العمالة تلك يجب أن تعامل أيضاً كأجور موظفين. فكما ورد شرحه في الفصل رقم 7، فإنه عندما يتم توفير العمالة على أساس تطوعي لأحد وحدات الإنتاج بخلاف المسكن المملوك للعامل نفسه، فلا يتم إجراء تقدير لأجر الموظفين. وفي حالة توفير العمالة بأجور اسمية، يتم تسجيل تلك الأجور الاسمية فقط كأجور موظفين. وتعامل تكاليف العمالة الأخرى كدخل مختلط.

المنتج غير السوقي

6-128 ***يتألف المنتج غير السوقي من البضائع والخدمات الفردية أو الجماعية التي تنتجها مؤسسات غير ربحية تخدم الأسر أو الحكومة، وتقدم تلك المنتجات مجاناً أو بأسعار زهيدة لوحدات مؤسسية أخرى أو للمجتمع ككل.*** وعلى الرغم من أن هذا المنتج يظهر على أنه مشترى من قبل الحكومة والمؤسسات غير الربحية التي تخدم الأسر، إلا أنه يجب الفصل بين ذلك المنتج والإنتاج المخصص للاستخدام الخاص. إن الإنفاق يتم من جانب الحكومة والمؤسسات غير الربحية التي تخدم الأسر، إلا أن استخدام البضائع والخدمات الفردية يتم من قبل الأسر، ويتم استخدام الخدمات الجماعية من قبل الأسر أو غيرها من الوحدات المؤسساتية المقيمة. وبالتالي، فإن يجب عدم الخلط مطلقاً بين المنتج غير السوقي والمنتج المخصص للاستخدام الخاص حيث وحدة المنتج لا يكون لها نفقات تقديرية على المنتج فحسب ، ولكنها تستخدم المنتج في الواقع أيضاً. ويتناول الفصل رقم 9 مناقشة الفرق بين الإنفاق والاستخدام بمزيد من التفصيل.

6-129 كما تناولنا بالشرح أعلاه، قد تشارك الوحدات الحكومية أو المؤسسات غير الربحية التي تخدم الأسر في الإنتاج غير السوقي نظراً لعجز السوق أو كأحد أمور السياسة الاقتصادية أو الاجتماعية المدروسة. ويسجل ذلك المنتج وقت إنتاجه، وهو أيضاً الوقت التقديم بالنسبة للخدمات غير السوقية. إلا أنه، وبصفة عامة لا يمكن تقييم هذا المنتج بنفس الطريقة التي يتم بها تقييم البضائع أو الخدمات التي تنتج للاستهلاك النهائي الخاص أو لتكوين رأس المال الخاص والتي تنتج أيضاً بكميات كبيرة للبيع في السوق. وليس هناك أسواق للخدمات الجماعية مثل الإدارة العامة والدفاع، إلا أنه حتى في حالة خدمات التعليم أو الصحة أو غيرها من الخدمات غير السوقية التي تقدم للأسر، نجد أن الأسعار المناسبة قد لا تكون متوفرة. وليس من الغريب بالنسبة للأنواع المشابهة من الخدمات أن يتم إنتاجها على أساس سوقي وبيعها جنباً إلى جنب مع الخدمات غير السوقية، إلا أنه عادة ما يكون هناك اختلافات مهمة بين أنواع وجودة الخدمات المقدمة. وفي معظم الحالات، لا يكون من الممكن العثور على خدمات سوقية كافية تشبه بدرجة كافية الخدمات المناظرة غير السوقية حتى يتسنى استخدام أسعارها في تقييم الأخيرة، خاصة عندما تنتج الخدمات غير السوقية بكميات كبيرة جدا.

6-130 تقدر قيمة المنتج غير السوقي المقدم دون ثمن للأسر بقيمة بتكاليف الإنتاج على النحو التالي:

أ- الاستهلاك الوسيط
ب- أجور الموظفين
ج- استهلاك رأس المال الثابت
د- صافي العائد على رأس المال الثابت
ه- ضرائب أخرى (مطروحاً منها الإعانات) على الإنتاج.

6-131 في حالة تقديم المنتج بتكلفة اسمية، فإن الأسعار لا تكون ذات تأثير من الناحية الاقتصادية، وقد لا تعكس تكاليف الإنتاج النسبية والتفضيلات النسبية للمستهلك. وبالتالي، فإن تلك الأسعار لا تمثل أساساً مناسباً لتقييم منتجات تلك البضائع أو الخدمات. ويتم تقييم المنتج غير السوقي من البضائع أو الخدمات المباعة بتلك الأسعار بنفس الطريقة التي تقيم بها البضائع أو الخدمات المقدمة مجاناً، بمعنى أن يتم تقييمها على أساس تكاليف إنتاجها. ويتم شراء جزء من ذلك المنتج من قبل الأسر، أما الجزء الباقي فإنه يشكل مصروفات الاستهلاك النهائي من قبل الوحدات الحكومية أو المؤسسات غير الربحية التي تخدم الأسر.

6-132 قد تشارك الوحدات الحكومية والمؤسسات غير الربحية التي تخدم الأسر في كل من الإنتاج السوقي وغير السوقي. ويجب أن يتم الفصل بين المنشآت من حيث هذين النوعين من الأنشطة متى كان ذلك ممكناً، إلا أن ذلك قد لا يكون مجدياً دائماً. وبالتالي، قد يكون لإحدى المنشآت غير السوقية بعض العوائد من مبيعات منتج سوقي ينتج من نشاط ثانوي: ومثال ذلك مبيعات النسخ التي

ينتجها معرض غير سوقي. ومع ذلك، فإنه على الرغم من أن إحدى المنشآت غير السوقية قد يكون لها عوائد مبيعات، فإن منتجها الإجمالي الذي يغطي كلا من منتجها السوقي وغير السوقي ما زال يتم تقييمه من خلال تكاليف الإنتاج. وتحدد قيمة منتجها السوقي بالمبالغ التي تحصلها من مبيعات منتجات السوق، أما قيمة منتجها غير السوقي والتي يتم الحصول عليها من خلال الفرق بين قيم إجمالي منتجها ومنتجها السوقي. وتظل قيمة العوائد المتحصلة من بيع المنتجات أو الخدمات غير السوقية بأسعار غير مؤثرة اقتصادياً جزءً من قيمة منتجها غير السوقي.

المنتجون السوقيون وغير السوقيين

6-133 ***المنتجون السوقيون عبارة عن منشآت يكون كل أو معظم إنتاجهم موجه إلى السوق. أما فئة المنتجين غير السوقيين فتشمل المنشآت المملوكة للوحدات الحكومية أو المؤسسات غير الربحية التي تخدم الأسر التي تقدم البضائع أو الخدمات مجاناً أو بأسعار زهيدة للأسر أو للمجتمع ككل.*** وقد يكون لهؤلاء المنتجون بعض المبيعات لمنتجات السوق الثانوية التي يكون الغرض من أسعارها تغطية تكاليفها أو تحقيق فائض: ومثال ذلك، مبيعات النسخ الخاصة بالمعارض غير السوقية. وعلى الرغم من أن الحكومة والمؤسسات غير الربحية التي تخدم الأسر قد يكون لديها منشآت تقوم بالإنتاج السوقي، بما في ذلك عمليات الإنشاء برأس مال لحساب خاص، فإن معظم أنشطتها يتم تنفيذها على أساس غير سوقي.

6-134 عندما يتم الإنتاج المخصص للاستخدام النهائي الخاص عن طريق وحدة في الحكومة العامة أو من خلال قطاع المؤسسات غير الربحية التي تخدم الأسر، فإنه يعامل على أنه يتم إنجازه من قبل منتج غير سوقي. كما قد يتم ذلك الإنتاج بواسطة منتجين سوقيين أو بواسطة وحدات خارج الحكومة العامة والمؤسسات غير الربحية التي تخدم الأسر التي تقوم بالإنتاج فقط لاستخدامها النهائي الخاص.

ز- منتجات صناعات معينة

ا- مقدمة

6-135 إن القواعد التي تحكم تسجيل وتقييم المنتجات غير كافية لتحديد طريقة قياس منتجات بعض أنواع الصناعات، والتي يكون معظمها صناعات الخدمات مثل تجارة الجملة والتجزئة والمؤسسات المالية. وتوضح الأقسام التالية المزيد من المعلومات حول قياس منتج عدد من الصناعات المعينة. ولسهولة العرض، وردت الصناعات التي نركز عليها بنفس الترتيب الذي تظهر عليه في التصنيف الصناعي الدولي الموحد لجميع الأنشطة الاقتصادية.

2- الزراعة وزراعة الغابات وصيد الأسماك

6-136 إن زراعة وتجديد المحاصيل أو الأشجار أو الماشية أو الأسماك التي تخضع لسيطرة وإدارة ومسؤولية وحدات مؤسساتية تقوم بعملية الإنتاج بطريقة اقتصادية. إن النمو يجب ألا يفهم على أنه عملية طبيعية فحسب تتجاوز حدود الإنتاج. إن كثير من عمليات الإنتاج تستغل القوى الطبيعية لأغراض اقتصادية، ومثال ذلك المصانع الكهرومائية التي تستغل الأنهار والجاذبية لإنتاج الكهرباء.

6-137 إن قياس إنتاج الزراعة وزراعة الغابات وصيد الأسماك معقد وذلك نظراً لأن عملية الإنتاج قد تمتد لشهور عديدة، وربما لسنوات. وهناك العديد من المحاصيل الزراعية التي تكون سنوية، ويتم تحمل معظم التكاليف في بداية الموسم عندما يزرع المحصول، كما يتم تحمل معظم التكلفة مرة أخرى في نهاية الموسم عند الحصاد. ومع ذلك، فإن المحاصيل غير الناضجة لها قيمة تعتمد على مدى اقترابها من الحصاد.ويجب توزيع قيمة المحصول على السنة وأن يعامل على أساس استمرار العمل فيه. وغالباً ما تختلف القيمة النهائية للمحصول عن القيمة التقديرية له والتي تحتسب أثناء نمو المحصول وقبل الحصاد. وفي تلك الحالات يجب القيام بعمليات مراجعة ما قبل التقديرات المبكرة وذلك لتعكس النتيجة الفعلية. وعندما يتم حصاد المحصول، يتم تحويل القيمة التراكمية للعمل المستمر إلى المخازن في صورة بضائع جاهزة تقل بعد ذلك مع استخدامها من قبل المنتج أو بيعها أو فقدها بفعل الهوام.

6-138 إن بعض النباتات والعديد من الحيوانات تستغرق بعض السنوات لتصل إلى مرحلة النضج. وفي هذه الحالة، يتم عرض زيادة قيمتها كمنتج وتعامل كزيادات في رأس المال الثابت أو المخزونات ويعتمد ذلك على ما إذا كان النبات أو الحيوان يعطي منتجات متكررة أم لا. (هناك مناقشة أكثر تفصيلاً لهذا الفرق في الفصل رقم 10). ويجب أن تأخذ قيمة الزيادة في النبات أو الحيوان في الاعتبار التأخير الذي يحدث قبل تحقيق العائد منهما كما هو موضح بالشرح في الفصل رقم 20. وبمجرد بلوغ النبات أو الحيوان مرحلة النضج، فسوف تنخفض قيمته ويجب أن يسجل ذلك الانخفاض كاستهلاك لرأس المال الثابت.

3- الآلات والمعدات والإنشاءات

6-139 قد يستغرق إنتاج البضائع ذات القيمة الرأسمالية العالية مثل السفن والآلات الثقيلة والمباني وغير ذلك من أعمال البناء عدة شهور أو سنوات. وعادة ما يتعين قياس ذلك الإنتاج بنظام العمل المستمر، ولا يمكن قياسه ببساطة وقت إتمام عملية الإنتاج. وقد ورد شرح طريقة تسجيل وتقييم العمل المستمر في الفصل رقم 20.

6-140 عندما يتم الاتفاق على عقد بيع مقدماً لإنشاء مبان وهياكل، وليس لإنتاج آخر يستمر لعدة مدد زمنية، يعامل الناتج المنتج في كل فترة زمنية على أنه يباع للمشتري في نهاية تلك الفترة، بمعنى أنه يعامل كعملية بيع أكثر منه عمل مستمر. وفي الواقع، نجد أن الناتج المنتج من قبل مقاول أعمال الإنشاءات يعامل على أنه يباع للمشتري على مراحل حيث يحوز الأخير المنتج حيازة قانونية. ويسجل كتكوين لرأس مال إجمالي ثابت من قبل المشتري وليس كعمل مستمر من قبل المنتج. وعندما يستدعي العقد سداد دفعات مرتبطة بمراحل العمل، فإن قيمة المنتج غالبا ما تقدر قيمتها التقريبية بقيمة دفعات مراحل العمل التي تمت عن كل فترة. وفي حالة غياب عقد البيع، فإن الناتج غير الكامل المنتج في كل فترة زمنية يجب أن يسجل كعمل مستمر للمنتج. وتظل المساكن التي يتم بناؤها بنظام المضاربة (أي بدون وجود عقد بيع سابق) في قائمة الموجودات الخاصة بشركة الإنشاءات لحين بيعها أو تغيير الحالة في قائمة الموجودات من عمل مستمر إلى منتجات نهائية إذا ظلت غير مباعة عند إكمالها.

4- النقل والتخزين

النقل

6-141 يقاس ناتج النقل بقيمة المبالغ المحصلة عن نقل البضائع أو الأشخاص. وفي علم الاقتصاد، تصنف البضاعة الموجودة في موقع ما كنوع مختلف من نفس البضاعة في موقع آخر، بحيث يكون النقل من موقع إلى آخر عملية إنتاج يحدث من خلالها تغير مؤثر اقتصاديا حتى وإن ظلت البضاعة دون تغيير بطريقة أخرى. وقد يقاس حجم خدمات النقل عن طريق مؤشرات مثل الطن/كيلومتر أو المسافرين/ كيلومتر والتي تجمع بين كل من كميات البضائع أو أعداد الأشخاص والمسافات المقطوعة أثناء انتقالهم. كما أن هناك عوامل مثل السرعة أو التكرار أو الراحة تؤثر على جودة الخدمات المقدمة.

التخزين

6-142 على الرغم من أن إنتاج التخزين للسوق قد لا يكون مكثفاً للغاية، إلا أن نشاط التخزين يعتبر نشاطاً هاماً في الاقتصاد ككل حيث أنه يتم في العديد من المشاريع والشركات.ويتعين تخزين مخزون البضائع في مكان ما أثناء عملية التخزين. كما يجب أن تيم تخزين العديد من البضائع في بيئة خاضعة للتحكم الجيد، ويمكن أن يكون نشاط التخزين عملية إنتاج ذات أهمية في حد ذاتها يتم من خلالها "نقل" البضائع من نقطة زمنية إلى نقطة أخرى. وفي علم الاقتصاد، نجد أنه من المعترف به بصفة عامة أن نفس البضائع المتاحة في نقاط زمنية أو مواقع مختلفة قد تكون مختلفة كمياً عن بعضها البعض، الأمر الذي يفرض أسعاراً مختلفة نظراً لهذا السبب. ونجد أن زيادة سعر أحد المنتجات نظراً لكون المنتج قد خضع لعملية التخزين وتم تحمل تكاليف التخزين تعتبر بمثابة عملية إنتاج. ومع ذلك، فإنه من الأهمية بمكان أن زيادة السعر نتيجة للتخزين تعتبر مميزة بشكل واضح عن تملك الأرباح والخسائر والتي يجب أن تستبعد من قيمة الإنتاج في حالة التخزين كما هو الحال في الأنشطة الأخرى.

6-143 عند إنتاج البضائع لأول مرة، قد يتم الاحتفاظ بها في المخزن لفترة زمنية انتظاراً لبيعها أو إجراء مقايضة عليها أو استخدامها بطريقة أكثر فائدة في المستقبل. وإذا كانت زيادة القيمة تعكس ببساطة ارتفاع السعر دون تغير في الجودة نتيجة لاحتجاز البضاعة في التخزين، فعندئذ لا يكون هناك عملية إنتاج أخرى أثناء الفترة الزمنية للتخزين، بالإضافة إلى تكاليف التخزين التي سبق وصفها. ومع ذلك، هناك ثلاثة أسباب في إمكانية تفسير زيادة القيمة كعملية إنتاج إضافية. السبب الأول هو أن عملية الإنتاج تكون طويلة بشكل كافي بحيث يجب تطبيق عوامل الخصم للعمل الذي يتم قبل عملية التسليم بوقت طويل. أما السبب الثاني فيتمثل في أن جودة البضاعة قد تتحسن مع مرور الوقت (مثل الخمر). أما السبب الثالث فيتمثل في أنه قد يكون هناك عوامل موسمية تؤثر على عرض أو طلب البضاعة مما يؤدي إلى تقلبات عادية يمكن التنبؤ بها في سعر البضاعة مع مرور الوقت، على الرغم من أن الخواص الفيزيائية للبضاعة ربما لم تتغير بطريقة أخرى. وفي كافة تلك الظروف، يمكن اعتبار التخزين امتداداً لعملية التخزين مع مرور الوقت. وتصبح خدمات التخزين مشمولة في البضائع، مما يزيد من قيمتها أثناء تخزينها. وبالتالي، ومن حيث المبدأ يجب ألا تقتصر قيم الإضافات التي تطرأ على قائمة الموجودات قيم البضائع وقت تخزينها، بل يجب أن تشمل قيمة المنتج الإضافي الذي يتم إنتاجه أثناء الاحتفاظ بالبضاعة في التخزين.

6-144 ومع ذلك، فإن معظم البضائع المصنعة يتم إنتاجها وبيعها بصفة مستمرة على مدار السنة، ولا تخضع للتغييرات الدورية في ظروف العرض والطلب. كما أن تلك البضائع لا تصل إلى مرحلة "النضج" أثناء تخزينها. ولا يمكن معاملة التغييرات التي تطرأ على أسعار تلك البضائع أثناء الاحتفاظ بها في المخازن كإضافات للعمل المستمر. وكي يتم تقدير ارتفاع قيمة البضائع المخزنة بأعلى من تكاليف التخزين، يمكن الاستفادة من الارتفاع المتوقع في القيمة أعلى من المعدل العام للتضخم على مدى فترة زمنية محددة. ويستمر تسجيل أي ربح يتم خارج الفترة الزمنية المحددة كربح أو خسارة اقتناء. وقد ورد في ملحق هذا الفصل المزيد من الشرح لحساب قيمة التخزين وفصلها عن أرباح وخسائر الاقتناء.

6-145 ينطبق إدراج المنتج نظراً للتخزين فقط في حالة البضائع التي تستغرق وقتاً طويلاً لإكمالها، وهي

تلك البضائع التي تتميز بنمط موسمي سنوي محدد، أو تلك البضائع التي يعتبر وصولها إلى مرحلة "النضج" جزءٍ من عملية الإنتاج العادية. ولا ينطبق هذا الإدراج على حيازة الأصول المالية أو الموجودات ذات القيمة أو غير ذلك من الأصول غير المالية بما في ذلك الأراضي والمباني. حتى إذا كانت الارتفاعات المتوقعة في القيمة تنتج عن تلك الحالات، فإن الدافع لحيازة الشيء هو المضاربة. وتعامل ارتفاعات القيمة كأرباح حيازة وليس كجزء من عملية الإنتاج.

5- التوزيع بالجملة والتجزئة

146-6 على الرغم من أن تجار الجملة والتجزئة يقومون فعلياً بشراء وبيع البضائع، فإن البضائع المشتراة لا تعامل كجزء من استهلاكهم الوسيط عندما يعاد بيعها بعد إجراء معالجة بسيطة مثل الفرز أو التنظيف أو التعبئة...الخ ويعامل تجار الجملة والتجزئة كخدمات توريد لعملائهم عن طريق تخزين وعرض مجموعة من البضائع في مواقع مناسبة وجعل الحصول على تلك البضائع وشرائها سهلاً للعملاء. ويقاس نتاجهم بالقيمة الإجمالية لهوامش التجارة التي يحققونها من البضائع التي يقومون بشرائها بغرض إعادة بيعها. ويقاس منتجهم بالقيمة الإجمالية لهوامش الربح التي يحققونها من البضائع التي يقومون بشرائها بغرض إعادة بيعها. *ويعرف هامش التجارة بأنه الفرق بين السعر الفعلي والسعر التقديري المحقق من البضاعة المشتراة بغرض إعادة البيع والسعر الذي يجب دفعه من قبل الموزع لاستبدال البضاعة وقت بيعها أو التصرف فيها بأي شكل آخر*. وقد تكون الهوامش المحققة عن بعض البضائع سلبية إذا كانت أسعارها في حالة انخفاض أسعار تلك البضائع. كما يجب أن تكون تلك الهوامش سلبية بالنسبة للبضائع التي لا تباع نظراً لتلفها أو لسرقتها.

147-6 يجب تعديل الصيغة القياسية لقياس المنتج بالنسبة للبائعين بالجملة أو للبائعين بالتجزئة وذلك بأن يخصم من قيمة البضائع المباعة أو المستخدمة بطريقة أخرى قيمة البضائع التي يجب شرائها لاستبدالها. وتتضمن الأخيرة البضائع الإضافية اللازمة لتعويض الخسائر المتكررة نظراً للفقد أو الخسارة الطبيعية، أو السرقة أو التلف العرضي. وفي الحقيقة، يحدد إنتاج تاجر الجملة أو تاجر التجزئة عن طريق التعريف التالي:

قيمة المنتج = قيمة المبيعات
بالإضافة إلى قيمة البضائع المشتراة بغرض إعادة البيع والمستخدمة للاستهلاك الوسيط وسداد أجور الموظفين..الخ
مطروحا منها قيمة البضائع المشتراة بغرض إعادة البيع
بالإضافة إلى قيمة الإضافات لمخزون البضائع المخصصة لإعادة البيع
مطروحا منها قيمة البضائع المسحوبة من مخزون البضائع المخصصة لإعادة البيع
مطروحا منها قيمة الخسائر المتكررة نظراً لمعدلات الفقد الطبيعية أو السرقة أو التلف العرضي.

148-6 يجب ملاحظة النقاط التالية:

أ- البضائع المباعة يتم تقييمها على أساس الأسعار التي بيعت بها بالفعل، حتى إذا اضطر التاجر إلى تخفيض أسعارها للتخلص من الفوائض أو لتجنب الفساد أو التلف. كما يجب عمل مخصص لتأثير عمليات خفض السعر الناتجة عن برامج الترويج المقدمة للعملاء الدائمين أو غير ذلك من البرامج الخاصة بعرض أسعار مخفضة لبعض العملاء في بعض الظروف.

ب- يجب تقييم البضائع المقدمة إلى الموظفين كأجر عيني على أساس أسعار المشتراة حالياً والتي يدفعها التجار لاستبدال تلك البضائع؛ بمعنى أن الهوامش المحققة تكون صفر. وبالمثل، يجب تقييم البضائع التي يسحبها ملاك المشاريع الخاصة لاستهلاكهم الخاص النهائي على أساس أسعار المشترين الحالية التي يدفعها التاجر لاستبدال تلك البضائع.

ج- يجب تقييم البضائع المشتراة بغرض إعادة البيع مع استبعاد أية رسوم نقل يتم فوترتها بشكل منفصل من قبل الموردين أو تدفع لأطراف أخرى من قبل تجار الجملة أو تجار التجزئة: وتشكل خدمات النقل هذه جزءً من الاستهلاك الوسيط لتجار الجملة أو تجار التجزئة.

د- يجب تقييم إضافات مخزون البضائع المخصصة لإعادة البيع على أساس الأسعار السائدة وقت دخولها للمخزون.

ه- تعتمد قيمة البضائع المسحوبة من مخزون البضائع على ما إذا كانت البضائع قد تم شرائها بغرض تحقيق ربح اقتناء حقيقي على مدى فترة زمنية من التخزين. وفي الوضع العام، إذا لم يكن من المتوقع بالنسبة للبضائع التي يتم إعادة بيعها أن تحقق ربح اقتناء حقيقي أثناء تخزينها، فإن قيمة البضائع عند السحب من المخزونات يجب أن تكون تكلفة تاجر الجملة أو تاجر التجزئة وقت السحب لشراء بضائع مماثلة تماماً لاستبدال تلك البضائع بغرض البيع لاحقاً. ويعتبر هذا التقييم ضرورياً لاستبعاد أرباح وخسائر الاقتناء من قياس المنتج، كما هي القاعدة العامة في نظام الحسابات القومية. ومع ذلك، فإنه عند تخزين البضائع لأسباب التنوع الموسمي في الأسعار كجزء من عملية بلوغ مرحلة استحقاق الأجل، فإن ربح الاقتناء الحقيقي المتوقع على مدى الفترة المتوقعة يخصم من قيمة الاستبدال للبضائع المسحوبة من المخزونات. ويكون هذا الخصم محدد القيمة وقت إدخال البضائع للتخزين، ولا يتم تعديله في ضوء أرباح الاقتناء الحقيقية، سواءً كانت حقيقية أو اسمية.

و- يتم تقييم قيمة الخسائر المتكررة نظراً للتلف أو السرقة أو التلف العرضي بنفس طريقة البضائع المسحوبة من المخزونات. ولهذا السبب، غالباً ما يتم الجمع بين الشرطين.

6-149 لا تضاف تكاليف التخزين التي يتحملها تجار الجملة وتجار التجزئة إلى قيمة البضائع عندما يتم سحبها من مخزون البضاعة، ولكنها تعامل كجزء من الاستهلاك الوسيط.

6-150 بناءً على ذلك، تتباين الهوامش المحققة من البضائع المشتراة بغرض إعادة البيع وذلك تبعاً لاستخدامها النهائي. ويمكن وصف الهوامش المحققة من البضائع المباعة بالأسعار الكاملة التي يقصدها التجار على أنها هوامش اسمية. وفي تحديد تلك الهوامش، يأخذ التجار في الحسبان ليس فقط تكاليفهم العادية مثل الاستهلاك الوسيط وأجور الموظفين، ولكنهم يأخذون في الاعتبار أيضاً حقيقة أن بعض البضائع قد يتعين بيعها بأسعار مخفضة في حين أن البعض الآخر قد يتعرض للتلف أو الفقد أو السرقة. ومن الواضح أن الهوامش المحققة من البضائع التي يتوجب تخفيض أسعارها تقلعن الهوامش الطبيعية ويمكن أن تكون سلبية. وتصل الهوامش الخاصة بالبضائع المستخدمة في سداد أجور الموظفين في صور عينية، أو البضائع التي تسحب للاستخدام النهائي من قبل الملاك، إلى صفر بسبب طريقة تقييم تلك البضائع. وفي النهاية، تكون الهوامش الخاصة بالبضائع التي تتعرض للتلف أو السرقة سلبية وتعادل أسعار المشترين الحالية لاستبدالها. ويمكن التنبؤ بانخفاض متوسط الهامش المحقق عن البضائع المشتراة بغرض إعادة البيع عن الهامش الطبيعي، كما يمكن أن يقل عن ذلك وبنسبة مؤثرة بالنسبة لبعض أنواع البضائع مثل بضائع الموضة أو البضائع سريعة التلف.

6- إنتاج البنك المركزي

6-151 قبل مناقشة الخدمات المالية بشكل عام، من المفيد مناقشة إنتاج البنك المركزي. هناك ثلاث مجموعات رئيسية لخدمات البنك المركزي. وتشمل هذه المجموعات خدمات السياسة النقدية وخدمات الوساطة المالية والحالات غير المصنفة. وتتسم طبيعة السياسات النقدية بالجماعية حيث أنها تخدم المجتمع ككل، وبالتالي فهي تمثل منتجاً غير مالياً. أما خدمات الوساطة المالية فهي خدمات فردية بطبيعتها وفي غياب تدخل السياسة في أسعار الصرف التي تفرضها البنوك المركزي فإنها تعامل كإنتاج سوقي. ويمكن تصنيف الحالات غير المصنفة مثل الخدمات الإشرافية على أنها خدمات سوقية أو غير سوقية ويتوقف ذلك على ما إذا كان يتم فرض رسوم وأتعاب بشكل واضح بحيث تكفي تلك الرسوم لتغطية تكاليف تقديم الخدمات.

6-152 من حيث المبدأ، يمكن التمييز بين المنتج والسوقي وغير السوقي، ولكن من ناحية الممارسة والكثافة الممكنة للمورد في الممارسة والأهمية النسبية للتمييز بين هذين النوعين من المنتجات يجب أن تؤخذ في الاعتبار قبل تنفيذ التوصيات المفاهيمية. وفي الحالات التي يكون فيها إنتاج السوق غير منفصل عن الإنتاج غير السوقي، يجب أن يعامل إنتاج البنك المركزي على أنه إنتاج غير سوقي ويتم تقييمه على أساس مبلغ التكاليف.

الحالات غير المصنفة مثل الخدمات الإشرافية

6-153 تقدم البنوك المركزية خدمات الإشراف على العمليات المالية بشكل دائم. ويمكن القول بأن هذه الخدمات تصب في صالح المجتمع بصفة عامة وأن الحسابات القومية يجب أن تسجل تلك الخدمات كاستهلاك حكومي نهائي. ولدعم هذا الرأي، يمكن أن نجري تشبيهاً مع سياسات تنظيم السوق التي تقوم بها الحكومة والتي قد تقوم الحكومة أيضاً بإسنادها إلى جهة متخصصة أو للحكومة التي توفر الطرق والسدود والجسور. ومن وجهة النظر هذه، تعتبر الخدمات الرقابية خدمات جماعية ويجب أن يتم تسجيلها كمصروفات استهلاك حكومي.

6-154 ومع ذلك، يمكن القول أيضاً بأن الخدمات الرقابية تصب في مصلحة الوسطاء الماليين لأن هذه الخدمات تسهم في التشغيل والأداء المالي لتلك المؤسسات. ومن هذا المنظور، يمكن مقارنة تلك الخدمات للخدمات المالية للحكومة مثل مراقبة الجودة على الأغذية والأدوية، والتي تسجلها الحسابات القومية كاستهلاك وسيط للمنتجين. كما أن قيام الوسطاء الماليين بسداد أتعاب نظير تلك الخدمات في بعض الدول (مثلما هو الحال في بعض دول أمريكا اللاتينية) يدعم وجهة النظر هذه. وبتبني هذه الرؤية، فإن الخدمات الرقابية لا تعتبر خدمات جماعية، ولكن يجب أن تسجل كاستهلاك وسيط للوسطاء الماليين. وعلى الرغم من ذلك، فإنه حتى في حالة تبني وجهة النظر التي تقول بأن الخدمات الإشرافية تعتبر منتجاً سوقياً نظراً لفرض أتعاب نظير تقديمها، وإذا كانت الأتعاب غير كافية لتغطية التكاليف الإشرافية التي تحملها البنك، فإن الخدمات عندئذ يجب أن تعامل كمنتج غير سوقي وكجزء من نفقات الاستهلاك الحكومي.

7- توفير المنتج غير السوقي

6-155 طالما يمكن تعريفه كوحدة مؤسسية مستقلة، دائماً ما يصنف البنك المركزي ضمن قطاع المؤسسات المالية وليس ضمن الحكومة العامة. ويسجل الاستهلاك الجماعي المتمثل في خدمات السياسة النقدية كإنفاق من قبل الحكومة العامة، إلا أن الحكومة لا تتحمل التكاليف التي يتكبدها البنك المركزي. وبالتالي، يجب تسجيل نقل جاري لقيمة المنتج غير السوقي على أنه ذمة دائنة بالنسبة للبنك المركزي وذمة مدينة بالنسبة للحكومة العامة وذلك لتغطية شراء المنتج غير السوقي للبنك الحكومي من قبل الحكومة. وقد ورد وصف هذه العملية في الفقرة رقم 8-130.

8- توفير المنتج السوقي

6-156 إذا كانت خدمات الوساطة المالية المقدمة من البنك المركزي ذات أهمية وتأثير، وإذا كان من الممكن والمهم جميع بيانات عن المنشأة المستقلة التي تقدم تلك الخدمات، فإن تلك الخدمات يجب أن تعرض كذمم دائنة من قبل الوحدات التي تقدم إليها تلك الخدمات. وتعامل الخدمات الإشرافية كإنتاج سوقي وتسجل كذلك بنفس الطريقة.

9- الخدمات المالية الأخرى بخلاف الخدمات المالية المرتبطة بصناديق التأمين والتقاعد

6-157 ورد في الجزء الرابع من الفصل رقم 17 مناقشة شاملة لإسهام الأصول المالية والخصوم في إيجاد وتوزيع الدخل والتغيرات في الثروة في الفترة المحاسبية. ويلي ذلك موجز للجوانب الرئيسية التي تؤثر على قياس نتاج الخدمات المالية. وهناك ثلاثة أنواع من الأنشطة المالية: الوساطة المالية والخدمات المالية المساعدة والخدمات المالية الأخرى. وتتضمن الخدمات المالية خدمات المراقبة المالية والخدمات المفيدة وتوفير السيولة وافتراض المخاطر وخدمات الاكتتاب والتداول.

6-158 تتضمن الوساطة المالية إدارة المخاطر المالية وتحويل السيولة، وهي أنشطة تتحمل فيها وحدة المؤسسة التزامات مالية بغرض الاستحواذ على أصول مالية في المقام الأول. وتحصل الشركات التي تشارك في هذه الأنشطة على الأموال ليس عن طريق قبول الودائع وإنما أيضا عن طريق إصدار السندات والكمبيالات وغيرها من الأوراق المالية. وتستخدم هذه الشركات تلك الأموال بالإضافة إلى أموالها الخاصة في الاستحواذ على أصول مالية ليس فقط بسداد دفعات مقدمة أو تقديم قروض إلى الأطراف الأخرى ولكن أيضاً بشراء الكمبيالات أو السندات أو غيرها من الأوراق المالية. وتعمل الخدمات المالية المساعدة على تسهيل إدارة المخاطر وأنشطة تحويل السيولة. وتتصرف الخدمات المالية المساعدة والتي تكون عبارة عن وحدات تشارك بشكل أساسي في الأنشطة المالية المساعدة نيابة عن الوحدات الأخرى، ولا تخاطر تلك الخدمات بتحمل التزامات مالية أو بالاستحواذ على أصول مالية كجزء من إحدى خدمات الوساطة.

6-159 يتم إنتاج الخدمات المالية بشكل يكاد يكون قاصر على المؤسسات المالية وذلك نظراً للإشراف الذي عادة ما يكون صارماً على تقديم تلك الخدمات. وبالمثل، فإن المؤسسات المالية نادرا ما تنتج خدمات أخرى. فإذا كان أحد تجار التجزئة يرغب في عرض تسهيلات ائتمانية لعملائه على سبيل المثال، فإن التسهيلات الائتمانية عادة ما تعرض عن طريق كيان تابع لذلك التاجر، ويعامل ذلك الكيان التابع كمؤسسة مالية مستقلة بغض النظر عن تصنيف الشركة الأم. كما قد تقوم المؤسسات المالية أيضاً بإنشاء شركات تابعة تتعامل مع أشكال محددة فقط من الخدمات المالية. وعلى سبيل المثال، يمكن ربط تشغيل بطاقات الائتمان ببنك محدد ولكنه يكون مستقل كمؤسسة بحد ذاتها.

6-160 يجوز أن يدفع مقابل للخدمات المالية سواء بطريقة ضمنية أو صريحة. وقد تتضمن بعض العمليات التي تتم على أصول مالية سداد رسوم ضمنية وصريحة. وهناك أربع طرق رئيسية تقدم من خلالها الخدمات المالية بمقابل:

أ- الخدمات المالية التي تقدم مقابل رسوم محددة.

ب- الخدمات المالية المقدمة مع احتساب فوائد على القروض والودائع.

ج- الخدمات المالية المرتبطة بالاستحواذ على الأصول المالية والخصوم والتصرف فيها في الأسواق المالية.

د- الخدمات المالية المرتبطة بالتأمين ونظم معاشات التقاعد.

وتتناول الأقسام التالية كل من هذه الخدمات بدوره. كما يتضمن الفصل رقم 17 نظرة عامة على الصفقات والتدفقات الأخرى المرتبطة بكل نوع من الأدوات المالية. وقد بين الفصل رقم 7 تسجيل دخل الاستثمار، وتناول الفصل رقم 11 الاستحواذ على الأصول المالية والخصوم والتصرف فيها. وقد بين الفصل رقم 12 التغيرات التي تطرأ على قيمة الأصول المالية والخصوم والتي لا تنشأ من الصفقات والعمليات.

الخدمات المالية المقدمة مقابل رسوم محددة

6-161 تندرج العديد من الخدمات تحت هذا العنوان وقد يتم تقديمها من أنواع مختلفة من المؤسسات المالية. وقد تفرض المؤسسات التي تقبل الودائع مثل البنوك رسوماً على الأسر مقابل إجراء الترتيبات الخاصة بعملية رهن أو إدارة محفظة استثمارية أو تقديم مشورة ضريبية أو إدارة أحد الأملاك وهكذا. كما قد تفرض المؤسسات المالية المتخصصة رسوماً على الشركات غير المالية مقابل إجراء الترتيبات الخاصة بتعويم الأسهم أو إدارة عملية إعادة هيكلة لمجموعة شركات. ومع ذلك، من الممكن أن تكون الرسوم الأكثر انتشارا وربما الأكبر بين فئة الرسوم المباشرة هي تلك الرسوم التي تفرضها الجهات التي تصدر بطاقات الائتمان للوحدات التي تقبل بطاقات الائتمان كوسيلة لسداد قيمة البضائع والخدمات التي تقدمها تلك الوحدات. وعادة ما تحتسب الرسوم كنسبة مئوية من عملية البيع، وفي حالة تجار التجزئة فإن قيمة البيع توازي حركة البيع وليس المنتج. وعلى الرغم من أن النسبة المئوية عادة ما تكون صغيرة حيث قد تبلغ واحد بالمائة أو اثنان بالمائة، إلا أن كونها تطبق على تلك المبالغ الإجمالية الكبيرة يعني أن القيمة الإجمالية للرسوم مرتفع جداً. وتمثل الرسوم منتج شركات بطاقات الائتمان كما تمثل الاستهلاك الوسيط للشركات التي تقبل

بطاقات الائتمان كوسيلة للدفع. ولا يؤثر إغفال دور شركة بطاقة الائتمان على قياس المصروفات (عادة ما تكون الاستهلاك النهائي أو الصادرات) على البضائع والخدمات المعنية ولكنها لا تؤثر على تقدير تكاليف مقدم البضائع والخدمات ومنتج شركة بطاقة الائتمان. ويؤدي ذلك بدوره إلى سوء تخصيص القيمة المضافة من شركة بطاقة الائتمان إلى مقدم البضائع والخدمات التي تم دفع مقابلها باستخدام بطاقة الائتمان.

6-162 يعتبر مثال شركة بطاقات الائتمان أحد الأمثلة التي تبين بشكل واضح أن أية شركة مالية قد تقدم خدمات يتم دفع مقابلها بوسائل مختلفة من عملاء مختلفين أو في ظروف مختلفة. وقد تم للتو مناقشة الرسوم التي تفرض على الشركات التي قبل بطاقات الائتمان كوسيلة للدفع. كما يمكن أن تفرض رسوم محددة على حامل البطاقة الائتمانية، وعادة ما يتم ذلك كل سنة، وذلك نظير حمل البطاقة. وبالإضافة إلى ذلك، فإذا قام حامل البطاقة الائتمانية باستخدام التسهيلات الائتمانية التي تتيحها البطاقة، فسوف يدفع رسوم غير مباشرة مرتبطة بالفائدة مستحقة الدفع عن الائتمان غير المسدد (ويعامل ذلك كقرض في نظام الحسابات القومية).

الخدمات المالية التي تقدم نظير فوائد على القروض والودائع

6-163 هناك طريقة تقليدية تقدم بها الخدمات المالية عن طريق الوساطة المالية. ويفهم ذلك على أنه يشير إلى العملية التي تقوم فيها المؤسسة المالية مثل البنك بقبول ودائع من وحدات ترغب في الحصول على عائد على الأموال التي لا تكون الوحدات بحاجة لاستخدامها في الوقت الراهن فتقرضها إلى وحدات أخرى تعاني عجزاً في الأموال اللازمة لسد احتياجاتها. وبناءً على ذلك يقدم البنك آلية للسماح للوحدة الأولى بإقراض الوحدة الثانية. وتدفع كل من الوحدتين رسوماً للبنك نظير الخدمة المقدمة وذلك بقبول الوحدة المقرضة سعر فائدة منخفض عن السعر الذي يدفعه المقترض، ويكون الفرق المتمثل في الرسوم المجمعة التي يفرضها البنك بطريقة ضمنية على المودع والمقترض. ومن هذه الفكرة الأساسية ظهر مفهوم سعر الفائدة "الاتفاقي".ويمثل الفرق بين السعر المدفوع إلى البنوك من قبل المقترضين والسعر الإتفاقي بالإضافة إلى الفرق بين السعر الاتفاقي والسعر المدفوع فعلياً إلى المودعين رسوم خدمات الوساطة المالية التي تقاس بشكل غير مباشر (طريقة حساب خدمات الوساطة المالية التي تقاس بشكل غير مباشر).

6-164 ومع ذلك، نادراً أن يساوي مبلغ الأموال المقرضة من قبل المؤسسة المالية المبلغ المودع لديها بالضبط. فهناك بعض الأموال التي ربما قد تكون أودعت ولكن لم يتم إقراضها بعد؛ وهناك بعض القروض التي يتم تمويلها بأموال البنك نفسه وليس من الأموال المقترضة. ومع ذلك، فإن مودعي الأموال يحصلون على نفس مبلغ الفائدة والخدمة سواء قام البنك بإقراض أموالهم إلى عميل آخر أم لا، كما يقوم المقترض بدفع نفس مبلغ الفائدة ويحصل على نفس الخدمة سواءً كانت الأموال المقرضة إليه قد تم توفيرها من أموال وسيطة أو من أموال البنك نفسه. ولهذا السبب، هناك رسوم خدمة غير مباشرة تقديرية تحتسب على كافة القروض والودائع التي تقدمها المؤسسة المالية بغض النظر عن مصدر الأموال. وينطبق السعر الاتفاقي على كل من الفائدة المدفوعة على القروض والفائدة المدفوعة على الودائع بحيث تحتسب مبالغ الفائدة المسجلة كما في نظام الحسابات القومية وفقاً لضبط السعر الاتفاقي للعنصر الزمني لمستوى القرض أو الوديعة المعنية.ويسجل الفرق بين هذه المبالغ والمبالغ المدفوعة بالفعل للمؤسسة المالية كرسوم خدمة يدفعها المقترض أو المودع للمؤسسة المالية. ولأغراض التوضيح، فإن المبالغ التي تعتمد على السعر الاتفاقي والمسجلة في نظام الحسابات القومية كفائدة توصف بأنها "فائدة محتسبة بنظام الحسابات القومية" وتوصف المبالغ الإجمالية المدفوعة بالفعل إلى المؤسسة المالية أو من قبلها بأنها "فائدة بنكية". وبالتالي، فإن رسوم الخدمة الضمنية هي عبارة عن مبلغ الفائدة البنكية أو القروض مطروحاً منه الفائدة المحتسبة بنظام الحسابات القومية على نفس القروض، بالإضافة إلى الفائدة المحتسبة بنظام الحسابات القومية على الودائع مطروحاً منها الفائدة البنكية على نفس الودائع. وتدفع رسوم الخدمة من قبل أو إلى الوحدة مقابل القرض أو تملك الوديعة حسبما يكون ملائماً.

6-165 بموجب ما نص عليه نظام الحسابات القومية، فإن هذه الرسوم غير المباشرة المتعلقة بالفائدة تنطبق فقط على القروض والودائع، كما تنطبق فقط عندما تكون تلك القروض والودائع مقدمة من المؤسسات المالية أو مودعة لديها. ولا يشترط أن تكون تلك المؤسسات المالية مقيمة في مقر معين، كما لا يشترط أن يكون عملاؤها مقيمين. وبالتالي، فإن الصادرات والواردات من هذا النوع من الخدمات المالية ممكنة. كما لا تحتاج المؤسسة المالية بالضرورة أن تعرض تسهيلات قبول الودائع بالإضافة إلى تقديم الودائع. وتعتبر الشركات المالية التي تقدم الخدمات التمويلية الشخصية أمثلة للمؤسسات المالية التي تقدم القروض دون قبول الودائع. ويمكن أن يحصل مقرض الأموال الذي تتوفر لديه حسابات تفصيلية كافية تعامل كشركة فعلية أو شبه شركة على هذا النوع من الرسوم؛ وفي الحقيقة حيث أن مقرضي الأموال عادة مع يفرضون أسعار فائدة مرتفعة بشكل خاصة، فإن رسوم الخدمة الخاصة بهم قد تزيد عن حدود

الفائدة المبينة في نظام الحسابات القومية بمبالغ مؤثرة.

6-166 يعتبر السعر الاتفاقي الذي يستخدم في حساب الفائدة بنظام الحسابات القومية بمثابة سعر بين أسعار الفائدة البنكية على الودائع والقروض. ومع ذلك، فإنه نظراً لعدم وجود تساوي ضروري بين مستوى القروض والودائع، فإنه لا يمكن احتساب سعر الفائدة الاتفاقي على أساس أنه متوسط الأسعار على القروض أو الودائع ببساطة. ويجب ألا يتضمن السعر الاتفاقي على عنصر الخدمة وأن يعكس المخاطر وهيكل الاستحقاق الخاص بالودائع والقروض. وقد يكون السعر السائد لعمليات الاقتراض والإقراض بين البنوك اختيارا مناسبا كسعر فائدة اتفاقي. ومع ذلك، فقد يكون هناك ضرورة لوجود أسعار اتفاقية مختلفة لكل عملة يتم بها منح القروض وقبول الودائع؛ خاصة عندما تشترك في العملية مؤسسة مالية ليس لها مقر ثابت. وبالنسبة للبنوك داخل نفس البلد، غالبا ما يكون هناك رسوم خدمة زهيدة وقد لا تفرض أية رسوم خدمة على الإطلاق فيما يتعلق بعمليات الاقتراض والإقراض التي تقوم بها البنوك مع بنوك أخرى.

6-167 قد تعرض البنوك القروض التي تصفها بأنها قروض ذات أسعار فائدة ثابتة. ويفسر ذلك بأنه الحالة التي يكون فيها مستوى الفائدة البنكية ثابتاً، ولكن مع تغير السعر الاتفاقي، فإن مستوى الفائدة المحتسبة بنظام الحسابات القومية وكذلك رسوم الخدمة قد يتباينا.

6-168 عندما تستحوذ إحدى الشركات على أصل ثابت بموجب شروط إجارة مالية، يحتسب قرض بين المؤجر والمستأجر. وتعامل الدفعات الدورية بموجب عملية الإيجار كدفعات فائدة واسترداد لرأس المال. وعندما يكون المؤجر مؤسسة مالية فإن الفائدة مستحقة الدفع بموجب شروط الإجارة المالية تساوي الفائدة البنكية ويجب أن يتم التمييز فيها بين الفائدة المحتسبة بنظام الحسابات القومية ورسوم الخدمة التي تفرض كما هو الحال بالنسبة لأي قرض آخر.

6-169 حتى عندما يوصف القرض بأنه قرض غير عامل، فإن الفائدة ورسوم الخدمة المرتبطة به يستمر تسجيلها في نظام الحسابات القومية. وقد وردت مناقشة بشأن معاملة القروض غير العاملة في الفصل رقم 13.

الخدمات المالية المرتبطة بالاستحواذ على الأصول المالية والخصوم في الأسواق المالية والتصرف فيها

6-170 تعتبر الأوراق المالية التي تمثل ديوناً على الغير مثل الكمبيالات والسندات أشكالا أخرى للأصول المالية التي ينشأ عنها سداد فوائد تستحق إلى مالك الورقة المالية من مصدرها. وكما هو مبين بالوصف في الفصل رقم 17، فإن بعض تلك الفوائد قد يتم تقديرها من التغييرات التي تطرأ على قيمة الأوراق المالية مع اقتراب استحقاقها. وعندما تعرض إحدى المؤسسات المالية ورقة مالية للبيع، تفرض رسوم الخدمة مع سعر الشراء (أو سعر الطلب) الذي يمثل القيمة السوقية التقديرية للورقة المالية بالإضافة إلى هامش. وهناك رسوم أخرى تفرض عندما تباع الورقة المالية مع السعر المعروض على البائع (سعر العرض) الذي يمثل القيمة السوقية مطروحا منها الهامش.

6-171 قد تتغير أسعار الأوراق المالية بسرعة، ولتجنب تضمين أرباح وخسائر الاقتناء في حساب هوامش الخدمة، من الأهمية حساب الهوامش على المبيعات والمشتريات على أساس الأسعار المتوسطة. ويعتبر السعر المتوسط للورقة المالية هو المتوسط عند نقطة زمنية محددة بين سعر العرض وسعر الطلب. وبالتالي، فإن الهامش على شراء الورقة المالية هو الفرق بين سعر الطلب والسعر المتوسط وقت الشراء والهامش على البيع هو الفرق بين السعر المتوسط وسعر العرض وقت البيع.

6-172 من الأهمية بمكان عند قياس الفائدة كارتفاع في قيمة الورقة المالية بين تاريخ شرائها وتاريخ استحقاقها (أو بيعها بعد ذلك) أن يتم القياس من القيمة عند نقطة متوسطة إلى نقطة أخرى وأن تعامل الفروق بين سعر النقطة المتوسطة وسعر العرض أو الطلب وقت الشراء أو البيع أو الاسترداد كهامش خدمة. إن إغفال الهوامش يبخس قيمة إنتاج المؤسسات المالية وقد يعمل أيضاً على تخفيض دفعات الفائدة.

6-173 تحقق حقوق المساهمين وأسهم أو وحدات صناديق الاستثمار دخلاً على الممتلكات بخلاف الفائدة، ولكنها تعرض - بخلاف الأوراق المالية التي تمثل ديونا للغير – للبيع والشراء بأسعار مختلفة. ويجب أن يعامل الفرق بين سعر الشراء والسعر المتوسط، والسعر المتوسط وسعر البيع كمخصص للخدمات المالية كما هو الحال في الأوراق المالية. وتنطبق نفس المبادئ على الأوراق المالية لنفس السبب.

على الرغم من عدم وجود أية تدفقات دخل من الممتلكات، فإن الهوامش بين أسعار الشراء والبيع تنطبق كذلك على عمليات شراء العملات الأجنبية (بما في ذلك العمليات التي تتم بالعملات الأجنبية مثل دفع قيمة الواردات والصادرات بالإضافة إلى الاستحواذ على نقد ورقي ومعدني لعملة أجنبية). ومرة أخرى يجب أن تعامل هذه الهوامش على أنها مخصص للخدمات المالية على نحو يشبه الطريقة المبينة بالوصف بشأن الأوراق المالية.**الخدمات المالية المرتبطة بخطط التأمين والمعاش التقاعدي**

6-175 يغطي هذا العنوان خمسة أنواع من الأنشطة:

التأمين على غير الحياة
التأمين على الحياة واستحقاقات المعاشات التقاعدية
إعادة التأمين
خطط التأمين الاجتماعي
برامج الضمان الموحد

6-178 تؤدي كافة تلك الخطط إلى إعادة توزيع الأموال، والمقيدة إما في حساب التوزيع الثانوي للدخل أو في الحساب المالي. بالنسبة للتأمين على غير الحياة وال برامج الضمان الموحد، فإن معظم إعادات التوزيع تحدث بين مختلف الوحدات في نفس الفترة.

تدفع العديد من وحدات العملاء أقساطاً صغيرة إلى حد ما أو رسوماً، بينما يتلقى عدد قليل منها مطالبات أو مدفوعات كبيرة. بالنسبة للتأمين على الحياة، والاستحقاقات، وخطط المعاش التقاعدي، فإن إعادة التوزيع أمر أساسي، بالرغم من أنه غير شامل، بين مختلف الفترات للعميل الواحد. في وفاءهم بمسئولياتهم كمدراء لتلك الأموال، فإن شركات التأمين و صناديق المعاش مشاركة في كل من إدارة المخاطر و تحويل السيولة، وهي المهام الرئيسية للمؤسسات المالية.

6-179 يتيح التأمين على غير الحياة غطاءاً لحامل البوليصة ضد الخسائر أو الأضرار التي يتم تكبدها كنتيجة للحوادث. يتم دفع قسط التأمين إلى شركة التأمين و يتم دفع المطالبة إلى حامل الوثيقة فقط إذا وقع الحادث المؤمن ضده. في حالة وقوع الحدث فإن أقصى حد للمبلغ الذي يتعين دفعه يكون محدداً في الوثيقة بحيث يتعلق الأمر فقط بما إذا كان المبلغ سيدفع أم لا وليس بقيمته.

6-180 وجب وثيقة التأمين على الحياة، يتم دفع العديد من المدفوعات الصغيرة على مدى فترة زمنية و إما مبلغ إجمالي واحد أو عدد من المدفوعات الأكبر في بعض الأوقات المحددة في المستقبل. يحتوي التأمين على الحياة على قدر من المشروطية، وعادة ما يكون دفع المبلغ فيه أمراً مؤكداً، و لكن المبلغ الذي سيتم دفعه هو الذي غير مؤكد.

6-181 تقدم الاستحقاقات من شركات التأمين و هي وسيلة للشخص الفردي لتحويل مبلغ إجمالي إلى مجموعة من المدفوعات في المستقبل.

6-182 وعلى نحو ما يقوم به الأفراد من الحد من تعرضهم للمخاطر من خلال عمل وثيقة تأمين، فإن العديد شركات التأمين نفسها تفعل ذلك. ويسمى التأمين بين أحد مؤسسات التأمين والأخرى بإعادة التأمين. (يطلق على التأمين، باستثناء إعادة التأمين، التأمين المباشر) تتم العديد من معاملات إعادة التأمين مع المؤسسات المتخصصة في القليل من المراكز المالية العالمية. كذلك يجوز لمن قاموا بإعادة التأمين أن يحصلوا على وثيقة إعادة تأمين إضافية. يطلق على هذا النوع من الممارسات "التأمين الارتجاعي"

6-183 خطة التأمين هي الخطة التي بموجبها يقوم طرف ثالث، عادة رب عمل أو الحكومة، بتشجيع أو إلزام الأفراد على المشاركة في خطة لتقديم منافع في عدد من الظروف المحددة، بما في ذلك المعاش عند التقاعد. تتشابه خطط التأمين الاجتماعي في العديد من سماتها مع التأمين المباشر، ويجوز إدارتها من قبل شركات التأمين على أن هذه ليست بالضرورة هي طبيعة ما تجري عليه الأمور، فهناك تنويعات بصفة خاصة في كيفية دفع المساهمات (والتي توازي الأقساط في حالة التأمين المباشر) و الطريقة التي يتم بها تسجيل المنافع.

6-184 ففي بعض الظروف تقوم وحدة ما، والتي من الممكن وليس بالضرورة أن تكون داخل حكومة عامة، بعرض العديد من الضمانات ذات الطبيعة المماثلة إلى حد كبير. ومن الأمثلة على ذلك ضمانات التصدير و كذلك قروض الطلاب. ولأن الضمانات تتماثل إلى حد كبير وتتعدد، فمن الممكن أن عمل تقديرات احصائية عامة حول عدد الأمور التي سيتعين على الضمان تغطيتها و بالتالي يتم معالجتها أيضا بطريقة مماثلة للتأمين على غير الحياة.

6-185 وقد تم التطرق إلى وصف التسجيلات المباشرة لكل من هذه الأنشطة، بما في ذلك قياس الناتج، وتسجيل التدفقات بين شركات التأمين أو صناديق المعاشات من ناحية و حملة بوالص التأمين أو المستفيدين من ناحية أخرى، و تأثيرات التغيرات في
الميزانيات في كلا المجموعتين من المؤسسات، تم التطرق إلى وصف كل ذلك في الجزء الثالث من الفصل السابع عشر. وفيما يلي ملخص للسمات الرئيسية لقياس ناتج العديد من الأنشطة التي تم إيرادها أعلاه.

التأمين على غير الحياة

6-186 بموجب وثيقة التأمين على غير الحياة، تقبل شركة التأمين قسطاً من العميل و تحتفظ به لحين يتم تقديم مطالبة من العميل أو لحين انقضاء فترة التأمين. في تلك الأثناء تقوم شركة التأمين باستثمار القسط و يكون دخل الممتلكات بمثابة مصدر إضافي للأموال، تقوم الشركة من خلاله بالوفاء بأي مطالبة تحدث. يمثل دخل الممتلكات دخلاً مضيعاً بالنسبة للعميل، وبالتالي يتم معاملته

على أنه تكميل كامن للقسط الفعلي. تحدد شركة التأمين مستوى الأقساط الفعلية بحيث يكون مبلغ الأقساط الفعلية والدخل المكتسب منه أقل من المطالبات المتوقعة بحيث تترك هامشاً يمكن لشركة التأمين الاحتفاظ به، ويمثل هذا الهامش مخرجات شركة التأمين. في نظام الحسابات القومية، يتم تقرير مخرجات صناعة التأمين بطريقة يقصد منها محاكاة سياسات وضع الأقساط في شركات التأمين.

187-6 تتمثل الطريقة الرئيسية في قياس ناتج التأمين على غير الحياة فيما يلي:
إجمالي الأقساط المتحصل عليها
زائد مكملات الأقساط
ناقص تسويات المطالبات المتكبدة.

188-6 ***القسط الفعلي هو المبلغ المدفوع إلى المؤمن المباشر أو معيد التأمين لضمان الغطاء التأميني لحدث معين عبر فترة زمنية محددة.*** وكثيراً ما يتم توفير الغطاء التأميني على عدة مرات مدة كل منها عام واحد بقسط مستحق يتعين دفعه في البداية، بالرغم من أنه قد يتم توفير الغطاء التأميني لفترات أقصر (أو أطول) و قد يصبح الغطاء التأميني قابلاً للدفع على شكل أقساط، شهرية على سبيل المثال.

189-6 ***تشكل الأقساط التي يتم التحصل عليها جزءاً من القسط الفعلي المتعلق بالغطاء المقدم للفترة المحاسبية.*** وعلى سبيل المثال، فإذا حلت البوليصة السنوية ذات الأقساط على شكل وحدات في الأول من إبريل، و كان يجري إعداد الحسابات عن السنة التقويمية، فإن الأقساط التي تم التحصل عليها في العام التقويمي هي 90 قسطاً. ***أما الأقساط غير المتحصل عليها فهي مبلغ القسط الفعلي الذي تم تلقيه والمتعلقة بالفترة الماضية عند تلك النقطة المحاسبية.*** في المثال الذي أوردناه للتو، و في نهاية الفترة المحاسبية، سيكون هناك قسطاً غير مسمى مقصود منه توفير التغطية التأمينية للأشهر الثلاث الأولى من السنة التالية. ***المطالبة (الفائدة) هي المبلغ المدفوع إلى حامل البوليصة من قبل المؤمن المباشر أو معيد التأمين فيما يتعلق بالحدث المغطى بالبوليصة والذي يقع خلال فترة التغطية التي تكون فيها البوليصة صالحة.*** عادة ما تصبح المطالبات مستحقة الدفع عندما يقع الحدث، وإن تم الدفع في وقت لاحق قليلاً. (هذا الاستثناء في وقت القيد موصوف في الفقرة 8-121). يطلق على المطالبات التي تصبح مستحقة اسم المطالبات المتكبدة. في بعض الحالات المتنازع عليها، قد تطول فترة التأخير بين وقوع الحدث الذي تسبب بنشوء المطالبة وبين تسوية المطالبة إلى بضع سنين. ***تغطي المطالبات غير المنتهية المطالبات التي لم يتم الإبلاغ بها، وتلك التي تم الإبلاغ بها ولكن لم يتم تسويتها، أو التي تم الإبلاغ بها وتسويتها، ولكن لم يتم دفعها بعد.***

190-6 لدى مؤسسات التأمين تحت تصرفها احتياطات تتألف من الأقساط غير المكتسبة، و المطالبات التي لم يتم بعد تسويتها. يطلق على هذه الاحتياطات اسم الاحتياطات الفنية، و تستخدم من قبل شركة التأمين لضمان دخل الاستثمار. ولأن الاحتياطات الفنية هي مسئولية شركة التأمين تجاه حاملي البوالص، فإن دخل الاستثمار الذي تولده يُعامل على يُعزى إلى حاملي البوالص. إلا أن المبالغ التي تظل لدى شركة التأمين، إنما هي في الواقع تكملة مخفية للقسط الظاهر. وعليه يتم معاملة هذا الدخل على أنه مكمل للقسط المدفوع من قبل حامل البوليصة لشركة التأمين.

191-6 في تسوية مستويات الأقساط، والتي من الواضح أن على شركة التأمين أن تقوم بها بصورة مستمرة، فإنها تقوم بعمل تقدير لمستوى المطالبات التي تتوقع أن تواجهها. في نظام المحاسبات القومية، هناك طريقتان يمكن من خلالهما تقرير مستوى المطالبات (المُسَمى بالمطالبات المعدلة): الأولى طريقة فورية، والموصوفة بطريقة التوقع، و فيها يتم تقدير مستوى المطالبات المعدلة من نموذج يعتمد على النموذج السابق للمطالبات الواجبة الدفع من قبل الشركة. أما الآخر فيعني أنه في اشتقاق المطالبات المعدلة ينبغي استخدام المعلومات المحاسبية. في إطار حسابات شركات التأمين هناك بند يسمى "تخصيصات المساواة" ويقدم دليلاً بالأموال التي يتعين على شركة التأمين وضعها جانباً للوفاء بالمطالبات الكبيرة غير المتوقعة. المطالبات التي تمت تسويتها تعتبر مطالبات فعلية تم تكبدها بالإضافة إلى التغيير في مخصصات المساواة. في الظروف التي لا تكفي فيها مخصصات المساواة لرفع مستوى المطالبات التي تمت تسويتها إلى المستوى الطبيعي مرة أخرى، ينبغي الإسهام ببعض الإسهامات من الأموال الشخصية أيضاً.

192-6 في بعض الأحيان، قد تتغير الاحتياطيات الفنية و مخصصات المساواة استجابة لترتيبات مالية و ليس بسبب التغيرات في الأنماط المتوقعة للأقساط والمطالبات. ينبغي تسجيل مثل هذه التغيرات تحت "التغيرات الأخرى" في حجم حساب الأصول و استبعادها من المعادلة الخاصة بتقرير المخرجات.

193-6 في الظروف التي لا تكون فيها المعلومات متاحة لأي من المنظورين لاشتقاق المطالبات المسواة، قد يكون من الضروري لتقدير المخرجات بدلاً من ذلك عن طريق حاصل جمع التكاليف بما فيها مخصص للأرباح الطبيعية.

التأمين على الحياة

194-6 بوليصة التأمين على الحياة هي نوع من خطة الإنقاذ لعدد من السنوات، يقوم حامل البوليصة بدفع أقساط إلى شركة التأمين ضد وعد بالمنافع في تاريخ مستقبلي معين. قد يتم التعبير عن هذه المنافع على صورة معادلة تتعلق بالأقساط المدفوعة أو قد تكون معتمدة على مستوى نجاح شركة التأمين في استثمار الأموال.

195-6 تقوم شركة التأمين بمراكمة الأقساط المدفوعة حتى التاريخ الموعود الذي تصبح فيه المنافع مستحقة الدفع و في ذلك الوقت تستخدم الاحتياطات في إنتاج دخل استثماري. يضاف بعض الدخل الاستثمار إلى احتياطات التأمين على الحياة التي تخص حملة البوالص للوفاء بالمنافع في المستقبل. هذا التخصيص هو أصل لحامل البوليصة ولكنه يتم الاحتفاظ به بواسطة شركة التأمين والتي تستمر في استثمار المبالغ لحين تصبح العوائد مستحقة الدفع. يتم الاحتفاظ بباقي دخل الاستثمار غير المخصص لحامل البوليصة من قبل شركة التأمين كرسوم لها عن الخدمة التي تقدمها.

196-6 تتبع طريقة احتساب مخرجات التأمين على الحياة نفس المبادئ العامة للتأمين على غير الحياة، ولكن لوجود فترة زمنية بين تلقي الأقساط و موعد حلول أداء المنافع، فغنه يتعين تخصيص مخصصات معينة للتغيرات في الاحتياطات الفنية.

197-6 يتم توليد مخرجات التأمين على الحياة على النحو التالي: الأقساط المكتسبة *زائد* مكملات الأقساط *ناقص* المنافع المستحقة، *ناقص* الزيادات (*زائد* الانخفاضات) في الاحتياطات الفنية للتأمين على الحياة.

198-6 يتم تعريف الأقساط بنفس الطريقة بالنسبة للتأمين على الحياة على النحو المتبع في التأمين على غير الحياة.

6.176 تعتبر مكملات الأقساط أكثر وضوحاً في التأمين على الحياة عنها في التأمين على غير الحياة. تتألف مكملات الأقساط من كافة دخول الاستثمار التي يتم كسبها على الاحتياطات المخصصة لحملة البوالص. المبالغ الداخلة في المكتسبات التي لا يحصل عليها حامل البوليصة من خلال وضعه الأموال تحت تصرف شركة التأمين يتم تسجيلها على أنها دخل ممتلكات في توزيع حساب الدخل الأولي.

199-6 يتم تسجيل المنافع كما لو كانت قد تم منحها أو دفعها. لا حاجة في التأمين على الحياة إلى اشتقاق رقم مدور حيث أن لا توجد نفس الدرجة غير المتوقعة من التطاير في المدفوعات المستحقة بموجب بوليصة التأمين على الحياة. من الممكن لشركة التأمين أن تقوم بعمل تقديرات كلية للمنافع المستحقة الدفع، حتى لسنوات قادمة.

تتزايد الاحتياطات الفنية للتأمين على الحياة كل عام بسبب الأقساط الجديدة التي يتم دفعها، و دخل الاستثمار الجديد المخصص لحملة البوالص (ولكن ليس للمنسحبين منها) و الانخفاضات بسبب الفوائد المدفوعة. وبالتالي فإن من الممكن التعبير عن مستويات مخرجات شركات التأمين باعتباره الفارق بين مجمل دخل الاستثمار المكتسب على الاحتياطات الفنية للتأمين على الحياة ناقص الجزء من دخل الاستثمار المخصص بالفعل لحاملي البوالص ومضافاً إلى الاحتياطات الفنية للتأمين.

إعادة التأمين

200-6 طريقة احتساب مخرجات إعادة التأمين هي تماماً نفس الطريقة في احتساب مخرجات التأمين على غير الحياة، سواء كان ما يتم إعادة التأمين عليه هو بوالص تأمين على الحياة أو على غير الحياة.

خطط التأمين الاجتماعي

201-6 هناك أربعة طرق مختلفة يتم من خلالها وضع خطط التأمين الاجتماعي.
أ- يتم توفير بعض صور التأمين الاجتماعي من قبل الحكومة بموجب خطة تأمين اجتماعي خاصة بها.
ب- قد يقوم أي صاحب عمل بتنظيم خطة تأمين اجتماعي لموظفيه.
ج- قد يعهد صاحب العمل إلى أحد شركات التأمين بإدارة خطة لموظفيه مقابل رسوم.
د- قد تعرض شركة التأمين أن تدير خطة للعديد من أصحاب الأعمال مقابل أي دخل ممتلكات و الاحتفاظ بالمكتسبات التي تحققها فوق ما هو مستحق للمشاركين في الخطة. ويسمى الترتيب الناتج عن هذا الاتفاق بالخطة متعددة أصحاب الأعمال.

يتم احتساب مخرجات كل من هذه الأنواع للتأمين الاجتماعي بطريقة مختلفة.

202-6 يتم إدارة خطط التأمين الاجتماعي باعتبارها جزءاً من عمليات الحكومة العامة. إذا تم تمييز وحدات معينة، فإنه يتم تقرير مخرجاتها بنفس الطريقة المطبقة على كافة المخرجات غير السوقية كمجموع التكاليف. إذا لم يتم تمييز وحدات بعينها، فإنه يتم تضمين مخرجات التأمين الاجتماعي مع مخرجات المستوى الحكومي الذي يعمل من خلاله.

6-203 عندما يدير أحد أصحاب الأعمال خطته الخاصة للتأمين الاجتماعي، فإن قيمة المخرجات يتم تقريرها أيضاً باعتبارها مجموع التكاليف بما فيها تقدير للعائد على أي رأسمال ثابت مستخدم في إدارة الخطة. وحتى إذا قام رب العمل بتأسيس صندوق معاشات منفصل لإدارة الخطة، فإن قيمة المخرجات ستظل تقاس بنفس الطريقة.

6-204 عندما يستخدم صاحب العمل إحدى شركات التأمين لإدارة الخطة نيابة عنه، فإن قيمة المخرجات هي الرسوم التي تتقاضاها شركة التأمين.

6-205 بالنسبة للخطة متعددة أصاحب الأعمال، فإن قيمة المخرجات تقاس بالطريقة المستعملة في بوالص التأمين على الحياة، وهي فوائض الدخل الاستثماري الذي يتم تحقيقه في الخطط ناقص الكميات المضافة إلى الاحتياطيات للوفاء بالمستحقات المعاشية الحالية والمستقبلية.

برامج الضمان الموحد

6-206 إذا عملت برامج الضمان الموحد كمنتج سوقي، فإن قيمة المخرجات يتم احتسابها بنفس طريقة التأمين على غير الحياة. أما إذا عملت الخطة كمنتج غير سوقي، فإن قيمة المخرجات تحتسب بنفس مجموع التكاليف.

9- البحث والتطوير

6-207 البحث والتطوير هو العمل الإبداعي الذي يتم القيام به بصور منظمة لزيادة مخزون المعلومات، واستخدام ذلك المخزون من المعلومات لغرض اكتشاف أو تطوير منتجات جديدة، بما في ذلك النسخ المحسنة أو مستويات جودة المنتجات القائمة، أو اكتشاف أو تطوير عمليات إنتاجية جديدة أو أكثر جودة. وليس البحث والتطوير بمثابة نشاط إضافي أو لاحق، و ينبغي تخصيص مؤسسة مستقلة للقيام به كلما أمكن. وعليه فإن الأبحاث والتطوير التي يتم القيام بها من قبل المنتجين السوقيين بمفردهم ينبغي من حيث المبدأ أن تكون محل تقدير على أساس الأسعار الأساسية التي كانت ستُدفع إذا ما تم التعاقد مع مقاول للقيام بتلك الأبحاث بشكل تجاري، ولكن من الناحية العملية ينبغي تقييمها على أساس إجمالي تكاليف الإنتاج بما في ذلك تكاليف الأصول الثابتة المستخدمة في الإنتاج.
أنشطة الأبحاث والتطوير التي يتم القيام بها من قبل معامل أو معاهد بحثية تجارية متخصصة ينبغي تقييمها بواسطة إيصالات من المبيعات و العقود والعمولات، والرسوم إلخ، بالطريقة المعتادة. الأنشطة البحثية وأنشطة التطوير التي يتم القيام بها من قبل وحدات حكومية مستقلة، و جامعات، و معاهد بحثية غير هادفة للربح إلخ تعتبر إنتاجاً غير سوقي، وبالتالي يتم تقييمها على نفس أسس إجمالي التكلفة المتكبدة. تختلف أنشطة البحث والتطوير عن التعليم، و تصنف بشكل منفصل في التصنيف الصناعي القياسي الدولي لجميع الأنشطة الاقتصادية ISIC . ومن حيث المبدأ فإن النشاطين ينبغي أن يتم تمييزهما عن بعضهما البعض عند القيام بهما من قبل جامعة أو غيرها من مؤسسات التعليم العالي، بالرغم من أنه قد يكون هناك العديد من الصعوبات العملية الكبيرة عند العاملين الساعين إلى تقسيم أوقاتهم بين كلا النشاطين. كذلك قد يكون هناك تفاعل بين التدريس والبحث العلمي، الأمر الذي يجعل من الصعب الفصل بينهما، حتى على الصعيد المفاهيمي، في بعض الأحيان.
تمت مناقشة معاملة البحث والتطوير باعتبارهما من تكوينات رأس المال في الفصل العاشر.

10 - إنتاج الأصول والنسخ

6-208 إنتاج الكتب، والتسجيلات، والأفلام، والبرمجيات، والأشرطة، والأقراص إلخ، هي عملية ذات مرحلتين حيث يتم في المرحلة الأولى إنتاج الأصل و في المرحلة الثانية إنتاج واستخدام نسخ من ذلك الأصل. ناتج المرحلة الأولى هو الأصل نفسه والذي تؤسس عليه الحقوق القانونية وحقوق الملكية من حيث النسخ وبراءة الاختراع أو السرية. تعتمد قيمة الأصل على العوائد الفعلية أو المتحققة من بيع أو استخدام النسخ في المرحلة الثانية، والتي ينبغي أن تغطي تكاليف الأصل بالإضافة إلى التكاليف التي يتم تكبدها في المرحلة الثانية.

6-209 مخرجات المرحلة الأولى هي الأصل الثابت الذي يعود إلى منتج الأصل (المؤلف، شركة الفيلم، كاتب البرنامج، إلخ). قد يتم إنتاجه للبيع أو للحساب الخاص من خلال تكوين خاص في رأس المال الثابت من قبل المنتج الأصلي. حيث أن الأصل من الممكن بيعه إلى وحدة مؤسسية أخرى، فإن مالك الأصل يحتاج في أي وقت معين من الأوقات إلى أن يكون هو منتج الأصل، بالرغم من أنهما غالباً ما يكونا نفس الشخص ونفس الوحدة. إذا تم بيع الأصل عندما تم إنتاجه، فإن قيمة المخرجات الخاصة بالمنتج الأصلي تتمثل في السعر المدفوع. أما إذا لم يتم بيعه، فإن قيمته قد تُقدَر على أساس تكاليف إنتاجه مع تجهيزه. على أن حجم أي عملية تجهيز يجب أن يعتمد على قيمة الخصم في العوائد المستقبلية المتوقعة من استخدامه في الإنتاج، بحيث تكون هذه القيمة المخصومة، وإن كانت غير يقينية، هي التي تحقق قيمتها.

6-210 قد يستخدم مالك الأصل ذلك الأصل بصورة مباشرة لإنتاج نسخ في مراحل لاحقة. يتم كذلك

تسجيل قيمة النسخ التي يتم إنتاجها كإنتاج بصورة منفصلة عن الإنتاج المتعلق بعمل الأصل. يتم تسجيل استهلاك رأس المال الثابت فيما يتعلق باستخدام الأصول في عمل النسخ بنفس الطريقة المتبعة مع الأصول الثابتة المستخدمة في الإنتاج.

211-6 يجوز للمالك كذلك الترخيص لمنتجين آخرين للقيام باستخدام الأصل في الإنتاج. يجوز للأخير إنتاج وبيع نسخ، أو استخدام النسخ بطريقة أخرى، على سبيل المثال في الأفلام السينمائية والعروض. يقوم الناسخ بإنتاج وعمل النسخ. يتمثل جزء من تكلفة عمل النسخ في الرسوم المدفوعة من قبل المرخص له إلى مالك الرخصة. تشكل هذه الرسوم كل من التعويض الفوري عن الرخصة و مخرجات المالك والتي يتم تسجيلها كخدمة مباعة إلى المرخص له. يمكن وصف المدفوعات المقدمة مقابل الرخصة بالعديد من الطرق مثل الرسوم، أو العمولات، أو حقوق الملكية، ولكنها بغض النظر عن طريقة وصفها تعامل على أنها مدفوعات مقابل خدمات مقدمة بواسطة المالك.

212-6 في حالات معينة، يمكن معاملة الترخيص بعمل نسخ على أنه أصل، يميز عن أصل العمل. وقد تمت مناقشة الشروط التي ينطبق فيها ذلك و النتائج المترتبة عليه بصورة موسعة في الفصل السابع عشر.

ز- الاستهلاك الوسيط

1- تغطية الاستهلاك الوسيط

213-6 ***يتألف الاستهلاك الوسيط من قيمة البضائع والخدمات المستهلكة كمدخلات بواسطة عملية الإنتاج، باستثناء الأصول الثابتة والتي يتم تسجيل استهلاكها كاستهلاك لرأس المال الثابت.*** ويجوز بالنسبة للبضائع أو الخدمات إما أن تحول أو تستخدم من قبل عملية الإنتاج. تبرز بعض المدخلات مرة أخرى بعد تحويلها و يتم إدخالها في المخرجات، و على سبيل المثال يمكن تحويل الحبوب إلى طحين، والذي يتم بدورها تحويله إلى خبز. بينما يتم استهلاك مدخلات أخرى بالكامل، ومنها على سبيل المثال الكهرباء و الكثير من الخدمات الأخرى.

214-6 لا يتضمن الاستهلاك الوسيط نفقات بواسطة الشركات على بنود قيمة تتألف من أعمال فنية أو معادن ثمينة أو أحجار كريمة و قطع مجوهرات مصممة بصورة فنية لها. فالبنود القيمة هي أصول يتم امتلاكها كتخزين للقيمة: وهي لا تستخدم في الإنتاج، و لا تبلى مادياً بمرور الوقت. يتم تسجيل النفقات على البنود القيمة في حساب رأس المال. كذلك لا يتضمن الاستهلاك الفوري التكاليف التي يتم تكبدها بواسطة الاستخدام التدريجي للأصول الثابتة الممتلكة من قبل الشركة: فالانخفاض في قيمتها خلال الفترة المحاسبية يُسجل على أنه استخدام لأصل رأس المال الثابت. إلا أن الاستهلاك الفوري لا يتضمن الإيجارات المدفوعة مقابل استخدام الأصول الثابتة، سواء كانت معدات أو مباني، والتي يتم إيجارها من وحدات مؤسسية أخرى بموجب عقد إيجار تشغيلي، و كذلك الرسوم والعمولات و حقوق الملكية إلخ، المدفوعة بموجب ترتيبيات ترخيصية معينة، على النحو المبين أعلاه.

215-6 وفي الحالات التي لا تظهر فيها الخدمات المساعدة كمخرجات لمؤسسة منفصلة، فإن الاستهلاك الفوري يتضمن قيمة كافة البضائع أو الخدمات المستخدمة كمدخلات في الأنشطة المساعدة مثل المشتريات والمبيعات والتسويق والمحاسبة ومعالجة البيانات والنقل والتخزين والصيانة والأمن إلخ. في هذه الحالة، فإن البضائع والخدمات المستخدمة من قبل تلك الأنشطة المساعدة لا يتم التمييز بينها وبين تلك المستهلكة بواسطة الأنشطة الأصلية (أو التكميلية) للمؤسسة المنتجة. عندما تقوم وحدة معينة بتقديم خدمات مساعدة فقط، فإنها تستمر في الظهور كوحدة منفصلة طالما توافرت المعلومات الضرورية ذات العلاقة. تمت مناقشة معالجة الأنشطة المساعدة بصورة أكثر تفصيلاً في الفصل الخامس.

2- توقيت و تقييم الاستهلاك الوسيط

216-6 يتم تسجيل الاستهلاك الوسيط للسلع والخدمات في الوقت الذي تدخل فيه تلك السلع والخدمات عملية الإنتاج، تمييزاً له عن الوقت الذي تم فيه الحصول عليها من قبل المنتج. في الممارسة العملية، لا تقوم المؤسسات عادة بتسجيل الاستخدام الفعلي للبضائع في الإنتاج بشكل مباشر. بدلاً من ذلك، فإنها تحتفظ بسجلات لمشتريات المواد والإمدادات التي من المعتزم استخدامها كمدخلات و كذلك أية تغييرات في كميات مثل تلك البضائع من المحتفظ به في المخزون. وعليه يمكن التوصل إلى تقدير للاستهلاك الوسيط خلال أي فترة محاسبية معينة من خلال طرح قيمة التغيرات في المخزون من المواد والإمدادات من قيمة المشتريات. فالتغيرات في مخزون المواد والإمدادات تساوي المدخلات ناقص المسحوبات و الفقد المتكرر في البضائع الموجودة في المخزون. وعليه، فإنه بتنزيل قيمة التغيرات في المخزون، فإن الفقد المتكرر يزيد من الاستهلاك الوسيط. وحتى إذا كان ذلك الفقد كبيراً، فما دام يحدث بشكل نظامي، فإنه يعامل على أنه زيادة في الاستهلاك الوسيط. فالبضائع التي تدخل إلى المخازن وتغادرها تقيم بالأسعار

السائدة للمشتروات وقت الإدخال، والسحوبات أو الفقد المتكرر
الذي يحدث. و هذه هي بالضبط الطريقة التي تستخدم لتقييم التغيرات في مخزونات البضائع المنتجة كمخرجات من العملية الإنتاجية. وعليه، فإن المناقشة الأولية لخصائص و سلوك PIM تنطبق على مخزونات المدخلات.

217-6 فالبضاعة أو الخدمة باعتبارها مدخلاً وسيطاً من الطبيعي أن تقيم بسعر المشتري السائد في وقت إدخالها في عملية الإنتاج، أي أنه السعر الذي كان المنتج سيدفعه إذا ما استبدل تلك السلعة أو الخدمة في وقت استخدامها بأخرى مماثلة. وكما شرحنا بمزيد من التفصيل في الجزء ج، فإن سعر المشتري من الممكن اعتباره يتألف من ثلاثة عناصر:

أ- السعر الأساسي الذي يتلقاه المنتج للسلعة أو الخدمة.

ب- أية نفقات نقل تدفع بصورة منفصلة من قبل المشتري في تسلم البضائع في الوقت والموقع المطلوبين، بالإضافة إلى الهامش التجاري المتراكم على البضاعة التي تمر عبر سلسلة من عمليات بيع الجملة أو عمليات البيع عبر التوزيع بالتجزئة.

ج- أية ضرائب غير مقتطعة على المنتج يتم دفعها على البضاعة أو الخدمة عند إنتاجها أو أثناء وجودها في مرحلة النقل بالعبور (الترانزيت) في طريقها إلى المشتري ناقص أي دعم على المنتج.

ولأغراض جداول المدخلات والمخرجات، فقد يكون من الضروري التمييز بين كافة العناصر الثلاثة ولكن هذا ليس بالأمر الضرورية في جداول الحسابات الخاصة بالقطاعات المؤسسية أو الإمداد المركزي.

218-6 الإمدادات الوسيطة التي تعامل على أساس أنه تم الحصول عليها من مؤسسات أخرى تخص نفس الشركة الكبرى ينبغي أن تقيم بنفس الأسعار كما لو كانت قد استخدمت لتقييمها كمخرجات من تلك المؤسسات زائد أية نفقات نقل إضافية غير مدرجة في قيم المخرجات.

219-6 عندما يتم استعمال البضائع والخدمات المنتجة في نفس المؤسسة مرة أخرى كمدخلات في إنتاج ذات المؤسسة، فإنها تسجل فقط باعتبارها جزءاً من الاستهلاك الوسيط إذا كانت قد تم تسجيلها كجزء من مخرجات تلك المؤسسة. ويثور النقاش حول متى يمكن أن يكون ذلك ملائماً في الجزء هـ. فتسليم وتناقل البضائع والخدمات بين مختلف المؤسسات التي تنتمي إلى نفس الشركة الكبرى تسجل على أنها مخرجات من قبل المؤسسة المنتجة و كمدخلات وسيطة لدى المؤسسة المستقبلة فقط عندما تقوم المؤسسة بالاضطلاع بكافة المخاطر الخاصة باستكمال العملية الإنتاجية.

.3الحدود بين الاستهلاك الوسيط وتعويض الموظفين

220-6 هناك بضائع مما تستخدمها الشركات لا تدخل بشكل مباشر في عملية الإنتاج نفسها، ولكنها تستهلك من قبل الموظفين العاملين في تلك العملية. في مثل تلك الحالات، من الضروري أن نقرر ما إذا كانت البضائع والخدمات هي استهلاك فوري أو في المقابل مكافآت عينية للموظفين. وبشكل عام، عندما تستخدم البضائع والخدمات من قبل الموظفين في وقتهم الخاص و بطريقتهم الخاصة و لمنفعتهم ومتعتهم المباشرة و تلبية احتياجاتهم، فإنها تشكل مكافآت عينية. إلا أنه عندما يجبر الموظفون على استخدام البضائع والخدمات لكي تمكنهم من القيام بعملهم، فإنها تشكل استهلاكاً مباشراً.

221-6 و لا يشكل الأمر فارقاً مادياً بالنسبة لصاحب العامل سواء تمت معاملتها كاستهلاك وسيط أو كمكآفآت عينية للموظفين لأن كليهما يشكل تكلفة من منظور صاحب العمل، و صافي الفائض التشغيلي لا يتغير في الحالتين. إلا أن إعادة تصنيف مثل تلك البضائع والخدمات من مكافآت عينية إلى استهلاك فوري أو العكس، يغير من القيمة المضافة و من توازن الدخل الأولي، و من ثم من إجمالي الناتج القومي ككل.

222-6 ينبغي معاملة الأنواع التالية من البضائع والخدمات المقدمة للموظفين على أنها استهلاك فوري:

أ- الأدوات أو المعدات المستخدمة حصرياً، أو بشكل رئيسي، في أداء العمل.

ب- الملابس أو الأحذية من النوع الذي لا يختاره المستهلكون أو يقومون بشراءه أو ارتداءه والتي تبلى بشكل حصري أو رئيسي في العمل، ومنها على سبيل المثال الملابس الواقية، والأوفرولات و الزي الرسمي للعمل.

ج- خدمات السكن في مكان العمل من النوع الذي لا يمكن استخدامه من قبل الأسر المعيشية التي ينتمي إليها الموظف. ومن الأمثلة على ذلك الثكنات، و الكبائن، و العنابر، و الأكواخ، إلخ.

د- الوجبات الخاصة أو المشروبات التي تفرضها ظروف العمل الاستثنائية، أو الوجبات أو

المشروبات التي يقدمها عمال الخدمة أو غيرهم أثناء تواجدهم على رأس العمل.

هـ - خدمات النقل والخدمات الفندقية بما في ذلك البدلات الخاصة بالوجبات والمقدمة أثناء سفر الموظفين في رحلات العمل.

و- تغيير المرافق، غرف الغسيل، الدش، الحمام، إلخ واللازمة بسبب طبيعة العمل.

ز- تسهيلات الإسعافات الأولية، والفحوصات الطبية، أو غيرها من الفحوص الصحية المطلوبة بسبب طبيعة العمل.

قد يكون الموظفون أحياناً مسئولون عن شراء أنواع من البضائع والخدمات المذكورة أعلاه و بالتالي يتم تعويضهم نقداً من قبل صاحب العمل. مثل هذه التعويضات النقدية ينبغي معاملتها على أنها نفقات وسيطة من قبل صاحب العمل وليس كجزء من مرتبات الموظفين.

223-6 تقديم أنواع أخرى من البضائع والخدمات، مثل خدمات الإسكان العادية، و خدمات المركبات أو غيرها من السلع الاستهلاكية المعمرة والمستخدمة حصرياً بعيداً عن العمل، والنقل من وإلى العمل إلخ، ينبغي معاملتها على أنها مكافآت عينية، على النحو الذي تم شرحه في الفصل السابع.

4- الحدود بين الاستهلاك الوسيط وإجمالي تكوين رأس المال الثابت

224-6 يقيس الاستهلاك الوسيط قيمة البضائع والخدمات التي تم تحويلها أو استخدامها بالكامل في مسار العملية الإنتاجية أثناء الفترة المحاسبية المعنية. وهو لا يغطي تكاليف استخدام الأصول الثابتة المملوكة للشركة كما لا يغطي نفقات الحصول على تلك الأصول الثابتة. تم شرح الحدود الفاصلة بين هذه الأنواع من النفقات والاستهلاك الوسيط بشكل أكثر تفصيلاً أدناه.

الأدوات الصغيرة

225-6 النفقات على بضائع المنتج الصغيرة المعمرة، غير غالية الثمن والمستخدمة لأداء عمليات بسيطة إلى حد ما من الممكن معاملتها على أنها استهلاك وسيط عندما تكون تلك النفقات منتظمة الطابع وصغيرة للغاية مقارنة بالنفقات على الآلات والمعدات. من الأمثلة على مثل تلك البضائع الأدوات اليدوية كالمنشار، و الجاروف، والسكين، والبلطة، والشاكوش، و المفكات، و هكذا. إلا أنه في البلدان التي تعتبر فيها تلك الأدوات جزءاً رئيسياً من مخزون البضائع المعمرة للمنتجين، فإنها تعامل على أنها أصولاً ثابتة.

الصيانة والإصلاحات

226-6 ليس ثمة تمييز قاطع بين الصيانة والإصلاحات، وإجمالي تكوين رأس المال الثابت. فالصيانة والإصلاح الاعتيادي والمنتظم للأصول الثابتة المستخدمة في الإنتاج يمثل استهلاكاً وسيطاً. الصيانة الاعتيادية و الإصلاح، بما فيها استبدال الأجزاء المعيبة، هي عبارة عن أنشطة مساعدة ولكن مثل هذه الخدمات من الممكن تقديمها أيضاً من قبل مؤسسة منفصلة داخل نفس الشركة الكبرى، أو شراؤها من شركات أخرى.

227-6 وتتمثل المشكلة العملية في التمييز بين الصيانة الاعتيادية والإصلاحات من ناحية وبين التجديدات الرئيسية و إعادة البناء أو التوسعة التي تتخطى حدود ما هو مطلوب للحفاظ على الأصول الثابتة في حالة تشغيلية جيدة. فالتجديدات الكبرى، وعمليات إعادة البناء وتوسعة الأصول الثابتة القائمة قد تعزز من كفاءتها أو قدرتها أو تمدد من أعمارها التشغيلية المتوقعة. ويجب معاملتها على أنها تكوينات رأس المال الثابت حيث أنها تضيف إلى مخزون الأصول الثابتة الموجودة.

228-6 ويتم تمييز عمليات الصيانة والإصلاح الاعتيادية من خلال سمتين رئيسيتين:

أ- أنها أنشطة يتعين على مالكي أو مستخدمي الأصول الثابتة الاضطلاع بها بصفة دورية لكي يستطيعوا استخدام مثل تلك الأصول عبر المدى المتوقع لحياتها الخدمية. وهي تكاليف جارية لا يمكن تفاديها إذا ما أريد الاستمرار في استخدام تلك الأصول. ولا يستطيع المالك أو المستخدم تحمل إغفال الصيانة والإصلاح حيث أن من المتوقع أن ينخفض عمر تلك الأصول بصورة كبيرة.

ب- الصيانة والإصلاحات لا تغير الأصول الثابتة أو أدائها، ولكنها ببساطة تحافظ عليها في حالة تشغيلية جيدة أو تستعيد وضعيتها إلى حالتها السابقة في حالة الأعطال. يتم استبدال الأجزاء المعطوبة بأخرى جديدة من نفس النوع بدون تغيير الطبيعة الأصلية للأصل الثابت.

229-6 ومن ناحية أخرى فإن التجديدات الكبرى أو التوسعات في الأصول الثابتة يتم تمييزها بالطرق التالية:

قرار تجديد أو إعادة بناء أو توسعة أحد الأصول الثابتة هو قرار استثماري متعمد من الممكن اتخاذه في أي وقت من الأوقات و لا يتعلق بحالة

الأصل. فالتجديدات الكبرى في السفن والمباني وغيرها من الهياكل عادة ما تتم قبل أن تنتهي حياتها الخدمية المعتادة.

ب- تؤدي التجديدات الكبرى أو التوسعة إلى زيادة أداء أو سعة الأصل الثابت الموجود أو تزيد بشكل واضح من حياته الخدمية المتوقعة من قبل. فتكبير أو توسعة مبنى قائم أو هيكل تشكل على نحو واضح تغييراً رئيسياً بهذا المعنى، ولكن إعادة التركيب الكامل أو إعادة هيكلة الداخل في المبنى أو السفينة تنطبق على هذا السياق كذلك.

البحث والتطوير

230-6 يعامل البحث والتطوير على أنه تكوين رأس مال، ومن المتوقع في أي من الحالات التي يكون فيها من الواضح أن النشاط لا يتضمن أية فوائد اقتصادية لمالكه و في هذه الحالة يعامل على أنه استهلاك وسيط.

استكشاف المعادن والتقييم

231-6 لا يعامل الإنفاق على استكشاف المعادة والتقييم باعتباره استهلاكاً فورياً. وسواء نجحت تلك الأنشطة أم لا، فإنها مطلوبة للحصول على احتياطيات جديدة و ينطبق الأمر نفسه على كافة تكوينات رأس المال المصنفة والكبرى.

المعدات العسكرية

232-6 الإنفاق على المعدات العسكرية، بما في ذلك نظم الأسلحة العسكرية الكبرى، تعامل على أنها تكوين رأسمال ثابت. الإنفاق على البضائع العسكرية طويلة العمر من قبيل القنابل، و الطوربيدات، و قطع الغيار تسجل على أنها استثمارات حتى يتم استخدامها، وعندها يتم تسجيلها على أنها استهلاك فوري و سحب من المخزون.

5- الخدمات المقدمة من قبل الحكومة للمنتجين

6.177 من الجائز أن تقوم الحكومة بتقديم خدمات للمنتجين. إلى الحد الذي يتم عليها تقاضي رسوم عن تلك الخدمات، تعتبر تلك الرسوم بمثابة جزء من الاستهلاك الفوري للمنتج. إلا أنه عندما لا تمثل الرسوم أي سعر اقتصادي ذو أثر، فإن قيمة تلك الخدمات بالنسبة للمنتج تكون أعظم من التكلفة. غير أنه لا يتم تقييم تلك الفائدة و يتم إدراج تكلفة الخدمات غير المغطاة بتلك الرسوم في الاستهلاك الجمعي للحكومة.

6- التحويلات الاجتماعية العينية

233-6 النفقات بواسطة الحكومة أو المؤسسات غير الربحية التي تخدم الأسر المعيشية على البضائع أو الخدمات المنتجة بواسطة منتجين سوقيين و التي يتم تقديمها بشكل مباشر إلى الأسر المعيشية، بصورة فردية أو جماعية، بدون أي معالجة إضافية تشكل نفقات استهلاك نهائي من قبل الحكومة أو المؤسسات غير الربحية التي تخدم الأسر المعيشية و ليست بمثابة استهلاك فوري. تعامل البضائع والخدمات محل النقاش على أنها تحويلات اجتماعية عينية و تدخل ضمن الاستهلاك الفعلي للأسر المعيشية.

234-6 و حسبما جرى عليه العرف، فإن المؤسسات غير المالية والمؤسسات المالية لا تقدم تحويلات اجتماعية عينية، كما لا تنخرط في الاستهلاك النهائي.

7- خدمات مؤسسات الأعمال

235-6 المؤسسات غير الربحية في شكل مؤسسات أعمال والتي تتواجد لحماية مصالح أعضائها و يتم تمويلها بواسطتهم تعتبر منتجين سوقيين. الاشتراكات المدفوعة بواسطة الأعمال تشكل مدفوعات للخدمات المقدمة. يتم استهلاك تلك الخدمات باعتبارها مدخلات فورية بواسطة الأعضاء في تلك المؤسسات و يتم تقييمها بواسطة المبالغ المدفوعة للاشتراكات والإسهامات أو المستحقات.

8- إسناد الأعمال لجهات خارجية

236-6 من الشائع بصورة متزايدة بالنسبة للمنتجين تغيير الطريقة التي يتم بها استكمال أنشطة الإنتاج. المراحل المختلفة في العمليات أو أنشطة الدعم المختلفة مثل تنظيف المكاتب أو تجميع المكونات الالكترونية من الممكن التعاقد عليها مع جهات خارجية كمنتج آخر بنفس البلد أو في الخارج. يغير هذا من أنماط المدخلات الوسيطة، بالرغم من أن التكنولوجيا الكامنة وراء الأمر تظل كما هي. تمت مناقشة أثر ذلك على جداول المدخلات والمخرجات في الفصلين الرابع عشر والثامن والعشرين.

9- تأجير الأصول الثابتة

237-6 قرار تأجير المباني والآلات أو المعدات بموجب عقد إيجار تشغيلي، بدلاً من شرائها، من الممكن أن يكون له تأثير كبير على معدل الاستهلاك الفوري للقيمة المضافة و توزيع القيمة المضافة بين المنتجين. تشكل الإيجارات المدفوعة للمباني أو الآلات أو المعدات بموجب عقد إيجار تشغيلي شراءً لخدمات مسجلة باعتبارها استهلاك فوري. إلا أنه إذا كانت الشركة تمتلك مبانيها، وآلاتها ومعداتها، فإن معظم تلك التكاليف

المرتبطة باستخدامها تكون غير مسجلة تحت بند الاستهلاك الفوري. استهلاك رأس المال الثابت على الأصول يشكل جزءاً من إجمالي القيمة المضافة، بينما تكاليف الفوائد، سواء منها الفعلية أو الضمنية، ينبغي الوفاء بها خارج صافي الفائض التشغيلي. فقط تكاليف المواد المطلوبة للصيانة والإصلاح تظهر تحت الاستهلاك الفوري. قد يتأثر قرار التأجير بدلاً من الشراء بعوامل غير ذات علاقة بتكنولوجيا الإنتاج، مثل الضرائب، و توفر التمويل، أو نتائج الميزانية العمومية.

238-6 هناك فارق كبير بين إيجار الأصول الثابتة بموجب عقد إيجار تشغيلي و الحصول على أصل بموجب عقد إيجار تمويلي. بموجب عقد الإيجار التشغيلي يكون لدى المؤجر نشاط إنتاجي يتطلب استعمال المعدة ذات الصلة و يكون مسئولاً عن مخاطر الإنتاج المرتبطة بالوضعية التشغيلية للأصل. المدفوعات التي يقدمها المستأجر تعامل على أنها مدفوعات مقابل خدمة. بموجب عقد التأجير التمويلي يقبل المستأجر كافة المخاطر والعوائد المرتبطة باستعمال الأصل في الإنتاج. وعليه فإن عقد الإيجار التمويلي يعامل على أنه قرض من المؤجر إلى المستأجر و شراء للمعدة بواسطة المستأجر. المدفوعات التالية تعامل على أنها مدفوعات فائدة و مدفوعات أصلية بواسطة المستأجر إلى المؤجر. تم إيراد المزيد من التفاصيل حول معاملة عقود الإيجار التشغيلية والتمويلية في الفصل السابع عشر.

ح- استهلاك رأس المال الثابت

1- تغطية استهلاك رأس المال الثابت

239-6 ***استهلاك رأس المال الثابت هو الانخفاض، أثناء الفترة المحاسبية، في القيمة الحالية لمخزون الأصول الثابتة المملوكة والمستخدمة من قبل منتج نتيجة للتدهور المادي، و البلى الطبيعي أو الأضرار العرضية الطبيعية.***

وكثيراً ما يستخدم مصطلح إهلاك بدلاً من استهلاك رأس المال الثابت ولكن هذا المصطلح تم تفاديه في نظام الحسابات القومية لأنه في المحاسبة التجارية غالباً ما يستخدم مصطلح إهلاك في سياق إهلاك التكاليف التاريخية بينما في نظام الحسابات القومية فإن استهلاك رأس المال الثابت يعتمد على القيمة الحالية للأصل.

240-6 يتم احتساب استهلاك رأس المال الثابت لكافة الأصول الثابتة المملوكة من قبل المنتجين، ولكن ليس للمقتنيات النفيسة (كالمعادن النفيسة، والأحجار الكريمة، إلخ) والتي يتم الحصول عليها بصفة محددة بسبب قيمتها، والتي ليس من المتوقع، وفق مجريات الأمور، أن تنخفض بمرور الوقت. الأصول الثابتة كان يتعين إنتاجها كمخرجات لعمليات الإنتاج على النحو الذي تم تعريفه في نظام الحسابات القومية. وبالتالي فإن استهلاك رأس المال الثابت لا يغطي البلى أو التضاؤل الحادث في الأصول الطبيعية من قبيل الأراضي أو المعادن أو غيرها من الإيداعات، كالفحم والنفط أو الغاز الطبيعي، أو العقود أو عقود الإيجار والرخص.

241-6 قد تتضاءل قيمة الأصول ليس فقط بسبب كونها تتداعى مادياً ولكن بسبب التناقص في الطلب على خدماتها كنتيجة للتطور التقني و ظهور بدائل جديدة لها. في الواقع، فإن العديد من الهياكل، بما فيها الطرق و مسارات السكك الحديدية يتم تكهينها أو هدمها بسبب أنها أصبحت مستهلكة. وبالرغم من أن الأعمار الخدمية المقدرة قد تكون أطول بالنسبة لبعض الهياكل، مثل الطرق والجسور، والسدود إلخ، إلا أنه لا يمكن افتراض أنها ستدوم إلى الأبد. وبالتالي فإن استهلاك رأس المال بحاجة إلى أن يتم حسابه لكافة أنواع الهياكل بما في ذلك تلك المملوكة و المحتفظ بها من قبل الوحدات الحكومية بالإضافة إلى الآلات والمعدات.

242-6 خسائر الأصول الثابتة نتيجة للمستويات الطبيعية أو المتوقعة من الأضرار العرضية يتم تضمينها أيضاً تحت استهلاك رأس المال الثابت، أي الخسائر الحادثة في الإنتاج والناجمة عن تعرضها لمخاطر الحرائق، والعواصف والحوادث نتيجة الأخطاء البشرية، إلخ. وعندما تقع مثل تلك النوعية من الحوادث بمدى تكرار قابل للتنبؤ به، يمكن أخذها بعين الاعتبار في حساب متوسط العمر الخدمي للبضاعة ذات العلاقة. بالنسبة للوحدة الفردية، أو مجموعة الوحدات، فإن أي فارق بين متوسط الضرر العرضي الطبيعي والضرر العرضي الطبيعي الفعلي خلال فترة معينة يتم تسجيله في التغيرات الأخرى في حجم حساب الأصول. إلا أنه على مستوى الاقتصاد ككل، فإن الأضرار العرضية الطبيعية الفعلية ضمن فترة محاسبية معينة من الممكن توقع أن تكون مساوية للمتوسط أو قريبة منه.

243-6 من ناحية أخرى، فإن الخسائر الناجمة عن الحرب أو عن الكوارث الطبيعية الكبيرة والتي تحدث بمعدل تكراري كبير، كالزلازل الكبيرة، و الانفجارات البركانية، وأمواج المد، أو الأعاصير الكبيرة جداً بصورة استثنائية، لا يتم تضمينها تحت استهلاك رأس المال الثابت. وليس ثمة سبب لأن يتم تحميل مثل تلك الخسائر على حساب الإنتاج باعتبارها تكلفة إنتاج. يتم تسجيل قيم الأصول التي تُفقد بهذه الطريقة في التغيرات الأخرى في حجم حساب الأصول.

وبالمثل، فإنه بالرغم من أن استهلاك الأصول الثابتة يتضمن تخفيضات في قيمة الأصل الثابت والناجمة عن المعدلات الطبيعية والمتوقعة للإهلاك، فإنها يجب ألا تتضمن الخسائر الناجمة عن التطورات التكنولوجية غير المتوقعة والتي من الممكن أن تقصر بشكل مؤثر الأعمار الخدمية لمجموعة من الأصول القائمة. يتم معاملة تلك الأصول بنفس الطريقة على أنها خسائر نتيجة للمعدلات المتوسطة المذكورة أعلاه للبلى الطبيعي العرضي.

2- استهلاك رأس المال الثابت و إيجارات الأصول الثابتة

244-6 من الممكن عقد مقارنة بين استهلاك رأس المال الثابت و الإيجارات بموجب عقود تشغيل ***فالإيجار هو المبلغ المدفوع بواسطة المستخدم لأصل ثابت إلى مالك ذلك الأصل، بموجب عقد إيجار تشغيلي أو عقد مماثل، مقابل حق استخدام ذلك الأصل في الإنتاج لفترة معينة من الزمن.*** ينبغي أن يكون الإيجار كبيراً بحيث يغطي (أ) أي تكاليف مباشرة يتم تكبدها من قبل المالك بما في ذلك تكاليف صيانة الأصل (ب) الانخفاض في قيمة الأصل على مدار المدة (استهلاك رأس المال الثابت) و (ج) تكاليف الفائدة على قيمة الأصل في بداية المدة. قد تتألف تكاليف الفائدة سواء من الفائدة الفعلية المدفوعة على الأموال المقترضة أو خسائر الفائدة المتكبدة كنتيجة لاستثمار أمواله الخاصة في شراء الأصل الثابت بدلاً من أصل مالي. وسواء كان مملوكاً أم مؤجراً، فإن التكلفة الكاملة لاستخدام الأصل الثابت في الإنتاج تقاس بواسطة الإيجار الفعلي أو المنسوب لذلك الأصل و ليس باستهلاك رأس المال الثابت وحده. عندما يتم إيجار الأصل بالفعل بموجب عقد إيجار تشغيلي أو عقد مماثل، يتم تسجيل الإيجار تحت بند الإستهلاك الفوري باعتباره شراء لخدمة مقدمة من قبل المؤجر. عندما يكون المستخدم والمالك هما نفس الوحدة، فإن التكاليف المباشرة يتم تسجيلها كاستهلاك وسيط. يمثل استهلاك رأس المال الثابت العنصر الثاني في تكلفة استخدام الأصل. أما الجزء الثالث من التكلفة، والمشار إليه اعلاه باسم تكلفة الفائدة، فيعرف كذلك بالعائد على رأس المال الثابت. وكما هو الحال بالنسبة لاستهلاك رأس المال الثابت، فإن العائد على رأس المال يشكل جزءاً من القيمة المضافة. يعرف مبلغ استهلاك رأس المال الثابت و قيمة العائد على رأس المال باسم خدمات رأس المال المقدمة بواسطة الأصل. تمت مناقشة خدمات رأس المال على نحو أكثر تفصيلاً في الفصل العشرين.

245-6 تحدد قيمة الأصل الثابت بالنسبة لمالكه في أي نقطة من الزمن بواسطة القيمة الحالية لخدمات رأس المال المستقبلية (أي قيمة المبالغ المتحصلة من الإيجارات المستقبلية ناقص تكاليف التشغيل مخصومة للفترة الحالية) والتي يمكن التعبير عنها على مدى المدة المتبقية من عمرها التشغيلي. يتم قياس استهلاك رأس المال الثابت بواسطة الانخفاض بين بداية ونهاية الفترة المحاسبية الحالية بالقيمة الحالية في التتابع المتبقي للمصالح المستقبلية المتوقعة. يتأثر مدى التناقص ليس فقط بالمبالغ التي تنخفض بدلالتها كفاءة الأصل خلال الفترة الحالية، ولكن أيضاً بتقصير العمر الخدمي للأصل، والمعدل الذي تنخفض به كفاءته على مدى الجزء المتبقي من عمره التشغيلي. يتم التعبير عن الانخفاض بمتوسط الأسعار في الفترة الحالية لأصل ما بنفس الجودة، و ينبغي استبعاد الأرباح والخسائر المحتفظ بها. عندما يتم التعبير عن التدفق المستقبلي للمنافع والذي يحد القيمة الحالية لاشتقاق استهلاك رأس المال الثابت، عندما يتم التعبير عنه بموجب تدفقات تتضمن عنصر التضخم، فإن عامل الخصم يجب أن يكون اسمياً. عندما يتم التعبير عن التدفقات بأسعار الفترة الحالية
، يتعين استخدام معدل الخصم الحقيقي. وكلا الإجراءين ينتج عنه القيمة الحالية معبراً عنها بأسعار الفترة الحالية.

246-6 يعتبر استهلاك رأس المال الثابت مقياساً مستقبلي النظر يتم تحديده بواسطة الأحداث المستقبلية – وليس الماضية – وأهمها الفوائد التي تتوقعها الوحدة المؤسسية في المستقبل من استخدام الأصل في الإنتاج على مدار الفترة المتبقية من الحياة الخدمية المفترضة لذلك الأصل. وعلى خلاف طريقة الإهلاك التي يتم بها الحساب عادة في حسابات الأعمال، فإن طريقة استهلاك رأس المال الثابت ليست ، على الأقل من حيث المبدأ، طريقة لتحديد تكاليف النفقات السابقة على الأصول الثابتة
على مدار الفترات المحاسبية المتتابعة. فقيمة الأصل الثابت في لحظة معينة من الزمن تعتمد فقط على ما تبقى من منافع يمكن الحصول عليها من استخدام ذلك الأصل و لذا ينبغي أن يكون استهلاك رأس المال الثابت معتمداً على قيم يتم احتسابها بهذه الطريقة.

3- حساب استهلاك رأس المال الثابت

247-6 قد تكون الأصول الثابتة قد تم شراؤها في الماضي في أوقات كانت فيها الأسعار ذات الصلة و مستوى الأسعار بصفة عامة مختلف تماماً عن الأسعار في الفترة الحالية. لكي نكون متوافقين مع المدخلات الأخرى في نفس الحساب الإنتاجي، فإن استهلاك رأس المال الثابت ينبغي أن يُقيَم بالإشارة إلى نفس المجموعة العامة من الأسعار الحالية كتلك المستخدمة في تقييم الناتج و الاستهلاك الوسيط. ينبغي أن يعكس استهلاك

رأس المال الثابت المصادر الكامنة والمطالب ذات العلاقة في الوقت الذي يحدث فيه الإنتاج. وعليه ينبغي احتسابه باستخدام الأسعار الفعلية أو التقريبية و إيجارات الأصول الثابتة السائدة في ذلك الوقت و ليس في الوقت الذي تم فيه في الأساس الحصول على البضائع. "التكاليف التاريخية" للأصول الثابتة، أي الأسعار التي تم دفعها في الأصل مقابل تلك الأصول، تصبح غير ذات صلة على الإطلاق بالنسبة لحساب استهلاك الأصل الثابت حيث أن الأسعار تتغير بمرور الوقت.

248-6 ولهذه الأسباب، فإن الاستهلاك على النحو الذي يتم تسجيله به في حساب الأعمال قد لا يقدم النوع الصحيح من المعلومات عن حساب استهلاك رأس المال الثابت. فإذا تم استخدام المعلومات الخاصة بالإهلاك، فإنه ينبغي على الأقل ضبطها من القيم التاريخية إلى الأسعار الحالية. إلا أن مخصصات الإهلاك لأغراض الضرائب قد تم التلاعب بها على نحو كبير بطرق اعتباطية للغاية كمحاولة للتأثير على معدلات الاستثمار و لذا تم تجاهلها تماماً في العديد من الحالات. من المنصوح به أن يتم مراكمة تقديرات مستقلة لاستهلاك رأس المال الثابت بالترابط مع التقديرات الخاصة بمخزون رأس المال. ويمكن بناء تلك التقديرات من البيانات الخاصة بتكوين إجمالي رأس المال الثابت في الماضي مقترناً بتقديرات المعدلات التي بموجبها تنخفض كفاءة الأصل الثابت على مدى عمره الخدمي المقدر.

249-6 وعندما يكون ذلك ممكناً، ينبغي أن تكون القيمة الأولية للأصل الثابت الجديد هي تلك السائدة في السوق عندما يتم الحصول على ذلك الأصل. فإذا كانت الأصول من كافة الأعمار و المواصفات يتم التعامل بها في الأسواق بصورة اعتيادية، فإن هذه الأسعار ينبغي أن تستخدم لتقييم كل أصل وفقاً لعمره. إلا أن المعلومات تكون نادرة فيما يتعلق بالأصول المستعملة، وأمام هذا النقص، ينبغي تبني طريقة أكثر نظرية تجاه تحديد سعر الأصل خلال تقادمه.

250-6 من الناحية المفاهيمية، ينبغي أن تضمن قوى السوق أن سعر المشتري للأصل الثابت الجديد يساوي القيمة الحالية للمنافع المستقبلية التي يمكن الحصول عليها من ذلك الأصل. فإذا مع علمنا السعر السوقي الأولي، و المعلومات الخاصة بمواصفات الأصل الذي نحن بصدده، أصبح من الممكن معرفة مقدار المنافع المستقبلية و القيام على نحو مستمر بتحديث القيمة الحالية المتبقية لها. تعرف طريقة مراكمة التقديرات الخاصة بمخزون رأس المال والتغيرات في مخزون رأس المال عبر الزمن باسم طريقة الجرد الدائم ، PIMيتم الحصول على تقديرات استهلاك رأس المال الثابت لكل منتج باستخدام طريقة الجرد الدائم.

4- طريقة الجرد الدائم

251-6 يتم في هذا الجزء تقديم شرح موجز للطريقة التي يمكن بها احتساب استهلاك رأس المال الثابت لكل منتج بطريقة الجرد الدائم والمستخدمة لحساب مخزون رأس المال. تم إلقاء نظرة على الرابط بين حساب استهلاك رأس المال الثابت و العائد على رأس المال و مخزون الأصول في الفصل العشرين، وتم إيراد دليل أكثر تفصيلاً للطريقة الخاصة باحتساب تقديرات مخزون رأس المال في الدليل المعنون "*قياس رأس المال*"
(منظمة التعاون الدولي والتنمية، 2009)

حساب إجمالي مخزون رأس المال

252-6 تتطلب طريقة الجرد الدائم إجراء تقدير لمخزون الأصول الثابتة الموجودة و التي في متناول يد المنتجين. الخطوة الأولى لإجراء التقدير هي كم عدد الأصول الثابتة التي تم تركيبها كنتيجة للتكوين الإجمالي لرأس المال الثابت، و الذي تم القيام به في السنوات السابقة، ظلت باقية حتى الفترة الحالية. فمتوسط الأعمار الخدمية، أو الوظائف التي بقيت عاملة، يعتمد على ملاحظات و دراسات تقنية ينبغي تطبيقها على الاستثمارات الماضية لذلك الغرض. فالأصول الثابتة التي تم شراءها بأسعار مختلفة في الماضي، ينبغي إذاً أن يعاد تقييمها بالأسعار السائدة في الفترة الحالية و ذلك باستخدام مؤشرات الأسعار المناسبة للأصول الثابتة. إن وضع مؤشرات الأسعار المناسبة التي تغطي فترات طويلة من الزمن يثير الكثير من المشاكل المفاهيمية والعملية، ولكن هذه المشاكل الفنية المتعلقة بقياس الأسعار ينبغي مواجهتها في اي حالة يتم فيها وضع ميزانية لقيمة الأصول. يشار إلى مخزون الأصول الثابتة التي بقيت من الاستثمار الماضي، والتي أعيد تقييمها بأسعار المشترين في الفترة الحالية باسم إجمالي مخزون رأس المال. **إجمالي مخزون رأس المال** ويمكن قياسه أيضاً بالأسعار الخاصة بسنة قاعدية معينة إذا ما أريد وضع سلسلة زمنية سنوية لإجمالي مخزون رأس المال من الناحية السعوية.

فعاليات ذات علاقة

253-6 تميل مدخلات الإنتاج التي يتم الحصول عليها من استخدام أصل ثابت معين إلى التضاؤل بمرور الوقت. وقد يتنوع المعدل الذي تنخفض به الكفاءة ويختلف من نوع معين من الأصول عن الآخر. أبسط الحالات التي يمكن أخذها بعين الاعتبار هي تلك التي تظل فيها كفاءة

الأصل ثابتة حتى يتحطم تماماً، كما هو الحال في المصباح الكهربائي. وهناك حالات أخرى، من بينها حالات تنخفض فيها الكفاءة بشكل خطي أو دليلي على مدى عمر الأصل. تعتمد طرائق أخرى على استخدام معدل فقد كفاءة مغالى فيه مع انخفاض قليل نسبياً في السنوات الأولى، ولكنه متسارع النمو مع مرور الوقت. إلا أنه في الممارسة العملية نجد أن الحسابات لا تتعامل مع كل أصل على حدة، ولكن مع مجموعات من الأصول ذات الأعمار والمواصفات المتقاربة. تتقاعد الأصول داخل كل مجموعة في أوقات مختلفة كل عن الآخر، ولكن الصورة العامة للتقاعد لأسباب تتعلق بالكفاءة في تلك المجموعة ككل تشمل كافة الأصول.

وانخفاض القيمة من المحتمل أن تكون محملة بالأخطاء.

254-6 تحدد الصور العامة الموضوعة للأصول الثابتة صورة المنافع التي تقدمها على مدى حياتها الخدمية. وعندما يتم تحديد صورة المنافع على مدى العمر الخدمي للأصل، يصبح من الممكن القيام بحساب مدى استهلاك رأس المال الثابت، فترة بفترة.

معدلات استهلاك رأس المال الثابت

255-6 يعبر عن استهلاك رأس المال الثابت باعتباره الانخفاض في القيمة الحالية للمنافع المتبقية، على نحو ما تم شرحه فيما تقدم. هذا الانخفاض، و المعدل الذي يحدث به عبر الزمن، ينبغي أن يتم تمييزه عن الانخفاض في كفاءة أصول رأس المال نفسها. وبالرغم من أن الكفاءة، ومن ثم المنافع، الخاصة بأصل معين له سمات كفاءة كتلك التي للمصباح الكهربي قد تظل ثابتة من فترة إلى أخرى حتى يتحطم، إلا أن قيمة الأصل تنخفض بمرور الوقت. وبالتالي فإن من نتيجة ذلك أن استهلاك رأس المال الثابت يكون غير ثابت. ومن الممكن ببساطة إظهار أنه ، في هذه الحالة، فإن الانخفاض في القيمة الحالية للمنافع المتبقية من فترة إلى أخرى أقل بشكل كبير في بداية عمر الأصل عنه في المرحلة التي يقترب فيها ذلك الأصل من نهاية حياته. يميل استهلاك رأس المال الثابت إلى الزيادة حيث أن الأصول تتقادم بالرغم من أن الكفاءة والمنافع تظل ثابتة حتى النهاية.

قيم استهلاك رأس المال الثابت

256-6 لا ينبغي تقدير استهلاك رأس المال الثابت بمعزل عن اشتقاق مجموعة من بيانات رأس المال. فالحاجة تدعو إلى تلك المعلومات لاستخدامها في الميزانية العمومية و ، على نحو ما بينا في الفصل العشرين، فإن محاولة تحديد مدى استهلاك رأس المال الثابت بمعزل عن مستوى مخزون الأصول و أنماط الأسعار

ملحق الفصل السادس فصل المخرجات نتيجة للتخزين عن الأرباح والخسائر المحتفظ بها

أ- مقدمة

ملحق 6-1 تشير الفقرات 6-142 و 6-145 إلى أنه في بعض الحالات، قد تعتبر زيادة قيمة البضائع المحتفظ بها في المخازن بمثابة مخرجات نتيجة للتخزين أكثر من كونها أرباح نتيجة الاحتفاظ. يستكشف هذا الملحق الموضوع المشار إليه بصورة أكثر تفصيلاً، و يقدم بعض الأمثلة على الحالات التي من المناسب فيها معاملة أي من الزيادات في قيمة المنتج على أنها تعود إلى الإنتاج، و كيف يمكن فصل ذلك عن أي مكاسب أو خسائر ناجمة عن الاحتفاظ بالمنتج.

1. تكاليف التخزين و مكاسب وخسائر الاحتفاظ

ملحق 6-2 ينطوي الاحتفاظ بالمنتجات في المخازن دائماً على تكاليف سواء تم الاحتفاظ بها من قبل المنتج الأصلي، أو من قبل بائع جملة لاحق أو بائع تجزئة لاحق. ويتضمن ذلك التكاليف المرتبطة بتقديم القدرة التخزينية المادية، والاحتفاظ بمعلومات حول مستويات وأنواع المخزون، والتكاليف الخاصة بتقديم الانسحابات للعملاء و التكاليف المرتبطة بتجديد مستويات المخزونات بالحصول على بضائع بديلة (غير التكلفة الخاصة بالبضائع ذاتها). تشكل تلك التكاليف جزءاً من السعر الرئيسي الذي يتم تكبده من قبل المصنع أو التي يتم الحصول عليها في الهوامش المحملة من قبل بائعي الجملة و بائعي التجزئة. التكاليف المتكبدة متضمنة في الاستهلاك الفوري، وتعويض الموظفين، و تكلفة رأس المال. وقد تكون تلك هي الحالة أيضاً حيث يقدم المنتجون المتخصصون في التخزين خدمات لمنتجين آخرين و مرة أخرى يتم تضمين تكاليفهم في الاستهلاك الفوري.

ملحق 6-3 بالنسبة لمعظم المنتجات، والتي يطلق عليها منتجات "النوع أ" فهذه هي السمة التخزينية الوحيدة ذات الصلة. يتم تضمين كافة التكاليف المتعلقة بالتخزين في تكاليف الإنتاج. يتم تحديد قيمة البضائع عند سحبها من المخازن بموجب تكلفة إنتاجها أو الحصول على بديل لها في ذلك الوقت. ونتيجة لذلك، فإن المخرجات تُقاس باستبعاد أي تغير في قيمة المنتجات المحتفظ بها في المخازن، ويعامل هذا التغير في القيمة على أنه أرباح أو خسائر محتفظ بها، على نحو ما أشرنا إليه في المثال المضروب أعلاه.

ملحق 6-4 ولنفترض أن بائعاً من بائعي الجملة يشتري و يبيع 100 عبوة من مسحوق الغسيل كل فترة، و لكي يغطي التذبذبات الهامشية في الطلب فإنه يحتفظ بمخزون قدره عشر عبوات. في بداية فترة ما كان السعر المدفوع في كل عبوة هو 2، وبالتالي كانت قيمة المخزون لديه هي 20. خلال الفترة زادت قيمة الحصول على العبوة إلى 2.1 وعليه ارتفعت قيمة العشر عبوات في المخزن إلى 21، ولكن الزيادة في قيمة الواحدة تعكس حقيقة أنه إذا كانت العبوات العشر قد تم سحبها من المخازن للبيع واستبدالها بمنتجات مماثلة، فإن المنتجات الجديدة سوف تكلف التاجر 21 للحصول عليها. ولأن المخرجات تقاس بكل الوحدات، سواء منها المنتجة حديثاً أو المسحوبة من المخزون، و بتقييم السعر الجديد وقدره 2.1 فإن الزيادة بمقدار 1 في قيمة المخزون لا تدخل في مقاييس الإنتاج ولكنها تظهر فقط في حساب إعادة التقييم لتشرح كيف أن قيمة العبوات العشر المخزونة في بداية الفترة كانت 20، و عندما تم استبدالها بعشر عبوات أخرى في نهاية الفترة كانت التكلفة 21.

ب- السلع التي تتغير قيمتها الحقيقية بمرور الوقت

ملحق 6-5 هناك ثلاث حالات محددة تكون فيها المعاملة المبينة أعلاه غير مرضية، بسبب عوامل أخرى تتداخل في الزمن الذي تكون فيه البضائع محفوظة في المخازن. ويشار إلى البضائع التي تنطبق عليها هذه الحالة بالنوع "النوع ب" من المنتجات. و تتمثل الظروف الثلاث المحددة فيما يلي:

أ- البضائع التي تطول عملية إنتاجها على نحو كبير.

ب- البضائع التي تتغير مواصفاتها المادية أثناء وجودها في المخازن.

ج- البضائع التي لها أنماط توريد أو طلب موسمية، ولكن ليس كليهما.

وفيما يلي مناقشة لكل نوع من تلك الأنواع.

1. السلع ذات فترة الإنتاج الطويلة

ملحق 6-6 عندما يتم الاحتفاظ بمنتج معين في المخازن على مدى فترة زمنية ممتدة بسبب طول عمليات الإنتاج، من حيث المبدأ، ينبغي استخدام عوامل الخصم عند احتساب قيمة

العمل في كل فترة قبل تاريخ التسليم. على سبيل المثال، إذا ما كان مشروع إنشائي معين يساوي 200، و تم البدء فيه والعمل بشكل ثابت على مدى أربع سنوات، فمن غير المعقول أن نعد 50 كمعدل إسهام في الإنتاج في السنة الأولى. وعليه فإن أي مشتري سوف
يضع في عين الاعتبار حقيقة أنه لن يكون قادراً على التحقق من قيمة هذا الإنتاج لمدة ثلاث سنوات أخرى و بالتالي خصم القيمة وفقاً لذلك. وبمرور الوقت، هناك دخل ينشأ للوحدة التي تحتفظ بالمنتجات مع إزالة عامل الخصم. وقد تم وصف هذه الحالة في الفصل العشرين، بتفصيل كامل وأمثلة عددية.

ملحق 6-7 من المقترح أنه في إطار الممارسة العملية من الضروري عمل مخصص لعامل الخصم فقط على البضائع ذات القيمة العالية و التي تطول عمليات إنتاجها على نحو ملحوظ، حيث يتم تسجيل البضائع باعتبارها "أعمال قيد الإنجاز" أو تكوينات رأس مال على الحساب الخاص لعدة فترات قبل الاستكمال.

2. السلع التي تتغير مواصفاتها المادية

ملحق 6-8 تتعلق المجموعة الثانية من الظروف بالبضائع التي تتغير مواصفاتها المادية أثناء التخزين بسبب أن النضج هو جزء من عملية الإنتاج. البضائع المعنية هي تلك التي في غياب أي تغيير عام أو ذو صلة في الأسعار، لا تزال قيمتها تتزايد بسبب تحسنها في الجودة بمرور الوقت خلال وجودها في المخازن. ومن الأمثلة على ذلك الاختمار الذي يؤثر على بضائع من قبيل الخمور والمشروبات الروحية. عندما يتم سحب المنتج من المخزون، يكون قد تغير من الناحية المادية عن المنتج الجديد الذي يدخل إلى مرحلة النضج، وبالتالي فإنه من غير الملائم استعمال تكلفة الحصول على المنتج الجديد وإدخاله إلى المخازن كقيمة للمنتج الذي يجري سحبه. السؤال إذاً هو كيف يتم فصل الزيادة في القيمة نتيجة النضج عن الزيادات العامة في أسعار البضائع ذات الصلة.

ملحق 6-9 لنفترض أن منتجاً يستغرق ثلاثة سنوات للوصول إلى مرحلة النضج الكافي للبيع و أن هناك طلباً نهائياً على المنتج لحين وصوله إلى تلك المرحلة. فإذا ما تم مبادلة المنتج، حتى في حالته غير الناضجة، ثم برزت الأسعار للمنتج غير الناضج، الذي تم تصنيعه للتو، بمنتج عمره عام واحد، و بمنتج عمره عامين، وبمنتج ناضج. فإذا ما افترضنا أن المنتج له سمعة جيدة، فإنه في أي نقطة من الزمن سيكون هناك خلط بين المنتجات المصنعة حديثاً، وتلك التي تم إنضاجها لمدة عام، وتلك التي تم إنضاجها لمدة عامين أو ثلاثة. فإذا كان هناك أسعار مختلفة لدرجات النضج المختلفة تلك، فإن الفصل بين القيمة التخزينية لا يكون صعباً.
ففي العام الأول يتم تحويل المنتج الجديد إلى منتج ناضج لمدة عام. فإذا كان سعر المنتج الجديد تماماً هو P0 و عندما يصبح عمره عاماً واحداً يكون سعره P1 و كان t هو العام الأول و t+1 هو العام الثاني، و أشير إلى التغير في الكمية بالرمز Q فإن التغير في قيمة المنتج يمكن حسابه بالمعادلة التالية: $Q(P1,t+1 - P0,t)$ الزيادة في القيمة تعود إلى عاملين، الزيادة في سعر المنتج الجديد المصنع في العام الماضي عن سعر نفس المنتج المصنع هذا العام $(Q(P0,t+1 - P0,t))$ و الفارق بين سعر منتج جديد مماثل مصنوع هذا العام و سعر المنتج الناضج لمدة عام واحد هذا العام $(Q(P1,t+1 - P0,t+1))$ بتطبيق الفروق السعرية على الحجوم ذات الصلة، نجد أن الفارق الأول يعطي ارتفاعاً للأرباح المحتفظ بها، والثاني لقيمة المخرجات نتيجة للتخزين.

ملحق 9-10 الهوية أن: لذا فإن الزيادة في القيمة من فترة t إلى الفترة t+1 *مساوية* للتغير في القيمة بين المنتجات ذات نفس درجة النضج (أو التعتيق) من الفترة t إلى الفترة t+1 (معاملة على أنها فترة احتفاظ)، *زائد* التغير في القيمة بين المنتجات ذات درجات النضج (أو التعتيق) المتعاقبة في الفترة t+1 معاملة على أنها الناتج نتيجة للتخزين، هي زيادة حقيقية بالنسبة لأي فترتين متعاقبتين.
وعليه، ففي العام الثاني فإن الزيادة في السعر بين المنتج المنضج لمدة عام واحد في بداية العام و سعر المنتج المنضج لعام واحد في نهاية العام يعطي زيادة في الأرباح المحتفظ بها و الفارق في السعر بين المنتج المنضج لمدة عام واحد في نهاية العام و المنتج المنضج لمدة عامين في نفس الوقت يعطي قيمة المخرج نتيجة للتخزين، وهكذا.

ملحق 6-11 الهوية في فقرة "ملحق 6-10" هي القيمة الحالية، عندما تحتوي كل فترة (أو تتألف من) أرباح اسمية محتفظ بها (أو خسائر) أو عندما يتم تفريغ كل فترة بموجب المستوى العام للتضخم بحيث تحتوي كل فترة أو تتألف من أرباح (أو خسائر) محتفظ بها حقيقية. من حيث الأحجام، عندما لا يكون هناك زيادة في الأسعار، فإن الزيادة في

القيمة تعرف على أنها زيادة في المخرجات نتيجة التخزين.

ملحق 6-12 في الممارسة العملية من المرجح عدم تواجد سلسلة زمنية نشطة من الأسعار في نقاط مختلفة عبر مراحل عملية النضج. من الممكن أن تتواجد بعض المكافآت القريبة ولكن هذا ليس مرجحاً بدرجة كبيرة كذلك. كيف يمكن فصل المخزون عن الارباح المحتفظ بها في غياب تلك الأسعار؟

ملحق 6-13 من التجارب الكثيرة، قد يستطيع المنتج عمل تنبؤ معقول بمدى الزيادة في القيمة نتيجة للتخزين. ولنفترض أنه في حالة معينة يتوقع أن القيمة من حيث الحجم سوف تتزايد بعد ثلاثة سنوات لتصبح ضعفي ونصف تكلفة إنتاج المنتج الجديد. فإذا كان المنتج الجديد يساوي 100، فإن المنتج المنضج لمدة ثلاث سنوات يساوي 250. وهذا يقترح أن سعة المخرجات نتيجة للتخزين هي 50 على مدى السنوات الثلاث التالية. (وكما هو الحال مع المنتج الإنشائي طويل العمر المناقش أعلاه، فمن حيث المبدأ فإن عامل الخصم ينبغي أن يطبق على المائة الأولى و الجزئين التاليين البالغ كل منهما 50 لأن المنتج لن يكون جاهزاً للبيع حتى نهاية العام الثالث). في غياب المعلومات عن مدى الزيادة في سعر المنتج والمتعلقة بالزيادة العامة في الأسعار قد يكون من الضروري افتراض أنه ليس هناك أرباحاً حقيقية محتفظ بها في المنتج و أن الزيادة الفعلية في القيمة ينبغي أن يتم اعتبارها زيادة في قيمة المخرجات نتيجة للتخزين بالقيمة الحالية. و بمجرد معرفة سعر المنتج المنضج تماماً، يمكن عمل نوع من الضبط أو، بتعبير عملي، الفارق بين التنبؤ الأول وما تم التوصل إليه، مضبوطاً لغرض التضخم العام، والذي يمكن اعتباره بمثابة أرباح أو خسائر حقيقية محتفظ بها.

ملحق 6-14 ليس من المثالي افتراض أن الناتج نتيجة للمخزون يفترض به أن يكون ثابتاً باتجاه التذبذبات في الأسعار ذات العلاقة، ولكن في الظروف التي تكون فيها معظم الزيادة في الأسعار ناتجة عن التخزين ولا تتوفر فيها معلومات أساسية أفضل، فإن هذا المنظور يعطي تقديراً براجماتياً للمخرجات نتيجة التخزين يعد متفوقاً بالنسبة للافتراضات بأن مجمل الزيادة في القيمة هو ببساطة أرباح محتفظ بها.

.3السلع موسمية الطابع عرضاً و طلباً

ملحق 6-15 الحافة الثالثة التي يحدث فيها تغيير في القيمة لا يمكن عزوه فقط إلى الأرباح والخسائر الناجمة عن الاحتفاظ هي عندما تكون البضائع قد تم وضعها في المخزن للاستفادة من التغيرات في أنماط العرض والطلب على مدار العام. الحالة الأكثر شيوعاً هي تخزين محصول ثابت، من قبيل الذرة، حيث هناك فترة حصاد قصيرة إلى حد ما ولكن الطلب على المحصول ثابت إلى حد كبير على مدار العام. ونتيجة لذلك، فإن السعر يرتفع عندما يتناقص المخزون حتى حلول موعد الحصاد التالي عندما يتزايد العرض مؤدياً إلى هبوط السعر مرة أخرى. ومن الممكن تخير الحالة العكسية عندما يكون الطلب موسمياً ولكن من غير المكلف بالنسبة للمنتجين أن ينتجوا البضاعة لمعظم العام أو على الأقل للجزء الأكبر منه، بالرغم من أنه بالنسبة لمعظم الأحيان فإن الإنتاج يتحول مباشرة إلى المخزون و يبقى في المخازن لحين ارتفاع الطلب إلى الذروة.

ملحق 6-16 السبب في اختلاف هذا النوع من المنتجات عن النوع أ هو أنه بالنسبة للمنتجات التي تتغير مواصفاتها المادية نتيجة للنضج فإن السعر يتزايد، بالترافق مع المستوى العام للتضخم، بطريقة يمكن التنبؤ بها إلى حد ما لأن أثر نقل البضائع يحدث عبر الزمن من فترة لا تستعمل فيها إلى أخرى تكون فيها نادرة. وهذا يعتبر عاملاً مختلفاً تماماً عن الاحتفاظ بالسلعة في المخزن فقط لأسباب انتقائية عندما يكون هناك نمط من الزيادة المحتملة في الأسعار، و بالتالي لا يكون هناك وقت محدد سلفاً للاحتفاظ بالسلعة خلاله.

ملحق 6-17 الموقف المثالي هو ذلك الذي يكون فيه نمط موسمي قوي و ثابت تكون فيه زيادة الأسعار متوقعة للمحصول. في مثل هذه الحالة يمكن استخدام النمط الموسمي للسعر في تأسيس المخرجات نتيجة للتخزين و الزيادة المتبقية في القيمة تمثل الأرباح والخسائر المحتفظ بها والتي من الممكن فصلها إلى عناصر حقيقية وأخرى محايدة بشكل طبيعي.

ملحق 6-18 إلا أنه بالنظر إلى أن المستوى الإجمالي للحصاد من الممكن أن يختلف تماماً من سنة إلى أخرى، و أن الوقت الفعلي لحصاد قد يختلف إلى حد ما من سنة إلى أخرى اعتماداً على الأحوال الجوية، فإن تأسيس نمط موسمي قوي للأسعار قد لا يكون أمراً سهلاً. في مثل هذه الحالة، يكون الاقتراح العملي مماثلاً لذلك المتعلق بالبضائع

الناضجة عندما تتوافر عنها معلومات غير دقيقة. وتتمثل المقدمة المنطقية هنا في أن الزيادة في السعر سوف تكون راجعة إلى عاملين، الأول هو زيادة تقابل الزيادة العامة في الأسعار. ينبغي معاملة عنصر الزيادة في قيمة المخزونات ذات الصلة بذلك على أنها أرباح وخسائر اسمية محتفظ بها. أما العامل الثاني الذي يؤدي إلى الزيادة في الأسعار فهو قيمة الندرة الموسمية و هذا العنصر ينبغي أن يعامل على أنه يؤدي إلى زيادة في المخرجات نتيجة التخزين. يتضمن افتراض أن الزيادة غير تلك التي تكافئ متوسط الزيادة في السعر تكون راجعة إلى التخزين، يتضمن أنه ليس هناك أرباح حقيقية محتفظ بها.

ينبغي أن يتم احتسابها فترة تلو الفترة. فإذا كانت البضائع التي تتغير قيمتها قد ظلت في المخازن، فإن مالك البضائع يكون لديه مخرجات تُعامل على أنها إضافة إلى المخزون. وبالرغم من أن كمية المخزون قد لا تتغير، فإن معايير ضبط الجودة تتغير لتعكس الزيادة في الأسعار والتي تعامل على أنها تغير في الجودة و ليس على أنها أرباح محتفظ بها.

4. من المستفيد من تزايد قيمة البضائع المخزنة؟

ملحق 6-19 تعتمد الحقيقة القائلة بأن المنتجات من النوع ب تؤدي إلى زيادة إنتاجية المخزون تعتمد فقط على نوع المنتج، وليس على المُنتج. فإذا كان الفلاح ينتج محصولاً موسمياً ثم يقوم بتخزين معظم ذلك المحصول لبيعه جزءاً جزءاً على مدار العام، فإنه يسجل منافع الزيادة في القيمة نتيجة التخزين في مخرجاته. إلا أنه إذا باع كل ذلك المحصول في وقت الحصاد إلى وحدة أخرى (على سبيل المثال تاجر تجزئة) و قامت تلك الوحدة بوضع المحصول في مخازن و بيعه بصورة مستمرة على مدار العام فإن تلك الوحدة سوف تستمد منافعها من الاحتفاظ بالمحصول في المخازن وسوف تسجل في مخرجاتها تلك المنافع التي كانت لولا ذلك ستسجل في مخرجات الفلاح. ومهما كان عدد مرات انتقال البضائع من النوع ب من يد إلى أخرى بين إنتاجها وحتى بيعها، فإن قيمة الخرج نتيجة للتخزين ستكون هي نفسها. من المحتمل في كل مرة تتغير اليد، فإن ما يرتبط بذلك من استهلاك وسيط سوف يزيد بحيث أن القيمة المضافة سوف تقل ولكن مستوى المخرج لن يتأثر. وعليه فإن الزيادة في القيمة تحدث للوحدة التي تحتفظ بالبضائع إذا كانت تلك البضائع من النوع ب، و كان المحتفظ بها تاجر جملة أو تاجر تجزئة، فقد يحصل على مخرجات تماماً كتلك التي حصل عليها المنتج.

5. متى يتم تسجيل المخرجات نتيجة التخزين؟

ملحق 6-20 يتم إنتاج المخرجات نتيجة التخزين على أساس متواصل. ولكي نحصل على مجموعة مترابطة من المعلومات عن الإنتاج والمخزون، فإن مخرجات التخزين

1. بعض الأمثلة

ملحق 6-21 تبين هذه الأمثلة البسيطة المنظور التقريبي لحساب أعمال التخزين بموجب افتراضات مختلفة.

مثال 1

ملحق 6-22 الوحدة أ تشتري البضائع بقيمة 100 و البضائع ترتفع في القيمة إلى 110 في وسط العام الثاني وبالتالي تقوم الوحدة ببيعها. في نهاية العام تكون قيمة البضائع 108. ليس هناك تضخم عام خلال تلك الفترة. ملحق 6-23 في السنة الأولى يسجل أ مخرجات بقيمة 8، و إضافات إلى المخزون بقيمة إجمالية قدرها 108. في السنة الثانية يسجل أ مخرجات بقيمة 2، وإضافات إلى المخزون بقيمة 2، ومبيعات من المسحوبات من المخزون بقيمة 110.

مثال 2

ملحق 6-24 كذلك تتزايد البضائع المشتراة في المثال رقم 1 بالترافق مع التضخم بحيث تصبح قيمتها تساوي 115 في نهاية العام الأول و 120 في نهاية العام الثاني عند التصرف فيها.

ملحق 6-25 السجلات في العام الأول تم استكمالها بواسطة الأرباح المحتفظ بها بمقدار 7 في السنة الأولى. في نهاية السنة الأولى، من الضروري إعادة تقييم مستوى السعر المتوقع عند التصرف في السلع. فإذا تم تقدير ذلك بمقدار 117، مبيناً نفس الزيادة الثابتة على النحو المتوقع، على سبيل المثال، فإن الأرباح المحتفظ بها وقدرها 3 سوف تُسجَل في العام الثاني.

مثال 3

ملحق 6-26 البضائع في المثال رقم 1 تباع إلى الوحدة ب بقيمة 105 بصفة جزئية على مدار العام. ثم يقوم ب بعد ذلك بالاحتفاظ بالبضائع حتى بيعها عند نفس الفترة الزمنية

من العام الثاني بمقدار 110. **ملحق 6-27** في العام الأول كان لدى أ مخرجات بقيمة 5 ومكتسبات في المخازن بقيمة 105. المسحوبات من المخازن 105 تم بيعها إلى ب . ب لديه مخرجات في السنة الأولى بمقدار 3 ، و التي تم تسجيلها على أنها إضافة إلى المخزونات. قيمة إجمالي إضافة ب إلى المخزون في العام الأول هي بالتالي 108، و ب لديه مخرجات بمقدار 2، و إضافات إلى المخزون بمقدار 2، ومبيعات تمثل مسحوبات من المخزون بمقدار 110.

الفصل السابع: حساب التوزيع الأولى للدخل

أ. مقدمة

1-7 هناك نوعان من الحسابات التي تسجل كيف أن الدخل الناشئ من الانخراط في عمليات الإنتاج أو الناتج من خلال ملكية الأصول اللازمة للإنتاج يتم توزيعهما بين الوحدات المؤسسية كما أن نوع الدخل الثاني والناتج عن ملكية الأصول اللازمة للإنتاج يتم توزيعه هو الأخر إلى حسابين هما:

أ. حساب توليد الدخل؛

ب. حساب تخصيص الدخل الأولي

- **حساب الدخل التعهدي/ دخل المقاول؛ و**
- **حساب تخصيص الدخول الأولية الأخرى**

2-7 هناك مفهوماً أساسياً بالنسبة لكل هذه الحسابات ألا وهو مفهوم الدخل الأولي؛ والدخول الأولية هي الدخول التي تتراكم بالنسبة للوحدات المؤسسية كنتيجة لدخولها أو تضمينها في عمليات الإنتاج أو في ملكية الأصول التي ربما تكون هناك حاجة إليها في أغراض الإنتاج. وأحد العناصر الرئيسية في الدخل الأولي هو تعويض الموظفين الذين يمثلون الدخل الذي يتراكم أو يتم تحصيله للأفراد في مقابل مدخلات عملهم وجهودهم في عمليات الإنتاج. وحساب الأملاك أو الممتلكات هو هذا الجزء من الدخول الأولية الذي يتراكم عن طريق الإقراض أو التأجير للموارد المالية أو الطبيعية بما في ذلك العقارات أو الأراضي للوحدات الأخرى المستخدمة في الإنتاج. ويتم التعامل مع مقبوضات أو متحصلات الضرائب على الإنتاج والواردات (أقل منها بالنسبة للدعم أو الفوائض على الإنتاج والواردات) على أنها دخول أولية من الحكومات على الرغم من أنه قد لا يتم تسجيل جميعها على أنها مبالغ قابلة للسداد أو واجبة الدفع من جانب القيمة المضافة للمؤسسات. ولا تتضمن الدخول الأولية مدفوعات المساهمات الاجتماعية لنظم التأمين الاجتماعية كما أن إيصال الفوائد منهم والضرائب الجارية على الثروة والدخل الخ بالإضافة إلى التحويلات الجارية الأخرى وكل ما يشابه هذه التحويلات الجارية جميعها يتم تسجيله في حساب التوزيع الثانوي للدخل.

1. حساب توليد الدخل

3-7 يمثل حساب توليد الدخل (والمبين في الجدول 1.7) جزء إضافي أو توضيح حول حساب الإنتاج والذي تسجل فيه الدخول الأولية المتراكمة أو المتحصلة للوحدات الحكومية وكذلك للوحدات المساهمة بشكل مباشر في الإنتاج. وكما هو الحال مع حساب الإنتاج، فقد يتم تجميع أو تصنيف هذا الحساب بالنسبة للمؤسسات والصناعات وكذلك بالنسبة للوحدات والقطاعات المؤسسية. ويبين حساب توليد الدخل القطاعات أو القطاعات الفرعية أو الصناعات التي تنبع منها الدخول الأولية باعتبارها مميزة عن القطاعات أو القطاعات الفرعية المخصصة أو الموجهة لتلقي مثل هذه الدخول. على سبيل المثال، يتألف التعويض الوحيد للموظفين المسجل في حساب توليد الدخل فيما يتعلق بالقطاع العائلي من تعويضات الموظفين التي تكون مستحقة الدفع من قبل المشاريع الفردية المملوكة للأسر. ويختلف هذا الجانب اختلافاً شديداً عن تعويضات الموظفين التي يقبضها القطاع العائلي والذي يتم تسجيله في الحساب المبين أدناه ألا وهو حساب تخصيص الدخل الأولي.

4-7 تتكون الموارد المدرجة في الجزء الأيمن من حساب توليد الدخل من بند واحد فقط وهي القيمة المضافة وهي القيمة التي تحقق التوازن المرحلة إلى الأمام من حساب الإنتاج. وكما ورد في الفصل السادس، يمكن قياس أو تقدير القيمة المضافة قبل خصم أو إنزال استهلاك رأس المال الثابت (الإجمالي غير الصافي) أو بعد خصم استهلاك رأس المال الثابت (الصافي). كما أن الاحتياطي أو الاعتماد لابد وأن يتم أعداده خلال جميع الحسابات المتبقية من حسابات نظام الحسابات القومية حتى يمكن تقدير قيود الموازنة ذات الصلة سواء بناءاً على الإجمالي غير الصافي أو على صافي استهلاك رأس المال الثابت. وقد تم بالفعل التطرق بالشرح والتبيان لمفهوم وقياس استهلاك رأس المال الثابت بالتفصيل في الفصل السادس. ولمزيد من التبسيط والإيضاح، سيتم عمل فرضية بأن القيمة المضافة يتم قياسها اعتماداً على الصافي إلا عندما يستلزم السياق صراحة ضرورة الإشارة إلى القيمة المضافة الإجمالية غير الصافية.

5-7 يسجل الجانب الأيسر من حساب توليد الدخل استخدامات القيمة المضافة؛ حيث أن هناك نوعان اثنان رئيسيان فقط من النفقات أو الرسوم التي يكون لزاماً على المنتجين الوفاء بها من خلال القيم المضافة: تعويضات الموظفين المستحقة للعمال الموظفين في عملية الإنتاج وأية ضرائب - بعيداً عن الإعانات أو الدعم – على الإنتاج المستحقة الدفع أو المحصلة كنتيجة للانخراط في عملية الإنتاج. ويعرف تعويض الموظفين على أنه إجمالي الأجور سواء كان نقداً أو عيناً والتي تدفعها المؤسسة للموظف في مقابل العمل الذي قام به الموظف خلال الفترة المحاسبية. وتتكون الضرائب ناقص الإعانات على الإنتاج من الضرائب المستحقة الدفع أو من الإعانات المستحقة على السلع أو الخدمات المنتجة كمخرجات وكذلك من الضرائب الأخرى أو الإعانات على الإنتاج مثل تلك الضرائب التي تكون مدفوعة على العمالة أو الآلات أو المباني أو غير ذلك من الأصول المستخدمة في الإنتاج. ولا تشتمل الضرائب على الإنتاج على أي ضرائب دخل مدفوعة من قبل المستفيدين من

الدخول المحققة والمتراكمة من الإنتاج سواء كانوا أرباب عمل أو موظفين/ عمال.

6-7 يختلف مضمون قيود الضرائب ناقصة الإعانات على الإنتاج والمستحقة الدفع من جانب القيمة المضافة تبعاً للطريقة التي يتم على أساسها تقدير المخرج. ولا يتم معالجة الضريبة على القيمة المضافة (**VAT**) أو أي ضريبة أخرى قابلة للاقتطاع أو الحسم والواردة في/ المحررة على فاتورة أو قائمة حساب المخرج على أنها جزءاً من السعر المستحق للمنتج من جانب المشتري. ودائماً ما يتم حذف الضريبة على القيمة المضافة المحررة في الفاتورة من قيمة المخرج سواء كان المخرج يتم احتساب قيمته على أساس أسعار المنتجين أو وفقاً للأسعار الأساسية أو القاعدية. وبالتالي، فإن الضريبة على القيمة المضافة المحررة على قائمة الحساب ليست نفقة أو مصروفات في مقابل القيمة المضافة ولا يتم تسجيلها على أنها مستحقة الدفع في حساب توليد الدخل الخاص بالمنتج. ومع ذلك، عندما يتم تقييم المخرج تبعاً لأسعار المنتجين فإن أي ضريبة أخرى على المنتجات تكون مستحقة الدفع على المخرج يتم معاملتها بوصفها جزءاً لا يتجزأ من السعر المستحق للمنتج من قبل المشتري. ويتم تسجيل الضريبة على أنها مستحقة الدفع من قبل المنتج من أصل القيمة المضافة تبعاً لأسعار المنتجين في حساب توليد الدخل وهو ما يعني أنه كما لو كانت عنصراً من عناصر القيد " الضرائب ناقصة الإعانات على الإنتاج". وبشكل مماثل، يتم تسجيل أي إعانة على المنتجات مستحقة الدفع على المخرج على أنها واجبة الدفع للمنتج من قبل الحكومة في حساب توليد الدخل كتكملة للقيمة المضافة وفقاً لأسعار المنتجين. وخضوعاً للعرف السائد، لا يتم قيد هذه الضريبة تحت بند الموارد ولكن كمكون من مكونات " الضرائب ناقصة الإعانات على الإنتاج" كما لو كانت ضريبة سلبية على المخرج.

7-7 وكما هو موضح في الفصل السادس، فإن السعر الأساسي يتم الحصول عليه من سعر المنتج من خلال إنزال أو حسم أي ضريبة على الإنتاج تكون مدفوعة أو مستحقة على وحدة من وحدات المنتج (عدا الضريبة على القيمة المضافة المحررة على الفاتورة والمقتطعة بالفعل من سعر المنتج) وإضافة أي إعانة على المنتجات المستحقة على وحدة من وحدات المخرج. وبناءاً على ذلك، فإنه لا يتم قيد أي ضرائب على المنتجات أو الإعانات كمطلوبات أو مقبوضات في حساب توليد الدخل الخاص بالمنتج عندما يتم تقدير القيمة المضافة على أساس الأسعار الأساسية وهو بالمناسبة أساس التقييم المفضل في نظام الحسابات القومية. وعندما يتم استخدام الأسعار الأساسية في تقدير وتقييم المخرج فإن بند " الضرائب ناقصة الإعانات على الإنتاج" يشير فقط إلى غيرها من الضرائب أو الإعانات على الإنتاج.

8-7 8.7 وبعد خصم تعويضات الموظفين والضرائب وباقتطاع الإعانات على الإنتاج من القيمة المضافة يتم الحصول على قيد الموازنة في حساب توليد الدخل ؛ ويبين قيد الموازنة في الجزء الأيسر من الحساب أسفل بند الاستخدامات. ويقيس هذا القيد الفائض أو العجز المتأتي من الإنتاج قبيل احتساب ومراعاة أي فائدة أو إيجار أو نفقات مشابهة تكون مستحقة الدفع على الأصول المالية أو الموارد الطبيعية المستأجرة أو المؤجرة من قبل المؤسسة، أو أي فائدة أو إيجار أو متحصلات أو مبالغ مقبوضة على الأصول أو الموارد الطبيعية التي تملكها المؤسسة.

فائض التشغيل والدخل المختلط

9-7 يتم توصيف قيد الموازنة على أنه مجمل الربح أو فائض حساب المتاجرة فيما عدا المؤسسات الفردية التي تملكها الأسر والتي فيها يمكن للمالك (للملاك) أو الأعضاء في نفس الأسرة أن يساهموا بمدخلات عمالة غير مدفوعة من نفس النوع إلى تلك التي يمكن تأمينها من قبل العمال المدفوعين. وبالنسبة للحالة الأخيرة، يتم توصيف قيد الموازنة على أنه دخل مختلط لأنه يحتوي ضمنياً على عنصر من عناصر التعويض فيما يتعلق بالعمل الذي قام به المالك أو غيره من الأعضاء في الأسرة الذين لا يمكن تحديدهم بشكل منفصل بعيداً عن العائد المتحصل عليه من قبل المالك بصفته المقاول أو الملتزم. ورغم ذلك، وفي حالات عديدة، قد يهيمن عنصر التعويض على قيمة الدخل المختلط. وفي الممارسة العملية، فإن كافة المؤسسات أو المنشآت الفردية والتي تملكها الأسر تلك التي ليست شبة المؤسسية يتم اعتبار أن لديها دخل مختلط كقيد موازنة لهم فيما عدا الملاك الشاغلين لأملاكهم بصفتهم منتجين لخدمات الإسكان لاستهلاكهم الذاتي النهائي وكذلك بالنسبة للأسر التي تؤجر المساكن والأسر التي تعين عمالة محلية مدفوعة. أما فيما يتعلق بالملاك الشاغلين لأملاكهم وهؤلاء الذين يؤجرون المساكن تكون جميع القيمة المضافة أو فائض التشغيل. وبالنسبة للعمالة المحلية، يكون إجمالي القيمة المضافة تعويضاً للعمال (ما لم تكن أي ضرائب أو إعانات على الإنتاج مدفوعة أو مقبوضة على الناتج).

10-7 وكما لوحظ في الفصل السادس، فإن الناتج المحلي الإجمالي (**GDP**) عند أسعار السوق يكون مساوياً لمجموع مجمل القيمة المضافة لجميع الشركات المقيمة بالإضافة إلى تلك الضرائب وناقص الإعانات على المنتجات التي لا تكون مدفوعة على قيم مخرجات هذه المؤسسات أو المنشآت، أي الضرائب أو

الإعانات على الواردات بالإضافة إلى الضريبة على القيمة المضافة غير قابلة للخصم عندما يتم تقييم المخرج عند أسعار المنتجين وجميع الضرائب أو الإعانات على المنتجات عندما يتم تقدير أو تقييم المخرج عند الأسعار الأساسية. ولهذا السبب، لابد أن يتم قيد وتسجيل الضرائب والإعانات على الواردات والضريبة على القيمة المضافة تحت بند استخدامات الناتج المحلي الإجمالي في حساب توليد الدخل أو إدرار الإيرادات بالنسبة للاقتصاد الكلي على الرغم من أنها لا تظهر في حساب توليد الدخل فيما يتعلق بالوحدات أو القطاعات المؤسسية الفردية.

11-7 وعلى نحو ما تم ملاحظته بالفعل، فإن القياس المفضل للقيمة المضافة يكون بعد خضم استهلاك رأس المال الثابت أي حساب صافي القيمة المضافة. ومع ذلك، يتم إجراء الاحتياط في الحسابات الخاصة بنظام الحسابات القومية بالنسبة للقيمة المضافة وكذا بالنسبة لجميع قيود الموازنة اللاحقة تلك التي تعتمد على القيمة المضافة حتى يتم قياس إجمالي أو صافي استهلاك رأس المال الثابت. وهكذا، يمكن التعبير عن كل من فائض التشغيل والدخل المختلط كقيمة إجمالية أو صافية على حد سواء.

12-7 فائض التشغيل أو الدخل المختلط هو أحد قياسات الفائض المتراكم أو المتأتي نتيجة لعمليات الإنتاج قبل حسم أي رسوم فائدة ضمنية أو صريحة أو إيجار أو أي دخول أملاك أو ممتلكات أخرى مستحقة على الأصول أو الموجودات المالية أو على الأراضي أو غير ذلك من الموارد الطبيعية اللازمة للاضطلاع بعملية الإنتاج. وبالتالي، فإن فائض التشغيل أو الدخل المختلط يكون غير متغير فيما يتعلق بما إذا كانت:

أ. الأراضي أو الموارد/ الأصول الطبيعية الأخرى المستخدمة في الإنتاج مملوكة أو مستأجرة من قبل المؤسسة؛ و

ب. المخزونات أو الأصول الثابتة أو الأراضي أو غيرها من الموارد الطبيعية المملوكة للمؤسسة أو المنشأة والمستخدمة في الإنتاج يتم تمويلها من أصل الأموال الخاصة (أو رأس مال الحصص العادية/ رأس المال النقدي) أو من أصل الأموال المقترضة (أو رأس المال المخصص للإقراض).

جدول 1.7: حساب توليد الدخل– شكل موجز – الاستخدامات

الاستخدامات

العمليات وقيود الموازنة	المؤسسات غير المالية	المؤسسات المالية	الحكومة العامة	الأسر أو العائلات	المؤسسات غير الهادفة للربح التي تخدم الأسر المعيشية	الاقتصاد الكلي	بقية العالم	السلع والخدمات	المجموع
تعويضات الموظفين	986	44	98	11	11	150 1			150 1
الضرائب على الإنتاج والواردات						235			235
الإعانات						44-			44-
فائض التشغيل ، الإجمالي غير الصافي	292	46	27	84	3	452			452
الدخل المختلط، الإجمالي غير الصافي				61		61			61
استهلاك رأس المال الثابت على فائض التشغيل	157	12	27	15	3	214			
استهلاك رأس المال الثابت على إجمال الدخل المختلط						8			
فائض التشغيل ، الصافي	135	34	0	69	0	238			238
الدخل المختلط، الصافي				53		53			53

13-7 على الرغم من أن فائض التشغيل أو الدخل المختلط يكون غير متغيراً بالنسبة لمدى تملك الأراضي أو الأصول بشكل عام أو بالنسبة لمدى تمويلها إلا أنه يلزم أن يكون هذا الفائض أو الدخل كافياً لتغطية أيجار صريح أو ضمني على الأراضي وكذلك أي رسوم فائدة ضمنية أو صريحة على حد سواء على قيمة جميع الأصول أو الموجودات المملوكة من قبل المؤسسة أو المنشأة من أجل تبرير استخدامهم المستمر في الإنتاج. وتشكل تكاليف الفوائد الضمنية الخاصة باستخدام الأموال الذاتية للمنشأة في شراء السلع أو الموجودات أو الأصول الثابتة أو الأصول الأخرى تشكل تكاليف الفرص البديلة لاستخدام الأموال وفق هذه الطريقة بدلاً من استخدامها في الاستحواذ على الأصول المالية التي يمكن تحصيل فوائد عليها. ويتم التقاط هذه التكاليف في تقديرات الخدمات الرأسمالية. ويتم قيد مبالغ الإيجار والفائدة المستحقة فعلياً على الأراضي المستأجرة وعلى الأموال المقترضة في حساب تخصيص الدخل الأولي وفي حساب الدخل الخاص بالمقاول أو بالمتعهد.

14-7 يبدو أن فائض التشغيل أو الدخل المختلط الخاص بوحدة فردية لمنتِج ما يكون متغيراً تبعاً لمدى ما تكون الأصول الثابتة المستخدمة في الإنتاج مملوكة أو مستأجرة. وأينما تكون المباني أو غيرها من الهياكل أو الآلات أو المعدات مستأجرة من قبل منشأة ما يتم قيد مدفوعات الإيجارات الموجودة أسفل إيجار تشغيلي كمشتريات خدمات. وتشكل هذه الخدمات جزءاً من الاستهلاك الوسيط. وهكذا، وكما هو موضح في الفصل السابع عشر، يميل دفع الإيجار على أصل من الأصول الثابتة إلى خفض إجمالي القيمة المضافة لتكون أسفل ما قد تكون عليه إذا ما كان المنتج مالكاً للأصل. ويتم التخفيف من التأثير الواقع على صافي القيمة المضافة من خلال الاعتماد على الحقيقة القائلة بأن المستأجر أو الشخص المؤجر له لا يحمل أي استهلاك لرأس المال الثابت. ومع ذلك، حتى صافي القيمة المضافة سوف تميل إلى أن تكون قيمتها أقل عندما يتم تأجير أصل ثابت بحيث تكون القيمة الإيجارية مجبرة على تغطية تكاليف التشغيل والفائدة الخاصة بالمؤجر. وعلى مستوى الاقتصاد الكلي، فإن الفوائض الأدنى المتراكمة بالنسبة للمستأجرين أو المؤجرين سوف تميل إلى أن تكون متوازنة من خلال الفوائض التشغيلية المحققة من قبل المؤجرين.

2. حساب تخصيص الدخل الأولي

15-7 في حين أن حساب توليد الدخل يركز على الوحدات أو القطاعات المؤسسية المقيمة بوصفها منتجين تولد أنشطتها دخول أولية يركز حساب تخصيص الدخل الأولي (والمبين في جدول 2.7) على الوحدات أو القطاعات المؤسسية المقيمة بوصفها مستفيدة من الدخول الأساسية. ويبين حساب تخصيص الدخل الأولي أين تكون البنود المستحقة الدفع في حساب توليد الدخل كما يشمل مبالغ دخول الملكية المقبوضة والمدفوعة من جانب الوحدات أو القطاعات المؤسسية. وكما أشير سابقاً، فإن حساب توليد الدخل كونه ذات صلة بأنشطة الإنتاج يمكن تجميعه بالنسبة للمنشآت والصناعات بالإضافة إلى الوحدات أو القطاعات المؤسسية. ومع ذلك، ليس لدى حساب تخصيص الدخل الأولي مثل هذه الصلة المباشرة بالإنتاج كما أنه يمكن تجميعه فقط بالنسبة للوحدات والقطاعات المؤسسية.

16-7 يمكن للشركات أن تستثمر أموالها الفائضة في الأصول المالية أو حتى في الأراضي وخاصة في أوقات عدم الاستقرار وارتفاع أسعار الفائدة؛ ويمكن تحقيق دخول ملكية كبيرة من هذه الاستثمارات. وسوف يلقى دخل الملكية المدفوع من قبل منشأة ما تأثيراً من جانب قيمة دخل الملكية المحصل وكذلك من قبل فائضه التشغيلي. وهكذا، فإنه ليس من المناسب قيد جميع عناصر دخل الملكية المدفوع من قبل مؤسسة أو منشأة ما كما لو كان محملاً في مقابل فائض التشغيل. وربما تعزى بعض تكاليف الفائدة وخاصة التكاليف الضمنية إلى الأصول أو الموجودات بخلاف تلك الأصول المستخدمة في الإنتاج. ولهذا السبب، لا ينبغي تسجيل تكاليف الفائدة الصريحة والضمنية المدفوعة من قبل منشأة ما في حساب توليد الدخل والذي تتألف فيه الموارد من القيمة المضافة المتراكمة من الإنتاج، حيث يتم تسجيلها وقيدها في حساب تخصيص الدخل الأولي جنباً إلى جنب مع أي دخول ملكية مقبوضة بالإضافة إلى فائض التشغيل.

17-7 هناك نوعان من الدخل المدرج تحت بند الموارد في الجانب الأيسر من حساب تخصيص الدخل الأولي؛ حيث يبين النوع الأول أين تكون الدخول الأولية المقيدة بالفعل في حساب توليد الدخل مستحقة القبض، على النحو التالي:

أ. تعويض الموظفين المستحق القبض من قبل الأسر المعيشية غير المقيمة؛

ب. الضرائب (ناقصاً الإعانات أو الدعم) على الإنتاج أو الواردات المقبوضة (أو المدفوعة) من قبل وحدات حكومية أو حكومة أجنبية؛

ج. فائض التشغيل أو الدخل المختلط للمشاريع المرحل قدماً إلى حساب توليد الدخل.ويتألف النوع الثاني من الدخل من دخول الملكية المقبوضة من ملكية الأصول المالية أو الموارد الطبيعية:

جدول 1.7 (يستكمل): حساب توليد الدخل– شكل مختصر - الموارد

الموارد

العمليات وقيود الموازنة	المؤسسات غير المالية	المؤسسات المالية	الحكومة العامة	الأسر أو العائلات	المؤسسات غير الهادفة للربح التي تخدم الأسر المعيشية	الاقتصاد الكلي	بقية العالم	السلع والخدمات	المجموع
القيمة المضافة، الإجمالي غير الصافي / الناتج المحلي الإجمالي	1 331	94	126	155	15	1 854			1 854
صافي القيمة المضافة، / صافي الناتج المحلي	1 174	82	99	132	12	1 632			1 632
تعويض الموظفين									
الإعانات									

د. دخل الاستثمار المستحق قبضه من قبل مالكي الأصول المالية سواء من جانب الوحدات المقيمة أو الوحدات غير المقيمة؛

ه. الإيجار المستحق قبضه من قبل مالكي الموارد الطبيعية المؤجرة للوحدات الأخرى.

18-7 تتألف الاستخدامات المدرجة في الجانب الأيسر من حساب تخصيص الدخل الأولي فقط من دخول الملكية المستحق دفعها من قبل الوحدات أو القطاعات المؤسسية إلى الدائنين والمساهمين وملاك الأراضي، وما إلى ذلك. باستثناء الإيجار على الوارد الطبيعية، حيث يمكن أن تكون مستحقة الدفع لغير المقيمة وللمقيمة على حد سواء. وبذلك يكون البند الباقي الذي يتم قيده أسفل الاستخدامات هو قيد الموازنة، حيث يعرف رصيد الدخول الأولية بأنه القيمة الإجمالية أو الكلية للدخول الأولية المستحق قبضها من قبل وحدة أو قطاع مؤسسي ناقصة إجمالي قيمة الدخول الأولية المستحق دفعها. وعلى مستوى الاقتصاد الكلي يتم توصيفها بالدخل القومي.

19-7 يختلف تكوين رصيد الدخول الأولية اختلافاً كبيراً من قطاع إلى أخر حيث تكون أنواع معينة من الدخول الأولية مستحقة القبض من قبل قطاعات معينة على سبيل الحصر أو من قبل الوحدات غير المقيمة. وعلى وجه الخصوص، يتم قبض الضرائب فقط من قبل قطاع الحكومة العام والوحدات غير المقيمة في حين يتم قبض تعويض الموظفين فقط من قبل قطاع الأسر والوحدات غير المقيمة. ويتم توصيف هذه الأرصدة أدناه.

أ. يتألف رصيد الدخول الأولية للقطاعات المؤسسية المالية وغير المالية من فقط فائض التشغيل بالإضافة إلى دخل الملكية المستحق قبضه ناقصاً دخل الملكية المستحق دفعه.

ب. يتألف ميزان أو رصيد الدخول الأولية للقطاع الحكومي العام من الضرائب على الإنتاج وعلى الواردات المستحق قبضها ناقصاً الإعانات على الإنتاج المستحق دفعها بالإضافة إلى دخل الملكية المستحق قبضه ناقصاً دخل الملكية المستحق دفعه. كما يمكن كذلك أن يشمل قدراً صغيراً من فائض التشغيل من الوحدات الموجودة في نطاق الحكومة العامة التي تعهد بإنتاج السوق.

ج. يتألف رصيد أو ميزان الدخول الأولية لقطاع الأسر من تعويض الموظفين ومن الدخول المختلطة المتراكمة أو المتحققة للأسر بالإضافة إلى دخل الملكية المستحق قبضه ناقصاً دخل الملكية المستحق دفعه. كما يشمل أيضاً فائض التشغيل من خدمات الإسكان المنتجة للاستهلاك الذاتي من قبل المالكين الشاغلين لأملاكهم.

د. يتكون رصيد الدخول الأولية لقطاع المؤسسات غير الربحية التي تخدم الأسر المعيشية (**NPISHs**) بكامله تقريباً من دخل الملكية المستحق قبضه ناقصاً دخل الملكية المستحق دفعه.

إجمالي الدخل القومي و صافي الدخل القومي

20-7 صافي الدخل القومي (**NNI**) هو القيمة الإجمالية لصافي أرصدة الدخول الأولية مجموعة عبر كافة القطاعات. وبشكل مماثل، فإن إجمالي الدخل القومي (**GNI**) هو القيمة

الإجمالية لإجمالي أرصدة الدخول الأولية بالنسبة لكافة القطاعات.

21-7 القيمة المضافة الإجمالية هي بالتحديد الصارم قياس للإنتاج يتم تعريفه فقط من حيث المخرج أو الناتج والاستهلاك الوسيط؛ ويتبع ذلك أن إجمالي الناتج المحلي (**GDP**) هو أيضاً قياس للإنتاج حيث يتم الحصول عليه من خلال جمع القيمة المضافة الإجمالية لجميع الوحدات المؤسسية المقيمة بوصفها منتجة وإضافة قيم أي ضرائب ناقص الإعانات أو الدعم على الإنتاج أو الواردات والتي لم يسبق تضمينها في قيم المخرجات مع إضافة كذلك القيمة المضافة لعناصر الإنتاج المقيمة. ويتم الحصول على الدخل القومي الإجمالي عن طريق جمع رصد الدخول الأولية لنفس الوحدات المؤسسية المقيمة. ويترتب على ذلك أن الفرق أو الاختلاف بين القيم العددية لإجمالي الدخل القومي وإجمالي الناتج المحلي يساوي الفرق بين إجمالي الدخول الأولية المستحق قبضها للوحدات المقيمة من قبل الوحدات غير المقيمة وبين إجمال الدخول الأولية المستحق دفعها من قبل الوحدات المقيمة للوحدات غير المقيمة (أي، صافي الدخل من الخارج). ومع ذلك، وحيث أن كل من إجمالي الناتج المحلي وإجمالي الدخل القومي يتم الحصول عليهما عن طريق الجمع عبر نفس الفئة من الوحدات المؤسسية المقيمة بناءاً عليه لا يكون هناك مبرراً لتسمية أحداهما "محلي" والأخر "قومي"، حيث يشير كل مجموع من المجموعين إلى الاقتصاد الكلي الذي يعرف بأنه مجموعة كاملة من الوحدات أو القطاعات المؤسسية المقيمة. ويكمن الفرق بينهما ليس في مسألة ما يغطيه كل منهما ولكن في حقيقة أن أحدهما يقيس الإنتاج في حين يقيس الأخر الدخل، ولدى كل منهما مبرره ويقف على قدم المساواة من حيث توصيفه بالمحلي أو بالقومي. ومع ذلك، ونظراً لأن مصطلحي "الناتج المحلي الإجمالي" و "إجمالي الدخل القومي" متأصل تواجدهما في الاستخدام الاقتصادي فمن غير المقترح تغييرهما. بيد أن التأكيد والتشديد لابد وأن يوجه إلى الكلمة الواصفة والمحددة في كل منهما من أجل تبيان حقيقة أن الناتج المحلي الإجمالي يشير إلى الإنتاج (المخرج) في حين يشير إجمالي الدخل القومي إلى الدخل.

جدول 2.7: حساب تخصيص الدخل الأولي – شكل موجز – الاستخدامات

الاستخدامات

العمليات وقيود الموازنة	المؤسسات غير المالية	المؤسسات المالية	الحكومة العامة	الأسر أو العائلات	المؤسسات غير الهادفة للربح التي تخدم الأسر المعيشية	الاقتصاد الكلي	بقية العالم	السلع والخدمات	المجموع
تعويض الموظفين							6		6
الضرائب على الإنتاج والواردات									0
الإعانات									0
دخل الملكية	134	168	42	41	6	391	44		435
رصيد الدخول الأولية، الإجمالي / الدخل القومي، الإجمالي	254	27	198	1 381	4	1 864			1 864
رصيد الدخل الأولي، الصافي / الدخل القومي، الصافي	97	15	171	1 358	1	1 642			1 642

3. حساب دخل التنظيم

22-7 يمكن تقسيم حساب تخصيص الدخل الأولي إلى حسابين فرعيين؛ حساب دخل التنظيم وحساب تخصيص الدخل الأولي الأخر. والهدف من ذلك هو تحديد قيد موازنة إضافي – دخل التنظيم - وهو ما قد يكون مفيداً لمنتجي السوق. ومثله مثل فائض التشغيل والدخل المختلط فهذا الحساب عبارة قيد موازنة ذات صلة فقط بالمنتجين ولكنه يمتاز بإمكانية حسابه فقط بالنسبة للوحدات

والقطاعات المؤسسية وليس للمنشآت أو الصناعات.

23-7 يتم حساب دخل التنظيم عن طريق خصم أي فائدة ودخل استثمار ومصروفات وإيجار مستحق دفعه من فائض التشغيل أو فائض حساب المتاجرة/ مجمل الربح وإضافة دخول الملكية المستحقة القبض. وبالنسبة لقطاعات الشركات غير المالية والمالية يكمن الفارق الوحيد بين دخل التنظيم ورصيد أو ميزان الدخول الأولية في أن دخل التنظيم يتم قياسه قبل دفع الحصص أو أرباح الأسهم أو سحوبات الدخل من شبه المؤسسات والأرباح المعاد استثمارها. ولا يتم حساب دخل المشروع للقطاعات الأخرى. وعلى الرغم من أنه قد تتضمن الحكومة والأسر منشآت فردية متعهدة بإنتاج السوق إلا أن الحقيقة التي مفادها أن الأصول أو الموجودات التي تعزى إلى هذا النشاط لا يمكن تمييزها من مجمل أصول المؤسسة تعني أن تحديد وتعريف دخل الملكية المتصل بالنشاط هو الأخر مسألة صعبة. (وإذا ما أمكن التعرف على الأصول أو الموجودات ودخل الملكية فمن المحتمل أن يتم التعامل مع المنشأة الفردية على أنها شبه مؤسسة وبالتالي تكون متضمنة في أحد قطاعات الشركات).

24-7 دخل التنظيم هو مفهوم للدخل قريب من مفهوم الربح أو الخسارة على نحو ما مفهوم في مجال محاسبة الأعمال التجارية (على الأقل عندما لا يكون هناك تضخم ما). ومن ناحية أخرى، لابد من الإشارة إلى أنه عندما يتم حساب الأرباح على أساس التكاليف التاريخية في الحسابات التجارية فإن هذه الأرباح تشمل إلى جانب ذلك الأرباح أو مكاسب الاقتناء الاسمية أو المحتجزة على قوائم الجرد فضلاً عن غيرها من الأصول التي تملكها المنشأة وربما تكون هذه الأرباح أو المكاسب أو الخسائر المقبوضة كبيرة نسبياً خلال أوقات التضخم.

4. حساب تخصيص الدخل الأولي الأخر

25-7 عندما يتم تجميع حساب دخل التنظيم لوحدة أو قطاع مؤسسي معين يتبع ذلك إعداد حساب تخصيص أو توزيع للدخل الأولي الأخر من أجل التوصل إلى رصيد أو ميزان الدخول الأولية؛ وبالنسبة لحساب تخصيص الدخل الأولي الأخر، يكون القيد الأول المدرج أسفل بند الموارد هو دخل التنظيم وقيد الموازنة المرحل قدماً من حساب دخل التنظيم بدلاً من فائض التشغيل أو الدخل المختلط، وهما قيود الموازنة المرحلين قدماً من حساب توليد الدخل. ويكون القيد الوحيد في الحساب بالنسبة للمؤسسات المالية وغير المالية بعيداً عن قيود الموازنة هو ذلك المدخل الخاص الدخل الموزع للشركات أو المؤسسات.

26-7 أما فيما يخص الحكومة العامة و الأسر المعيشية والمؤسسات غير الهادفة للربح التي تخدم الأسر المعيشية يطابق حساب تخصيص الدخل الأولي الأخر حساب تخصيص الدخل الأولي.

27-7 حساب دخل التنظيم وحساب تخصيص الدخل الأولي الأخر مبينان في جدول 3.7.

جدول 2.7 (تابع): حساب تخصيص الدخل الأولي – شكل موجز – الموارد

الموارد

العمليات وقيود الموازنة	المؤسسات غير المالية	المؤسسات المالية	الحكومة العامة	الأسر أو العائلات	المؤسسات غير الهادفة للربح التي تخدم الأسر المعيشية	الاقتصاد الكلي	بقية العالم	السلع والخدمات	المجموع
فائض التشغيل ، الإجمالي	292	46	27	84	3	452			452
الدخل المختلط، الإجمالي				61		61			61
فائض التشغيل ، الصافي	135	34	0	69	0	238			238
الدخل المختلط، الصافي				53		53			53
تعويض الموظفين				1 154		1 154	2		1 156

الضرائب على الإنتاج والواردات			235			235			235
الإعانات			44-			44-			44-
دخل الملكية	96	149	22	123	7	397	38		435

ب. تعويضات الموظفين

1. تحديد الموظفين

7-28 ليس دائماً بديهياً ما إذا كان شخص ما موظفاً أو يعمل لحسابه الخاص، فعلى سبيل المثال، قد يكون بعض الأشخاص الذين يدفع لهم تبعاً للنتائج موظفين/ مستخدمين في حين البعض الأخر يكونوا يعملون لحسابهم الخاص. ويؤثر هذا الفرق كذلك على التقسيم القطاعي لقطاع الأسر. وتتمشى التعريفات الواردة في نظام الحسابات القومية مع قرارات المؤتمر الدولي لإحصائيين العمالة (**ICLS**) بشأن تعريفات الفئة السكانية النشطة اقتصادياً. وفيما يتعلق بنظام الحسابات القومية، وعلى الرغم مما سبق، يكمن الغرض الرئيسي في توضيح طبيعة علاقة العمل من أجل ضبط وتحديد الحد بين تعويض الموظفين وبين الأنواع الأخرى من المبالغ المستلمة، حيث أن بعض الأشخاص ممن يعملون في النواحي الإحصائية ربما يتم عدهم ضمن من يعملون ذاتياً أو لحسابهم الخاص كذلك وعلى وجه الخصوص يتم معاملة بعض ملاك شبه المؤسسات والملاك المديرين لمؤسساتهم في نظام الحسابات القومية كموظفين. وهناك مزيد من المناقشة حول مقياس قوة العمل والتعريفات المرتبطة بالمصطلحات المتعلقة بها في الفصل التاسع عشر.

علاقة الاستخدام

7-29 وهكذا، وحتى يتم تصنيف الشخص كموظف سواء كان موظفاً لدى الغير أو يعمل لحسابه الخاص لابد وأن يكون هذا الشخص منخرطاً في نشاط يقع ضمن حدود الإنتاج لنظام الحسابات القومية. وتتواجد العلاقة بين صاحب العمل تجاه الموظف عندما يكون هناك اتفاقاً خطياً أو شفهياً والذي ربما يكون بشكل رسمي أو غير رسمي بين منشأة ما وموظف ما وعادة ما يتم الدخول فيه وإبرامه طواعية من جانب الطرفين ويعمل من خلاله الشخص لصالح المنشأة في مقابل تعويض نقداً أو عيناً. ويستند الأجر عادة على الوقت الذي يتم استغراقه في العمل أو على بعض مؤشرات الأهداف الخاصة بكم الأعمال المنجزة

7-30 أما العاملين لحسابهم الخاص فهم أولئك الأشخاص الذين يعملون لأنفسهم وذلك عندما تكون المؤسسات أو المنشآت التي يملكونها لا يتم تمييزها سواء ككيانات قانونية منفصلة أو كوحدات مؤسسية منفصلة في نظام الحسابات القومية. وربما يكونوا أشخاصاً هم وحدهم المالكون أو مالكون بالمشاركة للمؤسسات الفردية التي يعملون بها، أو أعضاء في جمعية تعاونية للمنتجين أو كعمال أسر متشاركين (بمعني، أعضاء أسر يعملون في منشأة فردية بدون أجر).

جدول 3.7: حسابات دخل التنظيم وتخصيص الدخل الأولي الأخر – الاستخدامات

حساب دخل التنظيم

الاستخدامات

العمليات وقيود الموازنة	المؤسسات غير المالية	المؤسسات المالية	الحكومة العامة	الأسر أو العائلات	المؤسسات غير الهادفة للربح التي تخدم الأسر المعيشية	الاقتصاد الكلي	بقية العالم	السلع والخدمات	المجموع
دخل الملكية	87	153				240			240
الفائدة	56	106				162			162
الدخل الموزع للشركات									
الأرباح المعاد استثمارها في									

الاستثمار المباشر الأجنبي								
إنفاقات الدخل الاستثماري		47			47			47
الإيجار	31	0			31			31
دخل التنظيم، الإجمالي	301	42			343			343
دخل التنظيم ، الصافي	144	30			174			174

حساب تخصيص الدخل الأولي الأخر

الاستخدامات

العمليات وقيود الموازنة	المؤسسات غير المالية	المؤسسات المالية	الحكومة العامة	الأسر أو العائلات	المؤسسات غير الهادفة للربح التي تخدم الأسر المعيشية	الاقتصاد الكلي	بقية العالم	السلع والخدمات	المجموع
تعويض الموظفين									
الضرائب على الإنتاج والواردات							6		6
الإعانات									
دخل الملكية	47	15	42	41	6	151	63		214
الفائدة			35	14	6	55	13		68
الأرباح المعاد استثمارها في الاستثمار المباشر الأجنبي						0	14		14
الإيجار			7	27	0	34			34
رصيد الدخول الأولية، إجمالي / الدخل القومي، الإجمالي	254	27	198	1 381	4	1 864			1 864
رصيد الدخل الأولي، الصافي / الدخل القومي، الصافي	97	15	171	1 358	1	1 642			1 642

أ. العمال الذين يعملون في الإنتاج المتعهد به بالكامل من أجل استهلاكهم الذاتي النهائي له أو من أجل تكوين رأس مالهم الخاص سواء بشكل فردي أو جماعي يكونون عمالاً يعملون لحسابهم الخاص. وعلى الرغم من أن قيمة معينة يمكن احتسابها لمخرج خاص بإنتاج ذاتي على أساس التكاليف بما في ذلك تكاليف العمالة المقدرة إلا أنه لا يتم عمل أي احتساب أو عزوه إلى أجور العمال الذين يعملون في مثل هذا الإنتاج حتى في حالة المشاريع الجماعية أو المشتركة أو العامة المتعهد به من قبل مجموعات من الأفراد يعملون معاً. ويتم معاملة فائض القيمة المحتسبة للناتج وفق أي تكاليف مالية أو ضرائب على الإنتاج تم تحملها أو تكبدها صراحة على أنه دخل مختلط إجمالي.

ب. كذلك يتم معاملة عمال الأسر المشاركين أو المساهمين بما في ذلك هؤلاء الذين يعملون بدون أجر

في المنشآت الفردية سواء المشاركين كلياً أو جزئياً في إنتاج السوق هم الآخرين على أنهم يعملون لحسابهم الخاص.

31-7 31.7 يتم معاملة مكافآت الذين يعملون لأنفسهم أو لحسابهم الخاص على أنها دخل مختلط.

ج. وقد يكون مجمل الأسهم العادية لمؤسسة أو منشأة ما مملوكاً لمساهم واحد أو لمجموعة صغيرة من المساهمين؛ وبالتالي أيضاً عندما يعمل هؤلاء المساهمون لتلك المؤسسة ويحصلون على مكافآت أو أجور مدفوعة بخلاف الأرباح الموزعة يتم معاملة هؤلاء المساهمين على أنهم موظفين. كما يتم معاملة ملاك شبه المؤسسات الذين يعملون في شبه المؤسسات هذه ويحصلون على مكافآت أو أجور مدفوعة بخلاف سحب الأرباح أو المكاسب من شبه المؤسسة على أنهم موظفين.

32-7 32.7 الطلاب بوصفهم مستهلكين للخدمات التعليمية والتدريبية ليسوا موظفين؛ بيد أنه إذا كان لدى الطلاب التزام رسمي يشاركون من خلاله بجهودهم كمدخل في عملية إنتاج بمنشأة أو مؤسسة ما على سبيل المثال كمتدربين أو كفئات مشابهة من العمال المتدربين أو الكتبة المتمرنين أو كممرضين طلبة أو كمساعدين في البحوث أو في التدريس أو كمتدربين في المستشفيات، وما إلى ذلك، يتم معاملتهم على أنهم موظفين سواء كانوا يحصلون على أي مكافآت أو أجور نقداً في مقابل العمل الذي يؤدونه بالإضافة على التدريب الذي يحصلون عليه كنوع من الأجر العيني من عدمه.

د. وربما يكون العمال الذين يعملون خارج مركز العمل ونطاقه موظفين أو يعملون لحاسبهم الخاص اعتماداً على وضعهم وظروفهم الدقيقة؛ ويتم تحديد وتوصيف معاملة العمال الذين يعملون خارج مركز العمل ونطاقه بمزيد من التفصيل أدناه.

جدول 3.7 (تابع): حسابات دخل التنظيم وتخصيص الدخل الأولي الأخر – الموارد

حساب دخل التنظيم
الموارد

العمليات وقيود الموازنة	المؤسسات غير المالية	المؤسسات المالية	الحكومة العامة	الأسر أو العائلات	المؤسسات غير الهادفة للربح التي تخدم الأسر المعيشية	الاقتصاد الكلي	بقية العالم	السلع والخدمات	المجموع
فائض التشغيل ، الإجمالي	292	46	27	84	3	452			452
الدخل المختلط، الإجمالي				61		61			61
فائض التشغيل ، الصافي	135	34	0	69	0	238			238
الدخل المختلط، الصافي				53		53			53
دخل الملكية	96	149				245			245
الفائدة	33	106				139			139
الدخل الموزع للشركات	10	25				35			35
الأرباح المعاد استثمارها في الاستثمار الأجنبي المباشر	4	7				11			11
إنفاقات دخل الاستثمار	8	8				16			16
الإيجار	41	3				44			44

حساب تخصيص أو توزيع الدخل الأولي الأخر
الموارد

العمليات وقيود الموازنة	المؤسسات غير المالية	المؤسسات المالية	الحكومة العامة	الأسر أو العائلات	المؤسسات غير الهادفة	الاقتصاد الكلي	بقية العالم	السلع والخدمات	المجموع

				للربح التي تخدم الأسر المعيشية					
دخل المشروع، الإجمالي	301	42				343			343
دخل التنظيم، الصافي	144	30				174			174
تعويض الموظفين			1 154			1 154	2		1 156
الضرائب على الإنتاج والواردات			235			235			235
الإعانات			44-			44-			44-
دخل الملكية			22	7	123	152	38		190
الفائدة			14	7	49	70	21		91
الأرباح المعاد استثمارها في الاستثمار الأجنبي المباشر			0	0	3	3	0		3
الإيجار			0	0	21	21			21

أرباب العمل و العاملون لحسابهم الخاص

33-7 يمكن تقسيم الأشخاص الذين يعملون لحساب أنفسهم إلى مجموعتين؛ أولئك الذين يشركون ولا يشركون موظفين بأجر على أساس مستمر، حيث يوصف هؤلاء الذين يشركون موظفين على أساس مستمر بأرباب العمل كما يوصف الذين يعملون بدون موظفين بأجر يوصفون بالمشتغلين لحساب أنفسهم ويستفاد من هذا التمييز في أغراض التوزيع والتصنيف القطاعي لقطاع الأسر. ويمكن تقسيم المشتغلين لحساب أنفسهم هم أنفسهم إلى عمال يعملون من خارج مركز العمل ونطاقه والذين يعملون وفقاً لنوع ما من العقود الرسمية أو غير الرسمية لتقديم السلع أو الخدمات لمنشأة أو مؤسسة بعينها وإلى مشتغلين لحسابهم الخاص عاديين ممن قد يكونوا مشاركين إما في إنتاج السوق أو في الإنتاج الخاص باستهلاكهم الخاص النهائي أو لتكوين رأس مالهم الخاص.

العمال الخارجيون

34-7 العامل الخارجي هو شخص يوافق على العمل لصالح مشروع أو منشأة معينة أو لتقديم وتوريد قدر معين من السلع أو الخدمات لمنشأة بعينها من خلال ترتيب مسبق أو عقد مع هذه المنشأة في حين أن مكان هذا الشخص لا يكون في نطاق أي من المنشآت التي تشكل تلك المنشأة. ولا تتحكم المنشأة أو المؤسسة في الوقت المستغرق في العمل من قبل مشتغل من خارج مركز العمل كما لا تتحمل المنشأة مسؤولية الظروف التي يتم فيها إنجاز هذا العمل رغم أنه يمكن لها إجراء بعض الفحوصات أو عمليات التحقق من جودة العمل ونوعيته. ويعمل معظم المشتغلين من خارج مركز العمل من البيت ولكن قد يستخدمون أماكن أخرى للعمل يختارونها بشكل شخصي. وبعض المشتغلين من خارج مركز العمل يتم تزويدهم بالمعدات أو المواد أو كليهما التي يستخدمونها في العمل من قبل منشأة ما في حين أن البعض الأخر منهم ربما يقوم بشراء معداته أو مواده الخاصة أو كليهما بنفسه. وعلى أية حال، يضطر المشتغلون من خارج مركز العمل على تكبد بعض تكاليف الإنتاج بأنفسهم؛ على سبيل المثال، مبالغ الإيجار الفعلية أو المحتسبة الخاصة بالمباني التي يعملون منها؛ التسخين أو الإضاءة والطاقة أو التخزين أو المواصلات، وما إلى ذلك.

35-7 لدى العمال من خارج مركز العمل بعض خصائص وخصائص الموظفين وبعض من خصائص وخصائص المشتغلين لحاسبهم الخاص؛ ويتم تحديد الطريقة التي يتم تصنيفهم وفقاً لها بالأساس من خلال القاعدة التي يتم بها مكافأتهم أو حصولهم على أجورهم. ويمكن التوصل إلى اختلاف أو تمييز بين اثنتين من الحالات واللتين من حيث المبدأ مختلفتين إلى حد كبير عن بعضهما البعض:

أ.

حصل الشخص على أجره بشكل مباشر أو غير مباشر على أساس قدر العمل المنجز مما يعني تبعاً لقدر العمل الذي ساهم به كمدخل في بعض عمليات الإنتاج وبصرف النظر عن قيمة المخرج المنتج أو ربحية عملية الإنتاج. ويعني

هذا النوع من الأجر أو المكافأة أن العامل موظف.

ب. لدخل الذي يحصل عليه الشخص عبارة عن وظيفة من الوظائف التي يؤديها قيمة المخرجات من بعض عمليات الإنتاج التي يكون هذا الشخص مسئولا عنها مهما كبر أو صغر قدر العمل الذي أدخل في عملية الإنتاج. ويعني هذا النوع من الأجر أو المكافأة أن العامل يعمل لحساب نفسه.

36-7 وفي الممارسة العملية، قد لا يكون من السهل دوماً التمييز بين الموظفين والذين يعملون لحساب أنفسهم على أساس تلك المعايير؛ ولابد أن يتم معاملة المشتغلين من خارج مركز العمل والذين يقومون بتوظيف آخرين والدفع لهم للعمل لصالحهم على أنهم عاملين يعملون لحساب أنفسهم مالكين لمنشآت فردية أي بمعني أخر أرباب عمل. ولذلك، فإن لب المسألة هو التمييز بين العاملين الخارجيين لحساب أنفسهم وبين الموظفين.

37-7 يعتبر العامل من خارج مركز العمل موظفاً ا عندما تتواجد علاقة عمل بين المنشأة وبينه؛ ويعني ذلك تواجد عقد عمل أو اتفاق صريح يتفق من خلاله على أن يتم الدفع للمشتغل من خارج مركز العمل أو منحه مكافآت على أساس العمل المنجز. وعلى العكس من ذلك، يعتبر المشتغل من خارج مركز العمل عامل لحساب أنفسهم عندما لا يتواجد مثل هذا العقد أو اتفاق العمل الصريح وحين يعتمد الدخل المكتسب من قبل العامل من خارج مركز العمل على قيمة السلع أو الخدمات المقدمة للمنشأة أو المشروع. وهذا يوحي بأن القرارات بسوق العمل ونطاق العمليات والتمويل هي أمور على الأرجح ستكون في أيدي العمال الخارجيين مركز العمل الذين يعملون لحساب أنفسهم الذين هم الآخرين في غالب الأمر يملكون أو يؤجرون الآلات أو المعدات التي يعملون عليها.

جدول 4.7: حساب توليد الدخل– تعويض الموظفين – الاستخدامات

الاستخدامات

العمليات وقيود الموازنة	المؤسسات غير المالية	المؤسسات المالية	الحكومة العامة	الأسر أو العائلات	المؤسسات غير الهادفة للربح التي تخدم الأسر المعيشية	الاقتصاد الكلي	بقية العالم	السلع والخدمات	المجموع
تعويض الموظفين	986	44	98	11	11	1 150			1 150
الأجور والمرتبات	841	29	63	11	6	950			950
مساهمات أرباب العمل الاجتماعية	145	15	35	0	5	200			200
مساهمات أرباب العمل الاجتماعية الفعلية	132	14	31	0	4	181			181
مساهمات أرباب العمل الفعلية في معاشات التقاعد	122	14	28	0	4	168			168
مساهمات أرباب العمل الفعلية في غير معاشات التقاعد	10	0	3	0	0	13			13
مساهمات أرباب العمل الاجتماعية المحتسبة	13	1	4	0	1	19			19
مساهمات أرباب العمل المحتسبة في معاشات التقاعد	12	1	4	0	1	18			18
مساهمات أرباب العمل المحتسبة في غير معاشات التقاعد	1	0	0	0	0	1			1
الضرائب على الإنتاج والواردات						235			235
الإعانات						44-			44-
فائض التشغيل، الإجمالي	292	46	27	84	3	452			452

الدخل المختلط، الإجمالي			61		61			61
استهلاك رأس المال الثابت على إجمالي فائض التشغيل	157	12	27	15	3	214		
استهلاك رأس المال الثابت على إجمالي الدخل المختلط				8		8		
فائض التشغيل، صافي	135	34	0	69	0	238		238
الدخل المختلط، صافي				53		53		53

38-7 يكمن في حالة المشتغل من خارج مركز العمل تضمينات وأثار بالنسبة للحسابات؛ فعندما يكون المشتغل من خارج مركز العمل عامل يعمل لحساب أنفسهم يشكل حينئذ الدفع أو الأجر المقدم من المنشأة إلى المشتغل شراءً لسلع أو خدمات وسيطة. وبالنسبة للعامل من خارج مركز العمل يمثل الدفع أو الأجر المدفوع من قبل المنشأة قيمة المخرج وكما يكون الفائض عن التكاليف المباشرة بالنسبة للمشتغل من خارج مركز العمل (والذي يتم معاملته على أنه استهلاك وسيط) دخلاً مختلطاً إجمالياً. وعندما يكون المشتغل من خارج مركز العمل موظفاً يشكل الأجر تعويضاً للموظفين ومن ثم يتم دفعه من أصل القيمة المضافة للمنشأة. وبناءاً على ذلك، تؤثر حالة المشتغل من خارج مركز العمل ووضعه على توزيع الدخول بين تعويض الموظفين بالمنشأة العاملين لحساب أنفسهم وبين صافي الدخل المختلط لأسرة العامل.

2. مكونات تعويضات المستخدمين

39-7 يتم قيد تعويض المستخدمين أدنى بند الاستخدامات في حساب توليد الدخل وأسفل بند الموارد في حساب تخصيص الدخل الأولي؛ ويوجد جانب الاستخدامات في حساب توليد الدخل والذي يبين الإدخالات المفصلة لتعويض الموظفين في جدول 4.7 كما يوجد جانب الموارد المقابل له من حساب تخصيص الدخل في جدول 5.7. إلى جانب ذلك، فإن القيد الوحيد بعيداً عن قيود الموازنة وذات الصلة بهذه الحسابات والذي لم يتم عرضه هو المدخل الخاص بتعويضات الموظفين المستحقة الدفع من قبل بقية العالم وهو الذي يظهر في جانب الاستخدامات من حساب تخصيص الدخل الأولي.

40-7 وكما لوحظ فيما سبق، يعرف تعويض الموظفين على أنه مجموع الأجور أو المكافآت سواء نقداً أو عيناً المستحق الدفع من قبل منشأة أو مؤسسة ما للموظفين في مقابل العمل الذي قاموا به خلال الفترة المحاسبية.

41-7 يتم قيد تعويضات الموظفين على أساس الاستحقاق؛ بمعنى أنه يتم قياسه من خلال قيمة الأجور أو المكافآت النقدية أو العينية التي يصبح للموظف الحق في الحصول عليها من صاحب عمل معين فيما يتعلق بالعمل المنجز خلال الفترة المعنية سواء تم دفعها مقدماً أو بالتزامن مع أداء العمل أو بعد إتمام العمل نفسه. ولا يكون هناك أي تعويض للموظفين مستحق دفعه فيما يتعلق بالعمل غير المدفوع/ بدون أجر المضطلع به طواعية بما في ذلك العمل الذي يقوم به أعضاء أسرة ما في نطاق منشأة أو مؤسسة فردية مملوكة لنفس الأسرة. ولا يتضمن تعويض الموظفين أي ضرائب مستحقة الدفع من قبل صاحب العمل على مجموع الأجور أو المرتبات أو قائمة الحساب الخاص بها؛ على سبيل المثال؛ الضريبة من واقع كشوف المرتبات، حيث أن مثل هذه الضرائب يتم معاملتها على أنها ضرائب على الإنتاج وفق نفس الطريقة التي تتم مع الضرائب على المباني أو الأراضي أو غير ذلك من الأصول المستخدمة في الإنتاج.

42-7 **تتألف تعويضات الموظفين من مكونين رئيسيين:**

أ. الأجور والرواتب المستحقة الدفع نقداً أو عيناً؛

ب. اشتراكات التأمين الاجتماعي المستحقة الدفع من قبل أرباب العمل والتي تشمل الاشتراكات في نظم الضمان الاجتماعي فضلاً عن الاشتراكات الاجتماعية الفعلية في غير ذلك من نظم وترتيبات التأمين الاجتماعي ذات الصلة بالعمل وكذلك الاشتراكات الاجتماعية المحتسبة في غيرها من نظم الضمان الاجتماعي المتعلقة بالعمل.

يتم مناقشة برامج الضمان الاجتماعي وطبيعة الفوائد والمنافع التي تقدمها مثل هذه البرامج في القسم (د) من الفصل الثامن.

جدول 5.7: حساب تخصيص الدخل الأولي – تعويضات الموظفين – الموارد

الموارد

العمليات وقيود الموازنة	المؤسسات غير المالية	المؤسسات المالية	الحكومة العامة	الأسر أو العائلات	المؤسسات غير الهادفة للربح التي تخدم الأسر المعيشية	الاقتصاد الكلي	بقية العالم	السلع والخدمات	المجموع
فائض التشغيل، الإجمالي	292	46	27	84	3	452			452

الدخل المختلط، الإجمالي				61			61		61
فائض التشغيل، صافي	135	34	0	69	0	0	238		238
الدخل المختلط، صافي				53			53		53
تعويضات الموظفين				1 154		2	1 154		1 156
الأجور والمرتبات				954		2	954		956
اشتراكات صاحب العمل الاجتماعية				200		0	200		200
اشتراكات صاحب العمل الاجتماعية الفعلية				181		0	181		181
اشتراكات صاحب العمل الفعلية في معاشات التقاعد				168		0	168		168
اشتراكات صاحب العمل الفعلية في غير معاشات التقاعد				13		0	13		13
اشتراكات صاحب العمل الاجتماعية المحتسبة				19		0	19		19
اشتراكات صاحب العمل المحتسبة في معاشات التقاعد				18		0	18		18
اشتراكات صاحب العمل المحتسبة في غير معاشات التقاعد				1		0	1		1
الضرائب على الإنتاج والواردات					235		235		235
الإعانات/ الدعم					44-		44-		44-
دخل الملكية	96	149	7	123	22	38	397		435

الأجور والمرتبات

43-7 تشمل الأجور والمرتبات قيم أي اشتراكات اجتماعية وضرائب دخل وما إلى ذلك مستحقة للدفع من قبل الموظف حتى وإن تم فعلياً احتجازها من قبل صاحب العمل لأوجه ملائمة إدارية أو لغير ذلك من الأسباب وتم دفعها بشكل مباشر لبرامج أو أنظمة الضمان الاجتماعي أو للسلطات الضريبية وما إلى ذلك نيابة عن الموظف. ويجوز أن يتم دفع الأجور والرواتب بطرق مختلفة بما يشمله ذلك من السلع أو الخدمات المقدمة للموظفين كأجور عينية بدلاً من المكافآت أو الأجور أو بالإضافة إليها.

الأجور والمرتبات المدفوعة نقدا

44-7 **الأجور والمرتبات المدفوعة نقدا تشتمل على الأنواع التالية من الأجور:**

أ. الأجور والمرتبات المستحقة الدفع على فترات منتظمة أسبوعياً أو شهرياً أو وفق فترات زمنية أخرى بما في ذلك المدفوعات التي تتم تبعاً للنتائج والمدفوعات بالقطعة أو بالمقاولة؛ وكذلك المدفوعات المحسنة أو المسموحات أو بدلات العمل الخاصة المخصصة للعمل الإضافي سواء ليلياً أو في عطلات نهاية الأسبوع أو في غير ذلك في الساعات غير الاجتماعية؛ فضلاً عن المسموحات أو بدلات العمل المخصصة للعمل بعيداً عن الوطن أو في ظل ظروف خطرة أو مزعجة؛ وعلاوات الهجرة أو الاغتراب المخصصة للعمل بالخارج، وما إلى ذلك.

ب. العلاوات أو البدلات التكميلية التي تدفع بانتظام مثل بدلات السكن أو البدلات المخصصة لتغطية تكاليف السفر من وإلى العمل ولكن باستثناء الفوائد الاجتماعية (أنظر أدناه).

ج. الأجور أو والمرتبات التي يتم دفعها للموظفين بعيداً عن العمل لفترات قصيرة؛ على سبيل المثال، في الأجازات والعطلات أو نتيجة للتوقف المؤقت للإنتاج باستثناء فترة الغياب بداعي المرض أو الإصابة وما إلى ذلك (أنظر أدناه).

د. العلاوات المخصصة لأغراض معينة أو غير ذلك من المدفوعات الاستثنائية والمرتبطة بالأداء العام للمؤسسة والتي تتم في إطار برامج للحوافز؛

ه. العمولات و الإكراميات والبقاشيش التي يحصل عليها الموظفين؛ وينبغي أن تعامل هذه الأنواع من المكافآت أو الأجور كمدفوعات نظير خدمات تقدمها المؤسسة الموظفة للعامل، وكذا ينبغي تضمينها في المخرج والقيمة المضافة الإجمالية للمؤسسة المشغلة عندما يتم دفعها بشكل مباشر للموظفين من قبل طرف ثالث.

45-7 لا تشمل الأجور والمرتبات النقدية سداد أصحاب العمل للنفقات التي تتم من جانب الموظفين أو التعويض عنها تلك النفقات التي يتم تكبدها من أجل تمكين هؤلاء الموظفين من أداء مهام وظائفهم أو تنفيذ أعمالهم. على سبيل المثال؛

أ. التعويض عن نفقات السفر أو الانتقال أو الصرف من الخدمة أو النفقات ذات الصلة من جانب الموظفين عندما يضطلعوا بوظائف جديدة أو عندما يطلب منهم أصحاب العمل خاصتهم نقل أماكن مسكنهم إلى أماكن مختلفة من البلد أو لبلد أخر.

ب. التعويض عن النفقات من قبل أصحاب العمل فيما يتعلق بالأدوات والمعدات أو الملابس الخاصة أو غيرها من البنود التي تكون هناك حاجة إليها بشكل حصري أو أساسي لتمكينهم من القيام بعملهم.

ويتم التعامل مع المبالغ التي يتم سدادها أو التعويض عنها على أنها استهلاك وسيط من قبل أرباب العمل؛ وإلى الحد الذي لا يتم فيه تعويض الموظفين الذين يطلب منهم وفقاً لعقود عملهم أن يبتاعوا الأدوات والمعدات والملابس الخاصة وما إلى ذلك تعويضاً كاملاً فإن النفقات التي يتكبدونها خلال ذلك ينبغي أن يتم خصمها من المبالغ التي يحصلون عليها في شكل أجور ومرتبات وتبعاً لذلك يزداد استهلاك أصحاب العمل الوسيط. ولا تشكل النفقات على البنود المطلوبة بشكل حصري أو أساسي للعمل جزء من نفقات الاستهلاك النهائية للأسرة سواء تم تعويضها أو استردادها من عدمه.

46-7 كذلك، فإن الأجور والمرتبات لا تشكل فوائد التأمين أو الضمان الاجتماعي المدفوع من قبل أرباب العمل في شكل:

أ. أ. المسموحات أو البدلات الخاصة بالأطفال أو الزوج أو العائلة أو التعليم أو غير ذلك فيما يتعلق بالمعالين؛

ب. ب. المدفوعات التي تصرف بالكامل أو التي يتم الإنزال منها أو معدلات الأجور أو الرواتب التي تصرف للعمال المتغيبين عن العمل بسبب المرض أو الإصابات العرضية أو إجازة الأمومة إلى غير ذلك؛

ج. ج. تعويضات نهاية الخدمة أو الإقالة أو الفصل عن العمل التي تدفع للعمال أو لورثتهم والذين فقدوا وظائفهم نتيجة الزيادة عن حاجة العمل أو العجز أو الموت الفجائي، وما إلى ذلك.

وفي واقع الممارسة العملية، قد يكون من الصعب الفصل بين مدفوعات الأجور أو الرواتب أثناء فترات الغياب القصيرة نتيجة المرض أو الحوادث إلى غير ذلك عن باقي مدفوعات الأجور والمرتبات وفي هذه الحالة يتم تجميعهم جميعاً معاً.

47-7 وفي بعض الحالات، قد لا يتم تقديم منافع مثل سيارة أو اشتراكات معاش إضافي مجاناً ولكن يتم "شراءها" من صاحب العمل من خلال اقتطاع جزء من الراتب؛ ويكمن عامل الجذب في مثل هذه البرامج في المزايا الضريبية التي تصاحبها، فسيارة يتم شراءها من صاحب العمل وتباع للموظف ربما تخضع لمعدل ضريبة أقل مقارنة بسيارة أخرى اشتراها فرد عادي، كما أن اشتراكات المعاش يمكن أن يتم إخضاعها لضريبة مختلفة عن باقي الدخل إذا ما تم حسمها على أساس الأصل. وفي هذه الحالات، ينبغي أن يقيد الراتب كاملاً كمبلغ مستحق الدفع نقداً جنباً إلى جنب مع التكلفة على الموظف والمبينة فيما يخص إنفاق الاستهلاك أو اشتراك المعاش وما إلى ذلك، حسب الاقتضاء.

الأجور والمرتبات العينية

48-7 ربما يكافئ أرباب العمل موظفيهم بشكل عيني لأسباب مختلفة؛ على سبيل المثال:

أ. قد تكون هناك مزايا ضريبية لصاحب العمل أو للموظف أو لكليهما عن طريق تجنب المدفوعات النقدية؛

ب. قد يرغب صاحب العمل في التخلص من المخرجات التي تكون فائضة عن العرض من حين لأخر أو بشكل دوري.

49-7 ربما يحقق الدخل العيني مستوى رضاء أقل من الدخل النقدي وذلك لأن الموظفين يكونون غير أحرار في اختيار الطريقة التي ينفقون بها هذا الدخل العيني؛ حيث أن بعض السلع أو الخدمات التي تقدم للموظفين قد تكون من فئة أو نوعية عادة لن يشتريها الموظف. ومع ذلك، لابد وأن يتم تقييم هذه السلع أو الخدمات بشكل متسق مع باقي السلع والخدمات، فعندما يتم شراء السلع أو الخدمات من قبل صاحب العمل ينبغي أن يتم تقييم أسعارها وفق أسعار المشترين الطبيعيين. وعندما يتم إنتاجها من قبل صاحب العمل ينبغي أن يتم تقدير سعرها وفق أسعار المنتجين الطبيعيين.

وعندما يتم تقديم هذه السلع أو الخدمات مجاناً يتم إعطاء قيمة هذه الأجور والمرتبات العينية بكامل قيمة السلع والخدمات المعنية، أما إذا تم تقديمها بأسعار مخفضة فإن قيمة الأجور والمرتبات العينية يتم منحها وفقاً للفرق بين القيمة الكاملة للسلع والخدمات وبين المبلغ المدفوع من قبل الموظفين.

50-7 تعامل السلع أو الخدمات التي يكون أصحاب العمل ملزمين بتقديمها لموظفيهم من أجل تمكينهم من تنفيذ أعمالهم على أنها استهلاك وسيط من قبل صاحب العمل؛ على سبيل المثال، ملابس واقية خاصة. وهناك قائمة بمثل هذه البنود واردة في الفقرة 222.6. وعلى الجانب الأخر، تتألف المكافآت أو الأجور العينية من السلع والخدمات التي لا تكون لازمة للعمل ويمكن استخدامها من قبل الموظفين في أوقاتهم الخاصة ووفق تقديرهم الخاص ولإشباع احتياجاتهم أو رغباتهم أو تلك الخاصة بباقي أفراد أسرهم.

51-7 وتقريباً أي نوع من سلعة أو خدمة استهلاكية يمكن تقديمها كمكافأة أو أجر عيني؛ ويشمل ما يلي على بعض الأنواع الأكثر شيوعاً من السلع والخدمات التي يتم تقديمها مجاناً أو بأسعار مخفضة من قبل أصحاب العمل لموظفيهم:

أ. الوجبات والمشروبات المقدمة على أساس منتظم بما في ذلك أي عنصر دعم بكافيتريا (ولأسباب عملية، ليس من الضروري إجراء أي تقديرات للوجبات والمشروبات المستهلكة كجزء من وسائل الترفيه الرسمية أو خلال رحلة تجارية أو خاصة بالعمل)؛

ب. خدمات السكن أو الإقامة من الفئة التي يمكن الاستفادة منها بالنسبة لجميع أفراد الأسرة التي ينتمي إليها الموظف؛
ج. خدمات السيارات أو السلع المعمرة الأخرى التي يتم توفيرها للاستخدام الشخصي للموظفين؛
د. السلع والخدمات المنتجة كمخرجات من عمليات الإنتاج الخاصة بصاحب العمل، مثل السفر المجاني للموظفين عبر السكك الحديدية أو خطوط النقل الجوية، أو الفحم المجاني لعمال المناجم؛
ه. مرافق الرياضة أو الترفيه أو العطلات التي يتم توفيرها للموظفين ولأسرهم؛
و. المواصلات من وإلى العمل سواء تم تقديمها مجاناً أو من خلال مواقف سيارات مدعومة مالياً، أو الدعم المالي للمواصلات عندما يكون لزاماً استعمال وسائل المواصلات خلافاً لذلك لإنجاز العمل.
ز. رعاية أطفال الموظفين.

52-7 لدى بعض الخدمات المقدمة من قبل أصحاب العمل مثل وسائل النقل من وإلى العمل ومواقف السيارات ورعاية الأطفال بعض من خصائص وخصائص الاستهلاك الوسيط؛ ومع ذلك، فإن أصحاب العمل ملزمين بتوفير هذه التسهيلات لجذب العمالة وللإبقاء عليها وليس بسبب طبيعة العملية الإنتاجية أو للظروف البدنية التي يعمل الموظفون في ظلها. وإذا ما أخذنا كل شيء في الاعتبار، فإن مثل هذه الخدمات تبدو كثيراً مشابهة للأنواع الأخرى من تعويضات الموظفين عنها كاستهلاك وسيط، فالكثير من العمال يضطرون إلى دفع ثمن انتقالهم من وإلى العمل ولمواقف السيارات وللحصول على رعاية لأطفالهم من أصل دخولهم الخاصة ورغم ذلك فإن النفقات ذات الصلة بها يجرى قيدها على أنها نفقات استهلاك نهائي.

53-7 وتعد السيارة مثالاً حياً على عنصر متكرر يتم تقديمه كدخل عيني؛ فالسيارة يمكن توفيرها مجاناً للموظف ولكن لأغراض ضريبية يتم ملازمة هذه الميزة بمبلغ نقدي محتسب أو صوري. وفي أي بلد يتم فيها تقديم الكثير من السيارات كميزات مضافة لأجور الموظفين فإن القدرة الشرائية أو سلطة الشراء لدى صاحب العمل قد تكون مماثلة لقدرته على الحصول على خصم كبير على سعر شراء السيارة. وهكذا، يحصل الموظف على سيارة من نوعية أعلى مقارنة بما قد كان سيحصل عليه بالمقابل النقدي لها في حالة ابتاعها فرد عادي. وينبغي أن يتم تقدير قيمة السيارة بالنسبة للموظف على أساس التكلفة الفعلية التي تحملها صاحب العمل.

54-7 قد تشمل أيضاً المكافآت أو الأجور العينية قيمة الفائدة المقتطعة من قبل أصحاب العمل عندما يقومون بتقديم قروض لموظفيهم وفق معدلات فائدة منخفضة أو حتى منعدمة لأغراض شراء منازل أو أثاث منزلي أو غير ذلك من السلع أو الخدمات. ويمكن تقدير هذه القيمة على أساس المبلغ المالي الذي كان سيتوجب على الموظف دفعه لو أنه تم تحميل أو تقدير رهن عقاري متوسط أو قرض استهلاكي أو عائلي أو معدلات فائدة بمبلغ مالي ينقص عن الفائدة التي تم دفعها فعليا. وقد تكون المبالغ المالية المتضمنة أو المعنية كبيرة عندما تكون معدلات الفائدة الاسمية مرتفعة جداً بسبب التضخم ولكن على خلاف ذلك قد تكون هذه المبالغ صغيرة للغاية وغير محددة المقدار لحد بعيد وبالتالي لا تستحق تقديرها.

حق شراء وبيع الأسهم

55-7 ثمة شكل أخر للدخل العيني ينشأ من الممارسة التي ينح صاحب العمل الموظف خيار شراء السندات أو الأسهم في وقت لاحق مستقبلاً. ويتم توصيف تفاصيل تقدير وقيد خيارات الأسهم في الجزء السادس من الفصل السابع عشر.

مساهمات أرباب العمل الاجتماعية

56-7 مساهمات أرباب العمل الاجتماعية هي المساهمات الاجتماعية المستحق دفعها من قبل أرباب العمل لصناديق التأمينات أو الضمانات الاجتماعية أو لغيرها من برامج أو نظم الضمان الاجتماعي المرتبطة بالعمل من أجل تأمين منافع اجتماعية لموظفيهم؛ وتدار برامج الضمان الاجتماعي من قبل الحكومة العامة، وهناك برامج أخرى من برامج الضمان الاجتماعي ذات الصلة بأرباب العمل يشرف على إدارتها أرباب العمل أنفسهم سواء من خلال شركة تأمين أو ربما من خلال نظام مستقل لمعاشات التقاعد.

57-7 لما كانت مساهمات أرباب العمل الاجتماعية تتم لصالح فائدة موظفيهم فإن قيمة هذه الاشتراكات يتم قيدها كمكون من مكونات تعويضات الموظفين جنباً إلى جنب مع الأجور والمرتبات العينية والنقدية. ومن ثم يتم قيد المساهمات الاجتماعية من حيث أنه يتم سدادها من قبل الموظفين كتحويلات جارية لنظم وبرامج الضمان الاجتماعي أو لغيرها من برامج التأمين الاجتماعي المتعلقة بالعمل. وعلى الرغم من أنه من الناحية الإدارية يكون أكثر كفاءة أن يدفع أرباب العمل هذه المساهمات نيابة عن موظفيهم إلا أنه لابد ألا يتم السماح لذلك الأمر بأن يحجب الواقع الاقتصادي الكامن. وفي الواقع، لا تكون المبالغ المدفوعة من قبل صاحب العمل لبرامج الضمان الاجتماعي أو لغيرها من نظم التأمين الاجتماعي المرتبطة بالعمل تحويلاً جارياً للصندوق من جانب صاحب العمل، فالتحويل يتم بين الموظف وبرنامج الضمان الاجتماعي أو غيره من نظم التأمين أو الضمان الاجتماعي المرتبط بالعمل من أصل الأجور التي يدفعها رب العمل. ويسير هذا الوضع بشكل متواز مع الحالة التي يخصم فيها أرباب العمل ضرائب الدخل المستحقة الدفع من قبل الموظفين من

الأجور أو المرتبات ويتم دفعها مباشرة للسلطات الضريبية. وفي هذه الحالة، فمن الواضح أن الضرائب لا تكون تحويلات جارية مستحقة الدفع من قبل أرباب العمل. وجرى العرف على وصف مساهمات أصحاب العمل الاجتماعية على أنه يتم إعادة توجيهها في الحسابات من خلال حسابات توزيع الدخل الأولية والثانوية الخاصة بالموظفين. ومع ذلك، تصور الحسابات مختلف المدفوعات والمقبوضات بصورة سليمة. بالإضافة إلى ذلك، فإن الدفع المباشر للمساهمات الاجتماعية أو لضرائب الدخل من قبل أصحاب العمل لبرامج ونظم الضمان الاجتماعي أو غيرها من برامج التأمين الاجتماعي المرتبط بالعمل أو للسلطات الضريبية ما هي إلا طريق مختصر يتخذ على أساس الملائمة والكفاءة الإدارية.

58-7 يتم أولاً قيد مبلغاً مساوياً في القيمة للاشتراكات الاجتماعية لأرباب العمل (الضمان الاجتماعي) في حساب توليد الدخل بوصفه أحد مكونات تعويضات أو أجور الموظفين ومن ثم يتم قيده إما في حساب التوزيع الثانوي للدخل من حيث أن يجرى تحويله من قبل الأسر إلى صناديق الضمان الاجتماعي أو لغيرها من برامج التأمين الاجتماعي المرتبطة بالعمل وحسبما يكون الوضع أو يتم قيده في حساب استخدامات الدخل كمبلغ مدفوع من قبل الأسر نظير الخدمات المالية المرتبطة بإدارة وتشغيل هذه البرامج. ويتم تسجيل المعاملات في وقت واحد في جميع الحسابات الثلاثة وقتما يتم تنفيذ العمل الذي يؤدي إلى شرط دفع الاشتراكات. ويمكن أن تكون الاشتراكات المدفوعة لنظم الضمان الاجتماعي مبالغاً ثابتة لكل موظف أو قد تختلف تبعاً لمستويات الأجور أو المرتبات المدفوعة. وتعتمد المبالغ المدفوعة في إطار برامج التأمين الاجتماعي الأخرى المرتبطة بالعمل على ترتيبات يتم الاتفاق عليها بين أصحاب العمل والموظفين.

59-7 هناك نوعان من نظم التأمين أو الضمان الاجتماعي فيما يتعلق بالمعاشات التقاعدية؛ ويوصفان بنظم المساهمات المحددة ونظم المنافع المحددة. أما عن نظام الاشتراكات المحددة فيكون عندما يتم تحديد المزايا أو المنافع من جانب الاشتراكات التي تتم بالفعل تجاه النظام. أما في ظل نظام المنافع المحددة فإن المنفعة أو الميزة النهائية يتم حسابها عن طريق الصيغة الواردة في أحكام نظام التأمين الاجتماعي. وبالمثل، يمكن أيضاً تحديد الزيادة في استحقاق الموظف لقاء فترة عمله خلال فترة المحاسبة الجارية عن طريق الصيغة ذاتها.

60-7 تقسم المساهمات التي تتم من جانب أصحاب العمل لنظم وبرامج الضمان الاجتماعي إلى مساهمات فعلية و مساهمات محتسبة أو صورية.

61-7 بالنسبة لكل من المساهمات الفعلية والمحتسبة يتم عرض المكونات المرتبطة بالمعاشات التقاعدية وغيرها من المزايا والمنافع بصورة منفصلة عن بعضها.

مساهمات أرباب العمل الفعلية في برامج الضمان الاجتماعي

62-7 تتألف مساهمات أرباب العمل الفعلية في برامج الضمان الاجتماعي من مساهمات فعلية تتم لكل من الضمان الاجتماعي وغيرها من النظم والبرامج المرتبطة بالعمل على حد سواء. ويتم عرض مساهمات ذات الصلة بالمعاشات التقاعدية وبغير ذلك من المنافع أو الميزات بصورة منفصلة.

مساهمات أرباب العمل المحتسبة في برامج الضمان الاجتماعي

مساهمات أرباب العمل المحتسبة في معاشات التقاعد

63-7 لا توجد مساهمات محتسبة لبرامج الضمان الاجتماعي

64-7 بالنسبة لنظام مساهمات معاش التقاعد المحددة، لا يكون هناك مساهمات محتسبة أو صورية ما لم يدير رب العمل بنفسه النظام. وفي هذه الحالة، يتم معاملة قيمة تكاليف تشغيل النظام على أنها اشتراك محتسب مستحق الدفع للموظف كجزء من تعويضات الموظفين. ويتم قيد هذا المبلغ أيضاً كنفقة استهلاك نهائية من قبل الأسر فيما يتعلق بالخدمات المالية.

65-7 فيما يتعلق بنظام منافع معاشات التقاعد المحددة، يكون هناك اشتراك محتسب أو صوري من قبل رب العمل يتم احتسابه كقيمة باقية. ولابد أن يكون مثل هذا المجموع الإجمالي المؤلف من الاشتراك الفعلي لرب العمل بالإضافة إلى مجموع أي مساهمات من قبل الموظف بالإضافة إلى الاشتراك المحتسبة من قبل صاحب العمل مساوياً للزيادة في الاستفادة أو المنفعة المستندة لفترة العمل الجارية بالإضافة إلى تكاليف تشغيل النظام.

66-7 وربما تدار بعض نظم منافع معاشات التقاعد بصورة جيدة للدرجة التي تتجاوز فيها الأموال المتاحة للنظام الخصوم والالتزامات على النظام تجاه الموظفين الحاليين والسابقين. وفي مثل هذه الحالة، من الممكن أن يأخذ صاحب العمل "أجازة من الاشتراك" ومن ثم لا يقوم بسداد أي مساهمات فعلية لفترة أو أكثر. ومع ذلك، فإنه ينبغي حساب وتسجيل أي مساهمة محتسبة من قبل صاحب العمل على النحو المبين هنا.

67-7 بعض النظم يمكن التعبير عنها كنظم غير قائمة على الاشتراكات لأنها لا تتلقي أي اشتراكات فعلية من قبل الموظف. ومع ذلك، يتم حساب أي اشتراك محتسب يتم من قبل صاحب العمل واحتسابه/ قيده صورياً فقط على نحو ما هو موصوف.

مساهمات أرباب العمل المحتسبة في غير معاشات التقاعد

68-7 يقوم بعض أرباب العمل بتقديم منافع أو مزايا بعيداً عن معاشات التقاعد بأنفسهم لموظفيهم وبشكل مباشر أو للموظفين الذين كانوا يعملون مسبقاً لديهم أو لمعاليهم من دون إشراك أي مؤسسة للتأمين أو لصندوق معاش مستقل وكذلك بدون إنشاء صندوق خاص أو احتياطي منفصل لهذا الغرض؛ وفي هذه الحالة، يجوز اعتبار الموظفين الحاليين موظفين محميين ضد مختلف من الاحتياجات والظروف المحددة حتى وعلى الرغم من عدم تخصيص احتياطيات لتوفير الاستحقاقات في المستقبل. وبناءاً على ذلك، ينبغي احتساب المكافآت أو الأجور لهؤلاء الموظفين على أن تكون مساوية في القيمة لمبلغ الاشتراكات الاجتماعية التي ربما تكون هناك حاجة إليها من أجل تأمين الاستحقاقات الفعلية للمنافع أو المزايا الاجتماعية المتراكمة لهم. وتضم هذه المبالغ بين جنباتها أي اشتراكات فعلية تمت من جانب صاحب العمل أو الموظف كما تعتمد إلى جانب استنادها إلى مستويات المنافع المستحقة الدفع حالياً على طرق تطور التزامات أصحاب العمل في إطار مثل هذه النظم والبرامج مستقبلاً على الأرجح كنتيجة لعوامل من قبيل التغيرات المتوقعة في أعداد موظفيهم الحاليين والسابقين والتوزيع العمري لهم ومتوسطات عمرهم المتوقع. وعليه، فإن القيم التي ينبغي احتسابها صورياً للاشتراكات ومن حيث المبدأ ينبغي إسنادها إلى نفس النمط من الاعتبارات الاكتوارية التي تحدد مستويات أقساط التأمين التي تتقاضاها شركات التأمين.

69-7 بيد أنه في واقع الممارسة العملية قد يكون من الصعب تقرير وتحديد القدر الذي ينبغي أن تكون عليه مثل هذه الاشتراكات المحتسبة؛ ويجوز أن تقوم الشركة بوضع تقديرات بنفسها ربما على أساس الاشتراكات التي تم دفعها في نظم ممولة مماثلة من أجل حساب وتقدير التزاماتها المتوقعة في المستقبل، ومثل هذه التقديرات أو التخمينات يمكن الاستفادة منها عندما تكون متاحة. وخلاف ذلك، فإن البديل العملي الوحيد المتبقي هو أن يتم استخدام المنافع أو المزايا غير الممولة بعيداً عن معاشات التقاعد والمستحقة الدفع من قبل المنشأة أو المؤسسة خلال نفس الفترة المحاسبية بوصفها تقديراً للمكافآت أو الأجور المحتسبة التي قد يكون هناك حاجة إليها لتغطية الاشتراكات المحتسبة. وفي حين أن هناك ثمة أسباب كثيرة واضحة تبرر إمكانية انحراف واختلاف قيمة الاشتراكات المحتسبة التي قد تكون لازمة عن المنافع والمزايا غير الممولة وغير ذات الصلة بمعاشات التقاعد والمدفوعة فعلياً في نفس الفترة مثل التكوين المتغير والهيكل العمري لقوة العمل بالمنشأة إلا أنه رغم ذلك ربما يكون بإمكان المنافع والمزايا المدفوعة فعلياً في الفترة الجارية تقديم أفضل التقديرات المتاحة للاشتراكات وما يتصل بها من مكافآت أو أجور محتسبة أو صورية.

70-7 إن الحقيقة التي مفادها أن – إذا ما أغفلنا باقي المعلومات – قيمة المساهمات بالنسبة لنظام لا يقوم على الاشتراكات يمكن تعيينها لتكون مساوية لقيمة المنافع أو المزايا لا تعني أن المنافع أو المزايا نفسها يتم معاملتها على أنها جزءاً من تعويضات الموظفين.

ج. الضرائب على الإنتاج و الاستيراد

1. قيد الضرائب على الإنتاج و الاستيراد

71-7 الضرائب هي مدفوعات إلزامية وغير متبادلة/ بدون مقابل سواء نقداً أو عيناً تسدد من جانب الوحدات المؤسسية للوحدات الحكومية. وتوصف الضرائب بأنها غير متبادلة لأن الحكومة لا تقدم شيئاً في مقابلها للوحدة الفردية التي تقوم بعملية الدفع على الرغم من أن الحكومات قد تستخدم هذه الأموال التي تم جمعها من الضرائب في تقديم سلع أو خدمات للوحدات الأخرى سواء بشكل فردي أو جماعي أو للمجتمع ككل.

72-7 يتألف التصنيف الكامل للضرائب على الإنتاج و الاستيراد من:

- الضرائب على المنتجات،
- الضرائب على القيمة المضافة (**VAT**)
- الضرائب و رسوم الاستيراد باستثناء ضريبة القيمة المضافة،
- رسوم الاستيراد،
- الضرائب الاستيراد باستثناء ضريبة القيمة المضافة والرسوم،
- الضرائب على الصادرات،
- الضرائب على المنتجات، باستثناء ضريبة القيمة المضافة، الضرائب الاستيراد والصادرات،
- الضرائب الأخرى على الإنتاج

73-7 وعند أعلى مستوى من التصنيف، تتألف الضرائب على الإنتاج وعلى الواردات من الضرائب على المنتجات ومن الضرائب الأخرى على الإنتاج. وتتكون الضرائب على المنتجات من الضرائب على السلع والخدمات التي تصبح مستحقة الدفع كنتيجة لإنتاج أو بيع أو نقل أو تأجير أو تسليم هذه السلع أو الخدمات أو كنتيجة لاستخدامها للاستهلاك الشخصي أو لتكوين رأس المال الشخصي. وتعتمد الطريقة التي يتم بها تسجيل وقيد الضرائب على المنتجات في نظام

الحسابات القومية على التقييم المستخدم في قيد المخرج على النحو المبين أدناه. وتتألف الضرائب الأخرى على الإنتاج بشكل رئيسي من الضرائب على ملكية أو استخدام الأراضي أو المباني أو غير ذلك من الأصول أو الموجودات المستخدمة في الإنتاج أو الضرائب على العمالة الموظفة أو على تعويضات أو أجور الموظفين المدفوعة. ومهما اختلف التقييم المستخدم مع الناتج أو المخرجات فإن الضرائب الأخرى على الإنتاج يتم قيدها دائماً كقيمة محملة على القيمة المضافة في حساب توليد الدخل أو إدرار الإيرادات.

7-74 وهناك أدناه شرح كامل لمحتوى كل تصنيف من تصنيفات الضرائب على الإنتاج وعلى الواردات ويلي عقب مناقشة واستعراض لقواعد قيد وتسجيل الضرائب. ويوفر هذا الشرح وصلات وروابط للمنشورات الأدبية الرئيسية الخاصة بالبيانات المتعلقة بإجمالي عوائد الضرائب ودليل إحصاءات مالية الحكومة لعام 2001 **GFSM2001** وإحصاءات العوائد أو الضرائب (منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية **(OECD)**، نشرة سنوية).

7-75 وفي مجال محاسبة الأعمال التجارية، عادة ما يتم النظر إلى الضرائب على الإنتاج فيما عدا ضريبة القيمة المضافة الواردة في الفاتورة أو في قائمة الحساب على أنها تكاليف إنتاج يجوز تحميلها على إيصالات المبيعات أو غيرها من الإيصالات عند حساب الأرباح لغرض تقدير الضرائب أو لغير ذلك من الأسباب. وتتماشى الضرائب على الإنتاج مع "الضرائب غير المباشرة" كما يفهم تقليدياً، حيث أن الضرائب غير المباشرة هي ضرائب يمكن افتراضياً نقلها سواء كلياً أو جزئياً إلى وحدات مؤسسية أخرى عن طريق زيادة أسعار السلع أو الخدمات المباعة. ومع ذلك، فمن غاية الصعوبة إن لم يكن مستحيلاً تحديد مدى الحدوث أو التأثير الحقيقي للأنواع المختلفة من الضرائب، كما أن استخدام مصطلحي "مباشر" و "غير مباشر" لوصف الضرائب بات مغضوباً عليه في علم الاقتصاد ولم يتم استخدامه في نظام الحسابات القومية.

قيد الضرائب على الإنتاج و الاستيراد في الحسابات

7-76 تقيد الضرائب على الإنتاج و الاستيراد أسفل الاستخدامات في حساب توليد الدخل وأسفل بند الموارد في حساب تخصيص/ توزيع الدخل الأولي.

7-77 في حساب توليد الدخل ، يتم قيد الضرائب على الواردات فقط عند مستوى الاقتصاد الكلي حيث أنها غير مستحقة الدفع من أصل القيمة المضافة للمنتجين المحليين. وعلاوة على ذلك، عند مستوى وحدة أو قطاع مؤسسي فردي يلزم فقط قيد تلك الضرائب على المنتجات التي لم يتم إنزالها من قيمة المخرج أو الناتج للوحدة أو للقطاع ويتم قيدها أسفل بند الاستخدامات في حساب توليد الدخل الخاص بها. وتختلف هذه الضرائب تبعاً للطريقة التي يتم تقييم المخرج وفقاً لها، فعندما يتم تقييم المخرج على أساس الأسعار الأساسية أو القاعدية فإن كافة الضرائب (الإعانات) على المنتجات المستحقة الدفع (المقبوضة) على السلع أو الخدمات المنتجة كمخرجات يتم خصمها وإنزالها من (إضافتها إلى) قيمة هذا المخرج على أساس أسعار المنتجين. وبالتالي، لا يلزم قيد هذه الضرائب أسفل بند الاستخدامات في حساب توليد الدخل الخاص بالوحدات أو القطاعات المعنية ويتم قيدها فقط عند مستوى الاقتصاد الكلي بنفس الطريقة المستخدمة مع الضرائب على الواردات. وعندما يتم تقييم المخرج على أساس أسعار المنتجين فإن جميع الضرائب أو الإعانات/ الدعم على المنتجات المستحقة الدفع أو المستحقة القبض على المخرجات لابد وأن يتم قيدها أسفل بند الاستخدامات في حساب توليد الدخل الخاص بالوحدات أو القطاعات المعنية فيما عدا وباستثناء ضريبة القيمة المضافة والمحررة على الفاتورة أو ما يماثلها من ضرائب قابلة للخصم حيث أن ضريبة القيمة المضافة المحررة على الفاتورة أو على قائمة الحساب لا يتم تضمينها مطلقاً في قيمة المخرج. أما ضريبة القيمة المضافة غير القابلة للخصم وما يماثلها من الضرائب يتم قيدها أسفل بند الاستخدامات فقط عند مستوى الاقتصاد الكلي مثلها مثل الضرائب على الواردات.

7-78 بالنسبة للضرائب الأخرى أو الإعانات على الإنتاج أي بمعنى أخر الضرائب المستحقة الدفع على الأراضي والأصول والعمالة وما إلى ذلك والمستخدمة في الإنتاج لا تمثل ضرائب مستحقة الدفع عن كل وحدة من المخرج كما أنه لا يمكن إنزالها من سعر المنتج، ويتم قيد هذه الضرائب على أنها جاري استحقاق دفعها من أصل القيمة المضافة للمنتجين الأفراد أو للقطاعات المعنية.

7-79 في حساب تخصيص الدخل الأولي؛ تظهر الضرائب على الإنتاج و الاستيراد أسفل الموارد فقط بالنسبة لقطاع الحكومة العام والاقتصاد الكلي وبمنأى عن أي ضرائب مماثلة مستحقة الدفع للحكومات الأجنبية.

الضرائب مقابل الرسوم

7-80 أحد المهام التنظيمية للحكومات هو منع ملكية أو استخدام سلع بعينها أو منع السعي وراء أنشطة معينة ما لم يتم منح إذن محدد من خلال إصدار رخصة أو شهادة مماثلة والتي يطلب في مقابلها رسوم معينة؛ وإذا تضمن إصدار مثل هذه التراخيص عمل ضئيل من جنب الحكومة أو لم يتضمن عملاً من جانبها على الإطلاق يتم منح

التراخيص بشكل تلقائي عند دفع المبالغ المستحقة وفي الغالب تكون هذه التراخيص ما هي إلا وسيلة من وسائل زيادة العائد ورغم ذلك ربما تقدم الحكومة نوعاً ما من الشهادات أو التصديق في المقابل. ومع ذلك، إذا ما قامت الحكومة باستخدام إصدار التراخيص حتى تمارس بعض الوظائف التنظيمية المناسبة على سبيل المثال فحص الكفاءة والتحقق من المؤهلات الخاصة بالجهة المعنية أو فحص الأداء الفعال والأمن للمعدات المعنية أو تنفيذ وممارسة بعض الأشكال الأخرى من التحكم لم تكن خلاف ذلك ملزمة به فإن المدفوعات التي تتم ينبغي معاملتها على أنها مشتريات خدمات من الحكومة وليس كمدفوعات ضريبية ما لم تكن المدفوعات وبكل وضوح ليست ذات علاقة بتكاليف تقديم الخدمات. بيد أن الحد الفاصل بين الضرائب ومدفوعات الرسوم على الخدمات المقدمة ليس دائماً واضح المعالم في الممارسة العملية (أنظر الفقرة 64.8 (ج) أدناه للحصول على مزيد من التوضيح لهذه المسألة فيما يتعلق بالوضع مع الأسر). ويتم التعرض بالمناقشة للحالة العامة للتراخيص التي تصدرها الحكومة في الجزء الخامس من الفصل السابع عشر.

الروابط مع تصنيفات صندوق النقد الدولي ومنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية للضرائب

7-81 تتوافق تغطية الضرائب في نظام الحسابات القومية مع نظيرتها الخاصة بـ "عائدات الضرائب" كما هي معرفة في دليل إحصاءات مالية الحكومة لعام 2001 فيما عدا الضرائب الضمنية الناجمة عن فرض البنك المركزي لسعر فائدة أعلى من سعر الفائدة ب السوق. وعلى النقيض من مفهوم "الضرائب" على نحو ما تم تعريفها في إحصاءات عائدات الضرائب **Revenue Statistics**، يضم نظام الحسابات القومية الضرائب المحتسبة أو الإعانات/ الدعم الناتجة من العمل وفقاً لأسعار صرف رسمية متعددة وكذا يضم الضرائب المحتسبة والإعانات الناشئة من فرض البنك المركزي لأسعار فائدة أعلى أو أدنى من سعر السوق في حين أنه لم يصنف اشتراكات الضمان الاجتماعي أسفل تبويب الضرائب. ويحتوي الفصل الخامس من إحصاءات مالية الحكومة لعام 2001 على قائمة مفصلة وتصنيف للضرائب وفقاً لطبيعة الضريبة. ويشمل المرفق (أ) من إحصاءات عائدات الضرائب تصنيفاً وثيق الصلة بما سبق ذكره.

7-82 تستند تصنيفات الضرائب المفصلة في نظام الحسابات القومية على التفاعل بين العوامل الثلاثة التالية، والتي لا تخرج طبيعة أي ضريبة عن واحد منهم:

أ. طبيعة الضريبة كما تحديدها في دليل إحصاءات مالية الحكومة لعام 2001 / تصنيف منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية.

ب. نوع الوحدة المؤسسية الدافعة للضريبة.

ج. الظروف التي تصبح الضريبة في ظلها مستحقة الدفع.

جدول 6.7: حساب توليد الدخل أو إدرار الإيرادات – الضرائب والإعانات على الإنتاج – الاستخدامات
الاستخدامات

العمليات وقيود الموازنة	المؤسسات غير المالية	المؤسسات المالية	الحكومة العامة	الأسر أو العائلات	المؤسسات غير الهادفة للربح التي تخدم الأسر المعيشية	الاقتصاد الكلي	بقية العالم	السلع والخدمات	المجموع
تعويضات الموظفين	986	44	98	11	11	1 150			1 150
الضرائب على الإنتاج والواردات						235			235
الضرائب على المنتجات						141			141
الضرائب على القيمة المضافة						121			121
الضرائب والرسوم على الواردات باستثناء ضريبة القيمة المضافة						17			17
رسوم الواردات						17			17
الضرائب على الواردات باستثناء ضريبة القيمة المضافة والرسوم						0			0
الضرائب على الصادرات						1			1
الضرائب على المنتجات باستثناء ضريبة القيمة المضافة، ضرائب الواردات والصادرات						2			2

الضرائب الأخرى على الإنتاج	88	4	1	0	1	94			94
الإعانات						44-			44-
الإعانات على المنتجات						8-			8-
إعانات الاستيراد						0			0
إعانات الصادرات						0			0
الإعانات الأخرى على المنتجات						8-			8-
الإعانات الأخرى على الإنتاج	35-	0	0	1-	0	36-			36-
فائض التشغيل، الإجمالي	292	46	27	84	3	452			452
الدخل المختلط، الإجمالي				61		61			61
استهلاك رأس المال الثابت على إجمالي فائض التشغيل	157	12	27	15	3	214			
استهلاك رأس المال الثابت على إجمالي الدخل المختلط				8		8			
فائض التشغيل، صافي	135	34	0	69	0	238			238
الدخل المختلط، صافي				53		53			53

7-83 وهكذا، فإن المدفوعات الخاصة بنفس الضريبة قد يتم تسجيلها تحت عنوانين مختلفين في نظام الحسابات القومية؛ على سبيل المثال، ربما تظهر ضريبة استهلاك أو رسم إنتاج أسفل "الضرائب على الواردات، باستثناء ضرائب ورسوم القيمة المضافة"، أو أسفل "الضرائب على المنتجات، باستثناء ضريبة القيمة المضافة، الضرائب على الواردات والصادرات" تبعاً لما إذا كانت ضريبة الاستهلاك يتم دفعها على سلعة مستوردة أو منتجة محلياً. وبطريقة مماثلة، فإن المدفوعات الخاصة بالضريبة السنوية على السيارات يجوز أن يتم قيدها أسفل "الضرائب الأخرى على الإنتاج" أو أسفل "الضرائب الجارية على الدخل أو على الثروة، الخ" تبعاً لما إذا كانت الضريبة يتم دفعها من قبل منشأة أو من قبل أسرة. ولهذا السبب، ليس من الممكن الوصول إلى تصنيفات نظام الحسابات القومية بيسر من خلال إعادة تجميع تصنيفات إحصاءات مالية الحكومة لعام 2001/ منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية. ومع ذلك، ومن أجل الاستفادة من وجود هذه التصنيفات المفصلة يضم كل تصنيف من تصنيفات الضرائب المدرجة أدناه إسناداً ترافقياً لما يقابله من تصنيفات في إحصاءات مالية الحكومة لعام 2001/ منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية. ورغم ذلك يجدر ملاحظة أن تصنيفات نظام الحسابات القومية متضمنة في تصنيفات دليل إحصاءات مالية الحكومة لعام 2001 وتصنيفات منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بيد أنها ربما لا تكون متطابقة معهم.

القيد على أساس الاستحقاق

7-84 كافة الضرائب ينبغي قيدها على أساس الاستحقاق في نظام الحسابات القومية؛ مما يعني وقتما تقع الأنشطة أو المعاملات أو غيرها من الأحداث التي تؤدي إلى خلق التزامات بدفع ضرائب. ومع ذلك، فإن بعض الأنشطة أو المعاملات أو الأحداث الاقتصادية والتي ينبغي بموجبها فرض التزام على الوحدات المعنية بدفع ضرائب في إطار تشريعات أو قوانين الضرائب كثيراً ما تغفل عنها السلطات الضريبية. وسيكون من غير الواقعي أن نفترض أن مثل هذه الأنشطة أو المعاملات أو الأحداث تتسبب في نشوء أصول مالية أو التزامات في شكل مدفوعات أو مقبوضات. ولهذا السبب، يتم تحديد مبالغ الضرائب التي سيتم قيدها في نظام الحسابات القومية من خلال الاعتماد على المبالغ المستحقة الدفع فقط عندما يتم إثباتها من خلال التقديرات الضريبية أو البيانات أو غير ذلك من الصكوك مثل فواتير المبيعات أو الإقرارات الجمركية والتي تخلق التزامات/ خصوم في شكل التزامات واضحة للدفع من جانب دافعي الضرائب. (عند تحديد مقدار الضريبة المتراكمة أو المستحقة لابد من أخذ الحيطة في ألا يتم تضمين أي ضريبة من غير المحتمل أبداً تحصيلها). وبصرف النظر عما سبق، ووفقاً لمبدأ الاستحقاق، فإن الأوقات التي ينبغي قيد الضرائب إبانها هي الأوقات التي تنشأ فيها الالتزامات الضريبية. على سبيل المثال، ينبغي قيد ضريبة بيع أو نقل أو استخدام لمخرج معين عندما يحدث هذا البيع أو النقل أو الاستخدام وهو ليس بالضرورة نفس الوقت التي أخطرت فيه السلطات الضريبية أو عندما صدر طلب تسديد الضريبة أو عندما استحق سدادها أو عندما تم

بالفعل سدادها. ورغم ذلك، يسمح ببعض المرونة فيما يتعلق بوقت قيد ضرائب الدخل المقتطعة من الأصل.

7-85 وفي بعض البلدان، وبالنسبة لبعض الأنواع من الضرائب، قد تختلف مبالغ الضرائب التي يتم دفعها في نهاية المطاف إلى حد كبير وبشكل منتظم عن المبالغ المستحقة الدفع إلى الحد الذي لا يمكن فيه تفسير كل مبلغ من المبالغ المستحقة الدفع أصلاً على أنها تشكل التزامات مالية على نحو ما هو مفهوم في نظام الحسابات القومية. وفي مثل هذه الحالات، قد يكون من الأفضل ولأسباب تحليلية وسياسية أن يتم تجاهل الالتزامات الضريبية غير المدفوعة وقصر القياس على الضرائب المضمنة في نظام الحسابات القومية على تلك الضرائب التي تم دفعها بالفعل. وبرغم ذلك، لا يزال ينبغي قيد الضرائب المدفوعة بالفعل على أساس الاستحقاق في الأوقات التي وقعت فيها الأحداث التي نشأت عنها الالتزامات.

الفوائد أو الغرامات أو الجزاءات الأخرى

7-86 من حيث المبدأ، ينبغي قيد الفائدة المحملة على الضرائب المتأخرة أو الغرامات أو الجزاءات التي يتم فرضها على التهرب من الضرائب بشكل منفصل وليس كضرائب. ومع ذلك، قد لا يكون من الممكن فصل مدفوعات الفائدة أو الغرامات أو غيرها من العقوبات عن الضرائب التي تتعلق بها، ولذلك في الممارسة العملية عادة ما يتم تجميعها مع الضرائب.

جدول 7.7: حساب تخصيص الدخل الأولي – الضرائب والإعانات على الإنتاج – الموارد

الموارد

العمليات وقيود الموازنة	المؤسسات غير المالية	المؤسسات المالية	الحكومة العامة	الأسر أو العائلات	المؤسسات غير الهادفة للربح التي تخدم الأسر المعيشية	الاقتصاد الكلي	بقية العالم	السلع والخدمات	المجموع
فائض التشغيل الإجمالي	292	46	27	84	3	452			452
الدخل المختلط، الإجمالي				61		61			61
فائض التشغيل ، صافي	135	34	0	69	0	238			238
الدخل المختلط، صافي				53		53			53
تعويضات الموظفين				1 154		1 154	2		1 154
الضرائب على الإنتاج والواردات			235			235			235
الضرائب على المنتجات			141			141			141
الضرائب على القيمة المضافة			121			121			121
الضرائب والرسوم على الواردات باستثناء ضريبة القيمة المضافة			17			17			17
رسوم الواردات			17			17			17
الضرائب على الواردات باستثناء ضريبة ورسوم القيمة المضافة			0			0			0
ضرائب الصادرات			1			1			1
الضرائب على المنتجات باستثناء ضريبة القيمة المضافة، ضرائب الواردات والصادرات			2			2			2
الضرائب الأخرى على الإنتاج			94			94			94
الإعانات			44-			44-			44-
الإعانات على المنتجات			8-			8-			8-
إعانات الواردات			0			0			0
إعانات الصادرات			0			0			0
الإعانات الأخرى على المنتجات			8-			8-			8-
الإعانات الأخرى على الإنتاج			36-			36-			36-
دخل الملكية	96	149	22	123	7	397	38		435

الضرائب والإعانات في حسابات التوزيع الأولي للدخل

7-87 يبين الجدول 6.7 تفاصيل الضرائب والإعانات كاستخدامات في حساب توليد الدخل ؛ ويبينهم الجدول 7.7 كموارد في حساب تخصيص الدخل. ونظراً للطريقة التي يتم بها قيد الضرائب على المنتجات والإعانات على المنتجات في نظام الحسابات القومية لا تظهر أي تفاصيل للمدفوعات من قبل القطاع تظهر في جدول 6.7 ولكن فقط المبالغ الكلية. ويتفق ذلك مع العرض في جدول 1.6. وتظهر الضرائب والإعانات على المنتجات والمستحقة الدفع من قبل بقية العالم في جزء الموارد في حساب تخصيص الدخل الأولي، ليس مبيناً في السياق هنا.

2. الضرائب على المنتجات

7-88 الضريبة على المنتج هي ضريبة تكون مستحقة الدفع بكل وحدة من سلعة أو خدمة ما؛ وقد تكون الضريبة مبلغاً محدداً من المال لكل وحدة من كمية من سلعة أو خدمة معينة (تقاس وحدات الكمية إما كوحدات منفصلة أو كمتغيرات مادية مستمرة مثل الحجم والوزن والقوة والمسافة والوقت، وما إلى ذلك)، أو قد يتم حسابها تبعاً لقيمتها كنسبة مئوية معينة من السعر لكل وحدة أو لقيمة السلع أو الخدمات المتداولة. وعادة ما تصبح الضريبة على المنتج مستحقة الدفع عندما يتم إنتاجها أو بيعها أو استيرادها غير أنها يمكن أيضاً أن تصبح مستحقة الدفع في ظروف أخرى على سبيل المثال عندما يتم تصدير سلعة ما أو تأجيرها أو نقلها أو تسليمها أو استخدامها للاستهلاك الشخصي أو لتكوين رأس مال شخصي. وقد تقوم منشأة ما بتعديد أو بعمل قائمة بمبلغ الضريبة على المنتج بشكل منفصل على الفاتورة أو كشف الحساب التي تقيدها على حساب عملائها.

ضريبة القيمة المضافة

7-89 ضريبة القيمة المضافة (**VAT**) هي ضريبة على السلع أو الخدمات يتم تحصيلها على مراحل

من قبل الشركات ولكنه يتم تحميلها كلياً في النهاية على المشترين النهائيين؛ وقد تم توصيف مثل هذه الضرائب بالفعل في فقرات 55.6 إلى 62.6. وتوصف هذه الضرائب بأنها ضرائب "قابلة للخصم أو الاقتطاع" لأنه عادة لا يطلب من المنتجين دفع المبلغ الإجمالي للضريبة التي يحررونها في كشف الحساب لعملائهم إلى الحكومة، بل يتم السماح لهم باقتطاع قيمة الضريبة التي حررت لهم في كشف الحساب الخاص بمشترياتهم الخاصة من السلع أو الخدمات المخصصة للاستهلاك الوسيط أو لتكوين رأس مال ثابت. وعادة ما يتم حساب ضريبة القيمة المضافة على سعر السلعة أو الخدمة بما في ذلك أي ضريبة أخرى على المنتج. كما أن ضريبة القيمة المضافة تكون مستحقة الدفع أيضاً على واردات السلع أو الخدمات بالإضافة إلى أي رسوم واردات أو غير ذلك من الضرائب الأخرى على الواردات (دليل إحصاءات مالية الحكومة لعام 2001 11411؛ منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، 5111).

الضرائب والرسوم على الاستيراد، عدا ضريبة القيمة المضافة

7-90 تتألف الضرائب والرسوم على الاستيراد من الضرائب على السلع والخدمات التي تصبح مستحقة الدفع والسداد لحظة عبور هذه السلع الجمارك أو الحدود الوطنية للإقليم الاقتصادي أو عندما يتم تسليم هذه الخدمات من قبل المنتجين غير إلى الوحدات المؤسسية المقيمة.

7-91 وربما تصبح السلع الواردة والتي تم دفع جميع الضرائب على الاستيراد عليها عندما دخلت الإقليم الاقتصادي ربما تصبح في وقت لاحق خاضعة لضريبة أخرى أو لضرائب أخرى بينما تدور داخل الاقتصاد. على سبيل المثال، قد تصبح ضريبة الاستهلاك/ رسم وارد أو ضرائب المبيعات مستحقة على السلع أثناء مرور هذه السلع خلال سلسلة التوزيع بالجملة أو بالتجزئة، ومثل هذه الضرائب يتم فرضها أو تحميلها على جميع السلع عند نفس النقطة سواء كانت هذه السلع قد تم إنتاجها من قبل منشآت مقيمة أو تم استيرادها. ولا يتم قيد الضرائب المستحقة الدفع في وقت لاحق على السلع والتي تم بالفعل استيرادها كضرائب على الواردات ولكن يتم قيدها ضرائب على المنتجات باستبعاد ضريبة القيمة المضافة وضرائب الواردات والصادرات.

7-92 بصورة استثنائية، ربما تكون بعض الضرائب والرسوم مستحقة الدفع على السلع التي تدخل البلد مادياً ولكن من دون تغيير لملكيتها وبالتالي لا يتم معاملتها على أنها واردات. ومع ذلك، فإن أي ضرائب ورسوم من هذا القبيل تظل مشمولة تحت التبويب الخاص بالضرائب والرسوم على الاستيراد.

رسوم الاستيراد

7-93 تتألف رسوم الاستيراد من الرسوم الجمركية أو غيرها من التحميلات على الاستيراد والتي تكون مستحقة الدفع على أنواع معينة من السلع عند دخولها الإقليم الاقتصادي؛ ويتم تحديد الرسوم في جداول التعريفة الجمركية. ويمكن أن يكون المقصود من هذه الرسوم هو كونها وسيلة من وسائل زيادة العائدات أو لتثبيط الاستيراد والحد منه من أجل حماية منتجي السلع المقيمة (دليل إحصاءات مالية الحكومة لعام 2001، 1151؛ منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، 5123).

ضرائب الاستيراد ، عدا ضريبة القيمة المضافة و رسوم الاستيراد

7-94 تتألف الضرائب على الواردات مع استبعاد ضريبة القيمة المضافة والرسوم من جميع الضرائب (فيما عدا ضريبة القيمة المضافة ورسوم الاستيراد) كما جرى تعريفها في تصنيفات كل من دليل إحصاءات مالية الحكومة/ منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، والتي تصبح مستحقة عندما تدخل السلع الإقليم الاقتصادي أو عندما يتم تسليم السلع من قبل غير المقيمين إلى المقيمين. وتشمل هذه الضرائب ما يلي:

أ. **الضرائب العامة على المبيعات**: وتتألف هذه الضرائب من ضرائب المبيعات العامة (باستثناء ضريبة القيمة المضافة)، والتي تصبح مستحقة الدفع على واردات السلع والخدمات عندما تدخل السلع الإقليم الاقتصادي أو عندما يتم تسليم الخدمات للمقيمين (دليل إحصاءات مالية الحكومة لعام 2001، 11412؛ منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، 5110 – 5113)؛

ب. **ضريبة استهلاك (رسم وارد أو رسم إنتاج):** ضرائب الاستهلاك هي ضرائب يتم فرضها على أنواع محددة من السلع وعلى وجه التحديد المشروبات الكحولية والتبغ والوقود، وقد تكون مستحقة الدفع بالإضافة إلى رسوم الواردات عندما تدخل السلع الإقليم الاقتصادي (دليل إحصاءات مالية الحكومة لعام 2001، 1142؛ منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، 5121)؛

ت. **الضرائب على خدمات معينة:** قد تكون هذه الضرائب مستحقة الدفع عندما تقوم المنشآت أو المؤسسات غير المقيمة بتقديم خدمات لوحدات مقيمة داخل الإقليم الاقتصادي (دليل إحصاءات مالية الحكومة لعام 2001، 1156، منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، 5126)؛

ث. **أرباح احتكارات الاستيراد:** وتتألف هذه المجموعة من الضرائب من الأرباح المحولة إلى الحكومات من الهيئات السوقية المستوردة أو غيرها من المنشآت أو المؤسسات العامة التي تمارس احتكاراً على واردات بعض السلع أو الخدمات. ويكمن التبرير وراء معاملة هذه

الأرباح على أنها ضرائب ضمنية على المنتجات في التبرير نفسه المبين في الفقرة 96.7 (هـ) الخاص بالاحتكارات المالية (دليل إحصاءات مالية الحكومة لعام 2001، 1153؛ منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، 5127)؛

ج. **الضرائب الناشئة عن أسعار الصرف المتعددة**: وتتألف هذه الضرائب من ضرائب ضمنية ناتجة عن تدوير أسعار صرف متعددة من قبل البنك المركزي أو غيره من الوكالات الرسمية (دليل إحصاءات مالية الحكومة لعام 2001، 1154).

ضرائب التصدير

95-7 تتألف ضرائب التصدير من ضرائب على السلع أو الخدمات التي تصبح مستحقة الدفع من قبل الحكومة عندما تخرج السلع من الإقليم الاقتصادي أو عندما يتم تسليم الخدمات لغير المقيمين. وتشمل هذه الضرائب ما يلي:

أ. **الرسوم على التصدير**: ضرائب أو رسوم عامة أو محددة على التصدير (دليل إحصاءات مالية الحكومة لعام 2001، 1152؛ منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، 5124)؛

ب. **أرباح احتكارات التصدير**: تتألف هذه المجموعة من الأرباح المحولة إلى الحكومات من التصدير هيئات السوق أو من غيرها من المنشآت أو المؤسسات التي تمارس احتكاراً ما على صادرات سلعة أو خدمة ما، كما أن التبرير وراء معاملة هذه الأرباح على أنها ضرائب ضمنية على المنتجات هو نفسه المبين في الفقرة 96.7 (هـ) فيما يتعلق بالاحتكارات المالية (دليل إحصاءات مالية الحكومة لعام 2001، 1153؛ منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، 5124)؛

ج. **الضرائب الناتجة أسعار الصرف المتعددة**: تتألف هذه الضرائب من الضرائب الضمنية على التصدير الناتجة من تدوير نظام رسمي لأسعار صرف متعددة (دليل إحصاءات مالية الحكومة لعام 2001، 1154).

د. **الضرائب على المنتجات**، هدا ضريبة القيمة المضافة والضرائب على الاستيراد و التصدير

96-7 الضرائب على المنتجات عدا ضريبة القيمة المضافة و التصدير على الاستيراد و التصدير تتألف من الضرائب على السلع والخدمات التي تصبح مستحقة نتيجة لإنتاج أو بيع أو نقل أو تأجير أو تسليم هذه السلع أو الخدمات أو نتيجة لاستخدامها للاستهلاك الشخصي أو لتكوين رأس مال شخصي. وهي تشمل عادة ما يلي من ضرائب شائعة الحدوث:

أ. الضرائب العامة أو ضرائب دوران العمل أو رقم المبيعات: وتشمل الضرائب على مبيعات المصنعين والبيع بالجملة وبالتجزئة وضرائب المشتريات وضرائب دوران العمل وهلم جرا، ولكن مع استبعاد ضريبة القيمة المضافة وغيرها من النظم الضريبية القابلة للخصم أو للاقتطاع (دليل إحصاءات مالية الحكومة لعام 2001، 11412-11413؛ منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، 5110-5113).

ب. ضرائب الاستهلاك (رسوم إنتاج أو رسوم الاستيراد): تتألف هذه المجموعة الضريبية من الرسوم المفروضة على **أنواع** معينة من السلع وبشكل نموذجي على المشروبات الكحولية والتبغ والوقود (دليل إحصاءات مالية الحكومة لعام 2001، 1142؛ منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، 5121).

ج. الضرائب على خدمات محددة: وتشمل الضرائب على وسائل النقل ووسائل الاتصالات والتأمين والإعلان والفنادق أو أماكن السكن والمطاعم ووسائل الترفيه وصالات القمار واليانصيب والأحداث الرياضية، وما إلى ذلك. (دليل إحصاءات مالية الحكومة لعام 2001، 1144؛ منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، 5126).

د. الضرائب على المعاملات المالية والتعاملات في رأس المال: وتضم هذه المجموعة الضريبية الضرائب المستحقة الدفع على شراء أو بيع الأصول أو الموجودات غير المالية والمالية بما في ذلك الصرف أو النقد الأجنبي. وتصبح هذه الضرائب مستحقة الدفع عندما تنتقل ملكية الأراضي أو نتيجة لغير ذلك من التغيرات على الأصول فيما عدا التي تكون نتيجة تحويلات/ انتقالات رأس المال (خاصة المواريث والهبات) (دليل إحصاءات مالية الحكومة لعامة 2001، 1134؛ منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، 4400). ويتم معاملة هذه الضرائب على أنها ضرائب على خدمات الوحدة البائعة للأصل.

ه. أرباح الاحتكارات المالية (الاحتكار الضريبي أو احتكار الدولة): تتألف هذه المجموعة الضريبية من أرباح الاحتكارات المالية التي يتم تحويلها للحكومة؛ والاحتكارات المالية هي هيئات عامة أو هيئات عامة شبه مؤسسية أو منشآت فردية مملوكة للحكومة تم منحها احتكاراً قانونياً لإنتاج أو توزيع نوع معين من سلعة أو خدمة بهدف زيادة العائدات وليس من أجل تعزيز مصالح السياسة العامة الاقتصادية أو الاجتماعية. وتكون مثل هذه الاحتكارات منخرطة بشكل نموذجي في إنتاج سلع أو خدمات قد يكون مفروضاً عليها ضرائب مكثفة في بلدان أخرى، على سبيل المثال، المشروبات الكحولية والتبغ وعود الثقاب والمنتجات البترولية والملح وورق اللعب، الخ. وتعد ممارسة القوى والصلاحيات الاحتكارية ببساطة طريقة بديلة تتخذها الحكومة لزيادة العائدات بدلاً من اتخاذ إجراءات أكثر علنية بفرض ضرائب على الإنتاج الخاص من هذه المنتجات. وفي مثل هذه الحالات، يتم اعتبار أسعار بيع هذه المنتجات الاحتكارية متضمنة ضرائب ضمنية على المنتجات المباعة. وبينما ومن حيث المبدأ ينبغي معاملة الزيادة في الأرباح الاحتكارية عن بعض الأرباح المفترضة "الطبيعية" وحدها كضرائب إلا أنه من الصعوبة بمكان تقدير هذه القيمة كما أنه في واقع

الممارسة العملية ينبغي وأن تؤخذ قيمة الضرائب بحيث تكون مساوية لقدر الأرباح المحول فعلياً من الاحتكارات المالية للحكومة (دليل إحصاءات مالية الحكومة لعام 2001، 1143؛ منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، 5122). وعندما يتم منح هيئة أو منشأة عامة صلاحيات احتكارية كجزء من سياسة اقتصادية أو اجتماعية متأنية ومقصودة نظراً للطبيعة الخاصة للسلعة أو الخدمة أو لتكنولوجيا الإنتاج (على سبيل المثال؛ المرافق العامة أو مكاتب البريد أو الاتصالات السلكية واللاسلكية أو خطوط السكك الحديدية، وما إلى ذلك)، لا ينبغي معاملتها على أنها احتكار مالي/ ضريبي. وكقاعدة عامة، تميل الاحتكار الضريبية أو احتكارات الدولة إلى أن تكون مقصورة على إنتاج السلع الاستهلاكية أو الوقود. وحيث أن أرباح الاحتكار الضريبي يتم حسابها للمنشأة أو الهيئة ككل فمن غير الممكن تقدير متوسط الضريبة لكل وحدة من السلعة أو الخدمة المباعة عندما يكون لدى المنشأة أكثر من سلعة أو خدمة واحدة كناتج أو خرج من دون وضع افتراض حول معدلات أو أسعار الضريبة على مختلف المنتجات. وما لم يكن هناك سبب وجيه خلاف ذلك، ينبغي افتراض أن المعدل نفسه للضريبة بحسب القيمة يتم تطبيقه على كافة المنتجات، ويتم التوصل لهذا المعدل من خلال نسبة القيمة الإجمالية للضرائب الضمنية إلى قيمة المبيعات الكلية ناقصاً القيمة الكلية للضرائب الضمنية. ومن الضروري إيجاد هذا المعدل للتمكن من حساب الأسعار الأساسية أو القاعدية للمنتجات المعنية.

و. الضرائب الناشئة عن فرض البنك المركزي لمعدل فائدة أعلى من سعر السوق: يتم توصيف هذه الضرائب في الفقرات من 122.7 إلى 126.7. (لم تذكر هذه الضرائب في دليل إحصاءات مالية الحكومة لعام 2001).

3. الضرائب الأخرى على الإنتاج

97-7 تتألف الضرائب الأخرى على الإنتاج من جميع الضرائب عدا الضرائب على المنتجات التي تتكبدها المنشآت نتيجة لدخولها في الإنتاج. ولا تشمل مثل الضرائب أي ضرائب على الأرباح أو دخل أخر يتحصل عليها من قبل المنشأة تكون مستحقة الدفع بصرف النظر عن ربحية الإنتاج. وقد تكون هذه الضرائب مستحقة الدفع عن الأراضي أو الأصول أو الموجودات الثابتة أو العمالة الموظفة في عملية الإنتاج أو في نشاطات أو معاملات معينة. وتشمل الضرائب الأخرى على الإنتاج ما يلي:

أ. الضرائب من واقع كشوف المرتبات أو على اليد العاملة: وتتألف هذه الضرائب من الضرائب المستحقة الدفع من قبل المنشآت أو الشركات ويتم تقريرها إما كنسبة من الأجور والرواتب المدفوعة أو كمبلغ ثابت لكل شخص يعمل. ولا تشمل هذه الضرائب اشتراكات الضمان الاجتماعي الإلزامية المدفوعة من قبل أرباب العمل أو أية ضرائب مدفوعة من قبل الموظفين أنفسهم من أصل أجورهم ورواتبهم (دليل إحصاءات مالية الحكومة لعام 2001، 112؛ منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، 3000)؛

ب. الضرائب المتكررة على الأراضي أو المباني أو المنشآت الأخرى: وتتألف هذه الضرائب من الضرائب المستحقة الدفع بانتظام، وعادة كل عام فيما يتعلق باستخدام أو ملكية أراضي أو مباني أو غير ذلك من التشييدات التي تستخدمها المؤسسات في الإنتاج سواء كانت المؤسسات تملك أو تستأجر هذه الأصول (دليل إحصاءات مالية الحكومة لعام 2001، 1131؛ منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، 4100)؛

ج. تراخيص الأعمال التجارية والتراخيص المهنية: وتتألف هذه المجموعة الضريبية من الضرائب المدفوعة من قبل المنشآت أو المؤسسات من أجل الحصول على ترخيص لتنفيذ نوع معين من الأعمال التجارية أو المهن. وتضم هذه الضرائب تراخيص مثل رخص سيارات الأجرة أو الكازينوهات. وفي ظروف معينة، ورغم ما سبق، لا يتم التعامل مع رخص لاستخدام مورد طبيعي على أنها ضريبة ولكن كبيع لأحد الأصول. ويتم وصف هذه الظروف في الجزء الخامس من الفصل السابع عشر. ومع ذلك، إذا ما قامت الحكومة بإجراء فحوصات للتأكد من مدى ملائمة أو سلامة المباني التجارية أو مقر الأعمال بالمنشأة وللتحقق من موثوقية أو سلامة المعدات المستخدمة ومن الكفاءة المهنية للموظفين العاملين أو من نوعية أو مستوى السلع أو الخدمات المنتجة كشرط من شروط منح مثل هذه التراخيص لا تكون المدفوعات حينئذ غير متبادلة أو بلا مقابل بل ينبغي التعامل معها على أنها مدفوعات مقابل خدمات مقدمة، ما لم تكن المبالغ المحملة على التراخيص ليس لها علاقة تماماً بتكاليف تنفيذ جميع الفحوصات المنفذة من قبل الحكومة (دليل إحصاءات مالية الحكومة لعام 2001، 11452؛ منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، 5210)، (أنظر أيضاً الفقرة 64.7 (ج) حول معاملة التراخيص التي تحصل عليها الأسر المعيشية للاستخدام الشخصي الخاص بهم)؛

د. الضرائب على استخدام الأصول الثابتة غيرها من الأنشطة: وتشمل هذه الضرائب المفروضة دورياً على استخدام المركبات أو السفن أو الطائرات أو الآلات أو المعدات الأخرى المستخدمة من قبل المنشآت أو المؤسسات لأغراض الإنتاج سواء كانت هذه الأصول مملوكة أو مستأجرة. وغالباً ما يتم توصيف هذه الضرائب على أنها تراخيص وعادة ما تكون عبارة عن مبالغ ثابتة لا تعتمد على المعدل الفعلي للاستخدام (دليل إحصاءات مالية الحكومة لعام 2001، 11451-11452 و 5.5.3؛ منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، 5200)؛

ه. رسوم الدمغة: وتتألف هذه المجموعة الضريبية من ضرائب الدمغة التي تندرج في فئات معينة من المعاملات المحددة والمعروفة بالفعل، على سبيل المثال، التمغات أو طوابع التمغات على المستندات القانونية أو على الشيكات. وتعامل هذه الضرائب على أنها ضرائب على إنتاج الأعمال التجارية أو الخدمات المالية. ومع ذلك تعامل ضرائب التمغات على بيع منتجات معينة مثل المشروبات الكحولية أو التبغ على أنها ضرائب على المنتجات (دليل إحصاءات مالية الحكومة لعام 2001، 1161؛ منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، 6200)؛

و. الضرائب على التلوث: وتضم الضرائب المفروضة على انبعاثات أو تفريغ الغازات أو السوائل الضارة أو غيرها من المواد الملوثة في البيئة. ولا تشمل المدفوعات التي تتم لجمع أو التخلص من النفايات أو المواد الضارة من جانب السلطات أو الهيئات العامة، والتي تشكل استهلاكا وسيطاً للمنشآت أو الشركات (دليل إحصاءات مالية الحكومة لعام 2001، 11452؛ منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، 5200)؛

ز. الضرائب على المعاملات الدولية: وتتألف هذه المجموعة الضريبية من الضرائب على السفر للخارج أو على التحويلات الخارجية أو ما شابه ذلك من معاملات مع غير المقيمين (دليل إحصاءات مالية الحكومة لعام 2001، 1156؛ منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، 5127).

د. الإعانات

98-7 الإعانات هي المدفوعات الجارية التي ليس لها مقابل أي غير متبادلة التي تؤديها الوحدات الحكومية بما في ذلك الوحدات الحكومية غير المقيمة إلى المنشآت أو المؤسسات على أساس مستويات أنشطتها الإنتاجية أو على أساس كميات أو قيم السلع أو الخدمات التي تنتجها أو تبيعها أو تستوردها. وتكون هذه الإعانات مستحقة القبض من جانب المنتجين أو المستوردين المقيمين. وفي حالة المنتجين المقيمين، فربما يكونوا قاصدين التأثير على مستويات إنتاجهم أو على الأسعار التي تباع بها مخرجاتهم أو على أجور أو مكافآت الوحدات المؤسسية المشاركة في الإنتاج. وللإعانات نفس الأثر السلبي مثلها مثل الضرائب السلبية على الإنتاج من حيث أن أثرها على فائض التشغيل أو على فائض حساب المتاجرة أو مجمل الربح يكون على الجانب الأخر من المقابل له بالنسبة للضرائب على الإنتاج.

99-7 لا تكون الإعانات مستحقة الدفع للمستهلكين النهائيين؛ وتعامل التحويلات الجارية التي تقوم بها الحكومات بشكل مباشر تجاه الأسر أو المنشآت المحلية بوصفها مستهلكة على أنها منافع أو فوائد اجتماعية. كما أن الإعانات لا تشمل المنح التي قد تؤديها الحكومات للمنشآت أو المؤسسات بعرض تمويل تكوين رأس مالهم أو لتعويضهم عن الأضرار التي لحقت بأصولهم الرأسمالية، وتعامل مثل هذه المنح على أنها تحويلات أو انتقالات رأسمالية.

1. الإعانات على المنتجات

100-7 الإعانة أو الدعم على منتج هي إعانة مستحقة الدفع لكل وحدة من وحدات سلعة أو خدمة ما؛ وقد تكون الإعانة مبلغاً محدداً من المال لكل وحدة من وحدات كمية السلعة أو الخدمة أو قد يتم حسابها بحسب القيمة كنسبة مئوية محددة من السعر لكل وحدة. كما أنه يمكن أيضاً حساب الإعانة بوصفها الفرق بين سعر مستهدف محدد وبين سعر السوق المدفوع فعلياً من قبل المشتري. وعادة ما تصبح الإعانة على منتج مستحقة الدفع عندما يتم إنتاج سلعة أو خدمة ما أو بيعا أو استيرادها، غير أنها كذلك قد تصبح مستحقة الدفع في ظروف أخرى مثلما هو الحال عندما يتم نقل السلعة أو تأجيرها أو تسليمها أو استخدامها للاستهلاك الشخصي أو لتكوين رأس المال الشخصي.

إعانات الاستيراد

101-7 تتألف إعانات الاستيراد من الإعانات على السلع والخدمات التي تصبح مستحقة الدفع عندما تعبر السلع حدود الإقليم الاقتصادي أو عندما يتم تسليم الخدمات لوحدات مؤسسية مقيمة. وتشمل هذه الإعانات الضمنية الناجمة عن إدارة نظام أسعار صرف متعددة رسمية. كما أنها تشمل إلى جانب ذلك الخسائر المتكبدة جراء أمر سياسي متعمد من جانب المنظمات التجارية الحكومية والتي تتمثل وظيفتها في شراء المنتجات من غير المقيمين ثم بيعها بأسعار أقل للمقيمين (أنظر أيضاً الإعانات أو الدعم على الصادرات في الفقرة 103.7).

102-7 وكما في حالة الضرائب على المنتجات، فإن الإعانات أو الدعم على واردات السلع لا يشمل أي إعانات أو دعم قد تصبح مستحقة الدفع على تلك السلع بعد أن تكون قد عبرت الحدود وأصبحت في نطاق حيز التداول الحر داخل الإقليم الاقتصادي للبلد.

إعانات التصدير

103-7 تتألف الإعانات على الصادرات من جميع الإعانات أو أوجه الدعم على السلع والخدمات التي تصبح مستحقة الدفع من قبل الحكومة عندما تغادر السلع الإقليم الاقتصادي أو عندما يتم تسليم الخدمات لوحدات غير مقيمة. وتشمل ما يلي:

أ. الإعانات المباشرة على الصادرات المستحقة الدفع مباشرة للمنتجين المقيمين عندما تغادر السلع الإقليم الاقتصادي أو عندما تسلم الخدمات لوحدات غير مقيمة؛

ب. خسائر الهيئات الاتجار الحكومية: وتتألف هذه المجموعة من الخسائر المتكبدة كمسألة من سياسة حكومية متعمدة من قبل المنظمات أو الهيئات التجارية الحكومية والتي يتمثل دورها في شراء منتجات المنشآت أو المؤسسات المقيمة ثم بيعها بأسعار أقل لغير المقيمين. ويصبح الفارق بين أسعار الشراء وأسعار البيع هو الإعانة أو الدعم على الصادرات (أنظر أيضا الفقرة 105.7 (ب))؛

ج. الإعانات الناشئة عن أسعار الصرف المتعددة: وتتألف هذه الإعانات من الإعانات الضمنية الناتجة عن عمل نظام لأسعار صرف متعددة رسمي.

الاستبعاد من إعانات التصدير

104-7 لا تشمل إعانات التصدير استرداد الذي يحدث في نطاق أو كردون الجمارك للضرائب على المنتجات المدفوعة مسبقاً على السلع أو الخدمات في حين كانت داخل الإقليم الاقتصادي. كما أنها تستثني كذلك الإعفاء من الضرائب أو التنازل عنها والتي كانت ستكون مستحقة السداد إذا ما كان ينتوى بيع أو استخدام السلع داخل الإقليم الاقتصادي بدلاً من تصديرها. وعادة لا تكون الضرائب العامة على المنتجات مثل ضرائب المبيعات أو المشتريات أو ضريبة القيمة المضافة أو ضرائب الاستهلاك أو غيرها من الضرائب على المنتجات لا تكون عادة مستحقة الدفع على الصادرات.

الإعانات الأخرى على المنتجات

105-7 تتألف الإعانات الأخرى على المنتجات من الإعانات على السلع أو الخدمات المنتجة كمخرجات لمنشآت أو لمؤسسات مقيمة أو من الإعانات على الواردات، تلك التي تصبح مستحقة الدفع نتيجة لإنتاج أو بيع أو نقل أو تأجير أو تسليم هذه السلع أو الخدمات، أو كنتيجة لاستخدامها للاستهلاك الشخصي أو لتكوين رأس المال الشخصي. وفيما يلي أكثر أنواع تلك الإعانات شيوعاً:

أ. الإعانات على المنتجات المستخدمة محلياً: وتتألف تلك الإعانات من الإعانات/ الدعم المستحقة الدفع للمنشآت أو المؤسسات المقيمة فيما يتعلق بمخرجاتها التي يتم استخدامها أو استهلاكها داخل الإقليم الاقتصادي؛

ب. خسائر المنظمات أو الهيئات الحكومية التجارية: وتتألف من الخسائر المتكبدة من قبل المنظمات أو الهيئات التجارية الحكومية والتي تتمثل مهمتها في شراء وبيع منتجات المنشآت أو المؤسسات المقيمة. فعندما تتكبد تلك المنظمات أو الهيئات خسائر كأمر سياسي حكومي مقصود أو كسياسة اجتماعية من خلال البيع بأسعار أدنى من الأسعار التي اشترت بها تلك السلع حينئذ ينبغي أن يعامل الفرق بين أسعار الشراء والبيع على أنه إعانة أو دعم. ويتم تقييم مدخلات السلع المحتجزة لدى مثل هذه الهيئات أو المنظمات الحكومية والتي تدخل في قائمة الجرد للسلع أو الموجودات يتم تقييمها وتقديرها على أساس أسعار المشترين المدفوعة من قبل الهيئات أو المنظمات التجارية ويتم قيد الإعانات بنفس الوقت التي تباع فيه هذه السلع:

ج. الإعانات للمؤسسات العامة وللكيانات شبه المؤسسية: وتتألف هذه الإعانات من التحويلات المنتظمة المدفوعة للمؤسسات العامة والكيانات شبه المؤسسية التي ينتوى منها تعويضها عن الخسائر الثابتة (أي، فوائض التشغيل السالبة) والمتكبدة على أنشطتها الإنتاجية نتيجة فرض أسعار أقل من تكاليف إنتاجها المتوسطة كأمر سياسي واقتصادي حكومي مدروس ومتعمد. ومن أجل حساب الأسعار الأساسية للمخرجات الخاصة بهذه المنشآت أو المؤسسات سيكون من الضروري عادة افتراض معدل موحد ضمني بحسب القيمة للإعانة كنسبة مئوية من قيمة المبيعات بالإضافة إلى الإعانة أو الدعم.

د. الإعانات/ الدعم الناتجة عن قبول البنك المركزي لمعدل لسعر الفائدة أقل من سعر السوق: وهذه الإعانات موصوفة في الفقرات من 122.7 إلى 126.7. (لم يتم ذكر هذه الإعانات في دليل إحصاءات مالية الحكومة لعام 2001).

2. الإعانات الأخرى على الإنتاج

106-7 106.7 تتألف الإعانات الأخرى على الإنتاج من الإعانات باستثناء تلك الإعانات على المنتجات التي يجوز أن تحصل عليها المنشآت أو المؤسسات المقيمة كنتيجة لانخراطها في الإنتاج. وفيما يلي أمثلة على هذه الإعانات:

أ. الإعانات على واقع كشوف المرتبات أو قوة العمل: وتتألف من الإعانات المستحقة الدفع على القائمة الكلية للأجر أو الراتب أو على قوة العمل الكلية أو على توظيف أو عمالة أنماط معينة من الأشخاص مثل الأفراد ذوي الاحتياجات الخاصة أو القصور البدني أو الأفراد الذين ظلوا بدون عمل لفترات طويلة. كما قد يقصد من هذه الإعانات تغطية بعض أو كل تكاليف المخططات أو البرامج التدريبية المنظمة أو الممولة من قبل المنشآت أو المؤسسات.

ب. الإعانات أو الدعم المخصص للحد من التلوث: وتتألف من الإعانات التي تهدف إلى تغطية بعض أو كل تكاليف المعالجات الإضافية المبذولة للحد من أو للقضاء على تصريف وانبعاث الملوثات في البيئة.

هـ. دخول الملكية

1. تعريف دخل الملكية

107-7 يتراكم دخل الملكية عندما يقوم مالكو الأصول المالية والموارد الطبيعية بوضعها تحت تصرف باقي الوحدات المؤسسية. ويسمى الدخل المستحق دفعه عن استخدام الأصول أو الموجودات المالية دخل الاستثمار في حين يطلق

على ذلك الدخل المستحق دفعه عن استخدام مورد طبيعي إيجار/ ريع. ودخل الملكية هو مجموع دخل الاستثمار والإيجار أو الريع.

7-108 دخل الاستثمار هو الدخل المستحق قبضه من قبل مالك لأصل مالي في مقابل توفير الأموال اللازمة لوحدة مؤسسية أخرى. وعادة ما يتم النص على الشروط التي تحكم الدخل دفع دخل الاستثمار في الصك المالي المنشأ عندما يتم تحويل الأموال من الدائن للمدين. وبشكل نموذجي تتم مثل هذه الترتيبات لفترة محدودة من الزمن فقط بعدها لابد من استعادة الأموال. وقد تطول الفترة الزمنية لشهور عديدة أو لسنوات عديدة رغم أنه قد يتم تجديد هذه الترتيبات.

7-109 الإيجار أو الريع هو الدخل المستحق قبضه من قبل مالك لمورد طبيعي (المؤجر أو المالك) نظير وضع المورد الطبيعي تحت تصرف وحدة مؤسسية أخرى (مستأجر أو نزيل) لاستخدام المورد الطبيعي في الإنتاج. ويتم التعبير عن الشروط والأحكام التي يصبح في إطارها مورد طبيعي مستحق الدفع في عقد إيجار مورد. وعقد إيجار مورد هو اتفاق يقوم بموجبه المالك القانوني لمورد طبيعي والذي يعامله نظام الحسابات القومية على أن حياته لا نهائية يقوم بجعل هذا المورد متاحاً للمستأجر في مقابل دفع منتظم يتم قيده كدخل ملكية ويتم وصفه كإيجار أو ريع. ويجوز أن يفعل عقد إيجار المورد على أي مورد طبيعي معترف به كأصل في نظام الحسابات القومية. وبالنسبة للموارد من قبيل الأراضي يفترض أنه في نهاية عقد إيجار المورد أنه يتم استعادة الأرض للمالك القانوني بنفس الحالة التي كانت عليها عندما بدأ العمل بعقد الإيجار. وبالنسبة للموارد من قبيل الأصول تحت التربة – وعلى الرغم من أنه يحتمل أن الموارد حياتها لانهائية – فإنه لا يتم لا يتم استعادتها أو إرجاعها بالكامل للمالك الأصلي في نهاية عقد الإيجار نظراً لأن الغرض من عقد الإيجار هو السماح بالاستخراج/ التنقيب والتصرف في المورد. وعلى الرغم مما قد يعانيه المورد من نضوب نتيجة لأي اكتشافات جديدة أو لإعادة التقييمات (أو التجدد الطبيعي للموارد الطبيعية)، فإن حقيقة أن الإيجار أو الريع يبين بدون أي إنزال أو اقتطاع لأي استهلاك للموارد الطبيعية يعني أن – في نظام الحسابات القومية – المورد الطبيعي يتم التعامل معه بفعالية على أساس أن عمره لا نهائي بقدر ما يتضمنه توليد الدخل.

7-110 وغالباً ما توصف المدفوعات المنتظمة التي يؤديها المستأجرين للموارد الطبيعة مثل الأصول تحت التربة (طبقات الأرض) على أنها عائدات ملكية، ولكن يتم معاملتها على أنه إيجار أو ريع في نظام الحسابات القومية. ويتم الإبقاء على مصطلح "الريع أو الإيجار" في هذا الكتيب ليشير إلى الإيجار أو الريع فيما يتعلق بالموارد الطبيعية، وتوصف المدفوعات في إطار عقود الإيجار التشغيلية ب "الإيجارات".

7-111 تصنف دخول الملكية في نظام الحسابات القومية وفق الطريقة التالية:

دخل الاستثمار
الفائدة
الدخل الموزع للمنشآت أو المؤسسات
الأرباح الموزعة على المساهمين
السحوبات من دخل الكيانات شبه المؤسسية
الأرباح المعاد استثمارها في الاستثمار الأجنبي المباشر
الدخل الأخر للاستثمار
دخل الاستثمار العائدة لحاملي سندات/ عقود التأمين
دخل الاستثمار المستحق دفعه على استحقاقات معاش التقاعد
دخل الاستثمار العائد للمساهمين في صناديق الاستثمار الجماعية
الإيجار أو الريع

يتم وصف كل بند من هذه البنود بمزيد من التفصيل أدناه

جدول 8.7: حساب تخصيص الدخل الأولي – دخل الملكية – الاستخدامات

الاستخدامات

العمليات وقيود الموازنة	المؤسسات غير المالية	المؤسسات المالية	الحكومة العامة	الأسر أو العائلات	المؤسسات غير الهادفة للربح التي تخدم الأسر المعيشية	الاقتصاد الكلي	بقية العالم	السلع والخدمات	المجموع
تعويضات الموظفين							6		6
الضرائب على الإنتاج والواردات									0
الإعانات									0
دخل الملكية	134	168	42	41	6	391	44		435
الفائدة	56	106	35	14	6	217	13		230
دخل الشركات الموزع	47	15				62	17		79
الأرباح الموزعة على المساهمين	39	15				54	13		67
السحوبات من دخل الكيانات شبه المؤسسية	8	0				8	4		12
الأرباح المعاد استثمارها في الاستثمار الأجنبي المباشر	0	0				0	14		14
إنفاقات دخل الاستثمار		47				47	0		47
دخل الاستثمار العائد لحاملي سندات التأمين		25				25	0		25
دخل الاستثمار المستحق الدفع على استحقاقات المعاش التقاعدي		8				8	0		8
دخل الاستثمار العائد للمساهمين في صناديق الاستثمار الجماعية		14				14	0		14
الإيجار أو الريع	31	0	7	27	0	65			65
رصيد الدخول الأولية، الإجمالي / الدخل القومي، إجمالي	254	27	198	1 381	4	1 864			1 864
رصيد الدخل الأولي، صافي / الدخل القومي،	97	15	171	1 358	1	1 642			1 642

صافي									

112-7 يبين جدول 8.7 توسعة لجدول 2.7 ليشمل تفاصيل دخل الملكية المستحق دفع والمستحق قبضه.

2. **الفائدة**

113-7 الفائدة هي أحد أشكال الدخل الذي يكون مستحق القبض من قبل مالكي أنواع معينة من الأصول المالية، وهي: الودائع وسندات الدين والقروض (وربما) الحسابات الأخرى المستحق قبضها عن وضع الأصل المالي تحت تصرف وحدة مؤسسية أخرى. ويتم معاملة الدخل على ودائع ومخصصات حقوق السحب الخاصة **SDR** هي الأخرى على أنها فائدة. وتمثل الأصول المالية التي ينشأ بموجبها فائدة جميعها حقوق للدائنين لدى المدينين. ويقرض الدائنون الأموال للمدينين والتي تؤدي إلى إنشاء صك مالي أو أكثر من المذكورة أعلاه. ويعرف المبلغ الذي يدين المدين به للدائن بأصل الدين أو بالمبلغ الرئيسي. ومع مرور الوقت، يتراجع وينخفض المبلغ المستحق للدائن حيث يتم إرجاع الدين ويزداد من جهة أخرى نظراً لتراكم الفائدة. ويشار إلى الرصيد في أي وقت بالمبلغ الرئيسي أو أصل الدين الباقي (الذي لم يسدد بعد).

114-7 وقد تكون الفائدة مبلغاً من المال محدد سلفاً أو نسبة مئوية ثابتة أو متغيرة من أصل الدين المتبقي. وإذا لم يتم سداد بعض أو كل الفائدة المتراكمة للدائن خلال الفترة المعنية، فقد يتم إضافته إلى مبلغ أصل الدين المتبقي أو قد يشكل التزاماً إضافياً أو منفصل يتم تحميله على المدين. ومع ذلك، وقد لا تكون الفائدة بالضرورة مستحقة أو واجبة السداد حتى تاريخ لاحق، وفي أوقات أخرى حتى يحين وقت سداد القرض أو غيره من الصكوك المالية.

القيد على أساس الاستحقاق

115-7 تقيد الفائدة على أساس مبدأ الاستحقاق أي أنه يتم قيد وتسجيل الفائدة مع تراكمها باستمرار مع مرور الوقت للدائن تبعاً لمبلغ أصل الدين المتبقي. والفائدة المتراكمة هي المبلغ المستحق قبضه من قبل الدائن والمستحق دفعه من قبل المدين. كما أن الفائدة المتراكمة لا تختلف فقط عن مبلغ الفائدة المدفوع فعلياً خلال فترة محددة بل تختلف كذلك عن المبلغ المستحق سداده خلال نفس الفترة. ويتم سحب بعض الصكوك المالية وفق الطريقة التي يكون فيها المدين ملزماً بأداء مدفوعات فائدة منتظمة فترة تلو فترة مع تراكم الفائدة، غير أنه وفي حالات أخرى، لا يلزم وجود مثل هذه الشروط. وعلى نحو ما تم شرحه في الجزء 4 من الفصل السابع عشر، هناك العديد من الأنواع المختلفة للصكوك المالية، كما أنه يجرى باستمرار وضع وخلق صكوك وسندات جديدة. وبناءاً على ذلك، فإنه يمكن أن تسدد الفائدة بطرق مختلفة ومتنوعة كما أنها ليست دوماً ما يتم وصفها علانية بالفائدة. ومع ذلك، فإن تدفقات دفعات الأقساط الصافية **NET SETTLEMENT** في إطار عقد اتفاق سعر صفقة متكافئة أو سعر في المستقبل (من المحتمل وصفه في العقد ب "الفائدة") لا يتم اعتبارها دخل ملكية ولكن يتم قيدها كمعاملات في المشتقات المالية في الحساب المالي (أنظر الفقرات من 111.11 إلى 115.11).

الفائدة على الودائع و القروض و الحسابات التي برسم القبض و الدفع

116-7 كما هو موضح في الفصل السادس، تشمل مبالغ الفائدة على الودائع و القروض و الحسابات التي برسم القبض و الدفع من المؤسسات المالية، تشمل هامشاً يمثل دفعة ضمنية عن الخدمات المقدمة من قبل المؤسسات المالية من خلال تقديم القروض وقبول الودائع. ويلزم تقسيم الدفعات أو المبالغ المستلمة الفعلية إلى ومن المؤسسات المالية – تلك التي توصف بالفائدة المصرفية – بحيث يمكن قيد وتسجيل الفائدة ونفقات أو رسوم الخدمة في نظام الحسابات القومية بشكل منفصل. علاوة على ذلك، فإن مبالغ الفائدة بنظام الحسابات القومية المدفوعة من قبل المقترضين إلى المؤسسات المالية أقل من الفوائد المصرفية بقدر القيم المقدرة للنفقات برسم الدفع، في حين أن مبالغ الفائدة بنظام الحسابات القومية المستحق قبضها من قبل المودعين أعلى من الفوائد المصرفية بقدر مبلغ نفقات الخدمة المستحق دفعها. ويتم قيد قيم النفقات أو الرسوم كمبيعات خدمات في حسابات الإنتاج الخاصة بالمؤسسات المالية وكاستخدامات في حسابات عملائها.

جدول 8.7 (تابع): حساب تخصيص الدخل الأولي – دخل الملكية – الموارد

الموارد

العمليات وقيود الموازنة	المؤسسات غير المالية	المؤسسات المالية	الحكومة العامة	الأسر أو العائلات	المؤسسات غير الهادفة للربح التي تخدم الأسر المعيشية	الاقتصاد الكلي	بقية العالم	السلع والخدمات	المجموع
فائض التشغيل/ فائض حساب المتاجرة، إجمالي	292	46	27	84	3	452			452
الدخل المختلط، إجمالي				61		61			61
فائض التشغيل/ فائض حساب المتاجرة، صافي	135	34	0	69	0	238			238
الدخل المختلط، صافي				53					53
تعويضات أو أجور الموظفين				1 154		1 154	2		1 156
الضرائب على الإنتاج والواردات			235			235			235
الإعانات والدعم			44-			44-			44-
دخل الملكية	96	149	22	123	7	397	38		435
الفائدة	33	106	14	49	7	209	21		230
دخل الشركات الموزع	10	25	7	20	0	62	17		79
الأرباح الموزعة على المساهمين	10	25	5	13	0	53	14		67
السحوبات من دخل الكيانات شبه المؤسسية			2	7		9	3		12
الأرباح المعاد استثمارها في الاستثمار الأجنبي المباشر	4	7	0	3	0	14	0		14
نفقات دخل الاستثمار	8	8	1	30	0	47	0		47
دخل الاستثمار العائد إلى حاملي سندات التأمين	5	0	0	20	0	25	0		25
دخل الاستثمار المدفوع لاستحقاقات معاش التقاعد				8		8	0		8
دخل الاستثمار العائد للمساهمين في صناديق الاستثمار الجماعية	3	8	1	2	0	14	0		14

الإيجار أو الريع	41	3	0	21	0	65			65

117-7 في حال كانت فائدة مصرفية غير مدفوعة فلابد أن يكون الحال هو أن كل من فائدة نظام الحسابات القومية ونفقات أو رسوم الخدمة غير مسددة؛ وبعبارة أخرى، يزيد مبلغ أصل الدين المتبقي بمقدار كل من مبلغ فائدة نظام الحسابات القومية مضافاً إليه نفقات ورسوم الخدمة غير المسددة.

الفائدة على الأوراق المالية برسم الدفع

118-7 ثمة صكوك وسندات مالية معينة على سبيل المثال؛ الكمبيالات وسندات القرض بدون قسيمة هي تلك الصكوك والسندات المالية التي لا يكون فيها المدين ملزماً بأداء أية مدفوعات للدائن حتى يحين وقت سداد الأصل. وفي الواقع، لا تصبح أي فائدة واجبة السداد وحتى نهائية عمر الأصل وهي النقطة التي عندها تبرأ ذمة المدين من التزامه عن طريق دفعة واحدة تغطي كل من مبلغ الأموال المقدمة في الأصل من قبل الدائن فضلاً عن الفائدة المتراكمة على مدى كامل عمر الأصل. وفي مثل هذه الحالات، يتم اشتقاق مبلغ الفائدة المستحق دفعها على مدى حياة الورقة المالية حيث أنها تمثل الفرق بين القيمة التي تم الحصول على الصك عندها وبين قيمة الصك عندما يحين وقت السداد.

مزيد من الإيضاح والتفصيل

119-7 يشمل الفصل السابع عشر في القسم الرابع تفصيل كيفية ارتباط كل المعاملات و التدفقات الأخرى بالأدوات المالية المقيدة في الحسابات، في تشمل عموما على توصيات خاصة على كيفية حساب الفائدة على كل من الأدوات المالية ذات العلاقة

الفائدة الإسمية و الحقيقية

120-7 عندما يخلص المدين ذمته من أصل الدين من خلال أداءه لدفعات مساوية في قيمتها النقدية للأموال المقترضة إلى جانب الفائدة المتراكمة وفق المعدل المتفق عليه على مدى تواجد الدين يتم وصف مدفوعات الفائدة المرتبطة ب "الاسمية". حيث أن تلك المدفوعات الخاصة بالفائدة لا تمثل العائد "الحقيقي" للدائن عندما – ونتيجة للتضخم – تكون القوة الشرائية للأموال المستردة أقل من تلك الخاصة بالأموال المقترضة. وفي حالات التضخم المزمن، ترتفع مدفوعات الفائدة الاسمية التي يطلبها الدائنون بشكل نموذجي من أجل تعويضهم عن خسائر القوة الشرائية التي يتوقعون حدوثها عن استرداد أموالهم في نهاية المطاف.

121-7 في واقع الممارسة العملية، لا يتم تقسيم الفائدة المقيدة في حساب تخصيص الدخل الأولي على هذا النحو؛ وعادة تكون الفائدة المسجلة أو المقيدة هي مبلغ الفائدة الاسمية المستحق قبضها أو دفعها (بالإضافة إلى أو بناقص نفقات أو رسوم خدمات الوساطة المالية والتي لا يتم في شأنها أية نفقات صريحة، عند الاقتضاء). ومع ذلك، فإن المعلومات اللازمة لحساب الفائدة الحقيقية يتم توفيرها ضمن نظام الحسابات القومية ككل حيث أن خسائر الحيازة الفعلية والمتكبدة من قبل الدائنين يتم قيدها في حساب إعادة التقييم.

الحالة الخاصة لمعدل الفائدة الموضوعة من قبل البنك المركزي

122-7 إن المسئولية الرئيسية للبنك المركزي هي صياغة وتنفيذ جزء من السياسة الاقتصادية؛ ولذلك، في كثير من الأحيان يتصرف بشكل مختلف عن غيره من المؤسسات المالية الأخرى وبشكل عام قد منح الصلاحية من الحكومة لفرض وجهات نظره ورؤاه. وفي الحالات التي يستخدم فيها البنك المركزي صلاحياته الخاصة لإلزام المشاركين في السوق على دفع حوالات مصرفية بدون الحصول على شيء مباشر في مقابل ذلك، حينئذ يكون من المناسب تسجيل وقيد العائدات على أنها ضرائب ضمنية. وعلى العكس من ذلك، في حالات قيام البنك المركزي بعمل دفعات بشكل واضح لأغراض سياسية وليست تجارية ربما حينها نجادل بأنه يتم دفع إعانات أو دعم ضمنيين. وهناك ثلاث حالات ينبغي وضعها في الاعتبار:

أ. البنك المركزي قادراً على إملاء أسعار أقل من أسعار السوق بالنسبة لودائع الاحتياطي.

ب. يدفع البنك المركزي أعلى من أسعار السوق في الحالة التي تكون فيها القيمة الظاهرية/ الخارجية للعملة تحت الضغط.

ج. يتصرف البنك المركزي باعتباره مصرف تنموي يقدم القروض بأسعار أدنى من معدلات السوق للصناعات ذات الأولوية.

123-7 في حال ما تكون أسعار الفائدة لدى البنك المركزي غير متوافقة مع أسعار فائدة المصارف التجارية حينئذ ينبغي قيد الفرق بين التدفقات المحسوبة باستخدام السعر المرجعي والمعدل الفعلي المحدد من قبل البنك المركزي ليس على أنه مخرج سوق وعلى وجه الخصوص خدمات الوساطة المالية المقاسة على نحو غير مباشر **FISIM**، ولكن كضرائب وإعانات ضمنية على النحو الموصوف مباشرة أدناه. ويشابه هذا الإجراء ويتسق مع الممارسة المتبعة في معالجة الفرق بين سعر الصرف في السوق وسعر الصرف البديل المفروض من قبل البنك المركزي كضريبة أو إعانة ضمنية.

تدنى أسعار السوق على احتياطي الودائع

7-124 لنفترض أن البنك المركزي لا يدفع سوى ثلاثة في المائة لمصرف تجاري على احتياطي الودائع عندما كان سعر السوق 5 في المائة. يتم هذا القيد التالي في نظام الحسابات القومية:

أ. على الرغم من أن المصرف التجاري يحصل فعلياً على ثلاثة في المائة فقط كـ "فائدة"، يتم القيد على أنه يحصل على خمسة في المائة كفائدة ويدفع اثنين في المائة للحكومة كضريبة على الإنتاج؛

ب. وتقيد الحكومة على أنها تحصل على اثنين في المائة من المصرف التجاري كفائدة على الإنتاج وعلى أنها تسدد دفعة بتحويل جاري قدره اثنين في المائة إلى البنك المركزي (هذان التدفقان نظريان على حد سواء)؛ و

ج. يدفع البنك المركزي فعلياً ثلاثة في المائة للمصرف التجاري ولكنها تقيد على أنه يدفع خمسة في المائة للمصرف التجاري ويحصل على اثنين في المائة من الحكومة في شكل تحويل جاري.

لا توجد معاملات بالحساب المالي معنية بإعادة التوجيه السابق.

معدلات تضخم السوق لدعم العملة

7-125 هب أن البنك المركزي يدفع سبعة في المائة لمصرف تجاري لمدة محدودة عندما تكون العملة تحت ضغط في وقت ما عندما كان سعر السوق خمسة في المائة. يتم القيد التالي في نظام الحسابات القومية:

أ. رغم أن المصرف التجاري حصل فعلياً على سبعة في المائة كـ "فائدة"، يتم القيد على أنه حصل على خمسة في المائة كفائدة وحصل أيضاً على اثنين في المائة أخرى من الحكومة كإعانة أو دعم على الإنتاج؛

ب. تقيد الحكومة على أنها تدفع اثنين في المائة للمصرف التجاري كإعانة أو دعم على الإنتاج وعلى أنها تحصل على تحويل جاري قدره اثنين في المائة من البنك المركزي (كلا هذين التدفقين نظريين)؛ و

ج. يدفع البنك المركزي فعلياً سبعة في المائة للمصرف التجاري ولكنه يقيد على أنه يدفع خمسة في المائة للمصرف التجاري ويدفع اثنين في المائة للحكومة في شكل تحويل جاري.

لا توجد معاملات بالحساب المالي معنية بإعادة التوجيه السابق.

تدني أسعار السوق للصناعات ذات الأولوية

7-126 لنفترض أن البنك المركزي يفرض أو يحمل ثلاثة في المائة فقط على صناعة ذات أولوية عندما كان سعر السوق خمسة في المائة. يجرى القيد التالي في نظام الحسابات القومية:

أ. رغم أن الصناعة ذات الأولوية تدفع فعلياً ثلاثة في المائة فقط كـ "فائدة"، يتم قيدها على أنها تدفع خمسة في المائة كفائدة ولكن تحصل على اثنين في المائة من الحكومة كإعانة أو دعم على الإنتاج؛

ب. تقيد الحكومة على أنها تدفع اثنين في المائة للصناعة ذات الأولوية كإعانة أو دعم على الإنتاج وعلى أنها تحصل على تحويل جاري قدره اثنين في المائة من البنك المركزي (كلا التدفقين نظريين)؛ و

ج. يحصل البنك المركزي فعلياً على ثلاثة في المائة من الصناعة ذات الأولوية ولكن يتم قيده على أنه يحصل على خمسة في المائة من الصناعة ذات الأولوية ويدفع اثنين في المائة للحكومة في شكل تحويل جاري.

لا توجد معاملات في الحساب المالي معنية بإعادة التوجيه السابق.

3. دخل الشركات الموزع

الأرباح الموزعة

7-127 تحصل الشركات على الأموال عن طريق إصدار أسهم بقيمة رؤوس الأموال الشركة والتي تعطي الحق لحامليها في نسبة من كل من الأرباح الموزعة ومن القيمة المتبقية أو الباقية لأصول وموجودات الشركة في حال تصفيتها؛ والمساهمين هم الملاك الجماعيين لشركة.

7-128 الأرباح الموزعة على المساهمين هي شكل من أشكال دخل الاستثمار الذي يحق لحملة الأسهم المشاركة فيه كنتيجة لوضع الأموال تحت تصرف الشركات؛ ويعد زيادة رأس مال الحصص العادية من خلال إصدار أسهم أحد البدائل عن الاقتراض كوسيلة من وسائل زيادة الأموال. ورغم ذلك، وعلى عكس رأس المال المخصص للإقراض، لا ينشئ رأس مال الحصص العادية التزام محدداً أو مقيداً لشروط أو أحكام نقدية كما أنها لا تعطي الحق لحاملي الأسهم في شركة ما في دخل ثابت أو محدد سلفاً.

7-129 وتماماً مثلما هو مفهوم أن الشركات في نظام الحسابات القومية تغطي مجموعة من الوحدات المؤسسية التي تعمل في الإنتاج والتي يمكن وصفها بمسميات مختلفة مثل الشركات أو المؤسسات الخاصة أو العامة أو المنشآت الخاصة أو العامة أو الشراكات التعاونية أو ذات المسئولية المحدودة، على نحو ذلك لابد وأن تفهم الأرباح الموزعة على أنها تغطي كافة توزيعات الأرباح من قبل الشركات لحاملي أسهمها أو لمالكيها، أياً كان اسم كل منها. وقد تأخذ الأرباح الموزعة على المساهمين في بعض الأحيان شكل إصدار الأسهم مع أن ذلك يستثنى منه إصدارات الأسهم المجانية التي تمثل ببساطة إعادة تصنيف بين الأموال الخاصة والاحتياطات والأرباح غير الموزعة.

وقت القيد

7-130 على الرغم من أن الأرباح الموزعة على الأسهم تمثل جزء من الدخل الذي تم إدراره وتوليده على مدى فترة طويلة غالباً ما تكون ست شهور أو أثني عشر شهراً إلا أن الأرباح الموزعة لا يتم قيدها في نظام الحسابات القومية وفق مبدأ صارم للاستحقاق، حيث أنه ولفترة قصيرة بعدما

يتم الإعلان عن ربح موزع ولكن قبلما يصبح مستحق الدفع يجوز أن يتم بيع الأسهم، حيث يعني "السهم بدون حق الربح الموزع في المستقبل" أن الربح الموزع لا يزال مستحق الدفع للمالك عندما تم الإعلان عن الربح وليس للمالك عند تاريخ استحقاق الدفع. وبالتالي، فإن السهم المباع كـ "سهم بدون حق الربح في المستقبل" تكون قيمته أقل السهم المباع بدون هذا التقييد. ووقت تسجيل وقيد الأرباح الموزعة في نظام الحسابات القومية هو النقطة التي يبدأ سعر السهم عندها يعلن على أساس الربح الموزع بدون حق الربح في المستقبل بدلاً من الاعتماد على سعر يشمل الربح الموزع.

الأرباح الموزعة على الأسهم العالية القيمة -Super Dividends

131-7 على الرغم من أن الأرباح الموزعة تدفع نظرياً من أصل فائض التشغيل أو فائض حساب المتاجرة الجاري للفترة الحالية إلا أنه غالباً ما تيسر مدفوعات الأرباح الموزعة وتجعل دفعها سلساً حيث أنها في كثير من الأحيان ما تدفعها بحيث تكون أقرب ما تكون إلى فائض التشغيل غير أنه في بعض الأحيان تدفعها بحيث تكون أعلى من قيمتها بقليل خاصة عندما يكون فائض التشغيل نفسه منخفض جداً. ولأسباب عملية، لم تكن هناك أي محاولات في نظام الحسابات القومية لمحاذاة توزيعات الأرباح مع الأرباح إلا في حالة واحدة. ويحدث هذا الاستثناء عندما تكون الأرباح الموزعة كبيرة بشكل غير متناسب بالنسبة للمستوى الأخير من الأرباح الموزعة على الأسهم والأرباح. ومن أجل تحديد ما إذا كانت الأرباح الموزعة كبيرة بشكل غير متناسب من عدمه فمن المفيد إدخال مفهوم الدخل القابل للتوزيع. ويكون الدخل القابل للتوزيع الخاص بمؤسسة ما مساوياً لدخل المشروع مضافاً إليه كافة التحويلات الجارية المستحقة القبض ناقصاً كافة التحويلات الجارية المستحق دفعها وناقصاً التسوية للتغيير في استحقاقات معاش التقاعد المرتبطة بنظام معاش التقاعد في هذه المؤسسة. ومن هذا المنطلق، من الممكن أن ننظر إلى نسبة الأرباح الموزعة إلى الدخل القابل للتوزيع على مدى السنين القليلة الأخيرة وكذا تقييم مدى معقولية أو وجاهة أن المستوى الحالي للأرباح الموزعة المعلن عنها متمشية مع الممارسة فيما سبق وقبول درجة ما من السلاسة من سنة لأخرى. وإذا تجاوز مستوى الأرباح الموزعة المعلن عنها إلى حد كبير هذا المستوى ينبغي أن تعامل الزيادة على أنها معاملة مالية وتحديداً سحب حقوق ملكية الملاك من الشركة.

132-7 تنطبق هذه المعاملة على جميع الشركات سواء كانت متحدة أو شبه متحدة سواء كانت خاضعة لحكم خاص أو أجنبي أو محلي. وهناك مزيد من النقاش حول حالة الشركات المسيطر عليها من قبل العامة في الفصل الثاني 22.

السحب من دخل أشباه الشركات

133-7 تتألف سحوبات الدخل من كيان شبه مؤسسي من هذا الجزء من الدخل القابل للتوزيع الذي يقوم المالك بسحبه من الكيان شبه المؤسسي. ويكون الدخل الذي يقوم مالكو الكيانات شبه المؤسسية بسحبه من الكيانات شبه المؤسسية مماثلاً للدخل المسحوب من الشركات أو المؤسسات عن طريق دفع الأرباح الموزعة لحاملي أسهمها. وبناءاً على ذلك، يتم معاملة هذا الدخل على أنه دخل ملكية متراكم لملاك الكيانات شبه المؤسسية. ويلزم أن يتم تحديد سحب الدخل من قبل ملاك الكيانات شبه المؤسسية من أجل التمكن من إنشاء مجموعة كاملة من الحسابات للكيان ويتم التعامل معه على أنه وحدة مؤسسية منفصلة عن نظيرتها المملوكة لمالكها.

134-7 134.7 لا تشمل سحوبات الدخل من كيان شبه مؤسسي سحوبات الأموال التي يتم تحقيقها من خلال بيع أو التصرف في أصول الكيان شبه المؤسسي؛ على سبيل المثال، بيع المخزونات أو الأصول أو الموجودات الثابتة أو الأراضي أو غيرها من الأصول غير المنتَجة. ويمكن أن يتم قيد مثل هذه المبيعات كتصرفات في حساب رأس المال للكيان أو الشركة شبه المؤسسية، كما يمكن تسجيل تحويل الأموال الناتجة على أنها سحب من حقوق ملكية أو أسهم الشركات شبه المؤسسية في الحساب المالي للشركة شبه المؤسسية وكقيد مستحق القبض من قبل مالكها/ مالكيها. وبطريقة مماثلة، تعامل الأموال المسحوبة عن طريق تصفية كميات كبيرة من المدخرات المتراكمة المحتجزة أو غيرها من الاحتياطات الخاصة بالكيان شبه المؤسسي بما في ذلك تلك المدخرات والاحتياطات التي تكونت من أصل تدبيرات احتياط استهلاك رأس المال الثابت – تعامل على أنها سحوبات من حقوق الملكية أو الأسهم العادية. ويتوافق هذا الوضع مع معاملة الأرباح الموزعة على الأسهم العالية القيمة أو العائد والمستحقة الدفع من قبل الشركات المدرجة الموصوفة أعلاه مباشرة.

135-7 وعلى العكس مما سبق، ينبغي أن تعامل أي أموال يوفرها مالك (ملاك) شركة شبه مؤسسية بغرض حيازة أصول أو للحد من التزاماتها على أنها إضافات إلى حقوق ملكيتها أو أسهمها العادية. وتماماً كما أنه لا يمكن أن يكون هناك توزيع سلبي من الدخل القابل للتوزيع للمؤسسات في شكل أرباح موزعة سلبية، فمن غير الممكن الحصول على توزيع سلبي من الدخل القابل للتوزيع الخاص بالشركات أو الكيانات شبه المؤسسية في شكل سحوبات سلبية. ومع ذلك، إذا كانت الشركة شبه المؤسسية مملوكة من قبل الحكومة وإذا كانت تدير عجز تشغيلي مستمر كأمر ذات علاقة بسياسة اقتصادية واجتماعية

حكومية متعمدة حينئذ فإن أي تحويلات منتظمة لأموال تجاه المؤسسية تتم من جانب الحكومة لتغطية خسائرها ينبغي وأن يتم معاملتها على إنها إعانات/ دعم كما تم شرحه في الفقرة 105.7 (ج) أعلاه.

عائدات الاستثمار الأجنبي المباشر المعاد استثمارها

136-7 كما تم إيضاحه في الفصل السادس والعشرين، فإن مؤسسة استثمار أجنبي مباشر هي مؤسسية أو شركة متحدة أو فردية وضع فيها مستثمر أجنبي استثمار أجنبي مباشر. وقد تكون مؤسسة الاستثمار الأجنبي المباشر إما؛

أ. فرع (فردي أو غير مدمج) لمؤسسة أو شركة متحدة أو فردية غير مقيمة: وتعامل هذه الحالة على أنها شركة شبه مؤسسية؛ أو

ب. مؤسسة يملك فيها على الأقل مستثمر أجنبي واحد (والتي قد تكون أو لا تكون مؤسسة أخرى) أسهماً كافية ليكون له صوتاً فعالاً في إدارتها.

137-7 يمكن أن تتم التوزيعات الفعلية من أصل الدخل القابل للتوزيع الخاص بشركات الاستثمار الأجنبي المباشر في شكل أرباح موزعة على الأسهم أو سحوبات للدخل من الشركات شبه المؤسسية. وتسجل المدفوعات التي تتم وفق هذه الطرق للمستثمرين الأجانب المباشرين في نظام الحسابات القومية وفي ميزان المدفوعات كتدفقات دولية لدخل الاستثمار. ومع ذلك، يقتضي كلا النظامين كذلك أن يتم معاملة الأرباح المحتجزة لشركة الاستثمار الأجنبي المباشر كما لو أنه تم توزيعها وتحويلها إلى للمستثمرين الأجانب المباشرين بما يتناسب مع ملكياتهم في حقوق ملكية الشركة ثم إعادة استثمارها من جانبهم عن طريق الإضافات إلى حقوق الملكية في الحساب المالي. ويصنف التحويل المالي المحتسب أو الصوري لهذه الأرباح المحتجزة في نظام الحسابات القومية على أنه شكل من أشكال الدخل الموزع المنفصل عن، والمضاف إلى، أي مدفوعات فعلية للأرباح الموزعة على الأسهم أو لسحوبات للدخل من الشركات شبه المؤسسية.

138-7 ويمكن المنطق العقلاني وراء هذه المعاملة في أنه وحيث أن شركة الاستثمار الأجنبي المباشر تكون – وبحكم التعريف – خاضعة لحكم، أو تأثير، مستثمر (مستثمرين) أجنبي مباشر، فإن قرار احتجاز بعض من أرباحها الموزعة داخل الشركة لابد وأن يمثل قراراً استثمارياً متعمداً ومدروساً من جانب المستثمر/ المستثمرين الأجانب المباشرين. وفي واقع الممارسة العملية، فإن الأغلبية العظمى من شركات الاستثمار المباشر هي فروع لمؤسسات أجنبية أو الفروع الفردية للشركات الأجنبية، والتي يسيطر عليها تماماً من قبل شركاتها الأم أو من قبل مالكيها.

139-7 تكون الأرباح المحتجزة لمؤسسة أو لشركة شبه مؤسسية متساوية للدخل القابل للتوزيع ناقصاً الأرباح الموزعة على الأسهم المستحق دفعها أو سحوبات الدخل من المؤسسة أو الشركة شبه المؤسسية على التوالي؛ وإذا كانت شركة الاستثمار الأجنبي المباشر مملوكة بالكامل من قبل مستثمر أجنبي مباشر وحيد (على سبيل المثال، فرع من فروع مؤسسة أجنبية)، فإن مجمل الأرباح المحتجزة يتم اعتبار أنه قد تم تحويلها لهذا المستثمر ثم أعيد استثمارها، وفي مثل هذه الحالة يكون ادخار الشركة صفراً. وعندما يملك مستثمر أجنبي مباشر جزءاً فقط من حقوق ملكية شركة الاستثمار المباشر يكون المبلغ الذي يعتبر أنه قد تم تحويله إلى، وتم إعادة استثمار من قبل، المستثمر الأجنبي – يكون متناسباً مع الحصة المملوكة من حقوق الملكية.

الأرباح المحتجزة للشركات المحلية

140-7 ثمة اقتراح قد أدلي به لتوسيع معاملة توزيع الأرباح المحتجزة لتشمل مالكي الشركات الأخرى وعلى وجه الخصوص الشركات العامة؛ ويشكل تقصي هذا الاقتراح والتحقيق فيه جزء من جدول أعمال البحث.

4. نفقات دخل الاستثمار

دخل الاستثمار الذي يعزى لحاملي بوالص/ وثائق التأمين

141-7 ينبغي تقسيم دخل الاستثمار العائد لحاملي بوالص التأمين ضد المخاطر وبوالص التأمين على الحياة.

142-7 بالنسبة لبوالص تأمين الأضرار، يكون على شركة التأمين التزاماً تجاه حامل بوليصة التأمين بقدر مبلغ قسط التأمين الذي يتم إيداعه مع الشركة ولكنه لم يستحق بعد وكذلك بقيمة أية مستحقات أو مطالبات واجبة الدفع ولكنها لم تدفع بعد فضلاً عما لديها من احتياطي للمطالبات التي لم يتم الإبلاغ عنها بعد أو التي تم الإخطار بها ولكن لم يتم تسويتها بعد. ويأخذ هذا الالتزام في الاعتبار، تمسك أو تحتفظ شركة التأمين باحتياطيات فنية. ويعامل دخل الاستثمار فيما يتصل بهذه الاحتياطيات على أنها دخل قابل للتوزيع لحاملي بوالص التأمين، ومن ثم يتم توزيعه على حاملي بوالص التأمين في حساب تخصيص الدخل الأولي ويتم دفعه ثانية إلى شركة التأمين كملحق أو تكملة لقسط التأمين في حساب توزيع الدخل الثانوي. وتكون الاحتياطيات المعنية هي تلك الاحتياطيات التي تنشأ عندما تدرك وتعترف الشركة بالتزام مقابل تجاه حاملي بوالص التأمين.

143-7 أما بالنسبة لوحدة مؤسسية تعنى بتشغيل نظام ضمان موحد ضد الرسوم، فقد يكون هناك أيضاً دخل استثمار مكتسب على احتياطيات النظام أو البرنامج وينبغي أيضاً أن يتم إظهار هذه الدخل

على أنه يجرى توزيعه على الوحدات التي تقوم بدفع الرسوم (والتي ربما لا تكون هي نفسها الوحدات التي تعد نفسها للاستفادة من الضمانات)، ويعامل على أنه رسوم إضافية أو مكملة في حساب التوزيع الثانوي للدخل.

7-144 بالنسبة لبوالص التأمين على الحياة والسنويات، يكون على عاتق شركات التأمين التزامات تجاه حاملي بوالص التأمين والسنويات مساوية للقيمة الحالية للمطالبات المتوقعة. وبالنظر إلى هذه الالتزامات، يكون لدى شركات التأمين أموالاً تعود إلى حاملي بوالص التأمين مكونة من العلاوات أو الإعانات التي يعلن عنها بالنسبة لبوالص التأمين ذات التي تشمل المشاركة في الأرباح فضلاً عن تدبيرات لكل من حاملي بوالص التأمين والسناهي (من يتلقى السنويات) فيما يتعلق بمدفوعات العلاوات المستقبلية وغيرها من المطالبات أو المستحقات. ويتم استثمار هذه الأموال في مجموعة من الأصول المالية وربما في بعض الأصول غير المالية مثل العقارات والأراضي. وتحصل شركات التأمين على دخل استثمار من الأصول المالية والأراضي، كما تتحصل على فوائض تشغيل صافية من تأجير أو استئجار المباني السكنية أو غيرها من المباني. وبالإضافة إلى ذلك، تحقق شركات التأمين أرباح أو خسائر حيازة على الأصول المالية المحتجزة. وينبغي قيد العلاوات والمكافآت المعلن عنها لحاملي بوالص التأمين على الحياة على أنها دخل استثمار مستحق قبضه من قبل حاملي بوالص التأمين (حاملي بوالص التأمين المقيمين وربما غير المقيمين)، ويتم معاملتها على أنها مكملات أو إضافات لقسط التأمين يدفعها حاملو بوالص التأمين لشركات التأمين. وكيفما هو الحال مع الفائدة والأرباح الموزعة على الأسهم، قد لا يكون مصدر دخل الاستثمار المستحق دفعه هو دخل الاستثمار نفسه، ولكن من أجل نظام الحسابات القومية، فإن المعيار الحاسم وراء تسجيل هذا الدخل على أنه دخل استثمار يخص المتلقي الذي يعتبر هذه المدفوعات كما لو كانت مكافآت عن وضعه للأصول المالية تحت تصرف شركة التأمين.

7-145 يتم قيد دخل الاستثمار العائد إلى حاملي بوالص التأمين على الحياة على أنه مستحق الدفع من قبل شركة التأمين ومستحق القبض من قبل الأسر المعيشية في حساب تخصيص الدخل الأولي؛ ويحمل هذا المبلغ تلقائياً إلى الادخار من دون الحاجة إلى قيد تعديل كما هو الحال مع التغيرات في استحقاقات المعاش التقاعدي. ويعامل دخل الاستثمار على أنه مكملات أو إضافات لقسط التأمين ومن ثم يشكل جزءاً من صافي أقساط التأمين، ناقصاً المطالبات، ويقيد في الحساب المالي مستحق الدفع من قبل الأسر المعيشية ومستحق القبض من قبل شركات التأمين بوصفه تغيرات في استحقاقات التأمين على الحياة والسنويات.

7-146 خلافاً لحالة تأمين الأضرار أو المعاشات التقاعدية؛ يحمل المبلغ إلى الادخار ومن ثم يتم قيده كمعاملة مالية وعلى وجه التحديد كزيادة على التزامات شركات التأمين على الحياة بالإضافة إلى أقساط التأمين الجديدة ناقصاً رسوم الخدمة المعوض عنها من قبل المطالبات المستحق دفعها.

دخل الاستثمار برسم الدفع على استحقاقات المعاش التقاعدي

7-147 كما هو موضح في الجزء 2 من الفصل السابع عشر؛ تنشأ استحقاقات المعاش التقاعدي من واحد من نوعين مختلفين من نظم أو برامج المعاشات التقاعدية، وهما نظام الاشتراكات المحددة (في بعض الأحيان، يتم وصفها بنظم أو برامج شراء المال **money purchase schemes**، ونظام المنافع المحددة.

7-148 نظام المساهمات المحددة هو نظام يتم فيه استثمار الاشتراكات المدفوعة من قبل أصحاب العمل والموظفين نيابة عن الموظفين كمتقاعدين في المستقبل. ولا يكون هناك مصدراً أخر لتمويل المعاشات التقاعدية كما أنه ليس هناك استخدام أو انتفاع أخر من هذه الأموال أو الصناديق. ويكون دخل الاستثمار المستحق دفعه على استحقاقات الاشتراكات الموحدة مساوياً لدخل الاستثمار على الأموال مضافاً إليها أي صافي فائض تشغيل أو فائض حساب متاجرة يكتسب من خلال تأجير الأراضي أو المباني المملوكة للصندوق.

7-149 نظام المنافع المحددة هو نظام تعرف فيه المنافع المستحقة الدفع وفق صيغة أو معادلة ما؛ وغالباً ما تأخذ هذه الصيغة شكل الصلة بالمرتب الأخير (وبالتالي فإن المصطلح البديل هو نظم المرتبات الأخيرة)، أو بمتوسط المرتب على مدى فترة ما محددة. ويمكن التعبير عن الصيغة بأشكال عدة بما في ذلك على سبيل المثال، الاختلاف أو التغير على نظام اشتراكات محددة مثل النمو في أرباح الصناديق أو أدنى نسبة نمو.

7-150 ونظراً لأن المنافع يتم حسابها وفقاً لصيغة معينة، فمن الممكن تحديد مستوى الاستحقاقات اللازم عند أي نقطة من الزمن من أجل الوفاء بالالتزامات المستقبلية؛ وتكون قيمة الاستحقاقات هي القيمة الحالية لجميع المدفوعات المستقبلية ويتم حسابها باستخدام الافتراضات الإكتوارية حول أطوال الأعمار وباستخدام افتراضات اقتصادية حول معدل الفائدة أو الخصم. وتزداد القيم الحالية للاستحقاقات الموجودة عند بداية العام لأن التاريخ الذي تصبح إبانه الاستحقاقات

مستحقة الدفع قد أصبح أقرب بعام واحد. ولا تتأثر قيمة الزيادة بما إذا كان نظام المعاشات التقاعدية فعلياً لديه أموال كافية للوفاء لكافة الالتزامات أو بنوع الزيادة في الأموال، على سبيل المثال سواء كانت هذه الزيادة دخل استثمار أو أرباح حيازة.

دخل الاستثمار الذي يعزى لحاملي أسهم صناديق الاستثمار

151-7 يبين دخل الاستثمار العائد لحاملي الأسهم أو الوحدات في صناديق الاستثمار (بما في ذلك صناديق الاستثمار التعاونية **mutual funds** وصناديق التوظيف برأس مال متغير) من خلال بندين أو عنصرين منفصلين؛ وأول هذين البندين هو الأرباح الموزعة على الأسهم التي يتم توزيعها على حاملي الأسهم بصناديق الاستثمار، أما ثانيها هو الأرباح المحتجزة العائدة لحاملي الأسهم بصناديق الاستثمار.

152-7 يقيد مكون الربح الموزع على الأسهم بنفس الطريقة تماماً التي تتبع مع الأرباح الموزعة على الأسهم في الشركات أو المؤسسات الفردية، وعلى النحو الموصوف أعلاه؛ ويقيد مكون الأرباح المحتجزة باستخدام نفس المبادئ المماثلة لتلك الموصوفة فيما يتعلق بشركات الاستثمار الأجنبي المباشر بيد أنه يتم حسابه باستثناء أي أرباح معاد استثمارها في الاستثمار الأجنبي المباشر. وهذا يعني أن الأرباح المحتجزة المتبقية يتم توزيعها على حاملي الأسهم (أي ترك صندوق الاستثمار بدون ادخار)، ثم يعاد ضخها في الصندوق من قبل حملة الأسهم من خلال معاملة يتم قيدها في الحساب المالي.

5. الريوع

التمييز بين الريوع و الإيجارات

153-7 يعد التمييز بين الريوع والإيجارات المستحق قبضها والمستحق دفعها بموجب عقود الإيجارات التشغيلية أمراً أساسياً بالنسبة لنظام الحسابات القومية حيث أن الريوع شكل من أشكال دخل الملكية بينما يتم معاملة الإيجارات على أنها مبيعات أو مشتريات خدمات. والإيجارات هي مدفوعات تؤدى بمقتضى عقد إيجار تشغيلي بهدف استخدام أصل ثابت بخص وحدة أخرى حيث يكون للمالك نشاطاً إنتاجياً يحتفظ فيه بالأصول الثابتة ويتم استبدالها حسب الاقتضاء وتتاح عند الطلب للمستأجرين. أما الريع فهو دفعة تؤدى بمقتضى عقد إيجار مورد لاستخدام مورد طبيعي. ولا يختلف فقط نمط الأصل المؤجر بين الريوع والإيجارات بل تختلف كذلك طبيعة كل منهما. ويتم شرح الفرق بين الأنواع المختلفة لعقود الإيجار في الجزء 5 من الفصل السابع عشر.

الريوع على الموارد الطبيعية

154.7 الريع هو الدخل المستحق قبضه من قبل مالك مورد طبيعي (المؤجر أو المالك) نظير وضعه المورد الطبيعي تحت تصرف وحدة مؤسسية أخرى (مستأجر أو نزيل) لاستخدام المورد الطبيعي في الإنتاج؛ ويتم التطرق لحالتين على وجه الخصوص من حالات ريع المورد وهما الريع على الأرض والريع على الموارد المتعلقة بالطبقات الواقعة تحت التربة أو في جوف الأرض. ويتبع الريع على باقي الموارد الطبيعية النمط المطروح بالنسبة لهاتين الحالتين.

ريوع الأراضي

154-7 يقيد ريوع على الأراضي مع تراكمه باستمرار بالنسبة لمالك الأرض طوال فترة العقد المتفق عليها بين صاحب الأرض والمستأجر؛ ويكون الريع المقيد لفترة محاسبية معينة مساوياً لقيمة الريوع المتراكم المستحق دفعه خلال تلك الفترة من الزمن، وبشكل متميز ومنفصل عن مبلغ الريع المستحق دفعه خلال تلك الفترة أو الريوع المدفوع فعلياً.

155-7 يجوز أن يتم دفع الريع نقداً أو عيناً؛ وفي إطار نظم المشاركة في الغلة أو المزارعة أو ما يماثلها، لا يتم تحديد وتثبيت قيمة الريع المستحق دفعه مسبقاً من الناحية النقدية ويتم قياسه بالقيمة وفق الأسعار الأساسية للمحاصيل التي يلتزم المستأجر بتقديمها لمالك الأرض بمقتضى عقد بينهم. كما يشمل الريع على الأرض أيضاً الريوع المستحق دفعه لملاك المياه والأنهار الداخلية نظير حق استغلال هذه القنوات المائية لأغراض ترفيهية أو لغيرها من الأغراض بما في ذلك الصيد.

156-7 قد يكون صاحب الأرض ملزماً بدفع ضرائب عقارية أو بتكبد نفقات صيانة معينة وحده نتيجة لامتلاكه للأرض؛ وجرى العرف على أن هذه الضرائب أو النفقات تعامل على أنها مستحقة الدفع من قبل المستأجر والذي يفترض بأنه يقوم بخصمها من الريع الذي خلافاً لذلك كان سيكون ملزماً بدفعه لصاحب الأراضي. ويوصف الريع المخفض بهذه الطريقة جرءا اقتطاع الضرائب أو غيرها من النفقات والتي يكون صاحب الأرض ملزماً بها بـ "الريوع بعد اقتطاع الضرائب". ومن خلال اعتماد عرف أن يقوم المستأجر بسداد الريوع بعد اقتطاع الضرائب فقط تقيد الضرائب أو النفقات في حسابات الإنتاج أو توليد الدخل الخاصة بالمستأجر. ولا يكون من شأن هذه المعاملة تغيير دخل المستأجر. ويؤدي إتباع هذا العرف إلى تجنب خلق شركة افتراضية بالنسبة لصاحب الأراضي بصفته مؤجراً.

157-7 تعامل الإيجارات المستحق دفعها على المباني وغيرها من الهياكل على أنها مشتريات خدمات؛ ومع ذلك وفي واقع الممارسة العملية، يمكن

لدفعة وحيدة أن تغطي كل من الريع والإيجارات عندما تؤجر وحدة مؤسسية أرض تتألف من تحسينات أرض وأرض في حالتها الطبيعية وربما تشمل كذلك أية مباني تقع عليها بمقتضى عقد واحد أو عقد إيجار واحد، حيث لا يتم التفريق فيه بين نوعي المدفوعات. على سبيل المثال؛ قد يقوم مزارع بتأجير بيت المزرعة ومباني المزرعة وأرض المزرعة الزراعية والأخرى الصالحة للرعي بموجب عقد واحد تقيد فيه دفعة واحدة فقط تغطي كافة العناصر الأربعة معاً. وإذا لم يكن هناك أساساً موضوعياً يرتكز عليه في التفريق بين مدفوعات الريوع على الأرض والإيجار بالنسبة للمباني حينئذ يوصى بمعاملة كامل المبلغ على أنه ريع عندما يعتقد بأن قيمة أرض المرعى تتجاوز قيمة المباني والأرض الزراعية، وكإيجار إذا كان الوضع خلاف ذلك.

ريع الأصول الجوفية

7-158 تعتمد ملكية الأصول الجوفية في شكل رواسب المعادن أو الوقود الحفري (الفحم أو النفط أو الغاز الطبيعي) على الطريقة التي يجرى وفقاً لها تعريف حقوق الملكية بموجب القانون، وكذلك على الاتفاقات الدولية في حالة الرواسب الموجودة في قاع المياه الدولية. وفي بعض الحالات، قد تنتمي الأصول إلى مالك التربة التي تقع تحتها الرواسب، غير أنه في حالات أخرى ربما تنتمي إلى وحدة حكومية محلية أو مركزية.

7-159 يجوز أن يمنح مالكو الأصول - سواء كانوا وحدات خاصة أو حكومية – عقود إيجار لوحدات مؤسسية أخرى بما يسمح لها باستخراج مثل هذه الرواسب طوال فترة محددة من الزمن في مقابل دفع ريع. وغالباً ما توصف هذه المدفوعات بالإتاوات أو رسوم استخراج **royalties**، غير أنها في الأساس ريع يتراكم لمالكي الأصول في مقابل وضع تلك الأصول تحت تصرف وحدات مؤسسية أخرى لفترة محددة من الوقت ويتم معاملتها – الإتاوات – بنفس الطريقة الواردة في نظام الحسابات القومية. وقد يأخذ الريع شكل دفعات دورية لمبالغ ثابتة بصرف النظر عن معدل الاستخراج، أو بشكل أكثر شيوعاً قد تكون جزءاً من كمية أو حجم الأصل المستخرج. وقد تقوم الشركات العاملة في مجال الاستكشاف بتسديد دفعات لمالكي الأرض السطحية في مقابل الحصول على حق إجراء عمليات حفر استكشافية أو للتحقق بوسائل أخرى من وجود أو موقع الأصول الجوفية. وتعامل هذه الدفعات هي الأخرى على أنها ريع حتى لو لم يتم أي استخراج.

الفصل الثامن: حسابات إعادة توزيع الدخل

أ. مقدمة

1-8 يصف هذا الفصل حسابين يبينان كيف يتم إعادة توزيع الدخل بين الوحدات المؤسسية عن طريق مدفوعات ومقبوضات أو متحصلات التحويلات الجارية؛ ويمثل إعادة التوزيع المشار إليه المرحلة الثانية في عملية توزيع الدخل كما هي مبينة في حسابات نظام الحسابات القومية. والحسابين هما حساب التوزيع الثانوي للدخل وحساب إعادة توزيع الدخل العيني.

2-8 يعرض حساب التوزيع الثانوي للدخل كيفية تحويل رصيد أو ميزان الدخول الأولية لوحدة مؤسسية أو لقطاع مؤسسي إلى دخلها المتاح عن طريق تحصيل ودفع التحويلات الجارية باستثناء التحويلات الاجتماعية العينية.

3-8 ويدفع حساب إعادة توزيع الدخل العيني بعملية إعادة توزيع الدخل قدماً؛ حيث يبين كيف تحول الدخول المتاحة للأسر المعيشية وللمؤسسات غير الربحية التي تهدف إلى خدمة الأسر المعيشية (**NPISHs**) والوحدات الحكومية إلى دخولها المتاحة المعدلة من خلال تحصيل ودفع التحويلات الاجتماعية العينية. ولم تضمن الشركات غير المالية والمالية في هذه العملية.

4-8 يعنى غالب هذا الفصل بالتعريف والوصف والتصنيف المفصلين للأنماط المختلفة للتحويلات الجارية التي يتم قيدها في حسابي التوزيع الثانوي للدخل وإعادة توزيع الدخل العيني. وكجزء من هذا الوصف، هناك ثمة مناقشة حول تشكيل نظم أو برامج الضمان الاجتماعي ودورها كمتلقية للاشتراكات الاجتماعية وكموزعة للمنافع الاجتماعية.

5-8 يعد استيعاب الفرق بين أربعة مفاهيم مرتبطة مسألة حاسمة بالنسبة لتقدير الحسابين المذكورين في هذا الفصل؛ وهذه المفاهيم هي الضمان الاجتماعي والتأمين الاجتماعي والمساعدات الاجتماعية والتحويلات الاجتماعية العينية. وهذه المفاهيم مشروحة باقتضاب أدناه وبمزيد من التفصيل في الأجزاء الأخرى من هذا الفصل.

6-8 نظم أو برامج الضمان الاجتماعي هي تلك النظم التي تدفع في إطارها اشتراكات اجتماعية من قبل الموظفين أو آخرين أو من قبل أصحاب العمل نيابة عن موظفيهم من أجل تأمين الحق في الحصول على أو استحقاق منافع الضمان الاجتماعي سواء في الفترات الجارية أو في الفترات اللاحقة للموظفين أو لغيرهم من المساهمين أو لمعاليهم أو لورثتهم. وتنقسم المنافع الاجتماعية المستحق دفعها من قبل نظم الضمان الاجتماعي إلى نوعين؛ المعاشات التقاعدية وغيرها من المنافع مثل المنافع الطبية أو التعليمية أو الإسكانية أو المتعلقة بالبطالة. وعادة تدفع المعاشات التقاعدية نقداً، أما المنافع غير معاشات التقاعد ربما تكون مستحقة الدفع نقداً أو عيناً.

7-8 **7.8 يمكن التفريق بين نوعين رئيسيين من نظم الضمان الاجتماعي؛**

أ. يتألف النوع الأول من نظم التأمين الاجتماعي التي تغطي المجتمع بأكمله أو قطاعات كبيرة من المجتمع والتي تفرضها الوحدات الحكومية وتسيطر عليها وتمولها. وقد تكون المعاشات التقاعدية المستحق دفعها في إطار هذه النظم مرتبطة أو غير مرتبطة بمستويات مرتب المستفيد أو بتاريخ عمله. ونادراً ما ترتبط المنافع غير المتعلقة بمعاشات التقاعد بمستويات المرتب.

ب. يتألف النوع الثاني من النظم الأخرى المرتبطة بالعمل؛ وتشتق هذه النظم من علاقة صاحب العمل بالموظف في تقديمها وتدبيرها لاستحقاق معاش التقاعد والذي يكون جزءاً من شروط العمل وحيث لا تؤول مسئولية توفير المنافع للحكومة العامة في إطار تدبيرات التأمين الاجتماعي.

8-8 منافع المساعدات الاجتماعية النقدية هي تحويلات جارية مستحقة الدفع للأسر المعيشية من قبل الوحدات الحكومية أو من قبل المؤسسات غير الربحية التي تخدم الأسر المعيشية من أجل الوفاء بنفس الاحتياجات تماماً مثل منافع الضمان الاجتماعي، ولكن المنافع التي لا تقع ضمن نظام ضمان اجتماعي يتطلب مساهمة عادة عن طريق الاشتراكات الاجتماعية.

9-8 تتألف التحويلات الاجتماعية العينية من منافع التأمين الاجتماعي المستحقة الدفع عيناً ومن منافع المساعدات الاجتماعية العينية المستحقة الدفع.

1. حساب التوزيع الثانوي للدخل

10-8 بعيداً عن ميزان الدخول الأولية وقيد الموازنة المرحل قدماً من التوزيع الأولي لحسابات الدخل الأولي، وكذلك الدخل المتاح وقيد الموازنة في حساب التوزيع الثانوي للدخل، فإن كافة الإدخالات في حساب التوزيع الثانوي للدخل تتألف من التحويلات الجارية. والتحويل هو معاملة حيث تقوم فيها وحدة مؤسسية واحدة بتوفير سلعة أو خدمة أو أصل لوحدة أخرى من دون الحصول من الوحدة الأخرى على أي سلعة أو خدمة أو أصل في مقابل ذلك كنظير مباشر. وتنقسم التحويلات إلى تحويلات جارية وتحويلات رأسمالية. والتحويلات الرأسمالية هي تحويلات غير متبادلة حيث يحقق أي الطرفين القائم بعمل التحويل الأموال المضمنة عن طريق التنازل عن أصل من الأصول (بخلاف النقد أو موجودات المخزونات)، مع تخليه عن مطالبة مالية (بخلاف حسابات المقبوضات)، أو يكون الطرف المتحصل على التحويل ملزماً بحيازة أصل من الأصول (بخلاف النقدية)، أو تحقق كلا الشرطين. وغالباً ما تكون تحويلات رأس المال كبيرة وغير منتظمة غير أنه لا يلزم ذلك وليس من ضمن شروط اعتبار التحويل تحويلاً

رأسمالياً وليس تحويلاً جارياً. وتوصف بقية التحويلات بالجارية. والتحويل الجاري هو معاملة تقدم فيها وحدة مؤسسية سلعة أو خدمة معينة لوحدة أخرى بدون أن تحصل من الوحدة الأخرى على أي سلعة أو خدمة بشكل مباشر في مقابل ذلك كنظير لها، كما لا يلزم طرف أو كلا الطرفين معاً بحيازة أو التنازل عن، أصل من الأصول. ويتم توضيح مفهوم التحويل بمزيد من التفصيل في القسم (ج) أدناه.

11-8 يبين جدول 1.8 الشكل المختصر لحساب التوزيع الثانوي للدخل محدداً بذلك الأنواع الرئيسية للتحويلات؛ وقد تحدث التحويلات الجارية بين الوحدات المقيمة وغير المقيمة وكذلك بين الوحدات المؤسسية المقيمة.

12-8 تقيد التحويلات المستحق دفعها من قبل وحدة مؤسسية أو قطاع مؤسسي في الجانب الأيسر من الحساب تحت بند الاستخدامات؛ على سبيل المثال، في جدول 1.8، الضرائب على الدخل والثروة وما إلى ذلك، والمستحق دفعها من قبل قطاع الأسر المعيشية يتم قيدها عند تقاطع الصف الخاص بهذا البند مع عمود الاستخدامات بالنسبة لقطاع الأسر. وتقيد التحويلات المستحق قبضها من قبل وحدة مؤسسية أو قطاع مؤسسي في الجانب الأيمن من الحساب أسفل بند الموارد، على سبيل المثال، تقيد المنافع الاجتماعية بخلاف التحويلات الاجتماعية العينية المستحق قبضها من قبل قطاع الأسر عند تقاطع صف هذا البند مع عامود الموارد الخاص بقطاع الأسر.

13-8 وفقاً لقواعد المحاسبة العامة في نظاما الحسابات القومية، تشير المدخلات في الحساب وبعيداً عن قيود الموازنة إلى المبالغ المدفوعة والمقبوضة. وقد لا تتفق هذه المدخلات بالضرورة مع المبالغ الفعلية المدفوعة أو المقبوضة في نفس الفترة المحاسبية. وتقيد أي مبالغ مستحق دفعها وغير مدفوعة أو غير مستحقة القبض وغير مقبوضة في الحساب المالي تحت حساب المقبوضات أو المدفوعات.

14-8 يتم التمييز بين ثلاثة أنماط من التحويلات الجارية في حساب التوزيع الثانوي للدخل:

أ. الضرائب الجارية على الدخل أو الثروة وما إلى ذلك.

ب. الاشتراكات والمنافع الاجتماعية.

ج. التحويلات الجارية الأخرى.

ثمة ملخص حول طبيعة هذه التحويلات والأغراض التي تلبيها نستعرضها في الفقرات التالية.

الضرائب الجارية على الدخل أو الثروة، ...الخ

15-8 تتألف الضرائب الجارية على الدخل أو الثروة ...الخ في الأساس من الضرائب على دخول الأسر المعيشية أو على أرباح الشركات ومن الضرائب على الثروة التي يكون مستحق دفعها بشكل منتظم كل فترة ضريبية (مع تمييزها عن ضرائب رأس المال المفروضة على فترات متباعدة). وفي جدول 1.8 تظهر الضرائب الجارية على الدخل والثروة وما إلى ذلك والمستحق قبضها تحت الموارد بالنسبة لقطاع الحكومة العام وربما لحساب بقية العالم، في حين تظهر الضرائب المستحق دفعها أسفل بند الاستخدامات بالنسبة لقطاعات الأسر المعيشية والشركات المالية وغير المالية، وربما لقطاع المؤسسات غير الربحية التي تخدم الأسر المعيشية ولحساب بقية العالم.

المساهمات والمنافع الاجتماعية

16-8 المساهمات الاجتماعية هي المدفوعات الفعلية أو المحتسبة/ الصورية لنظم الضمان الاجتماعي من أجل تدبير منافع الضمان الاجتماعي التي يتم الدفع عنها؛ وقد تتم المساهمات الاجتماعية من قبل أصحاب العمل نيابة عن موظفيهم. وعلى هذا النحو، فهي تشكل جزءاً من تعويضات أو أجور الموظفين ويتم تضمينها في ميزان أو رصيد الدخل الأولي للأسر المعيشية. وفي حساب التوزيع الثانوي للدخل، تقيد هذه الاشتراكات جنباً إلى جنب مع المدفوعات التي تؤدى من قبل الأسر المعيشية نفسها بصفتهم أفراداً يعملون أو يعملون لحسابهم الخاص أو لا يعملون – تقيد على أنها مستحقة الدفع من قبل الأسر المعيشية ومستحقة القبض من قبل الوحدات المسئولة عن نظم الضمان الاجتماعي. ويمكن أن تكون المساهمات الاجتماعية مستحقة القبض من قبل وحدة من الوحدات في أي قطاع بصفتها تقدم نظام ضمان اجتماعي لموظفيها (وحتى وبصورة استثنائية إلى الأسر المعيشية إذا كانوا بصفتهم مؤسسات فردية يديرون نظام للضمان الاجتماعي يخدم موظفيهم)، أو من قبل وحدة لطرف ثالث مخصصة كمؤسسة مسئولة عن إدارة النظام. ومع ذلك، على الأرجح ما يتم قيد غالبية الاشتراكات تحت بند الموارد بالنسبة لقطاع الحكومة العام بما في ذلك صناديق التأمين الاجتماعي، وبالنسبة لشركات التأمين وصناديق المعاشات التقاعدية في قطاع المؤسسات المالية. وتقيد الاشتراكات الاجتماعية أسفل بند الاستخدامات فقط بالنسبة للأسر المعيشية سواء المقيمة أو غير المقيمة.

17-8 المنافع الاجتماعية هي تحويلات جارية تحصل عليها الأسر المعيشية وتكون بغرض توفير الاحتياجات التي تنشأ من أحداث أو ظروف معينة، على سبيل المثال، ظروف المرض أو البطالة أو التقاعد أو الإسكان أو التعليم أو ظروف عائلية. وقد تقدم المنافع الاجتماعية في إطار نظم أو برامج ضمان اجتماعي أو عن طريق المساعدات الاجتماعية.

جدول 1.8: حساب التوزيع الثانوي للدخل – نموذج مختصر – الاستخدامات

الاستخدامات

المعاملات وقيود الموازنة	المؤسسات غير المالية	المؤسسات المالية	الحكومة العامة	الأسر المعيشية	المؤسسات غير الهادفة للربح التي تخدم الأسر المعيشية	الاقتصاد الكلي	حساب بقية العالم	السلع والخدمات	المجموع
التحويلات الجارية	98	277	248	582	7	1 212	17		1 229
الضرائب الجارية على الدخل أو الثروة، وما إلى ذلك	24	10	0	178	0	212	1		213
صافي الاشتراكات الاجتماعية				333		333	0		333
المنافع الاجتماعية بخلاف التحويلات الاجتماعية العينية	62	205	112	0	5	384	0		384
التحويلات الجارية الأخرى	12	62	136	71	2	283	16		299
الدخل المتاح للتصرف به	228	25	317	1 219	37	1 826			1 826
الدخل المتاح للتصرف به المعدل	71	13	290	1 196	34	1 604			1 604

18-8 تعامل منافع الضمان الاجتماعي العينية التي يقدمها أرباب العمل على أنها كما لو كانت قد دفعت نقداً وتضمن في حساب التوزيع الثانوي للدخل؛ وإذا لم يكن الأمر على هذا المنوال، فإن شراء السلع والخدمات المعنية كان سيلزم عرضها على أنها تكبدت من قبل أرباب العمل غير أن هذه المنتجات ليست استهلاكاً وسيطاً ولا يمكن للمؤسسات أن يكون لديها استهلاكاً نهائياً. ومع ذلك، تشكل منافع الضمان الاجتماعي العينية المقدمة ضمن نظم التأمين الاجتماعي العامة وكذا كافة منافع المساعدات الاجتماعية العينية – تشكل تحويلات اجتماعية عينية ومن ثم يتم تضمينهم فقط في حساب إعادة توزيع الدخل العيني. وفي جدول 1.8، تقيد المنافع الاجتماعية بخلاف التحويلات الاجتماعية العينية تحت الموارد بالنسبة لقطاع الأسر المعيشية وربما، ومن حيث المبدأ، يتم قيدها أسفل بند الاستخدامات بالنسبة لأي قطاع يدير برنامج ضمان اجتماعي باعتباره صاحب العمل.

التحويلات الجارية الأخرى

19-8 تتألف التحويلات الجارية الأخرى من كافة التحويلات الجارية بين الوحدات المؤسسية المقيمة، أو بين الوحدات المقيمة وغير المقيمة، بخلاف الضرائب الجارية على الدخل أو على الثروة وما إلى ذلك، والاشتراكات والمنافع الاجتماعية والمنافع الاجتماعية العينية. وتشمل المجموعة صافي أقساط التأمين والمطالبات بموجب بوالص تأمين الأضرار والتحويلات الجارية بين مختلف الوحدات الحكومية التي غالباً ما تكون على مستويات مختلفة من الحكومة، وكذلك بين الحكومة العامة والحكومات الأجنبية، فضلاً عن التحويلات الجارية إلى المؤسسات غير الربحية التي تهدف إلى خدمة الأسر المعيشية ومنها، وبين الأسر المعيشية المقيمة وغير المقيمة.

2. الدخل المتاح للتصرف به

20-8 الدخل المتاح للتصرف به هو قيد الموازنة في حساب التوزيع الثانوي للدخل؛ ويشتق من رصيد أو ميزان الدخول الأولية لوحدة مؤسسية أو لقطاع مؤسسي، عن طريق:

أ. إضافة كافة التحويلات الجارية، فيما عدا التحويلات الجارية العينية، المستحق قبضها من قبل هذه الوحدة أو هذا القطاع؛ و

ب. طرح كافة التحويلات الجارية، فيما عدا التحويلات الاجتماعية العينية، والمستحق دفعها من قبل هذه الوحدة أو القطاع.

21-8 الدخل المتاح للتصرف به ، مثله مثل رصيد الدخول الأولية، يجوز قيده إجمالي أو صافي استهلاك لرأس المال الثابت؛ وكما هو الحال في سياق أخر، فإن القياس الصافي مفضل من الناحية المفاهيمية غير أنه قد يكون ضرورياً قيد قيود الموازنة إجمالياً نظراً لصعوبة قياس رأس المال الثابت حتى رغم أن استهلاك رأس المال الثابت هو تكلفة الإنتاج وليس مكون من مكونات الدخل. وتشير المناقشة التالية إلى مفهوم الصافي للدخل المتاح.

22-8 الدخل المتاح للتصرف به ليس كل ما هو متاح نقداً؛ وتعني الشمولية في حسابات المعاملات غير النقدية المرتبطة بالإنتاج للاستهلاك الذاتي

أو للمقايضة، أو مع المكافآت العينية – تعني أن الأسر المعيشية ليس لديها خيار سوى استهلاك أنواع معينة من السلع والخدمات والتي تكون في شأنها قيم النفقات المناظرة من أصل الدخل المتاح محتسبة أو صورية. وعلى الرغم من أن التحويلات الاجتماعية العينية من الوحدات الحكومية أو من المؤسسات غير الهادفة للربح التي تخدم الأسر المعيشية إلى الأسر المعيشية يتم قيدها بشكل منفصل في حساب إعادة توزيع الدخل العيني، تقيد التحويلات الأخرى العينية في حساب التوزيع الثانوي للدخل جنباً إلى جنب مع التحويلات النقدية. وقد تشمل التحويلات الدولية من الغذاء والملبس والأدوية، وما إلى ذلك، لتخفيف أثار مجاعة ما أو غيرها من الأهوال التي تسببها الكوارث الطبيعية أو الحروب. ويقيد المستفيدين من التحويلات العينية، بخلاف التحويلات الاجتماعية العينية، وبحسب العرف، على أنهم يقومون بنفقات استهلاك محتسبة بالنسبة للسلع أو الخدمات المعنية كما لو كانت التحويلات قد تم استلامها في صورة نقدية.

23-8 علاوة على ذلك، تتلقى الأسر المعيشية هي الأخرى أنواعاً عدة من تدفقات دخل الملكية المحتسبة والتي لا تتاح للأسر المعيشية بالشكل الذي يمكنها من إنفاقه كيفما يحلو لهم؛ وتشمل هذه الأنواع دخل الاستثمار على الضمان والسنوية واستحقاقات المعاشات التقاعدية فضلاً عن الدخل الوارد من أسهم أو وحدات صناديق الاستثمار. وبالفعل، ترحل تدفقات الدخل المرتبطة بصناديق الاستثمار وبالتأمين على الحياة والسنويات والتي لا يتم معاملتها على أنها ضمان اجتماعي – ترحل إلى الدخل المتاح للتصرف به على الرغم من أنها تذهب تلقائياً لزيادة الأصول المحتجزة من قبل الأسر المعيشية في المؤسسات المالية التي تدير هذه الصناديق والبوالص التأمينية، ومن ثم لا يكون لدى الأسر المعيشية حرية التصرف في إنفاق هذه المبالغ. وتقيد تدفقات الدخل المرتبطة بتأمين الأضرار وبنظم الضمان الاجتماعي في حساب التوزيع الثانوي للدخل كما لو أنها ردت إلى شركة تأمين الأضرار أو إلى نظم الضمان الاجتماعي، ولا يتم تضمينها في الدخل المتاح للتصرف به فيما عدا الجزء الملزم بالفعل بالوفاء برسوم الخدمة المرتبطة ببوليصة التأمين أو بنظام الضمان الاجتماعي.

جدول 1.8 (تابع): حساب التوزيع الثانوي للدخل – نموذج مختصر – الموارد

الموارد

المعاملات وقيود الموازنة	المؤسسات غير المالية	المؤسسات المالية	الحكومة العامة	الأسر المعيشية	المؤسسات غير الهادفة للربح التي تخدم الأسر المعيشية	الاقتصاد الكلي	حساب بقية العالم	السلع والخدمات	المجموع
رصيد أو ميزان الدخول الأولية، إجمالي / الدخل القومي، إجمالي	254	27	198	1 381	4	1 864			1 864
رصيد أو ميزان الدخل الأولي، صافي / الدخل القومي، صافي	97	15	171	1 358	1	1 642			1 642
التحويلات الجارية	72	275	367	420	40	1 174	55		1 229
الضرائب الجارية على الدخل أو على الثروة وما إلى ذلك			213			213	0		213
صافي الاشتراكات الاجتماعية	66	213	50	0	4	333	0		333
المنافع الاجتماعي بخلاف التحويلات الاجتماعية العينية				384		384	0		384
التحويلات الجارية الأخرى	6	62	104	36	36	244	55		299

24-8 بالنسبة للأسر المعيشية؛ يشمل الدخل المتاح للتصرف به فائض أو زيادة الفائدة في نظام الحسابات القومية فوق الفائدة المصرفية على الودائع من قبل الأسر المعيشية وفائض أو زيادة

الفائدة المصرفية فوق فائدة نظام الحسابات القومية على القروض للأسر المعيشية. كما أن هذه الفروق تكون ملزمة مسبقاً بالوفاء برسوم الخدمة غير المباشرة المفروضة من قبل المؤسسات المالية على القروض والودائع (خدمات الوساطة المالية المقاسة على نحو غير مباشر **FISIM**). (بالنسبة للقطاعات المؤسسية الأخرى التي تستثني الوساطة المالية، تعامل خدمات الوساطة المالية المقاسة على نحو غير مباشر على أنها جزءاً من الاستهلاك الوسيط ومن ثم يتم استبعادها من قياسات الدخل).

حلقات الاتصال بالمفاهيم الاقتصادية النظرية للدخل

25-8 يمكن مقارنة الدخل المتاح للتصرف به على نحو ما يتم قياسه في نظام الحسابات القومية بمفهوم الدخل كما يفهم عامة في العلوم الاقتصادية؛ من الناحية النظرية، غالباً ما يعرف الدخل على أنها المبلغ الأقصى الذي يمكن لأسرة معيشية أو لوحدة أخرى استهلاكه من دون خفض قيمته الصافية الفعلية. ومع ذلك، فإن القيمة الصافية الفعلية لوحدة ما قد تكون تغيرت كنتيجة لتحصيل أو دفع تحويلات رأسمالية وكنتيجة لأرباح أو خسائر حيازة فعلية والتي تتراكم على أصولها أو خصومها. كما أن هذه القيمة قد تكون شابها التغيير جراء أحداث مثل الكوارث الطبيعية التي تغير حجم الأصول. وعلى وجه التحديد، تستثنى تحويلات رأس المال وأرباح أو خسائر الحيازة الفعلية وغيرها من التغيرات على حجم الأصول الراجعة لأحداث مثل الكوارث الطبيعية – تستثنى جميعها من الدخل المتاح وفق الطريقة التي يقاس تبعاً لها في هذا السياق. (تقيد التحويلات الرأسمالية في حساب رأس المال بنظام الحسابات القومية، بينما تقيد التغيرات الأخرى في حجم الأصول وأرباح أو خسائر الحيازة الفعلية في التغيرات الأخرى في حسابات الأصول). ويمكن تفسير الدخل المتاح وفق معناً ضيقاً له على أنه أقصى مبلغ يمكن لأسرة معيشية أو لوحدة أخرى تحمل إنفاقه على استهلاك السلع أو الخدمات خلال الفترة المحاسبية من دون الاضطرار إلى تمويل نفقاتها عن طريق تخفيض نقديتها عن طريق التنازل عن أو التصرف في أصول مالية أو غير مالية أخرى أو من خلال زيادة التزاماتها/ خصومها. وهذا المفهوم يعادل المفهوم الاقتصادي النظري فقط عندما لا تتغير القيمة الصافية عند بداية الفترة جراء تحويلات رأس المال أو التغيرات الأخرى في حجم الأصول أو أرباح أو خسائر الحيازة الفعلية التي سجلت خلال هذه الفترة.

الدخل القومي المتاح للتصرف به

26-8 معظم التحويلات الجارية سواء كانت نقداً أو عيناً يمكن أن تحدث بين الوحدات المؤسسية المقيمة وغير المقيمة وكذلك بين الوحدات المقيمة وبعضها البعض؛ ويمكن أن يشتق إجمالي أو صافي الدخل القومي المتاح للتصرف به من إجمالي أو صافي الدخل المتاح للتصرف به عن طريق:

أ. إضافة كافة التحويلات الجارية النقدية أو العينية المستحق قبضها ممن قبل الوحدات المؤسسية المقيمة من الوحدات غير المقيمة؛ و

ب. طرح جميع التحويلات الجارية النقدية أو العينية المستحق دفعها من قبل الوحدات المؤسسية المقيمة إلى الوحدات غير المقيمة.

27-8 وتأتي التحويلات التالية من بين أكثر التحويلات الجارية أهمية تلك التي تحدث بين الوحدات المقيمة وغير المقيمة:

أ. المساهمات أو المنافع الاجتماعية؛

ب. الضرائب الجارية على الدخل أو الثروة؛

ج. أقساط تأمين ومطالبات تأمين الأضرار؛

د. التعاون الدولي الجاري؛ بمعنى، التحويلات الجارية بين الحكومات المختلفة، مثل التحويلات التي تتم في إطار برامج المعونة بهدف دعم مستويات استهلاك الجماعات السكانية المتضررة بالحروب أو بالكوارث الطبيعية مثل الفيضانات أو الجفاف أو الزلازل؛

ه. التحويلات المالية بين الأسر المعيشية المقيمة وغير المقيمة.

28-8 صافي الدخل المتاح لبلد ما مقياس أفضل من صادفي دخلها القومي (**NNI**) لأغراض تحليل إمكانات استهلاكها.

3. حساب إعادة توزيع الدخل العيني

29-8 بعيداً عن قيود الموازنة والدخل المتاح والدخل المتاح المعدل، تتألف جميع الإدخالات في حساب إعادة توزيع الدخل العيني من التحويلات الاجتماعية العينية. وتتألف التحويلات الاجتماعية العينية فقط من المنافع الاجتماعية العينية وتحويلات السلع والخدمات الفردية غير السوقية إلى الأسر المعيشية المقيمة من قبل الوحدات الحكومية بما في ذلك صناديق التأمين الاجتماعي والمؤسسات غير الهادفة للربح التي تخدم الأسر المعيشية.

جدول 2.8: حساب إعادة توزيع الدخل الثانوي – الاستخدامات

الاستخدامات

المعاملات وقيود الموازنة	المؤسسات غير المالية	المؤسسات المالية	الحكومة العامة	الأسر المعيشية	المؤسسات غير الهادفة للربح التي تخدم الأسر المعيشية	الاقتصاد الكلي	حساب بقية العالم	السلع والخدمات	المجموع
التحويلات الاجتماعية العينية			184		31	215			215
التحويلات الاجتماعية العينية – الإنتاج غير السوقية			180		31	211			211
التحويلات الجارية العينية – إنتاج السوق المشترى			4			4			4
الدخل المتاح المعدل، إجمالي	228	25	133	1 434	6	1 626			1 626
الدخل المتاح المعدل، صافي	71	13	106	1 411	3	1 604			1 604

30-8 حيث أن التحويلات الاجتماعية العينية تحدث فقط بين الوحدات الحكومية والمؤسسات غير الهادفة للربح التي تخدم الأسر المعيشية والأسر المعيشية، ليس هناك حاجة لحساب إعادة توزيع الدخل العيني بالنسبة لقطاعات الشركات غير المالية والمالية.

31-8 تقيد التحويلات الاجتماعية العينية المستحق دفعها من قبل الوحدات الحكومية أو من قبل المؤسسات غير الهادفة للربح التي تخدم الأسر المعيشية في الجانب الأيسر من حساب إعادة توزيع الدخل العيني الخاص بها تحت بند الاستخدامات. على سبيل المثال، في جدول 2.8، تقيد قيمة السلع أو الخدمات الفردية غير السوقية المقدمة مجاناً أو بأسعار ليست ذات دلالة اقتصادياً من قبل الوحدات الحكومية – تقيد في تقاطع الصف الخاص بهذا البند مع عامود الاستخدامات بالنسبة لقطاع الحكومة العام. وتقيد التحويلات الاجتماعية المستحق قبضها من قبل قطاع الأسر المعيشية في الجانب الأيمن من حسابها أسفل بند الموارد. وحيث أن قطاع الأسر المعيشية وحده هو من يتلقى التحويلات الاجتماعية العينية فإن عواميد الموارد للأربعة قطاعات الأخرى بلا مدخلات.

4. الدخل المتاح للتصرف به المعدل

32-8 الدخل المتاح للتصرف به المعدل هو قيد الموازنة في حساب إعادة توزيع الدخل العيني؛ ويشتق من الدخل المتاح لوحدة مؤسسية أو لقطاع مؤسسي عن طريق:

أ. إضافة قيمة التحويلات الاجتماعية العينية المستحق قبضها من قبل هذه الوحدة أو هذا القطاع؛ و

ب. طرح قيمة التحويلات الاجتماعية العينية المستحق دفعها من قبل هذه الوحدة أو هذا القطاع.

33-8 يجوز تسجيل الدخل المتاح للتصرف به المعدل – مثله مثل الدخل المتاح للتصرف به – على أنه إجمالي أو صافي استهلاك رأس المال الثابت؛ ونظراً لأن التحويلات الاجتماعية العينية تكون مستحقة الدفع فقط من قبل الوحدات الحكومية والمؤسسات غير الهادفة للربح التي تخدم الأسر المعيشية ومستحقة القبض فقط من قبل الأسر المعيشية، يتبع ذلك أن الدخول المتاحة المعدلة لقطاعات الحكومة العامة وللمؤسسات غير الهادفة للربح التي تخدم الأسر المعيشية أقل من دخولها المتاحة، في حين أن الدخل المتاح المعدل لقطاع الأسر المعيشية يفوق دخلها المتاح. وفي كلتا الحالتين، تكون قيمة الفرق مساوية للقيمة الكلية للتحويلات الاجتماعية العينية بحيث يكون الدخل المتاح المعدل بالنسبة للاقتصاد الكلي هو نفسه دخله المتاح للتصرف به.

34-8 يمكن تفسير الدخل المتاح للتصرف به المعدل لأسرة معيشية على أنه يقيس أقصى قيمة للاستهلاك النهائي من السلع أو الخدمات التي بإمكان هذه الأسرة المعيشية تحمل استهلاكها في الفترة الجارية دون الاضطرار إلى خفض نقديتها أو التنازل أو التصرف في أصول أخرى أو زيادة التزاماتها/ خصومها لهذا الغرض. وتحدد إمكانات استهلاكها ليس فقط بمعلومية المبلغ الأقصى التي تستطيع تحمل إنفاقه على استهلاك السلع والخدمات (دخلها المتاح)، ولكن أيضاً عن طريق قيمة السلع والخدمات الاستهلاكية التي تحصل عليها من الوحدات الحكومية أو من المؤسسات غير الهادفة للربح التي تخدم الأسر

المعيشية في شكل تحويلات اجتماعية عينية. وفي المقابل، يمكن تفسير الدخل المتاح للتصرف به المعدل للحكومة العامة على أنه يقيس القيمة القصوى للخدمات الجماعية التي تستطيع تحمل توفيرها للمجتمع من دون الاضطرار للتصرف في أصول أو لزيادة التزاماتها/ خصومها.

ب. التحويلات الجارية

35-8 وكما تم تعريفه أعلاه، فإن التحويل الجاري هو معاملة حيث تقوم فيها وحدة مؤسسية بتقديم سلعة أو خدمة أو أصل لوحدة أخرى من دون الحصول في مقابل ذلك على أي سلعة أو خدمة أو أصل من تلك الوحدة الأخرى كنظير مباشر؛ ولا تحصل الوحدة التي تقوم بعمل التحويل على أي فائدة محددة يمكن قياسها كمياً في المقابل يمكن قيدها كجزء من نفس المعاملة. ومع ذلك، قد يمنح دفع اشتراك للضمان الاجتماعي أو قسط تأمين أضرار الوحدة الدافعة الحق في بعض الفوائد المستقبلية المحتملة أو المشروطة. على سبيل المثال، قد يكون لأسرة معيشية الحق في الحصول على بعض المنافع الاجتماعية شريطة وقوع أحداث معينة أو تحقق شروط بعينها.

36-8 إن عملية تحصيل الحكومة للضرائب واستخدام العائد منها في دفع تكاليف توفير الخدمات الحكومية وكذلك عملية حصول شركات التأمين على أقساط تأمين أضرار في سنة من السنين من قبل العديد من حاملي بوالص التأمين ودفعها مطالبات لعدد صغير نسبياً منهم هي عمليات توزيعية بالأساس في طبيعتها. فخلال فترة محاسبية واحدة، تحصل وحدة مؤسسية (الحكومة أو شركة التأمين) تحصل على وتوزع أموالاً وفقاً لمجموعة محددة من الإجراءات غير أن الأحداث التي من شأنها التسبب في إعطاء مدفوعات إلى هذه الوحدات وتحصيل نفقات ومصروفات منها غير مرتبطة بشكل مباشر.

وبالإضافة إلى ذلك، تستفيد كافة الأسرة المعيشية من الخدمات التي توفرها الوحدات الحكومية. ورغم ذلك، لا تعني تلقائياً حقيقة أن تحويلاً ما قد تم أن هناك منفعة ما سوف تحصل عليها وحدة قامت بعمل التحويل، ولا حتى إن حدث ذلك أن قيمة المنفعة لابد وأن تكون متناسبة مع مبلغ التحويل. ولذلك السبب، يتمسك نظام الحسابات القومية بعدم وجود نظير مباشر للتحويل.

جدول 2.8 (تابع): حساب إعادة توزيع الدخل – الموارد

الموارد

المعاملات وقيود الموازنة	المؤسسات غير المالية	المؤسسات المالية	الحكومة العامة	الأسر المعيشية	المؤسسات غير الهادفة للربح التي تخدم الأسر المعيشية	الاقتصاد الكلي	بقية العالم	السلع والخدمات	المجموع
الدخل المتاح للتصرف به	228	25	317	1 219	37	1 826			1 826
الدخل المتاح للتصرف به المعدل	71	13	290	1 196	34	1 604			1 604
التحويلات الاجتماعية العينية				215		215			215
التحويلات الاجتماعية العينية – الإنتاج غير السوقي				211		211			211
التحويلات الاجتماعية العينية – إنتاج السوق المشترى				4		4			4

37-8 وفي المقابل، فإن مدفوعات أقساط التأمين على بوالص التأمين على الحياة الفردية والتي يتم تحصيلها من قبل أعضاء الأسر المعيشية بمبادرة ذاتية منهم وخارج أي نظام ضمان اجتماعي وكذا المنافع والفوائد المقابلة لها ليست تحويلات؛ فبالنسبة للتأمين على الحياة، تدير شركة التأمين صناديق مالية/ ودائع مصرفية نيابة عن أسر معيشية محددة باسمها. وهناك ثمة إعادة توزيع قليل نسبياً بين الأسر المعيشية المتنوعة الحاملة لبوالص تأمين مماثلة وتكون كل أسرة معيشية قادرة على التنبؤ بدرجة معقولة من اليقين عما ستحصل عليه ومتى. وبالتالي، فإن بوالص التأمين السابق ذكرها تشكل حيازة وتنازل عن أصول مالية ومن ثم تقيد على هذا الأساس في الحسابات المالية في نظام الحسابات القومية كمكونات للتغير في استحقاقات التأمين على الحياة والسنويات.

38-8 يمكن المجادلة بأن برامج أو نظم المعاشات التقاعدية تؤدي وظيفتها بطريقة مشابهة لنظم

التأمين على الحياة وبأنه ينبغي وأن تعامل كبرامج ادخار للأسرة المعيشية الفردية؛ وهناك ثلاثة مبررات في نظام الحسابات القومية يفسرون استخدام تخصيص برنامج للضمان الاجتماعي في تغطية المعاشات التقاعدية المرتبطة بالعمل، وهو تخصيص يلازمه قيد وتسجيل الاشتراكات والمنافع كتحويلات. والمبرر الأول هو أن التأمين الاجتماعي هو بالأساس عملية إعادة توزيع عبر قطاع عريض من السكان يضم العديد من الأفراد المشاركين بحيث يستفيد المحتاجين من المنافع. والسبب الثاني هو أن المعاشات التقاعدية توفر مصدراً منتظماً ومستقر لتمويل ما بعد التقاعد. وفي التطبيقات الاقتصادية الأخرى، مثل الدراسات الاستقصائية حول الدخل والإنفاق، تعتبر المعاشات التقاعدية دخلاً وليس ادخار سالب. والسبب الثالث وراء معاملة المعاشات التقاعدية كدخل بدلاً من اعتباره ادخار سالب هو أنه كثيراً ما تتوقف المعاشات التقاعدية عند وفاة صاحب المعاش (أو وريثه). وفي هذا الصدد، تختلف استحقاقات المعاش التقاعدي عن غيرها من الأصول المالية التي لا تتأثر جراء وفاة المالك.

1. التمييز بين التحويلات الجارية و التحويلات الرأسمالية

39-8 قد تكون التحويلات إما جارية أو رأسمالية (تحويلات لرؤوس الأموال)؛ ومن أجل تمييز كل منها عن الأخر، فمن الأصل التركيز على الخصائص المميزة للتحويلات الرأسمالية. وكما لوحظ أعلاه، التحويل الرأسمالي هو تحويل يرتبط بحيازة أو التنازل عن أصل من الأصول سواء كان أصلاً مالياً أو غير مالي. ولابد أن تكون الوحدات المؤسسية قادرة على التمييز بين رأس المال والتحويلات الجارية، كما لابد وأن يفترض بمعاملة رأس المال المحول خلال الفترة المحاسبية بنفس الطريقة التي تتبع مع رأس المال المحتجز طوال الفترة. على سبيل المثال، لن تعامل أسرة معيشية حكيمة تحويلاً رأسمالياً حدث وأن تم استلامه خلال فترة معينة على أنه جميعه متاحاً للاستهلاك النهائي خلال نفس الفترة المحاسبية. وعلى العكس من ذلك، لن تخطط أسرة معيشية تقوم بإجراء تحويلاً رأسمالياً (على سبيل المثال، دفع ضريبة إرث)، لخفض استهلاكها النهائي بقدر إجمالي مبلغ التحويل. وما لم تكن الوحدات المؤسسية قادرة على التمييز بين التحويلات الرأسمالية والجارية ومن ثم التصرف بشكل مختلف حيال كل منها، قد يصير من المستحيل قياس الدخل، نظرياً وعملياً على حد سواء.

40-8 تتألف التحويلات الجارية من كافة التحويلات التي ليست تحويلات رأسمالية؛ وتؤثر التحويلات الجارية بشكل مباشر على مستوى الدخل المتاح وينبغي أن يكون لها تأثيراً على استهلاك السلع أو الخدمات. وفي واقع الممارسة العملية، تميل التحويلات الرأسمالية إلى أن تكون ضخمة وغير متواترة وغير منتظمة، في حين أن التحويلات الجارية تميل إلى أن تكون صغيرة نسبياً وغالباً ما تتم بكثرة وبانتظام. ومع ذلك، وفي حين يساعد الحجم والتواتر ومدى الانتظام في التفريق بين التحويلات الجارية والتحويلات الرأسمالية إلا أنها لا توفر معايير مرضية لتعريف نوعي التحويلات. على سبيل المثال، منافع التأمين أو الضمان الاجتماعي في شكل منافع أو استحقاقات الأمومة والوفاة هي بالأساس منح جارية مخصصة لتغطية نفقات الاستهلاك المتزايدة الناجمة عن المواليد أو الوفيات، رغم أن هذه الأحداث نفسها وبوضوح غير منتظمة .

41-8 من الممكن أن يتم اعتبار بعض التحويلات النقدية تحويلات رأسمالية من قبل أحد الأطراف في المعاملة وكتحويلات جارية من قبل الطرف الأخر؛ على سبيل المثال؛ قد يتم اعتبار سداد ضريبة تركات تحويلاً رأسمالياً من قبل الأسرة المعيشية ولكن كتحويل جارياً من قبل الحكومة. وبطريقة مماثلة، قد تعتبر بلد كبير تقوم بانتظام بعمل منح استثمار لعدد من البلدان الصغرى هذه الإنفاقات تحويلات جارية على الرغم من هذه الإنفاقات قد تكون على وجه الخصوص مخصصة لتمويل حيازة أصول. إلا أنه وفي إطار نظام متكامل للحسابات على غرار نظام الحسابات القومية، فليس من الملائم أو العملي أن تتواجد نفس المعاملة مصنفة بشكل مختلف من قبل الطرفين الاثنين. وبناءاً على ذلك، ينبغي أن يصنف تحويلاً ما على أنه رأسمالي لكلا الطرفين إذا كان ينطوي على تحويل لأصل لطرف من الطرفين.

2. قيد التحويلات

42-8 على الرغم من عدم الحصول على سلعة أو خدمة أو أصل في المقابل كنظير مباشر لتحويل ما إلا أن قيد التحويل وبصرف النظر عن ذلك لابد وأن يكون من شأنه إنشاء أربعة إدخالات في الحسابات؛ والطرق التي تتبع عند قيد التحويلات (سواء النقدية أو العينية) والتحويلات الاجتماعية العينية مبينة أدناه في الأمثلة التالية:

التحويلات النقدية

43-8 والمثال الأول حول تحويل جاري نقدي، مثل دفع منافع تأمين أو ضمان اجتماعي نقدية؛ حيث يقيد التحويل على أنه مستحق الدفع من قبل صندوق التأمين الاجتماعي ومستحق القبض من قبل الأسرة المعيشية في حساب التوزيع الثانوي للدخل. (وإذا كان التحويل تحويلاً رأسمالياً، فقد يتم قيده في حساب رأس المال بدلاً من حساب التوزيع الثانوي للدخل). ويكون نتيجة التحويل خفضاً في الأصول المالية (أو زيادة في الخصوم أو الالتزامات المالية) لنظام التأمين الاجتماعي

وزيادة في الأصول المالية للأسرة المعيشية.
ويقيد الاستخدام النهائي للنقدية من قبل الأسرة المعيشية لاحقاً كمعاملة منفصلة.

صندوق التأمين الاجتماعي		أسرة معيشية		حساب التوزيع الثانوي للدخل
الموارد / التغيرات في الالتزامات أو الخصوم والقيمة الصافية	الاستخدامات / التغيرات في الأصول	الموارد / التغيرات في الالتزامات أو الخصوم والقيمة الصافية	الاستخدامات / التغيرات في الأصول	**الحساب المالي**
	التحويل المستحق دفعه انخفاض في الأصل المالي	التحويل المستحق قبضه زيادة في الأصل المالي		

تدبير احتياطيات السلع والخدمات من قبل الشركات

8-44 المثال التالي هو لشركة تنتج أدوية حيث تتبرع ببعض من إنتاجها مجاناً لجمعية خيرية (مؤسسة غير هادفة للربح تخدم الأسر المعيشية)؛ وكما ذكر أعلاه، ينبغي قيد اثنين من المعاملات كل منها له أربعة إدخالات. وفيما يتعلق بهذا المثال، يكون الإدخال الأول هو تدبير تحويل من قبل الشركة للمؤسسة غير الهادفة للربح التي تخدم الأسر المعيشية، والإدخال الثاني شراء الأدوية من قبل المؤسسة غير الهادفة للربح باستخدام الأموال التي أصبحت متاحة عن طريق التحويل، وكلا المعاملتين ينطويا على مدخلين في الحساب المالي، وإذا ما اكتملت المعاملتين في نفس الفترة المحاسبية ستلغي هذه التغيرات في الأصول المالية بعضها البعض بالنسبة لكلتا الوحدتين المعنيتين، بما يترك أربعة إدخالات ظاهرة فقط في الحسابات. ومع ذلك، إذا كان هناك فرق في التوقيت بين قيد التحويل ووقت تسليم الأدوية، حينئذ سيكون من اللازم تضمين الإدخالات في الحسابات المالية وخصوصاً تحت الحسابات الأخرى المدينة أو الدائنة.

8-45 ثمة تغيير أكثر تعقيداً يحدث إذا ما قامت الشركة أ بشراء الأدوية من الشركة ب، ثم أعطتها – أي الأدوية – للمؤسسة غير الهادفة للربح التي تخدم الأسر المعيشية؛ فعلى الرغم من أنه فعلياً تشتري الشركة أ السلع من الشركة ب، إلا أن هذه السلع لا تمثل جزءاً من استهلاك الشركة أ الوسيط أو من تكوين رأس مالها، كما لا يمكن قيدها كاستهلاك نهائي من قبل الشركة أ، نظراً لأنها شركة. وعلى نحو ما سبق ذكره، يتم احتساب تحويلاً نقدياً (بشكل صوري) من الشركة أ إلى المؤسسة غير الهادفة للربح وكذلك شراءً محتسباً من قبل المؤسسة غير الهادفة للربح. وإذا ما حدثت المعاملتان في نفس الفترة المحاسبية، سيلغي ادخالين في الحساب المالي للمؤسسة غير الهادفة للربح بما يترك فقط ست إدخالات من الثمانية مبينة في الحسابات.

حسابات إعادة توزيع الدخل

	المؤسسة غير الهادفة للربح التي تخدم الأسر المعيشية		الشركة أ		الشركة ب	
	الاستخدامات / التغيرات في الأصول	الموارد / التغيرات في الخصوم والقيمة الصافية	الاستخدامات / التغيرات في الأصول	الموارد / التغيرات في الخصوم والقيمة الصافية	الاستخدامات / التغيرات في الأصول	الموارد / التغيرات في الخصوم والقيمة الصافية
حساب التوزيع الثانوي للدخل **الحساب المالي**		تحويل مستحق القبض زيادة في الأصل المالي	تحويل مستحق الدفع انخفاض في الأصل المالي			
حساب الإنتاج **استخدام حساب الدخل** **الحساب المالي**	الإنفاق على الأدوية انخفاض في الأصل المالي					المخرجات/ بيع الأدوية زيادة في الأصل المالي

التحويلات الاجتماعية العينية

8-46 في النظام تتحمل الحكومة العامة والمؤسسات غير الهادفة للربح التي تخدم الأسر المعيشية والأسر المعيشية فقط إنفاقاً على الاستهلاك النهائي. وجميع إنفاق الأسر المعيشية على

الاستهلاك تتحمله الأسر بالأصالة عن نفسها. من جهة أخرى، فإن إنفاق الحكومة العامة على الاستهلاك إما أن يتم لمنفعة المجتمع ككل (استهلاك جماعي) أو لمنفعة فرادى الأسر المعيشية. وقد جرى العرف على معاملة كل إنفاق المؤسسات غير الهادفة للربح التي تخدم الأسر المعيشية على الاستهلاك على أنه إنفاق لمنفعة فرادى الأسر المعيشية. وهذا التمييز بين الإنفاق الاستهلاكي الفردي والجماعي مهم للغاية في النظام، ويجري بحثه بالتفصيل في الفصل التاسع. إن الإنفاق على الاستهلاك من قبل الحكومة العامة والمؤسسات غير الهادفة للربح التي تخدم الأسر المعيشية نيابة عن الأسر المعيشية (إنفاقها على الاستهلاك الفردي) يضطلع به من أجل تقديم تحويلات اجتماعية عينية وتغطي هذه التحويلات المخرجات غير السوقية لكل من الحكومة العامة والمؤسسات غير الهادفة للربح التي تخدم الأسر المعيشية، التي تقدم إلى الأسر المعيشية مجاناً أو بأسعار غير مهمة اقتصادياً، كما يغطي السلع والخدمات التي تبتاع من منتجين سوقيين وتقدم إلى الأسر المعيشية مجاناً أو بأسعار غير مهمة اقتصادياً. والتحويلات الاجتماعية العينية تقيد على نحو مختلف عن سواها من التحويلات العينية.

حساب الإنتاج	**الحكومة العامة**	
	الاستخدامات / التغيرات في الأصول	الموارد / التغيرات في الالتزامات أو الخصوم والقيمة الصافية
	نفقات الاستهلاك الخاصة بالخدمات التعليمية	إنتاج الخدمات التعليمية

47-8 المثال التالي هو لخدمة تعليمية مقدمة إلى أسرة معيشية من قبل منتج خارج السوق مملوك لوحدة حكومية؛ وفعلياً، يتم قيد تدبير الخدمة مرتين في حسابات نظام الحسابات القومية، فأولاً، يتم قيده وفق الطريقة التقليدية في المحاسبة القومية كمخرج من قبل الحكومة في حساب الإنتاج وكنفقة استهلاك نهائي للحكومة في استخدام حساب الدخل. وحيث أنه يتم قيد هذه المعاملة كمعاملة داخلية في إطار الحكومة فإنها تؤدي إلى إدخالين فقط وليس أربعة إدخالات، في الحسابات، ويقيد كلا الإدخالين أسفل بند الحكومة العامة.

48-8 47.8 بيد أن هذا الأسلوب في القيد أو التسجيل لا يصور حقيقة أنه في واقع الأمر تقدم الخدمة التعليمية فعلياً للأسرة المعيشية كتحويل اجتماعي عيني مدفوع من قبل الحكومة.

حساب الإنتاج **حساب إعادة توزيع الدخل العيني** **استخدام حساب الدخل المتاح المعدل**	**الأسرة المعيشية**		**الحكومة العامة**	
	الاستخدامات / التغيرات في الأصول	الموارد / التغيرات في الالتزامات أو الخصوم والقيمة الصافية	الاستخدامات / التغيرات في الأصول	الموارد / التغيرات في الالتزامات أو الخصوم والقيمة الصافية
	الاستهلاك الفعلي للخدمات التعليمية	التحويلات الاجتماعية العينية المستحق قبضها	التحويل الاجتماعي العيني المستحق دفعه	مخرجات أو إنتاج الخدمات التعليمية

49-8 بالنسبة للتحويل الاجتماعي العيني؛ يقيد استهلاك الخدمة التعليمية كاستهلاك فعلي من قبل الأسر المعيشية في استخدام حساب الدخل المتاح المعدل. ويتم توفير الموارد من أجل ذلك عن طريق التحويلات الاجتماعية العينية من الحكومة للأسر المعيشية في حساب إعادة توزيع الدخل العيني. (وهناك شرح مفصل حول التمييز بين الاستهلاك الفعلي ونفقات الاستهلاك بالنسبة للأسر المعيشية والحكومة العامة والمؤسسات غير الهادفة للربح التي تخدم الأسر المعيشية في الفصل التاسع).

50-8 المثال الأخير هو لحالة أكثر تعقيداً تتضمن اثنين من المعاملات المترابطة والمتداخلة؛ حيث تقوم وحدة حكومية أو مؤسسة غير هادفة للربح تخدم الأسر المعيشية بشراء سلعة أو خدمة، مثل الأدوية، من منتج بالسوق ثم تقديمه مجاناً للأسرة المعيشية.

51-8 أسفل القيد الطبيعي في نظام الحسابات القومية قد يلزم وجود أربعة إدخالات لعرض بيع الأدوية من قبل الشركة وشراء كنفقات استهلاك نهائية للحكومة بما يترتب عليه من نتائج على حسابات المالية لكلتا الوحدتين. وقد يتم قيد الشراء على أنه نفقات استهلاك من قبل الحكومة.

ج. الضرائب الجارية على الدخل أو الثروة، ... الخ

1. الضرائب عموما

52-8 الضرائب هي دفعات نقدية أو عينية إجبارية دون مقابل، تدفعها الوحدات المؤسسية إلى الوحدات الحكومية. إنها تحويلات لان الحكومة لا تقدم أي شيء في المقابل إلى فرادى الوحدات التي تدفع الضرائب، مع أن الحكومات تقدم سلعاً أو

خدمات إلى المجتمع ككل أو إلى وحدات أخرى بمفردها أو إلى مجموعات من الوحدات، وذلك حسب سياستها الاقتصادية والاجتماعية العامة. و تتكون الضرائب الجارية على الدخل والثروة إلخ..، بصورة رئيسية من ضرائب مفروضة على دخل الأسر المعيشية والشركات. وهي تمثل رسوماً على الدخل وتقيد تحت الاستخدامات في حساب التوزيع الثانوي للدخل بالنسبة لقطاعي الأسر المعيشية والشركات. وقد تدفع الضرائب أيضاً من قبل وحدات غير مقيمة، ومن الجائز من قبل وحدات حكومية أو مؤسسات غير هادفة للربح. وكانت الضرائب الجارية على الدخل والثروة الخ...، توصف في الماضي بأنها ضرائب مباشرة، إلا أن الاصطلاحين "مباشرة" و "غير مباشرة" لم يعودا مستعملين في النظام وذلك كما بينا في الفصل السابع. ولا يمكن أن توصف الضرائب بساطة بأنها ضرائب جارية على الدخل والثروة لأنها تشتمل على بعض الضرائب الدورية المفروضة على الأسر المعيشية التي لا تقدر على أساس دخل أو ثروة الأسرة المعيشية أو أعضائها، مثل ضريبة النفوس.

53-8 لقد تم وصف الطبيعة العامة للضرائب وكذا القواعد المحاسبية التي تحكم كيفية قيدها في نظام الحسابات القومية في الفقرات من 80.7 إلى 86.7. ولأغراض الملائمة تعاد هذه الفقرات مرة أخرى أدناه.

الضرائب مقابل الرسوم

54-8 أحد المهام التنظيمية للحكومات هو منع ملكية أو استخدام سلع بعينها أو منع السعي وراء أنشطة معينة ما لم يتم منح إذن محدد من خلال إصدار رخصة أو شهادة مماثلة والتي يطلب في مقابلها رسوم معينة؛ وإذا تضمن إصدار مثل هذه التراخيص عمل ضئيل من جنب الحكومة أو لم يتضمن عملاً من جانبها على الإطلاق يتم منح التراخيص بشكل تلقائي عند دفع المبالغ المستحقة وفي الغالب تكون هذه التراخيص ما هي إلا وسيلة من وسائل زيادة العائد ورغم ذلك ربما تقدم الحكومة نوعاً ما من الشهادات أو التصديق في المقابل. ومع ذلك، إذا ما قامت الحكومة باستخدام إصدار التراخيص حتى تمارس بعض الوظائف التنظيمية المناسبة على سبيل المثال فحص الكفاءة والتحقق من المؤهلات الخاصة بالجهة المعنية أو فحص الأداء الفعال والأمن للمعدات المعنية أو تنفيذ وممارسة بعض الأشكال الأخرى من التحكم لم تكن خلاف ذلك ملزمة به فإن المدفوعات التي تتم ينبغي معاملتها على أنها مشتريات خدمات من الحكومة وليس كمدفوعات ضريبية ما لم تكن المدفوعات وبكل وضوح ليست ذات علاقة بتكاليف تقديم الخدمات. بيد أن الحد الفاصل بين الضرائب ومدفوعات الرسوم على الخدمات المقدمة ليس دائماً واضح المعالم في الممارسة العملية (أنظر الفقرة 64.8 (ج) أدناه للحصول على مزيد من التوضيح لهذه المسألة فيما يتعلق بالوضع مع الأسر).

حلقات الاتصال بين التصنيفات الضريبية لصندوق النقد الدولي و التصنيفات الضريبية لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية

55-8 تتوافق تغطية الضرائب في نظام الحسابات القومية مع نظيرتها الخاصة بـ "عائدات الضرائب" كما هي معرفة في دليل إحصاءات مالية الحكومة لعام 2001 فيما عدا الضرائب الضمنية الناجمة عن فرض البنك المركزي لسعر فائدة أعلى من سعر الفائدة ب السوق. وعلى النقيض من مفهوم "الضرائب" على نحو ما تم تعريفها في إحصاءات عائدات الضرائب **Revenue Statistics**، يضم نظام الحسابات القومية الضرائب المحتسبة أو الإعانات/ الدعم الناتجة من العمل وفقاً لأسعار صرف رسمية متعددة وكذا يضم الضرائب المحتسبة والإعانات الناشئة من فرض البنك المركزي لأسعار فائدة أعلى أو أدنى من سعر السوق في حين أنه لم يصنف اشتراكات الضمان الاجتماعي أسفل تبويب الضرائب. ويحتوي الفصل الخامس من إحصاءات مالية الحكومة لعام 2001 على قائمة مفصلة وتصنيف للضرائب وفقاً لطبيعة الضريبة. ويشمل المرفق (أ) من إحصاءات عائدات الضرائب تصنيفاً وثيق الصلة بما سبق ذكره.

56-8 تستند تصنيفات الضرائب المفصلة في نظام الحسابات القومية على التفاعل بين العوامل الثلاثة التالية، والتي لا تخرج طبيعة أي ضريبة عن واحد منهم:

أ. طبيعة الضريبة كما تحديدها في دليل إحصاءات مالية الحكومة لعام 2001 / تصنيف منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية.
ب. نوع الوحدة المؤسسية الدافعة للضريبة.
ج. الظروف التي تصبح الضريبة في ظلها مستحقة الدفع.

57-8 وهكذا، فإن المدفوعات الخاصة بنفس الضريبة قد يتم تسجيلها تحت عنوانين مختلفين في نظام الحسابات القومية؛ على سبيل المثال، ربما تظهر ضريبة استهلاك أو رسم إنتاج أسفل "الضرائب على الواردات، باستثناء ضرائب ورسوم القيمة المضافة"، أو أسفل "الضرائب على المنتجات، باستثناء ضريبة القيمة المضافة، الضرائب على الواردات والصادرات" تبعاً لما إذا كانت ضريبة الاستهلاك يتم دفعها على سلعة مستوردة أو منتجة محلياً. وبطريقة مماثلة، فإن المدفوعات الخاصة بالضريبة السنوية على السيارات يجوز أن يتم قيدها أسفل "الضرائب الأخرى على

الإنتاج" أو أسفل "الضرائب الجارية على الدخل أو على الثروة، الخ" تبعاً لما إذا كانت الضريبة يتم دفعها من قبل منشأة أو من قبل أسرة. ولهذا السبب، ليس من الممكن الوصول إلى تصنيفات نظام الحسابات القومية بيسر من خلال إعادة تجميع تصنيفات إحصاءات مالية الحكومة لعام 2001/ منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية. ومع ذلك، ومن أجل الاستفادة من وجود هذه التصنيفات المفصلة يضم كل تصنيف من تصنيفات الضرائب المدرجة أدناه إسناداً ترافقياً لما يقابله من تصنيفات في إحصاءات مالية الحكومة لعام 2001/ منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية. ورغم ذلك يجدر ملاحظة أن تصنيفات نظام الحسابات القومية متضمنة في تصنيفات دليل إحصاءات مالية الحكومة لعام 2001 وتصنيفات منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بيد أنها ربما لا تكون متطابقة معهم.

القيد على أساس الاستحقاق

58-8 كافة الضرائب ينبغي قيدها على القيد على أساس الاستحقاق في نظام الحسابات القومية؛ مما يعني وقتما تقع الأنشطة أو المعاملات أو غيرها من الأحداث التي تؤدي إلى خلق التزامات بدفع ضرائب. ومع ذلك، فإن بعض الأنشطة أو المعاملات أو الأحداث الاقتصادية والتي ينبغي بموجبها فرض التزام على الوحدات المعنية بدفع ضرائب في إطار تشريعات أو قوانين الضرائب كثيراً ما تغفل عنها السلطات الضريبية. وسيكون من غير الواقعي أن نفترض أن مثل هذه الأنشطة أو المعاملات أو الأحداث تتسبب في نشوء أصول أو موجودات مالية أو التزامات في شكل مدفوعات أو مقبوضات. ولهذا السبب، يتم تحديد مبالغ الضرائب التي سيتم قيدها في نظام الحسابات القومية من خلال الاعتماد على المبالغ المستحقة الدفع فقط عندما يتم إثباتها من خلال التقديرات الضريبية أو البيانات أو غير ذلك من الصكوك مثل فواتير المبيعات أو الإقرارات الجمركية والتي تخلق التزامات/ خصوم في شكل التزامات واضحة للدفع من جانب دافعي الضرائب. (عند تحديد مقدار الضريبة المتراكمة أو المستحقة لابد من أخذ الحيطة في ألا يتم تضمين أي ضريبة من غير المحتمل أبداً تحصيلها). وبصرف النظر عما سبق، ووفقاً لمبدأ الاستحقاق، فإن الأوقات التي ينبغي قيد الضرائب إبانها هي الأوقات التي تنشأ فيها الالتزامات الضريبية. على سبيل المثال، ينبغي قيد ضريبة بيع أو نقل أو استخدام لمخرج معين عندما يحدث هذا البيع أو النقل أو الاستخدام وهو ليس بالضرورة نفس الوقت التي أخطرت فيه السلطات الضريبية أو عندما صدر طلب تسديد الضريبة أو عندما استحق سدادها أو عندما تم بالفعل سدادها. ورغم ذلك، يسمح ببعض المرونة فيما يتعلق بوقت قيد ضرائب الدخل المقتطعة من الأصل (أنظر الفقرة 61.8).

59-8 وفي بعض البلدان، وبالنسبة لبعض الأنواع من الضرائب، قد تختلف مبالغ الضرائب التي يتم دفعها في نهاية المطاف إلى حد كبير وبشكل منتظم عن المبالغ المستحقة الدفع إلى الحد الذي لا يمكن فيه تفسير كل مبلغ من المبالغ المستحقة الدفع أصلاً على أنها تشكل التزامات مالية على نحو ما هو مفهوم في نظام الحسابات القومية. وفي مثل هذه الحالات، قد يكون من الأفضل ولأسباب تحليلية وسياسية أن يتم تجاهل الالتزامات الضريبية غير المدفوعة وقصر القياس على الضرائب المضمنة في نظام الحسابات القومية على تلك الضرائب التي تم دفعها بالفعل. وبرغم ذلك، لا يزال ينبغي قيد الضرائب المدفوعة بالفعل على أساس الاستحقاق في الأوقات التي وقعت فيها الأحداث التي نشأت عنها الالتزامات.

الفوائد أو الغرامات أو الجزاءات الأخرى

60-8 من حيث المبدأ، ينبغي قيد الفائدة المحملة على الضرائب المتأخرة أو الغرامات أو الجزاءات التي يتم فرضها على التهرب من الضرائب بشكل منفصل وليس كضرائب. ومع ذلك، قد لا يكون من الممكن فصل مدفوعات الفائدة أو الغرامات أو غيرها من العقوبات عن الضرائب التي تتعلق بها، ولذلك في الممارسة العملية عادة ما يتم تجميعها مع الضرائب.

2. الضرائب على الدخل

61-8 تتألف الضرائب على الدخل من الضرائب على الدخول والأرباح وأرباح رأس المال؛ ويتم تقديرها على الدخول الفعلية أو المفترضة للأفراد أو للأسر المعيشية أو للمؤسسات غير الربحية التي تهدف إلى خدمة الأسر المعيشية أو للشركات. وتشمل الضرائب التي يتم تقديرها على حيازات الممتلكات أو الأراضي أو العقارات عندما تستخدم هذه الحيازات كأساس لتقدير دخل ملاكها. وفي بعض الحالات، لا يمكن تحديد الالتزام بدفع ضرائب الدخل إلا أثناء فترة محاسبية لاحقة غير الفترة المحاسبية التي تراكم فيها الدخل. وبناءاً على ذلك، ثمة مرونة لازمة في الوقت الذي تسجل فيه هذه الضرائب. ويجوز أن تقيد ضرائب الدخل التي تقتطع على أصلها مثل ضرائب احتجاز الضرائب عند المنبع والمدفوعات المنتظمة لضرائب الدخل – يجوز قيدها في الفترات التي تم سدادها فيها، كما يمكن قيد أي خضوع أو التزام نهائي بالضرائب على الدخل في الفترة التي تم تحديد الالتزام فيها. وتشمل الضرائب على الدخل الأنواع التالية من الضرائب:

أ. الضرائب على الدخل الفردي أو على دخل الأسرة المعيشية: وتتألف هذه الضرائب من ضرائب الدخل الشخصية بما في ذلك تلك الضرائب التي يقتطعها أصحاب العمل

(الضرائب التي تحتجز عند المنبع)، والضرائب الإضافية. وعادة ما يتم فرض هذه الضرائب على الدخل الكلي المعلن أو المفترض من جميع مصادر الشخص المعني: تعويضات أو أجور الموظفين ودخل الملكية والمعاشات التقاعدية، وما إلى ذلك، بعد اقتطاع مسموحات معينة متفق عليها. كما أن الضرائب على دخل ملاك الشركات الفردية متضمنة في هذا السياق (دليل إحصاءات مالية الحكومة لعام 2001، 1111؛ منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، 1110)؛

ب. الضرائب على دخل الشركات: وتتألف هذه الضرائب من ضرائب دخل الشركات وضرائب أرباح الشركات وضرائب الشركات الإضافية، الخ. وعادة ما تقدر هذه الضرائب على الدخول الكلية للشركات من جميع المصادر وليس فقط ببساطة على الأرباح المتولدة من الإنتاج (دليل إحصاءات مالية الحكومة لعام 2001، 1112؛ منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، 1210)؛

ج. الضرائب على أرباح رأس المال: وتتألف هذه الضرائب من الضرائب على أرباح رأس المال (توصف بأرباح الحيازة في نظام الحسابات القومية) الخاصة بالأشخاص أو الشركات والتي تصبح واجبة السداد أثناء الفترة المحاسبية الحالية، بصرف النظر عن الفترات التي قد تراكمت عبرها الأرباح. وعادة ما تكون هذه الضرائب مستحقة الدفع على الأرباح الاسمية وليس الفعلية لرأس المال وعلى أرباح رأس المال المحققة وليس غير المحققة (دليل إحصاءات مالية الحكومة لعام 2001، 1111-1113؛ منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، 1120، 1220)؛

د. الضرائب على الأرباح من اليانصيب أو القمار: وهي عبارة عن الضرائب المستحقة الدفع على المبالغ التي يحصل عليها الفائزون تمييزاً لها عن الضرائب على دوران العمل بالنسبة للمنتجين الذين ينظمون لعب القمار أو اليانصيب والتي تعامل على أنها ضرائب على المنتجات (دليل إحصاءات مالية الحكومة لعام 2001، 1113-113؛ منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، 1120).

62-8 يعفي احتساب الضرائب المستحقة على الدخل كثيراً بعض الأجزاء من الدخل من الضرائب؛ وتوصف مثل هذه الإعفاءات بخصومات الضريبة. وبالإضافة إلى ذلك، أو كبديل من البدائل، يجوز أن تقوم حكومة من الحكومات بتحديد مبلغ يعامل على أنه ضريبة قد تم سدادها بالفعل، ويطلق على هذا المبلغ اسم الائتمان الضريبي. وفي بعض الحالات، إذا كانت الضريبة المستحقة أقل من الائتمان الضريبي حينئذ قد يكون الرصيد مستحق الدفع للمستفيد، ويطلق على هذه الحالة ائتمان ضريبي مستحق الدفع. وهناك مناقشة إضافية حول الائتمان الضريبي في الفصل الثاني والعشرين.

3. الضرائب الجارية الأخرى

الضرائب الجارية على رأس المال

63-8 تتألف الضرائب الجارية على رأس المال من الضرائب التي تكون مستحقة الدفع دورياً وعادة سنوياً على الممتلكات أو على صافي حقوق ملكية الوحدات المؤسسية باستثناء الضرائب على الأراضي أو على غيرها من الأصول المملوكة أو المؤجرة من قبل الشركات والتي يستخدمونها في الإنتاج، فمثل هذه الضرائب تعامل على أنها ضرائب أخرى على الإنتاج. كما يستثنى من هذه الضرائب – الضرائب الجارية على رأس المال – الضرائب على الملكية أو على الثروة المفروضة من حين لأخر وعلى فترات غير منتظمة، أو في ظل ظروف استثنائية (على سبيل المثال، ضريبة الإرث أو التركات)، فمثل هذه الضرائب تعامل على أنها ضرائب على رأس المال. كما يستثنى منها أيضاً ضرائب الدخل المقدرة على أساس قيمة الملكية المملوكة من قبل الوحدات المؤسسية عندما يتعذر تقدير دخولها بشكل مرضي وتقيد هذه الضرائب تحت العنوان السابق، الضرائب على الدخل. وتشمل الضرائب الجارية على رأس المال ما يلي:

أ. الضرائب الجارية على الأراضي والمباني: وتتألف من الضرائب المستحقة الدفع دورياً، وتكون في معظم الحالات سنوياً، على ملكية الأراضي أو المباني باستثناء الضرائب على الأراضي أو المباني المؤجرة أو المملوكة من قبل الشركات والمستخدمة من جانبهم في الإنتاج بما في ذلك استخدامها لخدمات مالك الرقبة (دليل إحصاءات مالية الحكومة لعام 2001، 1131؛ منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، 4100)؛

ب. الضرائب الجارية على صافي حقوق الملكية/ صافي الأصول: وتتألف من الضرائب المستحق دفعها دورياً – في غالب الأحيان سنوياً – على قيمة الأراضي أو الأصول الثابتة ناقصة أي دين متكبد على هذه الأصول وباستثناء الضرائب على الأصول المملوكة من قبل الشركات والمستخدمة في الإنتاج (دليل إحصاءات مالية الحكومة لعام 2001، 1132؛ منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، 4200)؛

ج. الضرائب الجارية على الأصول الأخرى: وتشمل الضرائب المستحق دفعها دورياً – وعادة سنوياً – على الأصول مثل المجوهرات أو على غيرها من العلامات الظاهرية على الثروة (دليل إحصاءات مالية الحكومة لعام 2001، 1136؛ منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، 4600).

ضرائب جارية متنوعة

64-8 تتألف الضرائب الجارية المتنوعة من أنواع مختلفة ومتنوعة من الضرائب المستحق دفعها دورياً – وعادة سنوياً، والتي من بين أكثر أنواعها شيوعاً ما يلي:

أ. ضرائب الرأس: وهي الضرائب المفروضة كمبالغ محددة من المال على كل شخص بالغ أو على كل أسرة معيشية، بصرف النظر عن الدخل أو الثروة الفعلية أو المفترضة. ومع ذلك، قد تختلف المبالغ المفروضة تبعاً لظروف الشخص أو الأسرة المعيشية (دليل إحصاءات مالية الحكومة لعام 2001، 1162؛ منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، 6000)؛

ب. ضرائب النفقات: وهي الضرائب المستحقة الدفع على النفقات الكلية للأشخاص أو للأسر المعيشية بدلاً من أن تكون على دخولهم. وضرائب النفقات هي بدائل لضرائب الدخل وقد يتم فرضها بمعدلات تدريجية أعلى بنفس الطريقة التي تتبع مع ضرائب الدخل الشخصية تبعاً للمستوى الكلي للإنفاق. وهي ضرائب غير شائعة الاستخدام في واقع الممارسة العملية (دليل إحصاءات مالية الحكومة لعام 2001، 1162؛ منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، 6000)؛

ج. الدفعات التي تتم من قبل الأسرة المعيشية للحصول على تراخيص معينة: تعامل المدفوعات التي تتم من قبل الأشخاص أو الأسر المعيشية للحصول على تراخيص لحيازة أو لاستخدام مركبات أو قوارب أو طائرات وللحصول على تراخيص للممارسات الترفيهية كالصيد البري أو الصيد بإطلاق النار أو صيد الأسماك – تعامل على أنها ضرائب جارية. وتعامل المدفوعات التي تتم لكافة الأنواع الأخرى من التراخيص (على سبيل المثال؛ رخص القيادة أو الطيران أو رخص التليفزيون أو الراديو أو رخص الأسلحة النارية الصغيرة، الخ) أو الرسوم المدفوعة للحكومة (على سبيل المثال، المدفوعات للحصول على جوازات السفر، أو رسوم المطار أو رسوم المحكمة، الخ)

- تعامل كمشتريات خدمات مقدمة من قبل الحكومات. ويرتكز الحد الفاصل بين الضرائب ومشتريات الخدمات على الممارسات الفعلية المتبعة في غالبية البلدان في الحسابات الخاصة بهم (دليل إحصاءات مالية الحكومة لعام 2001، 11451 و 11452؛ منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، 5200)؛

د. الضرائب على المعاملات الدولية: وتتألف من الضرائب على السفر للخارج والتحويلات المالية الأجنبية والاستثمارات الأجنبية، وما إلى ذلك، فيما عدا المستحقة الدفع من قبل المنتجين (دليل إحصاءات مالية الحكومة لعام 2001، 1155 و 1156؛ منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، 5127).

د. برامج التامين الاجتماعي

65-8 برامج التامين الاجتماعي هو نظام ضمان حيث يتم فيه تحقيق الشرطين التاليين:

أ. المنافع المقبوضة تكون مشروطة بالمشاركة في النظام وتشكل منافع اجتماعية حيث أن هذا المصطلح مستخدم في نظام الحسابات القومية؛ و

ب. على الأقل يحقق شرط من الشروط الثلاثة التالية:

- يكون المشاركة في النظام إجبارياً سواء من قبل القانون أو بموجب أحكام وشروط عمل الموظف أو مجموعة من الموظفين؛
- يكون النظام نظاماً اجتماعياً يدار لصالح مجموعة معينة من العاملين سواء من الموظفين أو من غير الموظفين، كون المشاركة مقصورة على أعضاء هذه المجموعة؛
- يسدد صاحب العمل اشتراكاً (فعلي أو محتسب) إلى النظام نيابة عن الموظف سواء قام الموظف بدفع اشتراك من عدمه.

قد يتم تنظيم برامج التامين الاجتماعي من قبل القطاع الخاص أو من قبل الوحدات الحكومية؛ ويمكن أن يتم توفير منافع الضمان الاجتماعي في صورة نقدية أو عينية. وتصبح هذه المنافع مستحقة الدفع عند وقوع أحداث بعينها أو عند تحقق ظروف معينة، والتي قد تؤثر سلباً على رفاء الأسر المعيشية المعنية سواء من خلال فرض أعباء إضافية على مواردهم أو بخفض دخولهم. وتكون الحالات الطارئة المغطاة عرضة للاختلاف من نظام لنظام أخر. ومع ذلك، فإن تحديد مقبوضات معينة باعتبارها منافع ضمان اجتماعي لا يعتمد فقط على الحالات الطارئة المغطاة ولكن أيضاً على الطريقة التي تتبع في تقديم التغطية.

1. الظروف التي تغطيها برامج التامين الاجتماعي

66-8 يمكن أن تكون المنافع الاجتماعية قابلة للدفع في إطار نظم ضمان اجتماعي أو برامج مساعدات اجتماعية ومع ذلك قد تكون هناك ظروف مماثلة يتم يغطيها كلا النوعين من النظم.

67-8 يمكن تقسيم المنافع الاجتماعية إلى فئتين رئيسيتين؛ المعاشات التقاعدية وكافة المنافع الاجتماعية الأخرى والموصوفة في نظام الحسابات القومية بالمنافع غير المعاشية (بعيدة عن معاشات التقاعد)؛ والنمط الأكثر أهمية من المعاش التقاعدي هو المعاش التقاعدي الذي يدفع للفرد عند تقاعده عن العمل. كذلك، قد تكون المعاشات التقاعدية مستحقة الدفع للأفراد الآخرين، على سبيل المثال للزوجة الثكلى أو لشخص يعاني من إعاقة دائمة. وتعامل المدفوعات التي تتم أثناء ما يكون شخص يعاني مؤقتاً من حالة مرضية تمنعه من العمل لفترة على أنها منافع غير معاشية.

68-8 توضح ستة أنواع من الظروف الوقت الذي قد تكون فيه المنافع الاجتماعية غير المعاشية مستحقة الدفع على النحو التالي:

أ. يتطلب المستفيدون أو عائلاتهم علاجات طبية أو سنية أو غيرها من العلاجات أو لرعاية بالمستشفى أو رعاية نقاهة أو رعاية طويلة الأجل، نتيجة للمرض أو للإصابات أو للاعتلال

المزمن أو لتقدم العمر، الخ؛ وعادة ما يتم تقديم منافع الضمان الاجتماعي عينياً في شكل علاج أو رعاية تقدم مجاناً أو بأسعار زهيدة اقتصادياً، أو عن طريق سداد النفقات التي تكبدتها الأسر المعيشية. وأيضاً قد تكون منافع الضمان الاجتماعي مستحقة الدفع للمستفيدين الذين يحتاجون رعاية صحية؛

ب. يكون المستفيدون ملزمين بدعم معالين من أنماط مختلفة؛ زوجات وأطفال وأقارب مسنين وذوي احتياجات خاصة، الخ. وعادة ما تدفع منافع الضمان الاجتماعي نقداً في شكل مخصصات منتظمة للمعالين أو للأسر.

ج. يعاني المستفيدون من انخفاض في الدخل كنتيجة لعدم قدرتهم على العمل بدوام كامل؛ وعادة ما تدفع منافع الضمان الاجتماعي بصفة منتظمة نقداً طوال استمرار هذا الوضع. وفي بعض الحالات، قد يتم تقديم مبلغ إجمالي دفعة واحدة بالإضافة إلى الدفع المنتظم أو بدلاً منه. وقد يمنع الأشخاص من العمل لأسباب مختلفة ومتنوعة، بما في ذلك، البطالة القهرية بما تشمله من تسريح مؤقت للعمالة والعمل لوقت قصير الأجل والمرض والإصابة العرضية وولادة طفل، الخ، ما من شأنه أن يحول دون عمل شخص أو منعه من العمل بدوام كامل؛

د. يعاني المستفيدون من انخفاض في الدخل بسبب وفاة المصدر الرئيسي للدخل؛ وعادة ما تدفع منافع الضمان الاجتماعي نقداً في صورة مخصصات منتظمة، أو في بعض الحالات، يدفع مبلغاً إجمالياً دفعة واحدة؛

ه. يحصل المستفيدون على إسكان إما مجاني أو بأسعار زهيدة من الناحية الاقتصادية أو من خلال سداد النفقات التي تكبدتها الأسر المعيشية؛

و. يحصل المستفيدون على مخصصات لتغطية نفقات التعليم المتكبدة لصالحهم أو لصالح عائلاتهم؛ وفي بعض المناسبات قد يتم توفير الخدمات التعليمية في صورة عينية؛

8-69 ما ذكر أعلاه هي الظروف النموذجية التي تكون في إطارها المنافع الاجتماعية مستحقة الدفع؛ ومع ذلك، فإن تلك القائمة توضيحية أكثر منها حصرية. على سبيل المثال، من الممكن أن تكون هناك منافع أخرى مستحقة الدفع في ظل نظام أخر. وعلى العكس من ذلك، بأي حال من الأحوال لا توفر كافة النظم المنافع في الظروف المذكورة أعلاه جميعها. وفي واقع الممارسة العملية، يكون نطاق المنافع الاجتماعية عرضة للاختلاف بشكل هائل من بلد إلى أخر، أو من نظام إلى أخر داخل نفس البلد.

8-70 في الحالات التي لا يلزم فيها السداد المسبق لاشتراكات مؤهلة من أجل الحصول على منافع تعامل هذه المنافع كجزء من المساعدات الاجتماعية؛ وبشكل نموذجي، تقدم المساعدات الاجتماعية من قبل الحكومة لكافة الأشخاص المحتاجين وبدون أي اشتراط أو طلب رسمي بالمشاركة من قبيل إيراد دليل على سداد اشتراكات، على سبيل المثال. ويختلف مدى المساعدات الاجتماعية إلى حد كبير من بلد إلى أخر. وفي العديد من البلدان، تكون المنافع مستحقة الدفع فقط للأشخاص ذوي الدخول المنخفضة. وغالباً ما يوصف ذلك بقول أن المنافع خاضعة "للبحث الاجتماعي أو للتحقق من متوسط الدخل **means-tested**"، حيث يشير المصطلح "متوسط" إلى المستوى الأقصى المؤهل من الدخل.

2. تنظيم برامج التامين الاجتماعي

8-71 تهدف تنظيم برامج التامين الاجتماعي إلى تغطية المستفيدين وعائلاتهم خلال حياتهم المهنية وعادة خلال تقاعدهم أيضاً، سواء كانوا موظفين أو أصحاب عمل أو يعملون لحسابهم الخاص أو أشخاص بدون عمل لفترة مؤقتة؛ ويستلزم استحقاق منافع الضمان الاجتماعي أن تكون الاشتراكات الاجتماعية قد تم سدادها من قبل – أو نيابة عن – المستفيدين أو عائلاتهم خلال الفترات المحاسبية الجارية أو السابقة. وكما لوحظ بالفعل، قد تكون الاشتراكات الاجتماعية مستحقة الدفع ليس فقط من قبل المشاركين أنفسهم بل كذلك من جانب أصحاب العمل نيابة عن موظفيهم.

8-72 لابد أن يتم تنظيم برامج تنظيم التامين الاجتماعي بشكل جماعي لمجموعات من العمال أو أن تكون متاحة بمقتضى القانون لكافة العمال أو لفئات معينة من العمال، بما قد يشمله ذلك من الأشخاص غير المشتغلين فضلاً عن الموظفين؛ وقد تتراوح نظم الضمان الاجتماعي من نظم خاصة مخصصة لمجموعات مختارة من العمال الموظفين من قبل صاحب عمل واحد إلى نظم أو برامج تأمين اجتماعي تغطي كامل قوة العمل في بلد ما. ويمكن أن تكون المشاركة في مثل هذه النظم طوعية بالنسبة للعمال المعنيين، غير أن الأكثر شيوعاً هو أن تكون إجبارية، على سبيل المثال، قد تكون المشاركة في البرامج المنظمة من قبل أصحاب العمل الأفراد إلزامية من جانب إحكام وشروط العمل المتفق عليه جماعياً بين أصحاب العمل وموظفيهم. كما قد تكون المشاركة في نظم الضمان الاجتماعي على الصعيد الوطني والمنظمة من قبل الوحدات الحكومية إجبارية بحكم القانون بالنسبة لقوة العمل بأكملها، وربما باستثناء الأشخاص الذين تم تغطيتهم بالفعل من جانب نظم ضمان خاصة.

8-73 كثير من تنظيم برامج التامين الاجتماعي يتم تنظيمها جماعياً لمجموعات من العمال بحيث لا يكون المشاركون فيها مضطرين لحمل بوالص تأمين فردية بأسمائهم؛ وفي مثل هذه الحالات، لا توجد صعوبة في التمييز بين الضمان الاجتماعي والضمان المتحصل عليه على أساس شخصي. ومع ذلك، ربما تسمح - أو حتى تستلزم - بعض

نظم الضمان الاجتماعي للمشاركين بالحصول على بوالص بأسمائهم. ومن أجل أن تعامل بوليصة تأمين فردية على أنها جزءاً من نظام ضمان اجتماعي لابد وأن تكون الحالات الطارئة أو الظروف المؤمن على المشاركين ضدها من ذلك النوع المدرج في الفقرة 65.8، وإضافة إلى ذلك، لابد من الوفاء بشرط أو أكثر من الشروط التالية:

أ. تكون المساهمة في البرامج إجبارياً إما بمقتضى القانون بالنسبة لفئة محددة من العمل سواء كان يعمل أو لا يعمل، أو بموجب إحكام وشروط عمل موظف ما أو مجموعة من الموظفين؛

ب. النظام هو نظام جماعي يدار لمصلحة مجموعة معينة من العمل، سواء كانوا موظفين أو بدون عمل، وتكون المشاركة مقصورة على أعضاء هذه المجموعة؛

ج. يقوم صاحب العمل بسداد اشتراك (فعلي أو محتسب) للنظام نيابة عن الموظف، سواء قام الموظف هو الأخر بدفع اشتراك من عدمه.

تقيد أقساط التأمين المستحقة الدفع والمطالبات المستحقة القبض في إطار بوالص التأمين الفردية المتحصل عليها ضمن نظام ضمان اجتماعي – تقيد على أنها اشتراكات اجتماعية ومنافع ضمان اجتماعي.

جدول 3.8: حساب التوزيع الثانوي للدخل – شاملاً لتفاصيل عن الضرائب والاشتراكات الاجتماعية – الاستخدامات
الاستخدامات

المعاملات وقيود الموازنة	المؤسسات غير المالية	المؤسسات المالية	الحكومة العامة	الأسر المعيشية	المؤسسات غير الهادفة للربح التي تخدم الأسر المعيشية	الاقتصاد الكلي	بقية العالم	السلع والخدمات	المجموع
التحويلات الجارية	98	277	248	582	7	1 212	17		1 229
الضرائب الجارية على الخل والثروة وما إلى ذلك	24	10	0	178	0	212	1		213
الضرائب على الدخل	20	7	0	176	0	203	1		204
الضرائب الجارية الأخرى	4	3	0	2	0	9			9
صافي الاشتراكات الاجتماعية				333		333	0		333
اشتراكات أصحاب العمل الاجتماعية الفعلية				181		181	0		181
اشتراكات أصحاب العمل الفعلية في المعاشات التقاعدية				168		168	0		168
اشتراكات أصحاب العمل الفعلية في غير معاشات التقاعد				13		13	0		13
اشتراكات أصحاب العمل الاجتماعية المحتسبة				19		19	0		19

اشتراكات أصحاب العمل المحتسبة في معاشات التقاعد								
اشتراكات أصحاب العمل المحتسبة في غير معاشات التقاعد								
اشتراكات الأسر المعيشية الاجتماعية الفعلية								
اشتراكات الأسر المعيشية الفعلية في المعاشات التقاعدية								
اشتراكات الأسر المعيشية الفعلية في غير المعاشات التقاعدية								
إضافات اشتراكات الأسر المعيشية الاجتماعية								
إضافات اشتراكات الأسر المعيشية في معاشات التقاعد								
إضافات اشتراكات الأسر المعيشية في غير معاشات التقاعد								
رسوم خدمة نظام الضمان الاجتماعي								
المنافع الاجتماعية بخلاف المنافع الاجتماعية العينية	62	205	112	0	5	384	0	384
التحويلات الجارية الأخرى	12	62	136	71	2	283	16	299
الدخل المتاح، إجمالي	228	25	317	1 219	37	1 826		1 826
الدخل المتاح، صافي	71	13	290	1 196	34	1 604		1 604

74-8 برامج التامين الاجتماعي هي في الأساس نظماً يكون العمال ملزمين فيها – أو مستحثين – من قبل أصحاب عملهم أو من قبل الحكومة العامة باستصدار تأمين ضد حالات طارئة أو ظروف معينة قد يكون من شأنها التأثير سلباً على رفاهيتهم أو على رفاهية عائلاتهم؛ وعندما يحوز الأفراد على بوالص تأمين بأسمائهم وبمبادرة خاصة منهم وبشكل مستقل عن أصحاب عملهم أو عن الحكومة حينئذ لا تعامل أقساط التأمين المستحق دفعها والمطالبات المستحق قبضها على أنها اشتراكات اجتماعية ومنافع ضمان اجتماعي وذلك على الرغم من أنه قد يتم استصدار بوالص التأمين ضد نفس الأنواع من الحالات الطارئة أو المواقف التي تغطيها نظم الضمان الاجتماعي مثل الحوادث أو اعتلال الصحة أو التقاعد، الخ. وتقيد أقساط التأمين المستحق دفعها والمطالبات المستحق قبضها بموجب بوالص التأمين الفردية من هذا القبيل على أنها تحويلات جارية في حساب التوزيع الثانوي للدخل في حالة تأمين الأضرار، بينما تقيد أقساط التأمين المستحق دفعها والمطالبات المستحق قبضها بموجب بوالص التأمين الفردية على الحياة على أنها استحواذات أو تنازلات عن أصول مالية في الحساب المالي.

75-8 وكما يتبين من النظر في بوالص التأمين الفردية، فإن طبيعة المنفعة لا تكفي بأي حال من الأحوال للتعرف على وتحديد الطبيعة الاجتماعية للمعاملات؛ على سبيل المثال، تلقي خدمات طبية مجانية لا يشكل عادة منفعة اجتماعية، فإذا ما تم الحصول على الخدمات الطبية من قبل أسرة معيشية وقامت أسرة معيشية أخرى بسداد كلفتها لا تكون هذه الخدمات منافع اجتماعية بل تحويلات بين أسر معيشية. كما أن الإسعافات الأولية التي تقدم للموظفين في العمل ليست منفعة اجتماعية كون التكاليف المترتبة يتم قيدها على أنها استهلاك وسيط لصاحب العمل. وبشكل عام، لا يمكن أن تقدم المنافع الاجتماعية من أسرة معيشية لأسرة معيشية أخرى فيما عدا الحالة النادرة نسبياً والتي تكون فيها شركة فردية مملوكة من قبل أسرة معيشية هي التي تدير نظام الضمان الاجتماعي لمصلحة موظفيها.

76-8 تؤسس كافة نظم الضمان الاجتماعي على علاقة بالعمل حتى ولو كان المشاركون يعملون لحسابهم الخاص أو لا يعملون في الوقت الحالي؛ ويمكن التفريق بين نوعين رئيسيين من نظم الضمان الاجتماعي:

أ. يتألف النوع الأول من نظم الضمان الاجتماعي التي تغطي المجتمع ككل أو قطاعات عريضة من المجتمع والتي يتم فرضها والتحكم فيها وتمويلها من قبل الوحدات الحكومية؛ وقد تكون المعاشات التقاعدية في إطار مثل هذه النظم مرتبطة أو غير مرتبطة بمستويات راتب المستفيد أو بتاريخ العمل. ونادراً ما تكون المنافع غير المعاشية مرتبطة بمستويات المرتب.

ب. يتألف النوع الثاني من النظم الأخرى المرتبطة بالعمل؛ وتشتق هذه النظم من علاقة صاحب العمل بالموظف فيما يتعلق بتدبير المعاش التقاعدي وربما في غيره من الاستحقاقات التي تكون جزءاً من شروط العمل أو الوظيفة حيث لا تؤول مسؤولية تدبير وتقديم المنافع إلى الحكومة العامة في إطار تدبيرات الضمان الاجتماعي.

بيد أن التوصل لمثل هذا التمييز يعد أمراً عسيراً في بعض البلدان خاصة التي يضطلع فيها بالمسؤولية النهائية عن إدارة النظام ودفع المنافع من قبل الحكومة نيابة عن كثير من أصحاب العمل الذين لا يعملون لدى الحكومة العامة؛ وفي البلدان التي ليس عندها مثل تلك النظم فإن نظم الضمان الاجتماعي المنظمة من قبل الوحدات الحكومية لصالح موظفيها - وعلى العكس من الفئة السكانية العاملة ككل – ينبغي – إذا ما كان بالإمكان – وأن يتم تضمينها في مجموعة النظم الأخرى المرتبطة بالعمل بحيث لا تبقى ضمن نظم الضمان الاجتماعي.

جدول 3.8 (تابع): حساب التوزيع الثانوي للدخل – شاملاً تفاصيل عن الضرائب والاشتراكات الاجتماعية – الموارد

الموارد

المعاملات وقيود الموازنة	المؤسسات غير المالية	المؤسسات المالية	الحكومة العامة	الأسر المعيشية	المؤسسات غير الهادفة للربح التي تخدم الأسر المعيشية	الاقتصاد الكلي	بقية العالم	السلع والخدمات	المجموع
رصيد أو ميزان الدخول الأولية، إجمالي / الدخل القومي، إجمالي	254	27	198	1 381	4	1 864			1 864
97	97	15	171	1 358	1	1 642			1 642
التحويلات الجارية	72	275	367	420	40	1 174	55		1 229
الضرائب الجارية على الدخل أو الثروة، وما إلى ذلك			213			213	0		213
الضرائب على			204			204	0		204

الدخل								
الضرائب الجارية الأخرى			9			9		9
صافي الاشتراكات الاجتماعية	66	213	50	0	4	333	0	333
الاشتراكات الاجتماعية الفعلية لأصحاب العمل	31	110	38	0	2	181	0	181
الاشتراكات الفعلية لأصحاب العمل في المعاشات التقاعدية	27	104	35	0	2	168	0	168
الاشتراكات الفعلية لأصحاب العمل في غير المعاشات التقاعدية	4	6	3	0	0	13	0	13
الاشتراكات الاجتماعية المحتسبة لأصحاب العمل	12	2	4	0	1	19	0	19
الاشتراكات المحتسبة لأصحاب العمل في معاشات التقاعد	12	1	4	0	1	18	0	18
الاشتراكات المحتسبة لأصحاب العمل في غير معاشات التقاعد	0	1	0	0	0	1	0	1
الاشتراكات الاجتماعية الفعلية للأسر المعيشية	25	94	9	0	1	129	0	129
الاشتراكات الفعلية للأسر المعيشية في معاشات التقاعد	19	90	6	0	0	115	0	115
الاشتراكات الفعلية للأسر المعيشية في غير معاشات التقاعد	6	4	3	0	1	14	0	14
إضافات الاشتراكات الاجتماعية للأسر المعيشية		10				10	0	10
إضافات اشتراكات الأسر المعيشية في معاشات التقاعد		8				8	0	8
إضافات اشتراكات الأسر المعيشية في غير معاشات التقاعد		2				2	0	2
رسوم خدمة نظام الضمان الاجتماعي	2	3	1			6	0	6
المنافع الاجتماعية بخلاف التحويلات الاجتماعية العينية	6			384		384	0	384
التحويلات الجارية	6	62	104	36	36	244	55	299

الأخرى									

برامج الضمان الاجتماعي

77-8 في كثير من البلدان؛ برامج الضمان الاجتماعي إلى حد بعيد هي أهم فئة من نظم التأمين الاجتماعي ومن ثم فمن الجدير تلخيص أهم خصائصها وخصائصها. نظم التأمين الاجتماعي هي نظم يتم فرضها والتحكم فيها وتمويلها من قبل الوحدات الحكومية لغرض توفير المنافع الاجتماعية لأفراد المجتمع ككل أو لقطاعات معينة من المجتمع. وعندما تنشأ صناديق التأمين الاجتماعي لهذا الغرض ويتم تنظيمها وإدارتها بشكل مستقل عن باقي الصناديق الحكومية حينئذ تعامل على أنها وحدات مؤسسية منفصلة، وتتألف مقبوضاتها أو إيراداتها بشكل رئيسي من الاشتراكات المدفوعة من قبل الأفراد ومن قبل أصحاب العمل نيابة عن موظفيهم، غير أنها أيضاً يمكن أن تشمل تحويلات من الصناديق الحكومية الأخرى. وبشكل عام، يكون دفع اشتراكات التأمين الاجتماعي من قبل – أو نيابة عن – أفراد محددين مثل الموظفين – يكون إلزامياً بحكم القانون، غير أن بعض الأفراد الآخرين يجوز لهم اختيار الدفع طواعية من أجل التأهل لاستحقاق منافع الضمان الاجتماعي.

برامج الضمان الاجتماعي الممولة تمويلا خاصا

78-8 تحدد شروط وأحكام برامج الضمان الاجتماعي الممولة تمويلاً خاصاً من قبل أصحاب العمل وربما بالتعاون مع موظفيهم وقد يقوم على إدارتها أصحاب العمل أنفسهم؛ ورغم ذلك، وفي كثير من الأحيان، ربما تشكل الصناديق وحدة مؤسسية منفصلة (صندوق معاشات مستقل بذاته) أو ربما يقوم على إدارتها شركة تأمين نيابة عن صاحب العمل.

79-8 بيد أنه ليس كل برامج الضمان الاجتماعي الممولة تمويلا خاصا يتم تمويلها بشكل كافي؛ وفي حساب التوزيع الثانوي للدخل، تقيد المعاملات كما لو أن النظم يتم تمويلها بشكل كافي وتقيد أي فروق أو اختلافات في الحساب المالي تحت الحسابات الدائنة أو الحسابات المدينة. وهناك استعراض كامل لكيفية قيد نظم المعاش التقاعدي في الجزء 2 من الفصل السابع عشر.

هـ. صافي المساهمات الاجتماعية

80-8 في نظام الحسابات القومية، تبين كافة المساهمات الواردة لنظم الضمان الاجتماعي على أنها مدفوعة من قبل الأسر المعيشية؛ ومع ذلك، هناك عناصر عدة للمبالغ المدفوعة. أول هذه العناصر هو مبلغ المساهمات المدفوعة من قبل صاحب العمل نيابة عن الموظف. ويشكل هذا المبلغ جزءاً من تعويضات أو أجور الموظفين ويتم قبضه من قبل الأسر المعيشية في حساب توليد الدخل أو إدرار الإيرادات ومن ثم فهو يشكل جزءاً من رصيد الدخل الأولي للأسر المعيشية. ويتألف العنصر الثاني من المدفوعات الفعلية التي قامت بها الأسر المعيشية في الفترة الحالية لتغطية حصتهم في المعاش التقاعدي وغيره من التدبيرات ذات الصلة بالفترة الجارية. وقد تؤدى هذه المدفوعات من قبل الموظفين أو الأشخاص الذين يعملون لحسابهم الخاص أو الأشخاص غير العاملين. أما العنصر الثالث فيتألف من إضافات الاشتراكات أو المدفوعات المحتسبة أو الصورية من قبل الأسر المعيشية والتي تمثل أن يرد إلى صندوق المعاشات دخل الملكية المكتسب في بداية سنة استحقاق المعاش وعن أي احتياطيات أنشئت للمنافع غير المعاشية. وتعزى هذه العناصر إلى الأسر المعيشية في حساب تخصيص الدخل الأولي، ومثلها مثل اشتراكات أصحاب العمل يتم تضمينها في رصيد أو ميزان الدخول الأولية للأسر المعيشية. ويوضع أمام كل ذلك رسوم الخدمة المفروضة من قبل الوحدة التي تدير برنامج المعاشات. وقد تكون رسوم صريحة تفرض من قبل وحدة مستقلة عن صاحب العمل أو قد تكون مجمل مجموع التكاليف المتكبدة من قبل صاحب العمل خلال إدارته للنظام إذا لم تكن وحدة منفصلة. وتبعاً لطبيعة النظام، يشمل إما الاشتراك المدفوع من قبل صاخب العمل أو دخل الملكية على قيمة رسوم الخدمة.

جدول 4.8: حساب التوزيع الثانوي للدخل – شاملاً تفاصيل عن المنافع الاجتماعية – الاستخدامات

الاستخدامات

المعاملات وقيود الموازنة	المؤسسات غير المالية	المؤسسات المالية	الحكومة العامة	الأسر المعيشية	المؤسسات غير الهادفة للربح التي تخدم الأسر المعيشية	الاقتصاد الكلي	بقية العالم	السلع والخدمات	المجموع
التحويلات الجارية	98	277	248	582	7	1 212	17		1 229
الضرائب الجارية على الدخل أو الثروة، وما إلى ذلك	24	10	0	178	0	212	1		213
صافي الاشتراكات الاجتماعية				333		333	0		333
المنافع الاجتماعية بخلاف التحويلات الاجتماعية العينية	62	205	112	0	5	384	0		384
منافع التأمين الاجتماعي العينية			53			53	0		53
منافع التأمين الاجتماعي الخاصة بمعاشات التقاعد			45			45	0		45
منافع التأمين الاجتماعي العينية في غير معاشات التقاعد			8			8	0		8
منافع الضمان الاجتماعي الأخرى	62	205	7	0	5	279	0		279
منافع الضمان الاجتماعي الأخرى في معاشات التقاعد	49	193	5	0	3	250	0		250
منافع الضمان الاجتماعي الأخرى في غير معاشات التقاعد	13	12	2	0	2	29	0		29
منافع المساعدات الاجتماعية النقدية			52			52			52

التحويلات الجارية الأخرى	12	62	136	71	2	283	16		299
الدخل المتاح، إجمالي	228	25	317	1 219	37	1 826			1 826
الدخل المتاح، صافي	71	13	290	1 196	34	1 604			1 604

81-8 يبين جدول 3.8 جدول 1.8 مع إضافة المساهمات الاجتماعية مصنفة وفقاً لتلك المعايير؛ ولأسباب عملية، تظهر الجداول اشتراكات أصحاب العمل ودخل الملكية بنفس القيمة كما هي مقيدة في حساب توزيع الدخل الأولي مع إظهار رسوم الخدمة بشكل منفصل. ورغم ذلك، فإن هذه الرسوم ليست معاملة قابلة لإعادة التوزيع ولكنها جزءاً من الناتج ومن نفقات الاستهلاك. وقد تم تضمينها في الجدول لتوضيح الطريقة التي تتبع في تمويل الضمان الاجتماعي. وسوف يناقش كل عنوان بإيجاز أدناه. وثمة مناقشة واسعة في الجزء 2 من الفصل السابع عشر حول المعاملات التي يتم قيدها بالنسبة لنظم المعاشات التقاعدية.

1. مكونات المساهمات الاجتماعية

82-8 صافي المساهمات الاجتماعية هو المساهمات الفعلية أو المحتسبة التي تتم من قبل الأسر المعيشية لنظم الضمان الاجتماعي من أجل تدبير المنافع الاجتماعية المدفوعة؛ وتستثنى الرسوم المفروضة من قبل مديري النظم من الاشتراكات المستحقة الدفع. وتعامل هذه الرسوم على أنها نفقات استهلاك من قبل الأسر المعيشية في استخدام حساب الدخل.

2. مساهمات أرباب العمل الاجتماعية الفعلية

83-8 هذا البند يماثل نظيره الذي يتم قيده في حساب تخصيص الدخل الأولي والموصوف في الفقرة 62.7.

3. مساهمات أرباب العمل الاجتماعية المحتسبة

84-8 يماثل هذا البند نظيره الذي يتم قيده في حساب تخصيص الدخل الأولي والموصوف في الفقرات من 63.7 إلى 69.7.

4. المساهمات الاجتماعية الفعلية للأسر المعيشية

85-8 المساهمات الاجتماعية الفعلية للأسر المعيشية هي اشتراكات اجتماعية مستحقة الدفع من قبل الموظفين أو أولئك الذين يعملون لحسابهم الخاص أو الأشخاص غير العاملين لنظم أو برامج الضمان الاجتماعي. وتقيد هذه الاشتراكات على أساس مبدأ الاستحقاق. وبالنسبة للعاملين، يكون موعد الاستحقاق هو عندما يتم تنفيذ العمل الذي من شأنه خلق الالتزام بدفع الاشتراكات.

5. مكملات المساهمات الاجتماعية للأسر المعيشية

86-8 تتألف مكملات المساهمات الاجتماعية للأسر المعيشية من دخل الملكية المكتسب خلال الفترة المحاسبية على حقوق ملكية أو موجودات استحقاقات المعاشات التقاعدية وغيرها. ويتم تضمين هذا المبلغ في دخل الملكية المستحق دفعه من قبل مديري صناديق المعاشات إلى الأسر المعيشية في حساب تخصيص الدخل الأولي

جدول 4.8 (تابع): حساب التوزيع الثانوي للدخل – شاملاً تفاصيل عن المنافع الاجتماعية – الموارد

الموارد

المعاملات وقيود الموازنة	المؤسسات غير المالية	المؤسسات المالية	الحكومة العامة	الأسر المعيشية	المؤسسات غير الهادفة للربح التي تخدم الأسر المعيشية	الاقتصاد الكلي	بقية العالم	السلع والخدمات	المجموع
رصيد أو ميزان الدخول الأولية، إجمالي / الدخل القومي، إجمالي	254	27	198	1 381	4	1 864			1 864
رصيد أو ميزان الدخل الأولي، صافي / الدخل القومي، صافي	97	15	171	1 358	1	1 642			1 642
التحويلات الجارية	72	275	367	420	40	1 174	55		1 229
الضرائب الجارية			213			213	0		213

على الدخل، أو الثروة، وما إلى ذلك									
صافي الاشتراكات الاجتماعية	66	213	50	0	4	333	0		333
المنافع الاجتماعية بخلاف التحويلات الاجتماعية العينية				384		384	0		384
منافع التأمين الاجتماعي النقدية				53		53	0		53
منافع التأمين الاجتماعي فيما يتعلق بالمعاشات التقاعدية				45		45	0		45
منافع التأمين الاجتماعي في غير المعاشات التقاعدية				8		8	0		8
منافع الضمان الاجتماعي الأخرى				279		279	0		279
منافع الضمان الاجتماعي الأخرى فيما يتعلق بالمعاشات التقاعدية				250		250	0		250
منافع الضمان الاجتماعي الأخرى في غير معاشات التقاعد				29		29	0		29
منافع المساعدات الاجتماعية النقدية				52		52			52
التحويلات الجارية الأخرى	6	62	104	36	36	244	55		299

و. المنافع الاجتماعية عدا التحويلات الاجتماعية العينية

87-8 المنافع الاجتماعية هي التحويلات الجارية المقبوضة من قبل الأسر المعيشية والتي تهدف إلى تقديم الاحتياجات التي تنشأ عن بعض الأحداث أو الظروف؛ وتنقسم المنافع إلى مجموعتين، حيث تتألف المجموعة الأولى من المعاشات التقاعدية والثانية من كافة المنافع الأخرى والتي توصف بالمنافع غير المعاشية. وتشمل هاتين المجموعتين على سبيل المثال المدفوعات الواجب دفعها فيما يتعلق بظروف المرض أو البطالة أو الإسكان أو التعليم أو الظروف العائلية.

88-8 تعتمد الطريقة التي تتبع في قيد قبض المنافع الاجتماعية في الحسابات على عدد من العوامل المتداخلة؛ ففضلاً عن نوع المنفعة الاجتماعية من حيث أنها منفعة معاش تقاعدي أو منفعة غير معاشية، من الضروري تحديد ما إذا كانت المنافع مستحقة الدفع في إطار نظام ضمان اجتماعي أم لا، وسواء ما إذا كانت مدفوعة من قبل الحكومة أم غير ذلك، وسواء ما كانت نقدية أو عينية. وثمة مناقشة في الأقسام التالية حول الترتيبات المؤسسية المختلفة للدفع مقابل المنافع، ومن ثم التطرق لمناقشة الأنواع المختلفة من المنافع قبل إيجاز كيفية ظهور كل ذلك في الحسابات.

1. التدابير أو الترتيبات المؤسسية

برامج التأمين الاجتماعي أو الضمان الاجتماعي

89-8 قد تكون المنافع الاجتماعية مستحقة الدفع كجزء من نظام ضمان اجتماعي أو من قبل الحكومة كمساعدات اجتماعية؛ وخلافاً للمساعدات الاجتماعية، تستلزم كافة نظم الضمان الاجتماعي مشاركة رسمية من قبل المستفيدين. وترتبط هذه المشاركة بالعمل وعادة ما يبرهن عليها دفع الاشتراكات للنظام إما من قبل المشاركين أو من قبل صاحب العمل أو كليهما. والتأمين الاجتماعي هو أحد أهم أنواع الضمان الاجتماعي ومثله مثل المساعدات الاجتماعية من حيث أن الحكومة هي من توفره. وبناءاً على ذلك، من اللازم تحديد متى تكون منفعة اجتماعية تقدمها الحكومة جزءاً من التأمين الاجتماعي ومتى تكون جزءاً من المساعدات الاجتماعية.

الضمان الاجتماعي والمساعدات الاجتماعية

8-90 هناك فرق جوهري بين تدبير الحكومة لمنافع في إطار التأمين الاجتماعي عنها في إطار المساعدات الاجتماعية وذلك على الرغم من أن نسبة المنافع المخصصة لأي من الإطارين تختلف اختلافاً كبيراً من بلد إلى أخر تبعاً للترتيبات المؤسسية القومية.

8-91 التأمين الاجتماعي هو أحد أشكال نظام الضمان الاجتماعي؛ حيث يكون المستفيد مسجلاً في النظام أو عادة يشارك عن طريق دفع اشتراك للنظام أو أن يتم سداد الاشتراك نيابة عنه. وقد يتم الدفع من قبل صاحب العمل أو عضو بالعائلة أو حتى في بعض الحالات من قبل الحكومة نفسها (ربما طوال مدة البطالة، على سبيل المثال). ونظراً لأنه نظام قائم على المشاركة، فهناك ثمة عقد ما مبرم بين الحكومة والمستفيدين. وفي بعض من البلدان، يكون لهذا العقد نموذج قانوني صارم ولا يمكن تعديله بأثر رجعي، وفي حالات أخرى، يكون العقد أكثر مرونة وقابلاً لإدخال تعديلات بأثر رجعي عليه. وبالنسبة لكافة نظم الضمان الاجتماعي، يتم رصد الفرق بين الاشتراكات المستحقة القبض والمنافع المستحقة الدفع في سياق ميزانية الحكومة نظراً لأن أوجه العجز المستمرة في الميزانية لا يمكن تحملها إلى الأبد من دون تدخل لرفع الاشتراكات أو الحد من المنافع أو كلاهما.

8-92 ويميز بين المساعدات الاجتماعية والتأمين الاجتماعي من حيث أن أهلية الحصول على منافع المساعدات الاجتماعية ليست قائمة على الترشيح للمشاركة كما هو مبين من خلال دفع الاشتراكات؛ فعادة ما يكون لكافة أعضاء الأسر المعيشية المقيمة الحق في طلب المساعدات الاجتماعية غير أن الظروف التي تقدم في إطارها غالباً ما تكون مقيدة. وفي كثير من الأحيان، يكون هناك تقدير للمتاح من الدخل بالنسبة للاحتياجات المدركة للأسر المعيشية وفقط الأسر المعيشية التي تقبع تحت مستوى معين هي من قد يكون لها الحق في هذا النوع من المساعدات الاجتماعية. (غالباً ما توصف هذه العملية بـ "اختبار متوسط الدخل أو البحث الاجتماعي").

8-93 يختلف مدى تقديم المساعدات الاجتماعية لدخول للأسر المعيشية اختلافاً كبيراً جداً من بلد لأخر؛ في الواقع، في بعض البلدان، لا يكون هناك تأميناً اجتماعياً وكافة تدابير الحكومة للدخل من أجل تلبية الاحتياجات الاجتماعية يتم تقديمها من دون اشتراك غير أن ذلك ليس هو الأغلب الأعم.

2. أنواع المنافع الاجتماعية

8-94 يمكن أن يتم دفع المنافع الاجتماعية في إطار ثلاثة أنواع مختلفة من الترتيبات أو التدابير المؤسسية؛ فقد يتم دفعها من قبل الحكومة إما كمساعدات اجتماعية أو كتأمين اجتماعي أو قد يتم دفعها من قبل نظم الضمان الاجتماعي الأخرى المرتبطة بالعمل. وتقيد المعاشات التقاعدية في إطار الترتيبات الثلاثة جميعها بنفس الطريقة ولكن مع إجراء تمييز بين تلك المنافع التي تتم في ظل المساعدات الاجتماعية وغيرها التي تتم في إطار الضمان الاجتماعي. كما تقيد المنافع غير المعاشية المستحقة الدفع النقدية بنفس الطريقة ولكن مع التمييز بين المنافع التي تتم في إطار المساعدات الاجتماعية وتلك التي تتم في إطار الضمان الاجتماعي. وتقيد المنافع غير المعاشية المستحقة الدفع العينية بشكل مختلف فيما يتعلق بتلك المستحقة الدفع من قبل الحكومة، سواء كمساعدات اجتماعية أو تأمين اجتماعي.

المعاشات التقاعدية

8-95 95.8 المنفعة الاجتماعية الرئيسية المستحقة الدفع نقداً هي المعاش التقاعدي للمتقاعدين؛ ومع ذلك، قد يكون آخرون مستحقين للمعاشات على سبيل المثال الأرامل وذوي الاحتياجات الخاصة. وغالباً ما يتم دفع المعاشات نقداً على الرغم من أنه قد تتواجد بعض الظروف حيث يكون الإسكان مجاناً أو بسعر مخفض لبعض أصحاب المعاش، وفي مثل هذه الحالة تعامل قيمة هذه المنفعة الإسكانية على أنها جزءاً من الدفع النقدي بنفس المبلغ الذي يظهر شراء خدمات الإسكان من مقدم الخدمات.

8-96 وكما لوحظ، يتم التمييز بين المعاشات المستحقة الدفع في إطار معاشات الضمان الاجتماعي عن تلك الأخرى المستحقة الدفع ضمن المساعدات الاجتماعية.

منافع المعاشات غير التقاعدية المستحقة الدفع نقداً

8-97 في حين أن طبيعة دفعة المعاش عموماً تكون جلية وغير مبهمة إلا أن غيرها من دفعات الضمان الاجتماعي لابد وأن يتم تمييزها بشكل لا لبس فيه عن الدفعات الأخرى التي تحصل عليها الأسر المعيشية. وبمجرد أن تحذف مثل هذه الدفعات تقيد المنافع غير المعاشية النقدية أسفل منافع الضمان الاجتماعي غير المعاشية ومنافع المساعدات الاجتماعية النقدية.

المقبوضات من قبل الأسر المعيشية عدا المنافع الاجتماعية

8-98 قد تسدد الحكومة مدفوعات لأسرة معيشية فيما يتعلق بالأنشطة الإنتاجية للأسرة المعيشية؛ ومثال على ذلك دفعة تتم لتشجيع إنتاج محصول زراعي بعينه. وتعامل مثل هذه المدفوعات على أنها إعانات أو دعم لمشروع الأسرة المعيشية. وبشكل أقل شيوعاً ولكن مع إمكانية الحدوث من الناحية النظرية، إذا ما قامت الحكومة بمنح دفعة للسماح لأسرة معيشية بحيازة أصل من الأصول الثابتة لاستخدامه في الإنتاج، ويمكن أن يقيد ذلك على أنه منحة استثمارية (تحويلاً رأسمالياً).

8-99 قد يقدم صاحب عمل سواء كانت الحكومة أو غيرها لموظف معدة لازمة لتنفيذ خدمات العمل التي يضطلع بها الموظف؛ وأمثلة على ذلك الزى الرسمي للعمل أو الأدوات البسيطة مثل المقصات اللازمة لتهذيب الشعر أو دراجات هوائية لتسليم البريد. وتقيد هذه الأدوات على أنها استهلاك وسيط لمشروع العمل ولا يتم قيدها مطلقاً على أنها أصبحت في حيازة الأسرة المعيشية التي ينتمي لها الموظف. وينطبق هذا العرف المتبع على الخدمات المقدمة للموظفين المنفذين لمهامهم، على سبيل المثال، تكلفة الطعام والإقامة في الفنادق في سفريات العمل تعامل على أنها استهلاكاً وسيطاً لصاحب العمل وليس كاستهلاك نهائي خاص بالموظف.

8-100 عندما يقوم صاحب العمل بإتاحة سلعة أو خدمة ما للموظف يستخدمها الموظف بالفعل في شيء خارج نطاق عمله فإن هذه السلع والخدمات تعامل على أنها من ضمن تدبيرات الأجور والمرتبات العينية والتي يتم قيدها كما لو كانت نقداً جنباً إلى جنب مع ما يناظرها من نفقات تتم من قبل الموظفين على السلع والخدمات. وتشمل الأمثلة تدبير الإسكان المجاني أو توفير سيارة للموظف لاستخدامها في الأغراض الشخصية فضلاً عن أغراض العمل. وبشكل نموذجي، سوف تعامل قيمة هذه السلع والخدمات على أنها جزءاً من دخل الموظف للأغراض الضريبية.

8-101 قد تتلقي الأسر المعيشية هدايا قيمة من أسر معيشية أخرى وكلاهم مقيم بنفس الاقتصاد بالخارج أو قد تحصل على تعويض من وحدة مؤسسية أخرى فيما يتعلق بإصابة أو اعتقال غير مشروع على سبيل المثال؛ وعلى الرغم من أن هذه المدفوعات قد تمكن الأسرة المعيشية من تحسين مستوى معيشتهم (على نفس غرار الفوز باليانصيب) إلا أنها لا تعامل كمنافع اجتماعية في نظام الحسابات القومية. وهناك مناقشة مستفيضة وتفصيلية حول التحويلات الجارية الأخرى سواء تلك المستحقة الدفع أو غيرها المستحقة القبض من قبل الأسر المعيشية وغيرها من القطاعات الاقتصادية في القسم ز.

منافع المعاشات غير التقاعدية المستحقة الدفع عيناً

8-102 تقيد كافة المنافع الناشئة عن نظم الضمان الاجتماعي المرتبطة بالعمل بخلاف التأمين الاجتماعي على أنها كما لو كان تم الحصول عليها نقداً؛ وحتى إذا لم يقم الموظف من الأساس بالدفع مقابل العلاج الصحي – على سبيل المثال – وبدلاً من ذلك وبكل بساطة أرسل الفاتورة لنظام الضمان الاجتماعي لسدادها من جانبهم يقيد المبلغ المدفوع من قبل نظام الضمان الاجتماعي على أنه تم دفعه للموظف ومن ثم تقيد النفقات المتكبدة على الخدمات الصحية على أن الموظف قد قام بتحملها. والأساس المنطقي وراء ذلك هو أن أي نظام ضمان اجتماعي خاص يعمل وببساطة كشركة مالية ومن ثم لا يمكن أن يكون له نفقات استهلاك نهائية. وتعتبر بعض الخدمات المقدمة من قبل صاحب العمل استهلاكاً وسيطاً من قبل صاحب العمل، على سبيل المثال خدمة طبية في كان العمل لتوفير المساعدة لشخص شعر بالتعب أثناء العمل أو التدريب الذي يقع ضمن اهتمامات صاحب العمل ويرى وجوب حصول الموظف عليه. ومع ذلك، فإن تدبيرات الصحة العامة والتعليم من خلال نظام للضمان الاجتماعي هي جزءاً من حزمة تعويضية للموظف وليست جزءاً من الاستهلاك الوسيط الخاص بصاحب العمل.

منافع عينية من قبل الحكومة

8-103 تتيح المنافع الاجتماعية المدفوعة نقداً للأسر المعيشية استخدام هذه النقدية بشكل غير مميز على الإطلاق عن الدخل الوارد من المصادر الأخرى؛ وعندما تكون المنافع الاجتماعية مستحقة الدفع عيناً لا يكون للأسرة المعيشية حرية التصرف في استخدام هذه المنفعة، وكل ما تؤديه المنافع في هذه الحالة هو إعفاء الأسرة من الاضطرار لتلبية هذه النفقات من أصل الدخل الوارد من المصادر الأخرى. ومع ذلك، تتحمل الحكومات حول العالم مسئولية إمداد الأسر المعيشية بالخدمات التي يستطيعون الاستفادة منها ولكن في غير التجارة فيها أو استبدالها مع باقي الأسر المعيشية. وهذه هي الخدمات الفردية التي تقدمها الحكومة للأسر المعيشية سواء بشكل مجاني أو بأسعار لا تعني الشيء الكثير من الناحية الاقتصادية. وتوصف هذه المنافع بالتحويلات الاجتماعية العينية. ولا يتم قيدها في حساب التوزيع الثانوي للدخل بل في حساب إعادة توزيع الدخل العيني على النحو الموضح أدناه في القسم ح.

8-104 ثمة حالة خاصة من حالات المنافع المستحقة الدفع عينياً ألا وهي الخاصة باسترداد النفقات أو المصروفات، عندما تقوم الأسرة المعيشية في بادئ الأمر بتكبد إنفاق نقدي ولكن الحكومة ترد جزءاً من أو كل النفقات. على سبيل المثال، عندما تسدد دفعة من قبل موظف أو من قبل عضو أخر في أسرة معيشية مقيمة للحصول على منافع صحية أو تعليمية ويتم استرداد هذه النفقات في وقت لاحق من الحكومة حينئذ لا تظهر هذه المنافع على أنها منافع ضمان اجتماعي وبالتالي كجزء من تعويضات أو أجور الموظفين بل على أنها جزء من النفقات المتكبدة من قبل الحكومة على الخدمات الصحية المقدمة لأعضاء الأسر المعيشية الفردية. وتكون النفقات من قبل الحكومة على الخدمات الفردية جزءاً من نفقات الاستهلاك النهائي للأسرة المعيشية وليست من تعويضات أو أجور الموظفين.

105-8 إذا ما استردت أسرة معيشية من قبل الحكومة فقط جزءاً من نفقات الخدمات الصحية (أو غيرها من الخدمات) المقدمة يعامل الجزء المسترد على أنه نفقات استهلاك نهائية للحكومة ويعامل الجزء الذي لم يسترد من الحكومة على أنه نفقات استهلاك نهائية للأسرة المعيشية. وفقط عند موافقة صاحب العمل وبشكل صريح على تعويض جزء النفقات الذي لم ترده الحكومة يعامل حينئذ هذا الجزء على أنه جزءاً من تعويضات أو أجور الموظفين.

106-8 تعامل كافة المنافع الاجتماعية العينية المقدمة من قبل الحكومة وفق نفس الطريقة وبدون محاولة لفصلها وتصنيفها إلى تأمين اجتماعي ومساعدات اجتماعية.

3. المنافع الاجتماعية المقيدة في حساب التوزيع الثانوي للدخل

107-8 إذا ما أخذت الاعتبارات السالفة الذكر في الاعتبار، تنظم المنافع الاجتماعية المقيدة في حساب التوزيع الثانوي للدخل على النحو التالي:

- المنافع الاجتماعية بخلاف التحويلات الاجتماعية العينية
- منافع التأمين الاجتماعي النقدية
- منافع التأمين الاجتماعي الخاصة بالمعاشات التقاعدية
- منافع التأمين الاجتماعي النقدية في غير المعاشات التقاعدية
- منافع الضمان الاجتماعي الأخرى
- منافع الضمان الاجتماعي الأخرى في معاشات التقاعد
- منافع الضمان الاجتماعي الأخرى في غير معاشات التقاعد
- منافع المساعدات الاجتماعية النقدية

108-8 منافع التأمين الاجتماعي النقدية هي منافع الضمان الاجتماعي المستحقة الدفع نقداً للأسر المعيشية من قبل صناديق التأمين الاجتماعي. وتنقسم المنافع بين منافع خاصة بالمعاشات التقاعدية ومنافع غير معاشية (غير ذات صلة بالمعاشات التقاعدية).

109-8 منافع الضمان الاجتماعي الأخرى المرتبطة بالعمل هي المنافع الاجتماعية المستحقة الدفع من قبل نظم أو برامج الضمان الاجتماعي بخلاف التأمين الاجتماعي للمساهمين في هذه النظم أو البرامج ولعائلاتهم ولورثتهم. وتنقسم المنافع بين منافع متعلقة بالمعاشات التقاعدية ومنافع أخرى.

110-8 منافع المساعدات الاجتماعية النقدية هي تحويلات جارية مستحقة الدفع للأسر المعيشية من قبل الوحدات الحكومية أو من قبل المؤسسات غير الهادفة للربح التي تخدم الأسر المعيشية من أجل تلبية الاحتياجات مثلها مثل منافع الضمان الاجتماعي غير أنها لا تتم في إطار نظام ضمان اجتماعي يستلزم المشاركة عادة عن طريق الاشتراكات الاجتماعية. وبالتالي، فهذه المنافع تستبعد كافة المنافع المدفوعة من قبل صناديق التأمين الاجتماعي. وتنقسم المنافع بين معاشات تقاعدية ومنافع أخرى.

111-8 لا تشمل منافع المساعدات الاجتماعية التحويلات الجارية المدفوعة كاستجابة لأحداث أو ظروف لا يتم تغطيتها عادة من قبل نظم الضمان الاجتماعي. ومن ثم، لا تغطي منافع المساعدات الاجتماعية التحويلات النقدية أو العينية التي تتم استجابة للكوارث الطبيعية مثل الجفاف أو الفيضانات أو الزلازل. وتقيد مثل هذه التحويلات بشكل منفصل تحت بند التحويلات الجارية الأخرى.

112-8 يبين جدول 4.8 جدول 1.8 ولكن مع إضافة تصنيف وتقسيم للمنافع الاجتماعية الموصوفة في هذا السياق.

ز. التحويلات الجارية الأخرى

113-8 تتألف التحويلات الجارية الأخرى من كافة التحويلات الجارية التي تتم بين الوحدات المؤسسية المقيمة أو بين الوحدات المقيمة والوحدات غير المقيمة، باستثناء الضرائب الجارية على الدخل أو الثروة، وما إلى ذلك، والاشتراكات والمنافع الاجتماعية. وتشمل التحويلات الجارية الأخرى عدد من الأنواع المختلفة من التحويلات التي تخدم أغراض عديدة جداً. والأربعة تصنيفات هم المعاملات ذات الصلة بالتأمين والتحويلات داخل نطاق الحكومة والتعاون الدولي الجاري والتحويلات الجارية المتنوعة. وكل تصنيف من هذه التصنيفات الأربعة موصوف بدوره أدناه.

جدول 5.8: حساب التوزيع الثانوي للدخل – شاملاً تفاصيل عن التحويلات الجارية – الاستخدامات

الاستخدامات

المعاملات وقيود الموازنة	المؤسسات غير المالية	المؤسسات المالية	الحكومة العامة	الأسر المعيشية	المؤسسات غير الهادفة للربح التي تخدم الأسر المعيشية	الاقتصاد الكلي	بقية العالم	السلع والخدمات	المجموع
التحويلات الجارية	98	277	248	582	7	1 212	17		1 229
الضرائب الجارية على الدخل أو على الثروة، الخ	24	10	0	178	0	212	1		213
صافي الاشتراكات الاجتماعية				333		333	0		333
المنافع الاجتماعية بخلاف التحويلات الاجتماعية العينية	62	205	112	0	5	384	0		384
التحويلات الجارية الأخرى	12	62	136	71	2	283	16		299
صافي أقساط تأمين الأضرار	8	13	4	31	0	56	2		58
صافي أقساط تأمين الأضرار المباشرة	8	0	4	31	0	43	1		44
صافي أقساط إعادة تأمين الأضرار المباشرة		13				13	1		14
مطالبات تأمين الأضرار		48				48	12		60
مطالبات تأمين الأضرار المباشرة		45				45	0		45
مطالبات إعادة تأمين الأضرار		3				3	12		15
التحويلات الجارية داخل نطاق الحكومة العامة			96			96	0		96
التعاون الدولي الجاري			31			31	1		32
التحويلات الجارية المتنوعة	4	1	5	40	2	52	1		53
التحويلات الجارية إلى المؤسسات غير الهادفة للربح التي تخدم الأسر المعيشية	1	1	5	29	0	36	0		36
التحويلات الجارية بين الأسر المعيشية المقيمة وغير المقيمة				7		7	1		8
التحويلات الجارية المتنوعة الأخرى	3	0	0	4	2	9	0		9
الدخل المتاح، إجمالي	228	25	317	1 219	37	1 826			1 826
الدخل المتاح، صافي	71	13	290	1 196	34	1 604			1 604

8-114 يبين جدول 5.8 جدول 1.8 مع تفصيل للتحويلات الجارية.

1. المعاملات ذات الصلة بالتأمين

8-115 هناك ثلاثة أنواع من المعاملات متضمنة تحت عنوان التأمين؛ وهي صافي أقساط التأمين والمطالبات المتعلقة بالتأمين المباشر وصافي أقساط التأمين والمطالبات المتعلقة بإعادة التأمين والمدفوعات المتعلقة بالضمانات الموحدة أو القياسية. وكل نوع من هذه الأنواع موصوفة أدناه. وهناك وصف تفصيلي إضافي عن المعاملات التي يتم قيدها بالنسبة للتأمين في الجزء 1 من الفصل السابع عشر وعن الضمانات القياسية أو الموحدة في الجزء 3 من الفصل السابع عشر.

8-116 تجدر ملاحظة أنه في هذا السياق فإن "صافي" حينما تنطبق على أقساط التأمين تعني ضمنياً أن رسوم الخدمة بالنسبة لخدمات التأمين قد تم اقتطاعها من أقساط التأمين الفعلية المدفوعة زائد إضافات أقساط التأمين. ولا يوجد تشبيك بين التأمين المباشر وإعادة التأمين؛ حيث يقيد كل منهما بالكامل بشكل منفصل عن الأخر.

صافي أقساط التأمين على غير الحياة

8-117 توفر بوالص التأمين على غير الحياة غطاءاً ضد مختلف الأحداث أو الحوادث التي تؤدي إلى الإضرار بالسلع أو الممتلكات أو إلى ضرر للأشخاص كنتيجة لأسباب طبيعية أو بشرية (على سبيل المثال، الحرائق أو الفيضانات أو الإصطدامات أو الانهيارات أو حوادث الغرق أو السرقة أو العنف أو الحوادث المرورية أو المرض، وما إلى ذلك)، أو ضد الخسائر المالية الناجمة عن أحداث مثل المرض أو البطالة أو الحوادث، الخ. وتستصدر هذه البوالص من قبل الشركات أو الوحدات الحكومية أو المؤسسات غير الهادفة للربح التي تهدف إلى خدمة الأسر المعيشية أو الأسر المعيشية الفردية. والبوالص التأمينية التي تحملها الأسر المعيشية الفردية هي تلك البوالص التي تستصدر بمبادرة ذاتية منهم ولمصلحتهم الشخصية بشكل منفصل ومستقل عن أصحاب عملهم أو الحكومة وبمنأى عن أي نظام للضمان الاجتماعي. وتضم أقساط تأمين الأضرار كل من أقساط التأمين الفعلية المستحقة الدفع من قبل حاملي بوالص التأمين للحصول على غطاء تأميني خلال الفترة المحاسبية (أقساط التأمين المكتسبة أو المحتجزة) والإضافات إلى أقساط التأمين المستحقة الدفع من أصل دخل الاستثمار العائد إلى حاملي بوالص التأمين ناقصاً رسوم الخدمة المستحقة الدفع إلى شركة التأمين. ويتم شرح الطريقة المتبعة في حساب رسوم الخدمة في الفقرات من 184.6 إلى 191.6. وبعد اقتطاع رسوم الخدمة من المبلغ الإجمالي لأقساط تأمين الأضرار وإضافات أقساط التأمين يوصف المبلغ المتبقي بصافي أقساط تأمين الأضرار. ويشكل صافي أقساط تأمين الأضرار وحده التحويلات الجارية ويتم قيده في حساب التوزيع الثانوي للدخل. وتشكل رسوم الخدمة مشتريات خدمات من قبل حاملي بوالص التأمين ويتم قيدها كاستهلاك وسيط أو نهائي، حسب الاقتضاء.

المطالبات على التأمين على غير الحياة

8-118 مطالبات التأمين على غير الحياة هي المبالغ المستحقة الدفع في تسوية الأضرار التي تنجم عن حدث ما مغطى من قبل بوليصة تأمين الأضرار خلال الفترة المحاسبية. وعادة تصبح المطالبات واجبة السداد لحظة وقوع الحالة الطارئة أو الظرف الذي من شأنه أن ينشئ مطالبة سليمة بموجب إحكام بوليصة التأمين. وهناك استثناء يتم في حالات معينة حيث تدرك إمكانية تقديم المطالبة فقط بعد مرور فترة طويلة من وقوع الحدث. على سبيل المثال، أعترف بسلسلة هامة من المطالبات فقط عندما تم التحقق من أن التعرض للإسبستوس (الحرير الصخري) سبب من أسباب مرض خطير. وفي مثل هذه الحالات، تقيد المطالبة في الوقت الذي توافق شركة التأمين وتعترف بالالتزام. وقد لا يكون هذا الوقت هو نفسه وقت الاتفاق على حجم المطالبة أو الوقت الذي دفعت فيه المطالبة.

جدول 5.8 (تابع): حساب التوزيع الثانوي للدخل – شاملاً تفاصيل عن التحويلات الجارية – الموارد

الموارد

المعاملات وقيود الموازنة	المؤسسات غير المالية	المؤسسات المالية	الحكومة العامة	الأسر المعيشية	المؤسسات غير الهادفة للربح التي تخدم الأسر المعيشية	الاقتصاد الكلي	بقية العالم	السلع والخدمات	المجموع
رصيد أو ميزان الدخول الأولية، إجمالي / الدخل القومي، إجمالي	254	27	198	1 381	4	1 864			1 864
رصيد أو ميزان الدخل الأولي، صافي / الدخل القومي، صافي	97	15	171	1 358	1	1 642			1 642
التحويلات الجارية	72	275	367	420	40	1 174	55		1 229
الضرائب الجارية على الدخل، أو على الثروة، وما إلى ذلك			213			213	0		213
صافي الاشتراكات الاجتماعية	66	213	50	0	4	333	0		333
المنافع الاجتماعية بخلاف التحويلات الاجتماعية العينية				384		384	0		384
التحويلات الجارية الأخرى	6	62	104	36	36	244	55		299
صافي أقساط تأمين الأضرار		47				47	11		58
صافي أقساط تأمين الأضرار المباشرة		44				44			44
صافي أقساط إعادة تأمين الأضرار		3				3	11		14
مطالبات تأمين الأضرار	6	15	1	35	0	57	3		60
مطالبات تأمين الأضرار المباشرة	6		1	35		42	3		45
مطالبات إعادة تأمين الأضرار		15				15	0		15
التحويلات الجارية داخل نطاق الحكومة العامة			96			96	0		96
التعاون الدولي الجاري			1			1	31		32
التحويلات الجارية المتنوعة	0	0	6	1	36	43	10		53
التحويلات الجارية إلى المؤسسات غير الهادفة للربح التي تخدم الأسر المعيشية					36	36			36
التحويلات الجارية بين الأسر المعيشية المقيمة وغير المقيمة				1		1	7		8
التحويلات الجارية المتنوعة الأخرى			6			6	3		9

8-119 تعامل تسوية مطالبة تأمين الأضرار على أنها تحويل إلى المُطالب؛ وعادة ما يكون المطالب – ولكن ليس دائماً – حامل بوليصة التأمين؛ وعادة ما تعامل المطالبات على أنها تحويلات جارية، حتى عندما تكون هناك مبالغ ضخمة نتيجة لتدمير عرضي لأصل من الأصول الثابتة أو لإصابة شخصية خطيرة لفرد. وعادة لا تكون المبالغ المقبوضة من قبل المطالبين مرتبطة بأي هدف معين كما أن السلع أو الأصول التي قد تضررت أو دمرت لا يلزم بالضرورة أن يتم إصلاحها أو استبدالها.

8-120 تنشأ بعض المطالبات نتيجة لأضرار أو إصابات يتسبب فيها حاملو بوالص التأمين للممتلكات أو لأطراف ثالثة، على سبيل المثال، الأضرار أو الإصابات التي قد يتسبب فيها سائقو مركبات مؤمن عليهم لمركبات أو أشخاص أخرى. وفي مثل هذه الحالات، تقيد المطالبات السليمة قانونياً على أنها مستحقة الدفع بشكل مباشر من قبل شركة التأمين للأطراف المؤمن عليها وليست بشكل غير مباشر عن طريق حاملي بوالص التأمين.

8-121 وفي ظروف استثنائية، نسبة المطالبات يجوز أن يتم قيدها ليس على أنها تحويلات جارية بل كتحويلات رأسمالية؛ ويوضح وصف عمل نشاط التأمين في الجزء 1 من الفصل السابع عشر متى يتم اعتبار ذلك ملائماً.

صافي أقساط ومطالبات إعادة التأمين

8-122 توفر شركات التأمين المباشر وسيلة لإعادة التوزيع بين حاملي بوالص التأمين المنتظمين؛ فبدلاً من اعتماد خسارة ضخمة على أساس غير منتظم يواجه حاملو بوالص التأمين تكاليف أصغر منتظمة لمعرفة أنه متى تحدث خسارة هائلة أو لمعرفة إمكانية حدوثها من الأساس أن هذه الخسارة سوف يتم تسويتها من قبل شركة التأمين وبالتالي تجنيب حامل بوليصة التأمين تحمل خسارة كبيرة في هذا العام. وتعمل بوالص إعادة التأمين وفق نفس المنهجية للسماح لشركات التأمين (وغيرها من شركات إعادة التأمين) بحماية أنفسهم ضد المطالبات الضخمة على وجه الخصوص من خلال استصدار وحمل بوليصة تأمين من شركة تأمين أخرى متخصصة في إعادة التأمين.

8-123 يتم حساب صافي أقساط التأمين والمطالبات بنفس الطريقة تماماً المتبعة مع أقساط ومطالبات تأمين الأضرار. ومع ذلك، ونظراً لأن عمل إعادة التأمين يتركز في عدد قليل من البلدان عالمياً تكون معظم بوالص إعادة التأمين مع الوحدات غير المقيمة.

الرسوم والطلبات بموجب الاحتياطي الفني / الضمانات الموحدة

8-124 بعض الوحدات – وخصوصاً الوحدات الحكومية – قد توفر احتياطي على دائن متعثر في ظروف لها العديد من الخصائص والخصائص نفسها الخاصة بتأمين الأضرار؛ ويحدث ذلك عندما يتم إصدار العديد من الضمانات من نفس النوع ومن الممكن التوصل إلى تقدير واقعي للمستوى المحتمل من التخلفات أو التعثرات إجمالاً. وفي هذه الحالة، تعامل الرسوم المستحقة الدفع (ودخل الملكية المكتسب عليهم) بنفس الطريقة المتبعة مع طلبات التأمين على غير الحياة. ويتعرض الجزء 3 من الفصل السابع عشر بالمناقشة لموضوع الضمانات الموحدة بالتفصيل.

8-125 توفر الضمانات الموحدة أو القياسية غطاءً فقط للصكوك المالية ولا تتوسع لتشمل ضمانات المنتج.

2. التحويلات الجارية في أطار الحكومة العامة

8-126 تتألف التحويلات الجارية في أطار الحكومة العامة من التحويلات الجارية بين الوحدات الحكومية المختلفة؛ فهي تشمل التحويلات الجارية التي تتم بين مختلف مستويات الحكومة مثل التحويلات التي تجرى كثيراً بين الوحدات الحكومية المركزية أو الرسمية أو المحلية، وبين صناديق الحكومة العامة وصناديق التأمين الاجتماعي. ولا تشمل تحويلات الأموال المرتبطة بتمويل إجمالي تكوين رأس المال الثابت حيث أن مثل هذه التحويلات تعامل على أنها تحويلات رأسمالية.

8-127 قد تقوم وحدة حكومة معينة (الوحدة الأولى) بدور الوكيل أو الممثل نيابة عن وحدة حكومية أخرى (الوحدة الثانية) عن طريق – على سبيل المثال – تحصيل الضرائب الواجبة السداد للوحدة الأخرى في نفس الوقت التي تقوم فيه بتحصيل الضرائب الخاصة بها؛ ويتم قيد الضرائب المحصلة نيابة عن الوحدة الثانية وفق الطريقة السالفة الذكر على أنها ضرائب متراكمة بشكل مباشر للوحدة الثانية ولا تعامل على أنها تحويلاً جارياً من الوحدة الأولى للوحدة الثانية. وتؤدي التأخيرات في تحويل الضرائب من الوحدة الحكومية الأولى للوحدة الحكومية الثانية إلى وجود إدخالات تحت بند "حسابات المقبوضات أو المدفوعات الأخرى" في الحساب المالي.

3. التعاون الدولي الجاري

8-128 يتألف التعاون الدولي الجاري من التحويلات الجارية النقدية أو العينية بين حكومات مختلف البلدان أو بين حكومات ومنظمات دولية. وتشمل هذه التحويلات ما يلي:

أ. التحويلات بين الحكومات التي يستخدمها المستفيدون أو المتلقون لها في تمويل النفقات الجارية بما في ذلك المساعدات الطارئة بعد الكوارث الطبيعية، ويشمل ذلك التحويلات العينية في شكل الغذاء والملابس والبطانيات والأدوية، وما إلى ذلك.

ب. الاشتراكات السنوية أو غيرها من الاشتراكات المنتظمة المدفوعة من قبل الحكومات الأعضاء للمنظمات الدولية (باستثناء الضرائب المدفوعة للمنظمات المتخطية للحدود أو للسلطة الوطنية)؛

ج. المدفوعات التي تتم من قبل الحكومات أو المنظمات الدولية إلى الحكومات الأخرى لتغطية مرتبات طاقم المساعدة الفنية المقيم في البلد التي يعمل بها والمستخدمين من قبل الحكومة المضيفة.

لا يغطي التعاون الدولي الجاري التحويلات المخصصة لأغراض تكوين رأس المال، حيث تقيد مثل هذه التحويلات كتحويلات رأسمالية.

4. التحويلات الجارية المتنوعة

129-8 تتألف التحويلات الجارية المتنوعة من التحويلات الجارية بخلاف الأقساط أو المطالبات ذات الصلة بالتأمين والتحويلات الجارية داخل نطاق الحكومة العامة والتعاون الدولي الجاري. ثمة وصف أدناه لأكثر الأمثلة أهمية على هذه النوعية من التحويلات.

التحويلات الجارية بين البنك المركزي والحكومة العامة

130-8 كما جرى الوصف في الفقرة 155.6 فإن أي تحويل جاري يمثل قيمة الإنتاج غير السوقي للبنك المركزي يقيد على أنه مستحق الدفع من قبل البنك المركزي إلى الحكومة العامة؛ ويتألف الإنتاج أو المخرجات غير السوقية من خدمات السياسة النقدية، والتي تعتبر استهلاكاً مشتركاً أو جماعياً.

131-8 قد يشمل هذا البند أيضاً التحويلات التي تتم بين البنك المركزي والحكومة تلك التي يتم قيدها عندما يفرض البنك المركزي فائدة بسعر لا يتسق مع أسعار السوق لأغراض سياسية. وهناك وصفاً لعملية القيد والتسجيل في مثل هذه الحالات في الفقرات من 122.7 إلى 126.7.

التحويلات الجارية إلى المؤسسات غير الهادفة للربح التي تخدم الأسر المعيشية

132-8 تتألف التحويلات الجارية إلى المؤسسات غير الهادفة للربح التي تخدم الأسر المعيشية من التحويلات المقبوضة من قبل تلك المؤسسات من الوحدات الأخرى المقيمة وغير المقيمة في شكل اشتراكات أو استحقاقات عضوية أو اشتراكات أ تبرعات طوعية، الخ، سواء تمت على أساس منتظم أو من حين لأخر. وتهدف التحويلات التي تتم إلى المؤسسات غير الهادفة للربح التي تخدم الأسر المعيشية إلى تغطية تكاليف الإنتاج غير السوقي لتلك المؤسسات أو لتوفير الأموال اللازمة لإجراء تحويلات للأسر المعيشية المقيمة وغير المقيمة في شكل منافع اجتماعية. كما أنها تشمل كذلك التحويلات التي تكون في شكل هبات طعام أو ملابس أو بطانيات أو أدوية، وما إلى ذلك للجمعيات الخيرية ليتم توزيعها على الأسر المعيشية المقيمة وغير المقيمة ولكن بقدر ما تكون هذه الهبات مكتسبة حديثاً وتعامل على أنها تحويلات نقدية استخدمت لشراء هذه السلع. أما الهبات أو المنح غير المرغوب فيها أو الأدوات والأشياء المستخدمة عادة لا يكون لها قيمة سوقية ولذلك لا تظهر في الحسابات كتحويلات. وتعامل الهبات أو المنح الثمينة كتحويلات بقيمة المواد الثمينة في الميزانية العمومية. وتعامل المدفوعات الخاصة برسوم العضوية أو الاشتراكات بالمؤسسات التي لا تهدف إلى الربح NPIs الموجودة في السوق لخدمة الأعمال مثل غرف التجارة أو الاتحادات التجارية – تعامل على أنها مدفوعات لخدمات مقدمة وبالتالي فهي ليست تحويلات (أنظر الفقرة 88.4). ويتم قيدها في حساب الإنتاج على أنها استهلاك وسيط ولا يتم قيدها في حساب التوزيع الثانوي للدخل.

التحويلات الجارية بين الأسر المعيشية

133-8 تتألف التحويلات الجارية بين الأسر المعيشية من كافة التحويلات الجارية التي تتم أو يحصل عليها من قبل الأسر المعيشية المقيمة إلى أو من أسر معيشية أخرى مقيمة وغير مقيمة؛ وتشمل التحويلات كافة التحويلات النقدية وقيمة التحويلات العينية. وفي سياق الإيداعات أو الحوالات المالية، غالباً ما يشار إلى التحويلات الجارية بين الأسر المعيشية على أنها تحويلات شخصية. وتشمل التحويلات المالية المنتظمة بين أعضاء نفس العائلة المقيمين في أنحاء مختلفة من نفس البلد أو في بلدان مختلفة، عادة تتم من جانب عضو أو عائلة تعمل في بلد أجنبي لفترة من الزمن عام أو أكثر. كما أن الأرباح المحولة من قبل العمال الموسميين لعائلاتهم ليست تحويلات دولية حيث يبقى العمال مقيمين في بلدهم الأصلي (بمعنى أخر، لا يزالون أعضاء في أسرهم المعيشية الأصلية)، عندما يعملون بالخارج لفترات تقل عن عام. وتقيد أرباحهم على أنها تعويضات أو أجور موظفين من الخارج إذا كان لديهم صفة الموظفين في بلد غير مقيم أثناء عملهم هناك أو خلافاً لذلك تقيد على أنها تدبيرات أو توفير خدمات.

134-8 تشكل التحويلات من الأسر المعيشية غير المقيمة إلى الأسر المعيشية المقيمة (والعكس بالعكس) بنداً ذات اهتمام سياسي كبير؛ وبالإضافة إلى ذلك، تقترح بنود المذكرة في ميزان المدفوعات للتحويلات الشخصية المالية ولإجمالي التحويلات المالية. وتكون التحويلات المالية الشخصية من الخارج مساوية للتحويلات

الشخصية من الخارج بالإضافة إلى تعويضات أو أجور الموظفين من الخارج ناقصاً النفقات بالخارج من قبل الموظفين. وهكذا، تبين التحويلات المالية الشخصية التدفقات الكلية إلى أسرة معيشية مقيمة من أسر معيشية بالخارج أو من عضو بأسرة معيشية يعمل بالخارج لجزء من العام. وتكون التحويلات المالية الكلية من الخارج مساوية للتحويلات المالية الشخصية بالإضافة إلى المنافع الاجتماعية (بما في ذلك المعاشات التقاعدية المستحقة من الخارج فيما يتعلق بالعمل المسبق بالخارج من قبل عضو بالأسرة المعيشية). وتعرف المدفوعات إلى الخارج تبعاً لذلك. ولمزيد من التفصيل، لابد من الرجوع إلى الفصل السادس والعشرين وإلى إدارة العمليات التجارية **BPM6**.

الغرامات والجزاءات

135-8 الغرامات والجزاءات هي مدفوعات إلزامية مفروضة على الوحدات المؤسسية من قبل المحاكم القضائية أو الهيئات شبه القضائية؛ ومع ذلك. عادة لا يمكن التفريق بين الغرامات أو غيرها من الجزاءات المفروضة من قبل السلطات الضريبية لتجنب دفع الضرائب أو لتأخير دفعها عن الضرائب نفسها وبالتالي يتم تجميعها مع نوع الضرائب الأخيرة في الممارسة العملية ولا تقيد أسفل هذا البند (الغرامات والجزاءات)، كما لا يتم اعتبارها مدفوعات لرسوم للحصول على تراخيص، فمثل هذه المدفوعات تكون إما ضرائب أو مدفوعات لخدمات مقدمة من قبل الوحدات الحكومية (أنظر الفقرة 54.8).

اليانصيب و القمار

136-8 تتألف المبالغ المدفوعة لشراء ورق اليانصيب أو التي توضع في الرهانات من عنصرين؛ دفع رسوم خدمة للوحدة التي تنظم اليانصيب أو لعب القمار وتحويلاً جارياً متبقياً يتم دفعه للفائزين. وقد تكون رسوم الخدمة كبيرة جداً وربما يلزم تغطيتها للضرائب على إنتاج خدمات المقامرة. وتعتبر التحويلات في نظام الحسابات القومية أنها تحدث بشكل مباشر بين أولئك المشاركين في اليانصيب أو المقامرة، أي بين الأسر المعيشية.

137-8 بعض اليانصيب يمكن تنظيمه بثلاثة مكونات؛ اثنان منهم على النحو الموصوف مسبقاً والعنصر الثالث الذي يتم التبرع به للجمعية الخيرية. ويظهر هذا العنصر كتحويل للجمعية الخيرية التي عادة ما تكون مؤسسة غير هادفة للربح تخدم الأسر المعيشية.

138-8 عندما تشارك الأسرة المعيشية غير المقيمة حينئذ قد يكون هناك صافي تحويلات كبير بين قطاع الأسر المعيشية وحساب بقية العالم.

139-8 في بعض الحالات، لا يحصل الفائز في اليانصيب على مبلغ إجمالي دفعة واحدة في الحال بل من خلال تيار من الدخل عبر فترات مستقبلية. وفي نظام الحسابات القومية، ينبغي وأن يتم قيد ذلك على أنه قبض مبلغ إجمالي دفعة واحدة وشراء فوري لسنوية. ويوصف قيد السنويات في الجزء 1 من الفصل السابع عشر.

دفع التعويضات

140-8 تتألف دفع التعويضات من التحويلات الجارية المدفوعة من قبل الوحدات المؤسسية للوحدات المؤسسية الأخرى كتعويض عن إصابة للأشخاص أو تلف أو أضرار لحق بالممتلكات تسبب فيها المذكور أولاً والتي لم يتم تسويتها كمدفوعات لمطالبات تأمين أضرار. ويمكن أن تكون مدفوعات التعويضات إما مدفوعات إلزامية تمنحها المحاكم أو مدفوعات على سبيل الهبة توافق وتقبل بها المحكمة. ويغطي هذا البند التعويضات عن الإصابات أو الأضرار التي تتسبب فيها وحدات مؤسسية أخرى ومدفوعات على سبيل الهبة تمنح من قبل الوحدات الحكومية أو من قبل المؤسسات غير الهادفة للربح التي تخدم الأسر المعيشية كتعويض عن الإصابات أو الأضرار الناجمة عن الكوارث الطبيعية.

ح. التحويلات الاجتماعية العينية

141-8 كما هو موضح في القسم ز، يعني حساب التوزيع الثانوي للدخل بكيفية إعادة توزيع الدخل بين القطاعات عن طريق التحويلات النقدية أو التحويلات التي تعامل على أنها نقدية. ومع ذلك، لا تزال هناك فئة هامة من التحويلات التي يتم قيدها كتحويل لنفقات استهلاك تعهد بها أصلاً من قبل الحكومة العامة والمؤسسات غير الهادفة للربح التي تخدم الأسر المعيشية. وتوصف هذه التحويلات بالتحويلات الاجتماعية العينية. وتتألف التحويلات الاجتماعية العينية من السلع والخدمات المقدمة للأسر المعيشية من قبل الحكومة والمؤسسات غير الهادفة للربح التي تخدم الأسر المعيشية إما بشكل مجاني أو بأسعار ليست لها قدر من الناحية الاقتصادية. وهذه التحويلات مميزة بما في الكفاية ليكون لها حسابين منفصلين مخصصين لقيدها.

142-8 تتألف التحويلات الاجتماعية العينية من نفقات الاستهلاك النهائي المتعهد بها من قبل الحكومة والمؤسسات غير الهادفة للربح التي تخدم الأسر المعيشية نيابة عن الأسر المعيشية. ولهذا السبب، توصف هذه التحويلات بأنها سلع وخدمات فردية. وهذا تمييزاً لها عن السلع العامة مثل الدفاع وإضاءة الشوارع والتي يشير لها نظام الحسابات القومية بالخدمات المشتركة أو الجماعية. (وهناك مزيد من النقاش حول الفرق بين نفقات الحكومة الفردية والجماعية أو المشتركة في الفصل التاسع). وهناك سببان

رئيسيان يفسران لماذا قد تقوم الحكومة باختيار تقديم خدمات فردية للأسر المعيشية؛ أول هذان السببان هو أنه عن طريق تلبية احتياجات قطاعات كبيرة جداً أو ربما المجتمع ككل بشكل مركزي يكون هناك كفاءات محققة من حيث التكاليف. والسبب الأخر هو أنه عن طريقها يكون بإمكان الحكومة ضمان أن تلك الخدمات متاحة للسكان بتكلفة معقولة للأسر المعيشية وكذلك يكون بإمكانها فرض معايير للخدمة يمكن التحقق منها والإصرار على أن تستفيد الأسر المعيشية من تلك الخدمات، على سبيل المثال عن طريق اشتراط حضور الأطفال للمدارس.

8-143 ولبعض الأغراض التحليلية، من المفيد التطرق بالنظر على قياس لاستهلاك الأسر المعيشية على أن يشمل السلع والخدمات المقدمة كتحويلات اجتماعية عينية. ورغم ذلك، لابد وأن يلازم وجهة النظر الموسعة للاستهلاك وجهة نظر مماثلة للدخل نظراً لأن ادخار الأسرة المعيشية لا يتأثر جراء هذا المنظور المختلف. ومن أجل استيعاب هذا الرأي المختلف حول دخل الأسرة المعيشية واستهلاكها، يدخل نظام الحسابات القومية حسابين أحدهما يشتق قياساً بديلاً للدخل (حساب إعادة توزيع الدخل العيني، مبيناً أدناه). ويبين الحساب الثاني القياس البديل للاستهلاك (استخدام حساب الدخل المتاح المعدل) وهناك وصفاً له في الفصل التاسع.

1. حساب إعادة توزيع الدخل العيني

8-144 يتناول حساب إعادة توزيع الدخل العيني قيد موازنة حساب التوزيع الثانوي للدخل، الدخل المتاح، ويقوم بتعديله وضبطه لقيمة التحويلات الاجتماعية العينية للتوصل إلى قيد موازنة جديد يسمى الدخل المتاح المعدل. وبالنسبة للأسر المعيشية، يكون الدخل المتاح المعدل أعلى من الدخل المتاح، أما بالنسبة للحكومة والمؤسسات غير الهادفة للربح التي تخدم الأسر المعيشية يكون أقل.

2. التحويلات الاجتماعية العينية المدفوعة للوحدات غير المقيمة

8-145 من حيث المبدأ، يمكن أن تدفع التحويلات الاجتماعية العينية إلى الوحدات غير المقيمة؛ وأحد الأمثلة البسيطة على ذلك هو الرعاية الطبية الطارئة المقدمة إلى سائح أجنبي من قبل مستشفى داخل نطاق الحكومة العامة. ومع ذلك، تماماً مثلما قد تستفيد الأسر المعيشية غير المقيمة من التحويلات الاجتماعية العينية من الحكومة الوطنية قد تستفيد الأسر المعيشية المقيمة هي الأخرى من التحويلات الاجتماعية العينية المدفوعة من قبل حكومة اقتصاد أخر. وبشكل عام، ستكون هذه التدفقات إلى الوحدات غير المقيمة صغيرة بالنسبة إلى المستوى الكلي للتحويلات الاجتماعية العينية وما لم يكن هناك ثمة دليل قوي على عكس ذلك، فقد يفترض على سبيل العرف السائد بأن التدفقات إلى الوحدات غير المقيمة متوازنة مع التدفقات من حكومات (والمؤسسات غير الهادفة للربح التي تخدم الأسر المعيشية) الاقتصاديات الأخرى. وخضوعاً لهذا العرف السائد، يكون بناءاً على ذلك الحال هو أن الدخل الكلي المتاح بالنسبة للاقتصاد الكلي مساوياً تماماً للدخل الكلي المتاح المعدل.

الفصل التاسع: استخدام حساب الدخل

أ. مقدمة

1-9 الغرض من استخدام حسابات الدخل هو عرض كيفية تخصيص الأسر المعيشية والوحدات الحكومية والمؤسسات غير الهادفة التي تخدم الأسر المعيشية لدخلها المتاح بين الاستهلاك النهائي والادخار؛ وخلال هذا الفصل، وما لم ينص على خلاف ذلك، فإن التعبير "استهلاك" ينبغي وأن يستوعب على أنه يعني "الاستهلاك النهائي". وهناك استخدامان لحسابات الدخل يتماشيان ويتوافقان مع مفهومين للدخل المتاح والاستهلاك. وفي الحساب الأول، وهو استخدام حساب الدخل المتاح، والمبين في جدول 9-1، ينصب الاهتمام على الدخل المتاح والإنفاق على السلع والخدمات الاستهلاكية التي يمكن تلبيتها من أصل هذا الدخل. وفي الحساب الثاني، وهو استخدام حساب الدخل المتاح المعدل، والمبين في جدول 9-2، ينصب الاهتمام على السلع والخدمات الاستهلاكية المكتسبة والمستخدمة من قبل الوحدات المؤسسية وعلى وجه الخصوص الأسر المعيشية، سواء تم الحصول عليها عن طريق الإنفاق أو من خلال تحويلات اجتماعية عينية. ولتوضيح الفرق بين هذين الحسابين من الضروري تعريف بعض المصطلحات الرئيسية.

2-9 السلعة أو الخدمة الاستهلاكية وتعرف على أنها سلعة أو خدمة تستخدم (من دون مزيد من التحويلات في الإنتاج على نحو ما تم تعريفه في نظام الحسابات القومية) من قبل الأسر المعيشية أو المؤسسات غير الهادفة للربح التي تخدم الأسر المعيشية أو من قبل الوحدات الحكومية للتلبية المباشرة للاحتياجات الفردية أو (الحاجات) أو للوفاء بالحاجات الجماعية أو المشتركة لأعضاء المجتمع.

3-9 السلعة أو الخدمة الاستهلاكية الفردية وهي سلعة أو خدمة تحصل عليها أسرة معيشية وتستخدم في سد حاجات أو احتياجات أعضاء هذه الأسرة المعيشية؛ ودائماً يمكن شراء السلع والخدمات الفردية وبيعها في السوق وذلك على الرغم من أنه أيضاً يمكن أن يتم تقديمها بشكل مجاني أو بأسعار ليست ذات دلالة اقتصادياً في شكل تحويلات اجتماعية عينية. وفي واقع الممارسة العملية، فإن كافة السلع وأغلب الخدمات تكون فردية.

4-9 الخدمة الاستهلاكية الجماعية أو المشتركة و هي خدمة يتم تقديمها في نفس الوقت ذاته لكافة أعضاء المجتمع أو لكافة أعضاء قطاع معين من المجتمع، مثل كافة الأسر المعيشية التي تعيش في منطقة معينة. وتكتسب الخدمات الجماعية أو المشتركة تلقائياً ويتم استهلاكها من قبل كافة أعضاء المجتمع أو من قبل قطاع أو فئة من المجتمع من دون اتخاذ أي إجراء من جانبهم. والأمثلة النموذجية على ذلك هي الإدارة العامة أو المصلحة الحكومية وتوفير الأمن سواء على مستوى قومي أو محلي. والخدمات الجماعية أو المشتركة هي "السلع العامة" للنظرية الاقتصادية. وبحكم طبيعة الخدمات الجماعية، فإنه لا يمكن بيعها لأفراد في السوق ويتم تمويلها من قبل الوحدات الحكومية من أصل الضرائب أو العائدات الأخرى. وهناك مزيد من التفصيل حول الفروق بين السلع أو الخدمات الاستهلاكية الفردية والجماعية أو المشتركة في الفقرات من 91.9 إلى 98.9.

5-9 لدى بعض الخدمات المقدمة من قبل المؤسسات غير الهادفة للربح التي تخدم الأسر المعيشية لأعضاء الجمعيات أو الاتحادات التي تمتلكها بعضاً من خصائص وخصائص الخدمات الجماعية أو المشتركة؛ على سبيل المثال، بعض البحوث التي أجرتها المؤسسات غير الهادفة للربح التي تخدم الأسر المعيشية يمكن أن يستفيد منها كافة أعضاء المجتمع. ومع ذلك، معظم الخدمات المقدمة من قبل تلك المؤسسات فردية بطبيعتها، كما أنه إذا كان من غير العملي تحديد مخرجات وإنتاج المؤسسات غير الهادفة للربح التي تخدم الأسر المعيشية والتعرف عليها تلك المخرجات التي يمكن اعتبارها جماعية أو مشتركة بطبيعتها فإن كافة الخدمات المقدمة من قبل تلك المؤسسات يمكن التعامل معها على أنها فردية.

6-9 كما هو موضح في الأقسام اللاحقة من هذا الفصل تنسب أو تعود النفقات إلى الوحدات المؤسسية التي تتحمل التكاليف حتى ولو لم تكن هي نفسها الوحدات التي ستسلم إليها السلع أو الخدمات. وبناءاً على ذلك، تقيد النفقات التي تتكبدها الوحدات الحكومية أو المؤسسات غير الهادفة للربح التي تخدم الأسر المعيشية على السلع والخدمات الفردية التي يقدمونها للأسر المعيشية في شكل تحويلات اجتماعية عينية – تقيد على أنها نفقات استهلاك نهائي متكبد من قبل الوحدات الحكومية أو تلك المؤسسات. وعلى الرغم من أن الوحدات الحكومية أو المؤسسات غير الهادفة للربح التي تخدم الأسر المعيشية لا تقوم فعلياً باستهلاك السلع والخدمات المقدمة في شكل تحويلات اجتماعية عينية إلا أنها – أي الوحدات الحكومية وتلك المؤسسات – هي الوحدات التي تقوم بسداد كلفتها وكذلك أخذ القرارات حول الكميات التي تقدم. وبناءاً على ذلك، لابد وأن تقيد المعلومات المتعلقة بإنفاقها على مثل هذه السلع والخدمات في حسابات نظام الحسابات القومية جنباً إلى جنب مع دخلها المتاح. ومع ذلك، لا يكفي فقط قيد النفقات عندما تستهلك السلع والخدمات من قبل وحدات مختلفة عن تلك التي تتحكم في النفقات وتمولها. ومن أجل التعرف على الوحدات التي تستفيد من

استهلاكها وتحديدها فمن الضروري إدراك أن السلع والخدمات هي في الحقيقة تم نقلها إلى أو استخدمت من قبل الأسر المعيشية. وينبع من هذا التمييز بين نفقات الاستهلاك النهائي والاستهلاك النهائي الفعلي.

7-9 في استخدام حساب الدخل المتاح؛ يكون المورد الرئيسي هو الدخل المتاح وهو قيد الموازنة المرحل قدماً من حساب التوزيع الثانوي للدخل. ويكون الاستخدام الرئيسي هو نفقات الاستهلاك النهائي. وإنفاق الاستهلاك النهائي هو قيمة الإنفاقات على السلع والخدمات الاستهلاكية. وفي استخدام حساب الدخل المتاح المعدل، يكون المورد الرئيسي هو الدخل المتاح المعدل وهو نفسه قيد الموازنة المرحل قدماً من حساب إعادة توزيع الدخل العيني. ويكون الاستخدام الرئيسي هو الاستهلاك النهائي الفعلي. ويقيس الاستهلاك النهائي الفعلي قيمة السلع والخدمات الاستهلاكية المكتسبة.

8-9 في حساب إعادة توزيع الدخل العيني والموصوف في الفصل الثامن، يشتق الدخل المتاح المعدل للأسر المعيشية من دخلها المتاح عن طريق إضافة قيمة التحويلات الاجتماعية العينية المستحق قبضها، في حين يشتق الدخل المتاح المعدل الخاص بالوحدات الحكومية والمؤسسات غير الهادفة للربح التي تخدم الأسر المعيشية عن طريق طرح قيمة التحويلات الاجتماعية العينية المستحقة الدفع. وبالمحاذاة مع حساب إعادة توزيع الدخل العيني، استخدام حساب الدخل المتاح المعدل والذي يشتق فيه الاستهلاك النهائي الفعلي للأسر المعيشية من نفقات استهلاكها النهائي عن طريق إضافة قيمة التحويلات الاجتماعية العينية المستحق قبضها، في حين يشتق الاستهلاك النهائي الفعلي للوحدات الحكومية وللمؤسسات غير الهادفة للربح التي تهدف إلى خدمة الأسر المعيشية عن طريق طرح قيمة التحويلات الاجتماعية العينية المستحق دفعها. وبناءاً على ذلك، هناك حسابان يصفان اشتقاق الدخل المتاح في نظام الحسابات القومية ويصفان كذلك استخدامين لحسابات الدخل.

9-9 في كل من حسابي استخدام الدخل المتاح واستخدام الدخل المتاح المعدل يلزم وجود قيد تعديل أو تسوية من أجل عرض التغير في استحقاقات المعاش التقاعدي المقيدة في الحساب المالي. والادخار هو قيد الموازنة لكل من استخدام حساب الدخل المتاح واستخدام حساب الدخل المتاح المعدل. ويتم حسابه – الادخار – على أنه الدخل المتاح المعدل وفقاً للتغير في استحقاقات المعاشات التقاعدية ناقصاً إنفاق الاستهلاك النهائي، أو على أنه الدخل المتاح المعدل الذي تم تعديله تبعاً للتغير في استحقاقات المعاشات التقاعدية ناقصاً الاستهلاك النهائي الفعلي. ويتبع ذلك أن الادخار هو نفسه سواء تم حسابه في استخدام حساب الدخل المتاح أو في استخدام حساب الدخل المتاح المعدل.

10-9 وقد يُضطر إلى قيد الادخار – مثل الدخل المتاح والدخل المتاح المعدل – على أنه إجمالي استهلاك رأس المال الثابت نظراً لصعوبة قياسه. ومع ذلك، وكما هو الحال في أي سياق، فإن الأرقام الصافية أفضل من الناحية المفاهيمية.

11-9 ليس للشركات أو المؤسسات نفقات استهلاك نهائية؛ فقد يشترون نفس الأنواع من السلع أو الخدمات مثلهم مثل الأسر المعيشية التي تستخدمها للاستهلاك النهائي (على سبيل المثال، الكهرباء أو الطعام)، غير أن هذه السلع أو الخدمات إما تستخدم كاستهلاك وسيط أو يتم تقديمها للموظفين كمكافآت أو أجور عينية. ويفترض في نظام الحسابات القومية أن الشركات أو المؤسسات لا تقوم بتحويلات لسلع أو لخدمات استهلاكية إلى الأسر المعيشية. وحيث أن الشركات لا تجري تحويلات اجتماعية عينية كما لا تتلقاها فمن غير الممكن كذلك إيجاد تمييز ذات معنى بين دخولها المتاحة والمتاحة المعدلة. ويتبع ذلك أن كل من استخدام حساب الدخل المتاح واستخدام حساب الدخل المتاح المعدل بالنسبة للشركات هي فقط حسابات صورية لا تشمل إدخالات أو بنود لنفقات استهلاك نهائي أو لاستهلاك نهائي فعلي. وبعيداً عن قيد التعديل أو التسوية لاستحقاقات المعاشات التقاعدية المشار إليه أعلاه والموضح بمزيد من التفصيل في الفقرات من 20.9 إلى 25.9، فإن إجمالي أو صافي الادخار في الشركات لابد وأن يكون مساوياً لدخولها الإجمالية أو الصافية المتاحة أو المتاحة المعدلة. وفي السياقات الأخرى، غالباً ما يوصف ادخار الشركات على أنه "الأرباح المحتجزة" أو "الدخول غير الموزعة" للشركات.

1. استخدام حساب الدخل المتاح للتصرف به

12-9 وكما هو مبين في جدول 1.9؛ يضم استخدام حساب الدخل المتاح للتصرف به فقط ثلاثة إدخالات رئيسية بعيداً عن قيد الموازنة وهو الادخار. ويقيد الدخل المتاح للتصرف به وهو قيد الموازنة المرحل قدماً من حساب التوزيع الثانوي للدخل – يقيد على الجانب الأيمن من الحساب تحت بند الموارد، في حين يقيد إنفاق الاستهلاك النهائي في الجانب الأيسر تحت بند الاستخدامات. وكما هو ملاحظ للتو، فإن الحساب وثيق الصلة بشكل رئيسي بالثلاثة قطاعات التي تتكبد نفقات استهلاك نهائية، وهما قطاعات الحكومة العامة والمؤسسات غير الهادفة للربح التي تخدم الأسر المعيشية والأسر المعيشية.

13-9 قيد الموازنة للحساب هو الادخار؛ ومع ذلك، وقبل أن يغلق الميزان، يتم إدخال قيد تعديل أو ضبط يظهر التعديل تبعاً للتغير في استحقاقات المعاشات التقاعدية من أجل إعادة تخصيص مبلغاً معيناً من الادخار بين القطاعات. وهناك حاجة لمثل هذا البند أو القيد لأن الطريقة التي تتبع عند قيد اشتراكات ومنافع المعاشات التقاعدية في حسابات التوزيع الثانوي للدخل. ويبين التعديل على الجانب الأيمن أسفل بند الموارد بالنسبة للأسر المعيشية وعلى الجانب الأيسر أسفل بند الاستخدامات بالنسبة للشركات والمؤسسات المالية أو غيرهم من الوحدات المسئولة عن التزامات المعاشات التقاعدية.

14-9 يبين الإنفاق على الاستهلاك النهائي في جدول 1.9، مقسماً بين نفقات الاستهلاك الفردي ونفقات الاستهلاك الجماعي أو المشترك من أجل إظهار العلاقات المتداخلة المحاسبية الموصوفة أدناه. ومع ذلك، عادة ما يكون من المرغوب فيه تقسيم نفقات الاستهلاك النهائي باستخدام تصنيفاً للنفقات بحسب الغرض من السلعة أو الخدمة أو نوعها. وسوف يتوقع معظم المستخدمين على الأقل درجة ما من التصنيف والتقسيم، على سبيل المثال، بين الإنفاق على السلع أو الخدمات أو بين الإنفاق على السلع المعمرة والسلع الاستهلاكية. ويلزم تصنيف وتقسيم بحسب نوع السلع والخدمات لجداول التوريد والاستخدام، كما هي موضحة في الفصل الرابع عشر.

جدول 1.9: استخدام حساب الدخل المتاح للتصرف به – الاستخدامات

الاستخدامات

العمليات وقيود الموازنة	المؤسسات غير المالية	المؤسسات المالية	الحكومة العامة	الأسر المعيشية	المؤسسات غير الهادفة للربح التي تخدم الأسر المعيشية	الاقتصاد الكلي	بقية العالم	السلع والخدمات	المجموع
نفقات الاستهلاك النهائي			352	1 015	32	1 399			1 399
نفقات الاستهلاك الفردي			184	1 015	31	1 230			1 230
نفقات الاستهلاك الجماعي أو المشترك			168		1	169			169
التعديل تبعاً للتغير في استحقاقات المعاشات التقاعدية	0	11	0		0	11	0		11
الادخار، إجمالي	228	14	-35	215	5	427			427
الادخار، صافي	71	2	-62	192	2	205			205
ميزان الحساب الخارجي الجاري							13-		13-

2. استخدام حساب الدخل المتاح للتصرف به المعدل

15-9 وكما هو مبين في جدول 2.9؛ يشمل استخدام حساب الدخل المتاح للتصرف به المعدل هو الأخر ثلاثة إدخالات رئيسية بعيداً عن قيد الموازنة وهو الادخار. ويقيد الدخل المتاح للتصرف به المعدل، وهو قيد الموازنة المرحل قدماً من حساب إعادة توزيع الدخل العيني، يقيد على الجانب الأيمن من الحساب أسفل بند الموارد، في حين يقيد الاستهلاك النهائي الفعلي على الجانب الأيسر أسفل بند الاستخدامات. وكما هو الحال مع استخدام حساب الدخل المتاح للتصرف به ، وقبل أن يقفل قيد الموازنة وهو الادخار، يتم إدخال التعديل تبعاً للتغير في استحقاقات المعاشات التقاعدية. ويكون الحساب وثيق الصلة بشكل رئيسي بقطاعات الحكومة العامة والمؤسسات غير الهادفة للربح التي تخدم الأسر المعيشية والأسرة المعيشية.

16-9 ويتم الحصول على الاستهلاك النهائي الفعلي للأسرة المعيشية عن طريق إضافة نفقات الاستهلاك النهائي إلى قيمة التحويلات الاجتماعية العينية المستحق قبضها، في حين يحصل على الاستهلاك النهائي الفعلي للوحدات الحكومية وللمؤسسات غير الهادفة للربح التي تخدم الأسر المعيشية عن طريق طرح قيمة التحويلات الاجتماعية العينية المستحق دفعها من نفقات استهلاكها النهائية. ويمكن أن تكون بعض التحويلات الاجتماعية العينية مستحقة القبض من قبل الوحدات غير المقيمة، على سبيل المثال، المعالجة الطبية الطارئة في مستشفى عام لسائح غير مقيم، غير أن الأرقام المعنية على الأرجح ما تكون صغيرة جداً مقارنة بالتحويلات الإجمالية العينية الكلية. وعلاوة على ذلك، قد تستفيد الوحدات المقيمة بالخارج من التحويلات الاجتماعية العينية من حكومة غير مقيمة (أو مؤسسة غير هادفة للربح تهدف لخدمة الأسر المعيشية) بطريقة مشابهة. وبالتالي، ما لم يكن هناك سبباً وجيهاً للاعتقاد في خلاف ذلك، من المفترض أن هذين الرقمين يعوض كل منهما عن الأخر بحيث أن كافة التحويلات الاجتماعية العينية يمكن عرضها على أنها مستحقة الدفع للأسر المعيشية المقيمة. وبناءاً على ذلك، فإن قيمة الاستهلاك النهائي الفعلي بالنسبة للاقتصاد الكلي تكون متساوية مع قيمة نفقات الاستهلاك النهائي الكلية.

17-9 الاستهلاك النهائي الفعلي للأسر المعيشية هو قياس لقيمة السلع والخدمات الاستهلاكية المكتسبة من قبل الأسر المعيشية، سواء عن طريق الشراء أو عن طريق التحويل من الوحدات الحكومية أو من المؤسسات غير الهادفة للربح التي تهدف إلى خدمة الأسر المعيشية، والمستخدمة من قبل الأسر المعيشية لتلبية وإشباع احتياجاتهم (أو حاجاتهم). وبالتالي، فهو مؤشر أفضل عن مستويات معيشتهم مقارنة بنفقات استهلاكهم النهائية. وفي بعض البلدان، وقد تكون قيمة السلع والخدمات الفردية غير السوقية المقدمة إلى الأسر المعيشية كتحويلات اجتماعية عينية – قد تكون كبيرة جداً، تبعاً لأنماط السياسات الاقتصادية والاجتماعية المتبعة من قبل حكوماتهم، وبذلك يمكن لقيمة الاستهلاك الفعلي النهائي للأسر المعيشية أن تفوق نظيرتها الخاصة بنفقاتهم بهامش كبير. ولهذه الأسباب، في بعض الأحيان، يوصف الاستهلاك الفعلي النهائي للأسر المعيشية بأنه استهلاكهم "المكبر" أو باستهلاكهم "الكلي"، وذلك على الرغم من عدم استخدام مثل هذه التعبيرات في نظام الحسابات القومية. ويكون الاستهلاك الفعلي النهائي لقطاع الحكومة العامة تبعاً لذلك أصغر من نفقات الاستهلاك النهائي الحكومي.

3. العلاقة بين صيغتي استخدام حساب الدخل

18-9 إن حسابي استخدام الدخل ليسا متتابعين ولا هرميين؛ حيث أنهما حسابين متوازيين يلبيان مختلف من الأغراض التحليلية أو السياسية، حيث يبين أحدهما أي الوحدات تتكبد الإنفاق، ويبين الأخر أي وحدة تستفيد من الإنفاق ومدى مستويات استهلاك الأسر المعيشية التي تقدم لها خدمات من أنفسها. وتقيد قيم السلع والخدمات الداخلة في التحويلات الاجتماعية العينية وفق طريقتين في نظام الحسابات القومية، كل طريقة منهما تمثل استخدامات الموارد من قبل الوحدات الحكومية أو المؤسسات غير الهادفة للربح التي تخدم الأسر المعيشية:

أ. كنفقات استهلاك نهائية مستحقة الدفع من قبل الوحدات الحكومية أو المؤسسات غير الهادفة للربح التي تخدم الأسر المعيشية؛ و

ب. كتحويلات اجتماعية عينية، مستحقة الدفع من قبل الوحدات الحكومية أو من قبل المؤسسات غير الهادفة للربح التي تخدم الأسر المعيشية، ولكنها مستحقة القبض من قبل الأسر المعيشية وتقيد كجزء من استهلاكها النهائي الفعلي.

19-9 19.9 على الرغم من أن الفرق بين الدخل المتاح والدخل المتاح المعدل يعود أو يعزى إلى التحويلات الاجتماعية العينية، إلا أنه حتى الدخل المتاح لا ينبغي أن يفسر على أنه كما لو كان قياساً للدخل المتاح نقداً. وقد تم إيضاح عناصره العديدة غير النقدية – أي الدخل المتاح – مثل تلك العناصر المتعلقة بالإنتاج للاستهلاك الذاتي أو المكافآت أو الأجور العينية في الفقرتين 22.8 و 23.8.

4. التعديل الناتج عن التغير في صافي حقوق الأسر المعيشية في المعاشات التقاعدية

20-9 لما كان الأفراد يحرصون على تراكم استحقاقات المعاشات التقاعدية في نظام أو برنامج للضمان الاجتماعي طوال حياتهم المهنية تصبح الاستحقاقات المقابلة لها أصولهم والتزامات الوحدات المسئولة في نهاية المطاف عن دفع هذه المعاشات. وتستثنى المعاشات الواجبة الدفع في إطار الضمان الاجتماعي لأن المبالغ المستحقة الدفع لا تتراكم بالضرورة وفق طريقة يمكن التنبؤ بها عبر الزمن أو لأسباب يمكن توقعها. وتنطبق نفس الحجج على المنافع الواجبة الدفع في ظل التأمين الاجتماعي. وفي بعض البلدان، تتحمل الحكومة مسئولية دفع المعاشات التقاعدية حتى بالنسبة للموظفين خارج الحكومة وتدفع هذه المعاشات عبر صناديق التأمين الاجتماعي. وهناك مناقشة مفصلة في الجزء 2 من الفصل السابع عشر حول الوقت الذي يمكن فيه دمج التزامات هذه النظم أو البرامج في تسلسل الحسابات وحول الوقت الذي تظهر فيه هذه الالتزامات وبشكل حصري في جدول تكميلي. وفي هذا الفصل، يستخدم التعبير "نظام المعاشات التقاعدية" لتغطية تلك الأجزاء من نظم وبرامج التأمين الاجتماعي حيث يمكن دمج

وإدخال الالتزامات/ الخصوم في تسلسل الحسابات، بما في ذلك الحسابات التراكمية والميزانيات، جنباً إلى جنب مع كافة النظم الأخرى المرتبطة بالعمل.

21-9 تعامل نظم أو برامج المعاشات التقاعدية في نظام الحسابات القومية على أن لديها التزامات تجاه الأسر المعيشية ممن لديها مطالبات على تلك النظم أو البرامج؛ وتشكل مدفوعات اشتراكات المعاشات التقاعدية في النظم والبرامج ومتحصلات المعاشات التقاعدية من قبل أصحاب المعاش – تشكل حيازة والتنازل عن أصول مالية. ومع ذلك، قد لا يتفق ذلك مع نظرة الأسر المعيشية المعنية، وعلى وجه الخصوص الأسر المعيشية لأصحاب المعاشات، والذين يميلون إلى اعتبار المعاشات التي يتلقونها دخل في شكل تحويلات جارية. وعلاوة على ذلك، في الواقع على الأقل هناك بعض المعاشات المكتسبة في إطار نظم التأمين الاجتماعي وبعض من تلك المعاشات المكتسبة في إطار المساعدات الاجتماعية – تعامل على أنها تحويلات جارية في نظام الحسابات القومية

22-9 22.9 من أجل تقديم معلومات الدخل التي قد تكون أكثر إفادة لتحليل سلوك الأسر المعيشية المعنية تقيد مدفوعات اشتراكات المعاشات التقاعدية إلى كافة نظم وبرامج المعاشات التقاعدية وإلى التأمين الاجتماعي ومتحصلات المعاشات التقاعدية من قبل الأسر المعيشية لأصحاب المعاشات في إطار كل من نظم المعاشات التقاعدية والتأمين الاجتماعي – تقيد في حساب التوزيع الثانوي للدخل كاشتراكات اجتماعية ومنافع ضمان اجتماعي على التوالي. وبالتالي، تثر جميعها على مستوى الدخول المتاحة للأسر المعيشية.

23-9 23.9 الأساس المنطقي وراء معالجة اشتراكات ومنافع المعاشات التقاعدية على أنها تحويلات جارية هو أنه عندما نظر إليها فيما يتعلق بالاقتصاد ككل، يمكن النظر إلى تأثير تدبير أو توفير المعاشات التقاعدية كما لو كان عملية إعادة توزيع بين الأسر المعيشية. وإلى المدى الذي لا تكون فيه الاشتراكات والمنافع متساوية بالضبط، هناك أثر على ادخار الأسرة المعيشية. على سبيل المثال، إذا ما دفعت الأسرة المعيشية ككل اشتراكات أكثر من المنافع التي يحصلون عليها فإن ادخارهم ينقص بمقدار هذا الفرق. وبطريقة مماثلة، لو أن منافع الأسرة المعيشية تفوق اشتراكاتهم حينئذ لا يعكس الادخار حقيقة أن التغير السالب في الاستحقاقات يمثل انخفاضاً في القيمة الصافية. ومع ذلك، وكما هو واضح في الحساب المالي، فإن التغير في استحقاقات المعاشات التقاعدية هو جزء من القيمة الصافية للأسرة المعيشية. وبناءاً على ذلك، فمن الضروري تعديل الادخار تبعاً للفرق بين الاشتراكات المستحق دفعها والمنافع المستحق قبضها المبينة في حساب التوزيع الثانوي للدخل.

24-9 ولذا، ثمة بند يوصف بالتعديل تبعاً للتغير في استحقاقات المعاشات التقاعدية يظهر في كل من استخدام حساب الدخل المتاح واستخدام حساب الدخل المتاح المعدل. وهو يساوي:

- القيمة الكلية للاشتراكات الاجتماعية الفعلية والمحتسبة المستحق دفعها إلى نظم وبرامج المعاشات التقاعدية،
- إضافة إلى القيمة الكلية لإضافات أو مكملات الاشتراك المستحق دفعها من أصل دخل الملكية العائد إلى المستفيدين من صندوق المعاشات التقاعدية،
- ناقصاً قيمة رسوم الخدمة ذات الصلة،
- ناقصاً القيمة الكلية للمعاشات التقاعدية المدفوعة كمنافع ضمان اجتماعي من قبل نظم أو برامج المعاشات التقاعدية.

25-9 ويلزم تعديلات معاكسة أو مقابلة في استخدام حسابات الدخل للوحدات المسئولة عن دفع المعاشات التقاعدية؛ ويمكن لتلك التعديلات التأثير على الوحدات المؤسسية غير المقيمة، كل من الأسر المعيشية ومقدمي المعاشات التقاعدية على حد سواء.

5. الادخار

26-9 الادخار هو قيد الموازنة في حسابي استخدام الدخل؛ وتكون قيمته هي نفسها سواء تم اشتقاقه كدخل متاح ناقصاً نفقات الاستهلاك النهائي أو كدخل متاح معدل ناقصاً الاستهلاك النهائي الفعلي (في كلتا الحالتين، بعد إجراء التعديل تبعاً للتغير في استحقاقات المعاشات التقاعدية الموصوف للتو).

27-9 كما لوحظ بالفعل، لا يكون للشركات غير المالية والمالية كذلك نفقات استهلاك نهائي أو استهلاك نهائي فعلي. ويكون ادخارها الصافي مساوياً لصافي دخلها المتاح أو المتاح المعدل (بعيداً عن قيد أو بند التعديل تبعاً لاستحقاقات المعاشات التقاعدية).

جدول 2.9: استخدام حساب الدخل المتاح المعدل – الاستخدامات

الاستخدامات

العمليات وقيود الموازنة	المؤسسات غير المالية	المؤسسات المالية	الحكومة العامة	الأسر المعيشية	المؤسسات غير الهادفة للربح التي تخدم الأسر المعيشية	الاقتصاد الكلي	بقية العالم	السلع والخدمات	المجموع
الاستهلاك النهائي الفعلي			168	1 230	1	1 399			1 399
الاستهلاك الفردي الفعلي				1 230		1 230			1 230
الاستهلاك الجماعي أو المشترك الفعلي			168		1	169			169
التعديل تبعاً لاستحقاقات المعاشات التقاعدية	0	11	0		0	11	0		11
الادخار، إجمالي	228	14	35-	215	5	427			427
الادخار، صافي	71	2	62-	192	2	205			205
ميزان الحساب الخارجي الجاري							13-		13-

28-9 يمثل الادخار جزء الدخل المتاح (معدلاً تبعاً للتغير في استحقاقات المعاشات التقاعدية) الذي لا يتم إنفاقه على السلع والخدمات الاستهلاكية النهائية؛ وقد يكون الادخار موجباً أو سالباً تبعاً لما إذا كان الدخل المتاح يفوق نفقات الاستهلاك النهائي أم العكس هو الصحيح. وبافتراض أن الادخار موجباً (وفي عد وجود تحويلات رأسمالية) لابد وأن يتم استخدام الدخل غير المنفق لحيازة أصول (وربما فقط لإحداث زيادة في النقدية) أو لخفض الالتزامات/ الخصوم. وإذا كان الادخار سالباً لابد من تصفية بعض الأصول المالية أو غير المالية (بما في ذلك نقص النقدية) أو تزداد بعض الالتزامات/ الخصوم. وبناءاً على ذلك، يوفر الادخار رابطاً بين الحسابات الجارية في نظام الحسابات القومية وحسابات التراكم اللاحقة لها.

29-9 إذا كان الادخار صفراً حينئذ تكون نفقات الاستهلاك النهائي مساوية للدخل المتاح مضافاً إليه التغير في استحقاقات المعاشات التقاعدية؛ وفي هذه الحالة، لا تكون الوحدة المؤسسية مضطرة إلى التصرف في أي من الأصول أو لزيادة أي من التزاماتها أو خصومها ما لم تكن التحويلات الرأسمالية مستحقة القبض أو الدفع. وكما سبق ذكره في الفصل الثامن، بناءاً على ذلك، يمكن تفسير الدخل المتاح على أنه الحد الأقصى للمبلغ الذي تستطيع وحدة مؤسسية تحمل إنفاقه على السلع والخدمات الاستهلاكية النهائية خلال الفترة المحاسبية من دون الاضطرار إلى تقليل نقديتها أو تصفية أصول أخرى أو زيادة أعبائها وخصومها.

6. حساب معدلات أو نسب الادخار

30-9 معدل الادخار – وخصوصاً بالنسبة للأسر المعيشية – هو متغير اقتصادي رئيسي؛ وعادة ما يتم حسابه عن طريق قسمة الادخار على الدخل المتاح للقطاع. ومع ذلك، يعقد الإدخال الخاص بالتغير في استحقاقات المعاشات التقاعدية في كل من استخدام حساب الدخل المتاح واستخدام حساب الدخل المتاح المعدل – يعقد إجراء هذا الحساب. ومن الضروري عدم استخدام قيد الموازنة من حساب التوزيع الثانوي للدخل (الدخل المتاح) أو من حساب إعادة توزيع الدخل العيني (الدخل المتاح المعدل) ولكن إضافة التعديل الخاص بالتغير في استحقاقات المعاشات التقاعدية بالنسبة لكل رقم من هذه الأرقام لاشتقاق الرقم الخاص بالدخل المتاح الكلي أو بالدخل المتاح المعدل الكلي. وهذا الرقم الكلي هو من ينبغي أن يكون المقام في حساب معدل أو نسبة الادخار.

ب. إنفاق و امتلاك , استعمال السلع والخدمات

31-9 يعتمد التمييز أو الفرق بين نفقات الاستهلاك النهائي والاستهلاك النهائي الفعلي على التمييز

العام بين النفقات على، وحيازة، السلع والخدمات. والغرض من هذا القسم هو شرح وإيضاح كيفية اختلاف النفقات عن الحيازة فضلاً عن كيفية اختلاف كل منهما عن الاستخدام الفعلي أو المادي للسلع والخدمات.

1. النفقات

32-9 تعرف النفقات على السلع والخدمات على أنها قيم المبالغ التي يدفعها المشترون أو يوافقون على دفعها للبائعين في مقابل السلع أو الخدمات التي يقدمها البائعون لهم أو لغيرهم من الوحدات المؤسسية المخصصة من قبل المشترين. ولا يلزم أن يكون المشتري المتكبد لالتزام الدفع أن يكون هو نفسه الوحدة التي تحوز على السلعة أو الخدمة. وكما أشير سابقاً، فإنه من الشائع بالنسبة للوحدات الحكومية أو للمؤسسات غير الهادفة للربح التي تخدم الأسر المعيشية الدفع مقابل السلع أو الخدمات التي يقدمها البائعون للأسر المعيشية. وعلاوة على ذلك، وكما هو موضح أدناه، لا يلزم بالضرورة تسوية الالتزام المتكبد من قبل المشتري عن طريق دفعة نقدية.

تحديد وقت حصول النفقات على السلع والخدمات

33-9 تقع النفقات على السلع أو الخدمات في الأوقات التي يتكبد فيها المشترون التزامات أو خصوم للبائعين؛ وعادة ما تكون هذه الأوقات عندما:

أ. يتم انتقال ملكية السلعة من البائع إلى المشتري الجديد؛ أو

ب. يكتمل تسليم خدمة ما من قبل المنتج لرضاء العميل.

جدول 2.9 (تابع): استخدام حساب الدخل المتاح المعدل – الموارد

الموارد

العمليات وقيود الموازنة	المؤسسات غير المالية	المؤسسات المالية	الحكومة العامة	الأسر المعيشية	المؤسسات غير الهادفة للربح التي تخدم الأسر المعيشية	الاقتصاد الكلي	بقية العالم	السلع والخدمات	المجموع
الدخل المتاح المعدل، إجمالي	228	25	133	1 434	6	1 826			1 826
الدخل المتاح المعدل، صافي	71	13	106	1 411	3	1 604			1 604
الاستهلاك النهائي الفعلي								1 399	1 399
الاستهلاك الفردي الفعلي								1 230	1 230
الاستهلاك الجماعي أو المشترك الفعلي								169	169
التعديل تبعاً للتغير في استحقاقات المعاشات التقاعدية				11		11	0		11

34-9 ليست الأوقات التي تم الدفع فعلياً للبائعين فيها مقابل السلع أو الخدمات التي يقدمونها بالضرورة هي نفس الأوقات التي تحدث فيها النفقات؛ وكما هو موضح في الفصل الثالث، فالمدفوعات قد تسبق أو تتخلف عن تسليمات السلع أو الخدمات المباعة. ولذلك السبب، تقاس قيم النفقات وفقاً لقيم المبالغ المستحقة القبض أو الدفع وقت تكبد النفقات. وعندما تقع المدفوعات إما قبل النفقات أو بعدها لابد حينئذ من وجود تغييرات مترتبة على ذلك في الأصول أو الخصوم المالية (بخلاف النقدية) للوحدتين المعنيتين وقت حدوث التغير في الملكية أو وقت تسليم الخدمة.

35-9 اللحظة المحددة التي تنقل عندها ملكية سلعة ما أو يكتمل إبانها تسليم خدما ما لرضاء العميل قد لا تكون سهلة التحديد في واقع الممارسة العملية وعلى وجه الخصوص في بعض الحالات؛ فقد يتم إدراكها بشكل مختلف أو حتى متنازعاً حوله من قبل الطرفين المعنيين.

2. الامتلاك

36-9 يحدث امتلاك/ الاستحواذ على السلع والخدمات من قبل الوحدات المؤسسية عندما تصبح تلك الوحدات هي الملاك الجديدة للسلع أو الخدمات أو عندما يكتمل تسليم الخدمات لهم؛ وتقيم الاستحواذات تبعاً لأسعار المعاملة المدفوعة من

قبل الوحدات التي تتكبد بدورها النفقات. وفي أغلب الحالات، يكون سعر المعاملة هو نفسه سعر السوق. وتتألف قيمة السلع أو الخدمات المستحوذ عليها من قبل وحدة مؤسسية أو قطاع مؤسسي من قيمة السلع أو الخدمات المستحوذ عليها من خلال نفقاتها إضافة قيمة السلع أو الخدمات المتحصل عليها من خلال التحويلات الاجتماعية العينية ناقصاً قيمة السلع أو الخدمات المدفوعة إلى غيرها من الوحدات كتحويلات اجتماعية عينية.

37-9 يكون الفرق بين نفقات الاستهلاك النهائي والاستهلاك النهائي الفعلي هو نفسه بالضبط الفرق بين النفقات على السلع والخدمات الاستهلاكية والاستحواذ على السلع والخدمات الاستهلاكية. ونظراً لأن كافة السلع والخدمات الاستهلاكية لابد وأن تكون على سواء هدف أو موضوع النفقات وكذلك هدف الاستحواذ، فإن هذا الفرق بين نفقات الاستهلاك النهائي والاستهلاك النهائي الفعلي – قطاعاً قطاعاً – يفسر إعادة توزيع السلع والخدمات عن طريق الاعتماد على التحويلات الاجتماعية العينية.

38-9 يتم التمييز بين نفقات الاستهلاك والاستهلاك الفعلي وبالتالي بين النفقات والاستحواذات – يتم فقط فيما يتعلق بالاستهلاك النهائي. ويفسر الفرق تماماً من خلال التحويلات الاجتماعية العينية.

3. استهلاك السلع والخدمات

39-9 استهلاك السلع والخدمات هو التصرف باستنفاذ السلع والخدمات بشكل كامل في عملية من عمليات الإنتاج أو للإشباع المباشر للحاجات أو الاحتياجات الإنسانية؛ ويتألف نشاط الاستهلاك من استخدام السلع والخدمات لإشباع الحجات أو الاحتياجات الفردية أو الجماعية الإنسانية. ويكون إشباع الحاجات أو الاحتياجات فورياً ومباشراً في حالة الاستهلاك النهائي. ويكون غير مباشر وبشكل متأخر في حالة الاستهلاك الوسيط حيث يتم استخدام السلع والخدمات لإنتاج سلع وخدمات أخرى تؤدي في نهاية المطاف إلى إشباع الحاجات أو الاحتياجات البشرية.

40-9 وفي حالة السلع؛ يكون الفرق بين الاستحواذ أو الحيازة والاستهلاك واضحاً جلياً؛ حيث يستحوذ المنتجون على السلع التي قد يحتجزونها لفترات متغيرة من الزمن قبل استخدامها مادياً في عمليات الإنتاج. وقد تحتفظ الأسر المعيشية بسلع استهلاكية قبل استخدامها إياها لإشباع احتياجاتهم أو حاجاتهم. بيد أن قلة قليلة من السلع تكون قابلة للتلف بشكل كبير بدرجة تحدو لأن يتم استخدامها في الحال، على سبيل المثال، معظم المواد الغذائية لا يكون هناك حاجة لتناولها حتى وقت متأخر من الحصول عليها.

41-9 في حالة الخدمات – وعلى خلاف ما سبق – قد لا يكون الفرق بين الحيازة والاستخدام وثيق الصلة من الناحية العملية؛ حيث أن مواقف وحالات الوحدات التي تسلم لها الخدمات تتأثر بصورة تلقائية جراء هذه الخدمات وقد لا يلزم اتخاذ أي إجراء إضافي كي يستفيدوا من تلك الخدمات.

السلع المعمرة مقابل السلع غير المعمرة

42-9 في حالة السلع؛ الفرق بين الحيازة والاستخدام هام من الناحية التحليلية، حيث ينطوي على الفرق بين السلع المعمرة أو الدائمة والسلع الاستهلاكية أو غير الدائمة التي يتم استخدامها على نطاق واسع في التحليل الاقتصادي. وفي الواقع، لا يقوم الفرق بين السلع المعمرة والسلع الاستهلاكية على المتانة أو القدرة على التحمل مادياً وحدها، بل بدلاً من ذلك، يرتكز الفرق والتمييز على ما إذا كانت السلع يمكن استخدامها مرة واحدة فقط لأغراض الإنتاج أو الاستهلاك أم يمكن استخدامها مراراً وتكراراً، أو باستمرار. على سبيل المثال، الفحم سلعة معمرة للغاية من الناحية المادية، غير أنه يمكن حرقه مرة واحدة فقط. والسلعة المعمرة هي سلعة يمكن استخدامها مراراً وتكراراً أو باستمرار طوال فترة تزيد على العام، على افتراض معدل طبيعي أو متوسط من الاستخدام المادي. والسلعة الاستهلاكية المعمرة هي سلعة يمكن استخدامها لأغراض الاستهلاك مراراً وتكراراً أو باستمرار لفترة سنة أو أكثر.

استهلاك السلع والخدمات بوصفة نشاطا

43-9 دالة الاستهلاك التي تظهر المنفعة كدالة لكميات السلع والخدمات المستهلكة تصف استنفاذ هذه السلع والخدمات وليس النفقات والاستحواذات؛ ومن أجل قياس الاستهلاك باعتباره نشاط فقد يكون من الضروري اعتماد إجراءات محاسبية مماثلة لتلك المستخدمة في حساب فلإنتاج، حيث تم التوصل لتمييز واضح بين مشتريات السلع التي سيتم استخدامها في الإنتاج واستخدامها اللاحق كمدخلات.

44-9 في واقع الممارسة العملية، يقيس نظام الحسابات القومية استهلاك الأسرة المعيشية بالاعتماد على النفقات والاستحواذات فقط؛ حيث يمكن التعرف على الاستخدام المتكرر للسلع المعمرة من قبل الأسر المعيشية فقط من خلال توسيع حد الإنتاج بافتراض أن السلع المعمرة يتم استنفاذها تدريجياً في عمليات إنتاج مفترضة تتألف مخرجاتها من الخدمات. ومن ثم يمكن قيد هذه الخدمات على أنه يتم حيازتها من قبل الأسر المعيشية خلال سلسلة من الفترات الزمنية. ومع ذلك، لا تعامل السلع المعمرة تبعاً للطريقة السالفة الذكر في نظام الحسابات القومية. ويمكن أن يجرى توسع

تكميلي محتمل مفيد في نظام الحسابات القومية لإتاحة توسعاً لحد الإنتاج في حساب فرعي.

ج. قياس قيمة المعاملات غير النقدية بشكل غير مباشر

9-45 بالاتفاق المتبادل بين المشتري والبائع، فإن الالتزام المتكبد من قبل المشتري يمكن سداده عن طريق تقديم سلعة أو خدمة ما أو أصل بخلاف النقدية في مقابله. على سبيل المثال، السلع أو الخدمات يمكن تبادلها في مقابل بعضها في معاملات بنظام المقايضة، أو قد يبذل الموظفون جهداً في مقابل السلع أو الخدمات التي تحصلوا عليها كمكافآت أو أجور عينية.

9-46 عندما لا يدفع المشترون نقداً أو لا يتوقع أن يدفعوا نقداً لابد من احتساب القيمة الخاصة بالنفقات باستخدام الأسعار المناسبة للسلع أو الخدمات المماثلة المباعة نقداً في السوق.

9-47 قيم السلع المنتجة والمستهلكة داخل نطاق الأسرة المعيشية الواحدة جنباً إلى جنب مع الخدمات التي حصلت عليها الأسرة المعيشية والتي تقع ضمن حدود الإنتاج لابد أيضاً من قياسها جميعاً بشكل غير مباشر.

9-48 توخياً للإيجاز والاقتضاب؛ فإن أي معاملة يكون لزاماً احتساب قيمة لها يمكن أن توصف بأنها "نفقة محتسبة" وهذا المصطلح مستخدماً أدناه. ومع ذلك، وعلى وجه التدقيق، يشير الاحتساب إلى قيمة السلع أو الخدمات المعنية وليس إلى النفقات نفسها. وبعبارة أخرى، إنها القيمة المقدرة المحتسبة وليس حقيقة المعاملة التي تحدث. وبالتالي، فمن الأفضل الإشارة إلى قياس التدفقات بشكل غير مباشر بدلاً من الاعتماد على الاحتساب.

1. معاملات المقايضة

9-49 معاملة المقايضة هي معاملة يتم فيها مبادلة سلة واحدة من السلع والخدمات بسلة أخرى من سلع وخدمات مختلفة من دون أي دفع نقدي مصاحب أو متمم؛ وتشكل قيم السلع أو الخدمات المستحوذ عليها من خلال معاملات مقايضة نفقات محتسبة. ولابد من تقدير القيم بشكل غير مباشر بالنسبة للسلع أو الخدمات المتبادلة في معاملات مقايضة بشكل متساوي مع قيمتها السوقية. وبناءاً على ذلك، عندما تستخدم السلع والخدمات المكتسبة من خلال المقايضة في استهلاك الأسرة المعيشية لابد من قيد قيمها المقدرة على أنها نفقات الاستهلاك النهائي للأسرة المعيشية. وعندما تكون سلعة ما معروضة للمقايضة سلعة قائمة أو موجودة وليست مخرج منتج حديثاً لابد من قيد نفقة محتسبة سالبة للوحدة العارضة للسلعة وفق نفس الطريقة المتبعة مع قيد مبيعات السلع الحالية أو القائمة كنفقات سالبة.

9-50 في نظام المقايضة، لابد من قيد كل من طرفي معاملة ما على أنهم يقومون بنفقات؛ وينبغي أن تعتمد قيمة هذه النفقات على أسعار المشترين لهذه المنتجات المقايضة. وفي الممارسة العملية، لا تنطبق الضرائب على المنتجات أو تكاليف المواصلات، ومثل هذه الحالة لن تختلف أسعار المشترين عن الأسعار الأساسية أو القاعدية للمنتجات. وحيث أن قيم السلع أو الخدمات المقايضة ربما لا تكون متماثلة يجوز أن تؤخذ القيم المحتسبة لمعاملة المقايضة وفقاً لأسباب عملية وواقعية على أنها متوسط بسيط للقيم المقدرة للسلع أو الخدمات المتبادلة في معاملة المقايضة، وبذلك تقيد نفقات متساوية لكل من الطرفين. ويمكن أن تكون السلع التي قد كانت موضوعاً لمعاملة مقايضة قابلة لمقايضة لاحقة مع طرف أخر بسعر أعلى ما من شأنه أن يعود بهامش ربح للوحدة التي أجرت معاملتي المقايضة. ومع ذلك، تتضمن كل معاملة مقايضة منهما طرفين فقط ولا تتضمن أي هامش جملة أو تجزئة.

2. الإنفاق على السلع والخدمات المستلمة كدخل عيني

9-51 يقاس الدخل العيني الذي يحصل عليه الموظفون بقيمة السلع والخدمات المقدمة من قبل أصحاب العمل لموظفيهم في شكا مكافآت أو أجور مقبل العمل المنجز؛ ويعامل العاملين الذي يتلقون مكافآت أو أجور عينية على أنهم يتكبدون نفقات مساوية للقيمة السوقية للسلع أو الخدمات المقبوضة (وفق أسعار المنتجين إذا ما أنتجت من قبل صاحب العمل أو وفق أسعار المشترين إذا ما اشتراها صاحب العمل)، حيث يتم تغطية تكاليف النفقات من أصل الدخل الذين يحصلون عليه في شكل مكافآت أو أجور عينية. وبالتالي، لابد وأن تقيد قيم السلع والخدمات على أنها نفقات استهلاك نهائي متكبدة من قبل الأسر المعيشية فضلاً عن أنها من أصل الدخل العيني.

9-52 يلزم أن يكون هناك تمييزاً بين السلع أو الخدمات المقدمة للموظفين كمكافآت أو أجور عينية والسلع أو الخدمات المقدمة للحاجة لها في العمل، حيث تشكل السلع أو الخدمات المذكورة أخيراً استهلاكاً وسيطاً من قبل الشركة. ومن حيث المبدأ، الفرق والتمييز واضح، فالسلع أو الخدمات التي يكون لزاماً على أصحاب العمل توفيرها لموظفيهم لتمكينهم من تنفيذ أعمالهم مثل الأدوات والمعدات والملابس الخاصة، وما إلى ذلك، تشكل استهلاكاً وسيطاً. ومن الناحية الأخرى، السلع أو الخدمات التي يكون بمقدور الموظفين استخدامها في أوقاتهم الخاصة للإشباع المباشر لحاجاتهم أو احتياجاتهم أو لإشباع حاجات واحتياجات عائلاتهم – تشكل مكافآت أو أجور عينية. وفي واقع الممارسة العملية، هناك حتماً حالات يصعب تصنيفها على هذا الأساس،

مثل الأزياء الرسمية التي يلزم ارتدائها في العمل ولكنه أيضاً يتم ارتدائها خارج العمل وعلى نطاق واسع من قبل الموظفين. وهناك قائمة مفصلة بأنواع السلع والخدمات المضمنة في المكافآت أو الأجور العينية في القسم الخاص بتعويضات أو أجور الموظفين في الفصل السابع.

3. الإنفاق على السلع والخدمات التي ينتجها أشخاص لحساب أنفسهم

53-9 عندما تحتفظ وحدات مؤسسية بسلع أو خدمات منتجة من قبلها لاستهلاكها نهائياً خاصا أو لتكوين رأس مال ثابت إجمالي فإنها وبوضوح تتحمل التكاليف بنفسها؛ وبالتالي، تقيد على أنها تتكبد نفقات قيمها لابد وأن يتم تقديرها باستخدام الأسعار الأساسية للسلع أو الخدمات المماثلة المباعة في السوق أو وفق أسعار إنتاجها في غياب أسعار أساسية مناسبة.

54-9 تشمل نفقات الاستهلاك النهائي للأسرة المعيشية تقديرات لقيم السلع أو الخدمات المنتجة كمخرجات لشركات فردية مملوكة من قبل الأسر المعيشية والتي يحتفظ بها أو يتم احتجازها للاستهلاك من قبل أعضاء الأسرة المعيشية. ويقع إنتاج الخدمات للاستهلاك الشخصي داخل الأسرة المعيشية الواحدة خارج نطاق حدود الإنتاج في نظام الحسابات القومية.، باستثناء خدمات الإسكان المنتجة من قبل الملاك الشاغلين لأملاكهم والخدمات المنتجة من قبل طاقم عمل محلي مدفوع. ونظراً لأن تكاليف إنتاج السلع أو الخدمات للاستهلاك الشخصي يتم تحملها من قبل الأسر المعيشية نفسها فمن الواضح أن النفقات التي تتم عليها هي الأخرى يتم تكبدها من قبل الأسر المعيشية حتى وإن كانت قيمها لابد وأن يتم تقديرها بشكل غير مباشر. وفيما يلي الأنواع الرئيسية للسلع والخدمات المنتجة والمستهلكة داخل نطاق الأسرة المعيشية الوحدة:

أ. السلع الغذائية أو غيرها من السلع الزراعية المنتجة للاستهلاك النهائي الشخصي من قبل المزارعين بما في ذلك المزارعين المكتفين ذاتياً أو غيرهم ممن يمثل لهم الإنتاج الزراعي نشاطاً ثانوياً فقط أو حتى نشاط يمارس في وقت الفراغ؛
ب. الأنواع الأخرى من السلع المنتجة من قبل الشركات الفردية المملوكة من قبل الأسر المعيشية والتي يتم استهلاكها من قبل أعضاء نفس الأسر المعيشية؛
ج. خدمات الإسكان المنتجة للاستهلاك النهائي الذاتي من قبل الملاك الشاغلين لأملاكهم (تناقش بمزيد من التفصيل أدناه)؛ و
د. الخدمات المحلية أو غيرها من الخدمات المنتجة للاستهلاك النهائي الذاتي من قبل الأسر المعيشية التي توظف طاقم عمل مدفوع لهذا الغرض (طاقم عمل محلي، طهاة، بستانيين، سائقين، الخ).

55-9 تقدر قيم تلك السلع أو الخدمات على أساس الأسعار الأساسية الحالية للسلع أو الخدمات المماثلة في السوق، أو وفقاً لتكاليف الإنتاج عندما لا تكون الأسعار المناسبة متاحة، باستثناء خدمات طاقم العمل المدفوع، فتبعاً للعرف السائد تقيم خدمات طاقم العمل المدفوع وببساطة تبعاً لتعويضات أو أجور الموظفين المدفوعين، سواء نقداً أو عيناً.

د. إنفاق الأسر المعيشية على الاستهلاك النهائي

1. مقدمة

56-9 يتألف إنفاق الأسر المعيشية على الاستهلاك النهائي من النفقات المتكبدة من قبل الأسر المعيشية المقيمة على السلع أو الخدمات الاستهلاكية؛ وفضلاً عن مشتريات السلع والخدمات الاستهلاكية تشمل نفقات الاستهلاك النهائي القيمة المقدرة لمعاملات المقايضة والسلع والخدمات المتحصل عليها في شكل عيني والسلع والخدمات المنتجة والمستهلكة من قبل الأسرة المعيشية نفسها، ويتم تقييمها على النحو الموضح في القسم ج.

57-9 ويستثنى من نفقات الاستهلاك النهائي النفقات على الأصول الثابتة في شكل المساكن أو على المقتنيات الثمينة، فالمساكن هي سلع تستخدم من قبل ملاكها لإنتاج خدمات إسكان. وبالتالي، فإن النفقات على المساكن من قبل الأسر المعيشية تشكل تكوين لرأس مال ثابت إجمالي. وعندما تؤجر المساكن من قبل ملاكها تقيد الإيجارات كمخرجات خدمات إسكان من قبل الملاك وكنفقات استهلاك نهائي من قبل المستأجرين. وعندما تشغل المساكن من قبل مالكيها تدخل القيمة المحتسبة لخدمات الإسكان في كل من مخرجات ونفقات الاستهلاك النهائي للملاك. أما المقتنيات الثمينة فهي سلع معمرة لا تتهالك مع مرور الوقت كما أنه لا يتم استنفاذها في الاستهلاك أو الإنتاج ويتحصل عليها في الأساس كمستودعات للقيمة. وتتألف المقتنيات الثمينة بشكل رئيسي من الأعمال الفنية والأحجار الكريمة والمعادن الثمينة والمجوهرات المصممة من هذه الأحجار والمعادن. ويحتفظ بالمقتنيات الثمينة على توقع وأمل أن أسعارها - بالنسبة لأسعار غيرها من السلع والخدمات - سوف تميل إلى الزيادة مع مرور الوقت أو على الأقل لن تتراجع. وعلى الرغم من أن مالكي المقتنيات الثمينة قد يحصلون على إشباع ما من حيازتهم لها إلا أن تلك المقتنيات لن تستنفذ مثل السلع الاستهلاكية، بما في ذلك السلع المعمرة الاستهلاكية التي تستنفذ بمرور الوقت.

58-9 ثمة توضيح للتعامل مع النفقات في بعض المواد المحددة أو فيما يتعلق ببعض الأنواع الخاصة من السلع والخدمات في الأقسام التالية.

2. إنفاق الأسرة المعيشية التي تمتلك مشاريع ليست ذات شخصية اعتبارية

59-9 عندما تضم أسرة معيشية ما شخص أو أكثر يملكون منشأة فردية فإن كافة النفقات المتكبدة للأغراض التجارية تستثنى من نفقات استهلاك الأسرة المعيشية. ومن الضروري ضمان أن النفقات فقط فيما يتعلق بالإشباع المباشر للاحتياجات والحاجات الإنسانية هي وحدها المضمنة في نفقات الاستهلاك النهائي للأسرة المعيشية. بيد أن ذلك قد لا يكون سهلاً في الممارسة العملية حيث قد يتم استخدام نفس السلعة أو الخدمة (على سبيل المثال، الكهرباء أو غيرها من الوقود) على حد سواء للأغراض التجارية أو للاستهلاك النهائي. وبالتالي، لا يمكن التعرف على نفقات الأغراض التجارية وحديدها بشكل بحت على أساس نوع السلع أو الخدمة المشتراة. ويلزم ممارسة عناية خاصة في حالة المزارع، بما في ذلك مزارع الكفاف، حيث أن السلع التي قد يكون تم شراؤها أو إنتاجها ذاتياً - يمكن أن يتم استخدامها إما في الاستهلاك النهائي للأسرة المعيشية أو في الاستهلاك الوسيط؛ على سبيل المثال، الذرة أو البطاطس يمكن استهلاكها من قبل أعضاء الأسر المعيشية أو يتم إطعامها للحيوانات أو استخدامها كبذور للمحاصيل المستقبلية.

60-9 كما يلزم الحرص مع مشتريات السلع المعمرة الاستهلاكية مثل المركبات أو الأثاث أو المعدات الكهربائية، والتي يمكن تصنيفها على أنها تكوين لرأس مال ثابت إجمالي من قبل منشأة الأسرة المعيشية عندما يتم شراؤها لأغراض تجارية كما أنها نفقات استهلاك نهائية عندما تشترى من أجل الاستخدام الشخصي لأعضاء الأسر المعيشية. وفي حين أن طبيعة التمييز قد تكون واضحة من حيث المبدأ إلا أنها غالباً ما تكون ضبابية في الممارسة العملية وعلى وجه التحديد عندما يستخدم مالك الشركة سلعة معمرة مثل مركبة معينة في جزء منها للأغراض التجارية وفي جزء أخر منها للمنفعة الشخصية. وفي مثل هذه الحالات، ينبغي تقسيم النفقات على شراء السلع المعمرة بين تكوين رأس مال ثابت إجمالي من قبل المنشأة أو الشركة ونفقات استهلاك نهائية للأسرة المعيشية بالتناسب مع استخدامها لأغراض تجارية وشخصية. وعندما تشترى السلع المعمرة كلياً أو جزئياً لأغراض تجارية ينبغي قيد الانحدار في قيمتها والعائد إلى استخدامها داخل المنشأة أو الشركة أسفل بند استهلاك رأس المال الثابت للمنشأة الفردية.

3. الإنفاق على أنواع معينة من السلع والخدمات
الإنفاق على خدمات الوساطة المالية

61-9 عند الاقتضاء وفي الوقت المناسب؛ لابد من تقدير القيم الخاصة بالنفقات التي تتكبدها الأسر المعيشية على الخدمات المقدمة من قبل المؤسسات المالية والتي لا يتم لا تكون هناك بشأنها أي رسوم صريحة؛ وتقيد النفقات على خدمات الوساطة المالية التي تحمل المؤسسات رسوم فيما يتعلق بها بالطريقة المعتادة.

خدمات الوساطة المالية ، عدا خدمات التأمين وصناديق المعاشات التقاعدية

62-9 تفرض المؤسسات المالية عدا شركات التأمين وصناديق المعاشات التقاعدية ومقرضي المال – تفرض أسعار فائدة أعلى من السعر المرجعي كما تدفع فائدة بمعدل أقل من معدل الفائدة المرجعي. وكما هو موضح في الفصلين السادس والسابع، تقيد فائدة نظام الحسابات القومية في حساب تخصيص الدخل الأولي وفق معدل أو سعر مرجعي ويقيد الفرق بين فائدة نظام الحسابات القومية والفائدة المصرفية كنفقات استهلاك نهائي للأسر المعيشية. (إذا كان من الممكن تحديد مدفوعات الفائدة ومتحصلاتها فيما يتعلق بشكل حصري بالمنشآت الفردية للأسر المعيشية، فقد تظهر الرسوم على أنها استهلاكاً وسيطاً لتلك المنشآت، غير أن ذلك غالباً ما يكون غير ممكناً).

63-9 عندما تستحوذ الأسر المعيشية أو تتنازل – شراءً وبيعاً – عن عملات أجنبية وبعض من الأصول المالية الأخرى فإن التاجر في الأصل المالي سوف يحدد وبشكل نموذجي سعر شراء وسعر بيع للأصل. ويعامل الفرق بين السعر المستحق القبض أو الدفع فعلياً ومتوسط سعر الشراء والشراء في وقت المعاملة – يعامل هو الأخر على أنه نفقات على الخدمات الخاصة بالمؤسسات المالية.

خدمات التأمين وصناديق المعاشات التقاعدية

64-9 هناك شرح في الفصل السادس للطريقة المتبعة في حساب قيمة الخدمات المنتجة من قبل شركات التأمين ونظم أو برامج المعاشات التقاعدية في نظام الحسابات القومية؛ وتقدر قيم خدمات التأمين المستهلكة من قبل قطاعات مختلفة أو قطاعات ثانوية وفرعية أو من قبل وحدات مؤسسية – تقدر عن طريق تخصيص أو توزيع قيمة الخدمات المنتجة من قبل شركة تأمين بالتناسب مع أقساط التأمين الفعلية. وعندما يتم تقدير قيمة المخرجات تبعاً لنوع أو اتجاه النشاط – والذي يعد مفضلاً وإن لم يكن ممارس عملياً – لابد من توزيع رسوم الخدمة عبر أقساط التأمين تبعاً أيضاً لنوع أو اتجاه النشاط. وتقيد المبالغ المدفوعة من قبل الأسر المعيشية كنفقات

استهلاك نهائي (فيما عدا خدمات التأمين المشتراة من قبل المنشآت الفردية المملوكة للأسر المعيشية، والتي تعامل على أنها استهلاكاً وسيطاً). ويتم تحمل مجمل رسوم الخدمة ككل المتكبدة على نظم أو برامج المعاشات التقاعدية من قبل الأسر المعيشية (بعضاً منها قد يكون غير مقيم).

خدمات المساكن والتصليحات والتحسينات

خدمات المساكن التي يسكنها مالكوها

9-65 يعامل الأشخاص الذين يملكون المساكن التي يعيشون فيها على أنهم يملكون منشآت فردية تنتج خدمات إسكان تستهلك من قبل الأسرة المعيشية التي ينتمي لها المالك؛ وتعتبر خدمات الإسكان المنتجة مساوية في قيمتها للإيجارات التي قد يتم دفعها في السوق عن أماكن السكن ذات نفس الحجم والجودة والنوع؛ ويجب أخذ الحيطة والحذر فيما يتعلق بأي ضرائب مدفوعة على الإسكان، فضرائب مثل ضريبة القيمة المضافة نادراً ما يتم دفعها على خدمات الإسكان، ولكن إذا كانت مستحقة الدفع ينبغي استثنائها من قيمة الإسكان المشغول من قبل مالكه إذا ما كان المالك الشاغل لملكه معفياً من الدفع. وتقيد المبالغ المحتسبة لخدمات الإسكان كنفقات استهلاك نهائي للملاك.

أعمال الزخرفة والصيانة و التصليحات

9-66 تعامل نشاطات "افعلها أو اعملها بنفسك" المتعلقة بالديكور والاضطلاع بالإصلاحات البسيطة والتي غالباً ما تكون ذات طبيعة روتينية ومن النوع الذي عادة ما يرى بأنه مسئولية المستأجر – تعامل على أنها تقع خارج نطاق حدود الإنتاج؛ وبالتالي، تعامل مشتريات المواد المستخدمة لمثل هذه الديكورات أو التصليحات على أنها نفقات استهلاك نهائي، مثلها مثلما ينبغي معاملة النفقات ورسوم الخدمة المدفوعة للبنائين والنجارين والسباكين، وما إلى ذلك. وتعامل الصيانة التي تكون من مسؤولية المستأجرين هي الأخرى على أنها نفقات استهلاك نهائي.

9-67 لا ينبغي معاملة النفقات التي يتكبدها الملاك، بما في ذلك الملاك الشاغلين لأملاكهم، على إعمال الديكور والتصليحات البسيطة والصيانة في مكان السكن والتي عادة ما ترى على أنها من مسئولية المالك – لا ينبغي معاملتها على أنها نفقات استهلاك نهائي للأسرة المعيشية ولكن كنفقات استهلاك وسيط متكبدة في إنتاج خدمات الإسكان. وقد تتألف تلك النفقات إما من المدفوعات عن الخدمات المقدمة من قبل البنائين أو القائمين بأعمال الديكورات المحترفين أو من مشتريات المواد اللازمة لأنشطة تصليحات وديكورات "افعلها بنفسك". وبالنسبة للحالة المذكورة أخيراً، لا يتم تضمين أي كلفة للعمل المبذول في النشاط.

والقيمة المضافة الوحيدة للإيجار المحتسب الخاص بالإسكان المشغول من قبل مالكه هي فائض التشغيل أو مجمل الربح.

التحسينات الكبيرة

9-68 لا تصنف النفقات على التحسينات الرئيسية (أي، إعادة البناء أو التجديدات أو التوسعات) التي تطرأ على المساكن تبعاً لنفس الطريقة المتبعة مع الديكورات أو التصليحات البسيطة أو الصيانة؛ حيث أنها تستثنى من نفقات استهلاك الأسرة المعيشية وتعامل على أنها تكوين لرأس مال ثابت إجمالي من جانب ملاك تلك المساكن، بما في ذلك الملاك الشاغلين لأملاكهم.

تصليح و صيانة السلع الاستهلاكية المعمرة

9-69 تعامل النفقات على كافة التصليحات والصيانة الخاصة بالسلع المعمرة بما في ذلك المركبات وفق نفس الطريقة المتبعة مع التصليحات البسيطة للمساكن من نفس النوع التي يقوم بها المستأجرون؛ وتشكل الإصلاحات والصيانة نفقات استهلاك نهائي سواء تم تنفيذها من قبل منتجين متخصصين أو من قبل أعضاء لأسرة معيشية واحدة مثل أنشطة "افعلها بنفسك". وفيما يخص الحالة المذكورة أخيراً، ينبغي تضمين قيم المواد المشتراة فقط في نفقات استهلاك الأسرة المعيشية.

التراخيص والرسوم

9-70 تقوم الأسر المعيشية بمدفوعات للوحدات الحكومية من أجل الحصول على أنواع مختلفة من التراخيص والتصاريح والشهادات وجوازات السفر، الخ، وفي بعض الحالات لا يكون من الواضح ما إذا كانت الوحدات الحكومية تقدم بالفعل خدمات في المقابل أم لا، مثل الاختبار أو التفتيش والتحقق، أو ما إذا كانت المدفوعات هي في واقع الأمر ضرائب. وكما هو موضح في الفقرة 64.8 (ج)، فقد تقررت معاملة بعض الحالات غير المصنفة تبعاً للعرف التالي اعتماداً على الممارسات المتبعة في غالبية البلدان: تعامل المدفوعات من قبل الأسر المعيشية للحصول على تراخيص لحيازة أو لاستخدام مركبات أو قوارب أو طائرات فضلاً عن الحصول على رخص للصيد الترفيهي أو للصيد بالبنادق أو لصيد الأسماك – تعامل على أنها ضرائب. وتعامل المدفوعات للحصول على رخص لمزاولة نشاط ما على سبيل المثال رخصة سيارة أجرة – تعامل على أنها ضريبة على الإنتاج. وتعامل المدفوعات للحصول على كافة الأنواع الأخرى من التراخيص أو التصاريح أو الشهادات أو جوازات السفر، وما إلى ذلك – تعامل على أنها مشتريات خدمات ويتم تضمينها في نفقات استهلاك الأسرة المعيشية.

4. تصنيف إنفاق الأسر المعيشية على الاستهلاك النهائي

71-9 71.9 يغطى إنفاق الأسر المعيشية على الاستهلاك النهائي هي بشكل نموذجي مجوع كلي كبير يغطي مجموعة واسعة من السلع والخدمات؛ وبالتالي، عادة ما يكون مرغوباً في تقسيم أو تصنيف هذا الرقم؛ ويمكن استخدام التصنيف المركزي للمنتجات **CPC** للتصنيف بحسب نوع السلعة أو الخدمة. كما يمكن استخدام تصنيف الاستهلاك الفردي حسب الغرض (**COICOP**) للتصنيف بحس الغرض أو الوظيفة، مثل الطعام وخدمات الصحة والتعليم.

5. تحديد وقت و إنفاق الأسر المعيشية على الاستهلاك النهائي

تحديد الوقت

72-9 وفقاً للمبادئ العامة المعتمدة في نظام الحسابات القومية؛ ينبغي قيد النفقات عندما تنشأ المستحقات للدفع، أي، عندما يتكبد المشتري التزاماً ما للبائع. ويتضمن ذلك أن النفقات على سلعة ما يتم قيدها تبعاً للوقت الذي تتغير فيه ملكيتها في حين تقيد النفقات على خدمة ما عندما يكتمل تسليم هذه الخدمة. وتقيد المعاملات غير النقدية عندما تكون السلع المعنية متاحة للأسرة المعيشية.

73-9 عندما تكتسب سلعة ما في إطار اتفاقية شراء تأجيري أو شراء بالتقسيط أو اعتماد إيجاري مالي أو عبر طريقة مماثلة من التمويل يوافق المشتري حينئذ ويقبل بمخاطر وعوائد الملكية على السلعة من وقت تسليم السلعة. وبالتالي، فإن التغير في الملكية يتم احتسابه إبان وقت التسليم. وعلى الرغم من عدم وجود تغير قانوني في الملكية عند هذه النقطة، إلا أنه يفترض بوجود تغير في الملكية الاقتصادية. كذلك، لابد وأن يتم إظهار المشتري في الحسابات المالية على أنه يتكبد التزاماً تجاه الشراء ألتأجيري أو بالتقسيط أو تجاه شركة التمويل.

التقييم

74-9 74.9 تقيد نفقات الأسرة المعيشية تبعاً لأسعار المشترين المدفوعة من قبل الأسر المعيشية بما في ذلك أي ضرائب على المنتجات التي قد تكون مستحقة الدفع وقت الشراء؛ وعلى النحو المحدد في الفقرات من 64.6 إلى 68.6، فإن سعر المشتري بالنسبة لسلعة ما هو المبلغ المستحق دفعه لتسلم وحدة من سلعة ما في الوقت والمكان الذين يحددهما المشتري. ويشمل أي رسوم نقل متكبدة من قبل المشتري لم يكن قد تم تضمينها بالفعل في سعر فاتورة البائع.

75-9 تقيد قيمة المقايضة والسلع المتحصل عليها كدخل عيني تبعاً للأسعار المدفوعة من قبل الوحدات المتكبدة للنفقات في البداية؛ وتقيم السلع المنتجة ذاتياً للاستخدام الشخصي وفقاً للأسعار الأساسية وبما يتوافق مع تقييمها باعتبارها إنتاج.

76-9 قد تدفع أسر معيشية مختلفة أسعاراً مختلفة لمنتجات متطابقة ويرجع ذلك لعيوب السوق؛ وقد تستمر فروق السعر متواجدة لأن الأسر المعيشية قد لا تكون مدركة لها أو قد يكون لديها معلومات منقوصة لأن تكاليف البحث عن منافذ البيع بالتجزئة التي تبيع بأقل الأسعار قد تكون باهظة للغاية. وحتى عندما تكون الأسر المعيشية مدركة لفروق السعر فقد يكون من غير اللائق تماماً أو من المكلف لدرجة كبيرة زيارة منافذ البيع التي تبيع بأقل الأسعار. وهناك سبب أخر لاستمرار فروق السعر ألا وهو أن الكثير من منتجي الخدمات يمارسون عمداً تفرقة سعريه عن طريق تحميل أسعار مختلفة على أسر معيشية مختلفة فيما يتعلق بمنتجات متطابقة (على سبيل المثال، بتحديد أسعار أو رسوم أقل لأصحاب المعاشات أو لذوي الدخول المحدودة). وحيث أن الخدمات لا يمكن إعادة المتاجرة فيها، نجد أن التفرقة السعرية أو التمييز بين الأسعار شائعاً للغاية أو حتى سائداً بين منتجي الخدمات. ومع ذلك، تقيد نفقات الأسر المعيشية تبعاً للأسعار المدفوعة فعلياً حيث أن هذه هي القيمة المناسبة للمعاملة.

77-9 غالباً لا تكون الفروق في السعر الواضحة بين نفس السلع أو الخدمات فروق سعريه خالصة حيث أنها قد تعزى إلى الاختلافات في الجودة، بما في ذلك الفروق والاختلافات في أحكام أو شروط البيع. على سبيل المثال، غالباً ما يتم تحميل أسعار أقل على شراء كميات كبيرة من السلع أو الخدمات أو على مشتريات الخدمات في ساعات الركود. وتقيد مثل هذه النفقات وفقاً للأسعار الفعلية المدفوعة، أي، بعد خصم أو إنزال أي خصومات على مشتريات الكميات الكبيرة أو المشتريات في أوقات الركود من الأسعار أو الرسوم المعيارية أو جدول الأسعار.

تقييم الشراء بالدين

78-9 لا يشمل سعر المشتري أي فائدة أو رسوم خدمة قد يتم إضافتها عندما يرتب البائع ائتمان يقدمه للمشتري؛ وبطريقة مماثلة، لا يشمل سعر المشتري أي رسوم إضافية قد يتم تكبدها كنتيجة للتخلف عن الدفع خلال فترة يتم تحديدها وقت القيام بالمشتريات، ومثل هذه الرسوم تكون مدفوعات فائدة منفذة على الائتمان الممنوح من قبل البائع. وإذا تم منح الائتمان من قبل مؤسسة مالية فقد يلزم توزيع الرسوم الكلية بين رسوم خدمات مالية وفائدة، على النحو الموضح في الفقرة 62.9. وإذا كان الائتمان ممنوحاً من قبل مؤسسية غير مالية لا يكون هناك رسوم خدمات. ومع ذلك، يجدر الذكر بأن العديد من كبار تجار التجزئة يكون لديهم شركات تابعة أو فرعية للتسهيلات الائتمانية، والتي تصنف على أنها مؤسسات مالية قائمة بحد ذاتها.

6. نفقات الأسر المعيشية المقيمة وغير المقيمة

79-9 تتكبد الأسر المعيشية المقيمة نفقات أثناء السفر للخارج وقد تتكبد الأسر المعيشية غير المقيمة نفقات داخل الإقليم الاقتصادي لبلد ما؛ وتشير نفقات الاستهلاك النهائي للأسرة المعيشية في نظام الحسابات القومية إلى النفقات المتكبدة من قبل الأسر المعيشية المقيمة سواء تلك النفقات تكبدت داخل نطاق الإقليم الاقتصادي أو بالخارج.

80-9 من أجل حساب نفقات الاستهلاك النهائي الكلية للأسرة المعيشية فقد يكون من المناسب حساب النفقات الكلية المتكبدة من قبل كافة الأسر المعيشية سواء كانت مقيمة أو غير مقيمة، داخل نطاق الإقليم الاقتصادي وتعديل وضبط هذا الرقم الناتج بإضافة النفقات المتكبدة من قبل المقيمين بالخارج وطرح النفقات المتكبدة من قبل غير المقيمين داخل الإقليم الاقتصادي. وتشكل النفقات المتكبدة من قبل المقيمين بالخارج الواردات في حين تشكل النفقات المتكبدة من قبل غير المقيمين الصادرات. ومع ذلك، بينما يمكن استخدام النفقات الكلية المتكبدة من قبل كافة الأسر المعيشية داخل نطاق الإقليم الاقتصادي لإجراء الحساب وفق الطريقة السالفة الذكر لا يمكن التوصل لمجموع كلي في إطار نظام الحسابات القومية.

هـ. استهلاك الأسر المعيشية النهائي الفعلي

81-9 يتألف استهلاك الأسر المعيشية النهائي الفعلي من السلع والخدمات الاستهلاكية المتحصل عليها من قبل الأسر المعيشية الفردية؛ ويتوصل إلى قيمة الاستهلاك الفعلي النهائي للأسرة المعيشية من خلال مجموع ثلاثة مكونات:

أ. قيمة نفقات الأسر المعيشية على السلع أو الخدمات الاستهلاكية بما في ذلك النفقات على السلع أو الخدمات غير السوقية المباعة بأسعار ليست ذات دلالة من الناحية الاقتصادية؛
ب. قيمة النفقات المتكبدة من قبل الوحدات الحكومية على السلع أو الخدمات الاستهلاكية الفردية المقدمة للأسر المعيشية كتحويلات اجتماعية عينية؛ و
ج. قيمة النفقات المتكبدة من قبل المؤسسات غير الهادفة للربح التي تخدم الأسر المعيشية على السلع أو الخدمات الاستهلاكية الفردية المقدمة للأسر المعيشية كتحويلات اجتماعية عينية.

82-9 82.9 قيم التحويلات الاجتماعية العينية المقدمة من قبل الوحدات الحكومية أو المؤسسات غير الهادفة للربح التي تخدم الأسر المعيشية تكون متساوية مع قيم السلع أو الخدمات المقدمة للأسر المعيشية ناقصاً مبالغ أي نفقات متكبدة من قبل أسر معيشية عندما تكون الأسعار المفروضة ليست ذات دلالة اقتصادياً.

83-9 على النحو الموضح في الأقسام "و" ، "ح"، تصنف النفقات الاستهلاكية على السلع والخدمات الفردية المتكبدة من قبل كل من الحكومة العامة والمؤسسات غير الهادفة للربح التي تخدم الأسر المعيشية – تصنف بين تلك السلع أو الخدمات من قبل الوحدات نفسها كمنتجين خارج السوق وتلك السلع أو الخدمات المشتراة من منتجين السوق لتسليمها فيما بعد للأسر المعيشية مجاناً أو بأسعار ليست ذات دلالة من الناحية الاقتصادية. ويعني ذلك الاستهلاك النهائي الفعلي الكلي للأسرة المعيشية يمكن تقسيمه هو الآخر إلى هذين المكونين الاثنين.

و. الإنفاق على الاستهلاك التي تتحمله الحكومة العامة

84-9 هناك نفقات على مجموعة واسع من السلع والخدمات الاستهلاكية يتم تكبدها من قبل الحكومة العامة، إما على الخدمات الجماعية أو المشتركة أو على سلع أو خدمات فردية مختارة.

85-9 يمكن تصنيف نفقات الاستهلاك النهائية للحكومة العامة بطرق عديدة. وعلى وجه الخصوص، يمكن تصنيفها؛

أ. تبعاً لما إذا كانت السلع أو الخدمات قد تم إنتاجها من قبل منتجين سوق أو منتجين خارج السوق؛
ب. وفقاً لما إذا كانت النفقات على الخدمات الجماعية أو المشتركة أو على السلع أو الخدمات الفردية؛
ج. بحسب الوظيفة أو الغرض وفقاً لتصنيف وظائف الحكومة (COFOG)؛ أو
د. بحسب نوع السلعة أو الخدمة وفقاً للتصنيف المركزي للمنتجات.

1. الإنفاق على مخرجات المنتجين السوقيين و غير السوقيين

86-9 النفقات على مخرجات منتجين خارج السوق التي يتم تقديمها مجاناً أو بأسعار ليست ذات دلالة من الناحية الاقتصادية للأسر المعيشية الفردية أو لحساب المجتمع بالنسبة لمعظم نفقات الاستهلاك النهائي من قبل الحكومة العامة. لذا، من الملائم والمناسب تنولها أولاً.

الإنفاق على مخرجات المنتجين السوقيين

87-9 يمكن للحكومة إنتاج مخرجات للاستخدام الذاتي النهائي وبعضاً من مخرجات السوق غير أن معظم الإنتاج من قبل وحدات الحكومة العامة يكون غير سوقي في طبيعته؛ وعلى النحو الموضح في الفصل السادس تقدر قيمة المخرجات غير السوقية بمجموع التكاليف الداخلة في الإنتاج. وعلى الرغم من أن الحكومة تسلم السلع والخدمات للسكان فردياً وجماعياً إلا

أن تكاليف القيام بذلك تبين على أنها نفقات استهلاك نهائي من قبل الحكومة.

9-88 إن قيمة نفقات الاستهلاك النهائي للحكومة على السلع والخدمات غير السوقية ليست بالضرورة مساوية تماماً لقيمة مخرجات الحكومة من هذه السلع والخدمات؛ وتكون قيمة هذه النفقات مساوية للقيم المقدرة لكافة أنواع المخرجات ناقصاً قيمة الإنتاج الخاص بتكوين رأس المال الذاتي ناقصاً قيم أي متحصلات أو إيرادات من المبيعات. وقد تكون هذه الإيرادات أو المتحصلات مشتقة من مبيعات بعض السلع أو الخدمات بأسعار ليست ذات دلالة من الناحية الاقتصادية أو من مبيعات لعدد قليل من السلع أو الخدمات بأسعار ذات قدر كبير من الناحية الاقتصادية (مبيعات مخرجات السوق الثانوية).

الإنفاق على السلع والخدمات الاستهلاكية التي ينتجها المنتجين السوقيين

9-89 تشتري الوحدات الحكومية هي الأخرى السلع والخدمات الاستهلاكية المنتجة من قبل منتجين سوقيين والتي يتم توفيرها بشكل مباشر للأسر المعيشية؛ ويكون دور الوحدة الحكومية مقصوراً على الدفع مقابل السلع أو الخدمات وضمان أنه يتم توزيعها للأسر المعيشية كتحويلات اجتماعية عينية. ولا تتدخل الوحدة الحكومية في أي معالجة إضافية لهذه السلع أو الخدمات وتعامل النفقات على أنها نفقات استهلاك نهائي وليست كاستهلاك وسيط للوحدة الحكومية. وتشكل قيم السلع أو الخدمات الموزعة وفقاً لتلك الطريقة جزءاً من التحويلات الاجتماعية العينية. وتبعاً لهذه الطريقة، تقيد النفقات من قبل الحكومة المتكبدة على السلع والخدمات الاستهلاكية نيابة عن الأسر المعيشية – تقيد على أنها نفقات استهلاك نهائي للحكومة واستهلاك نهائي فعلي للأسر المعيشية على حد سواء.

مخرجات الحكومة ونفقات الاستهلاك النهائي

9-90 الإنفاق على الاستهلاك النهائي للحكومة يمكن اشتقاقها على النحو التالي:

- قيمة كافة أنواع مخرجات الحكومة العامة
- ناقصاً قيمة المخرجات المخصصة لتكوين رأس المال الخاص
- ناقصاً قيمة مبيعات السلع والخدمات تبعاً لكل من أسعار ليست ذات دلالة من الناحية الاقتصادية وبأسعار ذات قيمة كبيرة من الناحية الاقتصادية،
- إضافة إلى قيمة السلع والخدمات المشتراة من منتجي السوق للتسليم للأسر المعيشية مجاناً أو بأسعار ليست ذات دلالة من الناحية الاقتصادية

2. الإنفاق على السلع والخدمات الفردية والجماعية

9-91 لابد من تقسيم نفقات الاستهلاك المتكبدة من قبل الوحدات الحكومية إلى النفقات المتكبدة لمصلحة الأسر المعيشية الفردية والنفقات المتكبدة لمصلحة المجتمع ككل أو لصالح قطاعات كبيرة من المجتمع.

السلع والخدمات الفردية

9-92 تكون السلع والخدمات الفردية في جوهرها "خاصة"، تمييزاً لها عن السلع والخدمات "العامة"؛ وتكون لها الخصائص والخصائص التالية:

أ. لابد من أن يكون من الممكن ملاحظة وقيد حيازة السلع أو الخدمة من قبل الأسرة المعيشية الفردية أو من قبل عضو فيها وكذلك وقت حدوث ذلك؛

ب. لابد وأن تكون الأسرة المعيشية قد وافقت على قبول تدبير السلعة أو الخدمة وعلى اتخاذ ما تراه من إجراءات للتمكن من الحصول عليها، على سبيل المثال، عن طريق حضور مدرسة أو عيادة؛ و

ج. يجب أن تكون السلعة أو الخدمة من ذلك النوع الذي يمثل حيازتها من قبل أسرة معيشية واحدة أو من قبل شخص واحد أو ربما من قبل مجموعة صغيرة ومحددة من الأشخاص يحول دون امتلاكها وحيازتها من قبل أسر معيشية أخرى أو من قبل أشخاص آخرين.

9-93 وتلزم الإشارة إلى أي مجموعة صغيرة ومحددة من الأشخاص لأن هناك خدمات معينة يتم تقديمها لمجموعات صغيرة من الناس في وقت واحد؛ على سبيل المثال، أشخاص عديدين يمكنهم السفر في نفس الحافلة أو القطار أو السفينة أو الطائرة أو حضور نفس الفصل أو المحاضرة أو الحفلة أو أداء مسرحي حي. ومع ذلك، فتلك الأشياء جميعها لا تزال في جوهرها خدمات فردية إذا كان هناك قيد وشرط بالنسبة لعدد الأفراد الذين يمكنهم استهلاكها. ويكون الأعضاء الآخرون في المجتمع مستثنين ولا يمكنهم استمداد أي منفعة منها.

9-94 من وجهة نظر الرفاهية أو المزايا الجماعية فإن السمة أو الخاصة الهامة لأي سلعة أو خدمة فردية هي أن حيازتها من قبل أسرعة معيشية واحدة أو من قبل فرد واحد أو مجموعة من الأشخاص لا يمنح (أو بالكاد) أي فائدة أو منفعة على بقية المجتمع؛ وفي حين أن توفير خدمات صحية أو تعليمية فردية معينة (على سبيل المثال، التطعيم أو التحصين) ربما يجلب بعض النفع على بقية المجتمع، إلا أنه وبشكل عام يستمد الأفراد المعنيون المنفعة الرئيسية. وبناءاً على ذلك، عندما تتكبد وحدة حكومية نفقات على تدبير سلع أو خدمات فردية لابد لها أن تقرر وتحدد ليس فقط القدر الذي تنفقه إجمالاً بل عليها كذلك التفكير في كيفية تخصيص أو توزيع السلع أو الخدمات بين الأعضاء الأفراد في المجتمع. ومن ناحية وجهة نظر السياسة الاقتصادية

والاجتماعية قد تكون الطريقة المتبعة في التوزيع مهمة بقدر المبلغ الكلي المنفق.

الاستهلاك الفردي حسب نوع المنتج

9-95 يعامل مجموع الاستهلاك الفردي للحكومة العامة على أنه تحويلات اجتماعية عينية في حساب إعادة توزيع الدخل العيني وفي استخدام حساب الدخل المتاح المعدل؛ ومن الهام من الناحية التحليلية تقسيم الاستهلاك الفردي إلى تلك السلع والخدمات المنتجة من قبل الحكومة العامة كمنتج غير سوقي وتلك السلع والخدمات المنتجة من قبل الحكومة العامة من المنتجين السوقيين للتسليم لاحقاً للأسر المعيشية سواء مجاناً أو بأسعار ليست ذات دلالة من الناحية الاقتصادية.

الخدمات الجماعية

9-96 معظم السلع يمكن تملكها بشكل خاص وفردية وفق المعنى المستخدم في هذا السياق؛ ومن الناحية الأخرى، هناك أنواع معينة من الخدمات يمكن تقديمها بشكل جماعي للمجتمع ككل. ويمكن إيجاز خصائص وخصائص هذه الخدمات الجماعية أو المشتركة على النحو التالي:

أ. الخدمات الجماعية يتم تسليمها في نفس الوقت لكل فرد في المجتمع أو لقطاعات معينة من المجتمع، مثل هؤلاء الذين يقطنون في مكان ما من منطقة معينة؛

ب. عادة ما يكون استخدام تلك الخدمات سالباً ولا يتطلب اتفاق علني أو صريح أو مشاركة نشطة من كافة الأفراد المعنيين؛ و

ج. لا يقلل تدبير أو توفير خدمة جماعية ما مقدمة إلى فرد واحد من الكمية المتاحة للآخرين في نفس المجتمع أو في نفس قطاع المجتمع. لا توحد تنافسية أو خصومة في حيازتها.

9-97 تتألف الخدمات الجماعية أو المشتركة المقدمة من قبل الحكومة في معظمها من تدبير التأمين والدفاع والحفاظ على القانون والنظام والتشريعات والنظام الداخلي أو التنظيم والحفاظ على الصحة العامة وحماية البيئة، وما إلى ذلك؛ ويمكن لكافة أعضاء المجتمع الاستفادة من هذه الخدمات. وحيث أن الاستخدام الفردي للخدمات الجماعية لا يمكن قيده وتسجيله فلا يمكن كذلك فرض أية أعباء على الأفراد تبعاً لاستخدامهم إياها.

الحد الفاصل بين الخدمات الفردية والجماعية

9-98 تعامل النفقات المتكبدة من قبل الحكومات فيما يتعلق بالخدمات الفردية مثل الصحة والتعليم على أنها خدمات جماعية عندما تكون معنية بتكوين وصياغة وإدارة السياسة الحكومية وبوضع وإنفاذ المعايير العامة والتنظيم والترخيص والإشراف على المنتجين، الخ. على سبيل المثال، النفقات المتكبدة من قبل وزارة الصحة أو التعليم على المستوى القومي يتم إدراجها ضمن نفقات الاستهلاك الجماعي حيث أنها معنية بأمور سياسية عامة وبالمعايير والتنظيم. وعلى الجانب الأخر، يتم تضمين أي مصروفات عامة متعلقة بإدارة أو عامل مجموعة من المستشفيات أو المدارس أو الكليات أو مؤسسات مماثلة – يتم تضمينها في النفقات الفردية. على سبيل المثال، إذا كان لدى مجموعة من المستشفيات الخاصة وحدة مركزية تقدم خدمات مشتركة معينة مثل الشراء والمختبرات وسيارات الإسعاف وغيرها من التسهيلات أو المرافق الأخرى فإن تكاليف تلك الخدمات العامة قد تؤخذ في الاعتبار في الأسعار المفروضة أو المحملة على المرضى. ولابد من إتباع نفس المبدأ عندما تكون المستشفيات منتجين غير سوقيين؛ أي أن التكاليف كلها التي تكون مرتبطة بتوفير الخدمات لأفراد معينين بما في ذلك خدمات أي وحدات مركزية تقدم خدمات مشتركة – ينبغي تضمينها في قيمة النفقات على الخدمات الفردية.

تصنيف الإنفاق الحكومي الفردي والجماعي

9-99 تصنيف وظائف الحكومة (**COFOG**) هو تصنيف للمعاملات المخصصة للتطبيق على الحكومة العامة وقطاعاتها الفرعية. وهناك عشر فئات في التصنيف على النحو التالي:

01 الخدمات العامة (لجموع الشعب)؛
02 الدفاع؛
03 النظام العام والسلامة؛
04 الشؤون الاقتصادية؛
05 حماية البيئة؛
06 الإسكان والمرافق المجتمعية؛
07 الصحة؛
08 الترفيه والثقافة والدين؛
09 التربية والتعليم؛
10 الحماية الاجتماعية

9-100 كافة الفئات من 01 إلى 06 هي خدمات جماعية، حيث أن الأقسام من 07.5 و07.6 للصحة، والأقسام من 08.3 إلى 08.6 للترفيه والثقافة والدين، والأقسام من 09.7 و 09.8 للتربية والتعليم، والأقسام 10.8 و10.9 للحماية الاجتماعية؛ وتغطي تلك الأقسام النفقات على الإدارة العامة والتنظيم والبحوث التي لا تقيد كتكوين لرأس المال وهلم جرا. أما الأقسام المتبقية وهي للصحة والترفيه والثقافة والدين والتربية والتعليم والحماية الاجتماعية (والتي تسود على كل فئة من الفئات) هي خدمات فردية.

الخدمات غير السوقية المقدمة للمنشآت/ إلى المشاريع

9-101 العديد من نفقات الحكومة تعود بالنفع على المشاريع بقدر ما تستفيد منها الأسر المعيشية؛ فالنفقات على النظافة وصيانة وإصلاح الطرق العامة والكباري والإنفاق، الخ، بما في ذلك توفير إضاءة الشوارع – كلها أمثلة على ذلك. وهذه هي

الخدمات التي يمكن ملاحظة استهلاكها ولهذا السبب غالباً ما يتم توفيرها على أساس السوق من خلال فرض رسوم على استخدام الطرق. ومع ذلك، عندما تقدم مثل هذه الخدمات مجاناً فقد يكون من الصعوبة بمكان الفصل بين الخدمات المقدمة مجاناً للمنشآت عن تلك المقدمة مجاناً للأسر المعيشية، وتبعاً للعرف السائد تعامل كافة هذه النفقات على أنها نفقات نهائية جماعية.

102-9 علاوة على ذلك، الخدمات الجماعية مثل توفير الأمن عن طريق الشرطة وخدمات إطفاء الحرائق، وما إلى ذلك، والتي يتم تقديمها مجاناً للمجتمع بأسره تعود بالنفع أيضاً على المنشآت الفردية فضلاً على الأسر المعيشية.

ز. الاستهلاك النهائي الفعلي للحكومة العامة

103-9 تكون قيمة الاستهلاك النهائي الفعلي للحكومة العامة مساوية لقيمة نفقات استهلاكها النهائي الكلي منقوصاً منه نفقاتها على السلع أو الخدمات الفردية المقدمة كتحويلات عينية للأسر المعيشية؛ وبذلك، تكون قيمة الاستهلاك النهائي الفعلي للوحدات الحكومية مساوية لقيمة النفقات التي تتكبدها على الخدمات الجماعية. وعلى الرغم من أن الخدمات الجماعية يستفيد منها المجتمع أو قطاعات معينة من المجتمع بخلاف الحكومة إلا أن الاستهلاك الفعلي لتلك الخدمات لا يمكن توزيعه بين الأسر المعيشية الفردية أو حتى بين مجموعات الأسر المعيشية مثل القطاعات الفرعية أو الثانوية لقطاع الأسر المعيشية أو للمنشآت، على النحو الملاحظ للتو. وبناءاً على ذلك، فإن الاستهلاك النهائي الفعلي يعود للوحدات الحكومية التي تتكبد النفقات المناظرة.

104-9 تحديد وقياس الاستهلاك النهائي الفعلي للحكومة يخدمان غرضين رئيسيين تحليليين أو سياسيين:

أ. يمكن تحديد الخدمات الجماعية والتعرف عليها على أنها "سلع عامة"، على النحو المحدد في المالية العامة والنظرية الاقتصادية؛ وفي حين أنه من الممكن فنياً تحميل التزامات على المستهلكين الأفراد لخدمات جماعية معينة تبعاً لاستخدامهم إياها إلا أن تكاليف المعاملات اللازمة للقيام بذلك قد تكون باهظة للغاية. وذلك من شأنه أن يقدم أساس منطقي اقتصادي أكثر منه سياسي للتدخل الحكومي.

ب. لا توفر الخدمات الجماعية آلية لإعادة توزيع الموارد بين الأسر المعيشية الفردية؛ ونظراً لأن إعادة التوزيع قد تكون أحد الغايات الرئيسية من السياسة الحكومية فمن المفيد فصل الخدمات الجماعية التي لا تخدم مثل هذا الغرض عن السلع والخدمات الفردية التي توجه في نهاية المطاف إلى الأسر المعيشية الفردية، حتى وإن كانت مدفوعة من قبل الحكومة.

ح. نفقات الاستهلاك التي تتحملها المؤسسات غير الهادفة للربح التي تخدم الأسر المعيشية

105-9 التعامل مع نفقات الاستهلاك المتكبدة من قبل المؤسسات غير الهادفة للربح التي تخدم الأسر المعيشية مشابهاً للغاية للتعامل المتبع مع الحكومة العامة في هذا الصدد؛ ويفصل هذا القسم تلك الجوانب وحدها التي تختلف ما بين القطاعين. فبينما نفقات الحكومة يتم تمويلها في جزء كبير منها من أصل الضرائب يتم تمويل نفقات تلك المؤسسات المشار إليها في الأساس من عائد الاشتراكات والتبرعات والهبات ودخل الملكية.

106-9 غالباً ما تكون الخدمات المقدمة من قبل المؤسسات غير الهادفة للربح التي تخدم الأسر المعيشية مقصورة على أعضاء الاتحادات أو الجمعيات التي تملكها وذلك على الرغم من أنها قد توفر كذلك السلع أو الخدمات الفردية لأطراف ثالثة؛ ويعنى العديد من المؤسسات غير الهادفة للربح التي تخدم الأسر المعيشية فقط بحماية مصالح أو رفاهية أعضائها أو بتقديم تسهيلات ترفيهية أو رياضية أو ثقافية تلك التي لا يمكن للأسر المعيشية أو للأشخاص الحصول عليها بسهولة خلافاً لذلك إذا ما تصرفوا فردياً. وعلى الرغم من أن المؤسسات غير الهادفة للربح التي تخدم الأسر المعيشية قد تقوم بتقديم خدمات لأعضائها في مجموعات إلا أن الخدمات في جوهرها تكون فردية أكثر منها جماعية. وبشكل عام، يتم استثناء الأشخاص غير الأعضاء في تلك المؤسسات ولا يضحى بإمكانهم الاستفادة من الخدمات المقدمة.

107-9 من الممكن بالنسبة للمؤسسات غير الهادفة للربح التي تخدم الأسر المعيشية أن تنتج خدمات جماعية؛ على سبيل المثال، قد تضطلع مؤسسة ممولة ذاتياً ولا تهدف للربح ببحث طبي ومن ثم تقوم بإتاحة نتائجه بشكل مجاني. ومع ذلك، ما لم تكن مثل هذه الأنشطة واضحة وقابلة للقياس الكمي فالافتراض القائم حينئذ هو أن نفقات المؤسسات غير الهادفة للربح التي تخدم الأسر المعيشية ينصب على السلع والخدمات الفردية فقط.

108-9 يمكن تصنيف نفقات الاستهلاك النهائي للمؤسسات غير الهادفة للربح التي تخدم الأسر المعيشية بطرق عديد. وعلى وجه الخصوص يمكن تصنيفها:

أ. وفقاً لما إذا كانت السلع أو الخدمات قد تم إنتاجها من قبل منتجين سوقيين أو غير سوقيين؛

ب. وفقاً لما إذا كانت النفقات على الخدمات الجماعية أم على السلع والخدمات الفردية؛

ج. بحسب الوظيفة أو الغرض وفقاً لتصنيف أغراض المؤسسات غير الهادفة للربح التي تخدم الأسر المعيشية (**COPNI**)؛ و

د. بحسب نوع السلعة أو الخدمة وفقاً للتصنيف المركزي للمنتجات

109-9 بالنسبة للمؤسسات غير الهادفة للربح التي تخدم الأسر المعيشية وكما هو الحال بالنسبة للحكومة؛ من الممكن أن يشترون السلع من منتجين السوق لتوزيعها على الأسر المعيشية؛ كما أنه من الممكن أيضاً أن يكون لديهم بعض الإيرادات أو المتحصلات من المبيعات إما على المخرجات غير السوقية بأسعار ليست ذات دلالة من الناحية الاقتصادية أو من مبيعات الإنتاج السوقي الثانوي بأسعار ذات قيمة من الناحية الاقتصادية. ومع ذلك، وبالنسبة للعديد من المؤسسات غير الهادفة للربح التي تخدم الأسر المعيشية، فإن قيمة نفقات استهلاكهم ستكون متطابقة تماماً مع قيمة مخرجاتهم غير السوقية.

الاستهلاك الفردي بحسب المنتِج

110-9 يعامل المجموع الإجمالي للاستهلاك الفردي للمؤسسات غير الهادفة للربح التي تخدم الأسر المعيشية على أنه تحويلات اجتماعية عينية في حساب إعادة توزيع الدخل العيني وفي استخدام حساب الدخل المتاح المعدل؛ ومن المهم من الناحية التحليلية تقسيم الاستهلاك الفردي إلى سلع وخدمات منتجة من قبل المؤسسات غير الهادفة للربح التي تخدم الأسر المعيشية باعتبارها منتجة غير سوقية وسلع وخدمات مشتراة من قبل المؤسسات غير الهادفة للربح التي تخدم الأسر المعيشية من منتجين السوق لتسليمها لاحقاً للأسر المعيشية سواء مجاناً أو بأسعار ليست ذات دلالة من الناحية الاقتصادية.

ط. الاستهلاك النهائي الفعلي للمؤسسات غير الهادفة للربح التي تخدم الأسر المعيشية

111-9 قيمة الاستهلاك الفعلي النهائي للمؤسسات غير الهادفة للربح التي تخدم الأسر المعيشية تكون مساوية لقيمة نفقات استهلاكها النهائي الكلي منقوصاً منها نفقاتها على السلع أو الخدمات الفردية المقدمة كتحويلات اجتماعية عينية للأسر المعيشية. وبالتالي، تكون قيمة الاستهلاك النهائي الفعلي للمؤسسات غير الهادفة للربح التي تخدم الأسر المعيشية مساوية لقيمة النفقات التي تتكبدها على الخدمات الجماعية. وإذا كان من غير الممكن تحديد وقياس الخدمات الجماعية المقدمة من قبل المؤسسات غير الهادفة للربح التي تخدم الأسر المعيشية، حينئذ قد لا يكون هناك استهلاكاً نهائياً فعلياً للمؤسسات غير الهادفة للربح التي تخدم الأسر المعيشية مبيناً في الحسابات.

ك. الإنفاق على الاستهلاك النهائي والاستهلاك النهائي الفعلي: ملخص

112-9 الغرض من هذا القسم هو إيجاز العلاقة المتبادلة أو الترابط من الناحية المفاهيمية بين مجاميع الاستهلاك الرئيسية للقطاعات الثلاثة التي يقع فيها استهلاك نهائي، وهي، قطاع الأسر المعيشية وقطاع المؤسسات غير الهادفة للربح التي تخدم الأسر المعيشية وقطاع الحكومة العامة.

1. نفقات الاستهلاك النهائي

113-9 تتألف نفقات الاستهلاك النهائي للأسر المعيشية من النفقات، بما في ذلك النفقات التي لابد من تقدير قيمتها بشكل غير مباشر، تلك المتكبدة من قبل الأسر المعيشية المقيمة على السلع والخدمات الاستهلاكية الفردية بما في ذلك تلك السلع والخدمات المباعة بأسعار ليست ذات دلالة اقتصادياً وبما في ذلك السلع والخدمات الاستهلاكية المكتسبة بالخارج.

114-9 تتألف نفقات الاستهلاك النهائي للحكومة العامة من النفقات – بما في ذلك النفقات التي لابد من تقدير قيمتها بشكل غير مباشر – المتكبدة من قبل الحكومة العامة على كل من السلع والخدمات الاستهلاكية الفردية وعلى الخدمات الاستهلاكية الجماعية أو المشتركة.

115-9 تتألف نفقات الاستهلاك النهائي للمؤسسات غير الهادفة للربح التي تخدم الأسر المعيشية من النفقات – بما في ذلك النفقات التي لابد من تقدير قيمتها بشكل غير مباشر – المتكبدة من قبل المؤسسات غير الهادفة للربح التي تخدم الأسر المعيشية المقيمة على السلع والخدمات الاستهلاكية الفردية وربما على الخدمات الاستهلاكية الجماعية أو المشتركة.

2. الاستهلاك النهائي الفعلي

116-9 يقاس الاستهلاك النهائي الفعلي للأسر المعيشية عن طريق قيمة كافة السلع والخدمات الاستهلاكية الفردية المستحوذ عليها من قبل الأسر المعيشية المقيمة؛ وهناك ثلاثة مجموعات من السلع والخدمات تدخل ضمن الاستهلاك النهائي الفعلي للأسر المعيشية:

أ. تلك السلع والخدمات المستحوذ عليها من خلال نفقات من قبل الأسر المعيشية نفسها؛

ب. تلك السلع والخدمات المستحوذ عليها كتحويلات اجتماعية عينية من الحكومة العامة ومن المؤسسات غير الهادفة للربح التي تخدم الأسر المعيشية والتي تكون هي مخرجات لتلك المؤسسات باعتبارها منتجين غير سوقيين؛

ج. تلك السلع والخدمات المستحوذ عليها كتحويلات اجتماعية عينية من الحكومة العامة ومن المؤسسات غير الهادفة للربح التي تخدم الأسر المعيشية والتي قد تم شراءها من قبل تلك المؤسسات من المنتجين بالسوق لتسليمها لاحقاً

للأسر المعيشية مجاناً أو بأسعار ليست ذات دلالة من الناحية الاقتصادية.

117-9 يقاس الاستهلاك النهائي الفعلي للحكومة العامة عن طريق قيمة الخدمات الاستهلاكية الجماعية المقدمة للمجتمع أو لقطاعات كبيرة من المجتمع من قبل الحكومة العامة.

118-9 يقاس الاستهلاك النهائي الفعلي للمؤسسات غير الهادفة للربح التي تخدم الأسر المعيشية عن طريق قيمة الخدمات الاستهلاكية الجماعية المقدمة للمجتمع أو لقطاعات كبيرة من المجتمع من قبل المؤسسات غير الهادفة للربح التي تخدم الأسر المعيشية.

3. مجموع الاستهلاك النهائي في الاقتصاد

119-9 يمكن النظر إلى مجموع الاستهلاك النهائي في الاقتصاد من زاويتين مختلفتين؛ حيث يكن تعريفه من ناحية النفقات على أنه القيمة الكلية لكافة النفقات على السلع والخدمات الفردية الجماعية المتكبدة من قبل الأسر المعيشية المقيمة و المؤسسات غير الهادفة للربح التي تخدم الأسر المعيشية المقيمة ومن قبل وحدات الحكومة العامة. أو يمكن تعريفه من ناحية الاستهلاك النهائي الفعلي على أنه قيمة كافة السلع والخدمات الفردية المستحوذ عليها من قبل الأسر المعيشية مضافاً إليها قيمة الخدمات الجماعية المقدمة من قبل الحكومة العامة و المؤسسات غير الهادفة للربح التي تخدم الأسر المعيشية للمجتمع أو لقطاعات كبيرة من المجتمع.

120-9 كما ورد في الفقرة 145.8، يمكن أن تدفع التحويلات الاجتماعية العينية للوحدات غير المقيمة؛ وأحد الأمثلة على ذلك هو الرعاية الطبية الطارئة المقدمة لسائح أجنبي من قبل مستشفى ضمن الحكومة العامة. ومع ذلك، ومثلما هو الحال تماماً مع الأسر المعيشية غير المقيمة التي يمكن لها الاستفادة من التحويلات الاجتماعية العينية من الحكومة الوطنية كذلك يمكن للأسر المعيشية المقيمة هي الأخرى الاستفادة من التحويلات الاجتماعية العينية المدفوعة من قبل حكومة اقتصاد أخر. وبشكل عام، ستكون تلك التدفقات للوحدات غير المقيمة صغيرة بالنسبة إلى المستوى الكلي للتحويلات الاجتماعية العينية وما لم يكن هناك برهان ساطعاً على خلاف ذلك فتبعاً للعرف السائد قد يفترض بأن التدفقات للوحدات غير المقيمة متوازنة مع التدفقات من الحكومات (والمؤسسات غير الهادفة للربح التي تخدم الأسر المعيشية) في الاقتصاديات الأخرى. وخضوعاً لهذا العرف، يكون إذن الحال هو أن نفقات الاستهلاك بالنسبة للاقتصاد الكلي متساوية تماماً مع الاستهلاك الفعلي الكلي.

121-9 من أجل ضمان أن قيمتا المجموعين متطابقتين لابد دوماً من أن يتم تقييم السلع والخدمات المستحوذ عليها من قبل الأسر المعيشية المقيمة عبر التحويلات الاجتماعية العينية تبعاً لنفس الأسعار التي قيمت على أساسها في مجاميع النفقات، كما أنه لابد أيضاً من أن يكون توقيت قيد السلع والخدمات المستحوذ عليها من خلال التحويلات الاجتماعية العينية مماثلاً لتوقيت القيد في مجاميع النفقات.

الفصل العاشر: حساب رأس المال

(أ) مقدمة

1-10 حساب رأس المال هو الحساب الأول من ضمن أربعة حسابات تتعامل مع التغير في قيم أصول المؤسسة , حيث انه يسجل المعاملات في الأصول غير المالية. أ مّا عن الحساب المالي فهو يقوم بتسجيل المعاملات في الأصول المالية و الالتزامات. وتقوم التغيرات الأخرى بحساب /تسجيل حجم الأصول سواء المالية أو غير المالية الناجمة عن إمّا المعاملات أو التغير في الأسعار. وبناء عليه فإنّ هذا التغير في الأسعار يتم تسجيله في ما يسمى بـإعادة تقييم الحسابات. وتقوم هذه الحسابات الأربعة بإحداث تغيرات في صافي قيمة القطاع أو الوحدة المؤسسية ما بين بداية ونهاية الفترة المحاسبية موضحة ما تحتويها من عناصر عن طريق تسجيل كل التغيرات التي طرأت على أسعار و كمية الأصول، سواء الناتجة عن المعاملات المالية أو غيرها. ويتم توضيح هذه الحسابات الأربعة ضمن الميزانية العمومية. وسيتم توضيح مختلف أنواع الحسابات الأخرى التي سبق ذكرها في الفصول التالية.

2-10 و الغرض من حساب رأس المال، كما هو موضح في الجدول رقم 1 ، هو تسجيل قيم الأصول غير المالية التي تمتلكها الوحدات المؤسسية المقيمة أو تتخلص منها نتيجة الدخول في معاملات ومن ثمّ يظهر التغير في صافي القيمة نتيجة الادخار والتحولات الرأسمالية. وقد تكون هذه التحولات مع وحدات مؤسسية مقيمة أو غير مقيمة أو معاملات داخلية حيث تحتفظ الوحدة لاستعمالها الخاص بأصول قد تكون أنتجتها بنفسها. أمّا التغيرات التي تحدث على الأصول غير المالية و التي ليست نتيجة تعاملات ، فلا تظهر في هذا الحساب بل تظهر في حساب التغيرات الأخرى في حجم الأصول.

3-10 عند تجميع الميزانية، فانه من المعتاد أن يتم تسجيل الأصول على الجانب الأيسر أما الخصوم و صافي القيمة فيتم تسجيلها على الجانب الأيمن. ويتبع نفس المنهج عند تسجيل الحسابات التراكمية، حيث يتم تسجيل التغير في قيمة الأصول في الجانب الأيسر, و باقي البنود تكون على الجانب الأيمن . و كما هو الحال في الحسابات الجارية، فإنّ كلا من بند الموازنة في حساب رأس المال و قيمة صافي الإقراض أو الاقتراض وكذلك استهلاك رأس المال الثابت يتم تسجيلهم على الجانب الأيسر لحساب رأس المال.

4-10 أمّا بالنسبة للجانب الأيمن لحساب رأس المال فيتم تسجيل المصادر المتاحة للأصول المتراكمة والتي تتكون من صافي الادخار، وبند الموازنة بما فيه استخدام حساب الدخل وأخيرا التحويلات الرأسمالية. وتسجل التحويلات الرأسمالية المدفوعة بقيمة سالبة.

1- تعريفات الأصول

5-10 رغم انه تم تعريف الملكية والأصول مسبقا في الفصل الثالث إلا أنه يجب الإشارة إلى بعض من الخصائص الرئيسية لهذه التعريفات في هذا الفصل. فمن الضروري التمييز بين الملكية القانونية والاقتصادية. فالمالك القانوني لهذه الكيانات مثل البضائع والخدمات والموارد والمصادر الطبيعية والأصول والالتزامات المالية ما هو إلا وحدة مؤسسية تخضع لوطأة القانون وذلك ليكون من حقه المطالبة بالفوائد التي تجنيها هذه الكيانات. و على النقيض، فان المالك الاقتصادي لهذه الكيانات كالسلع والخدمات و الأصول الطبيعية والأصول المالية هو الوحدة المؤسسية التي يحق لها المطالبة بالفوائد التي تجنيها هذه الكيانات ولكن في سياق نشاط اقتصادي بموجب قبول المخاطر المرتبطة و المصاحبة لها.

6-10 إن لكل وحدة /كيان مالكين أحدهما قانوني و الآخر اقتصادي، على الرغم من أنه في بعض الأحوال قد يكون المالك القانوني هو نفسه المالك الاقتصادي، أما في حالة انفصال كلا منهما فإن المالك القانوني هو الذي يتحمل المسؤولية عن كل المخاطر التي يتعرض إليها هذا الكيان نتيجة للأنشطة الاقتصادية وهو أيضا مشاركا في الأرباح والمكاسب العائدة على الكيان /الوحدة. و على ذلك فان المالك القانوني على استعداد لتحمل كافة الخسائر التي يلحقها به المالك الاقتصادي.

7-10 ولكن عندما تدعي الحكومة أنها المالك القانوني للكيان/ الوحدة بالنيابة عن المجتمع ككل، فإنّ الفائدة تعود للحكومة بالنيابة عن المجتمع ككل. ولذلك تعتبر الحكومة هي كلا من المالك الاقتصادي و القانوني للوحدة/ الكيان.

8-10 والأصل هو كيان تملكه وحدات تنظيمية (حكوميّة- خاصة- عامة....الخ)، ويتوقع أن يحظى مالكها بميزات مستقبلية عن طريق اقتنائها أو استخدامها لفترة من الزمن. وهي نوعان: مالية وغير مالية.

2- الأصول غير المالية.

9-10 يوجد فئتان مختلفتان من الأصول غير المالية : الأصول المنتجة و الأصول غير المنتجة.

- الأصول المنتجة هي أصول غير مالية وصلت إلى حيز الوجود كنواتج لعملية تقع في حدود الإنتاج لنظام الحسابات القومية.
- الأصول غير المنتجة هي أصول غير مالية وجدت من وسائل أخرى غير عمليات الإنتاج.

الأصول المنتجة:

10-10 هناك ثلاثة أنواع رئيسية من الأصول المنتجة هي : الأصول الثابتة ، و المخزونات و النفائس. فالأصول الثابتة و المخزونات هي الأصول التي يحتفظ بها المنتجون فقط لأغراض الإنتاج. أما النفائس عادة يحتفظ بها المقام الأول من قبل أي وحدة مؤسسية كمخازن و مستودعات للقيمة.

11-10 الأصول الثابتة: هي أصول منتجة تستخدم بصورة متكررة أو مستمرة في عمليات إنتاجية لمدة تزيد عن عام. والأصول الثابتة لا تشمل الآلات والمعدات فحسب، بل تشمل أيضا الأصول المفتلحة مثل الأشجار و المواشي التي تستعمل بصورة متكررة أو مستمرة للتكاثر و لإنتاج منتجات أخرى مثل الفاكهة أو منتجات الألبان. وتشمل كذلك الأصول غير الملموسة مثل برامج الحاسب الآلي والأعمال الفنية الأصلية المستعملة في الإنتاج.

12-10 المخزونات : هي تلك الأصول المنتجة والمكونة من السلع والخدمات التي أخذت في الظهور في الفترة الحالية/الراهنة أو في فترة سابقة ، و ما هو للبيع و ما يستخدم في الإنتاج في وقت لاحق. وتتكون المخزونات من مخرجات لا تزال تحتفظ بها الوحدات المنتجة لها قبل إدخال المزيد من التجهيزات عليها أو بيعها أو توريدها إلى وحدات أخرى أو استعمالها بطرق أخرى، وكذلك من مخزون المنتجات التي تحصل عليها الوحدة من وحدات أخرى بهدف استعمالها للاستهلاك الوسيط أو إعادة بيعها دون إدخال مزيد من التجهيز عليها.

13-10 النفائس: هي سلع منتجه ذات قيمة عالية و هي لا تستخدم لأغراض الإنتاج أو الاستهلاك و لكن يحتفظ بها بوصفها مستودعات قيمة بمرور الوقت/ على مر الزمن. ومن المتوقع أنها لا تنخفض قيمتها الفعلية، ولا تتدهور على مر الزمن تحت الظروف العادية بالمقارنة بالمستوى العام للأسعار. فهي تتألف من المعادن الثمينة و الأحجار الكريمة والمجوهرات والتحف و الأعمال الفنية....الخ. و يتم الاحتفاظ النفائس من قبل جميع قطاعات الاقتصاد.

الأصول غير المنتجة:

14-10 الأصول غير المنتجة: تتكون من ثلاث فئات هما : الأصول الطبيعية و العقود عقود الإيجار والتراخيص، و الأصول التسويقية أو الشهرة التجارية المشتراة.

15-10 15- تشمل الأصول الطبيعية على الأراضي والموارد/ الأصول الجوفية و الغابات غير المفتلحة و استكشافات المعادن التي لها قيمة اقتصادية.

16-10 تعامل التعاقدات ،عقود الإيجار والتراخيص على أنها أصول فقط عندما يحدث الرضا بين الطرفين.

- فالشروط الموجودة في عقد البيع أو الشراء أو الإيجار أو الترخيص هي التي تحدد سعر استخدام الأصل وتوفير الخدمة والذي يختلف عن السعر السائد في حالة عدم وجود عقود أو تراخيص.
- ويجب أن يكون أحد طرفي التعاقد على علم بهذه الفروق في الأسعار إما بالممارسة أو بموجب القانون.

ومن المفترض أن يكون هناك أماكن لتسويق وبيع مثل هذه العقود والتراخيص، كما أنّه يجب تسجيل هذه العقود والتراخيص العملية/الإجرائية في الحسابات وذلك ليكون المالك أو صاحب الحق في هذه العقود على دراية كاملة بفروق الأسعار.

17-10 وتمثل أصول التسويق أو أصول الشهرة التجارية المشتراة جزء أو كل من صافي/إجمالي ما تملكه الوحدة المؤسسية . ويتم تسجيلهم فقط عندما يتم شراء الوحدة المؤسسية كاملة أو عندما يباع جزء من أصول هذه الوحدة لوحدة مؤسسية أخرى.

الجدول 10-1: حساب رأس المال -- شكل موجز -- التغيرات في الأصول

المعاملات وبنود التوازن	الشركات غير المالية	الشركات المالية	الحكومة العامة	الأسر المعيشية	المؤسسات غير الهادفة للربح التي تخدم الأسر المعيشية	الاقتصاد الكلي	بقية العالم	السلع و الخدمات	المجموع
إجمالي تكوين رأس المال	308	8	38	55	5	414			414
صافي تكوين رأس المال	151	4-	11	32	2	192			192
إجمالي تكوين رأس المال الثابت	280	8	35	48	5	376			376
إهلاك رأس المال الثابت	157-	12-	27-	23-	3-	222-			222-
إجمالي تكوين رأس المال الثابت حسب نوع الأصول									
التغيرات في المخزونات	26	0	0	2	0	28			28
استحواذ النفائس مطروحا منه التخلص منها	2	0	3	5	0	10			10
استحواذ الأصول غير المنتجة مطروحا منه التخلص منها	7-	0	2	4	1	0			0
تحويلات رأسمالية مستحقه									
تحويلات رأسمالية مدفوعة								0	0
صافي الإقراض(+) صافي الاقتراض(--)	56-	1-	103-	174	4-	10	10-		0

3- هيكل/ بنية حساب رأس المال

الادخار

18-10 ويمثل الجانب الأيمن لحساب رأس المال التغيرات في قيمة الخصوم/ الالتزامات وكذلك إجمالي/صافي القيمة. و صافي الادخار ناتج بند الموازنة (والذي يعتبر من أولى البنود المسجلة على الجانب الأيمن) مطروحا منه حساب الدخل و صافي الادخار. فعندما تكون النتيجة قيمة موجبة فإنّ صافي الادخار يمثل ذلك الجزء الخاص بحساب الدخل المتاح الذي لم يتم إنفاقه في السلع الاستهلاكية والخدمات ولذلك فانّه يجب أن يستخدم في الحصول على الأصول المالية (النقدية) وغير المالية أو يستخدم في تسديد الالتزامات والمستحقات المالية. وعندما تكون النتيجة قيمة سالبة فان صافي الادخار هو الدخل المتاح مخصوما منه الإنفاق الاستهلاكي الفعلي. و عليها فيجب أن تمول الزيادة عن طريق التخلص من الأصول أو تكبد التزامات جديدة.

التحويلات الرأسمالية

19-10 وتعتبر التحويلات الرأسمالية تحويلات غير مدفوعة الأجر/دون مقابل وفيها إمّا يحصل الطرف الذي يقوم بالتحويل على الموارد المالية الناتجة من التصرف في الأصول (سواء كانت نقدية أو في صورة مخزونات) متنازلا عن كافة الدعاوي والمطالب الماليّة، أو يكون الطرف المستلم للتحويلات مجبرا على اكتساب تلك الأصول أو كما في حالات أخرى يحدث كلا الأمرين السابقين.

وهذه التحويلات الرأسمالية غالبا ما تكون كبيرة أو متفاوتة في القيمة ولكن هذا الاختلاف لا يشكل فارقا في تحديد كونها تحويلات رأسمالية أو جارية. وإذا كان هناك شكا في ذلك فيستحسن اعتبارها كتحويلات جارية.

20-10 وتعتبر التحويلات الرأسمالية المستلمة زيادة في صافي القيمة وعلى ذلك فهي توضح/تمثل في الجانب الأيمن لحساب المستلم. وكما هو متفق عليه فإنّ قيمة المبالغ المدفوعة توضح على الجانب الأيمن من الحساب ولكن بقيمة سالبة (حيث تمثل انخفاضا واضحا في صافي القيمة) بالنسبة للقائم بالدفع.

التغيرات في صافي القيمة المالية التي تعزى إلى الادخار و التحويلات الرأسمالية:

21-10 وتعتبر جميع البنود الموجودة على الجانب الأيمن من الحسابات بمثابة تغيرات في صافي

القيمة الناجمة عن الادخار والتحويلات الرأسمالية كما أنها لا تعد بندا موازنا. وتمثل تلك التغيرات الناجمة عن الادخار والتحويلات الرأسمالية كلا القيمتين (الموجبة والسالبة) والمتاحة للوحدة المؤسسية أو القطاع وذلك من أجل استحواذ الأصول المالية وغير المالية.

استحواذ الأصول غير المالية مطروحا منه قيمة التصرف فيها:

22-10 يسجل الجانب الأيسر من حساب رأس المال مقدار التغير في صافي القيمة الناتجة عن الادخار. بينما تستخدم التحويلات الرأسمالية لاقتناء الأصول غير المالية ويسجل مقدار ما تبقى من استحواذ الأصول المالية أو الخصوم في الحساب المالي. أمّا عن المصادر الناتجة عن التصرّف في الأصول فهي أيضا تظهر كقيم سالبة على الجانب الأيسر من الحساب. و كذلك بالمثل بالنسبة للأصول المشتراة والمباعة وكذلك الأصول المالية التي إمّا أن تكون مكتسبة أو تم التصرّف فيها من خلال وسائل إنتاج الاستخدام الخاص.

23-10 ويوجد في حساب رأس المال ثلاثة نقاط أخرى خاصة بإجمالي/ صافي التغيرات التي تطرأ على قيم الأصول غير المالية وهم:

أ. إجمالي تكوين رأس المال
ب. إهلاك رأس المال الثابت.
ج. الأصول غير المالية وغير المنتجة مخصوما منها قيمة الأصول التي تم التصرف فيها

و سوف نتناول معالجة كل من هذه الفئات من التغير في الأصول بالشرح لاحقا في هذا الفصل.

24-10 إن إجمالي تكوين رأس المال يوضّح قيمة الأصول المنتجة مخصوما منها قيمة الأصول التي تم التصرف فيها وذلك من أجل تكوين رأس المال الثابت والمخزونات أو النفائس, كما انه من المحتمل (إن لم يكن بشكل حاسم) أن يكون إجمالي رأس المال للوحدة المؤسسية الفردية أو القطاع قيمة سالبة إذا تم بيع ما يكفي من أصولها الحالية إلى وحدات أو قطاعات أخرى.

الجدول 1-10: حساب رأس المال -- شكل موجز -- التغيرات في الخصوم و صافي القيمة المالية

المعاملات وبنود التوازن	الشركات غير المالية	الشركات المالية	الحكومة العامة	الأسر المعيشية	المؤسسات غير الهادفة للربح التي تخدم الأسر المعيشية	الاقتصاد الكلي	بقية العالم	السلع و الخدمات	المجموع
صافي الادخار	71	2	62-	192	2	205			205
الميزان الخارجي الجاري							13-		13-
إجمالي تكوين رأس المال								414	414
صافي تكوين رأس المال								192	192
إجمالي تكوين رأس المال الثابت								376	376
إهلاك رأس المال الثابت								222-	222-
إجمالي تكوين رأس المال الثابت حسب نوع الأصول									
التغيرات في المخزونات								28	28
استحواذ النفائس مطروحا منه التخلص منها								10	10
استحواذ الأصول غير المنتجة مطروحا منه التخلص منها								0	0
تحويلات رأسمالية مستحقه	33	0	6	23	0	62	4		66
تحويلات رأسمالية	16-	7-	34-	5-	3-	65-	1-		66-

مدفوعة								
التغيرات في صافى القيمة التي تعزى إلى الادخار و التحويلات الرأسمالية	88	5-	90-	210	1-	202	10-	
								192

25-10 إهلاك رأس المال الثابت هو التناقص في قيمة الأصول الثابتة الممتلكة أو المستعملة في الإنتاج أثناء الفترة المحاسبية و هو يحدث كنتيجة للتدهور المادي أو القدم أو التلف العرضي العادي. وكما هو متبع في نظام الحسابات القومية, فان بند الموازنة الناتج من استخدام حساب الدخل هو صافي الادخار, وهو ما يعكس حقيقة أن صافي القيمة يقل بمقدار إهلاك رأس المال الثابت، و كذلك قيمة انخفاض الأصول الثابتة في نفس الفترة. و حيث أن حساب رأس المال صمم لتوضيح الطريقة التي يزداد بها صافي القيمة عن طريق استحواذ الأصول غير المالية ، لذلك فان هذا المقدار يجب أن يكون تعويض عن قيمة امتلاك الأصول الثابتة الجديدة, و حيث أن الإضافة لمخزون الأصول الرأسمالية الثابتة هو صافي القيمة, فان أهلاك رأس المال الثابت يسجل كتغير سالب في الأصول و يوضع على جهة اليسار لحساب رأس المال.

26-10 إذا لم يتم قياس إهلاك رأس المال الثابت(بسبب نقص البيانات) بشكل عملي، فان الرقم الادخاري الناتج من استخدام حساب الدخل يجب أن يكون إجمالي. و في هذه الحالة فانه لا يوجد قيد أو بند لإهلاك رأس المال الثابت في حساب رأس المال . و إذا حذف استهلاك رأس المال الثابت من كلا جانبي الحساب فان بند الموازنة للحساب يجب أن لا يتأثر . و يشتق صافي الإقراض أو الاقتراض بهذه الكيفية إذا تم تقدير استهلاك رأس المال الثابت أو لم يتم, و إذا لم يقدر استهلاك رأس المال الثابت فان الحسابات المتراكمة لا تسجل جميع التغير بين ميزانيتين عموميتين متتاليتين.

27-10 و يشير البند المتبقي على الجانب الأيسر من حساب رأس المال إلى الأصول غير المالية وغير المنتجة, و أن القيمة الكلية للاستحواذ مخصوما منها قيمة التصرف في الأصول غير المالية غير المنتجة قد تكون موجبة أو سالبة. و بما أن الموارد الطبيعية التي تمتلكها الوحدات متواجدة فعليا أو نظريا ، فان هذا الجزء لا يمثل شيء بالنسبة للاقتصاد ككل (هناك استثناء بخصوص الأراضي المشتراة من قبل الحكومة الأجنبية لإقامة سفارة أو قاعدة عسكرية) ومع ذلك ، قد يكون هناك تعاملات في عقود البيع والشراء وعقود الإيجار والتراخيص أو أصول التسويق مع الوحدات غير المتواجدة فعليا.

صافي الإقراض أو الاقتراض

28-10 يعرف البند الموازن لحساب رأس المال المعروف بصافي الإقراض أو الاقتراض على انه صافى الادخار مضافا آلية التحويلات الرأسمالية المستلمة مخصوما منها التحويلات الرأسمالية المدفوعة مطروحا منها قيمة الاستحواذ ناقص قيمة التصرف للأصول غير المالية بعد طرح استهلاك رأس المال الثابت). إذا كانت القيمة سالبة فإنها تبين كمية الموارد المتبقية لأغراض الاقتراض أو التي بحاجه للاقتراض. و حتى إذا لم تكن الأموال قد أقرضت و ظلت نقدا ، أو وضعت كوديعة مصرفية ، فان صاحب الالتزامات النظيرة و المماثلة التي تمثلها هذه الأصول المالية قد يقترض من الوحدة الحاملة للأموال النقدية أو الوديعة المصرفية.

29-10 يعد التماثل النظري بين بنود التوازن لحساب رأس المال و الحساب المالي سمة هامة من خصائص مجموعة الحسابات ككل. فما يقترض من وحدة واحده يجب أن يكون قد تم إقراضه لوحدة آخري والعكس . فالتماثل النظري بين بنود الموازنة تتيح مراجعة الاتساق العددي لمجموعة الحسابات ككل ، على الرغم من أنه من المرجح في التطبيق العملي أن يختلفا ويتباينا بندى الموازنة بسبب وقوع أخطاء في القياس.

30-10 في نظام الحسابات القومية، وخاصة في بنود الموازنة، فان صافي البدء يعني استبعاد استهلاك رأس المال الثابت. أما في حالة صافي الإقراض فالوضع يختلف حيث انه يمثل الفرق بين تلك الأصول المتزايدة لجعل الأموال متاحة لوحدات أخرى و الوحدات التي تسحب أموال من وحدات الأخرى.

ب . إجمالي تكوين رأس المال:

31-10 يقاس إجمالي تكوين رأس المال بمجموع قيمة إجمالي تكوين رأس المال الثابت ، والتغيرات في المخزونات , و قيمة استحواذ النفائس مخصوما منه قيمة التخلص منها. و قبل مناقشة القيود/ النقاط التي يتم تسجيلها تحت كل من هذه البنود بالتفصيل ، فانه من الضروري توضيح غطاء البند وتطبيق قواعد المحاسبة مثل التثمين ، و وقت التسجيل وتحديد الملكية.

1. إجمالي تكوين رأس المال الثابت

32-10 يقاس إجمالي تكوين رأس المال الثابت بمجموع قيمة استحواذ منتج ما من الأصول الثابتة مخصوما منه قيمة الأصول الثابتة التي تم التصرف فيها خلال الفترة المحاسبية مضافا إليه بعض النفقات المحددة على الخدمات إلى قيمة الأصول غير المنتجة الناتجة عن نشاط إنتاجي لوحدات مؤسسية. و لتأكيد و ضمان أن إجمالي تكوين رأس المال الثابت قد تم تعريفه بدقة, فإن هناك ضرورة أوليه لتحديد ما يدخل في تعريف الأصل الثابت أو لا و ما هي الإعمال و الأنشطة التي تعامل على أنها تضيف قيمه للأصول غير المنتجة.

حد الأصل

33-10 إن كل السلع و الخدمات الموردة للاقتصاد بوسائل الإنتاج و الاستيراد أو التصرف في الأصول المنتجة يجب استخدمها للأغراض التصدير و الاستهلاك (الوسيط أو النهائي) أو كجزء من تكوين رأس المال. والخط الحدي بين المنتجات التي تظل و المستخدمة في الاستهلاك و تلك التي تستخدم لتكوين رأس المال يعرف بحد الأصل. و يتكون حد الأصل للأصول الثابتة من السلع والخدمات التي تستخدم في الإنتاج لمدة لا تزيد عن اكثر من عام.

34-10 و هناك استثناءان من حد الأصل يجدر الإشارة إليهما في بداية الحديث, الأول: أن السلع الاستهلاكية المعمرة لا تعامل على أنها أصول ثابتة. و أن الخدمات الناتجة من السلع المعمرة تعد خدمات منزلية خارج فاصل إنتاج نظام الحسابات القومية SNA . فعلى سبيل المثال ، إذا نظر للغسالة على أنها أصل ثابت، فان حد الإنتاج يتمدد ليشمل جميع خدمات الغسيل ، سواء كانت آليّة أو يدوية. و يقيد حد الإنتاج لخدمات الغسيل إلى تلك الخدمات المقدمة لوحدات أخرى ، و لكنها تشتمل على كلا من الخدمات الآلية و اليدوية. وعلى الرغم من ذلك فإن الملاك أو السكان والمقيمين لا يعاملوا كسلع استهلاكية ولكن يندرجون تحت مفهوم حد الأصل. و يعامل الملاك و المقيمين في المنازل كأصحاب مؤسسات فردية منتجة لخدمات الاستهلاك الشخصي.

35-10 و الاستثناء الثاني عملي أكثر منه نظري و يختص بالأدوات الصغيرة. فبعض السلع يمكن استخدامها مرارا وتكرارا ، أو باستمرار ، في الإنتاج على مدى سنوات عديدة, و لكنها ربما تكون صغيرة وغير مكلفة و تستخدم لتنفيذ عمليات بسيطة نسبيا. ومن أمثلتها الأدوات اليدوية كالمناشير و المجازف والسكاكين والفؤوس والمطارق والمفكات و مفاتيح الربط و الفك. و إذا جاءت النفقات على هذه الأدوات بمعدل ثابت إلى حد ما ، وإن قيمتها صغيرة مقارنة بالنفقات الأكثر تعقيدا على الآلات والمعدات ، فانه من المناسب معاملة هذه الأدوات كمواد ولوازم تستخدم للاستهلاك المتوسط. و هناك حاجة إلى بعض المرونة، ولكن بالاعتماد على الأهمية النسبية لهذه الأدوات. ففي البلدان التي تمثل هذه الأدوات فيها جزءا ملحوظا من قيمة إجمالي البضاعة المخزونة لصناعة السلع الاستهلاكية المعمرة فإنها يمكن أن تعامل كأصول ثابتة , و أن الاستحواذ عليها أو التصرف فيها من قبل منتجيها يسجل تحت بند إجمالي تكوين رأس المال الثابت.

36-10 ليس من الضروري أن تكون كل البضائع داخل حد الأصل قد أنتجت حديثا. و حيث أن الأصول طويلة العهد ، فإنها قد تتغير ملكيتها ، ولكنها تستمر كأصول ثابتة لأصحابها الجدد. وعليها فمن المهم تعريف ماهية الأصول الثابتة وكيف تعامل عند قياس إجمالي تكوين رأس المال الثابت.

37-10 ليس من السهل إدراج كافة الخدمات داخل حد الأصل, و تندرج فئات الخدمات الهامة داخل حد الأصل بسبب تأثيرها على قيمة الأصول الجديدة أو الموجودة. و هي تحسينات تدخل على الأصول الموجودة و الحالية وتكلفة ملكية نقل الأصول. سيتم تناولها أدناه بعد تعريف الأصول الثابتة الموجودة.

الأصول الثابتة الموجودة

38-10 و بما أن للأصول فترة عمر / حياة خدمة و التي قد تصل إلى 50 عاما فأكثر بالنسبة للمساكن أو غيرها من المنشات ، فقد تغير الملكية عدة مرات قبل التخلي عنها أو هدمها في نهاية المطاف ، والأصول الثابتة الموجودة هي أصول من رأس مال ثابت جرى احتيازها بالفعل من جانب وحدة أو مستعمل واحد على الأقل في وقت سابق من الفترة المحاسبية الجارية أو في فترة محاسبية سابقة .ففي كثير من البلدان ، توجد أسواق منظمة تنظيما جيدا لتسهيل شراء و بيع أنواع كثيرة من الأصول الثابتة الموجودة فعليا ، وخصوصا السيارات والسفن والطائرات والمساكن وغيرها من الهياكل و الإنشاءات. وبالفعل فأن عدد المساكن الموجودة و التي تباع وتشترى في غضون فترة زمنية معينة قد تتجاوز عدد المساكن الجديدة. وعلى الصعيد العملي فان الأصول الثابتة الحالية و المتواجدة لابد من استخدامها في الإنتاج من قبل المنتجين الحاليين, و إلا أن السلع الرأسمالية المتواجد قد تباع من قبل المالك قبل استعمالها فعليا.

39-10 و بشكل عام ، تسجل المبيعات أو المتصرفات الأخرى من السلع الموجودة ، سواء كانت أصول ثابتة أم لا, على أنها نفقات أو استحواذ سالبا. وعليها فعندما يتم نقل ملكية الأصول

الثابتة الموجودة من منتج إلى آخر ، فان قيمة الأصول المباعة ، أو المقايضة أو المنقولة و المحولة تسجل كقيمة سالبة لإجمالي تكوين رأس المال الثابت السابق وكقيمة موجبة لإجمالي تكوين رأس المال الثابت التالي. و قيمة إجمالي تكوين رأس المال الثابت الايجابي المسجلة للشراء تتجاوز قيمة إجمالي رأس المال الثابت السالبة المسجلة للبيع بمجموع قيمة تكاليف نقل الملكية التي يتكبدها المشتري. و سأوضح معاملة تلك التكاليف بمزيد من التفصيل في قسم لاحق.

40-10 عندما تتم عملية البيع بين منتجين مقيمين ، فان القيم الموجبة والسالبة المسجلة تحت بند إجمالي تكوين رأس المال الثابت يلغيا بعضهما البعض بالنسبة للاقتصاد ككل عدا تكاليف نقل الملكية. وبالمثل، إذا تم بيع أصل ثابت غير قابلة للانتقال، كبناية، لشخص غير مقيم من خلال اتفاقية/ عرف فإنّه يتم التعامل مع الأخير كأنه قد أشترى أصلاً ماليا يمتثل رأس مال لوحدة صورية مقيمة، في حين تعتبر الوحدة المقيمة هي التي اشترت الأصل و تتم عملية البيع والشراء في هذه الحالة بين مقيمين. ولكن في حالة تصدير الأصول الثابتة القابلة للنقل ، كالسفينة أو الطائرة ، فانه لا تسجل أي قيمة موجبة لإجمالي تكوين رأس المال الثابت في الاقتصاد ليعادل القيمة السالبة التي لحقت بإجمالي تكوين رأس المال الثابت الذي سجله البائع.

41-10 يمكن تصنيف بعض السلع الاستهلاكية المعمرة ، مثل السيارات ، كأصول ثابتة أو كسلع معمرة استهلاكية وهذا يتوقف على الملكية والغرض الذي تستخدم من اجله. و إذا تم نقل ملكية مثل هذه السلع من مشروع إلى أسرة معيشية لاستخدامها في الاستهلاك النهائي فأن المشروع يسجل بقيمة سالبة لإجمالي تكوين رأس المال الثابت, إما نفقات استهلاك الأسر المعيشية تسجل كنفقات موجبه. و إذا حاز مشروع مركبة مملوكة للأسرة معيشية، فإنها تسجل بوصفها استحواذ أصل ثابت "جديد" من خلال المشروع، مع أنها سلعة موجودة و أيضا كنفقات استهلاكية سالبة من قبل الأسرة. و يحدث نفس التعامل مع واردات السلع المستخدمة التي يحتازها منتجين مقيمين.

42-10 وهكذا ، فمن الممكن أن يكون تكوين رأس المال الثابت الإجمالي لوحدة مؤسسية بمفردها سالبا نتيجة للبيع أو التصرف في الأصول الثابتة الموجودة ، على الرغم من انه من غير المرجح أن تكون القيمة الكلية لإجمالي تكوين رأس المال الثابت سالبة بالنسبة لمجموعات كبيرة من الوحدات - القطاعات الفرعية أو قطاعات الاقتصاد ككل .

التحسينات الرئيسية التي تدخل على الأصول الموجودة

43-10 قد يتخذ إجمالي تكوين رأس المال الثابت شكل إدخال تحسينات على الأصول الثابتة الموجودة فعليا ، مثل المباني أو برامج الحاسوب الجاهزة ، أو أصول ملموسة غير منتجة، كالأراضي، والتي تزيد من قدرتها الإنتاجية ، و تطيل زيادة حياة خدمتها ، أو كليهما. و بحكم التعريف فقد لا يؤدي إجمالي تكوين رأس المال الثابت إلى إنشاء أصول جديدة يمكن تحديد قيمتها بشكل منفصل و مستقل ، ولكن لزيادة في قيمة الأصل الذي تم تحسينه. وبناء عليه ، فانه الأصل الذي دخل عليه التحسين الذي هو من الآن فصاعدا ذو صلة بنظام الحسابات القومية و التي بناء عليها يجب احتساب استهلاك رأس المال الثابت في وقت لاحق.

44-10 يتم إجراء معاملة مختلفة لإدخال تحسينات على الأراضي في حالتها الطبيعية . وفي هذه الحالة تعامل التحسينات كإنشاء أصول ثابتة جديدة ، وهى لا تعد كخطوة لارتفاع و زيادة قيمة الأصول الطبيعية . أما إذا تم تحسينها مرة واحدة أو مرات عديدة ، فانه يتم تطبيق المتابعة العادية للإدخال التحسينات على الأصول الثابتة الموجودة.

45-10 يعد الاختلاف بين أعمال الصيانة والإصلاح العادية و التحسينات التي تدخل على الأصول الثابتة الموجودة كقيمة تكوين رأس المال غير واضحة المعالم, و تشكل استهلاكا متوسطا. . وكما هو موضح في الفقرات من 6،226 إلى 6,229 فان أعمال الصيانة و الإصلاحات العادية تتميز بسمتين:

أ. إنما أنشطة يجب القيام بها بصورة منتظمة من أجل إطالة مده الأصل الثابت للعمل فترة أطول من الفترة المتوقعة لمدة حياة الخدمة, من العمر الافتراضي المتوقع. فالمالك أو المستخدم لهذا الأصل ليس لديه أي خيار سوى الاضطلاع والقيام بأعمال الصيانة والإصلاح العادية للاستمرار استخدام الأصل في الإنتاج.

ب. أن أعمال الصيانة والإصلاحات العادية لا تغير أداء الأصول الثابتة ، أو قدرتها الإنتاجية أو الفترة المتوقعة لمدة حياة الخدمة. فهما يعملا من أجل الحفاظ على الأصل في حالة جيدة للعمل ، حتى إذا لزم الأمر استبدال الأجزاء التالفة بأجزاء جديدة من نفس النوع.

46-10 ومن ناحية أخرى ، لكي تشكل إدخال التحسينات على الأصول الثابتة إجمالي تكوين رأس المال الثابت يجب أن تتجاوز متطلبات الصيانة العادية و الإصلاح، و يجب إحداث تغييرات جوهرية في بعض خصائص الأصول الثابتة الموجودة .و التي يمكن أن تتميز بالخصائص التالية:

أ. أن قرار ترميم وإعادة بناء أو توسيع الأصل الثابت هو قرار استثماري مدروس والذي قد يمكن اتخاذه في أي وقت ، حتى عندما تكون السلعة في حالة عمل جيدة و انه ليس هناك حاجة لإصلاحها. و كثيرا ما تعهد الترميمات و الإصلاحات الجوهرية للسفن و المباني أو الهياكل/ الإنشاءات الأخرى قبل مدة لا بأس بها من انتهاء عمرها الافتراضي أي فترة حياة الخدمة الطبيعية.

ب. و تزيد أعمال الترميمات و إعادة البناء من أداء أو قدرة إنتاج الأصول الثابتة الموجودة أو إطالة فترة الخدمة المتوقعة لها أو كليهما. و إن توسيع أو تمديد مبنى أو هيكل يشكل تغيير كبير و رئيسي في هذا المفهوم، وكما ينطبق هذا المفهوم على إعادة الهيكلة الداخلية لمبنى أو سفينة و على إدخال توسعات رئيسية أو تعزيز نظام البرامج الجاهزة الموجودة فعليا بها.

47-10 من الصعب وضع معايير موضوعية بسيطة و التي تمكن من التمييز بين التحسينات و أعمال الإصلاح. فيمكن القول أن الإصلاح يأتي لتحسين الأداء أو لزيادة فترة خدمه الأصل الذي لم يصلح .فعلى سبيل المثال ، قد تتوقف بعض الآلات عن العمل نهائيا بسبب عطل في جزء صغير بها و مع ذلك فان استبدال هذا الجزء لا يشكل نسبة في إجمالي تكوين رأس المال الثابت . وهكذا فأنة يتعين تحديد التحسينات إما عن طريق التغير في خصائص الأصول الثابتة كالحجم والشكل والأداء ، والقدرة ، أو فترة حياة الخدمة المتوقعة، أو من خلال حقيقة أن التحسينات ليست نوعا من التغير التي لوحظ أنها تجرى بشكل روتيني مع الأصول الثابتة من نفس النوع ، و كجزء من الصيانة العادية وإصلاح البرامج.

التكاليف المترتبة على الاستحواذ أو التصرف في الأصول

48-10 غالبا ما تكون عملية شراء الأصول الثابتة إجراء معقد تتطلب أتعاب محامين لتأسيس الملكية القانونية للأصل ، وتكاليف المهندسين للتصديق على جودة نظام العمل... الخ. و قد يكون هناك أيضا الضرائب التي يتعين دفعها و الناجمة عن تغير ملكية هذا البند. وعلاوة على ذلك، فانه في حالة وجود آليات ضخمة فقد يكون هناك تكاليف كبيرة مصاحبة لتسليم و تركيب الآلات الضخمة و التي ربما لم تكن مدرجة في سعر الشراء.

49-10 فالفوائد المشتقة من استخدام الأصل في الإنتاج ينبغي أن تغطي هذه التكاليف فضلا عن السعر المبدئي للأصل. فقد تعامل التكاليف المترتبة على استحواذ الأصل على أنها جزء لا يتجزأ من قيمة التكوين الرأسمالي الثابت الإجمالي للوحدة. و أن القيمة التي يدخل بها الأصل في الميزانية العمومية لمالكها الجديد تشتمل على هذه التكاليف. وهذا ينطبق على كل من الأصول الجديدة و الموجودة.

50-10 و كما يمكن أن يوجد تكاليف مترتبة على استحواذ الأصول ، فقد تكون هناك أيضا تكاليف مترتبة على التخلص من أو التصرف في الأصول. و بعض منها تكون موازية للتكاليف المصاحبة للاستحواذ، فعلى سبيل المثال، الرسوم القانونية و تكاليف أعادة التركيب. ومع ذلك ، ففي حالة بعض الأصول المهمة و الكبيرة ، مثل منصات النفط و محطات الطاقة النووية، قد يكون هناك أيضا تكاليف رئيسية مرتبطة بوقف تشغيل الأصول في نهاية فترة عمر الأصل. و في بعض مواقع الأراضي ، مثل تلك المستخدمة لسكب النفايات قد تكون هناك تكاليف كبيرة مرتبطة بتأهيل إعادة الموقع. ويشار إليهما مجتمعة على أنهما التكاليف النهائية.

51-10 كل التكاليف المرتبطة بالاستحواذ أو التصرف في الأصول يمكن وصفها كأصول تكاليف نقل الملكية. و تكاليف نقل الملكية تتكون من الأنواع التالية من البنود:

- جميع الرسوم المهنية أو العمولات التي تكبدتها كلا الوحدات سواء باستحواذ أو التصرف في الأصول كالرسوم المدفوعة/ من أتعاب المحامين و وكلاء العقارات و المهندسين ، و كذلك العمولات التي تدفع إلى وكلاء العقارات ودلالين المزادات.
- أي تكاليف للنقل والتجارة في فواتير منفصلة للمشترى
- جميع الضرائب المدفوعة من الوحدة المكتسبة للأصل على نقل ملكية الأصل.
- أي ضريبة مستحقة على التصرف في الأصل.
- أي تكاليف تسليم و تركيب أو أعادة تركيب الأول والتي لم تدرج في سعر الأصل المستحوذ أو المتصرف.
- أي تكاليف نهائية تكبدتها في نهاية عمر الأصل مثل تلك المطلوبة لتقديم هيكل آمن أو لإحلال و تجديد البيئة التي يقع فيها الأصل.

52-10 وتعامل كافة تكاليف نقل الملكية كإجمالي تكوين رأس المال الثابت فهي مدفوعة من قبل المشتري والبائع للأصل بناء على نوع الوحدة التي تتحمل مسؤولية تلك التكاليف. أمّا عن وقت تسجيل هذه الأسعار فسيتم مناقشته أدناه. وتحذف هذه التكاليف باستهلاك رأس المال الثابت على مدار الوقت المتوقع أن يحصل فيه المالك الجديد على الأصل كما هو واضح في الفصل الخاص باستهلاك رأس المال الثابت فيما عدا الجزء الخاص بالتكاليف النهائية التي يجب أن يتم حذفها طوال مدة بقاء الأصل.

وقت القيد / التسجيل:

53-10 إن القاعدة العامة لوقت تسجيل استحواذ/ امتلاك الأصول الثابتة مطروحا منه قيمة التصرف في هذه الأصول تكون مرهونة بالوقت الذي يتم فيه نقل ملكية هذه الأصول الثابتة للوحدة المؤسسيّة التي تستخدم هذه الأصول في عملية الإنتاج. باستثناء حالتين طارئتين حيث يختلف وقت التسجيل المتفق عليه عن الوقت الذي أنتجت فيه هذه الأصول الثابتة. كما أنه ليس من الضروري أن يكون وقت التسجيل هو نفس الوقت الذي تستخدم فيه هذه الأصول في عملية إنتاج البضائع والخدمات الأخرى.

54-10 ويقصد بهاتين الحالتين السابقتين الوقت الذي تستغرقه/تأخذه الأصول لإنتاج مشاريع البناء وكافة الموارد/المصادر البيولوجية اللازمة للزراعة. وتعتبر مشاريع البناء الغير مكتملة والمزارع والحيوانات الصغيرة كأعمال قيد التنفيذ ويعاد تصنيفهم كرأس مال ثابت بدلا من كونهم مخزونات وذلك عندما يتم الانتهاء منهم وتسليمهم للوحدة المؤسسية التي بدورها تستخدمهم كأصول ثابتة. ولكن عندما يتم إنتاج هذه الأصول للحساب الخاص فإنّها تسجل كأعمال منتهية التنفيذ مثل تكوين رأس المال الثابت.

55-10 وعندما يتم التطوير والتوسع في هذه الأصول بموجب عقد البيع فإنّ المنتج يقوم بتسجيل الأعمال قيد التنفيذ كالمعتاد ولكن عندما يتم تحديد مرحلة المدفوعات يتم اعتبار هذه المدفوعات كشراء لأصول ثابتة أو كإتمام لمصلحة تجارية فقط إذا تجاوزت قيمة مرحلة الدفع قيمة العمل القائم . ومن بعد ذلك يتم تسجيل العمل/المشروع كرأس مال ثابت من حق المالك النهائي حتى استنفاذ الائتمان التجاري. وفي حالة عدم وجود عقد متفق عليه للبيع فإنّه يجب تسجيل المخرجات الناتجة من المشروع كأعمال قيد التنفيذ أو شيء ملحق ب/تابع لمخزونات البضائع الجاهزة للاستخدام والمكتملة الإنتاج. وكمثال على ذلك تعد الوحدات السكنية غير المكتملة كجزء من مخزونات البضائع الكاملة والتي يمتلكها المنتجون وذلك حتى يتم بيعهم أو الحصول عليهم من قبل الساكنين.

<u>ملكية الأصول:</u>

56-10 ففي معظم الحالات ، تحسب ملكية الأصول الثابتة بشكل مباشر فهي الوحدة التي تحصل على الأصول لاستخدامها في عملية الإنتاج. وعلى الرغم من ذلك فإنه يوجد ثلاثة حالات استثنائية يجب أخذها في الاعتبار. الأول يتعلق بالأصول الخاضعة للعقود المالية ، والثاني فيتعلق بالأصول المنتجة بمجهود تشاركي، و الثالثة تتعلق بالأصول العقارية التي يمتلكها غير المقيمين.

57-10 <u>الإيجار المالي</u> هو عقد بين المؤجر والمستأجر يشتري بموجبه المؤجر المعدات ويتعاقد المستأجر على دفع إيجارها، ويمكن المؤجر استعادة جميع أو تقريبا جميع تكاليفه بما فيها الفائدة على مدة العقد. وهذا الأسلوب هو بديل للاقتراض لتمويل شراء الآلات والمعدات . وتتميز الإيجار المالي بانتقال جميع مخاطر الملكية وفوائدها بحكم الواقع من المالك القانوني للسلعة المؤجرة إلى المستأجر وهذا يختلف عن التأجير التشغيلي. ويصبح المستأجر مالكا اقتصاديا للأصل حتى وإن ظل المؤجر مالكا قانونيا. وفي هذه الأحوال يسجل الأصل لحساب المستأجر كطريقة لسداد الدين الذي عليه للمستأجر. ويتم تسجيل الأصل بعد ذلك في الميزانية العمومية للمستأجر وليس للمؤجر. ويمكن اعتبار دفع المستحقات بموجب الترتيبات المسبقة والمتفق عليها في العقد كطريقة لإعادة تسدين الدين وكذلك تسديد الفوائد وتكلفة الخدمة. وهناك العديد من تفاصيل هذه الترتيبات المتفق عليها من قبل المؤجرين والمستأجرين والوارد ذكرها في الفصل السابع عشر.

58-10 وقد يكون هناك العديد من المباني الأخرى التي يتم بناؤها لحساب خاص مشترك أو للأهالي والأسر كما في الطرق والمباني والكباري وما إلى ذلك. وبعد الانتهاء من أعمال البناء تنتقل هذه المنشآت والمباني لحساب بعض الوحدات الحكومية التي بدورها تتولى مسؤولية الحفاظ عليها. وعندما تتم عملية انتقال الملكية فإنه يتم إلغاء إجمالي تكوين رأس المال الثابت للحساب الخاص والمنسوب لمجموعة من الملاك وذلك بسبب القيمة السالبة لإجمالي تكوين رأس المال الثابت والتي هي الأخرى تنتج من التحويلات الرأسمالية العينيّة التي تتبناها الوحدة الحكومية. أما عن الجزء المتبقي من إجمالي تكوين رأس المال النهائي والثابت فهو يخص الوحدة الحكومية نتيجة حصولها /استحواذها على الأصل من خلال تلك التحويلات الرأسمالية العينية. وفي حالة عدم وجود هذه التحويلات أو استمرار بقاء المبنى /المؤسسة في حيازة الملكية المشتركة للأهالي والأسر المتعهدة بالبناء فأنه من الواجب إنشاء NPISH لتوفير الخدمات الجماعية.

59-10 ومن أهم النقاط التي يجب أن تأخذ بعين الاعتبار عند تحديد الملكية الأصول المبنية في إطار مبادرة التمويل الخاص والتي قد توصف بأنها تعادل القوة الشرائية (شراكة القطاعين العام والخاص) أو توصف بأنها BOOT أي مخطط البناء ثم التمليك ثم التشغيل ثم نقل الملكية. وتكون هذه المخططات خاضعة للتدقيق المحاسبي في نفس وقت التسجيل أو التدوين, وفي الفصل الثاني والعشرين شرح كامل

ومفصل لهذه المخططات و كيفية توزيع الملكية بشكل مؤقت.

60-10 جميع المباني والمنشآت الموجودة ضمن الأراضي التي تخضع للنشاط الاقتصادي تعتبر من حق الوحدات المقيمة. ومن ناحية أخرى فانه يجب إنشاء وحدة وطنية مقيمة هذا في حالة أن المالك الاقتصادي أو المستأجر بموجب عقد مالي لا يمكن اعتبارها كوحدة مقيمة بشكل دائم، وعلى ذلك فانه من المفترض أن تشتري /تستأجر الوحدة الوطنية المقيمة البناء أو المنشأة. أما عن المالك القانوني فمن المفترض أن يكون له نفس المقدار من الأسهم في الوحدة الوطنية المقيمة، وعندما يتم امتلاك جزء من المبنى أو المنشأة من قبل الوحدة الوطنية وجزء آخر من قبل وحدة غير مقيمة أخرى فهنا تأتي الحاجة للوحدة القومية المقيمة لتكون إلى جانب كلا من المالكين (القانوني والاقتصادي) ممتلكة حصة مناسبة من الأسهم.

التقييم/ التثمين:

61-10 العناصر التي تدخل ضمن عمليتي استحواذ و تصريف الأصول الثابتة مدرجة كالتالي :

أ. قيمة الأصول الثابتة التي تم شراؤها
ب. قيمة الأصول الثابتة المكتسبة عن طريق المقايضة و المبادلة
ج. قيمة الناتجة من الأصول الثابتة كما في تحويلات رأس المال النوعية
د. د. قيمة الأصول الثابتة والتي يحتجزها المنتجين من أجل استعمالهم الشخصي ، بما في ذلك أي قيمة الأصول الثابتة يجري إنتاجها على نفقات الحساب الخاص التي لم يتم إنجازها بعد.
ه. قيمة الأصول الثابتة القائمة المباعة
و. قيمة الأصول الثابتة الموجودة و المستردة بالمقايضة
ز. قيمة الأصول الثابتة المستردة من تحويلات رأس المال العينية.

وتشمل البنود من (أ) إلى (د) على الأصول الجديدة ، و القائمة أو الموجودة قيمة التحسينات/و التطويرات الطارئة على الأصول ، وتكاليف نقل الملكية في ظل هذه الأصول. أما البنود من (ه) إلى (ز) تشمل التخلص من الأصول التي قد يتوقف استخدامها كأصول ثابتة من قبل ملاكها الجدد : على سبيل المثال ، المركبات المباعة من قبل المؤسسات/الشركات على الأسر لاستخدامهم الشخصي ، الأصول التي ألغت أو هدمت من قبل ملاكها الجدد والأصول التي يتم تصديرها.

62-10 أمّا عن الأصول الثابتة التي تم الحصول عليها من المقايضة فهي تقدّر بالأسعار التي يضعها المشترون مضافا إليها تكاليف نقل الملكية. ولكن الضرائب على المنتجات وتكاليف نقل الملكية لا تطبق بشكل عملي ولذلك فإنّ الأسعار التي يضعها المشترون لا تختلف عن الأسعار الأساسيّة للأصول. يتم تقدير كلا من الأصول الثابتة الناتجة لإجمالي رأس المال الثابت والخاص أو تحويلات الأصول العينية إمّا بأسعارها الأساسية أو بسعر تكلفة إنتاجهم وذلك عندما تكون الأسعار المقدرة لهم من قبل المشترين غير مرضية.

63-10 وهناك العديد من الأمور والاعتبارات التي يجب أن تطبق على الأصول الثابتة والناتجة من الشراكة في البناء على يد مجموعة من الأهالي والأسر. وإن كان من الضروري أن تقدر قيمة الأصول على أساس التكاليف وبدون حساب تكاليف الجهد المبذول لإنتاجها فان هذه التكاليف المدفوعة لقاء عملية الإنتاج يجب أن تدخل من ضمن حساب تكاليف الإنتاج النهائية وذلك من خلال تحديد معدلات متفق عليها للأجور. وإذا حدث خلاف ذلك فانه يعني أن تقل قيمة البناء بعد أن تكتمل عملية بناءه. ومع ذلك فإنّ هذا التقدير للأجور لا يعتبر تعويضا للعاملين والموظفين ولكنه يعتبر دخلا إجماليا مختلط. ويخصص/ يرجع هذا الدخل للأسر والأهالي التي من المفترض أن تستخدمه في شراء بناء/ مسكن مكتمل. ولكن إذا تم تسليم هذا البناء للحكومة يصبح إجمالي تكوين رأس المال بقيمة سالبة وتقوم الجماعة المسئولة عن البناء بدفع تعويضا جراء شرائها للأصل، وبذلك يأخذ إجمالي تكوين رأس المال الثابت قيمة موجبة تسجّل على يد الحكومة وبالمثل بالنسبة لقيمة التحويلات الرأسمالية الخاصة بالبناء من الجماعة المشتركة في البناء إلى الحكومة.

المعاملات في الأصول الثابتة:

64-10 ويقاس إجمالي تكوين رأس المال الثابت بمجموع قيم ما يحوزه منتج ما من أصول ثابتة مخصوما منه قيمة الأصول الثابتة التي يتم التخلص منها أثناء الفترة المحاسبية بالإضافة إلى بعض الإضافات إلى قيمة الأصول الغير منتجة التي تحدث نتيجة نشاط إنتاجي لوحدات مؤسسية مثل الاستصلاح الأراضي أو تحينها أو زيادة إنتاجها. ولا يتم تسجيل إجمالي تكوين رأس المال حتى يتم تحويل ملكية الأصول الثابتة لحساب الوحدة التي تقوم باستخدامهم في عملية الإنتاج بموجب العقد المتفق عليه مسبقا. وعلى ذلك فإنّ الأصول الجديدة التي لم يتم بيعها أو التصرف فيها بعد تعد جزءا إضافيا لمخزونات البضائع الجاهزة للاستهلاك والتي أنتجها المنتجون لهذه الأصول. وبالمثل فإنّ المنتج المستورد لا يسجل كإجمالي تكوين رأس المال الثابت حتى تحصل عليه الوحدة المؤسسية التي لها حق الاستخدام والتصرف.

65-10 ويوضح الجدول الثاني قيمة التغيرات في الأصول بجانب الجدول الأول والذي وضح بنود المعاملات الخاصة بالأصول الثابتة. ومن الملحوظ أن نظام الحسابات القومية يهدف إلى

توضيح قيمة استحواذ فئات معينة من الأصول بعيدا عن قيمة الاستحواذ هذا إذا توافرت معلومات تفصيلية عن تلك القيم.

66-10 وفي هذه العروض لحساب رأس المال فإن إجمالي تكوين رأس المال الثابت يتم عرضه من خلال مجموعة من الأصول وذلك عندما تطبق مبادئ وأساسيات المحاسبة على كافة فئات وأنواع الأصول الثابتة. ويتضمن الجدول الثاني أيضا تصنيفا لتلك الأصول الثابتة والمستخدمة في نظام الحسابات القومية.

67-10 ومن الناحية الرسمية فإن نظام الحسابات القومية لا يتضمّن أي تقسيم بين الأصول المادية /الملموسة والأصول الغير ماديّة في التصنيفات، وعلى ذلك فإنّ المباني والمنشآت والآلات والمعدات والأسلحة والمصادر البيولوجية الزراعية يمكن أن تعد من هذه الأصول المادية والملموسة.

المساكن (المباني السكنية):

68-10 والمساكن هي أبنية أو جزءا من أبنية تستخدم في المقام الأول بغرض الإقامة والعيش بما في ذلك أي جزء مرتبط بها من منشآت أخرى مثل مواقف السيارات ، و تعتبر جميع المساكن بما فيها القوارب البيوت و البوارج والمساكن لمتنقلة والبيوت السيارة مباني تستخدم لتسكين الأسر المعيشية أصول ثابتة, وهذا بالإضافة إلى المتاحف والأماكن الأثرية على الرغم من أنها نادرا ما تصنف تبع هذه المساكن.

69-10 وهناك العديد من أنواع المساكن منها المباني السكنية CPC2والتي تتضمّن مسكن أو مسكنين في المبنى الواحد. هذا بالإضافة إلى أماكن الاجتماعات ودور المسنين وبيوت الشباب وملاجئ الأيتام حيث تكون هذه المساكن مكتملة ومجهزة بكافة التجهيزات.

70-10 إن التكاليف المدفوعة لتنظيف وتجهيز الموقع للبناء تعتبر جزءا من تكاليف بناء المباني السكنية الجديدة ولذلك فهي تدخل في قيمة المباني ككل.

71-10 أمّا عن المساكن الغير تامة البناء فهي أيضا تخضع لنفس قوانين المباني السكنية التي تم التحدث عنها. ويعد المستخدم النهائي مالكا لها ذلك إمّا لأنه تكبّد تكاليف البناء على حسابه الخاص أو بموجب ما هو موضح في عقد البيع والشراء.

72-10 وتدخل السكنات العسكرية أيضا ضمن المباني السكنية ذلك لأنها تستخدم لتلبية نفس المطالب والخدمات المنزلية بنفس الطرق والوسائل الموجودة في المساكن المدنية.

مباني ومنشئات أخرى:

73-10 والمقصود بالمباني والمنشئات الأخرى هي تلك المباني الغير سكنية والهياكل والتحسينات الرئيسية التي تدخل على الأراضي وكل ذلك سيتم شرحه بالتفصيل أدناه.

المباني الغير سكنية:

74-10 وتتضمن المباني الغير سكنية كافة أشكال المباني التي لم يتم تخصيصها للسكن مثل العقارات والمرافق والتجهيزات التي هي جزء لا يتجزأ من تلك المباني والمنشئات. وكما ذكرنا سابقا أنّه في حالة المباني الجديدة فإن تكاليف تجهيز وتنظيف الموقع تدخل ضمن تكاليف البناء ككل. أمّ عن المناطق الأثرية والمتاحف فهي بالتأكيد مباني غير سكنية.

75-10 وهناك أيضا العديد من أنواع المباني الغير سكنية مثل المستودعات والمؤسسات الصناعية والتجارية والأماكن الترفيهية والفنادق والمطاعم والمدارس والسجون والمستشفيات وما إلى ذلك. وعن المدارس والسجون والمستشفيات فعلى الرغم من أنها لجأ لبعض الأسر والأهالي والإفراد إلا أنه لا يمكن اعتبارها مباني سكنية حيث انعدام الإقامة الكاملة/ الدائمة.

منشآت أخرى:

76-10 ومن أهم المنشئات الأخرى التي لا تعد مباني (الطرق والصرف الصحي الخ...) وفيها أيضا يدخل تكاليف تنظيم وتجهيز الموقع ضمن تكاليف البناء كما ذكر سابقا. هذا بالإضافة إلي قضبان السكك الحديدية والإنفاق وغيرها من المنشئات المرتبطة بالتعدين واستخراج مصادر الطاقة والسدود وحواجز الفيضانات وكذلك البنية الأساسية اللازمة لتربية الأحياء المائية والمحار. وأخيرا يمكن القول انه يصعب تحديد هوية المتاحف والأماكن الأثرية أن كانت مباني سكنية أو لا.

77-10 وهناك العديد من النماذج الأخرى مثل أشغال الهندسة المدنية، والتي تشمل الطرق السريعة والشوارع، و السكك الحديدية و مدرجات المطارات؛ الجسور والطرق السريعة مرتفعة، الإنفاق ومترو الإنفاق، الممرات المائية والموانئ والسدود وغيرها من محطات المياه؛ خطوط الأنابيب وخطوط الاتصالات والطاقة الممتدة لمسافات طويلة، وأنماط وأعمال إضافية أخرى كالإنشاءات المستخدمة في التعدين والتصنيع، والإنشاءات التي تستغل في الألعاب الرياضية ووسائل الترفيه.

الجدول 2 : حساب رأس المال -- تصنيف الأصول الثابتة

المعاملات وبنود الموازنة	الشركات غير المالية	الشركات المالية	الحكومة العامة	الأسر	المؤسسات غير الهادفة للربح التي تخدم الأسر المعيشية	الاقتصاد الكلي	بقية العالم	المجموع
صافي الادخار	308	8	38	55	5	414		414
الميزان الخارجي الجاري	151	4-	11	32	2	192		192
إجمالي تكوين رأس المال	280	8	35	48	2	376		376
صافي تكوين رأس المال	157-	12-	27-	23-	3-	222-		222-
إجمالي تكوين رأس المال الثابت								
إهلاك رأس المال الثابت								
إجمالي تكوين رأس المال الثابت حسب نوع الأصول								
التغيرات في المخزونات استحواذ النفائس مطروحا منه التخلص منها	26	0	0	2	0	28		28
استحواذ الأصول غير المنتجة مطروحا منه التخلص منها المستبعدة	2	0	3	5	0	10		10
التحويلات الرأسمالية المستحقة	7-	0	2	4	1	0		0
التحويلات الرأسمالية المدفوعة								
صافي الإقراض / (+) صافي الاقتراض(--)	56-	1-	103-	174	4-	10	10-	0

78-10 تدخل النصب التذكارية العامة ضمن التكوين الرأسمالي الثابت الإجمالي , و هي معروفه بسبب أهميتها التاريخية و القومية والإقليمية والمحلية والدينية أو الرمزية الخاصة .فهي متاحة للجمهور، و غالبا ما يدفع الزوار ثمنا للدخول إليها و هي مملوكه للوحدات الحكومية و المؤسسات أو الشركات أو الأسر المعيشية الغير هادفة للربح (NPIs) ، وعادة ما تستخدم لتقديم خدمات ثقافية أو ترفيهية و ترويحية. و ضمن التكوين الرأسمالي الثابت الإجمالي , تدمج هذه النصب حسب طبيعتها ضمن المساكن أو المباني غير السكنية ، و الإنشاءات الأخرى، ويستحسن تصنيفهم مع الإنشاءات الأخرى. و يحسب استهلاك رأس المال الثابت لها بافتراض حياة خدمة طويلة لها.

التحسينات التي تدخل على الأراضي

79-10 وتتضمن التحسينات التي تدخل على الأراضي كافة الوسائل المستخدمة للزيادة في الكم و النوع أو إنتاجية الأراضي أو منع تدهورها, و الأنشطة مثل تطهير و تجريف الأراضي أو إنشاء الآبار و حفر الري و التي تعد جزء لا يتجزأ من الأراضي , يجب النظر إليها على أنها نتائج ايجابية لتلك لتحسينات, إما الأنشطة مثل إنشاء الأسوار البحرية والجسور والسدود و أنظمة الري الرئيسية و التي تحدث بالقرب من الأراضي و لكنها لا تعد جزء لا يتجزأ من الأراضي ، والتي غالبا ما تؤثر على امتلاك الأراضي لعده ملاك و غالبا ما يتم هذا بمعرفة الحكومة ، تعد نتيجة في الأصول المصنفة على أنها هياكل.

80-10 تمثل التحسينات التي تدخل على الأراضي فئة من الأصول الثابتة و التي تختلف عن أصول الأراضي غير المنتجة الموجودة قبل إجراء التحسينات. فالأراضي قبل إجراء التحسينات هي بقايا مؤثرة للأصل غير المنتج و على هذا النحو تخضع للمكاسب و الخسائر بشكل منفصل

عن سعر التغير المؤثر على التحسينات, أما في الحالات التي لا يكون من الممكن فصل قيمه الأرض قبل التحسينات و قيمه هذه التحسينات, فينبغي تقسيم الأراضي للفئة التي تمثل الجزء الأكبر من القيمة.

81-10 إن تكلفة نقل الملكية على كل الأراضي ينبغي إدراجها ضمن التحسينات التي تدخل على الأراضي.

الآلات و المعدات

82-10 تشمل الآلات والمعدات آلات النقل والمعلومات و معدات الاتصالات السلكية واللاسلكية(*ICT*) و باقي الآلات و المعدات. و كما هو موضح أعلاه, فان الآلات والمعدات التي تقع تحت التمويل ألتأجيري تعامل على أن المستخدم (المستأجر) يحوزها بدلا من اعتبارها محازة للمؤجر, و بالنسبة للأدوات الرخيصة نسبيا و التي يتم شراؤها بمعدل منتظم نسبيا, كالأدوات اليدوية, فهي مستثناة حيث تشكل جزء لا يتجزأ من المباني السكنية وغير السكنية. و كذلك أيضا الآلات والمعدات التي تمتلك للأغراض العسكرية, و نظم الأسلحة من فئة أخرى, و يستعملها العسكريون بنفس الطريقة.

83-10 إن الآلات والمعدات مثل المركبات والأثاث ، و معدات المطبخ وأجهزة الحاسوب و معدات الاتصالات التي تحوزها الأسر المعيشية لأغراض الاستهلاك النهائي لا تعد أصول ثابتة و إن استحوذها لا يعامل كالتكوين الرأسمالي الثابت الإجمالي . ومع ذلك ، فان اليخوت، المراكب ، المنازل المتنقلة و الكارفانات و,التي تستخدم كمساكن رئيسية للأسر المعيشية تعامل على أنها مباني سكنية ، و لذا فان حيازتها من قبل الأسر يندرج في تكوين لرأس المال الثابت.

معدات النقل

84-10 تتكون معدات النقل من معدات لنقل الأشخاص أو الأشياء . و من أمثلة معدات النقل، السيارات والمقطورات وأشباهها ؛ السفن ؛ و عربات السكك الحديدية وقطارات الترام وعربات السكك الحديدية ؛ الطائرات والمركبات الفضائية ، والدراجات النارية والدراجات الهوائية ، الخ. عدا المعدات التي تحصل عليها الأسر المعيشية لاستخدامها النهائي الذاتي.

معدات الاتصالات و تكنولوجيا المعلومات

85-10 معدات الاتصالات و تكنولوجيا المعلومات تتألف من الأجهزة التي تستخدم عناصر التحكم الإلكترونية وكذلك أيضا المكونات الإلكترونية التي تكون أجزاء هذه الأجهزة. وعلى الصعيد العملي, فان هذا يضيق تغطية معدات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لمعظم أجهزة الحاسوب ومعدات الاتصالات السلكية واللاسلكية.

الآلات والمعدات الأخرى

86-10 الآلات والمعدات الأخرى تتكون من تلك الآلات والمعدات التي لم تصنف من قبل .ومن أمثلتها المنتجات و غيرها من قطع الغيار والعناصر المحددة في فئات أخرى لتكوين رأس المال الثابت والمدرجة في الفئة *CPC 2.0* من التصنيف المركزي للمنتجات ، الآلات التي تستخدم للأغراض العامة 43 و الخاصة 44 و معدات المكاتب والمحاسبة والحوسبة45، والآلات والأجهزة الكهربائية46, و معدات و أجهزة الإذاعة والتلفزيون والاتصالات 47, وأجهزة المستلزمات الطبية ، والأجهزة البصرية والمهجرية و ساعات اليد و ساعات الحائط 48, و من الأمثلة الأخرى : عناصر الوقود (خراطيش) للمفاعلات النووية337 ؛ ، و ألاثاث381 ، والآلات الموسيقية 383، السلع الرياضية 384 ، و مولدات البخار423 ، باستثناء مراجل التدفئة المركزية.

المعدات العسكرية

87-10 تشتمل المعدات العسكرية على المركبات والمعدات الأخرى مثل السفن الحربية والغواصات والطائرات العسكرية والدبابات ،حاملات الصواريخ و القاذفات، الخ. و معظم المعدات العسكرية المستخدم مرة واحدة، مثل الذخيرة والصواريخ ، والقنابل وغيرها تعامل على أنها مخزون عسكري أو حربي. ومع ذلك ، فان بعض البنود ذات الاستخدام الواحد كأنواع معينة من الصواريخ البالستية ذات القدرة التدميرية العالية ، قد توفر خدمة مستمرة للردع المعتدين ولذا فإنها تلبى المعيار العام لتصنيفها كأصول ثابتة.

الأصول المفتلحة

88-10 تغطى الأصول المفتلحة المواشي و الأشجار و المحاصيل وموارد النباتات والتي تنمو وتتكاثر وتتجدد تحت رقابة وسيطرة ومسئولية و إدارة مباشرة من الوحدات المؤسسية.

89-10 و بصفه عامه, فعندما يحتاج إنتاج الأصول الثابتة وقت طويل لاكتماله ، فان تلك الأصول التي لم يكتمل إنتاجها في نهاية الفترة المحاسبية تقيد كأعمال قيد الانجاز. و لكن عندما تنتج الأصول للحساب الخاص فإنها تعامل على أنها أصول يحوزها مستخدميها و في نفس الوقت لن تعامل على أنها أعمال قيد الانجاز . و هذه المبادئ العامة تنطبق أيضا على إنتاج الأصول المفتلحة مثل المواشي و الأشجار و التي قد تأخذ وقتا طويلا لتصل إلى مرحلة النضج . وهناك حالتين يجب ألتفرقه بينهما: إنتاج المنتجات المفتلحة من قبل منتجين متخصصين

، مثل المربين أو شتلات الأشجار ، و الإنتاج الخاص من الأصول المفتلحة من خلال مستخدميها.

90-10 في حالة الإنتاج للحساب الخاص, فان المواشي أو الأشجار و التي لم يكتمل إنتاجها بعد و التي لم تعد و تجهز للبيع أو التسليم تقيد على أنها أعمال قيد الانجاز. و من الأمثلة على ذلك الخيول ذات عمر عام و التي تربى للبيع كخيول سباق عمرها عامان, أو الأشجار الصغيرة المثمرة و التي تحتاج إلى المزيد من النمو قبل تسويقها و مثل هذه الأعمال قيد الانجاز تقيد و تقدر بنفس الطريقة تماما كأي نوع آخر من الإنتاج.

91-10 ومع ذلك ، عندما تستخدم المواشي أو الأشجار كأصول ثابتة أنتجت على حساب المزارع أو المربى الخاص, فان الأصول الغير مكتملة في شكل المواشي أو الأشجار الخ الغير مكتملة النمو، والتي لا تعد جاهزة للاستخدام في الإنتاج, لا تعامل على أنها أعمال قيد الانجاز ولكن كتكوين الرأسمالي الثابت الإجمالي من خلال وحدة إنتاج كمستخدم نهائي.

المنتجات المتكررة و المتكاثرة للموشي

92-10 يقيد عائد المنتجات المتكررة و المتكاثرة للمواشي التي تنمو وتتكاثر وتتجدد بصورة متكررة تحت رقابة مباشرة ومسئولية و إدارة من الوحدات المؤسسية, كتربية حيوانات التكاثر، للإدرار الألبان, و الصوف والحيوانات المستخدمة لأغراض النقل، والسباقات أو الترفية, على أنها أصول ثابتة. أما الحيوانات التي تربى للذبح ، بما في ذلك الدواجن ، لا تعد أصول ثابتة ولكن مخزون. و تستبعد الأصول المفتلحة الغير مكتملة إلا إذا أنتجت للاستخدام الذاتي و الخاص.

93-10 و يشمل هذا البند العائد المتكرر لمنتجات الأصول المائية, والتي تتكون من الموارد المائية للمحافظة على التوالد , و في كل الحالات و لكن باستثناء حالات ما, و رغم ذلك ، فإنها تكون صغيرة ويمكن تجاهلها ما لم يكن لها أهمية كبيرة.

94-10 التكوين الرأسمالي الثابت الإجمالي للماشية و الأصول المفتلحة والتي يستمر استعمالها في الإنتاج عاما بعد أخر كحيوانات التكاثر، الألبان, و الصوف يقاس بقيمة الاستحواذ مطروحا منه قيمة التصرف, مع مراعاة أنها غير مكتملة النمو و تربى على حساب المنتج الخاص. و بالتالي هذا يساوي القيمة الإجمالية لجميع الماشية المكتملة و غير المكتملة النمو و التي تنتج على الحساب الخاص و التي يحوزها المستخدمين للماشية والثروة الحيوانية ناقص قيمة التصرف. و التصرف عبارة عن الحيوانات التي تباع أو يتخلص منها، بما في ذلك تلك التي تباع للذبح ، بالإضافة إلى تلك الحيوانات المذبوحة من قبل أصحابها .و تقيد الخسائر الاستثنائية من الماشية والثروة الحيوانية الناجمة عن تفشي الأمراض الرئيسية ، التلوث ، الجفاف والمجاعة ، أو غيرها من الكوارث الطبيعية في التغييرات الأخرى في حساب حجم الأصول وليس كتصرف و استثناء . أما الخسائر العارضة للحيوانات بسبب الوفيات العرضية الناجمة عن أسباب طبيعية تشكل جزءا من استهلاك رأس المال الثابت .و استهلاك رأس المال الثابت للحيوان يقاس بالانخفاض في قيمته كلما تقدم في العمر.

المحاصيل والنباتات التي تتكاثر وتتجدد بصورة متكررة

95-10 تكون الأشجار والمحاصيل والنباتات التي تنمو وتتكاثر وتتجدد بصورة متكررة تحت رقابة مباشرة ومسئولية و إدارة من الوحدات المؤسسية, فهي تشتمل على الأشجار (بما في ذلك مزارع الكروم والشجيرات) المفتلحة للفواكه والمكسرات ، و الراتنج و اللحاء و منتجات الأوراق .و الأشجار التي تربى من اجل الخشب و تعطى إنتاجا مكتملا مرة واحدة في النهاية, أو عندما تقطع في نهاية المطاف لا تعد أصول ثابتة، كما في الحبوب أو الخضار و التي تنتج محصول واحد فقط وعندما يتم حصادها لا تعتبر أصول ثابتة.

96-10 التكوين الرأسمالي الثابت الإجمالي للمزارع والبساتين وغيرها ، يتكون من قيمة الاستحواذ مطروحا منها قيمة التصرف للأشجار و الشجيرات المكتملة و غير مكتملة النمو و التي أنتجت على الحساب الخاص . وكما أوضحنا فيما سبق فإن القيمة الأخيرة يمكن أن تتقارب ، إذا لزم الأمر ، من قيمة التكاليف التي تكبدتها في إنتاجها خلال تلك الفترة. على سبيل المثال ، فإن تكاليف إعداد الأرض وزراعتها ، و الحماية من الطقس أو المرض ، والتقليم ، والتدريب ، وما إلى ذلك ، حتى تصل الشجرة إلى مرحلة النضج و الإثمار ويبدأ الإنتاج. و يشمل التصرف الأشجار والشجيرات وغيرها المباعة أو التي تم نقلها إلى وحدات أخرى و أيضا تلك الأشجار التي تم قطعها قبل انتهاء عمرها الافتراضي. فكل المخرجات الزراعية تقع تحت رحمة ظروف الطقس, حيث يجب أن تأخذ في الاعتبار التغيرات في الظروف المناخية والخسائر الاستثنائية. و لتصرف لا يشمل الخسائر الاستثنائية من الأشجار بسبب الجفاف أو غيره من الكوارث الطبيعية مثل العواصف أو الأعاصير ، وتقيد هذه التغييرات الأخرى في حساب حجم الأصول.

تكاليف نقل ملكية الأصول غير المنتجة

97-10 تمثل تكاليف نقل ملكية الأصول غير المنتجة الأصول المنتجة و التي لا يمكن أن تكتمل قيمتها مع قيمة أصل منتج آخر. ولذلك فإنها تظهر في فئة مستقلة للتكوين الرأسمالي الثابت الإجمالي. و هناك استثناء في حالة الأراضي حيث يتم التعامل مع تكاليف نقل ملكية بالاتفاق كالتحسينات التي تدخل على الأراضي .و تم تعريف تكاليف نقل الملكية في الفقرتين 10،48 حتى 10،52.

منتجات تتمتع بحقوق الملكية

98-10 من أمثلة المنتجات التي تتمتع بحقوق الملكية نتائج البحث والتطوير ، واستكشاف المعادن و التقييم ، وبرامج الكمبيوتر وقواعد البيانات ، و أصول الإعمال الترفيهية والأدبية أو الفنية فجميعهما يتميزا بحقيقة أن معظم قيمتهما تعزى إلى جهد فكري. و يمكن وصفها على النحو التالي, إن المنتجات التي تتمتع بحقوق الملكية هي نتيجة البحث ، التنمية و التطوير، والتحقيق أو الابتكار و التي يمكن للمطورين تسويقها أو استخدامها في الإنتاج , نظرا لان استخدامها محجوب عن طريق الحماية القانونية أو غيرها. و تظل المعرفة أصل طالما أن استخدامها يمكن أن يشكل نوع من الاحتكار لمالكها, أما عندما تنعدم الحماية أو تصبح بالية القدم بسبب التطورات المتلاحقة، فإنها تتوقف عن كونها أصل.

99-10 تستخدم بعض المنتجات التي تتمتع بحقوق الملكية منفردة من قبل الوحدة المسئولة عن تنميتها و تطويرها، أو من جانب الوحدة التي نقل إليها المنتج. ويعتبر استكشاف المعادن و التقييم مثال على ذلك. و تستخدم المنتجات الأخرى، مثل برامج الحاسوب الجاهزة, و الأصول الفنية في شكلين. الأول هو "النسخة الرئيسية" أو الأصلية. والتي غالبا ما تسيطر عليها وحدة واحدة, ولكن توجد بعض الاستثناءات كما سنوضح أدناه. ويستخدم الأصلي لعمل النسخ التي هي بدورها تزود وحدات أخرى. و يجوز بيع النسخ بدون شروط أو أنها بمقتضى ترخيص.

100-10 و تعامل النسخ المباعة بدون شروط على أنها أحد الأصول الثابتة إذا استوفت الشروط اللازمة، و أنها ستستخدم في الإنتاج لفترة تزيد عن سنة واحدة. أما النسخة التي قد تتوفر بموجب ترخيص استخدام يمكن أن تعامل على أنها أصل ثابت إذا استوفت الشروط اللازمة، فمن المنتظر أن تستخدم في الإنتاج لأكثر من عام, والمرخص له يفترض أن يتحمل جميع مخاطر و مكافآت الملكية. وهناك مؤشر جيد ، ولكن ليس من الضروري ، هو إذا تم شراء ترخيص الاستخدام بمدفوعات منتظمة بالتعاقد على مدى عدة سنوات, و أن والمرخص له اكتسب الملكية الاقتصادية للنسخة ، فإنها تعتبر حيازة أصل. أما إذا كانت المدفوعات المنتظمة المدفوعة للحصول على ترخيص الاستخدام دون عقد طويل الأجل ، فان المدفوعات تعد مدفوعات عن خدمة. و إذا كان هناك دفعة كبيرة أولية تليها سلسلة أصغر من المدفوعات في السنوات اللاحقة ، فان الدفعة الأولى تقيد على أنها التكوين الرأسمالي الثابت و يتم التعامل مع الدفعات اللاحقة كمدفوعات لخدمة ما. إذا كان الترخيص يسمح للمرخص له إنتاج الأصل وتحمل مسؤولية التوزيع ،و دعم وصيانة هذه النسخ ، و من ثم يوصف على انه ترخيص استنساخ أو إعادة إنتاج، وينبغي النظر إليه على انه بيع جزء أو كامل الأصل إلى وحدة المالكة لعقد ترخيص لإعادة إنتاج.

101-10 عندما يتم توزيع نسخ مجانية من قبل المالك، فان التدفقات بين المالك والمستلم لا تقيد في نظام الحسابات القومية. و على الرغم من توافر النسخ المجانية، فان المالك لا يزال يتوقع الحصول على فوائد، و لذا فأن القيمة الحالية لتلك الفوائد تقيد في الميزانية العمومية. أما عندما توزع المعلومات مجانا فإنها تكون ناقصة و أن المالك ينوى إتاحة و توفير تلك المعلومات مفصلة بسعر في وقت لاحق. و برامج الحاسوب الجاهزة التي يتم توزيعها مجانا في مرحلة اختبار بيتا هو احد هذه الأمثلة. و يبرر المالك النفقات على أساس الفوائد التي تعود على الإنتاج الخاصة بها و يمكنه إتاحة نسخ لأغراض التسويق ، وتوليد حسن النية أو في الحالات التي يرى أنها تستحق.

102-10 وغالبا ما يكون الحال بالنسبة لبعض المنتجات التي تتمتع بحقوق الملكية أن بعض الفوائد تعود إلى وحدات عدا المالك إلى حد أنها تحفز إنتاج منتجات تتمتع بحقوق الملكية الأخرى من قبل وحدات أخرى. و من أمثلة الآثار غير المباشرة لتحقيق انفراجة في التنمية لفئة جديدة من الأدوية لجعل الشركات الأخرى تطور المنافسة على الأدوية من نفس النوع ، و أن نجاح أو فشل استكشاف المعادن في منطقة معينة تعلم الوحدات الأخرى عن حقوق التنقيب في منطقة مجاورة. و يتم التعامل معهم بنفس الطريقة كغيرهم من العوامل الخارجية في نظام الحسابات القومية, ما لم يكن هناك أثر للقياس الكمي النقدي لأحد الطرفين أو كليهما ، فلا يقيد أي شيء في نظام الحسابات القومية. كتيب عن اشتقاق مقاييس رأس المال لمنتجات حقوق الملكية (منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ، يصدر قريبا) تحت الإعداد.

البحث والتطوير

103-10 تشمل نتائج المنتجات التي تتمتع بحقوق الملكية عمليات البحث والتطوير, فالبحث

والتطوير[تجريبي] يتكون من قيمة الإنفاق على العمل الإبداعي بناء على أساس منهجي لزيادة رصيد المعرفة ، بما في ذلك المعرفة الإنسانية والثقافة، والمجتمع ، واستخدام هذا الرصيد من المعرفة لابتكار تطبيقات جديدة. و هذا إلا يمتد ليشمل رأس المال البشري كأصول ضمن نظام الحسابات القومية. و ينبغي أن تحدد قيمة البحث والتطوير من حيث الفوائد الاقتصادية والمتوقع أن تقدمها في المستقبل. وهذا يشمل توفير الخدمات العامة في حالة عمليات البحث والتطوير التي تحوزها الحكومة. وعموما، فان عمليات البحث والتطوير التي لا توفر منافع اقتصادية لمالكها لا تشكل الأصل الثابت، وينبغي أن تعامل على أنها استهلاك وسيط, إلا إذا لوحظت القيمة السوقية للبحث والتطوير بشكل مباشر، و ربما تقيم عند مجموع التكاليف ، بما في ذلك التكاليف غير الناجحة للبحث والتطوير ، كما وضح في الفصل 6.

10-104 ينبغي إدراك عمليات البحث والتطوير على أنها جزء من تكوين رأس المال, و من أجل تحقيق ذلك ، فانه لا بد من معالجة العديد من القضايا. وتشمل المقاييس المشتقة من البحث والتطوير، ومؤشرات الأسعار, و خدمة مدى الحياة . و بعض التوجيهات المحددة ، جنبا إلى جنب مع كتيبات المنهجية والممارسة العملية، سوف توفر وسيلة مفيدة للعمل على تحقيق الحلول التي تعطي مستوى مناسب من الثقة في المقاييس الناتجة.

10-105 ومع إدراج نفقات البحث والتطوير كتكوين رأس المال, فان وجود براءة الاختراع لم يعد سمة بارزة في أصول نظام الحسابات القومية. و ينظر إلي اتفاق البراءة على انه بدلا من الاتفاق القانوني و الذي يختص بشروط الوصول إلى البحث والتطوير, و اتفاق البراءة هو شكل من أشكال ترخيص الاستخدام كزيادة في المدفوعات عن الخدمات أو حيازة أحد الأصول.

استكشاف المعادن والتقييم

10-106 يتكون استكشاف المعادن والتقييم من قيمة الإنفاق على التنقيب عن البترول و الغاز الطبيعي والرواسب غير البترولية و التقدير اللاحق للاستكشافات. وتشمل هذه النفقات تكاليف ما قبل الترخيص و تكاليف الحصول على الترخيص و الاستحواذ، والامتلاك والتقدير و تكاليف الحفر التجريبي ، فضلا عن تكاليف عمليات المسح الجوي والنقل وغيرها ، و التي يتم تحملها لتمكن من إجراء الاختبارات و عمليات الاستكشاف و التجريب . وعادة ما يتم إعادة التقدير بعد بدأ الاستكشاف التجاري للاحتياطي و تقيد تكلفة هذه التقديرات في التكوين الرأسمالي الثابت الإجمالي.

10-107 يجري استكشاف المعادن للاكتشاف الرواسب الجديدة من المعادن أو الوقود والتي يمكن استغلالها تجاريا, ويمكن إجراء هذا الاستكشاف على الحساب الخاص من قبل المؤسسات العاملة في مجال التعدين أو استكشاف و استخراج الوقود, و قد تقوم المؤسسات المتخصصة بتنفيذ أنشطة الاستكشاف إما لأغراضها الخاصة أو مقابل رسوم . و تؤثر المعلومات التي تم الحصول عليها من التنقيب و الاستكشاف على أنشطة الإنتاج على مدى عدة سنوات . و تعامل النفقات المترتبة على التنقيب و الاستكشاف في غضون الفترة المحاسبية ، سواء قامت على حسابها الخاص أم لا، على أنها نفقات استحواذ لمنتج الملكية الفكرية وتندرج ضمن التكوين الرأسمالي الثابت الإجمالي للمؤسسات.

10-108 والنفقات المدرجة ضمن التكوين الرأسمالي الثابت الإجمالي لا تشمل تكاليف عمليات الحفر التجريبي فقط ولكن أيضا التكاليف المتحملة لتسهيل تنفيذ الاختبارات و التجريب كتكاليف المسح الجوي وتكاليف النقل أو غيرها . و لا تقاس قيمة الأصل الناتج بقيمة الرواسب الجديدة المكتشفة بالاستكشاف و لكن بقيمة الموارد المخصصة للاستكشاف خلال الفترة المحاسبية . و عندما تنفذ الأنشطة من خلال المتعاقدون، فالأسعار التي يتقاضاها هؤلاء المتعاقدين، بما في ذلك فائض التشغيل، تصبح جزءا من قيمة النفقات المتحملة . و يحسب استهلاك رأس المال الثابت لتلك الأصول باستخدام متوسط حياة الخدمة والمشابهة لتلك المستخدمة من قبل شركات التعدين أو النفط لحساباتهم الخاصة.

برامج الحاسوب الجاهزة وقواعد البيانات

10-109 يتم تجميع برامج الكمبيوتر وقواعد البيانات معا لأنه لا يمكن لقاعدة البيانات المحسوبة أن تتطور بشكل مستقل عن نظام إدارة قاعدة البيانات (نظم إدارة قواعد البيانات, والتي هي ذاتها برامج جاهزة للحاسوب.

برامج الحاسوب الجاهزة

10-110 برمجيات الحاسوب الجاهزة تتألف من برامج الحاسوب، و وصف البرامج والمواد المساعدة لكلا من نظم وتطبيقات البرمجيات . و يشمل التكوين الرأسمالي الثابت الإجمالي في برمجيات الحاسوب كلا من التنمية الأولية والتمديدات اللاحقة من البرامج وكذلك استحواذ النسخ والتي تصنف على أنها أصول.

10-111 تمثل برامج تطوير الحاسوب تطوير منتج حقوق الملكية, و تعامل كأصل إذا استخدمت في الإنتاج من خلال المالك لأكثر من سنة, و قد تكون البرامج للاستعمال الخاص أو قد تكون

للبيع من خلال وسائل النسخ, أما إذا بيعت نسخ البرامج في السوق ، فإنها تعامل حسب المبادئ الواردة في الفقرة 10،100 .البرامج التي تم شراؤها من السوق تقيم بأسعار المشترين ، في حين أن البرامج المقدمة بالمنزل تقدر حسب سعرها الأساسي التقديري ، أو حسب تكاليف الإنتاج إذا لم يكن ممكنا تقدير السعر الأساسي.

قواعد البيانات

10-112 تتكون قواعد البيانات من ملفات البيانات التي نظمت بطريقة تسمح بالوصول الفعال إلى الموارد واستخدام البيانات. و يمكن أن تطور قواعد البيانات حصرياً للاستخدام الخاص أو للبيع ككيان و وحدة متكاملة, أو للبيع عن طريق وسائل الترخيص للوصول إلى المعلومات المحتوى عليها .وتطبق الشروط القياسية على قاعدة بيانات الاستخدام الخاص، وقاعدة البيانات التي تم شراؤها, أو ترخيص للوصول إلى قاعدة البيانات و التي يشكل الأصل.

10-113 إنشاء قاعدة البيانات يجب أن يقدر عموما حسب مبلغ التكاليف .و أن تكلفة نظام إدارة قواعد البيانات (نظم إدارة قواعد البيانات) المستخدمة لا ينبغي أدراجها ضمن التكاليف ولكن تعامل على أنها أصل برامج حاسوبية جاهزة ما لم تستخدم بموجب عقد إيجار تشغيلي, و تدرج تكلفة إعداد البيانات بالشكل المناسب ضمن تكلفة قاعدة البيانات ولكن ليس كتكاليف حيازة أو إنتاج البيانات. و هناك تكاليف أخرى تشتمل على وقت الموظفين الذي يقدر على أساس مقدار الوقت المستغرق في تطوير قاعدة البيانات، و تقدير لخدمات رأس مال الأصول المستخدمة في تطوير قاعدة البيانات, وتكاليف البنود المستخدمة كاستهلاك وسيط.

10-114 ينبغي تقدير قواعد البيانات في السوق حسب سعر بيعها ، والتي تشمل قيمة محتوى المعلومات, فإذا كان قيمة عنصر البرمجيات متاحة على حدة ، فإنه ينبغي أن تقيد كبيع البرمجيات.

الإعمال الترفيه والأدبية والفنية الأصلية

10-115 تتكون الإعمال الترفيه والأدبية والفنية الأصلية من أصول الأفلام الأصلية ، والتسجيلات الصوتية والمخطوطات، والأشرطة، و النماذج، و العروض المسرحية والإذاعية و البرامج التلفزيونية والحفلات الموسيقية و الأحداث الرياضية, الخ, المسجلة أو المجسدة. .و غالبا ما يتم تطوير مثل هذه الأعمال على الحساب الخاص, ثم يتم بيعها باستخدام أنواع التراخيص .و الشروط القياسية التي يتم التعرف منها على النسخ المستنسخة و النسخة الأصلية تعد أصول ثابتة .إذا كانت النسخة الأصلية الممتلكة كنفائس, فان إنتاجها لا يعد كإنتاج أصل ثابت على الحساب الخاص, و لكنها قد تصنف على أنها عمل قيد الانجاز .

10-116 وتقدر قيمة النسخة الأصلية في السوق حسب سعر المشتري، في حين أن البرامج المقدمة بالمنزل تقدر حسب سعرها الأساسي التقديري ، أو حسب تكاليف الإنتاج إذا لم يكن ممكنا تقدير السعر الأساسي.

المنتجات التي تتمتع بحقوق الملكية الأخرى

10-117 تشمل منتجات حقوق الملكية الأخرى أي منتجات تشكل أصول ثابتة والتي لم يتم تناولها في أي من البنود المحددة أعلاه.

2- التغييرات في المخزونات

10-118 تقاس التغيرات في المخزونات بقيمة القيود في المخزونات مخصوما منه قيمة السحوبات وقيمة أية خسائر جارية في السلع المحتفظ بها في المخزونات خلال الفترة المحاسبية. و بعض هذه الاستحواذات و التصرفات تعزى إلى المشتريات أو المبيعات ، ولكن الآخرين يمثلا المعاملات الداخلية للمشروع.

10-119 من المفيد التمييز بين اثنين من المهام التي تنجز من قبل المؤسسة : وظيفتها باعتبارها منتجا للسلع والخدمات وظيفتها كمالك للأصول. فعندما تدخل السلعة في المخزونات تعد مكتسبة كأصل من قبل المؤسسة بصفتها المالك إما عن طريق الشراء (أو المقايضة) أو عن طريق المعاملات الداخلية مع نفسها كمنتج. و تمثل المخزونات الجيدة التصرف و التخلص من الأصل من قبل المالك إما عن طريق البيع أو استخدام آخر، عن طريق النقل الداخلي للمنتج أو ربما نتيجة الخسائر المتكررة (الهدر المتكرر ،العرضي أو التلف أو سرقة).

التخزين و رصيد المخزونات

10-120 اغلب السلع التي تدخل المخزونات تظل هناك إلى أن يتم سحبها في نفس الحالة كما هو الحال حين دخلت. نادرا ما يحدث , زيادة ثمن البضاعة بينما هي في المخزونات ، وهذه الزيادات لا تعود إلى الإنتاج ولكن كمكاسب و إرباح ملكية. وهناك بعض السلع, حيث يحدث مرور الوقت في التخزين تغييرات في طبيعة البضائع, و في مثل هذه الحالات، فان زيادة القيمة بسبب التخزين تعامل على أنها إنتاج وليس كمكاسب ملكية ، على الرغم من انه ربما تحدث مكاسب (أو خسائر) كذلك.

10-121 والدليل على أن التخزين يجري كنشاط إنتاجي هو أن سعر البضاعة المخزنة متوقع بالنسبة

إلى المستوى العام للأسعار ، و متوقع أيضا زيادته بمقدار معين على مدى فترة زمنية محددة سلفا. فعلى سبيل المثال ، قد يكون من المتوقع أن القمح الشتوي، بناء على التجربة السابقة، سيجلب ضعف سعره عند الحصاد. وبالمثل ، فالنبيذ الذي تم إنتاجه منذ عدة سنوات أكثر قيمة من المنتج العام الحالي من خلال عامل التنبؤ.

122-10 تباشر نشاط التخزين أي وحدة مؤسسية، وليس المنتج الأصلي للمنتج فقط, و يمكن لعدة وحدات متعاقبة أخرى أن تباشر التخزين, إذا تغيرت ملكية السلع خلال التخزين.

123-10 تصنف البضائع في المخازن على أنها سلع قيد الانجاز أو بضائع غير جاهزة الإنتاج. و تعامل الزيادة في القيمة خلال الفترة المحاسبية والتي وصلت للمستوى المتوقع في تلك الوقت على أنها إنتاج للتخزين؛ و أي فرق عن هذا المستوى يعامل على انه مكسب أو خسارة ممتلكه. طريقة تقييم التخزين تخزين وصفت في مرفق الفصل 6. والمستوى المتوقع من الزيادة في الأسعار للبنود والتي يجري تخزينها لأكثر من عام واحد، رغم ذلك ، تحسب وفقا للمبادئ تقييم الإعمال قيد التنفيذ و الانجاز, و الموضحة أدناه.

التثمين

124-10 والمؤسسة بصفتها منتجا للسلع أو الخدمات للاستهلاك المتوسط إما عن طريق شرائها من السوق للاستخدام الفوري أو عن طريق التحويلات الداخلية من المخزونات. و من أجل ضمان أن جميع السلع والخدمات المستخدمة للاستهلاك المتوسط قد تم تقديرها بالأسعار الجارية، فان قيمة السلع المنقولة من المخزونات تقدر بأسعار المشترين الجارية في وقت السحب من المخزونات.

125-10 وبالمثل ، فإن إيراد و مخرج و نتائج المنتج من خلال المنتج يمكن بيعه أو التصرف فيه و التخلص منه أو ينقل للمخزونات على أنها منتجات مكتملة و جاهزة الإنتاج أو إعمال قيد الانجاز. و من أجل ضمان أن مخرج و نتائج المنتج قد تم تقديره كما لو أنها بيعت في نفس الوقت, بينما الإضافات للأعمال قيد الانجاز تؤخذ القيمة التي تمتلكها في وقت إضافتها للمخزونات.

الجدول 10-3 : حساب رأس المال -- التغيرات في المخزونات و التقديرات

بند الموازنة والمعاملات	الأسهم غير المالية	الأسهم المالية	الحكومة العامة	الأسر	المؤسسات غير الهادفة للربح التي تخدم الأسر المعيشية	الاقتصاد الكلي	بقية العالم	بضائع وخدمات	المجموع
إجمالي تكوين رأس المال	308	8	38	55	5	414			414
صافي تكوين رأس المال	151	4-	11	32	2	192			192
إجمالي تكوين رأس المال الثابت	280	8	35	48	5	376			376
استهلاك رأس المال الثابت	157-	4-	27-	23-	3-	22-			222-
إجمالي تكوين رأس المال الثابت على أساس نوع الأصل									
التغيرات في المخزونات	26	0	0	2	0	28			28
الموارد واللوازم									
الأعمال قيد الانجاز									
الأعمال قيد الانجاز والخاصة بالأصول البيولوجية المفتلحة									
السلع المكتملة									
مخزونات السلع العسكرية									
سلع معدة لإعادة البيع									
قيمة الاستحواذ للسلع الثمينة مخصوما منه قيمة سعر التصرف	2	0	3	5	0	10			10
قيمة الاستحواذ للسلع الثمينة مخصوما منه قيمة سعر التصرف للأصول الغير مالية	7-	0	2	4	1	0			0

تحويلات رأسمالية مستلمة									
تحويلات رأسمالية مدفوعة									
صافي الإقراض + صافي الاقتراض	56-	1-	103-	174	4-	10	10-	0	0

تقييم الأعمال قيد الانجاز

126-10 و تستمر الكثير من الأعمال قيد الانجاز لمدة قصيرة ، وتحدث فقط لأن الإنتاج هو عملية مستمرة و أن بعض السلع لم تعد جاهزة في نهاية الفترة المحاسبية, ولكن ستكون جاهزة الإنتاج قبل نهاية التالية. و الناتج من فترة إنتاج سنة أو أقل، و بافتراض أن الأسعار والتكاليف لا تزال مستقرة خلال فترة الإنتاج ، فان قيمة الإضافات للأعمال قيد الانجاز للمنتجات غير الزراعية في فترة محاسبية معينة يمكن أن تحسب تقريبيا عن طريق حساب نسبة إجمالي تكاليف الإنتاج التي تحملتها في تلك الفترة وتطبيق تلك النسبة إلى الأسعار الأساسية التي يحققها المنتج النهائي . وهكذا ، فإن قيمة ناتج المنتج المكتمل والجاهز توزع على مدى الفترات المحاسبية, والتي تم إنتاجها بما يتناسب مع التكاليف التي تحملتها في كل فترة. و إذا تغير متوسط مستويات الأسعار والتكاليف من فترة لأخرى ، فان الناتج يجب أن يقسم مبدئيا باستخدام الأسعار والتكاليف في وقت انتهاء و اكتمال الإنتاج ، و من ثم تحسب قيم الأعمال قيد الانجاز لفترات سابقة وينبغي إعادة حساب نسبة التغير في متوسط تكلفة المستويات من فترة لأخرى.

127-10 بالنسبة للمنتجات الزراعية، فان هذا الأسلوب من تخصيص الإنتاج على مدى فترات متعددة قد لا يكون مرضيا. فالحصة الغير متناسبة من التكاليف المتكبدة في زرع المحاصيل تكون قليلة إذا تحملت أية تكاليف حتى الحصاد . التناسب في إنتاج النمو المادي للمحصول يمكن النظر إليه على انه إمكانية ولكن في الحالات التي يكون فيها هناك خطر جدي من الأضرار المناخية قبل حصاد المحصول، فانه قد يعطي مؤشرات تفاؤل مفرطة عن الناتج المحتمل . فلابد من استخدام التوزيعات العملية خلال الأرباع استنادا إلى الخبرة السابقة، كي تسمح لكل منتج لكل محصول أن يحسب في الفترة التي يتم فيها حصاده.

128-10 هناك أنشطة هامة، مثل بناء المباني و الإنشاءات والآليات المعقدة ، حيث تستغرق عملية الإنتاج عدة سنوات . وفي هذه الحالات ، فان تقييم المنتج المكتمل التصنيع جزئيا يتطلب عناية خاصة حيث أن مثل هذه المشروعات الضخمة مكلفة للغاية بطبيعتها.

129-10 وحتى إذا وضع خمس العمل سنويا على مدى فترة خمس سنوات ، فهذا لا يعني أن خمس القيمة (افتراض التضخم صفر) ينبغي تقييدها كل عام .فالعمل قيد الإنتاج في السنة الأولى لا يمكن استخدامه لمدة أربع سنوات أخرى, ولذا يجب الخصم من قيمته للسماح لهذا التأخير . و في السنة الثانية ، فان قيمة العمل قيد الإنتاج في السنة الأولى سوف تزداد بنسبة عامل خصم واحد, وينبغي أن يضاف هذا إلى قيمة العمل قيد الإنتاج التي وضعت في السنة الثانية و هكذا. وستناقش هذه القضية بمزيد من التفاصيل في الفصل 20.

المعاملات في المخزونات

130-10 المعاملات في حساب رأس المال المتصلة بالمخزونات تظهر التغيير في مستوى مخزونات
لكل نوع . والتغييرات تشمل الإضافات ناقص الانسحابات والخسائر الأقل انتظاما من المخزونات .الجدول 3 يبين امتداد الجدول 1 لإدماج التغييرات في المخزونات. .و سيتم وصف و تعريف كل الفئات أدناه.

المواد واللوازم

131-10 تتكون المواد واللوازم من جميع المنتجات و السلع التي يقتنيها مشروع ما في مخزونه بهدف استعمالها كمدخلات وسيطة في عملية الإنتاج . و ربما يفقد بعضهم نتيجة للتدهور المادي أو العرضي المتكرر أو التلف أو النهب, و تقيد وتقيم مثل هذه الخسائر في المواد و اللوازم بنفس الطريقة كالمواد واللوازم التي تسحب فعلا لاستخدامها في الإنتاج.

132-10 قد تحمل الشركات مجموعة متنوعة من أنواع مختلفة من السلع تحت عنوان المواد واللوازم ، وأكثر أنواعها شيوعا الوقود والمواد الخام الصناعية ، المواد الزراعية والسلع نصف المصنعة ، ومكونات شؤون الجمعية ، ومواد التعبئة والتغليف والمواد الغذائية ، ومكتب اللوازم ، الخ. فكل المشاريع ، بما في ذلك سوق غير المنتجين و التي تملكها الوحدات الحكومية ، يمكن أن تحمل بعض المخزونات من المواد واللوازم ، إلا مخزونات اللوازم المكتبية.

133-10 المواد واللوازم لا تشمل الأعمال الفنية أو الأرصدة من المعادن الثمينة و النفيسة أو الأحجار التي تقتنيها الشركات كنفائس ومع ذلك ، فان هناك بعض المنتجين تستخدم الذهب

والماس وغيرها ، في المدخلات الوسيطة لإنتاج سلع أو خدمات أخرى ، على سبيل المثال ، مصنعي المجوهرات أو أطباء الأسنان . و تقيد أرصدة الذهب ، و الماس ، وما إلى ذلك ، المعدة للاستخدام في الإنتاج تحت بند المواد واللوازم.

الأعمال قيد الإنجاز

10-134 تتكون الأعمال قيد الإنجاز من الناتج التي تنتجه المشاريع التي لم يتم معالجتها حتى الآن بما فيه الكفاية لتكون في حالة تسمح بتوفيرها لوحدات و مؤسسات أخرى وتحدث الأعمال قيد الإنجاز في جميع الصناعات ، ولكنها ذات أهمية خاصة في تلك التي تحتاج إلى بعض الوقت لإنتاج وحدة من الناتج المكتمل التصنيع ، على سبيل المثال ، في الزراعة ، أو في الصناعات التي تنتج الأصول الثابتة المعقدة مثل السفن والمساكن ، والبرمجيات أو الأفلام . و لذلك تأخذ الأعمال قيد الانجاز مجموعة واسعة من مختلف الأشكال تتراوح بين زراعة المحاصيل حتى الإنتاج المكتمل جزئيا للأفلام أو برامج الكمبيوتر . وعلى الرغم أن الأعمال قيد الإنجاز يعد ناتج و الذي لم يصل إلى الحالة التي تسمح بتوفيره للآخرين ، ومع ذلك فان ملكيتها تتحول ، إذا لزم الأمر . فعلى سبيل المثال ، قد يتم بيعها في ظل ظروف استثنائية مثل تصفية المؤسسة.

10-135 يجب أن تقيد الأعمال قيد الإنجاز لأي إنتاج لم يكتمل تصنيعه في نهاية الفترة المحاسبية .و هذه هي مشكلة خاصة للناتج الذي يستغرق وقتا طويلا للاكتمال تصنيعه، مثل البناء و الإنشاء . و كلما قصرت الفترة المحاسبية، كلما زادت أهمية الأعمال قيد الإنجاز و التنفيذ . وعلى وجه الخصوص ، فمن المرجح أن تكون أكثر أهمية بالنسبة للحسابات الربع سنوية عنها في الحسابات السنوية، إلا إذا اكتمل إنتاج العديد من المحاصيل الزراعية في غضون عام ولكن ليس بالضرورة في غضون ثلاثة أشهر. والاستثناءات الوحيدة لتسجيل و تقييد الأعمال قيد الانجاز هي المشاريع المكتملة جزئيا والتي يعتبرها مالكها النهائي ملكية، إما لأن الإنتاج يستخدم للحساب الخاص أو كما يتضح من عقد البيع أو الشراء.

10-136 وهناك العديد من التخفيضات التي تقع على الأعمال قيد الإنجاز/التنفيذ وذلك بعد اكتمالها. وفي هذه الحالة فإنه يتم اعتبار هذه الأعمال تامة ومكتملة أي جاهزة للاستخدام. وتؤثر هذه التسمية الجديدة في تغيرات حجم حسابات الأصل.

10-137 وإذا حدثت زيادة في الأسعار والتكاليف فإنه يتم تقييم الأعمال قيد التنفيذ والتي تم البدء فيها مسبقا بأسعار وتكاليف بناء على الفترة التي اكتملت فيها إنتاج هذه الأعمال.

10-138 ويجب أن يتم تقليل وتفادي الخسائر في الأعمال قيد التنفيذ الناجمة عن التلف العرضي والحوادث والسرقة وجميع الحوادث التي يتعرّض إليها المنتج أثناء فترة الإنتاج.

10-139 وتنقسم الأعمال قيد التنفيذ إلى أعمال قيد التنفيذ خاصة بالأصول المزروعة وأعمال أخرى قيد التنفيذ كما سيتم توضيحه أدناه.

الأعمال قيد الانجاز في الأصول المفتلحة:

10-140 وتتكون الأعمال قيد الانجاز في الأصول المفتلحة من سلع لم يتم اكتمال نموها بعد لتكون جاهزة للاستخدام من قبل الوحدات المؤسسية وفي هذا السياق فإنه من الضروري أن نميز بين النباتات والأشجار والدواجن والماشية التي لا يجوز استخدامها أو الاستفادة منها إلا مرة واحدة فقط. أما عن المواشي والدواجن التي يجوز استخدامها بشكل متكرر لأكثر من سنة مثل مخرجات/إنتاج الفاكهة والمكسرات والمطاط والحليب والصوف وبعض مصادر الطاقة والنقل والترفيه. ويجب أن يتم تسجيل الأعمال قيد التنفيذ لحساب الموارد التي تستخدم فقط لمرة واحدة. وعند استخدام الموارد الإنتاجية أكثر من مرة والمقرر زراعتها على الحساب الخاص أو بموجب العقد المتفق عليه مع الوحدات المؤسسية الأخرى فإنه يجب حساب كافة التطورات ومراحل النمو ضمن تكوين رأس المال الثابت وتستبعد من قائمة المخزونات. وقد يكون الحال بالمثل في المشاتل ومربى الخيول والماشية.

الأعمال قيد الانجاز في الأصول الثابتة الأخرى

10-141 وتتكون من سلع (عدا الأصول المفتلحة)وخدمات معالجة أو مصنعة أو مجمعة من جانب المنتج ولكنها في العادة لا تباع ولا تشحن أو تورّد إلى أخريات دون مزيد من التجهيزات المناسبة.

سلع مكتملة/ جاهزة التصنيع:

10-142 أما عن السلع جاهز /مكتملة التصنيع فهي تتكون من بضائع منتجة في صورة سلع والتي لا ينوي منتجيها الانتهاء من عملية إنتاجها قبل أن يتم إرسالها للوحدة المؤسسية التي لها حق الاستخدام والانتفاع. وتعد هذه السلع مكتملة التصنيع فقط عندما يتم الانتهاء من عملية إنتاجها. وعلى الرغم من ذلك فأنه يمكن استخدامها في وقت لاحق كوسيط في عملية إنتاج أخرى. وعلى ذلك فإن مخزون الفحم والناتج من عملية التعدين يعتبر من المنتجات والسلع مكتملة التصنيع على الرغم من استخدامه في محطات الطاقة ولهذا فهو يعد

ومن الموارد والإمدادات اللازمة. كما يعد مخزون البطاريات من السلع المكتملة التنفيذ ماعدا البطاريات ومصادر الطاقة الكبيرة التي تستخدم لتسيير الطائرات والسيارات والمركبات فهي تعد من الموارد والإمدادات.

143-10 إنّ مخزون السلع مكتملة التصنيع قد يستخدم من قبل الشركات أو المؤسسات المسئولة عن إنتاجهم. ويتم تقدير مخزون هذه السلع بأسعارها الأساسية والمتكبدة أثناء عملية الإنتاج. وتتراجع أسعار تلك المخزونات نتيجة للخسائر التي يمر بها المنتج من إهدار وتلف وسرقة أثناء عملية الإنتاج.

مخزونات السلع العسكرية:

144-10 وتتكون هذه المخزونات العسكرية من السلع التي لا يجوز استخدامها مرتين مثل الذخيرة والقذائف والصواريخ والقنابل وكل ماله علاقة بمنظومات الأسلحة. وكما ذكرنا من قبل عن الأسلحة ورأس المال الثابت فإن السلع التي تستخدم مرة واحدة تعد من المخزونات ما عدا الصواريخ الكبيرة فهي تعامل معاملة رأس المال وذلك بسبب قوتها الفائقة على التدمير وردع المعتدين.

سلع مجهزة/ معدة لإعادة البيع:

145-10 وتحصل العديد من الشركات والمؤسسات مثل تجار التجزئة والجملة على مثل هذه البضائع وذلك لإعادة بيعها مرة أخرى للمستهلكين. ولا ينوي منتجي هذه البضائع إكمال عملية الإنتاج وإنما فقط يقومون بعرضها للبيع مرة أخرى باستخدام وسائل دعاية لجذب انتباه المستهلك. ولذلك فإن هذه البضائع المعدة لإعادة البيع لها القابلية على التخزين والنقل والفرز والغسيل والتعبئة من قبل مالكيها.

146-10 وتقيّم هذه السلع العائد إنتاجها والمقيّدة كمخزونات بأسعار شرائها الفعلية بحيث تشمل كافة تكاليف النقل المدفوعة لشركات الإنتاج ولكنها لا تشتمل على تكاليف النقل للحساب الخاص. ويتم تقدير السلع التي تم الحصول عليها عن طريق المقايضة بالأسعار التي تحددها المشترون أثناء عملية الاستحواذ أو الشراء ومع ذلك ولأنه لا يوجد ضرائب أو فروق بين أسعار البيع والشراء في نظام المقايضة فإنّ الأسعار التي قررها المشترون تبقى كما هي.

147-10 وتقدّر السلع المعاد بيعها والمسحوبة من المخزونات بالأسعار التي وضعها المشترون والتي يمكن استبدالها آنذاك بأسعار مختلفة عن التي تمت بها عملية الشراء. وتقدّر قيمة التخفيضات على السلع المخزّنة إمّا في حالة البيع بغرض (الخسارة والتربح) أو في حالة البيع كنتيجة للتلف والتدمير والسرقة أثناء فترة الإنتاج أو التخزين.

148-10 وكما جرت العادة فان السلع التي تحصل عليها الحكومة وتعمل على توزيعها كنوع من التحويلات الاجتماعية العينيّة تدخل ضمن السلع المعدّة لإعادة البيع.

ج - استحواذ النفائس مطروحا منه قيمة التصرف فيها:

حد الاصل:

149-10 أما عن النفائس فهي تتضمن المعادن والأحجار والتحف الخ... وعلى الرغم من ذلك فإنه ليس من الشرط أنّ تحظى كل هذه النفائس بنفس التقدير والغلو في الميزانية العمومية للمالك. بينما الغرض من العنوان السابق هو الاهتمام بتلك السلع حيث يعتبر اقتناؤها في كثير من الأحيان أشكال بديلة للاستثمار. وفي كثير من الأحيان يختار المستثمرين شراء الذهب بدلا من شراء الأصول المالية. أما عن شراء الرسومات واللوحات الأصلية القديمة في الوقت الذي يحدث فيه تقلبات في أسعار الأصول المالية فهذا ما يسمى بصناديق التقاعد. وقد يلجأ الأشخاص لشراء مثل هذه الأشياء علما بأنه يمكن بيعها عند ارتفاع أسعارها وزيادة قيمتها.

التثمين:

150-10 ويتم تحمل تكاليف نقل الملكية بما فيها حساب المثمنين والمزادات في حالة استبدال وتتغير قيم الأصول. أمّا عن الأصول الغير مالية فهي تعامل كإجمالي كتكوين رأس المال الإجمالي بما فيه من قيم مسجلة في الميزانية العمومية.

معاملات تخص النفائس

151-10 وتتضمن هذه النفائس بعض المعادن والأحجار الكريمة و التحف وما إلى ذلك. وتعتبر هذه القائمة كمؤشر ينم عن الزيادة المستمرة في القيمة أكثر من كونها مؤشرا عن انحدارا. وفي سياق هذا التصنيف يمكن تحديد وتقييم كافة أنواع السلع الثمينة.

الأحجار والمعادن النفيسة:

152-10 و يتم التعامل مع المعادن الثمينة والأحجار كسلع عالية القيمة فقط إذا كانت لا تعرض للبيع من قبل الشركات ولا تعد كمدخلات في عمليات الإنتاج ولا تحتفظ بقيمتها وتعامل معاملة الذهب كما أنها لا تعد من الأصول المالية لا يتم الاحتفاظ بها بل تأخذ شكل حسابات المعادن غير المخصصة/ غير موزعة.

التحف والأعمال الفنية الأخرى

153-10 وتتضمن اللوحات والمنحوتات وغيرها من الأعمال الفنية حيث يتم التعامل معها على كونها سلع ثمينة عالية القيمة فلا تعرض للبيع من قبل المؤسسات والشركات وعلى ذلك فإنّ

معروضات المتحف أيضا تندرج تحت نفس التصنيف.

سلع أخرى عالية القيمة:

10-154 وهناك العديد من السلع والموارد عالية القيمة والتي ليست ببعيدة عن هذا التصنيف ومنها الطوابع والعملات المعدنية والكتب ذات العلامة التجارية المسجلة وأشياء أخرى مصنوعة من الجواهر والأحجار الكريمة والمعادن عالية القيمة.

د- استهلاك رأس المال الثابت

10-155 وقد سبق الإشارة إلى مفهوم استهلاك رأس المال الثابت في الفصل السادس متضمنا الفرق بين إجمالي و صافي القيمة المضافة ثم الانتقال لشرح كافة بنود الموازنة اللاحقة والتي ترصد إجمالي استهلاك رأس المال الثابت. ويعد حساب رأس المال بمثابة قيد يتيح الدخول في حساب الإنتاج والذي يظهر على نحو غير معتاد على الرغم من أنه يظهر على نفس جانب حساب الإنتاج ولكن بقيمة سالبة.

10-156 ويشكل استهلاك رأس المال الثابت تغيرا سلبيا في قيمة الأصول الثابتة المستخدمة في الإنتاج والذي يجب أن يقاس بالرجوع إلى مجموعة الأسعار المعطاة والتي تعد كمتوسط لأسعار فئة واحدة من الأصول ذات نوعية ثابتة على مدى الفترة. وربما يعرّف استهلاك رأس المال الثابت على إنه الانخفاض ،بين بداية ونهاية الفترة المحاسبية، في قيمة الأصول الثابتة التي تملها المؤسسة كنتيجة للتدهورات الفيزيائية والمادية لمعدل التقدم المعتاد. وربما يتم خصم استهلاك رأس المال الثابت من إجمالي تكوين رأس المال للحصول على قيمة صافي تكوين رأس المال الثابت لتناسب بند موازنة قيمة صافي الادخار الناجمة من استخدام حساب الدخل.

10-157 وينطبق استهلاك رأس المال الثابت على كل الأصول الثابتة عن كل سنة يدخل فيها الأصل في الإنتاج ذلك لأن تكاليف نقل الملكية تعامل كأصول ثابتة بما فيها التكاليف الجانبية والتي تخضع لاستهلاك رأس المال الثابت. فجميع المباني والهياكل الأخرى يفترض أن يكون لها فترة عمر محدودة الأجل حتى ولو تم التعامل معها بشكل يحافظ عليها ويطيل من فترة بقائها. ويحسب استهلاك رأس المال الثابت بكل الأصول الثابتة بما في ذلك السكك الحديدية والطرق والجسور والكباري والإنفاق والمطارات والموانئ وخطوط الأنابيب والسدود. ولا تحدد فترة عمر الأصل بحثيا بالمتانة الفيزيائية والدليل على ذلك وجود العديد من المعدات الصلبة التي توقف استخدامها في نهاية المطاف لأنها أصبحت بالية. ومع ذلك فإنّ فترة العمر لبعض الهياكل كالطرق العامة والجسور والسدود وما إلى ذلك قد تمتد قرابة قرن أو أكثر.

1- تكاليف نقل الملكية

10-158 تعامل تكاليف نقل الملكية على أنها إجمالي رأس المال الثابت وتشمل قيمة الأصول المشتراة والتي تحت حق التصرف (المباعة) كما تسجل في حساب رأس المال ، وفي قيمة الأصل ضمن الميزانية العمومية. ورغم أن استهلاك رأس المال الثابت يحسب على قيمة الأصل الثابت باستثناء تكاليف نقل الملكية خلال فترة وجودها/ استمرار بقائها. فاستهلاك رأس المال الثابت ،مع الأخذ بالاعتبار قيمة تكاليف نقل الملكية يمكن حسابه خلال الفترة التي يتوقع فيها المالك حيازة الأصل وبهذه الطريقة يتم دفع كافة تكاليف لنقل الملكية بما فيها قيمة الأصل عندما يباع لمالك جديد. وبالتالي فان المبلغ الذي يحصل عليه المالك القديم يعادل المبلغ الذي يدفعه المالك الجديد باستثناء أي تكاليف لنقل الملكية.

10-159 في حالة الأخرى الأصول المتوفرة طبيعيا كالأراضي فيتم توضيح تكاليف نقل الملكية كمعاملات في إجمالي رأس المال الثابت الخاص بحساب رأس المال بشكل منفصل عن حركة بيع وشراء الأصول المتوفرة طبيعيا. وقيمة الأصول المتوفرة طبيعيا في الميزانية العمومية تشتمل على قيمة تكاليف نقل الملكية. ولا تزال تكاليف نقل الملكية مرهونة بالفترة الزمنية المتوقعة والتي سوف يمتلك فيها المالك للأصل وهي تعد كاستهلاك لرأس المال الثابت ذو الصلة بحساب الإنتاج.

10-160 وفي حالة معاملات الأراضي فإن تكلفة نقل الملكية تعامل كجزء من تكاليف التحسينات الداخلة على الأراضي والتي بدورها تعامل كأصل تم إنتاجه داخليا. فقيمة التحسينات الداخلة على الأراضي هي التي تحدد قيمة نقل الملكية خلال فترات طويلة ولكن تكاليف نقل الملكية تدون خلال الفترة المتوقع فيها حصول المالك على الأرض.

التكاليف النهائية:

10-161 إنّ قيمة استهلاك رأس المال الثابت والمتراكمة على مدى فترة عمر الأصل ، مع مراعاة التغيير في الأسعار، يجب أن توازن ما بين قيمة البيع والشراء. أمّا في حالة الأصول ذات التكاليف الفعلية أثناء عملية البيع/ التصرف في الأصل فهذا يعني أن استهلاك رأس المال الثابت يجب أن يغطي التكاليف النهائية المتوقعة. ويجب أن تدون تلك التكاليف النهائية خلال فترة تواجد الأصل بغض النظر عن عدد المالكين خلال هذه الفترة مباشرة قبل إتمام عملية البيع. وتكون قيمة الأصل سالبة (أقل من

0) عندما تعامل التكاليف النهائية المتكبدة كإجمالي تكوين رأس المال الثابت.

162-10 ومن الصعب التنبؤ بالتكاليف النهائية بدقة وفي هذه الحالة فإن استهلاك رأس المال الثابت المتراكم لا يغطي كافة التكاليف النهائية وعليها فإن إجمالي التكاليف والتي مازالت تعامل كإجمالي رأس المال لا تغطى استهلاك رأس المال الثابت على مدار فترة عمر الأصل وتدون التكاليف المتكبدة كاستهلاك ثابت لرأس المال.

163-10 وهناك العديد من المناقشات حول تكاليف كلا من نقل الملكية و والتكاليف النهائية حيث تم مناقشتها في الفصل العشرين.

استحواذ الأصول غير المالية وغير المنتجة مطروحا منه قيمة التصرف في هذا الأصل:

164-10 هناك ثلاثة أنواع متميزة من الأصول غير المالية والغير منتجة في نظام الحسابات القومية (SNA) وهم الأصول المتوفرة طبيعيا ، عقود الإيجار والتراخيص، و الأصول الموجودة بغرض التسويق. وهذه الأنواع الثلاثة من الأصول تشترك في عده صفات بعيدا عن كونهم أصولا غير منتجة وغير مالية. وهناك جزء مخصص لدراسة كل من هم على حدا.

165-10 ويأتي الجدول الرابع ليفسر ما تم دراسته في الجدول الأول موضحا كافة تفاصيل الأصول الغير مالية والغير منتجة على السواء وكلا النوعين مشروحا شرحا تفصيليا في فقرة خاصة.

1- الأصول الطبيعية

حد الأصل:

166-10 وليست كل الأصول الطبيعية تعد بمثابة أصولا اقتصادية ولذلك فإنّه من المهم تحديد تلك الأصول الطبيعية والتي تقع ضمن حد الأصل لنظام الحسابات القومية (SNA) عن الأخرى التي ليس لها علاقة بحد الأصل.

167-10 وفي بادئ الأمر يجب مراعاة أنّ الحسابات و الميزانيات العمومية لنظام الحسابات القومية يتم تجميعها داخل وحدات مؤسسية ويمكن فقط أن تشير إلى قيم الأصول التي تنتمي لهذه الوحدة. وهذه الأصول الطبيعية الدائمة والتي بناء عليها يؤسس التمتع بحقوق الملكية هي الوحيدة التي يمكن أن تؤهل لتكون أصول اقتصادية مسجلة في الميزانية العمومية. وليس بالضرورة أن يمتلكهم الأفراد بل يمكن أن يتم امتلاكهم من قبل مجموعة من الوحدات أو الحكومة لصالح نفع المجتمع. كما أن هناك بعض الأصول الطبيعية الدائمة التي قد لا يكون من المجدي امتلاكها من قبل الأفراد كالهواء والمحيطات وما إلى ذلك. وإضافة إلى ذلك يوجد الأصول الطبيعية أخرى بعيدة كل البعد عن كونها أصولا اقتصادية ذلك لأنها لا تنتمي إطلاقا إلى أي وحدة مؤسسية مثل الغابات المتصحرة والغير مفتلحة والتي مهما طال بقائها فستظل مهجورة وبعيدة عن الاستخدام ذلك لأنها لا تخضع لأي رقابة من قبل تلك المؤسسات أو الوحدات المؤسسية.

168-10 ثانيا: وتأكيدا على التعريف العام الأصول الاقتصادية والطبيعية فيجب ألاّ تمتلك هذه الأصول المتوفرة طبيعيا ولكن يجب أن تظل بلا مالك حتى تجلب النفع والفائدة للمجتمع الاقتصادي بوجه عام حيث التكنولوجيا والاكتشافات العلمية و تنمية البنية التحتية الاقتصادية و توفير المصادر والأسعار النسبية السائدة في وقت الميزانية العمومية المتوقع تنفيذها في المستقبل القريب. ولذلك فان المخزونات أو الاحتياطي من المعادن الغير مستغلة اقتصاديا في المستقبل القريب لا تندرج ضمن الميزانية العمومية لنظام الحسابات القومية (SNA)، على الرغم من إمكانية استغلالهم اقتصاديا في وقت لاحق كنتيجة للتقدم الكبير والغير متوقع فيما يخص الأسعار النسبية.

169-10 إنّ الأصول الطبيعية الدائمة والموجودة في صورة أحياء مثل (الأشجار، الخضراوات، الطيور، الحيوانات، الدواجن، ألأسمالك) تعتبر من المصادر المتجددة. فنمو وتجديد الأشجار والمحاصيل والخضراوات أو تربية الحيوانات والطيور والأسماك وما إلى ذلك يمكن أن يتم تحت سيطرة وإدارة مباشرة من قبل الوحدات المؤسسية. وفي هذه الحالة يتم زراعة الأصول ويعد هذا النشاط بمثابة انحدارا في الحد الإنتاجي لنظام الحسابات القومية (SNA). إنّ نمو الحيوانات والطيور والأسماك التي تعيش في البرية أو نمو المحاصيل الزراعية والخضراوات في الغابات ليس له أي علاقة بالعملية الإنتاجية لذلك فان الأصول الناتجة لا يمكن أن تصنف تحت قائمة الأصول الإنتاجية. ولكن عندما تمتلك الغابات أو الحيوانات والطيور والأسماك من قبل الوحدات المؤسسية وتعد مصدرا لنفع مالكيها فإنّها تعتبر أصولا اقتصادية. ولكن عندما تعيش هذه الحيوانات والأسماك والطيور بحيث يمارس عليها أي سلطة من قبل الوحدات المؤسسية فهي لا تندرج إطلاقا تحت حد الأصل. وبالمثل فإنّ الغابات والمحاصيل الزراعية التي تنمو في هذه المنطقة لا يمكن حسابها أيضا ضمن حد الأصل. ومن ناحية أخرى فإن الثروة السمكية ، والتي يتم صيدها من البحار تبعا للاتفاقية الدولية، تقع ضمن حدود الأصول.

المـــلـــكية:

10-170 إن كل المالكين والمشترين للأراضي أو الأصول الطبيعية الثابتة في ظل الإطار الاقتصادي لديهم ميولا واهتمامات في المجال الاقتصادي. وإذا لم يتم تحديد أو اعتبار المالك أو المشتري كوحدة دائمة ومالكة فهنا يأتي دور الوحدات الافتراضية التي تم إنشائها لهذا السبب. ويرجح أن يشتري الأرض المالك المقيم بينما يشتري المالك الغير دائم أو غير مقيم ما يعادل هذه الأرض ككونه وحدة فرضية لذلك فانه يحتاج إلى أصول مالية بدلا من الغير مالية. وعلى ذلك فإنّ شراء وبيع الأراضي يتم بين المالكين المقيمين. ولكن يختلف الأمر في حالة تتغير حدود المجالات والأقاليم الاقتصادية نفسها ومثالا على ذلك عندما تقوم حكومة أجنبية أو منظمة عالمية ببيع أو شراء أرض أضيفت إلي ملكيتها أو سلبت منها فإنها تقوم بإنشاء سفارتها ومكاتبها الخاصة لتأكيد على ملكيتها للأرض وكونها وحدة مقيمة.

10-171 وعلاوة على ذلك، فإنّ مشتريات ومبيعات الأراضي و الأصول المتوفرة طبيعيا تسجل تكاليف غير مسبوقة تقرر خصيصا لحالات نقل الملكية لكلا من البائع والمشتري ولذلك يجب أن يكون إجمالي قيمة المشتريات و المبيعات من الأراضي و الأصول المتوفرة طبيعيا على قدم المساواة مع بعضها البعض على مستوى الاقتصاد الكلي، وإن لم يكن على مستوى القطاعات المختلفة أو القطاعات الفرعية.

10-172 وبالمثل، يفترض أن استكشاف المعادن من باطن الأرض لا يمكن أن يتم إلا من خلال /على يد وحدات مؤسسية مالكة. وبمجرد بدأ إجراءات المشروع ،الذي من خلاله ستتم عملية الاستخراج، مثل الحصول على التراخيص اللازمة، تتحول هذه الوحدات إلى وحدات مقيمة.

التقييم/ التثمين:

10-173 وبما أن الأصول الطبيعية هي موارد غير إنتاجية فإن تكلفة نقل الملكية ،والتي تعتبر جزء من تكوين رأس المال الثابت، يجب أن تظهر بشكل منفصل في حساب رأس المال وليس كجزء من صفقة الأصول الغير منتجة. وبالنسبة للأرض فان تكلفة نقل الملكية تعد كجزء من قيمة الأراضي وما يحدث فيها من تحسينات.

المعاملات الخاصة بالأصول الطبيعية

10-174 وتقدّر المعاملات الخاصة بالأصول الطبيعية بقيمة الاستحواذ مخصوما منه قيمة حق التصرف في الأصل كما هو موضح في بيانات الجدول الرابع.

الأراضي:

10-175 وتشمل الطبقة السطحية للأراضي وأي مسطح مائي مرتبط بها والتي يمكن إعمال التمتع بحقوق الملكية عليها مما يسمح للملاك الحصول على العائد الاقتصادي الناتج من هذه الأرض. ويستثنى من ذلك أية مباني أو إنشاءات مقامة على الأرض وكذلك المحاصيل المزروعة والأشجار والحيوانات ، مصادر الطاقة والتعدين، الموارد البيولوجية و الأصول الجوفية. وتدخل المسطحات المائية و الأصول الجوفية المرتبطة بالأرض كـالخزانات والبحيرات والأنهار، ضمن ملكية الفرد وتعد جزءا أو طرفا في معاملات البيع والشراء بين الوحدات المؤسسية المختلفة. ومع ذلك فان مصدر الماء، والذي يدخل ضمن عملية الري والتي بدورها تدخل ضمن عملية الإنتاج، لا يصنف كمورد مياه خاضع للملكية ومرتبط بالأرض كأصول جوفية طبيعية ومتجددة (ملكية عامة).

10-176 وكما هو واضع أعلاه، فعملية تطوير الأرض وتكاليف نقل الملكية تعامل كأصول ثابتة غير مرتبطة ببعضها البعض. وتبعا لذلك فإن عمليتي الاستحواذ وحق التصرف في الأرض كأصول طبيعية تسجل بنفس القيمة لكل من البائع والمشتري. ولأن كلا من طرفي المعاملة يجب أن يكون مالك مقيم فان القيمة الإجمالية لمجموع مشتريات الأرض يجب أن يعادل القيمة الإجمالية لمجموع المبيعات. وتبلغ قيمة استحواذ الأرض مخصوما منها قيمة حق التصرف فيها صفر (0) بالنسبة لحجم الاقتصاد ككل مع استبعاد كافة المعاملات التي تغير من قيود وحدود الأقاليم الاقتصادية كما تم توضيحه في الفقرة 170.

10-177 أما عن المباني والمنشات والمزارع المقامة فوق الأرض فهي في الأغلب تشترى وتباع مع الأرض ككل دون الفصل بين قيمتهم وقيمة الأرض. وإذا كان من الصعب الحصول على قيم منفصلة، كما في حالة وجود مباني مقامة على الأرض، فأنه من الممكن تحديد ما يدخل في حساب قيمة الأراضي وما يستبعد منها أثناء عمليتي البيع والشراء، كما أنه من الممكن تحديد حجم المعاملات مثل معاملات شراء الأراضي والأبنية المقامة عليها والتي غالبا ما تقدّر بقيمة عالية. ولكن إذا كان من الصعب تحديد أيهما أكبر في القيمة (الأرض أم البناء المقام عليها) فيفضل أن يتم التعامل مع معاملة الشراء على كونها خاصة بالبناء وليس الأرض وكشكل من أشكال إجمالي تكوين رأس المال الثابت.

10-178 وليس من الشرط إنّ يكون نظام الحسابات القومية طرفا لتجزئة الأرض ، ولكنه نظام يوصى به إذا لزم الأمر لإعطاء تفصيلا كاملا ودقيقا عن للأرض ينبغي أن يتم ذلك وفقا لما هو وارد في نظام الحسابات البيئية والاقتصادية SEEA.

10-179 وتتكون رواسب الطاقة المعدنية من احتياطيات الطاقة الموجودة على أو تحت سطح الأرض التي يمكن استغلالها اقتصاديا والتي تحظى بقدر من التكنولوجيا والأسعار النسبية. وعادة ما تكون حقوق الملكية للموارد والطاقة المعدنية منفصلة عن تلك الموجودة في الأرض نفسها. وتتكون موارد الطاقة هذه من الفحم والبترول الغاز أو أشكال الوقود الأخرى وما إلى ذلك من خامات معدنية، وغير الفلزية أخرى موجودة تحت سطح الأرض. وتشير المعاملات المسجلة في حساب رأس المال فقط إلى الموارد المعدنية ومصادر الطاقة والتي عن طريقها يتم تحديد حقوق الملكية. في أغلب الحالات يحق امتلاك مثل هذه الموارد المعدنية ومصادر الطاقة وفصلها عن الأرض ولكن لا يجوز في أوقات أخرى.

10-180 تشير المعاملات في الرواسب المعدنية وموارد الطاقة والمقيدة في حساب رأس المال إلى حيازات أو تنازلات عن ترسبات معدنية وموارد للطاقة والتي تنتقل فيها ملكية مثل هذه الأصول من وحدة مؤسسية إلى وحدة مؤسسية أخرى. ولا تقيد التخفيضات الحادثة في قيمة الاحتياطات المعروفة من الموارد المعدنية وموارد الطاقة تلك الناتجة عن نضوبها كنتيجة لاستخراج الأصول لأغراض الإنتاج – لا تقيد في حساب رأس المال ولكن في حساب التغيرات الأخرى في حجم الأصول.

10-181 ومرة أخرى، إذا كانت هناك حاجة للتفصيل والتصنيف يوصى حينئذ بإتباع التفصيل والتصنيف الواردين في نظام الحسابات البيئية والاقتصادية **SEEA**.

<u>الموارد البيولوجية غير المفتلحة</u>

10-182 وتتكون من الحيوانات والنباتات التي تعطى إنتاجا لمرة واحدة أو إنتاجا أو إنتاجا متكررا ، ويمكن إعمال حقوق ملكيتها، ولكن نموها أو تكاثرها غير خاضع للسيطرة أو المسؤولية أو الإدارة المباشرة للوحدات المؤسسية مثل الغابات التي لم يمسها الإنسان وأماكن تكاثر الأسماك الواقعة في مناطق تابعة للدولة. فقط تلك الأصول النباتية والحيوانية هي التي تدخل ضمن مفهوم الموارد البيولوجية غير المفتلحة أو غير المزروعة وتكون أيضا قابلة للاستغلال أو للاستثمار للأغراض الاقتصادية إما في الوقت الحالي أو في المستقبل.

10-183 في نظام الحسابات البيئية والاقتصادية ، تنقسم هذه الفئة إلى المزيد من الأصول المائية و الحيوانية عدا الموارد المائية والأشجار والمحاصيل والموارد النباتية. كما تنقسم الموارد المائية هي الأخرى إلى موارد مائية في المياه القومية بما في ذلك المنطقة الاقتصادية الحصرية (**EEZ**) وتلك المتواجدة في أعالي البحار.

<u>الموارد المائية السطحية والجوفية</u>

10-184 تتألف الموارد المائية السطحية والجوفية المستخدمة في أغراض الاستخراج لدرجة أن ندرتها تؤدي إلى تفعيل وإنفاذ حقوق ملكية أو استخدام فضلاً عن تقييم سوقي وبعض أنواع القياس للتحكم الاقتصادي. وإذا كان من غير الممكن الفصل بين قيمة المياه السطحية عن الأرض ذات الصلة بها حينئذ ينبغي توزيع وتخصيص الكل على الفئة التي تمثل الجزء الأكبر من القيمة الكلية.

<u>الأصول الطبيعية الأخرى</u>

10-185 تشمل فئة الموارد الطبيعية الأخرى حالياً طيف الراديو؛ ونظراً لزيادة التحرك تجاه تنفيذ سياسة بيئية عن طريق وسائل السوق وأدواته فيبدو أن الموارد الطبيعية الأخرى سوف يتم التعرف عليها كأصول اقتصادية. وإذا كان الأمر على هذا النحو، فإن ذلك يعبر عن الفئة التي ينبغي وأن تندرج تحته.

<u>2. العقود وعقود الإيجارات والتراخيص</u>

<u>حد الاصل</u>

10-186 تعامل العقود وعقود الإيجارات والتراخيص على أنها أصول فقط عندما تحقيق كلا هذين الشرطين التاليين:

أ. أحكام العقد أو عقد الإيجار أو الترخيص تحدد سعر لاستخدام أصل ما من الأصول أو لتدبير وتوفير خدمة ما يختلف عن السعر السائد لولا وجود هذا العقد أو عقد الإيجار أو الترخيص.

ب. أحد أطراف العقد لابد وأن يكون قادراً بشكل قانوني وعملي على تحقيق هذا اختلاف السعر المعني.

أما الشرط الثاني فيفترض مسبقاً بوجود سوق للعقد؛ ويوصى فيما يتعلق بواقع الممارسة العملية أنه ينبغي فقط قيد عقود وعقود الإيجارات والتراخيص في الحسابات فقط عندما يمارس صاحب العقد فعلياً حقه في تحقيق فرق السعر.

10-187 يناقش الجزء 5 من الفصل السابع عشر مجمل ما يخص مسألة معاملة عقود الإيجارات في نظام الحسابات القومية وينبغي الإشارة والرجوع إليه إذا كان هناك شك حول ما إذا كان ينبغي أن يعامل عقد أو عقد إيجار أو ترخيص ما على أنه أصل من الأصول.

10-188 وكما هو الحال مع الموارد الطبيعية، فإن تكاليف نقل الملكية على حيازة أو التنازل عن عقود أو عقود إيجارات أو تراخيص ينبغي وأن تعرض بشكل منفصل على أنها إجمالي تكوين رأس المال.

أنواع الأصول المضمنة في العقود وعقود الإيجارات والتراخيص

10-189 هناك أربعة فئات من العقود وعقود الإيجارات والتراخيص والتي تعتبر أصول في نظام الحسابات القومية؛ عقود الإيجارات التشغيلية القابلة للتسويق وتصاريح استخدام الموارد الطبيعية وتصاريح ممارسة أنشطة معينة واستحقاق السلع والخدمات المستقبلية على أساس حصري.

عقود الإيجارات التشغيلية القابلة للتسويق

10-190 عقود الإيجارات التشغيلية القابلة للتسويق هي حقوق ملكية لأطراف ثالثة فيما يتعلق بالأصول الثابتة؛ ومثال على ذلك عندما يكون لدى مستأجر بناء إيجار ثابت مع أنه يمكن للبناء جلب إيجار أعلى في ظل عدم وجود مثل هذا العقد. ولو – في ظل هذه الظروف – كان المستأجر قادراً من الناحية القانونية والعملية على حد سواء على تأجير البناء من الباطن حينئذ يكون لديه أصل من فئة عقود الإيجار التشغيلية القابلة للتسويق.

تصاريح استخدام الأصول الطبيعية

10-191 تصاريح استخدام الأصول المتوفرة طبيعيا هي حقوق ملكية لأطراف ثالثة تتعلق بالأصول المتوفرة طبيعيا ؛ ومثال على ذلك عندما يحمل شخص ما حصة صيد ويكون بمقدوره – مرة أخرى قانونياً وعملياً – بيع هذه الحصة لشخص أخر.

تصاريح مزاولة أنشطة معينة

10-192 التصريح بممارسة نشاط معين هو تصريح يكون فيه:

أ. التصاريح المحدودة من ناحية العدد وبالتالي تتيح لحاملها كسب أرباح الاحتكار،

ب. أرباح الاحتكار لا تتأتى من استخدام أصل من الأصول التي تنتمي لمصدر التصريح،

ج. حامل التصريح قادراً من الناحية القانونية والعملية على بيع التصريح لطرف ثالث.

تصدر مثل هذه التصاريح بشكل أساسي من قبل الحكومة بيد أنه يمكن إصدارها من قبل وحدات أخرى

10-193 عندما تتعمد الحكومات تقييد عدد السيارات التي يحق لها العمل كسيارات أجرة أو تقييد عدد الكازينوهات المصرح لها من قبل جهات إصدار تصاريح فإنها حينئذ وفي واقع الأمر تخلق أرباح احتكارية للمشغلين المعتمدين ومن ثم تسترد بعض من تلك الأرباح في شكل رسوم. والحافز وراء حيازة مثل هذا الترخيص هو أن المرخص له يعتقد بأنه بذلك سوف يكتسب حق تحقيق أرباح احتكار على الأقل مساوية للمبلغ الذي دفعه مقابل الرخصة. ويعامل هذا التيار من الدخل المستقبلي على أنه أصل من الأصول إذا كان في استطاعة المرخص له تحقيق تلك الأرباح عن طريق التصرف في الأصل. ويوصف نوع الأصل بأنه تصريح لممارسة أو مزاولة نشاط ما. وتقدر قيمة الأصل بالنظر إلى تيار أرباح الاحتكار.

10-194 من غير الشائع بالنسبة للوحدات غير الحكومية أن تكون قادرة على تحديد المشاركة في نشاط معين؛ وأحد الأمثلة على ذلك حيث يقوم صاحب ملك بتقييد عدد الوحدات المسموح بتشغيلها في ملكه، على سبيل المثال فندق يتبع سياسة السماح فقط لتاكسي أجرة وحيد باصطحاب الضيوف. وفي مثل هذه الحالات، تعامل التراخيص على أنها تنشئ مدفوعات مقابل خدمات. ولا يوجد سبب من حيث المبدأ حول عدم معاملة مثل هذه التراخيص على أنها أصول إذا كانت قابلة للتسويق على الرغم من أن ذلك غير شائع.

استحقاق الحصول على السلع والخدمات في المستقبل على أساس حصري

10-195 يتعلق الحق في الحصول على السلع والخدمات في المستقبل على أساس حصري بالحالة التي يكون فيها طرف ثالث قد تعاقد على شراء سلع أو خدمات بسعر ثابت في وقت ما في المستقبل قادراً على نقل أو تحويل التزام الطرف الثاني في العقد إلى طرف ثالث. وأمثلة على ذلك عقود لاعبي كرة القدم وحق الناشر الحصري في نشر الأعمال الجديدة باسم مؤلف محدد أو إصدار تسجيلات بأسماء موسيقيين يحددهم صاحب الحق.

3. أصول الشهرة التجارية المشتراة

10-196 غالباً ما يكون المشترون المحتملون لمنشأة ما على استعداد لدفع قسط إضافي على القيمة الصافية لأصول والتزامات المنشأة المتعرف عليها والمقيمة بشكل فردي؛ وتوصف تلك الزيادة بـ " أصول الشهرة التجارية المشتراة" وتعكس قيمة هياكل الشركة وقيمة النشاط التجاري لمحتشد من قوة عاملة وإدارة وثقافة مؤسسية وكذا لشبكات التوزيع وقاعدة العملاء. وقد لا يكون لهذه الشهرة قيمة بمعزل عن الأصول الأخرى غير أنها تعزز من قيمة تلك الأصول الأخرى. وبتناولها من ناحية أخرى، فإنها الإضافة إلى قيمة الأصول الفردية كنتيجة لاستخدامهم في مجموعة واحدة مع بعضهم البعض.

10-197 لا يمكن تحديد أصول الشهرة التجارية المشتراة والتعرف عليها بمنأى بشكل منفصل ومن ثم بيعها لطرف أخر؛ فقيمتها لابد وأن تشتق عن طريق إنزال قيمة الأصول والخصوم المتواجدة في كل مكان داخل حدود الأصول في نظام الحسابات القومية من قيمة بيع الشركة. (وفي واقع الممارسة العملية، ونظراً لأنه يتم تقديرها كقيمة متبقية فإن تقدير الشهرة من شأنه أيضاً

أن يعكس الأخطاء وحالات السهو في تقييم الأصول والخصوم).

198-10 فضلاً عن الأخطاء المتبقية؛ قد تشمل الشهرة التجارية كذلك قيمة العناصر المعروفة كأصول تسويقية بالنسبة للمؤسسة. وتتألف الأصول التسويقية من عناصر مثل الأسماء التجارية والبيانات الإدارية والعلامات التجارية والشعارات وعناوين النطاقات. ويمكن تفسير العلامة التجارية على أنها أكثر من مجرد اسم أو شعار لمؤسسة معينة بل إنها الانطباع العام الذي يحصل عليه عميل أو عميل محتمل من خلال تجاربه مع الشركة ومنتجاتها. وإذا ما تم تفسير العلامة التجارية وفق هذا المعنى الأوسع يمكن أيضاً النظر إليها على أنها تشمل بعض من خصائص وخصائص الشهرة التجارية مثلها مثل ولاء العملاء.

199-10 تعرف قيمة الشهرة التجارية والأصول التسويقية على أنها الفرق بين القيمة المدفوعة في مقابل منشأة باعتبارها منشأة ناجحة وبين مجموع أصولها ناقصاً مجموع خصومها، على أن يتم التعرف على كل بند من بنود أصولها والتزاماتها أو خصومها وتقييمه بشكل منفصل. وعلى الرغم من أرجحيه تواجد شهرة تجارية في معظم المؤسسات إلا أنه ولأسباب تتعلق بموثوقية القياس يتم قيدها في نظام الحسابات القومية فقط عندما تكون قيمتها مبرهناً عليها عن طريق معاملة أو صفقة سوقية، عادة ما تكون بيع كامل المؤسسة. وبصورة استثنائية، يمكن أن تباع الأصول التسويقية المتعرف عليها بشكل منفصل وفردي عن كامل المؤسسة وفي مثل هذه الحالة ينبغي قيد بيعها تحت هذا البند.

هـ. التحويلات الرأسمالية

1. تحويلات رأس المال مقابل التحويلات الجارية

200-10 التحويلات الرأسمالية أو تحويلات رأس المال هي تحويلات غير متبادلة أي بدون مقابل حيث يتحصل إما الطرف القائم بالتحويل على الأموال المعنية عن طريق التنازل عن أصل من الأصول (بخلاف النقدية والمخزونات) عن طريق التخلي عن مطالبة مالية (بخلاف حسابات المقبوضات أو الدائنين) أو أن يكون الطرف المتلقي للتحويل ملزماً بحيازة أصل (بخلاف النقدية أو المخزونات) أو يتم تحقيق الشرطين معاً. وغالباً ما تكون التحويلات الرأسمالية كبيرة وغير منتظمة غير أن ذلك لا يعد ضرورياً بالنسبة لتحويل ما حتى يتم اعتباره تحويل رأسمالي وليس تحويلاً جارياً.

جدول 5.10: حساب رأس المال – تحويلات رأس المال – التغيرات في الخصوم والقيمة الصافية/ صافي حقوق الملكية

التغيرات في الخصوم وفي القيمة الصافية/ صافي حقوق الملكية

المعاملات وقيود الموازنة	الشركات غير المالية	الشركات المالية	الحكومة العامة	الأسر	المؤسسات غير الهادفة للربح التي تخدم الأسر المعيشية	الاقتصاد الكلي	بقية العالم	السلع و الخدمات	المجموع
الادخار، صافي	71	2	62-	192	2	205			205
لميزان الخارجي الجاري							13-		13-
إجمالي تكوين رأس المال								414	414
صافي تكوين رأس المال								192	192
إجمالي تكوين رأس المال الثابت								376	376
استهلاك رأس المال الثابت								222-	222-
إجمالي تكوين رأس المال الثابت بحسب نوع الأصل									
التغيرات في قوائم الجرد/ المخزونات								28	28
الاستحواذ ناقصة التنازلات عن المقتنيات أو النفائس								10	10
الاستحواذ ناقصة التنازلات عن الأصول غير المنتجة								0	0
التحويلات الرأسمالية، مستحقة القبض	33	0	6	23	0	62	4		66
ضرائب رأس المال، مستحقة القبض			2			2			2
منح الاستثمار، المستحقة القبض	23	0	0	0	0	23	4		27
تحويلات رأس المال الأخرى، مستحقة القبض	10	0	4	23	0	37			37
التحويلات الرأسمالية، المستحقة الدفع	16-	7-	34-	5-	3-	65-	1-		66-

ضرائب رأس المال، المستحقة الدفع	0	0	0	2-	0	2-	0	
منح الاستثمار، مستحقة الدفع			27-			27-		
التحويلات الأخرى لرأس المال، مستحقة الدفع	16-	7-	7-	3-	3-	36-	1-	
التغيرات في القيمة الصافية أو في صافي حقوق الملكية الناجمة عن الادخار والتحويلات الرأسمالية	88	5-	90-	210	1-	202	10-	

201-10 أما عن التحويلات الجارية فإنها تقلل من الدخل والاستهلاك للطرف الأول وتزيد من دخل واستهلاك الطرف الثاني. ذلك وأن التحويلات الجارية لا تكون مرهونة بالاستحواذ أو التصرف في الأصول من طرف واحد أو من كلا طرفي المعاملة.

202-10 ويمكن اعتبار بعض التحويلات النقدية كرأس مال عن طريق بالنسبة لأحد الأطراف وتحولات جارية عن طريق الطرف الآخر مثل الضريبة التي تدفع في الميراث والتي تعد بمثابة تحويل لرأس المال من خلال دافع الضريبة بالإضافة إلى كونها تحويل جاري تتسلمه الحكومة. وبالمثل فإن الدولة الكبيرة التي لديها حجم كبير من الاستثمارات مقارنة بدول أخرى صغيرة قد تعتبر هذه المنح والامتيازات تحويلا جاريا على الرغم من أنها تنوي تمويل حركة شراء الأصول الرأسمالية. وفي النظام المتكامل للمحاسبات كنظام الحسابات القومية SNA فإنه ليس من الممكن تصنيف نفس التحويلات بطريقة مختلفة وفي أماكن وأنحاء مختلفة. وبناء على ذلك يجب أن يصنف التحويل على أن يكون رأس مال لكلا الطرفين حتى إذا تضمن كلا من الاستحواذ/الاقتناء وحق التصرف في الأصول من قبل أحد الطرفين. وبموجب الاتفاقية يتم التعامل مع التحويلات الاجتماعية كتحويلات جارية.

203-10 وفي بعض الأحوال قد يكون من الصعب أن نتخذ قرارا على الرغم من وجود دليلا واضحا لتصنيف التحولات النقدية إمّا كجارية أو رأس مالية. وعندما نتعرض لهذا الشك فإن التحويل يجب أن يصنف كتحويل جاري بدلا من كونه رأس مالي. كما أنه يجب ملاحظة ضرورة اتخاذ قرارا بشأن تحديد نوع/فئة التحويلات وما يترتب على ذلك من خطوات كتخصيص الادخار بين القطاعات والقطاعات الفرعية، إما على المستوى الاقتصادي أو العالمي. وهناك أمور أخرى تحدث بقدر متساوي وهي زيادة مدخرات المستلم لتلك التحويلات وتقليلها عند الجهة المانحة ، وعلى ذلك فانه إذا تم تصنيف التحويلات النقدية بشكل خاطئ سيتم خطأ في تسجيل المدخرات النقدية والتي تبعا لذلك يمكن أن تضر التحليلات الاقتصادية.

2- التحويلات النقديّة والعينيّة:

204-10 وكما ذكر في الفصل التاسع فتتخذ التحويلات شكلين إمّا تحويلات نقدية وإمّا عينية. فالتحويلات العينية الرأسمالية تتضمن بالضرورة التغير في ملكية المنتج والذي سبق التعامل معه كأصل غير مالي لحسابات الجهة المانحة. وفي هذه الحالة فإن بنود التحويلات الأربعة تسجل جميعها في حساب رأس المال، منهم بندين فيما يخص تحويل الملكية وبندين آخرين فيما يخص حق التصرف في الأصل من قبل الجهة المانحة والاستحواذ من الجهة المستلمة. أما عن معاملة الأصول الثابتة والمنتجة من قبل وحدات البناء المشتركة والتي تم تحويلها للحكومة للحفاظ والإشراف عليها فقد تم توضيحها سابقا في الفقرة 58.

205-10 جميع التحويلات الرأسمالية الأخرى تتكون من بندين ، اثنان فيما يخص حساب رأس المال واثنان فيما يخص الحساب المالي. في حالة فترة سماح الدين يعرض بنديي الحساب المالي كلاً منهما تخفيضا لدين المتلقي نحو الجهة المانحة لصالح المتلقي وكذلك قيمة التعويض التي يفرضها الدائن على المدين. وتسجل التحويلات الرأسمالية الأخرى كتحويلات نقدية كما توضح انخفاضا ملحوظا في قيمة ودائع الجهات المانحة والزيادة من جانب المتلقي.

206-10 إن قيمة الأصول الغير مالية التي تم تحويلها هي أسعار مقدرة لبيع الأصول في الأسواق مضافا إليها تكلفة نقل الملكية التي يتكبدها البائع /الجهة المانحة، أما المستلم فانه يتكبد تكاليف أخرى غير المذكورة أعلاه. وتقدر تحويلات الأصول المالية، بما فيها من شطب الالتزام المالي من جهة الدائن وتسهيلات في الدفع، بنفس الطريقة التي تقدر بها قيم استحواذ و التصرّف في /بيع الأصول المالية والالتزامات.

2- الضرائب الرأسمالية:

207-10 وتتكون من الضرائب والرسوم المفروضة على فترات غير منتظمة/ متفاوتة سواء على قيم الأصول أو صافي ملكية الوحدات المؤسسية أو على قيمة الأصول المحولة بين الوحدات المؤسسية وبعضها البعض أو على قيمة الأصول المحولة/المنقولة بين الوحدات والمؤسسات نتيجة لتوارث التركات أو تبادل الهبات بين الأحياء.

- وكما ذكرنا سابقا فإنّ الرسوم الرأسمالية تتكون من الضرائب المفروضة بشكل غير منتظم وفي أوقات متفاوتة على أصول وصافي ملكية الوحدات المؤسسية. وتعامل هذه الرسوم كأمر استثنائي وعابر بالنسبة لكل من الوحدات المؤسسية والجهات الحكومية التي تطالب بها. ويقوم بدفعها إما الشركات أو الأسر المالكة للأصول. كما أنها تشمل ضرائب التحسينات: كالضرائب المفروضة لزيادة قيمة الأراضي الزراعية بإعطائها تصريحا للبناء وتحويلها إلى مباني سكنية ومنشئات اقتصادية.
- أمّا الضرائب المفروضة على التحويلات الرأسمالية فهي تشمل الضرائب المفروضة على قيمة الأصول التي يتم تحويلها وتداولها بين الوحدات المؤسسيّة وبعضها البعض. وتفرض هذه الرسوم على نقل الميراث والتركات والهبات التي يمنحها الأفراد لبعضهم داخل الأسرة الواحدة لتجنب أو تقليل رسوم نقل الميراث، لكنها لا تتضمن الضرائب المفروضة على الأصول المباعة حيث أنها غير محوّلة.

منح الاستثمار:

208-10 هي تحويلات رأسمالية نقدية أو عينية تقدمها الحكومات إلى الوحدات المؤسسية المقيمة والغير مقيمة لتمويل تكاليف امتلاك الأصول الثابتة سواء بشكل كلي أو جزئي. ويلتزم المستثمرين الحاصلين على تلك المنح باستخدامها لأغراض إجمالي تكوين رأس المال الثابت. وغالبا ما ترتبط هذه المنح بكبرى المشاريع الاستثمارية كالبناء. وإذا استمرت استثمارات هذه المشاريع لفترة زمنية طويلة فقد تدفع منح الاستثمارات النقدية على هيئة أقساط. ويستمر دفع هذه الأقساط وتعد كتحويلات رأسمالية.

209-10 وتتكون منح الاستثمارات العينية من تحويلات لخدمة أغراض النقل والمعدات والآلات الأخرى من قبل الحكومة للوحدات المؤسسية المقيمة والغير مقيمة بالإضافة إلي تقديم هياكل البناء من اجل دعم تلك الوحدات المؤسسية. ويتحكم في ذلك العديد من الشركات التي يمتلكها الحكومة المانحة أو شركات أخرى يدفع لها مباشرة من قبل الشركات والمؤسسات الحكومية.

5 - التحويلات الرأسمالية الأخرى

210-10 تتألف التحويلات الرأسمالية الأخرى من كافة التحويلات الرأسمالية فيما عدا ضرائب رأس المال ومنح الاستثمار؛ وأحد الفئات الجديرة بالملاحظة والمضمنة في هذا السياق هو إلغاء الدين من خلال اتفاق متبادل بين الدائن والمدين. ويعامل مثل هذا الإلغاء على أنه تحويل رأسمال من الدائن إلى المدين ويكون مساوياً بقيمة الدين المستحق وقت الإلغاء. ويشمل ذلك – ولا يقتصر على – إلغاء الدين المستحقة على الوحدات غير المقيمة إلى الوحدات المقيمة والعكس بالعكس.

211-10 ومع ذلك، فإن شطب الدين من جانب واحد ليس معاملة بين وحدات مؤسسية وبالتالي فهو لا يظهر سواء في حساب رأس المال أو في الحساب المالي بنظام الحسابات القومية؛ وفي حال قبل الدائن بهذا الشطب أو الإخلال بالالتزام ينبغي وأن يتم قيده في حساب التغيرات الأخرى في حجم الأصول الخاص بالدائن والمدين. وتعامل التدبيرات المتعلقة بالدين المتعسر أو المشكوك في تحصيله على أنها مدخلان مسك دفاتر والتي تكون داخلية في المنشأة ولا تظهر في نظام الحسابات القومية فيما عدا حالة الخسائر المتوقعة على القروض المتعسرة، حيث تظهر على أنها قيود للتذكرة في الميزانيات العمومية. كما أن رفض الدين من جانب واحد من قبل المدين لا يشكل معاملة ولا يتم تضمينه في نظام الحسابات القومية.

212-10 يمكن لتحويلات رأس المال أن تأخذ أشكال مختلفة أخرى؛ وفيما يلي أدناه بعض الأمثلة عليها:

أ. المدفوعات الرئيسية في التعويضات عن الأضرار الواسعة أو الإصابات الخطيرة التي لا تكون مغطاة من قبل سياسات التأمين؛ ويجوز أن تمنح تلك المدفوعات من جانب محاكم القانون أو يتم تسويتها خارج إطار المحكمة. وقد تتم تلك المدفوعات للوحدات المقيمة أو غير المقيمة. وتشمل مدفوعات التعويض عن الأضرار الناجمة عن الانفجارات الهائلة أو حالات انسكاب النفط أو عن الآثار الجانبية للأدوية، وما إلى ذلك.

ب. تسويات التأمين الكبيرة الاستثنائية في أعقاب وقوع كارثة؛ ولمزيد من التفاصيل عن متى يكون ذلك هو الشكل الملائم للقيد والتسجيل يرجى النظر في الفصل السابع عشر.

ج. تحويلات من الوحدات الحكومية إلى المنشآت المملوكة للقطاع العام أو الخاص لتغطية أوجه العجز التشغيلي المتراكم على مدى سنتين أو أكثر؛
د. تحويلات من الحكومة العامة إلى الوحدات في المستويات الأدنى للحكومة لتغطية بعض – أو كل – تكاليف إجمالي تكوين رأس المال الثابت أو أوجه العجز الكبرى في النفقات المتراكمة على مدى سنتين أو أكثر؛
ه. الموروثات أو الهبات الضخمة التي تتم بين الأحياء، بما في ذلك الموروثات التي تحول إلى المؤسسات غير الهادفة للربح NPIs؛
و. التبرعات الضخمة الاستثنائية من قبل الأسر المعيشية أو المنشآت إلى المؤسسات غير الهادفة للربح من أجل تمويل تكوين مجمل رأس المال الثابت؛ على سبيل المثال، الهبات إلى الجامعات من أجل تغطية تكاليف بناء كليات داخلية جديدة ومكاتب ومختبرات، وما إلى ذلك.
ز. تحويلات المسئولية لاستحقاقات المعاشات التقاعدية، على سبيل المثال؛ عندما تتحمل الحكومة العامة مسئولية تدبير المعاشات التقاعدية من صاحب عمل؛
ح. أصول المجتمع المبنية حيث تكون المسئولية حينئذ عن الصيانة ملقاة على عاتق الحكومة أو تضطلع بها المؤسسات غير الهادفة للربح التي تخدم الأسر المعيشية.

الفصل الحادي عشر: الحساب المالي

أ – مقدمة

1-11 الحساب المالي هو الحساب الختامي في التسلسل الكامل للحسابات التي تسجل المعاملات التجارية بين الوحدات المؤسسية. وصافي الادخار أو المدخرات هو قيد الموازنة لاستخدام حسابات الدخل ويمكن استخدام صافي الادخار فضلاً عن تحويلات رأس المال المدفوعة أو المقبوضة لتراكم الأصول غير المالية. وإذا لم يتم استنفاذها بنفس الطريقة، سيسمى ناتج الفائض بصافي الإقراض. وعلى العكس من ذلك، لو أن صافي الادخار وتحويلات رأس المال لم تكن كافية لتغطية صافي تراكم الأصول الغير ماليه، سيسمى العجز الناتج بصافي الاقتراض. وهذا الفائض أو العجز أو صافي الإقراض أو صافي الاقتراض هو قيد الموازنة الذي يتم نقله من حساب رأس المال إلى الحساب المالي. والحساب المالي ليس له قيد موازنة يتم نقله لحسابات أخرى، كما كان الحال مع جميع الحسابات التي تم مناقشتها في الفصول الماضية. وإنما يشرح ببساطة كيف يتأثر صافي الإقراض وصافي الاقتراض بطرق التغير في سندات الأصول و الخصوم المالية – (الالتزامات). ويكون مجموع هذه التغيرات مساوي في القدر من الناحية النظرية - ولكن على الجانب الآخر من الحساب – لقيد الموازنة بحساب رأس المال.

2-11 الحساب المالي يسجل تنقلات تشمل أصول وخصوم مالية والتي تتم بين وحدات مؤسسيه مقيمه أو بين وحدات مؤسسية مقيمة وبقية العالم. ويسجل الجانب الأيسر من الحساب في الجدول رقم (11,1) صافي حساب الأصول المالية، بينما يسجل الجانب الأيمن من الجدول صافي تكبد الخصوم.

1- الأصول و الالتزامات/ الخصوم المالية.

3-11 كما هو موضح في الفصل الثالث، عرفت كلمة الأصول كالآتي:-

4-11 الأصل هو مخزن القيمة الذي يمثل منفعة أو سلسله من المنافع المنقولة للمالك الاقتصادي عن طريق شراء أو استخدام الكيان على مدى فتره من الزمن، وهو وسيلة للمضي قدماً بالقيمة من فتره محاسبيه إلى فتره محاسبيه أخرى.

5-11 تتبادل المنافع حسب طرق الدفع. وبالتالي وبناءاً على ذلك يمكن تعريف المطالبة المالية ومن ثم الخصم. ولا يعترف بالخصوم غير المالية في نظام الحسابات القومية، ولذلك من المحتم أن نشير إلى مصطلح الخصوم بأنه مالي بطبيعته.

6-11 ينشأ الخصم عندما تكون وحدة (المدين)، تحت ظروف خاصة، ملزمة بسداد دفعة أو سلسلة من المدفوعات لوحدة أخرى (الدائن). وأغلب الظروف التي يتم تأسيس الخصوم وفقاً لها هو عمل عقد قانوني ملزم وهذا العقد يحدد البنود وظروف الدفع لكي يتم تنفيذه وكذلك الدفع الغير مشروط طبقاً للعقد.

7-11 بالإضافة إلى ذلك، لا يمكن تأسيس الخصوم عن طريق العقد ولكن عن طريق عرف طويل ومنظم ولا يمكن دحضه بسهوله. و تقع بعض طرق الدفع من الحكومة للأفراد تحت هذا النوع. وفي هذه الحالات، يكون للدائن توقع سليم بالتحصل على مدفوعات على الرغم من عدم وجود عقد قانوني ملزم. ومثل هذه الخصوم تسمى خصوم بناءة.

8-11 وقتما يوجد أحد هذين النوعين من الخصوم توجد مطالبة مالية مماثلة، تلك التي يملكها الدائن ضد المدين. والمطالبة المالية هي دفعة أو مجموعة من المدفوعات المستحقة للدائن من قبل المدين بموجب بنود الدين. ومثلها مثل الخصوم، تكون المطالبات غير مشروطة. وبالإضافة إلى ذلك، يحتمل أن توجد مطالبة مالية قد تخول الدائن أن يطلب التسديد من المدين في حين يكون الدفع عن طريق المدين غير مشروط إن طلب ذلك، ويكون الطلب نفسه عمل تقديري من جانب الدائن.

9-11 تتكون الأصول المالية من كل المطالبات المالية أو الأسهم المالية أو الأسهم الأخرى في الشركات زائد سبائك الذهب المملوكة للسلطات المالية كأصول احتياطية. وتعامل السبائك الذهبية المملوكة للسلطات المالية كأصل احتياطي كأصل مالي حتى لو أن المطالبة المالية لحامليها على الشركة لم تكن ثابتة أو محدده سلفاً كمقدار مالي.

2- رباعية القيد (الإدخال) المحاسبي

10-11 توضح قواعد نظام الحسابات القومية التي تم الاسترشاد بها في الفصل الثالث كيف ينفذ مبدأ رباعية القيد (الإدخال) المحاسبي. فعندما تباع سلعة أو خدمة أو أصل أو الخصوم عن طريق وحدة مؤسسيه لوحدة أخرى يتم تسجيل زوجين من الإدخالات (بنود). ويسجل الزوج الأول إمداد بالبند عن طريق وحدة والشراء عن طريق الأخرى. ويسجل الزوج الثاني الطرف الثاني المقدم

لطرق الدفع للمفردة والطرف الأول المتحصل عليه. ويلزم وجود قيود رباعية مماثلة فيما يتعلق بالمعاملات التي تشمل دخل الملكية والتحويلات. والزوج الثاني من القيود (الإدخال) يظهر عادة في الحساب المالي وإن كان في حالات قليله من التحويلات العينية. وقد يظهر الزوج الآخر من البنود سلبيه وإيجابيه الإنفاق الاستهلاكي النهائي أو التصرف في أو حيازة أصل غير مالي. وفي كل الحالات ماعدا شراء الأصول المالية أو تسوية الديون، يظهر الزوج الأول من البنود في واحد أو أكثر من الحسابات غير المالية، وفي حالة تبادل أداة مالية، تظهر الإدخالات الأربعة في الحساب المالي.

11-11 هناك إذن سببان للقيد في الحساب المالي. السبب الأول هو كمقابل للإدخالات في الحسابات الأخرى، والسبب الآخر هو أن يسجل المعاملات التي تشمل تبادل الأصول المالية والخصوم فقط. لذلك فإن كل من الإدخال الأصلي والمقابل له يسجلان في الحساب المالي.

3- القيود المقابلة للمعاملات غير المالية:-

12-11 المعاملات المشتملة على انتقال ملكية سلعه أو أصول غير مالية، أو توفير خدمه أو عمل، دائماً ما تستلزم إدخال مقابل في الحساب المالي فيما يتعلق بوسائل الدفع أو المطاليات على وسائل الدفع في المستقبل. حتى أن الكثير من المعاملات العينية، مثل المبيعات التجارية (التبادلية) أو المكافآت العينية – من الناحية المفاهيمية - تؤدى إلى إدخالات في الحساب المالي. حيث لو أن الوحدة (أ) أمدت الوحدة (ب) بمنتج ذات قيمه (أكس)، وكانت (أ) متوقعه من (ب) منتج آخر كمقابل لنفس القيمه، يكون للوحدة (أ) مطالبة ماليه بقيمة (أكس) على الوحدة (ب). وهذه المطالبة المالية يتم تسويتها ولذلك ليس هناك حاجه إلى تسجيلها عندما تقوم الوحدة (ب) بتوصيل المنتج المراد. والإدخالات في الحساب المالي يكون هناك حاجه إليها عندما تكون كل عناصر المعاملات العينية غير منجزة في وقت واحد.

13-11 بيع منتج أو سلعه أو أصل ربما يترتب عليه كمقابل تغير في العملة أو وديعة قابلة للتحويل. وبالعكس، يحتمل أن ينعكس المقابل في الحساب المالي في الائتمان التجاري أو أية فئة أخرى من الحسابات القابلة للقبض أو الدفع.

4- تبادل الأصول المالية والخصوم:-

14-11 حيثما يتبادل أصل مالي مع أصل مالي آخر أو عندما يتم دفع دين بأصل مالي، فإن المعاملات تسجل فقط في الحساب المالي. وتغير هذه المعاملات توزيع الأوراق المالية على الأصول المالية والخصوم ويمكن أن تغير مجموع الاثنين الأصول المالية والخصوم، ولكنها لا تغير الفرق بين مجموع الأصول المالية والخصوم. على سبيل المثال، الائتمانات التجارية يتم تصفيتها بالسداد. والمطالبة المتمثلة في الائتمان التجاري لا يصبح لها وجود عندما يمد المدين الدائن بوسائل الدفع.

الإدخالات الناتجة في الحساب المالي :-

أ- يقلل الدائن حيازاته من الائتمانات التجارية ويزود وسائل الدفع (عملة أو ودائع قابلة للتحويل)

ب- يقلل المدين خصومه (في شكل ائتمانات تجارية ويقلل الأصول المالية في شكل وسائل الدفع)

15-11 عندما يتم تبادل أصول ماليه بأصول ماليه أخري، فإن كل الإدخالات تحل داخل الحساب وتؤثر فقط على الأصول. على سبيل المثال :- لو أن ورقة دين مثل سند جاري تم بيعها عن طريق وحدة مؤسسيه لوحدة مؤسسيه أخرى في السوق الثانوية، فإن البائع يقوم بتقليل ما يملكه من أوراق ماليه ويزيد ما يملكه من طرق الدفع بنفس الكميه.

16-11 عندما يتم إنشاء أصل مالي جديد من خلال تكبد الخصوم بواسطة الوحدة المؤسسية فإن جميع الإدخالات يتم عملها في الحساب المالي. على سبيل المثال :- يمكن لشركة أن تصدر أوراق ماليه قصيرة الأجل في مقابل وسائل الدفع. ووفقاً لذلك يبين الحساب المالي لقطاع الشركات زيادة في الخصوم في شكل أوراق مالية و زيادة في أصول المال على شكل وسائل دفع ويبين قطاع الشراء للحساب المالي انخفاض في الأصول في شكل وسائل الدفع وزيادة في أصول في شكل أوراق ماليه.

5- صافي الإقراض

17-11 بعض القطاعات أو القطاعات الفرعية تكون صافي مقرضون بينما البعض الآخر يكون صافي مقترضون. وعندما تنخرط الوحدات المؤسسية بالعمل في المعاملات المالية مع بعضها البعض، فإن فائض الموارد الخاصة

بقطاع واحد يمكن جعلها متاحة من جانب الوحدات المعنية ليتم استخدامها من قبل قطاعات أخرى. ويوضح الحساب المالي كيف أن قطاعات العجز أو صافي الاقتراض تحصل على الموارد المالية اللازمة عن طريق تكبد الخصوم أو تقليل الأصول و كيف أن قطاعات صافي الإقراض تخصص فائضها عن طريق شراء أصول ماليه أو تقليل الخصوم. ويبين الحساب أيضاً المشاركات ذات الصلة لفئات مختلفة من الأصول المالية إلى هذه المعاملات.

جدول 11- 1- الحساب المالي – شكل موجز – تغيرات الأصول
التغيرات في الأصول

المعاملات وقيود الموازنة	الشركات غير المالية	الشركات المالية	الحكومة العامة	الأسر المعيشية	المؤسسات غير الهادفة للربح	الاقتصاد الكلي	بقية العالم	حساب السلع والخدمات	المجموع
صافي حيازة الأصول المالية	83	172	10 -	189	2	436	47		483
الذهب النقدي وحقوق السحب الخاصة	39	1 -	26 -	64	2	89	11		100
العملة والودائع	7	66	4	10	1 -	86	9		95
أوراق المديونية	19	3	3	0	78	-	4		82
قروض	19	53	3	3	0	78	4		82
الأسهم العادية وأسهم صندوق الاستثمار	10	28	3	66	0	107	12		119
برامج التأمين والمعاشات التقاعدية والضمانات الموحدة	1	7	1	39	0	48	0		48
المشتقات المالية و عقد خيار أسهم الموظفين	3	8	0	3	0	14	0		14
حسابات أخرى مدينة/ دائنة	4	1	5	4	1	15	10		25

18-11 يمكن أن يُرى تطور صافي الإقراض بوضوح في الجدول 11- 1 حيث تُظهر المؤسسات الغير ماليه أن متطلبات صافي الاقتراض قدرها 72. وهذه المتطلبات تم تحويلها عن طريق تكبد الخصوم بمقدار 135 و شراء أصول مالية بمقدار 63، والفرق بين الاثنين يساوى صافي الاقتراض. وبالمثل فإن قطاع الأسر المعيشية والذي يملك رصيد صافي إقراض قدره 206 قد حقق هذه النتيجة عن طريق شراء أصول ماليه قدرها 220 وتكبد خصوم بقيمة 14.

19-11 على الرغم من أن كثيراً من الإقراض والاقتراض يتم توجيهه عبر شركات الوساطة المالية ، فإن بعض المقترضين يمكنهم التعامل مباشرة مع المقرض الغير مالي. على سبيل المثال، تستطيع الحكومة أن تصدر أوراق ماليه في السوق، و يمكن أن تشترى هذه الأوراق من الأسر المعيشية والشركات الغير ماليه وبقية العالم عن طريق مؤسسه ماليه. وفي كثير من الحالات الأخرى يكون للوسطاء الماليين طرقهم الخاصة في خلق سوق مالي يربط الدائنين والمدينين بطريقة غير مباشره. وتتكبد المؤسسات المالية خصوم لصافي المقرضين من خلال أخذ ودائع أو إصدار أوراق ماليه وإمداد الأصول المالية التي يتم حشدها للمقترضين، على سبيل المثال: في شكل قروض أو امتلاك أوراق دين ماليه و أوراق ماليه. ولذا فإن معاملاتهم في الأصول المالية والخصوم ستكون كبيره بالمقارنة بالقطاعات الأخرى و بحجم صافي إقراضهم وصافي اقتراضهم. وفي جدول 11- 1، فإن قطاع الشركات المالية له صافي اقتراض قدره 15، وهو ما يتم تمويله عن طريق صافي تكبد للخصوم قدره 182 وصافي حيازة لأصول مالية قدره 167.

20-11 إن تناول المعاملات المالية للقطاعات الفرعية بالشركات المالية، بالإضافة إلى القطاعات المالية المدمجة، بالاستعراض والدراسة عادة ما يكون أمراً مفيداً.

21-11 من المهم أن تلاحظ أنه، بالنسبة لكل من القطاعات المؤسسية، يوضح الحساب المالي أنواع الأدوات المالية المستخدمة من قبل هذا القطاع في تكبد خصوم أو لاستحواذ على أصول ماليه. وعلى الرغم من ذلك فإن الحساب المالي لا يوضح إلي أي قطاع

تم تكبد الخسائر وعلي أي القطاعات الأصول توضح الأصول مطالبات مالية. وهناك مزيد من التفصيل والتحليل المعقد للتدفقات المالية بين القطاعات في الفصل 27. حيث يوضح التحليل المفصل في الفصل السابع والعشرين العلاقة بين الدائن والمدين بحسب نوع الأصل المالي.

22-11 في الحالة الافتراضية لاقتصاد مغلق لا تتدخل فيه وحدات مؤسسيه مقيمه في معاملات مع وحدات غير مقيمة، فإنه يجب أن يتساوى مجموع صافي الإقراض و مجموع صافي الاقتراض نظراً لأن أن متطلبات صافي الاقتراض من قطاعات العجز تساوي صافي إقراض قطاعات الفائض. وبالنسبة للاقتصاد ككل، فإن صافي الإقراض أو الاقتراض سيكون صفر. وهذا التساوي يعكس الطبيعة المتماثلة أو التناظرية للأصول والخصوم المالية. وعندما تنخرط الوحدات المقيمة في معاملات مع وحدات غير مقيمة، فإن مجموع صافي الإقراض وصافي الاقتراض لأحد القطاعات والمكون للاقتصاد الكلى يجب أن يساوى صافي إقراض الاقتصاد إلى - أو صافي الاقتراض من - بقية العالم. وفي الجدول 11.1 فإن الاقتصاد الكلي قد استحوذ على أصول ماليه قدرها 436 وتكبد خصوم قدرها 426، وبالتالي فإن صافي الإقراض للاقتصاد الكلى إلى بقية العالم قدره 10.

6- حالات الطوارئ :

23-11 لا تعطي بعض الأنواع من الاتفاقيات المالية التعاقدية بين الوحدات المؤسسية فرصه للمتطلبات الغير مشروطة إما أن تقوم بالتسديد أو تقديم أشياء أخرى ذات قيمه، وعادة هذه الاتفاقيات نفسها ليس لها أي قيمه اقتصاديه تحويلية. وهذه الاتفاقات التي يشار إليها بحالات الطوارئ ليست أصول ماليه فعليه حقيقية وغير مسجله في نظام الحسابات القومية. والميزة الرئيسية للطوارئ أنه يتم إيفاء بشرط أو أكثر قبل أن تتم المعاملات المالية. والضمانات التي تمنح لمرة واحدة للدفع عن طريق طرف ثالث هي حالات طوارئ حيث يكون الدفع مطلوب فقط في حالة أن المدين الرئيسي عجز عن الدفع. وحتى يتم الدفع بدليل على تخلف في الدفع، ينبغي وأن تبين قيمة الضمان لمرة واحدة كبند مذكرة. وتوفر التزامات القروض (وضعه السجن عند عدم

المعاملات وقيود الموازنة	الشركات غير المالية	الشركات المالية	الحكومة العامة	الأسر المعيشية	المؤسسات غير الهادفة للربح	الاقتصاد الكلي	بقية العالم	حساب السلع والخدمات	المجموع
الإقراض (+)/ صافي الاقتراض (-)	56 -	1 -	103 -	147	4 -	10	10 -		0
صافى حيازة الأصول المالية	139	137	93	15	6	426	57		483
الذهب النقدي وحقوق السحب الخاصة									
العملة والودائع		65	37			102	2 -		100
أوراق المديونية	6	30	38	0	0	74	21		82
القروض	21	0	9	11	6	47	35		119
الأسهم العادية وأسهم صندوق الاستثمار	83	22		0		105	14		48
برامج التأمين والمعاشات التقاعدية والضمانات الموحدة		48	0			48	0		25
المشتقات المالية و عقد الخيار لأسهم الموظفين	3	8	0	0	0		3		14
حسابات أخرى مدينة / دائنة	26	0	9	4			14 -		25

الإيفاء) تعطيك ضمانه بأن الأموال ستكون متاحة مع عدم وجود أصل مالي إلا إذا تم تقديم أصول بالفعل. وتشكل الخطابات الائتمانية وعداً بجعل الدفع مشروط بعرض الأوراق الفعلية المحددة طبقاً للعقد. وتعطي تسهيلات إصدار الأوراق المالية المكتتبة ضماناً بأن المدين المحتمل سيكون قادراً على بيع الأوراق المالية القصيرة الأجل وبأن البنك أو البنوك التي أصدرت هذه التسهيلات ستقبل أي أوراق غير مباعة في السوق أو ستوفر ما يعادلها من سلفيات. ويكون التسهيل ذاته طارئ ولا ينشأ عن وجود التسهيل أي إدخال في الحساب المالي. وفقط لو طلب من المؤسسة المكتتبة أن تجعل الأموال متاحة حينئذ ستكتسب أصل فعلي، والذي يقيد في الحساب المالي.

24-11 بعض المشتقات المالية لا تعامل كأصول ماليه طارئة ولكن كأصول حقيقة. وهذه الأمور مشروحة في القسم (ج) بالأسفل. وتعامل الضمانات الموحدة على أنها تنشئ خصوم حقيقية وليست طارئة. والضمانات الموحدة (النمطية) هي ضمانات يتم خلالها إصدار بعض الضمانات ذات الخصائص المماثلة. وعلى الرغم من أن إمكانية طلب أي ضمان غير أكيدة، إلا أن وجود ضمانات مماثلة تعني أنه يمكن عمل تقدير موثوق لعدد المطالبات التي تتم في إطار ضمان معين. وغالباً ما توصف الخصوم من هذا النوع والتي قد يتم تحديد الخصوم فيها بشكل احتمالي بالتدبيرات أو الاحتياطيات. ومفهوم الخصم يتم استخدامه عندما تكون الحقيقة هي أن الدفعة سوف يتم طلب سدادها وأن مقدار الدفعة أو الطريقة التي سيتم بها حساب هذا المقدار. ويستخدم مصطلح التدبير عندما تكون حقيقة أن هناك دفعة سوف يتم سدادها حقيقة مؤكدة مع عدم وجود اتفاق بشأن كيفية تحديد مقدار المبلغ المدفوع. والخصوم الطارئة هي الخصوم التي قد يكون فيها – ليس بالضرورة – مقدار الدفعة معروف بشكل مؤكد مع عدم التأكد بشأن ما إذا كانت هناك دفعة سيتم طلبها من عدمه.

مدفوعات مستحقة في نهاية المطاف بالنسبة للخصوم الطارئة، فإن وجود مستوى عالي منها قد يلمح إلى مستوى غير مرغوب من المخاطرة من جانب تلك الوحدات المقدمة لها. ومثال على ذلك، تسهيل بالسحب على المكشوف في حساب مصرفي، والذي يكون طارئاً حتى يتم استخدامه.

26-11 تتغير ممارسات البلد في تحديدها أي أدوات مالية تعتبر طارئة و أيها تعتبر كأصول حقيقية يتم تسجيلها في ورق الموازنة. والمرونة في تطبيق هذه التوصيات تكون لازمة بحيث يؤخذ في الحسبان كل من الممارسات الوطنية والتغيرات في طبيعة هذه الاتفاقيات. ومثال على ذلك، وهو مثال مهم بشكل كمي في التجارة المالية، القبول المصرفي. والقبول المصرفي يشمل قبول مسودات وكمبيالات خاصة بالمؤسسات المالية وأيضاً الوعد الغير مشروط بتسديد قدر معين في وقت محدد. ويمثل القبول المصرفي مطالبة غير مشروطة من جانب المالك ودين غير مشروط (مطلق) من جانب البنك القابل، وبشكل أصل البنك المقابل مطالبة على عميله. ولهذا السبب، يعامل القبول المصرفي كأصل مالي فعلى في نظام الحسابات القومية حتى وإن لم تكن هناك أية أموال تم تبادلها.

25-11 بالنسبة لأهداف نظام الحسابات القومية، تكون معاملة الحالات الطارئة بسيطة. حيث أن أي مدفوعات أجور متعلقة بتأسيس اتفاقات الطوارئ تعامل كمدفوعات للخدمات. والمعاملات يتم تسجيلها في الحساب المالي فقط عندما يتم إنشاء أصل مالي فعلي أو تغيير في الملكية. وعلى الرغم من ذلك، ومن خلال منح حقوق أو التزامات يمكن لها أن تؤثر على القرارات في المستقبل، فإن الاتفاقات الطارئة سيكون لها تأثير اقتصادي على الأطراف المشاركة. وبشكل جماعي، فإن مثل هذه الحالات الطارئة يمكن أن تكون مهمة عند وضع البرنامج المالي وتخطيط السياسة المالية والتحليل. ولذلك، فإنه حيثما تكون الحالات الطارئة مهمة للسياسة والتحليل، فإنه يستحسن أن تجمع المعلومات وتقدم كبيانات تكميلية. وبالرغم من أنه قد لا تكون هناك

27-11 هناك ظروف أخرى لا يتم فيها معاملة المدفوعات المستقبلية كأنها أصول، وذلك على الرغم من الإلمام بكل من حجم المدفوعات وحقيقة أنه سيتم دفعها بدرجه عاليه من التأكد. وأحد الأمثلة على ذلك هو أنه على الرغم من أنه يمكن منح قرض بنكي لأحد الأفراد على أنه عميل دائم وله راتب ثابت كضمان إلا أن الوعد بأرباح مستقبلية لا يتم اعتباره أصل مالي، ولا كمتحصلات مستقبلية من مبيعات منشأة معينة أو حتى كتيار من عائدات ضريبية مستقبلية للحكومة.

ب- المعاملات المالية في الأصول و الخصوم

1- تصنيف الاصول و الخصوم المالية:-

28-11 نظراً لتناظر الالتزامات والخصوم المالية ، يمكن استخدام نفس التصنيف لوصف كل من الأصول والخصوم. وكذلك، يتم استخدام نفس التصنيف في جميع الحسابات التراكمية للمعاملات المالية. وربما يستخدم مفهوم "الأداة" في نظام الحسابات القومية للإشارة إلى الأصل أو الدين في بند من الميزانية المالية. وفي الإحصاءات المالية، بعض بنود الموازنة يمكن وصفها بالأدوات. ويتم استخدام نفس المفهوم في نظام الحسابات القومية للملائمة فقط ولا يعني ذلك ضمنياً توسعة لتغطية الأصول والخصوم لتشمل هذه البنود التي تقع خارج نطاق الميزانية.

29-11 هناك فئتان من الأصول المالية التي لا يمكن معادلتها بالمطالبات المعروفة عبر الوحدات المؤسسية المعينة الأخرى يتم تضمينهما في تصنيف الأدوات المالية؛ الفئة الأولى هي السبائك الذهبية المملوكة للسلطات المالية وغيرها الخاضعة للسيطرة السارية من قبل السلطات النقدية والمحتجزة كأصول مالي وأيضاً كمكون من مكونات احتياطيات النقد الأجنبي. ولا يوجد خصم مماثل لسبائك الذهب. والفئة الثانية هي حصص وأوراق ماليه للشركات ومشاركات ماليه. ولا يكون لتلك قيمة استهلاك ثابتة، كما هو الحال مع العديد من الأصول المالية الأخرى، ولكنها تمثل مطالبات من قبل أصحاب الأسهم على صافي حقوق الملكية للشركة.

30-11 يبين الجدول 11- 2 تفصيلاً للجدول 11-1 حيث يتضمن تصنيف الأدوات المالية. ويتم في القسم (ج) توضيح نسبة التغطية وتعريف كل من البنود مع شرح أنواع المعاملات التي تظهر في الحساب المالي الذي يطبق على كل الأدوات المالية. ويتناول الجزء المتبقي من هذا القسم، الأمور العامة للتصنيف وتطبيق قواعد المحاسبة لنظام الحسابات القومية حيث أنه يتم تطبيقها على المعاملات في الأدوات المالية.

31-11 يعتمد التفصيل الذي يتم تطبيق التصنيف وفقاً له على القطاع المؤسسي المعني بالتحليل؛ وتكون أنواع الأصول المالية التي تستخدمها الأسر المعيشية أكثر محدودية من أصول القطاعات الأخرى، كما تكون موارد المعلومات أكثر محدودية من القطاعات الأخرى بشكل عام مقارنة بنظيرتها الخاصة بالقطاعات الأخرى. وعلى الجهة الأخرى، تتعامل الشركات المالية في المجموعة الكاملة للأدوات وغالباً ما تكون المعلومات التي تخص عملياتها هي الأكثر تفصيلاً وفى وقتها المناسب مقارنة بأي وحدات مؤسسية أخرى. وبالتالي، يمكن وضع بيان تفصيلي للشركة المالية. وتبين الفراغات في الجدول 11.2 فضلاً عن القيم الصفرية أين تكون المدخلات مستحيلة من الناحية النظرية، وتبين القيم الصفرية أن المدخلات محتمله ولكن يتوقع أن تكون صغيره.

32-11 توفر البنود النمطية في تصنيف الأصول المالية والخصوم أساس مفيد للمقارنة الدولية للبيانات الوطنية؛ بيد أن عرض البيانات للبلاد الفردية، وعلى الرغم من ذلك، يجب أن يتم تصميمه بطريقة تفي باحتياجاتهم التحليلية وبحيث تعكس الممارسات الوطنية. وهكذا، فإن الشكل الخاص للعرض المختار قد يعكس ترتيبات مؤسسية مختلفة فضلاً عن حجم وطبيعة الأسواق المالية الوطنية ومدى تعقيد الأصول المالية المتاحة ودرجة التنظيم وغيرها من التحكم والسيطرة المالية الممارسة. ولهذا السبب، يقترح بعدد من القيود التكميلية للاستخدام بالإضافة إلى المكونات المعيارية لنظام الحسابات القومية. وتوصف هذه القيود جنباً إلى جنب مع القيود المعيارية في القسم (ج).

33-11 11- 32- أصبح تصنيف المعاملات المالية أكثر صعوبة بسبب الاستحداث المالي الذي أدى إلى تحسين وزيادة استخدام أصول ماليه جديدة وأحياناً معقده وغيرها من الأدوات المالية بهدف تلبية احتياجات المستثمرين فيما يخص الاستحقاقات والعائدات وتجنب الأخطار وعوامل أخرى. وما يزيد من تعقيد مسألة التحديد التنوعات في خصائص الأدوات المالية عبر البلدان وكذا التنوعات في الممارسات الوطنية بشأن المحاسبة وتصنيف الأدوات المالية. وهذه العوامل تتجه إلى تحديد توصيات صارمة فيما يخص التعامل مع بعض المعاملات المعينة في نظام الحسابات القومية. ولذلك، يلزم وجود قدر كبير من المرونة، خاصة مع الأخذ في الاعتبار لمزيد من التصنيفات، ليصل التصنيف النمطي للقدرات والموارد والاحتياجات الوطنية. وبالأخص، تكون زيادة تفصيل وتحليل القيود النمطية أمراً مرغوباً فيه في العديد من البلدان من أجل التمييز بين أنواع الأصول الهامة في إطار التصنيفات (مثل الأوراق المالية قصيرة الأجل المتضمنة في قياسات النقد).

2- قابلية التفاوض

34-11 يمكن أن تميز المطالبات المالية على أنها قابله للتداول/ للتفاوض أم لا. و تكون المطالبة قابله للتفاوض في حالة إذا كانت ملكيتها القانونية بالفعل قابله للانتقال من وحدة إلى وحدة أخرى عن طريق التسليم مقابل الدفع أو التحويل. و في حين أن أي أداة مالية يمكن تبادلها من الناحية الاحتمالية ، إلا أن الأوراق المالية القابلة للتفاوض يتم تصميمها خصيصاً للتداول عليها في أسواق منظمه و غيرها من الأسواق. و تعلق قابلة التفاوض بالشكل القانوني للأداة. و يشار إلي تلك المطالبات المالية القابلة للتفاوض بالأوراق المالية. و بعض الأوراق المالية قد تكون قابلة للتفاوض من الناحية القانونية، غير أنه لا يوجد في الحقيقة سوق يتسم بقدر من السيولة حيث يمكن شراؤها أو بيعها بيسر. كما أن الأوراق المالية التي تشمل الأسهم و أوراق المديونية و مشتقات مالية مدرجة مثل الضمانات ، تعتبر في بعض الأحيان أوراق ماليه.

3- تقييم المعاملات

35-11 إن المدفوعات المطلوبة بموجب عقد ذات الصلة بأصول و خصوم ماليه دائماً ما تمثل أكثر من معامله وفقا للمعني المتضمن في نظام الحسابات القومية. و تشمل مدفوعات الفائدة على القروض والودائع كما هي محددة من قبل المؤسسات المالية كلا من الفائدة علي النحو المقيد في نظام الحسابات القومية و كذلك رسوم الخدمة ، و التي تشكل مدفوعات الخدمة للمؤسسة المالية نظير إتاحة القرض أو حماية الودائع. و عادة ما تكون أسعار البيع والشراء للعملات الأجنبية والأسهم مختلفة، و يمثل الفرق بين سعر الشراء ومنتصف السعر خدمة مقدمه إلي ومحملة علي المشترى، كما يمثل الفرق بين سعر البيع و متوسط السعر يمثل خدمه مقدمه إلي ومحملة علي البائع. و متوسط السعر هو نقطة المنتصف لسعر البيع وسعر الشراء وقت وقوع المعاملة، و لو أن بيع وشراء سهم ، على سبيل المثال، لم يحدث في وقت واحد، فأن نقطة المنتصف لسعر البيع والشراء في وقت البيع والشراء لن تكون بالضرورة هي نفسها. و بالنسبة لبعض الأدوات المالية، علي سبيل المثال، فإن الزيادة في القيمة بمرور الوقت ينظر إليها علي أنها تمثل الفائدة ، وليس فقط مجرد الزيادة السعرية في قيمة الأصل. و في بعض الحالات قد يلزم إجراء أكثر من تعديل علي القيمة الظاهرية للمعاملة من أجل تحديد و إعادة توجيه كلا من رسوم الخدمة و الفائدة المرتبطة بالأصل.

36-11 من الضروري أن تتثني قيمة المعاملات في الأدوات المالية المقيدة في الحساب المالي أي رسوم و مدفوعات فائدة من هذا القبيل.و يصف الجزء الرابع من الفصل 17 التعديلات اللازمة لإجراء إقصاءات على أساس أداة تلو أداة.

37-11 تثير المعاملات المالية فيما يتعلق بالإضافات الصافية لأصحاب المؤسسات لتراكم حقوق الملكية في أشباه المؤسسات و كذلك التغيرات في مطالبات الأسر المعيشية على شركات التأمين وصناديق المعاشات التقاعدية تثير قضايا معقدة بشأن التقييم و المشار إليها في البند ذات الصلة تحت تصنيف تلك الفئات أدناه وبشكل أكثر تفصيلا في الفصل 17.

4- توقيت القيد

38-11 من حيث المبدأ، ينبغي أن يسجل طرفي معاملة مالية عند نفس النقطة الزمنية، و عندما يكون الطرف الأخر لإدخال ما في الحساب في حساب أخر ، فإن توقيت قيد المطالبات المالية. يجب أن يكون موازيا لتوقيت القيد في الحسابات الأخرى للمعاملات التي تنشئ المطالبة المالية. على سبيل المثال، عندما يؤدى بيع سلعه أو خدمه إلي إنشاء ائتمان تجاري، فإن الإدخالات في الحساب المالي ينبغي أن تقع عندما تنتقل ملكية السلع أو عندما يتم تقديم الخدمة. و بالمثل، عندما تنشأ الحسابات الدائنة أو المدينة من معاملات متصلة بضرائب أو بتعويضات موظفين أو بغيرها من المعاملات القابلة للتوزيع، فإن الإدخالات في الحساب المالي ينبغي أن تقع وقت إجراء الإدخالات في الحساب غير المالي ذات الصلة.

39-11 عندما تكون كل الإدخالات متصلة بمعاملة تخص فقط الحساب المالي ، ينبغي قيدها عندما تنتقل ملكية الأصل. و عادة ما تكون هذه النقطة الزمنية واضحة عندما تتضمن المعاملات بيع الأصول المالية قائمة. وعندما تشمل المعاملات تكبد أو وفاء خصم، فإن الطرفين ينبغي أن يقيدا المعاملة عندما يتكبد الخصم أو يوفي به. و في أغلب الحالات، سوف يحدث هذا عدما يتم الدفع النقدي أو بأصول مالية من قبل الدائن للمدين أو عند السداد من قبل المدين للدائن.

40-11 عملياً، قد ينظر طرفا العاملة المالية إلي معاملة مالية علي أنه تم إنجازها في أوقات زمنية مختلفة. ويكون ذلك حقيقيا خاصة عندما يتم الوفاء بالائتمان التجاري أو أي حسابات دائنة أو مدينة أخرى من خلال

مدفوعات نهائية، و يكون هناك تأخر بين الزمن الذي تمت فيه المدفوعات ووقت استلامها، بما يخلق " حالة تعويم". و هناك مراحل عديدة يمكن للدائنين والمدينين قيد معاملة وفقاً لها. ويمكن للمدين قيد الالتزام أو الخصم علي أنه تم سداده وقت إصدار الشيك أو غيره من وسائل الدفع للدائن. و ربما تنقضي فتره كبيرة من الوقت قبل أن يحصل الدائن علي وسائل الدفع و يقيد المدفوعات في حساباته. ومن ثمّ، قد يكون هناك تأخرات زمنية أخري بين تقديم الشيك للبنك و تخليصه وبين التسوية النهائية للمعاملة. و بالتالي،يكون من المحتمل وجود حالات عدم تماثل في قيد هذه المعاملة ما لم يقيد المدين معاملته علي أساس"تخليص الشيكات"، و هو إجراء محاسبي غير شائع إلي حد كبير. وتتواجد مطالبة مالية إلي الحد الذي يتم فيه تخليص الدفعة و يكون لدائن السيطرة والتحكم في الأموال، وقد يكون هذا الحد هو الحد الأمثل زمنيا لقيد المعاملة. وفي واقع الممارسة العملية، قد يكون التعويم كبيرا جدا و قد يؤثر علي وجه الخصوص علي الودائع القابلة للتحويل والائتمانات التجارية وعلي الحسابات المدينة الأخرى. ويبرز هذا التأثير علي وجه الخصوص في البلدان التي يتسم نظامها البريدي و إجراءات التخليص المصرفي بالبطء. وعندما يكون التعويم ذات دلالة و يتسبب في اختلافات كبيرة في التقارير، يكون من الضروري إيجاد تقديرات لحجم التعويم من أجل ضبط وتعديل الحسابات.

الترصيد و التوحيد

الترصيد

41-11 كما هو موصوف في الفصل الثالث، فإن الترصيد هي العملية التي يتم من خلالها موازنة الإدخالات الموجودة علي جانبي الحساب التباديليين لنفس بند المعاملة و لنفس الوحدة المؤسسة في مقابل بعضهم البعض. وبشكل عام، يفضل في نظام الحسابات القومية تجنب هذه العملية بقدر المستطاع، غير أنه قد لا يكون ذلك ممكناً دوماً، وفيما يتعلق ببعض التحليلات الخاصة لا يكون عادة مرغوب في إجراءها.

42-11 درجة الترصيد التي ينبغي قيد المعاملات في الأصول و الخصوم المالية وفقاً لها تعتمد إلي حد كبير علي التحليل الذي سوف تستخدم البيانات لأجله. وفي الواقع العملي، ستعتمد درجة الترصيد علي كيفية التبليغ عن البيانات، وقد يختلف التبليغ أو رفع التقارير إلي حد هائل بالنسبة للفئات المختلفة للوحدات المؤسسية. وإذا ما تم تجميع معلومات تفصيلية عن المعاملات المالية يمكن حينئذ عمل عروض إجمالية، وإذا ما كان يجب الاستدلال علي المعاملات من بيانات الميزانية العمومية، يضحي وجود مستوى معين من الترصيد أمراً حتمياً. ويمكن تحديد عدد من درجات الترصيد:

أ. عدم وجود مقاصة أو تبليغ إجمالي كامل تقيد فيه مشتريات ومبيعات الأصول بطريقة منفصلة ، كما هو الحال مع تكبد و سداد الخصوم.

ب. الترصيد في نطاق أصل محدد, مثل طرح أو إنزال مبيعات السندات من حيازة السندات... استرداد قيمة السندات من خلال حالات تكبد خصوم جديدة في شكل سندات.

ج. مقاصة ضمن فئة معينه من الأصول، مثل طرح كافة التنازلات أو حالات التصرف في أوراق المديونية من كافة حيازات هذه الأصول.

د. مقاصة المعاملات في الخصوم في مقابل المعاملات في الأصول في فئة الأصل نفسه.

ه. هـ- مقاصة المعاملات في مجموعات فئات الخصوم في مقابل المعاملات في الأصول في نفس المجموعات.

43-11 تمثل المعاملات المسجلة في الحساب المالي صافي شراء الأصول وصافي تكبد الخصوم. ومع ذلك، فمن الواضح أنه، عندما يتم جمع البيانات علي نحو إجمالي كما هو متاح، يمكن مقاصتهم إلي أيما درجة كانت لازمة لاستخدام معين، وعندما تجمع البيانات على أساس الصافي لا يمكن تجميعها إجمالياً. وعموما، لا يوصى بالترصيد خارج إطار المستوى الموصوف في (ج) أعلاه حيث أنها تعوق فائدة الحسابات المالية الخاصة بتتبع كيف يتمكن الاقتصاد من حشد الموارد من الوحدات المؤسسية ذات الإقراض الصافي الموجب ونقلها للوحدات المقترضة الصافية. ومن أجل وضع أو إيجاد تحليل مفصل لتدفق الأموال، يصبح التبليغ الإجمالي أو إجراء الترصيد عند المستوي المستوى (ب) أعلاه أمرا مرغوبا فيه، وخاصة لتحليل الأوراق المالية، بيد أن الترصيد عند مستوى (ج) أعلاه لا تزال توفر معلومات مفيدة عن التدفقات المالية.

التوحيد

44-11 يشير التوحيد في الحساب المالي إلي عملية موازنة المعاملات داخل الأصول لمجموعة معطاة من الوحدات المؤسسية في مقابل معاملات الطرف الأخر في الخصوم بالنسبة لنفس المجموعة من الوحدات المؤسسية، و

يمكن أداء التوحيد علي مستوي الاقتصاد الكلي و القطاعات المؤسسية و القطاعات الفرعية. و تكون المستويات المختلفة من التوحيد مناسبة لأنواع مختلفة من التحليل، علي سبيل المثال، تجميع الحسابات المالية للاقتصاد الكلي يبين المركز المالي للاقتصاد مع بقية العالم نظرا لأن كافة المراكز المالية المحلية يتم رصد قيمتها الصافية في التوحيد. ويتيح التوحيد بالنسبة للقطاعات تتبع التحركات المالية العامة بين القطاعات التي لديها صافي إقراض موجب و غيرها ممن لديها صافي اقتراض فضلا عن تحديد الوساطة المالية. غير أن التوحيد فقط عند مستوى القطاع الفرعي للشركات المالية قد يُسفر عن تفاصيل أكثر بشأن الوساطة كما يسمح ، علي سبيل المثال، بتحديد عمليات البنك المركزي التي تتم مع شركات الوساطة المالية الأخرى. وهناك ثمة نطاق أخر حيث يكون التوحيد ذات فائدة ألا و هو في نطاق قطاع الحكومة العامة عندما يتم تجميع المعاملات بين المستويات المختلفة للحكومة. و يضع الفصل الثاني والعشرين توصية محددة بهذا الصدد. وعلي الرغم من ذلك وفي إطار التسلسل الرئيسي للحسابات، لا يوصي نظام الحسابات القومية بالتوحيد.

ج. قيد الأدوات المالية الفردية

1. الذهب النقدي وحقوق السحب الخاصة

45-11 الذهب النقدي و حقوق السحب الخاصة المصدرة من قبل صندوق النقد الدولي هي أصول عادة ما يكون محتفظ بها أو محتجزة فقط من قبل السلطات النقدية.

الذهب النقدي

46-11 الذهب النقدي هو الذهب الذي تملكه السلطات النقدية (أو غيرها ممن يكونون خاضعين للسيطرة السارية من قبل السلطات النقدية والمحتفظ به كأصل احتياطي. ويشمل سبائك الذهب (بما في ذلك الذهب المحتفظ به في حسابات الذهب المخصصة أو المحددة المكان) و حسابات الذهب غير المخصصة أو غير محددة المكان مع الوحدات غير المقيمة و التي تخول الحق بمطالبة تسليم الذهب . وجميع الذهب النقدي يكون مضمناً في الأصول الاحتياطية أو يحتفظ به من قبل المنظمات المالية الدولية. والذهب المحتفظ به كأصل مالي وكمكون من مكونات الاحتياطيات الأجنبية يصنف وحده كذهب نقدي، وبالتالي، وفقط في الظروف المؤسسية المحدودة، يمكن أن تكون سبيكة الذهب أصل مالي فقط للبنك المركزي أو الحكومة المركزية. وتتألف المعاملات في الذهب النقدي من مبيعات و مشتريات الذهب بين السلطات النقدية. وتقيد مشتريات (مبيعات) الذهب النقدي في الحساب المالي للسلطة النقدية المحلية كزيادات (انخفاضات) في الأصول، وتقيد الأطراف المقابلة كانخفاضات (زيادات) في أصول بقية العالم. أما المعاملات في الذهب غير النقدي (بما في ذلك الذهب غير الاحتياطي المحتفظ به من قبل السلطات النقدية و كل الذهب المحتفظ به من قبل المؤسسات المالية بخلاف السلطات النقدية)، تعامل كصافي حيازة لأشياء ثمينة (إذا كان الغرض الوحيد هو إيجاد مخزن للثروة) وخلافا لذلك كاستهلاك نهائي أو وسيط أو تغير في المخزونات أو كصادرات أو واردات. وتعامل الودائع والقروض والأوراق المالية المقومة بالذهب كأصول مالية (وليس كذهب وتصنف بالتوازي مع الأصول المماثلة المقومة بالعملات الأجنبية في الفئة المناسبة. وهناك مناقشة حول معاملة حسابات الذهب المحدد المكان والغير محدد المكان أسفل عنوان العملة والودائع.

47-11 تأخذ سبيكة الذهب شكل عملات معدنية أو سبائك أو قوالب بدرجة نقاء لا تقل عن **995**جزء في الألف، وعادة ما يتم تداولها في الأسواق المنظمة أو من خلال ترتيبات ثنائية بين البنوك المركزية. وبالتالي، فإن تقييم المعاملات لا يمثل مشكلة. و سبيكة الذهب المحتفظ بها كأصل احتياطي هي وحدها الأصل المالي الذي لا يقابله خصم.

حقوق السحب الخاصة

48-11 حقوق السحب الخاصة هي أصول احتياطية دولية تنشأ من قبل صندوق النقد الدولي و يتم تخصيصها لأعضائه لتكملة الأصول احتياطية القائمة. وتضطلع إدارة حقوق السحب الخاصة بصندوق النقد الدولي بإدارة الأصول الاحتياطية عن طريق توزيع حقوق السحب الخاصة بين الدول الأعضاء في صندوق النقد الدولي وبعض الوكالات الدولية الخاصة والتي تعرف جماعياً بالمشاركين).

49-11 تسفر الآلية التي من خلالها تنشأ حقوق السحب الخاصة (يشار لها بتوزيعات حقوق السحب الخاصة) و يتم إبطالها (عمليات إلغاء حقوق السحب الخاصة) عن معاملات. وتقيد هذه المعاملات تبعاً للمبلغ الإجمالي للتخصيص وتقيد في الحسابات المالية للسلطة النقدية الخاصة بالمشارك الفردي

من جانب وفي الحسابات المالية لبقية العالم الممثل للمشاركين جماعياً من جانب أخر.

50-11 يحتفظ بحقوق السحب الخاصة على وجه الحصر من قبل الحاملين الرسميين لها، وهم البنوك المركزية وغيرها من الوكالات الدولية المحددة، وتكون قابلة للتحويل بين المشاركين و غيرهم من الحاملين الرسميين لها. وتمثل حيازة حقوق السحب الخاصة حق لكل حامل لها مؤكد وغير المشروط في الحصول علي الأصول الاحتياطية الأخرى، وخاصة الصرف الأجنبي، من الأعضاء الآخرين بصندوق النقد الدولي. وحقوق السحب الخاصة هي أصول لها خصوم مطابقة، غير أن الأصول تمثل مطالبات على المشاركين بشكل جماعي وليس على صندوق النقد الدولي. وقد يقوم مشارك ببيع بعض أو كل حقوق السحب الخاصة لمشارك أخر ويحصل على أصول احتياطية أخرى في مقابل ذلك، وخاصة العملات الأجنبية.

2- العملة والودائع

51-11 تتألف المعاملات المالية في العملة والودائع من الإضافات إلى، أو التنازلات عن، العملة ومن إنشاء وديعة أو زيادتها أو إجراء سحب منها. وفي حالة الوديعة، قد ترجع الزيادة الظاهرة في القيمة إلي دفع الفائدة على مستوى مخزون قائم. و عادة ما يتم تفصيل مدفوعات الفائدة البنكية إلي فائدة في نظام الحسابات القومية ورسوم خاصة بخدمات الوساطة المالية المقاسة على نحو غير مباشر. وتقيد الفائدة في نظام الحسابات القومية أولاً في حساب توزيع الدخل الأولي، ثم يمكن قيدها في الحساب المالي كوديعة جديدة. وقد تتوافق الزيادة في الودائع مع انهيار العملات أو العكس بالعكس.

52-11 ينبغي دائماً حساب مجموع ودائع العملات والودائع القابلة للتحويل (بما في ذلك المراكز بين البنوك وغيرها من الودائع). وعادة ينبغي إجراء تمييز بين العملة والودائع بالعملية المحلية وبين الودائع بالعملات الأجنبية. وإذا ما اعتبر من المفيد إيجاد بيانات للعملات الأجنبية الفردية حينئذ ينبغي إجراء تمييز بين العملة و الودائع بكل عملة .

العملة

53-11 تتألف العملة من أوراق النقد و العملات المعدنية التي يكون لها قيم رسمية ثابتة ويتم إصدارها من قبل البنك المركزي أو الحكومة. (العملات المعدنية التذكارية والتي لا تكون متداولة فعليا يتم استبعادها تماماً مثلما هو الحال مع العملة غير المصدرة أو الملغاة). وينبغي التمييز بين العملة المحلية (أي، العملة التي تكون خصم للعملات المقيمة، مثل البنك المركزي والبنوك الأخرى والحكومة المركزية) والعملات الأجنبية التي تكون خصوم لدى الوحدات غير المقيمة (مثل البنوك المركزية الأجنبية وغيرها من البنوك والحكومات). وقد تحتفظ كافة القطاعات بالعملة كأصول، ولكن عادة ما تقوم البنوك المركزية و الحكومات وحدها بإصدار العملة. وفي بعض البلدان، يكون بإمكان البنوك التجارية إصدار العملة بموجب تفويض من البنك المركزي أو الحكومة.

54-11 تعامل أوراق النقد والعملات المعدنية كخصوم بالقيمة الاسمية الكاملة. وتقيد تكلفة إنتاج أوراق النقد والعملات المعدنية المادية كإنفاق حكومي ولا يتم موازنتها في مقابل المتحصلات من إصدار العملة.

الودائع القابلة للتحويل

55-11 تتألف الودائع القابلة للتحويل من كافة الودائع التي :

أ- تكون قابلة للتبادل في مقابل أوراق النقد والعملات المعدنية عند الطلب بالقيمة الاسمية و بدون جزاءات أو قيود،

ب- تكون قابلة بشكل مباشر للاستخدام لسداد مدفوعات من خلال الشيكات أو الكمبيالات أو نظام جيرو (مدفوعات بطريقة الترصيد) أو الائتمان/ الدين المباشر أو غيرها من وسائل الدفع الأخرى.

بعض أنواع حسابات الودائع تجسد خصائص محدودة فقط لقابلية التحويل؛ و تستثني هذه الحسابات من فئة الودائع القابلة للتحويل، وتعامل علي أنها ودائع أخرى. علي سبيل المثال، بعض الودائع يكون لها قيود مثلا علي عدد مدفوعات الطرف الثالث التي يمكن أداءها في كل فترة أو علي الحجم الأدنى لمدفوعات الطرف الثالث الفردية. ولا يمكن أن يكون للوديعة القابلة للتحويل قيمة سالبة. علي سبيل المثال، عادة ما يعامل الحساب المصرفي أو حساب الشيكات كوديعة قابلة للتحويل، ولكن إذا تم الإفراط في السحب، يعامل سحب الأموال إلي الصفر علي انه سحب لوديعة، ويعامل مبلغ السحب علي المكشوف علي أنه منح لقرض.

56-11 ينبغي تصنيف الودائع القابلة للتحويل عرضيا طبقا ل:

أ- ما إذا كانت مقومة بالعملة المحلية أو العملات الأجنبية،

ب- ما إذا كانت خصوم لدى مؤسسات مقيمة أو لبقية العالم.

المراكز بين البنوك

11-57 على الرغم من كونه مصطلحاً لا يتسم بالدقة الكاملة إلا أن مصطلح البنك يستخدم في كثير من الأحيان كمرادف للبنك المركزي وللشركات الأخرى القابلة للودائع. وتتلقى البنوك الودائع من وتقدم القروض، لجميع القطاعات الأخرى. قد يكون هناك أيضاً إقراض واقتراض كبير داخل القطاع الفرعي المصرفي.

المعاملات وقيود الموازنة	الشركات غير المالية	الشركات المالية	الحكومة العامة	الأسر المعيشية	المؤسسات غير الهادفة للربح	الاقتصاد الكلي	بقية العالم	حساب السلع والخدمات	المجموع
صافي حيازة الأصول المالية	83	172	10-	189	2	436	47		483
الذهب النقدي و حقوق السحب الخاصة		1-				1-	1		0
الذهب النقدي		0				0	0		0
حقوق السحب الخاصة		1-				1-	1		0
العملة و الودائع	39	10	26-	64	2	89	11		100
العملة	5	15	2	10	1	33	3		36
الودائع القابلة للتحويل	30	5-	27-	27	1	26	2		28
المراكز بين المصارف		5-				5-			5-
ودائع أخرى قابلة للتحويل	30	0	27-	27	1	31	2		33
ودائع أخرى	4	0	1-	27	0	30	6		36
أوراق مديونية	7	66	4	10	1-	86	9		75
قصيرة الأجل	10	13	1	3	0	27	2		29
طويلة الأجل	3-	53	3	7	1-	59	7		66
قروض	19	53	3	3	0	78	4		82
قصيرة الأجل	14	4	1	3	0	22	3		25
طويلة الأجل	5	49	2	0	0	56	1		57
الأسهم العادية وأسهم صندوق الاستثمار	10	28	2	66	0	107	12		119
الأسهم العادية	10	25	3	53	0	91	12		103
أسهم مدرجه	5	23	1	48	0	77	10		87
أسهم غير مدرجه	3	1	1	2	0	7	2		9
أسهم أخرى	2	1	1	3	0	7	0		7
أسهم \ وحدات صندوق الاستثمار	0	3	0	13	0	16	0		16
أسهم \ وحدات صندوق الاستثمار في سوق المال	0	2	0	5	0	7	0		7
أسهم \ وحدات صناديق الاستثمار عدا صناديق سوق المال	0	1	0	8	0	9	0		9
برامج التأمين والمعاشات	1	7	1	39	0	48	0		48

التقاعدية والضمانات الموحدة									
الاحتياطيات الفنية لتأمين الأضرار	1	2	0	4	0	7	0		7
تأمين الحياة و استحقاقات السنويات	0	0	0	22	0	22	0		22
استحقاقات المعاشات التقاعدية				11		11	0		11
مطالبات صناديق المعاشات على مديري المعاشات		3				3	0		3
استحقاقات المنافع بخلاف المعاشات التقاعدية				2		2	0		2
تدبيرات المطالبات في إطار الضمانان الموحدة	0	2	1	0	0	3	0		3
المشتقات المالية و عقد الخيار للموظفين (مشاركة الموظفين في ملكية الشركة	3	8	0	3	0	14	0		14
مشتقات مالية	3	8	0	1	0	12	0		12
عقد الخيار	1	3	0	1	0	5	0		5
عقد أجل	2	5	0	0	0	7	0		7
عقد الخيار للموظفين (مشاركة الموظفين في ملكية الشركة	0			2		2			2
حسابات أخرى مدينة / دائنة	4	1	5	4	1	15	10		25
الائتمانات التجارية والسلف	3		1	3		7	8		15
حسابات أخرى مدينة/ دائنة	1	1	4	4	1	1	8		10

ولكن ذلك له دلالة اقتصادية مختلفة عن أنشطة الوساطة المتضمنة للقطاعات الأخرى. ويصف الفصل السابع والعشرين كيف يمكن تصوير تحليل كامل للقطاع الدائن والمدين لكل أداة. ويعرف مثل هذا التحليل بالجدول المفصل لتدفق الأموال. ومع ذلك، ليس بمقدور جميع البلدان وضع مثل هذه الجداول على أساس منتظم. ويمكن عادة التعرف على المراكز بين البنوك وتحديدها ويتم قيدها كفئة أداة منفصلة، وهو ما يمثل أحد الأسباب وراء الفصل بين القروض والودائع بين البنوك وغيرها من القروض والودائع.

وثمة سبب أخر يتعلق بحساب رسوم خدمات الوساطة المالية المقاسة على نحو غير مباشر. ويعتمد هذا الحساب على الإلمام بمستوى القروض والودائع التي تقدمها البنوك للعملاء عدا عملاء البنك وعلى حساب الفرق بين الفائدة التي يتلقاها البنك أو يدفعها والفائدة عندما يتم تطبيق سعر فائدة مرجعي على نفس المستويات من القروض والودائع. ومع ذلك، عادة ما تكون هناك رسوم خدمات وساطة مالية مقاسة على نحو غير مباشر لا تذكر = إن وجدت – مدفوعة بين البنوك، نظراً لأن البنوك عادة ما تقترض وتقرض

فيما بينها وفق سعر فائدة بلا مخاطرة. ولهذين السببين، ينبغي فصل القروض والودائع بين البنوك عن القروض والودائع الأخرى.

58-11 ربما توجد حالات قد لا يتضح فيها تصنيف الأداة للمراكز بين البنوك؛ على سبيل المثال لأن الأطراف غير محددة، أو أن أحد الأطراف ينظر إليها على أنها قرض بينما يراها الأخر وديعة. ولذا، وكعرف لضمان الاتساق والتناظر، فإن جميع المراكز بين البنوك بخلاف الأوراق المالية والحسابات المدينة أو الدائنة والتغيرات في المراكز – يتم تصنيفها تحت بند الودائع. ويشرح الفصل السابع والعشرون الجدول التفصيلي لتدفق الأموال والتي تسد الحاجة إلى تحديد الودائع بين المصارف كفئة منفصلة.

الودائع الأخرى القابلة للتحويل:

59-11 الودائع الأخرى القابلة للتحويل هي تلك الودائع التي لا يكون فيها طرف أو كلا طرفي المعاملة أو الدائن أو المدين أو كلا المركزين مصرفاً.

جدول 11-2 (تابع): الحساب المصرفي - تفصيل موجز - التغيرات في الخصوم وصافي حقوق الملكية

المعاملات وقيود الموازنة	الشركات غير المالية	الشركات المالية	الحكومة العامة	الأسر المعيشية	المؤسسات غير الهادفة للربح	الاقتصاد الكلي	بقية العالم	حساب السلع والخدمات	المجموع
صافي الإقراض (+)/صافي الاقتراض(-)	56-	1-	103-	174	4-	10	10-		0
صافي حيازة لأصول المالية	139	173	93	15	6	426	57		483
الذهب النقدي و حقوق السحب الخاصة									
الذهب النقدي									
حقوق السحب الخاصة									0
العملة الودائع		65	37			102	2-		100
العملة			35			35	1		36
الودائع القابلة للتحويل		26	2			28	0		28
المراكز بين المصارف		5-				5-			5-
ودائع أخرى قابلة للتحويل		31	2			33			33
ودائع أخرى		39				39	3-		36
أوراق مديونية	6	30	38	0	0	74	21		95
قصيرة الأجل	2	18	4	0	0	24	5		29
طويلة الأجل	4	12	34	0	0	50	16		66
قروض	21	0	9	11	6	47	35		82
قصيرة الأجل	4	0	3	2	2	11	14		25
طويلة الأجل	14	0	6	9	4	36	21		57
أسهم عادية وأسهم صندوق الاستثمار	83	22				105	14		119
الأسهم العادية	83	1				94	9		103
أسهم مدرجه	77	7				84	3		87
أسهم غير مدرجه	3	4				7	2		9
أسهم أخرى	3					3	4		7
أسهم \ وحدات صندوق		11				11	5		16

الاستثمار									
أسهم \ وحدات صناديق الاستثمار في سوق المال		5				5	2		7
أسهم \ وحدات صناديق الاستثمار عدا صناديق سوق المال		6				6	3		9
برامج التأمين والمعاشات التقاعدية والضمانات الموحدة	48	0				48	0		48
الاحتياطيات الفنية لتأمين الأضرار	7					7	0		7
استحقاقات تأمين الحياة و الاستحقاقات السنوية	22					22	0		22
استحقاقات المعاشات التقاعدية	11					11	0		11
مطالبات صناديق المعاشات على مديري المعاشات	3					3	0		3
استحقاقات المنافع غير المعاشية		2				2	0		2
تدبيرات المطالبات في إطار الضمانات الموحدة		3	0			3	0		3
المشتقات المالية و عقد الخيار للموظفين (مشاركة الموظفين في ملكية الشركة	3	8	0	0	0	11	3		14
مشتقات مالية	2	7	0	0	0	9	3		12
عقد الخيار	2	2	0	0	0	4	1		5
عقد أجل	0	5	0	0	0	5	2		7
عقد الخيار للموظفين (مشاركة الموظفين في ملكية الشركة	1	1					2		2
حسابات أخرى مدينة/ دائنة	26	0	9	4		39	14-		25
الائتمانات التجارية والسلف	6	0	6	4	0	16	1-		15

حسابات أخرى مدينة/ دائنة	20	0	3	0	0	23	13-		10

الودائع الأخرى

60-11 تشمل الودائع الأخرى كل المطالبات بخلاف الودائع الأخرى القابلة للتحويل، والممثلة بدليل الوديعة؛ والأشكال التقليدية للودائع التي ينبغي تضمينها في هذا التصنيف هي الودائع الادخارية (والتي تكون عادة غير قابلة للتحويل) والودائع ذات السند الثابت وشهادات الودائع الغير قابلة للتداول. وهذا التصنيف يشمل أيضاً الأسهم أو الأدلة المشابهة على الودائع المصدرة من قبل روابط الادخار والقروض ومجتمعات البناء واتحادات أو منشآت الائتمان وما شابه ذلك. كما يشمل هذا التصنيف أيضاً الودائع التي لها قابلية محدودة للتداول والتي يتم استثنائها من فئة الودائع القابلة للتحويل. وينبغي قيد المطالبات على صندوق النقد الدولي التي تشكل مكونات الاحتياطيات الدولية والتي ليس مبرهناً عليها بقروض في بند القروض الأخرى. (المطالبات على صندوق النقد الدولي المبرهنة بقروض ينبغي تضمينها في بند القروض). ويتم تضمين مدفوعات الهامش القابلة للسداد أو للتحصيل النقدية والمرتبطة بعقود المشتقات المالية (الموصوفة أدناه) في بند الودائع الأخرى، حيث أنها تكون اتفاقات إعادة شراء قصيرة الأجل بشكل كبير إذا ما تم اعتبارها جزء من التعريف القومي للنقد الواسع. أما باقي اتفاقات إعادة الشراء ينبغي تصنيفها ضمن بند القروض.

61-11 من الممكن إمساك حسابات لكل من "الذهب المخصص أو المعين المكان" و "للذهب غير المخصص أو غير المعين المكان"؛ ويكون التمييز دقيقاً وعملياً ويتم إقراره في الميزانيات العمومية للوحدات الماسكة لهذه الحسابات. ويعطي حساب للذهب المخصص ملكية كاملة وغير مشروطة للذهب ويكون معادلاً لقيد الحفظ. ولا يعطي حساب الذهب غير المخصص حامله الحق في ذهب مادي ولكنه يمنح مطالبة على مقدم الحساب مقومة بالذهب. وفي الواقع، ونتيجة لما سبق، يكون هذا الحساب وديعة مقومة بالذهب. وبالتالي، تعامل على أنها ودائع بالعملة الأجنبية. ومن ناحية أخرى، فإن الحسابات التي تمسك فيما يتعلق بالذهب المخصص أو معين المكان تعامل على أنها حيازة لأشياء ثمينة ما لم تكن محتجزة من قبل السلطات النقدية أو من قبل غيرها من الوحدات المفوضة من جانبهم، في صورة احتياطيات.

62-11 من المحتمل أيضاً وجود حسابات مشابهة تميز بين الحسابات غير المخصصة (غير محددة المكان) والحسابات المخصصة (محددة المكان) لمعادن نفيسة مختلفة، وينبغي معاملتها بنفس الطريقة، فتلك الخاصة بالمعادن غير المخصصة تكون ودائع بالعملة الأجنبية، وتلك الخاصة بالحسابات المخصصة تكون حيازة لأشياء نفيسة. وإذا ما تجاوزت ممارسة استخدام السلع وفق هذه الطريقة المعادن، سكون جدير التفكير حول إمكانية توسيع هذه الممارسة من عدمه.

63-11 الودائع المنقولة وغيرها من الودائع قد يتم الاحتفاظ بها كأصول من قبل كافة القطاعات؛ فالودائع في معظم الأحيان يتم قبولها كخصوم من قبل الشركات المالية، غير أن هناك بعض الاتفاقيات المؤسسية في بعض الدول تسمح للشركات غير المالية وللحكومة العامة وللأسر المعيشية بقبول الودائع كخصوم.

64-11 الودائع الأخرى ينبغي تصنيفها بشكل مستعرض طبقاً لـ :

أ. ما إذا كانت الودائع مقومة بالعملة المحلية أو بالعملات الأجنبية.

ب. ما إذا كانت خصوم خاصة بمؤسسات مقيمة أو ببقية العالم.

3- أوراق مديونية

65-11 أوراق المديونية هي أدوات قابلة للتداول تكون بمثابة دليل على مديونية؛ وهي تشمل الكمبيالات والسندات وشهادات الودائع القابلة للتداول والأوراق التجارية والشهادات المالية وأوراق مالية مضمونة بأصول وأدوات مماثلة التي عادة ما يتم تداولها في الأسواق المالية. والكمبيالات تعرف على أنها أوراق مالية تعطي للمالك حقوق غير مشروطة للحصول على مبالغ مالية ثابتة ومحددة في تاريخ محدد. وتصدر الكمبيالات وعادة ما يتم تداولها في الأسواق المنظمة بخصومات وفقاً للقيمة الوجهية أو الاسمية التي تعتمد على سعر الفائدة ووقت أجل الاستحقاق. ومن الأمثلة على الأوراق المالية قصيرة الأجل أذونات الخزانة وشهادات الودائع القابلة للتداول وقبول المصرفيين والأوراق التجارية. أما السندات فهي أوراق مالية تعطي حامليها الحق غير المشروط في تلقي مدفوعات ثابتة أو مدفوعات متغيرة محددة تعاقدياً، أي أن ربح الفائدة لا يكون معتمداً على أرباح المدينين. كما تعطي السندات حامليها الحقوق غير المشروطة للحصول على مبالغ ثابتة كمدفوعات للدائن في تاريخ أو تواريخ محددة.

66-11 القروض التي تصبح قابلة للتداول من حامل لأخر يتم إعادة تصنيفها من قروض لأوراق

مديونية في ظروف معينة؛ وحتى يتم إجراء عمليات إعادة التصنيف من هذا القبيل، يجب أن يتوفر دليل علي تداول سوقي ثانوي بما في ذلك وجود صناع السوق فضلاً عن تحديد مستمر لأسعار الأداة مثل ذلك الذي يقدم من خلال هوامش العرض والطلب.

67-11 الأسهم أو الحصص المفضلة غير المشاركة هي تلك الأسهم والحصص التي تدفع دخل ثابت و لكنها لا تقدم المشاركة في توزيع قيمة متبقية للشركات المدمجة في حالة الحل أو التصفية. وهذه الأسهم مصنفة علي أنها أوراق مديونية. كما أن السندات القابلة للتحويل إلى أسهم عادية ينبغي أيضاً تصنيفها في هذا التصنيف قبيل تحويلها.

68-11 الأوراق المالية بضمان أصول والتزامات الدين بضمانات إضافية هي ترتيبات في إطارها تضمن مدفوعات الفائدة وأصل الدين بمدفوعات على أصول محددة أو بتيارات من الدخل. ويمكن استخدام التوريق أيضاً كمصطلح لوصف هذه العملية. والأوراق المالية بضمان الأصول يمكن إصدارها من قبل وحدة أو مركبة حائزة معينة، والتي تقوم بإصدار أوراق مالية يتم بيعها لزيادة رأس المال للدفع للمنشئ عن الأصول المتضمنة. والأوراق المالية بضمان الأصول تصنف علي أنها أوراق مديونية لأن مصدري الورقة المالية يكون لديهم متطلب بسداد مدفوعات، في حين أن حاملي الورقة المالية لا يكون لديهم مطالبة متبقية على الأصول المتضمنة، وفي حال كان لديهم مثل هذه المطالبة، فقد تكون حينئذ الأداة أسهم عادية أو أسهم صناديق استثمار. وتضمن الأوراق المالية المضمونة بأصول بأنواع مختلفة من الأصول المالية، مثل الرهن وقروض البطاقات الائتمانية أو الأصول غير المالية أو بتيارات دخل مستقبلية (مثل أرباح موسيقي ما أو عائدات مستقبلية لحكومة معينة)، والتي لا تعتبر في حد ذاتها علي أصول اقتصادية في إحصاءات الاقتصاد الكلي.

69-11 القبول المصرفي يشمل قبول من جانب الشركات المالية – لقاء رسوم – لسحب أو كمبيالة وبوعد غير مشروط بدفع قدر محدد من المال في تاريخ محدد. وعلي عكس حالات القبول الأكثر عمومية0 فإن هذه القبول المصرفي لابد أن يكون قابلاً للتداول. ومعظم التجارة العالمية تمول بهذه الطريقة. ويصنف القبول المصرفي ضمن فئة أوراق المديونية. ويمثل القبول المصرفي مطالبة غير مشروطة من جانب حامل الورقة والتزام غير مشروط من جانب الشركة المالية القابلة. ويكون الأصل المقابل للشركة المالية مطالبة على عميلها. وتعامل حالات القبول المصرفي على أنها أصول مالية من وقت القبول، حتى وإن لم يتم تداولها حتى مرحلة أخرى.

70-11 الأوراق المالية التي ليس لها ضمان هي أوراق ماليه تم تحويلها من مقدار رئيسي بمدفوعات قسيمة أو كوبون إلى سلسلة من السندات بدون كوبون بنطاق لأجال استحقاق تطابق تاريخ (تواريخ) دفع الكوبون وتاريخ استرداد المبلغ (المبالغ) الأساسي. ووظيفة عدم وجود الضمانات هي أن تفضيلات المستثمر بالنسبة لتدفقات نقدية معينة يمكن تلبيتها بطرق مختلفة عن خليط التدفقات النقدية للورقة المالية الأصلية. وقد يكون للأوراق المالية التي ليس لها ضمان مصدر مختلف عن المصدر الأصلي، وفي هذه الحالة، تنشأ خصوم جديدة. وهناك حالتان من الأوراق المالية التي ليس لها ضمان :-

أ- عندما يستحوذ طرف ثالث على الأوراق المالية الأصلية ويستخدمها (كضمان) ليظهر إصدار الأوراق المالية التي ليس لها ضمان. وحينئذ يكون قد تم زيادة رؤوس الأموال ومن ثم تكون هناك أيضاً أداة مالية جديدة.

ب- عندما لا يكون هناك أية زيادة في رؤوس الأموال وتكون المدفوعات على الأوراق المالية الأصلية بدون ضمان ويتم تسويقها بصورة منفصلة من قبل المصدر أو من خلال وكلاء (مثل المتعاملين في الأوراق المالية بدون الضمانات) والذين يتصرفون تبعاً لقبول المصدر.

71-11 الأوراق المالية المرتبطة بمؤشر هي أدوات يكون فيها إما مدفوعات الكوبون (الفائدة) أو المبلغ الأساسي أو ككليهما مرتبطاً بمؤشر مثل مؤشر للسعر أو بسعر سلعة. والهدف من ذلك هو الحفاظ على سلطة الشراء أو الثروة خلال فترة التضخم بالإضافة إلى جني دخل من الفائدة. وعندما تكون مدفوعات الكوبون مرتبطة بمؤشر تعامل حينئذ بشكل كامل كفائدة، تماماً مثلما هو الحال مع أي أصل مالي ذو سعر فائدة متغير. وعندما تكون قيمة المبلغ الأساسي مرتبطة بمؤشر يتحرك بمحاذاة مع قياس واسع النطاق للتضخم، يقيد سعر الإصدار للورقة المالية على أنه المبلغ الأساسي، وتعامل دفعة المؤشر المدفوعة بشكل دوري وعند حلول اجل الاستحقاق على أنها فائدة. وينبغي معاملة الدفعة المنسوبة للارتباط بمؤشر على أنها فائدة (دخل ملكية) طوال عمر الورقة المالية، وينبغي قيد الطرف المقابل لها أسفل أوراق المديونية في الحساب المالي. وعندما تكون الورقة المالية مرتبطة بمؤشر لسلعة وبالتالي تكون عرضة لتقلبات كبيرة في السعر، يوصى بإجراء تغيير أو تعديل على هذا الإجراء. وهذه المسألة مشروحة بالتفصيل في الجزء الرابع من الفصل السابع عشر.

<u>التصنيفات التكميلية لأوراق المديونية</u>

72-11 أي تصنيف فرعي لأوراق المديونية بحسب أجل الاستحقاق إلى أوراق مديونية قصيرة وطويلة الأجل ينبغي وأن يقوم على أساس المعايير التالية.

أ- أوراق المديونية قصيرة الأجل تشمل تلك الأوراق المالية التي يكون أجل استحقاقها خلال سنه أو أقل. وهذه الأوراق ينبغي تصنيفها على أنها قصيرة الأجل حتى وإن تم إصدارها بتسهيلات طويلة الأجل مثل تسهيلات إصدار البنكنوت.

ب- أوراق المديونية طويلة الأجل تشمل تلك الأوراق المالية التي يكون أجل استحقاقها خلال أكثر من سنه. وينبغي تصنيف المطالبات ذات أجال الاستحقاق الخيارية والتي يكون أخر أجل استحقاق فيها بعد أكثر من سنة فضلاً عن المطالبات ذات أجال الاستحقاق غير المحددة على أنها طويلة الأجل.

وبالإضافة لما سبق، فإنه أحيانا يكون من المفيد التفريق بين أوراق المديونية المدرجة وغير المدرجة، وقيدهم حسب ما إذا كانوا قصيري أو طويلي الأجل.

4- القروض :

73-11 القروض هي أصول، والتي :-

أ- تنشأ عندما يقرض الدائن أموالاً بشكل مباشر للمدين.

ب- يتم تصديقها أو البرهنة عليها من خلال مستندات غير قابله للتداول.

74-11 تشمل فئة القروض حالات السحب على المكشوف وقروض الأقساط وتمويل عمليات الشراء ألتأجيري والقروض الخاصة بتمويل الائتمان التجاري. كما تشمل أيضاً المطالبات على أو الخصوم إلى صندوق النقد الدولي التي تكون في شكل قروض. ويصنف السحب على المكشوف الذي ينشأ من خلال إمكانية أو تسهيل السحب على المكشوف من حساب وديعة قابل للتحويل على أنه قرض. ومع ذلك، فإن الأرصدة الائتمانية المتاحة أو التي لم تسحب لا ينظر إليها على أنه خصوم حيث أنها تكون طارئة. كما أن الأوراق المالية واتفاقات إعادة الشراء ومبادلات الذهب والتمويل من خلال عقد إيجار مالي جميعها قد يتم تصنيفها كقروض. ومع ذلك، فإن الحسابات المدينة/ الدائنة، والتي تعامل على أنها فئة منفصلة من الأصول المالية، فضلاً عن القروض التي قد أصبحت أوراق مديونية، يتم استبعادها من فئة القروض.

75-11 اتفاق إعادة شراء أوراق مالية هو ترتيب ينطوي على تقديم أوراق مالية في مقابل نقدية مع الالتزام بإعادة شراء الأوراق المالية نفسها أو ما شابهها بسعر محدد إما في تاريخ مستقبلي محدد (غالبا بعد يوم أو بضعة أيام من الاتفاق، ولكن أيضاً قد يكون أبعد من ذلك في المستقبل) أو بأجل استحقاق "مفتوح". والأوراق المالية المقرضة بضمانات إضافية نقدية وبضمانات بيع/ شراء مماثلة من الناحية الاقتصادية لاتفاقات إعادة الشراء، فجميعها يشمل تدبير أوراق مالية كضمان إضافي على قرض أو وديعة. والريبو هو اتفاق إعادة شراء أوراق مالية حيث يتم تقديم الأوراق المالية مقابل نقدية مع الالتزام بإعادة شراء الأوراق المالية نفسها أو أوراق مالية مماثلة نقداً بسعر محدد وثابت في تاريخ محدد في المستقبل. (ويدعى ريبو من منظور مقدم الأوراق المالية، وريبو معكوس من منظور المتحصل على الأوراق المالية).

76-11 يمكن معاملة إمداد و استلام الأموال بموجب اتفاقية إعادة شراء أوراق مالية كقرض أو وديعة. وتكون قرض بشكل عام ولكنها تصنف كوديعة إذا كانت تشمل خصوم لشركة متحصلة على وديعة ومن ثم يتم تضمينها في القياسات القومية للنقد الواسع. وإذا كان اتفاق إعادة شراء الأوراق المالية لا يتضمن إمداد المال (أي أن هناك تداول لورقة مالية بين طرف وأخر أو أن طرف من الأطراف يوفر أوراق مالية بدون ضمان)، ففي هذه الحالة لا يوجد قرض ولا وديعة. ومع ذلك، فإن نداءات الهامش النقدية في إطار اتفاق إعادة شراء أو ريبو تصنف على أنها قروض.

77-11 تعامل الأوراق المالية التي تقدم كضمانات إضافية في إطار إقراض أوراق مالية – بما في ذلك اتفاق إعادة شراء أوراق مالية – على أنه لم يتم تغيير ملكيتها الاقتصادية. ويتم تطبيق هذه المعاملة لأن متلقي المال لا يزال معرض للمخاطر أو لمنافع نتيجة لأي تغير في سعر تلك الأوراق.

78-11 يشمل استبدال الذهب مبادلة الذهب في مقابل ودائع صرف أجنبي عن طريق اتفاقية تقضي بأن المعاملة سيتم عكسها في تاريخ مستقبلي متفق عليه ووفقاً لسعر للذهب متفق عليه. وعادة لا يقيد أخذ الذهب (الموفر للنقد) الذهب في ميزانيته العمومية الميزانية بينما مقدم الذهب (الحاصل على النقد) لن يحذف عادة الذهب من ميزانيته. ووفق هذه الطريقة، فإن الصفقة تكون مناظرة لاتفاقية إعادة شراء وينبغي قيدها كقرض بضمانات إضافية أو كوديعة. وعلى هذا النحو، فإن استبدال الذهب مشابه لاتفاقيات إعادة شراء الأوراق المالية فيما عدا أن الضمان الإضافي يكون هو الذهب.

79-11 عندما يتم شراء البضائع بموجب اعقد إيجار مالي فإنه يتم اعتبار أن ثمة تغير في الملكية الاقتصادية للسلع من المؤجر للمستأجر قد حدثت؛ والتغير الحادث في الملكية الاقتصادية قد

يكون ملحوظ من خلال الحقيقة التي تقول بأن كل المخاطر والمكافآت الثابتة للملكية تكون قد انتقلت من المالك القانوني للسلع – المؤجر – إلى مستخدم السلع – المستأجر. فالمستأجر يكتب عقداً لكي يتمكن من التغلب على تكاليفه التي تشمل الفائدة أثناء فترة الدفع. وهذا التغير الحقيقي في الملكية يسجل من خلال فرض اقتراض يكتبه المؤجر للمستأجر فالمستأجر يستخدم هذا القرض لكي يكتسب السند وكذلك يقوم المستأجر بدفع المبلغ الأصلي للمؤجر شاملاً الفائدة والمصاريف الإدارية والعمولات. والفائدة يتم تسجيلها كدخل ملكية قابل الدفع والاسترداد، ورد قيمة الدين يسجل في الأوراق المالية على أنه إنزال من فائدة القرض من المؤجر، والخصومات من على المستأجر. وهناك مناقشه مستفيضة حول عقود الإيجار المالية في الجزء الخامس في الفصل 17.

التصنيفات التكميلية للقروض

11-80 القروض يمكن تقسيمها على أساس تكميلي؛ إلى قروض قصيرة الأجل وقروض طويلة الأجل.

أ- القروض قصيرة الأجل تشمل القروض التي لها استحقاق أصلي خلال سنه أو أقل. فالخصوم القابلة للسداد تحت طلب الضامن يجب تصنيفها كقروض قصيرة الأجل حتى وإن كان يتوقع أن تظل هذه القروض واجبة السداد لأكثر من سنه.

ب- القروض طويلة الأجل تشمل القروض التي لها أجل استحقاق يتجاوز العام الواحد.

11-81 وقد يكون من المفيد أيضاً التمييز بين القروض التي – وعلى الرغم من اقتراضها لفترة تتجاوز العام الواحد – تبقى على أجل استحقاقها أقل من عام واحد خلال الفترة المحاسبية المعنية وكذلك القروض المؤمنة بالرهن.

5- الأسهم العادية/ الحصص و أسهم صندوق الاستثمار:-

11-82 الأسهم العادية/ الحصص و أسهم صندوق الاستثمار لها الصفة المميزة لها حيث أن ملاك هذه الأسهم يمتلكون مطلوبات باقية على أصول الوحدة المؤسسية التي أصدرت الأداة. والأسهم العادية تمثل أموال المالك في الوحدة المؤسسية. وعلى عكس الدين، فالأسهم العادية لا تمنح المالك الحق في قدر محدد سلفاً أو في مبلغ محدد وفقاً لصيغة ثابتة.

11-83 11-82- أسهم صناديق الاستثمارات لها دور خاص بالنسبة للوساطة المالية بصفتها نوعاً من الاستثمار الجماعي في الأصول الأخرى، ولذلك يتم تحديدهم بشكل منفصل.

❖ **الأسهم العادية:-**

11-84 11-83- الأسهم العادية تشمل كل الأدوات والقيود التي تقر بمطالبات على القيمة الباقية من شركة أو شبه شركة بعد أن يتم الوفاء بكافة مطالبات الدائنين. وحقوق الملكية تعامل كخصم للوحدة المؤسسة المصدرة.

11-85 11-84- عادة ما يكون امتلاك الأسهم العادية في كيانات قانونية مبرهناً بالأسهم أو الأموال أو إيصالات الإيداع أو الاشتراكات أو المستندات المشابهة. الأسهم والأسهم العادية لهم نفس المعنى ولكن إيصالات الإيداع فهي عبارة عن أوراق ماليه تسهل امتلاك الأوراق المالية المدرجة في اقتصاديات أخرى. وأسهم المشاركة المفضلة هي تلك الأسهم التي توفر مشاركة في القيمة المتبقية عند حل أو تصفية منشأة فردية. ومثل هذه الأسهم هي أيضاً أوراق ماليه خاصة بالأسهم العادية سواء ما إذا كان الدخل ثابت أو محدد طبقاً لصيغة محدده. (الأسهم المفضلة غير المشاركة تعامل كأوراق ماليه ذات خصوم كما هو مشروح أعلاه.)

11-86 الأسهم العادية يتم تقسيمها فرعياً إلى :-

أ- أسهم مدرجة. ب- أسهم غير مدرجة.
جـ- أسهم عادية أخرى.

والأسهم المدرجة وغير المدرجة تكون قابلة للتداول وبالتالي فهي أوراق مالية متداولة.

11-87 الأسهم المدرجة هي سندات حقوق ملكية مدرجة في سوق الأوراق المالية. ويشار إليها أيضاً بالأسهم المدرجة في قائمة الأسعار. ويعني تواجد أسعار محددة لأسهم مدرجة في البورصة أن أسعار السوق الحالية عادة ما تكون متاحة بيسر.

11-88 الأسهم الغير مدرجة هي أوراق مالية متداولة ليست مدرجة في البورصة؛ ويمكن تسمية الأسهم غير المدرجة أيضاً بالأسهم العادية الخاصة، وعادة ما يأخذ رأس مال المخاطرة هذا الشكل. وبشكل عام تصدر الأسهم غير المدرجة من قبل الشركات الفرعية والمنشآت الصغرى، وعادة ما يكون لها متطلبات تنظيمية مختلفة ولكن لا توجد أهليه ضرورية لهذه الحالة.

11-89 الأسهم العادية الأخرى هي أسهم عادية والتي ليست في صورة سندات. فهي من الممكن أن تشمل أسهم عادية في شبه مؤسسه أو شركة مثل (الفروع، التأمينات، خصومات محدودة، المشاركات الأخرى)، وكذلك في صناديق فردية ووحدات مفترضة لملكية عقارات وغير ذلك من الموارد الطبيعية. ولا يكون امتلاك بعض المنظمات الدولية في شكل أسهم ولذلك تصنف كأسهم عادية أخرى (وذلك على الرغم من أن

الأسهم في مصرف التسويات الدولية في شكل أسهم غير مدرجة).

11-90 تغطى المعاملات في الأسهم العادية في الحسابات المالية ثلاثة أنواع مختلفة من المعاملات؛ الأول هو تسجيل قيمة الأسهم المشتراة والمباعة في البورصة. ومن وقت لآخر تقوم الشركات بإجراء هيكلة لأسهمها وقد تعرض عدداً من الأسهم للبيع لصالح أصحاب الأسهم بالنسبة لكل سهم كان محتفظ به في السابق. وهذه الأسهم المجانية لا تعامل كصفقات ولكن كاستهلاك نظراً لأن قيمة العدد الجديد للأسهم مضروباً في السعر الجديد يمثل نفس نسبة قيمة الشركة بصفتها العدد القديم للأسهم مضروباً في السعر القديم.

11-91 أما النوع الثاني من المعاملات المعنية بالأسهم العادية هي عمليات ضخ رأس المال من قبل الملاك - أو في بعض الأحيان – هي سحوبات حقوق ملكية بواسطة الملاك. وتقيد أرباح الأسهم في حساب التوزيع الأولي للدخل كما لو كان عادة ما يتم دفعها من أصل فائض التشغيل المكتسب في الفترة الحالية. وعلى الرغم من هذا، عادة ما تهدف المنشأة إلى امتلاك طريقة تسجيل منظمه لمدفوعات الأرباح، وبالتالي فإنها أحياناً قد تدفع أكثر من مجمل الربح الحالي وأحياناً أقل، حيث يتم ترحيل الرصيد للحسابات التراكمية عن طريق الادخار. (والذي قد يكون سالباً). ومع ذلك، إذا كانت الأرباح المدفوعة تتجاوز بشكل ملحوظ الأرباح المتوسطة الأخيرة حينئذ لا ينبغي المضي قدماً في قيد الكل في حساب توزيع الدخل الأولي، ولكن ينبغي اعتباره كسحب من حقوق الملكية من قبل الملاك، ويتم عكسه أسفل هذا البند. ومثل هذه المدفوعات يشار إليها في بعض الأحيان بـ "الأرباح الفائقة". والسحوبات قد تأخذ شكل العائدات من مبيعات الأصول الثابتة أو غيرها، أو تحويلات لأصول ثابتة أو لأصول أخرى من شبه المؤسسة إلى المالك وكذلك الأموال المأخوذة من الأرباح المحتجزة المتراكمة واحتياطات استهلاك رأس المال الثابت. (يتناقش الحالة الخاصة بالمدفوعات بين الحكومة والمنشآت العامة في الفصل الثاني والعشرين). وعلى قدم المساواة، فإن الأرباح المسيلة المدفوعة لحاملي الأسهم عندما تصبح الشركة مفلسة ينبغي قيدها كسحب من حقوق الملكية.

11-92 11-91- والعكس بالعكس، فإن أصحاب الأسهم من الممكن أن يطرحوا زيادة ماليه في الشركة. وإذا كانت الشركة محكومة عمومياً ولديها عجز ثابت ومنتظم كل سنه كما هو الحال مع السياسة الحكومية الاقتصادية أو الاجتماعية والذي يغطى بمتحصلات من الحكومة لمطابقة هذا العجز، فإن المدفوعات تعتبر إعانة أو دعم. وإذا كان الدفع من الحكومة غير منتظم ولكن مخصصاً بشكل واضح لتغطية الخسائر المتراكمة يعامل في هذه الحالة كتحويل لرؤوس الأموال. وإذا قامت الحكومة بعمل منحة استثمارية لشركة عامة يقيد هذا أيضاً على أنه تحويل رأسمالي. ولكن هناك بعض الحالات يكون فيها الملاك (عام وخاص) موافقين على تقديم تمويل جديد لإتاحة التوسع على سبيل المثال، بحيث لا يمثل ذلك فقط إنزال في الدين ولكن إضافة موجبة للأموال الخاصة بالمنشأة. ويتكون التمويل من الأموال المملوكة للشركة والمستخدمة في عمليات شراء الأصول الثابتة والمخزونات التراكمي وفي حيازة أصول مالية أو سداد التزامات. كما يتم تضمين التحويلات من قبل ملاك الأصول الثابتة وغيرها من الأصول لأشباه الشركات باعتبارها إضافة لحقوق الملكية. ومثل هذه المدفوعات يتعين تضمينها في هذا القيد بصفتها حيازة أو اقتناء لحقوق ملكية، حتى وإن لم تصدر أسهم جديدة كاستجابة للمساهمة المالية.

11-93 والنوع الثالث من المعاملات فيما يتعلق بحقوق الملكية والأسهم العادية يشمل الحالة الخاصة بإضافة أو سحب الأسهم العادية والتي تقع فيما يخص إعادة استثمار أرباح منشآت الاستثمار الأجنبي المباشر. وفى حساب التوزيع الأولى للدخل،فإن حصة فائض التشغيل المتناسبة مع حصة المستثمر الأجنبي المباشر في حقوق الملكية يتم عرضها على أنه تم سحبها وتوزيعها عليه كأرباح معاد استثمارها. ونظراً لأنه لا يتم سحبها في الواقع، فإنها تضيف لقيمة حقوق الملكية في المنشأة من خلال إجراء قيد بإعادة استثمار الأرباح في الحساب المالي.

11-94 تعامل الوحدات المفترضة أو الوهمية بنفس الطريقة كشبه مؤسسة؛ على سبيل المثال، يقيد التسهيل الخاص بمنزل للأجازة والممنوح لوحدة غير مقيمة كزيادة في قيمة أصل مملوك لوحدة مفترضة مقيمة مع وجود زيادة مماثلة في حقوق ملكية المالك غير المقيم. ومع ذلك، يعامل الدخل بأكمله المتأتي من منزل الأجازة كسحب من قبل ملك الوحدة المقيمة المفترضة أو الوهمية وبالتالي لا تكون هناك أرباح متبقية حتى يعاد استثمارها. وهذا يؤكد أن صافي حقوق الملكية كلها للوحدة المفترضة المقيمة هي قيمة الملكية المعنية.

<u>أسهم أو وحدات صندوق الاستثمار</u>

11-95 صناديق الاستثمار هي مشروعات استثمارية جماعية يتمكن من خلالها المستثمرون من حشد الأموال للاستثمار في الأصول المالية وغير المالية؛ وبالتالي، فإن تلك الوحدات الحائزة على أسهم في الصناديق توزع مخاطرها عبر كافة الأدوات في الصندوق.

11-96 في جدول مفصل لتدفق الأموال، تبين حيازة الأدوات من قبل صناديق الاستثمار بصورة منفصلة عن حيازة الأسهم في الصناديق. ويضطلع التحليل الكامل للمعاملات الخاصة بمن إلى من بتسجيل حيازة الأدوات من خلال صناديق الاستثمار وبدون الحاجة إلى فئة منفصلة لذلك. ومع ذلك، وكما لوحظ فيما يتعلق بفئة المراكز بين المصارف، فإن لا تكون جداول تدفقات الأموال المنضبطة زمنياً متاحة بشكل منتظم. وبالتالي، ومن أجل التمييز بين متى تستحوذ الوحدات غير المالية على أدوات مثل الأوراق المالية والأسهم العادية بشكل مباشر وبين متى يتم حيازتها من خلال صناديق الاستثمار، وتعرض الحالة المذكورة أخيراً بشكل منفصل.

11-97 تشمل صناديق الاستثمار الصناديق التبادلية وصناديق الائتمان؛ وتصدر صناديق الاستثمار أسهم عندما يستخدم هيكل مؤسسي، ووحدات عندما يستخدم هيكل ائتماني. وتشير أسهم صناديق الاستثمار إلى الأسهم المصدرة من قبل الصناديق التبادلية وليس إلى الأسهم التي قد يكون الصندوق التبادلي حاملاً لها.

11-98 تقسم صناديق الاستثمار إلى صناديق سوق المال أو النقود (MMF) وصناديق استثمار خارج سوق المال. والفرق الرئيسي بينهم هو أن صناديق الاستثمار في سوق المال عادة ما تستثمر في أدوات سوق المال بأجل استحقاق متبقي أقل من سنة، والتي تكون غالباً قابلة للتحويل وعادة ما يتم اعتبارها بدائل وثيقة الصلة للودائع. في حين أن صناديق الاستثمار خارج سوق المال عادة ما تستثمر في الأصول المالية طويلة الأجل وربما كذلك في العقارات. وهي غير قابلة للتحويل وعادة لا يتم اعتبارها بدائل للودائع.

11-99 تبين الزيادة في قيمة أسهم أو وحدات صناديق الاستثمار بخلاف الناتجة عن أرباح وخسائر الحيازة وبعد إنزال أي أرباح معاد استثمارها في نظام الحسابات القومية على أنها موزعة على حاملي السهم أو الوحدة ومعاد استثمارها من جانبهم في الحساب المالي.

أسهم أو وحدات صندوق الاستثمار في سوق المال

11-100 صناديق سوق المال هي صناديق استثمار تستثمر فقط أو بشكل رئيسي في الأوراق المالية قصيرة الأجل بسوق المال مثل الأذونات على الخزانة وشهادات الإيداع والأوراق التجارية. وأحياناً تكون صناديق سوق المال وثيقة الصلة من الناحية الوظيفية بالودائع القابلة للتحويل، على سبيل المثال، الحسابات ذات الامتيازات بتحرير الشيكات غير المقيد. وإذا ما كانت أسهم هذه الصناديق مضمنة في النقد الواسع في الاقتصاد المعني. يلزم قيدها كقيد منفصل لإتاحة التوفيق والتسوية مع الإحصاءات النقدية. وتمثل أسهم أو وحدات صناديق سوق المال مطالبة على نسبة قيمة صندوق سوق مال مؤسس.

أسهم أو وحدات صناديق الاستثمار الأخرى

11-101 تمثل أسهم أو وحدات صناديق الاستثمار الأخرى مطالبة على نسبة من قيمة صندوق استثمار مؤسس لخلاف صندوق استثمار في سوق المال.

تصنيفات تكميلية لأسهم/ لحصص صندوق الاستثمار :

11-102 من الضروري أن نميز بين أسهم صندوق الاستثمار المدرجة وغير المدرجة.

11-103 صناديق الاستثمار تستثمر في سلسلة من الأصول والتي تضم أوراق مديونية وحقوق ملكية واستثمارات مرتبطة بالسلع وعقارات وأسهم في صناديق استثمار أخرى وأصول مهيكلة. ويمكن أن تكون البيانات الخاصة بتركيبة أصولها ذات فائدة في الاقتصادات التي يكون لصناديق الاستثمار فيها دوراً ذات دلالة.

6- برامج التأمين والمعاش التقاعدي والضمانات الموحدة:

11-104 جميعها يعمل كشكل من أشكال إعادة توزيع الدخل أو الثروة عبر وساطة المؤسسات المالية. ومن المحتمل أن يكون إعادة التوزيع بين وحدات فردية مؤسسية في نفس الفترة أو لنفس الوحدة المؤسسية عبر فترات مختلفة أو كليهما معاً. وتساهم الوحدات المشاركة في هذه البرامج فيها وقد تتحصل على منافع (أو يتم تسوية استحقاقات لها) في نفس الفترات أو في فترات لاحقة. وفي حين أن شركات التأمين تحتفظ بالأموال إلا أنها تستثمرها نيابة عن المساهمين. ويسترد جزء دخل الاستثمار الذي يوزع على المساهمين كدخل ملكية كمساهمات أو اشتراكات إضافية. وفي كل الأحوال، تعرف صافي المساهمات أو أقساط التأمين على أنها مساهمات أو أقساط تأمين فعلية زائد دخل الملكية الموزع منقوصاً منه رسوم الخدمة المحتجزة من قبل المؤسسة المالية المعنية. وبالتالي، فإن الإدخالات في الحساب المالي تعكس الفرق بين صافي المساهمات أو صافي أقساط التأمين المدفوعة للبرامج ناقص المنافع والمطالبات المدفوعة. وتتأتى الإضافات الأخرى ذات الدلالة لاحتياطات البرامج عن طريق التغيرات الأخرى في حجم الأصول ولاسيما أرباح الحيازة. وهناك مناقشة أخرى مستفيضة حول قيد كافة هذه البرامج في الجزء الأول والثاني والثالث من الفصل السابع عشر.

11-105 هناك خمسة أنواع من الاحتياطيات القابلة للتطبيق على برامج التأمين والمعاشات التقاعدية والضمانات الموحدة. وتلك هي الاحتياطيات الفنية لتأمين الأضرار واستحقاقات التأمين على الحياة واستحقاقات السنويات واستحقاقات المعاشات التقاعدية ومطالبات صناديق المعاشات التقاعدية على مديري صناديق المعاشات وتدبيرات المطالبات التي تتم في إطار الضمانات الموحدة.

الاحتياطيات الفنية للتأمين على الأضرار:

11-106 تتألف الاحتياطيات الفنية لتأمين الأضرار من المدفوعات المسبقة لصافي أقساط تأمين الأضرار ومن الاحتياطيات اللازمة للوفاء بمطالبات تأمين الأضرار غير المسددة. وهي تتكون من أقساط التأمين المدفوعة والتي ليست مكتسبة بعد (ويطلق عليها أقساط تأمين غير مكتسبة أو غير مستحقة بعد) ومن المطالبات المستحقة الدفع ولكن لم يتم تسويتها بعد، بما في ذلك الحالات التي يكون فيها خلاف حول المبلغ أو أن يكون الحدث الذي أدى إلى المطالبة قد وقع ولكن لم يتم التبليغ عنه بعد (ويطلق عليها المطالبات المعلقة أو غير المسددة). غير أن المعاملات الوحيدة فيما يتعلق بالاحتياطيات الفنية لتأمين الأضرار المقيدة في الحساب المالي هي التعديلات التراكمية.

التأمين على الحياة واستحقاق القسط السنوي/ السنويات

11-107 تبين استحقاقات التأمين على الحياة والسنويات مدى المطالبات المالية لحاملي بوالص التأمين على منشأة تقدم تأمين على الحياة أو تقدم سنويات. والمعاملة الوحيدة بالنسبة للتأمين على الحياة والسنويات المقيدة في الحساب المالي هي الفرق بين صافي أقساط التأمين المستحق قبضها والمطالبات المستحق دفعها.

استحقاقات معاش التقاعد

11-108 تبين استحقاقات المعاش التقاعدي مدى المطالبات المالية تلك التي يحملها كل من مستحقي المعاش القائمين والمستقبليين سواء ضد صاحب عملهم أو على صندوق مخصص من قبل صاحب العمل لدفع المعاشات المكتسبة كجزء من اتفاق تعويضات بين صاحب العمل والموظف. والمعاملة الوحيدة المقيدة فيما يخص استحقاقات المعاش في الحساب المالي هي الفرق بين صافي الاشتراكات المستحق قبضها والمنافع المستحق دفعها. وتكون الزيادة في استحقاقات المعاشات المبينة في الحساب المالي مساوية للإدخال في استخدام حسابات الدخل الخاص بالتغير في استحقاقات المعاشات زائد أي تحويل للاستحقاقات من قبل مدير معاشات سابق.

مطالبات صناديق المعاشات على مديري المعاشات

11-109 قد يتعاقد صاحب عمل مع طرف ثالث لإدارة صناديق المعاشات لموظفيه؛ وإذا استمر صاحب العمل في تحديد شروط برامج المعاشات واحتفظ بالمسئولية عن أي عجز في التمويل فضلاً عن الحق في احتجاز أي تمويل فائض يوصف حينئذ صاحب العمل بمدير المعاشات وتوصف الوحدة العاملة تحت توجيه مدير المعاشات بالقيمة على المعاشات. وإذا كان الاتفاق بين صاحب العمل والطرف الثالث يقضي بأن يمرر صاحب العمل المخاطر والمسئوليات المتعلقة بأي عجز في التمويل للطرف الثالث في مقابل حق الطرق الثالث في الاحتفاظ بأي فائض يصبح حينئذ الطرف الثالث مدير المعاشات والقيم عليها على حد سواء.

11-110 عندما يكون مدير المعاشات وحدة مختلفة عن القيم عليها بما يترتب عليه من أن المسئوليات عن أي عجز أو مطالبات على أي فائض تبقى مع مدير المعاشات، تبنين حينئذ مطالبة صندوق المعاشات على مدير المعاشات أسفل هذا التبويب. (يكون الإدخال سالباً إذا ما قام صندوق المعاشات بإحراز دخل استثمار أكثر من خلال استحقاقات المعاشات التي يحوزها مقارنة بما يلزم لتغطية الزيادة في الاستحقاقات، ويكون الفرق مستحق الدفع لمدير المعاشات في البرنامج).

التدبيرات للمطالبات في إطار الضمانات الموحدة

11-111 وتتألف من المدفوعات المدفوعة مقدماً لصافي الرسوم ومن التدبيرات اللازمة للوفاء بالمطالبات غير المسددة في سياق الضمانات الموحدة. والمعاملات الخاصة بتدبيرات المطالبات في إطار برامج الضمانات الموحدة والمقيدة في الحساب المالي تكون مماثلة لاحتياطيات تأمين الأضرار؛ فكلاهما يشمل رسوم غير مكتسبة أو غير مستحقة بعد ومطالبات لم يتم تسويتها بعد.

7- المشتقات المالية وعقد الخيار لأسهم العاملين

المشتقات المالية

11-112 المشتقات المالية هي أدوات مالية مرتبطة بأداة مالية محددة أو بمؤشر أو بسلعة؛ والتي يمكن من خلالها التداول على مخاطر مالية معينة في الأسواق المالية في حد ذاتها. وتشتق قيمة المشتق المالي من سعر المفردة المتضمنة، وهو السعر المرجعي. وقد يرتبط السعر المرجعي بسلعة أو بسعر فائدة أو بسعر صرف أو بمشتق أخر أو بالهامش بين سعرين. كما أن عقد المشتق أيضاً قد يشير إلى مؤشر أو رقم قياسي أو سلة من الأسعار.

11-113 يكون سعر سوق ملاحظ أو مؤشر على المفردة المتضمنة ضرورياً لحساب قيمة أي مشتق

مالي؛ وإذا لم يكن من الممكن تقييم مشتق مالي نظراً لعدم وجود سعر سوق سائد أو مؤشر على المفردة الكامنة أو المتضمنة حينئذ لا يمكن اعتباره أصل مالي. وعلى خلاف أدوات الدين، لا يكون هناك أصل دين مدفوع مقدماً يتم استرداده، كما لا يتراكم دخل استثمار. وتستخدم المشتقات المالية لعدد من الغايات بما في ذلك إدارة المخاطرة والتغطية أو التحوط وللتحكيم بين الأسواق والتوقعات. وتمكن المشتقات المالية الأطراف من تداول مخاطر مالية محددة (مخاطرة سعر الفائدة والعملة وحقوق الملكية ومخاطرة سعر سلعة ومخاطرة ائتمانية، الخ) مع الكيانات الأخرى التي لديها رغبة – أو مناسبة بشكل خاص – لأخذ أو إدارة هذه المخاطر، عادة – ولكن ليس دوماً – بدون التداول على أصل رئيسي أو سلعة رئيسية. ويمكن "التداول" حول المخاطرة المتمثلة في عقد المشتقات سواء عن طريق تداول العقد نفسه – مثل العقود ذات الخيارات – أو من خلال إنشاء عقد جديد يجسد صفات وخصائص المخاطرة التي تماثل – بطريقة تعويضية – تلك الصفات والخصائص الخاصة بالعقد القائم المملوك. ويطلق على الحالة الأخيرة مسمى الترصيد أو التعويض وهي شائعة على وجه الخصوص في أسواق الأجل أو حيثما لا يكون هناك شكل تبادل رسمي يتم عن طريقه تداول المشتقات.

11-114 أدوات المشتقات المالية التي يمكن تقييمها بشكل منفصل عن المفردة الكامنة أو المتضمنة المرتبطة بها ينبغي وأن تعامل على أنها أصول مالية بصرف النظر عما إذا كان "التداول" يحدث بشكل رسمي من عدمه. كما أن المعاملات في المشتقات المالية ينبغي معاملتها على أنها معاملات منفصلة وليس كجزء لا يتجزأ من قيمة المعاملات الكامنة التي قد تكون مرتبطة بها. وقد يكون لطرفي المشتقات دوافع مختلفة للدخول في المعاملة. فأحدهما قد يكون بهدف التحوط في حين الأخر قد يكون مضارباً في المشتقات أو لحيازة المشتق كاستثمار. وحتى إذا كان الطرفان يقومان بالتحوط، فقد يقومون بذلك من خلال معاملات أو مخاطر تتضمن أصول مالية مختلفة أو حتى معاملات في حسابات مختلفة. وبالتالي، إذا ما تم معاملة معاملات المشتق على أنها جزء لا يتجزأ من المعاملات الأخرى فإن مثل هذه المعاملة ستؤدي إلى حالات عدم تماثل في قياس الأجزاء المختلفة للحسابات أو إلى حالات عدم تماثل في القياس بين القطاعات المؤسسية.

11-115 أي سمسرة تدفع أو يتم تحصيلها من السمسار أو أي وسطاء أخرى لتنظيم الخيارات أو العقود الآجلة أو عمليات المقايضة أو أي عقود أصول مالية أخرى يتم التعامل معها على أنها دفعات خدمية في الحسابات المناسبة. وقد تحدث معاملات المشتقات المالية بين طرفين بشكل مباشر أو من خلال وسيط. وبالنسبة للحالة المذكور أخيراً، قد يتم تضمين رسوم خدمة صريحة أو ضمنية. ومع ذلك، عادة لا يكون من الممكن تمييز عنصر الخدمة الضمني. وبالتالي، فإن مدفوعات التسوية الصافية في إطار عقود مشتقات تقيد على أنها معاملات مالية. وبالرغم من ذلك، وحيثما يكون ممكناً، ينبغي قيد مكون رسوم الخدمة بصورة منفصلة. وعادة ما يتم تسوية عقود المشتقات المالية عن طريق مدفوعات نقدية صافية. وغالباً ما يتم ذلك قبل أجل الاستحقاق بالنسبة للعقود القابلة للتداول مثل عقود السلع تسليم أجل. وتكون التسوية النقدية نتيجة مترتبة منطقية لاستخدام المشتقات المالية لتداول المخاطر بشكل مستقل عن ملكية مفردة كامنة. ومع ذلك، فإن بعض عقود المشتقات المالية – وخاصة التي تنطوي على عملة أجنبية – تكون مرتبطة بمعاملات في مفردة كامنة أو متضمنة. وينبغي أن تقيد أي معاملة في أصل متضمن في عقد مشتق مالي يكون على وشك التسليم بسعر السوق السائد للأصل، مع قيد الفرق بين السعر السائد والسعر المدفوع فعلياً (مضروباً في كمية الأصل) كمعاملة في مشتقات مالية.

11-116 هناك نوعان واسعان من المشتقات المالية؛ عقود الخيارات (الخيارات) والعقود من النوع الآجل (عقود أجلة)؛ وداخل نطاق كل فئة، يمكن إجراء تمييز إضافي بحسب فئات المخاطرة السوقية؛ الصرف الأجنبي وسعر الفائدة لعملة وحيدة وحقوق الملكية والسلع والائتمان وغير ذلك.

11-117 هناك اختلاف رئيسي بين العقود الآجلة وعقود الخيارات وهو أنه بينما كل طرف لعقد أجل يكون مدين محتمل فإن مشتري عقد خيارات يستحوذ على أصل ويتكبد محرر الخيار خصم. ومع ذلك، عقود خيار الأجل دائما ما تنقضي دون استحقاقها، وتفعل الخيارات فقط إذا كان العقد منصف لصاحب الخيار.

عقود الخيارات

11-118 هو اتفاق يبرم في ميعاد معين (تاريخ "المنح") يمكن من خلاله أن يشتري موظف ما عدد معين من الأسهم من رأس مال صاحب العمل وفقاً لسعر محدد (سعر "التنفيذ") سواء في وقت محدد (تاريخ "اكتساب الحق") (خيار أمريكي) أو في غضون فترة من الزمن (فترة "ممارسة الحق") والتي تلي على الفور تاريخ اكتساب الحق (خيار أوروبي). والعديد من عقود الخيارات – إذا تم تنفيذها – يتم تسويتها من خلال دفعة نقدية بدلاً من تسليم الأصول أو السلع المتضمنة التي يرتبط العقد بها. وتباع

الخيارات أو "تكتب" بأشكال عديدة من القواعد الكامنة مثل حقوق الملكية وأسعار الفائدة والعملات الأجنبية والسلع ومؤشرات محددة. ويدفع مشتري الخيار قسط (سعر الخيار) للبائع لقاء التزام الأخير ببيع أو شراء الكمية المحددة من الأداة أو السلعة الكامنة عند طلب المشتري. وفي حين أنه يمكن اعتبار القسط المدفوع لبائع الخيار من الناحية النظرية مشتملاً على رسوم خدمة، إلا أنه في واقع الممارسة العملية عادة لا يكون من الممكن تمييز عنصر الخدمة. وينبغي قيد السعر بالكامل كحيازة لأصل مالي من قبل المشتري وكتكبد لخصم من قبل البائع. بيد أنه ينبغي – حيثما يكون ممكناً – قيد عنصر رسوم الخدمة بصورة منفصلة.

11-119 يختلف توقيت دفعات الأقساط على الخيارات؛ فتبعاً لنوع العقد, تدفع الأقساط عند بداية العقد, أو عند تنفيذ الخيارات أو عند انقضاء صلاحية الخيارات. وقيمة الخيار في البداية ينبغي أن تقيد بالقيمة الكاملة للقسط. وإذا تم دفع الأقساط بعد الشراء لأي خيار فإن قيمة القسط المدفوع تسجل كأصل في الوقت الذي تم فيه شراء المشتق، والذي يمول من قبل حساب مدين من المحرر له. وتقيد عمليات البيع والشراء اللاحقة للخيارات في الحساب المالي هي الأخرى. وإذا ما تم تنفيذ أي خيار يعتمد على أصل مالي إذا ما مضى خيار قائم على سلعة ما قدماً للتسليم حينئذ ينبغي قيد حيازة أو بيع الأصل الكامن بسعر السوق السائد في الحسابات المناسبة، مع قيد الفرق بين هذا المبلغ وبين المبلغ المدفوع فعلياً كمعاملات في مشتقات مالية.

11-120 الضمانات هي شكل من الخيارات التي يتم معاملتها في الحسابات المالية بنفس طريقة الخيارات الأخرى. والضمانات عبارة عن أدوات قابلة للتداول تمنح حاملها الحق في الشراء - بموجب شروط محددة لفترة زمنية محددة - من مصدر هذه الضمانات (دائما ما تكون شركة) عدد محدد من الأسهم والسندات. هناك أيضا ضمانات للعملات تقوم على الكمية المطلوبة من عملة واحدة لشراء كمية من عملة أخرى، وكذلك ضمانات متعددة العملات مرتبطة بعملة ثالثة. ويمكن تداولها بصرف النظر عن الأوراق المالية الأساسية التي ترتبط بها, وبالتالي يكون لها قيمة سوقية. ويكون المُصدر للضمانات هو متكبد الخصوم, وهو يمثل الطرف المقابل للأصل المحتجز من قبل المشتري.

العقود الآجلة

11-121 يتفق بموجب العقد الآجل الطرفان على استبدال كمية محددة من مفردة متفق عليها (يمكن أن تكون سلعة أو أصل مالي) بسعر عقد متفق عليه (سعر "التنفيذ") في تاريخ محدد. والعقود المستقبلية هي عقود آجلة يتم تداولها وفقا لعمليات تبادل منظمة. والعقد الآجل هو عقد مالي غير مشروط يمثل التزام بالتسوية في فترة محددة. وعادة ما يتم تسوية العقود الآجلة والعقود الأخرى المستقبلية - وليس دائما - بالدفع نقدا أو بتدبير أداة مالية أخرى بدلا من التسليم الحقيقي للعنصر الأساسي، وبالتالي يتم تداولها بشكل منفصل عن العنصر الأساسي. وفي بداية العقد، يتم التبادل حول خالات تعرض للمخاطر ذات قيمة سوقية متساوية، وبالتالي قيمة العقد تساوي صفر. ويجب أن ينقضي بعض الوقت حتى تختلف القيمة السوقية لمخاطرة كل طرف بحيث ينشأ مركز للأصل (دائن) لطرف ومركز لخصم (مدين) للطرف الأخر. وعلاقة الدائن أو المدين يمكن أن تتغير من حيث الحجم والاتجاه خلال عمر العقد الآجل.

11-122 نوع العقود الآجلة الشائعة يتضمن مقايضات سعر الفائدة واتفاقيات الفائدة الآجلة ومقايضات النقد الأجنبي وعقود التبادل الأجنبي الآجل ومقايضات أسعار الفائدة عبر عدد من العملات.

أ. عقد تبادل سعر الفائدة يشمل تبادل تدفقات نقدية متصلة بمدفوعات الفائدة أو بالإيصالات، على مقدار مفترض من أصل الدين، والذي لا يتغير أبدا, في عملة واحدة خلال فترة من الزمن. وفي أغلب الأحيان، تتم التسويات من خلال مدفوعات نقدية صافية من طرف لآخر.

ب. اتفاقيات الفائدة الآجلة (FRA) هي ترتيب بين طرفين, من أجل حماية أنفسهم ضد تغير سعر الفائدة, حيث يكون الاتفاق على سعر فائدة يتم دفعه في فترة تسوية محددة على مقدار مفترض من مبلغ رئيسي لا يتغير أبدا. وتسوى اتفاقيات الفائدة الآجلة بمدفوعات نقدية صافية. والدفعة الوحيدة التي تحدث تكون متصلة بالفرق بين سعر اتفاق الفائدة الآجلة وفائدة السوق السائدة في وقت التسوية. ويحصل مشتري اتفاق الفائدة الآجلة على دفعة من البائع في حالة زيادة الفائدة السائدة عن الفائدة المتفق عليها؛ ويحصل البائع على دفعة في حالة انخفاض الفائدة السائدة عن الفائدة المتفق عليها.

ج. مقايضات النقد الأجنبي هي بيع/شراء عملات حاضرة أو فورية وفي نفس الوقت بيع/شراء آجل لنفس العملات.

د. عقد التبادل الأجنبي الآجل يشمل الطرفين المتفقين على التبادل في العملات الأجنبية على سعر صرف متفق عليه بمقدار محدد في تاريخ مستقبلي متفق عليه.

ه. مقايضة سعر الفائدة عبر عملات مختلفة - أحيانا تعرف باسم مقايضة العملات – تتضمن تبادل تدفقات نقدية متصلة بمدفوعات فائدة وتبادل

لمبالغ رئيسية أو أصيلة وفق سعر صرف متفق عليه عند نهاية العقد.

11-123 قد يكون هناك تبادل لمبلغ رئيسي أيضا في بداية العقد، وفي هذه الظروف قد يكون هناك مدفوعات لاحقة، والتي تتضمن الفائدة والمبلغ الأساسي، مع مرور الوقت طبقا لقواعد محددة سلفاً. وتقيد تيارات مدفوعات التسوية الصافية الناتجة من ترتيبات المبادلة على أنها معاملات في المشتقات المالية، وتقيد تسديدات المبلغ الأساسي أسفل بند لأداة ذات الصلة في الحساب المالي.

المشتقات الائتمانية

11-124 المشتقات المالية الموصوفة في الفقرات السابقة متصلة بمخاطر السوق والتي تخص تغيرات أسعار الأوراق المالية في السوق والسلع والفائدة وفي أسعار الصرف. والمشتقات الائتمانية هي مشتقات مالية غرضها الأساسي تداول مخاطرة الائتمان. وتصمم هذه المشتقات للتداول في مخاطرة التخلف عن أداء القروض أو ورقة مالية. وتأخذ المشتقات الائتمانية شكل العقد الآجل وعقد الخيارات، ومثلها مثل باقي المشتقات المالية، حيث أنها كثيراً ما يتم صياغتها وتحريرها في إطار اتفاقيات رئيسية قانونية معيارية، وتشمل إجراءات الضمانات الإضافية وإجراءات الهامش، والتي تتيح وسيلة لإجراء تقييم للسوق.

الهوامش

11-125 الهوامش هي المدفوعات النقدية أو الضمانات الإضافية التي تغطي الالتزامات الفعلية أو المحتملة في إطار المشتقات المالية، وخاصة العقود الآجلة أو خيارات المؤشرات المتداولة. وتتكون الهوامش القابلة للسداد من الودائع أو ضمانات إضافية أخرى مودعة لحماية الطرف المقابل ضد مخاطر التعثر أو التخلف، غير أنها – أي الودائع أو الضمانات الإضافية – تظل تحت ملكية الوحدة التي وضعت الهوامش. وبالرغم من أن استخدام الوديعة قد يكون مقيداً، إلا أن يتم تصنيفها على أنها قابلة للسداد إذا ما احتفظ المودع بالمخاطر والعوائد الناتجة عن الملكية. ومدفوعات الهامش القابلة للسداد النقدية هي معاملات في الودائع، وليست معاملات في مشتقات مالية. ويكون للمودع مطالبة على التبادل أو على أي مؤسسة أخرى تحمل الوديعة. وقد يفضل بعض المصنفين تصنيف هذه الهوامش من خلال حساب المدين أو الدائن من أجل الإبقاء على مصطلح الودائع لأغراض المجاميع النقدية. وعندما تتم الهوامش القابلة للسداد في أصول غير نقدية مثل الأوراق المالية، لا يلزم حينئذ إذن إجراء أي إدخالات لأن الإدخال الذي يكون للكيان مطالبة (مصدر الورقة المالية) عليه لم يتغير. وتحد الهوامش غير القابلة للسداد من الخصم المالي المنشأ بموجب عقد مشتق مالي. والكيان الذي يدفع هامش غير قابل للسداد لم يعد محتفظاً بملكية الهامش كما أنه ليس له الحق في مخاطر ومنافع الملكية، مثل التحصل على دخل أو التعرض لخسائر وأرباح حيازة. وعادة ما تقيد دفعة هامش غير قابل للسداد كانخفاض في العملة والودائع، مع وجود إدخال مقابل خاص بالإنزال الحادث في خصوم المشتق المالي، ويقيد قبض هامش غير قابل للسداد على أنه زيادة في حيازة العملة والودائع مع وجود قيد مقابل مرتبط بالانخفاض الحادث في أصول المشتق المالي.

عقد خيار أسهم موظفين الشركة (ESOs)

11-126 عقد خيار أسهم الموظف عبارة عن اتفاق يتم في تاريخ محدد (تاريخ "المنح") يمكن من خلاله للموظف شراء عدد محدد من الأسهم من حقوق ملكية صاحب العمل بسعر محدد (سعر "التنفيذ") سواء في وقت محدد (تاريخ "اكتساب الحق") أو في غضون فترة زمنية محددة (فترة "ممارسة الحق") والتي تلي مباشرة تاريخ اكتساب الحق. وتاريخ ممارسة الحق هو الوقت الذي يتم فيه تنفيذ الخيار، ولا يمكن أن يكون هذا التاريخ سابق لتاريخ اكتساب الحق أو تالياً لنهاية فترة ممارسة الحق. وتقيد معاملات عقد خيار أسهم الموظف في الحساب المالي على أنها الحساب المقابل لعنصر تعويضات الموظفين الممثل بقيمة خيار السهم. وسوف تناقش وسائل تقييم ووقت قيد خيارات أسهم الموظفين في الجزء السادس من الفصل السابع عشر.

8. الحسابات الأخرى المدينة أو الدائنة

الائتمانات التجارية و السلف

11-127 تشمل هذه الفئة الائتمان التجاري للسلع والخدمات المقدمة إلى الشركات والحكومة والمؤسسات غير الهادفة للربح التي تخدم الأسر المعيشية وللأسر المعيشية ولبقية العالم، وكذلك السلف التي تتم للعمل الجاري التنفيذ (لو تم تصنيفه على هذا النحو في قوائم الجرد) أو المزمع تنفيذه. ولا تشمل التسهيلات التجارية والسلف القروض الخاصة بتمويل الائتمان التجاري التي يتم تصنيفها كقروض. وقد يكون من المفيد فصل الائتمانات التجارية والسلف قصيرة الأجل عن الائتمانات التجارية والسلف طويلة الأجل من خلال تطبيق نفس المعايير المستخدمة للتمييز بين غيرها من الأصول المالية القصيرة الأجل والطويلة الأجل.

الحسابات الأخرى

11-128 تشمل هذه الفئة الحسابات المدينة والدائنة غير التي تم وصفها سابقاً، والتي لا تكون المبالغ فيها مرتبطة بتوفير السلع والخدمات. وتغطي المبالغ المرتبطة بالضرائب وبأرباح الأسهم ومشتريات ومبيعات الأوراق المالية والأجور والمرتبات والإيجارات والمساهمات الاجتماعية. كما أن الفائدة التي تتراكم غير المدفوعة يتم تضمينها في هذا البند فقط إذا لم تتم إضافة الفائدة المتراكمة لقيمة الأصل التي تكون الفائدة مستحقة الدفع عليه (كما هو الحال عادة).

11-129 هذه الفئة لا تشمل مواضع الاختلاف والتباين الإحصائي.

9. بنود مذكرة :

الاستثمار الأجنبي المباشر

11-130 المعاملات في الأصول والالتزامات المالية الناشئة عن توفير، أو تلقي الاستثمارات المباشرة الأجنبية يتم قيدها أسفل الفئات المناسبة: سندات الدين أو القروض أو حقوق الملكية/الأسهم العادية أو الائتمان التجاري أو غير ذلك. ومع ذلك، فإن مبالغ الاستثمار الأجنبي المباشر في كل من هذه الفئات ينبغي أيضا أن تقيد بشكل منفصل كبنود مذكرة. ويناقش الاستثمار الأجنبي المباشر بمزيد التفصيل في الفصلين 17 و 24.

القروض المتعثرة

11-131 ومن المفيد تحديد المعاملات المتعلقة بالقروض المتعثرة كبنود مذكرة؛ وهناك مناقشة حول تعريف وقيد القروض المتعثرة في الفصل الثالث عشر. وبالإضافة إلى ذلك، عندما يلزم، قد يكون من المفيد تجميع كافة متأخرات الفائدة ومدفوعات السداد في بند مذكرة.

الفصل الثاني عشر: حساب التغيرات الأخرى في الأصول

أ. مقدمة

1-12 يختص هذا الفصل بتسجيل تغيرات قيم الأصول والخصوم وكذلك تغيرات صافي القيمة بين الميزانية العمومية الافتتاحية والختامية، الناتجة عن التدفقات التي لا تشمل المعاملات المشار إليها مثل التدفقات الأخرى. يتم تسجيل كلا من المعاملات التي تجرى على الأصول والخصوم والآثار المباشرة على معاملات صافي القيمة في حساب رأس المال وحساب مالي. التغير في قيمة الأصول المنتجة الناتج عن استهلاك رأس المال الثابت وعن الخسائر المتكررة في المخزونات يتم التعامل معه كمعاملات وبهذا لا يظهر في التغيرات الأخرى في حسابات الأصول.

2-12 على الرغم من أن المدخلات تتعلق بالتدفقات التي لا تعد من المعاملات، إلا أنها لا تعد مدخلات متبقية. ولكنها تميل بشكل أكبر أن تظهر تغيرات واضحة في قيمة العناصر وتركيبها بين الميزانية العمومية الافتتاحية والختامية وفقا للأحداث الأخرى.

3-12 تشمل المدخلات على التغيرات الأخرى في حسابات الأصول أنواع مختلفة من تغيرات الأصول والخصوم وصافي القيمة؛ بعضها خاص بنوع الأصل المعني، والبعض الآخر قد ينطبق على جميع أنواع الأصول. تم حصر جميع التغيرات المتعلقة بأرباح وخسائر الحيازة في حساب إعادة التقييم. تظهر أرباح وخسائر الحيازة من التغيرات التي تحدث بمرور الوقت على مستوى الأسعار وهيكلها. يتم التعامل مع جميع التغيرات الأخرى لقيمة الأصول كما لو أنها ناشئة عن تغير في الحجم وفقا لتغير في الجودة أكثر من كونها ناشئة عن تغيرات في الأسعار، ويتم تسجيلها في التغيرات الأخرى في حساب حجم الأصول. ويشمل هذا تغير القيمة والذي ينتج بشكل مباشر عن إعادة تصنيف الأصل أو عن حدوث أمر فريد آخر، وذلك على سبيل المثال.

4-12 يناقش الفصل كلا الحسابين بالتبادل؛ بدءا بالتغيرات الأخرى لحساب حجم الأصول، ومرورا بحساب إعادة التقييم؛ وفي كل حساب يتم مناقشة مدخلات كل نوع من الأصول بشكل منفصل، كل على حده.

ب. حساب التغيرات الأخرى في حجم الأصول

5-12 تسجل التغيرات الأخرى في حساب حجم الأصول التغيرات في الأصول والخصوم وصافي القيمة بين الميزانية العمومية الافتتاحية والختامية والتي لا تنتج عن المعاملات بين الوحدات المؤسسية، كما هو مسجل في حسابات رأس المال والحساب المالية ولا تنتج عن أرباح وخسائر الحيازة كما هو مسجل في حساب إعادة التقييم. صيغة التغيرات الأخرى في حساب حجم الأصول الموضحة في الجدول 12-1، مشابهة لهذه الصيغة الخاصة بحسابات التراكم الأخرى. مدخلات التغير في الأصول توجد في الجانب الأيسر، و مدخلات التغير في الخصوم توجد في الجانب الأيمن. يتم عرض الأصول غير المالية سواء كانت منتجة أو غير منتجة والأصول المالية منفصلين كل على حده. بند التوازن في الحساب - التغير في صافي القيمة وفقا للتغيرات الأخرى لحجم الأصول- هو الزيادة لمبلغ التغيرات في الأصول عن مبلغ التغيرات في الخصوم المسجلة في الحساب والموضحة في الجانب الأيمن من الحساب.

1. وظائف حساب التغيرات الأخرى في حجم الأصول

6-12 في حساب رأس المال، تدخل الأصول المنتجة وتغادر نظام الحسابات القومية عن طريق استحواذ تصرف أقل من الأصول الثابتة واستهلاك رأس المال الثابت وإضافاته والسحب من خسائر المخزونات المتكررة. في الحساب المالي، تدخل معظم الأصول المالية في نظام الحسابات القومية عندما يحصب المدين على شيئا من القيمة ويقبل الالتزام بالدفع أو بأداء المدفوعات إلى الدائن. تنتهي الأصول المالية عندما يفي المدين بالالتزام المالي وفقا لشروط الاتفاق.

7-12 وأيضا تسجل كلا من حسابات رأس المال والحسابات المالية معاملات الأصول الموجودة بين القاطعات المؤسسية. ومع ذلك، فإن عمليات الاستحواذ والتصرف هذه تغير فقط ملكية الأصول دون تغيير إجمالي صافي القيمة في الاقتصاد ككل باستثناء عندما تكون هذه المعاملات بين مقيمين وبقية العالم.

8-12 أحد الوظائف الهامة للتغيرات الأخرى في حساب حجم الأصول هو السماح لأصول معينة للدخول في نظام الحسابات القومية ومغادرتها دون أن تتم بمعاملات. يشار إلى أفعال دخول الميزانية العمومية ومغادرتها بعمليات الظهور والاختفاء الاقتصادي. تتم بعض عمليات الدخول والخروج عندما تحدث طبيعيا للأصول، مثل الأصول الجوفية فإنها تحصل على قيمة اقتصادية أو تصبح دون قيمة. تحدث عمليات الدخول والخروج هذه كتفاعل بين الوحدات المؤسسية والطبيعة، لذا فإنها تعارض عمليات الدخول والخروج التي تحدث كنتيجة للمعاملات، والتي هي عبارة عن تفاعل بموجب اتفاقات مشتركة بين الوحدات المؤسسية. ومع ذلك فقد ترتبط عمليات الدخول والخروج الأخرى بالأصول التي صنعت من خلال النشاط البشري مثل الأشياء القيمة والذهب والشهرة التجارية المشتراة.

9-12 الوظيفة الثانية للحساب هي تسجيل آثار الأحداث الاستثنائية الغير متوقعة التي تؤثر

على المنافع الاقتصادية المتوقعة من الأصول (والخصوم المماثلة). تتم الإشارة إلى هذه الأحداث على أنها تأثير الأحداث الخارجية. وتشمل إزالة وحدة مؤسسية لأحد الأصول من مالكه بدون موافقة المالك، تصرف لا يعتبر معاملة لأن عنصر الموافقة المشتركة غائب. وأيضا تشمل هذه الأحداث، الأحداث التي تدمر الأصول مثل الكوارث الطبيعية أو الحرب.

10-12 الوظيفة الثالثة للحساب هي تسجيل التغيرات في تصنيفات الوحدات المؤسسية والأصول وفي بناء الوحدات المؤسسية.

11-12 تناقش الثلاثة أقسام التالية ما يلي؛ أولا تسجيل عمليات الظهور والاختفاء الاقتصادي للأصول، ثم آثار الأحداث الخارجية على قيمة الأصول والتغيرات النهائية في تصنيف وبناء الأصول.

2. ظهور واختفاء الأصول عدا التي من خلال معاملات

12-12 يمكن تجميع المدخلات المرتبطة بعمليات ظهور واختفاء الأصول وفقا للنوع الرئيسي للأصول طبقا للاعتبارات التالية:

أ. المدخلات المرتبطة بالاعتراف بالأصول المنتجة،

ب. المدخلات المرتبطة بالدخول والخروج من نطاق الأصول للموارد الطبيعية،

ج. المدخلات المرتبطة بالعقود وعقود الإيجار والتراخيص،

د. تغير الشهرة التجارية وأصول السوق،و

ه. المدخلات المرتبطة بالأصول المالية.

يوضح جدول 12-2 تفكك عناصر جدول 12-1 بما في ذلك المدخلات المختلفة لعمليات الظهور والاختفاء الاقتصادي للأصول.

الظهور الاقتصادي للأصول المنتجة

13-12 قد يظهر نوعان من الأصول تحت هذا البند، الآثار العامة والأشياء الثمينة. وكما هو موضح في الفصل 10، الآثار العامة هي الأشياء والبنايات والمواقع ذات القيمة الهامة أو الخاصة. الأشياء الثمينة هي مواد يتم حفظها كمقتنيات قيمة لأنه من التوقع أن تزداد قيمتها، أو على الأصل لا تقل بمرور الزمن. يسجل حساب رأس المال استحواذ الأشياء الثمينة والآثار العامة عندما تكون سلع منتجة حديثا أو مستوردة، ويسجل معاملات السلع الموجودة والمصنفة كأشياء ثمينة وآثار عامة.

14-12 ومع ذلك، قد لا يتم تسجيل السلع الموجودة والأشياء الثمينة والآثار العامة في الميزانيات العمومية لأحد الأسباب الآتية، قد يرجع تاريخها إلى فترة زمنية قبل الفترة التي تغطيها الحسابات، ويتم تسجيلها في الأصل كسلع استهلاكية أو يتم استبعادها تماما إن كانت مباني.

الآثار التاريخية العامة

15-12 تندرج الآثار التاريخية العامة المنازل والمباني والبنايات تحت تصنيف الأصول الثابتة. عندما لا يتم تسجيل مبنى أو موقع ذو أهمية أثرية أو ثقافية أو تاريخية في الميزانية العمومية والإقرار بذلك أولا، فيتم تصنيف هذا الموقع أو هذا المبنى كظهور اقتصادي ويتم تسجيله في التغيرات الأخرى بحجم حساب الأصول. وعلى سبيل المثال، قد تتم إعطاء مثل هذا الإقرار لمبنى أو موقع موجود ويكون هذا المبني أو الموقع مستبعد تماما حيث لم يعد يسجل في الميزانية العمومية. وبدلا من ذلك، في حالة إن كان مبنى أو موقع في نطاق الأصول ولكنه مستبعد حديثا أو جزئيا، فقد يتم تقييمه على أساس أنه أثر عام. إن كان تم استبعاد الأثر مسبقا، فيتم تغيير الاعتراف المسجل على أنه أثر عام إلى أنه ظهور اقتصادي للأصل. إن كان تم تصنيفه مسبقا كنوع آخر من الأصول، فيتم تسجيله كإعادة تصنيف للأصل (يناقش بأسفله) وفي نفس الوقت إذا أجري تقييم جديد للأثر، فيتم تسجيل هذه الزيادة في القيمة تحت الظهور الاقتصادي. إذا حدث إعادة التصنيف في وقت بيع الأصل، وعلى سبيل المثال، الاستحواذ على أصل ما بواسطة حكومة عامة، فيتم تسجيل هذا الاستحواذ في حساب رأس المال بشكل طبيعي.

جدول 12-1: التغيرات الأخرى في حجم حساب الأصول – صيغة موجزة- معاملات الأصول

التغير في الأصول									
التدفقات الأخرى	الشركات غير المالية	الشركات المالية	الحكومة العامة	الأسر	المؤسسات غير المالية التي تخدم الأسر	الاقتصاد الكلي	بقية العالم	السلع والخدمات	المجموع
الظهور الاقتصادي للأصول	26	0	7	0	0	33			33
الاختفاء الاقتصادي للأصول غير المنتجة وغير المالية	9-	0	2-	0	0	11-			11-
الخسائر الناتجة عن الكوارث	5-	0	6-	0	0	11-			11-
المصادرة دون تعويض	5-	0	5	0	0	0			0
التغيرات الأخرى في الحجم	1	1	0	0	0	2			2
التغيرات في التصنيف	6	2-	4-	0	0	0			0
إجمالي التغيرات في الحجم	14	1-	0	0	0	13			13
الأصول المنتجة غير المالية	2-	2-	3-	0	0	7-			7-
الأصول غير المنتجة غير المالية	14	0	3	0	0	17			17
الأصول المالية	2	1	0	0	0	3			3

النفائس

16-12 وبالنسبة للنفائس مثل الأحجار الكريمة و الأنتيكات والقطع الفنية الأخرى، فعندما لا يتم تسجيل القيمة العالية للقطعة الفنية أو أهميتها الفنية في الميزانية العمومية، فيتم تصنيفها كظهور اقتصادي. وحتى الآن، فقد تكون قيمة القطعة الفنية منخفضة ولا يتم اعتبارها كأحد الأصول، وعلى سبيل المثال، فقد يتم اعتبار هذه القطعة كسلعة عادية تضاف عملية شرائها إلى مصروفات الاستهلاك النهائي أو يتم اعتبارها كأحد المواد المستهلكة المعمرة. يؤدي الإقرار بقيمتها من خلال اختزال القيمة إلى دخولها في الميزانية العمومية كشيء ثمين. يرتبط الإقرار بقيمة مادة غير مقيمة مسبقا بالبيع (على سبيل المثال في المزاد العلني). يتم تسجيل البيع في حساب رأس المال كبيع أو شراء شيء ثمين تم إدخاله أولا في الميزانية العمومية للبائع.

إدخال الأصول الاقتصادية الطبيعية

أجمالي الإضافات إلى مستوى الموارد الجوفية المائية القابلة للاستغلال

17-12 في نظام الحسابات القومية، يتم تعريف الأصول الجوفية الموجودة في باطن الأرض بأنها الاحتياطيات الموجودة في باطن الأرض والمثبت وجودها مثل الفحم والنفط والغاز الطبيعي والمواد المعنية والغير معدنية المستثمرة اقتصاديا مع تقديم التكنولوجيا الحالية وأسعار نسبية. يسجل حساب رأس المال عمليات الاستحواذ والتصرف بين قطاعات الموارد الموجودة تحت هذه الظروف.

وعلى العكس من ذلك تسجل التغيرات الأخرى في حجم حساب الأصول حالات الزيادة والنقصان التي تغير الحجم الإجمالي للاقتصاد ككل.

18-12 أحد الطرق التي قد تزيد من الموارد الجوفية هي عن طريق اكتشاف ترسبات أخرى يمكن استثمارها سواء كان ذلك ناتج عن عمليات البحث والكشف العلمي الممنهج أو عن طريق الصدفة. قد يحدث الظهور الاقتصادي لأن الموارد قد تتزايد عند ضم الترسبات حيث لم يكن الاستثمار اقتصاديا ثم أصبح كذلك، كنتيجة للتقدم التكنولوجي أو لتغير السعر النسبي.

النمو/ الزيادة الطبيعية للموارد البيولوجية غير المفتلحة

19-12 قد تتخذ عملية النمو الطبيعي للموارد البيولوجية غير المفتلحة مثل الغابات الطبيعية والأرصدة السمكية أشكالا مختلفة فعلي سبيل المثال قد تصبح مجموعة أشجار من البلوط أطول، أو يتزايد عدد السمك الموجود في مصب النهر. على الرغم من أن هذه الموارد أصولا اقتصادية، إلا أن نمو هذا النوع لا يوضع تحت الرقابة المباشرة ويكون تحت مسئولية وإدارة وحدة مؤسسية ولا يتم التعامل مع كإنتاج. ولذا فيجب أن يتم اعتبار الزيادة في الأصل كظهور اقتصادي ويتم تسجيله في التغيرات الأخرى في حساب حجم الأصول.

20-12 ومبدئيا يجب أن يتم تسجيل الزيادة الطبيعية بشكل إجمالي، ويتم تسجيل استنزاف هذه الموارد على أساس أنه اختفاء اقتصادي كما هو موضح بالأسفل. وتكون عملية التسجيل هذه

متسقة مع التسجيل المنفصل لعمليات الاستحواذ والتصرف الموضحة في حساب رأس المال. وعلى الرغم من أنه سوف تقوم عدة دول بتسجيل صافي الزيادة الطبيعية لأن المعايير المادية التي يمكن اعتبارها الأساس الوحيد المتاح للتسجيل والسارية هي معايير الصافي. قد يتم استخدام هذه المعايير بالاشتراك مع سعر السوق لوحدة الأصل من أجل تقدير قيمة إجمالي التغير لكي يتم تسجيلها.

تحويل الأصول الطبيعية الأخرى إلى أنشطة اقتصادية

12-21 ليست جميع الأرض الموجودة في مساحة السطح الجغرافي للدولة ضرورية داخل حد الأصل لنظام الحسابات القومية. فقد تصنع الأرض ظهورها الاقتصادي عندما يتم تحويلها من حالة قاسية أو حالة فقدان إلى حالة تنشأ فيها الملكية ويتم استخدام الأرض اقتصاديا. وقد تتطلب القيمة بسبب النشاط في المنطقة المجاورة لها، فعلي سبيل المثال، يزداد الطلب على الأرض بشكل أكبر ومن ثم تزداد قيمتها وذلك نتيجة لإحداث تنمية في المنطقة المجاورة لها أو إنشاء أحد الطرق المؤدية إليها. يتم حساب تكلفة تحسين الأرض لتحويل قطعة الأرض إلى مكان فعال ضمن تكوين رأس المال الثابت الإجمالي ويتم تسجيله كتحسين للأرض ويخضع لاستهلاك رأس المال الثابت. أي تجاوز في زيادة قيمة الأرض عن قيمة تحسينات الأرض أو أي زيادة لنشاط رأس المال المجاور يتم تسجيلها كظهور اقتصادي.

جدول 12-1 (تابع): التغيرات الأخرى في حساب حجم الأصول – صيغة موجزة- معاملات لأرصدة

التغير في الخصوم وصافي القيمة									
التدفقات الأخرى	الشركات غير المالية	الشركات المالية	الحكومة العامة	الأسر	المؤسسات غير المالية التي تخدم الأسر	الاقتصاد الكلي	بقية العالم	السلع والخدمات	المجموع
الظهور الاقتصادي للأصول									
الاختفاء الاقتصادي للأصول غير المنتجة وغير المالية									
الخسائر الناتجة عن الكوارث									
المصادرة دون تعويض									
التغيرات الأخرى في الحجم	0	0	0	1	0	1			1
التغيرات في التصنيف	0	0	2	0	0	2			2
إجمالي التغيرات في الحجم	0	0	2	1	0	3			3
الأصول المنتجة غير المالية									
الأصول غير المنتجة غير المالية									
الأصول المالية	0	0	2	1	0	3			3
تغيرات صافي القيمة وفقا للتغيرات الأخرى في حجم الأصول	14	1-	2-	1-	0	10			

12-22 وبالنسبة للأصول الطبيعية الأخرى، أول ظهور حقيقي في السوق وعامة يكون شاملا لاستثمار تجاري، هو النقطة المرجعية للتسجيل في هذا الحساب. وبالنسبة للغابات البكر فإن الحرق الجماعي لها ليس استثمارا تجاريا ولكن الحصاد على مستوى كبير للغابات البكر لشجر البلوط هو الاستثمار التجاري وتجعل هذه الغابات في نطاق الأصل. وبشكل مشابه، فإن سحب من المنبع الطبيعي لا تصنع مصدر للماء في نطاق الأصل في نظام الحسابات القومية ولكن التحويل الملموس للمياه الجوفية يكن ضمن نطاق الأصل. التحرك بفرض رسوم لعلمية الاستخراج المنتظم للمياه من منبع مائي سطحي قد يؤدي إلى إدراج الموارد المائية في الميزانية العمومية.

التغيرات النوعية في الأصول الطبيعية نتيجة لتغير الاستخدامات الاقتصادية

12-23 يتعامل نظام الحسابات القومية بشكل عام مع اختلافات الجودة كاختلافات الحجم. وكما هو موضح بشأن السلع والخدمات في الفصل (15)، تعكس حالات الجودة المختلفة قيم الاستخدام المختلف (وفي حالة السلع والخدمات تكون تكلفة الموارد مختلفة). ولذا فإن حالات الجودة المختلفة تختلف عن بعضها البعض من الناحية الاقتصادية، ويتم تطبيق نفس المبدأ على الأصول. يحدث التغير في الجودة المسجل

هنا كنظير طبيعي لتغير الاستخدام الاقتصادي المشار إليه على أنه تغيرات في التصنيف كما هو موضح بأسفل. وعلى سبيل المثال، قد تؤدي عملية إعادة تصنيف أرض مفتلحة كأرض قابلة للبناء إلى تغير في القيمة بالإضافة إلى تغير في التصنيف. وفي هذه الحالة، يكون الأصل موجود بالفعل في نطاق الأصل، ويكون هذا هو التغير في جودة الأصل وفقا لتغير الاستخدام الاقتصادي والذي يعتبر ظهورا لكميات إضافية من الأصل، ومثال آخر، يتم التعامل مع الماشية على أساس أنها تكوين رأس المال، وعلي سبيل المثال الماشية الحلوب إن تم إرسالها للمذبح قبل الموعد المتوقع.

استنزاف الأصول الاقتصادية الطبيعية

12-24 تم توضيح عمليات استنزاف الأصول الاقتصادية الطبيعية من الميزانية العمومية كمدخلات سلبية في الجانب الأيسر من الحساب. العديد من المدخلات المحتملة هي بدائل سلبية للمدخلات الإيجابية التي تمت مناقشتها.

التخفيضات الأخرى في مستوى الموارد الطبيعية الجوفية التي يمكن استغلالها

12-25 التغيرات المسجلة هنا هي نظائر سلبية لإجمالي الإضافات إلى مستوى استثمار الموارد الطبيعية الجوفية التي تنتج عن إعادة تقييم القابلية للاستثمار بسبب التغيرات في التكنولوجيا والأسعار النسبية. وبشكل مبدئي، قد يتاح صافي القيمة فقط، وسوف يتم تسجيل هذا تحت اكتشافات الموارد الموجودة في باطن الأرض وعمليات إعادة تقييمها المتصاعدة.

12-26 يشمل استنزاف الرواسب الطبيعية النقصان في قيمة ترسبات الأصول الموجودة في باطن الأرض كنتيجة للإزالة المادية واستنفاد هذه الأصول.

جدول 12-2: التغيرات الأخرى في حسابات حجم الأصول- التغيرات في الأصول وفقا للظهور والاختفاء الاقتصادي

	التغير في الأصول									
التدفقات الأخرى	الشركات غير المالية	الشركات المالية	الحكومة العامة	الأسر	المؤسسات غير المالية التي تخدم الأسر	الاقتصاد الكلي	بقية العالم	السلع والخدمات	المجموع
الظهور الاقتصادي للأصول	26	0	7	0	0	33			33
الأصول المنتجة غير المالية			3			3			3
الأصول غير المنتجة غير المالية	26	0	4	0	0	30			30
الموارد الطبيعية	22		4			26			26
العقود وعقود الإيجار والتراخيص	4					4			4
أصول التسويق والشهرة التجارية						0			0
الاختفاء الاقتصادي للأصول غير المنتجة وغير المالية	9-	0	2-	0	0	11-			11-
استنزاف الموارد الطبيعية	6-	0	2-	0	0	8-			8-
الموارد الطبيعية الجوفية	6-		2-			8-			8-
عمليات الاختفاء الاقتصادي الأخرى للأصول غير المنتجة وغير المالية	3-	0	0	0	0	3-			3-
الموارد الطبيعية الجوفية						0			0
العقود وعقود الإيجار والتراخيص	1-					1-			1-
أصول التسويق والشهرة التجارية	2-					2-			2-
الخسائر الناتجة عن الكوارث	5-	0	6-	0	0	11-			11-
المصادرة دون تعويض	5-	0	5	0	0	0			0
التغيرات الأخرى في الحجم	1	1	0	0	0	2			2
التغيرات في التصنيف	6	2-	4-	0	0	0			0
إجمالي التغيرات في الحجم	14	1-	0	0	0	13			13
الأصول المنتجة غير المالية	2-	2-	3-	0	0	7-			7-
الأصول غير المنتجة غير المالية	14	0	3	0	0	17			17
الأصول المالية	2	1	0	0	0	3			3

استنزاف الموارد البيولوجية غير المفتلحة

27-12 يجب أن يتم تضمين استنزاف الغابات الطبيعية والأرصدة السمكية الموجودة في البحار المفتوحة والموارد البيولوجية غير المفتلحة الأخرى المتضمنة في نطاق الأصل كنتيجة للحصاد أو استخدام الغابة أو استخدام آخر بمستويات مستديمة من الاستخراج.

عمليات نقل الموارد الطبيعية الأخرى خارج النشاط الاقتصادي

28-12 من المحتمل أن يتم التوقف عن استنزاف بعض الموارد الطبيعية في النشاط الاقتصادي بسبب تغير التكنولوجيا أو انخفاض الطلب على المنتج أو لأسباب تشريعية، فعلى سبيل المثال تعليق الصيد لضمان الحفاظ على حياة الأرصدة السمكية.

التغيرات النوعية في الأصول الطبيعية وفقا لتغير الاستخدامات الاقتصادية

29-12 التغيرات المسجلة هنا هي المعادل السلبي للتغيرات التصاعدية في الحجم المرتبطة بتغير التصنيف، وعلى سبيل المثال إن كان التغير في استخدام الأرض يؤدي إلى إعادة تصنيف بعض الأراضي من أراضي زراعية إلى أرض لرعاية الماشية، فسوف ينتج عن ذلك تغير في قيمة الأرض.

30-12 يتم تسجيل جميع حالات التآكل التي تحدث للتربة وللموارد المائية وللأصول الطبيعية الأخرى الناتجة عن نشاط اقتصادي في التغيرات الأخرى لحجم حساب الأصول. قد يكون هذا التآكل نتيجة متوقعة للنشاط الاقتصادي المنتظم أو عمليات تعرية غير متنبأ بها وأضرار أخرى للأرض تنتج عن إزالة الأشجار أو عن الممارسات الزراعية غير المناسبة.

شطب وإلغاء العقود وعقود الإيجار والترخيص

31-12 العقود وعقود الإيجار والتراخيص التي يمكن التعامل معها على أساس أنها أصول في حقها الخاص جميعها عبارة عن شكل ما من عقود الإيجار والعقد والإذن المنقول. قد يرتبطوا باستخدام الأصل الثابت وفقا لعقد تأجير التشغيل، أو باستخدام الموارد الطبيعية وفقا لعقد تأجير الموارد أو بالإذن بإجراء بعض الأنشطة الاقتصادية المحددة أو عقد الخدمات المختص بخدمات مستقبلية يتم تقديمها من قبل فرد مسمى. حيازة عقد تأجير التشغيل أو عقد تأجير الموارد أو الإذن أو عقد الخدمات يمثل أصل لحامله فقط عندما يتحقق شرطان:

أ. اختلاف السعر الحالي السائد لاستخدام الأصل أو الإذن أو تقديم الخدمة عن السعر المحدد في العقد أو في عقد الإيجار أو المدفوع مقابل الإذن،و

ب. إدراك حامل عقد الإيجار أو العقد أو الإذن هذا الاختلاف قانونيا وعمليا من خلال تعاقد من الباطن لعقد الإيجار أو للعقد أو للإذن.

وبشكل مبدئي، يوصى بمحاولة تسجيل مثل هذه الأصول عندما يتم بيعها فقط. في هذه الحالة، يتم تسجيلهم أولا في التغيرات الأخرى في حجم حساب الأصول ثم يتم وضع أساس المعاملة (أو سلسلة المعاملات) في حساب رأس المال.

32-12 قيمة العقد أو قيمة عقد الإيجار أو قيمة الترخيص الذي يتم التعامل معه على أساس أنه أحد الأصول تساوي صافي القيمة الحالية لزيادة السعر السائد عن سعر التعاقد. وسوف يقل بمرور مدة الاتفاق ولا يبقى الاختلاف في السعر ظاهرا. تغيرات قيمة العقد أو عقد الإيجار أو الترخيص وفقا لتغيرات السعر السائد يتم تسجيلها كإعادة تقييم، أما التغيرات الناتجة عن انتهاء الميزة الممنوحة من الأصل عندما ينتهي الوقت والتي تعتبر صالحة يتم تسجيلها كتغيرات أخرى للقيمة. ويطول النقاش بشأن التعامل مع العقود وعقود الإيجار والترخيص في الجزء (5) من الفصل (17).

(تابع) جدول 12-2: التغيرات الأخرى في حجم حسابات الأصول- التغيرات في الأصول وفقا للظهور والاختفاء الاقتصادي

التغير في الخصوم وصافي القيمة									
التدفقات الأخرى	الشركات غير المالية	الشركات المالية	الحكومة العامة	الأسر	المؤسسات غير المالية التي تخدم الأسر	الاقتصاد الكلي	بقية العالم	السلع والخدمات	المجموع
الظهور الاقتصادي للأصول									
الأصول المنتجة غير المالية									
الأصول غير المنتجة غير المالية									
الأصول الطبيعية									
العقود وعقود الإيجار والتراخيص									
أصول التسويق والشهرة التجارية									
الاختفاء الاقتصادي للأصول غير المنتجة وغير المالية									
استنزاف الموارد الطبيعية									
الموارد الطبيعية									
عمليات الاختفاء الاقتصادي الأخرى للأصول غير المنتجة وغير المالية									
الموارد الطبيعية									
العقود وعقود الإيجار والتراخيص									
أصول التسويق والشهرة التجارية المشتراة									
الخسائر الناجمة عن الكوارث									
المصادرة دون تعويض									
التغيرات الأخرى في الحجم	0	0	0	1	0	1			1
التغيرات في التصنيف	0	0	2	0	0	2			2
إجمالي التغيرات في الحجم	0	0	2	1	0	3			3
الأصول المنتجة غير المالية									
الأصول غير المنتجة غير المالية									
الأصول المالية	0	0	2	1	0	3			3
تغيرات صافي القيمة وفقا للتغيرات الأخرى في حجم الأصول	14	1-	2-	1-	0	10			

لتغيرات في أصول التسويق الشهرة التجارية المشتراة

12-33 عندما يتم بيع مؤسسة سواء كانت شركة أو شبه شركة أو شبه شركة أو مؤسسة لم تنشأ بعد، فقد لا يساوي السعر المدفوع مجموع جميع الأصول مطروحا منه خصوم المؤسسة. الاختلاف بين السعر المدفوع ومجموع جميع الأصول مطروح منه الخصوم يسمى أصول التسويق والشهرة التجارية الخاصة بالمؤسسة التي تم شراؤها. قد تكون هذه القيمة إيجابية أو سلبية (أو صفر). من خلال حسابها وتخصيصها كأحد أصول المؤسسة، يكون صافي قيمة المؤسسة في لحظة شرائها صفرا، مهما كانت الحالة القانونية الخاصة بالشركة.

12-34 يتم حساب قيمة أصول التسويق والشهرة التجارية المشتراة في وقت البيع، ويتم إدخالها في دفاتر البائع في التغيرات الأخرى في حجم حساب الأصول ثم يتم تبادلها كمعاملة مع المشتري في حساب رأس المال. وبعد ذلك، يجب أن يتم تدوين قيمة أصل التسويق والشهرة التجارية المشتراة في دفاتر المشتري عن طريق مدخلات في التغيرات الأخرى لحجم حساب الأصول. يجب أن يكون المعدل الذي تدون على أساسه وفقا لمعايير المحاسبة التجارية، وهذه معتدلة إلى حد نموذجي في المبلغ الذي قد يظهر في الميزانية العمومية للمؤسسة ويجب أن يخضع لاختبار التلف الذي بموجبه يتمكن المحاسب من إقناع نفسه بأن القيمة المتبقية تعتبر محققة في حالة بيع آخر للمؤسسة.

12-35 لا تعبر الشهرة التجارية المشتراة التي لا يتم إثباتها عند البيع أو الشراء كأصل اقتصادي في نظام الحسابات القومية. باستثناء إن كان أصل التسويق معرض للبيع، عندما يكون الأمر كذلك، يتم عمل المدخلات للمشتري وللبائع أسوة المدخلات التي تمت لأصول التسويق والشهرة التجارية المشتراة عند بيع المؤسسة كاملة.

التغيرات في /ظهور واختفاء الخصوم والأصول المالية

36-12 يتم عمل الأصول المالية التي تعتبر مطالبات على وحدات مؤسسية أخرى عندما يقبل المدين بالالتزام بالدفع أو بسداد المدفوعات إلى الدائن في المستقبل، وتبطل هذه الالتزامات عندما يفي المدين بالتزاماته طبقا لشروط الاتفاق. الذهب النقدي يودع على شكل سبائك ذهب، إلا أنه لا يمكن أداء الالتزامات أو إبطالها بهذه الطريقة، حيث أنه عندما تصبح أصل احتياطي فتدخل الجزء المالي للميزانية العمومية كإعادة تصنيف في التغيرات الأخرى في حجم حساب الأصول من الأشياء الثمينة إلى الذهب النقدي. (بحلول الوقت الذي يتم الاستحواذ عليها من قبل جهة نقدية، فيتم تصنيفها من الأشياء الثمينة). يتم إتباع نفس التسجيل لحسابات الذهب المخصصة التي تصبح جزءا من الذهب النقدي. عندما تصبح حسابات الذهب المخصصة أصولا احتياطية فيتم إعادة تصنيفها من العملة والإيداعات إلى ذهب نقدي، وكذلك أيضا في التغيرات الأخرى في حجم حسابات الأصول. قد يتم بيع الذهب النقدي إلى جهة نقدية أخرى ولكن من ناحية أخرى أي انخفاض في الأرصدة يتبعه هبوط في التصنيف مشابه، حيث تتم إعادة تصنيف الذهب النقدي لكي يصبح من النفائس (في حالة إن كان سبائك ذهبية) أو يصبح عملة وإيداعات (في حالة إن كان حسابات ذهب مخصصة). يتم تسجيل المعاملات التالية، متى حدثت وعند حدوثها فيما يخص الأشياء الثمينة أو العملة والإيداعات ولا يتم تسجيلها فيما يخص الذهب النقدي.

جدول 12-3: التغيرات الأخرى في حساب حجم الأصول- التغيرات في الأصول وفقا للأحداث الخارجية

	التغير في الأصول								
التدفقات الأخرى	الشركات غير المالية	الشركات المالية	الحكومة العامة	الأسر	المؤسسات غير المالية التي تخدم الأسر	الاقتصاد الكلي	بقية العالم	السلع والخدمات	المجموع
الظهور الاقتصادي للأصول	26	0	7	0	0	33			33
الاختفاء الاقتصادي للأصول غير المنتجة وغير المالية	9-	0	2-	0	0	11-			11-
الخسائر الناجمة عن الكوارث	5-	0	6-	0	0	11-			11-
الأصول المنتجة غير المالية	5-		4-			9-			9-
الأصول غير المنتجة غير المالية			2-			2-			2-
الخصوم والأصول المالية						0			0
المصادرة دون تعويض	5-	0	5	0	0	0			0
الأصول المنتجة غير المالية	1-		1			0			0
الأصول غير المنتجة غير المالية	4-		4			0			0
الخصوم والأصول المالية						0			0
التغيرات الأخرى في الحجم	1	1	0	0	0	2			2
الأصول المنتجة غير المالية	1					1			1
الأصول غير المنتجة غير المالية						0			0
الخصوم والأصول المالية		1				1			1
التغيرات في التصنيف	6	2-	4-	0	0	0			0
إجمالي التغيرات الأخرى في الحجم	14	1-	0	0	0	13			13
الأصول المنتجة غير المالية	2-	2-	3-	0	0	7-			7-
الأصول غير المنتجة غير المالية	14	0	3	0	0	17			17
الأصول المالية	2	1	0	0	0	3			3

37-12 وكذلك يسجل هنا آثار الأحداث الغير متوقعة عندما يتم وضع شروط المطالبات المالية.

عمليات الديون

38-12 هناك عدد من الظروف التي قد تؤدي إلى خفض أو إلغاء الديون ما لم تكن سداد عادي الخصوم. تم وصف أكثر الحالات شيوعا بأدناه.

39-12 يجوز للمدين والدائن أن يصبحا طرفين في اتفاق ثنائي (غالبا ما يشار إليها باسم "الإعفاء من الديون") أي أن المطالبة المالية لم تعد موجودة. يظهر مثل هذا الاتفاق في نظام الحسابات القومية لتسجيل وانتقال رؤوس الأموال المدفوعة أو المستحقة (المسجلة في حساب رأس المال في الوقت الذي يحدث فيه الإعفاء من الديون) والانتهاء الفوري للمطالبة (المسجلة في الحساب المالي). عادة ما يكون الإعفاء من الديون معني بالديون الحكومية. يتم استبعاد بعض الضرائب واشتراكات الضمان الاجتماعي التي تقر الحكومة بأنه من غير المحتمل أن يتم جمعها من البداية من إيصالات اشتراكات الضمان الاجتماعي والضرائب وحتى لا تظهر في التغيرات الأخرى في حجم حساب الأصول.

40-12 التغيرات في المطالبات الناتجة عن افتراض الديون أو إعادة جدولتها ينبغي أن تنعكس في الحساب المالي عند يتم تغيير شروط عقد الدين (تاريخ استحقاق الدين، وسعر الفائدة، وما إلى ذلك)، أو عندما يتغير القطاع المؤسسي للتغيرات للدائن أو للمدين، وهذه تعتبر الترتيبات التعاقدية الجديدة. ومع ذلك، يتم استبعاد كافة التغيرات الأخرى في المطالبات الناتجة عن عمليات الاستبعاد والامتلاك من الحساب المالي لأنه لا يوجد اتفاق متبادل بين الطرفين. وعلى وجه التحديد، يجوز للدائن أن يدرك أن لم يعد قادرا على جمع مطالبة مالية بسبب التصفية أو الإفلاس أو غيرها من العوامل، وربما يحذف هذه المطالبة من ميزانيته العمومية. وينبغي أن يعتد بهذا الإقرار (من جانب الدائن) في التغيرات الأخرى في حجم حساب الأصول). يجب أيضا أن يتم إزالة الخصومة المقابلة من الميزانية العمومية للمدين للحفاظ على التوازن في حسابات الاقتصاد الكلي.

41-12 يتم التعامل مع معظم الظروف التجارية حيث يتم الإقرار باستحالة تحصيل الديون على أنها عملية إلغاء للديون من جانب واحد. الإلغاء أحادي الجانب لمطالبة مالية من قبل المدين (إنكار الدين) ليس معترف به في نظام الحسابات القومية. يجب أن يعتد بالقيم المخفضة التي تعكس قيم السوق الفعلية للأصول المالية في حساب إعادة التقييم. ومع ذلك، التغيرات في القيمة المفروضة لمجرد تلبية المتطلبات التنظيمية أو الإشرافية أو المحاسبية لا تعكس قيم السوق الفعلية لتلك الأصول المالية ويجب أن لا يتم تسجيلها في نظام الحسابات القومية.

42-12 أي عملية أخرى مرتبطة بالديون والمثار تساؤلات عن كيفية تسجيلها في نظام الحسابات القومية تتعلق بإلغاء الديون. تسمح عملية إلغاء الديون للمدين (التي عادة ما تكون ديونه في شكل سندات ديون وقروض) بإزالة خصوم محددة من الميزانية العمومية عن طريق اقتران الأصول الغير قابلة للإلغاء بنفس قيمة الخصوم. وعقب الإلغاء، لا يتم تضمين الأصول ولا الخصوم في الميزانية العمومية للمدين، وغالبا لا توجد حاجة إلى أن يتم التبليغ عنها لأغراض إحصائية. يمكن تنفيذ الإلغاء إما عن طريق وضع الأصول والخصوم المقترنين في حساب ثقة داخل الوحدة المؤسسية المعنية، أو عن طريق نقلها إلى وحدة مؤسسية أخرى. وفي الحالة السابقة، لا يتم تسجيل أي إدخال للإلغاء ولن يتم استبعاد الأصول والخصوم من الميزانية العمومية الخاصة بالوحدة. وفي الحالة الأخيرة، يتم تسجيل المعاملات التي يتم من خلالها نقل الأصول والخصوم إلى الوحدة المؤسسية الثانية في الحساب الملي للوحدات المعنية ويتم ذكرها في الميزانية العمومية للوحدة التي تحمل الأصول والخصوم. لذلك، إلغاء الدين مثلما لم يتم إزالة الخصوم من قبل من نظام الحسابات القومية، على الرغم من أنه يؤدي أحيانا إلى حدوث تغيير في الوحدة المؤسسية التي تقرر مثل هذه الخصوم.

جدول 12-3 (تابع): التغيرات الأخرى في حجم حساب الأصول- التغيرات في الخصوم وفقا للأحداث الخارجية

التغير في الخصوم وصافي القيمة									
التدفقات الأخرى	الشركات غير المالية	الشركات المالية	الحكومة العامة	الأسر	المؤسسات غير المالية التي تخدم الأسر	الاقتصاد الكلي	بقية العالم	السلع والخدمات	المجموع
الظهور الاقتصادي للأصول									
الاختفاء الاقتصادي للأصول غير المنتجة وغير المالية									
الخسائر الناتجة عن الكوارث									
الأصول المنتجة غير المالية									
الأصول غير المنتجة غير المالية									
الخصوم والأصول المالية									
المصادرة دون تعويض									
الأصول المنتجة غير المالية									
الأصول غير المنتجة غير المالية									
الخصوم والأصول المالية									
التغيرات الأخرى في الحجم	0	0	0	1	0	1			1
الأصول المنتجة غير المالية									
الأصول غير المنتجة غير المالية									
الخصوم والأصول المالية	0	0	0	1	0	1			1
التغيرات في التصنيف	0	0	2	0	0	2			2
إجمالي التغيرات الأخرى في الحجم	0	0	2	1	0	3			3
الأصول المنتجة غير المالية									
الأصول غير المنتجة غير المالية									
الأصول المالية	0	0	2	1	0	3			3
تغيرات صافي القيمة وفقا للتغيرات الأخرى لحجم الأصول	14	1-	2-	1-	0	10			

استنزاف المشتقات المالية

43-12 عادة لا توجد مدخلات في التغيرات الأخرى لحسابات حجم الأصول للمشتقات المالية. تظهر المشتقات المالية في الحساب المالي عندما يتم التوصل إلى اتفاق بين الطرفين المعنيين، وبالمثل يتم تسجيل خيارات أسهم الموظف في نفس الحساب في تاريخ المنح، ثم وبعدها يجوز أن تخضع للمعاملات في الحساب المالي. عندما يتم تنشيط الاتفاق الموضح في المشتقات، أو انتهائه بسبب استنفاد فترة زمنية، فإن قيمة المشتقة يصبح صفر ويظهر التغير في القيمة في حساب إعادة التقييم.

44-12 إذا كان المبلغ واجب الدفع طبقا لبقايا المشتقات مستحق الدفع بعد تاريخ استحقاق دفع المشتقات، فإن المبلغ لم يعد يمثل المشتقات حيث أنه لم يعد هناك أي مخاطر متعلقة به. ولذا فيتم تصنيفها كحساب آخر مستحق الدفع أو واجب الدفع.

3.تأثير الأحداث الخارجية على قيمة الأصول

45-12 هناك ثلاثة أسباب رئيسية لانخفاض قيمة الأصول، أو حتى لإجمالي اختفاءها، وهذا لا علاقة له بطبيعة الأصول ولكن بالظروف السائدة في الاقتصاد التي تؤثر إما على القيمة أو على ملكية الأصول. هذه الأسباب هي خسائر الكوارث، ونزع الملكية بدون تعويض وحجم التغيرات الأخرى في الأصول، وتتم مناقشتهم بأدناه. يبين الجدول رقم 12-3 توسع للجدول رقم 12-1 لكي يشمل مدخلات هذه الأحداث.

الخسائر الناتجة عن الكوارث

46-12 حجم التغيرات المسجلة كخسائر ناتجة عن الكوارث في التغيرات الأخرى في حجم حساب الأصول هي نتيجة أحداث واسعة النطاق منفصلة معترف بها والتي قد تدمر عدد كبير جدا من الأصول في إطار أي من فئات الأصول. سوف تكون من السهل التعرف على مثل هذه الأحداث بشكل عام. وتشمل الزلازل الكبرى والثورات البركانية، وموجات المد والجزر وبشكل استثنائي الأعاصير الشديدة،

والجفاف والكوارث الطبيعية الأخرى؛ وأعمال الحرب، وأعمال الشغب وغيرها من الأحداث السياسية، والحوادث التكنولوجية مثل الانسكابات الرئيسية السامة أو إطلاق الجزيئات المشعة في الهواء. ما ذكر هنا هي خسائر كبرى مثل تدهور في نوعية الأراضي الزراعية بسبب الفيضانات الغير عادية أو أضرار الرياح، وتدمير الأصول المفتلحة بفعل الجفاف أو تفشي الأمراض، وتدمير المباني والمعدات أو النفائس في حرائق الغابات أو الزلازل.

47-12 إن الخسائر الناجمة عن الكوارث للأصول المالية أقل شيوعا، ولكن عندما يوجد دليل ملكية بناء على التسجيلات المكتوبة ولقد دمرت هذه التسجيلات، فلا يكون من الممكن إعادة الملكية. الدمار الطارئ للعملة أو الأوراق المالية لحاملها قد ينتج عن الكوارث طبيعية أو الأحداث السياسية.

أعمال المصادرة دون تعويض

48-12 يجوز للحكومات أو الوحدات المؤسسية الأخرى الاستيلاء على أصول وحدات مؤسسية أخرى، بما فيها وحدات غير مقيمة، دون تعويض كامل وذلك لأسباب أخرى خلاف دفع الضرائب والغرامات أو الرسوم المماثلة. إذا كان التعويض كان غير كاف بشكل كبير لقيم الأصول كما هو مبين في الميزانية العمومية، فيجب أن يتم تسجيل الفرق كزيادة في الأصول لقيام الوحدة المؤسسية القيام بنزع الملكية وانخفاض في الأصول لفقدان الوحدة المؤسسية الأصول تحت مدخل نزع ملكية الأصول دون تعويض.

جدول 12-4: التغيرات الأخرى في حساب حجم الأصول- التغيرات في الأصول وفقا للتغيرات في التصنيف

	التغير في الأصول								
التدفقات الأخرى	الشركات غير المالية	الشركات المالية	الحكومة العامة	الأسر	المؤسسات غير المالية التي تخدم الأسر	الاقتصاد الكلي	بقية العالم	السلع والخدمات	المجموع
الظهور الاقتصادي للأصول	26	0	7	0	0	33			33
الاختفاء الاقتصادي للأصول غير المنتجة وغير المالية	9-	0	2-	0	0	11-			11-
الخسائر الناتجة عن الكوارث	5-	0	6-	0	0	11-			11-
المصادرة دون تعويض	5-	0	5	0	0	0			0
التغيرات الأخرى في الحجم	1	1	0	0	0	2			2
التغيرات في التصنيف	6	2-	4-	0	0	0			0
التغيرات في تصنيف القطاع وبنيته	6	0	4-	0	0	2			0
الأصول المنتجة غير المالية	3		3-			0			0
الأصول غير المنتجة غير المالية	1		1-			0			0
الأصول المالية	2					2			2
التغيرات في تصنيف الأصول والخصوم	0	2-	0	0	0	2-			2-
الأصول المنتجة غير المالية		2-				2-			2-
الأصول غير المنتجة غير المالية	0	0	0			0			0
الأصول المالية	0	0	0			0			0
إجمالي التغيرات الأخرى في الحجم	14	1-	0	0	0	13			13
الأصول المنتجة غير المالية	2-	2-	3-	0	0	7-			7-
الأصول غير المنتجة غير المالية	14	0	3	0	0	17			17
الأصول المالية	2	1	0	0	0	3			3

49-12 وتجدر الإشارة إلى أن لا يتم التعامل مع نزع الملكية واستعادة ملكية الدائنين للسلع مثل نزع الملكية بدون تعويض، ويتم التعامل معهم مثل المعاملات، وتحديدا في التصرف من جانب المدينين والاستحواذ من قبل الدائنين، لأنه صراحة أو من خلال الفهم العام، يشترط الاتفاق بين الدائن والمدين طريق الرجوع هذا.

التغيرات الأخرى في الحجم

50-12 تقل قيمة الأصول الثابتة باستمرار من استهلاك رأس المال الثابت حتى يتم التخلص من الأصول أو لا يصبح له قيمة متبقية. فمن الممكن أن تكون الافتراضات المتعلقة بحساب الاستهلاك خاطئة وعندما يكون الأمر كذلك، تظهر الحاجة إلى عمل تصحيحات في التغيرات الأخرى في حجم حساب الأصول. وبالمثل، إذا تم الافتراض الخاطئ بشأن معدل

انكماش المخزونات، ينبغي أيضا أن يكون هذا التصحيح في التغيرات الأخرى في حجم حساب الأصول. الأصول المالية والخصوم التي يمكن أن تتأثر من جراء تغير الحجم هي بعض الاحتياطيات للتأمين والمعاشات وخطط الضمان الموحدة. تتم مناقشة هذا الأمر بإسهاب في الأجزاء 1، 2، 3 من الفصل 17.

الأصول الثابتة

51-12 يعكس حساب استهلاك رأس المال الثابت افتراضا عن المعدلات الطبيعية من التدهور المادي والتقادم الفني والتلف العرضي. وربما يثبت أن أي من هذه الافتراضات هو مجرد خلل، في هذه الحالة، لا بد من إجراء تعديل في التغيرات الأخرى في حجم حساب الأصول. ومبدئيا، يجب أن تستخدم الافتراضات المراجعة التي تعكس الظروف الجديدة في حساب استهلاك رأس المال الثابت للفترة المتبقية من حياة الأصل المفيدة. إن لم يتم ذلك، يلزم إجراء تعديل مستمر للتغيرات الأخرى في حجم حساب الأصول ويبالغ في قياس صافي القيمة المضافة في السنوات اللاحقة.

52-12 قد يشمل التدهور المادي تأثير عوامل التآكل البيئية الغير متوقعة على الأصول الثابتة، ولذلك، يجب أن يتم إجراء المدخلات في التغيرات الأخرى في حجم حساب الأصول بسبب انخفاض قيمة الأصول الثابتة من، على سبيل المثال، إن آثار الحموضة في الهواء والأمطار الحمضية تقع على أسطح المباني أو أجسام السيارات.

53-12 إدخال تكنولوجيا محسنة مثل نماذج محسنة للأصل أو لعملية إنتاج جديدة لم تعد تتطلب الأصل الذي قد يؤدي إلى التقادم الفني الغير متوقع. ونتيجة لذلك، المبلغ المتضمن للتقادم الفني المتوقع مسبقا قد يقصر عن التقادم الفني الفعلي.

54-12 المبلغ المتضمن للضرر المتوقع عادة قد يقصر عن الضرر الفعلي، بالنسبة للاقتصاد ككل، ينبغي أن يكون هذا الاختلاف بسيط، بالنسبة للوحدات الفردية قد يكون هذا الاختلاف كبيرا، وربما تتقلب في لمح البصر. ولذلك يجب إجراء تعديلات في التغيرات الأخرى في حجم حساب الأصول للانخفاض في قيمة الأصول الثابتة بسبب هذه الأحداث. هذه الخسائر هي أكبر من المعتاد، ولكنها ليست على نطاق واسع بما فيه الكفاية لتعتبر كارثية.

55-12 وكما هو موضح في الفصل 10، يجب أن يتم استبعاد تكاليف نقل الملكية خلال الوقت المتوقع الذي تؤول فيه الأصول إلى حوزة المشتري. إذا تم التخلص من الأصول قبل استبعاد تكاليف نقل الملكية كليا، يجب أن يتم تسجيل الباقي أيضا في التغيرات الأخرى في حجم حساب الأصول.

من الممكن أن الافتراضات الأولية على أي من هذه الظروف كانت مفرطة في الحذر، إذا ثبت أن الأمر كذلك، يجب أن يتم عمل تعديل بالزيادة في قيمة الأصول بدلا من أن يكون هبوطا.

57-12 تسهيلات الإنتاج مع منح فترات بناء طويلة قد تتوقف من أجل الحصول على أرض أسباب اقتصادي قبل اكتمالهم أو وضعهم في الخدمة. وعلى سبيل المثال، فربما لا يتم وضع محطة للطاقة النووية أو موقع صناعي في الخدمة أبدا. عندما اتخذ قرار التخلي، قيمة الأصول الثابتة (أو في بعض الحالات، المخزونات الموجودة قيد التنفيذ كما هو موضح في الفصل 10) كما هو مسجل في الميزانية العمومية، ينبغي أن يتم استبعادها في التغيرات الأخرى في حجم حساب الأصول.

الخسائر الاستثنائية/ غير العادية في المخزونات

58-12 الخسائر الاستثنائية غير العادية في المخزونات الناجمة عن خسائر الحرائق، والسرقات، وحشرات مخازن الحبوب، ومن مرض ذا مستوى عال وغير عادي في المواشي، ... الخ، يجب أن يتم تسجيل ذلك هنا. وفي هذا السياق، تشير الخسائر الاستثنائية إلى أن الخسائر ليست كبيرة في القيمة فقط ولكنها أيضا غير منتظمة في الحدوث، وحتى الخسائر الكبيرة جدا، فإذا حدثت بانتظام، ينبغي أن تؤخذ في الاعتبار عند حساب التغير في المخزونات وتحسب للدخول في حساب رأس المال كما هو موضح في الفصل 10.

التأمين على الحياة واستحقاقات المعاشات التقاعدية

59-12 للحصول على المعاش، وعادة ما يتم تحديد العلاقة بين الأقساط والفوائد عند إبرام العقد، مع مراعاة البيانات المتاحة عن معدل الوفيات في ذلك الوقت، وستؤثر أي تغيرات لاحقة على مسؤولية مقدم المعاش تجاه المنتفع ويتم تسجيل العواقب هنا.

جدول 12-4 (تابع): التغيرات الأخرى في حجم حساب الأصول- التغيرات في الخصوم وفقا للتغيرات في التصنيف

التغير في الخصوم وصافي القيمة									
التدفقات الأخرى	الشركات غير المالية	الشركات المالية	الحكومة العامة	الأسر	المؤسسات غير المالية التي تخدم الأسر	الاقتصاد الكلي	بقية العالم	السلع والخدمات	المجموع
الظهور الاقتصادي للأصول									
الاختفاء الاقتصادي للأصول غير المنتجة وغير المالية									
الخسائر الناتجة عن الكوارث									
مصادرة دون تعويض									
التغيرات الأخرى في الحجم	0	0	0	1	0	1			1
التغيرات في التصنيف	0	0	2	0	0	2			2
التغيرات في تصنيف القطاع وبنيته	0	0	2	0	0	2			2
الأصول المنتجة غير المالية									
الأصول غير المنتجة غير المالية									
الأصول المالية	0	0	2	0	0	2			2
التغيرات في تصنيف الأصول والخصوم	0	0	0	0	0	0			0
الأصول المنتجة غير المالية									
الأصول غير المنتجة غير المالية									
الأصول المالية	0	0	0	0	0	0			0
إجمالي التغيرات الأخرى في الحجم	0	0	2	1	0	3			3
الأصول المنتجة غير المالية									
الأصول غير المنتجة غير المالية									
الأصول المالية	0	0	2	1	0	3			3
التغيرات الأخرى في صافي القيمة وفقا لتغير حجم الأصول	14	1-	2-	1-	0	10			

استحقاقات المعاش التقاعدي

60-12 التغيرات التي طرأت على حجم الاحتياطيات من أجل تطبيق استحقاقات المعاشات لتحدد خطط المنافع، هذه الخطط التي ستقدم محددة كليا أو جزئيا بالصيغة. ولا تظهر حاجة لمثل هذه التعديلات لخطط المساهمة المحددة حيث يتم تحديد الفوائد فقط من حيث عائدات الاستثمار للمساهمات الموجود في المخطط.

61-12 التخطيط المضبوط الذي يتم التعامل من خلال مع تغيرات استحقاقات المعاشات، والتي ما زال قيد البحث مثل التغيرات الأخرى في حجم الأصول. يوضح الجزء 2 من الفصل 17 الوضع الراهن.

برامج الاحتياطي الفني لتغطية المطالبات القائمة

62-12 إذا تم تقديم الاحتياطي الفني على أساس تجاري بحت، يتم تغطية المطالبات القائمة من الرسوم المدفوعة والأرباح الاستثمارية والمبالغ المستردة من المدين الغير قادر على السداد، ومع ذلك، غالبا ما تتعهد الحكومة مثل هذه المخططات. عندما تفعل ذلك، يجب أن تدخل الشروط في حسابات الحكومة للفائض متوقع من المطالبات القائمة في إطار البرنامج أكثر من أية رسوم مستلمة أو دخول الاستثمار أو المستردات التي يتم تحقيقها. إذا كانت الاحتياطيات تغطي فترة طويلة وهناك شرط على الحكومة للمطالبة بالأصول في حالة العجز عن السداد، يجب أن تحسب هذه الزيادة المتوقعة على أساس صافي القيمة الحالية للمطالبات القائمة لكي يتم تحقيها في إطار هذا المخطط. يلزم وجود مدخل كلما تم إدخال نظام جديد أو كلما تم إقرار تغيير كبير في المستوى المتوقع للمطالبات القائمة ، يتجاوز ما سيتم استرداده من رسوم أو غيرها من الوسائل.

جدول 12-5: التغيرات الأخرى في حجم حساب الأصول- التغيرات في الأصول من حيث نوع الأصل

التغير في الأصول

التدفقات الأخرى	الشركات غير المالية	الشركات المالية	الحكومة العامة	الأسر	المؤسسات غير المالية التي تخدم الأسر	الاقتصاد الكلي	بقية العالم	السلع والخدمات	المجموع
إجمالي التغيرات الأخرى في الحجم	14	1-	0	0	0	13			13
الأصول المنتجة غير المالية	2-	2-	3-	0	0	7-			7-
الأصول الثابتة	1		3-			2-			2-
المخزونات	3-					3-			3-
النفائس		2-				2-			2-
الأصول غير المنتجة غير المالية	14	0	3	0	0	17			17
الأصول الطبيعية	10	0	1	0	0	11			11
العقود وعقود الإيجار والتراخيص	4		2			6			6
أصول التسويق والشهرة التجارية المشتراة	0					0			0
الأصول المالية	2	1	0	0	0	3			3
الذهب النقدي وحقوق السحب الخاصة						0			0
العملة والودائع						0			0
الأوراق المالية عدا الأسهم						0			0
القروض						0			0
حصص وأسهم صندوق الاستثمار	2					2			2
برامج احتياطي التامين الفني لتغطية المطالبات القائمة		1				1			1
المشتقات المالية و عقد خيار الموظفين						0			0
حسابات أخرى برسم القبض/ الدفع						0			0

التغيرات في التصنيفات

63-12 تسجل التغيرات الأخرى في حجم حساب الأصول التغيرات في الأصول والخصوم التي تعكس شيئا لا يزيد عن تغيرات في تصنيف الوحدات المؤسسية بين القطاعات، والتغيرات في هيكل الوحدات المؤسسية والتغيرات في تصنيف الأصول والخصوم. يوضح الجدول 12-4 توسع جدول 12-1 لكي يشكل مدخلات التغيرات في التصنيف.

التغيرات في تصنيف القطاع و هياكلها

64-12 إعادة تصنيف وحدة مؤسسية من قطاع إلى آخر تنقل ميزانيته العمومية بأكملها، فعلى سبيل المثال، إذا أصبحت مؤسسة فردية محددة بشكل أكبر من الناحية المالية من صاحبها ويقبل بخصائص أشباه الشركات، تنتقل الشركة وميزانيتها العمومية من القطاع المنزلي إلى قطاع الشركات غير المالية، أو إذا كانت المؤسسة المالية مصرح لها حديثا أن تتلقى الودائع، قد يتم إعادة تصنيفها من "وسطاء ماليين آخرين" إلى "شركات متلقية للودائع ما عدا البنك المركزي.

65-12 إذا انتقلت الأسرة من اقتصاد لآخر، مع أخذ ممتلكاتها معها (بما في ذلك الأصول المالية)، تسجل أيضا في إطار التغيرات في تصنيفات والهياكل. كما لا يوجد أي تغيير في ملكية الممتلكات، ولا يمكن أن تتم أي معاملة فيها.

66-12 يناقش الفصل 21 التدفقات التي يتم تسجيلها عندما يكون هناك إعادة هيكلة الشركات، سواء كان عند دمج شركتين، عندما يتم استحواذ شركة من قبل مجموعة أخرى، أو عندما يتم تقسيم شركة واحدة إلى اثنين أو أكثر من الوحدات. يتم تسجيل معظم النتائج المالية الناتجة كمعاملات ولكن قد يتم تسجيل البعض كتغيرات أخرى في الحجم. يناقش الفصل 21 الآثار المترتبة على التأميم والخصخصة، موضحا ذلك عندما يتم التعامل مع النتائج المترتبة كمعاملات وعند حدوث تغيرات أخرى في الحجم بما في ذلك إعادة التصنيف حسب القطاع.

67-12 يلزم وجود إعادة تصنيف كنتيجة لتداول السندات. عندما تبيع الوحدة أ السند إلى الوحدة ب، تكون لدى الوحدة أ خصوم ولدى الوحدة ب أصل. فإذا باعت الوحدة ب نفس الأصل إلى الوحدة ج ، يتم تسجيل المعاملة بين ب و ج في الحساب المالي كبيع سند. على الرغم من أن أ

لم تشارك في بيع وشراء السند بين ب و ج، تتأثر الميزانية العمومية لـ أ، حيث أن الخصم الذي كان مملوكا في الأصل لـ ب، مملوكا حاليا ل، ج. يتم توضيح عملية إعادة تصنيف هذه في التغيرات الأخرى في حجم حساب الأصول.

التغيرات في تصنيف الأصول والخصوم

68-12 قد يظهر الأصل تحت عنوان واحد في الميزانية العمومية الافتتاحية وتحت عنوان آخر في الميزانية العمومية الختامية. ولأنه يجب أن يتم تسجيل معاملات الأصول كزيادة في الحيازة من طرف واحد وانخفاض في اقتناء نفس الأصل من قبل طرف آخر، يجب أن يتم تسجيل عملية تغير التصنيف في التغيرات الأخرى في حجم حساب الأصول. قد تكون الأصول قد سجلت أولا كمعاملة تحت التصنيف الأصلي ثم تم تسجيلها بعد ذلك كتغير في التصنيف في الميزانية العمومية للمالك الجديد. بدلا من ذلك، قد تظهر أولا كإعادة تصنيف من قبل المالك الأول ثم كمعاملة تحت تصنيفها الجديد. إذا كان التغير في التصنيف يؤدي إلى تغير في القيمة، يتم التعامل معها على أنها تغير في النوعية، وبالتالي تغير في الحجم، كما هو موضح سابقا في إطار مناقشة الظهور والاختفاء الاقتصادي. الاختيار بين ما إذا كان يتم إعادة التصنيف ثم تسجيل المعاملات أو العكس، يعتمد على طبيعة المتعاملين ومسألة ما إذا كانت منافع المالك الأصلي أو أم المالك الجديد من تغير الأسعار. ويوضح بعض الأمثلة على عمليات إعادة تصنيف بأدناه.

جدول 12-5 (تابع): التغيرات الأخرى في حجم حساب الأصول- التغيرات في الخصوم وصافي القيمة من حيث نوع الخصم

التغير في الخصوم وصافي القيمة									
التدفقات الأخرى	الشركات غير المالية	الشركات المالية	الحكومة العامة	الأسر	المؤسسات غير المالية التي تخدم الأسر	الاقتصاد الكلي	بقية العالم	السلع والخدمات	المجموع
إجمالي التغيرات الأخرى في الحجم	0	0	2	1	0	3			3
الأصول المنتجة غير المالية									
الأصول الثابتة									
المخزونات									
النفائس									
الأصول غير المنتجة غير المالية									
الأصول الطبيعية									
العقود وعقود الإيجار والتراخيص									
أصول التسويق والشهرة التجارية المشتراة									
الأصول المالية	0	0	2	1	0	3			3
الذهب النقدي وحقوق السحب الخاصة									
العملة و الودائع									
الأوراق المالية عدا الأسهم									
القروض						0			0
حصص وأسهم صندوق الاستثمار			2			2			2
برامج احتياطي التامين الفني لتغطية المطالبات القائمة				1		1			1
المشتقات المالية و عقد خيار الموظفين									
حسابات أخرى برسم القبض/ الدفع									
التغير في صافي القيمة وفقا للتغيرات الأخرى في حجم الأصول	14	1-	2-	1-	0	10			

بيع وإعادة تصنيف الأراضي والمباني

69-12 تبيع الوحدة أ أرض زراعية إلى الوحدة ب، والتي تستخدمها لبناء مساكن عليها. إذا كانت الوحدة أ تحتاج إلى إذن تخطيط قبل بيع الأرض، فيجب أن يتم تسجيله كتغير في التصنيف بحساب الوحدة أ (مع المكسب المحتمل في القيمة لكي يتم تسجيله كتغير آخر في حجم حساب الوحدة أ) ثم بيع أرض البناء إلى الوحدة ب. إذا كانت الوحدة ب تحتاج إلى إذن تخطيط بعد إتمام البيع، فإنها تكون للأرض الزراعية التي بيعت وتسجل الوحدة ب التغير في التصنيف في دفاترها (ومن المحتمل أن يكون تعير آخر في الحجم).

70-12 يتم تطبيق اعتبارات مماثلة على المباني إذا تم تحويلها من سكن إلى محال تجارية أو العكس وفقا للتخصيص الرسمي بشأن الغرض المسموح به من مبنى في هذا الموقع. لا يعتبر التحول الناتج فقط من الاستثمارات الجديدة في مبنى سابق كتغير آخر في حجم الأصول ولكن ناتج إجمالي تكوين رأس المال الثابت.

تغيرات التصنيف التي تشمل المخزونات

71-12 في جميع الحالات، يحتاج العمل الذي يتم تنفيذه أن يتم إعادة تصنيف السلع المكتملة قبل البيع. تتم معاملة بعض الحيوانات كأصول ثابتة لأنهم يحتفظوا بها كماشية تنتج ألبان أو لأصوافها وقد تذبح للحصول على اللحم في نهاية حياتهم المنتجة. في هذه الحالة، ينبغي أن يعاد تصنيفها من حيث المبدأ من رأس المال الثابت إلى المخزونات عندما تتوقف عن إنتاج المنتجات المكررة. إذا لم يكن هذا عمليا، أو يبدو حساسا جدا، فإنه يتم تفسير بعض مصادر اللحوم بانخفاض رأس المال الثابت بدلا من السحب من المخزونات. ومن حيث المبدأ، ينبغي عند إعادة التصنيف من نوع في المخزونات إلى نوع آخر أو من رأس المال الثابت إلى المخزونات ألا ينطوي ذلك على تغير في القيمة. إذا كان وقت تحويل التقييم السابق مختلفا عن التقييم الجديد المناسب، فيتم تسجيل مدخل والدخول في التغيرات الأخرى في حجم حساب الأصول تحت الظهور أو الاختفاء الاقتصادي حسب الحاجة. وإذا وجد أن هذا يحدث بشكل منتظم، ينبغي أن يتم إعادة فحص تقنيات تقييم المخزونات.

5.تلخيص التغيرات الأخرى في الحجم

72-12 توضح الجداول من 12-2 حتى 12-4 تفاصيل التغيرات الأخرى في الحجم عن كل نوع من التغير مع وجود التفاصيل عن كل أصل كمستوى ثاني للتصنيف. يمكن أن يتم تجميع المعلومات حسب نوع الأصول، وبغض النظر عن سبب تغير الحجم، كما هو مبين في الجدول 12-5. هذا هو الشكل الذي يتم فيه تزويد المعلومات من التغير الآخر في حجم حساب الأصول في التسوية بين الميزانيات العمومية الافتتاحية والختامية.

ج.حساب إعادة التقييم

1.مفاهيم مكاسب وخسائر الاقتناء المختلفة

73-12 حساب إعادة التقييم المبين في الجدول 12-6 ، يسجل مكاسب وخسائر الاقتناء المتراكمة خلال الفترة المحاسبية لأصحاب الأصول المالية والخصوم وغير المالية. تتعلق المدخلات الأولى بمكاسب وخسائر الاقتناء الاسمية التي تتفكك فيما بعد إلى أرباح اقتناء محايدة و مكاسب اقتناء حقيقية. تسجل مكاسب وخسائر الاقتناء المتعلقة بالأصول في الجانب الأيسر من الحساب وما يتعلق بالخصوم يسجل في الجانب الأيمن.

74-12 **مكاسب الاقتناء الاسمية للأصول غير المالية هو قيمة الفائدة المتراكمة لمالك هذه الأصول كنتيجة لتغير سعره بمرور فترة من الزمن، مكاسب الاقتناء الاسمية للأصول المالية هو الزيادة في قيمة الأصول، بخلاف المعاملات التي تتم على الأصول (بما في ذلك الفائدة المستحقة على بمرور فترة من الزمن) والتغيرات الأخرى في حجم الأصول. مكاسب الاقتناء الاسمية لخصم هو انخفاض في قيمة الخصم، بخلاف ما ينتج عن المعاملات أو عن أي تغيرات أخرى في الحجم.** يشار إلى مكاسب الاقتناء الاسمية الذي يعد سلبياً كخسارة اقتناء ، و إيجابي كمكسب اقتناء ، سواء كان ذلك بسبب زيادة في قيمة الأصول الممنوحة أو انخفاض في قيمة الخصوم المحددة، يزيد من صافي قيمة الوحدة المعنية. وبالعكس، تقلل خسارة الاقتناء من صافي قيمة الوحدة المعنية، سواءً كان ذلك ناتجا عن انخفاض في قيمة الأصول المحددة أو زيادة في قيمة الخصوم المحددة.

75-12 بالإضافة إلى التغير الكامل لقيمة الأصل، فمن الهام أن معرفة كيفية مقارنة التغير في القيمة مع المعيار العام للتضخم، فعندما ترتفع قيمة الأصول بمرور فترة معينة من الزمن إلى ما يزيد عن المستوى العام للأسعار، يمكن تبادل الأصول لزيادة حجم السلع والخدمات والأصول التي يغطيها مؤشر العام للأسعار في نهاية الفترة أكثر منها في البداية. تسمى الزيادة التي تحفظ نفس الحجم من السلع والخدمات بمكسب الحيازة المحايدة. **مكاسب الاقتناء المحايدة (خسارة) بمرور فترة من الزمن هو الزيادة (النقص) في قيمة الأصول التي ستكون ضرورية، في غياب المعاملات والتغيرات الأخرى في حجم الأصول للحفاظ على السيطرة على نفس الكمية من السلع والخدمات كما كان في بداية الفترة.**

76-12 يطلق على الفرق بين مكاسب أو خسارة الاقتناء المحايدة ولنفس الفترة الزمنية مكاسب أو خسارة الاقتناء الحقيقي. إن كانت قيمة الأصول لا تزيد بشكل أسرع من مكاسب الاقتناء المحايد. إذا كانت قيمة الأصول لا يزيد بشكل سريع مثل الزيادة الكلية في الأسعار، أو لا تزيد على الإطلاق، فيقيد صاحب الأصول خسارة اقتناء حقيقية. مكاسب الاقتناء الحقيقي (خسارة) هو المبلغ الذي تتزايد (تنقص) من خلاله قيمة الأصل عن مكاسب الاقتناء المحايدة لهذه الفترة في غياب المعاملات والتغيرات الأخرى في حجم الأصول. مكاسب الاقتناء الحقيقية والاسمية والمحايدة والعلاقات المتداخلة بينهم يتم شرحها بالتفصيل في الأقسام التالية.

77-12 يوصف بند الموازنة في حساب إعادة التقييم بأنه **تغيرات في صافي القيمة الناتجة عن مكاسب أو خسارة الاقتناء الاسمية، ويعرف بأنه المبلغ الجبري لمكاسب الاقتناء الاسمية الإيجابية أو السلبية لجميع الأصول والخصوم لوحدة مؤسسية. وعند حل** مكاسب الاقتناء **الاسمية** إلى أرباح اقتناء حقيقية ومحايدة، قد تحل التغيرات في صافي القيمة الناتجة عن مكاسب الاقتناء الاسمية إلى تغيرات صافي القيمة الناتجة عن مكاسب أو خسائر الاقتناء المحايدة وتغيرات صافي القيمة الناتجة عن مكاسب أو خسائر الاقتناء الحقيقي. والأخير هو البند الذي يحظى باهتمام تحليلي كبير.

78-12 من أجل تبسيط المصطلحات والعرض، لن يتم الإشارة إلى خسائر الاقتناء صراحة ما لم يقتضي السياق ذلك. يستخدم مصطلح " مكاسب الاقتناء " لتغطية كلا من مكاسب وخسائر الاقتناء على فهم واضح بأن مكاسب الاقتناء قد تكون سلبية وكذلك إيجابية، وبالمثل، يستخدم مصطلح "الأصول" بشكل جماعي لتغطية الأصول والخصوم على حد سواء، ما لم يقتض السياق إلى أن يشار إلى الخصوم على وجه التحديد.

79-12 وأحيانا توصف مكاسب الاقتناء بأنها " مكاسب رأس المال"، فمصطلح " مكاسب الاقتناء " يستخدم على نطاق واسع في المحاسبة التجارية ويفضل هنا لأنه يؤكد حقيقة أن أرباح الحيازة تتراكم على نحو محض كنتيجة لاقتناء الأصول طوال فترة زمنية دون تحويلهم بأي شكل من الأشكال. لا تشمل مكاسب الاقتناء أرباح "رأس المال" فقط مثل الأصول الثابتة والأراضي والأصول المالية ولكن أيضا تشمل أرباح المخزونات لجميع أنواع البضائع المحتجزة من قبل المنتجين، بما في ذلك ما هو قيد العمل، وغالباً ما توصف بأنها "تقدير المخزونات". بالنسبة لمعظم الأصول المالية، تتم مطابقة مكاسب الاقتناء التي مرت بها وحدة ما، بشكل مجمل أو جزئي مع خسارة الحيازة عن اقتناء الوحدة للخصم النظير. الأمر ليس كذلك بالنسبة للأصول غير المالية كما أنه لا توجد خصوم غير مالية.

80-12 عند التخلص من أصل زادت قيمته بسبب بيع مكاسب الاقتناء الاسمية أو يحدث له شيئا آخر، يقال أن مكاسب الاقتناء قد تحقق. إذا تم الإبقاء على الأصول من قبل المالك الحالي، لن يتم تحقيق مكاسب الاقتناء. في الاستعمال الشائع، عادة ما يفهم أن المكسب المحقق على أنه المكسب المحقق بمرور كامل الفترة التي يمتلك فيها الأصل أو كانت الخصوم معلقة سواء كانت هذه الفترة تتزامن مع الفترة المحاسبية أم لا. وضمن نظام الحسابات القومية، على الرغم من أن جميع مكاسب وخسائر الاقتناء يتم قياسها من بداية الفترة المحاسبية. يتم تحقيق مكاسب الاقتناء (خسارة) عندما يتم بيع أحد الأصول التي زاد (انخفض) في القيمة بسبب مكاسب الاقتناء (خسائر) منذ بداية الفترة المحاسبية، أو فك رهنه أو استخدامه أو التصرف فيه بأي طريقة أخرى أو عند إعادة دفع خصم به مكاسب أو خسائر الاقتناء. مكسب الاقتناء الغير محقق هو أحد الأرباح المتراكمة للأصل الذي ما زال يملكه، أو الخصم الذي ما زال مستحق سداده في نهاية الفترة المحاسبية. ويتبع ذلك أن مكسب أو خسارة الاقتناء الاسمية لأصل ما هي مبلغ مكسب أو خسارة الاقتناء المحقق أو الغير محقق عن الفترة المعنية.

مكاسب الاقتناء الاسمية

81-12 من المفيد أن نميز بين أربعة حالات مختلفة أدت إلى تحقيق مكاسب اقتناء اسمية وأساليب التقييم لكي تستخدم في كل حالة. لوضوح العرض، فمن المفترض في الوقت الحالي بأنه لا توجد معاملات ولا تغيرات أخرى في حجم التدخل بين التاريخين المذكورين.

أ. الأصل المقتنى خلال الفترة المحاسبية: يعادل مكاسب اقتناء اسمية المتراكمة خلال الفترة المحاسبية قيمة الميزانية العمومية الختامية مطروحا منها قيمة الميزانية العمومية الافتتاحية. هذه القيم هي القيم المقدرة للأصول إذا تم الاستحواذ عليها في أوقات سحب الميزانيات العمومية. المكاسب الاسمية لم يتحقق.

ب. الأصل المقتنى في بداية الفترة والذي تم بيعه خلال الفترة: يعادل مكاسب اقتناء اسمية المتراكمة قيمة التصرف المقدرة أو الفعلية مطروحا منها قيمة الميزانية العمومية الافتتاحية. المكاسب الاسمية قد تحقق.

ج. الأصل المكتسب خلال الفترة، وما زال مقتنياً حتى نهاية تلك الفترة: يعادل مكاسب اقتناء

اسمية متراكمة قيمة الميزانية العمومية الافتتاحية مطروحا منها قيمة الاستحواذ المقدرة أو الفعلية للأصل. مكاسب اقتناء اسمية لم يتحقق.

د. الأصول المكتسبة والتي تم التصرف فيها خلال الفترة المحاسبية: يعادل مكاسب اقتناء اسمية المتراكمة قيمة التصرف المقدرة أو الفعلية مطروحا منها قيمة الاستحواذ المقدرة أو الفعلية. المكسب الاسمي قد تحقق.

82-12 قد يتم التعبير عن الهوية الأساسية التي تربط بين الميزانيات العمومية، ومعاملاتها والتغيرات الأخرى في الحجم و مكاسب اقتناء اسمية ، على النحو التالي:
قيمة مخزون الأصل في الميزانية العمومية الافتتاحية المقيمة في تاريخ الميزانية الافتتاحية،
مضافا إليه قيمة الأصل المكتسب أو الذي تم التصرف فيه في المعاملات المقيمة في تاريخ تسجيل التغيرات الأخرى في الحجم عند حدوثها، مضافا إليه قيمة مكاسب ألاقتناء الاسمية للأصل، تعادل قيمة مخزون الأصل في الميزانية العمومية الختامية المقيمة في تاريخ الميزانية العمومية الختامية.
قيم الأصول والخصوم في الميزانية العمومية الختامية تشكل أرباح أو خسائر الحيازة الغير محقق. تشمل قيمة المعاملات قيمة أرباح أو خسائر الحيازة المحققة. ولذا فإنه يترتب على ذلك أن القيمة الصحيحة لبند إعادة التقييم يجب أن تشمل جميع أرباح الحيازة المحققة والغير محققة، وبعبارة أخرى لكي تكون القيمة الكاملة لمكاسب أو لخسائر الاقتناء الاسمية.

83-12 لأن إجمالي مكاسب الاقتناء الاسمية المتراكمة في فئة معينة من الأصول على مدى فترة معينة من الزمن، تشمل ما يتراكم على الأصول المكتسبة أو التي تم التصرف فيها خلال الفترة المحاسبية فضلاً عن الأصول التي تمثل هذا الرقم في الميزانية العمومية الأفتتاحية أو الختامية، فليس من الممكن حساب إجمالي أرباح الحيازة من بيانات الميزانية العمومية فقط. ويمكن يتم إيضاح هذا من خلال مثال بسيط.

84-12 افترض أن إحدى الشركات تملك 100 وحدة من رأس المال (المخزونات أو الأسهم على سبيل المثال) في بداية فترة محددة، وأن قيمة كل وحدة من الوحدات تبلغ 20 أو 2000 كقيمة إجمالية، وفي وقت معين من هذه الفترة عندما يرتفع سعر الوحدة إلى 22 يتم شراء 15 وحدة بتكلفة 330 وحدة. في نهاية الفترة، وعندما يرتفع السعر إلى 25 يتم شراء 15 وحدة بتكلفة 375، وتمثل قيمة رأس المال عند الميزانية الختامية 100 وحدة بقيمة 25 أو بقيمة إجمالية تبلغ 2500، وتمثل الزيادة في الميزانية العمومية بقيمة 500 وحدة نقصاً في الميزانية العمومية؛ وذلك نظراً لأن قيمة رأس المال المضافة إلى الميزانية العمومية (330) أقل من قيمة رأس المال المباع (375)، ويأتي هذا الفرق (-45) نتيجة تخفيض في قيمة صافي حقوق الملكية نتيجة بعض مكاسب الاقتناء ، وبذلك تصل أرباح الملكية الاسمية الإجمالية إلى 545، وهو ما يفي بالتطابق الذي يفيد بأن بضاعة أول الفترة (2000) مضافاً إليها المعاملات (-45) مضافاً إليها مكاسب الاقتناء الاسمية (545) مضافاً إليها التغيرات الأخرى في حجم الأصول (0) يساوي القيمة الناتجة في الميزانية الختامية (2500).

85-12 لحساب إجمالي الأرباح الملكية بشكل مباشر، فإنه من الضروري الحفاظ على سجلات جميع الأصول المكتسبة والمستبعدة أثناء الفترة المحاسبية وقيمة الأسعار التي تم عندها اكتسابها واستبعادها، بالإضافة إلى أسعار وكميات الأصول المودعة عند بداية الفترة المحاسبية ونهايتها، حيث يستخدم هذا النوع من التسجيل في حساب الأصول المالية والخصوم أكثر منه لحساب الأصول غير المالية.

86-12 يمكن حساب كل عنصر من العناصر الخمسة التي تصنع التطابق في الفقرة رقم 12-82، والتي تقدم شرحاً للتغييرات التي تطرأ على الميزانية العمومية بشكل مباشر وبشكل مستقل عن العناصر الأربعة الأخرى، وبالتالي يوجد لدى كل عنصر منها الحالة نفسها، حيث لا يتم تحديد أي منها على أنها قيد للموازنة، ومع ذلك نستنتج من ذلك أنه في حالة حساب أي من أربعة عناصر من العناصر الخمسة بشكل مباشر، فإنه يمكن تقدير العنصر الخامس على أنه متبق؛ ولهذا السبب يمكن استغلال التطابق لتقدير مكاسب الاقتناء الاسمية من العناصر الأربعة الأخرى، ولكن دون تضمين هذه مكاسب الاقتناء الاسمية على أنها أحد قيود للموازنة في نظام الحسابات القومية.

مكاسب الاقتناء المحايدة

87-12 لحساب مكاسب الاقتناء المحايدة على بند من الأصول يفضل تحديد مؤشر شامل للأسعار يغطي أوسع نطاق ممكن من السلع والخدمات والأصول، ومن الناحية العملية يكون مؤشر الأسعار الخاص بالمصروفات النهائية خياراً مقبولاً لدى معظم الدول على الرغم من إمكانية استخدام مؤشرات أخرى للأسعار بناءً على إمكانية الوصول للبيانات، حيث يمكن أن يعد هذا النوع من المؤشرات متاحاً فقط مرة كل عام أو مرة كل ثلاثة شهور في أفضل الاحتمالات وبعد انقضاء وقت هام، ونظراً لإمكانية تزايد مكاسب الاقتناء على الأصول

المودعة لفترات قصيرة فقط فإنه من الضروري كذلك تحقيق الاستفادة من مؤشر الأسعار الذي يقيس التغيرات التي تطرأ على الأسعار شهرياً، وبالتالي تصبح متاحة بدون مزيد من التأخير، وعادة يفي دليل أسعار المستهلكين (CPI) بهذه المتطلبات، كما يعد استخدامه إجراءً مقبولاً للدخول في وتقدير تحركات المؤشر الشامل بهدف حساب مكاسب الاقتناء المحايدة.

88-12 تكون مكاسب الاقتناء المحايدة على الأصول لفترة زمنية محددة مساوية لقيمة الأصول عند بداية الفترة مضروبة في التغير النسبي في بعض مؤشرات الأسعار الشاملة المحددة لقياس التغير في مستوى السعر العام، ومن ثم يمكن حساب مكاسب الاقتناء المحايدة بسهولة للأصول المودعة خلال الفترة المحاسبية التي تظهر عند كلاً من الميزانية العمومية الافتتاحية والختامية، ويكون من الصعب تعقب مكاسب الاقتناء المحايدة على الأصول التي تم اكتسابها أو استبعادها أثناء الفترة المحاسبية إلا في حال معرفة حالات الاكتساب أو الاستبعاد التي تمت.

مكاسب الاقتناء الحقيقية

89-12 تعرف مكاسب الاقتناء الحقيقية على الأصول على أنها الفرق بين مكاسب الاقتناء الاسمية والمحايدة على هذه الأصول، ومن ثم تتوقف قيم مكاسب الاقتناء الفعلية على الأصول على تحركات أسعارها في الفترة التي نحن بصددها، والمتعلقة بمتوسط تحركات الأسعار الأخرى، كما تم قياسها وفقاً لمؤشر الأسعار العام، وتؤدي الزيادة النسبية في الأصول إلى مكاسب الاقتناء حقيقية إيجابية، بينما يؤدي النقص في السعر النسبي للأصول إلى أرباح سلبية سواء ارتفع مستوى السعر العام أو انخفض أو ظل ثابتاً.

90-12 تكون مكاسب الاقتناء الاسمية على العملة المحلية والإيداعات والقروض الصادرة بالعملة المحلية بلا قيمة، فأثناء التضخم يجب أن تكون مكاسب الاقتناء المحايدة على مثل هذه الأصول إيجابية، وهنا يجب أن تكون مكاسب الاقتناء الفعلية سلبية وتتساوى في القيمة المطلقة مكاسب الاقتناء المحايدة، وبمعنى آخر تنخفض القيمة الفعلية لهذه الأصول لكل من الدائن والمدين كنتيجة للتضخم، ومن وجهة نظر المدين يمثل الانخفاض في القيمة الفعلية للالتزامات زيادةً في صافي حقوق الاقتناء الظاهرة في الشروط الفعلية، وفي الواقع يوجد تحويل غير صريح في القوة الشرائية الفعلية من الدائن للمدين متساوية في القيمة مع مكاسب الاقتناء الفعلية السلبية على الأصول أو الالتزامات، فعند تعجل الدائنون لمثل هذا النوع من التحويلات يمكن طلب أسعار فائدة أسمية أعلى على القروض، وتمنح على الإيداعات لتعويض التحويلات المتوقعة أو يمكن استبدال القروض ذات القيم المالية الثابتة بأخرى مفهرسة.

91-12 على اعتبار أن التغيرات في الأسعار النسبية يمكن أن تكون إما إيجابية أو سلبية، يحقق ملاك بعض الأصول ربحاً من مكاسب الاقتناء الفعلية بينما تلحق الخسائر بملاك أصول آخرين، حيث يمكن أن تؤدي مكاسب الاقتناء الفعلية إلى إعادة توزيع هام لصافي حقوق الاقتناء الفعلية بين الوحدات المؤسسية والقطاعات وحتى الدول، حيث يتوقف مداه على كمية التباين بين تغييرات السعر النسبي التي تطرأ، وبينما يحدث مثل هذا التباين حتى في حالة عدم وجود تضخم عام فإنه توجد تأثيرات نظامية مرتبطة بالمعدل العام للتضخم كنتيجة لانخفاض القيم الفعلية للأصول المالية والالتزامات عندما يرتفع مستوى السعر العام.

92-12 وباعتبار أن مكاسب الاقتناء الحقيقية تقوم برفع أو خفض القوة الشرائية لملاك الأصول، فإنها تملك تأثيراً على سلوكهم الاقتصادي، وتعد مكاسب الاقتناء الفعلية متغيرات اقتصادية هامة في حقهم الشخصي، وكذلك لأغراض استهلاك التحليل أو تكوين رأس المال، كما يمكن أن يثار جدل حول أنه يجب أن تتشابه مكاسب الاقتناء الفعلية مع الدخل كما هو معرف في نظام الحسابات القومية (SNA)؛ للحصول على مقياس أكثر شمولية للدخل، ولكن لا يوجد إجماع في الرأي على ذلك، وبعيداً عن الصعوبة العملية لتقدير مكاسب وخسائر الاقتناء الفعلية يكون تأثيرها على الأرجح على السلوك الاقتصادي ليس هو نفسه على الدخل النقدي أو العيني، وعلى الرغم من ذلك من الواضح أن المعلومات المتعلقة بمكاسب الاقتناء الفعلية بحاجة إلى جعلها متاحة لجميع المستخدمين والمحللين وصانعي القرار السياسي.

93-12 بما أنه يمكن الحصول على مكاسب الاقتناء الفعلية المتبقية من خلال خصم مكاسب الاقتناء المحايدة من تلك الاسمية تتوقف إمكانية تحقيق حساب الأرباح الملكية الفعلية على إمكانية تحقيق حساب مكاسب الاقتناء الاسمية والمحايدة.

مكاسب و خسائر الاقتناء للأصول المحددة الأصول الثابتة

94-12 يتم حساب مكاسب الاقتناء الاسمية بالرجوع إلى الأصول أو الالتزامات التي تظل ثابتة كيفياً وكمياً خلال الفترة التي يتم فيها قياس مكاسب الاقتناء ، ومن ثم لا يتم حساب التغييرات التي تطرأ على قيمة الأصول المادية مثل المباني أو التجهيزات أو المخزونات والمودعة من قبل

المنتجين، والتي يمكن إسنادها إلى بعض التحويلات المادية أو الاقتصادية التي تطرأ على هذه الأصول المادية سواء كان تطويراً أو إتلافا على أنها مكاسب اقتناء ، وعلى وجه الخصوص يتم تسجيل التدهور في قيمة الأصول الثابتة المملوكة للمنتجين والذي يحدث نتيجة للتلف المادي أو المعدلات العادية للإهلاك أو التلف غير المقصود الذي يلحق بها على أنه استهلاك لرأس المال الثابت وليس مكاسب اقتناء سلبية.

95-12 ينبغي حساب استهلاك رأس المال الثابت من خلال تقييم بضاعة أول المدة وآخرها عند متوسط السعر للفترة على وجه التحديد؛وذلك بهدف التأكد من استبعاد أي أرباح ملكية، وكثيراً ما يتم الأخذ وفقاً لسعر متوسط لهذه الفترة، ويعد ذلك مقبولاً بشكل تقريبي في حالة وجود معدل معتدل للتضخم ولكنه يكون أقل من ذلك،؛ ولذلك يكون معدل التضخم في حالة وجود تضخم حاد مضللاً جداً.

96-12 يمكن أن تحدث مكاسب الاقتناء الاسمية على الأصول الثابتة الحالية، وذلك إما بسبب التضخم العام أو بسبب تغير سعر الأصول نفسها بمرور الوقت، وعندما لا يتوقف إنتاج أصول من نفس النوع وبيعها في السوق فإنه ينبغي تقييم الأصول الحالية وفقاً للميزانية العمومية عند الافتتاح أو الإغلاق عند سعر المشتري الحالي لأملاك منتجة تكون أقل من الاستهلاك المتراكم لرأس المال الثابت، وحتى هذا الوقت يتم حسابها بناءً على الأسعار السائدة وقت سحب الميزانية العمومية، وعندما يتوقف إنتاج أصول جديدة من هذا النوع يمكن أن يتسبب تقييم الأصول الحالية في مشكلات نظرية وعملية صعبة، وإذا لم يتوقف إنتاج أنواع مشابهة من الأصول، وإن اختلفت بعض خصائصها بشكل كبير عن تلك الأصول الحالية (نماذج جديدة من المركبات أو الطائرات على سبيل المثال)، من المقبول الأخذ في الاعتبار بأنه في حالة استمرار إنتاج الأصول الحالية فإن أسعارها تتحرك في نفس المسار الذي تتحرك فيه الأصول الجديدة، وعلى الرغم من ذلك يصبح مثل هذا الافتراض محل تساؤل عندما يتم تحسين الأصول الجديدة بشكل أكبر من خلال العملية الفنية، وتوجد مناقشة موسعة تتعلق بهذا الموضوع في قياس رأس المال.

المخزونات

97-12 يمكن أن يشكل تقدير مكاسب الاقتناء الاسمية على المخزونات صعوبة ما؛ وذلك نظراً لنقص البيانات الخاصة بالمعاملات أو حجم التغييرات في المخزونات، وكما سبق شرحه في الفصل السادس لا يمكن تسجيل المعاملات التي تتم في مخزون البضائع التي تكون قيد العمل أو تامة الصنع كما ينبغي، حيث يرجع ذلك إلى كونها معاملات داخلية، ويمكن اعتبار البضائع التي تدخل ضمن المخزونات على أنه تم اكتسابها من قبل مالك المؤسسة من المؤسسة نفسها على أنه المنتج، بينما يمكن اعتبار البضائع التي تستبعد من المخزونات أنه تم التخلص منها من قبل المالك وإلى المنتج لاستخدامها في الإنتاج أو لعرضها للبيع، كما يجب تقييم هذه المعاملات الداخلية عند الأسعار السائدة في الفترات التي تحدث فيها، وبالتالي تتضمن قيمة المسحوبات أية أرباح ملكية على المخزونات عند تخزينه، وهو ما يضمن عدم إدخال قيمة مكاسب الاقتناء في الناتج، وعلى الرغم من ذلك، وكما سبق شرحه في الفقرات من 6.142 وإلى 6.145 فإنه عندما يمثل تخزين البضائع عاملاً هاماً لتمديد عملية الإنتاج لا يتم حصر الزيادة في قيمة البضائع التي تكون نتيجة لهذا الإنتاج على أنها مكاسب اقتناء أسمية، وفي حالة إعادة بيع البضائع يجب أن تتضمن قيمة البضائع عند سحبها من المخزن قيمة أي أرباح أو خسائر أسمية حدثت في فترة التخزين ولكن ليس قيمة أي هامش يدركه تاجر الجملة أو تاجر التجزئة، وبمعنى آخر يتم تقييم البضائع التي سحبت من المخزونات وفقاً للأسعار السائدة في وقت سحب البضائع في نفس الحالة التي أدخلت فيها البضائع (ويستثنى من ذلك حالة التخزين).

98-12 يكون الهدف من تغييرات الحجم على الأرجح هو تكون المخزونات من البضائع التالفة كنتيجة للأحداث الاستثنائية مثل الكوارث الطبيعية (الفيضانات والزلازل وغيرها) أو الحرائق الكبرى، ويتم اختبار الخسائر الدورية للبضائع من المخزونات مثل الخسائر التي تحدث نتيجة التلف العادي أو السرقة بنفس الطريقة المستخدمة في المسحوبات المدروسة، وبذلك ترتبط مكاسب الاقتناء الاسمية على المخزونات فقط بمستوى المخزونات بمجرد أخذ الخسائر الاستثنائية والدورية على المخزونات في الاعتبار.

99-12 إذا ما لم يتم حفظ سجلات كميات البضائع التي تدخل المخزونات وتخرج منه وكذلك أسعارها في هذه الفترات فلن يمكن قياس قيمة التغييرات في المخزونات بشكل مباشر، وبما أن مثل هذه السجلات يمكن ألا تكون متوفرة فإنه يصبح من الضروري محاولة استنتاج قيمة التغييرات في المخزونات من قيمة كميات المخزونات عند الافتتاح والإقفال باستخدام الطرق التي تسعى لتجزئة الفرق بين قيم أسهم الأصول عند الافتتاح والإقفال داخل المعاملات و مكاسب الاقتناء الاسمية، حيث تعد هذه الطرق مناسبة للافتراضات التي بنيت عليها، ويشتمل تقدير مكاسب وخسائر الاقتناء القائمة على بيانات

نهاية الفترة على افتراضين جدليين، أولهما هو زيادة الأسعار طولياً خلال الفترة وثانيهما التغيير في حجم زيادة أو انخفاض المخزونات طولياً بين الميزانية العمومية عند الافتتاح والإغلاق، ويكون كلا الافتراضين بعيدي الاحتمال وخصوصاً في حالة المنتجات الموسمية، كما ينبغي الانتباه إلى أن ذلك يعد مشكلة فقط للحسابات التراكمية؛ وذلك نظراً لاحتياج قيم تغييرات المخزونات للمدخلات والمخرجات لقياس الاستهلاك المتوسط والمدخلات والقيمة المضافة، وهنا تجتمع قيود موازنة نظام الحسابات القومية (SNA)، وبشكل عام إذا لزم عمل هذه الأنواع من الافتراضات بهدف استنتاج مكاسب وخسائر الاقتناء فينبغي عملها في أقصر فترة ممكنة، وعلى وجه الخصوص يفضل تراكم التقديرات الربع سنوية لهذا النوع على التقدير السنوي للنوع نفسه.

النفائس

100.12 طبيعة النفائس هي أنه يتم الاحتفاظ بها كمخزن للقيمة على توقع وأمل أن ترتفع قيمتها مع مرور الوقت؛ وتعامل أية زيادة في قيمة مقتنى ثمين فردي على أنه مكاسب اقتناء اسمية. ويمكن تقسيم ذلك الربح إلى مكاسب الاقتناء محايد وحقيقي بالطريقة النمطية أو المعيارية.

الأصول المالية والخصوم/ ذات القيمة النقدية الثابتة

101.12 نظراً ليس دائماً ما يكون من الملائم وصف الأصول المالية والخصوم بأن لها سعر فإن أرباح وخسائر الحيازة يبدو وأنه يتم التعامل معها بشكل مختلف تبعاً لفئات مختلفة على الرغم من أن المبادئ الأساسية نفسها تنطبق على كافة الفئات. كما أن هناك تغيرات أخرى محتملة الحدوث في حجم الأصول المالية والخصوم، كما هو موضح في القسم ب، غير أن تلك التغيرات يتم تجاهلها عموماً فيما يلي.

102.12 باستثناء الذهب النقدي وحقوق السحب الخاصة، تجري المناقشة أولاً فيما يتعلق بتسمية أو تقييم الأصول بالعملة المحلية ثم التطرق إلى الآثار المترتبة عندما يتم تسميتها بالعملة الأجنبية.

لذهب النقدي وحقوق السحب الخاصة

103.12 حيث أن سعر الذهب عادة ما يتم تسعيره بالدولار فإن الذهب النقدي يكون خاضعاً لمكاسب وخسائر الاقتناء **الا**سمية والحقيقية بسبب التغيرات في سعر الصرف وأيضاً بسبب التغيرات في سعر الذهب نفسه.

104.12 ونظراً لأن قيمة حقوق السحب الخاصة تستند على سلة مكونة من أربع عملات رئيسية عادة ما تكون قيمة حقوق السحب الخاصة عرضة مكاسب وخسائر اقتناء اسمية وحقيقة. ومن وقت لأخر ربما تجرى توزيعات وتخصيصات جديدة لحقوق السحب الخاصة، وعندما يحدث ذلك يقيد التخصيص أو التوزيع على أنه معاملة.

العملة

105.12 لا تكون العملة المحلية عرضة لأي مكاسب أو خسائر اقتناء اسمية؛ ويمكن النظر إليها والتفكير فيها على أنها "كمية" ثابتة من وحدات العملة (على سبيل المثال، دولار واحد) بسعر معين دائماً ما يكون وحدة. ومع ذلك، وعلى الرغم من أن مكاسب الاقتناء الاسمية صفر لا يكون الحال على هذا النحو مع أرباح الحيازة المحايدة على العملة. وفي ظل التضخم، تكون مكاسب الاقتناء المحايدة موجبة ولذا تكون مكاسب الاقتناء الحقيقية المرتبطة بها سالبة ومتساويين في الحجم.

الودائع والقروض

106.12 الودائع والقروض المسماة أو المقيمة بالعملة المحلية هي الأخرى لا تسجل مكاسب وخسائر الاقتناء الاسمية لنفس الأسباب مثلها مثل العملة. وقد تكون هناك زيادات في قيم قرض أو وديعة ما خلال فترة محاسبية بيد أن ذلك لابد وأنه يعزى إلى المعاملات بما في ذلك إضافة الفائدة للمستوى السابق للأصل. وكما هو الحال مع العملة، فإن الودائع والقروض المقيمة بالعملة المحلية تسجل خسائر اقتناء حقيقية لها نفس قدر مكاسب اقتناء المحايدة.

الأوراق المالية عدا الأسهم/ السندات

107.12 عادة ما تكون الأوراق المالية عدا الأسهم/ السندات قيم سوقية وتلك القيم السوقية تتغير مع مرور الوقت؛ ومع ذلك، ليست كافة التغيرات في القيمة تعامل على أنها مكاسب وخسائر الاقتناء.

108.12 السند هو ورقة مالية تمنح حاملها الحق غير المشروط في دخل مالي ثابت أو دخل مالي وفق متغير محدد تعاقدياً على مدى فترة محددة من الوقت وكذلك (فيما عدا حالة السندات الدائمة/ السندات ذات الدخل مدى الحياة) الحق في مبلغ محدد كسداد للمبلغ الأصيل في تاريخ أو تواريخ محددة. وعادة ما يتم تداول السندات في الأسواق ويجوز لحامل السند أن يتغير مرات عديدة خلال عمر السند. وفي بعض الأحيان، يمكن أن يكون مصدر هذه السندات قادراً على سداد الأصل المتبقي في أي وقت عن طريق شراءه مرة أخرى في وقت سابق على تاريخ استحقاق أداءه أو دفعه.

109.12 كما هو موضح في الجزء 4 من الفصل السابع عشر، عندما يتم إصدار سند ما بسعر مخفض بما في ذلك السندات المحسومة بدون عائد وسندات القرض بدون قسيمة فإن الفرق بين سعر إصدارها وقيمتها الاسمية أو الوجهية أو قيمتها الإستردادية عندما يحين وقت استحقاق

دفعها – يقيس الفائدة التي يكون مصدرها ملزماً بدفعها طوال عمر السند. وتقيد هذه الفائدة على أنها دخل ملكية مستحق الدفع من قبل مصدر السند ومستحق القبض من قبل حامل أو صاحب السند بالإضافة إلى أي فائدة كوبون أو قسيمة مدفوعة فعلياً من قبل مصدر السند في فترات زمنية محددة على مدى عمر السند. ومن حيث المبدأ، تعامل الفائدة المتراكمة على أنه تم إعادة استثمارها في وقت واحد في السند من قبل حامل السند. وبناءاً على ذلك، يتم قيدها في الحساب المالي كحيازة لقيمة إضافية للأصل القائم. وبالتالي، فإن الزيادة التدريجية في سعر السوقي للسند والذي يعزى إلى تراكم الفائدة المعاد استثمارها والمتراكمة – تعكس نمواً في المبلغ الأصيل المتبقي. وهو بالأساس نمواً في القدر أو الحجم وليس نمواً في السعر، حيث لا يتولد عنه أي ربح حيازة لحامل السند أو خسارة اقتناء لمصدر السند. وتقيد الزيادات في القيمة والناتجة عن تراكم الفائدة في حساب توزيع الدخل الأولي وفي الحساب المالي وليس في حساب إعادة التقييم (كما لا تسجل في التغيرات الأخرى في حساب حجم الأصول).

110.12 كذلك، تتغير أسعار السندات ثابتة السعر القابلة للتسويق عندما تتغير أسعار الفائدة في السوق حيث تتغير الأسعار عكسياً مع حركات سعر الفائدة؛ ويكون أثر تغير معين لسعر الفائدة على سعر سند فردي أقل كلما قرب موعد استحقاق دفع السند. وتشكل التغيرات في أسعار السندات العائدة للتغيرات في أسعار الفائدة بالسوق – تشكل تغيرات في السعر وليس تغيرات كمية. وبالتالي، تولد هذه التغيرات أرباح أو خسائر حيازة اسمية لكل من المصدرين والحاملين للسندات. وتدر الزيادة في أسعار الفائدة مكاسب اقتناء أسمية لمصدر السند والعكس صحيح بالنسبة للهبوط في أسعار الفائدة. وحيثما يتغير سعر الفائدة تتغير القيمة السوقية للسند؛ ويقيد هذا التغير في القيمة كإعادة تقييم. وفي نطاق نظام الحسابات القومية، وتحسب الفائدة المقيدة بسبب حقيقة أن تاريخ الاسترداد بات أقرب على أساس سعر الفائدة وقت تاريخ الإصدار. وعلى مدى عمر السند بأسره، تكون مكاسب وخسائر الاقتناء الاسمية متوازنة (معوضة تلقائياً) وتكون الفائدة الكلية المسجلة هي الفرق بين سعر الإصدار وسعر الاسترداد.

111.12 علاوة على ذلك، ربما تتغير أسعار السندات نتيجة للتغير في الأهلية الائتمانية (علواً وانخفاضاً) للمصدر أو للضامن. وينشأ عن مثل هذه التغيرات نفس أنواع الإدخالات باعتبارها تغيرات في سعر أو معدل الفائدة. ويرجع ذلك إلى أن السعر السوقي للسند يتغير ليعكس نظرة السوق للأهلية الائتمانية للمصدر. ولا ينطوي ذلك على أن التدهور الذي يلحق بالودائع والقروض ينبغي قيده على أنه إعادة تقييمات. وتناقش المعاملة اللائقة للقروض المشوبة في الفقرات من 66.13 إلى 68.13.

112.12 قد تتراكم مكاسب أو خسائر اقتناء اسمية على الكمبيالات بنفس الطريقة الحادثة مع السندات؛ ومع ذلك، حيث أن الكمبيالات هي أوراق مالية قصيرة الأجل ذات أوقات استحقاق أقصر بكثير، تكون عموماً مكاسب اقتناء مولدة جراء التغيرات في سعر الفائدة أقل بكثير من السندات ذات نفس القيمة الاسمية أو الوجهية.

الأسهم العادية/ الحصص و أسهم صندوق الاستثمار:-

113.12 بالنسبة للشركات التي هي منشآت للاستثمار الأجنبي المباشر ولصناديق الاستثمار ، فإن أي مكاسب غير موزعة تبين على أنها أرباح معاد استثمارها في حساب توزيع الدخل الأولي وكإعادة استثمار للأرباح في الحساب المالي. ويزيد إعادة استثمار الأرباح قيمة الحصص (الأسهم العادية) وكذلك أسهم صندوق الاستثمار. وبالنسبة للأسهم المدرجة وأسهم ووحدات صندوق الاستثمار فإن أسعار السوق تتواجد وتعامل التغيرات في القيمة بخلاف التغيرات الناجمة عن الأرباح المعادة استثمارها على أنها مكاسب و خسائر اقتناء تماماً مثلما هو الحال مع المخزونات بدون مكون مخزن أو مقتنيات أو نفائس.

114.12 أما بالنسبة للأشكال الأخرى من الحصص، تحسب مكاسب الاقتناء بطريقة مشابهة للأسلوب الذي يتم فيه حساب قيمة الحصص. على سبيل المثال، بالنسبة للشركات شبه المؤسسية وحيث تشتق قيمة الحصص الأخرى باعتبارها رصيد الأصول ناقصاً الالتزامات أو الخصوم تحسب مكاسب الاقتناء على أنها مجموع مكاسب الاقتناء على الأصول ناقصاً مكاسب الاقتناء على الالتزامات أو الخصوم.

برامج الاحتياطي الفني للتأمين والمعاشات التقاعدية

115.12 عندما تقيم الاحتياطات الفني الخاصة بنظم وبرامج التأمين والمعاشات التقاعدية بالعملة المحلية لا يكون هناك بشكل عام مكاسب وخسائر اقتناء اسمية تماماً مثلما لا يوجد مكاسب وخسائر اقتناء اسمية بالنسبة للعملة أو الودائع والقروض. وبشكل استثنائي، إذا كان قد تم الموافقة على رقم معين لمطالبة لم تسدد بعد وقد تم الموافقة على أن يكون دفعة معلقة مدرجة حينئذ قد يكون هناك مكاسب وخسائر اقتناء اسمية مقيده له.

116.12 بقدر ما يكون الأمر معنياً بالمعاشات التقاعدية تقيد الزيادات في قيم الاستحقاقات بمقتضى التبويب أو الفهرسة عن طريق إعادة استثمار دخل الاستثمار المستحق دفعه إلى المستفيدين وليس في حساب إعادة التقييم.

117.12 الأصول التي تستخدمها المؤسسات المالية للوفاء بالتزاماتها بموجب هذه البرامج والنظم تستفيد بالفعل من مكاسب الاقتناء ؛ على سبيل المثال، الاستثمارات في الحصص وصناديق الاستثمار، غير أن الالتزامات تجاه حاملي البوالص والمستفيدين تتغير فقط نتيجة للمعاملات والتغيرات الأخرى في حجم الأصول.

المشتقات المالية و عقد الخيار للأسهم الموظفين

118.12 المشتقات المالية لها أسعار معلنة وبالتالي تسجل مكاسب وخسائر اقتناء اسمية تماماً مثلما هو الحال مع الأسهم المدرجة وأسهم ووحدات صندوق الاستثمار. وكما هو موضح في الجزء 6 من الفصل السابع عشر، و ربما تسجل عقد الخيار للأسهم الموظفين هي الأخرى على أنها مكاسب وخسائر اقتناء اسمية.

الحسابات الأخرى برسم القبض/ الدفع

119.12 الحسابات الأخرى برسم القبض/ الدفع المقيمة بالعملة المحلية لا تسجل مكاسب وخسائر اقتناء اسمية؛ وتكون كافة التغيرات في القيمة بين بداية الفترة المحاسبية ونهايتها بسبب المعاملات ومن المحتمل أن تشمل فائدة متراكمة. وكما هو الحال مع العملة، يمكن أن يكون هناك مكاسب اقتناء حقيقية مساوية في حجمها لخسائر الاقتناء الاسمية في ظل التضخم.

الأصول المقيمة بالعملة الأجنبية

120.12 يجوز للوحدات المقيمة الاحتفاظ بأصول مقيمة بالعملة الأجنبية تماماً مثلما يجوز للوحدات غير المقيمة احتجاز أصول مقيمة بالعملة المحلية؛ ولأغراض الميزانية العمومية، تقاس قيمة الأصل المقيم بالعملة الأجنبية من خلال قيمته الحالية بالعملة الأجنبية محولة إلى عملة البلد التي يكون مالك الأصل مقيماً بها عند متوسط العرض وسعر العرض لسعر الصرف على تاريخ الميزانية العمومية. بالتالي، فإن أرباح الحيازة الاسمية قد تحدث ليس فقط بسبب سعر الأصل في تغيرات العملة المحلية ولكن أيضاً بسبب التغيرات في سعر الصرف.

121.12 تحسب مكاسب الاقتناء المحايدة بنفس الطريقة المتبعة مع أي نوع أخر من الأصول عن طريق حساب ما كانت ستكون عليه أرباح الحيازة إذا كانت أسعار الأصول – معبراً عنها بالعملة المحلية – قد تحركت في نفس الاتجاه باعتبارها مستوى الأسعار الداخلية العامة. ومن ثم، يمكن اشتقاق مكاسب اقتناء حقيقية – معبراً عنها بالعملة المحلية – بالتبعية عن طريق طرح مكاسب الاقتناء المحايدة من مكاسب الاقتناء الاسمية. وإذا كان – بالإضافة إلى الأصل المقيم بالعملة الأجنبية – الدائن أو المدين غير مقيم فلا يلزم حينئذ أن تكون مكاسب (خسائر) الاقتناء الحقيقية للدائن مساوية لخسائر (لأرباح) الاقتناء الحقيقية للمدين عندما تكون المعدلات العامة للتضخم مختلفة في كلا البلدين.

جدول 12-6: حساب إعادة التقييم – التغيرات في الأصول

التغير في الأصول										
	التدفقات الأخرى	الشركات غير المالية	الشركات المالية	الحكومة العامة	الأسر	المؤسسات غير المالية التي تخدم الأسر	الاقتصاد الكلي	بقية العالم	السلع والخدمات	المجموع
أرباح وخسائر الحيازة الاسمية	الأصول غير المالية	144	4	44	80	8	280			280
	الأصول المنتجة غير المالية	63	2	21	35	5	126			126
	الأصول الثابتة	58	2	18	28	5	111			111
	المخزونات	4		1	2		7			7
	النفائس	1		2	5		8			8
	الأصول غير المنتجة غير المالية	81	2	23	45	3	154			154
	الأصول الطبيعية	80	1	23	45	3	152			152
	العقود وعقود الإيجار والتراخيص	1	1				2			2
	أصول التسويق والشهرة التجارية المشتراة									
	الأصول/ الخصوم المالية	8	57	1	16	2	84	7		91
	الذهب النقدي وحقوق السحب الخاصة		11	1			12			12

	العملة والودائع								0
	السندات	3	30		6	1	40		44
	القروض						0		0
	حصص و أسهم صندوق الاستثمار	5	16		10	1	32	3	35
	برامج الاحتياطي الفني للتأمين والمعاش التقاعدية						0		0
	المشتقات المالية وعقد الخيار لأسهم الموظفين						0		0
	الحسابات الأخرى برسم الدفع/ القبض						0		0
أرباح وخسائر الحيازة المحايدة	الأصول غير المالية	101	3	32	56	6	198		198
	الأصول المنتجة غير المالية	60	2	20	34	5	121		121
	الأصول الثابتة	58	2	18	28	5	111		111
	المخزونات	1		1	2		4		4
	النفائس	1		1	4		6		6
	الأصول غير المنتجة غير المالية	41	1	12	22	1	77		77
	الموارد الطبيعية	40	1	12	22	1	76		76
	العقود وعقود الإيجار والتراخيص	1					1		1
	أصول التسويق والشهرة التجارية المشتراة								
	الأصول/ الخصوم المالية	18	71	8	36	3	136	12	148
	الذهب النقدي وحقوق السحب الخاصة		14	2			16		16
	العملة والودائع	8		3	17	2	30	2	32
	السندات	2	18		4	1	25	3	28
	القروض	1	24	3			28	1	29
	حصص و أسهم صندوق الاستثمار التمويلي	3	14		9		26	2	28
	برامج الاحتياطي الفني للتأمين والمعاش التقاعدية	1	1		5		7	1	8
	المشتقات المالية و عقد الخيار لأسهم الموظفين						0		0
	الحسابات الأخرى برسم الدفع/ القبض	3			1		4	3	7
أرباح وخسائر الحيازة الفعلي	الأصول غير المالية	43	1	12	24	2	82		82
	الأصول المنتجة غير المالية	3	0	1	1	0	5		5
	الأصول الثابتة	0	0	0	0	0			
	المخزونات	3	0	0	0	0	3		3
	النفائس	0	0	1	1	0	2		2
	الأصول غير المنتجة غير المالية	40	1	11	23	2	77		77
	الموارد الطبيعية	40	0	11	23	2	76		76
	العقود وعقود الإيجار والتراخيص	0	1	0	0	0	1		1
	أصول التسويق والشهرة التجارية المشتراة								
	الأصول/ الخصوم المالية	10-	-14	7-	20-	1-	52-	5-	57-
	الذهب النقدي وحقوق السحب الخاصة	0	3-	1-	0	0	4-	0	4-
	العملة والودائع	8-	0	3-	17-	2-	30-	2-	32-

	السندات	1	12	0	2	0	15	1		16
	القروض	1-	-24	3-	0	0	28-	1-		29-
	حصص و أسهم صندوق الاستثمار	2	2	0	1	1	6	1		7
	برامج الاحتياطي الفني للتأمين والمعاش التقاعدي	1-	1-	0	5-	0	7-	1-		8-
	المشتقات المالية و عقد الخيار لأسهم الموظفين	0	0	0	0	0				
	الحسابات الأخرى برسم الدفع/ القبض	3	0	0	1-	0	4-	3-		7-

جدول 12-6 (تابع): حساب إعادة التقييم – التغيرات في الخصوم وصافي القيمة

التغير في الخصوم وصافي القيمة										
	التدفقات الأخرى	الشركات غير المالية	الشركات المالية	الحكومة العامة	الأسر	المؤسسات غير المالية التي تخدم الأسر	الاقتصاد الكلي	بقية العالم	السلع والخدمات	المجموع
أرباح وخسائر الحيازة المحايدة	الأصول غير المالية									
	الأصول المنتجة غير المالية									
	الأصول الثابتة									
	المخزونات									
	النفائس									
	الأصول غير المنتجة غير المالية									
	الموارد الطبيعية									
	العقود وعقود الإيجار والتراخيص									
	أصول التسويق والشهرة التجارية المشتراة									
	الأصول/ الخصوم المالية	18	51	7	0	0	76	15		91
	الذهب النقدي وحقوق السحب الخاصة							12		12
	العملة والإيداعات									
	السندات	1	34	7			42	2		44
	القروض									
	حصص و أسهم صندوق الاستثمار	17	17				34	1		35
	برامج الاحتياطي الفني للتأمين والمعاش التقاعدي									
	المشتقات المالية و عقد الخيار لأسهم الموظفين									
	الحسابات الأخرى برسم الدفع/ القبض									
		134	10	35	96	10	288	8-		280
أرباح وخسائر الحيازة المحايدة	الأصول غير المالية									
	الأصول المنتجة غير المالية									
	الأصول الثابتة									
	المخزونات									
	النفائس									
	الأصول غير المنتجة غير المالية									
	الموارد الطبيعية									

	العقود وعقود الإيجار والتراخيص								
	أصول التسويق والشهرة التجارية المشتراة								
	الأصول/ الخصوم المالية	37	68	13	5	3	126	122	148
	الذهب النقدي وحقوق السحب الخاصة							16	16
	العملة والودائع	1	26	2		1	30	2	32
	السندات	1	21	4			26	2	32
	القروض	18		7	3	1	29		29
	حصص و أسهم صندوق الاستثمار	14	14				28		28
	برامج الاحتياطي الفني للتأمين والمعاش التقاعدي		7				7	1	8
	المشتقات المالية و عقد الخيار لأسهم الموظفين								
	الحسابات الأخرى برسم الدفع/ القبض	3			2	1	6	1	7
		81	6	27	87	6	208	-10	214
أرباح وخسائر الحيازة الفعلي	الأصول غير المالية								
	الأصول المنتجة غير المالية								
	الأصول الثابتة								
	المخزونات								
	النفائس								
	الأصول غير المنتجة غير المالية								
	الموارد الطبيعية								
	العقود وعقود الإيجار والتراخيص								
	أصول التسويق والشهرة التجارية المشتراة								
	الأصول/ الخصوم المالية	19-	-17	6-	5-	3-	50-	7-	57-
	الذهب النقدي وحقوق السحب الخاصة	0	0	0	0	0	0	4-	4-
	العملة والودائع	1-	-26	2-	0	1-	30-	2-	32-
	السندات	0	13	3	0	0	16	0	16
	القروض	18-	0	7-	3-	1-	29-	0	29-
	وحدات/ أسهم صندوق الاستثمار	3	3	0	0	0	6	1	7
	برامج الاحتياطي الفني للتأمين والمعاش التقاعدي	0	7-	0	0	0	7-	1-	8-
	المشتقات المالية و عقد الخيار لأسهم الموظفين	0	0	0	0	0	0	0	0
	الحسابات الأخرى برسم الدفع/ القبض	3-	0	0	2-	1-	6-	1-	7-
		52	4	11	9	4	80	2	66

الفصل الثالث عشر: الميزانية العمومية

أ. مقدمة

1-13 يتعلق هذا الفصل بقياس أسهم الأصول سواء كانت المالية أو غير المالية وكذلك الخصوم. ويمكن تجميع كلاً من الأصول والخصوم من خلال جميع الأنواع لكي توضح القيمة الإجمالية للأصول مخصوماً منها الخصوم، أو صافي القيمة المالية للمؤسسة. وبالتناوب، فإنه يمكن اشتقاق القيمة الإجمالية لنوع معين من الأصول من خلال جميع الوحدات في الاقتصاد. وتسمى الجداول التي توضح النوع الأول من التوحيد باسم الميزانية العمومية؛ أما الجداول الأخرى التي توضح النوع الثاني من التوحيد فتسمى بحسابات الأصول. ومن الهام أيضاً لكل من الميزانيات العامة وحسابات الأصول أن يتم توضيح كيف يتم تسجيل المعاملات وكذلك التدفقات الأخرى أثناء جلسة السنة المالية وتوضح التغيرات الحادثة بين البداية والنهاية في قيمة الأوراق المالية المتكلم عنها. وتتم الإشارة إلى الأوراق المالية في البداية على أنها رأس المال الافتتاحي كما يتم الإشارة إلى القيمة في نهاية السنة على أنها رأس المال الختامي. وتتم الإشارة إلى رأس المال في بعض الأحيان على أنه ترتيب، وخاصة في ميزانية بنود المدفوعات الواردة فيها.

1.الميزانيات العمومية

2-13 الميزانية العمومية هي بيان وسحب فيما يتعلق بنقطة معينة في وقت محدد، وكذلك قيمة الأصول والخصوم المملوكة من قبل الوحدة المؤسسية أو من قبل مجموعة من الوحدات. وقد تكون الميزانية العمومية هي مجرد سحب للوحدات والقطاعات المؤسسية والاقتصاد الكلي.وتوضح مسودة مشابه مستوى الأوراق المالية للأصول والخصوم الناشئة في الاقتصاد الكلي والمودعة من قبل غير المقيمين والأصول الخارجية والخصوم المودعة من قبل المقيمين. ويسمى هذا الحساب في الموارد المالية الأفضل استخداما 6 (BPM6)؛ باسم دليل ميزان المدفوعات ومركز الاستثمار الدولي – الإصدار السادس، ولكن يتم سحبه من وجهة نظر المقيمين، حيث أن نظم الحسابات القومية، هي سحب من وجهة نظر بقية العالم ويبدأ التعامل معها بنفس الطريقة على أنها قطاعات محلية.

3-13 وتظهر الأصول في الميزانية العمومية للوحدة، والتي هي المالك الاقتصادي للأصول. وفي الكثير من الحالات فإن هذه الوحدة أيضاً سوف تكون المالك القانوني، ولكن في حالة الاعتماد المالي الجاري، وتظهر الأصول المؤجرة في الميزانية العمومية للمستأجر، بينما يمتلك المؤجر أصول مالية بنفس الكمية ويمتلك كذلك حق مناظر للمستأجر. ومن جهة أخرى، فعندما تكون الموارد الطبيعية هي موضوع عقد الإيجار، فإن الأصول تستمر في الظهور في الميزانية العمومية للمستأجر حتى لو أن المستأجر افترض معظم المخاطر والمنح الاقتصادية. و يوجد في الجزء الخامس من الفصل السابع عشر؛ وصفاً أشمل للتعامل مع العقود المؤجرة ويوجد في الفصل الثالث كذلك؛ الفرق بين المالك القانوني والاقتصادي.

4-13 تقدم الموارد المالية وغير المالية الواقعة تحت تصرف الوحدة المؤسسية أو القطاع والموضحة في الميزانية العمومية، مؤشراً على الحالة الاقتصادية. ويتم إجمال هذه الموارد في بند الموازنة الحسابية على أنها صافي القيمة المالية. ويتم تعريف صافي القيمة المالية على أنها قيمة كافة الأصول المملوكة من قبل قطاع أو وحدة مؤسسية منقوصاً من قيمة كافة الالتزامات المستحقة. وتوضح الميزانية العمومية، في الاقتصاد ككل، مجموع الأصول غير المالية وصافي المستحقات لبقية العالم. وغالباً ما يشير هذا المجموع إلى الثروة القومية.

5-13 وتتمم الميزانية العمومية تسلسل الحسابات، موضحةً الناتج النهائي للقيود في الإنتاج والتوزيع واستخدام الدخل والحسابات التراكمية.

6-13 وجود مجموعة من الميزانيات العمومية والمتوافق مع الحسابات، تشجع المحللين للنظر بشكل أوسع عند مراقبة وتقييم الاقتصاد وكذلك السلوك والظروف المالية. وتقدم الميزانية العمومية المعلومات اللازمة لتحليل عدد من الموضوعات. وعلى سبيل المثال، في دراسات العوامل التي تحدد سلوك واستهلاك ووظائف توفير الأسر المعيشية، فإنها غالباً تتضمن متغيرات صافى القيمة المالية للاستيلاء على ممتلكات بعض العوامل مثل تقلبات الأسعار للأوراق المالية للشركات أو تدهور وتقادم الأسهم والسلع الاستهلاكية الثابتة في نماذج شراء الأسر المعيشية. وعلاوةً على ذلك، فهناك حاجة إلى ميزانيات عمومية لمجموعة من الأسر المعيشية كي تقيم توزيع كلاً من السيولة والثروة.

7-13 وتسمح الميزانيات العمومية لعلماء الاقتصاد بتقييم الحالة المالية لقطاع وتسمح بتحليل المخاطر من قبل البنك المركزي، على سبيل المثال. وتسمح الميزانيات العمومية للشركات، بتقدير المعدل الأوسع استخداماً والتي تتطلب بيانات على مستوى البنود المختلفة للميزانية العمومية. وعلى سبيل المثال، فإن البنود والمؤسسات المالية تتطلب معدلات احتياطية معينة والتي يمكن مراقبتها عن طريق الميزانية العمومية. وتُراجع الشركات غير المالية، معدلات محددة مثل الأصول المتداولة فيما يتعلق بالخصوم المتداولة والقيمة السوقية لأسهم

الشركة فيما يتعلق بالقيمة المحاسبية المعدلة. وتأتي أهمية بيانات الأوراق المالية للأصول الثابتة المملوكة للشركات، و المملوكة أيضاً للوحدات المؤسسية، حيث يمكن الاستفادة منها في دراسات حل سلوكهم الاستثماري وحاجتهم إلى التمويل.وهناك أهمية كبيرة لمعلومات الميزانية العمومية حول الأصول المالية المودعة وكذلك الخصوم المستحقة على غير المقيمين،

جدول 1.13: فتح **الأسهم** وإقفال الميزانيات العمومية مع التغيرات في الأصول

ذلك كونها مؤشر للموارد الاقتصادية للدولة وكذلك لتقييم المدين الخارجي والمركز الدائن للدولة.

2. حسابات الأصول

8-13 وحيث أن صياغة الميزانية العمومية توضح قيم كل الأصول المملوكة من قبل الوحدة المؤسسية، فمن الممكن صياغة حساب مماثل لقيمة نوع واحد لنظام الحسابات القومية.

	الأسهم والأوراق المالية والتغيرات في الأصول	الشركات الغير مالية	الشركات المالية	الحكومة العامة	الأسر	المؤسسات غير الهادفة للربح التي تخدم الأسر	الاقتصاد الكلي	بقية العالم	السلع والخدمات	المجموع
فتح الميزانية العمومية	الأصول غير المالية	2 151	93	789	1 429	159	4 621			4 621
	الأصول غير المالية المنتجة	1 274	67	497	856	124	2 818			2 818
	الأصول الثابتة	1 226	52	467	713	121	2 579			2 579
	المخزونات	43		22	48	1	114			114
	النفائس	5	15	8	95	2	125			125
	الأصول غير المالية غير المنتجة	877	26	292	573	35	1 803			1 803
	الأصول الطبيعية	864	23	286	573	35	1 781			1 781
	العقود وعقود الإيجارات والتراخيص	13	3	6			22			22
	الأصول التسويقية والشهرة التجارية المشتراة									
	الأصول/ الخصوم المالية	982	3 421	396	3 260	172	8 231	805		9 036
	الذهب النقدي وحقوق السحب الخاصة		690	80			770			770
	العملة والودائع	382		150	840	110	1 482	105		1 587
	أوراق المالية عدا الأسهم	90	950		198	25	1 263	125		1 388
	القروض	50	1 187	115	24	8	1 384	70		1 454
	حصص وأسهم/ وحدات صندوق الاستثمار	280	551	12	1 749	22	2 614	345		2 959
	برامج احتياطي الفني التأمين والمعاشات التقاعدية	25	30	20	391	4	470	26		496
	المشتقات المالية وخيار أسهم الموظفين	5	13	0	3	0	21	0		21
	الحسابات الأخرى برسم القبض/الدفع	150		19	55	3	227	134		361
التغيرات الكلية في الأصول	الأصول غير المالية	300	2-	57	116	11	482			482
	الأصول غير المالية المنتجة	195	4-	29	67	7	294			294
	الأصول الثابتة	165	2-	23	53	7	246			246
	المخزونات	27	0	1	4	0	32			32
	النفائس	3	2-	5	10	0	16			16
	الأصول غير المالية غير المنتجة	105	2	28	49	4	188			188
	الأصول الطبيعية	101	1	26	48	4	180			180
	العقود وعقود الإيجارات والتراخيص	4	1	2	1	0	8			8
	الأصول التسويقية والشهرة التجارية المشتراة	0	0	0	0	0	0			0
	الأصول/ الخصوم المالية	93	230	9-	205	4	523	54		577
	الذهب النقدي وحقوق السحب الخاصة	0	10	1	0	0	11	1		12
	العملة والودائع	39	10	26-	64	2	89	11		100
	الأوراق المالية عدا الأسهم	10	96	4	16	0	126	13		139
	القروض	19	53	3	3	0	78	4		82
	حصص وأسهم/ وحدات صندوق الاستثمار	17	44	3	76	1	141	15		156
	برامج احتياطي الفني التأمين والمعاشات التقاعدية	1	8	1	39	0	49	0		49
	المشتقات المالية وخيار أسهم الموظفين	3	8	0	3	0	14	0		14
	الحسابات الأخرى برسم القبض/الدفع	4	1	5	4	1	15	10		25
إقفال الميزانية العمومية	الأصول غير المالية	2 451	91	846	1 545	170	5 103			5 103
	الأصول غير المالية المنتجة	1 469	63	526	923	131	3 112			3 112
	الأصول الثابتة	1 391	50	490	766	128	2 825			2 825
	المخزونات	70	0	23	52	1	146			146
	النفائس	8	13	13	105	2	141			141
	الأصول غير المالية غير المنتجة	982	28	320	622	39	1 991			1 991
	الأصول الطبيعية	965	24	312	621	39	1 961			1 961
	العقود وعقود الإيجارات والتراخيص	17	4	8	1	0	30			30
	الأصول التسويقية والشهرة التجارية المشتراة	0	0	0	0	0	0			0
	الأصول/ الخصوم المالية	1 075	3 651	387	3 465	176	8 754	859		9613
	الذهب النقدي وحقوق السحب الخاصة	0	700	81	0	0	781	1		782
	العملة والودائع	421	10	124	904	112	1 571	116		1 687
	أوراق المالية عدا الأسهم	100	1 046	4	214	25	1 389	138		1 527
	القروض	69	1 240	118	27	8	1 462	74		1 536
	حصص وأسهم/ وحدات صندوق الاستثمار	297	595	15	1 825	23	2 755	360		3 115
	برامج احتياطي الفني التأمين والمعاشات التقاعدية	26	38	21	430	4	519	26		545
	المشتقات المالية وعقد الخيار للأسهم الموظفين	8	21	0	6	0	35	0		35
	الحسابات الأخرى برسم القبض/الدفع	154	1	24	59	4	242	144		386

جدول 1.13 (تابع): فتح وإقفال الميزانيات العمومية مع التغيرات في الالتزامات و صافى القيمة

		2 151	93	789	1 429	159	4 621			4 621
	الأصول غير المالية المنتجة									
	الأصول الثابتة									
	المخزونات									
	النفائس									
	الأصول غير المالية غير المنتجة									
	الأصول الطبيعية									
	العقود وعقود الإيجارات والتراخيص									
	الأصول التسويقية والشهرة التجارية المشتراة									
	الأصول/ الخصوم المالية									
	الذهب النقدي وحقوق السحب الخاصة	3 221	3 544	687	189	121	7762	1 274		9 036
	العملة والودائع						0	770		770
	أوراق المالية عدا الأسهم	40	1 281	102	10	38	1 471	116		1 587
	القروض	44	1 053	212	2		1 311	77		1 388
	حصص وأسهم/ وحدات صندوق الاستثمار	897		328	169	43	1 437	17		1 454
	برامج احتياطي الفني التأمين والمعاشات التقاعدية	1 987	765	4			2 756	203		2 959
	المشتقات المالية وعقد الخيار للأسهم الموظفين	12	435	19		5	471	25		496
	الحسابات الأخرى برسم القبض/الدفع	4	10				14	7		21
		237		22	8	35	302	59		361
التغيرات الكلية في الأصول	الأصول غير المالية	88-	30-	496	4 500	210	5 090	469-		4 621
	الأصول غير المالية المنتجة									
	الأصول الثابتة									
	المخزونات									
	النفائس									
	الأصول غير المالية غير المنتجة									
	الأصول الطبيعية									
	العقود وعقود الإيجارات والتراخيص									
	الأصول التسويقية والشهرة التجارية المشتراة									
	الأصول/ الخصوم المالية									
	الذهب النقدي وحقوق السحب الخاصة	157	224	102	16	6	505	72		577
	العملة والودائع							12		12
	الأوراق المالية عدا الأسهم	0	65	37	0	0	102	2-		100
	القروض	7	64	45	0	0	116	23		139
	حصص وأسهم/ وحدات صندوق الاستثمار	21	0	9	11	6	47	35		82
	برامج احتياطي الفني التأمين والمعاشات التقاعدية	100	39	2	0	0	141	15		156
	المشتقات المالية وعقد الخيار للأسهم الموظفين	0	48	0	1	0	49	0		49
	الحسابات الأخرى برسم القبض/الدفع	3	8	0	0	0	11	3		14
إقفال الميزانية العمومية	الأصول غير المالية	26	0	9	4	0	39	14-		25
	الأصول غير المالية المنتجة	236	4	54-	305	9	500	18-		482
	الأصول الثابتة	88	5-	90-	210	1-	202	10-		192
	المخزونات	14	1-	2-	1-	0	10			10
	النفائس	134	10	38	96	10	288	8-		280
	الأصول غير المالية غير المنتجة	82	6	27	87	6	208	10-		198
	الأصول الطبيعية	52	4	11	9	4	80	2		82
	العقود وعقود الإيجارات والتراخيص									
	الأصول التسويقية والشهرة التجارية المشتراة									
	الأصول/ الخصوم المالية									
	الذهب النقدي وحقوق السحب الخاصة									
	العملة والودائع									
	أوراق المالية عدا الأسهم									
	القروض									
	حصص وأسهم/ وحدات صندوق الاستثمار									
	برامج احتياطي الفني التأمين والمعاشات التقاعدية									
	المشتقات المالية وعقد الخيار للأسهم الموظفين	3 378	3 768	789	205	127	8 267	1 346		9 613
	الحسابات الأخرى برسم القبض/الدفع							782		782

تُسمى الأصول (أو الخصوم) المملوكة للوحدات المؤسسية في الاقتصاد باسم حساب الأصول. ويربط السجل المحاسبي الرئيسي ، بين الميزانية العمومية المفتوحة والميزانية العمومية المغلقة للأصل المعين:
قيمة الأوراق المالية لنوع محدد من الأصول في الميزانية العمومية الافتتاحية ؛
مضافاً إليه القيمة الإجمالية لنفس النوع من الأصل المكتسب، منقوصاً من القيمة الإجمالية لنفس النوع من الأصل المُباع، في المعاملات الحادثة في السنة المالية: كما أن المعاملات في الأصول غير المالية يتم تسجيلها في حساب رأس المال(متضمناً استهلاك رأس المال الثابت)، ويتم تسجيل المعاملات في الأصول المالية في الحساب المالي.
ومضافاً إليه قيمة التغيرات الإيجابية أو السلبية الأخرى في حجم الأصول المودعة، على سبيل المثال، كنتيجة لاكتشاف أصل جوفي أو تخريب أحد الأصول (كنتيجة لحرب أو كارثة طبيعية): فإن هذه التغيرات يتم تسجيلها في حساب التغيرات الأخرى في حجم الأصول. ومضافاً إليه قيمة أرباح الحيازة الاسمية إيجابية كانت أو سلبية، والتي تتراكم خلال الفترة الناتجة عن التغير في سعر الأصل: فيتم إظهار هذه التغيرات في حساب إعادة التقييم. ومساوي لقيمة الأوراق المالية للأصول في ميزانية الإغلاق العمومية

جدول 2.13: حسابات الأصول للاقتصاد الكلي

	فتح الميزانية العمومية	رأس المال والحساب المالي	حساب التغيرات الأخرى في حجم الأصول	حساب إعادة التقييم			إقفال الميزانية العمومية
				أرباح وخسائر الحيازة الاسمية	أرباح وخسائر الحيازة المحايدة	أرباح وخسائر الحيازة الحقيقية	
الأصول غير المالية	4 621	192	10	280	198	82	5103
الأصول المنتجة	2818	175	7-	126	121	5	3112
الأصول الثابتة	2579	137	2-	111	111	0	2825
المساكن							
المباني والإنشاءات الأخرى							
الالات والمعدات							
المعدات العسكرية							
الموارد البيولوجية المفتلحة							
منتجات الملكية الفكرية							
المخزونات	114	28	3-	7	4	3	146
النفائس	125	10	2-	8	6	2	141
الأصول غير المنتجة	1803	17	17	154	77	77	1991
الأصول الطبيعية	1781	17	11	152	76	76	1961
الأراضي							
استكشاف المعادن							
الموارد البيولوجية غير المفتلحة							
الموارد الجوفية المائية							
الموارد الطبيعة الأخرى							
العقود وعقود الإيجارات والتراخيص	22	0	6	2	1	1	30
الأصول التسويقية والشهرة التجارية المشتراة	0	0	0	0	0	0	0
الأصول المالية	8231	436	3	84	136	52-	8754
الذهب النقدي وحقوق السحب الخاصة	770	1-	0	12	16	4-	781
العملة والودائع	1482	89	0	0	30	30-	1571
الأوراق المالية عدا الأسهم /السندات	1263	86	0	40	25	15	1389
القروض	1384	78	0	0	28	28-	1462
حصص (الأسهم العادية)	2614	107	2	32	26	6	2755

وأسهم صندوق الاستثمار							
برامج الاحتياطي الفني للتأمين والمعاش التقاعدي	470	48	1	0	7	7-	519
المشتقات المالية و عقد الخيار للأسهم الموظفين	21	14	0	0	0	0	35
الحسابات الأخرى برسم القبض/ الدفع	227	15	0	0	4	4-	242
الخصوم/الالتزامات المالية	7762	426	3	76	126	50-	8267
الذهب النقدي وحقوق السحب الخاصة	0	0	0	0	0	0	0
العملة والودائع	1471	102	0	0	30	30-	1573
الأوراق المالية عدا الأسهم	1311	74	0	42	26	16	1727
القروض	1437	47	0	0	29	29-	1484
حصص (الأسهم العادية) وأسهم صندوق الاستثمار	2756	105	2	34	28	6	2897
برامج الاحتياطي الفني للتأمين والمعاش التقاعدي	471	48	1	0	7	7-	520
المشتقات المالية و عقد الخيار للأسهم الموظفين	14	11	0	0	0	0	25
الحسابات الأخرى برسم القبض/ الدفع	302	39	0	0	6	6-	341
صافي القيمة المالية	5 090	202	10	288	208	80	5 590

9-13 وعلى الرغم من أن الميزانيات العمومية أكثر شيوعاً بين هؤلاء ممن اعتادوا على العمل في الحسابات التجارية، فإن حسابات الأصول مفيدة خاصة لبعض أنواع التحليل. وهناك مثال واحد بشأن البيئة المحاسبية، حيث أن حساب الأصول يقدم صورة واضحة مفصلة، سواء كان يتم استخدام الأصل بشكل دائم أو لا. وهناك مثال آخر فيما يتعلق بتطور سلسلة الأوراق المالية لرأس المال للأصول الثابتة. كما أن الكثير من الإحصاءات المالية؛ تصف نمو الأصل المالي الفردي، كما يوضح، على سبيل المثال، كيف تغير مستوى الإقراض على مدار الفترة.

3. طريقة تنظيم الميزانية العمومية

10-13 يتم تسجيل الأصول في الميزانية العمومية على الجانب الأيسر، و يتم تسجيل الخصوم و صافي القيمة على الجانب الأيمن، كما يتم عمل الحسابات التراكمية للتغيرات الحادثة في تلك البنود. وفي الجدول 13.1 تم عرض عدد محدد من أنواع الأصول، ومع ذلك فإنه من حيث المبدأ، يمكن أن يتضمن الجدول جميع الأصول غير المالية المُوضحة والمحددة في الفصل العاشر، وكذلك المجموعة الكاملة من الأصول والخصوم المُوضحة والمحددة في الفصل الحادي عشر. وتختص الميزانية العمومية بقيمة الأصول والخصوم في فترة محددة. و يُساعد نظام الحسابات القومية على تجميع الميزانيات العمومية في بداية السنة المالية(بنفس القيمة كما كانت في نهاية السنة المالية السابقة) وتجميعها كذلك في نهاية السنة. و يساعد نظام الحسابات القومية على التسجيل الكامل للتغيرات الحادثة في قيم البنود المختلفة في الميزانية، ما بين بداية ونهاية السنة المالية، والتي تختص بحسابات التدفقات النقدية لنظام الحسابات القومية. ويعد بند التسوية في الميزانية العمومية هو صافي القيمة ، وكما هو موضح سابقاً، ويتم تعريفه على أنه قيمة كافة الأصول المملوكة للوحدات المؤسسية أو لقطاع ما، منقوصاً منها قيمة كافة التزاماتها المستحقة. وهكذا فيمكن تفسير التغيرات في صافي القيمة تفسيراً تاماً من خلال فحص التغيرات الحادثة في كافة البنود الأخرى التي تُنظم الميزانية العمومية.

11-13 ويتكون الجدول 13.1 من ثلاثة أقسام. أما القسم الأول منها فيوضح الميزانية العمومية الافتتاحية و صافي القيمة لكل من القطاع المؤسسي والاقتصاد الكلي. ولبقية العالم، فإن القيود الوحيدة المناسبة هي العقود والإيجارات والتراخيص والأصول المالية والخصوم وكذلك صافي القيمة المالية.

12-13 ويتكون القسم الثاني من الجدول 13.1 من ملخص للقيود في رأس المال، والتغيرات المالية الأخرى في حجم الأصول، وتجميع حسابات التقييم حسب نوع الأصل. كما توضح القيود للأصول الثابتة، على سبيل المثال، إجماليات القيود للأصول الثابتة لكل حساب رأس مالي، وكذلك التغيرات في حجم حساب الأصول وحساب التقييم. و بموجب تلك القيود، فهناك تدهور يوضح مدى التغير في صافي القيمة ،

حيث يعود إلى ادخار رأس المال ونقله، والتغيرات الأخرى في حجم الأصول و أرباح الحيازة. كما أنه لا توجد أية قيود منقولة من الحساب المالي، وذلك بسبب التغيرات في صافي القيمة ، نتيجة استنفاذ ادخار رأس المال ونقله استنفاذاً تاماً، وذلك من خلال التغيرات في المعاملات الحادثة في الأصول المتداولة والثابتة.

13-13 ويعرض القسم الثالث من الجدول 13.1 الميزانية الختامية العمومية، وهي ، خانة بخانة، مساوية عددياً لمجموع الخانات المناظرة في القسمين الأول والثاني من الجدول. ومع ذلك، فسوف يتم في الممارسة تحديد تلك الأرقام باستقلالية، وسوف يتطلب ممارسة تسوية، للتأكد من أنه قد تم الوفاء بالمتطابقات الملازمة.

4. أسلوب تنظيم حسابات الأصول

14-13 تم إعطاء مثال على حسابات الأصول في الجدول 13.2. وتم إعطاء، نفس البيانات لمستويات الأوراق المالية في الميزانية العمومية الافتتاحية والميزانية العمومية الختامية، لنفس المعدل من الأصول، ولكن بدلاً من الهبوط من قبل القطاعات، فإن الأعمدة توضح القيود لكل نوع من الأصول الواردة من حساب رأس المال والحساب المالي، والتغيرات الأخرى في حجم حسابات الأصول وحساب التقييم.

15-13 وعلى عكس الجدول 13.1، فإن الجدول 13.2 لا يتضمن أية قيود للأصول المملوكة أو المستحقة لبقية العالم، وذلك لأنه يركز على الحيازة لخصوم وأصول خاصة من قبل الوحدات المقيمة. ولكن، مع مقارنة أرقام الخصوم والأصول المالية لنفس السند، فمن الجائز أن يتم اشتقاق الميزانية مع بقية العالم. على سبيل المثال، في أرقام الميزانية العمومية الافتتاحية، فإن قيمة الأصول المالية للتداول والودائع هي 1482 وللخصوم هي 1471. ويتضمن هذا، أن بقية العالم لديه التزامات صافية مع الدخل القومي بحوالي 11. ويوضح الجدول 13.1 أن وضع الأصول لبقية العالم 105 ووضع الخصوم 116.

ب. الأسس العامة للتقييم

16-13 ينبغي تقييم أي بند في الميزانية العمومية كما لو كانت مكتسبة في تاريخ صياغة الميزانية العمومية، وذلك لضمان تطابق الميزانيات العمومية مع الحسابات التراكمية لنظام الحسابات القومية. و يتضمن ذلك، أنه عندما يتم التبادل في السوق، فيجب تقييم الأصول والخصوم باستخدام مجموعة من الأسعار المتداولة في تاريخ صياغة الميزانية العمومية، والذي يشير إلى أصول محددة. كما تتضمن القيمة أية تكاليف متعلقة بنقل الملكية، في حالة الأصول غير المالية، فيما عدا الأرض. ويتم تقييم المستحقات المالية، التي لم يتم تبادلها في أسواق مالية منظمة، حسب المبلغ المُستحق أن يدفعه المدين للدائن لسداد المستحقات.

17-13 تُعد الأسعار التي تُباع بها الأصول أو يتم الشراء بها في الأسواق، هي أساس قرارات المستثمرين والمنتجين والمستهلكين وعملاء الاقتصاد الآخرين. على سبيل المثال، فإن المستثمرين في الأصول المالية (مثل الأوراق المالية) والموارد الطبيعية (مثل الأرض) يتخذون قراراتهم بشأن الاستحواذ والتنازل عن تلك الأصول في ضوء قيمتها السوقية. كما يتخذ المنتجون قراراتهم حول إنتاج كمية محددة من السلع وحول مكان بيع إنتاجهم هذا، بالرجوع إلى أسعار السوق. وهناك علاقة واضحة بين السعر المدفوع من قبل المشتري والسعر الذي يتسلمه البائع، وفقاً لتكاليف نقل الملكية. و في حالة الأصول المالية، فإن القيمة للدائن هي نفس قيمة المدين وذلك نتيجة عرض تكلفة نقل الخصوم والأصول المالية على أنها استهلاك أكثر منها تراكم.

18-13 ينبغي، على نحو مثالي، استخدام أسعار السوق الملحوظة، وذلك لتقدير كافة الخصوم والأصول في الميزانية العمومية. ومع ذلك فيمكن استخدام متوسط سعر كافة التعاملات في السوق لتقييم السعر التداول السوقي، في الميزانية العمومية، وذلك في حال أمكن أن يتم التبادل الحر والنشط والمنظم للبنود التي نحن بصددها داخل السوق. وفي حالة عدم وجود أية أسعار ملحوظة، وذلك نتيجة أن البنود التي نحن بصددها لم يتم شرائها أو بيعها في السوق منذ عهد قريب، فيجب القيام بمحاولة لتقدير الأسعار، التي كان ينبغي أن تكون عليها الأصول، وذلك كي يتم اكتسابها في السوق في التاريخ الذي تعود إليه الميزانية العمومية.

19-13 فيجوز تقريب القيم في الميزانية العمومية بطريقتين أخريين، وذلك بالإضافة إلى القيم الملحوظة في الأسواق أو المُقدرة من الأسعار الملحوظة. ويجوز في بعض الحالات تقريب القيم، من خلال إعادة تقييم المكتسبات وتراكمها، منقوصاً منها مبيعات نوع الأصل الذي نحن بصدده فيما يفوق عمره الإنتاجي، ومتكيفاً مع التغيرات مثل استهلاك رأس المال الثابت؛ وتعد هذه أكثر الطرق العملية والمفضلة كذلك للأصول الثابتة، ولكن مع إمكانية تطبيقها أيضاً على أصول أخرى. كما يجوز تقريب القيم من خلال القيمة المخصومة أو الحالية للأرباح الاقتصادية المتوقعة مستقبلاً، للأصل المعطى؛ وتُعد هذه الحالة لعدد من الأصول المالية والموارد الطبيعية وحتى الأصول الثابتة. ينبغي، من خلال المعلومات الجيدة والأسواق المنتجة، أن تتساوى قيم الأصول المكتسبة بواسطة التراكم، وتلك المكتسبة عن طريق إعادة تقييم المعاملات، أو على الأقل مُقاربتها لكل من القيمة

المخصومة والقيمة الحالية للأرباح المستقبلية المتبقية كي يتم اشتقاقها منهم وقيمتهم السوقية عندما تخرج الأسواق الغير مباشرة النشطة. ويتم مناقشة تلك الأسعار الثلاثة، في شروط عامة أدناه.

1. القيمة الملحوظة في الأسواق

20-13 يُعد السوق هو مصدر ملاحظات السعر المثالي لتقييم بنود الميزانية العمومية، مثل تبادل الأوراق المالية، والتي فيها يكون كل أصل تمت مبادلته متجانساً تماماً، وغالباً ما يكون حجم تلك المبادلة مناسباً وله سعره السوقي المدرج على فترات منتظمة. و تمنح مثل تلك الأسواق بيانات عن الأسعار والتي يمكن مضاعفتها من خلال مؤشرات الكمية، وذلك من أجل إحصاء قيمة السوق الإجمالية لأنواع مختلفة من الأصول المملوكة من قبل قطاعات وكذلك أنواع مختلفة من خصوم تلك الأصول. وتتاح تلك الأسعار تقريباً لكافة المستحقات المالية وأجهزة النقل الموجودة والمحاصيل والمواشي بالإضافة إلى الأصول الثابتة حديثة الإنتاج والمخزونات.

21-13 أما فيما يتعلق بالأوراق المالية المدرجة في البورصة، على سبيل المثال، فعملياً يتم جمع الأسعار للأصول الفردية ولأنواع عريضة من الأصول، إضافةً إلى تحديد القيمة المُقدرة عالمياً لكافة الأوراق المالية الموجودة، للنوع المعطى. وفي بعض الدول، يُعد سوق المساكن القائمة، مثال آخر لسوق يجوز فيه تبادل الأصول بأعداد كافية لتقديم معلومات أسعار مفيدة.

22-13 إضافة إلى تقديم ملحوظات مباشرة على أسعار الأصول تمت مبادلتها هناك بالفعل، فيجوز استخدام المعلومات من مثل تلك الأسواق لتسعير أصول مشابهة لم يتم مبادلتها. وعلى سبيل المثال، فإن يجوز استخدام معلومات تبادل الأوراق المالية، وذلك لتسعير أسهم غير مُدرجة من خلال التشابه الجزئي مع أسهم مشابهة مدرجة، وعمل بعض الامتيازات لرواج أدنى للأسهم غير المدرجة. وعلى نحو مماثل، ويعتمد تقييم الأصول من أجل التأمين أو أية أغراض أخرى عامة، على الأسعار الملحوظة لبنود والتي هي بدائل متقاربة، على الرغم من عدم مطابقتها، ولكن يمكن استخدام هذا الحل لتقييم الميزانية العمومية. ويرجى مراجعة الفصلين الحادي والعشرون والسادس والعشرون، لمناقشة مشاكل التقييم الخاصة فيما يتعلق بالمشاريع الاستثمارية المباشرة.

2. القيم المكتسبة من خلال تراكم المعاملات وإعادة تقييمها

23-13 يعكس تغيُر قيمة معظم الأصول الغير مالية من سنة لأخرى، التغير في أسعار السوق.وتقل في ذات الوقت، التكاليف المبدئية للحصول على شيء ما عن طريق استهلاك رأس المال الثابت (في حالة الأصول الثابتة) أو أشكال أخرى من الاستهلاك فوق العمر الإنتاجي المتوقع للأصول. وتعطى قيمة مثل هذا الأصل في نقطة محددة من عمره الإنتاجي من خلال سعر الحيازة الحالي لأصل جديد مساوي له، منقوصاً منه الاستهلاك التراكمي. ويُشار إلى هذا التقييم في بعض الأحيان على أنه " تكلفة الإحلال المسجلة". يُعطي هذا الجزء تقريباً مقبولاً لما قد تكون عليه الأسعار في حال تم عرض الأصول للبيع، وذلك في حال لم تُتح أسعار ملحوظة مباشرة يمكن الاعتماد عليها، فيما يتعلق بالأصول المستخدمة.

3. القيمة الحالية للعائدات المستقبلية

24-13 يجب إجمالاً، استخدام نسبة الخصم لإحصاء القيمة الحالية للعائدات المستقبلية المتوقعة في حالة الأصول التي أُجلت من أجلها العائدات (مثل الغابات) أو التي أُجل سدادها لفترة طويلة (كما في الأصول الجوفية)، وذلك على الرغم من أنه تم استخدام أسعار السوق لتقييم الإنتاج النهائي،

4. الأصول المقيمة بالعملات الأجنبية

25-13 ينبغي تحويل الخصوم والأصول المُقيمة بالعملات الأجنبية إلى العملة المحلية بسعر الصرف السائد في السوق في تاريخ صياغة الميزانية العمومية. كما ينبغي أن يكون هذا السعر هو سعر متوسط بين معدل الفائدة في البيع والشراء للمعاملات النقدية.

ج. قيود الميزانية العمومية

26-13 وتم إعطاء تعريفات الأصول في الميزانية العمومية في المستوى الأكثر تفصيلاً لتصنيفات الأصول، وذلك في الفصل العاشر فيما يختص بالأصول غير المالية والفصل الحادي عشر فيما يتعلق بالأصول المالية. وتتكرر التعريفات في هذا القسم إلى الحد اللازم لتزويد النص بمعلومات عن التقييم المخصص لأصول محددة ومواضيع متخصصة أخرى.

1. الأصول المُنتجة
الأصول ثابتة

27-13 ينبغي، من حيث المبدأ، تقييم الأصول الثابتة حسب الأسعار السائدة في السوق، وذلك للأصول التي في نفس الحالة فيما يتعلق بالعمر الإنتاجي والمواصفات الفنية. ولا يُتاح ، في الممارسة، هذه النوع من المعلومات في التفصيل المطلوب، ويجب الرجوع للتقييم بواسطة طريقة أخرى، والأكثر شيوعاً أن يتم اشتقاق الميزانية بإضافة عنصر إعادة التقييم الذي تم تطبيقه على الأصل أثناء الفترة التي تغطيها الميزانية العمومية لقيمة

الميزانية العمومية الافتتاحية (أو الوقت منذ الاستحواذ لأصول مكتسبة حديثاً) وخصم استهلاك رأس المال الثابت، والمُقدر للفترة بالإضافة إلى أية تغيرات أخرى في الحجم وقيمة ما تم التنازل عنه. كما يجب عمل افتراضات حول هبوط سعر الأصل، كما ينبغي استخدام معلومات جزئية للتحقق من أن الافتراضات المقترحة تتطابق مع هذا، وذلك عند حساب قيمة استهلاك رأس المال الثابت، حتى لو كانت معلومات السوق الكاملة غير متاحة.

28-13 كما يجب أن يتضمن تقدير استهلاك رأس المال الثابت، الهبوط في قيمة تكاليف المشتري لنقل الملكية على الاستحواذ والتنازل المتعلق بتلك الأصول. وذلك كي يتم إلغاؤه طوال الفترة التي يتوقعها المشتري، كي يمتلك الأصول. ويجوز، في العديد من الحالات، أن تتصادف تلك الفترة في تاريخ معين مع طول العمر الإنتاجي المتوقع للأصل، ولكن لبعض الأنواع من الأصول، وخصوصاً المركبات، فربما ينوي المشتري بيعهم بعد فترة محددة، على سبيل المثال، كي تستحوذ على نموذج مُبتكر ذات مستوى مواصفات أعلى وتكاليف صيانة أقل. وينبغي مناقشة تكاليف التركيب بنفس الطريقة. وحيثما أمكن، فإن تقديرات استهلاك رأس المال الثابت، ينبغي أن تسمح أيضاً للتكاليف النهائية المنتظرة مثل السحب من التداول أو التصحيح. ويمكن إيجاد شرح لتلك التعديلات في الفصلين العاشر والتاسع عشر. كما يمكن إيجاد تفاصيل أكثر، في معيار رأس المال، وذلك حول تطبيق طريقة الجرد المستمر (أي بي إم) لتقدير قيمة أسهم رأس المال للأصول الثابتة.

29-13 ربما تكون هناك معلومات متاحة بدرجة كافية، بالنسبة للمساكن، من بيع كلاً من المباني الموجودة والمباني الجديدة، للمساعدة في عمل تقديرات ميزانية عمومية للقيمة الإجمالية للمساكن. ومع ذلك، يعتمد سعر المنزل على المساحة المقبولة للموقع والنموذج الجغرافي للبيع في فترة قد لا تغطي كافة المناطق بدقة، وفي تلك الحالة، يجب استخدام تقنية مثل طريقة الجرد المستمر. وربما سوف يتم تطبيق هذه التقنية على العديد من المباني والمنشآت الأخرى، بما أن خصائصها غالباً ما تكون محددة وفقاً للمنشأة المعنية.

30-13 تُوضح قيمة إصلاحات الأرض، على أنها قيمة مُسجلة للإصلاحات كما تم تنفيذها في الأصل، ومُعاد تقييمها بطريقة ملائمة. وسوف يكون ذلك مساوياً، بشكل دائم، للفرق في القيمة بين الأرض المعنية في حالة طبيعية أو غير محسنة، وقيمتها بعد تأثير الإصلاحات ، على الرغم من أن كلاً من الأرض وإصلاحاتها سوف تكون خاضعة لتغيرات السعر بمرور الوقت.

31-13 وربما تكون أسواق السيارات والطائرات وحافلات النقل الأخرى، مُمثلة بدرجة كافية لإعطاء ملاحظات سعر لتقييم تلك الأوراق المالية أو على الأقل استخدامها للاندماج مع مجموعة من افتراضات طريقة الجرد المستمر. ومع ذلك، فربما لا يكون السعر الملاحظ في الأسواق، مناسباً لتحديد قيم كي تستخدم في الميزانيات العمومية، وذلك في حالة المنشآت والمعدات الصناعية الموجودة، ، إما بسبب أن كثير من التعاملات تستلزم أصولاً ليست متطابقة لسبب ما، وإما بسبب مواصفات الدمج المتخصصة، وإما بسبب أنها مُستهلكة أو أنها يتم التنازل عنها نتيجة إجبار مالي.

32-13 ينبغي تقييم المواشي التي يستمر استخدامها في الإنتاج عام بعد عام على أساس أسعار المشتري الحالية للحيوانات التي في نفس العمر وذلك من أجل أغراض الميزانية العمومية. ومثل تلك المعلومات تكون على الأرجح تكون متاحة بدرجة أقل فيما يتعلق بالأشجار (متضمنة الشجيرات) المفتلحة للمنتجات الناتجة عام بعد عام؛ ومن ثم ينبغي في هذه الحالة أن يتم تسجيلهم في القيمة الحالية المسجلة لتكوين رؤوس الأموال المتراكمة.

33-13 ويتم تقييم نفقات المصروفة في البحث والتطوير في سعر التعاقد. ويتم تقييمها على أنها تكاليف تراكمية، في حال كان الصرف على حساب خاص، وإذا تم تنفيذها بواسطة منتج سوقي، فإن التكاليف تتضمن رد رأس المال. ويتطلب كلا النوعين من التقييم أن يتم زيادتهم لتغيرات السعر وخفضها وذلك بسبب أن استهلاك رأس المال الثابت يفوق العمر الإنتاجي للأصل.

34-13 وحتى لو كانت تكاليف نقل الملكية في الأصول غير المُنتجة (فيما عدا الأرض) موضحة بشكل منفصل في حساب رأس المال، فيتم معالجتها على أنها إجمالي تكوين لرأس المال الثابت، ويتم دمج تلك التكاليف في الميزانيات العمومية، في قيمة الأصل المتصلين به حتى لو كان أصل غير منتج. وهكذا، فلا توجد أية تكاليف لنقل الملكية يتم توضيحها بشكل منفصل في الميزانيات العمومية. ويتم معالجة تلك النفقات الخاصة بنقل الملكية في الأصول المالية على أنها استهلاك متوسط، عندما يتم الاستحواذ على الأصول من قبل الشركات أو الحكومات، كما تعالج على أنها استهلاك نهائي عندما يتم الاستحواذ على الأصول من قبل منشآت محلية، وتُعالج على أنها خدمات تصدير عندما يتم الاستحواذ على الأصول من قبل غير المقيمين.

35-13 ينبغي أن يكون التقييم والاستكشاف المعدني، إما على أساس المبالغ المدفوعة بموجب العقود الممنوحة للوحدات المؤسسية الأخرى لغرض أو

على أساس المصاريف المتكبدة للاستكشاف المباشر فيه على حساب شخصي. وينبغي أن تتضمن تلك التكاليف رد رأس المال الثابت المُستخدم في حركة الاستكشاف. و ينبغي إعادة تقييم وجزء الاستكشاف الذي تم مباشرته في الماضي والذي لم يتم إلغاؤه حتى الآن وفقاً لأسعار وتكاليف الفترة الحالية.

13-36 ينبغي إدخال مُنتجات الملكية الفكرية أو المُبتكرة، مثل برامج الحاسب الآلي والترفيه والنماذج الفنية أو الأدبية، في القيمة المُسجلة لتكلفتهم الأولية، وإعادة التقييم وفقاً لأسعار الفترة الحالية. وبما أن تلك المنتجات غالباً سوف يتم إنتاجها على الحساب الشخصي، فيجوز تقدير التكلفة الأولية عن طريق إجمالي المصاريف المتكبدة شاملة رد رأس المال في الأصول الثابتة المستخدمة في عملية الإنتاج. وإن لم يُمكن إنشاؤها من خلال هذه الطريقة، فربما تكون مناسبة لتقدير القيمة الحالية للمرتجعات المستقبلية الناشئة عن استخدام الأصل في الإنتاج.

13-37 ربما تظهر النسخ التالية على أنها أصول (1) إذا كان المالك الأصلي قام بعمل عقد من الباطن للواجبات، لإنتاج وتقديم المساعدة لمستخدمي النسخ، (2) أو لو كانت النسخة يتم استخدامها بموجب عقد والذي أنجز اعتماد عقد إيجاري مالي. و ينبغي في تلك الحالات، أن تتاح أسعار السوق كي يتم استخدامها للتقييم.

المخزونات

13-38 ينبغي تقييم المخزونات وفقاً للأسعار السائدة في تاريخ صياغة الميزانية العمومية، وليس وفقاً للأسعار التي تم عليها تقييم المنتجات عندما أُدخلت الجرد. و يجب أن يتم تقدير أرقام المخزونات في الميزانيات العمومية، بشكل متكرر من خلال تسوية أرقام القيم المسجلة للمخزون في حساب المنشأة، كما هو موصوف في الفصل السادس.

13-39 يتم تقييم مخزون المؤن والخامات وفقاً لأسعار المشتري، كما هي الحالة بمكان ما في نظام الحسابات القومية، وتقييم مخزون السلع المجهزة وتلك التي قيد الانجاز وفقاً لأسعار أساسية. ويتم تقييم مخزون السلع المُعدة للبيع دون عمليات إضافية من قبل تاجر الجملة وتاجر التجزئة، وفقاً للأسعار المدفوعة لهم، باستثناء أية تكاليف نقل والتي تم إدراجها بفاتورة كل على حدة، لتاجر الجملة أو تاجر التجزئة والمتضمنة في متوسط استهلاكهم.

13-40 ينبغي أن تتطابق القيمة للميزانية العمومية الختامية، لمخزون الأعمال قيد الانجاز، مع قيمة الميزانية العمومية الافتتاحية، مضافاً إليها أية عمل حدث خلال الفترة الحالية، و منقوصاً منه أية عمل تم الانتهاء منه وإعادة تصنيفه على أنه سلع جاهزة. بالإضافة إلى، أنه يجب أن يتضمن تخصيص لأية ضرورة لإعادة التقييم وذلك نتيجة ع تغيرات الأسعار. وكما هو مُوضح في الفصلين السادس والتاسع عشر، ينبغي أن يعكس، التوالي الزمني لقيمة العمل قيد التنفيذ والموضوع عبر فترة من الوقت، زيادة القيمة للعمل مبكراً مثل اقتراب تاريخ التسليم.

13-41 يُعد استمرار الاستخدام الفردي للمحاصيل (شاملاً الأشجار) المُفتلحة من قبل النشاط الإنساني وتربية المواشي من أجل ذبحها، كمخزون للأعمال قيد التنفيذ. والطريقة التقليدية لتقييم الغابات الأشجار هي خصم إجراءات البيع المستقبلية لتلك الأشجار وفق الأسعار الحالية بعد اقتطاع مصروفات إحضار الأشجار للاستحقاق والبتر، وما إلى ذلك. وعادةً، فإن لمحاصيل الأخرى والمواشي يمكن تقييما بالإشارة إلى الأسعار لمثل تلك المنتجات في السوق.

النفائس

13-42 يتم تقييم أعمال الفن والتحف والمجوهرات والأحجار الكريمة والمعادن بأهمية خاصة، معطياً دورهم الرئيسي كمخازن للقيمة، وذلك وفقا للأسعار الحالية. إلى الحد الذي توجد فيه الأسواق جيدة التنظيم لهذه البنود، وينبغي تقييمهم وفقاً للسعار المُقدرة أو الفعلية والتي كان سيتم دفعها لهم، من المالك الذي باعوا له في السوق، باستثناء أية أتعاب أو وكلاء أو عمولات يمكن أن يدفعها البائع، في تاريخ صياغة الميزانية العمومية. ويتم التقييم في الاستحواذ وفقاً للسعر المدفوع من قبل المشتري متضمناً أية عمولات أو أتعاب أو وكلاء.

13-43 13.43 والحل في غياب الأسواق المنظمة أن يتم تقييم تلك البنود باستخدام البيانات للقيم التي أُمنت ضد الحريق والسرقة، وما إلى ذلك، للحد الذي تتاح فيه المعلومات.

2. الأصول غير المنتجة

الأصول الطبيعية

الأراضي

13-44 من حيث المبدأ، فإن قيمة الأرض الموضحة تحت الأصول الطبيعية في الميزانية العمومية، هي قيمة الأرض باستثناء قيمة الإصلاحات، المُوضحة كل على حدة تحت الأصول الثابتة، وباستثناء قيمة المباني على الأرض والموضحة أيضاً كل على حدة تحت الأصول الثابتة. وتُقيم الأرض بسعرها الحالي المدفوع من قبل المالك الجديد، باستثناء تكاليف نقل الملكية التي تمت معالجتها، تقليدياً، ويكون التكوين الإجمالي لرأس المال الثابت وجزء من إصلاحات الأرض خاضعين لاستهلاك رأس المال الثابت.

13-45 من الضروري تحديد الموقع واستخدام قطعة معينة أو بقعة أرض، وذلك بسبب إمكانية تنوع القيمة السوقية الحالية للأرض إلى حد بعيد، وذلك وفقاً لموقعها والاستخدامات المناسبة لها أو المقررة لها تلك الأرض، ويتم تسعيرها وفقاً لذلك.

13-46 سوف يُزود السوق، في بعض الحالات، وبالنسبة للمباني التحتية للأرض، بيانات مباشرة حول قيمة الأرض. ومع ذلك، فإن النموذجي أكثر أن مثل تلك البيانات غير متاحة، والطريقة الاعتيادية الإضافية هي حساب نسب قيمة الموقع إلى قيمة الإنشاء من التقييم الثمني واستنتاج قيمة الأرض من تكلفة إحلال المباني أو القيمة السوقية للمباني والأرض المشتركة. وعندما لا يمكن فصل قيمة الأرض من المبنى أو الإنشاء أو الزراعة أو حقل نشاط المرء، وما إلى ذلك أعلاها، فينبغي تصنيف الأصل المُركب في التصنيفات التي تمثل الجزء الأكبر من قيمتها. وعلى نحو مشابه، في حال أن قيمة إصلاحات الأرض (التي تشمل ترخيص الموقع والتجهيز لتشييد مباني أو زراعة محاصيل وكذلك تكاليف نقل الملكية) لا يمكن فصلها عن قيمة الأرض في حالتها الطبيعية، ويُمكن تخصيص الأرض لفئة واحدة أو أخرى، معتمداً على ما هو مفترض لتمثيل الجزء الأكبر من القيمة.

13-47 التقسيم بين الأرض والمبنى للاقتصاد الكلي،عادةً، أسهل كثيراً منها للفروع والقطاعات. وهناك حاجة للأرقام المنفصلة وذلك لدراسات الثروة القومية والمشاكل البيئية. ولحسن الحظ، فإن الأرقام المدمجة غالباً تكون مناسبة لأغراض تحليل سلوك القطاعات والوحدات المؤسسية.

13-48 ويتم عرض الأرض في الميزانية العمومية للمالك القانوني، إلا إذا كانت خاضعة لعقد إيجار مالي كما يحدث غالباً فيما يتعلق بالعقود الإيجارية المالية من خلال مبنى أو زراعة على الأرض فيتم عمل استثناء كعُرف، في هذه الحالة حيث يكون المالك القانوني لمبنى ما ليس هو المالك القانوني للأرض المقام عليها المبنى ولكن سعر بيع المبنى يتضمن صراحة دفع إيجار للأرض التحتية بدون مدفوعات إضافية مستحقة مستقبلاً. وفي تلك الحالة، يتم تسجيل الأرض في الميزانية العمومية، لمالك المبنى المقام على الأرض.

13-49 وتحدد قيمة موارد الطاقة الأصول الجوفية، عادةً من خلال القيمة الحالية لصافي المرتجعات المتوقعة والناتجة عن التشغيل التجاري لتلك الموارد، وعلى الرغم من أن تلك التقييمات تخضع للشك والمراجعة. حيث أن مالك موارد الطاقة والموارد المعدنية لا يتغير كثيراً في الأسواق، فربما يكون من الصعب الحصول على أسعار مناسبة، يمكن استخدامها لأغراض التقييم. وربما يكون ضرورياً، أثناء الممارسة، أن يتم استخدام التقييمات التي وضعها لهم مالكي الأصول في حساباتهم الخاصة.

13-50 تتكرر الحالة التي تستخرج فيها المنُشأة مورد ما، ليس هو مالك هذا المورد. فعلى سبيل المثال، في العديد من الدول فإن موارد النفط هي ملك الدولة. ومع ذلك فإن المستخلص هو الذي يحدد السرعة التي سوف يتم بها استهلاك المورد، وحيث أن المورد غير متجدد وفق المعدل الزمني للإنسان، حتى لو لم يكن هذا الوضع قانونياً، فيظهر كما لو كان هناك تغيراً في الملكية الاقتصادية للمستخرج. وليس بالضرورة أن الحالة التي سوف يملك فيها المستخرج حق الاستخراج حتى ينفذ المورد. وذلك نتيجة أنه لا توجد طريقة قناعة تامة والتي من خلالها توضح قيمة تجزئة الأصل بين المالك القانوني والمستخرج، حيث أن إجمالي المورد موضح في الميزانية العمومية للمالك القانوني والمدفوعات من قبل المستخرج للمالك الموضحة كإيجار. (لذلك يوجد مد للمفهوم المطبق لإيجار المورد في هذه الحالة للأصل الغير متجدد).

الموارد البيولوجية غير المفتلحة و الأصول الجوفية و الأصول الطبيعية الأخرى

13-51 تُدرج الموارد البيولوجية غير المُفتلحة و الأصول الجوفية و الأصول الطبيعية الأخرى ، في الميزانية العمومية إلى درجة أن يتم اعتماد امتلاكهم لقيمة اقتصادية ليست مدرجة في قيمة الأرض التابعة. ويتم تقييمهم عادةً بواسطة القيمة الحالية للعائدات المستقبلية المتوقعة منهم، حيث أنه من غير المرجح أن تُتاح الأسعار الملحوظة.

العقود وعقود الإيجار والتراخيص

13-52 قد تكون العقود وعقود الإيجار والرخص ، هي رخص وعقود تشغيل صالحة للعرض في السوق كي تستخدم الموارد الطبيعية، وتسمح بمباشرة أنشطة واستحقاقات محددة للسلع والخدمات المستقبلية على أساس حصري. وكما هو موضح في الجزء الخامس من الفصل السابع عشر، فإن تلك الأنواع من العقود تعتبر أصولاً، إلا في حالة وجود اتفاق القانوني يمنح مساعدات للمالك زيادة عن السعر المدفوع للمؤجر، ويستطيع مالك لأصل الطبيعي أو محرر الرخصة التجارية ومستأجر الأرض، أن يلاحظ تلك المساعدات عملياً وقانونياً. ويُنصح بتسجيل تلك الأصول فقط في حالة كانت قيمة الأصل هامة ومحققة. ولا يتواجد الأصل إلى ما بعد فترة الاتفاق على العقد على ذلك فيجب تقليل قيمتها، لكما قصرت فترة العقد.

تسويق الأصول و الشهرة التجارية المشتراة

13-53 قيد الميزانية العمومية من أجل تسويق الأصول و الشهرة التجارية المشتراة هي قيمة ملغاة للقيد الظاهر في الحساب المالي عند تولي مشروع ما أو عند بيع أصل تسويقي. ولا يتم إعادة تقييم تلك القيود.

3. الأصول و الخصوم المالية

13-54 ينبغي تقييم الخصوم والأصول التجارية حسب السعر الحالي، بالتماشي مع الأسس العامة للتقييم الموضحة أعلاه، كلما تم مبادلتها بانتظام في سوق مالية منظمة. كما ينبغي تقييم المستحقات المالية التي لم يتم مبادلتها في أسواق مالية منظمة، حسب المبلغ المستحق دفعه منه المدين للدائن لسداد الدين. وينبغي تخصيص نفس القيمة للمستحقات المالية سواء ظهروا في الميزانيات العمومية كخصوم أو أصول. كما ينبغي أن يُستثنى من تلك الأسعار، أعباء الخدمة والأتعاب والعمولات ومدفوعات مشابهة للخدمات المُقدمة أثناء تنفيذ المعاملات. ويوجد في الفصل الحادي عشر والجزء الرابع من الفصل السابع عشر، مناقشة أكثر تفصيلاً لتعريف الأصول المالية وتسجيلها.

الذهب النقدي و حقوق السحب الخاصة

13-55 يتم تقييم الذهب النقدي وفقاً للسعر القائم في الأسواق المنظمة أو في الترتيبات الثنائية بين البنوك المركزية.

13-56 ويتم تحديد حقوق السحب الخاصة يومياً، من قبل صندوق النقد الدولي على أساس سلة العملات. ويمكن إحراز العوائد على العملات المحلية من أسعار أسواق النقد الأجنبي؛ حيث يتم مراجعة كلاً من سلة العملات وثقل العملة في السوق من وقت لآخر.

العملات والودائع

13-57 تقييم العملة، هو القيمة الاسمية أو الظاهرية للعملة. والقيمة المسجلة في الميزانية العمومية لودائع كلاً من المدين والدائن هي القيمة التي يتم سدادها من مبلغ رأس المال الذي يلتزم بها المدين وفقاً للتعاقد ويردها للدائن بموجب شروط الودائع. ويشمل مبلغ رأس المال القائم أية فائدة أو مصاريف إدارية مستحقه ولكن لم يتمم سدادها. ويتم تحويل عملات وودائع العملة الأجنبية إلى عملة محلية في منتصف العرض وتقديم سعر الصرف النقدي السائد في تاريخ صياغة الميزانية العمومية. تختص المدفوعات الاحتياطية القابلة للتحصيل نقداً بالاتفاقيات الاشتقاقية المالية متضمنة في ودائع أخرى.

الأوراق المالية عدا الأسهم

13-58 يتم تقييم الأوراق المالية قصيرة الأجل والخصوم المناظرة وفقاً لقيمتهم الحالية في السوق. وتأتي أهمية هذا التقييم على وجه التحديد بموجب ظروف التضخم المرتفع أو المعدلات المرتفعة للفائدة الاسمية.

13-59 ينبغي دائماً أن يتم تقييم الأوراق المالية طويلة الأجل وفقاً لأسعارها الحالية في السوق، سواء كانت سندات طويلة الأجل والتي يدفع على أساسها دفعات فائدة منتظمة أو سندات مُخفضة جداً أو سندات قرض بدون قسيمة (كوبون) والتي يدفع عليها فائدة قليلة أو لا يُدفع إطلاقاً. وينبغي أن يتضمن السعر دائماً فوائد مُستحقة (التي يتم تسميتها بسعر "قذر"). وعلى الرغم من الالتزام الشكلي لمُحرر الورقة التجارية للأوراق المالية طويلة الأجل ربما يتم تثبيته في شروط نقدية، ويجوز أن تتنوع كثيراً أسعار السوق التي يتم عليها تبادل أوراق مالية ثابتة الفائدة، استجابةً للتنوع في فوائد معدلات السوق العامة. وتكون عادة لدى محرر الورقة التجارية للأوراق المالية طويلة الأجل، الفرصة لإعادة تمويل الدين من خلال إعادة شراء الأوراق المالية في السوق، ويُناسب التقييم وفقاً لأسعار السوق، عادة كلاً من محرر الورقة التجارية ومالكي الأوراق المالية طويلة الأجل، وخصوصاً المتعاملين الماليين الذين يديرون التزاماتهم وأصولهم بفاعلية.

13-60 ويتم أيضاً تقييم مؤشر متصل بدين الورقة المالية وفقاً لسعره السوقي في الميزانية العمومية مهما كانت طبيعة المؤشر الذي تتصل به الورقة المالية.

13-61 ينبغي معالجة الورقة المالية كما لو كانت مقومة بالعملة الأجنبية مع تحويلها للعملة المحلية في منتصف السعر السائد في تاريخ صياغة الميزانية العمومية، في حال تم جدولة كلاً من رأس المال و سند مديونية القسيمة للعملة الأجنبية.

القروض

13-62 قيم القروض المسجلة في الميزانيات العمومية لكلاً من الدائنون والمدينون، هي مبالغ رأس المال المستحقة. وينبغي أن يتضمن هذا السعر أية فائدة مكتسبة ولم يتم سدادها. كما ينبغي أن يتضمن أيضاً أية مصاريف إدارية معيارية غير مباشرة (الفرق بين الفائدة البنكية وفائدة نظام الحسابات القومية) مستحقة على القرض المستحق ولم يتم سداده. و يمكن أحياناً عرض الفائدة المستحقة بموجب حسابات المدينين والدائنين ولكن يفضل أن تضمينها في القرض إن أمكن.

13-63 لا تعكس قيمة القرض عواقب دفع الفائدة المستحقة بعد تاريخ الميزانية العمومية، حتى لو كانت محددة في الاتفاقية الأصلية للقرض.

13-64 يتم إعادة تصنيف القرض كورقة مالية، إذا كان هناك سند لسوق ثانوية للقرض وكان متاحاً عمل

تسعير سوقي متكرر. لا يُعاد تصنيف القرض المتداول لمرة واحدة وليس له أية دليل للتسوق المستمر ولكن تستمر معالجته على أنه قرض. ومن ثم تطبق أحكام تقييم القروض ودين الأوراق المالية.

65-13 القروض حيث يزدوج رأس المال، أو يزدوج كلاً من رأس المال والفائدة للعملة الأجنبية. ينبغي معالجتها بالطريقة المُوضحة أعلاه لدين الأوراق المالية التي لها مثل تلك الصفات.

القروض المتعسرة

66-13 ينبغي تحديد القروض التي لم يتم تشغيلها لبعض الوقت، على الرغم من حقيقة أن القروض يتم تسجيلها في الميزانية العمومية بقيم اسمية، كما ينبغي تضمين البنود المتعلقة بها في الميزانية العمومية للدائن. وتسمى تلك القروض بالقروض المتعسرة. وفيما يلي تعريفاً عاماً لمثل هذا النوع من القروض. يكون القرض متعسراً عندما تكون دفعات الفائدة أو رأس المال مستحقة قبل 90 يوماً أو أكثر، أو أن الدفعات التي تعادل 90 يوما أو أكثر تم رسملتها أو تمويلها أو تأخيرها بموجب الاتفاقية أو الدفعات المستحقة لأقل من 90 يوماً، ولكن هناك أسباب ملائمة (مثل حفظ إيداع طلب المدين من أجل الإفلاس) للتشكك بأن الدفعات سوف يتم حسابها كاملةً. ويتم تفسير هذا التعريف المتعلق بالقرض المتعسر بمرونة، واضعًا في الاعتبار، المعاهدات القومية عند اعتبار القرض متعسراً. ينبغي أن يظل القرض المتعسر(أو أية قروض جديدة) مصنفاً حتى يتم تسلم الدفعات أو إلغاء رأس المال عليه أو القروض التالية التي تحل محل القرض الأصلي.

67-13 وينصح ببندين مذكورين فيما يتعلق بالقروض المتعسرة. الأول هو القيمة الاسمية للقروض المختارة، والتي تشمل أية فوائد مستحقة ومصاريف إدارية مصرفية. والبند الثاني هو القيمة السوقية المعادلة لتلك القروض. ويعد التقريب الجوهري لقيمة السوق المعادلة هو قيمة عادلة، وهي "القيمة التي تقرب القيمة الناتجة عن المعاملات السوقية بين الجزأين". ويمكن إنشاء القيمة العادلة باستخدام المعاملات في السندات المقارنة، أو استخدام القيمة الحالية المستقطعة للتدفقات النقدية، أو ربما تكون متاحة أحياناً من الميزانيات العمومية للدائن. وفي غياب بيانات القيمة العادلة، فإن البند المذكور سوف يضطر إلى استخدام النموذج الثاني الأفضل، وبيان القيمة الاسمية منقوصاً منها خسائر القروض المتوقعة.

68-13 وينبغي أن تكون تلك البنود المذكورة معياراً لكل من القطاع الحكومي وقطاع الشركات المالية.وينبغي توضيحهم على أنهم بنود تكميلية إذا كانت ذات أهمية لقطاعات أخرى، أو لقروض مع بقية العالم.

حصص و أسهم صندوق الاستثمار

الحصص/ الأسهم العادية

69-13 يتم تبادل الحصص/ الأسهم العادية المدرجة بانتظام في البورصة أو أسواق مالية أخرى منظمة. كما ينبغي تقييمهم في الميزانية العمومية وفقاً لأسعارهم الحالية.

70-13 وربما لا توجد أسعار سوقية ملحوظة للأسهم غير المدرجة لمواقف في حقوق الملكية غير مدرجة في البورصة. وينشأ هذا الموقف للمشاريع الاستثمارية المباشرة الحصص/ الأسهم العادية و في الشركات غير المدرجة والتي تم حذفها من البورصة و الشركات المدرجة ولكن غير النقدية والمجازفات المشتركة و المنشآت الفردية.

71-13 ويتطلب تقديراً للقيم، عندما لا تتاح قيم سوقية فعلية. وتُتبع طرق بديلة لتقريب القيمة السوقية لحقوق ملكية المساهمون في المشاريع الاستثمارية المباشرة. ولا يتم الترتيب وفقاً للأفضلية، وسوف يحتاج كل منها أن يتم تقييمه وفقاً لمقبولية وظروف النتائج.

أ. سعر المعاملة الحديث. قد يتم تبادل السندات غير المدرجة من وقت لآخر، والأسعار الحديثة خلال السنة الماضية، والتي يجوز استخدام التبادل عليها. وتُعد الأسعار الحديثة مؤشراً جيداً لقيم السوق الحالية لمدى لا تتغير فيه الظروف. ويمكن استخدام تلك الطريقة طالما لم يكن هناك تغير مادي في وضع الشركة منذ تاريخ المعاملة. وتصبح الأسعار الحديثة للسوق مُضللة على نحو متزايد بمرور الوقت وتغير الظروف.

ب. قيمة جرديه صافية. وربما يتم إدارة تقييم الحصص/ الأسهم العادية غير المتبادلة من خلال إدارة واسعة الاطلاع أو مديرو المشروع، أو مقدمة بواسطة فاحصي حسابات مستقلين للحصول على أصول إجمالية بقيمة حالية منقوصاً منها الخصوم الإجمالية بقيمة السوق (باستثناء الحصص/ الأسهم العادية). وينبغي أن يكون التقييم حديثاً (خلال السنة الماضية).

ج. سعر/ قيمة حالية لمعدلات المكاسب. يمكن تقدير القيمة الحالية للحصص/ للأسهم العادية غير المدرجة، وذلك من خلال خصم الأرباح المستقبلية المتوقعة. ويمكن مقاربة تلك الطريقة، بأبسط صورها، من خلال تطبيق متوسط مكاسب السعر الصناعي أو السوقي للأرباح (السلسة) الماضية الحديثة للمشروع غير المدرج لحساب السعر. وتكون تلك الطريقة أكثر ملائمة حيث يكون هناك قلة معلومات الميزانية العمومية ولكن بيانات المكاسب تكون متاحة أسرع.

د. قيمة دفترية مقدمة من المنشآت بمستويات تسوية كلية من قبل المؤلف الإحصائي. حيث يمكن جمع المعلومات حول "ودائع خاصة في القيمة الدفترية" من أجل حقوق الملكية غير المتبادلة، وذلك من المنشآت، ومن ثم تسويتها بمعدلات معتمدة على مؤشر سعر مناسب، مثل أسعار الأسهم المدرجة للقيمة الدفترية في نفس الاقتصاد وبعمليات تشغيلية مشابهة. ويمكن، بالتناوب، إعادة تقييم الأصول التي تحملها المنشآت بسعر التكلفة ، بأسعار الفترة الحالية مستخدماً لوائح مناسبة لسعر الأصل.

ه. الودائع المالية الخاصة في القيمة الدفترية. طريقة التقييم تلك تستخدم قيمة المنشاة المسجلة في دفاتر مشاريع استثمارية مباشرة، مثل مجموع (1) رأس المال المدفوع (باستثناء أية أسهم على إصدار أن المنشأة تستحوذ على نفسها و تتضمن حسابات علاوة إصدار)؛ (2) كافة أنواع الاحتياطيات المحددة على أنها حقوق ملكية في الميزانية العمومية للمنشأة (متضمناً منح الاستثمار عندما تعتبرهم الدلائل الحسابية على أنهم احتياطيات الشركة)؛ (3) المكاسب التراكمية المعاد استثمارها، (5) وتتضمن خسائر أو مكاسب السهم في الودائع المالية الخاصة في الحسابات، سواء كإعادة تقييم للاحتياطيات أو المكاسب أو الخسائر. والأكثر تكراراً هو إعادة تقييم الأصول والالتزامات، التقريب الأخص لقيم السوق. وربما تكون البيانات التي لا يتم تقييمها لعدة سنوات، هي انعكاس هزيل للقيم السوقية.

و. قيمة التوزيع العالي. يمكن أن تعتمد القيمة السوقية الحالية لمجموعة المنشآت العالمية، على كل اقتصاد والذي يمللك منشأة استثمارية مباشرة، على أساس هذه المؤشر، من خلال افتراض ثبات مدل صافي القيمة السوقية والدخل الصافي والأصول أو التوظيف، عبر مجموعة منشآت خارج الحدود القومية. (وتمكن كل مؤشر من تحقيق أهمية مختلفة ناتجة عن الآخرين).

72-13 فربما تكون هناك حاجة لبيانات قليلة مناسبة، في حالة عدم ملائمة أياً من الطرق السابقة. على سبيل المثال، فربما تكون التدفقات التراكمية أو الميزانية العمومية السابقة التي تم تسويتها عن طريق التدفقات اللاحقة، هي المورد الوحيد المتاح. وحيث أن تلك الموارد تستخدم أسعار الفترات السابقة، فينبغي تسويتها من أجل تطورات السعر اللاحقة، على سبيل المثال، باستخدام السعر الإجمالي للسهم، أو لوائح سعر الأصل، آخذا في الأعتبار تحركات سعر الصرف، المناسب. ولا يُنصح باستخدام إجمالي المعاملات السابقة تحت التسوية.فإن الحصص/ الأسهم العادية تُمثل الودائع المصرفية للمالك. كما أن الوسائل التي يمكن من خلالها بدأ حقوق الملكية، قد تأخذ أشكلاً عديدة، مثل إصدار الأسهم و حقن الحصص/ الأسهم العادية بدون إصدارات مكافئة للأسهم (تسمى في بعض الأحيان "الفائض المساهم به" أو " مساهمة رأس المال")، وكذلك أقساط الأسهم والمكاسب التراكمية المعاد استثمارها أو إعادة التقييم. وبينما ينبغي أن تؤخذ تلك في الاعتبار عندما تكون هناك حاجة لاستخدام التدفقات المتراكمة كنقطة بداية لقياس قيمة حقوق الملكية، والفئات المختلفة هي كل محتويات الحصص/ الأسهم العادية وتحتاج إلى تحديدها بشكل منفصل في حالات أخرى.

73-13 وإذا لم تكن أسعار السوق الحالية ملحوظة بشكل مباشر، فينبغي أن يكون القرار حول الطريقة الملائمة واضعاً في الاعتبار، إمكانية الحصول على المعلومات بالإضافة إلى التسوية التي، وفقاً لها، تقرب الطريقة المتاحة تقريباً أفضل لقيم السوق. وربما تكون طرقاً مختلفة ملائمة لظروف مختلفة، ولا يُقترح الترتيب المعياري للطرق البديلة، لتقييم الأدوات عندما لا يتم بشكل مباشر مُلاحظة أسعار السوق الحالية. ينبغي أن يكون المُصنف ناقلاً وأن يحدد بوضوح الطريقة (الطرق) المستخدمة. وتتم مناقشة طرق تقييم أوضاع الحصص/ الأسهم العادية للاستثمار المباشر، بشكل أكثر تفصيلاً في (أو إي س يدي) الطبعة الرابعة من تعريف إرشادي للاستثمار الأجنبي المباشر (منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، 2008) والتي ترجع إلى بي دي.

74-13 الحصص/ الأسهم العادية أخرى تغطي الحصص/ الأسهم العادية في أية شركة أو شركة شبه مساهمة والتي لا تُصدر أسهم أو أوراق مالية. ومثل هذه الشركات، تشمل منشآت عامة والبنك المركزي وبعض الوحدات الحكومية الخاصة وشركات ذات مسئوليات غير محدودة و شركات شبه مساهمة كلما كانت وحدات مؤسسية دون أسهم. وينبغي تقييم الحصص/ الأسهم العادية الأخرى مساوية لقيمة أصول الوحدات منقوصاً منها قيمة التزاماتها.

أسهم أو وحدات صندوق الاستثمار

75-13 ينبغي تقييم الأسهم (أو الأوراق المالية) في صناديق السوق النقدي أو في صناديق استثمارية أخرى، بطريقة مشابهة للمقترحات بموجب الحصص/ الأسهم العادية. كما ينبغي تقييم الأسهم المدرجة باستخدام السعر السوقي للسهم. وينبغي تقييم الأسهم غير المدرجة وفقاً لواحدة من الطرق المذكورة أنفاً للحصص/ الأسهم العادية غير المدرجة.

برامج الاحتياطي الفنية التأمين والدفعات السنوية والمعاش التقاعدي
الاحتياطيات التقنية للتأمين على غير الحياة

13-76 يُغطي مبلغ الاحتياطيات التقنية للتأمين على غير الحياة المسجل في الميزانية العمومية، الأقساط المدفوعة ولكنها غير مكتسبة في تاريخ صياغة الميزانية العمومية، مضافاً له المبلغ الملغي للوفاء بالالتزامات المعلقة. ويُمثل هذا المبلغ الختامي، القيمة الحالية للمبالغ المتوقع استردادها أثناء التسوية الالتزامات، شاملاً الالتزامات المتنازع عليها، بالإضافة إلى مخصصات تلك الالتزامات للحوادث التي حدثت والتي لم يتم الإبلاغ عنها حتى الآن.

التأمين على الحياة واستحقاقات الأقساط السنوية

13-77 المبلغ المُسجل بموجب قيمة رأس المال لتأمين على الحياة استحقاقات الدفعات السنوية، يُماثل المبلغ المُسجل للاحتياطيات التقنية لتأمين الأضرار نظراً لأنها تمثل احتياطيات كافية للوفاء بكافة الالتزامات المستقبلية. ومع ذلك، ففي حالة التأمين على الحياة فإن مستوى الاحتياطيات كبير ويُمثل القيمة الحالية لكافة الالتزامات المُستقبلية المُتوقعة. وفي الحسابات التجارية لشركات التأمين، سوف يتم وصف بعضاً منها كمخصصات للخصومات والعلاوات. وذلك ناتج عن فوائد تسوية مزاولة صناعة التأمين طوال الوقت وإمكانية الاحتفاظ ببعض المزايا حتى سريان وثيقة التأمين.

استحقاقات المعاش التقاعدي

13-78 الاستحقاقات الواجبة بموجب نظام المعاش يتضمن عنصرين؛ أولهما عندما تحدد الصيغة مبلغ المعاش المتفق عليه مقدماً (كما في نظام الإعانة المالية المحدد) والعنصر الآخر عندما يعتمد مبلغ المعاش على أداء الأصول المالية المكتسبة من المساهمات المستقبلية للمتقاعدين (نظام المساهمة المحدد). وللمذكور أولا، فإن التقديرات الاكتوارية لالتزامات مقدمي المعاش، تستخدم للقيمة النهائية هي القيمة السوقية للأصول المالية المملوكة لصندوق المعاشات نيابة عن المستفيدون مستقبلاً. والأساس الذي يتم عليه حساب حق المعاش والوسائل البديلة لتمثيلها في حسابات نظام الحسابات القومية المذكورة تفصيلاً في الفصل السابع عشر.

التسديد المسبق بموجب احتياطيات تغطية المطالبات القائمة

13-79 القيمة المُدخلة في الميزانية العمومية للتسديد المسبق بموجب احتياطيات تغطية المطالبات القائمة في المستوى المتوقع للالتزامات بموجب الاحتياطيات الفنية الحالية منقوصاً منها أية أموال متوقع استلامها. وعلى وجه التدقيق، فإن تلك المبالغ سوف تُمثل درجة من الحساب المُضاعف في أصول الوحدات المستفيدة من تلك الضمانات. وعلى سبيل المثال، إذا حققت مؤسسات مالية 1000 قرض سعر القرض الواحد منها 20 والمغطى للاحتياطيات الفنية ، ومتوقع أن يتخلف 10 منها، فإن قيمة القروض المحققة تظل موضحة على أنها 20000، إضافة إلى أن من يعطي القرض يمتلك 200 أصل فيما يتعلق التسديد المسبق بموجب احتياطيات تغطية المطالبات القائمة. ومع ذلك، فإن الوحدة التي تعرض الضمان لديها التزامات بحوالي 200 دون أي أصل متجانس، ولذلك فإن القيمة الصافية للاقتصاد الإجمالي ليست متضخمة.

الاشتقاقات المالية

13-80 تمت مناقشة معالجة المشتقات في الفصل الحادي عشر. وينبغي أن تُضمن الاشتقاقات المالية في الميزانيات العمومية بأسعار السوق. و يمكن استخدام طرق قيمة عادلة أخرى لتقييم الاشتقاقات إذا لم تكن بيانات القيمة السوقية متاحة، وذلك مثل نموذج الخيارات أو القيم الحالية.

عقد الخيار

13-81 ينبغي تقييم عقد الخيار في الميزانيات العمومية إما على أنه القيمة الحالية لعقد الخيار، لو كانت متاحة، أو مبلغ الأقساط مستحقة الدفع. وينبغي إدخال الالتزامات في قطاع محرر الاختيار كي يُمثل أي من التكلفة الحالية لشراء حق حامل الخيار أو تراكم ربح السهم. وقد يكون من الملائم، معتمداً على هامش تشغيل الأنظمة، إدخال الصفر كقيمة لخيار، مثل أية أرباح (خسائر) سوف يتم استلامها (دفعها) يومياً من قبل المالك. وينبغي إدخال الجانب المقابل لقيود تلك الأصول على أنها التزامات.

عقد الأجل

13-82 يتم تسجيل عقد الأجل وفقاً للقيمة السوقية. عندما يتم إنجاز المدفوعات، فإن قيمة الأصل والالتزامات المتعلقة تُستهلك في الدين وبالتالي تنعكس في قيمة الميزانية العمومية في التاريخ المحاسبي المناسب. ويمكن نقل القيمة السوقية لاتفاقية الدعم، بين وضع الأصل ووضع الالتزامات، بين فترات محاسبية تعتمد على تحركات السعر في البند (البنود الأساسية). ويتم معالجة كافة تغيرات السعر شاملاً تلك الناتجة عن هذا النقل، على أنها إعادة تقييم.

عقد خيار أسهم الموظفين

13-83 ينبغي تقييم عقد خيار أسهم الموظفين بالرجوع إلى القيمة العادلة لأدوات الحقوق الموافق عليها. وينبغي قياس القيمة العادلة لأدوات حقوق الملكية في تاريخ عقد الأجل ، مستخدماً قيمة سوقية لخيارات متكافئة متبادلة (إن كان متاحاً) أو استخدام نموذج تسعير الخيار (ذو حدين أو نموذج بلاك سكول) بمخصصات مناسبة لمقومات هامة للخيار.وتعطي لجنة تفسيرات المعايير الدولية للتقارير المالية (أي ايه إس بي) توصيات مفصلة حول إمكانية تقييم عقد خيار

أسهم الموظفين ومن المرجح إتباع توصياتهم من قبل الشركات مستخدمة أي إس أو على أنه شكل من أشكال التعويض لموظفيهم. وتتبدل قيمة إي أيه إس بين تاريخ الإعانة وتاريخ التفويض ومن ثم بين تاريخ التفويض وتاريخ الممارسة حيث تُغطي قيمة الأسهم التغيرات. ويغطي الجزء السادس من الفصل السابع عشر نظام إي إس أو بشكل أكثر تفصيلاً.

الحسابات الأخرى برسم القبض/الدفع

13-84 ينبغي تقييم الائتمان التجاري والقروض وبنود أخرى يستحق استلامها أو دفعها (مثل الضرائب أو توزيعات الأرباح وقيمة الإيجار والأجور والمرتبات والمساهمات الاجتماعية) لكل من المدينون والدائنون بمبلغ رأس المال الملتزم به المدين تعاقدياً للدائن عندما يتم تسديد الدين. وربما يتم تضمين الفوائد المستحقة على الحسابات الأخرى برسم القبض/الدفع هنا، ولكن عامةً يتم تسجيل الفوائد المستحقة على مديونية الأوراق المالية، على أنها تُزيد من قيمة الأصل المتعلق. ويجب أن تتبع الفوائد المتراكمة على الودائع والقروض، ممارسات قومية ويتم تصنيفها هنا إذا لم تندمج برأس مال الوديعة أو القرض وثيق الصلة.

4. صافي القيمة المالية

13-85 وتعد صافي القيمة المالية هي الفرق بين قيمة كافة الأصول المالية وغير المالية وكافة الالتزامات في نقطة معينة من الزمن. وكي يتم حسابها، يتم تحديد وتقييم كل أصل أو دين بشكل منفصل. وكما في بند التسوية، يتم حساب صافي القيمة المالية للقطاعات والحدات المؤسسية وللاقتصاد الكلي .

13-86 إن صافي القيمة المالية هي بوضوح قيمة الوحدة لمالكها، وذلك للحكومة والأسر المعيشية والمؤسسات التي لا تهدف إلى الربح وتخدم الأسر المعيشية. وفي حالة الشركات شبه المساهمة، فإن صافي القيمة المالية صفر، وذلك بسبب أن قيمة حقوق الملاك يُفترض أن تكون مساوية لأصولها منقوصاً منها الالتزامات. ويقل وضوح الموقف بالنسبة لشركات أخرى.

13-87 سوف يتم حساب صافي القيمة المالية للشركات، في نظام الحسابات القومية، تماماً بنفس الطريقة كما في القطاعات الأخرى، كإجمالي كافة الأصول منقوصاً منها كافة الالتزامات. وبهذا العمل، فإن قيمة الأسهم و صافي القيمة المالية الأخرى هي التزامات للشركات، متضمنة في قيم الالتزامات. ويتم تضمين الأسهم وفقاً لسعرهم السوقي في تاريخ الميزانية العمومية. وهكذا، على الرغم من أن الشركة مملوكة بالكامل من قبل المساهمين إجمالاً، فيُرى الحصول على صافي القيمة المالية (والذي ربما يكون إيجابياً أو سلبياً) بالإضافة غلى صافي حقوق ملكية المساهمين.

13-88 يحسب تقييم بديل مشابه لمعالجة الشركات شبه المساهمة، صافي القيمة المالية المساهمين بطريقة تكون فيها صافي القيمة المالية صفر.ويسمى تقييم حقوق ملكية المساهمين هذا، بودائع مصرفية خاصة ويتم حسابه كإجمالي أصولها منقوصاً منها إجمالي الخصوم فيما عدا الأسهم.

13-89 وتحدث قيمة غير صفرية للودائع المصرفية الخاصة من خلال عدد من العوامل. إحدى الأسباب هو وجود "الأصول" التي لم يتم اعتمادها كما في نظام الحسابات القومية مثل أصول التسويق والاسم التجاري. وسبب آخر هو أن الفكرة الموجودة في نظام الحسابات القومية وهي قيمة بعض الأصول المالية، مثل السندات طويلة الأجل والديون المتعسرة، ربما لا تتصادف في تاريخ معين مع نظرية القيمة العادلة. وربما يُتاح جزء أو تلك البنود أو جميعها من الميزانية العمومية للشركة وربما تكون مفيدة لمقارنة مجموعها مع المبلغ المُشتق مثل الفرق بين صافي القيمة المالية وقيمة حقوق المالك. (وبالفعل، فربما تكون تلك الطريقة هي إحدى طرق تقييم الأسهم بالنسبة للأسهم غير المدرجة). وعلاوةً على ذلك، فإن القيمة السوقية للأسهم تعكس رأي السوق حول تدفقات الدخل والتي قد تتذبذب بحساسية أكثر من القيمة الأساسية للشركة.

13-90 تشمل الودائع المصرفية الخاصة، التراكم عبر الزمن لأرباح واستثمارات مُرحلة. وفور إضافة التحويلات الجارية المرتقب قبضها والمضافة لدخل المتعهد والتحويلات الجارية مستحقة الدفع (وتسوية استحقاقات المعاش) يتم خصمها، وما تبقى يكون متاحاً للتوزيع في شكل أرباح. أما الأرباح المُرحلة هي مبلغ دخل الشركة المتاح للتوزيع كأرباح لم يتم توزيعها. وقد يكون هذا المبلغ سلبياً أحياناً، مُمثلاً سحب من الودائع الخاصة. وتُعالج نسبة الأرباح المُرحلة في حالة المشاريع الاستثمارية المباشرة على أنها أرباح يُعاد استثمارها، وتعتمد النسبة على حجم الاستثمار المباشر لمالك الشركة. ويتم تسجيل تلك الأرباح في الحساب المالي كما يتم إعادة استثمارها في الشركة وفي صورة جزء من الودائع المالية الخاصة في تلك المرحلة.

13-91 قد يتم من وقت لآخر تخصيص بعض الودائع المالية الخاصة (للسحب من) إما الاحتياطيات العامة أو الخاصة. وربما تزداد بتلقيح رأس المال من قبل المالك أو من خلال استلام المنح الاستثمارية.

5. البنود التذكيرية

13-92 إضافةً إلى البنود التذكيرية فيما يتعلق بالقروض المتعسرة، فإن نظام الحسابات القومية يخصص اثنين من البنود التذكيرية للميزانيات العمومية كي لا تعرض البنود منفصلة كما في الأصول في الهيكل المركزي، والتي تكون فائدة تحليلية مخصصة لقطاعات مؤسسية هامة. وهاتين الاثنتين هما سلع استهلاكية معمرة، وكذلك استثمار أجنبي مباشر.

السلع الاستهلاكية المعمرة

13-93 تقتني الأسر المعيشية سلعاً مُعمرة مثل السيارات والسلع الكهربائية. ومع ذلك، لا يتم معالجتها كي يتم استخدامها في عملية الإنتاج بسبب خدمات الأسر المعيشية. وبناء عليه، فهم لا يشكلون أصولاً ثابتة ولا يتم عرضها كما في الميزانية العمومية. ومع ذلك، فمن المفيد الحصول على بيانات حول تلك السلع وكذلك فإن السلع المعمرة يتم تضمينها في الميزانيات العمومية على أنها بنود تذكيرية. ولا يتم تقييم أسهم السلع المعمرة المملوكة من قبل الأسر المعيشية، وفقاً لأسعار الحالية، ويكون كلا من إجمالي وصافي الإهلاك المتراكم مكافئاً لاستهلاك رأس المال الثابت. ينبغي أن تكون القيم الموضحة على أنها بنود تذكيرية في الميزانية العمومية، خالصة من تلك المصاريف المتراكمة.

13-94 يمكن استخدام السلع المعمرة المملوكة لأصحاب المنشآت الفردية للإنتاج، جزئياً من قبل المنشاة، مما يمكن استخدامها جزئياً كذلك من قبل أعضاء الأسر المعيشية للاستهلاك الختامي. وينبغي أن تعكس القيم الموضحة في الميزانية العمومية للمنشأة، نسبة الاستخدام المنسوبة إلى المنشأة وربما لا يكون ذلك معروفاً بشكل دائم في الممارسة.

الاستثمارات الأجنبية المباشرة

13-95 توضح الاستثمارات الأجنبية المباشرة فقط كما تُوضح تدفقاتها في الحساب المالي لذلك فمن الممتع أن تملك بنوداً مشابهة في الميزانية العمومية، توضح الأوراق المالية للأصول والخصوم المستثمرة في الدولة من قبل غير المقيمين والمستثمرة خارج البلاد من قبل المقيمين. وربما تمتلك معظم القطاعات استثمارات خارجية؛ ويجوز فقط الشركات المالية وغير المالية (باستثناء المؤسسات داخلها التي لا تهدف للربح) أن تستقبل استثمارات من خارج البلاد .

الفصل الرابع عشر: جداول العرض والاستخدام و الحساب الخارجي للسلع و الخدمات

أ مقدمة

1-14 أُعيد تصنيف واستخدام تسلسل الحسابات كما تم وصفه في الفصول من السادس إلى الثالث عشر لاستخدام أو حيازة الأصول عند التصرف في الأصول، أو عند تحمل المسئولية، لحيازة أصول أخرى، أو البدء في استهلاك أكبر مما يسمح به الدخل الحالي. هناك رأي آخر يُركز بشكل أقل على الدخل وبشكل أكبر على عمليات الإنتاج والاستهلاك. من أين تأتي المنتجات وكيف تُستخدم؟

يركز الفصل الحالي على مجال المحاسبة. حيث أنه يحتوي على وصف لميزانية الإنتاج و تعميمها على حساب كافة البضائع و الخدمات، وكذلك الفوائد النظرية والعملية لهذه المحاسبات.

كما يظهر كيف أن جداول العرض والاستخدام يمكن تجميعها كما أنها توفر رابطاً لجداول المدخلات والمخرجات، التي أشير إليها بالتفصيل في الفصل الثامن والعشرين.

2-14 تجد في هذا الفصل، وغيره طُرق "ميزانية الإنتاج" و "الإنتاج المتدفق" بدلاً من "الميزانية السلعية" و طريقة التدفق السلعي" مما يعكس استخداماً أكثر تطوراً لكلمة "منتج" بدلاً من كلمة "السلع". غير أن التغيير في المصطلحات لا يشير إلى تغيير في المنهج.

3-14 تُعد جداول العرض والاستخدام أداة فعّالة والتي تستخدم في مقارنة و إيضاح البيانات التي يتم الحصول عليها من المصادر المختلفة كما أنها تعزز ترابط نظام المعلومات الاقتصادية. تتيح تلك الجداول تحليلاً للأسواق و الصناعات المختلفة ، كما أنها تسمح بدراسة "الإنتاجية" في هذا المستوى من التفكك.

1 – ميزانيات الإنتاج

4-14 لابُد و أن تُتوفر أيضاً كمية من منتج متاح للاستخدام داخل الاقتصاد عن طريق الإنتاج القومي أو عن طريق الاستيراد. ينبغي أن يتم استخدام نفس الكمية من المنتج الذي يدخل الاقتصاد في فترة محاسبية الاستهلاك الوسيط ، الاستهلاك النهائي، تكوين رأس المال (بما في ذلك التغيرات في حجم المخزونات) أو الصادرات.

يمكن جمع هذين البيانات ليشكلا بيان ميزانية الإنتاج:
الإنتاج + الواردات = الاستهلاك الوسيط + الاستهلاك النهائي + تكوين رأس المال + الصادرات.

5-14 تُطبق القوانين الواردة في الفصل الثالث بما في ذلك قوانين وقت التسجيل المحاسبي وقوانين التقييم من الفصل السادس وغيره على كافة الإدخالات في هذه المطابقة.
نظراً لأنه يتم تقييم المنتجات غالباً على أساس أسعار البائعين، باستثناء الإنتاج بالأسعار الأساسية، من الضروري إضافة هوامش التجارة و النقل، و الضرائب على المنتجات الأقل دعماً على المنتجات إلى الطرف الأيسر أو (جانب العرض) من المطابقة، كي يصبح الطرفان معبراً عنهما في أسعار البائعين.

لذا يُعتبر الترابط الأكثر لميزانية الإنتاج لأي منتج هو جملة الناتج بالأسعار الأساسية بالإضافة إلى الواردات و هوامش النقل والتجارة و الضرائب المفروضة على المنتجات الأقل دعماً على المنتجات والذي يساوي لإجمالي الاستهلاك الوسيط ، الاستهلاك النهائي ، تكوين رأس المال، تم التعبير عن الكل بأسعار البائعين بالإضافة إلى الصادرات.
وتعد معاملة الهوامش والضرائب أمراً معقداً وتم شرحها بالتفصيل في الجزء ب.
يتطلب التقييم المُطبق على الواردات والصادرات عنايةً خاصة وقد تم وصفه في الأجزاء ب و جـ فيما يلي.

6-14 إن ميزانية الإنتاج أداة قوية للمصرف عندما يتم التوضيح بمثال. و تحديداً فإن إنتاج منتجات التبغ ، السجائر بالدرجة الأولى، مقاس بشكل جيد على عكس استهلاك السجائر، و ذلك لإحجام من يتم سؤاله عن الكشف عما يتم إنفاقه عليها من الميزانية العائلية عند إجراء المسح.
نفترض أن الإنتاج والواردات والصادرات تم حسابها كما ينبغي ثم أمكن بعد ذلك استخدام المطابقة لاستنتاج بيانات من كمية الاستهلاك والذي يكون ثابتاً مع العناصر الأخرى في المطابقة. يمكن للمصرَّف (برنامج تجميع البيانات) بعد ذلك أن يتخذ قراراً ليتوصل إلى الميزانية عن طريق ضبط العناصر كما يلزم.

7-14 دائما لا يكون الاستهلاك النهائي هو العنصر الأضعف للمطابقة. في بعض الحالات ، يمكن الاعتماد على بيانات الاستهلاك أكثر من بيانات الإنتاج. على سبيل المثال ، في حالة خدمات سيارة الأجرة حيث أن الكثير منها لا يحصل على الوقود اللازم لسيرها بشكل منتظم أو بطريقة عشوائية ، فإن تقدير ما تنفقه الأسر على استخدام سيارات الأجرة ربما يفيد في تحسين تقديرات إنتاج الوقود لتشمل مجالات الاقتصاد الغير مُراقب.

8-14 حتى بالنسبة للعناصر التي لا يُعد النشاط أمراً هاماً فيها، يمكن أن تصبح ميزانية الإنتاج ذات فائدة فيها.
يُعد تصنيع الطائرات من العمليات التي تتطلب وقتاً طويلاً. يمكن حساب قدر التقدم في مثل هذا العمل إما عن طريق المبلغ التي يطالب بها المُصنّع لإتمام عملية التصنيع أو المبالغ التي سيدفعها المشتري

المحتمل عند الشراء عن طريق وسائل الدفعات المرحلية. يلزم أن تتم إعادة توافق مصدري البيانات مع التعديلات الموجودة في المحاسبات المالية للمدينين أو الدائنين كلما اقتضت الضرورة ذلك.

2 – الحساب الخارجي للسلع والخدمات

9-14 في حالة تجهيز ميزانية الإنتاج لكافة السلع والخدمات في الاقتصاد (سواء بشكل فردي أو في مجموعات من المنتجات) وتم تجميع ذلك، وتم تجميع ذلك، فإن إجمالي الإنتاج ، الواردات ، الاستهلاك الوسيط، تكوين رأس المال والصادرات ينبغي أن يكون مساوياً للعناصر المقابلة الموضحة في تسلسل المحاسبات الذي تم شرحه بالتفصيل في الفصول السابقة.

3.

تمثل خدمات النقل والتجارة المدمجة ضمن هوامش الربح المنتجات التي يمكن رؤيتها عند استخدامها في الاستهلاك الوسيط و الاستهلاك النهائي و تكوين رأس المال. يمكن تضمين الحقيقة القائلة بقيمة الهوامش مع السلع التي لا تتناقض مع المطابقة.

و من ثمّ فإنه عند تجميع ميزانيات الإنتاج عبر كافة السلع والخدمات ، ينبغي تضمين هوامش الربح هذه وليس هناك ما يقتضي توضيحها منفردة.

10-14 حيث أن أشكال الإنتاج والاستهلاك الوسيط تتناسب مع مدخلات الإنتاج والاستهلاك الوسيط في حساب الإنتاج ، فإن المطابقة الحسابية لإجمالي كافة ميزانيات الإنتاج يمكن إعادة صياغته ليصبح الشكل كالتالي:

حساب السلع والخدمات التي تقرأ:

الناتج – الاستهلاك الوسيط + الضرائب المفروضة على المنتجات – الدعم على المنتجات = الاستهلاك النهائي + تكوين رأس المال + الصادرات – الواردات.

وكما تم شرحه بالتفصيل في الفصل السادس، الطرف الأيسر من المعادلة أن الجانب الأيسر من المطابقة يساوي الناتج الإجمالي المحلي GDP بأسعار السوق. ومن ثم فإن الطرف الأيمن سيصبح مساوياً للناتج الإجمالي المحلي ويسمى ذلك غالباً ب "طريقة الإنفاق" . في المقابل ، يُسمى التعريف الذي يتضح من الطرف الأيسر للمطابقة ب " طريقة الإنتاج" للناتج الإجمالي المحلي.

11-14 تعتبر محاسبة السلع والخدمات واحداً من أهم المطابقات إن لم يكن أهمها في نظام الحسابات القومية SNA . فهي تجسد الفكرة أن الناتج من داخل حدود الإنتاج ، بالإضافة إلى الواردات لابد وأن يتم حسابه بالنسبة لواحد من اثنين من نشاطيّ نظام الحسابات القومية، استهلاك السلع والخدمات اجتماعهما. بدون حساب السلع والخدمات، فإن جدول العرض والاستخدام لن يكون مفهوماً و سيستهلك كافة المنتجات الممكنة في الاقتصاد.

يمكن النظر لتتابع الحسابات كأنه مبنى حول حساب السلع والخدمات عن طريق إضافة معاملات تتعلق بتكوين ، توزيع ، إعادة توزيع الدخل والادخار. عند تجميع كل هذه المعاملات خلال كافة القطاعات وفي باقي أنحاء العالم، سنجد أن إجمالي المصادر مساوياً لإجمالي الاستخدام. في حالة دمجهما خارج تسلسل الحسابات ، يمكن ترك حسابات السلع و الخدمات.

12-14 كل صف من جداول العرض والاستخدام عبارة عن تذكير بالمطابقة الأساسية للسلع والخدمات.

جداول العرض والاستخدام

13-14 يمكن عمل جداول الميزانيات عند وجود مجموعة كاملة ميزانيات الإنتاج. وتوجد جداول العرض والاستخدام في أزواج بتقييم عام و بشيء من التفصيل على حسب المنتجات الموضحة. الشكل الشائع من جداول العرض والاستخدام يُعد أكثر أشكال جداول العرض والاستخدام شيوعاً هي تلك الموضوعة بأسعار المشترين.

يحتوي جدول الاستخدام بأسعار المشترين على مجموعة من ميزانيات الإنتاج التي تغطي كافة المنتجات المحتمل تواجدها في الاقتصاد مرتبة على شكل مصفوفة مستطيلة مع المنتجات التي تم تسعيرها على حسب أسعار المشترين التي تظهر في الصفوف والأعمدة موضحة طبيعة المنتجات بالنسبة للأشكال المختلفة من الاستخدامات. يحتوي جدول العرض بأسعار المشترين على مصفوفة مستطيلة مع الصفوف الموازية للعرض من الإنتاج المحلي الذي تم تسعيره بالأسعار الأساسية إضافة إلى الأعمدة التي توضح الواردات والتعديلات على الأسعار اللازمة للحصول على العرض الكلي لكل (مجموعة من) المنتج / المنتجات التي تم تسعيرها بأسعار الشراء.

14-14 وقد شرح الجزءان ب ، جـ جداول العرض والاستخدام على التوالي.

15-14 تعد جداول العرض والاستخدام الخطوة الرئيسية الأولى في تجهيز جداول الإدخالات والمخرجات كما تم شرحه في الفصل 28 ، بيد أنها لها استخدامات هامة بمفردها، سواء عند تحليلهما أو عند استخدامهما كأدوات لمراقبة الجودة. عند بداية تجهيز جداول العرض والاستخدام لا يبدو عليها التوازن، إلى أن يتم وضعهما في الموازنة، فإن الناتج المحلي الإجمالي الذي تم حسابه بطريقة حساب الإنتاج سيختلف عن طريقة قياس الإنفاق على الناتج المحلي الإجمالي. توفر جداول العرض والاستخدام وحدها إطار دقيق يزيل التناقضات في تدفق السلع والخدمات التي تم حسابها من خلال الاقتصاد للتأكد من القياسات البديلة للناتج المحلي الإجمالي والتي تُعطي نفس القيمة.

16-14 مازلت بعض الدول ذات الأنظمة الإحصائية الأقل تطوراً تجد صعوبة في استنباط شرح مفصل لحجم لإنفاق في الاستهلاك المنزلي من المصادر الرئيسية على أساس منتظم. أي شرح أو تفسير سيكون حتماً من داخل مجموعة جداول العرض والاستخدام. وهناك فائدة من ذلك ألا وهي التوزيع المناسب للنفقات على مجموعات الإنتاج المختلفة التي يمكن مقارنتها مع الأوزان المستخدمة في مؤشر أسعار المستهلك CPI كوسائل لفحص كلاً من أوزان أسعار المستهلك وجداول العرض والاستخدام لضمان صحتها وثباتها.

4 – حجم الصناعة

17-14 من الممكن نظرياً جمع مجموعة من جداول العرض والاستخدام مع الاستهلاك الوسيط ومعاملتها في الإجمالي فقط، مع استخدام جدول يُظهر مدى استخدام كل منتج ولكن دون إضافة تفاصيل. يوجد بأي عرض قيمة صغيرة سواء كانت أداة تجميع أو تحيل، ولكن من الإعداد السابق لجداول العرض والاستخدام وجداول الإدخالات والمخرجات وما بعد ذلك ، يتم تقديم مزيد من التفصيل لربط المنتجات المستخدمة في الاقتصاد بالوحدات المنتجة لها. تفرض أبسط الحالات والتي يتم شرحها غالباً في الكتب الدراسية أنه من الممكن تكوين علاقة واحد لواحد (علاقة فردية) بين المنتجات ووحدات الإنتاج. إضافة إلى أن هذا هو دافع لتسمية التأسيس كوحدة تنتج نوع واحد من المنتجات. غير أنه لا يوجد هناك سبب منطقي لأن تكون العلاقة علاقة فردية و العديد من الدول تستخدم المصفوفات الآن في حين أنه قد تم تمييز العديد من المنتجات أكثر من تمييز الوحدات المنتجة لها. وأهم الأسباب التي تسببت في حدوث ذلك أن معظم وحدات الإنتاج تنتج تشكيلة واسعة من المنتجات، على سبيل المثال، مصنعي لباس القدم ربما يصنعون الصنادل، الأحذية الرياضية، أحذية موحدة، أو أحذية على الموضة، ولن يكون من الممكن أو الهام إنشاء إطار لكل نوع من أنواع لباس القدم.

18-14 عند تحديد مجموعة من وحدات الإنتاج ، تمتد مصفوفة العرض لتظهر بدقة أي المنتجات من المجموعات المنتجة توفر التجهيزات، كما تمتد مصفوفة الاستخدام لتظهر متوسط الطلب على كل من هذه المجموعات لوحدات الإنتاج. إضافة إلى أن المعلومات الإضافية التي تتعلق بوحدات الإنتاج مضافة أسفل الاستهلاك الوسيط كي تصبح الأعمدة موافقة لوحدات الإنتاج تحتوي على عناصر القيمة المضافة كذلك للنتاج الكلي. بمعنى آخر، المطابقة " الاستهلاك الوسيط + القيمة المضافة = الناتج" واضحة لكل مجموعة من وحدات الإنتاج (الصناعة) إضافة إلى أن الإجمالي القائم على الإنتاج سيكون متساوياً. كما يمكن أيضاً إضافة المزيد من المعلومات كتلك المتعلقة بتكوين رأس المال وعدد العاملين وقد نوقشت تلك الإضافات في الجزء د.

5 النموذج العددي

19-14 تم توضيح الجداول المبينة لجداول العرض والاستخدام في الجزء هـ مضاف إليها نص يشرحها. تحتوي تلك الجداول على كافة المميزات التي تم شرحها في هذا الفصل ولكن عند مستوى متقدم من التوحيد حيث أنها لأهداف توضيحية فقط. إضافةً إلى أن بعض الاستنتاجات من هذه الجداول توجد ضمن النص لتوضيح المميزات التي تم شرحها.

ب. جدول العرض

20-14 يعد الجزء الرئيسي من مصفوفة الإنتاج هو مصفوفة المنتجات (أو مصفوفة السلع) وفق إنتاجها والتي تظهر أية صناعة توفر أو "تصنع" المنتج. ولذلك فقد شاعت تسميتها أحياناً ب "مصفوفة الصنع".

1 – المنتجات و الوحدات المنتجة

21-14 حيث أنه من الممكن تصنيف جدول العرض باستخدام المؤسسات المنتجة كجر الأساس، من الأكثر شيوعاً ومن المفضل العمل مع المؤسسات. وكما تمت الإشارة إليه في المقدمة وكما أشرنا في المقدمة، فإن فكرة المؤسسة كوحدة إنتاج حينما يتم إنتاج نوع واحد من المنتجات قد استُنبطت من فكرة جدول الإدخالات والمخرجات حينما يكون هناك علاقة واحد لواحد بين المجموعات المختلفة للمنتجات و مجموعات والوحدات المختلفة للإنتاج. طُبقت تقريباً كافة الاتفاقيات الموضحة في الفصل الخامس عند تحديد مؤسسة بعينها ، على سياق استخدام البيانات لمصفوفة العرض؛ إضافةً إلى أنه بالرغم من يمكن استخدام البيانات على مستوى المؤسسة في سياق مؤشرات الاقتصاد، فإنها تستخدم في نظام الحسابات القومية فقط في سياق جداول العرض والاستخدام.

22-14 تُصنّف المنتجات في الأساس على حسب دليل التصنيف المركزي للمنتجات وغالباً ما تسمى المجموعات الناتجة ب "السلع" رغم أن التسمية الحديثة لها هي " المنتجات". غالباً ما يكون الأساس في تصنيف الوحدات المنتجة هو حسب التصنيف الدولي للأنشطة الصناعية ISIC وتسمى المجموعات الناتجة ب "الصناعات".

23-14 في حالة وجود نفس العدد من مجموعات الوحدات المنتجة والمنتجات، سيكون هناك إدخال كبير في خلية واحدة من العمود الذي يمثل

المنتج الرئيسي لمجموعة الوحدة المنتجة، التي يحقق فيها المنتج أكبر قدر من القيمة المضافة. إذا احتوت مجموعة الوحدات المنتجة على مؤسسات فقط، لن يكون هناك أية إدخالات في العمود، ولكن غالباً ما سيكون هناك إنتاج ثانوي يظهر كإدخالات أصغر في خلايا أخرى من نفس العمود.

24-14 عندما يكون هناك نفس العدد للوحدات المنتجة ومجموعات المنتجات، تُرتّب الصفوف والأعمدة كي تقع الإدخالات في المنتجات الأساسية في منتصف المصفوفة الناتجة.

25-14 من الناحية العملية، شاع وجود المنتجات بشكل أكبر من أنواع الوحدات المنتجة. على سبيل المثال فإن تحديد الأنواع المختلفة من المحاصيل الزراعية أهم من التمييز بين مناطق زراعة أي من الأنواع المحتمل وجودها من المحصول. ولذلك، فإنه يمكن أن يصبح جدول العرض (مصفوفة الصنع) متعامداً مع الصفوف أكثر من الأعمدة كي يؤدي تجميع الصفوف للمنتجات المشابهة إلى تكوين مصفوفة مربعة.

26-14 كلما زاد التفصيل عن منتج كلما كانت هناك إدخالات منتشرة حول إدخالات المنتجات الرئيسية، على سبيل المثال ، عندما تنتج مزرعة أكثر من محصول واحد أو ينتج مصنع الماكينات أنواعاً مختلفة من الماكينات. عند مستوى من التفصيل مثل "المنتج الزراعي" و "الماكينات" ستُدمج هذه العناصر الغير قطرية في عنصر قطري واحد.

27-14 بيد أنه كما في المنتجات المشابهة ، تقدم العديد من المؤسسات خدمات البيع بالتجزئة وبالجملة ، و بعض خدمات النقل وبعض التفسير ، والهدف من الأخير منها للاستخدام الشخصي كتكوين رأس المال.

2 . قوانين المحاسبة

28-14 طُبقت كافة القوانين التي تتعلق بوقت التسجيل ، وإعادة التوجيه وتجزئة المعاملات التي شُرحت في الفصل الثالث على الإدخالات في جداول العرض والاستخدام.

29-14 على الرغم من أن جداول العرض والاستخدام لا تُسجل الدخل المتدفق من الممتلكات، إلا أن الخدمات المالية المرتبطة بدفع الفوائد وحيازة/التخلص من الأصول والالتزامات المالية، مسجلة فيها. يشرح الفصل السابع عشر بالتفصيل أنواع الخدمات المالية المتدفقة المرتبطة بالمعاملات في الأصول المالية و الدخل المتدفق من الممتلكات.

30-14 تم شرح أُعيد توجيه التدفقات المرتبطة بهوامش الربح بأقل مما ينبغي.

3 . الإنتاج

31-14 تعد مبادئ تسجيل الناتج في جداول العرض والاستخدام هي نفس مبادئ التسجيل في حساب الإنتاج، كما تم شرحه في الفصل السادس. ينبغي التأكيد على أن كافة المفاهيم والتعريفات الواردة لنظام الحسابات القومية التي شُرحت في الفصول السابقة والتي تصف تسلسل الحسابات تطبق بالتساوي وبدقة على جداول العرض والاستخدام وجداول الإدخالات والمخرجات. يكمن الاختلاف الوحيد في طريقة عرض الحسابات، وليس في الأساسيات الجوهرية لنظام الحسابات القومية.

32-14 كما لاحظت في الجزء التمهيدي من هذا الفصل، أن الوحدات المنتجة الموضوعة في جداول العرض والاستخدام بالنظر للتصنيف الصناعي كالتصنيف الدولي للأنشطة الصناعية ISIC . بيد أنه ربما يكون من المفيد عند تمييز أي من الوحدات المنتجة تسويقي أو غير تسويقي. يمكن تطبيق ذلك بوجه عام أو على المجموعات التي يغلب وجود الإنتاج بشكل كبير على كل من الأساسين ، على سبيل المثال خدمات الصحة والتعليم. وبالمثل، ربما يحتل الإنتاج على النفقة الشخصية أهمية خاصة ويمكن تمييزه عن طريق كالتصنيف الدولي للأنشطة الصناعية ISIC .

الجدول 14 – 1 نموذج مختصر من جزء الإنتاج لجدول العرض

33-14 بوجه عام، عند مراعاة التوجيه الموضح في الفصليْن الرابع والخامس عن النشاطات التابعة، لن يتم التعامل معها على أنها سبب للمنتجات التي تم تسجيلها كناتج في الحسابات. يستثنى من ذلك عندما تستخدم بعض المنتجات في الاستخدام الشخصي المكمل و عند إلحاقها بوحدة أخرى.

34-14 هناك استثناء آخر هو عندما يكون من المناسب معاملة الوحدة التي تنتج المنتجات المكملة كمؤسسة منفصلة، على سبيل المثال باعتبار موقعها الجغرافي عندما يمكن اعتبارها مصدراً من مصادر العمل الهام.

الجملة	الإنتاج الغير تسويقي	الإنتاج للاستخدام الشخصي النهائي	إنتاج السوق	
87	0	9	78	منتجات الزراعة والأشجار والصيد (صفر)
195	0	0	195	المعادن والمواد الخام والكهرباء والغاز والمياه (1)
1 714	0	7	1707	الصناعة (2 – 4)
244	0	31	213	البناء (5)
233	0	0	233	التجارة، الإسكان ، الطعام والشراب ، خدمات النقل (6)
164	0	0	146	المالية والتأمين (7 أقل من 72 – 73)
195	0	95	100	الخدمات العقارية خدمات الإيجار والاستئجار (72 – 73)
256	0	0	256	خدمات الأعمال والإنتاج (8)
275	0	0	63	الخدمات الاجتماعية والجماهيرية (94 – 99)
91	212	5	86	خدمات أخرى (94 – 99)
168	168	0		الإدارة العامة (91)
3 604	380	147	3077	الإجمالي

35-14 مع الوضع في الاعتبار النقاش الذي دار حول الوحدات الإنتاجية ، يكون جزء الإنتاج من مصفوفة العرض هو مصفوفة صفوفها متوافقة مع مجموعات الوحدات المنتجة. تظهر الإدخالات في هذه المصفوفة قيمة ناتج كل نوع من أنواع المنتج بواسطة كل مجموعة من مجموعة من الوحدة المنتجة. إن الهدف من إنشاء المؤسسات هو تقسيم المؤسسات الإنتاجية المدمجة أفقياً ورأسياً كي يخضع كل صف وعمود لمُدخل واحد مع إدخالات قليلة غير صِفرية، والتي هي صغيرة للغاية ، في مكان آخر.
هناك المزيد من النقاش حول هذا النوع من تقسيم المؤسسات الإنتاجية في الفصل الخامس.

36-14 يوضح الفصل 14 – 1 الأعمدة 16 ، 12 ، 24 من مصفوفة العرض في الجدول 14 – 12 . يتضح في النموذج الكامل لهذه المصفوفة أن معظم الإدخالات في المصفوفة الفرعية لإنتاج السوق هي إدخالات صفرية. يتضح ذلك أيضاً في النموذج المختصر من الجدول بالنسبة للإنتاج الخاص بالاستهلاك النهائي الشخصي وللإنتاج الغير تسويقي.

4.الواردات التصنيف

37-14 حتى يتسنّى إضافة الواردات للإنتاج المحلي للوصول إلى العرض الإجمالي، ينبغي تصنيف الواردات على حسب المنتجات بطريقة تتوافق مع تلك المستخدمة في تصنيف الإنتاج المحلي. لا تتحلى هذه الطريقة بالدقة المطلوبة، حيث أن الواردات (والصادرات) ليست مقسمة على حسب دليل التصنيف المركزي للمنتجات، ولكنها مقسمة تبعاً لنظام المنسق لتصنيف وترميز السلع HS أو التصنيف القياسي للتجارة الدولية SITC . يمكن أن يصبح إيجاد المستوى المناسب من تجميع البيانات عن التجارة ، بحيث يكون متوافقاً مع الإنتاج المحلي ، أحد العوامل التي يمكن من خلالها تحديد قدر التفصيل الذي يمكن تطبيقه على جداول العرض والاستخدام.

البضائع قيد التجهيز

38-14 كانت النظرة التقليدية لجدول الإدخالات والمخرجات أو جدول العرض والاستخدام على أنه يصف العملية الطبيعية أو التقنية للإنتاج. وقد كان الهدف هو إظهار المنتجات التي دُمجت، وفي أي جز اتحدت، لتصنيع المنتج. وكانت إحدى نتائج هذه النظرة، في وجود فكرة المؤسسات، هي أنه عندما تكون المؤسسة التي تخضع لها الشركة مسئولة عن صنع الصلب (مثلاً) وكانت مؤسسة أخرى مسئولة عن تصنيع منتجات الصلب ، يظهر الصلب على أنه قد نُقِل (أو بيعَ) للمؤسسة الثانية. وهذا يعني أن المستهلك النهائي (المشتري) لمنتجات الصلب قد اشتراها بالكامل من المؤسسة الثانية وأن حساب

الإنتاج قد أظهر قيمة الصلب ضمن المدخلات الوسيطة والإنتاج. وقد استخدمت طريقة مشابهة للبضائع المرسلة للخارج لتجهيزها ولكن بعد ذلك تعود للاقتصاد الأصلي لها.

39-14 فيما يخص نظام الحسابات القومية SNA ، وصلت هذه الطريقة إلى إلحاق تغيير لملكية السلع المنقولة وحدة منتجة إلى أخرى. أما بالنسبة للواردات والصادرات، لن يصبح ذلك مناسباً على الإطلاق وخاصة في حالة البضائع المرسلة للخارج لتجهيزها لضمان استمرارية نظام الحسابات القومية، المعاملات المالية ، التي لا تأخذ مكاناً والتي ينبغي إلحاقها لتتوافق مع التغير المدخل على ملكية البضائع. وفي الواقع، بالرغم من أن الوحدة التي تقوم بتجهيز المنتجات تفترض عدم حدوث مشكلات تتعلق بالتسويق النهائي للمنتجات، إلا أن الخطر يظل مع المالك الشرعي لهذه المنتجات.لن تكون الوحدة التي تقوم بتجهيز البضائع مهددة (كما أنها لن تستفيد من) أي تغيرات مفاجئة في الأسعار سواء في المكونات أو في المنتج النهائي. أما العبء الوحيد الذي تتحمله وحدة تجهيز البضائع مقصور على الالتزام التعاقدي بأقل التكاليف. وتصبح قيمة الإنتاج هي الأجر المتفق عليه نظير التجهيز. أما عند حدوث أي تغير آخر في قيمة البضائع وخدمات التجهيز، على سبيل المثال التغير الحادث نتيجة مكاسب أو خسائر الحيازة أو عند اندماج البحث والتطوير أو لفوائد تسويق الأصول التي تُنقل إلى المالك الشرعي للمنتج. عند القيام بالتجهيز في الخارج، فإن الصادرات من الدولة التي يتم فيها التجهيز ستشمل فقط مصاريف التجهيز

40-14 مع تزايد أهمية التعهد في ظل عولمة الأسواق، فقد ظهر اهتمام كبير لمعرفة أين تنشأ عائدات ذلك على العمل ومدى تراكم فائض التشغيل عند الوحدة القائمة على التجهيز وعند الوحدة التي تتعاقد على التجهيز.

41-14 يختلف نموذج المدخلات للمؤسسة القائمة على تجهيز السلع نيابةً عن وحدة أخرى اختلافاً تاماً عن نموذج المدخلات عندما تصنع المؤسسة سلع مشابهة على حسابها الخاص. يمكن الحصول على توضيح بسيط بالإشارة إلى النفط الخام. أما بالنسبة للمؤسسة التي تقوم بالتجهيز على نفقتها الخاص يوجد لديها استهلاك وسيط من النفط الخام وإنتاج من منتجات النفط المكرر؛ تمتلك الوحدة القائمة على التجهيز نيابة عن وحدة أخرى كافة المدخلات و تستخدم نفس النوع من رأس المال الثابت ولكنها لا تظهر النفط الخام ولا المنتجات المكررة في حساب إنتاجها. بالنسبة للكميات الأخرى من النفط الخام التي تم تجهيزها، فقد القيمة المضافة و ستصبح المدخلات الأخرى مماثلة لها و عند القيام بالتجهيز لغير المقيم، فإن الواردات، يستثنى من الواردات النفط الخام و سيتثنى من الصادرات مصاريف التجهيز. كنتيجة لذلك، لن تتأثر الميزانية الخارجية بهذا التجهيز. ولكن ستؤثر نتيجة تسجيل التجهيز فقط بدلاً من القيمة الكاملة للبضائع، بيد أن التأثير على نسبة الواردات والصادرات على الناتج الإجمالي المحلي GDP وستعطي صورة أكثر واقعية إلى الحد الذي يظهر أي من الموارد المالية المحلية يلزم لتوفير الواردات أو الاستفادة من الصادرات.

42-14 هناك نتائج أخرى تنتظر التجهيز من خلال المنتجين المحليين. يوجد المزيد من التفصيل في الفصل السادس حول ما إذا كان من المفروض تسجيل النقل من مؤسسة إلى مؤسسة أخرى في نفس المؤسسة الإنتاجية.

43-14 يؤدي تقدير البضائع التي يتم تجهيزها عن طريق نفقات التجهيز بالإضافة إلى تقديرها عن طريق القيمة الكلية للتغيرات على البضائع التي تم تجهيزها ، قيمة مُعامِلات المدخلات/المخرجات. فهم لا يمثلن الهياكل التكنولوجية للعملية الصناعية على الإطلاق بل يمثلن العملية الاقتصادية.
ربما لا ينتج تغيير المُعاملات من التغيرات في التكنولوجيا ولكن هذه التغيرات هي نتيجة التغيرات في تقسيم البترول (في هذه الحالة) الذي تم تكريره من الحساب الخاص وبالنيابة عن وحدة أخرى. تم توفير المزيد من التفصيل الموسع حول معاملة البضائع التي يتم تجهيزها بالخارج (وما يشبه ذلك ولكن هناك حالة مستقلة في البضائع التجارية) في الفصل 26 ولكن نتائج جداول العرض والاستخدام وجداول المدخلات والمخرجات هامة إلى حد كبير وتغير العديد من التصورات حول المعلومات التي تحملها هذه الجداول.

44-14 لا يوضح تفسير مُعاملات جداول المدخلات والمخرجات على أنها تمثل الهيكل التكنولوجي للصناعة دور العوامل الأخرى، مثل ما إذا كان رأس المال الثابت مؤجراً أو مملوكاً ، كما أن ذلك لا يوضح النشاطات الإضافية أو نتائج الجداول المتزنة إحصائياً. مازالت هذه العوامل تلعب دوراً كبيراً في تحديد معاملات المدخلات والمخرجات، ولكن عندما تحدث معالجة (تجهيز) بشكل كبير من أطراف ثالثة، ربما يصبح ذلك أكبر عامل فردي متعلق بالتغيير في المُعاملات.

5. التقييم

45-14 كما تم شرحه في المقدمة ، كي يمكن موازنة العرض الإجمالي مع الاستخدام الإجمالي، لابد أن يتم تقييمهما بنفس الطريقة. وتعد أكثر الطرق

شيوعاً للقيام بذلك هي رفع إجمالي العرض إلى أسعار المشترين وقد شُرحت هذه الطريقة هنا. غير أن الطريقة بديلة، عن طريق خفض الاستخدام الكلي إلى الأسعار الأساسية التي تم شرحها في الجزء د مازالت قيد النقاش حول خفض الأسعار الموجودة في جداول العرض والاستخدام إلى أسعار عام آخر.

14-46 من الجيد البدء بتقليل الفجوة بين أسعار المشترين والمنتجين و الأسعار الأساسية كما تم شرحه في الفصل السادس، نظراً لتعقيد ضريبة القيمة المضافة VAT وما يشبهها من الضرائب القابلة للخصم، لتوضيح الفرق بين الثلاثة طرق التي تُسجّل بها ضريبة القيمة المضافة.

أ. ضريبة القيمة المضافة المسجلة في الفواتير هي ضريبة القيمة المضافة واجبة الدفع على مبيعات المُنتِج ؛ فتظهر منفصلة عن الفواتير التي يقدمها المُنتج للمشتري.

ب. ضريبة القيمة المضافة القابلة للخصم هي ضريبة القيمة المضافة على مشتريّ البضائع أو الخدمات المُعدّة للاستهلاك الوسيط، أو تكوين رأس المال الثابت الإجمالي أو لإعادة البيع التي يُسمح لأي منتِج بخصمها من الالتزام بدفع ضريبة القيمة المضافة على حسب ضريبة القيمة المضافة المسجلة في الفواتير لعملائه.

ج. ضريبة القيمة المضافة الغير قابلة للخصم هي ضريبة القيمة المضافة واجبة الدفع من قِبل المشتري والتي لا يمكن خصمها من الالتزام بدفع ضريبة القيمة المضافة، حين وجودها.

14-47 مع الوضع في الاعتبار طرق تسجيل ضريبة القيمة المضافة (الثلاثة طرق المذكورة في البند السابق) ، يتم التعبير عن أسس التسعير في نظام الحسابات القومية SNA كما يلي:

أ. سعر المشتري وهو المبلغ الذي يدفعه المشتري، باستثناء أية ضريبة قابلة للخصم سواء كانت الضريبة على القيمة المضافة أو أية ضريبة أخرى، كي يتمكن من استلام المنتج من وحدة الإنتاج أو من الحصول على خدمة ما في الزمان والمكان حسب رغبة المشتري. يشمل سعر المشتري لسلعةٍ ما مصاريف النقل التي يدفعها المشتري بشكلٍ منفصل لاستلام السلعة في المكان والزمان المطلوب؛

ب. سعر المشتري هو المبلغ الذي يتلقاه المنتج من المشتري، لوحدة إنتاج نظير حصوله على وحدة من سلعة أو خدمة تم تقديمها كمنتج، ويُطرَح من هذا المبلغ الضريبة على القيمة المضافة VAT ، أو ما يشبهها من الضرائب القابلة للخصم، بحيث تكون مسجلة في فواتير المشتري. يستثنى من ذلك أية مصاريف للنقل تحملها المنتج ؛

ج. السعر الأساسي هو المبلغ المستحق للمنتِج من المشتري نظير حصوله على وحدة من سلعة أو خدمة تم تقديمها كمنتج، ويُطرَح من هذا المبلغ أية ضريبة واجبة الدفع بالإضافة إلى أي نوع من أنواع الدعم المستحق على هذه السلعة عند إنتاجها أو بيعها. يستثنى من ذلك أية مصاريف للنقل قام المنتج بتسجيلها منفصلة في الفواتير.

14-48 عندما لا يتم بيع منتج ما من المُنتِج مباشرةً حينما يمر هذا المنتج خلال تاجر أو أكثر من تجار الجملة أو تجار التجزئة، فمن الهام الوضع في الاعتبار هوامش الربح للتوزيع تلك التي يضيفها تجار الجملة وتجار التجزئة لتكلفة المنتج. هناك إمكانية وحيدة لمعاملة هوامش التوزيع كعنصر آخر يزيد قيمة سعر المشتري عن سعر المنتِج. هناك خيار آخر عن طريق معاملة المشتري على أنه يباشر عمليتين مختلفتين تماماً، أولهما شراء المنتج من المنتِج مباشرةً وثانيهما شراء هوامش الربح التي يشملها الشراء. يمثل جدول العرض والاستخدام بسعر المشتري العملية الأولى بينما يمثل جدول العرض والاستخدام بالسعر الأساسي.

14-49 أيا كان البديل المختار لمعاملة هوامش ربح التجارة ، يمكن ربط ثلاثة تقديرات تخطيطاً كما يلي:

أسعار الشراء
ناقص هوامش ربح البيع بالجملة أو القطاعي (هوامش ربح تجارية)
ناقص هوامش ربح مصاريف النقل المسجلة في الفواتير بشكل منفصل (هوامش النقل)،
ناقص الضريبة الغير قابلة للخصم على القيمة المضافة ،
يساوي سعر المشتري،
ناقص الضرائب المفروضة على المنتجات التي تم إنتاجها باستثناء الضريبة على القيمة المضافة المسجلة في الفواتير،
زائد الإعانات المدفوعة للمنتجات التي يتم إنتاجها،
يساوي الأسعار الأساسية.

14-50 لذا فإن الثلاثة عوامل التي ينبغي وضعها في الاعتبار عند تحويل قيم الإنتاج والواردات إلى أسعار المشتري هي:
أ – هوامش ربح التجارة،
ب – هوامش ربح النقل،
جـ - الضرائب الأقل من الإعانات الحكومية على الإنتاج المحلي.
وقد ذُكرت هذه العوامل تبعاً فيما يلي. هوامش الربح التجارية أكبر حجماً من هوامش ربح النقل ولكنها أقل من الناحية النظرية. وتعد هوامش ربح النقل من الأمور المعقدة نظراً لتعدد الطرق التي يمكن من خلالها استعادتها.

14-51 ربما تكون هوامش الربح من التجارة كبيرة بعض الشيء ويمكن تطبيقها على معظم البضائع. عند صياغة جدول العرض والاستخدام على سعر المشتري ، يلزم إضافة هوامش الربح لصفوف كل مجموعة من المنتجات.

14-52 لكي يمكن حساب استخدام أرباح تجار الجملة وتجار التجزئة، يتم إضافة عمود التعديل لجزء العرض في جداول العرض والاستخدام.يظهر هذا العمود حجم الإضافة لكل مجموعة من البضائع إلى ما الذي تطبق عليه هوامش الربح المكافئة للمدخلات السالبة للصفوف المناظرة لهوامش الربح. يتم التعامل مع المدخلات النموذجية بنفس الطريقة. يوضح الجدول 14 – 2 عمود التعديل (2) في الجدول الكامل للعرض والاستخدام 14 – 12 .

14-53 تنتُج هوامش الربح التجارية غالباً في الاقتصاد ولكن يمكن تطبيقها على الإنتاج المحلي وعلى الواردات أيضاً. من ناحية أخرى ، يمكن توفير هوامش ربح النقل من المقيمين وغير المقيمين على حد سواء. وقد نوقش هذا الجانب من هوامش النقل في الفقرات التالية.

جدول 14 – 2 مثال على المدخلات التي تم تعديلها على العرض لكي تشمل هوامش الربح من التجارة والنقل.

هوامش ربح التجارة والنقل	
2	**المنتجات الزراعية ومنتجات الغابات والصيد (0)**
2	**المعادن والمواد الخام ، الكهرباء، الغاز ، المياه (1)**
74	**التصنيع (2 – 4)**
0	**البناء (5)**
- 78	**التجارة، الإسكان، الطعام والشراب ، خدمات النقل (6)**
0	**المالية والتأمين (7 أقل من 72 – 73)**
0	**الخدمات العقارية ، خدمات الإيجار والتأجير (72 – 73)**
0	**خدمات المشاريع التجارية والإنتاج (8)**
0	**الخدمات العامة والخدمات الاجتماعية (92 – 93)**
0	**خدمات أخرى (94 – 99)**
0	**الإدارة العامة (91)**
0	**الإجمالي**

هوامش التجارة و النقل

54-14 من الجيد أن نذكر حالة مصاريف النقل الداخلي أولاً لنري كيفية وضعها في جداول العرض والاستخدام قبل الانتقال إلى هوامش النقل على الواردات.

تكلفة النقل الداخلي

55-14 كما تم شرحه في الفقرات 6 – 65 و 6 – 66 ، إذا وافق المنتِج على نقل المنتج إلى المشتري بدون مصاريف محددة ، فإن تكلفة النقل تكون ضمن السعر الأساسي. فقط إذا تسلم المشتري فاتورة واضحة بمصاريف النقل فإن هناك هامش نقل الذي هو جزء من سعر المشتري.

56-14 فرضاً كانت هناك وحدة أ تبيع منتجاً إلى وحدة ب. حتى يسهل فهم ذلك من المفترض أنهما منتجين ومصانع تفصل بينهما مسافة ما. إذا حصلت ب على المُنتَج من أ ، يكون السعر 200 . وتكلفة النقل من مصنع أ إلى ب تساوي 10 . وكان لدى أ و ب وسائل لنقل المنتج من أ إلى ب أو يمكن لكليهما اللجوء إلى طرف ثالث وليكن الطرف جـ يتولى نقل المنتج. يجب دفع عشرة بالمائة ضريبة (ليست الضريبة المضافة على القيمة) على كل من تكلفة الإنتاج وتكلفة النقل. وقد نتج اختلاف قيم التكاليف المحتملة على الثلاثة أطراف من تعدد طرق نقل المنتج من أ إلى ب كما هو موضح في الجدول 14 – 3 .

57-14 ستختلف المدخلات في مصفوفة الاستخدام اختلافاً تاماً في كل حالة من الحالات الست، حتى إذا كانت التكلفة الإجمالية على ب ثابتة في كل الحالات. فقط عندما تحصل ب على المنتج بنفسها فإن سعر المشتري للمنتج بالإضافة إلى تكاليف النقل أقل من 231 . في هذه الحالة لابد أن نفترض أن التكاليف الداخلية للحصول على المنتج 10 ، كما قلنا سابقاً ، لذلك فإن الضريبة الوحيدة واجبة الدفع على ذلك والتي هي 1 ، تعد تقليصاً للتكلفة الكلية لتسلم منتج الطرف أ على الرغم من أن سعر المشتري 220 مقارنة بأن السعر سيصبح 231 عند استخدام الطرق الأخرى لنقل المنتج.

58-14 عندما يتحمل الطرف أ أو الطرف ب مهمة النقل كنشاط إضافي، تظهر تكلفة نقل البترول والمواد الاستهلاكية الأخرى في الاستهلاك الوسيط ، أجور السائقين (أو القائمين على النقل) في بند تعويضات العاملين وسيكون هناك استنزاف رأس المال الثابت المسجل على حسب وسيلة النقل.

59-14 تظهر هذه المدخلات للطرف أ عندما يقوم بنشاط ثانوي، ولكن تكلفة هذا النشاط الثانوي تظهر كاستهلاك وسيط للنشاط الأساسي للطرف أ.

60-14 عندما يمثل الطرف جـ عميلاً للطرف أ ، سواء كان أ قد كلّف ب مباشرةً للحصول على خدمات جـ أم لا ، فإن تكلفة خدمات جـ تشكل جزءاً من الاستهلاك الوسيط ل أ . عندما يستأجر الطرف ب الطرف جـ بشكل مباشر (للقيام بالنقل) حينئذٍ تكون تكلفة الخدمة جزءاً من الاستهلاك الوسيط ل ب.

61-14 إن أسباب الاختلاف في هذه التسجيلات هو الأمر الذي يختلف عند تحول الملكية تبعاً لاختلاف الطرق. إذا وافق أ أو اضطر لأن يقوم بنقل المنتج للطرف ب، حتى إن كان ذلك مقابل مصاريف، حينئذ يحدث تحويل الملكية عند وصول المنتج إلى مصنع ب. إذا وافق ب أو اضطر لترتيب أمر التسليم لنفسه، حينئذ يقع تغير الملكية عندما يغادر المنتج مصنع أ.

رسوم النقل الدولي

62-14 تتوفر المعلومات الخاصة برسوم النقل الداخلي للمحاسبين القوميين من خلال معلومات الاستطلاع التي تم الحصول عليها من المسح الذي أُجري على المؤسسات القومية.
بالنظر للأمثلة السابقة ، يمكن أن تتوفر المعلومات من الأطراف الثلاثة أ و ب و جـ. بالنسبة للمنتجات التي تُنقل إلى المؤسسات في الخارج، لن يكون الأمر كذلك. سواء كان الطرفين أ , ب وربما الطرف جـ من غير المقيمين. الوضع الأكثر شيوعاً هو عندما تأتي المعلومات التسجيلات التي تجمعها سلطات الجمارك والتي يجب استخدامها. وعلى نحو متزايد، تم تداول بعض المنتجات دون الإشراف والتسجيل الجمركي المباشر. يطبق ذلك على الخدمات باستثناء الخدمات النادرة إلا إذا ارتبطت نفقات النقل بتسليمها.

63-14 فيما يلي نماذج للبضائع التي لم تغطيها حسابات الجمارك:

أ. تداول البضائع في منطقة جمارك واحدة تمتد عدة
ب. البضائع التي تسلم بعيداً عن المؤسسات البعيدة عن الشاطئ مثل منصات البترول ؛
ج. أنواع معينة من البضائع ، كالماس والبضائع الثمينة الأخرى عالية القيمة قليلة الحجم التي يمكن أن يحملها أي شخص.
د. السفن والطائرات ، التي بينما يصعب إخفائها من الناحية المادية، ربما يصعب تمييزها عن المركبات الأخرى التي تخص اقتصاد آخر ويمكن نقلها بسهولة عن طريق النقل الداخلي.

لذا فإنه من المناسب توضيح المنتجات الخاضعة لوثائق الجمارك بشكل منفصل عن المنتجات العالمية التي يتم تداولها تجارياً.

ينبغي أن يُقدّم توضيح منفصل أيضاً عن النقل المتعلق بالبضائع التجارية والبضائع التي يتم إرسالها للخارج لتجهيزها.

جدول 14 – 3 : مثال على تأثير مصاريف النقل على الأسعار

التعليق	سعر المشتري	هامش النقل بالإضافة إلى الضريبة على النقل	سعر المنتج	الضريبة	السعر الأساسي	نظام التسليم
النقل على أنه نشاط إضافي ل أ	231	11	231	21	210	يدفع أ كافة المصاريف ل ب وتستخدم وسائل النقل خاصتها
النقل على أنه نشاط ثانوي ل أ	231		231	20	200	يدفع أ ل ب أجرة النقل ولكنه يستخدم وسائل النقل خاصته
إنتاج جـ هو استهلاك وسيط ل أ	231	11	231	21	210	يدفع أ السعر كاملاً ولكن يستخدم جـ للنقل
إنتاج جـ هو استهلاك وسيط من إنتاج أ	220		231	20	200	يدفع أ ل ب أجرة النقل ولكنه يستخدم جـ للنقل
النقل نشاط إضافي ل ب	11		220	20	200	يحصل ب على المنتج من أ ويستخدم الأسطول الخاص به
ب تشتري منتجين أحدهما من أ مقابل 220 والآخر من جـ مقابل 11			220	20	200	ب يستخدم جـ في الحصول على المنتج من أ ثم توصيله إلى ب
			11	11		

المنتجات التي لا تشملها المستندات الجمركية

64-14 في غياب المستندات الجمركية، ينبغي الحصول على المعلومات من المسح والمصادر الأخرى ويتم تسجيل الأسعار على حسب الاتفاقيات المطبقة بالفعل. يمكن أن ينطبق التحليل السابق للبضائع التي يتم نقلها ضمن نطاق الاقتصاد القومي على النقل الدولي للبضائع أيضاً. عندما يتعهد المورّد (المصدر) بتوصيل البضائع للمستورد، ستشمل قيمة البضائع تكاليف النقل. عندما يكون المشتري (المستورد) مسئولاً عن نقل البضائع سيتثنى من قيمة (سعر) البضائع قيمة النقل وما يتعلق بها كشراء منفصل. أياً كانت الوحدات التي تتولى مسئولية النقل فإن قيمة البضائع واحدة لكل من المورد والمستورد. ويعد ذلك فرقاً هاماً عن التقييم المستخدم في إحصائيات الجمارك على السلع التجارية كما تم شرحه في الجزء التالي.

65-14 فيما يلي مثال على الجزء السابق، إذا كان أ و ب من المنشغلين بنوعين مختلفين من أنواع الاقتصاد ، حينما يتحمل الطرف أ مسئولية التسليم (والقيمة المناظرة لصادرات ب) يشمل ذلك بند النقل. أما إذا تولى الطرف ب مسئولية النقل عن أ ، حينئذٍ لن تشمل قيمة الصادرات من أ ولا قيمة الواردات من ب قيمة النقل.

66-14 إذا استُخدم الطرف جـ لتولي مسئولية النقل، فإن مكان إقامته من الأمور الهامة في تحديد قيمة إجمالي الواردات والصادرات. إذا كان محل الطرف جـ بالقرب من الطرف أ و يزوده بالخدمات، يكون ذلك اتفاق قومي (محلي) مع النظام الاقتصادي للطرف أ.
غير أن قيمة صادرات البضائع من أ ستعكس واقع أنهم لابد أن يغطوا تكلفة الخدمات الصادرة التي تم شرائها من جـ. إذا كان محل الطرف جـ بالقرب من أ ولكنه يوفر للطرف ب أيضاً من حيث نقل البضائع من الطرف أ إلى الطرف ب ، حينئذٍ يكون الطرف جـ موفراً للصادرات للطرف ب ، ولكن ينظر لهذه الخدمات على أنها صادرات النقل، و ليس صادرات البضائع.

67-14 إذا كان محل الطرف جـ بالقرب من الطرف ب ، وكان قد تعاقد مع الطرف أ على نقل البضائع إلى الطرف ب، فإن هناك واردات لخدمات النقل من اقتصاد الطرف ب إلى اقتصاد الطرف أ والتي ستشملها قيمة الصادرات من أ إلى ب. أما إذا تعاقد الطرف جـ مع الطرف ب على نقل البضائع، يُعد هذا التعاقد اتفاقاً قومياً بالنسبة

لاقتصاد ب على الرغم من أن جـ تعمل في منطقة أجنبية في تجميع ونقل البضائع.

68-14 إذا كان جـ منتمياً لاقتصاد دولة ما غير دولة كل من أ و ب، حينئذٍ تمثل الخدمات التي يحصل عليها الطرف أ صادرات خدمات من اقتصاد جـ إلى اقتصاد أ وتكون قيمة البضائع المصدّرة من أ إلى ب كافية لتغطية تكلفة الواردات هذه فقط كما سبق وأن غطت تكلفة التعامل المحلي. إذا اتفق جـ و ب على نقل البضائع ، تظهر التكلفة على أنها تصدير للخدمات من اقتصاد جـ إلى اقتصاد ب.

69-14 كما في الحالة المحلية، يكون السؤال عن ما إذا كانت قيمة البضائع تغطي تكلفة النقل أم أنها لا تعتمد على المسئول عن النقل سواء كان المصدر أو المستورد. ومن جديد يتساوى ذلك مع السؤال عما إذا كان تغير الملكية سيحدث قبل أو بعد نقل البضائع من أ إلى ب.

المنتجات المغطاة بالمستندات الجمركية

70-14 في أغلب الدول، يتم الحصول على معظم المعلومات عن الواردات والصادرات من بيانات الجمارك. يتم تجميع هذه البيانات لأغراض إدارية بحتة ، وتسمى برسوم الضرائب الجمركية على الصادرات والواردات، وليست بالضرورة مثلاً يمكن تطبيقه في سياق الحسابات القومية أو ميزانية المدفوعات ولكنها تستخدم نظراً لأنها متاحة للجميع ولاستمرارية تقييمها.

71-14 يتم تسعير الواردات ضمن بيانات الجمارك على حسب CIF (بمعنى أنها تشمل التكلفة والتأمين والشحن) عند نقطة الدخول إلى الاقتصاد المستورد. يعد هذا التقييم هو المعيار الأساسي، بغض النظر عما إذا كان أحد عناصر CIF قد وفرته المؤسسات الإقليمية، نظراً لأن الضرائب المفروضة على الواردات تطبق على تقييم CIF . كما أنها أيضاً تستثني تكلفة النقل من خارج نطاق الاقتصاد المستورد إلى مواقع المستورد. يمكن توفير هذا النقل بواسطة ناقل محلي أو غير محلي أيضاً. يتم تسعير الصادرات بطريقة FOB (بحيث يشمل السعر التسليم على ظهر السفينة) عند مكان الخروج من اقتصاد المُصدّر. يتضمن ذلك تكاليف النقل من مواقع المصدر إلى خارج نطاق اقتصاد التصدير. نشأت مبادئ تسعير CIF/FOBمن الوضع الغالب عندما تُنقل البضائع من دولة إلى أخرى فمن غير المعقول أن نفرض أن النقل من وإلى سفينة يمكن أن يتم بواسطة ناقلين ينتمون إلى اقتصاد مرتبط بنفس الاقتصاد.

ربما لا يزال هذا الفرض باقياً في كافة البضائع التي يتم نقل بحراً أو جواً. وهو أقل قبولاً في حالة البضائع التي تُنقل براً حينما تنقل مركبة واحدة من المصدّر إلى المستورد دون توقف دون توقف في الحدود الوطنية

72-14 كما هو واضح الآن، إذا كان تعاقد المصدّر على التسليم (بصرف النظر عن جنسية الناقل)، فمن المناسب أن تُدرج قيمة النقل ضمن قيمة / سعر البضائع المستوردة، بالرغم من أن CIF لا يفيد في نظام الحسابات القومية SNA حيث أنه جزء شرعي من تكلفة البضائع المستوردة، ولا يجوز النظر إليه على أنه استيراد منفصل لخدمات النقل. يقدم المتعهد بالتسليم خدمات للمُصدّر، يُنظر لذلك على أنه استيراد للخدمات إذا كان المُتعهد بالنقل غير مقيم مع المُصدّر.

73-14 إذا تعاقد المستورد على نقل البضائع ، ولم يكن الناقل مقيماً مع المستورد، يقع هنا استيراد الخدمات بالشكل المثالي، بالنسبة لنظام الحسابات القومية من المرغوب فيه فصل قيمة التكلفة والتأمين والشحن CIF عن قيمة البضائع بمفردها وعن قيمة النقل. إذا تعهد المستورد بالنقل بمفرده أو تعاقد مع وحدة تنتمي إلى نفس الاقتصاد، لن يكون هنا استيراد للخدمات بالرغم من أنها ستظهر عندما تسجل الواردات قيمة التكلفة والتأمين والشحن. لمواجهة ذلك ، ينبغي إظهار التصدير الوهمي لكي تبقى ميزانية البضائع والخدمات سليمة.

نقل البضائع التجارية

74-14 إن العملية التجارية هي العملية التي تشتري خلالها وحدة س بضائع من اقتصاد ص كي تبيعها في اقتصاد ع. تتغير ملكية البضائع بشكل قانوناً ولكنها لا تدخل الاقتصاد المنقولة إليه بالفعل عندما يكون مالكها من المنتمين لنفس الاقتصاد. عند طريق الاتفاق، فإن الحصول على البضائع لإعادة البيع تظهر كصادرات سلبية عندما يتم الحصول على البضائع ويقع البيع في نفس الفترة، يظهر الاختلاف كإضافة للصادرات. فقط إذا تم الحصول على البضائع في فترة محاسبية ، تتم موازنة الصادرات السلبية عن طريق زيادة مخزون البضائع لإعادة بيعها، حتى وإن كانت هذه البضائع بالخارج. في فترة تابعة للفترة المحاسبية عندما يتم بيع البضائع ، تتم موازنة الصادرات المسجلة لبيعهم عن طريق سحبها من المخزونات. من الطبيعي أن يتم تقدير المسحوبات بتكلفة البضائع في تاريخ السحب ، وأي زيادة طرأت على القيمة نتيجة للتغير في سعر البضائع تظهر على أنها مكاسب أو خسائر حيازة.

75-14 يمكن دفع مقابل خدمات نقل البضائع من س إلى ص بواسطة أي وحدة من وحدات ع أو س أو ص ، وينبغي تسجيلها بشكل يتوافق مع المبادئ المحددة فيما سبق. (أنظر الفصل 26 للمزيد من المعلومات حول العملية التجارية).

جدول 14 – 4 : مثال على مدخلات الواردات في جدول العرض والاستخدام مع التعديل الشامل على تكلفة الشحن والتأمين والنقل إلى التسليم على ظهر السفينة.

	ضبط التكلفة والتأمين والنقل / التسليم على ظهر السفينة	البضائع	الخدمات
المنتجات الزراعية ومنتجات الغابات والصيد (0)		37	
المعادن والمواد الخام والكهرباء والغاز والماء (1)		61	
التصنيع (2-4)		284	
البناء (5)			
التجارة ، الإسكان ، الطعام والشراب ، خدمات النقل (6)	6-		62
المالية والتأمين (7 أقل من 72-73)	4-		17
خدمات الأصول الثابتة، خدمات الإيجار والاستئجار(72-73)			
خدمات الأعمال والإنتاج (8)			
الخدمات العامة والخدمات الاجتماعية(92-93)			
خدمات أخرى (94-99)			
الإدارة العامة (91)			
ضبط التكلفة والتأمين والنقل / التسليم على ظهر السفينة	10	10-	
المشتريات في الخارج عن طريق المقيمين		20	23
الإجمالي	0	392	107

نقل البضائع المرسلة للخارج لتجهيزها

14-76 لن يُنظر للبضائع المرسلة للخارج من اقتصاد س إلى الاقتصاد ص بغرض تجهيزها دون تغيير الملكية بعد عودتها للاقتصاد س على أنها بضائع مصدرة من س إلى ص أو فيما بعد صادرات من ص إلى س . كما تم شرحه سابقاً ينظر للتكلفة المتفق عليها نظير التجهيز على أنها تصدير للخدمات من ص إلى س. غير أن هناك تكاليف لنقل البضائع سواء من س إلى ص و عند عودتها من ص إلى س. ينبغي أن يُنظر لتكلفة هاتين الرحلتين باستثناء قيمة البضائع نفسها، على أنها خدمات نقل. أما إذا كان هناك طرف ثالث (ع) هو المسئول عن النقل في رحلة الذهاب أو رحلة العودة ، فإن تكلفة النقل ما هي إلا استيراد من اقتصاد ع إلا إذا قام ع أو وحدة أخرى مقيمة مع ص بالنقل. عندما يكون ص المسئول عن تكاليف نقل البضائع (ذهاب البضائع أو عودتها أو كلتا الرحلتين) تُغطى التكاليف بالأجر المتفق عليه نظير التجهيز ، ومن ثم في قيمة صادرات الخدمات من ص إلى س .

تسجيل هوامش النقل في جداول العرض والاستخدام.

14-77 في جداول العرض والاستخدام، لابد من تعديل العرض ليكون مساوياً لأسعار المشترين أو تعديل الاستخدام ليصبح مساوياً للأسعار الأساسية حيث أنه لابد من التعبير عن طرفيّ الميزانية بنفس الأسعار. لقد شاع تصنيف جدول الاستخدام بأكثر من معيار ، فقد صُنّف في البداية على حسب أسعار المشترين. كما يتضح من الجدول 14 – 3 ، تكون هذه القيمة كما كانت عليه غالباً أيّا كانت طريقة نقل البضائع من البائع إلى المشتري. يستثنى من ذلك عندما يجلب المشتري البضائع مستخدماً مصادره الخاصة به. إضافةً إلى أن طريقة نقل الخدمات تعتمد إلى حد كبير على كيفية توفير هذه الخدمات (باستخدام المصادر الخاصة بالبائع أو المشتري أو طرف ثالث متعهد بالنقل) وإلى من تُقدّم هذه الخدمة (البائع أم المشتري). أشير إلى تلك الأشكال المختلفة للتسجيل في ظروف مختلفة في الجدول 14 – 3 .

14-78 يتم تسجيل واردات البضائع في جدول العرض على حسب الأسعار الأساسية مضافاً إليها الضرائب والهوامش المضافة تباعاً. لا يوجد تقييم عالمي ملائم لواردات البضائع على حسب الأسعار الأساسية لها. لذا ينبغي معرفة التوصيات التالية.

أ. أ – في حالة الحصول على البيانات من عملاء آخرين بدلاً من الحصول عليها من مستندات الجمارك ، من المفترض الأسعار الحقيقة للصفقات قد استخدمت ، وينبغي أن تكون واضحة سواء سُجّلت خدمات النقل في الفواتير بشكل منفصل أم لا إذا استُثنيَت قيمة النقل من الأسعار الأساسية ، إن لم يكن كذلك ، سيشمل السعر الأساسي تكاليف النقل. يختلف سعر المشتري عن السعر الأساسي فقط في حالة وجود ضرائب واجبة الدفع من قبل المشتري.

ب. في حالة الحصول على المعلومات من مستندات الجمارك ، وكان مُصدّر البضائع المسئول عن دفع تكاليف النقل ، ينبغي أن تشمل الأسعار الأساسية تكاليف النقل.

ج. في هذه الحالة ، ستتخطى قيمة التكاليف والنقل والشحن السعر الأساسي (تتخطاها إن لم يكن

هناك متعهد محلي لنقل البضائع يتولى مسئولية النقل من حدود الدولة المستوردة). سيختلف سعر المشتري عن السعر الأساسي نظراً لأية رسوم أو إعانات مالية وجب على المشتري دفعها.

د. إذا تم الحصول على البيانات من مستندات الجمارك ، وكان المورد هو المسئول عن تحمل تكاليف النقل ، ينبغي أن تستثنى تكاليف النقل من قيمة البضائع بالسعر الأساسي. في هذه الحالة سيتخطى سعر (قيمة) التسليم على سطح السفينة FOB السعر الأساسي (تتخطاها لأن قيمة النقل من المنشأ إلى حدود الاقتصاد المصدر تدخل ضمن تقييم التسليم على سطح السفينة). يختلف سعر المشتري عن السعر الأساسي لأنه يتحمل المصاريف بالإضافة إلى أية ضرائب أو إعانات حكومية يجب على المشتري دفعها.

ه. ربما لا يمكن التحديد من البيانات الجمركية أية وحدة هي المسئولة عن دفع تكاليف النقل ، وحتى وإن أمكن ذلك ومن الناحية النظرية ينبغي فصل تكلفة النقل عن قيمة البضائع نفسها، لن تكون هناك معلومات أو مصادر متاحة لفصلها على أرض الواقع.

ربما يكون المصدر الوحيد للمعلومات - في كافة حالات دفع قيمة التكلفة والتأمين و الشحن - هو قيمة الواردات مع فصل البضائع على حسب نوعها. إذا استخدمت حسابات دفع التكلفة والتأمين والشحن المنفصلة للبضائع المستوردة ، بالرغم من أن هذا الجزء من تكاليف النقل والتأمين الموجود ضمن واردات الخدمات يمكن يزدوج حسابها (تُحسب مرتين). لذا ، حتى يمكن تجنب هذه الازدواجية، يضاف عمود التعديل الذي يحتوي على الخصم من بنود الخدمات بالنسبة للنقل والتأمين بحيث تكون مساوية لضبط التكلفة والتأمين والشحن إلى ظهر السفينة لهذه البنود مع التعديل الشامل الموازن الذي أُجري على واردات البضائع. يعطي الجدول 14 – 4 مثالاً على التعديلات من هذا القبيل.

الضرائب والإعانات على المنتجات

79-14 إن الضرائب والإعانات المالية الحكومية على المنتجات والمضافة إلى قيمة المنتجات المتاحة في الاقتصاد هي نفسها التي تمت تسميتها في الفصل السابع بالضرائب والإعانات الحكومية المفروضة على المنتجات . أما الضرائب الأخرى المفروضة على المنتجات والتي هي ضمن السعر الأساسي ، يستثنى قياس الناتج والإعانات الأخرى ، ولذا فإنها لا تظهر في تعديل الضرائب التي تدخل بين التسعير على حسب السعر الأساسي أو على حسب المشتري

80-14 تشمل الضرائب من نوع ضريبة القيمة المضافة في نظام الحسابات القومية على ضريبة القيمة المضافة المناسبة و الضرائب القابلة للخصم بطريقة مماثلة لطريقة ضريبة القيمة المضافة. يوصي نظام الحسابات القومية بأن يتم تسعير المنتج حتى وإن كان على حسب سعر المُنتِج بحيث تستثنى ضريبة القيمة المضافة التي سجلها المنتج في الفواتير، يتم أيضاً تقييم(تسعير) الواردات باستثناء ضريبة القيمة المضافة التي صدرت فاتورة بشأنها. بالنسبة للاستخدامات الوسيطة والاستخدامات النهائية ، تُسجّل مشتريات البضائع شاملة ضريبة القيمة المضافة الغير قابلة للخصم.

81-14 فيما يلي سرد للحالات التي عادةً ما تكون ضريبة القيمة المضافة قابلة للخصم ، غير قابلة للخصم ، غير مطبّقة:

حالات الضريبة على القيمة المضافة القابلة للخصم:

- معظم أشكال الاستهلاك الوسيط
- إجمالي تكوين رأس المال الثابت
- جزء من التغييرات في المخزونات

حالات الضريبة على القيمة المضافة غير القابلة للخصم:

- معظم نفقات الاستهلاك النهائي
- جزء من إجمالي تكوين رأس المال
- جزء من التغييرات في المخزونات
- جزء من الاستهلاك الوسيط

حالات عدم تطبيق الضريبة على القيمة المضافة

- الصادرات
- أية بضائع أو خدمات لم تتجاوز نسبة الضريبة
- على القيمة المضافة لها صفر % (معفاة مع حق الخصم بغض النظر عن استخدامها
- أي منتجات معفاة نهائياً من تسجيل الضريبة على القيمة المضافة (المشاريع التجارية الصغيرة أو ما يضاهيها).

82-14 عندما يكون الإنتاج على حسب الأسعار الأساسية، يحتوي عمود الضرائب على إجمالي الضريبة على القيمة المضافة الغير قابلة للخصم على المنتجات ، الضرائب و الرسوم الجمركية على الواردات باستثناء الضريبة على القيمة المضافة، والضرائب على الواردات والصادرات. عندما يكون الإنتاج على حسب سعر المشتري، سيشمل عمود الضرائب على الضرائب والرسوم الجمركية على الواردات فقط (باستثناء الضريبة على القيمة المضافة)، بالإضافة إلى الضريبة على القيمة المضافة على هذه المنتجات.

83-14 تُسجّل الإعانات الحكومية على المنتجات كما لو كانت ضرائب سلبية على الإنتاج. يتم إدخال الإعانات الحكومية على الإنتاج في العمود لتعديل الضرائب إلى تقييم العرض، وتظهر بإشارة سالبة لتشير إلى أنها قد خفضت أسعار المشتري بدلاً من زيادتها.

84-14 يظهر الجدول 14 – 5 الأعمدة 3 و 4 من المصفوفة الكاملة للعرض في الجدول 14 – 12 الذي يُظهر التعديل على الضرائب والإعانات الحكومية على المنتجات.

الجدول 14 – 5 مثال على مُدخلات تعديل العرض لتشمل الضرائب الأقل من الإعانات الحكومية على المنتجات

الإعانات المالية الحكومية على المنتجات	الضرائب على المنتجات	
3 -	5	المنتجات الزراعية ومنتجات الغابات والصيد (0)
	5	المعادن والمواد الخام والكهرباء والغاز والماء (1)
	94	التصنيع (2-4)
5 -	17	البناء (5)
	5	التجارة ، الإسكان ، الطعام والشراب ، خدمات النقل (6)
	0	المالية والتأمين (7 أقل من 72-73)
	0	خدمات الأصول الثابتة، خدمات الإيجار والاستئجار(72-73)
	11	خدمات الأعمال والإنتاج (8)
	0	الخدمات العامة والخدمات الاجتماعية(92-93)
	4	خدمات أخرى (94-99)
	0	الإدارة العامة (91)
8 -	141	الإجمالي

جـ - جدول الاستخدام

14-85 يظهر الجدول الاستخدام على شكل جدول مستطيل من أربع مربعات دائرية , اثنين في الطرف الأعلى واثنين في الطرف الأسفل . ويتكون المربع الدائري العلوي ناحية اليسار من مصفوفة فرعية توضح استخدام المنتجات المختلفة عبر مجموعات متعددة للوحدات المنتجة.وبعبارة أخرى يحتوي هذا المربع الدائري على قيم الاستهلاك الوسيط بتقسيم كل نوع منتج في الصفوف ونوع صناعة المنتج في الأعمدة . ويتكون المربع الدائري العلوي ناحية اليمين من مصفوفة فرعية موضحة لاستخدام المستهلك النهائي للمنتجات المختلفة بالإضافة إلى مصفوفة للصادرات ومصفوفة توضح استخدام المنتجات المختلفة للتكوين الرأسمالي. وتقوم هذه المصفوفات الثلاثة الفرعية بشكل مشترك بتوضيح الطلب النهائي للمنتج . ويحتوي المربع الدائري الأسفل ناحية اليسار على بيانات عن القيمة المضافة مقسمة لبيان عناصر حساب توليد الدخل , وكذلك حساب تعويضات الموظفين والفائض الإجمالي للتشغيل وإجمالي الدخل المختلط والإعانات المالية مخصومة الضريبة على الإنتاج . ويوضح بالأدنى كل من المصفوفات الفرعية الخمسة مع فراغ المربع الأسفل جهة اليمين.

14-86 يتم تقييم الطلب النهائي والوسيط في المربعات الدائرية في الجزء العلوي لمصفوفة الاستخدام على أساس سعر المشتري أو السعر الرئيسي . ويناقش في هذا القسم المصفوفات الفرعية المخصصة لسعر المشتري , والتقييم البديل مقابل التقييم الرئيسي وجداول العرض والاستخدام وحساب البضائع والخدمات. ويناقش في القسم "د "الأسعار من خلال استخدام جدول الاستخدام باعتبارات توضح الكميات .

14-87 تظهر معظم المربعات جهة اليسار (مربعات الاستهلاك الوسيط والقيمة المضافة) بشكل كامل من خلال مجموعة من الأعمدة ترتبط كل منها بمجموعة الوحدات المنتجة والتي تحتوي على بيانات متعلقة بالإنتاج وحسابات الدخل بالإضافة إلى بيانات مجموعات الوحدات المنتجة بإطار تقسيمي مفصل مختلف عن مجموعات المشاريع والأعمال التجارية .وتتضمن في الغالب البيانات الأخرى على بيانات عن رأس المال وعدد الموظفين عن كل مجموعة من الوحدات المنتجة ومن المقرر أيضا مناقشة هذه النقاط في القسم رقم د .

1- استخدام المنتجات عبر الوحدات المنتجة

14-88 توضح المصفوفة الفرعية استخدام المنتجات المحددة لكل نوع للوحدة المنتجة (المربعات الدائرية العلوية ناحية اليسار من الجدول) كواحدة من النقاط الهامة في جداول العرض والاستخدام وجداول المدخلات والمخرجات. كما توضح هذه المصفوفة الفرعية كيفية تحويل المنتجات إلى منتجات إضافية سواء بزيادة المعالجة أو من خلال البيع للمستخدمين النهائيين أو المصدرين . وبخلاف جدول العرض أو مصفوفة الاستخدام التي توضح أيضا المنتجات من خلال الوحدات المنتجة فإن المصفوفة الفرعية لجدول الاستخدام (والتي يطلق عليها

مصفوفة الاستيعاب) تحتوي على عديد من العناصر وتتشابه بشكل كبير أنماط المدخلات في السوق والاستخدام النهائي و المنتجين مع نفس المنتجات غير السوقية إلا أن التغيرات توضح كيفية تغير خصائص الأنواع الثلاثة للإنتاج

14-89 ويوضح في الفصل السادس تعريف الاستهلاك الوسيط وما يتعلق بمدفوعات الاستخدام للعمال ورأس المال .

14-90 وتبدأ عملية التوحيد للمصفوفة الفرعية من البيانات المقدمة من المؤسسات حول استهلاكهم الوسيط. ويتم التصنيف حسب الغرض المستخدم له نوع البضائع . وتتألف عملية التصنيف لنفقات المنتجين حسب الغرض من ستة عناصر رئيسية تطبق على الاستهلاك الوسيط للمؤسسات فيما عدا واحدة من هذه العناصر مرتبطة بالتقنيات الحالية للإنتاج . بينما تتضمن العناصر الخمسة الأخرى على القوائم العامة للتصنيف والتي تشتمل على سبيل المثال مصروفات ونفقات التسويق و تنمية الموارد البشرية المخصصة بشكل عام في معظم المؤسسات . ويناقش الفصل التاسع والعشرون استخدام هذه التطبيقات بشكل مفصل للحسابات الملحقة .

14-91 و بتوافر هذه البيانات لدى مجمع الحسابات فيقوم من خلالها بتقييم كل نوع من المنتجات المدرجة في كل فقرة للتمييز بين الوحدات المنتجة حسب كل نوع مختلف

14-92 وكذلك من الهام القيام بتوضيح هذه البيانات في كل مصفوفة فرعية . وتوضح الصفوف التي تحتوي على الإجمالي العام مدى استخدام المنتج المطروح في مرحلة الاستهلاك الوسيط من خلال الوحدات المنتجة . في حين أن الأعمدة التي تحتوي على الإجمالي العام توضح كافة أنواع المنتجات المستخدمة كمدخلات للاستهلاك الوسيط من خلال نوع مفرد للوحدة المنتجة . ولا يوجد مبرر على الإطلاق حول سبب الربط بين الحجم المتعلق لهذه الكينونات في شكل منظم إلا أن القيام بخطأ طرح مفهوم بديل آخر هو خطأ شائع يرتكبه الآخرون إلا أنه لا يكون مألوفاً مع طبيعية جدول العرض والاستخدام .

14-93 يوضح الجدول 14-6 أعمدة بأرقام 16,20,23 24, لمصفوفة الاستخدام متضمنة على الاستهلاك الوسيط لكل نوع من الإنتاج . وهذا موضح في الجدول رقم 14.1 والذي يظهر الأعمدة نفسها المخصصة جزء منها للعرض في الجدول رقم 14.2 . في حين أن الجدول رقم 14.1 يوضح إنتاج المنتجات المصنعة من قبل منتجين في السوق تخصص تصنيع , ويوضح الجدول رقم 14.6 استخدام المنتجين الثلاثة للمنتجات المصنعة واستخدام النصف من المنتجات المصنعة في عملية التصنيع . في حين تعتمد تسعيرة النسب على هذا المثال حيث يمكن ملاحظة هذه الظاهرة بشكل عام .

الجدول 14.6 في نسخة مختصرة من جزء الاستهلاك الوسيط في جدول الاستخدام .

منتجات زراعية وتشجيرية ومنتجات اسماك	إنتاج سوقي	إنتاج للاستخدام النهائي النهائي		إنتاج غير سوقي	المجموع
(0)	82	5	1		88
مواد خام ومعدنية وكهرباء وغاز و					
ماء (1)	208	9	0		217
تصنيع (4-2)	878	80	32		990
تشييد (5)	22	18	0		40
تجارة , إقامة , أغذية					
مشروبات وخدمات نقل (6)	110	9	0		119
مال وتأمين (73-72)	76	23	5		104
خدمات عقارية إيجارية					
خدمات استئجارية 73-72)	39	18	0		57
خدمات أعمال وإنتاج (8)	171	39	12		222
خدمات مجتمعية واجتماعية (93-92)	2	32	0		34
خدمات أخرى (99-94)	6	4	0		10
النقل العام (91)	0	2	0		2
الإجمالي	**1 594**	**239**	**50**		**1 883**

استخدام المنتجات المعدة للاستهلاك النهائي

94-14 و كما هو موضح في الفصل رقم 9 , فهناك ثلاث أنواع من وحدات الاستهلاك النهائي : المنتجات المنزلية , و منتجات الأسر المنزلية المصنعة من المؤسسات الغير ربحية و المؤسسات الحكومية العامة .وتتشابه طرق تجميع المصفوفة الفرعية للجدول المستخدم توضح استخدام المنتجات المعدة للاستهلاك النهائي لكل مستهلك حسب الأنواع الثلاثة المصنف فيها .

95-14 وتبدأ عادة نظم البيانات لاستهلاك الأسر المنزلية بإحصاء المنتجات المنزلية المطروحة للاستهلاك .

ويتم تصنيف نفقات حساب المنتجات المنزلية حسب نوع الاستهلاك الفردي و غرض الاستخدام ويتم تصنيف النفقات المنزلية في عشرة قوائم رئيسية للاستهلاك الفردي حسب كل غرض مثل الأغذية , والملابس والأدوات المنزلية .وتكمن أهمية التحليل في كيفية معرفة الأساسيات الضرورية للاستهلاك المنزلي , على سبيل المثال تقوم المؤسسة بتقييم مؤشر سعر المستهلك إلا قد لا تكون في إطار أساسي للإدراج ضمن جدول الاستخدام .و أما بالنسبة إلى جدول التحويل و أهميته فتكمن في بيان شراء المنتجات المخصصة مثل الأطعمة و الملابس وغيرها للأسرى المنزلية . ويلاحظ بأن إحصاء الأسر المنزلية يتضمن نفقاتهم بالخارج على سبيل المثال في الإجازات بكونها منفصلة عن الطلب في الاقتصاد المحلي في جداول العرض والاستخدام .

96-14 ويستخدم نفس المدخل في نفقات الاستهلاك من قبل المؤسسات غير الربحية لاستهلاك الأسر المنزلية بالبدء بعمل تصنيف حسب أغراض الاستخدام .وتقوم هذه المؤسسات الغير ربحية بتوضيح الأنواع المختلفة لاستهلاك الأسر المنزلية حسب الأغراض على سبيل سواء كانت تطبق داخل نظام الخدمات البحثية أو الخدمات التعليمية أو الدينية . وبناء على هذه المعرفة وأهميتها من إمكانية تحديد إذا كانت المؤسسات غير الربحية تقوم بخدمات مقابل تكاليف تقتصر على إدارة مكتبية لمجموعة من الموظفين المستأجرين أو أنها تكاليف مخصصة للبضائع و خدمات الأسر المنزلية .

97-14 بالنسبة لتصنيف نفقات الاستهلاك للحكومة فتكون من خلال البدء من تصنيف محددات الوظائف الخاصة بالحكومة . ويأتي هذا التصنيف متطابق مع ما ورد في GFSM 2001 بتوضيح توزيع النفقات الحكومية من خلال وظائف قياسية مصاحبة للإدارت العامة الحكومية مثل إدارات الدفاع والقانون والتنظيم وغيرها . ومن خلال التصنيف المطبق من قبل المؤسسات الغير ربحية للأسر المنزلية فإن معرفة أنواع الوظائف يتيح البدء في تخصيص النفقات بين الاستهلاك الوسيط والنفقات الأخرى وتخصيص الاستهلاك الوسيط حسب الأنواع المحددة للمنتج .

98-14 ومن المفيد إذا أمكن القيام بتفريق الأعمدة المخصصة للنفقات العامة للحكومة (و النفقات الخاصة بالمؤسسات الغير ربحية لاستهلاك الأسر المنزلية عند الضرورة) لبيان نفقات الاستهلاك الفردي ونفقات الاستهلاك الجماعي بشكل مفصل لحساب الاستهلاك الحقيقي أكثر من مجرد حساب نفقات الاستهلاك حسب ما هو موضح في الفصل رقم 9 .

الجدول : 14-7 : الجزء النهائي المخصص للاستهلاك في جدول الاستخدام .

	أسر منزلية	هيئات غير ربحية	هيئات حكومية عامة	الإجمالي
منتجات زراعية وتشجيرية ومنتجات اسماك (0)	28	0	2	30
مواد خام ومعدنية وكهرباء وغاز	40	0	0	40
ماء (1)	570	0	3	573
تصنيع (4-2)	2	0	0	2
تشييد (5)	42	0	0	42
تجارة ومسكن وأغذية	53	0	0	53
مشروبات وخدمات نقل (6)	115	0	0	115
مال وتأمين (73-72)	40	0	0	40
خدمات عقارية وإيجار	21	14	204	239
خدمات استئجار (73-72)	85	0	0	85
خدمات أعمال وإنتاج (8)	5	2	159	166
خدمات مجتمعية واجتماعية (93-92)	43	0	0	43
خدمات أخرى (99-94)	29 -	0	0	29 -
النقل العام ومشتريات خارجية للمقيمين ومشتريات محلية للأجانب (91)	1015	16	368	1 399
الإجمالي				

99-14 و لا توجد مدخلات أخرى لخدمات استهلاك البيع بالجملة والتفرقة عند تجميع هذه المدخلات في سعر المشتري طالما أن هذه المدخلات وردت مع النفقات المستخدمة على المنتجات للاستخدام .وعلى نحو مشابه , يتم إدراج الضرائب المدفوعة على المنتجات في قيمة المشتري بشكل غير منفصل . وتستخدم هذه البيانات على نحو مشابه مع المنتجات المستخدمة في الاستهلاك الوسيط والبيانات المستخدمة لرأس المال إلا أن الاستخدام الأكثر تحديداً يكون في الاستهلاك النهائي .

100-14 يوضح الجدول رقم 14-7 جزء من جدول الاستخدام المطبق في الاستهلاك النهائي (الأعمدة رقم 30- 31 -32 و 29 من الجدول رقم(14-12) ويتضمن مدخل إنتاج الاستخدام النهائي للأسر المنزلية بتقدير تأجير المنازل السكنية أو المملوكة . ويمثل بند النفقات على إنتاج المنتجات غير السوقية للأسر المنزلية جزء من المدفوعات والتي يتم تقييمها كبنود تزود بأسعار اسمية من قبل الحكومة أو المؤسسات غير الربحية .

استخدام المنتجات في التكوين الرأسمالي

101-14 تستعرض ثلاثة أنواع من منتجات تكوين الرأسمالي وهي تتضمن التكوين الإجمالي الثابت للرأس المال والتغييرات في الجرد وشراء قيم مخصوم المستعمل منها .

إجمالي تكوين رأس المال الثابت

102-14 يعد بند تخصيص التكوين الإجمالي الثابت لرأس المال هو الجزء الأبسط في جدول الاستخدام بسبب أن قوائم رأس المال الثابت تتطابق بشكل طبيعي من مجموعات المنتج .علاوة على ذلك , تعفى من الضرائب على المنتجات ولا تخضع إلى نظم الهوامش التجارية . وعلى الرغم من ذلك , تخضع بعض الأصول إلى تكاليف تحويل الملكية على المشتريات والقيم المستعملة كما تتطلب هذه التكاليف التخصيص للمنتج الأمثل . وقد يخصص هذا المنتج في التجارة أو عملية النقل و أيضا الخدمات التجارية أو العقارية على سبيل المثال , حساب تخصيص الأصول المطروحة

103-14 وهناك مسألة لم تطرح على الرغم من استخدام نظمها للمعالجة للبضائع الموجودة التي يتم إعادة ترحليها للبيع في وحدة أخرى .ويطبق هذا على نفقات الاستهلاك أيضاً ويرجع وصفها هناك نتيجة أنها تعد من العناصر العامة المستخدمة في رأس المال الثابت .

إعادة بيع البضائع الموجودة

104-14 وبالتطرق إلى ذلك البند فليس من الصحيح على الإطلاق بأن البضائع المتاحة للشراء في الأسواق المحلية تأتي من الإنتاج المحلي أو الواردات . فهناك بعض البضائع التي توجد

بالفعل في الاقتصاد تضفي تغير على ملاكها. ويعد المثال الأوضح لرأس المال الثابت هو في المباني والسيارات التي تباع بشكل منظم قبل الإهلاك من الاستخدام. وفي هذه الحالة , يتم تسجيل عرض البضائع ليس على أنه مدخل إيجابي في جدول العرض بل مدخل سلبي مدرج في جدول الاستخدام .

14-105 وعلى سبيل المثال عند بيع مبنى , يقوم البائع بتسجيله على أنه تكوين سلبي لرأس المال الثابت ويقوم المشتري بتسجيله على أنه تكوين إيجابي لرأس المال الثابت . ولا تستبدل في الغالب هذه البنود مكان الأخرى بسبب أن تكاليف تحويل الملكية مصاحب للمبادلة . وكما هو موضح في الفصل رقم 10 , فإن تكاليف نقل الملكية التي يتحملها البائع تسقط أثناء فترة ملكية البائع للموجودات , ولذا فإن عند وقت البيع يتم إسقاط كافة تكاليف نقل الملكية عند الشراء .وبالنسبة إلى المشتري , تسجل كافة تكاليف نقل الملكية عند الشراء للموجودات كجزء من التكوين الإجمالي للرأس المال وفي المقابل يتم إسقاطها خلال الفترة المتوقعة من قيام المشتري باستخدام الموجودات . وعلى هذا المنوال تصنف ملكية النقل للقيم المتاحة والمشتريات على أنها تكوين جديد للرأس المال الثابت .

14-106 تتبع الأصول الثابتة دائما إلى المنتجين الآخرين في نفس حلقة السوق الاقتصادي . على سبيل المثال , قد يتم بيع طائرة في الخارج وفي هذه الحالة , يتم تسجيل عرض بيع الطائرة على أنه تكوين سلبي لرأس المال إلا أن الاستخدام يسجل على أنه تصدير .

جداول العرض والاستخدام وحساب الخدمات والبضائع .

14-107 عندما لا تحتسب الأصول على أنها تكلفة سارية فيتم احتسابها على أنها قيمة مخلفة على سبيل المثال الخردة .(ويلاحظ ذلك على أن هوامش تجارة الخردة تحتسب بأنها مرتفعة التكلفة مقارنة بالأسعار المدفوعة لشراء الخردة) . وفي هذه الحالة يسجل العرض على أنه تكوين سلبي لرأس المال ويسجل الاستخدام كاستهلاك وسيط للوحدة المنتجة لتدوير صناعة الخردة . ويوضح الفصل رقم 10 أيضاً السبب وراء أن إجمالي استهلاك رأس المال الثابت في فترة تداول الموجودات لا يمثل القيمة الكلية لها عند الشراء بل هناك اختلاف بين قيمة الأصول عند الشراء وقيمتها عند إتاحتها نهائي على أنها في هذه الحالة خردة . وفي هذه الحالات , لا تتوافق قيمة الخردة مع قيمة الميزانية العمومية لمتبقيات الأصول قبيل الاستخدام , ويتم عمل تسوية للقيمة الأصول من خلال بعض التغييرات في حجم حساب الأصول .

14-108 وقد تدخل الأصول المستخدمة ضمن نفقات الاستهلاك المنزلي على سبيل المثال قيام شركة استئجار سيارات ببيع سياراتها لبعض الأسر بغرض استخدامها في الإجازات والترفيه .

14-109 وعندما تستخدم الوحدة العديد من الأصول أكثر من فترة بقائها في هذه المدة فهي تتحول إلى تكوين سلبي لرأس المال . ومن الممكن على نحو غير شائع تكوين الرأس المالي في مجموعة الوحدات المنتجة بأن تكون سلبية في مثل هذه الحالة .

14-110 وكما هو موضح في الفصل رقم 9 , فمن المفترض بأن الأسرة تقوم باستهلاك المنتجات لحظة امتلاكها وفي منتجات المستهلك التي تبقى لمدة أطول مثل الأدوات الكهربائية والتي يتم بيعها أو تخصيصها ضمن وحدات أخرى في وقت لاحق (على سبيل المثال طلبات الإغاثة من الكوارث) , وفي هذه الحالة أيضا يتم معاملة عرض البضائع المطروحة على أنها نفقات سلبية من قبل المالك واستخدام ايجابي من قبل المالك الجديد (متضمنة المنتجات المنزلية في بقية أنحاء العالم) . وتعالج هذه الطريقة التي يكون فيها عنصر الدخل بالتخصيص إلى الوحدات الأخرى من خلال التحويلات كما هو موضح في الفصل رقم 8 , في حين أن جدول العرض والاستخدام لا يرتبط بهذا الصدد بسبب أن ذلك استخدام عيني للمنتج المسجل .

<u>التغييرات في المخزونات</u>

14-111 تواجه بعض التحديات على إجراء تغييرات لعمليات جرد نوع المنتج في حين أن تخصيص تكوين رأس المال الثابت لنوع المنتج يتم في شكل واضح . ويوضح الفصل رقم 10 كيفية تطابق عمليات الجرد في نظم الحسابات القومية المتضمنة لجرد المواد واللوازم والبضائع الجاهزة والبضائع التشطيبية والبضائع المعدة للبيع . ولا توجد أي مشاكل بالنسبة إلى البضائع التشطيبية أو الجاهزة للتخصيص بسبب أن المنتجات الجاهزة تصدر بتقرير من وحدة عمليات الجرد . هناك بعض المواد واللوازم المحددة من قبل تقرير الوحدة المنتجة إلا أن هناك بعض الوحدات المنتجة من الناحية الافتراضية تبقى على سبيل المثال بعض اللوازم المكتبية ومواد النظافة . و بالنسبة إلى البضائع المخصصة لإعادة بيعها فمن الناحية التطبيقية فإن كافة هذه الأنواع من البضائع تدرج في عمليات الجرد . ولا يقتصر ذلك على معدل الزيادة مثل البضائع إلا أن ذلك يشمل نمط البضائع المخصصة للبيع بدخولها بنمط أكبر في عملية التغير الزمني ضمن الفترة الحسابية .

14-112 وتكمن الشكوك في عمل توازن بين جدول العرض والاستخدام خاصة في تكوين الجرد مضافة إلى الحقيقة أن تقييم المتغيرات في عمليات الجرد قد تكون أقل بكثير من القيمة المرغوبة مما يعني بأن تقييم عمليات الجرد يتم بشكل غير مباشر ويتطلب موازنة بين جدول العرض والاستخدام باعتباره قيود تشغيلية

النفائس

14-113 تتزايد نطاق المنتجات المدرجة ضمن النفائس باعتبارها ضمن البضائع المتاحة للعرض .

جدول 14-8 : جزء تكوين رأس المال في جدول الاستخدام .

	تكوين رأس المال الثابت	التغير في المخزونات	صافي الحيازة من الأصول الثمينة	الإجمالي
منتجات زراعية وتشجيرية ومنتجات اسماك (0)	2	1	0	3
مواد خام ومعدنية وكهرباء وغاز و ماء (1)	0	1-	0	1 -
تصنيع (2-4)	161	5	10	167
تشييد (5)	190	23	0	213
تجارة , إقامة , أغذية مشروبات وخدمات نقل (6)	0	0	0	0
مال وتأمين (7 أقل من 72-73)	0	0	0	0
خدمات عقارية إيجارية خدمات استئجارية (7 أقل من 72 – 73)	22	0	0	22
خدمات أعمال وإنتاج (8)	1	0	0	1
خدمات مجتمعية واجتماعية (92-93)	0	0	0	0
خدمات أخرى (94-99)	0	0	0	0
إدارة عامة (91)	0	0	0	0
الإجمالي	3	28	10	414

على سبيل المثال , الأنتيكات والتحف الأثرية غير مدرجة ضمن مخرجات الفترة الحالية . وتقيد أهمية قيمة المشتريات الأقل استخدام من القيم المالية على أنها صنف في تكوين رأس المال في حين أن كافة القيم المالية المتاحة للاستخدام على نحو أكبر مثل المبيعات في المتحف هي الأكثر شيوعاً .

14-114 يوضح الجدول رقم 14-8 جزء تكوين رأس المال في جدول الاستخدام .

4. الصادرات

14-115 وتتطلب عملية التخصيص للصادرات المنتج نفس التحويل بين اكواد SITC أو أكواد HS على نفس نمط التخصيص في الواردات .وتسهل عملية التقييم في الصادرات نتيجة إلى أن نظام الإحصائيات للصادرات تتم في شكل موحد بتقييم شحن فوب وقد لا يكون هناك توافق تام في التسجيل داخل نظم الحسابات القومية نتيجة أن مسألة التقييم هامشية بدون اعتبارات رئيسية لما يحدث من تغيير في الملكية . وتتم عملية التقييم في الواردات ومثلها تماماً في الصادرات في وقت ومكان تغيير الملكية من وحدة سكانية إلى وحدة غير سكانية , في حين أن تقييم الواردات بناء على افتراض حدوث تغيير في الملكية ,يتم على النطاق القومي باعتباره المفترض التطبيقي المتاح لمصادر البيانات الحالية .

استعمال القيمة المضافة

14-116 تتساوي قيمة المبلغ الوارد في صفوف جدول الاستخدام و يشمل كل من قيمة الاستهلاك الوسيط والنهائي وتكوين رأس المال والصادرات لكل نوع منتج مع قيمة مبلغ صفوف جدول العرض والذي يشمل (الإنتاج المحلي بالإضافة إلى الواردات و التعديلات على القيم).ويتوافق التقييم في جدول العرض مع نظيره في جدول الاستخدام لنفس نوع المنتج . وتوضح كل قيمة مسجلة أسفل عمود العرض قيمة المخرج لنوع الوحدة المنتجة. كما توضح قيمة عمود جدول الاستخدام لنفس نوع الوحدة المنتجة مقدار الاستهلاك الوسيط في كل نوع من الوحدة المنتجة وبناء على التوسع الواضح في جدول الاستخدام فيضاف صفين للعمود الوحدات المنتجة .وتحتوي هذه الصفوف على قيم المخرجات من جدول العرض , بينما يحتوي الأولى على الاختلاف بين النسبة الإجمالية و قيمة الاستهلاك الوسيط الموضحة مع عرض القيمة المضافة لكل نوع من الوحدة المنتجة .

14-117 استعمال القيمة المضافة والمخرج من عناصر الأهداف الرئيسية في جداول العرض والاستخدام باعتبارها أساس لضمان تطابق الحسابات داخلياً . وبالرجوع إلى بعض الأمثلة الواردة في القسم التعريفي نجد هذه النقطة موضحة فيه .

14-118 وعلى فرض أن البيانات الواردة في إحصاء استهلاك الأسر المنزلية للسجائر صحيحة

فيصاحبها فرضية استنباطية بسيطة حول عدم وجود صادرات للسجائر ويحدد هذا الشكل لاحقاً على نحو افتراضي الاستخدام الإجمالي لمنتجات التبغ وطرح واردات السجائر بأعداد مخرج المصانع المحلية لصناعة التبغ. وقد يكون هذا أقل من الكميات الواردة من شركات تصنيع السجائر وقد يلجأ الجامع للحسابات إلى الاعتقاد بأن مخرج شركات تصنيع السجائر أمر مبالغ فيه . وعلى الرغم من ذلك , فإن المخرج الوسيط الأساسي للتصنيع يكون من التبغ مع ظهور أعداد أخرى لكل من إنتاج وواردات صناعة التبغ . ويرجع ذلك إلى قلة الاستخدامات للتبغ أكثر من مدخلات منتجات التبغ وصادراتها , وفي حال قيام المجمع لحسابات لجدول العرض والاستخدام باللجوء إلى بيانات إحصاء النفقات الأسر المنزلية فقد يواجه عدد من الافتراضات إما أن هناك أخطاء في المغالاة من شركات تصنيع السجائر , وإنتاج التبغ أو مغالاة في الواردات أو أعداد الأسر المنزلية لاستهلاك التبغ دخلت حيز عدم التقدير الدقيق .

14-119 باعتبار خدمات سيارات الأجر في بلد ما وأن سيارات الأجرة المستخدمة في المجتمع واحدة من عناصر النقل للأشخاص مضاف إليها قيمة خدمات سيارات الأجرة الواردة في تقارير سائقي هذه السيارات , فقد يكون هناك بيانات إضافية حول عدد السيارات وكمية البنزين أو الديزل على أساس أنها من مقتطعات الضريبة بسبب استخدامهم لخدمات سيارات الأجرة .ويأتي التقييم هنا سواء ما كانت هذه المدخلات متماشية مع الأعداد المذكورة في إحصاء نفقات الأسر في شكل أكثر من أعداد المخرجات الواردة أم لا .

14-120 ويلاحظ بشكل عام بأنه عندما تتساوي جداول العرض والاستخدام فإن أي زيادة في الاستخدام النهائي لبضاعة معينة تكون من خلال زيادة في مجمل لعرض أو نقصان في الاستهلاك الوسيط لنفس البضاعة . وفي حال أن زيادة العرض تنجم عن الإنتاج المحلي فتزداد القيمة المضافة تماشياً مع الزيادات في الاستخدام النهائي : وفي حال أن زيادة العرض تنجم من زيادة الواردات فكل من القيم المضافة والمنتج المحلي الإجمالي لا تشكلان أي تأثير (مع وضعهما في الهامش إلا في حال وجود ضرائب على الواردات للبضاعة المعينة) . وعلى نحو متشابه , فإن أي زيادة في الاستهلاك الوسيط بدون زيادة في المخرجات المحلية تؤدي حتماً إلى نقصان في الاستخدام النهائي وأيضاً نقصان في القيمة المضافة .

جدول 14-9 : جزء استعمال القيمة المضافة في جدول الاستخدام

	إنتاج السوق	الإنتاج للاستخدام الشخصي	الإنتاج لغير التسويق	الإجمالي
استهلاك وسيط	**1 594**	**50**	**239**	**1 883**
القيمة المضافة الإجمالية / الناتج المحلي الإجمالي	**1 483**	**97**	**141**	**1 721**
تعويض الموظفين	**1 041**	**0**	**109**	**1 150**
إعانات مخصومة من الضرائب	**56**	**0**	**2**	**58**
الإنتاج والواردات	**46**	**15**	**0**	**61**
مجمل الدخل المختلط	**340**	**82**	**30**	**452**
مجمل فائض التشغيل	**5**	**3**		**8**
استهلاك رأس المال الثابت - الدخل المختلط	**168**	**16**	**30**	**214**
استهلاك رأس المال الثابت - وغيره	**3 077**	**147**	**380**	**3 604**
إجمالي المخرجات				

زيادة القيمة المضافة

14-121 تضاف القيمة المضافة في أسفل جدول الاستخدام على نحو أساسي وقد يكون من الأفضل أن أمكن تقسيم القيمة المضافة وبيان جميع المدخلات في حساب توليد الدخل .

ويوضح الجدول رقم 14-9 مدخلات كل نوع من الإنتاج داخل الصفوف رقم 14 و 17 و 25 في الجزء 14-12 من جدول الاستخدام

7 إضافة المتغيرات الأخرى

14-122 من الممكن إضافة بنود متسلسلة تتعلق بالمتغيرات المستخدمة في دراسة الإنتاجية على مستوى المؤسسة , إضافة إلى المدخلات المختصة بحساب توليد الدخل . وهي عبارة عن مدخلات تكوين مجمل لرأس المال الثابت للمؤسسة وعدد الموظفين .ويفضل عند الضرورة كما طرح في الفصل التاسع عشر

القيام بإظهار العمالة على أساس معادل للدوام الكامل .

د- توضيحات جدول العرض و الاستخدام

1 التصنيفات المتقاطعة لاستعمالات القيمة المضافة بحسب القطاع و الصناعة

14-123 ويمكن أخذ كل عمود في جدول المستخدم متعلق بوحدات الانفتاح وتخصيص كل المدخلات إلى القطاعات المؤسساتية الاقتصادية .ويخصص عمود ISIC فئة K (المال و التأمين) إلى المؤسسات المالية . وتخصص المدخلات الأخرى غير السوقية إما إلى الجهات الحكومية العامة أو الجهات الخاصة غير الربحية . وتخصص بعض الأعمدة إلى الشركات غير المالية مع تخصيصها الأجزاء الممثلة في المشاريع غير المدمجة . ويقدم هذا الجدول علاقة بين جداول العرض والاستخدام وتسلسل الحسابات نتيجة إلى الارتباط بين بيانات إجمالي قطاع المؤسسات وبيانات الإنتاج وحساب توليد الدخل .و يطرح المزيد من النقاش في هذا العرض والمثال المطروح بالأعداد في الفصل رقم 28 .

جدول الاستخدام بالأسعار الأساسية

14-124 وقد طرح حتى الآن في هذا الفصل بيان كل من جداول العرض والاستخدام لسعر المشتري من خلال إضافة محددات تقييم العرض بإيضاح الاختلاف بين السعر الأساسي وبين سعر المشتري . ومن الممكن إضافة الجدولين إلى قاعدة التقييم العامة بتقليل عناصر جدول العرض من سعر المشتري الواردة في هذا الفصل . ومن بين الأسباب التي توجهنا نحو القيام بهذا العمل هو تسهيل عملية التوحيد في جدول العرض والاستخدام من حيث الكميات كما هو موضح بالأدنى .

14-125 وبالنظر إلى كافة عناصر جدول الاستخدام في سعر المشتري يتضح بأنها تتكون من العديد العناصر تحديداً ستة مكونات :

السعر الأساسي في الإنتاج المحلي
الواردات
الهوامش التجارية
هوامش النقل
الضرائب على المنتجات
الإعانات المالية المقدمة للمنتجات

14-126 وللعمل على تقليل جدول العرض من سعر المشتري , يتم تقسيم كل عنصر من عناصر الجدول إلى ستة بنود . وينظر إلى ذلك من خلال إنشاء ستة جداول متساوية في الحجم , كل منها يحتوي على بنود لواحدة من هذه المكونات . وهناك العديد من الاستخدامات المتاحة أكثر من مجرد سحب جدول العرض أعلى أسعار المشتريين حيث يتطلب ذلك ستة أعمدة لكل من الست مكونات .

الهوامش التجارية

14-127 تعد الخدمات الهامشية واحدة من أهم أنواع الأنشطة في نظام الحسابات القومية فهناك العديد من المنتجات التي تنقل من المنتج إلى المشتري سواء كانت بالجملة أو التفرقة . وفي حقيقة الأمر , هناك بعض البضائع التي تنقل يدوياً إلى تجار الجملة إلى تجار التفرقة . من جهة أخرى , تمول العديد من الخدمات مباشرة من المنتج إلى المشتري ,وهذا هو الشائع والمتداول , على الرغم أن بعض شركات ومكاتب السياحة تقدم تذاكر للحفلات الترفيهية والرياضية باعتبارها نوع للبيع المفرق لمثل هذه الخدمات . بالإضافة أن هناك العديد من السندات المالية المعروضة للبيع (حيث يتم إعادة شرائها) على أساس الفرق بين سعر الشراء والبيع . ويعد مثال المبادلة الأجنبية إحدى الأمثلة الشارحة لمثل ذلك من عرض هذه الفروق أيضا للخدمة الهامشية المقدمة إلى العميل وقد نجد في مثال الخدمات بأن الهامش يعامل على أنه منتج مختص بصناعات الخدمات ونجد في مثال البضائع , تغطية كل نوع منفصل للأنشطة وخدمات البيع بالجملة والمفرق لكافة البضائع . العديد منها يدخل على أنه مخرج من تجار البيع بالجملة والمفرق ,في حين أن البعض منها يقدم على أنه نشاط ملحق .

14-128 وليس هناك حاجة إلى فصل استخدام الهوامش التجارية المقدمة من تجار البيع بالجملة والمفرق طالما أن جدول الاستخدام مدرج فيه سعر المشتري . ويوضح جدول 14-4 : أن إضافات قيم البضائع المختلفة تطرح في مدخلات سلبية لعرض الهوامش التجارية بحيث لا يوجد عرض متبقي لإيضاحه في جدول الاستخدام .

14-129 وكما هو موضح في الفصل رقم 3 و 6 , فيتم فرض التقسيم للمعاملات التجارية باعتبار أن نشاط تجارة البيع بالجملة والمفرق تطلب في نظام الحسابات القومية وبناء على اعتبارات جداول العرض والاستخدام توضح الأسباب وراء سلك هذا النهج بفرض عرض كافة البضائع المتداولة من تجار الجملة والتفرقة في التسلم والاستلام بينهما لعرضها على المشتري وبذلك فإن كافة صفوف بضائع العرض وجداول الاستخدام ليست لها قيمة,ومن المفترض استخدام تجار البيع بالجملة والتفرقة لكافة البضائع بفرضية أن معظمها لن يعرض على الوحدات المنتجة , الأسر المنزلية أو الحكومة .ويوضح نمط الاستهلاك المنزلي ببند تفصيلي كبير للمشتريات من تجار الجملة والمفرق بصرف النظر عن شركات التصنيع أو الزراعة . وحتى

مـع الاخـتلاف الواضـح بـين متـاجر الأثـاث ومحلات البقالة فلا يمكن التحديد الدقيق حول أنواع المأكولات التي تم شرائها وكذلك بيع قطع الأثاث سواء كانت مصنعة من الخشب أو المعدن .

14-130 وتتبع معايير التعامل المعياري للجدول العرض والاستخدام قواعد تقسيم المعاملات التجارية المستخدمة لقياس مدخل أنشطة البيع بالجملة والمفرق . وينظر إلى كل عملية شراء للمنتج من بائع التفرقة أو الجملة على أنه منتج مختلف عن الآخر . فواحدة منها ينظر إليها على أنها بضاعة عينية تقيم بأسعار المنتجين والآخر ينظر إليها على أنها هامش تجاري . ويوضح شراء البضائع بأنه استخدام للبضاعة , بينما يوضح الهامش على انه استخدام للخدمات المقدمة من تجار البيع بالجملة أو المفرق . وكما هو ملاحظ بأن هناك وصف تفصيلي لنشاط تجار البيع بالمفرق والجملة في جداول العرض والاستخدام نتيجة بأنه في معظم الأحول تحمل تكاليف الهوامش المختلفة المتناسبة إلى فئات متعددة من المشتريين , على سبيل المثال الأسر المنزلية تدفع هوامش تجارية أعلى من المؤسسات الإنتاجية وفي الحقيقة , تختلف الهوامش التجارية على الأسر المنزلية لشراء نفس البضاعة من نفس المنفذ عن الكميات الكبرى التي تحمل هوامش صغرى متناسبة أكثر من الكميات الأصغر .ويقوم جامع الحسابات بدوره باستخدام خبرته المتخصصة للتقييم على عملية التقسيم في إطار تفصيلي للمستوى المنتج .

هوامش النقل

14-131 كما هو موضح في مراجعة الاختلاف بين سعر المشتري والمنتجين والسعر الأساسي وهوامش النقل فيتضح أن ذلك يتم عند إصدار فواتير منفصلة لكل خدمة من خدمات النقل . وفي حال فصل كل منهم في فاتورة فلا يتطلب عمل تقسيم نتيجة لمعاملة خدمات النقل على أنها منتج مستقل . ويعد عمل جامع الحسابات أمراً مطلوباً على سبيل المثال يعرض بعض الموردين أحيانا عملية النقل المجاني للمشتريات ذات قيمة معينة وتكلفة خاصة بنقل المنتجات الخفيفة .

الضرائب على المنتجات

14-132 تخصم ضريبة القيمة المضافة على نفس المنتج لبعض المستخدمين (تحديداً الوحدات المنتجة وغيرها) . وتعد عملية الخصم للأسر المنزلية واحدة من الأسباب التي يصعب إيضاحها في جدول العرض والاستخدام المخصص في سعر المشتري . وترتفع النسبة المبينة من الاستخدام الكلي للأسر المنزلية من خلال عنصر الضريبة غير المستقطعة مقارنة بحصص الاستخدام للوحدات المنتجة .وبعد طرح هوامش التجارة والنقل من تقديرات سعر المشتري , ثم تأتى الخطوة التالية في طرح الضريبة المضافة غير المستقطعة . ويعد عملية طرح الضريبة غير المستقطعة أمراً سهلا للمستخدمين النهائيين إلا أنه يمثل صعوبة لدى الاستهلاك المتوسط حيث أن معظم الاستهلاك قد يخضع إلى استقطاع ضريبة القيمة المضافة . وعندما تطرح ضريبة القيمة المضافة غير المستقطعة , تقييم المدخلات في جدول الاستخدام داخل سعر المشتري .

14-133 ولا يمكن في بعض الدول مخالفة ذلك إلا إذا كان في الإمكان طرح بعض الضرائب على المنتجات حسب الطلب بإزالة المدخلات في جدول الاستخدام نحو السعر الأساسي . وعند استكمال ذلك فمن الضروري إدخال صف جديد في جدول الاستخدام حيث يوضح هذا الصف الضرائب على المنتجات المستحقة الدفع من الوحدات المنتجة المعنية . ويحتسب هذا الصف ضمن تكلفة الاستهلاك الوسيط في أسعار المشتري بنفس المنوال الذي يكون عليه مدخلات هوامش التجارة والنقل .كما يتضمن ذلك بعض الضرائب على الواردات عند خضوع الواردات التي تمثل جزء من الاستهلاك الوسيط إلى الضرائب على المدخل التابع للاقتصاد . ولا يخلط بين صف الضرائب المعنية بجزء الاستهلاك الوسيط للجدول الاستخدام مع الصف الموضح في جزء القيمة المضافة من جدول الاستخدام عند تقييم المخرج في أسعار المشتريين . ويوضح هذا الصف مقدار الضرائب على المنتجة المستحقة من المنتجات المزودة من الوحدة بخلاف استخدام الضرائب على المنتجات المستحقة من الوحدة على المنتجات .

جدول 14-10 : محتوى الواردات في مصفوفة الاستخدام

	الاستهلاك الوسيط	الاستهلاك النهائي	تكوين رأس المال	إجمالي الواردات
منتجات زراعية وتشجيرية ومنتجات اسماك (0)	27	10	0	37
مواد خام ومعدنية وكهرباء وغاز و	61	0	0	61
ماء (1)	100	100	84	284
تصنيع (4-2)	0	0	0	0
تشييد (5)	37	25	0	62
J	17	0	0	17
تجارة , إقامة , أغذية (6)	0	0	0	0
مشروبات وخدمات نقل	05			5
مال وتأمين (73-72)	0	0	0	0
خدمات عقارية إيجارية	0	0	0	0
خدمات استئجارية (73-72)	0	0	0	0
خدمات أعمال وإنتاج (8)	-5	-3	-2	-10
خدمات مجتمعية واجتماعية (93-92)	237	180	82	499
		43		43

الإعانات المالية على المنتجات

134-14 تضاف مرة أخرى الإعانات المالية على المنتجات عند طرح الطرح الضرائب من على المنتجات من مدخلات جدول الاستخدام .ولا يوجد تطابق للضريبة القيمة المضافة ضمن الإعانات المالية وبذلك يتطابق إزالة الإعانات مع إزالة الضرائب على المنتجات أكثر منها على ضريبة القيمة المضافة .

فصل الواردات عن الإنتاج المحلي

135-14 تفصل الواردات عن الإنتاج المحلي كإحدى التنسيقات الإضافية لجدول الاستخدام في السعر الأساسي. وفي بعض الحالات , لا توجد مشاكل في إجراء الفصل حال إذا كان مصدر المنتج من دولة أجنبية أو لم يدخل هذا المنتج دائرة الاستيراد . وتصعب عملية الفصل إذا كانت المنتجات متوافرة من مصادر محلية أو أجنبية . وتعد طريقة التعرف على تحديد المنتجات التي لا تدخل على الإطلاق في نطاق الاستيراد واحدة من الحلول المتبعة في عملية الفصل إلا أن هذه العملية تتضمن بشكل عام معرفة وخبرة كبيرة وتقييم مطلع عليه .

136-14 يوضح الجدول 14-15 : محتوي الجدول 14-12 ويوضح الجدول 14-10 الأعمدة رقم 24, 29 و 35 والتي توضح مقدار الواردات المتعلقة بكل من الاستهلاك الوسيط والنهائي وتكوين رأس المال .

3.توضيحات جدول العرض لبنود الحجم

137-14 لا تتقيد إطارات العرض والاستخدام فقط بتقديرات القيم الحالية للعرض واستخدامات الموازنة بل أنها تضمن توازن وضبط تقديرات الكمية الموضحة في الأسعار لعام آخر مع ترابط سلسلة الأسعار المدرجة في جدول الأسعار الحالية وجدول الكمية .عموماً , تعد طريقة إعداد جداول العرض والاستخدام في القيم الحالية للكمية في نفس الوقت من أفضل الطرق لإحداث التوازن الثنائي .

138-14 وتوجد في العديد من الدول أنظمة لمؤشرات الأسعار مثل مؤشرات سعر المستهلك وسعر المنتج وسعر الواردات والصادرات . وتوجد كتيبات حول طريقة الاستخدام والتوحيد النظمي

لمثل هذه الأنظمة ويطرح الفصل الخامس عشر النهج العام للتطوير والاستخدام الأمثل للأسعار لخفض تضخم الحسابات القومية . ويتبع ذلك بنقاش عام في حين أن ما تم تقديمه هنا هو لاستكمال النقاش على جداول العرض والاستخدام . ويوضح القسم المشاكل التي تتطلب طرح في شرح جدول العرض والاستخدام في مفردات الكمية أكثر من مجرد إرشادات تفصيلية حول طريقة التوحيد .ولذلك تقدم المراجع حول كتيبات الأسعار و المستندات المخصصة في عملية التوحيد لجداول العرض والاستخدام وجداول المدخل والمخرج مثل كتيب ايروستات لجداول العرض والاستخدام والمدخل والمخرج نسخة 2008 .

أي الجداول التي يحدث فيها تضاؤل ؟

14-139 يخطر على البال الفكرة الأولى عند تجميع جداول العرض و الاستخدام للكمية سواء بالعمل مع الجداول في السعر الأساسي أو أسعار المشتريين . وهناك العديد من النقاشات التي جاءت مؤيدة ومخالفة لهذا الخيار .

14-140 تفصل كافة عناصر الهوامش التجارية النقل والإعانات ذات الضرائب المخفضة على المنتجات من قيمة البضائع والخدمات في جدول السعر الأساسي وذلك عند العمل مع هذا الجدول . و قد يحدث لبس نتيجة أن الأسعار المعروفة بأنها عبارة عن مؤشرات للسعر المنتج لا تتعلق بمفهوم أسعار المنتج في نظام الحسابات القومية لكونها تتعلق بالسعر الأساسي . وتقوم بحصر جداول التجارة والعرض والاستخدام وحسابات البضائع والخدمات وهوامش النقل وتأثير الإعانات المالية المخفضة الضرائب على المنتجات. وتظهر فيما بعد مؤشرات سعر المشتري بشكل متناسب بتضاؤل صفوف جداول السعر الأساسي للعرض والاستخدام على أساس أن المدخلات المتضمنة في صف جدول الاستخدام أكثر تناسقاً من الحال الذي عليه جدول سعر المشتري . ومع هذا , يتطلب التحقق من مطلب تطابق المدخلات الناجمة لتبرير استخدام مؤشر الأسعار المفرد لكل مدخل . بالإضافة إلى أن العناصر الملحقة بالهوامش و الضرائب تنكمش بشكل منفصل ما يثير هذا عدد من المشاكل النظرية و التطبيقية .

14-141 تنجم مشاكل أقل عند التعامل مع الضرائب والهوامش بالعمل مع جدول سعر المشتري خاصة عند استخدامه على نحو واسع النطاق في مؤشر أسعار المستهلك وعلى الرغم من ارتفاع مؤشرات سعر المستهلك إلا أن الافتراضات المزعومة لا تتناسب كلياً مع الافتراضات الموجودة في جداول العرض والاستخدام

14-142 وهناك مشاكل في انكماش الصادرات والواردات سواء كان جدول أسعار المشتريين أو جدول السعر الأساسي

<u>التطابق</u>

14-143 وتحدد المسوغات حول استخدام مؤشر سعر المنتج بانكماش صفوف جدول العرض والاستخدام حول أن عناصر الصفوف متجانسة للاستخدام سعة إنتاجية صف السعر الموحد,وهناك سببين لعدم إمكانية ذلك

14-144 لا تتطابق عناصر صفوف سعر المشتري التي تشتمل على كل من هوامش التجارة والنقل من جانب وكذلك الإعانات المخفضة الضريبة من جانب آخر .وكما هو ملاحظ بأن ذلك لا يقع على نفس وتيرة المنتج في التناسب ذاته للعديد من المستخدمين . ويقلل إزالة هذه المدخلات مشكلة عدم التطابق إلا أن هناك درجة من التقارب مدرجة في التدريب ولذا تظل هناك مشكلة من بقايا عدم التطابق .

14-145 ويرجع أيضا السبب الآخر من عدم التطابق نتيجة إلى عملية التوحيد .وتوجد درجات كبرى من التوحيد في كل صف على الرغم من تمييز عدد كبير من المنتجات في جداول العرض والاستخدام .

وتختلف أسعار البراغي طبقا إلى الطول والقطر والنوع للرأس والمواد المستخدم منها حتى عند فصل هذه البراغي من المنتجات المعدنية الأخرى .وقد لا يكون من الصحيح العمل بفصل البراغي للتعريف بكل نوع من هذه الأنواع من البراغي على شكل منفصل كما تعد فكرة تحديد كل البراغي بشكل منفصل عن المسامير و المواد المعدنية الأخرى أمراً غير وارد . وتكمن هنا حتماً مشكلة التطابق إلا أنها قد تحل باعتبار مستوى تفصيلي من البيانات المتاحة من مؤشر سعر المنتج عند تحديد نوع المنتجات المتعارف عليها في جداول العرض والاستخدام .

<u>العمل بمؤشرات سعر المستهلك</u>

14-146 تستخدم مؤشرات سعر والمستهلك لانكماش استهلاك الأسر المنزلية عند سعر المشتري عند مستوي منفصل . ولا تتطابق الأوزان المستخدمة في تجميع مؤشرات سعر المستهلك كلياً مع الأوزان الواردة في عمود النفقات عن استهلاك الأسر المنزلية . هذا يرجع إلى أن الأوزان ترتبط بعام آخر و تحصر بعض قوائم النفقات . ومن المحتمل استنتاج مؤشرات سعر المستهلك من إحصائيات الأسر المنزلية . وفي الغالب تحصر إحصائيات الأسر المنزلية الأسر الغنية والفقيرة ولذا يكون نظام التغطية أقل شمولية من أعداد الاستهلاك للأسر المنزلية في جدول العرض والاستخدام . وكما هو موضح بالأعلى , يحدث توازن ضبط الجدول لبعض العناصر من إحصائيات الأسر المنزلية تعديل . وبالنسبة إلى منتجات التبغ على سبيل المثال , يحدث هناك بعض التعديلات المشابهة في أوزان

مؤشر سعر المستهلك وفي الحالات الأخرى قد لا تجري تعديلات تنسيقية داخل أوزان مؤشر سعر المستهلك .

الواردات والصادرات

14-147 **إشكاليات مؤشرات سعر الواردات،** تعتمد العديد من الدولة على مؤشرات القيمة بدون اللجوء إلى تغيير في الجودة على نحو مناسب . وهناك توجد مشكلة في تطابق درجات تفصيلية في مؤشرات السعر لمنتجات جداول العرض والاستخدام حتى على الرغم من توافر صحيح للمؤشرات سعر الواردات . علاوة على ذلك ومثلما ذكر في وصف التقييم الصحيح في سعر الواردات ومؤشرات سعر الاستيراد من إجراء افتراضات مختلفة حول كيفية دفع هوامش التجارة والنقل على نفس طريقة المشتريين من الأفراد.وهذا يمكن إيضاحه في حالة أسعار الصادرات . ويخضع الاختلاف بين أسعار الواردات ومؤشرات سعر المنتج على نفس المنتج إلي افتراض تقييم أسعار الصادرات على نطاق الاقتصاد حيث يتم تقييم مؤشر سعر المنتج على أساس البضائع الخارجة من المصنع .

هوامش التجارة والنقل

14-148 توضح هوامش التجارة والنقل من خلال الكمية وذلك عندما يتساوى الهامش في سعر المشتري في العام الجاري كما في العام التأسيسي فإن قياس كمية الهامش تكون بتناسب حجم النفقات حيث أن قياس الكمية وتحرك السعر يكون بالتطابق مع المنتج الذي يطبق الهامس عليه . وفي الغالب يتغير معدل الهامس بين السنة التأسيسية والفترة الجارية بسبب الاختلاف في معدلا الهوامش المطروحة أو بسبب التغيير في خلط المنتجات في مجموعة ما . علاوة على النقاش المطروح فقد يوجد في كتيبات مؤشرات سعر المستهلك ومؤشرات سعر المنتج طرق استنتاج لحساب تقديرات هوامش الكميات

الضرائب مخصوما منها الإعانات على المنتجات

14-149 هناك العديد من الطرق المستخدمة لبيانات الإعانات المخفضة الضريبة على المنتجات بالاعتماد على الطريق التي يتم فيها جمع الضريبة.

14-150 يتم حساب الكميات بنفس الطريقة المنصوص عليها في هوامش التجارة والنقل عندما يتم حساب الضريبة بالنسبة المئوية للقيم على بند (الضريبة المضافة).

14-151 هناك بعض الضرائب التي يتم جمعها حسب كمية الشراء وهذا ما يسمي بالضرائب التحديدية ورسوم الدفع إذا كانت تجبى بهذه الطريقة . وبالنسبة إلى هذا النوع من الضرائب فننجد بأن تأثير الكمية مقيد بشدة للتغييرات في كمية الشراء , مع ملاحظة أن أي تغيير في معدل الضريبة التحديدية يعني زيادة في السعر .وقد تتغير زيادة السعر في الضريبة التحديد تماشيا مع المستوي العام للتضخم وفي الغالب قد يحدث اختلاف على سبيل المثال إذا سعت الحكومة إلي عدم تشجيع إنتاج منتج معين مطروح مثل التبغ والكحول.

14-152 وتشير التغييرات في نظام الضريبة بأنه من عام إلى آخر يتغير معدل الضرائب المجمعة باختفائها أو استبدالها . وتتضمن سلاسل الكميات استخدام أسعار العام التأسيسي وأيضا القاعدة الضريبية .وتتضمن سلاسل الكميات عنصر الضريبة غير المتاح في القيم الحالية بينما لا يؤثر عنصر الضريبة في القيمة الحالية على سلاسل الكميات وبالنسبة إلى مؤشر سعر المشتري فيظل سارياً إلا أن مفهوم مؤشر سعر الضريبة يظل ذو قيمة بالنسبة له.

14-153 ويقل إدراج الإعانات على المنتجات أكثر من الضرائب إلا عند وجودها فيحتسب قياس الكميات باستخدام نفس المبادئ

القيمة المضافة

14-154 في نظام الحسابات القومية , ينظر إلى بنود التوازن مثل القيمة المضافة بأن لا يوجد لها أبعاد للكمية والسعر . ومع ذلك , توضح من خلال معطيات من استخدام منهج بند التوازن لاستنتاج العددي من تقديرات الكمية لمثل هذه البنود في الحساب .

14-155 وبناء على وجود مؤشرات سعر المنتج في صفوف جدول الاستخدام , فيمكن تطبيق ذلك على صفوف جدول العرض وقيم الأعمدة لتحديد رقم المنتج فيما يتعلق بالكميات . وتطرح هذه الأرقام للاستهلاك الوسيط فيما يتعلق بالكمية المستنتجة من عمل تناقص للصفوف المنتج في جدول الاستخدام مما يسمح بحساب القيمة المضافة في كل نوع من الوحدة المنتجة بأنها قيمة مخلفة . ويتم وصفها على أنها قيمة مخلفة في الحقيقة . كما يمكن أيضا استنتاج معامل الانكماش للقيمة المضافة بتقسيم القيمة الحالية على القيمة الحقيقية .

14-156 وقد انشغل العديد من المحللين في تتبع هذه المساءلة في انكماش حجم القيمة المضافة باستفاضة . ويمكن أيضا حساب تعويضات الموظفين من حيث الكمية عند توافر البيانات بشأن معدلات الرواتب وأرقام عدد العاملين ومجموعاتهم . كما تضع البدلات للتغيرات في التعويضات الخارجة عن الرواتب والتغييرات بين عمال الدوام الجزئي والكلي في حين أن هناك بعض المشاكل النظرية في انكماش قيمة التعويضات .

14-157 ومن الضروري اعتبار قاعدة جمع الضريبة للقيام بانكماش لحجم الإعانات المخفضة الضريبة . وفي معظم الأحوال , تتعلق ضرائب الإنتاج بعدد كافة الموظفين أو رأس المال المستخدم في الإنتاج . وكما هو وارد في الضرائب على الإنتاج , فقد قد يكون عنصر السعر وعنصر الكمية المدرج في حساب التغييرات للقياس الكمية .

14-158 ويمكن القيام بعمل استنتاج للأرقام من الفائض التشغيلي والدخل المختلط فيما يتعلق بالقيم الحقيقية من طرح تعويضات الموظفين والإعانات المخفضة الضريبة على الإنتاج فيما يتعلق بالكميات على القيمة الحقيقية المضافة .في حين أن القائمين على خدمات رأس المال يحاولون قياس فائض التشغيل من خلال طرق مباشرة من استنتاج الفائض التشغيلي الحقيقي .وهذا المنهج غير متعارف عليه كمعيار في نظم الحسابات القومية إلا أنه تم سرده في الفصل العشرين .

هـ .المثال العددي

1. جدول العرض و الاستخدام الكامل .

14-159 يوضح الجدول 14.12 جدول العرض و الاستخدام الكامل ، يتكون الجزء الأعلى من جدول العرض ,ويوضح العمود الأولى إجمالي العرض لأسعار المشتريين ويتتبع هذا ببيانات حول هوامش التجارة والنقل , كما هو موضح في الجدول 14-2 ومن ثم الضرائب والإعانات على المنتجات في الجدول 14-5 .تطرح العناصر في كافة الأعمدة من العناصر المتصلة بعمود إجمالي العرض في جدول سعر المشتري يعرض فيه إجمالي العرض في جدول السعر الأساسي ,ويتبع هذا بجزء أكبر من الجدول بتصنيف عرض المنتجات حسب نوع الوحدات المحلية المنتجة . ويعد هذا شكل امتدادي من الجدول 14-1 وفي الجانب الأيمن المتطرف من جدول العرض نجد بيانات حول الواردات تتعلق بجدول رقم 14-4

14-160 الجزء المتوسط من جدول 14-12 يتعلق بجزء المنتج في جدول الاستخدام وفي العمود الأول يوجد إجمالي العرض في جدول سعر المشتري و يتعلق هذا تحديدا بالعمود العلوي في جدول العرض .وتفرع الثلاث أعمدة التالية في جدول الاستخدام ومن ثم تظهر البيانات المفصلة على استخدام المنتجات حسب النوع كل وحدة منتجة.
ويعد هذا نموذجاً امتدادياً لجدول 14-6 ويتبع بعمود الصادرات وعمود الاستهلاك النهائي وعمود التكون الرأسمالي
ويتعلق هذا بالجدول رقم 14-7 و الجدول رقم 14-8

14-161 وتحت جزء المنتج في جدول الاستخدام نجد جزء القيمة المضافة ,وتظهر أعمدة بيانات الضرائب والإعانات على المنتجات . وتظهر بيانات توليد حسابات الدخل لكل نوع من الوحدة المنتجة واستخداماتهم للمنتجات على أساس استهلاك وسيط وتتعلق المدخلات بالبيانات الموجزة في جدول 14-9 وتظهر أيضا بيانات التكوين الرأسمالي حسب نوع الوحدة المنتجة والعمالة ولا توجد مدخلات تحت أعمدة الصادرات والاستهلاك النهائي والتكوين الرأسمالي

2. الهوامش والضرائب

14-162 في الجدول 14-12 يوضح الصف رقم 3 قيمة المنتجات المصنعة في السعر الأساسي 1988 ,وعند هذه القيمة يتم استقطاع الإعانات من 5 والضرائب من 94 و هوامش التجارة من 74 وتضاف لبيان القيمة عند أسعار المشتريين من 2 161 وضمن جزء الاستخدام في جدول 14-12 يتم اعتبار القيمة الكلية ل 2 161 وهذا يشير بأن الهوامش من 74 يتم حسابها على هذه الطريقة وليس كطلب في لصناعة النقل والتجارة بشكل مباشر . وفي الصف رقم 5 كإحدى عناصر العرض في الجدول , تظهر الهوامش كعرض للتجارة وخدمات النقل (مع هوامش 2 المطبق على كل منتجات الزراعة والمواد الخام والمعادن) ولذا يحتسب الإجمالي من جداول العرض والاستخدام وحساب الخدمات والبضائع وتقل هوامش التجارة والنقل عند أسعار المشتريين كما هو موضح العمود رقم 1 عن الإجمالي عن السعر الأساسي في العمود رقم 5

14-163 ويظهر في الجزء الأيمن من جدول العرض طريقة حساب الهوامش على الواردات ويفترض بأن الواردات على البضائع متاحة من خلال عملية التكلفة والتأمين والشحن ضمن أعداد ميزانية المدفوعات على ورادات الخدمات في حين أن الأعداد من 6 و 4 تدرج في ورادات الخدمات لهذه المنتجات . وبذلك فإن العمود رقم 26 يظهر التعديلات الرئيسية وتعدل المدخلات السلبية رقم 6 , 4 ضمن العمود من تعديلات في البند رقم 10 في الصف الخاص بتعديلات التكلفة والتأمين والشحن والنولون . ويتم التعديل من خلال المدخل السلبي في نفس الصف ضمن عمود استيراد البضاعة رقم (27)

14-164 وبدلا من معالجة الهوامش بهذه الطريقة فيمكن تقليل جدول العرض والاستخدام عند أسعار المشتريين إلى الأسعار الأساسية بتخصيص الهوامش والضرائب من تقديرات سعر المشتريين لكافة عناصر الاستخدام .
وكما هو موضح في الجزء الأخير من القسم د , يتم العمل في الغالب باعتباره قاعدة للانكماش في جدول الكميات

ويوضح الجدول رقم 14-13 عناصر هوامش التجارة والنقل على المنتجات والإعانات على المنتجات المدرجة في جدول 14-12 . ولا يفصل هذا الجدول كافة الأعمدة عن كل نوع من الإنتاج إلا بغرض التسهيل للجوع إلى أعداد العمود في الجدول رقم 14-13 و 14-14-14-15 يتم ربطها بدقة مع كافة العناصر المستخدمة في الجدول 14-12.

3. **جدول الاستخدام بالأسعار الأساسية**

14-165 يوضح الجدول رقم 14-14 السعر الأساسي ويستنتج ذلك من خلال طرح كافة العناصر المتعلقة بالجدول رقم 14-13 من العناصر المتصلة بجدول 14-12 . وبسبب الدمج يتم العرض في شكل مختصر بدون تمييز بين إنتاج السوق وبيان إنتاج الاستخدام النهائي والإنتاج غير السوقي في حين أن التسلسل الرقمي للأعمدة يأتي بشكل متكامل لسهولة الرجوع إليه

4. مصفوفة الواردات

14-166 إضافة إلى إزالة عناصر الهوامش والضريبة من الجدول رقم 14-12 فمن الممكن إجراء وإزالة جزء من كل عنصر يمثل العرض من الواردات بدل من الإنتاج المحلي.وللقيام بذلك تجمع مصفوفة مشابهة للجداول 14-1 و 14-14 لتشمل الواردات فقط . ويمثل الجدول 14-15 هذا النوع من الجداول . ويتم بعد ذلك استقطاعه عنصر بعنصر من الجدول 14-14 لتقليل المصفوفة وإظهار استخدام الإنتاج المحلي حسب السعر الأساسي فقط وتحصر مصفوفة الواردات الهوامش والضرائب المستخدمة على الواردات ومن ثم تستقطع من جدول السعر الأساسي وليس من جدول سعر المشتري .

14-167 وعلى الرغم من الجدول الكامل الموضح للاستخدام المحلي غير ممثل فقط الجدول 14-11 يوضح بشكل مختصر كيفية أن القيمة الإجمالية للعرض حسب سعر المشتري مبنية من واردات العرض المحلي وهوامش التجارة والنقل .

جدول 14 – 11 : تحليل لاستخدام المنتجات على حسب الوحدات المنتجة بالنظر إلى خمسة عناصر يشكلون تقييماً لأسعار

	الإنتاج المحلي	الواردات	هوامش النقل والتجارة	الإعانات المالية على المنتجات	الضرائب على المنتجات	إجمالي
الزراعة ، استغلال الغابات، منتجات الأسماك(0)	**59**	**27**	**1**	**0**	**0**	**87**
المعادن والمواد الخام ، الكهرباء والمياه(1)	**148**	**61**	**2**	**0**	**4**	**215**
التصنيع (2 – 4)	**788**	**100**	**35**	**0**	**32**	**955**
البناء (5)	**40**	**0**	**0**	**0**	**0**	**40**
التجارة، الإسكان، الطعام والشراب، خدمات النقل (6)	**117**	**37**	**0**	**0**	**3**	**157**
الخدمات العقارية ، خدمات الإيجار والتأجير (72-73)	**87**	**17**	**0**	**0**	**0**	**104**
المالية والتأمين (7 أقل من 72 – 73)	**57**	**0**	**0**	**0**	**0**	**57**
خدمات المشاريع التجارية والإنتاج (8)	**213**	**0**	**0**	**0**	**9**	**222**
الخدمات العامة والاجتماعية (92-93)	**34**	**0**	**0**	**0**	**0**	**34**
خدمات أخرى (94-99)	**10**	**0**	**0**	**0**	**0**	**10**
الإدارة العامة (91)	**2**			**0**		**2**
إجمالي	**1 555**	**242**	**38**	**0**	**48**	**8831**

جدول 14 - 12 جداول العرض والاستخدام على حسب أسعار المشترين

	عرض المنتجات	العرض الكلي على حسب سعر المشتري هوامش النقل والتجارة الضرائب على المنتجات (-) الإعانات المالية الحكومية على المنتجات العرض الكلي (الأسعار الأساسية)					ناتج الصناعات (على حسب مجموعات التصنيف الدولي الصناعي الموحد لجميع الأنشطة التجارية)									
							السوق									
								التعليم ، الصحة والخدمات الاجتماعية خدمات الأعمال الأنشطة العقارية المعلومات والاتصالات التجارة والنقل والإسكان والغذاء البناء الزراعة والتشجير والصيد التصنيع والصناعة					خدمات أخرى	إجمالي السوق
	عرض المنتجات						(A)	(B-E)	(F)	(G-I)	(J)	(K)	(L)	(M-N)	(P-Q)	R-T and U	
		(1)	(2)	(3)	(4)	(5)	(6)	(7)	(8)	(9)	(10)	(11)	(12)	(13)	(14)	(15)	(16)
	المنتجات (حسب التصنيف المركزي)																
1	المنتجات الزراعية ومنتجات الغابات والصيد (0)	128	2	5	- 3	124	78	0	0	0	0	0	0		0	0	78
2	المعادن والمواد الخام ؛ الكهرباء ، الغاز ، المياه (1)	263	2	5	0	256	0	195	0	0	0	0	0	0	0	0	195
3	التصنيع (2 – 4)	2 161	74	94	- 5	1 998	0	1 650	6	24	18	0	0	0	0	0	1 707
4	البناء (5)	261	0	17	0	244	0	7	201	3	2						213
5	التجارة ، الإسكان ، الطعام والشراب ؛ خدمات النقل (6)	216	- 78	5	0	289	0	6	1	226	0				0	0	233
6	المالية والتأمين (7 أقل من 72 – 73)	159	0	0	0	159	0	0	0	0	0	146	0	0	0	0	146
7	الخدمات العقارية وخدمات الإيجار والاستئجار (72 – 73)	195	0	0	0	195	0	2	0	4	0	0	94	0	0	0	100
8	خدمات الأعمال والإنتاج (8)	272	0	11	0	261	0	1	0	3	80	0	172		0	0	256
9	الخدمات العامة والاجتماعية	275	0	0	0	275	0	0	0	0	0	0	0	0	63	0	63
10	خدمات أخرى (94 – 99)	95	0	4	0	91	0	0	0	0	0	0	0	2		82	86
11	الإدارة العامة (91)	91				91											
12	تعديل التكلفة والتأمين والنقل / على ظهر السفينة على الواردات	0				0											
13	المشتريات المباشرة في الخارج من قِبل المقيمين	43				43											
14	الإجمالي	4 159	0	141	- 8	4 026	78	1 861	208	262	100	146	94	183	63	82	3 077

	استخدام المنتجات	العرض الكلي على حسب سعر المشتري	الضرائب على المنتجات الإعانات المالية الحكومية على المنتجات			الاستهلاك الوسيط للصناعات (على حسب مجموعات التصنيف الدولي الصناعي الموحد لجميع الأنشطة التجارية)									السوق	المجموع الجزئي للسوق
														خدمات أخرى	الزراعة و استغلال الغابات و صيد الأسماك	التصنيع والصناعات الأخرى	البناء	التجارة والنقل والإسكان والفنادق	المعلومات والاتصالات	المالية والتأمين	الأنشطة العقارية	خدمات الأعمال	التعليم ، الصحة والخدمات الاجتماعية	
		(A)	(B-E)	(F)	(G-I)	(J)	(K)	(L)	(M-N)	(P-Q)	R-T and															
		(6)	(7)	(8)	(9)	(10)	(11)	(12)	(13)	(14)	(15)	(16)														
	المنتجات (حسب التصنيف المركزي) إجمالي الاستخدامات																									
1	الزراعة واستغلال الغابات وصيد الأسماك (0)	2	71	0	3	1	2	1	2	0	0	82			128											
2	المعادن والمواد الخام ؛ الكهرباء ، الغاز ، المياه (1)	3	190	1	6	3	2	1	2	0	0	208			263											
3	التصنيع (2 – 4)	27	675	63	44	16	16	9	19	4	5	878			2 161											
4	البناء (5)	1	9	5	3	1	1	1	1	0	0	22			261											
5	التجارة ، الإسكان ، الطعام والشراب ؛ خدمات النقل (6)	3	65	3	25	4	4	2	4	0	0	110			216											
6	المالية والتأمين (7 أقل من 72 – 73)	1	36	5	18	1	3	7	7	1	1	76			159											
7	الخدمات العقارية وخدمات الإيجار والاستئجار (72 – 73)	1	15	1	8	2	5	2	4	0	1	39			195											
8	خدمات الأعمال والإنتاج (8)	2	70	12	15	10	18	9	19	7	9	171			272											
9	الخدمات العامة والاجتماعية	0	1	0	0	0		0	1	0	0	2			275											
10	خدمات أخرى (94 – 99)	1	1		1	1	1	0	1	0	0	6			95											
11	الإدارة العامة (91)	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0			168											
12	المشتريات المباشرة بالخارج من قِبل المقيمين											0			43											
13	المشتريات المحلية لغير المقيمين											0			0											
14	الإجمالي	41	1 133	90	123	39	52	28	60	12	16	1 594			4 236											
15	حاصل إجمالي القيمة المضافة / إجمالي الناتج المحلي	37	728	118	139	61	94	66	123	51	66	1 483		-8	141											
16	تعويضات العاملين	19	547	79	102	32	44	49	79	43	47	1 041														
17	الضرائب الأقل من الإعانات لمالية الحكومية على الإنتاج والواردات	-2	43	5	-5	-1	4	6	4	1	1	46		-8	141											
18	الدخل المختلط ، إجمالي	4	30	3	9	0	0	0	0	0	0	56														
19	فائض التشغيل ، إجمالي	16	108	31	33	30	46	11	40	7	18	46														
20	إهلاك رأس المال الثابت – الدخل المختلط	1	3	0	1	0	0	0	0	0	0	340														
21	إهلاك رأس المال الثابت - أخرى	8	80	11	30	7	12	5	12	1	2	5														
22	الناتج الإجمالي	78	1 861	208	262	100	146	94	183	63	82	3 077														
23	مدخلات العمل (عدد ساعات العمل)	1 840	31 962	4 244	8 786	1 332	1 290	290	1 562	494	642	53 0720														
24	إجمالي تكوين رأس المال	10	122	8	49	14	7	5	7	1	2	255														
25	مخزون إغلاق الأصول الثابتة	142	1 861	143	731	208	143	102	147	22	29	3 528														

نظام الحسابات القومية

	استخدام المنتجات	الإعانات المالية الحكومية على المنتجات	الضرائب على المنتجات		العرض الكلي على حسب سعر المشتري	الاستهلاك الوسيط للصناعات (على حسب مجموعات التصنيف الدولي الصناعي الموحد لجميع الأنشطة التجارية)									السوق	
	استخدام المنتجات					(A)	(B-E)	(F)	(G-I)	(J)	(K)	(L)	(M-N)	(P-Q)	خدمات أخرى	المجموع الجزئي للسوق
		(1)	(2)	(3)	(4)	(5)	(6)	(7)	(8)	(9)	(10)	(11)	(12)	(13)	(14)	(15)	(16)
	المنتجات (حسب التصنيف المركزي)															
1	الزراعة واستغلال الغابات وصيد الأسماك (0)	128					2	71	0	3	1	2	1	2	0	0	82
2	المعادن والمواد الخام ؛ الكهرباء ، الغاز ، المياه (1)	263					3	190	1	6	3	2	1	2	0	0	208
3	التصنيع (2 – 4)	2 161					27	675	63	44	16	16	9	19	4	5	878
4	البناء (5)	261					1	9	5	3	1	1	1	1	0	0	22
5	التجارة ، الإسكان ، الطعام والشراب ؛ خدمات النقل (6)	216					3	65	3	25	4	4	2	4	0	0	110
6	المالية والتأمين (7 أقل من 72 – 73)	159					1	36	5	18	1	3	7	7	1	1	76
7	الخدمات العقارية وخدمات الإيجار والاستئجار (72 – 73)	195					1	15	1	8	2	5	2	4	0	1	39
8	خدمات الأعمال والإنتاج (8)	272					2	70	12	15	10	18	9	19	7	9	171
9	الخدمات العامة والاجتماعية	275					0	1	0	0	0		0	1	0	0	2
10	خدمات أخرى (94 – 99)	95					1	1		1	1	1	0	1	0	0	6
11	الإدارة العامة (91)	168					0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
12	المشتريات المباشرة بالخارج من قبل المقيمين	43															0
13	المشتريات المحلية لغير المقيمين	0															0
14	الإجمالي	4 236					41	1 133	90	123	39	52	28	60	12	16	1 594
15	حاصل إجمالي القيمة المضافة / إجمالي الناتج المحلي			141	-8		37	728	118	139	61	94	66	123	51	66	1 483
16	استهلاك العاملين						19	547	79	102	32	44	49	79	43	47	1 041
17	الضرائب الأقل من الإعانات لمالية الحكومية على الإنتاج والواردات			141	-8		-2	43	5	-5	-1	4	6	4	1	1	46
18	الدخل المختلط ، إجمالي						4	30	3	9	0	0	0	0	0	0	56
19	فائض التشغيل ، إجمالي						16	108	31	33	30	46	11	40	7	18	46
20	إهلاك رأس المال الثابت – الدخل المختلط						1	3	0	1	0	0	0	0	0	0	340
21	إهلاك رأس المال الثابت - أخرى						8	80	11	30	7	12	5	12	1	2	5
22	الناتج الإجمالي						78	1 861	208	262	100	146	94	183	63	82	3 077
23	مدخلات العمل (عدد ساعات العمل)						1 840	31 962	4 244	8 786	1 332	1 290	290	1 562	494	642	53 0720
24	إجمالي تكوين رأس المال						10	122	8	49	14	7	5	7	1	2	255
25	مخزون إغلاق الأصول الثابتة						142	1 861	143	731	208	143	102	147	22	29	3 528

إجمالي تكوين رأس المال	تكون إجمالي رأس المال الثابت	التغيرات في المخزونات	صافي الحيازة من الأصول غير المنتجة	تكاليف الاستهلاك الوسيط			الحكومة العامة		الصادرات		الاستهلاك النهائي الشخصي				الغير تسويقي							
				إجمالي نفقات النهائي	الإسكان	المؤسسات الخيرية التي تخدم الأسر	الإجمالي	الفردي	البضائع	الخدمات	التعليم، الصحة ، والخدمات الاجتماعية	الإدارة العامة	الإجمالي الغير تسويقي	إجمالي الصناعة	الاقتصاد الكلي	الزراعة و انقابات و الصيد	البناء	خدمات الأصول الثابتة و الإسكان الخاص	إجمالي الاستخدام النهائي الشخصي	(O)	(P-Q)	(L)	(F)	(A)	
38	37	36	35	34	33	32	31	30	29	28	27	26	25	24	23	22	21	20	19	18	17	
	1	2	3	2	0	2	0	28	30	0		7	88		5	2	3	1	0	0	1	1
	-1	0	-1	0	0	0	0	40	40	0		7	217		9	4	5	0	0	0	0	2
10	5	161	167	3	0	3	0	570	573	0		422	990		80	38	42	32	10	17	5	3
	23	190	213	0	0	0	0	2	2	0		6	40		18	7	11	0	0	0	0	4
				0	0	0	0	42	42	55		0	119		9	15	4	0	0	0	0	5
				0	0	0	0	53	53	2		0	104		23	17	6	5	3	2	0	6
	22	22	22	0	0	0	0	115	115	1		0	57		18	10	8	0	0	0	0	7
	1	1	1	0	0	0	0	40	40	9		0	222		39	24	15	12	7	5	0	8
				204	0	204	14	21	239	2		0	34		32	8	24	0	0	0	0	9
				0	0	0	0	85	85	0		0	10		4	2	2	0	0	0	0	10
				3	3	159	2	5	166	0			2		2	1	1	0	0	0	0	11
								43	43													12
								-29	-29	9		20										13
10	376	414	414	212	165	368	16	1015	1399	87		462	1833		239	118	121	50	20	24	6	14
													1845	1721	141	50	91	97	80	12	5	15
													1150	1150	109	39	70		0	0	0	6
													191	58	2	1	1	0	0	0	0	17
													61	61				15	0	12	3	18
													452	452	30	10	20	82	80	0	2	19
													8	8				3	0	0	3	20
													214	214	30	10	20	16	15	0	1	21
													3604		380	168	212	147	100	36	11	22
													69369		1529	8000	7299		0	780	218	23
													376		9	12	13		124	1	1	24
													5783		25	169	201		1851	17	17	25

إجمالي تكوين رأس المال

الاستهلاك الوسيط للصناعات على حسب مجموعات التصنيف الصناعي الدولي الموحد لجميع الأنشطة الاقتصادية

جدول 14 –12 (مختصر) : جداول العرض والاستخدام على حسب أسعار المشترين

جدول 14 – 13 : جدول العرض والاستخدام : هوامش
النقل والتجارة ، الضرائب والإعانات المالية الحكومية على الاستهلاك الوسيط والاستهلاك النهائي للمنتج

| | | |

| | | |

| | | |

جدول 14 – 15 : الواردات المستخدمة في الاستهلاك الوسيط والطلب النهائي

| | | |

الفصل الخامس عشر: مقاييس الأسعار والأحجام

أ. مقدمة

1-15 يصف الفصل الرابع عشر كيف يمكن تجميع وتفصيل حساب السلع والخدمات داخل جدول العرض والاستخدام؛ حيث يمكن تحليل التغيرات في قيم تدفقات السلع والخدمات بشكل مباشر إلى مكونين، أحدهما يعكس التغيرات في أسعار السلع والخدمات المعنية والأخر يعكس التغيرات في أحجامهم. وأحد الميزات الرئيسية لتجميع قياسات السعر والحجم ضمن إطار محاسبي واحد – على غرار ذلك الإطار الذي تتيحه جداول العرض والاستخدام – هو إيجاد تدقيق ومراجعة على الاتساق العددي ومن موثوقية مجموعة القياسات ككل. ويكون ذلك مهم على وجه الخصوص عندما يلزم تغطية كل تدفق من تدفقات السلع والخدمات في الاقتصاد، بما في ذلك السلع والخدمات غير السوقية والذي يعد تقييمها أكثر صعوبة حتى من حيث الحجم عنه بالنسبة للأسعار الجارية.

2-15 ثمة ميزة أخرى من تجميع قياسات السعر والحجم ضمن إطار محاسبي واحد وهي أنه حينئذ يمكن اشتقاق السعر الضمني أو قياسات الحجم بالنسبة لقيود موازنة هامة معينة؛ وعلى وجه الخصوص، يمك قياس إجمالي القيمة المضافة من حيث القيمة الحقيقية عن طريق طرح الاستهلاك الوسيط من حيث الحجم من الناتج/ المخرج من حيث الحجم أيضاً، وهو ما يسمى بـأسلوب "الانكماش المضاعف". ويمكن استخدام الانكماش المضاعف على مستوى المنشأة أو الصناعة الفردية أو القطاع الفردي. ومع ذلك، فالغرض الرئيسي لنظام الحسابات القومية ليس مجرد توفير مبادئ توجيهية بشأن قياسات التغيرات في الأسعار والأحجام فيما يتعلق بالمجاميع الرئيسية لنظام الحسابات القومية بل تجميع مجموعة من القياسات المترابطة التي تجعل من الممكن تنفيذ وإجراء تحليلات منهجية ومفصلة للتضخم والنمو الاقتصادي.

1. نظرية الأرقام القياسية

3-15 يقدم القسم ب لمحة عامة حول نظرية الأرقام القياسية حسب ما هي مطبقة في نظام الحسابات القومية؛ وقد كانت هناك تطورات هائلة في هذا المجال على مدى العقد الماضي، حيث تم نشر كتيبات جديدة حول نظرية وممارسة دليل أو قياس أسعار المستهلكين (CPIs)، وحول دليل أو مؤشر سعر المنتجين (PPIs). وفيما يلي كتيبات مؤشرات أسعار المستهلكين: النظرية والتطبيق، ومنظمة العمل الدولية، وصندوق النقد الدولي، ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، والمكتب الإحصائي للجماعات الأوروبية أوروستات، واللجنة الاقتصادية للأمم المتحدة لأوروبا، والبنك الدولي (2004)؛ وكذلك كتيبات أدلة أسعار المنتجين: النظرية والتطبيق، ومنظمة العمل الدولية، وصندوق النقد الدولي، ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، والأمم المتحدة، واللجنة الاقتصادية لأوروبا، والبنك الدولي (2004). كما هناك كتيب أخر عن قياسات أسعار التصدير والاستيراد (XMPIs) بالإضافة إلى كتيب عن مؤشر سعر التصدير والاستيراد: النظرية والتطبيق، ومنظمة العمل الدولية، وصندوق النقد الدولي، ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، ولجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأوروبا، والبنك الدولي (2009). وقد أعدت تلك الكتيبات وفق بينة مشتركة من أجل مساعدة القراء. وعلى وجه الخصوص، يبين الفصل الرابع عشر من كتيبات مؤشرات أسعار المستهلكين و قياسات أسعار المنتجين وكذا الفصل الخامس عشر من كتيب مؤشرات أسعار التصدير والاستيراد – يبينان كيف تندرج تلك المؤشرات في الإطار الخاص بنظام الحسابات القومية.

4-15 يختص الموضوع الأول في القسم ب باختيار منهجية ملائمة ومناسبة لتجميع قياسات السعر والحجم البيني بالنسبة لتدفقات السلع والخدمات في سياق محاسبي قومي؛ كما يتطرق القسم ب إلى النتائج المترتبة على اختلاف السعر بسبب التمييز بين الأسعار؛ أي، كيفية التعامل مع السلع أو الخدمات التي تباع لمشترين مختلفين في نفس السوق في نفس الفترة ولكن بأسعار مختلفة، حيث أن مذل هذه الاختلافات يلزم وأن يتم تمييزها بوضوح عن الاختلافات في السعر الراجعة إلى الاختلافات في الصفات أو النوعية والجودة. ويناقش هذا القسم أيضاً التعامل مع التغيرات في النوعية مع مرور الوقت، بما في ذلك ظهور منتجات جديدة واختفاء منتجات قديمة.

2. الأرقام القياسية الزمنية للأسعار و الأحجام

5-15 يبين القسم ج كيف أن المسائل والاعتبارات المطروحة في القسم ب يمكن تطبيقها إلى نظام الحسابات القومية وكيف يمكن اشتقاق الأرقام القياسية الزمنية للأحجام والأسعار؛ حيث لا يتناول القسم عناصر حساب السلع والخدمات وحدها بل يتطرق إلى كيفية تحليل مخزون الأصول غير المالية إلى عناصر سعر وحجم. وعلاوة على ذلك، يتطرق القسم بالمناقشة إلى مسألة عرض المجاميع الرئيسية لنظام الحسابات القومية والتي ليس لها نفسها مكونات سعر وحجم من حيث القيم الحقيقية، وهو ما من شأنه أن يسمح بإيجاد تحليل لأثر شروط التبادل التجاري على الدخل القومي على سبيل المثال.

6-15 وكما هو الحال بالنسبة للقسم ب؛ لا يهدف القسم ج إلى أن يكون شاملاً في تغطيته ولكنه يعتمد على – ويشير إلى – الكتيبات والأدلة الأخرى التي وضعت على مدى العقد الماضي، وعلى وجه التحديد دليل قياسات السعر والحجم في الحسابات القومية (أوروستات، 2001)، وكذلك الفصل التاسع من كتيب الحسابات القومية ربع السنوية، المفاهيم ومصادر البيانات والتوحيد (صندوق النقد الدولي، 2001 ب).

3. مقارنات الأسعار الدولية

7-15 على الرغم من أن معظم أرقام قياسات السعر والحجم قد تم إيجادها لقياس التغيرات في الأسعار والأحجام مع مرور الوقت إلا أنه أيضاً يمكن تكييفها لمقارنة مستويات الأسعار والأحجام بين مختلف المناطق أو البلدان في نفس الفترة من الزمن؛ وتكون هناك حاجة لمثل هذه المقارنات من أجل التمكن من مقارنة مستويات المعيشة أو مستويات التنمية الاقتصادية أو مستويات الإنتاجية في بلدان مختلفة.

8-15 وتعالج هذه الموضوعات في القسم د؛ أولاً من النواحي النظرية ثم من حيث التضمينات والآثار المترتبة بالنسبة للمحاسبين القوميين. ويصف الكتيب المنهجي لمعدلات القوة الشرائية العالمية والإنفاق الحقيقي – 2005 برنامج المقارنات الدولية (البند الدولي، 2008) – يصف المنهجية الكامنة وراء دورة 2005 لبرنامج المقارنات الدولية (ICP).

4. معلومات إضافية

9-15 يهدف هذا الفصل ويقتصر على التطرق إلى أكثر المفاهيم والاعتبارات أهمية تلك الخاصة بتطبيق نظرية الأرقام القياسية على اشتقاقات تسلسل الحجم في نطاق نظام الحسابات القومية. وينبغي السعي إلى طلب المزيد من المعلومات من الكتيبات الأخرى المذكورة.

ب. لمحة عامة عن نظرية الأرقام القياسية

1. الأحجام والأسعار والقيم

10-15 بالنسبة لكل نوع فردي من سلعة أو خدمة ما من الضروري تحديد وحدة كمية يمكن من خلالها قياس تلك السلعة أو الخدمة؛ ويمكن أن يتم توريد السلع أو الخدمات بوحدات إما متميزة ومنفصلة وقائمة بذاتها أو متغيرة باستمرار؛ فالسيارات والطائرات والحواسيب الصغيرة وأدوات حلاقة الشعر وعمليات استئصال الزائدة الدودية هي أمثلة على السلع أو الخدمات المقدمة في وحدات منفصلة أو متكاملة في ذاتها. ويتم التوصل إلى كميات تلك السلع والخدمات ببساطة من خلال عد عدد الوحدات، بينما الزيت والكهرباء والسكر والمواصلات أو النقل هي أمثلة على سلع أو خدمات مقدمة في وحدات تتغير بشكل مستمر فيما يتعلق بالخصائص والخصائص مثل الوزن والحجم والطاقة والمدة والمسافة. وبناءاً على ذلك، فإن اختيار وحدة مادية ومن ثم سعرها فيما يتعلق بالوحدة المختارة هو مسألة ملائمة؛ على سبيل المثال، السعر المدرج أو المحدد للطن الواحد هو ألف مرة أكبر من السعر المدرج أو المحدد للكيلو الواحد. وطالما يتم التعبير عن السعر على نحو يتفق مع وحدة الحجم فإن القيمة (v) عند مستوى سلعة أو خدمة مفردة ومتجانسة تكون مساوية للسعر لكل وحدة من الكمية (p) مضروباً في عدد وحدات الكمية (q)، أي أن: $v = p \times q$.

قابلية جمع الأحجام والأسعار والقيم

11-15 ثمة خصائص معينة هامة فيما يتعلق بقابلية جمع الكميات والأسعار والقيم يمك إيجازها فيما يلي:

أ. تكون الكميات قابلة للجمع فقط بالنسبة لمنتج مفرد متجانس؛ على سبيل المثال، لا يكون ذات معناً من الناحية الاقتصادية إضافة 10 طن من الفحم إلى 20 طناً من السكر. وبشكل أقل وضوحاً، إضافة 10 سيارات من نوع واحد إلى 20 سيارة من نوع أخر قد لا تكون مجدية أو ذات معنى من الناحية الاقتصادية حتى وإن كانت تختلف في نوعيتها.

ب. يعرف سعر سلعة أو خدمة معينة على أنه قيمة وحدة واحدة من هذه السلعة أو الخدمة؛ وهو يختلف بشكل مباشرة مع حجم وحدة الكمية المختارة كما أنه في العديد من الحالات يمكن جعله يختلف وبشكل تحكمي من خلال تغيير وحدة الكمية، على سبيل المثال، عن طريق اختيار القياس بالأطنان بدلاً من الكيلوغرامات. والأسعار – مثلها مثل الكميات – لا تكون قابلة للجمع عبر سعر أو خدمات مختلفة، حيث لا يكون لمتوسط أسعار سلع أو خدمات مختلفة أهمية اقتصادية ولا يمكن استخدامه في قياس التغيرات في السعر مع مرور الوقت.

ج. يتم التعبير عن القيم من حيث وحدة مشتركة للعملة وتكون قابلة للجمع عبر مختلف من المنتجات. كما أن القيم ثابتة بصرف النظر عن اختيار وحدة الكمية.

12-15 في نظام سوقي؛ ينبغي أن تعكس الأسعار النسبية لسلع وخدمات مختلفة كل من تكاليف إنتاجها النسبية وكذلك منافعها وفوائدها النسبية للمشترين على حد سواء، سواء كان المشترون ينوون استخدامها في الإنتاج أو للاستهلاك. وتؤثر التكاليف النسبية والمنافع والفوائد النسبية على المعدلات التي يكون عندها البائعون والمشترون على استعداد لتبادل السلع والخدمات في الأسواق. ومن ثم، فبالضرورة يعكس تجميع قيم سلع وخدمات مختلفة اختيارات السلع والخدمات التي قد أنتجت واستهلكت وفق الأسعار السائدة حالياً.

الأرقام القياسية للأحجام و قيم الوحدات

13-15 مؤشر الحجم هو متوسط للتغيرات المتناسبة في كميات مجموعة محددة من السلع أو الخدمات بين فترتين من الزمن؛ حيث لابد وأن تكون الكميات المقارنة مع مرور الوقت هي كميات لمفردات متجانسة ويلزم أن يتم وزن وترجيح التغيرات الناتجة في الكمية بالنسبة لسلع وخدمات مختلفة بالاعتماد على أهميتها الاقتصادية المقاسة تبعاً لقيمها النسبية في فترة أو أخرى أو في فترتين زمنيتين. ولهذا السبب، يكون الحجم أكثر صحة وملائمة عن الكمية من أجل التأكيد على أن الكميات لابد وأن يتم ضبطها بحيث تعكس التغيرات في الجودة والنوعية.

14-15 ولسوء الحظ؛ قد يحدث في بعض الأحيان وخاصة في مجال إحصاءات التجارة الخارجية القائمة على التوثيق الجمركي أن تكون البيانات التي يستند عليها في حساب مؤشرات السعر والحجم غير مفصلة بما فيه الكفاية أو أن تكون خلافاً لذلك غير كافية للغرض، على سبيل المثال، قد تكون المعلومات الرئيسية المتاحة

مقصورة على العدد الكلي لوحدات بعض المجموعات من المنتجات المستوردة أو المصدرة، أو لوزنها الكلي، على سبيل المثال، العدد الكلي لأزواج الأحذية أو الوزن الكلي لمعدات من نوع معين. ولا تكون المؤشرات المستقاة من معلومات من هذا النوع مؤشرات حجم عندما تغطي الأرقام أو الأوزان مفردات مختلفة مباعة بأسعار مختلفة. ولهذا السبب، توصف في بعض الأحيان بـ **"مؤشرات الكمية"**. وعادة ما توصف مؤشرات "السعر" المرتبطة بمثل هذه المؤشرات بمؤشرات متوسطة أو بمؤشرات "قيمة أو سعر الوحدة". وتقيس مؤشرات قيمة الوحدة التغير في القيمة المتوسطة للوحدات التي لا تكون بالضرورة متجانسة وربما تتأثر بالتغيرات التي تطرأ على مزيج من العناصر فضلاً عن التغيرات في أسعارها. وبالتالي، فإن مؤشرات قيمة الوحدة لا يمكن التوقع بأنها توفر قياسات جيدة للتغيرات المتوسطة في السعر على مر الزمن بالنسبة لمجموعات من مواد غير متجانسة.

2. الأرقام القياسية البينية للأسعار والأحجام

15-15 الأرقام القياسية الجديرة بالاهتمام داخل نظام الحسابات القومية مصممة لتحليل التغيرات في مجاميع القيمة إلى التغير العام الخاص بها من حيث مكونات السعر والحجم؛ حيث يمكن تحرير وحساب مؤشر الأسعار على أنه متوسط مرجح للتغيرات المتناسبة في أسعار مجموعة محددة من السلع والخدمات بين فترتين من الزمن، على سبيل المثال فترة مرجعية/ فترة أساس (0) وفترة حالية أو جارية t. وبطريقة مماثلة، يمكن تحرير وحساب مؤشر الحجم على أنه متوسط مرجح للتغيرات المتناسبة في أحجام مجموعة معينة من السلع والخدمات بين فترتين من الزمن، على سبيل المثال فترة مرجعية/ فترة أساس (0) وفترة حالية أو جارية t. وهناك العديد من صيغ ومعادلات المؤشر أو الرقم القياسي تختلف عن بعضها البعض بشكل رئيسي فيما يتعلق بالأوزان التي تلحقها بالسعر الفردي أو بعلاقات الكمية وبالشكل المعين للمتوسط المستخدم، سواء كان متوسط حسابي أو هندسي أو متناسق، الخ. وجدير بالذكر أن تلك الصيغ والمعادلات البديلة فضلاً عن خصائصها ومزاياها النسبية واردة بالتفصيل في كتيبات الرقم القياسي لأسعار المستهلكين والرقم القياسي لأسعار المنتجين.

رقما لاسبيرس وباش القياسيان

16-15 أكثر معادلات المؤشرات شيوعاً في الاستخدام

$$L_P = \sum_{i=1}^{n}\left(\frac{p_i^t}{p_i^0}\right)s_i^0 = \frac{\sum_{i=1}^{n}\left(\frac{p_i^t}{p_i^0}\right)p_i^0 q_i^0}{\sum_{i=1}^{n} p_i^0 q_i^0} \equiv \frac{\sum_{i=1}^{n} p_i^t q_i^0}{\sum_{i=1}^{n} p_i^0 q_i^0} \qquad (1)$$

أي أن؛ حيث $v_i^0 = p_i^0 \times q_i^0$ ، p_i^0 ، q_i^0 هي الأسعار والكميات و $s_i^0 = v_i^0 / \sum_{i=1}^{n} v_i^0$ ، 0 ، I= 1,…., n من المنتجات، و ، أسهم القيمة في الفترة 0 وتشير التعبيرات المماثلة ذات الحروف الفوقية t إلى الفترة t.

17-15 لاحظ من المعادلة (1) أن مؤشر سعر لاسبيرس يمكن تعريفه على أنه التغير في قيمة سلة من المنتجات تكوينها حوفظ عليه ثابتاً تماماً كما كانت عليه في فترة الأساس 0. كما يمكن تعريف مؤشر سعر لاسبيرس (L_Q) بطريقة مماثلة على أنه التغير في قيمة سلة يتم تحديث تكوينها كل فترة بيد أن أسعار فترة الأساس 0 تنطبق على الكميات (أو الأحجام) الجديدة، أي بطريقة أخرى:

$$L_Q = \sum_{i=1}^{n}\left(\frac{q_i^t}{q_i^0}\right)s_i^0 \equiv \frac{\sum_{i=1}^{n} p_i^0 q_i^t}{\sum_{i=1}^{n} p_i^0 q_i^0} \qquad (2)$$

18-15 تتواجد كذلك مؤشرات باش في كل من نماذج السعر والحجم على حد سواء؛ وتختلف مؤشرات باش عن مؤشرات لاسبيرس في ناحيتين، فهي تستخدم متوسطاً متناسق بدلاً من المتوسط الحسابي، وتكون أحجام أو أسعار الفترة المحددة هي نفسها بالنسبة للفترة الجارية t. ويتم الحصول على مؤشر سعر باش عن طريق:

$$P_P = \left[\sum_{i=1}^{n}\left(\frac{p_i^t}{p_i^0}\right)^{-1} s_i^t\right]^{-1} \equiv \frac{\sum_{i=1}^{n} p_i^t q_i^t}{\sum_{i=1}^{n} p_i^0 q_i^t} \qquad (3)$$

فضلاً عن مؤشر حجم باش، باستخدام أوزان أو أسعار فترة محددة ثابتة، عن طريق:

$$P_Q = \left[\sum_{i=1}^{n}\left(\frac{q_i^t}{q_i^0}\right)^{-1} s_i^t\right]^{-1} \equiv \frac{\sum_{i=1}^{n} p_i^t q_i^t}{\sum_{i=1}^{n} p_i^t q_i^0} \qquad (4)$$

19-15 الانكماش وتسلسل الحد س وباش يعكس مؤشر $I_V = \sum_{i=1}^{n} v_i^t \Big/ \sum_{i=1}^{n} v_i^{t-1}$ بين فترتين زمنيتين، ، الآثار المجتمعة لكل من التغيرات السعرية والكمية. وعندما تستخدم مؤشرات لاسبيرس وباش فإن التغير القيمي سوف يتحلل بالضبط إلى مؤشرات سعر وحجم فقط إذا كان مؤشر سعر لاسبيرس متطابقاً مع مؤشر حجم باس، بمعنى؛

$L_P \times P_Q = I_V$ ، أو إذا كان مؤشر لاسبيرس $L_Q \times P_P = I_V$ متطابقاً مع مؤشر سعر باش ، على سبيل المثال، مؤشر للسعر، 1.05 يمثل 5 في المائة من التغير مضروباً في مؤشر حجم قدره 1.08، وهو ما يمثل 8 في المائة من التغير، يعطي مؤشر للتغير في القيمة قدره 1.134، أي 13.4 في المائة تغير.

20-15 يمكن الاستفادة من هذه العلاقة حيثما تكون القيم الحالية الكلية لكلا الفترتين معروفة فضلاً عن أي من قيم رمز السعر أو الحجم. ولنفترض على سبيل المثال، أراد المصنفون اشتقاق مؤشر الحجم. تشتق حينئذ مؤشرات الحجم عند لاسبيرس وباش عن طريق قسمة (كمش) التغير $L_Q = I_V / P_P$ على $P_Q = I_V / L_P$ عبر المناسبة: و على التوالي. ولاحظ أن L_Q من الجانب الأيمن للمعادلة (2) تولد سلسلة زمنية لمؤشرات حجم لاسبيرس، بالنسبة للفترات t= 1، .....، T لـ:

$$\frac{\sum_{i=1}^{n} p_i^0 q_i^1}{\sum_{i=1}^{n} p_i^0 q_i^0}, \frac{\sum_{i=1}^{n} p_i^0 q_i^2}{\sum_{i=1}^{n} p_i^0 q_i^0}, \ldots\ldots, \frac{\sum_{i=1}^{n} p_i^0 q_i^T}{\sum_{i=1}^{n} p_i^0 q_i^0} \qquad (5)$$

مضاعفة خلال التسلسل في المقام المشترك $\sum_{i=1}^{n} p_i^0 q_i^0$ ، مما يعطينا تسلسل الحجم التالي:

$$\sum_{i=1}^{n} p_i^0 q_i^1, \sum_{i=1}^{n} p_i^0 q_i^2, \ldots\ldots, \sum_{i=1}^{n} p_i^0 q_i^T \qquad (6)$$

التحركات النسبية من فترة لفترة في هذه السلسلة تكون متطابقة مع نظيرتها الخاصة بمؤشرات حجم لاسبيرس ذات الصلة التي يمكن الحصول عليها عن طريق (5)، وتختلف كل سلسلة عن الأخرى فقط فيما يتعلق بالكمية العددية غير الموجهة أي القيمة في الفترة 0.

21-15 السلاسل أو المجموعات المتوالية باستخدام أسعار سنة أساس على طول المدى – كما هو موضح من خلال (6) – يمكن استيعابها بسهولة غير أنها ليست الممارسة الأفضل في الحسابات القومية إذا ما كانت الفترة الزمنية T فترة مطولة تحدث خلالها تغيرات في هيكل الاقتصاد؛ على سبيل المثال، إذا ما تم قياس تغيرات الحجم على مدى فترة 10 سنوات، ولنفترض من 1995 وحتى 2005، بناءاً على أسعار 1995 الثابتة، حينئذ ترتكز التحركات في الحجم في السنوات الأخيرة على تكوين أو هيكل للسعر يرجح بأنه قد تغير. والممارسة الأفضل من ذلك هي تغيير أوزان (إعادة وضع أساس) عامل الانكماش عند باش وربط المؤشر الناتج بمؤشر 1999. ومن ثم لن تكون سلسلة الحجم الناتجة على مدى فترة العشر سنوات بعد ذلك على أساس أسعار 1995 الثابتة، بل سوف تكون مؤشراً للحجم أكثر تمثيلاً وتعبيراً. بيد أن الممارسة الأفضل من ذلك كله – إذا ما سمحت الموارد – هي تشكيل وصياغة تسلسل من الروابط السنوية الثنائية لمقارنات السعر الثابت. ومن المفضل استخدام مصطلح تسلسل الحجم لوصف مثل هذا التسلسل بدلاً من استخدام "وفقاً لأسعار ثابتة".

العلاقة بين رقما لاسبيرس وباش القياسيان

22-15 قبل النظر في الصيغ الأخرى الممكنة؛ من المفيد تأسيس سلوك مؤشرات لاسبيرس وباش في مقابل بعضهما البعض. وبشكل عام، يميل مؤشر لاسبيرس إلى تسجيل زيادة أكبر عبر سنة الأساس مقارنة بمؤشر باش، أي أنه وبشكل عام:

كل من $L_P > P_P$ و $L_Q > P_Q$ (7)

يمكن إثبات أن العلاقة (7) تظل فاعلة متى كانت علاقات السعر والكمية (مرجحة بالقيم) مترابطة تبادلياً سلبياً، بمعنى أنه كلما كانت الأسعار ترتفع فإن الكميات المشتراة تنخفض أو العكس بالعكس. ومثل هذا الترابط السلبي يمكن توقعه بالنسبة لأخذي الأسعار بما في ذلك المستهلكين والشركات المشترية للمدخلات الوسيطة، والذين يستجيبون للتغيرات في الأسعار النسبية من خلال استبدال السلع والخدمات التي أصبحت أرخص نسبياً مقابل السلع والخدمات التي أصبحت أغلى نسبياً. ويمكن توقع وجود ترابط إيجابي بالنسبة للشركات المحددة للسعر التي تستبدل المخرجات متجهة نحو السلع والخدمات التي أصبحت أغلى نسبياً. وفي مثل هذه الظروف يمكن عكس أوجه التفاوت والتباين في المعادلة (7).

23-15 يفترض أن المستهلكين يقومون بتعظيم المنفعة، وهو الأمر الذي بدوره يكون مرتبطاً بمجموعات من السلع والخدمات المشتراة؛ وتعرف الأرقام القياسية النظرية (مؤشرات) لتكاليف المعيشة (COLIs) بأنها نسبة الحد الأدنى من النفقات اللازم لتمكين مستهلك من تحقيق مستوى ثابت من المنفعة في إطار مجموعتي الأسعار. وتقيس المؤشرات النظرية لتكاليف المعيشة إذا ما أصبح أكثر كلفة الحفاظ على نفس مستوى المنفعة. وربما يحافظ مؤشر تكلفة المعيشة عند لاسبيرس على التفضيلات والمنفعة ثابتة في فترة الأساس، كما قد يحافظ مؤشر تكلفة المعيشة عند باش على نفس هذه العناصر ثابتة في الفترة الجارية أو الحالية.

24-15 يوفر مؤشر سعر لاسبيرس حداً علوياً للمؤشرات النظرية لتكاليف المعيشة للاسبيرس COLI؛ وفي إطار المؤشرات النظرية لتكاليف المعيشة يمكن للمستهلكين استبدال المنتجات التي قد أصبحت أرخص نسبياً بمنتجات قد أصبحت أغلى نسبياً من أجل الحصول على نفس مستوى المنفعة، في حين لا يتيح مؤشر لاسبيرس للسلة الثابتة حدوث هذا الاستبدال. وبصورة مماثلة،

يمكن إثبات أن مؤشر باش يوفر حداً أدنى للمؤشرات النظرية لتكاليف المعيشة عند باش.

الصيغ الأخرى للأرقام القياسية

15-25 نظراً لأن الصيغ المختلفة تعطي نتائج مختلفة من ثم يلزم النظر في نهج بديلة للاختيار من بينها وهذا بدوره يؤدي إلى النظر إلى صيغ أخرى للمؤشرات أو للأرقام القياسية.

15-26 من الواضح بالنظر إلى مؤشرات سعر لاسبيرس وباش في المعادلات (1) و (3) أن كلا المؤشرين يبقيان سلة الكميات ثابتة؛ حيث تختلف الصيغ في أن تلك الخاصة بلاسبيرس تحافظ على السلة ثابتة في سنة الأساس والأخرى الخاصة بباش في الفترة الجارية أو الحالية. وإذا كان الغرض لا يعدو قياس التغير في السعر بين الفترتين الزمنيتين المعنيتين بمنأى عن غيرهما حينئذ لا يكون هناك سبب لتفضيل سلة الفترة الأسبق على سلة الفترة اللاحقة، أو العكس بالعكس، حيث أن كلا السلتين لهما ما يبررهما على قدم المساواة من الناحية المفاهيمية. وبناءاً على ذلك، فبالرغم من أنهما يعطيان نتائج مختلفة إلا أنه لا يمكن الحكم بأن أحدهما يتفوق على الأخر.

15-27 ثمة حلاً وسطاً لمؤشر الأسعار ألا وهو استخدام صيغة من شأنها إحداث استخدام متماثل لمعلومات فترة الأساس والفترة الحالية أو الجارية حول الكميات؛ حيث يمكن إثبات أن مؤشر فيشر هو المؤشر الأنسب في هذا الصدد. (وللحصول على توضيح وراء نعته بهذه الصفة يرجى النظر في الفصل الخامس عشر من كتيبات الرقم القياسي لأسعار المستهلكين والرقم القياسي لأسعار المنتجين). ويعرف مؤشر فيشر (F) على أنه المتوسط الهندسي لمؤشرات لاسبيرس وباش، بما يعني، بالنسبة لمؤشرات السعر والكمية على التوالي:

$$F_P = \{L_P.P_P\}^{\frac{1}{2}} \text{ and } F_Q = \{L_Q.P_Q\}^{\frac{1}{2}} \qquad (8)$$

15-28 تسلم النظرية الاقتصادية بمنحنيات السواء أو الحياد والتي تبين كيف أن المستهلكين قد يغيرون من أنماط إنفاقهم استجابة للتغيرات في الأسعار؛ وما لم تكن دوال أو وظائف المنفعة التي تمثلها منحنيات السواء متماثلة في الفترات 0 وt فإن مؤشر لاسبيرس وباش بالنسبة لهذه الفترة سوف يشير كل منهما إلى دالة منفعة مصاغة على نحو مختلف. وبشكل عام، سوف يوفر مؤشر لاسبيرس حداً علوياً إلى دالة منفعته الكامنة في حين أن مؤشر باش سوف يعطي حداً أدنى لدالة منفعته الكامنة، غير أن كلا دالتي المنفعة سيكونان مختلفتان.

15-29 ومن أجل حل هذه المعضلة؛ فقد اشتقت سلسلة من المؤشرات تسمى المؤشرات الفائقة والتي ترتبط بدوال المنفعة التي تتكيف مع مرور الوقت مع التغيرات في الكميات الناجمة عن التغيرات في الأسعار؛ ومؤشر فيشر هو أحد الأمثلة على المؤشرات الفائقة؛ كما أن رقم تورنكفيست القياسي هو مثال أخر على هذا النوع من المؤشرات، ومؤشر تورنكفيست هو المتوسط الهندسي لعلاقات السعر المرجحة عن طريق متوسط أسهم الإنفاق في الفترتين. وبالتالي، تعرف مؤشرات تورنكفيست للسعر والحجم على أنها:

$$T_P = \prod_{i=1}^{n} \left(\frac{p_i^t}{p_i^0} \right)^{(s_i^0 + s_i^t)/2} \text{ and } T_Q = \prod_{i=1}^{n} \left(\frac{q_i^t}{q_i^0} \right)^{(s_i^0 + s_i^t)/2} \qquad (9)$$

كل من مؤشري فيشر وتورنكفيست يستفيدان من المعلومات المتاحة عن أسهم القيمة في كلا الفترتين ويعطيان هذه المعلومات قدر مساوي من الأهمية لأغراض الترجيح؛ ولهذا السبب، فقد يتوقع منهما أن يقعان بين حدود مؤشرات لاسبيرس وباش، وهو الأمر المرغوب فيه. ومن المرجح أن يكون الفرق بين القيم العددية لمؤشرات تورنكفيست وفيشر وغيرهما من هذه المؤشرات المتماثلة صغيراً للغاية. كما أن مؤشرات حجم تورنكفيست وفيشر لا يستخدم أياً مهما أسعار فترة مفردة محددة. ويكون مصطلح "تبعاً لأسعار ثابتة" بمثابة الاسم المغلوط لمثل تلك التسلسلات، فالمصطلح الصحيح هو تسلسل من حيث الحجم.

15-30 لقد كان التحليل المذكور أعلاه من وجهة نظر المستهلك أو المشتري؛ وتعرف أيضاً النظرية الاقتصادية حدود لاسبيرس وباش من وجهة نظر المنتِج. ويتوقع من المنتجين المعظمين للعائد زيادة الكميات النسبية التي ينتجونها في استجابة منهم للزيادات في الأسعار النسبية. وتكون حدود لاسبيرس وباش الناتجة عكس تلك المذكورة أعلاه، حيث يتم استبدال الكميات المنتجة باتجاه الحصول على السلع مع تغيرات في الأسعار فوق المتوسط. بيد أن المعنى الضمني للتخلص من التحيز في الاستبدال عن طريق استخدام مؤشرات تورنكفيست وفيشر لا يزال موجوداً.

الخصائص المرغوب فيها للرقم القياسي

15-31 هناك خاصتين كثيراً ما يتم اقتباسهما لدرجة أن يشعر بأنه ينبغي على الأرقام القياسية الخاصة بانكماش الحسابات القومية الإلمام بهما؛ وهي الاختبار "المعاكس للزمن" والاختبار "المعاكس للعامل". ويتطلب الاختبار المعاكس للزمن أنه ينبغي أن يكون مؤشر الفترة t مقارنة بالفترة 0 متبادلاً مع مؤشر الفترة 0 مقارنة بالفترة t. ويتطلب الاختبار المعاكس للعامل أنه ينبغي أن

يكون منتج رمز السعر ومؤشر الحجم مساوياً للتغير المتناسب في القيم الحالية. ويتبع ذلك من المناقشة المذكورة في القسم السالف الذكر أن مؤشرات لاسبيرس وباش بحد ذاتها لا يجتازان أي من هذين الاختبارين. ومع ذلك، وبناءاً على تعريفات مؤشرات فيشر في (8) أن مؤشر فيشر اجتاز بالفعل تلك الاختبارات.

32-15 بناءاً على ذلك، يتضح أن مؤشر فيشر له العديد من عوامل الجذب التي أدت إلى استخدامه على نطاق واسع في الإحصاءات الاقتصادية العامة؛ بالفعل، وصف فيشر مؤشره بالمؤشر "المثالي". ومع ذلك. يتطلب مؤشر فيشر معلومات حول كل من فترة الأساس والفترة الجارية أو الحالية بالنسبة للأوزان، وهو ما قد يكون له تأثير على دقة توقيت المؤشر، كما أنه ليس من السهل فهمه واستيعابه مثل مؤشرات لاسبيرس أو باش.

33-15 توفر كتيبات الرقم القياسي لأسعار المستهلكين والرقم القياسي لأسعار المنتجين في الفصول الخامس عشر والسادس عشر والسابع عشر تفصيلاً واسعاً حول طرق ومناهج مختلفة للاختيار من بين المؤشرات أو الأرقام القياسية؛ كما يتضمن الفصل السادس عشر نهجاً احتمالياً يدعم مؤشر تورنكفيست. وما يمكن استخلاصه من هذا الحجم الهائل الواضح من الأعمال هو أن جميع المناهج الثلاثة تؤيد وتدعم مؤشر فيشر؛ حيث أن المؤشرات الفائقة مثل مؤشرات فيشر وتورنكفيست تعطي نتائج متشابهة للغاية كما يمكن إثبات أهليتها جميعاً من الناحية الاقتصادية النظرية، وأيضاً أن الفرق بين المؤشرات الفائقة ومؤشرات لاسبيرس أو باش – أو مداها – يرجع إلى التحيز في الاستبدال.

الأرقام القياسية في واقع الممارسة العملية

34-15 لمؤشر سعر لاسبيرس في المعادلة (1) نفس السعر والوزن لسنة الأساس 0؛ وفي واقع الممارسة العملية، ولاسيما بالنسبة لمؤشرات أسعار المستهلكين حيث تكون دقة التوقيت مسألة جوهرية يختلف السعر والوزن لسنة الأساس 0 عن وزن سنة الأساس الأسبق ولنفترضها b، نظراً لاستغراق وقتاً ما في تجميع النتائج من الدراسة الاستقصائية للأسر المعيشية وللمؤسسات ولبقية المصادر الأخرى للأوزان المستخدمة في المؤشر. وقد يأخذ مؤشر لاسبيرس المتحصل عليه من خلال المقدار الجبري الأول في المعادلة (1) كأوزان له s_i^b بدلاً من s_i^0. وهذا المؤشر هو مؤشر يونغ – ومثله مثل مؤشر لاسبيرس – له الخاصية غير المرغوب فيها المتمثلة في عدم اجتيازه للاختبار المعاكس للزمن.

35-15 غالباً ما تسعى مكاتب الإحصاء للتغلب على هذه المعضلة عن طريق تعديل وضبط أسهم القيمة المستخدمة كأوزان تبعاً للتغيرات في الأسعار بين b و0 من أجل صياغة مؤشر لاوي الذي يمكن الحصول عليها عن طريق:

$$L_{LowerP} = \frac{\sum_{i=1}^{n}\left(\frac{p_i^t}{p_i^0}\right)\left(\frac{p_i^0}{p_i^b}\right)v_i^b}{\sum_{i=1}^{n} v_i^b\left(\frac{p_i^0}{p_i^b}\right)} \equiv \frac{\sum_{i=1}^{n} p_i^t q_i^b}{\sum_{i=1}^{n} p_i^0 q_i^b} \qquad (10)$$

3. سلسلة الأرقام القياسية

تغيير أساس الأرقام القياسية و الوصل بينها

36-15 كما لوحظ في القسم السابق؛ فمع مرور الوقت يميل نمط الأسعار النسبية في فترة الأساس إلى أن يصبح تدريجياً أقل ارتباطاً وأهمية للأوضاع الاقتصادية في الفترات اللاحقة وصولاً لنقطة معينة حيث يصبح إبانها من غير المقبول مواصلة استخدامها – أي الأسعار النسبية في فترة الأساس – لقياس التغيرات في الحجم من فترة لفترة تالية لها. ومن ثم، فمن الضروري تحديث الأوزان. وفيما يتعلق بالسلاسل الطويلة زمنياً فإنه تماماً مثلما هو من غير الملائم استخدام الأوزان الأكثر حداثة لتاريخ معين قديماً في الزمن كذلك من غير الملائم أيضاً استخدام أوزان من فترة طويلة مضت من الزمن للفترة الحالية. وبناءاً على ذلك، من الضروري الربط بين التسلسلات أو المجموعات المتوالية القديمة وبين التسلسلات المعاد ترجيحها الجديدة بواسطة الضرب أو المضاعفة. وهذا مثال على عملية عددية بسيطة تتطلب تقديرات لفترة متداخلة من المؤشر أو للتسلسلات المحسوبة باستخدام كل من الأوزان القديمة والجديدة.

37-15 يمكن إجراء حساب الربط بعدد من الطرق؛ حيث يمكن ضرب المؤشر الجاري على الأوزان الجديدة في معامل ربط للمؤشر القديم إلى الجديد من أجل تحويل المؤشر الجديد إلى المؤشر القديم لفترة الأساس. وبدلاً من ذلك، يمكن أن فترة الأساس للمؤشر قد تغيرت وقت إدخال أوزان جديدة وقد يتم مراجعة وتنقيح الأوزان القديمة عن طريق قسمتها على معامل الربط. ويشار إلى عملية ربط تسلسل قديم بتسلسل جديد عن طريق صلة خاصة بفترة متداخلة بالتسلسلية.

38-15 سواء ما كانت عملية التسلسل/ التسلسلية تتم من أجل الإبقاء على فترة الأساس الأسبق في التسلسل الجديد أو لتغيير فترة الأساس الخاصة

بالتسلسل القديم للتسلسل الجديد لابد وأن تجرى الحسابات عند كل مستوى من مستويات التوحيد؛ ويلزم أن يتم ربط كل مكون وكذلك كل تجميع بشكل فردي بسبب عدم قابلية الجمع.

تغيير أساس/ تسلسل كل فترة

15-39 بقدر ما يتم تحديث الأوزان من فترة أخرى وباستمرار بقدر ما سوف تكون تسلسلات السعر أو الحجم ممثله ومعبرة عنها؛ حيث تتأتى سلسلة الأرقام القياسية أو المؤشرات السنوية نتيجة تجميع المؤشرات السنوية على مدى سنتين متتاليتين كل منهما محدثة أوزانها. ويتم تجميع تلك "الروابط" عن طريق الضرب أو المضاعفة المتعاقبة لتكوين سلسلة. ومن أجل فهم خصائص وسلوك سلسلة الأرقام القياسية أو المؤشرات بشكل عام فمن الضروري إيجاد أولاً كيفية تصرف مؤشرات سلسلة لاسبيرس وباش بالمقارنة مع مؤشرات ثابتة قاعدية.

الأرقام القياسية بنظام السلسلة عند لاسبيرس وباش

15-40 سلسلة الأرقام القياسية للحجم عند لاسبيرس، L_Q، والتي تربط الفترات 0 و t، هي قياس له الصيغة التالية:

$$L_Q = \frac{\sum_{i=1}^{n} p_i^0 q_i^1}{\sum_{i=1}^{n} p_i^0 q_i^0} \times \frac{\sum_{i=1}^{n} p_i^1 q_i^2}{\sum_{i=1}^{n} p_i^1 q_i^1} \times \ldots, \frac{\sum_{i=1}^{n} p_i^{t-1} q_i^t}{\sum_{i=1}^{n} p_i^{t-1} q_i^{t-1}}$$

(11 أ)

ولسلسلة مؤشرات الحجم المقابلة عند باش، P_Q، الصيغة التالية:

$$P_Q = \frac{\sum_{i=1}^{n} p_i^1 q_i^1}{\sum_{i=1}^{n} p_i^1 q_i^0} \times \frac{\sum_{i=1}^{n} p_i^2 q_i^2}{\sum_{i=1}^{n} p_i^2 q_i^1} \times \ldots, \frac{\sum_{i=1}^{n} p_i^t q_i^t}{\sum_{i=1}^{n} p_i^t q_i^{t-1}}$$

(11 ب)

ويتم الحصول على مؤشرات السعر عند لاسبيرس وباش عن طريق مبادلة p's و q's

في المقادير الجبرية الخاصة بمؤشرات الحجم

15-41 وبصفة عامة، إذا ما تم استبدال مؤشرات الأساس الثابتة بسلسلة المؤشرات فإنه على الأرجح ما سيكون مدى أو نطاق المؤشر أو الرقم القياسي بين لاسبيرس وباش محدوداً إلى حد كبير؛ وبالتالي، فإن سلاسل الأرقام القياسية أو المؤشرات لديها ميزة إضافية عن المؤشرات ذات القاعدة الثابتة. بيد أنه ليس من الضروري أن تكون العلاقة بين مؤشر ذات قاعدة ثابتة وسلسلة المؤشر المقابلة له متطابقتان دائماً، حيث يرجع الأمر إلى المسارات المتبعة من قبل الأسعار والكميات الفردية مع مرور الوقت.

15-42 في حال ما تكون الأسعار والكميات الفردية تميل إلى الزيادة أو النقص بشكل منتظم مع مرور الوقت يمكن حينئذ البرهنة على أن السلسلة (ربط المجموعات المتتالية) سوف يخفض بشكل كبير من نطاق الرقم القياسي، بل وربما جعله منعدماً؛ وتقدم كل من الفصول التاسع والتاسع عشر من كتيبات الرقم القياسي لأسعار المستهلكين والرقم القياسي لأسعار المنتجين أمثلة توضيحية على ذلك، كما يتناول الفصل الخامس عشر بالشرح النظرية الكامنة وراء تلك النتائج.

15-43 ومن ناحية أخرى؛ إذا ما كانت الأسعار والكميات الفردية تتقلب بحيث تنعكس التغيرات النسبية في السعر والكمية الحادثة في فترات مسبقة – تنعكس في الفترات اللاحقة حينئذ سيتولد عن عملية السلسلة نتائج أسوأ مقارنة بمؤشر أو رقم قياسي بسيط.

15-44 وإذا ما أخذنا كل شيء في الاعتبار فإن المواقف والأوضاع المواتية لاستخدام سلسلة المؤشرات أو الأرقام القياسية عند لاسبيرس وباش مع مرور الوقت يبدو أنها أكثر حدوثاً من المواقف والأوضاع غير المواتية؛ حيث أن القوى الاقتصادية الكامنة والمسئولة عن التغيرات الملاحظة على المدى الطويل في الأسعار والكميات النسبية مثل التقدم التكنولوجي والدخول المتزايدة غالباً لا تذهب إلى الاتجاه المعاكس. وبالتالي، فمن المستحسن بشكل عام أن يتم سلسلة المؤشرات أو الأرقام القياسية السنوية. وعادة ما تكون مكونات السعر والحجم الخاصة بالبيانات الشهرية وربع السنوية عرضة لتغيير أكبر بكثير من نظرائها السنويين بسبب الموسمية والاختلافات قصيرة الأجل. وبناءاً على ذلك، تكون مزايا السلسلة عند هذه الترددات الأعلى أقل كما أنه ينبغي قطعاً عدم تطبيقه على البيانات الموسمية التي لم يتم تعديلها وضبطها تبعاً للتقلبات الموسمية.

الأرقام القياسية ربع السنوية المسلسلة من نوع لاسبيرس

15-45 سلسلة المؤشرات ربع السنوية يمكن إنشائها بحيث تستخدم أوزاناً سنوية بدلاً من أوزان ربع سنوية؛ لنفكر في مؤشر حجم ربع سنوي من نوع لاسبيرس يقيس التغير في الحجم من متوسط سنة y-1 إلى ربع سنة c في السنة y.

$$L_Q^{\overline{(y-1)}\to(c,y)} = \frac{\sum_i P_i^{y-1} q_i^{c,y}}{\sum_i P_i^{y-1} Q_i^{y-1}} = \sum_i \frac{q_i^{c,y}}{Q_i^{y-1}} s_i^{y-1}$$

(12 أ)

تشير الحروف الكبيرة P وQ إلى القيم المتوسطة ربع السنوية على مدى عام، في حين ترمز p وq إلى قيم ربع سنوية محددة. وتشير الحروف الفوقية إلى العام (y) وربع السنة (c)، ويرمز P_i^{y-1} إلى السعر المتوسط للمفردة i في العام y-1، وترمز $p_i^{c,y-1}$ إلى سعر المفردة i في ربع السنة c من العام y-1، و s_i^{y-1} هو سهم القيمة لفترة الأساس، بمعنى أخر سهم المفردة i في القيمة الكلية في العام y-1.

وبالتالي:

$$P_i^{y-1} = \frac{\sum_c p_i^{c,y-1} q_i^{c,y-1}}{\sum_c q_i^{c,y-1}} \; ; \; Q_i^{y-1} = \frac{\sum_c q_i^{c,y-1}}{4}$$

؛ و

$$s_i^{y-1} = \frac{P_i^{y-1} Q_i^{y-1}}{\sum_i P_i^{y-1} Q_i^{y-1}} = \frac{\sum_c p_i^{c,y-1} q_i^{c,y-1}}{\sum_i \sum_c p_i^{c,y-1} q_i^{c,y-1}}$$

(12 ب)

46-15 بناءاً على ذلك؛ يمكن سلسلة مؤشرات الحجم ربع السنوية من نوع لاسبيرس مع الروابط السنوية؛ وأحد الأسلوبين البديلين للسلسلة (تجميع المجموعات المتوالية) السنوية للبيانات ربع السنوية عادة ما يتم تطبيقه، وهما التداخلات أو التشابكات السنوية والتداخلات أو التشابكات ربع سنوي واحد. وفضلاً عن هذين الأسلوبين التقليديين للسلسلة هناك أسلوب ثالث يتم استخدامه في بعض الأحيان ويرتكز على التغيرات من نفس الفترة في العام الماضي ("الأسلوب الممتد على مدار السنة"). وفي حين أنه في العديد من الحالات ينتج عن كافة الأساليب الثلاثة نتائج مماثلة إلا أنه في المواقف والأوضاع التي تشهد تغيرات قوية في الكميات النسبية وفي الأسعار النسبية يمكن أن يترتب على أسلوب مدار العام أنماط موسمية مشوهة في السلسلة المترابطة. وبينما التوحيد الموحد لإحصاءات السعر يستخدم وبشكل حصري أسلوب التداخل ربع السنوي فقد يكون أسلوب التداخل السنوي عملياً بشكل أكثر بالنسبة لقياسات الحجم من نوع لاسبيرس في الحسابات القومية وذلك لأنه ينتج عنه بيانات تتجمع تماماً إلى المؤشر السنوي المباشر المناظر لها. وفي المقابل، لا يؤدي أياً من أسلوبي التداخل لربع سنوي واحد أو الممتد على مدار السنة إلى بيانات تتجمع تماماً إلى المؤشر السنوي المناظر لها. ويوفر التداخل لربع سنوي واحد الانتقال الأكثر سلاسة بين كل رابط خلافاً لما عليه أسلوب التداخل السنوي، والذي ما يوجد غالباً خطوة بين كل رابط، بمعنى، بين الربع السنوي الرابع لعام واحد وبين الربع السنوي الأول للعام التالي.

47-15 يقتضي أسلوب استخدام التداخلات السنوية ضمناً تجميع تقديرات لكل ربع سنة اعتماداً على الأسعار المتوسطة السنوية المرجحة للسنة السابقة، مع ربط لاحق باستخدام البيانات السنوية المناظرة من أجل إيجاد عوامل ربط لتدريج البيانات ربع السنوية إلى أعلى أو إلى أدنى. ويتطلب أسلوب التداخلات لربع سنة واحد تجميع تقديرات لربع التداخل السنوي اعتماداً على الأسعار المتوسطة السنوية المرجحة للسنة الحالية أو الجارية بالإضافة إلى التقديرات تبعاً للأسعار المتوسطة للسنة السابقة. ومن ثم، فإن النسبة بين التقديرات فيما يتعلق بربع الربط السنوي تبعاً لمتوسط الأسعار في السنة الجارية وبين نظيرتها تبعاً لمتوسط الأسعار في السنة السابقة توفر عامل الربط الضروري لتدريج البيانات الفصلية أو ربع السنوية صعوداً أو هبوطاً. ومن ناحية أخرى، يستلزم الأسلوب القائم على مدار السنة تجميع تقديرات لكل ربع سنوي استناداً إلى متوسط الأسعار السنوية المرجحة للسنة الحالية أو الجارية بالإضافة إلى التقديرات تبعاً لمتوسط الأسعار في السنة السابقة. وبالتالي، فإن التغيرات من سنة لسنة أخرى في سلاسل الحجم المذكورة تستخدم في استقراء سلاسل الحجم ربع السنوية لفترة الأساس المختارة.

48-15 الفروق بين تسلسل للحجم في سلسلة سنوية وبين مجموع الأربعة أرباع السنوية لتسلسل حجم ربع سنوي مسلسلاً سنوياً والمشتق باستخدام أسلوب التداخل لربع سنوي واحد يمكن أن تتراكم مع مرور الوقت؛ ومن هذا المنطلق، عادة ما تكون تسلسلات (مجموعات متتالية) الحجم في سلسلة سنوية والمشتقة وفق هذه الطريقة مقاسة مرجعياً أو معايرة تبعاً لتسلسل الحجم المناظر في السلسلة/ الحلقة السنوية باستخدام إجراء من شأنه أن يقلل من الاضطرابات الواقعة على سلسلة الحجم ربع السنوية مع تحقيق الاتساق مع تسلسل الحجم في السلسلة السنوية في أن واحد. وهناك مناقشة حول تلك المسألة في الفصل السادس من الحسابات القومية ربع السنوية أو الفصلية.

49-15 إذا كانت تسلسلات الحجم السنوية يتم اشتقاقها من البيانات المرصودة في جدول العرض والاستخدام المعبر عنه بأسعار السنة السابقة على النحو الموصى به في القسم ج، فمن ثم من الممارسة القياسية معايرة البيانات ربع السنوية تبعاً للتقديرات المتوازنة السنوية المقابلة لها؛

حيث تمحو عملية المعايرة كافة الفروق بين سلاسل الحجم في السلسلة السنوية، بما في ذلك تلك التي تنشأ عن استخدام أسلوب التداخل لربع سنوي واحد.

50-15 استنتاجاً مما سبق ذكره؛ فإن السلسلة (ربط المجموعات المتتالية) باستخدام أسلوب التداخل لربع سنوي واحد جنباً إلى جنب مع إجراء المعايرة من أجل إزالة أي فروق ناتجة بين البيانات ربع السنوية والسنوية من شأنه أن يعطي أفضل النتائج؛ وفي العديد من الظروف، ورغم ما سبق، ربما يسفر أسلوب التداخل السنوي عن نتائج مماثلة. وينبغي تجنب الأسلوب القائم على مدار العام.

سلسلة الأرقام القياسية للاسبيرس أو مقارنة سلاسل الأرقام القياسية ؟

51-15 كما هو موضح سابقاً؛ فإن مدى الرقم القياسي بين مؤشرات لاسبيرس وباش يمكن أن يتقلص إلى حد كبير عن طريق السلسلة عندما تتحرك الأسعار والكميات بسلاسة مع الوقت. وفي مثل هذه الظروف، يفترض أن يأخذ اختيار صيغة الرقم القياسي أهمية أو دلالة أقل كما هو الحال مع كافة الأرقام القياسية أو المؤشرات ذات الصلة التي تقع بين حدود مؤشرات لاسبيرس وباش. ومع ذلك، قد يكون لا يزال هناك بعض الميزات التي يمكن الحصول عليها من اختيار الرقم القياسي لإجراء السلسلة، مثل فيشر وتورنكفيست، والذي يعامل كلا الفترتين المقارنتين بشكل متناظر.

52-15 ويكون من المرجح أن تقارب مثل هذه المؤشرات بشكل أكبر بين الأرقام القياسية النظرية القائمة على أساس المنفعة الكامنة أو دالات الإنتاج حتى وإن أدت عملية السلسلة إلى تقليل نطاق مزاياها مقارنة بنظائرها لاسبيرس وباش في هذا الصدد؛ كما أن سلسلة الرقم القياسي المتناظر، مثل فيشر أو تورنكفيست، يرجح بأن تؤدي هي الأخرى بشكل أفضل عندما تكون هناك تقلبات في الأسعار والكميات. ومع ذلك، فإن سلسلة مؤشرات لاسبيرس لا تتطلب بيانات عن الفترة الجارية بالنسبة للأوزان وبالتالي تؤدي إلى تقديرات أكثر دقة من حيث التوقيت. وبمقدور الدراسات الممتدة إلى الماضي أو بأثر رجعي حول الفرق في تقديرات الحسابات القومية جراء استخدام سلسلة لاسبيرس في مقابل سلسلة فيشر أو تورنكفيست أن تساعد في تحديد الميزة من وراء استخدام الصيغة المذكورة أخيراً والتعرف عليها.

الأرقام القياسية ربع السنوية المسلسلة من نوع فيشر

53-15 وتماماً كما هو من الممكن اشتقاق المؤشرات ربع السنوية من نوع لاسبيرس المسلسلة سنوياً فإنه يمكن كذلك اشتقاق المؤشرات ربع السنوية من نوع فيشر المسلسلة سنوياً؛ فبالنسبة لكل زوج من السنوات المتعاقبة تنشأ الأرقام القياسية ربع السنوية من نوع لاسبيرس وباش عن الربعين السنويين الأخيرين من السنة الأولى، عام y-1، وعن أول ربعين سنويين من السنة الثانية، عام y. وتوضع المؤشرات أو الأرقام القياسية من نوع باش ربع السنوية على أنها مؤشرات ربع سنوية من نوع لاسبيرس متجهة نحو الوراء ثم يتم قلبها. ويجرى ذلك من أجل ضمان أن المؤشرات ربع السنوية من نوع فيشر يتم اشتقاقها بشكل متناظر. أما بالنسبة للمؤشرات من نوع لاسبيرس المتجهة نحو الأمام تكون أسهم أو حصص القيمة ذات صلة بأول سنة من السنتين في حين بالنسبة للمؤشرات من نوع لاسبيرس المتجهة رجعياً أو إلى الوراء ترتبط أسهم القيمة بالسنة الثانية من السنتين.

$$L_Q^{\overline{(y-1)}\to c} = \frac{\sum_i P_i^{y-1} q_i^c}{\sum_i P_i^{y-1} Q_i^{y-1}} = \sum_i \frac{q_i^c}{Q_i^{y-1}} s_i^{y-1} \qquad (13)$$

$$P_Q^{\bar{y}\to c} = \left[L_Q^{\bar{y}\to c}\right]^{-1}$$

(14 أ)

$$L_Q^{\bar{y}\to c} = \frac{\sum_i P_i^{y} q_i^c}{\sum_i P_i^{y} Q_i^{y}} = \sum_i \frac{q_i^c}{Q_i^{y}} s_i^{y}$$

(14 ب)

وتشير q_i^c إلى كمية المفردة i في الربع السنوي c في ثاني ربعين سنويين من العام y-1 أو في أول ربعين سنويين من العام y.

54-15 بالنسبة لكل ربع سنوي من الأربعة؛ يشتق مؤشر فيشر على اعتبار أنه المتوسط الهندسي للمؤشرات من نوع لاسبيرس وباش المقابلة. ومن ثم، يمكن الربط أو الوصل بين النطاقات المتعاقبة للأربعة أرباع السنوية باستخدام أسلوب التداخل لربع سنوي واحد. ويلزم أن يتم معايرة المؤشرات أو الأرقام القياسية ربع السنوية من نوع فيشر المسلسلة سنوياً الناتجة وفقاً لسلسلة الأرقام القياسية السنوية لفيشر لتحقيق الاتساق مع التقديرات السنوية.

55-15 هناك صعوبة تتجلي في نهاية التسلسل لأنه ليس من الممكن إيجاد مؤشرات ربع سنوية من نوع باش تستخدم أوزاناً سنوية للسنة الجارية أو على الأقل تستخدم بيانات ملاحظة فعلياً؛ وأحد حلول تلك المشكلة هو وضع سلسلة مؤشرات "حقيقية" ربع سنوية من نوع فيشر للسنة الأخيرة أو للسنتين واستخدامها ذلك في استقراء المؤشرات المسلسلة سنوياً من نوع فيشر. غير أنه ينبغي ألا يتم إجراء ذلك إلا باستخدام بيانات معدلة موسمياً. وطالما كان الاختلاف غير المنتظم في

الأسعار والأحجام النسبية ربع السنوية ليس كبيراً جداً حينئذ يتوقع من سلسلة مؤشرات فيشر ربع السنوية للبيانات المعدلة موسمياً أن تسفر عن نتائج مرضية في معظم الحالات.

السلسلة و شمولية البيانات

56-15 إحدى المشاكل الرئيسية في عملية وضع أرقام قياسية هي حقيقة أن المنتجات تختفي باستمرار من الأسواق لتحل محلها منتجات جديدة كنتيجة للتقدم التكنولوجي والاكتشافات الجديدة والتغيرات في الأذواق والأزياء وأيضاً كنتيجة لبعض الكوارث المختلفة من حين لأخر؛ وتصنف مؤشرات السعر والحجم عن طريق مقارنة أسعار أو كميات السلع التي لها نفس الخصائص والخصائص أو النوعية (أي؛ السلع المتجانسة) على مدى الزمن. بيد أن ذلك من الصعوبة بمكان في مجالات المنتجات مثل أجهزة الكمبيوتر الشخصية حيث تتغير النوعية والجودة بسرعة هائلة.

57-15 تساعد عملية السلسلة في التخفيف من حدة المشاكل المتعلقة بمقارنات الجودة المستمرة من هذا القبيل نظراً لأن احتمالية تداخل المنتج في فترتي سعر متعاقبتين تكاد تكون تقريباً كبيرة جداً كما أن سلسلة الأرقام القياسية يمكنها استيعاب التغيرات في الوزن التي تصاحب منتج جديد أو منتج يغادر السوق.

قابلية الجمع و السلسلة

58-15 يعرف أي إجمالي بأنه مجموع مكوناته؛ وتستلزم قابلية الجمع في سياق من سياقات الحسابات القومية الحفاظ على هذا التعريف بالنسبة لأي تسلسل حجم. وعلى الرغم من أن قابلية الجمع مرغوباً فيها من وجهة النظر المحاسبية إلا أنها فعلياً خاصة مقيدة جداً. وجدير بالذكر أن مؤشرات حجم لاسبيرس هي صيغ الأرقام القياسية الوحيدة المذكورة هنا القابلة للجمع.

59-15 يكفي رابط مفرد في أي سلسلة أرقام قياسية لهدم قابلية الجمع حتى عندما تكون هناك مؤشرات قابلة للجمع – مثل مؤشرات حجم لاسبيرس – مرتبطة معاً؛ وبالتالي، إذا ما كانت هناك سلسلة أرقام قياسية للحجم يتم تحويلها إلى سلاسل زمنية للقيم عن طريق استخدام المؤشرات في استقراء قيم فترة الأساس حينئذ قد تفشل عملية إضافة مكونات الرقم القياسي إلى المجاميع في الفترات اللاحقة. وقد يقع شكل معاكس من أشكال عدم قابلية الجمع عندما تقع سلسلة الأرقام القياسية للمجموع خارج نطاق المجموعة الممتدة من قبل سلاسل الأرقام القياسية لمكوناتها، وهي النتيجة التي يمكن اعتبارها غير مقبولة حدسياً من قبل العديد من المستخدمين. وسواء تم النشر بالاعتماد على المصطلحات النقدية أو المؤشرات فمن المستحسن إعلام المستخدمين عبر حاشية أو غيرها من البيانات الفوقية أو المتغيرة أن سلاسل الأرقام القياسية للحجم غير قابلة للجمع.

60-15 هناك اتجاه عام بالنسبة للاختلافات والتناقضات التي تنشأ عن عملية ربط المجموعات المتتالية أو السلسلة في أن تصبح أكبر وأكبر كلما بعدت الفترة عن سنة القياس؛ وإذا ما كان يتم اختيار سنة القياس بحيث تكون قريبة من نهاية السلسلة حينئذ ستكون الاختلافات قليلة نسبياً بالنسبة للأرباع السنوية الأخيرة. وبالفعل، إذا ما استخدمت صيغة سلسلة لاسبيرس وإذا ما اختيرت سنة القياس بحيث تتزامن مع أخر سنة أساس حينئذ تكون الأرباع السنوية التالية لسنة القياس قابلة للجمع. وثمة ميزة أخرى لقرب سنة القياس من نهاية سلاسل الأرقام القياسية للحجم وهي أنه عندما يتم التعبير عنهم كقيم نقدية لا تختلف حينها مقاديرها بشكل كبير عن القيم الحالية أو الجارية بالنسبة للفترات الأخيرة إذا ما كان التغير في السعر يحدث بمعدل معتدل أو ضئيل. ويتطلب الحفاظ على هذا الوضع إعادة مرجعية السلسلة كل عام عندما تضاف وصلة جديدة إلى السلسلة وهذا يستلزم بدوره تنقيح سلاسل الأرقام القياسية للحجم بكامل أطوالها. وجدير بالملاحظة أن إعادة المرجعية تستلزم تنقيح المستويات وليس معدلات النمو.

61-15 على الرغم من أنه يمكن الحفاظ على قابلية الجمع والإضافة عن طريق تجنب مطلقاً إجراء أي تغيير في الوزن إلا أن تلك الميزة قد غلبتها وعلى نحو واضح مساوئ لا علاقية متزايدة للأوزان في الاستخدام؛ ويمكن صياغة معدلات التغير بالنسبة للفترات الفرعية أو الثانوية لسلسلة ما بما في ذلك المعدلات السنوية – بشكل عملي ومفيد من حيث المساهمات في التغيير، كما هو موضح أدناه.

المتغيرات التي تغير العلامة

62-15 صيغ الأرقام القياسية لا تكون عموماً ملائمة أو قابلة للتطبيق على التسلسلات أو المتواليات الزمنية التي يمكن أن تتخذ قيم موجبة أو سالبة أو صفر؛ ومع ذلك، هناك طرق لاشتقاق سلاسل أرقام قياسية للحجم مستعارة معبراً عنها بقيم نقدية في مثل هذه الحالات. وأكثر نهج متبع هو التعرف على وتحديد اثنين من السلاسل الزمنية المرتبطة التي تتخذ فقط قيماً موجبة والتي أيضاً تبقى ثابتة عندما تختلف قيمها وتعطي السلاسل المرجو إيجادها. ومثال على ذلك جرد المخزونات عند بداية ونهاية الفترة بالمقارنة مع التغير خلال الفترة. كما أن سلاسل الأرقام القياسية للحجم غير قابلة للإضافة ومن ثم فمن الواضح أن هذا الأسلوب هو أسلوب معيب حيث أنه وبالبناء تتولد علاقة قابلة للجمع. ويتبع ذلك أن السلاسل المراد تمييزها ينبغي وأن تكون مصفوفة بشكل وثيق من حيث تكوين السعر والحجم بقدر الإمكان مع السلاسل المستهدفة. وبناءاً على ذلك، تشتق سلسلة الأرقام القياسية للحجم الخاصة بالتغيرات في المخزونات على أنها سلسلة أرقام قياسية للحجم خاصة بإقفال المخزونات مطروحاً منها سلسلة الأرقام القياسية للحجم الخاصة بافتتاح المخزونات. وفي بعض الأحيان، قد يتخذ إجمالي تكوين رأس المال

الثابت العام قيم سالبة نتيجة لبيع الأصول للقطاع الخاص، وفي مثل هذه الحالة قد تكون سلاسل الحجم للاستحواذات والمبيعات متباينة.

المساهمات في النمو

63-15 عندما تستخدم صيغة لاسبيرس وتتزامن سنة الأساس مع سنة القياس تكون الأحجام الناتجة قابلة للجمع في الفترات اللاحقة ويمكن الحصول

$$\%\Delta_i^{(t-n)\to t} = \frac{100(I_i^t - I_i^{t-n})}{\sum_i I_i^{t-n}} \qquad (15)$$

عندما تشتق سلسلة الأرقام القياسية للحجم باستخدام إما صيغة لاسبيرس للأرقام القياسية السنوية أو باستخدام السلسلة السنوية للأرقام القياسية ربع السنوية من نوع لاسبيرس حينها يمكن اشتقاق المساهمات من سنة لسنة أو من ربع سنوي لربع سنوي أخر للنمو وبسهولة باستخدام البيانات المعبر عنها في أسعار السنة السابقة لعملية السلسلة؛ وتكون هذه البيانات قابلة للجمع وبالتالي يمكن استخدام المعادلة (15) مع التعويض n=1. وإذا لم يتم نشر المساهمات للنمو من قبل المكتب الإحصائي القومي يمكن للمستخدم تقديرها. وبافتراض أنه قد تم استخدام أسلوب التداخل لربع سنوي واحد تكون صيغة حساب المساهمة للنسبة المئوية للتغير من الفترة t-1 إلى الفترة t هي:

67-15

$$\%\Delta_i^{(t-1)\to t} = \frac{100.(I_i^t - I_i^{t-1})s_i^{t-1}}{\sum_i I_i^{t-1} s_i^{t-1}} \qquad (16)$$

حيث s هي أسهم المفردات في القيمة الكلية كما هو الحال في معادلات (12).

4. أسباب تفاوت السعر و التميز في الأسعار

تفاوت السعر بسبب الفروق النوعية

64-15 بشكل عام، فإن معظم أنواع السلع أو الخدمات سواء كانت منتجات غذائية بسيطة مثل البطاطس أو منتجات تكنولوجيا عالية مثل أجهزة الكمبيوتر متواجدة في السوق بنوعيات وجودة مختلفة حيث يختلف خصائص وخصائص كل منها عن الأخر؛ على سبيل المثال، قد تكون البطاطس قديمة أو طازجة، حمراء أو بيضاء، مغسولة أو غير مغسولة، سائبة أو معبأة مسبقاً، مصنفة أو غير مصنفة. ويدرك المستهلكون ويقدرون الفروق ويكونون على استعداد لدفع أسعار مختلفة. وبالنسبة لبعض السلع والخدمات، مثل أجهزة الكمبيوتر الشخصي وخدمات الاتصالية السلكية واللاسلكية، هناك دوران سريع في الأنواع والأصناف المتباينة للغاية وذلك – كما سيتضح أدناه – من شأنه أن يخلق مشكلات حادة فيما يتعلق بقياس تغيرات السعر.

65-15 يستخدم المصطلح الجنسي أو العام نفسه – مثل البطاطس أو الكمبيوتر أو وسائل النقل – لوصف السلع والخدمات التي تختلف عن بعضها البعض في خصائصها وخصائصها المحددة للسعر؛ ولا يمكن مقارنة سعر أو كمية سلعة أو خدمة ما من نوعية واحدة بشكل مباشر مع سعر أو كمية سلعة أو خدمة ما من نوعية أخرى. ولابد من معاملة النوعيات المختلفة بنفس الطريقة تماماً المتبعة مع الأنواع المختلفة من السلع والخدمات.

66-15 قد تعزى الفروق في النوعية إلى الاختلافات في الخصائص المادية للسلع أو الخدمات المعنية والتي يمكن التعرف عليها وإدراكها بسهولة، غير أنه ليست كافة الفروق في النوعية من هذا النوع. ولابد من معاملة السلع أو الخدمات التي يتم تسليمها إلى مواقع مختلفة وفي أوقات مختلفة مثل الفاكهة والخضروات على أنها من نوعيات مختلفة حتى وإن كانت خلافاً لذلك متطابقة في الصفات المادية، حيث أن ظروف البيع أو الأوضاع أو البيئة التي يتم فيها توريد السلع أو الخدمات أو تسليمها قد تساهم بشكل كبير في الفروق في النوعية والجودة. على سبيل المثال، سلعة معمرة مباعة بضمان أو بخدمة مجانية لما بعد البيع تكون أعلى في النوعية من نفس السلع المباعة بدون ضمان أو خدمة. كما قد يلزم معاملة نفس السلع أو الخدمات المباعة من قبل أنماط مختلفة من تجار التجزئة – مثل المتاجر المحلية أو المحلات المتخصصة أو المحلات التجارية أو السوبر ماركت – على أنها من نوعيات مختلفة.

يفترض عموماً في التحليل الاقتصادي أنه متى وجد فرق في السعر بين سلعتين أو خدمتين يظهر أنهما متطابقتين من حيث الخصائص المادية لابد من وجود بعض العوامل الأخرى مثل موقع أو توقيت أو ظروف البيع، والتي بدورها تخلق فرقاً في النوعية والجودة. وخلاف ذلك، يمكن القول بأن الفرق قد لا يستمر حيث أنه دائماً ما يشتري المشترون العقلانيون مفردات ذات سعر منخفض ومن ثم قد لا تحدث مبيعات بالأسعار الأعلى.

68-15 عندما يكون هناك اختلاف في السعر بالنسبة للنوعية ذاتها من سلعة أو خدمة معينة فإن علاقات الأسعار المستخدمة لحساب الرقم القياسي ينبغي تعريفها على أنها نسبة السعر المتوسط المرجح لهذه السلعة أو الخدمة في الفترتين، وتكون الأوزان هي الكميات النسبية المباعة عند كل سعر. ولنفترض – على سبيل المثال – أن كمية معينة من سلعة أو خدمة ما تباع بسعر أقل لفئة معينة من المشترين بدون أي فرق على الإطلاق في طبيعة السلع أو الخدمة المعروضة أو في موقع أو توقيت أو ظروف البيع أو غيرها من العوامل. ويؤدي الانخفاض اللاحق في النسبة المباعة بالسعر الأقل إلى زيادة السعر المتوسط المدفوع من قبل مشتريي كميات من سلعة أو خدمة ما نوعيتها هي نفسها وتظل كما هي بدون تغيير، على سبيل الاقتراض. كما يؤدي هذا الانخفاض أيضاً إلى زيادة متوسط السعر المتحصل عليه من قبل البائع بدون أي

تغيير في النوعية. ولابد من أن يتم قيد ذلك على أنه سعر وليس زيادة في الحجم.

تباين السعر بدون وجود فروق نوعية

69-15 وعلى الرغم من ذلك، لابد من التساؤل حول ما إذا كان تواجد اختلافات ملاحظة في السعر دائماً ما تعني فروق مقابلة في النوعية أم لا؛ هناك افتراضات قوية وراء هذا الجدل النمطي وهي افتراضات نادراً ما كانت علنية وغالباً لم تكن واضحة في واقع الممارسة العملية. على سبيل المثال، أن المشترين حسني الإطلاع وأنهم أحرار في الاختيار من بين السلع والخدمات المعروضة بأسعار مختلفة.

70-15 في المقام الأول، قد لا يكون المشترون حسني الإطلاع بشكل ملائم حول الفروق القائمة في السعر وبالتالي قد يقومون عن غير قصد بالشراء بأسعار مرتفعة؛ وبينما يفترض ويتوقع منهم أن يبحثون عن أقل الأسعار فإن هناك تكاليف متكبدة في عملية البحث هذه. ونظراً لعدم اليقين ونقص المعلومات الكافية يمكن أن تكون التكاليف المحتملة المتكبدة جراء البحث عن منافذ بيع يتواجد فيها احتمال وحيد مفاده أنه نفس السلع والخدمات تباع بأسعار أقل – يمكن أن تكون أعظم من الإدخارات ولذلك فقد يكون المشتري المتعقل على استعداد للقبول بمخاطرة ألا يكون يشتري بأقل سعر. وتعطينا المواقف التي يكون فيها تفاوض أو مساومة على الأسعار بين البائعين والمشترين الفرديين أمثلة إضافية حيث يمكن أن يقوم المشترون بالشراء وعن غير قصد بسعر أعلى مما قد يوجد في مكان أخر. ومن ناحية أخرى، فإن الفرق بين السعر المتوسط لسلعة مشتراة في السوق أو في بازار (سوق شرقية) حيث يفاوض ويساوم المشترون الأفراد حول السعر وبين سعر نفس السلعة المباعة في نوع مختلف من منافذ البيع بالتجزئة، مثل المتجر التنويعي، ينبغي عادة معاملته على أنه يعكس الفروق في النوعية التي تعزو إلى اختلاف الظروف التي تباع في إطارها السلع.

التمييز بين الأسعار

71-15 ثانياً؛ قد لا يكون لدى المشترين حرية اختيار السعر الذي يشترون وفقاً له لأن البائع قد يكون في وضع ما يمكنه من فرض أسعار مختلفة لفئات مختلفة من المشترين لسلع وخدمات متطابقة وتباع تقريباً في نفس الظروف، وبعبارة أخرى، أن يمارس البائع تمييزاً سعرياً. وتبين النظرية الاقتصادية أن البائعين لديهم الحافز لممارسة التمييز السعري حيث يمكنهم ذلك من زيادة عائداتهم وأرباحهم. ومع ذلك، فمن الصعب ممارسة التمييز السعري إذا كان بإمكان المشترين إعادة المتاجرة فيما بينهم، أي بمعنى أخر؛ عندما يكون بمقدور المشترين الذين اشتروا بسعر أقل إعادة بيع السلع لمشترين آخرين. وفي حين أن معظم السلع يمكن إعادة المتاجرة فيها عادة ما يكون من غير الممكن إعادة المتاجرة في الخدمات، ولذلك السبب يمارس التمييز السعري على نطاق واسع في الصناعات مثل وسائل المواصلات والنقل والمالية وخدمات الأعمال التجارية والصحة والتعليم، وما إلى ذلك، في غالبية البلدان. وعادة ما تفرض الأسعار الأقل على المشترين ذوي الدخول المنخفضة أو ذوي الدخول المتوسط المنخفضة، مثل أصحاب المعاشات أو الطلاب. وعندما تمارس الحكومة أو تشجع ممارسة التمييز السعري عادة ما يكون له ما يبرره من أسباب وحيثيات الرفاهية، غير أن منتجي السوق هم الآخرين لهم مبرراتهم وأسبابهم للتمييز لصالح الأسر المعيشية ذوي الدخول المنخفضة حيث أن ذلك قد يمكنهم من زيادة أرباحهم. وبناءاً على ذلك، عندما تفرض أسعار مختلفة على مستهلكين مختلفين لابد حينها من التثبت حول ما إذا كان هناك في الواقع أي اختلافات في النوعية مرتبطة بالأسعار الأقل من عدمه، على سبيل المثال، إذا ما تم فرض أجور سفر أقل للمواطنين الكبار سناً أو للطلاب أو للأطفال في سن المدرسة للسفر بالطائرات أو القطارات أو الحافلات في أي وقت يختارونه للسفر لابد حينئذ من معاملة ذلك على أنه تمييز سعري خالص. ومع ذلك، إذا ما فرض عليهم أجور سفر أقل بشرط أن يسافرون فقط في أوقات معينة – وبشكل نموذجي في ساعات الركود – حينها يكون المعروض عليهم هو مواصلات من نوعية أقل.

وجود أسواق موازية

72-15 ثالثاً؛ قد يكون المشترون ليس بإمكانهم الشراء بقدر ما يرغبون فيه بالسعر الأقل حيث لا يكون هناك عرض كافي بهذا السعر. وعادة ما يقع هذا الموقف عندما يكون هناك سوقين موازيين، فقد يكون هناك سوق رئيسي – أو رسمي – تباع فيه السلع وتكون الأسعار التي تباع بها هذه السلع خاضعة للسيطرة الحكومية أو الرسمية، في حين قد يكون هناك في نفس الوقت سوق ثانوي أو فرعي سواء كان سوق حر أو سوق غير رسمي، والذي قد يكون وجوده معترفاً به رسمياً أو غير معترفاً به، فإذا كانت الكميات المتاحة بالسعر المحدد في السوق الرسمي محدودة فقد يكون هناك فائض في الطلب بحيث يكون هناك اضطرار لتخصيص وتوزيع الإمدادات من السلع بالترشيد أو بشكل من أشكال الاصطفاف. وكنتيجة لذلك، سوف يميل السعر في السوق الفرعي أو غير الرسمي إلى أن يكون أعلى. كما قد يكون أيضاً من الممكن – ولكن أقل احتمالاً – أن يتم فرض أسعار أقل في السوق الفرعي أو غير الرسمي، ربما لأن مدفوعات الضرائب على المنتجات يمكن تجنبها في مثل هذه الأسواق.

73-15 نظراً للأسباب الثلاثة المذكورين للتو؛ وهما نقص المعلومات والتمييز السعري وتواجد الأسواق الموازية، ففي بعض الأحيان قد تباع سلع أو خدمات متطابقة لمشترين مختلفين بأسعار مختلفة. وبالتالي، لا يعكس دوماً تواجد أسعار

مختلفة اختلافات مقابلة في نوعيات السلع أو الخدمات المباعة.

74-15 عندما يكون هناك اختلاف في السعر بالنسبة لنفس النوعية من سلعة أو خدمة ما فإن علاقات الأسعار المستخدمة لحساب الرقم القياسي ينبغي تعريفها على أنها نسبة متوسط السعر المرجح لهذه السلعة أو الخدمة في الفترتين، كون الأوزان هي الكميات النسبية المباعة عند كل سعر. ولنفترض – على سبيل المثال – أن كمية معينة من سلعة أو خدمة ما تباع بسعر أقل لفئة معينة من المشترين بدون أي فرق على الإطلاق في طبيعة السلع أو الخدمة المعروضة أو في موقع أو توقيت أو ظروف البيع أو غيرها من العوامل. ويؤدي الانخفاض اللاحق في النسبة المباعة بالسعر الأقل إلى زيادة السعر المتوسط المدفوع من قبل مشتريي كميات من سلعة أو خدمة ما نوعيتها هي نفسها وتظل كما هي بدون تغيير، على سبيل الافتراض. كما يؤدي هذا الانخفاض أيضاً إلى زيادة متوسط السعر المتحصل عليه من قبل البائع بدون أي تغيير في النوعية. ولابد من أن يتم قيد ذلك على أنه سعر وليس زيادة في الحجم.

75-15 قد يكون من الصعب التمييز بين التمييز السعري الأصيل أو الحقيقي وبين المواقف التي تعكس فيها الأسعار المختلفة فروق في النوعية؛ ومع ذلك، قد تتواجد بعض الأوضاع التي يكون فيها المنتجون الكبار (وخاصة المنتجين الكبار للخدمات في مجالات مثل وسائل النقل المواصلات أو التعليم أو الصحة) قادرين على عمل هذا التمييز وتقديم المعلومات اللازمة. وإذا ما كان هناك شك حول ما إذا كانت فروق السعر تشكل تمييز سعري فعلى ما يبدو من الأفضل أن نفترض أنه يعكس فروق نوعية تماماً مثلما كان يفترض دوماً في الماضي.

5. قياس التغيرات في النوعية بمرور الزمن

76-15 السلع والخدمات وكذلك الظروف التي يتم تسويقها في ظلها متغيرة بشكل متواصل بمرور الزمن، في ظل اختفاء بعض السلع أو الخدمات من السوق وإحلال محلها نوعيات جديدة أو سلع أو خدمات جديدة؛ ويستخدم المحاسبون القوميون مؤشرات أو أرقام قياسية مفصلة للسعر لامتصاص أو لإحداث انكماش في التغيرات في قيم الاستهلاك والإنتاج والاستثمار حيث تتغير الأداة الأساسية لتحديد التغيرات في الحجم في مثل هذه المجاميع. وترحل أوجه القصور في الأرقام القياسية للسعر إلى تقديرات التغيرات في الحجم؛ على سبيل المثال، تقديرات مؤشرات السعر بالنسبة لأجهزة الكمبيوتر والتي لا تدمج أو تدرج بشكل كامل الزيادات في النوعية مع مرور الوقت سوف تغالي في تقدير تغيرات السعر وسوف تقلل من قدر تغيرات الحجم. والمحاسبين القوميين بحاجة إلى أن يكونوا ملمين بمدى وطبيعة الأساليب المستخدمة من قبل مصنفي الأسعار من أجل وضع مثل هذه التغيرات في النوعية في اعتبارهم إذا ما كانوا يرغبون في استخدامها بشكل سليم كعوامل انكماش أو ترجيح. وهذا بدوره يستلزم من مصنفي الأسعار وضع ملاحظات تفسيرية بشأن هذه الأساليب المستخدمة، وهي سياسة يدعو إليها ويؤيدها الفصل الثامن في كل من كتيبات الرقم القياسي لأسعار المستهلكين والرقم القياسي لأسعار المنتجين.

77-15 هناك قطعاً تكاليف مرتبطة بتنفيذ إجراءات تعديل النوعية تلك الإجراءات الموضوعة خصيصاً لتناسب مجموعات محددة من المنتج؛ والمسألة الهامة التي ينبغي على كل من المحاسبين القوميين ومصنفي الأرقام القياسية للسعر تقديرها هي أن التغير في النوعية هي سمة متزايدة في أسواق المنتجات. كما أن الإجراءات الافتراضية للتعامل مع التغير في النوعية – وعلى وجه التحديد من خلال العامل مع كافة البدائل على أنها قابلة للمقارنة، أو إسقاط الأصناف المنوعة من العينة إذا كانت ناقصة – يفترض ضمناً بأنها تتضمن تقييمات الفروق النوعية. غير أن مثل هذه التقييمات من غير المرجح أن تكون ملائمة كما أنه يمكن إجراء بل ينبغي إجراء تحسينات عليها.

78-15 أحد الإجراءات غير الملائمة والتي يؤسف لها الشائعة للتعامل مع القيم الناقصة هو ترحيل السعر قدماً من الفترة السابقة إلى الفترة الجارية أو الحالية؛ وهو ما قد يترتب عليه إلى حد كبير انحراف في الرقم القياسي ولذا فإنه لا يوصى به مطلقاً.

79-15 وفيما يلي أدناه لمحة عامة موجزة حول بعض أكثر الأساليب شيوعاً؛ ويمكن إيجاد المزيد من المناقشة حول هذه النقاط في جميع كتيبات السعر الثلاثة، تلك الخاصة بمؤشر سعر المستهلكين ومؤشر سعر المنتجين ومؤشرات أسعار التصدير والاستيراد. ويمكن تقسيم الأساليب إلى تلك الأساليب المباشرة أو الصريحة وإلى تلك الأساليب غير المباشرة أو الضمنية.

القياس المباشر

80-15 من حيث المبدأ؛ فإن علاقات الأسعار التي تدخل في حساب مؤشرات السعر البينية ينبغي وأن تقيس التغيرات الخالصة في السعر عن طريق مقارنة أسعار العينة الممثلة للسلع والخدمات المتطابقة في فترات زمنية مختلفة. ويسمى ذلك بأسلوب النماذج المتوافقة أو المتوائمة. ويحافظ مصنفو الرقم القياسي للأسعار على توصيفات مفصلة للمنتج فيما يتعلق بالمفردات التي يتم تسعيرها في فترات متعاقبة لضمان التوافق أو الموائمة السليمة. وعندما يكون نموذجاً ما مفقوداً نتيجة لأنه مستهلك أو قد عفا عليه الزمن تنشأ حينئذ مشكلة من مشكلات ضبط وتعديل النوعية. وهناك عدد من الطرق يمكن استخدامها لأخذ التغير في النوعية في الاعتبار من أجل مواصلة التسلسل.

15-81 أحد الاحتمالات الممكنة هو استخدام التكاليف النسبية المقدرة للإنتاج كأساس لتقديرات أسعارها النسبية وبالتالي لنوعياتها النسبية؛ وغالباً ما قد يكون ممكناً وعملياً بالنسبة للمنتجين تقديم مثل هذه التقديرات. ومع ذلك، إذا كانت سمة أو خاصة النوعية الجديدة متاحة كخيار في الفترة السابقة ولكنها الآن هي سمة معيارية فقد يرتكز تقدير التقييم الخاص بالتغير في النوعية على السعر (النسبي) الخاص بهذا الخيار.

15-82 ثمة إضافة لنهج تكاليف الإنتاج تعرف بالتسعير النموذجي؛ وغالباً ما يتم تطبيقه على المنتجات التي تتم بحسب الأمر أو الطب. وأحد الحالات التي تدخل في صميم هذا الموضوع هي قياس تكاليف البناء، فخصائص المباني والمنشآت الأخرى متغيرة إلى حد كبير لدرجة أنه قد يكون غير الممكن تقريباً العثور على مباني ومنشآت متطابقة تم إنتاجها في فترات متعاقبة من الزمن. وفي مثل هذه الحالات، قد يتم تحديد عدد قليل من المباني والمنشآت القياسية نسبياً وافتراضياً ويتم تقدير أسعارها في كل فترة من الفترات. ويتم اختيار تحديد تلك المباني أو المنشآت المعيارية بناءاً واعتماداً على مشورة من خبراء الإنشاء والذين يطلب منهم أيضاً تقدير أسعارها في كل فترة من الفترات. ويوصف التسعير النموذجي بالنسبة للخدمات بالدليل المنهجي لإيجاد مؤشرات سعر المنتجين للخدمات. (أوروستات ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، 2005).

استخدام الفرضية الهيدونية

15-83 هناك أسلوب قوي وشائع بدرجة أكبر للتعامل مع التغيرات في النوعية ألا وهو الاستفادة من التقديرات المتحصل عليها من استخدام الفرضية الهيدونية, حيث تربط الفرضية الهيدونية في القياس الأسعار السوقية الملاحظة للنماذج المختلفة بخصائص وخصائص معينة لتحديد السعر يمكن قياسها. وشريطة أن تكون هناك نماذج منوعة عديدة معروضة للبيع في نفس الوقت يمكن حينئذ استخدام المعادلة المقدرة للانحدار لتحديد قدر الاختلاف في الأسعار فيما يتعلق بكل خاصية أو سمة من الخصائص أو الخصائص أو في التنبؤ بأسعار النماذج التي تأتي مصحوبة بأكثر من مزيج مختلف من الخصائص والخصائص التي لا تكون معروضة بالفعل للبيع في الفترة المعنية.

15-84 وقد تم تقدير معادلات الانحدار في استخدام الفرضية الهيدونية من أجل سلع التكنولوجيا المتقدمة مثل أجهزة الحاسب الشخصي والسلع الإليكترونية وكذلك من أجل الخدمات على غرار النقل الجوي؛ كما تم كذلك استخدام هذا الأسلوب في الإسكان من خلال تنقيص أو تقليل أسعار المنازل (أو الإيجارات) تبعاً لخصائص مثل مساحة الأرضية وعدد الغرف أو الموقع. وعلاوة على ذلك، لم يتم استخدام تلك الطريقة فقط فيما يتعلق بقياسات السعر البيني ولكن كذلك لإجراء المقارنات الدولية.

القياس غير المباشر

15-85 عندما لا يتم إنتاج وبيع النوعين أو الصنفين في السوق في نفس الوقت حينئذ يكون من الضروري اللجوء إلى قياس غير مباشر لتحديد وقياس التغير في النوعية بين النوعيات القديمة والجديدة؛ وفي مثل هذه الحالات، يكون من اللازم تقدير ما يمكن أن تكون عليه الأسعار النسبية للنماذج القديمة والجديدة أو النوعيات، إذا ما كان قد تم إنتاجهم وبيعهم في السوق في نفس الوقت، وكذلك استخدام الأسعار النسبية المقدرة لتحديد قياسات النوعيات أو الصفات النسبية.

15-86 عندما يكون هناك نموذجاً ما ناقص أو مفقود فقد يتم اللجوء لاستبدال ذلك بنوعية قابلة للمقارنة ومن ثم تستكمل مقارنات السعر؛ وإذا لم يكن هناك بديل قابل للمقارنة حينئذ يمكن احتساب السعر في الفترة المفقودة باستخدام التغيرات السعرية المقاسة لمجموعة أو فئة منتج معين يتوقع منها أن تمر بنفس التغيرات في السعر. ويكون إسقاط المنتج من الحساب معادلاً لاحتساب يفترض بأن التغير في السعر بالنسبة للنموذج الناقص سيتبع التغير في السعر الخاص بكافة السلع والخدمات في الرقم القياسي. بيد أن تلك الافتراضات التي تكمن وراء مثل هذه العمليات الاحتسابية (الصورية) تكون مؤسسة بشكل أقل على نحو سليم أو صحيح مقارنة بتلك الافتراضات التي تكمن وراء الاحتساب المستهدف والمباشر بشكل أكبر. وفي كلتا الحالتين، تميل المفردات التي تكون عرضة للتغير في النوعية إلى أن تكون غير نمطية وغير تمثيلية، ولذلك فإن الافتراض بأن أسعارها تتغير وفق نفس المعدل الحاصل مع السلع أو الخدمات التي لا تتغير خصائصها وخصائصها هو أمر مشكوك في صحته.

15-87 إذا ما كان النموذج البديل غير قابل للمقارنة بشكل مباشر من حيث النوعية حينئذ يمكن وصل التغير في السعر للنموذج الجديد وبسهولة بتسلسل السعر الخاص بالنموذج القديم إذا ما كان النموذجان معروضان للبيع في السوق في نفس الوقت، في فترة تداخل. والافتراض الضمني هنا هو أن الفرق في الأسعار وقت حدوث رابط التداخل هو تقييم جيد للفرق في النوعية، وهو افتراض لن يكون سليماً إذا كانت فترة التداخل عند نقطة غير اعتيادية من الزمن في دورة حياة النموذج، على سبيل المثال عندما يكون النموذج قد قارب على أن يكون قديماً أو عفا عليه الزمن أو أن يكون قد تم وقفه أو أن يكون قد تم تقديمه للتو بعسر مرتفع غير معتاد للحصول على أرباح احتكارية مؤقتة في سوق مجزأة.

أسواق المنتجات المتباينة المتغيرة بسرعة

15-88 إن مشكلات تعديل وضبط التغيرات في السعر تبعاً للتغيرات في النوعية في أسواق المنتجات ذات الدوران السريع للأنواع المختلفة والمنوعة من المنتجات تتطلب اهتماماً خاصاً؛ وهنا ينهار أسلوب النموذج المتوافق أو الملائم، فالنماذج

ذات النوعية المتشابهة يمكن مقارنتها فقط عبر فترات قصيرة نسبياً كما أنها غير ممثلة للسوق ككل. وكذلك، فإن الافتراض الموجود في صيغ الأرقام القياسية مثل مؤشرات سعر لاسبيرس في المعادلة (1) مضللاً حيث أنه في الفترة t فإن المفردات n المنتجة أو المستهلكة قد تكون مختلفة تماماً عن نظيرتها الموجودة في السوق في الفترة 0.

89-15 يستخدم مصنفو الأرقام القياسية صياغة قصيرة المدى من أجل تخفيف حدة الصعوبات المتعلقة بمقارنة الأشياء المتشابهة مع بعضها عندما يكون هناك معدل دوران سريع في السلع والخدمات المتنوعة. على سبيل المثال، مؤشر سعر لاسبيرس والذي يقارن الأسعار في الفترة 0 و t، يعطى في هذه الصورة:

$$L_P = \frac{\sum_{i=1}^{n} p_i^0 q_i^0 \left(\frac{p_i^{t-1}}{p_i^0}\right)\left(\frac{p_i^t}{p_i^{t-1}}\right)}{\sum_{i=1}^{n} p_i^0 q_i^0} \qquad (17)$$

90-15 إذا ما تم إدخال نوع جديد من سلعة ما – على سبيل المثال كاميرا رقمية – في الفترة t-1 لتحل محل كاميرا غير رقمية، حينئذ كل ما يلزم على المصنف هو الانتظار إلى أن تكون تلك السلعة في السوق لفترتين متعاقبتين قبل أن يكون بالإمكان درجها في الرقم القياسي؛ وهذا بدوره يوفر آلية لتغيير المفردات الممثلة حتى تشمل السلعة الجديدة الأعلى من حيث النوعية ضمن فئة المنتج والتي لها وزن معين. وقد يلزم وجود معلومات وزن أو ترجيح إضافية لترجيح أو لزيادة الوزن المقابل للكاميرات داخل نطاق المجموعة أو الفئة الأوسع. ومع ذلك، فإن صياغة سلسلة يتم فيها تحديث الأوزان بشكل منتظم قد يكون بمثابة آلية أفضل لتحقيق هذا الغرض.

91-15 في حين أن سلسلة للأرقام القياسية ذات صياغة قصيرة المدى مثل تلك المعبر عنها في المعادلة (17) سوف تعمل على تخفيف حدة مشكلة القياس في الأسواق ذات معدلات الدوران السريعة للأنواع المختلفة إلا أنها لا يمكنها أن تأخذ في الحسبان الأثر الواقع على التغير العام في السعر من الفترة t-1 إلى الفترة t للمجموعة المنوعة التي تم إدخالها في الفترة t وللنموذج القديم الذي تم إسقاطه في الفترة t-1. ويلزم قائمتين متعاقبتين للسعر لتنفيذ الصيغة الموجودة في (17) وفي سلسلة الرقم القياسي. كما أن المؤشرات المتعية (المتعلقة بإشباع الملذات) هي وسيلة لدمج مثل هذه المشاعر أو الوجدان، حيث يمكنها أن تتخذ العديد من الأشكال، ولكن بالأساس فإن أسعار وقيم الخصائص النوعية المحددة للسعر – على سبيل المثال السرعة وذاكرة الوصول العشوائي، الخ – لمجموعات مختلفة ومنوعة من أجهزة الكمبيوتر الشخصي يتم تجميعها في كل فترة. ويمكن اشتقاق مؤشر سعر من نوع باش يتضمن احتساب متعي (أو خصائص متعية) عن طريق أولاً تقدير الانحدار المتعي للسعر بناءاً على متغيرات النوعية استناداً إلى بيانات الفترة t-1، ثم باستخدام معاملات أو معدلات مقدرة لاحتساب بالنسبة للفترة t-1 أسعار المجموعات المنوعة المتاحة في الفترة t، بما في ذلك تلك المجموعات المنوعة غير المتاحة في الفترة t-1. ويمكن مقارنة أسعار خصائص الفترة t المقيمة وفقاً لأسعار الفترة t بشكل مباشر مع التقييم المقدر لفترة t-1 لخصائص فترة t من أجل التوصل إلى رقم قياسي للسعر من نوع باش. وبصورة مماثلة يمكن تعريف مؤشر متعي من نوع لاسبيرس باستخدام انحدار مقدر للفترة t ومجموعة من الخصائص الثابتة للفترة t-1، حيث يمثل المؤشر المتعي من نوع فيشر متوسط هندسي للفترتين. وأحد الصيغ البديلة لذلك هو تجميع مجموعتي الملاحظات في الفترات 0 و t مع تضمين متغير صامت في معادلة الانحدار المتعي من أجل تمييز الملاحظات في فترة عن نظيرتها في الفترة الأخرى. وقد يكون المعامل في المتغير الصامت هو تقدير للتغير في السعر بين الفترتين بعد التحكم فيهما من أجل التعرف على وتحديد التغيرات النوعية.

الأعداد/ التجهيز الإضافي

92-15 هناك وصفاً مفصلاً لكافة الأساليب المشار إليها أعلاه متاحاً في الفصول السابع والثمن من كتيبات الرقم القياسي لأسعار المستهلكين والرقم القياسي لأسعار المنتجين؛ وتشمل هذه الفصول استخدام الاحتساب (الاستبدالات الافتراضية المنطقية) وأسعار التداخل والبدائل القابلة للمقارنة والبدائل غير القابلة للمقارنة باستخدام تقديرات من تكاليف الإنتاج وتكاليف الخيار والانحدارات المتعية فضلاً عن الأساليب الخاصة بالأسواق ذات معدل الدوران السريع للمجموعات المتنوعة المختلفة بما في ذلك العلاقات قصيرة المدى وربط المتسلسلات (ربط المجموعات المتتالية) وزيادة المنتج والمؤشرات أو الأرقام القياسية المتعية.

93-15 علاوة على ذلك، يمكن الإطلاع على مناقشة إضافية حول هذا الموضوع في كتيب المؤشرات المتعية وتعديلات النوعية في الأرقام القياسية للسعر: تطبيق خاص على منتجات تكنولوجيا المعلومات (منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، 2004).

6. المزايا العملية لتجميع وتصنيف سلاسل الأرقام القياسية

94-15 لقد تم البرهنة بالاستناد على أسس نظرية أن السلاسل الطويلة زمنياً للأرقام القياسية للحجم والسعر تشتق على أفضل ما يكون عن طريق سلسلتها (ربط سلاسل المؤشرات مع بعضها

البعض)؛ والسؤال الذي يطرح نفسه هو كم عدد المرات في السلسلة الزمنية التي ينبغي فيها وقوع رابط ما. لقد قيل أن السلسلة السنوية هي الأفضل بشكل عام بناءاً على حيثيات ومبررات نظرية، ولكن ماذا عن النواحي العملية؟ هناك عدد من المسائل التي ينبغي النظر فيها، بما في ذلك الاحتياجات من البيانات والمتطلبات الحوسبية والاحتياجات من الموارد البشرية وفقدان قابلية الجمع وعمليات المراجعة والتنقيح والمستخدمين ذوي الإطلاع.

أ. إذا كانت القيم الجارية السنوية وما يقابلها من بيانات عن الحجم أو السعر متاحة حينئذ تكون السلسلة السنوية ممكنة. ولا يكون هناك حاجة لبيانات أخرى.

ب. الاحتياجات من الحوسبة فيما يتعلق باشتقاق سلاسل الأرقام القياسية السنوية أعظم إذا ما قورنت بالاحتياجات فيما يتعلق بالأرقام القياسية من نوع لاسبيرس المحددة والموزونة، ومن ثم لا ينبغي محاولة إيجادها من دون برمجيات كافية ومخصصة لهذا الغرض. ويعتمد مدى تعقيد البرامج المطلوبة على الصيغة المستخدمة وعلى طريقة الربط؛ على سبيل المثال، من الأمور الهينة إلى حد ما تطوير برنامج لاشتقاق قياسات للحجم ربع سنوية من نوع لاسبيرس المسلسلة سنوياً باستخدام أسلوب التداخل السنوي.

ج. لقد أظهرت الخبرات والتجارب أن إذا ما تم شرح وتفسير منافع قياسات سلاسل الحجم جنباً إلى جنب مع فقدان قابلية الجمع والإضافة للمستخدمين بعناية عبر التوثيق والحلقات الدراسية قبل قدومها حينئذ تكون قياسات سلاسل الحجم مقبولة بشكل عام؛ وينبغي إيلاء اهتمام خاص بأهمية إعلام المستخدمين الرئيسيين – بما في ذلك الصحفيين الاقتصاديين – بشكل جيد مسبقاً.

د. عندما يتم إعادة تأسيس (وضع القيم القاعدية) التقديرات – ولنقل كل خمس أو عشر سنوات – حينئذ تكون الحالة النموذجية التي يتم فيها مراجعة وتنقيح معدلات النمو؛ وإذا ما كانت علاقات السعر والحجم آخذة في التغير على نحو سريع حينها التغيرات في معدلات النمو يمكن أن تكون شديدة التغير. وعادة ما تكون هذه هي الحالة بالنسبة لأي مجموع لأجهزة الحاسب الشخصي نصيباً كبيراً فيه، وخاصة أن تاريخ السلسلة السنوية "يعاد كتابته" شيئاً يسيراً كل عام وليس من خلال قفزة كبيرة واحدة كل خمس أو عشر سنوات. وليس من المستغرب أن يكون لنمط التنقيحات أو المراجعات الكبيرة المرتبطة بالسلسلة فقط كل همس أو عشر سنوات تأثيراً ضاراً ومؤذ على ثقة المستخدم في سياق الحسابات القومية ليس أقلها لأن المستخدمين يعلمون أنه يمكنهم التنبؤ بمراجعات مشابهة مستقبلاً. ولا تقف السلسلة السنوية عند حد قياس التغيرات بشكل أفضل ولكنها على الأرجح ما تزيد من الثقة في مؤشرات الحجم الناتجة في الحسابات القومية.

ج. نطاق مقاييس الأسعار والحجم في نظام الحسابات القومية

1. مقدمة

95-15 يعنى هذا القسم بتطبيق النظرية الموصوفة في القسم ب على الممارسة المتعلقة بنطق مقاييس الأحجام لأجزاء من نظام الحسابات القومية؛ والأجزاء المعنية هي بشكل رئيسي مكونات حساب السلع والخدمات. ومن الناحية المثالية، ينبغي القيام بذلك في إطار سياق جداول العرض والاستخدام، على النحو الموضح أدناه. وكما هو الحال مع تدفقات رأس المال التي يمكن التعبير عنها من حيث الحجم فالحال هو نفسه مع أسهم الأصول غير المنتجة. ولا يعتبر من الممكن الفصل بين كافة تدفقات الدخل إلى مكونات سعر وحجم بيد أنه يمكن إجراء بعض القياسات المحدودة للدخل الحقيقي، أيضاً على النحو الموضح أدناه.

96-15 الطريقة المثلى لاستقاء تقديرات حجم لمجاميع الاقتصاد الكلي هي العمل على مستوى مفصل جداً، من خلال إحداث انكماش لكل مكون عن طريق رقم قياسي للسعر مناسب تماماً؛ وبرغم ذلك، هناك حالات يكون فيها هذا النهج مستحيلاً؛ سواء لعدم وجود مؤشرات السعر المناسبة أو لأنه قد تكون هناك تناقضات وأوجه عدم اتساق في البيانات الحالية للقيمة أو في الأرقام القياسية للسعر، وهو ما من شأنه أن يجعل من نتائج الانكماش أمراً مشكوك فيه. وفي مثل هذه الحالات، لابد من النظر إلى مناهج بديلة بما في ذلك إمكانية استقراء (أو استنباط) التقديرات المستقبلية أو الآجلة للسنوات السابقة أو استخدام مؤشرات بديلة للنمو في الحجم في حالة بعينها.

97-15 بمجرد أن تكون هناك مجموعة ما متاحة من قياسات الحجم لفترة معينة حينئذ لابد من عرضها مصحوباً بها بيانات عن الفترات الأخرى في شكل سلاسل/ حلقات زمنية؛ وهذا هو الوقت الذي ينبغي فيه إدخال السلسلة بالنسبة للبيانات المشتقة عن طريق انكماش المكونات الفردية. وعلى النحو الموصى به في القسم ب، ينبغي إجراء ذلك بشكل مثالي سنوياً باستخدام مؤشرات السعر الخاصة بالسنة السابقة ولكن إن كان هذا غير ممكناً حينئذ ينبغي تطبيق السلسلة عبر فترة أطول. وتشير التغيرات الرئيسية في البنية الاقتصادية – مثل أثر التقلبات السريعة في أسعار النفط على اقتصاد مصدر للنفط – تشير إلى أن استخدام نفس سنة الأساس قبل وبعد التغير يعطي على الأرجح مؤشرات مضللة على تطور الاقتصاد. وتصبح عملية السلسلة (ربط المجموعات المتوالية لسلاسل الأرقام القياسية) أمراً جوهرياً وليس فقط أمراً مرغوباً فيه في مثل هذه الحالات.

المصطلحات الفنية الخاصة بتقديرات الحجم

98-15 عندما تنشأ المتواليات أو الحلقات الزمنية عن طريق قسمة القيم الحالية لكل سنة عند المستوى الأكثر تفصيلاً الممكن على الأرقام القياسية للسعر لاسبيرس لسنة الأساس الثابتة فمن المناسب حينئذ وصف المتواليات الناتجة على أنها وفقاً للأسعار الثابتة لسنة الأساس؛ (ويرجع ذلك إلى أنه طالما جرى العمل عند مستوى مفصل بشكل كافي تتقارب النتيجة باستخدام مؤشرات سعر باش). ومع ذلك، عندما يتم تخفيض أو كمش قيمة كل سنة من خلال رقم

قياسي للسعر مع سنة أساس مختلفة لم يعد حينئذ من الصحيح تماماً وصف المتواليات الزمنية الناتجة وفق هذه الطريقة. وتكون المصطلحات الأكثر دقة هي "سلسلة متواليات الحجم"، أو "سلسلة قياس الحجم"، أو "سلسلة الأرقام القياسية للحجم"، حينما يتم التعبير عن المتوالية أو التسلسل في شكل رقم قياسي. وإذا كان من المرغوب فيه تحديد سنة القياس في المصطلح حينئذ يجوز استخدام "سلسلة متواليات الحجم في سنة القياس {وحدات العملة}".

15-99 كذلك، فإن استخدام عبارة "وفقاً للأسعار الثابتة" غير ملائم للمتواليات التي يتم ربطها أقل في كثير من الأحيان من سنوياً وأيضاً غير ملائم لمتواليات الحجم القائمة على استخدام صيغ فيشر أو تورنكفيست، تلك المتواليات أو التسلسلات التي لا تكون ترتيباتها فيما يتعلق بالسعر ثابتة على مدى امتداد تلك المتواليات. وبالنسبة لمثل هذه المتواليات يكون مصطلحا "متواليات الحجم" أو "الرقم القياسي للحجم" ملائمين لوصف متوالية أو رقم قياسي.

15-100 علاوة على ذلك، يعكس التغير في المصطلحات فقدان قابلية الجمع والإضافة للمتواليات الزمنية الناتجة نظراً لأن المتواليات وحدها المعبر عنها بنفس مجموعة الأسعار بشكل عام - على سبيل المثال عن طريق استخدام مؤشرات لاسبيرس – تكون قابلة للجمع والإضافة.

1. انكماش الأسعار في مقابل إعادة التقييم النوعي

15-101 يمكن اشتقاق الأرقام القياسية للحجم والسعر فقط للمتغيرات التي لها عناصر سعر وكمية؛ حيث أن كافة المعاملات التي تنطوي على تبادل للسلع والخدمات وكذلك مستويات المخزونات (أسهم) من الأصول غير المالية يتميز جميعها بهذه الخاصية وذلك على العكس من تدفقات الدخل والأصول المالية والخصوم. كما أن بعض قيود الموازنة لها تلك الميزة في حين البعض الأخر تعوزه هذه الميزة ومن ثم يلزم النظر فيها بشكل فردي.

15-102 في حين أن كل من قياسات الحجم والسعر ذوي أهمية رئيسية في الحسابات القومية يكون التركيز الرئيسي للمستخدم منصباً على معدلات نمو قياسات الحجم أكثر منه على الأسعار؛ ويعكس تجميع وتصنيف الحسابات القومية من حيث الحجم والقيمة الجارية هذه الأولوية، كون المجاميع يجري اشتقاقها ضمنياً من خلال قسمة القيم الجارية على ما يقابلها من أحجام.

15-103 عندما تكون هناك بيانات مستقلة ومنفصلة وشاملة وموثوق بها متاحة وفقاً للقيم الجارية أو الحالية يكون من المسلم به عموماً ليس ضرورياً أن يتم إيجاد قياسات للحجم عن طريق تجميع علاقات الكمية؛ وفي معظم الحالات، يكون من المفصل بل كذلك أكثر عملياً استخدام الأرقام القياسية للسعر لإحداث انكماش لبيانات القيمة الحالية. وحتى في مثل هذه الحالات على غرار الكهرباء حيث يبدو قياس الحجم متاح بسهولة يكون أي قياس حجم مباشر غير ملائم نظراً لمعاملة الأسعار المطبقة عملياً في أسواق مختلفة على النحو الموضح في الفقرات من 15-69 وحتى 15-75. ويؤدي التغيير في تكوين نمط المستخدم إلى تغير في سعر وحجم الكهرباء في نظام الحسابات القومية وعلى الرغم من أن القياس المادي للكهرباء الموزعة قد لا يكون طرأ عليه أي تغيير.

15-104 وكما هو موضح في القسم ب؛ فإن معلومات الأسعار يسهل تحصيلها وجمعها مقارنة بمعلومات الحجم وذلك لأن جميع الأسعار يتم التعبير عنها بوحدة مشتركة بينما تأتي الأحجام في قدر هائل من الوحدات. وعلاوة على ذلك، فإن علاقات السعر الخاصة بعينة تمثيلية للسلع والخدمات يمكن استخدامها بشكل نموذجي لكافة السلع والخدمات التي تقع في نفس الفئة أو المجموعة وبطريقة لا تكون فيها قياسات الحجم ممثلة. والأهم من ذلك، أن التغيرات في الحجم المرتبطة بالمنتجات الجديدة والمختفية يمكن عكسها على نحو سليم عندما تكون القيم الحالية منكمشة عن طريق الأرقام القياسية للسعر على النحو المبين في القسم ب.

15-105 بالنسبة لبعض المنتجات؛ على سبيل المثال المنتجات الزراعية المحددة بشكل وثيق وكذلك المعادن، فقد يفترض فيها بأن بيانات القيمة الحالية قد تم إيجادها عن طريق ضرب قياس للحجم في سعر مناسب. وتلك هي الحالات التي لا يكون فيها مشكلة تجميع عبر مجموعة من المنتجات وتكون التعديلات تبعاً للفروق النوعية أكثر سهولة وتجرى تلك التعديلات بشكل أكثر رضاءً ومباشرة على قياسات الحجم. وفي حين أن بعضاً من تلك المنتجات قد يكون ذات قيمة كبيرة في بعض البلدان إلا أنها ستشكل عدد صغير من العدد الكلي للمنتجات التي يمكن التعامل معها على أفضل ما يكون بهذه الطريقة.

15-106 من أجل الحصول على قياس للحجم من نوع لاسبيرس فإن الرقم القياسي المناسب للسعر والمستخدم في تقليص/ انكماش القيمة الحالية هو الرقم القياسي لباش والعكس بالعكس؛ وعلى الرغم من ذلك، عادة ما تنشأ الأرقام القياسية للسعر المتاح باستخدام صيغ لاسبيرس أو لاوي، وذلك لأن إيجاد رقم قياسي للسعر من نوع باش يكون متضمناً بالضبط نفس الاحتياجات من البيانات تماماً مثلما يحدث في الاشتقاق المباشر لرقم قياسي للحجم من نوع لاسبيرس ومن ثم يتم مواجهة نفس المشكلات. وإذا كانت هناك بيانات متاحة للقيمة الحالية تتميز بالقوة فضلاً عن تواجد الأرقام القياسية للسعر من نوع لاسبيرس وبمستوى مفصل بشكل كافي حينئذ يمكن تجميع الأرقام القياسية للحجم من نوع باش – عند المستوى المفصل – باستخدام صيغة لاسبيرس للحصول على تقريب حقيقي لقياس الحجم من نوع لاسبيرس للمجموع.

107-15 يمكن التوصل إلى رقم قياسي للحجم من نوع فيشر إما عن طريق أخذ الوسط الهندسي للأرقام القياسية للحجم من نوع لاسبيرس وباش أو عن طريق إحداث انكماش لرقم قياسي للقيم الحالية بواسطة رقم قياسي للسعر من نوع فيشر.

2. الأرقام القياسية للسعر المتاح

108-15 هناك أربعة أنواع رئيسية من الأرقام القياسية للأسعار متاحة لاشتقاق قياسات الحجم في الحسابات القومية؛ الأرقام القياسية لأسعار المستهلكين والأرقام القياسية لأسعار المنتجين والأرقام القياسية لأسعار التصدير والأرقام القياسية لأسعار الاستيراد. والأرقام القياسية أو مؤشرات أسعار المستهلكين هي قياسات لأسعار المشترين كما أن الأرقام القياسية لأسعار المنتجين هي قياسات للأسعار الأساسية. والأرقام القياسية لأسعار التصدير هي قياسات لأسعار تسليم ظهر الباخرة (فوب)؛ وقد تقيس الأرقام القياسية لأسعار الاستيراد أسعار تسليم ظهر الباخرة/ فوب أو أسعار الثمن وأجرة الشحن والتأمين/ سيف.

109-15 هناك جانبين محددين لتسجيل وقيد المعاملات؛ التوقيت والتقييم. ولذا، فمن الأهمية بمكان أن تتوافق الأرقام القياسية للأسعار وكذلك القيم الحالية المستخدمة في إحداث الانكماش في كلا هذين الجانبين على حد سواء فضلاً عن توافقهما كذلك في النطاق. وعادة ما تكون الأربعة أنواع من الأرقام القياسية للسعر متاحة بشكل شهري ومن ثم يمكن الحصول على عوامل الانكماش (المخفضات) لمتغيرات التدفق والمخزونات عن طريق حساب متوسط الأرقام القياسية الشهرية بشكل مناسب لتثبيت المتوسط عند مركز نقطة التقييم المرغوب فيها. وبالنسبة لمتغيرات التدفق، عادة ما تكون تلك النقطة هي نقطة منتصف أو متوسط الفترة، في حين أنه بالنسبة لمتغيرات المخزونات عادة ما تكون – ولكن ليس دائماً – نهاية الفترة. أما بالنسبة لمتغيرات التدفق، فينبغي وأن يعكس متوسط سعر الفترة الاختلافات المعروفة في نطاق هذه الفترة. ويكون هذا الأمر مهم بشكل خاص عندما يكون هناك نمط موسمي بارز أو حركات كبيرة غير منتظمة في شهور معينة أو حالة تضخم جامح. بيد أنه عندما لا يتواجد أي من هذه العوامل فإن متوسط السعر سيكون قريباً من السعر الملاحظ عند منتصف الفترة الزمنية. ولا تتضمن حقيقة تكرر هذه الحالة غالباً رغم ذلك أن سعر منتصف الفترة دائماً ما يكون هو السعر المفاهيمي الصحيح للاعتماد عليه.

3. جداول العرض والاستخدام كأساس لقياسات حجم الناتج المحلي الإجمالي

110-15 يصف الفصل الرابع عشر جداول العرض والاستخدام؛ حيث يفسر كيف أن جدول العرض يفصل ويعدد المنتجات التي تنتجها كل صناعة والتي فيما بعد يتم تحديدها والتعرف عليها في جدول الاستخدام حيث يدرس تخصيص كل منتج وتوزيعه بين الاستهلاك الوسيط والطلب النهائي بعناية وتفصيل. ويضمن تجميع وتصنيف جداول العرض والاستخدام وفقاً للقيم الجارية أو الحالية الاتساق بين القياسات المختلفة للناتج المحلي الإجمالي. بل والأكثر أهمية من ذلك، أن تجميع وتصنيف جداول العرض والاستخدام من حيث الحجم من شأنه أن يضمن أن كل من الأحجام والأسعار في نظام الحسابات القومية متسقة فيما بينها. ومن حيث المبدأ، ينبغي تجميع وتصنيف الجداول الموضوعة وفقاً للقيم الحالية وكذلك الأخر الموضوعة تبعاً للحجم في نفس الوقت من أجل تحقيق الاستفادة القصوى من جميع المعلومات المتاحة للقائم بعملية الجمع والتصنيف.

111-15 غالباً ما يكون الوضع أن البيانات التفصيلية اللازمة لتجميع وتصنيف جداول العرض والاستخدام لا يكون جميعها متاحاً في كل فترة وعليه يضطر إلى القيام بإجراء تقديرات لملء الخانات الفارغة؛ على سبيل المثال، غالباً ما يتم جمع البيانات المفصلة عن الاستهلاك الوسيط بحسب المنتج بحسب الصناعة على فترات متباعدة. ومن الأفضل عموماً وضع افتراض أولي بشأن تكوين ثابت للمدخلات الوسيطة مع مرور الوقت من حيث الحجم بدلاً من الاعتماد على القيم الحالية. وعلاوة على ذلك، فإن التعديلات المدخلة على البيانات الأولية أو المقدرة يمكن أن تستفيد وبشكل عظيم من خلال تقييم معدلات النمو في الأسعار والأحجام سواء في الفترة السابقة أو الفترة التالية. ولهذه الأسباب، يوصى بأنه ينبغي تجميع وتصنيف جداول العرض والاستخدام وفقاً للقيم الحالية وكذلك من حيث الحجم في نفس الوقت مع موازنتها في وقت واحد.

112-15 بغية اشتقاق مجموعة من جداول العرض والاستخدام من حيث الحجم بحيث تكون قابلة للجمع والإضافة فإن الطريقة المناسبة للمضي قدماً تجاه تحقيق هذا المأرب هي أولاً عرض الجدول بأسعار السنة السابقة، أي بعبارة أخرى، كما تصل الأرقام القياسية للحجم من نوع لاسبيرس السنة السابقة بالسنة الحالية، ومن ثم معايرته وفقاً للقيم في السنة السابقة. كما أنه ومن أجل التوصل إلى سلسلة فيشر السنوية لقياسات الحجم فإنه من الضروري أيضاً اشتقاق جداول العرض والاستخدام للسنة السابقة بأسعار السنة الحالية. وهذه القيم تكون في الواقع أرقام قياسية لاسبيرس ذات اتجاه معاكس (عائدة للماضي) معايرة ومرجعة إلى أسعار السنة الحالية. ويتم الحصول على مؤشرات حجم باش من خلال أخذ معكوس الأرقام القياسية ذات الاتجاه المعاكس (العائدة للماضي) لاسبيرس. وبناءاً على ذلك، يمكن اشتقاق الأرقام القياسية للحجم من نوع فيشر باعتبارها المتوسط الهندسي لمؤشرات حجم لاسبيرس وباش بين فترتين متجاورتين.

4. قياسات الحجم لتقدير مخرج الناتج المحلي الإجمالي

الناتج السوقي

15-113 من حيث المبدأ، يمكن تجميع وتصنيف الأرقام القياسية لأسعار المنتجين بالنسبة لمخرج السوق بالكامل ومن ثم يمكن استخدامها في كمش (تخفيض) القيم الحالية للحصول على تقديرات للحجم.

15-114 وفي واقع الممارسة العملية، هناك بعض المنتجات يكون بالنسبة لها من الصعوبة بمكان اشتقاق الأرقام القياسية للأسعار ومن ثم لابد من اتخاذ بعض الإجراءات والتدابير لاشتقاق قياسات الحجم المناظرة؛ ومثال على حالة خاصة يتجسد في الصناعات الهامشية بما في ذلك الخدمات المالية. وعادة ما يتم حساب مخرج صناعة هامشية على أنه حاصل ضرب المعدل الهامشي في عدد مرات قيمة المعاملة. ولتحديد رقم للحجم يتم تطبيق معدل سنة الأساس على قيمة المعاملة المخفضة (بعامل الانكماش) بشكل مناسب لقيم سنة الأساس. وفيما يتعلق بالحالة الخاصة بالخدمات المالية الوسيطة المقاسة على نحو غير مباشر (FISIM)، يستخدم كل من معدل القياس (سعر الاتفاق) ومعدلات أو أسعار الفائدة المصرفية جنباً إلى جنب مع أرقام القروض والودائع المنكمشة تبعاً للزيادة العامة في الأسعار منذ سنة الأساس.

15-115 في الحالات الأخرى والتي لا يتواجد فيها عامل انكماش/ مخفض مناسب حتى يتم تطبيقه على قيمة حالية يجوز أن يتم اشتقاق الأرقام القياسية للحجم من خلال استقراء القيم الحالية في فترة الأساس باستخدام مؤشرات مناسبة.

الناتج اللاسوقي للحكومة وللمؤسسات غير الهادفة للربح التي تهدف إلى خدمة الاسر المعيشية

15-116 تقدر القيمة الحالية للمخرجات من السلع والخدمات غير السوقية المنتجة من قبل الوحدات الحكومية أو من قبل المؤسسات غير الهادفة للربح التي تهدف إلى خدمة الأسر المعيشية على أساس مجموع التكاليف المتكبدة في إنتاجها، على النحو الموضح في الفصل السادس. ويتألف هذا المخرج من السلع والخدمات الفردية التي يتم تسليمها للأسر المعيشية ومن الخدمات المشتركة أو الجماعية المقدمة إلى المجتمع ككل. وحقيقة أن هذا المخرج يتم تقييمه على أساس قيمة المدخلات اللازمة لإنتاجه لا تعني أنه لا يمكن تمييزه عن المدخلات المستخدمة لإنتاجه. وعلى وجه الخصوص، يمكن أن يكون التغير في حجم المخرج مختلفاً عن التغير في حجم المدخلات، فالتغيرات في معدل أو حجم الإنتاجية قد تحدث في كافة مجالات الإنتاج، بما في ذلك إنتاج الخدمات غير السوقية.

15-117 في واقع الممارسة العملية، هناك ثلاثة أساليب ممكن لتجميع وتصنيف تقديرات حجم المخرجات من السلع والخدمات غير السوقية؛ وأول تلك الأساليب هو اشتقاق رقم قياسي وهمي للسعر للمخرجات والذي عندما تتم مقارنته بحاصل جمع الرقم القياسي للسعر للمخرجات يعكس الفرق حينئذ معدل نمو الإنتاجية الذي يعتقد بحدوثه في عملية الإنتاج. ويمكن اشتقاق الأرقام القياسية الوهمية للسعر للمخرجات بطرق مختلفة، على سبيل المثال، من خلال ضبط وتعديل الرقم القياسي للسعر للمخرجات وفقاً لمعدل النمو الملاحظ في الإنتاجية الخاص بعملية إنتاج مرتبطة، أو عن طريق جعل نمو الرقم القياسي الوهمي للسعر للمخرجات قائماً على الأرقام القياسية للسعر الملاحظة الخاصة بالمخرجات من المنتجات المماثلة. ومع ذلك، نادراً ما تكون مثل هذه البيانات متاحة فيما يتعلق بالسلع والخدمات المنتجة من قبل الحكومة والمؤسسات غير الهادفة للربح التي تخدم الأسر المعيشية.

15-118 يوصى بإتباع النهج الثاني وهو "أسلوب حجم المخرجات" مع الخدمات الفردية، ولاسيما الصحة والتعليم؛ ويقوم هذا النهج على حساب مؤشر للحجم للمخرجات باستخدام قياسات موزونة/ مرجحة بشكل كافي للمخرجات من فئات متنوعة من السلع والخدمات المنتجة غير السوقية. وينبغي أن تكون قياسات المخرجات المذكورة عاكسة بشكل كامل للتغيرات في كل من الكمية والنوعية أو الجودة.

15-119 أما النهج الثالث ويطلق عليه "أسلوب المدخلات"، فيمكن استخدامه مع الخدمات المشتركة أو الجماعية مثل الدفاع وهي خدمة يصعب معها تطبيق "أسلوب حجم المخرجات" نظراً لأن ليس هناك – بشكل عام – قياسات كمية للمخرجات تتميز بكفايتها من حيث تكيفها النوعي. ويتألف "أسلوب المدخلات" من قياس التغير في المخرجات تبعاً للتغيرات في المجموع المرجح لقياسات الحجم لكافة المدخلات. وينبغي أن يعكس هذا المجموع المرجح وبشكل كامل كل من التغيرات الحادثة في الكمية والنوعية على حد سواء. وبشكل عام تشتق تلك التغيرات على أفضل ما يكون عن طريق كمش (التخفيض باستخدام عامل انكماش) تكاليف المخرجات المتنوعة بالاعتماد على الأرقام القياسية المناظرة للسعر والثابتة نوعياً، أو عندما لا تكون مثل هذه الأرقام القياسية للسعر متاحة، باستخدام مؤشرات للحجم تعكس التغير في حجم المدخلات (على سبيل المثال، عدد ساعات العمل الفعلي للموظفين).

15-120 من المفيد عند هذه المرحلة التطرق لتعريف مصطلحات المدخلات والنشاط والمخرجات والناتج أو الحصيلة؛ وإذا ما أخذنا الخدمات الصحية كمثال، يعرف المدخل على أنه مدخل العمل المبذول من قبل طاقم العمل الطبي وغير الطبي فضلاً عن الأدوية والكهرباء وغير ذلك من المدخلات المشتراة وكذلك استهلاك رأس المال الثابت من معدات ومباني مستخدمة. وتستغل هذه الموارد في النشاط الخاص بالعناية الصحية الأولية وكذلك في الأنشطة التي تتم بالمستشفيات، على سبيل المثال، قيام ممارس

عام بإجراء فحص ما، وإجراء عملية قلب وغير ذلك من الأنشطة المصممة لصالح المريض الفرد. وتشكل الفوائد والمنافع العائدة على المريض المخرجات المرتبطة بأنشطة المدخلات السالفة الذكر. وأخيراً، هناك ما يسمى بالناتج الصحي أو بالحصيلة الصحية، والذي قد يعتمد على عدد من العوامل بمنأى عن مخرجات العناية الصحية، على سبيل المثال إذا ما كان المريض قد أقلع عن التدخين من عدمه.

121-15 هناك منزلقين ينبغي تفاديهما عند قياس حجم المخرجات من الخدمات الفردية غير السوقية؛ أولهما، هو أن هذا القياس ينبغي وألا يقتصر على أن يعكس مدخلات أو نشاط الوحدة المنتجة للخدمات، فالمدخلات ليست قياساً ملائماً، وفي حين أن الأنشطة قد تضحى المؤشر الوحيد المتاح ومن ثم لابد من استخدامها إلا أنها هي الأخرى متغير وسيط. وبالتالي ما ينبغي قياسه هو الخدمة المقدمة للعميل. والخطر الثاني يكمن في أنه إذا ما عرف الناتج/ الحصيلة من حيث أغراض وأهداف الرفاهية للخدمة غير السوقية (على سبيل المثال، التغيرات في نوعية الصحة بالنسبة لقياس الخدمة الصحية، أو من حيث التغيرات في نوعية التعليم بالنسبة لقياس الخدمة التعليمية) حينئذ فإن التغير في حجم مخرجات الوحدة غير السوقية لن يكون بالإمكان عكسها أو التعرف عليها بالاستناد إلى التغير في مؤشرات الناتج أو الحصيلة النهائية. ويرجع ذلك إلى أن مؤشرات الناتج يمكن أن تتأثر بجوانب أخرى لا تكون مرتبطة بشكل مباشر بنشاط الخدمات غير السوقية، على سبيل المثال، في الحالة الخاصة بالصحة، فمن المعروف جيداً أن هناك عوامل أخرى كثيرة بخلاف مخرجات الوحدات الصحية غير السوقية، مثل صيانة الصحة العامة والإسكان والتغذية والتعليم واستهلاك التبغ والكحول والمخدرات والتلوث، والتي قد يكون أثرها الجماعي على صحة المجتمع أبعد بكثير من أثر توفير الخدمات الصحية. وبصورة مماثلة، فإن مخرجات الخدمات التعليمية مختلفة تمام الاختلاف عن مستوى المعرفة أو المهارات التي يتقنها أعضاء المجتمع. وتتألف الخدمات التعليمية أساساً من التدريس أو الخدمات التعليمية التي تقدمها المدارس والكليات والجامعات للتلاميذ والطلاب الذين يستهلكون مثل هذه الخدمات. ويعتمد مستوى المعرفة أو المهارات في المجتمع فضلاً عن ذلك على عوامل أخرى مثل قدر المذاكرة أو الجهد الذي يبذله مستهلكو الخدمات التعليمية بالإضافة إلى اتجاهاتهم ومدى الحافز لديهم.

122-15 في ضوء تلك الملاحظات، فإن "أسلوب حجم المخرجات" هو الأسلوب الموصى به لتجميع وتصنيف مؤشرات التغير في حجم الخدمات غير السوقية؛ ويستند هذا الأسلوب على مؤشرات للكمية معدلة ومضبوطة نوعياً بشكل كافي ومرجحة مع بعضها البعض باستخدام أوزان تكلفة متوسطة. وهناك معيارين ينبغي الوفاء بهما لتجميع وتصنيف مؤشرات كافية للتغير في الحجم، ففي المقام الأول، الكميات والتكاليف المستخدمة ينبغي أن تعكس النطاق الكامل للخدمات بالنسبة لمجال الوظيفة قيد المراجعة والاستعراض، كما ينبغي تحديث أوزان التكلفة بشكل منتظم. وإذا كان هناك جزءاً من تكاليف مجال الوظيفة غير مغطى من جانب مؤشر الكمية حينئذ لا ينبغي الافتراض بأن الجزء غير المغطى يتبع التغيرات الخاصة بالجزء المغطى. وإذا لم يكن هناك أسلوب مباشر لحجم المخرجات قابلاً للتطبيق على هذا الجزء ينبغي حينئذ استخدام أسلوب مدخلات معه. وثانياً، ينبغي تعديل وضبط مؤشرات الكمية تبعاً للتغير في النوعية، على سبيل المثال، ينبغي وأن تكون الخدمات متنوعة ومتغايرة/ متمايزة بما فيه الكفاية بهدف الوصول إلى فئات يمكن اعتبارها متجانسة. ومن ثم، يتم اكتشف جانباً من التغير في النوعية من خلال التغيرات التي تطرأ في نسب الفئات المختلفة إذا ما كانت الأوزان التي يتم تعيينها لكل فئة يتم تحديثها مراراً وتكراراً. وبالإضافة إلى ذلك، فإن مؤشر الكمية لكل فئة يمكن زيادته من خلال عامل من عوامل ضبط النوعية الصريحة. وأحد الطرق المتبعة للتعرف على عوامل ضبط النوعية الصريحة هو مراجعة واستعراض أثار الخدمة على قياسات الناتج أو الحصيلة النهائية.

123-15 من الموصى به اختبار مؤشرات الحجم السالفة الذكر لفترة كبيرة من الزمن بمساعدة خبراء في هذا المجال قبيل إدراجها في الحسابات القومية؛ حيث تكون مشورة الخبراء وثيقة الصلة وذات أهمية قصوى لاسيما في مجالات الصحة والتعليم، وهما المجالان اللذان عادة يسود فيهما توفير الخدمات الفردية. وعلاوة على ذلك، ينبغي وأن يتم إجراء تقييم شامل وكامل للآثار المترتبة على التقديرات بما في ذلك تضميناتها وأثارها بالنسبة للإنتاجية قبل التطبيق. وما لم وحتى تكون مثل هذه التحقيقات والاستقصاءات مرضية فقد يكون من المستحسن والموصى به استخدام الطريقة الأمثل الثانية، "أسلوب المدخلات".

124-15 بشكل عام يكون قياس التغيرات في حجم الخدمات الجماعية أو المشتركة أصعب من قياس التغيرات في الحجم في الخدمات الفردية وذلك نظراً لأن التغيرات في حجم الخدمات الجماعية أو المشتركة صعبة التعريف والملاحظة؛ وأحد الأسباب وراء ذلك أن العديد من الخدمات الجماعية أو المشتركة وقائية في طبيعتها، حيث أن حماية الأسر المعيشية وغيرها من الوحدات المؤسسية من أعمال العنف بما في ذلك أعمال الحرب، أو حمايتهم من الأخطار الأخرى، مثل حوادث الطرف أو التلوث أو الحرائق أو السرقة أو الأمراض التي يمكن تجنب الإصابة بها – كلها مفاهيم يصعب ترجمتها وتحويلها إلى

قياسات كمية. وجدير بالذكر أن هذا المجال هناك حاجة إلى إجراء المزيد من البحوث حوله.

15-125 عندما لا يكون من الممكن تجنب استخدام قياس للمدخلات كبديل عن قياس للمخرجات حينئذ لابد وأن يكون قياس المدخلات قياساً شاملاً؛ أي ينبغي وألا يكون مقتصراً على مدخلات العمل بل عليه أن يغطي كافة المدخلات. وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي أن تكون هناك معلومات توضيحية وتفسيرية مصاحبة للتقديرات القومية بحيث تسترعى انتباه المستخدمين لأساليب القياس.

الناتج للاستخدام النهائي الخاص

15-126 تنقسم النواتج المخصصة للاستخدام النهائي الخاص إلى فئتين؛ السلع المنتجة والمستهلكة من قبل الأسر المعيشية والأصول الثابتة المنتجة للاستخدام الخاص. ويشمل ذلك التغيرات في مخزون السلع تامة الصنع والأخرى في حيز التنفيذ.

15-127 وبالنسبة لمعظم المخرجات المخصصة للاستخدام النهائي الخاص فإن استخدام أرقام قياسية وهمية للمخرجات هو خيار فعال ومنخفض التكلفة؛ وفيما يتعلق بالسلع المنتجة والمستهلكة من قبل الأسر المعيشية فإن مؤشرات أسعار المستهلكين على الأرجح ما تكون متاحة بالنسبة للسلع المماثلة. (ومع ذلك، بالنسبة للمخرجات الزراعية المزروعة والمستهلكة من قبل الأسر المعيشية، فإن الرقم القياسي للسعر المستخدم ينبغي ألا يشمل أي هوامش أو ضرائب لم يتم تكبدها فعلياً). وبصورة مماثلة، على الأرجح ما يكون هناك أرقام قياسية للسعر للمخرجات متاحة للأصول الثابتة مثل المعدات والمباني والمنشآت المنتجة للاستخدام الذاتي كتكوين رأس المال. وبالنسبة لبعض الأنواع من الأصول الثابتة المنتجة ذاتياً قد لا يكون هناك أي أرقام قياسية للسعر للمخرجات متاحة للمنتجات المماثلة ومن ثم قد تكون هناك حاجة للتفكير في تنفيذ استراتيجيات مختلفة.وتناقش هذه المسألة بمزيد من التفصيل في القسم الخاص بإجمالي تكوين رأس المال الثابت.

الاستهلاك الوسيط

15-128 كما أشرنا سابقاً، فإن الطريقة الأكثر فعالية لتقدير الاستهلاك الوسيط من حيث الحجم تكون ضمن إطار جدول العرض والاستخدام المصمم تبعاً للحجم حيث يمكن استخدام معدلات النمو في الحجم فضلاً عن معلومات عن الأسعار.

15-129 وبشكل عام تنحى البلدان التي تقوم بتجميع وتصنيف مؤشرات أسعار المنتجين هذا الاتجاه بالنسبة للمخرجات وذلك على الرغم من أن بعض البلدان التي لديها نظم إحصائية متقدمة قد تقوم أيضاً بتجميع وتصنيف مؤشرات أسعار المستهلكين. وتكون مثل هذه المؤشرات أو الأرقام القياسية لأسعار المنتجين قابلة للتطبيق وبشكل مباشر على انكماش الاستهلاك الوسيط.

15-130 إذا لم تكن مؤشرات أسعار المنتجين للمدخلات مجمعة ومصنفة يجوز حينئذ استخدام مؤشرات أسعار المنتجين ومؤشرات أسعار الاستيراد و مؤشرات أسعار المستهلكين (ولكن بقدر محدود) بدلاً منها؛ ويقيم الاستهلاك الوسيط تبعاً لأسعار المشترين في حين تقيم مؤشرات أسعار المنتجين للمخرجات تبعاً للأسعار الأساسية. وبناءاً على ذلك، يكون هناك هامشاً بين تقييم السلع المستخدمة كاستهلاك وسيط تبعاً لأسعار المشترين وبين مؤشرات أسعار المنتجين، وهو الأمر الذي يتم تفسيره بالنظر إلى تكاليف النقل (ما لم يوفر المنتج تلك الخدمات بدون فاتورة منفصلة) وتكاليف التأمين المحتملة وهوامش تجارة الجملة والتجزئة وكذلك إلى الضرائب ناقص الإعانات/ الدعم على المنتجات. وسوف يعتمد حجم ذلك الهامش على الظروف. وغالباً ما تكون هوامش التجارة على السلع بالنسبة للاستهلاك الوسيط أقل بكثير عنها بالنسبة للاستهلاك النهائي، كما أن الضرائب قد تكون أقل ولكن في نظام ضريبة القيمة المضافة. وفيما يخص الخدمات المستخدمة كاستهلاك وسيط، عادة ما يتألف الفرق في التقييم من فقط الضرائب ناقص الإعانات/ الدعم على المنتجات.

15-131 يصف الفصل الرابع عشر كيف أنه يمكن تقسيم جزء الاستهلاك الوسيط في مصفوفة الاستخدام من أجل عرض المدخلات المحلية تبعاً للأسعار الأساسية والواردات والهوامش والضرائب كل منها بشكل منفصل؛ وإذا ما كانت هذه المعلومات متاحة فإن نوعية ممارسة الانكماش الناتجة سوف تتحسن نظراً لأنه لن يكون من الضروري استخدام الافتراض بأن نسب الواردات والضرائب والهوامش تنطبق بشكل موحد أو على وتيرة واحدة عبر عناصر صفوف مصفوفة الاستخدام.

الناتج المحلي الإجمالي والقيمة الإجمالية المضافة

15-132 عندما يتم اشتقاق الناتج المحلي الإجمالي عن طريق جمع النفقات المحلية النهائية والصادرات مع طرح الواردات، أو عن طريق طرح الاستهلاك الوسيط من المخرجات وإضافة الضرائب ناقص الإعانات/ الدعم على المنتجات، يمكن حينئذ الحصول على قياسات حجم للناتج المحلي الإجمالي شريطة أن تكون الأحجام التي يتم تجميعها قابلة للجمع والإضافة، (أي بعبارة أخرى، مستندة على صيغة لاسبيرس).

15-133 تقاس القيمة المضافة الإجمالية لمؤسسة أو لمنشأة أو لصناعة أو لقطاع ما بالقدر الذي تتجاوز عنده قيمة المخرجات المنتجة من قبل هذه المؤسسة أو المنشأة أو الصناعة أو هذا القطاع قيمة المدخلات الوسيطة المستهلكة. ويمكن كتابة ذلك على النحو التالي:

$$\sum PQ - \sum pq \qquad (18 \text{ أ})$$

حيث تشير $Q's$ إلى المخرجات، و $P's$ إلى أسعارها الأساسية، و $q's$ إلى المدخلات الوسيطة و $p's$ إلى أسعار المشترين. وتعطى القيمة المضافة في السنة t تبعاً لأسعار السنة t عن طريق:

$$\sum P^t Q^t - \sum p^t q^t \qquad \text{(18 ب)}$$

في حين القيمة المضافة في السنة t تبعاً لأسعار سنة الأساس 0، تعطى عن طريق:

$$\sum P^0 Q^t - \sum p^0 q^t \qquad \text{(18 ج)}$$

وبشكل عام يوصف هذا القياس للقيمة المضافة بأنه قد تم التوصل إليه عن طريق "الانكماش المضاعف أو المزدوج"، حيث يمكن الحصول عليه عن طريق كمش القيمة الحالية للمخرجات باستخدام رقم قياسي للسعر مناسب (من نوع باش)، وكذلك وبشكل مماثل عن طريق كمش (باستخدام عامل انكماش) القيمة الحالية للاستهلاك الوسيط.

134-15 في حين أن أسلوب الانكماش المضاعف يبدو من سليماً من الناحية النظرية إلا أن التقديرات الناتجة تكون عرضة لأخطاء القياس في تقديرات الحجم الخاصة بكل من المخرجات والاستهلاك الوسيط؛ وقد يكون ذلك صحيحاً بشكل خاص إذا ما كانت مؤشرات أسعار المنتجين للمخرجات تنطبق على المدخلات التي استورد العديد منها. ونظراً لأن القيمة المضافة هي الفرق الصغير نسبياً بين رقمين أكبر بكثير فإنها تكون حساسة جداً للخطأ. ولذلك، فمن المستحسن مقارنة معدلات نمو السعر وقياسات الحجم للقيمة المضافة خلال السنوات الأخيرة مع معدلات النمو المقابلة لها الخاصة بالمخرجات والمدخلات الوسيطة و – إذا ما أمكن ذلك – مع تقديرات الحجم لمدخلات العمل والخدمات الرأسمالية من أجل التحقق من معقوليتها.

135-15 نظراً للمشكلات المحتمل حدوثها أثناء محاولة تقدير القيمة المضافة باستخدام نهج الانكماش المضاعف فإنه من الشائع أيضاً تقدير حركات حجم القيمة المضافة بشكل مباشر باستخدام حلقة أو سلسلة زمنية واحدة فقط، أي استخدام أسلوب "المؤشر المفرد أو الوحيد" بدلاً من الانكماش المضاعف. وأحد الأمثلة على أسلوب المؤشر المفرد المشار إليه هو استقراء القيمة المضافة بالتناسب مع التغيرات في الحجم في مستويات المخرجات المناظرة لها.

136-15 إن الاختيار ما بين استخدام أسلوب المؤشر المفرد أو الوحيد (والذي قد يسفر عن نتائج سريعة التغير والتقلب) لابد وأن يرتكز على إعمال الحكم المتعقل وعلى ملكة التمييز؛ غير أنه لا تكون هناك حاجة لمثل هذا الاختيار مع كل مجموعة من مجموعات الصناعة. وعلاوة على ذلك، يمكن استخدام أسلوب المؤشر المفرد مع الأرقام ربع السنوية حتى يكتمل العام وتصبح هناك تقديرات انكماش مضاعف أفضل متاحة.

137-15 فيما يتعلق ببعض صناعات الخدمات غير السوقية، قد يكون من اللازم تقدير التحركات في حجم القيمة المضافة على أساس التغيرات المقدرة في حجم المدخلات في الصناعات؛ وقد تكون المدخلات مدخلات كلية أو مدخلات عمل بحد ذاتها أو مدخلات وسيطة بحد ذاتها؛ على سبيل المثال، من المألوف أن تجد تحركات الحجم الضمني للقيمة المضافة مقدرة تبعاً للتغيرات في أجور أو تعويضات الموظفين وفقاً لمعدلات أجور ثابتة، أو حتى ببساطة مقدرة تبعاً للتغيرات في الأعداد الموظفة، في كل من صناعات الخدمات السوقية وغير السوقية. (هناك عمل واسع النطاق يجرى بذله لتحسين تلك الافتراضات العاملة من خلال محاولة قياس مخرجات الصحة والتعليم المقدمة من قبل الحكومة بشكل أكثر موضوعية).

138-15 وقد يجد القائمون على عملية تجميع وتصنيف البيانات أنفسهم مضطرين إلى تطبيق مثل هذه الوسائل أو الحيل، حتى وإن لم يكن هناك سبباً وجيهاً للافتراض بأن إنتاجية العمل تبقى بدون تغير على المدى القصير أو الطويل؛ ففي بعض الأحيان، قد تستخدم التغيرات في الحجم بالنسبة للمدخلات الوسيطة؛ على سبيل المثال، يمكن أن يتم تقدير التحركات قصيرة المدى في القيمة المضافة بشكل واقعي بالنسبة لصناعة البناء والتشييد بالاعتماد على التغيرات الطارئة على حجم مواد البناء المستهلكة مثل الأسمنت والطوب والأخشاب، وما إلى ذلك. وقد يكون استخدام هذا النوع من المؤشرات هو السبيل الوحيد الذي يمكن من خلاله تقدير التحركات قصيرة المدى في المخرجات أو في القيمة المضافة، غير أن هذه المؤشرات ليست مقبولة على مدى الفترات الزمنية الطويلة.

5. قياسات الحجم الخاصة بتقدير الإنفاق في الناتج المحلي الإجمالي

139-15 كل مكون من مكونات تقدير الإنفاق في الناتج المحلي الإجمالي ينبغي أن يتم التعبير عنه من حيث الحجم؛ ومن ثم فالنهج الرئيسية المتبعة في اشتقاق تلك التقديرات موصوفة أدناه.

إنفاق الأسر المعيشية على الاستهلاك النهائي

140-15 إن إنفاق الأسر المعيشية على الاستهلاك ينبغي وأن يتم كمشه (من خلال عوامل الانكماش) إلى أكبر درجة ممكنة من التفصيل؛ وبشكل عام، يشمل ذلك الاستفادة من مؤشرات أسعار المستهلكين وذلك على الرغم من الرعاية اللازمة لضمان أن تغطية مؤشرات أسعار المستهلكين

الذي يجرى استخدامها توافق وتلاءم فئة الإنفاق على الاستهلاك الجاري إحداث انكماش لها. وحتى في الحالات التي لا يتم فيها تجميع وتصنيف التقديرات المفصلة للإنفاق على الاستهلاك من خلال الدراسات الاستقصائية للأسر المعيشية وغيرها من الموارد الأخرى فإن وجود تقدير لإنفاق الأسر المعيشية على الاستهلاك بحسب نوع المنتج من خلال جدول للعرض والاستخدام مخصص للانكماش – من شأنه أن يحسن وبصورة كبيرة من تقدير الإنفاق على الاستهلاك من حيث الحجم إذا ما قورن بالاكتفاء بإحداث انكماش مفرد لرقم كلي.

15-141 ثمة مكون رئيسي يتواجد عندما يكون من غير المرجح وجود مؤشرات لأسعار المستهلكين ألا وهو قياس خدمات الإيجار الخاصة بالمساكن المشغولة من قبل مالكيها؛ وهناك ثلاثة نهج بديلة مفصلة في الفصول العاشر والثالث والعشرين من كتيب أو دليل مؤشرات أسعار المستهلكين، بيد أن النهج القائم على الاستخدام هو وحده النهج الموصى به لقياس استهلاك الخدمات الإسكانية في الحسابات القومية. وهذا النهج يمكن أن يتبع إما صياغة تكلفة الاستخدام أو الانتفاع والتي تسعى إلى قياس التغيرات في التكلفة الواقعة على المالكين الشاغلين لأملاكهم نتيجة استخدامهم للسكن (الرقبة)، أو صياغة مكافئة للإيجار تقوم على المبلغ الذي قد يضطر المالكون الشاغلين لأملاكهم دفعها لاستئجار مساكنهم. وجدير بالذكر أن الأسلوب المذكور أخيراً مطبقاً بشكل عام بالنسبة لمؤشرات أسعار المستهلكين.

<u>الإنفاق على الاستهلاك النهائي من قبل الحكومة والمؤسسات غير الهادفة للربح التي تخدم الأسر المعيشية</u>

15-142 يتألف الإنفاق على الاستهلاك النهائي من قبل الحكومة العامة والمؤسسات غير الهادفة للربح التي تخدم الأسر المعيشية من مخرجاتهم غير السوقية ناقصةً أي عائد من المبيعات العرضية بالإضافة إلى قيمة السلع والخدمات المشتراة من منتجي السوق لتسليمها لاحقاً للأسر المعيشية الفردية بأسعار ليست ذات قيمة كبيرة من الناحية الاقتصادية ناقصاً أي مدفوعات جزئية؛ (ويناقش اشتقاق جوانب هذا التعريف في الفصل التاسع).

15-143 بيد أن كل عنصر من هذه العناصر ينبغي التعبير عنه من حيث الحجم وبصورة منفصلة؛ وتناقش مشكلة قياس المخرجات غير السوقية من حيث الحجم أعلاه. وبالنسبة للسلع والخدمات التي يتم تحويلها للأسر المعيشية فإن الأرقام القياسية للأسعار المستخدمة ينبغي وأن تكون هي الأسعار المدفوعة في مقابل السلع منقوصاً منها النسبة التي تدفعها الأسر المعيشية. وإذا ما كانت النسبة المدفوعة من قبل الحكومة (أو من قبل المؤسسات غير الهادفة للربح التي تخدم الأسر المعيشية) تتبدل وتتغير من عام لآخر يتم اعتبار ذلك تغيراً في الحجم في الإنفاق من جانب كل من الحكومة العامة (أو المؤسسات غير الهادفة للربح التي تخدم الأسر المعيشية) والأسر المعيشية.

<u>إجمالي تكوين رأس المال الثابت</u>

15-144 توافر الأرقام القياسية للسعر المناسبة لإجمالي تكوين رأس المال الثابت يختلف اختلافاً كبيراً بين الأنواع المختلفة للأصل.

15-145 غالباً ما تكون هناك أرقاماً قياسية لأسعار المستهلكين بالنسبة للمساكن الجديدة وأرقام قياسية لأسعار المنتجين بالنسبة للمباني والمنشآت الجديدة؛ وينبغي إحداث انكماش لتكاليف نقل الملكية بصورة منفصلة. وعادة ما تشتق القيمة الحالية وتقديرات الحجم من خلال تقديرات منفصلة ومستقلة للأجزاء المكونة وللرسوم القانونية ولتكاليف النقل والتركيب، الخ.

15-146 بالنسبة للمنتجات القياسية المستخدمة كتكوين رأس مال على الأرجح ما تكون الأرقام القياسية لأسعار المنتجين متاحة ولكن القدر الكبير من تكوين رأس المال يكون محدداً ومناسباً للمشتري، كما أنه قد يلزم إيجاد أرقام قياسية مناسبة باستخدام أفضل المعلومات المتاحة.

15-147 تختلف الأرقام القياسية للأسعار بالنسبة للمعدات اختلافاً كبيراً فيما يتعلق بمعدلات نموها؛ على سبيل المثال، الأرقام القياسية للسعر الخاصة بأجهزة الكمبيوتر قد انخفضت بسرعة عاماً تلو الأخر في حين أن الأرقام القياسية للسعر بالنسبة لمعدات النقل قد مالت إلى الزيادة. ومن الضروري في مثل هذه الحالات إحداث انكماش للأنواع المختلفة من المعدات بصورة منفصلة باستخدام الأرقام القياسية المتوافقة (أو، بالمثل، يستخدم رقم قياسي للسعر مرجح على نحو مناسب من نوع باش في إحداث انكماش للمجموع).

15-148 وبشكل عام فإن منتجات الملكية الفكرية لا يتم تغطيتها على ما يرام من قبل الأرقام القياسية للسعر المتاحة؛ وهناك العديد من الأسباب وراء ذلك. أحد تلك الأسباب أن العديد من منتجات الملكية الفكرية يتم إنتاجها للاستخدام الذاتي وبالتالي قد لا تكون هناك أسعار سوقية يمكن ملاحظتها. وهناك سبب أخر وهو أن منتجات الملكية الفكرية تتميز بأنها غير متجانسة للغاية. ومع ذلك، فهذه الأسباب ليست من قبيل العقبات التي لا يمكن تخطيها وهناك طرق وأساليب للتعامل معها. وكأمثلة على ذلك، هناك تطرق بالمناقشة للعنصرين الرئيسين في هذه الفئة وهما البرمجيات وقواعد البيانات من جهة والبحوث والتطوير التجريبي من جهة ثانية.

15-149 عند اشتقاق تقديرات للحجم لتكوين رأس المال فيما يتعلق بالبرمجيات وقواعد البيانات فإنه من المستحسن تحليل البرمجيات إلى ثلاثة مكونات؛ البرمجيات المحزمة (أو الجاهزة والمعدة للبيع والمتاحة في السوق)، والبرمجيات المصممة حسب الطلب أو وفق مواصفات الزبون والبرمجيات المصممة للاستخدام الذاتي،

وإحداث انكماش لهم ولقواعد البيانات بصورة منفصلة. وهناك عدة أسباب للقيام بذلك.

أ. الثلاثة مكونات الخاصة بالبرمجيات وقواعد البيانات تختلف من حيث مدى توافر بيانات الأسعار حتى يتم تجميع وتصنيف الأرقام القياسية للأسعار.

ب. من المرجح أن أسعارها وأحجامها تنمو وتزداد بمعدلات مختلفة، ولاسيما بين البرمجيات المحزمة أو الجاهزة ومكونين البرمجيات الآخرين وبين قواعد البيانات.

ج. على الرغم من النقطة السابقة، يمكن استخدام الأرقام القياسية للسعر الخاصة بالبرمجيات المحزمة في وضع الأرقام القياسية للسعر لمكوني البرمجيات الآخرين إذا لم تكن هناك أرقام قياسية للسعر مناسبة بشكل أكبر متاحة.

د. تقديرات الحجم للعناصر هي مؤشرات مفيدة في حد ذاتها.

15-150 تشترى البرمجيات المحزمة على نطاق واسع جداً؛ وبشكل عام من خلال رخص للاستعمال، وهناك وفرة متاحة من بيانات الأسعار. ويتمثل التحدي في وضع أرقام قياسية للسعر خالية من أثار المواصفات المتغيرة ومن أي جوانب أخرى لتغير النوعية/ الجودة.

15-151 البرمجيات المصممة بحسب الطلب أو وفقاً لمواصفات الزبون هي الأخرى تباع في السوق؛ غير أن كل منتج من البرمجيات المصممة بحسب الطلب هو منفصل وقائم بذاته وهو ما يؤدي إلى مشكلة واضحة فيما يتعلق بتجميع وتصنيف الأرقام القياسية للسعر. وعلى الرغم من أن كل منتج مصمم بحسب الطلب يكون مختلفاً إلا أن المنتجات المختلفة ربما تكون لديها مكونات مشتركة، أو أن إستراتيجية مستخدمة في تطوير منتج معين قد يكون بالإمكان استخدامها أيضاً في تطوير منتج أخر. وهذا من شأنه ليس فقط الإشارة إلى وسيلة ممكنة لتجميع وتصنيف رقم قياسي بل أيضاً يلمح إلى وسائل يمكن بها تحقيق مكاسب في الإنتاجية، وهو أجراء من شأنه أن يضع ضغطاً انخفاضي على الأسعار. وفي القسم ب، تم تفصيل وإبانة استخدام التسعير النموذجي في قياس التغيرات السعرية للمباني المصممة بحسب الطلب/ بحسب مواصفات الزبون. ويجوز تطبيق أسلوب مماثل على البرمجيات المصممة بحسب الطلب.

15-152 أساليب تجميع وتصنيف الأرقام القياسية للسعر بالنسبة للمجموعات غير المتجانسة من المنتجات وكذلك بالنسبة للمجموعات التي تتغير مواصفاتها بشكل سريع تم وصفها في دليل الأرقام القياسية المتعية وتعديلات النوعية وكذلك في كتيب مؤشر سعر المنتِج: النظرية والتطبيق، (منظمة العمل الدولية، وصندوق النقد الدولي، ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، الأمم المتحدة، واللجنة الاقتصادي لأوروبا والبنك الدولي، 2004).

15-153 هناك نسبة هائلة من البرمجيات في إجمالي تكوين رأس المال الثابت يضطلع بها للاستخدام الشخصي أو الذاتي؛ وبالتالي، فإنه ليس من الممكن اشتقاق رقم قياسي حقيقي للسعر بالنسبة للمخرجات فيما يتعلق بمثل هذه البرمجيات. ومن ثم، فهي مسألة اختيار بين رقم قياسي وهمي للسعر للمخرجات ورقم قياسي للسعر للمدخلات، ويحصل عليه عن طريق ترجيح الأرقام القياسية للسعر للمدخلات معاً. وكما سبق وأن لوحظ، فإن تقديرات حجم المدخلات المستخدمة كبديل عن المخرجات لا تعكس أي نمو في الإنتاجية ومن ثم لا يوصى باستخدامها. وفي حالة عدم وجود بديل أفضل، فإن الخيار الأكثر وضوحاً هو استخدام الرقم القياسي للسعر مع البرمجيات المصممة بحسب الطلب.

15-154 قواعد البيانات تكون بشكل عام منتجات غير متجانسة وذات سوق محدود نظراً لأن معظم قواعد البيانات يتم إنشائها لأغراض داخلية (داخل نطاق المؤسسة)؛ أما فيما يتعلق بالبرمجيات المصممة للاستخدام الذاتي أو الشخصي، فإنه من الصعوبة بمكان – هذا إن لم يكن مستحيلاً بالأساس – إيجاد رقم قياسي حقيقي للسعر للمخرجات، ومرة أخرى تطرأ ضرورة الاختيار ما بين رقم قياسي وهمي للسعر للمخرجات وبين رقم قياسي للسعر للمدخلات، وذلك على الرغم من أنه قد يصعب تصور رقماً قياسياً وهمياً للسعر للمخرجات.

15-155 البحث والتطوير التجريبي (R&D) هو نشاط أخر غالباً ما يتم الاضطلاع به للاستخدام الذاتي أو للمصلحة الذاتية؛ ومع ذلك، ونظراً للطبيعة غير المتجانسة للبحث والتطوير التجريبي فإن اختيار الانكماش يقع بين اشتقاق أرقام قياسية وهمية أو زائفة للسعر للمخرجات وبين استخدام أرقام قياسية للسعر للمدخلات.

<u>التغيرات في المخزونات</u>

15-156 على الرغم من أن التغيرات في المخزونات ربما تكون صغيرة نسبياً مقارنة بغيرها من مكونات الناتج المحلي الإجمالي، إلا أن الحقيقة التي مفادها أن حجم هذه التغيرات النسبي قد يتغير بشكل كبير تماماً من فترة لفترة تليها تعني أن تلك التغيرات بإمكانها الإسهام بشكل كبير في التغيرات الطارئة على حجم الناتج المحلي الإجمالي ولاسيما في الحسابات القومية ربع السنوية؛ ولهذا السبب، فإن حساب التغيرات في المخزونات من حيث الحجم مهم على وجه الخصوص. ومع ذلك، فإن إجراء هذا الحساب يمثل مهمة صعبة. وكما لوحظ في الفقرة 15-62، فحيث أن التغيرات في المخزونات قد تأخذ قيماً سالبة أو موجبة أو حتى صفراً ينبغي وأن تشتق سلسلة الرقم القياسي بشكل مباشر. كما ينبغي اشتقاق سلسلة تقديرات الحجم الخاصة بالتغيرات في المخزونات أولاً باشتقاق سلسلة تقديرات الحجم لقوائم الجرد الافتتاحية والختامية للمخزون ثم التفريق بينها.

15-157 ينبغي إجراء تقدير الحجم عند مستوى مفصل للأنواع المختلفة من المخزونات، (الأعمال في حيز التنفيذ والسلع تامة الصنع والمواد واللوازم

والسلع أو البضائع المعدة لإعادة بيعها)؛ ولابد أن يرتبط انكماش قوائم جرد المخزونات بتكوين هذا المخزونات من حيث المنتجات وليس بالصناعة القابضة لهذا المخزونات. كما أن مؤشرات أسعار المنتجين جنباً إلى جنب مع مؤشرات أسعار الاستيراد ومؤشرات أسعار المستهلكين فضلاً عن مؤشرات تكلفة اليد العاملة جميعها يشيع استخدامها في اشتقاق معاملات الانكماش/ العوامل الانكماشية، في ظل إجراء تعديلات تبعاً لأساس التقييم المناسب. ومن المهم استيعاب كيفية تقييم المنشآت لمخزونها حيث أن ذلك من شأنه إتاحة معلومات ليس فقط حول نوع المنتجات بل أيضاً عن متوسط طول الوقت الذي يحتفظ خلاله بالسلع في المخزونات.

15-158 عندما ترسل السلع إلى الخارج للمعالجة من دون تغيير في الملكية يكون من الجدير تذكر أن بعض المخزونات/ قوائم الجرد ربما يتم الاحتفاظ به خارج الإقليم القومي، غير أن الأسعار القومية ينبغي وأن تطبق عليه لاشتقاق أحجامها المقابلة.

الاستحواذ مخصوما منه التصرف في النفائس

15-159 بشكل عام، لا تقوم المكاتب الإحصائية القومية بتجميع وتصنيف أرقام قياسية للسعر محددة للأشياء الثمينة؛ وينبغي إحداث انكماش للمكونات الرئيسية لها باستخدام الأرقام القياسية للسعر الأنسب المتاح.

الصادرات والواردات

15-160 تتألف الصادرات والواردات من سلع وخدمات على حد سواء؛ وبالنسبة لكل من الصادرات والواردات، يتم التعبير عن السلع والخدمات من حيث الحجم باستخدام عوامل انكماش مختلفة تماماً نظراً للمصادر المختلفة للغاية المتاحة للسلع والخدمات. وجدير بالذكر أن هناك مبادرات جديدة جاري العمل عليها لتحسين الأرقام القياسية للسعر بالنسبة للتجارة الخارجية في الخدمات التي ينبغي وأن تؤدي إلى بيانات محسنة في هذا المجال.

15-161 هناك مناقشة حول تقييم الواردات والصادرات من السلع في الفصل الرابع عشر؛ ومن حيث المبدأ، ينبغي تقييمها عندما يقع تغيراً ما في الملكية بين وحدة مقيمة ومالك لوحدة غير مقيمة مع تضمين أو استثناء تكاليف النقل تبعاً لما إذا كان المورد قد قام بتضمين تكاليف النقل للمشتري من خلال السعر المفروض من عدمه. ومع ذلك، وفي واقع الممارسة العملية، فإن العديد من البلدان تكون معتمدة فيما يتعلق بالبيانات الخاصة بالواردات والصادرات من السلع على الإقرارات الجمركية التي تقيم الواردات على أساس الثمن والتأمين وأجرة الشحن/ سيف، والصادرات على أساس تسليم ظهر الباخرة/ فوب. وهذا يفترض حدوث تغير في الملكية دوماً عند حدود الدولة المصدرة. ولأغراض ميزان المدفوعات، ينبغي وأن تحول الواردات من السلع إلى أساس تسليم ظهر الباخرة/ فوب هي الأخرى، غير أن ذلك عادة ما يتم عند مستوى إجمالي أو تجميعي وربما يتم التصنيف والتفصيل فقط في سياق العرض والاستخدام إن وجد من أساسه.

15-162 بالنظر إلى وجود مؤشرات تفصيلية لأسعار الصادرات والواردات للسلع؛ فينبغي إذن أن يكون من قبيل الأمر الهين إحداث انكماش لتقديرات القيمة الحالية للصادرات والواردات من السلع على أكثر مستوى تفصيلي بقدر ما يكون عملياً من أجل المقاربة بين استخدام الأرقام القياسية للحجم من نوع لاسبيرس أو الأرقام القياسية للسعر من نوع باش. وبغية تجميع وتصنيف تقديرات حجم مفصلة للواردات من السلع في جداول العرض والاستخدام فإنه ينبغي وأن توضع إما التقديرات على أساس الثمن والتأمين وأجرة الشحن/ سيف على أساس تسليم ظهر الباخرة/ فوب أو أنه يلزم تعديل وضبط مؤشرات أسعار الواردات تبعاً لأساس الثمن والتأمين وأجرة الشحن/ سف. بيد أن الافتراض الفاعل المعتاد هو أن أساس الثمن والتأمين وأجرة الشحن يقارب بين أسعار المشترين والأسعار الأساسية على التوالي، ولكن وعلى النحو الموضح في الفصل الرابع عشر فإن كفاية عملية التقريب تعتمد على الظروف المحيطة بهوامش النقل.

15-163 مقاييس أسعار الصادرات ومؤشرات أسعار الواردات يتم تجميعها وتصنيفها من خلال ثلاثة أساليب عامة تعتمد طبيعتهم إلى حد كبير على مصدر البيانات المستخدم؛ وأول هذه الأساليب والغالب منها – على الأقل من حيث عدد البلدان التي تستخدمه – هو الأرقام القياسية لقيمة أو سعر الوحدة والتي يتم تجميعها وتصنيفها من خلال البيانات المفصلة حول الواردات والصادرات من البضائع والسلع التجارية المستمدة من المستندات الجمركية الإدارية. وكما أشير إليه في القسم ب، فإن الأرقام القياسية لقيمة الوحدة ليست أرقام قياسية للسعر نظراً لأن تغيراتها قد ترجع إلى تغيرات في السعر والكمية (التركيبية). ومع ذلك، فإنها تستخدم من قبل العديد من البلدان كبدائل عن الأرقام القياسية للسعر. أما الأسلوب الثاني فهو تجميع وتصنيف الأرقام القياسية للسعر باستخدام البيانات المستوفاة من المشمولة بالدراسات الاستقصائية/ المسوحات والمتعلقة بالعناصر الممثلة المصدرة والمستوردة. وسوف تكون العناصر المشمولة بالمسح الاستقصائي من ضمن العناصر التي تعرف وفقاً لمواصفات تفصيلية بحيث يمكن قياس التغير في سعر مواصفة معينة في نفس العنصر أو المفردة مع مرور الوقت. أما فيما يتعلق بالأسلوب الثالث فهو عبارة عن نهج مختلط يتضمن تجميع وتصنيف الأرقام القياسية للسعر المبنية على المسح الاستقصائي للمنشأة بالنسبة لبعض مجموعات أو فئات المنتج فضلاً عن أرقام قياسية لقيمة الوحدة تبعاً للجمارك بالنسبة لمجموعات المنتج الأخرى.

15-164 تستند حالة اشتقاق الأرقام القياسية لقيمة الوحدة من خلال أرقام البضائع والسلع التجارية على التكلفة المنخفضة نسبياً لمثل هذه البيانات؛ حي أن استخدامها كعوامل انكماش يستلزم بعض الحيطة والحذر حيث أنه قد ثبت تعرضها للانحراف عند مقارنتها بالأرقام القياسية للسعر. ويرجع الانحراف في الأرقام القياسية لقيمة الوحدة بشكل رئيسي إلى التغيرات في مزيج العناصر أو المفردات غير المتجانسة المسجلة في المستندات الجمركية، ولكن أيضاً في كثير من الأحيان بسبب رداءة نوعية البيانات المسجلة عن الكميات. والسبب المذكور أخيراً – رداءة البيانات المقيدة حول الكميات – يجدر الالتفات إليه لاسيما في أسواق المنتجات الحديثة بالنظر إلى التمايز والتفريق المتزايد بين المنتجات. وقد تجابه الأرقام القياسية لقيمة الوحدة مزيداً من الصعاب في الآونة الأخيرة بسبب النقص المتفاقم في شمولية مصدر البيانات لاسيما في ظل ازدياد نسب التجارة في الخدمات ومن خلال التجارة الإليكترونية ومن ثم لا يتم تغطيتها من جانب بيانات البضائع والسلع التجارية المعتادة. وعلاوة على ذلك، فإن البلدان الأعضاء في اتحادات جمركية أو نقدية على الأرجح لا يكون لديها بيانات حول العمليات التجارية التي تتم داخل نطاق هذه الاتحادات كمنتج فرعي للتوثيق الجمركي. وأخيراً، بعض أنواع التجارة قد لا يتم تغطيتها من قبل السلطات الجمركية، مثل الكهرباء والغاز والماء، أو تكون تجارة في سلع "فريدة" مثل السفن والآلات العملاقة، حيث ينطوي جميعها على مشكلات قياس عميقة بالنسبة لقيم الوحدة.

15-165 كما لوحظ أعلاه، فإن مصادر البيانات الحالية بالنسبة للأرقام القياسية للسعر فيما يتعلق بالتجارة الدولية في الخدمات أقل شمولاً عنها فيما يتعلق بالمجالات الأخرى؛ وإذا ما كانت مؤشرات أسعار الواردات ومؤشرات أسعار الصادرات متاحة للصادرات والواردات من السلع يمكن حينئذ استخدامها بسهولة في اشتقاق تقديرات الحجم المطلوبة، وإذا كان الأمر خلاف ذلك، يمكن اشتقاق معظم تقديرات حجم الصادرات من الخدمات باستخدام تشكيلة أو مجموعة متنوعة من مؤشرات أسعار المنتجين ومؤشرات أسعار المستهلكين؛ على سبيل المثال، يمكن اشتقاق تقديرات حجم خدمات الشحن والنقل باستخدام مؤشرات أسعار المنتجين طبقاً لشكل أو نمط النقل، في حين يمكن اشتقاق تقديرات حجم خدمات الإقامة والسكن باستخدام مؤشرات أسعار المستهلكين الناسبة. وفي حال لم تكن مؤشرات أسعار الواردات متاحة بالنسبة للواردات من السلع حينئذ يمكن الاضطرار إلى استخدام الأرقام القياسية للسعر الخاصة بالبلدان المصدرة للخدمات بعد تعديلها وضبطها تبعاً للتغيرات في سعر الصرف.

15-166 جدير بالذكر أنه إذا قيمت واردات السلع بما في ذلك خدمات النقل حينئذ ينبغي استبعاد هذه الخدمات من الواردات الكلية من الخدمات.

6. أحجام وأسعار مخزون/ رصيد الأصول الثابتة واستهلاك رأس المال الثابت

15-167 لننظر أولاً في نوع واحد من الأصول؛ يتألف مخزون الأصول من هذا النوع من عدد من المفردات وعادة ما تكون من طرز مختلفة حيث يتم تقدير قيمتها وتجميعها وفقاً لمجموعة متسقة من الأسعار. وتفهم كلمة "متسقة" في هذا السياق على أنها تعني أن الأسعار تتعلق بنفس الفترة أو النقطة الزمنية وأنها تستند إلى نفس مفهوم السعر، على سبيل المثال أسعار المشترين. وبالتالي، فإن قياس المخزونات وفقاً للأسعار التاريخية، أي عن طريق التوحيد معاً لكميات قد تم تقييمها بأسعار من فترات مختلفة – هو تقييم غير متناسق وغير مترابط منطقياً. ومع ذلك، يوجد مثل هذا القياس في بعض الأحيان في حسابات المنشأة غير أنه لا يشكل قياس ذات معنى من الناحية الاقتصادية في سياق نظام الحسابات القومية.

15-168 لابد وأن تشير القوة الموجهة للسعر المستخدمة في تقييم كميات الأصول إلى نقطة من الزمن (بداية أو نهاية فترة) عندما تجمع وتصنف قيم الأصول لأغراض الميزانيات العمومية الافتتاحية أو الختامية؛ ولأغراض أخرى، يمكن تقييم كميات الأصول وفق قوة موجهة للسعر تشير إلى متوسط فترة محاسبية؛ على سبيل المثال، يمكن اشتقاق قياسات استهلاك رأس المال الثابت عن طريق طرح مخزون الإقفال أو المخزونات الختامي للأصول من المخزونات الافتتاحي بالإضافة إلى تكوين رأس المال الإجمالي طالما استخدمت أسعار متوسط الفترة بالنسبة لكل مكون من أجل حذف أرباح وخسائر الحيازة (مع افتراض عدم وجود أي تغيرات أخرى في حجم الأصول).

15-169 العملية التي يتم من خلالها إيجاد العديد من قياسات أسهم رأس المال/ حقوق الملكية تسمى طريقة الجرد المستمر أو الدائم (PIM)؛ وبالنسبة لنوع معين من الأصول، يتم إحداث انكماش للحلقات أو السلاسل الزمنية لإجمالي تكوين رأس المال الثابت عن طريق الرقم القياسي لسعر المستهلكين لنفس نوع الأصل، بحيث يتم التعبير عن كميات الأصول من حيث الحجم فيما يتعلق بفترة قياس أو فترة مرجعية معينة. ومن ثم، يتم تجميع تلك السلاسل الزمنية من حيث الحجم من أجل التوصل لقياس للمخزون، حيث يؤخذ في الاعتبار كل من الإحالة إلى التقاعد وخسائر الكفاءة أو استهلاك رأس المال الثابت، وهذا يتوقف على طبيعة قياس المخزونات القائم. وبناءاً على ذلك، يتم التعبير عن قياس المخزونات الناتج من حيث الحجم لفترة القياس أو للفترة المرجعية المختارة. وقد تكون فترة القياس أو الفترة المرجعية هي

الفترة الحالية، وغالباً ما تسمى قياسات المخزونات المقيمة وفق هذه الطريقة بـ "مخزون أو أسهم رأس المال بالسعر الجاري". ومع ذلك، فهذا الأمر لا يتسم بالدقة بشكل كامل؛ حيث طبقاً للوصف الخاص بطريقة الجرد المستمر أو الدائم المبينة يلزم إحداث انكماش للتوصل إلى مثل هذه القياسات. وهكذا، فهي تشكل حالة خاصة من حالات تقييم السعر المستقر، أي بعبارة أخرى، التقييم تبعاً للقوة الموجهة للسعر في الفترة الجارية.

15-170 حتى عندما لا يتم تطبيق طريقة الجرد المستمر؛ على سبيل المثال في حالة المسوحات المباشرة للأصول، فإن تقييم طرز مختلفة من أصل معين لا ينبغي أن يستخدم القيم الدفترية (القيم وفقاً لقائمة السعر النمطي أو القياسي) والتي تعكس الأسعار التاريخية، حيث أن التقييم المتسق يستلزم أن تقيم الطرز الأقدم عهداً وفقاً لأسعار الأصول ذات الأعمار المحددة عند النقطة الزمنية التي يشير إليها المسح.

15-171 تتمثل الخطوة التالية في تجميع التحركات في مخزون أو أسهم رأس المال لأنواع الأصول الفردية من حيث الحجم؛ ويعد استخدام سلسلة الأرقام القياسية أو الأرقام القياسية المرتبطة – كما سبق وأن نوقش – أمراً مناسباً عند بناء سلسلة تمتد إلى الماضي البعيد نظراً لأن تكوين السعر في الفترة الجارية لن يبقى نموذجياً أو تمثيلياً.

15-172 هناك مزيد من التفاصيل حول طريقة الجرد المستمر أو الدائم ولاسيما فيما يتعلق بالأنواع المختلفة من مخزون رأس المال وقياساتها في الفصل العشرين وفي القسم الخاص بقياس رأس المال.

7. مكونات القيمة المضافة

15-173 قياسات السعر والحجم التي تم مناقشتها حتى هذه اللحظة تتعلق بشكل رئيسي بتدفقات السلع والخدمات المنتجة كمخرجات من عمليات الإنتاج؛ ومع ذلك، فمن الممكن تحليل بعض التدفقات الأخرى بشكل مباشر إلى مكوناتها الخاصة من حيث السعر والحجم.

تعويضات الموظفين

15-174 إن وحدة الكمية لتعويضات الموظفين يمكن اعتبارها ساعة من العمل من نوع معين ومستوى معين من المهارة؛ وكما هو الحال مع السلع والخدمات، لابد من إدراك النوعيات المختلفة للعمل والتعرف عليها إلى جانب حساب علاقات الكمية بالنسبة لكل نوع منفصل من العمل. ويكون السعر المرتبط بكل نوع من العمل هو التعويض المدفوع في الساعة والذي قد يختلف اختلافاً كبيراً بين الأنواع المختلفة للعمل. ويمكن حساب قياس الحجم للعمل المبذول على أنه متوسط علاقات الكمية لأنواع مختلفة من العمل مرجحة عن طريق القيم النسبية لتعويضات الموظفين في السنة السابقة أو في سنة أساس ثابتة. ومن ناحية أخرى، يمكن حساب رقم قياسي "للسعر" للعمل عن طريق حساب متوسط مرجح للتغيرات النسبية في معدلات التعويضات أو الأجور في الساعة لأنواع مختلفة من العمل، ومرة أخرى باستخدام تعويضات الموظفين النسبية كموازين. وإذا ما تم حساب قياس حجم من نوع لاسبيرس بشكل غير مباشر عن طريق كمش تعويضات أو أجور الموظفين طبقاً للقيم الحالية وتبعاً لرقم قياسي لمعدلات التعويضات أو الأجور في الساعة حينئذ ينبغي وأن يكون الرقم القياسي المذكور أخيراً رقماً قياسياً من نوع باش.

الضرائب والإعانات على المنتجات

15-175 تتألف الضرائب على المنتجات من نوعين؛ ضرائب محددة مرتبطة بحجم المنتج وضرائب قيمية (حسب القيمة) تفرض على قيمة المنتج. ويمكن اشتقاق قياس لحجم الضريبة المحددة عن طريق تطبيق معدل الضرائب المحددة في سنة الأساس على أرقام القيمة الحالية المنكمشة بشكل منساب للمفردات التي تخضع للضريبة المحددة، أما بالنسبة للضرائب القيمية فيشتق قياس حجم الضريبة عن طريق تطبيق معدلات الضرائب القيمية في سنة الأساس على القيم الحالية للمفردات الخاضعة للضرائب القيمية المنكمشة تبعاً لأسعار مناسبة. ومن الممكن اشتقاق نسبة للبيانات الضريبية بالقيم الحالية ومن حيث الحجم، ولكن من الصعب تفسير ذلك على أنه رقم قياسي للسعر نظراً لأنه يعكس معدلات ضريبة متغيرة وتكوين متغير لمشتريي المفردات الخاضعة للضريبة. ويجرى حساب الإعانات أو الدعم على نحو مماثل.

15-176 هناك المزيد من النقاش حول هذا الموضوع في الفقرات من 14-148 وحتى 14-152.

صافي فائض التشغيل وصافي الدخل المختلط

15-177 عند تحديد الناتج المحلي الإجمالي على أنه الفرق بين المخرجات والاستهلاك الوسيط زائد الضرائب ناقصاً الإعانات أو الدعم على الإنتاج حينئذ يشتق إجمالي القيمة المضافة على أنه المتبقي المحاسب؛ وعلى هذا النحو فذلك يشمل قيم حالية وقيم من حيث الحجم على حد سواء. ومن أجل التوصل إلى هوية أو تعريف محدد بين التقديرات المختلفة للناتج المحلي الإجمالي من حيث الحجم فإنه ليس من الممكن أعطاء بعد سعري أو حجمي لإجمالي القيمة المضافة. بل بدلاً من ذلك، يوصف البند المتبقي على أنه تبعاً "للقيم الحقيقية". وإذا كانت تقديرات الحجم لاستهلاك رأس المال الثابت وتعويضات أو أجور الموظفين متاحة حينئذ يمكن اشتقاق صافي الدخل المختلط ولكن فقط من حيث القيمة الحقيقة وبدون بعد للحجم أو للسعر. وبالتالي، فإنه ليس من الممكن اشتقاق قياس مستقل للناتج المحلي الإجمالي بمعزل عن نظرية الدخل نظراً لوجود بند دائماً ما يشتق بالتبعية أو كقيمة متبقية.

15-178 الحد الأقصى لمجموعة من القياسات المتكاملة للسعر والحجم في نطاق الإطار المحاسبي لنظام

الحسابات القومية يمكن الوصول إليه وبفعالية بصافي فائض التشغيل/ حساب المتاجرة؛ ومن الناحية النظرية من المستحيل تحليل كافة التدفقات في حسابات الدخل بنظام الحسابات القومية، بما في ذلك التحويلات الجارية، إلى مكونات كل منها السعرية والحجمية وإلى مكونات لا لبس فيها من حيث السعر والحجم. ومع ذلك، يمكن كمش أي تدفق للدخل بواسطة رقم قياسي بالنسبة لمجموعة معيارية أو مرجعية من السلع والخدمات من أجل قياس الزيادة أو الانخفاض في القوة الشرائية للدخل عبر المجموعة المعيارية، غير أن هذا يختلف تمام الاختلاف عن تحليل تدفق ما إلى مكوناته الذاتية من حيث السعر والحجم. ومثال على حالة خاصة حيث يكون ما سبق شائعاً هو حساب تأثير شروط التبادل التجاري على الدخل الحقيقي على النحو المبين في القسم د.

8. التقديرات ربع السنوية والسنوية

179-15 من حيث المبدأ، فإن نفس الأساليب المستخدمة لاشتقاق تقديرات الحجم السنوية ينبغي استخدامها في اشتقاق تقديرات الحجم ربع السنوية؛ وهناك مبادئ توجيهية بشأن مصادر البيانات والأساليب المتعلقة بتجميع وتصنيف التقديرات ربع السنوية للسعر والحجم في الفصلين الثالث والتاسع من دليل الحسابات القومية ربع السنوية. وتأتي المسائل والاعتبارات الأكثر أهمية مبينة في الفقرات من 15-45 وحتى 15-50. وفي واقع الممارسة العملية، تتسم البيانات السنوية بشكل عام بأنها أكثر شمولية ودقة مقارنة بالبيانات ربع السنوية أو الفصلية. وعلى الرغم من أن هناك استثناءات مهمة، مثل الصادرات والواردات من السلع، إلا أن الحالة العامة هي حالة مجموعة من البيانات السنوية تمتاز بأنها أكثر ثراءً معلوماتي وأكثر دقة إذا ما قورنت بالبيانات ربع السنوية، وإن كانت أقل من حيث الملائمة الزمنية. ولهذا السبب، فإن أحد النهج السليمة هو أن يتم تجميع وتصنيف جداول متوازنة للعرض والاستخدام معبر عنها من حيث القيم الجارية أو الحالية وموضوعة وفقاً لأسعار السنة السابقة فضلاً عن اشتقاق تقديرات ربع سنوية تتسم باتساقها مع هذه الجداول. ويمكن تطبيق هذا النهج كذلك من أجل تجميع وتصنيف قياسات الحجم ربع السنوية من نوع لاسبيرس المسلسلة (ربط المجموعات المتواليات) سنوياً، ناهيك عن أنه يمكن تكييفه لاستخدامه في تجميع وتصنيف قياسات فيشر ربع السنوية المسلسلة سنوياً أيضاً.

9. ملخص التوصيات

180-15 **يمكن** إيجاز **التوصيات التي تم التوصل إليها أعلاه بشأن عرض الحسابات القومية من حيث الحجم على النحو التالي:**

أ. قياسات الحجم الخاصة بالمعاملات في السلع والخدمات يتم تجميعها وتصنيفها على أفضل ما يكون في إطار للعرض والاستخدام، ويفضل أن يتم ذلك بالتزامن مع – وفي نفس الوقت مثل – تقديرات القيمة الحالية أو الجارية؛ وهذا يعني العمل على أساس مستوى مفصل من المنتجات بقدر ما تسمح به الموارد.

ب. بشكل عام، ولكن ليس دائماً، يكون من الأفضل اشتقاق تقديرات الحجم عن طريق كمش القيمة الحالية بواسطة رقم قياسي مناسب، بدلاً من إيجاد تقديرات للحجم بشكل مباشر؛ ولذا، فمن المهم جداً توافر مجموعة شاملة من الأرقام القياسية للسعر.

ج. الأرقام القياسية للسعر المستخدم كعوامل انكماش ينبغي أن تتوافق مع القيم الجاري إحداث انكماش لها بأكبر قدر ممكن من حيث المجال والتقييم والتوقيت.

د. إذا لم يكن من الممكن عملياً اشتقاق التقديرات الخاصة بالقيمة المضافة من حيث القيمة الحقيقة من خلال إطار العرض والاستخدام وسواء ما إذا كانت تقديرات الحجم للمخرجات وللاستهلاك الوسيط يمكن الاعتماد عليها أو لم تكن متاحة حينئذ وفي الغالب يمكن الحصول على تقديرات مرضية باستخدام مؤشر للمخرجات، على الأقل على المدى القصير. وبالنسبة للبيانات ربع السنوية، فهذا الأسلوب يمثل الأسلوب المفضل، حتى وإن كان مع التقديرات المعايرة طبقاً للبيانات السنوية. وبشكل عام، يفضل مؤشر للمخرجات مشتق عن طريق الانكماش عن مؤشر مشتق عن طريق الاستقراء الكمي.

هـ. تقديرات المخرجات والقيمة المضافة من حيث الحجم ومن حيث القيمة الحقيقية ينبغي اشتقاقها فقط باستخدام المدخلات كملتجأ أخير نظراً لأنها – أي المدخلات – لا تعكس أي تغير في الإنتاجية.

و. القياس المفضل للتحركات من سنة لأخرى في حجم الناتج المحلي الإجمالي هو الرقم القياسي للحجم من نوع فيشر؛ حيث يتم الحصول على التغيرات على مدى الفترات الزمنية الأطول عن طريق السلسلة، أي بمعنى أخر، عن طريق مراكمة أو تجميع التحركات من سنة لسنة لأخرى.

ز. وبناءاً على ما سبق، فإن القياس المفضل للانكماش من سنة لأخرى بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي وغيره من المجاميع هو الرقم القياسي للسعر من نوع فيشر؛ حيث يتم الحصول على التغيرات الطارئة على السعر عبر الفترات الزمنية الأطول عن طريق سلسلة (ربط المجموعات المتوالية) التحركات السعرية من سنة لأخرى، أو بشكل ضمني من خلال تقسيم سلسلة الأرقام القياسية للحجم من نوع فيشر إلى رقم قياسي لسلسلة القيمة الحالية.

ح. سلاسل الأرقام القياسية التي تستخدم سلاسل أرقام قياسية للحجم من نوع لاسبيرس لقياس التحركات من سنة لسنة أخرى في حجم الناتج المحلي الإجمالي بالإضافة إلى ما يرتبط بها من أرقام قياسية للسعر ضمنية من نوع باش لقياس التضخم من سنة لسنة أخرى – توفر بدائل مقبولة للأرقام القياسية من نوع فيشر.

ط. سلاسل الأرقام القياسية الخاصة بالمجاميع لا يمكن أن تكون متسقة من حيث القابلية للجمع والإضافة مع مكوناتها أياً كانت الصيغة المستخدمة، غير أن ذلك ليس من شأنه بالضرورة أن يحول دون تجميع وتصنيف السلاسل أو الحلقات الزمنية للقيم عن طريق استقراء قيم سنة الأساس باستخدام سلاسل الأرقام القياسية المناسبة.

ك. ثمة أسلوب سليم لاشتقاق تقديرات الحجم والقيمة الحالية أو الجارية ربع السنوية ألا وهو معايرة تلك التقديرات وفقاً للتقديرات السنوية المجمعة والمصنفة في إطار العرض والاستخدام؛ ويجري هذا الأسلوب كذلك

على إيجاد قياسات الحجم ربع السنوية المسلسلة سنوياً باستخدام إما صيغ فيشر أو لاسبيرس.

د. مقاييس الدخل الحقيقي بالنسبة للاقتصاد الكلي

1. الدخل الحقيقي

15-181 العديد من التدفقات في نظام الحسابات القومية – مثل التحويلات النقدية – ليس لها أبعاد من حيث السعر والحجم في حد ذاتها، وبالتالي، لا يمكن تحليلها بنفس الطريقة المتبعة مع التدفقات المرتبطة بالسلع والخدمات؛ وفي حين أن مثل هذه التدفقات لا يمكن قياسها من حيث الحجم إلا أنه وبصرف النظر عن ذلك يمكن قياسها من حيث "القيمة الحقيقية" عن طريق إحداث انكماش لقيمها باستخدام الأرقام القياسية للسعر من أجل قياس قوة شرائها الحقيقية عبر بعض السلال المختارة من السلع والخدمات والتي تكون بمثابة مرجه يستند عليه.

15-182 من الممكن عبر استخدام أساس مرجعي للقيم إحداث انكماش لأي تدفق نقدي في الحسابات، وحتى يمكن كذلك كمش قيد موازنة مثل الادخار بواسطة رقم قياسي من أجل قياس القوة الشرائية للمفردة المعنية من خلال مجموعة مرجعية معينة من السلع والخدمات. كما أنه من خلال مقارنة القيمة المنكمشة للدخل بالقيمة الفعلية للدخل في سنة الأساس فإنه من الممكن حينئذ تحديد قدر ازدياد أو انخفاض القوة الشرائية للدخل. ويوصف بشكل عام الدخل المنكمش بهذه الطريقة بـ "الدخل الحقيقي".

15-183 على الرغم من المصطلحات المستخدمة، فإن الدخول "الحقيقية" هي بنيات أو مفاهيم مصطنعة تعتمد على نقطتين مرجعيتين.

أ. تقاس الدخول الحقيقية بالإشارة أو المرجعية إلى مستوى السعر في بعض سنوات القياس المختارة؛ وتختلف تلك الدخول تبعاً لاختيار سنة القياس.

ب. تقيس الدخول الحقيقية التغيرات في القوة الشرائية من خلال أساس مرجعي محدد للقيم؛ وتختلف تبعاً لاختيار الأساس المرجعي.

15-184 نظراً لأنه غالباً ما يكون هناك خلاف أو عدم وضوح رؤية بشأن اختيار الأساس المرجعي للقيم فهناك دائماً بعض التردد في عرض الدخول الحقيقية في الحسابات القومية على أساس أن اختيار الأساس المرجعي للقيم ينبغي وأن يترك لاختيار المستخدم للإحصاءات وليس للقائم بعملية التوحيد والتصنيف؛ ومع ذلك، عندما تقع تغيرات رئيسية في الأسعار يمكن القول حينئذ بأن القائمين على تجميع وتصنيف الإحصاءات يضحى عليهم التزام بعرض على الأقل بعض القياسات للدخل الحقيقي. كما أن ليس كل المستخدمين للحسابات لديهم الفرصة أو الميل أو الخبرة لحساب الدخول الحقيقية والتي يلزم أن تكون ملائمة بشكل كبير لاحتياجاتهم. وعلاوة على ذلك، هناك طلب من قبل العديد من المستخدمين على قياسات متعددة الأغراض للدخل الحقيقي، على الأقل على مستوى الاقتصاد ككل، ومن ثم فالغرض من هذا القسم هو الإشارة إلى كم القياسات التي يمكن إيجادها.

2. أرباح وخسائر الاتجار الناجمة عن التغيرات في معدلات التبادل التجاري

15-185 في إطار اقتصاد مغلق بدون صادرات أو واردات يكون الناتج المحلي الإجمالي مساوياً لمجموع الاستهلاك النهائي زائد تكوين رأس المال؛ ويوصف هذا المجموع بأنه الإنفاق المحلي النهائي. كما أن الناتج المحلي الإجمالي هو أيضاً قياس للدخل المولد في الاقتصاد عن طريق الإنتاج. وعلى الرغم من أنه لا يمكن التعبير عن الدخل على أنه منتج الأسعار والأحجام، فلو أنه يمكن إحداث انكماش للناتج المحلي الإجمالي، حينئذ وفي الواقع لابد من أن يكون الناتج المحلي الإجمالي هو الأخر قياساً للدخل من حيث القيمة الحقيقة. ومع ذلك، وبتضمين الواردات والصادرات، لم يعد الناتج المحلي الإجمالي مطابقاً للإنفاق المحلي النهائي، وحينها لابد لانكماش الناتج المحلي الإجمالي أن يأخذ بعين الاعتبار انكماش الواردات والصادرات جنباً إلى جنب مع انكماش الإنفاق المحلي النهائي. وحتى إذا كانت الواردات والصادرات متكافئتين في القيم الجارية إلا أنها عادة ما تكون أسعارها مختلفة وبالتالي يكون هناك أثر واقع على قياسات الدخل الحقيقي الخاصة بأسعار الاستيراد والتصدير. وعموماً يتم ذلك بأخذ شروط التبادل التجاري في الحسبان مع حساب ما يعرف بأرباح وخسائر المتاجرة نتيجة أرباح وخسائر الاتجار الناجمة عن التغيرات في معدلات التبادل التجاري

15-186 علاوة على ذلك، فإن الدخل الحقيقي الكلي الذي تشتقه الوحدات المقيمة من الناتج المحلي يعتمد هو الأخر على معدل التبادل التجاري في الصادرات في مقابل التبادل التجاري في الواردات من بقية العالم.

15-187 تعرف معدلات التبادل التجاري على أنها نسبة سعر الصادرات إلى سعر الواردات؛ فإذا ما ارتفعت أسعار صادرات بلد ما بشكل سريع (أو انخفاضها بشكل أكثر بطئاً) مقارنة بأسعار وارداتها (أي بمعنى؛ إذا ما تحسنت شروط تبادلها التجاري) حينئذ يلزم دفع عدد أقل من الصادرات في مقابل حجم معين من الواردات بحيث وعند مستوى معين من الناتج المحلي يمكن إعادة توزيع وتخصيص السلع والخدمات من الصادرات على الاستهلاك أو لتكوين رأس المال. وبناءاً على ذلك، فإن التحسن في شروط التبادل التجاري يجعل من الممكن بالنسبة لحجم متزايد من السلع والخدمات أن يتم شرائه من قبل الوحدات المقيمة من أصل الدخول المولدة من جانب مستوى معين من الناتج المحلي.

15-188 إجمالي الدخل المحلي الحقيقي (real GDI) يقيس القوة الشرائية للدخول الكلية المولدة من قبل الناتج المحلي؛ وهو مفهوم موجود بالقيمة الحقيقية فقط. وعندما تتغير شروط التبادل

التجاري فقد يكون هناك تبايناً أو انحرافا كبيراً بين تحركات الناتج المحلي الإجمالي من حيث الحجم وإجمالي الدخل المحلي الحقيقي. وبشكل عام، يوصف الفرق بين التغير في الناتج المحلي الإجمالي من حيث الحجم وإجمالي الدخل المحلي الحقيقي بأنه "ربح (أو خسارة) متاجرة"، أو إذا ما أخذناها من ناحية أخرى، فإن ربح أو خسارة المتاجرة نتيجة للتغيرات في شروط التبادل التجاري هو/ هي الفرق بين إجمالي الدخل المحلي الحقيقي والناتج المحلي الإجمالي من حيث الحجم. وليس من الضروري دائماً أن تكون الفروق بين التحركات في الناتج المحلي الإجمالي من حيث الحجم وأجمالي الدخل المحلي الحقيقي صغيرة. وإذا ما كانت الواردات والصادرات كبيرة بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي وكذلك إذا ما كان تكوين البضاعة من السلع والخدمات والتي تشكل الواردات والصادرات مختلفة إلى حد كبير فيما بينها حينئذ قد يكون نطاق أرباح وخسائر المتاجرة المحتملة كبيراً. وهذا قد يحدث على سبيل المثال عندما تتألف صادرات بلد ما بشكل رئيسي من عدد صغير من المنتجات الأولية مثل الكاكاو أو السكر أو الزيت، في الحين ذاته التي تتألف وارداتها بشكل رئيسي من منتجات مصنعة. وعادة ما تقاس أرباح أو خسائر المتاجرة، T، عن طريق التعبير التالي:

$$T = \frac{X - M}{P} - \left\{\frac{X}{P_x} - \frac{M}{P_m}\right\} \quad (19)$$

حيث

X = الصادرات بالقيم الحالية

M = الواردات بالقيم الحالية

P_x = الرقم القياسي للصادرات

P_m = الرقم القياسي للواردات

P = رقم قياسي قائم على أساس مرجعي معين للقيم

كل من P_x و P_m و P تساوي 1 في سنة الأساس. ويقيس التعبير الموجود بين القوسين الميزان التجاري المحسوب على أساس أسعار التصدير والاستيراد في سنة القياس أو في السنة المرجعية، في حين يقيس التعبير الأول الميزان التجاري الحالي الفعلي المنكمش باستخدام الرقم القياسي للأساس المرجعي للقيم. ومن الممكن تماماً أن يكون لأحد هذين التعبيرين علامة مختلفة عن الأخر.

15-189 هناك اختيار واحد هام لابد من إجراءه عند قياس أرباح أو خسائر المتاجرة ألا وهو اختيار الرقم القياسي P والذي عن طريقه يتم إحداث انكماش للميزان التجاري الجاري؛ وهناك كم هائل من المراجع والمنشورات بشأن تلك المسألة غير أنها غير حاسمة، بيد أن هناك ثمة نقطة اتفاق عام وهي أن اختيار الرقم القياسي P يمكنه في بعض الأحيان أن يؤدي إلى اختلافات هائلة في النتائج. وبناءاً على ذلك، قد يكون قياس إجمالي الدخل المحلي الحقيقي في بعض الأحيان حساساً لاختيار P وقد حال ذلك الأمر دون الوصول إلى إجماع في الآراء حول تلك المسألة.

15-190 ليس من الضروري المحاولة في هذا السياق تلخيص كافة الحجج المؤيدة لعامل انكماش أو مخفض معين عن الأخر، غير أنه من المفيد الإشارة إلى البدائل الرئيسية الموصى بها بشأن الرقم القياسي P. ويمكن تجميعها في ثلاث فئات على النحو التالي:

أ. أحد الاحتمالات الممكنة هو إحداث انكماش الميزان أو الرصيد الحالي X-M، سواء عن طريق الرقم القياسي للاستيراد (والذي تم تأييده بقوة) أو عن طريق الرقم القياسي لسعر التصدير، لاسيما وأن بعض الهيئات تقول بأن الاختيار بين P_m و P_x ينبغي وأن يتوقف على ما إذا كان الميزان التجاري الجاري سالباً أم موجباً.

ب. ثاني الاحتمالات الممكنة هو إحداث انكماش (خفض) الميزان أو الرصيد الحالي بواسطة متوسط P_m و P_x، وقد اقترحت أنواع عديدة ومتنوعة من المتوسطات؛ المتوسطات الحسابية أو المتناسقة البسيطة، أو المتوسطات التجارية المرجحة الأكثر تعقيداً.

ج. ثالث الاحتمالات الممكنة هو إحداث انكماش للميزان أو الرصيد الحالي باستخدام رقم قياسي عام لا يكون مشتقاً من التجارة الخارجية؛ على سبيل المثال، الرقم القياسي لإجمالي الإنفاق النهائي المحلي أو الرقم القياسي لسعر المستهلك.

15-191 يعكس عدم التمكن من الاتفاق حول عامل انكماش مفرد بعينه حقيقة أنه لا يوجد عامل انكماش بعينه يمثل عامل الانكماش الأمثل في جميع الظروف؛ وقد يتوقف اختيار عامل الانكماش على عوامل مثل ما إذا الميزان التجاري الجاري فائضاً أو هناك عجز فيه، وكذلك على حجم الواردات والصادرات فيما يتعلق بالناتج المحلي الإجمالي، وما إلى ذلك. ومن ناحية أخرى، هناك اتفاق عام على أنه من المرغوب فيه جداً – وبالنسبة لبعض البلدان يمثل أهمية حيوية – أن يتم حساب أرباح وخسائر المتاجرة الناتجة من التغيرات في شروط التبادل التجاري. ومن أجل حل هذه المعضلة، يوصى بالمضي قدما على النحو التالي:

أ. أرباح أو خسائر المتاجرة – كما سبق تعريفها أعلاه – ينبغي وأن تعامل على أنها جزء لا يتجزأ من نظام الحسابات القومية؛

ب. مسألة اختيار عامل انكماش مناسب للميزان التجاري الجاري ينبغي تركها للسلطات الإحصائية في كل بلد، بحيث يؤخذ في الاعتبار الظروف الخاصة بكل بلد؛
ج. إذا كانت السلطات الإحصائية داخل بلد ما غير متيقنة بشأن عامل الانكماش العام الأكثر ملائمة P الذي يجب استخدامه ينبغي حينئذ استخدام متوسط ما من الأرقام القياسية للسعر للاستيراد والتصدير؛ ولاسيما كون أبسط وأكثر المتوسطات شفافية هو المتوسط الحسابي غير المرجح للأرقام القياسية للسعر للاستيراد والتصدير. (وقد تم الإشارة إلى هذه النقطة في المنشورات والمراجع المتخصصة في هذا الموضوع على أنه أسلوب جيري).

15-192 يقصد من وراء هذه المقترحات التأكيد على أن الإخفاق في التوصل إلى اتفاق بشأن عامل انكماش أو مخفض مشترك لا يحول دون حساب قياسات الدخل الحقيقي المجمعة؛ وينبغي دوماً أن يتم حساب بعض قياسات ربح المتاجرة حتى وإن كان نفس نوع عامل الانكماش غير مستخدم من قبل كافة البلدان. وعندما يكون هناك عدم يقين بشأن اختيار عامل انكماش فعلى الأرجح حينئذ أن يكون متوسط الأرقام القياسية لسعر التصدير والاستيراد حلاً مناسباً.

3. العلاقة المتبادلة بين مقاييس الأحجام وإجمالي الدخل الحقيقي

15-193 الطريقة المعتادة لحساب أرقام الدخل الحقيقي هو البدء من إجمالي الدخل المحلي الحقيقي ثم إتباع التسلسل العادي لمجاميع الدخل، ولكن جنباً إلى جنب مع كل التعديلات الدخيلة المنكمشة للقيم الحقيقية؛ ويتضح ذلك على النحو التالي:
أ. الناتج المحلي الإجمالي من حيث الحجم؛
بالإضافة إلى ربح أو خسارة المتاجرة الناتج عن التغيرات في شروط التبادل التجاري؛
ب. يساوي إجمالي الدخل المحلي الحقيقي؛
بالإضافة إلى الدخول الأولية الحقيقية المستحقة القبض من الخارج؛
ناقص الدخول الأولية الحقيقية المستحقة الدفع للخارج؛
ج. يساوي إجمالي الدخل القومي الحقيقي؛
بالإضافة إلى التحويلات الجارية الحقيقية المستحقة القبض من الخارج؛
ناقص التحويلات الجارية الحقيقية المستحقة الدفع للخارج؛
د. يساوي إجمالي الدخل القومي الحقيقي المتاح؛
ناقص استهلاك رأس المال الثابت من حيث الحجم؛
هـ. يساوي صافي الدخل القومي الحقيقي المتاح.

15-194 الانتقال من (أ) إلى (ب) يمثل ربح المتاجرة من التغيرات في شروط التبادل التجاري الموضحة للتو أعلاه؛ وتشمل الخطوات اللازمة من أجل الانتقال من (ب) إلى (د) أعلاه انكماش التدفقات بين الوحدات المؤسسية المقيمة وغير المقيمة، أي؛ الدخول الأولية والتحويلات الجارية المستحقة القبض من الخارج والمستحقة الدفع إلى الخارج أيضاً. وقد لا يكون هناك اختيار تلقائي لعامل انكماش السعر غير أنه يوصى بأنه ينبغي التعبير عن القوة الشرائية لهذه التدفقات في إطار أساس مرجعي للقيم واسع النطاق، وعلى وجه التحديد مجموعة السلع والخدمات التي تشكل في مجملها إجمالي الإنفاق المحلي النهائي. وينبغي قطعاً تعريف هذا الرقم القياسي بالاتساق مع الأرقام القياسية للحجم وللسعر الخاصة بالناتج المحلي الإجمالي.

15-195 كل خطوة في هذه العملية ينبغي أولاً حسابها لسنوات متجاورة من حيث الحجم والسلاسل أو الحلقات الأطول القابلة للجمع والإضافة والمشتقة كسلاسل للأرقام القياسية.

15-196 ثمة أسلوب بديل ممكن وهو الانتقال من الناتج المحلي الإجمالي من حيث الحجم إلى صافي الإنفاق المحلي النهائي من حيث الحجم ثم إجراء تعديل مفرد للأثر الواقع على القوة الشرائية للميزان الجاري الخارجي باستخدام عامل الانكماش لصافي الإنفاق المحلي النهائي من أجل خفض الميزان الجاري الخارجي للقيم الحقيقية؛ وميزة هذا الأسلوب البديل هو وجود أساس مرجعي وحيد للقيم، وهو مجموعة السلع والخدمات المكونة لصافي الإنفاق النهائي المحلي التي يتم استخدامها من البداية للنهاية. ولذلك، قد يكون أسهل من ذلك إدراك أهمية ودلالة صافي الدخل القومي المتاح الحقيقي حيث أن عامل الانكماش هنا يكون صريحاً.

15-197 وبالرغم مما سبق، فإن الإطار البديل يقيس ربح أو خسارة المتاجرة باستخدام عامل الانكماش لصافي الإنفاق المحلي النهائي باعتباره عامل الانكماش العام p، مع ربح أو خسارة المتاجرة نتيجة للتغيرات في شروط التبادل التجاري، هذا في حين أنه يمكن القول بأن p ينبغي وأن تكون دائماً قائمة على التدفقات التي تدخل في التجارة الخارجية. وبناءاً على ذلك، إذا ما أخذنا كل شيء في الاعتبار، فإن الإطار الأصلي المعروض أعلاه يتم تفضيله على ما سواه.

هـ. مقارنات السعر والحجم الدولية

1. مقدمة

15-198 يرغب المستخدمون في مقارنة الناتج المحلي الإجمالي ومكوناته ليس مع مرور الوقت بالنسبة لبلد معينة أو لبلدان معينة خلال تحليل النمو الاقتصادي على سبيل المثال، بل يرغبون أن يكون ذلك أيضاً عبر البلدان بالنسبة لفترة معينة من الزمن خلال تحليل الحجم الاقتصادي النسبي؛ وأحد الأساليب الشائعة الاستخدام في إجراء مثل هذه المقارنات هو تعديل أو ضبط قيم الحسابات القومية على أساس عملة موحدة باستخدام أسعار الصرف، وهو الأمر الذي يمتاز بأن البيانات تكون متاحة بيسر ومحدثة بشكل كامل. ويكون هذا الإجراء كاف إذا ما أراد المستخدمون الحصول على ترتيب لقوة الإنفاق النسبية لبلد ما في السوق العالمي، بيد أنه لا يكون كافياً فيما يتعلق بمقارنات الإنتاجية ومستويات المعيشة نظراً لأنه لا يعنى بالتعديل اللازم تبعاً للفروق في مستويات السعر بين البلدان وبالتالي لا يوفر قياساً للأحجام النسبية للبلدان بشأن حجم السلع والخدمات التي تنتجها.

15-199 تستخدم معادلات القوة الشرائية (PPPs) في إيجاد مجموعة موثوق بها من تقديرات مستويات النشاط بين البلدان، معبراً عنها بعملة موحدة؛ ويعرف معادل القوة الشرائية (PPP) بأنه عدد الوحدات من عملة B الذي يلزم في B لشراء نفس الكمية من سلعة أو خدمة فردية مثلما ستشتري وحدة واحدة من عملة A في A. وبشكل نموذجي، يتم التعبير عن تعادل للقوة الشرائية لبلد ما من حيث عملة البلد الأساس، وعلى وجه الخصوص وبشكل شائع باستخدام الدولار الأمريكي. وبناءاً على ذلك، فإن معادلات القوة الشرائية هي متوسطات مرجحة للأسعار النسبية - مسعرة بالعملة القومية – للمفردات المقارنة بين البلدان. وباستخدام معادلات القوة الشرائية على أنها عوامل انكماش، فإنها تمكن من إجراء مقارنات عبر البلدان للناتج المحلي الإجمالي ومكوناته المتعلقة بالإنفاق.

15-200 يتناول هذا القسم في المقام الأول مسائل الرقم القياسي في المقارنات المجمعة للأسعار والأحجام عبر البلدان؛ حيث يوفر برنامج المقارنات الدولية (ICP) مجاميع اقتصادية مقارنة دولياً من حيث الحجم بالإضافة إلى معادلات قوة شرائية فضلاً عن أرقام قياسية لمستوى الأسعار (PLIs). ومنذ تأسيسه عام 1968، فقد نما برنامج المقارنات الدولية إلى أن أصبح يغطي كافة مناطق العالم، حيث شملت دورة 2005 عدد 107 بلد. وقد تم تجميع النتائج جنباً إلى جنب مع برنامج معادلات القوة الشرائية التابع لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية/ أوروستات لثلاثة وأربعين بلد، ليصل المجموع الكلي إلى 150 بلد.

15-201 إن تجميع وتصنيف البيانات القائمة على معادلات القوة الشرائية يعد من قبيل الممارسات المكلفة والمستهلكة للوقت؛ ولذلك فليس من الممكن إجراء مثل هذه المقارنات مراراً وتكراراً أو كنشاط اعتيادي. وبناءاً على ذلك، يضحى التنسيق على مستوى العالم أمراً لابد منه لجمع البيانات وتجميع وتصنيف التقديرات القائمة على معادلات القوة الشرائية. ومع ذلك، يحتاج المحاسبون القانونيون في البلدان المشاركة فهم واستيعاب المبادئ الأساسية للمقارنات فضلاً عن الاحتياجات العملية التي تجرى عليها بالنسبة للبيانات من أجل تجميع وتصنيف الأرقام القياسية لمعادلات القوة الشرائية وبالتالي الوصول إلى مقارنات حجم الناتج المحلي الإجمالي. ويمثل هذا الموضوع جوهر الجزء الأخير من هذا القسم.

2. موضوعات الرقم القياسي

15-202 لا يمكن تطبيق نظرية الأرقام القياسية الموضوعة في سياق سلسلة أو حلقة زمنية بصورة ميكانيكية أو آلية على المقارنات الدولية بجرد الاكتفاء بإحلال كلمة "بلد" محل كلمة "فترة؛ فالمقارنات الدولية تختلف في عدد من النواحي.

أ. السلاسل أو الحلقات الزمنية يتم ترتيبها وفقاً لتاريخ الملاحظة، ولكن البلدان ليس لديها مثل هذا الترتيب المسبق؛ وكنتيجة لذلك، لا توجد طريقة محددة سلفاً لترتيب البلدان عند تجميع وتصنيف سلاسل الأرقام القياسية.

ب. بالنسبة لمقارنات السعر الدولية، فإن جامعي الأسعار المختلفة سوف يرسلون تقارير حول أسعار المفردات في بلدان مختلفة؛ وبالتالي، هناك حاجة لتوصيفات مرنة للمنتج وفي نفس الوقت تفصيلية ومشتقة (SPDs) لكل مفردة بحيث يتم فقط مقارنة أسعار المفردات مماثلة سواء من خلال مقارنة أسعار مواصفات المفردة ذاتها بالتمام والمستمدة من التوصيف التفصيلي المشتق في كلا البلدين أو عن طريق ضبط أسعار المواصفات المستمدة من التوصيف التفصيلي المشتق لتحديد الفروق في النوعية والجودة.

ج. لا تجرى المقارنات الدولية على أساس منتظم بشكل كامل؛ وذلك في جزء منه بسبب أنها تمثل تحدياً تنسيقياً على نطاق واسع، وهو ما يتضمن المكاتب الإحصائية بكافة البلدان المشاركة فضلاً عن المنظمات الدولية.

15-203 يكمن في صميم معادلات القوة الشرائية مقارنات الأسعار المتعلقة بمواصفات المنتج المتطابقة أو المتشابهة إلى حد كبير؛ وقد استخدمت جولة عام 2005 لبرنامج المقارنات الدولية التوصيفات التفصيلية المشتقة للمنتجات في تعريف هذه المواصفات ولضمان نوعية المقارنات التفصيلية للسعر. وبالنسبة لكل مفردة، هناك مواصفة تصف الخصائص والخصائص الفنية للمفردة بالتفصيل بحيث يكون بإمكان جامع السعر التعرف على سعرها وتحديده بدقة في السوق المحلي. وفضلاً عن الخصائص والخصائص الفنية، تشمل المواصفة أيضاً متغيرات أخرى يلزم أخذها بعين الاعتبار عند تسعير المفردة، مثل شروط البيع والإكسسوارات وتكاليف النقل والتركيب. وتتيح قواعد البيانات المصممة من خلال تلك التوصيفات المشتقة أو التركيبية جنباً إلى جنب مع الأسعار التي تم جمعها – تتيح توافق أكثر دقة بين المفردات بين البلدان.

القابلية التمثيل في مقابل القابلية للمقارنة

15-204 هناك معيارين هامين بشأن اختيار المنتجات التي سيتم تسعيرها من أجل حساب معادلات القوة الشرائية؛ وهما " قابلية التمثيل" و "القابلية للمقارنة"؛ فالمنتجات التمثيلية هي تلك المنتجات التي يتم شرائها بشكل متكرر من قبل الأسر المعيشية المقيمة وتكون على الأرجح متاحة على نطاق واسع في جميع أنحاء البلاد. والتمثيلية معيار من المعايير الهامة في برنامج المقارنات الدولية وذلك لأن مستويات أسعار المنتجات غير التمثيلية تكون بشكل عام أعلى من تلك الخاصة بالمنتجات التمثيلية. وبناءاً على ذلك، إذا ما قامت بلد ما بتسعير منتجات تمثيلية في حين قامت بلد أخرى بتسعير منتجات غير تمثيلية حينئذ ستكون مقارنات الأسعار بين البلاد مشوهة أو منحرفة. ومن ناحية أخرى، تتعلق قابلية المقارنة بالخصائص والخصائص المادية للمنتج؛ فالمنتجات تعتبر قابلة للمقارنة إذا كانت

خصائصها المادية، مثل الحجم والنوعية أو الجودة، وخصائصها الاقتصادية، مثل ما إذا كانت الشموع تستخدم كمصدر رئيسي للضوء أم أنها بالأساس للديكور، متماثلة.

15-205 في واقع الممارسة العملية، هناك حالات مفاضلة أو توفيقات صعبة مضمنة في عملية اختيار المنتجات التي تتميز بأنها تمثيلية وقابلة للمقارنة على حد سواء لاستخدامها في حساب معادلات القوة الشرائية؛ حيث أن قوائم المنتجات الخاصة بحساب معادلات القوة الشرائية يتم وضعها بطريقة توازن بين الأهداف التنافسية للتمثيلية داخل البلد وبين قابلية المقارنة عبر البلدان. وفي هذا الصدد، تكون المنتجات بشكل عام مختلفة تماماً عن المنتجات التي قد يتم تسعيرها من قبل أي بلد من أجل تجميع وتصنيف أرقامها القياسية للسعر (مثل الرقم القياسي لسعر المستهلك أو أي من مجموعة الأرقام القياسية لسعر المنتِج)، والتي تستخدم في إيجاد عوامل الانكماش المستخدمة في حساب تقديرات الحجم في السلاسل الزمنية المتعلقة بالحسابات القومية. وفيما يتعلق بالسلاسل أو الحلقات الزمنية داخل بلد ما، تكون التمثيلية هي المعيار الرئيسي عند اختيار المنتجات التي سيتم تسعيرها، في حين تكون قابلية المقارنة مع غيرها من البلدان ليست ذات أهمية. وبمجرد أن يتم اختيار منتج تمثيلي للتسعير، يضحى الأمر المهم هو تسعير نفس المنتج في فترات لاحقة بحيث يمكن قياس التغيرات في سعر المنتج مع مرور الوقت. وبالنسبة لبرنامج المقارنات الدولية، تكون هناك حاجة للتمثيلية/ قابلية التمثيل فقط عند نقطة من الزمن وليس على امتداد الوقت.

قابلية التجمع

15-206 يتم حساب وتجميع معادلات القوة الشرائية (PPPs) عبر مرحلتين؛ تقدير معادلات القوة الشرائية على مستوى الترويسات أو العناوين الرئيسية (المستوى الأقل للتجميع) والتوحيد عبر مستوى العناوين الرئيسية لمعادلات القوة الشرائية لتكوين مجاميع ذات مستوى أعلى. ويقوم تقدير مستوى العنوان الرئيسي لمعادلات القوة الشرائية على أساس نسب أسعار المنتجات الفردية في بلدان مختلفة. وبشكل نموذجي، لا تكون هناك أي معلومات عن الكميات أو النفقات داخل نطاق العنوان الرئيسي، وبالتالي، لا يمكن ترجيح نسب السعر الفردية بشكل صريح عند اشتقاق معادلات القوة الشرائية للعنوان الرئيسي ككل. وهناك طريقتين للتجميع تهيمنان على حسابات معادل القوة الشرائية عند هذا المستوى؛ طريقة إي كيه اس (مبينة أدناه)، وطريقة المنتج المقلد للبلد (CPD). ويمكن الإطلاع على وصف لهاتين الطريقتين في الفصل الحادي عشر من الدليل المنهجي لبرنامج المقارنات الدولية لعام 2005. وتكون الموازين ذات أهمية حيوية في المرحلة الثانية عندما يتم تجميع معادلات القوة الشرائية في العنوان الرئيسي وصولاً للناتج المحلي الإجمالي. وهناك وصف موجز للأساليب الرئيسي المستخدمة في التوحيد في الفقرات التالية أدناه.

المقارنات الثنائية

15-207 كما هو مبين في القسم ج، فإن القيمة النقدية للناتج المحلي الإجمالي – أو لأحد من مكوناته – (I_V) تعكس الاختلافات المجتمعة لكل من السعر والكميات، أي أن:

$L_P \times P_Q = I_V$ أو $L_Q \times P_P = I_V$. ويمكن تجميع وتصنيف الأرقام القياسية للسعر وللحجم بين أزواج من البلدان باستخدام نفس الأنواع من صيغ الرقم القياسي مثلك تلك المستخدمة في قياس التغيرات بين الفترات الزمنية. ويعرف الرقم القياسي للسعر من نوع لاسبيرس للبلد B مقارنة بالبلد A على النحو التالي:

$$L_P = \sum_{i=1}^{n}\left(\frac{p_i^B}{p_i^A}\right)s_i^A \equiv \frac{\sum_{i=1}^{n} p_i^B q_i^A}{\sum_{i=1}^{n} p_i^A q_i^A} \qquad (20\ أ)$$

والرقم القياسي من نوع باش على النحو التالي:

$$P_P = \left[\sum_{i=1}^{n}\left(\frac{p_i^A}{p_i^B}\right)^{-1} s_i^B\right]^{-1} \equiv \frac{\sum_{i=1}^{n} p_i^B q_i^B}{\sum_{i=1}^{n} p_i^A q_i^B} \qquad (20\ ب)$$

حيث الأوزان s_i^A و s_i^B هي أسهم مكونات الناتج المحلي الإجمالي بالقيم الحالية للبلدين A و B.

15-208 بالنظر إلى العلاقات التكاملية بين الأرقام القياسية للسعر وللحجم من نوعي لاسبيرس وباش المبينة فيما سبق، يتبع ذلك أنه يمكن اشتقاق رقم قياسي للحجم من نوع لاسبيرس ل B مقارنة ب A عن طريق إحداث انكماش لنسبة القيم في B إلى A، وكل قيمة منهم معبراً عنها بالعملات الخاصة ببلدها، باستخدام رقم قياسي للسعر من نوع باش (20 ب). وبصورة مماثلة، يتم اشتقاق رقم قياسي للحجم من نوع باش عن طريق كمش نسبة قيم B إلى A باستخدام رقم قياسي للسعر من نوع لاسبيرس (20 أ).

15-209 الفروق بين أنماط الأسعار والأحجام النسبية لبلدين مختلفين تميل إلى أن تكون كبيرة نسبياً إذا

ما قورنت بالفروق بين فترتين زمنيتين لنفس البلد؛ وبالتالي، فإن المجال أو الفرق الكبير الناتج بين الأرقام القياسية للسعر وللحجم بين البلدين من نوع لاسبيرس وباش – يفسر بدوره سبب الاعتماد على صيغة لرقم قياسي – مثل فيشر – والتي تستخدم بصورة متماثلة معلومات السعر والحجم في البلدين على حد سواء.

المقارنات متعددة الأطراف

15-210 قد تنشأ الحاجة إلى مقارنات دولية متعددة الأطراف لتحديد – على سبيل المثال – مجاميع الناتج المحلي الإجمالي لمجموعات يزيد عددها عن بلدين أو لتحديد ترتيب أحجام الناتج المحلي الإجمالي، أو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، بالنسبة لكافة البلدان بالمجموعة. ومن المرغوب فيه أن تكون مثل هذا الترتيب انتقالي.

قابلية التحول

15-211 لنفترض مجموعة عددها m بلد؛ ونظراً لأن المقارنات الثنائية للأحجام والأسعار يمكن إجرائها بين أي زوج من البلدان فإن العدد الكلي للمقارنات الثنائية الممكنة يساوي $m(m-1)/2$. وهب أن الرقم القياسي للسعر – أو للحجم – بالنسبة للبلد j استناداً على البلد i تكتب على هذا النحو ${}_iI_j$. فإنه يقال عن مجموعة من الأرقام القياسية بأنها قابلة للتعدي أو الانتقال عندما ينطبق الشرط التالي على كل زوج من الأرقام القياسية في المجموعة:

$$ {}_iI_j \times {}_jI_k = {}_iI_k \qquad (21) $$

وهذا الشرط يعني أن الرقم القياسي المباشر (الثنائي) للبلد k بالاستناد إلى البلد i يكون مساوياً للرقم القياسي غير المباشر الذي يتم الحصول عليه عن طريق ضرب الرقم القياسي المباشر (الثنائي) للبلد j بالاستناد إلى البلد i في الرقم القياسي المباشر (الثنائي) للبلد k بالاستناد إلى البلد j. وإذا ما كان كامل مجموعة الأرقام القياسية قابلاً للتعدي أو للانتقال فإن الأرقام القياسية غير المباشرة التي تربط ما بين أزواج البلدان دائماً ما تكون مساوية لما يقابلها من أرقام قياسية مباشرة. وفي واقع الممارسة العملية، لا يكون أي من صيغ الأرقام القياسية النمطية شائعة الاستخدام – مثل لاسبيرس أو باش أو فيشر – قابلة للتعدي أو للانتقال.

15-212 ويتمثل الهدف في إيجاد طريقة متعددة الأطراف يمكنها إنشاء مجموعة قابلة للتعدي من قياسات السعر والحجم مع تعيين وزناً معادلاً لكافة البلدان في الوقت نفسه؛ وهناك أربعة أساليب مختلفة عن بعضها تمام الاختلاف يمكن استخدامها؛ حيث يحقق الأسلوب الأول قابلية التعدي أو الانتقال عن طريق استخدام متوسط الأسعار داخل المجموعة لحساب الأرقام القياسية للحجم متعددة الأطراف. ويبدأ الأسلوب الثاني بالمقارنات الثنائية بين كافة الأزواج الممكنة من البلدان ثم يحول تلك المقارنات وفق طريقة ما من أجل فرض قابلية التعدي. بينما يستخدم الأسلوب الثالث تقنيات الانحدار أو التراجع لتقدير الأسعار الناقصة باستخدام علاقات الأسعار مع المنتجات الأخرى على أساس بلد تلو الأخرى. أما الأسلوب الرابع فهو أسلوب سلسلة (ربط المجموعات المتوالية) متعدد الأطراف يقوم على الوصل بين المقارنات الثنائية بحيث أن مثل هذه البلدان التي تكون مشابهة لبعضها إلى حد بعيد بشأن بنيات السعر داخلها يتم الوصل بينها أولاً.

نهج المجموعة

15-213 يستخدم النموذج الأكثر استخداماً على نطاق واسع من نماذج نهج المجموعة متوسط أسعار المجموعة لإعادة تقييم الكميات في كافة البلدان الموجودة بالمجموعة؛ وهذا من شأنه ضمان قابلية التعدي أو الانتقال بشكل تلقائي. ويعرف الرقم القياسي للحجم للبلد B بالنسبة للبلد A من خلال التعبير الأول في المعادلة (20) على النحو التالي:

$$ GK_Q = \frac{\sum_{i=1}^{n} \overline{p}_i q_i^B}{\sum_{i=1}^{n} \overline{p}_i q_i^A} = \frac{\sum_{i=1}^{n} \overline{p}_i q_i^C}{\sum_{i=1}^{n} \overline{p}_i q_i^A} \times \frac{\sum_{i=1}^{n} \overline{p}_i q_i^B}{\sum_{i=1}^{n} \overline{p}_i q_i^C} \qquad (22) $$

ويمكن التأكد من قابلية التعدي أو الانتقال. ويعرف متوسط السعر $\overline{P}_i$ لكل سلعة أو خدمة فردية على أنه قيمتها الكلية في المجموعة - معبراً عنها بعملة ما مشتركة – مقسومة على كميتها الكلية:

$$\bar{p}_i = \frac{\sum_{j=1}^{m} c^j p_i^j q_i^j}{\sum_{j=1}^{m} q_i^j} \qquad \text{حيث} \qquad \sum_{j=1}^{m} q^j = \sum_{j=1}^{m} \frac{v_i^j}{p_i^j} \qquad (23)$$

ويكون الجمع عبر العدد m من البلدان المختلفة في المجموعة. والرمز c^j في التعبير (23) هو محول للعملة والذي يمكن أن يكون إما سعر سوقي للصرف أو معادل قوة شرائية مستخدم لتحويل إنفاق كل بلد على مفردة ما إلى العملة المشتركة. $i, v_i = p_i q_i$

15-214 أكثر منهج شائع من نهج المجموعة هو منهج جيري خميس (GK) والذي تكون فيه محولات العملة المستخدمة في الصيغة (23) هي معادلات/ تعادلات القوة الشرائية المشار إليها ضمناً عن طريق الأرقام القياسية للحجم المعرفة من خلال الصيغة (20)؛ وفي هذا المنهج، تكون الأسعار المتوسطة ومعادلات القوة الشرائية مترابطة كونها معرفة من خلال مجموعة ضمنية من المعادلات الآنية. وفي واقع الممارسة العملية، يمكن اشتقاقها – أي الأسعار المتوسطة ومعادلات القوة الشرائية – بالتكرار، مبدئياً باستخدام أسعار الصرف كمحولات للعملة مع الأسعار المتوسطة، على سبيل المثال. ثم يتم استخدام الأرقام القياسية للحجم الناتجة لاشتقاق المجموعة الضمنية من معادلات القوة الشرائية والتي هي نفسها بدورها يتم استخدامها في حساب مجموعة ثانية من الأسعار المتوسطة والأرقام القياسية للحجم ومعادلات القوة الشرائية، الخ.

15-215 **وفيما** يلي **بعض من المزايا التي يتضمنها نهج المجموعة مثل منهج جيه كيه (جيري – خميس):**

أ. يتعرف على مجموعة البلدان على أنها كيان في حد ذاتها؛

ب. استخدام قوة موجهة مفردة للأسعار يضمن قابلية التعدي أو الانتقال وتكون قياسات الحجم متسقة من حيث قابلية الجمع والإضافة ويمكن التعبير عنها من حيث القيمة باستخدام الأسعار المتوسطة للمجموعة (من الممكن عرض النتائج الخاصة بمجموعة أصغر من البلدان في شكل جدول مع وضع البلدان في الأعمدة ومكونات الإنفاق النهائي في الصفوف، والذي يتم فيه تجميع القيم في الأعمدة وكذلك عبر الصفوف)؛ و

ج. من الممكن مقارنة النسب؛ مثل أسهم الناتج المحلي الإجمالي المخصصة لإجمالي تكوين رأس المال الثابت، وذلك لأن نفس القوة الموجهة للأسعار مستخدمة مع كافة البلدان.

15-216 ومع ذلك، فإن المقارنات بين أي بلدين – استناداً على نتائج المجموعة متعددة الأطراف – قد لا تكون معرفة على النحو الأمثل؛ حيث أنه وكما بين في الوصف الخاص بقابلية التعدي أو الانتقال أن أفضل مقارنات السعر والحجم من حيث الممارسة بين البلدين A و B ينبغي وأن تستخدم معلومات كل بلد منهما حول الأسعار والكميات بصورة متماثلة، فإذا كانت الأسعار النسبية للبلد A أعلى من المتوسط وكانت الأسعار النسبية للبلد B أقل من المتوسط حينئذ سيخفض استخدام الأسعار المتوسط إنفاق البلد A المعبر عنه بالأسعار الدولية المتوسطة وسيزيد من إنفاق البلد B بالنسبة لبلد تكون أسعارها مقاربة للمتوسط الدولي. وغالباً ما يلاحظ هذا التباين في حالة الخدمات بين البلدان المتقدمة والبلدان النامية. وبناءاً على ذلك، عند استخدام منهج جيري – خميس، فإن الإنفاق القائم على معادلات القوة الشرائية يغالى في تقديره بشكل عام بالنسبة للبلدان الفقيرة.

النهج الثنائي

15-217 أحد النهج البديلة لحساب مجموعة من قياسات الحجم متعددة الأطراف ومعادلات للقوة الشرائية هو البدء من المقارنات الثنائية بين كافة الأزواج الممكنة m(m-1)/2 من البلدان؛ وإذا ما تم تناول كل مقارنة ثنائية على حده، فإن القياس المفضل يكون على الأرجح رقم قياسي من نوع فيشر.

15-218 الأرقام القياسية من نوع فيشر ليست قابلة للتعدي أو للانتقال ولكن من الممكن أن يشتق منها مجموعة من الأرقام القياسية القابلة للتعدي m-1 والتي تشابه الأرقام القياسية الأصلية من نوع فيشر بأقرب ما يكون، وذلك باستخدام معيار المربعات الصغرى؛ ويؤدي التصغير من الانحرافات بين الأرقام القياسية الأصلية من نوع فيشر والأرقام القياسية القابلة للتعدي المطلوبة إلى ما يسمى بصيغة إي كيه اس، والمقترحة بشكل مستقل من قبل التيتو وكوفس وسكلز.

15-219 الرقم القياسي إي كيه اس بين البلدين i و k هو المتوسط الهندسي للرقم القياسي المباشر بين i و k وبين كل رقم قياسي غير مباشر ممكن يصل بين البلدين i و k، حيث يأخذ الرقم القياسي المباشر في هذا المتوسط ضعف وزن كل رقم قياسي غير مباشر؛ ويتم تحقيق قابلية التعدي عن طريق إشراك كل بلد أخرى في المجموعة في الرقم القياسي أي كيه اس بالنسبة لأي زوج معين من البلدان.

15-220 **الرقم القياسي إيه ك اس:**

أ. يوفر أفضل قياس ممكن قابل للتعدي لتجميع مفرد بين زوج من البلدين، في كثير منه بنفس الطريقة التي توفر بها سلسلة للأرقام القياسية من نوع فيشر أفضل قياس ممكن لتحرك تجميع مفرد مع مرور الوقت؛

ب. يعطي موازين متساوية للبلدين المقارنين؛ و

ج. لا يتأثر بالأحجام النسبية للبلدان، وهي سمة مرغوب فيها.

ومع ذلك، فإن النتائج المترتبة تكون مماثلة لتلك الخاصة بسلاسل الأرقام القياسية في سياق سلسلة أو حلقة زمنية؛ فمن غير الممكن تحويل الأرقام القياسية للحجم من نوع إي كيه اس بالنسبة لتجميع معين ومكوناته إلى مجموعة من القيم المتسقة من حيث القابلية للجمع والإضافة. وهو ما يتعارض مع منهج جي كيه (أو جيري – خميس).

المقارنات الدائرية

221-15 يفترض مخطط الأساليب المذكورة أعلاه أن هناك مجموعة واحدة من المقارنات التي تضم كافة البلدان في كتلة أو مجموعة واحدة؛ ونظراً لتزايد عدد البلدان المشاركة، يضحى من الصعب إدارتها كمجموعة واحدة. وعلاوة على ذلك، من الصعب إيجاد مفردات تكون تمثيلية من الناحية القومية وقابلة للمقارنة على الصعيد الدولي على حد سواء في وقت واحد بالنسبة لبلدان متباعدة عن بعضها جغرافياً ومختلفة كذلك من حيث مستوى تنميتها. وبالتالي، هناك ميزات لأي أسلوب إقليمي فيما يتعلق بتجميع وتصنيف معادلات القيمة الشرائية، حيث تعد موصفات المنتج لكل منطقة وتعد مجموعات مستقلة من معادلات أو تعادلات القوة الشرائية للبلدان على أساس منطقة تلو منطقة.

222-15 وفي حين أن هذا الأسلوب من المحتمل أن يحسن من نوعية معادلات القوة الشرائية على المستوى الإقليمي إلا أنه لا تزال هناك حاجة إلى الجمع بين المناطق/ الأقاليم للحصول على مقارنة دولية؛ وبشكل تقليدي، تم اختيار "بلد جسر أو مرحلية" لتكون بمثابة الرابط بين المناطق. وقد شاركت البلد المرحلية في المسوحات الخاصة بالسعر لأكثر من منطقة. ويوسع النهج الدائري أو الحلقي من مفهوم هذه الفكرة ويحدد مجموعة فرعية من البلدان في كل منطقة لتكون بمثابة "بلدان حلقية". وتضم تلك البلدان "منطقة" تركيبية تتقاطع أو تتداخل مع كل المناطق المراد الربط بين مقارناتها معاً.

223-15 تعتمد الطريقة المختارة على عدد من العوامل بما في ذلك الغرض من التحليل ومستوى التوحيد وتناثر البيانات وما إذا كان التوحيد داخل نطاق المناطق أو الأقاليم أو عبر البلدان الحلقية أو لكامل البيانات المحددة فضلاً عن مدى الأهمية المنسوبة لقابلية الجمع والإضافة والمعاملة المتماثلة للبلدان.

3. اعتبارات عملية للمحاسبين القوميين

معادلات القوة الشرائية والحسابات القومية

224-15 أحد أهم استخدامات معادلات القوة الشرائية هو حساب تقديرات قابلة للمقارنة للناتج المحلي الإجمالي ولمكوناته الرئيسية، معبراً عنهم بعملة مشتركة وحيث يتم التخلص من تأثيرات الفروق في مستويات الأسعار بين البلدان؛ والحسابات القومية تكون متكاملة مع تقديرات معادلات القوة الشرائية بطريقتين؛ في المقام الأول، توفر الحسابات القومية الأوزان التي تستخدم في تجميع الأسعار من مستوى مفصل وصولاً إلى مجاميع أوسع نطاقاً وحتى إلى الناتج المحلي الإجمالي ذاته. وثانياً، توفر الحسابات القومية القيم التي يتم إحداث "انكماش" لها عن طريق معادلات القوة الشرائية من أجل الحصول على الأحجام (يشار إليها أيضاً ب "الإنفاق الحقيقي") معبراً عنها بعملة مشتركة بحيث تمكن الناتج المحلي الإجمالي ومكونات الإنفاق فيه من أن يتم مقارنتها بين البلدان.

225-15 علاوة على ذلك، يوفر معادل القوة الشرائية أرقام قياسية لمستوى أسعار قابلة للمقارنة (PLI)؛ والرقم القياسي لمستوى أسعار القابل للمقارنة هو نسبة معادل القوة الشرائية لبلد ما بالنسبة إلى سعر الصرف الرسمي، ويقاس كلاهما وفقاً لعملة مرجعية. وبشكل عام، يعبر عن الأرقام القياسية لمستوى أسعار القابلة للمقارنة على مستوى قاعدي قدره 100، بحيث يكون الأساس إما بلد مرجعية مفردة أو متوسط إقليمي.

226-15 إذا كان الرقم القياسي لمستوى الأسعار لبلد ما أقل من 100، حينئذ يكون مستوى سعرها أقل من البلد (أو المنطقة) المرجعية؛ وبصورة مماثلة، يمكن المقارنة بين أي زوج من البلدين بشكل مباشر، فإذا كان الرقم القياسي لمستوى الأسعار لبلد ما أقل مما للأخرى حينئذ فإن البلد ذات الرقم القياسي لمستوى الأسعار الأقل يمكن اعتبارها "رخيصة" من قبل البلد الأخرى، بصرف النظر عما إذا كان رقمها القياسي لمستوى الأسعار أعلى أو أدنى من 100.

227-15 وفي الممارسة العملية، لا تتغير معادلات القوة الشرائية بشكل سريع مع مرور الوقت،ولذا، فعادة ما يكون أي تغير كبير في الرقم القياسي لمستوى الأسعار لبلد ما راجعاً إلى تغير كبير في أسعار الصرف.

228-15 من المهم ألا يتم الخلط بين الأحجام في برنامج المقارنات الدولية والسلاسل أو الحلقات الزمنية للأحجام المبينة مسبقاً في سياق هذا الفصل حيث أنهم قياسات مختلفة على الرغم من وجود بعض أوجه التشابه بينهم من حيث أن كلاهم مخصص لقياس القيم التي كانت قد تعرضت للآثار المباشرة للفروق في السعر والتي تم تنقيتهم منها. وبالنسبة لسلسلة زمنية للأحجام، تزال تأثيرات التغيرات في السعر من فترة لأخرى من أجل إيجاد قياسات الحجم والتي يتم بالاستناد عليها حساب معدلات النمو الاقتصادي. وفي حالة المقارنات بين البلدان، والتي تعد بمثابة الأساس لقياسات الحجم القائمة على معدلات القوة الشرائية، فإن تأثيرات الفروق الناجمة عن أسعار الصرف وغيرها الناتج عن وجود مستويات مختلفة للسعر داخل نطاق كل بلد – تزال جميعها من قيم الحسابات القومية من أجل التوصل إلى مقارنة بين الأحجام في البلدان المعنية.

229-15 أقل مستوى يمكن عنده مقارنة معادلات القوة الشرائية عبر كافة البلدان المشاركة في مقارنة

معينة يشار إليه ب "العنوان أو البند الرئيسي"، كما أنه أيضاً أقل مستوى التي تطلب عنده قيم الحسابات القومية باعتبارها أوزاناً. وفي الواقع، توفر قيم الحسابات القومية الأوزان من أجل تجميع البيانات على مستوى البند الرئيسي وصولاً إلى مجاميع محاسبية قومية أوسع نطاقاً، بما في ذلك الناتج المحلي الإجمالي نفسه. فضلاً على ذلك، فإن البند الرئيسي هو المستوى الذي تحدد عنده مواصفات المنتج، في إطار وجود عدد من المنتجات ممثلة للإنفاق داخل مجال كل بند رئيسي يجرى تحديده للتسعير.

15-230 لقد تم استخدام ولا يزال التقديرات القائمة على الإنفاق للناتج المحلي الإجمالي في معظم المقارنات المستندة إلى معادلات القوة الشرائية خلال نصف القرن الماضي وقد يرجع ذلك إلى أن أسعار الإنفاق النهائي تكون ملاحظة بشكل أكثر سهولة مقارنة بأسعار المخرجات والمدخلات، وهو ما قد يكون هناك حاجة إليه لمقارنة للتقديرات القائمة على الإنتاج فيما يتعلق بالناتج المحلي الإجمالي. ويمثل الاتساق في الحسابات القومية مسألة حيوية وحاسمة فيما يتعلق بوضع تقديرات قابلة للمقارنة عبر البلدان، وبناءاً على ذلك، فإن نظام الحسابات القومية قد اضطلع بدور عام في المقارنات القائمة على معادلات القوة الشرائية من خلال توفيره لإطار التوصل إلى تقديرات متسقة للناتج المحلي الإجمالي ولمجاميعه الرئيسية.

15-231 برنامج المقارنات الدولية هو المشروع الأوسع نطاقاً القائم من أجل إيجاد معادلات القوة الشرائية؛ حيث قد شاركت حوالي 150 بلد حول العالم في دورة 2005 من هذا البرنامج. وتعرض تقديرات الحجم المتحصل عليها من برنامج المقارنات الدولية 2005 لمحة عن العلاقات بين البلدان من جميع أنحاء العالم، معبراً عنها بعملة مشتركة. غير أن برنامج المقارنات الدولية مكلف جداً كما أنه مستهلك للموارد ومن ثم فهو يوفر معايير على فترات غير منتظمة. ونتيجة لذلك، يضطر إلى استقراء معايير معادل القوة الشرائية – مثل ذلك المعيار الخاص بدورة 2005 لبرنامج المقارنات الدولية – باستخدام السلاسل أو الحلقات الزمنية من الحسابات القومية للبلدان المشاركة. ومن المثير للاهتمام كذلك مقارنة نتائج استقراء ما مع المعايير المستمدة من مجموعتين من معادلات القوة الشرائية التي تم جمعها وتصنيفها بعيداً عن بعضها بعدة سنوات. وفي الممارسة العملية، لا تتوافق السلاسل الزمنية المستمدة من الاستقراء بالضبط مع المعايير وهناك عدة أسباب للاختلافات التي تنشأ بينهم. أحد تلك الأسباب المهمة هو مسألة الاتساق بين الأسعار المستخدمة في السلاسل الزمنية للحسابات القومية وتلك المستخدمة في حساب معادلات القوة الشرائية على النحو الموضح في القسم الخاص بقابلية التمثيل/ التمثيلية وقابلية المقارنة فيما سبق. وعلاوة على ذلك، ربما يتغير هيكل السعر والحجم اختلافاً كبيراً مع مرور الوقت بطريقة لا يتم الالتفات إليها في أساليب الاستقراء.

لماذا تتباين معدلات النمو وفقاً لبرنامج المقارنات الدولية عن معدلات النمو القومية

15-232 الطريقة المستخدمة عادة لاستقراء معادلات القوة الشرائية من السنة المعيارية أو المرجعية لسنة أخرى هي استخدام نسبة عوامل انكماش الحسابات القومية من كل بلد مقارنة مع بلد مرجعية أو بلد قياسي (تكون عموما الولايات المتحدة الأمريكية) لتحريك معادلات القوة الشرائية لكل بلد قدماً من المعيار. ومن ثم، يتم تطبيق معادلات القوة الشرائية التي تم اشتقاقها على مكون الحسابات القومية ذات الصلة للحصول على الأحجام معبراً عنها بعملة مشتركة للسنة المعنية.

15-233 من الناحية النظرية، فإن أفضل وسيلة لاستقراء معادلات القوة الشرائية من سنة مرجعية أو قياسية ربما يكون استخدام السلاسل الزمنية للأسعار على مستوى المنتج الفردي من كل بلد في برنامج المقارنات الدولية لاستقراء أسعار المنتجات الفردية المشمولة في معيار برنامج المقارنات الدولية؛ وفي الممارسة العملية، فإنه ليس من الممكن استخدام هذا النوع من الإجراءات عند استقراء معايير معادل القوة الشرائية وذلك لآن البيانات التفصيلية عن الأسعار اللازمة لا تكون متاحة في كل البلدان. وبناءاً على ذلك، ثمة منهج قائم على الاستقراء عند مستوى كلي أو موسع (للناتج المحلي الإجمالي أو لمجموعة من مكونات الناتج المحلي الإجمالي) يتم تطبيقه بشكل عام. وإذا ما نحينا جانباً مشكلات البيانات المضمنة في جمع بيانات متسقة من كافة البلدان المشاركة حينئذ تنشأ مسألة رئيسية من الناحية المفاهيمية فيما يتعلق بهذه العملية نظراً لأنه يمكن عرضها وإثباتها رياضياً على أنه لا يمكن المحافظة على الاتساق عبر الزمان والمكان على حد سواء. وبعبارة أخرى، استقراء معادلات القوة الشرائية باستخدام السلاسل أو الحلقات الزمنية للأسعار على مستوى واسع مثل الناتج المحلي الإجمالي لن يسفر عن توافق مع التقديرات المعيارية القائمة على معادل القوة الشرائية حتى وإن كانت كل البيانات متسقة تمام الاتساق.

15-234 أحد أسباب الاختلافات بين مقارنات السلاسل الزمنية للناتج المحلي الإجمالي ومعيار معادل القوة الشرائية ينبع من تعريف منتج ما؛ وكما هو موضح في الفقرتين من 15-66 إلى 15-67، فإن الموقع هو خاصية جوهرية من خصائص المنتج في الحسابات القومية في حين تستخدم مقارنات معادل القوة الشرائية الأسعار المتوسطة للبلد ككل. وثمة مشكلة أخرى وهي أن الأنماط الترجيحية الكامنة في عوامل الانكماش في السلاسل الزمنية للحسابات القومية سوف تختلف

نظيرتها الموجودة في معايير معادل القوة الشرائية مع مرور الوقت. وبالإضافة إلى ذلك، وكما لوحظ أعلاه، فإن المنتجات المسعرة للمعادلات القوة الشرائية ستختلف عن تلك المنتجات المضمنة في السلاسل الزمنية بسبب أن المتطلبات في الأرقام القياسية المكانية أو الفضائية للسعر تركز على التمثيلية داخل نطاق كل بلد وعلى قابلية المقارنة بين البلدان، في حين بالنسبة للسلسلة الزمنية يكون الشرط الرئيسي هو الاتساق بمرور الوقت. وعموماً، الكثير والكثير من المنتجات سوف يتم تسعيرها تبعاً للأرقام القياسية للسعر لبلد ما أكثر من معدل التسعير الممكن لإجراء حساب لمعادلات القوة الشرائية. وأخيراً والأهم غالباً، هو أن الأسعار المضمنة في عوامل الانكماش في الحسابات القومية يتم تعديلها وضبطها لإزالة التغيرات في النوعية بمرور الوقت وقد تختلف الأساليب المتبعة في إجراء مثل هذه التعديلات النوعية اختلافاً كبيراً من بلد لبلد أخر، فالمنتجات الإلكترونية (مثل أجهزة الكمبيوتر) تحتل مكانة بارزة في التعديلات النوعية المتعية وذلك على الرغم من أن بعض البلدان تستخدم أيضاً المعايير المتعية لضبط نوعية منتجات مثل الملابس والمساكن. وعلاوة على ذلك، فإن مقارنة التغيرات في السعر في بلد تستخدم المعايير المتعية في ضبط نوعية الأرقام القياسية للسعر فيما يتعلق بعوامل انكماش حساباتها القومية مع التغيرات ذات الصلة الموجودة في بلد لا تتبع هذا النهج من شأنه أن يؤدي إلى تناقضات كبيرة محتملة بين المعايير القياسية وبين السلاسل أو الحلقات الزمنية المقدرة استقرائياً.

15-235 ولعل أكبر عامل مفرد يؤثر على الفرق بين السلاسل الزمنية للناتج المحلي الإجمالي المقدرة استقرائياً وبين النتائج المعيارية المستندة لمعادل القوة الشرائية يرجع إلى الصادرات والواردات؛ حيث أن قياسات الحجم للناتج المحلي الإجمالي في الحسابات القومية تكون غير متأثرة بالتغيرات في شروط التبادل التجاري بينما تؤثر تلك التغيرات على الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في المقارنات المكانية بشكل مباشر؛ على سبيل المثال، الزيادة في أسعار الطاقة تؤدي إلى زيادة في الناتج المحلي الإجمالي الاسمي. وفي إطار مقارنة أفقية، سيكون الناتج عبارة عن زيادة في أحجام الناتج المحلي الإجمالي بالنسبة للبلدان المصدرة للطاقة بالنسبة لغيرها من البلدان نظراً لأن معادلات القوة الشرائية التجارية الصافية تقوم على أساس أسعار الصرف والتي لا تستجيب للتغير في شروط التبادل التجاري إلى حد كبير على المدى القصير. والنتيجة هي أن الزيادة في شروط التبادل التجاري تعامل على أنها أثر للحجم في المعيار القائم على معادل القوة الشرائية. ومن ناحية أخرى، في الحسابات القومية للبلدان المصدرة للطاقة تظل أحجام الناتج المحلي الإجمالي بدون تغير إذا ما تم تصدير نفس الكمية من الطاقة ومن ثم تعامل الزيادة في شروط التبادل التجاري على أنها أثر سعري، والذي يلاحظ في عامل الانكماش للناتج المحلي الإجمالي المستخدم كمعامل استقراء للسعر.

السلع و الخدمات غير السوقية

15-236 المجال الأخر الذي يؤدي إلى مشكلات اتساق بين الأحجام القائمة على معادل القوة الشرائية للبلدان هو مجموعة ما يسمى ب "الخدمات المقاومة للمقارنة"؛ وهي في الغالب (وإن لم يكن حصراً) خدمات غير سوقية، كون الخدمات الحكومية جزء رئيسي من الخدمات غير السوقية التي يلزم تسعيرها لأغراض معادل القوة الشرائية. وتتعلق المشاكل الرئيسية في تسعير الخدمات غير السوقية بنوعية الخدمات التي يجرى إنتاجها وبإنتاجية العمالة المستخدمة في إنتاجها. وأحد الأعراف التقليدية المتبعة في إنتاج تقديرات القطاع الحكومي في معظم الحسابات القومية للبلدان هو أن قيمة المخرجات يتم قياسها باعتبارها مجموع العمالة والمدخلات من المواد المستخدمة في إنتاج الخدمة/ الخدمات، وهو ما يتضمن افتراض بأن أي زيادة في التكاليف تتحول إلى زيادة مكافئة في المخرجات. وبالإضافة إلى ذلك، ثمة افتراض عادة ما يتم في الحسابات القومية وهو أن إنتاجية العمالة المشاركة في إنتاج مثل هذه الخدمات لا تتغير بمرور الوقت هي الأخرى. وهناك افتراض مماثل – بأن الإنتاجية تكون متطابقة في كافة البلدان في مقارنة ما – عادة ما يتم اتخاذه بين البلدان عند حساب معادلات القوة الشرائية. وهو افتراض معقول عندما تكون البلدان ذات المستوى نفسه أو يكاد من التنمية الاقتصادية مشاركة في مقارنة لمعادل القوة الشرائية. ومع ذلك، فعندما يجرى مقارنة بين بلدان ذات مستويات مختلفة جداً للتنمية الاقتصادية حينئذ تنهار سلامة ومعقولية هذا الافتراض.

15-237 الخيارات التي يواجهها القائمين بعملية التوحيد والتصنيف لمعادلات أو تعادلات القوة الشرائية هي إما الافتراض بأن مستويات الإنتاجية متطابقة عبر البلدان، حتى عندما يكونون ذات مراحل مختلفة جذرياً من ناحية التنمية الاقتصادية، أو ضبط تقديرات الخدمات غير السوقية بطريقة ما لتفسير وتبرير الفروق في الإنتاجية؛ وبصرف النظر عن المشاكل التي ينطوي عليها تحديد أسلوب مفاهيمي مناسب لضبط فروق الإنتاجية بين اقتصاديات متفاوتة للغاية، فإن الحصول على البيانات اللازمة لإجراء مثل هذه التعديلات هو الأخر ثبت هذه الإشكالية أيضاً لاسيما عندما يتضمن الأسلوب تعديلات قائمة على أساس مستويات نسبية من الكثافة الرأسمالية في البلدان المعنية. وعلى الرغم من هذه المشاكل، يكون من الضروري في بعض الأحيان إجراء تعديلات على الإنتاجية للخدمات غير السوقية لأن المشكلات المتضمنة في هذه التعديلات تكون أقل إلى حد ما من النتائج

المترتبة على الافتراض بتساوي الإنتاجية في جميع البلدان المشاركة في المقارنة.

الخاتمة

15-238 تمثل المقارنات القائمة على معادل القوة الشرائية لمستويات النشاط بين البلدان استخداماً مهماً للحسابات القومية؛ وعلى الرغم من الصعوبات النظرية والتجريبية، توفر الأحجام المستندة إلى معادل القوة الشرائية أساساً أكثر ثباتاً للمقارنات الدولية مقارنة بالبديل الشائع الاستخدام المتمثل في تحويل مجاميع الحسابات القومية إلى عملة مشتركة باستخدام أسعار الصرف.

الفصل السادس عشر: تلخيص ودمج الحسابات

أ. مقدمة

1-16 يقدم هذا الفصل تحليلاً لتسلسل الحسابات المعروضة في الفصول من السادس وحتى الثالث عشر، كما يبين ارتباطها بالجداول الموجودة في الفصل الثاني؛ حيث يوضح كيف أن المجاميع الأكثر شيوعاً في نظام الحسابات القومية وفي الناتج المحلي الإجمالي وفي صافي الناتج المحلي وفي إجمالي الدخل القومي – ترتبط بقيود الموازنة في الحسابات المختلفة. وعلاوة على ذلك، يشير هذا الفصل إلى الأثر الواقع على المجاميع القومية نتيجة للمعاملات التي تتم بين وحدة مقيمة ووحدة مقيمة في بقية العالم. كما يصف الترابط في الحسابات التراكمية.

2-16 يرسي الفصل الأساس لمزيد من تفصيل الحسابات فيما يتعلق بكل من العرض والتحليل الإضافي وهو ما يشكل موضوع الفصول اللاحقة.

ب. دمج الحسابات

3-16 تستخدم الجداول الواردة في الفصول السابقة تنسيقاً شائعاً جداً في الجداول المنشورة؛ حيث أن البنود التي تمثل الموارد مبينة في الجانب الأيمن من الجدول والبنود التي تمثل الاستخدامات مبينة في الجانب الأيسر من الجدول. ويتميز هذا التنسيق بالمرونة لأنه يتيح عرض عدداً مضاعفاً من الأعمدة لكلا جزئي الجدول وحتى كذلك يتيح إمكانية عرض الجزأين في صفحات مختلفة إذا ما كانت الأعمدة عديدة بما فيه الكفاية. ومع ذلك، هناك شكل أو تنسيق أخر للجداول مفيداً لاسيما فيما يتعلق بالأغراض التوضيحية، حساب على شكل حرف T.

4-16 في أي حساب على شكل حرف T، تبين مجموعة واحدة فقط من العناوين الرئيسية (الكعوب) الوصفية في منتصف الجدول تتضمن قيم تمثل الموارد في الأعمدة إلى اليمين والقيم التي تمثل الاستخدامات في الأعمدة إلى اليسار؛ وهناك مثالاً لحساب على شكل حرف T مبين في جدول 1.16، حيث تعرض الصفوف في الجدول صفوفاً من جداول 1.6 و 1.7 و 2.7 و 1.8 و 1.9 عند مستوى عالي من التوحيد. بيد أن البيانات الخاصة بحسابات القطاع الفردي غير مبينة باستثناء المجموع الكلي للاقتصاد فضلاً عن المجموع الكلي لبقية العالم، كما أن المجموع الكلي لهذين المجموعين الكليين مبيناً. وبالإضافة إلى ذلك، تم الإبقاء على العامود الخاص بحساب السلع والخدمات.

1. تلخيص الحسابات الجارية

5-16 تتألف الحسابات الجارية المدرجة في جدول 1.16 من حساب الإنتاج والحسابات المبينة للتوزيع الأولي للدخل وللتوزيع الثانوي للدخل واستخدام الدخل؛ وبالإضافة إلى تلك الحسابات، يبدأ جدول 1.16 بالواردات والصادرات من السلع والخدمات وبالإدخالات المستقاة من حساب بقية العالم والتي تبين قيم السلع والخدمات التي تصل إلى الاقتصاد القومي من بقية العالم وتلك الأخرى التي يتم إنتاجها داخل الاقتصاد القومي ولكن يتم تقديمها لبقية العالم.

جدول 1.16: ملخص الحسابات الجارية في تتابع الحسابات

حساب الإنتاج

6-16 تظهر الصفوف التالية مباشرة الإدخالات الرئيسية من حساب الإنتاج والمخرجات والضرائب ناقص الإعانات أو الدعم على جانب الموارد والاستهلاك الوسيط على جانب الاستخدام؛ كما يظهر قيد الموازنة لحساب الإنتاج – القيمة المضافة – بجانب ما سبق في جانب الاستخدام باعتباره قيد أو بند الإقفال لحساب الإنتاج. والقيمة المضافة هي العنصر الرئيسي والجوهري في تحديد الناتج المحلي الإجمالي.

حساب توليد الدخل

7-16 تتوافق الصفوف القليلة التالية مع حساب توليد الدخل؛ وبشكل ذلك الجزء الأول من حساب التوزيع الأولي للدخل. وتظهر القيمة المضافة – وهي قيد الموازنة من حساب الإنتاج – على أنها الإدخال الوحيد في جانب الموارد من الحساب. وتبين الإدخالات الموجودة في الجانب الأيسر من الحساب أسفل الاستخدامات قدر القيمة المضافة المولد عن طريق العمالة في شكل تعويضات الموظفين فضلاً عن قدر قيمة المخرجات المستحق الدفع للحكومة في شكل ضرائب على المنتجات ناقص الإعانات أو الدعم على المنتجات والتي لم تدرج بالفعل في قيمة المخرجات. وتمثل قيود الموازنة – أي فائض التشغيل/ فائض حساب المتاجرة والدخل المختلط – تمثل إسهام رأس المال في توليد القيمة المضافة.

حساب تخصيص الدخل الأولي

8-16 في حساب تخصيص الدخل الأولي، تظهر تلك الإسهامات في القيمة المضافة كموارد للقطاعات ذات الصلة؛ تعويضات الموظفين للأسر المعيشية والضرائب مطروحا منها الإعانات للحكومة وفائض التشغيل والدخل المختلط للقطاعات التي تضم وحدات الإنتاج ذات الصلة. وبالإضافة إلى ذلك، وبالرغم مما سبق، يبين حساب تخصيص الدخل الأولي الكمية الخاصة بكل من تلك البنود الثلاثة المستحقة الدفع للوحدات غير المقيمة ومتى تكون البنود الناتجة القابلة للمقارنة في الوحدات غير المقيمة مستحقة الدفع للقطاعات المقيمة.

الاستخدامات

الاقتصاد الكلي	بقية العالم	السلع والخدمات	المجموع الكلي	المعاملات وقيود الموازنة	الاقتصاد الكلي	بقية العالم	السلع والخدمات	المجموع الكلي
		499	499	الواردات من السلع والخدمات		499		499
		392	392	واردات السلع		392		392
		107	107	واردات الخدمات		107		107
	540		540	صادرات السلع والخدمات			540	540
	462		462	صادرات السلع والخدمات			462	462
	78		78	صادرات الخدمات			78	78
				حساب الإنتاج				
		3 604	3 604	المخرجات	3 604			3 604
		3 077	3 077	المخرجات السوقية	3 077			3 077
		147	147	المخرجات للاستخدام النهائي الذاتي	147			147
		380	380	المخرجات غير السوقية	380			380
1 883			1 883	الاستهلاك الوسيط			1 883	1 883
		141	141	الضرائب على المنتجات	141			141
		-8	-8	الإعانات أو الدعم على المنتجات (-)	-8			-8
1 854			1 854	القيمة المضافة، إجمالي / الناتج المحلي الإجمالي				
222			222	استهلاك رأس المال الثابت				
1 632			1 632	القيمة المضافة، صافي / الناتج المحلي الصافي				
	-41		-41	الميزان الخارجي للسلع والخدمات				
				حساب توليد أو إدرار الدخل				
				القيمة المضافة، إجمالي / الناتج المحلي الإجمالي	1 854			1 854
				القيمة المضافة، صافي / الناتج المحلي الصافي	1 632			1 632
1 150			1 150	تعويضات الموظفين				
235			235	الضرائب على الإنتاج والواردات				
141			141	الضرائب على المنتجات				
94			94	الضرائب الأخرى على الإنتاج				
-44			-44	الإعانات أو الدعم				
-8			-8	الإعانات أو الدعم على المنتجات				
-36			-36	الإعانات أو الدعم الأخرى على الإنتاج				
452			452	فائض التشغيل، إجمالي				
61			61	الدخل المختلط، إجمالي				
214				استهلاك رأس المال الثابت على إجمالي فائض التشغيل				
8				استهلاك رأس المال الثابت على إجمالي الدخل المختلط				
238			238	فائض التشغيل، صافي				
53			53	الدخل المختلط، صافي				
				حساب تخصيص الدخل الأولي				

الموارد

			فائض التشغيل، إجمالي	452		452
			الدخل المختلط، إجمالي	61		61
			فائض التشغيل، صافي	238		238
			الدخل المختلط، صافي	53		53
	6	6	تعويضات أو أجور الموظفين	6	2	1 154
		0	الضرائب على الإنتاج وعلى الواردات	235		235
		0	الإعانات أو الدعم	-44		-44
391	44	435	دخل الملكية	397	38	435
1 864		1 864	ميزان الدخول الأولية، إجمالي / الدخل القومي، إجمالي			
1 642		1 642	ميزان الدخل الأولي، صافي / الدخل القومي، صافي			
			حساب التوزيع الثانوي للدخل			
			ميزان الدخول الأولية، إجمالي / الدخل القومي، إجمالي	1 864		1 864
			ميزان الدخل الأولي، صافي / الدخل القومي، صافي	1 642		1 642
1 212	17	1 229	التحويلات الجارية	1 174	55	1 229
212	1	213	الضرائب الجارية على الدخل، والثروة، الخ	213	0	213
333	0	333	صافي المساهمات الاجتماعية	333	0	333
384	0	384	المنافع الاجتماعية بخلاف التحويلات الاجتماعية العينية	384	0	384
283	16	299	التحويلات الجارية الأخرى	244	55	299
1 826		1 826	الدخل المتاح للتصرف فيه، إجمالي			
1 604		1 604	الدخل المتاح للتصرف فيه، صافي			
			استخدام حساب الدخل المتاح للتصرف فيه			
			الدخل المتاح للتصرف فيه، إجمالي	1 826		1 826
			الدخل المتاح للتصرف فيه، صافي	1 604		1 604
1 399		1 399	الإنفاق على الاستهلاك النهائي		1 399	1 399
11	0	11	التعديل تبعاً للتغير في استحقاقات المعاشات التقاعدية	11	0	11
427		427	الادخار، إجمالي			
205		205	الادخار، صافي			
	-13	-13	الميزان الخارجي الجاري			

جدول 2.16: ملخص الحسابات التراكمية والميزانيات العمومية

التغيرات في الأصول							التغيرات في الخصوم وفي صافي حقوق الملكية		
الاقتصاد الكلي	بقية العالم	السلع والخدمات	المجموع الكلي	المعاملات وقيود الموازنة			السلع والخدمات	بقية العالم	الاقتصاد الكلي	المجموع الكلي
				حساب رأس المال						
				الادخار، صافي					205	205
				الميزان الخارجي الجاري				-13		-13
414			414	إجمالي تكوين رأس المال			414			414
192			192	صافي تكوين رأس المال			192			192
376			376	إجمالي تكوين رأس المال الثابت			376			376
-222			-222	استهلاك رأس المال الثابت			-222			-222
				إجمالي تكوين رأس المال الثابت بحسب نوع الأصل						
28			28	التغيرات في المخزونات						
10			10	صافي حيازة الأصول الثمينة			10			10
0			0	صافي حيازة الأصول غير المنتجة			0			0
				التحويلات الرأسمالية، المستحقة القبض				4	62	66
				التحويلات الرأسمالية، المستحقة الدفع				-1	-65	-66
				التغيرات في صافي حقوق الملكية نتيجة الادخار والتحويلات الرأسمالية				-10	202	192
10	-10		0	صافي الإقراض (+)/ صافي الاقتراض (-)						
				الحساب المالي						
				صافي الإقراض (+) / صافي الاقتراض (-)				-10	10	0
436	47		483	صافي حيازة الخصوم				57	426	483
-1	1		0	الذهب النقدي وحقوق السحب الخاصة						
89	11		100	العملة والودائع				-2	102	100
86	9		95	أوراق المال عدا الأسهم				21	74	95
78	4		82	القروض				35	47	82
107	12		119	الحصص وأسهم صندوق الاستثمار				14	105	119
48	0		48	برامج الاحتياطي الفني للتأمين و المعاشات التقاعدية				0	48	48
14	0		14	المشتقات المالية وعقد الخيار للأسهم الموظفين				3	11	14

15	10		25			الحسابات الأخرى برسم القبض/ الدفع	39	-14		25	
						حساب التغيرات الأخرى في حجم الأصول					
13			13			المجموع الكلي للتغيرات الأخرى في الحجم	3			3	
-7			-7			الأصول المنتجة غير المالية					
17			17			الأصول غير المنتجة غير المالية					
3			3			الأصول المالية (النقدية)	3			3	
						التغيرات في صافي حقوق الملكية نتيجة للتغيرات الأخرى في حجم الأصول	10				
						حساب إعادة التقييم					
						مكاسب وخسائر الاقتناء الاسمية					
280			280			الأصول غير المالية					
84	7		91			الأصول/ الخصوم المالية	76	15		91	
						التغيرات في صافي القيمة الناتجة عن مكاسب وخسائر الاقتناء الاسمية	288	-8		280	
						مكاسب وخسائر الاقتناء المحايد					
198			198			الأصول غير المالية					
136	12		148			الأصول/ الخصوم المالية	126	22		148	
						التغيرات في صافي القيمة نتيجة مكاسب وخسائر الاقتناء المحايد	208	-10		214	
						مكاسب وخسائر الاقتناء الحقيقية					
82			82			الأصول غير المالية					
-52	-5		-57			الأصول/ الخصوم المالية	-50	-7		-57	
						التغيرات في صافي القيمة مكاسب وخسائر الاقتناء الاسمية الحقيقية	80	2		82	
						المخزونات والتغيرات في الأصول					
						الميزانية العمومية الافتتاحية					
4 621			4 621			الأصول غير المالية					
8 231	805		9 036			الأصول/ الخصوم المالية	7 762	1 274		9 036	
						صافي القيمة	5 090	-469		4 621	
						التغيرات الكلية في الأصول والخصوم					
482			482			الأصول غير المالية					
523	54		577			الأصول/ الخصوم المالية	505	72		577	
						التغيرات في صافي القيمة، الكلية	500	-18		482	
						الادخار والتحويلات الرأسمالية	202	-10		192	

							التغيرات الأخرى في حجم الأصول			10	
							مكاسب وخسائر الاقتناء الاسمية	288	-8		280
							مكاسب وخسائر الاقتناء المحايد	208	-10		198
							مكاسب وخسائر الاقتناء الحقيقية	80	2		82
							الميزانية العمومية الختامية				
5 103			5 103				الأصول غير المالية				
8 754	859		9 613				الأصول/ الخصوم المالية				
							صافي القيمة	5 590	-487	5 103	

9-16 في سياق الإنتاج؛ ربما يكون المنتجون قد قاموا باستخدام أصول مالية وغير منتجة تنتمي إلى وحدات أخرى. وتبين المدفوعات عن استخدام تلك الأصول على أنها دخل ملكية. وقد يكون دخل الملكية مستحق الدفع من قبل وحدات مقيمة أو وحدات غير مقيمة وقد يكون مستحق القبض من قبل وحدات مقيمة أو من قبل وحدات غير مقيمة. وبمجرد معرفة قيم ثلاثة منهم، يتم بالضرورة تحديد قيمة الأخيرة؛ على سبيل المثال، لابد من أن يكون دخل الملكية المستحق القبض من قبل الوحدات المقيمة مساوياً لدخل الملكية المستحق الدفع من قبل كل من الوحدات المقيمة والوحدات غير المقيمة ناقص دخل الملكية المستحق القبض من قبل الوحدات غير المقيمة. وهكذا، لابد وأن يكون دخل الملكية المستحق القبض من قبل كل من الوحدات المقيمة وغير المقيمة (والمبين أسفل الموارد) مساوياً لدخل الملكية المستحق دفعه من قبل كل من الوحدات المقيمة والوحدات غير المقيمة (المبين أسفل الاستخدامات).

10-16 القيمة المضافة كمورد مضافاً لها إدخالات تعويضات أو أجور الموظفين وفائض التشغيل والدخل المختلط ودخل الملكية ناقصاً ما يقابلها من إدخالات لهذه البنود كاستخدامات تؤدي إلى ميزان الدخول الأولية؛ ويمثل ذلك قيد الموازنة لحساب توزيع الدخل الأولي والمبين كاستخدام، وكالبند الأول – كمورد – لحساب التوزيع الثانوي للدخل.

11-16 من ميزان الدخول الأولية، يشتق مجموع رئيسي أخر من مجاميع نظام الحسابات القومية ألا وهو الدخل القومي؛ ويتم تحديد القيمة المضافة وفقاً لمعيار الإقامة؛ حيث تساهم كافة الوحدات المقيمة وفقط الوحدات المقيمة في المجموع الكلي. وبالنسبة لميزان الدخل الأولي، ورغم ما سبق، ينصرف التركيز ليس فقط عن الإنتاج للدخل ولكن لإقامة الوحدات أيضاً التي تحصل على الدخل العائد من الإنتاج وليس لإقامة وحدات الإنتاج نفسها. وهناك مزيد من المناقشة بشأن الدخل القومي أدناه بالارتباط مع مناقشة حساب بقية العالم.

حساب التوزيع الثانوي للدخل

12-16 يبين حساب التوزيع الثانوي للدخل كيف يتم تحويل الدخل الأولي إلى دخل متاح من خلال دفع وتحصيل التحويلات الجارية؛ وهناك عوامل مختلفة تحفز إعادة توزيع الدخل بين قطاعات الاقتصاد. أحد هذه العوامل هو دور الحكومة في فرض الضرائب الجارية على الدخل والثروة؛ وغيره يتعلق بالدور الذي تضطلع به نظم الضمان الاجتماعي في إعادة توزيع المساهمات من قبل العمال الحاليين للمتقاعدين؛ وأحد العوامل الأخرى يتمثل في دور الضمان في توفير ألية يمكن من خلالها توجيه المدفوعات الصغيرة المنتظمة من قبل العديد من الوحدات إلى عدد قليل من الوحدات التي تعاني من أنواع محددة سلفاً من الخسائر. ومن بين الأنواع الأخرى للتحويلات الجارية، يحظى دور التحويلات الطوعية بصورة بحتة باهتمام متزايد، حيث أن مثل هذه التحويلات يمكنها توفير المصدر الرئيسي لتمويل المؤسسات غير الهادفة للربح التي تخدم الأسر المعيشية، في شكل تعاون دولي بين الحكومات، أو ربما تكون بين الأسر المعيشية المقيمة والأسر المعيشية غير المقيمة في شكل تحويلات العمال.

13-16 التحويلات الجارية المستحق دفعها من قبل الوحدات المقيمة والوحدات غير المقيمة لابد وأن تكون مساوية للتحويلات الجارية المستحق قبضها من قبل كل من الوحدات المقيمة والوحدات غير المقيمة، وبالتالي، تكون الاستخدامات والموارد الكلية متساوية كما هو الحال مع دخل الملكية.

14-16 الدخل المتاح هو قيد مهم من قيود الموازنة في الحسابات نظراً لأنه يبين القدر الذي يمكن استهلاكه بدون الحاجة إلى إرهاق الأصول أو لتكبد خصوم؛ ولذلك، فهو يتوافق مع المفهوم الاقتصادي النظري للدخل.

استخدام حسابات الدخل

15-16 يبين استخدام حساب الدخل المتاح قدر الدخل المتاح المستخدم فعلياً للاستهلاك والقدر المدخر

منه؛ فعند النظر في حسابات القطاع، لابد من إجراء التعديل والضبط تبعاً للتغير في استحقاقات المعاشات من أجل التأكد من أن هذه الاستحقاقات تشكل جزء من ادخار الأسر المعيشية وليس من صناديق المعاشات التقاعدية. ومع ذلك، عند التوحيد تظهر فقط التدفقات ذات الصلة باستحقاقات المعاشات التي تضم الموظفين غير المقيمين أو الموظفين المقيمين في المنشآت غير المقيمة.

16-16 لا يشمل جدول 1.16 حساب إعادة توزيع الدخل العيني واستخدام حساب الدخل المتاح المعدل، غير أن تلك الحسابات يمكن إدراجها سواء مكان – أو كعنصر مكمل ل – استخدام حساب الدخل المتاح.

2. تلخيص الحسابات التراكمية

17-16 يعرض جدول 2.16 ملخصاً للحسابات التراكمية وللميزانيات العمومية بنفس الدرجة من التفصيل على النحو المستخدم بالنسبة للحسابات الجارية في جدول 1.16؛ وفي هذه الحالة، تتغير العناوين المخصصة للأعمدة في الجانب الأيمن والأيسر؛ حيث توصف الأعمدة على ناحية اليمين بالتغيرات في الخصوم وفي صافي حقوق الملكية، وتبين الأعمدة على ناحية اليسار التغيرات في الأصول.

حساب رأس المال

18-16 البنود الأولى التي تظهر على الجانب الأيمن من حساب رأس المال هي الادخار وميزان الحساب الخارجي؛ وتظهر التحويلات الرأسمالية المستحقة القبض هي الأخرى كموارد. ووفقاً للعرف السائد، تظهر التحويلات الرأسمالية المستحقة الدفع أيضاً أسفل الموارد ولكن بإشارة سالبة. وبالنسبة للاقتصاد ككل، بما في ذلك المعاملات مع بقية العالم، فإن التحويلات الرأسمالية المستحق قبضها والمستحق دفعها توازن بعضها تماماً بنفس الطريقة مع دخل الملكية والتحويلات الجارية. ومع ذلك، فهذه المساواة ليست صحيحة بشكل عام بالنسبة للاقتصاد الكلي باستثناء بقية العالم وليست صحيحة أيضاً بالنسبة للقطاعات داخل نطاق الاقتصاد الكلي.

19-16 في نفس الوقت، فإن الادخار زائد التحويلات الرأسمالية (الصافي) يبينان القدر المتاح داخل الاقتصاد من أجل حيازة رأس المال غير المالي (غير النقدي) وبالأساس تكوين رأس المال فضلاً عن الأصول غير المالية؛ ويبين هذا المجموع الكلي كتجميع خاص يسمى التغيرات في صافي حقوق الملكية العائدة إلى الادخار والتحويلات الرأسمالية، حيث أنه ليس قيد موازنة ولكن له نفس الخصائص ليصبح بمثابة مفهوماً تحليلياً ذات أهمية خاصة.

20-16 الاستخدامات المبينة في حساب رأس المال هي حيازة الأصول المنتجة وغير المنتجة غير المالية؛ وقيد الموازنة لحساب رأس المال هو صافي الاقتراض أو الإقراض. وعندما يكون هناك صافي إقراض، فإنه يعرض مدى استخدام مجموع الادخار والتحويلات الرأسمالية فعلياً في تمويل حيازة الأصول غير المالية والقدر المقرَض لبقية العالم. وعندما يتواجد صافي اقتراض، يكون الادخار مضافاً إليه التحويلات الرأسمالية غير كافياً لتمويل كافة الاستحواذات على الأصول غير المالية ويكون الاقتراض من بقية العالم أمراً ضرورياً.

الحساب المالي

21-16 يبين الحساب المالي بالضبط كيف يحدث صافي الإقراض أو الاقتراض من خلال عرضه لكافة المعاملات في الأدوات المالية؛ وتوازن المعاملات في الأصول المالية المبينة كتغيرات في الأصول تماماً الكميات المبينة كتغيرات في الخصوم وفي صافي حقوق الملكية وذلك لأنه عندما يؤخذ في الاعتبار كافة معاملات الوحدات المقيمة مع سواء الوحدات المقيمة الأخرى أو مع الوحدات غير المقيمة حينئذ لا يتبقى هناك أي صافي للإقراض أو للاقتراض بدون تفسير.

22-16 نظراً لأن الحساب المالي لا يدخل أية قيود موازنة جديد ويكتفي فقط بتفسير كيفية تأثر صافي الإقراض أو صافي الاقتراض وكذلك نظراً لأنه يتطلب مصادر مختلفة تماماً للبيانات واستيعاب لمصادر البيانات فإن هذا الحساب لا يتم جميعه وتصنيفه بشكل دائم من قبل المحاسبون القوميون؛ ومع ذلك، وبدون الحساب المالي، لا يمكن للقائم بعملية التوحيد والتصنيف أن يكون على يقين من أن تقديرات الحسابات الأخرى تتسم بالاتساق والكمال التامين. وتماماً مثلما يكون حتمياً بالنسبة للمحاسب القومي استيعاب وفهم نظام ميزان المدفوعات والتأكد كذلك من أن المعاملات المرتبطة ببقية العالم قد تم إدراجها بشكل كامل في الحسابات لذا فإن هناك حاجة لتقدير آثار وتضمينات نظم الإحصاءات النقدية والمالية. وهناك فصلان لاحقان – الفصل السادس والعشرين والفصل السابع والعشرين – يناقشا العلاقات مع هذه النظم الإحصائية الأخرى بمزيد من التفصيل.

3. حساب السلع والخدمات

23-16 طوال تتابع وتسلسل الحسابات، فإن كل خط معاملة يكون متوازناً؛ فبالنسبة للمعاملات القابلة للتوزيع والقابلة لإعادة التوزيع يكون هذا هو الوضع بشكل تلقائي إذا كانت البيانات متوافقة بشكل كامل حيث أنه أيما كان مبيناً كمستحق الدفع من قبل وحدة معينة لابد وأن يكون مستحق القبض من قبل وحدة أخرى. ومع ذلك، فإن ذلك الوضع لا يكون وبشكل واضح الوضع مع

المعاملات المتعلقة بالسلع والخدمات. ومن أجل المحافظة على الطبيعة المتوازنة للحسابات، يتم تضمين عامود تحت عنوان رئيسي "السلع والخدمات" في كل جانب من الحسابات. وفي كل حالة متى يكون هناك معاملة متعلقة بالسلع والخدمات يتم عمل إدخال في عامود السلع والخدمات في الجانب الأخر من الحساب.

24-16 وفي نهاية المطاف تبين الإدخالات على الجانب الأيسر من الحساب قيمة كافة السلع والخدمات الموردة إلى الاقتصاد، سواء كإنتاج أو كواردات، بالإضافة إلى الضرائب على المنتجات ناقصاً الإعانات أو الدعم عليها؛ وعلى الجانب الأيمن من الحساب، يبين استخدام السلع والخدمات كاستهلاك وسيط أو استهلاك نهائي أو تكوين رأس مال أو صادرات.

25-16 وبشكل واضح، لابد وأن يكون المجموع الكلي الفعلي للسلع والخدمات الواردة إلى الاقتصاد مساوياً للاستخدام الكلي لهذه السلع والخدمات؛ ومن خلال وضع القيود أو الإدخالات في عامود السلع والخدمات في الجانب الأيسر بحيث تكون مساوية لتلك القيود أو الإدخالات في العامود على الجانب الأيمن نحصل على الحساب الشائع للسلع والخدمات والمبين في الفصل الرابع عشر:

المخرجات + الواردات + الضرائب ناقص الإعانات أو الدعم على المنتجات
= الاستهلاك الوسيط + الاستهلاك النهائي + الصادرات + تكوين رأس المال

26-16 تعكس هذه المعادلة فكرة أن السلع والخدمات المنتجة في الفترة الجارية يتم استخدامها سواء لإدرار مزيد من السلع والخدمات خلال الفترة الجارية (استهلاك وسيط) أو لإدرار مزيد من السلع والخدمات في الفترات المستقبلية (تكوين رأس مال) أو لإشباع حاجات الإنسان على الفور (استهلاك نهائي)؛ وبالرغم من ذلك، ونظراً لأنه لا يوجد اقتصاد منغلقاً على نفسه بشكل كامل، فمن الضروري الالتفات إلى تلك السلع والخدمات الواردة من خارج الاقتصاد (الواردات) وإلى تلك السلع والخدمات المستخدمة من قبل الاقتصاديات الأخرى (الصادرات).

27-16 يشكل هذا التعريف حساب السلع والخدمات؛ حيث يبين حساب السلع والخدمات المجموع الكلي للسلع والخدمات الواردة كموارد إلى الاقتصاد باعتبارها مخرجات أو واردات (بما في ذلك قيمة الضرائب ناقص الإعانات أو الدعم على المنتجات والتي لم يتم تضمينها فعلياً في تقييم المخرجات) وبين استخدام نفس السلع والخدمات كاستهلاك وسيط واستهلاك نهائي وتكوين لرأس المال وصادرات.

4. حساب بقية العالم/ المعاملات الخارجية

28-16 تتوافق الإدخالات في الحسابات المتكاملة الخاصة ببقية العالم مع الإدخالات في ميزان المدفوعات على النحو المنصوص عليه في دليل ميزان المدفوعات ومركز الاستثمار الدولي BPM6؛ ويبين جدول 3.16 الإدخالات الخاصة ببقية العالم في بنية حسابات ميزان المدفوعات.

29-16 هناك ثلاثة حسابات جارية؛ حساب للسلع والخدمات وحساب للدخل الأولي وحساب للدخل الثانوي. وكل حساب من هذه الحسابات له قيد موازنة ولكن – وعلى خلاف الحسابات في نظام الحسابات القومية – لا ترحل قيود الموازنة من حساب للحساب الذي يليه. ومع ذلك، يمسح بترحيل قيود الموازنة الأخرى التي تماثل بالفعل تلك الموجودة في نظام الحسابات القومية. وبناءاً على ذلك، فإن الميزان الخارجي للسلع والخدمات والدخل الأولي هو مجموع الميزان {الخارجي} للسلع والخدمات والميزان {الخارجي} للدخول الأولية، ويتوافق مع ميزان الدخل الأولي للاقتصاد الكلي. وعندما يضاف هذا البند إلى الميزان الخارجي للدخل الثانوي يتم اشتقاق الميزان الخارجي الجاري والذي يتوافق مع ادخار الاقتصاد الكلي.

30-16 في حساب رأس المال الخاص ببقية العالم، تكون الإدخالات فقط للتحويلات الرأسمالية المستحقة القبض من والمستحق الدفع إلى، بقية العالم، وكذلك للاستحواذ ناقص التنازل فيما يتعلق بالأصول غير المنتجة غير المالية بما تشمله من وحدات غير مقيمة؛ وهو ما يسفر عن الميزان الخارجي لرأس المال. وعندما يضاف ذلك إلى الميزان الخارجي الجاري تكون النتيجة هي صافي الإقراض أو صافي الاقتراض من بقية العالم.

5. إحداث التكامل بين بيانات المخزونات والتدفق
الربط بين الميزانيات العمومية الافتتاحية والختامية

31-16 الميزانيات العمومية هي جزء لا يتجزأ من نظام الحسابات القومية؛ حيث يمثل استيعاب الارتباط بين الميزانيات العمومية مع التدفقات ذات الصلة بالأصول في حسابات رأس المال والتغيرات المالية والتغيرات الأخرى في الأصول – يمثل أمراً جوهرياً لفهم الدور المنوط بتراكم رأس المال في نظام الحسابات القومية.

32-16 الهوية المحاسبية الأساسية التي تربط بين الميزانية العمومية الافتتاحية والختامية لنوع واحد من الأصول يمكن إيجازها على النحو التالي:

قيمة المخزونات من نوع واحد من الأصول في الميزانية العمومية الافتتاحية مقيماً بالأسعار السائدة في تاريخ ما تشير إليها الميزانية العمومية؛

بالإضافة إلى القيمة الكلية للأصول المكتسبة، ناقصاً القيمة الكلية للأصول المتنازل عنها (بما في ذلك استهلاك رأس المال الثابت، عند الاقتضاء)، في المعاملات التي تقع داخل نطاق الفترة المحاسبية؛
بالإضافة إلى قيمة التغيرات الأخرى السالبة والموجبة في حجم الأصول المحتجزة (على سبيل المثال، نتيجة لاكتشاف مورد تحت التربة الأرضية أو نتيجة لهلاك أصول بسبب حرب أو كارثة طبيعية)؛
بالإضافة إلى قيمة أرباح الحيازة الاسمية الموجبة أو السالبة المتراكمة خلال الفترة الناتجة عن تغير في سعر الأصل؛
يساوي قيمة المخزونات من الأصل في الميزانية العمومية الختامية مقيماً تبعاً للأسعار السائدة وقت إشارة الميزانية العمومية له.

34-16 يمكن تحليل ربح الحيازة الاسمي إلى ربح حيازة محايد وربح حيازة حقيقي؛ ويشير ربح الحيازة الاسمي إلى القدر الذي ازدادت به قيمة أصل ما خلال فترة ما. ويوضح ربح الحيازة المحايد قدر الزيادة التي كان حدوثها لازماً حتى يحتفظ الأصل بنفس قوته الشرائية خلال الفترة. وإذا كان ربح الحيازة الاسمي أكبر من ربح الحيازة المحايد فإن مالك الأصل يحقق ربح حيازة حقيقي (مساوياً للفرق بين أرباح الحيازة الحقيقية والمحايدة). وإذا كان ربح الحيازة الاسمي أقل من ربح الحيازة المحايد حينئذ يتكبد المالك خسارة حيازة حقيقية.

35-16 تكون الوحدة التي تربط الميزانيات العمومية الافتتاحية والختامية بالحساب التراكمي سليمة حتى في حالة الأصول المحتجزة بشكل مؤقت فقط خلال الفترة المحاسبية والتي لا تظهر في أي من الميزانيات العمومية الافتتاحية أو الختامية؛ على سبيل المثال، يمكن اقتناء أصل في فترة ما ويزداد سعره نتيجة لوجود ربح حيازة ثم يتكبد بعض الإهلاك قبل أن يتم بيعه مرة أخرى قبل نهاية تلك الفترة.

33-16 قيمة الأصول غير المالية المكتسبة ناقص القيمة الكلية للأصول المتنازل عنها في المعاملات التي تقع خلال الفترة المحاسبية تقيد في حساب رأس المال، وتقيد قيمة المعاملات في الأصول المالية والخصوم في الحساب المالي؛ وتقيد قيمة التغيرات الأخرى الموجبة أو السالبة في حجم الأصول المحتجزة في حساب التغيرات الأخرى في حجم الأصول. وتقيد قيمة أرباح الحيازة الاسمية الموجبة أو السالبة المتراكمة خلال الفترة المحاسبية والناتجة عن تغير في سعر الأصل في حساب إعادة التقييم. وهذا يعني أن قيمة كل إدخال في الميزانية العمومية الختامية يمكن – من حيث المبدأ – إيجادها بأخذ القيمة الموجودة في الميزانية العمومية الافتتاحية ويضاف لها الإدخالات المتعلقة بنفس الأصل في كل حساب من الحسابات التراكمية الأربعة.

36-16 أرباح وخسائر الحيازة الاسمية المبينة في حساب إعادة التقييم تشمل كل من أرباح الحيازة المحققة وغير المحققة، ولكن يتم دمج أرباح وخسائر الحيازة المحققة في قيمة المعاملات الخاصة بالأصول، بحيث تتبقى فقط أرباح وخسائر الحيازة غير المحققة في الميزانية العمومية الختامية.

جدول 3.16: الإدخالات الخاصة ببقية العالم باستخدام بنية دليل ميزان المدفوعات ومركز الاستثمار الدولي BPM6 للحسابات

الاستخدامات بقية العالم	المعاملات وقيود الموازنة	بقية العالم الموارد
	حساب السلع والخدمات	
	واردات السلع والخدمات	499
540	صادرات السلع والخدمات	
41-	الميزان الخارجي للسلع والخدمات	
	حساب الدخل الأولي	
6	تعويضات الموظفين	2
	الضرائب على الإنتاج وعلى الواردات	
	الإعانات على المنتجات	
44	دخل الملكية	38
10-	الميزان الخارجي للدخل الأولي	
51-	الميزان الخارجي للسلع والخدمات والدخل الأولي	
	حساب الدخل الثانوي	
17	التحويلات الجارية	55

38	الميزان الخارجي للدخل الثانوي	
	التعديل تبعاً للتغيرات في استحقاقات المعاشات	
13-	الميزان الخارجي الجاري	
	حساب رأس المال	
	صافي حيازة الأصول غير المنتجة	
	التحويلات الرأسمالية، المستحقة القبض	4
	التحويلات الرأسمالية، المستحقة الدفع	1-
3	ميزان الحساب الخارجي لرأس المال	
10-	**صافي الإقراض (+) / صافي الاقتراض (-)**	

37-16 غالباً ما يتم إدراك وعرض الصلة بين الميزانية العمومية وحسابات التدفق فيما يتعلق بالأصول المالية والخصوم؛ غير أنه قد أولي اهتمام أقل للصلات الخاصة بالأصول غير المالية، على نحو ما يوضح ويفسر الفصل العشرون والمتعلق بالخدمات الرأسمالية، وهذا على الرغم من أنها ليست أقل أهمية ولاسيما فيما يتعلق بفهم نمو الإنتاجية في الاقتصاد.

صافي القيمة المالية

38-16 يكون قيد الموازنة في الميزانية العمومية مساوياً لمجموع كافة الأصول ناقص كافة الخصوم، وهو ما يسمى بصافي حقوق الملكية؛ ويمكن عرض التغير في صافي حقوق الملكية بين الميزانية العمومية الافتتاحية والختامية على أنه يتألف من ثلاثة بنود.

أ. أول هذه البنود هو التغير في صافي حقوق الملكية نتيجة للادخار وللتحويلات الرأسمالية؛ ويستمد ذلك من حساب رأس المال وهو البند المبين في هذا الحساب على أنه المجموع الكلي للموارد.

ب. ثاني هذه البنود هو التغير في صافي حقوق الملكية نتيجة للتغيرات الأخرى في حجم الأصول، وهو مجموع كافة الإدخالات الخاصة بالأصول في حساب التغيرات الأخرى في حجم الأصول ناقصاً كافة الإدخالات الخاصة بالخصوم.

ج. ثالث هذه البنود هو التغير في صافي حقوق الملكية نتيجة لأرباح وخسائر الحيازة الاسمية؛ وهو مجموع إدخالات أرباح وخسائر الحيازة الاسمية بالنسبة لكافة الأصول المقيدة في حساب إعادة التقييم ناقصاً إدخالات أرباح وخسائر الحيازة الاسمية بالنسبة لكافة الخصوم. ويمكن تفصيل ذلك إلى التغير في صافي حقوق الملكية نتيجة لأرباح وخسائر الحيازة الاسمية وإلى التغير في صافي حقوق الملكية نتيجة لأرباح وخسائر الحيازة الحقيقية ليضحى الأمر جلياً.

حسابات الأصل

39-16 تبقى الوحدة التي تربط بين الميزانيات العمومية الافتتاحية والختامية كما هي بالنسبة للأصول ككل؛ لكل فئة منفصلة من الأصل وبالفعل لكل أصل فردي. ويصف حساب الأصل التغيرات في المخزونات من هذا الأصل أو من فئة من الأصول من ميزانية عمومية للميزانية العمومية التي تليها، بما يفصل ويبين أي التغيرات نتيجة لمعاملات رأسمالية وأيها لمعاملات مالية وأيها لتغيرات أخرى في الحجم وفي إعادة التقييم. وتوصف حسابات الأصل في الفصل الثالث عشر.

6. دمج الحسابات

40-16 على الرغم من أنه ليس من المعتاد عرض الحسابات في شكل مدمج وموحد بالكامل إلا أن هذا الإجراء مفيداً من وجهة النظر التربوية والتعليمية وذلك بداعي التطرق لما ينجم عن تجميع ودمج الحسابات بشكل تام.

دمج الحسابات الجارية

41-16 كافة القيود في جدول 1.16 المتعلقة بتوزيع وإعادة توزيع الدخل تظهر في كلا جانبي الحساب؛ ويتيح إدراجها إمكانية اشتقاق قيود موازنة ذات دلالة وأهمية، غير أنه من الممكن أيضاً النظر في ما ترك من إدخالات إذا ما كان يتم حذفها نتيجة للدمج. وفي الواقع، ما يتبقى هو الإدخالات الموجودة في أعمدة السلع والخدمات بالإضافة إلى إدخالات الادخار والميزان الخارجي الجاري. ويمكن مشاهدة تلك النتيجة من خلال ما يلي:

أ. الموارد

. الواردات 499؛
. المخرجات604 3؛
. الضرائب على المنتجات 141؛
. الإعانات أو الدعم على المنتجات – 8؛
. المجموع الكلي 236 4؛

ب. الاستخدامات

. الصادرات 540؛
. الاستهلاك الوسيط 883 1؛
. الاستهلاك النهائي 399 1؛

. الادخار 427؛
. الميزان الخارجي الجاري – 13؛
. المجموع الكلي 236 4؛

42-16 الميزان الخارجي الجاري (- 13) يكون مساوياً للميزان الخارجي للسلع والخدمات (- 41) بالإضافة إلى تدفقات الدخل العائدة من بقية العالم (28)؛ وإذا ما تم حذف الواردات والصادرات والميزان الخارجي للسلع والخدمات من عملية الدمج والتوحيد المبينة للتو، حينئذ يمكن اشتقاق النتيجة التالية:

المخرجات 604 3
زائد الضرائب على المنتجات 141
ناقص الإعانات أو الدعم على المنتجات 8
ناقص الاستهلاك الوسيط 883 1
(النتيجة 854 1)
يساوي
الاستهلاك النهائي 399 1
زائد الادخار 427
زائد الدخل من بقية العالم 28

43-16 الجزء الأول من هذه الوحدة هو تعريف الدخل الذي يتم إدراره أو توليده في الاقتصاد؛ فإذا ما اعتبر الدخل من بقية العالم نظير أو مماثل للادخار الذي يتم تحقيقه داخل نطاق الاقتصاد المحلي يمكن حينئذ النظر إلى هذه الوحدة على أنها المفهوم الاقتصادي البسيط الذي مفاده أن الدخل يكون مساوياً للاستهلاك مضافاً إليه الادخار.

دمج الحسابات التراكمية

44-16 عندما يتم تجميع ودمج حسابي رأس المال والحساب المالي، فإن كافة الإدخالات الموجودة في الحساب المالي يتم حذفها، كما يتم إلغاء الإدخالات المتعلقة بصافي الإقراض أو الاقتراض التي تظهر في كل حساب منهما؛ وبالتالي، فإن كل ما يتبقى هو:

تكوين رأس المال (414)
زائد الاستحواذ/ الاقتناء ناقصاً التنازل عن، الأصول المالية غير المنتجة (0)
يساوي
الادخار (427)
زائد الميزان الخارجي الجاري (- 13).
تجميع ودمج حساب بقية العالم

45-16 بالنظر فقط إلى حساب رأس المال والحساب المالي لبقية العالم:

الميزان الخارجي الجاري (- 13)
زائد التحويلات الرأسمالية المستحقة القبض (4)
ناقص التحويلات الرأسمالية المستحقة الدفع (1)
يساوي صافي الإقراض أو الاقتراض (- 10).

46-16 وبتجميع هذه الوحدة مع الوحدة السابقة، يتبقى ما يلي:

تكوين رأس المال (414)
زائد الاستحواذ ناقص التنازل عن، الأصول غير المنتجة (0)
يساوي
الادخار (427)
زائد صافي الإقراض أو الاقتراض إلى بقية العالم (- 10)
ناقص التحويلات الرأسمالية المستحقة الدفع إلى بقية العالم (4)
زائد التحويلات الرأسمالية المستحقة القبض من بقية العالم (1)

وبعبارة أخرى، الاستثمار يساوي الادخار المحقق من قبل الاقتصاد الكلي أو المستمد من بقية العالم.

ج. الاقتصاد الكلي في نظام الحسابات القومية

1. وحدات الناتج المحلي الإجمالي

47-16 يؤدي إعادة ترتيب العناصر التي تظهر في حساب السلع والخدمات إلى أكثر التعريفات شيوعاً للناتج المحلي الإجمالي:

المخرجات (604 3)
ناقص الاستهلاك الوسيط (883 1)
زائد الضرائب ناقص الإعانات أو الدعم على المنتجات (141 - 8)
يساوي
الاستهلاك النهائي (399 1)
زائد تكوين رأس المال (414)
زائد الصادرات (540)
ناقص الواردات (499)
يساوي الناتج المحلي الإجمالي (854 1)

وبناءاً على ذلك، هناك طريقتان منفصلتان يمكن من خلالهما تعريف الناتج المحلي الإجمالي:

أ. قياس الإنتاج للناتج المحلي الإجمالي (GDP) يتم اشتقاقه على أنه قيمة المخرجات ناقص الاستهلاك الوسيط زائد أية ضرائب ناقص الإعانات أو الدعم على المنتجات التي تم تضمينها بالفعل في قيمة المخرجات،

ب. قياس الإنفاق للناتج المحلي الإجمالي (GDP) يتم اشتقاقه على أنه مجموع الإنفاق على الاستهلاك النهائي زائد إجمالي تكوين رأس المال زائد الصادرات ناقص الواردات.

48-16 علاوة على ذلك، يمكن التعبير عن قياس الإنتاج للناتج المحلي الإجمالي على أنه القيمة المضافة المعدلة للتأكد من تضمين كافة الضرائب ناقص الإعانات أو الدعم على المنتجات؛ وكما هو موضح في الفصل السابع، يمكن النظر إلى القيمة المضافة على أنها العناصر المكونة للدخل: تعويضات أو أجور الموظفين وفائض التشغيل والدخل المختلط والضرائب الأخرى ناقص الإعانات أو الدعم على المنتجات. وإذا ما كانت هناك تقديرات منفصلة متاحة لهذه العناصر، حينئذ تصير هناك طريقة ثالثة لتجميع وتصنيف الناتج المحلي الإجمالي، أي بعبارة أخرى، من جانب الدخل. ونظراً لأن الضرائب الأخرى

ناقص الإعانات أو الدعم على المنتجات تكون مشمولة في القيمة المضافة كما أن الضرائب ناقص الإعانات أو الدعم على المنتجات تكون مشمولة هي الأخرى، فإن بندي الضرائب يمكن استبدالهما بمصطلح يكون حاصل جمعهما معاً، الضرائب ناقص الإعانات أو الدعم على المنتجات وعلى الواردات.

الناتج المحلي الإجمالي GDP (1 854)
يساوي
تعويضات أو أجور الموظفين (1 150)
زائد إجمالي فائض التشغيل (452)
زائد إجمالي الدخل المختلط (61)
زائد الضرائب ناقص الإعانات أو الدعم على الإنتاج وعلى الواردات (191).

وهكذا، تكون الطريقة الثالثة التي يمكن من خلالها تعريف الناتج المحلي الإجمالي هي:

ج. قياس الدخل للناتج المحلي الإجمالي (GDP) يتم اشتقاقه على أنه تعويضات أو أجور الموظفين زائد إجمالي فائض التشغيل زائد إجمالي الدخل المختلطة زائد الضرائب ناقص الإعانات أو الدعم على الإنتاج وعلى الواردات.

2. ملاحظة حول تقييم المخرجات

49-16 في الفصل السادس، أوضح أن القياس المفضل للمخرجات في النظام هو الأسعار الأساسية؛ فعلى مستوى الأسعار الأساسية، قيمة المخرجات تستبعد كافة الضرائب على المنتجات، وتشمل كافة الإعانات أو الدعم على المنتجات. كما تشمل كافة الضرائب الأخرى على الإنتاج وتستثني كافة الإعانات أو الدعم الأخرى على الإنتاج. ومع ذلك، فإن مصادر البيانات في بعض البلدان ربما لا تسمح بإتباع هذا التقييم. وفي هذه الحالة، سيتم تقييم المخرجات تبعاً لأسعار المنتجين. وسوف تضمن كافة الضرائب على كل من المنتجات والإنتاج (وربما باستثناء أي ضرائب من نوع ضريبة القيمة المضافة) في قيمة المخرجات، وسوف يتم استبعاد كافة الإعانات أو الدعم على كل من المنتجات والإنتاج.

50-16 ولهذا السبب، يشمل تعريف الناتج المحلي الإجمالي من جانب الإنتاج والموضح فيما سبق ذكره عبارة "زائد أي ضرائب ناقص الإعانات أو الدعم على المنتجات لم يتم تضمينها فعلياً في قيمة المخرجات"؛ وعندما تقيم المخرجات تبعاً لأسعار المنتجين، لن يكون هناك أي ضرائب أخرى على المنتجات حتى يتم إضافتها (ربما باستثناء الضرائب من نوع ضريبة القيمة المضافة)؛ حيث أنها ستكون بالفعل مشمولة في قياس المخرجات (وبصورة مماثلة، ستكون الإعانات أو الدعم على المنتجات قد تم إنزالها بالفعل). وفي هذه الحالة، يمكن تعريف الناتج المحلي الإجمالي على أنه قياس الإنتاج للناتج المحلي الإجمالي (GDP) المشتق على أنه قيمة المخرجات تبعاً لأسعار المنتجين ناقص الاستهلاك الوسيط. وعندما يتم قياس المخرجات تبعاً للأسعار الأساسية (أي على النحو المفضل في نظام الحسابات القومية وعلى النحو المتبع في المثال العددي)، حينئذ يمكن إعادة صياغة التعريف ليكون قياس الإنتاج للناتج المحلي الإجمالي (GDP) يمكن اشتقاقه على أنه قيمة المخرجات تبعاً للأسعار الأساسية ناقص الاستهلاك الوسيط زائد الضرائب ناقص الإعانات أو الدعم على المنتجات.

3. إجمالي و صافي الناتج المحلي

51-16 على الرغم من أن التعريف الثالث للناتج المحلي الإجمالي صحيحاً من الناحية الاقتصادية والإحصائية على حد سواء، إلا أنه لا يعتبر القياس الأفضل للدخل؛ حيث أنه عادة ما يعرف الدخل على أنه الكمية التي يمكن استهلاكها مع الحفاظ على مستوى أصل رأس المال. (وللحصول على مزيد من المناقشة حول هذا الموضوع يرجى مراجعة مقدمة الفصل الثامن). ولهذا السبب يرجع مدى أهمية قيد استهلاك رأس المال الثابت في الحسابات، ويظهر في كل حساب على أنه الفرق بين قيود الموازنة على أساس الإجمالي والصافي. ولقياس الناتج المحلي على أساس الصافي، فإنه من الضروري:

أ. إنزال استهلاك رأس المال الثابت من قياس الإنتاج للناتج المحلي الإجمالي،

ب. استبدال إجمالي تكوين رأس المال بصافي تكوين رأس المال في قياس الإنفاق للناتج المحلي الإجمالي،

ج. استبدال إجمالي فائض التشغيل بصافي فائض التشغيل، واستبدال إجمالي الدخل المختلط بصافي الدخل المختلط، في قياس الدخل للناتج المحلي الإجمالي.

52-16 كل إنزال من الناتج المحلي الإجمالي يكون متكافئاً لأن الفرق بين إجمالي وصافي تكوين رأس المال هو استهلاك رأس المال الثابت، تماما مثلما هو الفرق بين مجموع فائض التشغيل والدخل المختلط على أساس الإجمالي في المقابل على أساس الصافي؛ ولذلك، يعرف الناتج المحلي الصافي (NDP) على أنه الناتج المحلي الإجمالي (GDP) ناقص استهلاك رأس المال الثابت.

الناتج المحلي الصافي (1 632)
يساوي
الناتج المخلي الإجمالي (1 854)
ناقص استهلاك رأس المال الثابت (222).

4. إجمالي و صافي الدخل القومي

53-16 في بعض البلدان، ربما يكون للعمال الحدوديين أو الموسميين تأثيراً كبيراً على قدر تعويضات أو أجور الموظفين والتي تكون إما مستحقة الدفع للخارج أو مستحقة القبض من الخارج؛ حيث أن التعويضات أو الأجور المكتسبة بالخارج ولكن المعادة إلى البلد التي يقيم بها الموظف (على

العكس من مكان عمله) تضيف إلى دخل الأسر المعيشية المتاح للاستهلاك. وبالتالي، فإن مفهوم الدخل القومي في مقابل الناتج المحلي هو تجميع أخر رئيسي من مجاميع نظام الحسابات القومية. وفضلاً عن دخل اليد العاملة العائد من الخارج في شكل تعويضات أو أجور للموظفين، فإن الدخل المكتسب بالخارج على رأس المال – وعلى وجه التحديد رأس المال المالي (النقدي) – في شكل دخل ملكية يتم تضمينه في الدخل القومي جنباً إلى جنب مع أي ضرائب على المنتجات تكون مستحقة الدفع من قبل الوحدات غير المقيمة. ومن ناحية أخرى، يلزم إنزال المدفوعات المماثلة المتدفقة إلى خارج الاقتصاد الكلي إلى بقية العالم من الناتج المحلي الإجمالي للحصول على الدخل القومي.

54-16 يعرف الدخل القومي الإجمالي (GNI) على أنه الناتج المحلي الإجمالي (GDP) زائد تعويضات أو أجور الموظفين المستحقة القبض من الخارج زائد دخل الملكية المستحق القبض من الخارج زائد الضرائب ناقص الإعانات أو الدعم على الإنتاج المستحقة القبض من الخارج ناقص تعويضات أو أجور الموظفين المستحق الدفع للخارج ناقص دخل الملكية المستحق الدفع للخارج ناقص الضرائب زائد الإعانات أو الدعم على المنتجات المستحقة الدفع للخارج. أي وفق المعادلة التالية،

الدخل القومي الإجمالي (1 864)
يساوي
الناتج المحلي الإجمالي (1 854)
زائد تعويضات أو أجور الموظفين المستحقة القبض من الخارج (6)
زائد دخل الملكية المستحق القبض من الخارج (44)
زائد الضرائب ناقص الإعانات أو الدعم على الإنتاج وعلى الواردات المستحقة القبض من الخارج (0)
ناقص تعويضات أو أجور الموظفين المستحق الدفع للخارج (2)
ناقص دخل الملكية المستحق الدفع للخارج (38)
ناقص الضرائب ناقصةً الإعانات أو الدعم على الإنتاج وعلى الواردات المستحق الدفع للخارج (0)

55-16 وكما ذكر أعلاه، أي مفهوم للدخل يتم قياسه على نحو أفضل بد إنزال استهلاك رأس المال الثابت، وبالتالي، يعرف الدخل القومي الصافي (NNI) بأنه الدخل القومي الإجمالي ناقص استهلاك رأس المال الثابت.

الدخل القومي الصافي (1 642)
يساوي
الدخل القومي الإجمالي (1 864)
ناقص استهلاك رأس المال الثابت (222).

5. الدخل القومي المتاح للتصرف فيه

56-16 ثمة خطوة إضافية بشأن دراسة تأثير بقية العالم على الاقتصاد القومي ألا وهي تناول التحويلات الجارية المستحقة القبض من الخارج وتلك الأخرى المستحقة الدفع للخارج؛ وتشمل التحويلات المستحقة القبض من الخارج التحويلات الواردة من المواطنين العاملين بالخارج لفترة طويلة بما فيه الكفاية (أكثر من عام واحد) حتى يتم معاملتهم على أنهم مقيمين بمكان أخر. ومع ذلك، وكما هو الحال مع تعويضات أو أجور الموظفين المستحقة الدفع من الخارج، فإن هذه التحويلات الواردة من غير المقيمين يمكن أن يكون لها تأثيراً رئيسياً على الموارد المتاحة للاقتصاد القومي. وتجدر الملاحظة إلى أن المساعدات الخارجية أو التي تتم عبر البحار - وبخلاف المساعدات التنموية بالنسبة للمشاريع الرأسمالية – هي الأخرى متضمنة في هذا السياق. وعلى النحو المحدد سلفاً، فإنه يلزم حتماً إنزال التحويلات المستحقة الدفع للخارج عند الانتقال من الدخل القومي إلى الدخل القومي المتاح للتصرف فيه.

57-16 عادة ما يبين الدخل القومي المتاح للتصرف فيه – أكثر من الناتج المحلي والدخل القومي – على أساس الصافي؛ ويعرف الدخل القومي المتاح للتصرف فيه (NNDI) بأنه الدخل القومي الصافي (NNI) زائد التحويلات الجارية المستحقة القبض من الخارج ناقص التحويلات الجارية المستحقة الدفع لخارج. ومن حيث المعادلة الحسابية على النحو التالي:

الدخل القومي المتاح للتصرف فيه (1 604)
يساوي
الدخل القومي الصافي (1 642)
زائد التخويلات الجارية المستحقة القبض من الخارج (17)
ناقص التحويلات الجارية المستحقة الدفع للخارج (55)

د. مثال على مجموعة من الحسابات الاقتصادية المدمجة والمتكاملة

58-16 يمكن توسيع الحسابات التي على شكل حرف T والمبينة في جدول 1.16 و 2.16 حتى تغطي كافة قطاعات الاقتصاد وبقدر التفصيل اللازم في الحسابات؛ ويشار إلى مثل هذا العرض الموسع بأنه مجموعة من الحسابات الاقتصادية المدمجة والمتكاملة. ومثال على ذلك جداول 4.16 و 5.16 والتي تظهر في الوقت نفسه البناء المحاسبي العام لنظام الحسابات القومية، كما تعرض مجموعة من البيانات الخاصة بالقطاعات المؤسسية الفردية وبالاقتصاد ككل فضلاً عن بقية العالم.

59-16 يجمع الجدول في عرض واحد كل مما يلي:
حسابات القطاع المؤسسي،
حسابات بقية العالم، و

حسابات السلع والخدمات

60-16 من أجل تبسيط هذا الجدول مع المحافظة في الوقت ذاته علي شموليته، يلزم وأن تكون تصنيفات القطاعات والمعاملات والتدفقات الأخرى والأصول والخصوم عند أعلى مستوى من التوحيد – أن تكون متوافقة مع فهم بنية نظام الحسابات القومية؛ ومع ذلك، فالأعمدة والصفوف يمكن تقسيمها مرة أخرى من أجل إدخال قطاعات ثانوية أو فرعية أو لمزيد من التفصيل لتصنيفات المعاملات وغيرها من التدفقات والأصول والخصوم.

1. حسابات القطاع المؤسسي

الحسابات الجارية

61-16 كمثال للحسابات الجارية للقطاعات المؤسسية أنظر إلى العامود الخاص بالشركات غير المالية.

62-16 يبين حساب الإنتاج المخرجات (808 2) على الجانب الأيمن، والاستهلاك الوسيط (477 1) والقيمة المضافة (إجمالي 331 1، صافي 174 1، الفرق المشير إلى استهلاك رأس المال الثابت (157)، على الجانب الأيسر)؛ وتظهر القيمة المضافة – وهي فيد الموازنة لحساب الإنتاج – مرة أخرى في نفس الصف باعتبارها مورد من موارد حساب إدرار أو توليد الدخل.

63-16 الاستخدامات في حساب إدرار الدخل (تعويضات أو أجور الموظفين (986) والضرائب الأخرى (88) ناقص الإعانات أو الدعم على الإنتاج (35) تظهر على الجانب الأيسر، ويظهر قيد الموازنة كونه فائض التشغيل الصافي (135) مرة أخرى باعتباره مورد من موارد حساب توزيع الدخل الأولي.

64-16 في حساب توزيع الدخل الأولي، يقيد دخل الملكية المستحق القبض (96) – جنباً إلى جنب مع فائض التشغيل – على الجانب الأيمن، ويقيد دخل الملكية المستحق الدفع (134) على الجانب الأيسر؛ ويكون قيد الموازنة هو صافي ميزان الدخول الأولية (97)، ويظهر مرة ثانية باعتباره مورد من موارد حساب التوزيع الثانوي للدخل. ويبين حساب التوزيع الثانوي للدخل التحويلات الجارية المستحقة الدفع (98) وكذلك المستحقة القبض (72)، بما يؤدي إلى قيد الموازنة لصافي الدخل المتاح للتصرف فيه (71). ويظهر هذا القيد، والذي يمكن وصفه أيضاً بالدخل غير الموزع للشركات غير المالية، كمورد في استخدام حساب الدخل.

65-16 المعاملة الوحيدة التي تظهر في استخدام حساب الدخل لقطاعات الشركات هي إدخال خاص بالتغير في استحقاقات المعاشات التقاعدية؛ وفي هذه الحالة، قيمة الإدخال صفر، وبالتالي يكون لقيد الموازنة في استخدام حساب الدخل – وهو الادخار – نفس القيمة كالدخل المتاح لتصرف فيه.

66-16 ويمكن قراءة الحسابات الخاصة بالقطاعات المؤسسية الأخرى على هذا النحو، مع الأخذ في الاعتبار أن المعاملات ذات الصلة تختلف تبعاً للقطاع المعني.

استخدام حساب الدخل

67-16 يتم تبسيط عرض الطريقتين التي من خلالهما يرتبط الدخل المتاح للتصرف فيه بالاستهلاك النهائي في جدول 4.16، حيث تعنى أحد هاتين الطريقتين بإعادة توزيع الدخل العيني مما يؤدي إلى الاستهلاك الفعلي، بينما تعرض الطريقة الأخرى الإنفاق على الاستهلاك وصولاً إلى الدخل المتاح للتصرف فيه بشكل مباشر؛ ويتم الدمج بين حساب إعادة توزيع الدخل العيني واستخدام حساب الدخل المتاح للتصرف فيه المعدل مع استخدام حساب الدخل على النحو التالي؛ الدخل المتاح للتصرف فيه 317، صافي، للحكومة العامة، و 37 للمؤسسات غير الهادفة للربح التي تخدم الأسر المعيشية، و 219 1 للأسر المعيشية. والإنفاق على الاستهلاك النهائي هو 352 للحكومة، و 32 للمؤسسات غير الهادفة للربح التي تخدم الأسر المعيشية، و 015 1 للأسر المعيشية. والإنفاق الكلي على الاستهلاك هو 399 1. ويتم التوصل للادخار باعتباره الدخل المتاح للتصرف فيه ناقصاً الإنفاق على الاستهلاك النهائي.

الحسابات التراكمية

68-16 تتبع الحسابات التراكمية تسلسل الحسابات الجارية للقطاعات المؤسسية؛ على سبيل المثال، صافي الادخار للأسر المعيشية 192. وتقبض الأسر المعيشية 23 وتدفع 5 كتحويلات رأسمالية. وبالتالي، تكون قيمة التغيرات في صافي حقوق ملكيتها نتيجة للادخار وللتحويلات الرأسمالية هو 210. ولدى الأسر المعيشية 48 كإجمالي تكوين رأس المال الثابت (25 كصافي تكوين رأس المال الثابت بعد خصم استهلاك رأس المال الثابت (23))، والتغيرات في المخزونات 2، والاستحواذات ناقص التصرف في المقتنيات الثمينة 5. واستحواذاتها ناقص تنازلاتها عن الأصول (الأراضي) غير المنتجة غير المالية تبلغ 4. وصافي إقراض الأسر المعيشية 174. وتتكبد خصوم مالية (صافي) قدرها 15، وتحوز على أصول مالية (صافي) قدره 189، والتغيرات الأخرى في حجم الأصول 2، وقيمة الأصول المحتجزة من قبل الأسر المعيشية ازدادت بقدر 96 نتيجة لتغيرات في أسعار كل من الأصول غير المالية (80)، والأصول المالية (16)؛ ولا توجد أرباح أو خسائر حيازة اسمية على خصوماتها، وهو ما يعني أن كافة خصوماتها مقومة بقيم نقدية وربما بالعملة القومية للاقتصاد المعني.

الميزانيات العمومية

69-16 الميزانيات العمومية هي أيضاً جزء من الحسابات الاقتصادية المدمجة والمتكاملة؛ ولرؤية العلاقات بين الحسابات التراكمية والميزانيات العمومية، لنأخذ الحكومة العامة كمثال، حيث أن الأصول الافتتاحية هي 185 1 (789 أصول غير مالية و 396 أصول مالية)، والخصوم الافتتاحية 687، وبالتالي صافي حقوق الملكية 498. وزادت القيمة الكلية للأصول غير المالية بمقدار 57، والناتجة عن كافة التغيرات في هذه الأصول المقيدة في الحسابات التراكمية، وإجمالي تكوين رأس المال الثابت (35)، واستهلاك رأس المال الثابت (-27)، وصافي الحيازة من الأصول الثمينة (3)، وصافي الحيازة من الأصول غير المنتجة غير المالية (2)، والتغيرات الأخرى في الحجم (0)، وأرباح الحيازة الاسمية (44)، وانخفضت الأصول المالية بمقدار 9 (صافي الأصول المالية المتخلص منها (10)، التغيرات الأخرى في الحجم (0)، أرباح الحيازة الاسمية (1)). وعلى الجانب الأيمن، زادت الخصوم بمقدار (102)، والناتج مرة أخرى عن كافة التغيرات في الخصوم المقيدة في الحسابات التراكمية (صافي تكبد الخصوم (93)، التغيرات الأخرى في الحجم (2)، إعادة تقييم الخصوم (7)). وبالتالي، الأصول الختامية 233 1 (846 + 387)، والخصوم الختامية أو الإقفالية 789؛ وصافي حقوق الملكية الختامي (444)، حيث يظهر انخفاض على مدى العام قدره 54. وتلخص مصادر هذا التغير في صافي حقوق الملكية على الجانب الأيمن من الحساب الذي يعرض التغير في الميزانيات العمومية، والتغيرات في صافي حقوق الملكية نتيجة للادخار والتحويلات الرأسمالية (-90، أنظر أيضاً الجانب الأيمن من حساب رأس المال)، ونتيجة للتغيرات الأخرى في حجم الأصول (-2، أنظر أيضاً الجانب الأيمن من حساب التغيرات الأخرى في حجم الأصول)، ونتيجة لأرباح أو خسائر الحيازة الرسمية (38، أنظر أيضا الجانب الأيمن من حساب إعادة التقييم).

2. حساب بقية العالم

70-16 وكما هو موضح فيما سبق، فإن حسابات بقية العالم يتم عرضها من وجهة نظر بقية العالم؛ فالواردات من السلع والخدمات (499) هي مورد بالنسبة لبقية العالم، على الرغم من أنها تمثل تدفقاً للخارج من الاقتصاد القومي، والصادرات (540)هي استخدام لبقية العالم. وبالتالي، تظهر الواردات على الجانب الأيمن من الجدول، والصادرات على الجانب الأيسر. ويبين الحساب الخارجي للسلع والخدمات على نفس مستوى حسب الإنتاج للقطاعات المؤسسية. ويبلغ الميزان الخارجي للسلع والخدمات -41، وبالعلامة الموجبة يصبح هو فائض تشغيل بقية العالم (عجز بالنسبة للاقتصاد القومي) والعكس بالعكس.

71-16 وكما هو موضح فيما يتعلق بجدول 3.16، فإن الميزان الخارجي للدخل الأولي هو -10، وللدخل الثانوي 38، وهو ما يؤدي إلى ميزان خارجي جاري قدره -13.

72-16 تظهر المعاملات الخاصة بالحسابات التراكمية في الأعمدة الخاصة ببقية العالم عندما تكون ذات صلة (وبشكل رئيسي التحويلات الرأسمالية والمعاملات المالية)؛ وتعرض أعمدة بقية العالم مركز الأصول والخصوم لبقية العالم وجهاً لوجه مع الاقتصاد القومي (حساب الأصول والخصوم الخارجية). ويتوافق صف "التغيرات في صافي حقوق الملكية نتيجة للادخار والتحويلات الرأسمالية" – بالنسبة لبقية العالم – مع الميزان الخارجي الجاري ومع التحويلات الرأسمالية.

3. حساب السلع والخدمات

73-16 في الحسابات الاقتصادية المدمجة والمتكاملة، يعرض حساب السلع والخدمات في عامود وليس في صف؛ ويعكس المعاملات المتنوعة في السلع والخدمات التي تظهر في حسابات القطاعات المؤسسية. ويظهر الاستهلاك الوسيط والاستهلاك النهائي كاستخدامات في الحسابات المؤسسية على الجانب الأيسر من الحسابات. وبالنسبة لحساب السلع والخدمات، يظهران في العامود الموجود على الجانب الأيمن، وذلك على الرغم من أن الجانب الأيمن يكون مخصصاً بشكل عام للموارد والاستهلاك استخدام. وهذه الحيلة المتمثلة في استخدام الجانب المقابل من الحساب بدلاً من الطريقة المعتادة تعطي توازناً للصف لكل فيد من القيود التي تظهر في حساب السلع والخدمات. وبالنسبة لجانب الموارد من الجدول، فإن الأرقام التي تظهر في عامود السلع والخدمات هي أرقام مناظرة للاستخدام الحاصل من قبل مختلف القطاعات وبقية العالم: الصادرات (540)، الاستهلاك الوسيط (883 1)، الاستهلاك النهائي (399 1)، إجمالي تكوين رأس المال الثابت (376)، التغيرات في المخزونات (28) صافي حيازة الأصول الثمينة (10). وعلى جانب الاستخدام من الجدول، فإن الأرقام الموجودة في عامود السلع والخدمات هي أرقام مناظرة لموارد مختلف القطاعات وبقية العالم: الواردات (499)، والمخرجات (604 3). وعلى نفس الجانب، الضرائب ناقص الإعانات أو الدعم على المنتجات (133)، حيث تظهر بشكل مباشر في عامود السلع والخدمات. وهي – أي الضرائب ناقص الإعانات أو الدعم على المنتجات – مكون من مكونات قيمة المعروض من السلع والخدمات والتي ليس لها نظير في قيمة المخرجات لأي قطاع مؤسسي.

4. عمود الاقتصاد الكلي

74-16 لا يزال يتعين شرح الأعمدة الخاصة بالاقتصاد الكلي؛ وباستثناء الضرائب ناقص الإعانات أو الدعم على المنتجات (أو صافي الضرائب على المنتجات) والناتج المحلي الإجمالي والصافي، فإن الأرقام المتواجدة في تلك الأعمدة هي ببساطة مجموع الأرقام المقابلة للقطاعات المؤسسية. ويشمل حساب الإنتاج للاقتصاد الكلي – كموارد – المخرجات (أي أن؛ المخرجات الكلية للاقتصاد (604 3)، والضرائب ناقص الإعانات أو الدعم على المنتجات (133)، حيث أن الرقم المذكور أخيراً يمثل الرقم المناظر للرقم الذي يظهر على الجانب الأيسر في العمود الخاص بالسلع والخدمات. ويبين جانب الاستخدامات من حساب الإنتاج للاقتصاد الكلي الاستهلاك الوسيط (883 1)، والناتج المحلي وفقاً لأسعار السوق (إجمالي 854 1، صافي 632 1). والرقم المذكور أخيراً هو مجموع القيمة المضافة لمختلف القطاعات والضرائب ناقص الإعانات أو الدعم على المنتجات. ومن ثم يظهر الناتج المحلي على الجانب الأيمن كمورد من موارد حساب توليد أو إدرار الدخل للاقتصاد الكلي. ويتم عرض الضرائب ناقص الإعانات أو الدعم على المنتجات مرة أخرى على الجانب الأيسر في العمود الخاص بالاقتصاد الكلي وعلى الجانب الأيمن كمورد من موارد الحكومة (ولبقية العالم، عند الاقتضاء). ويجرى هذا التوجيه المزدوج للضرائب ناقص الإعانات أو الدعم على المنتجات من أجل الحصول على الناتج المحلي – إجمالي وصافي – بشكل مباشر في الحسابات العامة، كما هو موضح أعلاه.

75-16 القيود الأخرى في الأعمدة الخاصة بالاقتصاد الكلي لا تحتاج إلى شرح أو تفسير؛ ويتم عرض صافي الدخل القومي وفقاً لأسعار السوق (642 1) بشكل مباشر باعتباره مجموع ميزان الدخول الأولية لمختلف القطاعات؛ علاوة على ذلك، فإن الدخل القومي المتاح للتصرف فيه والادخار القومي، وما إلى ذلك، يتم التوصل إليها هي الأخرى بشكل مباشر.

جدول 4.16: ملخص الحساب الجاري متضمناً تفاصيل القطاع – الاستخدامات

الاستخدامات المعاملات وقيود الموازنة	الشركات غير المالية	الشركات المالية	الحكومة العامة	الأسر المعيشية	المؤسسات غير الهادفة للربح التي تخدم الأسر المعيشية	الاقتصاد الكلي	حساب بقية العالم	السلع والخدمات	المجموع
واردات السلع والخدمات								499	499
واردات السلع								392	392
واردات الخدمات								107	107
صادرات السلع والخدمات							540		540
صادرات السلع							462		462
صادرات الخدمات							78		78
حساب الإنتاج									
المخرجات								3 604	3 604
المخرجات السوقية								3 077	3 077
المخرجات للاستخدام النهائي الذاتي								147	147
المخرجات غير السوقية								380	380
الاستهلاك الوسيط	1 477	52	222	115	17	1 883			1 883
الضرائب على المنتجات								141	141
الإعانات أو الدعم على المنتجات (-)								-8	-8
القيمة المضافة، إجمالي / الناتج المحلي الإجمالي	1 331	94	126	155	15	1 854			1 854
استهلاك رأس المال الثابت	157	12	27	23	3	222			222
القيمة المضافة، صافي / الناتج المحلي الصافي	1 174	82	99	132	12	1 632			1 632
الميزان الخارجي للسلع والخدمات							-41		-41
حساب توليد الدخل									
تعويضات الموظفين	986	44	98	11	11	1 150			1 150
الضرائب على الإنتاج وعلى الواردات						235			235
الضرائب على المنتجات						141			141
الضرائب الأخرى على الإنتاج	88	4	1	0	1	94			94

الإعانات							-44	-44
الإعانات على المنتجات							-8	-8
الإعانات الأخرى على الإنتاج	-35	0	0	-1	0	-36	-36	
فائض التشغيل، إجمالي	292	45	27	84	3	452	452	
الدخل المختلط، إجمالي				61		61	61	
استهلاك رأس المال الثابت على إجمالي فائض التشغيل	157	12	27	15	3	214		
استهلاك رأس المال الثابت إجمالي الدخل المختلط				8		8		
فائض التشغيل، صافي	135	34	0	59	0	238	238	
الدخل المختلط، صافي				53		53	53	
حساب توزيع الدخل الأولي								
تعويضات أو أجور الموظفين							6	6
الضرائب على الإنتاج وعلى الواردات							0	
الإعانات							0	
دخل الملكية	134	168	42	41	6	391	44	435
ميزان الدخول الأولية، إجمالي / الدخل القومي، إجمالي	254	27	198	1 381	4	1 864		1 864
ميزان الدخل الأولي، صافي / الدخل القومي، صافي	97	15	171	1 358	1	1 642		1 642
حساب التوزيع الثانوي للدخل								
التحويلات الجارية	98	277	248	582	7	1 212	17	1 229
الضرائب الجارية على الدخل، والثروة، وما إلى ذلك	24	10	0	178	0	212	1	213
صافي المساهمات الاجتماعية				333		333	0	333
المنافع الاجتماعية بخلاف التحويلات الاجتماعية العينية	62	205	112	0	5	384	0	384
منافع المساعدات الاجتماعية النقدية			52			52		52
التحويلات الجارية الأخرى	12	62	136	71	2	283	16	299
الدخل المتاح للتصرف فيه، إجمالي	228	25	317	1 219	37	1 826		1 826
الدخل المتاح للتصرف فيه، صافي	71	13	290	1 195	34	1 604		1 604
استخدام حساب الدخل المتاح للتصرف فيه								
الإنفاق على الاستهلاك النهائي			352	1 015	32	1 399		1 399
التعديل تبعاً لاستحقاقات المعاشات التقاعدية	0	11	0		0	11	0	11
الادخار، إجمالي	228	14	-35	215	5	427		427
الادخار، صافي	71	2	-52	192	2	205		205
الميزان الخارجي الجاري							-13	-13

جدول 4.16 (تابع): ملخص الحساب الجاري متضمناً تفاصيل القطاع – الموارد

المعاملات وقيود الموازنة	الشركات غير المالية	الشركات المالية	الحكومة العامة	الأسر المعيشية	المؤسسات غير الهادفة للربح التي تخدم الأسر المعيشية	الاقتصاد الكلي	بقية العالم	السلع والخدمات	الموارد المجموع

واردات السلع والخدمات							499	499
واردات السلع							392	392
واردات الخدمات							107	107
صادرات السلع والخدمات							540	540
صادرات السلع							462	462
صادرات الخدمات							78	78
حساب الإنتاج								
المخرجات	2 808	146	348	270		3 604	32	3 604
المخرجات السوقية	2 808	146	0	123		3 077	0	3 077
المخرجات للاستخدام النهائي الخاص	0	0	0	147		147	0	147
المخرجات غير السوقية			348			380	32	380
الاستهلاك الوسيط					1 883			
الضرائب على المنتجات						141		141
الإعانات على المنتجات (-)						-8		-8
حساب توليد الدخل								
القيمة المضافة، أجمالي / الناتج المحلي الإجمالي	1 331	94	126	155		1 854	15	1 854
القيمة المضافة، الصافي / الناتج المحلي الصافي	1 174	82	99	132		1 632	12	1 632
تعويضات الموظفين								
الضرائب على الإنتاج وعلى الواردات								
الضرائب على المنتجات								
الضرائب الأخرى على الإنتاج								
الإعانات								
الإعانات على المنتجات								
الإعانات الأخرى على الإنتاج								
حساب توزيع الدخل الأولي								
فائض التشغيل، إجمالي	292	46	27	84		452	3	452
الدخل المختلط، إجمالي				61		61		61
فائض التشغيل، صافي	136	34	0	69		238	0	238
الدخل المختلط، صافي				53		53		53
تعويضات الموظفين				1 154		1 154		1 154
الضرائب على الإنتاج وعلى الواردات			235			235		
الإعانات			-44			-44		-44
دخل الملكية	96	149	22	123		397	7	435
حساب التوزيع الثانوي للدخل								
ميزان الدخول الأولية / إجمالي، الدخل القومي، إجمالي	254	27	198	1 381		1 864	4	1 864
ميزان الدخل الأولي، صافي / الدخل القومي، صافي	97	15	171	1 358		1 642	1	1 642
التحويلات الجارية	72	275	367	420		1 174	40	1 229
الضرائب الجارية على الدخل، والثروة، الخ			213			213	0	213
صافي المساهمات الاجتماعية	66	213	50	0		333	4	333
المنافع الاجتماعية بخلاف التحويلات الاجتماعية العينية				384		384		384

منافع المساعدات الاجتماعية النقدية				52			52		52
التحويلات الجارية الأخرى	6	62	104	36	36		244	55	299
استخدام حساب الدخل المتاح للتصرف فيه									
الدخل المتاح للتصرف فيه، إجمالي	228	25	317	1 219	37		1 826		1 826
الدخل المتاح للتصرف فيه، صافي	71	13	290	1 196	34		1 604		1 604
الإنفاق على الاستهلاك النهائي								1 399	
التعديل تبعاً للتغير في استحقاقات المعاشات التقاعدية				11			11	0	11

جدول 5.16: ملخص للحسابات التراكمية والميزانيات العمومية متضمناً تفاصيل القطاع – الأصول والتغيرات في الأصول

التغيرات في الأصول

المعاملات وقيود الموازنة	الشركات غير المالية	الشركات المالية	الحكومة العامة	الأسر المعيشية	المؤسسات غير الهادفة للربح التي تخدم الأسر المعيشية	الاقتصاد الكلي	بقية العالم	السلع والخدمات	المجموع
حساب رأس المال									
إجمالي تكوين رأس المال	308	8	38	55	5	414			414
صافي تكوين رأس المال	151	-4	11	32	2	192			192
إجمالي تكوين رأس المال الثابت	280	8	35	48	5	376			376
استهلاك رأس المال الثابت	-157	-12	-27	-23	-3	-222			-222
إجمالي تكوين رأس المال الثابت بحسب نوع الأصل									
التغيرات في المخزونات	25	0	0	2	0	28			28
صافي حيازة الأصول الثمينة	2	0	3	5	0	10			10
صافي حيازة الأصول غير المنتجة	-7	0	2	4	1	0			0
التحويلات الرأسمالية، المستحقة القبض									
التحويلات الرأسمالية، المستحقة الدفع									
صافي الإقراض (+) / صافي الاقتراض (-) الحساب المالي	-55	-1	-103	174	-4	10	-10		0
صافي حيازة الأصول المالية	83	172	-10	189	2	438	47		438
الذهب النقدي وحقوق السحب الخاصة		-1				-1	1		0
العملة والودائع	39	10	-25	64	2	89	11		100
الأوراق المالية عدا الأسهم	7	66	4	10	-1	86	9		95
القروض	19	53	3	3	0	78	4		82

حصص وأسهم صندوق الاستثمار	10	28	3	66	0	107	12	119
برامج الاحتياطي الفني التأمين والمعاشات التقاعدية	1	7	1	39	0	48	0	48
المشتقات المالية وعقد خيار أسهم الموظفين	3	8	0	3	0	14	0	14
الحسابات الأخرى برسم القبض/ الدفع	4	1	5	4	1	15	10	25
حساب التغيرات الأخرى في حجم الأصول								
المجموع الكلي للتغيرات الأخرى في الحجم	14	-1	0	0	0	13		13
الأصول المنتجة غير المالية	-2	-2	-3	0	0	-7		-7
الأصول غير المنتجة غير المالية	14	0	3	0	0	17		17
الأصول المالية	2	1	0	0	0	3		3
حساب إعادة التقييم								
مكاسب وخسائر الاقتناء الاسمية								
الأصول غير المالية	144	4	44	80	8	280		280
الأصول/ الخصوم المالية	8	57	1	16	2	84	7	91
مكاسب وخسائر الاقتناء المحايد								
الأصول غير المالية	101	3	32	56	6	198		198
الأصول/ الخصوم المالية	18	71	8	36	3	136	12	148
مكاسب وخسائر الاقتناء الحقيقية								
الأصول غير المالية	43	1	12	24	2	82		82
الأصول/ الخصوم المالية	-10	-14	-7	-20	-1	-52	-5	-57
المخزونات والتغيرات في الأصول								
الميزانية العمومية الافتتاحية								
الأصول غير المالية	2 151	93	789	1 429	159	4 621		4 621
الأصول/ الخصوم المالية	982	3 421	396	3 260	172	8 231	805	9 036
التغيرات الكلية في الأصول والخصوم								
الأصول غير المالية	300	-2	57	116	11	482		482
الأصول/ الخصوم المالية	93	230	-9	205	4	523	54	577
الميزانية العمومية الختامية								
الأصول غير المالية	2 451	91	846	1 545	170	5 103		5 103

الأصول/ الخصوم المالية	1 075	3 651	387	3 465	176	8 754	859	9 613

جدول 5.16 (تابع): ملخص للحسابات التراكمية والميزانيات العمومية متضمناً تفاصيل القطاع – الخصوم وصافي حقوق الملكية والتغيرات الطارئة عليهم

التغيرات في الخصوم وفي صافي حقوق الملكية

المعاملات وقيود الموازنة	الشركات غير المالية	الشركات المالية	الحكومة العامة	الأسر المعيشية	المؤسسات غير الهادفة للربح التي تخدم الأسر	الاقتصاد الكلي	بقية العالم	السلع والخدمات	المجموع
حساب رأس المال									
الادخار، صافي	71	2	-52	192	2	205			20
الميزان الخارجي الجاري							-13		-13
إجمالي تكوين رأس المال								414	414
صافي تكوين رأس المال								192	192
إجمالي تكوين رأس المال الثابت								376	376
استهلاك رأس المال الثابت								-222	-222
إجمالي تكوين رأس المال الثابت بحسب نوع الأصل									
التغيرات في المخزونات								28	28
صافي حيازة النفائس								10	10
صافي حيازة الأصول غير المنتجة								0	0
التحويلات الرأسمالية، المستحقة القبض	33	0	6	23	0	62	4		66
التحويلات الرأسمالية، المستحقة الدفع	-16	-7	-34	-5	-3	-65	-1		-66
التغيرات في صافي القيمة نتيجة الادخار والتحويلات الرأسمالية	88	-5	-90	210	-1	202	-10		192
الحساب المالي									
صافي الإقراض (+) / صافي الاقتراض (-)	-55	-1	-103	174	-4	10	-10		0
صافي حيازة الخصوم	139	173	93	15	5	426	57		483
الذهب النقدي وحقوق السحب الخاصة									
العملة والودائع		65	37			102	-2		100
الأوراق المالية عدا الأسهم	6	30	38	0	0	74	21		95
القروض	21	0	9	11	5	47	35		82
حصص وأسهم صندوق الاستثمار	83	22				105	14		119
برامج الاحتياطي الفنية التأمين والمعاشات التقاعدية		48	0			48	0		48
المشتقات المالية و عقد الخيار لأسهم الموظفين	3	8	0	0	0	11	3		14
الحسابات الأخرى برسم القبض/ الدفع	26	0	9	4		39	-14		25
حساب التغيرات الأخرى في حجم الأصول									
التغيرات الكلية الأخرى في الحجم	0	0	2	1	0	3			3
الأصول المنتجة غير المالية									
الأصول غير المنتجة غير المالية									
الأصول المالية	0	0	2	1	0	3			3
التغيرات في صافي القيمة نتيجة للتغيرات الأخرى في حجم الأصول	14	-1	-2	-1	0	10			
حساب إعادة التقييم									
أرباح وخسائر الحيازة الاسمية									
الأصول غير المالية									
الأصول/ الخصوم المالية	18	51	7	0	0	76	15		91
التغيرات في صافي حقوق الملكية نتيجة مكاسب/ خسائر الاقتناء الاسمية	134	10	38	95	10	288	-8		280
مكاسب/ خسائر الاقتناء المحايد									
الأصول غير المالية									

الأصول/ الخصوم المالية	37	68	13	5	3	126	22	148
التغيرات في صافي حقوق الملكية نتيجة أرباح/ خسائر الحيازة المحايدة	82	6	27	87	6	208	-10	214
أرباح وخسائر الحيازة الحقيقية								
الأصول غير المالية								
الأصول/ الخصوم المالية	-19	-17	-6	-5	-3	-50	-7	-57
التغيرات في صافي القيمة نتيجة مكاسب/ خسائر الاقتناء الحقيقية	52	4	11	9	4	80	2	66
المخزونات والتغيرات في الخصوم وفي صافي القيمة								
الميزانية العمومية الافتتاحية								
الأصول غير المالية								
الأصول/ الخصوم المالية	3 221	3 544	687	189	121	7 762	1 274	9 036
صافي القيمة	-88	-30	498	4 500	210	5 090	-469	4 621
التغيرات الكلية في الأصول والخصوم								
الأصول غير المالية								
الأصول/ الخصوم المالية	157	224	102	16	6	505	72	577
التغيرات في صافي القيمة، المجموع الكلي	236	4	-54	305	9	500	-18	482
الادخار والتحويلات الرأسمالية	88	-5	-90	210	-1	202	-10	192
التغيرات الأخرى في حجم الأصول	14	-1	-2	-1	0	10		10
مكاسب/ خسائر الاقتناء الاسمية	134	10	38	95	10	288	-8	280
مكاسب/ خسائر الاقتناء المحايد	82	6	27	87	5	208	-10	198
مكاسب/ خسائر الاقتناء الحقيقية	52	4	11	9	4	80	2	82
الميزانية العمومية الختامية								
الأصول غير المالية								
الأصول/ الخصوم المالية	3 378	3 768	789	205	127	8 267	1 346	9 613
صافي القيمة	148	-25	444	4 805	219	5 590	-487	5 103

الفصل السابع عشر: قضايا متعددة الجوانب وقضايا أخرى خاصة

الجزء الأول: معاملة التأمين الاجتماعي

مقدّمـــــــــــــة:

1-17 ومن أبسط التعريفات لبوليصة/ وثيقة التأمين كونها اتفاقا يتم بين شركة التأمين و بين الوحدة المؤسسيّة, والتي يطلق عليها الشركة الحاملة لسند التامين. تبعا لهذا الاتفاق, فان الشركة الحاملة لسند التامين, تقوم بدفع (قسط) لشركة التامين المذكورة, وفي حالة وقوع حدث عرضي, تقوم شركه التأمين بدفع تعويض لهذه الشركة الحاملة لسند التأمين, و بهذه الطريقة, فان تلك الشركة المؤمنة, تقوم بحماية نفسها من الأخطار التي من الممكن أن تواجهها من شركة التامين, من خلال دفع الأقساط بدلا من دفعها كتعويض. غير أن التسجيل البسيط للأقساط و التعويضات الفعلية التي تم دفعها في حسابات الخاصة بنظم الحسابات القومية قد لا توضح, ولا تعكس فعليا, العلاقة أو مدى الارتباط بين الأقساط المدفوعة و التعويضات, وفضلا عن ذلك, فان بعض المعاملات يتم تقسيمها و أخرى يتم توزيعها وذلك من أجل الوصول إلى تلك العمليات الاقتصادية الكامنة و تلك الجاري تنفيذها.

2-17 ويعد (التأمين المباشر) من أكثر أنواع التامين شيوعا, حيث يتم إصدار هذه الوثيقة من خلال شركه تأمين لصالح مؤسسّة أخرى. و من الأمور الجديرة بالاهتمام هي تزويد شركات التأمين بصلاحيات لشركات تأمين أخرى وهو ما يدعى بـ (إعادة التأمين).

3-17 يُعنى هذا الجزء من الفصل السابع عشر بالتامين المباشر و أعاده التامين, حيث يناقش جميع البنود المرتبطة بالحسابات المتعلقة بالتأمين، وكذلك توضيح العلاقة بينهم. أمّا عن الجزء الثاني فهو يهتم بالمعاشات, والمعاش التقاعدي بدون الفوائد في ضوء مخططات التأمين الاجتماعي.

4-17 وقبل التوغل في النقاش يتوجب علينا تعريف بعض المصطلحات الاقتصادية الخاصة والمتعلّقة بصناعة التأمين. بالنسبة للتامين المباشر, فان مصطلح الأقساط يقسط بـ المبلغ المدفوع لشركات التامين, أمّا عن مدفوعات شركات التأمين فهو بالنسبة لحامل وثيقة التأمين يعرف بالمستحقات وذلك في حالة التأمين على غير الحياة أو يعرف بالفوائد عند التأمين على الحياة. والقسط الفعلي هو المبلغ المدفوع من قبل حامل وثيقة التأمين لصالح شركة التأمين المباشرة (المؤمّن) أو شركة إعادة التأمين وذلك لتعوض الجهة المؤمن عليها عن أي خسائر خلال فترة التأمين المتفق عليها. ويتم قياس الأقساط الفعلية عن طريق المبالغ من خلال البدلات/العلاوات و الخصومات و المكافئات, وذلك بعد تحديد قيمتها. ويسدد الغطاء التأميني بقسط كل عام على الأكثر, ويتم دفع هذه الأقساط مقدما أو على دفعات شهرية على الأقل.

5-17 وعن الأقساط المحصّلة أو المكتسبة فهي جزء من الأقساط الفعليّة والمتفق عليها أثناء الفترة المحاسبيّة. على سبيل المثال, إذا كان هناك وثيقة تأمين تدخل حيز التنفيذ في الأول من شهر إبريل, حيث يتم تحضير الحسابات من أجل سنه مالية جديدة , فإنّ التأمين الذي يتم تحصيله في تلك السنة هو 90, أما القسط الباقي الذي لم يتم تحصيله فهو مقدار القسط الفعلي المتفق عليه و المتعلق بفترة ما بعد المحاسبة. وكما ذكرنا في المثال السابق وفي نهاية الفترة المحاسبيّة يتبقى قسط لم يتم تحصيله لـ 30 وحدة من المقرر تسديدهم في الثلاث شهور الأولى من السنة الجديدة. أمّا عن الفائدة المستحقّة فهي المقدار المدفوع لحامل التأمين من قبل شركة التامين المباشر أو شركه إعادة التامين نتيجة لوقوع حادث أو كارثة ما, ويتم دفعه بموجب وثيقة التأمين أثناء فتره صلاحيتها. ويمكن اعتبار التعويضات حقوقا واجبة الدفع من قبل شركات التأمين حيث توصف بالتعويضات المتكبدة. 6- هناك الحالات التي يحدث حولها نزاع يتم تأجيل الدفع إلى حين الوصول إلى تسوية لهذه النزاعات.

1. التأمين المباشر

6-17 هناك نوعين من التأمين المباشر: التأمين على الحياة , والتأمين على غير الحياة. فالتأمين على الحياة هو عبارة عن نشاط يقوم فيه حامل وثيقة التأمين بدفع أقساط منتظمة لشركه التأمين في مقابل التغطية التأمينية فيحصل على مبلغ متفق عليه أو معاش في معاد محدد أو في وقت لاحق أو في حالة وفاة حامل وثيقة التأمين. ذلك المبلغ المدفوع في ضوء وثيقة التأمين يمكن أن يكون ثابت أو متغير, ليعكس الدخل المكتسب من استثمار الأقساط أثناء فتره عمل هذه الوثيقة. وبالنسبة لوثائق التأمين ذات العائد المختلف فيمكن تعريفها بوثائق التأمين الربحيّة. وعلى الرغم من اختلاف موعد و مبلغ المال المستحق, فان المطالبات دائما ما تدفع بموجب وثيقة التأمين. أمّا عن التأمين على غير الحياة, فهو نشاط مشابه للتأمين على الحياة باستثناء أنها تغطي كل المخاطر, الحوادث, المرض... وما إلى ذلك. لكن الوثيقة التي تتضمن دفع فائدة أو تعويضا في حالة الوفاة في تلك الفترة المحددة فقط لا غير تسمى بالتأمين وتحديدا تأمين على غير الحياة حيث تدفع المستحقات في الحالات

والظروف الطارئة أو الكوارث العرضيّة فقط كما ذكرنا سابقا. عمليا, وبسبب الطريقة التي تقوم بها الشركات بالحفاظ على حساباتها الخاصة, فقد يصعب أحيانا التفرقة بين التأمين بوجه عام والتأمين على الحياة. وعلى ذلك فإنه يمكن التعامل مع مبدأ التأمين بنفس الطريقة المتعارف عليها في حالة التأمين على الحياة لأسباب عملية خاصة.

7-17 ما يشترك فيه التامين على الحياة و تامين دون الحياة هو اشتمالهما على خطر الانتشار. تتلقى شركات التأمين العديد من الأقساط الصغيرة المستحقة الدفع من حاملي و وثيقة التأمين و تقوم بدفع مبالغ أكبر لأصحاب المطالبات بالتعويضات عند وقوع الحالات الطارئة أو الكوارث. أمّا بالنسبة للتأمين على غير الحياة, فإن المخاطر تنتشر وتؤثر على جميع الإفراد الحاملين لهذه الوثيقة. على سبيل المثال, تقوم شركة التأمين بتحديد الأقساط المطلوب دفعها في سنة لتأمين سيارة، وذلك عن طريق ربطها بقادر المطالبات المتوقع دفعها لهذا التامين خلال العام, عادة ما يكون عدد المطالبين اصغر بكثير من عدد حاملي وثيقة التأمين. فيما يخص الفرد الحامل لوثيقة التامين على غير الحياة, فانه لا يوجد علاقة بين الأقساط المدفوعة و المطالبات/ الحقوق التي يتم الحصول عليها, حتى على المدى البعيد ولكن تقوم شركه التأمين بتحديد العلاقة بين كل فئة أو بند من بنود التأمين على غير الحياة على أساس سنوي. بالنسبة للتأمين على الحياة, فان العلاقة بين الأقساط و المستحقات على مدار الوقت تعد بالغة الأهمية سواء بالنسبة لحامل هذه الوثيقة و لشركة التامين. وفيما يخص حامل وثيقة التأمين على الحياة فانه من المتوقع حصوله على فوائد وتعويضات كبيرة بنفس مقدار الأقساط المدفوعة, حتى يقرر الاستفادة منها, بل ويمكن اعتبارها شكلا من أشكال الادخار. لابد أن تأخذ شركة التأمين بعين الاعتبار كافة ظروف وملابسات الوثيقة الفردية كحساب متوسط عمر الأشخاص ذوى التأمين(متضمنا مخاطر الحوادث المميتة) وخاصة عند تحديد العلاقة بين مستوى الأقساط وقيمة التعويضات. وكذلك في الفترة الفاصلة بين استلام الأقساط ودفع الفوائد/ التعويضات, فان شركة التامين تحصل على دخلها من خلال من خلال استثمار الأقساط التي تحصل عليها, وهذا الدخل أيضا يؤثر على مستويات الأقساط و الفوائد التي تحددها شركة التأمين.

8-17 بالرغم من التشابه في الأنشطة لكل من وثيقة التأمين على الحياة ووثيقة التأمين على غير الحياة ، فانه يوجد اختلافات كبيره بينهم والتي تؤدى إلى أنواع مختلفة من التداخلات في الحسابات الخاصة داخل نظام الحسابات القومية.

يتكون التامين على غير الحياة من إعادة توزيع في الفترة الحالية من حاملي وثيقة التأمين و بعض أصحاب الحقوق والتعويضات. إما بالنسبة لوثيقة التأمين على الحياة فهي تقوم باعداه توزيع الأقساط المدفوعة خلال فتره من الزمن كفوائد/ تعويضات يتم دفعها لاحقا إلى نفس حامل الوثيقة. وتعتبر أقساط و فوائد التامين على الحياة في الأساس معاملات مادية و ليست معاملات جارية.

9-17 الطريقة الوحيدة التي يمكن من خلالها الحصول على تدفق من الدخل/ الإيرادات عوضا عن دفع مبالغ مالية هي المعاش/ الدخل السنوي. غالبا ما تقدم هذه المنح السنويّة من قبل شركات التأمين على الحياة. وفى نهاية هذا الجزء, يتم تقديم مناقشة لتسجيل هذه النشرات في نظام الحسابات القومية.

<u>إعادة التأمين:</u>

10-17 وكما تقوم أي وحدات فردية بحماية نفسها من أي ظروف أو عواقب مالية من خسارة أو تخريب, فانه من الممكن أن تقوم شركه التأمين بحماية نفسها من الإعداد الكبيرة التي تطالب بحقوقها أو مستحقاتها في أوقات غير متوقعة, وذلك عن طريق إخراج وثيقة التأمين من شركات تأمين أخرى .يمكن لكل من شركات التأمين إعادة التأمين ولكن هناك شركات اكبر وأكثر تخصصا في إصدار وثائق إعادة التأمين.ولأن هذه الشركات تعتمد على مبالغ مالية قليلة، فإنّ العديد من التدفقات والمرتبطة بإعادة التأمين تدخل في صفقات ومعاملات في جميع أنحاء العالم. وقد جرت العادة أن تقوم شركات إعادة التأمين بعمل وثائق مع شركات تأمينية أخرى وذلك نشر مزيد من المخاطر التي يتعرضون لها وهذا النمط أو النشاط المتعلق بإعادة تأمين يسمى بتغطية التأمين بأثر رجعي.

11-17 تعد وثائق إعادة التأمين هي الأكثر شيوعا بين وثائق التامين على غير الحياة ولكن يمكن تطبيق بنودها على وثائق التأمين على الحياة. هناك نوعان من إعادة التأمين, أعاده التأمين النسبي, وخسارة إعادة التأمين الفادحة. فيما يخص عقد إعادة التأمين النسبي, توافق شركة إعادة التأمين على نسبة متفق عليها من المخاطر يطلق عليها (التنازل) لصالح شركة إعادة التأمين والتي تحصل على نفس النسبة من المطالبات والمستحقات. وفى هذه الحالة تعتبر العمولة أو النسبة التي تدفعها شركة إعادة التأمين لحامل الوثيقة بمثابة انخفاض في قيمة الأقساط المدفوعة. وفي حالة الخسارة الكبيرة أو الفادحة التي تتكبدها شركات أعاده التامين، فان الشركة التامين تتحمل دفع كل الخسائر من البداية. وإذا زادت قيمة الخسائر, يمكن لشركات إعادة التأمين

تحويل جزء من أرباحها إلى شركة التأمين المباشرة , وتبعا لهذه الاتفاقية, فان مشاركة الأرباح يتم التعامل معها كتحويلات جارية شركة إعادة التأمين إلى شركة التأمين المباشرة بطريقة ما شبيهة بدفع المستحقات.

الوحدات المؤسسية المشمولة:

12-17 الوحدات المؤسسية التي تدخل ضمن التامين المباشر و إعادة التأمين هي شركات تأمين مؤهلة و متميزة. مبدئيا فانه من الممكن أن يقوم مشروع أخر بتنفيذ التامين كنشاط غير رئيسي, ولكن كما جرت العادة فإن اللوائح القانونية المحيطة بنظام التأمين تشير إلى مجموعة من الحسابات التي تغطي جميع جوانب النشاط التأميني. وبالتالي يمكن تسجيل هذه الوحدة المؤسسية، والمصنّفة كشركة تأمين أو قطاع صندوق المعاش التقاعدي، داخل نظام الحسابات القوميّة. أحيانا يمكن للحكومة أن تطور وتغير من أنشطة شركات للتأمين ولكن يفضل تعريف هذه الشركات وتصنيفها كوحدات مؤسسيّة منفصلة. هذا ويجب ملاحظة انه من الممكن اشتراك قطاعات أخرى بشكل استثنائي في الأنشطة التأمينية ولكن تحت إشراف شركات التأمين المباشرة أو المتخصصة سواء كانت مقيمة أو غير مقيمة.

ب. قياس مخرج/ ناتج التأمين:

13-17 وبموجب وثيقة التأمين على غير الحياة تقوم شركة التأمين بالموافقة على قيمة الأقساط التي يدفعها العميل وتحتفظ بها حتى يتم المطالبة بها كمستحقات أو حتى انتهاء فترة التأمين. وفي هذا الوقت تقوم شركة التأمين باستثمار الأقساط فتزيد من دخل الاستثمار الذي بدوره يزيد من الموارد المالية التي تمكن الشركة من دفع المستحقات عند المطالبة بها من جهة العميل. ويمثّل دخل الاستثمار الدخل المستخدم من قبل هذا العميل وهو عبارة عن ملحق/ مكمّل ضمني للقسط الفعلي. وتحدد شركة التامين مستوى الأقساط لتكون قريبة من مبلغ القسط الفعلي مضافا إليها دخل الاستثمار المكتسب مخصوما منه قيمة المطالبة المتوقعة والذي سوف يترك هامش يمكن لشركة التامين الاحتفاظ به. هذا الهامش يمثل ناتج شركة التأمين. ومن خلال نظم الحسابات القومية، فانّه يمكن تحديد ناتج هذا التأمين بطريقة ما تهدف إلى محاكاة نظم وإقساط ووثائق التامين لشركات التامين المباشرة. في النهاية هناك أربع أهداف منفصلة في حاجة إلى تعريف، هذه الأقساط التي يتم الحصول عليها، مكملات القسط، المطالبات أو الفوائد المتحملة والاحتياطي منها. وسيتم مناقشة كلا منهم بالتفصيل تباعا قبل مناقشة قياس مخرجات أو نتاج التأمين المباشر على غير الحياة وإعادة التامين على التوالي.

المساهمات المكتسبة:

14-17 كما هو موضع في الجزء/ الفقرة (أ) فانه هناك فرق كبير بين المساهمات الفعلية المكتسبة التي يتم دفعها لتغطية التأمين في الفترة المسموح والمتفق عليها والأقساط المكتسبة والتي هي عبارة عن نسبة للأقساط الفعلية بناء على الفترة المحاسبية التي تتناولها وثيقة التأمين.

المساهمات التكميلية:

15-17 فيما يخص التامين على الحياة وكذلك وثيقة تأين على غير الحياة فان كم الأقساط المدفوعة في تلك الفترة المتاحة هي غالبا تتجاوز الأقساط التي يتم استلامها . يمكن لشركة التامين قبول ذلك بسبب الظروف الطارئة التي لا تحدث والتي يتم تغطيتها من خلال هذه الوثائق ، حتى بالنسبة لتغطية جميع السكان في نفس الوقت الذي يتم فيه دفع الأقساط. غالبا ما تدفع الأقساط بشكل منتظم ، في بداية الفترة . حينما تكون المطالبات مستحقة الدفع لاحقا بعد عدة سنوات في حالة التامين على الحياة . في الفترة ما بين الأقساط المدفوعة و المطالبات التي يتم دفعها فان المجموعة المشتركة في التخلص من شركة التامين للاستثمار والحصول على الدخل منها . هذه المبالغ تسمى بالمبالغ الاحتياطية . يمنح الدخل الذي تم الحصول عليه من المبالغ الاحتياطية شركة التامين المطالبة بأقساط اقل منها في أي حالة أخرى. لابد من الأخذ في عين الاعتبار القياس الكافي للخدمة المقدمة وحجم هذا الدخل بالإضافة إلى الحجم النسبي للأقساط والمطالبات .

16-17 هذا الدخل المعنى يأتي من استثمار المبالغ الاحتياطية لشركات التامين والتي تمثل مسؤوليات تجاه حاملي وثيقة التامين . فيما يخص التامين على ما بعد الحياة ، بالرغم من إن القسط يمكن دفعه في بداية فترة هذا الغطاء ، فان الأقساط يمكن تحصيلها من خلال أسس مستمرة في تلك الفترة. في أي نقطة قبل نهاية هذا الغطاء، فان شركة التامين تقوم بحفظ مبلغ ما لحامل التامين من اجل الخدمات والمطالبات المحتمل تزويدها في المستقبل. هذا هو شكل من أشكال الائتمان المقدم من حامل وثيقة التامين على الحياة ويطلق عليه الأقساط غير المكتسبة. وبالمثل على الرغم من المطالبات المستحقة الدفع من قبل شركة التامين في حالة الطوارئ التي تم تحويلها في وثيقة التامين ، فإنها في الواقع قد لا تكون مستحقة الدفع في وقت لاحق ، غالبا سبب المفاوضات حول المبلغ المناسب ، هذا هو شكل

آخر مماثل للائتمان ، ويمكن وصفة بالمبالغ الاحتياطية للمطالبات المستحقة .

17-17 هناك مبالغ احتياطية مشابهه يمكن اتخاذها من التامين على الحياة ولكن بالإضافة إلى ذلك فانه يوجد عنصرين لاحتياطات التامين : الاحتياطات الفعلية للتامين على الحياة والاحتياطات مع ربحية التامين . فهم يمثلوا المبالغ الموضوعة جانبا لدفع الفوائد في المستقبل . غالبا ما يتم استثمار هذه المبالغ الاحتياطية في الممتلكات المالية والدخل منها يكون في شكل دخل استثمار (فوائد وأرباح). في بعض الأحيان فانه يمكن استخدامها لتوليد فائض تشغيل صافي إما في منشآت منفصلة أو كنشاط ثانوي . أكثر الأمثلة شيوعا هي العقارات . من الشائع فيما يخص مبالغ وثائق التامين إن يتم نسبها بواسطة شركة التامين إلى حامل وثيقة التامين كل عام.

18-17 غالبا ما تسمى هذه المبالغ بالمكافآت . فالمبالغ المشتركة لا يتم دفعها فعليا لحامل وثيقة التامين ولكنها تزيد من مسؤوليات شركة التامين تجاه حاملي وثيقة التامين بهذا المبلغ . يمكن إيضاح هذا المبلغ للإيرادات والاستثمار تعزى لوثائق التامين . حقيقة إن بعض منها قد ينبثق من مكاسب الحيازة لا يمكنها تغيير هذه التسمية . بقدر ما يشعر به حاملي التأمين من قلق في مقابل جعل هذه الموجودات المالية متاحة لشركة التامين. وبالإضافة إلى ذلك فأن كل الدخل من استثمار المبالغ الاحتياطية للتأمين لما بعد الحياة أو أي فائض من الدخل من استثمار المبالغ الاحتياطية للتأمين على الحياة يتم تعزيتها إلى حاملي التأمين مباشرة ، فإنها توضح كدخل للاستثمار منسوبة لحاملي وثيقة التأمين ، بصرف النظر عن مصدر الدخل .

19-17 كل دخل الاستثمار المنسوبة إلى حاملي وثيقة التامين سواء كانت من قبل شركة التأمين صراحة أو ضمنيا من خلال نظام الحسابات القومية يتم توضيحها كمبالغ مدفوعة إلى حاملي التأمين في توزيع حساب الدخل الأولى . إما بالنسبة للتأمين على غير الحياة ، فإن نفس المبلغ يتم إعادته لشركة التأمين كملحقات للقسط في التوزيع الثاني لحساب الدخل . بالنسبة للتأمين على الحياة فإن الأقساط وملحقات الأقساط بالإضافة إلى الفوائد يتم توضيحها في الحساب المالي .

20-17 وبالنسبة للتأمين المباشر لغير الحياة فإن الدخل المستثمر المنسوب إلى حاملي وثيقة التامين ، لابد أن يتم تحديده تبعا لنسبة المبالغ الاحتياطية التي ترجع إلى أنواع مختلفة من التأمين وحامليه. وبالممارسة فإن الأسلوب المعتاد هو توزيع دخل الاستثمار نسبة إلى الأقساط الفعلية التي يتم دفعها . أما فيما يخص التامين المباشر على الحياة ، فأن كل حاملي التأمين هم أفراد ولذلك فإن دخل الاستثمار يتم إعادته للأسر (بما في ذلك بعض الأسر الغير مقيمة).

المطالبات والمنافع المستحقة

مطالبات التأمين على غير الحياة :

21-17 ويختلف مستوى المطالبات المقدمة لوثائق التأمين على ما بعد الحياة من سنة لأخرى وقد تكون هناك أحداث استثنائية والتي قد تسببت في مطالبات عالية المستوى . ومع ذلك فان مفهوم خدمة التأمين هو خدمه توفير تغطية ضد المخاطر ويتم الإنتاج بشكل مستمر وليس لمجرد حدوث خطر ما . على هذا النحو، فإنه لا ينبغي أن يتأثر قياسه بتقلبات وقوع المخاطر . لا بتأثر الحجم أو السعر مباشرة بتقلبات المطالبات . تحدد شركة التأمين حد للأقساط على أساس تقدير نظامها لاحتمالية هذه المطالبات ولهذا السبب فإن الصيغة المستخدمة في نظام الحسابات القومية لحساب الإنتاج الفعلي لا ينبغي لها استخدام مطالبات فعلية ولكنة مستند إلى الخبرة السابقة والتوقعات المستقبلية ويستخدم مصطلح (المطالبات المعدلة) لوصف مستوى المطالبات المستخدمة في تحديد قيمة الناتج.

22-17 يمكن اشتقاق نوع المطالبات المعدلة إحصائيا في نهج التوقعات القائمة على الخبرات السابقة. عند النظر في التاريخ الماضي من المطالبات المستحقة الدفع ، فانه يجب بذل بدلات لحصة من هذه المطالبات التي اجتمعت تحت شروط وثيقة إعادة التامين لشركة التامين المباشر . على سبيل المثال ، عندما يصبح لدى شركة التأمين المباشر فائض من إعادة التأمين ، فإنه يضع مستوى للأقساط لتغطية الخسائر ليصل إلى أقصى خسارة يمكن تغطيتها من خلال وثيقة إعادة التأمين بالإضافة إلى انه يجب أن يتم دفع قسط إعادة التأمين تبعا لوثيقة إعادة التأمين نسبيا ، فإنه يضع أقساطه لتغطية نسبة المطالبات التي يجب عليه دفعها بالإضافة إلى قسط إعادة التأمين .

23-17 وبدلا من ذلك فإنه يمكن إتباع الأساليب المتوقعة من قبل للحصول على معلومات من حسابات شركة التأمين، ويمكن أن تشمل بندا متكافئا وهو التعديل لعكس التغيرات في المطالبات من عام لآخر ، أيا كانت الطريقة المستخدمة لذلك فإن قيمة المستحقات المعدلة يصبح مقاربا لمستوى المستحقات المتوقعة .

منافع التأمين على الحياة :

24-17 منافع التأمين على الحياة هي المبالغ المستحقة بموجب وثيقة تأمينيّة في الفترة المحاسبية المعنية. ومن الضروري في حالة التأمين على الحياة عدم وجود أي تعديلات وتقلبات غير متوقعة.

احتياطيات التأمين

25-17 ويستخدم مفهوم المبالغ الاحتياطية المستخدمة في تحديد صيغة اشتقاق قيمة ناتج التامين والذي يتوافق مع الاحتياطات التقنية للتأمين على غير الحياة والتأمين على الحياة ومستحقات المعاشات كما هو محدد في الفصل الثالث عشر. وتستخدم الأقساط الغير المكتسبة لمواجهه باقي المخاطر دفع المطالبات/ الاستحقاقات الغير مسددة وجزء آخر يتم ادخاره لدفع للمكافئات والخصومات . هذا الأخير يتم تطبيقه في التأمين على الحياة فقط ، لتغطية الأقساط الغير مكتسبة والمطالبات المعلقة والتي تم ذكرها في المقطع (أ)

تعريف ناتج التأمين الاجتماعي

التأمين على غير الحياة :

26-17 يمثل ناتج شركة التأمين الخدمات التي يتم منحها لحاملي وثيقة التأمين . و يتوقف ناتج التأمين على غير الحياة على مبدأ إضافة الأقساط ومكملات الأقساط وخصم المطالبات المتكبد تعديلها .

27-17 إذا تم استخدام نفس الأساليب المتوقعة والمتبعة من قبل ، فإن الصيغة لحساب الناتج تصبح كالآتي :

الأقساط المكتسبة الفعلية
مضافا إليه الأقساط التكميلية
مخصوما منه المستحقات المتكبد تعديلها

حيث يتم تقدير قيمة المستحقات المعدّلة من خلال التجارب السابقة والمشابهة لنفس الحالة. ينبغي مبدئيا أن تقدر مكملات الأقساط على أساس تجارب سابقة وفى حالة أن تكون المكملات اقل تقلبا من المستحقات ، فإنه ليس من الضروري أي تعديل من هذا القبيل . إذا استخدم الأساس الإحصائي لتقدير الناتج، فيستحسن استخدام المعلومات الموزعة حسب " خط العمل "، ويستخدم لتأمين السيارات والمباني وما إلى ذلك ولكن بشكل منفصل.

28-17 وبدلا من ذلك فإنّه يمكن استخدام نفس الطريقة والنهج المتبع لحساب الناتج كالآتي

الأقساط الفعلية المكتسبة
زائد الأقساط التكميلية
ناقص المطالبات المتكبد تعديلها

حيث يتم تحديد المطالبات المعدلة باستخدام المطالبات المستحقة.. مضافا إليها التغييرات في الموارد والتغييرات في ملكية الأموال إذا لزم الأمر .

29-17 إذا كانت البيانات المحاسبية اللازمة غير متوفرة والبيانات الإحصائية المؤرخة ليست كافية للسماح بأعداد تقديرات متوسطة معقولة للإنتاج ، يمكن تقدير الناتج من التأمين كمبلغ للتكاليف (بما في ذلك متوسط التكاليف والعمل وتكاليف رأس المال) بالإضافة إلى (الربح العادي) حيث يحق للشركة المطالبة بأي تقدير معقول للربح العادي، وهذا الاختيار هو مختلف بالكاد عن المناهج والأساليب المتوقعة والمتبعة مسبقا .

التأمين على الحياة :

30-17 يتم حساب ناتج التأمين على الحياة كالأتي

الأقساط الفعلية المكتسبة
زائد مستحقات الأقساط
ناقص الفوائد المقررة
ناقص الزيادات (زائد النواقص) في المبالغ الاحتياطية الفعلية والمبالغ الاحتياطية للتأمين بالربح.

31-17 إذا لم تكن البيانات المتاحة كافية لحساب تأمين الحياة تبعا لهذه الصيغة فأنه يمكن استعمال هذا النهج الموجود على مجموعه التكاليف ، ليكون مشابه لتلك التي وضعت لتأمين على غير الحياة. فعلى سبيل المثال: التأمين على غير الحياة لابد إن يتم تضمين بدل الأرباح الحقيقة.

إعادة التأمين

32-17 وتتشابه الصيغة المستخدمة لحساب الناتج من خدمات إعادة التأمين_ الاجتماعي مع صيغة التأمين المباشر. وعلى ذلك فإنّ السبب الأساسي الذي يدعو لوجود إعادة التأمين هو حماية شركة التأمين المباشر من التعرض للمخاطر، وتتعامل شركة إعادة التأمين مع مطالبات كبيرة بشكل استثنائي في حالة العمل العادي . ولهذا السبب ولأن السوق لإعادة التأمين يتركز في عدد قليل نسبيا من الشركات الكبيرة في جميع أنحاء العالم ، فانه من المرجح بنسبة قليلة أن شركة إعادة التأمين ستشهد خسارة كبيرة بشكل غير متوقع من شركات التأمين المباشر خاصة في حالة فائض خسارة إعادة التأمين.

33-17 يتم قياس ناتج إعادة التأمين بطريقة مشابهه للتأمين على غير الحياة ، ومع ذلك هناك بعض

المدفوعات الخاصة بإعادة التأمين ، هذه العمولات تدفع لشركة التأمين المباشر في ضوء إعادة التأمين نسبيا، وتقاسم الأرباح والتي تتجاوز فائض خسارة إعادة التأمين بمجرد اخذ ناتج إعادة التأمين بعين الاعتبار يتم حساب كالآتي:

إجمالي أقساط التأمين المكتسبة فعليا مخصوما منها العمولات المدفوعة
إضافة مكملات القسط
مطروحا منها المطالبات المتكبد تعديلها والأرباح

ج. جميع المعاملات المرتبطة بالتأمين على غير الحياة

34-17 ويعرض هذا الجزء مجموعه كاملة من المدخلات المطلوبة في الحسابات والتي يتم عن طريقها تسجيل جميع الآثار المترتبة على وثيقة التأمين على غير الحياة. يمكن إخراج وثائق التأمين من خلال الشركات ، الوحدات الحكومية ، المؤسسات التي تهدف لخدمة الأسر والغير هادفة للربح (ووحدات أخرى في باقي أنحاء العالم) ومع ذلك عندما تتخذ الوثيقة بواسطة فرد من أسرة ما فإنه يصبح تأمين اجتماعي. أما بالنسبة للمدخلات المطلوبة فقد تم توضيحها في الجزء الثاني من هذا الفصل فيما يخص التأمين الاجتماعي وليس ضمن هذا الفصل.

صافي الأقساط/ المساهمات واستهلاك خدمات التأمين

35-17 الأقساط الفعلية المدفوعة وملحقات القسط الموضحة في الحسابات تتم تقسيمها إلى نوعين من المعاملات: الأول: قيمة ناتج التأمين والذي يتم إيضاحه إما بالاستهلاك أو إصدار خدمات التأمين، الثاني: هو صافي أقساط التأمين المكتسبة من قبل شركة التأمين. صافي أقساط التأمين تتم تعريفها كأقساط فعلية بالإضافة إلى مكملات للأقساط مخصوما منها رسوم خدمات التأمين التي يدفعها حاملي وثيقة التأمين تبعا للطريقة التي يتم من خلالها تعريف قيمة ناتج الخدمة ، فأن صافي الأقساط للتأمين على غير الحياة يكون مساويا لمجموع الأقساط المعدّلة وليست الفعلية والمستحقات. أي اختلاف بين المستحقات المعدلة والفعلية يمثل تحويلا بين حاملي وثيقة التأمين وشركة التأمين. ومع مرور الوقت فأن التحويلات التي تحدث في أحد الاتجاهات يقابلها تحويلا في الاتجاه الآخر.

36-17 يتم استهلاك خدمات التأمين من تلك القطاعات (وباقي أنحاء العالم) التي تدفع الأقساط . تقدير قيمة الاستهلاك غالبا ما يتم فعله من خلال تخصيص القيمة الإجمالية للخدمة بما يتناسب مع الأقساط الفعلية المستحقة الدفع مضافا إليه قيمة مكملات الأقساط (حيث يتم تخصيصها بنفس النسبة كما في الأقساط الفعلية).

قيد مطالبات التأمين على غير الحياة:

37-17 ويجب أن يدخل وقت تسجيل المطالبات المتكبدة ضمن الفترة التي يقع فيه الحدث المرتبط بالمطالبة بهذا الحق. ويطبق هذا المبدأ حتى في حالة الحقوق التي يدور حولها نزاع، وقد يستغرق تسوية هذه النزاعات سنوات عديدة من فترة وقوع الحادث. ولكن هناك استثناء وهو في حالة التعرف على احتمالية رفع الدعوى أو المطالبة بالحق بعد فترة طويلة من وقوع الحدث. ومثالا على ذلك، فإنه قد يتم الاعتراف بمجموعة من الحقوق والمطالبات فقط إذا تم الاعتراف بأن التعرض إلى مادة الاسبستوس يسبب العديد من الأمراض المستعصية والخطيرة مما يؤدي إلى إقامة دعوة للمطالبة بالحق في التأمين بموجب وثيقة التأمين التي تثبت التعرض لهذا المرض خلال فترة التأمين. وفي هذه الأحوال يتم تسجيل المطالبة بحق التأمين في نفس الوقت الذي وافقت فيه شركة التأمين على الالتزام به. ولكن قد يختلف الوضع عندما يتم الاتفاق على حجم المطالب ووقت تسديدها.

38-17 وعلى الرغم من أن صيغة الإنتاج أو المخرجات تستخدم مطالبات ومستحقات معدّلة وليست فعليّة وبما أنّ المستحقات الفعلية تأخذ نفس القيمة إلا أن هذه المستحقات يجب أن تكون متساوية تقريبا على مدى سنوات باستثناء السنة التي يتم فيها تسجيل وقوع الكارثة.

39-17 وقد يتم تسجيل المستحقات كتحويلات جارية مدفوعة من قبل شركات التأمين لحاملي وثيقة التأمين. وفي بعض الأحوال تقوم شركة التأمين بتحديد مستوى الأقساط والتي يأخذ قيمة ضئيلة قد لا تغطيّ تكاليف التي تتكبدها الشركة لدفع تلك المستحقات فيما بعد. وقد يحدث ذلك عندما يستخدم الفائض من أحد خطوط/ مجالات للأعمال التجارية ليتخطّى/ ليجتاز خط أعمال آخر مثل التأمين على السيارات / المركبات.

40-17 وهناك حالة استثنائية واحدة يتم فيها قيد المستحقات على أنها تحويلات رأسماليّة فضلا عن كونها تحويلات جارية وذلك في حالة وقوع حادث كبير غير متوقع. وعند حدوث هذه الكارثة فإنّه يجب تحديد المعايير طبقا للظروف والأوضاع المحليّة/ الوطنيّة متضمنا عدد حاملي وثيقة التأمين والمتأثرين بالخسائر الناجمة عن هذه الكارثة. أمّا عن السبب المنطقي الذي يجعلنا نتعامل مع هذه المستحقات كتحويلات رأسماليّة فهو لأن العديد من المستحقات ترتبط بشكل قوي بالكوارث والحوادث الجسيمة التي تصيب الأصول مثل المنازل/ المساكن والمباني والمنشآت. ويتم دفع التعويضات الناجمة عن الكوارث المدمرة من خلال استهلاك رأس المال الثابت أو خسائر المحزونات. ويتم التعامل مع

هذه الخسائر كنفقات أو استهلاك لنشاط اقتصادي آخر. وعلى الرغم من ذلك إلا أنه يتم تسجيل الخسائر الفادحة والناجمة عن الكوارث الخطيرة كنتيجة لأحداث عرضيّة غير متوقعة ويتم حذفها قيمة النفقات الجارية. وبناء على ذلك يفضل اعتبار تلك المستحقات كتحويلات رأسمالية أو ما شابه ذلك.

41-17 ومن الأفضل بعد حدوث الكارثة أن يتم قيد/ تسجيل قيمة المستحقات الناجمة من الكارثة كتحويلات رأسمالية من شركة التأمين لحاملي وثيقة التأمين. كما أنه يجب الحصول على كافة المعلومات والبيانات الخاصة بالمستحقات والمثبتة في وثائق التأمين. وان عجزت صناعة التأمين عن الوصول لتلك المعلومات، فإنّ أنسب طريقة لتحديد مستوى الخسائر الناتجة هي تحديد الفرق بين قيمة المستحقات أو الحقوق المقدّرة والفعلية أثناء الفترة التي وقعت فيها الكارثة.

42-17 وكنتيجة لقيد هذه المستحقات كتحويلات رأسمالية فإنّ الدخل المتاح للأسر المعيشيّة وحاملي بوليصة/ وثيقة التأمين لا يزيد بالمقابل بديهيا كما لو تم تسجيل هذه المستحقات كتحويلات جارية عاديّة. وتعرض القيمة الصافية أو صافي ثروة حاملي وثيقة التأمين تأثير كلا من: الانحدار والتدهور في قيمة الأصول (كحجم التغيرات الأخرى) والزيادة (المبدئيّة) في قيمة الأصول المالية الناجمة عن التحويلات الرأسماليّة. ويتفق /يتناسب هذا التسجيل مع تسجيل مساعدات الحكومة للاستهلاك النهائي الفعلي للمؤسسات غير الهادفة للربح التي تخدم الأسر المعيشية لذلك لكي تغطي كافة تكاليف إصلاح أو استبدال الأصول التي تأثرت بالكوارث والحوادث العرضيّة والتي لا تدخل ضمن بوليصة/ وثيقة التأمين.

الخدمات التأمينيّة المقدّمة إلى بقية العالم و منه:

43-17 غالبا ما تقدم شركات التأمين المحلية تأمينا يشمل الأسر والشركات في جميع أنحاء العالم, وكذلك يمكن للأسر و الشركات المحلية أن تتمتع بالتأمين من هذه الشركات على مستوى العالم. و يشمل دخل الاستثمار ،الخاص بشركات التامين المقيمة/المحلية، على نصيب يخصص لحاملي بوليصة التامين في جميع أنحاء العالم. لذلك يقوم حاملي هذه البوليصة الغير محليين والغير مقيمين بدفع أقساط إضافية لشركة التأمين. و يجب أن تتاح هذه المعلومات لشركات التأمين المحليّة/ المقيمة كما يجب أن تدخل ضمن الحساب على مستوى العالم.

44-17 وتطبق نفس الشروط أيضا على الشركات المحلية و الأسر المؤمن عليهم من قبل شركات أجنبية. حيث يتلقوا عائد الاستثمار من الخارج.

إن تقدير حجم تلك التدفقات و التعاملات بالغ الصعوبة و بالأخص في حالة عدم وجود شركات تأمين محلية منافسة من نفس النوع . وعلى ذلك فإنّه عند توفير الدولة لتلك الخدمة فسوف تحظى على الشهرة والانتشار، وعندها يمكن استخدام بيانات مناظرة (مماثله) لعمل إحصائيات للاقتصاد القومي. و يجب أن يكون مستوى الصفقات/ المعاملات المحلية معروف، كما أنّه يمكن استخدام نسبة مكملات الأقساط بالنسبة للأقساط الفعلية للنشاط الاقتصادي الموفر والمدعم للخدمة في تقدير حجم الاستثمارات المستحقة وكذلك تقدير نسبة مكملات الأقساط المدفوعة.

4- قيود معاملات التأمين في نظام المحاسبة:

45-17 ويجب تسجيل ستة أزواج كاملة من المعاملات ضمن التأمين على غير الحياة والتي ليس لها علاقة بالتأمين الاجتماعي. ومن هذه الأزواج اثنين مرتبطين بقياس إنتاج واستهلاك و الاستهلاك في عمليه التامين و ثلاثة أزواج مرتبطة بإعادة التوزيع و زوج واحد فيما يخص الحساب المالي. ولكن بشكل استثنائي يمكن تسجيل حوالي سبع المعاملات المرتبطة بإعادة التوزيع في الحساب الرأسمالي. وترجع قيمة ناتج النشاط (دخل الاستثمار) إلى المؤمن عليه إما عن قيمة و مصاريف الخدمة فتحسب بطريقة خاصة للتأمين على الأضرار الأخرى كما هو موضّح أعلاه.

46-17 ويتم إدخال عمليات الإنتاج و الاستهلاك كالآتي:

(أ) بما أن مثل هذه العمليات تتم في جميع الوحدات المؤسسية المقيمة/ المحلية و وكذلك شركات التأمين، فان الناتج يتم تسجيله في حساب الإنتاج الخاص بشركات التأمين.
(ب) تقدم هذه الخدمة لجميع القطاعات الاقتصادية و كذلك باقي أرجاء العالم لذلك يجب أن تكون الخدمة مدفوعة الأجر لشركات التأمين. وسواء تمتّ عملية الدفع بواسطة شركات غير مالية (خدمية) أو شركات مالية أو بواسطة الحكومة أو عن طريق مؤسسات مالية (مصارف و تامين) فإنّها تشكل استهلاك متوسط يسجل في حساب الإنتاج لشركات التامين. ويرتبط التأمين الخاص بالمشاريع الأسرية الفردية بشكل واضح بالنشاط الإنتاجي و يسجل أيضا كاستهلاك متوسط في حساب الإنتاج الخاص بالأسر. بينما تشكّل مدفوعات التأمين الأخرى الخاصة بالأسر جزءا من مصروفات الاستهلاك النهائية و تسجل في استخدامات حساب الإيرادات. و تسجّل المدفوعات الأخرى من بقية العالم كصادرات في الحساب الخارجي للسلع و الخدمات

جدول (1-17)الحسابات المستخدمة لتأمين الأضرار

الاستخدامات	الشركات	شركات التأمين	الأسر المعيشية	قطاعات أخري	إجمالي الدخل
-حساب الإنتاج					
-الاستهلاك المتوسط	1		3		4
-الإنتاج					
-توزيع حساب الدخل الأولي					
-دخل الاستثمار الخاص بحاملي بوالص التأمين ضد المخاطر	6				6
التوزيع الثانوي لحساب الدخل					
صافي أقساط تأمين على غير الحياة	8		31	6	45
مطالبات تامين على غير الحياة		45			45
-استخدام حساب الدخل					
-الاستهلاك النهائي للنفقات	0		2	0	2
الحساب المالي					
-الاحتياطات الفنية لتأمين على غير الحياة التي	0		3	0	3
تستخدم أقساط غير ربحيه	0		1	0	1
-احتياطات المستحقة	0		2	0	2

47-17 تغطى عمليات إعادة التوزيع دخل الاستثمار الخاص بحاملي وثيقة التأمين على غير الحياة وصافي أقساط التأمين على غير الحياة و كذلك متطلبات التأمين.

(ا) ويتم تسجيل دخل الاستثمار الخاص بحاملي بوليصة التأمين على غير الحياة كمدفوعات من قبل شركات التأمين أو كمستحقات للقطاعات المختلفة وباقي أنحاء العالم. وبناء على ذلك، يتم تسجيل كلا من المدفوعات والمستحقات في حساب الدخل الأولي.

(ب) ويتم حساب صافي أقساط التأمين على غير الحياة بالأقساط المحصّلة مضافا إليها مكملات الأقساط (والتي **تعادل** دخل الاستثمار الخاص بحامل الوثيقة) مخصوما منها قيمه استهلاك الخدمات. وتدفع صافى مكملات الأقساط هذه من قبل جميع القطاعات الاقتصادية في جميع أنحاء العالم لصالح شركات التأمين.

(ج) تعتبر مستحقات التامين المطلوبة جزء مستحق الدفع من قبل **شركات** التامين و قابله للتحصيل بواسطة كافه القطاعات الاقتصادية و بقية العالم. ويسجل كلا من صافى الأقساط و المستحقات في التوزيع الثانوي لحساب الدخل.

(د) وإذا تم **التعامل** مع بعض المستحقات كرأس مال بدلا من كونها تحويلات جارية، فتسجل في حساب رأس المال كجزء مستحق الدفع لحامل الوثيقة/ بوليصة التأمين بواسطة شركات التأمين.

48-17 يجب **أن** يسجل صافى أقساط التأمين على غير الحياة بناء على قيمة المبالغ التي تغطي فترة الحساب وليست المبالغ المدفوعة فعليا في هذه الفترة. أما عن مستحقات التأمين فيجب أن تسجل كمدفوعات في نفس تاريخ حدوث الضرر، باستثناء النوع المذكور أعلاه عندما يتم تسجيل هذه المستحقات في حالة موافقة شركة التأمين على تحمل المسؤولية. و يسجل أي بند في الحسابات المالية مقدار الاختلاف بين الأقساط المدفوعة و الأقساط المكتسبة و كذلك المستحقات المدفوعة والمكتسبة.

49-17 وكما جرت **العادة**، فإنه يتم توضيح الأقساط الغير مسددة/ غير محصّلة و الاحتياطي ضد المستحقات قيد التسديد كتغييرنا في التزامات شركه التامين (بقيمة سالبة إن لزم الأمر) و تغيير في أصول جميع القطاعات و باقي أنحاء العالم.

50-17 ويوضح **الجدول** (1-17) مثال على هذه العمليات

د. جميع العمليات المرتبطة بالتامين على الحياة:

51-17 ويعرض هذا الجزء طريقه تسجيل مدخلات التأمين على الحياة و مدى اختلافها عن التأمين على غير الحياة. وكما هو الحال في وثيقة التأمين على غير الحياة ولكن بطريقة أكثر عملية، يتم تسجيل وثيقة تأمين الحياة والتي تعد بمثابة تأمين/ ضمان اجتماعي في الجزء الثاني من هذا الفصل. ويعتبر الفرق الرئيسي بين وثيقة التأمين العادية على الحياة و تلك المصنفة على أنها وثيقة تأمين اجتماعي انه في وثيقة التأمين العادية يتم التعامل مع فوائدها على أنها زيادة في الثروة وتسجل ضمن الحساب المالي. أمّا الوثيقة المصنفة على أنها وثيقة تامين اجتماعي فتسجل فوائدها أو ما يسمى بالمعاش التقاعدي على أنّها دخلا ضمن التوزيع الثانوي الخاص بحساب الدخل. والسبب الرئيسي لهذا الاختلاف أن وثيقة الفرد على عكس وثيقة التامين الاجتماعي تكمن أساسا في مبادرة حامل الوثيقة. و تعكس الوثائق المصنفّة على أنها وثائق تأمين اجتماعي خللا في الطرف الثالث الذي عادة ما يكون الحكومة أو الموظف المسئول والذي يشجع أو يجبر حامل الوثيقة على توفير اعتمادات الدخل في حاله التقاعد. وتبين المبالغ المالية المدفوعة بموجب مخططات التامين الاجتماعي، بما في ذلك تلك

الواردة من وثائق الأفراد، مدى نجاح وثائق التأمين الاجتماعي في توفير الدخل في حاله التقاعد.

تابع جدول(1-17)

مصادر الحسابات الخاصة بالتأمين على غير الحياة:

53-17 ويتم تسجيل أربع أزواج من المعاملات في الحسابات. يرتبط زوجان منهم بالإنتاج و الاستهلاك الخاص بخدمة التأمين و زوج يمثل توزيع دخل الاستثمار على ملكية الفرد، وآخر يوضح قيمة التغيير في التأمين على الحياة واستحقاقات المعاشات.

الاستخدامات	الشركات	شركات التأمين	الأسر المعيشية	قطاعات أخري	إجمالي الدخل
-حساب الإنتاج -الاستهلاك المتوسط -الإنتاج		6			6
-توزيع حساب الدخل الأولي -دخل الاستثمار الخاص بحاملي سند التأمين على غير الحياة	5		1		6
-التوزيع الثانوي لحساب الدخل -صافي أقساط تأمين الأضرار متطلبات تامين على غير الحياة	6	45	35	4	45 45
-استخدام حساب الدخل -الاستهلاك النهائي للمصروفات					
-الحساب المالي -الاحتياطات الفنية لتأمين الأضرار التي تستخدم أقساط غير ربحيه -احتياطات المستحقة		3 1 2			3 1 2

52-17 و

دائما ما تكون وثيقة التامين على الحياة خاصة بالإفراد. وإذا ما قامت أحد الشركات بالتأمين على الموظفين فإنّه ينبغي إن يعامل هذا معاملة التأمين أو بالأخص التأمين على غير الحياة كما في نظام الحسابات القومية. وتمم الصفقات الخاصة بتأمين الحياة بين شركات التأمين و الأسر المعيشية فقط سواء كانت هذه الشركات محلية أو غير محلية. ويقابل إنتاج خدمات التامين قيمه الخدمات التي تستهلكها الأسر كجزء من الاستهلاك النهائي و الصادرات. ويتم التعامل مع دخل الاستثمار الخاص بحاملي وثيقة التأمين كمكملات للأقساط. ومع ذلك لا يتم التعامل مع الأقساط و متطلبات التأمين في حالة التامين على الحياة بشكل منفصل وكذلك لا يتم التعامل معهما كتحويلات جارية بل يشكلا معا مكونات صافى الصفقة المسجلة في الحساب المالي و الأصول المالية المعنية كجزء من التأمين على الحياة و كذلك استحقاقات المعاشات/ الإيرادات السنويّة.

(ا) يسجل ناتج نشاط التامين على الحياة في حساب الإنتاج الخاص بشركات التأمين

(ب) وتسجل قيمه الخدمات المستهلكة كنفقات نهائية مستهلكة واجبة الدفع من قبل الأسر المعيشية في حساب الدخل المتاح أو تسجل كواجبة الدفع من باقي أنحاء العالم (صادرات للأسر غير المقيمة). ويمكن للأسر المعيشيّة أن تقدم المدفوعات لشركات التأمين الغير محلية و يتم التعامل مع هذه المدفوعات كصادرات خاصة بخدمات التأمين.

(ج) يسجل دخل الاستثمار الخاص بحاملي وثيقة التأمين على الحياة في توزيع حساب الدخل الأول. يتم التعامل مع المكافآت المعلنة الخاصة بوثائق التأمين على الحياة على أن يتم توزيعها على حاملي وثائق التأمين حتى لو تجاوزت دخل الاستثمار الخاص

بالمؤسسة. و يسجل دخل الاستثمار كأموال واجبه الدفع من قبل شركات التأمين و قابله للتحصيل من قبل الأسر المحلية و الغير محلية في باقي أنحاء العالم. و يعتبر التغيير في أي بند في التأمين على الحياة و الأقساط المستحقة في الحساب المالي تغيير في أصول و مستحقات الأسر و تغيير في التزامات شركات التامين. وتقدّر الأقساط الفعلية مضافا لها مكملات الأقساط (التي تساوى دخل الاستثمار الخاص بحامل الوثيقة) بقيمه اقل من الخدمات المستهلكة و الفوائد المستحقة.

54-17 ويوضح الجدول (2-17) مثال على هذه العمليات

1-الإيرادات السنويّة:

55-17 توفر بعض الوثائق التامين على الحياة مبالغ إجمالية تسلم في تاريخ معين بدلا من تدفق المدفوعات. و يمكن أن يستخدم هذا المبلغ في شراء إيراد سنوي والذي يقوم بدوره بتحويل هذا المبلغ إلى تدفق من المدفوعات. و تسجل تلك الإيرادات كما هو موضح بالجزء السادس.

ز. جميع العمليات المرتبطة بإعادة التأمين

56-17 قبل مناقشه كيفية مشاركة/ مساهمة العوامل المتعددة في قياس ناتج إعادة التأمين في نظام الحسابات القومية، فإنه يجب أولا معرفه كيفيه قياس وتسجيل إعادة التأمين.

57-17 تقاس العمليات التي تتم بين المؤمن المباشر (شركة التأمين) وحامل وثيقة التأمين بالطريقة الموضحة بالجزء السابق كمجموعة من العمليات المنفصلة تماما دون الرجوع إلى الإجراءات التي حدثت بين المؤمن المباشر و شركة إعادة التأمين. ولا يتم الدمج بين ما حدث من عمليات بين المؤمن المباشر كمصدر للوثيقة للعملاء من ناحية و بين العمليات التي تحدث بين حامل الوثيقة و شركات إعادة التأمين من ناحية أخرى.

جدول (2-17) يوضح استخدامات الحسابات الخاصة بالتأمين على الحياة:

الاستخدامات	الشركات	شركات التأمين	الأسر المعيشية	قطاعات أخرى	إجمالي الدخل
حساب الإنتاج **الناتج**					
توزيع حساب الدخل الأولى **دخل الاستثمار الخاص بحامل وثيقة تأمين الحياة**		**7**			**7**
استخدم حساب الدخل **الاستهلاك النهائي للنفقات**			**4**		**4**
الحساب المالي **التامين على الحياة و الأقساط السنوية المستحقة**			**22**		**22**
صافى الأقساط			**113**		**113**
المنافع			**-91**		**-91**

58-17 لا يعرف حامل وثيقة التامين المباشر أو لا يحتاج أن يعرف إذا كان المؤمن المباشر يمتلك وثيقة إعادة تأمين لحمايته في حالة خسارة الوثيقة أو لا. ويتلقى المؤمن المباشر الأقساط الفعلية من حامل الوثيقة. وبعض منها يقدّم كتنازلات لشركة إعادة التامين. وتعد هذه الأقساط واجبة الدفع لصالح مؤمن المباشر (شركة التأمين) بينما القسط الأقل في القيمة يكون من نصيب شركة إعادة التأمين. ويشير هذا الانفصال أحيانا إلى إجمالي التسجيل الجزء الخاص بشركة التأمين المباشرة. أما البديل(صافى التسجيل) فيمكن اعتباره جزء من أقساط حامل الوثيقة المباشر المدفوعة للمؤمن أو شركة التأمين المباشرة وجزء منه لإعادة التامين. ولكن هذا الخيار لا يفضل في الحسابات التجارية و حسابات الدخل القومي.

59-17 و تستخدم شركة إعادة التامين الأقساط المدفوعة من قبل المؤمن المباشر في زيادة أرباح دخل الاستثمار الخاص بشركه إعادة التأمين. و يتم التعامل مع دخل الاستثمار على انه دخل استثمار واجب الدفع للمؤمن المباشر و يتم إعادته إلى شركه إعادة التامين في شكل قسط مكمل. لذلك فدخل الاستثمار المدفوع لحامل الوثيقة من قبل المؤمن المباشر يعتمد أساسا على الأقساط المكتسبة. ولكن المؤمن المباشر يتلقى أيضا دخل الاستثمار من شركه إعادة التأمين التي تعتمد بدورها على نسبة الأموال المدفوعة في شكل إعادة التأمين بناء على قيمة الأموال المدفوعة في شكل مستحقات للشركة. ويمكن أن يستخدم دخل الاستثمار المدفوع للمؤمن المباشر بواسطة شركه إعادة التأمين كتعويض تقدمه شركة التأمين لحاملي الوثيقة لكنها لا تسجل بهذا الوضوح.

17-60 60- وكما هو في حالة التأمين المباشر، تسجل بعض مستحقات إعادة التأمين كتحويلات رأسماليّة فضلا عن كونها تحويلات جارية، وذلك فقط في الحالات الطارئة أو الكوارث العرضيّة.

17-61 يمثل الناتج الكلي الخاص بشركة إعادة التأمين الاستهلاك المتوسط للمؤمن/ شركة التأمين المباشرة الحاملة لوثيقة إعادة التأمين وكما هو مشار أعلاه فان معظم وثائق التأمين تتم بين شركات التأمين من مختلف النظم والمجالات الاقتصاديّة. لذلك فان قيمة الناتج في هذه الحالات يمثل واردات من قبل شركات التأمين وصادرات من قبل شركات إعادة التأمين.

17-62 و يشبّه تسجيل التدفقات المرتبطة بإعادة التأمين بعملية تأمين على غير الحياة باستثناء أن حامل وثيقة إعادة التأمين عادة ما يكون شركة تأمين أخري.

17-63 تتم عمليات الاستهلاك والإنتاج كالآتي:

أ- بما أن جميع هذه النشاطات تتم عن طريق وحدات مؤسسّية محلية وتنفذ عن طريق شركات التأمين لذلك فان الناتج يسجل في حساب الإنتاج الخاص بشركات التأمين إلا أن إعادة التأمين غالبا ما توُفر عن طريق وحدات غير محليه لذلك يتم تسجيل نواتجها كواردات.

ب- يمكن أن تُستهلك الخدمة بواسطة شركة تأمين أخري وإن كانت غير محلية، بل وقد تكون ذات استهلاك متوسط هذا إن لم يكن حامل الوثيقة محلي/ أو مقيم بصفة دائمة فتُسجّل علي أنها صادرات لشركه إعادة التأمين ومستحقاتها.

17-64 وتغطي المعاملات المعاد توزيعها دخل الاستثمار الخاص بحاملي الوثيقة في مجال إعادة التامين و صافى أقساط شركة إعادة التامين.

أ. ويجب أن تقوم شركات التأمين سواء كانت محليه أو غير محليه بدفع دخل الاستثمار، والذي يعد كدين واجب تسديده من قبل حاملي وثائق إعادة التامين، في حين يعتبر هذا الدخل مستحقا/ محصلا لصالح مؤسسات أخرى سواء كانت محليه أو غير محليه أيضا.

ب. يحسب صافى أقساط إعادة التامين عن طريق جمع الأقساط المكتسبة و قسط المكمّلة (التي تساوى دخل الاستثمار الخاص بحامل الوثيقة) مطروحا منها قيمة الخدمات المستهلكة. وصافى هذه الأقساط يكون واجب الدفع من قبل شركات التامين ومستحق الصرف لشركات تامين أخرى.

ج. تصنف مستحقات شركات إعادة التامين على أنها واجبه الدفع بواسطة شركات التامين و مستحقه التحصيل من قبل شركات تامين أخرى سواء كانت محليه أو غير محليه .و يسجل كلا من صافى الأقساط و المستحقات كتوزيع ثانوي لحساب الدخل.

د. العمولات المدفوعة من قبل شركات إعادة التامين لشركات التامين كحامل لوثيقة إعادة التامين يتم التعامل معها كتخفيضات على الأقساط واجبة الدفع لأصحاب وثيقة إعادة التأمين.

ه. الأرباح المشتركة واجبه الدفع من قبل شركات إعادة التامين للمؤمن عليه تسجل كتحويل جارى (بالرغم من أنهما يسجلان بطريقه مختلفة فكلا من العمولات المدفوعة و الأرباح المشتركة تساعد على تخفيض إنتاج إعادة التامين.

و. إذا تم التعامل مع بعض مستحقات التامين المباشر كراس مال بدلا من تحويلات جارية فإنّ أي مستحقات خاصة بإعادة التامين و لها علاقة بنفس الحالة يجب التعامل معها كتحويلات لرأس المال.

17-65 يسجل أي إدخال في الحساب المالي أي اختلاف بين الأقساط المدفوعة و الأقساط المكتسبة و المديونيات المطلوبة و تلك الأخرى مستحقه الدفع.

الاستخدامات	الشركات	شركات التامين	الأسر	قطاعات أخرى	إجمالي الدخل
حساب الإنتاج الناتج					
توزيع حساب الدخل الأولى دخل الاستثمار الخاص بحامل وثيقة تامين الحياة			4		4
استخدام حساب الدخل الاستهلاك النهائي للنفقات					

الحساب المالي					
تامين					
الحياة والأقساط الثانوية المستحقة			**22**		**22**
صافى الأقساط			**113**		113
المنافع			**91-**		
					91-

ر. الإيرادات السنوية:

66-17 تعتبر ابسط أنواع وثيقة التأمين على الحياة تلك التي يقوم فيها صاحب الوثيقة بدفع تدفقات من المدفوعات لشركه التامين على مدار فترة زمنية معينه في مقابل استلام دفعة واحده كدين في المستقبل. وابسط هذه الأقساط والتي تسمى بقسط مدى الحياة يقوم صاحب الوثيقة من خلالها بدفع مبلغ واحد لشركه التامين على شكل دفعه واحده ويتلافاه بعد ذلك في صوره تدفقات من المدفوعات أما لفترة معينه أو لبقية الحياة المؤمن عليها (وربما لبقية حياه كلا من المؤمن عليه والشخص الأخر المذكور اسمه في الوثيقة).

67-17 تنظم الإيرادات السنوية عن طريق شركات التامين و تسمى برقابة المخاطر. ويجب أن يقبل المؤمن عليه تجنب المخاطر عن طريق قبول دفع تدفق من المدفوعات يكون محدد و معروف (إما بشروط محددّة أو بصياغة معينة) .وتتحمل شركه التامين مسئوليه المخاطرة باستثمار المبلغ أكثر مما يتحمله المؤمن عليه. وتحدد معدلات المؤمن عليهم على حسب توقعات معدلات العمر. وقد ينبغي على شركه التامين أن تدفع مبالغ كبيره للمؤمن عليهم من المعمرين حيث تدفع الشركة مبالغ اكبر من المبلغ الأصلي الذي دفعه المؤمن عليه و ربما يتجاوز أيضا الأرباح التي حققتها الشركة من هذا المبلغ. أما هؤلاء الذين يتوفون مبكرا فيتسلموا مبلغ أقل بكثير مما كان متوقع بينما تحصل شركه التامين على مبلغ اكبر مما كان متوقع لها.

1- كيفيه حساب القسط السنوي

68-17 من الأسهل أن يتم شرح كيفيه حساب القسط السنوي بمثال. افترض وجود شركه تامين تعرض مدفوعات شخصيه بقيمه 600 جنيه مدى الحياة مقابل مبلغ من المال 10000جنيه. وافترض أيضا أن الشركة تقدر حياه الشخص بحوالي 25 سنه وانّ معدل الخصم حوالي 5 بالمائة.وكما هو موضح بالشكل (1_17) فان صافى القيمة الحالية ل600جنيه على مدار 25 عام يساوى 8700جنيه. وبالتالي فان صافي المبلغ المتبقي 1300 والذي يعادل تعادل 90 مره من تكلفة الخدمة التي من الممكن أن تقدمها الشركة خلال عام. لذا فان عرض ال600جنيه الخاص بالشركة يمثل مبلغ صافى سواء كان يعلم المؤمن عليه أم لا. وسوف يحصل المؤمن عليه على 690 جنيه فالعام إلا أن90 جنيه تعود للشركة مره أخرى في صوره رسوم للخدمة.

69-17 وكل عام يوجد دخل استثمار واجب الدفع للمؤمن عليه و يعادل الحد الأدنى لعامل الخصم 5 بالمائة عن المبلغ المتبقي من قيمه عقد التامين. وفى العام الأول تكون نسبه دخل الاستثمار المرتبط بالقسط المدفوع مقدما (1300) هو 65 جنيه. و25 جنيه تسحب كرسوم للخدمة و بالتالي ينخفض المبلغ(1300) إلى (1275). والمبلغ المتبقي من دخل الاستثمار (435)يضاف على صافى الاحتياطي السنوي و يصبح8700. وبالتالي فعند نهاية العام يكون الاحتياطي السنوي 8535 مكونا من المبلغ الأصلي8700 مضافا إليه فوائد 435 مطروحا منهما 600 جنيه واجبه الدفع . وبالتالي يكون صافى المبلغ الاحتياطي المسحوب في بداية العام 165 و المسحوب من الأقساط المدفوعة مسبقا يكون 25.

70-17 وتستمر هذه العملية عام بعد عام. وبمرور الوقت تزداد قيمة السحب الاحتياطي المتبقي لتصبح اكبر جزء من المدفوعات المستحقة و يقل دخل الاستثمار واجب الدفع ليصبح اقل جزء. ومن الناحية النظرية يمكن لشركه التامين مراجعه افتراضاتها عن العمر المتبقي المتوقع للمؤمن و إعادة حساب المبلغ المتاح كمصاريف خدمة. ولكن من الناحية العملية يجب أن تتم هذه العملية على فترات و مجموعات من المؤمّنين (شركات التأمين).

71-17 والمقصود من المثال الرقمي المفصل هو شرح و توضيح الطريقة التي تتم بها الأقساط. ولكن في الواقع ليس من الضروري أن تتم كل هذه الحسابات لتحديد إنتاج شركة التأمين. و بطريقة أبسط فإنّه يمكن تحديد قيمه الناتج كمجموع دخل الاستثمار المستحق للمؤمن عليه (500) مطروحا منه المبلغ الواجب الدفع له (600) مطروحا منه قيمة الاحتياطي (سالب 190 أو 90) (500-600-(-190). وربما تكون هذه الطريقة مماثلة/ مشابهة لطريقة قياس تأمين الحياة إلا أنه لا يوجد فيها عنصر القسط الفعلي.

2. الناتج المرتبط بالأقساط السنوية

72-17 يحسب ناتج شركه التامين المرتبط بتكاليف الأقساط كالآتي:

- يذهب دخل الاستثمار للمؤمن عليه مطروحا منه المبلغ المستحق للدفع للمؤمن عليه (أو المستفيدين أو من هم على قيد الحياة) وفقا لأحكام المعاش.

ويتعادل مبلغ إيرادات/ دخل الاستثمار الخاص بالمؤمن عليه مع مرات عامل الخصم من بداية احتياطي العام. كما ينفصل دخل الاستثمار أيضا عن دخل الاستثمار الفعلي المكتسب من قبل شركه التأمين .و يكون ذلك مماثلا لمكملات القسط في التامين على الحياة.

3. جميع العمليات المرتبطة بالأقساط السنوية

73-17 هناك ثلاث مجموعات من المعاملات المسجلة عن الأقساط المتواجدة والقيود المستقبلية التي يلزم اتخاذها من أجل الافتتاح و الإنهاء السنوي.

أ. و يستحق دفع رسم الخدمة المرتبط بالأقساط السنوية الدفع كل عام, ويسجل على أنه ناتج شركة التأمين وإنفاق للاستهلاكي النهائي للأسر المعيشية التي ينتمي إليها المستفيد, و التي قد تكون من الأسر المعيشية غير المقيمة.

ب. و يعادل دخل الاستثمار لمرات عامل الخصم، و يتم تسجيل مستوى الاحتياطيات الأقساط السنوية في بداية الفترة في حسابات توزيع الدخل الأولي كمستحقة الدفع من قبل شركة التأمين ومستحقة القبض من قبل الأسرة المعيشية.

ج. و يقيد التغير في قيمة احتياطيات الأقساط السنوية في الحساب المالي كمستحقات تدفعها الأسرة المعيشية لشركة التأمين.

74-17 عندما تبدأ دفع الأقساط السنوية ، فأن هناك تحويل أموال من الأسر المعيشية إلى شركة التأمين. و في كثير من الحالات ، ومع ذلك ، قد يكون هذا مجرد "انتقال" من الدفعة واحدة / المبلغ الإجمالي الواجب دفعه من قبل هذه الشركة أو شركة تأمين أخرى من اكتمال سياسة التأمين على الحياة العادية على الفور إلى أقساط سنوية. و في مثل هذه الحالة ليست هناك حاجة لتسجيل مبلغ الدفع الإجمالي و استحواذ الأقساط السنوية ، وسوف يكون هناك مجرد تغيير من احتياطيات تأمين الحياة عن احتياطيات الأقساط السنوية في شركة التأمين والقطاع الفرعي للصندوق معاش التقاعد. وإذا كان شراء القسط السنوي بشكل مستقل عن نضج/ اكتمال سياسات التأمين على الحياة، ويتم تسجيل هذا كزوج من المعاملات المالية بين الأسرة المعيشية ومؤسسة التأمين. تعتبر الأسرة المعيشية الدفع لشركة التأمين و التسلم في المقابل كأصل ناشئ عن أحكام القسط السنوي. و تتلقى مؤسسة التأمين الأصل المالي من الأسرة المعيشية وتتحمل المسؤولية تجاهها.

75-17 و عادة يتم إنهاء الأقساط السنوية بالموت ، وعند هذه النقطة يتم نقل أي احتياطيات متبقية لهذه الأقساط السنوية إلى شركة التأمين. ومع ذلك ، و على افتراض أن شركة التأمين توقعت متوسط العمر المتوقع بدقة ، لمجموعة من مسددي الأقساط السنوية ككل ، يكون متوسط الأموال المتبقية عند الوفاة صفرا. إذا تغيير مأمول الحياة ، فيجب أن تأخذ تنقيحات الاحتياطات. في الأقساط السنوية قيد العمل، سوف يخفض امتداد الحياة المتوقع المبلغ المتاح لشركة التأمين كرسم خدمة ، مما يجعله بقيمة سلبيه. في مثل هذه الحالة ، فإن شركة التأمين يجب أن تعتمد على أموالها التمويلية، وتأمل أن نعزز هذا مرة أخرى في المستقبل من خلال ربط الخدمة ارتفاع رسوم مع الأقساط السنوية الجديدة.

نقطـة البدايـــــــة			
سعر شراء القسم السنوي (أ)		**10 000**	
صافي القيمة الحالية لـ 600 في السنة حيث لكل 25 سنة 5% (ب)		**8 700**	
صافي القيمة الحالية لرسوم الخدمة (جـ)		**1300**	
معدل القسط الثانوي 600*1300/8700		**90**	
السنة الأولى		**السنة الثانية**	
دخل الاستثمار (الفائدة) باعتبار:		**دخل الاستثمار (الفائدة) باعتبار:**	
أ	**500**	أ	**491**
ب	**435**	**ب**	**427**

جـ	65	جـ	64
المدفوعات المستحقة		المدفوعات المستحقة	
أ	690	أ	690
ب	600	ب	600
جـ	90	جـ	90
انحدار في قيمة الأسهم		انحدار في قيمة الأسهم	
أ	-190	أ	-200
ب	-165	ب	-173
جـ	-25	جـ	-26
الأسهم في السنة الأخيرة		الأسهم في السنة الأخيرة	
أ	9 810	أ	9 611
ب	8 535	ب	9 611
جـ	1 275	جـ	1 249

الجزء الثاني: برامج التأمين الاجتماعي

س. مقدمة

76-17 تعد برامج التأمين الاجتماعي وسيلة هامة يحصل منها الأفراد المشتركين في برامج التأمين الاجتماعي على منافع، توصف بالمنافع الاجتماعية, لسد احتياجات تطرأ في ظروف خاصة, و التي قد تؤثر على رفاهيتهم. و تستحق بعض المنافع الاجتماعية الدفع في إطار المشاركة في برنامج التأمين الاجتماعي, و تحدد الظروف التي بموجبها تستحق المنافع الدفع برنامج التأمين الاجتماعي, و ليس طبيعة المنافع في حد ذاته.

77-17 تعد برنامج التأمين الاجتماعي صيغة تعاقد, و غالبا ما تتضمن وحده على الأقل علاوة على المستفيد أو المنتفع. وربما تكون الوحدة الأخرى صاحب العمل، الحكومة العامة أو مؤسسة مالية (غالبا ما تكون شركة التأمين), وأحيانا تكون مؤسسة لا تهدف إلى الربح وتخدم الأسر المعيشية.

78-17 والهدف من هذا الجزء من الفصل هو وصف كيف تقيد الأنواع المختلفة من المنافع الاجتماعية التي تقدم بموجب برامج التأمين الاجتماعي في نظام الحسابات القومية. و للقيام بهذا، فمن الضروري توضيح الخصائص المحددة لبرامج التأمين الاجتماعي، وطبيعة الوحدة الأخرى المعنية، وأنواع المنافع المستحقة و طرق تمويلها.

هـ. تعريفات أساسية

1- **المنافع الاجتماعية**

79-17 تستحق المنافع الاجتماعية الدفع عند وقوع أحداث خاصة، أو وجود شروط معينة، والتي قد تؤثر سلبا على رفاهية الأسر المعيشية المعنية إما عن طريق فرض مطالب إضافية على مواردها أو تقليل دخلها. ويمكن أن تقدم المنافع الاجتماعية نقدا أو عينا . وهناك عدد من الظروف الاجتماعية تكون عندها المنافع الاجتماعية مستحقة الدفع :

أ. يتطلب المستفيدين، أو المعالين، منافع اجتماعية قد تقدم في حالة العلاج الطبي، علاج الأسنان أو غيره ، أو العلاج بمستشفى، أو النقاهة، أو رعاية طويلة الأجل، والتي قد تكون نتيجة المرض، أو الإصابات ، أو الولادة والعجز المزمن ، والشيخوخة،...إلخ. وربما تقدم المنافع الاجتماعية عينيا في شكل العلاج أو الرعاية و قد تقدم مجانا أو بأسعار ليست ذات أهمية اقتصادية تذكر، أو عن طريق سداد النفقات التي تدفع من قبل الأسر المعيشية. و قد تدفع أيضا النفقات الاجتماعية النقدية للمستفيدين الذين يحتاجون الرعاية الصحية.

ب. و يضطر المستفيدين لدعم مختلف أنواع المعالين : الزوجين والأطفال والأقارب المسنين والمعوقين ، الخ. و عادة ما تدفع المنافع الاجتماعية نقدا في شكل تعويضات منتظمة للمعالين أو العائلات المعالة.

ج. عندما يعاني المستفيدين من انخفاض في الدخل كنتيجة لعدم القدرة على العمل، أو العمل بدوام كامل,
و عليها تقدم المنافع الاجتماعية نقدا بشكل منتظم طول فترة الحالة. و في بعض الحالات يمكن توفير دفعة واحدة من المبلغ علاوة على أو بدلا من الدفع المنتظم. وقد يمنع الناس من العمل بسبب:

- التقاعد الاختياري أو الإجباري
- البطالة القهرية، بما في ذلك التسريح المؤقت و قصر مدة العمل
- المرض و إصابات الحوادث، ولادة الطفل، وما إلى ذلك، والتي تمنع أي شخص من العمل، أو العمل بدوام كامل.

د. يحصل المستفيدين على مدفوعات للتعويض عن المعاناة من انخفاض الدخل

بسبب وفاة مصدر الدخل الرئيسي.

ه. يتم توفير السكن للمستفيدين إما مجانا أو بأسعار ليست ذات أهمية اقتصادية تذكر أو من خلال تسديد النفقات من قبل الأسر المعيشية. و هذه تعد من المنافع الاجتماعية العينية.

د. و يزود المستفيدين بالبدلات لتغطية نفقات التعليم التي يتحملوها لأنفسهم أو للمعالين. و في بعض الأحيان يمكن تقديم خدمات التعليم العينية.

80-17 و ما سبق يعد ظروف نموذجية/ مطابقة للأصل و التي عندها تستحق المنافع الاجتماعية الدفع. و من الممكن، على سبيل المثال، قد تستحق في ظل بعض برامج التأمين الاجتماعي منافع أخرى الدفع. و بالعكس، و تقدم كل البرامج بأي حال من الأحوال منافع في جميع الظروف المذكورة أعلاه. وعمليا، تتفاوت برامج التأمين الاجتماعي تفاوتا كبيرا من بلد إلى آخر، أو من برنامج لأخر داخل نفس البلد.

2. المنافع الاجتماعية التي تقدمها الحكومة العامة

81-17 هناك العديد من المنافع الاجتماعية التي توفرها/ تقدمها الحكومة العامة, و التي ربما تظهر في الحسابات كمستحقة الدفع بموجب الضمان الاجتماعي، المساعدة الاجتماعية، أو التحويلات الاجتماعية العينية.

82-17 و الضمان الاجتماعي هو الاسم الذي يعطى لبرامج التأمين الاجتماعي التي تديرها الحكومة العامة, و كما سيوضح أدناه. و يجب على الفرد للحصول على منافع التامين الاجتماعي أن يشارك/ يساهم في برنامج التأمين الاجتماعي.

83-17 و لا تعد المساعدات الاجتماعية برنامج و لهذا فإنها لا تحتاج إلى مشاركة, مع أنها غالبا ما تكون مقصورة على الإفراد ذوى الدخل المنخفض, و الإعاقة أو الخصائص المعينة الأخرى. وفي بعض البلدان، على الرغم من انه يجوز دفع معاش التقاعد العالمي دون الحاجة إلى مشاركة, و عليها تعد المساعدات الاجتماعية جزء من المشاركة الاجتماعية أيضا. و هناك جزء يناقش/ يتناول الفرق بين التأمين الاجتماعي والمساعدة الاجتماعية بمزيد من التفصيل في الفصل 8.

84-17 يشمل تعريف المنافع الاجتماعية الاحتياطي المحتمل للخدمات الصحية والتعليمة. وعادة ما تقوم الحكومة العامة بجعل هذه الخدمات متاحة لجميع أعضاء المجتمع دون اشتراط مشاركة في البرنامج. و تعامل هذه الخدمات كتحويلات اجتماعية عينية وليس كجزء من الضمان الاجتماعي أو المساعدة الاجتماعية. و التحويلات الاجتماعية العينية تم مناقشتها أيضا في الفصل8.

85-17 بالإضافة إلى الخدمات الصحية والتعليمية التي تقدمها الحكومة العامة، فيمكن أيضا تقديم هذه الخدمات أيضا إلى الأفراد من خلال المؤسسات التي لا تهدف للربح و تخدم الأسر المعيشية, و التي أيضا تعامل على أنها تحويلات اجتماعية عينية وليس كجزء من برامج التأمين الاجتماعي.

3.المنافع الاجتماعية المقدمة من الوحدات المؤسسية الأخرى

86-17 ويمكن أيضا أن تقدم المنافع الاجتماعية من خلال أرباب العمل إلى العاملين /الموظفين و المعالين أو أن توفر عن طريق وحدات أخرى مثل النقابات العمالية. و جميع المنافع الاجتماعية التي تقدمها الوحدات الأخرى عدا الحكومة العامة تقدم بموجب نظام التأمينات الاجتماعية.

4. برامج التأمين الاجتماعي

87-17 يعد برنامج التأمين الاجتماعي شكل من أشكال برنامج التأمين التعاقدية حيث يلتزم حامل وثيقة / بوليصة التأمين أو يشجع للتأمين ضد طوارئ معينة من قبل تدخل طرف ثالث. وعلى سبيل المثال ، قد تلزم الحكومة جميع الموظفين على المشاركة في برنامج الضمان الاجتماعي؛ يجوز لأصحاب العمل جعله شرطا من شروط التوظيف, أن يشارك الموظفين في مشروع برنامج التأمين المحدد من قبل صاحب العمل؛ و يجوز لصاحب العمل تشجيع الموظفين للانضمام عن طريق تقديم المساهمات نيابة عن الموظف أو أن تقوم النقابات العمالية بترتيب تغطية تأمينه متاحة فقط لأعضاء الاتحاد/ النقابة . و عادة ما تدفع المساهمات في برامج التأمين الاجتماعي من قبل، أو نيابة عن الموظفين، و ذلك تحت بعض الشروط و التي تغطى أيضا غير العاملين أو الأشخاص العاملين لحسابهم الخاص.

88-17 يعتبر برنامج التأمين الاجتماعي برنامج تأميني عندما يستوفى الشرطان التاليان :

أ. أن تكون المنافع التي يحصل عليها شرطا للمشاركة في البرنامج، و تكون منافع اجتماعية إذا استخدم المصطلح/ الشرط في نظام الحسابات القومية.

ب. و إذا اجتمع واحد على الأقل من الشروط الثلاثة التالية :

- يجب أن تكون المشاركة في البرنامج واجبة/ إلزامية إما عن طريق القانون أو تحت شروط وظروف عمل الموظف، أو مجموعة العمال/ الموظفين؛

- البرنامج هو مسؤولية جماعية تعمل لصالح مجموعة معينة من العمال/ الموظفين ، سواء كانوا يعملون أم لا، و أن المشاركة تقتصر على أعضاء تلك المجموعة؛
- أن يقوم صاحب العمل بتقديم مساهمة (فعلية أو محتسبة) في برامج التأمين الاجتماعي باسم الموظف / العامل، سواء قدم الموظف مساهمة أيضا أم لا.

89-17 و يقوم المشاركون في برامج التأمين الاجتماعي بعمل مساهمات في البرامج (أو مساهمات نيابة عنهم) للحصول على المنافع. وتعرف المساهمات و المنافع بطرق مماثلة لأقساط و مطالبات التأمين, و مساهمة الضمان الاجتماعي هي مقدار المدفوع لبرنامج التأمين الاجتماعي من أجل أن يكون من حق المستفيد المعنى بتلقي المنافع الاجتماعية التي تشملها خطة البرنامج. و منافع التأمين الاجتماعي هي منفعة اجتماعية مستحقة الدفع لان المستفيدين يشاركوا في برامج التأمين الاجتماعي و المؤمن عليه ضد المخاطر الاجتماعية الطارئة.

90-17 و الضمان الاجتماعي هو شكل من أشكال برنامج التأمين الاجتماعي. و تختلف الأهمية النسبية للضمان الاجتماعي ذات الصلة ببرامج التأمين الاجتماعي الأخرى كثيرا من دولة إلى أخرى حسب الترتيبات المؤسسية. ففي بعض الدول ، قد يقتصر الضمان الاجتماعي على مخصص المعاش الأساسي لمختلف صافى الضمان الاجتماعي. و في مثل هذه الحالات قد يتم التعامل مع مخصصات المعاشات التقاعدية لموظفي الحكومة العامة وليس من خلال الضمان الاجتماعي. أما في حالات أخرى ، فمعظم مخصصات / احتياطيات المعاشات التقاعدية، بما في ذلك المستحقة للعاملين في مؤسسات القطاع الخاص، قد توجه من خلال الضمان الاجتماعي.

91-17 و فئتي برامج التأمين الاجتماعي هما:

أ. الضمان الاجتماعي
ب. العمالة التي لها صلة ببرامج التأمين الاجتماعي بدلا من الضمان الاجتماعي .

و قد ترتب البرامج بدلا من الضمان الاجتماعي مع شركة تأمين كسياسة مجموعة أو سلسلة من السياسات أو قد تدار من جانب شركة تأمين أخرى في مقابل رسم مالي. و قد تدار البرامج من قبل صاحب العمل مباشرة بالنيابة عن نفسه.

برامج التامين متعددة أرباب العمل

92-17 قد توافق شركة التأمين، بأجر، ليس فقط على إدارة برنامج التقاعد ولكن أن تتحمل قدرا من المخاطرة المرتبطة به . ويتم ذلك في سياق تنفيذ هذه الخدمة لعدد من البرامج الجماعية تحت ما يسمى برامج متعددة أرباب العمل. وبموجب العديد من هذه البرامج، قد تتولى مؤسسة التأمين مسؤولية إدارة الاعتمادات المالية / صناديق التمويل الموضوعة تحت تصرفها و ذلك كي تكون الأموال التمويلية كافية لتغطية الالتزامات, و وجود فائض يمكن الاحتفاظ به . أما إذا فشلت في توفير الأموال التمويلية لاستحقاقات المعاش التقاعدي، فذلك يعد مسؤولية الشركة وليس أرباب العمل الأصليين.

93-17 عندما تتولى الحكومة مسؤولية توفير المعاشات التقاعدية لقطاعات كبيرة من المجتمع ، فأن وظيفة الضمان الاجتماعي في الواقع هي ملء/ شغل دور برنامج متعدد أرباب العمل . كشركة التأمين، ومن ثم تتحمل الحكومة المسؤولية عن أي نقص في الأموال التمويلية اللازمة لتلبية التزامات المعاشات التقاعدية أو قد يحق لها أن تحتفظ بتوليد أي فائض. وغالبا ما يتم تمويل الضمان الاجتماعي لدفع الاستحقاقات على أساس أولا بأول, و لذلك ليس هناك تساؤل حول وجود فائض ناشئ، و إذا وجد نقص في الموارد ، فأن للحكومة السلطة لتغير بالاستحقاقات تتعلق بمستقبل العمالة فقط ولكن بالنسبة للماضي أيضا.

5. بوالص/ ووثائق التأمين الفردية المؤهلة للتأمين الاجتماعي

94-17 تنظم العديد من برامج التأمين الاجتماعي بشكل جماعي لمجموعات من العمال، و لا يجب أن يستخرج هؤلاء المشاركين وثائق تأمين فردية بأسمائهم الشخصية, و في مثل هذه الحالات، لا توجد صعوبة في تمييز التأمين الاجتماعية من التأمين القائم على أساس شخصي. ومع ذلك، قد تسمح بعض برامج التأمين الاجتماعي، أو حتى تتطلب ، المشاركين باستخراج بوالص بأسمائهم الخاصة . ومحددات التأمين باعتبارها سياسة التأمين الاجتماعي هي أن لابد أن تكون المنافع من نوع المنفعة الاجتماعية ويقوم صاحب العمل بمساهمة فعلية أو محتسبة في البرنامج بالنيابة عن العامل/ الموظف.

95-17 تقيد الأقساط المستحقة الدفع، والمطالبات المستحقة القبض، بموجب سياسات فردية مستخرجة تحت برنامج الضمان الاجتماعي كمساهمات اجتماعية و منافع تأمين اجتماعية. وتدفع المساهمات في برامج الضمان الاجتماعي غالبا شهريا أو على أساس متكرر ، وغالبا ما تقدم مباشرة عندما تستحق الأجور والرواتب الدفع.

96-17 من المرجح أن معظم السياسات الفردية التي تؤهل لبرامج التأمينات الاجتماعية تكون لمخصصات/ احتياطيات المعاشات التقاعدية، ولكن من المحتمل أنها قد تغطي الاحتمالات الأخرى، على سبيل المثال توفير الدخل ، إذا كان حامل بوليصة التأمين غير قادر على العمل لفترة طويلة بسبب اعتلال الصحة أو المرض.

97-17 توصف بوالص التأمين الفردية و التي لا تؤهل إلى تأمين اجتماعي بأنها تأمين فردي لا تؤهل إلى تأمين اجتماعي، أو باختصار كتأمين أخر. وتسجل/ تقيد في حسابات نظام الحسابات القومية
كما تم وصفها في الجزء 1 من هذا الفصل.

6. المنافع المستحقة الدفع بموجب برامج الضمان الاجتماعي

98-17 في نظام الحسابات القومية، تنقسم منافع الضمان الاجتماعي و المساهمات المناظرة بين تلك المتصلة بالمعاشات التقاعدية وتلك المتعلقة بجميع الأشكال الأخرى للمنافع. و المنفعة الأهم والتي تغطيها برامج التأمين الاجتماعي هي الدخل عند التقاعد ولكن ربما تغطى أيضا عدد من الحالات الطارئة الأخرى. فعلى سبيل المثال ، قد تدفع المعاشات التقاعدية للأرامل و الأرمل أو للأشخاص الذين يعانون من إصابة صناعية و لم تعد قادرة على العمل. و جميع هذه الأنواع من حالات الطوارئ تؤدي إلى زيادة المدفوعات بسبب أن كاسب الدخل الرئيسي لم يعد قادرا لتوفير الدخل ، من خلال الموت أو العجز ، لنفسه أو لنفسها و عليها يعامل المعالين كمستحقي للمعاشات التقاعدية.

99-17 تتجمع كافة المنافع الأخرى معا كمنافع للمعاشات غير التقاعدية. و الفرق بين الاثنين مهم لأن نظام الحسابات القومية يدرك الالتزامات/ الخصوم لبعض المعاشات التقاعدية ما إذا كانت هناك فعلا أصول فعلية موضوعة جانبا لتلبية الاستحقاقات أم لا. و لكن يتعرف باحتياطيات منافع المعاشات غير التقاعدية فقط عندما تكون متواجدة في الواقع.

أولا. محاسبة مساهمات و منافع معاش غير التقاعد:

100-17 قد تكون منافع المعاش غير التقاعدي مدفوعة بموجب الضمان الاجتماعي و برامج العمل ذات الصلة بها بخلاف الضمان الاجتماعي. ولكن في كثير من البلدان قد لا يكون للمعاشات غير التقاعدية أي منافع ، ويرد وصفا لكيف يجب أن تسجل إذا كانت موجودة. و بالنسبة لبرامج التأمين الاجتماعية الأخرى، فأن طريقة التسجيل/ التقييد تختلف اعتمادا على ما إذا كان احتياطي المخصصات للاستحقاقات المستقبلية موضوع جانبا أم لا. و لكن قد لا تدفع في كثير من الحالات مثل تلك الاحتياطيات و المنافع أولا بأول، و سيتم أعطاء وصف للتسجيل المناسب لكل حالة لاحقا.

1. منافع المعاش غير التقاعدي المستحقة/ المدفوعة بموجب الضمان الاجتماعي

101-17 وكما هو الحال في برامج الضمان الاجتماعي ، قد يكون هناك اشتراكات مستحقة على صاحب العمل و الموظف على حد سواء، و تعامل تكاليف تشغيل برامج الضمان الاجتماعي على أنها جزء من النفقات العادية للحكومة العامة، ولذلك لا تتضمن عمليات حساب الضمان الاجتماعي مقاييس المنتج.

102-17 تقيد / تسجل التدفقات في نظام الحسابات القومية على النحو التالي:

أ. تظهر مساهمات أرباب العمل في الضمان الاجتماعي كمستحقة الدفع من خلال القطاع الذي يتبعه رب العمل ومستحقة القبض من قبل الأسر المعيشية. و قد يكون قطاع رب العمل أي من الشركات غير المالية، الشركات المالية والحكومة العامة (باعتبارها رب العمل) و أسرة رب العمل، والمؤسسات التي لا تهدف للربح و تخدم الأسر المعيشية أو بقية العالم (عندما يعمل المقيم لوحدة مؤسسية غير مقيمة). و ترد مستحقات دفع أرباب العمل المقيمين في حساب توزيع الدخل الأولى بالنسبة لبقية العالم. و تظهر مستحقات قبض الأسر المعيشية المقيمة في حساب تخصيص الدخل الأولى، و الأسر المعيشية غير المقيمة في حساب توزيع الدخل الأولى لبقية العالم.

ب. في التوزيع الثانوى لحساب الدخل ، يظهر مجموع مساهمات أرباب العمل للضمان الاجتماعي ومساهمات الضمان الاجتماعي من قبل الأسر المعيشية حسب قدراتهم كموظفين كمستحقة الدفع للأسر المعيشية و مستحقة القبض للحكومة. و كذلك، ترد منافع الضمان الاجتماعي النقدية كمستحقة الدفع للأسر المعيشية، و كمستحقة الدفع من خلال الحكومة (أو بقية العالم إذا كان من حكومة أجنبية) و كمستحقة القبض من قبل الأسر المعيشية.

103-17 و يرد مثال لهذه التدفقات في الجدول 17-3.

2. منافع المعاش غير التقاعدي الخاص غير الممول عدا الضمان الاجتماعي

104-17 في نظام الحسابات القومية، يعتبر رب العمل الذي يدير برنامج غير ممول كصانع إسهام

اجتماعي محتسب للبرنامج نيابة عن الموظفين . وعمليا ، توضع قيمة مساهمات أرباب العمل والموظفين بالتساوى مع قيمة المنافع مستحقة الدفع فى الفترة قيد النظر (زائد تكاليف تشغيل البرنامج كما هو موضح فى الفقرة التالية). و تشكل المساهمة المحتسبة جزءا من تعويض الموظفين و تظهر أيضا بأنها واجبة الدفع من الموظفين إلى البرنامج جنبا إلى جنب مع أي مستحقات دفع فعلية من قبل الموظفين . ورغم أن البرنامج غير ممول، فقد لا يزال الموظف يقدم مساهمة، ومع ذلك، فإنه ليس من غير المألوف للبرامج غير الممولة أن تكون مشاريع غير قائمة على اشتراكات الموظفين..

105-17 حتى لو كان البرنامج غير ممول، فهناك تكاليف تندرج في إدارته, من حيث المبدأ ، ينبغي أن

يعامل المنتج المساوي لمجموع هذه التكاليف على أنه مدفوع من قبل المستفيدين من بند الاشتراكات المحتسبة .وينبغى أن تتضمن / تشمل المساهمات المحتسبة للموظفين هذه التكاليف فضلا عن قيمة المنافع التي تحصل عليها من الموظفين . و من ثم يتم تسجيل القيمة المساوية لكمية تكاليف تشغيل البرنامج فى استخدام حساب الدخل كشراء خدمة من قبل الموظفين من رب العمل .

106-17 هناك نوعان من المعاملات المسجلة لإنتاج و استهلاك الخدمات المقدمة من قبل صاحب العمل.
و حيث أن البرنامج غير ممول، فانه لا يوجد تدفقات دخل استثمار و لا أي مساهمة تكميلية حتى تسجل, وقد توجد مجموعتين تسجل من معاملات إعادة التوزيع.

107-17 معاملات الإنتاج والاستهلاك هي كما يلي .

أ. يحتسب ناتج الخدمات في حساب إنتاج رب العمل, و تشكل قيمة المنتج جزءا من مساهمات أرباب العمل للتأمين الاجتماعي المدرج في تعويضات الموظفين .
ب. يتم تسجيل استهلاك الخدمة كنفقات الاستهلاك النهائي للأسر المعيشية في استخدام حساب الدخل للأسر المعيشية المقيمة أو كصادرات للأسر المعيشية غير المقيمة.

108-17 معاملات إعادة التوزيع هي على النحو التالي .

أ. ترد مساهمات أرباب العمل المحتسبة لبرامج التأمين الاجتماعية غير الممولة بوصفها مستحقة الدفع من قبل القطاع الذي يتبعه صاحب العمل في حساب توليد الدخل و مستحقة القبض الأسر المعيشية في حساب تخصيص الدخل الأولي
ب. في حساب التوزيع الثانوي للدخل، توضع مساهمات أرباب العمل المحتسبة و أي مساهمات فعلية للموظفين كمستحقة الدفع للأسر المعيشية و كمستحقة القبض من قبل صاحب العمل. و كذلك، المنافع كمستحقة الدفع للأسر المعيشية من قبل صاحب العمل و التي تظهر كمستحقة الدفع من صاحب العمل ومستحقة القبض من الأسر المعيشية.

109-17 و يبين الجدول 17, 4 مثال على هذه التدفقات

3. التأمين الاجتماعي الخاص الممول عدا معاشات التقاعد

110-17 و كما ذكر أعلاه ، البرامج الممولة لمنافع أخرى فضلا عن المعاشات التقاعدية ليست شائعة . ويجوز لهم ، مع ذلك، التواجد فى ظرفين .الأول هو عندما يمتلك رب العمل صندوق لهذه المنافع ويراكم أى دفع مخفض لسنة واحدة لدفع الإسرافات الممكنة فى السنوات المقبلة. و بدلا من ذلك ، يجوز لصاحب العمل أن يدرك أن الارتباطات/ الالتزامات لعمل مدفوعات مستقبلية هى أنه من الحكمة تراكم احتياطيات لتكون قادرة على تقديم مستحقات الدفع .و مثال على مثل هذا البرنامج قد يكون واحد يوفر تغطية صحية للعاملين في الحاضر والماضى .و عكس ما حدث فى حالة المعاشات التقاعدية, فليس بالضرورى أن تتواجد تقديرات المطالبات الممكنة فى المستقبل بشأن منافع التأمين الاجتماعى ماعدا المعاشات فى نظام الحسابات القومية . و تقيد الالتزامات/ الخصوم فقط و بالقدر الذى كانت موجودة به في حسابات صاحب العمل .

111-17 يمكن القيام بمنافع التأمين الاجتماعى الممول المغطاة ماعدا المعاشات التقاعدية من خلال شركات التأمين أو من جانب أرباب العمل نيابة عن موظفيها .و يقاس منتج هذا النشاط بنفس الطريقة كناتج للتأمين على غير الحياة, و لكن يستحق الاستهلاك المطابق للخدمات فقط الدفع من قبل الأسر المعيشية من المستفيدين . وستكون هذه الأسر مقيمة باستثناء أن يكون المنتج المقيم مسئولا عن دفع المنافع للموظف الحالى أو السابق و الغير مقيم أو الذى أحد أفراد عائلته غير مقيم و يحق لهم الحصول على المنافع, و يمكن لدخل الاستثمار الذى يعزى للمستفيدين من برامج التأمين الاجتماعي أن يستحق فقط لنفس الأسر المعيشية .

112-17 تتعلق مساهمات أرباب العمل فقط بالموظفين. ومع ذلك، كل من الموظفين الحاليين والسابقين و المتواجدة الآن ، أو التي قد تتواجد في المستقبل،

و قد يقدم المستفيدين مساهمات للبرنامج و الحصول على دخل الاستثمار من ذلك. ومن هنا يعامل دخل الاستثمار هذا كمكملات / متممات أو كملحقات مساهمة تستحق الدفع من بعض الحاصلين عليها .

الجزء المدفوع من قبل صاحب العمل كجزء من تعويضات العاملين في حساب توليد الدخل وكذلك المساهمات المدفوعة مباشرة من قبل الموظف الممول من الأجور والمرتبات أو من قبل الآخرين بمن فيهم الموظفين السابقين.

17-113 تسجل جميع المساهمات في البرامج كمستحقات دفع للأسر المعيشية .وتشمل هذه المساهمات

جدول 17-3 : حساب منافع المعاشات غير التقاعدية المدفوعة من خلال الضمان الاجتماعي الاستخدامات

	رب العمل	صندوق تمويل الضمان الاجتماعي	الأسر المعيشية	قطاعات أخرى	الاقتصاد الكلي
حساب توليد الدخل					
مساهمات أرباب العمل الفعلية في الضمان الاجتماعي	15.0				15.0
حساب تخصيص الدخل الأولى					
مساهمات أرباب العمل الفعلية في الضمان الاجتماعي					
حساب التوزيع الثانوي للدخل					
مساهمات الضمان الاجتماعي			25.0		25.0
مساهمات أرباب العمل الفعلية في الضمان الاجتماعي			15.0		15.0
مساهمات الأسر المعيشية الفعلية في الضمان الاجتماعي			10,0		10,0
منافع الضمان الاجتماعي في للمعاشات غير التقاعدية		22,0			22,0

جدول 17-4: حسابات منافع الضمان الاجتماعي للمعاشات غير التقاعدية من برامج صناديق العمل غير الممولة الأخرى الاستخدامات

	رب العمل	صندوق تمويل الضمان الاجتماعي	الأسر المعيشية	قطاعات أخرى	الاقتصاد الكلي
حساب توليد الدخل					
مساهمات أرباب العمل المحتسبة في المعاشات غير التقاعدية	9.0				9.0
حساب تخصيص الدخل الأولى					
مساهمات أرباب العمل المحتسبة في المعاشات غير التقاعدية					
حساب التوزيع الثانوي للدخل					
مجموع مساهمات الأسر المعيشية في المعاشات غير التقاعدية			9.0		9.0
مساهمات أرباب العمل المحتسبة في المعاشات غير التقاعدية		9.0	9.0		9.0
منافع الصناديق غير الممولة في المعاشات غير التقاعدية					9.0

جدول17-5: حسابات منافع الضمان الاجتماعي للمعاشات عير التقاعدية من برامج صناديق العمل غير الممولة الأخرى__ الاستخدامات

	رب العمل	صندوق تمويل الضمان الاجتماعي	الأسر المعيشية	قطاعات أخرى	الاقتصاد الكلي
منتج الإنتاج					
المنتج					
حساب توليد الدخل	6.0				6.0
مساهمات أرباب العمل الفعلية في المعاشات غير التقاعدية					
حساب تخصيص الدخل الأولى					
مساهمات أرباب العمل الفعلية في المعاشات غير التقاعدية					
دخل الاستثمار				4,0	4,0
دخل الاستثمار المفرع في استحقاقات المعاشات غير التقاعدية		4,0			4,0
حساب التوزيع الثانوي للدخل					
مجموع مساهمات الأسر المعيشية في المعاشات غير التقاعدية			14,0		14,0
مساهمات أرباب العمل الفعلية في المعاشات غير التقاعدية			6,0		6,0
مساهمات الأسر المعيشية في المعاشات غير التقاعدية			5,0		5,0
مساهمات تكميلية للأسر المعيشية في المعاشات غير التقاعدية			4,0		4,0
عمولة برامج الضمان الاجتماعي			1,0-		1,0-
منافع المعاشات غير التقاعدية الممولة		7,0			7,0
استخدام حساب الدخل					
نفقات الاستهلاك النهائي			1,0		1,0
تعديل التغير في استحقاقات المعاشات التقاعدية		2,0-			2,0-
الادخار	6,0-	10,0	0,0	4,0-	0,0
الحساب المالي					
التغير في استحقاقات المعاشات التقاعدية			2.0-		2.0

جدول 17-6 : حساب منافع المعاشات غير التقاعدية المدفوعة من خلال الضمان الاجتماعي الموارد

	رب العمل	صندوق تمويل الضمان الاجتماعي	الأسر المعيشية	قطاعات أخرى	الاقتصاد الكلي
حساب توليد الدخل					
مساهمات أرباب العمل الفعلية في الضمان الاجتماعي			15.0		15.0
حساب تخصيص الدخل الأولى					
مساهمات أرباب العمل الفعلية					

في الضمان الاجتماعي					
حساب التوزيع الثانوي للدخل					
مساهمات الضمان الاجتماعي		25.0			25.0
مساهمات أرباب العمل الفعلية في الضمان الاجتماعي		15.0			15.0
مساهمات الأسر المعيشية الفعلية في الضمان الاجتماعي		10,0			10,0
منافع الضمان الاجتماعي في للمعاشات غير التقاعدية			22,0		22,0

جدول 17-7 حسابات منافع الضمان الاجتماعي للمعاشات غير التقاعدية من برامج صناديق العمل غير الممولة الأخرى__ الموارد

	رب العمل	**صندوق تمويل الضمان الاجتماعي**	**الأسر المعيشية**	**قطاعات أخرى**	**الاقتصاد الكلي**
حساب توليد الدخل					
مساهمات أرباب العمل المحتسبة في المعاشات غير التقاعدية			9.0		9.0
حساب تخصيص الدخل الأولى					
مساهمات أرباب العمل المحتسبة في المعاشات غير التقاعدية					
حساب التوزيع الثانوي للدخل					
مجموع مساهمات الأسر المعيشية في المعاشات غير التقاعدية		9.0			9.0
مساهمات أرباب العمل المحتسبة في المعاشات غير التقاعدية		9.0	9.0		9.0
منافع الصناديق غير الممولة في المعاشات غير التقاعدية					9.0

جدول 17-8: حسابات منافع الضمان الاجتماعي للمعاشات عير التقاعدية من برامج صناديق العمل غير الممولة الأخرى__ الموارد

	رب العمل	**صندوق تمويل الضمان الاجتماعي**	**الأسر المعيشية**	**قطاعات أخرى**	**الاقتصاد الكلي**
منتج الإنتاج		1,0			1,0
المنتج					
حساب توليد الدخل					
مساهمات أرباب العمل الفعلية في المعاشات غير التقاعدية					
حساب تخصيص الدخل الأولى			6.0		6.0
مساهمات أرباب العمل الفعلية في المعاشات غير التقاعدية		4,0			4,0
دخل الاستثمار			4,0		4,0
دخل الاستثمار المفرع في استحقاقات المعاشات غير التقاعدية					
حساب التوزيع الثانوي للدخل					

مجموع مساهمات الأسر المعيشية في المعاشات غير التقاعدية		14,0			14,0
مساهمات أرباب العمل الفعلية في المعاشات غير التقاعدية		6,0			6,0
مساهمات الأسر المعيشية في المعاشات غير التقاعدية		5,0			5,0
مساهمات تكميلية للأسر المعيشية في المعاشات غير التقاعدية		4,0			4,0
عمولة برامج الضمان الاجتماعي		1,0-			1,0-
منافع المعاشات غير التقاعدية الممولة			7,0		7,0
استخدام حساب الدخل					
نفقات الاستهلاك النهائي					
تعديل التغير في استحقاقات المعاشات التقاعدية			2,0-		2,0-
الادخار					
الحساب المالي					
التغير في استحقاقات المعاشات التقاعدية		2,0-			0.0

و علاوة على ذلك, تتلقى الأسر المعيشية دخل استثمار يعزى إلى حاملي بوالص/ وثائق التأمين فيما يتعلق بهذه المساهمات و تعامل، كمجموعة، كمتممات أو كملحقات مساهمة. و يظهر بندي الاشتراكات في التوزيع الثانوي لحساب الدخل. البند الأول، تساوي مساهمات أرباب العمل الاجتماعية الفعلية بالضبط قيمة المبلغ مستحق القبض من قبل الأسر المعيشية من صاحب العمل في حساب توليد الدخل. البند الثاني، ويسمى مساهمات الأسر المعيشية الاجتماعية، يشمل الدفع المباشر من قبل الأسر المعيشية بالإضافة إلى كمتممات أو ملحقات المساهمة ناقص العمولة المدفوعة لبرامج التأمين الاجتماعي.

114-17 يجب تسجيل المعاملات الثمانية ، و التي أحداهما تعود إلى إنتاج واستهلاك خدمة التأمين، وثلاثة منهما ذات صلة بالاشتراكات والمنافع ، و واحدة لدخل الاستثمار الذي يعزى إلى حاملي بوالص و وثائق التأمين, واثنين ذات علاقة بالفرق بين الإسهامات والمنافع.

أ. و يباشر نشاط الوحدات المقيمة من خلال شركات التأمين أو من قبل صاحب العمل ، و يقيد المنتج في حساب إنتاج شركات التأمين أو في قطاع صاحب العمل كاحتياطي مقرر؛

ب. تظهر مساهمات أرباب العمل الاجتماعية الفعلية للعمالة التى تعود على برامج التأمين الاجتماعي كمستحقة الدفع من قبل القطاع الذي يتبعه صاحب العمل في حساب توليد الدخل ومستحقة القبض من قبل الأسر المعيشية في حساب تخصيص الدخل الأولي؛

ج. يدفع دخل الاستثمار لحاملي بوالص التأمين (المستفيدين) في ما يتعلق بهذه البرامج من قبل شركات التأمين وأرباب العمل، والمستحقة من قبل الأسر المعيشية. و تقيد كل من مستحقات الدفع والقبض في حساب تخصيص الدخل الأولي؛

د. ترد صافي المساهمات الاجتماعية في حساب التوزيع الثانوي للدخل كمدفوعات مستحقة على الأسر المعيشية و مستحقه القبض لشركات التأمين أو قطاع صاحب العمل ، كاحتياطي مقرر ؛

ه. س. وترد أيضا المنافع الاجتماعية ذات الصلة بالعمالة بخلاف المعاشات التقاعدية في حساب التوزيع الثانوي للدخل كمستحقة الدفع من قبل شركات التأمين أو قطاع صاحب العمل و مستحقة القبض للأسر المعيشية ؛

و. تعد قيمة الخدمة المستحقة الدفع للأسر المعيشية كجزء من نفقات الاستهلاك النهائي, و تقيد في استخدام حساب الدخل ، ما عدا الأسر المعيشية للموظف غير المقيم حيث تدفع من قبل بقية العالم ؛

ز. يمثل فائض صافي المساهمات على المنافع زيادة في الالتزام ببرامج التأمين تجاه المستفيدين. ويرد هذا البند كتعديل في استخدام حساب الدخل. و حيث أنه زيادة في المسؤولية، فأنه يظهر أيضا في الحساب المالي. و كما تبين، فهذا البند لا يحدث إلا نادرا ، ولأسباب واقعية، و قد تتضمن التغيرات في استحقاقات هذه المعاشات غير التقاعدية مع تلك التي للمعاشات التقاعدية.

115-17 يرد مثال لهذه التدفقات في الجدول17, 5.

ج محاسبة مساهمات معاش التقاعد والمعاشات غير التقاعدية

116-17 يتم توفير المعاشات للأفراد في الاقتصاد بموجب واحدة من ثلاث آليات، عن طريق الضمان

الاجتماعي ، وعبر برامج العمالة ذات الصلة بالبرامج الأخرى من الضمان الاجتماعي أو عن طريق المساعدة الاجتماعية. و برامج الضمان الاجتماعي و العمالة المتعلقة بالمعاشات التقاعدية بخلاف مساهمة الضمان الاجتماعي لبرامج التأمين الاجتماعية. وعلى الرغم من أن المنافع المقدمة في إطار المساعدة الاجتماعية و بعض برامج التأمين تكون مشابهة جدا ، فالفرق الرئيسي أن تدفع منافع التأمين الاجتماعي فقط إذا شارك المستفيد في برنامج التأمين الاجتماعي، وعادة ما تكون المشاركة قائمة عن طريق المستفيد
أو من خلال آخر نيابة عنه, تدفع المساعدة الاجتماعية من دون مساهمات مؤهلة مقدمة على الرغم من أن هذا يعنى أن التجربة قد تطبق على المتقدمين.

117-17 تختلف الوسائل التي يتم من خلالها توفير المعاشات التقاعدية للأشخاص عند التقاعد كثيرا من بلد إلى آخر. و يصف هذا الجزء من الفصل17 الأشكال الأكثر شيوعا من احتياطي المعاشات التقاعدية بموجب برامج التأمين الاجتماعي على الرغم من أن كل الجوانب قد لا تنطبق في جميع البلدان. و لا تناقش المعاشات التقاعدية المقدمة في إطار المساعدة الاجتماعية في هذا الفصل و لكن تمت المناقشة في الفصول 8 و 9.

118-17 تقدم معاشات التأمين الاجتماعي التقاعدية في جميع البلدان في جزء من قبل الحكومة العامة و جزء من قبل أرباب العمل. و يطلق على الجزء المقدم من الحكومة العامة الضمان الاجتماعي أما الجزء من قبل أرباب العمل يسمى البرامج المتصلة بالعمالة. و التقسيم بين المعاشات التقاعدية التي يتم توفيرها من قبل الضمان الاجتماعي والتي تقدم من البرامج ذات الصلة بالعمالة يختلف إلى حد كبير من بلد إلى آخر مع ما يترتب عليه من تغطية و كذلك تحصيلات قومية لما يخصصه مصطلح "الضمان الاجتماعي" و الذي تختلف أيضا إلى حد كبير. من أجل توضيح التوصيات في نظام الحسابات القومية، فمن الضروري النظر في أنواع التغطية المنصوص عليها في مختلف البلدان.

119-17 يعد أضيق شكل لمعاش الضمان الاجتماعي أساسي جدا. فقد يكون ثابت المستوى بصرف النظر عن حجم المساهمات (وإن لم يكن حقيقة أن المساهمات أحرزت لفترة معينة من الزمن). و غالبا ما يكون حق الموظف للمعاش بموجب الضمان الاجتماعي قابل للتحويل ("المحمولة") من صاحب عمل إلى آخر ، و التي تعد ميزة لا تطبق دائما لشروط المعاشات التقاعدية الأخرى ،و بالنسبة لكثير من الناس في الوظائف منخفضة الدخل، سواء تعمل مؤقتا أو بشكل متقطع، قد يكون هذا هو الشكل الوحيد لمخصص المعاش المتوقع الحصول عليها.

120-17 و على النقيض من ذلك، يكون معظم أو كل المعاش في بعض البلدان عن طريق الضمان الاجتماعي. وفي هذه الحالة ، تمثل الحكومة الوسيط النسبي لصاحب العمل و ذلك أنه بمجرد تلقي الحكومة المساهمات للبرنامج المدفوع من خلال صاحب العمل والأسر المعيشية ، تتحمل الحكومة مخاطرة تكوين المدفوع النهائي. و تعفي الحكومة صاحب العمل من مخاطرة أن تكون تكلفة المعاشات التقاعدية كبيرا جدا على مشروعه وتؤكد عدد السكان التي ستدفع لهم المعاشات التقاعدية ، و مع قيامها بذلك مع الصفة التي قد تغير مقدار المعاشات التقاعدية المستحقة الدفع ، حتى بأثر رجعي ، إذا أمليت الظروف الاقتصادية بذلك.

121-17 لا تخضع برامج التقاعد التي تديرها أرباب العمل بالقطاع الخاص عادة للتعديلات بأثر رجعي من المبالغ المدفوعة ، ولكن هناك مخاطرة تتمثل في أن صاحب العمل قد لا يتمكن من الدفع لأنه سافر للعمل, و على نحو متزايد، على الرغم من أن حماية استحقاقات المعاش التقاعدي للأفراد أصبح أكثر شيوعا. وبالمثل ، فإن معاش التقاعد المتراكم مع صاحب عمل واحد لا يكون قابل للتحويل إلى صاحب العمل الجديد رغم أن هذا أيضا يتحمل التغيير. و في حين أن الضمان الاجتماعي قد ، وكثيرا ما، يمول على أساس دفع الاستحقاقات أولا بأول، دون تراكم احتياطيات الالتزامات المستقبلية، و برامج رب العمل الأخرى على نحو متزايد من المحتمل أن يكون لديها احتياطيات جانبية. و حتى لو لم يكن هناك أية احتياطيات ، قد تتطلب محاسبة الاتفاقيات منهم إدراك استحقاقات المعاش التقاعدي للموظفين الحاليين و السابقين في حساباتهم.

122-17 وينظر إلى المعاشات التقاعدية المتعلقة بالعمالة، فضلا عن أكثر شكل للضمان الاجتماعي ، وذلك كجزء من حزمة التعويض والمفاوضات بين العمال, و يجوز لأصحاب العمل التركيز على استحقاقات المعاشات التقاعدية بقدر ظروف الخدمة الحالية من جداول الأجور. وفي كثير من الأحيان يتم توفير المعاشات التقاعدية من خلال أصحاب الأعمال الخاصة من صناديق الأموال التي تسيطر عليها أرباب العمل أو عقد لطرف ثالث مثل شركة التأمين. ويمكن لهذه الأموال أيضا توفير منافع الاجتماعية أخرى غير المعاشات التقاعدية، على سبيل المثال التغطية الطبية الخاصة. ومن الممكن في بعض الأحيان لوحدة متخصصة أن توافق على تحمل المسؤولية عن توفير المعاشات التقاعدية لعدد من أرباب العمل في مقابل افتراض مخاطرة ضمان التمويل

الكافي متاحا للإتاحة المعاشات التقاعدية الموعودة. ويسمى هذا الترتيب برنامج للمعاشات التقاعدية متعدد أرباب العمل.

123-17 و كما هو الحال مع المنافع الاجتماعية للمعاش غير التقاعدي، يجوز لكلا من الموظفين السابقين و الحاليين من المستفيدين تقديم مساهمات للبرنامج وتلقى دخل الاستثمار من ذلك. و من ثم يعامل دخل الاستثمار هذا كملحقات / متممات / مكملات مساهمة للذين يحصلون عليه.

1. معاشات تقاعد الضمان الاجتماعي

124-17 ومن الشائع ولكنه ليس أساسيا لكل من أصحاب العمل والموظفين تقديم مساهمات نحو معاشات تقاعد الضمان الاجتماعي. ومن الشائع أيضا للمساهمات أن تكون إلزامية. ويتم تمويل معاشات الضمان الاجتماعي في كثير من الأحيان على أساس دفع الاستحقاقات أولا بأول. و الافتراض الطبيعي في نظام الحسابات القومية الرئيسي هو أنها هي طريقة تمويل معاشات تقاعد الضمان الاجتماعي. و أن المساهمات المستحقة في فترة تستخدم لتمويل المنافع مستحقة الدفع في نفس الفترة. ولا يوجد عنصر الادخار مندرجا، إما للحكومة التي تدير البرنامج أو للأفراد المشاركة فيه. و ليس هناك خصوم/ التزامات للبرنامج يعترف بها في نظام الحسابات القومية الرئيسية. وعلى الرغم من أن هناك قلق في كثير من الأحيان أن المنافع قد تتجاوز المساهمات، فمن المرجح أن هذا الموقف يزداد سوءا في نسبة التبويب التاريخي للحسابات. و لهذا السبب، و تتضمن/ تندرج تقديرات خصوم الضمان الاجتماعي، فضلا عن أي برامج للمعاشات التقاعدية الأخرى الغير مدرجة في الحسابات الرئيسية في الجدول التكميلي الموصف أدناه في القسم ج.

125-17 ويعد تسجيل التدفقات لبرامج معاش الضمان الاجتماعي بسيط. و تعامل أي مساهمة من قبل صاحب العمل كجزء من تعويضات الموظفين, و التي تقيد على أنها مدفوعات مستحقة من قبل صاحب العمل في حساب توليد الدخل و مستحقة الدفع من قبل الموظف في حساب توزيع الدخل الأولي. ثم يدفع الموظف مبلغ يعادل ما يحصله من صاحب العمل جنبا إلى جنب مع أي مساهمة يقوم بها بالأصالة عن نفسه لصندوق الضمان الاجتماعي. و يتم تسجيل هذا المبلغ كمستحقة القبض من قبل الأسر المعيشية في حساب التوزيع الثانوي للدخل و مستحقة الدفع من قبل الحكومة في نفس الحساب. و أي مساهمات يقوم بها العامل لحسابه الخاص أو غير العامل تتضمن أيضا في المساهمات التي تدفعها الأسر المعيشية للحكومة. وتسجل أيضا منافع الضمان الاجتماعي كمستحقات تدفعها الحكومة و مستحقات تأخذها الأسر في حساب التوزيع الثانوي للدخل.

126-17 و مثال على هذه التدفقات مبين في الجدول 17, 6 وهو مماثل و مشابه في المحتوى لجدول17, 1 إلا أن الجدول 17، 1 يتعلق بمنافع معاش غير التقاعد بينما جدول 17, 6 يتناول منافع المعاش التقاعدي.

2. برامج المعاشات التقاعدية ذات الصلة بالعمالة عدا الضمان الاجتماعي

127-17 هناك نوعان من برامج المعاشات التقاعدية المتعلقة بالعمالة عدا الضمان الاجتماعي. وأحدهما يسمى برنامج المعاشات التقاعدية محددة المساهمة ، والمشار إليها أحيانا على انه برنامج شراء المال, (والتعبير هو " برنامج المعاشات التقاعدية محددة المساهمة ") و هو ليس بديهيا ولكنه يستخدم على نطاق واسع في معاش التقاعد الصناعي. والآخر هو نظام المنافع المحددة ، و يشار إليه أحيانا باسم برنامج الراتب النهائي، وعلى الرغم من أن هذا المصطلح لا يصف بدقة جميع برامج المنافع المحددة. و عادة كل البرامج تعد مساهمة اجتماعية، وغالبا ما تكون لكل من صاحب العمل والموظف.

128-17 برنامج المساهمة المحدد هو برنامج حيث تعرف فيه المنافع المستحقة الدفع للموظف عند التقاعد حصرياً / قصرياً من مستوى صندوق المال المتراكم من المساهمات التي قدمت على مدى الحياة العملية للموظف و الزيادات في القيمة التي تنتج عن استثمار هذه الأموال من قبل مدير البرنامج. و تتحمل المخاطرة الكاملة للبرنامج لتوفير الدخل الكافي عند التقاعد بالتالي من قبل الموظف.

129-17 برنامج المساهمة المحدد هو برنامج تحدد فيه المنافع المستحقة الدفع للموظف عند التقاعد باستخدام صيغة ما، إما منفردة أو كحد أدنى للمبلغ المدفوع. في هذه الحالة يتحمل خطر البرنامج لتوفير دخلا كافيا عند التقاعد إما عن طريق صاحب العمل أو أن يشارك بين صاحب العمل والموظف. في بعض الحالات، يتحملها العديد من برامج أصحاب العمل و التي تدير برنامج المعاشات التقاعدية محدد المنافع نيابة عن صاحب العمل. وهو برنامج يمكن تعريفه في شروط مماثلة لتعريف برنامج محدد المساهمة ولكن مع ضمان حد أدنى، أو يتم تجميع برامج مولده من هذا القبيل مع تحديد برامج منافع المعاشات التقاعدية في نظام الحسابات القومية.

130-17 و في كلا النوعين من البرامج، تقيد استحقاقات المعاش التقاعدي للمشاركين كتراكمات, وفي

كلتا الحالتين، هناك دخل استثمار تدره الاستحقاقات الموجودة ويتم تسجيله كتوزيع جارى على المستفيدين و يعاد استثماره من خلالهم في برامج المعاشات التقاعدية .وهناك ،رغم ذلك، عددا من المزايا المختلفة للبرنامجين ، بحيث يتم وصف كل المعاملات المتعلقة بهما بالتفصيل و بشكل منفصل قبل أن يحدث تغيرات أخرى في مستويات استحقاقات المعاش التقاعدي . و تسجيل معاملات البرنامج محدد المساهمة أقل تعقيدا من البرنامج محدد المنافع و يمكن تحديده أولا.

131-17 و في كلا النوعين من البرامج، فمن المفترض وجود صندوق المعاشات التقاعدية. لابد من وجود صندوق لبرنامج معاش التقاعد محدد المساهمة، أما بالنسبة لبرنامج معاش التقاعد محدد المنفعة فقد يتواجد الصندوق في الواقع أو قد يكون صندوقا نظري/ افتراضي .إذا كان موجود ، قد يكون جزءا من الوحدة المؤسسية كصاحب العمل، أو قد يكون وحدة مؤسسية منفصلة (برنامج معاشات تقاعدية مستقلة) أو أن يكون جزءا من مؤسسة مالية أخرى، إما شركة التأمين أو برنامج المعاش التقاعدي متعدد أرباب العمل. و عند وصف تسجيل المعاملات ، فان المعاملات مع صندوق المعاشات التقاعدية يجب أن تعزى إلى القطاع حيث يوجد اعتماد مالي/ صندوق تمويلي.

برنامج معاش التقاعد محدد المساهمة

132-17 لا يعرض تسجيل المعاملات المتعلقة ببرنامج المعاشات التقاعدية محدد المساهمة أي مشاكل مفاهيمية .لا توجد افتراضات تابعة إما للتدفقات المعنية أو للقيم التي تظهر في الميزانيات العمومية لاستحقاقات المعاش التقاعدي للمستفيدين ولا أي شك على نحو أن للوحدة خصم والذي يعد أصل.

المعاملات المسجلة عن برنامج المعاشات التقاعدية محدد المساهمة

133-17 تعامل المساهمة القائم بها صاحب العمل لبرنامج المعاشات التقاعدية محدد المساهمة بالنيابة عن موظفه كجزء من تعويض الموظفين . و تسجل كمستحقات دفع من خلال رب العمل في حساب توليد الدخل و كمستحقة القبض من قبل الموظف في حساب توزيع الدخل الأولي.

134-17 يقيد دخل الاستثمار على استحقاقات المعاشات التقاعدية المتراكمة أيضا كأنه وزع على (المستحق من قبل) الأسر المعيشية في حساب تخصيص الدخل الأولي, و يظهر كمستحق الدفع من قبل صندوق المعاشات التقاعدية. ويشمل دخل الاستثمار الفائدة و أرباح/ حصص مستحقة الدفع بالإضافة إلى توزيع الدخل من برامج أرباح الاستثمار الجماعي, و إذا امتلك صندوق المعاشات التقاعدية أسهما فيهما, فمن الممكن أن يمتلك صندوق المعاشات التقاعدية ملكية و يولد صافي فائض التشغيل على هذا و الذي هو أيضا يشمل إلى جانب ذلك الدخل من الاستثمار باعتبار توزيعه على المستفيدين من معاشات التقاعد. و في هذه الحالة ، يفسر مصطلح دخل الاستثمار بأنه مرن بما فيه الكفاية ليشمل هذا المصدر من مصادر الدخل إذا وجد. و لا توجد حيازة للأرباح والخسائر الناتجة عن الاستثمار في استحقاقات المعاشات التقاعدية المتراكمة في دخل الاستثمار.

135-17 يستخدم جزء من الدخل الموزع على الأسر المعيشية لتلبية تكاليف التشغيل في صندوق المعاشات التقاعدية, و تبين التكلفة كمنتج لصندوق المعاشات التقاعدية في حساب الإنتاج وكعنصر من عناصر الإنفاق الاستهلاكي من قبل الأسر المعيشية في استخدام حساب الدخل. و يعامل الجزء المتبقي من الدخل الموزع على نحو معاش كمكملات مساهمة تستحق الدفع من خلال الأسر المعيشية لصناديق المعاشات التقاعدية.

136-17 في حساب التوزيع الثانوي للدخل تظهر المساهمات الاجتماعية كمستحقة الدفع من قبل الأسر المعيشية و مستحقة القبض لصندوق المعاشات التقاعدية .و يتكون المبلغ الإجمالي للمساهمات الاجتماعية المستحقة الدفع من المساهمات الفعلية المستحقة الدفع من قبل أرباب العمل كجزء من تعويض العاملين والمساهمات الفعلية للموظفين وربما من أفراد غيرهم (الأفراد المشاركة في البرنامج ، سواء الأشخاص العاملين لحسابهم الخاص و الغير عاملين, فضلا عن المتقاعدين) ، بالإضافة إلى المتممات/ التكميلات المساهمة المحددة فقط .و للتوضيح ، وتعزيز المقارنة مع البرامج محددة المنافع، تظهر التكملة كاملة القيمة في حساب تخصيص الدخل الأولي، بينما ترد كدخل الاستثمار في حساب التوزيع الثانوي للدخل و كلاهما يظهرا على شكل مكملات مساهمة .ومع ذلك ، تظهر العمولة كعنصر سالب لمجموع مساهمات الأسر المعيشية في حساب التوزيع الثانوي للدخل.

الجدول 17, 6 : حسابات منافع المعاشات التقاعدية المدفوعة من خلال الضمان الاجتماعي -- الاستخدامات

	رب العمل	صندوق تمويل الضمان الاجتماعي	الأسر المعيشية	قطاعات أخرى	الاقتصاد الكلي
حساب توليد الدخل					
مساهمات أرباب العمل الفعلية في الضمان الاجتماعي	139.0				139.0
حساب تخصيص الدخل الأولي					
مساهمات أرباب العمل الفعلية في الضمان الاجتماعي					
حساب التوزيع الثانوي للدخل					
مساهمات الضمان الاجتماعي			226.0		226.0
مساهمات أرباب العمل الفعلية في الضمان الاجتماعي			139.0		139.0
مساهمات الأسر المعيشية الفعلية في الضمان الاجتماعي			87,0		87,0
منافع الضمان الاجتماعي في للمعاشات غير التقاعدية		210,0			210,0

و تعد مجموع المساهمات التي قدمتها الأسر المعيشية إلى برنامج المعاشات التقاعدية هي صافي أقساط التأمين، وهذا يعني أن مجموع كل المساهمات المقدمة ناقص العمولة ترد في استخدام حساب الدخل.

137-17 وقد يكون هؤلاء فضلا عن الموظفين المساهمين في برنامج المعاشات التقاعدية محدد المساهمة, من الأشخاص العاملين لحسابهم الخاص المشاركين في برنامج المعاشات التقاعدية محدد المساهمة, أو قد يكونوا من الذين لا يعملون لحسابهم الخاص/ المستخدمين و المشاركين في برنامج المعاشات التقاعدية محدد المساهمة. على سبيل المثال, بحكم مهنتهم أو وضعهم الوظيفي السابق.

138-17 و ترد في حساب التوزيع الثانوي للدخل منافع المعاشات التقاعدية المستحقة الدفع للأسر المعيشية من قبل صندوق المعاشات التقاعدية .ومع ذلك ، فإن المنافع المستحقة بموجب نظام المعاشات التقاعدية محدد المساهمة تأخذ شكل مبلغ دفعة واحدة مستحق الدفع في لحظة التقاعد .و قد يكون شرط للبرنامج أن تحول هذه المبالغ فورا إلى القسط السنوي مع نفس المؤسسة المالية أو أخرى ولكن هذا لا يعد شرط عام. و لا يظهر التسجيل المتاح من المنافع المنفعة المستحقة الدفع على الفور عند التقاعد أو بعد ذلك. وعند الحاجة لإعادة الاستثمار بالقسط السنوي أو غيره من أشكال الأصول المالية ولكن افتراضيا كإعادة تصنيف من استحقاقات التأمين على الحياة إلى استحقاقات المعاشات السنوية . ومع ذلك، حيث لا يتم عادة التمييز بين هاتين المجموعتين من الاستحقاقات، فلن يظهر أي تغير تصنيفي فعلي في الحسابات .وتم مناقشة تسجيل المعاشات السنوية في الجزء الأول من هذا الفصل .

139-17 و في استخدام حساب الدخل، يوجد قيد للدفع عن الخدمة المقدمة من قبل صندوق المعاشات التقاعدية (ما يعادل قيمة ناتج صندوق المعاشات التقاعدية) التي تدفعها الأسر المعيشية إلى صندوق المعاشات التقاعدية.

140-17 و في نفس الحساب هناك قيد يبين عرض الزيادة أو النقصان في استحقاقات المعاشات التقاعدية التي تسببها الزائدة أو العجز) من المساهمات المستحقة الدفع ناقص المنافع المستحقة القبض في التوزيع الثانوي لحساب للدخل . و يرد هذا المبلغ كمستحق الدفع للأسر المعيشية من قبل صندوق المعاش .لأن الكثير من الزيادة في استحقاق المعاش التقاعدي للمشاركين في البرنامج التقاعدي محدد المساهمة، وبالتالي ففي النهاية، يأتي تمويل المنافع من المكاسب/ الأرباح التي لم يتم تضمينها في تكميلات/ متممات المساهمة للمشاركين في برنامج المعاشات محدد المساهمة ، و كثيرا ما يكون التغير المعدل في استحقاقات المعاشات التقاعدية لهؤلاء الأفراد بقيمة سالبة .

141-17 التغير المعدل في استحقاقات المعاش التقاعدي التي تندرج/ تتضمن في استخدام حساب الدخل كمستحقات للدفع من خلال صندوق المعاشات التقاعدي للأسر المعيشية ترد في الحساب المالي كمستحقات للدفع للأسر المعيشية إلى صندوق المعاشات التقاعدية .و أثر أي تحويل للالتزامات

لتلبية استحقاقات المعاش من وحدة في قطاع إلى آخري, ينعكس أيضا في بند الحساب المالي.

142-17 وتظهر لعوامل الأخرى التي تؤثر على تغير بند الميزانية العمومية لتغيير استحقاقات المعاشات التقاعدية في التغييرات الأخرى في حسابات الأصول . وعلى وجه الخصوص، تبين التزامات البرنامج للمستفيدين المكاسب أو الخسائر في حساب إعادة تقييم المطابقة تماما لتلك الموجودة على الأصول التي يحتفظ بها البرنامج لتلبية هذه الالتزامات . وعندما تتكون المبالغ المدفوعة بموجب برنامج المعاشات محددة المساهمة من خلال الاستحقاقات السنوية, فأن تغيرات الحجم الأخرى قد تحتاج إلى تسجيلها كما هو موضح في الفقرة 17، 136.

143-17 والجدول 17, 7 يوضح القيود اللازمة لتسجيل المعاملات ذات الصلة بالبرنامج محدد المساهمة و هو أبسط من الجدول المناظر للبرنامج محدد المساهمة، الذي سيوصف في الجزء التالي، بسبب عدم وجود أي معاملات محتسبة.

برامج المعاش التقاعدي محدد المنفعة
الفروق بين برنامج المعاش التقاعدي محدد المنفعة و محدد المساهمة

144-17 و الفرق الجوهري في المحاسبة لبرنامج المعاش التقاعدي محدد المنفعة بالمقارنة مع برنامج المعاش التقاعدي محدد المساهمة يكون لصالح برنامج المعاش التقاعدي محدد المنفعة، و تحدد المنفعة التي تعود على الموظف في الفترة الحالية من حيث التعهدات التي قطعها صاحب العمل عن مستوى المعاش التقاعدي المستحق في نهاية المطاف,

الجدول 17, 6 : حسابات منافع المعاشات التقاعدية المدفوعة من خلال الضمان الاجتماعي -- الموارد

	رب العمل	صندوق تمويل الضمان الاجتماعي	الأسر المعيشية	قطاعات أخرى	الاقتصاد الكلي
حساب توليد الدخل					
مساهمات أرباب العمل الفعلية في الضمان الاجتماعي					
حساب تخصيص الدخل الأولى					
مساهمات أرباب العمل الفعلية في الضمان الاجتماعي			139.0		139.0
حساب التوزيع الثانوي للدخل					
مساهمات الضمان الاجتماعي		226.0			226.0
مساهمات أرباب العمل الفعلية في الضمان الاجتماعي		139.0			139.0
مساهمات الأسر المعيشية الفعلية في الضمان الاجتماعي		87,0			87,0
منافع الضمان الاجتماعي في للمعاشات غير التقاعدية			210,0		210,0

،في حين تحدد منفعة الموظف في الفترة الحالية في برنامج المعاش التقاعدي محدد المساهمة بشكل كامل بالمساهمات المقدمة للبرنامج و كذلك بدخل الاستثمار وأيضا بالأرباح و الخسائر المكتسبة من المساهمات الحالية والسابقة . وبالتالي , و في حين وجود (من حيث المبدأ) معلومات دقيقة متاحة عن المنافع التي تعود على المشارك في برنامج المعاش التقاعدي محدد المساهمة، فأنه يجب تقدير المنافع التي تعود على المشاركين في برنامج المعاش التقاعدي محدد المنفعة. و يكون مصدر هذه التقديرات هي تقديرات اكتوارية و التي يواجه بها صاحب العمل عند تحرير/ سحب حساباته الخاصة.

145-17 هناك أربعة مصادر للتغيرات في استحقاقات المعاش التقاعدي في برنامج المعاش التقاعدي محدد المنفعة, و أول هذه المصادر, زيادة الخدمة الحالية, هو الزيادة في الاستحقاقات المرتبطة بالأجور والرواتب المكتسبة في الفترة الجارية. والمصدر الثاني، زيادة الخدمة الماضية، هو الزيادة في قيمة الاستحقاق و التي

ترجع إلى حقيقة أن جميع المشاركين في البرنامج ، التقاعد و(الوفاة) أقرب من سنة .أما التغير الثالث في مستوى الاستحقاق فهو الانخفاض نظرا للاستحقاق دفع المنافع للمتقاعدين من البرنامج .و المصدر الرابع للتغيير يأتي من عوامل آخري، العوامل التي تنعكس في التغييرات الأخرى في أصول الحساب.

146-17 كما هو الحال مع برنامج المعاش التقاعدي محدد المساهمة، فيقدم كلا من صاحب العمل والموظف مساهمات فعلية للبرنامج في الفترة الحالية . ومع ذلك ، فأن هذه المدفوعات قد لا تكون كافية لمواجهة الزيادة في المنافع المتراكمة/ المتزايدة من عمالة السنة الحالية . ولذلك، تحتسب مساهمة إضافية من صاحب العمل لتحقيق المساواة بين المساهمات و الزيادة في استحقاقات الخدمة الحالية . و عادة ما تكون هذه المساهمات المتحسبة إيجابية ولكن من الممكن لهما أن تكون سالبة القيمة إذا كان مجموع مبلغ المساهمات التي وردت/ المستلمة يتجاوز الزيادة في استحقاقات الخدمة الحالية . وستناقش الآثار المترتبة على هذه الحالة أدناه عند دراسة العلاقة بين صاحب العمل و صندوق التمويل.

147-17 في نهاية الفترة المحاسبية، قد يحسب مستوى استحقاقات المعاش التقاعدي المستحق للعاملين السابقين و والحاليين عن طريق تقدير القيمة الحالية للمبالغ الواجب دفعها عند التقاعد باستخدام تقديرات اكتواري لطول حياة المستفيدين المتوقعة .وهذا هو المبلغ الذي يظهر في الميزانية العمومية كخصوم / التزامات تجاه الموظفين . و عنصر زيادة هذا المبلغ عاما بعام هو حقيقة أن القيمة الحالية للاستحقاقات الموجودة منذ بداية العام وما زالت مستحقة حتى نهاية العام، قد زادت لأن المستقبل هو أقرب من عام واحد، و عليها يجب استخدام عامل خصم أقل لحساب القيمة الحالية . وهذا هو التدني في الخصم الذي يمثل الزيادة في الخدمة السابقة بالنسبة للاستحقاقات.

148-17 و هناك ثمة اختلاف آخر أساسي بين برنامج المعاش التقاعدي محدد المنفعة و برنامج المعاش التقاعدي محدد المساهمة بخصوص دفع تكاليف تشغيل برنامج المعاش . وكما أشير سابقا ، في إطار برنامج المعاش التقاعدي محدد المساهمة أن كل المجازفة قد تتحمل من جانب المستفيدين حيث يتم تشغيل نظام المعاشات التقاعدية نيابة عنهم و يقوموا بدفع تكاليف ذلك . و نظرا لأنه قد يشغل/ يوجه الصندوق من خلال وحدة بدلا من صاحب العمل ، فمن المناسب معاملة تكلفة التشغيل كجزء من دخل / إيرادات الاستثمار و التي يتم الاحتفاظ بها من خلال الصندوق لتغطية تكاليفه (وتوليد ربح، و تمشيا مع محاسبة التأمين، فتعامل إيرادات / دخل الاستثمار كالذي يعزى بالكامل إلى المستفيدين، و كجزء لتغطية تكاليف و ما تبقى لإعادة استثماره مع صندوق التمويل/ الاعتماد المالي.

الجدول 17, 7 : حسابات منافع المعاشات التقاعدية بموجب برنامج المعاشات التقاعدية محدد المساهمة – الاستخدامات

	رب العمل	صندوق تمويل الضمان الاجتماعي	الأسر المعيشية	قطاعات أخرى	الاقتصاد الكلي
حساب الإنتاج					
المنتج					
حساب توليد الدخل					
مساهمات أرباب العمل الفعلية في المعاشات التقاعدية	11.0				11.0
حساب تخصيص الدخل الأولي					0.0
مساهمات أرباب العمل الفعلية في المعاشات التقاعدية					0.0
دخل الملكية				3.0	3.0
دخل الملكية المستحق دفعة للاستحقاقات المعاشات التقاعدية		16.2			16.2
حساب التوزيع الثانوي للدخل					0.0
مجموع مساهمات الأسر المعيشية في المعاشات التقاعدية			37.0		37.0
مساهمات أرباب العمل الفعلية في المعاشات التقاعدية			11.0		11.0
مساهمات الأسر المعيشية الفعلية في المعاشات التقاعدية			11.5		11.5
مساهمات الأسر المعيشية التكميلية في المعاشات التقاعدية			16.2		16.2
عمولة برنامج المعاشات التقاعدية			1.4-		1.4-
منافع المعاشات لتقاعدية محددة المساهمة		26.0			26.0
استخدام حساب الدخل					0.0
نفقات الاستهلاك النهائي			1.4		1.4
تعديل التغير في مستحقات المعاشات التقاعدية		11.3	0.0		11.3
الادخار	11.0-	11.8-	25.8	3.0-	0.0
التغيرات في الأصول					
الحساب المالي					
صافى الإقراض/ الاقتراض					
التغير في استحقاقات المعاشات التقاعدية			11.3		11.3
الأصول المالية الأخرى	11.0-	0.5-	14.5	3.0-	0.0

149-17 يختلف الوضع بالنسبة لبرنامج المعاش التقاعدي محدد المنافع بعض الشيء. قد تكون مخاطرة الاعتماد المالي/ صندوق التمويل غير كافية للوفاء بوعود الاستحقاق و المقابل جزئيا أو كليا من قبل إدارة المعاشات التقاعدية (إما صاحب العمل أو الوحدة التي تولت مخاطرة مقابلة التزامات المعاشات التقاعدية) وليس من قبل المستفيدين وحدهما. و قد يكون الاعتماد المالي/ صندوق التمويل مراقب مباشرة من قبل صاحب العمل, و قد يكون جزء من نفس وحدة المؤسسة. وحتى في هذه الحالة ، هناك تكاليف مرتبطة بتشغيل البرنامج. وعلى الرغم من أنها تتحمل كبداية من قبل صاحب العمل ، فإنه من المناسب اعتبارها شكلا من الدخل العيني و الذي يقدم للموظفين و بالملائمة / التوافق قد يندرج مع مساهمات أرباب العمل. وبما أن هذا يفترض أن جميع التكاليف تتحمل من قبل الموظفين الحاليين و لا شيء على المتقاعدين. فإنه يفترض أيضا أن المنسوب الذي يجب عمله في حالة البرامج الافتراضية و التي قد تطبق في ظروف أخرى أيضا.

17-150 بالنسبة لبرنامج المعاش التقاعدي محدد المنافع ، فمن غير المرجح أن تساهم الأشخاص العاملين لحساب أنفسهم و غير المستخدمين حاليا على الرغم من أنه ممكن لو كانوا يعملون في السابق مما يؤدى إلى زيادة عند الحصول على معاش التقاعد محدد المنافع, ولهم الحق في مواصلة المشاركة. و يتلقى هؤلاء العاملون في السابق (سواء حاليا في تلقي المعاش أو لا) دخل الاستثمار ويدفع مكملات/ تكميلات مساهمة.

برامج المعاملات المسجلة لمعاش التقاعد محدد المنافع

17-151 تفترض المناقشة الأولية أن صاحب العمل يحتفظ بكامل المسؤولية عن مقابلة مدفوعات معاش التقاعد. وسنناقش في وقت لاحق البدائل التي تنطوي على استخدام برنامج متعدد أرباب العمل أو حيث الحكومة تتحمل المسؤولية نيابة عن صاحب العمل.

17-152 و مجموع المساهمة التي قدمها صاحب العمل إلى **برنامج** معاش التقاعد محدد المنافع نيابة عن موظفه يجب أن يكفي ذلك ، جنبا إلى جنب مع أي مساهمة فعلية من قبل الموظف وباستثناء تكاليف تشغيل البرنامج، فإنه يطابق تماما الزيادة الخدمة الحالية في استحقاقات معاش التقاعد للموظف. وتقسم مساهمة صاحب العمل إلى جزء فعلية و محتسب, و يتم حساب هذا الأخير وذلك لتلبية الحاجة من التطابق الدقيق بين جميع المساهمات لصندوق التمويل المضاف إلى استحقاقات الموظف وتكلفة الخدمة الحالية لهذه الاستحقاقات.

17-153 ينبغي أن تحسب مساهمة صاحب العمل بالنسبة لاستحقاق معاش التقاعد في الفترة بغض النظر عن أي دخل استثمار المكتسب/ حصل عليه من البرنامج في نفس الفترة أو أي زيادة تمويل للبرنامج. و تعد فترة الاستحقاق الحالي جزء من تعويض الموظفين و التي لا تشمل القيمة الكاملة لمساهمة صاحب العمل لنقلل تعويض الموظفين، و بالتالي يزداد فائض التشغيل. وعندما يتقن استثمار استحقاقات معاش التقاعد بحيث أن صاحب العمل قد اخذ "عطلة مساهمة" ، و الذي لم يقدم مساهمة فعلية نحو استحقاقات جديدة.

جدول 17, 7 (تابع) : حسابات منافع معاش التقاعد المستحقة بموجب برنامج محدد المساهمة – الموارد

	رب العمل	صندوق تمويل الضمان الاجتماعي	الأسر المعيشية	قطاعات أخرى	الاقتصاد الكلي
حساب الإنتاج					
المنتج		1.4			1.4
حساب توليد الدخل					
مساهمات أرباب العمل الفعلية في معاش التقاعد					
حساب تخصيص الدخل الأولى					
مساهمات أرباب العمل الفعلية في معاش التقاعد			11.0		11.0
دخل الملكية		3.0			3.0
دخل الملكية المستحق دفعة للاستحقاقات معاش التقاعد			16.2		16.2
حساب التوزيع الثانوي للدخل					0.0
مجموع مساهمات الأسر المعيشية في معاش التقاعد		37.0			37.0
مساهمات أرباب العمل الفعلية في معاش التقاعد		11.0			11.0
مساهمات الأسر المعيشية الفعلية في معاش التقاعد		11.5			11.5
مساهمات الأسر المعيشية التكميلية في معاش التقاعد		16.2			16.2

عمولة برنامج معاش التقاعد		1.4-			1.4-
منافع المعاشات لتقاعدية محددة المساهمة			26.0		26.0
استخدام حساب الدخل					
نفقات الاستهلاك النهائي					
تعديل التغير في مستحقات معاش التقاعد					
الادخار			11.3		11.3
التغيرات في الأصول					
الحساب المالي					
صافى الإقراض/ الاقتراض	11.0-	11.8-	25.8	3.0-	0.0
التغير في استحقاقات معاش التقاعد		11.3			11.3
الأصول المالية الأخرى					

و من المهم أن لا تزال المساهمات تسجل حتى في حالة وجود عطلة المساهمات، تعتبر منفعة صاحب العمل كتغير في الالتزامات بين صندوق معاش التقاعد وصاحب العمل. هذا يترك صافي قيمه كل المساهمات على حد سواء عندما لا تقيد المساهمات تحت بند عطلة المساهمات دون تخفيض تعويض العاملين بشكل اعتباري.

154-17 و بموجب العديد من برامج محددة المنفعة ، توجد فترة مؤهلة قبل أن يصبح الموظف لائقا للحصول على معاش عند التقاعد. و رغم من هذه الفترة المؤهلة ، فينبغي تسجيل كلا من المساهمات والاستحقاقات على حد سواء منذ بداية العمالة المعدلة بمعامل يعكس احتمال أن يقوم الموظف في الواقع بتلبية فترة التأهيل/ التصفيات.

155-17 يتم التعامل مع مجموع مساهمات معاش التقاعد لأرباب العمل الفعلي والمحتسب كجزء من تعويض الموظفين. وتسجل على أنها مستحقة الدفع من قبل صاحب العمل في حساب توليد الدخل و مستحقة القبض من قبل الموظف في حساب تخصيص الدخل الأولي.

156-17 تمثل الزيادة في القيمة الحالية للاستمرار استحقاقات الموظفين, والذين لم يعد لهم مساهمة, و لكن تظل مناسبة للحصول على المعاشات التقاعدية في المستقبل (زيادة خدمة الماضي) دخل الاستثمار الموزع على الموظفين. و لم يرصد أي خصم لأي مبلغ يمكن تمويله من المكاسب, أو لا يطابق في الواقع بصناديق التمويل المتواجدة, فهو يطابق المبلغ الذي لا لبس فيه/ جلي نتيجة أن الموظف بموجب الاتفاقات السائدة. و الوسائل التي يجوز لصاحب العمل في نهاية المطاف مطابقة هذا الالتزام بها ليست ذات صلة بتسجيل هذا كدخل استثمار أكثر من الوسائل التي تمول المنافع أو الأرباح و التي تؤثر على تسجيلها كدخل استثمار. و يتم تسجيل دخل الاستثمار كمستحقات تدفعها صندوق معاش التقاعد ومستحقات قبض من قبل الأسر المعيشية. و يتم استثمارها فورا من قبل الأسر المعيشية في صندوق التمويل, وعليها توصف كتكميلات مساهمة في معاش التقاعد.

157-17 تظهر في حساب التوزيع الثانوي للدخل المساهمات الاجتماعية كمستحقات تدفعها الأسر المعيشية و مستلمات من صندوق معاش التقاعد. و يتكون مجموع مبلغ المساهمات الاجتماعية المستحقة من المساهمات الفعلية والمحتسبة المستحقة الدفع من قبل أرباب العمل كجزء من تعويض العاملين (باستثناء مبلغ تكاليف تشغيل برنامج معاش التقاعد) ، بالإضافة إلى المساهمات الفعلية المقدمة من الموظفين بالإضافة إلى تكميلات المساهمة المحددة . وكما تم التوضيح في مناقشة إطار برنامج محدد المساهمة ، و توضح الحسابات القيمة الكاملة للمساهمات و تكميلات المساهمة مع عنصر موازنة يمثل رسم الخدمة/ عمولة الدفع. المبلغ المستحق دفعة فعليا هو بيان صافي المساهمات.

الجدول 17-8: حسابات منافع معاش التقاعد المستحقة بموجب برنامج محدد المنافع -- الاستخدامات

	رب العمل	صندوق تمويل الضمان الاجتماعي	الأسر المعيشية	قطاعات أخرى	الاقتصاد الكلي
حساب الإنتاج					
المنتج					
حساب توليد الدخل					
مساهمات أرباب العمل الفعلية في معاش التقاعد	10.0				10.0
مساهمات أرباب العمل المحتسبة في معاش التقاعد	4.1				4.1
حساب تخصيص الدخل الأول					
مساهمات أرباب العمل الفعلية في معاش التقاعد					
مساهمات أرباب العمل المحتسبة في معاش التقاعد	2.2				2.2
دخل الملكية					
دخل الملكية المستحق دفعة للاستحقاقات معاش التقاعد	4.0				4.0
حساب التوزيع الثانوي للدخل					
مجموع مساهمات الأسر المعيشية في معاش التقاعد			19.0		19.0
مساهمات أرباب العمل الفعلية في معاش التقاعد			10.0		10.0
مساهمات أرباب العمل المحتسبة في معاش التقاعد			4.0		4.0
مساهمات الأسر المعيشية الفعلية في معاش التقاعد			1.5		1.5
تكميلات مساهمات الأسر المعيشية في معاش التقاعد			4.0		4.0
عمولة برنامج معاش التقاعد			0.6-		0.6-
منافع المعاشات لتقاعدية محددة المساهمة			16.0		16.0
استخدام حساب الدخل					
نفقات الاستهلاك النهائي			0.6		0.6
تعديل التغير في مستحقات معاش التقاعد		3.0			3.0
الادخار الفعلي	10.0-	5.3-	17.5	2.2-	0.0
الادخار المحتسب	4.1-	4.1			0.0
التغيرات في الأصول					
صافى الإقراض/ الاقتراض الفعلي					
صافى الإقراض/ الاقتراض المحتسب					
التغير في استحقاقات معاش التقاعد			3.0		3.0
مطالبات صندوق معاش التقاعد من أدارة معاش التقاعد		4.1			4.1
الأصول المالية الأخرى	10.0-	2.0-	14.0	2.2-	0.0

17-158 و ترد أيضا في حساب التوزيع الثانوي للدخل ، منافع معاش التقاعد المستحقة للأسر المعيشية من قبل صندوق معاش التقاعد. عندما تأخذ المنافع من حيث القسط السنوي ، فهي المدفوعات السنوية التي تظهر هنا ، وليست المبالغ المالية التي تدفع دفعة واحدة في وقت التقاعد. (ما لم يكن التركيبة السكانية للمتقاعدين تغيرت بشكل كبير، و على أي حال سوف يكون الحالتان مشابهتان جدا).

17-159 يوجد في استخدام حساب الدخل، قيد لدفع الخدمة المقدمة من قبل صندوق معاش التقاعد (ما يعادل قيمة منتج صندوق معاش التقاعد بالإضافة إلى منتج المشروعات المديرة للقسط السنوي المشترى مع استحقاقات المعاش) التي تدفعها الأسر المعيشية إلى صندوق معاش التقاعد و التي تسجل كنفقات للاستهلاك النهائي.

17-160 يوجد أيضا في استخدام حساب الدخل ، دخل يعرض الزيادة (أو النقصان) في استحقاقات المعاش التقاعدي الناجمة عن الزيادة في المساهمات المستحقة مطروحا منها المنافع المستحقة في حساب التوزيع الثانوي للدخل. ويرد هذا المبلغ كمستحق الدفع لأجل الأسر المعيشية من صندوق معاش التقاعد. و في حالة برنامج معاش التقاعد محدد المنفعة، فإن المبلغ من غير المحتمل أن يكون سلبي إلا إذا كان برنامج عديم الفائدة لصاحب العمل وان تدفع المنافع فقط و لا تتلقي مساهمات جديدة.

17-161 و يندرج نفس المبلغ الذي تضمن في استخدام حساب الدخل كتعديل/ تسوية للتغيير استحقاقات في معاش التقاعد في الحساب المالي كمطالبة من جانب الأسر على صندوق معاش التقاعد. (يعكس الجزء الآخر من هذا البند أي تغيير في المسؤولية عن استحقاقات معاش التقاعد المسجل كجزء من التحويلات الرأسمالية.) و تظهر العوامل الأخرى التي تؤثر على التغير في بند الميزانية العمومية و يبين التغيير في استحقاقات معاش التقاعد في التغيرات الأخرى في حسابات الأصول وستناقش أدناه في القسم 4.

برامج معاش التقاعد محددة المنفعة التي يديرها آخرين عدا أرباب العمل

17-162 ومن الممكن أن بعض المنظمات الأخرى، مثل اتحاد النقابات، أن تدير معاش تقاعدي محدد المنفعة لأعضائها التي هي في جميع النواحي موازية لبرنامج صاحب العمل للمعاش التقاعدي محدد المنفعة.
و يتبع نفس التسجيل بالضبط كما هو موضح إلا بإشارات صاحب العمل التي ينبغي أن تفهم أنها تشير للبرنامج المنظم و أشارات الموظف التي ينبغي أن تفهم أنها تشير إلى المشاركين في البرنامج.

الجدول 17-8 : حسابات منافع معاش التقاعد المستحقة بموجب برنامج محدد المنافع -- الموارد

	رب العمل	صندوق تمويل الضمان الاجتماعي	الأسر المعيشية	قطاعات أخرى	الاقتصاد الكلي
حساب الإنتاج					
المنتج		0.6			0.6
حساب توليد الدخل					
مساهمات أرباب العمل الفعلية في معاش التقاعد					
مساهمات أرباب العمل المحتسبة في معاش التقاعد					
حساب تخصيص الدخل الأول					
مساهمات أرباب العمل الفعلية في معاش التقاعد			10.0		10.0
مساهمات أرباب العمل المحتسبة في معاش التقاعد			4.0		4.0
دخل الملكية					
دخل الملكية المستحق دفعة للاستحقاقات معاش التقاعد	2.2				2.2
			4.0		4.0
حساب التوزيع الثانوي للدخل					
مجموع مساهمات الأسر المعيشية في معاش التقاعد		19.0			19.0
مساهمات أرباب العمل الفعلية في معاش التقاعد		10.0			10.0
مساهمات أرباب العمل المحتسبة في معاش التقاعد		4.1			4.1
مساهمات الأسر المعيشية الفعلية في معاش التقاعد		1.5			1.5
تكميلات مساهمات الأسر المعيشية في معاش التقاعد		4.0			4.0
عمولة برنامج معاش التقاعد		0.6-			0.6-
منافع معاش لتقاعد			16.0		16.0
استخدام حساب الدخل					
نفقات الاستهلاك النهائي					
التغير المعدل في استحقاقات معاش التقاعد			3.0		3.0
الادخار الفعلي					
الادخار المحتسب					
التغيرات في الأصول					
صافى الإقراض/ الاقتراض الفعلي	10.0-	5.3-	17.5	2.2-	0.0
صافى الإقراض/ الاقتراض المحتسب	4.0-	4.0-			0.0
التغير في استحقاقات معاش التقاعد			3.0		3.0
مطالبات صندوق معاش التقاعد من أدارة معاش التقاعد	4.1				4.1
الأصول المالية الأخرى					

العلاقة بين رب العمل و صندوق تمويل معاش التقاعد

163-17 كما ذكر أعلاه، قد يتعاقد صاحب العمل مع وحدة أخرى لإدارة صندوق معاش التقاعد, و ترتيب المدفوعات للمستفيدين. و هناك طريقتان لكي يحدث هذا. قد يمثل مشغل صندوق معاش التقاعد ببساطة وكيل صاحب العمل و تظل / لا تزال المسؤولية عن أي نقص في الصندوق (أو المنفعة لأي فائض) مع صاحب العمل. و في هذه الحالة, تسمى الوحدة المدارة يوم بعد يوم لصندوق معاش التقاعد مسئول معاش التقاعد.

164-17 مع أنة من غير المألوف عن وحدة أن تتعاقد مع عدة أرباب عمل لإدارة صناديق معاش التقاعد الخاصة بهم صندوق المعاشات التقاعدية. ومثل هذه الترتيبات أن عدة أرباب عمل لصندوق معاش التقاعد تقبل المسؤولية عن أي نقص في الأموال اللازمة لتلبية الخصوم في مقابل الحق في الاحتفاظ بأي فائض من الأموال، من خلال تجميع المخاطر على مدى عدد من أرباب العمل. و يتوقع صندوق متعدد أرباب العمل تحقيق توازن بين نقص و زيادة التمويل وذلك للخروج مع وجود فائض على جميع الصناديق و التي تؤخذ ككل بطريقة مشابهة لشركة التأمين والتي تجمع المخاطرة لكثير من العملاء. و في مثل هذه الحالة، أصبحت الوحدة التي على افتراض تحمل المسؤولية لتلبية التزامات معاش التقاعد تدير معاش التقاعد في مكان صاحب العمل.

165-17 في الحالة التي يحتفظ فيها صاحب العمل بالخصوم/ الالتزام عن أي نقص تمويل أو الاستفادة من أي ، يجب أن تسجل مطالبة (أو مسؤولية تجاه) صاحب العمل (مدير المعاش التقاعدي) من قبل صندوق معاش التقاعد عن أي عجز أو فائض. و هذه المطالبة تساوي الفرق بين زيادة في استحقاقات معاش التقاعد و مجموع المساهمات و تكميلات المساهمات في هذه الفترة، زائد الدخل من الاستثمار المكتسب من الاستحقاقات، بالإضافة إلى على المكاسب التي تحققت لهم ، ناقص ما يستحق دفعه لمعاش التقاعد،
مخصوما منه الرسوم المفروضة من قبل مسئول معاش التقاعد. و عندما يتجاوزا لمبلغ المتحصل في صندوق معاش التقاعد الزيادة في الاستحقاقات ، فيوجد مبلغ يدفعه صندوق معاش التقاعد لصاحب العمل كمدير لمعاش التقاعد. وبهذه الطريقة يظل صافي القيمة لصندوق المعاش التقاعد صفر بالضبط في جميع الأحوال/ المرات.

166-17 يظهر المبلغ المستحق للمعاش من قبل مدير صندوق معاش التقاعد من أثر عطلة المساهمة بوضوح منذ ذلك الحين و تتضمن مبلغ مساهمات صاحب العمل و التي من شأنه يستحق عادة الدفع.

أمثلة رقمية
معاملات برامج معاش التقاعد محدد المنفعة

167-17 من أجل توضيح تسجيل المعاملات المتصلة ببرنامج معاش التقاعد محدد المنفعة، يبين الجدول 17.8 أمثلة عددية. وتظهر الأرقام التي تحتسب بخط أسود عريض، وتلك التي تنجم عن إعادة التوجيه تظهر بخط مائل.

168-17 تبين حسابات اكتواري أن الزيادة في استحقاق معاش التقاعد الناتجة من الخدمة الحالية ، هو ذلك المعاش "المكتسب" في السنة التي نحن بصددها هو 15. و تساهم الأسر المعيشية (الموظف) بـ1،5. و بالتالي يلتزم صاحب العمل بتوفير 13،5. و بالإضافة إلى ذلك تكلفة تشغيل البرنامج و التي تقدر بـ0،6. و لذلك يجب على رب العمل توفير مجموع 14،1 و حيث انه يساهم في الواقع حتى 10, فيتبقى1,4 و التي تعد مساهمة محتسبة/ مفترضة. و يرد المنتج 0،6 في حساب الإنتاج ، و تظهر المساهمات التي يقدمها صاحب العمل كمستحقة الدفع من رب العمل في حساب توليد الدخل و كمستحقة القبض من قبل الأسر المعيشية في حساب تخصيص الدخل الأولي.

169-17 يرد أيضا في حساب تخصيص الدخل الأولي، دخل الاستثمار. الزيادة في استحقاق معاش التقاعد
التي تنتج من الخدمة السابقة ، وذلك بسبب التدني في عامل الخصم بسبب التقاعد في أقرب سنة، و هو 4.
و يظهر هذا التدفق المحتسب/ المفترض لدخل الاستثمار من صندوق معاش التقاعد للأسر المعيشية. و في الوقت نفسه، يكسب صندوق معاش التقاعد في الواقع 2،2من دخل استثمار الأموال التمويلية التي يديرونها. وعند هذه النقطة ، لذلك، هناك عجز قدره 1،8 في موارد صندوق معاش التقاعد لكنها لا تظهر في الحسابات الجارية.

170-17 في التوزيع الثانوي لحسابات الدخل ، تظهر مدفوعات الأسر المعيشية لصندوق معاش التقاعد. ويمكن عرض هذا بإحدى الطريقتين. مجموع المساهمات المدفوعة من الأسر المعيشية و التي ينبغي أن تكون مساوية للزيادة في الاستحقاقات الناتجة من الخدمة الحالية (15) بالإضافة إلى الناتج من الدخل على الاستحقاقات الماضية (4) أو19 في المجموع. والمبالغ المدفوعة فعلا هي 10 و تستلم كمساهمات فعلية لأرباب العمل، بـ 4،1 كمساهمات محتسبة، بـ 1،5 من المساهمات الخاصة للأسر المعيشية ، و

تكميلات مساهمة بـ 4 مخصوما منه رسم الخدمة/ العمولة بـ 6.0 ؛ و المجموع مرة تالية بـ 19. في نفس حساب معاش التقاعدي بـ 16 كمستحقة الدفع من صندوق معاش التقاعد إلى الأسر المعيشية.

171-17 في استخدام حساب الدخل، فضلا عن شراء رسم الخدمة/ عمولة كجزء من نفقات الاستهلاك النهائي للأسر المعيشية، يظهر التغيير في استحقاق معاش التقاعد كمستحق الدفع من صندوق معاش التقاعد للأسر المعيشية. و في هذا المثال، يتم تعيين قيمة مساهمات الأسر المعيشية بـ 19 مقابل استحقاقات معاش التقاعد بـ 16. وبالتالي فإن هناك زيادة في استحقاقات معاش التقاعد بـ 3 مستحقة الدفع للأسر المعيشية.

172-17 تملك الأسر المعيشية 17،5 من ادخار بـ 3 هي الزيادة في استحقاقات التقاعد الخاصة بهم. وهذا يعني أنهم اكتسبا أصول مالية أخرى (أو انخفاض الالتزامات) بنسبة 14،5. وهذا الرقم هو الفرق بين المنافع المستحقة القبض (16) ومساهمات الأسر المعيشية الفعلي بـ 1،5.

173-17 بالنسبة لصناديق معاش التقاعد, فأن الادخار هو -1،2 و لكن يمكن النظر لهذا على أنه مركب من العناصر الفعلية المحتسبة/ المفترضة. و من حيث التدفقات الفعلية، فتتلقي صناديق معاش التقاعد مساهمات بـ 10من أرباب العمل لتوجيهها عن طريق الأسر المعيشية، و 1،5 من الأسر المعيشية تدفع منافع بـ 16. وبالإضافة إلى ذلك، فإنها تتلقى دخل الاستثمار بـ 2،2. و هكذا يكون الدخل المتاح-2،3.
و عندما يؤخذ التغيير في استحقاقات معاش التقاعد في الاعتبار من 3، فيكون الادخار -5،3. و علاوة على ذلك، يقوم أرباب العمل بتقديم إسهام محتسب بـ 4،1 و يتم توجيه هذا من خلال الأسر المعيشية و لكنه يضيف نسبة 4،1 من الادخار لصندوق معاش التقاعد و يقلل من الادخار لصاحب العمل بنفس المقدار.

174-17 في الحساب المالي لصندوق معاش التقاعد، يرد الرقم 4،1، و الذي هو المساهمة المحتسبة، كمطالبة من صندوق معاش التقاعد على رب العمل. و هناك مطالبة أخرى من جانب الأسر المعيشية على صندوق معاش التقاعد من التغيير في استحقاقات معاش التقاعد بـ 3,0. و بالإضافة إلى صندوق معاش التقاعد فأنه يتوقف أيضا إما أصول مالية أو زيادة الخصوم بنسبة 2.3، أ و على الرقم المقابل للدخل المتاح باستثناء عنصر المساهمة المحتسبة من صاحب العمل.

برامج معاش التقاعد محدد المساهمة

175-17 يبين الجدول 17, 7 التدفقات المماثلة للبرامج محددة المساهمة. والحسابات بسيطة, بالمقارنة بحالة محددة المنفعة، لأنه لا توجد مساهمات محتسبة. وعلاوة على ذلك، فأن دخل الاستثمار الذي يدفعه
صندوق معاش التقاعد للأسر يعكس دخل الاستثمار فقط المستلم من صندوق معاش التقاعد والذي لا ينطوي
على حسابات عن زيادات في الاستحقاق من تشغيل النموذج.

176-17 يؤدي استحقاقات الاستثمار لبرامج معاش التقاعد محددة المساهمة إلى مكاسب الحيازة (وربما خسائر). و تأتي هذه عن طريق إدارة الأصول التي يحتفظ بها الصندوق و لكن ينبغي أن يعزى المبلغ المساوي بالضبط لمكاسب وخسائر الحيازة للزيادة في استحقاق معاش التقاعد للمستفيدين. تظهر مكاسب الحيازة بموجب قيود للأصول ذات الصلة بحساب إعادة التقييم لصندوق معاش التقاعد مع بند مطابقة الزيادة في الالتزام لصندوق معاش التقاعد نحو الأسر المعيشية.

التدفقات الأخرى لبرامج معاش التقاعد محدد المساهمة

177-17 يبدو للوهلة الأولى أنة لا توجد أي قيود تحرز في التغيرات الأخرى في حسابات الأصول لبرامج معاش التقاعد محددة المنفعة, حيث يطابق العنصرين المسجلان كمساهمات معاش التقاعد و كدخل الاستثمار تماما للزيادة في الاستحقاقات. ومع ذلك، لأن طبيعة برنامج معاش التقاعد محدد المنفعة فأن المبالغ المستحقة تحدد بالنموذج/ الصيغة. و توجد عوامل أخرى التي قد تتدخل لتغير مستوى الاستحقاقات, و تشمل هذه العوامل بند تصاعد في السعر، و تستخدم التغيرات في النموذج/ الصيغة لتحديد المنافع والافتراضات الديموغرافية حول طول الحياة. وستناقش الحالة الخاصة لتأثير الترقيات على الاستحقاقات بشكل منفصل أدناه.

178-17 يستثمر صندوق المعاشات التقاعدية الأموال التمويلية الموضوعة تحت تصرفه. إذا تم العمل على أساس التمويل الكامل ، ينبغي أن يكون دخل الاستثمار أكثر من كافي لتغطية أي بند تصاعد في السعر للمعاش المتفق عليه. و قد تكون الزيادة أيضا كافية لتغطية بعض التعديلات الأخرى على الاستحقاقات. ومع ذلك، يأتي المصدر الرئيسي للدخل / الإيراد من مكاسب حيازة الاستثمارات. و يفترض أن تكون هذه كافية لتغطية معظم أو كل التغيرات في الاستحقاقات, حيث أصبح واضحا أن العديد من البرامج تعاني من نقص التمويل على أمل أن مكاسب الحيازة ستعدل هذا النقص أيضا.

179-17 و يتم تمويل هذه التعديلات في جزء كبير من خلال مكاسب الحيازة و التي تظهر في حساب إعادة التقييم، و يبدو معقولا أن تسجل الاحتمالات / حالات الطوارئ و التي يفترض أن تغطي في التغييرات الأخرى في حجم حساب الأصول باستثناء عامل تصاعد السعر و الذي يجب أن يظهر في حساب إعادة التقييم.

إصدار التعزيزات

180-17 تستخدم العديد من برامج معاش التقاعد محددة المنفعة صيغة لتحدد المنافع التي تنطوي إما على الراتب النهائي أو المتوسط كمحدد رئيسي. وهذا يعني أن أي تعزيز يعني أن مجموع استحقاقات معاش التقاعد المتراكم حتى الآن يزداد ليأخذ في الاعتبار مستوى المرتبات الجديدة. و هذه منفعة كبير للفرد
الذي تم ترقيته ولكن ما هي العواقب التي تترتب على التزامات صاحب العمل بمعاش التقاعد ؟

181-17 تستخدم مهنة المحاسبة فترتي اكتواري و التي لها علاقة بهذه المناقشة. و يقيد التزام المنفعة المتراكمة، كما يعني اسمها ، المنافع فقط المتراكمة حتى الآن. حيث تمثل المبلغ الذي يمكن للموظف أن يأخذه دون حق إذا ترك الشركة غداً, و قد يكون أساسا لتقييم صافي قيمة ثروة الشخص في حالة التوصل إلى تسوية الطلاق ، وعلى سبيل المثال. و ألالتزام المنفعة المتوقعة/ المرتقبة (منع الرشوة) هو قياس أكثر من مأمون لمرجح ما يكون عليه مستوى الاستحقاق النهائي. و بالنسبة للفرد ، يقوم ألالتزام المنفعة المتوقعة/ المرتقبة بعمل افتراضات حول عدد الترقيات المستقبلية و المرجح للشخص أن يحصل عليها و يحسب راتبه النهائي وفقا لذلك. و إذا كان عمل حوالي 20 من أصل 40 سنة، فإن ذلك ينصف الراتب النهائي و يحسب استحقاق معاش التقاعد بالنسبة للفرد كما لو كان هذا راتبه الحالي. بينما يزداد ألزام المنفعة المتراكمة للفرد بخطوات كما و أنه يترقي، و يزداد ألالتزام المنفعة المتوقعة بشكل مطرد مع مرور الوقت. بالنسبة للفرد ، ألالتزام المنفعة المتوقعة دائما أعلى من ألزام المنفعة المتراكمة حتى لحظة التقاعد عندما يلحق/ يدرك ألزام المنفعة المتراكمة مع التزام المنفعة المتوقعة.

182-17 و يبدو لأول وهلة أن مستوى استحقاقات معاش التقاعد للشركة ينبغي أن يكون مجموع كل استحقاقات معاش التقاعد لكل من الموظفين وعليه فإن مجموع تقديرات التزام المنفعة المتوقعة تكون أعلى بكثير من مجموع تقديرات التزام المنفعة المتراكمة و قد يتطور أكثر سلاسة مع مرور الوقت. ومع ذلك ، ما هو صحيح بالنسبة للفرد ليس بالضرورة صحيح بالنسبة للفئة العمرية من الموظفين. لنفترض أن صاحب العمل
يمتلك خمس فئات من الناس الذي هو مسئول عن معاشات التقاعد لهم ، و أربع درجات من الموظفين ومجموعة واحدة من المتقاعدين ، و للبساطة هناك نفس العدد لكل فئة. و بالنظر في حالة السنة التي يموت فيها المتقاعدين، و أكبر مجموعة من تقاعد الموظفين ، و الثلاثة مجموعات التالية من الموظفين جميعا تم ترقيتهم و كذلك تم تعيين مجموعة جديدة من الموظفين في مستوى أدنى. و كل موظف حالي هو أفضل حالا بعد التعزيز لكن المسؤولية الشاملة/ الكلية لصاحب العمل لا تتغير. و يعد تأثير تجميع التزامات المنفعة المتراكمة هو ضمان سلاسة مجموع الاستحقاقات و بينما سيظل / لا يزال أقل من مجموع التزامات المنفعة المتوقعة، و لن يكون بالضرورة أكثر تقلبا. في الواقع قد يكون أكثر استقرارا.

183-17 في حين يظهر الملف الشخصي لالتزام المنفعة المتراكمة للفرد خطوة التغيرات عندما تحدث الترقيات، لمجموعة متحدة من الموظفين، فأن التأثير يكون أكثر وضوحا. و لمجموعة متحدة من نفس السن والمتبقية مع المؤسسة بطول فترة حياتهم العملية ، وسوف تكون تقديرات التزام المنفعة المتراكمة أقل من تقديرات التزام المنفعة المتوقعة في السنوات الأولى, ولكن معدل زيادة التزام المنفعة المتراكمة يكون أسرع من التزام المنفعة المتوقعة, و لذلك في النقطة مباشرة قبل التقاعد، سيكون مجموعتي التقديرات متساويا. و عند دمج مجموعة متحدة من الموظفين ذات فترات خدمة مختلفة مع الشركة ستعمل على تقارب تقديرات التزام المنفعة المتراكمة من تقديرات التزام المنفعة المتوقعة لجميع الموظفين أيضا.

184-17 طالما أن هيكل الرتب للشركة يبقى و لا يزال هو نفسه، ستتحرك التزام المنفعة المتراكمة و التزام المنفعة المتوقعة تقريبا في الخطوة. إذا توسعت و شرعت الشركة العديد من الموظفين الجدد في درجات وظيفية دنيا ، فسوف يزيد التزام المنفعة المتوقعة بشكل ملحوظ أسرع من التزامات المنفعة المتراكمة لأن التزامات المنفعة المتوقعة تجعل تقديرات كم مدة تبقى الموظفين الجدد ومدى ترقيتهم, بينما تسجل التزامات المنفعة المتراكمة ببساطة معاش التقاعد المستحق في السنة الأولى. .و إذا قررت الشركة تقليص و تقليل عدد من موظفيها الإدارية, فهذا سوف يقلل من آفاق تعزيز الموظفين وانخفاض مراجعة التزامات المنفعة المتوقعة و التي ستكون ضرورية .لأن التزامات المنفعة المتوقعة تعكس ببساطة " مجمد" معاش التقاعد، وهذا التقدير لا يتأثر.

185-17 و السؤال الذي يطرح نفسه، هو كيفية تسجيل أثر التعزيز على الموظف, إذا استخدم تسجيل التزام المنفعة المتراكمة. و تتراجع أي نسخة لمعاملة الزيادة كشكل من أشكال تعويض العاملين أو دخل الاستثمار إلى افتراض أن مجموع الاستحقاقات هو مبلغ الاستحقاقات الفردية ولكن دون النظر في التأثيرات الفردية الأخرى على مجموع المشكلات الاقتصادية الكبرى, مثل عندما يترك أو يفقد شخص ما استحقاق معاش التقاعد لأن الوقت لم يكن كافيا أو عندما يموت شخص ما قبل سن التقاعد. و هناك حل بسيط وكافي هو أن تعامل تأثير الترقيات للوحدة ككل كتغير السعر و يسجل التغيير في أعادة تقييم الحساب.

	رب العمل	صندوق تمويل الضمان الاجتماعي	الأسر المعيشية	قطاعات أخرى	الاقتصاد الكلي
الاستهلاك الوسيط	1		3		4
الجدول 7, 1 التأمين على غير الحياة	1		3		4
المنتج		13-			
الجدول 17, 1 التأمين على غير الحياة		6-			
الجدول 17, 2 التأمين على الحياة		4-			
الجدول 17, 5 منافع صناديق المعاشات غير التقاعدية الممولة		1-			
الجدول 17، 7 منافع المعاشات التقاعدية		1.4-			
الجدول 17، 8 منافع المعاشات التقاعدية		0.6-			
مساهمات أرباب العمل الفعلية في التأمين الاجتماعي	181				181
الجدول 17, 3 منافع المعاشات غير التقاعدية للضمان الاجتماعي	15				15
الجدول 17, 5 منافع صناديق المعاشات غير التقاعدية الممولة	6				6
الجدول 17، 6 منافع الضمان الاجتماعي لمعاشات التقاعدية	139				139
الجدول 17، 7 منافع المعاشات التقاعدية	11				11
الجدول 17، 8 منافع المعاشات التقاعدية	10				10
مساهمات أرباب العمل المحتسبة في الضمان الاجتماعي	13.1				13.1
الجدول 17, 4 منافع صناديق المعاشات غير التقاعدية الممولة	9				9
الجدول 17، 8 منافع المعاشات التقاعدية	.4				4.1
المساهمات الفعلية للضمان الاجتماعي			115		115
الجدول 17, 3 منافع الضمان الاجتماعي للمعاشات غير التقاعدية			10		10
الجدول 17، 4 منافع صناديق المعاشات غير التقاعدية غير الممولة					
الجدول 17, 5 منافع صناديق المعاشات غير التقاعدية الممولة			5		5
الجدول 17، 6 منافع الضمان الاجتماعي للمعاشات التقاعدية			87		87
الجدول 17، 7 منافع المعاشات التقاعدية			11,5		11,5
الجدول 17، 8 منافع المعاشات التقاعدية			1,5		1,5
دخل الاستثمار		37,2			37,2
الجدول 7, 1 التأمين على غير الحياة		6			6
الجدول 7, 2 التأمين على الحياة		7			7
الجدول 17, 5 منافع صناديق المعاشات غير التقاعدية الممولة		4			4
الجدول 17، 7 منافع المعاشات التقاعدية		16,2			16,2
الجدول 17، 8 منافع المعاشات التقاعدية		4			4

رسوم الخدمة / الرهن المدفوعة من قبل الأسر المعيشية		6			6
الجدول 7, 1 التأمين على غير الحياة		2			2
الجدول 7, 2 التأمين على الحياة		4			4
برامج رسوم خدمة التأمين الاجتماعي					
الجدول 17, 5 منافع صناديق المعاشات غير التقاعدية الممولة					
الجدول 17، 6 منافع الضمان الاجتماعي للمعاشات التقاعدية					
الجدول 17، 7 منافع المعاشات التقاعدية	1,4				1,4
الجدول 17، 8 منافع المعاشات التقاعدية	0,6				0,6
منافع التأمين الاجتماعي		290			290
الجدول 17, 3 منافع الضمان الاجتماعي للمعاشات غير التقاعدية		22			22
الجدول 17، 4 منافع صناديق المعاشات غير التقاعدية غير الممولة		9			9
الجدول 17, 5 منافع صناديق المعاشات غير التقاعدية الممولة		7			7
الجدول 17، 6 منافع الضمان الاجتماعي للمعاشات التقاعدية		210			210
الجدول 17، 7 منافع المعاشات التقاعدية		26			26
الجدول 17، 8 منافع المعاشات التقاعدية		16			16
التغير المعدل في استحقاقات المعاشات التقاعدية		2-	14,3		12,3
الجدول 17, 5 منافع صناديق المعاشات غير التقاعدية الممولة		2-			2-
الجدول 17، 7 منافع المعاشات التقاعدية			11,3		11,3
الجدول 17، 8 منافع المعاشات التقاعدية			3		3
المطالبة بصندوق المعاشات التقاعدية التمويلية من أدارة المعاشات التقاعدية		4,1			4,1
الجدول 17، 8 منافع المعاشات التقاعدية		4,1			4,1

الجدول: 17, 9 المعاملات المحددة بشأن التأمين الاجتماعي

186-17 إذا تم اختيار طريقة التزام المنفعة المتراكمة لتسجيل الاستحقاقات كالتقييم المفضل ، فأن هناك حاجة للتعديل في التغيرات الأخرى في حساب حجم الأصول فقط إذا تغير هيكل المشروع, بحيث تتغير فرص الترقي. و من ناحية أخرى ، فإن التقديرات العادية لمساهمات صاحب العمل في برامج التأمين الاجتماعي و المدرجة في تعويض الموظفين ستكون أعلى بصورة منتظمة من تلك الصادرة بمقتضى نظام التزام المنفعة المتراكمة و ذلك لأن الزيادة في استحقاق المعاش التقاعدي و التي تحدد حجم المساهمات ستقوم على راتب نظري محسوب على أساس التزام المنفعة المتوقعة بدلا من أخر فعلي.

3. تحويل استحقاقات معاش التقاعد

187-17 هناك سمة مميزة للبيئة المتغيرة لمعاشات التقاعد ألا و هي زيادة إمكانية وجود "المعاشات التقاعدية المحمولة". و حتى وقت قريب في كثير من الحالات أن الشخص يترك صاحب عمل يأخذ معاشه مجمد واحد في هذه النقطة، و عليه البدء معاش جديد مع صاحب العمل الجديد. و أصبح أكثر شيوعا الآن عن شخص الذي يغير/ يتنقل بين الوظائف أن يكون قادر على تحويل استحقاق المعاش التقاعدي من رب العمل السابق إلى صاحب العمل الجديد. وعندما يحدث ذلك، فإن استحقاق المعاش التقاعدي للأسرة المعيشية المعنية لا يتأثر ولكن هناك معاملة بين صندوقي

معاش التقاعد كما يفترض الجديد مسؤولية السابق. وبالإضافة إلى ذلك سيكون هناك معاملة نظيره في بعض الأصول لمطابقة هذه الالتزامات. أو ذا كان صاحب العمل الجديد هو الذي يدير برنامج و الذي هو في الواقع غير ممول، يجوز له تلقي مبالغ نقدية من صاحب العمل السابق. و إذا تم استخدام هذه الأموال بعد ذلك من قبل صاحب العمل لأغراض ماعدا صندوق معاش التقاعد، فأن مسؤوليته تتزايد عن صندوق التمويل و يظهر استخدامه للسيولة كصافي الاقتراض.

17-188 إذا تولت الحكومة المسؤولية عن توفير المعاش للموظفين من وحدة غير حكومية من خلال معاملة واضحة ، وينبغي أن يسجل التزام/ مسئولية معاش التقاعد في الميزانية العمومية للحكومة. و إذا لم تتلقى الحكومة الأصول المطابقة في المقابل، فيظهر الفرق بين الزيادة في التزام/ مسئولية الحكومة و الأصول المستلمة كتحويل رأسمالي لصاحب العمل غير الحكومي. وهناك المزيد من المناقشة في هذا النوع من الترتيبات في الفصل 22.

17-189 وهناك طريقة أخرى تحول عن طريقها استحقاقات معاش التقاعد بين صناديق التمويل هي عندما تتولى شركة أمر أخرى. إذا كان صندوق معاش التقاعد هو وحدة مؤسسية منفصلة، فكل التغيرات تتحكم في صندوق معاش التقاعد. أما إذا لم تكن وحدة مؤسسية منفصلة، و بافتراض أن تولى المسؤولية لا يغير شروط خطة معاش التقاعد للمشاركين الحاليين، فان المؤسسة المتولية الأمر تقر بكل من التزامات معاش التقاعد والأصول المقابلة للمالك الجديد.

4. ملاحظة على الجداول

17-190 للحصول على الإسناد الترافقي مع الجداول في الفصول الأخرى، يبين الجدول 17،9 المكونات المفصلة للمعاملات المتعلقة بالجداول الاجتماعية والتأمينية الأخرى في الجداول من 17, 1الى 17, 8.

ك. الحالة الخاصة للمعاشات التقاعدية الحكومية من خلال الضمان الاجتماعي

17-191 عند الاعتراف بحقيقة أن الضمان الاجتماعي يمول عادة من الدفع أولا بأول، و لا تظهر الاستحقاقات المتراكمة/ المستحقة في إطار الضمان الاجتماعي (سواء المعاشات التقاعدية و المنافع الاجتماعية الأخرى) عادة في نظام الحسابات القومية. إذا امتلكت جميع الدول منافع مماثلة مقدمة بموجب/ في أطار الضمان الاجتماعي و البرامج الخاصة، ستكون المقارنات الدولية مباشرة نسبيا. ومع ذلك، و كما تم الإشارة في بداية هذا الجزء، وهذا أبعد ما يكون عن الأمر و تختلف التصورات الوطنية لما يغطيه الضمان الاجتماعي بالضبط اختلافا كبيرا.

17-192 نوعان من المشاكل مع الاقتراح ببساطة أنه ينبغي أن تظهر استحقاقات الضمان الاجتماعي في نظام الحسابات القومية. الأول هو أن التقديرات الموثوق بها للاستحقاقات قد لا تكون متاحة بسهولة في حين أنها في حالة تزايد و توجد مثل هذه التقديرات لبرامج خاصة. ثانيا ، و هناك مجادلة أن لمثل هذه التقديرات فائدة / منفعة محدودة حيث لدي الحكومة إمكانية تغير الأساس الذي تتحدد بناء عليه الاستحقاقات من أجل الحفاظ عليها في حدود أمكانية تحقيق الميزانية/ الموازنة. ومع ذلك ، نتيجة القبول ببساطة
أن تعرض الاستحقاقات للبرامج الخاصة بينما لا تعرض تلك للضمان الاجتماعي, هي أن بعض الدول ستعرض الجزء الأكبر من استحقاقات المعاشات التقاعدية في الحسابات و البعض لا يظهر شيء تقريبا.

17-193 واعترافا بهذه المشكلة / الورطة، بعض المرونة فيما يتعلق بتسجيل استحقاقات المعاش التقاعدي لبرامج المعاش التقاعدي غير الممول التي ترعاها و تقدمها الحكومة لجميع العاملين(سواء العاملين في القطاع الخاص أو الحكومة نفسها). و نظرا للاختلاف ترتيبات المؤسسات في الدول، يسجل بعض من استحقاقات هذه المعاشات التقاعدية ضمن التسلسل الرئيسي للحسابات (ويشار هنا على أنه "الحسابات الأساسية"). وبالإضافة لذلك، ومع ذلك، يتم تقديم جدول آخر و الذي يوفر معلومات الكشف عن نسبة المعاش التقاعدي المغطاة في الحسابات الأساسية مع بعض التقديرات التقريبية للبرامج المتبقية. وهو شرط، على الرغم من, أن تقدم مجموعة من المعايير لشرح الفرق بين تلك البرامج المنقولة ألي الأمام في الحسابات الأساسية وتلك المسجلة فقط في الجدول التكميلي.

17-194 و النوع من المعايير التي يمكن النظر إليه هو كالتالي : كلما اقترب برنامج المعاش التقاعدي الحكومي لصاحب العمل من برنامج الضمان الاجتماعي السائد ، كلما قل من احتمال أن تظهر في الحسابات الأساسية, و قلت المنافع المفصلة تفصيلا على الخصائص المحددة للفرد. و كلما زاد قابلية التطبيق على السكان عموما، كلما قل من احتمال أن تظهر في الحسابات الجوهرية ، و كلما زادت مسؤولية قدرة الحكومة على تغيير صيغة المنفعة، كلما قل من احتمال أن تظهر في

جوهر الحسابات. ومع ذلك، فإن أيا من هذه المعايير وحدها تكون بالضرورة حاسمة في تحديد ما إذا كان البرنامج يعامل في الحسابات الأساسية/ الجوهرية أم لا.

17-195 لعمل هذا الجدول التكميلي والتعليق/ ملاحظة نمط شرط الإبلاغ الدولي و إمكانية خبراء الاقتصاد من ضمان ذلك عبر مقارنات البلد و التي لا تلاءم من قبل اختلافات المؤسسات من بلد إلى آخر .و المزيد من العمل على تحسين المعايير/ الأنماط للتمييز بين برامج المعاش التقاعدي المسجلة بالكامل في الحسابات الأساسية وتلك حيث تظهر الاستحقاقات فقط في الجدول التكميلي لتكون جزءا من جدول أعمال أبحاث نظام الحسابات القومية.

17-196 يظهر الجدول التكميلي في الجدول 17, 10 فضلا عن إمكانية اشتماله على تقديرات أقل نشاط/ قوة للبلدان ذات قطاعات ضمان اجتماعي كبيرة، و ستوجد أيضا إمكانية العمل مرة أخرى إلى أضيق تغطية يجري تحليلها لصناديق المعاشات الخاصة لجميع البلدان.

الجدول : 17, 10 يعرض الجدول التكميلي مدى برامج المعاشات التقاعدية المندرجة والمستبعدة/ المستثناة من تسلسل/ تتابع حسابات نظام الحسابات القومية

تبين الخلايا الفارغة حيث تظهر القيود في الحسابات الرئيسية ("الأساسية"), بينما تظهرا لخلايا السوداء أنه لا يوجد قيد متاح. و الخلايا الرمادية تظهر المعلومات المتوفرة في الجدول التكميلي فقط. و الصف الثاني هو مجموع الصفوف 2,1 حتى 4،2. أما الصف الثالث هو تناظر من مساهمات صاحب العمل المحتسبة في حالة تولى الحكومة المسؤولية النهائية عن أي نقص في المعاش التقاعدي. و الصف الخامس هو مجموع الصفوف 2 و 3 ناقص 4. و تظهر المزيد من المعلومات حول المكونات الأساسية للصفوف 8 و 9 في جدول تكميلي آخر للسماح بتقييم درجة عدم يقين هذه التقديرات.

17-197 كما ذكر أعلاه، أن تقديم تفاصيل عن البرامج محددة المساهمة تعد بسيطة نسبيا حيث يجب أن تكون الحسابات الكاملة متوفرة و لا توجد أي تقدير اكتواري. ومعظم هذا في القطاعات الشركات (العمود أ)
ولكن من الممكن أن تشتمل على بعض موظفي الحكومة (العمود د) . و ينبغي أن تدرج كل برامج المعاش التقاعدي المحددة المساهمة في الحسابات الأساسية. وينبغي أيضا أن تدرج تقديرات كل برامج المعاش التقاعدي المحددة المساهمة خارج الضمان الاجتماعي (العمود ب).

17-198 تظهر برامج الحكومة الخاصة بموظفيها حيث المعلومات المحاسبية المنفصلة، و المتميزة عن الضمان الاجتماعي، في الحسابات الرئيسية و توضع في الأعمدة (ى , ف). و يعرض العمود ى البرامج التي تديرها شركة التأمين, و العمود ف تلك التي تديرها الحكومة بنفسها. و تتميز أي برامج حكومية خاصة بموظفيها عن الضمان الاجتماعي, و التي لا تظهر في الحسابات الرئيسية ، وترد في العمود ف . و يظهر مجموع الأعمدة ى, ف, ج بالتالي المسؤولية الكاملة للحكومة لتوفير المعاشات التقاعدية لموظفيها. و يوضح العمود هـ جزءا المتبقي من كل البرامج محددة المساهمة للحكومة داخل
حسابات الحكومة كمتميز عن ما يتم نقله إلى وحدات منفصلة أو إدارتها للحكومة من جانب وحدة مؤسسية أخرى. و العمود س يتعلق ببرامج الضمان الاجتماعي. و العمود س يظهر مجموع كل البرامج غير الحكومية. والعمود أي يبين مجموع كل البرامج بما في ذلك برامج الضمان الاجتماعي.

17-199 بالنسبة للجزء الأكبر، فمن المرجح أن يكون المستفيدين من برامج معاش التقاعد هما الأسر المقيمة. في بعض البلدان، على الرغم من, قد يكون عدد الأسر غير المقيمة التي تتلقى منافع معاش تقاعدي كبيرة, و في هذه الحالة، يجب إضافة العمود ح, موضحا المبلغ الإجمالي المختص بالأسر
غير المقيمة.

17-200 تظهر بعض القيود في صفوف الأعمدة ج , هـ ، وعلى وجه التحديد المساهمات الفعلية التي أدلى بها كل من أرباب العمل والعمال/ الموظفين، في الحسابات الأساسية, و على الرغم من أن الاستحقاقات والتغيير في الاستحقاقات لا تظهر.
و تظهر القيود الأخرى في الأعمدة ج , هـ في الجدول التكميلي فقط مظللة في الجدول الموضح أدناه.

17-201 و تظهر المساهمة المحتسبة من قبل أرباب العمل لبرامج استحقاقات الحكومة في العمود ج, ولكن ليس في الحسابات الأساسية التي تتطلب اعتبار خاص. ففي الحسابات الأساسية ، يتم احتساب هذا البند بالاتفاق ، كمساوي للفرق بين المنافع الحالية والمساهمات الفعلية المستحقة الدفع (من قبل كل من الموظفين وأرباب العمل. في الجدول التكميلي ، يتم استبدال هذا بالمبلغ اللازم لضمان مجموع المساهمات الفعلية و المحتسبة ، من جانب كل من أرباب العمل و الموظفين، و التي تغطي زيادة كلا من استحقاقات المعاش التقاعدي من الخدمة الحالية وتكاليف تشغيل البرنامج.

17-202 يرد العنصر/ البند المحتسب على نفس الأساس فيما يتعلق بالضمان الاجتماعي في الصف 3 كتراكم أخر(اكتواري) للاستحقاقات المعاشات التقاعدية في صناديق الضمان الاجتماعي. يعد تمييز/ تصنيف مساهمات أرباب العمل الاجتماعية المحتسبة مدروس و يهدف على تأكيد احتمال هشاشة / ضعف هذه التقديرات.

17-203 توضح بنود تكميلات مساهمة الأسر المعيشية الاجتماعية و التغيرات الأخرى في الاستحقاقات على نفس أساس البرامج الخاصة.

17-204 و تسجل التغيرات في استحقاقات المعاشات التقاعدية كمعاملات في الحالات التالية:

أ. إذا تم أدراج برنامج المعاشات التقاعدية في الحسابات الأساسية ، و وافقت إدارة صاحب العمل على التغير في شروط استحقاقات المعاش التقاعدي عن طريق التفاوض مع الموظفين المعنيين، و يجب أن يتم تسجيل هذا التغيير باعتباره معاملة في الحسابات الأساسية.

ب. إذا لم يتم تسجيل نظام المعاشات التقاعدية في جوهر الحسابات ، و وافقت إدارة صاحب العمل على التغيير في شروط استحقاقات المعاش التقاعدي عن طريق التفاوض مع الموظفين المعنيين، وينبغي تسجيل هذا التغيير كمعاملة في الجدول التكميلي.

ج. في حالة الضمان الاجتماعي، وإذا كانت التغييرات في الاستحقاقات قد تم الاتفاق عليها في المجلس، يتم تسجيلها كما لو كان عن طريق التفاوض.

17-205 تسجل التغييرات في استحقاقات المعاشات التقاعدية التي تفرض دون مفاوضات في التغييرات الأخرى في حجم الأصول.

17-206 يعد الفرق في نوع التسجيل واحدا من حيث المبدأ, و لكن من المسلم به أن الفرق بين ما هو متفاوض و ما هو مفروض بدون تفاوض سيكون من الصعب تحديده عمليا مع حالات مختلفة سائدة في مختلف البلدان.

الجزء 3 : معاملة الاحتياطات الفنية/الضمانات الموحدة في نظام الحسابات القومية

أنواع الضمانات/الاحتياطات

17-207 و احتياطي/ ضمان القرض هي عادة ترتيب بموجب طرف واحد، الضامن، و يتعهد المقرض إذا تخلف المقترض، فإن الضامن يتحمل الخسارة التي قد يعاني منها المقترض. وغالبا ما تدفع رسوم كشرط لتوفير ضمانة على الرغم من اختلاف أشكالها. و أحيانا يحصل الضامن على بعض الحقوق من تقصير/ إهمال المقترض. و يتم تقديم ضمانات مماثلة فيما يتعلق بالوثائق/ المستندات المالية الأخرى، بما في ذلك الودائع. و يشير هذا القسم إلى الضمانات المماثلة لكل الوثائق/ المستندات المالية.

17, 208-17 208 للاحتياطات/ للضمانات تأثير كبير على سلوك الوكلاء الاقتصاديين، سواء من خلال التأثير على قراراتهم في الإنتاج والدخل و الاستثمار، أو الادخار، و من خلال تعديل شروط الإقراض والاقتراض في الأسواق المالية. و قد لا يستطيع بعض المقترضين في غياب الضمانات الحصول على قروض أو حتى في الأمل لعمل ودائع، بينما آخرون قد لا تستفيد/ تنتفع من أسعار الفائدة المنخفضة نسبيا. و تكتسب الضمانات أهمية خاصة للحكومة العامة والقطاع العام. و ذلك لأن كثيرا ما ترتبط برامج و أنشطة الحكومة بالتأمين و تفعيل الضمانات.

17-209 سيتم التعرف على ثلاث فئات من الضمانات. لا يقترح معالجة/ معاملة خاصة للضمانات في شكل ضمانات الصانعين أو شكل آخر من أشكال الضمان. (تكلفة استبدال البضائع المعيبة تعد تكلفة وسيطة للشركة المصنعة.)

17-210 تتألف الفئة الأولى للضمانات من تلك الضمانات المقدمة عن طريق المشتقات المالية ، مثل مقايضة/ مبادلة الائتمان الافتراضية. و هذه المشتقات تتداول بنشاط في الأسواق المالية. ويستند المشتق على مخاطرة التخلف عن سداد السند المرجعي, و لذلك لا يرتبط هذا في الواقع بالقروض الفردية أو السندات. إدماج المعاملات المرتبطة بإنشاء هذا النوع من المشتقات المالية و الذي تم مناقشته في الفصل 11.

17-211 والفئة الثانية من الضمانات، الضمانات الموحدة، تتألف من أنواع الضمانات التي تم إصدارها في أرقام كبيرة، وعادة بمبالغ صغيرة نسبيا، بخطوط مطابقة. وهناك ثلاثة أطراف مشاركة في هذه الترتيبات ، المدين ، الدائن, و الضامن / الكفيل. و قد يحرر أما المدين أو الدائن عقد مع الضامن لسداد الدائن إذا قصر المدين. و الأمثلة التقليدية هي, ضمانات ائتمانات التصدير و ضمانات قروض الطالب.

و ضمانات الحكومة للمستندات المالية الأخرى مثل القروض, أما بعض سندات الدين الأخرى في
مقابل رسم خدمة تعد من الأمثلة الأخرى. و هنا، على الرغم من أنه من غير الممكن تحديد احتمال تعثر المدين، و لكن من الناحية العملية يمكن تقدير عدد من دفعة من الديون المماثلة ستتعثر. و إذا كان الضامن يعمل في خطوط تجارية بحتة، فانه سيتوقع جميع الرسوم المدفوعة، بالإضافة إلى دخل الاستثمار المكتسب من الرسوم والاحتياطيات، لتغطية التعثر المتوقع جنبا إلى جنب مع التكاليف وترك

الربح.
و هذا هو بالضبط النموذج نفسه و المطبق على التأمين على غير الحياة و تتبنى معاملة مماثلة لهذه الضمانات و الموصوفة بـ"الضمانات الموحدة". و هذا يتضمن المعاملات بما في ذلك بنود الميزانية العمومية الموازية لتلك الخاصة بالتأمين على غير الحياة، بما في ذلك توليد الناتج ودفع الرسوم الملاحقة/ التكميلية, و رسوم الخدمة من خلال أخذ تلك الضمانات.

212-17 و الفئة الثالثة من الضمانات، و الموصوفة خارج الضمانات، تتألف من تلك حيث يكون القرض أو الضمان خاص بحيث لا يمكن حساب درجة المخاطرة المرتبطة بالدين بأي درجة من الدقة. و في معظم الحالات، لا يسجل منح الضمانات لمرة واحدة كاحتمال للطوارئ في الأصول/ الخصوم المالية. (على سبيل الاستثناء، الضمانات التي تمنحها الحكومات لمرة واحدة للشركات المتعثرة ماليا في بعض حالات محددة جدا مع وجود احتمال كبير جدا ليتم استدعاؤها تعامل كما لو أن هذه الضمانات تسمى عند ملاحظة/ أدراك الضائقة المالية). إذا كان هناك رسوم مطلوبة، يتم تسجيلها كدفع عن الخدمة في وقت الدفع. و إذا تم المطالبة بالسداد بموجب الضمان ، فيسجل انتقال رأس الأموال من الضامن لصاحب الضمان وقت الافتراض, أو ، في الحالات التي يحصل فيها الكفيل على مطالبة فعالة على حيازة الضمان ، فتسجل المعاملة المالية (بما في ذلك الزيادات في المشاركة في رأس المال).

213-17 تتميز الضمانات الموحدة من الضمانات الوحيدة على أساس معيارين :

أ. تتميز بالمعاملات التي ما تتكرر كثيرا و التي ذات ميزات مشابهة و تعد تجميع للمخاطر ؛
ب. الضامنون قادرون على تقدير متوسط الخسارة المستندة على الإحصاءات المتوفرة باستخدام احتمال مرجح مفهوم.

وتعد ضمانات المرة الواحدة، على النقيض، فردية ، فالضامنين ليس لديهم قدرة على إجراء تقدير موثوق فيه عن مخاطرة المطالبة بالسداد.

214-17 و تم وصف المشتقات المالية في الفصل 11 و سيتم معالجة الضمانات الموحدة كالتالي.

1. برامج الاحتياطات الفنية/ الضمان الموحد

215-17 يمكن توفير الضمانات الموحدة من قبل مؤسسة مالية، بما في ذلك ولكن لا تقتصر على تأمين الشركات. و يمكن أن تقدمها وحدات الحكومة. فمن الممكن ولكن من غير المحتمل أن تقديم الشركات غير المالية هذا النوع من الضمانات، بل من غير المرجح أن تقدم من قبل أي وحدة للوحدة غير المقيمة. وكما مبين أعلاه ، برامج الضمان الموحدة لديها الكثير من القواسم المشتركة مع التأمين على غير الحياة.

و في الحالة العامة، يقترح تسجيل مماثل على النحو المبين أدناه.

216-17 عندما تقدم وحدة ضمانات موحدة ، فإنها تقبل الرسوم وتتحمل الالتزامات لتلبية الطلب على السداد على الضمان. و تساوي قيمة الخصوم في حسابات الضامن القيمة الحالية لمطالبات السداد المتوقعة في إطار / بموجب الضمانات القائمة، و صافي المبالغ من أي مستردات و الذي يتوقع الضامن الحصول عليه من المقترضين المتعثرين. و يحق الالتزام بالمطالبة بالسداد في إطار/ بموجب الضمان الموحد.

217-17 و قد يغطى الضمان فترة عدة سنوات, و قد تكون هناك رسوم تدفع سنويا أو مقدما. و من حيث المبدأ ينبغي للرسوم أن تمثل رسوم تحصل في كل عام كضمان حيازة مع تناقص الالتزام/ المسؤولية كلما تقصر الفترة ولذلك ينبغي أن يتبع نفس نوع التسجيل هنا, و بالنسبة لدفع الأقساط السنوية المكتسبة مع الرسوم المدفوعة تكتسب كنقصان في الالتزام المستقبلي. وعمليا ، قد يكون لدى بعض وحدات تشغيل الضمانات بيانات على أساس نقدي فقط. و هذا غير دقيق لضمان الفرد, و لكن طبيعة برنامج الضمان الموحد هي أن هناك العديد من الضمانات من نفس النوع، ولكن ليس كلهم في نفس الفترة الزمنية بالضبط, ولا عند بدء وانتهاء المواعيد نفسها. إلا إذا كان هناك سبب يفترض بأن هناك تغيير كبير في طبيعة أصحاب الضمان بمرور الوقت، و ينبغي عدم تقديم خطأ ملحوظ عند استخدام البيانات النقدية.

218-17 و على الرغم من وجود ست مجموعات من المعاملات تحتاج إلى أن تسجل بأولوية برامج الضمان موحد ؛ اثنان منهم ذات صلة بقياس إنتاج واستهلاك خدمة الضمان ، وثلاثة منهم متصلة بإعادة التوزيع, و واحد بالحساب المالي. قيمة ناتج النشاط، و دخل الاستثمار و الذي يعزى إلى صاحب الضمان (سواء المدين أو الدائن), وتحسب قيمة رسوم الخدمة/ الرهن بالطريقة الموصوفة أعلاه للحصول على التأمين على غير الحياة مع مفاهيم الرسوم التي تستبدل بالأقساط و مطالبات السداد في إطار/ بموجب برنامج ضمان موحد لاستبدال المطالبات.

219-17 معاملات الإنتاج والاستهلاك هي كما يلي :

أ. يسجل الناتج في حساب إنتاج القطاع أو القطاع الفرعي الذي ينتمي للضامن.

ب. ويمكن تسديد تكاليف الخدمة من قبل أما المقترض أو مقرض الدين المضمون. وعندما تدفع الشركات غير المالية والمؤسسات المالية، و الحكومة العامة أو المؤسسات التي لا تهدف إلى الربح دفع رسوم للحصول على هذا النوع من الضمان، فتشكل الرسوم استهلاك وسيط، ويسجل في حساب إنتاجهم. و أية رسوم لهذه الضمانات التي تدفعها الأسر تعد جزء من نفقات الاستهلاك النهائي ، و تقيد في استخدام حسابات الدخل.

220-17 تغطى معاملات إعادة التوزيع دخل الاستثمار الذي يرجع إلى حيازة الضمان فيما يتعلق ببرامج الضمان الموحدة و صافي الرسوم ، و المطالبة بالسداد في إطار/ بموجب برامج الضمان الموحد.

أ. يعود دخل الاستثمار لحيازة الضمان مع الأخذ في الاعتبار ببرامج الضمان الموحد, و التي يتم تسجيلها كمستحقات دفع من الضامن/ الكفيل، و كمستحق القبض من قبل وحدة دفع رسوم. و يسجل كلا من مستحقي الدفع والقبض في حساب تخصيص الدخل الأولي.

ب. يتم احتساب صافي الرسوم كرسوم مستحقة بالإضافة إلى تكميلات الرسوم/ الرسوم اللاحقة (ما يعادل دخل الاستثمار الذي يعود إلى وحدة دفع رسوم الضمان) ناقص قيمة الخدمات المستهلكة. و يستحق دفع صافي الرسوم من قبل جميع قطاعات الاقتصاد و مستحقة من قبل قطاع الضامن.

ج. تعد مطالبات السداد في إطار/ بموجب برنامج الضمان الموحدة مستحقات للدفع من الضامن و مستحق القبض من قبل مقرض الديون في إطار الضمان، بغض النظر عن ما إذا تم دفع رسوم من قبل المقرض أو المقترض. و تسجل كلا من صافي الرسوم و مطالبات السداد في حساب التوزيع الثانوي للدخل.

221-17 في الحساب المالي ، يبين القيد الفرق بين دفع الرسوم للحصول على ضمانات جديدة و مطالبات السداد بموجب الضمانات القائمة.

2. الضمانات المقدمة من قبل الحكومة

222-17 و غالبا ما تقدم الحكومات ضمانات لسياسة محددة الأغراض. فضمانات ائتمانات التصدير هي مثال على ذلك. و يجوز لوحدة الحكومة إصدار الضمانات و التي تعامل على أنها وحدة مؤسسية مستقلة. و عندما يكون الأمر كذلك، فأن القواعد العادية لتخصيص وحدات الحكومة إما لسيطرة شركات المساهمة أو كجزء من تطبيق الحكومة العامة. إذا وحدة الضمان رسوم رهن والتي تكون كبيره/ ملحوظة اقتصاديا (في هذه الحالة قد يمكن القول أن معظم مطالبات السداد بالإضافة إلى رسوم التكاليف الإدارية قد تغطى بالرسوم المستحقة/ رسوم الرهن) ، ثم هذا هو نشاط السوق. وينبغي أن تعامل على أنها شركة مالية, و تقيد المعاملات كما وصوف أعلاه. أما إذا كانت الرسوم تغطي معظم ولكن ليس جميع التكاليف، فلا يزال التسجيل على النحو الوارد أعلاه. و يمكن تغطية الخسارة التي تبذلها الوكالة لتتوفر الضمانات من خلال الحكومة على أساس منتظم أو متقطع ولكن لا يتم قول هذه الرسالة لأولئك الذين يسعوا للأخذ الضمانات كإعانة. تسجل المدفوعات العادية كإعانة للوكالة، بينما تسجل الدفعات المتقطعة، و التي تغطي الخسائر المتراكمة كتحويلات رأس المال فقط عندما تحرز هذه المدفوعات.

223-17 و عموما، عندما توفر وحدة الحكومة ضمانات موحدة بدون رسوم أو بأسعار منخفضة نسبيا بحيث أن الرسوم أقل بكثير من مطالبات التسديد والتكاليف الإدارية ، فيجب أن تعامل الوحدة كمنتج غير سوقي داخل الحكومة العامة. ومع ذلك ، إذا أدركت الحكومة احتمال الحاجة إلى تمويل بعض مطالبات السداد بموجب برنامج الضمان إلى الحد الذي يشمل توفير في حساباته، فينبغي تقييد نقل الحجم من الحكومة إلى الوحدات المعنية والالتزام بهذا المبلغ (بموجب أحكام المطالبة بالسداد بضمانات موحدة).

3. الميزانية العمومية المتضمنة

224-17 ينبغي أن يقل مجموع القيمة على الميزانية العمومية للوثائق بموجب الضمان بمدى شروط / أحكام الضمانات الموحدة و التي تقدر حجم الديون المتعثرة. و عمليا، فالمبلغ ليس من المحتمل أن يكون كبيرا بالمقارنة بمجموع قيمة الصك/ الوثائق المعنية.

الجزء الرابع: التدفق المرتبط بالأصول المالية والالتزامات

مقدمة:

225-17 الهدف من الفصل السابع عشر، فيما يخص الأصول المالية والالتزامات، هو معرفة كيفيّة ومكان قيمة التغيرات المسجلة في نظام الحسابات القومية وكذلك تحديد وقت الذي يسمح فيه معاملة جزء من معاملات الجهاز المالي ليس كتغير في قيمة الجهاز نفسه ولكن كوسيلة لحساب حجم مخرجات ونتاج هذه المؤسسات المالية . وقبل التحدث بالتفصيل عن هذا التدفق في الجزء التالي فإنه يجب الإشارة أولا إلى بعض خصائص هذا المؤسسات المالية وأنواع التدفق المرتبط بإمداد الجهاز بالخدمات هذا بالإضافة إلى التعامل مع الجهاز كونه نوع من أنواع الدخل حيث يتحكم بمكسب وخسارة الأصول والتزامات المالية.

1- خصائص المؤسسات المالية

17-226 ومن خلال نظام الحسابات القومية فإن مصطلح الشركة يستخدم لوصف الوحدات المؤسسية والتي تقدم يد العون في الخدمات المالية والغير مالية ويتم تقسيم هذا النوع من الشركات إلى نوعين من القطاعات المؤسّسيّة وهما الشركات المالية والشركات الغير مالية. وتختلف الشركات المالية عن الغير مالية وذلك لأنها تلعب دورا مميزا وملحوظا في المجال الاقتصادي. ومن هذه الأدوار هي إعطاء العديد من التسهيلات في الدفع والتي تحول دون المقايضة. وتقوم هذه الشركات بدور آخر وهو توفير الأموال اللازمة لتمويل تكوين رأس المال والحصول على الأصول المالية وتمكين الاستهلاك من الاستفادة من تمويل مؤسسات من الادخار. وتعتبر المعادل التي تنص على أن (الاستثمار في تكوين رأس المال يعادل/يساوي قيمة الادخار مضافا إليه صافي الاقتراض) هي الأساسية والأكثر أهميّة في الأداء الاقتصادي والطريق الذي تتبعه الأصول المالية ونظام المحاسبة نفسه.

إعادة تقييم الحساب	دخل الملكية والذي يظهر في حساب الدخل الأولي				الخدمات التي تظهر في حساب الإنتاج		
التحكم في المكاسب والخسائر	دخل الاستثمار والذي يعود إلى صناديق الاستثمار المشتركة للمساهمين	التراجع في دخول أشباه الشركات	الحصة/الإيراد المطلوب توزيعه على المساهمين	الفائدة	هامش الفائدة	هامش البيع والشراء	الجهاز المالي
							الذهب النقدي وحقوق السحب الخاصة
X							سبائك الذهب
X		X					حسابات الذهب غير موزعة
X		X			X		حقوق السحب الخاصة
							العملة والودائع
							العملة
							المحليّة
X							الأجنبية
							الودائع القابلة للتحويل
		X			X		بالعملة المحليّة
X		X			X		بالعملة الأجنبية
		X			(X)		ودائع بين البنوك
							الودائع الأخرى
		X			X		بالعملة المحليّة
X		X			X		بالعملة الأجنبية
(X)		X				X	**سندات الدين**
							القروض
		X			X		بالعملة المحليّة
X		X			X		بالعملة الأجنبية
							الأسهم وصناديق الاستثمار
							أسهم عادية
X		X				X	الأسهم المدرجة
X		X				X	أسهم غير مدرجة في قائمة أسعار البورصة
X	X						الأسهم الأخرى
							صناديق استثمار الأسهم
X	X					X	صندوق أسهم السوق المالية
X	X					X	صناديق استثمار أسهم أخرى
							المشتقات المالية و عقد الخيار الاكتتاب
							خيارات الأسهم
X						X	المشتقات المالية
X							عقد الخيار
		(X)					**حسابات أخرى برسم القبض/ الدفع**

17-227 وإذا تحدثنا عن القطاع المالي وحده أو ما يرتبط به من إحصائيات سواء نقدية أو مالية، فإنّه يجب ذكر المؤسسات المالية فضلا عن الشركات المالية. وهذا التغير في المصطلحات لا يتضمن أي تغيير في المفهوم /التعريف الأساسي. وكما ذكر في الفصل الرابع فإنه عند تحليل القطاع المالي إلى قطاعات أخرى فرعية، يظهر الاختلاف بين تلك الشركات المالية ،التي تشارك بشكل رئيسي في الوساطة المالية، والمؤسسات المالية الأخرى.

17-228 والوساطة المالية هي الحصول على اتفاق بين احتياجات المقترضين مع رغبات المقرضين. ويتم تنفيذ هذه الوساطة من قبل بعض المؤسسات المالية والتي بدورها تقوم بتجهيز/إعداد شروط و إملاءات بديلة بناء عليها يتمكن العملاء من الاقتراض والإقراض. وتسمح هذه الشروط بإحداث تغيرات في معدل العائد والذي من المتوقع أن يتأتّى من الاستثمار بعائدات أكبر كونه أقل بشكل ملحوظ من انخفاض العائدات. وقد تقوم الوساطة المالية أيضا، وكما ذكر أعلاه، بالاحتفاظ بالصناديق المالية لفترة أطول. والآن وبسبب تلك الوساطة المالية أصبح هناك العديد من الطرق والوسائل التي يتم من خلالها إقراض واقتراض المال. وعلى ذلك فإن قانون الوساطة المالية يعد من أحد الأجهزة المالية المبتكرة والذي يشجع أصحاب المدخرات لإقراض المؤسسات المالية بالشروط التي تضعها تلك الأجهزة المالية مما يمكن المؤسسات المالية من إقراض نفس القيمة المالية لجهة أخرى ولكن تحت شروط وقوانين وأسعار فائدة أخرى مما يعرض الوسطاء الماليين لأخطار مالية جسيمة مثل التحويلات السائلة.

17-229 وتقوم المؤسسات المالية بتنفيذ الوساطة المالية في نظام الحسابات القومية. وعلى الرغم من ذلك فإنّ بعض الشركات في القطاع المالي لا تعد شركات وساطة مالية ولكنها فقط تقوم بتزويد هذه الشركات بما يلزمها من خدمات ومساعدات مالية. فعلا سبيل المثال قد تقوم بإمداد العميل بما يلزمه من نصائح ومفاهيم فيما يخص شروط الإقراض والاقتراض مثل السمسار العقاري والتزويد بالمصادر المالية المختلفة كمكاتب صرف/تحويل العملات الأجنبية. وهذا ما يتم وصفه بالمؤسسات المالية الأخرى.

17-230 وتقوم المؤسسات المالية بتوفير الرسوم والخدمات لتلك المصارف ولكن بطريقة غير واضحة. وعندما يقوم البنك بتوفير تلك الخدمات المصرفية المجانية فهذا يعني الإعفاء من كافة الرسوم. وقد تفرض تلك الرسوم بطريقة غير مباشرة من خلال رسوم أخرى تدفع عند شراء الأصول المالية والتي تعتبر أكبر من التي يحصل عليها البائع لنفس الأصول. فتجار العملة ،على سبيل المثال، يبيعون ويشترون بأسعار ونسب مختلفة وهذا الاختلاف يحسب على أنه جزء من رسوم الخدمة الذي يتكبّدها الزبائن/ العملاء.

17-231 وليست رسوم الخدمات هذه هي الوحيدة التي يتم تقديرها بطريقة غير مباشرة. فتعد الكمبيالات أوراقا مالية قصيرة الأجل تعطي حاملها حقا غير مشروط في استلام مبلغ ثابت محدد في تاريخ معين، وتصدر الكمبيالات وتتاجر بها في أسواق منظمة بخصم يتوقف على أسعار الفائدة الجارية في السوق على المدى القصير، وعلى الوقت المتبقي لسدادها. وتعتبر الزيادة في قيمة سعر الشراء وقيمة سداد الدين/ الرهنيّة بمثابة فائدة في نظام الحسابات القوميّة.

17-232 أما عن المصطلحات والمفاهيم المستخدمة في الأسواق المالية فهي ليست مطابقة تماما لتلك المستخدمة في نظام الحسابات القوميّة. وعلى سبيل المثال فإنّ المبلغ الذي يدفعه البنك كوديعة مالية يوصف بكونه فائدة بنكية وليس كفائدة مسجلة في نظام الحسابات القوميّة ذلك لأنّ القيمة المدفوعة من قبل البنك تعد كفائدة مركبة كما هو وارد في نظام الحسابات القومية مخصوما منه رسوم تكاليف فتح الحساب للمودعين. ففي نظام الحسابات القومية يستخدم كلا من المصطلحين (الفائدة البنكية وفائدة نظام الحسابات القوميّة) فقط عندما يكون هناك ضرورة للتمييز والتفرقة بين كلاهما.

2- <u>رسوم الخدمات المالية:</u>

17-233 وكما هو موضّح أعلاه، فإنّ الطريقة التي تفرض بها المؤسسات المالية رسوما على الخدمات التي تقدمها ليست كدرجة وضوح الطريقة التي من خلالها تفرض نفس الرسوم على أغلب السلع / البضائع والخدمات. وتقوم العديد من المؤسسات المالية بفرض رسومه بيّنة ومباشرة على الخدمات التي تقدمها. ولكن بعض المؤسسات المالية الأخرى قد تفرض رسوما أخرى ضمنية أو غير مباشرة أمّا عن خدمة بعينها أو مضافا إلى رسوم خدمة أخرى.

17-234 كما يجب أن يتم تسجيل الرسوم البيّنة كمدفوعات للوحدة المؤسسية التي تتلقى/تستقبل الخدمات. ولكن إذا تم تقديم هذه الخدمات لأحد الشركات أو الجهات الحكومية، فإنّ تكلفة هذه الخدمة تشكل جزءا من تكاليف الاستهلاك الوسيط. أمّا في حالة تقديمها للأسر المعيشيّة فإنه يتم التعامل معها كاستهلاك نهائي هذا إن لم يتم تطبيق الخدمة الماليّة على المشاريع الفرديّة كحق الامتلاك والسكن. وبناء على نظام الحسابات القومية فإنّ الخدمات المالية غير مدرجة ضمن

أي قيمة للأصول المالية حتى وإن كان من الضروري أن يتم التأمين عليها لشراء أصول أخرى. وهذا يختلف عن الطريقة التي تتم بها معاملة الأصول الغير مالية حيث تدخل تكاليف شراء الأصل ضمن قيمة الأصل نفسه المسجلة في الميزانيّة العمومية. ولا تؤثر الرسوم البيّنة/المفروضة بشكل واضح على القيمة التي تأخذها معاملات الأصول المالية في السوق.

235-17 أما عن الرسوم الضمنية التي تفرض على الخدمات المالية فهي تتم بشكل غير واضح أو مباشر. وقد تعد تلك الرسوم الفرق بين متوسط سعر الشراء ومتوسط سعر البيع كما تم التوضيح أعلاه في المثال الخاص بأسعار تحويل العملات. ويجب حساب تكاليف كل خدمة بناء على وقت الذي تمت فيه معاملات/الصفقات، ولذلك فان مكاسب وخسائر الاقتناء التي تحدث في الفترة مابين وقت البيع والشراء لا تعد خدمة. وقد تدخل بعض الرسوم الضمنية أو المفروضة بطريقة غير مباشرة ضمن معاملات أو (تدفقات) أخرى لجهاز مالي بعينه. ويعتبر رسم الخدمة الخاصة بالإقراض أو الاقتراض مثالا حيث يرتبط بسعر الفائدة. وكما ذكر من قبل في الفصل السادس، فيما يخص ناتج/مخرجات الخدمات المالية، فإن تجاهل الرسوم الغير مباشرة/الضمنية المفروضة على الخدمات المالية قد يؤدّي إلى التقليل من نتاج الصناعة.

3- دخل الاستثمار المرتبط بالأوراق المالية عدا الأسهم:

236-17 وقد تؤدي كثيرا من العقود والسندات المالية إلى الزيادة دخل الاستثمار. أمّا سندات الدين مثل (حقوق السحب الخاصة لدى صندوق الدخل الدولي و القروض و الودائع وبعض حسابات الذهب الغير مخصصة والتي تتزايد في القيمة بشكل ملحوظ وبقيم ثابتة) فهي تؤدّي إلى زيادة حجم الفائدة. وتؤثر حصص وأسهم صناديق الاستثمار في الأرباح وتوزيع الدخل الناتج على الشركات. وبقدر الإمكان ويجب ألاّ يكون هناك أي فائدة ناجمة عن حسابات أخرى (سواء مستحقّة أو مدفوعة) حيث يتم تصنيف المبالغ الغير مسددة والتي تؤدي إلى الزيادة في قيمة الفائدة على أنها قروض. ولكن في واقع الأمر قد لا يحدث ذلك بشكل دائم، فقد يكون هناك بعض الفائدة التي قد تفرض بموجب هذا السند/العقد. وباستثناء حسابات أخرى سواء مستحقة أو مدفوعة، فإن سبائك الذهب والعملة والودائع المجردّة من الفائدة والمشتقات المالية وخيارات الاكتتاب لا تؤثر مطلقا على دخل الاستثمار.

4- المكاسب والخسائر على السندات/ الأوراق المالية عدا الأسهم:

1. الذهب النقدي

237-17 وفي الظروف العادية، لا تؤثر القروض والودائع المقيّمة بالعملات المحليّة على مكاسب الاقتناء الشكلية على الرغم من وجود خسائر حقيقية يتكبدها مالك الأصول في حالة حدوث تضخم اقتصادي. وقد تخضع الأوراق المالية، والتي تقيّم بالعملات المحليّة، لمكاسب وخسائر الاقتناء فقط عندما يتم التعامل مع الدخل ككوبونات أو قسائم شرائية. ويحدث ذلك لأنه عندما تختلف معدلات الفائدة تتغير القيمة الحالية لقسيمة الدفع المستقبليّة وهذا بدوره قد ينعكس على أسعار السوق.

238-17 وفيما يخص حصص وأسهم صندوق الاستثمار عدا أسهم صندوق السوق الماليّة، فإن قيمة مكاسب الاقتناء الاسمية تصبح الأكثر شيوعا والأعلى في القيمة. وفي الواقع، فإنّ من أهم أسباب حيازة هذه السندات هو تحقيق أكبر استفادة من مكاسب الاقتناء والتي تنتج من اقتنائها.

تسجيل التدفقات في الأوراق المالية عدا الأسهم:

239-17 وكما تم ذكره سابقا، فإنّ رسوم الخدمات وتدفق دخل/إرادات الاستثمار قد تدخل ضمن تكاليف الاستحواذ أو حق التصرفّ في الأصول والالتزامات الماليّة. ولذلك فإنّ هذا الجزء من الفصل يقوم بدراسة كل فئة من السندات التي بدورها تحدد قيمة التدفقات التي يجب أن تسجّل في كل حالة. أمّا عن الرسوم البينية والتي تفرض بطريقة مباشرة فهي غير مذكورة في هذا الفصل حتى لو انطبق عليها نفس الظروف والملابسات حيث تضاف قيمتهم إلى قيمة التغيير في الأصول المالية. وهناك ثلاث أنواع من التدفقات التي سيتم شرحها تفصيليا في هذا الجزء وهي: الرسوم الغير بينية والمفروضة من قبل المؤسسات المالية و تدفقات الدخل المختلفة و مكاسب وخسائر الحيازة/الاقتناء. وتمت الإشارة لملخص تلك التدفقات في الفصل السابع عشر الجزء الثالث. وتقسّم الرسوم الغير بينيّة مابين رسوم على هامش أسعار البيع والشراء ورسوم على هامش الفائدة المدفوعة أو المستحقّة (رسوم خدمات الوساطة المالية). ويعد كافة تدفقات الإيرادات/الدخل دخولا استثمارية حيث يتم تقسيمها إلى (فوائد- أرباح أسهم- انسحاب من أشباه الشركات - دخول استثمارية مخصصة لصناديق استثمار المساهمين). ويتم استبعاد سندات التأمين و المعاشات و نظم الضمان الموحدة فقط حيث يتم شرحها بالتفصيل لاحقا في هذا الفصل.

17-240 يتألف الذهب النقدي (بما في ذلك حسابات الذهب معين المكان) من فئتين فرعيتين؛ حسابا سبائك الذهب المادية والذهب غير معين المكان، وكل منهما يحتجز من قبل السلطات النقدية (أو الوحدات الأخرى المفوضة من قبلها) باعتبارها جزءاً من الاحتياطيات. وعلى الرغم من أنه قد لا يكون من الممكن نشر هاتين الفئتين الفرعيتين بصورة منفصلة لأسباب تتعلق بالسرية، إلا أنه من المهم استيعاب الاعتبارات المختلفة التي تنطبق على كل منهما.

17-241 تأخذ سبائك الذهب شكل العملات المعدنية أو السبائك أو القضبان؛ بدرجة نقاء لا تقل عن 995 جزء للألف. وقد يكون الذهب المحتفظ به باعتباره أصل ثمين من قبل المصارف التجارية أو كمحزونات من قبل بعض الصناعات المتخصصة؛ على سبيل المثال، صائغو الجواهر، قد يكون غير قابل للتمييز عن سبائك الذهب أو قد يكون من نوعية أقل. والذهب المادي – باستثناء سبائك الذهب المدرجة في الذهب النقدي – سواء كان سبائك ذهب أو غير ذلك، يمكن الإشارة إليه بالذهب السلعي (نظراً لتداوله في أسواق السلع).

17-242 يمكن أن تباع سبائك الذهب من قبل سلطة نقدية لسلطة نقدية أخرى في بلد أخرى؛ وفي مثل هذه الحالة، يقيد التبادل على أنه تبادل لأصول مالية فقط. وفي جميع الحالات الأخرى، يعاد تصنيف الذهب كذهب سلعي وبالتالي، يكون أصل ثمين محتفظ به من قبل السلطة النقدية (وليس بعد جزءاً من الاحتياطيات)، ثم يباع بعد ذلك كذهب سلعي. وتقيد إعادة التصنيف في حساب التغيرات الأخرى في حجم الأصول كاستبعاد للذهب كقاعدة للنقود. وإذا ما تم بيع الذهب بالخارج سيظهر في صادرات وواردات البلدان المعنية. وعندما يباع الذهب السلعي، فقد يكون هناك هامش تجارة مرتبط به. وحينما تستحوذ سلطة نقدية على ذهب نقدي يتبع ذلك مسار عكسي، فالذهب يستحوذ عليه في البداية كذهب سلعي سواء من وحدة محلية أو من الخارج ثم يعاد تصنيفه لاحقاً لذهب نقدي كتسييل أو تحويل إلى نقود في حساب التغيرات الأخرى في حجم الأصول.

17-243 لا توجد فوائد مكتسبة على الذهب النقدي المحتفظ به كأصل ثمين؛ غير أنه عرضة لأرباح وخسائر حيازة اسمية وحقيقية مع تغير سعر الذهب. ويمكن أن تكون الفائدة مستحقة الدفع عندما تقرض سلطة نقدية سبائك ذهب محتفظاً بها كاحتياطيات لسلطة نقدية أخرى.

17-244 تعامل حسابات الذهب غير معين المكان على أنها ودائع عملة أجنبية ما لم تكن محتجزة من قبل السلطات النقدية كجزء من الاحتياطيات الأجنبية؛ وخلافاً لسبائك الذهب، يكون لحسابات الذهب غير معين المكان خصوم نظيرة. ونظراً لأن حسابات الذهب غير معين المكان المصنفة كذهب نقدي لابد وأن يكون محتفظاً به كجزء من الاحتياطيات الأجنبية، فالالتزام المناظر بالضرورة يكون محتجزاً بالخارج. ولن يعامل الالتزام أو الخصم المناظر (الطرف الأخر من المعاملة) كجزء من الذهب النقدي في البلد المناظر. (الأصول المحتفظ بها بالخارج كجزء من الاحتياطيات الأجنبية لا يتم تحديدها والتعرف عليها عموماً على هذا النحو داخل التزامات البلد الشريك). وإذا ما استحوذت سلطة نقدية على حساب ذهب غير معين المكان ليتم معاملته كاحتياطيات حينئذ يقيد أولاً كحيازة لوديعة عملة أجنبية ثم يعاد تصنيفه إلى ذهب نقدي كتغير في التصنيف في حساب التغيرات الأخرى في حجم الأصول. ويقيد حذف حساب ذهب غير معين المكان من الاحتياطيات – أولاً – كتغير في التصنيف من ذهب نقدي إلى وديعة عملة أجنبية ثم كتصرف في الوديعة.

17-245 تجلب حسابات الذهب غير معين المكان فائدة ورسوم خدمة؛ كما أنها أيضاً عرضة لأرباح وخسائر حيازة اسمية وحقيقية مع تغير سعر الذهب.

2. حقوق السحب الخاصة SDRs

17-246 حقوق السحب الخاصة مخصصة للبلدان والسلطات المشاركة في إدارة حقوق السحب الخاصة بصندوق النقد الدولي؛ وهذه البلدان لابد وأن تكون أعضاء في صندوق النقد الدولي، ويشمل المشاركون الآخرون عدد من المصارف المركزية والمؤسسات النقدية فيما بين الحكومات ومؤسسات للتنمية. وقد يحمل المشاركون حقوق سحب خاصة أكثر أو أقل من مخصصاتهم كنتيجة للمعاملات في حقوق السحب الخاصة بين المشاركين. وتحقق حقوق السحب الخاصة فائدة ولكن من دون رسوم خدمة حيث أن الفائدة المدفوعة من قبل المشاركين الحاملين لأكثر من مخصصاتهم تطابق تماماً الفائدة المستحقة للمشاركين الحاملين لأقل من مخصصاتهم. وتكون هناك بيانات متاحة بانتظام من قبل صندوق النقد الدولي حول معدلات الفائدة المدفوعة. ونظراً لأن قيمة حقوق السحب الخاصة تقوم على سلة مكونة من أربعة عملات رئيسية فإن قيمة حقوق السحب الخاصة دائماً ما تكون عرضة لأرباح وخسائر حيازة اسمية وحقيقية. ومن وقت لأخر، قد تتم تخصيصات جديدة لحقوق السحب الخاصة، وعندما يحدث ذلك يقيد التخصيص كمعاملة.

3. العملة

17-247 العملات الورقية والمعدنية هي أبسط الأصول المالية من ناحية قيدها؛ نظراً لأنه بالنسبة للعملة المحلية لا تقيد رسوم خدمة أو دخل استثمار أو أرباح وخسائر حيازة اسمية. وفي حالة التضخم وبالرغم مما سبق، يعاني حامل العملات الورقية والمعدنية من تكبد خسائر حيازة حقيقية. وتقيد تكلفة إنتاج العملات الورقية والمعدنية المادية كإنفاق حكومي ولا تسجّل في مقابل المتحصلات من إصدار العملة.

17-248 ينبغي قيد العملة الأجنبية في الميزانيات العمومية القومية محولة إلى قيمتها بالعملة المحلية باستخدام سعر الصرف ذات الصلة بتاريخ الميزانية العمومية؛ وتكون هذه القيمة عرضة لأرباح وخسائر حيازة اسمية وحقيقية مع تغير سعر الصرف في البلد ذات الصلة بالعملة المحلية. وكما لوحظ أعلاه، عادة ما تكون هناك رسوم خدمة مرتبطة بحيازة أو بالتصرف في عملة أجنبي.

4. الودائع والقروض

17-249 في نظام الحسابات القومية لعام 1993، استخدام الاختصار **FISIM** (خدمات الوساطة المالية المقاسة على نحو غير مباشر) ليعبر عن رسوم الخدمة غير المباشرة على الودائع والقروض؛ ولم يذكر أي شيء بصورة صريحة حول رسوم الخدمة غير المباشرة الأخرى الخاصة بالوساطة المالية عدا حالة التامين. وعلى الرغم من أن التحديث أدرك رسوم خدمة أخرى مقاسه على نحو غير مباشر مرتبطة بالوساطة المالية إلا أنه من الملائم الاستمرار في استخدام التعبير المألوف – **FISIM** – نظراً لمعناه التقليدي، أي؛ بالنسبة للوساطة المالية المرتبطة بالقروض والودائع المحتفظ بها مع شركات الوساطة المالية.

17-250 تصف الفقرات من 6-163 إلى 6-169 المبدأ الأساسي لخدمات الوساطة المالية المقاسة على نحو غير مباشر؛ كما تشير إلى الحاجة إلى التمييز – المشار إليه أعلاه – بين الفائدة على النحو المفهوم من قبل المصارف المحتفظة بالودائع والمصدرة للقروض وبين تدفقات دخل الاستثمار في نظام الحسابات القومية. وينبغي تطبيق معدل (معدلات) مرجعي واحد (أو أكثر) على مستوى القروض والودائع من أجل تحديد تدفقات الفائدة وفق نظام الحسابات القومية حتى يتم قيدها. ويقيد الفرق بين هذه التدفقات والفائدة المصرفية كرسوم خدمة مستحقة الدفع للمصارف من قبل الوحدات المحتفظة بالودائع أو القروض. وينطبق ذلك كل من الوحدات المقيمة وغير المقيمة على حد سواء وعلى الودائع والقروض المحتفظ بها مع الوحدات المقيمة وغير المقيمة. ولتوضيح ذلك، يستخدم الفائدة المصرفية للإشارة إلى الفائدة الظاهرة كما هي مقتبسة من قبل شركة وساطة مالية لعميلها. ويستخدم مصطلح الفائدة في نظام الحسابات القومية ليشير إلى المبلغ المقيد في نظام الحسابات القومية كفائدة، وهو مستوى القروض والودائع مضروباً في المعدل المرجعي المختار. وبالنسبة للودائع لدى المصارف، تكون رسوم الخدمة مساوية للفائدة في نظام الحسابات القومية ناقص الفائدة المصرفية، وبالنسبة للقروض تكون رسوم الخدمة مساوية للفائدة المصرفية ناقص الفائدة في نظام الحسابات القومية. وكحد أدنى، فإنه من المحتمل أنه ينبغي استخدام معدلات/ أسعار مرجعية مختلفة لكل عملة تكون القروض والودائع مقومة بها.

17-251 لا يكون هناك أي استبعاد لإقراض لأموال شخصية؛ وعلى الرغم من فعل الإقراض نفسه – فضلاً عن أن تحميل فائدة نظام الحسابات القومية – ليس بنشاط إنتاجي إلا أنه تتواجد رسوم خدمة مرتبطة بالإقراض، فالشخص الذي يقترض من المصرف لا يكون على علم بما إذا كانت الأموال المبالغ المقترضة هي أموال وسيطة أم أنها آتية من الأموال الذاتية للمصرف، ولا ينبغي أن يكون هناك أي فرق في رسوم الخدمة المطبقة. وبصورة مماثلة، إذا ما اقترض شخص ما من مقرض نقود تكون هناك رسوم خدمة مدفوعة. (في الواقع، في كثير من الأحيان تكون رسوم الخدمة كبيرة جداً، مما يعكس القدر الهائل من مخاطرة التقصير أو التخلف الذي يواجهه مقرض المال. وثمة سمة جديرة بالذكر لبرامج التمويل الصغير وهي أنه نظراً لأن حالات التخلف تكون غير شائعة تكون الرسوم معتدلة).

17-252 ليس من السهل دوماً تحديد ما إذا كان ينبغي تصنيف المراكز بين المصارف على أنها ودائع أم قروض؛ وفي إطار عرض كامل لتدفق النقد، ينبغي أن يكون هناك حل لتلك المسألة، بيد أنه وفي ظل الافتقار إلى تحليل لتدفق النقد فقد يتم عرض المراكز بين المصارف أسفل العملة والودائع. وبحسب العرف السائد، يتم عرضها أسفل الودائع. ويفترض بأن المعدل بين المصارف التي تقترض وتقرض المصارف فيما بينها وفقاً له عادة ما يكون على نحو يستوفي معايير المعدل المرجعي. (وفي بعض الحالات، قد يكون من الملائم استخدام المعدل/ السعر بين المصارف كمعدل مرجعي). ولهذا السبب، فقد يكون من المناسب في كثير من الأحيان الاقتراض بأنه ليست هناك خدمات وساطة مالية مقاسه على نحو غير مباشر مرتبطة بالإقراض والاقتراض بين المصارف داخل الاقتصاد القومي.

17-253 غالباً ما يكون الرصيد المستحق على بطاقة ائتمانية أو على حساب مع تاجر تجزئة خاضعاً لفائدة؛ وينبغي تصنيف تلك الأرصدة المستحقة على أنها قروض وليست حسابات أخرى دائنة أو مدينة. وتحسب خدمات الوساطة المالية المقاسة على نحو غير مباشر عليهم إذا ما كانت الوحدة المقدمة للقرض مصنفة كمؤسسة مالية.

17-254 تصنف اتفاقات إعادة الشراء (الاسترداد) على أنها تنشئ ودائع أو قروض تبعاً لما إذا كانت مدرجة في القياس القومي لعرض النقد الواسع من عدمه؛ وهكذا، فإنها تتسبب في وجود فائدة قد تضم عنصر لخدمات الوساطة المالية المقاسة على نحو غير مباشر. وعلاوة على ذلك، تكون هناك رسوم مرتبطة ببدايتها.

17-255 لا توجد أرباح وخسائر حيازة اسمية على الودائع والقروض المعبر عنها بالعملة المحلية (سواء كان محتفظاً بها من قبل وحدات مقيمة أو غير مقيمة)؛ ومع حدوث تضخم بأي حال من الأحوال، سيكون هناك خسائر حيازة حقيقية على الأصول المقومة بالعملة المحلية. وقد يكون هناك أرباح وخسائر حيازة اسمية على الودائع والقروض المقومة بالعملات الأخرى أو المحتفظ بها كحسابات ذهب غير معين المكان (أو ما يماثلها من حسابات بالنسبة للمعادن الثمينة الأخرى).

17-256 أية رسوم تحمل من قبل مؤسسة مالية لقاء إدارتها لحساب مصرفي أو رسم مقابل صرف شيك أو نظير سحب أموال من آلة الصراف الآلي جميعها يعامل كرسوم صريحة.

17-257 تناقش الحالة الخاصة بالديون المتعثرة والكيفية التي ينبغي التعامل معها بها في نظام الحسابات القومية في الفصل الثالث عشر.

5. الأوراق المالية عدا الأسهم

17-258 فيما يتعلق بقيد التدفقات المرتبطة؛ هناك ثلاثة أنواع من الأوراق المالية. أولها حينما يكون المبلغ المستحق دفعه عند نهاية الفترة التي تتواجد خلالها ورقة المديونية هو ذاته المبلغ الأولي المدفوع لقاء الورقة المالية، غير أن هناك "قسائم أو كوبونات" مرتبطة تعطي الحق لحاملها في مدفوعات فائدة – سواء بمعدلات ثابتة أو متغيرة – على فترات خلال عمر الأداة. والنوع الثاني من الورقة المالية يكون عندما لا تتم أية مدفوعات وسيطة ولكن بحيث يكون ثمن الإصدار أقل من ثمن الاسترداد. ويكون سعر الإصدار مساوياً لثمن الاسترداد مخفضاً تبعاً لتاريخ الإصدار وفق معدل الفائدة المناسب التي يمكن تحقيقه على وديعة لها نفس الخصائص والخصائص. وتعامل الزيادة الحادثة على قيمة الورقة المالية خلال عمرها كفائدة متراكمة لحامل الورقة أي أنها "يعاد استثمارها" في الأوراق المالية لزيادة قيمتها. أما النوع الثالث من أوراق المديونية فهو مزيج من الشكلين الآخرين؛ حيث تكون القيمة الأولية أقل من قيمة الاسترداد، غير أن هناك أيضاً كوبونات مرتبطة. وفي ظروف معينة، إذا كانت الكوبونات تمثل معدل فائدة أعلى من المعدل السائد في السوق بالنسبة للأوراق المالية المماثلة وقت الإصدار حينئذ قد يتم عرض الورقة المالية بسعر أعلى من سعر الاسترداد.

رسوم الخدمة المرتبطة بالأوراق المالية عدا الأسهم

17-259 فيما يخص الأوراق المالية، تقيد الفائدة المحسوبة تبعاً للكوبون (القسيمة) أو بحسب الزيادة في قيمة الورقة المالية – تقيد في نظام الحسابات القومية على هذا النحو بدون تعديل خاص برسوم خدمة؛ ومع ذلك، تكون هناك رسوم خدمة مرتبطة بحيازة ورقة مالية عند الابتداء وكذلك بالتصرف في أو حيازة ورقة مالية عند أي نقطة زمنية خلال عمر الورقة المالية. ويتعرف على هذه رسوم الخدمة المشار إليها على أنها الفرق بين سعر الشراء (الطلب) والبيع (العرض) المحدد لكل ورقة مالية وبين السعر المتوسط. وينبغي أن تكون أسعار الطلب والعرض هي تلك الأسعار الواجبة التطبيق على المشتري والبائع الأفراد نظراً لأن هذه الأسعار قد تختلف تبعاً للقدر الذي يجرى التداول عليه أو لغير ذلك من العوامل.

17-260 هب أن أداة معينة تشترى مقابل 102 وتباع لاحقاً لقاء 118 حتى ولو لم يكن هناك أي تغيير في سعر أو معدل الفائدة (وبالتالي في قيمة الأداة نتيجة لأرباح وخسائر الحيازة الاسمية)؛ فللوهلة الأولى، يبدو أنه ينبغي قيد فائدة قدرها 16. ومع ذلك، افترض أن متوسط السعر (متوسط أفضل سعر عرض وأفضل سعر طلب) عند الشراء كان 100 وعند البيع كان 120، حينئذ فقد يكون القيد الصحيح هو عرض فائدة قدرها 20 مدفوعة من قبل مصدر الورقة المالية لصاحب الورقة مع شراء خدمات قدرها 4 مدفوعة من قبل صاحب أو حامل الورقة للمتعامل في الأوراق المالية، حيث أن تجاهل فرق سعري العرض والطلب يصور قيمة الفائدة بأقل من قيمتها الفعلية كما يغض الطرف عن الخدمات المقدمة من قبل شركات الوساطة المالية التي تشتري وتبيع الأوراق المالية.

الفائدة المخصومة على الأوراق المالية عدا الأسهم

17-261 هناك طريقتان يمكن من خلالهما تحديد قيمة مخفضة للورقة المالية عدا الأسهم خلال عمرها عندما يكون سعر الفائدة السائد مختلفاً عن سعر الفائدة السائد وقت ابتداء عمر الورقة المالية؛ ونهج المدين هو منظور الوحدة المصدرة للورقة المالية، ونهج الدائن هو منظور الوحدة الحاملة للورقة المالية. والخيار الأول – والذي يسمى بنهج المدين – هو الاستمرار في استخدام السعر السائد وقت الابتداء طوال عمر الأداة. والبديل لذلك – نهج الدائن – هو استخدام السعر الحالي لتقدير قيمة الفائدة بين أي نقطتين زمنيتين في عمر الأداة.

17-262 هب أن أداة معينة تم عرضها بسعر 90 وبقيمة استرداد قدرها 100؛ فإذا لم يتغير معدل الخصم (الفائدة) خلال عمر الأداة ستتراكم فائدة باطراد طوال الوقت. وعلى العكس من ذلك، افترض أن سعر الفائدة انخفض عندما كانت قيمة الأداة قد وصلت إلى 95، فنظراً لأن قيمة الاسترداد قد انخفضت الآن من خلال عامل أصغر إلا أن قيمة الأداة تتزايد، ولنقل إلى 97، حينئذ كل من نهج الدائن والمدين على حد سواء قد يقيد فائدة قدرها 5 في الفترة التي سبقت انخفاض سعر الفائدة. وفي سياق نهج الدائن، تعامل هذه الزيادة في القيمة والتي قدرها 2 من 95 إلى 97 على أنها ربح حيازة، ويعامل الارتفاع اللاحق لقيمة استرداد قدرها 100 وحده على أنه فائدة. وهكذا، فإنه على مدى عمر الأداة بأكمله فقد حققت أحدثت فائدة قدرها 8 وربح حيازة قدره 2.

17-263 في نظام الحسابات القومية، يستخدم نهج المدين؛ وفي إطار هذا النهج، لا تزال الفائدة المتراكمة في الفترة قبل ارتفاع الفائدة قدرها 5، ولكنها هي نفسها الفائدة في الفترة التي تلت ارتفاع سعر الفائدة. وإضافة هذا المستوى من الفائدة لقيمة 97 عندما حدث الارتفاع قد تسفر عن قيمة قدرها 102 عند تاريخ الاسترداد. ونظراً لأن هذه القيمة مرتفعة للغاية، اضطر إلى قيد خسارة حيازة قدرها 2. وهكذا، وعلى مدى عمر الأداة يكون هناك فائدة قدرها 10 بربح حيازة أولي قدره 2 (عندما تغير سعر الفائدة) يوازن بخسارة حيازة لاحقة قدرها 2. وتقع خسارة الحيازة بانتظام على مدى الفترة بين الوقت الذي تم فيه قيد ربح الحيازة وفترة الاسترداد. والأساس المنطقي وراء استخدام نهج المدين هو أن المدين – مصدر الورقة المالية – لا يكون مسئولاً عن الدفع حتى يحين أجل استحقاق الورقة المالية، ومن منظوره يكون من الملائم معاملة المجموع الكلي للفائدة على أنه يتراكم باطراد على مدى عمر الورقة المالية.

تحديد تدفقات الفائدة على الكمبيالات والسندات

الفائدة على الكمبيالات والأدوات المماثلة

17-264 الكمبيالات هي أوراق مالية قصيرة الأجل تعطي حاملها (الدائن) الحق غير المشروط في الحصول على مبلغ محدد في تاريخ محدد؛ وتصدر ويتم تداولها في الأسواق المنظمة بخصم يعتمد على معدلات الفائدة السوقية الحالية قصيرة المدى وعلى الوقت المتبقي حتى أجل الاستحقاق. ويحين أجل استحقاق معظم الكمبيالات بعد فترة تتراوح من شهر لعام.

17-265 مع قرب أجل استحقاق الكمبيالة تزداد قيمتها السوقية نظراً لأنه يطبق عليها خصم أقل؛ وتعامل هذه الزيادة في القيمة – على غرار الزيادة في قيمة أي أصل ناجمة عن أي حل لأي عامل خصم – كدخل في نظام الحسابات القومية. وبالنسبة للأصول المالية، يقيد الدخل كفائدة.

17-266 هب أن السعر المدفوع لقاء كمبيالة وقت إصدارها وبعد استبعاد رسوم الخدمة هو L؛ فهذا يمثل كمية الأموال التي يقدمها المشتري (الدائن) لمصدر الكمبيالة (المدين) ويقيس قيمة الالتزام الأولي المتكبد من قبل المصدر. وهب أن القيمة الوجهية أو الاسمية للكمبيالة هي F؛ فهي تمثل المبلغ بما فيه رسوم الخدمة المدفوعة لحامل أو صاحب الكمبيالة (الدائن) عندما يحين أجل استحقاقها. ويقيس الفرق، F-L، أو – الخصم على الكمبيالة – الفائدة المدفوعة على مدى عمر الكمبيالة.

17-267 تتداول الكمبيالات في أسواق المال بقيم ترتفع تدريجياً لتعكس الفائدة المتراكمة على الكمبيالات كلما اقترب أجل استحقاقها؛ ولا تشكل الزيادة في قيمة كمبيالة نتيجة لتراكم فائدة متراكمة ربح حيازة لأنه يرجع إلى زيادة في أصل الدين المتبقي وليس إلى تغير في سعر الأصل.

الفائدة على السندات والسندات غير المؤمن عليها

17-268 السندات والسندات غير المؤمن عليها هي أوراق مالية طويلة الأجل تعطي حاملها الحق غير المشروط في:

أ. دخل نقدي ثابت أو متغير ومحدد تعاقدياً في شكل مدفوعات الكوبون؛ أو
ب. مبلغ ثابت ومحدد في تاريخ أو تواريخ محددة عندما تسترد الورقة المالية؛ أو
ج. أ و ب معاً. ومعظم السندات تقع ضمن هذه الفئة.

17-269 عندما يصدر سند بخصم، يشكل الفرق بين القيمة الوجهية – أو سعر الاسترداد 0 وسعر الإصدار فائدة تتراكم على مدى عمر السند بنفس الطريقة كما في حالة الكمبيالة؛ ومع ذلك، فحيث أنه يتم

تجميع وتصنيف الحسابات لفترات زمنية عادة ما تكون أقصر بكثير من عمر السند فإنه لابد من أن توزع الفائدة عبر هذه الفترات. والطريقة التي يمكن من خلالها القيام بذلك موضحة أدناه.

سندات بدون قسيمة (كوبون)

270-17 السندات بدون قسيمة هي أوراق مالية طويلة الأجل مماثلة للكمبيالات؛ ولا تعطي أصحابها الحق في أي دخل نقدي ثابت أو متغير، ولكن فقط الحق في الحصول على مبلغ محدد وثابت كاسترداد لأصل الدين وفائدة متراكمة في تاريخ أو تواريخ محددة.وعندما تصدر هذه السندات عادة ما تباع بسعر يكون أقل بكثير من السعر التي تسترد به عندما يحين أجل استحقاقها. وبفرض أن L تساوي سعر الإصدار، و F سعر الاسترداد، بالتالي، F-L هو قيمة الفائدة المقبوضة أو المدفوعة على مدى عمر السند. ولابد من أن توزع هذه الفائدة على مدى السنوات وحتى أجل استحقاقها. وأحد الأساليب الممكنة هو الافتراض بأن الفائدة بمعدل قدره r يمنح إبان نهاية كل سنة وفق معدل سنوي ثابت على مدى عمر السند، وهكذا، تكون القيمة النهائية $F=L(1+r)n$.

271-17 يطلق على معدل الفائدة r المسمى التالي $r=(F/L)1/n-1$ ، حيث n هي عدد السنوات من وقت الإصدار وحتى أجل الاستحقاق. ومن ثم نحصل على الفائدة المتراكمة خلال عدد السنوات t حيث $rL(1+r)t-1$ ، حيث $t = 1$ في نهاية السنة الأولى.

272-17 يعاد استثمار الفائدة المتراكمة كل عام فعلياً في السند من قبل حامله؛ وبالتالي، لابد من قيد إدخالاً مزدوجة مساوية لقيمة الفائدة المستحقة في الحساب المالي كحيازة لمزيد من السندات من قبل صاحب السند (الدائن) وكإصدار إضافي لمزيد من السندات من قبل المصدر (المدين).

السندات الأخرى بما في ذلك السندات ذات الخصم العميق

273-17 تدفع معظم السندات دخل نقدي ثابت أو متغير؛ كما يمكن كذلك أن تصدر بخصم أو – ربما – بقسط. وفي مثل هذه الحالات، تكون الفائدة المستحقة القبض من قبل حاملي السندات مؤلفة من مكونين:

أ. قدر الدخل النقدي المقبوض من مدفوعات الكوبون كل فترة؛ بالإضافة إلى
ب. قدر الفائدة المتراكمة كل فترة التي تعزى إلى الفرق بين سعر الاسترداد وسعر الإصدار.

يحسب المكون الثاني بنفس الطريقة المتبعة مع السندات بدون قسيمة (كوبون) على النحو المبين أعلاه؛ وفي حالة السندات ذات الخصم العميق، فإن معظم الفائدة المتراكمة يعزى إلى الفرق بين سعر الاسترداد وسعر الإصدار. وعلى الطرف الأخر، تعرض بعض السندات تدفق للدخل إلى الأبد ولا تسترد مطلقاً.

مؤشر الأوراق المالية عدا الأسهم المرتبطة

274-17 مؤشر الأوراق المالية عدا الأسهم المرتبطة هي أدوات مالية حيث تكون فيها مبالغ مدفوعات الكوبون (الفائدة) أو أصل الدين المستحق أو كلاهما مرتبطاً بمؤشر سعر عام أو بمؤشر سعر خاص أو بسعر سلعة ما أو بمؤشر لسعر الصرف؛ وهناك طرائق مختلفة موصى بها للتعامل مع قيد المعاملات تبعاً لنوع المؤشر المستخدم لتحسين مستوى المبلغ الأصيل التي ترتبط به الفائدة وبالاعتماد على العملة المقوم بها كل من الفائدة والمبلغ الأصيل.

275-17 تربط آلية المقايسة بين المبلغ الذي سيتم دفعه عند أجل الاستحقاق أو مدفوعات الكوبون أو كلاهما وبين مؤشرات متفق عليها بين الأطراف؛ ولا تعرف قيم المؤشرات بشكل مسبق. وبالنسبة لأوراق المديونية التي يكون فيها مقايسة للمبلغ الذي سيتم دفعه عند أجل الاستحقاق، فقد تكون قيم المؤشرات معروفة فقط وقت الاسترداد. وكنتيجة لذلك، لا يمكن تحديد تدفقات الفائدة قبل الاسترداد على وجه اليقين. وفيما يتعلق بتقدير تراكمات أو متحصلات الفائدة قبل أن تكون قيم المؤشرات المرجعية معروفة، يلزم استخدام بعض المقاييس البديلة. وفي هذا الصدد، من المفيد التمييز بين الترتيبات الثلاثة التالية:

أ. مقايسة مدفوعات الكوبون وحدها بدون مقايسة للمبلغ الواجب دفعه عند أجل الاستحقاق،
ب. مقايسة المبلغ الواجب دفعه عند أجل الاستحقاق بدون مقايسة لمدفوعات الكوبون، و
ج. مقايسة لكل من المبلغ الواجب دفعه عند أجل الاستحقاق ولمدفوعات الكوبون.

تنطبق المبادئ المبينة أدناه فيما يتعلق بأوراق المديونية المرتبطة بمؤشر على كل أدوات الدين المرتبطة بمؤشر

276-17 عندما تكون مدفوعات الكوبون وحدها مرتبطة بمؤشر، يعامل المبلغ الكامل الناتج عن المقايسة على أنه فائدة متراكمة خلال الفترة المغطاة من قبل الكوبون؛ ومن المحتمل إلى حد بعيد أنه بحلول وقت تجميع وتصنيف البيانات للفترة المشمولة بالتقرير سيكون قد مر تاريخ مدفوعات الكوبون وبالتالي تضحى قيمة المؤشر معروفة. وعندما يكون تاريخ دفعة الكوبون لم يمر بعد، فإن التحرك في المؤشر خلال هذا الجزء من

الفترة المشمولة بالتقرير المغطاة من قبل الكوبون يمكن استخدامه لحساب تراكم الفائدة.

17-277 عندما يكون المبلغ الواجب دفعه عند أجل الاستحقاق مرتبط بمؤشر؛ يصبح حساب تراكمات الفائدة غير مؤكد لأن قيمة الاسترداد غير معروفة. وفي بعض الحالات، يكون الوقت حتى أجل الاستحقاق سنوات عديدة في المستقبل. وهناك أسلوبين يمكن إتباعهما لتحديد تراكم الفائدة في كل فترة محاسبية.

أ. الفائدة المتراكمة خلال فترة محاسبية نتيجة لمقايسة المبلغ الواجب دفعه عن أجل الاستحقاق قد يتم حسابها باعتبارها التغير في قيمة هذا المبلغ المتبقي بين نهاية وبداية الفترة المحاسبية الذي يكون ناجماً عن تحرك في المؤشر ذات الصلة.

ب. قد تحدد تراكمات الفائدة عن طريق تثبيت وتحديد معدل التراكم عند الإصدار؛ وتبعاً لذلك، تكون الفائدة هي الفرق بين سعر الإصدار وتوقع السوق – عند الابتداء – لكافة المدفوعات التي سيتعين على المدين سدادها، ويقيد هذا المبلغ على أنه فائدة تتراكم على مدى عمر الأداة. ويقيد هذا الأسلوب عائد عند الاستحقاق عند الإصدار كدخل، وهو عائد يتضمن نتائج المقايسة المتوقعة لحظة إنشاء الأداة. ويؤدي أي انحراف في المؤشر الكامن عن المسار المتوقع في الأصل إلى أرباح أو خسائر حيازة، والتي عادة لن تخفى أثارها طوال عمر الأداة.

17-278 في حين أن الأسلوب الأول (باستخدام التحرك في المؤشر) له ميزة البساطة إلا أن الفائدة تشمل جميع التغيرات والتقلبات في قيمة المبلغ الواجب دفعه عند أجل الاستحقاق في كل فترة محاسبية نتيجة للتحرك في المؤشر ذات الصلة؛ فإذا ما كان هناك تقلباً كبيراً في المؤشر فقد يسفر هذا الأسلوب عن فائدة سالبة في بعض الفترات على الرغم من أن أسعار الفائدة السوقية وقت الإصدار وفي الفترة الجارية قد تكون موجبة. وبالإضافة إلى ذلك، تتحرك التقلبات مثل أرباح وخسائر الحيازة. ويتفادى الأسلوب الثاني (تحديد وتثبيت المعدل عند الإصدار) مثل هذه المشكلات، غير أن التدفقات النقدية الفعلية المستقبلية قد تتباين عن التدفقات النقدية المتوقع في البدء ما لم تتحقق بالضبط التوقعات السوقية التقديرية. وهذا يعني أن الفائدة على امتداد عمر الأداة قد لا تكون مساوية للفرق بين سعر الإصدار وسعر الاسترداد.

17-279 يسير الأسلوب الأول بشكل جيد عندما تستخدم مقايسة واسعة النطاق (يدخل في حسابها كافة المؤشرات المدرجة بالسوق) للمبلغ الواجب دفع عند أجل الاستحقاق (على سبيل المثال، مؤشر سعر المستهلك) حيث أن مثل هذه المقايسة يتوقع أن تتغير على نحو سلسل نسبياً مع مرور الوقت؛ ومع ذلك، قد يسفر الأسلوب الأول عن نتائج غير بديهية عندما تجمع مقايسة المبلغ الواجب دفعه عند أجل الاستحقاق دوافع وبواعث لكل من إيراد الفوائد وأرباح الحيازة (على سبيل المثال، سعر سلعة ما أو أسعار أسهم عادية أو أسعار الذهب). وبناءاً على ذلك، عندما تشمل المقايسة دافع أو باعث لربح حيازة – عادة ما تكون المقايسة قائمة على مفردة واحدة ومحددة تحديداً ضيقاً – يفضل حينئذ الأسلوب الثاني، وإلا ينبغي استخدام الأسلوب الأول لقياس تراكم الفائدة.

17-280 عندما يكون كل من المبلغ الواجب دفعه عند أجل الاستحقاق ومدفوعات الكوبون على حد سواء مقاسين بمفردة مرجعية واسعة النطاق يمكن حينئذ حساب تراكمات الفائدة خلال فترة محاسبية عن طريق جميع عنصرين: المبلغ الناتج عن مقايسة مدفوعات الكوبون (على النحو المبين في الفقرة 17-276)، والذي يعزى إلى الفترة المحاسبية، والتغير في قيمة المبلغ المتبقي بين نهاية وبداية الفترة المحاسبية والذي يرجع إلى التحرك في المؤشر ذات الصلة (على النحو الموضح في الفقرة 17-277 (أ)). وعندما يكون كل من المبلغ الواجب دفعه عند أجل الاستحقاق ومدفوعات الكوبون على حد سواء مرتبطين قياسياً بمؤشر ضيق يشمل دافع لربح حيازة حينئذ يمكن تحديد تراكمات الفائدة لأي فترة محاسبية من خلال تحديد وتثبيت العائد عند الاستحقاق عند الإصدار على النحو الموضح في الفقرة 17-277 (ب).

17-281 أدوات الدين سواء التي يكون فيها المبلغ الواجب دفعه عند أجل الاستحقاق أو مدفوعات الكوبون مرتبطين بمؤشر لعملة أجنبية تعامل كما لو كانت مقومة بالعملة الأجنبية؛ وينبغي حساب الفائدة والتدفقات الاقتصادية الأخرى ومستويات المخزونات بالنسبة لهذه الأدوات باستخدام نفس المبادئ التي تطبق على الأدوات المقومة بالعملة الأجنبية. وينبغي أن تتراكم الفائدة طوال الفترة باستخدام العملة الأجنبية باعتبارها عملة التقويم وتحول الفائدة إلى العملة المحلية باستخدام أسعار الصرف المتوسطة في السوق. وبصورة مماثلة، ينبغي تقييم المبلغ المتبقي باستخدام العملة الأجنبية كوحدة للحساب مع استخدام سعر الصرف في نهاية الفترة لتحديد القيمة بالعملة المحلية لمجمل أداة الدين (بما في ذلك أي فائدة متراكمة) في مركز الاستثمار الدولي. وتعامل التغيرات في القيم السوقية لأوراق المديونية التي تكون ناتجة عن تحركات في سعر الصرف أو لتغيرات في سعر الفائدة على أنها إعادة تقييمات.

17-282 وكما هو الحال مع الأوراق المالية الأخرى، فإن الفائدة المتراكمة نتيجة للمقايسة يعاد استثمارها فعلياً في الورقة المالية؛ ولابد من قيد تلك

الإضافات التي تحدث على قيمة الورقة المالية في الحسابات المالية لصاحب الورقة ولمصدرها.

6. الحصص وأسهم صناديق الاستثمار

283-17 تحسب رسوم الخدمة المالية المفروضة على المعاملات في الحصص وأسهم صناديق الاستثمار بنفس الطريقة كما في الأوراق المالية على أنها الفرق بين سعر البيع الخاص بشركة الوساطة المالية والسعر المتوسط وبين السعر المتوسط وسعر شراء شركة الوساطة المالية؛ وتعامل على أنها رسوم صريحة.

284-17 دخل الاستثمار من الحصص للشركات يأخذ شكل الدخل الموزع للشركات؛ وبالنسبة للشركات، يكون الدخل الموزع في شكل أرباح موزعة. وبالنسبة لأشباه الشركات، يكون دخل الاستثمار سحوبات من دخل أشباه الشركات. وكما لوحظ في الفصل السابع، فإن الأرباح الموزعة أو السحوبات الأخرى من دخل الشركات تقيد كدخل استثمار وقتما يتم البدء في تسعير الأسهم بقائمة الأسعار المدرجة فيها على أنها بدون كوبون أو بدون قسيمة ربح. ويسجل قيد مختلف للأرباح الكبيرة للغاية غير المتماشية مع الخبرة المؤخرة حول مقدار الدخل المتاح للتوزيع على ملاك الشركات. ويقيد أي توزيع فائض كسحب من حقوق الملكية (مقيدة في الحساب المالي) وليس كجزء من دخل الاستثمار. ويناقش الفصل الثاني والعشرين حالة الأرباح الاستثنائية للشركات العامة.

285-17 وبالنسبة لمنشآت الاستثمار الأجنبي المباشر، سيتواجد أيضاً دخل استثمار في شكل أرباح معاد استثمارها.

286-17 بالنسبة لصناديق الاستثمار، يتأتى عنصر الدخل في شكل مسحوبات دخل استثمار للمساهمين المشتركين في صندوق استثمار؛ وفي نظام الحسابات القومية، تبين القيمة الكاملة لدخل الاستثمار المكتسب على أنه يجرى توزيعها على المساهم في حساب توزيع الدخل الأولي مع قيد إعادة استثمار في الحساب المالي. ومع ذلك، وإذا ما كان صندوق الاستثمار هو الآخر منشأة للاستثمار الأجنبي المباشر، تقيد الأرباح المعاد استثمارها قبل أن يوزع دخل الاستثمار المتبقي على المساهمين في صندوق الاستثمار.

287-17 وكما لوحظ أنفاً، فقد يكون هناك أرباح وخسائر حيازة كبيرة؛ اسمية وحقيقية على حد سواء على الأسهم العادية وأسهم صناديق الاستثمار.

288-17 تشمل الإدخالات في الحسابات المالية المرتبطة بحيازة حقوق ملكية أو أسهم عادية من الناحية المفاهيمية نوعين مميزين من المعاملات؛ النوع الأول هو مبادلة الأسهم العادية وأسهم صناديق الاستثمار بين الوحدات المؤسسية. ونظراً لأنه يتم تقييم المعاملات بالسعر المتوسط فلابد أن يكون إجمالي عمليات الاستحواذ مساوية لإجمالي عمليات التصرف. وبالتالي، فإن الأثر الصافي هو عرض التغير في تركيبة حاملي الأسهم من قبل القطاع المؤسسي ومع بقية العالم. والنوع الثاني من المعاملات المتضمن في الحسابات المالية هو الحصول على أي إعادة استثمار للأرباح والطرف الأخر للتدفق إلى الخارج المقيد في إطار دخل الاستثمار المستحق الدفع من قبل الشركات. وعند حساب عنصر إعادة التقييم بين الميزانية العمومية الافتتاحية والختامية، لابد من العناية بضرورة استبعاد شرط إعادة استثمار الأرباح.

7. المشتقات المالية

289-17 ترتيب مشتق مالي قد يتضمن رسم إنشاء وهو ما ينبغي عرضه كرسم صريح محمل من قبل المؤسسة المالية المعنية ومدفوع من قبل حامل المشتق المالي؛ وبالنسبة لبعض المشتقات المالية، وخاصة المنتجات القائمة على الخيارات، فقد تتصرف المؤسسة المالية كما لو أنها صانع سوق ومن ثم تبيع المنتجات بهامش بين سعري الطلب والعرض. ويعامل هذا الهامش كرسوم خدمة كما هو الحال مع الأدوات المالية الأخرى.

290-17 تكون القيمة الأولية لمشتق مالي أجل أو أمامي (مستند إلى نقطة إرشادية معينة أو معيار معين) صفر؛ ولكنه يكتسب قيمة حالما يكون هناك تغيراً في الظروف والأوضاع التي يصمم المشتق المالي لتوفير حماية مالية ضدها. وعند هذه النقطة، يدرك ويسلم بوجود أصل مالي وخصم مقابل متطابق ويقيدان كمعاملة في المشتقات المالية في الحساب المالي. وتقيد التغيرات اللاحقة في القيمة في حساب إعادة التقييم. وإذا ما أصبحت القيمة سالبة، يصبح خصم لحامل المشتق المالي وليس أصلاً وأصلاً وليس خصماً للبائع.

291-17 عند الابتداء، يكون للخيارات قيمة كوجبة عادة ما تكون مساوية للقسط المدفوع لإنشائها؛ ويقيد ذلك كمعاملة في المشتقات المالية في الحساب المالي. وبعد ذلك، يقيد أي تغير في القيمة في حساب إعادة التقييم. ودائماً ما تكون الخيارات أصل للمشتري وخصم أو التزام للبائع.

292-17 لا يكون هناك دخل استثمار متراكم على مشتق مالي.

8. عقد الخيار لأسهم الموظفين

293-17 كما هو موضح في الفصل السابع، فإن منح عقد الخيار لأسهم الموظفين قد يشكل جزءاً من تعويضات الموظفين؛ وجميع المسائل المتصلة عقد الخيار لأسهم الموظفين تمت مناقشتها في الجزء السادس من هذا الفصل.

9. الحسابات الأخرى برسم القبض/ الدفع

294-17 الحسابات الأخرى برسم القبض/ الدفع هي في الأساس تعديلات تراكمية مميزة بالائتمان التجاري والسلف؛ ويشير الائتمان التجاري إلى الحالة التي تكون فيها السلع والخدمات قد تم تسليمها ولكن لم يتم الدفع بعد. وتشير السلف إلى الدفع مقابل عمل جاري أو في حيز التنفيذ تم سداد دفعة مسبقة له لقاءه، ولكن المنتجات لم يتم تسليمها بعد. بيد أن وسائل تمويل الدفع – مثل استخدام بطاقات الائتمان – غير مدرجة هنا؛ ويعامل الرصيد على البطاقات كقرض، وتقيد المدفوعات مثل الفائدة أو الرسوم على المبالغ المستحقة كما هو الحال بالنسبة للقروض.

295-17 الحسابات الأخرى برسم القبض/ الدفع المقومة بالعملة المحلية يمكن ألا يكون لها مكاسب وخسائر اقتناء اسمية؛ غير أنه قد يكون لها مكاسب وخسائر اقتناء حقيقية؛ وأية مفردات مقومة بالعملة الأجنبية قد يكون لها مكاسب وخسائر اقتناء حيازة اسمية وحقيقية على حد سواء.

الجزء الخامس:
العقود, عقود الإيجار والتراخيص

ص مقدمـــــة

296-17 تسجل العديد من المعاملات/ التداولات التي تجري في الاقتصاد في نظام الحسابات القومية, و تحدد بشروط التعاقد بين وحدتي المؤسسة. و تعد غالبية العقود وحدة توفر سلعة, خدمة أو أصل إلى وحدة أخرى بتسديد مبلغ متفق عليه في وقت متفق عليه أيضا (ربما بعد الاتفاق على السعر مباشرة). و قد تكتب هذه العقود و تلزم قانونيا أو أن تكون غير رسمية أو حتى ضمنية فقط. و إذا قبلت وحدة ما التقدير المقدم من المنشئ/ المقاول لتغطية تكاليف العمل المحدد/ المعنى ، فيتم كتابة العقد و تلتزم به قانونيا. و إذا تم طلب كتاب من مكتبة وحدث تأخير في التسليم، فهناك عقد رسمي بين المكتبة والعميل ولكن من غير المرجح أن يكون قابل للتنفيذ من قبل أي من الجانبين. و عندما/ وقتما يسأل زبون ما عن تكلفة خدمة معينة، ما إذا كانت لقص الشعر، و توصيل و تسليم منتج ثقيل, أو الدخول إلى السينما ، فأن قبول الخدمة بالسعر المسعر/ المدرج بقائمة الأسعار يعد قبول ضمني. و مع أن جميع هذه العقود هي مجرد اتفاقات حول الشروط التي يمكن بموجبها توافر السلع والخدمات والأصول للعملاء إلى جانب الملكية القانونية لهذا البند, فأن المدى الوحيد الذي يميز هذه العقود في نظام الحسابات القومية. هو أنها تحدد النقطة التي عندها يتم تسجيل المعاملة/ التداول في الحسابات, وهذا هو الوقت الذي تتغير فيه ملكية السلعة والخدمة أو الأصل. و بالنسبة للخدمات، يعد هذا دائما عندما تسلم الخدمة و أن تتزامن السلع مع وقت/ ميعاد التسليم, ومع ذلك، لا يحدد وقت التسجيل أبدا بوقت الدفع, و يثير أي فرق بين وقت السداد, و وقت تغيير الملكية قيد ما في الحساب المالي في إطار/ بموجب حسابات أخرى مستحقة أو مدفوعة.

297-17 ومع ذلك، هناك عقود واتفاقات قانونية أخرى توصف بعقود الإيجار والتراخيص (أو التصاريح) , و يجوز لشروط الاتفاق أن تؤثر على وقت تسجيل المعاملات التي تتم بموجب اتفاق, وكذلك تصنيف المدفوعات و أن تخضع ملكية البند للاتفاق. و الغرض من هذا الجزء من الفصل هو تقديم توجيهات بشأن كيفية تقديم و تسجيل المعاملات بخصوص/ بموجب هذه الترتيبات الأكثر تعقيدا في نظام الحسابات القومية.

298-17 و يولى البند الأول في المناقشة اهتمام بمختلف أنواع عقود الإيجار المعترف بها في نظام الحسابات القومية. و الموضوع التالي للمناقشة هو معالجة/ معاملة التراخيص لاستخدام الموارد الطبيعية. و لهذا أهمية خاصة عندما تدعي / تطالب الحكومة ملكية المورد نيابة عن المجتمع المحلي ككل و لكن توجه و تخاطب أيضا الموارد المملوكة للقطاع الخاص, و يؤدي هذا بطبيعة الحال إلى مناقشة معاملة الأصول عندما تطالب أكثر من وحدة بحق الملكية ، أو أن تستحق أكثر من وحدة لمنافع الملكية.

299-17 ولا ترتبط بعض العقود باستخدام الأصول, و العقود الأولى المطروحة للمناقشة هي التراخيص (أو التصاريح), و المقدمة للقيام بأنشطة معينة بصرف النظر عن أي أصول يمكن استخدامها في النشاط. و يوجد هنا معالجات مختلفة عندما يتم إصدار التراخيص/ التصاريح من قبل الحكومة وعندما تعطى من قبل وحدات مؤسسية أخرى. والنقطة التالية للأخذ بالاعتبار هي عندما يشكل العقد أصل في حد ذاته، بصرف النظر عن موضوع العقد. وأخيرا ، تقدم عددا من التوضيحات بشأن توقيت وطبيعة المدفوعات التي تمت بمقتضى عقد.

ط. عقود الإيجار

300-17 تم التعرف على ثلاثة أنواع من عقود الإيجار في نظام الحسابات القومية ؛ عقود الإيجار التشغيلية ، و عقود الإيجار المالية، وعقود إيجار الموارد. و تتعلق كل من عقود الإيجار هذه باستخدام الأصول غير المالية. و يعد الفرق بين الملكية القانونية والاقتصادية هو أساس التمييز بين الأنواع المختلفة من عقود الإيجار, وتم تفصيل هذا التمييز في الفصل 3. تعد الوحدة المؤسسية هي المالك القانوني للأصل و التي يحق لها بموجب القانون المطالبة بالمنافع المرتبطة بالأصل. و على النقيض من ذلك، يحق للمالك الاقتصادي للأصل المطالبة بالمنافع المرتبطة باستخدام الأصل في سياق نشاط اقتصادي بصفة قبول المخاطر المرتبطة به. و في كثير من الأحيان يكون المالك القانوني هو المالك الاقتصادي أيضا. أما عندما يختلفا، فيجرد المالك القانوني نفسه من المخاطر في مقابل مدفوعات متفق عليها من المالك الاقتصادي.

1. عقود الإيجار التشغيلية/ التأجير التشغيلي

301-17 عقود التأجير التشغيلي هي النوع من الإيجار الذي يكون فيه المالك القانوني هو أيضا المالك الاقتصادي و يقبل مخاطر التشغيل و يتلقى المنافع الاقتصادية من استخدام الأصل في نشاط إنتاجي. و المؤشر على عقد الإيجار التشغيلي هو أن يكون المالك القانوني مسئولا عن تقديم أي إصلاح و صيانة لازمة للأصل. و بموجب عقد الإيجار التشغيلي يبقى الأصل على الميزانية العمومية للمؤجر.

302-17 ويشار إلى المبالغ المدفوعة بموجب عقد إيجار تشغيلي كإيجارات, وتسجل في شكل مدفوعات لخدمة ما. و يمكن وصف صفة عقود الإيجار التشغيلية بسهولة كبيرة فيما يتعلق بمعدات التشغيل, حيث تختص عقود الإيجار في كثير من الأحيان بالمركبات والأوناش والحفارات الخ. وبصفة عامة، و رغم ذلك، قد تخضع أي نوع من الأصول غير المالية، منتج الملكية الفكرية, أو الأصول غير المالية لعقد الإيجار التشغيلي. و تتجاوز الخدمة المقدمة من قبل المؤجر مجرد تقديم الأصل, و تشمل عناصر أخرى مثل والراحة و الضمان ، والتي يمكن أن تكون هامة من وجهة نظر للمستخدم. و في حالة المعدات، عادة ما يحافظ المؤجر، أو المالك للمعدات، على المخزونات من المعدات في حالة عمل جيدة تمكن من تأجيرها بناء على الطلب أو الملاحظة القصيرة. و عادة يجب أن يكون المؤجر متخصص في تشغيل المعدات، وهذا عامل قد يكون مهم للغاية في حالة المعدات المعقدة ، مثل أجهزة الكمبيوتر ، حيث لا يملك المستأجر و الموظفين الخبرات اللازمة أو التسهيلات لخدمة المعدات أنفسهم بشكل صحيح. و قد يقوم المؤجر أيضا باستبدال المعدات في حال التعطل الخطير أو التوقف الطويل عن العمل. و في حالة المنشأة/ المبنى، يكون المؤجر هو المسئول عن السلامة الهيكلية للمبنى، و على سبيل المثال, سيكون المسئول في حالة الأضرار الناجمة عن كارثة طبيعية، و عادة ما يكون مسئول عن ضمان المصاعد والتدفئة و ملائمة عمل نظم التهوية .

303-17 وضعت عقود التأجير التشغيلي في الأساس لتلبية احتياجات المستخدمين الذين يحتاجون إلى أنواع معينة من المعدات بشكل متقطع فقط. و لا تزال الكثير/ العديد من عقود التشغيل لمدة فترات قصيرة, على الرغم من أن المستأجر يجدد الإيجار عندما تنتهي فترة الإيجار، و قد يستأجر المستخدم نفس قطعة المعدة في عدة مناسبات. ومع ذلك، مع التطور للأنواع المتزايد التعقيد من الآلات، وخاصة في مجال الالكترونيات, فيعد تقديم الخدمات و التسهيلات المقدمة من المؤجر من العوامل الهامة التي قد تؤثر على المستخدم أن يستأجر. و من العوامل الأخرى التي قد تقنع المستخدمين للإيجار على مدى فترات طويلة بدلا من الشراء هي عواقب/ تبعات الميزانية العمومية للمؤسسة، التدفق النقدي أو الالتزام بالضرائب.

2. عقود التأجير المالي

304-17 التأجير المالي هو النوع من الإيجار الذي يكون فيه المؤجر كمالك قانوني يمرر الملكية الاقتصادية للمستأجر الذي يقبل مخاطر التشغيل و يحصل على منافع اقتصادية من استخدام الأصل في نشاط إنتاجي. وفي المقابل، يقبل المؤجر حزمة أخرى من المخاطر والمكافآت من المستأجر. وكثيرا ما تكون الحالة أن المؤجر، على الرغم من أنه المالك القانوني للأصل، لا يأخذ أبدا مقابل مادي لتسليم الأصول ولكن يوافق على التسليم مباشرة إلى المستأجر. و المؤشر على عقد الإيجار المالي هو أن تقع المسئولية على عاتق المالك الاقتصادي لتقديم أي إصلاح وصيانة لازمة للأصل. و بموجب التأجير المالي، و يظهر المالك القانوني كإصدار قرض للمستأجر و الذي به يكتسب المستأجر الأصل. و يظهر بعد ذلك الأصل في الميزانية العمومية للمستأجر وليس للمؤجر؛ و يرد القرض المطابق كأصل من المؤجر و التزام/ مسؤولية من المستأجر.و لا تعامل المدفوعات بموجب عقد الإيجار المالي كإيجارات و لكن كدفع فوائد وسداد لأصل القرض. أما أذا كان المؤجر مؤسسة مالية، يعامل جزء من الدفع كمصاريف أدارية/ عمولة (FISIM).

305-17 و في كثير من الأحيان قد تميز طبيعة الأصل التأجير المالي للأصول المستخدمة من قبل المؤجر في نشاطه الإنتاجي، على سبيل المثال, طائرة تجارية مملوكة قانونيا للبنك، و مؤجرة لشركة طيران، و هذا من شأنه أن لا يجعل أي أدراك اقتصادي لإظهار إما الطائرة أو استهلاك رأس المال الثابت لها في حسابات البنك أو حذفهم من حسابات شركة الطيران. و يتجنب الجهاز في التأجير المالي هذا الشكل غير مرغوب فيه من تسجيل ملكية الطائرة و التقليل من قيمتها مع الحفاظ على صافي قيمة الثروة صحيح لكلا الطرفين طوال مدة عقد الإيجار.

306-17 ومن الشائع عن التأجير المالي أن يكون لكامل مدة عمر الأصل، ولكن ليس حاجة بالضرورة لذلك. و عندما يكون عقد الإيجار لكامل حياة الأصل ، ستتوافق قيمة القرض المحتسبة مع القيمة الحالية للمبالغ المدفوعة بموجب اتفاق الإيجار. وسوف تغطي هذه القيمة تكلفة الأصل وتشمل رسم الخدمة الذي يتقاضاه المؤجر. و ينبغي أن ترد المدفوعات المدفوعة بانتظام إلى المؤجر كدفع للفوائد ، وربما دفع للخدمة وسداد لرأس المال. و لم تقرر في شروط الاتفاق كيف يمكن تحديد هذه الثلاثة بنود, و ينبغي أن يتوافق سداد أصل القرض مع الانخفاض في قيمة الأصل (استهلاك رأس المال الثابت)، ودفع الفائدة لعودة رأس المال إلى الأصل و المصاريف الإدارية/ العمولة للفرق بين مجموع المبلغ الواجب دفعه وهذين البندين.

307-17 و عندما يكون عقد الإيجار لمدة تقل عن حياة الأصل ، فينبغي أن لا تزال تقدر قيمة القرض بقيمة الأصل بالإضافة إلى قيمة المصاريف الإدارية/ العمولة إلى أن تتم بموجب شروط عقد الإيجار. و في نهاية عقد الإيجار، فسوف يظهر الأصل في الميزانية العمومية للمستأجر و ستكون قيمته مساوية لقيمة القرض المستحق للمؤجر في ذلك الوقت. وعند هذه النقطة يمكن إرجاع الأصل إلى المؤجر لإلغاء القرض أو الترتيب الجديد، بما في ذلك الشراء المباشر للأصل، و التي قد تصل بين المؤجر والمستأجر. و لأن عقد الإيجار يتطلب اكتساب المستأجر موضوعيا جميع المخاطر والمكافآت المرتبطة بالأصل، و إذا كان عقد الإيجار لمدة تقل عن العمر المتوقع للأصل، فأنه عادة ما يقرر/يحدد قيمة عقد الإيجار إلى المؤجر في نهاية عقد الإيجار أو الشروط التي يتم من خلالها تجديد عقد الإيجار. و يتحمل المستأجر أي اختلاف في أسعار الأصل عن القيمة في اتفاق عقد الإيجار.

308-17 وعلى الرغم من أن التأجير المالي عادة ما يكون لعدة سنوات، فلا تحدد مدة عقد الإيجار ما إذا كان يعتبر عقد الإيجار تشغيلي أو تأجير مالي. وفي بعض الحالات مثل المطار أو حتى قد يكون مبنى فربما يستأجر لفترات قصيرة، و ربما لسنة واحدة فقط في مرة ما، ولكن بشرط أن يأخذ المستأجر كل المسؤولية عن الأصل، فعلى سبيل المثال، بما في ذلك جميع أعمال الصيانة و التغطية عن الضرر/ التلف الاستثنائي. حتى على الرغم من قصر فترة الإيجار، وعلى الرغم من أن المؤجر قد لا يمكن أن يكون مؤسسة مالية، و إذا كان يجب أن يقبل المستأجر جميع المخاطر المرتبطة لاستخدام الأصل في الإنتاج فضلا عن المكافآت، فأن عقد الإيجار يعامل باعتباره عقد إيجار مالي و ليس عقد إيجار تشغيلي, و يظهر الأصل في الميزانية العمومية للمستأجر بقرض مقابل ممتد من المؤجر إلى المستأجر.

309-17 ونتيجة لذلك، ينبغي أن تعامل أي شركة متخصصة في هذا النوع من التأجير، وعلى الرغم من أنها قد تسمى شركة ملكية أو شركة تأجير الطائرات، كشركة تقدم قروض مالية للوحدات للتأجير الأصول منهم. و إذا كان المؤجر ليس مؤسسة مالية، فتنقسم المدفوعات إلى سداد أصل المبلغ و الفائدة فقط; أما إذا كان المؤجر هو المؤسسة المالية، فتقسم الفائدة إلى فائدة نظام الحسابات القومية و العمولة/ المصاريف الإدارية (FISIM).

3. عقود تأجير الموارد/ الأصول

310-17 عقد إيجار الموارد/ الأصول هو اتفاق بموجبه المالك القانوني للموارد الطبيعية التي يعاملها نظام الحسابات القومية على لها مدة حياة لا نهائية و الذي يجعلها متاحة للمستأجر في مقابل دفع مبلغ منتظم يسجل على أنه دخل ملكية و يوصف كإيجار. و لا تزال تسجل المورد في الميزانية العمومية للمؤجر حتى لو تم استخدامها من قبل المستأجر. و بالاتفاق، لا يسجل أي انخفاض في قيمة الموارد الطبيعية في نظام الحسابات القومية كعملية مشابهة لاستهلاك رأس المال الثابت.

311-17 و الحالة التقليدية للأصول الموضوعة للاستئجار المورد هي الأراضي، و لكن تعامل الموارد الطبيعية عموما أيضا بهذه الطريقة. باستثناء، عندما يحرر عقد إيجار طويل الأجل للأراضي فيوصف على أنه بيع للأراضي , و سوف نتناوله بالتوضيح في الفقرة17, 328.

312-17 تسجل المدفوعات المستحقة بموجب عقد إيجار الموارد، و مثل هذه المدفوعات فقط، في نظام الحسابات القومية. و هناك المزيد من المناقشة حول عقود الإيجار على الموارد الطبيعية في

القسم التالي.

ظ. التراخيص والتصاريح لاستخدام الأصول الطبيعية

313-17 و كما ذكر أعلاه، فعادة ما تصدر في كثير من البلدان التصاريح لاستخدام الأصول لطبيعية من قبل الحكومة منذ تولى الحكومة ملكية الأصول باسم المجتمع ككل. ومع ذلك، فإنه تطبق نفس المعاملات إذا كانت الأصول مملوكة للقطاع الخاص. الأصول

314-17 هناك ثلاث مجموعات أساسية مختلفة من الشروط التي قد تطبق على استخدام الأصول الطبيعية. أن يجوز/ يسمح المالك لاستخدام الأصول للإفناء , و قد يسمح المالك لاستخدام الأصول لفترة ممتدة من الوقت بالطريقة التي تجعل المستخدم يسيطر على استخدامها خلال هذا الوقت, و لكن هذا يقل إذا حدث أي تدخل من المالك القانوني/ المؤجر. و الخيار الثالث هو أن يمد أو يحجب المالك إذن/ تصريح استمرار استخدام الأصل من سنة إلى أخرى.

315-17 ينتج الخيار الأول من بيع (أو ربما مصادرة) الأصل. و يؤدي الخيار الثاني إلى إنشاء الأصل للمستخدم، و هو يتميز عن الموارد نفسها ولكن حيث تسمح قيمة الأصل والموارد المترابطة باستخدامه. و يرجع الخيار الثالث لمعالجة الاستخدام كعقد إيجار الموارد. و يوضح الاختلاف في المعاملة بين الخيارات الثانية والثالثة في سياق حالة ترخيص الهاتف المحمول، و تلخص هذه التوصيات (انظر نظام الحسابات القومية: أخبار وملاحظات المجلد 14، (الأمم المتحدة ، 2002)) قبل رؤية كيف يتعلق كل اختيار من الخيارات الثلاثة بأنواع مختلفة من الموارد الطبيعية.

1. معاملة تراخيص "الهاتف المحمول" أو السماح لاستخدام الأصول طبيعية ما

316-17 جلبت الحالة التي نشأت في عام 2000عند بيع تراخيص استخدام أطياف الراديو لهواتف الجيل الثالث النقالة موجة من الاهتمام من قبل الشركات التي ترغب في الوصول الحصري إلى الأطياف والذين كانوا على استعداد لعمل مناقصة (غالبا عن طريق المزاد) بمبالغ كبيرة للغاية لشراء حقوق الوصول إلى الأطياف.

317-17 تم الاتفاق على ثمانية استنتاجات فيما يتعلق بتراخيص الهاتف المحمول, و السماح للمصطلحات المحدثة، و هذه هي :

أ. يشكل الطيف الأصول الطبيعية.
ب. يشكل ترخيص استخدام الطيف أصل و يوضح على أنه إذن لاستخدام الأصول الطبيعية و التي هي مجموعة فرعية من الأصول العامة و من هذه الفئة العقود، عقود الإيجار والتراخيص.
ج. لا تعد مدفوعات الترخيص عادة ضرائب ولا مشتريات من الطيف نفسه.
د. تعد الأراضي, الرواسب المعدنية، والطيف أنواع مماثلة من الأصول و لذلك تقوم عقود الإيجار والتراخيص على أساس استخدام تلك الأصول.
ه. ليس هناك معيار واحد, عالمي واضح للتمييز بين إيجار وبيع الأصول، و يجب الأخذ في الاعتبار بمجموعة من المعايير.
و. درست معظم الحالات نقطة معالجة مدفوعات التراخيص كشراء للأصل ، وليس للإيجار.
ز. تتحرك قيمة الرخصة وقيمة الطيف بشكل متناظر.
ح. و مزيدا من الأعداد سيكون مفيد في المستقبل.

318-17 و تعد الاعتبارات المشار إليها تحت الاستنتاج (س) ستة في العدد و المعاد إنتاجها أدناه.

أ. التكاليف والفوائد/ المنافع التي تفترض من خلال المرخص له/ حامل الإجازة: كلما زادت/ كثرت المخاطر والفوائد المرتبطة بحق استخدام الأصل المتحملة من قبل المرخص له، تأرجح تصنيف معاملة الأصل كالبيع للأصل بدلا من الإيجار. وهكذا، و قبل الاتفاق على قيمة المدفوعات (سواء عن طريق مبلغ دفعة واحدة أو بالتقسيط) تحول جميع المخاطر والمنافع الاقتصادية بشكل فعال للمرخص له, و ذلك بالإشارة لبيع أحد الأصول. إذا، و من ناحية أخرى، و لا تعد قيمة المدفوعات على النتائج من استخدام الترخيص والمخاطر والفوائد سوى نقل جزئي للمرخص له, و يتميز الوضع بسهولة كدفع للإيجار. و في حالة تراخيص الهواتف النقالة، فإنه يتفق علي مجموع المبلغ المستحق مسبقا في كثير من الأحيان. و تعد دراسة الحالة الافتراضية إشارة إضافية للدرجة التي قد تمرر بها المخاطر التجارية للمرخص له عندما يفلس. إذا, في مثل هذه الحالة، لا يسدد المرخص أي من الدفع مقدما من قبل المرخص له، وهذا من شأنه يشكل حجة قوية ضد توصيف المعاملة كإيجار، و كما يبدو فيتكبد/ يتحمل المرخص له جميع المخاطر التجارية المعنية.

ب. الدفع مقدما أو القسط : كما هو الحال مع غيره من المؤشرات, لا تكون طريقة الدفع في حد ذاتها قاطعة الوصف / التخصيص كأصول أو دفع إيجار. و عموما، تعد وسيلة الدفع للحصول على ترخيص حالة مالية و ليس لهذه العوامل صلة في تحديد ما إذا كان أو لم يكن هو أحد الأصول. ومع ذلك، تظهر الممارسة التجارية أن دفع الإيجار مقدما لفترات طويلة (15-25 سنة في حالة تراخيص الهاتف المحمول) غير عادية

للغاية, و هذا يأتي لصالح التفسير على انه بيع أحد الأصول.

ج. طول مدة الترخيص : تقترح معاملة التراخيص الممنوحة لفترات طويلة كبيع للأصل، أما التي لفترات أقصر تعامل كمدفوعات للإيجار. و يعد إطار الوقت المشارك في ترخيص الهاتف المحمول (15-25 عاما) غير عادي بوصفه فترة و التي يحدد بها مبلغ ثابت للإيجار و بالتالي يأتي المزيد من التوضيح/ الإشارة لصالح التفسير كبيع للأصول.

د. قابلية التحول الواقعي أو الفعلي: تعد إمكانية بيع الترخيص مؤشر قوي على الملكية وإذا وجدت القابلية، فهذا يعتبر شرط قوي لوصف قانون التراخيص لبيع حقوق الملكية لجهة خارجية/ لطرف ثالث. و عمليا، تعتبر تراخيص الهاتف المحمول قابلة للتحويل في كثير من الأحيان إما مباشرة (من قبل مشروع بيع الترخيص لشركة أخرى) أو غير مباشرة (عن طريق المؤسسة التي يتم اقتنائها من خلال الاستيلاء).

ه. إمكانية الإلغاء : كلما كانت القيود المفروضة أقوى على قدرة المصدر على إلغاء الترخيص في جلسة تقديرها/ تصرفها، كلما أصبحت معالجة الحالة أقوى باعتبارها بيع أحد الأصول. وبالعكس، عندما يمكن إلغاء التراخيص بسهولة بناء على تقدير المصدر، فلا تنقل الملكية عن الفوائد و المخاطر نقلا كاملا للمرخص له, و تأهل المعاملة بسهولة أكبر كإيجار.

و. الأساس/ المبدأ / المفهوم في عالم الأعمال و معايير المحاسبة الدولية: تعامل الأعمال التجارية، وفقا لمعايير المحاسبة الدولية، في كثير من الأحيان الترخيص لاستخدام الطيف كأصل. مرة أخرى، و لا يؤدي هذا في حد ذاته إلى المعالجة و ذلك لأن الأصل في الحسابات القومية، وهناك مناطق أخرى حيث تختار الشركات لعرض الأرقام في حساباتهم بطرق لا تتفق مع الحسابات القومية. ولكن توفر المعالجة للاستحواذ على تراخيص الهواتف النقالة كاستثمار رأس المال في حسابات الشركة حافز أضافي لمعالجتهم بطريقة مماثلة في الحسابات القومية.

319-17 لا يجب أن تكون كل هذه الاعتبارات مرضية لتميز الرخصة بمثابة بيع للأصل و لا يفعل اقتناع الأغلبية البسيطة على الرضا بذلك. ومع ذلك ، و من أجل التأهل للاتفاق على الإيجار، فينبغي على الأقل الاحتفاظ ببعض الأنواع التالية من شروط العقد.

أ. العقد لمدة قصيرة الأجل ، أو إعادة التفاوض على فترات قصيرة الأجل. و لا توفر مثل هذه العقود فائدة للمستأجر عندما ترتفع أسعار السوق للأصل المؤجر بالطريقة التي يرتفع بها العقد الثابت طويل الأجل. و تعد هذه المنافع كحيازة مكاسب التي تعود عادة لأصحاب الأصول.

ب. العقد غير قابل للتحويل. تعد عدم قابلية التحويل قوية و لكنها ليست معيارا كافيا لمعالجة مدفوعات الترخيص كإيجار، لأن، على الرغم من أنه يمنع المستأجر من حيازة مكاسب، فإنه لا يمنع المستأجر من جني فوائد اقتصادية مماثلة (على سبيل المثال ، باستخدام الترخيص في أعمالهم).

ج. ينبغي أن يتضمن العقد نصوص مفصلة عن كيفية استفادة المستأجر من الأصول. و غالبا ما تظهر هذه الاشتراطات/ النصوص في حالات إيجارات الأراضي، و الذي يرغب فيه المالك على الاحتفاظ بالسيطرة على استعمال الأراضي. و في حالة التراخيص، و من أمثلة الشروط من هذا القبيل, هو أن ينبغي أن يوضح العقد ما المناطق أو أنواع العملاء التي يجب أن تقدم/ تخدم ، أو أن يضع قيودا على الأسعار التي قد تفرض على المستأجر.

د. ويتضمن العقد الشروط التي تعطي للمؤجر الحق من جانب واحد لإنهاء عقد الإيجار بدون تعويض، على سبيل المثال, الكفاية من الأصول الأساسية من قبل المستأجر.

ه. س. يتطلب العقد مدفوعات خلال مدة العقد ، بدلا من دفع مبالغ كبيرة مقدما. ورغم أن هذا الشرط هو في الأساس مالي في سمته، وبالتالي لا يكون حاسم/ قاطع على نوع عقد الإيجار ، فإنه قد تشير إلى وجود درجة من السيطرة على المؤجر لتوجيه استخدام الطيف الضوئي. و تدعم المعالجة/ المعاملة كإيجار إذا كانت المدفوعات ترتبط بالعائدات/الإيرادات التي يستمدها المستأجر من الترخيص.

320-17 ويمكن النظر إلى هاتين المجموعتين من الاعتبارات كأكبر تشابه/ تطابق معين/ خاص لتمييز الملكية الاقتصادية من الملكية القانونية المستخدمة في التمييز بين التأجير التشغيلي و المالي على النحو المبين أعلاه. و تعد الظروف الملائمة لمعالجة الدفع كاستحواذ للأصل و معاملته كدفع إيجار إرشادية و ليست إلزامية. و اتخاذ قرار بشأن المعالجة الملائمة/ المناسبة عندما لا تلتقي بعض الشروط سيستلزم النظر في كيفية تسجيل تلك الشروط التي لم تتلاقى. على سبيل المثال ، إذا كان قرار معالجة الدفع كإيجار ولكن قد تم دفع مقدم كبير، فينبغي أن يعامل هذا على أنه دفع مسبق و يسجل على أساس الاستحقاق. ومع ذلك ، إذا تم تعليق العقد فأن المستلم لن يكون على استعداد لاعتبار تسجيل

استرداد/ تحصيل الاستحقاق صعبا. و هذا أحد الأسباب أن الدفعات المقدمة وغالبا ما تكون مؤشرا على بيع أحد الأصول بدلا من دفع الإيجار.

321-17 و تطبيق هذه المبادئ على الأشكال الرئيسية للموارد الطبيعية سيوصف أدناه ، بدءا من أطياف الراديو

2. أطياف الراديو

322-17 يشكل الدفع لترخيص المحمول بيعا للأصل وليس دفع الإيجار، عندما يكتسب المرخص له حقوق الملكية الاقتصادية الفعالة خلال استخدام الطيف الضوئي والمرئي. و لتقرير ما إذا كان تم تحويل الملكية بشكل فعالا أم لا، فإن المعايير الستة المذكورة أعلاه يجب أن تأخذ بعين الاعتبار.

323-17 فعندما يطبق بيع أحد الأصول وعندما تتزامن حياة الترخيص والطيف ، فيتم معاملة دفع الترخيص كبيع الطيف نفسه. و الحالة الأخيرة تطبق دائما عندما يتم منح تراخيص إلى أجل غير مسمى.

324-17 عندما يطبق بيع أحد الأصول ، وعندما تختلف حياة الترخيص عن العمر الافتراضي للطيف، فيعامل الدفع للحصول على ترخيص كبيع تصريح لاستخدام الموارد الطبيعية من قبل المالك القانوني (المرخص) إلى مالك الاقتصادية (المرخص له).

325-17 عندما تعامل اتفاقية الترخيص كبيع للأصول في حد ذاتها والتي أنشئت قيمتها في وقت في بيعها. فهو ينحدر مع انتهاء فترة الصلاحية لينخفض/ ليهبط إلى قيمة الصفر عند نقطة انتهاء الترخيص. و بالتناظر/ بالتشابه ، تقل / تهبط قيمة الطيف المرئي للمؤجر عندما يكتسب الترخيص قيمة و يعاد تأسيسه تدريجيا لأن الترخيص انتهى . هذا ما يتفق مع مزيد من احتمال بيع لحق استخدام الطيف لفترة أخرى. يضمن هذا الإجراء أيضا وجود تأثير محايد على القيمة الصافية للاقتصاد الكلي خلال حياة الرخصة/ الترخيص.

3. الأراضي

326-17 يجوز بيع الأراضي في الحال عندما تنقل/تحول الملكية القانونية من وحدة مؤسسية إلى آخري. (و قد لا تسجل الأراضي على أنها مباعة إلى وحدة غير مقيمة. و في مثل هذه الحالات يتم إنشاء وحدة مقيمة افتراضية و التي تحمل عنوان الأراضي ؛ ثم تملك الوحدة غير المقيمة حقوق الملكية من الوحدة المقيمة الاسمية.)

327-17 و نوع الأصل الأكثر عرضة في كثير من الأحيان إلى عقد إيجار المورد هو الأراضي. و عادة يدفع المزارعين المستأجرين الإيجار بشكل منتظم للمالك. ويمكن اعتبار عقد الإيجار الموارد على الأرض كبيع الأراضي إذا كان عقد الإيجار يرضي معظم أو جميع نفس المعايير, مثل تلك المدرجة في المدفوعات عن رخصة الهاتف المحمول التي ينظر أليها باعتبارها بيع لأحد الأصول. وعندما يتم تأجير الأراضي في ظروف أخرى، فتسجل المدفوعات على أنها الإيجار بموجب عقد الإيجار الموارد.

328-17 في بعض الولايات القضائية، لا تزال الأراضي تحت الإنشاء في الملكية القانونية للمالك فضلا عن مالك المباني. إذا بذلت دفعات منتظمة إلى المالك، فتقيد هذه بوصفها الإيجار. ومع ذلك ، فإنه في بعض الأحيان تكون الحالة التي، على الرغم من أن الأراضي تمتلك قانونيا لوحدة آخري ، يحق احتلالها لفترة طويلة ممتدة عن دفع دفعة واحدة مقدما و غالبا عندما يتم حيازة المبنى. كما وضح في الجزء السابق، وهذا يقترح تسجيل الدفع كاقتناء أو كاستحواذ الأصل. وفي مثل هذه الحالة، عندما تتغير ملكية المبنى ، فيشمل سعر الشراء عنصرا يمثل القيمة الحالية لدفعات الإيجار في المستقبل. وفي هذه الحالة، فإنه يتم تسجيل الأراضي في نظام الحسابات القومية كما لو نقلت الملكية جنبا إلى جنب مع البناء فوق الأراضي. إذا ، في نهاية مدة إيجار الأراضي، فدفع المزيد عن تمديد عقد الإيجار لفترة أخرى طويلة الأجل ، ويجب أن يسجل كتكوين لرأس المال / كتكوين رأسمالي وكاستحواذ على أحد الأصول بطريقة مماثلة لتكاليف نقل الملكية على شراء و بيع أحد الأصول.

4. الخشب

329-17 إذا منحت وحدة إذن/ تصريح للإزالة و تقطيع مساحة من الغابات الطبيعية ، أو للتقطيع وفقا لتقديرها دون أي قيود إلى الأبد ، و تشكل المبالغ المدفوعة إلى المالك بيع أحد الأصول. (يمكن تسجيل بيع أراضى الغابات كبيع الأخشاب وحدة الأراضي ، وهذا يتوقف على الاستخدام المقصود من كل منهما) .

330-17 يعد خيار ترك إذن القطع للسلطة التقديرية للمستأجر واردا و لكن يخضع لاستعادة الأراضي ، وذلك في ولاية / دولة غابية مقبولة ، في وقت ما في المستقبل . وهو أكثر شيوعا لقطع الأخشاب حتى يكون مسموح بها بموجب

قيود صارمة مع رسم يدفع لكل وحدة حسب حجم الأخشاب المقطوعة (المبتورة). وعادة ما تكون الحدود كحصاد الأخشاب المستدامة وذلك و على ذلك تسجل المدفوعات كإيجار في حالة الغابات الطبيعية.

17-331 قد تنتج الغابات أيضا أصول، وفي هذه الحالة يتم معاملة استخراج الأخشاب كبيع منتج.

17-332 يعتبر قطع الأشجار غير القانوني عبر الحدود الوطنية سائد في بعض البلدان. في مثل هذه الحالات ينبغي تسجيل كمية استخراج الأخشاب كاستيلاء بدون تعويض من الموارد الطبيعية أو الأصول المزروعة.

5. الأسماك

17-333 تعد المحزونات الطبيعية من الأسماك ذات القيمة الاقتصادية أصل, و تنطبق الاعتبارات ذاتها عليهم كما على الموارد الطبيعية الأخرى. و ليس واقعي النظر إلى الإذن الممنوح هو للاستفادة من الأرصدة السمكية, و لكن الصيد غير الشرعي قد يخفض المخزونات تحت نقطة الاستدامة أو ينهكهما تماما. و في هذه الحالات ، وينبغي تسجيل الاستيلاء بدون تعويض للرصيد.

17-334 يجوز تخصيص حصص الصيد إلى الأبد أو تمديد الفترات إلى وحدات مؤسسية معينة ، على سبيل المثال ، حيث يعتبر الصيد وسيلة للحياة و قد يكون هناك القليل من العمالة الاقتصادية البديلة. في مثل هذه الظروف قد تكون الحصص قابلة للتحويل وإذا حدث ذلك ، قد يكون هناك سوق متطورة فيها. ولذلك قد تعتبر حصص الصيد كتصاريح للاستخدام الموارد الطبيعية التي يمكن نقلها. ومن ثم فهي أصول في نظام الحسابات القومية.

17-335 يتمثل النظام البديل في إصدار التصريح بصرامة فترة زمنية محدودة، أقل من عام ، إلى الوحدة المؤسسية المرشحة، و غالبا ما تكون غير مقيمة. و تعد هذه ممارسة مشتركة على سبيل المثال في بعض الجزر في جنوب المحيط الهادئ, وفي هذه الحالات يجب أن تسجل الإيرادات من التراخيص كإيجار بموجب تأجير الموارد.

17-336 لطالما تعتبر رخصة الصيد الترفيهي، بالاتفاق ، كدفع الضرائب. و لا تتغير هذا المعاملة/ المعالجة من قبل على نطاق أوسع لاعتبارات تجارية.

6. المياه

17-337 يمكن أن يباع الجسم المائي ذو القيمة الاقتصادية بأكمله إما باعتباره كجزء من الأراضي التي تحيط به, أو باعتباره كيانا مستقلا.

17-338 وكما هو الحال بالنسبة للأسماك، فمن غير المرجح أن يتم التنازل عن الملكية الاقتصادية بموجب عقد إيجار طويل مع عدم وجود شروط مسبقة على الكمية والدولة التي ينبغي أن تعيد كمية المياه المماثلة إلى المالك. ومع ذلك، فمن الممكن أن تؤجر المياه السطحية بموجب عقد الإيجار طويل المدى للأغراض الترفيهية. و ينبغي معالجة هذه مثل عقود الإيجار للأراضي.

17-339 يتم استخراج الماء بقلق متزايد من هيئات الماء. و يتم معاملة مبالغ الدفع المنتظمة لاستخراج المياه (كما تتعارض مع تسليمها)على أنها قيمة الإيجار.

7. الموارد المعدنية

17-340 تختلف الموارد المعدنية عن الأخشاب، والأسماك و عن الأراضي, على الرغم من أنها تشكل أيضا الموارد الطبيعية, وليس هناك طريقة لاستخدامها على نحو مستدام/ دائم و مستمر. يقلل جميع الاستخراج بالضرورة من كمية الموارد المتاحة من أجل المستقبل. و يتطلب هذا الاعتبار مجموعة مختلفة قليلا من التوصيات لكيفية أن تسجل المعاملات المتعلقة باستخدامهم.

17-341 عندما تتنازل الوحدة المالكة للموارد المعدنية عن جميع الحقوق عن ذلك إلى وحدة أخرى، فهذا يشكل بيع الموارد مثل الأراضي , يمكن أن تكون الموارد المعدنية مملوكة فقط بواسطة الوحدات المقيمة، وإذا كان لا بد من الضرورى وحدة افتراضية مقيمة , فيجب أن تنشأ للحفاظ على هذه الاتفاقية.

17-342 عندما تستخرج وحدة الموارد المعدنية وفقا لاتفاق حيث تعتمد المدفوعات التى تسدد كل عام على كمية الاستخراج ، و تسجل المدفوعات (كما توصف فى بعض الأحيان وتسجل الإتاوات) على أنها الإيجار.

17-343 لا يملك المالك (فى كثير ولكن ليس فى كل الظروف يكون الحكومة) النشاط الإنتاجى المرتبط بالاستخراج, و من ثم تقل و تتراجع الثروة الممثلة للمورد عندما يحدث الاستخراج. فى الواقع ، فيمكن تصفية الثروة مع مدفوعات الإيجار و التى تغطى على حد سواء الأصول والتعويض عن الانخفاض فى الثروة. و على الرغم من تسبب المستخلص فى انخفاض الثروة ، حتى لو ظهرت الموارد فى الميزانية العمومية للمستخلص، فلا ينعكس الانحدار فى الثروة فى حساب إنتاج المستخلص لأنه من الأصول غير

المنتجة، وبالتالى لا تخضع للاستهلاك رأس المال الثابت. (و الدليل 2003 يصف شكلا من أشكال الأقمار الصناعية حيث يمكن إجراء حساب الاقتطاع من الدخل القومى عن المعادن فضلا عن غيرها من الموارد الطبيعية المستخدمة بصورة غير مستدامة). ولهذه الأسباب، و ينصح بتسجيل المدفوعات البسيطة فى كل عام من المستخرج إلى المالك على أنها الإيجار. و التغييرات فى حجم وقيمة الموارد والتغييرات الأخرى في حسابات الأصول للمالك القانوني.

ع. مشاركة/ اقتسام الأصول

344-17 هناك طريقتان للاقتسام لمشاركة الأصول. قد تكون الأصول مملوكة بالكامل من قبل اثنين أو أكثر من الوحدات ، كل في نقاط مختلفة من الوقت, و بدلا من ذلك، فقد تقاسم المخاطر و المنافع من الأصول من قبل اثنين أو أكثر من الوحدات في نقطة واحدة من الوقت. و تتطلب الحالتين معاملات مختلفة.

345-17 17. 445 ضمن نظام الحسابات القومية، على الرغم من أن الأصول قد تكون مملوكة من قبل وحدات مختلفة في أوقات مختلفة ، فعندما توضع الميزانية العمومية، تعزى القيمة الكلية للأصول إلى وحدة واحدة. و لا يوجد هناك أى غموض على الأصول الخاضعة لعقد الإيجار التشغيلى، والمالك القانونى هو أيضا المالك الاقتصادى و تظهر الوحدة الأصول فى ميزانيتها العمومية. بالنسبة للأصل الذي يخضع للتأجير المالي ، تعرض الوحدة الأصل فى ميزانيتها العمومية و هو المالك الاقتصادى. و قيمة الأصل هى القيمة الحالية للمدفوعات فى المستقبل و ترجع إلى المالك القانونى بالإضافة إلى قيمة الأصل فى نهاية عقد الإيجار على النحو المحدد فى أتفاق الإيجار. و يتفق هذا مع وجهات النظر أن قيمة الأصل تمثل تيار للاستحقاقات المقبلة الناتجة من الأصل, و المالك الاقتصادى هى الوحدة التى يحق لها أن تتلقى هذه الفوائد فى مقابل قبول المخاطر المرتبطة باستخدام الأصل فى الإنتاج. و بالنسبة للأصل الخاضع للعقد إيجار الموارد، تظهر القيمة في الميزانية العمومية للمالك القانوني.

346-17 عندما تصدر تراخيص لاستخدام الموارد الطبيعية مثل أطياف الراديو ، والأراضى ، والأخشاب والأسماك , "الهاتف المحمول " فالمعايير والأصول المنفصلة ، فأنها توصف على أنها تصريح لاستخدام الموارد الطبيعية. و هذه الأصول هي جزء من فئة فرعية من العقود, عقود الإيجار والتراخيص. و من ثم تظهر في الميزانية العمومية للمرخص له.

347-17 يعد تقاسم المخاطر والمكافآت للأصل بين وحدات مختلفة عند نقطة ما فى الوقت غير عادى. الأكثر شيوعا حدوث هو أن تتولى وحدة النشاط الذى يستخدم فيه الأصل و تقاسم هذه الوحدة العائدات بين مالكيها فى شكل توزيع دخل الملكية .ومع ذلك، فمن الممكن فى بعض الأحيان لا توجد مثل هذه الوحدة و هذا ليس مجدية فى محاولة إنشائه إحصائيا .و يعتبر هذا أكثر شيوعا عندما تقيم الوحدات المشاركة فى بلدان مختلفة، كما هو الحال مع إحدى شركات الطيران، أو في حالة بعض المشاركات الفردية/ المنشأة الفردية، و تعد الشروط التى يتم بموجبها إنشاء / المنشأة الفردية متنوعة ولكن شكل واحد يسمح بأن يشارك جميع الأعضاء بالتساوي في الأصل. و في مثل هذه الحالات، يسجل نظام الحسابات القومية سجلات الأصول المشتركة بين المالكين في نسبة إلى أسهم ملكيتها.

348-17 فى بعض المشاريع المشتركة، قد يسهم طرف واحد فى الأصل حيث تشارك حصتها من التكاليف, إذا حدث هذا، ينبغى تسجيل مشاركة رأس المال مساوية لقيمة الأصل متبوعة بشراء الأصل الذى نحن بصدده مع ملكية الأصل ثم تشارك من قبل جميع الأطراف لهذا الترتيب.

غ. تصاريح تنفيذ نشاط معين

349-17 بالإضافة إلى تراخيص وعقود الإيجار لاستخدام الأصل كما وصف في الأقسام السابقة، قد تمنح الأذون/ التصاريح للمشاركة في نشاط معين ، تماما بصرف النظر عن أي أصول مشاركة في النشاط. وبالتالي فتصريح استخراج المعادن في مقابل دفع الإيجار، على سبيل المثال، لا يشملها هذا النوع من التصريح. و لا تعتمد التصاريح على معايير مؤهلة (مثلا النجاح في امتحان للتأهل للحصول على تصريح القيادة) ولكن مصمم للحد من عدد من الوحدات الفردية التي يحق لهم المشاركة في هذا النشاط. و تصدر مثل هذه التصاريح من قبل الحكومة أو من قبل وحدات مؤسسية خاصة, تنطبق معاملات مختلفة على كلا الحالتين.

1. التراخيص التي تصدر من الحكومة

350-17 عندما تقييد/ تحد الحكومات من عدد السيارات التي يحق لها أن تعمل كسيارات الأجرة, على سبيل المثال, أو الحد من عدد الكازينوهات التي يسمح لها بإصدار التراخيص، و خلق هذا في الواقع احتكار الأرباح للشركات المعتمدة و يتعافى/ يحرم بعض من الأرباح والرسوم. و في

نظام الحسابات القومية تسجل هذه الرسوم كضرائب، وتحديدا كضرائب أخرى على الإنتاج . و ينطبق هذا المبدأ على جميع الحالات التي تصدر الحكومة التراخيص للحد من عدد الوحدات العاملة في مجال معين, حيث يتم إصلاح الحد بصورة تعسفية ولا تعتمد فقط على معايير التأهل/ المؤهلة.

351-17 و من حيث المبدأ، إذا كانت الرخصة صالحة لعدة سنوات، وينبغي تسجيل الدفع على أساس الاستحقاق مع حساب أخر سواء تستحق البنود الدفع أو القبض عن مبلغ رسوم الترخيص التي تغطي السنوات المقبلة. ومع ذلك، إذا لم تعترف الحكومة بالتزام السداد للمرخص له في حالة إلغاء، فيتم تسجيل كل من الرسوم في الوقت الذي تدفع فيه.

352-17 الحافز للحصول على مثل هذا الترخيص هو أن المرخص يعتقد أنه سوف يحصل بذلك الحق باحتكار الأرباح على الأقل بمبلغ يساوي الذي دفعه ثمنا لرخصة. يتم التعامل مع هذا الدفق من الدخل في المستقبل بوصفه الأصل إذا كان تمكن المرخص له من تحقيق هذا من قبل بيع الأصل. و يرد وصف لنوع الأصل كتصريح لإجراء نشاط محدد. و يتم تحديد قيمة الأصل بالقيمة التي يمكن أن يباع أو، إذا لم يكن هناك مثل هذا الرقم المتاح ، وتقدر على أنها قيمة حالية للمستقبل من تدفق الأرباح الاحتكارية. إذا سجل دفع الحصول على الترخيص من قبل الحكومة على أساس الاستحقاق، فيمتلك المرخص له الأصل في الميزانية العمومية تحت حسابات مستحق الدفع أو القبض مساوية للقيمة مدفوعات المستقبل, وبالتالي ينبغي أن يشمل قيمة الرخصة نفسها ببساطة الفائض من أرباح احتكار التكلفة. إذا كن الترخيص للبيع ، يفترض المالك الجديد الحق في الحصول على رد من الحكومة إذا كان الترخيص ألغى وكذلك الحق في الحصول على أرباح الاحتكار.أما إذا تم تسجيل الرخصة بمثابة دفع ضرائب واحدة، فيتم تحديد قيمة الأصل من القيمة التي يمكن أن تباع أو ، إذا لم يتوفر هذا الرقم ، و يقدر كقيمة جميع الأرباح الاحتكارية في المستقبل من دون خصم. و يسجل الأصل الذي ظهر أولا في التغييرات الأخرى في حجم حساب الأصول والتغيرات في القيمة ، سواء صعودا وهبوطا، في حساب إعادة التقييم.

353-17 **مثال:** لنفترض وحدة، أ، عقودا مع الحكومة لشراء تصريح لتشغيل كازينو لمدة 3 سنوات بتكلفة إجمالية من 12. و يتوقع أن تحقق أربا احتكار 7 سنويا بسبب تصريح استبعاد كازينوهات أخرى كثيرة من التشغيل. قد تكون أو لا تكون الحكومة مستعدة لإجراء رد/ استرداد المبلغ من قبل المالك إذا تخلى عن التصريح. ويجوز له السماح لمدة 3 سنوات لاستخدام التصريح و التي لا يصح أو يجوز له بيعه للوحدة ب في نهاية العام 1. التسجيلات في ظل هذه الاحتمالات الأربعة ستدرس أدناه.

حالة 1 : لا تقوم الحكومة بالسداد و يحافظ (أ) على التصريح لمدة 3 سنوات

354-17 في بداية السنة 1الأولى، يدفع(أ) الضرائب من 12 وله أصل صافى مبدئي قيمته 21. و بحلول نهاية السنة، تنخفض قيمة الأصل بنسبة 7 كتغيير حجم أخر، لأن أحدى السنوات الثلاث والتي تم التصريح في بدايتها قد انتهت صلاحية سريان مفعولها. و عند هذه النقطة يساهم/ يشكل الأصل 14لصافي ثروته. و بحلول نهاية السنة الثانية يضاف 7 أخرى كتغيير حجم أخر مما أسفر عن مساهمة إلى القيمة الصافية لل7. وبحلول نهاية السنة الثالثة تصل قيمته الأصل صفر.

حالة 2 : لا تقوم الحكومة بالسداد و يبيع (أ) التصريح ل (ب) بعد عام واحد

355-17 في بداية السنة 1الأولى، يدفع (أ) الضرائب 12 و من أصل بداية قيمته 21. وبحلول نهاية السنة تنخفض قيمة الأصل بنسبة 7 كتغيير حجم أخر، لأن أحدى السنوات الثلاث التي تم التصريح في بدايتها قد انتهت صلاحية سريان مفعولها. و يساهم/ يشكل الأصل عند النقطة 14صافي القيمة. ومع ذلك، تستعد(**ب)** لدفع 13 فقط للأصل و يقبله (أ) . وبالتالي يقلل من قيمة الأصل بنسبة 1 كتغير لرفع قيمة/ أعادة التقييم الأصل . و من ثم يكتسب(**ب)** الأصل و يقلل من قيمته بنسبة 6.5 كتغيير آخر في حساب حجم الأصل في كل من العامين التاليين.

حالة 3 : تقوم الحكومة بالسداد ويحتفظ (أ) بالتصريح لمدة 3 سنوات

356-17 في بداية السنة 1الأولى ، يدفع (أ) 12للحكومة ولكن يتم تسجيل 4 بمثابة دفع الضرائب خلال العام, و في نهاية العام تدفع الحكومة حساب مستحق لـ(أ) 8. و قيمة التصريح عند (أ) ليست سوى الزيادة من أرباح احتكار المبلغ الذي سوف يضطر(أ) لدفعه للحكومة. و يبدأ هذا عند 9 (الفرق بين 7 و 4 لمدة ثلاث سنوات) ولكن من نهاية العام 1 يستحق فقط 6. و في نهاية العام يتضمن صافي ثروة(أ) الحساب المستحق قبضة من الحكومة 8 و6 كقيمة متبقية من التصريح، و يصبح المجموع هو 14 كما في الحالة 1. و خلال السنة الثانية ، يقل حساب(أ) المستحق قبضة من الحكومة بنسبة 4 والذي يستخدم لدفع الضريبة المستحقة في السنة 2. و في تلك السنة تنخفض قيمة التصريح بنسبة 3 من 3 حتى 6. وفي نهاية السنة ، يشمل حساب(أ) صافي القيمة

التي تدفع من الحكومة (4) و بتصريح بقيمة 3 ، و يصبح المجموع 7 كما في الحالة 1. أما في نهاية العام 3 ، تنخفض كلا من حساب الدفع وقيمة التصريح إلى صفر.

حالة 4 : تقوم الحكومة بالسداد و تبيع(أ) التصريح إلى (ب) بعد عام واحد

357-17 في بداية السنة 1 ، يقوم (أ) **ب**دفع 12 للحكومة ولكن يتم تسجيل هذا بمثابة دفع الضرائب من 4 خلال العام، و في نهاية العام يكون للحكومة حساب من(أ) يدفع 8. و قيمة التصريح (أ) ليست سوى الزيادة من أرباح احتكار على حساب الدفع. هذا يبدأ في 9 (الفرق بين 7 و 4ثلاث سنوات) ولكن بحلول نهاية العام يستحق فقط 6.و في نهاية العام و يشمل صافي حساب(أ) المستحق من الحكومة (8) و 6ما زالت قيمة الترخيص المتبقية. و المجموع هو 14 كما في الحالة 1. و في الحالة2، يضطر (أ) لخفض قيمة الترخيص (في هذه الحالة من6 حتى 5) عندما تظهر الحاجة لبيع الأصول **ل (ب)** 13 .في الواقع ، يتم نقل الحسابات 8 المدفوعة من الحكومة إلى**(ب)** و يباع الأصل ب 5. يبقى صافي القيمة لـ**(ب)** دون تغيير. وقد دفع ل(أ) 13 لكنه تسلم الحساب المدفوع 8 و في المقابل تصبح قيمة الأصل 5. في السنة 2 ، ينخفض الحساب المدفوع بنسبة 4 ،و تسجل دفع ضرائب بنسبة4, تنخفض قيمة التصريح من 5 حطي 5،2.

<u>تصريحات/ أذون الحكومة كأصول</u>

358-17 يمكن معاملة التصريح الصادر من قبل الحكومة لإجراء نشاط محدد كأصل فقط عندما توفى كل الشروط التالية :

أ. لا يستخدم النشاط المعني أصلا ينتمي إلى الحكومة ، إذا لم، فيعامل الإذن باستخدام الأصل على أنه عقد إيجار تشغيلي، عقد إيجار مالي، عقد إيجار الموارد, أو ربما على استحواذ الأصول التي تمثل الإذن لاستخدام الأصول بالسلطة التقديرية للمرخص له على مدى فترة طويلة ؛

ب. و التصريح ليس إصدار يخضع لمعيار التأهيل ؛ تعامل مثل هذه التصاريح إما على أنها ضرائب أو مدفوعات مقابل الخدمات؛

ج. عدد التصاريح محدودة ويسمح لحائزها على تحقيق أرباح الاحتكار عند القيام بنشاط معين ؛

د. يجب على صاحب الترخيص أن يكون قادرا قانونيا وعمليا لبيع الترخيص لطرف ثالث.

359-17 و حتى لو استوفيت جميع هذه الشروط، وإذا لم تكن الأزون/ التصاريح قيد/ معروضة البيع ، فإنه ليس مهما أن تسجل التصاريح كأصول. إذا لم يتم استيفاء أي من الشروط، تعامل المدفوعات كضرائب من دون تواجد للأصول في فئة العقود, عقود الإيجار والتراخيص. (قد يكون هناك حساب يستحق الدفع كما هو موضح في الحالات 3 و4 من المثال).

<u>2. التصاريح الصادرة من قبل وحدات أخرى</u>

360-17 وهى أقل شيوعا لوحدات أخرى فضلا عن الحكومة وأن تكون قادرة على الحد من المشاركة في نشاط معين. مثال,عندما تكون الانتماء جمعية مهنية أما إلزاميا أو مرغوب فيه, ولكن في هذه الحالة هناك حد نادرا ما على أرقام المشاركة. و مثل آخر يكون فيه مالك العقار يحد من عدد الوحدات المسموح لها بالعمل على ممتلكاته, فعلى سبيل المثال، فندق له سياسة السماح لسيارة أجرة لشركة واحدة فقط لالتقاط الضيوف. و في هذا النوع من الحالات، تعامل التصاريح على أنها مدفوعات مقابل خدمات. و ينبغي تسجيل الدفع على أساس الاستحقاق بطول الفترة التي يكون فيها تصريح صالح. ليس هناك من سبب من حيث المبدأ عن لماذا لا يمكن أن تعامل مثل هذه التصاريح كأصول لو كانت للتسويق رغم أنها لا تعد حالة معروفة.

التصاريح غير الحكومية كأصول

361-17 تصريح صادر عن وحدة فضلا عن الحكومة لإجراء نشاط معين و التي قد تعامل كأصل فقط عندما تستوفى كل الشروط التالية :

أ. لا يستخدم النشاط المعني أصل ينتمي إلى مصدر التصريح، وإذا قدم التصريح لاستخدام الأصل يعامل على أنه عقد إيجار تشغيلي، والتأجير التمويلي أو التأجير الموارد ؛

ب. عدد التصاريح محدودة ويسمح للحائز على تحقيق أرباح الاحتكار عند القيام بالنشاط المعني

ج. ويجب على صاحب الترخيص أن يكون لديه قدرة قانونية وعملية لبيع الترخيص لطرف ثالث.

362-17 و حتى أذا استوفيت جميع الشروط، وإذا لم تكن الأزون/ التصاريح قيد/ معروضة البيع ، فإنه ليس مهما أن تسجل التصاريح كأصول. إذا لم يتم استيفاء أي من الشروط، تعامل المدفوعات كدفع لخدمة مستحقة.

3. تراخيص لاستخدام الأصول/ الموارد الطبيعية كمصارف

363-17 تتوجه الحكومات بصورة متزايدة إلى إصدار تصاريح الانبعاثات كوسيلة للسيطرة على إجمالي الانبعاثات. و لا تنطوي هذه التصاريح على استخدام الأصول الطبيعية (ليس هناك قيمة

وضعت على الغلاف الجوي لذلك لا يمكن أن يعتبر أصل اقتصادي) وبالتالي فهي تصنف كضرائب على الرغم من أن "النشاط" المسموح به واحد لتهيئة العوامل الخارجية. ومن الخصائص المتأصلة في المفهوم أن سيتم تداولها التصاريح والتي من شأنها أن تكون سوق نشط فيها. وتشكل بالتالي التصاريح الأصول، و التي ينبغي تقييمها بسعر السوق والتي يمكن بيعها به.

17-364 قد تكون حالة المدفوعات لصرف المياه تعتبر مثالا للطرق الممكنة المختلفة من معالجة المدفوعات.

17-365 إذا كان الدفع لتصريف المياه هي الغرامة و التي تهدف إلى منع التفريغ، ينبغي أن يعامل على أنه غرامة.

17-366 إذا تم إصدار عدد محدود من التصاريح بقصد تقييد/ تحديد التصريف، يجب أن تعامل المدفوعات على أنها ضريبة دفع إذا كان المتوسط لا يعد أصل في نظام الحسابات القومية.

17-367 إذا كان متوسط التصريف هو أحد الأصول و الشروط الضرورية المستوفية والمتعلقة بالشروط التي تسمح بالتفريغ ، فينبغي أن يعامل دفع ثمن التصريح بنفس الطريقة كما دفع ترخيص لاستخدام الطيف الترددي للهواتف النقالة. إذا ارتبطت رسوم التكلفة/ الخدمة باتخاذ الإجراءات و التفويض، فأن الدفع هو دفع لخدمة ما لم تفرض مبلغ بعيدا عن نسبة التكاليف المتضمنة في معالجة/ معاملة اتفاقات ومعاهدات المياه في الحالة التي يعامل فيها الدفع كضريبة.

عقود الإنتاج المستقبلي

17-368 وعلى الرغم من عدم الاعتراف برأس المال البشري كأصل من الأصول في نظام الحسابات القوميّة، فهناك العديد من الحالات التي يجبر فيها العقد حامله أن يحدد قدرة الفرد على العمل وبذلك يمكن اعتبارها أصلا من ضمن الأصول. وقد يجوز أحيانا بموجب العقود الربحيّة أن يتم بيع وشراء لاعبي كرة القدم من أحد الأندية إلى أخرى. ففي حقيقة الأمر لا يقصد بهذا بيع الفرد ولا يبيعون حقهم في الاحتفاظ بموهبة اللاعب واستمرار عمله لديهم. ويتم إتباع نفس شروط العقد في حالة نشر الأعمال الأدبية و العروض الموسيقيّة. كل هذه العقود يتم التعامل معها كأصول تحت مسمى بضائع أو سلع خدمات فقط من خلال تصنيف العقود وعقود البيع والشراء والتراخيص.

17-369 وقد يوجد مثل هذه العقود التي تقوم بوضع ضوابط إنتاج السلع والخدمات في المستقبل. وقد كشفت الدراسات التي أجريت على خيارات إنتاج الطائرات أنّه لا يوجد أصولا محولة أو قابلة للتحويل. أمّا بالنسبة للتغيرات التي تؤثر على عقول المشترين المحتملين أو الفشل في توفير مختلف الفرص التجارية تحسم من قبل التغيير في الترتيبات التي يتخذها كلا الطرفين ولا يمكن أن تسمح بالبيع لطرف ثالث. وإذا ظهر مثالا ليثير قضية خيارات شراء البضائع والسلع فمن الواجب التعامل معه بنفس طريقة العقد وذلك من أجل التعرف على الأداء الفردي وتتبع نفس الطريقة السابقة في التصنيف.

التعامل مع عقود الإيجار كأصول:

17-370 وكما ذكرنا سابقا في بداية هذا الجزء عن وجود العديد من المعاملات التي تدخل ضمن العقود وتسجل داخل نظام الحسابات القوميّة، ومن الأهم أيضا تحديد كافة النتائج المترتبة والواقعة أثناء فترة التسجيل وتصنيف المعاملات الناجمة والمتأثرة بالعقد. كما أنه يجب ملاحظة أنّه يمكن التعامل مع تراخيص وتصاريح استخدام الموارد الطبيعيّة كأصول حيث تسمح بممارسة العديد من الأنشطة أو ما يسمى بعقود الإنتاج المستقبلي. ويمكن معاملة العقود كأصول ولكن بشرط أن يتم تحويل العقد إلى الطرف الثالث (والذي يعتبر وحدة مختلفة بخلاف طرفي العقد الأصليين).

17-371 افترض وجود عقد لشقة ينص على دفع إيجار بقيمة 100 جنيه شهريا، ولكن إذا تم تأجير هذه الشقة في الظروف والأوقات الراهنة فقد يصل الإيجار شهريا إلى 120 جنيه. ومن وجه نظر المؤجّر تعتبر الشقة مرهونة كما هو موضح في عقد الإيجار وقد يدفع عليا جزا يقدر بـ (20 جنيها للشهر الواحد) بموجب عقد الإيجار. وتعتمد القيمة المرهونة للشقة على قيمة الإيجار الحالي أو ما يتم تحصيله في المستقبل بموجب عقد الإيجار حيث يبلغ التدفق المستقبلي للإيراد/ الدخل 100 جنيها شهريا طوال فترة صلاحية العقد ثم تصبح 120 بعد ذلك بغض النظر عن أي تكاليف أو بدلات أخرى عن التضخم. أمّا عن القيمة التي يتم إدخالها في الميزانية العمومية للمالك تسمى بالقيمة المرهونة. وإذا أراد المالك أن يبيع الشقة ولكن مازال من حق المستأجر الإقامة فيها طوال فترة صلاحية عقد الإيجار ، تصبح القيمة المرهونة هي كل ما يحلم المالك (المؤجر) الحصول عليه/ اكتسابه. ولكن إذا أراد الحصول على القيمة الغير مرهونة توجب ليه أن يدفع للمستأجر فرق السعر القيمة المرهونة والغير مرهونة للشقة حتى يصبح خاليا من التساؤلات فيما يخص بنود العقد. وفي بعض الأوقات يتم التعامل مع الرهنية كأصل من أصول المستأجر. وتعتبر جميع هذه الظروف والملابسات قانونية وعملية في نفس الوقت حيث يسمح للمستأجر أن يشتري من الباطن كونه طرفا ثالثا. ونظرا للصعوبة التي نلاقيها في

تحديد الأصول، فينصح بسرعة تسجيل هذه الأصول بمجرد التعرف على حيثيات وجودهم.

372-17 ومن المحتمل أن تكون القيمة المرتبطة بالشقة/ المسكن أعلى من القيمة الغير مرتبطة بها وذلك عند انخفاض الإيجارات في نفس الفترة التي تم فيها توقيع العقد والموافقة عليه. وفي هذه الحالة يمكن للمالك التربح من فرق الأسعار بين سعر السوق والسعر الذي ينص عليه العقد ذلك لأنّ قيمة الشقة في الميزانية العموميّة مازالت مرهونة/ مرتبطة بقيمتها في السوق. وإذا تراجع المستأجر عن عقد الإيجار فيتوجب عليه دفع فرق السعر بين القيمة المرهونة والغير مرهونة. وهناك فقط حالة استثنائيّة واحدة حيث يدفع المستأجر للطرف الثالث لكي يثبت سعر الشقة في العقد كما هو متفق عليه مسبقا. وتعرض هذه المدفوعات بقيمة سالبة للمستأجر. وبمجرد انتهاء فترة العقد أو إلغاءه، تعود قيمة الشقة مرة أخرى إلى قيمتها الغير مرهونة.

373-17 أمّا عن الأصول التي تعكس حقوق الملكية للطرف الثالث فهي دائما ما تكون مهمّشة/ انتقالية. وتوجد هذه الأصول فقط من أجل زيادة مدّة عقد الإيجار حيث الفرق بين القيم المرتبطة والغير مرتبطة به. ومع مرور كل عام تقل قيمة الأصول وذلك نتيجة سرعة انقضاء الفترة الزمنيّة التي نشأ فيها الاختلاف ولكن قد تزداد قيمة الأصول من جديد في حالة زيادة سعر الإيجار الجديد.

374-17 إن سعر السوق في حالة استئجار مسكن هو الثمن الفعلي المدفوع من قبل المستأجر المقيم. فعلى سبيل المثال، في حالة بقاء المستأجر الأساسي/ الأصلي في الموقع ودفع 100 جنيه شهريا ويعتبر ذلك سعر السوق على الرغم من أن الإيجار الجديد قد يكلف المستأجر 120 جنيه. ولكن في حالة دفع المستأجر الأصلي 120 جنيه إيجارا للشقة فسيسجّل ذلك باعتباره سعر السوق. وبناء على ذلك يتم دفع 100 جنيه للمالك و 20 جنيه للساكن أو المستأجر الأصلي.

375-17 ويوضح المثال السابق الوقت الذي تأخذ فيه عقود الإيجار المسوّقة قيمة كأصل. أما عن التصاريح لاستخدام الموارد الطبيعيّة وعقود الإنتاج المستقبليّة فقد تؤدّي إلى ظهور طرف ثالث لحقوق ملكيّة الأصول. وعلى ذلك فقد تقوم هذه التصريحات بمجموعة من الأنشطة على الرغم من اعتبار مبلغ التسديد كضريبة إذا تم دفعه لصالح الحكومة. وبالنسبة لعقود الإيجار الماليّة فهي لا تؤثر بأي شكل من الأشكال على الأصول. وإذا زادت قيمة الأصول المؤجرة عن قيمة المدفوعات المستحقّة بموجب عقود الإيجار الماليّة، فمن حق المستأجر أن يبيع الأصل ويسدد القرض ويحتفظ بالفرق في السعر.

عقود التشغيل المسوقة والتي تعامل معاملة الأصول:

376-17 يتم التعامل مع عقود التشغيل المسوّقة كأصول فقط عندما تتوافر أحد الشروط التالية:

- عندما يتم تحديد أسعار معينة لاستخدام الأصل والتي تختلف تماما عن السعر الذي يؤجر به الأصل في الوقت الحالي/ الراهن.

- قانونيا وعمليا فإنه من حق المستأجر التعرّف على فرق السعر عن طريق التعاقد من الباطن أو ما يسمى بالطرف الثالث.

377-17 ومن الناحية العمليّة فإنه من الأفضل تسجيل الأصل فقط عندما يتخلى المستأجر عن حقه في إدراك ومعرفة فروق الأسعار.

اعتبارات أخرى:

1- ترتيبات المشاركة الزمنيّة:

378-17 ومن أهم طرق مشاركة الأصول في توفير مكان الإقامة هو ما يطلق عليه ترتيبات المشاركة الزمنيّة. وقد يتم استخدام نفس التعبير للإشارة إلى ترتيبات أخرى.

379-17 ومن هذه الترتيبات ما يماثل / يشابه الترتيبات المتبعة لشراء منزل إلا أنه قد يتم تحديد الملكية لفترة زمنيّة معيّنة كل عام. وبالمثل فإن هذه التسهيلات والإجراءات متاحة أيضا بالنسبة لوضع المالك. ولكن قد يكون هناك العديد من الترتيبات والإجراءات المتبعة لاتخاذ مسكن أو محل إقامة لفترة زمنيّة معيّنة تجدد كل عام ولكن ليس من الضرورة أن تنطبق عليها نفس الشروط السابقة. وتتضمن بعض الترتيبات شراء مساكن من المالك الذي بدوره يخطط لشراء مسكن آخر في مكان آخر بمجرد توافر الفرصة المناسبة.

380-17 وتشترك جميع ترتيبات المشاركة الزمنيّة في وجود وحدة مسئولة عن الصيانة والتأمين وما إلى ذلك، ولكن الاختلاف آنذاك من الوارد وجود مالك فعلي واحد بصورة نهائية ويعامل باقي المشتركين أو المساهمين كمستأجرين أو أن يكون لهذه الوحدة نائبا أو ممثلا لمجموعة من الملاك أو المساهمين. وبالمثل فهناك العديد من الاختلافات الأخرى فيما يخص هذه الترتيبات فربما يقوم المالك أو أحد المساهمين ببيع أو نقل ملكيته إلى وحدة أخرى بشكل دائم بل وقد يكون بيع من الباطن.

381-17 إن مسألة تأثير المشاركة الزمنيّة على قيمة الأصول تعتمد أساسا على الإجابة عن الأسئلة

التالية. وإذا توفرت للمالك جميع الصلاحيات المتاحة بشكل دائم كي يتصرّف كمدير أو مشرفا إداريا على مخطط المشروع أو لديه صلاحيات البيع أو حتى نقل الملكية للغير فإنّه يمكن اعتبار ممتلكاته بمثابة أصول من نفس النوع مثل المنزل أو محل الإقامة. وإذا كان من المتفق عليه أن يكون للمالك مكان للسكن أو الإقامة محدد بفترة زمنيّة معيّنة فمن المحتمل أن يكون مالكا لهذا المكان بموجب عقد إيجار مدفوع مقدما، ويستطيع هذا المالك الشراء من الباطن أو البيع طوال فترة عقد الإيجار. وقد يجوز لأحد المشاركين في المشروع أن يكون له حساب مستحق من خلال أحد الأصول.

382-17 وعندما تصبح ترتيبات المشاركة الزمنيّة كبيرة أو بالغة الأهمية فإنه ينبغي البحث في كافة الأوضاع والشروط المتعلقة بهم في ضوء المبادئ العامة التي تم الإشارة إليها في هذا الفصل وذلك لتحديد كيفيّة تسجيل المعاملات التي بدورها تدخل في تصنيف الأصول.

2- الودائع المفقودة:

383-17 وبموجب العقد فمن الوارد أن يقوم طرف واحد فقط بتسديد المدفوعات فيمنع البقيّة من الحصول على/ استلام البضائع أو الخدمات أو الأصول المتفق عليها في العقد. وفي كثير من الأحوال قد يؤثر ذلك على حساب المدفوعات أو المستحقّات التي قد يطالب بها الطرف الأول من الطرف الثاني. ولكن تحت ظروف أخرى قد لا يحدث ذلك. فعلى سبيل المثال: غالبا ما تكون تذكرة الطيران الرخيصة معروضة بصفة أو بصورة غير مستردّة. فهناك العديد من السلع والخدمات المدفوعة مقدما والتي لا يمكن استرداد قيمتها وقد يعد ذلك جزءا من مخطط العمل في العديد من الشركات. حيث يتم قياس مخرجات/ نتاج هذه الشركات بقيمة المبيعات دون الخصم على المدفوعات التي يتكبدها العميل أو المستهلك الذي لم يحقق أي استفادة من السلعة أو الخدمة. ويعتمد حجم وقيم الإنتاج على الخدمات المقدّمة فعليا ، ويتم عرض السعر بناء على تأثير الودائع الغير مستردّة. وينعكس ذلك على استهلاك النفقات المدفوعة مقابل الخدمات التي لم يتم الاستفادة منها.

الجزء السادس:

عقد الخيار للأسهم الموظفين:

384-17 أما عن تكوين الدخل العيني فهو نشاط اقتصادي يمارسه صاحب العمل بإعطاء الموظفين الحق في شراء أسهم للمستقبل. وتعتبر خيارات الأسهم لموظفي الشركة شبيه بالمشتقات المالية وقد يعجز الموظف عن ممارسة هذا الحق/ الخيار وقد يكون ذلك إما بسبب انخفاض سهر الأسهم أو تراجع صاحب العمل عن فكرة شراء الأسهم فيتخلى الموظف عن هذا العرض. وفي الفقرات اللاحقة سيتم مناقشة كيفية تقييم وحساب عقد الخيار للأسهم الموظفين مع الأخذ بعين الاعتبار كافة الاحتمالات التي لا يمكن من خلالها ممارسة تلك الخيارات.

1- مفاهيم ومصطلحات:

385-17 وبالمثل يقوم صاحب العمل بإعطاء الموظفين الحق في شراء أسهم وبسعر محدد (سعر البورصة/ سعر التداول) خلال فترة زمنية وظروف معينة (مثلا خلال الفترة التي يظل فيها الموظف تابعا للشركة أو بناء على موقف الشركة المالي والاقتصادي). ومن الضرورة أن يتم تحديد وقت تسجيل الموظفين في الحسابات الوطنيّة من أجل شراء الأسهم. فتاريخ المنح هو الوقت الذي يتم فيه توافر عقد الخيار للأسهم الموظفين، تاريخ الاستحقاق هو أقرب وقت يمكن للموظف فيه الحصول على الأسهم بينما تاريخ الممارسة هو الوقت الذي يتمكن فيه الموظف من استخدام الأسهم في المعاملات التجارية إما بالمكسب أو الخسارة. وفي بعض البلاد تكون الفترة المسموح بها بين تاريخ الاستحقاق وتاريخ الممارسة طويلة جدا لكن قد تصبح قصيرة في بلاد أخرى.

التقييم:

386-17 ومن أهم الأمور المحاسبية التي يوصي بها مجلس معايير المحاسبة الدولية أن تحدد الشركة قيمة منصفة وعادلة لخيارات الأسهم فيما يخص تاريخ المنح وذلك من خلال الحصول على سعر مضاربة الأسهم مضروبا في عدد الخيارات المتوقع ممارستها في تاريخ الاستحقاق مقسوما على عدد سنوات الخدمة. ويتم تطبيق هذه القيمة العادلة على عدد سنوات الخدمة من أجل الحصول على التكاليف التي تتكبدها الشركة في السنة. ويتم تعديل قيمة هذه الخدمة سنويا في حالة حدوث تغيير في عدد خيارات الأسهم المفترض التعامل بها من قبل الموظفين.

387-17 وفي نظام الحسابات القومية فإنّه في حالة عدم وجود سعر سوق ثابت ومعروف أو تقديرا من قبل المؤسسة بناء على التوصيات التي سبق التحدث عنها من مجلس معايير المحاسبة الدولية فسوف تحدد قيمة الخيارات باستخدام نموذج تسعير خيارات الأسهم. وتهدف هذه النماذج إلي

التحكم في اثنين من الآثار الناتجة من قيمة خيار الأسهم. التأثير الأول هو تقدير قيمة سعر الأسهم في السوق والتي تتجاوز سعر المضاربة أثناء فترة الاستحقاق. أما عن التأثير الثاني فهو يسمح بتوقع ارتفاع سعر السهم بين فترة الاستحقاق وفترة الممارسة أو التداول.

3- عقد الخيار للأسهم الموظفين باعتبارها أصولا ماليّة:

388-17 وقبل الدخول في ممارسة عقد الخيار للأسهم الموظفين تأخذ الترتيبات بين صاحب العمل والموظفين شكل المشتقات الماليّة كما تعرض كحسابات مالية لكلا الطرفين. وفي بعض الأوقات قد يسمح بالمتاجرة في هذه الخيارات أو يتراجع صاحب العمل ويشتري الأسهم مرة أخرى من الموظفين مقابل مبالغ نقديّة. وقد تقوم بعض الشركات متعددة الجنسيات بعرض معظم أسهمها في السوق ليتم شرائها من قبل موظفين الشركة في فروع وبلاد أخرى.

4- تسجيل عقد الخيار للأسهم الموظفين ضمن نظام الحسابات القوميّة:

389-17 ويجب أن يتم تسجيل قيمة عقد الخيار للأسهم الموظفين خلال فترة/ تاريخ المنح. وينبغي أن يدخل هذا المبلغ ضمن تعويضات العاملين والتي توزع على الفترة ما بين تاريخ المنح وتاريخ الاستحقاق إذا أمكن الأمر. وإن لم يكن ذلك ممكنا فإنه يجب أن يتم تسجيل قيمة الخيار في تاريخ الاستحقاق.

390-17 ويقوم صاحب العمل بتحمل تكاليف إدارة عقد الخيار للأسهم الموظفين والتي يتم التعامل معها كجزء من متوسط الاستهلاك كأي وظيفة إدارية أخرى ترتبط بتعويضات الموظفين والعاملين.

391-17 وعلى الرغم من معاملة قيمة عقد الخيار للأسهم الموظفين كإيرادات/ دخل، فإنّه لا يوجد أي رابط بين دخل الاستثمار و عقد الخيار للأسهم الموظفين

392-17 وفيما يخص الحساب الرأسمالي فإنّ اقتناء/ الاستحواذ على عقد الخيار للأسهم الموظفين من قبل الأسر المعيشية يتماشى مع الجزء المرتبط بتعويضات الموظفين والعاملين والتي بدورها تتماشى مع الالتزامات المالية التي يتكبدها صاحب العمل.

393-17 مبدئيا يمكن التعامل مع أي تغيير في القيمة بين تاريخ المنح والاستحقاق كجزء من التعويضات المدفوعة لصالح العاملين والموظفين، بينما لا يعامل التغير في القيمة بين تاريخ الاستحقاق والتداول/ الممارسة كتعويضات وإنما يعد مكاسب و خسائر اقتناء. ومن الناحية العمليّة، فلا يرجح أن يتم تعديل قيمة تكاليف عقد الخيار للأسهم الموظفين والتي يتكبدها صاحب العمل مابين تاريخ المنح والممارسة/ التداول في السوق. وبالتالي فإنّه يتم التعامل مع الزيادة بأكملها كمكاسب أو خسائر اقتناء. ويتم تحقيق أعلى ربح للموظفين عندما يزداد قيمة سعر السهم عن سعر المضاربة في السوق والذي يعني خسارة يتكبدها صاحب العمل والعكس صحيح.

394-17 وفي حالة تداول خيارات الأسهم للموظفين يختفي بند الميزانية العمومية ويحل محله قيمة الأسهم المكتسبة. ويحدث هذا التغيير في التصنيف من خلال معاملات الحساب الماليّ وليس من خلال أي تغيرات أخرى في قيمة حساب الأصول.

5- التغييرات في استخدام عقد الخيار للأسهم الموظفين:

395-17 وهناك اثنان من النتائج المترتبّة على إدراج عقد الخيار للأسهم الموظفين في الحسابات بحجة التناسق والتوافق. الأولى تختص بطرق مكافئة الموظفين والعاملين الحاصلين على أسهم الشركة. والثانية تختص باستخدام عقد الخيار للأسهم الموظفين لتغطية النفقات الأخرى مثل تعويضات الموظفين.

396-17 وترتبط النتيجة الأولى بالتنوع في النموذج الأساسي عقد الخيار للأسهم الموظفين. فقد تساهم الشركة/ المؤسسة بأسهمها لدفع التعويضات وتمويل صندوق المعاش التقاعدي. وعادة ما يطلق على هذا التنوع "خطة حصّة الموظف أو خطة ملكية الأسهم". وبموجب نظام الحسابات القوميّة لعام 1933 فإنّه لا يمكن الاعتراف بالأسهم كمستحقات للأسر المعيشيّة وذلك لأن هذا التمويل لا يمكن أن يكون في متناول اليد. ومع التغيير في تسجيل استحقاقات المعاشات التقاعديّة بخلاف الأصول الموجودة والتي تتناسب مع هذه الاستحقاقات، وبناء على ما أوصى به مجلس معايير المحاسبة الدوليّة فقد توقفت / انتهت الاعتراضات على تسجيل تلك الاستحقاقات.

397-17 وهناك اختلاف آخر في طريقة استخدام خيارات الأسهم كمكافئة للموظفين والعاملين بالشركة حيث تسمح للموظفين بتحقيق أكبر قدر من الاستفادة من خلال شراء أسهم الشركة تبعا لخطة شراء يضعها صاحب العمل. ولا يضطر الموظفون إلى قبول العرض ولكن يتم الاختيار كنوع من التعويض تصرفه الشركة لموظفيها كمكافئة أثناء فترة العمل. وبالمثل فإنه في حالة حصول الموظفين على أي أرباح كنتيجة لتغيير أسعار أسهم الشركة، وليست أسهمهم الخاصة، فيتم صرف الأرباح للموظفين كنوع من التعويضات.

17-398 أمّا عن النتيجة الثانية فهي تتضمن إتاحة الفرصة للشركة لكي تستخدم عقد الخيار للأسهم الموظفين في الحصول على السلع والخدمات وكذلك دفع تعويضات للموظفين إما من خلال منحها للموظفين أو طرحها في الأسواق والاستفادة من الدخل لصرف مكافئات الموظفين وزيادة دخل الشركة. وإذا تم حدوث ذلك، فإنّه يجب أن تقدر قيمة عقد الخيار للأسهم الموظفين بقيمة السلع والخدمات التي تم الحصول عليها في المقابل. وإذا لم يتم ذلك فينبغي البحث عن طرق أخرى مشابهة لتقييم خيارات الأسهم للموظفين. ويجب أن تسجل مثل هذه الخيارات كنوع من أنواع المعاملات التجارية بين مصدري ومورّدي السلع والبضائع داخل الحسابات الرأسماليّة. وعادة ما يشار إلى مثل هذه الترتيبات بحقوق تقييم السهم. وبموجب نظام الحسابات القوميّة فإنّه يتم استخدام المصطلح (ESOs) خيارات الأسهم للموظفين ليشمل حقوق تقييم الأسهم.

الفصل الثامن عشر: أعداد و تقديم الحسابات

أ. مقدمة

18-1 تشرح الفصول السابقة كل من المفاهيم المحاسبية في نظام الحسابات القومية وشكل تسلسل وترتيب هذه الحسابات؛ ويصف هذا الفصل وما يليه من فصول كيف يمكن الاعتماد على مثل هذه المعلومات من أجل استخدام نظام الحسابات القومية بطريقة تكون مكيفة على أفضل ما يكون لتلبية احتياجات المستخدمين ولتوضيح وإلقاء الضوء على تفاعل وارتباط نظام الحسابات القومية مع المعايير الإحصائية الدولية الأخرى.

18-2 يعنى الفصل الذي بين أيدينا بعدد من الموضوعات ذات اهتمام خاص بالنسبة لأولئك المسئولين عن حفظ وصيانة قاعدة بيانات الحسابات القومية وبعرض الحسابات في أكثر شكل مناسب للأنماط المختلفة من التحليل؛ ويتناول على وجه الخصوص:

أ. كيفية التعامل مع المراجعات والتناقضات أو الاختلافات في البيانات والمفاضلة والتوفيق بين حسن التوقيت والدقة،

ب. أي الحسابات يتم عرضها من حيث الحجم،

ج. دور البيانات التي تتواتر أكثر من البيانات السنوية،

د. الحسابات الإقليمية، و

ه. أي أنواع التفاصيل يمكن تضمينها في المنشورات.

18-3 على الرغم من أنه لم يتم توضيحه في أي من الفصول السابقة إلا أن الاستخدام الرئيسي لنظام الحسابات القومية يكون في سياق سلسلة أو حلقة زمنية بحيث يمكن لمستخدمي الحسابات تقييم كيف يتطور وينمو الاقتصاد بمرور الوقت؛ وعادة ما يكون المحاسبون القوميون – مثلهم مثل غيرهم من الإحصائيين – وبشكل منتظم تحت ضغط لإيجاد تقديرات للحسابات بأسرع وقت ممكن. وحتماً؛ هناك توتراً بين حسن التوقيت أو الملائمة الزمنية وبين الدقة نظراً لأنه عادة ما تستغرق البيانات الأكثر شمولية وموثوقية وقتاً أكبر لمعالجتها مقارنة بالمؤشرات قصيرة المدى. ويعني توفير حسابات بأسرع وقت ممكن مع تضمنها لأفضل المعلومات المتاحة يعني قطعياً أن إجراء مراجعات وتنقيحات للتقديرات الأولية يعد أمراً ضرورياً ولازماً. ولا يمثل نشر التنقيحات على السلاسل علامة من علامات الضعف في النظام الإحصائي، بل ينبغي النظر إليه على أنه علامة من علامات درجة الثقة لدى الإحصائيين في كل من التقديرات الأصلية والمراجعات والتنقيحات اللاحقة. وبعض من أردأ الحسابات القومية من حيث النوعية هي تلك الحسابات التي قد ظلت بلا أي تغيير على مدار العديد من السنين. وتناقش الجوانب المتعلقة بنشر السلاسل أو الحلقات الزمنية فضلاً عن الحاجة لمراجعتها وتنقيحها في القسم ب.

18-4 يصف الفصل الخامس عشر نظرية الأرقام القياسية للسعر التي يمكن استخدامها في إحداث انكماش لبعض جوانب الحسابات القومية من القيم الجارية أو الحالية إلى تقديرات من حيث الحجم؛ ويبين القسم ج بإيجاز أي الأجزاء في الحسابات يكون من المفيد التعبير عنها وفق هذه الطريقة.

18-5 السلاسل السنوية تكون كافية لتحديد والتعرف على التحولات طويلة المدى في الاقتصاد، غير أنه ولتقييم ما يجري على المدى القصير فإن الحسابات القومية ذات الوتيرة الأعلى تضطلع بدور رئيسي بين المؤشرات قصيرة المدى والحسابات السنوية المفصلة بشكل كامل؛ ويتطلب مناقشة مثل هذه الحسابات كتيباً في حد ذاته، بيد أن هناك عرض لبعض من الموضوعات الرئيسية ذات الصلة نجدها في القسم د.

18-6 ثمة بعد أخر للحسابات ألا وهو المتعلق بالحسابات الإقليمية؛ حيث تكون أي منطقة إما تقسيم فرعي من بلد ما أو منطقة اقتصادية تغطي اقتصاديات عدة. وهنالك إشارة موجزة لبعض جوانب المحاسبة الإقليمية في القسم هـ.

18-7 وهناك قصد من وراء عرض نظام الحسابات القومية بشكل مرن من أجل أن يستجيب بأقصى قدر من الملائمة للظروف المحلية؛ ويوضح القسم و بعض الأساليب التي يمكن من خلالها عرض الجوانب الرئيسية للحسابات. ومن المهم التأكيد على أن الجداول في هذا القسم لا ينتوى أن ينظر إليها على أنها مبادئ إرشادية وتوجيهية صارمة ولكن فقط كإشارات لأنماط التفاصيل التي قد يتم تكثيفها واختصارها أو التوسع في عرضها في ظل ظروف مختلفة من أجل إبراز جوانب مختلفة للاقتصاد.

ب. المتواليات الزمنية والتنقيحات والاختلافات

1. المتواليات الزمنية

18-8 الجداول الواردة في هذا الكتيب مصممة بحيث تكون إيضاحية وتفسيرية وبالتالي فهي تبرز البيانات فقط لفترة زمنية وحيدة؛ وفي واقع الممارسة العملية، تعنى المتواليات الزمنية

للمجاميع بتفسير وإيضاح تحرك المتغيرات الاقتصادية والتي تمثل أهمية قصوى لعمليات التحليل. و يتميز شكل ونسق الجداول المستخدمة في الفصول من السادس وحتى الثالث عشر بأنها مناسبة تماماً لعروض المتواليات أو الحلقات الزمنية نظراً أن عدد الأعمدة يمكن توسعته حسبما يكون ضرورياً لاستيعاب المتواليات الطويلة زمنياً المتزايدة. على سبيل المثال، بدلاً من اعتماد جدول واحد بعامود لكل قطاع من القطاعات المؤسسية الخمسة وعامود أخر للاقتصاد الكلي وأخر لبقية العالم، يمكن وبصورة مباشرة وصريحة وضع سبعة جداول، كل جدول منهم لكل عامود من الأعمدة ولكن لسنوات عديدة.

9-18 سوف يتوقف طول المتواليات الزمنية المبينة على عدد من العوامل؛ فلبعض الأغراض، ولاسيما بالنسبة للصياغة أو النمذجة الاقتصادية الكلية، فقد يكون لأي فترة تشغيلية مهما طالت مدتها أهمية بل إن بعض البلدان لديها متواليات تعود لأكثر من خمسين عام مضت؛ ومع ذلك، فإن غالبية الجداول المطبوعة لا تعرض سوى من عسرة للخمسة عشر عاماً الأخيرة، مع إتاحة البيانات المتعلقة بالفترات السابقة ولكن بشكل إليكتروني فقط. وعادة ما يكون الاهتمام الأكبر منصباً على التأكد من أن البيانات الخاصة بالماضي القريب (أي حوالي الخمسة عشر سنة الأخيرة) مكتملة ودقيقة بقدر الإمكان مع توجيه اهتمام أقل من حيث التفصيل للسنوات الأسبق. ورغم ذلك، فمن المرغوب فيه إيجاد رابط بالمتواليات الأسبق بحيث يمكن دراسة تطور الاقتصاد على المدى الطويل.

10-18 قد تكون هناك عوامل تنطوي على أن المتواليات الزمنية الطويلة تكون بالأساس ذات طابع أو اهتمام أكاديمي؛ على سبيل المثال، التغير من الاقتصاد الموجه لاقتصاد السوق والذي حدث في أوروبا الشرقية في أوائل التسعينات قد أدى إلى تغيير أساسي وجوهري في طبيعة النشاط الاقتصادي بحيث أصبحت المتواليات الزمنية لفترة تمتد من أواخر الثمانينات إلى أوائل التسعينيات ذات اهتمام تحليلي محدود. وفي هذه الحالة، فإن التغيرات السياسية قد طغت على العواقب والنتائج الاقتصادية. وفي جميع البلدان، يعني تطور الاقتصاد عبر فترة زمنية طويلة استجابة للابتكارات في المنتجات وللآليات التسويقية ولأنماط الاستيراد المتغيرة – تعني أن المقارنات عبر العديد والعديد من السنوات يلزم تفسيرها بعناية.

. **التنقيحات**

11-18 أحد النتائج المترتبة على إعداد الحسابات القومية على أساس مستمر على مدى عدد من السنين هو أن مصادر البيانات تتغير وتتحسن؛ فالمصادر المتقطعة والمتناوبة – مثل دراسة استقصائية أو مسحية تتم فقط كل خمس سنوات – قد تصبح متاحة ومن ثم تشير إلى أن الافتراضات السابقة المستندة إلى إسقاط الدراسة المسحية السابقة كانت معيبة. وفي مثل هذه الحالة، لا يكفي مجرد استبدال البيانات ببيانات الفترة الزمنية الأحدث (أو حتى من تاريخ بدء الدراسة المسحية الجديدة قدماً) ولكن يلزم التأكد من أن المتوالية الزمنية بالكامل قد تم ضبطها بشكل مناسب لكي تصور أفضل تطور ممكن للمتوالية الزمنية المعنية على مدى أطول فترة زمنية ممكنة. ويسفر عدم التمكن من إجراء ما سبق عن وجود ثغرات غير مناسبة في المتوالية والتي يمكن أن تكون مضللة على نحو خطير للمحللين غير المدركين بأن مصدر البيانات المتضمنة قد تغير.

12-18 تبرز هذه الحاجة لتنقيح البيانات التعارض المتأصل في الإحصائيات بين وضع البيانات بحيث تكون دقيقة بقدر الإمكان وبين وضعها في الوقت المناسب قدر المستطاع؛ وقد يفضل المستخدمون البيانات التي تتميز بالتوقيت المناسب وبالدقة على حد سواء، غير أن هناك عمليات مفاضلة وتوفيقات بين هاتين الغايتين في واقع الممارسة العملية. ويتعين على كل مكتب إحصائي وضع تصورات وأراء حول كيفية إيجاد توازن بين هذين المطلبين غير المتوافقين، ولكن أيما كانت الاستنتاج النهائي في نهاية المطاف، فإن المتواليات الزمنية التي تتسم باتساقها بمرور الوقت فضلاً عن التفسيرات والتوضيحات من أجل تمكين المحلين بتقدير عمليات المفاضلة التي يضطر المكتب الإحصائي باتخاذها هي كلها أمور جوهرية.

13-18 هناك مجموعة من المبادئ التوجيهية والإرشادية بشأن أفضل الممارسات فيما يتعلق بأداء واستخدام نتائج تحليل التنقيحات وحول صياغة سياسية لإجراء التنقيحات تتميز بأنها تدعم وعلى نحو فعال احتياجات المستخدمين، قد تم إعدادها من قبل فريق عمل مكوناً من ممثلين عن منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية واليوروستات والعديد من البلدان الأعضاء في هذه المنظمات؛ والأوراق التي أعدها فريق العمل متاحة تحت عنوان مبادئ توجيهية حول سياسة وتحليل التنقيحات (منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية واليوروستات، 2008).

3. التناقضات

14-18 على الرغم من أن نظام الحسابات القومية يضمن أن هناك اتساق تام بين الثلاثة قياسات للناتج المحلي الإجمالي إلا أن ذلك يمثل اتساقاً نظرياً والذي بشكل عام لا ينشأ بشكل طبيعي عن تجميع وتصنيف البيانات؛ ويعود ذلك إلى التفاوت

الواسع الذي تتسم به مصادر البيانات التي يتعين الرجوع لها وإلى حقيقة أن أي خطأ في أي مصدر سيؤدي إلى اختلاف بين قياسين على الأقل من قياسات الناتج المحلي الإجمالي. وفي واقع الممارسة العملية، لا مفر من وجود العديد من مثل هذه الأخطاء في البيانات وسوف تتضح في الممارسات على شاكلة موازنة جداول العرض والاستخدام.

15-18 15-18 وتماماً مثلما هو الحال مع أي مكتب إحصائي بشأن اضطراره للقيام باختيارات حول المفاضلة بين حسن التوقيت وملاءمته وبين مستوى الدقة هناك اختيارات يلزم عملها أيضاً حول كيفية التعامل مع أوجه التعارض والاختلاف؛ ويمكن توظيف الموارد واستثمارها في تحسين الدراسات المسحية المتعلقة بجمع البيانات وكذلك في تحسين نموذج استطلاع الرأي أو الاستبيان وفي تحسين استراتيجيات أخذ العينات وأساليب المعالجة بما في ذلك معاملة البيانات الناقصة وهلم جرا. ومع ذلك، ورغم أنه في نهاية الأمر يشكل مطلباً مرغوباً فيه إلا أن مثل هذا النهج مكلفاً وطويل الأجل. وحتى في أساليب جمع البيانات المتطورة للغاية سوف تستمر الاختلافات بين مختلف التقديرات نتيجة الفروق في التغطية وفي التقييم وبسبب عمليات التباطؤ والإهمال في القيد. وبالإضافة إلى ذلك، يكون المكتب الإحصائي معتمداً أيضاً سواء إلى حد كبير أو محدود على المصادر الإدارية للبيانات وربما لا يكون في استطاعته التأكد من وضمان أن هذه البيانات تلبي بالضبط احتياجات الإحصائي.

16-18 16-18 هناك أسلوبان متاحين أمام أي مكتب إحصائي؛ أولهما هو اعتماد الصراحة حول المشكلة ونشر التعارض الإحصائي. وعندما يتم ذلك، عادة ما يتم عزوه إلى متغير الناتج المحلي الإجمالي الذي يشعر المكتب بأنه أقل المتغيرات من حيث الدقة. والغرض من ذلك هو أن يرى المستخدمون شيئاً عن درجة الموثوقية في البيانات المنشورة؛ على سبيل المثال، ربما يشعر المكتب بأن تقدير الإنتاج للناتج المحلي الإجمالي سليماً بصورة مقبولة، ولكنه يشعر في نفس الوقت بشكوك حول بعض مكونات الإنفاق.

17-18 17-18 والبديل المتاح أمام المكتب عن ذلك هو حذف التعارض عن طريق دراسة واستعراض البيانات في ضوء العديد من القيود المحاسبية في نظام الحسابات القومية بحيث يتمكن من اتخاذ أفضل الأحكام الممكنة بشأن المكان الذي تنبع منه المشاكل على الأرجح ومن ثم تعديل البيانات تبعاً لذلك. ويمثل إطار العرض والاستخدام والمبين في الفصل الرابع عشر أداة قوية للغاية للقيام بمثل هذا العمل. ويمكن العثور على مزيد من المعلومات حول مثل هذه الأساليب المتعلقة بالموازنة في الكتيبات والأدلة المعنية بجداول المدخلات والمخرجات مثل تلك الجداول المعدة من قبل الأمم المتحدة واليوروستات.

18-18 18-18 في الممارسة العملية، ربما تكون هناك بعض البلدان غير القادرة على تجميع وتصنيف جميع قياسات الناتج المحلي الثلاثة؛ بالفعل، يحدث في بعض الأوقات أن يتم تجميع وتصنيف قياس الإنتاج فقط بشكل كامل فضلاً عن وجود مكونات معينة دون غيرها من مكونات قياس الإنفاق، وبشكل أساسي، الإنفاق الحكومي وتكوين رأس المال (ربما بمعلومات غير مكتملة عن التغيرات في قوائم الجرد)، وعن الصادرات والواردات من السلع فقط. وفي مثل هذه الحالة، وإذا ما تم عرض تقدير من تقديرات الناتج المحلي الإجمالي بحسب الإنفاق حيث يتم اشتقاق استهلاك الأسر المعيشية كقيد موازنة إجمالي أو شامل فإن هذا التقدير سيغطي ليس فقط القيمة الصحيحة لاستهلاك الأسر المعيشية وإن كانت غير معلومة بل كذلك سيشمل الأثر الصافي لكافة الأخطاء المتراكمة من جميع الأجزاء الأخرى للتقديرات.

19-18 19-18 أية أخطاء في قياس الإنتاج أو وجود أرقام ناقصة بالنسبة للصادرات والواردات من السلع أو حقيقة أن الإنفاق الحكومي قد تم قيده على أساس نقدي وليس تراكمي – ستؤدي إلى انحراف قيمة إنفاق الأسر المعيشية؛ ومن ثم، إذا ما اشتق الرقم الخاص بإجمالي فائض التشغيل من خلال طرح تعويضات أو أجور الموظفين والضرائب ناقص الإعانات أو الدعم على الإنتاج من هذا الرقم غير الصحيح للناتج المحلي الإجمالي، سيتم ترحيل هذه الأخطاء قدماً إلى هذا المجموع أيضاً. والعبرة بالنسبة للمستخدمين المتطلعين لحسابات خالية من أي تعارض إحصائي هو أهمية التأكد من فهم واستيعاب كيف قد تم حذف هذا التعارض. والعبرة بالنسبة للقائمين بعملية التوحيد والتصنيف هي دراسة إمكانات العمل على مستويات أكثر تفصيلاً لتجنب الاضطرار إلى وضع افتراضات إجمالية بشأن القيود الناقصة، ولاسيما قيد حاسم بالنسبة لتقييم الظروف المعيشية مثل استهلاك الأسر المعيشية.

التعارض في صافي الإقراض أو الاقتراض

20-18 20-18 في كثير من الأحيان، تكون عملية التوحيد والتصنيف الخاصة بالحسابات المالية والميزانيات العمومية منفصلة بشكل كاف عن بقية الحسابات بحيث تكون أرقام صافي الإقراض أو الاقتراض المشتقة من كل منهم مختلفة في الواقع حتى وإن كانت هي نفسها من الناحية النظرية؛ وربما يشير تعارض أو اختلاف ما إلى وجود خطأ ما في الحساب المالي أو بأي

مكان أخر في الحسابات المؤدية إلى الرصيد في حساب رأس المال. وقد يساعد استعراض الفروق والاختلافات قطاعاً بقطاع في تحديد مصادر الخطأ الأكثر احتمالاً؛ على سبيل المثال، ربما يعني وجود تعارض كبير في صافي الاقتراض للأسر المعيشية أن بعضاً من دخل الأسر المعيشية غير قيده، كذلك قد يعني وجود تعارض كبير في صافي الإقراض بالنسبة للشركات غير المالية أن بعض الإنفاق على رأس المال الثابت لم يتم قيده. غير أن كل حالة مما سبق لابد وأن يتم التحقيق فيها على أساس حالة تلو حالة.

ج. تسلسل الحسابات تبعا للحجم

21-18 أحد الأهداف الرئيسية المرجو تحقيقها من وراء إنشاء حسابات تغطي فترة أطول من الزمن هو التمكن من دراسة الطريقة التي قد تغير وفقاً لها الهيكل الأساسي للاقتصاد؛ ويمكن مطالعة ذلك من خلال دراسة التركيبة المتغيرة لمجاميع الاقتصاد الكلي بالقيم الجارية. ومع ذلك، لتحديد معدلات النمو، فمن الضروري التجرد من أثار التغيرات في الأسعار. ويمكن القيام بذلك من خلال إنشاء حسابات من حيث الحجم والتي تمكن المستخدم من رؤية التغيرات من سنة للسنة التي تليها والتي كانت ستحدث إذا لم يكن هناك أي تغير في الأسعار. ويصف الفصل الخامس عشر بالتفصيل النظرية والتطبيق التي يقوم عليهما إيجاد الأرقام القياسية للأسعار ووضع قياسات الحجم. كما يصف هذا ذلك الفصل أيضاً الآثار المترتبة على اشتقاق المتواليات الزمنية حسابات من حيث الحجم باستخدام سلاسل الأرقام القياسية حيث يكون لبعض جوانب التغيرات في الأسعار تأثيراً على تقديرات الحجم.

22-18 مكونات حساب السلع والخدمات عدا حصص أو أسهم رأس المال غير المالية هي فقط العناصر التي يشتق لها حسابات من حيث الحجم ؛ وبشكل عام، يتم التعبير عن تدفقات دخل الملكية والتحويلات والمعاملات المالية فقط من حيث القيمة الاسمية. وفي حالات التضخم المرتفع، هناك عرض بديل متاح حيث قد يتم فيه تعديل هذه التدفقات غير أن ذلك ليس هو القاعدة.

23-18 علاوة على عرض عناصر حساب السلع والخدمات لتسلسل الحسابات من حيث الحجم فإنه يمكن أيضاً التعبير عن جداول العرض والاستخدام الحسابات من حيث الحجم ؛ وجدير بالذكر أن تجميع وتصنيف مثل هذه الجداول لا يضمن فقط أن يكون رصيد السلع والخدمات والمعبر عنه بالقيم الحالية متسقاً بشكل صارم بل تكون على ذلك الحال الأسعار المستخدمة لإحداث انكماش لها هي الأخرى. ون الناحية النظرية، ينبغي وأن يكون أي رقم قياسي للإنتاج مرتبطاً برقم قياسي مرجح أو موزون لأسعار المدخلات، وهي الموازين المقابلة لقيم فئات المدخلات المختلفة. وإذا لم تكن الأسعار المستخدمة في كمش المخرجات وتلك المستخدمة في كمش الأستهلاك الوسيط متسقة فإن عامل الأنكماش الضمني للقيمة المضافة سيكون غير محتمل وغير قابل للتصديق. واكتشاف مثل هذه اللامعقولية هو مؤشر بأنه إما أن الأرقام بالقيمة الحالية ليست متوازنة بشكل جيد أو أن الأسعار المستخدمة غير متسقة أو غير ملائمة، أو كلاهما معاً.

24-18 من المفيد النظر في عناصر الإنفاق بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي وفي عناصر الإنتاج للناتج المحلي الإجمالي بشكل منفصل أولاً، ثم النظر في جدول العرض والاستخدام وأخيراً التطرق إلى مقاييس حصص أو أسهم رأس المال.

1. مكونات الإنفاق في الناتج المحلي الإجمالي

25-18 القياس الخاص بالناتج المحلي الإجمالي والأسهل من حيث التعبير عنه من حيث الحجم هو قياس الإنفاق؛ حيث أنه طالما كانت هناك أرقام قياسية للسعر مناسبة متاحة يمكن حينئذ إحداث انكماش لتقديرات إنفاق الأسر المعيشية ولتكوين رأس المال وللصادرات والواردات من دون مواجهة الكثير من الصعوبات النظرية. ومن المرغوب فيه العمل على أقصى درجة ممكنة من التفصيل بقدر الإمكان باستخدام تفصيل المنتج المتاح لكل مجموع من المجاميع. ويجب توخي الحذر – كما أشير إلى ذلك في الفصل الخامس عشر – للتأكد من أن الفروق في النوعية قد تم أخذها بعين الاعتبار على نحو سليم في عوامل انكماش السعر. ويكون ذلك ضروريا على وجه التحديد في حالة تكوين رأس المال حيث تكون الكثير من المفردات مثل أجهزة الحاسب الآلي عرضة لتغير تكنولوجي سريع وتكون الكثير من المفردات مصممة بحسب الطلب، على سبيل المثال قطع الآليات الثقيلة المصممة وفقاً لمواصفات فردية.

26-18 تكون الأرقام القياسية للسعر بالنسبة للخدمات أكثر صعوبة من حيث تجميعها وتصنيفها مقارنة بتلك الخاصة بالسلع ولاسيما بالنسبة للخدمات غير السوقية؛ ونظراً لأن القيم الحالية للخدمات غير السوقية عادة ما يتم تحديدها على أنها مجموع التكاليف فإن الأسلوب الواضح هو كمش كل تكلفة من هذه التكاليف (بما يشمله ذلك من حساب تعويضات أو أجور الموظفين وفقاً لمعدلات تعويضات أو أجور ثابتة). ومع ذلك، لا يتضمن ذلك الأخذ بعين الاعتبار لأي تغير في

نوعية الخدمات المقدمة وعلى وجه الخصوص أثر أي تغيرات في الإنتاجية والتي ربما يكون قد تم تحقيقها. وفي بعض الحالات، ينبغي وأن تعتبر قياسات الحجم المباشرة على نحو ما تم وصفها في كتيب قياسات السعر والحجم في الحسابات القومية أو في كتيب تجاه قياس حجم خدمات الصحة والتعليم (منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، 2009). هناك عمل بحثي يجرى على قدم وساق من أجل اشتقاق تقديرات حجم للمخرجات تأخذ في تقديرها التغيرات في النوعية جنباً إلى جنب مع كمية الخدمات المقدمة.

2. مكونات الإنتاج في الناتج المحلي الإجمالي

27-18 تشكل القيمة المضافة بالنسبة لقياس الإنتاج بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي أمراً جوهرياً، والقيمة المضافة هي قيد الموازنة في حساب الإنتاج؛ وقد توجد عبارات تقول بأنه من غير الممكن التفكير في قيد موازنة ذات أبعاد للسعر والحجم. وحتى هذه اللحظة، فإن الممارسة الأكثر شيوعاً هي خفض أو كمش قيم المخرجات والاستهلاك الوسيط كل منهم بشكل مستقل عن الأخر، صناعة بصناعة، ثم اشتقاق الفرق باعتباره القيمة المضافة لكل صناعة. (ويعرف ذلك بأسلوب الانكماش المزدوج أو المضاعف). كما أن الأرقام القياسية المختلفة للسعر ضرورية لسببين؛ السبب الأول يرجع لأن السلع والخدمات المضمنة في الاستهلاك الوسيط لأي صناعة لا تكون هي نفسها المخرجات من هذه الصناعة. والسبب الأخر هو أن المدخلات الوسيطة دائماً ما يتم قياسها وفقاً لأسعار المشترين بينما تقاس المخرجات وفقاً للأسعار الأساسية أو وفقاً لأسعار المنتجين.

28-18 بالرغم مما سبق، وفي الآونة الأخيرة، هناك اهتمام متزايد بمحاولة الربط بين التحركات في القيمة المضافة – بعد التخلص من أثار الأسعار – وبين التغيرات في العمالة والمدخلات الرأسمالية؛ ويمكن الإطلاع على وصف للمفاهيم المختلفة للإنتاجية في دليل قياس الإنتاجية: قياس معدل الإنتاجية الإجمالي وعلى مستوى الصناعة (منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، 2001)، والمشار إليه فيما بعد بدليل قياس الإنتاجية. ويناقش هذا الدليل مسألة ما إذا كانت تقديرات تكاليف رأس المال والعمالة تتضمن بالضبط القيمة المضافة العائدة من تقديرات الحجم المباشرة، وهو موضوع سيتم تناوله بالمناقشة في سياق الفصل العشرين والمعني بالخدمات الرأسمالية.

3. جداول العرض والاستخدام من حيث الحجم

29-18 تبين صفوف جدول استخدام الطريقة التي يستخدم بها العرض الكلي لمنتج ما للاستهلاك الوسيط وللاستهلاك النهائي ولتكوين رأس المال وللصادرات؛ وهذه الوحدة لابد من الإبقاء عليها معبراً عنها من حيث القيمة. وإذا ما كان المنتج المعني هو منتج حيث يوجد قياس غير مبهم للكمية لابد أيضاً من الإبقاء على هذه الوحدة معبراً عنها من حيث الحجم. وإذا ما تم اشتقاق أرقام الحجم من خلال خفض أو كمش القيم الحالية سيتم الإبقاء على الوحدة بشيء من اليقين إذا ما تم خفض كل فئة استخدام باستخدام رقم قياسي للسعر بشرط أن يكون هذا الرقم القياسي مناسباً تماما لها.

30-18 ومن الممارسات الجيدة تجميع كل من جداول العرض والاستخدام لكل من القيم الحالية ومن حيث الحجم في نفس الوقت لكي يمكن التحقق من توافق كافة المدخلات بما فيها بما فيها مؤشرات الأسعار.

4. حصص أو أسهم رأس المال

31-18 اشتقاق تقديرات استهلاك رأس المال الثابت يستلزم تقديرات لحقوق الملكية أو أسهم رأس المال باستبعاد أثار التغيرات في السعر حتى وإن لم يكن هناك تفكيراً في تقدير الخدمات الرأسمالية أو قياسات الإنتاجية؛ وبشكل نموذجي، تشتق مستويات حصص أو أسهم رأس المال عن طريق تراكم تكوين رأس المال في فترات متعاقبة وإنزال الكمية التي تم استنفاذها. ومن الواضح أنه لا معنى لتجميع تقديرات تكوين رأس المال تبعاً للأسعار المدفوعة فعلياً نظراً لأن تأثير الأسعار المرتفعة (وحتى الأسعار المرتفعة على نحو معتدل فقط) سيكون للمغالاة في كمية رأس المال "الجديد" بالنسبة لكمية رأس المال "القديم".

32-18 والأسلوب المفضل هو تقدير جميع رأس المال الذي لا يزال مخزوناً وفقاً لسعر سنة مفردة ثم إعادة تقييم ذلك وفقاً للسعر السائد عندما يوشك أن يتم إعداد الميزانية العمومية، وعادة يكون في اليوم الأول واليوم الأخير من الفترة المحاسبية؛ وينبغي إجراء ذلك على المستوى الأكثر تفصيلاً الممكن عملياً. ويمكن الحصول على مزيد من المناقشة حول هذه المسألة في الفصل العشرين.

د. الحسابات ربع السنوية و الحسابات عالية الدورية الأخرى

33-18 احدي الاستجابات لطلب بيانات حسنة التوقيت تتمثل في تجميع وتصنيف الحسابات دوريا أسرع من الاكتفاء بذلك سنوياً؛ ومن حيث المبدأ، يمكن تطبيق نظام الحسابات القومية على أي طول للفترة الزمنية، غير أن هناك بعض الاعتبارات الخاصة التي يلزم مراعاتها بالنسبة للتواتر العالي في مقابل الحسابات السنوية.

وهناك اختياراً كثيراً ما يتم بالنسبة للبيانات عالية الدورية ألا وهو الحسابات ربع السنوية. ولمزيد من التفصيل بشأن تجميع وتصنيف الحسابات ربع السنوية، يرجى النظر في دليل الحسابات القومية ربع السنوية: المفاهيم ومصادر البيانات والتوحيد والتصنيف أو الدليل اليدوي حول الحسابات القومية ربع السنوية (يوروستات، 1999). وتناقش هذه الأدلة بالتفصيل موضوعات من قبيل استخدام المؤشرات لاستقراء البيانات ومعايرة التقديرات ربع السنوية تبعاً للبيانات السنوية. وما يلي في سياقنا هذا هو مجرد إشارة إلى بعض الاعتبارات الأساسية التي تنطبق على المحاسبة ربع السنوية في مقابل المحاسبة السنوية. وتنطبق اعتبارات مماثلة على غير ذلك من الحسابات عالية التواتر.

1. قضايا مفاهيمية

وقت القيد

18-34 إن مبدأ وقت القيد هو نفسه بالنسبة للحسابات القومية ربع السنوية تماماً مثلما هو الحال مع الحسابات السنوية؛ حيث يتم تجميع وتصنيف الحسابات على أساس الاستحقاق وليس على أساس نقدي؛ وفي حين أنه سيكون هناك دائماً مبالغاً متراكمة ولكنها لم تدفع أو تحصل بعد إلا أن نسبة هذه المبالغ بالتناسب مع التدفقات الكلية في الفترة ستكون أكبر بالنسبة لفترة أقصر.

التصنيفات المتضمنة على سنة واحدة أو أكثر

18-35 المعيار المؤهل بالنسبة لأصل ثابت هو أنه ينبغي استخدامه في الإنتاج لأكثر من سنة واحدة؛ ولأغراض التبسيط والاتساق بين الحسابات ربع السنوية والسنوية تطبق هذه الفترة أيضاً حتى مع الحسابات ربع السنوية.

18-36 وبصورة مماثلة، يبقى التمييز بين مصطلحي قصير المدى وطويل المدى في تصنيف الأصول المالية عاماً واحداً.

الحسابات الموسمية

18-37 أحد جوانب الحسابات ربع السنوية هو الأثر الذي ينشأ نتيجة لأن أنماط العرض والطلب قد تتغير مع مرور الموسم؛ على سبيل المثال، مزيد من الكهرباء قد يتم استخدامها في الشتاء لتدفئة المباني مقارنة بالصيف، أو على العكس من ذلك قد يتم استخدام المزيد من الكهرباء لتبريها. كما أن الكثير من المنتجات الزراعية تكون متاحة بيسر في وقت ما من العام مقارنة بوقت أخر وبالتالي تكون أسعارها أقل حينذاك. ولهذه الأسباب، فإنه على الرغم من أن الحسابات ربع السنوية ينبغي أولاً تجميعها وتصنيفها باستخدام البيانات على نحو ما تم ملاحظتها إلا أنه من المستحسن حساب بيانات ربع سنوية على أساس معدل من موسم لأخر من أجل دراسة أنماط تطور الاقتصاد مجرداً من الآثار الموسمية أو الفصلية.

18-38 تأتي العديد من الأجازات والعطلات في نفس الوقت من كل عام مما يؤدي إلى عدد مختلف من أيام العمل في كل ربع سنوي؛ وهكذا، من الشائع حساب متواليات زمنية معدلة لعدد أيام العمل في فترة ما. وبالتالي، فمن المرغوب فيه تعديل وضبط البيانات عالة التواتر تبعاً لكل من الآثار الموسمية وأثار أيام العمل على حد سواء.

2. نوعية البيانات

18-39 عند تجميع وتصنيف الحسابات ربع السنوية يكون من الضروري إجراء مقارنة بين توافر البيانات ربع السنوية مع البيانات السنوية؛ وعادة ما يكون هناك مزيد من المعلومات المتاحة سنوياً وتكون أكثر شمولية وإن لم تكن كذلك تكون أفضل في النوعية من البيانات ربع السنوية. وإلى الحد الذي يكون فيه الوضع على هذا المنوال، يمكن النظر إلى الحسابات ربع السنوية على أنها حسابات مؤقتة من جانب معين ومن ثم يلزم تنقيحها عندما تتاح بيانات سنوية أكثر مصداقية. ومع ذلك، فالاكتفاء فقط بمعايرة ملاحظات ربع سنوية أربعة تبعاً للرقم السنوي النهائي ربما يسفر عن تغيرات غير متوقعة ولا يمكن تخيلها أو تصديقها من الربع السنوي المنقح أخيراً للربع السنوي التالي (مرحلة") ما لم تستخدم تقنيات تعالج هذه المشكلة. ويتم ضبط معظم برامج الحاسوب الشائعة الاستخدام المتاحة للمكاتب الإحصائية بشكل تلقائي للتأكد من عدم وجود مثل هذا الخلل.

18-40 بالرغم من أنه من المعتاد التأكد من أن مجموع البيانات بالنسبة للأربع أرباع السنوية مساوياً للأرقام السنوية للبيانات قبل التعديل إلا أن فرض هذا الاتفاق على البيانات المعدلة من موسم لموسم قد يكون أمراً عسيراً وبالتالي من غير المستحب إذا ما تم التأكد من تجنب مشكلة المرحلة الإضافية المذكورة سلفاً للتو.

18-41 بعض قيم البيانات لا تتوافر أبداً بشكل ربع سنوي وبالتالي قد يلزم إجراء تقديرات ربع سنوية من خلال الاستيفاء أو الاستقراء الداخلي والتوقع للمعلومات السنوية؛ ومع ذلك، فإن استخدام الأساليب الرياضية في اشتقاق البيانات يلزم وأن يبقى في أضيق الحدود نظراً لأن مثل هذه الأساليب نادراً ما تلتقط التقلبات في الاقتصاد والتي يقصد من وراء الحسابات ربع السنوية اكتشافها. كما أنه من غير المرجح أيضاً أن يكون لدى قيم البيانات التي قد تم اشتقاقها من خلال

الاستيفاء أو الاستقراء الداخلي والإسقاط مكوناً موسمياً قوياً، وبالتالي قد لا تتواجد حسابات مكتملة ذات متغيرات موسمية كاملة.

المخزونات

42-18 أحد الاستثناءات الممكنة من القاعدة العامة التي تقول بأن نوعية البيانات السنوية تفوق البيانات ربع السنوية يتعلق بقياس التغيرات في قوائم الجرد؛ حيث ينبغي إحداث انكماش لمستوى المخزونات عند بداية ونهاية الفترة ويحسب التغير في قوائم الجرد على أنه الفرق. ويمكن أن تحدث أرباح (أو خسائر) حيازة عندما تحتجز السلع في المخزونات، وكلما كانت الفترات أقصر تلك التي تم فيها تقديرات التغيرات في المخزونات باستثناء أرباح وخسائر الحيازة كلما كانت عادة هذه التقديرات أفضل. (وهناك حالة موازية لذلك وهي الأسهم، على سبيل المثال، عندما تحذف أرباح الحيازة باستخدام بيانات مسعرة يومياً أو – في بعض الحالات – بصورة أكثر تواتراً). ومن السهل التفكير في حالة يكون فيها مستوى المخزونات هو نفسه في نفس التاريخ في سنوات متعاقبة (ربما صفراً) ولكن حيثما كان هناك تحرك كبير للسلع إلى المخزونات ثم خروجاً منه في الفترة الدخيلة. وفي مثل هذه الحالة، يفضل مجموع التقديرات ربع السنوية (أو حتى لفترات أقصر) للتغيرات في المخزونات عن التقديرات السنوية.

3. الحسابات ربع السنوية تبعا للحجم

43-18 تماماً مثلما يمكن التعبير عن حساب السلع والخدمات في الحسابات السنوية تبعا للحجم يمكن ذلك أيضاً مع حساب السلع والخدمات ربع السنوي؛ وعلى الرغم من أنه من المستحسن أن يتم سلسلة (ربط المتواليات) الأرقام القياسية للحجم، فبالنسبة للحسابات ربع السنوية يستحسن أن يتم سلسلة الأرقام القياسية للحجم على أساس سنوي فقط من أجل تجنب النتائج الزائفة التي يمكن أن تنجم نتيجة الآثار الموسمية. وتوصف الأساليب ذلك بالتفصيل في الفقرات من 15-45 إلى 15-50.

4. تغطية/ تأمين الحسابات ربع السنوية

44-18 من الممكن من حيث المبدأ تجميع وتصنيف المجموعة الكاملة من الحسابات في نظام الحسابات القومية – بما في ذلك الميزانيات العمومية – على أساس ربع سنوي؛ ورغم ذلك، فإن أكثر المجموعات شيوعاً من الحسابات ربع السنوية تكون لحساب السلع والخدمات ولمكونات الدخل في القيمة المضافة وللإنفاق الحكومي وللميزانية العمومية وللتغيرات في الميزانيات العمومية بالنسبة للأصول والخصوم. كما ينبغي أيضاً تجميع وتصنيف حساب السلع والخدمات ربع السنوي من حيث الحجم.

هـ. الحسابات الإقليمية

45-18 يكون للحسابات الإقليمية أهمية خاصة عندما تكون هناك فوارق هامة بين التنمية الاقتصادية والاجتماعية لمناطق أو أقاليم مختلفة من البلد.

46-18 وينطوي نظام كامل للحسابات على الصعيد الإقليمي معاملة كل منطقة كوحدة اقتصادية مختلفة؛ وفي هذا السياق، تقيد المعاملات مع المناطق الأخرى على أنها كما لو كانت معاملات خارجية. ويلزم أن تفرق المعاملات الخارجية للمنطقة بين المعاملات مع غيرها من المناطق في البلد وبين المعاملات مع بقية العالم.

47-18 هناك ثلاثة أنوع من الوحدات المؤسسية يتعين النظر فيهم في سياق الحديث عن الحسابات الإقليمية.

أ. هناك وحدات إقليمية حيث يكون مركز الاهتمام الاقتصادي المهيمن في كل منها في منطقة واحدة وحدث معظم أنشطتها في هذه المنطقة؛ ومن بين الوحدات الإقليمية الأسر المعيشية، وشركات منشأتها جميعاً موجودة في المنطقة، وحكومات محلية ودولية، وعلى الأقل جزء من التأمين الاجتماعي والعديد من المؤسسات غير الهادفة للربح التي تخدم الأسر المعيشية.

ب. هناك وحدات متعددة المناطق حيث يكون مركز الاهتمام الاقتصادي المهيمن لكل وحدة منها متواجد في أكثر من منطقة ولكن ليس ذات صلة بالبلد ككل؛ وهناك العديد من الشركات وعدد من المؤسسات غير الهادفة للربح التي تخدم الأسر المعيشية في هذا الوضع.

و. ثمة عدد قليل من الوحدات وحدات قومية؛ وهو ما يعني أن مراكزها للاهتمام الاقتصادي المهيمن لا تقع جغرافياً ولا حتى بمعنى الموقع متعدد المناطق؛ وعادة ما يكون هذا هو الحال بالنسبة للحكومة المركزية وقد تكون كذلك بالنسبة لعدد قليل من الشركات (وربما شركات عامة)، بشكل عام في وضع احتكاري أو شبه احتكاري، مثل الشركة الوطنية للسكك الحديدية أو الشركة الوطنية للكهرباء.

48-18 نسبة المعاملات الخاصة بالوحدات الإقليمية لمنطقة محددة لا يثير أي مشاكل مفاهيمية؛ غير أن نسبة معاملات الوحدات متعددة المناطق بين مختلف المناطق يثير المزيد من الصعوبات. وعند النظر في الشحنات أو التسليم بين وحدات نفس المنشأة في مناطق مختلفة يكون من الضروري تطبيق التوصية الواردة في الفقرة 6-

104 بشأن التسليمات بين داخل نطاق المؤسسة الواحدة. وتقيد مثل هذه التسليمات فقط عندما تكون الوحدة المستلمة مسئولة عن اتخاذ القرارات بشأن مستوى العرض والأسعار التي تسلم بها مخرجاتها للسوق. وعندما لا يكون هذا هو الوضع، تعتبر الوحدة المستلِمة كما أنها تقدم فقط خدمة معالجة للوحدة المرسِلة.

49-18 وعلاوة على ذلك، لا يمكن توزيع بعض معاملات الوحدات متعددة المناطق بيسر بين المناطق المختلفة التي تقع فيها؛ وهذا هو الحال بالنسبة لمعظم دخل الملكية والمعاملات المالية. وبالتالي، فإن قيود الموازنة الوحيدة للوحدات متعددة المناطق التي يمكن تحديدها على المستوى الإقليمي هي القيمة المضافة وفائض التشغيل. وهذه الصعوبات موازية لتلك الأخرى التي تنشأ عند محاولة إنشاء حسابات الصناعات عندما يضطلع بأنواع مختلفة من الأنشطة في منشآت مستقلة لنفس المنشأة الأم.

50-18 نسبة معاملات الوحدات المؤسسية القومية بحسب المنطقة تثير موضوعات أكثر تعقيداً للدرجة التي تكون فيها الفائدة من محاولة القيام بذلك موضع تساؤل؛ وفي حين أن خدمات الكهرباء والسكك الحديدية أو تعويضات أو أجور الموظفين المدفوعة من قبل الحكومة المركزية يمكن نسبتها إلى مناطق لا يمكن تحديد الفائدة على الدين العام المستحق الدفع من قبل الحكومة المركزية أو الشركات القومية جغرافياً. وبناءاً على ذلك، ثمة حل معقول ألا وهو إدخال نوع من "شبه المنطقة" القومية، لا يتم تخصيصها على هذا المنوال بين المناطق ويتم معاملتها باعتبارها منطقة إضافية. وقد تشمل "شبه المنطقة" القومية المشار لها المكاتب الرئيسية للمؤسسات التي لها منشآت موجودة في – ومنسوبة إلى – المناطق.

51-18 تفسر هذه الصعوبات النظرية في جزء منها السبب وراء عدم قيام أي بلد بإنشاء حسابات نظام الحسابات القومية الكاملة لكل منطقة؛ وفي معظم الحالات، تكون الحسابات الإقليمية مقصورة على قيد أنشطة الإنتاج (مع وجود مشكلات مفاهيمية تنشأ فيما يتعلق بتعيين موضع بعض منها، مثل وسائل النقل والاتصالات) بحسب الصناعة، وحسابات مكتملة بصورة أكبر للقطاعات المؤسسية المؤلفة من وحدات إقليمية، مثل الأسر المعيشية والحكومة المحلية والمركزية. ولا يثير إنشاء حسابات للسلع والخدمات ولجداول المدخلات والمخرجات بحسب المنطقة مسائل نظرية غير قابلة للحل، وذلك على الرغم من أن ذلك ينطوي معاملة التسليمات إلى ومن المناطق الأخرى على أنها صادرات وواردات. ومع ذلك، فإن الصعوبات العملية المتعلقة بالقيام بذلك تكون هائلة جداً في ظل عدم وجود نظام متطور لإحصاءات النقل.

52-18 تجدر الإشارة أيضاً إلى أنه بالنسبة للبلدان الكبيرة قد يكون هناك تبايناً كبيراً في أسعار نفس المنتجات عبر المناطق المختلفة؛ وقد يتضمن الاستقصاء الكامل لأثر تباين السعر على الإنتاج والإنفاق الإقليمي وضع نوع من ممارسة عامل القوة الشرائية من أجل التمكن من تقدير الفرق في القوة الشرائية في المناطق المختلفة.

جدول 1.18: نظام الحسابات القومية عالي المستوى / تجميع التصنيف الصناعي الدولي الموحد ISIC (أ*10)

	النسخة المنقحة 4 من التصنيف الصناعي الدولي الموحد الأقسام	الوصف
1	أ	**الزراعة وزراعة الغابات والصيد**
2	ب و ج و د و هـ	**التصنيع والتعدين واستغلال المحاجر وغيرها من الصناعات ذات الصلة:**
2أ	ج	**التصنيع**
3	و	**الإنشاء والتشييد**
4	ز، ح، ط	**التجارة بالتجزئة وبالجملة، النقل والتخزين، الإقامة السكنية وأنشطة خدمات الأغذية**
5	ي	**المعلومات ووسائل الاتصال**
6	ك	**الأنشطة المالية وأنشطة التأمين**
7	ل	**الأنشطة العقارية**
8	م ، ن	**الأنشطة المهنية والعلمية والفنية والإدارة وأنشطة خدمات الدعم**
9	س ، ع ، ف	**أنشطة الإدارة العامة والدفاع والتعليم والصحة البشرية والعمل الاجتماعي**
10	ص، ق، ر، ش	**الخدمات الأخرى**

18-53 ومع ذلك، فإن الحسابات الإقليمية – حتى مع القيود المذكورة أعلاه – تمثل أداة مفيدة جداً للسياسة الاقتصادية؛ ويمكن إدراج حسابات إقليمية جزئية في مجموعة من المؤشرات الإحصائية الإقليمية بشأن مشاركة العمالة والبطالة والفقر، وما إلى ذلك. وكما زاد التباين بين المناطق في بلد واحد كما كان مثل هذا النظام من المؤشرات الإقليمية أكثر فائدة، بما يشمله ذلك من القيمة المضافة للفرد ودخل الأسر المعيشية المتاح للتصرف فيه واستهلاك الأسر المعيشية للفرد الواحد. ويرجع الأمر للبلدان نفسها في يتعلق بإنشاء حساباتها الإقليمية الذاتية ومؤشراتها الإحصائية، مع الأخذ بعين الاعتبار لظروفها الخاصة ونظم بياناتها ومواردها التي يمكن أن تكون مكرسة لهذا العمل.

جدول 2.18: العناوين الرئيسية لمستوى الصناعة لبلد ذات اقتصاد كفاف كبير

النسخة المنقحة 4 من التصنيف الصناعي الدولي

الموحد ISIC		الوصف	
الأقسام	الفئات	المجموعات	
			النقدية
أ			الزراعة وزراعة الغابات والصيد
	1		الإنتاج الحيواني والإنتاج من المحاصيل، أنشطة الصيد البري وغيرها من الخدمات ذات الصلة
			المحاصيل التي يسهل بيعها أو الحاصلات النقدية
			المحاصيل الغذائية
		14	الإنتاج الحيواني
	2		زراعة الغابات وتقطيع الأشجار
	3		الصيد والزراعة
ب			التعدين والتحجير
ج			التصنيع
			رسمي
			غير رسمي
د ، هـ			الكهرباء والغاز والبخار وإمداد تكييف الهواء؛ وإمداد المياه، وأنشطة تصريف المياه وإدارة النفايات والمعالجة
و			الإنشاء والتشييد
ز			التجارة بالجملة والتجزئة؛ وتصليح المركبات والدراجات البخارية
			رسمي
			غير رسمي
ط			أنشطة الإقامة وخدمات الأغذية
ح			النقل والتخزين
		491	النقل عبر السكك الحديدية
		492	النقل البري الأخر
		511, 512,	النقل الجوي، والنقل عبر الأنابيب وتخزين البضائع و
		493, 521, 522	أنشطة الدعم لوسائل النقل
	53, 60 و 61		الأنشطة البريدية؛ أنشطة البرمجة والإذاعة والبث؛ و ووسائل الاتصالات السلكية واللاسلكية
ي إلى ش			الخدمات الأخرى
	84		الإدارة العامة والدفاع؛ التأمين الاجتماعي الإجباري
	85		التعليم
	86, 87 88		الصحة البشرية وأنشطة العمل الاجتماعي

	68	الأنشطة العقارية
		متفرقات
		إجمالي النقدية
		غير النقدية
أ		الزراعة وزراعة الغابات والصيد
		الإنتاج الحيواني والإنتاج من المحاصيل، أنشطة الصيد البري وغيرها من الخدمات
	1	ذات الصلة
		المحاصيل الغذائية
	14	الإنتاج الحيواني
	2	زراعة الغابات وتقطيع الأشجار
	3	الصيد والزراعة
و		الإنشاء والتشييد
	68	الإيجار المحتسب للمساكن المشغولة من قبل مالكيها
		الأنشطة الأخرى غير النقدية
		إجمالي غير النقدية
		القيمة المضافة الكلية بالأسعار الحالية
		الضرائب ناقص الإعانات أو الدعم على المنتجات وعلى الواردات
		الناتج المحلي الإجمالي

54-18 هناك دليلان يشملان مزيد من التفصيل حول الحسابات الإقليمية؛ أساليب الحسابات ربع السنوية – القيمة المضافة الإجمالية وإجمالي تكوين رأس المال الثابت بحسب النشاط (يوروستات، 1995) وأساليب الحسابات الإقليمية – حسابات الأسر المعيشية (يوروستات، 1996).

و. قضايا عرضية

55-18 على الرغم من أنه من الممكن – كما أشير سابقاً – إدخال مزيد من التفاصيل في الحسابات الاقتصادية المدمجة والمتكاملة من خلال إدخال أعمدة إضافية للقطاعات الفرعية ومزيد من الصفوف لتفصيل وتفكيك المعاملات، وقد تؤدي هذه الطريقة بشكل سريع إلى وضع جدول معقد للغاية ويصعب التحكم فيه وإدارته؛ولهذا السبب، مزيد من التحليل المفصل للإنتاج وللمعاملات في السلع والخدمات فضلاً عن المعاملات المالية والميزانيات العمومية المفصلة إلى جانب التحليل بحسب الغرض مبيناً في الأنواع الأخرى من الجداول. وبعض من هذه البدائل موصوفة في الفصول التالية. ويركز هذا القسم على عرض المجاميع الأساسية في الاقتصاد الكلي إلى جانب تفاصيل داعمة لها.

56-18 من الأمور الأساسية لفهم نظام الحسابات القومية الإحاطة بالطرق الثلاثة المختلفة لتجميع وتصنيف الناتج المحلي الإجمالي، من خلال التطرق لنهج الإنتاج والإنفاق والدخل؛ ومع ذلك، تركز التعريفات الواردة في الفصل السادس عشر على الأنواع المختلفة من التدفقات على مستوى أقصى تجميع ممكن من أجل التمييز بين الثلاثة أساليب بأقصى قدر مستطاع من الوضوح. وفي واقع الممارسة العملية، عند عرض النتائج على المستخدمين يكون من الضروري وجود مزيد من التفاصيل. وقد تختلف كمية ونوع التفاصيل من بلد لبلد أخر غير أن هناك بعض المبادئ التوجيهية والإرشادية الواسعة هناك اتجاه نحو استخدامها من قبل المنظمات الدولية عند إنشاء جداول لبلدان عديدة في نفس الوقت.

1. مقاييس الإنتاج للناتج المحلي الإجمالي

57-18 بالنسبة لمقاييس الإنتاج، عادة ما يكون من المناسب إيجاد مستوى ما من التفاصيل حول الصناعة؛ وتتيح النسخة المنقحة 4 من التصنيف الصناعي الدولي الموحد مستوى عالي مكون من 21 قسماً ومستوى ثاني مكون من 88 فئة؛ وبالنسبة لعروض ملخص البيانات في الحسابات القومية، فقد تم وضع تجميع عالي المستوى يتكون من 10 فئات وتجميع متوسط المستوى مكون من 38 فئة وهم مناسبين لنقل بيانات نظام الحسابات القومية من مجموعة واسعة من البلدان. وجدير بالذكر أن بناء هذين التوحيدين نظام الحسابات القومية/ التصنيف الصناعي

الدولي الموحد – واللذين يرمز لهما ب أ*10 و أ*38 على التوالي – موصوفين بمزيد من التفصيل في النسخة المنقحة 4 من التصنيف الصناعي الدولي الموحد فقرات 199 إلى 212. ويبين الجدول 1.18 التوحيد عالي المستوى (أ * 10) للصناعات.

الصناعات/ الإنشاءات الرئيسية

58-18 من الشائع جداً في بعض البلدان عرض بيانات موجزة جداً لمجموعة من الصناعات/ الإنشاءات مع تفصيل بحسب الزراعة (التصنيف الصناعي الدولي الموحد قسم أ)، وبحسب الصناعة (التصنيف الصناعي الدولي الموحد قسم ب إلى و، والمبين فيه التصنيع – التصنيف الصناعي الدولي الموحد قسم ج – بشكل مستقل)، وبحسب الخدمات (التصنيف الصناعي الدولي قسم ز إلى ث). وفي البلدان التي يكون فيها عدد قليل من الصناعات الرئيسية قد يكون من المفيد تفصيل وتفكيك بعض من هذه العناوين الرئيسية بصورة أكبر وكذلك الدمج بين عناوين أخرى؛ على سبيل المثال، قد يكون من المفيد لتكوين نظرة ثاقبة حول عمل الاقتصاد تمييز الزراعة المنفذة على نطاق تجاري لإنتاج محاصيل يمكن بيعها أو محاصيل نقدية للتصدير عن غيرها من الأنشطة الزراعية غير الرسمية محدودة النطاق، أو تمييز تجميع السلع الإليكترونية. وبصورة متكافئة في بعض البلدان قد يكون من الكافي الدمج بين بعض مجموعات الخدمات. ومع ذلك، من الممارسات الجيدة إتباع الترتيب الأساسي المعتمد من قبل التصنيف الصناعي الدولي الموحد أيما كان مستوى التفصيل المبين.

جدول 3.18: مقاييس إنفاق الناتج المحلي الإجمالي

مقاييس إنفاق الناتج المحلي الإجمالي
الإنفاق على الاستهلاك النهائي
الإنفاق على الاستهلاك النهائي للأسر المعيشية
مع إمكانية تضمين تفصيل موجز بحسب المنتج أو بإتباع تصنيف الاستهلاك الفردي بحسب الغرض COICOP
الإنفاق على الاستهلاك النهائي للمؤسسات غير الهادفة للربح التي تخدم الأسر المعيشية
الإنفاق على الاستهلاك النهائي للحكومة
الإنفاق على الاستهلاك الفردي
الإنفاق على الاستهلاك المشترك أو الجماعي
ومنه؛ الإنفاق على الاستهلاك الفردي الفعلي
إجمالي تكوين رأس المال
إجمالي تكوين رأس المال الثابت، المجموع الكلي
مع إمكانية تضمين تفصيل موجز وفقاً لتصنيف الأصل لتكوين رأس المال
التغيرات في المخزونات
صافي اقتناء النفائس
الميزان الخارجي للسلع والخدمات
صادرات السلع والخدمات
صادرات السلع
صادرات الخدمات
واردات السلع والخدمات
واردات السلع
واردات الخدمات
التباين الإحصائي
الناتج المحلي الإجمالي

59-18 في البلدان ذات اقتصاد الكفاف بشكل كبير؛ قد يكون من المستحسن إظهار ما إذا كان الإنتاج نقدياً أو غير نقدياً. ويبين جدول 2.18 كيف يمكن عرض وتفصيل الصناعات الرئيسية وفقاً للتصنيف الصناعي الدولي الموحد من أجل إيجاد هذا التمييز. وتبعاً للظروف، قد تكون أي مجموعة فرعية من هذه العناوين الرئيسية (أو ربما إلى جانب تفصيل وتفكيك إضافي حسب الاقتضاء) طريقة مفيدة لعرض المعلومات الخاصة بأنشطة الإنتاج في بلد معينة.

2. مقاييس إنفاق الناتج المحلي الإجمالي

60-18 مستوى التوحيد الأقصى مقاييس إنفاق الناتج المحلي الإجمالي هو إنفاق الأسر المعيشية على الاستهلاك النهائي وإنفاق الحكومة عامة على الاستهلاك النهائي وتكوين رأس المال الإجمالي وصادرات السلع والخدمات وواردات السلع

والخدمات؛ (غالباً في مثل هذا العرض المختصر يشمل البند الخاص بإنفاق الأسر المعيشية على الاستهلاك النهائي إنفاق المؤسسات غير الهادفة للربح التي تخدم الأسر المعيشية هي الأخرى). وهناك مثالاً على جدول مفصلاً بصورة أكبر إلى حد ما مبيناً في جدول 3.18. كما أن إمكانية تضمين تفاصيل بحسب المنتج أو بحسب مجموعات تصنيف الاستهلاك الفردي بحسب الغرض مبينة في الجدول. وبصورة مماثلة (وإن لم تكن معروضة)، يمكن تضمين تفاصيل للمنتجات أو تصنيف بحسب مجموعات تصنيف وظائف الحكومة أو تصنيف أغراض المؤسسات غير الهادفة للربح التي تخدم الأسر المعيشية – أسفل العناوين الرئيسية الأخرى، حسبما يلزم.

3. أجماليات الدخل

61-18 هناك توحيد قياسي أقل بكثير في عرض قياسات الدخل للناتج المحلي الإجمالي؛ فبعض العروض تركز على إظهار تعويضات الموظفين وفائض التشغيل (والدخل المختلط) بحسب نفس التفصيل للصناعة حسبما مبين بالنسبة لقياس المخرجات للناتج المحلي الإجمالي. وبعض العروض الأخرى تبين المكونات المختلفة لتعويضات الموظفين (المرتبات والأجور، والمساهمات الاجتماعية من قبل أصحاب العمل)، فضلاً عن الأنواع المختلفة للضرائب والإعانات أو الدعم المفروضة على الإنتاج. وكما سبق وأن ذكرنا بالفعل، فإن الدخل ينبغي - على التحقيق وبصراحة الأمر – وان يتم قياسه باعتباره صافي استهلاك رأس المال الثابت، وبالتالي، يظهر تركيب الناتج المحلي الصافي وليس الناتج المحلي الإجمالي. كما أن حجم صافي الدخل القومي بالنسبة لصافي الناتج المحلي هو الأخر موضع اهتمام للتحليل وينبغي عرضه.

62-18 ومرة أخرى، ينبغي أن تؤخذ الاحتياجات القومية في عين الاعتبار عند تحديد عرض الحسابات؛ وفي بلد يكون فيها الدخل العيني أو دخل الكفاف ملحوظاً، لابد من الالتفات إلى تفصيل وتصنيف تعويضات الموظفين التي تشمل البنود السابقة.

4. حسابات من حيث الحجم

63-18 يمكن عرض حسابات من حيث الحجم بعدد من الطرق التي ليس بالضرورة أن تكون متنافية (يلغي بعضها بعضاً حال وجوده)؛ ومن الممكن عرضها من حيث المستوى بحيث بالنسبة لسنة واحدة (سنة القياس أو السنة المرجعية) فإن الأرقام بالأسعار الحالية ومن حيث الحجم ستكون متطابقة. وأحد النتائج المترتبة على ذلك هو أنه إذا ما كانت قياسات الحجم – على النحو الموصى به في نظام الحسابات القومية – مشتقة عن طريق الربط بين سلاسل القيد، حينئذ قد لا تكون الإجماليات مساوية لمجموع المكونات بالنسبة للسنوات بخلاف سنة القياس. وأحد البدائل عن ذلك هو عرض تقديرات الحجم في شكل رقم قياسي. ومن ثم، فإن السنة التي كانت مسبقاً هي نفسها من حيث المستوى تصبح 100 بالنسبة لكل من المجاميع والمكونات. ومن شأن هذا الإجراء أن يجعل من الأسهل اكتشاف التغيرات، غير أن لا يزال يمكن للمستخدمين حساب أرقام المستوى إن رغبوا في ذلك عن طريق تطبيق قيم مستوى سنة الأساس على مؤشرات الحجم. ومع ذلك، فإن هذا البديل غير ملائماً الإجماليات التي يمكن أن تأخذ قيم سالبة أو حتى صفر، مثل التغيرات في قوائم الجرد. وهناك بديل ثالث وهو عرض مؤشرات الحجم من حيث معدلات النمو فقط إما من السنة السابقة أو من سنة الأساس. ومع ذلك، تعطي مشكلات التدوير انطباعاً ضمنياً بأن ذلك قد يكون شكل أخر من العروض وليس الشكل الأوحد. (أنظر فقرة 15.63 لمزيد حول مقياس مساهمات الأرقام القياسية المرتبطة تسلسلياً في النمو).

5. الحسابات ربع السنوية

64-18 كما لوحظ في المناقشة الخاصة بالحسابات ربع السنوية أعلاه، فإن التقديرات ربع السنوية ينبغي عرضها على أساس معدل بشكل موسمي وعلى أساس غير معدل بشكل موسمي على حد سواء؛ وفي كثير من الأحيان، سيتم عرض التقديرات ربع السنوية بالقيم الحالية وأيضاً كسلاسل حجم.

6. حسابات القطاع

65-18 الأساس المنطقي وراء جعل القطاعات المؤسسية جزء مهم من نظام الحسابات القومية هو الدور الرئيسي التي تضطلع به في فهم كيفية تأثير التطورات الاقتصادية على مجموعة أو مجموعات أخرى من الوحدات في الاقتصاد؛ ويمكن استعراض حساب مخصص لكل قطاع بشكل منفصل بالقدر المقترح في الفصول التالية، غير أن هناك بعض الخصائص بالحسابات لا تكون ظاهرة في عرض ما إلا عندما تكون كافة حسابات القطاع متاحة معاً؛ على سبيل المثال، يبين استعرض لتدفقات دخل الملكية أي القطاعات تدفع الفائدة وأيها يحصل عليها، وما هي نسبة الأرباح الموزعة المتحصل عليها من قبل صناديق المعاشات وسواء ما إذا كان الريع يدفع في الغالب من قبل الأسر المعيشية أم لا. ويتيح حساب التوزيع الثانوي للدخل إمكانية إجراء مقارنة بين مبلغ الضرائب الجارية على الدخل والثروة وما إلى ذلك، والمدفوعة من قبل الشركات وبين تلك الخاصة بالأسر المعيشية، فضلاً عرضه لأيها القطاعات التي تدفع أقساط تأمين وأيها يحصل على المطالبات وقدر أهمية التحويلات الجارية الأخرى بالنسبة للاقتصاد.

66-18 تعنى الفصول التي تناقش تفسير حسابات القطاع أيضاً بمسائل العرض مثلما تفعل الفصول التي تبين الروابط مع النظم الإحصائية الأخرى، ولاسيما الروابط بإحصائيات التمويل الحكومية وبالمعاملات الخارجية والإحصاءات النقدية والمالية. وبالرغم من ذلك، وفي جميع الحالات، ينبغي لفت الانتباه إلى عرض الحسابات بطريقة تكون مفيدة إلى أقصى حد ممكن لقراء المنشور الذي يصمم من أجله عرض معين. وقد يختلف ذلك اختلافاً كبيراً من نوع منشورات إلى نوع أخر وبالتالي فإن المرونة في هذا الأسلوب تمثل عنصراً جوهرياً من أجل تمكين القراء من تحقيق الاستفادة المثلى من البيانات الجاري عرضها.

7. الحسابات التراكمية المتكاملة

67-18 يفسر الفصل الثالث عشر التعبير الخاص بالحسابات التراكمية بالنسبة لكل من الأصول المالية وغير المالية؛ وتعد الروابط بين الميزانيات العمومية الافتتاحية والختامية بالنسبة للأصول غير المالية جوهرية فيما يتعلق باشتقاق تكوين رأس المال الثابت وكذلك بالنسبة لقياسات الخدمات الرأسمالية والإنتاجية على النحو المشار إليه في الفصل العشرين. وفي الكثير من الأحيان – رغم ما سبق – لا يتم نشر البيانات الرئيسية التي يقوم عليها إيجاد مثل هذه التقديرات على أساس منتظم أو حتى على الإطلاق. وعلى الرغم من الأهمية الواضحة للمخزون من المباني السكنية، فإنها لا تكون متاحة بشكل عام إلا في عدد قليل جداً من البلدان.

68-18 فيما يتعلق بالأصول المالية والخصوم، فإن الوضع إلى حد ما أفضل مما سبق، وبالفعل في بعض الحالات تشتق بيانات التدفق من بيانات الميزانية العمومية الافتتاحية والأخرى الختامية. وعلى الرغم من أن تلك البيانات يتم نشرها بصورة منتظمة – عندما تكون متاحة – إلا أن الجداول لا تكون دوماً مرتبطة بالنشر المنتظم للحسابات القومية، ومن ثم، لا يكون المستخدمون مدركين بشكل دائم للصلة الجوهرية بين الجزء المالي من الحسابات وبين بقيتها.

الفصل التاسع عشر: السكان ومدخلات اليد العاملة/ العمالة

أ. مقدمة

69-18 النشاط الاقتصادي هو بالأساس نشاط بشري ومع ذلك لا يشير تسلسل الحسابات إلى الأشخاص فيما عدا الإشارة بشكل غير مباشر؛ حيث أن كافة الأشخاص الذين يشكلون الأسر المعيشية (السكان) يتم فقط تحديدهم والتعرف عليهم طالما كانوا مشتركين في الإنفاق على الاستهلاك. وهؤلاء الأفراد الذين يكونون موظفين يبرزون فقط كمتلقين للتعويضات أو الأجور بدون أي إشارة بشأن ما إذا كان هناك عدد قليل منهم يدفع لهم بشكل جيد أو أن العديد يدفع لهم أجور متدنية للغاية (على الرغم من أنه في الواقع هناك العديد من الأشخاص يتواجدون بين هاتين النهايتين). والغرض من هذا الفصل هو إظهار كيف يمكن استخدام البيانات المتعلقة بالسكان جنباً إلى جنب مع الإدخالات الرئيسية في تسلسل الحسابات من أجل عرض قدر استفادة المواطن العادي من النشاط الاقتصادي وقدر مشاركة العامل المتوسط أو العادي في المخرجات. ويمكن الحصول على إشارة لقدر استفادة المواطن العادي من النشاط الاقتصادي من خلال قياس نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، ولقدر مشاركة العامل العادي في المخرجات من خلال تقدير إنتاجية العمالة. وفضلاً عن هذه الأرقام مهمة في حد ذاتها إلا أنها ذات أهمية خاصة بالمقارنة مع البيانات المماثلة في فترات زمنية مختلفة وفي بلدان مختلفة.

70-18 يعنى هذا الفصل بالنظر في مجموع السكان وفي مدخلات العمالة وإنتاجية العمالة على سبيل الحصر؛ ويتطرق الفصل الرابع والعشرون إلى الأنماط المختلفة من الأسر المعيشية. وهناك تناول موجز لتوسعة الإنتاجية لتشمل أثر رأس المال في الفصل العشرين، ولكن بمزيد من التفصيل والإسهاب في المنشورات الأخرى على غرار دليل قياس الإنتاجية.

71-18 يتطلب نظام الحسابات القومية تعريفاً للسكان من أجل التعبير عن مجاميع الناتج المحلي الإجمالي والاستهلاك من حيث نصيب الفرد؛ وفي الواقع، فإن التعبير عن حجم الناتج المحلي الإجمالي (أو لإنفاق الأسر المعيشية على الاستهلاك النهائي) من حيث نصيب الفرد "يعاير أو يوحد قياس" الأحجام من خلال ضبط حجم البلدان بالاستناد إلى مجموع سكانها. وغالباً ما تستخدم الأحجام من حيث نصيب الفرد للمجاميع الرئيسية كقياس لمستوى المعيشة النسبي في البلدان، وذلك على الرغم من وجود مخاوف وهواجس شك لدى المحللين بشأن مدى كفاية هذا القياس. ورغم أن أحجام الناتج المحلي الإجمالي من حيث نصيب الفرد بها بعض أوجه القصور إلا أنه من الواضح أن هناك علاقة قوية بين حجم الناتج المخلي الإجمالي لبلد ما من حيث نصيب الفرد وبين مستوى المعيشة فيها.

72-18 4-19 متغيرات المدخلات من العمالة ضرورية من أجل التحقق من مستوى الإنتاجية؛ فالتغيرات في الإنتاجية مع مرور الوقت تمثل مؤشراً عاماً على مدى كفاءة الإنتاج الاقتصادي. وبالمثل، فإن الفروق في مستوى الإنتاجية في بلد ما بالمقارنة مع بلدان مماثلة توفر مؤشراً مفيداً

على الكفاءة النسبية لعمليات الإنتاج بهذا البلد. ويمكن قياس الإنتاجية بطرق مختلفة، وأبسطها هو إنتاجية العمالة، وعادة ما تقاس على أنها حجم الناتج المحلي لكل ساعة عمل. وبعض قياسات الإنتاجية الأكثر تعقيداً، مثل الإنتاجية متعددة العوامل (في بعض الأحيان تسمى إنتاجية العوامل الكلية) تتطلب أيضاً قياساً لمدخلات العمالة جنباً إلى جنب مع مدخلات رأس المال، للتوصل إلى قياس شامل للمدخلات حتى يتم تقسيمه إلى حجم الناتج المحلي الإجمالي.

1. المعايير الدولية بشأن إحصاءات القوى العاملة

73-18 5-19 من الواضح أنه إذا ما كان يرجى صياغة نسبة بين قياسات المخرجات والمدخلات من العمالة لابد حينئذ من أن يتوافق مفهوم العمالة مع تغطية الإنتاج في نظام الحسابات القومية؛ ويتم المحافظة على تطبيق المعايير ذات الصلة بشأن القوة العاملة من قبل منظمة العمل الدولية (ILO). وقد ضمنت معايير منظمة العمل الدولية في "قرارات"، والتي تم اعتمادها من خلال جلسات المؤتمر الدولي لخبراء الإحصاءات العمالية (ICLS). ويؤكد قرار عام 2008 على أن الفئة السكانية النشطة اقتصادياً تعرف من حيث الأفراد الراغبين في عرض العمل للاضطلاع بنشاط متضمن في حدود الإنتاج بنظام الحسابات القومية.

74-18 6-19 ليس كل فرد نشطاً اقتصادياً يعمل لصالح وحدة مؤسسية مقيمة؛ وبالتالي، من المهم على وجه الخصوص أن يكون مفهوم الإقامة المتضمن في تقديرات السكان متسقاً مع ذلك المفهوم الخاص بتقديرات القوى العاملة وكذلك أن تكون إقامة الأفراد المشمولين في تقديرات العمل متسقة مع معيار الوحدة المؤسسية المقيمة في نظام الحسابات القومية.

2. بنية الفصل

1-19 7-19 موضوع السكان واشتقاق الأرقام من حيث نصيب الفرد بالنسبة لمجاميع مثل الناتج المحلي الإجمالي هي موضوعات القسم ب؛ ويستهل القسم ج النقاش بوصف لكيفية تقسيم مجموع السكان إلى هؤلاء الأفراد ممن هم ضمن القوى العاملة وإلى الأفراد الآخرين الذين ليسوا من القوى العاملة، فضلاً عن التعديلات التي تجرى على مجاميع السكان من أجل شمول المقيمين الذين يعملون بالخارج وغير المقيمين الذين يعملون داخل نطاق الاقتصاد القومي. كما يصف كيفية تعريف الفئات المتنوعة للقوى العاملة ويناقش بعض المسائل الحدية.

2-19 8-19 يناقش القسم د كيف أنه يمكن تحسين عمليات عد بسيطة للأشخاص العاملين لاستخدام نتائجها في قياسات الإنتاجية من خلال وسائل مختلفة من التوحيد القياسي؛ ويمثل اشتقاق قياسات إنتاجية العاملة موضوع النقاش في القسم هـ، ويختتم الفصل بمناقشة وجيزة لمصادر البيانات في القسم و.

ب. السكان و العمالة

3-19 9-19 تشتق التقديرات السنوية للسكان و العمالة من تعدادات للسكان أقل تواتراً؛ وعادة ما تعنى التعدادات السكانية بعد عدد الأشخاص الموجودين في ليلة معينة أو عدد الأشخاص الذين يعيشون عادة في مسكن معين، حتى وإن كانوا غير حاضرين وقت إجراء التعداد. ومع ذلك، غالباً ما يجرى التعداد فقط كل خمسة أو عشرة سنوات وفي بعض الأحيان يكون أقل تواتراً. وفي السنوات ما بين عمليات التعداد، يتحصل على معلومات محدثة عن سكان بلد ما من خلال الاعتماد على معلومات حول عدد المواليد وعدد الوفيات وعلى صافي الهجرة.

4-19 10-19 السكان و العمالة في بلد ما تعرف على أبسط نحو ممكن بأنها كافة هؤلاء الأشخاص الذين عادة ما يكونون مقيمين في البلد؛ وفي هذا التعريف، تم استخدام مفهوم الإقامة في كل من نظام الحسابات القومية ودليل ميزان المدفوعات ومركز الاستثمار الدولي BPM6، أي أن الأشخاص يكونون مقيمين في البلد التي يكون لديهم فيها أوى الروابط التي يمكنهم من خلالها إنشاء مركز لاهتمام اقتصادي سائد. وبشكل عام، ربما يقوم المعيار على بلد إقامتهم لعام أو أكثر. وفي معظم الحالات، يكون مفهوم الإقامة صريحاً ومباشراً، كونه يستند على المسكن الذي يشغله شخص ما على أساس مستمر، وذلك على الرغم من أن هناك بعض الحالات صعبة التصنيف المناقشة بمزيد من التفصيل في الفصل السادس والعشرين.

5-19 11-19 عموماً، الأشخاص الذين يكونون مقيمين في بلد معين لعام أو أكثر –بصرف النظر عن جنسيتهم – ينبغي شمولهم في قياس السكان؛ والاستثناء من ذلك يكون للموظفين الدبلوماسيين الأجانب والعاملين في الدفاع جنباً إلى جنب مع عائلاتهم الذين ينبغي وأن يتم اعتبارهم جزء من مجموع سكان بلادهم الأم. وتعني قاعدة "العام الواحد" أن المقيمين المعتادين الذين يعيشون بالخارج لأقل من عام واحد يتم تضمينهم في عدد السكان، ولكن الزوار الأجانب (على سبيل المثال، المصطافين) والذين يكونون داخل البلد لأقل من سنة واحدة يتم استثنائهم من قياس عدد السكان. وهناك مزيد من التفصيل حول تطبيق معيار الإقامة في حالات خاصة في الفقرات من 4-10 إلى 4-15.

1. نصيب الفرد من تقديرات النمو في الحجم

6-19 12-19 معدل النمو في حجم الناتج القومي الإجمالي هو أحد المؤشرات الاقتصادية الرئيسية التي توفرها الحسابات القومية؛ ويمكن مقارنة معدلات النمو من هذا القبيل بشكل مباشر بين البلدان وذلك لأن يتم التعبير عنها بوحدات مشتركة (تغيرات مئوية)، كما أنها غير متأثرة بالعملة المستخدمة في التعبير عن تقديرات الناتج المحلي الإجمالي. ومع ذلك، هناك جزء من نمو كل بلد بالنسبة لأحجام الناتج المحلي الإجمالي يعود إلى التغيرات في السكان، ومن ثم من المفيد "توحيد قياس" معدلات النمو المئوية من خلال حساب معدلات النمو من حيث نصيب الفرد؛ على سبيل المثال، إذا ما كان عدد السكان في بلد معين يزداد بصورة أسرع من النمو في حجم الناتج المحلي الإجمالي فيها حينئذ تكون المخرجات من حيث نصيب الفرد هابطة. ومن ناحية أخرى، فإن بلد ما يكون فيها النمو في حجم الناتج المحلي منخفض جداً ولكن في ظل وجود عدد سكان متناقص سوف تظهر زيادة في المخرجات من حيث نصيب الفرد.

7-19 13-19 كما لوحظ في المقدمة، هناك بعض أوجه القصور في الأرقام الموضوعة بحسب نصيب الفرد؛ ويكفي ذكر مثالين لتوضيح ذلك، حيث أن أي اقتصاد لديه أحجام أكبر من الأسر المعيشية قد يحصل على ما يعادلها من منافع من خلال الإنفاق الأقل نسبياً على الإسكان وغيره من المفردات التي تغطي كافة أعضاء الأسر المعيشية مقارنة ببلد أو باقتصاد أخر ذات أحجم أقل من الأسر المعيشية. كما أن تعيين نفس الوزن لطفل صغير مثله مثل شخص بالغ فيما يتعلق بوظيفة تتطلب جهداً بدنياً قد يسفر كذلك عن معلومات مضللة عن مدى كفاية استهلاك الغذاء.

8-19 14-19 عامة ما توفر معدلات النمو من حيث نصيب الفرد في الدخل القومي الحقيقي أو في الاستهلاك الفعلي الحقيقي قياساً أفضل للتغيرات في متوسط "الرفاهية" لسكان بلد معين مقارنة بالتغيرات في أحجام الناتج المحلي الإجمالي؛ فالناتج المحلي الإجمالي هو قياس للإنتاج داخل نطاق بلد معين، ولكن التدفقات الواردة من الدخل والتدفقات الخارجة منه من أو إلى بقية العالم قد يكون لها تأثيراً كبيراً عن كل من المستوى ومعدلات النمو في الدخل القومي الحقيقي من حيث نصيب الفرد. وبصورة مماثلة، فإن المستوى ومعدلات النمو في أحجام الناتج المحلي الإجمالي قد تختلف بشكل ملحوظ عن تلك الخاصة بالاستهلاك النهائي للأسر المعيشية نتيجة الحصص المختلفة عبر البلدان بالنسبة لتكوين رأس المال وصافي الصادرات داخل الناتج المحلي الإجمالي.

2. المستويات المطلقة لنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي

9-19 15-19 كما هو موضح في الفصل الخامس عشر، يضع برنامج المقارنات الدولية تقديرات للمستويات المطلقة للناتج المحلي الإجمالي ولنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي عبر البلدان من أجل محاولة وضع مستوى نسبي للازدهار.؛ وتتضمن هذه التقديرات قياسات الناتج المحلي الإجمالي ومعادلات القوة الشرائية (PPPs) ونفس قياسات السكان المبينة فيما سبق على أنه يجرى استخدامها مع قياسات النمو في الحجم.

ج. قياس القوى العاملة

10-19 16-19 ليس كل الأفراد المشمولين في عدد السكان مشاركين في الإنتاج؛ فالبعض منهم صغير جداً والبعض الأخر طاعن في السن والبعض الأخر قد يختار بكل بساطة عدم العمل. وعادة ما يكون هناك أفراد آخرون يعملون ولكن أصبحوا لا يعملون ولكن بشكل مؤقت نتيجة لظروف المرض أو نقص الطلب على العمالة أو لأنهم في أجازة مثلاً. وبالتالي، فإن أول خطوة للانتقال من البيانات الخاصة بالسكان للبيانات الخاصة بالعمالة هو تعريف ما يقصد بقوة العمل.

11-19 17-19 تتألف قوة العمل من أولئك الذين هم على استعداد بنشاط لإتاحة جهدهم خلال أي فترة مرجعية معينة بهدف إنتاج السلع والخدمات المتضمنة في حدود الإنتاج في نظام الحسابات القومية؛ وتقسم قوة العمل أكثر من ذلك إلى أولئك الموظفين وإلى الأفراد غير الموظفين. وبالتالي، يمكن تقسيم سكان البلد بشكل فرعي إلى ثلاث فئات؛ الموظفين وغير الموظفين وأولئك الذين ليسوا في قوة العمل. وتعتمد حالة الشخص على نشاطه (أو عدمها) خلال فترة مرجعية معينة من الزمن (عادة ما تكون أسبوعاً).

12-19 18-19 نظراً لأن قوة العمل يتم تعريفها بالإشارة أو المرجعية إلى فترة قصيرة فقد يكون عدد الأشخاص في قوة العمل في أي وقت أقل من الفئة السكانية الناشطة اقتصادياً؛ على سبيل المثال، العمال الموسميين ربما يكونوا مدرجين في الفئة السكانية الناشطة اقتصادياً ولكن ليس في قوة العمل في أوقات معينة من السنة.

13-19 19-19 تتألف قوة العمل من أربعة مجموعات من الأفراد؛ المقيمين الموظفين في وحدات مؤسسية مقيمة، والمقيمين الموظفين في وحدات مؤسسية غير مقيمة، والمقيمين غير الموظفين والأشخاص الذين يعملون لحسابهم الخاص.

(الشخص الذي يعمل لحسابه الخاص هو بالضرورة مرتبط بأسرة مقيمة. وإذا ما قام مثل هذا الشخص بتقديم سلع وخدمات للخارج تقيد هذه السلع والخدمات كصادرات). ويعرف التوظيف أو العمل في نظام الحسابات القومية على أنه كافة الأشخاص –سواء الموظفين أو الذين يعملون لحسابهم الخاص- المشاركين في نشاط إنتاجي ما يقع ضمن نطاق حدود الإنتاج في نظام الحسابات القومية، والذي يقوم على تنفيذه وحدة مؤسسية مقيمة.

1. الموظفين

14-19 20-19 الموظفون هم الأفراد الذين –وفقاً لاتفاق معين –يعملون لصالح وحدة مؤسسية مقيمة ويحصلون على مكافآت أو تعويضات نظير عملهم؛ وتقيد مكافأتهم في نظام الحسابات القومية تعويضات أو أجور الموظفين. وتتواجد العلاقة بين صاحب العمل والموظف عندما يوجد اتفاق معين والذي قد يكون رسمياً أو بشكل غير رسمي بين صاخب العمل والشخص، وهو عادة ما يتم إبرامه بشكل طوعي من قبل الطرفين والذي من خلاله يعمل الشخص لصالح صاحب العمل في مقابل مكافأة أو تعويض نقدي أو عيني. ولا يوجد اشتراط بأنه ينبغي على صاحب العمل التصريح بالاتفاق لأي سلطة رسمية بحالة الموظف حتى يتم سريان الاتفاق.

15-19 **21-19 يشمل الموظفون – ولكن لا يقتصروا على – الفئات التالية:**

أ. الأشخاص (سواء كانوا عمال يدويين أو غير يدويين أو موظفين بالإدارة أو موظفين داخليين أو أناس ينفذون نشاط إنتاجي بأجر في إطار برامج عمل) المعينين من قبل صاحب عمل بموجب عقد عمل؛

ب. موظفو الخدمة المدنية وغيرهم من الموظفين الحكوميين الذين نص على شروط وأحكام عملهم بمقتضى القانون؛

ت. القوات المسلحة، والمؤلفة من أولئك الأفراد المجندين لالتزامات طويلة وقصيرة الأجل على حد سواء، فضلاً عن المجندين إلزامياً (بما في ذلك المجندين إلزامياً لأغراض مدنية)؛

ث. رجال الدين؛ إذا كان يدفع لهم بشكل مباشر من قبل الحكومة العامة أو من قبل مؤسسة لا تهدف للربح؛

ج. أصحاب الشركات والشركات شبه المؤسسية إذا كانوا يعملون في هذه المنشآت؛

ح. الطلاب الذين يقع على عاتقهم التزام رسمي يساهمون من خلاله بجهدهم كمدخل في عملية إنتاج لمؤسسة ما في مقابل مكافآت و (أو) خدمات تعليمية؛

خ. العاملون ذوي الاحتياجات الخاصة، شريطة تواجد علاقة رسمية أو غير رسمية بين صاحب العمل والموظف؛

د. الأفراد الموظفين من قبل وكالات للعمالة المؤقتة، والذين يتم إدراجهم في صناعة الوكالة التي تستخدمهم وليس في صناعة المنشأة الذين يعملون لصالحها فعلياً.

16-19 22-19 العامل من الخارج (العامل الذي يعمل من منزله) هو الشخص الذي يوافق على العمل لصالح منشأة معينة أو على تقديم قدر معين من السلع والخدمات لمنشأة معينة بموجب اتفاق أو ترتيب أو عقد مسبق مع هذه المنشأة، ولكن مكان عمله لا يكون داخل نطاق هذه المنشأة. ويعامل العامل من الخارج على أنه موظف إذا ما كان هناك عقداً صريحاً وعلنياً بأن العامل من الخارج يتم مكافأته على أساس العمل المنجز، أي قدر الجهد المساهم به كمدخل في عملية ما من عمليات الإنتاج. وهناك مزيد من المناقشة لتصنيف العمال من الخارج في الفقرات من 7-34 وحتى 7-38.

17-19 23-19 الأشخاص الذين ليسوا بالعمل لفترة مؤقتة يعتبرون هم الآخرين موظفين شريطة أن يكون لديهم ارتباط رسمي بوظيفة؛ وهذا الارتباط الرسمي ينبغي تحديده وفقاً لمعيار أو أكثر من المعايير التالية:

أ. استمرار تلقي الأجر أو المرتب؛

ب. تأكيد بالعودة للعمل حالة نهاية الظرف الطارئ، أو اتفاق بشأن تاريخ العودة؛

ج. مدة الغياب المنقضية عن الوظيفة والتي – متى كان ذلك مناسباً – يمكن أن تكون هي نفسها الفترة التي يمكن للعاملين خلالها تلقي منافع تعويضية بدون التزامات بقبول وظائف أخرى.

الأشخاص المتضمنين في التصنيف المذكور أعلاه هم أولئك الأشخاص الذين ليسوا بالعمل لفترة مؤقتة نتيجة المرض أو الإصابة أو بسبب أجازات أو عطلات أو إضراب أو اعتصام أو إجازة تعليمية أو تدريبية أو إجازة الوالدين أو بسبب الحد من النشاط الاقتصادي أو بسبب الفوضى في العمل أو تعليقه نتيجة لمثل هذه الأسباب؛ سوء الأحوال الجوية أو الأعطال الكهربائية أو الميكانيكية، أو لنقص المواد الخام أو الوقود، أو أي غياب أخر مؤقت بإجازة أو

بدون. ولبعض الأغراض، قد يكون من المفيد التمييز بين الموظفين الذين ليسوا بالعمل لفترة مؤقتة إذا كان ذلك ممكناً.

18-19 يعامل مديري الشركات (أو الشركات شبه المؤسسية) في نظام الحسابات القومية على أنهم موظفين ولكن تصنيف منظمة العمل الدولية يعتبرهم يعلمون لحسابهم الخاص.

2. الأشخاص الذين يعملون لحسابهم الخاص

19-19 الأشخاص الذين يعملون لحسابهم الخاص هم أولئك الأشخاص الذين يكونوا المالكين الوحيدين أو المالكين بالاشتراك للمنشآت الفردية التي يعملون فيها، باستثناء تلك المنشآت الفردية التي تصنف كشركات شبه مؤسسية؛ ويصنف الأشخاص الذين يعملون بالشركات شبه المؤسسية على أنهم يعملون لحسابهم الخاص إذا لم يكونوا مضطلعين بعمل مدفوع يشكل مصدرهم الرئيسي للدخل؛ وبالنسبة للحالة المذكورة أخيراً يعاملون على أنهم موظفين. وقد يكون هؤلاء الأشخاص ليسوا بالعمل بصورة مؤقتة خلال الفترة المرجعية لأي سبب معين. ويتم تضمين تعويضات أو أجور العمل للحساب الخاص في الدخل المختلط لأنه من غير الممكن ملاحظة العائد من الجهد الفردي بشكل مستقل عن العائد من أي رأس مال مستخدم في المنشأة الفردية. (لبعض الأغراض التحليلية ربما يكون من المفيد تقدير تصنيف وتفصيل فيما يتعلق بما سبق. أنظر الفقرات من 20-49 إلى 20-50).

20-19 الأشخاص **الذين يعملون لحسابهم الخاص يتضمنون أيضاً الفئات التالية:**

أ. عمال الأسر المشاركين الذين يعملون في المنشآت الفردية؛

ب. العاملين من خارج المنشأة الذي يمثل دخلهم دالة من دوال قيمة المخرجات من عملة ما من عمليات الإنتاج التي يكونون مسئولين عنها، بغض النظر عن قدر العمل المدخل زاد أو قل؛

ج. ج. العمال المشاركين في إنتاج يجرى تنفيذه بشكل كامل للاستهلاك النهائي الذاتي أو لتكوين رأس المال الذاتي سواء بشكل فردي أو بشكل جماعي. (مثال على ما ذكر مؤخراً البناء الجماعي).

21-19 عمال الأسر المشاركين يدعون في بعض الأوقات عمالاً بدون أجر، غير أن هناك عمال آخرون بدون أجر أو يعملون تطوعياً.

22-19 في الإحصاءات الخاصة بمنظمة العمل الدولية، يشمل الأفراد الذين يعملون لحسابهم الخاص أولئك الأفراد الذين يعملون في منشآت فردية من الناحية القانونية حتى وإن كانت هناك معلومات كافية متاحة عن تلك المنشآت حتى تعامل كشركات شبه مؤسسية في نظام الحسابات القومية؛ وفي نظم الحسابات القومية، يتم تضمين مكافآت هؤلاء الأفراد في تعويضات أو أجور الموظفين وليس في الدخل المختلط. ومن بين أمور أخرى، قد يشمل ذلك أعضاء جمعيات المنتجين.

3. البطالة

23-19 لإكمال الصورة فيما يتعلق بقوة العمل فمن الضروري الالتفات إلى مسألة البطالة وذلك لأن قوة العمل يتم تقسيمها بين أشخاص موظفين أو عاملين (أي، موظفين بالإضافة إلى أشخاص يعملون لحسابهم الخاص) فضلاً عن أولئك الأفراد غير الموظفين؛ والشخص غير الموظف هو فرد ليس موظفاً أو لا يعمل لحسابه الخاص ولكنه في نفس الوقت متاح وجاهز للعمل ويسعى بنشاط للعمل. ولا يستلزم وجود مفهوم الأشخاص غير الموظفين في الحسابات القومية نظراً لأن الأشخاص غير الموظفين لا يساهمون في الإنتاج بيد أن أعدادهم تبقى ضرورية ولازمة لاتخاذ النقلة النظرية من الفئة السكانية العاملة إلى الفئة السكانية الناشطة اقتصادياً.

4. مشكلات الحد

الوظائف والموظفين

24-19 قد يكون لأفراد أكثر من مصدر واحد للدخل من العمل لأنهم يعملون لصالح أكثر من صاحب عمل، أو لأنه بالإضافة للعمل لصالح صاحب عمل أو أكثر يعملون لحسابهم الخاص؛ ويعرف الاتفاق المبرم بين موظف وصاحب عمل الوظيفة وكل شخص يعمل لحسابه الخاص لديه وظيفة. وبالتالي، فإن عدد الوظائف في الاقتصاد يفوق عدد الأشخاص الموظفين إلى مدى أن بعض الموظفين لديهم أكثر من وظيفة. وقد يقوم بذلك فرد ما لديه أكثر من وظيفة بالتعاقب مثلما هو الحال عندما يعمل هذا الشخص لجزء من الأسبوع في وظيفة معينة وبقية الأسبوع في وظيفة أخرى، أو بالموازاة عندما يكون لدى الشخص وظيفة مسائية إلى جانب وظيفة في نهار اليوم. وفي بعض الحالات، وإلى جانب ما سبق، ربما يتشارك اثنين من الموظفين في وظيفة واحدة.

25-19 قد لا يكون أصحاب العمل ملمين بالوظائف الثانوية التي يعمل بها موظفوهم كما أنهم في أي حال من الأحوال لا يطلب منهم تقديم معلومات بشأنها؛ وعندما يقدم أصحاب العمل معلومات عن عدد الموظفين فإنهم في الواقع يقدمون

معلومات عن عدد الوظائف التي يوفرونها. و يجدر الحذر والاحتراس من أن عدد الوظائف لا يشمل الوظائف الشاغرة عندما تستخدم أعداد الوظائف في مقابل عدد الموظفين. ويشكل التمييز بين عدد الوظائف وعدد الموظفين مسألة يجب تناولها بعناية في الإحصاءات المتعلقة بالإنتاجية.

الإقامة

26-19 تتوقف أعداد السكان على إقامة الأفراد غير أن الموظفين لا يتحتم أن يكونوا مقيمين في نطاق الاقتصاد الذي يعملون فيه؛ ويمكن مقارنة نتائج نشاط وحدات المنتج بالعمل فقط إذا ما تضمن العمل كل من المقيمين وغير المقيمين الذين يعملون لوحدات المنتج المقيمة. ويتألف العمل أو التوظيف بالأساس من الموظفين المقيمين الذين يعملون لوحدات مؤسسية مقيمة ومن الأفراد الذين يعملون لحسابهم الخاص. ومع ذلك، فهو يشمل إلى جانب ذلك الفئات التالية حيث قد يكون هناك تساؤلاً حول ما إذا كانوا يعتبرون مقيمين من عدمه:

أ. عمال الحدود غير المقيمين (في بعض الأحيان يسمون العمال الحدوديين)، أي؛ الأشخاص الذين يعبرون الحدود كل يوم للعمل كموظفين في الإقليم الاقتصادي؛

ب. العمال الموسميين غير المقيمين، أي؛ الأشخاص الذين ينتقلون إلى الإقليم الاقتصادي ويبقون هناك لمدة تقل عن عام من أجل العمل في الصناعات التي تتطلب بشكل دوري عمالة إضافية؛

ج. أفراد القوات المسلحة لبلد معين المرابطين في بقية العالم؛

د. المواطنون الذين هم من موظفي قواعد علمية قومية مقرها خارج الإقليم الجغرافي للبلد؛

ه. المواطنون الذين هم من طاقم البعثات الدبلوماسية بالخارج؛

و. أعضاء طواقم قوارب الصيد والسفن الأخرى والطائرات والمنصات العائمة التي تدار من قبل وحدات مقيمة؛

ز. الموظفين بالهيئات العامة الحكومية التي تقع خارج الإقليم الجغرافي؛ على سبيل المثال، السفارات؛

ح. الطلاب المضطلعين بأعمال يتم تضمينهم من عدمه تبعاً لتصنيفهم كمقيمين أو غير مقيمين كما هو موضح في الفصل السادس والعشرين.

27-19 من ناحية أخرى، المقيمون التالي ذكرهم – وعلى الرغم من أنهم موظفين – يتم استثنائهم من العمل في الوحدات المؤسسية المقيمة (وبالتالي، من قياسات العمالة على النحو المستخدم في سياق نظام الحسابات القومية):

أ. المقيمون الذين يكونون عمال حدوديين أو عمال موسميين؛ أي، الذين يعملون كموظفين في إقليم اقتصادي أخر؛

ب. المواطنون الأعضاء في طواقم قوارب الصيد أو غيرها من السفن أو الطائرات أو المنصات العائمة التي تديرها الوحدات غير المقيمة؛

ج. الأفراد المقيمين الذين يكونون موظفين في وكالات حكومية أجنبية موجودة في الإقليم الاقتصادي للبلد؛

د. موظفي المنظمات المدنية الدولية التي تقع داخل نطاق الإقليم الاقتصادي للبلد (بما في ذلك الموظفين المحليين المعينين بشكل مباشر)؛

ه. أفراد القوات المسلحة العاملين مع المنظمات العسكرية الدولية التي تقع في الإقليم الاقتصادي للبلد؛

و. المواطنون العاملين في القواعد العلمية الأجنبية المنشأة في نطاق الإقليم الاقتصادي.

28-19 قد تستند إحصاءات قوة العمل إما على مسوحات الأسر المعيشية (عندما ينبغي تغطية كافة الأفراد المقيمين) أو على مسوحات المنشآت (عندما يكون التركيز منصباً على العمالة في الوحدات المؤسسية المقيمة). ومع ذلك، يستلزم إجراء بعض التعديلات الإضافية من أجل التأكد من أن تغطية العمالة على أساس نظام الحسابات القومية كاملة:

أ. الأفراد المجندين إلزامياً في القوات المسلحة لا يتم تضمينهم بشكل عام في الدراسات المسحية للمنشآت وقد لا يتم الالتفات لهم في الدراسات المسحية للأسر المعيشية كذلك، غير أن المجندين إلزامياً يتم اعتبارهم كما لو أنهم موظفين في الحكومة العامة في نظام الحسابات القومية؛

ب. العاملون المقيمون الذين يعيشون ضمن أسرة معيشية مؤسسية (مثل مؤسسة دينية أو سجن) لا يتم تضمينهم بشكل عام في الدراسات المسحية للأسر المعيشية أو في الدراسات المسحية للمنشآت على حد سواء، ولكن العمال يتم تضمينهم في العمالة في نظام الحسابات القومية؛

ج. العمال المقيمين تحت السن المحدد لقياس قوة العمل والذين يعملون لوحدات مؤسسية مقيمة يتم تضمينهم في العمل في نظام الحسابات القومية.

5. الاقتصاد غير الملاحظ

29-19 يعني المحاسبون القوميون على وجه الخصوص بالتأكد من أن النشاط الاقتصادي ككل ضمن نطاق حدود الإنتاج في نظام الحسابات القومية يتم قياسه بشكل شامل؛ وغالباً ما يشار إلى ذلك ب "إحاطة وعموم" التغطية في الحسابات القومية. وفي واقع الممارسة العملية، يعني ذلك التأكد من وضمان أن قيمة أنشطة الإنتاج التي تكون غير المشروعة أو الخفية (بمعنى؛ "الاقتصاد السري" أو "الاقتصاد الذي يتم في الخفاء" فضلاً عن تلك الأنشطة التي توصف ببساطة بأنها غير رسمية – تم تضمينها في الحسابات. ومن حيث المبدأ، وبالنسبة لنظام الحسابات القومية، فإن مكافآت كافة هؤلاء العاملين ينبغي وأن يتم تضمينها سواء في تعويضات أو أجور الموظفين أو في الدخل المختلط. وبناءاً على ذلك، عند النظر إلى المقارنات بين إحصاءات العمالة ومخرجاتها يكون من الضروري تضمين الأشخاص المعنيين في إحصاءات العمالية أيضاً.

6. العمالة في المؤسسات غير الهادفة للربح التي تخدم الأسر المعيشية

30-19 تعرض مخرجات المؤسسات غير الهادفة للربح التي تخدم الأسر المعيشية بشكل مجاني أو بأسعار ليست ذات قيمة كبيرة من الناحية الاقتصادي ولذلك فإنه يتم تقييمها تبعاً لتكاليف الإنتاج؛ وأحد هذه التكاليف هو تعويضات أو أجور الموظفين. ومن الضروري أن يتم قيد هؤلاء الموظفين في قياسات العمالة المستخدمة في اشتقاق التغيرات في الإنتاجية. ومع ذلك، غالباً ما يكون لدى المؤسسات غير الهادفة للربح التي تخدم الأسر المعيشية عمال متطوعين ومن ثم فإن التعامل مع هؤلاء لابد من الالتفات له باهتمام خاص.

7. العمالة التطوعية

31-19 يمكن إيجاد تمييزاً بين هؤلاء الذين لديهم اتفاق يقضي بنص على تقديم جهد في مقابل مكافآت رمزية أو حتى فقط لقاء دخلي عيني أو أولئك الذين لا يتقاضون صراحة أية مكافآت وبين أولئك الأفراد الذين لا يحصلون على مكافآت بشكل واضح ولكنهم يستفيدون بشكل مباشر من المخرجات التي يساهمون في إنتاجها؛ وفي الإحصاءات الخاصة بمنظمة العمل الدولية، فإن جميع هذه الأنواع الثلاثة من العمال يتم تضمينهم في الفئة السكانية الناشطة اقتصادياً باعتبارهم موظفين.

32-19 في نظام الحسابات القومية، فإن المكافأة التي يحصل عليها أولئك الذين يعملون لقاء مبالغ رمزية أو مقابل دخل عيني فقط تقاس تبعاً لهذه التكاليف؛ ولا يتم إدراج أي احتساب لعنصر إضافي من المكافآت؛ على سبيل المثال، لو أن الأطباء أو المعلمين يعملون لقاء الطعام والسكن فقط فإن قيمة ذلك باعتباره دخلاً عينياً هي الراتب الوحيد الذي يحتسب لهم. ومثل هذه الحالات قد تنشأ في المؤسسات الدينية أو في أعقاب الكوارث الطبيعية. فإذا ما كانت الوحدة الموظفة لأولئك العاملين مسئولة عن أي قدر من المكافآت مهما قل يحصل عليه هؤلاء العاملون حينئذ يصنف أولئك العمال على أنهم موظفين.

33-19 إذا ما كان الموظفون متطوعين بشكل بحت أي بدون أي مكافآت على الإطلاق ولا حتى بشكل عيني ولكنهم يعملون في نطاق وحدة مؤسسية معترف بها حينئذ هؤلاء الأفراد لا يزالوا يعتبرون كما لو أنهم موظفين في سياق نظام الحسابات القومية ولكن الاختلاف الوحيد أنه ليس هناك إدخال لتعويضات أو أجور الموظفين (أو للدخل المختلط) بالنسبة لهم؛ (الأفراد الذين يقدمون خدمات لمجموعات من أفراد آخرين – مثل تدريب فريق كرة قدم من الأطفال – بدون أي بنية تحتية ذات صلة لا يعتبرون موظفين ولكنهم منخرطين فقط في مسعى خاص بوقت الفراغ، بغض النظر عن قيمة وقدر مجهوداتهم).

34-19 إذا ما كان أفراد الأسرة يشاركون في مخرجات منشأة فردية فإن التقدير الخاص بالدخل المختلط من المفترض أن يشمل عنصر للمكافآت بالنسبة لهم؛ وبالتالي، فإن جميعهم يعامل كما لو أنه ضمن الفئة السكانية الناشطة اقتصادياً من وجهة نظر نظام الحسابات القومية. وفي الإحصاءات الخاصة بمنظمة العمل الدولية، فإن مثل هؤلاء العمل لن يتم تضمينهم في الفئة السكانية الناشطة اقتصادياً إذا كانوا تحت السن. (الحدود الدنيا لسن العمل سوف تعتمد على الظروف القومية).

35-19 بحسب العرف السائد، فإنه لا توجد خدمات عمالة يتم عزوها إلى الخدمات المقدمة من قبل المساكن المشغولة من قبل مالكيها (أنظر فقرات

24-50 وحتى 24-58)؛ وفي المقابل، إذا ما وافقت مجموعة من الأفراد على إنشاء مبنى أو تشييد ما، على سبيل المثال، مدرسة أو بئر، فإن هؤلاء الأفراد يعتبرون كما لو كانوا من ضمن قوة العمل ويحصلون على دخل مختلط لقاء مجهوداتهم. ونظراً لأنه من الصعوبة بمكان تقييم مثل هذه المشروعات ما لم يكن من الممكن إجراء مقارنة مباشرة مع بناء مماثل، فإن قيمة البناء ينبغي وأن تستند إلى التكاليف المتكبدة. والجهد العملي يشكل مدخلاً ذات أهمية ودلالة بالنسبة لمشروعات التشييد والبناء ولذا فقيمته لابد وأن يتم تضمينها كجزء من التكاليف الكلية باستخدام معدلات الأجور المدفوعة مقابل أنواع مماثلة من العمل في سوق العمل المحلي (أنظر فقرتي 6-127 و 7-30). ومن ثم، فإن هذا الدخل يتم استخدامه في الحصول على نتيجة لقاء جهودهم والتي من المحتمل لاحقاً تسليمها لطرف ثالث للحفاظ عليها وصيانتها. ويقيد التصرف الأخير على أنه تحويل رأسمالي عيني.

د. المقاييس الموحدة لمدخلات العمالة

36-19 يمكن الحصول على تقدير تقريبي لمدخلات العمالة اللازمة لقياسات الإنتاجية من خلال أعداد الأشخاص العاملين؛ حيث أنه باستخدام ذلك كنقطة انطلاق، يمكن حينئذ ضبط قياسات مدخلات العمالة من أجل إيجاد درجات متنوعة من التطور أو التعقيد. وهناك أمثلة على أن الترتيب المتزايد يكون من الصعب قياسه منها المعادلات المستخدمة لكامل الوقت وساعات العمل الفعلي الكلية ومدخلات العمالة المضبوطة نوعياً القائمة على النماذج. وكل عنصر من هذه العناصر سيتم مناقشته بدوره أدناه.

1. التوظيف المقدرة على أساس معادل لكامل الوقت

37-19 العمل المعادل لكامل الوقت هو عدد الوظائف المعادلة لكامل الوقت، ويعرف على أنه العدد الكلي لساعات العمل الفعلي من قبل كافة الأشخاص العاملين مقسوماً على متوسط عدد ساعات العمل الفعلي في الوظائف لكامل الوقت أو بدوام كامل.

38-19 لا يصف التعريف بالضرورة كيف يتم تقدير هذا المفهوم؛ وتمثل الطريقة المستخدمة في بعض الأحيان – وهي مجرد إحصاء كافة الوظائف لبعض الوقت (ليست بدوام كامل) على أنها وظائف لنصف الوقت – تمثل أبسط طريقة ممكنة لإيجاد التقدير. ونظراً لأن طول فترة الوظيفة لكامل الوقت قد تغير بمرور الوقت كما أنه يختلف بين الصناعات لذا تفضل أساليب أكثر تطوراً، مثل ذلك الأسلوب الذي يعمل على إيجاد النسبة المتوسطة ومتوسط وقت العمل للوظائف لأقل من نصف أسبوع أو للوظائف بدوام كامل في كل مجموعة وظيفية بشكل منفصل.

39-19 لا يوصي نظام الحسابات القومية بالعمالة أو التوظيف المعادل لكامل الوقت كالقياس المفضل لمدخلات العمل؛ ومع ذلك، إذا كانت البيانات جيدة بما فيه الكفاية للسماح بإيجاد تقدير للعدد الكلي لساعات العمل الفعلي حينئذ ينبغي وأن تظهر العمالة على أساس معادل كامل الوقت أيضاً بالارتباط مع الحسابات القومية. وأحد مبررات ذلك هو أن هذا الإجراء من شأنه أن يسهل من إجراء المقارنات الدولية مع البلدان التي لا يمكنها سوى تقدير العمالة على أساس معادل كامل الوقت. ومع ذلك، ومع تحرك منظمة العمل الدولية تجاه استحسان قيد العدد الكلي لساعات العمل الفعلي باعتبارها إياه القياس الأفضل لمدخلات العمالة فإن استخدام معادلات كامل الوقت يرجح أنه سيندثر تدريجياً.

40-19 وكما لوحظ للتو، فإن عدد الموظفين المعادلين لكامل الوقت يقوم على أساس عدد ساعات العمل المبذولة في المتوسط بالنسبة لوظيفة لكامل الوقت؛ وإذا ما تناقص عدد ساعات العمل في وظيفة لكامل الوقت نتيجة لزيادة في استحقاقات الإجازة السنوية أو للعطلات العامة على سبيل المثال، فقد يكون هناك تغير ضئيل أو قد يتلاشى بالنسبة للمعادلات لكامل الوقت على الرغم من أن العدد الكلي لساعات العمل الفعلي قد انخفض. ويمكن أن يكون هناك أثر مماثل من جانب الزيادة في حدوث الإجازات المرضية. وبالتالي، فإن تقدير عدد الساعات بالنسبة لوظيفة لكامل الوقت يتم تعديله تبعاً للقدر المتوسط لإجازات المرض الممنوحة خلال الفترة المرجعية فضلاً عن الإجازات السنوية.

2. ساعات العمل

41-19 حتى في ظل التعديلات التي تتم على الأعداد المعادلة لكامل الوقت فإن التفضيل ينحى تجاه استخدام العدد الكلي لساعات العمل الفعلي في تقديرات الإنتاجية.

42-19 وفي الممارسة العملية، قد يلزم تقدير العدد الكلي لساعات العمل الفعلي فضلاً عن عدد ساعات العمل السنوية الفعلية (لكامل الوقت)؛ وفي العديد من البلدان، وعلى وجه التحديد بالنسبة للوظائف المدفوعة شهرياً، فإن الساعات المعتادة أو ساعات العمل الاعتيادية فقط إلى جانب أي وقت إضافي بأجر فضلاً عن استحقاقات الإجازة السنوية والعطلات يمكن التحقق منها. وقد يكون من غير الممكن تقدير قدر الإنزال الذي يتوجب إجراءه بالنسبة للمستوى المتوسط للغياب عن العمل نتيجة المرض سواء من العدد الكلي لساعات العمل الفعلي أو من ساعات العمل

(لكامل الوقت) السنوية الفعلي. بيد أن هذا الخطأ لن يؤثر على العمل المعادل لكامل الوقت إذا كانت معدلات المرض بالنسبة للوظائف لبعض الوقت هي نفسها بالنسبة للوظائف لكامل الوقت أو بدوام كامل.

43-19 إذا كانت الأسابيع المرجعية أو القياسية المستخدمة في الدراسات المسحية التي توفر البيانات ليست تمثيلية بشكل كامل فإن أفضل المعلومات المتاحة بشأن الاختلافات الطارئة طوال العام ينبغي استخدامها في تقدير البيانات للعام بأكمله.

مجموع ساعات العمل الفعلي

44-19 لأغراض نظام الحسابات القومية، يعرف وقت العمل على أنه الوقت المستغرق في القيام بالأنشطة التي تساهم في إنتاج السلع والخدمات في نطاق حدود الإنتاج في نظام الحسابات القومية؛ وهناك سبعة مفاهيم لوقت العمل معرفين في القرار المعني بقياس وقت العمل المعتمد من قبل الدورة الثامنة عشر للمؤتمر الدولي لخبراء إحصاءات العمالة، في ديسمبر من عام 2008:

أ. ساعات العمل الفعلي،

ب. الساعات المدفوعة،

ج. ساعات العمل العادية،

د. ساعات العمل التعاقدية،

ه. ساعات العمل المعتادة،

و. ساعات العمل الإضافية،

ز. الغياب من ساعات العمل

45-19 القياس الأكثر أهمية بالنسبة لنظام الحسابات القومية والقياس الأكثر ارتباطاً بالاستخدام في قياس الإنتاجية هو ساعات العمل الفعلي؛ ويغطي هذا المفهوم

أ. الساعات المباشرة، الوقت المستغرق في تنفيذ المهام والواجبات في وظيفة معينة في أي موقع بصرف النظر عن قدر الوقت المتفق عليه تعاقدياً بين صاحب العمل والموظف،

ب. الساعات ذات الصلة، بما في ذلك الوقت تحت الطلب والسفر لإنجاز مهام في العمل، والتدريب والمهام الأخرى المفصلة في القرار،

ج. أوقات انقطاع الخدمة؛ وتغطي الفترات عندما يكون الشخص متاحاً للعمل ولكنه لا يستطيع مزاولة عمله بسبب توقفات مؤقتة ذات طبيعة فنية أو مادية أو اقتصادية

د. وقت الراحة؛ مثل الفترات القصيرة المخصصة للاستراحة أو لاستعادة النشاط، وما إلى ذلك.

46-19 يستثنى من ساعات العمل

أ. كافة أنواع الإجازات (سنوية، عطلات عامة، إجازات مرضية، إجازة الوالدين، واجب مدني، الخ)،

ب. وقت الانتقال من وإلى العمل عندما لا ينجز أي عمل إنتاجي،

ج. التعليم بخلاف التدريب،

د. فترات تناول الوجبات وغيرها من الفترات الأطول المخصصة للراحة عند السفر لإنجاز الأعمال

47-19 يمكن العثور على مزيد من التعريفات الأكثر شمولاً حول هذه المعايير في قرار المؤتمر العالمي لخبراء إحصاءات العمالة.

48-19 الحقيقة البديهية – بالنسبة للوظائف – بأن ساعات العمل تساوي الساعات المدفوعة ناقص الساعات المدفوعة ولكن التي لم يتم فيها أي عمل، زائد ساعات العمل ولكن التي لم يتم دفع مقابل لها – هي حقيقة ذات فائدة جمة نظراً لأن العديد من الدراسات الاستقصائية للمنشآت تسجل الساعات المدفوعة وليست ساعات العمل وبالتالي، لابد من يتم تقدير ساعات العمل بالنسبة لكل مجموعة وظيفية باستخدام المعلومات المتاحة أيما كانت عن الإجازات المدفوعة، وما إلى ذلك.

3. مدخلات العمالة المضبوطة نوعياً

49-19 إن استخدام العدد الكلي لساعات العمل الفعلي باعتباره قياس للمدخلات لحساب التغيرات في إنتاجية العمالة مع مرور الوقت يفترض ضمنياً بأن كل ساعة عمل من نفس النوعية (أي؛ لا توجد فروق في مؤهلات ومستويات مهارة العمالة الموظفة)؛ وبعبارة أخرى، فإن كل ساعة عمل تبذل من قبل شخص ذات مهارة عالية مثل جراح مخ، يفترض بأنها تنتج نفس الكمية والنوعية من المخرجات تماماً مثل كل ساعة مبذولة من قبل عامل غير ماهر. ومن الممكن إيجاد قياس مضبوط نوعياً لمدخلات العمالة

بحيث يأخذ في اعتباره التغيرات في مزيج العاملين بمرور الوقت من خلال الترجيح والموازنة معاً لمؤشرات النوعية بالنسبة للدرجات أو الفئات المختلفة من العمال. (ويستخدم مصطلح مضبوط نوعياً على أنه مواز لفكرة الأرقام القياسية للسعر المضبوطة نوعياً، غير أنه يمكن النظر إليه أيضاً على أنه تعديل تبعاً للتغير في تركيبة العمال المعنيين).

19-50 يمكن أن ترتبط مؤشرات النوعية المستخدمة بمتغيرات مثل المؤهلات الأكاديمية والمؤهلات التجارية والخبرات (وعادة على أساس عمر العامل) والصناعة التي تتواجد بها الوظيفة، وهلم جرا؛ ويتم ترجيح المؤشرات المتنوعة معاً باستخدام متوسط الأجور بالساعة بالنسبة للعامل الموجود في كل فئة. والفرضية الكامنة وراء هذا الأسلوب هي أن العاملين لا يتم تعيينهم إلا إذا كان سعرهم الهامشي (أي؛ أجورهم، بما في ذلك التكاليف ذات الصلة) أقل من العائد الهامشي المتوقع أن ينتج من وراء إنتاجهم. وصيغة الرقم القياسي المستخدمة يمكن أن تكون صيغة (لاسبيرس) ذات وزن ثابت أو صيغة أكثر تطوراً مثل تورنفست، والتي تأخذ في اعتبارها الموازين المتغيرة من خلال استخدام موازين من كل فترة زمنية في التحليل.

19-51 إن حساب قياس لمدخلات العمالة بحيث يكون مضبوط نوعياً باستخدام هذا الأسلوب لهو أمر يستلزم كثافة في البيانات وفقط تلك البلدان التي لديها نظم إحصائية عالية التطور هي وحدها التي على الأرجح التي لديها البيانات التفصيلية اللازمة.

4. مدخلات العمالة المستخدمة بتعويض ثابت

19-52 العدد الكلي لساعات العمل الفعلي فضلاً عن العمالة المعادلة لكامل الوقت هما على حد سواء قياسات مادية لمدخلات العمالة المستخدمة بتعويض ثابت؛ إلى جانب ذلك، فإنه عادة ما يتم قياس المخرجات من الناحية المادية، مثل الأطنان أو الأمتار المكعبة، غير أن ذلك لا يحدث في الحسابات القومية نظراً لأن القيمة الأساسية لكل طن أو لكل متر مكعب تختلف اختلافاً كبيراً بين المنتجات بحيث تكون هذه القياسات المادية مفتقرة لأي دلالة اقتصادية عامة. بيد أن التعويضات لكل ساعة أو لكل سنة من العمل لكامل الوقت تختلف اختلافاً شاسعاً هي الأخرى. وتكون القياسات المادية لمدخلات العمالة المستخدمة بتعويض ثابت سليمة فقط إذا كان مزيج الأنواع المختلفة من العمالة هو نفسه إلى أقرب حد ممكن في البلدان المختلفة أو في الأوقات المختلفة المعنية بالدراسة.

19-53 حيث أن المخرجات تقاس تبعاً للأسعار السائدة ومن حيث الحجم على حد سواء فمن الطبيعي أن يفعل الشيء نفسه مع المدخلات من العمالة فضلاً عن المدخلات الوسيطة أيضاً؛ ومع ذلك، يتم تضمين مكافآت الأشخاص العاملين لحسابهم الخاص في الدخل المختلط ولا يمكن تحديدها والتعرف عليها بشكل واضح بشكل منفصل. ولهذا السبب، فإن مدخلات العمالة بالنسبة للموظفين وحدها يتم عرضها وفقاً للتعويضات أو الأجور السائدة.

19-54 قياس مدخلات عمالة الموظفين تبعاً للأسعار الحالة ومن حيث الحجم يكون متناظراً مع قياس المخرجات ومرهوناً بالمحاذير التالية.

أ. أسعار السوق والتعويضات أو الأجور السائدة في السوق يفترض أنها تقيس الأهمية الاقتصادية النسبية للسلع والخدمات والوظائف المختلفة؛ ومزايا وعيوب هذا الافتراض هي للمدخلات نفسها بالنسبة للمخرجات.

ب. على الرغم من أن مفاهيم قياس الحجم والتعويضات أو الأجور الثابتة تعرف على أنها إعادة تقييم للكميات وفقاً لأسعار فترة الأساس أو وفقاً لمستويات التعويضات أو الأجور، إلا أنه يمكن تقديرها في واقع الممارسة العملية باعتبارها مجموع – عبر كافة المجموعات – القيم بالأسعار الحالية أو وفقاً لمستويات التعويضات أو الأجور، كل منهما مقسوماً على رقم قياسي مناسب للأجور.

ج. هذه الأرقام القياسية للمجموعة هي تقديرات يتم حسابها لعينة تمثيلية من الوظائف أو من السلع أو الخدمات، باستخدام موازين تعكس الأهمية النسبية لكل مجموعة فرعية ممثلة من قبل وظيفة مختارة ومحددة، أو من قبل سلعة أو خدمة مختارة ومحددة. وبعبارة أخرى، الرقم القياسي للتعويضات أو الأجور يتم إيجاد تماماً مثل الرقم القياسي للسعر.

19-55 في حين أن قيمة مدخلات العمالة للموظف تبعاً للتعويضات أو الأجور الثابتة يمكن تقديرها من خلال إحداث انكماش للقيم الحالية – كما ذكر أعلاه – إلا أن البيانات يمكن أيضاً أن تفسح المجال للأسلوب المباشر الخاص بضرب العدد الحالي للوظائف في كل مجموعة من المجموعات الوظيفية في التعويضات أو الأجور السنوية المتوسطة في فترة الأساس بالنسبة للوظائف في هذه المجموعة الوظيفية.

هـ. تقدير إنتاجية العمالة

1. إنتاجية العمالة والإنتاجية متعددة العوامل

19-56 أحجام المخرجات عن كل ساعة عمل (أو عن كل شخص موظف) توصف بأنها قياسات لإنتاجية العمالة؛ ومع ذلك، فإن هذا القياس هو قياس بسيط وأولي إلى حد ما لأن التغيرات في هذا القياس يمكن أن تعكس عدداً من العوامل بخلاف مجرد عدد ساعات عمل الموظفين. وعلى وجه الخصوص، يمكن أن تؤثر الزيادات في كمية رأس المال المستخدم على هذه النسبة تماماً مثلما يكون للتغيرات في تركيبة قوة العمل تأثيراً بمرور الوقت.

19-57 تعاني قياسات إنتاجية رأس المال – والتي يتم حاسبها بقسمة حجم المخرجات على الرقم القياسي لخدمات رأس المال المقدمة – من عيوب مماثلة نظراً لأنها لا تأخذ في الاعتبار أثار قدر العمالة المستخدمة ومدى كفاءة وتركيبة مدخلات رأس المال.

19-58 القياس الذي يعنى بمساهمات كل من العمالة ورأس المال في نمو المخرجات هو الإنتاجية متعددة العوامل (MFP)، وهو قياس يشار إلهي في بعض الأحيان بالإنتاجية متكاملة العوامل (TFP)؛ وميزة استخدام الإنتاجية متعددة العوامل كقياس للإنتاجية هو أنها تشمل الآثار غير المتضمنة في مدخلات العمالة ورأس المال. ويناقش هذا الموضوع بمزيد من التفصيل في الفصل العشرين وفي دليل قياس رأس المال.

19-59 يمكن أن يتوسع نموذج الإنتاجية ليشمل عوامل أخرى مثل الطاقة والمواد المستخدمة في الإنتاج؛ ويمكن أن يتوسع ذلك لإيجاد تقديرات للإنتاجية على المستوى الأكثر تفصيلاً من جداول المدخلات – المخرجات؛ ومثال على هذا الإجراء يمكن العثور عليه في مشروع EU-KLEMS. وقد كان مشروع EU-KLEMS في باديء الأمر مشروع بحثي تحليلي وإحصائي يركز على تحليل الإنتاجية ومحاسبة النمو في الإتحاد الأوروبي على مستوى الصناعة. ويمكن الإطلاع على مزيد من المعلومات بشأنه على الموقع الإليكتروني للمشروع http://www.euklems.net. ويجرى تطبيق المشروع بشكل رسمي.

2. تقديرات العمالة لتقدير الإنتاجية

19-60 كما هو موضح في القسم د، فلا عدد الموظفين ولا حتى الموظفين المعادلين لكامل الوقت ينفعان قياسات مثالية للاستخدام في دراسات الإنتاجية؛ ويفضل العدد الكلي لساعات العمل الفعلي من قبل العديد وذلك لأنه توفيقاً معقولاً بين تلك القياسات البسيطة وبين القياسات التي تعتمد على كثافة البيانات والتي يتم ضبطها تبعاً للاختلافات في المؤهلات ومستويات المهارة وتركيبة العمالة.

19-61 أيما كان قياس العمالة المستخدم في حساب الإنتاجية من الضروري جداً التأكد من وضمان أن تغطية بيانات العمالة متسقة مع تغطية الحسابات القومية؛ وبعبارة أخرى، لابد من أن يتم تقدير مدخلات العمالة ضمن نفس حدود الإنتاج وكذلك استخدام نفس المعايير للإقامة تلك المستخدمة في الحسابات القومية. وبشكل نموذجي أو معتاد، فإن الموضوعات التي تسبب أكبر قدر من الصعوبات هي الإقامة (وعلى وجه الخصوص فيما يتعلق بالعمال الحدوديين)، وقوة الدفاع والموظفين الدبلوماسيين (والذين عادة لا يتم تغطيتهم من قبل مسوحات قوة العمل المستخدمة غالباً لتوفير البيانات الأساسية) ناهيك عن التوصل إلى تفاصيل حول الساعات غير المدفوعة (على سبيل المثال؛ الوقت الإضافي غير المدفوع) أو تفاصيل عن بعض العمل للحساب الشخصي (على سبيل المثال، عمال الأسر المشاركين).

19-62 وعلى نحو متزايد، فإن المحللين مهتمين بقياس الإنتاجية على أساس الصناعة جنباً إلى جنب بالنسبة للاقتصاد ككل؛ ويضيف حساب العمالة في صناعة ما ووقت العمل بحسب الصناعة درجة إضافية من الصعوبة لعملية التقدير. ومن بين مزايا أخرى، فإن استخدام ساعات العمل الفعلي يتغلب على المشكلات المتضمنة في قياس العمالة بحسب الصناعة عندما يكون للعامل وظيفتين أو أكثر، ليسا في صناعة واحدة.

19-63 وعلى وجه الخصوص، فإن بيانات المحاسبة القومية تستقى من الدراسات الاستقصائية للمنشآت في حين أنه يتم الحصول بشكل عام على تقديرات العمالة باستخدام الدراسات الاستقصائية للأسر المعيشية؛ وفي كثير من الأحيان يكون من الصعب إحداث توافق بشكل صحيح بين البيانات المصنفة بحسب الصناعة من هذه المصادر المنفصلة. ومن المحتمل أن يؤثر صعوبات مماثلة على التقديرات الإقليمية في ظل الاضطرار لتطبيق مفهوم الإقامة على مستوى إقليمي وليس على مستوى البلد.

19-64 إنتاجية العمالة – بما يشمله ذلك من إنتاجية الصناعة – فضلاً عن الإنتاجية متعددة العوامل هما الاثنين قياسات سليمة لأداء اقتصاد معين؛ ومن وجهة النظر العملية، من المهم التأكد من أن العمالة وساعات العمل الفعلي الكامنة في تلك المجموعات من التقديرات متسقة مع بعضها البعض جنباً إلى جنب مع قياسات المخرجات عند حساب تقديرات الإنتاجية.

3. اتساق البيانات

65-19 يشكل فحص أداء الإنتاجية النسبي لمختلف الصناعات موضع اهتمام الكثير من المحللين؛ وفي واقع الممارسة العملة، فإن تقديرات مدخلات العمالة بالنسبة للاقتصاد ككل يمكن تقديرها إما "من أسفل إلى أعلى" أو "من أعلى إلى أسفل". وبالنسبة للحالة المذكورة أولاً – من أسفل إلى أعلى – فإن المجاميع الكلية للاقتصاد ككل سوف تكون متسقة بشكل كامل مع التقديرات بحسب الصناعة لأنها تم جمعها لاشتقاق تقديرات العمالة الكلية. ومع ذلك، وبالنسبة للأسلوب من أعلى إلى أسفل، فيمكن استخدام مجموعة من مصادر البيانات المختلفة من أجل التوصل إلى تفصيل وتصنيف بحسب الصناعة. وفي مثل هذه الحالات، يكون من الهم التأكد من أن مجموع التقديرات بحسب الصناعة متسقاً مع المجاميع الكلية القومية.

66-19 إن تصنيف العمالة بحسب الصناعة لا يكون دوماً مباشراً وصريحاً؛ وتتمثل المسألة الرئيسية في التأكد من أن تقديرات العمالة بالنسبة لكل صناعة متسقة بأقصى قدر ممكن مع القيم والأحجام في الحسابات القومية بحيث تكون تقديرات الإنتاجية موثوقاً بها. وأحد المشكلات التي تنشأ على وجه الخصوص هي عندما يتم توظيف العمالة من خلال وكالة توظيف خارجية. ويعني الحفاظ على الاتساق مع مخرجات الصناعة أن العمالة ينبغي تصنيفها تبعاً لصناعة المنشأة التي توظف العمال بشكل قانوني. وفي واقع الممارسة العملية، ستكون هذه المنشأة هي المنشأة التي تدفع أجور الموظفين وأية مساهمات اجتماعية ذات صلة، والتي ستكون عادة وكالة التوظيف، ومن ثم سيتم تصنيف الموظفين بحسب الفئة الصناعية 7491 توظيف العمالة وتوفير الموظفين. وتشمل منتجات هذه الصناعة العائد المشتق من نشاط تعيين الموظفين خارجياً بتلك المنشآت التي تكون بحاجة إلى موظفين؛ وبشكل عام، ستكون تلك المنشآت في صناعات أخرى. وتدفع المنشآت المستخدمة لهؤلاء الموظفين لوكالة التوظيف ثم تقوم وكالة التوظيف بالدفع للموظفين، ومن ثم فإن المدفوعات من قبل المنشآت "المستخدِمة" سوف يتم قيدها على أنها جزء من المدخلات الوسيطة بالنسبة للصناعة المستخدِمة.

67-19 ومن الناحية المثالية، فبالنسبة لأغراض الإنتاجية، فإن كل من المخرجات التي تعزى إلى أولئك الموظفين وكذلك ساعات عملهم يمكن أن يتم قيدها في الصناعة التي يعملون بها فعلياً وليس في صناعة "تعيين العمالة وتوفير الموظفين"؛ ومع ذلك، وفي واقع الممارسة العملية، فمن غير المرجح إمكانية جمع البيانات للتمكين من تصنيف المخرجات وساعات العمل الفعلي وفق هذه الطريقة. وقد يكون من المفيد لبعض الأغراض بالنسبة للموظفين المعينين خارجياً من قبل وكالات التوظيف أن يتم توزيعهم على الصناعات التي تستخدم فعلياً أولئك الموظفين. ورغم ذلك، فأي توزيع من هذا القبيل ينبغي عرضه في جدول تكميلي وليس في الحسابات الرئيسية.

4. المقارنات الدولية

68-19 غالباً ما يتم التعبير عن النمو في الإنتاجية من حيث النسبة المئوية؛ وتجرى المقارنات عبر البلدان من حيث تلك النسب المئوية. وبافتراض أنه قد تم استخدام أساليب مماثلة في تجميع وتصنيف التقديرات في البلدان الجاري المقارنة بينها وأنها – أي تلك البلدان – لديها مستويات مماثلة تقريباً قابلة للمقارنة من الإنتاجية حينئذ يكون هذا النوع من المقارنات هام جداً ومثير للاهتمام ويتميز بأنه أبسط كثيراً من البديل وهو مقارنة المستويات. وقياس المستويات النسبية للإنتاج (على سبيل المثال، حجم الناتج المحلي الإجمالي أو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي) أو الإنتاجية بين البلدان يكون أمراً أكثر تعقيداً لأنه من الضروري تحويل بيانات الحسابات القومية إلى عملة مشتركة. وأفضل وسيلة للقيام بذلك هو حساب معادلات القوة الشرائية (PPPs)، والتي تقيس معدل تحويل العملة الذي ربما يكون لازماً لإحداث تعادل بين أسعار سلة مشتركة من السلع والخدمات بين البلدان المعنية. وفي واقع الممارسة العملية، يتم ضبط وتعديل معادلات القوة الشرائية تبعاً للفروق في مستويات الأسعار بين البلدان وكذلك تبعاً للفروق في أسعار الصرف (أنظر القسم هـ من الفصل الخامس عشر).

69-19 تمثل المقارنات الدولية للإنتاجية دون مستوى الناتج المحلي الإجمالي –مثل المقارنات بحسب الصناعة – إشكالية في حد ذاتها؛ حيث يتم حساب معادلات القوة الشرائية باستخدام تقديرات الناتج المحلي الإجمالي القائمة على الإنفاق، وبالتالي لا يكون هناك معادلات للقوة الشرائية للصناعات الفردية التي تسهم في الناتج المحلي الإجمالي. وبناءاً على ذلك، من الضروري وضع افتراض بأن معادل القوة الشرائية بالنسبة لتجميع واحد مثل الناتج المحلي الإجمالي يكون قابلاً للتطبيق على كافة الصناعات. ويبين استعراض الفروق في معادلات القوة الشرائية بالنسبة للمكونات المختلفة للإنفاق أن هذه المعادلات يمكن أن تختلف إلى حد كبير وبالتالي فإنه من غير المرجح أن يكون هذا الافتراض افتراضاً جيداً. وبالتالي، فإن إجراء مقارنات دولية قوية

للإنتاجية على مستويات تفصيلية يمثل ممارسة ملحة.

و. ملاحظة عن بيانات المصدر

19-70 بصورة عامة، هناك ثلاثة أنواع من مصادر البيانات المتعلقة ببيانات العمالة؛ ويمكن استخدامها بشكل مفرد أو بالجمع بينهم خاصة عندما تختلف دورية كل منهم. وبشكل واضح تنطبق التحذيرات المعتادة من حيث أن نوعية المسح تعتمد على حجم العينة وتصميم المسح ومعدل الاستجابة والفترة المرجعية أو فترة القياس على المسوحات المستخدمة لجمع بيانات العمالة أو التوظيف كما هو الحال مع الدراسات الاستقصائية الأخرى. ومن ثم، ينبغي القيام بالخطوات اللازم اتخاذها للحيلولة دون عدم الاستجابة والتقارير المغلوطة.

19-71 مصادر البيانات الثلاثة هي:

أ. الدراسات الاستقصائية للأسر المعيشية؛ مثل المسح الخاص بقوة العمل؛

ب. الدراسات الاستقصائية للمنشآت؛

ج. البيانات الإدارية (على سبيل المثال، العمالة المرتبطة بدفع الضرائب من واقع كشوف المرتبات).

بيانات التعدادات أو الإحصاءات السكانية قد تكون متاحة أيضاً بشكل غير منتظم.

19-72 عادة ما تقوم تقديرات العمالة من خلال مسح للأسر المعيشية بإحصاء عدد الأشخاص الذين لديهم وظائف وربما كذلك عدد ساعات عملهم؛ وإذا كان قياس مدخلات العمالة المستخدم هو عدد الوظائف في البلد حينئذ سيقدم مسح الأسر المعيشية تقديراً أقل من قيمته إلى حد بعض الأشخاص الذين يعملون في أكثر من وظيفة، ما لم يجمع المسح معلومات بشأن حيازة وظائف متعددة. ومن ناحية أخرى، إذا جمع المسح الخاص بالأسر المعيشية تفاصيل متعلقة بساعات العمل الفعلي في كافة الوظائف التي يعمل بها كل شخص حينئذ فإن هذا المسح ينبغي وأن يقدم تقديراً جيداً للعمالة بالنسبة للاقتصاد ككل.

19-73 تميل الدراسات الاستقصائية للمنشآت إلى أن يكون بها بعض أوجه القصور عندما تستخدم كمصدر لبيانات العمالة؛ ففي المقام الأول، من الصعب التأكد من أن الإطار الذي يقوم عليه المسح محدثاً بشكل كامل نظراً للعيوب الكامنة في المصادر المستخدمة في تحديث الإطار (على سبيل المثال، تسجيل المنشآت الجديدة بالهيئات المناسبة). وحتى إن كانت العيوب الكامنة فيما يتعلق بتحديث إطار المسح متسقة فإن أثرها على تقديرات العمالة سيختلف تبعاً للحضيض والقمم في دورة الأعمال التجارية. وثانياً، غالباً ما يكون من الصعب جمع بيانات بشأن الأشخاص الذين يعملون لحسابهم الخاص، وعلى وجه الخصوص إذا كانوا يديرون منشأة فردية. وقد يكون هناك ارتباك وخلط حقيقي مع المنشآت فيما يتعلق بالعمال العاديين إذا ما كانوا مقدمي خدمات وليسوا موظفين. وعلاوة على ذلك، ربما يكون هناك بعض حالات تعمد الإبلاغ الخاطئ عن أعداد الموظفين.

19-74 توفر البيانات الإدارية مصدراً مفيداً للبيانات العمالية بالنسبة للحسابات القومية ولكن ربما يلزم استخدامها بحذر وجنباً إلى جنب مع غيرها من المصادر؛ وحتى عندما تكون هذه البيانات ذات تغطية كاملة بشكل معقول (على سبيل المثال، بيانات بشأن الضرائب على المنشآت) فإن هذه البيانات قد لا تكون متاحة إلا بعد فترة طويلة من السنة المرجعية ومن ثم تقدم مجرد لمحة عن العمالة والتوظيف في هذه السنة بدلاً من أن تقدم متوسطاً للسنة. وفي كثير من الأحيان يكون مصدراً للبيانات على غرار بيانات الضرائب من واقع كشوف المرتبات متأثراً بوجود إعفاءات للمنشآت الأصغر (بما في ذلك، المنشآت الفردية)، وهو ما يسفر عن الحد من تتمة البيانات. وفي مثل هذه الحالات، يكون من المرجح أن تختلف تغطية المنشآت بحسب الصناعة نظراً لكثافة وجود المنشآت الصغيرة في صناعات مثل الزراعة والإنشاء والبيع بالتجزئة.

19-75 لقد تم وصف المشكلات المتعلقة بالتعامل مع العمال الحدوديين في الحسابات القومية في القسم الخاص بالإقامة؛ وبقدر ما تكون مصادر البيانات معنية، فإن الدراسات الاستقصائية للأسر المعيشية على الأرجح تكون شاملة للموظفين العاملين في البلد التي تجرى بها الدراسة الاستقصائية لهم (أي؛ بلد إقامتهم) ما لم تحتوي الدراسة الاستقصائية على أسئلة محددة لتحديد هؤلاء العاملين ومن ثم استثنائهم.

19-76 الأشخاص العاملين الذين تكون لديهم أكثر من وظيفة حلال الأسبوع المرجعي يمكن تصنيفهم فقط بحسب الصناعة وتبعاً لوضعهم في العمل من خلال تطبيق بعض المعايير الاستثنائية على وجه التحديد مثل أي وظيفة من وظائفهم هي الوظيفة الأكثر أهمية؛ وعلى المستوى العملي، في حين أن الدراسات الاستقصائية للأسر المعيشية يمكنها تقديم بيانات بشأن الأشخاص العاملين أو بشأن الوظائف أو كلاهما فإن الدراسات الاستقصائية للمنشآت تقدم بيانات عن الوظائف فقط.

الفصل العشرون: خدمات رأس المال والحسابات القومية

أ. مقدمة

1-20 يختلف هذا الفصل في المضمون والأسلوب عن الفصول التي تصف حسابات نظام الحسابات القومية، وهدفها هو إظهار كيف يمكن عمل صلة بين قيمة الأصول المستخدمة في الإنتاج وإجمالي فائض التشغيل الناتج. وقد تم وضع هذا الرابط على مدى خمسين عاما في نطاق من المعرفة يوضح فيه بأنه نظرية خدمات رأس المال، ومع ذلك، فما هو إلا مؤخرا حيث أدرج عدد قليل من المكاتب الإحصائية أفكاراً من النظرية من أجل قياس مخزون هذه الأصول المستخدمة في الإنتاج. ولأن هناك أدلة على أن هذا النهج يؤدي إلى تحسين تدابير أسهم رأس المال، ويقترح لتلك المكاتب المعنية، إعداد جدول تكميلي للحسابات القياسية لعرض الخدمات الضمنية المقدمة من الأصول غير المالية. ولقد تم إقرار مساهمة مدخلات العمالة في الإنتاج لتعويض الموظفين، وأيضا عن طريق ربط تقديرات خدمات رأس المال مع مستوى انهيار القيمة المضافة، يمكن تصور مساهمات كل من العمالة ورأس المال نم أجل الإنتاج في شكل جاهز للاستخدام لتحليل الإنتاجية بطريقة متسقة تماما مع حسابات نظام الحسابات القومية.

2-20 تعطي باقي المقدمة لمحة عامة عن الأفكار المساهمة في الربط بين خدمات رأس المال مع الحسابات القومية؛ يبين القسم ب، كيف يمكن توافق قياس أسهم رأس المال مع مفهوم كفاءة الأصول فضلا عن السعر، ويتبع ذلك بالقسم ج، الذي يبين كيفية تحديد تدفقات خدمات رأس المال خلال المدخلات الموجودة في الحسابات، ويبين القسم د كيف يمكن استغلال اعتبار الرابط الأساسي بين قيمة الأصل والمساهمة في فائض التشغيل لتحديد الطريقة المناسبة لحساب التكاليف المرتبطة بحيازة الأصول والتصرف فيها وتحديد قيمة الأصول حيث تتاح معلومات محدودة عن سعر السوق، وأخيرا، يناقش القسم هـ شكل محتمل لجدول تكميلي.

1- الأفكار الرئيسية لخدمات رأس المال

3-20 تزيد الأصول غير المالية الفوائد إما من خلال استخدامها في الإنتاج أو ببساطة من خلال حيازتها لفترة من الزمن. يهتم هذا الفصل بهذه الأصول غير المالية التي تسهم في الإنتاج وكيف يتم تسجيل هذه المساهمة في الحسابات. الأصول المعنية هي الأصول الثابتة والمخزونات والموارد الطبيعية وهذه العقود، عقود الإيجار والتراخيص المستخدمة في الإنتاج. تزيد النفائس الفوائد المستمدة من حيازتهم كمخزون للقيمة بدلا من استخدامها وبهذا فإنها ليست متضمنة في هذا الفصل.

4-20 تظهر الأصول على الميزانية العمومية لصاحبها الاقتصادي ويجب أن يتم تحديد تغيرات القيمة بين الميزانية العمومية والأخرى التي تليها، وتضمينها في الحساب المناسب. إن التغيرات في قيمة الأصول الناتجة عن التغيرات في الأسعار المطلقة أو النسبية تظهر في حساب إعادة التقييم، والتغييرات الناتجة عن أحداث غير متوقعة غير المنعكسة في المعاملات تظهر في التغييرات الأخرى في حجم حساب الأصول. ويتم التعامل مع كل تغير آخر في القيمة كعملية ويجب أن يسجل في أماكن أخرى في نظام الحسابات القومية. إذا كان مستخدم الأصول أحداً غير المالك القانوني، يتم تسجيل مجموعتين من المعاملات، وذلك يزيد المدفوعات بين المستخدم والمالك وهذا يظهر أن المستخدم يحصل على فوائد استخدام الأصول، ويتم تسجيل هذا الأخير للمستخدم كداخلي. وإن كان المالك القانوني للأصول هو أيضا مستخدمها، فيتم تسجيل المعاملات الداخلية فقط.

5-20 يجب أن يتم دفع الأصول المستخدمة في الإنتاج دون خصم المبلغ المدفوع من قيمة الإنتاج في هذه فترة حيازة الأصل، ولكن ينشر بطول فترة استخدام الأصل في الإنتاج. وبالنسبة للأصول الثابتة، يتم تسجيل هذا المبلغ التدريجي للأصل كاستهلاك لرأس المال الثابت، والذي يعتبر انخفاض في قيمة الأصول نتيجة استخدامه في الإنتاج. ومع ذلك، فإن الأصول ليست مجرد عبء على الإنتاج، فإنها تسهم أيضا في ربحية المؤسسة من خلال كونها مصدرا لفائض التشغيل. ولقد شاع إقرار أن فائض التشغيل هو عائد رأس المال المستخدم في الإنتاج ولكن توضيح كيف تكون هذا الفائض، وكيف تتصل تتعلق بقيمة الأصول وطريقة تغير هذه القيمة خلال فترة، لم يسبق تضمين هذا في نظام الحسابات القومية. وكما هو ملاحظ، فيعرف هذا التعبير بوصفه نظرية خدمات رأس المال. ويعتبر هذا المصطلح غير مريح قليلا بالنسبة للمحاسبين القوميين حيث أن الخدمات المشار إليها ليست مخرجات الإنتاج في هذه الطريقة مثلما هي في خدمات النقل والتعليم على سبيل المثال. ومع ذلك، فإن المصطلحات راسخة جدا، ولا ينبغي أن تثير المشاكل في حد ذاتها ما دام يتم التذكير بأن خدمات رأس المال ليست خدمات منتجة، وبدلا من ذلك، يمكن التفكير في خدمات رأس المال ببساطة على أنها هي مصطلح طريقة تسجيل التغيرات في قيمة الأصول المستخدمة في الإنتاج وتسجيلها في حساب الإنتاج والميزانية العمومية.

6-20 لقد ظهر دافع كبير لتحديد المدخلات المرتبطة بخدمات رأس المال في الحسابات القومية من المهتمين في مجال الاستخدامات التحليلية التي يمكن أن تكون مصنوعة من المعلومات، وخاصة بالنسبة للدراسات الإنتاجية. لأنه معظم هذا العمل يعهد إلى الباحثين، فربما يكون أمر محتما أن يتم عرض الأساسي العقلي والمنطقي وراء المقترحات بطريقة أكاديمية أفضل من ذلك، وخاصة من خلال استخدام كبير للجبر المعقد أحيانا. ويأخذ هذا الفصل نهجاً مختلفاً؛ حيث يهدف إلى إظهار ذلك أكثر من تقديم مفهوم جديد في نظام الحسابات القومية، ويمكن تحديد خدمات رأس المال من الناحية النظرية في الحسابات الحالية. وعلاوة على ذلك، يمكن أن يؤدي إقرار ذلك إلى تحسينات في تقديرات استهلاك رأس المال الثابت، وهي مطلوبة حاليا في حسابات الإنتاج، وقيم أسهم رأس المال، وهذه مطلوبة في الميزانية العمومية. وكذلك يمكن أن ينظر إلى استنتاج المعلومات المفيدة تحليلياً لدراسات الإنتاج التي يمكن أن تكون منتج جانبي لممارسات تجميع الحسابات القومية المحسنة وليست ممارسات إضافية. لقد وضع هذا التفسير من حيث الأمثلة العددية المبسطة العالية ولكن ما زالت تهدف إلى إظهار العلاقة بين المفاهيم المشار إليها في الدراسات التي تشير إلى خدمات رأس المال ونهج الحسابات القومية لتقييم رأس المال والاشتقاق من مستويات الأسهم.

7-20 التفسير المقدم هنا هو سطحي إلى حد ما حيث انه معد لتقديم لمحة عامة عن المفاهيم ويشير بعبارات عامة لأسباب علاقة نظرية خدمات رأس المال مع المحاسبين القوميين. ولفهم أعمق للموضوع، ينبغي الإشارة إلى أدلة منظمة التعاون والتنمية اثنين في هذا الموضوع، وقياس رأس المال وقياس الإنتاجية وبعض الأعمال العملية والنظرية المشار إليها في هذه الأدلة.

ب. تقييم أسهم رأس المال

8-20 تقدير قيمة أسهم رأس المال ليست عملية بسيطة، ولما كان من الممكن قياس كل عمليات تكوين رءوس الأموال الجديدة التي تم التكفل بها في سنة بشكل مباشر وتم إجمالها ببساطة، وتقدير القيمة الإجمالية لأسهم الأصول، وحتى من النوع الأساسي نفسه، ولكن مع وجود خصائص مختلفة ومن مختلف الأعمار، وهذا ليس بسيطاً. ومن الناحية النظرية، إن كانت هناك أسواق مثالية للأشياء المستعملة للأصول بجميع المواصفات، يمكن أن تستخدم هذه الأسعار إعادة تقييم كل أصل مع الأسعار السائدة في سنة معينة، ولكن في الممارسة العملية، هذا النوع من المعلومات المتاحة نادرا جدا. وبالتالي يجب أن تكون تدابير أسهم رأس المال مستمدة بشكل غير مباشر ويتم هذا تقليديا من خلال خلق افتراضات حول كيفية حدوث انخفاض سعر الأصول بمرور الوقت، وإدراج ذلك في نموذج يعتمد على نموذج الجرد المستمر (نموذج الجرد المستمر). وفي الأساس، يدون نموذج الجرد المستمر قيمة جميع الأصول الموجودة في بداية السنة المعنية من خلال انخفاض قيمتها خلال العام، ويقضي على تلك الأصول التي تصل إلى نهاية حياتها المفيدة في السنة، ويضيف القيمة المدونة للأصول التي تمت حيازتها خلال العام. لقد تم وضع هذا الروتين بشكل جيد، حيث يمكن أن تتغاضى عن الافتراضات ولكن أيضا يمكنك التحقق من هذه الافتراضات التي تكشف عن فوائد مزدوجة من اشتقاق قيم خدمات رأس المال.

9-20 وفي غياب مراقبة الأسعار، فقد يتم تحديد قيمة الأصول حسب القيمة الحالية للأرباح في المستقبل. تشير النظرية الاقتصادية إلى أنه في السوق يعمل بشكل جيد (تعريف مناسب) حتى عندما تكون الأسعار تحت المراقبة، سوف تحوز هذه الهوية أيضا، وبالتالي هناك نوعين من الأسئلة التي قد تطرح عن قيمة الأصول؛ (1) كم ستجلب إذا بيعت، و(2) بكم ستسهم في الإنتاج زيادة عن فترتها المفيدة. وأول هذه هي الأسئلة هو السؤال التقليدي الذي يطرح من قبل المحاسبين القوميين، والثاني هو أساس الدراسات الإنتاجية. ومع ذلك، هذين السؤالين غير مستقلين.

1. تحديد المساهمة في الإنتاج

10-20 لنفترض أن أحد الأصول سيضيف قيم 100 ، 80 ، 60 ، 40 ، 20 إلى الإنتاج على مدى السنوات الخمس المقبلة. وللتبسيط، افترض أن جميع المنتجات بنفس الأسعار ولا يوجد تضخم. افترض، أيضا أن السعر الحقيقي للفائدة هو خمسة في المائة سنويا عن كل خمس سنوات.

11-20 يمكن أن تستمد قيمة الأصول في كل خمس سنوات باستخدام تقنيات القيمة الحالية كما هو موضح في الجدول 20-1 (وللتبسيط، هنا وفي جميع الأمثلة التالية، فإن القيم المبينة هي القيم الموجودة في أول السنة حتى أنه عندما يتم الخصم، يتم استخدام العامل لمدة عام كامل. يتم هذا التبسيط فقط لتسهيل الشرح؛ يجب أن يتم استخدام الأرقام في ممارسة منتصف العام، ويجب أن يلاحظ أن الأرقام الموجودة في الجداول هي أرقام مقربة وبالتالي فقد تظهر ليس من أجل الإضافة فقط، ومع ذلك فسيحقق القارئ الذي يتابع الأمثلة الموجودة في الجدول الأرقام المبينة).

12-20 الإضافة إلى قيمة الأصول في السنة 1 من الأرباح المتوقعة من 80 في السنة 2 هو 76،

وهذا هو 80 مقسوما على 1.05. (وبدلا من ذلك، فإن الإضافة إلى قيمة الأصل في السنة 1 يمكن أن تحسب على أنها 80 مرة من عامل الخصم، بنسبة 0.9524، معكوس 1.05). الإضافة إلى قيمة الأصل في السنة 2 من الأرباح في السنة 3 هي 57، (60 مقسوما على 1.05) وفي السنة 1 يكون 54، (57 مقسوما على 1.05) وهكذا. عندما تضاف قيمة 100 للأرباح في السنة الأولى إلى 76، تكون قيمة أرباح السنة الثانية في السنة الأولى، ومضافة إلى 54، قيمة أرباح السنة الثالثة في السنة الأولى وإلى 35 و 16، تمثل قيمة الأرباح في السنوات 4 و 5 في السنة الأولى، وتشتق قيمة الأصول في السنة 1 من 282. وعندما يكون الجدول كاملاً، يلاحظ أن قيمة الأصل في كل خمس سنوات تكون 282 ، 191 ، 116 ، 59 ، 20.

13-20 ويمكن حساب انخفاض قيمة الأصول من سنة إلى أخرى عن طريق خصم قيمة كل سنة تالية من قيمة السنة الحالية، وهكذا نشتق سلسلة من 91، 74، 39، 57 ، 20، سلسلة تصل إلى 282، القيمة الأصلية للأصل. إذا تم خصم انخفاض قيمة الأصل (91 في السنة الأولى) من المساهمة في الإنتاج (100 في السنة الأولى)، وقيمة الدخل الناتج في نتائج العام (9 في السنة الأولى). ولكي نرى أن هذا البند يمثل الدخل، ونعتبر أن مجموع العناصر في العمود الأول للسنوات 2 حتى 5 سويا (182) يمثل قيمة نفس أسهم رأس المال الموجود السنة 2 ولكن تم تقييمها في السنة الأولى. وتزداد هذه القيمة 182 بمعدل 9 إلى 191 بين السنة 1 والسنة 2. ويفي هذا المبلغ بمعيار الدخل الذي يعتبر هو المبلغ الذي يمكن ينفق منه مالك رأس المال ويبقى في حالة جيدة حتى نهاية الفترة كما كان في البداية.

جدول 20-1: مثال اشتقاق قيمة أسهم رأس المال من خلال المعرفة بمساهمتها في الإنتاج

سعر الخصم 5%

المشاركة في قيمة الأصل من الأرباح في:	سنة 1	سنة 2	سنة 3	سنة 4	سنة 5	مجموع 5 سنوات
سنة 1	100					
سنة 2	76	80				
سنة 3	54	57	60			
سنة 4	35	36	38	40		
سنة 5	16	17	18	19	20	
القيمة في السنة	282	191	116	59	20	
مؤشر القيمة (عام بعد عام)	1.00	0.68	0.61	0.51	0.34	
انخفاض القيمة	91	74	57	39	20	282
الدخل	9	6	3	1	0	18

14-20 وطوال مدة الخمس سنوات، تساوي قيمة الدخل الفرق بين مجموع العناصر القطرية (300) ناقص مقدار الانخفاض في القيمة (282)، أو بعبارة أخرى، هناك تطابق بين قيمة دخل عوائد الأصول والخصم المتأصل في تحديد القيمة الحالية.

2. تحديد القيمة في أي وقت

15-20 لنفترض عدم معرفة أي شيء عن مساهمة الأصول في الإنتاج ولكن انخفاض قيمة الأصول على مدى السنوات الخمس، وذلك بسبب القدم، معروف. فإذا افترض هذا من حيث مؤشر القيمة المتعلق بقيمة السنة السابقة، والقيمة الأولية تعرف على أنها 282، ثم يمكن حساب المدخلات في الجدول 20-2. وحسب التصميم، نفترض سلسلة قيمة تتفق مع الأرقام الواردة في الجدول 20-1، وتطبيق انخفاض القيمة من 0.68 إلى القيمة الأولية 282 يعطي قيمة 116 للسنة 2، وتطبيق انخفاض قيمة 0.61 إلى 191 يعطي 116 للسنة 3 وهكذا. (وبدلا من ذلك، يمكن أن يفترض وجود سلسلة زمنية من القيم ويتم تطبيقها على القيمة الأولية). ومن هذا، يمكن استنتاج الانخفاض في قيمة الأصول من سنة إلى أخرى وينظر إليها على أنها متطابقة مع تلك الموجودة في الجدول 20-1.

جدول 20-2: مثال اشتقاق قيمة أسهم رأس المال من خلال معرفة انخفاض سعره

سعر الخصم 5%

المشاركة في قيمة الأصل من الأرباح في:	سنة 1	سنة 2	سنة 3	سنة 4	سنة 5	مجموع 5 سنوات
سنة 1	100					
سنة 2	76	80				
سنة 3	54	57	60			
سنة 4	35	36	38	40		
سنة 5	16	17	18	19	20	
القيمة في السنة	282	191	116	59	20	
مؤشر القيمة (عام بعد عام)	1.00	0.68	0.61	0.51	0.34	

انخفاض القيمة	91	74	57	39	20	282
الدخل	9	6	3	1	0	18

16-20 وبصفة عامة، يعد ذلك بعيدا كما يذهب نموذج الجرد المستمر، والغرض المزدوج هو حساب قيم الأصل في الميزانية العمومية وأرقام الاستهلاك من رأس المال الثابت وتتحقق هذه المتطلبات في هذه المرحلة، ولكنه في الواقع، يمكننا المضي قدما. إن مساهمة الأصول في الإنتاج في السنة الأخيرة (20) هي نفس قيمة السنة النهائية. فإن تم عمل خصم بنسبة خمسة في المائة، يتم تحديد الإضافة لقيمة الأصول في بداية السنة 4 لتكون 19. ونظرا لقيمة الأصل في بداية السنة 4 هو 59، فيجب أن يكون هناك رقم 40 مساهم في الإنتاج في تلك السنة. ولتوسيع ذلك، بالنسبة للسنة 3، يجب أن تتألف قيمة 116 من 18 يمثلوا المساهمة في الإنتاج في السنة 5 من 20 مخفضة مرتين، 38 يمثلوا القيمة المساهمة في الإنتاج في السنة 4 من 40 مخفضة مرة واحدة وهكذا عن طريق المتبقي فيجب أن تكون القيمة المساهمة في الإنتاج في السنة 3 هي 60. وبهذه الطريقة يمكن إكمال كل ما سبق والثلاثي وجزء من الجدول، ويمكن أن يتم اشتقاق قيم مبالغ الدخل في السنة كما هو الحال في الجدول 20-1.

3. الكفاءة المعمرة و المظهر الجانبي للسعر المعمر

17-20 على الرغم من أن الجداول 20-1 و 20-2 تبدأ من افتراضات مختلفة، بالضبط نفس النتائج الجدول الكامل برغم تدوينها بترتيب مختلف في الحالتين. يبدأ الجدول 20-1 بافتراضات حول انخفاض المساهمة في الإنتاج القيم واشتقاق قيم الأسهم والانخفاض في قيمة كل سنة. ويبدأ الجدول 20-2 بافتراضات حول انخفاض قيمة الأسهم وتشتق المساهمة في الإنتاج والانخفاض في قيمة كل سنة. كلا الطريقتين تعطي قيم الأسهم لكي تدرج في الميزانية العمومية وأرقام استهلاك رأس المال الثابت. يجب أن تكون الافتراضات الموضوعة في كلتا الحالتين متسقة، في الواقع، يمكن إظهار أن كل نموذج من الانخفاض في مساهمة الأصل في الإنتاج (وعادة تسمى حجم الكفاءة المعمرة) يناظر نموذجا واحدا فقط من نماذج انخفاض الأسعار (وعادة تسمى حجم السعر المعمر).

18-20 ونظرا لهذا، فقد يبدو أنه من الممكن أن تأخذ المعلومات في مجموعة من افتراضات نموذج الجرد المستمر، وببساطة يتم اشتقاق المساهمات في الإنتاج منها. وبينما كان فعل هذا ممكنا، فيتم حيازته بصفة عامة حيث يفضل البدء مرة أخرى من خلال افتراض مجموعة من حجم الكفاءة المعمرة. يمكن توضيح سبب ذلك في الجدول 20-3.

جدول 20-3: جدول 20-2 مع وجود نمط اختلاف طفيف لانخفاض السعر

سعر الخصم 5%

المشاركة في قيمة الأصل من الأرباح في:	سنة 1	سنة 2	سنة 3	سنة 4	سنة 5	مجموع 5 سنوات
سنة 1	80					
سنة 2	96	101				
سنة 3	75	79	83			
سنة 4	24	26	27	28		
سنة 5	6	6	6	7	7	
القيمة في السنة	282	211	116	35	7	
مؤشر القيمة (عام بعد عام)	1.00	0.75	0.55	0.30	0.20	
انخفاض القيمة	70	95	81	28	7	282
الدخل	10	6	2	0	0	18

19-20 يبدأ الجدول 20-3 مرة أخرى بسلسلة من تغيرات الأسعار النسبية كما هو الحال في الجدول 20-2 لكن هذه التغييرات تختلف إلى حد ما. فبدلا من سلسلة 1.00، 0.68، 0.61، 0.51، 0.34، يتم اتخاذ السلسلة 1.00، 0.75، 0.55، 0.30، 0.20. تبخس هذه التغييرات من قيمة معدل الانخفاض في القيمة في السنة الثانية وتفترض معدلا أسرع للانخفاض في السنوات اللاحقة. فللوهلة الأولى لا يبدو ذلك غير معقولا. ومع ذلك، فإن التأثير على المساهمة في الإنتاج خطير، والسلسلة الناتجة 80، 101، 83، 28، 7 هي غير قابل للتصديق إطلاقا. فأي نوع من الأصول يمكن أن يتجاوز عشرين في المائة من ناحية الكفاءة في العام الثاني أكثر مما كانت عليه في البداية ومازالت أكثر كفاءة في السنة الثالثة أكثر مما كانت عليه في البداية قبل حدوث انخفاض سريع بعد ذلك؟ على الرغم من أن هذا النمط من التدفقات متسقا مع القيمة الأولية من 282، كما في الجدول 20-2 ومع انخفاض تراكمي في القيمة مضافا إليها هذا المبلغ على مدى خمس سنوات.

20-20 هذه هي الأسباب التي تجعل القول بأن الافتراضات حول انخفاض كفاءة من المرجح أن يؤدي إلى نتائج عالية لقيمة الأسهم، وانخفاضها في القيمة والدخل الذي تنتجه أعلى من وضع افتراضات بشأن معدل الانخفاض في الأسعار. وكمثال آخر لسبب كون هذا أسهل، النظر في حالة أصل يساهم بنفس المساهمة في الإنتاج، ولنقل 100، عن كل خمس سنوات، ثم توقف تماما، مثل مصباح كهربائي. فمن السهل أن تفترض حجم كفاءة بالنسبة للعمر مستمرة ولكن الموافق لحجم السعر بالنسبة للعمر بديهياً أقل بكثير ويختلف وفقا لعامل الخصم المطبق.

21-20 ومع ذلك، بينما توجد أسباب وجيهة لاستخدام حجم الكفاءة بالنسبة للعمر كنقطة البداية، حيث المعلومات الفعلية متاحة عن حجم السعر بالنسبة للعمر حتى وان كانت معلومات جزئية، فيجب أن تأكيد أن حجم الكفاءة بالنسبة للعمر متسق مع حركات السعر بالنسبة للعمر المراقبة.

4. الحالة الخاصة للانخفاض المظهر الجانبي بشكل هندسي

22-20 يمكن افتراض عدد من النماذج إما لحجم السعر المعمر أو لحجم الكفاءة المعمرة، وهذا يشمل خط انخفاض القيمة المستقيم وأشكال مختلفة غير خطية نوقشت في معايرة رأس المال. وأحد الاهتمامات الخاصة أنه أينما ينخفض السعر بشكل هندسي ، وهذا يحدث كل عام فالسعر (عند تعديله للتضخم) نسبة ثابتة، وهذا من العام السابق. ولأن مثل هذه السلاسل تقارب الصفر ولكن حقيقة لا تصل إلى ذلك أبدا، فإنه من الصعب تصور ذلك في الجدول مثل هذه المعروضة بأعلاه ولكن يمكن اشتقاق الخصائص المميزة باستخدام القليل من الجبر البسيط جدا.

23-20 يمكن أن نجد من الجداول الموجودة بأعلاه أن قيمة الأصول في بداية أى سنة (V_t)، مساويا لخدمات رأس المال المقدمة في هذه السنة، أ مضافا إليها عامل الخصم د، أضعاف قيمة الأصل في بداية العام المقبل، (V_{t+1}) وهكذا

$$(V_t=a+dV_{t+1})$$

في الحالة التي يكون فيها $(V_{t+1}=fV_t, V_1=a/(1-df))$

وعن طريق القياس، إذا عادت قيمة خدمات رأس المال عن طريق الأصل في عام(t=1) تكون b، $(V_{t+1}=b/(1-df))$. ولكن حيث أن $(V_{t+1}=fV_t)$ تليها أن b تساوى af. وبالتالي تكون لدينا حالة أن شكل حجم السعر بالنسبة للعمر وشكل حجم الكفاءة بالنسبة للعمر هم بالضبط مثل بعضهما البعض.

24-20 وكما ذكر أعلاه، يوجد حجم سعر المعمر واحد فقط مطابق لحجم الكفاءة المعمرة ، لذا فيلي ذلك أن حجم الانخفاض الهندسي هو الحجم الوحيد الذى هو نفسه بالنسبة لكلام من انخفاض السعر والكفاءة. وأحد النتائج هو أن أرقام أسهم رأس المال المعدلة لانخفاض القيمة مساوية لهذه الأرقام المعدلة لأسهم رأس المال لانخفاض الكفاءة. تضيف هذه الخاصية إلى الأسباب التي يمكن أن تطور اختيار هذا الحجم لتحديد قيمة أسهم رأس المال.

5. الاعتبارات العملية

25-20 وكما لوحظ في بداية هذا القسم، هناك كثير من التبسيط في الأمثلة المقدمة، ونظمت من أجل تسهيل شرح النظرية الأساسية وراء فكرة خدمات رأس المال الجديدة لهذه الفكرة. وينبغي استشارة معايرة رأس المال من أجل مناقشة أكثر صرامة ولاعتبارات أخرى مثل الأساس المنطقي لاختيار أحد ملفات السعر المعمر (أو الكفاءة المعمرة) أكثر من غيره، وكيفية تقدير مدد الحياة وأنماط التقاعد للأصول ودور التوقعات في الحسابات.

26-20 ويناقش الدليل أيضا حقيقة أن العودة إلى رأس المال يجب أن تكون كافية لتغطية الضرائب المفروضة على الأصول المعنية، وهي النقطة التي يتم تجاهلها هنا أيضا باسم التبسيط.

27-20 وتوخيا للدقة، يتم عمل اختلاف بين الفائدة أو سعر الخصم، r ، وغالبا ما يفترض أنها بنسبة خمسة في المائة في هذا الفصل، وعامل الخصم الذي هو معكوس (1+r). عندما تكون r تساوي 5 في المائة، يكون عامل الخصم 95.24 في المائة. وعندما يكون عامل الخصم 95.0 في المائة، يكون سعر الخصم 5.26 في المائة.

ج. تفسير التدفقات

28-20 تظهر الجداول الموجودة بأعلاه ثلاث سلاسل زمنية ذات أهمية خاصة؛ أحد هذه السلاسل هي المساهمة في إنتاج أحد الأصول بمرور الزمن، والثانية هي الانخفاض في قيمة الأصل والثالثة الدخل الناتج من الأصل. ومن الواضح أن المدى المتوسط يوافق استهلاك رأس المال الثابت كما هو مفهوم في نظام الحسابات القومية. مساهمة رأس المال في الإنتاج هي ما يسمى بإجمالي فائض التشغيل، وهكذا تكون سلسلة المرة الثالثة، الدخل توافق صافي فائض التشغيل بشكل ملائم، ومع ذلك، يمكن وصف هذه التدفقات بأسماء بديلة أيضا. العنصر القطري في الجدول الذي يبين المساهمة في الإنتاج يعرف أيضا بأنه قيمة خدمات رأس المال، وعنصر الدخل هو عائد رأس المال. ومعدل عائد رأس المال هو نسبة

الدخل لقيمة رأس المال. وبالنسبة للجداول 20-1، و 20-2 يكون تدفق الدخل كنسبة من قيمة أسهم رأس المال في العام المقبل (وهذا الجزء لا يستخدم في السنة الحالية) خمسة في المائة، وهو نفس سعر الخصم. يتم توضيح المصطلحات البديلة في الجدول 20-4.

1. خدمات رأس المال وإجمالي فائض التشغيل

29-20 عند هذه النقطة، يسأل المحاسب القومي كيفية تقدير إجمالي فائض التشغيل بهذه الطريقة عندما تم اشتقاقه كقيد في الموازنة في إنتاج حساب الدخل؟ هناك إجابتان محتملتان لهذا السؤال؛ الإجابة الأولى هي أنه لا يوجد هوية كاملة لفائض التشغيل الإجمالي ولكن قيمة خدمات رأس المال متضمنة داخله لذا يمكن ملاحظتها على أنها القيد المعني المرتبط بإجمالي فائض التشغيل. لنفترض أن سعر الخصم المختار هو السعر الذي يمكن به الحصول على وديعة مصرفية مثلا. ويحدد ذلك المبلغ الذي يحتاجه مستخدم الأصول لإنتاج صافي فائض التشغيل إذا تم تسعير الأصول بشكل فعال. إذا كانت الأرقام خدمات رأس المال وإجمالي فائض التشغيل على حد سواء 100، ثم أوجد المنتج خيارا معقولا للأصول، بل كسب الكثير بالنسبة له عند ترك ماله في البنك. وإن كسب ما يزيد قليلا عن 100، فيكون أفضل له من ترك المال في البنك. وإذا بينت الحسابات القومية أنه كسب 150، مثلا، فقد يكون المنتج محظوظ جدا في الواقع وربما حقق بعض الأرباح الاحتكارية. ومع ذلك، فمن الممكن أيضا أن هناك نوعا من الأصول لم يتم تحديده في حساب خدمات رأس المال، وأحد الاحتمالات تشكلت إلى حد ما من بعض الأصول غير الملموسة. وكذلك إن كانت قيمة إجمالي فائض التشغيل أقل بكثير من قيمة خدمات رأس المال المقدرة، فقد يكون هناك سبب وجيه للتشكيك في مدى وتقييم الأصول المفترض أن تستخدم في الإنتاج أو نوعية تقديرات إجمالي فائض التشغيل. وهكذا فإن اشتقاق القيمة من خدمات رأس المال بهذه الطريقة هو أيضا أداة قيمة للتحقق من جودة البيانات.

30-20 البديل لمعاملة خدمات رأس المال باعتبارها عنصرا من إجمالي فائض التشغيل هو أن تساوي إجمالي فائض التشغيل مع خدمات رأس المال وأن تقوم بذلك عن طريق تحديد معدل العائد (سعر الخصم) الذي يجلب ذلك. وقد استخدمت العديد من التحليلات التقليدية الإنتاجية هذا النهج، وبعض المقارنات التي تتم بين الدول بشأن الإنتاجية تعتمد على هذا الافتراض. تشير الدراسات الأخرى، المستخدمة على مستوى الصناعة، إلى أن التباين في معدل العائد الظاهر الذي يتم الحصول عليه بهذه الطريقة يحتاج لأن يستخدم، وعلى كل حال، وبحذر شديد جدا. ولا يزال هناك نقاش قوي في الأوساط الأكاديمية حول الطريقة المفضلة لتحديد معدل العائد، خارجيا كما هو موضح في الفقرة السابقة أو داخليا كما هو موضح هنا. أحد طرق تفسير الاختلاف هي أن أقول أن استخدام معدل العائد الخارجي فإنه ببساطة يواجه تكلفة رأس المال (خدمات رأس المال) مع الفوائد (إجمالي فائض التشغيل)، ومعدل العائد الداخلي يعطي رقم واحد لكي يقارن مع عيار معدل العائد الطبيعي.

جدول 20-4: خدمات رأس المال ومصطلحات نظام الحسابات القومية

سعر الخصم 5%

المشاركة في قيمة الأصل من الأرباح في:	سنة 1	سنة 2	سنة 3	سنة 4	سنة 5	مجموع 5 سنوات
سنة 1	100					
سنة 2	76	80				
سنة 3	54	57	60			
سنة 4	35	36	38	40		
سنة 5	16	17	18	19	20	
القيمة في السنة	282	191	116	59	20	
مؤشر القيمة (عام بعد عام)	1.00	0.68	0.61	0.51	0.34	
انخفاض القيمة	91	74	57	39	20	282
	استهلاك رأس المال الثابت					
الدخل	9	6	3	1	0	18

	عائد رأس المال أو صافي فائض التشغيل	

2. الأسعار والأحجام

20-31 وتبين دراسة الجدول 20-1 أو بالفعل أي من الجداول الأخرى أن قيمة الأصول عند نقطة في الوقت المناسب، مثل بداية العام، ويمكن التعبير عنها بدقة عند إعادة مجموع خدمات رأس المال في العام مضافا إليه القيمة المخصومة للأصل في نهاية العام. وهذه هي نقطة البداية لكثير من عمليات الإعداد الجبري لخدمات رأس المال في الأدب، ولكن مع وجود فارق واحد مهم، في حين أن معظم المحاسبين القوميين يميلون إلى أن يفكروا أولا حسبا لإجماليات السعر الحالي وبعد ذلك (ربما) حسبا لانهيار في إجماليات الحجم مضافا إليه السعر المقابل، حيث تسير معظم خدمات رأس المال في الاتجاه الآخر. إنهم يفترضوا حجما ويطوروا نظرية السعر المقابل ("تكلفة المستخدم"). ويمكن مضاعفة هذا معا لإعطاء قيمة حالية، ولكن تجرى العديد من التحليلات باستخدام معلومات الحجم أو السعر.

20-32 أحد أسباب العمل بهذه الطريقة هو أن الافتراض المتضمن في الجدول 20-1، بأن المساهمات في الإنتاج على مدى الحياة من الأصول معروفة، وغالبا ليس صحيح من الناحية العملية. ومؤشر مدى تغير الكفاءة بمرور الوقت يعتبر معروفا أو مقدرا أو مفترضا. وبالتساوي تعتبر قيمة الأصل المفترض المعروف في الجدول 20-2، هي القيمة الوحيدة المعروفة على أساس أصل بأصل عندما يكون الكل جديد، فيتم تقدير جميع أرقام القيم الأخرى وذلك لأسباب مبينة بأعلاه. فمن الممكن أن تستخدم هوية أن قيمة بداية العام للأصل تساوي خدمات رأس المال المقدمة في العام مضافا إليها قيمة نهاية العام المخصومة حيث يبين كل ذلك في نموذج رقم المؤشر وافتراض عدم وجود تضخم، في واحدة تعبر عن قيمة خدمات رأس المال التي تعتمد على انخفاض قيمة الأصول بسبب العمر (عنصر الإهلاك) ومعدل العائد (التكلفة المالية للفرصة). إذا تم حاليا أخذ أثر التضخم العام في الاعتبار، فإنه يمكن التعبير عن سعر خدمات رأس المال (وغالبا تسمى تكلفة المستخدم) تبعا للزيادة في قيمة أصول جديدة من نفس النوع، والتكلفة الاسمية للنقود و الانخفاض النسبي العام على أساس سنوي في قيمة الأصول بسبب العمر.

20-33 ومن الممكن أيضا أن توجد أسعار مختلفة لأنواع مختلفة من الأصول وننظر في الحركات المختلفة بين أسعار الأصول والحركات في المستوى العام للتضخم. (استند الجدول 20-1 على افتراضات تقييدية جدا من عدم وجود تضخم مطلق أو نسبي في الأسعار.

20-34 أحد الاعتبارات الأخرى الهامة التي تم التغاضي عنها في الجداول الرقمية البسيطة فيما يلي؛ بالنسبة لبيانات الميزانية العمومية، نحتاج إلى القيم في تاريخ استخراج الميزانية العمومية، وبالنسبة لتقديرات خدمات رأس المال / إجمالي فائض التشغيل بالإضافة إلى الاستهلاك الزائد لرأس المال الثابت وتدفقات الدخل، نحتاج إلى قيم بأسعار متوسط سنوات. ومن الناحية العملية، فغالبا ما يتم افتراض ملاحظات منتصف السنة لتكون تقريبات قريبة من المعدلات السنوية ولكنها ليست دائما كذلك، ولا سيما في أوقات وجود تضخم خطير.

د. تطبيق نموذج خدمة رأس المال

20-35 بمجرد وجود صلة نظرية بين محتوى إجمالي فائض التشغيل و خدمات رأس المال الممثلة في الأصول المستخدمة في الإنتاج، فهناك عدد من الآثار المفيدة الأخرى للحسابات القومية. وهذه تشمل مسألة استخدام الأراضي في الإنتاج، وتقييم الموارد الطبيعية، والفصل بين الدخل المختلط في مكونات العمل ورأس المال، ومعايرة الأصول ذات القيمة المتبقية، والتعامل مع تكاليف نقل الملكية محل الحيازة، والتعامل مع التكلفة النهائية، والمحافظة على رأس المال، وتقييم التقدم في العمل في المشروعات طويلة الأجل، وهو نهج بديل لتقدير الإيجارات المحتسبة للمساكن التي يشغلها مالكوها وفصل المدفوعات بموجب عقد الإيجار المالي لكي يتم اعتبار هذا العنصر كإعادة سداد للأساس من العنصر الذي يعتبر الفائدة. وسيتم شرح كل نقطة من هذه شرحا أكثر قليلا بأدناه.

20-36 قبل مناقشة الأراضي والموارد الطبيعية، فمن المفيد أن نذكر النتائج المترتبة على الأصول المستخدمة من قبل وحدة وليس المالك القانوني للأصول. الفرق المهم هو أن ذلك سواء تحمل المستخدم المخاطر المرتبطة باستخدامه في الإنتاج أو لم يتحملها، فعندما لا يتحمل المستخدم هذه المخاطر، يعتبر الأصل خاضعا لعقد الإيجار التشغيلي. وفي مثل هذه الحالة،المدفوعات لاستخدام الأصول هو إيجار ويشكل جزءا من الاستهلاك الوسيط. فوائد استخدام الأصول في الإنتاج تعود على المالك في فائض التشغيل من حساب الإنتاج المتعلق بنشاطه ألإيجاري. (أنظر الفقرات من 17-301 إلى 17-303).

37-20 عندما لا يتحمل المستخدم المخاطر المرتبطة باستخدام الأصول في الإنتاج، فإن فوائد استخدام الأصول في الإنتاج تعود على المستخدم وتظهر في فائض التشغيل الخاص به، وهذا ينطبق على كل من الأصول المنتجة وغير المنتجة. الفرق بين منشآت الأصول المنتجة والأصول غير المنتجة، هو نوع الإيجار القائم بين المالك القانوني والمستخدم ونوع دخل الملكية المدفوع للمالك القانوني للأصل.

38-20 في حالة الأصول المنتجة، فإن مستخدم الأصل الذي يتحمل جميع المخاطر المرتبطة بالأصل يصبح المالك الاقتصادي له. يظهر الأصل على الميزانية العمومية للمالك الاقتصادي. وإن كان المالك القانوني مختلفا، فيتم تسجيل أي مبلغ يدفع من المالك الاقتصادي إلى المالك القانوني كدخل ملكية مستحق الدفع بموجب عقد الإيجار المالي. (أنظر الفقرات من 17-304 إلى 17-309).

39-20 في حالة الأصول غير المنتجة، عندما يختلف مستخدم المورد والمالك القانوني، يبقى الأصل في الميزانية العمومية للمالك القانوني ولكن عقد الإيجار المورد بين المالك القانوني والمستخدم يلزم الأخير بدفع دخل الملكية السابق في شكل إيجار. (أنظر الفقرات من 17-310 إلى 17-312).

40-20 بالنسبة لكافة الأصول غير المالية المستخدمة في الإنتاج، فإن تقدير قيمة خدمات رأس المال المرتبطة بالأصول تسمح لذلك أن يتناقض مع دخل الملكية المستحقة لاستخدامها لتحديد ما إذا كان استخدام الأصول فعال من حيث التكلفة.

1. الأراضي

41-20 الأرض هي أول وأقدم شكل معترف به من رأس المال غير المنتج. فالأرض خاصة في ذلك، وتحت إدارة جيدة يفترض أن تظل القيمة ثابتة من سنة إلى أخرى باستثناء آثار التضخم في أسعار الأراضي. وهذا يعني، أنه لا يوجد إهلاك للأرض ويمكن اعتبار جميع المساهمات في الإنتاج كدخل. ولإظهار كيف يمكن أن يكون ذلك متعلق بالأمثلة السابقة، يبين الجدول 20-5 جزءا من جدول مقابل للأرض التي تساهم بنسبة 20 في إنتاج دائم. الجدول الكامل سوف يتضمن أعداد لا حصر له من الصفوف والأعمدة. ويبين هنا القليل فقط، ويتم استخدام بعض الجبر البسيط جدا (مع الشرح) لشرح كيفية التوصل إلى الإجماليات.

42-20 قيمة العمود الأول هو مجموع 20، 20 مخفضة مرة واحدة (مساهمة السنة الثانية في الإنتاج بأسعار مخفضة مرة واحدة)، وبمجموع 20 مخفض مرتين للعام الثالث وهكذا إن لم يكن إلى الأبد، على الأقل لسنوات عديدة جدا. مع سعر خصم قدره 5 في المائة كما كان من قبل، ويكون مجموع هذا العمود هو 420. ولكي نرى الأمر على هذا الحال، نراعي تقدم هندسي بسيط. ما هو مطلوب هو مجموع السلسلة التي يمكن كتابتها على النحو التالي:

$$S_n=a+ad+ad^2+ad^3+ad^4+ad^5+\ldots+ad^n$$

وحيث أن الرمز a هي العودة إلى الأصول في كل فترة والرمز d هو عامل الخصم. (وكما ذكر سابقا، بالنسبة لسعر الخصم من 5 في المائة، فغن عامل الخصم هو 95.24 في المائة). إذا تمت مضاعفة كل مصطلح في المعادلة بواسطة عامل إضافي d ستكون النتيجة كما يلي:

$$dS_n=ad+ad^2+ad^3+ad^4+ad^5+\ldots+ad^{n+1}$$

واستنتاج التعبير الثاني من المعطيات الأولى:

$$S_n(1-d)=a\ (1-ad^{n+1})$$

فإن كان d أقل من وحدة (كما ستكون في إطار الخصم) وكان n كبير جدا، فيصبح المصطلح الأخير ضئيلا ويمكن تحديد مجموع هذه السلسلة S_n، على أنها a/(1-d). وفي الجدول 20-5 تكون a مساوية 20، و d مساوية 0.9524، وبالتالي فإن مجموع هذه السلسلة هو 420.

جدول 20-5: حالة الأرض

سعر الخصم 5%

المشاركة في قيمة الأصل من الأرباح في:	سنة 1	سنة 2	سنة 3	سنة 4	سنة 5	... سنة 10....
سنة 1	20					
سنة 2	19	20				
سنة 3	18	19	20			
سنة 4	17	18	19	20		
سنة 10	13	14	14	15	16	...20...
سنة 25	6	7	7	8	8	...10...
سنة 40	3	3	3	3	4	. ..5.. .
القيمة في السنة	420	420	420	420	420	420
مؤشر القيمة (عام بعد عام)	1.00	1.00	1.00	1.00	1.00	1.00

انخفاض القيمة	0	0	0	0	0	0
الدخل	20	20	20	20	20	20

20-43 ومع ذلك، حيث أن كل عمود من أعمدة الجدول، على الرغم من كل فترة أقصر من سابقتها، فهو أيضا بداية سلسلة لا نهاية لها بنفس الطريقة تماما، ومجموع كل عمود هو أيضا 420. وبالتالي فإن الانخفاض في قيمة الأرض من سنة إلى أخرى هو صفر، ومجموع 20 ليس مجرد مساهمة في الإنتاج ولكن للدخل أيضا. وفي لغة الحسابات القومية، يكون كلا من إجمالي فائض التشغيل وصافي فائض التشغيل 20، ولا يوجد إهلاك. وبالتساوي تكون قيمة كلا من خدمة رأس المال والعائد على رأس المال 20.

20-44 وكما ذكر مسبقا، فقد يبدو ذلك غريبا قليلا لتفكر في الأصول غير المنتجة التي تسهم في "الخدمة" حيث أنها منتجة دائما في الحسابات القومية. وهذا مجرد انعكاس للكلمات التي اختارها الاقتصاديون لوصف مساهمة رأس المال في الإنتاج دون ربط كلمة "خدمة" مع التفسير محدد المعطى لها. في نظام الحسابات القومية. وبالمثل فقد يسمع الفرد منا عن تعويضات الموظفين الموضحة حسبا لتكلفة خدمات العمل.

20-45 الإيجار الاقتصادي هو مصطلح آخر يستخدم لخدمات رأس المال وفي البداية يبدو هذا أكثر قابلية للتطبيق في حالة الأرض، ولكنه أيضا خطر لا يمكن إدراكه. في الجدول 20-5، الإيجار الاقتصادي للأرض هو المدى الذي يستفيد به المزارع من استخدام الأراضي للإنتاج الزراعي (20). ويتراكم هذا الإيجار إذا كان المزارع يزرع أرضه الخاصة أو إن كان مزارعاً مستأجراً. المبلغ المستحق دفعه من قبل المزارع المستأجر للمالك هو ما تظهره الحسابات القومية كإيجار تحت دخل الملكية. في الأيام التي كان يدفع فيها المزارع إيجاره كحصة من المحصول، كان الارتباط أكثر وضوحا. ما احتفظ به يمثل ما يكفي لتغطية نفقاته ونفقة عمله الخاص (أو أي عمل مستأجر). وفي الاقتصاد النقدي، غالبا ما يتم الاتفاق على أن يكون الإيجار مستحق الدفع للمالك مقدما قبل وقت طويل جدا. مقارنة الإيجار المحصل (كفائض التشغيل) مع الإيجار مستحق الدفع كدخل الملكية يوضح ما إذا كان الإيجار المتفق عليه "عادلا" أو ربما مفرطا بالنسبة للدخل الزراعي.

2. تقييم الأصول/ الموارد الطبيعية

20-46 يوجد اهتمام متزايد لوضع قيمة رأس المال من الأصول الطبيعية، ولكن حيث أن هذه الأصول نادرا ما تباع في السوق، فهناك شك حول كيفية القيام بذلك. عند البحث في الريع الاقتصادي لتحصيله من خلال الرواسب المعدنية أو الغابات الطبيعية، على سبيل المثال، هو أحد السبل لحل المشكلة.

20-47 لنفترض أن شركة التعدين تعرف حجم الودائع المدفونة، ومتوسط معدل الاستخراج وتكاليف استخراج وحدة واحدة. فبعد السماح لجميع التكاليف الوسيطة، والعمالة وتكلفة الأصول الثابتة المستخدمة، يجب أن يمثل ما تبقى الريع الاقتصادي للموارد الطبيعية. ومن خلال تطبيق هذا الاستخراج المتوقع في المستقبل، يمكن تقدير تدفق الدخول في المستقبل، ومن هذا، وباستخدام التقنيات التي سبق وصفها، رقم لقيمة المخزونات من الموارد في أي نقطة في الوقت المناسب.

20-48 وفي الواقع، فإن تطبيق تقنية خدمة رأس المال تذهب إلى أبعد من هذا. ففي حالة وجود الغابات الطبيعية، وإذا كان معدل إعادة النمو على الأقل مساوية لمعدل الحصاد، فإن قيمة الغابات لا تنخفض ومعدل الحصاد يكون مستداماً. ومع ذلك، ففي حالة وجود رواسب معدنية ليس لها القدرة الطبيعية على التجدد، فمن الممكن فصل المساهمة في الإنتاج إلى عنصر يوضح الانخفاض في قيمة الودائع والعنصر المتبقي. ولأن هذا المبلغ المتبقي يتفق مع فكرة الحفاظ على مستوى الثروة سليمة، فيمكن اعتباره على أنه الدخل، ومن الواضح أن هذا يؤدي فيما يسمى بمجال المحاسبة الخضراء كل احتمالات السماح باستهلاك رأس المال الطبيعي، بالإضافة إلى استهلاك رأس المال الثابت في تقديم بديل للحسابات القومية في حساب فرعي. وفي الحقيقة، هذه هي الحجة المطورة بمزيد من التفصيل ومع تطبيقات لموارد محددة في القسم د، من الفصل 7 المحاسبة البيئية والاقتصادية المتكاملة 2003 (الأمم المتحدة، والمفوضية الأوروبية، وصندوق النقد الدولي، ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية والبنك الدولي، 2003) ويشار إليه بأنه نظام المحاسبة البيئية والاقتصادية.

3. الدخل المختلط

20-49 عند مناقشة الأرض بأعلاه، تمت الإشارة إلى أن الريع الاقتصادي للأرض هو الجزء الذي لم يوضح في الاستهلاك الوسيط، وتكلفة العمالة المؤجرة وخدمات رأس المال المقدمة من

الأصول الثابتة وتكلفة العمالة من المزارعين. وفي كثير من الأحيان، يكون من الصعب تحديد قيمة عمل شخص يعمل لحسابه الخاص وهكذا يمكن دمج ذلك مع الريع الاقتصادي على الأراضي وخدمات رأس المال المقدمة من الأصول الثابتة المستخدمة والموضحة على أنها دخل مختلط. ومن حيث المبدأ، برغم إن كان من الممكن إجراء تقدير منفصل لخدمات رأس المال المقدمة من الأصول الثابتة من خلال معلومات حول الخدمات التي تقدمها أصول مماثلة في أجزاء أخرى من الاقتصاد، ثم يمكن تقسيم الدخل المختلط إلى مكونات العمل رأس المال.

50-20 ومن الناحية العملية، لقد تم إثبات صعوبة ذلك نظرا لأن المبلغ المتبقي لدخل العاملين لحسابهم قد يتحول إلى مبلغ صغير جدا أو سلبي، وأكثر الأسباب وضوحا على ذلك هو أن تقديرات خدمات رأس المال مرتفعة للغاية. قد يكون هذا بسبب قدرة أكبر الشركات على الاستفادة برأس المال بشكل أكثر كفاءة، فعلى سبيل المثال استخدام قطعة من المعدات ذات قيمة عالية بشكل مستمر بدلا من أن يكون بشكل متقطع، أو لأن لديهم أصول معنوية أخرى والتي لم تؤخذ في الحسبان. وهذا يعني أن خدمات رأس المال لهذه الأصول غير المعايرة تنسب لهؤلاء الذين يتعرفوا عليها ولكن هذا بالإضافة غير مناسبة لمن يعمل للعاملين لحسابهم الخاص. وبالتالي فمن غير المرجح أن قبول نموذج خدمات رأس المال يقدم تفصيلا سريعا ودقيقا لهبوط الدخل المختلط ولكنها تظهر وسيلة لتحقيق البيانات لكل من المشاريع الكبيرة والصغيرة لضمان معايرة رأس المال على نحو شامل ومتسق.

4. الأصول ذات القيمة المتبقية

51-20 يتم استخدام الكثير من الأصول من قبل مالك واحد حتى يبلوا ولا يستحقوا شيئا. ومع ذلك، ليس هذا هو الحال بالنسبة لجميع الأصول، فبعض الأصول يتم التخلص منها بعد بضع سنوات، ربما لأن تكلفة الصيانة الدورية من قبل المالك الحالي تعتبر مرتفعة للغاية بالنسبة لقيمة الأصول المساهمة في الإنتاج. بعض شركات الطيران، على سبيل المثال، قد ترغب في استخدام هذه الحقيقة وأنهم يواكبوا أحدث أساطيل الطائرات كجزء من ندائهم الإعلاني. وفي حالات أخرى، على سبيل المثال مع معدات البناء، فريما لم يعد هناك استخدام آخر لهذا الأصل من قبل المالك الأصلي.

52-20 يبين الجدول 20-6 مثالا على الأصول التي يتم استخدامها لمدة أربع سنوات فقط ثم يتم التخلص منها بقيمة 300. ومرة أخرى عن البساطة، فيفترض أن تعرف قيمة التخلص من الأصل بعد أربع سنوات من حيازة الأصول. وعلى سبيل المثال، فقد تكون الأصول المستخدمة في السوق كافية لضمان أن القيمة عند أي نقطة تساوي الخدمات المتبقية لكي يتم تسليمها بواسطة الأصول. وما زال يفترض أن التضخم صفرا.

53-20 يبين أعلى جزء ثلاثي من الجدول الحساب العادي لقيمة خدمات رأس المال المقدمة في هذه السنوات الأربع، وهي القيمة التي ترى في البداية على أنها 107 1، ومن اجل هذا فإن القيمة المخفضة للقيمة المتبقية 300 يجب أن تضاف. هذه القيمة هي 247، مما يجعل القيمة الإجمالية للأصول 354 1. كما هو في حالة استنفاد الأصول، وانخفاض قيمة الأصول بما في ذلك القيمة المتبقية سنة بعد سنة بشكل أكبر من انخفاض خدمات رأس المال في هذه السنوات الأربع بسبب وجود عنصر الدخل الناتج من حقيقة أن القيمة المتبقية تزداد كلما اقترب وقت التخلص من الأصول. إجمالي الانخفاض في قيمة الأصول، المبين كاستهلاك رأس المال الثابت، هو 054 1. هذه القيمة، مع القيمة المتبقية 300، تساوي القيمة الأصلية 354 1. إجمالي الدخل (صافي فائض التشغيل) هو 121، ومجموع الإيرادات الناشئة عن استخدامها في الإنتاج (68) مضافاً إليه الإيرادات الناشئة عن تفكك عامل الخصم على القيمة النهائية (53).

جدول 20-6: الأصل ذو القيمة المتبقية

سعر الخصم 5%

المشاركة في قيمة الأصل من الأرباح في:	سنة 1	سنة 2	سنة 3	سنة 4	القيمة المتبقية	مجموع 4 سنوات
سنة 1	400					
سنة 2	286	300				
سنة 3	227	238	250			
سنة 4	194	204	214	225		
القيمة في السنة	1107	742	464	225	0	
الانخفاض في القيمة	365	278	239	225		1107
الدخل	35	22	11	0		68
القيمة المتبقية	247	259	272	286	300	
الدخل	12	13	14	14		53
القيمة المشتركة	1354	1001	736	511	300	

الانخفاض في القيمة	352	265	226	211		1054
الدخل	48	35	24	14		121

يوضح الجدول 20-6 أن القيمة التراكمية لاستهلاك رأس المال الثابت المحسوبة فيما يتعلق بالأصل، يجب أن تساوي القيمة الأولية للأصل، ويتم التعامل معها على أنها من تكوين رأس المال الثابت، ناقص القيمة الخاصة بالمالك عند التصرف في الأصول. يحوز ذلك سواء انتقل الأصل للاستخدام كأصل ثابت من قبل مستخدم آخر، أو استخدم لغرض آخر في نفس الاقتصاد أو تصديره.

5. تكلفة نقل الملكية الناتجة عن استحواذ الأصول

20-54 يتم التعامل مع تكلفة نقل الملكية المترتبة على استحواذ الأصول كتكوين أصل ثابت. يعادل هذا التأكيد افتراض أن الخدمات التي تقدمها الأصول يجب أن تكون كافية لتغطية كل تكاليف الأصول وتكاليف نقل الملكية. يبين الجدول 20-7 مثال حيث تكاليف 30 المترتبة على الاستحواذ على الأصل في الجدول 20-6. من أجل أن يكون الأصل بنفس القيمة بالضبط كما كان قبل التصرف، 300، فيجب أن يتم حساب تكاليف نقل الملكية خلال الفترة التي يكون فيها المالك الذي تسبب في هذه التكاليف يستخدم الأصل في الإنتاج. تمت إضافة الأرقام في الجزء الثلاثي من الجدول 20-7 لها الجزء المقابل من جدول 20-6، مع إعطاء قيمة متزايدة للأصول في كل عام حتى نهاية السنة 4، والاستهلاك المتزايد لرأس المال الثابت، والدخل المتزايد بشكل طفيف، وذلك لأنه ينظر إلى تكاليف نقل الملكية وينظر كالقيمة الحالية للخدمات الإضافية المطلوبة لتغطية التكاليف.

20-55 إن كانت تكاليف نقل الملكية مرتبطة بحياة الأصل بأكملها وليس فقط الجزء الذي من أجله دفعت الوحدة التكاليف التي تملك الأصل، وهناك عدم تطابق بين القيمة المحسوبة للأصل والقيمة السوقية المبينة في البيع بقيمة 300. في مثل هذه الحالة، يجب أن يتم إعادة البيانات من أجل تحقيق التوافق عن طريق إدخاله في التغييرات الأخرى في حساب حجم الأصول، ولكن هذا يعني أنه لم يتم عرض كل التكاليف التي تكبدها المالك الأولي باعتبارها خصما من إجمالي القيمة المضافة وهكذا يكون الدخل مبالغاً فيه. وقد يكون ذلك حتمياً عند بيع الأصول بشكل مفاجئ ولكن في حالة العديد من المركبات ومعدات البناء المتحركة، قد يراعي المشتري القيمة جيدا لكي يحقق قيمة البيع بعد فترة معينة. عندما يكون الأمر كذلك، ينبغي بذل كل جهد ممكن، لمراعاة عامل طول العمر المتوقع أيضا في حسابات مبلغ استهلاك رأس المال الثابت وليس القيمة المتبقية فقط، لكي تنسب إلى تكاليف نقل الملكية وبالتالي لا توجد قيمة متبقية من هذه التكاليف عند التصرف فيها.

جدول 20-7: مثال لتكاليف نقل الملكية عند حيازة الأصل في الجدول 20-6

سعر الخصم 5%

المشاركة في قيمة الأصل من الأرباح في:	سنة 1	سنة 2	سنة 3	سنة 4		مجموع 4 سنوات
سنة 1	10					
سنة 2	9	9				
سنة 3	6	7	7			
سنة 4	5	5	6	6		
القيمة في السنة	30	21	13	6		
الانخفاض في القيمة	9	8	7	6		30
الدخل	1	1	0	0		2
القيمة المتبقية	1384	1022	749	517	300	
الانخفاض في القيمة	361	273	232	217		1084
الدخل	49	36	25	14		123

6. التكاليف النهائية

56-20 يدرس الجدول 20-56 حالة ما، عندما يكون للأصل قيمة متبقية في الوقت الذي تصرف فيه المالك الحالي في هذا الأصل، ومن المحتمل أيضا أن تمتلك أصول عليها تكاليف كبيرة جدا مرتبطة بالتصرف فيها، ومن الأمثلة على ذلك تكاليف وقف تشغيل محطات الطاقة النووية أو رافعات النفط أو تكاليف تنظيف مواقع دفن النفايات. ليس المقصود من المناقشة التالية التقليل من شأن الصعوبة العملية لتقدير التكاليف النهائية، بل لكي تبين ببساطة لماذا يجب أن يقلل وجود التكاليف النهائية من قيمة الأصل طوال حياته.

57-20 التكاليف النهائية مماثلة لتكوين رأس المال في أنه ينبغي تغطيتهما عن طريق الدخل الناتج خلال فترة استخدام الأصل في الإنتاج. إن لم يحدث ذلك خلال حياة الأصل، فقد يتم معاملة هذه التكاليف الكبيرة كتكاليف متوسطة في وقت لم يعد هناك لم يعد يتكون فيه أي دخل من الإنتاج، وهذا يؤدي إلى إضافة قيمة سالبة. وبدلا من ذلك، يتم تسجيلها على أنها تكوين رأس المال ولكن بدلا من تكاليف يتم استردادها من القيمة المضافة، هذه التكاليف مستبعدة من التغيرات الأخرى في حساب حجم الأصول. يحذف هذا الإجراء من مجموع المشكلات الاقتصادية الكبرى للاقتصاد الكلي تكلفة قانونية للعمل وهكذا يبالغ في الإجمالي وصافي الناتج القومي على مدى فترة من السنوات.

58-20 يعرض الجدول 20-8 مثالا على كيفية تسجيل التكاليف النهائية. في الواقع، تتفق البيانات مع الأرقام في الجدول 20-6 للمساهمة في الإنتاج في كل عام، ولكن في هذه الحالة تكون القيمة المتبقية سلبية بدلا من أن تكون إيجابية.

59-20 إن تحليلات البيانات التي تلي ذلك معنية بالجدول 20-6 بالتحديد. ولا تزال قيمة خدمات رأس المال المقدمة من الأصل المستخدم 1160. ومع ذلك، بما أن القيمة الحالية للتكلفة النهائية هي -247، يكون مجموع قيمة الأصول هو 860. وكما سلف، فإن قيمة الاستهلاك المتراكمة لرأس المال الثابت،1160 تساوي هذه القيمة ناقص القيمة النهائية -300. ليست فقط قيمة الأصول في كل سنة أقل من قيمة استخدامها في الإنتاج، ففي السنة 4 يتكون القيمة سلبية في الواقع. السبب المنطقي لهذا هو أنه بالرغم من الأصل سوف يثمر عن خدمات 225 في تلك السنة، إلا أن التكاليف القريبة 300 تعني أن المالك لن يكون قادراً على بيع الأصل، وأنه في الواقع سوف يدفع لمالك آخر لكي يستحوذ على هذا الأصل لكي يصبح من وقتها مسئولية المالك الجديد أن يغطي تكاليف التصرف 300.

جدول 20-8: الأصل ذو القيمة المتبقية

سعر الخصم 5%

المشاركة في قيمة الأصل من الأرباح في:	سنة 1	سنة 2	سنة 3	سنة 4	القيمة المتبقية	مجموع 4 سنوات
سنة 1	400					
سنة 2	286	300				
سنة 3	227	238	250			
سنة 4	194	204	214	225		
القيمة في السنة	1107	742	464	225	0	
الانخفاض في القيمة	365	278	239	225		1107
الدخل	35	22	11	0		68
القيمة المتبقية	247-	259-	272-	286-	300-	
الدخل	12-	13-	14-	14-		53-
القيمة المشتركة	860	483	192	61-	300-	
الانخفاض في القيمة	377	291	253	239		1160
الدخل	23	9	3-	14-		15

60-20 التكاليف المتوقعة لنقل الملكية عند التصرف في أحد الأصول، بما في ذلك الأتعاب القانونية، والعمولة، والنقل والتفكيك، وما إلى ذلك، يجب أن يتم التعامل معها من الأساس بنفس الطريقة مثل التكاليف النهائية.

7. التجديدات والإصلاحات الرئيسية

61-20 يتم التعامل مع التجديدات والإصلاحات الرئيسية التي تطيل من عمر الأصل مثل تكوين رأس المال، وتتم إضافة قيمة الإصلاحات والتجديدات إلى قيمة الأصل قبل إجراء العمل. ويمكن تطبيق مثال تكاليف نقل الملكية عند استحواذ أصل بشكل مباشر في هذه الحالة، فقط باستثناء أن تكون التكاليف متكبدة خلال عام واحد بخلاف عام الاستحواذ. ومن المفترض أن تكون قيمة إصلاحات رأس المال مساوية للقيمة المخفضة للخدمات المتزايدة التي ستنتج عن الأصل، سواء كان ذلك عن طريق زيادة الخدمات في كل سنة من السنوات المتبقية من مدة الحياة الأولية، أو إطالة مدة الحياة، أو كلاهما.

62-20 يمكن تحليل قيمة إصلاحات رأس المال من خلال دمج القيمة مع الأصل المعني وتغيير كافة حسابات الخدمات التي ستقدم، والدخل الناتج واستهلاك رأس المال الثابت للأصول والصيانة التي يتم القيام بها مجتمعة. ومع ذلك، وكما يبين الجدول 20-7، فمن الممكن أيضا أن تغادر الحسابات من أجل الأصل حيث تم تجميعهم ببساطة من خلال تحليل منفصل للصيانة التي يتم مباشرتها كما لو كانت ترتبط بأصل جديد كليا.

8. الأعمال قبل الانجاز للمشروعات طويلة المدى

63-20 يتعلق الجدول 20-9 بأصل قيمته النهائية 200، لكي يتم إنشاؤه طوال مدة أربع سنوات. وأحد الاحتمالات هو أن افتراض عدم وجود التضخم، يجب أن يتم تسجيل تقدم العمل 50 في كل سنة من السنوات الأربع. ومع ذلك، بالاتفاق مع فكرة تخفيض الدخل في المستقبل، فهناك وجهة نظر بديلة هي الأفضل. لنفترض أنه هناك نسبة خصم تصل إلى خمسة في المائة، وفي كل عام، تكون قيمة الأصل المكتمل في كل سنة من السنوات من سنة 1 حتى سنة 3، هي 172.8، 181.4، 190.5، يتراكم كل منها لقيمة 200، على التوالي، وبعد ثلاثة سنوات أو سنتين أو سنة واحدة، يكون التراكم في القيمة 5 في المائة. يعني تقسيم كل من هذه لأربعة أنه حتى لو وضعت كميات متساوية من العمل في كل عام، فيجب أن تكون القيم التي يتم تسجيها 43.2، 45.4، 47.6، 50.0. وبالإضافة إلى ذلك، فسوف يكون هناك دخل ناتج عن العودة إلى العمل قد وضع بالفعل. وسوف يقدم سلسلة زمنية للعمل المنفذ، والدخول الأخرى البالغة 2.2، 4.5، 7.1 في كل من السنوات من اثنين إلى أربعة لإعطاء قيمة البناء المكتمل جزئيا مثل 43.2، 90.7، 142.9، 200.0. هذه هي القيم التي سيكون مشتري البناء المكتمل جزئيا على استعداد لدفع مقابلها، ونظرا لأنه سوف يتخلى عن الدخل من البناء المنتهي لمدة تصل إلى ثلاث سنوات.

الجدول 20-9: تقييم تقدم العمل على مدى عدة سنوات

سعر الخصم 5%

	سنة 1	سنة 2	سنة 3	سنة 4
قيمة المنتج النهائي في كل سنة	17.8	181.4	190.5	200.0
قيمة نشاط البناء (ربع القيمة النهائية)	43.2	45.4	47.6	50.0
الدخل الناتج عن العمل المنفذ				
في السنة 1		22	2.3	2.4
في السنة 2			2.3	2.4
في السنة 3				2.4
قيمة السنة الأخيرة	43.2	90.7	142.9	200.0

9. المساكن التي يقيم بها المالك

64-20 يشير نظام الحسابات القومية إلى أنه يجب أن يتم تضمين الإيجار المحتسب للمساكن التي يقيم بها مالكوها في حدود الإنتاج وكجزء من الاستهلاك المنزلي. في الموقف الذي لا توجد فيه سوق إيجاريه لهذه الممتلكات أو وجود سوق واحد محدود للغاية، يكون من الصعب تنفيذ ذلك. توضح نتائج المقارنات التي تجرى بين الدول (كما في برنامج المقارنات الدولية) أن التقنيات المختلفة المستخدمة تسفر عن نتائج شديدة التباين، وهنا أيضا، فإن استخدام التقنيات الموضحة في هذا الفصل قد تكون مفيدة.

65-20 وبالنسبة للأرض على سبيل المثال، فمن الممكن أن نستخلص قيمة 420 للأرض التي عائدها من الريع الاقتصادي هو 20 كل سنة بشكل مستمر. وفي حين أن المنازل الحديثة لا تدوم إلى الأبد، فإذا افترض أنها تستمر، مثلا، يتم تطبيق عامل الخصم لمدة خمسين عاما، وخلال هذه الفترة يقدم مساهمات لقيمة الأصل التي هي ضئيلة للغاية في النهاية، ومرة أخرى فقد يفترض أنه، إن كانت قيمة المنزل 420، يكون الإيجار المحتسب هو 20. وبالنظر إلى أن سوق المنازل أفضل بكثير من المساكن المؤجرة، وهذا قد يقدم أيضا مصدراً للبيانات المفيدة والقابلة للمقارنة لمنطقة مزعجة للحسابات القومية. ومع ذلك، فينبغي استخدام هذا الأسلوب بحذر حيث أنه غالبا ما يتم شراء المنازل في انتظار تحقيق مكاسب حيازة حقيقية كبيرة، كما ينبغي الاعتراف بأن إيجار المنزل عادة ما يتضمن إيجار الأرض.

10. عقد التأجير المالي

66-20 تنطبق عملية تخفيض تدفقات الدخل المستقبلي لتحديد القيمة الحالية على الأصول المالية فضلاً عن الأصول غير المالية، وبمراعاة الاتفاق مع البنك لاقتراض 1000 على مدى فترة خمس سنوات بنسبة فائدة خمسة في المائة، ويكون المبلغ الإجمالي الذي سيدفع للبنك 1100 بمعدل 220 سنويا. ولكن، كما يبين الجدول 20-10 لا تتألف مدفوعات كل شهر من سداد أصل القرض 200 والفوائد 20. إن الفائدة مستحقة الدفع على الرصيد المتبقي، ولذلك فهي تكون أعلى ما يكون في السنة الأولى، وصفر في السنة الماضية. (وهذا نتيجة التبسيط المستخدم في الفصل. ومن الناحية العملية، سوف تحتسب الفائدة بشكل يومي، وحتى في العام الماضي ستكون بعض الفوائد مستحقة الدفع. ومع ذلك، فإن الطريقة التي يتغير بها الرصيد بين الفائدة وسداد القرض الأصلي بمرور الوقت مثل القرض مقتنيات سريعة).

67-20 إن الحساب وراء جدول 20-10 لا يمكن تمييزه عن أي من الجداول الأخرى في هذا الفصل مما يدل على أن إتباع نفس الأسس لتقييم الأصول المالية فيما يتعلق بالأصول غير المالية. ونفس المنهجية التي يمكن استخدامها لإظهار أن حجم المساهمة في الإنتاج هو استهلاك رأس المال الثابت وحجم مساهمته في صافي فائض التشغيل ويمكن أن تستخدم أيضا لإظهار أن حجم المبلغ المدفوع للبنك هو سداد رأس المال وحجم الفائدة. كلا من استهلاك رأس المال الثابت وسمة سداد رأس المال في حسابات التراكم كتغيير في قيمة أسهم الأصول. كانت المساهمات في صافي فائض التشغيل والفائدة عبارة عن تدفقات الدخل وتم توضحيها في الحسابات الجارية.

68-20 تعتبر هذه الازدواجية هامة وخصوصا عند حيازة أصل طبقا لعقد الإيجار المالي. في هذه الحالة، يمكن استخدام الجدول 20-10 لإظهار كلا من التغير في قيمة الأصول، والتغير في القروض المأخوذة لدفع ثمنها. يعتمد تحليل فائدة التكاليف عن مزايا الاقتراض لشراء الأصول على هذا النوع من الحساب. ما لم يتمكن الأصل من المساهمة على الأقل بقدر ما في الإنتاج، حيث الفوائد المستحقة للمقرض، فإن هذا ليس استثماراً جيداً، حتى وإن كان منتجاً لديه أموال كافية لشراء الأصول دون الاقتراض، فمن المفيد إجراء مثل هذه التحاليل حيث أن بديل استحواذ الأصل هو تحويل الأموال إلى أصل إما لكسب دخلاً أو لتقدير وتحقيق مكاسب الحيازة.

جدول 20-10: حالة القرض المالي

سعر الخصم 5%

المشاركة في قيمة الأصل من الأرباح في:	سنة 1	سنة 2	سنة 3	سنة 4	سنة 5	مجموع 5 سنوات
سنة 1	220					
سنة 2	210	220				
سنة 3	200	210	220			
سنة 4	190	200	210	220		
سنة 5	181	190	200	210	220	
قيمة القرض في السنة	1000	819	629	430	220	
سداد أصل القرض	181	190	200	210	220	1000
الفائدة	39	30	20	10	0	100

و. الجدول التكميلي لخدمات رأس المال

69-20 يصف هذا الجزء جدول يمكن أن يكون قد تم جمعه لمقارنة البيانات القادمة من جداول الحسابات القومية الموحدة لعناصر إجمالي القيمة المضافة مع تلك المشتقة من تطبيق نظرية خدمات رأس المال لبيانات الحسابات القومية في أسهم رأس المال. قبل عرض الجدول، على الرغم من أنه من المناسب أن نذكر بإيجاز مختلف الافتراضات المبسطة التي تكمن وراء الأمثلة الرقمية في الجزء السابق من هذا الفصل، والافتراضات التي لن تكون ملائمة تماماً في تقدير جدي لتدفقات خدمات رأس المال. وأهمها ما يلي:

أ. بشكل ما سوف تظهر أرقام مختلفة إن كان أي من الجداول التي سيتم حسابها لبداية السنة أو نهايتها أو منتصفها. تحتاج التدفقات منتصف السنة أن تكون بمقدار نصف سعر الخصم لبدء أرقام السنة، على سبيل المثال.

ب. الافتراضات بأنه لا يوجد تضخم في السعر سواء كان ذلك شاملا أو بين أصول مختلفة غير واقعية. تحتاج التغيرات الناتجة عن حركات السعر إلى أن يتم تحديدها بشكل منفصل وتدرج في حساب إعادة التقييم.

ج. يجب أن لا يتم أخذ التفضيل العام لمنهج الكفاءة بالنسبة للعمر لتحديد قيمة رأس المال ليعني أن المعلومات عن انخفاض الأسعار بالنسبة للسن، عندما يوجد مثل هذا، يجب تجاهل ذلك. وكان الحل هو البحث عن نمط الكفاءة بالنسبة للعمر الذي يوافق الانخفاض الملحوظ في الأسعار. وعند تحقيق مثل هذا التوافق، فقد يخطر هذا خيار انخفاضات الكفاءة بالنسبة للعمر حيث لا توجد معلومات عن سعر الموافقة.

70-20 هناك سؤال حول مستوى التفاصيل الملائم لاستخدامه في الأصول. فهناك منتجات متنوعة جدا، وحتى المنتجات التي تبدو ظاهريا مشابهة، مثل الطائرات، فقد يكون لديها مواصفات مختلفة تماما. هذه هي المشكلة التي يجب حلها وإن استخدمت أي وسيلة لتحديد رقم أسهم الأصول. وقد يكون الاختيار النهائي مصدراً لمعلومات غير دقيقة، أو على العكس، قد يؤدي إلى تكلفة موارد إضافية لتحسن طفيف في النتائج.

71-20 تم عرض المستوى الأول من التفاصيل التي يمكن بحثها في الجدول 20-11. وهذا يفترض أن المعلومات عن القيمة المضافة من قبل القطاع المؤسسي متاحة. ويمكن مقارنة هذه أرقام فائض التشغيل للشركات غير المالية والشركات المالية بالنسبة لخدمات رأس المال من الأصول الثابتة التي تستخدم من قبل هذه القطاعات التي تعدل حسب الضرورة بالنسبة للموارد الطبيعية والمخزونات. ويجب أن تتساوى أرقام الحكومة العامة والمؤسسات غير الربحية الخدمية المنزلية في بيانات الحسابات القومية وبيانات خدمات رأس المال. وذلك لأن اتفاقية عدم عودة رأس المال على الأصول المستخدمة في الإنتاج غير السوقي يتم تضمينها عندما يتم تقدير الإنتاج كمجموع التكاليف. ونتيجة لذلك، فإن إجمالي فائض التشغيل يساوي استهلاك رأس المال الثابت وصافي فائض التشغيل صفر (وربما يكون باستثناء كميات صغيرة من فائض التشغيل قادمة من إنتاج السوق الثانوية). يجب أن توافق خدمات رأس المال للمساكن الأسرية الفائض التشغيلي للأسر، ورقم خدمات رأس المال بالنسبة للمؤسسات الفردية المنزلية الأخرى هو أن تكون مقارنة مع رقم الحسابات القومية للدخل المختلط (والتي يجب أن تشمل عنصر تعويض العمل أيضا).

جدول 20-11: مخطط الجدول التكميلي المحتمل

بيانات الحسابات القومية	إجمالي/ كلي	استهلاك رأس المال الثابت	الصافي
إجمالي القيمة المضافة تعويض العاملين الدخل المختلط فائض التشغيل المؤسسات غير المالية المؤسسات المالية الحكومة العامة المؤسسات غير الربحية الخدمية الأسرية المشروعات الأسرية الضرائب ناقص الدعم على الإنتاج			
خدمات رأس المال الأصول الثابتة إجراءات السوق (باستثناء المشروعات الأسرية) المؤسسات غير المالية المؤسسات المالية الحكومة العامة المؤسسات غير الربحية الخدمية الأسرية المشروعات الأسرية المساكن المؤسسات الفردية الأخرى الموارد البشرية المخزونات	خدمات رأس المال	انخفاض القيمة	عائد رأس المال

الفصل الحادي والعشرين: قياس نشاط الشركة

أ. مقدمة

1-21 الغرض من هذا الفصل هو مناقشة الجوانب الخاصة بالشركات في كل من قطاعات الشركات المالية وغير المالية؛ ويستهل الفصل المناقشة في القسم ب بتناول ديموغرافيا الشركات؛ كيف نشأت وكيف تتوارى وكيف يحدث الاندماج بين بعضها البعض. والنتائج المترتبة على هذه الإجراءات في نظام الحسابات القومية تكاد تكون جميعها ذات صلة بقيد حيازة المالك لحقوق الملكية في الشركات وفي بعض الحالات تتطرق إلى إعادة تصنيف الأصول والخصوم بين القطاعات.

2-21 يعنى القسم ج ببعض القطاعات الفرعية بالشركات وكيف يمكن وضع ذلك بشكل فعال موضع التحليل.

3-21 ينظر القسم د في العلاقات بين الشركات في الاقتصاد المحلي وفي بقية العالم؛ ويهتم جانب كبير من هذا القسم بنواحي العولمة وباشتقاق المؤشرات ذات الصلة.

4-21 يستدعي القسم هـ بعض جوانب المناقشة في الفصل العشرين ويناقش بمزيد من التفصيل مساهمة الأصول في الإنتاج.

5-21 ينظر القسم و في النتائج المترتبة على الضائقة المالية وتضمينات وأثار الإجراء التصحيحي بالنسبة للقيد في نظام الحسابات القومية.

6-21 يغطي القسم الأخير – القسم ز – موضوع مختلف أخر ويتطرق بالمناقشة لنشوء معايير المحاسبة التجارية على مدى السنوات العديدة الماضية وكيف يمكن أن تكون عملية إيجاد معايير جديدة عملية مفيدة في المساعدة على وضع نهج جديدة في نطاق نظام الحسابات القومية.

1. ملاحظة حول المصطلحات

7-21 كما هو موضح في القسم ب من الفصل الرابع، فإن مصطلح شركة يستخدم في نظام الحسابات القومية ليشمل مجموعة متنوعة واسعة من النماذج القانونية للوحدات المؤسسية؛ وعلاوة على ذلك، فإن التعبير "منشأة" يستخدم فيما يتعلق بأنشطة الإنتاج. وفي حين أن الشركة هي عادة المصطلح المفضل في نظام الحسابات القومية إلا أن وثائق أخرى – ولاسيما التعريف المعياري لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية للاستثمار الأجنبي المباشر BD – تميل إلى استخدام "منشأة" أكثر من "شركة". وبالإضافة إلى ذلك، فإن السجل الخاص بكافة المنشآت أو الشركات عادة ما يسمى سجل الأعمال التجارية وذلك على الرغم من أن مصطلح "الأعمال التجارية" ليس مصطلحاً شائع الاستخدام في الحسابات القومية. وفي هذا الفصل، فإن المصطلحات الثلاثة جميعها يستخدم بدون أن يتضمن أي اختلاف بينهم.

ب. ديموغرافيا الشركات

8-21 إمساك قائمة بالشركات يماثل إمساك قائمة لكافة الأفراد الموجودين بالبلد من حيث أنه ضرورياً لقيد الشركات الجديدة وهي تأتي إلى عالم الوجود ولقيد تلك الشركات أيضاً التي تتوارى ويتوقف نشاطها؛ ويكون السجل التجاري عادة بمثابة وظيفة إدارية من حيث أنه يقتفي أثر الأعمال التجارية الموجودة في الاقتصاد ولكنه من جانب أخر يعد الإطار الأساسي للعينة بالنسبة للدراسات الاستقصائية الموجهة ناحية الأعمال التجارية. وبالتالي، من الطبيعي بالنسبة لسجل تجاري أن يشمل معلومات عن نشاط وحجم وموقع وما إلى ذلك فيما يتعلق بأي نشاط تجاري، كما يدون ملاحظات عندما يتغير النشاط الرئيسي لشركة من نوع نشاط إلى نشاط أخر. وبالإضافة إلى ذلك، قد يشمل السجل التجاري أيضاً معلومات عن الروابط التي قد تكون لدى شركة مع غيرها من الشركات المقيمة وغير المقيمة.

1. إنشاء الشركات

9-21 يمكن أن تأتي الشركات لعالم الوجود بعدد من الطرق؛ أحدها يكون عندما تصبح ما كانت سابقاً منشأة فردية داخل نطاق قطاع الأسر المعيشية شركة مساهمة أو مدرجة بسجل الشركات. (وعملية التأسيس نفسها – مثل متى قد أو لابد أن يحدث ذلك أو كيف يجعل ساري المفعول – تتوقف على قانون الشركات المعمول به في البلد المعني). وعندما يحدث ذلك، فإن الأصول والخصوم التي كانت في السابق جزء غير مميز من الأسرة المعيشية يتم الفصل بينها وتصبح أصول وخصوم الشركة. وفي مقابل التخلي عن السيطرة على هذه الأصول، وعن المسئولية عن الخصوم، تكتسب الأسرة المعيشية حقوق ملكية في الشركة الجديدة، تكون في البداية مساوية بالضبط في القيمة للأصول والخصوم المنقولة للشركة. وبمجرد أن تصبح منشأة ما شركة مساهمة مدرجة بالسجل التجاري للشركات فإن الأسرة المعيشية المالكة لا تعد بعد ذلك لها الحق في المطالبة بالأصول ولم يعد من مسئوليتها الخصوم، ولكن بدلاً من ذلك، تملك حقوق الملكية في الشركة.

10-21 ربما يقرر فرد بكل بساطة إنشاء نشاط تجاري ومن ثم إنشاء كيان قانوني والبدء في العمليات؛ بادئ ذي بدء، قد لا يكون هناك أصول للكيان أو خصوم ولكن حيث أن الأصول والخصوم تتراكم فإنها تنتمي للشركة وتتغير حلوق ملكية المالك تبعاً لذلك. وعلى نطاق واسع، قد يكون هناك اتفاق ما بين عدد من الوحدات أحدها أو أكثر من وحدة تقترح خطة للنشاط التجاري وأحدها أو أكثر من وحدة منهم تقبل بتمويل العمليات. ويترتب على أي اتفاق رسمي التقرير بشأن تقسيم المكافآت العائدة من نشاط الشركة وكذلك تقسيم المسئوليات. وتقيد أصول الشركة الجديدة على أنها في حيازة الشركة ويقيد كذلك قدراً من حقوق ملكية المالك المتكبد في الشركة كخصوم تجاه الأطراف المتعهدين بالتمويل.

11-21 ليس من الضروري بالنسبة للشركة إصدار أسهم حتى يكون الاتفاق على حصة الأرباح الناتجة من أنشطة الشركة ملزماً؛ فالجمعيات التعاونية والشراكات ذات المسئولية المحدودة مثالين على الوحدات التي يعاملها نظام الحسابات القومية على أنها شركات رغم أن الطريقة التي يتم بها مشاركة الأرباح بين المالكين واضحة على الرغم من عدم وجود أسهم بشكل رسمي.

12-21 يمكن كذلك أن تأتي الشركات إلى حيز الوجود من خلال مبادرة من قبل الحكومة أو من قبل مؤسسة غير هادفة للربح تخدم الأسر المعيشية أو من قبل وحدة في اقتصاد أخر؛ وبالإضافة إلى ذلك، يجوز أن تأتي شركة إلى حيز الوجود من خلال تقسيم شركة موجودة سلفاً. وتناقش هذه الإمكانية أدناه تحت عنوان الاندماجات والاستحواذات.

2. تصفية/ فسخ الشركات

13-21 بصورة مماثلة، هناك طرق عديدة يمكن من خلالها للشركات أن تخرج من حيز الوجود؛ وأولى هذه الطرق عندما يتم تصفية كيان ما بعد إعلان إفلاسه. (والعملية بالضبط تختلف من بلد لبلد أخر. في بعض البلدان، يعني إعلان الإفلاس أن الشركة لابد وأن توقف المتاجرة على الفور ومن ثم تبدأ عملية تصفية شؤونها. وفي بلدان أخرى، قد يكون هناك فترة تأخير مسموح بها حيث يكون أمام الشركة فرصة لاستكمال التجارة في نفس الوقت الذي تحاول فيه استعادة مركزها وإنعاشه وفقط إذا لم يؤتي ذلك ثماره يتم تصفيتها). وعندما يتم تصفية شركة معينة، فإن المصفي أو الحارس القضائي (الوحدة المسئولة عن إدارة عملية تصفية الشركة) يقوم ببيع كافة أصولها ثم يوزع العائدات بين أولئك الذين لهم مطالبات في الشركة من خلال أمر محدد سلفاً قضائياً. ويكون المساهمون دائماً هم أخر من يتم توزيع العائدات بينهم. وفي الحالة التي تكون فيها الشركة مفلسة فإنه من الشائع جداً أن المساهمين لا يحصلون على شيء. وفقط في حالات استثنائية للغاية يكون على عاتق المساهمين مسئولية ما تجاه توفير أموال حتى يتم تسوية الخصوم والالتزامات الأخرى على الشركة.

14-21 يمكن أن يتم تصفية شركة طواعية من قبل ملاكها؛ وعندما يحدث ذلك يتم بيع الأصول وتقسم العائدات بين المالكين تبعاً لأسهم كل منهم في الشركة. وإذا كانت الشركة من ضمن الشركات التي قد أصدرت أسهم، فإنه يمكن تصفيتها فقط إذا وافقت أغلبية واضحة من المساهمين أو إذا ما اقتنيت أغلبية واضحة من الأسهم أولاً من قبل عدد صغير كافي من الوحدات التي يمكن لها أن تصل إلى اتفاق يقضي بتصفية الشركة.

15-21 لا حاجة لأن تكون حيازة جميع الأسهم بشركة ما إجراء تمهيدي حتى تخرج الشركة من حيز الوجود؛ فقد تستمر ببساطة بعدد أقل من المساهمين أو حتى كشركة خاصة غير مدرجة. والميزة من البقاء كشركة مساهمة مدرجة هي أن هناك حد لمسئولية المالكين فيما يتعلق بسد أي نقص في الميزانية العمومية للشركة. وبالتالي، فحتى عندما يرغب فرد أو مجموعة من الأفراد في السيطرة على الشركة كلها فقد يختارون ببساطة أن يجعلوها شركة غير مدرجة ولكنها تبقى شركة ذات مسئولية محدودة وهي المسئولية التي تأتي مع جعل الشركة شركة مساهمة عند التأسيس.

16-21 هناك طريقة ثالثة يمكن من خلالها أن تخرج الشركة من حيز الوجود ألا وهي من خلال دمجها مع شركة أخرى، وذلك على الرغم من أن الاندماج لا يتضمن بشكل تلقائي أن الشركة المندمجة تخرج من سجل الشركات. وهذا الموضوع أيضاً سيتم النقاش حوله أدناه تحت عنوان الاندماجات والاستحواذات.

3. التأميم والخصخصة

17-21 قد تقرر الحكومة أن تمتلك شركة لعدد من الأسباب؛ سواء لأنها شعرت أنه من المصلحة العامة للحكومة أن تسيطر على الشركة أو في استجابة لضائقة مالية أو لدوافع سياسية أخرى. وعندما يقع ذلك، تنتقل ملكية الشركة إلى الحكومة، أي تكتسب الحكومة حقوق الملكية في الشركة، ولكن أصول الشركة تبقى في ميزانيتها العمومية ما لم تقرر الحكومة تأميم الشركة وأن تحلها في نفس الوقت. وفي كثير من الأحيان ولكن ليس دائماً، قد تقوم الحكومة بتسديد دفعات للمالكين السابقين للشركة ولكن ذلك قد لا يتوافق بالضرورة مع وجهة نظرهم بالنسبة للسعر العادل. وما لم يتم حل الشركة، فإن عملية التأميم

تؤدي إلى تغير في ملكية الشركة من الوحدات الخاصة إلى الحكومة ولكن الأصول والخصوم الخاصة بالشركة تبقى مملوكة من قبل الشركة. وتقيد حقوق ملكية المالكين في الشركة على أنها معاملة في الحساب المالي. كما أن هناك إعادة تصنيف لأصول وخصوم الشركة الجاري تأميمها من القطاع الفرعي الخاص القومي إلى القطاع الفرعي العام، ويتم قيد ذلك في حساب التغيرات الأخرى في حجم الأصول.

18-21 ربما تقرر كذلك الحكومة خصخصة شركة تسيطر عليها في الوقت الحالي؛ وعندما يحدث ذلك، فإن أكثر الآليات المعتادة هي أن أسهم هذه الشركة يتم عرضها على الجمهور إما للبيع أو في بعض الحالات بدون تكلفة أو ربما بسعر أقل مما يمكن للسوق تحمله. وعندما تعرض الأسهم مجاناً أو بأسعار مخفضة يلزم حينئذ قيد تحويل رأسمالي من الحكومة للمساهمين النهائيين في الحسابات جنباً إلى جنب مع حيازة الأسهم. أما بالنسبة للتأميم، فإن حقوق الملكية في الشركة والتي تتغير من يد لِيد أخرى – وليست أصول الشركة أو خصومها – فضلاً عن التغير في ملكية حقوق الملكية يتم قيدها معاملة في الحساب المالي. وتبقى ملكية الأصول والخصوم مع الشركة، ولكن يتم إعادة تصنيفها من القطاع العام إلى القطاع الفرعي الخاص القومي في حساب التغيرات الأخرى في حجم الأصول.

19-21 هناك مزيد من النقاش حول التأميم والخصخصة في سياق الفصل الثاني والعشرين.

4. الضم/الدمج والاستحواذات

20-21 تشكل عملية ضم وانفصال الشركات موضع اهتمام داخل الاقتصاد ولكن تكون ذات أهمية على وجه التحديد عندما يتضمن الدمج (أو الفصل) وحدات في اقتصاديات مختلفة؛ ويكاد يكون من المستحيل مناقشة الاستثمار الأجنبي المباشر بدون التطرق إلى موضوع عمليات الدمج والاستحواذ. وبعض من التعبيرات الشائعة الاستخدام في هذا السياق مدرجة أدناه. وتتبع التوصيفات من التعريف المعياري لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية لمفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر، غير أن مفاهيم مماثلة تظهر أيضاً في دليل ميزان المدفوعات ومركز الاستثمار الدولي BPM6. (صدرت نسخة منقحة من التعريف المعياري لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية لمفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر عام 2008. ويتفق هذا المفهوم مع كل من نظام الحسابات القومية ودليل ميزان المدفوعات ومركز الاستثمار الدولي BPM6). ويشكل وضع توصيات بشأن قيد عمليات الدمج والاستحواذ داخل سياق نظام الحسابات القومية جزءاً من جدول الأعمال البحثي.

21-21 يشير الاندماج إلى الجمع بين شركتين أو أكثر للمشاركة في الموارد من أجل تحقيق غايات مشتركة؛ وتتضمن عملية الدمج – كنتيجة للعملية ذاتها – أن كياناً واحداً هو من سوف يتبقى في حيز الوجود وغالباً ما يحدث ذلك فيما يلي عمليات الاستحواذ (مبينة أدناه). وهناك أنواع عديد من عمليات الاندماج الممكنة.

أ. الدمج القانوني أو النظامي يتعلق بدمج الأعمال حيث ستخرج الشركة المندمجة (أو الشركة المستهدفة) من حيز الوجود؛ وسوف تتحمل الشركة الحائزة مسئولية أصول وخصوم الشركة المندمجة. وفي معظم الحالات، يبقى مالكو الشركات المندمجة مالكين شركاء في الشركة المجمعة.

ب. الضم الفرعي يتعلق بعملية تصبح فيها الشركة المستحوذ عليها شركة فرعية للشركة الأم؛ وفي الاندماج الفرعي المعاكس، سوف يتم دمج شركة فرعية للشركة الحائزة في الشركة المستهدفة.

ج. التوحيد هو نوع من أنواع الاندماج حيث يشير إلى تجميع للأعمال التجارية يمكن خلاله لشركتين أو أكثر الانضمام لتشكيل شركة جديدة تماماً؛ وتخرج جميع الشركات المتضمنة في الاندماج من حيز الوجود ويصبح المساهمون فيها مساهمين في الشركة الجديدة. وكثيراً ما يتم استخدام مصطلحي تجميع الشركات والاندماج بالتبادل. ومع ذلك، عادة ما يكون التمييز بينهما مرجعه حجم الشركات المجمعة. ويتعلق تجميع الشركات بعملية تكون فيها الشركات المشاركة في التوحيد ذات أحجام مماثلة في حين ينطوي الاندماج بشكل عام على فروق كبيرة.

د. الضم العكسي هو صفقة يتم فيها خروج الشركة الحائزة من حيز الوجود ثم تندمج مع الشركة المستهدفة؛ وإذا ما كانت شركة ما حريصة على أن تحصل على إدراج عام خلال فترة زمنية قصيرة يمكنها شراء شركة ذات أسهم مدرجة ومن تدمج نفسها بداخلها لكي تصبح شركة جديدة لها أسهم قابل للتداول.

ه. دمج المساويات هو نوع من الدمج حيث تكون الشركات المتضمنة لها نفس الأحجام.

22-21 22-21 وتمثل عملية الحيازة معاملة بين طرفين قائمة على شروط موضوعة من قبل السوق حيث تتصرف كل شركة وفقاً لمصلحتها الذاتية؛ وتحقق الشركة الحائزة سيطرة على الشركة المستهدفة. وتصبح الشركة المستهدفة إما شركة مشاركة أو شركة فرعية أو جزء من شركة فرعية للشركة الحائزة.

أ. الاستيلاء هو شكل من أشكال الحيازة حيث تكون الشركة الحائزة أكبر بكثير من الشركة المستهدفة؛ ويستخدم هذا المصطلح في بعض الأحيان لتسمية المعاملات العدائية. ومع ذلك، فإن اندماج الأنداد (سواء في الحجم أو كونهما ينتميان لنفس القطاع من النشاط) قد يسفر أيضاً عن استيلاء عدائي.

ب. يشير الاستيلاء العكسي إلى عملية ما حيث تكون الشركة المستهدفة أكبر من الشركة الحائزة.

21-23 نزع الملكية أو زوال الحيازة (الانفصال) يشير إلى عملية بيع أجزاء من شركة نتيجة لأسباب متنوعة:

أ. قد تكون شركة فرعية أو جزء من الشركة الأم لم يعد أداءه على النحو المرجو مقارنة بباقي المنافسين له؛

ب. شركة فرعية أو جزء من الشركة قد يكون أدائه جيداً ولكن قد لا يكون مركزه جيداً داخل نطاق الصناعة بحيث يبقى منافساً ويحقق الغايات على المدى البعيد؛

ج. قد تتغير الأولويات الإستراتيجية للشركة فيما يتعلق ببقائها منافسة مع مرور الوقت مما يؤدي إلى عمليات انفصال أو زوال الحيازة؛

د. فقدان السيطرة الإدارية أو وجود إدارة غير فعالة؛

ه. القدر الكبير من التنويع قد يخلق صعوبات وبالتالي يدفع بالشركات الأم إلى تقليل تنوع أنشطتها؛

و. قد يكون لدى الشركات الأم صعوبات مالية وبحاجة إلى زيادة النقدية؛

ز. قد ينظر إلى عمليات الانفصال أو زوال الحيازة كدفاع ضد الاستيلاء العدائي.

24-21 تصفيات الشركات أو حالات زوال الحيازة قد يتم إجرائها بطرق مختلفة:

أ. بيع جزء من الأصول في شركة معينة sell-off هو بيع شركة تابعة للمشترين الذين يكونون في معظم الحالات شركات أخرى.

ب. فصل شركة تابعة spin-off يحدث عندما يكون الجزء المنفصل من الشركة عائماً في البورصة؛ وتقيم الشركة العائمة الجديدة بشكل منفصل في البورصة وتكون شركة مستقلة. ويتم توزيع الأسهم في الشركة المدرجة الجديدة بين المساهمين في الشركات الأم والذين يكونون من الآن فصاعداً مالكين لأسهم في شركتين وليس في شركة واحدة.

ج. طرح أسهم إحدى الشركات التابعة إلى سوق رأس المال للاكتتاب العام equity carve out هو مماثل لفصل شركة تابعة ولكن الشركة الأم هنا تحتفظ بغالبية التحكم. وهذا الأسلوب لديه ميزه من حيث أنه يزيد النقدية بالنسبة للقائم بالفصل.

د. عمليات بيع وشراء الإدارة تحدث عندما يكون المشتري هو المدير أو مجموعة من المديرين للشركة التي يتم تصفيتها

25-21 وفي كل هذه الحالات، يلزم قيد المعاملات في حقوق ملكية الشركتين المعنيتين في الحساب المالي، وربما يتم قيد التغير في التصنيف بحسب القطاع في حساب التغيرات الأخرى في حجم الأصول.

ج. القطاعات الفرعية

26-21 تناقش عملية تقسيم قطاعات الشركات إلى قطاعات أخرى فرعية في الفصل الرابع؛ وهناك اقتراح بأنه ينبغي أن يكون هناك انقسام ثلاثي للشركات بين تلك الشركات القومية الخاصة وتلك الشركات التي يسيطر عليها من قبل الحكومة وتلك الشركات التي يسيطر عليها الأجانب. وفي نطاق كل مما سبق، من المستحسن تحديد المؤسسات غير الهادفة للربح (NPIs).

27-21 والسبب وراء تحديد المؤسسات غير الهادفة للربح والتعرف عليها ذو جانبين؛ حيث في المقام الأول، من أجل الحصول على صورة شاملة عن المؤسسات غير الهادفة للربح – على النحو المبينة عليه في الفصل الثالث والعشرين – فمن الضروري التمكن من تحديد تلك المؤسسات غير الهادفة للربح السوقية والتي تنتسب إلى قطاع الشركات. وقد يكون التعرف عليها بشكل منفصل غير متوقع من جانب بعض المستخدمين نظراً لأنه في كثير من الأحيان ما يكون هناك اعتقاد خاطئ بأن كافة المؤسسات غير الهادفة للربح هي مؤسسات غير سوقية وتقع في نطاق قطاع المؤسسات غير الهادفة للربح التي تخدم الأسر المعيشية. والسبب الأخر لتحديد المؤسسات غير الهادفة للربح بشكل منفصل هو أنه بالنسبة لبعض التحليلات قد يكون من المرغوب فيه تحليل الشركات باستثناء المؤسسات أو الشركات غير الهادفة للربح إذا ما كان هناك تصور بأن سلوكهم الاقتصادي مختلفاً إلى حد كبير.

28-21 عند تحديد الشركات المسيطر عليها من قبل العامة أو المساهمة يثار سؤال حول كيفية إيجاد

متواليات زمنية طويلة إذا ما كان هناك تغيراً ملحوظاً في عدد ونوع الشركات الخاضعة للسيطرة العامة خلال الفترة؛ ومن المفيد إيجاد متوالية زمنية تشمل فقط تلك الشركات التي كانت خاضعة للسيطرة العامة في كل فترة زمنية معنية. ونظراً لأن الاهتمام عادة ما ينصب على القدر الذي كانت تتحكم به الحكومة في قطاع الشركات وكيف قد تغير ذلك بمرور الوقت فكل ذلك يعطي صورة ملائمة. ومع ذلك، إذا كان الهدف هو استكشاف سلوك نفس مجموعة الشركات مع مرور الوقت فقد يتم إعداد جدول تكميلي يعنى بالتعريف الحالي للشركات المسيطر عليها من قبل العامة ويستخدم هذه المجموعة من الشركات عبر الفترة الزمنية المعنية بصرف النظر عن ما إذا كانت مسيطر عليها من قبل العامة طوال هذه الفترة من عدمه.

29-21 تحديد الشركات المسيطر عليها من قبل الأجانب والتعرف عليها يعد أمراً جوهرياً للنظر في التفاعل بين الاقتصاد المحلي وبقية العالم؛ ويمثل نقاش تلك المسألة بمزيد من التفصيل موضوع القسم التالي.

د. العلاقات بين الشركات في الاقتصاديات المختلفة

30-21 تحرير الأسواق فضلاً عن الابتكارات التكنولوجية ووسائل الاتصالات الرخيصة قد أتاحت للمستثمرين تنويع مشاركاتهم في الأسواق التنافسية فيما وراء البحار؛ ونتيجة لذلك، فإن التغير الملحوظ في التحركات المالية عبر الحدود بما في ذلك الاستثمار المباشر قد أصبح عاملاً رئيسياً في التكامل الاقتصادي الدولي، والمشار إليه بشكل أكثر عمومية بالعولمة.

30-21 يشكل التحليل المنتظم لاتجاهات الاستثمار المباشر وتطوراته جزءاً لا يتجزأ من التحليل المالي عبر الحدود والمعني بالاقتصاد الكلي في أوسع صورة له؛ ومن ضمن مواطن الاهتمام الرئيسية بالنسبة لمحللي السياسة تحديد مصدر ومقصد هذه الاستثمارات. وتسهل العديد من المؤشرات القائمة على إحصاءات الاستثمار المباشر عملية قياس مدى وتأثير العولمة.

1. الاستثمار الأجنبي المباشر

31-21 الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI) هو سمة أساسية من خصائص ميزان المدفوعات ومن المفيد استعرض ومراجعة بعض من المفاهيم الرئيسية المرتبطة به؛ ويمكن العثور على مزيد من التفصيل حول هذا الموضوع في كل من دليل ميزان المدفوعات ومركز الاستثمار الدولي BPM6 وفي التعريف المعياري لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية لمفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر BD. وفي سياق الاستثمار الأجنبي المباشر، فإن مصطلح المنشأة يبدون أن هناك ميل لاستخدامه بدلاً من مصطلح الشركة، ولكن وكما لوحظ في المقدمة، لا يقصد من ذلك أي فرق في المعنى.

32-21 33-21 إحصاءات **الاستثمار الأجنبي المباشر تشمل أربعة حسابات إحصائية مميزة:**

أ. مراكز الاستثمار،

ب. المعاملات المالية،

ج. تدفقات الدخل المرتبطة بين المنشآت التي ترتبط فيما بينها من خلال علاقة استثمار مباشر، و

د. التغيرات الأخرى في حجم الأصول، ولاسيما من حيث إعادة التقييم.

33-21 الاستثمار المباشر هو فئة من فئات الاستثمار عبر الحدود المرتبط بوحدة مقيمة في اقتصاد ما (المستثمر المباشر) والذي يسيطر أو لديه درجة كبير من التأثير على إدارة المنشأة (منشأة الاستثمار المباشر) المقيمة في اقتصاد أخر.

34-21 قد يتيح الاستثمار المباشر أيضاً للمستثمر المباشر إمكانية الوصول للاقتصاد الذي تتواجد فيه منشأة الاستثمار المباشر والذي لولا ذلك ما كان استطاع النفاذ إليه؛ وتختلف أهداف المستثمرين المباشرين عن تلك الأهداف الخاصة بمستثمري المحافظ المالية والذين لا يكون لهم تأثيراً كبيراً عن إدارة المنشأة.

35-21 منشآت الاستثمار المباشر هي شركات قد تكون إما شركات فرعية أو تابعة والتي يحتفظ بها بأكثر من 50 في المائة من سلطة الاقتراع، أو شركات شريكة يكون محتجزاً فيها ما بين 10 إلى 50 في المائة من سلطة الاقتراع أو قد تكون شركات شبه مؤسسية، مثل الفروع، والتي تكون في الواقع مملوكة بنسبة 100 في المائة من قبل شركاتها الأم المعنية. وتوصف المنشآت التي لا يكون لديها أي تأثير استثمار مباشر على بعضها البعض (أي أنه لم يتم الوفاء بمعيار 10 في المائة من سلطة الاقتراع) والتي يقع عليها تأثيراً سواء بشكل مباشر أو غير مباشر في التسلسل الهرمي للملكية من قبل نفس المنشأة (والتي لابد وأن تكون مستثمر مباشر في واحدة منهم على الأقل) – توصف بالمنشآت التابعة.

36-21 يتم تحديد علاقات الاستثمار المباشر وفقاً لمعايير إطار علاقات الاستثمار المباشر (FDIR، والمبين في التعريف المعياري لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية لمفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر)، بما في ذلك العلاقات المباشر وغير المباشرة على حد سواء، من خلال سلسلة الملكية. بفرض أن الشركة أ تسيطر على الشركة ب،

والشركة ب تسيطر على الشركة ج، حينئذ تكون الشركة أ في واقع الأمر مسيطرة على الشركة ج أيضاً.

2. الاستثمار الأجنبي المباشر والعولمة

37-21 تبين مراكز الاستثمار المباشر فئة هامة من الاستثمار المنشأة بالخارج والمكتسبة من الخارج، مقسمة بين حقوق الملكية والديون، عند نقطة مرجعية محددة من الزمن؛ وتتيح مراكز الاستثمار الأجنبي المباشر كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي مؤشراً على مدى العولمة في هذا الوقت. وتثبت هذه المؤشرات التركيبية الترابط بين الاقتصاديات.

38-21 تبين المعاملات المالية صافي الداخل والخارج من الاستثمارات مع عرض الأصول (صافي الحيازة أو الاستردادات) والخصوم (التكبد ناقص إبراءات الذمة) بشكل منفصل بحسب الأداة المالية في أي فترة محددة؛ وتعطي المعاملات المالية فيما يتعلق بالاستثمار الأجنبي المباشر والمعبر عنها كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي مؤشراً على التغيرات خلال هذه الفترة في درجة عولمة اقتصاد معين. ويوفر هذا المؤشر معلومات في وقت مبكر عن الجاذبية النسبية للاقتصاديات (على المستوى المحلي والأجنبي على حد سواء) بالنسبة للاستثمارات الجديدة بعد السماح بانسحاب الاستثمارات أو تصفيتها خلال نفس الفترة الزمنية.

39-21 يوفر دخل الاستثمار المباشر معلومات بشأن أرباح المستثمرين المباشرين وأرباح منشآت الاستثمار المباشر؛ وتنشأ أرباح الاستثمار المباشر من (1) الأرباح الموزعة جنباً إلى جنب مع الأرباح غير الموزعة والتي تعامل على أنها إعادة استثمار للأرباح في هذه المنشأة، و (2) الفائدة المفروضة على القروض التي تتم بين الشركات وعلى الائتمان التجاري وعلى غيرها من أشكال الدين. وتوفر تدفقات الدخل من الاستثمار الأجنبي المباشر باعتبارها نسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي معلومات عن الأهمية النسبية لأرباح الاستثمار المباشر في كل من الاقتصاد المعني بالتحليل وبالخارج.

3. دور " الأموال العابرة للصناديق"

40-21 "" الأموال العابرة للصناديق"هي تلك الأموال التي تمر من خلال منشأة مقيمة في اقتصاد معين لشركة تابعة في اقتصاد أخر، بحيث لا تبقى الأموال في الاقتصاد التي تتواجد فيه الشركة التابعة؛ وغالباً ما تكون هذه الأموال مرتبطة بالاستثمار المباشر. ويكون لتلك الأموال تأثيراً لا يكاد يذكر على الاقتصاد الذي تمر من خلاله. وفي حين أن كيانات ذات أغراض خاصة أو شركات قابضة فضلاً عن مؤسسات مالية التي تقوم بخدمة الشركات التابعة الأخرى تكون على وجه الخصوص مرتبطة بالأموال العابرة فإن منشآت أخرى أيضاً يكون لديها أموال عابرة في تدفقات الاستثمار المباشر.

41-21 يتم تضمين الأموال العابرة في الاستثمار المباشر في العروض القياسية نظراً لأنها تشكل جزءاً لا يتجزأ من المعاملات والمراكز المالية للمستثمر المباشر مع المنشآت التابعة؛ (وهناك استثناء فيما يتعلق بمراكز أدوات الدين بين المؤسسات المالية المرتبطة). ويؤدي استبعاد هذه الأموال من الاستثمار المباشر إلى تشويه وانحراف التدفقات والمراكز المالية للاستثمار المباشر على مستويات التوحيد بل وتقديرها بأقل من قيمتها الحقيقية بشكل كبير. وعلاوة على ذلك، فإن شمول هذه البيانات في الاستثمار المباشر يعزز من التناظر والاتساق بين الاقتصاديات. ومع ذلك، وبالنسبة للاقتصاديات التي تمر من خلالها تلك الأموال، من المفيد أن يتم تحديد التدفقات الداخلة والخارجة غير المقصود منها الاستخدام محلياً من قبل الكيان المعني.

42-21 للاستثمار الأجنبية المباشرة دوراً رئيسياً في التنمية ولاسيما في البلدان ذات الاقتصاديات الناشئة؛ ومن أجل استكشاف قدر الاستثمارات الأجنبية المباشرة التي تصل لهذه البلدان ومن أين تنبع فقد يكون إجراء تحليل تكميلي أمراً غاية في الفائدة، فمثل هذه التحليل سيعنى بتحديد البلد التي تنبع منه الأموال العابرة من خلال تحديد الوحدة الأولي بخلاف المال العابر في الاقتصاد المضيف أو في الاقتصاد المستثمر (في السلسلة الخارجة أو الداخلة)، حسب الاقتضاء.

4. البلد المستثمر النهائي

43-21 تبين عروض الاستثمار الأجنبي المباشر وفقاً للتعريف المعياري لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية لمفهوم الاستثمار BD بلد الطرف الأخر المباشر وصناعة الطرف الأخر المباشر بالنسبة للاستثمار الأجنبي المباشر الموجه للخارج؛ بالنسبة للاستثمار الأجنبي المباشر الموجه للداخل، من الممكن ليس فقط تحديد الطرف الأخر المباشر بل أيضاً المستثمر النهائي. ويكون المستثمر النهائي في هذا الصدد هو المنشأة التي تمارس السيطرة على القرار الاستثماري بأن يكون لها مركز استثمار أجنبي مباشر في منشأة للاستثمار المباشر. وعلى هذا النحو يكون المستثمر النهائي متحكماً في المستثمر المباشر. ويتم تحديد ذلك من خلال وضع سلسلة للملكية مع المستثمرين المباشرين من خلال روابط تحكم (ملكية أكثر من 50 في المائة من سلطة الاقتراع) حتى يتم الوصول للمنشأة التي لا يكون عليها سيطرة من قبل منشأة أخرى. وإذا لم يكن

هناك منشأة تتحكم في المستثمر المباشر حينئذ يكون المستثمر المباشر هو المستثمر النهائي في منشأة الاستثمار المباشر.

44-21 البلد التي يكون المستثمر النهائي مقيماً فيها هي البلد المستثمر النهائي في منشأة الاستثمار المباشر؛ ومن الممكن أن يكون المستثمر النهائي مقيماً في نفس الاقتصاد الذي تتواجد فيه منشأة الاستثمار المباشر. (أ تسيطر على ب، ب تسيطر على ج، أ و ج مقيمين في نفس الاقتصاد، ولكن ب مقيمة في اقتصاد أخر).

45-21 من أجل تحويل العرض المعتاد بحسب البلد إلى العرض التكميلي المعني بالبلد المستثمر النهائي ينسب مركز الاستثمار الأجنبي المباشر بالكامل والذي يعود إلى بلد إقامة المستثمر المباشر إلى البلد المستثمر النهائي؛ وعندما يكون هناك أكثر من مستثمر مباشر في منشأة للاستثمار المباشر حينئذ يعاد نسب مركز الاستثمار الأجنبي المباشر المتجه نحو الدخل بالكامل بالنسبة لكل مستمر مباشر إلى البلد المستثمر النهائي المعني بالاعتماد على الشركة الأم المسيطرة النهائية على كل مستثمر من المستثمرين المباشرين. وتضمن هذه الطريقة أن تكون مستويات الاستثمار المباشر الداخلة لبلد معين وفقاً للعرض القياسي وتبعاً للعرض التكميلي هي نفسها.

5. الشركات متعددة الجنسيات

46-21 فضلاً عن أن المعلومات المتعلقة بالاستثمار الأجنبي المباشر حيث يلزم فقط 10 في المائة من سلطة الاقتراع لتحديد المستثمر الأجنبي المباشر فإن هناك أيضاً اهتمام بتحليل أنشطة الشركات المتعددة الجنسيات (MNEs)، والتي يحتجز فيها أكثر من 50 في المائة من سلطة الاقتراع. وبالتالي، فإن الشركات المتعددة الجنسيات تتوافق مع الشركات المسيطر عليها من قبل الأجانب من حيث معنى القطاعات الفرعية في نظام الحسابات القومية. (هناك تمييزاً ضئيلاً بين كل من التعريف المعياري لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية لمفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر BD ودليل ميزان المدفوعات ومركز الاستثمار الدولي BPM6 ونظام الحسابات القومية SNA فيما يتعلق بمسألة التحكم والسيطرة). فبالنسبة من التعريف المعياري لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية لمفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر BD و ودليل ميزان المدفوعات ومركز الاستثمار الدولي BPM6، يتم تطبيق قاعدة 50 في المائة من سلطة الاقتراع بشكل صارم، ولكن الأمر أكثر مرونة في نظام الحسابات القومية. أنظر الفصل الرابع).

47-21 بالإضافة إلى الإحصاءات الخاصة بأنشطة الشركات المتعددة الجنسيات فإن هناك إحصاءات أخرى متاحة أيضاً عن المجموعة الأوسع التي تضم الشركات التي لها روابط في اقتصاديات أخرى وليس فقط تلك الشركات التي تتواجد بها ملكية الأغلبية والمسماة بالشركات التابعة الأجنبية. وتعرف هذه الإحصاءات بإحصاءات الشركات التابعة الأجنبية (FATS)، وهي موصوفة في دليل التوصيات بشأن إنتاج إحصاءات عن الشركات التابعة الأجنبية (FATS) (يوروستات، 2007)، وتم تفصيلها في قياس العولمة: كتيب عن إحصاءات العولمة الاقتصادية (منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، 2005). وجاري العمل على التأكد من الاتساق بين المجموعات المتنوعة من الإحصاءات المقتبسة في هذه المنشورات وفي غيرها من المنشورات عن العولمة.

6. التمويل الخارجي للبضائع : الشراء بدل التصنيع

48-21 هناك طريقتان يمكن من خلالهما لشركة أ في الاقتصاد س أن يكون لديها شركة أخرى ب في الاقتصاد ص تقوم بخدمات لصالحها؛ وعلى الرغم من أن الأثر يبدو مماثلاً، فالنتائج المترتبة فيما يتعلق بالقيد في الحسابات مختلفة إلى حد كبير. وبفرض أن أ و ب هما منشأتين لا علاقة بينهما وتعاقدت ب للقيام بأعمال لصالح أ لقاء أجر معين. (يتم وصف هذه الحالة في موضع أخر، على سبيل المثال في الفصل الثامن والعشرين). في هذه الحالة، لا يكون هناك تحويلاً مقيداً بالمفردات من أ إلى ب (أو من س إلى ص). حيث يقيد الأجر المتفق عليه فقط على أنه معاملة بين اثنين من الاقتصاديات.

49-21 ومع ذلك، لو أن أ و ب كلاهما ينتمي لنفس مجموعة الشركات حينئذ قد تكون الحالة التي يتواجد بها تحويل للمخاطر والمكافآت الخاصة بالمفردات جراء إيفادهم من أ إلى ب؛ والسؤال هو ما إذا كان قد أدخل سعر حقيقي للمفردات في أرقام التجارة لكل من أ (و س) و ب (و ص) عند انتقال المفردات دولياً من عدمه. وعندما تكون هناك علاقة بين أ و ب، يستخدم إجراء يسمى "سعر التحويل" في بعض الأحيان. وبفرض أن النظام الضريبي في ص أكثر تحررية من النظام الضريبي في س حينئذ تكون الحالة التي يخفض فيها أ بشكل مصطنع من سعر المفردات الموفدة إلى ب لتقليل الأرباح في س في حين تسجل ب ربح أعلى يخضع للنظام الضريبي الأقل سعراً في ص. ومن حيث المبدأ، فإن معايير المحاسبة الدولية وتوصيات ميزان المدفوعات تشير إلى أن المفردات التي تنتقل عبر الحدود ينبغي تقييمها تبعاً لأسعار "طول الذراع"، أي الأسعار التي كانت ستكون هي السائدة إن لم يكن هناك علاقة بين الشركتين المعنيتين. بيد أن إجراء هذا التعديل ليس بالأمر الهين، ولكنها تشغل اهتمامات السلطات

الضريبية ومسئولي الجمارك والإحصائيين حيث يرون ما إذا كان يمكن إجراء تعديلات مناسبة إذا كانت الأرقام المعنية كبيرة وإذا ما كان يمكن إجراء مثل هذه التعديلات بقدر كافي من الموثوقية.

هـ. مساهمة الأصول في الإنتاج

50-21 يناقش الفصل العشرون دور الخدمات الرأسمالية في الإنتاج وحساب الإنتاجية متعددة العوامل (MFP)؛ والأصول التي يتم الالتفات لها عند حساب الإنتاجية هي تلك الأصول الثابتة المملوكة والمستخدمة على حد سواء من قبل المنشأة إلى جانب أي موارد طبيعية وغيرها من الأصول عير المنتجة بما في ذلك العقود وعقود الإيجارات والتراخيص وربما كذلك الأصول التسويقية المملوكة والمستخدمة في الإنتاج. والأصول غير المملوكة قانونياً من قبل المنشأة ولكنها في الوقت ذاته خاضعة لعقد إيجار مالي يتم تضمينها في الحسابات بنفس الطريقة التي تقيد بها في الميزانية العمومية للمنشأة. ومع ذلك، فإن الأصول المؤجرة بموجب اتفاق تأجير تشغيلي يتم استبعادها. وهذا يعني أن منشأتين يقومان أنشطة مماثلة باستخدام أصول مماثلة قد يظهرون أرقام إنتاجية مختلفة لأن أحدهما يستخدم الأصول التي يملكها والأصول الأخرى التي يستأجرها. وينبغي إيجاد مساحة لتحليل تكميلي يعنى بتجميع وتصنيف معلومات عن الأصول تبعاً للصناعة المستخدمة لها وليس المالكة لها، وكذلك للنظر في الآثار المترتبة بالنسبة لفائض التشغيل والإنتاجية جراء استخدام الأصول المستأجرة بدلاً من الأصول المملوكة.

و. الآثار الناجمة عن الضائقة المالية

51-21 من بين العلامات المشيرة إلى أن شركة غير مالية تعاني من ضائقة مالية مستوى الأرباح التي كانت تدره ولا تزال مؤخراً وربما كذلك مستوى الأرباح الموزعة القادرة على عرضه؛ ومن الممكن أيضاً أن تكون الشركة تعاني من مشكلة في السيولة النقدية وغير قادرة على الوفاء بالتزاماتها في الوقت المناسب. وقد يغتنم المنافسون الفرصة ويتقدمون بعروض للاستيلاء على الشركة. ومع ذلك، إن لم يتم تقديم أي عرض للاستيلاء فالسؤال الذي يطرح نفسه هنا هو كيف يمكن للشركة البقاء حيز الوجود في نهاية الأمر.

52-21 وبطريقة مماثلة، قد تعاني شركة مالية من ضائقة مالية لأنها تعاني من صعوبة في زيادة التمويل وغير قادرة على الوفاء بالتزاماتها؛ ومرة أخرى، فإن هذا الظرف هو الوقت الملائم لأي منافس للتقدم بعرض للاستيلاء على الشركة، غير أن هذا الأمر لا يكون دوماً وشيط الحدوث.

53-21 إذا كانت الشركة – سواء كانت شركة مالية أو غير مالية – تعتبر ذات أهمية قومية فإن هذا الوضع قد يكون عندما تظهر الحكومة في الصورة وتقدم عرضاً إما للاستيلاء على الشركة – أي في واقع الأمر تأميمها – أو قد تعرض ضخاً كبيراً لرأس مال في مقابل درجة من السيطرة – وربما السيطرة الكاملة – على الشركة. وجدير بالذكر أن كيفية قيد التأميم وعمليات ضخ رأس المال من قبل الحكومة فضلاً عن الخطوات التي قد يتم اتخاذها في إطار خطة للإنقاذ يتم نقاشها جميعاً في سياق الفصل الثاني والعشرين.

54-21 ثمة احتمال أخر وهو أن تقدم الحكومة ضماناً لدائني الشركة التي تعاني من ضائقة؛ ويعامل تفعيل كل ضمان على حده بنفس الطريقة المتبعة مع الالتزامات التي يتم التعاقد عليها. ويتم تصفية الدين الأصيل وينشأ ديناً جديداً بين الضامن والدائن. وفي معظم الحالات، يعتبر أن الضامن يقوم بعمل تحويل رأسمالي للمدين الأصيل – ما لم يحصل الضامن على مطالبة سارية على الدائن – حيث أن في مثل هذه الحالة يؤدي الأمر إلى الإقرار بأصل مالي (التزام للمدين). ويناقش قيد الضمانات بما تشمله من تلك الضمانات التي تعرضها الحكومة في الجزء الثالث من الفصل السابع والعشرين.

1. الديون الهالكة أو المعدومة

55-21 جميع الشركات – ولكن الشركات المالية على وجه التحديد – قد تعاني من وجود ديون معدومة؛ وقد تكون هذه الظاهرة حادة بشكل خاص عندما تمارس الجوانب الأخرى من الاقتصاد هي الأخرى ضغوطاً مالية على الشركة. وفي سياق نظام الحسابات القومية، دائماً ما تقيد القروض على أنها المبالغ المستحق استردادها لصالح الدائن. وفي الحالات التي يكون فيها المدين ذات تصنيف ائتماني سيء فقد يؤدي ذلك إلى المبالغة في القيمة السوقية للقرض. ونادراً ما يحدث هذا على أساس قرض تلو قرض، غير أنه يحدث عادة مع فئات القروض.

56-21 يحدد نظام الحسابات القومية مجموعة فرعية من الديون الهالكة أو المعدومة على أنها قروض أو ديون متعثرة؛ وكما هو موضح في الفقرة 13-66، فإنها عبارة عن قروض مدفوعات فوائدها أو أصلها فات على ميعاد استحقاقها 90 يوماً أو أكثر أو هي مدفوعات الفائدة المكافئة ل 90 يوماً أو أكثر التي قد تم رسملتها أو إعادة تمويلها أو تأجيلها بموجب اتفاق، أو المدفوعات الأقل من 90 يوماً من التأخر في الدفع، غير أن هناك أسباب وجيهة أخرى (مثل مدين تم تصنيفه على أنه مفلس) تدفع للشك في أن هذه المدفوعات

سيتم استردادها كاملة. ويوصي نظام الحسابات القومية بأن يتم تجميع وتصنيف بنود مذكرة للحسابات بحيث تعرض القيمة الاسمية والسوقية للقروض المتعثرة وتضمينات ذلك بالنسبة لتدفقات الفائدة ومبلغ الفائدة المستحق عن الفترات السابقة والمبلغ المرتبط بالفترة الجارية الذي لم يتم سداده. وتناقش بنود المذكرة المقترحة في الفقرات من 13-67 وحتى 13-68.

57-21 إن تفصيل وعرض الإجراء المحاسبي للأصول عندما تحيد القيمة السوقية فجأة عن اتجاه القيم السابقة والمسألة الكاملة حول متى يكون من الملائم تعريف واستخدام "القيم العادلة" كل ذلك يشكل بند من بنود جدول الأعمال البحثي على النحو الموضح في الملحق الرابع. وبالإضافة إلى ذلك، فإن الظروف والملابسات الناشئة عن أزمة الائتمان التي حدثت في عام 2008 سيتواصل رصدها للنظر فيما إذا كان ينبغي التوصية ببنود أخرى للمذكرة أو بغيرها من الإجراءات.

2. الإقراض الميسر وإعادة جدولة الديون

58-21 هناك مناقشة تفصيلية لدور الحكومة في الإقراض الميسر وإعادة جدولة الديون في القسم د من الفصل الثاني والعشرين.

ز. روابط المحاسبة التجارية

59-21 في السنوات الأخيرة، أصبح مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) مهماً على نحو متزايد باعتباره واضع المعايير للمحاسبة التجارية؛ وينشر هذا المجلس معايير التقارير المالية الدولية (IFRS) وفي الوقت الحاضر هناك أكثر من 100 بلد معنيين بعملية المواءمة المشار لها. وبالفعل، تطبق العديد من الشركات العملاقة – وخاصة الشركات متعدد الجنسيات – معايير المحاسبة الدولية المذكورة.

60-21 وفي معظم الحالات، تكون المبادئ التي تقوم عليها معايير التقارير المالية الدولية متسقة بشكل كامل مع مبادئ نظام الحسابات القومية؛ وعلى وجه الخصوص، من الجدير بالذكر أن مقدمة هذه المعايير توضح أن الجوهر الاقتصادي ينبغي وأن يكون له الأسبقية على الشكل القانوني. كما أن معايير التقارير المالية الدولية تولي اهتمامها – مثل نظام الحسابات القومية – بالأسلوب المفضل من الناحية المفاهيمية بل وكذلك بإمكانات التطبيق العملية.

61-21 إن عملية إيجاد معيار جديد لهي عملية ذات جوانب ثلاثة؛ في الخطوة الأولى، تقترح وثيقة تتضمن مناقشة للحجج المؤيدة والرافضة للمعيار الجديد ويتم إصدارها مع دعوة للتعليق عليها. وبمجرد تلقي وتحليل التعليقات فإذا تقرر المضي قدماً يتم إعداد مسودة عرض ويتم نشرها للحصول على تعليقات عالمية. وفقط إذا ما حصلت مسودة العرض على تعليقات مؤيدة هائلة حينئذ يتم وضع المعيار بشكل رسمي. وفي كل مرحلة، يناقش التوثيق المتاح خلفية المعيار فضلاً عن صيغته الرسمية.

62-21 نظراً لأنه لا مفر من أن معلومات المحاسبة القومية بالنسبة للشركات العملاقة على وجه الخصوص لابد وأن يتم استخلاصها من البيانات المجمعة والمصنفة وفقاً لمعايير المحاسبة الدولية فقد يكون من المفيد بالنسبة لمجتمع الحسابات القومية اتخاذ المزيد من الاهتمام بالمراحل الثلاث المتبعة في وضع معايير المحاسبة الدولية وبأهمية المساهمة بوجهات نظرهم حيالها.

63-21 بالنسبة للمنشآت المتعددة الجنسيات؛ قد تكون الحسابات القياسية متاحة فقط للمجموعة ككل حيث يكون قد تم توحيد وتجميع العلاقات بين المنشآت في مختلف البلدان. وفي هذه الحالة، قد يكون المحاسبون القوميون بحاجة للرجوع إلى مصادر أخرى للبيانات اللازمة غير الموحدة.

64-21 هناك مجالان خاصين حيث تطبق معايير التقارير المالية الدولية أساليب مختلفة نوعاً ما عن نظام الحسابات القومية وهما؛ في مجال إدراك أرباح وخسائر الحيازة كدخل وفي مجال قيد الإمدادات والالتزامات أو الخصوم العرضية. وقد يكون القيام بإجراء دراسة إضافية واستعرض لموقف مجلس معايير المحاسبة الدولية أمراً مفيداً في صقل معاملة نظام الحسابات القومية لهذه الموضوعات، وإن لم يكن بالقبول بموقف مجلس معايير المحاسبة الدولية بشكل كامل فعلى الأقل بإظهار توفيق بين موقفهم وموقف نظام الحسابات القومية.

65-21 فضلاً عن مجلس معايير المحاسبة الدولية الذي يقوم بوضع المعايير للشركات الخاصة فإن مجلس معايير محاسبة القطاع العام الدولي **(IPSASB)** يقوم هو الأخر بمهمة مماثلة تجاه الهيئات الحكومية. وهناك إشارة لمجلس معايير القطاع العام الدولي في الفصل الثاني والعشرين.

الفصل الثاني والعشرين: الحكومة العامة والقطاعات العامة

أ. مقدمة

1-22 أحد مواطن قوة نظام الحسابات القومية هو قدرته على تجميع وتصنيف حسابات لكل القطاعات والوحدات الفردية ولبعض من المستويات الوسيطة، فضلاً عن تجميع الحسابات بطرق مختلفة؛ وتفصيل وتصنيف الاقتصاد إلى قطاعات وقطاعات فرعية متنوعة ومختلفة يجعل

من الممكن ملاحظة وتحليل التفاعلات بين الأجزاء المختلفة للاقتصاد لأغراض وضع السياسات. وهناك اهتمام خاص بقطاع الحكومة العامة – على النحو المعرف به في الفصل الرابع – وبالقطاع العام على النحو المعرف به في هذا الفصل. والعديد من المفاهيم الواردة في هذا الفصل قد تم وصفها في عدد من الفصول السابقة. ويهدف هذا الفصل إلى الجمع بين هذه المفاهيم معاً، مع إعطاء مزيد من التفصيل حول بعضهم فيما يتعلق بكيفية وضعها موضع الممارسة العملية فضلاً عن ذكره لنظم أخرى من نظم الإحصاءات الاقتصادية ولاسيما الموجه منها للحكومة مثل دليل إحصاءات مالية الحكومة لعام 2001، ودليل الإحصاءات الأوروبية المتوسطية ESA95 عن دين الحكومة والعجز (يوروستات، 2002أ)، ودليل الدين الخارجي.

2-22 تختلف صلاحيات وسلطات ودوافع ومهام الحكومة عن تلك الخاصة بغيرها من القطاعات؛ فالحكومات تستغل صلاحياتها في تمرير القوانين التي تؤثر على سلوك الوحدات الاقتصادية الأخرى. كما أنها قادرة على إعادة توزيع الدخل والثروة بشكل كبير من خلال وسائل الضرائب والمنافع الاجتماعية. وتبين الحسابات المعنية بقطاع الحكومة العامة كيف يتم تمويل السلع والخدمات المقدمة إلى المجتمع ككل أو إلى الأسر المعيشية الفردية بشكل رئيسي عن طريق العائد المرتفع. وتستند مجموعة السلع والخدمات التي توفرها الحكومة وكذلك الأسعار المفروضة إلى اعتبارات سياسية واجتماعية وليس على أساس تعظيم الربحية.

3-22 تجرى العمليات المالية أو الضريبية من قبل الحكومة ويتم تمويلها من خلال الميزانية في إطار إجراءات الميزانية المعتادة؛ ومع ذلك، فقد تستلزم بعض العمليات المنشأة أصلاً من قبل الوحدات الحكومية تدخل الكيانات التي لا تخضع لسيطرة الإطار الحكومي القانوني، بما في ذلك الشركات العامة. ويمكن وصف هذه الإجراءات بالأنشطة شبه المالية.

4-22 وجدير بالذكر أن العمليات المرتبطة بالخصخصة وإعادة هيكلة الشركات العامة وتأمين الأصول باستخدام تدخل كيانات ذات أغراض خاصة بما في ذلك الكيانات الموجودة بالخارج – يمكن وصفها تبعاً للطريقة سالفة الذكر؛ وعلى الرغم من أن مثل هذه العمليات لا يتم رفع تقارير عنها في الميزانية كما أنها قد تغفل عنها إجراءات السيطرة والتحكم المعتادة إلا أنه قد يكون لها تأثيراً كبيراً على العائد والإنفاق الحكومي.

5-22 فضلاً عن توفير الحكومات للخدمات بشكل مباشر فإنه في الكثير من الأحيان تحقق الحكومات غايات سياساتها العامة من خلال الشركات العامة (على سبيل المثال، شركات السكك الحديدية وخطوط الطيران وشركات المرافق العامة والشركات المالية العامة)؛ وقد يطلب من شركة عامة تقديم خدمات لمناطق من الاقتصاد كانت قد لا يتم تغطيتها خلاف ذلك من خلال الأسعار المدعمة. وكنتيجة لذلك، قد تدير الشركة العامة نشاطاتها بربح مخفض أو حتى بخسارة.

6-22 في سبيل تحليل الأثر الكامل للحكومة على الاقتصاد، إذن، من المقيد تشكل قطاع يتألف من كافة وحدات الحكومة العامة وكافة الشركات العامة على حد سواء؛ ويشار إلى هذا القطاع المركب بالقطاع العام.

7-22 بالنسبة للحكومة العامة والقطاعات العامة، وبالإضافة إلى التسلسل المعتاد للحسابات في نظام الحسابات القومية، فإن الحسابات يمكن عرضها بطريقة تكون أكثر ملائمة لمحللي التمويل الحكومي ولواضعي السياسات؛ وبالأخص يستخدم واضعو السياسات على نحو متزايد المجاميع الكلية وقيود الموازنة المعرفة وفق مفاهيم وتعريفات وتصنيفات وقواعد المحاسبة في نظام الحسابات القومية، بحيث يمكن الربط بين هذه المجاميع وبين متغيرات الاقتصاد الكلي الأخرى وحتى يمكن مقارنتها بالقيود المماثلة في البلدان الأخرى. وبعض من هذه القيود – مثل الادخار وصافي الإقراض أو الاقتراض – يكون متاحاً بالفعل في تسلسل الحسابات. ولا تظهر قيود أخرى – مثل الإيراد العام أو إجمالي الإيراد والمصروفات الكلية وإجمالي النفقات والعبء الضريبي وصافي الرصيد التشغيلي وإجمالي الدين – لا تظهر على هذا النحو في نظام الحسابات القومية. ويمكن استخدام المجاميع وقيود الموازنة التي لها هذه الطبيعة في تقييم استخدام الموارد لإنتاج خدمات فردية وجماعية أو مشتركة، والحاجة إلى جمع ضرائب وغيرها من العائدات، وكذا في تقييم قدرة الحكومة على الاقتراض وتسديد الديون ومدى استدامة المستوى المرغوب فيه من العمليات الحكومية.

8-22 يقدم الفصل الذي بين أيدينا نظرة عامة على ما يسمى بعرض التمويل العام أو بعرض التمويل الحكومي في الحسابات؛ ومن أجل اشتقاق هذا العرض يجرى إعادة ترتيب للمعاملات الموجودة في الحسابات الجارية وحسابات رأس المال في نظام الحسابات القومية لاشتقاق مجاميع وقيود موازنة ذات أهمية محددة للحكومة العامة وللقطاعات العامة؛ على سبيل المثال، يمكن تجميع مجموعة من الضرائب ورسوم المستخدم أو رسوم الانتفاع والمنح من الحكومات الأخرى

لتشكيل الإيراد العام، باعتباره المبلغ المتاح من العمليات لتمويل الخدمات الحكومية.

9-22 يقدم القسم ب ملخصاً لتعريف الوحدات الحكومية وغيرها من الوحدات المسيطر عليها من قبل الوحدات الحكومية، كما يشرح كيفية تجميع تلك الوحدات إلى قطاعات في نظام الحسابات القومية.

10-22 يصف القسم ج العرض الخاص لإحصاءات التمويل الحكومي.

11-22 يتناول القسم د عدد من الموضوعات المحاسبية التي تمثل أهمية خاصة – أو المهمة على سبيل الحصر – للحكومة.

12-22 ختاماً، يعرض القسم هـ كيف يمكن إعداد المعلومات الخاصة بالقطاع العام بطريقة موازية بشكل كبير لعرض الإحصاءات المتعلقة بالتمويل الحكومي الموصوف في القسم د.

1. مصادر البيانات

13-22 في واقع الممارسة العملية، نادراً ما يمكن إنشاء حسابات الاقتصاد الكلي عن طريق مجرد الاكتفاء بتجميع البيانات الضئيلة ذات الصلة معاً؛ وتشكل الحكومة استثناءاً من ذلك من حيث أنه في كثير من الأحيان ما تشتق الإحصاءات الخاصة بالوحدات الحكومية وبالشركات العامة بشكل مباشر من البيانات الصغيرة أو الجزئية الموجودة في قواعد البيانات المحاسبية المالية الحكومية. وكنتيجة لذلك، فإن مجمعي ومصنفي الإحصاءات للوحدات الحكومية وللشركات العامة عادة ما يرتكزون على المعلومات المحاسبية أكثر منه على نتائج الاستعلامات أو الاستفسارات الإحصائية. وعلى وجه الخصوص، فإن وضع معايير محاسبية للقطاع العام الدولي في السنوات الأخيرة من قبل مجلس المعايير المحاسبية للقطاع العام الدولي التابع للاتحاد الدولي للمحاسبين قد أدى إلى زيادة الحاجة إلى إرشاد واضح بشأن تجميع وتصنيف إحصاءات التمويل الحكومي بحيث يمكن نقل البيانات المحاسبية التفصيلية بشكل صحيح إلى إطار نظام الحسابات القومية. ويكون مثل هذا الدليل الإرشادي ذات أهمية على وجه التحديد عندما تجمع وتصنف الحسابات المالية الحكومية على أساس نقدي ويضحى لا مفر من تحويلها إلى الأساس التراكمي حتى تتوافق مع الأساس المحاسبي في نظام الحسابات القومية.

2. التوحيد والتوحيد

14-22 كقاعدة عامة، لا يتم توحيد الإدخالات في نظام الحسابات القومية؛ فالتوحيد يتضمن حذف تلك المعاملات أو علاقات المدين/ الدائن التي تقع بين معاملتين ينتميان إلى نفس القطاع أو القطاع الفرعي المؤسسي. وكما ذكر في الفصل الثالث، وبالرغم مما سبق، فقد يكون التوحيد مرتبطاً وذات صلة بقطاع الحكومة العامة؛ على سبيل المثال، فإن المعلومات بشأن الدين المستحق على وحدات حكومية لوحدات خارج نطاق قطاع الحكومة العامة قد تكون ذات صلة بشكل أكبر عن الأرقام الإجمالية التي تشمل الدين المستحق لوحدات حكومية أخرى. وهناك إرشادات بشأن التوحيد في القسم ج.

ب. تعريف الحكومة العامة والقطاعات العامة

15-22 تشمل وحدات الحكومة العامة بعض المؤسسات غير الهادفة للربح وبعض المنشآت العامة التي لا تعامل على أنها شركات؛ ويشمل القطاع العام الحكومة العامة والشركات العامة. ولتحديد أي المؤسسات غير الهادفة للربح المشمولة في الحكومة العامة، لابد من تحديد ظروف السيطرة والتحكم من قبل الحكومة. ولتحديد أي المنشآت تعامل على أنها شركات عامة وأي الشركات يمثل جزءاً من الحكومة العامة، فمن الضروري تحديد ظروف السيطرة من قبل الحكومة ومفهوم الأسعار ذات الأهمية من الناحية الاقتصادية.

16-22 من أجل التعرف على الوحدات التي تقع ضمن نطاق كل من قطاع الحكومة العامة والقطاع العام وتحديدها، فمن المفيد البدء بإعادة التذكير بمفهوم الوحدات الحكومية والوارد في الفقرات من 4-117 إلى 4-118). ويتبع ذلك مناقشة حول المقصود من السيطرة من قبل الحكومة والأسعار ذات الأهمية من الناحية الاقتصادية.

1. الوحدات الحكومية

17-22 الوحدات الحكومية هي أنواع فريدة من الكيانات القانونية المنشأة من قبل عمليات سياسية لها سلطة تشريعية أو قضائية أو تنفيذية على الوحدات المؤسسية الأخرى في منطقة معينة؛ وإذا ما نظرنا إليها باعتبارها وحدات مؤسسية، فإن المهام الأساسية للحكومة هي الاضطلاع بمسئولية توفير السلع والخدمات للمجتمع أو للأسر المعيشية الفردية وتمويل إمداداتها من أصل الضرائب أو الدخول الأخرى، من أجل إعادة توزيع الدخل والثروة من خلال التحويلات، وكذلك المشاركة في الإنتاج غير السوقي. وبصورة عامة:

أ. عادة ما يكون للوحدة الحكومية سلطة زيادة الأموال من خلال جمع الضرائب أو من خلال التحويلات الإلزامية من الوحدات المؤسسية الأخرى؛ ولابد أن يكون لدى الوحدة الحكومية أموالها الذاتية سواء التي يتم زيادتها من خلال فرض ضرائب على الوحدات الأخرى أو من خلال

الأموال المتحصل عليها كتحويلات من الوحدات الحكومية الأخرى، ولابد أن يكون لديها سلطة إنفاق بعض – أو كل – هذه الأموال في السعي وراء تحقيق الغايات من سياساتها. علاوة على ذلك، يجب أن تكون قادرة على اقتراض الأموال وفق سلطتها التقديرية.

ب. بشكل نموذجي، تتكبد الوحدات الحكومية ثلاثة أنواع مختلفة من النفقات النهائية:

- تتألف المجموعة الأولى من النفقات الفعلية أو المحتسبة على التوفير المجاني للخدمات الجماعية أو المشتركة للمجتمع مثل الإدارة العامة والدفاع وتنفيذ القانون والصحة العامة، وما إلى ذلك، والتي يتم تنظيمها جماعياً من قبل الحكومة ويتم تمويلها من أصل الضرائب العامة أو غيرها من الدخول.

- تتألف المجموعة الثانية من النفقات على توفير السلع والخدمات بشكل مجاني أو بأسعار ليست ذات قيمة كبيرة من الناحية الاقتصادية للأسر المعيشية الفردية؛ ويتم تكبد هذه النفقات عن قصد ويتم تمويلها من أصل الضرائب أو غيرها من الدخول من قبل الحكومة في مسعاها لتحقيق غايات الاجتماعية أو السياسية، ورغم ذلك، يمكن فرض رسوم على الأفراد تبعاً لاستخدامهم.

- تتألف المجموعة الثالثة من التحويلات المدفوعة للوحدات المؤسسية الأخرى – غالباً للأسر المعيشية – من أجل إعادة توزيع الدخل أو الثروة.

18-22 داخل نطاق اقتصاد معين عندما يكون هناك مستويات مختلفة من الحكومة على المستويات المركزية أو المحلية أو على مستوى الدولة، فقد يكون هناك حينئذ العديد من الوحدات الحكومية المنفصلة؛ كذلك، تشكل صناديق التأمين الاجتماعي وحدات حكومية.

19-22 في جميع البلدان، تكون هناك وحدة مؤسسية في قطاع الحكومة العامة ذات أهمية من حيث الحجم والسلطة وعلى وجه الخصوص سلطة ممارسة مراقبة والتحكم في العديد من الوحدات الأخرى؛ هذه الوحدة يشار إليها في الكثير من الأحيان بالحكومة القومية وهي الوحدة المغطاة من جانب الحساب الرئيسي للموازنة. وهي وحدة واحدة من الحكومة المركزية والتي تشمل الأنشطة الرئيسية للصلاحيات والسلطات القومية والتنفيذية والتشريعية والقضائية. وعادة ما يتم تنظيم عائداتها فضلاً عن نفقاتها ومصروفاتها والسيطرة عليها من قبل وزارة المالية أو ما يعادلها من حيث المهام من خلال الموازنة العامة المعتمدة من قبل المجلس التشريعي. ومعظم الوزارات والإدارات والوكالات والمجالس والهيئات القضائية والمجالس التشريعية وغيرها من الكيانات التي تكون في مجموعها هذه الوحدة الحكومية ليست وحدات مؤسسية منفصلة بل تشكل جزءاً من هذه الوحدة الحكومية المركزية الرئيسية. ويرجع ذلك إلى أنهم عموماً ليس لديهم السلطة لتملك الأصول أو لتكبد الخصوم أو للدخول في معاملات وفق سلطتهم التقديرية المطلقة. وإذا كان هناك حكومات اتحادية أو محلية حينئذ من المرجح كل من هذه الحكومات سيكون لديها أيضاً وحدة حكومية رئيسية تشمل السلطات والصلاحيات الرئيسية والتنفيذية والتشريعية والقضائية.

20-22 وعلاوة على ذلك، قد تتواجد كيانات حكومية ذات هوية قانونية منفصلة واستقلالية ذاتية واسعة بما في ذلك التقدير المطلق فيما يتعلق بحجم وتكوين نفقاتها ومصروفاتها ومصدر مباشر للإيراد مثل حصيلة الضرائب المخصصة لغرض معين؛ (مصطلحات النفقات والمصروفات والإيراد هي مصطلحات شائعة الاستخدام في عرض الحسابات الحكومية. وترد تعريفاتها وعلاقة كل منها بمفاهيم نظام الحسابات القومية في القسم ج). ومثل هذه الكيانات غالباً ما تؤسس لتنفيذ مهام محددة مثل إنشاء الطرق أو الإنتاج غير السوقي للخدمات الصحية أو التعليمية. وينبغي أن تعامل هذه الكيانات على أنها وحدات حكومية منفصلة إذا ما كانت تمسك مجموعات كاملة من الحسابات ولها سلعها أو أصولها الذاتية تحت تصرفها وتنخرط في أنشطة غير سوقية تكون مسئولة عنها أمام القانون وأن تكون قادرة على تكبد الالتزامات أو الخصوم وإبرام العقود وفق تقديرها الذاتي. وفي كثيراً من الأحيان يشار إلى مثل هذه الوحدات بوحدات الموازنات الأخرى وذلك لأن لها موازنات منفصلة كما أن أي تحويلات تتم من حساب الموازنة العامة يتم تكملتها من خلال مصادرها الذاتية للدخل أو للإيراد. وتختلف الميزانيات أو الموازنات على نطاق واسع بين البلدان وغالباً تستخدم مصطلحات متنوعة لوصف هذه الوحدات. وتصنف تلك الوحدات في قطاع الحكومة العامة إلى المدى الذي يكونون فيه منتجين غير سوقيين وإلى مدى السيطرة عليهم من قبل وحدة حكومية أخرى.

21-22 يمثل صندوق التأمين الاجتماعي نوعاً خاصاً من الوحدات الحكومية المخصصة لتشغيل وإدارة برنامج أو أكثر من برامج التأمين الاجتماعي؛ ولابد أن يستوفي صندوق التأمين الاجتماعي الاشتراطات أو المطالب العامة للوحدة المؤسسية. أي أنه لابد من أن يكون منظماً بشكل منفصل عن الأنشطة الأخرى للوحدات الحكومية وأن يحوز أصوله وخصومه بشكل منفصل ويدخل في المعاملات المالية وفق تقديره الذاتي وكوحدة قائمة بذاتها.

22-22 كما لوحظ فيما قبل، فإن المؤسسات غير الهادفة للربح والتي تكون منتجة غير سوقية ويسيطر عليها من قبل حكومة ما هي الأخرى وحدات

داخل نطاق قطاع الحكومة العامة؛ وعلى الرغم من أنه قد يكون تم تأسيسهم قانونياً ليكونوا مستقلين عن الحكومة إلا أنهم يعتبر أنهم ينفذون سياسات حكومية وجزء فعال من الحكومة. وقد تحتار الحكومات استخدام المؤسسات غير الهادفة للربح بدلاً من الوكالات الحكومية لتنفيذ سياسات حكومية معينة لأن المؤسسات غير الهادفة للربح قد يرى أنها ليست خاضعة للضغوط السياسية؛ على سبيل المثال، البحوث والتنمية ووضع وصيانة المعايير في مجالات مثل الصحة والسلامة والبيئة والتعليم هي كلها مجالات قد تكون فيها المؤسسات غير الهادفة للربح أكثر فعالية مقارنة بالوكالات الحكومية.

23-22 الحالة الخاصة بالوحدات المنخرطة في أنشطة مالية تستلزم تناول خاص لها؛ على النحو المبين في الفقرة 4-67، فإن أي وحدة تؤسس من قبل الحكومة وتكون ذات مهام ووظائف مماثلة لمؤسسة مالية مقيدة تعامل على أنها جزء مكمل ولا يتجزأ عن الحكومة العامة وليس كوحدة منفصلة إذا كان ليس لديها أي صلاحيات للتصرف بشكل مستقل ومقيدة من حيث عدد المعاملات التي يمكنها الدخول فيها ولا تحمل المخاطر والمكافآت المرتبطة بالأصول والخصوم التي تحتفظ بها وكانت مقيمة في نفس الاقتصاد. وإذا كانت الوحدة غير مقيمة، تعامل على أنها وحدة منفصلة ولكن المعاملات التي تجريها كعمليات شبه مالية يتم إظهارها في المعاملات بين هذه الوحدة والحكومة. وعلى وجه الخصوص، إذا ما اقترضت وحدة غير مقيمة بالخارج فإنها تعتبر كما لو أنها تقرض نفس المبلغ للحكومة وبنفس الشروط.

24-22 في الوقت ذاته، فإن الموازنة العامة لأي مستوى حكومي قد تتحكم وتسيطر على منتجي السوق من حيث تلبيتهم للمعايير ليكونوا شركات شبه مؤسسية على النحو المحدد أدناه؛ وهذه الوحدات لا ينبغي تصنيفها في قطاع الحكومة العامة ولكن في قطاع الشركات غير المالية أو المالية، حسب الاقتضاء. وبالنسبة للوحدات العامة، فإنها – ومع ذلك – جزء من القطاع العام.

2. المؤسسات غير الهادفة للربح المسيطر عليها من قبل الحكومة

25-22 توصف المعايير المتعلقة بالتقرير بما إذا كانت مؤسسة غير هادفة للربح مسيطراً عليها من قبل الحكومة من عدمه في الفقرة 4-92؛ ويتم إيجازها هنا لأغراض الملائمة.

26-22 تعرف السيطرة والتحكم في مؤسسة غير هادفة للربح على أنها القدرة على تحديد وتقرير السياسة العامة للمؤسسة غير الهادفة للربح أو برنامجها؛ وكافة المؤسسات غير الهادفة للربح التي يتم نسبها إلى قطاع الحكومة العامة ينبغي وأن تحتفظ بهويتها كمؤسسات غير هادفة للربح في السجلات الإحصائية، من أجل تسهيل تحليل المجموعة الكاملة للمؤسسات غير الهادفة للربح. ولتحديد ما إذا كانت مؤسسة غير هادفة للربح مسيطراً عليها من قبل الحكومة من عدمه فإن المؤشرات الخمسة التالية للسيطرة والتحكم ينبغي وأن تؤخذ في الاعتبار:

أ. تعيين الموظفين؛

ب. الإمدادات الأخرى من أدوات التمكين؛

ج. الاتفاقات التعاقدية؛

د. درجة التمويل من قبل الحكومة؛ و

هـ. التعرض للمخاطرة

وقد يكون مؤشر واحد فيه الكفاية لتأسيس السيطرة والتحكم في بعض الحالات ولكن في بعض الأحيان ربما يشير عدد من المؤشرات المنفصلة بشكل جماعي إلى السيطرة والتحكم؛ وبالضرورة سيكون القرار القائم على تمام أو كلية جميع المؤشرات ذات طبيعة حكمية ولكن ينبغي أن تكون الأحكام متسقة بالنسبة للحالات المماثلة.

3. الشركات المسيطر عليها من قبل الحكومة

27-22 حتى يتم تصنيف شركة ما على أنها شركة عامة يلزم أن تكون الشركة ليس فقط مسيطراً عليها من قبل وحدة عامة أخرى بل لابد وأن تكون أيضاً منتجة سوقية؛ وتعرف السيطرة بأنها القدرة على تحديد السياسة العامة لوحدة مؤسسية أو برنامجها. وتكون الحكومة في مركز يسمح لها بممارسة السيطرة على العديد من أنواع الوحدات: الوحدات المتنوعة ذات الميزانيات الإضافية والمؤسسات غير الهادفة للربح والشركات (غير المالية والمالية). وتوصف المعايير ذات الصلة بالسيطرة على شركة في الفقرات من 4-77 إلى 4-80. والعوامل الأساسية التي ينبغي الالتفات إليها هي:

أ. ملكية أغلبية حصة التصويت أو الاقتراع؛

ب. سيطرة مجلس الإدارة أو غيرها من الكيانات الحاكمة؛

ج. التحكم في تعيين وفصل الموظفين الرئيسيين؛

د. السيطرة على اللجان الرئيسية للكيان؛

هـ. الأسهم الذهبية والخيارات؛

و. التنظيم والتحكم؛

ز. السيطرة من قبل عميل مهيمن؛

ح. السيطرة والتحكم المرتبطين بالاقتراض من الحكومة

على الرغم من أن مؤشراً واحداً قد يكون كافياً لإقامة الدليل والبرهان على السيطرة والتحكم في بعض الحالات إلا أنه في حالات أخرى قد يوضح عدد من المؤشرات المنفصلة معاً السيطرة والتحكم؛ وبالضرورة يكون القرار القائم على تمام أو كلية جميع المؤشرات ذات طبيعة حكمية غير أن الأحكام ينبغي وأن تكون متسقة بالنسبة للحالات المماثلة.

4. الأسعار ذات الدلالة من الناحية الاقتصادية

22-28 حتى تعتبر وحدة معينة منتجة سوقية لابد وأن تقدم الوحدة جميع أو معظم مخرجاتها للآخرين بأسعار ذات دلالة من الناحية الاقتصادية؛ والأسعار ذات الدلالة اقتصادياً هي الأسعار التي لها تأثيراً ملحوظاً على الكميات التي يكون المنتجون راغبين ومستعدين لعرضها وعلى الكميات التي يرغب المشترون في شرائها. وتنشأ هذه الأسعار عادة عندما:

أ. يكون لدى المنتج دافع لتعديل وضبط العرض إما بهدف تحقيق ربح على المدى الطويل أو على الأقل تغطية رأس المال والتكاليف الأخرى؛ و

ب. يكون للعملاء حرية الشراء أو عدم الشراء ويقومون بالاختيار على أساس الأسعار المفروضة.

22-29 وعادة تعني هذه الشروط أن الأسعار تكون ذات قيمة من الناحية الاقتصادية إذا ما كانت المبيعات تغطي غالبية تكاليف المنتج وكان المشترون لديهم الحرية للاختيار سواء الشراء أو عدم الشراء والقدر الذي يودون شراءه على أساس الأسعار المفروضة؛ وعلى الرغم من أنه لا يوجد علاقة رقمية تقادمية وقائمة بين قيمة المخرجات (باستثناء الضرائب والإعانات على المنتجات على حد سواء) وبين تكاليف الإنتاج فبديهيا يتوقع أن قيمة السلع والخدمات المباعة (المبيعات) تعادل على الأقل متوسط نصف تكاليف الإنتاج على مدى فترة زمنية مستدامة لعدة سنوات.

22-30 نظراً لأن الظروف الاقتصادية تختلف اختلافاً كبيراً فقد يكون من المرغوب فيه القبول ببدايات مختلفة لإيجاد قياس اقتصادي متسق مع مرور الوقت بين الوحدات وعبر البلدان؛ ومن حيث المبدأ، ينبغي أن يتم التمييز بين السوقي وغير السوقي على أساس حالة بحالة.

22-31 يمكن الافتراض بأن الأسعار ذات دلالة من الناحية الاقتصادية عندما يكون المنتجون شركات خاصة؛ حيث أنه عندما تتواجد السيطرة العامة فقد تكون أسعار الوحدة معدلة لأغراض السياسة العامة؛ وقد ينتج عن ذلك صعوبات عند تحديد ما إذا كانت الأسعار ذات قيمة اقتصادياً من عدمه. وغالباً تؤسس الشركات العامة لتوفير السلع التي قد لا ينتجها السوق بالكميات المرغوب فيها أو بالأسعار المرغوب فيها. وحتى عندما يمكن لمبيعات تلك الشركات – العامة - أن تغطي جزء كبير من تكاليفها إلا أنه يمكن التوقع بأنها تستجيب للقوى السوقية بشكل مختلف تماماً عما قد تفعله الشركات الخاصة.

22-32 من المرجح أن الشركات التي تحصل على دعم مالي حكومي كبير أو تلك التي تتمتع بعوامل أخرى لخفض المخاطر مثل الضمانات الحكومية سوف تتصرف بشكل يختلف عن تلك الشركات المفتقدة لهذه الميزات وذلك لأن القيود على ميزانياتها – أي الشركات من النوع المذكور أولاً – تكون أكثر اعتدالاً ومرونة؛ والمنتج غير السوقي هو المنتج الذي يلتزم بقيود ميزانية مرنة للغاية بحيث لا يكون من المرجح أن يستجيب المنتج للتغيرات في الظروف الاقتصادية بنفس الطريقة التي قد يتخذها منتجو السوق.

موردو السلع والخدمات للحكومة

22-33 ثمة سؤال يطرح نفسه وهو ما إذا كان ينبغي معاملة الوحدات الموردة للسلع والخدمات للحكومة على أنها منتجة سوقية أم منتجة غير سوقية؛ والسؤال الجوهري هو ما إذا كانت الوحدة تقدم السلع والخدمات في إطار التنافس مع الوحدات المنتجة الخاصة وما إذا كان اختيار المورد قائماً على السعر. ويتضح الأمر بصورة كبيرة إذا ما نظرنا فيما إذا كان المورد هو المورد الوحيد وما إذا كانت الحكومة هي العميل الوحيد لهذا المورد.

تعريف المبيعات والتكاليف

22-34 ومن أجل تقييم ما إذا كان منتج معين منتج سوقي فمن الضروري إجراء مقارنة بين المتحصلات من المبيعات وتكاليف إنتاج المنتجات؛ وتقاس المبيعات قبل إضافة أي ضرائب قابلة للتطبيق على المنتجات. ويستثنى من المبيعات كافة المدفوعات المقبوضة من الحكومة ما لم تكن هذه المدفوعات قد تم منحها لأي منتج يقوم بنفس النشاط. ولا يعتبر الإنتاج الذاتي جزء من المبيعات في هذا السياق.

22-35 تكاليف الإنتاج هي مجموع الاستهلاك الوسيط وتعويضات أو أجور الموظفين واستهلاك رأس المال الثابت والضرائب (الأخرى) على الإنتاج؛ وعلاوة على ذلك، إذا ما عوملت الوحدة على أنها منتجة سوقية يتم تضمين العائد على رأس

المال في تكاليف الإنتاج. ولا يتم إنزال الإعانات أو الدعم على الإنتاج.

5. شجرة اتخاذ القرار للوحدات العامة

36-22 يبين الشكل 22-1 العلاقة بين قطاع الحكومة العامة والقطاع العام والقطاعات الرئيسية الأخرى للاقتصاد المحلي.

37-22 كما هو موضح في الفقرة 4-117، تنشأ وتؤسس الوحدات الحكومية من خلال عن عمليات أو أوامر سياسية ويكون لديها سلطات وصلاحيات تشريعية أو قضائية أو تنفيذية على الوحدات المؤسسية الأخرى داخل نطاق إقليم معين؛ وتنتمي هذه الوحدات لقطاع الحكومة العامة وللقطاع العام أيضاً. ومن أجل تحديد أي الوحدات المؤسسية الأخرى تنتمي لقطاع الحكومة العامة وأي منها للقطاع العام، ينبغي إتباع شجرة اتخاذ القرار المبينة في شكل 4-1، باستخدام الأسئلة التسلسلية التالية:

أ. هل الوحدة المعنية وحدة مؤسسية؟ إن لم تكن كذلك ولكنها مقيمة حينئذ تعامل على أنها جزء من الوحدة التي تسيطر عليها. وفي حال لم تكن وحدة مؤسسية وغير مقيمة أيضاً تعامل حينئذ على أنها شركة شبه مؤسسية في الاقتصاد المقيمة فيه.

ب. هل الوحدة وحدة منتجة سوقية أم وحدة منتجة غير سوقية وفقاً للمعايير المذكورة للتو أعلاه؟

ج. هل الوحدة مسيطراً عليها من قبل الحكومة أو من قبل شركة عامة أخرى؟

38-22 الإجابات على السؤالين الأخيرين تؤدي إلى توزيعات للقطاعات على النحو التالي:

أ. إذا كانت الوحدة منتجة سوقية وليس مسيطراً عليها من قبل الحكومة لا تكون حينئذ جزء من قطاع الحكومة العامة أو من القطاع العام.

ب. إذا كانت الوحدة منتجة سوقية ومسيطراً عليها من قبل الحكومة أو من قبل شركة عامة أخرى حينئذ لا تكون جزءاً من الحكومة العامة ولكنها تكون جزءاً من القطاع العام.

ج. إذا كانت الوحدة منتجة غير سوقية ومسيطراً عليها من قبل الحكومة حينئذ تكون جزءاً من قطاع الحكومة العامة ومن القطاع العام.

د. إذا كانت الوحدة منتجة غير سوقية وليس مسيطراً عليها من قبل الحكومة حينئذ تعامل على أنها مؤسسة لا تهدف للربح تخدم الأسر المعيشية. ولا تكون جزءاً من قطاع الحكومة العامة أو من القطاع العام.

6. القطاعات الفرعية لقطاع الحكومة العامة

39-22 كما هو موضح في الفصل الرابع، يمكن تقسيم قطاع الحكومة العامة إلى قطاعات فرعية من خلال طريقتين؛ الأسلوب الأول هو إنشاء ما يصل إلى ثلاثة قطاعات فرعية: أحدها للحكومة المركزية وأحدها للحكومة الرسمية أو الفيدرالية وأحدها للحكومة المحلية مع تضمين التأمين الاجتماعي على أي مستوى حيثما يكون ذات صلة. وفي بعض الحالات، قد يكون هناك مستوى أو مستويين فقط للحكومة العامة؛ وفي حالات أخرى، لابد من توفيق مزيد من المستويات الحكومية داخل نطاق البناء ثلاثي المستوى. والأسلوب الأخر للتقسيم لقطاعات فرعية هو استبعاد صناديق التأمين الاجتماعي من كل مستوى حكومي ووضع مستوى منفصل لصناديق التأمين الاجتماعي يغطي جميع مستويات الحكومة. وسيتوقف اختيار التصنيف المستخدم على ما إذا كانت صناديق التأمين الاجتماعي مستقلة عن المستوى الحكومي الذي تعمل في نطاقه من عدمه.

40-22 هناك مزيد من التفصيل حول تقسيم الحكومة العامة لقطاعات فرعية في القسم و من الفصل الرابع.

7. القطاعات الفرعية للقطاع العام

41-22 من الممكن إنشاء قطاعات فرعية للقطاع العام لتلبية احتياجات تحليلية؛ ويمكن النظر في أسلوبين من أساليب تقسيم القطاع العام إلى قطاعات فرعية. بالنسبة للأسلوب الأول، يمكن تقسيم القطاع العام إلى قطاع الحكومة العامة كقطاع فرعي واحد وتجميع كافة الشركات العامة كقطاع فرعي ثاني. كما يمكن تقسيم الشركات العامة مرة أخرى إلى شركات عامة غير مالية وإلى شركات عامة مالية بخلاف البك المركزي وإلى البنك المركزي على حده.

42-22 أما بالنسبة للأسلوب الثاني فيمكن تقسيم القطاع العام بحسب المستوى الحكومي بنفس الطريقة المتبعة مع قطاع الحكومة العامة؛ وفي هذه الحالة، قد تكون القطاعات الفرعية هي القطاع العام للحكومة المركزية والقطاع العام للحكومة الفيدرالية أو الرسمية والقطاع العام للحكومة المحلية. وقد يتألف كل قطاع فرعي من هذه القطاعات الفرعية من القطاع الفرعي المقابل له في الحكومة العامة بالإضافة إلى جميع الشركات العامة المسيطر عليها من قبل وحدة من وحدات هذا المستوى الحكومي. وإذا كانت وحدة ما مسيطراً عليها جزئياً من قبل وحدة في جزء أخر من الحكومة حينئذ لابد من إجراء انتساب أو توزيع للمستوى الحكومي اعتماداً على عوامل مثل درجة السيطرة والتحكم الممارسة من قبل

كل وحدة من الوحدات المسيطرة. ويمكن لصناديق التأمين الاجتماعي أن تشكل قطاع فرعي منفصل أو يمكن الجمع بينها وبين كل مستوى حكومي. وجدير بالذكر أنه متى ما كان هناك صندوق منفصل يعنى بتلبية المعاشات التقاعدية للموظفين الحكوميين ينبغي استبعاد هذا الصندوق من صناديق التأمين الاجتماعي.

43-22 هناك حاجة إلى إرشادات محددة بشأن متى يمكن تضمين كيانات محددة تم إنشائها وتأسيسها من قبل الوحدات الحكومية في القطاع العام من عدمه؛ وتشمل الكيانات المعنية الشركات شبه المؤسسية ووكالات إعادة الهيكلة والكيانات ذات الأغراض الخاصة والمشاريع المشتركة والهيئات المتخطية للحدود أو للسلطات الوطنية.

8. الحالات صعبة القياس أو التصنيف

الشركات غير المالية	الشركات المالية	الحكومة العامة	المؤسسات غير الهادفة للربح التي تخدم الأسر المعيشية	الأسر المعيشية
عامة	عامة	عامة	خاصة	خاصة
خاصة	خاصة			

الشركات شبه المؤسسية أو أشباه الشركات

44-22 الشركات شبه المؤسسية هي منشآت فردية تتصرف كما لو كانت شركات؛ وتعامل الشركات أشباه الشركات في نظام الحسابات القومية على أنها كما لو كانت شركات، بمعنى، كوحدات مؤسسية منفصلة عن الوحدات التي تنتمي لها من الناحية القانونية. وهكذا، فإن أشباه الشركات المملوكة من قبل الوحدات الحكومية يتم تجميعها مع الشركات في قطاعات الشركات غير المالية والمالية.

45-22 المقصد من وراء مفهوم شبه الشركة هو فصل المنشآت الفردية عن ملاكها تلك المنشآت التي تكون منظمة ذاتياً ومستقلة بما في الكفاية عن مالكيها للدرجة التي يتصرفون فيها بنفس الطريقة كما لو أنهم شركات؛ وإذا ما تصرفت مثل الشركات فلابد لها من إمساك مجموعات من الحسابات بما في ذلك الميزانيات العمومية حيث أن ذلك يعد شرطاً ضرورياً بالنسبة للمنشأة حتى تعامل كوحدة مؤسسية منفصلة وإلا خلافاً لذلك لن يكون من الممكن عملياً من وجهة النظر المحاسبية تمييز أشباه الشركات عن مالكيها.

46-22 حتى يعامل كيان ما على أنه شبه شركة لابد من أن تسمح الحكومة لإدارة المنشأة بسلطة تقديرية واسعة النطاق ليس فقط فيما يتعلق بإدارة عملية الإنتاج بل كذلك فيما يخص استخدام الأموال؛ ولابد من أن تكون أشباه الشركات الحكومية قادرة على إمساك أرصدتها العاملة وائتمانها التجاري وأن تكون قادرة على تمويل بعض أو كافة تكوين رأس مالها من أصل ادخارها الذاتي أو أصولها المالية أو عن طريق الاقتراض. وفي واقع الممارسة العملية، تنطوي القدرة على تمييز تدفقات الدخل ورأس المال بين أشباه الشركات والحكومة أن أنشطتها التشغيلية والتمويلية لابد وأن تكون قابلة للانفصال عن الإيراد الحكومي أو الإحصاءات التمويلية، وذلك على الرغم من أنها ليست كيانات قانونية منفصلة. كما أن صافي فائض التشغيل لشبه شركة مملوكة للحكومة ليس مكونا من مكونات الإيراد الحكومي/ الإيرادات العامة وتقيد الحسابات الحكومية فقط تدفقات الدخل ورأس المال بين شبه الشركة والحكومة.

حالة وكالات إعادة الهيكلة

47-22 تعنى بعض الوحدات العامة بإعادة هيكلة الشركات، سواء الشركات غير المالية أو المالية؛ وقد تكون هذه الشركات مسيطراً أو غير مسيطراً عليها من قبل الحكومة. ويمكن أن تكون وكالات إعادة الهيكلة وحدات عامة قديمة العهد أو وكالات تم إنشائها لهذا الغرض بشكل خاص. وقد تمول الحكومة إعادة الهيكلة بطرق متنوعة سواء بشكل مباشر من خلال عمليات ضخ رأس المال (تحويل رأسمالي أو قرض أو حيازة حقوق ملكية) أو بشكل غير مباشر من خلال منح الضمانات. والوحدات على غرار وكالات إعادة الهيكلة تكون مخرجاتها ضئيلة ولذا فإن المعيار المعتاد لما إذا كانت المخرجات سوقية أم غير سوقية عند تحديد متى تكون الوحدة جزءاً من الحكومة العامة من عدمه ليس معياراً كافياً. وبدلاً من ذلك، ينبغي الالتفات للاقتراحات التالية:

أ. الوحدة التي تخدم الحكومة على سبيل الحصر يكون من المرجح بشكل كبير تضمينها في الحكومة العامة مقارنة بوحدة أخرى تتعامل مع وحدات أخرى.

ب. الوحدة التي تبيع أصول مالية بقيم بخلاف القيم السوقية من المرجح بشكل كبير أن تكون في قطاع الحكومة العامة.

ج. الوحدة التي تقبل بمخاطرة منخفضة لأنها تتصرف بدعم مالي عام كبير وبشكل قانوني أو فعلي نيابة عن الحكومات يكون من المرجح تضمينها داخل نطاق الحكومة العامة.

22-48 قد تدير وكالات إعادة الهيكلة أنشطتها بعدد من الطرق؛ وفيما يلي مثالين كثيراً ما يتم ملاحظتهما.

22-49 قد تتعهد وكالة إعادة الهيكلة بعملية إعادة تنظيم القطاع العام والإدارة غير المباشرة للخصخصة. ويمكن النظر إلى حالتين مثال على ذلك:

أ. وحدة إعادة الهيكلة تكون شركة قابضة أصيلة تقوم بالسيطرة على والتحكم في وإدارة مجموعة من الشركات الفرعية، وفقط جزء ثانوي أو غير هام من نشاطها مخصص لتوجيه الأموال من شركة فرعية إلى شركة فرعية أخرى نيابة عن الحكومة ولأغراض السياسة العامة. وتصنف الوحدة على أنها شركة وينبغي إعادة توجيه المعاملات التي تتم نيابة عن الحكومة من خلال الحكومة العامة.

ب. تتصرف وحدة إعادة الهيكلة – أيما كان وضعها القانوني – كوكيل مباشر عن الحكومة ولا تكون منتجة سوقية؛ وتتمثل وظيفتها الأساسية في إعادة توزيع الدخل القومي والثروة من خلال إعادة توجيه الأموال من وحدة إلى وحدة أخرى. وينبغي أن تصنف وحدة إعادة الهيكلة ضمن قطاع الحكومة العامة.

22-50 مثال أخر على وكالة إعادة الهيكلة يتمثل في وحدة إعادة هيكلة معنية بالأصول التالفة أو الهالكة وبشكل رئيسي في سياق أزمة مصرفية أو غيرها من الأزمات المالية؛ ولابد من أن يتم تحليل وحدة إعادة الهيكلة من هذا القبيل تبعاً لدرجة المخاطرة التي تتحملها مع الوضع في الاعتبار لدرجة التمويل الحكومي. ومرة أخرى، هناك مثالين على ما سبق يمكن النظر فيهما:

أ. تقترض وحدة إعادة الهيكلة في السوق على مخاطرتها الذاتية لاقتناء أصول مالية أو غير مالية والتي تقوم بإدارتها بنشاط؛ وفي هذه الحالة، ينبغي تصنيف الوحدة على أنها مؤسسة في قطاع الشركات المالية.

ب. تشتري وحدة إعادة الهيكلة بتعمد وروية أصول فوق أسعار السوق بدعم مالي مباشر أو غير مباشر من الحكومة؛ وتكون الوحدة منخرطة بشكل رئيسي في إعادة توزيع الدخل القومي (والثروة)، ولكن لا تتصرف بشكل مستقل عن الحكومة أو تضع نفسها في مخاطرة وبالتالي ينبغي تصنيفها ضمن قطاع الحكومة العامة.

الكيانات ذات الأغراض الخاصة

22-51 دائماً ما يتم اعتبار الوحدات الحكومية وحدات مقيمة وذلك لأن – وفق التعريف – الإقليم الاقتصادي لبلد معين يتألف من الإقليم الجغرافي المدار من قبل الحكومة فضلاً عن بعض المقاطعات الإقليمية في بقية العالم والمستخدمة من قبل الحكومة لأغراض دبلوماسية أو عسكرية أو علمية أو لغير ذلك من الأغراض، وبشكل معتاد من خلال موافقة رسمية من قبل حكومة البلد التي تقع فيها تلك الأراضي أو المقاطعات على أرض الواقع. وتمثل هذه المقاطعات جزء من قطاع الحكومة العامة.

22-52 يمكن أن تنشئ بعض الحكومات كيانات لأغراض خاصة (SPEs) لأغراض الملائمة المالية؛ حيث يكون الكيان ذو الأغراض الخاصة معنياً بأنشطة مالية أو شبه مالية (بما في ذلك تأمين الأصول والاقتراض وما إلى ذلك)؛ والكيانات المقيمة ذات الأغراض الخاصة والتي تزاول مهامها فقط بطريقة سالبة أو مؤتمرة فيما يتعلق بالحكومة العامة والتي تنفذ أيضاً أنشطة مالية لا تعتبر وحدات مؤسسية منفصلة في نظام الحسابات القومية وتعامل على أنها جزء من الحكومة العامة بصرف النظر عن وضعها القانوني. وإذا كانت تتصرف باستقلالية من حيث حيازتها للأصول وتكبدها للخصوم والالتزامات وفق تقديرها الذاتي وتقبل بالمخاطر ذات الصلة حينئذ تعامل على أنها وحدات مؤسسية منفصلة ويتم تصنيفها للقطاع وللصناعة تبعاً لنشاطها الرئيسي.

22-53 دائماً تصنف الكيانات ذات الأغراض الخاصة غير المقيمة على أنها وحدات مؤسسية منفصلة في الاقتصاد التي يتم تأسيسها بداخله؛ وعندما تنشأ مثل هذه الكيانات يجب الحذر والاحتياط آنذاك حتى يتم بصدق عكس الأنشطة المالية للحكومة. وينبغي أن تقيد كافة التدفقات ومراكز حقوق الملكية أو أسهم رأس المال بين الحكومة العامة والكيان ذات الأغراض الخاصة غير المقيم عندما تحدث في الحسابات الخاصة بالحكومة العامة وبقية العالم.

22-54 قد تقوم حكومة معينة بإنشاء كيان ذات أغراض خاصة غير مقيم ليتعهد بالاقتراض الحكومي أو ليتكبد المصروفات الحكومية بالخارج؛ وحتى إذا لم يكن هناك تدفقات اقتصادية فعلية مقيدة بين الحكومة والكيان ذات الأغراض الخاصة مرتبطة بهذه الأنشطة المالية ينبغي احتساب المعاملات في الحسابات الخاصة بكل من الحكومة وبقية العالم لتعكس الأنشطة المالية للحكومة المضطلع بها من قبل الكيان ذات الأغراض الخاصة، بما في ذلك الاقتراض. وتناقش الحالة الخاص بوحدات التوريق في القسم د.

المشاريع المشتركة

55-22 تدخل العديد من الوحدات العامة في ترتيبات مع كيانات خاصة أو مع غيرها من الوحدات العامة لتنفيذ مجموعة متنوعة من الأنشطة بالاشتراك فيما بينهم؛ وقد تسفر تلك الأنشطة عن مخرجات سوقية أو غير سوقية. ويمكن أن تنظيم العمليات المشتركة على نطاق واسع كواحدة من ثلاثة أنواع؛ الوحدات المسيطر عليها بشكل مشترك والمشار إليها هنا بالمشروعات المشتركة، والعمليات المسيطر عليها بشكل مشترك، والأصول المسيطر عليها بشكل مشترك.

56-22 يتضمن المشروع المشترك إنشاء وتأسيس شركة أو شراكة أو وحدة مؤسسية أخرى بحيث يكون لكل طرف فيها وبشكل قانوني تحكم وسيطرة مشتركة على أنشطة هذه الوحدة؛ وتعمل هذه الوحدات بنفس الطريقة التي تعمل بها الوحدات الأخرى إلا أن ترتيب قانوني بين الأطراف يؤسس لسيطرة مشتركة على الوحدة. وباعتباره وحدة مؤسسية، فإن المشروع المشترك يجوز له الدخول في عقود بصفته الاعتبارية وزيادة التمويل لأغراضه الخاصة. ويمسك المشروع المشترك سجلات محاسبية خاصة به.

57-22 والسؤال الرئيسي الذي ينبغي الالتفات إليه في هذا الصدد هو ما إذا كانت السيطرة الاقتصادية الفعالة للمشروع المشترك تؤسس وحدة عامة أم وحدة خاصة؛ إذا كان المشروع المشترك يدير عملياته كمنتج غير سوقي حينئذ لابد وأن تكون الحالة التي تكون فيها الحكومة لها السيطرة الفعالة ويتم تصنيفه كجزء من الحكومة العامة.

58-22 إذا كان المشروع المشترك منتج سوقي يعامل على أنه شركة عامة أو خاصة تبعاً لما إذا كان أو لم يكن مسيطراً عليه من قبل وحدة حكومية، باستخدام نفس المؤشرات المبينة أعلاه؛ وعادة، ستكون النسبة المئوية للملكية كافية لتحديد السيطرة. وإذا كانت الوحدات العامة والخاصة تملك نسبة مئوية متساوية من المشروع المشترك حينئذ لابد من الالتفات للمؤشرات الأخرى على السيطرة.

59-22 الوحدات العامة هي الأخرى يمكنها الدخول في ترتيبات تشغيل مشتركة لا تتضمن إنشاء وحدات مؤسسية منفصلة؛ وفي هذه الحالة، لا يكون هناك وحدات يتطلب تصنيفها ولكن لابد من الاحتياط والعناية بالتأكد من أن الملكية السليمة للأصول مقيدة، وأن أي مشاركة في الإيرادات والمصروفات قد تمت وفقاً لأحكام العقد الحاكم؛ على سبيل المثال، قد تتفق وحدتان على أن يكونا مسئولين عن مراحل مختلفة من عملية إنتاج مشترك أو قد تملك وحدة منهما أصل أو مركب من أصول مرتبطة مع موافقة الوحدتين على تقاسم الإيرادات والمصروفات.

الهيئات المتخطية للحدود أو للسلطات الوطنية

60-22 يمكن لبعض البلدان أن تكون جزءاً من اتفاق مؤسسي يتضمن تحويلات نقدية من البلدان الأعضاء إلى الهيئة فوق الوطنية أو المتخطية للسلطات الوطنية ذات الصلة والعكس بالعكس؛ علاوة على ذلك، تشارك الهيئة فوق الوطنية في الإنتاج غير السوقي. وفي الحسابات القومية للبلدان الأعضاء، تكون الهيئات المتخطية للحدود وللسلطات الوطنية وحدات مؤسسية غير مقيمة تشكل جزءاً من بقية العالم ويمكن تصنيفها في قطاع فرعي مخصص في بقية العالم.

61-22 نظراً لأن الهيئة فوق الوطنية تضطلع بمهام أو وظائف ذات مستوى حكومي فمن الممكن إنشاء مجموعة من الحسابات للهيئة كما لو أنها وحدة مقيمة في البلد العضو حتى وإن بقيت غير مقيمة في واقع الأمر. وقد يكون مثل هذا الحساب الإضافي بمثابة ملحق ذا فائدة للتحليل المعني بالأنشطة الاقتصادية للبلدان الأعضاء.

ج. عرض إحصاءات التمويل الحكومي

1. مقدمة

62-22 تسلسل الحسابات بالنسبة لكافة الوحدات المؤسسية والقطاعات مبيناً في الفصول السادس وحتى الثالث عشر؛ وبالنسبة لقطاع الحكومة العامة و –في بعض الحالات – القطاع العام، قد أظهرت التجربة أن عرضاً بديلاً – عادة ما يعرف باسم عرض المالية الحكومية أو عرض المالية العامة – للأسهم والتدفقات مناسباً بشكل أفضل لمتطلبات تحليلية معينة. ويقدم هذا القسم لمحة موجزة جداً عن الطريقة التي يتم بها عرض الحسابات الحكومية، على سبيل المثال، دليل إحصاءات مالية الحكومة لعام 2001، والذي ينبغي الرجوع إليه لمزيد من التوضيح والمناقشة.

63-22 بشكل رئيسي، يتألف عرض مالية الحكومة من المعاملات التي تزيد من صافي حقوق الملكية بما يؤدي إلى تجميع يسمى الإيرادات ومن المعاملات التي تخفض من صافي حقوق الملكية بما يؤدي إلى تجميع يسمى النفقات؛ وبالإضافة إلى ذلك، هناك قيدان موازنة رئيسيان؛ صافي الرصيد التشغيلي وصافي الإقراض أو الاقتراض. هناك حسابات إضافية يمكن عرضها للتدفقات الاقتصادية وللميزانيات العمومية الأخرى.

64-22 يقدم القسم التالي معلومات عامة بشأن المفاهيم المتضمنة في مالية الحكومة.

2. الإيرادات

65-22 معاملة الإيراد هي معاملة تعمل على زيادة صافي حقوق الملكية؛ حيث أنه في عرض حسابات مالية الحكومة، يعرف مفهوم الإيرادات على أنه يشمل كافة الموارد المكتسبة من قبل الحكومة على النحو المقيدة به في الحسابات الجارية بنظام الحسابات القومية فضلاً عن التحويلات الرأسمالية المستحقة القبض المقيدة في حساب رأس المال. وعلى وجه التحديد، يمكن تحديد الإيرادات على النحو التالي

الإيرادات

تساوي الضرائب،

زائد المساهمات الاجتماعية،

زائد الإيرادات الجارية الأخرى،

زائد التحويلات الرأسمالية المستحق قبضها.

66-22 عادة ما تكون المبالغ الإلزامية المفروضة في شكل ضرائب ومساهمات اجتماعية مهيمنة على إيرادات الحكومة؛ وبالنسبة لبعض مستويات الحكومة، تكون المنح (التحويلات من الوحدات الحكومية الأخرى ومن المنظمات الدولية) مصدراً رئيسياً من مصادر الإيرادات. وتشمل الفئات العامة الأخرى للإيرادات دخل الملكية والمبيعات من السلع والخدمات والتحويلات المتنوعة بخلاف المنح.

67-22 تقدير الضرائب والمساهمات الاجتماعية يمكن أن يكون أمراً في غاية الصعوبة؛ وتوصف المشكلات المتضمنة والحلول الموصى بها في هذا الشأن في القسم د. وتقيد الضرائب في العديد من الحسابات في تسلسل الحسابات. وأحد مزايا عرض مالية الحكومة هو أن كافة الضرائب يمكن عرضها كفئة واحدة من فئات الإيرادات، مع وجود تصنيف فرعي تبعاً للأساس الذي فرضت عليه كل ضريبة. وعلى وجه الخصوص، فإن كل من الضرائب الجارية وضرائب رأس المال يمكن عرضها على حد سواء أسفل عنوان رئيسي واحد.

68-22 تشمل الإيرادات الجارية الأخرى دخل الملكية والمبيعات من السلع والخدمات والغرامات والجزاءات والمصادرات والتحويلات الطوعية بخلاف المنح وإيرادات متفرقة وغير معرفة؛ بيد أن توزيع السلع والخدمات التي لم تباع على الإطلاق أو بيعت بأسعار ليست ذات قيمة من الناحية الاقتصادية لا يتفق مع الفكرة العامة للإيرادات كمعاملة تزيد من صافي حقوق الملكية. وكنتيجة لذلك، فإن المبيعات الفعلية فقط من السلع والخدمات أو السلع والخدمات المنتجة من قبل الحكومة ولكن تم تقديمها كتعويضات أو أجور عينية للموظفين يتم تضمينها في الإيرادات. (تعامل السلع والخدمات المقدمة كتعويضات أو أجور عينية كإيرادات لأنها توازن الإنفاق).

69-22 التحويلات التي تتم من وحدة حكومية لوحدة أخرى – غالباً من الحكومة المركزية أو الحكومة الرسمية إلى مستوى أقل من الحكومة – يمكن أن تكون مصادراً هامة إلى حد كبير لإيرادات الحكومة؛ ويتيح عرض مالية الحكومة إمكانية تجميع كافة هذه المتحصلات في فئة منفصلة من فئات الإيرادات، عادة ما تسمى بالمنح. وعادة ما تصل التحويلات الأخرى – بما في ذلك الإعانات أو الدعم – إلى مبلغ أقل نسبياً بكثير ويتم قيدها بشكل منفصل. ويمكن أن يكون دخل الملكية مصدراً هاماً من مصادر الإيرادات والعكس صحيح، ولكن في أي من الحالتين فإنه يرتبط مباشرة بنفس الفئة في حساب توزيع الدخل الأولي.

3. النفقات

70-22 معاملة النفقة هي معاملة تخفض من صافي حقوق الملكية؛ وفي عرض حسابات مالية الحكومة، يعرف مفهوم النفقة بأنه يشمل كافة الاستخدامات المتكبدة من قبل الحكومة على النحو المقيدة به في الحسابات الجارية في نظام الحسابات القومية فضلاً عن التحويلات الرأسمالية المستحق الدفع على النحو المقيدة به في حساب رأس المال. وعلى وجه التحديد، يمكن تحديد النفقات على النحو التالي:

النفقات

تساوي نفقات الإنتاج (تعويضات أو أجور الموظفين والاستهلاك الوسيط واستهلاك رأس المال الثابت)،

زائد الفائدة المستحقة الدفع،

زائد المنح،

زائد المنافع الاجتماعية،

زائد النفقات الجارية الأخرى،

زائد، التحويلات الرأسمالية المستحق دفعها

71-22 يختلف عرض مالية الحكومة كما في دليل إحصاءات مالية الحكومة لعام 2001 – على سبيل المثال – عن تسلسل الحسابات في عدد من الجوانب؛ حيث أن عدم وجود حساب للإنتاج في عرض مالية الحكومة يجعل من غير الممكن إظهار كل من بنية التكاليف للإنتاج الذاتي واستهلاكه النهائي. وبالتالي، على سبيل المثال،

فإن مرتبات الموظفين المنخرطين في تكوين رأس المال الذاتي يتم تصنيفها بشكل مباشر على أنها استحواذات لتكوين رأس المال وليس كتعويضات أو أجور للموظفين. وعلى العكس من ذلك، فإن مرتبات الموظفين الذين ينتجون المنافع الاجتماعية العينية يتم قيدها كتعويضات أو أجور للموظفين وليس ومرة أخرى كنفقات (جزء منها) على المنافع الاجتماعية العينية. ويستخدم عرض مالية الحكومة بعض العناوين والتعريفات التي تختلف عن نظيرتها في تسلسل الحسابات، كما يدخل كذلك تبسيطات متنوعة. على سبيل المثال، النفقات المتكبدة على خدمات الوساطة المالية المقاسة على نحو غير مباشر FISIM وخدمات الضمان لا يتم تمييزها عن الفائدة وأقساط التأمين على التوالي.

72-22 وبشكل معتاد، تنتج الحكومة العديد من الخدمات وبعض السلع ثم تقوم بتوزيعهم بشكل مجاني أو بأسعار ليست ذات قيمة من الناحية الاقتصادية؛ وفي نظام الحسابات القومية، يتم قيد هذه السلع والخدمات كاستخدام عندما يتم إنتاجها ومرة أخرى كمنافع اجتماعية أو كنفقات استهلاك وسيط عندما يتم توزيعها. وللحد من الازدواجية غير الضرورية، تقيد هذه التكاليف فقط كنفقات إنتاج في عرض مالية الحكومة.

73-22 ومن حيث المبدأ، تعتبر منافع التقاعد المدفوعة للموظفين الحكوميين تصفية لالتزام وليس كدفعة من نفقة جارية؛ ومع ذلك، في الممارسة العملية، فإن المنافع الاجتماعية على النحو الواردة به في الحسابات الحكومية ربما تشمل منافع التقاعد المدفوعة للموظفين الحكوميين. وإذا ما كان مطلوباً استبعاد هذه المعاملات الخاصة بالالتزامات التقاعدية حينئذ لابد أيضاً من استبعاد المساهمات من الإيرادات وكذلك يتم استبعاد بند التعديل تبعاً للتغيرات في استحقاقات المعاشات التقاعدية من النفقات.

4. المصروفات

74-22 إن شراء أصل غير مالي ليس نفقة لأن ليس له أي أثر صافي على صافي حقوق الملكية نظراً لأنه يمثل تبادل نوع معين من الأصول مع نوع أخر أو تكبد لالتزام يقابله حيازة لأصل. ولذلك، يتم تضمينه في مجموع كلي يسمى المصروفات (أو في بعض الأحيان الإنفاق). وتعرف المصروفات على النحو التالي:

المصروفات

تساوي النفقات

زائد صافي حيازة الأصول غير المالية

ويكون صافي حيازة الأصول غير المالية هو مجموع إجمالي تكوين رأس المال وصافي حيازة الأصول غير المنتجة غير المالية.

5. صافي رصيد التشغيل

75-22 يعرف صافي رصيد التشغيل على أنه الإيرادات ناقص النفقات؛ وهو رصيد كافة المعاملات التي تؤثر على صافي حقوق الملكية. ويكون معادلاً للتغيرات في صافي حقوق الملكية نتيجة للادخار وللتحويلات الرأسمالية في تسلسل الحسابات في نظام الحسابات القومية. ويتيح قياساً لمدى استدامة السياسات الحكومية نظراً لأنه يمثل الموارد المكتسبة أو المستهلكة من قبل العمليات الجارية للحكومة. وعلى وجه التحديد:

صافي رصيد التشغيل

يساوي الإيرادات،

ناقص النفقات.

6. صافي الإقراض أو صافي الاقتراض

76-22 يمكن حساب صافي الإقراض أو صافي الاقتراض على أنه صافي رصيد التشغيل ناقص صافي حيازة الأصول غير المالية أو الإيرادات الكلية ناقص المصروفات الكلية؛ ويمثل المبلغ المتاح لدى الحكومة لتقرضه أو التي لابد أن تقترضه لتمويل عملياتها غير المالية. وعلى وجه التحديد:

صافي الإقراض أو صافي الاقتراض

يساوي صافي رصيد التشغيل،

ناقص صافي حيازة الأصول غير المالية.

أو، بالتبادل:

صافي الإقراض أو صافي الاقتراض

يساوي الإيرادات،

ناقص المصروفات.

77-22 كذلك، فإن صافي الإقراض أو صافي الاقتراض هو قيد الموازنة في الحساب المالي، وذلك على الرغم من أنه في واقع الممارسة العملية قد يظهر تعارض إحصائي كنتيجة لاستخدام مصادر مختلفة ونتيجة للأخطاء وحالات السهو والخطأ الممكنة.

7. التوحيد والدمج

22-78 لأغراض تحليلية، غالباً ما يكون هناك اهتماماً بالعلاقة بين صافي الإقراض أو صافي الاقتراض والتغير في الالتزامات أو الخصوم الحكومية؛ وعادة ما ينصب الاهتمام بالالتزامات الحكومية على المبلغ المستحق للوحدات غير الحكومية. وقد يكون هناك قدر كبير من الخصوم المتكبدة من قبل وحدة حكومية معينة ومحتجزة من قبل وحدة حكومية أخرى. ويوحد عرض مالية الحكومة كافة التدفقات والمخزونات داخل نطاق كل قطاع فرعي وداخل كل قطاع، وبالتالي، فإن كافة مراكز الأصول والخصوم بين الوحدات المنتمية لنفس الفئة أو المجموعة يتم حذفها. بيد أن هذا الإجراء لا يزال يتيح التحديد المنفصل لدين قطاع الحكومة العامة وللقطاع الفرعي للحكومة المركزية وللقطاع العام، وهو الأمر المفيد من الناحية التحليلية.

22-79 التوحيد هو أسلوب لعرض الإحصاءات الخاصة بمجموعة من الوحدات كما لو أنها تشكل وحدة واحدة؛ ويتضمن حذف المعاملات ومراكز المخزونات أو الأوراق المالية المتبادلة بين الوحدات التي يجرى توحيدها. وقد يجرى التوحيد لأية مجموعة من الوحدات، غير أنه من المفيد على وجه الخصوص توحيد الوحدات داخل نطاق قطاع الحكومة العامة وقطاعاته الفرعية؛ على سبيل المثال، تقييم التأثير العام للعمليات الحكومية على الاقتصاد الكلي أو على استدامة العمليات الحكومية يكون أكثر فعالية عندما يتم حذف المعاملات بين مختلف مستويات الحكومة ولا يتبقى سوى فقط تلك المعاملات التي تكون مع القطاعات أو الوحدات غير المقيمة الأخرى. والتوحيد له أهمية وصلة خاصة بالنسبة لمعاملات مثل دخل الملكية (ولاسيما الفائدة) وللتحويلات الجارية والرأسمالية وللمعاملات في الأصول المالية والخصوم؛ على سبيل المثال، الأرقام الموحدة بشأن نسبة الإيرادات أو النفقات للناتج المحلي الإجمالي تكون أكثر فائدة لبعض الأغراض مقارنة بالأرقام غير الموحدة.

22-80 في نظام الحسابات القومية، لا يؤخذ بالتوحيد. وحتى في عرض مالية الحكومة وحيثما يكون التوحيد في أغلب الأحيان أمراً مفيداً فإنه يحدث فقط داخل نطاق الحساب الواحد حيث تظهر إدخالات الإيرادات والنفقات المتقابلة. ولهذا السبب، لا تؤثر تعديلات التوحيد على قيود الموازنة؛ فعلى سبيل المثال، يتم توحيد منحة (أو تحويل) من الحكومة المركزية لوحدة حكومية محلية من خلال حذف النفقات من الحكومة المركزية والإيرادات من الحكومة المحلية، وبالتالي، يتبقى صافي رصيد التشغيل لقطاع الحكومة العامة بلا أي تغيير.

22-81 من الناحية النظرية، فإن طبيعة التوحيد هي حذف كافة التدفقات بين الوحدات الموحدة، ولكن من الناحية العملية ينبغي وأن تبقى تلك التدفقات في الحسبان؛ على سبيل المثال، قد يقال بأن المعاملات في حساب الإنتاج – مثل المخرجات والاستهلاك الوسيط للسلع والخدمات – لا ينبغي توحيدها. بيد أن القرار بشأن مستوى التفصيل المطبق في التوحيد ينبغي أن يقوم على سياسة فائدة البيانات الموحدة والأهمية النسبية للأنواع المختلفة من المعاملات أو الأوراق المالية.

22-82 داخل نطاق عرض مالية الحكومة، المعاملات الرئيسية الموضوعية للتوحيد – من حيث الترتيب المحتمل لأهميتها – هي:

ا. التحويلات الجارية والرأسمالية، مثل منح الحكومة المركزية للمستويات الأدنى من الحكومة؛

ب. المعاملات في الأصول المالية والخصوم، مثل القروض للحكومات الأخرى لأغراض سياسية، والاستحوذات من الأوراق المالية الحكومية من قبل وحدات التأمين الاجتماعي والإعفاء من الديون؛

ج. الإيرادات من الفوائد والنفقات على أرصدة الأصول المالية والخصوم فيما بين الحكومات؛

د. الاستحواذات والتصرف في،الأصول غير المالية، بما في ذلك المعاملات فيما بين الحكومات في الأراضي والمباني والمعدات؛

هـ. الضرائب المدفوعة من قبل وحدة حكومية أو كيان حكومي لوحدة أخرى؛

و. مشتريات ومبيعات السلع والخدمات بين الوحدات الحكومية.

22-83 هناك نوعان من المعاملات التي يبدو أنها تقع بين وحدتين حكوميتين لا يمكن التوحيد بينهما على الإطلاق وذلك لأنه يتم إعادة توجيههما في نظام الحسابات القومية إلى وحدات أخرى؛ النوع الأول هو أن كافة المساهمات الاجتماعية من قبل صاحب العمل سواء كانت مدفوعة لصناديق التأمين الاجتماعي أو لصناديق المعاشات الحكومية تعامل كما لو أنه يجرى دفعها للموظف كجزء من التعويضات أو الأجور وبعد ذلك تدفع من قبل الموظف للصندوق. والنوع الثاني هو أن كافة الضرائب المحتجزة من قبل الوحدات الحكومية من تعويضات أو أجور موظفيها مثل الضرائب المحتجزة عند المنبع (PAYE)، والمدفوعة للحكومات الأخرى ينبغي معاملتها كما لو أنه يجرى دفعها بشكل مباشر من قبل الموظفين. ويكون صاحب العمل الحكومي هو ببساطة الأمر الوكيل المكلف بالتحصيل في هذه الحالة بالنسبة للوحدة الحكومية الثانية. ومع ذلك، فإن الضرائب من واقع كشوف المرتبات الإجمالية وعلى قوة العمل والتي لا تعامل على

أنها مساهمات اجتماعية ينبغي توحيدها عندما تكون ذات قيمة كبيرة ويمكن تحديدها.

22-84 تنشأ دائماً صعوبات عملية عند التوحيد؛ على سبيل المثال، عندما يتم تكون معاملة يرجى توحيدها محددة في سجلات وحدة معينة فإن المعاملة المناظرة لها ينبغي وأن تظهر في حسابات الطرف المقابل غير أنها قد لا تكون مقيدة هناك فقد تكون مقيدة في فترة مختلفة وقد تكون مقيدة بقيمة مختلفة أو قد يتم تصنيفها على أنها نوع مختلف من المعاملات. ومثل هذه الأخطاء عند التطبيق الصارم للنظام المحاسبي الرباعي قد تتواجد فيما يتعلق بأي معاملة، غير أنها تكون واضحة على وجه الخصوص عند محاولة التوحيد.

22-85 حتى إذا ما كان يجرى توحيد للمعاملات بين القطاعات الفرعية للحكومة عند عرض الحسابات الخاصة بالحكومة العامة ككل فإنه ينبغي ألا يتم حذفها بالنسبة لحسابات كل قطاع فرعي معني بشكل منفصل.

8. تصنيف وظائف الحكومة

22-86 يمثل تصنيف المعاملات على المصروفات باستخدام تصنيف وظائف الحكومة (**COFOG**) جزءاً لا يتجزأ من عرض مالية الحكومة؛ ويبين هذا التصنيف الغرض من وراء تكبد المصروفات. وقد تختلف هذه الأغراض اختلافاً كبيراً عن الترتيبات الإدارية للحكومات؛ على سبيل المثال، قد تضطلع وحدة إدارية مسئولة عن الخدمات الصحية ببعض الأنشطة ذات الأغراض التعليمية، مثل تدريب المهنيين الطبيين. ويحث على إجراء تصنيف مزدوج أو متقاطع لمعاملات الحكومة ذات طبيعة اقتصادية وتبعاً للوظائف على حد سواء – على النحو الموضح على سبيل المثال في دليل إحصاءات مالية الحكومة لعام 2001.

د. قضايا محاسبية خاصة بقطاع الحكومة العامة وبالقطاع العام

22-87 تنطبق القواعد المحاسبية لنظام الحسابات القومية على قطاع الحكومة العامة والقطاع العام بنفس الطريق التي تنطبق بها على كافة القطاعات الأخرى للاقتصاد؛ ومع ذلك، ونظراً للطبيعة الخاصة بأنشطة الوحدات الحكومية، تكون بعض الإرشادات الإضافية مفيدة إذا ما تم تقييمها بالنسبة لمعاملة المعاملات المختارة. وهذه الموضوعات تم تجميعها تحت أربعة عناوين:

أ. توضيح لكيفية قيد الضرائب؛

ب. التفاعل مع الهيئات غير المقيمة ذات الطبيعة الحكومية (بما في ذلك الضرائب المدفوعة لسلطة أخرى)؛

ج. الموضوعات المتصلة بالديون؛

د. التفاعل مع قطاعات الشركات.

وفيما يلي قسم منفصل لكل عنوان رئيسي مذكور أعلاه.

1. توضيح لكيفية قيد الضرائب

التراخيص المصدرة من قبل الحكومة

22-88 الضرائب هي مدفوعات إجبارية غير متبادلة (ليس لها مقابل)، نقداً أو عيناً، تتم من قبل الوحدات المؤسسية للحكومة العامة التي تمارس صلاحياتها السيادية أو لسلطة فوق وطنية؛ وهي تشكل عادة الجزء الرئيسي من الإيرادات العامة أو الحكومية بما يصل إلى 90 في المائية في بعض البلدان. وتوصف الضرائب بأنها غير متبادلة – في معظم الحالات – حيث أن الحكومة لا تقدم شيئاً معادل في المقابل للوحدة الفردية المسددة. ومع ذلك، هناك حالات حيث تقوم الحكومة بالفعل بتقديم شيئاً للوحدة الفردية في مقابل الدفعة في شكل منح مباشر لترخيص أو إذن. وفي هذه الحالة، تكون الدفعة جزءاً من العملية الإلزامية التي تضمن الاعتراف السليم بالملكية أو أن الأنشطة يتم تنفيذها في إطار السلطة الصارمة للقانون. والحد الفاصل بين متى تعامل هذه المدفوعات على أنها ضريبة ومتى تعامل كبيع لخدمة أو كبيع لأصل من قبل الحكومة يستلزم إرشادات وتوجيهات إضافية.

22-89 وكما لوحظ في الفصلين السابع والثامن عند التطرق بالمناقشة للفرق بين الضريبة والرسم مقابل خدمة، لا يكون الحد الفاصل واضحاً كل الوضوح دائماً في واقع الممارسة العملية. وتطبق التوصيات التالية.

أ. تقدي الدفعة على أنها ضريبة عندما يمنح ترخيصاً أو إذناً تلقائياً من قبل الحكومة كشرط إلزامي لأداء نشاط ما أو لحيازة أصل، وعندما تمارس الوحدة الحكومية عملاً قليلاً أو لا تمارس أي عمل مطلقاً بخلاف حد أدنى من السيطرة والرقابة على الأهلية القانونية للحائز حتى يمكنه الحصول على التصريح (على سبيل المثال، للتثبت من أن المتقدم بالطلب لم يتم إدانته بارتكاب جريمة). ولا يكون دفع الرسم في مثل هذه الحالة معادلاً لوظيفة التحكم والرقابة التي تمارسها الحكومة.

ب. تقيد الدفعة على أنها شراء لخدمة عندما – على سبيل المثال – يتضمن إصدار ترخيص أو إذن وظيفة تنظيمية ملائمة للحكومة من خلال ممارسة التحكم والرقابة على النشاط والتحقق من أهلية أو مؤهلات الأشخاص المعنية، الخ. وفي مثل هذه الحالة، تؤخذ الدفعة على أنها متناسبة

مع تكاليف إنتاج الخدمة لكل أو أي من الكيانات المستفيدة من الخدمات ويتم إدرارها من تلك الوحدات المعنية. وفقط إذا ما كانت الدفعة ليست متناسبة مع تكاليف إنتاج الخدمات حينئذ تعامل على أنها ضريبة.

22-90 يناقش الفصل السابع عشر حالة التراخيص المصدرة من قبل الحكومة بعدد مقيد بشكل صارم.

أ. إذا كانت الرخصة ليست من ذلك النوع الذي يقضي باستخدام مورد طبيعي يؤهل كأصل والذي تسيطر عليه الحكومة نيابة عن المجتمع حينئذ تكون الدفعة المسددة لقاء الرخصة ضريبة؛ ومع ذلك، إذا ما كانت الرخصة قانونياً وعملياً قابلة للتحويل إلى طرف ثالث فإنها ربما لا تزال تصنف على أنها أصل في فئة العقود وعقود الإيجار والتراخيص.

ب. عندما تكون الرخصة بشأن استغلال مورد طبيعي يؤهل كأصل وكانت الحكومة تسيطر عليه نيابة عن المجتمع تعامل المدفوعات عن الرخصة آنذاك على أنها إما حيازة لأصل ضمن فئة العقود وعقود الإيجار والتراخيص أو على أنها دفعة من الريع. جدير بالذكر أن الظروف والشروط التي يلزم النظر فيها عند التحديد بين حيازة الأصل ودفع الريع مبينة بالتفصيل في الجزء الخامس من الفصل السابع عشر.

يعامل التصريح باستخدام أصل منتج مملوك من قبل الحكومة على أنه عقد إيجار تشغيلي أو مالي، حسبما يستلزم الأمر.

قيد الضرائب على أساس الاستحقاق

22-91 مثلما هو الحال مع كافة المعاملات في النظام، ينبغي قيد المعاملات الحكومية على أساس الاستحقاق؛ ويسري ذلك على كل من جانب الإيرادات (على سبيل المثال، الضرائب والمساهمات الاجتماعية) وعلى جانب النفقات (على سبيل المثال، مصاريف الفائدة)؛ وما لم يقوم طرفا معاملة ما بقيد ما يخصه من المعاملة في نفس النقطة الزمنية لن تتوازن الحسابات.

22-92 بالنسبة للحكومة، فإن عملية قيد الإيرادات والمطالبات عندما يقع الحدث المعني يمثل صعوبة على وجه الخصوص نظراً لأن عمليات القيد في الحكومة غالباً ما تكون على أساس نقدي؛ وهذا هو الحال لاسيما مع الضرائب. وعلاوة على ذلك، عندما تحسب الضرائب المتراكمة من خلال تقييمات للضرائب المستحقة فقد تكون هناك احتمالية مخاطرة سواء بالتقدير المبالغ للإيرادات الضريبية أو العكس. ونظراً لأن الإيرادات الضريبية مجموع من المجاميع الحيوية بالنسبة لمالية الحكومة فإنه لابد من تجنب الوقوع في هذا الخطأ.

22-93 كما هو موضح في الفصل الثالث، فإن الفترة الزمنية بين لحظة قيد ضريبة أو أي معاملة قابلة للتوزيع كمعاملة تراكمية في الحسابات غير المالية وبين لحظة الدفع الفعلي يتم سدها من خلال قيد حساب دائن أو مدين في الحساب المالي. وفي الحالات التي يتم فيها تسديد دفعة مسبقة تغطي فترتين محاسبيتين أو أكثر للحكومة يتم قيد حساب دائن في الحساب المالي للحكومة بالمبالغ المستحقة في الفترات المستقبلية. وفي الواقع، يكون ذلك دفعة مقدمة للحكومة من قبل المستفيد. وهذا الالتزام يتم سداده باعتباره مبالغ مستحقة في الفترات المستقبلية.

22-94 مبلغ الضرائب المقيدة حال استحقاقها يقر بأن بعض الضرائب التي قد تكون مستحقة من حيث المبدأ من غير المرجح في الواقع أن يتم تحصيلها؛ والوسائل البديلة لإجراء عمليات الضبط اللازمة مبينة في الفقرتين 8-58 و 8-59.

الائتمان الضريبي

22-95 تخفيف الضريبة قد يأخذ شكل الخصم مقابل سداد الضريبة أو الإعفاء أو الخصم أو الائتمان الضريبي؛ ويتم خصم الخصومات مقابل سداد الضرائب والإعفاءات من الضرائب وعمليات الخصم من الضرائب من القاعدة الضريبية قبل احتساب الالتزام الضريبي أو الخضوع للضرائب؛ والائتمان الضريبي هو مبلغ يتم خصمه مباشرة من الالتزام الضريبي المستحق من قبل الأسرة المعيشية أو الشركة المستفيدة بعد أن يكون قد تم احتساب الالتزام. وفي بعض الأحيان قد يكون الائتمان الضريبي مستحق الدفع، بمعنى أن أي مبلغ ائتماني يتجاوز الالتزام الضريبي يتم دفعه للمستفيد. وعلى العكس من ذلك، بعض أنواع الائتمان الضريبي غير قابلة للدفع (تسمى في بعض الأوقات ب "القابلة للإهدار") وتكون مقيدة بحجم الالتزام الضريبي.

22-96 في إحصاءات الإيرادات ودليل إحصاءات مالية الحكومة لعام 2001، يقيد تخفيف الضرائب المضمن في النظام الضريبي على أنه يخفض من الالتزام الضريبي لدافع الضرائب وبالتالي، على أنه يخفض من الإيرادات الضريبية للحكومة. ويكون هذا هو نفسه الحال مع الخصومات مقابل تسديد الضرائب والإعفاءات الضريبية وحالات الخصم الضريبي نظراً لأنها تدخل بشكل مباشر في حساب الالتزام الضريبي. كما أنها نفسها الحال مع الائتمانات الضريبية غير القابلة للدفع حيث أن قيمتها بالنسبة لدافع الضريبة تكون مقيدة بحجم التزامها الضريبي. وبالنسبة للائتمانات الضريبية القابلة للدفع، فإن الزيادة فوق الالتزام المقابل – والذي يقابله مصروف من قبل الحكومة – هي وحدها تظهر على أنها نفقة.

97-22 في المقابل، في نظام الحسابات القومية، فإن المبالغ الكلية المستحقة باعتبارها ائتمانات ضريبية قابلة للدفع ينبغي النظر إليها على أنها نفقات ويتم قيدها على هذا الأساس وفقاً لقيمتها الكلية؛ وكنتيجة مترتبة على ذلك، الإيرادات الضريبية ينبغي وأن تقيد بدون أي خصم بالنسبة للائتمانات الضريبية القابلة للدفع.

98-22 لا يكون لمعاملة الائتمانات الضريبية القابلة للدفع على هذا النحو أي تأثير على صافي الاقتراض أو صافي الإقراض بالنسبة للحكومة العامة، غير أن لها تأثيراً على كل من العبء الضريبي وعلى نسب النفقات العامة أو الإنفاق للناتج المحلي الإجمالي؛ ونظراً للحاجة إلى شرح الاختلافات بالنسبة للعرض بين مختلف النظم الإحصائية – وبالرغم مما سبق – فإنه في نظام الحسابات القومية مبالغ الائتمانات الضريبية القابلة للدفع والتي يتم التعويض عنها في مقابل الالتزامات الضريبية ينبغي عرضها أيضاً.

2. المعاملات مع المنظمات الأخرى القومية والدولية و فوق الوطنية

99-22 يمكن أن تحدث معاملات بين وحدات حكومية وبين وحدات دولية أو منظمات متخطية للحدود وللسلطات الوطنية/ فوق وطنية، والتي تعتبر وحدات غير مقيمة؛ وحتى عندما تتصرف الحكومة باعتبارها الوحدة التي توجه الأموال إلى أو من الوحدة غير المقيمة تقيد المعاملات على أنها تحدث بشكل مباشر مع الوحدة غير المقيمة. وهناك ست حالات يمكن النظر فيها:

أ. **الضرائب**: بعض الضرائب على المنتجات مثل رسوم الاستيراد والتعريفات الجمركية وضرائب القيمة المضافة – قد تكون مستحقة الدفع لمنظمة فوق وطنية لأنها تعتبر مفروضة بشكل مباشر من قبل المنظمة فوق الوطنية.

ب. **الإعانات أو الدعم:** أية إعانات أو دعم مدفوع من قبل منظمة فوق وطنية بشكل مباشر لمنتج مقيم تقيد على أنها مستحقة الدفع من قبل المنظمة فوق الوطنية وليس من قبل الوحدة الحكومية المقيمة.

ج. **التعاون الدولي الجاري**: ويتألف من التحويلات الجارية النقدية أو العينية بين حكومات مختلف البلدان أو بين حكومات ومنظمات دولية وتشمل على وجه التحديد:

- التحويلات بين الحكومات والتي تستخدم من قبل المستفيدين لتمويل النفقات الجارية، بما في ذلك المساعدات الطارئة في أعقاب الكوارث الطبيعية؛ وتشمل التحويلات العينية في شكل غذاء وملبس وبطاطين وأدوية، الخ؛

- المساهمات السنوية أو غير من المساهمات المنتظمة المدفوعة من قبل الحكومات الأعضاء للمنظمات الدولية (باستثناء الضرائب المستحقة الدفع للمنظمات فوق الوطنية)؛

- المدفوعات من قبل الحكومات أو المنظمات الدولية للحكومات الأخرى من أجل تغطية مرتبات موظفي المساعدات الفنية المقيمين في البلد التي يعملون بها ومعينين من قبل الحكومة المضيفة.

د. التحويلات الجارية المتنوعة: وتتألف من المدفوعات للسلطات أو الهيئات الدولية أو فوق الوطنية والتي تعتبر كما لو كانت مدفوعات إلزامية ولكنها ليست ضرائب.

هـ. **التحويلات الرأسمالية**: وتشمل منح الاستثمار وغيرها من تحويلات رأس المال، بما في ذلك، المعاملة المزدوجة لإلغاء الدين كتحويل رأسمالي مستحق الدفع والطرف الأخر للالتزامات التي تم التعاقد عليها كتحويل رأسمالي مستحق القبض.

و. **المعاملات المالية**: بعض المعاملات المالية – عادة القروض – يمكن قيدها عند منحها من قبل منظمات دولية (على سبيل المثال، البنك الدولي وصندوق النقد الدولي) أو عند منحها لحكومات أخرى.

رسوم العضوية الدولية

100-22 في حالات قليلة، قد لا يتم معاملة رسوم العضوية ورسوم الاشتراك المستحقة الدفع للمنظمات الدولية على أنها تحويلات ولكن كمدفوعات نظير خدمة ويتم قيدها على أساس الاستحقاق؛ وبصورة استثنائية، وعندما يكون هناك احتمالية حتى ولو غير مرجح حدوثها باسترداد المبلغ كاملاً، فإن الدفعة قد تمثل حيازة لأصل مالي.

المساعدات الدولية

101-22 المساعدات الدولية في بعض الأحيان تأخذ شكل إتاحة السلع – مثل الغذاء والملبس ومعدات الطوارئ – في أعقاب كارثة طبيعية؛ وبالإضافة إلى السلع أو الخدمات نفسها فإن كافة التكاليف القابلة للتحديد وللتعرف عليها فيما يتعلق بتسليم السلع أو الخدمات مثل النقل إلى البلد الأجنبي أو التسليم داخل نطاق البلد نفسه أو تعويضات أو أجور الموظفين الحكوميين للبلد المانحة فيما يتعلق بإعدادهم للشحنات أو بالإشراف على تسليمها أو التأمين أو ما إلى ذلك – ينبغي تضمينها في قيمة التحويل إلى المدى التي تتكبد فيه قيمة هذه التكاليف من قبل الجهة المانحة.

102-22 أسعار السلع أو الخدمات في البلد المتلقي قد تكون مختلفة تماماً عن الأسعار في البلد المانحة؛ وكمبدأ عام، فإن قيمة التبرع للمتلقي ينبغي اعتبارها مساوية لتكلفة توفير المساعدة للمتلقي. ويستتبع ذلك، أن الأسعار في البلد المانحة ينبغي وأن يتم استخدامها كأساس لحساب قيمة التبرع.

22-103 عندما تكون السلع والخدمات وما يرتبط بها من رسوم تسليم متبرعاً بها من قبل حكومة أو مؤسسة غير هادفة للربح تخدم الأسر المعيشية أو أسر معيشية تكون المفردات استهلاك نهائي سالب ويوافق تحويل عيني؛ وإذا ما كانت المفردات مقدمة من قبل شركات يتم قيدها على أنها تحويل نقدي تلاه شراء للسلع من قبل المستفيد. وفي كلتا الحالتين، يتم تضمين المفردات المعنية في صادرات البلد المانحة وفي واردات البلد المستفيد.

3. الديون والعمليات ذات الصلة

الديون

22-104 الدين هو مفهوم شائع الاستخدام، ويعرف على أنه مجموعة جزئية أو فرعية محددة من الالتزامات المحددة وفقاً لأنواع الأدوات المالية المدرجة أو المستبعدة؛ وبشكل عام، يعرف الدين على أنه كافة الالتزامات التي تتطلب تسديد دفعة أو دفعات للفائدة أو عن أصل الدين من قبل المدين للدائن بحلول تاريخ أو تواريخ في المستقبل. وبناءاً على ذلك، فإن كافة أدوات الدين هي التزامات أو خصوم، ولكن بعض الالتزامات مثل الأسهم وحقوق الملكية والمشتقات المالية ليست ديوناً. ومع ذلك، ونتيجة لترتيبات قانونية أو مؤسسية أو عملية محددة قد تتواجد بعض التعريفات الأخرى للدين. وبالتالي، من المفيد في جميع الحالات تحديد مفهوم الدين بشكل واضح وفقاً للأدوات المتضمنة.

22-105 غالباً ما تستخدم عمليات الدين من قبل الحكومة باعتبارها وسيلة لتوفير المساعدات الاقتصادية للوحدات الأخرى؛ والمبدأ العام لأي شطب أو تحمل لدين وحدة من قبل وحدة أخرى والذي يتم من خلال اتفاقات متبادلة هو أن يعنى بأن هناك تحويل طوعي للثروة بين الوحدتين. ويعني ذلك أن المعاملة المزدوجة للالتزام المتحمل أو للمطالبة المشطوبة تعد تحويل رأسمالي.

إعادة تنظيم الدين

22-106 هناك أربعة أنواع رئيسية من إعادة تنظيم الديون:

أ. **الإعفاء من الديون**: خصم في مبلغ – أو تسديد – التزام بالدين من قبل الدائن من خلال تسوية تعاقدية مع المدين.

ب. **إعادة جدولة أو إعادة تمويل الديون**: تغير في أحكام وشروط المبلغ المستحق، والذي قد يسفر عن – ليس بالضرورة – خصم في العبء من حيث القيمة الحالية.

ج. **تحويل الدين إلى دين أخر بشروط أفضل**: يقايض الدائن على مطالبة الدين بشيء أخر ذات قيمة اقتصادية؛ بخلاف مطالبة أخرى بالدين، يؤديه المدين. ويشمل ذلك الدين في مقابل استبدال في حقوق الملكية والسداد المقدم للدين من بين تسويات أخرى.

د. **تحمل الدين وتسديد مدفوعات الدين نيابة عن الآخرين عندما يكون هناك طرفاً ثالثاً معنياً**.

الإعفاء من الدين (أو إلغاء الدين)

22-107 يعرف الإعفاء من الدين على أنه الإلغاء الطوعي لكل أو لجزء من التزام الدين من خلال تسوية تعاقدية بين دائن ومدين؛ ويتم التفريق بين الإعفاء من الدين وشطب الدين من خلال الاتفاق الذي يتم بين الأطراف والنية تجاه تقديم منفعة، في مقابل الإقرار الأحادي الجانب من قبل الدائن بأن المبلغ على الأرجح أن لن يتم تحصيله (في حالة شطب الدين). وقد يشمل الدين المعفي منه كل المبلغ الأصيل المتبقي أو جزء منه، بما فيه أي متأخرات (الفوائد التي استحقت في الماضي) فوائدة متراكمة، وأي تكاليف أو مصروفات فائدة تكون قدر تراكمت. ولا ينشأ الإعفاء من الدين من إلغاء مدفوعات الفائدة في المستقبل والتي لم تستحق الدفع بعد ولم تتراكم بعد.

22-108 يقيد الإعفاء من الدين على أنه تحويل رأسمالي مكتسب من قبل المدين من الدائن في الوقت المحدد في الاتفاق الذي يقضي بأن الإعفاء من الدين يسري باسترداد التزام المدين في الحساب المالي وتحصيل مقابل له من قبل الدائن. وفي الميزانية العمومية، يخفض التزام المدين وأصل الدائن بقدر مبلغ الدين المعفي. ويكون تقييم مبلغ الدين المعفي منه على أساس أسعار السوق بالنسبة للتدفقات والأوراق المالية، فيما عدا القروض حيث تستخدم القيمة الاسمية.

إعادة جدولة وإعادة تمويل الدين

22-109 **إعادة جدول الدين** (أو إعادة تمويل الدين) هو اتفاق بتغيير الأحكام والشروط المتعلقة بخدمة دين قائم، عادة بتضمين مزيد من الأحكام المواتية والجيدة من وجهة نظر المدين؛ ويتضمن إعادة جدولة الدين تسويات جديدة من نفس نوع الأداة وبنفس قيمة المبلغ الأصل وبتضمين نفس الدائن تماماً مثلما هو الحال مع الدين القديم. وينطوي إعادة التمويل على أداة دين مختلفة، عامة بقيمة مختلفة وربما تكون مع دائن مختلف عن الدائن في حالة الدين القديم.

22-110 وفي إطار كلا التسويتين، فإن أداة الدين التي يجرى إعادة جدولتها يتم اعتبارها قد تم سدادها واستبدلت بأداة دين جديدة وبشروط وأحكام جديدة؛ وإذا ما كان هناك اختلاف في القيمة بين أداة الدين المسددة وأداة الدين الجديدة، فإن جزء من تفسير ذلك يكمن في نوع من أنوع الإعفاءات

من الدين من قبل الحكومة فضلاً عن وجود تحويل رأسمالي إذا ما تواجد مثل هذا الاختلاف.

22-111 **إعادة جدولة الدين** هو تسوية ثنائية بين المدين والدائن، والتي تشكل تأخير أو تأجيل رسمي لمدفوعات خدمة دين وتطبيق أجال استحقاق جديدة وممتدة بشكل عام؛ وعادة ما تشمل الأحكام الجديدة عنصر أو أكثر من العناصر التالية: تمديد نطاق فترات السداد، وتخفيضات في معدل الفائدة المتعاقد عليها، وإضافة أو تمديد فترات السماح لسداد أصل الدين، وتحديد سعر الصرف عند مستويات ملائمة بالنسبة للدين بالعملة الأجنبية، وإعادة جدولة سداد المتأخرات، إن وجدت.

22-112 المعاملة الخاصة بإعادة جدولة الدين هو أن العقد القائم يبطل وينشأ عقد جديد؛ ويقيد الدين القائم الساري على أنه يجرى سداده وتنشأ أداة (أو أدوات) دين جديدة من نفس النوع ومع نفس الدائن وبأحكام وشروط جديدة.

22-113 تقيد المعاملة في وقت قيد كلا الطرفين للتغير في الأحكام في دفاترهم، وتقيم تبعاً لقيم الدين الجديد.

22-114 تتضمن إعادة التمويل استبدال أداة أو أدوات دين قائمة – بما في ذلك أي متأخرات – بأداة أو بأدوات دين جديدة؛ وقد تتضمن تبادل نفس نوع أداة الدين (قرض في مقابل قرض)، أو أنواع مختلفة من أدوات الدين (قرض في مقابل سند)؛ على سبيل المثال، قد يحول القطاع العام ديون ائتمان صادرات متنوعة إلى قرض وحيد. وعلاوة على ذلك، يمكن القول بأن إعادة تمويل لدين قد حدثت عندما يستبدل مدين سندات قائمة بسندات جديدة من خلال عروض الاستبدال الممنوحة من قبل دائنه (وليس من خلال تغيير في الأحكام والشروط).

22-115 معاملة معاملات إعادة تمويل دين مماثلة لتلك الخاصة بإعادة جدولة دين إلى حد أنه يتم إبطال الدين الجاري تمويله ويتم استبداله بأداة أو أدوات دين جديدة؛ ومع ذلك، وخلافاً لما يحدث مع إعادة الجدولة، يتم إبطال الدين القديم وفقاً لسعر أداة الدين الجديدة فيما عدا الدين غير القابل للتسويق المستحق. وتعكس الميزانية العمومية المعاملات من خلال إبطال أداة الدين القديمة وإنشاء أداة دين جديدة جنباً إلى جنب مع أي تغيير في التقييم يتم قيده في حساب إعادة التقييم.

تحويل الدين

22-116 يحدث الدين في مقابل استبدال في حقوق الملكية عندما يقبل دائن باستبدال دين مستحق له بورقة ملكية؛ على سبيل المثال، قد تتفق الحكومة مع منشأة عامة على القبول بزيادة في حصتها في الملكية في المنشآت العامة بدلاً من أداء قرض. وإذا كان هناك فرق في القيمة بين أداة الدين المبطلة وأداة الملكية الجديدة يكون ذلك نوعاً من أنواع الإعفاءات الضريبية من قبل الحكومة ويلزم إجراء وقيد تحويل رأسمالي لتعليل هذا الفرق.

تحمل الدين

22-117 يحدث تحمل الدين عندما تتحمل وحدة مسئولية التزام قائم على وحدة أخرى تجاه دائن؛ وعندما تتحمل حكومة معينة ديناً، ففي معظم الحالات تكون المعاملة المزدوجة للالتزام الحكومي الجديد تحويل رأسمالي لصالح المدين المتعثر. ومع ذلك، إذا ما قامت الحكومة باكتساب مطالبة قانونية سارية النفاذ ضد الوحدة المتخلفة وكان هناك احتمال واقعي بأن المطالبة سيتم دفعها، حينئذ قد تقيد الحكومة – باعتبارها الطرف الأخر لمعاملة الالتزام الجديد – حيازة أصل مالي مساوي للقيمة الحالية للمبلغ المتوقع الحصول عليه. وإذا كان هذا المبلغ مساوياً للدين المتحمل لا يلزم حينئذ إدخال قيود جديدة. وإذا كان المبلغ المتوقع استرداده أقل من الالتزام المتحمل حينئذ تقيد الحكومة تحويل رأسمالي عن قيمة الفرق بين الالتزام المتكبد وأي أصل مكتسب. وبصورة مماثلة، إذا ما كان لدى حكومة التزام تتحمله حكومة أخرى حينئذ تقيد تحويل رأسمالي مستحق القبض، أو ديناً جديداً على الوحدة الحكومية المتحملة، أو الاثنين معاً.

22-118 يحدث تحمل الدين كثيراً عندما تضمن حكومة معينة دين على وحدة أخرى ويتم طلب الدين (أو تفعيله)؛ ومعاملة الضمان نفسه مبينةٌ أدناه.

22-119 مدفوعات الدين نيابة عن آخرين تكون مماثلة لحالات تحمل الدين، غير أن الوحدة التي تقوم بسداد المدفوعات لا تتحمل الدين بأكمله. وتكون المعاملات المقيدة مماثلة لتلك المعاملات الموصوفة في إطار الإعفاء من الدين.

الموضوعات الأخرى المرتبطة بإعادة تنظيم الدين

22-120 تشير حالا شطب الدين إلى تخفيضات من جانب واحد من قبل دائن للمبلغ المستحق له، عادة عندما يخلص الدائن إلى أن التزام بالدين ليس له قيمة أو قيمة مخفضة لأن جزء من الدين أو كله لن يسدد؛ وكثيراً ما يكون المدين مفلساً أو قد توارى عن الأنظار. ويستخدم تغير أخر في حجم الأصول لقيد الشطب. وخلافاً لحالات تحمل الدين والإعفاء من الديون، لا يقيد تحويل رأسمالي وبالتالي، لا يكون هناك أثر على صافي الإقراض أو على صافي الاقتراض للحكومة.

121-22 تقع متأخرات الديون عندما يفوت مدين دفعة لسداد فائدة أو أصل الدين؛ ولن تتغير أداة الدين عادة ولكن معرفة مقدار الديون المتأخرة يمكنه إتاحة معلومات هامة. وبناءاً على ذلك، عندما يكون ذلك ممكناً وهاماً حينئذ ينبغي تقسيم كل فئة من فئات الدين إلى تلك الأدوات المتأخرة وإلى تلك غير المتأخرة.

122-22 إلغاء الدين يسمح لمدين (التي تكون ديونه بشكل عام في شكل سندات أو أوراق مديونية وقروض) بأن يحذف التزامات أو خصوم معينة من الميزانية العمومية من خلال الإقران بين أصول غير قابلة للرجوع فيها مساوية لقيمة الالتزامات؛ ويمكن أن يجرى الإلغاء سواء من خلال وضع الأصول والخصوم المقترنة في حساب ائتماني داخل نطاق الوحدة المؤسسية المعنية، أو من خلال نقل الأصول والخصوم المقترنة إلى وحدة مؤسسية أخرى، وفي الحالة المذكورة أولاً، لا يكون هناك معاملات فيما يتعلق بالإلغاء، ولا ينبغي استبعاد الأصول والخصوم من الميزانية العمومية للوحدة. وفي الحالة المذكورة أخيراً، يتم نقل الأصول والخصوم المعنية إلى الميزانية العمومية للوحدة الثانية طالما كانت هذه الوحدة معترفاً بها كوحدة مؤسسية في نظام الحسابات القومية. وفي كثير من الأحيان، تكون الوحدة التي يمكن نقل الأصول والخصوم المقترنة إليها كيان ذات أغراض خاصة. والظروف والشروط التي في إطارها يمكن اعتبار كيان ذات أغراض خاصة وحدة مؤسسية مبينةٌ في الفقرات من 4-55 إلى 4-67. وإذا كان الكيان ذات الأغراض الخاصة مذعنة للغير بشكل بحت لا يتم اعتبارها وحدة مؤسسية ولا تتحرك الأصول والخصوم المعنية خارج الميزانية العمومية.

123-22 **الديون الصادرة بشروط ميسرة؛** لا يوجد تعريف دقيق للقروض الميسرة، غير أنه من المقبول به عموماً أنها تحدث عندما تقرض وحدات غيرها من الوحدات ويتم تحديد معدل الفائدة التعاقدية بشكل متعمد دون سعر الفائدة في السوق والذي كان سيتم تطبيقه خلاف ذلك. وقد يتم تعزيز درجة التيسير والتساهل من خلال فترات السماح وتواتر المدفوعات وفترة استحقاق مواتية للمدين. ونظراً لأن أحكام القرض الميسر تكون أكثر تفضيلاً للمدين ولصالحه مقارنة بما قد تسمح به ظروف السوق فإن القروض الميسرة في واقع الأمر تشمل تحويل من الدائن للمدين.

124-22 يمكن النظر إلى القروض ذات معدلات الفائدة الميسرة إلى حكومة أجنبية على أنها مثل تقديم تحويل جاري مساوي للفرق بين الفائدة الفعلية والفائدة السوقية المعادلة لها؛ وإذا ما تم الإقرار بمثل هذا التحويل فإنه عادة ما يتم قيده على أنه تعاون دولي، ويمكن تعديل الفائدة المقيدة بنفس القدر. ومع ذلك، فإن وسائل تضمين الأثر الناتج في نطاق نظام الحسابات القومية وفي الحسابات الدولية لم يتم وضعها بالكامل حتى الآن وذلك على الرغم من أن بدائل متنوعة قد تم تقديمها. وتبعاً لذلك، حتى يتم الاتفاق على معاملة ملائمة للدين الميسر فإن المعلومات المتعلقة بالدين الميسر ينبغي وضعها في جداول تكميلية ملحقة.

125-22 يمكن الإطلاع على مزيد من التفاصيل حول كيفية قيد عمليات الدين في دليل إحصاءات مالية الحكومة لعام 2001 وفي دليل الدين والعجز الحكومي، ودليل الدين الخارجي والملحق الثاني من دليل ميزان المدفوعات ومركز الاستثمار الدولي BPM6.

الضمانات الحكومية

126-22 هناك ثلاثة أنواع من الضمانات معترفاً بها في سياق نظام الحسابات القومية؛ الضمانات الموحدة، والضمانات التي ينطبق عليها تعريف مشتق مالي، والضمانات التي تمنح لمرة واحدة؛ ويبين قيد الضمانات الموحدة (بالنسبة للحكومة وللوحدات الأخرى التي تقدم مثل هذه الضمانات) في الجزء الثالث من الفصل السابع عشر.

127-22 الضمانات التي ينطبق عليها تعريف مشتقات مالية هي تلك الضمانات التي يتم تداولها بشكل فعال في الأسواق المالية مثل مقايضات الائتمان في حالة التخلف عن الدفع CDS؛ ويقوم المشتق المالي على أساس المخاطرة بتخلف أداة مرجعية وبالتالي فهو لا يرتبط فعلياً بالقرض أو السند المالي الفردي. ولا يكون لها تأثر على صافي الإقراض أو الاقتراض للحكومة.

128-22 تتواجد الضمانات الممنوحة لمرة واحدة عندما تكون شروط القرض أو الورقة المالية متميزة جداً لدرجة أن ليس من الممكن بالنسبة لدرجة المخاطرة المرتبطة بالقرض أن يتم حسابها بأي درجة من الدقة؛ وفي معظم الحالات، يعتبر منح ضمان لمرة واحدة بمثابة حالة طارئة ولا يتم قيده كالتزام للضامن. وتقيد المدفوعات التي تتم في إطار ضمان لمرة واحدة عندما يجرى طلب بالسداد على الضمان أو عندما تصبح حقيقة أن طلب سيتم إجراءه بخصوص الضمان حقيقة راسخة. وعلى سبيل الاستثناء، فإن الضمانات لمرة واحدة التي تمنحها الحكومات للشركات في ظل ظروف متأزمة مالياً معينة والتي يكون من المرجح جداً طلب دفعها تعامل كما لو أنها قد تم طلب سدادها لحظة منحها. وثمة حالة خاصة وفي صميم الموضوع وهي الإنقاذ المالي من قبل الحكومة، والتي سيتم مناقشتها أدناه.

22-129 يعامل تفعيل ضمان لمرة واحدة بنفس الطريقة المتبعة مع تحمل الدين؛ حيث يتم تصفية الدين الأصلي وينشأ دين جديد بين الضامن والدائن. وفي معظم الحالات، يعتبر أن الضمان يقوم بعمل تحويل رأسمالي للمدين الأصلي، ما لم يحصل الضمان على مطالبة نافذة على الدائن، حيث أنه في هذه الحالة يؤدي الأمر إلى تحقيق أصل مالي (التزام المدين).

22-130 وقد يتطلب – ولكن ليس بالضرورة – تفعيل ضمان استرداد الدين على الفور؛ ويقضي مبدأ الاستحقاق بالنسبة لوقت القيد أن يتم قيد المبلغ الكلي للدين المتحمل وقتما يتم تفعيل الدين ومن ثم تحمل الدين. وتقيد مدفوعات استرداد أصل الدين من قبل الضامن (المدين الجديد) وتراكمات الفائدة على الدين المتحمل وقت حدوث هذه التدفقات.

التوريق

22-131 يحدث التوريق عندما تقوم وحدة معينة – تسمى الوحدة المنشئة –بتحويل حقوق ملكية أصول مالية أو غير مالية أو الحق في الحصول على تدفقات مستقبلية معينة إلى وحدة أخرى تسمى وحدة التوريق أو التسنيد؛ وفي المقابل، تدفع وحدة التوريق مبلغاً ما للوحدة المنشئة من مصدرها الذاتي للتمويل. وغالباً ما تكون وحدة التوريق كياناً ذات أغراض خاصة. وتحصل وحدة التوريق على تمويلها الذاتي من خلال إصدار أوراق مالية باستخدام الأصول أو الحقوق في تدفقات مستقبلية المنقولة من قبل الوحدة المنشئة كضمان إضافي. وقد استفادت الوحدات الحكومية على نطاق واسع من هذا المصدر للتمويل.

22-132 الحالة الأولى التي تتضمن الحكومة والتي يجب الالتفات لها هي عندما يشمل التوريق بيع (أو نقل) أصل من الأصول؛ (في نظام الحسابات القومية، لا يعتبر تيار لمتحصلات ضريبية مستقبلية أصل حكومي يمكن استخدامه للتوريق). والقضية الرئيسية حول كيفية قيد المعاملة على النحو السليم تكن في تحديد ما إذا كان تحويل الأصل هو بيع لأصل قائم لوحدة التوريق أم هو وسيلة للاقتراض باستخدام تدفقات مستقبلية محتملة لإيرادات كضمان إضافي. وحتى يمكن التعامل معه على أنه بيع، فإن الأصل لابد من أن يظهر فعلياً في الميزانية العمومية للحكومة كما أنه لابد من تواجد تغيير كامل في الملكية بالنسبة لوحدة التوريق على نحو ما يبرهن عليه من خلال تحويل المخاطر والعوائد المتصلة بالأصل. علاوة على ذلك، يجب الالتفات إلى العوامل التالية:

أ. للقيد على أنه بيع، لابد من أن يكون سعر الشراء مساوياً للسعر السوقي الحالي.

ب. إذا ما قامت الحكومة – بصفتها الوحدة المنشئة – بضمان استرداد أي دين مرتبط بالأصل المتكبد من قبل وحدة التوريق حينئذ يكون من غير المرجح أن كافة المخاطر المرتبطة بالأصل قد تم نقلها.

22-133 الحالة الثانية المتضمنة للحكومة هي توريق أو تسنيد تدفقات الإيرادات المستقبلية؛ في نظام الحسابات القومية، لا يعترف بتيار للدخول المستقبلية على أنه أصل. وفي معظم هذه الحالات، لا تكون الحقوق في الحصول على الدخل هي المستخدمة كضمان إضافي بل التزام الحكومة باستخدام قدر كافي من الدخل المستقبلي لسداد الاقتراض بالكامل. وإذا ما اكتسب المزيد من الدخل يفوق القدر اللازم لتسديد الاقتراض يتم الاحتفاظ بالمبلغ الزائد من قبل الحكومة. ونظراً لأن متحصلات الدخل المستقبلي غير مؤكدة، فإن "الحقوق" في المزيد إلى حد كبير من الدخل مقارنة باللازم لتسديد اقتراض وحدة التوريق عادة ما تستخدم كضمان إضافي. ويعامل المبلغ المكتسب من قبل الحكومة باعتبارها الوحدة المنشئة على أنه اقتراض، عادة ما يكون في شلك قرض.

تحمل الحكومة للالتزامات المعاشية

22-134 في بعض الأحيان، قد تحدث معاملات لمرة واحدة ضخمة بين حكومة معينة ووحدة أخرى، عادة ما تكون شركة عامة مرتبطة بالإصلاحات أو التحسينات المعاشية أو بخصخصة الشركات العامة؛ وقد يكون الغرض هو جعل شركة عامة شركة تنافسية وجذابة بشكل أكثر من الناحية المالية من خلال إزالة الالتزامات المعاشية القائمة من الميزانية العمومية للشركة العامة. ويتم تحقيق هذا الغرض من خلال تحمل الحكومة للالتزام المعني في مقابل دفعة نقدية مساوية له في القيمة. وإذا ما كانت الدفعة النقدية غير مساوية في القيمة لالتزام المتكبد حينئذ يقيد تحويل رأسمالي بالفرق.

4. علاقات الحكومة العامة بالشركات

الأرباح من الاستثمار أو توظيف الأموال في الأسهم

22-135 يكون لأي وحدة حكومية علاقة وثيقة بأي شركة أو شبه شركة عامة تسيطر عليها؛ وعلى الرغم من هذه العلاقة الوثيقة، إلا أن التدفقات المرتبطة بالاستثمار في الأسهم بين الحكومة والشركة التي تسيطر عليها تعامل بنفس الطريقة كتدفقات بين أي شركة ومالكيها. والاستثمار في الأسهم هو الإجراء المتخذ من قبل وكلاء اقتصاديين بوضع أموال تحت تصرف الشركات. وتكون المبالغ

المستثمرة – والتي توصف برأس مال الحصص العادية أو رأس المال النقدي – جزءاً من الأموال الذاتية للشركة ويكون للشركة درجة كبيرة من الحرية فيما يتعلق بطريقة استخدامها لهذه الأموال. وفي المقابل، يحصل المالكون على أسهم أو على شكل أخر من أشكال الأوراق المالية المتداولة. وتمثل هذه الأصول المالية حقوق الملكية في الشركات وأشباه الشركات وتعطي الحق لحامليها في:

أ. حصة في أي أرباح موزعة (أو سحوبات دخل من أشباه الشركات) مدفوعة وفق التقدير المطلق للشركة ولكن ليس للحق في دخل ثابت ومحدد سلفاً، و

ب. حصة في صافي الأصول أو الموجودات بالشركة في حال تصفيتها.

الأرباح في مقابل سحوبات أو استرداد الأسهم

22-136 من المهم التمييز بين العائد من الاستثمار في الأسهم من قبل شركة إلى مالكها ومدفوعات الدخل في شكل أرباح؛ تقيد التوزيعات المنتظمة من دخل الشركة المتعهد وحدها كدخل ملكية سواء كأرباح أو كسحوبات للدخل من أشباه الشركات. وتقيد المدفوعات الكبيرة وغير المنتظمة – القائمة على الاحتياطيات المتراكمة أو بيع أصول – على أنها سحوبات أو استرداد للأسهم.

التصرف في الأصول

22-137 بيع أصول غير مالية مملوكة من قبل شركات عامة – مثل المباني والأراضي – لا يشكل في حد ذاته خصخصة ويتم قيده في حساب رأس المال لقطاع الشركات على أنه تصرف في أصول ثابتة أو في غيره من الأصول غير المالية؛ ومع ذلك، إذا ما قامت الشركة العامة ببيع أصول ثم تنازلت عن العائدات من مثل هذا البيع للحكومة العامة يقيد هذا على أنه سحب لأسهم الحكومة في الشركة. كما يقيد سحب الأسهم إذا ما تصرفت الشركة علامة في أصل مالي وتنازلت عن العائدات للحكومة.

حيازة الأسهم أو حقوق الملكية والتحويلات الرأسمالية والإعانات أو الدعم

22-138 الإعانات أو الدعم هي تحويلات جارية؛ عادة ما تتم على أساس منتظم من قبل الحكومة للشركات المصممة للتأثير على مستويات إنتاجها وعلى الأسعار التي تباع بها مخرجاتها أو على تعويضات أو مكافآت الشركات. بيد أن المدفوعات التي تتم للشركات العامة على أساس كبير وغير منتظم (غالباً ما تسمى "عمليات ضخ رأس المال" في وسائل الإعلام) ليست إعانات أو دعم. بل إنها تعامل إما كتحويل رأسمالي أو حيازة لأسهم أو حقوق ملكية:

أ. المدفوعات لتغطية خسائر متراكمة ناشئة نتيجة لأغراض سياسية عامة ينبغي قيدها على أنها تحويل رأسمالي.

ب. الدفعة التي تتم في سياق تجاري أو تنافسي قد تعامل على أنها حيازة لأسهم أو لحقوق ملكية؛ وينبغي أن يقتصر ذلك على الحالات التي تتصرف فيها الحكومة بشكل مماثل كمساهم خاص من حيث أنه يكون لديها توقع سليم بعائد نقدي في شكل دخل ملكية مستقبلي. وفي هذه الحالة، من المحتمل أن تصدر الشركة أسهم جديدة للحكومة ومن ثم تتمتع بدرجة كبيرة من الحرية بشأن كيفية استخدام هذه الأموال المتوفرة.

تعتمد معاملة المدفوعات كحيازة لأسهم أو لحقوق ملكية على التثبت من ربحية الشركة ومن قدرتها على دفع الأرباح في المستقبل.

الخصخصة

22-139 عادة ما تفهم الخصخصة على أنها تتألف من بيع أسهم أو غير من حقوق الملكية المحتجزة من قبل الحكومة في شركة عامة لوحدات أخرى؛ وفي غالب الحال تكون هذه الوحدات الأخرى خارج القطاع العام ولكن ليس بالضرورة؛ على سبيل المثال، قد تقوم شركة عامة بشراء أسهم في وحدة تم فصلها مؤخراً عن الحكومة. وتكون مثل هذه المبيعات معاملات مالية بحتة، وتقيد في الحساب المالي في نظام الحسابات القومية. وتبقى الأصول المملوكة من قبل الشركة العامة منتمية للشركة؛ حيث أن ملكية الشركة نفسها – والممثلة من خلال ملكية الأسهم الموجودة فيها – هي من تنتقل من يد إلى يد. وفي الواقع، تنخفض مطالبة الحكومة على الشركة العامة لأن الحكومة تبادل أسهم أو حقوق ملكية في الشركة العامة بنقدية أو غير ذلك من الأصول المالية. وتعامل تكلفة أي خدمات مالية تضطر الحكومة لشرائها لإتمام البيع على أنها نفقات ينبغي قيدها كاستهلاك وسيط من قبل الحكومة العامة في النظام الحسابات القومية.

22-140 يمكن تنظيم الخصخصة من خلال ترتيبات مؤسسية أكثر تقدماً وتعقيداً؛ على سبيل المثال، بعض أو كل الأصول غير المالية لشركة عامة يمكن بيعها من قبل شركة قابضة عامة، أو من قبل أي وكالة عامة أخرى، مسيطراً عليها من قبل الحكومة وتسدد جميع العائدات أو جزءاً منها للحكومة. وفي مثل هذه الحالات، سوف تقيد الشركة العامة تصرف في أصول غير مالية في حساب رأس المال، بينما تقيد مدفوعات العائدات للحكومة من البيع على أنها سحب لحقوق ملكية أو لأسهم.

22-141 الحالة التي يتم فيها ترتيب عملية الخصخصة عبر وكالة لإعادة الهيكلة مناقشة في الفقرات 22-47 وحتى 22-50.

التأميم

22-142 التأميم هي العملية التي من خلالها تأخذ الحكومة بذمام السيطرة على أصول محددة أو على شركة بأكملها؛ وعادة ما تكون من خلال الحصول على أغلبية أو كامل الأسهم في الشركة. وتختلف كيفية القيد تبعاً للطريقة التي تسيطر بها الحكومة على ذمام الأمور.

أ. **الاستيلاء أو المصادرة:** لا يكون التغير في ملكية الأصول نتيجة لمعاملة تمت من خلال اتفاق متبادل؛ حيث لا تكون هناك مدفوعات للمالكين (أو لا يكون التعويض متناسباً مع القيمة العادلة للأصول). ويقيد الفرق بين القيمة السوقية للأصول المكتسبة وأي تعويضات مقدمة على أنه استيلاء دون مقابل في حساب التغيرات الأخرى في حجم الأصول.

ب. **شراء أسهم**: حيث تشتري الحكومة جميع أو بعض الأسهم في الشركة بسعر السوق أو بسعر مقارب له جداً؛ وعادة ما يكون هناك سياقاً قانونياً للمعاملة بحيث يضمن أنها تمت من خلال اتفاق متبادل، وذلك برغم أن المالك السابق قد لا يكاد يكون لديه حرية الاختيار ما بين القبول بالعرض أو رفضه أو للتفاوض حول السعر. وشراء الأسهم هي معاملة مالية يتم قيدها في الحساب المالي.

خطط الإنقاذ المالي

22-143 خطة الإنقاذ المالي هي مصطلح يعني الإنقاذ من ضائقة مالية؛ وغالباً ما يستخدم عندما تقدم وحدة حكومية سواء مساعدات مالية قصيرة الأجل لشركة لمساعدتها في البقاء في السوق خلال فترة ضائقة مالية أو ضخ دائم لموارد مالية للمساعدة في إعادة رسملة الشركة. وفي والواقع، ربما تشكل خطة الإنقاذ المالي وسيلة أخرى من وسائل التأميم في حال ما تستحوذ الحكومة على السيطرة على الشركة التي تنقذها مالياً. وخطط إنقاذ الشركات المالية على وجه الخصوص جديرة بالذكر. وعادة ما يكون من المرجح أن تتضمن خطط الإنقاذ المالي معاملات معممة لمرة واحدة بدرجة كبيرة تنطوي على مبالغ ضخمة، وبالتالي، يكون من السهل تحديدها.

22-144 تدخل الحكومة العامة قد يأخذ أشكال عديدة؛ على سبيل المثال:

أ. قد تقدم الحكومة تمويل للأسهم بشروط وأحكام جيدة للغاية.

ب. قد تقوم الحكومة بشراء أصول من المنشأة المراد مساعدتها بأسعار أعلى من أسعارها الحقيقية السوقية.

ج. قد تقوم الحكومة بإنشاء كيان ذات أغراض خاصة أو نوع أخر من الهيئات الحكومية لتمويل أو لإدارة مبيعات أصول أو خصوم المنشأة المرجو مساعدتها.

22-145 وفي معظم هذه الحالات، تقيد المساعدات المقدمة من قبل الحكومة للوحدة التي تعاني من ضائقة مالية على أنها تحويل رأسمالي؛ وعند تحديد حجم التحويلات الرأسمالية، فإن النقاط التالية يلزم أخذها في الاعتبار:

أ. إذا ما قامت الحكومة بشراء أصول من المنشأة المراد مساعدتها فإن المبلغ المدفوعة سيكون من الطبيعي أعلى من القيمة السوقية الحقيقية للأصول؛ وشراء الأصول بخلاف القروض ينبغي وأن يقيد وفقاً للقيمة السوقية الحقيقية، والتحويل الرأسمالي ينبغي قيده بقيمة الفرق بين سعر السوق والمبلغ الكلي المدفوع.

ب. في كثير من الأحيان تشتري الحكومة قروض من المؤسسات المالية خلال تنفيذ خطة إنقاذ مالي؛ وما لم يصبح القرض قابل للتداول ويتم تداوله بالقيمة السوقية المعمول بها حينئذ دائماً ما يقيد في نظام الحسابات القومية بالقيمة الاسمية. وفقط في حالة ما وجد سوق للقروض وكانت القروض يتم تداولها فيه بانتظام حينها يتم إعادة تصنيفها على أنها أوراق مالية وتقيد بالقيمة السوقية.

ج. عندما تشتري الحكومة قرض بالقيمة الاسمية عندما تكون القيمة العادلة أقل بكثير لا يتم قيد تحويل مالي بالفرق بين القيمتين؛ ومع ذلك، إذا كانت هناك معلومات موثوق بها بأن بعض القروض غير قابلة للاسترداد يتم خفض قيمتها إلى الصفر كتغير أخر في الحجم في الميزانية العمومية للشركة وينبغي قيد تحويل رأسمالي من الحكومة إلى الشركة بقيمتها الاسمية السابقة. وإذا كان هناك احتمال ما بأن جزءاً ما من الفرض قد يكون قابل للاسترداد في المستقبل حينئذ يعاد تصنيف القروض (بقيمتها الصفرية) من الميزانية العمومية للشركة للميزانية العمومية للحكومة وقت قيد التحويل الرأسمالي. وإذا زادت قيمة القروض فيما بعد يبين ذلك على أنه بند لإعادة تقييم في الميزانية العمومية للحكومة.

د. كجزء من خطة الإنقاذ المالي، قد تقوم الحكومة بتوسيع نطاق الضمانات المستعدة لتقديمها؛ وهذه الضمانات ينبغي قيدها على النحو المبين أعلاه في الفقرات 22-126 إلى 22-130 تبعاً لما إذا كانت ضماناً لمرة واحدة أم جزء من برنامج ضمان موحد.

22-146 إذا ما تم إنشاء وحدة مؤسسية عامة من قبل الحكومة فقط لتضطلع بتولي إدارة خطة إنقاذ مالية ينبغي تصنيف الوحدة في قطاع الحكومة العامة؛ وإذا كان للوحدة الجديدة وظائف أخرى وكانت خطة الإنقاذ المالي مهمة مؤقتة يتم تصنيفها كوحدة حكومية أو كشركة عامة من خلال إتباع القواعد العامة على النحو المبين في القسم أعلاه بشأن وكالات إعادة الهيكلة. بالإضافة إلى ذلك، فإن الوحدات التي تقوم بشراء

أصول مالية من شركات مالية تمر بضائقة مالية بغرض بيعها بطريقة منظمة لا يمكن اعتبارها وسطاء ماليون. وإذا كانت الوحدة قد تم إنشائها من قبل الحكومة لهذا الغرض المحدد يتم تصنيفها في قطاع الحكومة العامة.

إعادة الهيكلة والاندماجات وحالات إعادة التصنيف

147-22 عندما يعاد هيكلة شركة عامة فقد تظهر الأصول المالية والخصوم أو تختفي بحيث تعكس العلاقات المالية الجديدة؛ وتقيد هذه التغيرات كتغيرات في التصنيف والتركيب القطاعي في حساب التغيرات الأخرى في حجم الأصول. ومثال على مثل هذه العملية من إعادة الهيكلة عندما يتم تقسيم شركة إلى وحدتين مؤسسيتين أو أكثر وتنشأ أصول وخصوم مالية جديدة.

148-22 من ناحية أخرى، فإن شراء الأسهم أو غيرها من حقوق الملكية في شركة ما كجزء من عملية اندماج يتم قيده على أنه معاملة مالية بين الشركة المشترية والمالك السابق.

149-22 أي تغير في تصنيف الأصول والخصوم لا يكون مرتبطاً بإعادة الهيكلة أو بالتغيرات في التصنيف القطاعي يتم قيده على أنه تغير في تصنيف الأصول أو الخصوم في حساب التغيرات الأخرى في حجم الأصول.

المعاملات مع البنك المركزي

150-22 من المناسب الاستهلال بالتذكير بتعريف البنك المركزي وما يتصل به من تفسيرات وردت في الفصل الرابع؛ فالبنك المركزي هو مؤسسة مالية قومية تمارس الرقابة على الجوانب الرئيسية للنظام المالي. وبصفة عامة، تصنف المؤسسات المالية التالية في هذا القطاع الفرعي:

أ. البنك المركزي الوطني – بما في ذلك كونه جزء من نظام للبنوك المركزية؛ و

ب. مجالس النقد أو هيئات العملة المستقلة التي تصدر العملة المحلية والتي تكون مدعومة ومضمونة بالكامل باحتياطيات النقد الأجنبي.

ج. الوكالات النقدية المركزية والتي بالأساس ذات أصول عامة (على سبيل المثال، وكالات إدارة الصرف الأجنبي أو إصدار الأوراق النقدية أو المصرفية والعملات المعدنية) والتي تمسك مجموعة كاملة من الحسابات، ولكنها لا تصنف كجزء من الحكومة المركزية. ولا تضمن السلطات أو الهيئات الإشرافية التي تشكل وحدات مؤسسية منفصلة مع البنك المركزي، ولكنها تدرج مع كيانات المساعدة المالية.

طالما أن البنك المركزي هو وحدة مؤسسية منفصلة؛ دائماً ما يتم نسبته لقطاع الشركات المالية حتى وإن كان بشكل رئيسي منتج غير سوقي.

151-22 وفي حين أن البنك قد يكون من الناحية القانونية مستقل عن الحكومة إلا أنه يعهد إليه بتنفيذ سياسة حكومية بموجب التشريع المنشئ له؛ ويعامل البنك المركزي دائماً على أنه مسيطراً عليه من قبل الحكومة ويتم تضمينه في قطاع الشركات المالية باعتباره شركة عامة. وهناك استثناء وحيد للقاعدة وهو أن أي وحدة تكون مخرجاتها بشكل رئيسي غير سوقية لا يتم تصنيفها كشركة.

152-22 هناك نوعان من المدفوعات من قبل البنك المركزي للحكومة يتطلبان توضيح:

أ. المدفوعات التي تتم على أساس منتظم، وتكون عادة في شلك أرباح، وتستند على النشاط الجاري للبنك المركزي (مثل إدارة احتياطيات النقد الأجنبي)؛ وتقيد هذه المدفوعات كأرباح طالما لم تكن أعلى بشكل غير طبيعي من مجموع صافي الفائدة وصافي العمولات المستحقة القبض من قبل البنك. وتقيد المبالغ الزائدة عن هذا المجموع كسحب لأسهم أو لحقوق ملكية.

ب. المدفوعات الاستثنائية التالية لمبيعات أو لإعادة تقييم الاحتياطي من الأصول؛ وينبغي قيد هذه المدفوعات كسحب للأسهم أو لحقوق الملكية. والأساس المنطقي وراء ذلك هو أن هذه الأصول يجرى إدارتها كملكية اقتصادية للشعب وليس للبنك نفسه.ويؤثر تقييمها على خصوم حقوق الملكية للبنك المركزي وعلى أصول حقوق الملكية للحكومة. ولأرباح الحيازة على الاحتياطي من الأصول (أصول البنك المركزي) طرف أخر أو مقابل في التزامات حقوق ملكية للبنك المركزي وعلى أصول حقوق ملكية الحكومة المركزية.

153-22 ويبين قياس مخرجات البنك المركزي في الفقرات من 6-151 إلى 6-156؛ وكجزء من السياسة الحكومية، قد يقوم البنك المركزي بدفع فائدة على الودائع بمعدلات موضوعة مرتفعة أو منخفضة. وتبين كيفية معاملة مدفوعات الفائدة في هذه الحالة في الفقرات 7-122 وحتى 7-126.

شراكات القطاعين العام والخاص

154-22 شراكات القطاعين العام والخاص هي عقود طويلة الأجل بين وحدتين؛ حيث من خلالها تستحوذ – أو تنشئ – وحدة أصل أو مجموعة من الأصول، وتديره لفترة معينة ثم تسلم الأصل للوحدة الثانية. وتكون عادة مثل هذه الترتيبات بين منشأة خاصة وحكومة، غير أن هناك تركيبات ممكنة أخرى، مع شركة عامة كطرف من الأطراف أو مع مؤسسة خاصة لا تهدف للربح كطرف ثاني. وتوصف هذه النظم

بأوصاف مختلفة مثل شراكات القطاعين العام والخاص (PPPs)، أو مبادرات التمويل الخاصة (PFIs)، أو نظم البناء والتملك والتشغيل والتحويل (BOOTs)، وهلم جرا. والمبادئ الأساسية لهم جميعاً هي نفسها، وتعامل بنفس الطريقة في نظام الحسابات القومية.

155-22 تدخل الحكومات في شراكات القطاعين العام والخاص لمجموعة متنوعة من الأسباب، بما في ذلك الأمل في أن الإدارة الخاصة قد تؤدي إلى إنتاج أكثر فعالية وأن يتم الحصول على نفاذ لمجموعة أوسع من المصادر المالية. وخلال مدة العقد يكون للمتعاقد الملكية الاقتصادية. وبمجرد ما تنتهي مدة العقد، تكون للحكومة الملكية الاقتصادية والقانونية على حد سواء. وليس من السهل التيقن من أي وحدة هي المالك القانوني للأصل خلال مدة العقد أو من الكيفية التي ينبغي أن تقيد بها المعاملات الضمنية عندما تتغير ملكيتها الاقتصادية. وقد يكون هناك اتفاق مقدم على توقيت تحويل الملكية الاقتصادية جزئياً من خلال أعمار خدمة الأصول بموجب أحكام متفق عليها لا تعكس الأسعار السوقية للأصول. وكنتيجة لذلك، فإن بعض المعاملات الفعلية قد يلزم تقسيمها للكشف عن طابعها الاقتصادي الحقيقي.

156-22 تختلف شراكات القطاعين العام والخاص إلى حد كبير عن بعضها البعض؛ وفيما يلي وصف عام يشمل الترتيب أو الاتفاق الأكثر شيوعاً. توافق منشأة خاصة على حيازة مجموعة مركبة من الأصول الثابتة ثم تستخدم تلك الأصول جنباً إلى جنب مع غيرها من مدخلات الإنتاج لإنتاج خدمات. وقد يتم تسليم هذه الخدمات للحكومة، سواء لاستخدامها كمدخل في إنتاجها الذاتي (على سبيل المثال، خدمات صيانة السيارات) أو لتوزيعها على الجمهور من دون مدفوعات (على سبيل المثال، الخدمات التعليمية)، وفي أي من الحالتين، ستقوم الحكومة بتسديد دفعات دورية خلال مدة العقد. وتتوقع المنشأة الخاصة أن تسترد التكاليف وكسب معدل كافي من العائدات على استثمارها من وراء هذه المدفوعات. وبالتبادل، قد تقوم المنشأة الخاصة ببيع الخدمات للجمهور (على سبيل المثال، رسم مرور)، في ظل تنظيم السعر من قبل الحكومة ولكن يتم تحديده على مستوى معين بحيث تتوقع المنشأة الخاصة تحقيق معدل كافي من العائدات على استثمارها. وعند نهاية مدة العقد، قد تكتسب الحكومة الملكية الاقتصادية والقانونية للأصول، وربما من غير تسديد مدفوعات. وقد يكون هناك العديد من الاختلافات في عقود الشراكات بين القطاعين العام والخاص فيما يتعلق بالتصرف في الأصول عند نهاية العقد وبالتشغيل والصيانة اللازمين للأصول خلال العقد وبالسعر وبنوعية وحجم الخدمات المنتجة وهلم جرا.

157-22 وتكون المنشأة الخاصة مسئولة عن حيازة الأصول الثابتة وذلك على الرغم من أن الحكومة كثيراً ما تساعد في الحيازة من خلال الدعم؛ ومع ذلك، قد يستلزم العقد أن تطابق الأصول التصميم والنوعية والقدرة المحددة من قبل الحكومة، وأن يتم استخدامها وفق الطريقة المحددة من قبل الحكومة في إنتاج الخدمات المطلوبة بموجب العقد وأن يتم صيانتها طبقاً للمعايير المحددة من قبل الحكومة. وعلاوة على ذلك، عادة ما تكون أعمار خدمة الأصول أطول بكثير من مدة العقد بحيث أن الحكومة سوف تسيطر على الأصول وتتحمل المخاطر وتحصل على العوائد على مدى جزء كبير جداً من أعمار خدمة الأصول. وهكذا، في كثير من الأحيان لا يكون من الواضح ما إذا كانت المنشأة الخاصة أم الحكومة هي من تسيطر على الأصول على مدى أعمار خدمتها أو من منهما سيتحمل غالبية المخاطر ويجني غالبية العوائد.

158-22 وكما هو الحال مع عقود الإيجار، يتم تحديد المالك الاقتصادي للأصول المتعلقة بشراكة بين القطاعين العام والخاص من خلال تقييم أي من الوحدتين يتحمل غالبية المخاطر وأيهما يتوقع له أن يجني غالبية العوائد من الأصل؛ والعوامل التي يلزم الالتفات إليها عند إجراء هذا التقييم يمكن تقسيمها على نطاق واسع إلى مجموعتين، تلك العوامل المتعلقة بحيازة الأصل والعوامل الأخرى المتعلقة باستخدامه في الإنتاج. وفيما يلي بعض من المخاطر المتعلقة بحيازة الأصل:

أ. **درجة سيطرة الحكومة على تصميم ونوعية وحجم وصيانة الأصول؛**

ب. **مخاطرة الإنشاء؛** والتي تشمل احتمالية وجود تكاليف أخرى نتيجة التسليم المتأخر أو عدم الوفاء بالمواصفات أو متعلقة بقوانين البناء والمخاطر البيئية وغيرها من المخاطر التي تستلزم أداء مدفوعات لأطراف ثالثة.

وفيما يلي بعض من المخاطر المرتبطة باستخدام الأصل في الإنتاج:

أ. **مخاطرة العرض؛** والتي تشمل درجة استعداد الحكومة للتحكم في والسيطرة على الخدمات المنتجة وعلى الوحدات التي يقدم لها الخدمات وعلى أسعار الخدمات المنتجة؛

ب. **مخاطرة الطلب؛** وتشمل احتمالية أن يكون الطلب على الخدمات – سواء من الحكومة أو من الجمهور بشكل عام في حالة وجود خدمات مدفوعة – أعلى أو أقل من المتوقع؛

ج.**مخاطر القيمة المتبقية والتقادم أو الإهلاك؛** وتشمل المخاطرة بأن قيمة الأصل سوف تختلف عن أي سعر متفق عليه بشأن نقل الأصل للحكومة عند نهاية مدة العقد؛

د. **مخاطرة التوافر**؛ وتشمل احتمالية وجود تكاليف إضافية أو تكبد جزاءات نتيجة لأن حجم و/ أو نوعية الخدمات لا تفي بالمعايير المحددة في العقد.

159-22 من المرجح أن تختلف الأهمية النسبية لكل عامل من العوامل مع كل حالة من حالات الشراكات بين القطاعين العام والخاص؛ وليس من الممكن وضع قواعد إلزامية بحيث تكون قابلة للتطبيق على كل حالة بطريقة مرضية. ولابد من تقييم شروط كل شراكة من شراكات القطاعين العام والخاص من أجل تحديد أي الوحدتين هي المالك القانوني.

160-22 وبصورة مماثلة، فإن تعقيد وتنوع عقود شراكات القطاعين العام والخاص يحولان دون تعديد القواعد التفصيلية الحاكمة للمعاملات التي سيتم قيدها فيما يتعلق بالسيطرة على الأصول واستخدامها؛ وبدلاً من ذلك، ينبغي الالتفات إلى كافة الحقائق والظروف المتعلقة بكل عقد ومن ثم ينبغي اختيار معاملة محاسبية تبرز على أفضل ما يكون العلاقات الاقتصادية الكامنة. وبالرغم مما سبق، هناك بعض الصعوبات القليلة الشائعة.

161-22 إذا ما تم تقييم المنشأة الخاصة على أنها المالك القانوني خلال مدة العقد وإذا – كالمعتاد – ما اكتسبت الحكومة الملكية القانونية والاقتصادية عند نهاية العقد بدون مدفوعات صريحة حينئذ لابد من قيد معاملة باستحواذ الحكومة على الأصول. وأحد الأساليب العامة بالنسبة للحكومة هو أن تقوم الحكومة بالتدريج بزيادة مطالبة مالية وتقوم الوحدة الخاصة بالتدريج بتراكم التزام مقابل بحيث تكون قيمة كل منهما يتوقع أن تعادلها مع القيمة المتبقية للأصول عند نهاية مدة العقد. ويتطلب تنفيذ هذا الأسلوب إعادة ترتيب معاملات نقدية قائمة أو إنشاء معاملات جديدة باستخدام افتراضات حول قيم الأصل المتوقعة ومعدلات الفائدة.

162-22 ثمة أسلوب بديل وهو أن يتم قيد التغير في الملكية القانونية والاقتصادية على أنه تحويل رأسمالي؛ بيد أن أسلوب التحويل الرأسمالي لا يعكس هو الأخر الواقع الاقتصادي الكامن، غير أن قيود أو قصور البيانات فضلاً عن عدم اليقين إزاء القيمة المتبقية المتوقعة للأصول ناهيك عن أحكام العقد والتي تسمح بإمكانية ممارسة خيارات متنوعة من قبل أي من الطرفين – كل ذلك قد يجعل قيد تحويل رأسمالي مقبولاً لأسباب عملية.

163-22 إذا ما تم تقييم الحكومة على أنها المالك القانوني خلال مدة العقد ولكن لم تسدد أي مدفوعات صريحة عند بداية العقد حينئذ لابد من احتساب معاملة لتغطية الحيازة؛ والاقتراح الأكثر شيوعاً هو أن تتم الحيازة عبر عقد إيجار مالي نظراً لتشابه الحالة مع عقود الإيجار الفعلية. ومع ذلك، يتوقف تنفيذ هذا الخيار على أحكام العقد المحددة من حيث كيفية تفسيرها وربما على عوامل أخرى؛ على سبيل المثال، يمكن أن يتم احتساب قرض، والمدفوعات الحكومية الفعلية للوحدة الخاصة – إن وجدت هذه المدفوعات – يمكن تقسيمها بحيث يمثل جزء من كل دفعة استرداد للقرض. وإذا لم يكن هناك أية مدفوعات حكومية فعلية حينئذ يمكن إنشاء معاملات غير نقدية لمدفوعات القرض.

هـ. عرض الإحصاءات للقطاع العام

164-22 كما هو موضح في القسم ب، يشمل القطاع العام كافة الوحدات المؤسسية المقيمة المسيطر عليها بشكل مباشر أو غير مباشر من قبل وحدات حكومية مقيمة؛ وبعبارة أخرى، يتألف القطاع العام من كافة وحدات قطاع الحكومة العامة بالإضافة إلى كافة الشركات العامة المقيمة.

165-22 يمكن عرض إحصاءات القطاع العام داخل نطاق كل من تسلسل الحسابات بالنسبة للوحدات أو القطاعات المؤسسية وداخل نفس إطار مالية الحكومة على النحو المبين في القسم ج من هذا الفصل، تبعاً لنوعية استخدام الإحصاءات.

166-22 وبالنسبة لأي من أسلوبي العرض، من المفيد عرض كل من القطاعات الفرعية في القطاع العام والقطاع العام بأكمله، مع عرض الإحصاءات الكلية للقطاع العام مبينة موحدة وغير موحدة؛ على سبيل المثال، أحد الأعمدة قد يشمل إحصاءات قطاع الحكومة العامة، وعامود ثاني لتجميع كافة الشركات العامة وعامود ثالث قد يشمل المجاميع الكلية غير الموحدة للقطاع العام بأكمله. وتبعاً للتدفقات المعنية، يمكن أن يبين عامود رابع المبالغ التي سيتم حذفها بالتوحيد، وعامود خامس يمكن أن يعرض المجاميع الكلية الموحدة للقطاع العام بأكمله.

167-22 لا يلزم توحيد كافة التدفقات بالنسبة للقطاع العام؛ نظراً لأن القطاع العام هو مزيج من المنتجين السوقيين وغير السوقيين فإن مكونات الإيرادات والنفقات سيكون لها معناً اقتصادياً محدوداً للقطاع العام. وعناصر الحساب المالي والميزانية العمومية هي على الأرجح أكثر العناصر المرشحة للتوحيد.

168-22 نفس قيود الموازنة كما هو مؤكد بالنسبة لقطاع الحكومة العامة يرجح أن تكون هامة بالنسبة للقطاع العام؛ وسوف يوضح صافي رصيد التشغيل للقطاع العام (أو الادخار في تسلسل الحسابات) الاتجاهات في صافي حقوق الملكية الناتجة من العمليات الجارية للقطاع العام. ويكون

ذلك مفيداً على وجه الخصوص إذا ما كان هناك شركات عامة تدار بخسائر كبيرة.

169-22 يعرف صافي الإقراض أو الاقتراض للقطاع العام بأكمله بحاجة الاقتراض للقطاع العام؛ ويوضح صافي الإقراض صافي التمويل المورد إلى بقية الاقتصاد أو إلى بقية العام؛ ويوضح صافي الاقتراض صافي التمويل المتحصل عليه من قبل القطاع العام إما من بقية الاقتصاد أو من بقية العالم.

170-22 توفر الميزانية العمومية معلومات بشأن صافي حقوق الملكية؛ حيث يتم تحديدها على أنها قيمة الأصول الكلية ناقص الخصوم الكلية، وصافي حقوق الملكية المالية حيث يتم تحديدها على أنها الفرق بين قيمة الأصول المالية الكلية والخصوم الكلية. وغالباً ما يقتبس صافي حقوق الملكية المالية نظراً لتأثير القطاع العام على النظام المالي ولأنه في كثير من الأحيان يكون من الصعب تقييم الأصول الحكومية غير المالية الفريدة من نوعها.

الفصل الثالث والعشرين: المؤسسات غير الهادفة للربح

أ. مقدمة

1. المؤسسات غير الهادفة للربح في نظام الحسابات القومية

1-23 تضطلع المؤسسات غير الهادفة للربح (NPIs) بدور غير اعتيادي إلى حد ما في نظام الحسابات القومية؛ فكما هو الحال مع الشركات، تنتج بعض المؤسسات غير الهادفة للربح سلع وخدمات للبيع بهدف تغطية التكاليف، أي بعبارة أخرى، إنتاج سوقي. ومن الشائع بالنسبة لها وللمنتجين السوقيين الآخرين، فإنه لا يمكنها بنفسها التعهد بالاستهلاك النهائي. ومثل الوحدات الحكومية، بعض المؤسسات غير الهادفة للربح منتجين غير سوقيين وتجعل مخرجاتها متاحة مجاناً أو بأسعار ليست ذات قيمة كبيرة من الناحية الاقتصادية للأسر المعيشية الفردية أو للمجتمع بأسره. وبعض من هذه المؤسسات غير الهادفة للربح غير السوقية يكون مسيطراً عليها من قبل الحكومة وتكون ضمن نطاق قطاع الحكومة العامة باستثناء تلك المؤسسات الأخرى والتي ليست متضمنة في نفس القطاع وهي المؤسسات غير الهادفة للربح التي تخدم الأسر المعيشية (NPISHs).

2-23 معظم المؤسسات غير الهادفة للربح هي وحدات مؤسسية لكل منها كيانه المستقل؛ أي أنها قادرة وفق سلطتها التقديرية على حيازة أصول وتكبد خصوم والدخول في أنشطة اقتصادية وفي معاملات مع غيرها من الكيانات. ويستتبع ذلك إمساك مجموعة كاملة لحسابات الوحدة، بما في ذلك ميزانية عمومية للأصول والخصوم، سواء كانت هذه المجموعة قائمة بالفعل أو يمكن إنشائها إذا استلزم الأمر ذلك. وفي بعض البلدان، وعلى وجه التحديد البلدان النامية، ربما تكون المؤسسة غير الهادفة للربح كيان غير رسمي يقر المجتمع بوجوده ولكن لا يكون لها أي وضع قانوني.

3-23 السمة المميزة التي تحدد مؤسسة غير هادفة للربح هي أن وضعها لا يسمح لها بأن تكون مصدراً للدخل أو للربح أو لأي عائدات مالية أخرى بالنسبة للوحدات التي تنشئها أو تسيطر عليها أو تمولها؛ وقد تحقق مؤسسة غير هادفة للربح ربحاً ما، وقد تكون معفاة من الضرائب، كما قد يكون لها غرض خيري، غير أن أي مما سبق لا يمثل الخصائص والخصائص المحددة لهويتها، حيث أن المعيار الوحيد بالنسبة لوحدة ما كي يتم معاملتها على أنها مؤسسة غير هادفة للربح هو أنها قد لا تكون مصدراً للدخل أو للربح أو للمكاسب المالية لمالكيها.

4-23 تنتج جميع المؤسسات غير الهادفة للربح سلع وخدمات؛ وغالباً ما تكون خدمات، ينتوى من وراءها الاستهلاك من قبل الأسر المعيشية أو من قبل الشركات. وبعض المؤسسات غير الهادفة للربح تنتج خدمات لشركات عادة ما تفرض رسوم (في بعض الأحيان توصف بالاشتراكات) يقصد من وراءها تغطية التكاليف. وغالباً ما تنشأ المؤسسات غير الهادفة للربح كجمعيات تقدم خدمات بشكل حصري للأعضاء. وعادة ما يوفي مستوى الرسوم المفروضة وسعر العضوية بمعايير نظام الحسابات القومية المتعلقة بالأسعار ليست ذات القيمة الكبيرة من الناحية الاقتصادية. ولهذا السبب، يتم نسبة هذه المؤسسات غير الهادفة للربح لقطاعات الشركات. ومثال على مؤسسة غير هادفة للربح تخدم الشركات الاتحاد التجاري أو الصناعي أو المهني.

5-23 قد تكون مؤسسة غير هادفة للربح مسيطراً عليها من قبل الحكومة من حيث أن الحكومة قد تعين موظفيها وتحدد غايات وأهداف المؤسسة؛ وتعامل على أنها وحدة مؤسسية منفصلة عن الحكومة نظراً لأن لها سيطرة مستقلة على موازنتها (حتى إذا كان معظم أو كل التمويل يأتي من قبل الحكومة)، غير أنها تنسب إلى القطاع المؤسسية للحكومة العامة. ومثل هذه المؤسسات تقدم خدمات فردية وجماعية أو مشتركة. ومثال على ذلك معهد للأبحاث مسيطراً عليه من قبل الحكومة.

6-23 تتواجد مؤسسات أخرى غير هادفة للربح لتوفير السلع والخدمات للأسر المعيشية سواء في مقابل

رسم ما أو بشكل مجاني؛ وعندما تفرض رسوم، فإنها قد تغطي – وليس بالضرورة – جزء كبير من التكاليف التي تتكبدها المؤسسة غير الهادفة للربح، وبالتالي، قد تعتبر هذه الرسوم – وليس بالضرورة – أسعار ذات قيمة كبيرة من الناحية الاقتصادية. وعندما يتم اعتبار الرسوم المفروضة ذات قيمة كبيرة من الناحية الاقتصادية، تعامل المؤسسات غير الهادفة للربح المعنية على أنها توفر سلع سوقية ويتم نسبتها إلى قطاعات الشركات. وخلافاً لذلك، تقع المؤسسات غير الهادفة للربح ضمن نطاق القطاع المؤسسي للمؤسسات غير الهادفة للربح التي تخدم الأسر المعيشية.

7-23 وبناءاً على ذلك، من الممكن تصنيف المؤسسات غير الهادفة للربح على النحو التالي:

أ. تلك المؤسسات غير الهادفة للربح التي توفر خدمات للشركات التي تباع مخرجاتها للشركات المعنية وتعامل على أنها استهلاك وسيط؛

ب. تلك المؤسسات غير الهادفة للربح التي يكون مسيطراً عليها من قبل الحكومة وتوفر خدمات فردية أو جماعية على أساس غير سوقي؛

ج. تلك المؤسسات غير الهادفة للربح التي توفر السلع والخدمات للأسر المعيشية، والتي تنقسم إلى:

- المؤسسات غير الهادفة للربح التي توفر السلع والخدمات للأسر المعيشية الفردية بأسعار ذات دلالة من الناحية الاقتصادية؛

- المؤسسات غير الهادفة للربح التي توفر خدمات للأسر المعيشية الفردية مجاناً أو بأسعار ليست ذات دلالة من الناحية الاقتصادية؛

- المؤسسات غير الهادفة للربح التي توفر خدمات جماعية أو مشتركة بشكل مجاني أو بأسعار ليست ذات دلالة من الناحية الاقتصادية.

8-23 تلك المؤسسات غير الهادفة للربح التي تقع في إطار نقطة الترتيب الأولى في الفئة (ج) تنسب إلى قطاعات الشركات، ويعامل إنفاقها على مخرجاتها على أنه إنفاق على الاستهلاك النهائي من قبل الأسر المعيشية؛ وتلك المؤسسات غير الهادفة للربح التي تقع في إطار نقطة الترتيب الثانية في الفئة (ج) تنسب إلى قطاع المؤسسات غير الهادفة للربح التي تخدم الأسر المعيشية، وتعامل مخرجاتها على أنها استهلاك نهائي فعلي من قبل الأسر المعيشية منقولة كتحويلات اجتماعية عينية. وتلك المؤسسات غير الهادفة للربح التي تقع في إطار نقطة الترتيب الثالثة في إطار الفئة (ج) تنسب إلى قطاع المؤسسات غير الهادفة للربح التي تخدم الأسر المعيشية ولكن تبقى مخرجاتها استهلاك نهائي فعلي للمؤسسات غير الهادفة للربح التي تخدم الأسر المعيشية.

9-23 وبناءاً على ذلك، هناك عدد من القطاعات حيث تظهر في نطاقها المؤسسات غير الهادفة للربح في نظام الحسابات القومية؛ في كل من قطاعي الشركات المالية وغير المالية، وفي قطاع الحكومة العامة، وفي القطاع المنفصل للمؤسسات غير الهادفة للربح التي تخدم الأسر المعيشية. وتنشأ القطاعات الفرعية للقطاعات الثلاثة أولي لتضم المؤسسات غير الهادفة للربح وحدها. وتلك المؤسسات غير الهادفة للربح التي توجد في نطاق قطاعات الشركات يمكن أن يتم تقسيمها مرة أخرى لإظهار المؤسسات غير الهادفة للربح المسيطر عليها أجنبياً، و المؤسسات غير الهادفة للربح المسيطر عليها من قبل القطاع العام، وتلك المؤسسات غير الهادفة للربح الخاضعة للسيطرة الخاصة القومية. ويمكن تقسيم المؤسسات غير الهادفة للربح في قطاع الحكومة العامة فرعياً بحسب المستوى الحكومي؛ سواء كانت حكومة مركزية أو رسمية أو محلية. وربما يتم تقسيم المؤسسات غير الهادفة للربح التي تخدم الأسر المعيشية بين تلك المسيطر عليها أجنبياً و المؤسسات غير الهادفة للربح التي تخدم الأسر المعيشية الخاضعة للسيطرة الخاصة القومية.

2. القواعد المحاسبية فيما يتعلق بالمؤسسات غير الهادفة للربح في نظام الحسابات القومية

10-23 تقيم مخرجات المؤسسات غير الهادفة للربح بنفس الطريقة المتبعة مع كافة الوحدات المؤسسية؛ فإذا كانت الوحدة منتج غير سوقي، تقيم المخرجات تبعاً لمجموع التكاليف – بما في ذلك استهلاك رأس المال الثابت ولكن باستثناء العائد على رأس المال. وإذا كانت الوحدة منتج سوقي، تقاس المخرجات وفقاً للمبيعات ولكن بعد ضبطها تبعاً للتغيرات في قوائم الجرد وأي إنتاج لتكوين رأس المال الذاتي. وبالنسبة لبعض المؤسسات غير الهادفة للربح التي تغطي نسبة كبيرة – ولكن ليس جميع – تكاليفها من المبيعات، فمن شأن ذلك أن يجعل لدى الوحدة فائض تشغيل سالب. ويتم تغطية ذلك من خلال التبرعات (تحويلات جارية).

3. حساب فرعي للمؤسسات غير الهادفة للربح

11-23 لبعض الوقت، قد كان هناك اهتمام متزايد بدراسة المساهمات للاقتصاد من قبل مؤسسات على غرار المؤسسات غير الهادفة للربح لأنه قد نظر إليها على أنها تشكل وجوداً ملحوظاً وذات دلالة لمصالح اقتصادية وسياسية متنامية؛ ومثل

هذه المؤسسات يشار إليها على اختلاف وجهات النظر على أنها منظمات؛ "غير هادفة للربح" أو "طوعية" أو "المجتمع المدني" أو "غير حكومية"، ومجتمعة على أنها القطاع؛ :"الثالث" أو "الطوعي" أو "غير الهادف للربح" أو "المستقل". وتجذب مثل هذه المؤسسات الاهتمام لأن خصائصها وخصائصها التشغيلية مختلفة إلى حد ما عن تلك الخاصة بالوحدات الأخرى في قطاعات الشركات والقطاعات الحكومية. وعلى وجه التحديد:

أ. ليس مسموحاً لها بتوزيع الأرباح؛

ب. قد تنتج سلع عامة فضلاً عن السلع الخاصة؛

ج. قد تحصل من التحويلات الجارية بقدر أو ما يزيد عن ما تحصل عليه من بيع مخرجاتها؛

د. قد تعتمد على العمالة الطوعية بالإضافة إلى العمالة المدفوعة؛

ه. نظراً لأنه لا يمكن لها دفع أرباح، فإنه لا يمكنها جذب رأس مال نقدي بالتنافس مع الشركات؛

و. قد تكون مؤهلة أو مستحقة للحصول على مزايا ضريبية خاصة في العديد من البلدان؛

ز. عادة ما يكون لها أحكام قانونية خاصة تغطي القواعد الحاكمة لها ومتطلبات رفع إعداد ورفع التقارير والمشاركة السياسية وهلم جرا؛

ح. على الرغم من أنها توفر سلع وخدمات عامة إلا أنه ليس لديها نفس الصلاحيات أو القيود مثل الحكومة من حيث تقرير ماهية هذه السلع والخدمات والكيفية التي ينبغي توزيعها بها.

12-23 وكنتيجة مترتبة على هذا الاهتمام، فقد تم وضع حساب فرعي للمؤسسات غير الهادفة للربح على النحو المبين في دليل المؤسسات غير الهادفة للربح في نظام الحسابات القومية (الأمم المتحدة، 2003)؛ ويصف القسم ب و ج الخصائص الجوهرية لهذا الحساب الفرعي. ويناقش القسم د بعض الجوانب الأخرى للمؤسسات غير الهادفة للربح والتي ربما يكون مرغوباً في استعراضها إلى جانب الحساب الفرعي.

ب. الوحدات المدرجة في الحساب الفرعي للمؤسسة غير الهادفة للربح

13-23 تتمثل نقطة البدء بالنسبة للحساب الفرعي في التعرف على الوحدات الهامة؛ وكما سيتبين، فإن الوحدات المختارة تتوافق إلى حد كبير – ولكن ليس بالكامل – مع الوحدات المبينة على أنها مؤسسات غير الهادفة للربح في نظام الحسابات القومية. وبالتالي، فإن أحد طرق تناول الحساب الفرعي قد تكون النظر في تجميع وتصنيف التسلسل الكامل للحسابات لقطاع مؤلفاً من قطاعات فرعية للمؤسسات غير الهادفة للربح في كل من قطاع الشركات غير المالية وقطاع الشركات المالية وقطاع الحكومة العامة والمؤسسات غير الهادفة للربح التي تخدم الأسر المعيشية. ومع ذلك، ونظراً لأن العديد ممن هم مهتمين في الحسابات الخاصة بالمؤسسات غير الهادفة للربح وحدها لا يأتون من خلفية حول نظام الحسابات القومية فإن الكتيب يبدأ بالتعرف على الخصائص والخصائص للوحدات المعنية بالاهتمام.

1. تحديد خصائص وخصائص وحدات الحساب الفرعي

14-23 لقد اقترح العديد من المفاهيم البديلة والمتنوعة التي يمكن من خلالها صياغة حساب فرعي للمؤسسات غير الهادفة للربح.

15-23 أول هذه المفاهيم هو مفهوم "الاقتصاد الاجتماعي"، والذي يصور ويصف المؤسسات غير الحكومية ذات الأغراض الاجتماعية أو الجماعية والمشتركة؛ وعادة ما يشمل ذلك الجمعيات المتبادلة والجمعيات التعاونية والاتحادات.

16-23 المفهوم الثاني هو لمنظمات "المنفعة العامة"؛ وعموماً، يشمل ذلك مجموعة محدودة من المؤسسات التي تخدم أغراض عامة واسعة النطاق، ويستبعد من ذلك المؤسسات التي تكتفي فقط بخدمة أعضائها.

17-23 وفي ما بين هذين المفهومين، ثمة مفهوم للقطاع غير الهادف للربح على غرار ما قد مهده في باديء الأمر جون هوبكنز من خلال مشروعه مشروع القطاع غير الهادف للربح المقارن؛ في هذا المشروع تم تفصيل تعريف للوحدات غير الهادفة للربح بالترافق مع خطوط هيكلية – تشغيلية. ومتطلبات التضمين أو الشمول هي على النحو التالي:

أ. ينبغي أن تتواجد المنظمات كمؤسسات يمكن التعرف عليها وتحديدها؛

ب. ينبغي أن تكون منفصلة مؤسسياً عن الحكومة؛

ج. لا تقوم بتوزيع أرباح؛

د. محكومة ذاتياً؛ أي أنها ليست خاضعة لسيطرة وحدات أخرى؛

ه. لا تكون العضوية في الوحدة إلزامية أو تلقائية، ولكن تنطوي على درجة ما من المشاركة الطوعية.

18-23 الاستثناءات الرئيسية من مجموعة المؤسسات غير الهادفة للربح المعترف بها في نظام الحسابات القومية هي تلك المؤسسات غير الهادفة للربح المنسوبة إلى قطاع الحكومة العامة لأنها وعلى الرغم من كونها منفصلة مؤسسياً عن الحكومة مسيطراً عليها من قبل وحدات حكومية؛ وهناك عدد قليل من المؤسسات غير الهادفة للربح غير الرسمية – عادة ما يكون بشكل مؤقت – يمكن استثنائها أيضاً. وهناك مناقشة حول هذه المؤسسات في القسم د.

2. أمثلة على الوحدات المتضمنة

19-23 فيما يلي أمثلة توضيحية لأنواع الكيانات التي يرجح وقوعها ضمن نطاق "القطاع غير الهادف للربح"، لأغراض الحساب الفرعي للمؤسسة غير الهادفة للربح:

أ. مزودي الخدمات غير الهادفين للربح؛ مثل المستشفيات ومؤسسات التعليم العالي ومراكز الرعاية النهارية والمدارس ومودي الخدمات الاجتماعية والمجموعات البيئية؛

ب. المنظمات غير الحكومية التي تشجع التنمية الاقتصادية أو الحد من الفقر في المناطق الأقل تنميةً؛

ج. منظمات الفنون والثقافة، بما في ذلك المتاحف ومراكز الفنون المسرحية والفرق الموسيقية والجمعيات التاريخية أو الأدبية؛

د. النوادي الرياضية المشاركة في رياضات الهواة والتدريب واللياقة البدنية والمسابقات؛

ه. جماعات التأييد أو الضغط والتي تعمل على تعزيز الحقوق المدنية وغيرها من الحقوق، أو تؤيد وتدعو للمصالح الاجتماعية والسياسية للدوائر الانتخابية العامة أو الخاصة؛

و. المؤسسات؛ أي الكيانات التي تملك تحت تصرفها أصول أو وقف والتي تستخدم الدخل العائد من هذه الأصول سواء لتقديم منح للمنظمات الأخرى أو لتنفيذ مشروعاتها وبرامجها الخاصة؛

ز. الجمعيات أو الاتحادات الشعبية أو القائمة على إلى المجتمع التي تقوم على أساس العضوية وتقدم خدمات إلى – أو تدافع عن وتؤيد – الأعضاء من حي أو مجتمع أو قرية معينة؛

ح. الأحزاب السياسية التي تدعم وضع مرشحين معينين في مناصب سياسية؛

ط. النوادي الاجتماعية؛ بما في ذلك النوادي السياحية ونوادي الأنشطة العامة، والتي تقدم خدمات وفرص ومناسبات ترفيهية للأعضاء الأفراد وللمجتمعات المحلية؛

ي. النقابات والاتحادات التجارية والمهنية التي تعزز من وتدافع عن، مصالح اليد العاملة أو الأعمال والنشاطات التجارية أو المهنية؛

ك. المجموعات الدينية؛ مثل الأبرشيات والمعابد اليهودية والمساجد والمعابد والأضرحة أو المزارات، والتي تعزز المعتقدات الدينية وتشرف على الصلوات والطقوس الدينية. ومع ذلك، فإن أي كنيسة رسمية للدولة مدموجة في إدارة الدولة ولاسيما الكنيسة التي تكون مدعومة بضرائب إلزامية قد لا تفي معيار "منفصلة مؤسسياً عن الحكومة"، وبالتالي قد يتم استبعادها من مجموعة المؤسسات غير الهادفة للربح في الحساب الفرعي. وجدير بالذكر أن المجموعات الدينية مختلفة عن الوكالات المرتبطة الخادمة للنواحي الدينية في مجالات مثل الخدمات الصحية أو التعليمية أو الاجتماعية. وبصورة مماثلة، فإن المنظمات الخدمية المرتبطة بكنيسة رسمية للدولة قد لا تزال تعتبر ضمن نطاق القطاع غير الهادف للربح طالما كانت وحدات مؤسسية منفصلة وطالما تفي بجميع المعايير التعريفية.

كل من الوحدات السوقية وغير السوقية ينبغي تضمينها في أي من هذه الفئات طالما كانت المؤسسة المعنية مؤسسة غير هادفة للربح (وليست مجرد مؤسسة غير هادفة للربح تخدم الأسر المعيشية).

3. الحالات الخلافية

20-23 هناك أنواع أخرى معينة من المنظمات من المرجح أنها تشغل المساحة الرمادية بين القطاع غير الهادف للربح وإما قطاع الشركات أو القطاعات الحكومية؛ وبعض من هذه الكيانات سوف تنتمي على نحو سليم للقطاع غير الهادف للربح لأغراض الحساب الفرعي لمؤسسة غير هادفة للربح، في حين لن يكون هذا حال كيانات أخرى. وقد تكون المبادئ التوجيهية التالية مقيدة لاتخاذ هذه القرارات. (من الواضح، هذه المبادئ التوجيهية سيضطر إلى تطبيقها على أنواع من المنظمات وليس على أساس منظمة بمنظمة، غير أن قواعد القرار يمكن أن تظل هادية). والمبادئ التوجيهية الواردة هنا هي تلك الخاصة بالكتيب مع تعديل بسيط في ضوء التجربة مع تنفيذ الحسابات. ويقترح بأن يتم تضمين

التعديلات الواردة هنا في الطبعة القادمة من الكتيب.

21-23 الجمعيات التعاونية أو التعاونيات هي منظمات يتم تشكيلها بحرية أو طواعية من قبل الأفراد للسعي وراء تحقيق مصالح اقتصادية لأعضائهم؛ وتشمل المبادئ الرئيسية للجمعيات التعاونية:

أ. سيطرة ديمقراطية؛ أي بالانتخاب والتصويت؛ و

ب. هوية مشتركة؛ أي أن الأعضاء مالكين وعملاء في أن واحد؛ و

ج. توجه لتوفير خدمات للأعضاء "بسعر التكلفة".

وكما هو الحال مع الوحدات المؤسسية الأخرى، فإذا ما كانت مواد تأسيس الجمعية تمنعها من توزيع ربحها حينئذ ستعامل على أنها مؤسسة غير هادفة للربح؛ وإن كانت توزع أرباحها على أعضائها حينئذ لا تكون مؤسسة غير هادفة للربح (سواء في نظام الحسابات القومية أو في الحساب الفرعي).

22-23 **الجمعيات المتبادلة أو "التعاضديات"** تشمل منظمات مثل مصارف الادخارات المتبادلة وجمعيات أو اتحادات الادخارات والقروض وشركات التأمين المتبادلة وصناديق الحالات المرضية والدفن. والجمعيات المتبادلة – مثل الجمعيات التعاونية – يتم تنظيمها من قبل أفراد يسعون إلى تحسين وضعهم الاقتصادي من خلال النشاط الجماعي. ومع ذلك، فإنها تختلف عن الجمعيات التعاونية من حيث أنها آليات لمشاركة المخاطر سواء الشخصية أو الخاصة بالممتلكات، من خلال اشتراكات دورية لصندوق مشترك. وعادة ما يتحكم المودعون في الجمعيات المتبادلة بشكل في عملياتها بشكل رسمي.

23-23 نظراً لأن الجمعيات المتبادلة تعمل في المجال التجاري فإنها تقع ضمن نطاق قطاع الشركات العامة؛ وفقط إذا كانت مواد تأسيسها تمنعها من توزيع أرباح على مالكيها حينئذ تعامل على أنها مؤسسات غير هادفة للربح في نظام الحسابات القومية (ولكن تظل ضمن قطاع الشركات المالية)، ويتم إدراجها في قطاع المؤسسات غير الهادفة للربح بالنسبة للحساب الفرعي.

24-23 **جماعات المساعدة الذاتية** متشابهة مع كل من الجمعيات التعاوني والجمعيات المتبادلة من حيث أن أفراد ينضمون لتحقيق أهداف تعنى بالدعم المتبادل قد تكون غير قابلة للتحقيق على المستوى الفردي؛ ومع ذلك، فإنها تختلف عن كليهما من حيث أنها ليست منخرطة بشكل رئيسي في أنشطة تجارية. وكقاعدة عامة، ينبغي معاملة جماعات المساعدة الذاتية على أنها منظمات بالعضوية ويتم تضمينها إدراجها في القطاع غير الهادف للربح.

25-23 **المشاريع الاجتماعية** هي منشآت منظمة بغرض توظيف وتدريب الأفراد المحرومين أو الذين بحاجة إلى رعاية (المعاقين أو العاطلين عن العمل لفترات طويلة، الخ)، الذين خلافاً لذلك ما كانوا ليجدوا فرصة للعمل؛ وتعتبر المنشأة مؤسسة غير هادفة للربح ما لم تدر وتوزع فائضها على المالكين أو أصحاب الأسهم.

26-23 **المنظمات شبه غير الحكومية؛** والتي توجد في العديد من البلدان الأوروبية وفي أماكن أخرى، وهي منظمة لأداء وظائف معينة بعيداً عن الدوائر أو الإدارات الحكومية، وهكذا تتجنب السيطرة السياسية المباشرة. وإلى حد ما تكون فعلياً كيانات ذات حكم ذاتي فإنها وعلى نحو مناسب تعتبر جزءاً من القطاع غير الهادف للربح، حتى وإن مارست السلطة المحدودة المفوضة إليها من قبل الوكالات الحكومية.

27-23 **الجامعات** – مثل غيرها من المؤسسات – يمكن أن تكون إما مؤسسات غير هادفة للربح أو مؤسسات عامة أو شركات استثمارية؛ بيد أن تمييز المؤسسات غير الهادفة للربح عن المؤسسات العامة أمر صعب على وجه الخصوص نظراً لأن كل منهم قد يحصل على مبالغ كبيرة من الدعم الحكومي سواء بشكل مباشر أو غير مباشر، ونظراً لأنه حتى المؤسسات العامة قد يكون لديها قدر كبير من الاستقلالية. وبالتالي، فإن الدليل هو ما إذا كانت المؤسسة محكومة ذاتياً بشكل واضح وليست جزءاً من النظام الإداري للحكومة من عدمه. كما أن المؤسسات التعليمية التي تكون مؤسسات غير هادفة للربح سيكون لديها مجالسها المستدامة ذاتياً الخاصة والتي يمكنها تحديد جميع جوانب العمليات التنظيمية بدون الموافقة من قبل المسئولين الحكوميين، والتي أيضاً يمكنها وقف عملياتها بدون موافقة السلطات الحكومية. وسيكون لدى المؤسسات التعليمية العامة مجالس مختارة في جزء كبير منها من قبل المسئولين الحكوميين أو من قبل الوكالات الحكومية وستفتقد لسلطة وقف العمليات من دون إجراء من قبل الحكومة.

28-23 **المستشفيات** – مثل المؤسسات التعليمية – قد تكون أيضاً إما مؤسسات غير هادفة للربح أو مؤسسات عامة أو شركات استثمارية؛ وتنطبق نفس القواعد التي تسري على المؤسسات التعليمية على المستشفيات.

29-23 **جماعات السكان الأصليين أو الجماعات الإقليمية؛** مثل "band councils" في كندا (شكل من أشكال حكومات السكان الأصليين

للبلد)، وجمعيات الفلاحين أو أهل البلد في بيرو، كلها جماعات تنشأ حول مجموعات ثقافية أو عرقية أو في منطقة جغرافية معينة، وبشكل رئيسي بهدف النهوض بمستوى رفاهية أعضائها. وتنشأ المعضلة عندما تعمل هذه المجموعات بشكل أساسي كحكومات محلية، غالباً ما تضع قوانينها الذاتية وتفرضها. وعندما يكون هذا هو الحال، فإن هذه المجموعات لا تفي بمعيار "منفصلة مؤسسياً عن الحكومة" وبالتالي تقع خارج حدود الحساب الفرعي للمؤسسة غير الهادفة للربح.

4. تصنيف المؤسسات غير الهادفة للربح

23-30 يمكن تصنيف المؤسسات غير الهادفة للربح طبقاً للنشاط التي تضطلع به أو بحسب الغرض المتصور لها أن تحققه؛ ومن حيث النشاط، فإن التصنيف الطبيعي المستخدم قد يكون التصنيف الصناعي الدولي الموحد ISIC. ونظراً لأن التفصيل المتاح في النسخة المنقحة الثالثة من التصنيف الصناعي الدولي الموحد للعديد من الخدمات الاجتماعية المغطاة من قبل مؤسسة غير هادفة للربح لم يكن كافياً فقد تم وضع تفصيل للرموز الأساسية للتصنيف الصناعي الدولي الموحد ليتم استخدامه جنباً إلى جنب مع الحساب الفرعي للمؤسسة غير الهادفة للربح. ويعرف هذا التصنيف بالتصنيف الدولي للمنظمات غير الهادفة للربح (ICNPO). وبصورة مماثلة، فقد تم وضع بعض التفصيل لتصنيف المؤسسات غير الهادفة للربح بحسب الغرض (COPNI). ومع ذلك، وفي النسخة المنقحة الرابعة من التصنيف الصناعي الدولي الموحد، ورد في القسم د من الفصل الرابع تجميع بديل للبيانات المبلغ عنها حول المؤسسات غير الهادفة للربح. ومبين في الجدول 23-1 العناوين الرئيسية الهامة الاثني عشرة.

جدول 23-1: مجموعات التصنيف الدولي للمنظمات غير الهادفة للربح ICNPO

المجموعة	
.1	الثقافة والترفيه
.2	التعليم والبحث
.3	الصحة
.4	الخدمات الاجتماعية
.5	البيئة
.6	التنمية والإسكان
.7	القانون والدعوة والسياسة
.8	الوسطاء الخيريين والارتقاء بالطوعية
.9	الدولية
.10	الدين
.11	الأعمال التجارية والاتحادات المهنية والنقابات
.12	غير المصنفة في فئة أخرى

ج. حسابات المؤسسات غير الهادفة للربح في الحساب الفرعي

23-31 تتوافق المجموعة الأولى من الحسابات المعدة في الحساب الفرعي تماماً مع تلك الحسابات الموجودة في تسلسل الحسابات بنظام الحسابات القومية؛ وبالفعل يمكن النظر إلى ذلك على أنه تجميع بسيط عبر القطاعات الفرعية للمؤسسات غير الهادفة للربح في قطاعات الشركات بالإضافة إلى المؤسسات غير الهادفة للربح التي تخدم الأسر المعيشية. وتستبعد المؤسسات غير الهادفة للربح في قطاع الحكومة العامة من الحساب الفرعي كما ذكر أعلاه.

23-32 تعنى النسخة أو المجموعة الثانية بالنظر في تلك المؤسسات غير الهادفة للربح التي توفر خدمات بأسعار ذات دلالة من الناحية الاقتصادية ولكن التي تحقق مبيعاتها لمخرجاتها إيرادات كبيرة ولكن أقل من مجمل تكاليفها؛ وهناك سيناريوهان محتملان؛ أولهما هو أن المنشأة تتعهد بأنواع مختلفة من الأنشطة بعضها على أساس سوقي والبعض الأخر على أساس غير سوقي ولكن في ظل هيمنة للأنشطة السوقية الأساسية. وعلى الرغم من أنه لا يمكن توزيع نوعي النشاط على وحدات مؤسسية منفصلة إلا أنه يمكن تمييز المؤسسات المنفصلة لكل نوع منهما. ومن حيث المبدأ، فإن حساب الإنتاج للمؤسسات التي تتعهد بأنشطة سوقية ينبغي تجميعه وتصنيفه كالمعتاد ولكن حساب الإنتاج للمؤسسات غير السوقية ينبغي أن يقوم على مجموع التكاليف. وينبغي معاملة قيمة هذه المخرجات على أنه يتم توزيعها على الأسر المعيشية كتحويلات اجتماعية عينية وتضاف إلى الاستهلاك النهائي الفعلي للأسر المعيشية.

23-33 الاحتمال الثاني هو أن يكون هناك نوعاً واحداً من النشاط تتعهد به المؤسسة ولكن المبيعات تغطي جزء كبير من التكاليف من حيث أن الرصيد يكون مؤلفاً من التبرعات؛ وتعامل التبرعات في نظام الحسابات القومية على أنها

تحويلات جارية (أي تبرعات مخصصة لأغراض رأسمالية تعامل على أنها تحويلات رأسمالية). ويعامل الحساب الفرعي هذه التبرعات بشكل مماثل للإعانات أو الدعم وبالتالي يقيس قيمة المخرجات على أنها المجموع الكلي للتكاليف. وفي هذه الحالة، يعامل الفائض من المخرجات المقاسة على هذا النحو والتي يزيد عن العائدات من المبيعات على أنه مخرجات غير سوقية وتحويلات اجتماعية عينية وجزء من الاستهلاك الفعلي للأسر المعيشية.

34-23 يستند المتغير الثالث في الحسابات على المجموعة أو النسخة الثانية من الحسابات من خلال إدراجه هو الأخر لتقدير لقيمة اليد العاملة التطوعية المستخدمة في المؤسسات غير الهادفة للربح؛ وتشكل اليد العاملة التطوعية مدخلات ذات دلالة بالنسبة لكثير من المؤسسات غير الهادفة للربح. وإذا ما تم تقدير قيمة لهذه المدخلات، فربما تفوق قيمة التبرعات النقدية لبعض المؤسسات غير الهادفة للربح. وفي الحساب الفرعي، يوصى بأن يتم تقدير قيمة اليد العاملة التطوعية على أساس معدلات أجور الموظفين القائمين بأعمال مماثلة وليس على أساس تكلفة الفرصة البديلة أو الضائعة للمتطوعين.

35-23 جاري العمل على قياس اليد العاملة التطوعية في سياق حساب فرعي؛ وقد تم عرض مشروع دليل بشأن قياس العمل التطوعي (منظمة العمل الدولية، سيصدر قريباً) على المؤتمر الدولي لخبراء إحصاءات العمالة ICLS في ديسمبر من عام 2008.

36-23 تعامل تكلفة اليد العاملة التطوعية كجزء من تعويضات أو أجور الموظفين وكتحويل راجع من هؤلاء الموظفين إلى المؤسسات غير الهادفة للربح التي يعملون فيها؛ وتزيد قيمة مخرجات المؤسسات غير الهادفة للربح – والمبلغ المعامل كتحويلات اجتماعية عينية – عن المبلغ الموجود بالنسخة الثانية من الحسابات بقدر القيمة المقدرة لليد العاملة التطوعية.

37-23 يشمل الحساب الفرعي جداول أخرى بخلاف تسلسل الحسابات؛ وأحد هذه الجداول هو لعرض تفاصيل الإيرادات المتحصل عليها من خلال تفصيل وتصنيف بحسب قطاع المنشأ ونوع المعاملة. وعلى وجه الخصوص، يوصى بتمييز الإيرادات العائدة من التقسيم الحكومي بين مبيعات ومنح، وتلك العائدة من بقية تقسيم الاقتصاد المحلي بين مبيعات خاصة وتحويلات جارية (تبرعات). وحيثما يكون ممكناً فإنه ينبغي فصل كل من المبيعات والتحويلات بين تلك الواردة من الاقتصاد المحلي ومن بقية العالم.

38-23 هناك جدول أخر يشمل معلومات بالوحدات المادية مثل عدد الموظفين وعدد المتطوعين وعدد الكيانات وعدد الأعضاء بالمنظمة؛ وبالإضافة إلى ذلك، هناك بعض المعلومات بشأن الحساب المالي والأصول المحتجزة من قبل المؤسسة غير الهادفة للربح.

39-23 توجد توصيفات كاملة للجداول في حواشي صفحات كتيب الحساب الفرعي.

د. الاعتبارات الأخرى لنظام الحسابات القومية فيما يتعلق بالمؤسسات غير الهادفة للربح

1. المؤسسات غير الهادفة للربح التي تخدم الأسر المعيشية والحكومة

40-23 في بعض البلدان، تضطلع المؤسسات غير الهادفة للربح التي تخدم الأسر المعيشية بتوفير خدمات محددة للأسر المعيشية تلك الخدمات التي لا ترى الحكومة توفيرها جزءاً من دورها؛ وفي بلدان أخرى، وعلى وجه التحديد البلدان النامية، قد توفر المؤسسات غير الهادفة للربح التي تخدم الأسر المعيشية خدمات ترغب الحكومة توفيرها ولكن ببساطة الأمر لا تملك الموارد الكافية للقيام بذلك. وذلك يصبح واضح تمام الوضوح في أعقاب كارثة طبيعية عندما تكون المؤسسات غير الهادفة للربح التي تخدم الأسر المعيشية ناشطة للغاية في أعمال الإغاثة.

41-23 وسواء ما كانت الوحدة المتعهدة بالعمل مقيمة أو غير مقيمة سيعتمد على القواعد العادية بشأن الإقامة؛ حيث أن إجراءات الاستجابة السريعة التي لا تؤدي إلى تغلغل طويل الأمد في البلد الجاري مساعدتها سوف يتم اعتبارها حينئذ غير مقيمة، وبالتالي يقيد الإنتاج في البلدان الأم للوحدات التي تقدم المساعدات وسيتم عرض المساعدات نفسها كواردات سلع وخدمات ممولة من خلال التحويلات. وإذا ما استمرت المساعدات لأكثر من عام واحد فإن الوحدة المقدمة للمساعدات سوف تعتبر مقيمة وبالتالي ضمن نطاق المؤسسات غير الهادفة للربح التي تخدم الأسر المعيشية في البلد المتلقية للمساعدات. وفي الظروف التي تكون فيها الإغاثة الدولية هامة، فقد يكون من المفيد التعرف على وتحديد المؤسسات غير الهادفة للربح التي تخدم الأسر المعيشية الخاضعة للسيطرة الأجنبية بمعزل عن المؤسسات الأخرى غير الهادفة للربح التي تخدم الأسر المعيشية، إلى جانب تحديد التبرعات من الخارج بالنسبة لكافة المؤسسات غير الهادفة للربح التي تخدم الأسر المعيشية.

2. المؤسسات غير الرسمية والمؤقتة غير الهادفة للربح التي تخدم الأسر المعيشية

42-23 في كثير جداً من الأحيان، قد ينضم عدد من الأسر المعيشية معاً لحشد موارد المعرفة واليد العاملة التطوعية من أجل خدمة مجتمعهم المحلي؛ وقد يشمل ذلك التدريس في مدارس غير رسمية أو تقديم المساعدات الطبية أو إنشاء الطرق أو الآبار أو بناء مدرسة، الخ. وعندما يتم توفير الخدمات على أساس اليد العاملة فقط لا تقيد قيمة لمخرجات النشاط في نظام الحسابات القومية.

43-23 وعندما يتمخض عن الأمر منشآت مادية، يتم إدراج النشاط في حدود الإنتاج؛ وتقدر قيمة المخرجات بالمقارنة مع المنتجات المماثلة في أي مكان أخر في الاقتصاد أو، عندما يضطر إلى تقديرها تبعاً لمجموع التكاليف يتم وضع تقدير للقيمة الضمنية للمدخلات من اليد العاملة. وتعامل هذه المدخلات من اليد العاملة على أنها دخل مختلط إجمالي متراكم للأسر المعيشية التي يفترض حينئذ أنها ستقوم "بشراء" المنتج. وفي الواقع، قد تقوم بعد ذلك بتحويل المنتج لوحدة أخرى – غالباً ما تكون الحكومة – لصيانتها والحفاظ عليها. ومع ذلك، فإن التوصية في نظام الحسابات القومية – على النحو المبين في الفقرة 4-168 – هي أنه ينبغي معاملة مثل هذه المنظمات على أنها شراكات غير رسمية وليس مؤسسات غير هادفة للربح تخدم الأسر المعيشية.

44-23 إذا تعاونت مجموعة من الأسر المعيشية لإنتاج سلع للبيع وحتى إذا كان الغرض لا يزال هو التمكن من الدفع مقابل العمل على أصل مجتمعي فإن ذلك لا يعامل على أنه مؤسسة غير هادفة للربح بل على أنه منشأة فردية في قطاع الأسر المعيشية.

45-23 قد تتواجد العديد من المجموعات الصغيرة من الأفراد أو الأسر المعيشية لتكون بمثابة وسيلة عملية لتوزيع التكاليف المشتركة؛ وقد يكون ذلك بكل بساطة مثل "نادي احتساء القهوة" في مكان العمل أو قد يكون ترتيب رسمي بشكل أكبر من خلاله تتم المشاركة في تكاليف الخدمات المشتركة أو الجماعية المقدمة لجميع المستأجرين في عمارة سكنية وبالتساوي. ومثل هذه المجموعات تكون لأغراض عملية أكثر منها لأغراض اقتصادية. ولا تعامل على أنها مؤسسات غير هادفة للربح كما أن أنشطتها لا تقيد في نظام الحسابات القومية. ومثل هذه التكاليف التي يتكبدونها ينبغي قيدها على أنها مدفوعة من قبل الوحدات التي توزع عليها التكاليف في نهاية الأمر.

46-23 في حالة التمويل الأصغر، فإن الوحدة المقدمة للخدمة يكون من المرجح جداً أن تكون إما شركة أو منشاة فردية؛ وعلى الرغم من أن صاحب المنشأة قد لا يحتفظ بالأرباح ولكن يستخدمها في إدرار قروض جديدة فهذا لا يجعل بشكل تلقائي الوحدة مؤسسة غير هادفة للربح، فالتعريف الخاص بالمؤسسة غير الهادفة للربح ليس أن المالكين يختارون ألا يسحبون الأرباح بل إنهم لا يحق لهم قانونياً القيام بذلك.

47-23 وفي واقع الممارسة العملية، قد يكون من الصعب تجميع وتصنيف معلومات بشأن المؤسسات غير الرسمية غير الهادفة للربح التي تخدم الأسر المعيشية ما لم تكن النتائج هامة بما فيه الكافية حتى يدركها الاهتمام العام.

3. مخرجات المؤسسات غير الهادفة للربح التي تخدم الأسر المعيشية

48-23 تنتج المؤسسات غير الهادفة للربح التي تخدم الأسر المعيشية سلع وخدمات – ولكن عادة ما تكون خدمات، والتي يتم توفيرها للأسر المعيشية الفردية بشكل مجاني أو بأسعار ليست ذات دلالة من الناحية الاقتصادية؛ ومع ذلك، فمن الممكن نظرياً بالنسبة لمؤسسة غير هادفة للربح تخدم الأسر المعيشية أن توفر خدمات جماعية أو مشتركة. ومثال على ذلك مؤسسة ممولة بشكل جيد تشارك في البحوث والتنمية ولكن تتيح نتائجها بشكل مجاني. وتكون مثل هذه المؤسسات منخرطة في الإنتاج غير السوقي ولكن نظراً لأنها غير مسيطراً عليها من قبل الحكومة فإنها تقع ضمن قطاع المؤسسات غير الهادفة للربح التي تخدم الأسر المعيشية. وتعامل قيمة مخرجاتها على أنها نفقات استهلاك نهائي واستهلاك نهائي فعلي من قبل المؤسسات غير الهادفة للربح التي تخدم الأسر المعيشية نفسها.

49-23 الخدمات المقدمة من قبل المؤسسات غير الهادفة للربح التي تخدم الأسر المعيشية لا تكون فقط مماثلة جداً لتلك الخدمات المقدمة من قبل الحكومة، بل تنطوي على نفس الصعوبات تقريباً بشأن قياس مخرجاتها واختيار الأرقام القياسية المناسبة للسعر لإحداث انكماش أو لخفض مخرجاتها لتكون من حيث الحجم.

الفصل الرابع والعشرين: قطاع الأسر المعيشية

أ. مقدمة

1-24 يعمل الاقتصاد ويؤدي دوره لأن الناس تريد سلع وخدمات وهم على استعداد للعمل للحصول عليها؛ وعلى المستوى الأساسي الرئيسي، هناك نشاط للإعاشة والبقاء حيث يعمل الناس على زراعة المواد الغذائية للأكل. ويتيح أي نوع من التنمية فرصاً لكسب المال من خلال العمل لصالح الآخرين واستخدام هذا المال في شراء سلع وخدمات قد تختلف عن تلك التي قد أنتجتها جهود اليد العاملة.

2-24 وعلاوة على ذلك، يدرك المجتمع أن بعض الأفراد لا يمكنهم المشاركة في الاقتصاد على هذا النحو وبالتالي تعمل على إتاحة تحويلات للشباب ولكبار السن وللمرضى على سبيل المثال؛ وغالباً ما يكون مضطلعاً بهذه التحويلات من قبل الحكومة والتي تقوم بإعادة توزيع الدخل نيابة عن المجتمع ككل. وبالإضافة إلى ذلك، قد يتم عمل التحويلات من قبل المؤسسات غير الهادفة للربح أو من قبل جمعيات أعضاء الأسر أو من قبل الغير، بناءاً على المعايير والقواعد الثقافية والتقليدية. وبعض الأفراد لا ينفقون كامل دخلهم بل يستخدمون جزءاً منه في اقتناء ثروة.

3-24 وأخيراً، هناك دخل ناشئ عن ملكية الثروة؛ وفي أبسط صورها، تنتج الثروة عن تراكم الدخل المكتسب في فترات سابقة (ربما أجيال سابقة). وتسفر الثروة عن دخل لأن الآخرين يرغبون في استغلالها ويدفعون مقابل القيام بذلك. وفي نظام الحسابات القومية، تسمى مثل هذه المدفوعات بدخل الملكية. ومثل الدخل، يمكن أن تنتقل الثروة من مالك لمالك أخر.

4-24 يوفر نظام الحسابات القومية عملية محاسبية كاملة لكامل الدخل المتراكم للأسر المعيشية في الفترة المفصلة بحسب نوع الدخل؛ كما يفسر بوضوح كيفية إنفاق هذا الدخل على السلع والخدمات سواء المحول إلى آخرين أو المستخدم في حيازة مزيد من الثروة. ومع ذلك، وفي حين أن تسلسل الحسابات يضمن أن تكون حسابات جميع الأسر المعيشية متوازنة إلا أنه لا يبين كيف يتحقق هذا التوازن بالنسبة للمجموعات الفرعية من الأسر المعيشية.

5-24 يدور هذا الفصل حول كيفية استخدام المعلومات من نظام الحسابات القومية بشأن قطاع الأسر المعيشية جنباً إلى جنب مع المصادر الأخرى للبيانات من أجل تقصي سلوك الأسر المعيشية بمزيد من التفصيل؛ وينصب التركيز هنا على كيفية استخدام الدخل وكيف أن أنماط الدخل والاستخدام تتباين عبر القطاعات الفرعية كما أن هناك إشارة إلى الروابط الموجودة بين الدخل والثروة على مستوى مفصل. وهذا التركيز ذات اهتمام من الناحية التحليلية والسياسية على حد سواء. ويمثل ذلك رؤية مختلفة تماماً للسلوك الاقتصادي عن الرؤية السائدة لنظام الحسابات القومية حول مسألة كيفية إدرار الدخل.

1. المنشآت الفردية

6-24 كافة الأسر المعيشية تقوم باستهلاك نهائي كما أن جميعها سواء بدرجة أكبر أو أقل فيما بينها تباشر تراكم غير أن الأسرة المعيشية ليس بالضرورة أن تقوم بالإنتاج؛ وإلى أقصى حد ممكن، تعامل أنشطة الإنتاج داخل نطاق الأسر المعيشية كأشباه شركات، وتدرج في أحد قطاعات الشركات وتكون منفصلة عن بقية الأسر المعيشية. ومع ذلك، وكما هو موضح في الفقرات 4-155 إلى 4-157، فإن شبه الشركة يمكن فقط إنشائها عندما تتواجد مجموعة كاملة من الحسابات بما في ذلك إدخالات بالميزانية العمومية ومعلومات بشأن سحوبات الدخل من شبة الشركة. وفي أغلب الأحيان، ولاسيما في حالة المهني الذي يعمل بمفرده، قد تتاح معلومات كاملة عن أنشطة الإنتاج ولكن قد يكون من غير الممكن الفصل بين تدفقات الدخل الأخرى والتحويلات والمعاملات المالية المرتبطة بنشاط الإنتاج عن تلك الخاصة بالأسر المعيشية بشكل عام. وفي هذه الحالة فضلاً عن الحالات التي تكون فيها المعلومات بشأن نشاط الإنتاج غير كاملة، فإن المنشأة الفردية تبقى جزء من الأسرة المعيشية.

7-24 حتى عندما يمكن إنشاء شبه شركة وفصلها عن بقية حسابات الأسرة المعيشية فإن الأسرة المعيشية قد تكون لا تزل تضم منشأة فردية مرتبطة بنشاط أخر؛ على سبيل المثال، في نطاق أسرة معيشية معينة قد يكون بإمكان شخص ما أن يفصل الأنشطة الخاصة بإصلاح المركبات ولكن قد لا يكون بإمكان شخص أخر فصل أنشطة توفير الطعام للبيع عن بقية أنشطة الأسرة المعيشية. وعلاوة على ذلك، العديد من الأسر المعيشية التي ليس لديها أية أنشطة إنتاج أخرى سوف تشمل منشأة فردية تقدم خدمات سكنية من مساكن مشغولة من قبل مالكيها ومن خلال توظيف طاقم عمالة محلية.

8-24 تماماً مثلما قد يكون هناك إنتاج متعهد به في نطاق قطاع الأسر المعيشية فقد يكون هناك أيضاً أناس يوفرون يد عاملة لهذه المنشآت الفردية؛ ويسمى أفراد الأسر المعيشية الذين يعملون في منشأة فردية بالذين يعملون لحسابهم الخاص وتسمى أجورهم بالدخل المختلط وليس بتعويضات أو أجور الموظفين. والأفراد الذين لا يكونون أعضاء في الأسر المعيشية والذين يعملون في منشأة فردية يكونون موظفين. ومن المحتمل – ولكن ليس من المرجح دائماً – أن تدفع المنشأة لقاء تأمين اجتماعي لهؤلاء الناس. كما أنه من المحتمل – ولكن من غير المرجح – أن الأسرة المعيشية قد تعرض منافع ضمان اجتماعي أخرى لموظفيها.

9-24 هناك مناقشة إضافية حول العمل في نطاق الأسر المعيشية في الفصل التاسع عشر والخامس والعشرين.

2. المشاكل المرتبطة بتقسيم الأسر المعيشية إلى قطاعات فرعية

10-24 تنشأ صعوبة تفصيل وتصنيف قطاع الأسر المعيشية لعدد من الأسباب.

أ. أولاها أن الدخل يكتسب من قبل الأفراد ولكن الاستهلاك يتم من قبل الأسر المعيشية.

ب. ثانيها أنه يكون من الصعب إيجاد أساس للتقسيم الفرعي للأسر المعيشية بحيث تتصرف الأسر المعيشية في كل قطاع فرعي بصورة وبطريقة مماثلة فيما بينها؛ وحتى إذا كانت أنماط دخلها متشابهة على نطاق واسع، فإن أنماط إنفاقها قد يختلف تبعاً لعدد وعمر أعضاء الأسر المعيشية. وإذا ما تم الجمع بين ذلك وما سبق، قد يتمخض عن ذلك عد تشابه في مستوى الدخل.

ج. السبب الثالث يتعلق بمصدر البيانات الخاصة بدخل وإنفاق الأسرة المعيشية؛ وعادة ترد المعلومات بشأن الشركات من خلال الدراسات الاستقصائية للمنشآت وترد المعلومات بشأن الحكومة من خلال المصادر الإدارية. وهذه المصادر شاملة إلى حد ما وتكون بشكل كبير هي المصدر الوحيد أو على الأقل المصدر الرئيسي للبيانات التي تغذي نظام الحسابات القومية. وتستقى البيانات المتعلقة بالأسر المعيشية من الدراسات الاستقصائية لدخل وإنفاق الأسر المعيشية غير أن هذه الدراسات الاستقصائية تقوم على عينات أصغر وقد تكون أقل تواتراً من الدراسات الاستقصائية للمنشآت، وبالتالي قد يكون من الصعب التوفيق بين البيانات المستقاة منها والمجاميع الكلية للدخل والإنفاق التي تنشأ من القيود المحاسبية في نظام الحسابات القومية.

3. بنية الفصل

11-24 يمكن النظر إلى قطاع الأسر المعيشية بعدد من الطرق المختلفة تبعاً لما إذا كان الاهتمام بالأساس على نوع الإنتاج الذي تتعهد به الأسر المعيشية أو على نوع الدخل التي تكتسبه أو على أنماط الاستهلاك المصورة؛ ونظراً للمناظير المختلفة السالفة الذكر، فإنه ليس من السهل التوصل إلى مجموعة حاسمة واحدة من القطاعات الفرعية للأسر المعيشية. ويتم استعراض الأسباب النظرية والعملية وراء الصعوبات في القسم ب. ويرد استعراض للقطاعات الفرعية المحتملة والممكنة في القسم ج. وتتطرق الأقسام الثلاثة التالية (د ، هـ ، و) بدورها للأسر المعيشية كمنتجين، وكمستهلكين، ولدخل الأسر المعيشية. ويتناول القسم الأخير – القسم ز – ثروة الأسر المعيشية وتدفقات الدخل ذات الصلة.

ب. البنية التركيبية والقطاعية للأسر المعيشية

1. تعريف الأسرة المعيشية

12-24 من المفيد البدء بالتذكير بتعريف الأسرة المعيشية الوارد في الفقرات من 4-149 إلى 4-157؛ حيث تعرف الأسرة المعيشية على أنها مجموعة من الأشخاص الذين يتشاركون في نفس السكن المعيشي، والذين يحشدون بعض – أو كل – دخلهم وثرواتهم، والذين يستهلكون أنواع معينة من السلع والخدمات بشكل جماعي أو مشترك، بشكل رئيسي بالنسبة للسكن والغذاء. وبشكل عام، ينبغي أن يكون لكل عضو في الأسر المعيشية حق في الموارد الجماعية للأسرة المعيشية. وعلى الأقل لابد من اتخاذ بعض القرارات المؤثرة على الاستهلاك أو غيرها من الأنشطة الاقتصادية للأسرة المعيشية ككل.

13-24 غالباً ما تتصادف الأسرة المعيشية مع العائلات؛ غير أن أعضاء نفس الأسرة المعيشية الواحدة ليس بالضرورة أن يكونوا منتمين لنفس العائلة طالما كان هناك درجة من التشارك في الموارد والاستهلاك. وقد تكون الأسر المعيشية بأي حجم وتأخذ مجموعة متنوعة واسعة من الأشكال المختلفة في مختلف المجتمعات أو الثقافات تبعاً للتقاليد والدين والتعليم والمناخ والطبيعة الجغرافية والتاريخ وغير ذلك من العوامل الاجتماعية الاقتصادية. وتعريف الأسرة المعيشية المطبق من قبل إحصائيي الدراسات الاستقصائية الذين على دراية بالظروف الاجتماعية الاقتصادية داخل بلد معين – يبدو أنه يرتبط ارتباطاً وثيقاً بمفهوم الأسرة المعيشية كما هو معرف في نظام الحسابات القومية، وذلك بالرغم من أن إحصائيي الدراسات الاستقصائية قد يضيفون معايير أكثر دقة وعملية. داخل نطاق بلد معين.

14-24 الموظفين المحليين الذين يحيون داخل نفس المباني مثلهم مثل صاحب عملهم لا يشكلون جزءاً من الأسرة المعيشية لصاحب عملهم حتى وإن كان يوفر لهم الإقامة والوجبات كأجور عينية؛ ولا يكون للموظفين المحليين المدفوعين (يعملون بأجر) حق في الموارد الجماعية للأسر المعيشية لأصحاب عملهم، ولا يتم تضمين الطعام الذي يستهلكونه مع استهلاك أصحاب عملهم. وبالتالي، ينبغي معاملتهم على أنهم ينتمون لأسر معيشية منفصلة عن أصحاب عملهم.

15-24 الأشخاص الذين يعيشون بشكل دائم في مؤسسة، أو الذي يتوقع بأنهم سيقيمون في مؤسسة لفترة طويلة جداً أو غير محددة – يعاملون على أنهم منتمين لأسرة معيشية مؤسسية واحدة عندما لا يكون لديهم – أو بقدر يكاد لا يذكر – استقلالية التصرف أو القرار في الأمور الاقتصادية؛ وفيما

يلي بعض الأمثلة على الأشخاص المنتمين لأسر معيشية مؤسسية:

أ. أعضاء الجماعات الدينية الذين يعيشون في الأديرة أو ما شابهها من المؤسسات؛

ب. المرضى المقيمين لفترات طويلة في المستشفيات، بما في ذلك المستشفيات النفسية أو العقلية؛

ج. السجناء الذين يقضون فترات عقوبة طويلة؛

د. كبار السن الذين يعيشون بشكل دائم في دور التقاعد أو المسنين.

16-24 ومن ناحية أخرى، فإن الأشخاص الذين يدخلون المستشفيات أو العيادات أو دور النقاهة أو الخلوات الدينية أو ما شابه ذلك من المؤسسات لفترات قصيرة، والذين يحضرون مدارس أو كليات أو جامعات داخلية، أو الذين يقضون فترات عقوبة قصيرة – جميعهم ينبغي معاملتهم كأعضاء في الأسر المعيشية التي ينتمون إليها عادة.

2. الإقامة

17-24 جميع الأسر المعيشية تكون مقيمة في الاقتصاد؛ غير أن هناك ظاهرة حازت على اهتمام متزايد وهي تلك التي تتعلق بشخص بالخارج – غالباً ما يكون عضو في أسرة معينة ولكن ليس بالضرورة – يحول مبالغ كبيرة للأسرة الموجودة في الاقتصاد المحلي. (تتواجد نفس الظاهرة أيضاً داخل البلد الواحد بين المناطق الحضرية والريفية على سبيل المثال). ويمكن النظر إلى جانب الناس الذين ينتقلون للخارج كاستجابة منهم لاحتمالات عمل أفضل على أنه وجهاً أخر من العولمة وهو جانب جدير برصده.

3. تحديد القطاعات الفرعية

18-24 وكما لوحظ في المقدمة، تنشأ صعوبة تصنيف وتفصيل قطاع الأسر المعيشية لعدد من الأسباب؛ وأول هذه الأسباب أن الدخل يكتسب من قبل الأفراد ولكن الاستهلاك يتم من قبل الأسر المعيشية. وفي حين أن كافة الأسر المعيشية تضم كافة الأفراد إلا أنه من الصعب جداً الربط بين متلقين معينين للدخل ومجموعات أسر معيشية معينة. ومن الممكن وضع جدول ليعرض أنواع الدخل المكتسب وأنواع الأفراد الذين يحصلون عليه. كما أنه من الممكن أيضاً وضع جدول لأنواع الأسر المعيشية ولنمط استهلاك كل منها. وفقط في الوضع الخاص جداً حيث يتواجد كاسب واحد للدخل لكل أسرة معيشية (ومصدر واحد فقط للدخل) حينئذ يمكن أن يتقابل نوع الدخل مع نوع الأسرة المعيشية وخلافاً لذلك تصنف الأسر المعيشية لفئات تبعاً لنوع الدخل. ويمكن مقارنة هذه المشكلة بتلك المتعلقة بجداول العرض والاستخدام، ولكن في حين أنه من الممكن التثبت من أي الصناعات تنتج أي المنتجات لا توجد علاقة طبيعية بين الأفراد كمتلقين أو مستفيدين من الدخل والأسرة المعيشية التي ينتمون لها عندما يتم تجميع الأسر المعيشية على أساس أي معيار بخلاف المصدر الرئيسي للدخل.

19-24 تمثل مشكلة محاولة ربط تدفقات الدخل من نظام الحسابات القومية بمجموعة مرغوب فيها من خصائص وخصائص الأسرة المعيشية أحد أصعب جوانب إنشاء مصفوفة محاسبية اجتماعية؛ وفي كثير من الأحيان يكون من الضروري الرجوع إلى النمذجة للتوفيق بين الدخل ذات الصلة بالأفراد والاستهلاك ذات الصلة بالأسر المعيشية.

20-24 تتعلق المشكلة الثانية بمدى تجانس الأسر المعيشية؛ وقد تستخدم معايير متنوعة لتفصيل وتصنيف القطاع (مبين في القسم ج)، ولكن أياً كان المعيار المستخدم فمن الصعب التأكيد على أن سلوك العينة هو سلوك نموذجي بالنسبة للكل. وهذه صعوبة عادة لا نصادفها في التصنيفات والدراسات الاستقصائية الصناعية؛ على سبيل المثال، إذا كان هناك مسح يغطي 50 في المائة من الشركات العاملة في صناعة معينة فربما يكون من المعقول أن نفترض بأن نمط الإنفاق هو نمط نموذجي. وإذا ما قامت منشأة ما بمضاعفة دورتها التشغيلية فإن مستوى الاستهلاك الوسيط من المحتمل أن يتضاعف تقريباً، ولكن تكوينها قد لا يتغير كثيراً. وتكون مثل هذه الافتراضات محاطة بشك كبير في حالة مجموعات الأسر المعيشية. ويمثل ذلك مجالاً أخر حيث يكون من الصعب استخدام مصفوفة محاسبية اجتماعية للتحليل بدون مزيد من الالتجاء إلى النمذجة، ولكن في هذه المرة لتحديد كيفية استجابة مجموعات الأسر المعيشية لمحفزات مختلفة.

21-24 تستمد المعلومات المتعلقة بقطاعات الشركات من الدراسات الاستقصائية؛ وتعرف مجاميع الأسر المعيشية للدخل والإنفاق من الهويات أو الوحدات المحاسبية في تسلسل الحسابات. ولئن كان صحيحاً أن المعلومات المستمدة من الدراسات الاستقصائية للأسر المعيشية قد تكشف في بعض الأحيان عن أخطاء في بيانات الصناعة أو العكس صحيح إلا أن الأكثر إشكالية من ذلك هو استقاء معلومات من دراسات استقصائية للأسر المعيشية حول – على سبيل المثال – أنماط الإنفاق لدى مجموعة من الأسر المعيشية والافتراض بأن جميع الأعضاء الآخرين للمجموعة يتصرفون بنفس الطريقة. ولهذا

السبب، غالباً ما يذكر دخل وإنفاق الأسرة المعيشية على أنه ممارسة قائمة بذاتها، ولا يكون التكامل مع المجاميع الكلية للحسابات القومية جزءاً في أحيان كثيرة من تجميع وتصنيف المجموعة الكاملة من الحسابات القومية تماماً مثلما هو الوضع مع الدراسات الاستقصائية للمنشآت. ومن أجل استكشاف لماذا يكون الحال على هذا المنوال فمن المفيد أن ننظر بإيجاز إلى بعض من المشكلات المصادفة من خلال التجربة مع الدراسات الاستقصائية للأسر المعيشية.

4. الدراسات الاستقصائية للأسر المعيشية

22-24 أية محاولة لتجزئة وتفصيل قطاع الأسر المعيشية من المرجح أن تكون معتمدة على دراسة استقصائية لدخل وإنفاق الأسرة المعيشية؛ بيد أن القواعد السائدة المطبقة من قبل إحصائيي الدراسات الاستقصائية وتلك المطبقة من قبل المحاسبين القوميين ليست دائماً هي نفسها. فعلى سبيل المثال قد لا تشمل دراسة استقصائية لإنفاق أسرة معيشية تقديرات للإيجار المحتسب للمساكن المشغولة من قبل مالكيها أو للإنتاج الذاتي للاستخدام الشخصي. وقد يقيس الدخل بعض الضريبة ويقيس الإنفاق على أساس نقدي وليس على أساس تراكمي. وقد أعدت منشورات متنوعة لفحص مثل هذه الاختلافات ولوضع توصيات حول كيفية التوفيق بين بيانات الدراسات الاستقصائية وبين متطلبات الحسابات القومية. وفيما يتصل بهذه المسألة على وجه الخصوص؛ التقرير النهائي والتوصيات النهائية الصادرة عن مجموعة من الخبراء في إحصاءات دخل الأسر المعيشية (مجموعة كانبيرا، 2001)، ودخل وإنفاق الأسر المعيشية (منظمة العمل الدولية، 2003).

23-24 ثمة مشكلة رئيسية بشأن الدراسات الاستقصائية للأسر المعيشية وهي أنه من الشائع جداً بالنسبة للمستجيبين أن يقدروا دخلهم بأقل من قيمته أو يوردون معلومات غير دقيقة عن دخلهم؛ وقد يكون ذلك أمراً متعمداً أو قد يكون مجرد عدم فهم لما ينبغي إدراجه أو للسهو.

24-24 وبصورة مماثلة، بعض بنود الاستهلاك عادة ما يساء الإبلاغ عنها، ولاسيما الإنفاق على الكحول والتبغ؛ ومن ناحية أخرى، يفرط في الإبلاغ عن استهلاك بعض المواد؛ على سبيل المثال، إذا كان مسح يسأل حول الإنفاق على السلع المعمرة بالاعتماد على تذكر المستجيب لما قد تم إنفاقه على مدى السنتين أو الثلاثة سنوات الماضية فغالباً ما يقدر الناس الفترة التي مضت منذ أن تمت هذه المشتريات بأقل طولها الحقيقي وسوف يذكرون مزيد من الإنفاق في هذه الفترة أكثر مما كان الحال فعلياً عليه. وهذه الظاهر لا تنطبق فقط على البنود الكبيرة جداً من الإنفاق؛ فقد أفيد بأن الدراسات الاستقصائية للأسر المعيشية قد اقترحت بأن المشتريات من فرش الأسنان – على سبيل المثال – أعلى مرات عدة مقارنة بالمبيعات التي أفادت بها المحلات التجارية.

25-24 وتمثل مشكلة عدم الاستجابة مصدر قلق واهتمام في الدراسات الاستقصائية للأسر المعيشية نظراً لأنه من المحتمل جداً أن بعض من الأسر المعيشية التي ترفض الاستجابة لديها أنماط دخل وإنفاق مختلفة عن المستجيبين؛ على سبيل المثال، الناس ذات الدخول الناشئة عن أنشطة غير مشروعة قد يكونون مترددين جداً عن ذكر معلومات وقد يختارون عدم المشاركة في الدراسة الاستقصائية. وبصورة مماثلة، من الشائع بالنسبة للأسر المعيشية الموجودة في أعلى وأدنى التوزيع أن يتم حذفها من الدراسة الاستقصائية سواء بسبب التصميم أو على أساس التطبيق العملي.

26-24 يمكن أن يتم تصميم الدراسات الاستقصائية للأسر المعيشية للتحقق من وتقصي ظواهر معينة قد لا تكون بالضرورة محل الاهتمام الرئيسي للحسابات القومية؛ على سبيل المثال، قد تكون مقتصرة على كاسبي الدخل المنخفض في المناطق الحضرية. وفي حين أن هذه المعلومات قيمة ومفيدة للغاية إلا أنها ليست كافية لإيجاد أرقام تجميعية للحسابات القومية. وفي بعض الأوقات حتى إذا كانت التغطية أكثر شمولاً فقد تكون حجم العينة بالقدر الذي يسمح بإجراء تفصيل وتصنيف على غرار ما هو مرغوب فيه في نظام الحسابات القومية. ومن المهم أن ندرك أنه ينبغي تحديد نمط مرغوب فيه للتقسيم لقطاعات فرعية قبل إجراء الدراسة الاستقصائية للتأكد من أن الخصائص والخصائص المرغوب فيها ستكون ممثلة بما فيه الكفاية في عينة الدراسة الاستقصائية.

ج. تقسيم الأسر المعيشية إلى قطاعات فرعية

1. منظور الإنتاج

27-24 ثمة اعتبار أول وهو التحقق من إمكانية تقسيم الأسر المعيشية إلى قطاعات فرعية تبعاً لانخراطها في الإنتاج؛ ويمكن القيام بذلك بإتباع النمط المبين في الفصل الخامس والعشرين للتعرف على وتحديد نشاط الإنتاج غير الرسمي وغيره من نشاطات الإنتاج التي تضطلع بها الأسر المعيشية.

28-24 والتقسيم الأول هو فصل الأسر المعيشية المؤسسية وتلك الأسر المعيشية التي تشمل منشأة فردية عن تلك التي لا تحتوي على منشأة فردية؛

بعد ذلك، وبصورة مباشرة، يتم تحديد تلك الأسر المعيشية التي يكون نشاطها الإنتاجي فقط مرتبطاً بصاحب المساكن أو بعمل موظفين محليين. والأسر المعيشية التي تتبقى قد يتم إعادة تقسيمها مرة أخرى إلى تلك التي توظف عمالة للعمل في منشأتها الفردية وتلك التي لا تقوم بذلك. وكما هو مبين في الفصل بشأن القطاع غير الرسمي، فعند المضي قدماً على هدي هذه الخطوات في بعض الأحيان يكون من المرغوب فيه تحديد نوع نشاط المنشأة الفردية، وخاصة تحديد النشاط الزراعي بصورة منفصلة عن الأنواع الأخرى من النشاط.

29-24 في نطاق نظام الحسابات القومية، فإن كافة منشآت الأسر المعيشية التي يمكن معاملتها كأشباه شركات نظراً لأن لديها مجموعات كاملة من الحسابات التي تعرض ملكيتها للأصول (بشكل منفصل عن الأصول الخاصة بالأسرة المعيشية التي تنتمي لها) فضلاً عن سحب الدخل لمالكيها – يتم تصنيفها ضمن أحد قطاعات الشركات. ويختلف عدد منشآت الأسر المعيشية التي يمكن معاملتها كأشباه شركات وبالتالي تحذف من قطاع الأسر المعيشية – يختلف اختلافاً كبيراً من بلد لبلد أخر تبعاً لتوافر المعلومات المحاسبية والمصادر المتاحة للتعرف على وتحديد ثمل هذه المنشآت ومن ثم معاملتها على أنها أشباه شركات.

30-24 على الرغم من أنه من الممكن تحديد الأسر المعيشية التي يكون مسكنها المشغول من قبل مالكه فقط هو منشأتها الفردية إلا أنه في كثير من الحالات سوف تتخذ منشأة فردية أخرى مساكنها كمساكن مشغولة من قبل مالكيها أيضاً؛ وفي حين أنه من وجهة نظر الإنتاج من الممكن الفصل بين الأنواع المختلفة من أنشطة الإنتاج إلا أنه بالنسبة للوحدة المؤسسية ككل ليس من الممكن إجراء هذا الفصل.

31-24 في معظم البلدان، العديد من الأسر المعيشية لا يكون لديها منشآت فردية ولذلك عندما يتم التقسيم إلى قطاعات فرعية تبعاً للإنتاج الذي تقوم به الأسر المعيشية فإن تلك الأسر المعيشية التي ليس لديها منشآت فردية يتم تجميعها معاً في قطاع فرعي واحد. والعامل المشترك الوحيد الذي تتشارك فيه تلك الأسر المعيشية هو أنها ليس لها منشآت فردية. وبناءاً على ذلك، في حيت أن تقسيم الأسر المعيشية إلى قطاعات فرعية تبعاً للإنتاج يكون مفيداً في بعض الظروف إلا أن له قيود من حيث تحديد دور الأنواع المختلفة للأسر المعيشية في الاقتصاد.

2. منظور الاستهلاك

32-24 من الملاحظ على نطاق واسع أنه مع ارتفاع دخل الأسرة المعيشية يتغير نمط الاستهلاك؛ وتنخفض نسبة الإنفاق المخصصة للطعام ولغيرها من الضروريات كلما زاد الدخل المتاح ويتم تخصيصه لمزيد من السلع الكمالية؛ وبالتالي، فإن أحد أساليب تفصيل وتصنيف الأسر المعيشية وفقاً لأنماط الاستهلاك هو في الواقع أن يتم التفصيل والتصنيف حسب مستوى الدخل بافتراض أن ذلك يعكس الفرق في أنماط الاستهلاك. كما أن الدراسات التي تبين أنماط الاستهلاك تبعاً لإحصاءات أو عشريات الدخل شائعة جداً وتعطي معلومات مثيرة للاهتمام حول كيفية تغير أنماط الاستهلاك مع ارتفاع المستوى العام للدخل.

33-24 والسؤال الذي يطرح نفسه هو كيف أن أنماط استهلاك الأسر المعيشية قد ترتبط بدخول الأفراد؛ وليس هناك طريقة واضحة لتحديد كيفية وقوع متلقين الدخل في شريحة أو أخرى من شرائح الدخل العشرية عندما يتم حساب هذه الشرائح العشرية على أساس الأسرة المعيشية. وقد تنتج الأسر المعيشية ذات الدخل المرتفع من خلال عامل ذات أجر جيد جداً أو من خلال عدد من كاسبي الدخول المتوسطة. وعلاوة على ذلك، على الرغم من أن حساب الإنتاج يبين المجموع الكلي لتعويضات أو أجور الموظفين وقد يكون من الممكن مقارنة ذلك بالعدد الكلي للموظفين إلا أن ذلك لا يسفر عن أي معلومات حول توزيع الدخل عبر قوة العمل في المنشأة.

34-24 لا يأتي الدخل كله من تعويضات أو أجور الموظفين؛ كما أن الأثر الواقع على الاستهلاك الكلي للأسر المعيشية من المصادر الأخرى للدخل غير مؤكد.

35-24 إن استخدام مستوى دخل الأسرة المعيشية كممثل لأنماط الاستهلاك يشوبه بعض المشاكل البارزة؛ حيث أن أحد التفصيلات والتصنيفات الممكنة للأسر المعيشية وحيث قد تكون أنماط الاستهلاك مختلفة إلى حد كبير – قد يكون تبعاً لما إذا كانت الأسرة المعيشية تضم أطفال من عدمه، أو ما إذا كانت الأسرة المعيشية أعمارها صغيرة نسبياً (وربما تكون تؤسس المنزل لأول مرة) أو كبيرة نسبياً (حيث قد يكون الإنفاق على السلع المعمرة الاستهلاكية أقل من المجموعات الأخرى). ومع ذلك، ومرة أخرى في هذا السياق، لا توجد وسيلة سهلة للربط ما بين مصدر الدخل ونوع الأسر المعيشية التي يقيم متلقي الدخل فيها.

3. منظور الدخل

36-24 ثمة نهج واعد للتقسيم الفرعي يبدو وأنه يأتي ليس من النظر إلى مستوى الدخل بل إلى نوع

الدخل؛ وكما هو مقترح في الفصل الرابع، فإن المخطط التالي يمكن التطرق إليه.

37-24 قد يتم تجميع الأسر المعيشية في قطاعات فرعية تبعاً لطبيعة مصدرها الأكبر للدخل؛ ولهذا الغرض، فإنه ليلزم تمييز الأنواع التالي من دخل الأسر المعيشية:

أ. الدخل المتراكم لأصحاب منشآت فردية بالأسر المعيشية لديها موظفين بأجر (الدخل المختلط لأصحاب العمل)؛

ب. الإيرادات أو الدخل المتراكم لأصحاب منشآت فردية بالأسر المعيشية بدون موظفين بأجر (الدخل المختلط للعاملين لحسابهم الخاص)؛

ج. تعويضات أو أجور الموظفين؛

د. دخول الملكية والدخول من التحويلات

38-24 تنسب الأسر المعيشية للقطاعات الفرعية تبعاً لأي فئة من الفئات الأربعة للدخل المذكورة أعلاه هي الأعلى بالنسبة للأسر المعيشية ككل، حتى وإن لم تفسر دائماً ما يزيد عن نصف الدخل الكلي للأسرة المعيشية؛ وعندما يتحصل على أكثر من دخل من الفئات المحددة داخل نفس الأسر المعيشية على سبيل المثال لأن أكثر من عضو بالأسرة المعيشية يتحصل على تعويضات أو أجور للموظفين أو لأنه يتحصل على أكثر من دخل ملكية أو دخل من التحويلات حينئذ ينبغي أن يقوم التصنيف على أساس الدخل الكلي للأسرة المعيشية داخل كل فئة من الفئات. وفيما يلي وصفاً للقطاعات الفرعية الأربعة:

أ. أصحاب العمل؛

ب. العاملين أو المشتغلين لحسابهم الخاص؛

ج. الموظفين؛

د. المتلقين لدخول ملكية أو تحويلات.

39-24 يشكل القطاع الفرعي الرابع – الأسر المعيشية التي تؤلف دخول الملكية والدخول من التحويلات مصدر دخلها الأكبر – مجموعة غير متجانسة، ويوصى بأن يتم تقسيمها إلى ثلاثة قطاعات فرعية إضافية عندما يكون ذلك ممكناً؛ وتحدد هذه القطاعات الفرعية على النحو التالي:

- متلقي دخول الملكية؛
- متلقي المعاشات؛
- متلقي الدخول الأخرى من التحويلات

4. استخدام شخص مرجعي

40-24 عادة ما تتطلب الأساليب الأخرى للتقسيم إلى قطاعات فرعية شخص مرجعي يتم تحديده والتعرف عليه لكل أسر معيشية؛ وليس بالضرورة أن يكون الشخص المرجعي هو الشخص الذي يعتبره الأعضاء الآخرين للأسرة المعيشية "رب الأسرة"، حيث أن الشخص المرجعي ينبغي وأن يتم اختياره وتحديده على أسس الأهمية الاقتصادية وليس على أساس العمر أو الأقدمية. وينبغي أن يكون الشخص المرجعي عادة هو الشخص ذات الدخل الأكبر وذلك على الرغم من أن الشخص المرجعي قد يكون أيضاً هو الشخص الذي يتخذ القرارات الرئيسية فيما يتعلق باستهلاك الأسرة المعيشية.

41-24 وبمجرد تحديد شخص مرجعي يكون من الممكن حينئذ تجميع الأسر المعيشية في قطاعات فرعية على أساس خصائص وخصائص الشخص المرجعي؛ على سبيل المثال، يمكن تحديد القطاعات الفرعية بالاستناد إلى:

أ. مهنة الشخص المرجعي؛

ب. الصناعة، إن وجدت، التي يعمل فيها الشخص المرجعي؛

ج. المستوى التعليمي للشخص المرجعي؛

د. المؤهلات أو المهارات لدى الشخص المرجعي؛

5. النتائج المترتبة على التغير الديموغرافي

42-24 هناك اهتمام سياسي متزايد في بعض البلدان حول أثر التغير الديموغرافي على رفاهية الأسر المعيشية وعلى الاستجابة المطلوبة من قبل الحكومة؛ على سبيل المثال، ربما يكون هناك انخفاض في الطلب على الخدمات التعليمية وارتفاع في الطلب على الخدمات الصحية.

43-24 ثمة شاغل أخر وهو ما إذا كان توفير المعاشات التقاعدية كافياً لضمان أن الأفراد يحصلون على مستوى كاف من الدعم للدخل؛ وقد يسفر التركيز على مثل هذه الموضوعات على الاقتراح بتقسيم الأسر المعيشية إلى قطاعات فرعية تبعاً لما إذا كان كاسب الدخل الرئيسي في العمل أو في سن العمل ولكن لا يعمل أو متقاعد. ومرة أخرى، فإن التصنيف لفئات تبعاً لكاسب الدخل الرئيسي سيعطي نتائج مختلفة عن تصنيف الدخل ككل.

6. اعتبارات أخرى

44-24 من الممكن التفكير في تقسيم الأسر المعيشية إلى قطاعات فرعية على أسس مختلفة تماماً؛ ومن بين الأمثلة على ذلك، عدد الأشخاص في الأسرة المعيشية أو المنطقة التي تقع بها الأسرة المعيشية

أو مؤهلات أو المستوى التعليمي لرب الأسرة المعيشية أو الصناعة التي يعمل بها رب الأسر المعيشية أو ما إذا كانت الأسرة المعيشية تملك ممتلكات أو غيرها من الأصول، وهلم جرا.

د. الأسر المعيشية كمنتجين

ا. الأسر المعيشية والقطاع غير الرسمي

45-24 في جميع البلدان، هناك عدد من أنشطة الإنتاج تقوم عليها الأسر المعيشية؛ وقد يوصف العديد من هذه الأنشطة بالأنشطة غير الرسمية، كما أنه وعلى النحو المبين في الفصل الخامس والعشرين فإن قياس مدى القطاع غير الرسمي وكيف أن ذلك يتغير مع نمو الاقتصاد من شأنه أن يعطينا نظرة ثاقبة خاصة بشأن امتداد اقتصاد السوق فيما وراء المنشآت الرسمية.

46-24 صعوبة فصل النشاط الإنتاجي للأسرة المعيشية عن بقية الوحدات المؤسسية قد تم مناقشتها في عدد من المواضع في الفصول السابقة، وبخاصة الفصل الرابع، كما أنه يشار إليها أعلاه في المناقشة الخاصة بالقطاعات الفرعية للأسر المعيشية؛ ومن ثم، فإن هذا القسم يناقش فقط بعض جوانب هذه الأنشطة الإنتاجية التي لا تزال قائمة لا محالة في قطاع الأسر المعيشية.

2. الزراعة

47-24 في بعض البلدان، تمثل زراعة الكفاف أو في الواقع نتائج أي إنتاج زراعي يتم استخدامه بالكامل من قبل هؤلاء المسئولين عن الإنتاج – يمثل جزءاً هاماً للغاية من استهلاك الأسرة المعيشية وعلى نطاق أوسع من الناتج المحلي الإجمالي؛ وفي البلدان التي تزرع فيها المواد الغائية الأساسية للاستهلاك الذاتي وتكون هذه الزراعة موسمية يكون من الضروري النظر فيما إذا كان جزء ما من الزيادة في قيمة المحصول العائد للتخزين هو جزء من الإنتاج من عدمه. وهناك تفاصيل حول كيفية القيام بذلك في الملحق بالفصل السادس.

48-24 جدير بالذكر أن سعر المشتري بالنسبة للمنتجات الزراعية المستخدمة للاستهلاك الذاتي لا يعني سعر قرب سوق محلي والذي قد يشمل تكاليف نقل؛ ويكون سعر السوق هو السعر الذي قد يدفعه شخص في مقابل المحاصيل في مكان زراعتها. وغالباً ما يسمى ذلك بسعر بوابة المزرعة.

49-24 ومن حيث المبدأ، فإن جميع الفاكهة والخضروات المزروعة للاستخدام الذاتي من قبل الأسر المعيشية التي لديها مخصصات غيرة أو مزارع وحدائق كبيرة ينبغي إدراجها في حدود الإنتاج، حتى في الدول المتقدمة؛ وفي واقع الممارسة العملية، لا يكون من المرجح أن هذه العملية تستحق الجهد المبذول في وضع تقديرات ما لم تكن المبالغ المعنية كبيرة جدا.

3. الإسكان

50-24 في جميع الاقتصاديات تقريباً؛ يعيش عدد كبير من الأسر المعيشية في مساكن يمتلكونها؛ وقد يكون حجم سوق الإيجار صغيراً جداً وقد يكون مقصوراً على بعض المناطق على سبيل المثال المناطق الحضرية، وهو ما يجعل من الصعب استخدام الإيجارات السوقية كوسيلة لتقدير الخدمات المقدمة من قبل كافة المساكن المشغولة من قبل مالكيها؛ وفي الفصل العشرين، أوضح أنه من حيث المبدأ أنه يمكن حساب الإيجار المدفوع على أصل رأسمالي من خلال تطبيق عامل خصم على المخزونات من رأس المال عند بداية فترة معينة، ومن ثم إذا ما عرفت القيمة يمكن حينئذ تقدير رقم للخدمات المقدمة. ومع ذلك، يمثل هذا الأسلوب أيضاً إشكالية في هذه الظروف التي لا يكون فيها بيانات متاحة بشأن المخزونات من رأس المال أو بشأن متى يتواجد عدم يقين حول معدل العائد حتى يتم تقديره. وبالنسبة للمساكن الريفية البسيطة، فقد يكون من الضروري حساب تكلفة الإنشاء وتقدير طول مدة استخدام البناء من دون إدخال تجديدات رئيسية عليه.

51-24 جميع المساكن تتطلب صيانة منتظمة؛ ويعامل حساب الإنتاج بالنسبة لمسكن مشغول من قبل مالكه فقط السلع والخدمات الضرورية للقيام بنوع الإصلاحات التي تكون عادة مسئولية صاحب الملك في حالة المباني المؤجرة كاستهلاك وسيط. وقد يشمل ذلك المدفوعات التي تتم للمتخصصين في تجارة المباني؛ على سبيل المثال، السباكين أو الدهانين، وسوف تشمل تكلفة هؤلاء المتخصصين تعويضاتهم أو أجورهم. ومع ذلك، عندما يتعهد بالعمل من قبل المالك نفسه فقط يتم تضمين تكلفة المواد في الاستهلاك الوسيط بدون وضع أي تقدير لقيمة وقت المالك المستغرق في الإصلاحات. ونتيجة لذلك، لا تظهر تعويضات أو أجور للموظفين في حساب الإنتاج للمساكن المشغولة من قبل مالكيها. (وقد ينظر إلى ذلك على أنه عرف عملي. وإذا ما كان ينتوى احتساب تكاليف عمالة بالنسبة للمالك المضطلع بالإصلاحات، فقد يقيد ذلك على أنه دخل متراكم للأسرة المعيشية ولكن الدخل العائد من إيجار البيت قد يتم خفضه بمقدار تعويض مساوي تماماً).

52-24 يعامل مجمل الإيجار المحتسب ناقص التكاليف الفعلية (بما في ذلك التكاليف بخلاف تلك المرتبطة بالإصلاحات) المتكبدة على أنها فائض

تشغيل للمالك؛ وتعرض حسابات المالك للمبنى مجمل قيمة الإيجار المحتسب كمخرجات، وأية تكاليف متكبدة كاستهلاك وسيط والفرق باعتباره فائض التشغيل الإجمالي والذي يدفع إلى الأسرة المعيشية بصفتها المالك للمنشأة الفردية. وفي استخدام حساب الدخل، تبين القيمة الكلية للإيجار كاستهلاك للإيجار المحتسب الخاص بالمساكن المشغولة من قبل مالكيها.

53-24 عندما تجرى إصلاحات رئيسية تعامل حينئذ على أنها إجمالي تكوين رأس المال الثابت، ولكن نفس الأعراف تنطبق فيما يخص قيد تعويضات أو أجور الموظفين.

54-24 بعض المنازل تكون مملوكة من قبل أسر معيشية ولكنها تؤجر للغير؛ وفي هذه الحال، يكون الإيجار المدفوع من قبل المستأجر هو قيمة مخرجات خدمة الإيجار. ويبين حساب الإنتاج للأسرة المعيشية المدرة للربح الاستهلاك الوسيط المحمل على هذه المخرجات من أجل اشتقاق فائض التشغيل للنشاط، والذي يعامل على أنه دخل للأسرة المعيشية المالكة. وفي بعض الحالات، قد يكون مجمل الاستهلاك الوسيط رسوم خدمة مدفوعة لوكالة التأجير. ومن المتصور أحياناً أن الخدمة المدفوعة لوكالة التأجير قد تتجاوز العائد من الإيجار ومن ثم يحقق نشاط التأجير خسارة؛ على سبيل المثال، إذا ما بقي منزل خالياً لفترة من الوقت قد لا يزال يكون هناك رسوم مستحقة الدفع لوكالة التأجير. وغالباً ما سوف تعتبر الأسرة المعيشية المدرة للربح ذلك أمراً مقبولاً لأن أحد المبررات وراء تملك منزل لتأجيره هو الأمل في تحقيق ربح حيازة من وراء تملك المنزل على مدى فترة طويلة.

55-24 بحسب العرف السائد، تعامل كل القيمة المضافة الناشئة عن تأجير المساكن على أنها فائض تشغيل وليس دخل مختلط.

56-24 بعض المنازل سوف يتم تملكها كمنازل ثانوية سواء في نفس الاقتصاد أو بالخارج؛ وينطبق على ذلك نفس المبادئ الواردة في حالة الإيجار المحتسب للمساكن المشغولة من قبل مالكيها وكأنشطة خدمات الإيجار التي تنشأ عن تأجير منزل للغير. وإذا كان المنزل في بلد أخر، يعامل على أنه ينتمي إلى وحدة وهمية مقيمة في هذا البلد. ومن ثم، يكون للمالك القانوني حق مالي على الوحدة الوهمية المقيمة. وبالتالي، فإن الوحدة الوهمية المقيمة تبدو وأنها منشأة استثمار مباشر مملوكة بشكل كامل من قبل وحدة غير مقيمة. ومع ذلك، فإن الأصل الوحيد للوحدة هو قيمة الملكية، ويعامل كامل فائض التشغيل من تأجير المنزل للغير كما لو أنه مسحوب من الوحدة الوهمية ومحولاً للمالك، وبالتالي لا يكون هناك أرباح محتجزة متبقية حتى تعامل على أنها أرباح معاد استثمارها.

57-24 لمدى ما يكون المنزل بالخارج مستخدماً من قبل مواطنين في الاقتصاد الذي يكون المالك القانوني مقيماً فيها فإن الإيجارات ينبغي وأن تعامل على أنها صادرات خدمات من البلد الأجنبي وكواردات خدمات للاقتصاد المحلي؛ ومع ذلك، يتم تحويل فائض تشغيل الوحدة الوهمية إلى المالك ويظهر كتدفق للخارج لدخل ملكية من البلد الأجنبي وكتدفق داخل للاقتصاد المحلي، مع التعويض لخدمات التأجير (على الأقل جزئياً).

58-24 عندما يمول منزل من خلال رهن، فمن حيث المبدأ تعامل رسوم خدمات الوساطة المالية المقاسة على نحو غير مباشر المرتبطة بمدفوعات الفائدة على الفرض على أنها جزء من الاستهلاك الوسيط لنشاط الإنتاج المرتبط بتأجير العقار (سواء للاستخدام من قبل المالك أو من قبل مستأجر)؛ ومع ذلك، قد يكون من الصعب تحديد خدمات الوساطة المالية المرتبطة فقط بالفائدة على الرهن، وفي بعض الحالات قد لا يتم استخدام قرض تم من خلال العقار كضمان إضافي لتأمين العقار بغرض حيازة مسكن متاح. وفي واقع الممارسة العملية، إذا لم تعامل خدمات الوساطة المالية المقاسة على نحو غير مباشر على أنها جزء من الاستهلاك الوسيط لنشاط التأجير فإن فائض التشغيل من نشاط التأجير سيكون أعلى خلافاً لذلك، ولكن الإنفاق على الاستهلاك بالنسبة للأسرة المعيشية سيكون أعلى بنفس القدر.

4. الموظفين المحليين

59-24 تقيم الخدمات المقدمة من قبل موظفين محليين بأجر بسعر تكلف تعويضات أو أجور الموظفين المدفوعة لهؤلاء الموظفين ولكن مع تضمن أي دخل عيني مثل الإقامة المجانية أو الوجبات المجانية فضلاً عن أي اشتراكات ضمان اجتماعي قد تكون مدفوعة نيابة عن الموظفين؛ وبحسب العرف السائد، يتألف حساب الإنتاج للخدمات المحلية المدفوعة من هذه التعويضات أو الأجور للموظفين فقط. وتعامل جميع المنتجات المستخدمة في تأدية الخدمات المحلية مثل مواد التنظيف والأدوات المستخدمة على أنها نفقات استهلاك نهائي للأسرة المعيشية.

60-24 لابد من أن يكون الأفراد الذين يقدمون خدمات محلية مدفوعة أعضاء في أسرة معيشية أخرى؛ ولا تعامل المدفوعات للأطفال لأداء مهام في المنزل على أنها توفير لخدمات محلية مدفوعة، ولكن ببساطة كما لو كانت المدفوعات تحويل داخل نطاق الأسر المعيشية. ومن ناحية أخرى، المدفوعات التي تتم لطفل لقاء مؤانسته لطفل

الجيران ينبغي من حيث المبدأ معاملتها كخدمات محلية غير أن هذه المدفوعات قد تكون صغيرة جداً ويصعب قياسها.

61-24 في الممارسة العملية، قد تشمل بعض البلدان موظفين محليين لكامل الوقت كأعضاء في الأسر المعيشية؛ وفي هذه الحالة يقيد تحويل داخل الأسر المعيشية حتى وإن كانت التحويلات داخل الوحدات المؤسسية عادة لا يتم قيدها. وهذا بدوره يعني أن هناك عنصر للعد المضاعف بالنسبة للأسرة المعيشية المعنية في ظل تضمين الدفعة المسددة لموظفين محليين وإنفاق من قبل هؤلاء الموظفين في نفقات استهلاك الأسر المعيشية.

62-24 في الفصل التاسع والعشرين، هناك مناقشة حول إمكانية توسيع حدود الإنتاج داخل سياق حساب فرعي لإدراج كافة الخدمات المحلية، بما في ذلك، تلك الخدمات التي لا تؤدى لقاء مدفوعات.

هـ. الأسر المعيشية كمستهلكين

1. السلع والخدمات الاستهلاكية المقدمة في شكل عيني

63-24 يصف الفصل التاسع المفاهيم المختلفة للإنفاق على الاستهلاك وللاستهلاك الفعلي ولاستخدام السلع والخدمات الاستهلاكية؛ وفي سياق نظام الحسابات القومية، يقاس أول بندين فقط، ويعلل الفرق بينهما بالتحويلات الاجتماعية العينية المقدمة من قبل الحكومة والمؤسسات غير الهادفة للربح التي تخدم الأسر المعيشية للأسر المعيشية. ومن حيث المبدأ، قد يكون من المثير للاهتمام التمكن من تمييز التحويلات الاجتماعية العينية المقدمة للأطفال (على سبيل المثال، معظم التعليم)، وللكبار في السن (خاصة الرعاية الصحية) أو ربما على أساس إقليمي. ومع ذلك، هناك صعوبات كبيرة في العمل على هذا المستوى من التفصيل، ولذلك فمن المحتمل أن مثل هذه التفاصيل الإضافية يمكن تقديمها فقط في سياق حساب فرعي.

64-24 ومن حيث المبدأ، ينبغي قيد التحويلات العينية بين الأسر المعيشية في نظام الحسابات القومية؛ ومع ذلك، إذا لم تكن هناك قطاعات فرعية لقطاع الأسر المعيشية فإن مثل هذه التخويلات لن تظهر في الحسابات عندما تحدث بين الأسر المعيشية المقيمة. ومن ناحية أخرى، قد تكون التخويلات العينية بين الأسر المعيشية المقيمة وغير المقيمة كبيرة جداً ومن ثم ينبغي التقاطها ضمن المعلومات بشأن التحويلات في بيانات ميزان المدفوعات. وهناك اعتبارات عملية مبينة في المعاملات الدولية في التحويلات: دليل للمجمعين والمصنفين والمستخدمين (صندوق النقد الدولي، 2008 ب)).

65-24 عندما يكون هناك قدراً كبيراً من الاستهلاك ممثلاً من قبل الإنتاج للحساب الشخصي أو الدخل العيني أو المقايضة أو التحويلات العينية فقد يكون من المفيد تفصيل التمييز بين الإنفاق على الاستهلاك من قبل الأسر المعيشية العيني عن الاستهلاك المشترى في المركز التجاري أو السوق التجارية.

2. الإنفاق من قبل السياح

66-24 معظم مصادر البيانات عن استهلاك الأسر المعيشية من جانب العرض غير قادرة على التمييز بين ما إذا كانت المشتريات قد تمت من قبل أسر معيشية مقيمة أم من قبل أسر معيشية غير مقيمة؛ وبصورة مماثلة، فإن نفس المصادر لن تكشف عن المشتريات التي تمت بالخارج من قبل أسر معيشية مقيمة. وهذين البندين غالباً ما يكونان بارزين بما في الكفاية لأن يكون من الضروري تقديرهما لحساب الأثر على ميزان المدفوعات من جهة ولضمان أن جدول العرض والاستخدام يمكن موازنته بشكل كاف من ناحية ثانية. وهناك تفصيلاً إضافياً حول الإنفاق من قبل السياح في الفصل التاسع والعشرين في سياق الحساب الفرعي للسياحة.

3. الإنفاق على الاستهلاك بحسب نوع المنتج

67-24 معظم الدراسات الاستقصائية للأسر المعيشية تصنف الاستهلاك تبعاً للأغراض المقصود تلبيتها من وراء هذا الاستهلاك، الغذاء أو السكن، الخ؛ وهذا النوع من التفصيل هو المستخدم في تصنيف الاستهلاك الفردي بحسب الغرض (COICOP). وللإدراج في جدول العرض والاستخدام، وبالتأكيد للتحليلات الأخرى، من المفيد إعداد جدول يبين التصنيف العرضي للاستهلاك بحسب الغرض وبحسب المنتج. وذلك مفيداً ليس فقط من حيث توفير معلومات لجداول العرض والاستخدام بل كذلك في فحص المعلومات المستخدمة في تجميع وتصنيف الأرقام القياسية لسعر المستهلك، والتي تستخدم بدورها في خفض الإنفاق على الاستهلاك. وإذا ما كانت البيانات متوافرة، فقد يكون من المفيد أيضاً النظر إلى تركيب الإنفاق على الاستهلاك بحسب الأسرة المعيشية بغية حساب الأرقام القياسية لسعر المستهلك لمختلف مجموعات الأسر المعيشية، على سبيل المثال، لكبار السن أو لهؤلاء ممن لديهم أطفال صغار.

و. دخل الأسرة المعيشية

68-24 هناك ظاهرة راسخة في جميع البلدان وهي أن الدخل يوزع بشكل غير متساوي وبشكل منحرف جداً؛ فالكثير الكثير من الناس دخلها أقل كثيراً من متوسط الدخل وعدد قليل جداً من الناس

دخولها كبيرة جداً ومرتفعة للغاية. وفي بعض الأحيان، يحدد خط الفقر على أنه نصف متوسط الدخل، غير أن دخل يعادل ضعفي المتوسط لا يعني ثروة كبيرة؛ فالأفراد الأكثر ثراءً في اقتصاد معين قد يكون لديهم دخول أكبر بمرات عديدة من متوسط الدخل.

69-24 السبب في أهمية تسلسل الحسابات هو أنه يعطي صورة لكيفية توزيع الدخل وإعادة توزيعه سواء بشكل إجباري من خلال الضرائب والمنافع أو طوعياً من خلال التحويلات أو بسبب ملكية أصول مالية أو غيرها من الأصول (دخل ملكية)؛ ومن أجل التحقيق في ما إذا كانت عملية توزيع وإعادة توزيع الدخل تغير بشكل ملحوظ التوزيع الشامل للدخل في الاقتصاد فمن الضروري التمكن من عرض التدفقات بين مختلف مجموعات الأسر المعيشية. وكما لوحظ في المقدمة، فمن الصعب توزيع الدخل من مصدر معين لمجموعة من مجموعات الأسر المعيشية ناهيك عن المجموعات الأخرى. ولا يتم ذلك بشكل صريح ومباشر ولا يشكل جزء نمطي من نظام الحسابات القومية. ومع ذلك، يكون الأمر مباشراً من خلال توفير مزيد من المعلومات للقائمين بالتحليل حول نوع دخل الأسر المعيشية مقارنة بالمجموع الكلي المدرج في التسلسل القياسي للحسابات. وبقدر ما تكون القيمة المضافة هي المعنية، فقد يكون من الممكن تمييز تعويضات أو أجور الموظفين المدفوعة من قبل الصناعات الفردية أو ربما تبعاً لمستوى التعليم أو بحسب المنطقة. وبصورة مماثلة يمكن تمييز الدخل المختلط. وينبغي فصل استهلاك رأس المال الثابت بين الاستهلاك الناشئ عن المساكن المشغولة من قبل مالكيها والاستهلاك المرتبط بالأصول الأخرى للمنشآت الفردية.

70-24 تحتوي الحسابات القياسية على معلومات بشأن التخويلات في شكل ضرائب مدفوعة واشتراكات ضمان اجتماعي ومنافع مقسمة بين معاشات تقاعدية ومنافع أخرى؛ وفي بعض البلدان، يكون الأمر وثيق الصلة وجه الخصوص من حيث أهمية عرض التحويلات الشخصية من الخارج من أجل إظهار الأثر الواقع على الاقتصاد المحلي من قبل أولئك ممن لديهم صلات وثيقة بالاقتصاديات بالخارج. وبالنسبة للبلدان ذات الأعداد الكبيرة من المهاجرين فقد يكون من المفيد بالمثل تحديد التدفقات للخارج المقابلة ووجهتها.

71-24 في إطار دخل الملكية يكون من المفيد تمييز تلك التدفقات التي تضع الموارد تحت تصرف المستفيدين عن تلك التي تكون فيها المتحصلات ملزمة مسبقاً بالفعل بأن تكون ادخار، على سبيل المثال، استحقاقات المعاشات التقاعدية ودخل الملكية عن تأمين الحياة والفائدة التي تستمد من الزيادة في قيمة السندات؛ وجدير بالذكر أنه من المفيد على وجه الخصوص تحديد سحب الدخل من أشباه الشركات إذا كان هناك العديد من منشآت الأسر المعيشية المعاملة كأشباه شركات.

72-24 قد يكون من المفيد تحديد وعرض الدخل العيني بكافة أنواع بشكل منفصل؛ مثل الأجور والرواتب العينية والتحويلات العينية، ومن ثم اشتقاق مجموع كلي يستبعد كل مما سبق وكذلك الادخار الملزم سلفاً، وهو ما قد يسمى بالدخل التقديري.

ز. ثروة الأسر المعيشية وتدفقات الدخل ذات الصلة

1. الميزانيات العمومية للأسر المعيشية

73-24 بالنسبة للعديد من الأسر المعيشية، تكون أصول الرئيسية هي أراضيها ومنازلها واستحقاقات معاشاتها التقاعدية المتراكمة؛ وحيثما توجد، فقد تكون الحقوق على المنشآت هي الأخرى ذات قيمة كبيرة. وقد يكون الاستثمار في الأصول المالية خارج صناديق المعاش هاماً أيضاً في بعض البلدان. ومع ذلك، وبوضع كل منهما في مقابل الأخر لابد من أن تكون الأصول هي التزامات الأسر المعيشية بما في ذلك القروض المتضمنة في الرهن وغيرها من الالتزامات المالية و – على سبيل المثال - بطاقة الائتمان أو غيرها من الديون.

74-24 بالنسبة للأسر المعيشية التي تشمل منشأة فردية بخلاف المساكن المشغولة من قبل مالكيها، قد تكون هناك أصول ثابتة أخرى مقيدة في الميزانية العمومية غير أنها تميل إلى أن تكون صغيرة بالنسبة للسكن.

2. صناديق الائتمان الأسرية

75-24 تكون صناديق الائتمان الأسرية مملوكة من قبل الأسر المعيشية وذلك برغم أن بعض الصناديق تكون مملوكة من قبل عدد من الأسر المعيشية بشكل جماعي وربما تشتمل على أسر معيشية غير مقيمة أيضاً؛ وقد تؤسس صناديق الائتمان لحماية الثروة حتي يبلغ مستفيد ما أو يفي بمعيار أخر، وقد يتم تأسيسها للحفاظ على عقارات الأسر وهلم جر. ويوصي نظام الحسابات القومية بأنه ينبغي معاملة صناديق الائتمان على أنها أشباه شركات ويتم إدراجها في قطاع الشركات المالية كمؤسسات مالية مقيدة. ومع ذلك، لابد من أن يكون لصناديق الائتمان التزامات للمستفيدين بما فيه الكفاية لخفض صافي حقوق ملكيتهم إلى الصفر. وعند تجميع وتصنيف الميزانية العمومية لقطاع الأسر المعيشية لابد حينئذ من إدراج قيمة الأصول المقابلة للخصوم نتيجة للأسر المعيشية المقيمة. وحيثما تكون صناديق الائتمان الأسرية

مهمة وعندما تكون ثروة الأسرة المعيشية هي موضع الاهتمام حينئذ قد يكون من المفيد إدخال عنوان تكميلي أسفل حقوق الملكية الأخرى المملوكة من قبل الأسر المعيشية ليبين قيمة صناديق الائتمان بشكل منفصل عن حقوق ملكية أشباه الشركات الأخرى مثل الشراكات.

3. توزيع الثروة

76-24 هناك اهتمام متزايد بإجراء دراسات استقصائية لثروات الأسر المعيشية على غرار الدراسات الاستقصائية لدخل وإنفاق الأسر المعيشية؛ ومرة أخرى، فإن موضع الاهتمام هو النظر في تفصيل وتصنيف لقطاع الأسر المعيشية من أجل اكتشاف تركيبة ثروات الأسر المعيشية وعلاقتها بدخل الأسر المعيشية.

77-24 بشكل عام يكون توزيع الثروة أكثر انحرافاً من توزيع الدخل؛ فأسرة يكون فيها الكاسبون الرئيسيون للدخل في منتصف حياتهم المهنية قد تكون تحظى بمستوى مريح من الدخل وتشغل منزلها الشخصي، ولكن لا يزال لديها رهن كبير وربما كذلك حتى الآن لم تحتفظ باحتياطيات معاشات كبيرة.

4. اعتبارات بشأن المعاشات التقاعدية

78-24 هناك سؤال حول ما إذا كانت دورة الانخفاض في الثروة بعد التقاعد ينبغي قيدها كدخل أم كادخار سالب.

79-24 بمعاملة برامج ونظم المعاشات التقاعدية على أنها برامج للضمان الاجتماعي حينئذ تعرض المنافع المعاشية على أنها تحويلات جارية وبالتالي تكون دخل وليس دورة ادخار عكسية؛ وبالرغم من ذلك إذا لم يعامل نظام معاشي على هذا النحو، فإنه لا يزال هناك دخل متراكم للمستفيد من المعاش في شكل دخل ملكية مستحق الدفع على استحقاقات المعاشات التقاعدية. وبالنسبة لنظام منافع موحد، تمثل دخل الملكية المشار إليها للتو تفصيل عامل معامل الخصم على الاستحقاقات المستقبلية. ويكون الانخفاض في الاستحقاقات مساوياً للفرق بين المنافع المستحقة الدفع ودخل الملكية المشار له، بصورة مماثلة لوضع السنوية المشروح في نهاية الجزء الأول من الفصل السابع عشر.

80-24 لمدى ما تكون قيمة المعاش كشكل من أشكال الثروة قائمة على صافي القيمة الحالية لتدفقات الدخل المستقبلية يمكن تقسيم المتحصلات من المعاش إلى انهيار في المدخرات وتراكم في الدخل. وفي الحالات التي لا يكون هناك استحقاقات معاشية، فإن الأسرة المعيشية التي لديها مستوى كبير من الأصول المالية يرجح أن تظل متلقية لدخل ملكية كبير.، بالرغم من أن مزيج دخل الملكية وأرباح وخسائر الحيازة سوف يتوقف على إستراتيجية الاستثمار لدى الأسرة المعيشية المعنية.

81-24 بالنسبة للأسرة المعيشية التي يكون عضو أو أكثر من أعضائها منشئاً لمعاش فإن دخل له دلالته سوف يتراكم كل سنة غير أنه دخل غير قابل للوصول له من قبل الأسرة المعيشية لإنفاقه، حيث أنه لابد من أن يتراكم ليمول الاستحقاقات المعاشية المستقبلية وهكذا يظهر زيادة في الثروة.

82-24 من الممكن إنشاء حساب أثل لاستحقاقات المعاش بحيث يبين مستوى الاستحقاقات عند بداية السنة والزيادات نتيجة العمل المنجز خلال السنة والزيادات التي تعزى إلى حقيقة أن التقاعد بات أقرب بسنة (الانفصال في عامل الخصم) والتغيرات الأخرى مثل مسموح التضخم وصافي الانخفاضات نتيجة مدفوعات المعاش أو غيرها من التغيرات التي تخفض من الاستحقاقات.

5. السلع الاستهلاكية المعمرة

83-24 في سياق نظام الحسابات القومية، لا تعامل السلع الاستهلاكية المعمرة على أنها شكل من أشكال الثروة ولكن كشكل من الإنفاق؛ ومع ذلك، قد يكون هناك اهتمام كبير بتضمين بند مذكرة في الميزانيات العمومية ليبين قيمة السلع الاستهلاكية المعمرة. وقد تكون حيازة السلع الاستهلاكية المعمرة دورية إلى حد كبير، وهناك اهتمام فيما يتعلق بالحساب الفرعي باستبدال شراء السلع الاستهلاكية المعمرة باعتباره إنفاق جاري بأرقام لتدفق5 الخدمات المقدمة من قبل نفس المفردات والتي تعامل كأصول ثابتة. ويناقش ذلك بالتفصيل في الفصل التاسع والعشرين.

الفصل الخامس والعشرين: الجوانب غير الرسمية من الاقتصاد

أ. مقدمة

1-25 لا يوجد اقتصاد منظم بشكل كامل ومعكوساً تمام الانعكاس من خلال الاستعلامات والاستفسارات الإحصائية؛ وبالتالي، هناك خطوات يتعين اتخاذها في محاولة لتغطية النشاط غير المنظم ولعيوب الدراسات الاستقصائية باعتبارها ممارسات خاصة. وهناك نهجان – على الرغم من أنهما يشتركان في كثير من الافتراضات – موجهان نحو تحقيق هدفين مختفين تماماً. النهج الأول هو التأكد من أن كافة الأنشطة – بما في ذلك تلك الأنشطة التي قد يتم وصفها بالأنشطة "الخفية" أو "السرية" – مشمولة في قياسات النشاط الكلي. أما النهج الثاني فهو يعنى بتعريف

ما هو المقصود من المجموعة الفرعية للوحدات الاقتصادية التي يمكن وصفها بأنها "غير رسمية" وبقياس ذلك.

2-25 الأساس المنطقي وراء النشاط الأول واضح؛ تكوين رؤية للاقتصاد ككل تكون مكتملة بأقصى قدر ممكن وقابلة للمقارنة مع مرور الوقت وعبر البلدان بقدر الإمكان. وقد أصبح يعرف جزء الاقتصاد صعب القياس بالاقتصاد غير الملاحظ (NOE) وقد كرست العديد من المنشورات لقياسه، ولاسيما كتيب قياس الاقتصاد غير الملاحظ (منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، صندوق النقد الدولي، منظمة العمل الدولية، اللجنة الإحصائية بين الدول لرابطة الدول المستقلة CISSTAT (2002)). وكما تبين التقنيات الواردة في الكتيب بوضوح، فإن وجود قياس محدد للاقتصاد غير الملاحظ ليس له أهمية في حد ذاته، فالاهتمام يتركز بالأساس على ضمان أن يكون قياس النشاط الكلي كاملاً أو "شاملاً".

3-25 أما البديل الثاني فهو يسلم بالأهمية التحليلية – ولاسيما في الدول النامية – للتمكن من قياس هذا الجزء من الاقتصاد والذي يعكس جهود الأفراد ممن ليس لديهم وظائف رسمية للانخراط في بعض أشكال النشاط الاقتصادي النقدي. وقد أصبح يعرف هذا الجزء من الاقتصاد بالقطاع غير الرسمي. ومن خلال تقدير حجم القطاع غير الرسمي يصبح من الممكن تقييم إلى أي مدى تصل فوائد التنمية – على سبيل المثال – للناس الذين يعيشون في الشوارع أو في مدن الصفيح. وأولئك الذين يؤيدون النهج الثاني لا ينكرون أهمية القياس الشامل للاقتصاد ولكن بالنسبة لهم هذا لا يكفي. وعلى الرغم من صعوبة القيام بذلك، لابد من بذل المحاولات لتحديد وقياس والتعرف على القطاع غير الرسمي.

4-25 هناك تداخل كبير بين هاتين المسألتين المهمتين؛ ومع ذلك، في حين أن الاقتصاد غير الملاحظ والقطاع غير الرسمي يتداخلان إلا أن أي منهما ليس مجموعة فرعية كاملة من الأخر. وبناءاً على ذلك، يتألف التداخل من الأنشطة غير الملاحظة والتي تجرى بشكل غير رسمي غير أن هناك بعض الأنشطة غير الملاحظة ولكن لا تمارس بشكل غير رسمي والبعض الأخر يمارس بشكل غير رسمي ولكنه ملاحظ.

شكل 25-1: الاقتصاد غير الملاحظ والقطاع غير الرسمي

وسيختلف الحجم النسبي للقطاعات الثلاثة في شكل 25-1 من بلد لبلد أخر.

5-25 تضمن الجهود المبذولة لتغطية الاقتصاد غير الملاحظ أن كافة المنشآت مغطاة في التقديرات الإحصائية حتى وإن كانت غير مشمولة في الاستعلامات الإحصائية؛ وبعض من التقديرات التكميلية قد يتصل بشكل وثيق بتلك الأنشطة الخاصة بالمنشآت الفردية للأسر المعيشية التي تعتبر غير رسمية (في هذا الفصل تسمى منشآت غير رسمية)، ولكن البعض الأخر سيرتبط بمنشآت ضخمة لا تعتبر غير رسمية. وبالإضافة إلى ذلك، يهدف الاقتصاد غير الملاحظ إلى تغطية شق التقارير المغلوطة في المنشآت الكبيرة، سواء كان ذلك غير مقصود أو متعمد. وبذلك، فإن الاقتصاد غير الملاحظ يغطي بعض النشاط من قبل المنشآت غير الرسمية فضلاً عن معلومات بشأن بعض المنشآت الرسمية أيضاً.

6-25 داخل نطاق القطاع غير الرسمي، بعض المعلومات يمكن التقاطها من الناحية الإحصائية؛ لنفترض بأن أسرة معيشية معينة تؤجر غرف لزائرين لليلة أو لعدة ليال، حينئذ لا يمكن معاملة النشاط على أنه شبه شركة لأنه من غير الممكن إجراء فصل واضح بين للتكاليف من التكاليف العادية للأسرة المعيشية ثم تقسيم هذا الجزء من المنزل العامل كأصل مرتبط بتأجير الغرف عن وظيفتها الرئيسية كمنزل للأسرة. ومع ذلك، فإن قيمة نشاط التأجير قد يتم جمعه في مسح موجه لأنشطة السياحة، على سبيل المثال.

7-25 يمكن النظر في أمثلة أخرى؛ تجار الشوارع أو سائقي السيارات الأجرة قد يكون كل منهما غير ملاحظ وغير رسمي. ومتجر لإصلاح المركبات يحوي من 5 إلى 10 موظفين قد يكون رسمياً ولكن صغير جداً على أن يتم تغطيته من قبل الاستعلامات الإحصائية وبالتالي يكون غير ملاحظ. وقد يكون مساعدو التدريس غير رسميين ولكن ملاحظين. ويتعقد الوضع بحقيقة أن تجار الشوارع وسائقي السيارات الأجرة (التاكسي) ومتاجر إصلاح المركبات ومساعدي التدريس قد يكون جميعهم رسميين في بعض البلدان وغير رسميين في بلدان أخرى، تماماً مثلماً قد يكونوا ملاحظين في بعض البلدان وغير ملاحظين في البعض الأخر.

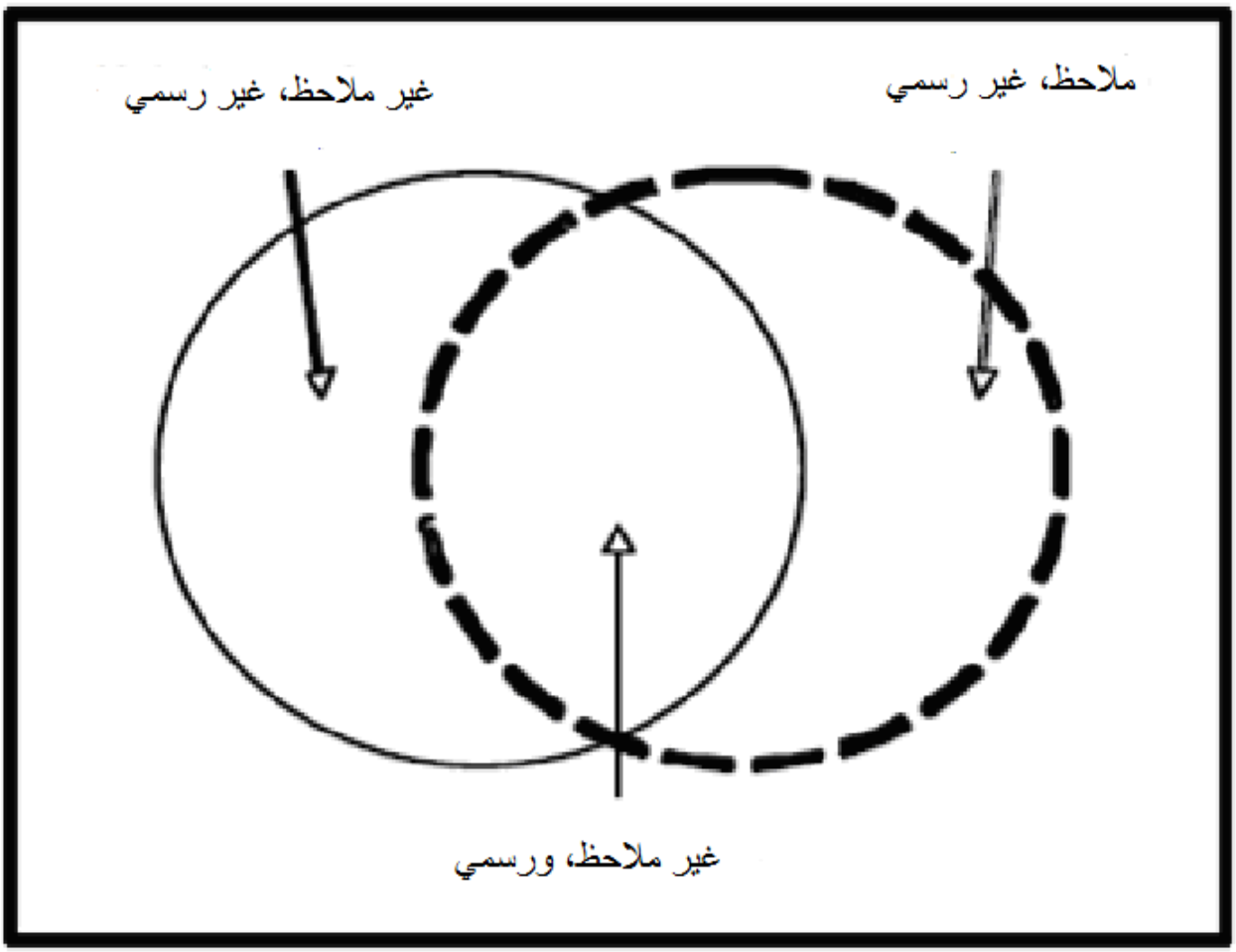

8-25 ينبغي ملاحظة أن كافة البلدان لديها كل من الأجزاء غير الملاحظة في اقتصادياتها ومنشأتها غير الرسمية، وذلك على الرغم من أن نطاق كل منهم والاهتمام السياسي بتحديد المنشآت غير الرسمية قد يختلف.

1.الاهتمام السياسي بقياس النشاط التي تضطلع به المنشآت غير الرسمية

9-25 يظهر الإنتاج في الاقتصاد غير الرسمي بطرق مختلفة في البلدان المختلفة؛ وعندما يكون الدافع إستراتيجية بقاء بحتة أو رغبة في إيجاد ترتيبات وأطر عمل مرنة فإنه يرجح بأن يشجع على المضي قدما في هذا المنحى. ومع ذلك، عندما يكون الدافع هو تجنب الضرائب واللوائح أو للدخول في أنشطة غير مشروعة فإن الجهود تتجه نحو الحد من هذه الأنشطة. ومعظم أنواع أنشطة الإنتاج قد يكون مضطلعاً بها من قبل وحدة غير رسمية. وقد تعمل هذه الوحدات بدون موقع ثابت أو في المنازل أو في متاجر صغيرة أو في ورش. وتتضمن الأنشطة المغطاة من أول الباعة المتجولين ومسح الأحذية وغيرها من الأنشطة التي لا تستلزم سوى القليل من رأس المال أو من دونه حتى مع بعض المهارات إلى الأنشطة التي تتضمن قدراً معيناً من الاستثمار أو مستوى من الخبرة مثل الخياطة وإصلاح السيارات والخدمات المهنية. وتدار العديد من المنشآت غير الرسمية من قبل فرد يعمل بمفرده كمقاول أ متعهد يعمل لحساب نفسه (عامل لحسابه الخاص)، أو بمساعدة أعضاء من الأسرة بدون أجرة، في حين قد تشرك منشآت فردية غير رسمية أخرى عمال بأجر.

10-25 يعتمد حجم ودلالة الإنتاج الذي تقوم به المنشآت غير الرسمية على الهياكل الاجتماعية واللوائح والأنظمة القومية والمحلية الاقتصادية وعلى جهود الإنفاذ في بلد معين؛ ويختلف مستوى الاهتمام السياسي من بلد لبلد أخر تبعاً لنوع النشاط وحجمه. ويمثل الحجم والتسجيل وغيرها من خصائص وحدات الإنتاج المعنية متغيرات أساسية في تحديد إما تشجيع أو ثني نماذج معينة من الإنتاج أو توسيع نطاق الاقتصاد الرسمي من خلال الاعتراف بالوحدات التي تعمل في إطار العوامل السابقة. ويمكن تصميم برامج دعم اجتماعي ومساعدة معينة ورصدها لرؤية مدى دعمها لأهداف مثل زيادة الإنتاج وخلق الوظائف والتأمين والحد من الفقر وتمكين المرأة.

2. بنية الفصل

11-25 ينظر القسم ب في خصائص وخصائص وحدات الإنتاج في محاولة لتحديد الخصائص البارزة ذات الدلالة للاقتصاد غير الملاحظ وللقطاع غير الرسمي أو لكليهما.

12-25 وفي سياق تجميع وتصنيف الحسابات القومية، يولى اهتمام كبير بالاقتصاد غير الملاحظ؛ ويتم تناول هذا الموضوع بإيجاز في القسم ج.

13-25 لقد كان لمنظمة العمل الدولية (ILO) من خلال اعتمادها لقرار للمؤتمر الدولي لخبراء إحصاءات العمالة (ICLS) دوراً فعالاً في وضع مفهوم للقطاع غير الرسمي لتحديد والتعرف على مجموعة من الوحدات الإنتاجية داخل نطاق قطاع الأسر المعيشية بنظام الحسابات القومية والتي ترتبط ارتباطاً وثيقاً على وجه الخصوص بسياسة التحليل والصياغة ولاسيما في العديد من الدول النامية وفي البلدان التي تمر بمرحلة انتقالية؛ ويتناول هذا العمل مسألة كيفية اختراق اقتصاد السوق لمناطق تقع خارج الأجزاء الرسمية للاقتصاد. ويناقش هذا الموضوع في القسمين د و هـ.

14-25 وعمل منظمة العمل الدولية هو بشكل عمل عملي من حيث أنه يدرك أنه من الصعب جداً وضع تعريف للقطاع غير الرسمي بحيث يكون قابل للمقارنة بشكل صارم عبر البلدان مع الوضع في الاعتبار للفرق في بنية المنشآت الصغيرة والجزئية وفي التشريعات القومية التي تغطي تسجيل المنشآت وقوانين العمل؛ وقد تكون فريق خبراء في إحصاءات القطاع غير الرسمي (يعرف بفريق دلهي) عام 1997 للتصدي لمثل هذه القضايا، الجوانب المفاهيمية والتشغيلية على حد سواء للتعريف الصادر عن منظمة العمل الدولية. ويذكر عمل فريق خبراء دلهي في القسم و.

15-25 يناقش القسم ز حدود الوحدات التي قد يتم اعتبارها غير رسمية ولكن في واقع الممارسة العملية لا تقيد في قطاع الأسر المعيشية فضلاً عن بعض الأنشطة في قطاع الأسر المعيشية التي لا تعتبر غير رسمية؛ ويمضي القسم قدماً ليشير إلى كيف أن البيانات الموافقة لمفاهيم القطاع غير الرسمي قد يتم اشتقاقها من حسابات نظام الحسابات القومية.

16-25 يكمل القسم ح هذا الموضوع من خلال مناقشته لبعض النهج المتعقلة بجمع البيانات عن الأنشطة التي تقوم بها المنشآت غير الرسمية وعن العمالة غير الرسمية.

17-25 وقد أدى الاهتمام بالقطاع غير الرسمي إلى وضع عدد من الكتيبات والدراسات حول الممارسات الحالية؛ ومن غير الممكن الإفادة عنها بالتفصيل في سياق هذا الفصل غير أن القسم 1 يعطي وصفاً موجزاً لبعض منها ويشير إلى متى يمكن الرجوع إليها.

ب. خصائص الوحدات التي تتصرف بشكل غير رسمي

18-25 كما لوحظ في المقدمة، فإنه من غير المباشر تحديد ما هو المقصود من كلمة "غير رسمي"؛ فهل هذا الوصف أحد صفات طبيعة الأنشطة أم طريقة تنفيذ هذه الأنشطة أم هي وصفاً لطريقة جمعها في الاستعلامات والاستفسارات الإحصائية؟ ومن أجل محاولة صياغة توصيف دقيق لموضوع الاهتمام هناك عدد من الخصائص المحتملة يمكن سردها حول ماهية الخصائص والخصائص التي قد تكون كلمة "غير رسمية" تحاول نقلها. وعلى الرغم من أن معلقين مختلفين يضعون التركيز بصورة أكبر على بعض المعايير وتركيز أقل على معايير أخرى، إلا أن هناك اتفاق واسع النطاق على أنه لا يوجد معيار بعينه وفي حد ذاته كافياً لتحديد ما المقصود من صفة غير الرسمية؛ وعليه يجب الالتفات إلى معايير عدة.

19-25 **هناك** سؤالان **يلزم وضعهما في الاعتبار عند النظر في كل معيار من المعايير المحتملة:**

أ. هل هذا المعيار حقاً جوهرياً بالنسبة لتعريف النشاط التي تضطلع به وحدة تعتبر منشأة غير رسمية؛ و

ب. هل ذلك يشكل أساس للتوصل إلى تعريف من شأنه أن يحقق نتائج قابلة للمقارنة على المستوى الدولي؟

20-25 **التسجيل؛** أحد التفسيرات لما هو غير رسمي هو أي ما كان غير مسجل في أحد سلطات الحكومة. والمشاكل المتعلقة بهذا المعيار واضحة؛ حيث أن البلدان المختلفة لديها ممارسات مختلفة بشأن التسجيل. فالبعض قد يصر على أن كافة الأنشطة

– مهما كانت صغير وعادية – ينبغي أن تكون مسجلة، والبعض الأخر قد يكون عملياً أكثر ويتطلب تسجيل الأنشطة فقط عندما يتجاوز معدل دورانها أو رقم أعمالها رقماً معيناً. وعلاوة على ذلك، فأي ما كانت المتطلبات الرسمية للتسجيل فإن درجة الامتثال للمتطلبات ستختلف تبعاً لمدى إنفاذها في واقع الممارسة العملية. وبالتالي، فإن وضع تعريف للقطاع غير الرسمي يقوم على أساس التسجيل لن يسفر عن قابلية للمقارنة دولياً أو ربما عن قابلية للمقارنة مع مرور الوقت داخل البلد الواحد إذا ما اختلفت متطلبات التسجيل أو درجة الامتثال.

21-25 **التأسيس القانوني؛** يرتبط التأسيس القانوني ارتباطاً وثيقاً بخاصية التسجيل. وهو الحال الذي تكون فيه كافة المنشآت المؤسسة بشكل قانوني معاملة في نظام الحسابات القومية على أنها تقع في نطاق أحد قطاعات الشركات ولكن هذه القطاعات أيضاً تضم أيضاً أشباه الشركات. وتعرف شبه الشركة في نظام الحسابات القومية على أنها وحدة يكون لها إما مجموعة كاملة من الحسابات بما في ذلك الميزانيات العمومية – موجودة بالفعل أو يمكن إنشائها. وعلى هذا النحو، فإن بعض الوحدات التي يختار مالكوها ألا ينشئوها قانونياً (في كثير من الحالات بصورة مشروعة تماماً) تعامل في نظام الحسابات القومية على أنها لو كانت مؤسسة قانونياً ومسجلة، غير أن إمساك مجموعة كامل من الحسابات يمثل شرطاً صارماً إلى حد ما. وبعض الوحدات قد يكون لديها معلومات مفصلة تماماً عن أنشطتها الإنتاجية ولكن ليس عن الحسابات الأخرى. وبالتالي، لا يمكن أن تعامل على أنها أشباه شركات وتستبعد من قطاع الأسر المعيشية على الرغم من أنها تبدو "رسمية" من حيث طبيعة نشاطها. ومن بين الأمثلة على ذلك الأطباء والمحامين والمستشارين الهندسيين ومهن كثيرة أخرى. وبالإضافة إلى التقييد الإحصائي بشأن معاملة الأنشطة الإنتاجية كما لو كانت مضطلعاً بها من قبل وحدات مؤسسة قانونياً ومسجلة فإن القوانين التي تتطلب أو تسمح بتأسيس الشركات تختلف من بلد لبلد أخر مما يحد من قابلية المقارنة على الصعيد الدولي.

22-25 **الحجم؛** غالباً ما يواجه هذا المتغير في الممارسات الإحصائية والإدارية. حيث أن أحد إمكانيات تحديد المنشآت غير الرسمية قد يكون بمجرد الاعتماد على حجم المنشأة سواء معرفاً من حيث دوران العمل أو عدد الموظفين. ومرة أخرى، فإن الإشكالية مع دوران العمل هي التغير المحتمل عبر البلدان وبمرور الوقت. كما أن استخدام عدد أقصى من الموظفين لتحديد المنشآت غير الرسمية قد يسفر عن بعض الوحدات التي لديها حسابات كاملة وبالتالي يتم نسبتها إلى قطاعات الشركات مع أنه قد تم تحديدها كوحدات غير رسمية وعن وحدات أخرى في قطاع الأسر المعيشية بدون مجموعة كاملة من الحسابات جرى تحديدها على أنها رسمية.

23-25 **مغطاة من قبل المسوحات الإحصائية؛** تختلف تغطية المسوحات الإحصائية ولاسيما المسوحات الخاصة بالمنشآت اختلافاً كبيراً من بلد لبلد أخر وأيضاً من صناعة لصناعة داخل البلد الواحد. وعادة ما يتم استبعاد المنشآت صغيرة النطاق لأن المكتب الإحصائي يعتبر تكلفة جمع المعلومات من مثل هذه الوحدات باهظة للغاية نظراً لنسبة المخرجات التي تنتجها واحتمالية عدم الدقة في البيانات المنقولة. ومع ذلك، قد يكون هناك إجراء "مسبب" بالسماح بعدم تغطية الوحدات الأصغر. وفي مثل هذه الحالة، يحتمل أن تظهر أنشطة إنتاج هذه الوحدات على أنها تنسب إلى قطاعات الشركات على الرغم من أن الامتثال الصارم بالمبادئ التوجيهية لنظام الحسابات القومية قد يضع هذه الوحدات ضمن نطاق الأسر المعيشية.

24-25 **حدود** النشاط؛ في الفصل السادس هناك مناقشة لحدود الإنتاج في نظام الحسابات القومية. وكما لوحظ في السياق المشار إليه، فإن بعض الأنشطة ذات الطبيعة الاقتصادية تستبعد من حدود الإنتاج وعلى وجه التحديد الخدمات المنتجة من قبل الأسر المعيشية للاستهلاك الذاتي لها بخلاف الخدمات المقدمة من قبل السكن المشغول من قبل مالكه والخدمات المقدمة من قبل الموظفين المحليين المدفوعين. وفي حين أن هناك اهتماماً بقياس هذه الأنشطة لبعض الأنماط من التحليل هناك اتفاق على أنه عند قياس النشاط التي تقوم به منشآت غير رسمية ينبغي وأن يؤخذ حد الإنتاج في نظام الحسابات القومية على أنه مناسباً. ومع ذلك، تستبعد الخدمات من المساكن المشغولة من قبل مالكيها.

25-25 **النشاط غير المشروع أو غير القانوني؛** يوضح الفصل السادس أنه – من حيث المبدأ – فإن حقيقة أن نشاط ما قد يكون غير قانوني لا تمثل سبباً لاستبعاده من حد الإنتاج. ففي بعض البلدان، قد تعني صعوبات التعرف على الأنشطة غير القانونية أنها إما لم يتم تغطيتها بشكل حسن أو تم تجاهلها عن قصد لأسباب عملية. ومع ذلك، بالنسبة لبعض البلدان فإن تجاهل إنتاج المخدرات على سبيل المثال قد يبخس بشكل كبير من قدر المستوى العام للنشاط الاقتصادي. وبشكل عام، وكما نوقش في القسم ج، فإن بعض الأنشطة غير القانونية قد يتم إدراجها في نظام الحسابات القومية ولو حتى بشكل غير مباشر وهكذا فإن الاستبعاد الكامل غير عملي في أي حال.

26-25 **الموقع؛** قد يكون بعض المحللين مهتمين بشكل رئيسي بتنمية المنشآت غير الرسمية في المناطق الحضرية ولاسيما تلك المسماة بمدن الأكواخ أو الصفيح أو العشوائيات والتي تتواجد على مشارف وحول التجمعات السكنية الكبيرة. وفي حين أن الآثار السياسية المترتبة على هذا النهج يمكن تقييمها إلا أن دور الاقتصاد غير الرسمي في المناطق التي تقع خارج المناطق الحضرية الرئيسية هو الأخر هاماً، وبالنسبة لقابلية المقارنة الدولية وللمقارنات بمرور الوقت عندما تكون الهجرة الداخلية ذات دلالة فإن تقييد التغطية بحسب الموقع يكون أمراً غير مرغوب فيه.

27-25 **شروط العمل؛** بعض الموظفين لديهم شروط عمل تعطي لهم الحق في منافع متنوعة بالإضافة إلى أجورهم ورواتبهم. وعادة ما تشمل هذه المنافع إجازة سنوية ومرضية مدفوعة واستحقاق معاشي. وحتى الوحدات الإنتاجية التي تقدم مثل هذه الشروط لبعض من عمالها قد تعين أيضاً أناساً بشروط أقل سخاءً لا تعرض أي منافع بخلاف الرواتب والأجور. وقد يفعل نفس الأمر الأشخاص الذين يعملون لحسابهم الخاص (المشتغلين لحسابهم الشخصي) لتوفير بعض الدخل التكميلي وقد يقومون بذلك لأنهم غير قادرين على الحصول على وظيفة بمنافع أو قد يختارون ببساطة القيام بذلك لعدد من الأسباب بما في ذلك مرونة اختيار ما يفعلونه؛ لمن ولمتى. والعديد من الذين يعملون لحسابهم الشخصي قد يعملون في إطار شروط لا تعرض عمل بالمعنى الاعتيادي ولكن في ظل عقد خدمات.

ج. الاقتصاد غير الملاحظ

28-25 في الوقت الذي بدأت فيه تنقيح عام 1993 لنظام الحسابات القومية افترض أن تحديد قطاع غير رسمي كان بشكل رئيسي يمثل مشكلة للبلدان النامية؛ ومع ذلك، وبحلول الوقت التي اكتملت فيه النسخة المنقحة كان من الواضح أن المشكلة أثرت على كافة الاقتصاديات أيما كانت حالتها التنموية. وداخل الاتحاد الأوروبي، فقد أدت الحاجة إلى ضمان قابلية مقارنة تغطية الحسابات القومية بين الدول الأعضاء إلى سلسلة من المبادرات لضمان أن الحسابات كانت "متعمقة ومتضمنة لكافة الجوانب" (أي شاملة بشكل كامل). وأيضاً في أوائل التسعينيات ومع انتقال البلدان في أوروبا الوسطى والشرقية لاقتصاديات السوق أصبحت الحاجة إلى تغطية الأنشطة التي تقع خارج نطاق الأساليب السابقة لإعداد وجمع التقارير سواء تم القيام بها داخل الوحدات الرسمية أو في المنشآت غير الرسمية حاجة ملحة.

29-25 مدى النشاط الاقتصادي الناقص في البيانات الإحصائية وفي المصادر الإدارية أصبح يعرف باسم "الاقتصاد غير الملاحظ"؛ وفي بعض البلدان، انصب الاهتمام ليس على تحديد الاقتصاد الملاحظ على هذا النحو بل الاكتفاء بمجرد التأكد من أن الحسابات شاملة بشكل كامل ("متعمقة وشاملة لكل الجوانب")، غير أنه من الأيسر وصف العوامل التي تؤثر على مدى الشمولية من خلال مفهوم الاقتصاد غير الملاحظ.

30-25 كما هو موضح في المقدمة، يتداخل الاقتصاد غير الملاحظ مع – ولكن ليس مثله تماماً – القطاع غير الرسمي؛ وفضلاً عن محاولة تغطية الأنشطة التي تفلت من صافي المجموعة الإحصائية (في بعض الأحيان يسمى الاقتصاد "الخفي" أو "السري")، فقد أولي اهتمام أيضاً لضمان أن المعلومات الواردة كاملة ودقيقة على حد سواء.

31-25 كما لوحظ في الفصل السادس، فإن حقيقة أن بعض الأنشطة غير قانونية في حد ذاتها أو قد تنفذ بشكل غير قانوني لا يستبعدها من حد الإنتاج. وينبغي على الممارسات المبذولة لقياس الاقتصاد غير الملاحظ أيضاً – ومن حيث المبدأ – أن تغطي مثل هذه الأنشطة غير القانونية أو غير المشروعة. وسيتوقف مدى إنفاذ ذلك في الواقع على تقييمات لأهمية الأنشطة غير القانونية ولكيفية تنفيذها وعلى كذلك الموارد المتاحة.

32-25 إن محاولة تقييم الإضافات التي يراد إدخالها على الحسابات القومية بشأن الاقتصاد غير الملاحظ لا تمثل فقط مسألة فحص وتحقيق لمدى شمولية ودقة الاستعلامات والاستفسارات الإحصائية. كما أن عملية تجميع مجموعة من الحسابات القومية – وخصوصاً عندما يستخدم إطار العرض والاستخدام – تلقي الضوء بالفعل على المعلومات الناقصة وتساعد في تحسين التقديرات بشكل عام. وبالالتفات إلى وضع بعض أنواع الأنشطة غير المشروعة أو غير القانونية؛ ونظراً لأن تجنب دفع الضرائب غير قانوني كما أن تحصيل الضرائب قد تم إجراءه بصرامة أكبر من التقارير الإحصائية فقد تفيد عاهرة عن أرباحها بدقة قد تزيد أو تنقص ولكن ستصف نشاطها بأنه استعراض أو تمثيل أو أي عدد من الطرق الأخرى. وبصورة مماثلة، في حين أن مهربي السجائر قد لا يفيدون عن أنشطتهم إلا أن حقيقة شراء الأسر المعيشية للسجائر قد يتم توثيقها بشكل أفضل كثيراً وهكذا تكون الواردات غير المشروعة غير القانونية قد تم إدراجها في الحسابات ضمنياً.

33-25 قيل أنه ليس من المحتمل أن تسقط مجموعة متوازنة بشكل كامل من جداول العرض والاستخدام أي نشاط له دلالة؛ وفي حين أنه من الممكن أن يكون هناك شيئاً ما قد أسقط فإنه حتى تتوازن الجداول لابد من وجود حالات إسقاط متوافقة تماماً في الجوانب الأخرى من الحسابات، وهو الأمر الذي لا يتوقع حدوثه إلى حد كبير. ومع ذلك، فإنه في حين أن إجراء موازنة الجداول قد يقوم في الواقع بتقدير بعض من أنشطة الاقتصاد غير الملاحظ إلا أنه قد لا يكون كافياً لشموله كله.

34-25 ينبغي ملاحظة أن – مرة أخرى كما أشير في المقدمة – الاهتمام بشأن الاقتصاد غير الملاحظ لا يؤدي إلى قياس قابل للفصل له. ويشير مثال استخدام توازن جداول العرض والاستخدام كوسيلة لضمان الشمولية الكاملة توضيحاً لما قد لا يكون ذلك ممكناً.

35-25 قياسات الاقتصاد غير الملاحظ سوف تتداخل مع الأنشطة المضطلع بها بشكل غير رسمي ولكن لن تقابلها بشكل كامل؛ وستشمل العناصر غير الملاحظة تقديرات للمنشآت غير الرسمية غير المغطاة في الاستعلامات والاستفسارات الإحصائية وتصحيحات لبعض قياسات المنشآت غير الرسمية التي ضمنت في الاستعلامات والاستفسارات الإحصائية. ومع ذلك، فإن تقديرات المنشآت غير الرسمية التي تم تغطيتها في الاستعلامات والاستفسارات الإحصائية وتم الحكم عليها بأنها دقيقة سيتم استبعادها. وبصرف النظر عن ذلك، فإن العديد من الأساليب المستخدمة في تقدير جوانب الاقتصاد غير الملاحظ – على النحو المبين في كتيب قياس الاقتصاد غير الملاحظ – هي أساليب مفيدة في قياس المنشآت غير الرسمية أيضاً.

د. القطاع غير الرسمي كما هو معرف من قبل منظمة العمل الدولية

1. مفهوم منظمة العمل الدولية للقطاع غير الرسمي

36-25 ثمة اهتمام رئيسي لهذا الفصل ألا وهو عرض مفهوم ل "قطاع غير رسمي" باعتباره مجموعة فرعية من المنشآت الفردية للأسر المعيشية؛ وهذا هو توصيف القطاع غير الرسمي في قرار المؤتمر الخامس عشر لخبراء إحصاءات العمالة بشأن إحصاءات العمل في القطاع غير الرسمي، والذي يبين بالتفصيل في التعريفات المستخدمة من قبل منظمة العمل الدولية، على النحو التالي:

(1) القطاع غير الرسمي قد يتسم على نطاق واسع بأنه يتألف من الوحدات المنخرطة في إنتاج سلع أو خدمات بهدف رئيسي متمثل في إنتاج وظائف ودخول للأشخاص المعنيين؛ وعادة ما تعمل هذه الوحدات على مستوى متدني من التنظيم سواء بقليل من التنظيم أو بدون بين العمالة ورأس المال كعوامل إنتاج وعلى نطاق صغير. وتكون علاقات العمل – حيثما وجدت – قائمة بشكل أساسي على العمل العرضي أو القرابة أو العلاقات الشخصية والاجتماعية وليس في إطار ترتيبات تعاقدية بضمانات رسمية.

(2) وحدات الإنتاج الخاصة بالقطاع غير الرسمي لها الخصائص المميزة لمنشآت الأسر المعيشية؛ فالأصول الثابتة وغيرها لا تنتمي إلى وحدات الإنتاج على هذا النحو بل لمالكيها. ولا يمكن للوحدات من هذا القبيل الدخول في معاملات أو إبرام عقود مع غيرها من الوحدات ولا تتكبد خصوم بنفسها. ويضطر المالكون إلى زيادة التمويل اللازم على مخاطرتهم الذاتية ويكون ملتزمين شخصياً – وبدون حدود – عن أي ديون أو التزامات متكبدة في عملية الإنتاج. وغالباً ما يكون الإنفاق على الإنتاج غير مميز عن إنفاق الأسرة المعيشية. وبصورة مماثلة، فإن السلع الرأسمالية مثل المباني أو المركبات قد تستخدم بلا تمييز للأعمال التجارية ولأغراض الأسرة المعيشية على حد سواء.

37-25 على الرغم من أن تعبير "القطاع غير الرسمي" مستخدم في سياق عمل منظمة العمل الدولية إلا أن كلمة قطاع مستخدمة بمعنى مختلف عن معناها في نظام الحسابات القومية كتجميع لوحدات مؤسسية؛ حيث يركز عمل المنظمة العمل الدولية فقط على أنشطة الإنتاج ولا يشمل أنشطة الاستهلاك والتراكم للوحدة.

2. تعريف القطاع

38-25 في نظام الحسابات القومية، لا تشكل منشآت الأسر المعيشية كيانات قانونية منفصلة بشكل مستقل عن أعضاء الأسرة المعيشية الذين يملكونها؛ وقد يتم استخدام رأس المال الثابت المستخدم في الإنتاج لأغراض أخرى، على سبيل المثال، الأماكن أو المقرات التي ينفذ فيها النشاط قد تكون هي أيضاً منزل الأسرة أو قد تستخدم مركبة في نقل مفردات منتجة داخل الأسرة المعيشية إلى جانب استخدامها في تنقلات الأسرة المعيشية العادية. وعلى هذا النحو لا تنتمي المفردات للمنشأة بل لأعضاء الأسرة المعيشية. وكنتيجة لذلك، فقد يكون من غير الممكن تجميع وتصنيف مجموعة كاملة من الحسابات للأنشطة الإنتاجية للأسرة المعيشية بما في ذلك الأصول – المالية وغير المالية – المنسوبة لهذه الأنشطة. ولهذا السبب وهو الافتقار لحسابات كاملة يبقى نشاط الإنتاج داخل قطاع الأسر المعيشية كمنشأة فردية بدلاً من أن يعامل كشبه شركة في أحد قطاعات الشركات.

39-25 يأخذ مفهوم منظمة العمل الدولية للقطاع غير الرسمي المنشآت الفردية للأسر المعيشية ويقسمها مرة أخرى إلى ثلاثة أجزاء؛ جزء يشكل

القطاع غير الرسمي وجزء ثاني يحوي الوحدات التي تعامل على أنها رسمية بسبب عدد الموظفين أو التسجيل، والجزء الثالث يشار إليه ببساطة بالأسر المعيشية. (هناك ملاحظة تلي نهاية هذا القسم حول الاستخدامات المختلفة لمصطلحات مثل القطاع والأسر المعيشية).

40-25 المجموعة الفرعية لمنشآت الأسر المعيشية المعاملة على أنها تنتمي إلى القطاع غير الرسمي لها غايات اقتصادية وسلوك معين وشكل من أشكال التنظيم وهو ما يميزها عن غيرها من المنشآت الفردية؛ وعلى وجه التحديد، يعرف القطاع غير الرسمي تبعاً لأنواع الإنتاج الذي تضطلع به المنشأة، مع الإبقاء على حد الإنتاج وفقاً لنظام الحسابات القومية وعدم توسعته ليشمل خدمات الأسر المعيشية للاستخدام الذاتي؛ على سبيل المثال.

استبعاد الوحدات التي تنتج بشكل بحت للاستخدام النهائي الذاتي

41-25 التقييد الأول هو أنه على الأقل بعض الإنتاج لابد وأن يباع أو يقايض؛ وهكذا، فإن بعض منشآت الأسر المعيشية التي يعاملها نظام الحسابات القومية على أنها تنتج "للاستخدام النهائي الذاتي" لأن معظم إنتاجها يستخدم على النحو السالف يتم تضمينها ولكن تلك المنشآت التي تنتج للاستخدام النهائي الذاتي على سبيل الحصر يتم استبعادها. ويتبع ذلك أن نشاط الخدمات السكنية المنتجة بشكل بحت للإقامة من قبل مالكها يتم استبعادها هي الأخرى من القطاع غير الرسمي.

استبعاد الوحدات ذات الخصائص الرسمية

42-25 علاوة على ذلك، تقيد تغطية القطاع غير الرسمي باستخدام معايير إضافية لأعداد الموظفين أو للتسجيل؛ والعدد الأدنى للموظفين المختار يترك تحديده للبلد تبعاً للظروف القومية. وفقط تلك الوحدات غير المسجلة تحت أشكال محددة من التشريع القومي (مثل القوانين التجارية أو قوانين الضرائب والتأمين الاجتماعي والقوانين المنظمة) هي وحدها ينبغي معاملتها على أنها غير رسمية.

فئتان من المنشآت غير الرسمية

43-25 يختلف استبعاد الوحدات من القطاع غير الرسمي من بلد لبلد أخر، تبعاً لظروف وشروط التسجيل أو للعدد الأدنى من الموظفين المختار لتحديد أي المنشآت تعامل على أنها رسمية. ومع ذلك، دائماً ما يكون مفهوم منظمة العمل الدولية للقطاع غير الرسمي هو مجموعة فرعية المنشآت الفردية للأسر المعيشية التي تعمل داخل حد الإنتاج في نظام الحسابات القومية.

شكل 25-2: تحديد الوحدات في القطاع الرسمي تبعاً لمنظمة العمل الدولية

الحكومة العامة	الشركات غير المالية والمالية	الأسر المعيشية			المؤسسات غير الهادفة للربح التي تخدم الأسر المعيشية
		الأسر المعيشية التي تضم منشأة فردية مسجلة أو بها أكثر من عدد معين من الموظفين	منشآت القطاع غير الرسمي (أ) بدون موظفين "منشآت شخصية غير رسمية" (ب) بموظفين "منشآت	الأسر المعيشية المؤسسية، الأسر المعيشية التي ليس لديها منشآت فردية، الأسر المعيشية التي تضطلع فقط بإنتاج للاستخدام	

			لأصحاب عمل غير رسميين"	النهائي الذاتي (بما في ذلك شغل المساكن من قبل مالكيها)

44-25 تنقسم هذه الوحدات إلى المجموعتين الفرعيتين التاليتين:

أ. **منشآت فردية بدون موظفين؛** ومصطلح منظمة العمل الدولية لهذه الوحدات هو "المنشآت الشخصية غير الرسمية"،

ب. **منشآت فردية بموظفين؛** ومصطلح منظمة العمل الدولية لهذه الوحدات هو "منشآت أصحاب العمل غير الرسميين".

45-25 من خلال هذه المعايير الإضافية فإن وحدة الإنتاج في القطاع غير الرسمي تعرف على أنها منشأة أسرة معيشية لديها على الأقل بعض الإنتاج للبيع أو للمقايضة والتي توفي معيار أو أكثر من معايير الحجم المحدود للعمالة أو عدم تسجيل المنشأة أو موظفيها. ويبين التوصيف الخاص بهذه المجموعة من الوحدات من حيث قطاعات نظام الحسابات القومية في شكل 25-2.

الاستبعاد على أساس النشاط

46-25 بصرف النظر عن تعريف القطاع غير الرسمي، أوصى المؤتمر العالمي الخامس عشر لخبراء إحصاءات العمالة بالاعتبارات الإضافية التالية بشأن نطاق القطاع غير الرسمي ومعاملته الإحصائية.

أ. من حيث المبدأ، فإن كافة الأنشطة المنتجة للسلع والخدمات مشمولة في النطاق؛ وهذه قد يتم تقديمها تبعاً للتجميع البديل الموصى به لتحليل أنشطة القطاع غير الرسمي في النسخة المنقحة الرابعة من التصنيف الصناعي الدولي الموحد. ويأخذ هذا العرض البديل في اعتباره أن بعض الأنشطة الاقتصادية مثل الإدارة العامة والدفاع (التصنيف الصناعي الدولي الموحد 84) تضطلع بها وحدات في الحكومة العامة وبالتالي لا يمكن اعتبارها أنشطة في القطاع غير الرسمي. ومع ذلك، أوصى المؤتمر الدولي لخبراء إحصاءات العمالة بأن:

- الأنشطة الزراعية (التصنيف الصناعي الدولي الموحد، فئة أ) تقاس بشكل منفصل عن غيرها من الأنشطة الاقتصادية لضمان قابلية المقارنة الدولية ولتسهيل اختيار وتطبيق أدوات جمع بيانات إحصائية مناسبة وتصميم عينة ملائم. (الوحدات التي تقوم فقط بنشاط كفاف هي مستبعدة بالفعل حيث أنها لا تبيع أي من مخرجاتها).

- أنشطة الأسر المعيشية بصفتها أصحاب عمل لموظفين محليين (التصنيف الصناعي الدولي الموحد، 97) والتي تكون فيها الأسر المعيشية هي المنتجة للاستخدام النهائي الذاتي تكون خارج نطاق القطاع غير الرسمي.

ب. تشمل التغطية الجغرافية كل من المناطق الحضرية والريفية حتى وإن كان التفضيل ممنوح بشكل أولي للمنشآت غير الرسمية العاملة في المناطق الحضرية.

ج. **العاملون من الخارج outworkers** يدرجون إذا ما كانت الوحدات التي يعملون لها كأشخاص يعملون لحسابهم الشخصي أو كموظفين مندرجة في القطاع غير الرسمي.

3. توضيح استخدام مصطلحات مألوفة

القطاع

47-25 مصطلح "القطاع" في التعبير "القطاع غير الرسمي" ليس له نفس أساس الاستخدام لكلمة قطاع في سياق نظام الحسابات القومية بأسرها؛ في نظام الحسابات القومية، تؤلف القطاعات من وحدات مؤسسية كاملة، في سياق القطاع غير الرسمي الأنشطة الإنتاجية وحدها تكون هي المعنية. وهكذا، على سبيل المثال والأهمية، فإن الأسر المعيشية التي ليس لديها نشاط إنتاجي لا يتم الالتفات ببساطة الأمر عند تحديد تلك المنشآت الفردية التي تدار من قبل الأسر المعيشية التي يجرى التعرف عليها لضمها للقطاع غير الرسمي.

المنشأة

48-25 في نظام الحسابات القومية، تمثل الشركة منشأة واحدة ولكن كل منشأة من هذا القبيل قد تتكون من عدد من المنشآت الفرعية؛ وهناك فرق رئيسي بين منشأة ومنشأة فرعية وهو أنه لابد من وجود مجموعة كاملة من الحسابات – أو يمكن إيجادها – لأي منشأة، ولكن بالنسبة لمنشأة فرعية، يكون متاح مجموعة من البيانات الأكثر تحديداً وتقييداً عادة ما تكون معلومات مرتبطة فقط بالإنتاج وعدد الموظفين وتكوين رأس المال ذات الصلة بالنشاط.

49-25 في نطاق الأسرة المعيشية العديد من أنشطة الإنتاج المختلفة قد تحدث؛ وبالنسبة لأي نشاط من هذه الأنشطة على حده أو لمجموع كافة الأنشطة التي لا يمكن معاملتها كأشباه شركات لا

تتواجد مجموعة كاملة من الحسابات. واستخدم نظام الحسابات القومية لتعبير "المنشأة الفردية" يؤخذ على أنه يعني المجموع الكلي لكل النشاط الفردي المضطلع به من قبل أسرة معيشية، ومع ذلك، يمكن من خلال جدول للعرض والاستخدام –على سبيل المثال – تقسيم ذلك بحسب نوع النشاط وتجميعه مع المنشآت التابعة للشركات التي تقوم بنفس النشاط.

50-25 لا يتوافق استخدام المنشأة الفردية في وصف منظمة العمل الدولية للقطاع غير الرسمي مع المجموع الكلي للنشاط الفردي للأسرة المعيشية ولكن مع كل نشاط بشكل منفصل؛ وفي من حيث مصطلحات نظام الحسابات القومية، تفصل وتقسم المنشأة الفردية إلى عدد من المنشآت الفرعية الفردية، بعض منها يتم إدراجه في القطاع غير الرسمي ويستبعد البعض الأخر، حتى بالنسبة لنفس الأسرة المعيشية. وعلاوة على ذلك، تتعرف منظمة العمل الدولية على الأعضاء الفرديين للأسرة المعيشية على أنهم يملكون كل منشأة فرعية/ منشأة وقادرين على توظيف عمال. وفي نظام الحسابات القومية، تكون الأسرة المعيشية جميعها معاً مسئولة عن كل النشاط وعن استخدام الموظفين.

تقسيم الإنتاج فرعياً

51-25 يقسم نظام الحسابات القومية الإنتاج فرعياً إلى إنتاج سوقي وإنتاج للاستهلاك النهائي الذاتي وإنتاج غير سوقي؛ ولا يعنينا في هذا السياق الإنتاج غير السوقي نظراً لأنه لا يضطلع به أبداً من قبل الأسر المعيشية. ومع ذلك، للوفاء بالمبادئ التوجيهية لمنظمة العمل الدولية فمن الضروري تقسيم المنتجين للاستخدام النهائي الذاتي فرعياً إلى أولئك الذين يكون لديهم بعض الإنتاج للبيع أو للمقايضة وأولئك الذين يكون إنتاجهم بشكل بحب للاستخدام النهائي الذاتي. وفي حالة المنشآت الفردية حيث يباع بعض الإنتاج فقط أو يقايض عليه فإن كل إنتاج هذه الوحدة من تلك السلع والخدمات لا يزال متضمناً في الإنتاج من قبل القطاع غير الرسمي.

القطاع الرسمي والقطاع غير الرسمي والأسر المعيشية

52-25 لا يستخدم نظام الحسابات القومية تعبير القطاع الرسمي غير أنه ليس من الصعب تصور كافة الوحدات في قطاعات الشركات والحكومة العامة والمؤسسات غير الهادفة للربح التي تخدم الأسر المعيشية على أنها جزء من القطاع الرسمي بقدر ما يكون الإنتاج هو المعني. وتدرج أشباه الشركات لأنها مندرجة في قطاعات الشركات. ومع ذلك، فغن هذا لا يطابق الحال إذا قلنا أن أي وحدة لا تكون غير رسمية هي وحدة رسمية، نظراً لأن الأسر المعيشية ذات المنشآت الفردية التي ليست متضمنة في القطاع غير الرسمي مقسمة بين منشآت فردية تعامل على أنها رسمية (نتيجة للحجم أو للتسجيل) والباقي منها لا يعامل على أنه غير رسمي ولكن يترك بكل بساطة في مجموعة تسمى الأسر المعيشية.

53-25 وهكذا، فإن معنى منظمة العمل الدولية للأسر المعيشية يختلف تمام الاختلاف عن معناها في نظام الحسابات القومية نظراً لأن نظام الحسابات القومية يشكل كل الوحدات المندرجة تحت المبادئ التوجيهية لمنظمة العمل الدولية كوحدات غير رسمية إلى جانب تلك الوحدات ذات المنشآت الفردية المعاملة على أنها رسمية إلى جانب تلك المنشآت الفردية المستبعدة لأنها تنتج على سبيل الحصر للاستخدام النهائي الذاتي إلى جانب تلك الأسر المعيشية التي ليس لديها منشآت فردية إلى جانب الأسر المعيشية المؤسسية.

هـ. العمل غير الرسمي

1. العمل غير الرسمي

54-25 لقد أدرك ولا يزال بصورة متزايدة أن الإنتاج وحده ليس هو الجانب الوحيد من الاقتصاد الذي يكون فيه التمييز بين الرسمي وغير الرسمي أمراً ثرياً بالمعلومات، بل يتصل الأمر كذلك بالعمل أو التوظيف.

55-25 تعرف منظمة العمل الدولية العمل الرسمي المأجور بأنه العمل وفقاً لأحكام تجلب فوائد مرتبطة مثل الإجازة المدفوعة واستحقاق المعاش؛ وتعتبر منظمة العمل الدولية كافة الأشكال الأخرى من العمل بما في ذلك العمل الحر أو للحساب الشخصي غير رسمية.

56-25 كما لوحظ في القسم ب، من الممكن بالنسبة للوحدات الرسمية أن يكون لديها موظفين غير رسميين كما أنه من الممكن (على الرغم من أنه أقل احتمالاً) أن الوحدات التي تصنف على أنها غير رسمية يكون لديها شروط توظيف لبعض من عمالها بما يجعلهم موظفين رسميين. ويمكن رؤية مدى العمل غير الرسمي في الجزء المظلل من الشكل 25-3.

57-25 وكما هو موضح في الفصل التاسع عشر، هناك فرق بين وظيفة وموظف، وموظف قادر على أن يشغل وظائف عدة؛ وهناك خمس فئات للوظائف تم الالتفات إليهم من قبل منظمة العمل الدولية. وهي:

أ. العاملين لحسابهم الخاص (المشتغل لحسابه الشخصي من حيث مصطلحات نظام الحسابات القومية)،

ب. أصحاب منشآت فردية بموظفين، يعاملون كأصحاب عمل،

ج. أعضاء الأسرة العاملين غير المدفوعين المشاركين باليد العاملة في المنشأة الفردية،

د. الموظفين،

هـ. أعضاء الجمعيات التعاونية للمنتجين

58-25 توفر المنشآت الرسمية وظائف غير رسمية فقط كموظفين أو أعضاء أسر عمال مساهمين؛ وقد توفر المنشآت غير الرسمية أي نوع من الأنواع الخمسة للوظائف غير الرسمية فضلاً عن وظائف رسمية. وتوفر الأسر المعيشية (من حيث معناها طبقاً لمنظمة العمل الدولية) وظائف غير رسمية كالعاملين لحسابهم الخاص وموظفين وأعضاء أسر عمال مساهمين. وبعض العمالة المحلية قد يكون لديها وظائف رسمية.

شكل 25-3: العمل غير الرسمي والعمل في القطاع غير الرسمي

	الوظائف الرسمية	الوظائف غير الرسمية
المنشات الرسمية		
المنشات غير الرسمية		
المنشآت الأخرى الفردية لدى الأسر المعيشية		

2. العمل في القطاع غير الرسمي

59-25 فضلاً عن العمل غير الرسمي في مجمله فإنه من المفيد تحديد مدى العمل في المنشآت غير الرسمية. ويستبعد ذلك الوظائف غير الرسمية في الوحدات الرسمية ويستبعد كذلك أي وظائف غير رسمية في المنشآت الفردية الأخرى في الأسر المعيشية، ويشمل الوظائف الرسمية في المنشآت غير الرسمية. ويعرف المؤتمر الدولي لخبراء إحصاءات العمالة الفئة السكانية العاملة في القطاع غير الرسمي على أنها تتألف من جميع الأشخاص الذين – خلال فترة مرجعية معينة – كانوا يعملون على الأقل في وحدة واحدة بالقطاع غير الرسمي، بغض النظر عن وضعهم في العمل وعما إذا كان ذلك وظيفتهم الرئيسية أم الثانوية. وتغطية العمل في القطاع غير الرسمي مشار إليها بالحد البارز في شكل 25-3.

أ. كافة البلدان ينبغي أن تستخدم معايير المنظمة القانونية (المنشآت الفردية غير المسجلة)، لها نوع معين من الحسابات (لا يوجد لها مجموعة كاملة من الحسابات) ووجهة منتج معينة (على الأقل وجود بعض المخرجات السوقية).

ب. يترك توصيف حد حجم العمل للمنشأة في التعريف القومي للقطاع غير الرسمي لتقدير كل بلد؛ ومع ذلك، بالنسبة لإعداد ورفع التقارير الدولية، ينبغي أن توفر البلدان أرقام بشكل منفصل للمنشآت التي يوجد لديها أقل من خمسة موظفين. وفي حالة المنشآت متعددة المنشآت الفرعية، ينبغي تطبيق حدود الحجم على المنشأة الفرعية الأكبر.

ج. البلدان التي تستخدم معيار حجم العمل ينبغي أن أرقام مفصلة للمنشآت غير المسجلة فضلاً عن المنشآت المسجلة.

د. البلدان التي تستخدم معيار عدم التسجيل ينبغي وأن توفر أرقام مفصلة للمنشآت التي لديها أقل من خمسة موظفين فضلاً عن المنشآت التي لديها خمسة موظفين أو أكثر.

ه. البلدان التي تشمل أنشطة زراعية ينبغي وأن توفر أرقام بشكل منفصل للأنشطة الزراعية وغير الزراعية.

و. ينبغي على البلدان تضمين الأشخاص المشاركين في أنشطة مهنية أو فنية إذا ما استوفوا بالمعايير الخاصة بتعريف القطاع غير الرسمي.

ز. ينبغي على البلدان تضمين الخدمات المحلية المدفوعة ما لم تكن هذه الخدمات مقدمة من قبل

و. عمل مجموعة خبراء دلهي

60-25 في عام 1997، تكونت مجموعة خبراء في إحصاءات القطاع غير الرسمي من قبل اللجنة الاقتصادية بالأمم المتحدة ك "مجموعة المدينة" وتعرف هذه المجموعة باسم مجموعة خبراء دلهي؛ وأحد أهدافها كان محاولة تحديد البيانات القابلة للمقارنة دولياً المتعلقة بالقطاع غير الرسمي أو – على الأقل – مجموعة فرعية مشتركة له.

61-25 اقترح في الاجتماع الثالث لمجموعة دلهي في عام 1999 مجموعة فرعية للقطاع غير الرسمي يمكن تعريفها بشكل موحد عبر البلدان وذلك على الرغم من أن هذه المجموعة الفرعية لا تغطي في الوقت الحاضر سوى جزء صغير نسبياً من القطاع غير الرسمي. وفيما يلي هذه التوصيات:

موظفين من الأسر الأسرة المعيشية التي تقدم لها الخدمات.

ح. ينبغي على البلدان الامتثال للفقرة 18 من القرار المعتمد من قبل المؤتمر الخامس عشر لخبراء إحصاءات العمالة فيما يتعلق بمعاملة العاملين من الخارج/ من المنزل. وينبغي على البلدان تقديم أرقام بشكل منفصل للعاملين من الخارج/ من المنزل المندرجين في القطاع غير الرسمي.

ط. البلدان التي تغطي المناطق الحضرية فضلاً عن المناطق الريفية ينبغي أن تقدم أرقام بشكل منفصل لكل من المناطق الحضرية والريفية على حد سواء.

ي. البلدان التي تستخدم مسوحات الأسر المعيشية أو المسوحات المختلطة ينبغي عليها بذل جهود لتغطية ليس فقط الأشخاص التي تكون وظيفتهم الرئيسية في القطاع غير الرسمي بل كذلك أولئك التي تكون وظيفتهم الرئيسية في قطاع أخر ولديهم نشاط ثانوي في القطاع غير الرسمي.

62-25 استعرض العمل اللاحق لمجموعة دلهي العديد من الدراسات الخاصة بالممارسات القومية فيما يتعلق بجمع البيانات بشأن القطاع غير الرسمي بما يؤدي إلى وضع دليل عن القطاع غير الرسمي والعمل غير الرسمي ليتم نشره من قبل منظمة العمل الدولية.

ز. استيفاء البيانات عن أنشطة المنشآت غير الرسمية من حسابات نظام الحسابات القومية

63-25 عند محاولة لتحديد الأنشطة التي تضطلع بها المنشآت غير الرسمية داخل نطاق الحسابات القومية هناك ثلاثة خطوات ضرورية؛ أولها هو تحديد تلك المنشآت الفردية داخل مجمل قطاع الأسر المعيشية بنظام الحسابات القومية المرشحة لإدراجها. الخطوة الثانية هي الالتفات إلى الممارسات القومية في تأسيس قطاع الأسر المعيشية للنظر فيما إذا كان هناك تعديل لازم يرجى إدخاله على الخطوة الأولى. الخطوة الثالثة هي وضع تفصيل وتصنيف بحسب نوع النشاط بحيث يمكن إجراء الاستثناءات المشتركة تبعاً لنوع النشاط.

1. الأسر المعيشية المرشحة

64-25 يشمل قطاع الأسر المعيشية بعض الوحدات المؤسسية التي ينبغي استبعادها في البداية؛ وهي:

أ. الأسر المعيشية المؤسسية مثل السجون والقداس الديني ودور التقاعد؛

ب. الأسر المعيشية التي ليس لديها نشاط إنتاج (أي لا تشمل منشأة فردية)؛

ج. الأسر المعيشية التي يكون نشاطها الوحيد هو إنتاج الخدمات من المساكن المشغولة من قبل مالكيها وإنتاج خدمات من خلال توظيف عمالة محلية أو كلاهما.

65-25 الأسر المعيشية المتبقية جميعها يشمل بعض من النشاط الإنتاجي؛ ومع ذلك، ستشمل إنتاج سوقي وإنتاج للاستخدام النهائي الذاتي على حد سواء. وتشمل المبادئ التوجيهية لمنظمة العمل الدولية بشأن هذا الجزء من نشاط الأسرة المعيشية الذي يتم اعتباره غير رسمي تشمل مفهوماً للإنتاج السوقي لا يتفق مع فئة نظام الحسابات القومية. فمنظمة العمل الدولية تعامل منشأة ما على أنها منتجة سوقية إذا ما كان أي من المخرجات يباع بينما يستلزم نظام الحسابات القومية أن يباع معظم أو كل المخرجات. وللتغلب على هذا الفرق، يوصى بأن يتم إجراء تقسيم ثلاثي للإنتاج:

أ. الإنتاج السوقي طبقاً لمعيار نظام الحسابات القومية حيث يباع معظم أو كل المخرجات،

ب. المخرجات للاستخدام النهائي الذاتي حيث يباع بعض المخرجات،

ج. المخرجات المقصورة على الاستخدام النهائي الذاتي.

ومن ثم، فإن مجموع الفئتين الأوليين يتماشى مع المبادئ التوجيهية لمنظمة العمل الدولية بالنسبة للتضمين في القطاع غير الرسمي كمنتجين سوقيين، وذلك على الرغم من أن الفئة الأولى وحدها هي المعتبرة في نظام الحسابات القومية.

66-25 علاوة على ذلك، تميز منظمة العمل الدولية الأسر المعيشية بين تلك التي ليس لديها عمال يعملون على أساس مستمر وتلك التي لديها عمال يعملون على أساس مستمر، على النحو التالي:

أ. المنشآت الفردية التي ليس لديها عمال يعملون على أساس مستمر،

ب. المنشآت الفردية التي لديها عمال يعملون على أساس مستمر.

ويجمع بين هذا التصنيف والتصنيف السابق على النحو الموضح في الشكل 25-4.

2. تعديلات على الممارسات القومية

67-25 على الرغم من أن نظام الحسابات القومية يوصي بفصل المؤسسات غير الهادفة للربح التي تخدم الأسر المعيشية في قطاع منفصل عن الأسر المعيشية إلا أن لا يتم ذلك في جميع البلدان؛ وإذا ما كانت المؤسسات غير الهادفة للربح التي تخدم الأسر المعيشية غير منفصلة بالفعل عن الأسر المعيشية ينبغي حذفها في هذه المرحلة.

68-25 وحدات الإنتاج غير المؤسسة بشكل رسمي ولكن لديها حسابات كاملة ينبغي معاملتها على أنها أشباه شركات ويتم استبعادها من قطاع الأسر المعيشية. وإذا لم يكن ذلك ممارسة قومية يكون من الضروري إجراء تعديل إضافي لحذفها.

69-25 يوصي نظام الحسابات القومية أيضاً بأن المنشآت الصغيرة التي ليس لها مجموعات كاملة من الحسابات ينبغي إدراجها في قطاع الأسر المعيشية كأشباه شركات؛ ومع ذلك، تقوم بعض البلدان بإعداد تقديرات بحسب نوع النشاط للإدراج في إطار للعرض والاستخدام بدون النظر إلى وجود مجموعة كاملة من الحسابات من عدمه. وبشكل افتراضي، قد يتم تضمين الجميع في قطاعات الشركات مع وجود القليل من الإنتاج المتبقي في قطاع الأسر المعيشية بصرف النظر عن الخدمات المحتسبة للمساكن المشغولة من قبل مالكيها والخدمات المقدمة من قبل العمالة المحلية المدفوعة. وبالتالي، يوصى بأن تطرح تقديرات المنشآت غير المسجلة التي لديها أقل من خمسة موظفين من أرقام قطاع الشركات ليتم تحديد الأرقام الواردة من قطاع الأسر المعيشية. وبصورة مماثلة، فإن أي منشآت تكون فردية ولكن مسجلة ينبغي تحديدها بشكل منفصل.

70-25 يوضح الشكل 25-4 كيف أن الوحدات المحتملة ليتم معاملتها وفقاً لتعريف منظمة العمل الدولية للقطاع غير الرسمي ترتبط بالقطاعات المؤسسية في نظام الحسابات القومية؛ ويدل التظليل أسفل الشركات على أنه من حيث المبدأ أي منشأة تكون غير مسجلة ولديها أقل من عدد معين من الموظفين ينبغي تحديدها إذا كان قد تم تضمينها في الشركات. وفي واقع الممارسة العملية، فربما لا يكون من الممكن الفصل بين تلك التي تكون مسجلة عن تلك غير المسجلة.

3. التفصيل والتصنيف بحسب نوع النشاط

71-25 الخطوة الثالثة هي تفصيل وتصنيف أنشطة الإنتاج من الأسر المعيشية – مجمعة على النحو المقترح أعلاه – وتلك الأنشطة المستوفاة من قطاعات الشركات الخاصة بالأنشطة صغير النطاق تبعاً لنوع النشاط المعني.

شكل 25-4: تحديد الوحدات للقطاع غير الرسمي طبقاً لمنظمة العمل الدولية من داخل نطاق القطاعات المؤسسية في نظام الحسابات القومية

المؤسسات غير الهادفة للربح التي تخدم الأسر المعيشية	الأسر المعيشية							الشركات غير المالية والمالية		الحكومة العامة
	الأسر المعيشية المؤسسية، الأسر المعيشية بدون منشآت فردية، الأسر المعيشية المضطلعة بالإنتاج فقط للاستخدام النهائي الذاتي (بما في ذلك المساكن المشغولة من قبل مالكيها)	منشأة فردية بموظفين (منشآت لأصحاب عمل غير رسميين)		يعمل لحسابه الخاص (منشأة شخصية غير رسمية)			منشآت مسجلة أو بموظفين أكثر من عدد معين	شركات غير مسجلة أو بعدد من الموظفين أقل من عدد معين	شركات مسجلة أو بعدد من الموظفين أكثر من عدد معين	
		منتجين للاستخدام النهائي الذاتي		منتجين سوق	منتجين للاستخدام النهائي الذاتي		منتجين سوق			
		لا يبيعون أي إنتاج	يبيعون بعض الإنتاج	يبيعون معظم الإنتاج	لا يبيعون أي إنتاج	يبيعون بعض الإنتاج	يبيعون معظم أو كل الإنتاج			

نظراً لأن الفصل يكون في البداية من حيث الوحدات وليس الأنشطة سوف تتبقى هناك بعض الخدمات من المساكن المشغولة من قبل مالكيها المندرجة وهذه الخدمات ينبغي حذفها. وإذا ما كان متاحاً إجراء تصنيف عرضي بحسب النشاط أو نوع الوحدة، يمكن حينئذ إجراء اختيار حول تضمين أو استبعاد أي نشاط تكون في المخرجات بشكل حصري للاستخدام الذاتي حتى عندما يشمل نشاط أخر للوحدة مبيعات خارج الأسرة المعيشية.

72-25 قد تجرى بعض حالات الاستبعاد الإضافية؛ على سبيل المثال، الخدمات المقدمة من قبل عمالية محلية مدفوعة والإنتاج الزراعي.

73-25 لا تزال المشكلة قائمة حول كيفية معاملة أفراد مثل الأطباء وغيرهم من المهنيين والتي نوقشت فيما قبل حيث تكون هناك معلومات متاحة حول إنتاجهم ولكن من دون مجموعة كاملة من الحسابات؛ وهكذا، لا يزالوا يمثلون منشآت فردية ولم يتم استبعادهم من القطاع غير الرسمي بسبب التسجيل أو عدد الموظفين غير أنهم عادة لا ينظر إليهم على أنه جزء مميز من القطاع غير الرسمي.

74-25 تسلم مجموعة دلهي بأن مثل هؤلاء الأفراد سيكونون جزءاً من القطاع غير الرسمي؛ ومع ذلك، إذا ما رغب في إما تحديدهم كمجموعة فرعية أو حتى استبعادهم بالكامل من القطاع غير الرسمي فمن الممكن أن يتم تصور بعض قواعد الخبرة والتجربة للقيام بذلك. على سبيل المثال، تبعاً لنوع النشاط أو معدلات الأجور أو مدة المهم، بيد أنه سيسهل طرح اعتراضات على أي من تلك كما أن التنفيذ قد يكون صعباً للغاية.

4. عرض بيانات القطاع غير الرسمي والعمل غير الرسمي

75-25 تمتد المعلومات المتعلقة بالأنشطة التي يضطلع بها بشكل غير رسمي فقط بقدر حساب الإنتاج وحساب توليد أو إدرار الدخل، ومن غير الممكن المضي أبعد من ذلك في تسلسل الحسابات نظراً لاستحالة تحديد أي من تدفقات الدخل الأخرى والاستهلاك وتكوين رأس المال يتعلق فقط بالنشاط المعني وليس بالأسرة المعيشية التي ينتمون لها باعتبارها وحدة مؤسسية كاملة. وهكذا، فإن القطاع غير الرسمي – كما هو موضح سابقاً – ليس بشكل صارم قطاعاً بمعنى نظام الحسابات القومية ومن ثم فإن الأرقام الخاصة به لا يمكن عرضها من حيث التسلسل الكامل للحسابات. ومع ذلك، من الموصي به أنه متى كان ممكناً ينبغي إعداد جدولين تكميليين، أحدهما يغطي حساب الإنتاج وحساب إدرار الدخل والأخر يغطي العمل.

الإنتاج

25-76 يقترح بأن يتم توفير النوع التالي من المعلومات لكل منطقة من المنطقتين المظللتين في جدول 25-4:

أ. الإنتاج

ب. القدر الخاص منه المخصص للاستخدام الذاتي

ج. الاستهلاك الوسيط

د. القيمة المضافة

ه. تعويضات أو أجور الموظفين (بالنسبة للمنشآت الفردية التي لديها موظفين فقط)

و. إجمالي ادخل المختلط

ز. استهلاك رأس المال الثابت

ح. صافي الدخل المختلط

25-77 قد تكون أي معلومات إضافية مفيدة أيضاً إذا ما أتيحت؛ على سبيل المثال، تفصيل وتصنيف للإنتاج من حيث نوع النشاط – وربما – نسبة الإنتاج الكلي في الصناعة المنتج من قبل المنشآت غير الرسمية.

25-78 في البلدان التي تكون فيها بعض الوحدات الصغيرة التي قد يتم اعتبارها جزءاً من القطاع غير الرسمي مغطاة من قبل مسوحات المنشآت ومدرجة في قطاع الشركات فقد تتواجد وحدات معنية في الخلية المظللة خفيفاً في جدول 25-4. وإذا كان هذا هو الحال، وإذا ما كان يمكن تحديد تقديرات منفصلة لهم فقد يكون حينئذ من المفيد عرض هذه التقديرات جنباً إلى جنب مع إدخالات تلك الوحدات التي توجد على نحو واضح في قطاع الأسر المعيشية

العمل

25-79 ينبغي عرض معلومات بشأن عدد الوظائف بحيث تبين:

أ. العمل أو العمالة في القطاع غير الرسمي

- الوظائف الرسمية
- الوظائف غير الرسمية

ب. العمل غير الرسمي خارج القطاع غير الرسمي

- - في القطاع الرسمي
- - في منشآت فردية لأسر معيشية أخرى

25-80 إذا ما كان ممكناً؛ أية معلومات بشأن عدد ساعات العمل الفعلي في كل من هذه الفئات قد تكون معلومات مفيدة.

ح. نهج لقياس الأنشطة المضطلع بها في الاقتصاد غير الرسمي

25-81 ليس من الممكن ولا من الملائم عرض معلومات مفصلة في نظام الحسابات القومية بشأن منهجية المسح وتصميم الاستبيان؛ ومع ذلك، فإنه من المفيد للمحاسبين القوميين أن يكونوا ملمين ببعض من الخيارات التي قد تكون متاحة للمساعدة في تجميع بيانات بشأن الإنتاج في المنشآت غير الرسمية. وهناك مزيد من المناقشة التفصيلية في – على سبيل المثال – دليل قياس الاقتصاد غير الملاحظ.

25-82 يتوقف اختيار الوسيلة المناسبة لقياس القطاع غير الرسمي على قدر كفاية تغطية أساليب جمع البيانات للأنشطة محل الاهتمام؛ ويلتفت هنا إلى ثلاثة نهج رئيسية للقياس. وسيعتمد الاختيار من بينهم على ماهية المعلومات الناقصة في مجموعات البيانات القائمة وعلى قدر تنظيم النظم الإحصائية والموارد المتاحة واحتياجات المستخدم.

1. مسوحات أو استقصاءات الأسر المعيشية

25-83 قد يوفر مسح للأسر المعيشية (أو استقصاء لقوة العمل) وسيلة لجمع معلومات عن الإنتاج من قبل منشآت الأسر المعيشية غير المدرجة في أطر أخذ العينات المستخدمة في الدراسات الاستقصائية للمنشآت؛ كما قد يكون من الممكن أيضاً جمع بيانات من خلال مسوحات لعمالة القطاع غير الرسمي في الأسر المعيشية أو لقوة العمل. والأسئلة التي تسعى إلى هذا النوع من المعلومات يمكن توجيهها للجميع في الأسر المعيشية المضمنة في العينة خلال الفترة المرجعية للمسح، بصرف النظر عن وضعهم في العمل وفيما يتعلق بوظائفهم الرئيسية والثانوية نظراً لأنه في العديد من البلدان هناك عدداً ضخماً من أنشطة القطاع غير الرسمي مضطلعاً بها كوظائف ثانوية. وقد يلزم وجود أسئلة خاصة لتحديد العمل غير المدفوع في المنشآت الأسرية الصغيرة والأنشطة التي يقوم بها المرأة والأطفال والأنشطة المضطلع بها بعيداً عن المنزل والأنشطة غير المعلن عنها والأعمال التجارية في القطاع غير الرسمي المضطلع بها كوظائف ثانوية. ويعتمد نجاح نهج مثل هذا على عينة المسح بما يشمله ذلك من مناطق جغرافية تمثيلية

حيث تقع أنشطة الأسر المعيشية ويعيش عمال القطاع غير الرسمي.

25-84 برغم ذلك، ينبغي الوضع في الاعتبار أنه على الرغم من أن الموظفين وأعضاء الأسرة العمال المساهمين والمستجيبين قد يكونون منخرطين في منشآت أسر معيشية وغير رسمية إلا أنه قد يكون لديهم معرفة محدود بعمليات المنشآت المعنية وربما لا يكون في مقدرتهم الاستجابة لمثل هذه الأسئلة.

2. مسوحات أو استقصاءات المنشآت

25-85 في معظم الحالات، يمكن استخدام مسح للمنشآت لقياس النشاط المضطلع به من قبل منشأة غير رسمية فقط حينما يتم يجرى مسح لمنشآت الأسر المعيشية للتو بعد إحصاء اقتصادي أو إحصاء للمنشآت لأن إطار أخذ العينة قد لا يكون شاملاً لمعلومات – أو شاملاً لمعلومات غير محدثة – عن منشآت الأسر المعيشية.

25-86 وحتى عندما يستخدم مسح للمنشآت لقياس وحدات إنتاج الأسر المعيشية بما في ذلك الوحدات بالقطاع غير الرسمي فإنه ينبغي ملاحظة أن وحدات الإنتاج التي بدون موقع محدد أو ذات أماكن أعمال تجارية غير متعرف عليها تكون سهلة الحذف في مجموعة البيانات. وعلاوة على ذلك، قد يحدث تعداد مضاعف لإنتاج الأسر المعيشية إذا ما تمت عمليات تجميع لأنواع مختلفة من النشاط الاقتصادي في أوقات مختلفة وليس في أن واحد من خلال تصميم متكامل؛ على سبيل المثال، نشاط التصنيع الخاص بأسرة معيشية منتجة للسلع في ورشة صغيرة أو بالمنزل قد يتم شموله في دورة للتجميع في حين أن نشاط المبيعات بالتجزئة المضطلع به من قبل نفس الأسر المنتجة لهذه السلع يتم قياسه في دورة أخرى.

3. الدراسات الاستقصائية المختلطة للأسر المعيشية وللمنشآت معاً

25-87 أحد أنواع الدراسات الاستقصائية المختلطة للأسر المعيشية وللمنشآت معاً يتم تصميمه ليكون متضمناً لوحدا قياس للمنشأة مرتبطة بقوة العمل القائمة أو بغيرها من مسوحات الأسر المعيشية؛ ومثل هذا المسح قد يغطي كافة مشاريع الأسر المعيشية المتضمنة في العينة بما في ذلك المشاريع غير الرسمية (بما يشمله ذلك من الوحدات التي تعمل بدون أماكن عمل ثابتة مثل الوحدات المتحركة) وأنشطتها، بصرف النظر عن حجم المنشآت ونوع النشاط ونوع مكان العمل المستخدم وسواء ما كانت الأنشطة يضطلع بها كوظائف رئيسية أو ثانوية.

25-88 هناك نوع أخر من الاستقصاءات – يوصف بمسح مختلط معدل للأسر المعيشية وللمنشآت معاً – مبيناً في التوصيات الدولية بشأن الإحصاءات الصناعية (الأمم المتحدة، 2008).

25-89 عندما يستخدم مسح مختلط للأسر المعيشية وللمنشآت معاً على أنه الأسلوب المفضل ينبغي الالتفات إلى مسألة ما إذا كانت العينة تعكس بشكل كافي التوزيع الجغرافي للأنشطة الاقتصادية لإنتاج الأسر المعيشية؛ كما أنه من الضروري أيضاً العناية بكيفية التعامل مع وإدارة المنشآت التي يكون فيها وحدات إنتاج في أكثر من موقع وكيفية تجنب ازدواج تغطية المنشآت التي تعمل في إطار شراكات إذا ما تم رفع تقارير عن نفس المنشأة من قبل كل من المشاركين فيها والذين قد يكونوا منتمين لأسر معيشية مختلفة.

ط. مبادئ توجيهية ودراسات وكتيبات عن الاقتصاد غير الرسمي

25-90 منذ نشر نسخة عام 1993 من نظام الحسابات القومية حدث تقدماً كبيراً في المنهجية في مجالات متصلة بالاقتصاد غير الرسمي؛ وبالإضافة إلى ذلك، اكتسبت البلدان خبرة واسعة النطاق في مجال جمع البيانات والتعامل معها بشأن القطاع غير الرسمي. وتلمح هذه التطورات – والمبينة أدناه – إلى أن هناك مجموعة من الأعمال يجب وأن تؤخذ في الاعتبار عند تحديث معاملة القطاع غير الرسمي في نظام الحسابات القومية.

- تشمل إجراءات وأوراق عمل اجتماعات مجموعة دلهي بشأن إحصاءات القطاع غير الرسمي والتي بدأت أعمالها عام 1997 تشمل نتائج أعمال نظرية وتحليلية واسعة النطاق، بما في ذلك الممارسات القطرية في مجال القطاع غير الرسمي. ويمكن الحصول على أبحاث متنوعة خاصة بمجموعة الخبراء بشأن إحصاءات القطاع غير الرسمي (مجموعة دلهي) على موقع http://www.mospi.nic.in/mospi_informal_sector.htm
- دليل محاسبة الأسر المعيشية: خبرة في المفاهيم والتصنيف، المجلد 1: حسابات الأسر المعيشية (الأمم المتحدة، 2000)، نتاج عام 1997 لمجموعة الخبراء – يحتوي على أوراق بشان جوانب متنوعة من معاملة وقياس القطاع غير الرسمي، ولاسيما فصل "القطاع غير الرسمي كجزء من قطاع الأسر المعيشية".
- نتائج الأعمال التي بدأها المكتب الإحصائي للاتحاد الأوروبي في منتصف التسعينيات وتم تنفيذها من خلال مجموعة العمل لتقييم دقيقي

للبيانات الأساسية في الدول الأعضاء بالاتحاد الأوروبي، فضلاً عن الاختبارات التجريبية ذات الصلة التي أجريت في البلدان المرشحة – كشفت عن مدى شمولية التعديلات وأثارها على قيمة الناتج المحلي الإجمالي.

- أدت بحوث على الأساليب الإحصائية لتحسين شمولية قياسات الإنتاج إلى إعداد كتيب قياس الاقتصاد غير الملاحظ – كتيب. ويعرض فصل الكتيب المعني بإنتاج القطاع غير الرسمي تعريفاً جوهرياً، ويوضح الفروق بين إنتاج القطاع غير الرسمي والمفاهيم التي غالباً ما تسبب خلط حوله، كما بوضح الخطوط العريضة لأساليب القياس.
- نشرت اللجنة الاقتصادية لأوروبا بالأمم المتحدة دليل لإحصاءات الاقتصاد الخفي (اللجنة الاقتصادية لأوروبا بالأمم المتحدة، 1992)، ومنذ ذلك الحين نفذت ثلاثة استقصاءات للممارسات القطرية ونشرت النتائج. كان الاستقصاء الأول فيما يتعلق بعام 1991 وشمل تسعة بلدان. ونشرت النتائج في؛ تراث من الممارسات القومية في تقدير الأنشطة الخفية وغير الرسمية للحسابات القومية في عام 1993. وكان المسح الثاني خاص بعام 2002/2001 وغطى 29 بلد. وأجري المسح الثالث في عامي 2006/2005 واستجابت 45 بلد. واستعلم كل من البحث الثاني والثالث عن تقديرات لحجم الاقتصاد غير الملاحظ فضلاً عن تفصيل الأساليب المستخدمة. وتم تلخيص نتائج المسحين في إصدارين من الاقتصاد غير الملاحظ في الحسابات القومية – مسح للممارسات القطرية (اللجنة الاقتصادية لأوروبا بالأمم المتحدة، 2003 و 2008، على التوالي).
- هناك العديد من الوثائق لمنظمة العمل الدولية تتناول بعمق مفاهيم القطاع غير الرسمي والعمل غير الرسمي؛ وتشمل القرار المتعلق بإحصاءات العمل في القطاع غير الرسمي، (مكتب العمل الدولي، 1993) المعتمد من جانب المؤتمر الدولي الخامس عشر لخبراء إحصاءات العمالة، ومبادئ توجيهية فيما يتعلق بتعريف إحصائي للعمل غير الرسمي (مكتب العمل الدولي، 2003) تم اعتماده من قبل المؤتمر الدولي السابع عشر لخبراء إحصاءات العمالة. ويمكن العثور على معلومات مفيدة أخرى في ملخص منظمة العمل الدولية للإحصاءات الرسمية عن العمل في القطاع غير المؤسسي (هوسمانس ودي جو، 2002)، النساء والرجال في الاقتصاد غير الرسمي: صورة إحصائية. (مكتب العمل الدولي، 2002)، قياس الاقتصاد غير الرسمي: من العمل في القطاع غير الرسمي للعمل غير الرسمي، (هوسمانس، 2004)، قياس العمل غير الرسمي: معايير دولية حديثة، (هوسمانس، 2005).
- على مدى عقد من الزمن عقد عدداً من حلقات العمل المعنية بالتركيز على القطاع غير الرسمي، ونظمت بشكل منفرد أو سوياً مع شعبة الإحصاءات بالأمم المتحدة واللجان الإقليمية ومنظمة العمل الدولية وغيرهم؛ وأحدث حلقة عمل منهم كانت حلقة عمل منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية/ اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لأسيا والمحيط الهادئ بالأمم المتحدة/ مصرف التنمية الأسيوي بشأن قياس وتحسين النوعية الإحصائية: قياس الاقتصاد غير الملاحظ، وعقدت في بانكوك في مايو عام 2004، وورشة عمل أخرى بشأن استقصاءات الأسر المعيشية وقياس قوة العمل مع التركيز على الاقتصاد غير الرسمي عقدت لبلدان اتحاد التنمية الجنوب إفريقية في ماسيرو وليسوتو في أبريل عام 2008.

الفصل السادس والعشرون: حسابات بقية العالم وروابط لميزان المدفوعات

أ. مقدمة

1-26 بدور هذا الفصل حول العلاقة بين قطاع بقية العالم في نظام الحسابات القومية والحسابات الدولية كما هي موضحة في دليل ميزان المدفوعات ومركز الاستثمار الدولي BPM6؛ حيث يبين أن كلا الدليلين يستخدما نفس الإطار للاقتصاد الكلي، غير أن الحسابات الدولية توفر تفاصيل إضافية حول جوانب ذات أهمية خاصة في المعاملات أو المراكز الدولية.

1. حساب بقية العالم في نظام الحسابات القومية

2-26 في نظام الحسابات القومية، تقيد المعاملات بين وحدة مقيمة وبقية العالم كما لو كانت الوحدات في بقية العالم قطاعاً أخر في الاقتصاد؛ ويتعلق حسابا الإنتاج وتوليد أو إدرار الدخل بالمعاملات داخل الاقتصاد القومي فقط، غير أن التدفقات ف جميع الحسابات الأخرى من المحتمل أن يكون لها إدخال خاص ببقية العالم. وهذه الإدخالات ضرورية لموازنة كل صف من تسلسل الحسابات، بيد أنها لا تدخل في مجمل قيود الموازنة؛ على سبيل المثال، يشتق الفرق بين الناتج المحلي الإجمالي والدخل القومي الإجمالي من معاملات لاستخدامات ولموارد على حد سواء مقيدة في حساب توزيع الدخل الأولي في حين أن الطرف المقابل هو وحدة في بقية العالم. وإذا ما كانت إدخالات الطرف المقابل بالنسبة لبقية العالم مدرجة هي الأخرى لن يكون هناك فرق بين قيود الموازنة.

الحسابات الجارية

3-26 نظراً لأن حساب بقية العالم يبين على هذا النحو فإن التدفقات لبقية العالم تبين كاستخدام من قبل بقية العالم وتبين التدفقات من بقية العالم كموارد؛ على سبيل المثال، تبين الصادرات كاستخدامات لبقية العالم وتبين الواردات كموارد من بقية العالم. وتشكل إدخالات الواردات والصادرات جزءاً من حساب السلع والخدمات في تسلسل الحسابات بنظام الحسابات القومية.

4-26 فضلاً عن إدخالات الواردات والصادرات والقيود التي تظهر في حساب توزيع الدخل الأولي هناك معاملات محتملة مع بقية العالم يلزم قيدها لكافة الإدخالات في حساب التوزيع الثانوي للدخل ولقيد التعديل لصافي التغير في التزامات المعاشات التقاعدية التي تظهر في استخدام حساب الدخل.

5-26 ليس هناك إدخالات لحساب بقية العالم للاستهلاك الوسيط أو النهائي (أو لتكوين رأس المال الثابت) لأن الاستفادة من السلع والخدمات التي تتم في اقتصاد أخر ليس ذات صلة بالاقتصاد القومي؛ باستثناء المجموع الكلي للصادرات.

6-26 على الرغم من أن قيود الموازنة لا يتم حسابها في نظام الحسابات القومية لبقية لحساب بقية العالم بالنسبة لكل حساب فردي هناك قيدا موازنة هامين ذات صلة بالحسابات الجارية؛ قيد الموازنة الأول هو الميزان الخارجي للسلع والخدمات، وهو الفرق بين الواردات والصادرات. أما قيد الموازنة الثاني هو الميزان الخارجي الجاري وهو مجموع كافة الموارد القادمة من بقية العالم ناقص كافة الاستخدامات العائدة لبقية العالم، بما في ذلك الواردات والصادرات. وهكذا، فإن الميزان الخارجي الجاري يبين مدى طلب المقيمين للإنقاذ من قبل غير المقيمين.

حسابات التراكم

7-26 في حساب رأس المال لبقية العالم لا يوجد مدخل لتكوين رأس المال الثابت كما لوحظ فيما سبق؛ ومن الممكن لمعاملة أن تقيد لمورد طبيعي أو لعقد أو لعقد إيجار أو لرخصة أو لأصول حسن السمعة أو لأصول تسويقية. وبطبيعة هذه الإدخالات، ورغم ما سبق، ونظراً لأن الأرض تكتسب دائماً تقريبا من قبل وحدة مقيمة فإن مثل هذه الإدخالات لن تكون شائعة. ومن ناحية أخرى، فإن التحويلات الرأسمالية إلى ومن بقية العالم قد تكون هامة للغاية.

8-26 الحساب المالي والميزانيات العمومية والذين يبينون بالتفصيل المعاملات في – ومخزونات – الأصول المالية والخصوم المالية حيث يكون طرف فيهم غير مقيم ينظر إليها باعتبارها جزء هام على وجه الخصوص من حسابات بقية العالم؛ وبالفعل، في دليل ميزان المدفوعات ومركز الاستثمار الدولي BPM6 هناك قدراً أكبر من السرد مكرساً لهذه القيود مقارنة بالقيود في الحسابات الجارية.

9-26 وبالإضافة إلى ذلك، هناك إدخالات محتملة للتغيرات الأخرى في حجم الأصول والخصوم وفي قيود إعادة التقييم لكليهما ذات صلة بحساب بقية العالم.

2. الحسابات الدولية في الإصدار السادس من دليل ميزان المدفوعات ومركز الاستثمار الدولي الصادر عن صندوق النقد الدولي

10-26 في الوصف المذكور أعلاه لحسابات بقية العالم لوحظ أن الصادرات – على سبيل المثال –

تعامل كاستخدام من قبل بقية العالم والواردات كمورد من بقية العالم؛ وعلى نحو ما يدل اسمه، فإن حساب بقية العالم يتم إنشاءه من منظور بقية العالم. وينظر دليل ميزان المدفوعات ومركز الاستثمار الدولي BPM6 لنفس المخزونات والتدفقات من وجهة نظر الاقتصاد المحلي. وهكذا، فإن إدخالات دليل ميزان المدفوعات ومركز الاستثمار الدولي – الإصدار السادس هي صورة طبق الأصل من إدخالات نظام الحسابات القومية المتعلقة ببقية العالم.

11-26 وعلاوة على ذلك، وفي سياق دليل ميزان المدفوعات ومركز الاستثمار الدولي، عادة ما يشار إلى مستوى المخزونات بالمراكز والميزانية العمومية الذي يفصل كافة الأصول المالية والخصوم التي يكون فيها طرف في الترتيب غير مقيم يسمى بمركز الاستثمار الدولي.

12-26 تلخص الحسابات الدولية لاقتصاد معين العلاقات الاقتصادية بين المقيمين في هذا الاقتصاد وبقية العالم؛ وتشمل:

أ. ميزان المدفوعات؛ والذي يلخص المعاملات بين المقيمين وغير المقيمين خلال فترة معية من الزمن؛

ب. مركز الاستثمار الدولي (IIP)؛ والذي يبين عند نقطة من الزمن قيمة: الأصول المالية للمقيمين باقتصاد معين التي تكون مطالبات أو مستحقات على غير مقيمين أو سبائك ذهب محتجزة كأصول احتياطية؛ وخصوم المقيمين باقتصاد معين لغير المقيمين؛ و

ج. حساب التغيرات الأخرى في الأصول المالية والخصوم؛ وهو كشف يبين التدفقات الأحرى مثل التغييرات في التقييم والتي توافق بين ميزان المدفوعات ومركز الاستثمار الدولي لفترة محددة بعرض التغيرات الناجمة عن أحداث بخلاف المعاملات بين المقيمين وغير المقيمين.

تتوافق هذه الحسابات مع حسابات المعاملات والميزانيات العمومية والتغيرات الأخرى في الأصول في نظام الحسابات القومية على التوالي؛ ورغم ذلك، لاحظ أن ما يظهر كأصول في حساب بقية العالم يظهر كخصوم في الحسابات الدولية والعكس صحيح.

3. بنية الفصل

13-26 يناقش القسم ب من هذا الفصل القواعد المحاسبية للحسابات الدولية؛ وتتسق هذه القواعد مع القواعد المحاسبية في نظام الحسابات القومية ومع الاتفاقات التي قد تم التوصل إليها عندما أخذ نظام الحسابات القومية ودليل ميزان المدفوعات ومركز الاستثمار الدولي بزمام المبادرة في تحديد القواعد التي يتم تطبيقها في كلا السياقين. وتمثل الإقامة حالة خاصة حيث يتبع نظام الحسابات القومية في شأنها دليل ميزان المدفوعات ومركز الاستثمار الدولي BPM6.

14-26 تمثل بنية الحسابات الدولية وعلاقتها بحسابات نظام الحسابات القومية المماثلة موضوع مناقشة القسم ج.

15-26 هناك سمة من خصائص الحسابات المالية ومركز الاستثمار الدولي للحسابات الدولية وهي إدخال الفئات الوظيفية التي تصف الغرض الرئيسي للاستثمار المالي بالخارج. ويمثل ذلك موضوع مناقشة القسم د.

16-26 يتناول القسم هـ بعض الاعتبارات ذات الأهمية الخاصة بالنسبة للحسابات الدولية؛ الاختلالات أو اللاتوازنات الدولية والتمويل الاستثنائي وإعادة تنظيم الدين والاتحادات أو التكتلات النقدية وتحويل العملة.

ب. مبادئ محاسبية

1. مقارنة مع مبادئ محاسبية في نظام الحسابات القومية

17-26 على الرغم من أن نظام الحسابات القومية يعمل وفق نظام محاسبي رباعي الإدخال ميزان المدفوعات له فقط نظام إدخال ثنائي؛ وعندما تقع معاملة بين وحدتين مقيمتين حينئذ يلزم أربعة إدخالات، على سبيل المثال، اثنان منهم يبينان تبادل سلعة ما واثنان يبينان تبادل في وسيلة الدفع. ومع ذلك، عندما تجري وحدة مقيمة معاملة مع وحدة غير مقيمة يكون المصنفين القومين غير قادرين على التحقق على نحو مستقل من إدخالات النظيرة في بقية العالم. ونتيجة لذلك، فعلى الرغم من أنه من حيث المبدأ يكون ميزان المدفوعات متوازناً إلا أنه في واقع الممارسة العملية قد يكون هناك عدم توازن بسبب قصور في بيانات المصدر وفي التوحيد والتصنيف وبذلك يكون هناك عدم تطابق بين المعاملات المالية ونظرائها داخل الاقتصاد المحلي. وعدم التوازن المشار إليه هذا – وهو سمة معتادة في بيانات ميزان المدفوعات المنشورة – يوصف بصافي السهو والخطأ. وقد ناقشت أدلة ميزان المدفوعات بشكل تقليدي هذه المسألة من أجل التأكيد على أنه ينبغي نشره بشكل صريح بدلاً من إدراجه بشكل غير مميز في البنود الأخرى، وينبغي استخدامه في الإشارة إلى المصادر المحتملة لسوء القياس.

18-26 وبالرغم مما سبق، كان ولا يزال هناك اهتمام متزايد بشأن التقديرات التي تستمد من تقارير الطرف الأخر والتي لديها تغطية وتقييم بشكل أفضل، الخ؛ وفضلاً عن ذلك، كان ولا يزال هناك عمل كبير منجز بشأن التوفيق بين البيانات

من وجهة نظر كلا الطرفين (على سبيل المثال؛ صادرات بلد ما، مع واردات الطرف الأخر المقيدة من قبل البلد الشريك)، والمجاميع الكلية العالمية. وتكون البيانات المناظرة (بيانات الطرف الأخر) هي الأخرى ضرورية ولازمة لإعداد بيانات موحدة لعملة ما أو لاتحاد اقتصادي من خلال بيانات البلدان الأعضاء الأفراد. وفي الواقع، يقوم كل هذا العمل على أساس حقيقة أن إحصاءات ميزان المدفوعات تصبح واقعياً نظام رباعي الإدخال على المستوى الثنائي أو العالمي.

التقييم

19-26 مبادئ التقييم هي نفسها في نظام الحسابات القومية وفي الحسابات الدولية؛ وفي كلتا الحالتين، تستخدم القيم السوقية، مع استخدام القيم الاسمية مع بعض المراكز في الأدوات عندما تكون أسعار السوق لا يمكن ملاحظتها. وفي الحسابات الدولية، ويمثل تقييم الصادرات والواردات من السلع حالة خاصة حيث تستخدم نقطة تقييم موحدة وهي القيمة على الحدود الجمركية للدولة المصدرة، أي؛ تقييم من نوع تسليم ظهر الباخرة/ فوب. وتسفر هذه المعاملة عن تقييم متسق بين المصدر والمستورد، كما توفر أساساً متسقاً للقياس في الظروف التي قد يكون للأطراف فيها مجموعة واسعة من الترتيبات التعاقدية، من "تسليم المصنع أو سعر المصنع" من أحد الطرفين (حيث يكون المستورد مسئولاً عن ترتيب كل أمور النقل والتأمين) إلى "تسليم خالص الجمارك" من الطرف الأخر (حيث يكون المصدر مسئولاً عن ترتيب كل أمور النقل والتأمين وأي رسوم استيراد). وفي المعاملات الدولية، قد تكون هناك دوافع لتحرير فواتير بأكثر أو بأقل من قيمتها من أجل التهرب من الضرائب أو من قيود التبادل، وبالتالي يوفر دليل ميزان المدفوعات ومركز الاستثمار الدولي BPM6 توجيهات حول كيفية إيجاد أسعار معادلة للسوق عند مواجهة هذه الحالات، وكيفية إجراء ما يلزم من التعديلات اللازمة للقيود الأخرى المعنية. وهناك مناقشة أخرى حول كيفية قيد الواردات والصادرات في الفصلين الرابع عشر والثامن والعشرين.

وقت القيد والتغير في الملكية

20-26 مبادئ وقت القيد والملكية هي نفسها في كل من نظام الحسابات القومية وفي الحسابات الدولية؛ وفي واقع الممارسة العملية، غالباً ما يؤخذ التغير في الملكية الاقتصادية للسلع على أنه يحدث عندما تقيد السلع في البيانات الجمركية. وإلى مدى ما تكون هناك فروق بين البيانات الجمركية والتغيرات الفعلية في الملكية بالنسبة على سبيل المثال للمفردات ذات القيم الكبيرة أو للسلع المرسلة على الشحن (أي؛ تم إرسالها قبل أن تباع)، تجرى التعديلات اللازمة.

21-26 لم يعد هناك استثناءات أخرى بالنسبة لأساس القيد فيما يتعلق بالتغير في الملكية الاقتصادية؛ ومع ذلك، يكون هناك عرض مختلف في حالة التجارة؛ أي، عندما يشتري المالك ويعيد بيع السلع في نفس الظرف بدون مرور السلع إلى إقليم المالك. وفي هذه الحالة، يتعرف على اقتناء السلع على أنه تغير في الملكية، ولكن يعرض كصادرات سالبة وليس واردات على اقتناء السلع وكصادرات موجبة تحت التصرف. وإذا ما اقتنيت السلع في فترة معينة ولم يتم التصرف فيها حتى فترة لاحقة ستظهر في التغيرات في قوائم الجرد للتاجر وحتى وإن كانت هذه المخزونات محتجزة بالخارج. وهناك نتيجة مترتبة على هذا التغير في المعاملة وهي في الحسابات الدولية، المتاجرة الآن تظهر كمعاملات في السلع في حين في السابق كانت تقيد كمعاملة في الخدمات.

22-26 المبدأ الخاص بقيد الواردات والصادرات عندما يقع تغير في الملكية ينطبق أيضاً على مفردات على غرار السلع الرأسمالية مرتفعة القيمة حيث يقيد التغير في الملكية في نفس توقيت تسلم المفردات فعلياً (أنظر الفقرتين 10-53 و 10-55).

المقاصة أو المعاوضة

23-26 تطبق نفس قواعد المقاصة في دليل ميزان المدفوعات ومركز الاستثمار الدولي كما في نظام الحسابات القومية؛ وبشكل عام، لا ينصح بالمقاصة إلا في الحالة الخاصة والمتعلقة بقيد المعاملات في الأصول المالية والخصوم. ومع ذلك، فإن حالات الاستحواذ والتصرف في نفع النوع من الأصل فقط (أو تكبد والوفاء بنفس نوع الالتزام) هي وحدها يجرى لها مقاصة. ولا يكون هناك معاوضة للأصول في مقابل الخصوم، حتى لنفس النوع من الأداة، كما لا تكون هناك معاوضة عبر الأنواع المختلفة للأدوات. وهناك مزيد من التفصيل حول المعاوضة أو المقاصة فيما يتعلق بالأدوات المالية في الفصل الثالث من دليل ميزان المدفوعات ومركز الاستثمار الدولي BPM6، الفقرات من 3-109 إلى 2-121).

2. الوحدات

24-26 الحسابات الدولية ونظام الحسابات القومية كلاهما قائم على نفس التعريفات للوحدات المؤسسية وللإقامة؛ ونظراً لأن الحسابات الدولية تركز على العلاقات الاقتصادية بين الوحدات المقيمة وغير المقيمة هناك مزيد من التفصيل حول حالات خاصة يصعب تصنيفها في دليل

ميزان المدفوعات ومركز الاستثمار الدولي BPM6.

الإقليم الاقتصادي

25-26 أكثر مفهوم شائع الاستخدام للإقليم الاقتصادي هو المنطقة الواقعة تحت السيطرة الاقتصادية الفعلية لحكومة معينة؛ ومع ذلك، فإن اتحادات أو تكتلات العملة أو الاتحادات الاقتصادية أو المناطق المختلفة أو العالم ككل قد تستخدم كما قد يكونون أيضاً موضع اهتمام من جانب السياسة والتحليل المعنيين بالاقتصاد الكلي.

26-26 يشمل الإقليم الاقتصادي منطقة أرضية بما في ذلك الجزر والمجالات الجوية والمياه الإقليمية والمقاطعات (أراض محاطة بأرض أجنبية) الإقليمية في بقية العالم (مثل السفارات والقنصليات والقواعد العسكرية والمحطات العلمية ومكاتب المعلومات أو الهجرة، والتي لديها حصانة من قوانين الإقليم المضيف) الموجودة فعلياً في أقاليم أخرى. وللإقليم الاقتصادي أبعاد الموقع الجغرافي فضلاً عن الاختصاص القانوني، بحيث تكون الشركات التي تؤسس بموجب قانون هذا الاختصاص القانوني جزءاً من هذا الاقتصاد. كذلك يشمل الإقليم الاقتصادي مناطق خاصة مثل مناطق التجارة الحرة والمراكز المالية الخارجية. وتكون هذه المناطق تحت سيطرة الحكومة وبالتالي فهي جزء من الاقتصاد وذلك على الرغم من أنه قد تطبق قواعد تنظيمية وضريبية مختلفة. (ومع ذلك، قد يكون من المفيد أيضاً عرض بيانات منفصلة لمثل هذه المناطق). ويستثنى من الإقليم المنظمات الدولية والمقار الأخرى الممثلة للحكومات الأخرى التي تكون موجودة فعلياً في الإقليم.

الوحدات المؤسسية

27-26 مفهوم الوحدة المؤسسية هو نفسه في نظام الحسابات القومية وفي دليل ميزان المدفوعات ومركز الاستثمار الدولي؛ ونظراً للتركيز على الاقتصاد القومي هناك بعض المعاملات الخاصة للوحدات الموجودة في مواضع عبر الحدود. وكما هو مناقش أدناه، في بعض الحالات تكون الكيانات القانونية مدمجة معاً في وحدة مؤسسية واحدة إذا ما كانوا مقيمين في نفس الاقتصاد ولكن لا يكون مجمعين معاً إذا ما كانوا مقيمين في اقتصاديات مختلفة. وبصورة مماثلة، قد يقسم كيان قانوني واحد عندما يكون له عمليات كبيرة في اقتصادين أو أكثر. وكنتيجة لهذه المعاملات، تصبح إقامة الوحدات الناتجة المعنية أكثر وضوحاً ويعزز مفهوم الإقليم الاقتصادي.

28-26 وكما نوقش في الفصل الرابع، فإن الشركات الفرعية المقيمة الاصطناعية والكيانات ذات الأغراض الخاصة يتم الجمع بينهم وبين مالكيهم في كيانات قانونية واحدة؛ ومع ذلك، فإن أي كيان قانوني مقيم في ولاية قضائية معينة لا يقرن أبداً مع كيان قانوني مقيم في ولاية قضائية أخرى.

29-26 وبصورة مماثلة، فإن أعضاء أسرة معيشية معينة لابد وأن يكون جميعهم مقيمين في نفس الاقتصاد؛ وإذا ما كان شخص يقيم في اقتصاد مختلف عن باقي أعضاء الأسرة المعيشية فإن هذا الشخص لا يتم اعتباره عضو في هذه الأسرة المعيشية حتى وإن كانوا جميعهم يتشاركون في الدخل والنفقات أو يملكون أصول معاً.

الفروع

30-26 الفرع هو منشأة فردية تنتمي لوحدة غير مقيمة تعرف بالمنشأة الأم أو المالكة؛ ويكون الفرع مقيماً ويعامل كشبه شركة. ويتطلب تحديد والتعرف على الفروع كوحدات مؤسسية منفصلة مؤشرات على عمليات ضخمة يمكن فصلها عن بقية الكيان. ويعترف بالفرع في الحالات التالية:

أ. سواء وجود مجموعة كاملة من الحسابات للفرع بما في ذلك الميزانية العمومية، أو من الممكن وذات المغزى – من وجهة النظر الاقتصادية والقانونية – تجميع وتصنيف هذه الحسابات إذا لزم الأمر، حيث أن توافر حسابات منفصلة تشير إلى أن هناك وحدة فعلية موجودة ويجعل من الممكن إعدادا إحصاءات.

وبالإضافة إلى ذلك، أحد هذين العاملين أو كليهما سيكون محتملاً وجوده:

ب. يضطلع الفرع أو ينتوي الاضطلاع بالإنتاج على نطاق له دلالته يكون قائماً في إقليم بخلاف إقليم المقر الرئيسي لسنة واحدة أو أكثر:

- إذا ما تضمنت عملية الإنتاج وجود مادي حينئذ ينبغي وأن تكون العمليات موجودة مادياً في هذا الإقليم؛
- إذا لم يتضمن الإنتاج وجود مادي مثل بعض الحالات المصرفية أو التأمين أو الخدمات المالية الأخرى أو ملكية براءات اختراع أو التاجرة أو "المتاجرة الافتراضية"، ينبغي وأن تدرك العمليات على أنها في الإقليم بحكم التسجيل أو الموطن القانوني لهذه العمليات في هذا الإقليم.

ج. يعتبر الفرع أنه خاضعاً لنظام الضرائب على الدخل – إن وجد – في الاقتصاد الذي يوجد بداخله حتى وإن كان معفى من الضرائب.

31-26 لتحديد الفروع تضمينات وانعكاسات على التقارير الإحصائية لكل من المنشأة الأم وللفرع؛ حيث ينبغي استبعاد عمليات الفرع من الوحدة المؤسسية لمقرها الرئيسي، كما ينبغي وضع الرسم التصويري أو التخطيط لكل من المنشأة الأم والفرع على نحو متسق في الاقتصاديين المعنيين. وقد يتم تحديد فرع لمشاريع إنشاء أو لعمليات متحركة مثل النقل والصيد والاستشارات. ومع ذلك، إذا لم تكن العمليات كبيرة بما فيه الكفاية لتحديد فرع فإنها تعامل كصادرات لسلع أو لخدمات من المقر الرئيسي.

32-26 وفي بعض الحالات، تكون العمليات التمهيدية المرتبطة بمشروع استثمار مباشر في المستقبل قبيل التسجيل الرسمي دليلاً كافياً على إقامة قائمة وعلى أنه يتم إنشاء شبه شركة؛ على سبيل المثال، التراخيص والنفقات القانونية لمشروع معين تبين على أنها تكبدت من قبل شبه شركة وتكون جزءاً من تدفقات استثمار مباشر إلى داخل هذه الوحدة وليس مبيعات لتراخيص لوحدات غير مقيمة أو صادرات لخدمات على التوالي للمقر الرئيسي.

الوحدات المقيمة الوهمية أو المفترضة

33-26 عندما تكون أرض موجودة في إقليم معين مملوكة من قبل كيان غير مقيم تحدد وحدة وهمية يمكن معاملتها على أنها مقيمة للأغراض الإحصائية باعتبارها مالكة الأرض. وهذه الوحدة الوهمية المقيمة هي نوع من شبه الشركات. وتنطبق معاملة الوحدة الوهمية المقيمة أيضاً على ما يرتبط بها من مباني وإنشاءات وتحسينات أخرى على هذه الأرض وعلى عقود تأجير الأرض لفترات طويلة وعلى ملكية الموارد الطبيعة بخلاف الأرض. وكنتيجة لهذه المعاملة، تكون الوحدة غير المقيمة هي مالكة الوحدة الوهمية المقيمة وليس مالكة للأرض بشكل مباشر وبالتالي هناك التزام حقوق ملكية للوحدة غير المقيمة، ولكن الأرض وغيرها من الموارد الطبيعية تكون دائماً أصول للاقتصاد التي تتواجد فيه. وعادة ما توفر الوحدة الوهمية المقيمة خدمات لمالكها؛ على سبيل المثال، الإقامة في حالات منازل العطلات والأجازات.

34-26 بشكل عام، إذا كان لدى وحدة غير مقيمة عقد إيجار طويل المدى على أصل غير قابل للنقل مثل مبنى يكون ذلك مرتبطاً باضطلاعها بإنتاج في الاقتصاد التي تتواجد فيه؛ وإذا لم يكن هناك نشاط إنتاجي مرتبط لأي سبب كان تنشأ أيضاً وحدة وهمية مقيمة لتغطية أي عقد إيجار من هذا القبيل.

المنشآت متعددة الأقاليم

35-26 هناك عدد قليل من المنشآت تدير عملياتها من خلال عملية سلسلة عبر أكثر من إقليم اقتصادي واحد وعادة ما تكون مرتبطة بأنشطة عابرة للحدود مثل خطوط الطيران وخطوط الأنابيب وخطوط الملاحية الكهرومائية على الأنهار الحدودية وخطوط الشحن والجسور والإنفاق والكابلات البحرية؛ وإذا كان ممكناً، ينبغي تحديد فروع منفصلة، ولكن إذا ما كانت تعمل الوحدة كعملية مفردة بدون حسابات منفصلة أو اتخاذ قرار لكل إقليم تدير الوحدات عمليات فيه حينئذ لا يكون من الممكن تحديد الفروع والتعرف عليها. وفي مثل هذه الحالات، ونظراً لأن التركيز الأساسي على البيانات لكل اقتصاد قومي يكون من الضروري تقسيم العمليات بين الاقتصادات. وينبغي تقسيم العمليات بالتناسب وفقاً لمؤشر نسب العمليات في كل إقليم مناسب ومحدد بحسب المنشأة. ويمكن تطبيق معاملة التوزيع النسبي أيضاً مع المنشآت في المناطق الخاضعة لإدارة مشتركة من قبل حكومتين أو أكثر.

جدول 26-1: أثار مختارة لوضع الأسر المعيشية المقيمة على إحصاءات الاقتصاد المضيف

التدفق أو المركز الاقتصادي	مقيمة (على سبيل المثال، عامل أجنبي لفترة طويلة المدى)	غير مقيم (على سبيل المثال، عامل أجنبي لفترة قصيرة المدى)
تعويضات أو أجور الموظفين المكتسبة من المنشآت في الاقتصاد الرافع للتقارير	تعويضات أو أجور الموظفين من وحدة مقيمة لوحدة مقيمة	تعويضات أو أجور الموظفين من وحدة مقيمة لوحدة غير مقيمة
الإنفاق الشخصي في الاقتصاد الرافع للتقارير	معاملة من وحدة مقيمة لوحدة مقيمة	صادرات الخدمات، السفر بشكل رئيسي
التحويلات للأقارب في الاقتصاد الأم	التحويلات الجارية أو الرأسمالية من وحدة مقيمة لوحدة غير مقيمة	تحويل من وحدة غير مقيمة لوحدة غير مقيمة (غالباً ما يكون هناك بعض المعاملات المالية الدولية للعامل لفترة قصيرة المدى، من حيث إرجاع أموال من اقتصاده المضيف لاقتصاده الوطني، على سبيل المثال، عبر مصرف في الاقتصاد المضيف)
المستحقات المالية لوحدة مؤسسية مقيمة على أسرة معيشية أو التزاماتها لهذه الأسرة المعيشية	مطالبة مالية على وحدة مقيمة لوحدة مقيمة	مطالبة مالية دولية
الأراضي والمباني المملوكة في الاقتصاد المضيف	أصل غير مالي	أصل غير مالي والتزام استثمار مباشر خاصين بوحدة وهمية مقيمة
الأراضي والمباني المملوكة في الاقتصاد الأم	أصل استثمار مباشر في وحدة وهمية مقيمة	لا يوجد في الميزانية العمومية للاقتصاد المضيف

3. الإقامة

26-36 إقامة كل وحدة مؤسسية هي الإقليم الاقتصادي التي يكون لها معه أقوى الروابط معبراً عنها في أن هذا الإقليم هو مركزها للاهتمام الاقتصادي المهيمن؛ وتكون الوحدة مقيمة في إقليم اقتصادي عندما تتواجد داخل نطاق الإقليم الاقتصادي أو في مكان ما أو في مسكن أو في مكان الإنتاج أو في غير ذلك من أمكان العمل التي تشارك فيه الوحدة أو من خلاله وتنوي استمرار المشاركة – سواء لأجل غير مسمى أو على مدى محدود ولكن لفترة طويلة من الوقت – في أنشطة ومعاملات اقتصادية على نطاق له دلالته. ولا يلزم أن يكون الموقع ثابتاً ما دام داخل نطاق الإقليم الاقتصادي. ويستخدم الموقع الفعلي أو المقصود لعام أو أكثر كتعريف تشغيلي. وفي حين أن اختيار عام واحد كفترة محددة هو إجراء تعسفي إلى حد ما إلا أنه يطبق لتجنب عدم اليقين ولتسهيل الاتساق الدولي. ومعظم الوحدات لديها روابط قوية باقتصاد واحد فقط ولكن مع العولمة أصبح هناك عدد متزايد من الوحدات لديه روابط باقتصادين أو أكثر.

إقامة الأسر المعيشية

26-37 تكون الأسرة المعيشية مقيمة في الإقليم الاقتصادي الذي ينوي أعضاء الأسرة المعيشية أو يبقون على مسكناً أو سلسلة من المساكن المعاملة والمستخدمة من قبل أعضاء الأسرة المعيشية كمسكنهم الرئيسي؛ وإذا كان هناك عدم يقين حول المسكن الرئيسي يتم تحديده من خلال النظر لطول مدة البقاء هناك بخلاف عوامل أخري مثل تكلفة وحجم وطول مدة الحيازة. والتواجد لعام أو أكثر في إقليم أو النية للقيام بذلك كافياً للقطع بحيازة مسكن أساسي هناك. وهناك ملخصاً لتضمينات إقامة الأسرة المعيشية فيما يتعلق بقيد تدفقاتها ومخزوناتها في جدول 26-1.

26-38 **وبالإضافة إلى المبادئ العامة؛ في ما يلي مبادئ توجيهية إضافية بشأن تحديد إقامة الأسر المعيشية فيما يتعلق بالحالات الخاصة التالية:**

أ. **الطلاب؛** عادة ما يبقى الأشخاص الذين يذهبون للخارج للدراسة لكامل الوقت مقيمين في الإقليم الذين كانوا مقيمين فيه قبيل الدراسة بالخارج. وتطبق هذه المعاملة حتى وإن تجاوزت دورة دراستهم عام. ومع ذلك, يصبح الطلاب مقيمين في الإقليم الذي يدرسون فيه عندما ينوون مواصلة وجودهم في إقليم بعد إكمال الدراسات. كما أن أعضاء نفس الأسرة المعيشية الذين يصطحبون طلاباً معالين

يعتبرون هم الآخرين مقيمين في نفس الاقتصاد مثلهم مثل الطلاب.

ب. **المرضى؛** الأشخاص الذين يذهبون للخارج لغرض العلاج الطبي يحافظون على مركز اهتمامهم السائد في الإقليم الذي كانوا مقيمين فيه قبل العلاج. وذلك حتى في الحالات النادرة التي تستغرق فيها العلاجات المعقدة سنة أو أكثر. وكما هو الحال مع الطلاب, يعامل المعالين المصطحبين بنفس الطريقة.

ج. **أطقم السفن, الخ؛** أطقم السفن والطائرات ومنصات النفط ومحطات الفضاء وغيرها من المعدات المشابهة التي تعمل خارج الإقليم أو عبر أقاليم متعددة تعامل على أنها مقيمة في إقليم قواعدها الرئيسية. وتحدد القاعدة الرئيسية بالنظر إلى أين يقضون معظم أوقاتهم عندما لا يكون مضطلعين بواجباتهم. وقد يكون هذا الموقع ليس هو نفس موقع مشغل المعدة المتحركة.

د. **الدبلوماسيون والعسكريون، الخ؛** الدبلوماسيون الوطنيون والأفراد العسكريون وغيرهم من الموظفين المدنيين العاملين في الخارج في القطاعات الحكومية المشار إليها أعلاه فضلاً عن أسرهم المعيشية يعتبرون مقيمين في الإقليم الاقتصادي للحكومة الموظفة لهم. ومع ذلك، الموظفين الآخرين مثل العمالة المعينة محلياً وطاقم العمل في المنظمات الدولية يكونون مقيمين في موقع مسكنهم الرئيسي.

هـ. **العمال العابرين للحدود؛** ليس هناك معاملة محددة لهؤلاء العمال. وتتوقف إقامة الأشخاص المعنيين على المسكن الرئيسي وليس على إقليم عملهم، وهكذا بالنسبة للموظفين الذين يعبرون الحدود للقيام بوظيفة لا يزال يتم تحديد إقامتهم تبعاً لمسكنهم الرئيسي.

و. **اللاجئين؛** ليس هناك معاملة خاصة مطبقة بالنسبة للاجئين وبالتالي سوف تتغير إقامتهم من إقليمهم الأم إذا ما بقوا أو اعتزموا البقاء في إقليم أخر لعام أو أكثر بصرف النظر عن وضعهم القانوني أو نيتهم في العودة.

جدول 26-2: أثار مختارة لحالة الإقامة لمنشأة على إحصاءات الاقتصاد المضيف

التدفق أو المركز الاقتصادي	المنشأة المقيمة (على سبيل المثال، مشروع إنشاء رئيسي طويل المدى)	منشأة غير مقيمة (على سبيل المثال، مشروع إنشاء صغير قصير المدى)
المبيعات من قبل المنشأة للمقيمين	معاملة من وحدة مقيمة لوحدة مقيمة	واردات السلع والخدمات
المشتريات من قبل المنشأة من وحدات مقيمة	معاملة من وحدة مقيمة لوحدة مقيمة	صادرات السلع والخدمات
تعويضات أو أجور الموظفين المستحقة الدفع للوحدات المقيمة للاقتصاد المضيف	تعويضات أو أجور الموظفين من وحدة مقيمة لوحدة مقيمة	تعويضات أو أجور الموظفين من وحدة غير مقيمة لوحدة مقيمة
تعويضات أو أجور الموظفين المستحق الدفع إلى المقيمين بالاقتصاد المضيف	تعويضات أو أجور الموظفين من وحدة مقيمة لوحدة غير مقيمة	ليست معاملة للاقتصاد المضيف
صافي فائض التشغيل	الأرباح المستحقة الدفع أو الأرباح المعاد استثمارها	ليست معاملة للاقتصاد المضيف
عمليات ضخ لأموال من قبل المالكين	التزامات استثمار مباشر للاقتصاد الرافع للتقارير	ليست معاملة للاقتصاد المضيف
المطالبات المالية للوحدة المؤسسية المقيمة على المنشأة أو التزاماتها للمنشأة	مطالبات مالية من وحدة مقيمة لوحدة مقيمة	مطالبات مالية دولية

ز. الأفراد المتنقلون بصورة كبيرة؛ يكون لدى بعض الأفراد روابط وثيقة باقتصادين أو أكثر. وفي حالة عدم وجود مسكن رئيسي، أو وجود مسكنين رئيسيين أو أكثر في اقتصادات مختلفة تحدد الإقامة على أساس الإقليم الذي يستغرق فيه القدر الأعظم من الوقت في العام. وفي حين يلزم تصنيف هؤلاء الأفراد كمقيمين في اقتصاد بعينه للأغراض الإحصائية فقد يلزم وجود معلومات إضافية تتعلق بإدراك والتعرف على الروابط القوية بالاقتصادات الأخرى.

39-26 عندما تغير الأسر المعيشية اقتصادهم الذي يقيمون فيه حينئذ تكون هناك تغيرات على حالة الأصول والخصوم التي يملكونها؛ وتقيد هذه التغيرات كحالات إعادة تصنيف من خلال حساب التغيرات الأخرى في الحجم. ونظراً للتعامل الخاص بوجود وحدة وهمية مقيمة لملكية أرض من قبل وحدات غير مقيمة فقد يتم تحديد وحدات جديدة أو قد تتحول وحدات قديمة وتصبح مالكة لأصول نتيجة للتغيرات في إقامة المالكين.

إقامة المنشآت

40-26 تكون المنشأة مقيمة في إقليم اقتصادي معين عندما تكون المنشأة منخرطة في قدر له دلالته من إنتاج للسلع والخدمات من موقع في الإقليم؛ وتنزع متطلبات الضرائب وغيرها من المتطلبات القانونية إلى أن تسفر عن استخدام كيان قانوني منفصل للعمليات في كل ولاية قانونية. وبالإضافة إلى ذلك، يتم تحديد وحدة مؤسسية منفصلة للأغراض الإحصائية عندما يكون لدى كيان قانوني بعينه عمليات كبيرة في

إقليمين أو أكثر (على سبيل المثال، للفروع، وملكية الأراضي ومنشآت متعددة الأقاليم، على النحو الملاحظ أعلاه). وكنتيجة لتقسيم مثل هذه الكيانات القانونية، عادة ما تكون إقامة كل منشأة من المنشآت المحددة فيما بعد واضحة. وهناك ملخصاً لأثار وتضمينات إقامة المنشأة بالنسبة لقيد تدفقاتها ومخزوناتها في جدول 26-2.

41-26 وفي بعض الحالات، لا يكون الموقع المادي للمنشأة كافياً لتحديد إقامتها لأن المنشأة يكون لديها وجود مادي قليل أو لا يذكر، على سبيل المثال تكون إدارتها بالكامل متعاقد عليها خارجياً لكيانات أخرى. وقد تدير المصارف والتأمين وصناديق الاستثمار والتوريق وبعض الكيانات ذات الأغراض الخاصة عملياتها على هذا النحو. كما أن العديد من صناديق الائتمان أو الشركات أو المؤسسات القابضة لثروات خاصة هي الأخرى يكون لديها وجود مادي ضئيل أو لا قد لا يوجد من الأساس. وبصورة مماثلة، ومع التصنيع الافتراضي، فإن كافة العمليات المادية يتم تعهيدها خارجياً لوحدات أخرى. وفي ظل عدم وجود أي بعد مادي له دلالته للمنشأة تحدد إقامتها تبعاً للإقليم الاقتصادي التي أسست المنشأة أو سجلت بموجب قوانينه. ويمثل التأسيس والتسجيل درجة هائلة من الترابط مع الاقتصاد مرتبطة بالولاية القضائية على وجود وعمليات المنشأة. وفي المقابل، فإن الروابط والصلات الأخرى مثل الملكية وموقع الأصول وموقع مديريها أو القائمين عليها قد تكون أقل وضوحاً وحسماً.

42-26 في بعض الحالات النادرة تسمح القوانين للمنشآت بتغيير اقتصاد إقامتها مثل أن تكون في نطاق اتحاد اقتصادي؛ وفي مثل هذه الحالات، وبالنسبة للأسر المعيشية، يعني التغير في الإقامة أن أصولهم وخصومهم تغير وضعها من خلال التغيرات في الحجم. وبصورة أكثر شيوعاً، يتضمن ما يسمى ب "بهجرة الشركات" نقل الأصول والخصوم من شركة في اقتصاد معين لكيان أخر ذات صلة في اقتصاد أخر، وتقيد كمعاملة وليس تغير في إقامة الكيان.

إقامة الكيانات الأخرى

43-26 تشمل الحكومة العامة مقاطعات إقليمية مثل السفارات والقنصليات والقواعد العسكرية وغيرها من مقاطعات الحكومات الأخرى؛ ومع ذلك، فإن أي كيان ينشأ من قبل حكومة في إطار قوانين ولاية قضائية أخرى يكون منشأة مقيمة في الولاية القضائية المضيفة وليس جزءاً من قطاع الحكومة العامة في أي من الاقتصاديين.

44-26 تكون المنظمات الدولية مقيمة في إقليم اقتصادي خاص بها وليس في الاقتصاد التي تتواجد مادياً فيه؛ وتظل المنظمة الدولية التي تدير قوات عسكرية أو تتصرف على أنها إدارة مؤقتة في إقليم تظل منظمة دولية وليست غير مقيمة في هذا الإقليم، حتى وإن كانت تضطلع بوظائف حكومية عامة هناك. وفي الحالات التي تكون هذه المنظمات لها دلالتها فقد يكون من المرغوب فيه تحديدها بصورة منفصلة. وبعض المنظمات الدولية تغطي مجموعة من الاقتصاديات في منطقة معينة، مثلما هو الحال مع الاتحادات الاقتصادية أو اتحادات أو تكتلات نقدية. وإذا ما تم إعداد إحصاءات لهذه المنطقة ككل تكون هذه المنظمات الإقليمية وحدات مقيمة في المنطقة ككل، وذلك على الرغم من أنهم غير مقيمين في أي اقتصاد عضو.

45-26 يكون للمؤسسة غير الهادفة للربح التي تخدم الأسر المعيشية مركز للاهتمام الاقتصادي في الاقتصاد التي تنشأ فيه المؤسسة قانونياً أو يكون معترفا بها فيه رسمياً بأي طريقة خلاف ذلك؛ وعندما تكون المؤسسة غير الهادفة للربح التي تخدم الأسر المعيشية مشاركة في عمل خيري أو أعمال إغاثة على نطاق عالمي فقد تكون العمليات الأجنبية كبيرة بما في الكافية ليتم تحديدها كفروع.

ج. مقارنة بين الحسابات الدولية وحسابات بقية العالم في نظام الحسابات القومية

46-26 كما هو الحال مع نظام الحسابات القومية، فإن الحسابات الدولية تغطي حسابات للمعاملات الجارية ولحسابات تراكمية ولميزانيات عمومية؛ وتسمى حسابات المعاملات إجمالاً بميزان المدفوعات. ويرد في جدول 26-3 لمحة عامة لعرض الحسابات الدولية (باستخدام المثال العددي في نظام الحسابات القومية). والحسابات الجارية الثلاثة هي حساب السلع والخدمات وحساب الدخل الأولي وحساب الدخل الثانوي. ويتوافق حساب الدخل الأولي مع حسابات توزيع الدخل الأولي في نظام الحسابات القومية، وحساب الدخل الثانوي مع حساب التوزيع الثانوي للدخل في نظام الحسابات القومية. ولا تستخدم حسابات الدخل في دليل ميزان المدفوعات ومركز الاستثمار الدولي BPM6 التوزيع وإعادة التوزيع في عناوينها، نظراً لأنها لا تبين توزيع وإعادة توزيع من طرف لطرف أخر، بل تبين فقط الدخل من وجهة نظر طرف واحد. ونظراً لأنه ليس هناك حساب يقابل استخدام الدخل في الحسابات الدولية فإن التعديل تبعاً للتغير في استحقاقات المعاشات التقاعدية يظهر كبند مفرد بعد حساب الدخل الثانوي. (المعاشات العابرة للحدود حالياً أقل في الحجم حالياً بالنسبة لمعظم الاقتصادات).

47-26 لا يوجد في الحسابات الدولية ما يوازي بالضبط حساب الإنتاج وحساب توليد أو إدرار الدخل واستخدام حساب الدخل لأن الحسابات الدولية لا تصف الإنتاج أو الاستهلاك (أو تكوين رأس المال)؛ وتعامل المنتجات المستوردة والمصدرة كمعاملات بسيطة في جميع الحالات، وسواء ما كانت المنتجات سيتم استخدامها في نهاية الأمر للاستهلاك الوسيط أو للاستهلاك النهائي أو لتكوين رأس المال، أو سيعاد تصديرها – لا يعرف في سياق المعاملة الدولية. ويكون الاستخدام المحقق من المنتجات محلي بالكامل في طبيعة.

48-26 كذلك، يبين جدول 26-3 الشكل المقيد لحساب رأس المال في الحسابات الدولية والحساب المالي باستخدام التصنيف الوظيفي للمعاملات مالية بدلاً من تصنيف الأداة المستخدم في نظام الحسابات القومية. ونظراً لأن التصنيف الوظيفي هو تجميع لأدوات فإن نمطي العرض متسقين بشكل صارم. ويوصف التصنيف الوظيفي أدناه في القسم د. (تفسير الخلية المظللة للخصوم التي تؤدى عند التصفية مبيناً هو الأخر في القسم د).

جدول 26-3: لمحة عامة على ميزان المدفوعات

	دائن	مدين	الرصيد
الحسابات الجارية			
حساب السلع والخدمات			
السلع	462	392	
الخدمات	78	107	
السلع والخدمات	540	499	41
حساب الدخل الأولي			
تعويضات أو أجور الموظفين	6	2	
الفائدة	13	21	
الدخل الموزع للشركات	17	17	
الأرباح المعاد استثمارها	14	0	
حساب الدخل الأولي	50	40	10
السلع والخدمات والدخل الأولي	590	539	51
حساب الدخل الثانوي			
الضرائب الجارية على الدخل والثروة، الخ	1	0	
صافي أقساط تأمين الأضرار	2	11	
مطالبات تأمين الأضرار	12	3	
التحويلات الدولية الجارية	1	31	
التحويلات الجارية المتفرقة	1	10	
الدخل الثانوي	17	55	-38
رصيد الحساب الجاري			13
حساب رأس المال			
حيازة أو التصرف في الأصول غير المنتجة	0	0	
التحويلات الرأسمالية	1	4	

1. حساب السلع والخدمات

49-26 يتألف حساب السلع والخدمات فقط من واردات وصادرات السلع والخدمات لأن تلك هي المعاملات الوحيدة في السلع والخدمات التي لها بعد عابر للحدود؛ وتقيد السلع والخدمات عندما يكون هناك تغيراً في ملكية اقتصادية من وحدة في اقتصاد معين لوحدة في اقتصاد أخر. وعلى الرغم من أنه عادة ما يكون هناك تحرك مادي للسلع عندما يكون هناك تغير في الملكية إلا أنه ليس بالضرورة أن يكون هذا هو الحال. وفي حالة المتاجرة، قد تغير السلع الملكية ولا تغير الموقع حتى يعاد بيعها لطرف ثالث.

رصيد حساب رأس المال		-3
صافي الإقراض (+) أو صافي الاقتراض (-)		10
الحساب المالي (بحسب الفئة الوظيفية)		
الاستثمار المباشر	8	11
الاستثمار في محفظة الأوراق المالية	18	14
المشتقات المالية (بخلاف الاحتياطات) وخيارات الموظفين	3	0
الاستثمارات الأخرى	20	22
الأصول الاحتياطية	8	
المجموع الكلي للتغيرات في الأصول أو الخصوم	57	47
صافي الإقراض (+) أو صافي الاقتراض (-)		10
صافي الخطأ والسهو		0

50-26 السلع التي تغير موقعها من اقتصاد لاقتصاد أخر ولكن لا تغير ملكيتها الاقتصادية لا تظهر في الواردات والصادرات؛ وهكذا، فإن السلع المرسلة للخارج للمعالجة أو العائدة بعد المعالجة لا تظهر كواردات وصادرات للسلع؛ فقط الرسوم المتفق عليها بالنسبة للمعالجة تظهر كخدمة.

51-26 يشدد ميزان المدفوعات على التمييز بين السلع والخدمات؛ ويعكس هذا التمييز الاهتمامات السياسية من حيث أن هناك معاهدات دولية منفصلة تغطي السلع والخدمات. كما يعكس أيضاً مسائل متعلقة بالبيانات، من حيث أن البيانات بشأن السلع والخدمات عادة ما يحصل عليها من مصادر جمركية في حين أن بيانات الخدمات عادة ما يحصل عليها من سجلات المدفوعات أو الاستقصاءات.

52-26 المصدر الأساسي لبيانات السلع هو إحصاءات تجارة السلع والبضائع الدولية؛ وهناك معايير دولية واردة في إحصاءات تجارة السلع والخدمات الدولية: مفاهيم وتعريفات (IMTS) (الأمم المتحدة، 1998). ويحدد دليل ميزان المدفوعات ومركز الاستثمار الدولي BPM6 بعض مصادر الاختلاف التي قد تحدث في بعض أو جميع البلدان. كما يوصي بجدول قياسي للتوفيق لمساعدة المستخدمين في استيعاب هذه الاختلافات. وأحد مصادر الاختلاف الرئيسية هو أن معايير إحصاءات تجارة السلع والبضائع الدولية تستخدم نوع تقييم سيف (تكلفة وتأمين وشحن) للواردات، في حين أن ميزان المدفوعات يستخدم تقييم موحد فوب (تسليم ظهر الباخرة) لكل من الصادرات والواردات. وبالتالي، يكون من الضروري استبعاد تكاليف الشحن والتأمين المتكبدة بين الحدود الجمركية للمصدر والحدود الجمركية للمستورد. ونظراً للاختلافات بين التقييم من نوع فوب والترتيبات التعاقدية الفعلية فإن بعض تكاليف الشحن والتأمين يلزم إعادة توجيهها.

53-26 يعني التغير في أساس الملكية المستخدم مع ميزان المدفوعات أن إدخالات السلع سوف يكون لديها توقيت إبلاغ متسق مع التدفقات المالية المناظرة لها. وفي دليل ميزان المدفوعات ومركز الاستثمار الدولي – الإصدار السادس BPM6، لم يعد هناك استثناءات في المبدأ الخاص بالتغير في الملكية. وفي المقابل، تتبع إحصاءات تجارة السلع والبضائع الدولية توقيت معالجة الجمارك. وفي حين أن هذا التوقيت غالباً ما يكون تقريباً مقبولاً فقد يلزم إجراء تعديلات في بعض الحالات، مثل السلع برسم الأمانة. وفي حالة السلع المرسلة للخارج للمعالجة بدون تغير في الملكية تضمن قيم تحركات السلع في إحصاءات تجارة السلع والبضائع الدولية، غير أن التغيرات في الملكية هي العرض الرئيسي في ميزان المدفوعات. (ومع ذلك، فإن قيم تحركات السلع يوصى بها كقيود تكميلية لفهم طبيعة هذه الترتيبات). وهناك تفاصيل إضافية حول قيد ترتيبات المعالجة من هذا القبيل في الفصل الحادي والعشرين. وقد يلزم تعديلات أخرى على إحصاءات تجارة السلع والبضائع الدولية لضبط التقديرات لتكون متمشية مع التغير في الملكية الاقتصادية للسلع، سواء بشكل عام أو نظراً للتغطية الخاصة لكل بلد. ومن بين الأمثلة المحتملة التجارة والذهب غير النقدي والسلع الداخل أو المغادرة للإقليم بشكل غير قانوني والسلع التي تجلب للموانئ بالناقلات والسلع التي تتحرك مادياً ولكن لا يكون هناك تغيراً في الملكية بالنسبة لها.

54-26 السلع المعاد تصديرها هي سلع أجنبية (سلع منتجة في اقتصادات أخرى وتم استيرادها سابقاً مع تغيير في الملكية الاقتصادية) المصدرة بدون تحول كبير من الدولة التي استوردت فيها هذه

السلع من قبل؛ ونظراً لأن السلع المعاد تصديرها لم تنتج في الاقتصاد المعني يكون لها ارتباطاً أقل بالاقتصاد مقارنة بباقي الصادرات. وغالباً ما يكون لدى الاقتصاديات التي تمثل نقاط ومواقع نقل بضائع من سفينة لأخرى من خلال تجار الجملة – قيم كبيرة للسلع المعاد تصديرها. وتزيد السلع المعاد تصديرها من أرقام كل من الواردات والصادرات، وعندما يكون إعادة التصدير له ذات دلالة تزداد نسب الواردات والصادرات بالنسبة للمجاميع الاقتصادية أيضاً. وبالتالي، فمن المفيد عرض السلع المعاد تصديرها بصورة منفصلة. وتقيد السلع التي قد تم استيرادها ولا تزال بانتظار إعادة تصديرها في قوائم جرد المالك الاقتصادي المقيم.

55-26 تعرض السلع على مستوى التوحيد في ميزان المدفوعات؛ ويمكن الحصول على تصنيفات أكثر تفصيلاً من البيانات الخاصة بإحصاءات تجارة السلع والبضائع الدولية.

56-26 توضع تفاصيل لمكونات الخدمات القياسية الاثني عشرة التالية:

أ. خدمات التصنيع القائمة على مدخلات مادية مملوكة من قبل آخرين؛

ب. خدمات الصيانة والإصلاحات؛ غير مدرجة في مكان أخر،

ج. النقل؛

د. السفر؛

ه. البناء والتشييد؛

و. خدمات التأمين والمعاشات التقاعدية؛

ز. الخدمات المالية؛

ح. رسوم استخدام حقوق الملكية؛ غير مدرجة في مكان أخر،

ط. الاتصالات السلكية واللاسلكية والحاسب الآلي وخدمات المعلومات؛

ي. الخدمات التجارية الأخرى؛

ك. الخدمات الشخصية والثقافية والترفيهية؛

ل. السلع والخدمات الحكومية؛ غير مدرجة في مكان أخر،

57-26 ثلاثة مكونات من المكونات القياسية هي مفردات قائمة على متعامل أو وكيل؛ أي أنها ترتبط بحائز أو مزود وليس بالخدمة نفسها. وهذه الفئات هي السفر والبناء والتشييد والسلع والخدمات الحكومية، غير مدرجة في مكان أخر.

أ. يشمل السفر كل السلع والخدمات المكتسبة من قبل وحدات غير مقيمة خلال الزيارات سواء للاستخدام الشخصي أو للإهداء؛ ويشمل السفر السلع والنقل المحلي والإقامة والوجبات وغير ذلك من الخدمات.

ب. يشمل البناء والتشييد كل من القيمة الكلية للمنتج المسلم من قبل المتعاقد أو المقاول وأية سلع وخدمات تورد محلياً من قبل المتعهد والتي لا تقيد في واردات وصادرات السلع.

ج. السلع والخدمات الحكومية تغطي مجموعة واسعة من المفردات التي لا يمكن توزيعها لعناوين محددة إضافية.

فضلاً عن المفردات الثلاثة المستندة إلى متعامل أو وكيل فإن المكونات الأخرى قائمة على المنتج؛ وتستمد من الفئات الأكثر تفصيلاً في التصنيف المركزي للمنتج CPC 2. وهناك معايير إضافية لتجارة الخدمات مبينة في دليل إحصاءات التجارة الدولية في الخدمات (MSITS) (الأمم المتحدة، اللجنة الأوروبية، صندوق النقد الدولي، منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، مؤتمر الأمم المتحدة بشأن التجارة والتنمية، منظمة التجارة العالمية، 2002)، وهي معايير متسقة تماماً مع الحسابات الدولية.

2. حساب الدخل الأولي

58-26 تعنى الإدخالات في حساب الدخل الأولي بتعويضات أو أجور الموظفين ودخل الملكية، تماماً كما هو الحال في حساب توزيع الدخل الأولي في نظام الحسابات القومية؛ وتقيد مدفوعات الضرائب على الإنتاج من قبل الوحدات المقيمة ومتحصلات الإعانات أو الدعم من قبل الوحدات المقيمة من الحكومة المحلية – تقيد في حساب توليد أو إدرار الدخل، وهو حساب لا يشكل جزءاً من ميزان المدفوعات. كما أن أي مدفوعات ضرائب على الإنتاج مستحقة الدفع من قبل وحدة مقيمة لحكومة أخرى فضلاً عن أي إعانة أو دعم مستحق القبض من قبل وحدة مقيمة من حكومة أخرى تقيد في حساب الدخل الأولي لميزان المدفوعات. وتبين الإدخالات المطابقة بالنسبة للحكومة المحلية في نظام الحسابات القومية في حساب توزيع الدخل الأولي وبالنسبة للحكومات الأجنبية في عامود بقية العالم في هذا الحساب وفي حساب الدخل الأولي في ميزان المدفوعات.

59-26 قد ينشأ الإيجار في حالات عابرة للحدود ولكن نادراً لأن جميع الأراضي تعتبر مملوكة من قبل وحدات مقيمة وحتى إذا لزم الأمر إنشاء وحدة

وهمية مقيمة؛ وثمة مثال على احتمالية قيد إيجار في الحسابات الدولية وهو حقوق الصيد قصيرة المدى في المياه الإقليمية المقدمة لأساطيل الصيد الأجنبية. ومن الشائع في الحسابات الدولية استخدام مصطلح دخل الاستثمار بما يعني دخل الملكية باستبعاد الإيجار. وبالتالي؛ دخل الاستثمار يعكس الدخل الناجم عن ملكية أصول مالية، كما أن تفصيل دخل الاستثمار يطابق تفصيل الأصول المالية والخصوم ومن ثم يمكن حساب معدلات العائدات.

60-26 في دليل ميزان المدفوعات ومركز الاستثمار الدولي BPM6، تقاس تدفقات الفائدة تبعاً لنفس الأساس بالضبط المستخدم في نظام الحسابات القومية من خلال فصل خدمات الوساطة المالية المقاسة على نحو غير مباشر FISIM ومعاملتها كواردات أو صادرات خدمات مالية.

دخل منشآت الاستثمار المباشر

61-26 إن دور منشآت الاستثمار المباشر دوراً هاماً على وجه الخصوص وأثره معكوس في كل من التدفقات والمراكز في الحسابات الدولية؛ وهناك مناقشة إضافية حول التعرف على منشآت الاستثمار المباشر وحول دورها في القسم د.

62-26 وكما هو موضح في الفقرات من 7-136 إلى 7-139؛ وفي الحالة الخاصة بمنشأة استثمار مباشر، يفترض بأن نسبة من الأرباح المحتجزة للمنشأة يتم توزيعها على المستثمر المباشر كشكل من أشكال دخل الاستثمار. وتتوافق النسبة مع حيازة المستثمر المباشر في المنشأة.

63-26 تكون الأرباح المحتجز مساوية لصافي فائض التشغيل للمنشأة زائد كل دخل الملكية المكتسب ناقص كل دخل الملكية المستحق الدفع (قبل حساب الأرباح المعاد استثمارها) زائد التحويلات الجارية المستحقة القبض ناقص التحويلات الجارية المستحقة الدفع وناقص قيد التعديل تبعاً للتغير في استحقاقات المعاشات التقاعدية؛ وتضمن الأرباح المعاد استثمارها المتراكمة من أي إعانات فورية في دخل الملكية المستحق قبضه من قبل منشأة الاستثمار المباشر.

64-26 **قد تكون الأرباح المعاد استثمارها سالبة؛** على سبيل المثال، عندما تحقق المنشأة خسارة أو عندما توزع الأرباح من أرباح الحيازة أو في ربع سنوي عندما تدفع الأرباح السنوية. ومع ذلك، إذا كانت الأرباح كبيرة جداً على نحو غير متناسب بالنسبة للمستويات المؤخرة للأربح الموزعة والأرباح ينبغي قيد الزيادة كسحب لحقوق ملكية المالك من الشركة على النحو الموضح في الفقرة 7-31.

65-26 بالنسبة لمنشأة استثمار مباشر مملوكة 100 في المائة من قبل وحدة غير مقيمة تكون الأرباح المعاد استثمارها مساوية للأرباح المحتجزة ويكون ادخار المنشأة صفراً بالضبط.

3. حساب الدخل الثانوي

66-26 الإدخالات الموجودة في حساب الدخل الثانوي هي تحويلات جارية؛ وتتوافق مجموعة الإدخالات تماماً مع تلك الموجودة في حساب التوزيع الثانوي للدخل في نظام الحسابات القومية. كما أن العديد من هذه الإدخالات له أهمية خاصة في الحسابات الدولية، ولاسيما التعاون الدولي الجاري والتحويلات المرسلة من قبل الأفراد العاملين بالخارج لبلدانهم الأصلية.

67-26 التحويلات الشخصية العابرة للحدود هي تحويلات من أسرة معيشية لأسرة معيشية؛ ولها أهمية نظراً لأنها تمثل مصدراً هاماً من مصادر التمويل الدولي بالنسبة لبعض البلدان التي توفر أعداداً كبيرة من العمال للخارج على أساس طويل الأجل. وتشمل التحويلات الشخصية التحويلات من قبل العمال طويلي الأجل؛ أي أولئك الذين قد غيروا اقتصاد إقامتهم.

68-26 العمال الآخرون مثل العمال الحدوديين والموسميين لا يغيرون اقتصاد إقامتهم ويبقى هو اقتصادهم الأصلي؛ وبدلاً من التحويلات، فإن المعاملات الدولية لهؤلاء العمال تشمل تعويضات أو أجور موظفين وضرائب وتكاليف سفر. ويجمع عرض تكميلي للحوالات الشخصية كل من هذه التحويلات الشخصية وهذه المفردات ذات الصلة معاً. وتشمل الحوالات الشخصية التحويلات الشخصية وتعويضات أو أجور الموظفين ناقص الضرائب والسفر، والتحويلات الرأسمالية بين الأسر المعيشية. ولمزيد من التفاصيل، أنظر الملحق الخامس "الحوالات" في دليل ميزان المدفوعات ومركز الاستثمار الدولي – الإصدار السادس BPM6.

69-26 **تدفقات التأمين** – وبخاصة التدفقات المرتبطة بإعادة التأمين – يمكن أن تكون ذات أهمية دولياً؛ وتقيد هذه التدفقات بنفس الطريقة المتبعة في نظام الحسابات القومية، فيما يتعلق بكل من فصل رسوم الخدمة المالية ومعاملة تدفقات التأمين المباشر وإعادة التأمين بشكل منفصل وليس على أساس موحد. وهناك معلومات مفصلة بشأن عملية الفصل المشار إليها في الجزء 1 من الفصل السابع عشر.

4. قيود الموازنة في الحسابات الجارية بالحسابات الدولية

70-26 إن تركيبة قيود الموازنة في ميزان المدفوعات مختلفة إلى حد ما عنها في نظام الحسابات القومية؛ من حيث أن كل حساب له قيد موازنته الخاص وقيد أخر يرحل للحساب التالي. ولتوضيح ذلك، حساب الدخل الأولي له قيد موازنته الخاص (رصيد الدخل الأولي) وحساب تراكمي (رصيد السلع والخدمات والدخل الأولي). ويتوافق الميزان الخارجي للدخل الأولي مع رصيد الدخول الأولية وهو القيد الذي يغذي إجمالي الدخل القومي. ويتوافق الميزان الخارجي الجاري مع الادخار من قبل بقية العالم بالنسبة للاقتصاد المحلي. وتبين قيود الموازنة في بنية الحسابات بدليل ميزان المدفوعات ومركز الاستثمار الدولي في جدول 16-3، مستنسخاً هنا مرة أخرى لأغراض الملائمة من خلال جدول 26-4.

5. حساب رأس المال

71-26 عناصر حساب رأس المال رهناً بالمعاملات الدولية أكثر تقييداً عنها في نظام الحسابات القومية؛ حيث تشمل الإدخالات في حساب رأس المال حيازة والتصرف في الأصول غير المنتجة غير المالية والتحويلات الرأسمالية. ولا توجد معاملات مقيدة كتكوين رأس مال للأصول المنتجة وذلك لأن – كما بين سابقاً – الاستخدام النهائي للصادرات ليس ذات معنى بالنسبة للاقتصاد القومي.

72-26 وكما هو الحال في نظام الحسابات القومية، فإن صافي الإقراض أو صافي الاقتراض هو قيد الموازنة لمجموع الحساب الجاري وحساب رأس المال وكذلك هو قيد الموازنة أيضاً للحساب المالي. وعلى غرار الحسابات القومية، فإنه يغطي كافة الأدوات المستخدمة لتوفير أو لحيازة أموال، وليس فقط الإقراض أو الاقتراض. ومن الناحية المفاهيمية، يكون له نفس قيمة قيد الحسابات القومية بالنسبة للاقتصاد الكلي، ونفس قيمة قيد الحسابات القومية بالنسبة لبقية العالم ولكن بعلامة معكوسة.

6. الحساب المالي ومركز الاستثمار الدولي

73-26 الحساب المالي في ميزان المدفوعات ومركز الاستثمار الدولي لكل منهما أهمية خاصة وذلك لأنهما يوفران استيعاب للمالية الدولية فضلاً عن السيولة ومدى الحساسية الدولية؛ ويعرض الكشف المتكامل لمركز الاستثمار الدولي – بما يشمله من مركز الاستثمار الدولي والحسابات المالية وحسابات التغيرات الأخرى ذات الصلة – في جدول 26-5. ويستند التصنيف الرئيسي إلى الفئات الوظيفية، مع وجود بيانات إضافية حول الأدوات والقطاعات المؤسسية.

74-26 تنقل الفئات الوظيفية – المبينة في القسم د – مزيد من المعلومات حول الدافع والعلاقة بين الأطراف، وهو ما يمثل أهمية خاصة للتحليل الاقتصادي الدولي؛ وتقسم البيانات الموضوعة بحسب الفئة الوظيفية مرة أخرى فرعياً بحسب الأداة والقطاع المؤسسي، وهو ما يجعل من الممكن ربطها بالقيود المقابلة لها في نظام الحسابات القومية وفي الإحصاءات المالية والنقدية. والتصنيف بحسب القطاع المؤسسي هو نفسه في نظام الحسابات القومية، غير أنه عادة ما يتم اختصاره (إلى خمسة قطاعات في المكونات القياسية). وبالإضافة إلى ذلك، يستخدم قطاع فرعي تكميلي للسلطات النقدية، والذي هو عبارة عن قطاع فرعي وظيفي مرتبط بالأصول الاحتياطية. ويشمل البنك المركزي وأي أجزاء من الحكومة العامة أو الشركات المالية بخلاف البنك المركزي المحتفظ بالأصول الاحتياطية، وبالتالي فهو ذات صلة بالبلدان التي يحتجز بعض أو كل احتياطياتها خارج البنك المركزي.

جدول 26-4: قيود الموازنة في الحسابات الدولية ذات الصلة بتسلسل الحسابات في نظام الحسابات القومية

الاستخدامات		الموارد
بقية العالم	**المعاملات وقيود الموازنة**	**بقية العالم**
	حساب السلع والخدمات	
	واردات السلع والخدمات	499
540	**صادرات السلع والخدمات**	
-41	**الميزان الخارجي للسلع والخدمات**	
	حساب الدخل الأولي	
6	**تعويضات أو أجور الموظفين**	2
	الضرائب على الإنتاج وعلى الواردات	
	الإعانات أو الدعم	
44	**دخل الملكية**	38
-10	**الميزان الخارجي للدخل الأولي**	

-51	**الميزان الخارجي للسلع والخدمات والدخل الأولي**	
	حساب الدخل الثانوي	
17	**التحويلات الجارية**	55
38	**الميزان الخارجي للدخل الثانوي**	
	التعديل تبعاً للتغيرات في استحقاقات المعاشات	
-13	**الميزان الخارجي الجاري**	
	حساب رأس المال	
	صافي حيازة الأصول غير المنتجة	
	التحويلات الرأسمالية، المستحقة القبض	4
	التحويلات الرأسمالية، المستحقة الدفع	-1
3	**ميزان الحساب الخارجي لرأس المال**	
-10	**صافي الإقراض (+) / صافي الاقتراض (-)**	

75-26 يسمى جزء الميزانيات العمومية المشمول في الحسابات الدولية بمركز الاستثمار الدولي؛ وتسلط الصياغة اللغوية له الضوء على المكونات المحددة للميزانية العمومية القومية المتضمنة؛ ويشمل مركز الاستثمار الدولي الأصول المالية والخصوم فقط وذلك لأنه حتى يدرج عنصر ما في مركز الاستثمار الدولي لابد وأن يكون هذا العنصر عنصراً متخطي للحدود. وفي حالة المطالبات المالية، ينشأ العنصر العابر أو المتخطي للحدود عندما يكون أحد الأطراف مقيماً والطرف الأخر غير مقيم. وبالإضافة إلى ذلك، في حين أن سبيكة الذهب أصل ليه له طرف أخر كالتزام/ خصم، فإنه يدرج في مركز الاستثمار الدولي عندما يحتفظ به كأصل احتياطي نظراً لدوره كوسيلة من وسائل المدفوعات الدولية. ومع ذلك، فإن الأصول غير المالية تستبعد حيث أنه ليس لها طرف أخر كخصم أو جانب أخر دولي.

76-26 قيد الموازنة في مركز الاستثمار الدولي هو صافي مركز الاستثمار الدولي؛ ويكون صافي مركز الاستثمار الدولي زائد الأصول غير المالية في الميزانية العمومية القومية مساوياً لصافي حقوق الملكية القومية؛ وذلك لأن المطالبات المالية من وحدة مقيمة لوحدة مقيمة تصل إلى الصفر في الميزانية العمومية القومية.

77-26 يستخدم نفس المستوى من التفصيل لدخل الاستثمار ومركز الاستثمار الدولي؛ وكنتيجة لذلك، يمكن حساب متوسط معدلات العائدات. ويمكن مقارنة معدلات العائدات بمرور الوقت ولأدوات وأجال استحقاق مختلفة؛ على سبيل المثال، يمكن تحليل اتجاهات العائدات على الاستثمار المباشر، أو يمكن مقارنة العائدات بالأدوات الأخرى.

7. حسابات التغيرات الأخرى في الأصول

78-26 الأصول والخصوم الدولية قد تكون عرضة لجميع الأنواع الممكنة من التغيرات الأخرى في حجم الأصول والخصوم وكذلك لتغيرات إعادة التقييم.

79-26 نظراً لأنه غالباً ما تكون الأدوات مقومة بالعملات الأجنبية فضلاً عن أن تحليل أثر تحركات سعر الصرف له أهميته الخاصة هناك تصنيف وتفصيل لحالات إعادة التقييم إلى معدلات سعر الصرف وغيرها من العوامل.

د. الفئات الوظيفية للحسابات الدولية

80-26 الفئات الوظيفية للحسابات الدولية هي التصنيف الأولي المستخدم مع كل من دخل الاستثمار والمعاملات والمراكز المالية في الحسابات الدولية؛ وتحدد الفئات الخمس التالية:

أ. الاستثمار المباشر؛

ب. الاستثمار في محفظة أوراق مالية؛

ج. المشتقات المالية (بخلاف الاحتياطيات) وخيارات الموظفين؛

د. الاستثمارات الأخرى؛

هـ. الأصول الاحتياطية

81-26 هناك تعريفات مفصلة ترد لاحقاً في هذا القسم؛ وتقوم الفئات الوظيفية على أساس تصنيف الأدوات المالية الذي نوقش في الفصلين الحادي عشر والثالث عشر، ولكن مع بعد إضافي يأخذ في الاعتبار بعض جوانب العلاقة بين الأطراف

والدافع للاستثمار. وكنتيجة لذلك، تعرض الفئات المختلفة أنماط مختلفة من السلوك، على سبيل المثال، هناك نوعاً مختلفاً من العلاقة بين الأطراف بالنسبة للمستثمرين المباشرين مقارنة بالمستثمرين في المحافظ المالية القابضين لحقوق ملكية. ويرتبط الاستثمار المباشر بالتحكم والسيطرة أو بدرجة ذات دلالة من التأثير، وينزع إلى أن يكون مرتبطاً بعلاقة دائمة على الرغم من أنه قد يكون قصير المدى. وبالإضافة إلى الموارد المالية، فإن المستثمرين المباشرين غالباً ما يوردون عوامل إضافية مثل المعرفة الفنية أو حق المعرفة والتكنولوجيا والإدارة والتسويق. وفضلاً عن ذلك، فإن الشركات ذات الصلة يكون من المحتمل بشكل أكبر أن تتاجر مع – وتقرض – بعضها البعض. وفي المقابل، عادة ما يكون للمستثمرين في محافظ الأوراق المالية دوراً أصغر في اتخاذ القرار في المنشأة، بما يتضمنه من أثار محتملة هامة بالنسبة للتدفقات المستقبلية، وكذلك بالنسبة لتقلب الأسعار وحجم المراكز. ويختلف الاستثمار في محافظ الأوراق المالية عن باقي الاستثمارات في أنه يوفر وسيلة مباشرة للنفاذ إلى الأسواق المالية، وبالتالي يمكنه توفير السيولة والمرونة.

جدول 26-5: لمحة عامة عن الكشف المتكامل لمركز الاستثمار الدولي

	مركز الافتتاح	المعاملات (الحساب المالي)	التغيرات الأخرى في حجم الأصول	إعادة التقييم	مركز الإقفال
الأصول (بحسب الفئة الوظيفية)					
الاستثمار المباشر	78	8	0	1	87
الاستثمار في محافظ الأوراق المالية	190	18	0	2	210
المشتقات المالية (بخلاف الاحتياطيات) وخيارات الموظفين	7	3	0	0	10
الاستثمارات الأخرى	166	20	0	0	186
الأصول الاحتياطية	833	8	0	12	853
المجموع الكلي	1 274	57	0	15	1 346
الخصوم (بحسب الفئة الوظيفية)					
الاستثمار المباشر	210	11	0	2	223
الاستثمار في محافظ الأوراق المالية	300	14	0	5	319
المشتقات المالية (بخلاف الاحتياطيات) وخيارات الموظفين	0	0	0	0	0
الاستثمارات الأخرى	295	22	0	0	317
المجموع الكلي	805	47	0	7	859
صافي مركز الاستثمار الدولي	469	10	0	8	487

26-82 تشمل الأصول الاحتياطية مجموعة واسعة من الأدوات التي تعرض أسفل الفئات الأخرى عندما لا تكون مملوكة من قبل السلطات النقدية أو من قبل وحدات أخرى مفوضة من قبل السلطات النقدية، وفي بعض الأوقات حتى عندما يكون محتفظاً بها من قبل السلطات النقدية؛ ومع ذلك، فكأصول احتياطية فإنه يتعرف عليها وتحدد على أنه متاحة للوفاء بالمدفوعات الدولية الممولة للاحتياجات ولتضطلع بالتدخل في السوق للتأثير على سعر الصرف.

26-83 لا يعكس التصنيف بحسب الأداة وحده بشكل كامل هذه التغيرات السلوكية؛ على سبيل المثال، يمكن أن يعرض قرض أسفل الاستثمار المباشر أو الاستثمارات الأخرى، غير أن الطبيعة

المختلفة للعلاقة بين الأطراف تعني أن المخاطر والدوافع الكامنة وراء المعاملة تنزع إلى الاختلاف. ويكون قرض الاستثمار المباشر أكثر احتمالاً من حيث عرضه وبشكل عام يتضمن حساسية أقل من جانب الاقتصاد المقترض نظراً للعلاقة بين الأطراف. ويبين جدول 6-26 العلاقة بين الأدوات والفئات الوظيفية.

جدول 26-6: العلاقة بين تصنيف الأصول المالية والفئات الوظيفية

تصنيف الأصول المالية والخصوم بحسب نظام الحسابات القومية/ دليل الإحصاءات المالية والنقدية	الفئات الوظيفية: الاستثمار المباشر	الاستثمار في محافظ المالية	الأوراق	المشتقات المالية (بخلاف الاحتياطيات) وخيارات الموظفين	الاستثمارات الأخرى	الأصول الاحتياطية
الذهب النقدي						X
حقوق السحب الخاصة					X	X
العملة والودائع						
العملة					X	X
المراكز بين المصارف					X	X
الودائع الأخرى القابلة للتحويل	X				X	X
الودائع الأخرى	X				X	X
أوراق مديونية	X		X			X
قروض	X				X	X
حقوق الملكية وأسهم صندوق الاستثمار						
حقوق الملكية:						
الأسهم المدرجة	X		X			X
الأسهم غير المدرجة	X		X			x
حقوق الملكية الأخرى	X				X	
أسهم/ وحدات صندوق الاستثمار:						
أسهم/ وحدات صندوق سوق المال	x		X			X
أسهم/ وحدات الاستثمارات الأخرى	x		X		x	X
نظم التأمين والمعاشات التقاعدية والضمان الموحد:						
الاحتياطيات الفنية لتأمين الأضرار	x				X	
التأمين على الحياة واستحقاق السنويات	x				X	
استحقاقات المعاشات التقاعدية					X	
مطالبات صناديق المعاشات على مديري المعاشات	X				X	
استحقاقات المنافع غير المعاشية					X	
تدبيرات المطالبات في إطار الضمانات الموحدة	X				X	
المشتقات المالية وخيارات الموظفين:				X		X
المشتقات المالية						
خيارات الموظفين				X		
الحسابات الأخرى الدائنة والمدينة:						
الائتمان التجاري والسلفيات	X					X
الحسابات الأخرى الدائنة والمدينة:	X					X

تذييل 1: أصول حقوق السحب الخاصة SDR هي أصول احتياطية: خصوم حقوق السحب الخاصة هي استثمارات أخرى؛ X تبين الفئات الوظيفية القابلة للتطبيق؛ x تبين الحالات التي تعتبر غير شائعة نسبياً.

1. الاستثمار المباشر

26-84 الاستثمار المباشر هو فئة من فئات الاستثمار العابر للحدود المرتبط بوحدة مقيمة في اقتصادي معين لديها سيطرة أو درجة ذات دلالة من التأثير على إدارة منشأة مقيمة في اقتصاد أخر؛ وفضلاً عن حقوق الملكية التي تنشئ السيطرة أو التأثير، فإن الاستثمار المباشر هو الأخر يشمل دين مرتبط (باستثناء الديون بين الوسطاء الماليين التابعين).

26-85 يحدد وجود السيطرة والتحكم إذا كان المستثمر المباشر يملك أكثر من 50 في المائة من قوة التصويت أو الاقتراع في منشأة الاستثمار المباشر؛ ومثل هذه المنشأة تسمى بالمنشأة الفرعية أو التابعة؛ ويحدد وجود درجة التأثير ذات الدلالة إذا كان المستثمر المباشر يملك من 10 إلى 50 في المائة من قوة التصويت أو

الاقتراع في منشأة الاستثمار المباشر. ومثل هذه المنشأة تسمى منشأة شريكة. ومن أجل تحقيق اتساق ثنائي وتجنب اتخاذ قرارات غير موضوعية بشأن السيطرة الفعلية أو التأثير ينبغي وأن تستخدم هذه التعريفات التشغيلية في جميع الحالات.

86-26 علاوة على علاقات الاستثمار المباشر المباشرة فقد يكون هناك علاقات استثمار مباشر غير مباشرة كنتيجة لسلسلة من الملكية؛ وبالإضافة إلى ذلك، فقد تمثل المنشآت الزميلة جزءاً عاماً من الاستثمار المباشر. (المنشآت الزميلة هي منشآت لديها أقل من 10 في المائة من حقوق الملكية في كل منها ولكن تقع تحت سيطرة أو تأثير نفس المستثمر الذي يكون مستثمر أجنبي مباشر في منشأة زميلة واحدة على الأقل). وينشأ الاستثمار العكسي عندما تقوم منشآت الاستثمار المباشر بالاستثمار في مستثمريها الذاتيين المباشرين ويكون لديها أقل من عشرة في المائة من قوة التصويت أو الاقتراع في المستثمر المباشر.

87-26 يشمل الاستثمار المباشر الديون بين الأطراف فضلاً عن حقوق الملكية فيما عدا حالات مراكز الدين بين المؤسسات المالية المرتبطة؛ فمثل هذا الدين بين الشركات المرتبطة قد يطلق عليه اسم الإقراض بين الشركات؛ وأحد خصائص مجموعة من منشآت الاستثمار المباشر هو أن أعضائها يرجح كثيراً أن يمنحون قروضاً وائتمان تجاري لكل منهم فيما بينهم بخلاف المنشآت غير المرتبطة.

88-26 نظراً لعلاقة السيطرة أو التأثير فإن حصة المستثمر المباشر في الأرباح المحتجزة بمنشأة فرعية أو شريكة يتم احتسابها عند أول مرة تدفع فيها كتدفق للدخل ثم يعاد استثمارها كمعاملة مالية؛ ويسمى قيد الدخل بالأرباح المعاد استثمارها، ويسمى الإدخال المقابل المساوي لها في الحساب المالي إعادة استثمار الأرباح. وتعرف الأرباح المعاد استثمارها على أنها حصة المستثمر المباشر في الأرباح المحتجزة للمنشأة، وهو ما يتفق ويتسق مع القيود المناظرة في نظام الحسابات القومية. وثمة نتيجة مترتبة على ذلك وهي أنه لن يكون هناك ادخار من قبل منشأة تكون مملوكة 100 في المائة أجنبياً لأن كل الادخار سوف يرجع إلى مستثمرها المباشر.

89-26 تتوافق منشآت الاستثمار المباشر التي يكون مسيطراً عليها من قبل وحدات غير مقيمة مع القطاعات الفرعية في نظام الحسابات القومية للمنشآت المسيطر عليها أجنبياً؛ ومع ذلك، تشمل منشآت الاستثمار المباشر تلك المنشآت التي لا تكون خاضعة للسيطرة من الخارج ولكن لا تزال خاضعة لدرجة ذات دلالة من التأثير. كما أن المنشآت المسيطر عليها أجنبياً في نظام الحسابات القومية تكون مقصورة على الاستثمار المباشر المتجه للداخل، في حين أن الحسابات الدولية معنياً أيضاً بالاستثمار المباشر المتجه للخارج. وللأرباح المعاد استثمارها على الاستثمار الأجنبي المباشر في نظام الحسابات القومية نفس النطاق كما في ميزان المدفوعات (على الرغم من عدم استخدام كلمة "أجنبي" لأنه لا لزوم لها في سياق الحسابات الدولية).

90-26 وبالإضافة إلى الإحصاءات بشأن التدفقات المالية الدولية المرتبطة بالاستثمار المباشر يتم توفير معلومات حول المنشآت المسيطر عليها أجنبياً من خلال إحصاءات بشأن أنشطة المنشآت متعددة الجنسية (إحصاءات AMNE)، وإحصاءات المنشأة التابعة الأجنبية وثيقة الصلة (FATS). وتشمل هذه الإحصاءات مفردات مثل الصادرات والواردات والمبيعات المحلية والمشتريات المحلية من السلع والخدمات. وبالتالي، فهي تعطي صورة أرحب لعمليات المنشآت متعددة الجنسيات. وهناك معلومات إضافية متاحة في دليل التوصيات بشأن إنتاج إحصاءات المنشآت التابعة الأجنبية، ودليل حول مؤشرات العولمة الاقتصادية، فضلاً عن دليل إحصاءات التجارة الدولية في الخدمات MSITS.

2. الاستثمار في محافظ الأوراق المالية

91-26 يعرف الاستثمار في محافظ الأوراق المالية على أنه معاملات ومراكز عابرة للحدود تتضمن أوراق مديونية وأوراق مالية متداولة بخلاف تلك المتضمنة في الاستثمار المباشر أو في الأصول الاحتياطية؛ والأوراق المالية هي أدوات مصممة لقابلية التفاوض الملائم بين أطراف مثل الأسهم والسندات وأوراق النقد وأدوات سوق المال. وتمثل قابلية التفاوض حول الأوراق المالية وسيلة لتسهيل التداول، من حيث السماح لهذه الأوراق المالية بأن يحتفظ بها من قبل أطراف مختلفة خلال حياتهم. وتتيح قابلية التفاوض للمستثمرين تنويع محافظ أوراقهم المالية وسحب استثماراتهم بكل يسر.

92-26 عادة ما يتوقف الاستثمار في محافظ الأوراق المالية على الأسواق المالية المنظمة وعلى ما يرتبط بها من هيئات مثل المتاجرين والتبادلات والمنظمين؛ وفي المقابل، عادة ما يتعامل الأطراف في الاستثمار المباشر والاستثمارات الأخرى بشكل مباشر مع بعضهم البعض. وتجعل قابلية التفاوض التي تميز معاملات الاستثمار في محافظ الأوراق المالية من هذه المعاملات وسيلة مريحة ومرنة للاستثمار، غير أنها قد ترتبط أيضاً بتقلبات.

3. المشتقات المالية (بخلاف الاحتياطيات) وخيارات الموظفين

93-26 إن تعريف الفئة الوظيفية المشتقات المالية (بخلاف الاحتياطيات) وخيارات الموظفين يتزامن إلى حد كبير مع فئة الأداة المالية المقابلة، والتي نوقشت في الفصلين الحادي عشر والثالث عشر؛ والفرق في التغطية بين الفئة الوظيفية والأداة المالية هو أن المشتقات المالية المرتبطة بإدارة أصل احتياطي يتم استبعادها من الفئة الوظيفية وتدرج في الأصول الاحتياطية. وهذه الفئة يتم تحديدها والتعرف عليها بصورة منفصلة لأنها ترتبط بتحويل مخاطر وليس بتوفير أموال أو غيرها من الموارد.

4. الاستثمارات الأخرى

94-26 الاستثمارات الأخرى هي فئة متبقية تشمل المراكز والمعاملات بخلاف تلك المدرجة في الاستثمار المباشر والاستثمار في محافظ الأوراق المالية والمشتقات المالية وخيارات الموظفين والأصول الاحتياطية؛ حيث تشمل ما يتبقى من الأدوات المالية التالية:

أ. حقوق الملكية أو الأسهم الأخرى؛

ب. العملة والودائع؛

ج. القروض (بما في ذلك استخدام ائتمان وقروض صندوق النقد الدولي من صندوق النقد الدولي)؛

د. الاحتياطات الفنية لتأمين الأضرار، والتأمين على الحياة واستحقاقات السنويات، واستحقاقات المعاشات التقاعدية وتدبيرات المطالبات في إطار الضمانات الموحدة؛

هـ. الائتمان التجاري والسلفيات؛

و. الحسابات الأخرى الدائنة/ المدينة؛

ز. توزيعات حقوق السحب الخاصة (اقتناء حقوق السحب الخاصة مدرج ضمن الأصول الاحتياطية).

5. الأصول الاحتياطية

95-26 الأصول الاحتياطية هي تلك الأصول الخارجية التي تكون متاحة ومسيطراً عليها بيسر من قبل السلطات النقدية من أجل الوفاء باحتياجات تمويل ميزان المدفوعات، للتدخل في أسواق الصرف للتأثير على معدل سعر الصرف ولأغراض أخرى ذات صلة (مثل الحفاظ على الثقة في العملة وفي الاقتصاد، ولتكون بمثابة أساس للاقتراض الأجنبي)؛ والأصول الاحتياطية لابد وأن تكون مقومة بالعملة الأجنبية. وهناك مفاهيم كامنة وراء مفهوم الأصول الاحتياطية وهي مفاهيم "السيطرة" و "التوافر للاستخدام" من قبل السلطات النقدية.

96-26 وبصفة عامة، فإن المطالبات الخارجية المملوكة فعلياً من قبل السلطات النقدية هي وحدها يمكن تصنيفها كأصول احتياطية؛ ومع ذلك، فإن الملكية ليست هي الشرط الوحيد الذي يمنح السيطرة. ففي الحالات التي تكون فيها وحدات مؤسسية (بخلاف السلطات النقدية) في الاقتصاد المقدم للتقارير حائزة لحق قانوني في أصول عملات أجنبية خارجية وتم السماح لها بالقيام بذلك وفق شروط محددة من قبل السلطات النقدية أو فقط من خلال موافقتها الصريحة، حينئذ يمكن اعتبار مثل هذه الأصول أصول احتياطية. وذلك يرجع إلى أن هذه الأصول تكون خاضعة للسيطرة المباشرة والنافذة من قبل السلطات النقدية.

97-26 الأصول الاحتياطية لابد وأن تكون متاحة بسهولة ويسر في شكل غير مشروط وغير مقيد ومطلق إلى أبعد الحدود؛ فالأصل الاحتياطي يكون سائلاً أو حاضراً من حيث أنه يمكن شراء الأصل وبيعه وإسالته مقابل عملة أجنبية (نقداً) بأقل تكلفة وفي أسرع وقت، ومن غير تأثير على نحو غير ملائم على قيمة الأصل. ويشير هذا المفهوم إلى الأصول غير التسويقية من جهة مثل الإيداعات تحت الطلب، وإلى أصول تسويقية من جهة أخرى مثل الأوراق المالية حيثما يتواجد بائعين ومشترين مستعدين وراغبين. ومن أجل أن تكون الأصول الاحتياطية متاحة بيسر للسلطات النقدية لتلبية احتياجات تمويل ميزان المدفوعات وغير ذلك من الأغراض المرتبطة في ظل الظروف السلبية أو المعاكسة من ثم ينبغي وأن تكون الأصول الاحتياطية وبصورة عامة عالية النوعية.

98-26 الأصول الاحتياطية تكون مقصورة على الأصول؛ غير أنه يتم وضع قيد مذكرة للالتزامات أو الخصوم المرتبطة بالاحتياطي التي تكون مدرجة ضمن الفئات الوظيفية الأخرى، وبشكل رئيسي محفظة الأوراق المالية والاستثمارات الأخرى. (وهذا هو السبب في أن خلية الخصوم الخاصة بالاحتياطيات في جدول 26-3 مظللة).

هـ. اعتبارات خاصة بشأن الحسابات الدولية

1. الاختلالات أو حالات عدم التوازن العالمية

99-26 في السنوات الأخيرة، قام صندوق النقد الدولي بعمل واسع النطاق بشأن الاختلالات الإحصائية العالمية؛ ومن خلال جمع البيانات لجميع الاقتصادات، يمكن اشتقاق مجاميع كلية عالمية. (على الرغم من أنه من ناحية الفئة الوظيفية ليس

للأصول الاحتياطية طرف التزام مقابل إلا أن الأدوات المكونة لها يمكن نسبتها إلى خصومها المقابلين لإجراء نوع الممارسة المبين هنا). وقد استخدم مدى عدم الاتساق الفعلي في تحديد الانحرافات المنهجية التي قد تكون بمثابة مؤشرات على مشاكل إعداد ورفع التقارير؛ على سبيل المثال، ائتمان الخدمات حاز على تغطية أعلى من مديونيات الخدمات.

2. التمويل الاستثنائي

26-100 يجمع التمويل الاستثنائي الترتيبات المالية التي تجرى من قبل السلطات لتلبية احتياجات ميزان المدفوعات معاً؛ وبالتالي، فإن التمويل الاستثنائي يعنى بالمعاملات تبعاً للدافع من ورائها. وبالإضافة إلى ذلك، فإن تكبد المتأخرات يتم تضمينه في التمويل الاستثنائي. وعلى الرغم من أن التمويل الاستثنائي ليس معاملة إلا أنه إجراء قد تتخذه السلطات النقدية لإدارة متطلبات مدفوعاتها.

26-101 يعرض التمويل الاستثنائي في العرض "التحليلي" لميزان المدفوعات؛ كما نشر في الدليل السنوي لإحصاءات ميزان المدفوعات (صندوق النقد الدولي، يصدر سنوياً)؛ وفي هذا العرض، تم إظهار الإدخالات المرتبطة بالاحتياطيات وبائتمان صندوق النقد الدولي وبالتمويل الاستثنائي "بشكل غير مباشر"، في أن الإدخالات الأخرى – والتي سوف تتطلب تمويلاً – تم عرضها بشكل صريح ومباشر. وهذا العرض يسهل تحليل السيولة الدولية للسلطات النقدية.

26-102 هناك مزيد من النقاش حول التمويل الاستثنائي في الملحق 1 بدليل ميزان المدفوعات ومركز الاستثمار الدولي – الإصدار السادس BPM6.

3. أدوات الدين

26-103 من المفيد تجميع الأنواع المختلفة من أدوات الدين معاً لأن أدوات الدين لها تضمينات وآثار خاصة بالنسبة للسيولة والمخاطرة الدولية؛ وأدوات الدين هي تلك الأدوات التي تستلزم دفع أصل الدين أو الفائدة أو كليهما عند نقطة (نقاط) زمنية في المستقبل. وتشمل أدوات الدين حقوق سحب خاصة وعملة وودائع وأوراق مديونية وقروض واحتياطيات فنية تأمينية وتدبيرات لمطالبات في إطار ضمانات موحدة والحسابات الأخرى الدائنة/ المدينة. والمشتقات المالية ليست أدوات دين، ولكن الالتزام المتأخر سداده على عقد مشتق مالي يصنف على أنه حساب دائن وبالتالي يتم تضمينه كأداة دين.

26-104 يمكن مقارنة أدوات الدين بالأسهم العادية وأسهم الاستثمار فيما يتعلق بطبيعة الالتزام والمخاطرة؛ ففي حين أن الأسهم العادية تمنح حق مطالبة متبقي على أصول الكيان فإن أداة الدين تنطوي على التزام بدفع مبلغاً معيناً من أصل الدين أو الفائدة أو كليهما وعادة ما يتم ذلك من خلال صيغة محددة سلفاً، وهو ما يعني أن الدائن لديه تعرض لمخاطرة محدودة بشكل أكبر. وفي المقابل. يكون العائد على الأسهم العادية معتمداً إلى حد كبير على الأداء الاقتصادي لمصدر الأسهم وبالتالي يتحمل حاملو الأسهم جانب كبير من المخاطرة. وهناك معلومات إضافية متاحة في دليل الدين الخارجي.

26-105 تعرض تدفقات ومراكز أدوات الدين مقسمة بين فئتي طويلة المدى وقصيرة المدى؛ وفي المقام الأول، يكون هذا التقسيم تبعاً لأجل استحقاقهم الأصلي أي الفترة من الإصدار وحتى الدفع النهائي المجدول تعاقدياً. وبالإضافة إلى ذلك، ونظراً لعناية الحسابات الدولية بقضايا السيولة العالمية، فإن بيانات الالتزام يمكن أيضاً إعدادها على أساس أجل الاستحقاق المتبقي، أي الفترة المنقضية من التاريخ المرجعي وحتى الدفع النهائي المجدول تعاقدياً، على أساس تكميلي.

4. إعادة تنظيم الدين

26-106 يعرف إجراء إعادة تنظيم الدين (أيضاً يشار إليه بإعادة هيكلة الدين) على أنه ترتيبات تشمل كل من الدائن والمدين (وفي بعض الأوقات أطراف ثالثة) تغير الأحكام المنشئة لخدمة دين قائم؛ وغالباً ما تكون الحكومات مشاركة في إعادة تنظيم الدين سواء كمدين أو كدائن أو كضامن، كما أن إعادة تنظيم الدين يمكن أن يشمل أيضاً القطاع الخاص، على سبيل المثال من خلال تبادل الديون. ويشمل إعادة تنظيم الدين مجموعة واسعة من الأنواع المختلفة للمعاملات إلى جانب التقييم ومسائل التوقيت.

26-107 **الأنواع** الرئيسية **الأربعة من إعادة تنظيم الدين هي:**

أ. **الإعفاء من الديون:** خفض في مبلغ – أو سداد – التزام الدين من قبل الدائن من خلال ترتيب تعاقدي مع المدين؛

ب. **إعادة جدولة أو إعادة تمويل الدين**: تغيير في شروط وأحكام المبلغ المستحق، وهو ما قد ينتج عنه –ولكن ليس بالضرورة – انخفاض في العبء من حيث القيمة الحالية؛

ج. **تحويل الدين**: يتبادل الدائن مطالبة المديونية في مقابل شيء ذات قيمة اقتصادية – بخلاف مطالبة مديونية أخرى على نفس المدين – مثل مبادلة الدين بالملكية أو مبادلة الدين بالعقارات أو مبادلة الدين بالتحسين والتطوير أو

مبادلة الدين بالطبيعة أو لقاء الدفع المسبق للدين أو الدين مقابل النقدية؛

ج. تحمل الدين وسداد الدين نيابة عن آخرين عندما يكون هناك طرفاً ثالثاً مشترك في إعادة تنظيم الدين.

الإعفاء من الديون عبر الاقتصادات غالباً ما يتضمن الحكومة وهناك المزيد من التوجيهات بشأن معاملات مثل هذه الترتيبات في الفصل الثاني والعشرين وفي دليل ميزان المدفوعات ومركز الاستثمار الدولي – الإصدار السادس BPM6 فضلاً عن أدلة متخصصة مثل دليل الدين الخارجي.

26-108 لا تعامل حالات رفض الدين وإعدام الدين وتخفيض الدين على أساس أحادي الجانب على أنها معاملات في نظام الحسابات القومية أو في ميزان المدفوعات ومركز الاستثمار الدولي BPM6 على حد سواء، ومن ثم فهي لا تعتبر جزءاً من إعادة تنظيم الدين.

5. الترتيبات الإقليمية بما في ذلك الاتحادات أو التكتلات النقدية

26-109 تشمل الترتيبات **الإقليمية:**

أ. **الاتحادات والتكتلات النقدية واتحادات العملة؛** والتي تنص على سياسة نقدية موحدة عبر منطقة معينة. بعض من الموضوعات نفسها التي تطبق عندما يطبق اقتصاد معين عملة اقتصاد أخر من طرفه فقط، مثل "الدولرة":

ب. **الاتحادات أو التكتلات الاقتصادية؛** والتي توائم بين سياسات اقتصادية معية لتشجيع المزيد من التكامل الاقتصادي؛

ج. **الاتحادات الجمركية؛** والتي يكون لها تعريفة جمركية مشتركة وغيرها من السياسات التجارية مع الاقتصادات غير الأعضاء.

يوفر دليل ميزان المدفوعات ومركز الاستثمار الدولي – الإصدار السادس BPM6 توجيهات مفصلة عن معاملات هذه الترتيبات؛ ومن بين الموضوعات التي تناولها إنتاج بيانات موحدة لاتحاد ما ككل ومعاملة المنظمات الإقليمية بما في ذلك البنك المركزي ومعاملة أوراق النقد في اتحاد أو تكتل عملة وترتيبات المشاركة في الإيرادات في اتحاد للجمارك.

6. تحويل العملات بما في ذلك أسعار الصرف المتعدد

26-110 لابد من الالتفات بعناية لأسعار الصرف عند قياس المعاملات والمراكز الدولية نظراً لأن التغيرات قد تشوه القياس؛ وتحول العملات المقومة بعملة أجنبية إلى قيمتها بالعملة المحلية وفقاً لسعر الصرف السائد عند حدوث المعاملات، كما تحول المراكز تبعاً لسعر الصرف السائد في تاريخ الميزانية العمومية. وينبغي استخدام نقطة الوسط بين أسعار الشراء والبيع وقت وقوع المعاملة (بالنسبة للمعاملات)، وفي إقفال الأعمال تبعاً للتاريخ المرجعي للمراكز. ويمثل الفرق بين أسعار الشراء/ البيع وأسعار نقطة الوسط رسوم خدمة وينبغي قيدها على هذا الأساس.

26-111 ومن حيث المبدأ، فإن سعر الصرف الفعلي القابل للتطبيق على المعاملة ينبغي استخدامه مع تحويل العملات؛ وعادة ما يوفر استخدام سعر صرف متوسط يومي للمعاملات اليومية تقريباً جيداً جداً. وإن كان من غير الممكن تطبيق الأسعار اليومية حينئذ ينبغي استخدام الأسعار المتوسطة لأقصر فترة. وتحدث بعض المعاملات على أساس مستمر، مثل تراكم الفوائد على مدى فترة من الزمن. وبالتالي، فإنه بالنسبة لبعض التدفقات، ينبغي استخدام سعر صرف متوسط للفترة التي تحدث خلالها التدفقات فيما يتعلق بتحويل العملات.

26-112 في إطار نظام لسعر صرف متعدد، يكون هناك سعرا صرف أو أكثر قابلين للتطبيق على الفئات المختلفة من المعاملات؛ وتنزع الأسعار تجاه بعض الفئات مقارنة بغيرها. ومثل هذه الأسعار تشمل عناصر مماثلة للضرائب أو الإعانات والدعم. ونظراً لأن الأسعار المتعدد تؤثر على القيم وعلى التعهد بالمعاملات المعبر عنها بالعملة المحلية فإن صافي العائدات المتراكمة ضمنياً للسلطات كنتيجة لهذه المعاملات يتم حسابها كضرائب أو إعانات ضمنية. ويمكن حساب قدر الضريبة أو الإعانة الضمنية لكل معاملة باعتبارها الفرق بين قيمة المعاملة بالعملة المحلية وفقاً لسعر الصرف الفعلي القابل المعمول به وقيمة المعاملة وفقاً لسعر موحد يحسب كمتوسط مرجح أو موزون لجميع الأسعار الرسمية المستخدمة للمعاملات الخارجية. وبالنسبة لتحويل مراكز الأصول المالية والخصوم الخارجية في نظام سعر صرف متعدد، يستخدم سعر الصرف الفعلي القابل للتطبيق على أصول أو خصوم محددة عند بداية أو نهاية الفترة المحاسبية.

26-113 لا يمكن تجاهل أسعار الصرف في السوق الموازية (غير الرسمية) أو السوق لسوداء في سياق الحديث عن نظام سعر صرف متعدد ويمكن التعامل مع هذا الأمر بطرائق مختلفة؛ على سبيل المثال، إذا كان هناك سعر صرف رسمي وسعر صرف في سوق موازي فإن السعرين لابد من التعامل معهما بصورة منفصلة، فالمعاملات في الأسواق الموازية ينبغي تحويلها باستخدام سعر الصرف المعمول به في هذا السوق. وإذا ما كان هناك أسعار صرف رسمية متعددة وسعر صرف موازي حينئذ ينبغي

معاملة أسعار الصرف الرسمية وسعر الصرف الموازي على أنها أسواق مختلفة في أي حساب لسعر صرف موحد. وعادة ما ينبغي أن تحول المعاملات المنفذة تبعاً لسعر الصرف الموازي بصور منفصلة تبعاً لهذا السعر. ومع ذلك، وفي بعض الحالات، فإنه قد يتم اعتبار الأسواق الموازية متكاملة بشكل واقعي وفعال مع نظام سعر الصرف الرسمي. ويكون الحال على هذا المنوال عندما يكون معظم أو كل المعاملات في السوق الموازي موافقاً عليها من قبل السلطات أو عندما تتدخل السلطات بفعالية في السوق للتأثير على سعر الصرف الموازي، أو القيام بالأمرين معاً. وفي هذه الحالة، ينبغي أن يشمل حساب سعر الصرف الموحد كل من سعر الصرف الرسمي وسعر الصرف الموازي. وإذا ما كانت معاملات محدودة فقط في السوق الموازي موافقاً عليها من قبل السلطات حينئذ لا ينبغي تضمين سعر الصرف الموازي عند حساب سعر الصرف الموحد.

الفصل السابع والعشرون: روابط للإحصاءات النقدية وتدفق الأموال

أ. مقدمة

1-27 يصف الفصل الحادي والعشرين الحساب المالي في تسلسل الحسابات بنظام الحسابات القومية؛ حيث يعرض المعاملات في كل فئة من فئات الأصول المالية والخصوم لكل قطاع من القطاعات المؤسسية في الاقتصاد القومي ولبقية العالم.

2-27 وكما أوضح عند وصف مبدأ المحاسبة الرباعية الإدخال في الفصلين الحادي عشر والرابع على حد سواء، فإن كل معاملة تؤدي إلى زوجين من القيود في حسابات نظام الحسابات القومية. وبالنسبة للعديد من المعاملات، يقيد زوج واحد في أحد الحسابات غير المالية وزوج أخر من القيود في الحساب المالي. وبالنسبة لمعاملات أخرى، والتي تكون معنية بالتغير في تركيبة محفظة لأصول وخصوم مالية، يقيد زوجا القيود في الحساب المالي. ولهذا السبب يتحقق التفصيل الكامل للنظام المحاسبي فقد عند تضمين الحساب المالي في تسلسل الحسابات.

3-27 وبالرغم مما سبق، فإن المعلومات المشمولة في الحساب المالي تكون ذات أهمية تحليلية وسياسية كبيرة في حد ذاتها فضلاً عن أنها تمثل جانباً هاماً من الإحصاءات النقدية والمالية؛ وتستخدم هذه الإحصاءات لرصد وضع الأسواق المالية وغيرها من أسواق رأس المال في وجه الخصوص وأيضاً تستخدم كمؤشر لحالة الاقتصاد بصورة عامة. وفيما يتعلق بالشق المذكور أخيراً، عادة ما تكون الصلة ببقية حسابات نظام الحسابات القومية ضمنية وليست بشكل صريح.

4-27 الغرض من هذا الفصل هو إعطاء مقدمة عن أنواع التحليلات المعنية في الإحصاءات النقدية والمالية بصورة أكثر عمومية فضلاً عن إبانة كيفية الربط بين البيانات الموجودة في تسلسل الحسابات وهذه العروض الأخرى؛ ويمكن الحصول على مزيد من التفاصيل حول الإحصاءات النقدية والمالية في دليل الإحصاءات المالية والنقدية MFSM وفي الدليل المرافق له دليل التوحيد والتصنيف (صندوق النقد الدولي (IMF)، 2008)، ودليل مصادر وأساليب لتجميع وتصنيف الصادر عن النظام الأوروبي للحسابات ESA 95 بشأن الحسابات المالية (المكتب الإحصائي للاتحاد الأوروبي، 2002 ب)، ودليل إحصاءات المؤسسات والأسواق النقدية والمالية (البنك المركزي الأوروبي، 2007)، وفي الإنتاج المالي والتدفقات والمخزونات في نظام الحسابات القومية. (الأمم المتحدة والبنك المركزي الأوروبي، سيصدر قريباً).

1. الإحصاءات النقدية

5-27 تغطي الإحصاءات النقدية مخزون وتدفقات الأصول والخصوم في الشركات المالية، سواء داخل الاقتصاد أو بين وحدات في الاقتصاد ووحدات في بقية العالم؛ ومع ذلك، يستخدم مستوى تجميع أكثر تفصيلاً للتقسيم إلى قطاعات فرعية مقارنة بالحال في نظام الحسابات القومية، حيث تقسم الشركات المالية إلى قطاعين فرعيين فقط عند أعلى مستوى، شركات إيداع والقطاع الفرعي للشركات المالية الأخرى. ثم يقسم القطاع الفرعي الأول مرة أخرى فرعياً إلى قطاع البنك المركزي الفرعي والقطاع الفرعي لشركات الإيداع الأخرى. وهناك مزيد من المعلومات حول الإحصاءات النقدية في القسم ب.

2. الإحصاءات المالية

6-27 توسع الإحصاءات المالية نطاق الإحصاءات النقدية ليشمل مخزون وتدفقات الأصول والخصوم بين كافة قطاعات الاقتصاد وبين قطاعات الاقتصاد وبقية العالم.

7-27 المبادئ المحاسبية الأساسية ومفاهيم الإقامة ووقت القيد فضلاً عن تصنيف الأصول المالية والخصوم جميعهم متسق بين نظام الحسابات القومية ودليل ميزان المدفوعات ومركز الاستثمار الدولي – الإصدار السادس BPM6 ودليل الإحصاءات المالية والنقدية؛ ويستخدم دليل الإحصاءات المالية والنقدية MFSM

مستوى تجميع أكثر تفصيلاً للتقسيم القطاعي مقارنة بنظام الحسابات القومية، ولكنه مستوى متسق بصورة صارمة مع نظام الحسابات القومية.

8-27 هناك مناقشة بشأن بعض الجوانب الأخرى للإحصاءات المالية المبنية على التصنيفات المستخدمة في الحساب المالي في القسم ج.

3. تدفقات الأموال

9-27 تدفق الأموال هو عرض ثلاثي الأبعاد للإحصاءات المالية حيث يفصل كلا طرفي معاملة ما فضلاً عن طبيعة الأداة المالية المتعامل فيها؛ كما يعرض أيضاً عرض مماثل ثلاثي الأبعاد فيما يتعلق بمخزون الأصول المالية والخصوم حيث يبين كل من الدائن والمدين في كل أداة. ويناقش تدفق الأموال في القسم د.

أ. الإحصاءات النقدية

1. تعريف شركات الإيداع

10-27 الأموال مهمة جداً باعتبارها متغير مالي؛ غير أن وجود مجموعة واسعة من الطرق التي تعرف بها الأموال في مختلف البلدان يحول دون وضع تعريف بسيط لها داخل نطاق نظام الحسابات القومية.

11-27 يختلف تركيب عرض النقد الواسع وغيره من المجاميع النقدية اختلافاً واسع النطاق بين البلدان ويشكل فئات عديد للودائع وفئات معينة للأوراق المالية على المدى القصير، ولاسيما شهادات الودائع القابلة للتداول؛ وعلاوة على ذلك، العديد من الدول تقوم بتجميع وتصنيف مجموعة واسعة من قياسات النقد فضلاً قياسات السيولة الأوسع. وحتى داخل البلد الواحد، قد يؤثر الاستحداث أو رفع القيود أو التقدم التقني في أن تتحول وتختلف تعريفات عرض النقد الواسع مع مرور الوقت في استجابة للتغيرات في الأدوات المالية ولتنظيم أسواق المال.

12-27 في دليل الإحصاءات المالية والنقدية، يستخدم مفهوم محدد بالبلد لعرض النقد الواسع على النحو المعرف به قومياً؛ وعلى الرغم من أن المكونات المحددة لعرض النقد الواسع قد تتباين عبر البلدان إلا أنه وفي جميع الحالات يستخدم المفهوم المعرف قومياً في تحديد تلك الشركات المالية التي تصدر خصوم متضمنة في عرض النقد الواسع. وتوصف مثل هذه الشركات بشركات الإيداع.

13-27 المجموعة المؤلفة من تسعة قطاعات فرعية لقطاع الشركات المالية والمبينة في الفصل الرابع ومدرجة في جدول 27-1 توحي بأنه ينبغي أن يكون من الممكن تحديد شركات الإيداع والتعرف عليها على النحو المعرف للتو كمجموعة مكونة من اثنين أو أكثر من هذه القطاعات الفرعية؛ وعلى الأقل، فإن المجموعة ستشمل البنك المركزي والمؤسسات المتلقية للودائع. وفي بعض البلدان، قد يتم تضمين النقود بسوق المال هي الأخرى لأنها تعتبر جزءاً من عرض النقد الواسع.

14-27 وبمجرد تحديد شركات الإيداع فإن الثلاثة قطاع الفرعية المستخدمة في الإحصاءات النقدية وقطاع البنك المركزي الفرعي والقطاع الفرعي لشركات الإيداع الأخرى والقطاع الفرعي للشركات المالية الأخرى يمكن تأسيسهم جميعا.

2. عرض الإحصاءات النقدية

15-27 تعرض الإحصاءات النقدية لكافة الشركات **المالية بإتباع التصنيف والتفصيل التالي:**

أ. القطاع الفرعي لشركات الإيداع،

- القطاع الفرعي للبنك المركزي،

ب. القطاع الفرعي للشركات المالية الأخرى

16-27 التصنيف بحسب الأداة هو التصنيف القياسي من الحساب المالي – على النحو المبين في جدول 27-2 – وربما بالإضافة إلى بعض التصنيفات الأخرى تبعاً لما إذا كانت الأداة المقومة بالعملة المحلية أو بالعملة الأجنبية.

17-27 بالنسبة لكل أداة، تعرض مجموعة من الإدخالات المعادلة لحساب أصل ما، وهي:

أ. المخزونات الافتتاحي أو في أول المدة،

ب. المعاملات،

ج. التغيرات في التقييم

د. التغيرات الأخرى في الحجم،

هـ. المخزونات الختامي أو في نهاية المدة

جدول 27-1: القطاعات الفرعية لقطاع الشركات المالية

1. البنك المركزي
2. الشركات المتلقية للإيداع باستثناء البنك المركزي
3. صناديق سوق المال (MMF)
4. صناديق الاستثمار عدا صناديق سوق المال
5. مؤسسات الوساطة المالية الأخرى عدا شركات التأمين وصناديق المعاشات التقاعدية
6. الشركات المالية المساعدة
7. الشركات المالية المملوكة من قبل الشركات الصناعية الكبرى والشركات المقرضة
8. شركات التأمين (IC)
9. صناديق المعاشات التقاعدية (PF)

ب. الإحصاءات المالية

27-18 وكما هو ملاحظ في المقدمة، فإن الإحصاءات المالية توسع من مجال الإحصاءات النقدية لتشمل مخزون وتدفقات الأصول المالية والخصوم بين كافة قطاعات الاقتصاد وبين قطاعات الاقتصاد وبقية العالم؛ وتشمل الإحصاءات المالية الحساب المالي والميزانيات العمومية وحساب التغيرات الأخرى في الأصول وحساب رأس المال للمدى الذي يستمد فيه صافي الاقتراض أو صافي الإقراض منهم. والنسق المستخدم مع الإحصاءات المالية مماثل لذلك المستخدم مع الإحصاءات النقدية عدا أن جميع القطاعات تكون مشمولة. وبالإضافة إلى ذلك، تفصيل وتصنيف القطاع المالي إلى قطاعات فرعية مشترك. وكما هو مبين، وبالرغم مما سبق، يمكن تجميع القطاعات التي بخارج قطاع الشركات المالية. ومن المعتاد عرض الحكومة العامة بصورة منفصلة وكذلك قطاع بقية العالم. وإذا كان مرغوباً فيه وذات أهمية خاصة بالنسبة للشركات العامة غير المالية يمكن عرضها أيضاً كقطاع منفصل.

جدول 27-2: تصنيف الأصول المالية والخصوم

الذهب النقدي وحقوق السحب الخاصة

- الذهب النقدي
- حقوق السحب الخاصة SDRs

العملات والودائع

- العملات
- الودائع القابلة للتحويل

المراكز بين المصارف

الودائع القابلة للتحويل الأخرى

- الودائع الأخرى

أوراق مديونية *

- قصيرة المدى
- طويلة المدى

القروض

- قصيرة المدى
- طويلة المدى

الأسهم العادية وأسهم صناديق الاستثمار **

- الأسهم العادية

الأسهم المدرجة

الأسهم غير المدرجة

الأسهم الأخرى

- أسهم/ وحدات صناديق الاستثمار

أسهم/ وحدات صناديق سوق المال

أسهم/ وحدات صناديق الاستثمار الأخرى

نظم وبرامج التأمين والمعاشات التقاعدية والضمان الموحد

- الاحتياطيات الفنية لتأمين الأضرار
- التأمين على الحياة واستحقاق السنويات
- استحقاقات المعاشات التقاعدية
- المطالبات من قبل صناديق المعاشات التقاعدية على مديري المعاشات التقاعدية
- تدبيرات المطالبات في إطار الضمانات الموحدة

المشتقات المالية وخيارات الموظفين

- المشتقات المالية *

الخيارات

العقود المقدمة ***

- خيارات الموظفين

الحسابات المدينة/ الدائنة الأخرى

- الائتمان التجاري والسلف
- أخرى

قيد إشعار أو مذكرة:

- الاستثمار الأجنبي المباشر
- حقوق الملكية/ الأسهم العادية
- أوراق مديونية
- الائتمان التجاري

- أخرى

***تقسيم مدرجة/ غير مدرجة ذات صلة بأوراق المديونية وصناديق الاستثمار أيضاً.**

**** الأرباح المعاد استثمارها يمكن أن توجد في إطارها**

***** أدوات مقايضة تقصير أو مخاطر الائتمان CDS لتغطية الضمانات متضمنة في هذه المفردة.**

19-27 يقوم تصنيف الأصول المالية – المبين في جدول 27-2 – بشكل رئيسي على نوعين من المعايير؛ سيولة الأصول والخصائص القانونية التي تصف شكل العلاقة الكامنة بين الدائن/ المدين. ويشمل مفهوم السيولة خصائص محددة أكثر من ذلك مثل قابلية التداول أو قابلية التحويل أو قابلية التسويق أو قابلية التفاوض. وتقوم هذه الخصائص بدور رئيسي في تحديد الفئات, على الرغم من أنها غير محددة بشكل منفصل وفق طريقة منهجية. والتصنيف مصمماً لتسهيل تحليل معاملات الوحدات المؤسسية وهو إطار لتقييم موارد واستخدامات التمويل ودرجة السيولة فيما يتعلق بهذه الوحدات.

20-27 يدرك تمييز أجل الاستحقاق على أنه معيار تصنيف ثانوي؛ ويعرف مصطلح قصير المدى بالنسبة للتصنيف على أنه عام أو أقل, في حين يعرف مصطلح طويل المدى على أنه أكثر من عام واحد. ولرصد مخاطر السيولة الممكنة, فقد يكون من المفيد أيضاً تمييز تلك الأدوات طويلة المدى والتي لها أجل استحقاق متبقي قدره عام أو أقل. (أجل استحقاق المتبقي هو الفترة من التاريخ المرجعي وحتى الدفع النهائي المجدول أو المقرر تعاقدياً).

21-27 لا يشمل التصنيف فئات وظيفية مثل الاستثمار المباشر والاستثمار في محافظ الأوراق المالية والاحتياطيات الدولية والتي تمثل معايير تصنيف أساسية للحساب المالي بميزان المدفوعات؛ وفي ضوء أهمية هذه الفئات, لا يقدم التصنيف بنود مذكرة بمعاملات الحساب المالي المرتبطة بعلاقات الاستثمار الأجنبي المباشر. ويناقش هذا الموضوع بمزيد من التفصيل في الفصلين الحادي والعشرين والسادس والعشرين.

ج. تدفقات النقد

22-27 يبين شكل الجدول المعروض أسفل قسم الإحصاءات النقدية كيف أنه يمكن تحليل المخزونات الختامي (في نهاية المدة) لمجموعة شاملة من الأصول بالنسبة لقطاع معين من خلال النظر في كيفية تغير المخزونات الافتتاحي تبعاً للمعاملات في الأصل وللتغيرات في إعادة التقييم وغيرها من التغيرات في حجم الأصول وصولاً إلى المخزونات الختامي. ويعد ذلك تطبيق خاص لحسابات الأصل المبينة في الفصل الثالث عشر.

23-27 ثمة شكل شائع أخر للجدول ألا وهو المعروف بجدول تدفق النقد؛ وقد يأخذ هذا الجدول عدة أشكال. ويتألف العرض الأكثر شيوعاً من تفصيل للتدفقات (أو للمخزون) بحيث يبين بالنسبة لكل أداء أي قطاع أو قطاع فرعي هو الدائن وأيها المدين. وهناك شكل أخر وهو الجمع بين عناصر حساب رأس المال والحساب المالي لفحص واستعراض كافة معاملات التراكم وليس فقط تلك المعنية بالأصول المالية. والأساس المنطقي وراء ذلك هو أن قيد الموازنة على الجانب الأيمن من الحساب المالي ينبغي وأن يكون مساوياً تماما في الحجم ولكن بعلامة مخالفة لقيد الموازنة على الجانب الأيسر من حساب رأس المال. وبتضمين القيود من حساب رأس المال, فقد يتم الكشف عن أوجه التضارب والاختلاف في هذا الحساب من خلال إجراء إكمال لجدول تدفق النقد, بدلاً من افتراض أن صافي الإقراض أو صافي الاقتراض قد تم تحديده بالفعل. (رغم أن ذلك لا يزال يفترض بأن الادخار قد تم تحيده بشكل صحيح. وقد يوحي الإجراء الخاص لموازنة جدول تدفق النقد بإعادة النظر في الحسابات الجارية إذا كان من الصعب التوفيق بين رقم الادخار لقطاع معين وبين معاملات رأس المال والمعاملات المالية المقيدة).

1. حسابات التدفق

24-27 الحساب المالي – على النحو المعروض في جدول 11-1 والمعاد هنا استنساخه للملائمة في جدول 27-3 – يقيد صافي حيازة الأصول المالية وصافي تكبد الخصوم لكافة القطاعات المؤسسية بحسب نوع الأصل المالي؛ وبالنسبة لكل قطاع, يبين الحساب المالي الخصوم التي يتكبدها القطاع لتعبئة الموارد المالية والأصول المالية التي يستحوذ عليها القطاع. وبالنسبة لكل أصل وخصم مالي, يبين الحساب المالي أثار المعاملات على مستوى الأصول المستحوذ عليها من قبل كل قطاع وعلى مستوى الخصوم المتكبدة من قبل كل قطاع. وهذه المعلومات قيمة جداً عند تحديد الأصول المالية التي تستخدمها

صافي القطاعات المقترضة لتمويل عجزها فضلاً عن الأصول التي تستخدمها صافي القطاعات المقرضة لتوزيع فوائضها. وعلى الرغم من أنه يمكن تخطيط تحرك التدفقات المالية عند هذا المستوى من القيد, إلا أن السؤال المعني بمن يمول من لم يجب عليه بعد. ويبين الجدول 27-3 أن الشركات غير المالية تتكبد التزامات غالباً ما تكون في شكل قروض وأسهم عادية أخرى وأسهم صناديق استثمار. وتتكبد الشركات المالية صافي التزامات من خلال استخدام المجموعة الواسعة الكاملة للأدوات المالية. وفي حين أن الأداة التي من خلالها تتكبد الالتزامات مبينه بشكل واضح في هذا الحساب إلا أنه من غير الممكن تحديد القطاع الذي يوفر الأموال. وبصورة مماثلة, يمكن تتبع صافي حيازة الأصول المالية. وتستحوذ الأسر المعيشية على صافي أصول مالية منتشرة عبر مجموعة واسعة من الأصول في حين أن الشركات المالية تستحوذ على صافي أصول مالية يكون معظمها في شكل قروض وأوراق مالية. ومع ذلك, لا يمكن الاعتماد على هذا المستوي من القيد في تحديد إلى أي القطاعات يجرى توفير التمويل.

جدول 27:3: الحساب المالي – شكل مختصر – التغيرات في الأصول

العمليات وقيود الموازنة	المؤسسات غير المالية	المؤسسات المالية	الحكومة العامة	الأسر أو العائلات	المؤسسات غير الهادفة للربح التي تخدم الأسر المعيشية	الاقتصاد الكلي	بقية العالم	السلع والخدمات	المجموع
صافى الحيازة في الأصول المالية	83	172	10 -	189	2	436	47		483
الذهب النقدي وحقوق السحب الخاصة	39	1 -	26 -	64	2	89	11		100
العملة والودائع	7	66	4	10	1 -	86	9		95
سندات المديونية	19	3	3	0	78	-	4		82
قروض	19	53	3	3	0	78	4		82
حقوق الملكية وأسهم صندوق الاستثمار	10	28	3	66	0	107	12		119
التأمين والمعاشات التقاعدية وخطط موحده	1	7	1	39	0	48	0		48
المشتقات المالية وخيارات الموظفين	3	8	0	3	0	14	0		14
الحسابات الأخرى الدائنة/ المدينة	4	1	5	4	1	15	10		25

27-25 لاستيعاب كامل للتدفقات المالية وللدور التي تضطلع فيه في الاقتصاد غالباً ما يكون من المهم معرفة المزيد عن العلاقات المالية المفصلة بين القطاعات والأصول المالية التي من خلالها تنفذ هذه العلاقات؛ على سبيل المثال، من المفيد إظهار ما هي أنواع الالتزامات أو الخصوم التي تستخدمها الحكومة لتمويل عجزها وأي القطاعات (أو بقية العالم) توفر هذا التمويل. وبالنسبة للشركات المالية (ومن يشرف عليها)، فمن المثير للاهتمام إظهار ليس فقط تركيبة الأصول المالية (القروض والأوراق المالية) التي قد اكتسبوها ولكن أيضاً إظهار أي القطاعات التي تمثل هذه الأصول مستحقات عليها. وبالإضافة إلى ذلك، غالباً ما يكون من المرغوب فيه تحليل التدفقات المالية بين القطاعات الفرعية داخل نطاق قطاع معين (المعاملات المالية للحكومة المركزية مع المعاملات المالية للحكومات المحلية أو للبنك المركزي مع المؤسسات المتلقية للإيداع) وعبر حدود القطاع (التغيرات في مستحقات المؤسسات المتلقية للإيداع على الشركات العامة غير المالية).

وتكون مثل هذه المعلومات المفصلة ضرورية ولازمة لفهم كيفية تنفيذ التمويل وكيفية تغيره مع مرور الوقت.

26-27 هذا النهج المفصل بصورة أكبر لنهج هام على وجه الخصوص في تحديد الدور الذي تضطلع به المؤسسات المالية في المعاملات المالية؛ وغالباً ما يكون لدى الشركات المالية أرصدة صافي إقراض أو اقتراض صغيرة جداً بالمقارنة مع مجموع معاملاتها في كل من الأصول المالية والخصوم. وهذا يعكس الدور الرئيسي للوساطة المالية لتعبئة وحشد الموارد المالية وإتاحتها للقطاعات الأخرى في أشكال مناسبة لهذه القطاعات من خلال التحويل الكامل في قوام الشكل المحدد للأصول المتاحة. وبوجه أعم، تضطلع الشركات المالية بدور رئيسي متمثل في مساعدة الوحدات المؤسسية على إعادة موازنة محافظهم الاستثمارية من الأصول والخصوم بالأخذ في الاعتبار لقياسهم للأفضلية بين سلامة الاستثمار ومعدل العائدات وتفضيل السيولة والملائمة وسط ظروف وأوضاع سوق متغيرة باستمرار. وهكذا، فإن الشركات المالية تأخذ على عاتقها دوراً حيوياً بتوجيه التدفقات المالية من صافي القطاعات المقرضة لصافي القطاعات المقترضة فضلاً عن السماح للمقرضين باختيار أدواتهم للأصل وللمقترضين أنماط المديونية.

شكل وتصميم الحساب

27-27 يسهل جدول 27-4 التحليل المالي الأكثر تفصيلاً والمبين للتو من خلال عرضه للمعاملات في الأصول مصنفة عرضياً بحسب نوع الأصل وبحسب القطاع المدين في الجزء الأول وبحسب نوع الالتزام أو الخصم المصنف عرضياً بحسب القطاع الدائن في جزء ثاني مماثل؛ وتشكل القطاعات المتعاملة ي الأصول أو الالتزامات أعمد الجدول في حين أن نوع الأصل – مصنفاً ومفصلاً بحسب القطاع المدين – مبيناً في الصفوف. وقد يكون من الممكن من الناحية المفاهيمية عرض جميع العلاقات بين الدائنين والمدينين في جدول واحد، غير أن ذلك قد يستلزم جدولاً يحوي خلايا كثيرة جداً، والكثير منها قد يظل خالياً.

28-27 جدول 27-4 هو مجرد جدول توضيحي لنوع التفصيل الذي قد ترغب بلد معينة في إيجاده؛ وبادي ذي بدء، قد يكون من الممكن عرض الأعمدة للحكومة العامة وللقطاع المالي ولبقية العالم بصورة منفصلة فقط وباستثناء جميع القطاعات الأخرى، غير أنه حتى على هذا المستوى إذا ما وجدت الإحصاءات النقدية فينبغي أن يكون من الممكن حينئذ تفصيل وتصنيف القطاع المالي إلى ثلاثة قطاعات فرعية على النحو المبين قبل ذلك.

29-27 وفي نهاية المطاف يكون من المرغوب فيه عرض كافة القطاعات المؤسسية في نظام الحسابات القومية وربما كذلك القطاعات الفرعية مثل الحكومة المركزية والشركات المملوكة ملكية عامة.

30-27 وسوف تتوقف درجة التفصيل المبينة للأدوات المالية على مدى توافر البيانات وعلى الأهمية النسبية لكل أداة منها؛ وما يتبع ذلك هو قائمة من التفصيلات والتصنيفات الممكنة.

31-27 يمكن تمييز العملات والودائع تبعاً للعملات والودائع القابلة للتحويل والودائع الأخرى من خلال تحديد هذا الجزء الموجود في كل منهم المقوم بالعملة المحلية أو بالعملة الأجنبية وسواء ما إذا كان الدائن أو المدين مقيم أو غير مقيم.

جدول 27-3 (تابع): الحساب المالي – شكل مختصر – التغيرات في الخصوم وفي صافي حقوق الملكية

التغيرات في الخصوم وفي صافي حقوق الملكية

العمليات وقيود الموازنة	المؤسسات غير المالية	المؤسسات المالية	الحكومة العامة	الأسر أو العائلات	المؤسسات غير الهادفة للربح التي تخدم الأسر المعيشية	الاقتصاد الكلي	بقية العالم	السلع والخدمات	المجموع
صافي الإقراض (+)/ صافي الاقتراض (-)	56 -	1 -	103 -	147	4 -	10	10 -		0
صافي الحيازة في الأصول المالية	139	137	93	15	6	426	57		483
الذهب النقدي وحقوق السحب الخاصة									
العملة والودائع		65	37			102	2 -		100

سندات المديونية	6	30	38	0	0	74	21		82
قروض	21	0	9	11	6	47	35		119
حقوق الملكية وأسهم صندوق الاستثمار	83	22		0		105	14		48
التأمين والمعاشات التقاعدية وخطط موحده		48	0			48	0		25
المشتقات المالية وخيارات الموظفين	3	8	0	0	0		3		14
الحسابات الأخرى الدائنة/ المدينة	26	0	9	4			- 14		25

27-32 يمكن تقسيم أوراق المديونية والقروض بحسب أجل الاستحقاق (قصير وطويل المدى) وكذلك بحسب القطاع.

27-33 بالنسبة للأسهم العادية؛ قد يكون من المفيد التمييز بين المنشآت المقيمة وغير المقيمة فضلاً عن التمييز بين الأسهم العادية المدرجة وغير المدرجة وغيرها من الأسهم.

27-34 بالنسبة لنظم وبرامج التأمين والضمان الموحد وبالنسبة للمشتقات المالية؛ فقد يكون العرض مبسطاً نظراً لأن أحد طرفي المعاملة لابد وأن يكون شركة مالية – سواء مقيمة أو غير مقيمة. وبالنسبة لخيارات الموظفين، لابد أن يكون الدائن إما شركة مالية أو غير مالية. وتدار معظم برامج المعاشات التقاعدية من قبل أصحاب عمل غير ماليين بدون إشراك شركة مالية.

27-35 يمكن أن يجرى الائتمان التجاري والسلف من قبل أي قطاع؛ وقد ترتبط مستحقات صناديق المعاشات التقاعدية على مديري المعاشات التقاعدية – من حيث المبدأ – بأي قطاع، غير أنه ليس من المحتمل انخراط الأسر المعيشية في ذلك. وبالنسبة للحسابات الأخرى الدائنة أو المدينة فيمكن تقسيمها تبعاً لما إذا كانت مع وحدات مقيمة أم غير مقيمة.

27-36 ينبغي تفسير شكل ونسق جدول 27-4 على أنه نموذج عام؛ كما ينبغي إتاحة قدر كبير من المرونة بالنسبة للظروف والأوضاع المحددة لكل بلد. وفي العديد من البلدان، فإن أبعاد الجداول ستكون مقيدة بشدة بحسب مدى توافر البيانات. علاوة على ذلك، ينبغي ملاحظة أن هذه الجداول هي تمديدات للحساب المالي الأساسي وكذلك أن البعد الثالث للتحليل يمكن إضافته على أساس انتقائي عن طريق تحديد علاقات أصل أو قطاع معين (أو قطاع فرعي) والذي سيكون هذا المستوى من التفصيل مفيداً لها.

الاستخدامات التحليلية

27-37 يمكن استخدام جدول مفصل لتدفق النقد على الأقل في ثلاثة مجالات هامة مرتبطة بالسياسة الاقتصادية؛ فالبيانات المستمدة من هذه الجداول يمكن استخدامها في التحليل والوصف الاقتصادي للنشاط والاتجاهات في الفترات الجارية، حيث يمكن استخدامها كوسيلة مساعدة للإسقاطات في سياق وضع خطط اقتصادية أو في تقييم أثر السياسات الاقتصادية الحالية أو التغيرات فيهم على المسار المستقبلي للاقتصاد. وبالإضافة إلى ذلك، يمكن أن تستخدم في المشروعات التي تضطلع بنمذجة الاقتصاد لدراسة السلوك الاقتصادي باعتباره وسيلة مساعدة بغية صياغة سياسة اقتصادية. وقطعاً، مثل هذه الدراسات قد تكون مكملة للعمل على البيانات المستمدة من الحسابات الأخرى في نظام الحسابات القومية. وعلى وجه الخصوص، يكون من المفيد عند استخدام حسابات تدفق النقد لتسهيل دراسة إدارة النظام المالي في الاقتصاد أن يتم ربط هذه المعاملات بسلوك الاقتصاد غير المالي. وبالمثل، فإن حسابات تدفق النقد تسهل دراسة عملية إحداث المعادلة بين الادخار والاستثمار من خلال تتبع القنوات التي من خلالها يصل صافي الإقراض إلى اقتراض نهائي، بعد المرور من خلال شركات وأصول مالية مختلفة.

27-38 في مجال السياسة، ثمة أمثلة قليلة سوف توضح فائدة هذه الجداول؛ مشاكل السياسة الشائعة التي واجهتها العديد من الدول تشمل: كيف سيتم تمويل عجز الحكومة المركزية؟ وكيف سيتم تمويل الشركات العامة غير المالية الرئيسية؟ ومن سيمولها؟ وفي كل مثال من هذه الأمثلة،

يتطلب إتيان إجابات لهذه الأسئلة تحليل للأثر على القطاعات المختلفة وعلى أنواع المعاملات. ويسهل مدى تفصيل الحسابات داخل تدفقات النقد مثل هذا التحليل ويوفر إطاراً يمكن من خلاله تقييم الإجابات.

39-27 وفي مجالا التوقعات والإسقاطات المالية؛ فإن استخدام متواليات زمنية مستمدة من الأجزاء ذات الصلة في جداول تدفق النقد يجعل من الممكن فحص مدى اتساق عدد من توقعات السوق أو القطاع المعدة بشكل منفصل والآثار الضمنية بالنسبة للمعاملات المالية المستقبلية الناجمة عن مجموعة خاصة من الافتراضات بشأن الأحداث المستقبلية (على سبيل المثال؛ معدلات الفائدة وأسعار الصرف والنمو والفوائض أو حالات العجز القطاعي).

40-27 مجالات السياسة الأخرى التي يمكن أن تكون مثل هذه التوقعات والإسقاطات والدراسات مساعدة له بشكل كبير هي فيما يتعلق بالنظر في التنمية طويلة المدى للأسواق والمؤسسات المالية في الاقتصاد فضلاً عن تقييمات الحاجة إلى أنواع جديدة من الأصول لتلبية الطلب المحتمل من قبل المدخرين والمستثمرين للحصول على أصول سائلة موثوقاً بها.

2. حسابات المخزونات

41-27 تماماً مثلما يمكن تجميع وتصنيف جداول على غرار الواردة أعلاه وتحليلها بشكل يحقق فائدة جمة من حيث التدفقات فإنه أيضاً من المفيد تجميع وتصنيف جداول مماثلة بالضبط من حيث مخزون الأصول المالية والخصوم؛ حيث أنه حينما قد تكون التدفقات متقلبة من فترة لفترة تالية فإن مستوى المخزونات يحتمل أن يكون أكثر استقراراً، كما أن درجة التقلب من حيث مستوى المخزونات ربما توفر معلومات إضافية مفيدة بشكل خاص.

جدول 27-4: شكل لجدول مفصل لتدفق النقد أو لمخزون الأصول المالية – محللاً بحسب المدين والدائن

الجزء 1: أصل ودائن **الجزء 2: خصم ومدين**	**القطاعات والقطاعات الفرعية**
الذهب النقدي وحقوق السحب الخاصة	
- الذهب النقدي	
- حقوق السحب الخاصة	
العملات والودائع	
- **العملات**	
العملة المحلية	
الوحدات المقيمة	
الوحدات غير المقيمة	
العملة الأجنبية	
- **الودائع القابلة للتحويل**	
المراكز بين المصارف	
الودائع الأخرى القابلة للتحويل	
العملة المحلية	
الوحدات المقيمة	
الوحدات غير المقيمة	
العملة الأجنبية	
الوحدات المقيمة	
الوحدات غير المقيمة	
الودائع الأخرى	
العملة المحلية	
الوحدات المقيمة	
الوحدات غير المقيمة	
العملة الأجنبية	
الوحدات المقيمة	
الوحدات غير المقيمة	
أوراق مديونية	
- قصيرة الأجل	
{القطاعات}	
- 'طويلة الأجل	

{القطاعات} **الأسهم العادية وأسهم صناديق الاستثمار** - **الأسهم العادية** **الأسهم المدرجة** المنشآت المقيمة المنشآت غير المقيمة **الأسهم غير المدرجة** المنشآت المقيمة المنشآت غير المقيمة **الأسهم العادية الأخرى** المنشآت المقيمة المنشآت غير المقيمة - **أسهم/ وحدات صناديق الاستثمار** **أسهم/ وحدات صناديق سوق المال** المنشآت المقيمة المنشآت غير المقيمة **أسهم/ وحدات صناديق الاستثمار الأخرى** - المنشآت المقيمة - المنشآت غير المقيمة **نظم وبرامج التأمين والمعاشات التقاعدية والضمان الموحد** - الاحتياطيات الفنية لتأمين الأضرار - التأمين على الحياة واستحقاقات السنويات - استحقاقات المعاشات التقاعدية - مستحقات/ مطالبات صناديق المعاشات التقاعدية على مديري المعاشات التقاعدية - استحقاقات المنافع غير المعاشية - تدبيرات المستحقات في إطار الضمانات الموحدة **المشتقات المالية وخيارات الموظفين** - **المشتقات المالية** الخيارات العقود المقدمة - **خيارات الموظفين** - **الحسابات الأخرى الدائنة/ المدينة** الائتمان التجاري والسلف {القطاعات} الحسابات الأخرى الدائنة/ المدينة {القطاعات}	

الفصل الثامن والعشرون: تحليل جدول المدخلات والمخرجات وجداول و مصفوفات أخرى

أ. مقدمة

1-28 يقوم الهدف من هذا الفصل على جداول العرض والاستخدام في الفصل الرابع عشر، وذلك لفحص الاحتمالات المتاحة فحصاً مفصلاً باستخدام نموذج جدول طريقة عرض الحسابات. يستهدف نظام الحسابات القومية كما هو موضحاً في بعض الحالات، درجة من المرونة في الانجاز طالما تمت مراقبة القواعد المحاسبية الملازمة. وتتضح تمام حقيقة أن الشرط الأساسي لموارد واستخدامات الميزانية، ذلك من خلال إطار العمل بالجدول والذي يجعلها طريقة فعالة لاستكشاف خيارات مختلفة بينما يظل ضمان الميزانيات. ويوجد هدف وحيد لهذا الفصل وهو إثبات قوة عرض الجداول بهذه الطريقة.

1. جدول علاقة المدخلات بالمخرجات

2-28 و الهدف الثاني من هذا الفصل هو وصف الأفكار جداول المدخلات المخرجات. و جداول العرض والاستخدام هي أجزاء متممة لنظام الحسابات القومية كما أ، طريقة تصنيف تلك الجداول في طريقة فعالة لضمان التطابق بين المصادر المتاحة للبيانات المختلفة من أجل المصنف. ومع ذلك ومن أجل العديد من الأغراض التحليلية، فإن التحويل من اثنين من جداول العرض والاستخدام إلى جدول فردي لعلاقة المدخلات بالمخرجات حيث تتساوى فيه إجمالي الأعمدة والصفوف ، يقدم مميزات هامة. ولا يمكن تصنيف جداول المدخلات بالمخرجات دون المرور من خلال مرحلة العرض والاستخدام (فيما عدا الافتراضات المحدودة جداً). وهناك إذن نظم تحليلية والتي تستلزم حتمياً بعض درجات النمذجة في تصنيفاتها.

3-28 وتوجد مراجع ضخمة في جمع واستخدام جداول المدخلات بالمخرجات، يستحيل في فصل قصير أن يعطي تقديراً كاملاً لمعدل تعقيدات التصنيف وإبداعات التطبيق. ويهدف الفصل فقط لإعطاء شعور لنوعية العمليات الضرورية لتحويل جداول العرض والاستخدام لجداول علاقة المدخلات بالمخرجات ولإعطاء بعض الأفكار لإمكانية تطبيقها.ويعد العرض اليدوي واستخدام جداول المدخلات بالمخرجات وزيارة لموقع المنظمة الدولية لعلاقة المدخلات بالمخرجات (www.iioa.org)، أماكن جيدة لبداية بحث أكثر تفصيلاً حول الاحتمالات في هذا المجال.

2. مصادر المحاسبة القومية

4-28 كلا من جداول العرض والاستخدام وجداول علاقة المدخلات بالمخرجات في عروض مصفوفة لحسابات السلع والخدمات. ويمكن جمع كافة نتائج الحسابات، شاملاً حساب السلع والخدمات، في شكل مصفوفة أيضاً. وتسمي تلك المصفوفة باسم مصفوفة الحسابات الاجتماعية (SAM).

5-28 من الممكن توسيع مصفوفة الحسابات الاجتماعية وإبرازها، من خلال تقديم تقسيمات بديلة للتدفقات القائمة أو أنواع جديدة من التدفقات، طالما أن استخدام و مصادر تلك التدفقات يتوازنان بالطريقة المعتادة. ويعد ذلك من التمديدات الشائعة لمصفوفة الحسابات الاجتماعية باعتبار الفهم الشائع بأن مصفوفة الحسابات الاجتماعية عادة ما تمتد لتتجاوز حدود المصفوفة التي تحتوي على التتابع القياسي للحسابات، لتشمل امتدادات أخرى، و خاصة قطاع الأسرة.

3. تكوين الفصل

6-28 يصف الفصل السابع عشر كيفية استخدام جداول العرض والاستخدام من أجل ضمان التطابق الداخلي لمجموعة متباينة من البيانات. وينظر هذا الفصل في جانبين محددين لجداول العرض والاستخدام والتي يمكن أن تكون ذات فائدة لإقرار نموذج مختلف لما هو موصوف في الفصل الرابع عشر. و أول تلك الاهتمامات هي معاملة مصاريف الشحن والتأمين على السلع المستوردة وثاني تلم الاهتمامات هو معاملة السلع التي تم تصنيعها من قبل وحدة ليست هي المالكة لتلك السلع. ويناقش الفصل ب أيضاً كيف يتم إعادة تصنيف المعلومات من قبل المؤسسة وكذلك إمكانية تحويل الصناعة لمعلومات متعلقة بقطاعات مؤسسية.

7-28 ويتعلق القسم جـ بكيفية تحويل اثنين من جداول العرض والاستخدام إلى مصفوفة متجانسة فردية لعلاقة المدخلات بالمخرجات. و يوضح كلا من جداول العرض والاستخدام عدم التراكم من قبل المنتجات والصناعات. وقد أزيل واحداً من تلك الأبعاد، في جدول المدخلات بالمخرجات. ولذلك، فإن جدولا مفرداً يمكن أن يوضح العلاقة بين كلا من منتجات الاستخدام والاعتماد أو بالتناوب العلاقة بين مخرجات الصناعة ومتطلبات تلك المخرجات.

8-28 ويستمر القسم د في توضيح كيف يمكن عرض كامل نظام المحاسبة في شكل مصفوفة. وتلك أداة تربوية مفيدة وربما تكون تثقيفية كنقطة انطلاق لنشر الحسابات مثل مصفوفة المحاسبية الاجتماعية.

ب: مرونة جداول العرض والاستخدام

1. معاملة الاحتياطيات والواردات

9-28 أثناء مناقشة التقييم في القسم ب من الفصل الرابع عشر، تم إعطاء أهمية حول كيفية أن أرباح النقل ينبغي دمجها في الحسابات وخصوصاً كيف ينبغي تسجيل مصاريف النقل الدولية. وتشرح الفقرات 14.61 و 14.77 أن التطابق بين الأسعار الأساسية وأسعار المنتج لا تنقل الحسابات بسهولة إلى طبقة بين ثمن وأجرة الشحن والتأمين وبين الأسعار الرئيسية لتسليم ظهر الباخرة. ويعتمد التمييز على ما إذا كانت الوحدة هي التي تزود السلع أو أنها تستلم الأوراق المالية للبائع حيث أنها مسئولة عن نقل وتأمين السلع. وتنتهي الفقرة 14.77 بمناقشة موجزة للمشاكل العملية في اشتقاق لتقييم المأمول من مصادر المعلومات المتاحة. حيث يتم إعادة إنتاجها هنا من أجل الملائمة.

النقل مفصولة أو حتى تصورياً عن قيمة السلع نفسها، وربما لا توجد معلومات أو مصادر متاحة من أجل تطبيق الفصل. وفي تلك الحالة، فإن قيمة تكلفة الشحن والتأمين ربما تكون المصدر الأساسي فيما يتعلق بعد التراكم بجانب نوع السلعة. وإذا كانت أرقام تكلفة الشحن والتأمين المفصولة مستخدمة من أجل السلع المستوردة سوف يتم حسابها بشكل مضاعف، حتى لو، كان هذا الجزء من تكاليف النقل والتأمين أيضاً مضمنة في خدمات الواردات. وبالتالي فإنه تم إدخال خانة التسوية في جدول الاعتماد لتجنب ذلك. ويتكون عمود التسوية من الاستقطاع من بنود الخدمات للنقل والتامين مساوياً لتسوية تكاليف الشحن والتأمين إلى تسليم ظهر القارب لتلك البنود مع تسوية تعويض تلقائي حسب واردات السلع والخدمات. ويعاد إنتاج الجدول 14.4 هنا على أنه جدول 28.1 الذي يعطي مثالاً لمثل هذا النوع من التسوية.

10-28 وربما لا يمكن من خلال تصريحات الجمارك تحديد أية وحدة هي المسئولة عن تكاليف النقل، وفي نفس الوقت عندما ينبغي أ، تكون تكاليف

جدول 28.1: نموذج لمدخلات الواردات في جدول العرض وفق التسوية العالمية سي آي إف إلى إف أو بي

	تسوية سي أي إف/ إف أو بي	السلع	الخدمات
منتجات زراعية والغابات وصيد الأسماك (0)		37	
المواد التعدينية والتعدين؛ الكهرباء والغاز والمياه (1)		61	
التصنيع (2-4)		284	
الإنشاء(5)			
التجارة والإقامة والطعام & المشروبات وخدمات النقل (6)	6-		62
التأمين والتمويل (7 منقوصا منها 72-73)	4-		17
خدمات العقار، وخدمات التأجير والعقود الإيجارية (72-73)			
خدمات الإنتاج والأعمال (8)			5
خدمات عامة واجتماعية (92-93)			
خدمات أخرى (94-99)			
إدارة عامة (91)			
تسوية سي أي إف/ إف أو بي	10	10-	
الشراء من الخارج من قبل المقيمين		20	23
الإجمالي	0	392	107

11-28 ويوضح عمود التسوية هذا إعادة توزيع أرباح الخدمة من الصناعات حيث تم إنتاجها (من قبل المنتجين المقيمين أو غير المقيمين) لصف تسوية لتسوية تكاليف الشحن والتأمين/ تسليم ظهر السفينة. وفي عمود السلع، القيم المعطاة

صناعة بصناعة تشمل عنصراً لأرباح تلك الخدمة، ولكن يتم استنتاج ذلك في صف تسوية تكاليف الشحن والتأمين/ تسليم ظهر السفينة وذلك من أجل ترك الإجمالي مساوياً لإجمالي واردات تسليم ظهر السفينة. كما أن التسويات

التي في هذا العمود هي بيانات قياسية لعمود مشابه والذي يمكن أن يكون معروضاً لتوضيح التسوية بين أسعار المشتري والأسعار الرئيسية.

12-28 وهناك إجراء أسهل من ذلك الذي وصف تواً، ومع ذلك فهو لا يتطابق بشكل تام مع توصيات بي بي إم 6، وهو تداخل ميزانية تقسيم المدفوعات بين السلع والخدمات وتسوية أرقام واردات الخدمات بواسطة ملغ الخدمات المقدم من قبل غير المقيمين والذي تشمله الأرقام التفصيلية لواردات السلع. ويضمن هذا أن إجمالي السلع والخدمات يتطابق مع إجمالي ميزانية المدفوعات ولكنه لن يتطابق مع إجمالي واردات السلع تسليم ظهر السفينة و إجمالي الخدمات الموضحة هناك. وهذا يجعل من جمع جداول الاعتماد والاستخدام أسهل ولكن يعني أنه لا يمكن استخدام واردات السلع على أسس تسليم ظهر السفينة لمقارنة صادرات تلك السلع من دول أخرى. وحتى في تلك ف النسخة المبسطة، فيجب عرض مبالغ السحن والتأمين على الواردات المقدمة من قبل المقيمين على أنها تصدير للخدمات.

2. السلع المصنعة من قبل وحدة لا تحتسب ملكية اقتصادية

13-28 يجوز أن ينفذ المنتج نفس النشاط ولكن مع اختلاف طفيف في الشروط الاقتصادية. يأخذ بعين الاعتبار المزارعين الذين يزرعون الحبوب التي تطحن إلى دقيق قبل الاستخدام. ويفترض أن أحداً من المزارعين أنشأ مطحنة لطحن الحبوب التي يزرعها ولكن مجرد أن يتم ذلك فربما يطحن حبوباً للآخرين مقابل أجر. فسوف يختلف نوعاً ما حساب الإنتاج بالنسبة للمزارع داخلاً فيه المطحنة عن حساب المزارع الذي لا يمتلك مطحنة، لكن الأول يتقاضى أجراً مقابل طحن الحبوب على الرغم من أن كلاهما ينتجان الدقيق من أجل البيع.

14-28 في حالة الطحن،فإن عمل تعاقد على النشاط من الباطن لشخص آخر ربما يكون إمكانية الحصول على رأس مال ثابت مناسب. ومع ذلك يتم بشكل متزايد تنفيذ عمليات مشابهة دولياً وفيما يتعلق بأنشطة عادة ما تكون ذات صلة بالصناعة مثل تجميع أجزاء مركبة. ويكون حافز معدل التشغيل هنا أقل بمقدار واحد منه في تكاليف العمل. وإذا كان معدل الأجور في الدولة س هو نصف معدل الأجور في الدولة ص، ربما تكون هي القيمة الفعلية لوحدة في الدولة ص لإرسال المكونات لوحدة من أجل تجميعها في الدولة س ومن ثم الحصول على منتج كامل يعود إلى الدولة ص أو حتى يتم شحنه مباشرةً للمشتري النهائي.

15-28 وقد أوصت مطبوعات سابقة من نظام الحسابات القومية، أنه ينبغي تسجيل المكونات الموجودة بغرض التوحيد كما تم استلامها من الدولة س، وأوصت أيضاً أنه ينبغي تسجيل إجمالي قيمة المنتج النهائي على أنه منتج من الدولة س وتصدره الدولة س إلى الدولة ص. ولا يتطابق ذلك مع معاملة طحن الحبوب أو ، على سبيل المثال، إصلاح الآلات حيث لا يُحتسب أية تغيرات على ملكية السلع. كما يسبب احتساب تغير في ملكية الأجزاء المجمعة، مشاكل تجميع بيانات هامة وذلك نتيجة أنه يمكن أن تكون قيمة المنتج الذي تم تجميعه أكبر من تكلفة المكونات مضافاً إليها أتعاب تجميع تلك المكونات. وربما تُجسد قيمة المنتج النهائي نتائج البحث وتطوير الوحدة المتعاقدة على التوحيد مثلا. ويوصي نظام الحسابات القومية حالياً، أنه ينبغي تسجيل المنتجات فقط كما يتم تسليمها لوحدة أخرى إذا كانت هناك تغيرات في الملكية، أو في خالة أن كلا وحدتي الإنتاج تنتمي لنفس المؤسسة فإن الوحدة المنتجة التي تتولى التسليم فإنها تلتزم بالمخاطر التابعة ومكافآت الإنتاج مثل أن تقرر تلك الوحدة كمية العمليات وسعر الشحن والبيع.

16-28 ويرتفع السؤال حول كيفية تسجيل نشاط تجميع السلع لطلب وحدة أخرى في جداول العرض والاستخدام وجدول المدخلات- المخرجات. وتتشابه عمليات التوحيد للنفس وللآخرين جسمياً ولكنها تختلف اقتصادياً.

17-28 و يفترض في لعام الأول أن تقوم وحدة التشغيل بتحويل المنتجات للحساب الشخصي. وتقوم في العام الثاني بإجراء نفس الكمية للحساب الشخصي ولكن مع إجراء نفس القدر من العمليات لحساب الآخرين. ويفترض أن تكون تكلفة البنود المعالجة في العام الأول 90، وتكلفة المنتجات ذات الصلة والتي تحتاج إلى أن يتم تجميعها 10 والقيمة المضافة 35. وحينئذ، فإن القيمة الإجمالية للناتج هي 135. وتتساوى كل الأشياء الأخرى وذلك في العام الثاني، ويتزايد متوسط الاستهلاك من قبل الآخرين بمقدار 10 لكل 110 وتصل القيمة المضافة إلى 70 ناقلاً قيمة الناتج إلى 180. ويصعب فهم التغير في تكوين المنتج في غياب المعلومات حول تغير دور المنتج والذي لا يعمل فقط لحسابه الشخصي ولكنه يعمل نيابة عن آخرين.

18-28 وينبغي إجراء طريقتين أساسيتين. تتعلق الطريقة الأولى بمعاملة الصناعة للحساب الشخصي وكذلك لحساب الآخرين على أنها أنواع مختلفة من النشاط وأنواع منتجات مختلفة. وبهذه الطريقة، ففي العام الثاني سوف يكون لدى المنتج نشاط واحد بمخرج 100والقيمة المضافة 35 والمخرج 135 كما هو الحال في العام

الأول، مضافاً إليه نشاط آخر ذو نواتج 10 وقيمة مضافة 35 ومخرج 45.

الجدول 28.2: الخيارات من أجل أن تسجيل السلع لا يغير الملكية الاقتصادية

	السنة الأولى	السنة الثانية	الخيار الأول		الخيار الثاني
تكاليف المواد	90		90		180
تكاليف أخرى	10	20	10	10	20
إجمالي الاستهلاك الوسيط	100	100	100	10	200
القيمة المضافة	35	70	35	35	70
الإنتاج	135	180	135	45	270

19-28 والخيار الثاني هو عرض متوسط المخرجات في العام الثاني على أنه 200 وعرض القيمة المضافة على أنها 70 وكذاك عرض الناتج على أنه 270. والقيمة المضافة هي نفسها تحت كلا الاختيارين وتعطي المقارنة بين كلا من العامين الأول والثاني شعوراً أكثر حول وجهة نظر التحويل بموجب الاختيار الثاني. ومع ذلك، فإن إضافة رسم إضافي بحوالي 90 لكلا من الناتج ومتوسط الاستهلاك هي حقيقة مصطنعة. علاوة على ذلك، كما هو مذكور سابقاً، فربما يكون من الصعب للمُصنع أ، يضع قيمة على المكونات التي يستملها والناتج الذي يقدمه للوحدات الأخرى. وتكون الفرص أنه الوحيد الذي يعلم أنه يتقاضى أجراً من 45 من أجلتغطية مصروفاته النثرية من 10 وترك مقدار القيمة المضافة، وهو في هذه الحالة 35. وتلك الاختيارات موضحة في الجدول رقم 28-2.

20-28 وينبغي التأكيد على أن الخيار الأول هو الذي توصي به نظام الحسابات القومية من أجل السلع المصدرة للخارج كي يتم تصنيعها بي بي إم 6. ويتم عرض الخيار الثاني على أنه عرض تكميلي والذي يمكن اختياره لأسباب استمرارية مع الممارسة السابقة. ويعكس الخيار الأول بدقة أكثر العمليات الاقتصادية التي تحدث بينما يركز الخيار الثاني على عملية التحويل المادية.

21-28 عندما يتم تصدير السلع للخارج كي يتم تصنيعها، لا يتم تسجيلها على أنها صادرات للسلع من قبل الدولة المالكة للحقوق الاقتصادية، ولا على أنها واردات لسع من قبل الدولة المصنعة سواء في نظام الحسابات القومية أو نظام إحصاءات التجارة في الخدمات في ميزان المدفوعات الطبعة السادسة. على نحو مشابه، فإنه لا يتم تسجيلهم بعد التصنيع إما على أنهم سلع مصدرة من قبل الدولة المصنعة ولا على أنهم سلع مستوردة من قبل الدولة المالكة للحقوق الاقتصادية. كما أن الأجر المتوافق عليه بين المالك الاقتصادي والمُصنع هو البند الوحيد الذي يسجل على أنه صادرات وواردات.

22-28 وسوف تستمر ظهور التدفقات المادية من السلع في أرقام تجارة السلع. ومع ذلك، فربما يختلف رمز الإنتاج بعد التصنيع عنه عند الإدخال، مما يجعل من الصعوبة أن تتطابق تدفقات الواردات والصادرات.

23-28 ويقترح تقديم الخيار الثاني، وهو أنه يمكن اشتقاق الأجر على أنه الفرق بين قيمة السلع عند وصولها وقيتها عند الإبحار من الدولة التي قامت بعملية التصنيع ولكن في حينه فإن ذلك ربما يعطي في بعض الأحيان تقريباً مقبولاً لمصاريف التصنيع، كما توجد العديد من الأسباب التي لا تجعل ذلك التقريب مقبولاً.

أ. فربما يتضمن أرباح وخسائر تؤثر على قيمة السلع، في حال استغرقت عملية التصنيع وقتاً كبيراً. ويحدث ذلك للمالك الاقتصادي وليس للمُصنع.
ب. وربما تفقد السلع أو تتلف أو أنه يمكن ببساطة أن يتم استهلاكها في عملية التصنيع. (وتم ملاحظة ذلك في حالة المكونات الالكترونية). وينطبق التغير في الحج على المالك الاقتصادي وليس على المُصنع.
ج. ربما تكون قيمة السلع التي تم تصنيعها أكبر من قيمت تكلفة المكونات ومصروفات التصنيع إلى درجة أن يتم معاملة المنتج النهائي المدمج مع جزء من قيمة البحث والتطوير، على أنه تكوين لرأس مال المالك الاقتصادي.

24-28 وتعزز كل تلك المواقف أفضلية الخيار الأول على الخيار الثاني في جدول 28.2.

3.جداول العرض والاستخدام وحسابات القطاع

25-28 28.25 فمن المكن اشتقاق التقديرات الثلاثية لإجمالي الاستثمارات الثابتة من مجموعة جداول العرض والاستخدام، كما هو موضح في الفصل الرابع عشر. حيث يمكن عرض تلك الجداول في أحد فصول المجلد، كما يمكن عمل التقديرات من خلال نمو المعدلات التي تعتمد على الجداول.

ومع ذلك، ، فإن القطاع المؤسسي يحتاج إلى حسابات الإنتاج وذلك من أجل تكملة تتابع الحسابات. و من المستحب فصل جدول الاستخدام الذي يعرض متوسط الاستهلاك ومكونات القيمة المضافة وتوزيع الأعمدة على القطاعات المؤسسية، من أجل ضمان التطابق التام بين جداول العرض والاستخدام وتتابع الحسابات المدمجة.

26-28 تتعلق نقطة بداية التوحيد وهي جزء من جدول الاستخدام في جدول 14.12 بمتوسط الاستهلاك والقيمة المضافة. و يعرض ذلك في شكل مجمع إلى حد ما في جدول 28.3.

27-28 التقسيم الأسهل هو ذلك التقسيم الخاص بالشركات المالية حيث أن تلك الشركات لا تتولى نشاط إضافي كما لا تتولى الوحدات المؤسسية الأخرى أيه نشاط مالي. وعندما تعم تلك الشروط، فيمكن إدخال خانة نشاط التأمين والتمويل بأكمله حسب حاجة القطاع المؤسسي. ومن الممكن أن الشركات المالية قي تتولى بعض الإنتاج للاستخدام النهائي الشخصي (مثل تكوين رؤوس الأموال)، وينبغي في تلك الحالة إضافة جزء من العمود المختص في قسم جدول 28.3 والمتعلق بإنتاج الحساب الشخصي. ولا يتم عمل مثل تلك التسوية في هذا المثال.

28-28 يجب تقسيم الأعمدة المتعلقة بالمنتجين غير السوقيين بين الحكومة العامة وبين مؤسسات لا تهدف غلى الربح وتخدم الأسر المعيشية. إضافة إلى أن كلا من الحكومة أو المؤسسات التي لا تهدف إلى الربح وتخدم الأسر المعيشية، يمكن أن تملك مؤسسة تتولى الإنتاج السوقي. وهذا هو كيف يجوز أن يكون لدى المنتجون غير السوقيين مبالغ صغيرة من مجمل الربح. ومن الممكن أيضا أن كلا من الحكومة والمؤسسات التي لا تهدف إلى الربح وتخدم الأسر المعيشية ربما يملكون أيضاً إنتاجاً لأغراض الاستعمال النهائي الخاص الذاتي (على أنه تكوين رؤوس الأموال) ولكن لم يتم فرض أي شيء هنا.

29-28 تتمثل الخطوة الأخيرة في تحديد كافة الأعمدة التي لم يتم بعد أخذها بعين الاعتبار بين الشركات غير المالية والأسر، مع الإشارة إلى أن جزء من نشاط إنتاج السوق والذي ينبغي تخصيصه للأسر المعيشية هو وجود دخل مختلط كجزء من القيمة المضافة للنشاط. ومع ذلك، في هذا المثال، فتُنسب أجزاء من إنتاج السوق الزراعي والصناعي والإنشائي والتجاري إلى الأسر المعيشية بالإضافة إلى الإنتاج من أجل أغراض الاستعمال النهائي الخاص الذاتي. (و سوف تنسب لقطاعات أخرى كما هو مذكور بشكل عام للإنتاج من أجل أغراض الاستعمال النهائي الخاص الذاتي. فلم يتم إتمامها هنا بسبب بعض المبررات الساذجة مثل المستوى الإجمالي).

30-28 ما إن تكتمل تلك الإجراءات الحسابية، نواتج الجدول 28.4، والتي تعرض لكل قطاع ليس فقط إجمالي الاستهلاك الوسيط ولكن أيضاً تصنيف المنتج بالإضافة إلى شرط القيمة المضافة.

31-28 الأرقام الموضحة لمتوسط الاستهلاك والمخرج وعناصر القيمة المضافة لكل قطاع مؤسسي هي تل الأرقام الظاهرة في حساب الإنتاج وتنمية حساب الإيرادات في تتابع الحسابات.

الجدول 28.3 جدول الاستخدام من جدول 14.12

	استخدام المنتجات	(1)	(2)	الضرائب على المنتجات الإعانات المالية الحكومية على المنتجات (3)	العرض الكلي على حسب سعر المشتري (4)	(5)	الاستهلاك الوسيط للصناعات (على حسب مجموعات التصنيف الدولي الصناعي الموحد لجميع الأنشطة التجارية) التعليم ، الصحة والخدمات الاجتماعية (A) (6)	خدمات الأعمال (B-E) (7)	الأنشطة العقارية (F) (8)	المالية والتأمين (G-I) (9)	المعلومات والاتصالات (J) (10)	التجارة والنقل والإسكان والغذاء (K) (11)	البناء (L) (12)	التصنيع والصناعات الأخرى (M-N) (13)	الزراعة و استغلال الغابات و صيد الأسماك (P-Q) (14)	خدمات أخرى R-T (15)	المجموع الجزئي للسوق (16)
	المنتجات (حسب التصنيف المركزي) إجمالي الاستخدامات																
1	الزراعة واستغلال الغابات وصيد الأسماك (0)	128					2	71	0	3	1	2	1	2	0	0	82
2	المعادن والمواد الخام ؛ الكهرباء ، الغاز ، المياه (1)	263					3	190	1	6	3	2	1	2	0	0	208
3	التصنيع (2 – 4)	2 161					27	675	63	44	16	16	9	19	4	5	878
4	البناء (5)	261					1	9	5	3	1	1	1	1	0	0	22
5	التجارة ، الإسكان ، الطعام والشراب ؛ خدمات النقل (6)	216					3	65	3	25	4	4	2	4	0	0	110
6	المالية والتأمين (7 أقل من 72 – 73)	159					1	36	5	18	1	3	7	7	1	1	76
7	الخدمات العقارية وخدمات الإيجار والاستئجار (72 – 73)	195					1	15	1	8	2	5	2	4	0	1	39
8	خدمات الأعمال والإنتاج (8)	272					2	70	12	15	10	18	9	19	7	9	171
9	الخدمات العامة والاجتماعية	275					0	1	0	0	0		0	1	0	0	2
10	خدمات أخرى (94 – 99)	95					1	1		1	1	1	0	1	0	0	6
11	الإدارة العامة (91)	168					0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
12	المشتريات المباشرة بالخارج من قبل المقيمين	43															0
13	المشتريات المحلية لغير المقيمين	0															0
14	الإجمالي	4 236					41	1 133	90	123	39	52	28	60	12	16	1 594
15	حاصل إجمالي القيمة المضافة / إجمالي الناتج المحلي			141	-8		37	728	118	139	61	94	66	123	51	66	1 483
16	تعويضات العاملين						19	547	79	102	32	44	49	79	43	47	1 041
17	الضرائب الأقل من الإعانات لمالية الحكومية على			141	-8		-2	43	5	-5	-1	4	6	4	1	1	46
18	الدخل المختلط ، إجمالي						4	30	3	9	0	0	0	0	0	0	56
19	فائض التشغيل ، إجمالي						16	108	31	33	30	46	11	40	7	18	46
20	إهلاك رأس المال الثابت – الدخل المختلط						1	3	0	1	0	0	0	0	0	0	340
21	إهلاك رأس المال الثابت - أخرى						8	80	11	30	7	12	5	12	1	2	5
22	الناتج الإجمالي						78	1 861	208	262	100	146	94	183	63	82	3 077
23	مدخلات العمل (عدد ساعات العمل)						1 840	31 962	4 244	8 786	1 332	1 290	290	1 562	494	642	53 0720
24	إجمالي تكوين رأس المال						10	122	8	49	14	7	5	7	1	2	255
25	مخزون إغلاق الأصول الثابتة						142	1 861	143	731	208	143	102	147	22	29	3 528

ج. اشتقاق جدول المدخلات- المخرجات

1. ما هو جدول المدخلات المخرجات؟

32-28 يتم اشتقاق جدول المدخلات المخرجات بشكل أساسي من جدول الاستخدام حيث أن الأعمدة التي تمثل الصناعات في الربعين اليساريين من الدائرة يتم استبدالها بالمنتجات أو حيث تُستبدل المنتجات في الربعين العلويين من الدائرة بالصناعات. وتصبح مصفوفة متوسط الاستهلاك الناتجة مربع يوضح المنتجات أو الصناعات في كل من الصفوف والأعمدة. وفي كلتا الحالتين فإن إجمالي الصف للمصفوفة المكتملة يطابق إجمالي العمود للمصفوفة المكتملة، وربما تكون تلم الحالة منتج تلو منتج أو صناعة تلو صناعة. وبناءاً على ذلك فإنه يُشار إلى الجداول الناتجة على أنها متطابقة.

33-28 و تعتمد عملية إحلال سعة المنتج بأخرى صناعية، على واحدا من النماذج العديدة المحتملة، كي يتم مناقشتها أدناه.وتعني تلك العملية بالضرورة أنه تم إبعاد مصفوفة المدخلات- المخرجات المتماثلة عن مصادر البيانات الرئيسية إلى أبعد من جدول العرض والاستخدام وبناء عليه فهي مفيدة لاستعراض سبب أهمية القيام بذلك التحول.

34-28 لاحظ أنه في الجدول 14.12 هناك منتج من أجل المعدن الخام والمواد التعدينية والكهرباء والمياه ولكن لا يوجد لها أية عمود0 وفي حال عدم وجود صناعة تدخل فيها تلك المنتجات على أنها منتج رئيسي يحدد المنتجون الأساسيين بدلا من أن عدد المنتجات سوف يحدد الحجم النهائي للمصفوفة (المربع) المتطابق.

الجدول 28.3 (تابع): جدول الاستخدام من جدول 14.12

الاستهلاك الوسيط للصناعات على حسب مجموعات التصنيف الصناعي الدولي الموحد لجميع الأنشطة الاقتصادية																						تكاليف الاستهلاك الوسيط										إجمالي تكوين رأس المال				
الاستهلاك النهائي الشخصي																																				
غير تسويقي																																				

2. تحليل محتمل لمصفوفة المخرجات المدخلات

35-28 يكون لمثل تلك الجداول خواص جبرية والتي تجعلهم مناسبين بوضوح للتحليل الذي يمكن من إجراء التقديرات لتأثير التغيرات المتعلقة بالأسعار، ومتطلبات العمل ورؤوس الأموال في مواجهة تغيرات مستويات المنتج وكذلك تقديرات نتائج تغير نماذج الطلب وهكذا. كما يمكن استعمالها كأساس لنسخة موسعة والتي يمكن استخدامها لتقدير متطلبات الاقتصاد حول البيئة مثلا.

36-28 هناك مراجع عديدة كما هو مذكور في المقدمة، حول كيفية جمع واستخدام جداول المدخلات المخرجات. يهدف هذا لقسم هو الإشارة بأسلوب بسيط للجوانب الأساسية لتحويل اثنين من جداول العرض والاستخدام إلى جدول المدخلات المخرجات.

37-28 بفرض أن المدخلات في مصفوفة عوامل الإنتاج في أسفل العمود المناظر، وتحدد مصفوفة النتائج على أنها أ؛ كما يحدد ناقل المنتج على انه س ويكتب ناقل إجمالي المطلب النهائي على أنه ص ومن ثم:

$$Ax + y = x$$

ويمكن كتابتها كالتالي

$$(I-A)\ x = y$$

أو

$$x=(I-A)\text{-}1y.$$

38-28 تعرف المصفوفة (ب-أ) باسم مصفوفة ليونتيف، وعرفت باسم معكوس ليونتيف بعد الشخص الذي كان رائداً في استخدام جداول المدخلات المخرجات والمصفوفة 1-(I-A)

. وتلك هي الصياغة النهائية التي أعطت القوة التحليلية لتحليل المدخلات المخرجات.

39-28 وبفرض أن هناك توسع في الطلب من أجل المنتجات المصنعة. يتضح من خلال جدول العرض والطلب فيتضح أنه من أجل زيادة مخرجات تلك المنتجات فستحتاج إلى مدخلات أكثر لجميع أنواع تلك المنتجات تقريباً. ويسمى هذا التزايد في معدل الطلب بالتأثير المباشر للتغير في الطلب. ومع ذلك، فإن تزايد الطلب لجميع تلك المنتجات بتسبب في الحاجة إلى دائرة إضافية في مخرجات كافة المنتجات وهذا بدوره ينشط زيادة مجموعة أخرى من المخرجات وهكذا. ويقل تأثير كل دورة ذات عما قبلها حتى تنعدم قيمتها في نهاية الأمر. ويسمى إجمالي كافة الدورات الثانوية والدورات التابعة بالتأثير غير المباشر بالتغير في الطلب.

الجدول28.4: الاستهلاك المتوسط و القيمة المضافة المعاد تصنيفها من قبل الصناعة أو قطاع مؤسسي

الشركات المالية			الشركات الغير مالية								استخدام المنتجات
إجمالي الصناعة	المالية والتأمين	إجمالي الصناعة	الزراعة ،استغلال الغابات ، الصيد التصنيع والصناعات الأخرى البناء	التجارة ، النقل، الإسكان ، الطعام المعلومات والاتصالات الأنشطة العقارية	خدمات المشاريع التجارية التعليم ، الصحة ، والعمل الاجتماعي خدمات أخرى						
											البضائع والخدمات حسب التصنيف المركزي للمنتجات
											إجمالي الاستخدامات
2	2	77	0	0	2	1	1	3	0	68	2
2	2	198	0	0	2	1	3	6	1	182	3
16	16	819	5	4	19	9	16	38	61	643	24
1	1	20	0	0	1	1	1	3	5	8	1
4	4	100	0	0	4	2	4	23	3	61	3
2	2	74	1	1	7	3	2	18	5	36	1
5	5	34	1	0	4	2	2	8	1	15	1
19	19	148	9	7	19	9	9	14	11	68	2
0	0	2	0	0	1	0	0	0	0	1	0
1	1	5	0	0	1	0	0	1	0	1	1
0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
52	52	1477	16	12	60	28	39	11 4	87	1683	38
94	94	1331	66	51	123	66	61	12 7	115	691	31
146	146	2808	82	63	183	94	100	24 1	202	1174	69
44	44	986	47	43	79	49	32	99	79	540	18
											إجمالي الدخل المختلط
46	46	292	18	7	40	11	30	32	31	108	15
4	4	53	1	1	4	6	1 -	4 -	5	43	2 -
12	12	157	2	1	12	5	7	31	11	80	8
											صافي الدخل المختلط
34	34	135	16	6	28	6	23	1	20	28	7

40-28 وبلغة الحسابات الجبرية التي طرحت تواً، فإن التأثير المباشر هو أص، وتأثير الدورة الثانية أ تربيع ص، وتأثير الدورة الثالثة هو أ تكعيب ص وهكذا. ويمكن عرض أنه يمكن كتابة (ب-أ) الكل اس -1 على أنها أ+أ تربيع+أ تكعيب+ أ اس 4 وهكذا. وهذا هو المكان حيث تأتي تنشأ قوة امتلاك مصفوفة متساوية، حيث أن أ يحتاج أن يكون متوازناً لتلك الصياغة كي يعمل.

41-28 وطالما ، التغيرات في الطلب ،ص، قليلة بدرجة كافية لمتوسط المُعامل في أ يستحب أن يون تقريباً جيداً لموقف الجديد، حيث يمكن حساب المستوى الجديد س. وينهار ذلك النموذج إذا كانت التغيرات في الطلب كبرية جداً لدرجة أن التغيرات الهامة في أ على الأرجح أنها تتبع وتقترب من الحد الأدنى أكثر من متوسط المعاملات المطلوبة.

42-28 وتسمى المصفوفة أ في بعض الأحيان مصفوفة المعاملات التكنولوجية ويمكن أن تقدم فكرة عن طريقة عمل الاقتصاد. هناك عناصر هامة غير صفرية في أ ذات صلة بالاقتصاد الذي تتحكم فيه المنتجات الأولية مع بعض العمليات التي نفضا في الاقتصاد المحلي. وحيث ينمو الاقتصاد وتصبح تصنيع المنتجات الأولية أكثر شيوعاً، ويصبح أ مأهولا أكثر بالمدخلات التي تعكس تكاملا أفقيا وراسيا هاما للأنشطة داخل الاقتصاد. ويمكن ذكر مكان القيمة المضافة ومن خلال استكشاف الصناعات المختلفة المتعلقة بالمراحل المختلفة في عملية الإنتاج. وعلى سبيل المثال، يتم زراعة القطن على أنه منتج زراعي. و يخضع بعد ذلك لفصل البذور عن الضمادة الكتاني (الحلج)، ومن ثم يتم تحويل الضمادة الكتانية إلى غزل وتحويل الغزل إلى قماش. وفي حال ظهرت كل واحدة من تلك النشاطات في صناعة مختلفة، فمن الممكن رؤية مكان القيمة المضافة بين مرحلة زراعة القطن والنسيج النهائي والتي يرتفع خلالها الاستعمال.

3. منتجات ثانوية

43-28 تصنيفات الصناعة مثل تصنيفات المعايير الصناعية الدولية، تحدد الصناعات بشكل أساسي على أنها أنواع السلع أو الخدمات التي يتم إنتاجها بشكل نموذجي. ومع ذلك ، فهناك منتجات أكثر من الصناعات ، ومن أجل كافة أنواع الأسباب، فإن بعض المنتجات ربما يتم صناعتها في صناعات مختلفة.

44-28 و قد تم طرح مفهوم المؤسسة من أجل تحديد عدد المنتجات لكل وحدة من أجل السماح للتكامل مع إحصاءات الإنتاج الرئيسية. و من حيث المبدأ، فإن المؤسسة تقدم منتج واحد فقط في الموقع الواحد ولكن يعترف نظام الحسابات القومية بأنه أثناء التطبيق فمن غير الممكن فصل الإنتاج إلى مثل تلك التفاصيل القليلة. و التعامل مع حقيقة أن العديد من المؤسسات تنتج أكثر من منتج واحد هو مبدأ أساسي لفكرة حساب مصفوفة المدخلات المخرجات المتطابقة.

استخدام المنتجات	الحكومة العامة		المؤسسات التي لا تهدف للربح وتخدم الأسر		الأسر							
	التعليم ، الصحة ، الشئون الاجتماعية الإدارة العامة		إجمالي الصناعة	التعليم ، الصحة ، الشئون الاجتماعية	الزراعة ، استغلال الغابات ، الصيد التصنيع والصناعات الأخرى البناء	التجارة ، النقل ، الإسكان ، الطعام الأنشطة العقارية					إجمالي الصناعة	إجمالي
البضائع والخدمات حسب التصنيف المركزي للمنتجات												
إجمالي الاستخدامات												
1 . الزراعة ، الغابات ، منتجات الأسماك (0)	3	2	5	0		1	3	0	0	0	4	88
2. المواد الخام والمعادن (1)	4	4	8	1	0	0	8	0	0	0	8	217
3. التصنيع (2 – 4)	36	38	74	6	16	8	32	19	0	6	75	990
4 - البناء (5)	9	7	16	2	2	0	1	0		0	1	40
5- التجارة ، الإسكان ، الطعام والشراب ،خدمات النقل (6)	4	5	9	0	0	0	4	0		0	6	119
6 - المالية والتأمين (7)باستثناء العقارات	5	17	22	1	1	0	0	2		3	5	104
7. الخدمات العقارية ؛ وخدمات الإيجار والاستئجار (72-73)	7	10	17	1	1	0	0	0		0	0	57
8. خدمات الأعمال والإنتاج (8)	13	24	37	2	2	0	2	1		7	16	222
9. الخدمات العامة والاجتماعية (92 – 93)	21	8	29	3	3	0	0	0		0	0	34
10. خدمات أخرى (94 – 99)	1	2	3	1	1	0	0	0	0	0	0	10
11. الإدارة العامة (91)	1	1	2	0	0	0	0	0	0	0	0	2
14. الإجمالي	104	118	222	17	17	9	50	27	9	20	115	1883
17. إجمالي القيمة المضافة	76	50	126	15	15	11	37	15	12	80	155	1721
28 . إجمالي الناتج	106	348	348	32	32	20	87	42	21	100	270	3604
تعويضات الموظفين	59	98	98	11	11	1	7	0	3		11	1150
إجمالي الدخل المختلط						7	30	15	9		61	61
إجمالي فائض التشغيل العامل	17	10	27	3	3	3	0	0	1	80	84	452
الضرائب الأقل من الإعانات على الإنتاج والواردات	0	1	1	1	1	0	0	0	1 -	0	1 -	58
إهلاك رأس المال الثابت	17	10	27	3	3	5	3	0	0	15	23	222
لأي دخل مختلط						4	3	0	1	0	8	8
صافي الدخل المختلط						3	27	15	8		53	53
إجمالي فائض التشغيل العامل	0	0	0	0	0	2	0	0	2		69	238

الجدول 28 - 4 تابع - الاستهلاك المتوسط والقيمة المضافة المعاد تصنيفها من قبل الصناعة أو قطاع مؤسسي

45-28 الدافع من الحاجة إلى إنتاج جدول المدخلات المخرجات إلى تداول جدول العرض والاستخدام هو وجود المنتجات الثانوية. وفي حال تساوت أعداد الصناعات كما هو الحال في المنتجات، فلن تكن هناك حاجة لجدول العرض فيما يخص الاقتصاد المحلي، وسوف تتساوى عدديا إجمالي خانات الصناعات مع إجمالي صفوف المنتجات وسوف تكون مصفوفة عوامل الإنتاج سوف تكون مربعة كما صنفت في الأصل. و كما هو مذكور في مكان آخر، فإن القصد من وراء استخدام المؤسسات أو بالأحرى الشركات، والعمل بمستوى مفصل إلى حد ما ،هو القرب من الموقف إلى نحو معقول يمكن استخدامه. و يبقى بعض الإنتاج الثانوي مع ذلك حتمياً.

46-28 28.46 هناك ثلاثة أنواع من الإنتاج الثانوي

أ. **منتجات تابعة:** وهي تلك المنتجات غير التابعة تكنولوجيا للمنتجات الأولية. وتضمن بعض الأمثلة فقط تاجر تجزئة كبير لديه أسطول من الشاحنات يستخدمهم في المقام الأول من أجل أغراض خاصة وربما في بعض الأحيان يعرض خدمات النقل لوحدة أخرى، و المزارع الذي يستخدم جزءاً من أرضه قافلة، أو شركة التعدين التي تبني طرق وصول أو أماكن إقامة من أجل العاملين بها.

ب. **منتجات مشتقة**: وهي تلك المنتجات التي تقدم في وقت واحد مع منتج آخر ولكن يمكن اعتباره على أنه منتج تابع له، على سبيل المثال، الغاز الذي يتم إنتاجه بواسطة أفران عالية.

ج. **منتجات مشتركة**: وهي المنتجات التي يتم أنتاجها في وقت واحد مع منتج آخر لا يمكن القول بأنه منتج تابع (على سبيل المثال لحم البقر والجلد).

ويوجد احتمالين من أجل تقليل جداول العرض والاستخدام إلى مصفوفة مدخلات مخرجات فردية. الأول هو إظهار مصفوفة المدخلات المخرجات من حيث المنتجات فقط؛ والاحتمال الآخر هو إظهار جدول المدخلات المخرجات من حيث الصناعات.

4. إعادة تخصيص المنتجات التابعة

47-28 يوجد نموذجين أساسيين من للتخلص من المنتجات التابعة. ويأتي كلاهما من خلال تطبيق المعلومات من مصفوفة الاستخدام غلى مصفوفة العرض وذلك من أجل خفضها إلى مصفوفة قطرية إلى حد بعيد. وفور إتمام ذلك، فلن تعد مصفوفة العرض تحتوي على معلومات مفيدة ولن يتم عرضها بعد ذلك. ومصفوفة الاستخدام المنقولة هي ما يتم الرجوع إليها على أنها مصفوفة المدخلات المخرجات..

48-28 عند اشتقاق مصفوفة منتج تلو منتج بأبسط طريقة، فيثبت الطلب النهائي الربيعي لموصوفة الاستخدام. وهي تعبر بالفعل عن الطلب بالمنتج وال تحتاج إلى تغيير. وتكون هناك حاجة إلى تغيير أجزاء متوسط الاستهلاك والقيمة المضافة للمصفوفة ، من سعة الصناعة إلى منتج واحد. ويوضح إجمالي صف المصفوفة بالفعل إجمالي المنتج الصحيح ولذلك فيتكون التمرين من مدخلات معاد تخصيصها من عمود إلى آخر من خلال صف الإجمالي الموجود. ويفترض أنه يتم تحديد طلب متوسط الاستهلاك و مدخلات العمل ورؤوس الأموال من خلال المنتجات المصنعة.

49-28 عند اشتقاق مصفوفة صناعة تلو صناعة في أبسط طريقة ممكنة، فيكون جزء القيمة المضافة لمصفوفة الاستخدام ثابتاً ويتم تغيير تشكيل متوسط الاستهلاك فقط وليس الإجمالي وذلك بسبب أن مستوى المخرجات سوف يتغير. وهكذا، فإن التمرين هو أحد البنود التي تم إعادة تخصيصها بين الصفوف وليس بين الأعمدة. وعلى العكس من حالة منتج تلو منتج، فإن الربع المتعلق بالمطلب النهائي سوف يتغير وسوف يوضح المطلب المتعلق بتزويد الصناعة للمنتجات وليس المنتجات نفسها. ويسمى هذا بطريقة تنظيم أسلوب المبيعات. ويفترض أن نموذج وفي بعض النظم الاقتصادية، سوف يتم استيراد بعض المنتجات الهامة فقط ولذلك فإن فصل تلك الواردات "غير التنافسية" من باقي الواردات ربما يكون بشأن فائدة معينة. ضج المبيعات سوف يظل كما هو طالما يتغير مستوى مخرجات الصناعة .

جدول 28.5 نموذج رقمي لإعادة توزيع المنتجات من الإنشاء إلى التوزيع

	التصنيع وصناعات أخرى	الإنشاء	التصنيع وصناعات أخرى	الإنشاء	التصنيع وصناعات أخرى	الإنشاء	
	جدول الاستخدام صيغة المعامل تكنولوجيا الصناعة تكنولوجيا الإنتاج						
1منتجات زراعية والغابات وصيد الأسماك (0)	71	0	3.8	0.0	71.0	0.0	71.2	0.2-
2المواد التعدينية والتعدين؛ الكهرباء والغاز والمياه (1)	190	1	10.2	0.5	190.0	1.0	190.6	0.4
3 التصنيع (2-4)	675	63	36.3	30.3	676.8	61.2	667.2	60.8
4 الإنشاء(5)	9	5	0.5	2.4	9.1	4.9	9.0	5.0
5 التجارة والإقامة والطعام & المشروبات وخدمات النقل (6)	65	3	3.5	1.4	65.1	2.9	65.2	2.8
6 التأمين والتمويل (7 منقوصا منها 72-73)	36	5	1.9	2.4	36.1	4.9	36.1	4.9
7 خدمات العقار، وخدمات التأجير والعقود الإيجارية (72-73)	15	1	0.8	0.5	15.0	1.0	15.0	1.0
8 خدمات الإنتاج والأعمال (8)	70	12	3.8	5.8	70.3	11.7	70.2	11.8
9 خدمات عامة واجتماعية (92-93)	1	0	0.1	0.0	1.0	0.0	1.0	0.0
10 خدمات أخرى (94-99)	1	0	0.1	0.0	1.0	0.0	10	0.0
11 إدارة عامة (91)	0	0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
الإجمالي	1133	90	61	43	1135.6	87.4	1136.7	86.3
إجمالي القيمة المضافة	728	118	39	57	731.4	114.6	730.3	115.7
إجمالي الإنتاج	1861	208	100	100	1867	202	1867	202

28-50 كلا من تلك الفروض، سواء كانت الفروض التكنولوجية والفروض تشكيل المبيعات مبسطة جداً كما يجوز استخدام نموذج أكثر عمومية أثناء الممارسة، ولكنها تفيد أولاً في فحص كل افتراض بتفاصيل قليلة إلى حد ما.

جداول المنتج تلو المنتج

28-51 توجد طريقتين يمكن من خلالهما اشتقاق مصفوفة منتج تلو منتج، وهما كالتالي:

أ. تملك افتراض تكنولوجيا الصناعة وسائلها المعينة الخاصة للإنتاج بصرف النظر عن تشكيلة المنتجات.

ب. افتراض تكنولوجيا المنتج حيث يتم إنتاج كل منتج بطريقة خاصة به بغض النظر عن مكان إنتاج الصناعة.

28-52 ومن السهل شرح تلك الفروض من خلال بعض الأمثلة. في الجزء العلوي من الجدول 14012 يتم عرض تركيب الصناعة كما تنتج 6 وحدات للمنتجات المصنعة (بخلاف 208). وفي الجزء السفلي من الجدول 14.12 الذي يعاد تقديمه على أنه الجدول 28.3، يتم عرض المدخلات الضرورية للصناعة والإنشاء. ويعاد تقديم ذلك في أول عمودين رقميين في الجدول 28.5. ويعبر العمودين الرقميين التاليين عن ذلك على شكل نسبة مئوية. ومع ذلك، فعلى سبيل المثال، تحتاج وحدة إنشاء 0.038 وحدة منتجات

زراعية و 0.102 وحدة للتعدين والمعادن الخام وهكذا. ولا تستخدم الإنشاء أية منتجات زراعية، و 0.005 وحدة تعدين ومعادن خام وهكذا.

53-28 أنه من الضروري اقتطاع التكاليف المتعلقة بإنتاج 6 وحدات للسلع المصنعة في عمود الإنشاءات وإضافته غلى عمود التصنيع وذلك من اجل إنشاء مصفوفة منتج تلو منتج. و سوف تعيد الأعمدة عرض المنتجات بدلاً من الصناعات عند إتمام هذا التمرين لكافة الإنتاج التابع.

افتراض تكنولوجيا الصناعة

54-28 يعرض المُعامل كيف تم إنتاج المنتجات المصنعة والتي من المفترض أن تعتد على الصناعة التي يصادف أن يتم أنتاجها فيها، وذلك بموجب افتراض تكنولوجيا الصناعة. ومع ذلك،فلكي يتم إعادة تخصيص الوحدات الستة للمنتجات المصنعة من صناعة الإنشاء إلى عمود والذي سف يشير حالياً للمنتجات المصنعة فقط (متجاهلاً المنتجات التابعة الأخرى في الوقت الحاضر) فقط مجموعة من المدخلات مشتقة حيث يتم إضافة معدلات الإنشاء ستة مرات إلى عمود التصنيع والمقتطع من عمود الإنشاء. و يتم عرض نتائج ذلك في الأعمدة الرقمية الخامسة والسادسة من الجدول 28.5.

افتراضات تكنولوجيا المنتج

55-28 تعرض المُعاملات كيف يتم إنتاج المنتجات الصناعية وهي تلك الصناعات التي تم تصنيعها بغض النظر عن المكان الفعلي الذي تم إنتاجهم فيه، وذلك بموجب افتراض تكنولوجيا المنتج. وفي تلك الحالة، كي يتم إعادة تخصيص ستة وحدات منتجات صناعية من صناعة الإنشاء، يتم اشتقاق مجموعة من المدخلات تعادل 6 مرات تم فيها إضافة معامل التصنيع إلى عمود التصنيع وتم اقتطاعه من عمود الإنشاء. و تعرض النتاج في العمودين الرقميين السابع والثامن من الجدول 28.5.

56-28 من الهام ملاحظة المشكلة التي تنشأ بموجب هذا الافتراض.وهي أنه عندما يتم استخدام افتراض تكنولوجيا الصناعة، فيُفترض أن تستخدم المنتجات الصناعية المصنعة كمية قليلة من الطعام. ومع ذلك، لا تُسجل فعلياً أية منتجات زراعية كما يتم استخدامها في صناعة الإنشاء و لذلك فإن خصم تلك المدخلات من المدخلات المسجلة فيما يتعلق بالإنشاء يؤدي إلى قيد سلبي. و لا يمكن عرض المدخلات السلبية بموجب افتراض تكنولوجيا الصناعة. حيث تستحيل منطقياً المدخلات السلبية، و تلك حجة لصالح استخدام افتراض الصناعة بدلا من افتراض المنتج.

جداول صناعة تلو صناعة

57-28 يمكن اشتقاق مصفوفة منتج تلو منتج فقط من خلال طريقتين وهما كالتالي

أ. مبيعات المنتج الثابت حيث يفترض أن تعتمد إعادة تخصيص مطلب المستخدمين على المنتج و ليس على الصناعة من مكان بيعها.
ب. تكوين مبيعات المنتج الثابت حيث يفترض أن المستخدمين دائماً ما يطلبون نفس تشكيلة المنتجات من صناعة ما.

58-28 و على الرغم من تشابه الجدول مع جدول 28.5 فهو لا يعرض من أجل جداول صناعة تلو صناعة، حيث يكون إنشائها متشابهاً ومباشراً و لكنه يعرض المدخلات من خلال صفوف جداول الاستخدام بدلا من إسقاط الأعمدة.

59-28 لخلق جدول يبين الصناعة تلو الصناعة من الضروري نقل استخدام الوحدات الست للمنتجات المصنعة من عمود التصنيع إلى عمود الإنشاء. ومع استكمال هذا الإجراء لكافة مناحي الإنتاج الثانوي ستمثل الصفوف الصناعات أكثر من تمثيلها للمنتجات.

تكوين مبيعات منتج ثابت

60-28 يتم توزيع نسبة من صف التصنيع إلى صف الإنشاء مستخدماً النسبة في صف التصنيع، في هذه الحالة من اجل توزيع الوحدات الستة المتعلقة بالسلع المصنعة و المقدمة من قبل صناعة الإنشاء إلى صف الإنشاء. و لذلك فإن تلك المصفوفة لن تحتوي على مدخلات سلبية .

تكوينات مبيعات صناعة ثابتة

61-28 يتم إعادة توزيع الوحدات الستة الخاصة بالسلع المصنعة والمقدمة من قبل صناعة الإنشاء إلى صف الإنشاء من صف التصنيع مستخدماً النسبة التي في صف الإنشاء. و يمكن أن تحتوي تلك المصفوفة على عناصر سلبية.

اختيار النموذج كي يتم استخدامه

62-28 توجد أربعة اختيارات متاحة لمجمع المدخلات المخرجات.

أ. أن نموذج منتج تلو منتج يستخدم افتراض تكنولوجيا المنتج.
ب. أن يستخدم نموذج منتج تلو منتج، افتراض تكنولوجيا الصناعة.
ج. أن يفترض نموذج منتج تلو منتج افتراض تكوين مبيعات منتج ثابت.

د. أن يفترض نموج صناعة تلو صناعة تكوين مبيعات صناعة ثابتة.

و يجوز أن يتسبب كلاً من الاختيارين أ و د في مدخلات سلبية، بينما لا يمكن أن يسببها كلاً من الاختيارين ب و ج.

جدول 28.6: نموذج لمصفوفة مدخلات مخرجات منتج تلو منتج

نظام الحسابات القومية استخدام المنتجات	الاستهلاك الوسيط حسب مجموعات المنتجات	لإستهلاك الوسيط حسب	ا	الصادرات
الزراعة ، استغلال الغابات ، الصيد	الزراعة ، استغلال الغابات ، الصيد	60	7	0
التصنيع والصناعات الأخرى	التصنيع والصناعات الأخرى	974	430	0
البناء	البناء			
التجارة ، النقل ، الإسكان ، الطعام	التجارة ، النقل ، الإسكان ، الطعام	40	6	0
المالية والتأمين	0	123	16	56
الأنشطة العقارية	المالية والتأمين	91	0	2
خدمات المشاريع والمعلومات	الأنشطة العقارية			
التعليم ، الصحة ، الشئون الاجتماعية	0	57	0	1
خدمات أخرى	خدمات المشاريع والمعلومات	212	0	9
الإدارة العامة	التعليم ، الصحة ، الشئون الاجتماعية	34	0	2
الضرائب الأقل من الإعانات	خدمات أخرى			
الواردات	الإدارة العامة	10	0	0
المشتريات المباشرة في الخارج من	الضرائب الأقل من الإعانات	2	0	0
القيمين	الواردات	48	10	0
الإجمالي حسب أسعار المشترين	المشتريات المباشرة في الخارج من	0	0	0
	القيمين	232	0	0
	الإجمالي حسب أسعار المشترين	1883	20	9
			462	78
	البضائع	2	0	0
	الخدمات	42	0	0
	الإجمالي الفرعي لإنفاق الاستهلاك النهائي	7	0	1
	الأسر	5	0	0
	المؤسسات الخيرية	17	0	0
	الإجمالي الفرعي	10	0	0
	تجميعي	22	0	0
	فردي	8	0	0
	إجمالي تكوين رأس المال الثابت	0	0	0
	التغيرات في المخزونات	6	0	0
	صافى الحيازة من الأصول غير المنتجة	0	0	0
	الاقتصاد الكلي	1	0	0
		0	0	0
		6	0	0
		1	0	0
		0	0	0
		11	0	0
		8	0	0
		7	0	0
		3	0	0
		37	0	0
		2	0	0
		6	0	0
		2	0	0
		0	0	0
		0	0	0
		0

| | | |

استخدام المنتجات	الاستهلاك الوسيط حسب مجموعات المنتجات												الصادرات	ا
	الزراعة ، استغلال الغابات ، الصيد	التصنيع والصناعات الأخرى	البناء	التجارة ، النقل ، الإسكان ، الطعام	المالية والتأمين الأنشطة العقارية	خدمات المشاريع والمعلومات	التعليم ، الصحة ، الشئون الاجتماعية	خدمات أخرى	إجمالي الصناعة	البضائع الخدمات الإجمالي الفرعي لإنفاق الاستهلاك النهائي الأسر	المؤسسات الخيرية الإجمالي الفرعي تجميعي	فردي إجمالي تكوين رأس المال الثابت	التغيرات في المخزونات صافي الحيازة من الأصول غير المنتجة	الاقتصاد الكلي			
الزراعة ، استغلال الغابات ، الصيد	3	44	0	3	2	1	3	3	0	2	61		7	0	18
التصنيع والصناعات الأخرى	32	632	72	43	18	20	39	46	5	41	948		39	2	435
البناء	1	13	5	3	1	1	2	11	0	7	44		8	0	5
التجارة ، النقل ، الإسكان ، الطعام	4	74	7	21	4	2	8	9	0	6	153		20	53	45
المالية والتأمين	1	31	7	18	0	6	3	7	1	17	91		0	2	53
الأنشطة العقارية	1	15	1	8	5	2	6	8	1	10	56		0	1	116
خدمات المشاريع والمعلومات	2	76	17	14	17	15	29	21	9	22	223		5	9	41
التعليم ، الصحة ، الشئون الاجتماعية	0	1	0	0	0	0	1	24	0	8	34		0	2	239
خدمات أخرى	1	1	0	1	1	0	2	2	0	2	9		0	0	73
الإدارة العامة	0	0	0	0	0	0	0	1	0	1	2		0	0	166
التعديلات															
الضرائب الأقل من الإعانات	1	35	5	2	1	1	0	1	0	2	48		10	0	54
الواردات	0	213	0	10	3	0	6	0	0	0	232		0	0	140
المشتريات المباشرة في الخارج من القيمين															43
مشتريات الغير مقيمين من السوق المحلي													20	9	29 -
الإجمالي حسب أشعار المشترين	47	1133	114	123	52	48	99	133	16	118	1883		462	78	1399
إجمالي القيمة المضافة	42	728	130	139	94	164	184	142	66	50	1721	1854			
تعويضات الموظفين	10	122	8	49	7	5	21	71	2	39	334	191			
الضرائب الأقل من الإعانات على المنتجات	2	43	5	5	4	6	3	2	1	1	58				
إهلاك رأس المال الثابت	4	0	0	0	0	15	0	21	2	10	52				
إجمالي الدخل المختلط	3	0	12	0	0	0	0	0	0	0	15				
إجمالي فائض التشغيل العامل	2	0	0	0	0	80	0	20	0	10	112				
إجمالي الناتج	89	1861	244	262	146	194	283	275	82	168	3604				

| | | |

والملاحظات الفعلية، مدعماً حقيقة أن جداول المدخلات المخرجات هي نماذج تحليلية، وليست تجميع لظاهرة متبعة مباشرة.

68-28 علاوة على ذلك، فن فصل جدول الاستخدام إلى جدولين وفق الأسعار الرئيسية، يوضح إحداهما العناصر المتعلقة بالمنتجات المحلية بينما يوضح الآخر العناصر المتعلقة بالواردات. ويكثر طلب الاحتياجات الإحصائية اللازمة لمثل ذلك الفصل ولكنه تسمح النتائج بالمرونة المعقولة في معالجة الواردات وتسمح بتحليل حر لتأثير الطلب حول الموارد من المنتجين المقيمين ومن الموردين الأجانب.

69-28 والطريقة الدقيقة للتعامل مع الواردات هي المرونة الكبيرة حيث يتاح عدداً من الخيارات كذلك. و في بعض النظم الاقتصادية، سوف يتم استيراد بعض المنتجات الهامة فقط ولذلك فإن فصل تلك الواردات "غير التنافسية" من باقي الواردات ربما يكون بشأن فائدة معينة.

70-28 وموضوعاً آخر يتطلب اعتبارات دقيقة هو درجة التفاصيل المأمولة لتصنيفات الصناعة والمنتج. وربما يعتمد ذلك بتفاوت على المصادر المتاحة للمكتب الإحصائي ونوع الاستخدام كي يتم عمله في النتائج.

الجدول 28.8: حساب الخدمات والسلع في شكل مصفوفة

	حساب السلع والخدمات إي آر	حساب الإنتاج إي آر	استخدام حسابات الدخل إي آر	حسابات رؤوس الأموال إي آر	الاستخدام الإجمالي
حساب السلع والخدمات إي آر	الصادرات 540 الواردات 499	الاستهلاك الوسيط 1883	الاستهلاك النهائي 1399	إجمالي تكوين رؤوس الأموال	4236
حساب الإنتاج إي آر	المنتج 3737				
إجمالي العرض	4236				

د. مصفوفات المحاسبية الاجتماعية

1. التعبير عن تسلسل الحسابات في شكل مصفوفة

71-28 يوضح جزء جدول الاستخدام المتعلق بجهة وصول المنتج، جانباً واحداً لحساب السلع و الخدمات في شكل مصفوفة. ومع ذلك، يمكن التعبير عنها على أنها سلسلة من جداول فرعية: واحدة منها لمتوسط الاستهلاك، و أخرى من أجل تكوين رؤوس الأموال و واحدة من أجل الصادرات. وربما تتعلق تلك العناصر الثانوية لحساب الإنتاج واستخدام حساب الدخل و حساب رأس المال وحساب بقية العالم على التوالي. ويعرض جدول العرض على نحو مشابه الجانب الآخر من حساب السلع والخدمات ولكن يمكن كتابته أيضاً على أنه جدولين فرعيين، واحدة منها تتعلق بحساب الإنتاج (المنتج) بينما تتعلق الأخرى ببقية العالم (الواردات). ويظهر الجدول 28.8 من خلال كتابة جدول العرض بشكل أفقي وجدول العرض رأسي بشروط تلك الجداول والحسابات المتعلقة بها. و تدل الصفوف والأعمدة المبوبة ي على الاقتصاد الإجمالي و تدل تلك الصفوف والأعمدة المبوبة على أنها ر على بقية العالم.

72-28 وتكمن جاذبية تلك الصيغة في تساوي الإجمالي عبر مجموعة من الصفوف من أجل حساب السلع والخدمات، مع الأعمدة التي تحتوي الإجمالي. ولا يوجد تطابق للمجموعة لثانية من الصفوف أجل حساب الإنتاج، ولكن ليس من الصعب إيجاده في المتناول. ويمكن إدخال المدخلات من أجل القيمة المضافة في مجموعة ثالثة من الصفوف مع مدخلات تحت متوسط الاستهلاك. وفي تلك الطريقة فإن المبلغ يخفض الأعمدة من أجل حساب الإنتاج ومن ثم يتساوى مع الصفوف من أجل نفس الحساب. ولكن يوجد مجموعة ثالثة غير متطابقة حالياً من الصفوف تشمل القيمة المضافة. منذ ذلك الحين ترحل القيمة المضافة نهائياً إلى نصيب حساب الدخل الأولي، كما يمكن تبويب المجموعة الثالثة من الصفوف على أنها 28.9.

73-28 و في حال تم إدراج مجموعة ثالثة من الصفوف، من أجل مطابقة مجموعة ثالثة من الصفوف، بين أعمدة حساب الإنتاج وتلك الأعمدة المختصة باستخدام حساب الدخل، كما يمكن إدراج حساب الملكية عند تقاطع مجموعة ثالثة من الصفوف والأعمدة م مجموعة رابعة من الصفوف والأعمدة التي تم إدراجها لعرض ميزانية الدخل الأولي حيث أنها تظهر في التوزيع الثانوي لحساب الدخل. يمكن إدخال مجموعات متتابعة من الصفوف والأعمدة، من خلال المتابعة بهذه الطريقة، إلى أن يتم تغطية نتائج الحسابات الكاملة كما في الجدول 28.1.

74-28 يمكن عرض قيود الموازنة من ميزانية المدفوعات، عن طريق المدخلات لبقية العالم إلى جانب الاقتصاد الإجمالي، على أنها على سبيل المثال 41 في الجدول 28.9.

75-28 و من الممكن أيضاً مد الجدول 28.10 من اجل عرض اندماج الميزانيات العمومية كما في الجدول 28.11. ومن أجل ذلكن يقدم الصف السابق للجدول الأولي من اجل عرض الميزانية الافتتاحية وثلاثة صفوف أسفلها. وأولها المدخلات للتغيرات الأخرى في حجم حساب الأصول، ويتعلق ثانيها بحساب إعادة التقييم وآخرها هو الميزانية العمومية الختامية. وهناك حاجة لتسويتين للجدول 28.6. تتعلق التسوية الأولى منها بند من اجل استهلاك رأس المال الثابت والذي تم نقله من الصف من أجل حساب رأس المال والعمود من أجل حساب الإنتاج ووضعها في العمود الخاص بحساب رأس المال والصف الخاص بحساب الإنتاج ولكن مع علامة سلبية. بينما تقوم التسوية الثانية بتقسيم حساب رأس المال مع المجوعة الأولى من الصفوف والأعمدة، كي تغطي كافة البنود في الحساب ولكن تغطي المجموعة الثانية تفاصيل المنتج لإجمالي تكوين رؤوس الأموال وبالتالي تكون جزءاً من حساب الأصول للأصل غير المالية.

76-28 وتخفض القراءة الأعمدة المبدوءة بمدخل الميزانية العمومية الافتتاحية للأصول الثابتة، على سبيل المثال، تلك القيمة مضافاً لها قيمة تكوين رؤوس الأموال، منقوصاً منها إهلاك رأس المال الثابت، مضافاً لها تغيرات أخرى في حجم الأصول إضافة غلى بنود إعادة التقييم، تتساوى مع قيمة الميزانية العمومية الختامية. ومن أجل الأصول المالية منقوصا منها سيطرة تطابق توفيق العمليات.

2. مد المصفوفة

77-28 من الممن مد و إعادة ترتيب الصفوف والأعمدة للمصفوفة شرط أن يتم إنجاز ذلك بثبات في كلا البعدين. ومن غير الضروري بتاتاً الانضمام إلى ترتيب تسلسل الحسابات أو درجة التفاصيل الموضحة هناك. و يمكن مد المعاملات التجارية المتضمنة أو أن يتم توثيقها على أنها مجموعة من الوحدات المؤسسية التي يتم تحديدها.

الجدول 28.9 جدول العرض والاستخدام في شكل مصفوفة

	حساب السلع والخدمات إي آر	حساب الإنتاج إي آر	استخدام حسابات الدخل إي آر	حسابات رؤوس الأموال إي آر	الاستخدام الإجمالي
حساب السلع والخدمات إي آر	الصادرات 540 الواردات 499	الاستهلاك الوسيط 1883	الاستهلاك النهائي 1399	إجمالي تكوين رؤوس الأموال 414	4235 499
حساب الإنتاج إي آر	المنتج 3737				3737
التوزيع الأولي لحسابات الدخل	-41	القيمة المضافة 1854			
إجمالي العرض	4236 499	3737			

78-28 نموذج تحويل إهلاك رأس المال الثابت من مدخل إيجابي على جانب واحد للحساب إلى مدخل سلبي على الجانب الآخر، كيف يمكن استخدام صيغة المصفوفة لتعزيز ربط حسابات الأصول.

79-28 ومن الممكن أيضاً أن تشمل تصنيفات بديلة للبنود الرئيسية. على سبيل المقال، يمكن إدراج صف يسمى " الاحتياجات الإنسانية" موضحاً كم الحاجة إلى الطعام والمنازل وما غلى ذلك من اجل كل مجموعة من الأسر المعيشية، معتمداً على التصنيف الوظيفي لاستهلاك الأسر المعيشية. ويمكن إعادة تصنيف مجموعة من الاحتياجات في العمود المخصص للإنفاق الاستهلاكي، من خلال المنتج ومجموعة الأسر المعيشية.

80-28 ويكون التوسع الإضافي أكثر فعالية في بنود المرونة التي من الممكن أن يشملها، وأثناء عرض تفاعل الحسابات في ميثاق وفي أسلوب تخطيطي. و من ناحية أخرى، فهناك أيضاً عيوب لعرض المصفوفة.

أ. يجب على القارئ أن يدرك جيداً نظام الحسابات القومية من اجل تفسير المدخلات الرقمية في الجدول، بدون نص توضيحي يصف كل عنصر من العناصر الرئيسية.
ب. و يحتوي هذا الجدول دائماً الكثير من المسافات البيضاء والتي تعني أنها طريقة غير فعالة لعرض كمية كبيرة من البيانات.
و عموماً، تستخدم صيغة المصفوفة بشكل أفضل لشرح تكوين الحسابات المقدمة مع خلايا فردية أو مجموعة من الخلايا متبعاً صياغة تقليدية أكثر.

3. فصل الأسر المعيشية

81-28 توسع مصفوفة المحاسبة لتسلسل الحسابات من اجل دمج الأسر المعيشية المفككة هي الصيغة المعتادة للحسابات التابعة المعروفة على أنها مصفوفة المحاسبة القومية (SAM). وتتحرك خلف تكوين محاسبي صارم يعتمد على الملاحظات لتوزيع الدخل غلى مجموعات الأسر المعيشية والذي يمكن أن يعتمد على دخل الأسر المعيشية ومعاينة المصروفات. وفي بعض الأحيان فإن ذلك يعتمد على معاينة فردية. والمشكلة، كما تم شرحها في الفصل الرابع والعشرين في قطاع الأسر المعيشية، هي أن تدفقات الدخل في نظام الحسابات القومية يتعلق بالأفراد سواء كانوا موظفين أو مستقبلين لدخول الملكية أو مستلمي التحويل بينما تتعلق المصروفات بالأسر المعيشية.

يصعب بالضرورة وضع خريطة الأفراد للأسر المعيشية، كما أنها تعتمد لمدى أكبر أو أقل على مجموعة من الافتراضات. وتعتمد أية تحليلات حول كيفية تأثير السياسات الحكومية في الأسر المعيشية وتأثيرها على استهلاكهم، على عمل رسم الخرائط هذا.

4.مصفوفة المحاسبة القومية من أجل حسابات العمل

82-28 تكون مصفوفة المحاسبة القومية مفيدة في حالة حسابات العمل،حيث توضح مستوى وتشكيلة العمالة والبطالة. و غالباً ما قدم نظام مصفوفة المحاسبة القومية معلومات إضافية حول هذا الموضوع، عن طريق التقسيمات الفرعية لتعويض العاملين عن طريق رمز الموظف. و تتطابق تلك التقسيمات الفرعية مع كلا من استخدام العمالة من قبل الصناعة، كما هو موضح في جدول العرض والاستخدام، وعرض القوى العاملة من قبل المجموعات الفرعية الاقتصادية الاجتماعية، كما هو موضح في توزيع حساب الدخل الأولي للأسر المعيشية. و يشمل ذلك أن تعرض المصفوفة ليس العرض والاستخدام للمنتجات المتنوعة وحسب، بل تعرض أيضاً العرض والاستخدام للتصنيفات المتنوعة من خدمات القوى العاملة.

83-28 وكي تحصل على صورة شاملة للعلاقة بين الأسر المعيشية وسوق القوى العاملة، فسوف تحتاج للمجموعة التالية من المعلومات:

أ. سندات متعددة تحت تدفقات مصفوفة المحاسبة القومية، مثل الحجم وتكوين الكثافة السكانية من خلال مجموعة من الأسر المعيشية (شاملة القوة العمالية الكامنة) وسعة الإنتاج من قبل الصناعة.
ب. وربما يأمل أصحاب المهن الحرة، في الحصول على معلومات حول امتلاك الأسهم (على سبيل المثال، الأرض الزراعية و السلع الاستهلاكية المعمرة) إضافة إلى المعومات خصوم والأصول المالية.
ج. كما أن المؤشرات الاقتصادية الاجتماعية غير النقدية المتعلقة، مثل متوسط العمر المتوقع و معدل وفيات الأطفال وثقافة البالغين والمواد الغذائية المسربة الدخول في مرفقات التعليم والصحة (عامة) وكذلك الوضع السكني من قبل مجموعة الأسر المعيشية (راجع نحو نظام إحصائيات سكانية واجتماعية) الأمم المتحدة 1975)
د. بعض إعادة التسيير مثل التحويلات الاجتماعية عينياً من قبل مجموعات من الأسر المعيشية.
28.85 تسفر مقارنة دخول القوى العمالية لكافة الموظفين كما هو موضح في مصفوفة معدلات الأجر وكذلك القوى العمالية الكامنة وفق نوعية الشخص ومجموعة الأسر المعيشية (موضح في

معادلات "كامل الوقت")، عن معلومات تفصيلية حول تكوين البطالة ومؤشر كلي (بطالة معادلات كامل الوقت") والتي تتماسك ، إدراكياً وعددياً، مع مؤشرات الاقتصاد الكلي الأخرى، ويمكن اشتقاقها أيضاً من إطار عمل مصفوفة الحسابات الاجتماعية.

جدول 28-10 حسابات التدفق في تسلسل الحسابات في شكل مصفوفة

	حساب السلع والخدمات	حساب الإنتاج	التوزيع الأولي لحسابات الدخل	التوزيع الثانوي لحسابات الدخل	استخدام حسابات الدخل	حسابات رأس المال	إجمالي
حساب السلع والخدمات	E: 5401 المصادرات R: 499 الواردات	الاستهلاك الوسيط 1883					E: 4236 R: 499
حساب الإنتاج	E: الناتج 3737	القيمة المضافة 1632					E: 3737 R: 0
التوزيع الأولي لحسابات الدخل	R: 41-	E: دخل الحيازة 438 40 R: 50	E: مؤازنة الدخل الأساسي 1642 R: 51-				E: 2120 R: 1-
التوزيع الثانوي لحسابات الدخل			E: التحويلات الحالية 1174 55 R: 17				E: 2833 R: 4
استخدام حسابات الدخل				E: الدخل المتاح للتصرف به R: التغير في المعاشات التقاعدية 11	E: الاستهلاك النهائي 1399 R:		E: 1615 R: 13-
حسابات رأس المال						E: الادخار 205 R: 13-	
الحسابات المالية							
إجمالي	4236 499	3737 0	2120 1-	2833 4	1615 13-		

الجدول 28.11: تسلسل لحسابات شاملاً الميزانيات العمومية في شكل مصفوفة

	التوزيع الأولي لحسابات الدخل		حساب الإنتاج		حساب السلع والخدمات		إجمالي	
	E	R	E	R	E	R	E	R
التوزيع الأولي لحسابات الدخل								
			الاستهلاك الوسيط 1883		الصادرات 5401	الواردات 499		
حساب الإنتاج					الناتج 3737			
	دخل الحيازة 438 40	50	القيمة المضافة 1632			41 -		
التوزيع الثانوي لحسابات الدخل	ميزانية الدخل الأساسي 1642	51 -						
استخدام حسابات الدخل								
حسابات رأس المال								
الحسابات المالية								
إجمالي	2120	1-	3515	0	4236	499		
التغييرات في حجم حسابات الأصول إعادة تقييم الحساب لإغلاق الميزانية								

الموازنة العامة المفتوحة	حسابات رأس المال		الحسابات المالية		إجمالي	
	E	R	E	R	E	R
	إجمالي تكوين رأس المال 414				4236	499
حساب السلع والخدمات					3737	0
حساب الإنتاج					2120	1 -
التوزيع الأولي لحسابات الدخل					2833	4
التوزيع الثانوي لحسابات الدخل					1615	13 -
استخدام حسابات الدخل	تحويلات رأس المال 61 4	1			489	9 -
حسابات رأس المال	صافي الاقتراض أو الإقراض 10	10 -			10	10 -
الحسابات المالية						
إجمالي	489	9 -	0	0		

| | | |

ال

الفصل التاسع والعشرين: الحسابات التابعة والامتدادات الأخرى

أ – مقدمة

29 – 1 يعد تسلسل المحاسبات تام التكامل في جزء كبير نظراً لدقة وصرامة النظام المحاسبي . غير أن الموجزات التي عُرضت في الفصول السابقة لا ينبغي بالضرورة أن تتبع دون تغيير. هناك قوة كبيرة في نظام الحسابات القومية حيث أنه يتمتع بصيغة محكمة بما فيه الكفاية بحيث يمكن استخدام قدر كبير من المرونة عند تطبيقه بحيث تظل الحسابات مندمجة، متكاملة اقتصادياً ، وثابتة في داخلها. إن الهدف من هذا الفصل توضيح بعض الطرق التي يمكن فيها تطبيق المرونة.

1 – التصنيفات الوظيفية

29 – 2 كما لاحظنا في عدة فصول سابقة من هذا الكتاب، عند الانتقال مما تم شراؤه إلى إجابة السؤال الذي يقول لماذا تُعد التكاليف إضافات واجبة في القدرة التحليلية لنظام الحسابات القومية؟ وإحدى الطرق للإجابة على هذا السؤال استخدام التصنيفات الوظيفية للنفقات والمصاريف. و قد طُرح وصف للتصنيفات الوظيفية في الجزء ب من هذا الفصل. مما لا شك فيه أن هذه التصنيفات الوظيفية من النقاط الأساسية لنظام الحسابات القومية وتمنح نقطة بداية يمكن الاستفادة منها لبعض أنواع الحسابات التابعة.

2 - حسابات القطاع الرئيسي

29.3 بدلاً من استخدام التصنيفات على حسب المنتج وعلى حسب المجال الصناعي (التصنيف المركزي للمنتجات CPC أو التصنيف الصناعي المعياري *الدولي* لكافة الأنشطة الاقتصادية ISIC) على حسب النظام المعياري لكليهما ، ونفس المستوى من التسلسل ، سيكون من المفيد اختيار مجموعة من المنتجات أو الصناعات ذات أهمية خاصة للاقتصاد ، المحددة هنا كقطاع رئيسي. ربما يكون الاختيار هنا مُحدداً للغاية، على سبيل المثال التركيز على محصول زراعي واحد أو إنتاج المعادن، أو يكون أعم من ذلك مثل كافة السلع التي تخدم السياحة في المقام الأول. وفي حالة أخرى ، يمكن جمع مجموعة من جداول العرض والاستخدام بالتركيز على القطاع الرئيسي وتجميع المنتجات والصناعات الأخرى. وفي بعض الحالات عندما يتم تتم مزاولة النشاط من قِبل مؤسسات صغيرة أو كبيرة نسبياً ، من الممكن أن التوسع و تجميع سلسلة كاملة من الحسابات للقطاع الرئيسي أيضاً. و قد شرحت هذه الأساليب في الفقرة جـ .

3 - الحسابات التابعة

29 – 4 هناك نموذج أشمل وأعم للمرونة ألا وهو الحسابات التابعة. كما يظهر من اسمها ، فإنها مرتبطة بالنظام المركزي بيد أنها تختلف عنه. يمكن عمل الحسابات التابعة، لكن بالرغم من أن كل الحسابات التابعة مناسب للنظام المركزي ، إلا أنه ربما لا يتفقان أحياناً.

29 – 5 بوجه عام ، هناك نوعين من الحسابات الملحقة. يتضمن نوع منها بعض من إعادة تنظيم التصنيفات المركزية والتقديم الممكن للعناصر المكملة. تغطي أية حسابات تابعة في الغالب الحسابات الخاصة بالمجالات المتاحة كتكاليف التعليم ، السياحة ، حماية البيئة ويمكن أن يُنظر لها على أنها امتداد يشير إلى حسابات القطاع الرئيسي. كما يمكن أن يتضمنوا بعض الاختلافات عن النظام المركزي ، مثل المعاملة البديلة للأنشطة المكملة، لكنها لا تغير المفاهيم الأساسية لنظام الحسابات القومية في جوهرها. يُعد السبب الرئيسي لتطوير أي حساب تابع هو شمول كافة التفاصيل لكافة القطاعات الهامة كجزء من النظام المعياري الذي يمكن أن يثقلها بسهولة أو يصرف الانتباه عن الملامح الرئيسية للحسابات ككل.

تجدر الإشارة إلى أن العديد من العناصر التي تظهر في الحساب التابع لا تظهر في الحسابات المركزية. سواء قُيّمت الحسابات التابعة بوضوح في عند تصميم الحسابات المركزية، ولكنها تُدمج بهدف تقديمها في أشكال أكثر تجمعاً، أو أنها كانت مكونات ضمنية للمعاملات التي نقيمها إجمالاً.

29 – 5 يعتمد النوع الثاني من الحسابات التابعة أساساً على المفاهيم البديلة لمفاهيم نظام الحسابات القومية. وقد نوقشت أنواع الاختلافات التي يمكن وضعها في الاعتبار في المفاهيم الأساسية في الجزء د.

يتضمن ذلك حد مختلف للإنتاج ، مفهوم أشمل عن الاستهلاك أو تكوين رأس المال ، وامتداد نطاق الممتلكات ، وهكذا. غالباً ما يتم استخدام عدد من المفاهيم البديلة في نفس الوقت. أن يشتمل النوع الثاني من التحليل على التغيرات في التصنيفات مثلما اشتمل النوع الأول ، ولكن التأكيد الأساسي يكون على المفاهيم البديلة.

ربما يؤدي استخدام المفاهيم البديلة إلى تجمعات تكميلية ، وهذا هو الهدف المرجو لدعم النظام المركزي.

29 – 7 يطرح الجزء د بعض أنواع الجداول التي يمكن أن تفيد في سياق الحسابات التابعة. و مجدداً ، فإن المرونة في تقديم الجداول من الأمور الموصى بها ولكن ملحقات الجداول الموجودة في الجزء هـ قد أثبتت أنها مفيدة في عدد من الحالات.

29 – 8 يمتد التأكيد على مرونة الحسابات القومية إلى الحد الذي يسمح بحرية اختيار عدد وكم الحسابات التابعة أو الحسابات الممتدة الأخرى التي يمكن تطويرها. تسمح الحسابات التابعة من النوع الثاني خاصة بالتجربة العملية لكافة المفاهيم والطرق الجديدة ، بدرجة أعلى من الحرية أكثر مما هو متاح مع النظام المركزي. عندما يُطور عدد من الدول بتطوير حسابات تابعة مشابهة، يمكن أن يؤدي تبادل الخبرات إلى خلق تحسينات مفيدة و تكوين أدلة عالمية موجزة عن موضوع محدد و في الأساس إمكانية صنع التغيرات في النظام المركزي ذاته. وقد ذُكر بعض من أنواع البحث في الجزء و من هذا الفصل.

ب. التصنيفات الوظيفية

29 – 9 يستخدم نظام الحسابات القومية تصنيفات خاصة لتحليل الاستهلاك، أو النفقات بوجه أعم ، بواسطة قطاعات مختلفة على حسب الهدف من تحمل النفقات. يشار إلى أية تصنيفات على أنها تصنيفات وظيفية . والتصنيفات محل الاهتمام هي:

أ - تصنيف الاستهلاك الفردي على حسب الغرض ؛

ب - تصنيف وظائف الحكومة ؛

جـ - *تصنيف أغراض* المؤسسات التي لا تستهدف الربح وتخدم الأسر المعيشية

د – تصنيف مصروفات المنتجين حسب الغرض

29 – 10 يمكن أن تجد التفاصيل الكاملة لكافة التصنيفات في كتاب تصنيفات النفقات حسب الغرض (الأمم المتحدة 2000) .

29 – 11 إن الهدف الأساسي من هذه التصنيفات هو توفير الإحصائيات التي ظهر بالتجربة أنها تلاقي اهتماماً عاماً لأغراض تحليلة شتى.

على سبيل المثال، يُظهر تصنيف الاستهلاك الفردي على حسب الغرض عناصر مثل النفقات الأسرية على الطعام والصحة والتعليم مؤشرات هامة للرعاية القومية؛ ويظهر تصنيف وظائف الحكومة الإنفاق على الصحة والتعليم والدفاع وما إلى ذلك ويستخدم أيضاً للتمييز بين الخدمات التجميعية والسلع والخدمات الخاصة بالاستهلاك الفردي التي توفرها الحكومة ؛ يُمكن أن يوفر - *تصنيف أغراض* المؤسسات التي لا تستهدف الربح وتخدم الأسر المعيشية معلومات عن "التعهيد" لخدمات المشاريع التجارية ، وهذا هو ، إلى الحد الذي يدعم المنتِجين و يوفر و ينظم وينقل مراجعة الحسابات والخدمات الأخرى التي تم تنفيذها كأنشطة مكملة للمؤسسة التجارية.

29 – 12 توفر التصنيفات الوظيفية إعادة صياغة التجمعات الرئيسية لنظام الحسابات القومية لأنواع محددة من التحليلات التي تم شرحها في أجزاء تالية من هذا الفصل.

على سبيل المثال:

أ – يمكن القول أنه بالنسبة لعدة أغراض تحليلية، يكون تعريف تكوين رأس المال الإجمالي ضيقاً للغاية.

غالباً ما يميل الباحثون في دراسات سبب إنتاجية العمل إلى اقتناء مقياس "رأس المال البشري" المستمد بطبيعة الحال من المعلومات التي تم الحصول عليها من النفقات السابقة على مجال التعليم. يوضح كل تصنيف من الأربعة تصنيفات الوظيفية الإنفاق على التعليم ، ومن ثم فإنه من الممكن أن نستمد من الإنفاق المستحق للتعليم من قِبل الأسر و الحكومة والمؤسسات الغير ربحية والمنتجين.

ب – في الدراسات التي تُجرى على النفقات الأسرية والادخار يعتبر بعض الباحثين أن الإنفاق على السلع الاستهلاكية المعمرة هو رأس مال بدلاً من اعتباره نفقات جارية.

يسهل تصنيف الاستهلاك الفردي على حسب الغرض ذلك عن طريق تحديد الإنفاق على السلع الاستهلاكية المعمرة؛

جـ - في الدراسات التي تهتم بتأثير النمو الاقتصادي على البيئة ، يميل الباحثون غالباً إلى تمييز نفقات حماية البيئة. يتضمن كلاً من تصنيف وظائف الحكومة و تصنيف مصروفات المنتجين حسب الغرض هذه النفقات كأحد مجموعات المستوى الأول بهما.

1 - تصنيف الاستهلاك الفردي على حسب الغرض

29 – 13 توجد هناك 14 مجوعة رئيسية في تصنيف الاستهلاك الفردي على حسب

الغرض. تُجمع الاثنتي عشرة مجموعة الأولى إلى نفقات الاستهلاك الفردي للأسر. أما المجموعتين الأخيرتين فهما جزءاً من نفقات الاستهلاك للمؤسسات الغير ربحية التي تخدم الأسر والحكومة العامة ، يتم التعامل معها على أنها تحويلات اجتماعية عينية. تمثل الأربعة عشرة مجموعة الاستهلاك النهائي الفعلي للأسر ، وهذه المجوعات هي:

1 – الطعام والمشروبات غير الكحولية،
2 – المشروبات الكحولية ، التدخين والمخدرات ،
3 – الملابس والأحذية ،
4 – الإسكان، الماء ، الكهرباء، الغاز ، أنواع الوقود الأخرى ،
5 – الأثاث ، الأجهزة المنزلية، الصيانة المستمرة للمنزل،
6 – الصحة ،
7 – النقل،
8 – الاتصالات ،
9 – الترفيه والثقافة ،
10 – التعليم ،
11 – المطاعم والفنادق،
12 – بضائع وخدمات متنوعة،
13 – نفقات الاستهلاك الفردي للمؤسسات الغير ربحية التي تخدم الأسر،
14 – نفقات الاستهلاك الفردي للحكومة العامة.

29 – 14 تستخدم استطلاعات الميزانية بشكل متكرر نظاماً للتصنيف يعتمد على تصنيف الاستهلاك الفردي على حسب الغرض حتى يجمع معلومات حول نفقات استهلاك الأسر. وبعد ذلك يُعاد تخصيص تلك النفقات للمنتجات التي تستهلك في جدول العرض والاستخدام كما شُرح ذلك في الفصلين 14 و 28 .

2 - تصنيف وظائف الحكومة

29 – 15 توجد هناك عشرة مجموعات رئيسية لتصنيف وظائف الحكومة وهي كما يلي:

1 – الخدمات العامة ،
2 – الدفاع،
3 – النظام العام والأمن ،
4 – الشئون الاقتصادية ،
5 – حماية البيئة ،
6 – الإسكان والمرافق ،
7 – الصحة ،
8 – الترفيه ، الثقافة ، الدين ،
9 – التعليم ،
10 – حماية المجتمع ،

29 – 16 كما رأينا في الفصل 22 ، يستخدم تصنيف وظائف الحكومة في تحليل وتقديم عرض الحكومة المالي للإحصاءات.

3 - *تصنيف أغراض* المؤسسات التي لا تستهدف الربح وتخدم الأسر المعيشية

29 – 17 توجد ه9ناك سبعة مجموعات رئيسية في *تصنيف أغراض* المؤسسات التي لا تستهدف الربح وتخدم الأسر المعيشية وهي كما يلي:

1 – الإسكان ،
2 – الصحة ،
3 – الترفيه والثقافة ،
4 – التعليم ،
5 – حماية المجتمع ،
6 – الدين ،
7 – الأحزاب السياسية ، العمل ، المنظمات المهنية .

يعد هذا التصنيف شكلاً مختصراً لتصنيف كافة المؤسسات التي لا تهدف إلى الربح التي ذكرت في الفصل 23 .

4 - تصنيف مصروفات المنتجين حسب الغرض

توجد هناك ستة مجموعات أساسية لتصنيف مصروفات المنتجين حسب الغرض وهي كما يلي:

1 – نفقات البنية الأساسية ،
2 – نفقات البحث العلمي والتنمية ،
3 – نفقات حماية البيئة ،
4 – نفقات التسويق ،
5 – نفقات تنمية الموارد البشرية ،
6 – نفقات البرامج الحالية للإنتاج ، الإشراف والإدارة.

29 – 20 في الواقع ، يُطبق تصنيف مصروفات المنتجين حسب الغرض على كل المنتجين ، سواء كان هدفهم تسويقياً أو غير تسويقي ، على الرغم من أنه ليست كافة المجموعات متساوية الاهتمام لكلا النوعين من المنتجين . من الممكن عملياً أن يكون تصنيف مصروفات المنتجين حسب الغرض هو أول ما يهتم به المنتجين لتصنيف المعاملات لسوق المنتجين.

جـ - الحسابات التابعة للقطاع العام وحسابات القطاع الخاص

29 – 21 يتم جمع تسلسل الحسابات عادةً للاقتصاد بكامله أو لكافة الوحدات المؤسسية التي تتبع نفس القطاع المؤسسي الرئيسي أو الفرعي. في جداول العرض والاستخدام ، يمكن وضع وحدات الإنتاج في مجموعات لتظهر

حساب عناصر الإنتاج وحساب توليد الدخل ، حتى وإن لم تكن وحدات مؤسسية كاملة. على الرغم من أن صفوف وأعمدة غالباً ما تتبع التصنيف المركزي للمنتجات و التصنيف المعياري الدولي لكافة الأنشطة الاقتصادية ، فإنه في مستويات مماثلة في الترتيب الخاص بها ، من السهل اختيار عدد من الصناعات التي تمتلك أهمية خاصة في اقتصاد الدولة. من الشائع الإشارة إلى أية مجموعة من الصناعات ب "قطاعات" حتى وإن لم يمثلن قطاعات مؤسسية على أساس استخدام المصطلح في نظام الحسابات القومية.

29 – 22 يُفيد تحديد الأنشطة الخاصة التي تلعب الدور الرئيسي في المعاملات الخارجية للاقتصاد إلى حد كبير في التحليل الاقتصادي. يمكن أن تشمل تلك الأنشطة الرئيسية قطاع البترول ، التعدين أو المحاصيل الزراعية (على سبيل المثال القهوة) عندما تُعد جزءاً هاماً من الصادرات ، الموجودات بعملات أجنبية وغالباً المصادر الحكومية.

29 – 23 لا يحاول نظام الحسابات القومية تقديم معيار محدد ودقيق لتعريف للنشاط أو القطاع الرئيسي. يختلف ذلك على حسب الدولة ، بالاعتماد على التحليل الاقتصادي والمتطلبات الاقتصادية ومتطلبات السياسة الاجتماعية. على سبيل المثال، حتى إن كانت صناعة صغيرة في مرحلة أولية ربما وجب معاملتها على أنها نشاط رئيسي.

29 – 24 إن الخطوة الأولى في تصميم حسابات القطاع الرئيسي هي تحديد الأنشطة الرئيسية والمنتجات المتعلقة بها. يمكن أن يشمل ذلك تجميع العناصر التي تظهر في أجزاء متفرقة من التصنيف الدولي الصناعي لكافة الأنشطة الاقتصادية أو التصنيف المركزي للمركزي. على سبيل المثال يمكن أن تغطي حسابات النفط والغاز الطبيعي استخراج البترول الخام والغاز الطبيعي (القسم 6 في التصنيف الصناعي الدولي لكافة الأنشطة الاقتصادية) ، تصنيع المنتجات البترولية المكررة (الفئة 1920 في التصنيف الصناعي الدولي كافة الأنشطة الاقتصادية) ، النقل خلال خطوط الأنابيب (الفئة 4930 في التصنيف الصناعي الدولي لكافة الأنشطة الاقتصادية) البيع بالجملة للوقود الصلب والسائل والغازي والمنتجات ذات الصلة (الفئة 4661 في التصنيف الصناعي الدولي لكافة الأنشطة الاقتصادية) ، بيع هذه المنتجات بالتجزئة كوقود للسيارات (الفئة 4730 في التصنيف الصناعي الدولي لكافة الأنشطة الاقتصادية) . يعتمد شمول القطاع / القطاعات الرئيسية على الظروف المحلية ؛ على سبيل المثال قد يكون من الأفضل لقطاع الطاقة أن يغطي العمليات البتروكيميائية.

29 – 25 يمكن تحليل حسابات المنتجات والصناعات الرئيسية في إطار جداول العرض والاستخدام . تظهر الصناعات الرئيسية بالتفصيل في الأعمدة بينما تم جمع الصناعات الأخرى. وبالمثل تظهر الصناعات الرئيسية بالتفصيل في الصفوف بينما تم جمع الصناعات الأخرى. يمكن أن تُظهر الصوف الإضافية تحت جدول العرض والاستخدام إنتاج العمل ، إجمالي تكوين رأس المال وأسهم الأصول الثابتة. في الجزء الخاص بالاستخدام من الجدول ، يمكن أن تنقسم الأعمدة الخاصة بإجمالي تكوين رأس المال الثابت والتغيرات في المخزون خاصةً بين واحداً أو أكثر من القطاعات أو الصناعات الرئيسية والقطاعات أو الصناعات الأخرى. في حالة قيام مجموعة متنوعة من المنتجين بمباشرة النشاط الرئيسي لدولة ما، كصغار المزارعين والمزارع الكبرى التي تقوم تمتلكها وتشغلها جمعيات خاصة ، ربما يكون من الأفضل إظهار مجموعتين منفصلتين من المنتجين ، حيث أنهما مختلفتين تمام الاختلاف من ناحية سلوك العمل وهياكل التكلفة.

29 – 26 من هنا ، يمكن جمع مجموعة من الحسابات للقطاع الرئيسي قدر الإمكان بعد تسلسل الحسابات.

في حالة أنشطة الطاقة والتعدين، يشمل القطاع الرئيسي عدداً محدوداً من الجمعيات الكبرى حيث يمكن لهذه المؤسسات الدخول إلى الحسابات التجارية للجمعيات غالباً. تُغطى كافة معاملات الجمعيات، حتى عندما يتم تنفيذها كأنشطة ثانوية. من المفيد أيضاً معرفة طبيعة المنتجات الثانوية، ولكن ليس بالضرورة هدفها.

29 – 27 عندما يرتبط القطاع الرئيسي بالصناعات أو المنتجات الزراعية ، كالقهوة في بعض الدول ، يصبح الموقع أكثر تعقيداً. من الممكن أن يكون العديد من المنتجين مؤسسات غير مندمجة وغير مؤهلة كما في أشباه الشركات.نظرياً ، يمكن أن تشمل مجموعة كاملة من الحسابات عن الأسر التي تباشر هذه الأنشطة الإنتاجية. ونظراً لأنه يصعب تنفيذ ذلك عملياً ، ربما يلزم فقط إظهار الحسابات والمعاملات الأكثر ارتباطاً بالنشاط الرئيسي

مثل إنتاج وتوليد حسابات الدخل من جانب واحد والمعاملات الأساسية لحسابات رأس المال والحسابات المالية من جانب آخر.

29 – 28 في حالات عدة، تلعب الحكومة دوراً هاماً في الارتباط بالأنشطة الرئيسية ، سواءً من خلال الضرائب ، إيرادات الدخل من الملكية ، النشاط الرقابي أو الإعانات. من ثم فإن الدراسة التفصيلية للمعاملات هامة للغاية.
يمكن أن يمتد تصنيف المعاملات ليوضح التدفقات التي ترتبط بالنشاط الرئيسي، بما في ذلك الضرائب المتعلقة بها على المنتجات. يمكن تلقي تلك التدفقات بواسطة الوكالات المختلفة للحكومة، مثل الوزارات ، الجامعات ، الموارد المالية أو الحسابات الخاصة. بالمثل ، من المفيد للغاية في التحليل الاقتصادي توضيح استخدامات الحكومة من هذه الموارد ، خاصة في حالة إشراف وكالة حكومية عليها. يدعو ذلك إلى تحليل خاص حسب هدف ذلك الجزء من نفقات الحكومة.
29 – 29 الفرق بين الشركات العامة ، الشركات ذات الإدارة الأجنبية أو الشركات المحلية الخاصة ، فرق جوهري عند التعامل مع القطاع الرئيسي.
29 – 30 يمكن أن يلزم القيام بخطوة أخرى عند إظهار علاقة" من أين وإلى من؟" بين القطاع الرئيسي وكافة القطاعات الأخرى في العالم – في دول العالم الأخرى.

د – الحسابات التابعة ؛ خيارات للتغيرات

29 – 31 ينظر ذلك الجزء في بعض الخيارات التي يمكن اتخاذها في تنمية الحسابات التابعة للنوع الثاني ، بحيث تتنوع بعض من المفاهيم الأساسية عن قصد. وهو توضيحي أكثر منه شمولي.

1 – الإنتاج والمنتجات
29 – 32 تعد وحدات المنتج مؤسسات مقسمة حسب النشاط الاقتصادي الأساسي لها ضمن حد الإنتاج في الهيكل المركزي لنظام الحسابات القومية. تُصنف كافة الوحدات تبعاً للتصنيف الصناعي الدولي لكافة الأنشطة الاقتصادية.
29 – 33 عندما لا تكون المؤسسات وبناءً عليه الصناعات غير متجانسة في مستوى متاح من التصنيف الدولي الصناعي لكافة الأنشطة الاقتصادية ، فإنهم يباشرون النشاط الأساسي ونشاط أو أكثر إضافي. يتم تحديد مخرجات هذه الأنشطة الثانوية حسب طبيعتها، بعد تصنيف المنتَج ، لكن لن تصبح إدخالات هذه الأنشطة الثانوية منفصلة عن إدخالات الأنشطة الأساسية.
من ناحية أخرى لا يتم تحليل وتصنيف الأنشطة التكميلية حسب طبيعتها الخاصة ولن تظهر المنتجات الأخرى المتعلقة كمنتجات مستقلة.

29 – 34 عند فحص أنواع خاصة من النشاط والمنتجات، ربما يكون من الأفضل ليس فقط فصل الأنشطة الأساسية عن الأنشطة الثانوية ، ولكن أيضاً تحديد ودراسة الأنشطة الإضافية كي يمكن الحصول على صورة كاملة عن الإدخالات المتعلقة بالنشاط الذي يتم فحصه.

29 – 35 عند دراسة النقل كمثال، تغطي إخراجات أنشطة النقل في الهيكل المركزي فقط أنشطة النقل المقدمة لأطراف ثالثة ، سواء كان منتجاً أساسياً أم ثانوياً. يتم التعامل مع النقل على النفقة الشخصية على أنه نشاط إضافي ، أما إدخالاته فهي عناصر مبهمة لتكاليف الوحدات الإنتاجية التي تخدمها. للحصول على صورة أكبر لنشاط النقل ، يمكن تحديد وحساب النقل الخاص على حده .
29 – 36 أحياناً ما يكون من المفيد دراسة زيادة حد الإنتاج. على سبيل المثال، لإجراء تقييم كلي لوظيفة النقل في أحد الشركات ، ربما يكون من الأفضل تغطية خدمات النقل من الأسر التي تستخدم السيارات الخاصة بها وتحاول أن تقدر الوقت الذي يستغرقه الأفراد في استخدام وسائل المواصلات العامة.
عموماً، يمكن أن يتسع نطاق الأنشطة الغير تسويقية إلى حد كبير.
29 – 37 تؤدي عملية تحديد الأنشطة الأساسية والثانوية والإضافية دوراً جيداً عندما يكون النشاط الذي هو قيد الدراسة واحداً من التصنيفات المعيارية ولذا فإنه يظهر في الهيكل المركزي لنظام الحسابات القومية.
غير أنه في البعض الحالات الهامة، مثل الأنشطة السياحية وأنشطة حماية البيئة ، تكون عملية التحديد أكثر تعقيداً ، نظراً لأنه لا تظهر كافة الأنشطة و المنتجات المتعلقة في الهيكل المركزي للتصنيفات. في هذه الحالة ،لا يعد استخدام كلمة "صناعة" دقيقاً طبقاً للاستخدام الطبيعي مثل "قطاع" الكلمة التي تُستخدم بطريقة خاصة في سياق حسابات القطاعات الرئيسية.
2 – الدخل

مصادر الدخل الأساسية

29 – 38 عندما يتسع حد الإنتاج، كما هو مفترض فيما سبق، يزداد قدر الدخل الأساسي، يتم إلحاق الدخل بالأنشطة الهامة التي تقع ضمن حد الإنتاج.

29 – 39 في حالة التضخم الكبير، ربما لا تكون الفائدة الاسمية المقدرة مقياساً مناسباً لإعادة الأموال المقترضة. تتضمن الفائدة الاسمية مكون ضمني أو ظاهر لتغير أسباب التضخم في القيمة الفعلية للأصول المالية و الديون. يمكن تحليل هذا المكون كمكسب حيازة للمقترض وخسارة حيازة للدائن ، بدلاً من كونه عنصر لدخل الملكية.

التحويلات والدخل المتاح للتصرف به.

29 – 40 يمكن وضع عدة أنواع من التحويلات بالإضافة إلى تلك الموجودة في الهيكل المركزي ، إذا كان لها مغزى خاص بها ،وفيما يلي أمثلةٌ على ذلك.

29 – 41 يمكن أن تصبح التحويلات الضمنية تحويلات صريحة. تتسبب التحويلات الضمنية في تغيير الوضع بين الوحدات دون أي تدفق يتم التعامل معه على أنه تحويل محتسب ضمن الهيكل المركزي. على سبيل المثال فوائد الضرائب تشير إلى مميزات أو عيوب الوحدات المتحملة كنتيجة لفرض الضرائب بالرجوع إلى الوضع المعتدل. هناك مثال آخر وهو حالة الخدمات غير التسويقية الممنوحة بلا رسوم من الحكومة إلى منتجي السوق. يتم التعامل مع هذه الخدمات في الهيكل المركزي على أنها استهلاك تجميعي للحكومة. أما إذا تم القيام بتحليل أوسع لمعاملتهم كإضافة إلى الاستهلاك لمنتجي السوق ، ينبغي عرض المقابل لها ، يفضل أن يكون ذلك في الإعانات المالية الحكومية على الإنتاج. يمكن اتخاذ هذا المسار نظامياً لقياس كافة أنواع التحويلات بين الحكومة والقطاعات الخاصة ، كقطاع الزراعة. يمكن أن تضاف المنافع الضمنية التي تنتج من الامتيازات الضريبية، أسهم المشاركة في الأصول، القروض الميسرة، تفاوت معدلات الصرف ، تفاوت الأسعار المحلية، .. الخ ، إلى الإعانات المالية الحكومية، والتحويلات الجارية الأخرى ، أو تحويلات رأس المال الموجود ضمن بيانات الهيكل المركزي.

29 – 42 إن المؤثرات الخارجية هي تأثرات على الأطراف الثالثة التي ليست محتسبة في قيمة التعاملات المالية بين وحدتين اقتصاديتين أو التي تنتج من تصرف هذه الوحدات في غياب أية تعاملات مالية. كما هو الحال، يمكن أن تتسبب التأثيرات الخارجية في ظهور نطاق واسع من التحويلات الضمنية. على سبيل المثال يمكن أن يكون التلوث والضرر الذي يتسبب فيه المنتجين تأثيرات سلبية على ربما يمكن قياسها وتسجيلها (بصعوبة) كتحويلات سلبية من المنتجين إلى الأسر. وحتى يمكن موازنة هذه التحويلات السلبية ، هناك إمكانية لتقديم مفهوم إنتاج التأثيرات الخارجية الذي قد ينتج في صورة نتاج للخدمات الإيجابية أو السلبية والاستهلاك النهائي المرتبط بها.

29 – 43 تعتبر التدفقات في التغيرات الأخرى في حسابات حجم الأصول وإعادة تقييم حساب الهيكل المركزي بمثابة ترشيح لمفاهيم موسعة للتحويلات والدخل المتاح التصرف به. على سبيل المثال يمكن تسجيل المصادرات دون تعويض كتحويل (وإن كان رغماً عن طرف المالك السابق). في الدول التي تبلغ مكاسب أو خسائر حيازة الأصول المالية أو الديون حداً كبيراً ، يمكن إضافة المكاسب والخسائر الحقيقية لحيازة الأصول المالية والمستحقات إلى الدخل المتاح التصرف به كي يمكن استخراج مقياس أوسع للدخل.

3 – استخدام البضائع والخدمات

29 – 44 تتغير تغطية استخدامات البضائع والخدمات ، سواء في الاستهلاك الوسيط أو تكوين رأس المال نتيجة لتوسع مفهوم الإنتاج. على سبيل المثال ، إذا قُدِّمت الخدمات لأعضاء أسرة واحدة فيما بينهم وكانت تلك الخدمات ضمن الإنتاج ، ينبغي أيضاً أن تكون ضمن الاستهلاك النهائي.

29 – 45 يمكن أيضاً تعديل الحد الفاصل بين الاستهلاك الوسيط والاستهلاك النهائي وتكوين رأس المال بعدة طُرُق. تشير الحالتين اللتين يتم ذكرهما غالباً إلى رأس المال البشري والسلع الاستهلاكية المعمرة.على الأقل إذا تم التعامل مع جزء من الاستهلاك النهائي على التعليم والصحة كتكوين لرأس المال الثابت ، فإنه يمكن إعادة تصنيف تعاملات الهيكل المركزي من الاستهلاك إلى تكوين رأس المال الثابت الذي ينتج في أصول رأس المال البشري. يمتد مفهوم إهلاك رأس المال الثابت كنتيجة حالية لذلك.

29 – 46 هناك بديل لتضمين نفقات السلع الاستهلاكية المعمرة كالسيارات والأثاث في الاستهلاك النهائي للأسر وهو التعامل معها على أنها تكوين رأس المال الثابت. يمكن أن يدخل هذا الجزء من الأصول الثابتة الناتجة فقط والذي قُدِّر كخدمات رأس المال التي تمنحها السلعة الاستهلاكية المعمرة ضمن الاستهلاك النهائي. تحديداً ، يشير هذا الإجراء إلى اتساع مفهوم الإنتاج ليشمل خدمات الأسر. (ناقشنا هذه النقطة بالتفصيل في الجزء هـ).

29 – 47 يمكن أن يتسع مفهوم الادخار نتيجة للتغيرات المذكورة للتو.

4 – الأصول والالتزامات

29 – 48 يمكن تعديل نطاق الأصول غير المالية نتيجة لتوسع مفهوم الإنتاج أو تعديل الحد الفاصل بين الاستهلاك وتكوين رأس المال الثابت، كما تم توضيحه في الفقرات السابقة.

29 – 49 يمكن أيضاً أن يتسع نطاق الأصول المالية عندما يشمل الأصول والالتزامات المحتملة في تصنيف الأدوات المالية. من ناحية أخرى ، يمكن استخدام قوانين بديلة عند تقييم الأصول المالية التي يمكن استخدامها، على سبيل المثال استخدام قوانين تقدير القيمة العادلة بدلاً من تقييم السوق.

5 - الأغراض

29 – 50 يصف الجزء ب التصنيفات الوظيفية. في الشكل القياسي . لا تحتمل العناوين الرئيسية في الإصدار الرئيسي غير معنى واحد. على سبيل المثال، لابد من تصنيف التدريس في المستشفيات كنفقات على التعليم أو على الصحة وليس كليهما. بناءً على ذلك ، بالنسبة لحساب التعليم أو الصحة ، يُفضّل إعادة تصنيف عدد من المعاملات. حتى يمكن الحفاظ على الدرجة العالية من الثبات مع النظام المركزي قدر الإمكان، فإنه ينبغي التعامل مع عمليات إعادة التصنيف على أنها حذف عنصر تابع لعنوان رئيسي ووضعه تحت عنوان آخر بدلاً من الدخول في حساب مزدوج. قد يُقصد بالحساب المزدوج أن التعاملات المصنفة حسب الغرض لن تكون إضافية حيث أن بعضها قد يظهر تحت عنوانين أو أكثر دون الحساب المزدوج، ينبغي العلم أن الحسابات التابعة المختلفة، عند التركيز على كل منها على حدة ، ربما لن تتوافق مع العناوين الرئيسية الأخرى.

على سبيل المثال، إذا تعاملات الحسابات التابعة للتعليم جزءاً من التدريس الذي يتم داخل المستشفيات على أنه يتبع مجال التعليم وليس مجال الصحة ، فإن تقدير حسابات الصحة سيختلف عن أي حساب تابع آخر عند لا يتم إحداث أية تغييرات فيها.

29 – 51 يمكن أن تتسبب التحليلات التكميلية أو البديلة المذكورة فيما سابقاً في تعديل المجموعات كما هو موضح في الهيكل المركزي سواء حدث ذلك بشكل مباشر أو غير مباشر. من أمثلة التعديلات المباشرة زيادة الناتج والقيمة المضافة عندما يُدمج الاستهلاك النهائي لخدمات الأسر للاستخدام الشخصي مع حد الإنتاج ، أو زيادة تكوين رأس المال الثابت إذا اعتُبِرَ رأس المال البشري من الأصول الاقتصادية. هناك مجموعات أخرى تُعدّل بشكل غير مباشر، الادخار في الحالة الثانية، الدخل المتاح للتصرف فيه في الحالة الأولى.

29 – 52 إن الهدف في بعض التحليلات هو التركيز على مجال معين من الاهتمام، كالتعليم أو السياحة. يمكن عرض التغيرات في بعض المفاهيم والمجموعات الخاصة بالهيكل المركزي ، ولا يُعد ذلك الهدف الأساسي وليس المقصود إعطاء صورة مختلفة للعملية الاقتصادية برمتها.

هـ - الجداول المحتملة للحسابات التابعة

29 – 53 وصف الجزء السابق أيّ من التغييرات في المفاهيم الأساسية ، قوانين المحاسبة وتصنيفات نظام الحسابات القومية يمكن تطبيقه على الحسابات التابعة. يطرح هذا الجزء بعض أنواع الجداول التي قد تكون مفيدة في تفسير الحسابات التابعة.

1 – تحديد نطاق حساب وظيفي التوجيه

29 – 54 إن نقطة البداية في تحديد نطاق حساب وظيفي التوجيه هي تحديد أي من المنتجات ذات أهمية والصناعات التي تدخل في إنتاجها. لا تشمل المصادر المخصصة إنتاج هذه المنتجات التكاليف الحالية فقط ولكنها تشمل أيضاً رأس المال الثابت المستخدم في الإنتاج. عند الانتهاء من الإنتاج ، يظهر السؤال عن كيفية استخدام هذه المنتجات. يؤدي ذلك إلى طلب معلومات حول ما يلي:

أ – تحليل مُفصل عن عرض واستخدام تلك المنتجات؛

ب – معلومات عن رأس المال الثابت المستخدم في عملية الإنتاج.

29 – 55 بالنسبة للعديد من العناصر ، تكون الوحدات المسئولة عن استخدام المنتجات مسئولة عن تحمل نفقات جلب المنتجات ولكن

يتم تجميع الحسابات التابعة لبعض النطاقات مثل الصحة أو التعليم ، عندما يكون من الهام التمييز بين من يدفع مقابل المنتَج ومن يستهلكه.

29 – 56 إضافة إلى أن العديد من المنتجات ذات الأهمية الخاصة ، يمكن أن تكون هناك ضرائب معينة أو إعانات متعلقة بإنتاجها أو استخدامها. ومن ثم فإنه عند أخذ هذين العاملين سوياً ، بالإضافة إلى العناصر السابقة ، ربما يلزم ما يلي:

جـ - تحليل أية تحويلات مالية متعلقة بالإنتاج أو الاستخدام.

29 – 57 من الجيد أيضاً في العديد من الحالات ربط الأشكال غير المالية بالأشكال المادية. يعني ذلك جمع المعلومات التالية : معلومات عن العمالة ومدى توفر الأصول.

29 – 58 عند جمع الأربعة مجموعات من البيانات ، ربما يمكن تطوير حساب تابع يغطي تحليل الاستخدامات أو الفوائد التي تعود من النفقات على العناصر وعلى الإنتاج بما فيه الأيدي العاملة و رأس المال و التحويلات المالية والوسائل الأخرى لتمويل الاستخدامات. يمكن التعبير عن ذلك كله على حسب الحجم أو حسب الكميات الفيزيائية عندما يتعلق الأمر بذلك.

2 – تحديد المنتجات ذات الاهتمام

29 – 59 إن نقطة بالنسبة لأي مجال من الاهتمام هي تحديد المنتجات الخاصة بهذا المجال. من الشائع في إطار الحسابات التابعة ، تحديد هذه المنتجات كمنتجات خاصة والمنتجات ذات الصلة. المنتجات المميزة هي تلك التي تتبع المجال ؛ على سبيل المثال ، في مجال الصحة ، المنتجات المميزة هي الخدمات الصحية، خدمات الإشراف العام ، خدمات البحث والتطوير في مجال الصحة.

29 – 60 المجموعة الثانية ، السلع والخدمات ذات الصلة ، بما فيها التي المنتجات ذات الاستخدام الهام نظراً لأنها مغطاة تماماً بمفهوم النفقات في مجال معين، دون أن تكون خاصة به بطبيعتها أو نظراً لأنه تم تصنيفها في مجموعات أوسع من المنتجات. في الصحة على سبيل المثال ، يُعد نقل المرضى من الخدمات ذات الصلة؛ وأيضاً المنتجات الدوائية والسلع الدوائية الأخرى ، كالعدسات اللاصقة، غالباً ما يتم التعامل معها على أنها سلع أو خدمات ذات صلة.

29 – 61 يشار إلى المنتجات المميزة والمنتجات ذات الصلة على أنها منتجات خاصة**.**

3 – قياس الإنتاج

29 – 62 بالنسبة للمنتجات المميزة ، ينبغي أن يُظهر الحساب التابع الطريقة التي يتم بها إنتاج السلع والخدمات ، ونوع منتجيها ، نوع العمل ورأس المال الثابت الذي يستخدموه وكفاءة عملية الإنتاج ، ومن ثم تخصيص الموارد.

29 – 63 بالنسبة للمنتجات ذات الصلة لا يوجد هناك اهتمام خاص بظروف الإنتاج نظراً لأنها ليست منتجات خاصة بالمجال محل الاهتمام. أما إذا كانت هناك أهمية لمعرفة ظروف الإنتاج ، حينئذٍ ينبغي اعتبار تلك العناصر منتجات مميزة وليس منتجات ذات صلة. على سبيل المثال ربما تعتبر السلع الدوائية منتجات مميزة في حسابات الصحة لدولةٍ ما في المراحل الأولى لتطوير صناعة محلية. يعتمد الفصل الدقيق بين المنتجات المميزة والمنتجات ذات الصلة على التنظيم الاقتصادي في دولة معينة كما يعتمد على الغرض من الحسابات الدقيقة.

4 – مكونات الاستخدامات / النفقات المحلية

29 – 64 فيما يلي سرد لمكونات الاستخدامات أو النفقات المحلية:

1 – استهلاك بضائع وخدمات خاصة،

2 – تكوين رأس المال لبضائع وخدمات معينة ،

3 – تكوين رأس المال الثابت للأنشطة المميزة للمنتجات غير المميزة،

4 – التحويلات الحالية الخاصة ،

5 – التحويلات الرأسمالية الخاصة .

وقد نوقشت كافة هذه العناصر على حده فيما يلي.

الاستهلاك

29 – 65 العنصر الأول لاستهلاك عناصر وخدمات معينة. يغطي الاستهلاك النهائي الفعلي (كما هو موضح في الهيكل المركزي) والاستهلاك الوسيط. يتم تمييز المنتجات التسويقية ومنتجات الاستهلاك النهائي الشخصي وقد يظهر الاستهلاك الفردي والتجميعي كل على حده. يمتلك الاستهلاك الوسيط بوجه عام تغطية أوسع من الهيكل المركزي كناتج الأنشطة الإضافية ذات الصلة الذي يتم تحديده مع التوزيعات داخل المؤسسة والتي يتم تسجيلها. بناءً عليه ، فإنه يغطي الاستهلاك الوسيط (الفعلي) كما هو محدد في الهيكل والاستهلاك الوسيط الضمني. في بعض

الحالات، مثل خدمات النقل ، قد يكون العنصر الأخير هاماً في التقدير.
في بعض الأحيان ، يمكن اعتبار الاستهلاك الوسيط الضمني ينبغي أن يتم التعامل معه على أنه استهلاك نهائي ويضاف إلى الاستهلاك النهائي الفعلي ، كما في استخدام التعليم الإضافي والخدمات الصحية، ومن ثم توسيع نطاق الاستهلاك النهائي للأسر. من ناحية أخرى، يمكن أن يتقلص مجال الاستهلاك ، إذا تم التعامل مع بعض الخدمات كتكوين رأس المال الثابت في الحساب التابع بدلاً من الاستهلاك الوسيط أو النهائي كما في الهيكل المركزي.

تكوين رأس المال

29 – 66 العنصر الثاني هو تكوين رأس المال في بعض البضائع والخدمات. حيث أن العنصر الثاني يشمل التغيرات في المخزون إذا كان ذلك مناسباً ، يمكن أن يغطي العمل الذي في حيز التنفيذ في خدمات خاصة. أما في حسابات الثقافة ، على سبيل المثال ، قد يكون هناك صافي الحيازة من الأصول الثمينة.

29 – 67 العنصر الثالث ، يُعد تكوين رأس المال الثابت للأنشطة في المنتجات الغير مميزة وصافي الحيازة من الأصول الثمينة الغير مالية والغير منتجة أكثر تعقيداً إلى حد ما:

أ – لا يغطي إجمالي تكوين رأس المال الثابت لهذه الأنشطة نظراً لأن هذا الجزء يحتوي على منتجات خاصة موجودة بالفعل في العنصر الثاني.

ب – لم يُغطى تكوين رأس المال الثابت للأنشطة التي يحتوي نتاجها على بضائع وخدمات مميزة إلا في العنصر الثالث. (إذا أظهر استثناء تكوين رأس المال الثابت للأنشطة التي يشمل نتاجها البضائع والخدمات ذات الصلة أهمية خاصة، فإن المنتجات والأنشطة المذكورة قد يتم إعادة تصنيفها لتصبح منتجات مميزة).

جـ - قد يوفر التحليل المعتمد على المؤسسات تغطية أوسع نظراً لأنها قد تغطي بعض الأنشطة الثانوية.

د – يشمل العنصر الثالث صافي الحيازة للأصول غير المالية غير المنتجة.

التحويلات

29 – 68 يُعد العنصران الرابع والخامس ، التحويلات الحالية الخاصة وتحويلات رأس المال الخاصة، أهم المكونات للإنفاق المحلي في حالة مثل حماية البيئة أو مساعدات التنمية.

في هذه المجالات ، العنصر الأول والثاني يشير فقط إلى التكاليف الإدارية ، الحالية ورأس المال ، للوكالات (الهيئات) التي تدير حماية البيئة أو المساعدات العالمية. أساس النفقات التي تحتوي على التحويلات.

29 – 69 في بعض الأحوال ، قد تكون هناك إعانات وُضعت لتقلل الأسعار التي يدفعها المستهلك النهائي لبعض البضائع والخدمات كالغذاء ، خدمات النقل والمواصلات أو خدمات الإسكان. عادةً ما يُطلق عليها إعانات الاستهلاك . في الهيكل المركزي ، عندما تعتبر هذه البضائع أو الخدمات منتجات تسويقية ، فإنها توضع ضمن الاستهلاك النهائي حسب أسعار المشترين. أما في الحسابات التابعة فهناك خيارين: إما أن يقيّم الاستهلاك (العنصر الأول) بشكل مختلف عن الهيكل المركزي كي يشمل القيمة قيمة إعانات الاستهلاك أو يُقيّم الاستهلاك كما في الهيكل المركزي ولابد أن تشمل التحويلات الحالية الخاصة (العنصر الرابع) إعانات الاستهلاك. قد تُوجّه الإعانات ضمن العنصر الرابع نحو تخفيض أسعار الاستهلاك الوسيط .كما يمكن أن يمكن أن يشمل العنصر الرابع أيضاً الإعانات على المنتجات.

29 – 70 في كل مجال من مجالات التصنيف للتحويلات الخاصة ينبغي إنشاء التحويلات الخاصة. كما أنها مستخدمة في تحليل الاستخدامات والتمويل ، فإن هذا التصنيف يغطي كافة التحويلات الخاصة ، بشكل مستقل سواء كان ذلك مقابلاً للعناصر من 1 إلى 3 أم لا.

29 – 71 إن إجمالي استخدامات الوحدات المحلية هو جملة المكونات الخمسة المذكورة فيما سبق. لذلك، يتم خفض الاستخدامات الحالية الممولة الخارج كي تصل إلى مستوى النفقات المحلية. من ثم يصبح الإنفاق المحلي مساوياً لإجمالي استخدامات الوحدات الوطنية التي تموّلها وحدات وطنية. يفضل التمييز بين الاستخدامات الحالية واستخدامات رأس المال الممولة من الخارج.

29 – 72 لا يشمل الإنفاق المحلي كما أوضحنا مسبقاً معاملات الأدوات المالية. غير أنه بالنسبة لبعض أنواع التحليل، مثل مساعدات التنمية ، القروض الممنوحة أو المستقبلة في حالات مفضلة لابد وأن يتم حسابها. تشمل الفوائد أو التكاليف الناتجة من معدل الفائدة

التحويلات الضمنية كما هو موضح بالفصل الثاني والعشرين.

29 – 73 يمكن أن تظهر الاستخدامات / النفقات المحلية على حسب نوع المنتجات والتحويلات أو على حسب نوع الغرض (البرامج). قد ينصب التأكيد الأساسي على أحد هذين الخيارين، أو قد يستخدما سوياً ، بالاعتماد على المجال الذي يتم تغطيته أو الهدف المرجو من التحليل. إن مسار البرنامج متصل تحديداً في حالة حماية البيئة أو الضمان الاجتماعي.

5 – المستخدمون أو المستفيدون

29 – 74 بالنسبة للمستخدمين أو المستفيدين ، قد يختلف استخدام هذين المصطلحين من حساب تابع لآخر.

"المستخدمون" هو أكثر ارتباطاً بالسياحة أو الإسكان، على سبيل المثال "المستفيدين" يرتبط بالضمان الاجتماعي أو مساعدات التنمية. و في كلتا الحالتين ، يشير المصطلحان إلى من يستخدم البضائع والخدمات أو من يستفيد من التحويلات التي تشملها.

29 – 75 في أكثر المستويات تجميعاً ، يكون تصنيف المستخدمين أو المستفيدين ببساطة إعادة تنظيم تصنيف القطاعات المؤسسية وأنواع المنتجين ، في النقاط التي تنفصل فيها اتجاهات الاستهلاك. يمكن تصويرها كما يلي:

أ – منتجي السوق؛

ب – منتجي منتجات الاستخدام النهائي الشخصي؛

جـ - منتجي المنتجات غير التسويقية،

د – الحكومة كمستهلك تجميعي؛

هـ - الأسر كمستهلكين ؛

و – بقية العالم.

29 – 76 الأسر المعيشية كمستهلكين هم أهم أنواع المستخدمين أو المستفيدين في العديد من الحسابات التابعة. وحتى يصبح ذلك مفيداً للتحليل الاجتماعي والسياسة الاجتماعية ، يلزم تحليل الأسر المعيشية بشكل أوسع. لهذا الغرض، يمكن دراسة أحد أنواع التقسيم الفرعي للأسر المعيشية في الفصل الرابع والعشرين.

6 – التمويل

29 – 77 نظراً لأن المستخدمين لا يتحملون النفقات بمفردهم دائماً ، قد يكون من الأفضل تجربة تحليل الوحدات التي تتحمل النفقات أحياناً. قد يكون ذلك عملياً بشكل أكبر عندما يغطي المجال محل الاهتمام وحدات مؤسسية كاملة مقارنةً بالاهتمام بمؤسسات أصغر (أو وحدات إنتاج متجانس) لتغطية جزء من إنتاج المؤسسة برمتها.

29 – 78 هناك طريقة واحدة لفهم السؤال عن التمويل ، ألا وهي تقرير أي من أنواع التمويل المستخدمة ثم تحديد أي من أنواع الوحدات التي تزود كل نوع من التمويل. يحتاج السؤال عن المتحمل "النهائي" للتكاليف إلى تحديد أيضاً. توفر الحكومة استهلاك بعض الأسر كتحويلات عينية، حيث أن التمويل اللازم لهذا الاستهلاك يأتي معظمه من الضرائب التي تتلقاها الحكومة من الأسر والمؤسسات. ومن ثم فإن أحد التصورات تزعم كون التحويلات العينية تمول في الأساس من الأسر والمؤسسات. ينبغي إنشاء اتفاقات عن مدى بُعد إنحدار سلسلة التمويل إلى تحديد "النهاية" ، أو ربما من الأدق وصفه بالمصدر الغير مباشر للتمويل.

29 – 79 تظهر هنا مشكلة أخرى وهي ، باستثناء حالات التعاملات العينية ، لا يوجد هناك رابط ضروري بين مصدر واحد للتمويل ونوع واحد من الإنفاق. إضافة إلى أنه من المناسب الوصل بين أنواع التمويل والإنفاق لمعرفة مدى ارتباطهم ببعض كما يلي:

أ – الاستهلاك الوسيط لمنتجي السوق مقارنةً بالعائد من المبيعات ؛

ب – الاستهلاك الوسيط والاستهلاك النهائي للحكومة مقارنةً بالضرائب ؛

جـ - الاستهلاك الوسيط والاستهلاك النهائي للمؤسسات الغير ربحية التي تخدم الأسر مقارنة بالمساهمات التي تتلقاها ؛

د – نفقات الاستهلاك النهائي للأسر مقارنةً بتعويضات الموظفين والتحويلات العينية كالمعاشات.

29 – 80 يمكن تمويل رأس المال بعدة طرق ؛ من عائدات المبيعات ، من التصرف في الأصول (بما فيها الأصول المالية) ، من استلام التحويلات العينية أو من الاقتراض. في حالة تكوين رأس المال بواسطة الحكومة ، حينئذ يمكن تمويله بإصدار السندات المالية أو تحويلات رأس المال أو القروض من الخارج.

29 – 81 يعتمد تمويل التحويلات إلى حد كبير على المجال محل الدراسة. في حالة تضمين المنافع الاجتماعية ، ينبغي التعامل معها على أن مصدر التمويل الرئيسي لها المساهمات الاجتماعية من الأسر الأخرى.

تكون الحكومة هي الممول للتحويلات (بما في ذلك الإعانات) في بعض الحالات بينما تكون هي المتلقي للتحويلات (بما فيها الضرائب) في حالات أخرى.

29 – 28 في عدد من الحالات ، قد يتصل توضيح أن التمويل من الخارج اتصالاً هاماً بالتحويل.

7 – الإنتاج والمنتجات

29 – 83 كما في القطاع الرئيسي للحسابات ، من الهام تطوير مجموعة من جداول العرض والاستخدام للمنتجات المميزة والمنتجات ذات الصلة محل الاهتمام ولمنتجي المنتجات المميزة. قد يمتد ذلك ليغطي حساب توليد الدخل أيضاً و البيانات غير المالية التي تهتم بالعمالة ومؤشرات الإنتاج.

8 – البيانات المادية

29 – 84 ينبغي ألا يتم النظر إلى البيانات المقدرة في الواقع أو الوحدات غير المالية على أنها جزء ثانوي من الحسابات التابعة.إنها مكونات أساسية سواء بالنسبة للمعلومات التي توفرها بشكل مباشر ولكي يتم تحليل البيانات المالية كما ينبغي.

ز – أمثلة على الحسابات التابعة

29 – 85 كما تم شرحه في المقدمة ، هناك نوعين من الحسابات التابعة ، يؤديان وظيفتين مختلفتين. يسمى النوع الأول أحياناً الحساب التابع الداخلي ، الذي يأخذ كافة قوانين وأنظمة الحسابات القومية ولكنه يركز على جانب محدد من الاهتمام عن طريق الانتقال من التصنيفات والترتيبات التقليدية. الأمثلة هي الإنفاق على السياحة، وعلى إنتاج القهوة وحماية البيئة. يسمى النوع الثاني الحساب التابع الخارجي، قد يُضيف معلومات غير اقتصادية أو تغير في الأشكال المحاسبية أو كليهما. تُعد طريقة استكشاف مناطق جديدة من الطرق المناسبة للغاية. قد يكون دور العمل التطوعي أحد الأمثلة على ذلك. يمكن أن تحتوي بعض مجموعات الحسابات التابعة بعض ملامح الحسابات التابعة الداخلية والخارجية.

29 – 86 مازال الحد الفاصل بين الحسابات التابعة والتفصيل الدقيق لنظام الحسابات القومية غير واضح المعالم. يمكن أن يُنظر لكافة طرق الوصول لميزانية المدفوعات والحسابات العالمية كما عُرض في إدارة أساليب العمل6 BPM6 ، الإحصاءات المالية للحكومة في دليل إحصاءات مالية الحكومة عام 2001 م GFSM2001 أو دليل الإحصاءات النقدية والمالية ، على أنها حسابات تابعة. اتضح من خلال معاملة المؤسسات الغير ربحية والتي تخدم الأسر في الفصل الثالث والعشرين والقطاع الرسمي في الفصل الخامس والعشرين أنها حسابات تابعة. حتى الجدول الخاص بالمعاشات في الفصل السابع عشر يمكن أن يُنظر له كشكل من أشكال الحسابات التابعة، بالرغم من أنه مصنف على أنه جزء من الأدلة الأساسية لنظام الحسابات القومية.

29 – 87 تم وصف بعض الحسابات التابعة الأوسع في هذا الجزء. وقد كان الوصف موجزاً شكلاً مميزاً للحسابات فقط ؛ وقد توفرت المراجع لمزيد من المعلومات. بالنسبة لاثنين منهم ، الحساب التابع للسياحة والحساب التابع للبيئة، الأدلة العالمية موجودة الآن في إصدارها الثاني . مازال الحساب التابع للصحة في الإصدار الأول له ولكنه قيد الإصدار الفعلي. تغطي المنطقة الرابعة الأنشطة الغير مدفوعة الأجر للأسر. احتلت هذه المنطقة الاهتمام للعديد من الأعوام ولكن كانت صعوبة قياس الخدمات الغير مدفوعة الأجر حائلاً دون الوصول إلى اتفاق دولي لكيفية البدء.

بالرغم من إعادة النظر في بعض الأعمال الحديثة في هذا النطاق لمن يهمه الأمر.

29 – 88 تم تطوير بعض الحسابات التابعة الأخرى أو قيد التطوير. البعض منها مثل الحسابات التابعة الخاصة بفحص الإنتاجية في عدد من الدول المنتجة في الاتحاد الأوروبي : تم تحديث المنهج الصناعي المقارن (مشروع التحليل المحاسبي على مستوى دول الاتحاد الأوروبي لرأس المال ، العمالة ، الطاقة ، المواد الخام عام 2003 EU KLEMS Project, 2003) إلى الآن كنوع من التدريب على البحث. أما الحسابات الأخرى مثل حسابات المياه واستغلال الغابات، فقد طُوّرت كنوع من التحسينات المدخلة على الحساب التابع الأوّلي للبيئة (في نظام الحسابات البيئية والاقتصادية) إلى الحد الذي أصبحت فيه الأدلة الإرشادية لها مقبولة إلى حد كبير. من الممكن أن تفيد الحسابات الأوسع للمنتجات الزراعية ، في عدد من الدول النامية. هنا وفي مناطق أخرى ، حيث أن هناك اتفاق على كيفية تشكيل نموذج جديد من الحسابات التابعة ، كما يمكن تطوير أدلة عالمية جديدة. قد تخضع الأدلة العالمية الجديدة في حد ذاتها للمراجعة وقد تنتقل تدريجياً نحو مستوى مقبول عالمياً كما هو مخطط له في نظام الحسابات الاقتصادية والبيئية.

1 - الحسابات التابعة للسياحة

29 – 89 إن الحسابات التابعة للسياحة موجودة منذ فترة طويلة في أكثر من سبعين دولة وضعته في بعض المراحل. عُرف دليل الإرشادات العالمية ب "الحسابات التابعة للسياحة: الإطار المنهجي المقترح (المكتب الإحصائي للاتحاد الأوروبي Eurostat ، منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية ، منظمة السياحة العالمية، الأمم المتحدة ، 2008) الذي استحدث الإصدار الأول لعام 2000 . أضيفت ملحقات خاصة بمنازل قضاء العطلات ونشاط المقابلات والمؤتمرات إلى تحديث الحسابات التابعة للسياحة عام 2008 .

29 – 90 إن الهدف من الحسابات التابعة للسياحة هو توفير المعلومات التالية:

مجموعات الاقتصاد الكلي التي تقيس حجم المساهمة الاقتصادية في السياحة مثل إجمالي القيمة المضافة المباشرة على السياحة TDGVA وإجمالي القيمة الإنتاج المحلي المباشر من السياحة ، الذي يتناسب مع تجمعات أخرى للاقتصاد الكلي و الأنشطة الاقتصادية المنتجة الأخرى و النواحي الوظيفية محل الاهتمام ؛

ب- تُدمج *المعلومات المُفصلة عن معدل استهلاك السياحة ، والمفهوم الممتد المرتبط بنشاط السائحين كمستهلكين ، ووصف كيف أن الطلب على السياحة يلتقي بالعرض المحلي والواردات* مع الجداول المشتقة من جداول العرض والاستخدام اللتان يمكن تجميع كليهما حسب القيم الحالية وحسب الحجم؛

جـ - حسابات الإنتاج المفصلة لصناعات السياحة ، بما في ذلك بيانات ارتباط العمالة بالأنشطة الاقتصادية الإنتاجية المختلفة وتكوين رأس المال الثابت ؛

د – رابط بين البيانات الاقتصادية و المعلومات غير المالية عن السياحة كعدد الرحلات (أو الزيارات) ، مدة الإقامة ، الهدف من الزيارة ، أنواع النقل .. الخ وهو ما يلزم لتحديد صفات المتغيرات الاقتصادية.

التعريف بالزائرين والسائحين

29 – 91 يوجد مفهوم الزائر في منتصف الحساب التابع للسياحة. يُعرّف الزائر على أنه شخص خارج بيئته الطبيعية ولكنه لا يعمل تبعاً لكيان مقيم في المكان الذي يزوره. وليست البيئة التي يزورها مطابقة للدولة التي يزورها. فهو يشير إلى المنطقة التي يتواجد فيها الفرد بطبيعة الحال. بما في ذلك المنطقة المحيطة بمنزله ومكان عمله أيضاً. و من ثم فإن الذين يعملون خارج بلادهم لا يعتبرون زائرين لهذه البلاد. لذا فإن الزائرين هم مجموعة فرعية من المسافرين.

29 – 92 يمكن تقسيم الزوار إلى مجموعتين: يطلق على (زائري الليل) سائحين ومن يقوم برحلة ليوم واحد يسمى متنزه . من ناحية أخرى من الهام تقسيم السائحين حسب دولة إقامتهم إلى سائحين داخليين وسائحين خارجيين. يعتبر المقيم الذي يزور دولة أخرى مباشراً للسياحة الخارجية؛ أما غير المقيم الذي يزور ما يقع ضمن نطاق الاقتصاد المحلي فهو يباشر سياحة داخلية. إن الإجمالي الكلي للسياحة التي يقوم بها المقيمين والمعروفة بالسياحة القومية ، هي جملة السياحة المحلية (السياحة في نطاق اقتصاد الدولة التي يقوم بها مواطني هذه الدولة) بالإضافة إلى السياحة الخارجية.

	داخل الدولة	خارج الدولة	الإجمالي
المقيمين	السياحة الإقليمية	السياحة الخارجية	السياحة القومية
غير المقيمين	السياحة الداخلية		
الإجمالي			

29 – 93 لا تقتصر السياحة على الأنشطة المعروفة بطبيعة الحال عنها كالاستجمام ولكنها تمتد لتشمل كافة الأنشطة التي يقوم بها السائح. بما في ذلك السفر للأغراض التجارية أو التعليم أو التدريب. تصنف زيارة السائح حسب كونها زيارة شخصية أو زيارة عمل أو زيارة مهنية. يقسم عنوان الزيارة الشخصية إلى ثمان مجموعات: الأجازات ، الترفيه والاستجمام؛ زيارة الأصدقاء التعليم والتدريب ؛ الصحة

والعناية الطبية ؛ الزيارات الدينية أو الحج ؛ التسوق ، الانتقال ، أغراض أخرى.

تعريف السياحة ونطاق الإنفاق عليها

29 – 94 يعرف الإنفاق على السياحة بالمبلغ المدفوع للحصول على البضائع أو الاستفادة من الخدمات وكذلك الأشياء القيمة للاستخدام الشخصي أو لإعادتها بعد انتهاء الرحلة السياحية. يشمل ذلك النفقات التي ينفقها الزائرين بأنفسهم وكذلك المصروفات التي يدفعها الآخرون أو يتم تعويضهم عنها.

تعريف استهلاك السياحة ونطاقه

29 – 95 يتسع مفهوم استهلاك السياحة أبعد من الإنفاق على السياحة ليشمل الخدمات المتعلقة ليشمل السكن المؤقت على نفقة السائح ، التحويلات العينية الاجتماعية للسياحة والاستهلاك المرتبط بها.

في حين أنه يمكن الحصول على المعلومات حول الإنفاق على السياحة من إجراء المسح للسائحين ، إلا أن ضبط استهلاك السياحة لابد أن يتم تقييمه من مصادر أخرى.

29 – 96 يمكن تمييز استهلاك السياحة حسب المكان وحسب كون السائح مقيماً أم أجنبياً بطريقة مشابهة لما وصفناه بالنسبة للسياحة في حد ذاتها.

المنتجات المميزة

قسمت المنتجات تبعاً للحسابات التابعة للسياحة إلى منتجات مميزة ومنتجات استهلاكية أخرى. من ناحية أخرى قُسمت المنتجات المميزة تقسيماً فرعياً إلى منتجات دولية مشابهة مميزة للسياحة ومنتجات مميزة للسياحة خاصة بالدولة.

يشمل دليل الحسابات التابعة للسياحة قائمة بالمنتجات الأولى . بينما قُسمت المنتجات الاستهلاكية الأخرى بين المنتجات ذات الصلة بالسياحة والمنتجات التي لا تتعلق بالسياحة. تشمل المنتجات غير الاستهلاكية كافة المنتجات التي لا تشكل بضائع أو خدمات استهلاكية ، بما في ذلك الأشياء الثمينة ، تكوين رأس المال الثابت والاستهلاك التجميعي. توجد قائمة تضم 12 تصنيف للمنتجات والأنشطة المميزة في الدليل الخاص بالحسابات التابعة للسياحة.

صناعات السياحة

29 – 98 تمثل صناعة السياحة تجميع المؤسسات التي يتصل نشاطها الرئيسي بالمنتجات المميزة للسياحة. تغطي صناعات السياحة إسكان الزائرين ، المأكل و المشرب الذي يخدم الصناعة ، السكك الحديدية ، الطرق ، النقل البحري والجوي، تأجير وسائل النقل ، وكالات السفر، وخدمات الحجز الأخرى ، صناعة الثقافة ، صناعة الرياضة والترفيه ، التجارة بالتجزئة للبضائع المميزة الخاصة بالسياحة في الدولة والصناعات المميزة الخاصة بالسياحة في الدولة.

جدول 29 – 1 : الجدول السادس من جداول الحسابات التابعة

		المنتجات الاستهلاكية أ. 1 المنتجات المميزة للسياحة (د) 1 – خدمات إسكان الزائرين 1.أ خدمات الإسكان غير التي في البند 1.ب 1.ب خدمات الإسكان المتعلقة بكافة أنواع ملكية منزل لقضاء العطلات 2 – خدمات الطعام والشراب 3. خدمات النقل عبر السكك الحديدية 4 – خدمات نقل المسافرين براً 5 – خدمات نقل المسافرين بحراً 6 – خدمات نقل المسافرين جواً 7 – خدمات تأجير الوسائل 8 – خدمات وكالات السفر والحجز 9 – الخدمات الثقافية 10 – البضائع المميزة الخاصة بالترفيه 11 – البضائع المميزة الخاصة بالسياحة في الدولة 12 – الخدمات الاستهلاكية الأخرى (أ) ، (د) أ. 2 المنتجات الاستهلاكية الأخرى ب. الخدمات غير الاستهلاكية ب. 1 الأشياء القيمة ب. 2 المنتجات غير الاستهلاكية الأخرى (**)	I إجمالي الإنتاج (حسب الأسعار الأساسية)	II إجمالي الاستهلاك الوسيط (حسب أسعار المشترين (د))	(I – II) إجمالي القيمة الكلية المضافة	تعويضات الموظفين الضرائب الأخرى الأقل من الإعانات على المنتجات إجمالي الدخل المختلط
1- إسكان الزائرين	الناتج 5- 1					
	مساهمة السياحة (بالقيمة)	x x				
1 .أ إسكان الزائرين غير 1 . ب	الناتج 5- 1 أ					
	مساهمة السياحة (بالقيمة)	x x				
1 . ب خدمات الإسكان المتعلقة بكافة أنواع ملكية منزل لقضاء العطلات	الناتج 5 – 1 ب					
	مساهمة السياحة (بالقيمة)	x x				
---	الناتج (5 ...)					
	مساهمة السياحة (بالقيمة)	x x				
12 – صناعات الدولة الخاصة بالسياحة	الناتج 5 – 12					
	مساهمة السياحة (بالقيمة)	x x				
الإجمالي	الناتج 5 - 13					
	مساهمة السياحة (بالقيمة)	x x				
الصناعات الأخرى	الناتج 5 – 14					
	مساهمة السياحة (بالقيمة)	x x				
ناتج المنتجين المحليين (حسب الأسعار الأساسية)	الناتج =5.15 + 5.13 + 5.14					
	مساهمة السياحة (بالقيمة)	x x				
الواردات*	الناتج 6 – 1					
	مساهمة السياحة (بالقيمة)	x x				
الضرائب الأقل من الإعانات	6 - 2					

المنتجات المحلية والمستوردة	مساهمة السياحة (بالقيمة)		
هوامش النقل والتجارة	الناتج 6 - 3	✖✖ ✖ ✖ ✖ ✖ ✖ ✖ ✖ ✖ ✖ ✖ ✖ ✖ ✖ ✖	
	مساهمة السياحة (بالقيمة)	✖ ✖ ✖ ✖ ✖ ✖ ✖ ✖ ✖ ✖ ✖ ✖ ✖ ✖ ✖	
العرض المحلي (حسب أسعار المشترين)	الناتج=6.4 + 6.1 + 5.15 + 6.3 + 6.2		
استهلاك السياحة الداخلية	3 – 4		
النسب المئوية للسياحة (%)	5.6 = 100 X $\frac{4.3}{6.4}$		

تعني أن كافة صناعات السياحة للقائمة المطروحة ينبغي أن يتم دراستها واحدة بواحدة في الحسابات

(*) الواردات باستثناء الشراء المباشر للمقيمين بالخارج.

(*) قيمة أ. استهلاك المنتجات، هو صافي إجمالي مصاريف الخدمات المدفوعة لوكالات السفر ، القائمين على الرحلات وخدمات الحجز الأخرى.

(**) تشمل كافة البضائع والخدمات الأخرى التي تحيط بالاقتصاد محل الدراسة.

(أ) إذا كان ذات صلة ويمكن تطبيقه ، ينبغي أن تقوم الدول بتحديد كل من مكونات (المنتجات ذات الصلة بالسياحة و المنتجات الاستهلاكية التي لا تتعلق بالسياحة). في كلتا الحالتين ، ينبغي تحديد المنتجات بشكل منفصل إن أمكن ذلك (أنظر الفقرة 4 – 15) .

(ب) ينبغي تحديد البضائع والخدمات بشكل من منفصل إن أمكن ذلك (أنظر الفقرة 4 – 16).

(ج) ينبغي توفير التحليل ، إن أمكن ذلك (أنظر الفقرة 4 – 17).

(د) بالنسبة للبضائع ، ينبغي تكوين مساهمة السياحة على هوامش التجارة بالتجزئة فقط (أنظر الملحق 4).

29 – 99 بالاعتماد على معلومات مجموعة كاملة من الحساب التابع للسياحة تحتوي على عشرة جداول يمكن تجميعها. تحتوي أول ثلاثة منها على نفقات السياحة. يظهر الجدول 4 فصلاً بين السياحة المحلية والسياحة الداخلية و التعديلات التي ينبغي القيام بها للانتقال من نفقات السياحة إلى استهلاك السياحة. يُظهر الجدول 5 عرض صناعة السياحة. أما الجدول 6 فهو قلب الحسابات التابعة للسياحة ويظهر المجموعات الأساسية المقسمة ؛ وقد سُجلت هذه المجموعات بالأسفل. يغطي الجدول 7 العمالة. بينما يغطي الجدولان 8 و 9 رأس المال الثابت والاستهلاك التجميعي.يغطي الجدول 10المعلومات غير مالية.

المجاميع الرئيسية

29 – 100 تؤخذ التجمعات التالية كمجموعة من المؤشرات لحجم السياحة في الاقتصاد. تشمل هذه المجاميع :

أ – نفقات السياحة الداخلية؛

ب – استهلاك السياحة الداخلية ؛

جـ - إجمالي القيمة المضافة لصناعة السياحة GVATI ؛

د – القيمة المضافة المباشرة للسياحة TDGVA ؛

هـ - إجمالي الإنتاج المحلي المباشر للسياحة TDGDP

29 – 101 يظهر مصدر هذه العناصر في الجدول 6 لدليل الحسابات التابعة للسياحة المضمن كجدول 28 – 1 .

2 - المحاسبة البيئية

29 – 102 تهدف الحسابات البيئية ضمن الهيكل المركزي بالاعتماد على نظام الحسابات القومية تأثيرات استخدام (وأحياناً استنفاذ) المصادر الطبيعية وتوليد الرواسب التي تلوث الهواء والماء. توضح هذه الحسابات أيضاً الأنشطة الخاصة التي يتم القيام بها لمنع أو مكافحة التأثيرات البيئية الضارة الناتجة من النشاط البشري.

29 – 103 نُشر إصدار مؤقت من نظام الحسابات البيئية والاقتصادية وهو الحسابات البيئية الاقتصادية المتكاملة عام 1993 . وقد نُشر الإصدار المحدث منه عام 2003 . مازال العمل جارياً لتعديل هذا الإصدار بنظرة أوسع

بغرض نشره عام 2012 . إن أهداف الحسابات البيئية والاقتصادية هي المساعدة في :
أ – تشجيع تبني تصنيفات معيارية في معلومات الإحصاءات البيئية. ، التي تشمل قيمة وارتباط المعلومات البيئية ؛
ب – خلق تطور غير مسبوق للإحصاءات البيئية عن طريق تطبيق تقاليد المحاسبة الاقتصادية. التي تربط الأسهم والتدفقات؛
جـ - توفير رابط بين التكوين الاقتصادي الذي يحتوي الحسابات الاقتصادية التقليدية ، مما يؤدي إلى تحسينات في دقة وتماسك كلتا المجموعتين من المعلومات؛
د – تحديد استخدام وملكية ومن ثم مسئولية التأثيرات البيئية ؛
هـ - تشجيع تنمية مجموعات البيانات الشاملة والمنسقة بمرور الوقت ؛
و – تسهيل المقارنات العالمية.
29 – 104 كما في نظام الحسابات القومية ، يوفر نظام الحسابات البيئية والاقتصادية المؤشرات الرئيسية التي يمكن الاشتقاق منها كما انه يوفر وظيفة الإدارة بحيث يمكن استخدامها في تحليل الخيارات السياسية. توفر هذه الحسابات أساساً صلباً لحساب المقاييس التي قد تكون موجودة بالفعل في مجموعات التنمية المستدامة ولكن يمكن استخدام تلك الحسابات لتطوير مؤشرات جديدة ، مثل المجاميع الكبرى التي قد لا تكون متاحة بطريقة أخرى.
الأجزاء المختلفة في نظام الحسابات البيئية والاقتصادية.
29 – 105 ينبغي النظر لنظام الحسابات البيئية والاقتصادية كحساب تابع لنظام الحسابات القومية بمميزات الحسابات التابعة الداخلية والخارجية. يحتوي النظام الكامل على القطاعات الرئيسية ، يمكن تطبيق اثنين منهما بالكثير أو القليل من الاستقلالية والثالث الذي صُمم لتكامل الأول والثاني مع بعضهما ومع نظام الحسابات القومية. تحتوي الثلاثة قطاعات على :

أ – نموذج موسع لجداول العرض والاستخدام القادرين على دمج البيانات المادية بمفردها أو بالإضافة إلى البيانات المالية ؛
ب – شرح مفصل لأجزاء الهيكل المركزي لنظام الحسابات القومية مع بعض الملحقات؛ و
جـ - مراعاة شمول نظام الحسابات القومية للسماح بتأثيرات الاستهلاك أو التقليص كي تؤثر على المجاميع الكبرى مثل الناتج المحلي الإجمالي .

جداول العرض والاستخدام العيني والمركب

29 – 106 لقد تم تمييز أربعة أنواع من التدفقات المالية في نظام الحسابات البيئية والاقتصادية **SEEA .**
أ. تعتبر المنتجات بضائع أو خدمات أُنتِجت ضمن المجال الاقتصادي والتي تُستخدم فيه ، بما في ذلك تدفق السلع والخدمات بين الاقتصاد القومي والاقتصاد الخارجي.
ب. تشمل المصادر الطبيعية المعادن ومصادر الطاقة، التربة ، المياه ، المصادر البيولوجية.
جـ - تشمل مدخلات النظام البيئي الهواء والغازات اللازمة للاحتراق والمياه اللازمة لاستمرار الحياة.
د.إن الرواسب ما هي إلا مخرجات غير مقصودة وغير مرغوب فيها من الاقتصاد والتي ليس لها أي قيمة اقتصادية ويمكن إعادة تدويرها أو صرفها في البيئة. تستخدم كلمة "الرواسب" بمفردها لتغطي النفايات الصلبة ، الفضلات (التي يتم التخلص منها في الماء) أو الانبعاثات (التي يتم التخلص منها في الجو) .
29 – 107 تحتوي المجموعة الأولى من الحسابات البيئية علاقة بين الإحصاءات البيئية التي تشكلها البيانات الهيكلية المادية البيئية في إطار (هيكل) عرض والاستخدام أو الإدخالات و الإخراجات. يشمل تدفق الحسابات العينية دمج حسابات المنتجات ، المصادر الطبيعية ، مدخلات النظام البيئي ورواسبه ، يتم التعبير عن كل منتج على حسب عرضه في الاقتصاد واستخدامه فيه. يمكن أن تُظهر الحسابات العينة بوضوح الأهمية النسبية للأنشطة الاقتصادية المختلفة على حسب تأثيرها على البيئة .
29 – 108 غير أن قوة هذه الطريقة تأتي من إمكانية رسم خطوط موازية بين التدفقات المالية والعينية لمقارنة وتمييز هذه الأهمية البيئية بالأهمية المتعلقة بالأنشطة من الناحية الاقتصادية. جداول العرض يتم تركيب جداول العرض والاستخدام المركبة أو جداول الإدخالات والإخراجات فوق القيم المالية للمنتجات في المساويات المادية لها وإضافة العنصر الموازن للقيمة المضافة. استخدمت جداول الإدخالات والإخراجات المركبة بنجاح في اكتشاف تأثيرات الاحتباس الحراري أو النفاية الصلبة. يمكن الحصول على أمثلة من دليل نظام الحسابات البيئية والاقتصادية في دليل نظام الحسابات البيئية والاقتصادية .

29 – 109 يُعد الجدول 29 – 2 مثالاً لجدول نظام الحسابات البيئية والاقتصادية المركبة.

تحديد الاتجاهات البيئية للهيكل المركزي

الركيزة الثانية في النظام المحاسبي هي تحديد توضيح التعاملات المالية في نظام الحسابات القومية التي تتصل بشكل مباشر بالبيئة بدقة. وعلى حسب التدفقات ينصب الاهتمام في هذا الخصوص بالضرائب البيئية ، دخل الملكية وحقوقها ، حماية البيئة ، استخدام المصادر الطبيعية ، الإنفاق على الإدارة.

الضرائب البيئية ، دخل الملكية ، حقوق الملكية

29 – 111 إن الضريبة البيئية هي تلك التي أساسها وحدة عينية (أو ما يقوم مقامها) أثبتت تأثيراً سلبياً خاصاً على البيئة. يمكن اعتبار أنواع من الضرائب ضرائب بيئية ؛ ضرائب الطاقة ، ضرائب النقل ، ضرائب التلوث ، ضرائب المصادر. كما هو موضح في موضع آخر من نظام الحسابات البيئية ، ينبغي الاهتمام بالتمييز بين الضرائب ورسوم الخدمات.

يمكن أن تتبع رسوم الخدمات على سبيل المثال المجموعة الثانية على الرغم من أن الحكومة هي يجمعها.

29 – 112 يظهر تأجير الموارد في المصادر الطبيعية في نظام الحسابات القومية على أنه دخل من الملكية عندما يتم دفعه إلى وحده أخرى . كما هو موضح في الفصل 20 ، غير أنه من الممكن تحديد عنصر الفائض التشغيلي المتعلق بتأجير الموارد على الأصول الطبيعية التي يستخدمها المالك أيضاً.

29 – 113 هناك مجال آخر على جانب من الأهمية بالنسبة لاستخدام الموارد الطبيعية هو السؤال عن رُخَص استخدامها خلال عن فترة ممتدة ، كما تم شرحه في الفصل السابع عشر. قد تتعلق الترخيصات باستخراج الموارد الطبيعية أو استخدامها كالأحواض.

مجموعة من حسابات نفقات حماية البيئة

29 – 114 يمكن تجميع مجموعة من حسابات نفقات حماية البيئة باستخدام تقنيات الحساب التابع تبعاً للخطوات التالية:

أ – ينبغي أن تُعامل الأنشطة الإضافية كمنتجات ثانوية ؛

ب – ينبغي تحديد مجموعة من المنتجات المميزة ؛

جـ - يلزم تحديد التحويلات الخاصة بحماية البيئة ؛

د – يمكن حساب الإنفاق المحلي على حماية البيئة ؛

هـ - يمكن تحديد القطاعات التي تمول الإنفاق على حماية البيئة.

29 – 115 تم شرح هذه الخطوات بالتفصيل في دليل نظام الحسابات البيئية والاقتصادية. هناك نقاش أيضاً حول مجموعة من المنتجات المميزة المسماة ب "صناعة البيئة" للاستخدام الدولي. يظهر الجدول 29 – 3 مثالاً على نفقات حماية البيئة .

حسابات الأصول

29 – 116 بالنسبة للأسهم وتغيرها، فإن حساب الأصول الذي تم شرحه في الفصل 11 **قد** استُخدم في الموارد الطبيعية ، على حسب القيمة و على حسب الوحدات العينية. في نظام الحسابات البيئية والاقتصادية ، يمكن تجميع حسابات الأصول عينياً للموارد الطبيعية التي ليس لها قيمة مالية و من ثم لا تظهر ضمن نطاق الأصول في نظام الحسابات القومية.

بالنسبة للموارد الطبيعية كالهواء والمياه التي ليس لها قيمة مادية ، أو قيمة سهمية ، مازالت حسابات التغيرات في الوحدات العينية مفيدة في هذا الخصوص.

تكامل التعديلات البيئية في حسابات التدفق

29 – 117 إن القطاع الرئيسي الثالث والأخير في نظام الحسابات البيئية والاقتصادية هو الجزء الخارجي في الحساب التابع. يخفف هذا القطاع القيود المفروضة في الحسابات التي قمنا بشرحها إلى حد بعيد ولكنه لا يُحدث أية تغييرات جوهرية في نظام الحسابات القومية . الفكرة بسيطة للغاية وهي تحويل الجداول المركبة إلى جداول مالية بحتة عن طريق وضع القيم المالية على هذه التدفقات بالأسفل وعلى يمين الجدول المركب الذي تم التعبير فيه على حسب المادة فقط . على الرغم من أن الفكرة بسيطة إلا أن تطبيقها ليس بالأمر اليسير. يعتبر هذا الجزء من نظام الحسابات البيئية والاقتصادية أكثر تجربة ولم يتم التوصل لاتفاق على المقترحات التي طرحت منذ وقت طويل.

الاستنفاد

29 – 118 إن تقييم إدخالات النظام الاقتصادي هي الخطوة الأولى والأسهل. حيث أن هذه الإدخالات مدمجة مع المنتجات التي بيعت في الأسواق ، على أساس أنه يمكن استخدام وسائل مباشرة لتحديد قيمتها بالاعتماد على مبادئ السوق. حتى في نظام الحسابات القومية ، أي تقييم يتم توضع النتائج في التغيرات الأخرى

في حسابات الأصول بدلاً من وضعها في حسابات التدفق. ومن ثم فإن هناك طريقة أخرى للنظر في عملية دمج استخدام الإدخالات البيئية إلى النظام ، ألا وهي نقل بعض التغييرات الأخرى في الأصول إلى الحسابات التي تمثل الأصول . وبالتحديد ، إذا لم يتم استخدام أحد الموارد البيئية باستمرار ، فإن هناك مقياس بديل للدخل المعتبر لاستهلاك رأس المال الطبيعي وكذلك استهلاك رأس المال الثابت الذي قد يُراعى أيضاً للوضع في الاعتبار استنفاد الموارد الطبيعية.

جدول 29 – 2 نموذج لجدول العرض والاستخدام المختلط في نظام الحسابات البيئية والاقتصادية

جدول 29 – 3 نموذج لجدول العرض والاستخدام المشترك لخدمات وسلع الحماية البيئية

9 . ميزانية المواد	الشوائب 11 . مجال الصف 10 . المنطقة الجغرافية	الاقتصاد الكلي	الاقتصاد 5. (منتجات) الصف الصناعات 4. رأس المال 3. الاستهلاك 2.	1. المنتجات عيني مالي	الاستخدام الكلي	
0		*1719*	المنتجات المستخدمة في الصف (الصادرات) 101 403 المنتجات المستخدمة لرأس المال 119 146 المنتجات المستخدمة للاستهلاك 39 506 المنتجات التي تستخدمها الصناعة 442 664		1 . المنتجات عيني *مالي* 701	الاقتصاد
0 تراكم المواد الخام بواسطة الاستهلاك 17 تراكم المواد الخام بواسطة رأس المال 72 تراكم المواد الخام بواسطة الصف - 52	الشوائب التي تتولد من الصناعة في الصف 5 الشوائب التي تتولد من استهلاك الصف 1 الشوائب التي تولدها الصناعة 275 الشوائب التي تتولد من استهلاك الصناعة 47 الشوائب المتولدة من رأس المال 73 الشوائب المتولدة من غير المقيمين 6	*1365* *363*		التي يتم إنتاجها وعرضها من قبل الصناعة *551* *1 365* المنتجات التي يوفرها الصف (الواردات) 150 *366*	2 . الصناعات 831 65 3 . الاستهلاك 145 104 4. رأس المال 5 منتجات الصف	
		692	662	*1719*	*القيمة المضافة* *إجمالي الاقتصاد*	
صافي تراكم الموارد الطبيعية في البيئة المحلية في الصف -258 صافي تراكم الموارد الطبيعية في الصف - 6			الموارد الطبيعية المستخرجة بالصف 1 الموارد الطبيعية المتاحة للاستهلاك 1 الموارد الطبيعية المتاحة للاستهلاك 1 الموارد الطبيعية المتاحة للصناعة 265 الموارد الطبيعية المتاحة للصناعة 5		6 . البيئة الإقليمية 0 7. منشأ الصف 0	الموارد الطبيعية
صافي تراكم مدخلات النظام البيئي في البيئة المحلية - 143 صافي تراكم مدخلات النظام البيئي في الصف			إدخالات النظام البيئي لاقتصاد الصف 2 إدخالات النظام البيئي للاستهلاك 23 1 إدخالات النظام البيئي للصناعة 118 3		8. البيئة الإقليمية 0 0	مدخلات النظام البيئي
صافي تراكم الشوائب في البيئة المحلية 373 صافي تراكم الشوائب في الصف 1	الحد الفاصل للتدفقات الخارجية للفضلات 4 الحد الفاصل للتدفقات الداخلية للفضلات 8		نقل النفايات إلى 26 الشوائب التي يعاد استيعابها 7		10 النشأة الوطنية 409 9	الشوائب
0	9 409		104 145 65 831	701	إجمالي العرض 2264	

مقدمي بضائع وخدمات الرعاية الصحية						الضرائب على المنتجات ناقص الإعانات *	إجمالي العرض	الموارد
الاقتصاد الكلي	منتجين آخرين	أسر خاصة (رعاية منزلية)	الرعاية الصحية المهنية	المنتجين الثانويين	المنتجين الأساسين	الإجمالي		
الناتج								*البضائع والخدمات* العرض : **بضائع وخدمات الرعاية الصحية حسب الوظيفة** 1 - خدمات الرعاية العلاجية 2 – خدمات الرعاية التأهيلية 3 خدمات التمريض طويل المدى 4 – الأنشطة المكملة للرعاية الصحية 5 – السلع الطبية المخصصة للمرضى الخارجيين **العرض الكلي لخدمات وسلع الرعاية الصحية** منتجات أخرى *إجمالي*

(*) يشمل هوامش النقل والتجارة ذات القدر الضئيل لخدمات وبضائع الرعاية الصحية بالنسبة للاستخدام الخارجي

مقدمي بضائع وخدمات الرعاية الصحية								
الاقتصاد الكلي	منتجين آخرين	الرعاية الصحية لمنازل خاصة	الرعاية الصحية المهنية	منتجين فرعين	منتجين أساسين	إجمالي	الضرائب على المنتجات ناقص الإعانات على المنتجات *	إجمالي الاستخدامات حسب أسعار المشترين
الاستهلاك الوسيط								

واردات بضائع وخدمات الرعاية الصحية

البضائع والخدمات
الاستخدامات
بضائع وخدمات الرعاية الصحية حسب الوظيفة
1 - خدمات الرعاية العلاجية
2 – خدمات الرعاية التأهيلية
3 خدمات التمريض طويل المدى
4 – الأنشطة المكملة للرعاية الصحية
5 – السلع الطبية المخصصة للمرضى الخارجيين

الإجمالي
إجمالي القيمة المضافة
تعويض الموظفين
الضرائب على المنتجات
الضرائب الأخرى على المنتجات
الإعانات على المنتجات
الإعانات الأخرى على المنتجات
صافي الدخل المختلط
صافي الفائض التشغيلي
إهلاك رأس المال الثابت

إجمالي الدخل المختلط

الإجمالي

مدخلات العمالة

إجمالي تكوين رأس المال الثابت
صافي أسهم الأصول الثابتة

(*) يشمل هوامش النقل والتجارة ذات القدر الضئيل لخدمات وبضائع الرعاية الصحية بالنسبة للاستخدام الخارجي

صادرات سلع وخدمات الرعاية الصحية	نفقات الإستهلاك النهائي	
	الحكومة – المؤسسات الغير ربحية الأسر	
إجمالي تكوين رأس المال		

ال

نفقات الوقائية

29 – 119 تم بالفعل اتخاذ بعض القرارات للحد من توليد الشوائب أو تخفيف تأثيرات الانبعاثات. تسمى هذه الإنفاقات أحياناً النفقات الوقائية. هناك طريقة لضبطها في تجميعات الاقتصاد الكلي وهي معاملة هذه النفقات كرأس المال الثابت مع تعويض النقص.

حسابات التدهور البيئي

29 – 120 يعد هذا الجزء الأصعب في المحاسبة البيئية والذي مازال هناك تضارب للآراء حوله. ظهرت مشكلتين عند السؤال عن كيفية دمج تأثيرات التدهور في نظام الحسابات القومية . كانت المشكلة الأولى هي كيفية وضع قيمة التدهور ؛ أما المشكلة الثانية فقد كانت عن كيفية تحديد هذا التقييم في الحسابات.

29 – 121 يمكن توضيح الطرق المقترحة بإيجاز على حسب تركيز الاهتمام عليها.

29 – 122 إحدى هذه الطرق هو التركيز على تكلفة الصيانة. (تم اتخاذ هذه الطريقة في إصدار نظام الحسابات البيئية والاقتصادية عام 1993) كان الهدف من التجربة الإجابة على السؤال التالي: ما هي قيمة صافي الإنتاج المحلي إذا تقابلت المعايير النظرية البيئية باستخدام التكاليف والتقنيات الحالية؟

29 – 123 كانت مشكلة هذه الطريقة هي أنه إذا طُرح السؤال فيما يتعلق بالتغيرات الهامة في المعايير البيئية ،فإن ارتفاع السعر الناتج تبعاً لذلك يجلب تغييراً في السلوك الذي قد يؤثر على مستوى طلب هذه المنتجات. ويظهر هذا بدوره كتغير في مستوى إنتاج هذه المنتجات أو تغير في التقنيات المستخدمة في الإنتاج لتقليل الاعتماد على منتجات أحدث ذات أسعار باهظة. ومع ذلك ، بالنسبة للتغيرات الهامشية في المعايير ، يمكن استخدام هذه التقنية لإعطاء حد أدنى للتأثير على صافي الإنتاج المحلي من الانتقال إلى معايير بيئية أكثر دقة. تسمى المحصلة الناتجة من أية تجربة ب "المضبوطة بيئياً "

29 – 124 يُعرف النوع الثاني من التقييمات المرتكزة على التكلفة ب "تشكيل الاقتصاد الأخضر" حاول هذا النوع من التقييم حل المشكلات التي نشأت من استخدام الطرق المعتمدة على تكلفة الصيانة بالنسبة للحالات غير الهامشية للتغييرات في المعايير البيئية. حاولت هذه التقييمات إجابة السؤال : ما هو ما هو مستوى الناتج المحلي الإجمالي الذي يمكن تحقيقه إذا اتُخذت كافة الخطوات اللازمة لدمج تكاليف الصيانة (كجزء من السعر الأساسي)؟

29 – 126 اشتُقت المقاييس المعتمدة على حجم الضرر من تأثير توليد الشوائب الحقيقية. كان التأثير الأكبر على صحة الإنسان . حاولت هذه المقاييس الإجابة على السؤال: ما هو التأثير على مستوى صافي الإنتاج المحلي للمؤثرات البيئية على رأس المال الطبيعي والصناعي وعلى صحة الإنسان؟

29 – 127 من ثم فإن " الدخل المعدّل للضرر" هو الخطوة الأولى على طريق تحويل المقاييس من نوع الناتج المحلي الإجمالي إلى قوائم الرعاية ولكن يتم تجاهل عدة اتجاهات أخرى عن قصد.

3 – الحسابات التابعة للصحة

29 – 128 تحتل صناعة الرعاية الصحية قدراً كبيرة وأهمية بالغة في العديد من الدول حسب عدد الأفراد العاملين بها ومستوى التحول ودائماً ما تكون محلاً للاهتمام السياسي إلى حد كبير. بنى نظام حسابات الصحة (منظمة للتعاون والتنمية الاقتصادية 2000) عمله على خبرة مدتها الخمسة عشر عاماً السابقة من جمع البيانات عن الرعاية الصحية كان أحد الأهداف الرئيسية للدليل هو توفير إطار لتحليل أنظمة الرعاية الصحية من الناحية الاقتصادية ، بما يتلاءم مع القوانين المحاسبية القومية. وكان جزء من ذلك ، فحص الروابط النظرية بين نظام حسابات الصحة والحسابات التابعة لها. هذا الدليل في طريقه للتحديث بالجهود المتواصلة لمنظمة التعاون والتطوير الاقتصادي OECD و المكتب الإحصائي للاتحاد الأوروبي Eurostat ومنظمة الصحة العالمية WHO ، مع إصدار منقح من المتوقع إصداره بنهاية عام 2010 .

29 – 129 كي يمكن رؤية كيفية تطوير الحساب التابع من الأفضل البداية بالنظر في نظام حسابات الصحة . هناك أربعة مجموعات من المعلومات المتوفرة: التصنيف الوظيفي للرعاية الصحية ، تحليل لوحدات توفير الرعاية الصحية ، معلومات عن الإنفاق على الرعاية الصحية ، معلومات حول تمويل الرعاية الصحية. تم شرح هذه العناصر بإيجاز على التوالي.

التصنيف الوظيفي للرعاية الصحية

29 – 130 تغطي أنشطة الرعاية الصحية تطبيق المعلومات والتقنيات الطبية والاسعافات والتمريض ، سواء من خلال الهيئات أو الأفراد سعياً وراء تحقيق الأهداف التالية:

أ – تعزيز الصحة والحد من الأمراض؛
ب – علاج الأمراض وتقليل نسبة الوفيات ؛
جـ - توفير الرعاية للمصابين بالأمراض المزمنة الذين هم بحاجة للرعاية الطبية ؛
د – توفير الرعاية لمن تدهورت الحالة الصحية لهم، ذوي الحالات الخاصة (عجز – إعاقة) ممن هم بحاجة للرعاية الطبية ؛
هـ - مؤازرة المرضى الميئوس من شفائهم ممن اختاروا إنهاء حياتهم بما يصون كرامتهم؛
و – توفير وإدارة البرامج الصحية ، والتأمين الصحي والترتيبات التمويلية الأخرى.

29 – 131 يوجد بعد ذلك هناك ثلاثة مجموعات وظيفية أساسية للرعاية الصحية ؛
أ – خدمات وسلع الرعاية الصحية الشخصية ؛
ب – الخدمات التجميعية للرعاية الصحية؛
جـ - الوظائف المتعلقة بالرعاية الصحية ؛
د – الإدارة الصحية والتأمين الصحي.

29 – 132 قسمت هذه العناوين الرئيسية إلى مجموعات أصغر . تميز الرعاية الصحية الشخصية خدمات الرعاية العلاجية، الرعاية التأهيلية ، خدمات الرعاية التمريضية طويلة المدى ، الخدمات المكملة للرعاية الصحية والأدوية المخصصة للمرضى الخارجيين. تنقسم الخدمات الصحية الحكومية إلى خدمات الوقاية وخدمات الصحة العامة من ناحية ، و إلى الإدارة الصحية والتأمين الصحي من ناحية أخرى.
تشمل الوظائف المتعلقة بالصحة تكوين رأي المال لهيئات تقديم لرعاية الصحية ، تعليم وتدريب العاملين بالمجال الصحي ، البحث والتطوير في مجال الصحة ، الرقابة الصحية على الطعام وماء الشرب ، الصحة البيئية ، إدارة ومراقبة الخدمات الاجتماعية العينية لمساعدة المرضى وذوي الحالات الصحية المتأخرة ، إدارة ومراقبة الفوائد النقدية المتعلقة بالصحة.

29 – 133 ينقسم مقدمي الرعاية الصحية إلى المجموعات التالية :
أ . المستشفيات ؛
ب. التمريض ووسائل الرعاية السكنية ؛
جـ - مقدمي الرعاية الصحية المتنقلة ؛
د – بائعي ومقدمي الإمدادات الطبية ؛
هـ - مراقبة وإدارة برامج الصحة العامة ؛
و – الإدارة الصحية والتأمين الصحي
ز – الصناعات الأخرى (باقي الاقتصاد) ؛
ح – باقي أنحاء العالم.

29 – 134 يمكن وضع مقدمي الرعاية الصحية في واحد أو أكثر من القطاعات المؤسسية في نظام الحسابات القومية.

الإنفاق على الرعاية الصحية

29 – 135 إجمالي الإنفاق على مقاييس الصحة ، الاستخدام النهائي للسلع والخدمات الخاصة بالرعاية الصحية بالإضافة إلى إجمالي تكوين رأس المال للصناعات الخاصة بمقدمي الرعاية الصحية (المؤسسات التي تكون فيها الرعاية الصحية نشاط رئيسي).

29 – 136 يمكن تقسيم الإنفاق على الصحة إلى المجموعات التالية :
أ – خدمات الرعاية الصحية الشخصية؛
ب – الإمدادات الطبية المخصصة للمرضى الخارجيين.
جـ - إجمالي الإنفاق الشخصي على الصحة ؛
د – الوقاية والخدمات الصحية العامة؛
هـ - الإدارة الصحية وخدمات الصحة العامة ؛
و – إجمالي الإنفاق على الصحة (جملة ما سبق)؛
ز – تكوين رأس المال للصناعات الخاصة بالرعاية الصحية ؛
ح – إجمالي الإنفاق على الصحة.

29 – 137 يعد حد الإنتاج لخدمات الرعاية الصحية قريباً للغاية من نظام الحسابات القومية باستثناء أمرين. وجود الصحة المهنية في نظام حسابات الصحة بينما يتم معاملتها على أنها خدمة إضافية في نظام الحسابات القومية . يتم التعامل مع التحويلات النقدية لبعض الأسر (مقدمي الرعاية في المنزل) كناتج للخدمات المحلية التي تدفع التحويلات النقدية مقابلها.

تمويل الرعاية الصحية

ينقسم تمويل الرعاية الصحية إلى ما توفره الحكومة العامة ، وما يوفره القطاع الخاص ومن الخارج. في حالة توفير التمويل من الحكومة العامة يتم التمييز بين المستويات التمويل الحكومي وتمويل الكفالة الاجتماعية. أما في حالة التمويل من القطاع الخاص يتم التمييز بين الضمان الاجتماعي، الضمانات الأخرى ضمن القطاع الخاص ، الأسر المعيشية الخاصة ، المؤسسات التي لا تهدف للربح وتخدم الأسر ، المؤسسات باستثناء التأمين الصحي.
تحويل نظام حسابات الصحة إلى حسابات تابعة

29 – 139 يلـزم القيـام بـالخطوات التاليـة لترجمـة الإطار الاقتصادي لنظام حسابات الصحة إلى حسابات تابعة :
أ – قائمـة شـاملة عـن البـضائع والخـدمات التـي تعتبـر خاصـة بإنتـاج خـدمات الرعايـة الـصحية التـي ينبغـي إنهائها؛
ب – الحد الفاصل للإنتاج لتوضيح الإنفاق الإجمالي على الاحتياجات الصحية لتحديدها ؛
جـ - الأنشطة التي يكون تكوين رأس المال فيها بحاجة إلى تسجيل؛
د – التعاملات الخاصة التي هي بحاجة إلى توضيح؛
هـ - الشرح المفصل للتحويلات الذي يلزم توفيره كجزء مكمل للمحاسبة الصحية ؛
و – المستخدم النهائي والمتكفل النهائي بنفقات الصحة اللذان ينبغي توضيحهما.
29 – 140 إن إحدى المصاعب التي يمكن مواجهتها عـن تدشـين قائمـة مـن المنتجـات المميـزة هـي أن التصنيف المركزي للمنتجات لا يتعامل مع مجموعات خـدمات الرعايـة الـصحية بالتفصيل الـلازم لحسابات الـصحة. مـن ثـم يلـزم إجـراء المزيـد مـن التـصنيف المفصل. من ناحية أخرى ، حيث أن الرعاية الصحية هي معلومات مسئولية عامة غالباً من البيانات الإدارية ، ليس من المناسب إعطاء درجة من التفصيل اللازم للحساب التابع.

29 – 141 علـى الـرغم مـن هـذه الـصعوبات التـي تفترض بأن الأربعة حسابات الإضافية من الممكن أن تـشمل نظـام حسابات الـصحة SHA الحساب التـابع للصحة:
أ – يُضاف حساب الإنتاج والقيمة المضافة للرعاية الصحية بصناعة الرعاية الصحية ؛
ب – المدخلات الوسيطة إلى إنتاج صناعات الرعاية الصحية حسب نوع المدخل؛
جـ إجمالي أسهم رأس المال لصناعة الرعاية الصحية؛
د – جدول إدخال – إخراج صناعات الرعاية الصحية ؛
29 – 142 يُظهـر الجـدول 29 – 4 الجـداول الدالـة على العرض والاستخدام التـي يمكن وضـعها للرعايـة الصحية.
29 – 143 لا يهتم هذا القسم بالحساب التابع العادي. من الصعب تحديد المنتجات الخاصة بالنشاط الغير مدفوع للأسر كما أنه ليس هناك جداول قياسية متفق عليها يمكن وضعها. غير أن هناك مجال من الاهتمام الكبير السياسي والتحليلي ومجال جدير بالاعتبار من البحث الذي يُجرى حالياً . ومن ثم فإن الغرض من هذا الجزء ببساطة النظر في الطرق المذكورة وتقديم بعض التوضيح عن مكان وجود المزيد من المعلومات عن البحث الجاري الآن.
29 – 144 مـن المناسـب تقـسيم الاهتمـام إلـى ثلاثـة مجالات ؛
أ – الخدمات الغير مدفوعة للأسر ؛
ب – الاهتمـام الاهتمـام بمعاملـة الـسلع الاسـتهلاكية المعمرة ؛
جـ – السؤال عن العمل التطوعي بوجه عام ؛

29 – 145 إن مـسألة تقيـيم خـدمات الأسـر التـي تـم انتاجها للاستهلاك الشخصي من الأمور الهامة في حد ذاتهـا. إضـافةً إلـى أنـه غالبـاً مـا يـدور النقـاش حـول أن نمو الناتج المحلـي الإجمـالي فـي الـدول الـصناعية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية قد نتج في جزء من زيادة المشاركة في القوى العاملة من النساء الذين اقتصر نـشاطهم داخـل نطـاق الأسـرة سـابقاً. غالبـاً مـا يـدور النقاش حول عندما قُيمت الأنشطة المنزلية،لم يؤدي التغير الوظيفي للنساء إلى مزيد من النمو في الناتج المحلـي الإجمـالي. ومـن ثـم ، بالمـسبة للتحليـل علـى المدى الطويل ، من الممكن أن ينصب الاهتمام إلى حد كبير على وضع قيمة الأنشطة المنزلية الغير مدفوعة.
29 – 146 لا يوجـد هنـاك أي غمـوض فـي الهيكـل المركزي في نظام الحسابات القومية ؛ وقد استُثنيت الخدمات الغير مدفوعة من حد الإنتاج. ومع ذلك ، فإنـه فـي الحسابات القوميـة مـن الممكـن توسيع حـد الإنتـاج ليـشمل كافـة الخـدمات ، إضـافةً إلـى أنـه مـن المستبعد أن تتم معاملة الأنشطة التي يقوم بها طرف ثالث كالأكل والنوم والتدريب كجزء من حد الإنتاج . وقد تم بذل بعض الجهود لتقدير قيمة وقت الفراغ الذي لم يُذكر في هذا القسم.
29 – 147 هناك اتفاق عام على أن طريقة البدء في قياس خدمات الأسر للاستخدام الشخصي تكون من خلال وسائل قياس حجم الوقت الذي تستغرقه. هناك اهتمام متزايد بتنظيم الوقت من خلال المسح الذي يتيح المعلومات حولـه. غير أن مسوح استخدامات الوقت واضحة إلا أنها متعددة المهام. على سبيل المثال ، من الممكن لأي شخص أي يقوم بتجهيز وجبة، ويراقب طفـلاً صـغيراً وأن يـساعد أطفـالاً أكبـر فـي واجـبهم

المنزلي في نفس الوقت . هل ينبغي تقسيم الوقت إلى ثلاثة أقسام أم ينبغي يتم حساب كل نشاط على حده من الوقت الكامل ؟

29 – 148 هناك سؤال حول الحد الفاصل لوقت الفراغ. يعتبر بعض الناس أن البستنة من الأعمال اليومية ؛ بينما يعتبره البعض نشاط في أوقات الفراغ فقط. بينما يُعد التفرغ للعناية بالأطفال من الخدمات المنزلية ، هل يلزم حساب الوقت الذي يقضيه الأجداد مع أحفادهم على أنه نشاط في وقت الفراغ فقط؟

29 – 149 هناك سؤال عن كيفية تقييم النشاط المنزلي. يُمكن ذلك عن طريق الحصول على الحساب الكامل للإنتاج و على سبيل المثال اعتبار الطعام الذي تشتريه الأسر كمدخل إلى تجهيز الوجبات. بهذا الأسلوب يمكن أن تستهلك الأسر بضائع محدودة للغاية بشكل مباشر ، يمكن معاملة العديد منها على أنها استهلاك وسيط إلى خدمة ناتجة إلى حد ما. أما الطريقة البديلة التي يتم استخدامها غالباً ، هي ترك نفقات الاستهلاك الوسيط للأسر والقيام بتقييمات منفصلة للوقت الذي لم يتم تقييمه مسبقاً.

29 – 150 إن السؤال الأساسي في تقدير الوقت الذي تستغرقه خدمات الأسر هو عما إذا كان استخدام التكاليف المحتملة للفرد يؤدي المهمة أم أنها تكاليف نسبية . توجد صعوبات في كلتيهما. تبدو التكاليف المحتملة هامة نظراً لأن تطبيق النظرية الاقتصادية يفترض أن أحد الأشخاص قادر على كسب المزيد من المال أكثر من التكاليف النسبية الذي قد يكسب أموال إضافية ويدفع لشخص آخر ليقوم بالأعمال المنزلية. ولكن ليس هذا ما يحدث بالضبط في الواقع. قد يصعب الحصول على النفقات النسبية وقد تكون غير واقعية. على سبيل المثال ، فني السباكة ، قد يكون قادراً على تصليح صنبور يسرب الماء في دقائق بينما الهاوي للصيانة قد يستغرق ساعة لحل هذه المشكلة. إذا تم تقدير أجرة السباك على الوقت الذي استغرقه ، ستكون كمية الإنتاج المقدرة غير واقعية إلى حد كبير.

29 – 151 يمكن الاطلاع على عدة محاولات لحل مشكلة تقييم الناتج في الأبحاث والكتب السابقة.تشمل الأمثلة إنتاج الأسر والاستهلاك : اقتراح منهج للحسابات التابعة للأسر (المكتب الإحصائي للاتحاد الأوربي 2003) - إنتاج الأسر والاستهلاك في فنلندا 2001 - الحسابات التابعة للأسر (الإحصاءات الفنلندية ومركز البحث للسلع الاستهلاكية 2006) – ماهو أبعد من السوق : تصميم الحسابات غير التسويقية للولايات المتحدة الأمريكية (المجلس الوطني للأبحاث في الولايات المتحدة 2005) .

السلع الاستهلاكية المعمرة

29 – 152 من المقترح داوماً أن السلع الاستهلاكية المعمرة ينبغي أن يتم التعامل معها على أنها شكل من أشكال تكوين رأس المال الثابت بواسطة الأسر وليس كإنفاق الاستهلاك النهائي. في الواقع هناك مجال غير واضح المعالم للاهتمام بتجهيزات الأسر . في بعض الظروف ، يمكن أن تشمل تكاليف المنزل كافة تجهيزات المطبخ كالأفران و الثلاجات والغسالات ؛ وفي حالات أخرى يتم التعامل مع هذه الأجهزة على أنها نفقات استهلاك نهائي .

29 – 153 يرتبط السبب الرئيسي لاستثناء السلع الاستهلاكية المعمرة من حد الأصول باستثناء الخدمات المنزلية. إذا كان غسيل الملابس نشاطاً ضمن حد الإنتاج عندما تقوم غسالة الملابس بذل ، فإنه من غير الواضح لماذا يتم استثنائه عندما يتم غسل الملابس يدوياً.

29 – 154 بالرغم من ذلك ، هناك اهتمام شديد بمراقبة شراء السلع الاستهلاكية المعمرة. غالباً ما يتغير معدل الشراء ، بالرغم من أنه في بعض الأحيان يظهر اختلاف في الإنفاق قد يتبع عرض منتج جديد.

29 – 155 هناك طريقتين يمكن اتخاذ إحداها في الحساب التابع. الطريقة الأولى هي اتخاذ معاملة بديلة للسلع الاستهلاكية المعمرة في نفس الوقت الذي يتم فيه تقييم الإنتاج الغير مدفوع للأسر. أما الطريقة الأخرى هي ترك الإنتاج الغير مدفوع الأجر مستثنى من حد الإنتاج ولكن ذلك يُعتبر تبديلاً للسلع الاستهلاكية بتقييم للخدمات التي تقدمها تلك السلع.

تحتل معاملة السلع الاستهلاكية أيضاً قدراً من الاهتمام في سياق قياس ادخار الأسر وثروتها. يمكن مطالعة الأمثلة على ذلك النوع في كتاب "السلع الاستهلاكية المعمرة وأثرها على نسب استهلاك الأسر في أوروبا (جالافا وآخرون 2006).

العمل التطوعي

29 – 156 يستثنى تخصيص الخدمات الغير مدفوعة الأجر للأسر من حد الإنتاج. يطبق هذا الاستثناء سواءً كانت الأسرة التي قدمت لها الخدمات هي التي ينتمي إليها المتطوع أم غيرها.

29 – 157 إذا قدم المتطوع خدمات لمنتِج غير تسويقي أو إلى مؤسسة لا تهدف للربح، في النشاط

الذي يساهمون فيه ، فإن ذلك يكون ضمن حد الإنتاج. غير أن قيمة الخدمات التي تم تقديمها تظهر في التكاليف.

قد لا تكون هناك قيمة لذلك أو قد تكون قيمة اسمية تشمل الأجور والرواتب العينية. على سبيل المثال المؤسسات الدينية التي تقدم خدمات صحية وتعليمية قد لا تدفع للأشخاص الذين يقدمون الخدمات أجراً ولكن قد توفر لهم المأكل و المسكن. في الواقع ، هذه التكاليف ينبغي أن يتم التعامل مع هذه التكاليف كأجور أو رواتب عينية.

29 – 158 من الممكن أن يكون هناك عمل تطوعي مع الحكومة ، على سبيل المال تعليم المساعدين. قد يعمل بعض الأفراد لدى شركات بدون أجر ، على سبيل المثال كجزء من نظام التدريب على العمل ، ولكن العمل التطوعي في سوق المؤسسات التي لا تهدف إلى الربح شائع للغاية ، على سبيل المثال العمل في متحف أو في معرض فني كالأمناء والمرشدين.

29 – 159 حتى إذا كان مالك أحد أشباه الشركات أو المؤسسات لا يتقاضى راتبه ، يمكن فرض أن يتم التعامل مع هذا في الأساس على أنه أولاً استلام تعويضات الموظفين ، ثم بعد ذلك على أنه إدخال لرأس المال بنفس القدر إلى المؤسسة. يستبعد تسجيل ذلك ، ولكن هذه الحالة مختلفة في حد ذاتها عن الاستيعاب الطبيعي للعمل التطوعي.

29 – 160 إن مسألة تقييم العمل التطوعي مثل تقدير الوقت المستغرق في الأنشطة المنزلية الغير مدفوعة الأجر كما أن نفس البدائل متاحة. إذا تم تقييم العمل التطوعي ، قد يلزم وجود المدخلات المحاسبية الآتية :

أ – تعويض الموظفين في الوحدة التي تقدم العمل التطوعي ؛

ب – دخل الأسرة التي ينتمي إليها المتطوع ؛

جـ - تحويل لنفس القيمة بواسطة المتطوع إلى وحدة تشغيل العمال ؛

د – نفقات الاستهلاك النهائي للوحدة العاملة ؛

هـ - نفقات وحدة تشغيل العمال ؛

و - معظم التحويلات الاجتماعية العينية.

هذه هي نفس الطريقة التي تقترح أن مدخلات العمل للاستهلاك التجميعي لمشاريع البناء المشتركة أن يتم قياسها.

29 – 161 حتى في حالة المؤسسات التسويقية التي لا تهدف للربح كما تم شرحه في الفصل الثالث والعشرين ، من الممكن أن تعتبر المؤسسات الغير ربحية التسويقية في إطار الحسابات التابعة قائمة بنشاط غير تسويقي أيضاً وقد يشمل ذلك نشاط المتطوعين.

الملحق 1 : تصنيف التسلسلات الهرمية/ التدرجات لنظام الحسابات القومية والرموز المرتبطة به

مقدمة.

أ. 1.1- و كما تم التوضيح في الفصل الثاني, أن حسابات نظام الحسابات القومية قد قام حول عدد صغير من البنود، ففي قطاعات معينة ، يوجد تصنيف هرمي لكل من المعاملات وتصنيفات البنود الخاضعة للمعاملات والتدفقات الأخرى ، ولا سيما الأصول والخصوم من هذه البنود. ويمكن تجميع الحسابات بدرجات أكبر أو أقل تفصيللا باستخدام مستويات أعلى أو أقل من هذه التسلسلات الهرمية. فقد يتطلب الوصف الكامل لبعض الحالات، معلومات حول اثنين أو حتى ثلاثة من التسلسلات الهرمية. فعلى سبيل المثال ، تشير القيود في الحسابات إلى القطاع، المعاملة أو التدفق الأخر وعليها تحديد نوع المنتج أو الأصل موضوع القيد.

.

أ.2.1- و يرصد الاستخدام نظم تصنيف أخرى و ذلك بالاضافه الى التسلسلات الهرمية للبنود الخاصة بنظام الحسابات القومية، بما فيها تلك التي تصف التصنيف الصناعي المستخدم لإنتاج وتصنيفات السلع والخدمات ، وبعض التي تصف طبيعة البنود وغيرها التي تصف الغرض من الخدمة .

أ.3.1- يتم جمع الحسابات الموجزة من قبل الوكالات الدولية ولتسهيل هذا ، يتم استخدام مجموعة من الرموز الموحدة لتحديد تلك البنود في شكل سلاسل زمنية ، والتي هي وسيلة نقل البيانات .

أ.4.1- والغرض من هذا الملحق هو توفير المزيد من المعلومات حول كل من هذه الجوانب .و يسرد القسم ب تفصيل كامل لمختلف تصنيف التسلسلات الهرمية للنظام .و لا يشمل الجمع الدولي البيانات جميع التفاصيل المبينة, ولكن يتناول أين يكون الجمع شائعا و أين يتم تطوير الرموز، و هي توضع بجانب القيود في التصنيف.

أ.5.1- يشير نظام التصنيف الدولي الرئيسي الخارجي لنظام الحسابات القوميةالى ما يلى :

تصنيف وظائف الحكومة (COFOG), تصنيف الأنفاق الاستهلاكى للأفراد حسب الغرض (COICOP) , و تصنيف مقاصد المؤسسات التى لا تهدف الى الربح و تخدم الأسر المعيشية (COPNI)

المرجع المنشور : الأمم المتحدة. 2000: تصنيف النفقات حسب الغرض : تصنيف وظائف الحكومة (COFOG) ، تصنيف الأنفاق الاستهلاكى للأفراد حسب الغرض (COICOP) ، وتصنيف مقاصد المؤسسات التى لا تهدف الى الربح و تخدم الأسر المعيشية (COPNI) ، تصنيف أنفاق المنتجين حسب الغرض(COPP). إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية ، شعبة الإحصاءات ، ورقات إحصائية ، السلسلة م ، رقم 84. الأمم المتحدة ، نيويورك.
مرجع ويب : http://unstats.un.org/unsd/class/default.asp

التصنيف الصناعي الدولي الموحد لجميع الأنشطة الاقتصادية

المرجع المنشور: الأمم المتحدة. 2008. التصنيف الصناعي الدولي الموحد لجميع الانشطة الاقتصادية (*ISIC*). إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية ، شعبة الإحصاءات ، ورقات إحصائية ، السلسلة م ، رقم 4 ، التنقيح الرابع. الأمم المتحدة ، نيويورك.
مرجع ويب : http://unstats.un.org/unsd/class/default.asp

التصنيف المركزى للمنتجات

المرجع المنشور : الأمم المتحدة. 2008. التصنيف المركزي للمنتجات***CPC*** الإصدار 2. إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية ، الشعبة الإحصائية ، ورقات إحصائية ، السلسلة م ، رقم 77 ، النسخة. 2. الأمم

المتحدة ، نيويورك.
مرجع ويب : http://unstats.un.org/unsd/class/default.asp

معيار مراجعة التصنيف الصناعي التجارى
المرجع المنشور : الأمم المتحدة. 2006. معيار مراجعة التصنيف الصناعي التجارى . إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، شعبة الإحصاءات ، ورقات إحصائية ، السلسلة م ، رقم 34 ، النسخة 4. الأمم المتحدة ، نيويورك.
مرجع ويب : org/unsd/trade/default.htm.http://unstats.un

نظام التنسيق
المرجع المنشور : المنظمة العالمية للجمارك. 2007. تنسيق توصيف السلع ونظام ترميزها ، التنقيح 4 بروكسل.
مرجع ويب : http://publications.wcoomd.org/index.php

ب. تصنيف التسلسلات الهرمية لنظام الحسابات القومية
أ.6.1- تم وصف أربع مجموعات من التسلسلات الهرمية, اولها يتعلق بالقطاعات .والثاني يغطي المعاملات ، والثالث يغطي التدفقات الأخرى, اما المجموعة الأخيرة تتعلق بالرصيد والبضاعه المخزونة, و سيتم وصف كل مجموعة بدورها في الاجزاء التالية .

أ. القطاعات (رموز\ اكواد س)

أ.7.1- تم تناول المبادئ القطاعية لنظام الحسابات القومية في الفصل الرابع . و القائمة التالية تحمل كل جوانب الأنواع محتملة التصنيف معا في قائمة شاملة . و رغم أن القائمة واسعة النطاق فأنه من غير المرجح أن تتم تغطية جميع الجوانب من قبل أي دولة في جميع الفترات بطبيعة الحال .و قد لا تحتوي بعض التصنيفات المحتملة على أي من الوحدات المؤسسية, و قد تحتوي غيرها على عدد قليل جدا منها حيث يكون المنشور على هذه الدرجة من التفصيل غير محتمل .ومع ذلك ، فانه يتم عرض القائمة الكاملة توخيا لاكتمالها .

أ.8.1- تستخدم بعض الاختصارات ، ومعيار نظام الحسابات القومية ، في تفاصيل رموز القطاع .
و مجموعة الوحدات الخاصة هى تلك التى تعرف بالمؤسسات التي لا تهدف للربح، و المصنفة ب NPIs.
اما فى قطاعات الشركات فأنه يشار الي الوحدات على انها مؤسسات تهدف للربح, ويجدر التأكيد من جديد على أنها لا تمنع من كسب الربح، و لكن تمنع ببساطة من توزيع أي أربح تكسبها على ممتلكيها . وهكذا فأن المؤسسات التي لا تهدف للربح داخل قطاعات الشركات تعد منتجين سوقيين تماما كالمؤسسات التي تهدف للربح.

أ.9.1- لا تعد كل المؤسسات التي لا تهدف للربح سوق للمنتجين, و تلك التي لا تعد تقسم بين المؤسسات التي لا تهدف الى الربح وتسيطر عليها الحكومة و تمولها بصورة رئيسية، وتلك التي لا تسيطر عليها الحكومة. و كل منهما تخدم الأسر المعيشية وتشكل قطاع منفصل خاص بهما .وهي معروفة بالمؤسسات التى لا تهدف للربح و تخدم الأسر المعيشية، NPISHs .

أ.10.1- ليس لكل القيود في التصنيف رمز معين ؛ ألا فقط تلك التي تستخدم بانتظام في برامج التحويل الدولي.
أ.11.1- وسنذكر القائمة الكاملة للقطاعات المؤسسية والقطاعات الفرعية أدناه:
مجموع الاقتصاد (S1)
شركات غير مالية (- S11)
شركات غير مالية/ مؤسسات لا تهدف الى الربح NPIs --
شركات غير مالية/ مؤسسات تهدف الى الربح FPIs --

شركات عامة غير مالية

شركات عامة غير مالية/ مؤسسات لا تهدف الى الربح NPIs --

شركات عامة غير مالية/ مؤسسات تهدف الى الربح FPIs --

شركات وطنية خاصة غير مالية

شركات وطنية خاصة غير مالية/ مؤسسات لا تهدف الى الربح NPIs --

شركات وطنية خاصة غير مالية / مؤسسات تهدف الى الربحFPIs --

شركات خاضعة للسيطرة الأجنبية غير مالية

شركات خاضعة للسيطرة الأجنبية غير مالية/ مؤسسات لا تهدف الى الربح NPIs --

شركات خاضعة للسيطرة الأجنبية غير مالية/ مؤسسات تهدف الى الربح FPIs --

شركات مالية (S12)

البنك المركزي (S121)

شركات الايداع، باستثناء البنك المركزي (S122)

شركات الايداع/ مؤسسات لا تهدف الى الربح NPIs --

شركات الايداع/ مؤسسات تهدف الى الربح FPIs --

شركات الايداع العامة

شركات الايداع العامة/ مؤسسات لا تهدف الى الربح NPIs --

شركات الايداع العامة/ مؤسسات تهدف الى الربح FPIs --

شركات ايداع وطنية خاصة

شركات ايداع وطنية خاصة/ مؤسسات لا تهدف الى الربح NPIs --

شركات ايداع وطنية خاصة/ مؤسسات تهدف الى الربح FPIs --

شركات ايداع خاضعة للسيطرة الأجنبية

شركات ايداع خاضعة للسيطرة الأجنبية/ مؤسسات لا تهدف الى الربح NPIs --

شركات ايداع خاضعة للسيطرة الأجنبية/ مؤسسات تهدف الى الربح FPIs –

صناديق أسواق المال (S123)

صناديق أسواق المال/ مؤسسات لا تهدف الى الربح -- NPIs

صناديق أسواق المال/ مؤسسات تهدف الى الربح -- FPIs

صناديق أسواق المال العامة

صناديق أسواق المال العامة / مؤسسات لا تهدف الى الربح -- NPIs

صناديق أسواق المال العامة / مؤسسات تهدف الى الربح -- FPIs

صناديق أسواق مال وطنية خاصة

صناديق أسواق مال وطنية خاصة / مؤسسات لا تهدف الى الربح -- NPIs

صناديق أسواق مال وطنية خاصة / مؤسسات تهدف الى الربح -- FPIs

صناديق أسواق مال خاضعة للسيطرة الأجنبية

صناديق أسواق مال خاضعة للسيطرة الأجنبية / مؤسسات لا تهدف الى الربح -- NPIs

صناديق أسواق مال خاضعة للسيطرة الأجنبية / مؤسسات تهدف الى الربح -- FPIs

صناديق غير أسواق المال, صناديق الاستثمار (S124)

صناديق الاستثمار / مؤسسات لا تهدف الى الربح -- NPIs

صناديق الاستثمار/ مؤسسات تهدف الى الربح -- FPIs

صناديق الاستثمار العام

صناديق الاستثمار العام/ مؤسسات لا تهدف الى الربح -- NPIs

صناديق الاستثمار العام / مؤسسات تهدف الى الربح -- FPIs

صناديق الاستثمار الخاص الوطني

صناديق الاستثمار الخاص الوطني / مؤسسات لا تهدف الى الربح -- NPIs

صناديق الاستثمار الخاص الوطني / مؤسسات تهدف الى الربح -- FPIs

صناديق الاستثمار الخاضعة للسيطرة الأجنبية

صناديق الاستثمار الخاضعة للسيطرة الأجنبية/ مؤسسات لا تهدف الى الربح -- NPIs

صناديق الاستثمار الخاضعة للسيطرة الأجنبية/ مؤسسات تهدف الى الربح -- FPIs

وسطاء ماليون أخرون ، باستثناء شركات التأمين وصناديق المعاشات التقاعدية (S125)

شركات مالية أخرى/ مؤسسات لا تهدف الى الربح -- NPIs

شركات مالية أخرى/ مؤسسات تهدف الى الربح -- FPIs

شركات مالية عامة أخرى

شركات مالية عامة أخرى/ مؤسسات لا تهدف الى الربح -- NPIs

الشركات مالية عامة أخرى / مؤسسات تهدف الى الربح -- FPIs

شركات مالية وطنية خاصة أخرى

شركات مالية وطنية خاصة أخرى / مؤسسات لا تهدف الى الربح -- NPIs

شركات مالية وطنية خاصة أخرى / مؤسسات تهدف الى الربح -- FPIs

شركات مالية خاضعه للسيطرة الأجنبية أخرى

شركات مالية خاضعه للسيطرة الأجنبية أخرى / مؤسسات لا تهدف الى الربح -- NPIs

شركات مالية خاضعه للسيطرة الأجنبية أخرى / مؤسسات تهدف الى الربح -- FPIs

شركات مالية مساعدة (S126)

شركات مالية مساعدة/ مؤسسات لا تهدف الى الربح -- NPIs

شركات مالية مساعدة/ مؤسسات تهدف الى الربح -- FPIs

شركات مالية مساعدة عامة

شركات مالية مساعدة عامة/ مؤسسات لا تهدف الى الربح -- NPIs

شركات مالية مساعدة عامة/ مؤسسات تهدف الى الربح -- FPIs

شركات مالية مساعدة وطنية خاصة

شركات مالية مساعدة وطنية خاصة / مؤسسات لا تهدف الى الربح -- NPIs

شركات مالية مساعدة وطنية خاصة / مؤسسات تهدف الى الربح -- FPIs

شركات مالية مساعدة تخضع للسيطرة الاجنبية

شركات مالية مساعدة تخضع للسيطرة الاجنبية / مؤسسات لا تهدف الى الربح -- NPIs

شركات مالية مساعدة تخضع للسيطرة الاجنبية / مؤسسات تهدف الى الربح -- FPIs

مؤسسات مالية مملوكة (أسيرة) ومقرضي المال (S127)

مؤسسات مالية مملوكة (أسيرة) / مؤسسات لا تهدف الى الربح -- NPIs

مؤسسات مالية مملوكة (أسيرة) / مؤسسات تهدف الى الربح -- FPIs

مؤسسات مالية عامة مملوكة (أسيرة)

مؤسسات مالية عامة مملوكة (أسيرة)/ مؤسسات لا تهدف الى الربح -- NPIs

مؤسسات مالية عامة مملوكة (أسيرة)/ مؤسسات تهدف الى الربح -- FPIs

مؤسسات مالية وطنية خاصة مملوكة (أسيرة)

مؤسسات مالية وطنية خاصة مملوكة (أسيرة)/ مؤسسات لا تهدف الى الربح -- NPIs

مؤسسات مالية وطنية خاصة مملوكة (أسيرة)/ مؤسسات تهدف الى الربح -- FPIs

مؤسسات مملوكة (أسيرة) خاضعة للسيطرة الأجنبية

مؤسسات مملوكة (أسيرة) خاضعة للسيطرة الأجنبية / مؤسسات لا تهدف الى الربح -- NPIs

مؤسسات مملوكة (أسيرة) خاضعة للسيطرة الأجنبية / مؤسسات لا تهدف الى الربح – FPIs

شركات تأمينية (S128)

شركات تأمينية/ مؤسسات لا تهدف الى الربح – NPIs

شركات تأمينية/ مؤسسات تهدف الى الربح -- FPIs

شركات تأمينية عامة

شركات تأمينية عامة/ مؤسسات لا تهدف الى الربح – NPIs

شركات تأمينية عامة/ مؤسسات تهدف الى الربح – FPIs

شركات تأمينية وطنية خاصة

شركات تأمينية وطنية خاصة/ مؤسسات لا تهدف الى الربح – NPIs

شركات تأمينية وطنية خاصة/ مؤسسات تهدف الى الربح – FPIs

شركات تأمينية خاضعة للسيطرة الاجنبية

شركات تأمينية خاضعة للسيطرة الاجنبية / مؤسسات لا تهدف الى الربح – NPIs

شركات تأمينية خاضعة للسيطرة الاجنبية / مؤسسات تهدف الى الربح – FPIs

صناديق المعاشات (S129)

صناديق المعاشات / مؤسسات لا تهدف الى الربح – NPIs

صناديق المعاشات / مؤسسات تهدف الى الربح – NPIs

صناديق المعاشات العامة

صناديق المعاشات العامة/ مؤسسات لا تهدف الى الربح – NPIs

صناديق المعاشات العامة/ مؤسسات تهدف الى الربح – NPIs

صناديق المعاشات الوطنية الخاصة

صناديق المعاشات الوطنية الخاصة/ مؤسسات لا تهدف الى الربح – NPIs

صناديق المعاشات الوطنية الخاصة/ مؤسسات تهدف الى الربح – NPIs

صناديق المعاشات الخاضعة للسيطرة الاجنبية

صناديق المعاشات الخاضعة للسيطرة الاجنبية/ مؤسسات لا تهدف الى الربح – NPIs

صناديق المعاشات الخاضعة للسيطرة الاجنبية/ مؤسسات لا تهدف الى الربح – NPIs

أ.12,1- يتم تنظيم الضمان الاجتماعي للحكومة العامة بشكل مختلف في مختلف الدول و هناك نظامان لترميز الحكومة العامة متاحان لهذا الغرض .عندما يتم تنظيم الضمان الاجتماعي من قبل وحدة واحدة لجميع مستويات الحكومة ، فان الحكومة العامة الكلية تتكون من أربعة قطاعات فرعية، واحدة لكل مستوى من مستويات الحكومة و واحدة لوحدة الضمان الاجتماعي .أما عندما يتضمن كل مستوى من مستويات الحكومة الضمان الاجتماعي الشرطى الخاص به، فأنه يوجد ثلاثة قطاعات فرعية فقط، واحدة لكل مستوى من مستويات الحكومة بما في ذلك الضمان الاجتماعي الشرطى. و الهيكل الهرمي للحكومة هو كالتالي :

الحكومة العامة(S13)

الضمان الاجتماعي للحكومة العامة

الحكومة العامة باستثناء الضمان الاجتماعي

مؤسسات الحكومة العامة التى لا تهدف الى الربح

الحكومة المركزية

الضمان الاجتماعي للحكومة المركزية

الحكومة المركزية باستثناء الضمان الاجتماعي

مؤسسات الحكومة المركزية التى لا تهدف الى الربح

حكومة الولاية

الضمان الاجتماعي لحكومة الولاية

حكومة الولاية باستثناء الضمان الاجتماعي

مؤسسات حكومة الولاية التى لا تهدف الى الربح

الحكومة المحلية

الضمان الاجتماعي للحكومة المحلية

الحكومة المحلية باستثناء الضمان الاجتماعي

مؤسسات الحكومة المحلية التى لا تهدف الى الربح

أ. 13,1- الانشاءات/ الهياكل الجزئية البديلة ، مع الرموز المرتبطة بها ، هي كما يلي:.

الحكومة العامة(S13)	الحكومة العامة(S13)
الضمان الاجتماعي وحدة مؤسسية واحدة منفصلة لجميع مستويات الحكومة العامة	الضمان الاجتماعي ليس وحدة مؤسسية واحدة منفصلة, و لكن متضمنة فى المستويات المناسبة من الحكومة العامة
الحكومة المركزية باستثناء الضمان الاجتماعي (S1311)	الحكومة المركزية بما في ذلك الضمان الاجتماعي (S1321)
حكومة الولاية باستثناء الضمان الاجتماعي (S1312)	حكومة الولاية بما في ذلك الضمان الاجتماعي (S1322)
الحكومة المحلية باستثناء الضمان الاجتماعي (S1313)	الحكومة المحلية بما في ذلك الضمان الاجتماعي (S1323)
الضمان الاجتماعي للحكومة العامة (S1314)	
الأسر المعيشية (S14)	
أرباب العمل (S141)	
عمال الحساب الخاص (S142)	
الموظفين (S143)	
المستفيدين من نقل الملكية والدخل (S144)	
المستفيدين من دخل الملكية (S1441)	
المستفيدين من المعاشات التقاعدية (S1442)	
المستفيدين من التحويلات الأخرى (S1443)	
المؤسسات الى لا تهدف الى الربح وتخدم الأسر المعيشية (S15)	
بقية العالم (S2)	

2. تصنيفات المعاملات

أ. 14,1- تتعلق تصنيفات المعاملات بما يلي :
أ. المنتجات (بما في ذلك الأصول المنتجة) ؛
ب. الأصول غير المنتجة ؛
ج. معاملات التوزيع.

المعاملات في المنتجات (رموز ب)

أ. 15,1- تستخدم رموز المنتج لوصف سلع العرض والأستخدام والخدمات المنتجة داخل نظام الحسابات القومية. و تظهر جميع البنود الواردة في حساب السلع والخدمات. وبالإضافة إلى ذلك ، يظهر المنتج و الاستهلاك الوسيط في حساب الانتاج, بينما تظهر نفقات الاستهلاك الفعلي والنهائي في استخدام حسابات الدخل, و يظهر تكوين رأس المال في حساب رأس المال.

أ. 16,1- و يمكن توضيح جميع القيود في التصنيف بمزيد من التفصيل عن طريق تطبيق تصنيف ثاني عن الذى

يظهر هنا. يستخدم تصنيف الأصل لتكوين رأس المال (رمز AN1) ضمن حسابات التراكم . و يمكن استخدام رموز منتجات المنتج, الأستهلاك الوسيط و النهائي كما هو الحال في التصنيف الرمزى للمنتجات. و بالنسبة للاستهلاك النهائي ، يمكن استخدام الرموز الوظيفيةCOFOG: للاستهلاك الحكومي، و COICOPللأسرالمعيشية وCOPNI ل NPISHs. و للواردات والصادرات ، يمكن أن تستخدم إما الرموز SITC أوHS .

أ. 17,1- قد يظهر تكوين رأس المال و رأس المال الثابت ، (وكذلك بعض بنود التوازن) اما إجمالي أو صافي استهلاك رأس المال الثابت. و تظهر قيود الإجمالي ب g ، و صافي القيود ب n . ويستخدم c لاستهلاك رأس المال الثابت، والفرق بين مقاييس إجمالي وصافي رأس المال الثابت.

المنتج (P1)
منتج سوقى (P11)
مخرجات تنتج للاستعمال الخاص الذاتى (p12)
منتج غير سوقى (p13)
الاستهلاك الوسيط (p2)
انفاق استهلاكى نهائي (P3)
إنفاق استهلاكى فردى (P31)
إنفاق استهلاكى جماعي (P32)

إنفاق استهلاك نهائي فعلي (P4)
استهلاك فردى فعلي (p41)
استهلاك جماعى فعلي (P42)
تكوين رأس المال(P5)
تكوين رأس المال الثابت الإجمالي (P51g)
استهلاك رأس المال الثابت(P51c) (--)
استهلاك رأس المال الثابت على فائض التشغيل الإجمالي(P51c1) (--)
استهلاك رأس المال الثابت الإجمالي على الدخل المختلط(P51c2) (--)
صافي تكوين رأس المال الثابت(P51n)
الاستحواز ناقص التصرف فى الأصول الثابتة (P511)
استحواز الأصول الثابتة الجديدة (P5111)
استحواز الأصول الثابتة الموجودة (P5112)
التصرف فى الأصول الثابتة الموجودة(P5113)
تكاليف نقل الملكية على الأصول غير المنتجة(P512)
تغيرات في المخزونات (P52)
الاستحواز ناقص التصرف فى النفائس(p53)

صادرات السلع والخدمات(P6)
صادرات السلع(P61)
صادرات الخدمات(P62)

واردات السلع والخدمات(P7)
واردات السلع(p71)
واردات الخدمات(P72)
معاملات فى الأصول غير المنتجة (رموزNP)

أ. 18,1-يمكن للأصول غير المنتجة أن تكون موضوع بعض نفس المعاملات كالمنتجات (تكوين رأس المال, والواردات والصادرات) . و الرموز المستخدمة فى معاملات الأصول غير المنتجة يمكن تفصيلها إذا رغبت و ذلك بإلحاقها بتصنيف الأصول غير المالية غير المنتجة.

الاستحواز ناقص التصرف فى الأصول غير المنتجة (NP)
الاستحواز ناقص التصرف فى الموارد الطبيعية(NP1)
الاستحواز ناقص التصرف فى العقود وعقود الإيجار و التراخيص(NP2)
المشتريات ناقص المبيعات للشهرة التجارية وأصول التسويق(NP3)

معاملات توزيعة (رموزD)

أ. 19,1- تظهر رموز معاملة التوزيع في تسلسل جميع الحسابات من حساب توليد الدخل, حتى حساب رأس المال .وكما توحي اسمائهم، فإنها تبين مدى تأثير عملية توزيع وإعادة توزيع الدخل (والادخار في حالة تحويل رأس المال) . و بالنسبة لجميع المعاملات التوزيعية، فان القيود المستحقة لجميع القطاعات بما في ذلك بقية العالم يجب أن توازن قيود الدفع.

أ. 20,1- تظهر أربع مجموعات من المعاملات في حساب توليد الدخل وحساب تخصيص الدخل الأولي . و هى تعويضات العاملين/ الموظفين والضرائب على الانتاج والمستوردات ، والإعانات والدخل العقاري.

تعويضات العاملين/ الموظفين (D1)
الأجور والرواتب(D11)
مساهمات أرباب العمل الاجتماعية(d12)
مساهمات أرباب العمل الاجتماعية الفعلية (D121)
مساهمات أرباب العمل الفعلية فى المعاشات التقاعدية (D1211)
مساهمات أرباب العمل الفعلية فى المعاشات غير التقاعدية (D1212)
مساهمات أرباب العمل الاجتماعية المحتسبة (D122)
مساهمات أرباب العمل فى المعاشات التقاعدية المحتسبة (D1221)
مساهمات أرباب العمل فى المعاشات غير التقاعدية المحتسبة (D1222)

الضرائب على الإنتاج والواردات(D2)
الضرائب على المنتجات(D21)
نوع ضريبة القيمة المضافة(D211)
الضرائب والرسوم على الواردات باستثناء ضريبة القيمة المضافة(D212)
رسوم الاستيراد(D2121)
الضرائب على الواردات باستثناء ضريبة القيمة المضافة والرسوم(D2122)
ضرائب التصدير(D213)
الضرائب على المنتجات باستثناء ضرائب القيمة المضافة والاستيراد والتصدير (D214)
الضرائب الأخرى على الإنتاج (D29)

الإعانات(D3)
إعانات على المنتجات(D31)
إعانات **الأ**ستيراد(D311)
إعانات التصدير(D312)
إعانات أخرى على المنتجات(D319)

إعانات أخرى على الإنتاج (D39)

دخل الملكية(D4)
دخل الاستثمار
الفائدة(D41)
دخل الشركات الموزع (D42)
أنصبة / حصص ارباح موزعة (D421)
سحوبت من دخول أشباه الشركات (D422)
الأرباح المعاد استثمارها فى الاستثمار الأجنبي المباشر(D43)
اتفاقات الدخل الاستثمارى(D44)
إيرادات الاستثمار الذى يعزى لحاملي وثائق/ بوليصات التأمين(D441)
دخل الاستثمار المدفوع على استحقاقات المعاش التقاعدي(D442)
إيرادات الاستثمار الذى يعزى لصندوق استثمار المساهمين الجماعي(D443)

ايجار(D45)

أ. 21,1- تظهر أربع مجموعات من المعاملات في التوزيع الثانوي لحساب الدخل .و هما: الضرائب الحالية على الدخل والثروة ، وما إلى ذلك ، و صافي المساهمات الاجتماعية ، و المنافع الاجتماعية والتحويلات الجارية الأخرى .و هما معا يمثلا جميع التحويلات الجارية في نظام الحسابات القومية ماعدا التحويلات الاجتماعية العينية.

أ. 22,1-'تظهر مساهمات أرباب العمل في كل جيل من حساب الدخل وحساب تخصيص الدخل الأولي كمساهمات يدفعها أرباب العمل وكمستحقات للموظفين .و في حساب التوزيع الثانوي للدخل ، تدفع هذه المبالغ من قبل الأسر المعيشية الى الوحدات المسئولة عن أدارة برامج التأمين الاجتماعي .و من اجل اظهار نفس القيمة في كل حالة ، فان خصم التكلفة التي تمثل جزءا من ناتج برامج الاستهلاك النهائي للأسر المستفيدة, يظهر أيضا في التوزيع الثانوي لحساب الدخل كبند مستقل . بند برنامج رسوم خدمة التأمين الاجتماعي هو بند تسوية فقط وليس معاملة توزيعية في حد ذاته.

التحويلات الجارية (عدا التحويلات الاجتماعية العينية)
الضرائب الحالية على الثروة والدخل، وما إلى ذلك (D5)
الضرائب على الدخل (D51)
الضرائب الجارية الأخرى(D59)

صافي المساهمات الاجتماعية (D61)
مساهمات أرباب العمل الاجتماعية الفعلية(D611 = D121)
اشتراكات أرباب العمل الفعلية فى معاشات التقاعد (D6111= D1211)
اشتراكات أرباب العمل فى الفعلية المعاشات الغير تقاعدية (D6112= D1212)
مساهمات أرباب العمل الاجتماعية المحتسبة (D612 = D122)
اشتراكات أرباب العمل فى المعاشات التقاعدية المحتسبة (D6121= D122)
اشتراكات أرباب العمل فى المعاشات غير التقاعدية المحتسبة(D6122= D1222)
مساهمات الأسر المعيشية الاجتماعية الفعلية(D613)
اشتراكات الأسر المعيشية فى معاشات التقاعد الفعلي(D6131)
اشتراكات الأسر المعيشية فى المعاشات الغير تقاعدية الفعلية(D6132)
أضافات الأسر المعيشية الاجتماعية (D614)
أضافات الأسر المعيشية في المعاش التقاعدي(D6141)

أضافات الأسر المعيشية في المعاش غير التقاعدي (D6142)
برنامج رسوم خدمة التأمين الاجتماعي (--)

المنافع الاجتماعية الأخرى بخلاف التحويلات الاجتماعية العينية (D62)
منافع الضمان الاجتماعي النقدية (D621)
منافع معاش الضمان الاجتماعي التقاعدي(D6211)
منافع معاش الضمان الاجتماعي غير التقاعدي النقدية(D6212)
منافع التامين الاجتماعي الأخرى (D622)
منافع معاش التامين الاجتماعي التقاعدي الأخرى (D6221)
منافع معاش التامين الاجتماعي غير التقاعدي الأخرى (D6222)
منافع المساعدة الاجتماعية النقدية(D623)

التحويلات الجارية الأخرى(D7)
صافي أقساط التأمين على غير الحياة(D71)
صافي أقساط التأمين المباشر على غير الحياة (D711)
صافي أقساط إعادة التأمين على غير الحياة(D712)

مطالبات التأمين على غير الحياة(D72)
مطالبات التأمين المباشر على غير الحياة (D721)
مطالبات إعادة التأمين على غير الحياة(D722)

التحويلات الجارية بين وحدات الحكومة العامة (D73)
تعاون دولي جارى(D74)
تحويلات جارية متنوعة(D75)
تحويلات جارية الى المنؤسسات التى لا تهدف الى الربح و تخدم الاسر المعيشية (D751)
تحويلات اجارية بين الأسرالمعيشية المقيمة وغير المقيمة(D752)
تحويلات جارية متنوعة أخرى (D759)

أ. 23,1- تظهر المعاملات المختصة بالتحويلات الاجتماعية العينية و تسوية التغير في استحقاقات المعاش التقاعدي في إعادة توزيع الدخل في الحساب العينى، واستخدام حساب الدخل واستخدام حساب الدخل المتاح للتعديل.

تحويلات اجتماعية عينية (D63)
تحويلات اجتماعية عينية – انتاج غير سوقى (D631)
التحويلات الاجتماعية العينية -- الإنتاج الذى تم شراؤه من السوق (D632)
تسوية التغير في استحقاقات المعاش التقاعدي(D8)

أ. 24,1- تظهر تحويلات رأس المال في حساب رأس المال. و كما هو موضح في الفصل 10، ترد جميع التحويلات الرأسمالية على الجانب الأيمن من الحساب، برسم دفع به علامة سالبة. و بالتالي, تاخذ رموز تحويلات رأس المال الرمز r عن القبض و p عن المدفوع و الملحقة/ المضافة للرمز الأساسي.

تحويلات رأسمالية, مقبوضة/ مستحقة (D9r)
ضرائب رأس المال(D91r)
منح الاستثمار(D92r)

تحويلات رأسمالية أخرى(D99r)

تحويلات رأسمالية مدفوعه (D9p)
ضرائب رأس المال(D91p)
منح الاستثمار(D92p)
التحويلات الرأسمالية الأخرى(D99p)

معاملات في الأصول المالية والخصوم (رموز f)
أ. 25,1- تتبع رموز معاملات الأصول المالية والخصوم نمطا مختلفا قليلا عن تلك المستخدم للأصول غير المالية, و ذلك بسبب وجود نوع واحد فقط من المعاملات المبينة في الحساب المالي، إما الاستحواز على او التصرف فى الأصول المالية والخصوم .و يأتي بند السلسل الهرمي من تفصيل بنود الأصول والخصوم المعنية . و هناك تطابق كامل بين الرموز المستخدمة لمستويات الرصيد (حالات) من الأصول والخصوم المالية والتدفقات فيهما ، إلا اذا كانت الأسهم/ الارصدة ذات البادئة AF والمعاملات F

أ. 26,1- تظهر قائمة الرموز الكاملة للمعاملات في الأصول المالية والخصوم أدناه.

صافي استحواز الأصول المالية / صافي التعهد بالالتزامات (F)
الذهب النقدي وحقوق السحب الخاصة(F1)
الذهب النقدي(F11)
حقوق السحب الخاصة (F12)

العملة والودائع(F2)
العملة(F21)
ودائع قابلة للتحويل (F22)
عمليات بين المصارف (F221)
ودائع أخرى قابلة للتحويل(F229)
ودائع أخرى(F29)

سندات الدين (F3)
قصير الأجل (F31)
طويل الأجل (F32)

القروض(F4)
قصيرة الأجل (F41)
طويلة الأجل (F42)

حصص وأسهم صندوق الاستثمار
اسهم (F51)
اسهم متداولة / مدرجة بالبورصة (F511)
أسهم غير متداولة / مدرجة في البورصة(F512)
حصص/ أسهم عادية أخرى(F519)
وحدات/ أسهم صندوق الاستثمار(F52)
وحدات/ أسهم صندوق سوق المال (F521)
وحدات/ أسهم صندوق غير سوق المال (F522)

برامج التأمين، والمعاشات والضمان الموحد (F6)

مخصصات فنية للتأمين على غير الحياة(F61)
التأمين على الحياة و الاستحقاقات السنوية (F62)
استحقاقات المعاش التقاعدي(F63)
مطالبات صناديق المعاشات التقاعدية على مديري المعاش(F64)
استحقاقات منافع المعاشات غير التقاعدية(F65)
أحكام / مخصصات المكالمات تحت الضمانات الموحدة(F66)

المشتقات المالية وخيارات اسهم الموظف(F7)
المشتقات المالية(F71)
الخيارات(F711)
أجال(F712)
خيارات أسهم الموظف(F72)

مدفوعات/ مستحقات حسابات أخرى(F8)
ائتمانات تجارية و سلف(F81)
مدفوعات/ مستحقات حسابات أخرى(F89)

3. التدفقات الاخرى

أ. 27,1- تشمل التدفقات الأخرى القيود التي تظهر في التغيرات الأخرى في حساب الأصول و بنود التوازن و صافي القيمة.

القيود في التغيرات الأخرى في حساب الأصول(رموز(K)

أ. 28,1- ترتبط الرموز من K1 إلى K6 بالتدفقات في التغيرات الأخرى فى حجم حساب الأصول .اما الرموز K7تبين المكاسب والخسائر التى تظهر فى حساب أعلدة التقييم.

ظهور اقتصادي الأصول(k1)

اختفاء اقتصادي الأصول غير المنتجة(K2)
استنزاف الموارد الطبيعية(K21)
اختفاء اقتصادي الأصول الأخرى غير المنتجة(K22)

خسائر ناتجة عن كوارث (K3)
نزع الملكية دون تعويض/ المصادرة (K4)
تغيرات أخرى في الحجم (K5)

تغيرات في التصنيف (K6)
تغيرات في تصنيف القطاع و الهيكل (K61)
تغيرات في تصنيف الأصول والخصوم (K62)

ارباح وخسائر الحيازة الاسمية (K7)
مكاسب و خسائر الأقتناء المحايد (K71)

مكاسب و خسائر الأقتناء الحقيقية (K72)

بنود التوازن و صافي القيمة (رموز B)

أ. 29,1- تظهر بنود توازن الحسابات الجارية برموز B1 إلى B8. و يبين كل منها إجمالي أو صافي الأستهلاك الرأسمالى الثابت، و لبيان ماهية الحالة, يتم إلحاق g / n الى نهاية الترميز .

أ. 30,1- ترتبط رموز B10 بتغيرات صافي القيمة, كبنود التوازن، وهي نظم محاسبية مستمدة من خصم/ أقتطاع القيود على جانب من الحساب من القيود التى على الجهة الأخرى. ومع ذلك ، في حين تبين بنود التوازن فائض القيود على الجانب الايمن أكثر من تلك الموجودة على الجانب الأيسر، و تظهر بنود صافي القيمة فائض القيود على الجانب الأيسر من الحساب أكثر من تلك الموجودة على
الجانب الأيمن.

أ. 31,1- و رمز B11, ميزان خارجي للسلع والخدمات، هو بند من حساب بقية العالم. و ليس له طرف مقابل مباشر في قطاعات مجموع الاقتصاد, ولكن يضاف للاجمالى (أو صافي) النفقات المحلية لمجموع الاقتصاد ليعطى إجمالي (أو صافي) الناتج المحلي. أما رمز B12 ، ميزان خارجي جارى، هو أيضا من حساب بقية العالم يمد بالبيانات القياسية للأدخار القطاع المحلي عندما يوضع الميزان الخارجي للسلع والخدمات بدلا من القيمة المضافة.

أ. 32,1- ويرتبط رمز B90، على عكس جميع الرموز الأخرى في هذا القسم، بوضع /حالة الأوراق المالية/ الرصيد و ليس التدفقات. ويبين قيمة صافى الثروة و التى تحسب كزيادة الأصول عن الخصوم.
أ. 33,1- و القائمة الكاملة لبنود التوازن و صافي القيمة ستظهر أدناه.

قيمة مضافة أجمالية / ناتج محلي إجمالي (B1g)
فائض التشغيل الإجمالي (B2g)
الدخل المختلط الإجمالي ، B3g)
دخل التنظيم (B4g)
ميزان الدخل الأولي الإجمالي / الدخل القومي الإجمالي (B5g)
الدخل المتاح الإجمالي للتصرف به (B6g)
الدخل المتاح للتصرف به المعدل الإجمالي (B7g)
الادخارالإجمالي (B8g)
صافي الاقراض (+) / صافي الاقتراض (--) (B9)
تغيرات فى صافي القيمة/ الثروة (B10)
تغيرات في صافي القيمة بسبب الادخار والتحويلات الرأسمالية (B101)
تغيرات في صافي القيمة بسبب تغيرات أخرى في حجم الأصول (B102)
تغيرات في صافي القيمة بسبب ارباح وخسائر الحيازة الاسمية (B103)
تغيرات في صافي القيمة بسبب ارباح و خسائر الأقتناء المحايد (B1031)
تغيرات في صافي القيمة بسبب ارباح و خسائر الأقتناء الحقيقية (B1032)

الميزان الخارجي للسلع والخدمات (B11)
الميزان الخارجي الجارى (B12 و)
صافي القيمة (B90)

4. قيود ذات صلة بإرصدة الأصول والخصوم

قيود الميزانية العمومية (رموز L)

أ. 34,1-بالنسبة للميزانية العمومية الواحدة، كذلك للحساب المالي، فأن الرموز الضرورية فقط هي تلك التي تعطي تفاصيل عن الأصول حسب النوع ، وذلك باستخدام رموز AN و AF . ومع ذلك ، يمكن سحب الحساب لعرض مستويات المخزون/ الرصيد في بداية(LS) و نهاية(LE) الفترة، و مجموع التغيرات بينهما(LX) . و جميع الرموز الثلاثة بحاجة ان تكون محددة بأنواع الأصول. و مجموع تغيرات القيود هي مجموع قيود رموز P5, NP, F , K للأصول المذكورة عن الفترة المغطاة بالتقرير.

أ. 35,1- تحسب قيمة صافي الثروة (B90) من القيود في الميزانية العمومية الافتتاحية. و يجب أن يكون الفرق بين هذا و قيمة صافي الثروة B90 في الميزانية العمومية الختامية مساوي لرصيد كل رموز مجموع التغيرات ، والتي يجب أيضا أن تكون مساوية لقيمةB10 .

ميزانية عمومية افتتاحية
تغيرات في الميزانية العمومية
ميزانية عمومية ختامية

الأصول غير المالية (رموز AN)

أ. 36,1-تصنف المعاملات في الأصول غير المالية حسب الغرض لحيازة الأصول. و تعد جميع الأصول بمثابة مستودع للقيمة, ولكن مع استثناء النفائس التي توصف على انها مستودع للقيمه، أما الأصول غير المالية الأخرى يتم حيازتها في المقام الأول لاستخدامها فى الإنتاج. و الرموز AN توحد/ تجمع بين بعض البنود الوظيفية مع الرمز الوصفي. على سبيل المثال، قد يكون المكتب جزءا من الآلات والمعدات AN113، أو تقريبا أي من رموز المخزون أو حتى باعتباره قيمة.

أ. 37,1- يتم تقسيم تصنيف الأصول غير المالية بين الأصول المنتجة (AN1) وغير المنتجة (an2). والثلاثةعناوين الثانوية الرئيسية للأصول المنتجة هما الأصول الثابتة (AN11) ، والمخزون(AN12), والنفائس(AN13). و بالنسبة للثلاثة عناوين الثانوية الرئيسية للأصول غير المنتجة: الموارد الطبيعية (AN21), و العقود وعقود الإيجار والتراخيص (AN22), والمشتريات ناقص المبيعات عند الشهرة التجارية وأصول التسويق (AN23).

أ. 38,1- يعد قيد تكاليف نقل الملكية على الأصول غير المنتجة (AN116) غير مستقيم . و يعامل التدفق على أنه جزء من تكوين رأس المال الثابت ، وهذا هو استحواز الأصول الثابتة. ومع ذلك، عندما يتم سرد/ تفصيل مستويات المخزون/ الرصيد، فأن قيمة تكاليف نقل ملكية يتم تضمينها مع الأصول غير المنتجة التي تشير اليها, و عليها لا تظهر بشكل منفصل كجزء من الأصول الثابتة AN11. و هذا البند يندرج في القائمة الكاملة، على النحو المبين أدناه، للأغراض تفسيرية/ ايضاحية فقط.

الأصول غير المالية المنتجة (AN1)
الأصول الثابتة حسب نوع الأصل (AN11)
المساكن (AN111)
المباني و الانشاءات الأخرى (AN112)
المباني بخلاف المساكن (AN1121)
الأنشاءات الأخرى (AN1122)
تحسينات الأراضي (AN1123)
الآلات والمعدات (AN113)
معدات النقل (AN1131)

معدات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (AN1132)
الآلات والمعدات الأخرى (AN1133)
نظم التسليح (AN114)
الموارد البيولوجية المفتلحة (AN115)
تكاثر منتجات الثروة الحيوانية (AN1151)
الموارد المتكررة لمنتجات الاشجار، والمحاصيل والنباتات (AN1152)
(تكاليف نقل الملكية على الأصول غير المنتجة (AN116))
منتجات حقوق الملكية الفكرية (AN117)
البحث والتطوير (AN1171)
استكشاف و تقدير / تقييم المعادن (AN1172)
برامج الحاسوب الجاهزة وقواعد البيانات (AN1173)
برامج كمبيوتر (AN11731)
قواعد البيانات (AN11732)
الأعمال الترفيه والأدبية أو الفنية الأصلية (AN1174)
منتجات الملكية الفكرية الأخرى(AN1179)

المخزون حسب النوع (AN12)
المواد واللوازم (AN121)
اعمال قيد الأنجاز (AN122)
اعمال قيد الأنجاز على الأصول البيولوجية المفتلحة (AN1221)
أعمال أخرى قيد الإنجاز (AN1222)
السلع المكتملة التصنيع (AN123)
المخزون العسكرى (AN124)
السلع لإعادة بيعها (AN125)

النفائس (AN13)
المعادن والأحجار الثمينة (AN131)
التحف والقطع الفنية الأخرى (AN132)
السلع النفيسة الأخرى (AN133)

الأصول غير المالية غير المنتجة (an21)
الموارد الطبيعية (AN211)
الأرض (AN211)
احتياطيات المعادن المنجمية (AN212)
الموارد البيولوجية غير المفتلحة (AN213)
الموارد المائية (AN214)
الموارد الطبيعية الأخرى (AN215)
بث الراديو (AN2151)
أخرى (AN2159)
العقود وعقود الإيجار والتراخيص (AN22)
عقود تشغيل التسويق (AN221)
أذونات لاستخدام الموارد الطبيعية (AN222)
أذونات للقيام بأنشطة محددة (AN223)

حق الحصول على السلع والخدمات مستقبلية على أساس مطلق (AN224)
المشتريات ناقص المبيعات حسب الشهرة التجارية وأصول التسويق (AN23)

الأصول المالية رموز(AF)

أ. 39,1- كما تم التوضيح في قسم المعاملات في الأصول المالية والخصوم ، هناك مقارنة واحدة بين رموزF ومستويات أو حالات المخزون (AF codes) . وعلى الرغم من أن بيانات الميزانية العمومية و قد تكون أقل تفصيلا وغير موجودة تحت تصنيف المستوى الأول ، كما هو مبين أدناه .مع ذلك ، يمكن تصنيف رموز AF تمشيا مع التفاصيل حول رموزF.

ذهب نقدي وحقوق السحب الخاصة (af1)
العملة والودائع (AF2)
سندات الدين (AF3)
القروض (AF4)
حصص وأسهم / وحدات صندوق الاستثمار (AF5)
برامج التأمين ، التقاعد والضمان الموحد (AF6)
مشتقات مالية وخيارات أسهم الموظف (AF7)
حسابات أخرى مقبوضة / مدفوعه (AF8)

ت. بنود تكميلية
أ. 40,1- تجدر الإشارة إلى إمكانية تفصيل بنود تكميلية, تذكيرية و تاتى قائمة كاملة من هذا القبيل مع بيان كيفية ترتيب و تفسير الرموز التكميلية .و هناك أتفاق عام على أن الرموز التكميلية تبدأ بـ X وترتبط برمز البند النموذجى من خلال عمل رمز هذا البند .

1. القروض المتعثرة
أ. 41,1- الرموز التالية تنطبق على رصيد/ مخزون و تدفقات القروض المتعثرة المذكورة في الفصلين 11 و 13 . و حيث ان للقروض رموز AF4 وF4 ، تبدأ الرموز التكميلية بـ XAF4 للرصيد و XF4عن التدفقات . فأن رموز الرصيد هي :

القيمة الاسمية للقروض المتعثرة	XAF4_NNP
القيمة السوقية للقروض المتعثرة والتدفقات المرتبطة	XAF4_MNP
القيمة الاسمية للقروض قصيرة الأجل	XAF41NNP
القيمة الاسمية للقروض طويلة الأجل	XAF42MNP

2. خدمات رأس المال

أ. 42,1- الرموز التالية تنطبق على الخدمات الرأسمالية كما تم تناولها في الفصل 20.

خدمات رأس المال	XCS
خدمات رأس المال -- الشركات والحكومة العامة	XCSC
استهلاك رأس المال الثابت	P51c1
عائد رأس المال	XRC
تكاليف أخرى من رأس المال	XOC
خدمات رأس المال – منشأة فردية	XCSU
استهلاك رأس المال الثابت	P51c2

عائد رأس المال XRU
تكاليف أخرى من رأس المال XOU

3. جدول المعاشات التقاعدية

أ. 43,1- و الرموز التالية تنطبق على الجدول التكميلي الموصوف في الجزء 2 من الفصل 17. ويقترح رموز مختلفة للأعمدة والصفوف من الجدول.

الأعمدة
أ. 44,1- يتوافق حرف "دبليو" فى عمود الوصف مع " غير الحكومة " ، والأرقام في هذه الرموز تشير إلى القطاعات المؤسسية المتناظرة.

أ. تقيد الالتزامات و الخصوم في التسلسل الرئيسي للحسابات
برامج حيث المسؤولية عن التصميم والتنفيذ تقع خارج الحكومة العامة

برامج المساهمة المحددة XPC1W
برامج المنافع المحددة XPB1W
المجموع XPCB1W

· برامج حيث المسؤولية عن التصميم و التنفيذ تقع داخل الحكومة العامة
برامج المساهمة المحددة XPCG
.
برامج استحقاقات محددة لموظف الحكومة العامة
في قطاع المؤسسات المالية XPBG12
في القطاع الحكومي العام XPBG13

ب. لا تسجل الخصوم في التسلسل الرئيسي للحسابات
في القطاع الحكومي العام XPBOUT13
برامج معاش الضمان الاجتماعي XP1314
مجموع برامج المعاشات التقاعدية XPTOT
الأسر المعيشية غير المقيمة XPTOTNRH

الصفوف
أ. افتتاح الميزانية العمومية
استحقاقات المعاش التقاعدي XAF63LS

ب. المعاملات
مساهمات اجتماعية متصلة ببرامج المعاشات التقاعدية XD61p مساهمات أرباب العمل الاجتماعية الفعلية XD6111
مساهمات أرباب العمل الاجتماعية المحتسبة XD6121
مساهمات الآسر المعيشية الاجتماعية الفعلية XD6131

مساهمة الآسر المعيشية الاجتماعية التكميلية XD6141

تراكمات أخرى لاستحقاقات المعاشات التقاعدية في صناديق الضمان الاجتماعي XD619
منافع المعاشات التقاعدية XD62p
تعديل التغير في استحقاقات المعاش التقاعدي XD8
تغير في استحقاقات المعاش التقاعدي بسبب نقل الاستحقاقات XD91
تغيرات في الاستحقاقات نتيجة تداول التغيرات في هيكل البرنامج XD92

ج. تدفقات اقتصادية أخرى

إعادة التقييم XK7
تغيرات أخرى في الحجم XK5

د. اقفال الميزانية العمومية

استحقاقات المعاش التقاعدي XAF63LE

ه. المؤشرات المرتبطة

المخرجات/ المنتج XP1
الأصول الحاملة لبرامج المعاشات التقاعدية في نهاية السنة XAFN

4. السلع الاستهلاكية المعمرة

أ. 45,1- تم الاشارة إلى السلع الاستهلاكية المعمرة في الفصول 3 و 13. ويتم ترميزهم باستخدام X كبادئة بالاضافة لـ DHHCE (نفقات الاسر المعيشية على استهلاك السلع المعمرة)، بإضافة رقم بالنسبة للمجموعات الفرعية ورقمين بالنسبة للبنود. و تقدم أرقام الاستهلاك الفردي حسب الغرض المناظرة أيضا.

الاستهلاك الفردي حسب الغرض		رموز نظام الحسابات القومية
	أثاث و أجهزة الاسر المعيشية	XDHHCE1
05.1.1	الأثاث والمفروشات	XDHHCE11
05.1.2	سجاد وأغطية أرضيات أخرى	XDHHCE12
05.3.1	الأجهزة المنزلية الرئيسية سواء كهربائية أوغير	XDHHCE13
05.5.1	الأدوات الرئيسية ومعدات للمنزل والحديقة	XDHHCE14
	معدات النقل الشخصية	XDHHCE2
07.1.1	سيارات	XDHHCE21
07.1.2	الدراجات النارية	XDHHCE22
07.1.3	دراجات هوائية	XDHHCE23
07.1.4	مركبات تجرها الحيوانات	XDHHCE24
	السلع الترفيهية	XDHHCE3
08.2.0	الهاتف ومعدات الفاكس	XDHHCE31
09.1.1	معدات لتسجيل واستقبال وإعادة إنتاج الصوت والصور	XDHHCE32
09.1.2	معدات تصوير فوتوغرافي وسينمائي وأجهزة بصرية	XDHHCE33
09.1.3	معدات تجهيز المعلومات	XDHHCE34
09.2.1	السلع المعمرة الرئيسية للاستجمام في الخارج	XDHHCE35
09.2.2	آلات موسيقية والسلع المعمرة الرئيسية للاستجمام في الداخل	XDHHCE36
	السلع المعمرة الأخرى	XDHHCE4
12.3.1	المجوهرات والساعات والساعات	XDHHCE41
06.1.3	الأجهزة والمعدات الطبية العلاجية	XDHHCE42

الاستثمار الأجنبي المباشر

أ. 46,1-البنود التكميلية للاستثمار الأجنبي المباشر، و المشار إليها فى الفصول 11 و 13، بمكن ان ترمز بالبادئة X بالإضافة إلى رمز f أو AF علاوة على اللاحقة FDI ، على سبيل المثال :

معاملة الاستثمار الأجنبي المباشر في القروض طويلة الأجل XF42FDI

6. الحالات العرضية/ المحتملة

أ. 47,1-يمكن للرموز التكميلية للحالات العرضية/ المحتملة, كما ذكر في الفصلين 11 و 12، ان ترمز بـ X كبادئة بالإضافة إلى رمزAF علاوة على اللاحقة CP، على سبيل المثال :

عندما يؤثر ضمان الذهب النقدي على قابليته للاستخدام كأصل أحتياطى XAF11CP

7. عملة و ودائع

أ. 48,1-و يمكن ترميز البنود التكميلية لتصنيف العملة الوطنية والأجنبية الصادرة والودائع ، كما ورد في الفصل 11 ، بالبادئة X بالإضافة إلى رمز F أوAF وأيضا اللاحقة NC و التى تشير إلى العملة و الودائع فى العملة الوطنية, أو أضافة الزائدة FC مع رمز العملة الدولية و التى تشير إلى العملة والودائع بالعملات الأجنبية ، على سبيل المثال :

أ .بالنسبة للمعاملات

أوراق العملة المحلية والعملات المعدنية XF21LC

الودائع بالعملات الاجنبية XF22FC

ب . بالنسبة للأسهم

أوراق العملة المحلية والعملات المعدنية XAF21LC

الودائع بالعملات الاجنبية XAF22FC

.8. تصنيف سندات الدين وفقا للاستحقاق المعلق

أ. 49,1- يتناول الفصل 11 تصنيف سندات الدين وفقا للاستحقاق المعلق .ويمكن تحقيق ذلك باستخدام البادئة X زائد بالإضافة إلى اللاحقة AF و التى تشير إلى تاريخ الاستحقاق ، على سبيل المثال :

سندات الدين المستحقة في2020 XAF32Y20

9. سندات الدين المدرجة وغير المدرجة

أ. 50,1- يمكن ترميز البنود التكميلية على سندات الدين بالبادئة X بالإضافة إلى رمز F أو AFو كذلك بإضافة 1 للمدرجة و 2لغير المدرجة، على سبيل المثال :

أ .بالنسبة للمعاملات

سندات الدين المدرجة XF321

سندات الدين غير المدرجة XF322

ب . بالنسبة للأسهم

سندات الدين المدرجة XAF321

أسهم سندات الدين غير المدرجة XAF322

10. قروض طويلة الأجل ملعقة الاستحقاق أقل من عام وقروض طويلة الأجل مضمونة برهن

أ. 51,1- يمكن ترميز القروض طويلة الأجل ملعقة الاستحقاق أقل من عام و القروض طويلة الأجل المضمونة برهن بالبادئة X بالإضافة إلى الرمز AF/F وكذلك باضافة الزائدة L1 و التى تشير الى القروض طويلة الأجل ملعقة الاستحقاق أقل من عام، بينما تشير اللاحقة LM الى القروض طويلة الأجل المضمونة برهن عقاري، على سبيل المثال:

أ .بالنسبة للمعاملات

قروض طويلة الأجل ملعقة الاستحقاق أقل من عام	XF42L1
قروض طويلة الأجل المضمونة برهن عقاري	XF42LM

ب . بالنسبة للأسهم

قروض طويلة الأجل ملعقة الاستحقاق أقل من عام	XAF42L1
قروض طويلة الأجل المضمونة برهن عقاري	XAF42LM

11. استثمارات في الأسهم المتداولة وغير المتداولة في البورصة

أ. 52,1- يمكن ترميز أسهم صندوق الاستثمار المتداولة وغير المتداولة بالبادئة X بالإضافة إلى الرمز AF/F وكذلك باضافة 1 للمتداولة و 2 لغير المتداولة في البورصة،على سبيل المثال:

أ .بالنسبة للمعاملات

أسهم صندوق الاستثمار المتداولة	XF5291
أسهم صندوق الاستثمار غير المتداولة	XF5292

ب . بالنسبة للأسهم

أسهم صندوق الاستثمار المتداولة	XAF5291
أسهم صندوق الاستثمار غير المتداولة	XAF5292

12. **فوائد على متأخرات السداد**

أ. 53,1- يمكن ترميز **الفوائد على متأخرات السداد** بالبادئة X بالإضافة إلى الرمز AF وكذلك باضافة IA للفوائد , PA لمتأخرات السداد، على سبيل المثال:

فوائد التاخير على القروض طويلة الأجل	XAF42IA
متأخرات السداد على قروض طويلة الأجل	XAF42PA

13. الحوالات النقدية الشخصية و العامة/ الشاملة

أ. 54,1- يمكن ترميز الحوالات النقدية الشخصية و العامة بين الأسر المقيمة وغير المقيمة، المذكورة في الفصل 8، بالبادئة X بالإضافة إلى رمز التحويل الجارى و الزائدة PR للحوالات النقدية الشخصية, و TR للحوالات النقدية العامة، كما يلى :

حوالات نقدية شخصية بين الأسر المعيشية المقيمة وغير المقيمة	XD5452PR
حوالات نقدية عامة بين الأسر المعيشية المقيمة وغير المقيمة	XD5452TR

الملحق 2 : تسلسل الحسابات

حساب الأنتاج..... 562-3
حساب توليد الدخل..... 562-3
حساب تخصيص الدخل الأولي..... 564-3
حساب دخل المشروع/ التنظيم..... 564-5
حساب تخصيص دخل أولي أخر..... 564-7
التوزيع الثانوي لحساب الدخل..... 566-7
استخدام حساب الدخل المتاح..... 568-9
إعادة توزيع الدخل العينى..... 568-9
استخدام حساب الدخل المتاح المعدل..... 568-9
حساب رأس المال..... 590-1
الحساب المالي..... 592-3
التغييرات الأخرى في حساب حجم الأصول..... 594-5
إعادة تقييم حساب..... 596-7
ميزانية عمومية 598-9

و الخانات المظللة هي تلك التى تحدد عندها القيمة باستخدام قواعد محاسبة النظام ؛ الخلايا ذات القيد صفر هي تلك التي يكون فيها القيد متاح ولكن في واقع الامر انه قد لا يذكر. و تشير الخلايا الفارغة إما الى ان القيد أو التقسيم غير متاح.

نظام الحسابات القومية

حساب الإنتاج – الاستخدامات

الكود	المعاملات وبنود التوازن	س11 المؤسسات غير المالية	س12 المؤسسات المالية	س13 الحكومة العامة	س14 الأسر المعيشية	س15 المؤسسات غير الهادفة للربح التي تخدم الأسر المعيشية	س1 مجموع الاقتصاد	س2 بقية العالم	السلع والخدمات	الإجمالي
ب7	سلع وخدمات مستوردة								499	499

ب 71	سلع مستوردة								392	392
ب 72	خدمات مستوردة								107	107
ب6	سلع وخدمات مصدرة							540	540	
ب 61	سلع مصدرة							462	462	
ب 62	خدمات مصدرة							78	78	
ب 1	منتج / مخرجات								360	360
ب 11	منتج سوقى								3077	3077
ب 12	منتج للاستعمال النهائى الخاص الذاتى								1474	1474
ب 13	منتج غير سوقى								380	380
ب 2	استهلاك وسيط	1477	52	222	115	17	1883			1883
د21	ضرائب على المنتجات								141	141
د31	أعانات على المنتجات								8-	8-
ب1 ج	أجمالى القيمة المضافة / اجمالى الناتج المحلى	1331	94	126	155	15	17	1854		1854
ب 51 س	استهلاك رأس المال الثابت	1574	12	27	23	3	222			222
ب1 ن	صافى القيمة المضافة/ ناتج محلى صافى	1174	82	99	132	12	1632			1632
ب 11	ميزان خارجى للسلع و الخدمات								41-	41-

حساب توليد الدخل- الاستخدامات

الرمز المعاملات و بنود التوازن	س11 المؤسسات غير المالية	س12 المؤسسات المالية	س13 الحكومة العامة	س14 الأسر المعيشية	س15 المؤسسات غيرالهادفة للربح التي تخدم الأسر المعيشية	س1 مجموع الاقتصاد	س2 بقية العالم	السلع والخدمات	الإجمالي
د1 - تعويض الموظفين	986	44	98	11	11	1 150			1 150
د11- الأجور والمرتبات	841	29	63	11	6	950			950
د 12 مساهمات أرباب العمل الاجتماعية	145	15	35	0	5	200			200
د1211 مساهمات أرباب العمل الاجتماعية الفعلية	132	14	31	0	4	181			181
د 121 مساهمات أرباب العمل الفعلية في معاشات التقاعد	122	14	28	0	4	168			168
د 1212 مساهمات أرباب العمل الفعلية في غير معاشات التقاعد	10	0	3	0	0	13			13
د0 122 مساهمات أرباب العمل الاجتماعية المحتسبة	13	1	4	0	1	19			19
د 1221 مساهمات أرباب العمل المحتسبة في معاشات التقاعد	12	1	4	0	1	18			18
د 1222 مساهمات أرباب العمل المحتسبة في غير معاشات التقاعد	1	0	0	0	0	1			1
د 2 الضرائب على الإنتاج والواردات د 21 الضرائب على المنتجات د211 ضرائب القيمة المضافة د212 ضرائب الواردات باستثناء ضرائب القيمة المضافة د 2121 رسوم الاستيراد د 2122 ضرائب الواردات باستثناء ضرائب القيمة المضافة والرسوم د213 ضرائب الصادرات د214 ضرائب على المنتجات باستثناء ضرائب القيمة المضافة والواردات والصادرات د 29 ضرائب على المنتجات						235 141 121 17 17 0			235 141 121 17 17 0

الأخرى	88		4		0	1	94		1 2 94
د3 الإعانات/ الدعم د31اعانات على المنتجات د 311 اعانات على الواردات د 312 أعانات على الصادرات د \319 اعانات أخرى على المنتجات د39 أعانات أخرى على الأنتاج							-44 -8 0 0 -8 -36		-44 -8 0 0 -8 -36
ب2ج فائض التشغيل، الإجمالي	292	46	27	84	3	452			452
ب3ج الدخل المختلط، الإجمالي				61		61			61
ب 51س1 استهلاك رأس المال الثابت على إجمالي فائض التشغيل	157	12	27	15	3	214			
ب51س2 استهلاك رأس المال الثابت على إجمالي الدخل المختلط				8		8			
ب2ن فائض التشغيل، صافي	135	34	0	69	0	238			238
ب3ن الدخل المختلط، صافي				53		53			53

تسلسل الحسابات -- حساب الأنتاج

الكود	المعاملات وبنود التوازن	س11 المؤسسات غير المالية	س12 المؤسسات المالية	س13 الحكومة العامة	س14 الأسر المعيشية	س15 المؤسسات غيرالهادفة	س1 مجموع الاقتصاد	س2 بقية العالم	السلع والخدمات	الإجمالي

				للربح التي تخدم الأسر المعيشية						
ب7	سلع وخدمات مستوردة							499		499
ب71	سلع مستوردة							392		392
ب72	خدمات مستوردة							107		107
ب6	سلع وخدمات مصدرة								540	540
ب61	سلع مصدرة								462	462
ب62	خدمات مصدرة								78	78
ب 1	منتج / مخرجات	2808	146	348	270	32	3604			3604
ب11	منتج سوقى	2808	146	0	123	0	3077			3077
ب12	منتج للاستعمال النهائى الخاص الذاتى	0	0	0	147	0	147			147
ب13	منتج غير سوقى			348		32	380			380
ب 2	استهلاك وسيط							1833		1883
د21	ضرائب على المنتجات							141		141
د31	أعانات على المنتجات							8-		8-

حساب توليد الدخل

الرمز	المعاملات و بنود التوازن	س11 المؤسسات غير المالية	س12 المؤسسات المالية	س13 الحكومة العامة	س14 الأسر المعيشية	س15 المؤسسات غيرالهادفة للربح التي تخدم الأسر المعيشية	س1 مجموع الاقتصاد	س2 بقية العالم	السلع والخدمات	الإجمالي
ب1ج	أجمالى القيمة المضافة / اجمالى الناتج المحلى	1331	94	126	155	15	1854			1854
ب1ن	صافى القيمة المضافة/ ناتج محلى صافى	1174	82	99	132	12	1632			1632
د1 -	تعويض الموظفين									

د11- الأجور والمرتبات									
د 12 مساهمات أرباب العمل الاجتماعية									
د121 مساهمات أرباب العمل الاجتماعية الفعلية									
د 1211 مساهمات أرباب العمل الفعلية في معاشات التقاعد									
د 1212 مساهمات أرباب العمل الفعلية في غير معاشات التقاعد									
0د 122 مساهمات أرباب العمل الاجتماعية المحتسبة									
د 1221 مساهمات أرباب العمل المحتسبة في معاشات التقاعد									
د 1222 مساهمات أرباب العمل المحتسبة في غير معاشات التقاعد									
د 2 الضرائب على الإنتاج والواردات د 21 الضرائب على المنتجات د211 ضرائب القيمة المضافة د212 ضرائب الواردات باستثناء ضرائب القيمة المضافة د 2121 رسوم الاستيراد د 2122 ضرائب الواردات باستثناء ضرائب القيمة المضافة والرسوم د213 ضرائب الصادرات د214 ضرائب على المنتجات باستثناء ضرائب القيمة المضافة والواردات والصادرات د 29 ضرائب على المنتجات الأخرى									

د3 الإعانات/ الدعم د31اعانات على المنتجات د 311 اعانات على الواردات د 312 أعانات على الصادرات د \319 اعانات أخرى على المنتجات د39 أعانات أخرى على الأنتاج									

حساب تخصيص الدخل الأولي

الرمز المعاملات و بنود التوازن	س11 المؤسسات غير المالية	س12 المؤسسات المالية	س13 الحكومة العامة	س14 الأسر المعيشية	س15 المؤسسات غيرالهادفة للربح التي تخدم الأسر المعيشية	س1 مجموع الاقتصاد	س2 بقية العالم	السلع والخدمات	الإجمالي
د1 - تعويض الموظفين							6		6
د11- الأجور والمرتبات							6		6
د 12 مساهمات أرباب العمل الاجتماعية							0		0
د121 مساهمات أرباب العمل الاجتماعية الفعلية							0		0
د 1211 مساهمات أرباب العمل الفعلية في معاشات التقاعد							0		0
د 1212 مساهمات أرباب العمل الفعلية في غير معاشات التقاعد							0		0
0د 122 مساهمات أرباب العمل الاجتماعية المحتسبة							0		0
د 1221 مساهمات أرباب العمل المحتسبة في معاشات التقاعد							0		0
د 1222 مساهمات أرباب العمل المحتسبة في غير معاشات التقاعد							0		0
د 2 الضرائب على الإنتاج والواردات									0
د 21 الضرائب على المنتجات									0

د211 ضرائب القيمة المضافة									0
د212 ضرائب الواردات باستثناء ضرائب القيمة المضافة									0
د 2121 رسوم الاستيراد									0
د 2122 ضرائب الواردات باستثناء ضرائب القيمة المضافة والرسوم									0
د213 ضرائب الصادرات									0
د214 ضرائب على المنتجات باستثناء ضرائب القيمة المضافة والواردات والصادرات									0
د 29 ضرائب على المنتجات الأخرى									0
د3 الإعانات/ الدعم									0
د31اعانات على المنتجات									0
د 311 اعانات على الواردات									0
د 312 أعانات على الصادرات									0
د \319 اعانات أخرى على المنتجات									0
د39 أعانات أخرى على الأنتاج									0
د4 دخل الملكية	134	168	42	41	6	391	44		435
د41 الفائدة	56	106	35	14	6	217	13		230
د 42 الدخل السركات الموزع	47	15				62	17		79
د421 حصص/ ارباح موزعة	39	15				54	13		67
د422 سحوبات من دخول اشباة الشركات	8	0				8	4		12
د43 الأرباح المعاد استثمارها في الاستثمار الأجنبي المباشر	0	0				0	14		140
د44 إنفاقات الدخل الاستثماري		47					47	0	470
د441 دخل الاستثمار الذى يعزى لحاملي بوليصات التأمين		25					25	0	25
د442 دخل الاستثمار المدفوع لاستحقاقات		8					8	0	8

المعاش التقاعدي									
د443 دخل الاستثمار الذى يعزى لصندوق استثمار المساهمين الجماعي		14				14	0		14
د45 ايجار	31	0	7	27	0	65			65
ب5ج توازن الدخل الاولى, اجمالى/ أجمالى الدخل القومى	254	27	198	1381	4	1884			1884
ب5ن ب5ج توازن الدخل الاولى, صافى/ صافى الدخل القومى	97	15	171	1358	1	1642			4642

حساب دخل المشروع/ حساب التنظيم

الرمز المعاملات و بنود التوازن	**س11 المؤسسات غير المالية**	**س12 المؤسسات المالية**	**س13 الحكومة العامة**	**س14 الأسر المعيشية**	**س15 المؤسسات غيرالهادفة للربح التي تخدم الأسر المعيشية**	**س1 مجموع الاقتصاد**	**س2 بقية العالم**	**السلع والخدمات**	**الإجمالي**
د4 دخل الملكية	87	153					240		240
د41 الفائدة	56	106					162		162
د 42 الدخل السركات الموزع									
د421 حصص/ ارباح موزعة									
د422 سحوبات من دخول اشباة الشركات									
د43 الأرباح المعاد استثمارها في الاستثمار الأجنبي المباشر									
د44 إنفاقات الدخل الاستثماري	47						47	0	47
د441 دخل الاستثمار الذى يعزى لحاملي بوليصات التأمين	25						25	0	25
د442 دخل الاستثمار المدفوع لاستحقاقات المعاش التقاعدي		8					8	0	8

د443 دخل الاستثمار الذى يعزى لصندوق استثمار المساهمين الجماعي		14				14	0		14
د45 ايجار	31	0				31			31
ب5ج توازن الدخل الاولى, اجمالى/ أجمالى الدخل القومى	301	42				343			343
ب5ن ب5ج توازن الدخل الاولى, صافى/ صافى الدخل القومى	144	30				174			174

حسابات تخصيص الدخول الأوليّة الأخرى:

الاستخدام:

الكود	بند الموازنة والمعاملات	الشركات الغير مالية	الشركات المالية	الحكومة العامة	الأسر المعيشية	الاستهلاك النهائي الفعلي للمؤسسات غير الهادفة للربح التي تخدم الأسر المعيشية	الاقتصاد الكلّ	بقية العالم	البضائع والخدمات	المجموع
1	تعويضات العاملين							6		6
2	الضرائب على الإنتاج والواردات									
3	الإعانات									
4	دخل الملكية	47	15	42	41	6	151	63		214
41	الفائدة			35	14	6	55	13		68
42	دخل الشركات الموزّع	47	15				62	17		79
21	أرباح الأسهم	39	15				54	0		54
22	عملية السحب من ايرادات أشباه الشركات	8					8	36		44
43	عائدات الاستثمار الأجنبية المعاد استثمارها						0	14		14
44	مدفوعات دخل الاستثمار						0	0		0
441	إيرادات الاستثمار التي تعزى الى حاملي بوليصة التأمين						0	0		0

442	دخل الاستثمار المدفوع كمستحقات للمعاش التقاعدي إيرادات الاستثمار التي تعزى لصناديق الاستثمار الجماعية						0	0	0
443	المساهمين						0	0	0
45	الإيجار			7	27	0	34		34
5	إجمالي ميزان الدخل الأولي/ إجمالي الدخل القومي	254	27	198	1381	4	1864		1864
5	صافي ميزان الدخل الأولي/ صافي الدخل القومي	97	15	171	1358	1	1624		1624

حسابات تخصيص الدخول الثانوية الأخرى:

الاستخدام:

الكود	بند الموازنة والمعاملات	الشركات الغير مالية	الشركات المالية	الحكومة العامة	الأسر المعيشية الاستهلاك النهائي الفعلي للمؤسسات غير الهادفة للربح التي تخدم الأسر المعيشية	الاقتصاد الكلّي	بقية العالم	البضائع والخدمات	المجموع
	التحويلات الجارية	98	277	248	582	7	1212	17	1229
5	الضرائب على الدخل والثروة	24	10	0	178	0	212	1	
51	الضرائب والايرادات على الدخل	20	7	0	176	0	203	1	
59	ضرائب جارية أخرى	4	3	0	2	0	9		
61	صافي المساهمات الاجتماعية				333		333	0	
611	مساهمات أرباب العمل الاجتماعيّة				181		181	0	
6111	مساهمات أرباب العمل للمعاش التقاعدي				168		168	0	
6112	مساهمات أرباب العمل دون التقاعد				13		13	0	
612	المساهمات الاجتماعية التي تعزى لأرباب العمل				19		19	0	
6121	مساهمات المعاش التقاعدي التي تعزى لأرباب العمل				18		18	0	

6122	مساهمات دون المعاش التقاعدي والتي تعزى لأرباب العمل				1		1		0		
613	المعونات الاجتماعية للأسر المعيشيّة				129		129		0		
6131	معونات الأسر المعيشية عند التقاعد				115		115		0		
6132	معونات الأسر المعيشية دون التقاعد				14		14		0		
614	معونات اضافية للأسر المعيشيّة				10		10		0		
6141	معونات اضافية للأسر المعيشيّة عند التقاعد				8		8		0		
6142	-معونات اضافية للأسر المعيشيّة دون التقاعد -رسوم الخدمات الاجتماعية ونظام التأمين				2 6		2 6		0		
62	مكاسب إجتماعية بخلاف التحويلات الاجتماعيّة العينيّة	62	205	112	0	5	384	0	384		
621	المكاسب النقديّة للضمان الإجتماعي			53			53		0		
6211	المكاسب الضمان الإجتماعي للمعاش التقاعدي			45			45		0		
6212	المكاسب العينيّة للضمان الإجتماعي دون المعاش التقاعدي التقاعدي			8			8		0		
622	استحقاقات/مكاسب الضمان الإجتماعي الأخرى	62	205	7	0	5	279	0			
6221	مكاسب أخرى للتأمين الاجتماعي على المعاشات	49	193	5	0	3	250	0			
6222	مكاسب أخرى للتأمين الاجتماعي دون المعاشات	13	12	2	0	2	29	0			
623	استحقاقات المساعدات الاجتماعية النقديّة			52			52				
7	تحويلات جارية أخرى	12	62	136	71	2	283	16	52		
71	صافي أقساط التأمين على غير الحياة	8	13	4	31	0	56	2	299		
711	صافي أقساط التأمين المباشرة على غير الحياة	8	0	4	31	0	43	1	58		
712	صافي أقساط إعادة التأمين على غير الحياة		13				13	1	44		
72	مطالبات بالتأمين على غير الحياة		48				48	12	14		
721	مطالبات بالتأمين المباشر على غير الحياة		45				45	0	60		
722	مطالبات باعادة التأمين على غير الحياة		3				3	12	45		
73	التحويلات الجارية داخل الحكومة العامة			96			96	0	15		
74	التعاون الدولي الجاري			31			31	1	96		
75	التحويلات الجارية المتنوعة	4	1	5	40	2	52	1	32		

751	التحويلات الجارية للاستهلاك النهائي الفعلي للمؤسسات غير الهادفة للربح التي تخدم الأسر المعيشية	1	1	5	29	0	36	0		53
-	التحويلات الجارية بين المقيمين وغير المقيمين									36
752	الأسر المعيشيّة				7		7	1		8
759	التحويلات الجارية المتنوعة الأخرى	3	0	0	4	2	9	0		9
6	الدخل الاجمالي المتاح التصرف به	228	25	317	1219	37	1826			1826
6	الدخل الصافي المتاح التصرف به	71	13	290	1196	34	1604			1604

صـ225: تخصيص حساب الدخل الأوّلي

موارد

الكود	بند الموازنة والمعاملات	الشركات الغير مالية	الشركات المالية	الحكومة العامة	الاستهلاك النهائي الفعلي للمؤسسات غير الهادفة للربح التي تخدم الأسر المعيشيّة	الأسر المعيشيّة	الاقتصاد الكلّي	بقية العالم	البضائع والخدمات	المجموع
4	إجمالي ميزان الدخل الأولي/ إجمالي الدخل القومي	301	42				343			343
4	صافي ميزان الدخل الأولي/ صافي الدخل القومي	144	30				174			174
1	تعويضات العاملين					154 1	154 1	2		154 1
2	الضرائب على الإنتاج والواردات			235			235			235
3	الإعانات			44-			44-			44-
4	دخل الملكية			22	7	123	152	21		152
41	الفائدة			14	7	49	70	17		70
42	دخل الشركات الموزّع			7	0	20	27	14		27
421	أرباح الأسهم			5	0	13	18	3		18
422	عملية السحب من ايرادات أشباه الشركات			2	0	7	9	0		9
43	عائدات الاستثمار الأجنبية المعاد استثمارها			0	0	3	3	0		3
44	مدفوعات دخل الاستثمار			1	0	30	31	0		31
441	إيرادات الاستثمار التي تعزى الى حاملي بوليصة التأمين			0	0	20	20	0		20

442	دخل الاستثمار المدفوع كمستحقات للمعاش التقاعدي إيرادات الاستثمار التي تعزى لصناديق الاستثمار الجماعية			0 --	8	0	8	0		8
443	المساهمين			1	2	0	3	0		3
45	الإيجار			0	21	0	21			21

توزيع حساب الدخل الثانوي: موارد

الكود	بند الموازنة والمعاملات	الشركات الغير مالية	الشركات المالية	الحكومة العامة	الأسر المعيشية	الاستهلاك النهائي الفعلي للمؤسسات غير الهادفة للربح التي تخدم الأسر المعيشية	الاقتصاد الكلّي	بقية العالم	الصناعة والخدمات	المجموع
5	إجمالي ميزان الدخل الأولي/ إجمالي الدخل القومي	254	27	198	1 381	4	1864			1864
5	صافي ميزان الدخل الأولي/ صافي الدخل القومي	97	15	171	1 358	1	1642			1642
	التحويلات الجارية	72	275	367	420	40	1174	55		1229
5	الضرائب على الدخل والثروة			213			213	0		213
51	الضرائب والايرادات على الدخل			204			204	0		204
59	ضرائب جارية أخرى			9			9			9
61	صافي المساهمات الاجتماعية	66	213	50	0	4	333	0		333
611	مساهمات أرباب العمل الاجتماعيّة	31	110	38	0	2	181	0		181
6111	مساهمات أرباب العمل للمعاش التقاعدي	27	104	35	0	2	168	0		168
6112	مساهمات أرباب العمل دون التقاعد	4	6	3	0	0	13	0		13
612	المساهمات الاجتماعية التي تعزى لأرباب العمل	12	2	4	0	1	19	0		19
6121	مساهمات المعاش التقاعدي التي تعزى لأرباب العمل	12	1	4	0	1	18	0		18
6122	مساهمات دون المعاش التقاعدي والتي تعزى لأرباب العمل	0	1	0	0	0	1	0		1

613	المعونات الاجتماعية للأسر المعيشيّة	25	94	9	0	1	129	0	129
6131	معونات الأسر المعيشية عند التقاعد	19	90	6	0	0	115	0	115
6132	معونات الأسر المعيشية دون التقاعد	6	4	3	0	1	10	0	10
614	معونات اضافية للأسر المعيشيّة		10				8	0	8
6141	معونات اضافية للأسر المعيشيّة عند التقاعد		8				2	0	2
6142	-معونات اضافية للأسر المعيشيّة دون التقاعد -رسوم الخدمات الاجتماعية ونظام التأمين	2	2 3	1			6	0	6
62	مكاسب إجتماعية بخلاف التحويلات الاجتماعيّة العينيّة				384		384	0	384
621	المكاسب النقديّة للضمان الإجتماعي				53		53	0	53
6211	المكاسب الضمان الإجتماعي للمعاش التقاعدي				45		45	0	45
6212	المكاسب العينيّة للضمان الإجتماعي دون المعاش التقاعدي التقاعدي				8		8	0	8
622	استحقاقات/مكاسب الضمان الإجتماعي الأخرى				279		279	0	279
6221	مكاسب أخرى للتأمين الاجتماعي على المعاشات				250		250	0	250
6222	مكاسب أخرى للتأمين الاجتماعي دون المعاشات				29		29	0	29
623	استحقاقات المساعدات الاجتماعية النقديّة				52		52		52
7	تحويلات جارية أخرى	6	62	104	36	36	224	55	299
71	صافي أقساط التأمين على غير الحياة		47					11	58
711	صافي أقساط التأمين المباشرة على غير الحياة		44						44
712	صافي أقساط إعادة التأمين على غير الحياة		3					11	14
72	مطالبات بالتأمين على غير الحياة	6	15	1	35	0		3	60
721	مطالبات بالتأمين المباشر على غير الحياة	6		1	35			3	45
722	مطالبات باعادة التأمين على غير الحياة		15					0	15
73	التحويلات الجارية داخل الحكومة العامة			96				0	96
74	التعاون الدولي الجاري			1				31	32
75	التحويلات الجارية المتنوعة	0	0	6	1	36	43	10	53
751	التحويلات الجارية للاستهلاك النهائي الفعلي للمؤسسات غير الهادفة للربح التي تخدم الأسر المعيشية					36			36

-	التحويلات الجارية بين المقيمين وغير المقيمين								
752	الأسر المعيشيّة			1			7		8
759	التحويلات الجارية المتنوعة الأخرى			6			3		9

حساب استخدام الدخل المتاح للتصرف به: الاستخدام

الكود	بند الموازنة والمعاملات	الشركات الغير مالية	الشركات المالية	الحكومة العامة	الأسر المعيشيّة	الاستهلاك النهائي الفعلي للمؤسسات غير الهادفة للربح التي تخدم الأسر المعيشية	الاقتصاد الكلّي	بقية العالم	البضائع والخدمات	المجموع
p 3	الانفاق على الاستهلاك النهائي الحكومي			352	1015	32	1399			1399
p31	الانفاق على الاستهلاك الفردي			184			1230			1230
p32	الانفاق على الاستهلاك الجماعي			168			169			169
D8	التعديل للتغيير في استحقاقات المعاشات التقاعديّة	0	11	0		0	11	0		11
P8g	إجمالي الادخار	228	14				427			427
P8n	صافي الادخار	71	2				205			205
B12	الميزان الخارجي الحالي							13-		13-

حساب إعادة توزيع الدخل العيني: **الاستخدام:**

الكود	بند الموازنة والمعاملات	الشركات الغير مالية	الشركات المالية	الحكومة العامة	الأسر المعيشيّة	الاستهلاك النهائي الفعلي للمؤسسات غير الهادفة للربح التي تخدم الأسر المعيشية	الاقتصاد الكلّي	بقية العالم	البضائع والخدمات	المجموع
D 63	التحويلات الإجتماعية العينيّة			184		31	215			215

D631	التحويلات الإجتماعية العينيّة للمنتج الغير مسوّق			180		31	211			211
D 632	التحويلات الإجتماعية العينيّة للمنتج الذي يتم شراءه في السوق			4			4			4
B7g	إجمالي الدخل المعدّل والمتاح	228	25	133	1434	6	1826			1826
B7n	صافي الدخل المعدّل والمتاح	71	13	106	1411	3	1604			1604

حساب استخدام الدخل المتاح للتصرّف به المعدّل: الاستخدام:

الكود	بند الموازنة والمعاملات	الشركات الغير مالية	الشركات المالية	الحكومة العامة	الاستهلاك النهائي الفعلي للمؤسسات غير الهادفة للربح التي تخدم الأسر المعيشية	الأسر المعيشية	الاقتصاد الكلّ	بقية العالم	البضائع والخدمات	المجموع
p 3	الاستهلاك النهائي الفعلي			352	32	1015	1399			1399
p31	الاستهلاك الفعلي للفرد			184			1230			1230
p32	الاستهلاك الفعلي الجماعي			168			169			169
D8	التعديل للتغيير في استحقاقات المعاشات التقاعديّة	0	11	0	0		11	0		11
P8g	إجمالي الادخار	228	14				427			427
P8n	صافي الادخار	71	2				205			205
B12	الميزان الخارجي الحالي							13-		13-

إستخدام حساب الدخل المتاح: الموارد:

الكود	بند الموازنة والمعاملات	الشركات الغير مالية	الشركات المالية	الحكومة العامة	الاستهلاك النهائي الفعلي للمؤسسات غير الهادفة للربح التي تخدم الأسر المعيشية	الأسر المعيشية	الاقتصاد الكلّ	بقية العالم	البضائع والخدمات	المجموع
B6g	إجمالي الدخل المتاح	228	25	317	37	1219	1826			1826

B6n	صافي الدخل المتاح	71	13	290	1196	34	1604		1604
P3	الانفاق على الاستهلاك النهائي							1399	1399
P31	نفقات الاستهلاك للفردي							1230	1230
P32	نفقات الاستهلاك الجماعي							169	169
D8	التعديل للتغيير في استحقاقات المعاشات التقاعديّة				11		11	0	11

إعادة توزيع الدخل للحسابات العينيّة: الموارد

الكود	بند الموازنة والمعاملات	الشركات المالية	الشركات الغير مالية	الحكومة العامة	الأسر المعيشية	الاستهلاك النهائي الفعلي للمؤسسات غير الهادفة للربح التي تخدم الأسر المعيشية	الاقتصاد الكلّي	بقية العالم	البضائع والخدمات	المجموع
B6g	إجمالي الدخل المتاح	25	228	317	1219	37	1826			1826
B6n	صافي الدخل المتاح	13	71	290	1196	34	1604			1604
D63	التحويلات الإجتماعية العينيّة				215		215			215
D631	التحويلات الإجتماعية العينيّة للمنتج الغير مسوّق				211		211			211
D632	التحويلات الإجتماعية العينيّة للمنتج الذي يتم شراءه في السوق				4		4			4

استخدام حساب الدخل المتاح المعدل: **الموارد:**

الكود	بند الموازنة والمعاملات	الشركات الغير مالية	الشركات المالية	الحكومة العامة	الأسر المعيشيّة	الاستهلاك النهائي الفعلي للمؤسسات غير الهادفة للربح التي تخدم الأسر المعيشية	الاقتصاد الكليّ	بقية العالم	البضائع والخدمات	المجموع
B6g	إجمالي الدخل المتاح والمعدّل	228	25	133	1 434	6	1826			1826
B6n	صافي الدخل المتاح والمعدّل	71	13	106	1 411	3	1604			1604
P3	الاستهلاك النهائي الفعلي								1399	1399
P31	الاستهلاك الفعلي للفرد								1230	1230
P32	الاستهلاك الفعلي الجماعي								169	169
D8	التعديل للتغيير في استحقاقات المعاشات التقاعديّة				11		11	0		11

حساب رأس المال: التغيير في قيمة الأصول:

الكود	بند الموازنة والمعاملات	الشركات الغير مالية	الشركات المالية	الحكومة العامة	الأسر المعيشيّة	الاستهلاك النهائي الفعلي للمؤسسات غير الهادفة للربح التي تخدم الأسر المعيشية	الاقتصاد الكليّ	بقية العالم	البضائع والخدمات	المجموع
P5g	إجمال تكوين رأس المال	308	8	38	55	5	414			414
P5n	صافي تكوين رأس المال	151	4-	11	32	2	192			192
P51g	إجمالي تكوين رأس المال الثابت	280	8	35	48	5	376			376
P511	قيمة الاستحواذ مخصوما منه قيمة حق التصرف للأصول الثابتة	263	8	35	48	5	359			359
P5111	قيم الاستحواذ على الأصول الثابتة الجديدة	262	8	38	45	5	358			358
P5112	قيم الاستحواذ على الأصول الثابتة الموجودة	5	0	0	3	1	9			9

P5113	قيمة التصرف للأصول الثابتة الموجودة	-4		-3	0	-1	-8			-8
P512	تكاليف نقل الملكية للأصول الغير منتجة	17					17			17
P51c	إستهلاك رأس المال الثابت	-157	-12	-27	-23	-3	-222			-222
AN11	إجمالي تكوين رأس المال من خلال أنواع الأصل									
AN111	السكن/ الاقامة									
AN112	مباني ومنشاءات أخرى									
AN1121	مباني بأغراض أخرى خلاف المساكن									
AN1122	منشئات أخرى									
AN1123	تحسينات الأراضي									
AN113	الآلات والمعدات									
AN1131	وسائل المواصلات/ النقل									
AN1132	وسائل الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات									
AN1139	آلات ومعدات أخرى									
AN114	نظم الأسلحة									
AN115	الموارد البيولوجية المفتحة/ المزروعة									
AN1151	منتجات الثروة الحيوانية ذات الانتاج المتكرر									
AN1152	منتجات النباتية(الأشجار والمحاصيل) ذات العائد المتكرر									
AN116	تكاليف نقل الملكية للأصول الغير منتجة									
AN117	منتجات الملكية الفكرية									
AN1171	البحث والتطوير									
AN1172	استكشاف المعادن والتقييم									
AN1173	برامج الكمبيوتر وقواعد البيانات									
AN11731	برامج الكمبيوتر									
AN11732	قواعد البيانات									
AN1174	وسائل الترفيه الأدبية والفنية الأصليّة									
AN1179	منتجات الملكيّة الفكرية الأخرى									
P52 AN12	التغيرات في المخزون	26	0	0	2	0	28			28
AN121	المواد واللوازم									

AN122	الأعمال قيد الانجاز/التنفيذ								
AN1221	الأعمال قيد الانجاز/التنفيذ الخاصة بالأصول البيولوجية المفتلحة								
AN1222	أعمال أخرى قيد التنفيذ								
AN123	بضائع مكتملة الانتاج								
AN124	المخزون العسكري								
AN125	البضائع المجهزة لاعادة البيع								
P53 AN13	قيمة الاستحواذ مخصوما من حق التصرف في السلع القيمة	2	0	3	5	0	10		10
NP	قيمة الاستحواذ مخصوما من حق التصرف للأصول الغير منتجة	7-	0	2	4	1	0		0
NP1	قيمة الاستحواذ مخصوما من حق التصرف للموارد الطبيعيّة	6-	0	2	3	1	0		0
AN21	الموارد الطبيّة								
AN211	الأرض								
AN212	احتياطيات الطاقة والمعادن								
AN213	الموارد البيولوجيّة الغير مفتلحة								
AN214	الموارد المائيّة								
AN215	موارد طبيعيّة								
AN2151	الأطياف الاشعاعيّة								
AN2159	أشياء أخرى								
NP2	استحواذ عقود البيع والشراء والايجار والتراخيص مخصوما منها قيمة سعر التصرف فيها	1-	0	0	1	0	0	0	0
AN22	عقود البيع والشراء والايجار والتراخيص								
AN221	عقود التشغيل القابلة للتسويق								
AN222	تراخيص استخدام الموارد الطبيعيّة								
AN223	تصاريح للقيام بأنشطة محددة								
	الحق في الحصول على السلع والخدمات في المستقبل تحت ظروف خاصة								
AN224	أساس								
NP3 AN23	قيمة مشتريات اصول التسويق مخصوما منها	0	0				0	0	0

	قيمة سعر التصرّف فيها								
D9r	التحويلات الرأسمالية، المستحقة								
D91r	ضرائب رأس المال، المستحقة								
D92r	منح الاستثمار المستحقة								
D99r	التحويلات الرأسمالية الأخرى، المستحقة								
D9p	التحويلات الرأسمالية المدفوعة								
D91p	ضرائب رأس المال، المدفوعة								
D92p	منح الاستثمار المدفوعة								
D99p	التحويلات الرأسمالية الأخرى، المدفوعة								
B9	صافي الاقراض (+)/ صافي الاقتراض (-)	56 -	1-	103 -	174	4 -	10	10 -	0

حساب رأس المال:

التغيير في قيمة الإلتزامات وصافي القيمة:

الكود	بند الموازنة والمعاملات	الشركات الغير مالية	الشركات المالية	الحكومة العامة	الأسر المعيشية	الاستهلاك النهائي الفعلي للمؤسسات غير الهادفة للربح التي تخدم الأسر المعيشية	الاقتصاد الكلّي	بقية العالم	البضائع والخدمات	المجموع
B8n	صافي الادخار	91	2	62-	192	2	205			205
B12	الميزان الخارجي الحالي							13-		13-
P5g	إجمال تكوين رأس المال								414	414
P5n	صافي تكوين رأس المال								192	192

P51g	إجمالي تكوين رأس المال الثابت								376	376
P511	قيمة الاستحواذ مخصوما منه قيمة حق التصرف للأصول الثابتة								359	359
P5111	قيم الاستحواذ على الأصول الثابتة الجديدة								358	358
P5112	قيم الاستحواذ على الأصول الثابتة الموجودة								9	9
P5113	قيمة التصرف للأصول الثابتة الموجودة								8-	8-
P512	تكاليف نقل الملكية للأصول الغير منتجة								17	17
P51c	إستهلاك رأس المال الثابت								222-	222-
AN11	إجمالي تكوين رأس المال من خلال أنواع الأصل									
AN111	السكن/ الاقامة									
AN112	مباني ومنشاءات أخرى									
AN1121	مباني بأغراض أخرى خلاف المساكن									
AN1122	منشئات أخرى									
AN1123	تحسينات الأراضي									
AN113	الآلات والمعدات									
AN1131	وسائل المواصلات/ النقل									
AN1132	وسائل الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات									
AN1139	آلات ومعدات أخرى									
AN114	نظم الأسلحة									
AN115	الموارد البيولوجية المفتحة/ المزروعة									
AN1151	منتجات الثروة الحيوانية ذات الانتاج المتكرر									
AN1152	منتجات النباتية(الأشجار والمحاصيل) ذات العائد المتكرر									
AN116	تكاليف نقل الملكية للأصول الغير منتجة									
AN117	منتجات الملكية الفكرية									
AN1171	البحث والتطوير									
AN1172	استكشاف المعادن والتقييم									
AN1173	برامج الكمبيوتر وقواعد البيانات									
AN11731	برامج الكمبيوتر									

AN11732	قواعد البيانات									
AN1174	وسائل الترفيه الأدبية والفنية الأصليّة									
AN1179	منتجات الملكيّة الفكرية الأخرى									
P52 AN12	التغيرات في المخزون							28		28
AN121	المواد واللوازم									
AN122	الأعمال قيد الانجاز/التنفيذ									
AN1221	الأعمال قيد الانجاز/التنفيذ الخاصة بالأصول البيولوجية المفتلحة									
AN1222	أعمال أخرى قيد التنفيذ									
AN123	بضائع مكتملة الانتاج									
AN124	المخزون العسكري									
AN125	البضائع المجهزة لاعادة البيع									
P53 AN13	قيمة الاستحواذ مخصوما من حق التصرف في السلع القيمة							10		10
NP	قيمة الاستحواذ مخصوما من حق التصرف للأصول الغير منتجة							0		0
NP1	قيمة الاستحواذ مخصوما من حق التصرف للموارد الطبيعيّة							0		0
AN21	الموارد الطبيّة									
AN211	الأرض									
AN212	احتياطيات الطاقة والمعادن									
AN213	الموارد البيولوجيّة الغير مفتلحة									
AN214	الموارد المائيّة									
AN215	موارد طبيعيّة									
AN2151	الأطياف الاشعاعيّة									
AN2159	أشياء أخرى									
NP2	استحواذ عقود البيع والشراء والايجار والتراخيص مخصوما منها قيمة سعر التصرف فيها									
AN22	عقود البيع والشراء والايجار والتراخيص									
AN221	عقود التشغيل القابلة للتسويق									

AN222	تراخيص استخدام الموارد الطبيعيّة								
AN223	تصاريح للقيام بأنشطة محددة								
	الحق في الحصول على السلع والخدمات في المستقبل تحت ظروف خاصة								
AN224	أساس								
NP3 AN23	قيمة مشتريات اصول التسويق مخصوما منها قيمة سعر التصرّف فيها								
D9r	التحويلات الرأسمالية، المستحقة	33	0	6	23	0	62	4	66
D91r	ضرائب رأس المال، المستحقة			2			2		2
D92r	منح الاستثمار المستحقة	23	0	0	0	0	23	4	27
D99r	التحويلات الرأسمالية الأخرى، المستحقة	10	0	4	23	0	37		37
D9p	التحويلات الرأسمالية المدفوعة	16-	7-	34-	5-	3-	65-	1-	66-
D91p	ضرائب رأس المال، المدفوعة	0	0	0	2-	0	2-	0	2-
D92p	منح الاستثمار المدفوعة			27-			27-		27-
D99p	التحويلات الرأسمالية الأخرى، المدفوعة	16-	7-	7-	3	3-	36-	1-	37-
B101	التغيرات في القيمة الصافية بسبب الادخار والتحويلات الرأسمالية	88	5-	90	210	1-	202	10-	192

الحساب المالي: **التغيير في قيمة الأصول:**

الكود	بند الموازنة والمعاملات	الشركات الغير مالية	الشركات المالية	الحكومة العامة	الأسر المعيشيّة	الاستهلاك النهائي الفعلي للمؤسسات غير الهادفة للربح التي تخدم الأسر المعيشية	الاقتصاد الكلّيّ	بقية العالم	البضائع والخدمات	المجموع
	صافي الاستحواذ للأصول المالية	83	172	10-	198	2	436	47		483
F1	الذهب النقدي وحقوق السحب الخاصة		1-				1-	1		0
F11	الذهب النقدي		0				0	0		0
F12	حقوق السحب الخاصة		1-				1-	1		0
F2	العملة و الودائع	39	10	26-	64	2	89	11		100
F21	العملة	5	15	2	10	1	33	3		36
F22	الودائع القابلة للتحويل	30	5-	27-	27	1	26	2		28
F221	الأمور البنكيّة الداخليّة		5-				5-			5-
F229	ودائع أخرى قابلة للتحويل	30	0	27-	27	1	31	2		33
F29	ودائع أخرى	4	0	1-	27	0	30	6		36
F3	سندات الدين	7	66	4	10	1-	86	9		95
F31	قصيرة الأجل	10	13	1	3	0	27	2		29
F32	طويلة الأجل	3-	53	3	7	1-	59	7		66
F4	القروض	19	53	3	3	0	78	4		82
F41	قصيرة الأجل	14	4	1	3	0	22	3		25
F42	طويلة الأجل	5	49	2	0	0	56	1		57
F5	الحصص وأسهم صندوق الاستثمار	10	28	3	66	0	107	12		119
F51	الأسهم/ الحصّة	10	25	3	53	0	91	12		103
F511	الاسهم المتداولة	5	23	1	48	0	77	10		87
F512	الأسهم الغير متداولة	3	1	1	2	0	7	2		9
F519	أسهم أخرى	2	1	1	3	0	7	0		7
F52	أسهم/ وحدات صندوق الاستثمار	0	3	0	13	0	16	0		16

F521	أسهم/ وحدات صناديق سوق المال	0	2	0	5	0	7	0	7
F522	أسهم ووحدات صناديق الاستثمار الغير مالية	0	1	0	8	0	9	0	9
F6	التأمين والمعاشات التقاعدية وخطط الضمان الموحدة	1	7	1	39	0	48	0	48
F61	احتياطات التأمين على غير الحياة	1	2	0	4	0	7	0	7
F62	التأمين على الحياة واستحقاقات المعاش	0	0	0	22	0	22	0	22
F63	استحقاقات المعاش التقاعدي				11		11	0	11
F64	مطالبة مديري صناديق المعاش التقاعدي بالمعاش		3				3	0	3
F65	فوائد الاستحقاقات دون المعاش التقاعدي				2		2	0	2
F66	احكام للدعوة/ المطالبة بضمانات موحّدة	0	2	1	0	0	3	0	3
F7	المشتقات المالية و خيارات الاسهم لموظفي الشركة	3	8	0	3	0	14	0	14
F71	المشتقات المالية	3	8	0	1	0	12	0	12
F711	خيارات	1	3	0	1	0	5	0	5
F712	العقود المقدمة	2	5	0	0	0	7	0	7
F72	خيارات الاسهم لموظفي الشركة	0			2		2	0	2
F8	حسابات أخرى مستحقة/ مدفوعة	4	1	5	4	1	15	10	25
F81	التسهيلات التجارية والسلف	3		1	3		7	8	15
F89	حسابات أخرى مستحقة/ مدفوعة	1	1	4	1	1	8	2	10

الحساب المالي: **التغيير فى قيمة الخصوم/ الإلتزامات والقيمة الصافية**

الكود	بند الموازنة والمعاملات	الشركات الغير مالية	الشركات المالية	الحكومة العامة	الأسر المعيشية	الاستهلاك النهائي الفعلي للمؤسسات غير الهادفة للربح التي تخدم الأسر المعيشية	الاقتصاد الكلّ	بقية العالم	البضائع والخدمات	المجموع

B9	صافي الاقراض (+)/ صافي الاقتراض (-)	-56	-1	-103	147	-4	10	-10	
	صافي الاستحواذ للخصوم / الالتزمات المالية	139	173	93	15	6	426	57	
F1	الذهب النقدي وحقوق السحب الخاصة								
F11	الذهب النقدي								
F12	حقوق السحب الخاصة								
F2	العملة و الودائع		65	37			102	-2	
F21	العملة			35			35	1	
F22	الودائع القابلة للتحويل		26	2			28	0	
F221	الأمور البنكيّة الداخليّة		-5				-5		
F229	ودائع أخرى قابلة للتحويل		31	2			33		
F29	ودائع أخرى		39				39	-3	
F3	سندات الدين	6	30	38	0	0	74	21	
F31	قصيرة الأجل	2	18	4	0	0	24	5	
F32	طويلة الأجل	4	12	34	0	0	50	16	
F4	القروض	21	0	9	11	6	47	35	
F41	قصيرة الأجل	4	0	3	2	2	11	14	
F42	طويلة الأجل	17	0	6	9	4	36	21	
F5	الحصص وأسهم صندوق الاستثمار	83	22				105	14	
F51	الأسهم/ الحصّة	83	11				94	9	
F511	الاسهم المتداولة	77	7				84	3	
F512	الأسهم الغير متداولة	3	4				7	2	
F519	أسهم أخرى	3					3	4	
F52	أسهم/ وحدات صندوق الاستثمار		11				11	5	
F521	أسهم/ وحدات صناديق سوق المال		5				5	2	
F522	أسهم ووحدات صناديق الاستثمار الغير مالية		6				6	3	
F6	التأمين والمعاشات التقاعدية وخطط الضمان الموحدة		48				48	0	
F61	احتياطات التأمين على غير الحياة		7	0			7	0	
F62	التأمين على الحياة واستحقاقات المعاش		22				22	0	

F63	استحقاقات المعاش التقاعدي		11				11	0	11
F64	مطالبة مديري صناديق المعاش التقاعدي بالمعاش		3				3	0	3
F65	فوائد الاستحقاقات دون المعاش التقاعدي		2				2	0	2
F66	احكام للدعوة/ المطالبة بضمانات موحّدة		3	0			3	0	3
F7	المشتقات المالية و خيارات الاسهم لموظفي الشركة	3	8	0	0	0	11	3	14
F71	المشتقات المالية	2	7	0	0	0	9	3	12
F711	خيارات	2	2	0	0	0	4	1	5
F712	العقود المقدمة	0	5	0	0	0	5	2	7
F72	خيارات الاسهم لموظفي الشركة	1	1				2		2
F8	حسابات أخرى مستحقة/ مدفوعة	26	0	9	4		39	14-	25
F81	التسهيلات التجارية والسلف	6	0	6	4	0	16	1-	15
F89	حسابات أخرى مستحقة/ مدفوعة	20	0	3	0	0	23	13-	10

تغيرات أخرى في قيمة حسابات الأصول: **تغيرات الأصول**:

الكود	تدفقات أخرى	الشركات الغير مالية	الشركات المالية	الحكومة العامة	الأسر المعيشيّة	الاستهلاك النهائي الفعلي للمؤسسات غير الهادفة للربح التي تخدم الأسر المعيشية	الاقتصاد الكلّي	حساب بقية العالم	حساب الصناعة والخدمات	المجموع
K1	الظهور الاقتصادي للأصول	26	0	7	0	0	33			33
AN1	الأصول الغير مالية المنتجة			3			3			3
AN2	الأصول الغير مالية والغير منتجة	26	0	4	0	0	30			30
AN21	الموارد الطبيعيّة	22		4			26			26
AN22	عقود البيع والشراء وعقود الايجار والتراخيص	4					4			4
AN23	الأصول المسوّقة والمشتراه بحسن نية						0			0
K2	الظهور الاقتصادي للأصول الغير مالية والغير منتجة	9-	0	2-	0	0	11-			11-
K21	استنفاذ الموارد الطبيعيّة	6-	0	2-	0	0	8-			8-
AN21	الموارد الطبيعيّة	6-		2-			8-			8-
K22	ظهور اقتصادي آخر للأصول الغير مالية والغير منتجة	3-	0	0	0	0	3-			3-
AN21	الموارد الطبيعيّة						0			0
AN22	عقود البيع والشراء وعقود الايجار والتراخيص	1-					1-			1-
AN23	الأصول المسوّقة والمشتراه بحسن نية	2-					2-			2-
K3	الخسائر الكارثية	5-	0	6-	0	0	11-			11-
AN1	الأصول الغير مالية المنتجة	5-		4-			9-			9-
AN2	الأصول الغير مالية والغير منتجة			2-			2-			2-
AF	الأصول المالية والخصوم						0			0
K4	مصادرة بدون تعويض	5-	0	5	0	0	0			0
AN1	الأصول الغير مالية المنتجة	1-		1			0			0
AN2	الأصول الغير مالية والغير منتجة	4-		4			0			0
AF	الأصول المالية والخصوم						0			0
K5	تغيرات أخرى في قيمة n.e.c.	1	1	0	0	0	2			2
AN1	الأصول الغير مالية المنتجة	1					1			1
AN2	الأصول الغير مالية والغير منتجة						0			0
AF	الأصول المالية والخصوم		1				1			1
K6	التغيير في التصنيفات	6	2-	4-	0	0	0			0
K61	التغيرات في قطاع التصنيفات والبناء	6	0	4-	0	0	2			2

AN1	الأصول الغير مالية المنتجة	3		3-			0		
AN2	الأصول الغير مالية والغير منتجة	1		1-			0		
AF	الأصول المالية	2					2		
K62	التغيرات في تصنيفات الأصول والخصوم	0	-2	0	0	0	2-		
AN1	الأصول الغير مالية المنتجة		-2				2-		
AN2	الأصول الغير مالية والغير منتجة	0	0	0			0		
AF	الأصول المالية	0	0	0			0		
	مجموع قيم التغيرات الأخرى	14	-1	0	0	0	13		
AN1	الأصول الغير مالية المنتجة	-2	-2	3-	0	0	7-		
AN11	الأصول الثابتة	1		3-			2-		
AN12	المخزونات	-3					3-		
AN13	السلع الثمينة/ القيمة		-2				2-		
AN2	الأصول الغير مالية والغير منتجة	14	0	3	0	0	17		
AN21	الموارد الطبيعيّة	10	0	1	0	0	11		
AN22	عقود البيع والشراء وعقود الايجار والتراخيص	4		2			6		
AN23	الأصول المسوّقة والمشتراه بحسن نية	0					0		
AF	الأصول الماليّة	2	1	0	0	0	3		
AF1	الذهب النقدي وحقوق السحب الخاصة						0		
AF2	العملة والودائع						0		
AF3	سندات الدين						0		
AF4	القروض						0		
AF5	الحقوق/الحصص وأسهم صناديق الاستثمار	2					2		
AF6	التأمينات والمعاشات التقاعدية وخطط الضمان الموحدة		1				1		
AF7	حق الاكتتاب بشراء أسهم لحساب الموظفين						0		
AF8	حسابات أخرى مستحقة/ مدفوعة						0		

تغيرات اخرى في قيمة حساب الأصول **تغيرات في الخصوم والقيمة الصافية**

الكود	تدفقات أخرى	الشركات الغير مالية	الشركات المالية	الحكومة العامة	الأسر المعيشيّة	الاستهلاك النهائي الفعلي للمؤسسات غير الهادفة للربح التي تخدم الأسر المعيشية	الاقتصاد الكليّ	حساب بقية العالم	حساب البضائع والخدمات	المجموع
K1	الظهور الاقتصادي للأصول									
AN1	الأصول الغير مالية المنتجة									
AN2	الأصول الغير مالية والغير منتجة									

									الموارد الطبيعيّة	*AN21*
									عقود البيع والشراء وعقود الايجار والتراخيص	*AN22*
									الأصول المسوّقة والمشتراه بحسن نية	*AN23*
									الظهور الاقتصادي للأصول الغير مالية والغير منتجة	K2
									استنفاذ الموارد الطبيعيّة	K21
									الموارد الطبيعيّة	*AN21*
									ظهور اقتصادي آخر للأصول الغير مالية والغير منتجة	K22
									الموارد الطبيعيّة	*AN21*
									عقود البيع والشراء وعقود الايجار والتراخيص	*AN22*
									الأصول المسوّقة والمشتراه بحسن نية	*AN23*
									الخسائر الكارثية	K3
									الأصول الغير مالية المنتجة	*AN1*
									الأصول الغير مالية والغير منتجة	*AN2*
									الأصول المالية والخصوم	*AF*
									مصادرة بدون تعويض	K4
									الأصول الغير مالية المنتجة	*AN1*
									الأصول الغير مالية والغير منتجة	*AN2*
									الأصول المالية والخصوم	*AF*
1			**1**	**0**	**1**	**0**	**0**	**0**	تغيرات أخرى في قيمة n.e.c.	K5
									الأصول الغير مالية المنتجة	*AN1*
									الأصول الغير مالية والغير منتجة	*AN2*
1			**1**	**0**	**1**	**0**	**0**	**0**	الأصول المالية والخصوم	*AF*
2			**2**	**0**	**0**	**2**	**0**	**0**	التغيير في التصنيفات	K6
2			**2**	**0**	**0**	**2**	**0**	**0**	التغيرات في قطاع التصنيفات والبناء	K61
									الأصول الغير مالية المنتجة	*AN1*
									الأصول الغير مالية والغير منتجة	*AN2*
2			**2**	**0**	**0**	**2**	**0**	**0**	الأصول المالية	*AF*
0			**0**	**0**	**0**	**0**	**0**	**0**	التغيرات في تصنيفات الأصول والخصوم	K62
									الأصول الغير مالية المنتجة	*AN1*
									الأصول الغير مالية والغير منتجة	*AN2*
0			**0**	**0**	**0**	**0**	**0**	**0**	الأصول المالية	*AF*
3			**3**	**0**	**1**	**2**	**0**	**0**	مجموع قيم التغيرات الأخرى	
									الأصول الغير مالية المنتجة	*AN1*
									الأصول الثابتة	*AN11*
									المخزونات	*AN12*
									السلع الثمينة/ القيمة	*AN13*
									الأصول الغير مالية والغير منتجة	*AN2*
									الموارد الطبيعيّة	*AN21*
									عقود البيع والشراء وعقود الايجار والتراخيص	*AN22*
									الأصول المسوّقة والمشتراه بحسن نية	*AN23*
3			**3**	**0**	**1**	**2**	**0**	**0**	الأصول الماليّة	*AF*
									الذهب النقدي وحقوق السحب الخاصة	*AF1*
									العملة والودائع	*AF2*
									سندات الدين	*AF3*
									القروض	*AF4*

AF5	الحقوق/الحصص وأسهم صناديق الاستثمار			2			2		2
AF6	التأمينات والمعاشات التقاعدية وخطط الضمان الموحدة				1		1		1
AF7	حق الاكتتاب بشراء أسهم لحساب الموظفين								
AF8	حسابات أخرى مستحقة/ مدفوعة								
B102	التغير في القيمة الصافية بناء على التغير في قيمة الأصول	14	1-	2-	1-	0	10		

نظام الحسابات القومية

إعادة تقييم الحساب **تغيرات الأصول**

مكاسب وخسائر الحيازة/ الإقتناء الشكليّة

الكود	تدفقات أخرى	الشركات الغير مالية	الشركات المالية	الحكومة العامة	الأسر المعيشيّة	الاستهلاك النهائي الفعلي للمؤسسات غير الهادفة للربح التي تخدم الأسر المعيشية	الاقتصاد الكلّي	حساب بقية العالم	حساب البضائع والخدمات	المجموع
An	الأصول الغير مالية	144	4	44	80	8	280			280
1An	الأصول الغير مالية المنتجة	63	2	21	35	5	126			126
AN11	الأصول الثابتة	58	2	18	28	5	111			111
AN12	المخزونات	4		1	2		7			7
AN13	السلع القيمة/ الثمينة	1		2	5		8			8
AN2	الأصول الغير مالية والغير منتجة	81	2	23	45	3	154			154
AN21	الموارد الطبيعيّة	80	1	23	45	3	152			152
AN22	عقود البيع والشراء وعقود الايجار والتراخيص	1	1				2			2
AN23	الأصول المسوّقة بحسن النية									
AF	الأصول المالية والخصوم/ الالتزامات	8	57	1	16	2	84	7		91
AF1	الذهب النقدي وحقوق السحب الخاصة		11	1			12			12
AF2	العملة والودائع						0			0
AF3	سندات الدين	3	30		6	1	40	4		44
AF4	القروض						0			0
AF5	الحقوق/ الحصص وأسهم صناديق الاستثمار	5	16		10	1	32	3		35
AF6	التأمينات والمعاشات التقاعدية وخطط الضمان الموحدة						0			0
AF7	المشتقات المالية و حق الإكتتاب بشراء أسهم لحساب الموظفين						0			0

AF8	حسابات أخرى مستحقة / مدفوعة								0

مكاسب الحيازة/ الإقتناء المحايدة

الكود	تدفقات أخرى	الشركات الغير مالية	الشركات المالية	الحكومة العامة	الأسر المعيشيّة	الاستهلاك النهائي الفعلي للمؤسسات غير الهادفة للربح التي تخدم الأسر المعيشية	الاقتصاد الكلّي	حساب بقية العالم	حساب البضائع والخدمات	المجموع
An	الأصول الغير مالية	101	32	56	6		198			198
1An	الأصول الغير مالية المنتجة	60	20	34	5		121			121
AN11	الأصول الثابتة	58	18	28	5		111			111
AN12	المخزونات	1	1	2			4			4
AN13	السلع القيمة/ الثمينة	1	1	4			6			6
AN2	الأصول الغير مالية والغير منتجة	41	12	22	1		77			77
AN21	الموارد الطبيعيّة	40	12	22	1		76			76
AN22	عقود البيع والشراء وعقود الايجار والتراخيص	1					1			1
AN23	الأصول المسوّقة بحسن النية									
AF	الأصول المالية والخصوم/ الالتزامات	18	8	36	3		136	12		148
AF1	الذهب النقدي وحقوق السحب الخاصة		2				16			16
AF2	العملة والودائع	8	3	17	2		30	2		32
AF3	سندات الدين	2		4	1		25	3		28
AF4	القروض	1	3				28	1		29
AF5	الحقوق/ الحصص وأسهم صناديق الاستثمار	3		9			26	2		28
AF6	التأمينات والمعاشات التقاعدية وخطط الضمان الموحدة	1		5			7	1		8
AF7	المشتقات المالية و حق الإكتتاب بشراء أسهم لحساب الموظفين						0			0
AF8	حسابات أخرى مستحقة / مدفوعة	3		1			4	3		7

مكاسب وخسائر الحيازة/ الإقتناء الحقيقية

الكود	تدفقات أخرى	الشركات الغير مالية	الشركات المالية	الحكومة العامة	الأسر المعيشيّة	الاستهلاك النهائي الفعلي للمؤسسات غير الهادفة للربح التي تخدم الأسر المعيشية	الاقتصاد الكلّي	حساب بقية العالم	حساب البضائع والخدمات	المجموع
An	الأصول الغير مالية	43	1	12		2	82			82
1An	الأصول الغير مالية المنتجة	3	0	1		0	5			5
AN11	الأصول الثابتة	0	0	0		0				
AN12	المخزونات	3	0	0		0	3			3
AN13	السلع القيمة/ الثمينة	0	0	1		0	2			2
AN2	الأصول الغير مالية والغير منتجة	40	1	11		2	77			77
AN21	الموارد الطبيعيّة	40	0	11		2	76			76
AN22	عقود البيع والشراء وعقود الايجار والتراخيص	0	1	0		0	1			1
AN23	الأصول المسوّقة بحسن النية									
AF	الأصول المالية والخصوم/ الالتزامات	10-	14-	7-	20-	1-	52-	5-		57-
AF1	الذهب النقدي وحقوق السحب الخاصة	0	3-	1-	0	0	4-	0		4-
AF2	العملة والودائع	8-	0	3-	17-	2-	30-	2-		32-
AF3	سندات الدين	1	12	0	2	0	15	1		16
AF4	القروض	1-	24-	3-	0	0	28-	1-		29-
AF5	الحقوق/ الحصص وأسهم صناديق الاستثمار	2	2	0	1	1	6	1		7
AF6	التأمينات والمعاشات التقاعدية وخطط الضمان الموحدة	1-	1-	0	5-	0	7-	1-		8-
AF7	المشتقات المالية و حق الإكتتاب بشراء أسهم لحساب الموظفين	0	0	0	0	0				
AF8	حسابات أخرى مستحقة / مدفوعة	3-	0	0	1-	0	4-	3		7-

تسلسل الحسابات

إعادة تقييم الحساب **التنغيرات فى الخصوم والقيمة الصافية**

مكاسب وخسائر الحيازة/ الإقتناء الشكليّة

الكود	تدفقات أخرى	الشركات الغير مالية	الشركات المالية	الحكومة العامة	الأسر المعيشيّة	الاستهلاك النهائي الفعلي للمؤسسات غير الهادفة للربح التي تخدم الأسر المعيشية	الاقتصاد الكلّ	حساب بقية العالم	حساب البضائع والخدمات	المجموع
An	الأصول الغير مالية									
1An	الأصول الغير مالية المنتجة									
AN11	الأصول الثابتة									
AN12	المخزونات									
AN13	السلع القيمة/ الثمينة									
AN2	الأصول الغير مالية والغير منتجة									
AN21	الموارد الطبيعيّة									
AN22	عقود البيع والشراء وعقود الايجار والتراخيص									
AN23	الأصول المسوّقة بحسن النية									
AF	الأصول المالية والخصوم/ الالتزامات	18	51	7	0	0	76	15		91
AF1	الذهب النقدي وحقوق السحب الخاصة							12		12
AF2	العملة والودائع									
AF3	سندات الدين	1	34	7			42	2		44
AF4	القروض									
AF5	الحقوق/ الحصص وأسهم صناديق الاستثمار	17	17				34	1		35
AF6	التأمينات والمعاشات التقاعدية وخطط الضمان الموحدة									
AF7	المشتقات المالية و حق الإكتتاب بشراء أسهم لحساب الموظفين									
AF8	حسابات أخرى مستحقة / مدفوعة									
B103	التغير في القيمة الصافية بناء على مكاسب وخسائر الحيازة	134	10	38	96	10	288	8-		280

مكاسب الحيازة/ الإقتناء المحايدة

الكود	تدفقات أخرى	الشركات الغير مالية	الشركات المالية	الحكومة العامة	الأسر المعيشيّة	الاستهلاك النهائي الفعلي للمؤسسات غير الهادفة للربح التي تخدم الأسر المعيشية	الاقتصاد الكلّي	حساب بقية العالم	حساب البضائع والخدمات	المجموع
An	الأصول الغير مالية									
1An	الأصول الغير مالية المنتجة									
AN11	الأصول الثابتة									
AN12	المخزونات									
AN13	السلع القيمة/ الثمينة									
AN2	الأصول الغير مالية والغير منتجة									
AN21	الموارد الطبيعيّة									
AN22	عقود البيع والشراء وعقود الايجار والتراخيص									
AN23	الأصول المسوّقة بحسن النية									
AF	الأصول المالية والخصوم/ الالتزامات	37	68	13	5	3	126	22		148
AF1	الذهب النقدي وحقوق السحب الخاصة							16		16
AF2	العملة والودائع	1	26	2		1	30	2		32
AF3	سندات الدين	1	21	4			26	2		28
AF4	القروض	1818		7	3	1	29			29
AF5	الحقوق/ الحصص وأسهم صناديق الاستثمار	14	14				28			28
AF6	التأمينات والمعاشات التقاعدية وخطط الضمان الموحدة		7				7	1		8
AF7	المشتقات المالية و حق الإكتتاب بشراء أسهم لحساب الموظفين									
AF8	حسابات أخرى مستحقة / مدفوعة	3			2	1	6	1		7
B103	التغير في القيمة الصافية بناء على	82	6	27	87	6	208	10-	214	مكاسب وخسائر الحيازة

مكاسب وخسائر الحيازة/ الإقتناء الشكليّة

الكود	تدفقات أخرى	الشركات الغير مالية	الشركات المالية	الحكومة العامة	الأسر المعيشيّة	الاستهلاك النهائي الفعلي للمؤسسات غير الهادفة للربح التي تخدم الأسر المعيشية	الاقتصاد الكلّي	حساب بقية العالم	حساب البضائع والخدمات	المجموع
An	الأصول الغير مالية									
1An	الأصول الغير مالية المنتجة									
AN11	الأصول الثابتة									
AN12	المخزونات									
AN13	السلع القيمة/ الثمينة									
AN2	الأصول الغير مالية والغير منتجة									
AN21	الموارد الطبيعيّة									
AN22	عقود البيع والشراء وعقود الايجار والتراخيص									
AN23	الأصول المسوّقة بحسن النية									
AF	الأصول المالية والخصوم/ الالتزامات	19-	17-	6-	5-	3-	50	7-		57-
AF1	الذهب النقدي وحقوق السحب الخاصة	0	0	0	0	0	0	4-		4-
AF2	العملة والودائع	1-	26-	2-	0	1-	30-	2-		32-
AF3	سندات الدين	0	13	3	0	0	16	0		16
AF4	القروض	18-	0	7-	3-	1-	29-	0		29-
AF5	الحقوق/ الحصص وأسهم صناديق الاستثمار	3	3	0	0	0	6	1		7
AF6	التأمينات والمعاشات التقاعدية وخطط الضمان الموحدة	0	7-	0	0	0	7-	1-		8-
AF7	المشتقات المالية و حق الإكتتاب بشراء أسهم لحساب الموظفين	0	0	0	0	0	0	0		0
AF8	حسابات أخرى مستحقة / مدفوعة	3-	0	0	2-	1-	6-	1-		7-
B103	التغير في القيمة الصافية بناء على	52	4	11	9	4	2	66		مكاسب وخسائر الحيازة

المجموع	حساب البضائع والخدمات	حساب بقية العالم	الاقتصاد الكلّ	الاستهلاك النهائي الفعلي للمؤسسات غير الهادفة للربح التي تخدم الأسر المعيشية	الأسر المعيشيّة	الحكومة العامة	الشركات المالية	الشركات الغير مالية	الأسهم والتغيرات في الأصول	الكود
4621			4621	159	1429	789	93	2151	الأصول الغير مالية	An
2818			2818	124	856	497	67	1274	الأصول الغير مالية المنتجة	1An
2579			2579	121	713	467	52	1226	الأصول الثابتة	AN11
114			114	1	48	22		43	المخزونات	AN12
125			125	2	95	8	15	5	السلع القيمة/ الثمينة	AN13
1803			1803	35	573	292	6	877	الأصول الغير مالية والغير منتجة	AN2
1781			1781	35	573	286	23	864	الموارد الطبيعيّة	AN21
22			22			6	3	13	عقود البيع والشراء وعقود الايجار والتراخيص	AN22
									الأصول المسوّقة بحسن النية	AN23
9036		805	8231	172	3260	396	3421	982	الأصول المالية والخصوم/ الالتزامات	AF
770			770			80	690		الذهب النقدي وحقوق السحب الخاصة	AF1
1587		105	1482	110	340	150		382	العملة والودائع	AF2
1388		125	1263	25	189		950	90	سندات الدين	AF3
1454		70	1384	8	24	115	1187	50	القروض	AF4
2959		345	2614	22	1749	12	551	280	الحقوق/ الحصص وأسهم صناديق الاستثمار	AF5
496		26	470	4	391	20	30	25	التأمينات والمعاشات التقاعدية وخطط الضمان الموحدة	AF6
21		0	21	0		0	13	5	المشتقات المالية و حق الإكتتاب بشراء أسهم لحساب الموظفين	AF7
361		134	227	3	55	19		150	حسابات أخرى مستحقة / مدفوعة	AF8

مجموع التغيرات في الأصول

الكود	الأسهم والتغيرات في الأصول	الشركات الغير مالية	الشركات المالية	الحكومة العامة	الأسر المعيشيّة	الاستهلاك النهائي الفعلي للمؤسسات غير الهادفة للربح التي تخدم الأسر المعيشية	الاقتصاد الكلّ	حساب بقية العالم	حساب البضائع والخدمات	المجموع
An	الأصول الغير مالية									
1An	الأصول الغير مالية المنتجة									
AN11	الأصول الثابتة									
AN12	المخزونات									
AN13	السلع القيمة/ الثمينة									
AN2	الأصول الغير مالية والغير منتجة									
AN21	الموارد الطبيعيّة									
AN22	عقود البيع والشراء وعقود الايجار والتراخيص									
AN23	الأصول المسوّقة بحسن النية									
AF	الأصول المالية والخصوم/ الالتزامات									
AF1	الذهب النقدي وحقوق السحب الخاصة									
AF2	العملة والودائع									
AF3	سندات الدين									
AF4	القروض									
AF5	الحقوق/ الحصص وأسهم صناديق الاستثمار									
AF6	التأمينات والمعاشات التقاعدية وخطط الضمان الموحدة									
AF7	المشتقات المالية و حق الإكتتاب بشراء أسهم لحساب الموظفين									
AF8	حسابات أخرى مستحقة / مدفوعة									

إغلاق الميزانيّة العموميّة

الكود	الأسهم والتغيرات في الأصول	الشركات الغير مالية	الشركات المالية	الحكومة العامة	الأسر المعيشيّة	الاستهلاك النهائي الفعلي للمؤسسات غير الهادفة للربح التي تخدم الأسر المعيشية	الاقتصاد الكلّ	حساب بقية العالم	حساب البضائع والخدمات	المجموع
An	الأصول الغير مالية	2451	91	846	1545	170	5103			5103
An1	الأصول الغير مالية المنتجة	1469	63	526	923	131	3112			3112
AN11	الأصول الثابتة	1391	50	490	766	128	2825			2825
AN12	المخزونات	70	0	23	52	1	146			146
AN13	السلع القيمة/ الثمينة	8	13	13	105	2	141			141
AN2	الأصول الغير مالية والغير منتجة	982	28	320	622	39	1991			1991
AN21	الموارد الطبيعيّة	965	24	312	621	39	1961			1961
AN22	عقود البيع والشراء وعقود الايجار والتراخيص	17	4	8	1	0	30			30
AN23	الأصول المسوّقة بحسن النية	0	0	0	0	0	0			0
AF	الأصول المالية والخصوم/ الالتزامات	1075	3651	387	3465	176	8754	859		9613
AF1	الذهب النقدي وحقوق السحب الخاصة	0	700	81	0	0	781	1		782
AF2	العملة والودائع	421	10	124	904	112	1571	116		1687
AF3	سندات الدين	100	1046	4	214	25	1398	138		1527
AF4	القروض	69	1240	118	27	8	1462	74		1536
AF5	الحقوق/ الحصص وأسهم صناديق الاستثمار	297	595	15	1825	23	2755	360		3115
AF6	التأمينات والمعاشات التقاعدية وخطط الضمان الموحدة	26	38	21	430	0	519	26		545
AF7	المشتقات المالية و حق الإكتتاب بشراء أسهم لحساب الموظفين	8	21	0	6	0	35	0		35
AF8	حسابات أخرى مستحقة / مدفوعة	154	1	24	59	4	242	144		386

تسلسل الحسابات:

إفتتاح الميزانيّة العموميّة

الكود	الأسهم والتغيرات في الخصوم	الشركات الغير مالية	الشركات المالية	الحكومة العامة	الأسر المعيشيّة	الاستهلاك النهائي الفعلي للمؤسسات غير الهادفة للربح التي تخدم الأسر المعيشية	الاقتصاد الكلّي	حساب بقية العالم	حساب البضائع والخدمات	المجموع
An	الأصول الغير مالية									
An1	الأصول الغير مالية المنتجة									
AN11	الأصول الثابتة									
AN12	المخزونات									
AN13	السلع القيمة/ الثمينة									
AN2	الأصول الغير مالية والغير منتجة									
AN21	الموارد الطبيعيّة									
AN22	عقود البيع والشراء وعقود الايجار والتراخيص									
AN23	الأصول المسوّقة بحسن النية									
AF	الأصول المالية والخصوم/ الالتزامات	3221	3544	687	189	121	7762	1274		9036
AF1	الذهب النقدي وحقوق السحب الخاصة						0	770		770
AF2	العملة والودائع	40	1281	102	10	38	1471	116		1587
AF3	سندات الدين	44	1053	212	2		1311	77		1388
AF4	القروض	897		328	169	43	1437	17		1454
AF5	الحقوق/ الحصص وأسهم صناديق الاستثمار	1987	765	4			2756	203		2959
AF6	التأمينات والمعاشات التقاعدية وخطط الضمان الموحدة	12	435	19		5	471	25		496
AF7	المشتقات المالية و حق الإكتتاب بشراء أسهم لحساب الموظفين	4	10				14	7		21
AF8	حسابات أخرى مستحقة / مدفوعة	237		22	8	35	302	59		361
B90	القيمة الصافية	-88	-30	498	4500	210	5090	-469	4621	

مجموع التغيرات في الخصوم والقيمة الصافية

الكود	الأسهم والتغيرات في الخصوم	الشركات الغير مالية	الشركات المالية	الحكومة العامة	الأسر المعيشيّة	الاستهلاك النهائي الفعلي للمؤسسات غير الهادفة للربح التي تخدم الأسر المعيشية	الاقتصاد الكلّي	حساب بقية العالم	حساب البضائع والخدمات	المجموع

An	الأصول الغير مالية								
An1	الأصول الغير مالية المنتجة								
AN11	الأصول الثابتة								
AN12	المخزونات								
AN13	السلع القيمة/ الثمينة								
AN2	الأصول الغير مالية والغير منتجة								
AN21	الموارد الطبيعيّة								
AN22	عقود البيع والشراء وعقود الايجار والتراخيص								
AN23	الأصول المسوّقة بحسن النية								
AF	الأصول المالية والخصوم/ الالتزامات	157	244	102	16	6	505	72	755
AF1	الذهب النقدي وحقوق السحب الخاصة							12	12
AF2	العملة والودائع	0	65	37	0	0	105	-2	100
AF3	سندات الدين	7	64	45	0	0	116	23	139
AF4	القروض	21	0	9	11	6	47	35	82
AF5	الحقوق/ الحصص وأسهم صناديق الاستثمار	100	39	2	0	0	141	15	156
AF6	التأمينات والمعاشات التقاعدية وخطط الضمان الموحدة	0	48	0	1	0	49	0	49
AF7	المشتقات المالية و حق الإكتتاب بشراء أسهم لحساب الموظفين	3	8	0	0	0	11	3	14
AF8	حسابات أخرى مستحقة / مدفوعة	26	0	9	4	0	39	-14	25
B10	مجموع التغيرات في القيمة الصافية	236	4 -54	305	9	500	18-	482	
B101	الإدخار والتحويلات الرأسماليّة	88	-5	-90	210	-1	202	-10	192
B102	تغييرات أخرى في قيمة الأصول	14	-1	-2	-1	0	10		10
B103	مكاسب وخسائر الاقتناء الشكليّة	134	10	38	96	10	288	-8	280
B1031	مكاسب وخسائر الاقتناء المحايدة	82	6	27	87	6	208	-10	198
B1032	مكاسب وخسائر الاقتناء الحقيقية	52	4 11	9	4	80	2	82	

إغلاق الميزانيّة العموميّة

الكود	الأسهم والتغيرات في الخصوم	الشركات الغير مالية	الشركات المالية	الحكومة العامة	الأسر المعيشيّة	الاستهلاك النهائي الفعلي للمؤسسات غير الهادفة للربح التي تخدم الأسر المعيشية	الاقتصاد الكلّي	حساب بقية العالم	حساب البضائع والخدمات	المجموع
An	الأصول الغير مالية									
An1	الأصول الغير مالية المنتجة									
AN11	الأصول الثابتة									
AN12	المخزونات									
AN13	السلع القيمة/ الثمينة									
AN2	الأصول الغير مالية والغير منتجة									

AN21	الموارد الطبيعيّة									
AN22	عقود البيع والشراء وعقود الايجار والتراخيص									
AN23	الأصول المسوّقة بحسن النية									
AF	الأصول المالية والخصوم/ الالتزامات	3378	3768	789	205	127	8267	1346		9613
AF1	الذهب النقدي وحقوق السحب الخاصة							782		782
AF2	العملة والودائع	40	1346	139	10	38	1573	114		1687
AF3	سندات الدين	51	1117	257	2	0	1427	100		1527
AF4	القروض	918	0	377	180	49	1484	52		1536
AF5	الحقوق/ الحصص وأسهم صناديق الاستثمار	2087	804	6	0	0	2897	218		3115
AF6	التأمينات والمعاشات التقاعدية وخطط الضمان الموحدة	12	483	19	1	5	520	25		545
AF7	المشتقات المالية و حق الإكتتاب بشراء أسهم لحساب الموظفين	7	18	0	0	0	25	10		35
AF8	حسابات أخرى مستحقة / مدفوعة	263	0	31	12	35	341	45		368
B90	القيمة الصافية	184 -26	444	4805	219	5590 -487		5103		

الملحق3: التغيرات في نظام الحسابات القومية من عام 1993

أ- مقدمة :

ملحق3-1- استرجع نظام الحسابات القومية 2008(نظام الحسابات القومية، 2008) إطار العمل الأساسي للنظام السابق، نظام الحسابات القومية 1993 (نظام الحسابات القومية 2008). علي الرغم، بالتوازي مع تفويض لجنة الأمم المتحدة للإحصاء، فإن نظام الحسابات القومية 2008 يقدم معالجة لجميع جوانب الاقتصادية التي قامت بالظهور، و تعمق في جوانب أصبحت و بشكل قوي مركز الاهتمام التحليلي و توضيح إرشادي لمدي واسع من المسائل. جعلت التغيرات في نظام الحسابات القومية الحسابات تتواكب مع تطور المحيط الاقتصادي و التقدم في طرق البحث و حاجات المستخدمين.

ملحق3-2 – في القطاعات ب إلى القطاع ز ، تتجمع كل التغيرات في نظام الحسابات القومية مع بعضها في 6 قطاعات. يركز الوصف المعطي علي الاختلافات الرئيسية بين نظام الحسابات القومي 1993 و نظام الحسابات 2008 و يتحاشى الوصف الشامل. ويشمل النقاش عن التغيرات أيضا، مراجع خاصة للفقرات المماثلة بالفصل. و بالقطاع ز توجد قائمة مراجعة بجميع التغييرات.

ب- بنود إضافية خاصة للوحدات الإحصائية و التعديلات داخل التقطيع المؤسسي:

1- تتكفل الوحدة المنتجة بالنشاطات المساعدة لكي يتم تميزها علي أنها تأسيس منفصل في حالات محددة
المرجع: الفصل 5، الفقرة 5.41 إلى 5.42

ملحق3-3 – يوصي نظام الحسابات القومي بأنه لو أن نشاط وحدة متكفلة بأنشطة فرعية إضافية ملحوظة إحصائياً، في هذا الحسابات المنفصلة للإنتاج المتكفلة به متاحة بالفعل، أو إن وقعت في مكان مختلف جغرافياً من المؤسسات التي تخدمها، فيجب أن تعرف علي أنها مؤسسة منفصلة. عندما يتم التعرف علي مثل هذه المؤسسة المساعدة، يتم تصنيفها تبعاً لنشاطها الأساسي الخاص بها و تري كإنتاج مخرجات أولي.

ملحق3-4- ينبغي أن يُشتَق قيمة مخرجات المؤسسة الفرعية علي أساس مجموع التكاليف ، بما في ذلك تكاليف رأس المال المستخدمة بواسطة هذه الوحدة. و يعامل مخرجات الوحدة الفرعية كوسيط استهلاكي للمؤسسات التي تخدمها و ينبغي تخصيص المخرجات خلال المؤسسات مستخدمين مؤشر مناسب مثل المخرجات و القيمة المضافة و العمالة. و يعتبر المخرجات هو إنتاج سوقي عندما تكون الشركة الأم منتجة سوقية أو المخرجات لاستهلاكها النهائي و الغير سوقية خلاف ذلك.في الحالة السابقة، لا ينبغي أن تشتمل تكلفة رأس المال علي تقدير قيمة المخرجات.

ملحق3-5- في نظام الحسابات القومي 1993، كانت دائماً تعتبر الوحدة المنتجة المتولية بنشاطات الفرعية فقط كجزء متكامل من المؤسسات التي تخدمها.

2- لا تعتبر الشركات الفرعية الصناعية كوحدات مؤسسية إلا إذا اختلف الاقتصاد المقيم عن الاقتصاد الأصلي.
المرجع: الفصل 4، الفقرة 4.62 إلى 4.64

ملحق3-6- سميت الشركات الفرعية الموصوفة في نظام الحسابات القومي 1993 بالشركات الفرعية الصناعية في نظام الحسابات القومية 2008. الشركات الصناعية هي شركات مملوكة بالكامل بواسطة الشركة الأم أو أنشأت لكي تمد الشركة الأم بالخدمات، أو شركات أخرى من نفس المجموعة، و بعض الأحيان لكي يتجنب الضرائب، و يقلل المديونية في حالة الإفلاس, أو للحصول علي مزايا تقنية أخرى تحت بند الضرائب أو مؤسسة معمول به في بلد معين. لا تعامل الشركات الفرعية الصناعية كوحدات مؤسسية إلا إذا اختلف الاقتصاد المقيم عن الاقتصاد الأصلي.

3- تُميز فر ع الوحدة الغير مقيمة كوحدة مؤسسية.
المرجع: الفصل 4، الفقرة 4.27

ملحق3-7- بينت نظام الحسابات القومية 1993 ببساطة أنه ينبغي معاملة مؤسسة فردية يملكها وحدة مؤسسة و غير مقيمة كوحدة مقيمة نظرية – خيالية – في البلد التي تقه عليها. ومثل هذه الوحدات تعرَف علي أنها فرع في نظام الحسابات القومية 2008 و تعامل كوحدة مؤسسية. يخصص نظام الحسابات القومية 2008 معايير توضيحية لساعد علي تمييز فروع الوحدة الغير مقيمة كوحدة مؤسسية، أعني, عندما تشارك إنتاج مهم من السلع و الخدمات لفترة طولية الزمن في تلك الأراضي و تخضع لقانون ضريبة المخرجات , إن وجدت, علي الاقتصاد الذي يقع علية حتى لو كان قد أعفي من الضرائب

4- تصفية إقامة المشاريع متعددة الإقليم
المرجع: الفصل 4، الفقرة 4.17

ملحق3-8- يزود نظام الحسابات القومي دلائل – إرشادات – لكي يقرر إقامة شركات متعددة الإقليم التي تقوم بعمل عمليات سلسلة علي مدي أكثر من إقليم اقتصادي. و يشارك شركات كهذه بصفة كليه في نشاطات علي مدي واسع و تشمل خطوط شحن السفن، شركات الطيران، الطاقة الكهرومائية، مخططات علي حدود الأنهار، و خطوط الأنابيب و الجسور و الأنفاق و كابلات البحر. و عندما لا يكون من الممكن التعرف علي الشركة الأم أو الفروع المنفصلة، فمن المستحسن أن تقسم مجموع عمليات الشركة المتعددة الأقاليم عن طريق أقاليم اقتصادية فردية التي تعمل بها.

ملحق3-9- لم يعطي نظام الحسابات القومية توجيهات صريحة لتقرير إقامة الشركات متعددة الأقاليم.

5- الكيانات المعروفة ذات الأغراض الخاصة.
المرجع: الفصل 4، الفقرة 4.55 إلى 4.58، الفصل 22، الفقرة 22.51 إلي 22.54

ملحق3-10- يوفر نظام الحسابات القومية 2008 إرشادا بشأن معاملة الوحدات مع عدم وجود أي موظف والأصول غير المالية، والوحدات تعرف بوصفها المتنوع كيانات لأغراض خاصة (كيانات الأغراض الخاصة) أو المركبات ذات الأغراض الخاصة. و لا يوجد تعريف موحد كيانات الأغراض الخاصة ولكن بعض خصائصه وأنه لها وجود مادي قليل، ترتبط دائما بشركة أخرى، وغالبا ما تكون فرعية، وغالبا ما يكون من المقيمين في إقليم آخر من أراضي إقامة الشركة الأم .

ملحق3-11- يتم التعامل مع هذه الوحدة كوحدة مؤسسية وخصصت للقطاع و الصناعة وفقا لنشاطها الرئيسي ما لم يقع في واحدة من ثلاث فئات (أ) (والمؤسسات المالية مقيدة)، ب (شركات فرعية للشركات الصناعية)،ج(و وحدات لأغراض خاصة من الحكومة)

ملحق3-12- و لم يعطي نظام الحسابات القومي 1993 توجيهات واضحة لمعاملة مثل هذه الوحدات

6- الشركة القابضة المخصصة لقطاع المؤسسات المالية.
المرجع: الفصل 4، الفقرة 4.54

ملحق3-13- النسخة المنقحة الرابعة من التصنيف الصناعي الدولي الموحد ، في القطاع ك فئة 6420، يصف الشركة القابضة كأحد الشركات التي تملك أصول شركات فرعية و لكن لا تتولي أي نشطة إدارية. وحدة كهذه، لذلك، تنتج خدمات مالية فقط. طبقاً و لذلك يوصي نظام الحسابات القومية 2008 أن امتلاك الشركات ينبغي أن

يخصص دائماً لقطاع الشركات المالية و تعامل كمؤسسات مالية مقيدة حتى ولو كانت الشركات الفرعية شركات غير مالية.

ملحق3-14- وأوصت نظام الحسابات القومية لعام 1993 بأنه ينبغي إعطاء الشركات القابضة للقطاع المؤسسي الذي كان يتركز عليه النشاط الرئيسي للمجموعة من الشركات الفرعية. و بالتالي كانت ينبغي أن تصنف كمؤسسات مالية فقط عندنا يكون النشاط الرئيسي هو النشاط المالي.

7- يخصص المكتب الرئيسي للقطاع المؤسسي لغالبية شركاتها الفرعية
المرجع: الفصل 4، الفقرة 4.53

ملحق3-15- في بعض الأحيان يستخدم مصطلح "الشركة القابضة " بطريقة خطأ حيث أن "المكتب الرئيسي "هو الأصح. و نشاطات المكتب الرئيسي، كما هو موضح في القطاع م فئة 7010 من النسخة المنقحة الرابعة من التصنيف الصناعي الدولي الموحد، يشمل إشراف علي وحدات أخرى الشركة و إدارتها، و تولي التخطيط التنظيمي و الإستراتيجي و أخذ القرارات المصيرية، و ممارسة الرقابة العملية و إدارة العمليات يوماً بيوم من وحدات ذات صلة. لذلك تنتج وحدة كهذه الخدمات الغير مالية أو المالية تبعا لنوع المخرجات للشركات الفرعية. يوصي نظام الحسابات القومية بأنه ينبغي تخصيص المكتب الرئيسي لقطاع الشركات الغير مالية إلا لو أن كل أو معظم الشركات الفرعية كانت شركات مالية، و التي في هذه الحالة يتم معاملتها بالاتفاق كمساعدة مالية في قطاع الشركات المالية.

ملحق3- 16- لم يعطي نظام الحسابات القومي 2008 توجيهات صريحة للتعامل مع المكتب الرئيسي.

8- القطاع الفرعي المطروح للمؤسسات غير الربحية
المرجع: الفصل 4، الفقرات 4.35 ، 4.94، 4.103

ملحق3-17 - مثل نظام الحسابات القومية 1993 ، نظام الحسابات القومية 2008 يعين المؤسسات الغير ربحية إلى قطاعات مؤسسية مختلفة، بغض النظر عن الدافع ، والوضع الضريبي ونوع النشاط المشتغلين به. وإدراكاً للاهتمام المتزايد بالنسبة لمجموعة كاملة من الشركات الغير ربحية كدليل على "المجتمع المدني" ، فإن نظام الحسابات القومية 2008 يوصي بأن تحدد المؤسسات الغير ربحية داخل الشركات والقطاعات الحكومية في قطاعات فرعية محددة بحيث يمكن تلخيص الجداول التكميلية و نستمد جميع الأنشطة الغير ربحية بشكل منفصل بطريقة مباشرة عند الاقتضاء.

9- تعريف موسع للخدمات المالية.
المرجع: الفصل 4، الفقرة 4.98 و الفصل 6، الفقرة 6.158

ملحق3- 18 - يحدد نظام الحسابات القومية 2008 الخدمات المالية بشكل أكثر وضوحا مما كانت عليه في عام 1993 ليضمن أن الزيادة في الخدمات المالية الأخرى أكثر من الوساطة المالية، و خاصة إدارة المخاطر المالية و تحويل السيول، تلتقط خدمات مالية تشمل خدمات الرصد و خدمات الراحة و توفير السيولة و افترض الخطر و الخدمات التجارية و الكتابية. ويعطي الفصل 17 إرشادات متي ينبغي أن كلاً من الخدمات المالية الصريحة و الضمنية، بما في ذلك غطاء علي التعامل بالنقد الأجنبي و التعامل بالأوراق المالية.

10- تفريع – جعل الشركة فروع- الشركات المالية المُنقحة ليعكس التطورات الجديدة في الخدمات المالية و الأسواق و الأوراق المالية.

المرجع: الفصل 4، الفقرة 4.98 إلي 4.116

ملحق3- 19 - أدخلت نظام الحسابات القومية 2008 تصنيف مفصل أكثر قليلاً للقطاع المؤسسات المالية لإتاحة مزيد من المرونة وتحسين الاتساق مع غيرها من نظم الإحصاءات النقدية والمالية مثل تلك التي من صندوق النقد الدولي والبنك المركزي الأوروبي. و ينقسم قطاع المؤسسات المالية إلي تسع فروع (و بالمقابل يوجد خمسة في نظام الحسابات القومي 1993) تبعاً لنشاط الوحدة في السوق و سيولة المديونية. و الفروع هي أولاً البنك المركزي، ثانياً: ودائع الشركات ما عدا البنك المر كزي، ثالثا: صندوق سوق المال، رابعاً: صناديق استثمار غير صندوق سوق المال، خامساً: وساطيات مالية أخرى باستثناء شركات التأمين و صناديق معاشات التقاعدية، سادساً: مساعدات مالية، سابعاً: مؤسسات مالية مقيدة و مقرضين المال ، ثامناً: شركات التأمين و تاسعاً صناديق المعاشات التقاعدية.

ملحق3- 20- نظراً للتنوع الكبير بين البلدان في تحديد المال، فإن نظام الحسابات القومية 2008 لا يتضمن تعريفاً للمال. و مع ذلك، تم تصميم تصنيف الشركات المالية و الأوراق المالية ليتوافق مع تعريفات المال الوطني. و لأن " صناديق أسواق المال" تُميز علي حده، و يمكن إدراجها أو استبعادها علي النحو المرغوب فيه.

ج - مزيد من المواصفات في نطاق المعاملات بما في ذلك حدود الإنتاج

1- البحوث و التنمية ليست نشاط ثانوي.
المرجع: الفصل 6، الفقرة 6.207

ملحق3- 21- لا يتعامل نظام الحسابات القومية 2008 مع البحوث و التطوير كنشاط ثانوي. البحث و التطوير عمل إبداعي شُرع أساس منهجي لزيادة مخزون المعرفة، بما في ذلك معرفة الإنسان ، الثقافة و المجتمع، و تمكين مخزون المعرفة من استخدامها في ابتكار تطبيقات جديدة. و هذا لا يتسع ليشمل رأس المال البشري كأصول في نظام الحسابات القومية. و يوصى أنه ينبغي تمييز المؤسسات المنفصلة من البحث و التطوير إن أمكن.

ملحق3- 22- يوصي نظام الحسابات القومية 2008 أنه ينبغي تقييم مخرجات البحث و التطوير بأسعار السوق إذا تم شراؤها(الاستعانة بمصادر خارجية) أو عند مجموع تكاليف الأصول الثابتة بالإضافة الي ارتفاع مناسب في السعر يمثل تكاليف الأصول الثابتة المستخدمة في الإنتاج لو تولتها علي حساب خاص. و تقدر قيمة البحث و التطوير المكلف من معامل أو مؤسسات بحث تجاري متخصصة عن طريق إيصالات من المبيعات، عقود، عمولات، رسوم و غيرها بالطريقة المعتادة. البحث والتطوير التي تقوم بها الوحدات الحكومية والجامعات ومعاهد البحوث غير ربحية، وما إلى ذلك هو إنتاج غير سوقي، وينبغي أن تقدر على أساس مجموع التكاليف التي تكبدتها باستثناء العودة إلى رأس المال المستخدم.

ملحق3- 23- و أقر نظام الحسابات القومية 1993 أن البحث و التطوير المكلف بهدف تحسين الكفاءة أو الإنتاجية، أو جني فوائد أخرى في المستقبل. ومع ذلك ، ورغم أن هذه الخصائص لها طبيعة الأنشطة الاستثمارية، و يعامل البحث و التطوير كجزء من الاستهلاك الوسيط. و وصي، بالرغم، أنه لا ينبغي معاملتها كنشاط ثانوي و لكن ينبغي تعريف هذا المؤسسة المنفصلة كنشاط ثانوي.

2- طريقة منقحة لحساب خدمات الوساطة المالية المقاسة على نحو غير مباشر
المرجع: الفصل 6، الفقرة 6.163 إلي 6.165

ملحق3- 24- الطريقة لحساب خدمات الوساطة المالية المقاسة على نحو غير مباشر و المنقحة، المعروفة علي نطاق واسع ، تم تنقيحها في ضوء تنفيذ توصيات نظام الحسابات القومية 1993. يوصي نظام الحسابات القومية 2008 بالاتفاق أن يطبق خدمات الوساطة المالية المقاسة على نحو غير مباشر فقط علي القروض و الودائع و فقط عندما تُمد القروض و الودائع عن طريق مؤسسات مالية أو تودع معها. يحسب نظام الحسابات القومية 2008 مخرجات خدمات الوساطة المالية المقاس بطريقة غير مباشرة علي القروض (ر**ذ**) و القروض (د**ذ**) **فقط**، باستخدام سعر الاتفاق (ع ع). و افتراضا أن هذه القروض و الودائع تجذب فوائد بمعدل ر**ع** و علي التوالي، ينبغي حساب خدمات الوساطة المالية المقاس بطريقة غير مباشرة طبقاً للمعادلة الآتية (ر**ع** - ع ع) ر**ذ** + (ع ع - ر**ذ**) د**ذ** .

ملحق3- 25- و يوضح الطريقة الموصى بها من قبل نظام الحسابات القومية 2008 لحساب خدمات الوساطة المالية المقاسة على نحو غير مباشر العديد من التغيرات في تركيبة نظام الحسابات القومية 1993. بالنسبة للوسطاء الماليين، يتم تضمين كل القروض و الودائع، و ليس فقط تلك المصنوعة من الأموال المودعة لدي الوسيط. و ينبغي أن لا يحتوي سعر الاتفاق علي عنصر الخدمة و يعكس هيكل المخاطر و الاستحقاق للودائع والقروض. ربما يكون معدل السائد للإقراض و الاقتراض بين البنوك خياراً مناسب كسعر الاتفاق. و بالرغم من ذلك، قد يكون هناك حاجة إلى أسعار اتفاق مختلفة لكل عملة التي بها سادت القروض و الودائع، و خاصة، عندما يتعلق الأمر بمؤسسة مالية غير مقيمة. بالنسبة للبنوك داخل الاقتصاد نفسه، يكون هناك القليل من الخدمة إن قدمت بالتعاون مع البنوك الاقتراض إلى و المقرضة من بنوك أخرى.

ملحق3- 26- و يوصي نظام الحسابات القومي أنه ينبغي أن تخصص استهلاك خدمات الوساطة المالية المقاسة على نحو غير مباشر بين المستخدمين (المقرضين بالإضافة إلي المقترضين) و معاملة المبالغ المخصصة إما كاستهلاك وسيط من قبل الشركات أو كاستهلاك نهائي أو صادرات.

ملحق3- 27- حسب نظام الحسابات القومي 2008 خدمات الوساطة المالية المقاسة على نحو غير مباشر علي أساس الاختلاف بين دخل الملكية المقبوض و الفوائد المدفوعة. و يستبعد دخل الملكية المقبوض ذلك الجزء القابل للاستحقاق من استثمار الأموال الخاصة. اعترف نظام الحسابات القومية 1993 بأنه في واقع الأمر قد يكون من الصعب العثور على أي طريقة تخصيص خدمات الوساطة المالية المقاسة على نحو غير مباشر بين مختلف المستخدمين، و بالتالي قبل أن قد تفضل بعض البلدان الاستمرار في استخدام الاتفاقية التي بموجبها تخصص الخدمات كاملة لاستهلاك الوسيط للنظرية الصناعية. وتمت إزالة هذه الإمكانية في نظام الحسابات القومية 2008.

3- توضيح مخرجات البنك المركزي

المرجع: الفصل 6، الفقرة 6.151 إلي 6.156، الفصل 7، الفقرة 7.122 الي 7.126

ملحق3- 28- يتم تحديد الخدمات التي ينتجها البنك المركزي في ثلاث مجموعات واسعة، و هي الوساطة المالية و خدمات السياسة المالية و خدمات الإشراف المشرفة علي المؤسسات المالية. و توصي نظام الحسابات القومية أنه ينبغي تحديد المؤسسات المنفصلة لوحدات البنك المركزي المسئولة عن إنتاج هذه الخدمات المختلفة عندما يكون مستوي النشاط مهم للحسابات ككل. و هذا يسهل التمييز بين المخرجات السوقية و الغير سوقية استحقاق للبنك المركزي. و خدمات الوساطة المالية تمثل الإنتاج السوقي ، و خدمات السياسة المالية تمثل الإنتاج الغير سوقي و الحالات الحدية مثل خدمات الإشرافية التي يمكن معاملتها كخدمات سوقية أو غير سوقية اعتمادا علي إما الرسوم الواضحة مسئولة أنها تكفي لتغطية تكاليف أعداد مثل هذه الخدمات أم لا.

ملحق3- 29- يزود نظام الحسابات القومية 2008 إرشاد أنه أعتبر النشاطات الغير سوقية ككسب خدمات جماعية من قبل الحكومة العامة مع نقل مطابق من البنك المركزي إلي الحكومة، ولذلك لا يوجد صافي تكاليف للحكومة لهذه الخدمات. و زودت مخرجات السوق علي أساس فردي لجميع القطاعات الاقتصادية عكس الدفع للخدمات.

ملحق3- 30- و في حالات يكون فيها معدل الفائدة الذي حُدد من قبل البنك المركزي عالي جداً أو منخفض جداً كما لأنه يشير إلي إدراج إعانة ضمنية أو ضرائب، و يوصي نظام الحسابات القومي أنه ينبغي أن تسجل صراحة كما لو كانت مهمة. و ينبغي أن يظهر هذه الإعانة أو الضرائب كقابل للدفع أو القبض من الحكومة و لكن مع نقل مماثل من الحكومة إلي البنك المركزي في حالة وجود ضريبة و تحويل من البنك المركزي الي الحكومة في حالة وجود الإعانة.

ملحق3- 31- و أوصي نظام الحسابات القومي 1993 أن تقاس خدمات البنوك المركزية علي أساس إيصالات من الرسوم، العمولات، و خدمات الوساطة المالية المقاسة علي نحو غير مباشرة. تطبيق هذه الطريقة أدي أحيانًا إلي تقديرات إيجابية و سلبية كبيرة و غير عادية للمخرجات. و لهذا السبب، راجع **بين الأمانة العامة الفريق العامل المعني بالحسابات القومية** التوصيات لقياس مخرجات البنوك المركزية. لو كان النهج التقليدي يؤدي دائماً إلي نتائج غير ملائمة، البلدان قد، كأفضل خيار ثاني، تقيس المخرجات عند التكلفة كما في حالة المخرجات الغير سوقية الأخرى. و علي الرغم من أن لم يزود **بين الأمانة العامة الفريق العامل المعني بالحسابات القومية** توجيهات أكثر بشأن أثار التكاليف المترتبة علي التقييم علي تسجيل التحويلات الأخرى التي يشترك فيها البنك المركزي، مثل مدفوعات الفائدة و الإيرادات. و لو توضح أي وحدة أو وحدات تستخدم مخرجات البنوك المركزية و بالتالي قيمتها.

4- **حسنت خدمات تسجيل مخرجات تأمين الأضرار**

المرجع: الفصل 6، الفقرة 6.184 إلى 6.190 و 6.199، الفصل 17، الفقرة 17.13 إلي 17.42

ملحق3- 32- من المُسلم أنه في حالات الخسائر الكارثيه فإن مخرجات النشاط التأميني المقدر يستخدم لوغاريتمات أساسية لنظام الحسابات القومية 1993، اعتمادا علي رصيد الأقساط و المطالبات (علي أساس الاستحقاق)، يمكن أن تكون متقلبة للغاية (حني لو سلبا) . و لذلك يوصي نظام الحسابات القومي 2008 بأنه ينبغي حساب مخرجات تأمين الأضرار باستخدام مطالبات تم تسويتها و أقساط إضافية لم تسويتها. مع تطبيق هذه الطريقة، فإن صافي الأقساط القابل للقبض و المطالبات تك تسويتها بسبب أنه ربما لو يعد مساوياً بالضرورة لكل فترة.

ملحق3- 33- و يوصي نظام الحسابات 2008 بثلاث طرق لتقدير مخرجات تأمين الأضرار، و هم "طريقة التوقع"، و"طريقة الحساب" ، و "طريقة التكلفة". تكون طريقة التوقع من تكرار النموذج المسبق التي تستخدمها شركات التامين لتحديد أقساطهم, علي أساس توقعاتهم. في حالة قبول المخاطرة و تحديد الأقساط، يعتبر المؤتمن كلاً من توقعاتهم للخسارة (مطالبة) و الدخل (أقساط و علاوات إضافية).هذا الهامش المتوقع (الأقساط زائد علاوة الأقساط ناقص المطالبات المتوقعة) يعطي مقياس لخدمة التأمين أفضل بكثير من طريقة نظام الحسابات القومية 1993 المطبقة بأثر رجعي. و من الناحية المثالية:، يمكن استخدام البيانات الدقيقة من حسابات شركات التأمين كطريقة للتوقع لتحديد مخرجات شركة التأمين ولكن هذا نادر ما تتوفر لشركات الإحصاء. في غياب مثل هذه البيانات، توصي نظام الحسابات القومية 2008 تطبيق تقنية إحصائية لمحاكاة هذا النهج باستخدام إحصائيات صغيرة, و استخدام البيانات القديمة للتنبؤ بالمطالبات المتوقعة.

ملحق3- 34- بدلا، يمكن استخدام نهج المحاسبة حيث يتم حساب المخرجات علي النحو التالي: أقساط فعلية مكتسبة زائد أقساط زائدة أقل مطالبات معدلة متكبدة، حيث يتم تحديد المطالبات المعدلة باستخدام مطالبات زائد التغيرات في مساواة الأحكام و، إذا لزم، تغير إلىً صناديق مالية خاصة.

ملحق3- 35- إذا كانت البيانات المحاسبية اللازمة غير متوفرة، و البيانات الإحصائية التاريخية ليست كافية للسماح باستخدام طريقة التوقعات لتقدير المخرجات، يمكن تدير تأمين الأضرار كمجموع التكاليف (بما في ذلك تكاليف وسيطة، تكاليف العمل و رأس المال)زائد السماح "للربح العادي".

ملحق3- 36- للمطالبات الكبيرة الاستثنائية، مثل تلك الكوارث، يمكن أن تسجل المطالبات كتحويل رؤوس أموال بدل من ، العادية, و التحويلات الجارية.
ملحق3- 37- غير نظام الحسابات 2008 مصطلح " رسوم المطالبات " إلى " تكبد المطالبات" .

5- تعامل إعادة التأمين كتأمين مباشر

المرجع: الفصل 6، الفقرة 6.200 ، و الفصل 17، الفقرة 17.56 إلى 17.65

ملحق3- 38- يوصي نظام الحسابات القومية بمعاملة إعادة التأمين بنفس طريقة التامين المباشر.يتم تسجيل المعاملات بين شركات التأمين المباشر و إعادة التأمين كمجموعة تحويلات منفصلة تماماً و لا يحدث توحيد بين معاملات التأمين المباشر كصادر للبوليصة التأمينية للعملاء علي جهة و المالك للبوليصة مع شركات إعادة التأمين من الناحية الأخرى. و تظهر الأقساط علي أن ترد أولاً لشركة التأمين المباشر و بعد ذلك ترد نسبة قليلة لشركة إعادة التامين. و يشار لعدم التوحيد هذا تسجيل إجمالي من جانب شركة التامين المباشر.
ملحق3- 39- وتعامل الخدمات المنتجة من قبل شركة إعادة التأمين كاستهلاك الوسيط من قبل شركة التأمين مباشرة.
ملحق3- 40- في نظام الحسابات القومية 1993، دمجت إعادة تأمين المعاملات مع مثيلاتها في التأمين المباشر بحيث لم يظهر الانقسام بين التأمين المباشر وإعادة التأمين.

6- قيمة المخرجات للاستخدام النهائي الخاص عن طريق الأسر و الشركات ليشمل عائد لرأس المال.

المرجع: الفصل 6، الفقرة 6.125

ملحق3- 41- يوصي نظام الحسابات القومية 2008 انه عندما تقدر قيمة مخرجات السلع و الخدمات المنتجة من قبل الأسر و الشركات للاستخدام النهائي، فمن المناسب أن ندرج عائد رأس المال كجزء من مجموع التكاليف عندما تستخدم هذه الطريقة لتقدير المخرجات في غياب أسعار السوق المقارنة. و مع ذلك، لا ينبغي أن نشمل عائد لرأس المال عندما يتولى الإنتاج للاستخدام النهائي الخاص عن طريق منتجين غير سوقين.
ملحق3- 42- لم يدرج نظام الحسابات القومية 1993 عائد رأس المال في تقدير مخرجات البضائع و الخدمات المنتجة للاستخدام النهائي عن طريق الأسر و الشركات عندما يتم تقديرها كمجموع للتكاليف.

د- امتدادات و مواصفات أخرى لمفاهيم الأصول، و تكوين أصول المال، و استهلاك رأس المال الثابت.

1- تقديم التغيير في الملكية الاقتصادية

المرجع: الفصل 3، الفقرة 3.21 ، 3.26، 3.169 ، و الفصل 10، فقرة 10.5

ملحق3- 43 - مبدأ تغيير الملكية أمر أساسي لتحديد توقيت تسجيل معاملات السلع والخدمات والأصول المالية. و يعكس مصطلح "الملكية الاقتصادية" على نحو أفضل واقع الحسابات الاقتصادية الكامنة التي تحاول قياسها . و يأخذ الملكية الاقتصادية المخاطر والمكافآت في الاعتبار حيث تكمن الملكية. تغيير في الملكية من وجهة النظر الاقتصادية يعني أن يتم نقل جميع المخاطر والمكافآت، وحقوق ومسؤوليات الملكية.

ملحق3- 44 – يعطي نظام الحسابات القومية 2008 توجيهات للتميز بين الملكية القانونية و الملكية الاقتصادية، و توصي بأن تسجل الأصول علي الميزانيات الاقتصادية بدل من المالك القانوني. بالنسبة للأصول الغير مالية، يجوز للمستخدم و ليس المالك القانوني أن يكمل ملكية اقتصادية لو أن المالك القانوني وافق أن يحق للمستخدم أن الفوائد المستمدة من استخدام الأصول في الإنتاج في مقابل افتراض المخاطر

التي تنطوي عليها. و بالمثل عندما تغير منتجات الأيدي، هذه الوحدة التي تفترض المخاطر في حالة التدمير، و السرقة، و غيرها. و هذي هي الملكية الاقتصادية. و يرتبط أيضا ملكية مع افتراض أنه خطر في حالة الأصول المالية. عندما يعتمد وقت التسجيل علي تغير الملكية، فهذا هو المقصود، ما لم ينص علي ذلك.

ملحق3- 45 – لم يعرف نظام الحسابات القومية 1993 الملكية بوضوح. و بدا غالباً ما تعني الملكية القانونية: و لكن في بعض الحالات كانت تعتمد علي مفهوم تغير في الملكية الاقتصادية عندما تبقي الملكية القانونية علي حالها.

2- تمديد حدود الأصول لتشمل البحث و التطوير.
المرجع: الفصل 10، فقرة 10.103 إلي 10.105

ملحق3- 46 – كما لوحظ في القطاع جـ، لا يعامل أنشطة البحث و التطوير في نظام الحسابات القومية 2008 كأنشطة ثانوية. و ينبغي جعل مخرجات البحث و التطوير رأس مالية كـ " منتجات الحقوق الملكية الفكرية" إلا في بعض الحالات التي من الواضح أن النشاط لا ينطوي علي أي منفعة اقتصادية لمنتجها(و بالتالي المالك) في هذه الحالة يعامل كاستهلاك وسيط. و مع إدراج البحث و التطوير في حدود الأصول، تختفي فئة الأصول لكيانات حقوقية في نظام الحسابات القومي 1993 و التي تعامل كشكل من أشكال الأصول الغير منتجة و يحل محلها البحث و التطوير تحت الأصول الثابتة.
ملحق3-47 – من أجل التعامل مع الأبحاث والتطوير بهذا الطريقة ، العديد من القضايا لا بد من معالجتها. وتشكل هذه التدابير المستمدة من البحث و التطوير، الأسعار القياسية و الخدمة الحية. مبادئ توجيهية محددة، جنباً غلي جنب مع كتيبات المنهجية و الممارسة، سوف توفر وسيلة مفيدة للعمل علي تحقيق الحلول التي تعطي مستوي مناسب من الثقة في تدابير الناتجة.

ملحق3-48 - وقد أزالت معاملة البحوث و التنمية و إنشاء أصول منتجة تناقض نظام الحسابات القومية 1993 في معاملة الكيانات التجارية كأصول غير منتجة و لكن تعامل المدفوعات غير محفوظة الحقوق كدفع للخدمات.

3- **إعادة نظر لتصنيف الأصول المطروحة**
المرجع: الفصل 3، فقرة 3.5، 3.30 إلي 3.31، 3.37 إلي 3.39 ، الفصل10 فقرة 10.8

ملحق3-49 - قد تم تنقيح تعريف الأصول في نظام الحسابات القومي 2008، مغطيا قضايا مثل المخاطر، و القيمة الواضحة، و الالتزامات البناءة. و تم تنقيحها كمخزن للقيمة مقدماً منفعة أو سلسلة من المنافع التي تعود المالك الاقتصادي من خلال امتلاك أو استخدام الكيان خلال فترة من الزمن. إنها وسيلة لنقل القيمة من فترة محاسبية إلي أخرى.

ملحق3- 50 - و فيما يتعلق بتصنيف الأصول، نظام الحسابات القومية 2008 ، مثل سابقتها، تميز في المستوي الأول في التصنيف بين الأصول الغير مالية و الأصول المالية أو الديون. فيما يتعلق بالأصول الغير مالية، فهي تمييز بين أصول منتجة و غير منتجة. و لم يعد تصنيف الأصول منتجة و أصول غير منتجة يميز بين الأصول

الملموسة و الغير ملموسة. قسمت الأصول الغير منتجة في نظام الحسابات القومي 2008 علي ثلاثة فئات و هم موارد طبيعية، عقود الإيجارات و التراخيص، و شراء و بيع أصول مالية وأصول حسنة النية.
ملحق3- 51 - وتصنف الأصول غير المالية في نظام الحسابات القومية 2008على النحو التالي:

أصول منتجة

أصول ثابتة

المساكن

مباني و منشئات أخرى

مباني غير سكنية

منشئات أخرى

تحسين الأراضي

آلات و معدات

معدات النقل

معدات تكنولوجيا الاتصالات و المعلومات

آلات و معدات أخرى

نظام الأسلحة

موارد البيولوجية المزروعة

موارد الثروة الحيوانية منتجاً لمنتجات متكررة

شجر، محصول و موارد النباتية منتجاً لمنتج متكرر

تكاليف نقل الملكية علي الأصول الغير منتجة

منتجات الملكية الفكرية

البحث و التطوير

استكشاف المعادن و تقيمها

برامج الكمبيوتر و قواعد البيانات

برامج الكمبيوتر

قواعد البيانات

الترفية، الأصول الفنية و الأدبية

منتجات ملكية فكرية أخرى

الجرد

مواد و لوازم

التقدم في العمل

التقدم في العمل علي موارد الزراعة البيولوجية

أعمال أخرى في تقدم

السلع تامة الصنع

جرد عسكري

السلع لإعادة بيعها

الأشياء الثمينة

المعادن و الأحجار الثمينة

التحف و القطع الفنية الأخرى

أشياء ثمينة أخرى

الأصول الغير منتجة

موارد طبيعية

الأرض

الموارد المعدنية و الطاقة

موارد بيولوجية غير مزروعة

مصادر الماء

موارد طبيعية أخرى

أطياف الراديو

أخرى

الاتفاق و عقود الإيجار و التراخيص

عقود إيجار تشغيلية للسوق

تراخيص لاستخدام الموارد الطبيعية

تصاريح لتولي بأنشطة محددة

الحق في الحصول علي السلع و الخدمات في المستقبل علي سبيل الحصر

أصول سوقية و أصول حسنة النية

ملحق3- 52– في تصنيف الأصول في نظام الحسابات القومية 2008، هناك العديد من التغيرات ضمن فئة الأصول الثابتة.

أ- داخل المباني و الهياكل، تمت إضافة فئة لتحسين الأراضي. و هذا يستبدل مصطلح في نظام الحسابات القومية 1993 " تحسينات كبيرة في الأصول الغير مالية و الغير منتجة". تكاليف نقل الملكية علي جميع الأراضي التي ستدرج مع التحسينات علي الأراضي.

ب- وقد تم إدراج المعلومات والحاسوب و معدات الاتصالات السلكية واللاسلكية (تكنولوجيا المعلومات والاتصالات) كفئة جديدة تحت مسمي آلات وتجهيزات.

جـ- يتم التعرف على نظم الأسلحة كأصول منتجة وتصنيفها بشكل منفصل.

د- تمت إعادة تسمية مصطلح "الأصول الثابتة غير الملموسة "كـ "منتجات الملكية الفكرية ." يتم إدراج كلمة "منتجات "لنوضح أنه لا يتضمن حقوق الطرف الثالث التي هي أصول غير المنتجة في نظام الحسابات القومية.

هـ- شملت البحوث وتطوير المنتجات ضمن منتجات الملكية الفكرية. ونتيجة لذلك لم تعد تظهر براءة اختراع الكيانات أنها أصول غير المنتجة وتندرج في البحث والتطوير.

و- تمت إعادة تسمية بند" التنقيب عن المعادن " كـ"التنقيب عن المعادن والتقييم " في التأكيد على أن تغطية يتفق مع معايير المحاسبة الدولية.

ز- تم تعديل برامج الكمبيوتر لتشمل قواعد البيانات ؛ البرمجيات وقواعد البيانات هي مكونان صغيرة

ح- مصطلح " منتجات الملكية الفكرية أخرى" تحل محل " الأصول الثابتة غير الملموسة أخرى ".

ملحق3- 53– وكان التغيير الوحيد على قوائم الجرد هو أن تظهر الجرد العسكرية بشكل منفصل.

ملحق3- 54– التغييرات ضمن فئة الأصول غير المنتجة هي على النحو التالي:

أ- تم إعادة تسمية " الأصول غير المنتجة الملموسة " في نظام الحسابات القومية 1993 بوصفها "الموارد الطبيعية".

ب- وقد أضيفت الموارد الطبيعية الأخرى مثل أطياف الراديو، و قد انقسمت عنوان "الأصول غير المنتجة غير الملموسة "إلى مجموعتين فرعيتين، "العقود وعقود الإيجار والتراخيص"و أصول "أصول حسن النية وأصول التسويق"

... تم تقسيم العقود وعقود الإيجار والتراخيص إلى أربع فئات فرعية؛ عقود التشغيل للتسويق ، والسماح لاستخدام الموارد الطبيعية ، والسماح إلى الاضطلاع بأنشطة محددة، والحق في الحصول على السلع والخدمات في المستقبل على أساس حصري.

.... تم تغيير الفئة السابقة حسن النية التي تم شراؤها لحسن النية والأصول التسويق التي تم شراؤها مع التغييرات في التغطية على النحو المبين أدناه في البند .11

4- تمديد حدود الأصول و تشكيل رأس المال الإجمالي للحكومة لتشمل الإنفاق على منظومات الأسلحة
المرجع: الفصل 10، فقرة 10.87 ، و 10.14

ملحق3- 55– نظم الأسلحة العسكرية التي تتألف المركبات والمعدات الأخرى مثل السفن الحربية والغواصات والطائرات العسكرية والدبابات وناقلات الصواريخ والقاذفات و ما الي ذلك، وتستخدم ذلك بشكل مستمر في إنتاج خدمات الدفاع، حتى لو كان استخدامها في زمن السلم هو ببساطة لتوفير الردع. يوصي نظام الحسابات القومية 2008، لذلك، بأنه ينبغي أن تصنف منظومات الأسلحة العسكرية كأصول ثابتة و التي ينبغي أن يستند تصنيف منظومات الأسلحة العسكرية كأصول ثابتة على نفس المعايير بالنسبة للموجودات الثابتة الأخرى، أي أن الأصول التي تنتج هي نفسها المستخدمة مرارا وتكراراً ، أو باستمرار ، في عمليات الإنتاج لأكثر من سنة واحدة.

ملحق3- 56– عنصر ذات استخدام واحد ، مثل ذخيرة صواريخ وقنابل وصواريخ وغيرها، التي توصل أسلحة أو منظومات الأسلحة هي مخزونات عسكرية ومع ذلك، قد تكون بعض العناصر ذات الاستخدام الواحد، مثل أنواع معينة من الصواريخ الباليستية ذات القدرة التدميرية العالية، قد توفر خدمة مستمرة للردع ضد المعتدين، وبالتالي تلبي المعايير العامة للتصنيف والأصول الثابتة.

ملحق3- 57– خلافا لما ورد في نظام الحسابات القومية 1993 ، لم تعد تفصل مخزونات إستراتيجية من مخزونات أخرى من نفس النوع من المنتجات.

ملحق3- 58– يعامل نظام الحسابات القومية 1993 فقط تلك النفقات من قبل الجيش على الأصول الثابتة من النوع الذي يمكن استخدامه لأغراض مدنية الإنتاج على أنها إجمالي تكوين رأس المال الثابت. و من ناحية أخرى، الأسلحة العسكرية ، والمركبات والمعدات التي هدفها الوحيد هو إنتاج أو تسليم هذه الأسلحة ، لم يعاملوا كإجمالي تكوين رأس المال الثابت ولكن كاستهلاك الوسيط.

5- تعديل فئة أصول "برامج الكمبيوتر" ل تشمل قواعد البيانات
المرجع: الفصل 10، فقرة 10.110 ، و 10.114

ملحق3- 59 – تم تعديل فئة الأصل "برامج الكمبيوتر" في نظام الحسابات القومية 1993 لتشمل قواعد البيانات في العنوان في نظام الحسابات القومية 2008 لتكون " برامج الحاسوب و قواعد البيانات " مع مزيد من الفصل بين "برامج الكمبيوتر" و " قواعد البيانات".

ملحق3- 60 – يعطي نظام الحسابات القومية 2008 توجيهات واضحة لتقييم برامج الحاسوب وقواعد البيانات التي تم شراؤها من السوق أو تحسينها في المنزل. وينبغي أن تقيم قيمة برامج الحاسوب وقواعد البيانات التي تم شراؤها

في السوق بأسعار المشترين، في حين ينبغي تقييم تلك التي حسنت في منزل في أسعارها الأساسية المقدرة أو في تكاليف الإنتاج (بما في ذلك عائد رأس المال بالنسبة للمنتجين في السوق) إذا كان لا يمكن تقدير السعر الأساسي.

ملحق3- 61 – توصي نظام الحسابات القومية 2008 معاملة كافة مالكين البيانات بقواعد البيانات مع العمر الإنتاجي لأكثر من عام واحد كأصول ثابتة. وينبغي أن تدرج كل من قواعد البيانات التي تم إنشاؤها على حساب خاص و تلك المعروضة للبيع إذا كانت تلبي ذلك المعيار.

ملحق3- 62 – و تم الاعتراف بقواعد البيانات "الكبيرة فقط " كأصول في نظام الحسابات القومية 1993.

6- تم الاعتراف بالأصول و النسخ علي أنها منتجات متميزة.

. المرجع: الفصل 10، فقرة 10.100 ، و 10.101

ملحق3- 63 – أعطي نظام الحسابات القومية 2008 توجيهات بشأن معاملة أصول ونسخ منتجات الملكية الفكرية كمنتجات متميزة. وتوصي إذا تم بيع نسخة من فورها ويتوقع أن تستخدم في الإنتاج لأكثر من سنة فينبغي أن تعامل على أنها أصول ثابتة. توفير نسخة بموجب ترخيص للاستخدام ، ينبغي أن تعامل أيضا على أنها أحد الأصول الثابتة إذا كان سيتم استخدامها في الإنتاج لفترة تزيد على عام واحد والمرخص له يتولى جميع مخاطر وعوائد الملكية.

ملحق3- 64 – لو تم شراء نسخة مع ترخيص للاستخدام مع الدفع المنتظم بعقد لعدة سنوات و تم الحكم علي المرخص له أن يملك ملكية اقتصادية للنسخة، فينبغي أن يعتبر ذلك كاقتناء لأحد الأصول. إذا تم الدفع المنتظم لشراء ترخيص للاستخدام بدون عقد طويل الأمد، فينبغي أن تعامل المدفوعات علي أنها مدفوعات لشراء خدمة استخدام النسخة.

ملحق3- 65 – إذا كان هناك دفعة أولي كبيرة تليها سلسلة من الدفعات أصغر في السنوات المقبلة، فيجب أن يتم تسجيل الدفعة الأولى كإجمالي تكوين رأس المال الثابت، وينبغي أن تعامل الدفعات اللاحقة كمدفوعات لخدمة .

ملحق3- 66 – إذا كان الترخيص يسمح للمرخص له بإعادة إنتاج الأصل وتحمل المسؤولية في وقت لاحق عن دعم وتوزيع وصيانة هذه النسخ، فذلك يتم وصفه على أنه ترخيص لإعادة الإنتاج وينبغي اعتباره كبيع لجزء من أو لكل الأصل إلى وحدة تملك ترخيص لإعادة إنتاج.

ملحق3- 67 – لو يعطي نظام الحسابات القومية 1993 أي توجيهات بشأن معاملة الأصول و النسخ كمنتجات متميزة.

7- تقديم مفهوم خدمات رأس المال

المرجع: الفصل 20

ملحق3- 68 - أدرجت الخدمات الرأسمالية للأصول المستخدمة في إنتاج السوق ضمن نظام الحسابات القومية 1993 ولكنها لم تحدد بشكل منفصل. ونظرا لأهمية التعرف عليها لقياس الإنتاجية وتحاليل الأخرى ، تمت إضافة فصل جديد في نظام الحسابات القومية 2008 لشرح دور خدمات رأس المال و ظهورها في الحسابات. و يمكن تقديم تفاصيل في جدول تكميلي للمنتجين في السوق، ليجلب نظام الحسابات القومية لأوجه التقدم في مجال البحوث في العقود الأخيرة في مجالات النمو والإنتاجية والمساعدة على تلبية الاحتياجات التحليلية للعديد من المستخدمين.

8- تفسير معاملة تكاليف نقل الملكية

المرجع: الفصل 10، فقرة 10.48 إلى 10.52 ، و فقرة 10.97 و الفقرات 10.158 إلى 10.162

ملحق3- 69 - لا يزال نظام الحسابات القومية 2008 يعامل تكاليف نقل الملكية كتكوين رأس المال الثابت، مثل نظام الحسابات القومية 1993 . ينبغي أن تشطب تكاليف نقل الملكية عند حيازة الأصول خلال فترة متوقع فيها أن يملكها المشتري الأصول وليس على مدى الحياة بأكملها للأصل (كما أوصى في نظام الحسابات القومية 1993). يجب أيضاً شطب التخلص من تكاليف نقل الملكية خلال فترة انعقاد الأصل. تمييز هذه الوصية ربما يكون من الصعب تنفيذها عندما لا يكون هناك بيانات كافية، و يوصي نظام لحسابات القومية 2008 بأنه ينبغي أن تسجل التكاليف بلا انقطاع كالإجمالي تكوين راس مالي ثابت و لكن يشطب كاستهلاك رأس مال ثابت في السنة التي يتكبدها. و ينبغي أن ندرج تثبيت التكاليف و إزالتها في تكاليف نقل الملكية عندما يتم فوترتهم علي حده و أنهم في سعر المشتري للأصل خلاف ذلك.

ملحق3- 70 - ينبغي أن تشطب التكاليف الختامية (علي سبيل المثال التكاليف المجردة) خلال عمر الأصل باكلمها، بغض النظر عن عدد المالكين خلال عمر الأصل. في الواقع، قد يكون من الصعب التنبؤ بالتكاليف الختامية. يتم شطب أي كمية لا تشملها استهلاك رأس المال الثابت خلال عمر الأصل في الوقت الذي يتم تكبدها تكاليف كاستهلاك رأس المال الثابت.

ملحق3- 71 - في نظام الحسابات القومية 1993 ، تم التوصية بتكاليف نقل الملكية في امتلاك الأصول لتكون مكتوبة على مدى عمر الأصل. إذا تم بيع الأصول قبل نهاية حياته، فإن باقي تكاليف نقل الملكية على امتلاكها لم يكتب بالفعل قبالة تم شطبها في التغييرات الأخرى في حجم حساب الأصول.

ملحق3- 72 - لم يكن نظام الحسابات القومية 1993 واضح بشأن معاملة تكاليف النهائية.

9- استكشاف المعادن وتقيمها

المرجع: الفصل 10، فقرة 10.106 إلي 10.108

ملحق3- 73 - يحافظ نظام الحسابات القومية 2008 على التمييز بين فعل التنقيب عن الموارد المعدنية (تعامل على أنها أحد الأصول المنتجة) والموارد المعدنية نفسها (تعامل على أنها أصول غير المنتج). كما تمت إعادة تسمية مصطلح "التنقيب عن المعادن " إلي "التنقيب عن المعادن و تقيمها " لتتناسب مع مصطلح يستخدم في معايير المحاسبة الدولية، وحدد وفقا لذلك.

ملحق3- 74 - يعطي نظام الحسابات القومية 2008 التوجيهات يأته ا ينبغي أن تقيم التنقيب عن المعادن وتقييمها بأسعار السوق إذا تم شراؤها أو في مجموع التكاليف زائد ارتفاع مناسب في الأسعار في حالة القيام بها على حساب الخاص.

ملحق3- 75 - يعترف نظام الحسابات القومية 2008 أنه بسبب سعر السوق نادرا ما يتوفر للموارد المعدنية ، فإن التقييم الافتراضي هي القيمة الحالية للإيرادات في المستقبل لإيجار الموارد.

ملحق3- 76 - ينبغي أن تظهر المدفوعات من المستخرج إلى مالك الموارد المعدنية طبقاً لحصة من إيجار الموارد كدخل عقاري حتى لو وصفها بأنها ضرائب وتعامل على هذا النحو في حسابات الحكومة نفسها.

ملحق3- 77 - وأوصى نظام الحسابات القومية 1993 أنه عندما يحفظ المالك القانوني للمعادن العقود مع وحدة أخرى لإجراء الاستخراج ، قد يستمر المورد على أسس واقعية ليتم عرضها على الميزانية العمومية للمالك القانوني مع المبالغ التي تدفعها المستخرج إلى المالك تعامل على أنها ملكية الدخل.

10- تحسين الأراضي
المرجع: الفصل 10، فقرة 10.79 إلي 10.81

ملحق3- 78 - لا تزال تعامل التحسينات على الأراضي على أنها إجمالي تكوين رأس المال الثابت. يوصي نظام الحسابات القومية 2008 معاملة التحسينات على الأراضي كفئة متميزة من الأصول الثابتة من الأراضي الأصول غير المنتجة كما كان موجودا قبل التحسين. وفي الحالات التي ليس من الممكن الفصل بين قيمة الأرض قبل التحسن و قيمة تلك التحسينات، فينبغي تخصيص الأرض إلى الفئة التي تمثل الجزء الأكبر من القيمة. ستدرج تكاليف نقل الملكية على جميع الأراضي مع تحسين الأراضي.

ملحق3- 79 - وسجلت 1993 نظام الحسابات القومية التحسينات على الأراضي كإجمالي تكوين رأس المال الثابت، ولكن في الميزانية العمومية هذه التحسينات شملت مع الأرض نفسها.

11- أصول حسنة النية و أصول التسويق
المرجع: الفصل 10، فقرة 10.196 إلي 10.199

ملحق3- 80 - أعاد نظام الحسابات القومية لعام 2008 تسمية "شراء حسن النية "،الي شراء "حسن النية والأصول التسويقية." لا تزال الشراء حسن النية وأصول التسويق تعامل على أنها أصول غير المنتجة، وإن كان في مستوى أعلى في نظام الحسابات القومية لعام 2008 تم تسمية "الشراء حسن النية "بأنها "شراء حسن النية والأصول التسويق." لا تزال تعامل الشراء حسن النية وأصول التسويق على أنها أصول غير المنتجة، وإن كان في مستوى أعلى في التسلسل الهرمي من نظام الحسابات القومية 1993، وتحديدا في نفس مستوى الموارد الطبيعية والاتفاقات وعقود الإيجار والتراخيص.

ملحق3- 81 - في نظام الحسابات القومية 1993، سُجل حسن النية فقط بعد تولي الشركة. ولهذا السبب فقد وصفت بأنها" شاء حسن النية". لم يتم التعرف على النوايا الحسنة في أي سياق آخر. يعترف نظام الحسابات القومية 2008 بأن هذا الاختلاف قد يشمل في الواقع الأصول مثل البيانات الإدارية والشعارات وقوائم العملاء وما إلي ذلك التي تم وصفها مجتمعة باسم" أصول التسويق". و بصورة استثنائية ، يجوز بيع أصول التسويق المحددة بشكل فردي وبشكل منفصل عن مؤسسة بأكملها وذلك في هذه حالة ينبغي أيضا أن يسجل بيعها تحت هذا البند.

ملحق3- 82 - توصي نظام الحسابات القومية 2008 نهج متسق لحساب قيمة " الشراء حسن النية والأصول التسويقية"، كما يزيد من القيمة المدفوعة للمؤسسة كمنشأة عاملة أكثر من مجموع أصولها و أقل من مجموع التزاماته، و كل بند من بنود التي تم تحديدها بشكل منفصل وقيمتها بصرف النظر عن ما إذا كان الكيان هي شركة مدرجة أو غير مدرجة، شبة مؤسسة أو مؤسسة فردية.

ملحق3- 83 - في نظام الحسابات القومية لعام 1993 ، تم حساب شراء النوايا الحسنة بشكل مختلف استناداً إلى ما إذا كانت الأعمال كانت شركة لمؤسسة فردية أو شركة. بالنسبة لشركة المؤسسة الفردية، وقد استمدت شراء حسن النية كفائض من سعر الشراء على الأصول المحددة بشكل منفصل وقيمتها أقل من المديونية. و بالنسبة للشركات تم وصفها بأنه الفرق بين سعر السهم فوراً قبل البيع وسعر البيع الفعلي للسهم الواحد، مضروبا في عدد الأسهم . ولم تقدم أي تمييز بين الشركات المدرجة وغير المدرجة في حساب شراء النوايا الحسنة .

12- التعامل مع موارد الماء كأصل في بعض الحالات
المرجع: الفصل 10، فقرة 10.184

ملحق3- 84 - في نظام الحسابات القومية 2008 ، تم توسيع تعريف للموارد المياه ليغطي الأنهار والبحيرات والخزانات الاصطناعية ومستجمعات سطح أخرى بالإضافة إلى طبقات المياه الجوفية وغيرها من موارد المياه الجوفية. و يتألف من موارد المياه السطحية والمياه الجوفية المستخدمة للاستخراج إلى حد أن ندرتها يؤدي إلى إنفاذ حقوق الملكية أو استخدام حقوق، وتقييم السوق وقدراً من السيطرة الاقتصادية.

ملحق3- 85 - توصي نظام الحسابات القومية 2008 بأنه ينبغي من حيث المبدأ تقيم المسطحات المائية بطريقة موازية لتقييم الموارد المعدنية ولكن مع إشارة إلى أن بدائل أكثر واقعية قد يكون من الضروري استخدام مثل التقديرات على أساس رسوم الدخول.

13- يمكن قياس استهلاك رأس المال الثابت عند متوسط أسعار لفترة مع الأخذ في الاعتبار لمؤشر أسعار ثابت الجودة للأصول المعنية

المرجع: الفصل 10، فقرة 10.156

ملحق3- 86 - يوصي نظام الحسابات القومية 2008 قياس استهلاك رأس المال الثابت عند متوسط أسعار لفترة مع الأخذ في الاعتبار لمؤشر أسعار ثابت الجودة للأصول المعنية

ملحق3- 87 - لم يعطي نظام الحسابات القومية 1993 توجيهات حول ما إذا كان استخدام الأسعار لقياس استهلاك رأس المال الثابت ينبغي أن تتصل المستوى العام للأسعار أو ما إذا كان ينبغي أن تكون الأصول المحددة.

14- جعل تعريف الموارد البيولوجية المزروعة متماثل على الموارد غير المزروعة

المرجع: الفصل 10، فقرة 10.88

ملحق3- 88 - وقد تم توضيح تعريف الموارد البيولوجية المزروعة في نظام الحسابات القومية 2008 مما يجعلها محددة بأن تعامل نموهم الطبيعي وتجديدها كإنتاج إلا في الحالات التي تكون فيها هذه تحت المسؤولية المباشرة ومراقبة وإدارة الوحدات المؤسسية.

ملحق3- 89 - و تم تسمية الأصول المزروعة في نظام الحسابات القومية 1993 بالموارد البيولوجية المزروعة في نظام الحسابات القومية 2008.

15- تم تقديم منتجات حقوق الملكية الفكرية

المرجع: الفصل 10، فقرة 10.98

ملحق3- 90 - كانت تسمى المعالجة المحاسبية للأصول سابقاً بـ "الأصول المنتجة الغير ملموسة والمسمى الآن، أكثر وصفاً، "منتجات الملكية الفكرية " التي تم توضيحها بتوسع في نظام الحسابات القومية 2008 . يتم تقسيم هذه الأصول إلى مزيد من البحث والتطوير ؛ التنقيب عن المعادن والتقييم ؛ برامج الحاسوب وقواعد البيانات ؛ الترفيه، الأدب أو الفن الأصلي ، وغيرها من منتجات الملكية الفكرية.

16- أدخل مفهوم تأجير الموارد للموارد الطبيعية

المرجع: الفصل 7، فقرة 7.109

ملحق3- 91 - يقدم نظام الحسابات القومية 2008 مفهوم عقد إيجار الموارد لتغطية الحالة التي تستمر بها الموارد الطبيعية لتظهر في الميزانية العمومية للمالك القانوني على الرغم من أن المستأجر هو وحدة تستخدم الموارد في الإنتاج وبالتالي فهي في الواقع المالك الاقتصادي . وفي المقابل ، يسجل المستأجر الدفع المنتظم دخل الملكية و يوصف كإيجار . طبقاً للاتفاقية، لا يتم تسجيل أي انخفاض في قيمة الموارد الطبيعية في نظام الحسابات القومية كعملية مماثلة لاستهلاك رأس المال الثابت. و يتم التعامل مع الموارد الطبيعية بطريقة فعالة في نظام الحسابات القومية كمن يملك عمر لانهائي بقدر ما يهم الدخل. قد ينطبق عقد الإيجار على أي مورد من الموارد الطبيعية المعترف بها كأصل في نظام الحسابات القومية.

ملحق3- 92 - و لم يناقش نظام الحسابات القومية 1993 مفهوم عقد الإيجار في موارد الطبيعية.

17- تقديم التغييرات التي أدخلت على البنود الواردة في التغييرات الأخرى في حجم الأصول
المرجع: الفصل 12

ملحق3- 93 - بغية إعطاء قائمة أكثر هيكلية من الأسباب المحتملة للتغيرات في الأصول بخلاف المعاملات، تغيرت قائمة بالبنود المدرجة في التغييرات الأخرى في حجم الأصول في حساب نظام الحسابات القومية لعام 2008. التغييرات الأخرى في حجم الأصول أظهر التغييرات في الأصول / المسئوليات في سبع فئات رئيسية وبعض فئات فرعية على النحو التالي :

المظهر الاقتصادي للأصول
الأصول الاقتصادية اختفاء غير المنتجة
استنفاد الموارد الطبيعية
اختفاء الأصول الاقتصادية أخرى غير المنتجة
الخسائر الكارثية
مضبوطات بدون تعويض
التغيرات الأخرى في مجلد غير مصنفة في مكان آخر
التغييرات في التصنيف
التغييرات في هيكل القطاع وتصنيف
التغيرات في تصنيف الأصول والديون
المكاسب والخسائر الاسمية عقد
المكاسب والخسائر الحيازة المحايدة
حيازة المكاسب والخسائر الحقيقة

هـ- مزيد من الصقل للمعالة وتحديد الأوراق المالية والأصول.
1- توضيح إعادة شراء معاملة الأوراق المالية بالاتفاق
المرجع: الفصل 11 الفقرات 11.74 إلى 11.77
يضيف نظام الحسابات القومية 2008 تفسير لاتفاق إعادة شراء الأوراق المالية و قروض الذهب والودائع اتفاقية إعادة شراء الأوراق المالية هو ترتيب يتضمن بيع الأوراق المالية أو غيرها من الأصول بسعر محدد مع الالتزام بإعادة شراء الأصول نفسها أو ما شابه ذلك بسعر ثابت في تاريخ محدد في المستقبل.

ملحق3- 94 - لا يزال نظام الحسابات القومية 2008 يعامل اتفاقية إعادة شراء الأوراق المالية كقرض المضمونة وتقر إمكانية بيع على أساس من الأوراق المالية التي تم الاتفاق علي إعادة شراءها. وفي حالة البيع على الأوراق المالية ، ينبغي تسجيل الأصول السلبية للمقرض لتجنب العد المزدوج.

ملحق3- 95 - أقترح النص القومية لعام 1993 أن لا يسمح إما على بيع الأوراق المالية التي تم الاتفاق عليها أو لا تمارس.

2- وصف معاملة خيارات أسهم الموظف
المرجع: الفصل 11 الفقرات 11.124 ، الفصل 17 الفقرات 17.384 الي 17.398

ملحق3- 96 - خيارات الأسهم الموظف أداة شائعة تستخدمها الشركات لتحفيز موظفيها. خيار الأسهم الموظف هو اتفاق تم التوصل إليه في موعد معين (التاريخ "الممنوحة) الذي بموجبه الموظف يشتري عدد معين من أسهم صاحب العمل بسعر محدد(سعر "لقطة") إما في الوقت المحدد على (الوقت "المخول") أو

في غضون فترة من الزمن (فترة "ممارسة") التي تلي مباشرة للوقت المخول. و توصي نظام الحسابات القومية 2008 أنه ينبغي تسجيل المعاملات في خيارات الأسهم الموظف في الحساب المالي كنظير عنصر تعويضات العاملين الذي يمثل من قيمة الأسهم الخيار. ومن الناحية المثالية ، يجب أن تنتشر قيمة الخيار خلال الفترة بين الفترة الممنوحة، وتاريخ المخول، وإذا لم يكن هذا ممكنا فيمكن تسجيلها في تاريخ التخويل.
ملحق3- 97 - لم يقدم نظام الحسابات القومية أي 1993 توجيهات بشأن معاملة خيارات الأسهم الموظف.

3- درس معاملة القروض المتعثرة
المرجع: الفصل 11 الفقرات 11.129 ، الفصل 13 الفقرات 13.66 الي 13.68

ملحق3- 98 – تم دراسة توجيهات لمعاملة القروض الضعيفة (العثرة) في نظام الحسابات القومية 2008. و يقدم نظام الحسابات القومية تعريفاً للقروض المتعثرة كقرض التي مدفوعات الفوائد و / أو أل دين مستحقة من 90 يوما أو أكثر، أو مدفوعات الفائدة يساوي 90 يوما أو أكثر تم رسملتها، و إعادة تمويلها، أو تأخير عن طريق الاتفاق ، أو مدفوعات أقل من 90 يوما بعد تاريخ الاستحقاق، ولكن هناك أسباب وجيهة أخرى (مثل تقديم المدين للإفلاس) للشك في أن يتم دفع المبالغ كاملة.

ملحق3- 99 – بوصي نظام الحسابات القومية 2008 ينبغي أن تظل القروض المتعثرة مسجلة بقيمة اسمية في الحسابات الرئيسية و ينبغي الاهتمام بتراكم المستحقات حتى يتم سداد القرض أو يعدم أصل الدين من خلال الاتفاق المتبادل. ويوصى بنود مذكرتين فيما يتعلق بالقروض المتعثرة، القيمة الاسمية للقروض التي تعتبر غير قابلة للتنفيذ وقيمة السوقية ما يعادل هذه القروض. أقرب تقريب للقيمة السوقية المماثلة أو ما يعادلها من قيمة "سوق إلى السوق "، الذي هو" القيمة التي تقارب القيمة التي ستنشأ عن صفقة بين طرفين في السوق." في غياب بيانات القيمة العادلة، فإن البند مذكرة لديك لاستخدام نهج ثاني أفضل وتظهر القيمة الاسمية خسائر للقروض أقل من المتوقع. وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي أن تظهر المستحق الفائدة على القروض المتعثرة بأنها "التي" القيد .
ملحق3- 100 – وتوصي نظام الحسابات القومية 2008 أنه ينبغي أن تكون بنود المذكرة المعيار في القطاع الحكومي وقطاع الشركات المالية وبالنسبة لبقية العالم.
ملحق3- 101 – لم يقدم نظام الحسابات القومية 1993 التوجيهات بشأن المعايير الواجب إتباعها لتسجيل القروض المتعثرة.

4- دراسة معاملة الضمان
المرجع: الفصل 17 الفقرات 17.207 الي 17.224

ملحق3- 102 – وقد تم توضيح معاملة فئات عديدة من الضمانات الواردة في نظام الحسابات القومية 2008. ويعرف ثلاثة أنواع من الضمانات و يعطي التوجيهات لمعاملتهم. النوع الأول هي تلك التي تقدم ذلك النوع من الضمانات عن طريق الاشتقاق المالي، مثل مقايضة الائتمان الافتراضية. و يتم تداول هذه المشتقات في الأسواق المالية والمشتقات لا تعرض ميزات جديدة لنظام الحسابات القومية.

ملحق3- 103 – وتتألف الدفعة الثانية من ضمانات، ضمانات موحدة، من أنواع الضمانات التي تصدر بأعداد كبيرة، وعادة بمبالغ صغيرة نسبياً ، وعلى طول خطوط مماثلة، مثل ضمانات ائتمانات التصدير وضمانات القروض للطلاب. في هذه الحالة ، على الرغم من أنه ليس من الممكن تحديد احتمال وقوع أي قرض واحد متعثر، إنها ممارسات قياسية لتقدير كيفية الخروج من العديد من قروض مماثلة قد تتعثر. فهي

تعمل على نفس المبدأ لتأمين الأضرار ويجب أن تعامل بالمثل. إذا كان الكفيل هو جزء من الحكومة العامة و يجعل الرسوم دون المستوى الافتراضي المتوقع عمداً ، فينبغي أن ينسب الدعم إلى أصحاب الضمان.

ملحق3- 104 – الفئة الثالثة من الضمانات، كما هو موضح ضمانات لمرة واحدة، ويتألف من تلك التي تكون فيها المخاطر محددة لدرجة أنه ليس من الممكن احتمال دعوته إلى أن يقدر بأي درجة من الدقة. وتعتبر في معظم الحالات ، منح ضمانة لمرة واحدة للطوارئ وليس كما هو مسجل في المسؤولية المالية.
ملحق3- 105 – المناقشة الأولية كانت عن ضمانات القروض، و لكن تمديد ضمانات موحدة للأوراق المالية الأخرى في أواخر عام 2008 اقترحت تعميم هذه المعاملة.
ملحق3- 106 – وكان يعامل نظام الحسابات القومية 1993 الضمانات كديون محتملة وبالتالي لا يوجد سجل في وجود الضمان إلا إذا تم تنشيطه.

5- تم دراسة معاملة سندات الدين المرتبطة بالمؤشر

المرجع: الفصل 17 الفقرات 17.274 إلى 17.282

ملحق3- 107 – تتعلق الإصدار بالقضية التي بها القسيمة أو المدفوعات الرئيسية ، أو الاثنين على حد سواء، قابلة للدفع بالأوراق المالية مثل السندات التي يتم تحدد عن طريق المؤشرات التي أتفق عليها إلى الأطراف، ولكن قيم المؤشرات غير معروفة عندما يتم الاتفاق. و بموجب هذا الاتفاق، تعامل قدر الزيادة في قيمة الأوراق المالية كفائدة لا يتم التعرف عليها في وقت الإصدار. يوصي نظام الحسابات القومية 2008 طريقتين لتحديد الفائدة المستحقة في كل فترة محاسبية.
ملحق3- 108 – عندما ترتبط قسائم بمؤشر واسع، يتم دفع كل الكمية كقسائم، بعد الربط، تتراكم كفائدة. عندما تكون قيمة أصل الدين هو مؤشر يوصل الفرق بين سعر الاسترداد في نهاية المطاف وبين مجموعة مروجي الإصدارات التي تعامل كسعر الفائدة المتراكمة على مدى عمر هذا الأداة.
ملحق3- 109 – لو أن الارتباط هو مؤشر ضيق، فيتم تحديد استحقاقات الفائدة عن طريق تحديد سعر الفائدة التي تتراكم في وقت الإصدار. و يتم التعامل مع أي انحراف للمؤشر عن المسار المتوقع امتلاك مكاسب أو خسائر.
ملحق3- 110 – توجيهات نظام الحسابات القومية 2008 عن كيف ينبغي أن يسجل التعاملات المترتبة بقرض الأوراق المالية المرتبط بالمؤشر ، لم تكن دقيقة.

6- التعامل المُنقح مع دين الأوراق المالية المفهرسة إلى العملات الأجنبية

المرجع: الفصل 17 الفقرات 17.281

ملحق3- 111 – توصي نظام الحسابات القومية 2008 أنه ينبغي تصنيف قرض الأوراق المالية مع كل من أصل الدين ومدفوعات القسيمة المفهرسة إلى العملات الأجنبية و تعامل على الرغم من ذلك على أنها أوراق مالية المقومة بالعملة الأجنبية في ذلك
ملحق3- 112 – وأوصى نظام الحسابات القومية 1993 أنه في حالة قرض الأوراق المالية المقومة بالعملة الأجنبية ، ينبغي أن يعامل التغيرات في قيمة أصل الدين بشروط العملة المحلية التي تنشأ عن التغيرات في أسعار الصرف وعقد المكاسب (غير قابلة للتداول). ومع ذلك، في حالة دين الأوراق المالية المفهرسة إلى العملات الأجنبية، فيتم التعامل مع هذه التغييرات كالفوائد (المعاملات). توصية نظام الحسابات القومية 2008 بإزالة الوضع الشاذ من خلال معاملة الأوراق المالية التي لها خصائص مماثلة تعادلها اقتصادياً.

7- المرونة في تقييم الأسهم غير المدرجة في البورصة

المرجع: الفصل 13الفقرات 13.69 إلي 13.70

ملحق3- 113 – لا يتم إدراج جميع الأسهم ونقلها في البورصة. و كثيرا ما تنشأ هذه الحالة للمؤسسات الاستثمار المباشر والأسهم الخاصة والأسهم المالية في الشركات غير المدرجة في البورصة والشركات

المدرجة ولكن غير السائلة، والمشاريع المشتركة و الفردية. ويزود نظام الحسابات القومية 2008 التوجيه بشأن خيارات بديلة لتقييم الأسهم من هذا القبيل. بعض الخيارات البديلة التي أوصي بها هي سعر الصفقة الجديدة، صافي قيمة الأصول ، أو القيمة الحالية أو سعر نسب الأرباح، القيمة الدفترية التي تبلغ عن طريق المؤسسات مع تعديلات كلية من قبل المجمع الإحصائي، والصناديق الخاصة عند القيمة الدفترية والقيمة العالمية المقسمة.

ملحق3- 114 – وأعطى نظام الحسابات القومية 1993 توجيهات مقيدة إلي حدٍ ما بشأن كيفية تقييم الأسهم غير المدرجة في البورصة. .وأوصت بأنه ينبغي تقييم قيمة أسهم الشركات التي لم تدرج في البورصة أو تم تداولها بانتظام باستخدام أسعار الأسهم المدرجة القابلة للمقارنة في الأرباح و العائد التاريخي و أفاق، و تعديل التخفيضات، إذا لزم الأمر، لكي يعطي المجال للسوقية المنخفضة أو سيولة الأسهم المدرجة.

8- تعامل حسابات الذهب الغير مخصصة على أنها أصول والمطلوبات المالية

المرجع: الفصل 11 الفقرة 11.45

ملحق3- 115 – توصي نظام الحسابات القومية 2008 أنه ينبغي أن يعامل حسابات الذهب غير مخصصة كأصول ومطلوبات مالية وتصنيفها مع ودائع بالعملة الأجنبية إذا هذه الودائع المهيمنة في الذهب تملك من قبل غير المقيمين.

9- التعريف المُنقح الذهب للنقدي والسبائك الذهبية

المرجع: الفصل 13 الفقرات 11.45 و 11.46

ملحق3- 116 – لقد تغير تعريف الذهب النقدي في نظام الحسابات القومية لعام 2008 من أجل أن يتماشى مع دليل ميزان المدفوعات ومركز الاستثمار الدولي - الإصدار السادس. التغيير ينبع من الاعتراف بحسابات الذهب المخصصة وغير المخصصة التي يوفر بموجبه حساب الذهب المخصص ملكية الذهب و حساب الذهب الغير مخصصة وديعة تقيم بالذهب. ويتم التعامل مع هذا الأخير كعملات أجنبية إذا عقدت مع غير المقيمين. سبائك الذهب (و هي ، عملات معدنية، سبائك أو قضبان مع نقاء الحد الأدنى على الأقل من 995جزءاً في الألف) هي فقط الأصول المالية المعترف بها مع أي مسؤولية مقابلة عندما عقدت كأصل احتياطي من قبل السلطات النقدية. يتم تعريف الذهب النقدي كذهب الذي السلطات النقدية (أو غيرهم ممن يخضعون لرقابة فعالة من السلطات النقدية) ولم ملكية وتقام كأصل احتياطي وتضم سبائك الذهب وحسابات الذهب غير المخصصة مع غير المقيمين.

ملحق3- 117 – لم يناقش نظام الحسابات القومية 1993 حسابات المعادن المخصصة أو الغير مخصصة.

10- المسؤولية المعترف بها في حقوق السحب الخاصة .

المرجع: الفصل 11 الفقرات 11.47 إلي 11.49

ملحق3- 118 – يوصي نظام الحسابات القومية 2008 معاملة حقوق السحب الخاصة (الصادر عن صندوق النقد الدولي باعتبارها أصل للبلاد مالكة حقوق السحب الخاصة، وكمطالبة على المشاركين في مخطط يشكل جماعي. كذلك، فمن المستحسن أن يتم تسجيل تخصيص وإلغاء حقوق السحب الخاصة كمعاملات. و يجب أن تسجل خصائص الأصول والخصوم على حده. و كنتيجة لتغير معاملة حقوق السحب الخاصة، توصي أن يظهر الذهب النقدي و حقوق السحب الخاصة كأداة فرعية منفصلة.

ملحق3- 119 – صنف نظام الحسابات القومية 1993 حقوق السحب الخاصة كأصول بدون مسؤوليات - مديونية - مقابلة.

11- التمييز بين الودائع والقروض

المرجع: الفصل 11 الفقرة 11.56

ملحق3- 120 – يستمر نظام الحسابات القومية 2008 بالتمييز بين القروض و الودائع. لكي نتجنب الغموض بين القروض و الودائع لدي الطرفين عند التعامل مع البنوك، أدخلت فئة "" وظائف بين البنوك".

12- الرسوم المستحقة علي قروض الذهب و إقراض الأوراق المالية

المرجع: الفصل 17 الفقرة 17.254

ملحق3- 121 – يوصي نظام الحسابات القومية 2008 يجب أن تسجل جميع الرسوم المستحقة لمالكي الأوراق المالية المستخدمة لإقراض الأوراق المالية والى أصحاب الذهبية المستخدمة للحصول على قروض الذهب (سواء من حسابات الذهب المخصصة أو غير المخصصة) عن طريق الاتفاق كفائدة . .ويجوز للفائدة الحصول على عنصر خدمة الوساطة المالية المقاسة علي نحو غير مباشرة، محددة بشكل منفصل، إذا تم تصنيف الوحدة ممولة قرض كمؤسسة مالية.

ملحق3- 122 – لم يعط نظام الحسابات القومية 1993 توجيهات بشأن إصدار الرسوم المستحقة على إقراض الأوراق المالية والقروض من الذهب.

13- تصنيف الموجودات المالية

المرجع: الفصل 11

ملحق3- 123 – لتعكس الابتكارات في الأسواق المالية منذ اعتماد نظام الحسابات القومية 1993 ، والحفاظ على أهميتها، تم تغيير تصنيف الأصول المالية في نظام الحسابات القومية 2008. وتصنيف الأصول والمطلوبات المالية في نظام الحسابات القومية 2008 هو على النحو التالي:

الذهب النقدي وحقوق السحب الخاصة
- الذهب النقدي
- حقوق السحب الخاصة

العملة والودائع
- العملة
- الودائع القابلة للتحويل
  - مناصب بين البنوك
  - ودائع أخرى قابلة للتحويل
- الودائع الأخرى

سندات الدين
- قصيرة الأجل
- طويل الأجل

القروض
- قصيرة الأجل
- طويل الأجل

الأسهم وأسهم صندوق الاستثمار في الأسهم
- أسهم مدرجة
- أسهم غير مدرجة
- الأسهم الأخرى

أسهم صندوق الاستثمار / وحدات
- أسهم سوق المال في الصندوق / وحدات
- أسهم أخرى لصندوق استثمار / وحدات

التأمين والمعاشات التقاعدية وخطط الضمان الموحدة
- أحكام تأمين الأضرار الفنية
- التأمين على الحياة واستحقاقات سنوية للمعاش
- استحقاقات المعاش التقاعدي

مطالبات مديري صناديق المعاشات التقاعدية على المعاشات التقاعدية
الاستحقاقات غير معاشيه
المشتقات المالية وخيارات الأسهم الموظف
المشتقات المالية
خيارات
إلى الأمام
خيارات الأسهم لموظفي الشركة
حسابات أخرى مستحقة القبض / الدفع
التسهيلات التجارية والسلف
حسابات أخرى مستحقة القبض / الدفع

ملحق3- 124 – أعاد نظام الحسابات القومية 2008 تسمية " الأوراق المالية خلاف الأسهم " بأنها " سندات الدين"و تسمية "الأسهم والأسهم العادية الأخرى " ك " الأوراق المالية وأسهم صندوق الاستثمار". و يتم توسيع فئة من المشتقات المالية التي أدخلت تحديثاً لنظام الحسابات القومية 1993 لتشمل خيارات شراء الأسهم للموظفين.

14- التمييز بين التأجير المالي والتأجير التشغيلي على أساس الملكية الاقتصادية

المرجع: الفصل 17 الفقرات 17.301 إلي 17.309

ملحق3-125 – يقدم نظام الحسابات القومية 2008 نظرة عامة تحدد مبادئ المعاملة المناسبة لعقود الإيجار والتراخيص. ويعرف التمييز بين عقد الإيجار التشغيلي و الإيجار المالي وفقاً لما إذا كان يعتبر المستأجر كالمالك الاقتصادية للموجودات أو لا.

ملحق3-126 – و فُسِر الفرق بين التأجير التشغيل والتأجير المالي في نظام الحسابات القومية 1993 إلى أن تستند ببساطة على طول وقت الإيجار.

15- تغييرات في توصيات لتسجيل استحقاقات المعاش التقاعدي

المرجع: الفصل 17 الفقرات 17.116 إلي 17.206

ملحق3-127 – يعترف نظام الحسابات القومية 2008 بأن استحقاقات المعاشات التقاعدية المتعلقة بالعمالة هي ارتباطات التعاقدية ، والتي من المتوقع أو يحتمل أن تكون واجبة النفاذ. وينبغي أن يتم الاعتراف بها كمطلوبات نحو الأسر، بصرف النظر عما إذا كانت الأصول اللازمة موجودة في مخططات منفصلة أم لا.

ملحق3-128 – بالنسبة للمعاشات التقاعدية التي تقدمها الحكومة من خلال الضمان الاجتماعي ولكن، بعض البلدان لديها المرونة اللازمة لتحيد عن هذا الإجراء في مجموعة من الجداول القياسية. وذلك لأن الانقسام بين المعاشات التقاعدية التي يتم توفيرها من قبل الضمان الاجتماعي والتي من مخططات العمل أخرى ذات الصلة تختلف كثيراً من بلد إلى آخر. ومع ذلك، ينبغي توفير مجموعة كاملة من المعلومات اللازمة لإجراء تحليل شامل للمعاشات التقاعدية في جدول التكميلية التي تظهر الخصوم والتدفقات المرتبطة جميع أنظمة التقاعد الخاصة والحكومية، سواء كانت ممولة أو غير الممولة وبما في ذلك الضمان الاجتماعي.

ملحق3-129 – وذكر نظام الحسابات القومية 1993 أن المساهمات الاجتماعية الفعلية من قبل صاحب العمل والموظف في فترة ينبغي أن يكون ذلك المبلغ مدفوع فعلاً إلى صندوق المعاشات التقاعدية. بالنسبة للمساهمة الخططية الحدية ، هذا هو الصحيح والكامل منذ أن المدفوعات الأخيرة تعتمد فقط على المبالغ المخصصة في صندوق المعاشات التقاعدية. المنافع الخططية الحدية، ومع ذلك، ليس هناك ما يضمن أن المبالغ المخصصة سوف تساوي تماما مطلوبات – ديون - صاحب العمل إلى الاستحقاقات التقاعدية للموظف.

ملحق3- 130 – يوصي نظام الحسابات القومية 2008 بعدد من التغييرات لتوصيات نظام الحسابات القومية 1993 في حالة خطط المنافع الحدية :

أ- ينبغي تحديد مستوى مساهمة صاحب العمل عن طريق تقييم الزيادة في صافي القيمة الحالية لاستحقاق المعاش التقاعدي التي كسبها الموظف في الفترة المذكورة، و إضافة أي تكاليف يتقاضاها صندوق المعاشات التقاعدية لتشغيل النظام وخصم مبلغ من أي مساهمة يقوم بها الموظف؛

ب- و ينبغي تحديد هذا المبلغ فعلياً، مع الآخذ في الاعتبار العمر المتوقع فقط للموظف وليس أي أرباح في المستقبل أو التأثير من أي زيادات في المستقبل على دفع استحقاق المعاش التقاعدي في نهاية المطاف؛

جـ- و ينبغي أن تظهر مسؤولية واضحة لصندوق المعاشات التقاعدية للموظف في الحساب المالي والميزانية، و

د- أصول الصندوق وبعد ذلك يمكن اعتبارها تنتمي للصندوق، وليس (كما ورد في نظام الحسابات القومية 1993) على أنها تنتمي إلى الموظف.

ملحق3- 131 – اعتمادا على العلاقة بين الصندوق وصاحب العمل، يجوز لأي زيادة في المطلوبات - ديون- على الأصول المتاحة تمثل مطالبة لصندوق المعاشات التقاعدية على صاحب العمل (وأي زيادة في الأصول على الخصوم مطالبة من قبل رب العمل في صندوق المعاشات التقاعدية).

ملحق3- 132- يعترف نظام الحسابات القومية 2008 بأن هناك تكلفة لإدارة أي نظام المعاشات تقاعدية بما في ذلك خطط غير المتمتعة بالحكم الذاتي ومخططات غير الممولة. ينبغي أن يكون هناك قيمة مخرجات من صندوق المعاشات التقاعدية. وهذا يحدد على أساس مجموع التكاليف، والاتفاقية التي تعتبر واجبة الدفع من الموظفين مالك استحقاقات المعاش التقاعدي.

ملحق3- 133- توصي نظام الحسابات القومية 2008عندما يمر الإلزام بدفع المعاشات التقاعدية من وحدة إلى أخرى، هذا يجب أن يسجل هذه الصفقة كصفقة في مطلوبات المعاشات التقاعدية حتى لو لم تسجل أي وحدة سابقاً هذه المطلوبات.

ملحق3- 134- وأقر نظام الحسابات القومية 1993 بالالتزامات المعاشية في الميزانية العمومية فقط من أجل تمويل مخططات "خاصة." وبالتالي، فإن أنشطة العديد من أنظمة التقاعد، مثل الضمان الاجتماعي وبرامج أرباب العمل غير الممولة، لا تؤدي إلى الاعتراف بالأصول المالية /المطالبات.

كذلك، أقر أن مطلوبات المعاشات التقاعدية كانت تقتصر على الأموال المتاحة، ولم يحددها مطالبات الموظفين وغيرهم على المخططات.

ملحق3- 135- تعامل نظام الحسابات القومية 1993 نشاط صناديق المعاشات التقاعدية غير المستقلة بالحكم الذاتي وخطط المعاشات التقاعدية غير الممولة كأنشطة ثانوية حيث لم يكن يعترف بالمخرجات على حده.

و- مزيد من المواصفات في نطاق المعاملات المتعلقة بالحكومة والقطاع العام

1- الحدود الموضحة بين القطاعين العام والخاص الحكومي

المرجع: الفصل 4 الفقرات 4.25 و 4.77 إلى 4.80، و الفصل 22

ملحق3- 136- وإدراكاً حقيقة أن القوى، والدافع و مهام الحكومة تختلف عن تلك القطاعات الأخرى تجاه الاقتصاد، وأنها تنظم عملياتها من خلال وحدات مؤسسية مختلفة، يعطي نظام الحسابات القومية 2008 توجيهات إضافية للتمييز بين الحكومة العامة والمؤسسات العامة. ويوفر شجرة القرار للمساعدة في توضيح الأساس المفاهيمي لتخصيص الوحدات المؤسسية لأحد القطاعات المؤسسية الحصرية بشكل متبادل وتحديد الحكومة وغيرها من الوحدات العامة.

2- التعامل المفصل مع وكالات إعادة الهيكلة

المرجع: الفصل 22 الفقرات 22.47 إلي 22.50

ملحق3- 137- تشارك بعض الوحدات العامة في إعادة هيكلة الشركات التي قد تكون أو لا تكون تحت سيطرة الحكومة. وهناك مثالان الوكالات إعادة هيكلة العامة تخص (أ) إعادة تنظيم القطاع العام والإدارة الغير مباشرة للخصخصة، و (ب) الأصول المتضررة ، و بشكل رئيسي في سياق المصارف أو أزمة مالية أخرى. يقدم نظام الحسابات القومية 2008 مبادئ توجيهية لعلاج وكالات إعادة الهيكلة.

ملحق3- 138- لم تود نظام الحسابات القومية 1993 التوجيهات لمعاملة وكالات إعادة الهيكلة.

3- التعامل المفصل مع تراخيص الحكومة المصدرة

المرجع: الفصل 22 الفقرات 22.88 إلي 22.90

ملحق3- 139- يوصي نظام الحسابات القومية 2008 أنه إن لم تدرج التصاريح المدرجة من الحكومة استخدام الأصول المملوكة للحكومة، فسيكون الدفع للترخيص بمثابة ضرائب. و مع ذلك، إذا كان الترخيص قانونياً وعملياً قابلة للتحويل إلى طرف ثالث، فإنه يكتسب خصائص الأصول، ويمكن تصنيفها على أنها أحد الأصول في فئة عقود الإيجار والعقود والتراخيص.

ملحق3- 140- عندما يكون الترخيص للاستفادة من الموارد الطبيعية (بما في ذلك الموارد الطبيعية التي وصفها بأنها أصول والتي تسيطر عليها الحكومة نيابة عن المجتمع)، وتعامل المدفوعات للحصول على الترخيص إما حيازة الأصول في فئة العقود، عقود أو تراخيص أو دفع الإيجار.

4- ينبغي تسجيل المدفوعات استثنائية من الشركات العامة كسحوبات من الأسهم

المرجع: الفصل 22 الفقرات 22.88 إلي 22.90

ملحق3- 141- يوصي نظام الحسابات القومية 2008 أنه ينبغي تسجيل المدفوعات استثنائية من الشركات العامة كسحوبات من الأسهم عندما تكون هذه مصنوعة من الاحيتاطيات المتراكمة أو بيع كأصول .يجب أن تسجل توزيعات العادية فقط من الدخل المشاريع من الشركات كأرباح الأسهم.

ملحق3- 142- سجلت وكان توجيه نظام الحسابات القومية 1993في هذا الصدد مختلف للشركات و شبه المؤسسات، وسجلت في ذلك مدفوعات استثنائية من مؤسسة عامة كمدفوعات منتظمة من أرباح الأسهم في حين سجلت المدفوعات المماثلة من المؤسسات العامة كشبه سحوبات من الأسهم.

5- ينبغي أن يعامل المدفوعات استثنائية من الحكومة إلى المؤسسات العامة كشبه التحويلات الرأسمالية

المرجع: الفصل 22 الفقرة 22.138

ملحق3- 143- يوصي نظام الحسابات القومية 2008 أنه ينبغي أن تعامل المدفوعات الاستثنائية من الحكومة إلى المؤسسات العامة لتغطية شبه تراكمات الخسائر على أنها تحويلات رأس المال للشركات العامة. ومع ذلك، ينبغي تسجيل المدفوعات الاستثنائية من قبل الحكومة إلى كل من المؤسسات العامة وأشباه الشركات العامة كإضافات على من الأسهم عندما تصنع من منظور تجاري واضح انعكس في توقع صالح من عائد في شكل دخل الملكية.

ملحق3- 144- في نظام الحسابات القومية لعام 1993 ، سجلت المدفوعات الاستثنائية من الحكومة للشركات العامة كالتحويلات رأسمالية ولكن المدفوعات الاستثنائية من الحكومة إلى شبه المؤسسات العامة سجلت كإضافات إلى من الأسهم.

6- استحقاق تسجيل الضرائب

المرجع: الفصل 22 الفقرات 22.91 إلى 22.94

ملحق3- 145- يؤكد نظام الحسابات القومية 2008 أساس الاستحقاق لتسجيل الضرائب. ومع ذلك، فإنه يتيح بعض المرونة في حالتين من أجل ضمان أن لا تظهر الضرائب غير قابلة للتحصيل كضرائب مستحقة. واحدة من هذه تتعلق بالضرائب على الدخل ليتم تسجيلها عند تقييم الخضوع للضرائب مع قدر من اليقين وليس عندما تحصل على الدخل. و تشير الأخرى إلى الضرائب الناجمة عن الأنشطة في الاقتصاد "الموازي "عندما يكون توقيت الحدث الخاضع للضريبة من غير المرجح أن يكون معروفاً. هذه الحالة أيضا يجب أن يكون وقت تسجيل هو وقت التقييم. نظام الحسابات القومية 2008 كما يعطي التوجيهات في تقدير مبلغ الضرائب المستحقة، فيجب الحرص لعدم تشمل الضرائب الغير محتمل أبدا أن تكون المحصلة.

7- الائتمانات الضريبية

المرجع: الفصل 22 الفقرات 22.95 إلي 22.98

ملحق3- 146- تمثل الائتمانات الضريبية تخفيف الضرائب والحد من خضوع المستفيد للضرائب. بحيث أي ائتمان فائض من الخضوع للضريبة يدفع للمستفيد. بعض الإعانات أو المزايا الاجتماعية أصبحت متاحة عبر النظام الضريبي في شكل ائتمانات ضريبية، حدوث ربط نظم المدفوعات مع النظام مجموعة الضرائب آخذ في الازدياد. يوصي نظام الحسابات القومية 2008 أنه ينبغي تسجيل الإعتمادات المستحقة على أساس إجمالي علي الرغم من أن هذا أمر يتعارض مع التوصيات الواردة في إحصائيات الدخل ودليل الإحصاءات المالية للحكومة 2001. يجب السماح للعرض بالاشتقاق من ائتمانات ضريبية على أساس صاف أيضا.

ملحق3- 147- لم يعط نظام الحسابات القومية 1993 توجيهات بشأن معاملة الائتمانات الضريبية.

8- معاملة تفصيلية لملكية الأصول الثابتة التي خلقت من خلال شراكات بين القطاعين العام والخاص

المرجع: الفصل 22 الفقرات 22.95 إلى 22.98

ملحق3- 148- الشراكات بين القطاعين العام والخاص هي عقود طويلة الأجل بين وحدتين، حيث أن وحدة خاصة يحصل علي أو تبني أصل أو مجموعة من الأصول ، وتشغيله لفترة ثم تسلم الأصول لأكثر من وحدة في القطاع العام. وعادة ما تكون هذه الترتيبات بين المؤسسات الخاصة والحكومية ، ولكن توجد توليفات أخرى ممكنة، مع مؤسسة عامة إما كطرف أو التي لا تستهدف الربح الخاص كطرف الثاني. يزود نظام الحسابات القومية 2008 بتوجيهات إرشادية على خصائص لفحصها لتحديد ما إذا كان الشريك من القطاع الخاص أو العام هو المالك الاقتصادي (كمعارض للقانون) للأصول المعنية.

ملحق3- 149- لم يعط نظام الحسابات القومية 1993توجيهات بشأن معاملة الشراكات بين القطاعين العام والخاص.

9- تستمر الضرائب على المكاسب المملوكة كما هو موضح كضرائب حالية على الدخل والثروة

المرجع: الفصل 8 الفقرة 8.61

ملحق3- 150- يوصي نظام الحسابات القومية 2008 أن يستمر الضرائب على المكاسب المملوكة كضرائب حالية على الدخل والثروة حتى على الرغم من أن القاعدة الضريبية (المكاسب المملوكة المدركة) غير مدرجة في تعريف نظام الحسابات القومية للدخل. وتوصي اللجنة بأن حيثما أمكن ، وذات صلة ، ينبغي أن تظهر على أنها فئة فرعية منفصلة.

ز- التنسيق بين المفاهيم والتصنيفات في نظام الحسابات القومية ودليل ميزان المدفوعات ومركز الاستثمار الدولي - أللإصدار السادس

1- مركز المصلحة الاقتصادية السائدة باعتبارها المعيار الأساسي لتحديد مقر إقامة وحدة

المرجع: الفصل 4 الفقرة 4.10

ملحق3- 151- مع العولمة، فإن عدداً متزايدا ًمن الوحدات المؤسسية لديها اتصالات بين دولتين اقتصاديتين أو أكثر. استخدام نظام الحسابات القومية 2008، ودليل ميزان المدفوعات ومركز الاستثمار الدولي - أللإصدار السادس مفهوم "مركز المصلحة الاقتصادية السائدة "لأن المعيار الأساسي لتحديد ما إذا كان كياناً غير مقيم في الإقليم الاقتصادي.

ملحق3- 152- وأوصت نظام الحسابات القومية لعام 1993 بمركز المصلحة الاقتصادية كمعيار لتحديد إقامة الوحدات المؤسسية و لكنه لم يقدم توجيهات بشأن معاملة إقامة الأفراد الذين لديهم أقامات دولية عديدة حيث قد تبقوا لفترات قصيرة.

2- تغيير الأفراد للإقامة

المرجع: الفصل 26 الفقرات 26.37 الي 26.39

ملحق3- 153- يؤكد نظام الحسابات القومية 2008عندما يقوم الأشخاص بتغيير البلد الذي يقيمون فيه، فليس هناك تغيير في ملكية الأصول غير المالية والأصول المالية والمديونية التي يملكها هؤلاء الأشخاص. و كل ما هو مطلوب هو إعادة تصنيف البلد المناسب لإقامة المالك (الاقتصادي) لهذه البنود. و ينبغي تسجيل التغيرات في التغييرات الأخرى في حساب حجم الأصول وليس كتحويلات رأس المال.

ملحق3- 154- لم يقدم نظام الحسابات القومية 1993 توجيهات محددة بشأن معاملة تدفقات السلع والتغيرات التي طرأت على حساب المالية الناشئة عن تغيير الإقامة للأفراد

3- تسجيل السلع المرسلة في الخارج للتصنيع على أساس تغيير ملكية

المرجع: الفصل 6 الفقرات 6.95 إلي 6.86 و الفصل 14، الفقرات 14.37 إلي 14.42

ملحق3- 155- يوصي نظام الحسابات القومية 2008 تسجيل الواردات والصادرات على أساس تغير دقيق للملكية. لا ينبغي أن تسجل تدفقات السلع بين البلد التي تملك السلع والبلد الذي يقدم خدمات التصنيع كواردات وصادرات للسلع. وبدلا من ذلك ، ينبغي أن يتم تسجيل الرسم المدفوع إلى وحدة التصنيع كاستيراد لخدمات التصنيع عن طريق البلد المالكة للسلع وتصدير خدمات التصنيع من جانب البلد الذي تقدمها.

ملحق3- 156- ويوصى نفس المعاملة لتسجيل بضائع مؤسسة مرسلة للتصنيع في مؤسسة أخرى بنفس الشركة داخل نفس الاقتصاد، عندما لا تتولي المؤسسة المتلقية مسؤولية عواقب الاستمرار في عملية الإنتاج. في حالات مماثلة، المخرج الوحيد للمؤسسة المستلمة للبضاعة هي تزويد عمليات التصنيع.

ملحق3- 157- يتم معاملة نظام الحسابات القومية 1993 للسلع التي تم إرسالها إلى الخارج للتصنيع ثم العودة إلى البلاد من حيث أوفدوا كتغيير للملكية الفعالة. و بالتالي سجلت كصادرات للسلع عندما غادر البلد الأولي ، ومرة أخرى كواردات عندما عادوا إلى البلاد. ونعرض البلاد التي تعهدت تصنيع كمنتجة للسلع التي تم تسجيلها بقيمتها الكاملة، حتى ولو لم يكن المُصنِع أبداً مضطر لدفع قيمة البضائع على دخول.

4- السمسرة

المرجع: الفصل 14 الفقرة 14.73

ملحق3- 158- كما يتم تعريف السمسرة علي أنه شراء سلعة من قبل مقيم (للاقتصاد المجمع) من غير المقيمين، وإعادة بيع السلعة لاحقاً لآخر غير مقيم، من دون دخول السلعة لاقتصاد التاجر. يوصي نظام الحسابات القومية 2008 يجب أن تسجل السلع العالمية التي أكتسبها تجار الجملة والمصنعين وتجار التجزئة وهذه الحالات التعامل مع السلع تسوي في السلع بوصفها صادرات سلبية للحيازة والصادرات إيجابي على التخلص منها. الفرق بين اثنين من يظهر في صادرات السلع ولكن يبدو كإنتاج للخدمات في اقتصاد التاجر، مماثلة لتجارة الهوامش المطبقة على السلع المتداولة محليا. وفي حالة ما إذا يتم الحصول على السلع فترة واحدة وليس التخلص منها حتى فترة لاحقة، فينبغي لها أن تظهر في تغييرات قوائم الجرد للتاجر حتى ولو عقدت هذه القوائم في الخارج.
ملحق3- 159-لم يعط نظام الحسابات 1933 توجيهات بشأن معاملة السمسرة.

هـ قائمة التحقق من التغيرات في كل فصل

1. **المقدمة**

ملحق3- 160 - الغرض من هذا المقطع في الفصل هو سرد المواضيع المؤثرة في كل فصل في نظام الحسابات القومية 1993. فلا يوجد هناك نية لإعطاء قائمة مفصلة عن تأثيرات هذه التغيرات, ببساطة لتحديد أي من هذه تؤثر على النص السابق.

ملحق3 - 161 - لا شئ وُضح للفصلين 1 و2. الفصل 1,المقدمة, لا تتأثر بشكل ضخم بتفاصيل التغيرات. الفصل 2, النظرة العامة, تتضمن بفاعلية كل التغيرات التي تظهر لاحقا.

ملحق3 -162 - الفصول من 3 إلى 13 تطابق نفس أرقام الفصول في نظام الحسابات القومية 1993. قدمت التغيرات لهذه الفصول ولكن ليس الثغرات الأساسية, بفرض أنها مألوفة للقراء. الفصول من 14 إلى 29 تم إعادة ترتيبها أو تحتوي على مادة جديدة أو الاثنين معا. قوائم التغيرات, حيثما يكون ذلك مناسبا, زودت بملخص موجز لتغطية هذه الفصول.

ملحق3 – 163 - إسناداً إلى الفصول والملاحقات لنظام الحسابات القومية 1993 تُستخدم الأرقام الرومانية, كما في هذا المنشور. الفصول والملاحقات التي يشار إليها بأرقام عربية ترتبط بنظام الحسابات القومية 2008.

الفصل 3: الأسهم والتدفقات والقواعد المحاسبية

الموضوع الرئيسي هو مقدمة للتوضيح بين الملكية الاقتصادية والقانونية.

الفصل 4: القطاعات والوحدات المؤسسية

- لا يتغير وصف الإقامة من حيث الجوهر ولكن من حيث الصيغة المستخدمة لذلك وُصف هذا المبدأ بنفس الطريقة الواضحة في دليل ميزان المدفوعات ومركز الاستثمار الدولي - الإصدار السادس و نظام الحسابات القومية.

- الشكل 4. 1 قد قدم ليظهر في شكل خريطة تدفق, بإظهار كيفية تجميع القطاعات والوحدات المؤسسية.
- كلا من الشركات المالية والغير مالية حاليا مصنفة لتظهر مؤسسات غير مربحة كقطاعات فرعية منفصلة لتسهيل انفصال حساب القمر الصناعي لمؤسسات غير ربحية.
- هناك تمييز مماثل وضع للحكومة العامة كانت مؤسسات غير ربحية قد شرحته تفصيلياً.
- جعل النص الفرق واضحا بين الفرع الرئيسي والشركة القابضة لتوضيح موقف الفرع الرئيسي كوصف مفصل للشركة القابضة.
- هناك قسم للكيانات ذات الغرض الخاص التي ترتب الاعتبارات التي يجب أن تؤخذ في الاعتبار في الحساب من أجل تصنيفها بشكل مناسب.
- نظام الحسابات القومية 2008 يتجنب تعبير "شركة تابعة" الذي أشار إليه في نظام الحسابات القومية 1993 وكان السبب في بعض الارتباكات.
- هناك نص جديد لتعريف مجموعة من المؤشرات التي تستخدم لتحديد إن كانت الحكومة ستتولى حكم الشركات والمؤسسات الغير مالية.
- هناك توضيح وتحسين للقطاعات الفرعية للشركات المالية.
- في نهاية الفصل هناك مرجع مختصر للبنوك المركزية للعملة الخارجية.

الفصل 5: المؤسسات والمنشآت والصناعات

- يشير النص للمؤسسات التي تتقاطع أفقيا متفقة الآن مع التصنيف الصناعي الدولي الموحد ".
- في التقاطع الرأسي للمؤسسات فإن نظام الحسابات القومية يوصي بتعريف المنشآت حيثما صنف التصنيف الصناعي الدولي الموحد لجميع الأنشطة الاقتصادية المؤسسة ببساطة كأنه ككل النشاط الرئيسي لأكبر حصة مساهمة في القيمة المضافة.
- هناك الجديد والمزيد من المناقشة المكثفة للنشاطات الثانوية.

الفصل 6: حساب الإنتاج

- لقد قُدم مصطلح "معرفة احتكار المنتجات" لتغطية تلك المواد التي تمتلك بعض خصائص لسلع وبعض خصائص الخدمات.
- إشارة إلى الاقتصاد الغير ملحوظ. هناك المزيد من المناقشة المكثفة في الفصل 25.
- يصف النص مراجعة المعاملة للتوصيلات بين المنشآت لنفس المؤسسة أو بين مؤسسات مختلفة معتمدا على إذا كان هناك نقل للملكية اقتصاديا و درجة الخطورة التي تتضمن المزيد من المعاملة (وهذا هو ما يعادل المحلي مع السلع المرسلة إلى الخارج للمعالجة)
- الثلاث طرق للتميز في الإنتاج تشير الآن إلي إنتاج السوق, الإنتاج للاستخدام الشخصي والإنتاج الغير سوقي (ليس للبيع وإنما للاستخدام الشخصي).
- عندما يكون المُنتج النهائي للاستخدام الشخصي فيقدر المنتجين في السوق التكلفة كاملة, و يجب أن تشمل عائد رأس المال الثابت.
- هناك المزيد من المناقشة عن كيفية قياس المخرجات التي تأخذ وقتا طويل في الاكتمال.

- هناك توضيح أكبر عن كيفية قياس المخزون وكيفية تعريف متى يكون النشاط الإنتاجي يحمل أرباح. هذا الموضوع تم تفصيله في الملحق للفصل 6.
- هناك المزيد من المناقشة المكثفة عن كيفية قياس المخرجات للبنوك المركزية.
- معاملة الخدمات المالية تم شرحها في أكثر من تفصيل في الفصل 6 و وبتفصيل أكبر في الجزء 4 من الفصل 17. بعض من التطورات منذ نشر نظام الحسابات القومية 1993 لمعاملة رسوم خدمة الوساطة يقاس بطريقة غير مباشرة قد أدرج في النص.
- النص المراجع متاح في معاملة تأمين الحساب المأخوذ من نتائج فريق العمل في هذا الموضوع.
- وبالمثل هناك معاملة مراجعة على إعادة التأمين.
- هناك مناقشة عن كيفية ربط المخرجات مع إصدار ضمانات موحدة تجب معالجتها.
- لم يزل البحث والتطوير يُعالج كاستهلاك متوسط ولكن في أغلب الحالات في شكل رأس مال ثابت.
- يمثل النص الجديد المعاملة المناسبة للأصول والنسخ التابعة للتوصيات أو كمجموعة كانبيرا.
- إن أنظمة الأسلحة فئة جديدة مصنفة من خلال إجمالي تكوين رأس المال الثابت.
- هناك حاليا في وصف استهلاك رأس المال الثابت توصية بأن أسعار الأصل الخاصة يجب استخدامها بدلا من مؤشر الانكماش لتقدير قيمة الانخفاض للأصول. عملية تقدير الاستهلاك لرأس المال الثابت يجب ربطها لتقديرات أسهم رأس المال. هذا الموضع يناقش لاحقا في الفصل 20.

الفصل 7: توزيع حسابات الدخل

- حسابات المتعهد (المقاول) و تلك المخصصة من حساب دخل أساسي آخر مقيدة الآن بالشركات المالية الغير مالية.
- إشارة إلى مقاييس العمالة التي تم تحديثها لتشمل توصيات المؤتمر الدولي لإحصائيات العمال الذي أقيم مؤخرا في 2008.
- هناك تغيرات مهمة في قياس إسهامات المجتمع. أولها التمييز بين الإسهامات المرتبطة بالمعاشات والأخرى المرتبطة بمنافع أخرى. تليها حقيقة أن استحقاقات المعاش تُسجل الآن في بعض الحالات حتى عندما لا يكون هناك صندوق جانبي لمقابلة الاحتياجات الناتجة عن هذا المقياس لإسهامات المجتمع.
- يشمل الآن دخل الاستثمار مكاسب صندوق الاستثمار.
- في الضرائب على الإنتاج, يتم تضمين رخصة سيارة الأجرة والمحلات.
- ضمن دخل الملكية، وقد تم إدخال عنوان فرعي جديد من إيرادات الاستثمارات الموازية لتلك المستخدمة في دليل ميزان المدفوعات ومركز الاستثمار الدولي - الإصدار السادس.
- إن مبدأ إيجار المصدر قُدم في علاقة دفع الإيجار.
- إمكانية تضمين الضرائب والدعم يتم تسجيلها خاصة ضمن سعر الفائدة و تدفع بواسطة البنك المركزي قد قُدمت.
- معاملة المسحوبات وأرباح الأسهم من الدخل لكلا من الشركات وشبه الشركات قد تم ترشيدها. بالربط بهذا, ف قد تم تقديم بند الأرباح المحتجزة للشركات صريحا.
- تعتبر معاملة إيرادات الاستثمارات المعاشات المستحقة بموجب تغيير الآن في حالة من خطط المنافع المحددة لتغطية كامل الزيادة في استحقاق بغض النظر عن ما إذا كان حصل فعلا مثل هذا الدخل من المعاش التقاعدي فإن وحدة الصندوق مسئولة.

الفصل 8: إعادة توزيع حسابات الدخل

- التغيرات المتصلة بإسهامات المجتمع المذكورة مربوطة بين الفصل 7 و الفصل 8.
- من التحويلات هناك ذكر واضح للتحويلات المنزلية القابلة للدفع والمحصلة من الأفراد العاملين بالخارج.
- عدم تراكم تحويلات المجتمع في شكل مبسط.

الفصل 9: استخدام حسابات الدخل

- التمييز بين الخدمات الفردية و الجماعية تم تغييرها ليتبع التغيرات بسبب تصنيف وظائف الحكومة.
- لقد تم معرفة أنه من الممكن لمؤسسات غير ربحية و تخدم الأسر أن تمتلك استهلاك جماعي بالرغم من الجهود الإضافية يجب أن تقدم كمحاولة لتعريف مثل هذه الأمثلة.

الفصل 10: حساب رأس المال

- الأصول غير الإنتاجية وضحت في ثلاث فئات: مصادر طبيعية, عقود, إيجارات, و رخص, و شراء السمعة الجيدة والأصول السوقية.
- تحسينات الأرض تُعامل كأصل ثابت منفصلة عن الأصل الطبيعي الذي يمثل قيمة الأرض في حالتها الأصلية.
- تكاليف تحويل الملكية, هناك إيضاح عن معاملة التكاليف الطرفية و وقت استهلاك رأس المال الثابت لتكاليف الملكية التي يجب أن تكتب.
- المعلومات والحاسب الآلي و وسائل الاتصالات قدمت على أنها فئة جديدة لإجمالي رأس المال الثابت.
- قدمت أنظمة الأسلحة كفئة جديدة.
- منتجات الملكية الفكرية تعامل الآن في شكل أصل رأس المال الثابت في معظم الحالات.
- عنوان التنقيب عن المعادن قد تم تغييره ليشمل تقييم الخط مع المعلومات المتاحة طبقا لتوصيات مجلس معايير المحاسبة الدولية.
- لقد تم تغيير النظام الرئيسي الذي يشمل حاليا قاعدة بيانات صريحة وتوضيح كبير عن موعد تضمين البيانات.
- تضمن المخزون بند جديد للمخزون العسكري.
- هناك توضيح كبير لمعاملة العقود والإيجارات والتراخيص وشرح إضافي لهم يظهر في الجزء 5 في الفصل 17.
- هناك توضيح كبير عن قياس و إدراج شراء السمعة والأصول السوقية.

الفصل 11: الحساب المالي

- هناك معاملة متغيرة للعملة الذهبية و حسابات المعدن بصورة عامة.
- تعرف الالتزامات حاليا ل حقوق السحب الخاصة.
- من خلال التوضيح الجديد للأصول المالية, تم تقديم فئة للأوضاع بين المصارف وبعضها.
- تم تقديم معاملة مُراجعة لمؤشرات الأوراق المالية المرتبطة عندما يرتبطوا عند مؤشر محدود.

- قد تم تقديم بندين متصلين بأموال الاستثمار.
- وزادت احيتاطيات التأمين التقنية لتشمل استحقاقات المعاش التقاعدي حتى عندما لا يوجد صندوق ، والمطالبات المحتملة على مدير صندوق المعاشات التقاعدية والاحيتاطيات للحصول على ضمانات موحدة.
- يتم تضمين خيارات الأسهم للموظف في فئة جنبا إلى جنب مع المشتقات المالية.
- وهناك بنود مذكرة أوصت فيما يتعلق بالقروض المتعثرة.

الفصل 12: التغيرات الأخرى في حسابات الأصول

- ويرد تصنيف جديد لحجم جميع التغيرات كل واحدة منها يمكن تطبيقها على أي فئة من الأصول مما يجعل الانتقال من ميزانية عمومية إلى أخرى أبسط.
- لقد أوضح أن الخسائر الوحيدة في المخزون هي التي تظهر في حجم الحساب النهائي المتغير وهي غير منتظمة. حتى لو سُجلت كمسحوبات من المخزون.

الفصل 13: الميزانية العامة

- مبدأ حساب الأصل ورد في هذا الفصل. ظهرت سابقا في الفصل 2 فقط.
- يوجد وصف كبير للطرق المحتملة لكيفية تقييم الأسهم.
- تم نقل تحليل التدفقات النقدية إلى الفصل 27.

الفصل 14: حساب جداول عرض واستخدام السلع والخدمات

- تحتوي المادة هنا بعض من الفصل السابق. أما الباقي تم تغطيته في الفصل28.
- هناك إعادة تشكيل واضحة للنص في هذا الفصل.
- يوجد وصف كبير لكيفية تسجيل رسوم النقل في العرض والاستخدام وكيفية تأثيرها على المنتج وأسعار الشراء.
- المعالجات التي تم مراجعتها للتسليم داخل المؤسسات والبضائع المرسلة إلى الخارج لمعاملة عواقب الرئيسية لهذا الفصل.
- هناك وصف لانكماش جداول العرض والاستخدام.

الفصل 15: الأسعار وحجم المعاملات

- في نظام الحسابات القومية 1993 الفصل 15 كان يختص بالأسعار والأحجام. الفصل الحالي يشمل مراجعات واضحة ملقي الضوء على العاملات اليدوية المختلفة التي أصُدرت منذ 1993, أسعار المستهلك وأسعار المنتج, أسعار التصدير والاستيراد, وبرنامج المقارنة العالمية المراجعة لليدويات.
- يشمل الفصل نص عن تطبيق مؤشرات أسعار انكماش الحسابات القومية.

الفصل 16: حساب الملخص والتكامل

- هذا يأتي في الفكرة الأساسية لمواد الفصول السابقة في الفصل 2 فقط.

الفصل 17:

- يستبدل هذا الفصل ويمد كلا من كمية تفاصيل ونطاق موضوعات المواد المتضمنة الملحقات 3 و4 في نظام الحسابات القومية 1993. فهو يوفر المزيد من التفاصيل عن تلك القضايا التي كانت موضع اهتمام مكثف حديثا. هذه الموضوعات هي:

أ- التأمين, يشمل إعادة التأمين والأقساط السنوية.

ب- أنظمة التأمين الاجتماعي والمعاشات الجزئية التي تشمل جدول تكميلي.

ت- ضمانات محددة.

ث- الخدمات المالية, تعرض الرسوم الواضحة والضمنية التي تمت على مجموعة من الأدوات المالية الكاملة.

ج- العقود, الإيجارات والتراخيص تجمع سويا كل هذه الترتيبات.

ح- خيارات أسهم الموظف.

الفصل 18: إعداد وتقديم الحسابات

- مثل الفصل 16 هذه مادة جديدة عن تجميع الحسابات ولكت تركز بشكل أساسي على القضايا العملية.

الفصل 19: السكان و مدخلات العمالة

- يستند هذا الفصل على الفصل السابق ولكن يعتمد بشكل أقل على خرائط التدفق في شرح اختلاف المفاهيم المرتبطة بالعمالة.
- لقد أدرجت نتائج المؤتمر الدولي لخبراء الإحصاءات العمالية الذي أقيم مؤخرا في 2008.
- يوجد قسم قصير عن العمل التطوعي.
- توجد مناقشة عن نوعية مُدخلات العمل المعدل.
- يوجد قسم عن إنتاجية العمال.

الفصل 20: خدمات رأس المال والحسابات القومية

- هذا فصل جديد في الاستجابة لواحدة من البنود الموجودة في جدول البحث في نظام الحسابات القومية 1993. يزود مقدمة غير تقنية لموضوع خدمات رأس المال والرابط بفائض إجمالي عملية التشغيل. فهو يقترح جدول تكميلي يمكن تضمينه في قاعدة اختيارية.

الفصل 21: قياس نشاط الشركات

- هذا فصل جديد يناقش موضوعات مثل الإدماج و الممتلكات, العولمة, عواقب الضائقة المالية وتصل إلى المحاسبة التجارية. ويوجه المواد على عمليات الدمج والتملك من تعريف المعيار الاستثمار الأجنبي المباشر.

الفصل 22: الحكومة العامة والقطاعات الخاصة

- هذا فصل جديد يهدف إلى زيادة الصلة بإحصائيات الحكومة المالية, يؤخذ في الاعتبار إجراءات الديون والعجز والديون الخارجية للقطاع العام.
- موضوع القطاع العام لم يُناقش في نظام الحسابات المالية 1993.

- أُعطيت معلومات محددة أكثر عن كيفية تحديد متى تتحكم الحكومة في الشركات والمؤسسات الغير هادفة للربح.
- تم مناقشة مبدأ الأسعار الاقتصادية الكبيرة وتم تزويد تعريفا له.
- تم تقديم ربط بين الحسابات المالية المقدمة للحكومة.
- معاملة الإعفاءات الضريبية أصبحت واضحة.
- تم مناقشة عمليات الديون.
- تم مناقشة تسجيل ضمانات الحكومة.
- توجد مناقشة عن شكل العلاقة بين الحكومة و الشركات التي يجب أن تسجل في حالة الضغط (الضائقة) المالي.
- تم مناقشة الشركات بين القطاع العام والخاص.

الفصل 23: المؤسسات الغير هادفة للربح

- هناك أيضا فصل جديد الذي يزود رابط بين نظام الحسابات القومية والدليل على الحسابات التابعة للمؤسسات غير هادفة للربح.

الفصل 24: القطاع العائلي

- هذا يوفر إعداد لمسألة القطاعات الفرعية العائلية.
- يناقش بعض الجوانب للإنتاج العائلي بالتفصيل.

الفصل 25: الجوانب الغير رسمية للاقتصاد

- هذا البند كان جزءا من جدول البحث لنظام الحسابات القومية 1993.
- يغطي الفصل موضوعين, الاقتصاد الغير ملحوظ والقطاع الغير رسمي. يتبع الأخير مبادرة منظمة العمل الدولية مع التركيز على العمالة غير الرسمية فضلا عن الإنتاج. هذا الموضوع مدرجا في جدول البحث.

الفصل 26: باقي حسابات العالم و روابط ميزان المدفوعات

- هذا الفصل يستبدل الفصل الرابع عشر السابق والملحق الثاني من نظام الحسابات القومية لعام 1993. وقد تم مراجعته على أن يكون مناسبا مع دليل ميزان المدفوعات ومركز الاستثمار الدولي - الإصدار السادس. وكان هناك تعاون واسع النطاق في صياغة دليل ميزان المدفوعات ومركز الاستثمار الدولي - الإصدار السادس ونظام الحسابات القومية لذلك فإنه في كثير من الحالات هو بالضبط نفس الصياغة المستخدمة في كلا من كتيبات.
- يقدم دليل ميزان المدفوعات ومركز الاستثمار الدولي - الإصدار السادس مجموعة جديدة من الحسابات أقرب لنظام الحسابات القومية لتسلسل الحسابات وجعل الجداول جسر أبسط من منظور نظام الحسابات القومية.
- تم إدخال فئات وظيفية من دليل ميزان المدفوعات ومركز الاستثمار الدولي - الإصدار السادس، الاستثمار المباشر، والاستثمار في الحافظات المالية، المشتقات المالية، والاستثمار الأخرى وغيرها من الأصول الاحتياطية.

الفصل 27: روابط الإحصائيات النقدية وتدفق الأموال

- بعض من هذا النص كان في الفصول السابقة 11 و 12 ولكن توسعت لإظهار الصلة بين الإحصائيات المالية والنقدية.
- تم مناقشة حسابات تدفقات الأموال.

الفصل 28: تحليل يستند إلى المدخلات والمخرجات وغيرها من المصفوفات

- هذا يعتمد على الفصل 20 السابق، والبند من جدول أعمال البحوث على تقديم المصفوفة. ويلفت أيضا على المواد في دليل حالة اليورو على جداول المدخلات والمخرجات الوحيدة المتاحة في 2008.
- يشمل الفصل قسم أعطال المواد في جدول العرض والاستخدام بحيث يوفر رابط للتسلسل في الحسابات.

الفصل 29: حسابات الأقمار الصناعية والأغراض الأخرى

- توجد المادة في هذا الفصل في جزء من الفصول السابقة 18 و19 و21. ويشمل أيضا مواد جديدة على حسابات الأقمار الصناعية التي تم وضعها أو مراجعتها منذ عام 1993.

2. الملحقات والبنود الأخرى

ملحق3 - 164 - الملحقات 1 و2 تطابق الملحق 4.

ملحق3 - 165 - الملحق الحالي "الملحق 3" يتطابق مع الملحق 1.

ملحق3 - 166 - الملحق 4 جديد و يشمل معلومات عن جدول البحث وتم تضمين ذلك في هذه المسألة أمام نظام الحسابات القومية 1993.

ملحق3 - 167 - وهناك قائمة من المراجع المدرجة في نظام الحسابات القومية لعام 2008 ؛ لم تقدم أي مراجع خارجية في نظام الحسابات القومية لعام 1993.

ملحق3 - 168 - يتم تضمين بند في سرد المصطلحات مع النشر بدلا من أن تكون وثيقة منفصلة.

ملحق3 - 169 - توجد معلومات كثيرة عن عملية المراجعة متاحة في شعبة الإحصائيات على الموقع الالكتروني للأمم المتحدة ومزيد من المعلومات عن تطوير جدول البحث سوف تنشر هناك.

الملحق الرابع: جدول أعمال البحث

أ. مقدمة

أ4.1 صمم نظام الحسابات القومية لتقديم رؤية واقعية وموجزة للاقتصاد المتوافق مع السياسة والاستخدام التحليلي، ونظراً للاقتصاد المتغير والسياسة والاحتياجات التحليلية التي تطور، فإنه يجب مراجعة نظام الحسابات القومية لرؤية ما إذا كان لا يزال وثيق الصلة بهذه الأغراض، ومما هو من أوضح الأمثلة على التغير في الظروف الاقتصادية التي تثير إعادة تقييم مدى كفاءة بنية نظام الحسابات القومية هي الأزمة المالية التي نشأت تدريجياً في أواخر عام 2008 وما زالت مستمرة، ولحسن الحظ أمكن إجراء عملية إعادة التقييم قبل الانتهاء من هذه الطبعة وعثر على تغييرات ضرورية ثانوية فقط إضافة إلى تلك التغييرات المقترحة للتحديث، وبخاصة معاملة الضمانات الموحدة، حيث تم عرض اقتراح في الأساس بتطبيق هذه التغييرات على القروض فقط، حيث تفيد وقائع الأزمة بأنه ينبغي تطبيق ذلك على مدى أوسع من الأدوات المالية.

أ4.2 من غير الطبيعي للمنظور الاقتصادي أن يتغير بسرعة كبيرة وبشكل درامي كما حدث في 2007-2008، ومع ذلك دائماً ما توجد بعض المعالم البارزة التي يمكن أن تتسبب للحسابات القومية في إعادة تقييم منهجيتها الحالية، وتأتي تصاريح إصدار الأوراق النقدية التجارية كمثال على إحدى خطوات التصدي للهدف العالمي، حيث لم يتم التعرض بشكل كامل لكيفية تسجيل المعاملات بها في إصدار نظام الحسابات القومية لعام 2008، واستيعابها بشكل سريع والقيم الكبيرة الخاصة بها، مما أصبح من الواضح أنه هذا القصور بحاجة إلى معالجته على وجه السرعة.

أ4.3 في حين التعرض في إصدار نظام الحسابات القومية لعام 2008 لبعض القضايا المتصلة بالعولمة، مثل المعاملة المتغيرة للسلع لمعالجتها استجابة لخدمات التعهدات الخارجية المتزايدة، يكون من الواضح وجود جوانب أخرى لهذا الاتجاه التي يمكن أن تؤدي إلى إعادة النظر في كيفية انعكاس الظاهرة على الحسابات، وتكون إحدى الاحتمالات بديلة أو مكملة مثل العروض التقديمية للمؤسسات متعددة الجنسيات التي تقوم على التعريفات البديلة لمحل الإقامة وحق الملكية.

أ4.4 من غير الممكن توقع تناول جميع القضايا التي ستطفو على السطح في المستقبل القريب، حيث يهدف هذا الفصل إلى ذكر تلك القضايا التي طفت على السطح في هذه الدورة التدريبية الحالية للمراجعة، ولكن يهدف إلى ذكر القضايا التي تستلزم مزيداً من النظر فيها أكثر من الممكن في الدورة التدريبية للمراجعة، حيث يمكن ألا تؤدي بعض القضايا إلى إحداث تغييرات في نظام الحسابات القومية ولكن تؤدي ببساطة إلى المزيد من الإيضاح لبعض النقاط، وسيتم الاحتفاظ بهذه القائمة على الموقع الإلكتروني **للتقسيم الإحصائي للأمم المتحدة** وتحديثها كلما تظهر عناصر جديدة، وتتم الموافقة على تلك التوصيات على العناصر القائمة.

أ4.5 عند تقييم الأسبقية التي تسند إلى أحد العناصر فإنه يجب التعرض إلى ثلاثة أسئلة.

أ. ما مدى أهمية الموضوع فيما يتعلق بالتأكد من استمرار نظام الحسابات القومية وثيق الصلة بالمستخدمين؟

ب. ما مدى انتشار العواقب الناتجة عن التغيير؟ وما هو مدى التعقيد الذي يصاحب التنفيذ؟

ج. هل يعد الموضوع جديد كلياً أم يلزمه الكثير من الإعداد لاعتباره مكتملاً؟

تعد عملية تحديد عناصر التحقيق عملية يتخللها استشارات واسعة ومشاركة من كل من المؤلفين والمستخدمين في عملية المراجعة.

أ4.6 تظهر جميع محاولات تحديث نظام الحسابات القومية، بما في ذلك تجربة المراجعة لعامي 1993 و 2008، أنه من الصعب تحديث أجزاء معينة فقط من النظام؛ وذلك نظراً للطبيعة المتكاملة لقواعد المحاسبة، وفيما يلي قائمة مجمعة بالقضايا بصورة عامة وفقاً للمجال المخصص، ولكن يجب التعرف عند بداية كل واحدة منها على العواقب التي قد تنتج عنها وفقاً لمجالها.

أ4.7 يتم تجميع الموضوعات المحددة وفقاً لتاريخ محدد في أربعة عناوين شاملة, وهي:

أ. قواعد المحاسبة الأساسية

ب. مفهوم الدخل

ج. القضايا المتعلقة بالأدوات المالية

د. القضايا التي تدخل في الأصول غير المالية

يمثل كل موضوع من هذه المواضيع عنواناً لكل قسم من الأقسام التالية.

ب. قواعد المحاسبة الأساسية

1. العلاقة بين نظام الحسابات القومية SNA ومجلس معايير المحاسبة الدولية IASB

أ4.8 مجلس معايير المحاسبة الدولية هو عبارة عن مجلس لمعايير قياسية مستقلة خاصة للمحاسبات الثابتة، حيث يتكون أعضاء المجلس من تسع دول لديهم خبرات وظيفية متنوعة، ويلتزم المجلس بتطوير مجموعة من معايير المحاسبة العالمية على مستوً عالٍ من الجودة بحيث تكون مفهومة ونافذة المفعول والتي تتطلب معلومات واضحة وقابلة للمقارنة للبيانات المالية العامة.

أ4.9 يتعامل مجلس معايير المحاسبة الدولية مع المعايير القياسية للمحاسبة التجارية القومية بهدف الوصول إلى نقطة التقاء تجمع بين مقاييس المحاسبة حول العالم، حيث تقضي أو تسمح ما يقرب من مئة دولة باستخدام IFRSs (معايير التقارير المالية الدولية) أو تنتهج سياسة الوصول إلى نقطة التقاء مع هذه المعايير، حيث يعكس تطوير معايير التقارير المالية الدولية احتياجات التغيير والظروف التي يمر بها الاقتصاد العالمي بطريقة يمكن أن تربطها علاقة وثيقة باستخدامات ومتطلبات نظام الحسابات القومية، ويمكن أن يوجد لدى تبني الشركات لمعايير التقارير المالية الدولية تأثيراً رئيساً على أنظمة محاسبة الشركات وكذلك على البيانات المتوفرة من حسابات الشركات.

أ4.10 يعمل مجلس معايير المحاسبة الدولية على عملية تتكون من مراحل ثلاثة لتطوير معايير جديدة، فالمرحلة الأولى هي مسودة مصحوبة بدعوة للمشاركة (ITC)، والمرحلة الثانية هي مسودة للإيضاح (ED) وتدعو أيضاً للمشاركة، أما المرحلة الثالثة فهي الخروج بالمعيار الجديد، وفي كل مرحلة يتم شرح معلومات عامة عن القضية بشكل واضح ويتم طرح الأسباب التي أدت إلى الاختيار الموصى به، وفي كلا المرحلتين الأولى والثانية تطلب التعليقات من الطرف المهتم، ويعد التطوير من الحوار الدوري بين مجموعة الحسابات القومية ومجلس معايير المحاسبة الدولية طريقة لضمان طرح احتياجات المحاسبين القوميين على المجلس ووعي المحاسبين بسبل التطوير الممكنة في موارد البيانات، وخلال عام 2008 أصبح التشاور في مراجعة معايير مجلس معايير المحاسبة الدولية ونظيرتها معايير المحاسبة العامة (مجلس معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام - IPSASB) بالغ النفع، وبهذا أصبح من المرغوب عقد والاحتفاظ بحوار مع مجلس معايير المحاسبة الدولية يحمل رؤية لإصلاح نظام الحسابات القومية بهدف إتباع معايير المحاسبة في الوقت المناسب.

أ4.11 من المجالات التي تدخل في تطوير المنفعة العامة، بالرجوع إلى مسألة المؤسسات متعددة الجنسيات، هي أشكال الاندماج والاكتساب، حيث يقدم لنا نص الفصل الواحد والعشرون المعلومات الواردة لدى منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية Benchmark Definition of Foreign Direct Investment OECD (تعريف مرجعي مفصل للاستثمار المباشر الأجنبي)، وينبغي مراقبة مجلس معايير المحاسبة الدولية الذي يعمل في هذا المجال لرؤية ما إذا كانت هذه التوصيات بحاجة إلى إصلاح ما.

2. توحيد مجموعات المؤسسات

أ4.12 تكون العديد من المؤسسات التي تعمل في مجال الاقتصاد متصلة بمؤسسات أخرى من خلال ملكية عامة كاملة أو جزئية وهيكل مشترك للإدارة بهدف إنشاء مجموعة مؤسسات، حيث غالباً ما تتشارك المؤسسات الملكية العامة والإدارة مع الشركات المنضمة الأجنبية، ومن الشائع للمؤسسات التي توجد ضمن مجموعة مؤسسات ممارسة نشاط التجارة فيما بينها، وأحياناً على وجه الحصر عندما تقوم بإجراء مرحلة متوسطة في عملية عمودية من الإنتاج المتكامل، ومشاركة ناتج وتكاليف الإنتاج المعاون، كما يمكن أيضاً أن يتشاركوا الناتج وتكاليف الأنشطة المتعلقة بالبحث والتطوير، وعلى اعتبار وجود روابط وثيقة فيما بين هذه الشركات فأحياناً ما يمكن اعتبار مجموعة المؤسسات على أنها وحدة منفردة مما يعني تعزيز حسابات أعضائها، (وهو ما يعد المنهج المتبع بالفعل في بعض الإحصائيات الأخرى مثل AMNE و FATS والعروض التقديمية لبنك التسويات الدولية (BIS)) فعادةً ما ينخرط أعضاء مجموعة المؤسسات في أنشطة مختلفة وأحياناً في أكثر من قطاع، مما يجعل لتوحيدها تأثيراً على مجموع المشكلات الاقتصادية الكبرى مثل القيمة المضافة للصناعة وميزانية القطاع، وبناءً على ذلك من المحتمل أن تكون الطريقة الأكثر اتباعاً في المستقبل هي طريقة الجداول التكميلية.

أ4.13 يلزم منح تقدير منفصل للمسألة فيما يتعلق ببعض الأجزاء غير المقيمة من المجموعة.

3. شركات الاستثمار برأس مال متغير

أ4.14 يوصي نظام الحسابات القومية بمعاملة شركات الاستثمار برأس مال متغير مثل أشباه الشركات، ففي بعض الحالات، وعلى الرغم من ذلك، عند استخدام إحداها في الحقيقة على أنها SPE لإحدى المؤسسات، فإنها لا يمكن اعتبارها وحدة مؤسسية منفصلة بل مدمجة مع شريكها طالما وجدوا في الاقتصاد نفسه.

أ4.15 لا يوجد وصف مفصل لشركات الاستثمار برأس مال متغير على الرغم من احتمال امتلاكها من قبل أصحابها أو من قبل NPIs وكذلك الشركات، حيث سيقدم الإيضاح الإضافي لطبيعة شركات الاستثمار برأس مال متغير وكيفية التعامل مع أصولها عند انتمائها إلى وحدات منفصلة وكذلك وقت اندماجها مع أصول ملاكها المزيد من المساعدة.

4. الاستهلاك النهائي للشركات

أ4.16 في نظام الحسابات القومية، لا يتم تسجيل الاستهلاك النهائي للشركات؛ نظراً لعدم اعتبار الشركات على أنها المستخدم النهائي للسلع والخدمات، باستثناء منتجات رأس المال والتي تكتسب، باستثناء الأشياء الثمينة، بغرض الإنتاج، ومع ذلك غالباً ما تتولى الشركات الكبيرة رعاية الأنشطة الثقافية والرياضية، وحتى اليوم يرى نظام الحسابات القومية المدفوعات التي أجريت على أنها نموذج من نماذج الإعلان، ولكنه يمكن القول بأن هذه المدفوعات هي نموذج من نماذج الاستهلاك الفردي ويمكن التعامل معه على أنه مصروفات الاستهلاك النهائية للشركات والتحويلات الاجتماعية عينياً لأصحابها، ومن ناحية أخرى من خلال فرض اللوائح مثل معايير البيئة فإنه يمكن للحكومة إحداث التأثير نفسه في حالة فرض ضرائب وإنفاق الدخل على حماية البيئة، والتي بدورها ستعامل على أنها استهلاك جماعي، وبالتالي توجد بعض المراحل مناسبة بشكل أكبر لتسجيل بعض المصروفات من قبل الشركات كاستهلاك نهائي.

5. قياس ناتج الخدمات المقدمة من الحكومة

يوصى نظام الحسابات القومية بأنه ينبغي تقدير قيمة الإنتاج غير السوقي، الذي لا تصحبه تكلفة ما أو يتوقف عند الأسعار التي لا تستدعي اهتماماً على المستوى الاقتصادي، على أساس مبلغ تكاليف الإنتاج (الفقرات من 6.128 إلى 6132)، حيث ترتكز هذه التوصية على انخفاض أسعار الإنتاج غير السوقي، ومع ذلك ما زال البحث جارياً في محاولة للعثور على طرق بديلة لقياس الناتج الحكومي.

6. معاملة التحويلات الاجتماعية عينياً لباقي العالم

أ4.18 تحدث التحويلات الاجتماعية عينياً في نظام الحسابات القومية بين الوحدات الحكومية والمؤسسات غير الهادفة للربح التي تخدم الأسر المعيشية، والعائلات، وتقدم الفقرة رقم 8.141 شرحاً يفيد بأنه يفترض أن كمية التحويلات الاجتماعية العينية المستحقة الدفع لباقي العالم هي مهملة على الأرجح، ويتم تعويضها، في أي حالة، بأرباح أخرى مشابهة يتم تحصيلها من باقي العالم، ففي بعض الحالات تعد هذه الافتراضات غير مناسبة، حيث يمكن دراسة طريقة واضحة لتسجيل هذه الافتراضات، حيث تعمل هذه الدراسة على أخذ عواقب ظهور اختلاف بين إجمالي مصروفات الاستهلاك وإجمالي الاستهلاك الحقيقي.

7. إنتاج البنوك المركزية: الضرائب والإعانات على معدلات الفائدة المطبقة من قبل البنوك المركزية

أ4.19 يتم تقديم شرح لكل من معاملة وقياس إنتاج البنوك المركزية في الفقرتين 6.150 و 6.151، حيث يتم تحديد ثلاث مجموعات رئيسية من الخدمات المالية: وهي خدمات السياسة المالية والوساطة المالية والحالات المتقاربة.

أ4.20 تظهر إحدى الحالات المتقاربة عندما تشتمل الوساطة المالية للبنوك المركزية على قياسات السياسة، مثل تحديد معدلات الفائدة لتكون أعلى أو أقل من معدلات الفائدة في السوق، حيث يعمل ذلك على إثارة عدد من المسائل، أولها كيفية قياس إنتاج البنك المركزي؛ وذلك نظراً لإمكانية تسبب استخدام معدلات فائدة خارج التداول في السوق من قبل البنك المركزي في إحداث تشويه في قياس نتاجها وقيمتها المضافة، بينما ثانيها هي مسألة تتعلق باستخدام معدلات خارج التداول تتضمن تدفقات بين البنك المركزي والطرف المقابل، بالإضافة إلى أولئك المعنيين بالوساطة المالية.

8. معاملة المنشآت في نظام الحسابات القومية

أ4.21 في الوقت الحاضر يوجد سببين للأخذ بمفهوم المنشأة في نظام الحسابات القومية، أولهما هو توفير رابط للمعلومات المصدرية عند تجميعها على أسس المنشأة، حيث يبرز هذا السبب في حالات تجميع المعلومات الرئيسية، بينما يستخدم ثانيهما في جداول المدخلات والمخرجات، وكان الأساس المنطقي تاريخياً هو وجود وحدة متصلة بقدر الإمكان بنشاط واحد فقط في موقع واحد فقط، ولذلك كان رابط العمليات المادية للإنتاج واضحاً بقدر الإمكان، ومع تغيير التأكيد على الرؤية المادية للمدخلات والمخرجات إلى الرؤية الاقتصادية، ومن أصول المنتج بالمنتج إلى أصول الصناعة بالصناعة أصبحت أهمية الإبقاء على مفهوم المنشأة في نظام الحسابات القومية أقل وضوحاً.

9. إدراج المنظمات الدولية في نظام الحسابات القومية

أ4.22 يتم معاملة المنظمات الدولية في نظام الحسابات القومية على أنها وحدات متواجدة في باقي العالم بشكل دائم (الفقرات من 4.173 وحتى 4.175)، فمن المحتمل معاملة المنظمات الدولية ظاهرياً وفقاً لمجموعة جزئية من المعايير لباقي العالم، وبالتأكيد لجمع مجموعة من الحسابات لهم.

ج. مفهوم الدخل

1. توضيح مفهوم الدخل في نظام الحسابات المالية

أ4.23 يختلف مفهوم الدخل في نظام الحسابات القومية، كما سبقت مناقشته في الفقرة 8.24، عن المفهوم المتداول في العلوم الاقتصادية، فعلى وجه الخصوص لا تؤخذ مكاسب وخسائر الحيازة بعين الاعتبار في تشكيل جزء من دخل نظام الحسابات القومية، حيث لا تعامل النظرية الاقتصادية مكاسب وخسائر الحيازة فحسب، بل وكذلك المعايير المحاسبية للأعمال التجارية، حيث يستثني نظام الحسابات القومية مكاسب وخسائر الإنتاج ومن ثم امتدادها إلى استثناء من أكثر تدفقات الدخل على الرغم من عدم الاهتمام باستمرار تسجيلها في المصطلحات الاسمية، فمن شأن الرؤية المتعمقة لمفهوم الدخل في نظام الحسابات القومية بما في ذلك إدخال جميع تدفقات دخل الملكية تشكيل نوعاً من الاستفادة، حيث يتم تناول بعض الجوانب الخاصة في بعض البنود التالية.

2. إجمالي الاستثمارات الثابتة (GDP) عند أسعار أساسية

أ4.24 يكون إجمالي الاستثمارات الثابتة (GDP) مساوياً لحاصل الوزن القائم المضاف لكل الوحدات المؤسسية المتواجدة دائماً في أقاليم مشغولة بالإنتاج (وهي ما تعد قيمة الوزن القائم المضاف عند أسعار أساسية) مضافاً إليه أية ضرائب ومطروحاً منه أية مساعدات على المنتجات التي لا تدخل في قيمة مخرجاتها، كما يكون إجمالي الاستثمارات الثابتة (GDP) مساوياً لحاصل المصروفات النهائية مطروحاً منها المصروفات على الواردات لدى الوحدات المؤسسية المقيمة في الإقليم، حيث يكون التقييم "الطبيعي" لمقياس الإنتاج لإجمالي الاستثمارات الثابتة عبارة عن أسعارا ثابتة، بينما يكون التقييم ذاته لمقياس المصروفات لإجمالي الاستثمارات

الثابتة عبارة عن أسعار متداولة في السوق، ففي نظام الحسابات القومية يتم ضبط مقياس الإنتاج (من خلال إضافة ضرائب أقل من المساعدات والدعم على المنتجات) لتحقيق الثبات، وتتضمن هذه النقطة ضمنياً أن فكرة الضرائب التي تكون أقل من المساعدات على المنتجات هي أحد نماذج الدخل وليست نموذج على إعادة توزيع الدخل.

4.25أ إذا تقرر تقييم إجمالي الاستثمارات السابقة وفقاً لأسعار أساسية فسيلزم تعديل تعاقب الحسابات، وهنا توجد احتمالات عدة لكيفية القيام بذلك، حيث يمكن أن يؤدي ذلك إلى عرض الوظيفتين الأوليتين للحكومة وإنتاج الخدمات غير التسويقية وكذلك إعادة توزيع الناتج القومي كل على حده.

3. دور الضرائب في نظام الحسابات القومية

4.26أ يتم التعامل مع الضرائب على المنتجات وفقاً لما تم الإشارة إليه على أنها نموذج من الدخل في نظام الحسابات القومية، حيث يتجه أغلب الاقتصاديين إلى اعتبار هذه الضرائب على أنها ضرائب على الاستهلاك، ولا توجد هذه الفئة في نظام الحسابات القومية ولا في المساعدات المالي، وتتم معاملة الضرائب على المعاملات المالية (مثل الضرائب على إصدار وشراء وبيع الأوراق المالية) على أنها ضرائب على الإنتاج حتى ولو لم تشتمل على خدمة، فمن المناسب مراجعة معاملة نظام الحسابات القومية لجميع الضرائب والمساعدات المالية بهدف التأكد من توافقها مع تفهم واحتياجات المستخدمين أو في حالة عدم إظهار الأساس الحقيقي لهذه الاختلافات بشكل واضح وجلي تماماً.

4. التأمين على الحياة

4.27أ يوجد في الوقت الحاضر في نظام الحسابات القومية تضارب بين معاملة دخل الملكية المستحق للمستفيدين من المعاش تحت نظام ربح محدد، وبين نماذج أخرى من التأمين على الحياة، فالنسبة إلى المستفيدين من المعاش تتطابق كمية الدخل العقاري المخصص لهم مع الزيادة في مستحقاتهم دون حدوث انخفاض في الدخل العقاري المصمم وفقا لما إذا كان مصدر التمويل من مكاسب الحيازة أو لم يكن، أما فيما يتعلق بالسياسات المتبعة في التأمين على الحياة فتحتفظ شركات التأمين بجزء من مكاسب الحيازة القائمة على الاحتياطات التي تنتمي إلى حاملي عقد التأمين مع العلم بأن هذا الاحتفاظ لا يعامل على أنه جزء من الرسوم التي تفرضها شركات التأمين، وبهذا يمكن الوصول إلى تصريح للناتج شركات التأمين، ويستدعي هذا السؤال العرض وكذلك المعاملة المناسبة عند وقوع خسائر للحيازة.

5. الأرباح المعاد استثمارها

4.28أ يوصي نظام الحسابات القومية بأنه ينبغي معاملة الأرباح المحتجزة لمؤسسة ذات استثمار أجنبي مباشر على أنه تم توزيعها لمستثمرين أجنبي مباشر بالتناسب مع ملكيتهم لحقوق الملكية في المؤسسة، ومن هنا يعاد استثمار هذه الأرباح من قبل هؤلاء المستثمرين على أنها إضافات للحقوق الملكية في الحساب المالي، حيث تعد هذه الكمية على أنها إضافة إلى أية توزيعات حقيقية مشتقة من دخل قابل للتوزيع، حيث يتم تبني هذا الاتجاه فيما يتعلق بأرباح أموال الاستثمار.

4.29أ تم اقتراح تمديد هذه المعاملة لتصل إلى الأنواع الأخرى من الوحدات وخصوصاً الشركات العامة، إذا كان قد تم تبني نسبة الأرباح المحتجزة إلى ملاك الشركات فيعني ذلك استبدال حصص الأرباح بالأرباح المعاد استثمارها في توزيع حساب الدخل الأساسي، وسيتم عرض إجمالي خصم حصص الأرباح المدفوعة بالفعل على أنها إضافات إلى حقوق الملكية في الحساب المالي، مما يعني قياس توزيع الأرباح من الشركات على أساس استحقاق دقيق، ولكن يعني في نفس الوقت أن حاصل ادخار الشركات سيكون دائماً لا يساوي شيئاً، مما يجعل لمثل هذا التغيير تضميناً لتفسير الحسابات منذ إنشائها على صيغة تختلف عن المعاملة الحالية للحصص الأرباح وادخار الشركات.

6. الفوائد التي سوف تستحق في نظام الحسابات القومية

أ4.30 عقدت، خلال التسعينات وحتى الألفية الثانية، مناقشة قوية بين المجتمع الإحصائي الدولي عن الطريقة المناسبة لتسجيل الفائدة على الأوراق المالية مثل السندات، حيث تم تبني اتجاهين عامين في هذه المناقشة وهما ما يطلق عليهما اتجاهي الدائن والمدين.

أ4.31 أسست الأمانة العامة البينية العاملة على نظام الحسابات القومية ISWGNA مجموعة نقاش إلكترونية (EDG) في عام 1999 للحصول على آراء مجموعة كبيرة من المستخدمين والمؤلفين فيما يخص كيفية تسجيل إحصائيات الاقتصاد الكلي للفوائد المتراكمة على السندات والأوراق المالية التجارية الأخرى التي تمثل ديوناً، وقدم رئيس مجموعة النقاش الإلكترونية تقريراً في شهر أكتوبر من عام 2002 انتهى إلى أنه في الوقت الذي شهدت فيه المجموعة انقساماً بشدة بين المشاركين بها كانت الأغلبية في صالح اتجاه المدين، ومن ثم أخذت الأمانة العامة البينية العاملة على نظام الحسابات القومية التقرير بعين الاعتبار ودعمت النهاية التي وصل إليها، وعندها تم إرسال توصية إلى مجلس الأمن UNSC تقترح بوجوب دعم نظام الحسابات القومية للاتجاه الخاص بالمدين وجاء رد مجلس الأمن بالموافقة، ويمكن العثور على التوصية والأوصاف لكلا الاتجاهين في الفقرات من 17.252 وحتى 17.254.

أ4.32 أظهرت المناقشات المتعلقة بمسائل حديثة معينة، بما في ذلك معاملة القروض ذات الامتيازات المحددة والقروض غير العاملة والفوائد على الأوراق المالية المرتبطة بالمؤشرات والتي تمثل ديوناً والفوائد المتأخرة وجود تضمين لمناقشات المدين/الدائن حول تسجيل الفائدة على الأوراق المالية، حيث يجب إعادة النظر في تفكير شامل لتعريف الدخل في نظام الحسابات المالية.

7. حساب خدمات الوساطة المالية المحتسبة على نحو غير مباشر (FISIM)

أ4.33 يمكن إيجاد حساب خدمات الوساطة المالية المحتسبة على نحو غير مباشر (FISIM) موضحة في الفقرات من 6.163 وحتى 6.169، حيث يوصي نظام الحسابات القومية بضرورة حساب خدمات الوساطة المالية المحتسبة على نحو غير مباشر فيما يتعلق بسعر الاتفاق الذي لا يشتمل على عنصر الخدمة ويعكس مخاطرة وهيكل استحقاق الودائع والقروض، ويمكن أن تكون هناك حاجة إلى أسعار الاتفاق للمؤسسات المحلية والأجنبية، ويكمن الافتراض هنا من وراء اتجاه حساب خدمات الوساطة المالية المحتسبة على نحو غير مباشر (FISIM) في عنصر الخدمة وليس تدفقات الفوائد، والذي يعكس الدرجات المتفاوتة للمخاطرة مع العملاء الذي يشكلون مصدراً للخطر ويدفعون مقابل مرتفع لعنصر الخدمة، فجاري الاستفسار والتحقيق في هذا الافتراض.

8. التضخم المرتفع

أ4.34 لقد عرف بإمكانية تشويه التضخم المرتفع لمقاييس الفائدة منذ تطلب جزء لمواجهة خسائر الحيازة الحقيقية والتي تحدث للأدوات المالية التي لا تكون مرتبطة بمؤشرات للتضخم، ففي السبعينات، عندما شكل التضخم مشكلة هامة خيمت على معظم مناطق العالم،اعتبرت معاملة الفائدة تحت التضخم المرتفع مسألة هامة للحسابات القومية، ومع ذلك، ورد دليل إرشادي مخالف في الملحق ب وحتى الفصل XIX والذي قد ورد في نظام الحسابات القومية الصادر في عام 1993، وفي الفصل السابع من كتاب Inflation Accounting (حساب التضخم) – وهو دليل إرشادي في الحسابات القومية تحت ظروف التضخم المرتفع (منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية - عام 1996)، وبناءً عليه تم التوصية ببقاء البحث عن معاملة فردية وحائزة على موافقة على مستوى العالم للفائدة تحت التضخم المرتفع على جدول أعمال البحث.

9. قياس مكاسب وخسائر الحيازة المحايدة والحقيقية

أ4.35 يوصي نظام الحسابات القومية بتحليل مكاسب وخسائر الحيازة الاسمية والمسجلة في حساب إعادة التقييم إلى مكاسب وخسائر الحيازة المحايدة والحقيقية، فورد في الفقرة 12.82 التوصية باستخدام مؤشرات أسعار منافسة تغطي نطاقاً واسعاً من السلع والخدمات والأصول إذا أمكن، فقد اقترح بعض المحاسبين الدوليين بأنه ينبغي استخدام مؤشرات مختلفة من الأسعار لفئات مختلفة من الأصول، حيث يتطلب التأكد من تأثير هذا الاقتراح المزيد من التحقق.

10. الدخل الناتج من الأصول

أ 4.36 تقر المقدمة التي تتحدث عن خدمات رأس المال في نظام الحسابات القومية بأن السبب في القيمة المضافة يرجع إلى اشتراك الأصول الثابتة وأصول غير مالية أخرى في الدخل التاج عن الإنتاج، حيث أثير سؤال يتناول ما إذا قد ينبغي أن يكون جزء من القيمة المضافة منسوباً إلى الموارد المالية المتاحة للمنتج.

11. الدخل الناتج عن الأنشطة التي يتم تنفيذها على أسس غير رسمية

أ4.37 كان يمثل إنشاء الارتباط بين العمل في القطاع غير الرسمي ونظام الحسابات القومي مساهمةً هامةً في تحديث نظام الحسابات القومية الصادر في عام 2008، حيث امتد الاهتمام في هذه النقطة إلى اجتذاب المزيد من الانتباه في وخصوصاً في البلاد النامية، فمن المحبذ استمرار المشاركة من قبل المحاسبين الدوليين في عمل مجموعة دلهي والمبادرات والأخرى التي تتعلق بهذا المجال.

د. القضايا التي تدخل في الأدوات المالية

1. القضايا الناتجة عن الأزمة المالية

أ4.38 توفر الأزمة المالية، كما هو ملاحظ في المقدمة، اختباراً عصيباً لقياس مدى قوة نظام الحسابات القومية وكفاءة التوصيات التي يقدمها في المواقف التي لم تتم مواجهتها بعد منذ تبني نظام الحسابات القومية للمرة الأولى، فحتى كشف جميع عواقب الموقف في عام 2008، ومنذ ذلك الحين، وتوجد حاجة إلى الاستمرار في اختبار الخطوات المتخذة كاستجابة إلى الأزمة بهدف التأكد من الحصول على كل من الخطوات والعواقب المترتبة عليها في الحسابات القومي كما ينبغي.

2. إقرار حقوق الضمان الاجتماعي على أنها التزامات

أ 4.39 لا تكون حقوق الضمان الاجتماعي، وفقاً لما تم مناقشته في الجزء الثاني من الفصل السابع عشر، مسجلة في الحسابات الرئيسية، ولكن تعرض في الجدول الإضافي مع حقوق المعاش الخاصة ببعض أنظمة المعاش التي يتم إدارتها من قبل الحكومة، ونجد شرحاً لما إذا كان المعيار المؤقت لتحديد ما إذا كانت الحقوق تعرض في الحسابات الرئيسية أم في الجدول الإضافي في الفقرة رقم 17.187، فعليك العمل باستمرار لضبط هذا المعيار وللعثور على طرق حظيت بالموافقة لتحديد قيمة هذه الالتزامات.

3. الاستخدام الشامل للقيمة العادلة للقروض

أ4.40 يوصي نظام الحسابات القومية بأنه ينبغي أن تكون قيم القروض التي ستسجل في الميزانية العمومية لكل من الدائن والمدين بسعر القيمة الاسمية عند كميات رأس المال الملزم على المدين تسديدها للدائن بشكل متفهم عندما يستحق دفعها، ومع ذلك من المعروف اختلاف القيمة العادلة للقروض عن القيمة الاسمية حيث يرجع ذلك إلى عدة أسباب، ولكن يوصي نظام الحسابات القومية في الوقت الحاضر بمذكرات العناصر التي تسجل القيم العادلة فقط للقروض، وعلى وجه الخصوص الديون المصنفة على أنها متعسرة، ويمكن أخذ احتمال الاستخدام الواسع للقيمة العادلة بدلاً من القيمة الاسمية في الاعتبار.

4. الاعتمادات

أ4.41 توجد في المحاسبات التجارية درجات ثلاث من "التعهدات": هي الالتزامات والاعتمادات والالتزامات العرضية، ويأتي التعريف بها كما يلي:

أ. الالتزام هو الالتزام الفوري للوحدة الاقتصادية الناتجة عن الأحداث الماضية، وبمعنى آخر تسوية ما قد يسفر عن التدفق إلى الخارج من الوحدة الاقتصادية للموارد التي تشتمل الأرباح الاقتصادية أو طاقة الخدمة.

ب. الاعتماد هو الالتزام بوقت أو كمية غير مؤكدين.

ج. الالتزام العرضي هو التزام محتمل ينتج عن الأحداث الماضية، والذي يتم التأكيد على وجوده فقط عند وقوع أو عدم وقوع حدث مستقبلي غير مؤكد واحد أو أكثر لا يخضع بشكل كامل لمراقبة الوحدة الاقتصادية.

أ4.42 يقر نظام الحسابات القومية باعتراف الالتزامات والاعتمادات المرتبطة بالأدوات المالية في الحسابات الرئيسية ، ولكن فقط في حالة الاحتفاظ بأصول مالية متوافقة متساوية القيمة من قبل الطرف المقابل، ومع ذلك يوصى بتسجيل اعتمادات معينة لا تقابل هذا المعيار، مثل تلك الاعتمادات الخاصة بالديون المتعسرة على أنها بنود في المذكرة، ولا يتم الإقرار بالالتزامات العرضية إطلاقاً في الحسابات الرئيسية باستثناء حالة الضمانات الموحدة.

أ4.43 تكمن المشكلة في أن الإقرار بالتخفيض في قيمة أحد الأصول في نظام الحسابات القومية يتضمن بالضرورة تخفيضاً في الالتزام المتوافق، ولكن قد لا يرغب الحائز على الأصول في عدم الكشف للطرف المقابل عن حقيقة اعتبار بعض الديون غير قابلة للتحصيل، حيث يعمل عدم القيام بذلك على تضخيم قيمة الأصول.

5. الاعتراف بالدين

أ4.44 يلزم بذل المزيد من الجهد لتوضيح ما إذا كانت الديون المعترف بها تشتمل على مساعدة على أي مصاريف إدارية ترتبط بمدفوعات الفائدة أو على تحويل يمثل الاختلاف بين سعر السوق للفائدة والسعر المتفق عليه، فإذا كان الأخير هو الجواب فستكون المشكلة التالية هي هل ينبغي تسديد التحويل فترة بفترة بناءً على أساس مستمر على أنه تحويل جارٍ أم تحويل منفصل لرأس المال في وقت طرح الدين.

6. تقييم حقوق الملكية وردود الأفعال على ذلك

أ4.45 يوجد في هذه الآونة ثلاثة بدائل لتقييم حقوق الملكية في نظام الحسابات القومية، وهناك تساؤل عما إذا كان يمكن إصدار من التوصيات الموحدة.

أ4.46 لقد تم السعي وراء العمل في مجموعة مركبة من المعاملات التي تعرف على أنها معاملات عكسية لسنوات عديدة، حيث اكتسبت هذه المعاملات هذا الاسم من خاصيتين معروفتين، وهما: (1) الالتزام بعكس المعاملات عند تاريخ معين في المستقبل (أو عند الطلب)، (2) على الرغم من نقل الملكية القانونية إلى المشتري إلا إن العديد من مجازفات وأرباح هذه الملكية تظل مع المالك الأصلي، حيث تشتمل المعاملات القابلة للانعكاس على اتفاقيات إعادة الشراء وإقراض الأوراق المالية دون رهن النقود ومقايضة الذهب والقروض/الإيداعات الذهبية.

هـ. المسائل التي تدخل في الأصول غير المالية

1. تصاريح الإصدار التجارية

أ4.47 تعد تصاريح الإصدار التجارية ظاهرة جديدة نسبياً ولكنها سرعان ما نالت الاهتمام، حيث لا يتم تناول جميع أنواع التصاريح بشكل كامل في نظام الحسابات القومية، ومن أجل التخلص من حالة الارتياب ينبغي التعرض لهذا الموطن الذي يشكل ضعفا في أسرع وقت ممكن.

2. الإيجار الذي يشكل استفادة او استغلالاً للموارد الطبيعية

أ4.48 يتناول الجزء الخامس من الفصل السابع شعر معاملة التراخيص والتصاريح لاستخدام الموارد الطبيعية، ونظراً لتطوير معاملة الموارد الفردية بشكل مستقبل فيما سبق فإنه يوصى ببعض المعاملات المتناقضة.

أ4.49 في حالة المورد الطبيعي الذي لا ينتهي والذي لا يؤثر استخدامه في عملية الإنتاج على الطبيعة أو قيمة الأصول فقد يسمح المالك باستخدام هذا المصدر لفترة طويلة من الوقت بطريقة يمكن للمستخدم أثناء سريانها بالتحكم في استخدام المورد بشكل قليل إذا حدث تدخلات من المالك القانوني، أنا في حالة العقار فإن نظام الحسابات القومية يوصي بسن الاتفاقية القائمة بين المالك والمستخدم بيع العقار، أما في حالة إيجار الطيف الراديوي فإن نظام الحسابات القومية يوصي بعدم تغيير التصريح باستخدام الطيف لملكية الطيف ولكنه يسن الأصول غير المنتجة تحت العقود الرئيسية وعقود الإيجار والتراخيص، ففي حالة منح الإذن باستخدام الهواء أو مسطح مائي على أنه مسطح بيئي فإن نظام الحسابات القومية يوصي بمعاملة التسديد على أنه ضريبة.

أ4.51 في حالة المورد الطبيعي الذي لا يوجد لديه القدرة على الاستكمال وفقاً للمقياس الزمني للإنسان، وكذلك تعرضه للاستنزاف في آخر الأمر نتيجة لاستخدامه في الإنتاج فإنه قد يسمح المالك باستخدام المورد حتى نفاذه، ففي هذه الحالة يوصي نظام الحسابات القومية ببقاء الملكية الاقتصادية للمورد الطبيعي مع المؤجر حتى تسديد المستأجر للرسوم المسجلة على أنها إيجار، حيث يتعهد المستأجر وحده وليس المؤجر بالإنتاج، مما يعني أن الانخفاض في قيمة رأس المال نتيجة الإنتاج يتم تسجيله في الميزانية العمومية للمالك على أنه تغيير آخر في حجم الأصول، حيث يكون الرابط بين ضعف قيمة الأصول واستخدامها في الإنتاج مفقوداً، وكما هو الحال في المسألة السابقة فإن الحقيقة التي تقر بأن الجزء الذي يتم تسديده على أنه تعويض لانخفاض قيمة الأصول غير معترف بها.

3. توسيع حدود الأصول الثابتة لتشمل أصول الملكية الفكرية

الابتكار

أ4.52 لقد تم توسيع حدود الأصول الثابتة لنظام الحسابات القومية لتشمل ناتج البحث والتطوير (R&D) الذي يرقى للتعريف العام للأصول، ومن الواضح أن البحث والتطوير يحتل جزءً، وليس كل، عملية الابتكار، حيث يمكنها استبعاد عدة مصروفات من قبل الإنتاج والأقسام الهندسية للمؤسسة، ويمكن أن تلك الأقسام الهندسية ذاتها مسئولة عن تحديد المنتج الجديد المحتمل والإشارة به إلى قسم البحث والتطوير بهدف تطوير العلوم الكامنة ورائه، وبالإضافة إلى ذلك يمكن أن تتكبد المؤسسة مصروفات أخرى قبل خروج المنتج الجديد إلى السوق، حيث تشتمل هذه المصروفات على دراسة السوق بهدف تحديد الطلب على المنتج الجديد ومصروفات التسويق لتطويره.

أصول السوق

أ4.53 تشتمل أصول السوق على أسماء لعلامات تجارية وعناوين وماركات تجارية وإشارات وأسماء نطاقات، حيث يعد السوق هو المحرك الرئيسي لقيمة العلامة التجارية والشركات الكبيرة التي تستثمر أموالاً ضخمة في إنشاء ودعم علاماتها التجارية من خلال الإعلانات والرعاية والإجراءات الأخرى اللازمة لتشكيل صورة إيجابية مع العملاء، ويعامل نظام الحسابات القومية أصول السوق على أنها غير منتجة ويعامل المصروفات التي تدخل في عملية الإنشاء على أنها استهلاك متوسط، فهي تظهر في الميزانية العمومية فقط عندما يتم بيعها، ويكمن السبب الرئيسي في عدم معاملة أصول السوق على أنها أصول ثابتة في صعوبة قياس قيمتها.

الرأس مال البشري

أ4.54 فضلاً عن تأهيل الموظفين اللازم لجلب منتج جديد إلى السوق فإن مصروفات الابتكار تستقطع من الموظفين المتعدين بهذا الابتكار، ولذلك يتم استبعادهم إلى مدى أوسع "الاستثمار في رأس المال البشري".

أ4.55 تعد الموارد البشرية الموارد الرئيسية في معظم عمليات الإنتاج، وتكمن هذه الموارد في المدى الواسع الذي يعتمد على المعرفة التي يجلبها البشر إلى عملية الإنتاج، ومن المعروف أن السكان الذين قد تلقوا تعليماً يشكلون سبباً حيوياً في الوصول إلى الرفاهية الاقتصادية في معظم الدول، وعلى الرغم من الحقيقة التي تقول بأنه توجد مشكلات نظرية وعملية تتعلق بتعيين قيمة القوة العاملة المتعلمة، إلا أنه توجد طلبات متكررة للتعرض لهذه المسألة ضمن إطار عمل نظام الحسابات القومية.

تكاليف نقل ملكية الأشياء الثمينة والأصول غير المنتجة

أ 4.56 يقدم نظام الحسابات القومية مفارقة بين تكاليف نقل الملكية المتكبدة عند اكتساب وصرف الأصول غير المالية من ناحية، والأصول المالية من ناحية أخرى، فتسجل تكاليف نقل الملكية المتكبدة على المعاملات في الأصول غير المالية على أنها تكوين إجمالي لرأس المال، بينما تسجل تكاليف نقل الملكية المتكبدة على المعاملات في الأصول المالية على أنها استهلاك متوسط، فالأساس وراء المعاملات المختلفة هو استخدام الأصول غير المالية في الإنتاج، إضافة إلى الدخل الناتج من الإنتاج بحاجة إلى أن يكون كافٍ بهدف تغطية تكاليف استخدام هذه الأصول بما في ذلك تكاليف نقل الملكية، لا تستخدم الأصول المالية في الإنتاج حيث يتم الاحتفاظ بها على أنها تخزين للقيمة لهدف كسب الدخل العقاري أو على أنها ترقب لمكاسب الحيازة، ومن المعروف لملكية والتزامات الأصول المالية تغيير المكية بشكل سريع.

أ4.57 تدخل الأشياء الثمينة تحت بند الأصول غير المالية، ولكن يتم الاحتفاظ بها على أنها تخزين للقيمة ولا تستخدم في الإنتاج، ويمكن أن نقول أنها تكون على غرار الأصول المالية أكثر منها بالنسبة للأصول غير المالية، ولذلك ينبغي تسجيل تكاليف نقل الملكية على الأشياء الثمينة على أنها استهلاك متوسط أكثر منه كتكوين لرأس المال الثابت كما هو الوضع الحاضر، وهو ما يعد قابلاً للنقاش.

أ4.58 لا تسجل تكاليف نقل الملكية على الأصول الثابتة بشكل منفصل، وإنما تضاف إلى السعر المدفوع من قبل المشتري ويخصم من السعر الذي استلم به البائع؛ بهدف الحصول على قيم اكتساب وصرف على التوالي، وتسجل تكاليف نقل الملكية على الأصول غير المنتجة في تصنيف منفصل من التكوين الإجمالي رأس المال، وتستثنى في حالة الأرض حيث تعامل تكاليف نقل الملكية اتفاقية تحسين الأرض.

أ4.59 يمكن الاستفادة من الرؤية العامة لهذا الممارسات وتبريرها.

5. الفرق بين الصيانة والإصلاحات الرأس المالية

أ4.60 يوضح نظام الحسابات المالية الفرق بين الصيانة والإصلاحات الرأس مالية العادية للأصول الثابتة والتجديدات أو عمليات التحديث أو عمليات التضخيم الرئيسية (راجع الفقرات من 6.225 إلى 6.228)، ولكن يقر نظام الحسابات القومية بأن هذا الفرق جلي تماماً، حيث يسجل الأول على أنه استهلاك متوسط بينما يسجل الثاني على أنه تكوين لرأس المال الثابت.

أ4.61 تزيد عمليات التجديد أو التضخيم من أداء أو سعة الأصول الثابتة القائمة أو تعمل على توسيع مدة الخدمة المتوقعة سابقاً، حيث يلزم وجود عمليات الصيانة والإصلاح العادية حتى يمكن تحقيق الاستفادة من الأصل طوال مدة الخدمة الكلية المتوقعة في الاكتساب، وإذا تجاهل المالك عمليات الصيانة والإصلاح فإن يمكن أن تقل مدة الخدمة المتوقعة بدرجة كبيرة، ويجب عندها تسجيل التقادم غير المتوقع على أنها تغيير آخر في الحجم في قيمة الأصل.

4.62أ إذا كانت متطلبات المعاملة كرأس مال ثابت لمتع تقليل مدة الخدمة أكثر من تمديدها، فستختفي مشكلة التقارب بين عمليات الصيانة العادية وعمليات التمديد الرئيسية، كما يمكن تجنب مشكلة العواقب الناتجة عن تجاهل عمليات الصيانة التي لا تنعكس على تقليل صافي الناتج المحلي.

6. معاملة الشراكة بين القطاعين العام والخاص

4.63أ سبق أن تم التعرض للشراكة بين القطاعين العام والخاص (PPPs) في الفصل الثاني والعشرين، حيث تنتظر المزيد من التطورات في معاملتها في نظام الحسابات القومية عملية تطور وتبني المعايير تحت التطوير من قبل كل من مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) ومجلس معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام، (IPSASB)، حيث تشرف ISWGNA على هذه التطويرات.

7. نقل ملكية الأصل أثناء مدة خدمته

4.64 تعد حالة تأجير أحد الموارد الطبيعية لمدة طويلة من الزمن، وحالة الشراكة بين القطاعين العام والخاص (PPPS) حالات تنتقل فيها الملكية الاقتصادية للأصل جزئياً أثناء مدة خدمته، فشروط الترتيب هي تعويض من المستخدم الأول مقابل تغيير الملكية إلى المستخدم الثاني يتم تجميعها في ترتيبات للمدفوعات أثناء مدة الإيجار، ويجب تسجيل نقل الملكية على أنها تغيير آخر في تصنيف الأصول، ولا ينعكس على الإنتاج أو توزيع حسابات الدخل، وهو ما يعد وجه للعجز يمكن معالجته من خلال بعض إتقان مفهوم التأجير المالي.

المراجع

بنك التسويات الدولية وأمانة الكومنولث والمكتب الإحصائي التابع للمفوضية الأوروبية (يوروستات) وصندوق النقد الدولي ومنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية وأمانة نادي باريس ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتطوير والبنك العالمي (2003): إحصاءات الدين الخارجي: دليل إرشادي للمؤلفين والمستخدمين.
هذا المحتوى من: http://www.imf.org/external/pubs/ft/eds/Eng/Guide/file1.pdf

مجموعة كانبرا (2001): مجموعة خبراء في إحصاءات الدخل المنزلي، مجموعة كانبرا: تقرير وتوصيات نهائية، أوتوا.
هذا المحتوى من: http://www.lisproject.org/links/canberra/finalreport.pdf

مشروع EU KLEMS: الإنتاجية في الإتحاد الأوروبي: مدخل الصناعة المقارن (EU KLEMS 2003).
هذا المحتوى من: http://www.euklems.net/

البنك المركزي الأوروبي (2007): المؤسسات المالية النقدية والدليل الإرشادي لقطاع إحصاءات الأسواق. فرانكفورت.
هذا المحتوى من:
http://www.ecb.int/pub/pdf/other/mfimarketstatisticssectormanual200703en.pdf

المكتب الإحصائي التابع للمفوضية الأوروبية (يوروستات) (1995): أنظمة الحسابات الإقليمية - القيمة المضافة الإجمالية تكوين رأس المال الثابت الإجمالي حسب النشاط، مكتب المنشورات الرسمية للجماعات الأوروبية بلكسمبورج.

المكتب الإحصائي التابع للمفوضية الأوروبية (يوروستات) (1996): أنظمة الحسابات الإقليمية - الحسابات المنزلية، مكتب المنشورات الرسمية للجماعات الأوروبية بلكسمبورج.

المكتب الإحصائي التابع للمفوضية الأوروبية (يوروستات) (1999): دليل الحسابات القومية ربع السنوية، مكتب المنشورات الرسمية للجماعات الأوروبية بلكسمبورج.
هذا المحتوى من:
http://epp.eurostat.ec.europa.eu/cache/ITY_OFFPUB/CA-22-99-781/EN/CA-22-99-781-EN.PDF

المكتب الإحصائي التابع للمفوضية الأوروبية (يوروستات) (2001): دليل مقاييس السعر والحجم في الحسابات القومية، مكتب المنشورات الرسمية للجماعات الأوروبية بلكسمبورج.
هذا المحتوى أيضاً من:
http://epp.eurostat.ec.europa.eu/cache/ITY_OFFPUB/KS-41-01-543/EN/KS-41-01-543-EN.PDF

المكتب الإحصائي التابع للمفوضية الأوروبية (يوروستات) (2002أ): دليل العجز والدين الحكومي ESA95، مكتب المنشورات الرسمية للجماعات الأوروبية بلكسمبورج.
هذا المحتوى متوفر أيضاً من:
http://epp.eurostat.ec.europa.eu/cache/ITY_OFFPUB/KS-42-02-585/EN/KS-42-02-585-EN.PDF

المكتب الإحصائي التابع للمفوضية الأوروبية (يوروستات) (2002ب): دليل مصادر وأنظمة تجميع الحسابات المالية ESA95 ، مكتب المنشورات الرسمية للجماعات الأوروبية بلكسمبورج.
هذا المحتوى متوفر أيضاً من:
http://epp.eurostat.ec.europa.eu/portal/page/portal/product_details/publication?

p_product_code=KS-BE-02-004

المكتب الإحصائي التابع للمفوضية الأوروبية (يوروستات) (2003): الإنتاج والاستهلاك المنزلي: عرض لمنهجية الحسابات المنزلية للدولة التابعة، مكتب المنشورات الرسمية للجماعات الأوروبية بلكسمبورج.

المكتب الإحصائي التابع للمفوضية الأوروبية (يوروستات) (2007): دليل التوصيات في إنتاج إحصاءات الشركات التابعة الأجنبية (FATS). مكتب المنشورات الرسمية للجماعات الأوروبية بلكسمبورج.
هذا المحتوى متوفر أيضاً من:
http://epp.eurostat.ec.europa.eu/portal/page/portal/product_details/publication?p_product_code=KS-RA-07-002

المكتب الإحصائي التابع للمفوضية الأوروبية (يوروستات) (2008): دليل يوروستات للدعم، استخدام جداول المدخلات والمخرجات. مكتب المنشورات الرسمية للجماعات الأوروبية بلكسمبورج.
هذا المحتوى متوفر أيضاً من:
http://epp.eurostat.ec.europa.eu/portal/page/portal/product_details/publication?p_product_code=KS-RA-07-013

المكتب الإحصائي التابع للمفوضية الأوروبية (يوروستات)،منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (2005): دليل إرشادي منهجي لتطوير مؤشرات أسعار المنتج للخدمات.
هذا المحتوى متوفر أيضاً من: http://www.oecd.org/dataoecd/44/40/36274111.pdf

المكتب الإحصائي التابع للمفوضية الأوروبية (يوروستات)، منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، منظمة السياحة العالمية، الأمم المتحدة (2008): حسابات الدولة التابعة السياحية: إطار العامل المنهجي الموصى به. لكسمبورج مدريد نيويورك باريس، مبيعات نشرة الأمم المتحدة رقم E.01.XVII.9.
هذا المحتوى من:
http://unstats.un.org/unsd/tradeserv/TSA%20RMF%202008%20edited%20whitecover.pdf

Hussmanns,R.;du Jeu,B (2002): مكتب العمل الدولي ،ملخص الإحصاءات الرسمية للتوظيف في القطاع غير الرسمي, ورقة العمل رقم 1، مكتب الإحصاءات، مكتب العمل الدولي 2002، تم إعداد الورقة للمناقشة في العمل اللائق والاقتصاد غير الرسمي أثناء الجلسة التسعين لمؤتمر العمل الدولي بجنيف.
هذا المحتوى من: http://www.ilo.org/public/english/bureau/stat/download/ilocomp.pdf

Hussmanns,Ralf (2004): قياس الاقتصاد غير الرسمي: من: التوظيف في القطاع غير الرسمي للتوظيف غير الرسمي، مكتب العمل الدولي، ورقة العمل رقم 53 بجنيف.
هذا المحتوى من:
http://www.ilo.org/public/english/bureau/stat/download/papers/wp53.pdf

Hussmanns,Ralf (2005): مقياس التوظيف غير الرسمي: المعايير الدولية الجديدة 2005، الورقة المقدمة إلى المؤتمر الرابع عشر للإحصائيين الكومنولث في كيب تاون بجنوب أفريقيا.
هذا المحتوى من: http://www.ilo.org/public/english/bureau/stat/papers/comp.htm

مكتب العمل الدولي (1993): قرار إحصائيات التوظيف في القطاع غير الرسمي، المؤتمر دولي الخامس عشر لإحصائيي العمل: العناوين الرئيسية للمؤتمر ونص القرارات الثلاثة التي تم تبنيها، في نشرة إحصائيات العمل 1993-2، IX-XXIV، بجنيف 25.87

مكتب العمل الدولي (2002): النساء والرجال في الاقتصاد غير الرسمي: صورة إحصائية، بجنيف.
هذا المحتوى من:

http://www.wiego.org/publications/women%20and%20men%20in%20the%20informal%20economy.pdf

مكتب العمل الدولي (2003): خطوط إرشادية للتعريف الإحصائي للتوظيف غير الرسمي، تقرير المؤتمر الدولي السابع عشر لإحصائيي العمل، بجنيف.
هذا المحتوى من:
http://www.ilo.org/public/english/bureau/stat/download/17thicls/final.pdf

مكتب العمل الدولي (2003): الاقتصاد المنزلية والمصروفات، تقرير المؤتمر الدولي السابع عشر لإحصائيي العمل، بجنيف.
هذا المحتوى من:
http://www.ilo.org/public/english/bureau/stat/download/17thicls/r2hies.pdf

مكتب العمل الدولي (وشيك): دليل قياس العمل التطوعي.
هذا المحتوى من:
http://www.ilo.org/global/What_we_do/Statistics/events/icls/lang__en/docName__WCMS_100574/index.hm

منظمة العمل الدولية، صندوق النقد الدولي، منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، المكتب الإحصائي التابع للمفوضية الأوروبية (يوروستات)، اللجنة الاقتصادية الأوروبية التابعة للأمم المتحدة والبنك العالمي (2004): دليل مؤشر سعر الاستهلاك: النظرية والتطبيق، جنيف، منظمة العمل الدولية.
هذا المحتوى من: http://www.ilo.org/public/english/bureau/stat/guides/cpi/index.htm

منظمة العمل الدولية، صندوق النقد الدولي، منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، اللجنة الاقتصادية الأوروبية التابعة للأمم المتحدة والبنك العالمي (2004): دليل مؤشر سعر الاستهلاك: النظرية والتطبيق، واشنطن، صندوق النقد العالمي.
هذا المحتوى من:http://www.imf.org/external/np/sta/tegppi/index.htm

منظمة العمل الدولية، صندوق النقد الدولي، منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، اللجنة الاقتصادية الأوروبية التابعة للأمم المتحدة والبنك العالمي (2009): دليل مؤشر أسعار التصدير والاستيراد: النظرية والتطبيق، واشنطن، صندوق النقد العالمي.
هذا المحتوى من: http://www.imf.org/external/np/sta/tegeipi/index.htm

صندوق النقد الدولي (2000): دليل الإحصاءات النقدية والمالية، صندوق النقد الدولي IMF، واشنطن العاصمة.
هذا المحتوى من: http://www.imf.org/external/pubs/ft/mfs/manual/index.htm

صندوق النقد الدولي (2001أ): دليل الإحصاءات المالية الحكومية، صندوق النقد الدولي IMF، واشنطن العاصمة.
هذا المحتوى من: http://www.imf.org/external/pubs/ft/gfs/manual/pdf/all.pdf

صندوق النقد الدولي (2001ب): دليل الحسابات القومية ربع السنوية، المفاهيم ومصادر البيانات والتجميع، صندوق النقد الدولي IMF، واشنطن العاصمة.
هذا المحتوى من: http://www.imf.org/external/pubs/ft/qna/2000/Textbook/index.htm

صندوق النقد الدولي (2008أ): دليل ميزان المدفوعات وموقع الاستثمار الدولي، الطبعة السادسة (BPM6) صندوق النقد الدولي IMF، واشنطن العاصمة.
هذا المحتوى متوفر أيضاً من: http://www.imf.org/external/pubs/ft/bop/2007/bopman6.htm

صندوق النقد الدولي (2008ب): المعاملات الدولية في الإيداع: دليل إرشادي للمؤلفين والمستخدمين (مسودة) صندوق النقد الدولي IMF، واشنطن العاصمة.
هذا المحتوى من: http://www.imf.org/external/np/sta/bop/2008/rcg/pdf/guide.pdf

صندوق النقد الدولي (2008ج): الإحصاءات النقدية والمالية: دليل تجميعي، صندوق النقد الدولي IMF، واشنطن العاصمة.
هذا المحتوى من: http://www.imf.org/external/pubs/ft/cgmfs/eng/pdf/cgmfs.pdf

صندوق النقد الدولي (سنوي): الدليل السنوي لإحصاءات ميزان المدفوعات، صندوق النقد الدولي IMF، واشنطن العاصمة.

Jalava، Jukka، Kavonius، Llja Kristian (2006): السلع المعمرة وأثرها على معدلات الإدخار المنزلي في منطقة اليورو، ورقة مناقشة VATT، معهد البحث الاقتصادي الحكومي، هلسنكي بفنلاندا.
هذا المحتوى من: http://www.vatt.fi/file/vatt_publication_pdf/k409.pdf

منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (1996): حساب التضخم – دليل الحسابات القومية تحت ظروف التضخم المرتفع، منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية OECD، باريس.
هذا المحتوى من: http://browse.oecdbookshop.org/oecd/pdfs/browseit/3096061E.PDF

منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (2000): نظام الحسابات الصحية، منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية OECD، باريس.
هذا المحتوى من: http://www.oecd.org/dataoecd/41/4/1841456.pdf

منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (2001): قياس الإنتاجية: قياس النمو الإنتاجي الكلي وعلى المستوى الصناعي ، منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية OECD، باريس.
هذا المحتوى من: http://www.oecd.org/dataoecd/59/29/2352458.pdf

منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (2004): كتيب مؤشرات السعادة وتعديلات الجودة في مؤشرات الأسعار: تطبيق خاص لمنتجات تكنولوجيا المعلومات.
هذا المحتوى متوفر أيضاً من:
http://browse.oecdbookshop.org/oecd/pdfs/browseit/9306081E.PDF

منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (2005): قياس العولمة: كتيب منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية OECD لمؤشرات العولمة الاقتصادية، منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية OECD، باريس.
هذا المحتوى من: http://browse.oecdbookshop.org/oecd/pdfs/browseit/9205061E.PDF

منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (2008): تعريف البيانات الإرشادية لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية OECD للاستثمار المباشر الأجنبي، الطبعة الرابعة، منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية OECD، باريس.
هذا المحتوى من: http://www.oecd.org/dataoecd/26/50/40193734.pdf

منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (2009): نحو قياس حجم الخدمات الصحية والتعليمية: كتيب منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية OECD، باريس.

منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (2009): قياس رأس المال: (نسخة مراجعة) منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية OECD، باريس.
هذا المحتوى من:
http://www.olis.oecd.org/olis/2009doc.nsf/LinkTo/NT00000962/$FILE/JT03258144.PDF

منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية: (وشيك): كتيب استمداد مقاييس رأس المال لمنتجات الملكية الفكرية: منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية OECD، باريس.

منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية: (سنوي): إحصاءات الإيرادات، منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية OECD، باريس.

منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية والمكتب الإحصائي التابع للمفوضية الأوروبية (يوروستات): الخطوط الإرشادية لسياسة وتحليل المراجعات.
هذا المحتوى من:
http://www.oecd.org/document/21/0,3343,en_2649_34257_40016853_1_1_1_1,00.html

منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية وصندوق النقد الدوري ومنظمة العمل الدولية و CIS STAT (2002): قياس الاقتصاد غير المتبع – كتيب: منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية OECD، باريس.
هذا المحتوى من: http://www.oecd.org/dataoecd/9/20/1963116.pdf

مؤسسة الإحصائيات بفنلندا، المركز القومي لأبحاث المستهلك (2006): الإنتاج والاستهلاك المنزلي بفنلندا 2001 – حساب الدولة المنزلي، هلسنكي.
هذا المحتوى من: http://www.stat.fi/tup/julkaisut/isbn_952-467-570-6_en.pdf

الأمم المتحدة (1975): نحو نظام للإحصاءات الاجتماعية والديموغرافية، نيويورك. دراسات في الأساليب، سلسلة: إف رقم 18، مبيعات منشورات الأمم المتحدة رقم: E.74.XVII.8.
هذا المحتوى من: http://unstats.un.org/unsd/publication/SeriesF/SeriesF_18E.pdf

الأمم المتحدة (1998): الإحصاءات الدولية لتجارة السلع: المفاهيم والتعريفات. دراسات في الأساليب، سلسلة إم: رقم 52، مراجعة 2، مبيعات منشورات الأمم المتحدة رقم: E.98.XVII.16.
هذا المحتوى من: http://unstats.un.org/unsd/publication/SeriesM/SeriesM_52rev2E.pdf

الأمم المتحدة (2000): تصنيف المصروفات وفقاً للغرض: تصنيف وظائف الحكومة (COFOG)، تصنيف الاستهلاك الفردي وفقاً للغرض (COIOP)، تصنيف أغرض المؤسسات التي لا تهدف للربح وتخدم الأسرة المعيشية (COPNI)، تصنيف إنفاق الإجراءات وفقاً للغرض (COPP). أوراق إحصائية، سلسلة إم: رقم 84، منشورات الأمم المتحدة، مبيعات رقم: E.00.XVII.6.
هذا المحتوى من: http://unstats.un.org/unsd/publication/SeriesM/SeriesM_84E.pdf

الأمم المتحدة (2000): الحسابات المنزلية: تجارب في المفاهيم والتأليف، مجلد 1 للحسابات المنزلية. دراسات في الأساليب، سلسلة إف: رقم 75 (مجلد رقم 1)، مبيعات منشورات الأمم المتحدة رقم: E.00.XVII.16 (مجلد رقم 1).
هذا المحتوى من: http://unstats.un.org/unsd/publication/SeriesF/SeriesF_75v1E.pdf

الأمم المتحدة (2002): أنباء وملاحظات نظام الحسابات القومية، مجلد رقم 14، أبريل 2002.
هذا المحتوى من: http://unstats.un.org/unsd/nationalaccount/snanews.asp

الأمم المتحدة (2003): كتيب المؤسسات التي لا تهدف إلى الربح في نظام الحسابات القومية، نيويورك، دراسات في الأساليب، سلسلة: إف، رقم 91، مبيعات منشورات الأمم المتحدة رقم: 03.XVII.9
هذا المحتوى من: http://unstats.un.org/unsd/publication/SeriesF/SeriesF_91E.pdf

الأمم المتحدة (2006): تصنيف التجارة الصناعية المعيارية، مراجعة رقم 4، أوراق إحصائية، سلسلة إم، رقم 34، مراجعة رقم 4، مبيعات منشورات الأمم المتحدة رقم: E06.XVII.10
هذا المحتوى أيضاً من:
http://unstats.un.org/unsd/publication/SeriesM/SeriesM_34rev4E.pdf

الأمم المتحدة (2008أ): تصنيف التجارة الصناعية المعيارية لجميع النشاطات الاقتصادية، مراجعة رقم 4، نيويورك، أوراق إحصائية، سلسلة إم، رقم 4، مراجعة رقم 4، مبيعات منشورات الأمم المتحدة رقم: E08.XVII
هذا المحتوى أيضاً من:http://unstats.un.org/unsd/cr/registry/isic-4.asp

الأمم المتحدة (2008ب): التصنيف المركزي للمنتج، الإصدار الثاني، قسم الشئون الاقتصادية والاجتماعية، وتقسيم الإحصائيات، وأوراق إحصائية، سلسلة إم، رقم 77، الإصدار الثاني، مبيعات منشورات الأمم المتحدة رقم: E08.XVII.7
هذا المحتوى أيضاً من:http://unstats.un.org/unsd//cr/registry/cpc-2.asp

الأمم المتحدة (2008ج): الوصيات الدولية للإحصائيات الصناعية، أوراق إحصائية، سلسلة إم، رقم 90، مبيعات منشورات الأمم المتحدة رقم: E08.XVII.8
هذا المحتوى من: http://unstats.un.org/unsd/industry/docs/M90.pdf

الأمم المتحدة (وشيك): الدليل الإرشادي للتصنيف الصناعي الدولي الموحد لجميع الأنشطة الاقتصادية (ISIC) و CPC، أوراق إحصائية، سلسلة إف، رقم 101، منشورات الأمم المتحدة

اللجنة الاقتصادية الأوروبية التابعة للأمم المتحدة (1992): دليل إرشادي لإحصاءات الاقتصاد المخفي

اللجنة الاقتصادية الأوروبية التابعة للأمم المتحدة (1993): قائمة جرد الممارسات الدولية لتقدير النشاطات الاقتصادية المخفية وغير الرسمية لحسابات الأمم المتحدة.
هذا المحتوى من: http://www.unece.org/stats/publications/NOE1993.pdf

اللجنة الاقتصادية الأوروبية التابعة للأمم المتحدة (2003): الاقتصاد غير المراقب في حسابات الأمم المتحدة – مسح للممارسات الدولية، جنيف، مبيعات منشورات الأمم المتحدة رقم: E03.II.E.56
هذا المحتوى من: http://www.unece.org/stats/publications/NOE2003.pdf

اللجنة الاقتصادية الأوروبية التابعة للأمم المتحدة (2008): الاقتصاد غير المراقب في حسابات الأمم المتحدة – مسح للممارسات المحلية، جنيف، مبيعات منشورات الأمم المتحدة رقم: E08.II.E.8
هذا المحتوى من: http://www.unece.org/stats/publications/NOE2008.pdf

الأمم المتحدة والبنك المركزي الأوروبي (وشيك) الإنتاج المالي، التدفقات والأوراق المالية في نظام الحسابات القومية.

الأمم المتحدة واللجنة الأوروبية وصندوق النقد الدولي ومنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ومنظمة التجارة العالمية (2002): دليل إحصاءات التجارة الدولية في الخدمات، نيويورك، أوراق إحصائية، سلسلة إم، رقم 86، مبيعات منشورات الأمم المتحدة رقم: E.02.XVII.11.
هذا المحتوى من: http://unstats.un.org/unsd/publication/Seriesm/Seriesm_86e.pdf

الأمم المتحدة واللجنة الأوروبية وصندوق النقد الدولي ومنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية والبنك العالمي (2003): الحسابات البيئية والاقتصادية المتكاملة 2003،دراسات في الأساليب، سلسلة إف، رقم 16 مراجعة رقم 1، منشورات الأمم المتحدة، مبيعات رقم: E.06.XVII.8.
هذا المحتوى من: http://unstats.un.org/unsd/envaccounting/seea2003.pdf

المجلس الوطني للبحوث في الولايات المتحدة، فريق لدراسة تصميم الحسابات غير السوقية (2005): ما وراء السوق: تصميم الحسابات غير السوقية لدى الولايات المتحدة.
هذا المحتوى من: http://www.nap.edu/catalog.php?record_id=11181#toc

البنك العالمي (2008): تعادل القوة الشرائية العالمية والمصروفات الحقيقة: كتيب منهجية برنامج المقارنة الدولي، واشنطن.
هذا المحتوى من: http://go.worldbank.org/MWS20NNFK0

منظمة الجمارك العالمية (2007): النظام المنسق لوصف وتشفير السلع، مراجعة رقم 4.
هذا المحتوى أيضاً من: http://publications.wcoomd.org/index.php

مسرد المصطلحات

A

الاستحواذ (الامتلاك) تتم عملية نقل ملكية السلع والخدمات بواسطة الوحدات التنظيمية عندما يكون هناك مالك جديد لسلعة، أو عندما يتم تقديم الخدمة من وحدة إلى أخرى. وقيمة السلع أو الخدمات التي تمتلكها وحدة مؤسسية هي قيمة السلع والخدمات التي حصلت عليها بالشراء أو عن طريق التحويلات العينية

النشاط أنظر أيضاً النشاط الرئسي ، النشاط الثانوي ، النشاط المساعد

انفاق استهلاكي نهائي يقيس قيمة السلع والخدمات الاستهلاكية المكتسبة

إنفاق استهلاكي نهائي فعلي للحكومة العامة قيمة الخدمات الاستهلاكية الجماعية التي تقدمها الحكومة العامة إلى المجتمع ككل أو إلى قطاعات عريضة منه

إنفاق استهلاكي نهائي فعلي للعائلات (الأسر المعيشية) يقاس الإنفاق الاستهلاكي النهائي الفعلي للعائلات بقيمة السلع والخدمات الاستهلاكية الفردية التي حصلت عليها الأسر المقيمة

إنفاق استهلاكي نهائي فعلي للمؤسسات التي لا تهدف إلى الربح وتخدم الأسر المعيشية قيمة الخدمات الاستهلاكية الجماعية التي تقدمها المؤسسات التي لا تهدف إلى الربح وتخدم الأسر المعيشية إلى المجتمع ككل أو إلى قطاعات عريضة منه

قسم تأمين فعلي أنظر أقساط تأمين

الدخل المتاح للتصرف به المعدل بند الموازنة في حساب إعادة توزيع الدخل العيني. يشتق الدخل المتاح للتصرف فيه المعدل من الدخل المتاح للوحدة التنظيمية أو القطاع عن طريق إضافة قيمة التحويلات الاجتماعية العينية التي تتسلمها هذه الوحدة أو القطاع، وطرح قيمة التحويلات الاجتماعية العينية المدفوعة بواسطة الوحدة أو القطاع

أنشطة مساعدة أنشطة داعمة يُضطلع بها داخل مشروع ما بغية إيجاد الظروف المناسبة التي يمكن فيها القيام بالنشاط الرئيسي أو الثانوي

- موارد حيوانية تنتج منتجات متكررة ؛ تغطي جميع الحيوانات التي يكون نموها الطبيعي وتتجددها بصورة متكررة تحت سيطرة ومسؤولية وإدارة مباشرة من قبل وحدات مؤسسية
- أصل؛ الأصل هو مخزن للقيمة تمثل منفعة أو سلسلة من المنافع التي تتجمع اللمالك الاقتصادي جراء حيازته أو استخدامه للكيان لفترة من الزمن. وهو عبارة عن وسيلة لترحيل قيمة من فترة محاسبية إلى فترة محاسبية أخرى
- حدود الأصل بالنسبة للأصول الثابتة؛ تتألف حدود الأصول الثابتة من السلع والخدمات التي تستخدم في الإنتاج لأكثر من عام واحد
- أوراق مالية بضمان أصول والتزامات الدين بضمانات إضافية؛ هي ترتيبات تضمن فيها مدفوعات الفائدة وأصل الدين بمدفوعات على أصول محددة أو بتدفقات دخل

B

ميزان الدخول الأولية جملة قيم الدخول الأولية المستحقة التحصيل بواسطة وحدة أو قطاع مؤسسي، مطروحاً منها جملة الدخول الأولية المستحقة الدفع.

ميزانية عمومية بيان يمثل، عند نقطة زمنية معينة، قيم الأصول المملوكة والمطالبات المالية (الخصوم) المطلوبة من الوحدة التنظيمية مالكة هذه الأصول.

بند التوازن بند التوازن هو بنية محاسبية يحصل عليه من خلال طرح القيمة الكلية للإدخالات الموجودة على أحد جانبي حساب (الموارد أو التغيرات في الخصوم) من القيمة الكلية للإدخالات الموجودة على الجانب الأخر (الاستخدامات أو التغيرات في الأصول). ولا يمكن قياسه بصورة مستقلة عن الإدخالات في الحساب. وباعتباره إدخال مشتق، فهو يعكس تطبيق القواعد المحاسبية العامة على الإدخالات المحددة على جانبي الحساب

القبول المصرفي يُعنى ب بقبول تبادل الكمبيالة أو سند ووعد غير مشروط بدفع كميات محددة من المال في تاريخ محدد عن طريق الشركات المالية مقابل رسم

معاملات المقايضة مقايضة، معاملة المقايضة ؛ هي معاملة يتم من خلالها مبادلة سلة من السلع والخدمات بسلة أخرى من سلع وخدمات أخرى دون أن يرافقها دفع أي مبالغ نقدية

السعر الأساسي السعر الذي يتلقاه المنتج من المشتري لقاء وحدة من سلعةٍ أو خدمةٍ ما منتجةٍ بوصفها مخرجاً، مخصوماً منه أية ضرائب مدفوعة، ومضافاً إليه أية إعانات تلقاها المنتج نتيجة لإنتاجها أو بيعها. ولا يشمل أية تكاليف نقل يقيدها المنتج منفصلة على الفاتورة

الكمبيالات أوراق مالية تُعطي حاملها حقاً غير مشروط في استلام مبلغ ثابت محدد في تاريخ معين

سندات وكمبيالات أوراق تُعطي حاملها حقاً غير مشروطا لتلقي مدفوعات ثابتة أو مدفوعات متغيرة حسب العقد، أي أن اكتساب الفائدة لا يتوقف على أرباح المدينين.

حدود أنظر حدود الإنتاج، حدود الأصل

المباني عدا المساكن تتضمن كافة المباني أو أجزاء منها التي لم يتم تخصيصها للسكن مثل التركيبات والمرافق والتجهيزات التي تعتبر جزء لا يتجزأ من تلك المباني والمنشآت

C

ضرائب رأسمالية ضرائب تفرض، خلال فترات غير منتظمة وغير متكررة، على قيم الأصول أو صافي القيمة المملوكة لوحدة مؤسسية، أو على قيم الأصول التي تنتقل ملكيتها بين وحدتين مؤسستين نتيجةً لإرث أو هدايا متبادلة بين الأحياء، أو غير ذلك من التحويلات

تحويلات رأسمالية هي تحويلات غير متبادلة حيث يحقق أحد الطرفين الذين يقومان بعملية التحويل على الأموال المعنية عن طريق التنازل عن أصل من الأصول (بخلاف النقد أو المخزونات)، أو تخلي عن مطالبة مالية (بخلاف حسابات المقبوضات)، أو أن يكون الطرف المتحصل على التحويل ملزماً بحيازة أصل من الأصول (بخلاف النقد)، أو عندما يتم تحقيق كلا الشرطين معاً

المؤسسات المالية التابعة والمقرضين للأموال تتألف من الوحدات المؤسسية التي توفر خدمات مالية، حيث تكون معظم أصولهم أو خصومهم لا يتم تداولها في الأسواق المالية المفتوحة

بنك مركزي البنك المركزي هو مؤسسة مالية وطنية تمارس السيطرة والتحكم على جوانب رئيسية من النظام المالي

تغيرات في المخزون (تشمل الأعمال قيد التنفيذ) تقاس التغيرات في المخزونات، بما في ذلك الأعمال قيد التنفيذ، بقيمة ما يدخل المخزونات مخصوماً منه قيمة المسحوبات وقيمة أية خسائر جارية في السلع المحتفظ بها في المخزون خلال الفترة المحاسبية.

تغيرات في صافي حقوق الملكية الناتجة عن أرباح أو خسائر الإحتياز الاسمي؛ يعرف بأنه المجموع الجبري لأرباح الاحتياز الاسمي الإيجابية أو السلبية على جميع الأصول والخصوم لوحدة مؤسسية

تغيرات في صافي حقوق الملكية ناتج عن الادخار والتحويلات الرأسمالية تمثل المبالغ سواء كلنت موجبة أو سالبة والتي تكون متاح للوحدة أو للقطاع من أجل حيازة أصول مالية و غير مالية

مطالبة (منفعة) هي المبلغ المستحق الدفع لحامل البوليصة من قبل شركة التأمين أو شركة إعادة التأمين المباشرة فيما يتعلق بأي حدث مغطى من قبل البوليصة و خلال فترة صلاحيتها

مطالبات تحت التسوية تشمل المطالبات التي لم يتم الإبلاغ عنها بعد أو التي تم الإبلاغ عنها ولكن لم يتم تسويتها بعد، أو التي تم الإبلاغ عنها وتم تسويتها ولكن لم يتم تسديدها بعد.

خدمات استهلاكية جماعية خدمات توفر في آن واحد لجميع الأفراد في المجتمع أو لجميع أفراد قطاع معين من المجتمع، مثل جميع الأسر المعيشية التي تعيش في منطقة معينة

تعويضات العاملين (المستخدمين) مجموع المبالغ النقدية والعينية المستحقة الدفع من قبل رب العمل في مشروع ما إلى المستخدمين فيه مقابل عمل يؤديه هؤلاء المستخدمون أثناء الفترة المحاسبية

برامج الكمبيوتر الجاهزة تشمل البرامج والموارد الوصفية والمساندة لبرامج تشغيل الحاسوب والبرامج التطبيقية

سلع استهلاكية معمّرة سلعٌ قد تستخدم لأغراض الاستهلاك مرات عدة أو بصفة مستمرة لمدة سنة أو أكثر

سلع أو خدمات استهلاكية سلع أو خدمات تستعمل (دون إدخال مزيد من التحويل عليها في الإنتاج كما تم تعريفها في نظام الحسابات القومية) من قبل الأسر المعيشية والمؤسسات التي لا تهدف إلى الربح وتخدم العائلات أو الوحدات الحكومية لإشباع الاحتياجات (أو الرغبات) الفردية أو الإحتياجات الجماعية لأفراد المجتمع.

استهلاك رأس المال الثابت يمثل التناقص في القيمة الحالية لرصيد الأصول الثابتة المملوكة والمستعملة في الإنتاج أثناء الفترة المحاسبية نتيجة للتدهور المادي أو القدم أو التلف العرضي العادي

استهلاك سلع وخدمات هو التصرف باستنفاذ السلع والخدمات بشكل كامل في عملية من عمليات الإنتاج أو للإشباع المباشر للحاجات أو الاحتياجات الإنسانية

استهلاك، النشاط الاستهلاكي يتضمن استخدام السلع والخدمات لإشباع الحاجات الفردية أو الاحتياجات والرغبات الجماعية الإنسانية

عقود وإيجار وتراخيص تعامل على أنها أصول فقط عند استيفاء الشروط التالية. تكون شروط العقد أو الإيجار أو الترخيص هي التي تحدد سعر استخدام الأصل أوتقديم الخدمة والذي يختلف عن السعر الذي يمكن أن يسود في حال عدم وجود عقود أو تراخيص. ويجب أن يكون أحد طرفي التعاقد على علم بهذا الفرق في الأسعار إمّا بالممارسة أو بموجب القانون

شركة يغطي من الناحية القانونية المنشأة والمؤسسة ويغطي أيضاً التعاونيات والشركات ذات المسؤولية المحدودة والوحدات الوهمية المقيمة وأشباه الشركات

تكاليف نقل ملكية تتكون من الأنواع التالية من البنود:أ)جميع الرسوم المهنية أو العمولات التي تكبدتها كلا الوحدات سواء باستحواذ أو التصرف في الأصول كالرسوم المدفوعة للمحامين والمهندسين المعماريين والمهندسين والمساحين والمثمنون، و كذلك العمولات التي تدفع إلى وكلاء العقارات والمزادات؛ ب) جميع تكاليف االلنقل والتجارة المسجلة بشكل منفصل في فواتير المشترى؛ و ج) جميع الضرائب المدفوعة من الوحدة المكتسبة للأصل على نقل ملكية الأصل؛ ود)جميع الضرائب المستحقة على التصرف في الأصل؛ وهـ)جميع تكاليف التسليم و التركيب أو إعادة التركيب التي لم تدرج في سعر الأصل المستحوذ أو المتصرف به، وو) أية تكاليف طرفية يتم تكبدها في نهاية عمر الأصل مثل تلك المطلوبة لتقديم الهيكل بشكل آمن أو لإحلال و تجديد البيئة التي يقع فيها الأصل

مشتقات ائتمانية هي مشتقات مالية غرضها الرئيسي هو تداول المخاطرة الائتمانية.

مقايضة سعر الفائدة عبر البلدان يتم تعريفها في بعض الأوقات على أساس أنها مقايضة العملة، تتضمن مقايضة للتدفقات النقدية المرتبطة بمدفوعات الفائدة ومقايضة مبالغ أصلية تبعاً لسعر صرف متفق عليه عند نهاية العقد.

موارد بيولوجية مفتلحة تغطي عائد المنتجات المتكررة للثروة الحيوانية والأشجار و المحاصيل وعائد المنتجات المتكررة للثروة النباتية التي تنمو وتتكاثر وتتجدد تحت رقابة وإدارة مباشرة وسيطرة ومسؤولية الوحدات المؤسسية

عملة تتألف العملة من النقود الورقية والمعدنية التي لها قيمة اسمية ثابتة ويتم إصدارها أو اعتمادها من قبل البنك المركزي أو الحكومة

تعاون دولي جاري يتكون من التحويلات الجارية النقدية أو العينية بين حكومات البلدان المختلفة أو بين الحكومات والمنظمات الدولية

ضرائب جارية على رأس المال ضرائب مستحقة الدفع بصورة دورية، سنوية في العادة، على ممتلكات أو صافي ثروة الوحدة المؤسسية، عدا الضرائب على الأراضي أو غيرها من الأصول التي تمتلكها أو تستأجرها المشاريع وتستخدمها في الإنتاج، حيث تعامل هذه الضرائب بوصفها ضرائب أخرى على الإنتاج

ضرائب جارية على الدخل والثروة ...الخ معظمها ضرائب على دخل الأسر المعيشية أو على أرباح الشركات أو على الثروة، تدفع بصورة منتظمة كل فترة ضريبية (تمييزاً لها عن الضرائب الرأسمالية التي تفرض بصورة غير متكررة).

تحويل جاري هو معاملة تقوم فيها إحدى الوحدات المؤسسية بتوفير سلعة أو خدمة أو أصل إلى وحدة أخرى دون أن تحصل من الأخيرة على أي سلعة أو خدمة أو أصل بشكل مباشر مقابل ذلك كنظير ، كما لا يلزم طرف أو كلا الطرفين معاً بحيازة أو التنازل عن، أصل من الأصول.

تحويلات جارية بين الأسر المعيشية جميع التحويلات الجارية التي تتلقاها أو التي تقدمها أسر معيشية مقيمة إلى أو من أسر معيشية أخرى مقيمة أو غير مقيمة

تحويلات جارية إلى المؤسسات التي لا تهدف إلى الربح وتخدم الأسر المعيشية تحويلات يتم تلقيها من وحدات مؤسسية أخرى مقيمة أو غير مقيمة على هيئة رسوم عضوية ومساهمات وتبرعات ...الخ، سواء أكانت على أساس منتظم أو غير منتظم.

تحويلات جارية بين وحدات الحكومة العامة تحويلات بين وحدات حكومية مختلفة

D

قواعد البيانات تتكون من ملفات للبيانات منظمة وفق طريقة معينة بحيث تسمح بالوصول والإستخدام الفعال للبيانات

إعادة تنظيم دين (أو إعادة هيكلة الدين)؛ يعرف على أنه ترتيبات تشمل كل من الدائن والمدين (أحياناً أطراف ثالثة) من شأنها أن تغير الأحكام المحددة لخدمة دين قائم.

إعادة هيكلة دين أنظر إعادة تنظيم دين

سندات الدين سندات الدين هي صكوك قابلة للتداول وهي بمثابة دليل على وجود الدين

ضريبة القيمة المضافة المقتطعة ضريبة تدفع على مشتريات السلع أو الخدمات المعدة للاستهلاك الوسيط أو إجمالي تكوين رأس المال الثابت أو إعادة البيع، والتي يُسمح للمنتج باقتطاعها من ضريبة القيمة المضافة المستحقة عليه للحكومة كضريبة قيمة مضافة قيدها على فواتير زبائنه

برنامج محدد المنافع برنامج محدد المنافع هو برنامج تحدد فيه المنافع المستحقة الدفع للموظف عند التقاعد عن طريق استخدام صيغة ما، إما بشكل منفرد أو كحد أدنى للمبلغ المستحق

برنامج محدد المساهمة برنامج محدد المساهمة هو برنامج حيث تحدد المنافع المستحقة الدفع للموظف عند التقاعد حصرياً من ناحية مستوى التمويل المتراكم من مساهمات الموظفين طيلة فترة عملهم والزيادات في القيمة الناتجة عن استثمار تلك الأموال من قبل مدير البرنامج

شركات الإيداع بإستثناء البنك المركزي يكون نشاطها الأساسي هو الوساطة المالية ولديها التزامات في شكل ودائع أو أدوات مالية (مثل شهادات الإيداع قصيرة الأجل) والتي هي بدائل قريبة للودائع

الإستثمار المباشر هو فئة من الاستثمارات العابرة للحدود والمرتبطة بوحدة مقيمة في اقتصاد واحد لديها سيطرة أو درجة كبيرة من التأثير على إدارة مؤسسة مقيمة في اقتصاد أخر

الدخل المتاح للتصرف به البند الموازن في حساب التوزيع الثانوي للدخل. ويحسب الدخل المتاح للتصرف به في ميزان الدخول الأولية لوحدة مؤسسية أو قطاع ما بجمع كل التحويلات الجارية، ما عدا التحويلات الاجتماعية العينية التي تتلقاها تلك الوحدة أو ذلك القطاع، وطرح جميع التحويلات الجارية، ما عدا التحويلات الاجتماعية العينية التي تدفعها تلك الوحدة أو ذلك القطاع

دخل الشركات الموزع يساوي دخل المشاريع مضافاً إليه كافة التحويلات الجارية المستحقة ناقصاً كافة التحويلات الجارية الدائنة، ناقصاً التسوية للتغيير في استحقاقات المعاشات التقاعدية المرتبطة بخطة المعاشات التقاعدية في تلك المؤسسة

أنصبة (حصص الأرباح الموزعة) شكل من أشكال دخل الإستثمار يستحقه حاملو الأسهم نتيجة لوضع أموالهم تحت تصرف الشركات

سلع معمّرة سلع يمكن استعمالها بصورة متكررة أو مستمرة، على مدى فترة تزيد على عام، بافتراض أن معدل الاستعمال الفعلي هو معدل عادي.. والسلع الاستهلاكية المعمرة هي سلع يمكن أن تستخدم لأغراض الاستهلاك بصورة متكررة أو مستمرة، على مدى فترة تزيد على عام

المساكن مبانٍ أو أجزاء مبانٍ تستعمل كلياً أو بصورة رئيسية للسكن، وتشمل أية إنشاءات ملحقة مثل مواقف السيارات المسقوفة وجميع التركيبات الدائمة التي تركب في المساكن عادة

E

تدفقات اقتصادية تعكس إنشاء قيمة اقتصادية أو تحويلها أو مبادلتها أو نقل ملكيتها أو إطفاءها، وتنطوي على تغيرات في حجم أو تكوين أو قيمة أصول وخصوم وحدة مؤسسية (تنظيمية)

مالك اقتصادي المالك الاقتصادي لكيانات كالسلع والخدمات والموارد الطبيعية والأصول والخصوم المالية، هو الوحدة المؤسسية المخولة بالمطالبة بالمنافع المرتبطة باستخدام الكيان المعني في سياق نشاط اقتصادي بحكم قبول المخاطر المرتبطة

أسعار مهمة اقتصادياً (ذات دلالة اقتصاديةً(؛ أسعار لها تأثيرٌ كبيرٌ على كميات السلع أو الخدمات التي يرغب المشترون في شرائها. وتنشأ هذه الأسعار عادة عندما (أ) يكون لدى المنتج دافع لتعديل وضبط العرض إما بهدف تحقيق ربح على المدى الطويل أو على الأقل تغطية رأس المال والتكاليف الأخرى؛ (ب)يكون للعملاء حرية الشراء أو عدم الشراء ويقومون بالاختيار على أساس الأسعار المفروضة

خيارات أسهم الموظفين خيارات أسهم الموظف هو اتفاق يبرم بتاريخ معين (تاريخ "المنح") يمكن من خلاله للمستخدم أن يشتري عدد معين من الحصص من رصيد أسهم رب العمل وفقاً لسعر محدد (سعر "التنفيذ") سواء في وقت محدد (تاريخ "اكتساب الحق") أو في غضون فترة من الزمن (فترة "ممارسة الحق") والتي تلي فوراً تاريخ اكتساب الحق

المستخدمون هم الأفراد الذين – وفقاً لاتفاق معين – يعملون لصالح وحدة مؤسسية مقيمة ويحصلون على مكافأت أو تعويضات لقاء عملهم

مساهمات أرباب العمل الإجتماعية هي مساهمات إجتماعية يدفعها أرباب العمل لصناديق الضمان الاجتماعي أو لغيرها من البرامج التأمين الاجتماعية المرتبطة بالعمل من أجل تأمين منافع اجتماعية لمستخدميهم

استخدام يعرف الإستخدام على أنه كافة الأشخاص سواء كانوا موظفين أو عاملين لحسابهم الخاص- الذين يشاركون في نشاط إنتاجي يقع ضمن حدود الإنتاج المحدد بنظام الحسابات القومية

مؤسسة المؤسسة هي رؤية للوحدة المؤسسية كمنتج للسلع والخدمات

أعمال ترويحية أو أدبية أو فنية أصلية هي الأفلام الأصلية أو التسجيلات الصوتية أو النصوص الأصلية أو المعزوفات الموسيقية أو النماذج الأصلية التي يسجل عليها أو يدمج فيها أداء مسرحي وبرامج إذاعية وتلفزيونية أو أداء موسيقي أو أعمال أدبية وفنية أخرى

الحق في الحصول على السلع والخدمات في المستقبل على أساس حصري يتعلق بالحالة التي يكون فيها الطرف الذي تعاقد على شراء سلع أو خدمات بسعر ثابت في وقت ما في المستقبل قادراً على نقل أو تحويل التزام الطرف الثاني في العقد إلى طرف ثالث

حقوق المساهمين تضم كل الأدوات والسجلات التي تقر بمطالبات على القيمة المتبقية للشركة أو شبه الشركة بعد استيفاء مطالبات كافة الدائنين

خيارات أسهم موظفين أنظر خيارات أسهم موظفين

المنشأة مشروع أو جزء من مشروع يقع في موقع وحيد ويضطلع فيه بنوع واحد فقط من النشاط الإنتاجي أو يعود فيه نشاط الإنتاج الرئيسي بمعظم القيمة المضافة

أصول ثابتة موجودة هي أصول أدمجت قيمتها في راس المال الثابت لوحدة إنتاجية واحدة على الأقل تعمل في الاقتصاد المحلي في وقت ماضي من الفترة المحاسبية الجارية أو من الفترة المحاسبية السابقة

قياس الإنفاق على الناتج المحلي الإجمالي (GDP)؛ يتم حسابه على أساس أنه يساوي مجموع الإنفاق على الاستهلاك النهائي مضافا له إجمالي تكوين رأس المال و الصادرات ناقصا منه الواردات

النفقات على السلع والخدمات قيمة ما يدفعه أو يوافق على دفعه المشترون إلى البائعين مقابل سلع أو خدمات يقدمها البائعون إليهم أو إلى وحدات مؤسسية أخرى يحددها المشترون

إعانات التصدير جميع الإعانات على السلع والخدمات التي تصبح مستحقة الدفع من قبل الحكومة عندما تغادر السلع المنطقة الاقتصادية أو عندما تورد الخدمات إلى وحدات غير مقيمة

ضرائب التصدير ضرائب على السلع والخدمات التي تصبح مستحقة الدفع للحكومة عندما تغادر السلع المنطقة الاقتصادية أو عندما تورد الخدمات إلى غير المقيمين

F

إنفاق استهلاكي نهائي هو قيمة الإنفاق على السلع والخدمات الاستهلاكية

إنفاق الأسر المعيشية على الاستهلاك النهائي **أنظر** الإنفاق الإستهلاكي النهائي للأسر المعيشية

إنفاق الحكومة على الاستهلاك النهائي (إنفاق استهلاكي نهائي للحكومة)

إنفاق المؤسسات التي لا تهدف إلى الربح وتخدم العائلات على الاستهلاك النهائي يتكون مما تنفقه المؤسسات المقيمة غير الهادفة إلى الربح وتخدم الأسر المعيشية وتتضمن النفقات التي لابد من تقدير قيمتها بشكل غير مباشر، بما في ذلك الإنفاق المحتسب على الخدمات والسلع الاستهلاكية الفردية وربما على الخدمات الاستهلاكية المشتركة

أصول مالية تتألف من كل المطالبات أو الأسهم المالية أو غيرها من حقوق الملكية أو الأسهم العادية في الشركات بالإضافة إلى سبائك الذهب المحتفظ بها من قبل السلطات النقدية كأصول احتياطية

شركات مالية مساعدة وتتألف من الشركات المالية المشتغلة أساساً في أنشطة مرتبطة بمعاملات في الأصول والخصوم المالية أو بإيجاد السياق التنظيمي لهذه المعاملات ولكن في الظروف التي لا تتضمن الحالات التي تكون للشركات المساعدة حق الملكية للأصول والخصوم المالية التي يتم تداولها بها

مطالبات والتزامات مالية هي دفعة أو سلسلة دفعات مستحقة للدائن من قبل المدين وفقاً لأحكام المسؤولية

شركات مالية قطاع يتكون من جميع الشركات المقيمة التي تشتغل بصورة رئيسية بتوفير الخدمات المالية بما فيها خدمات التأمين وتمويل المعاشات التقاعدية، إلى وحدات مؤسسية اخرى

مشتقات مالية أدوات مالية تم ربطها بأداة مالية محددة أو بمؤشر أو بسلعة أساسية، يمكن من خلالها التداول في مخاطر مالية محددة في الأسواق المالية في حد ذاتها

وسطاء ماليون وحدات مؤسسية تتحمل التزامات مالية على حسابها الخاص بهدف حيازة أصول مالية من خلال الانخراط في المعاملات المالية في السوق

غرامات وعقوبات هي مدفوعات إلزامية مفروضة على الوحدات المؤسسية من قبل المحاكم القضائية أو الهيئات شبه القضائية.

سلع تامة الصنع تتكون منسلع djيتم انتاجها ولا ينوي المنتج غجراء أية عمليات إنتاجية اخرى عليها قبل توريدها لوحدات مؤسسية اخرى

أصول ثابتة أصول منتجة تستعمل هي نفسها بصورة متكررة أو مستمرة في عمليات إنتاجية لمدة تزيد على عام

تبادل العملات الأجنبية هي بيع/شراء فوري للعملات و في نفس الوقت بيع/شراء آجل لنفس العملات

عقد آجل هو عقد مالي غير مشروط يمثل التزام بالتسوية في تاريخ محدد. العقود الآجلة والأخرى المستقبلية عادة, وليس دائما, يتم تسويتها بالدفع نقدا أو من خلال تقديمأداة مالية أخرى بدلا من القيام بالتسليم الفعلي للبند المعني وبالتالي فإنه يتم تقدير قيمتها و تداولها بمعزل عن البند الأساسي

عقد تبادل أجنبي آجل يشمل طرفين موافقين على التبادل بالعملات الأجنبية و بسعر صرف متفق عليه لكمية محددة بتاريخ لاحق متفق عليه

اتفاقيات فائدة آجلة (FRA) اتفاق بين طرفين, من أجل حماية أنفسهم من تغير سعر الفائدة, يتفقان على سعر الفائدة التي ستدفع, بتاريخ تسوية محدد, على كمية نظرية من الجزء الأساسي الذي لا يتم تبادله أبدا

مكافئ العمل المتفرغ مكافئ العمل المتفرغ هو عدد الوظائف المكافئة للعمل المتفرغ بوصفها مجموع الساعات المصروفة في العمل مقسومة على المتوسط السنوي للساعات المصروفة في وظائف تؤدى على أساس متفرغ

G

ناتج محلي إجمالي أنظر قياس الناتج المحلي الإجمالي من جانب النفقات، قياس الناتج المحلي الإجمالي من جانب الدخل، قياس الناتج المحلي الإجمالي من جانب الإنتاج

نفقات استهلاك نهائي للحكومة العامة تتألف من النفقات – بما في ذلك النفقات التي لابد من تقدير قيمتها بشكل غير مباشر – المتكبدة من قبل الحكومة العامة على كل من السلع والخدمات الاستهلاكية الفردية وعلى الخدمات الاستهلاكية الجماعية أو المشتركة

إنفاق حكومي على الاستهلاك النهائي يتكون مما تنفقه الحكومة العامة، بما في ذلك النفقات التي يجب أن يتم تقديرها بطريقة غير مباشرة، على السلع والخدمات الاستهلاكية الفردية والجماعية

الدخل القومي الإجمالي (GNI) يقاس على أنه الناتج المحلي الإجمالي (GDP) زائد تعويضات العاملين من الخارج زائد دخل الملكية من الخارج زائد الضرائب ناقص الإعانات على الإنتاج من الخارج ناقص تعويضات العاملين للخارج ناقص دخل الملكية للخارج ناقص الضرائب زائد الإعانات أو الدعم على المنتجات للخارج

حساب السلع والخدمات يبين التوازن بين مجموع للسلع والخدمات الواردة كموارد إلى الاقتصاد باعتبارها مخرجات و واردات (بما في ذلك قيمة الضرائب ناقص الدعم على المنتجات والتي لم يتم تضمينها فعلياً في تقييم المخرجات) وبين الاستخدامات من نفس السلع والخدمات في شكل استهلاك وسيط واستهلاك نهائي وتكوين رأس المال وصادرات

السلع أشياء مادية منتجة يوجد طلب عليها ويمكن إثبات حق ملكيتها، كما يمكن نقل هذه الملكية من وحدة مؤسسية إلى أخرى من خلال التعامل في الأسواق

سلع معدة لإعادة البيع سلع تمتلكها مشاريع تجارية بهدف إعادة بيعها، الا بعرضها لإعادة بيعها لعملائها

الشهرة التجارية والأصول التسويقية تعرف قيمتها على أنها الفرق بين القيمة المدفوعة للمؤسسة باعتبارها منشأة عاملة وبين مجموع أصولها ناقصاً مجموع خصومها، على أن يتمتحديد وتقييم كل بند من البنود بشكل منفصل

وحدة حكومية توصف بوجه عام بأنها نوع فريد من الكيانات القانونية تقوم بعمليات سياسة ولها سلطات تشريعية أو قضائية أو تنفيذية على وحدات مؤسسية أخرى في منطقة معينة

إجمالي تكوين رأس المال يبين حيازة الأصول المنتجة مخصوما منها قيمة الأصول التي تم التصرف بها وذلك من أجل تكوين رأس المال الثابت والمخزونات أو السلع القيمة

تكوين رأس المال الثابت الإجمالي في فئة معينة من الأصول الثابتة؛ يتكون من قيمة استحواذات المنتجين لمنتجات جديدة وقائمة من هذا النوع ناقص قيمة تصرفهم في الأصول الثابتة من نفس النوع

تكوين رأس المال الثابت الإجمالي يقاس بمجموع قيم ما يحوزه منتج ما من أصول ثابتة مخصوماً منه قيمة الأصول الثابتة التي يتخلص منها أثناء الفترة المحاسبية بالإضافة الى بعض النفقات المحددة على الخدمات التي تضاف إلى قيمة الأصول غير المنتجة

الدخل القومي الإجمالي (GNI) هو القيمة الإجمالية لإجمالي أرصدة الدخل الأساسي لكافة القطاعات

الدخل القومي الإجمالي أنظر GNI

الدخل القومي المتاح للتصرف به الإجمالي أو الصافي يُشتق من الدخل القومي الإجمالي او الصافي وذلك بأن تضاف إليه كل التحويلات الجارية النقدية أو العينية التي تلقتها الوحدات المؤسسية المقيمة من وحدات غير مقيمة، وبأن تطرح منه كل التحويلات الجارية النقدية أو العينية التي قدمتها الوحدات المؤسسية المقيمة إلى وحدات غير مقيمة

قيمة مضافة إجمالية بالأسعار الأساسية الإنتاج مقيماً بالأسعار الأساسية مطروحاً منه الاستهلاك الوسيط المقيّم بأسعار المشترين

قيمة مضافة إجمالية بأسعار المنتجين تساوي المخرجات مقيمة بأسعار المنتجين مطروحاً منها الاستهلاك الوسيط بأسعار المشترين

إجمالي قيمة مضافة هي قيمة المخرجات ناقص قيمة الاستهلاك الوسيط.قيمة مضافة إجمالية

H

التكامل الأفقي المشاريع المتكاملة أفقياً هي مشاريع يُضطلع فيها بأنواع مختلفة من الأنشطة التي تنتج أنواعاً مختلفة من السلع والخدمات لبيعها في السوق في موازاة بعضها البعض

أسرة معيشية مجموعة من الأشخاص يشتركون في السكن ويجمعون بعض أو كل دخلهم وثرواتهم ويستهلكون أنواعاً معينة من السلع والخدمات بصورة جماعية، يتألف معظمها من السكن والغذاء

إنفاق الأسر المعيشية على الاستهلاك النهائي يتكوّن مما تنفقه الأسر المقيمة، بما في ذلك النفقات التي يجب تقدير قيمتها بشكل غير مباشر، على السلع والخدمات الاستهلاكية الفردية بما فيها السلع والخدمات التي تباع بأسعار غير مهمة اقتصادياً وبما في ذلك السلع والخدمات الاستهلاكية المكتسبة بالخارج

اشتراكات اجتماعية فعلية للأسر المعيشية هي اشتراكات اجتماعية مستحقة الدفع نيابة عن أنفسهم من قبل الموظفين أو العاملين لحسابهم الخاص أو الأشخاص غير العاملين لنظم أو برامج التأمين الاجتماعي

اشتراكات اجتماعية تكميلية للأسر المعيشية تتألف من دخل الملكية المكتسب خلال الفترة المحاسبية على رصيد المستحقات التقاعدية وغير التقاعدية

I

رسوم الاستيراد تتكون من الرسوم الجمركية أو غيرها من الرسوم المتعلقة بالاستيراد التي تدفع على أنواع معينة من السلع عندما تعبر الحدود الجمركية وتدخل الإقليم الاقتصادي للدولة، أو عندما تقدم الخدمات إلى وحدات مؤسسية مقيمة

إعانات الاستيراد تتكون من الإعانات على السلع والخدمات التي تصبح مستحقة الدفع حين تعبر السلع حدود المنطقة الاقتصادية أو حين تورد الخدمات إلى وحدات مؤسسية مقيمة

دخل عيني يتلقاه العاملون (المستخدمون) يقاس بقيمة السلع والخدمات التي يقدمها أرباب العمل إلى مستخدميهم تعويضاً عما أنجزوه من عمل

قياس دخل للناتج المحلي الإجمالي (GDP) يتم اشتقاقه على أنه تعويضات أو أجور الموظفين زائد إجمالي فائض التشغيل زائد إجمالي الدخول المختلطة زائد الضرائب ناقص الإعانات أو الدعم على الإنتاج وعلى الواردات

سندات مربوطة بمؤشر أدوات ترتبط الدفعات الثابتة (الفائدة) أو القيمة الأصلية للسند او كلاهما بمؤشر كالرقام القياسي أو السعر لسلعة معينة

سلعة أو خدمة استهلاكية فردية سلعة أو خدمة تملكها الأسرة المعيشية وتستعملها لإشباع احتياجات ورغبات أفرادها

الصناعة تتكون من مجموعة من المنشآت التي تشتغل بنوع واحد او بمجموعة متشابهة من الأنشطة

معدات الاتصالات وتكنولوجيا معلومات تتكون من الأجهزة التي تستخدم عناصر التحكم الإلكترونية بالإضافة إلى المكونات الإلكترونية التي تشكل أجزاء من هذه الأجهزة

وحدة مؤسسية كيان اقتصادي قادر، في ذاته، على امتلاك الأصول وتحمل الالتزامات وممارسة الأنشطة الاقتصادية والدخول في معاملات مع كيانات أخرى

مطالبة على التأمين أنظر مطالبة

شركات التأمين تتكون من كيانات ذوات شخصية اعتبارية للقيام بعمليات التأمين المتبادل وغيره من أشكال التأمين، وتكون وظيفتها الرئيسة توفير التأمين على الحياة والتأمين ضد الحوادث والمرض والحريق والسرقة، وغير ذلك من أشكال التأمين، إلى فرادى أو مجموعات الوحدات المؤسسية أو توفير خدمات إعادة التأمين لشركات التأمين الأخرى

قسط التأمين أنظر قسط

منتجات ملكية فكرية هي نتائج عمليات البحث و التنمية و التطوير، والتحقيق أو الابتكار التي تؤدي إلى تحقيق المعرفة التي يمكن لمطوريها القيام بتسويقها أو استخدامها في العمليات الانتاجية لمصالحهم الخاصة وذلك بسبب وجود قيود على استخدام المعرفة تضمنها القوانين ووسائل الحماية الأخرى

الفائدة هي أحد أشكال الدخل الذي يكون مستحق القبض من قبل مالكي أنواع معينة من الأصول المالية، وهي الودائع وسندات الدين والقروض (وربما) الحسابات الأخرى المستحق قبضها نتيجة لوضع الأصل المالي تحت تصرف وحدة مؤسسية أخرى

مبادلات سعر الفائدة عقد مبادلات سعر الفائدة تشمل تبادل التدفقات النقدية المتعلقة بمدفوعات أو مقبوضات الفوائد, , المترتبة على قيمة رأس المال الإسمي الذي لا يتم مبادلته أبدا-, التي تتم بعملة واحدة خلال فترة زمنية

استهلاك وسيط يتكون من قيمة السلع والخدمات التي تستهلك كمدخلات لعملية إنتاج، باستثناء الأصول الثابتة التي يقيد استهلاكها بوصفه استهلاكاً لرأس المال الثابت

مخزونات هي الأصول المنتجة والمكونة من السلع والخدمات التي ظرت للوجود في الفترة الحالية/الراهنة أو في فترة سابقة والتي تم عرضها للبيع أو لاستخدامها في الإنتاج أو لاستخدامات أخرى في وقت لاحق

صناديق استثمار هي تعهدات استثمارية جماعية التي من خلالها يحشد المستثمرون أموالاً لاستثمارها في الأصول المالية وغير المالية

منح الاستثمار تحويلات رأسمالية تقدمها الحكومات إلى وحدات مؤسسية مقيمة أو غير مقيمة لتمويل تكاليف امتلاك أصول ثابتة، كلياً أو جزئياً

دخل الاستثمار هو الدخل المستحق قبضه من قبل مالك لأصل مالي في مقابل توفير الأموال لوحدة مؤسسية أخرى

ضريبة القيمة المضافة المبينة على الفاتورة هي ضريبة القيمة المضافة التي تدفع على مبيعات منتج ما، وتظهر على حدة على الفاتورة التي يقدمها المنتج إلى المشتري

J

مشروع مشترك يتضمن تأسيس شركة أو شراكة أو وحدة مؤسسية أخرى بحيث يكون لكل طرف فيها وبشكل قانوني تحكم وسيطرة مشتركة على أنشطة هذه الوحدة

K

وحدة بحسب نوع النشاط مشروع أو جزء من مشروع يشتغل بنوع واحد من النشاط الإنتاجي أو يعود فيه النشاط الإنتاجي الرئيسي بمعظم القيمة المضافة

L

قوة العمل تتألف قوة العمل من أولئك الذين هم على استعداد بفاعلية لإتاحة جهودهم خلال أي فترة مرجعية معينة من أجل إنتاج السلع والخدمات المتضمنة في حدود الإنتاج في نظام الحسابات القومية

الأرض تشمل الطبقة السطحية للأرض وأية مياه سطحية مرتبطة بها والتي يتم تطبيق حقوق الملكية عليهاوالت يتم من تحقق عائادا اقتصاديا لمالكيها نتيجة احتفاظهم بها او استخدامهم لها

تحسينات الأراضى هي ناتجة عن إجراءات تؤدي إلى تحسينات هامة في كمية أو نوعية أو إنتاجية الأراضي أو تمنع تدهورها

عقد إيجار أنظر عقد إيجار مالي ، عقد إيجار تشغيلي ، عقد إيجار مورد ، عقود ، عقود إيجار وتراخيص ، رخص

تأجير مالي هو نوع من الإيجار يقوم فيه المؤجر بصفته مالك قانوني للأصل بتمرير الملكية الاقتصادية للمستأجر الذي يقبل عندئذ مخاطر التشغيل و يحصل على المنافع الاقتصادية من استخدام الأصل في نشاط إنتاجي

كيان قانوني الكيان القانوني أو الاجتماعي هو كيان يعترف بوجوده من قبل القانون أو من قبل المجتمع بصورة مستقلة عن الأشخاص أو عن الكيانات الأخرى التي قد كون مالكة له أو مسيطرة عليه

المالك القانوني للكيانات كالبضائع والخدمات والموارد والمصادر الطبيعية والأصول والالتزامات المالية هوّ عبارة عن وحدات مؤسسية المخولة قانونيا أو التي يساندها القانون للمطالبة بالمنافع المتعلقة بهذه الكيانات

الشركة المنشأة وفق القانون هي عبارة عن كيان قانوني نشأ بغرض إنتاج سلع أو خدمات للسوق، والتي قد تكون مصدراً للربح أو تحقيق مكاسب مالية أخرى لمالكه (أو لمالكيه). وتكون مملوكة بصورة جماعية من قبل المساهمين الذين يلديهم التفويض لتعيين المدراء المسؤولين عن الإدارة العامة لهذه الشركة

الإلتزام ينشأ الالتزام عندما تكون وحدة معينة (المدين) ملزمة – في ظل ظروف محددة – بتسديد دفعة أو سلسلة من الدفعات لوحدة أخرى (الدائن)

التأمين على الحياة و والمعاشات التقاعدية تبين مدى المطالبات المالية التي بملكها حاملي بوليصة التأمين على شركة توفر تأمين على الحياة أو تقدم معاشات تقاعدية

تراخيص أنظر عقود ، عقود إيجار ، رخص

تأمين على الحياة هو عبارة عن نشاط يقوم فيه حامل البوليصة بدفع أقساط منتظمة لشركه التأمين وفي المقابل يضمن المؤمن بتزويد حامل البوليصة (أو في بعض الحالات ترشيح شخص آخر) بمبلغ متفق عليه أو معاش في معاد محدد أو في وقت مسبق في حال وفاة حامل وثيقة التأمين قبل ذلك

أسهم مدرجة أوراق مالية مدرجة للتداول في سوق المال

القروض أصول مالية تنشأ حين يقوم الدائنون بإقراض أموال إلى المدينين مباشرة وتكون مثبتة بوثائق غير قابلة للتداول

وحدة محلية هي منشأة أو جزء من منشأة مضطلعة بنشاط إنتاجي في أو من موقع واحد

M

الالآت والمعدات تشمل آلات النقل والمعلومات و معدات الاتصالات السلكية واللاسلكية(ICT) و غيرها من الآلات و المعدات

منتج سوقي (المخرجات السوقية) يتألف من المخرجات المعدة للبيع بأسعار مهمّة اقتصادياً

منتجين سوقيين هم عبارة عن منشآت تكون غالبية منتجاتها إنتاج السوق

عقود إيجارات تشغيلية قابلة للتسويق هي حقوق ملكية لأطراف ثالثة تتعلق بالأصول الثابتة

أصول تسويقية تتألف من عناصر مثل الأسماء التجارية والبيانات الإدارية والعلامات التجارية والشعارات وومجالات الانترنت

مواد ولوازم تتكون من جميع المنتجات التي يقتنيها مشروع ما فى مخزونه بهدف استعمالها كمدخلات وسيطة في عملية الإنتاج

مخزونات عسكرية تتكون من الالسلع التي تستخدم لمرة واحدة فقط كالذخيرة والقذائف والصواريخ والقنابل ..الخ والتي توفرها منظومات الأسلحة

موارد وطاقة معدنية تتكون من احتياطيات الطاقة والمعادن الموجودة على أو تحت سطح الأرض التي يمكن استغلالها اقتصاديا نظراً للتكنولوجيا والأسعار النسبية الحالية

استكشاف معادن وتقييم هي قيمة الإنفاق على استكشاف البترول والغاز الطبيعي والرواسب غير البترولية والتقدير اللاحق للاستكشافات

تحويلات جارية متنوعة تتألف من التحويلات الجارية عدا الأقساط أو المطالبات ذات الصلة بالتأمين والتحويلات الجارية ددداخل الحكومة العامة والتعاون الدولي الجاري

سبائك ذهب ذهب مملوك من قبل السلطات النقدية (أو غيرهم ممن يخضعون لرقابة فعالة من السلطات النقدية) ، والمحتفظ به كأصل احتياطي

معاملات نقدية معاملات تؤدي فيها وحدة مؤسسية ما دفعة (تحصل على دفعة) أو تتحمل التزاما (تحصل على أصل(مبيناً بوحدات نقدية

أسهم أو وحدات الصناديق الاستثمارية في أسواق المال تمثل مطالبة على نسبة من قيمة الصندوق الاستثماري المؤسسي

صناديق سوق المال (MMFs) برامج استثمار جماعي تجمع الأموال من خلال إصدار أسهم أو وحدات الصندوق للعموم. وتستثمر العائدات بشكل رئيسي في أدوات الاسواق المالية أو في أسهم/ وحدات صناديق سوق المال أو في أدوات الدين القابلة للتحويل والتي يكون استحقاقها المتبقي لا يزيد عن عام واحد، أو في الودائع والأدوات المصرفية التي تسعى إلى تحقيق عائد استثمار قريب من أسعار الفائدة للأدوات المالية في سوق المال. وأسهم صناديق سوق المال تكون قابلة للتحويل من خلال شيك أو غيرها من وسائل الدفع للطرف الثالث

N

موارد طبيعية؛ تتكون من الموارد التي تنشأ بشكل طبيعي مثل الأراضي والموارد المائية و الغابات غير المزروعة والاحتياطات المعدنية التي ليس لها قيمة اقتصادية

ناتج محلي صافي (NDP) يعرف على أنه الناتج المحلي الإجمالي (GDP) ناقص استهلاك رأس المال الثابت

صافي اقتراض أنظر صافي إقراض

صافي إقراض يعرف على انه الفرق بين التغيرات في صافي حقوق الملكية الناجمة عن الادخار والتحويلات الرأسمالية وبين صافي حيازة الأصول غير المالية (الاحتياز ناقص قيمة الأصول غير المالية المتخلص منها بعد طرح إستهلاك راس المال الثابت). وإذا كان المبلغ سالباً فإنه يمثل صافي الاقتراض

صافي دخل قومي متاح للتصرف فيه أنظر الدخل القومي المتاح للتصرف به الصافي

صافي دخل قومي أنظر دخل قومي صافي

صافي أقساط التأمين على غير الحياة يضم كل من أقساط التأمين الفعلية المستحقة الدفع من قبل حاملي بوالص التأمين للحصول على تغطية تأمينية خلال الفترة المحاسبية (أقساط التأمين المكتسبة أو المحتجزة) والإضافات إلى أقساط التأمين المستحقة الدفع من أصل دخل الاستثمار العائد إلى حاملي بوالص التأمين ناقص رسوم الخدمة المستحقة الدفع إلى شركة التأمين

صافي اشتراكات اجتماعية هو عبارة عن الاشتراكات الفعلية أو المحتسبة التي تدفع من قبل الأسر المعيشية لأنظمة الضمان الاجتماعي من أجل تدبير المنافع الاجتماعية المدفوعة؛ الرسوم المفروضة من قبل مديري الأنظمة تستثنى من الاشتراكات المستحقة الدفع

قيمة مضافة صافية إجمالي المنتج مطروحاً منه الاستهلاك الوسيط واستهلاك رأس المال الثابت

صافي القيمة يساوي قيمة جميع الأصول تملكها وحدة مؤسسية أو قطاع مؤسسي، مخصوماً منها قيمة جميع التزاماته غير المسددة في وقت محدد

مكاسب وخسائر الاقتناء المحايدة مكاسب (خسائر) الاقتناء المحايدة هي الزيادة (النقص) في قيمة الأصول التي ستكون ضرورية، في غياب المعاملات والتغيرات الأخرى في حجم الأصول للحفاظ على السيطرة على نفس كمية السلع والخدمات كما كان في بداية الفترة

الدخل القومي المتاح للتصرف به الصافي (NNDI) يعرف بأنه الدخل القومي الصافي (NNI) زائد التحويلات الجارية المستحقة القبض من الخارج ناقص التحويلات الجارية المستحقة الدفع للخارج

دخل قومي صافي (NNI) يعرف بأنه الدخل القومي الإجمالي ناقص استهلاك رأس المال الثابت

أرباح الحيازة الإسمية لأصول مالية هو الزيادة في قيمة الأصول، بخلاف المعاملات التي تتم على الأصول (بما في ذلك الفائدة المستحقة على مرور فترة من الزمن) والتغيرات الأخرى في حجم الأصول.

أرباح الحيازة الإسمية لخصم هو انخفاض في قيمة الخصم، بخلاف ما ينتج عن المعاملات أو عن أي تغيرات أخرى في الحجم

أرباح الحيازة الإسمية لأصول غير مالية هو قيمة الفائدة المتراكمة لمالك هذه الأصول كنتيجة لتغير سعره بمرور فترة من الزمن

موارد بيولوجية غير مفتلحة تتكون من الحيوانات والطيور والأسماك والنباتات التي تعطي إنتاجاً لمرة واحدة أو إنتاجاً متكرراً ويمكن إعمال حقوق ملكيتها، ولكن نموها أو تكاثرها غير خاضع للسيطرة أو المسؤولية أو الإدارة المباشرة للوحدات المؤسسية

ضريبة القيمة المضافة غير المقتطعة ضريبة القيمة المضافة التي يدفعها المشترون ولا تقتطع من ضريبة القيمة المضافة المستحقة عليهم

شركات غير مالية شركات أو أشباه شركات يتركز نشاطها الرئيس في إنتاج السلع أو الخدمات السوقية (عدا الخدمات المالية)

مطالبات التأمين على غير الحياة هي المبالغ مستحقة الدفع في تسوية أضرار ناجمة عن حدث ما مغطى من قبل بوليصة تأمين على غير الحياة خلال الفترة المحاسبية الجارية

الاحتياطيات الفنية للتأمين على غير الحياة تتألف من المدفوعات المسبقة لصافي أقساط التأمين والاحتياطات لتلبية مطالب التأمين على غير الحياة المعلقة

مخرجات غير سوقية أخرى تتكون من سلع وخدمات فردية أو جماعية تنتجها مؤسسات لا تهدف إلى الربح وتخدم الأسر المعيشية، أو تنتجها الحكومة وتقدم مجاناً أو بأسعار رمزية إلى وحدات مؤسسية أخرى أو إلى المجتمع ككل

المنتجون غير السوقيين يتألفون من المنشآت المملوكة من قبل الوحدات الحكومية أو المؤسسات غير الهادفة للربح التي تخدم الأسر المعيشية، والتي توفر السلع أو الخدمات بشكل مجاني أو بأسعار ليست ذات أهمية اقتصادية، للأسر المعيشية أو للمجتمع ككل

معاملات غير نقدية هي المعاملات التي لم تتم أو تُحسب أساساً بوحدات العملة

صناديق الاستثمار عدا صناديق سوق المال أنظمة استثمار جماعي تجمع الأموال من خلال إصدار أسهم أو وحدات للعموم. وتستثمر عائداتها بشكل رئيسي في الأصول المالية باستثناء الأصول القصيرة المدى والأصول غير المالية (عادة ما تكون عقارات)

القروض متعثرة يكون القرض متعثرا عندما تكون دفعات الفائدة أو رأس المال مستحقة قبل 90 يوماً أو أكثر، أو عندما تكون مدفوعات الفائدة الالمستحقة خلال 90 يوما أو أكثر قد تم رسملتها أو تمويلها أو تأخيرها بموجب اتفاقية أو إذا كان هناك تأخير في الدفعات المستحقة خلال أقل من 90 يوماً ، على أن تكون هناك أسباب ملائمة (مثل حفظ إيداع طلب المدين من أجل الإفلاس) للتشكيك بأن الدفعات ستتم بشكل كامل

أصول غير منتجة تتكون من ثلاث فئات هم : ا) الموارد الطبيعية ب)العقود, وعقود الإيجار والتراخيص، و ج) الشهرة التجارية المشتراة و الأصول التسويقية

مؤسسات لا تهدف إلى الربح كيانات قانونية أو اجتماعية تنشأ بغرض إنتاج السلع والخدمات، ولكنها ليست مصدر دخل أو ربح أو غير ذلك من الكسب المادي للمؤسسات التي تنشئها أو تسيطر عليها أو تمولها

مؤسسات غير هادفة للربح تخدم الأسر المعيشية (NPISHs) تتألف من المؤسسات غير هادفة للربح غير السوقية التي لا تسيطرا عليها الحكومة

O

إيجار تشغيلي هو نوع من الإيجار يكون فيه المالك القانوني هو نفسه المالك الاقتصادي و يقبل مخاطر التشغيل و يتلقى المنافع الاقتصادية من استخدام الأصل في نشاط إنتاجي

خيارات هي عقود تعطي مشتري الخيار الحق– وليس الالتزام – في شراء (خيار"الشراء") أو بيع (خيار "البيع الأجل") أداة مالية معينة أو سلعة بسعر محدد سلفاً (سعر "التنفيذ") في خلال فاصل زمني معين (الخيارات الأمريكية) أو في تاريخ محدد (الخيارات الأوروبية)

مبانٍ وإنشاءات أخرى تتألف من المباني غير السكنية والهياكل وتحسينات الأراضي

تحويلات رأسمالية أخرى تتكون من كل التحويلات الرأسمالية باستثناء الضرائب الرأسمالية والمنح الاستثمارية

تحويلات جارية أخرى تتألف من كافة التحويلات الجارية بين الوحدات المؤسسية المقيمة، أو بين الوحدات المقيمة وغير المقيمة، عدا الضرائب الجارية على الدخل أو على الثروة وما إلى ذلك، والاشتراكات والمنافع الاجتماعية والمنافع الاجتماعية العينية

الودائع الأخرى تشمل جميع المطالبات، عدا الودائع القابلة للتحويل المثبتة بشهادات إيداع

منافع أخرى للضمان الاجتماعي المرتبط بالعمل هي المنافع الاجتماعية المستحقة الدفع من قبل أنظمة أو برامج الضمان الاجتماعي بخلاف التأمين الاجتماعي للمساهمين في هذه النظم أو البرامج ولعائلاتهم ولورثتهم

حصص أخرى هي حصص ليست على شكل أوراق مالية

شركات مالية أخرى هي وحدات مؤسسية تقدم خدمات مالية، حيث لا تتوفر معظم أصولها أو خصومهاً في الأسواق المالية المفتوحة

وسطاء ماليون آخرون ما عدا شركات التأمين وصناديق المعاشات التقاعدية تتألف من الشركات المالية المشاركة في تقديم خدمات مالية من خلال تكبد التزامات – في أشكال غير العملة أو الودائع أو البدائل القريبة من الودائع – في حسابهم الخاص لغرض الحصول على الأصول المالية من خلال الانخراط في المعاملات المالية في السوق

تدفقات أخرى هي تغيرات في الأصول والخصوم لا تحدث عن طريق المعاملات

منتجات ملكية فكرية أخرى تشمل أي منتجات تشكل أصول ثابتة ولكن لم يتم تضمينها في أي من ت البحوث والتنمية أوالاستكشافات المعدنية أوالتقييم، أوبرامج الحاسوب أوقواعد البيانات أوالترفيه أوالأعمال الأدبية والفنية الأصلية

أسهم أو وحدات صناديق الاستثمار أخرى تمثل المطالبة بنسبة من قيمة صندوق الاستثمار المنشأ عدا عن صناديق سوق المال

استثمارات أخرى هي فئة متبقية تشمل المراكز والمعاملات غير تلك المدرجة في الاستثمار المباشر والاستثمار في محافظ الأوراق المالية والمشتقات المالية وخيارات حصص الموظفين والأصول الاحتياطية

آلات ومعدات أخرى تشمل الآلات والمعدات غير المصنفة في مكان آخر

إنشاءات أخرى تتكون من الإنشاءات عدا المباني، وتشمل تكاليف الشوارع والمجاري الخ...

إعانات أخرى على الإنتاج الإعانات، باستثناء الإعانات على المنتجات، التي يمكن أن تتسلمها الوحدات المقيمة نتيجة لممارستها الإنتاج

إعانات أخرى على المنتجات الإعانات على السلع أو الخدمات المنتجة كمخرجات لمشاريع مقيمة أو من الواردات، وتصبح مستحقة الدفع نتيجة لإنتاج أو بيع أو تحويل أو تأجير أو توريد هذه السلع أو الخدمات، أو نتيجة لاستعمالها للاستهلاك الخاص، أو لتكوين رأس المال الخاص.

ضرائب أخرى على الإنتاج تتألف من جميع الضرائب عدا الضرائب على المنتجات التي تتكبدها المنشآت نتيجة لدخولها في الإنتاج

ودائع أخرى قابلة للتحويل هي تلك الودائع التي لا يكون فيها طرفاً في معاملة أو طرفي المعاملة – أو سواء الدائن أو المدين أو كلاهما بالنسبة للمراكز – مصرفاً

أعمال أخرى قيد التنفيذ تتكون من منتجات (عدا الموارد المفتلحة) لم تجهّز بعد بما فيه الكفاية لتكون في وضع يسمح بتوفرها عادة إلى وحدات مؤسسية أخرى

مخرجات تعرف على أنها السلع والخدمات المنتجة من قبل منشأة، باستثناء قيمة أي سلع وخدمات مستخدمة في نشاط لا تأخذ فيه الشركة بعين الإعتبار مخاطر استخدام المنتجات في الإنتاج وباستثناء قيمة السلع والخدمات المستهلكة من قبل نفس المنشأة فيما عدا السلع والخدمات المستخدمة لتكوين رأس المال (رأس المال الثابت أو التغيرات في قوائم الجرد) أو للاستهلاك النهائي الذاتي

مالك أنظر مالك قانوني ، مالك اقتصادي

P

دفع التعويضات التحويلات الجارية التي تقدمها وحدات مؤسسية إلى وحدات مؤسسية أخرى تعويضاً عن إصابات تلحق بالأشخاص أو تلف يصيب الممتلكات، مستبعداً من ذلك تسديد المطالبات على التأمين على غير الحياة

استحقاقات المعاشات التقاعدية تبين مدى المطالبات المالية الحالية والمستقبلية التي يحوزها أصحاب المعاشات مقابل إما صاحب العمل أو صندوق يعينه صاحب العمل لدفع المعاشات المكتسبة كجزء من اتفاق التعويضات بين صاحب العمل والموظف

صندوق معاشات القطاع الفرعي يتألف فقط من صناديق معاشات الضمان الاجتماعي التي تكون وحدات مؤسسية منفصلة عن الوحدات التي أنشأتها في الأصل

تصريح لممارسة نشاط معين هو تصريح تكون فيه التصاريح محدودة العدد وبالتالي تتيح لحاملها كسب أرباح الاحتكار، وأرباح الاحتكار لا تتأتى من استخدام أصل منتمي لمصدر التصريح، بل حامل التصريح قادراً من الناحية القانونية والعملية على بيع التصريح لطرف ثالث

تصاريح لاستخدام موارد طبيعية هي حقوق ملكية لأطراف ثالثة تتعلق بالموارد الطبيعية

تصاريح أنظر أيضاً عقود وعقود إيجار وتراخيص

عدد السكان عدد سكان بلد ما هو ببساطة هؤلاء الأشخاص الذين يقيمون عادة في البلد

استثمار في محافظ الأوراق المالية يعرف على أنه المعاملات والمراكز العابرة للحدود التي تتضمن الديون والأوراق المالية بخلاف تلك المتضمنة في الاستثمار المباشر أو في الأصول الاحتياطية

القسط الفعلي هو المبلغ المدفوع لشركة التأمين المباشرة أو شركة إعادة التأمين لتأمين تغطية تأمينية لحدث معين خلال فترة زمنية معلنة

الأقساط المحصّلة أو المكتسبة هي جزء من الأقساط الفعليّة المتعلّقة بالتغطية الواردة في الفترة المحاسبيّة

صافي أقساط يعرف على أنه الأقساط الفعلية بالإضافة إلى مكملات أو إضافات الأقساط مخصوماً منه رسوم خدمة التأمين المدفوعة من قبل حاملي بوالص التأمين

قسط غير مكتسب هو مقدار القسط الفعلي المستلم والمتعلق بفترة ما بعد المحاسبة

علاوة مكتسبة هي جزء من العلاوة الفعلية التي تتعلق بالتغطية المقدمة في الفترة المحاسبية.

علاوة أنظر أيضاً علاوة فعلية ، علاوة مكتسبة ، علاوة غير مكتسبة ، صافي قسط تأمين

السعر سعر السلعة أو الخدمة هو قيمة وحدة واحدة من سلعة أو خدمة معينة

دخل أولي الدخل المتحقق للوحدة المؤسسية نتيجة لمشاركتها في العملية الإنتاجية أو ملكية الأصول اللازمة للعملية الإنتاجية

أنشطة رئيسة أنشطة تفوق قيمتها المضافة قيمة أي نشاط أخر تقوم به الوحدة نفسها

سعر المنتج هو المبلغ المستحق القبض من قبل المنتج من المشتري لوحدة من سلعة أو خدمة منتجة كمخرجة ناقص أي ضريبة قيمة مضافة أو ما يماثلها من ضرائب قابلة للخصم تحرر علىفاتورة المشتري. ويستثنى منه أي رسوم نقل محررة على الفاتورة بشكل منفصل من قبل المنتج

ميزانية الإنتاج ميزانية الإنتاج لأي منتج تعترف بأن مجموع الإنتاج بالأسعار الأساسية بالإضافة إلى الواردات و هوامش النقل والتجارة و الضرائب المفروضة على المنتجات ناقص دعم المنتجات يساوي مجموع الاستهلاك الوسيط ، الاستهلاك النهائي ، وتكوين رأس المالكلها معبرةبأسعار البائعين بالإضافة إلى الصادرات

حدود إنتاج حدود الإنتاج في نظام الحسابات القومية يشمل الأنشطة التالية (أ) إنتاج كافة السلع أو الخدمات التي يتم توريدها للوحدات بخلاف منتجيها، أو المعدة للتوريد، بما في ذلك، إنتاج السلع أو الخدمات المستنفذة في عملية إنتاج مثل هذه السلع والخدمات. (ب) الإنتاج الذاتي لكافة السلع المحتفظ بها من قبل منتجيها لاستهلاكهم النهائي الذاتي أو لتكوين رأس المال الإجمالي. (ج) الإنتاج الذاتي لمنتجات الاستحواذ على المعرفة المحتفظ بها من قبل منتجيها لاستهلاكهم النهائي الذاتي أو لتكوين رأس المال الإجمالي ولكن باستثناء (بحسب العرف السائد) مثل هذه المنتجات المنتجة من قبل الأسر المعيشية لاستخدامها الذاتي. (د) الإنتاج الذاتي لخدمات الإسكان من قبل المالكين الشاغلين لأملاكهم. (هـ) إنتاج الخدمات المحلية والشخصية من خلال توظيف عمالة محلية مدفوعة

إنتاج الإنتاج هو نشاط ينفذ على مسؤولية وسيطرة وإدارة وحدة مؤسسية، و يستخدم مدخلات العمل ورأس المال والسلع والخدمات لإنتاج مخرجات من السلع والخدمات

قياس الإنتاج للناتج المحلي الإجمالي (GDP) يتم اشتقاقه على أنه قيمة المخرجات ناقص الاستهلاك الوسيط زائد أية ضرائب ناقص الإعانات أو الدعم على المنتجات التي لم يتم تضمينها بالفعل في قيمة المخرجات

منتجات هي السلع والخدمات (بما في ذلك منتجات الاستحواذ على المعرفة) التي تنتج من عملية الإنتاج

دخل ملكية هو مجموع دخل الاستثمار والإيجار

مخصصات للمطالبات في إطار الضمانات المعيارية تتألف من مصاريف مدفوعة مقدما من صافي الدخل من الرسوم والتخصيصات لتلبية المطالبات غير المسددة في إطار ضمانات ممعيارية

النصب التذكارية العامة هي معروفه بسبب أهميتها التاريخية والوطنية والإقليمية والمحلية والدينية أو الرمزية الخاصة

الشهرة التجارية المشتراة أنظر أصول حسن السمعة والشهرة والأصول التسويقية

أسعار المشترين سعر المشترى هو السعر الذي يدفعه المشتري ليتسلم سلعة أو خدمة ما في الوقت والمكان اللذين يحددهما، وهو لا يشمل أية ضريبة قيمة مضافة أو ضرائب أخرى مقتطعة. وسعر المشترى يشمل أية تكاليف نقل يدفعها المشترى على حدة ليتسلم السلعة في المكان والزمان اللذين يحدّدهما

تعادل القوة الشرائية مقياس للعدد اللازم من وحدات العملة "باء" في "باء" لشراء الكمية ذاتها من فرادى السلع أو الخدمات التي تشتريها واحدة من عملة "ألف" في "ألف"

Q

شبه شركة شبه الشركة هي إما منشأة فردية مملوكة من قبل وحدة مؤسسية مقيمة لديها معلومات كافية لتجميع وتصنيف مجموعة كاملة من الحسابات وتدار كما لو كانت شركة منفصلة والتي تكون علاقتها الواقعية والفعلية بمالكها هي أشبه بالعلاقة بين شركة والمساهمين فيها، أو منشأة فردية مملوكة من قبل وحدة مؤسسية غير مقيمة تعتبر وحدة مؤسسية مقيمة لأنها تشارك في كمية كبيرة من الإنتاج في الإقليم الاقتصادي على مدى فترة طويلة أو غير محددة من الوقت

أسهم مدرجة في قائمة الأسعار أنظر أسهم مدرجة

R

دخل محلي إجمالي حقيقي يقيس القوة الشرائية لمجموع الدخول التى يولدها الإنتاج المحلي

أرباح (خسارة) الحيازة الحقيقية هو المبلغ الذي يزيد (ينقص) من قيمة الأصل عن مكسب الحيازة المحايدة لهذه الفترة في غياب المعاملات والتغيرات الأخرى في حجم الأصول

أرباح الحيازة (خسارة) المتحققة يتم تحقيق أرباح الحيازة (خسارة) عندما يتم بيع أحد الأصول التي زادت (انخفضت) في القيمة بسبب أرباح (خسائر) الحيازة منذ بداية الفترة المحاسبية، أو فك رهنها أو استخدامها أو التصرف فيها بأي طريقة أخرى أو عند إعادة دفع خصم يتضمن أرباح أو خسائر الحيازة

الإيجار الإيجارهو الدخل المستحق قبضه من قبل مالك لمورد طبيعي (المؤجر أو المالك) بسبب وضع المورد الطبيعي تحت تصرف وحدة مؤسسية أخرى (مستأجر أو نزيل) لاستخدامه في الإنتاج

ريع الأصول الثابتة مبلغ يدفعه مستعمل الأصل الثابت إلى مالك الأصل بموجب عقد استئجار تشغيلي أو أي عقد مماثل لقاء الحق في استعمال ذلك الأصل في الإنتاج لمدة زمنية محددة

ريبو اتفاق إعادة شراء أوراق مالية حيث يتم تقديم الأوراق المالية نقداً مقابل الالتزام بإعادة شراء نفس الأوراق المالية أو أوراق مماثلة لها نقداً بسعر ثابت وفي تاريخ محدد في المستقبل

بحث وتطوير يتكون من قيمة الإنفاق على العمل الإبداعي بناء على أساس منهجي لزيادة رصيد المعرفة ، بما في ذلك المعرفة الإنسانية والثقافية، الإجتماعية ، واستخدام هذا الرصيد من المعرفة لابتكار تطبيقات جديدة. و هذا لا يمتد ليشمل رأس المال البشري كأصول ضمن نظام الحسابات القومية

أصول احتياطية هي تلك الأصول الخارجية التي تكون متاحة ومسيطراً عليها من قبل السلطات النقدية من أجل الوفاء باحتياجات تمويل ميزان المدفوعات، التدخل في أسواق الصرف للتأثير على معدل سعر الصرف ولأغراض أخرى ذات صلة (مثل الحفاظ على الثقة في العملة وفي الاقتصاد، ولتكون بمثابة أساس للاقتراض الأجنبي)؛ والأصول الاحتياطية لابد وأن تكون مقومة و مستقرة بالعملة الأجنبية

إقامة إقامة كل وحدة مؤسسية هي الإقليم الاقتصادي التي يكون لها معه أقوى رابط؛ وبعبارة أخرى، مركزها للاهتمام الاقتصادي المهيمن

عقد إيجار مورد هو اتفاق يقوم بموجبه المالك القانوني لمورد طبيعي والذي يعامله نظام الحسابات القومية على أن حياته لا نهائية يقوم بجعل هذا المورد متاحاً للمستأجر في مقابل دفع منتظم يتم قيده كدخل ملكية ويتم وصفه كإيجار أو ريع

بقية العالم يتكون قطاع بقية العالم من جميع الوحدات المؤسسية غير المقيمة التي تدخل في معاملات مع الوحدات المقيمة، أو تكون لها معاملات اقتصادية أخرى مع الوحدات المقيمة

أرباح محتجزة لمؤسسة أو لشركة شبه مؤسسية تكون متساوية للدخل القابل للتوزيع ناقص الأرباح الموزعة على الأسهم المستحق دفعها أو سحوبات الدخل من المؤسسة أو الشركة شبه المؤسسية على التوالي

S

ادخار يمثل جزء الدخل المتاح (معدلاً تبعاً للتغير في استحقاقات المعاشات التقاعدية) الذي لا يتم إنفاقه على السلع والخدمات الاستهلاكية النهائية

أنشطة ثانوية أنشطة تتمّ داخل وحدة منتجة بالإضافة إلى النشاط الرئيس، ويجب أن يكون إنتاجها مناسباً للتسليم إلى خارج الوحدة المنتجة

اتفاق إعادة شراء أوراق مالية هو ترتيب يتضمن توفير أوراق مالية مقابل أوراق نقدية مع الالتزام بإعادة شراء نفس الأوراق المالية أو أوراق مالية مماثلة لها بسعر محدد سواء في تاريخ مستقبلي محدد (غالباً ما يكون يوم أو عدد قليل من الأيام، ولكنه تال أيضاً في المستقبل) أو لأجل استحقاق "مفتوح"

أشخاص يعملون لحسابهم أنفسهم هم أولئك الأشخاص الذين يكونوا المالكين الوحيدين أو المالكين بالاشتراك للمنشآت الفردية التي يعملون فيها، باستثناء تلك المنشآت الفردية التي تصنف كشركات شبه مؤسسية

خدمات هي نتيجة نشاط إنتاجي يغير ظروف الوحدات المستهلكة أو يسهل عملية تبادل المنتجات أو الأصول المالية

منافع المساعدات الاجتماعية النقدية تحويلات جارية تدفعها الحكومة والهيئات التي لا تهدف إلى الربح وتخدم الأسر المعيشية إلى الأسر المعيشية لتغطية نفس الاحتياجات التي تلبيها منافع التأمين الاجتماعي، ولكنها لا تقدم بموجب برنامج تأمين اجتماعي يستلزم المشاركة عادة بواسطة المساهمات

منافع اجتماعية تحويلات جارية تتلقاها الأسر المعيشية لسد احتياجات تنشأ في ظروف خاصة مثل المرض، أوالتعليم، أوالبطالة، أوالتقاعد أوالإسكان أو ظروف عائلية ...الخ

مساهمات اجتماعية دفعات فعلية أو محتسبة إلى برامج التأمين الاجتماعي لترتيب دفع منافع تأمين اجتماع.

كيان اجتماعي الكيان القانوني أو الاجتماعي هو كيان وجوده مسلماً ومقراً به من قبل القانون أو المجتمع بصورة مستقلة عن الأشخاص أو الكيانات الأخرى الذين قد يكونون مالكين له أو مسيطرين عليه

منافع تأمين اجتماعي هي منفعة اجتماعية مستحقة الدفع لان المستفيد يشارك في برامج التأمين الاجتماعي و المؤمن عليه ضد المخاطر الاجتماعية الطارئة

مساهمة ضمان اجتماعي هي المبلغ المدفوع لبرنامج تأمين اجتماعي ليحق للمستفيد المعنى بتلقي المنافع الاجتماعية التي تشملها خطة البرنامج

برامج الضمان الاجتماعي هو برامج ضمان يتم فيها تحقيق الشرطين التاليين:أ. تكون المنافع المتلقاة مشروطة على المشاركة في النظام وتشكل منافع اجتماعية حيث أن هذا المصطلح مستخدم في نظام الحسابات القومية؛ب. وتحقيق على الأقل شرط من الشروط الثلاثة التالية:1) تكون المشاركة في البرامج إجبارية سواء من قبل القانون أو بموجب أحكام وشروط عمل الموظف أو مجموعة من الموظفين؛ 2) تكون البرامج برامج جماعية تعمل لصالح مجموعة معينة من العاملين سواء من

الموظفين أو من غير الموظفين، كون المشاركة مقصورة على أعضاء هذه المجموعة؛ 3) يقوم صاحب العمل بالمساهمة (فعلي أو محتسب) في البرامج نيابة عن الموظف سواء قام الموظف أو لم يقم بالمساهمة

منافع الضمان الاجتماعي النقدية منافع تأمين اجتماعي تدفعها نقداً صناديق الضمان الاجتماعي إلى الأسر المعيشية

تحويلات اجتماعية عينية تتكون من السلع والخدمات التي تقدمها الحكومة والهيئات التي لا تهدف إلى الربح، إلى الأفراد إما بشكل مجاني أو بأسعار ليست بأهمية إقتصادية

حقوق السحب الخاصة أصول احتياطية دولية أنشأها صندوق النقد الدولي، وخصصها لأعضائه لاستكمال الأصول الاحتياطية الموجودة

رصيد هو مركز الأصول والالتزامات في لحظة معينة من الزمن

أوراق مالية ليس لها ضمان هي أوراق ماليه تم نقلها من مبلغ رئيسي مع القسيمة المدفوعة إلى سلسلة سندات ليس لها قسيمة بواسطة مجموعة من الاستحقاقات المطابقة تاريخ دفع القسيمة وتاريخ استرداد المبلغ الرئيسي

إعانات مدفوعات جارية بدون مقابل تقدمها الحكومة،بما في ذلك الحكومات غير المقيمة، إلى المشاريع على أساس مستوى نشاطها الإنتاجي أو على أساس كمية أو قيمة السلع أو الخدمات التي تنتجها أو تبيعها أو تستوردها

إعانة على منتج هي إعانة مستحقة الدفع لكل وحدة من وحدات سلعة أو خدمة ما

جدول عرض جدول عرض بأسعار المشترين يحتوي على مصفوفة مستطيلة مع الصفوف الموازية مطابقة لنفس المجموعات من المنتجات كجداول التطابق المستخدمة والأعمدة مطابقة للعرض من الإنتاج المحلي الذي تم تسعيره بالأسعار الأساسية إضافة إلى أعمدة للواردات والتعديلات اللازمة للحصول على العرض الكلي لكل (مجموعة من) المنتجات

T

ضرائب ورسوم على الواردات تشمل الضرائب على السلع والخدمات المستحقة الدفع في اللحظة التي تعبر فيها الحدود الجمركية للإقليم الاقتصادي للدولة، أو عندما تسلم السلع بواسطة منتج غير مقيم إلى وحدة مؤسسية مقيمة

الضرائب تحويلات نقدية إجبارية بدون مقابل، نقداً أو عيناً، تدفعها الوحدات الحكومية المؤسسية إلى الوحدات الحكومية

ضرائب ناقص الإعانات على الإنتاج تتألف من الضرائب المستحقة الدفع أو من الإعانات المستحقة القبض على السلع أو الخدمات المنتجة كمخرجات وكذلك من الضرائب الأخرى أو الإعانات على الإنتاج مثل تلك الضرائب التي تكون مدفوعة على العمالة أو الآلات أو المباني أو غير ذلك من الأصول المستخدمة في الإنتاج

ضرائب على الواردات باستثناء ضريبة القيمة المضافة والرسوم تتألف من جميع الضرائب (فيما عدا ضريبة القيمة المضافة ورسوم الواردات) كما جرى تعريفها في تصنيفات كل من دليل إحصاءات مالية الحكومة/ منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، التي تصبح مستحقة عندما تدخل السلع الإقليم الاقتصادي أو يتم تسليم الخدمات من قبل غير المقيمين إلى المقيمين

ضرائب على الدخل تتكون من الضرائب على الدخل والأرباح وعائدات رؤوس الأموال

ضريبة على منتج هي ضريبة تكون مستحقة الدفع بكل وحدة من سلعة أو خدمة ما

ضرائب على المنتجات باستثناء ضريبة القيمة المضافة الضرائب على الواردات والصادرات تتكون من الضرائب على السلع والخدمات التي تصبح مستحقة الدفع نتيجة عملية إنتاج أو بيع أو نقل ملكية أو تأجير أو توريد هذه السلع أو الخدمات، أو نتيجة لاستعمالها للاستهلاك الخاص أو لتكوين رأس المال الخاص

شروط تبادل تجاري تعرف على أنها نسبة سعر الصادرات إلى سعر الواردات

مجموع الاقتصاد يتألف من جميع الوحدات المؤسسية المقيمة في الإقليم الاقتصادي للبلد

هامش تجاري يعرف الهامش التجاري بأنه الفرق بين السعر الفعلي أو المحتسب المدفوع مقابل سلعة مشتراة لإعادة بيعها والسعر الذي يتعين على الموزع دفعه لتعويض هذه السلعة في الوقت الذي بيعت أو استخدمت فيه

ربح أو خسارة متاجرة من التغيرات في شروط التبادل التجاري هو/ هي الفرق بين إجمالي الدخل المحلي الحقيقي والناتج المحلي الإجمالي من حيث الحجم

معاملة تدفق اقتصادي، أي تعاملٌ بين وحدتين مؤسسيتين وفقاً لاتفاق متبادل، أو عمل ضمن وحدة مؤسسية من المفيد تحليلياً أن يعامل بوصفه معاملة، لأن الوحدة كثيراً ما تعمل بصفتين مختلفتين

معاملة أنظر أيضاً معاملة نقدية ، معاملة غير نقدية

تحويل معاملة بموجبها تقدم فيها وحدة مؤسسية سلعة أو خدمة أو أصل إلى وحدة مؤسسية أخرى دون أن تتلقى من الأخيرة أي مقابل

ودائع قابلة للتحويل تتألف من كافة الودائع التي تكون قابلة للتبادل مقابل أوراق نقدية وعملات معدنية تحت الطلب بسعر التعادل وبدون جزاء أو تقييد وتكون قابلة للاستخدام بشكل مباشر لأداء مدفوعات من خلال شيك أو مسودة أو نظام جيرو ، أوالخصم المباشر / الائتمان، أو غيرها من تسهيلات الدفع المباشر

معدات النقل (أصول) معدات تستعمل لنقل الأشخاص أو الأشياء

الموارد المتكررة لمنتجات الأشجار، والمحاصيل والنباتات يغطى عائد المنتجات المتكررة الأشجار، والمحاصيل والنباتات التي تنمو وتتكاثر وتتجدد بصورة متكررة تحت رقابة مباشرة ومسؤولية و إدارة من الوحدات المؤسسية

U

علاوة غير مكتسبة هي مبلغ القسط الفعلي المكتسب الذي يتعلق بما بعد الفترة المحاسبية

منشأة فردية تمثل النشاط الإنتاجي لوحدة حكومية أو لمؤسسة غير هادفة للربح تخدم الأسر المعيشية أو لأسرة معيشية لا يمكن معاملتها على أنها نشاط إنتاجي لشبه شركة

أسهم غير مدرجة هي أوراق مالية لحقوق ملكية ليست مدرجة للتداول

أسهم غير متداولة أنظر أسهم غير مدرجة

ربح حيازة غير محقق هو أحد الأرباح المتراكمة على الأصل الذي ما زال ممتلكاً، أو الخصم الذي ما زال مستحق سداده في نهاية الفترة المحاسبية

جدول استخدام جدول استخدام بأسعار المشترين يحتوي على مجموعة من ميزانيات الإنتاج التي تغطي كافة المنتجات المتاحة في الاقتصاد مرتبة على شكل مصفوفة مستطيلة مع المنتجات التي تم تسعيرها على حسب أسعار المشترين التي تظهر في الصفوف والأعمدة مشيرة إلى طبيعة المنتجات بالنسبة للأشكال المختلفة من الاستخدامات

V

النفائس سلع منتجة ذات قيمة كبيرة لا تستعمل لغرض الإنتاج أو الاستهلاك ولكن تقتنى بوصفها مستودعاً للقيمة مع مرور الزمن

ضريبة القيمة المضافة ضريبة على السلع والخدمات يتم جبايتها على مراحل بواسطة المشاريع ولكن يتم تحميلها كلياً في النهاية على المشترين النهائيين

تكامل رأسي المنشأة المتكاملة رأسياً هي منشأة تنفذ فيها مراحل مختلفة من الإنتاج – والتي عادة ما تنفذ من خلال منشآت مختلفة – بالتتابع عن طريق أجزاء مختلفة من نفس المنشأة

الرقم القياسي الحجمي متوسط التغيرات النسبية في كميات مجموعة معينة من السلع والخدمات بين فترتين زمنيتين

W

خطابات ضمان هي عبارة عن أدوات تجارية تمنح المساهم الحق في شراء, تحت شروط محددة لفترة زمنية محددة من مصدر هذه الضمانات (عادة تكون شركة متعددة) عدد محدد من الأسهم والسندات

موارد مائية المستودعات الأرضية وغيرها من موارد المياه الجوفية لدرجة أن ندرتها تؤدي إلى إعمال حقوق ملكيتها أو حقوق استعمالها، ويمكن إعمال بعض تدابير السيطرة الاقتصادية عليها

نظم أسلحة تشمل المركبات والمعدات الأخرى مثل السفن الحربية والغواصات والطائرات العسكرية والدبابات ،حاملات الصواريخ والقاذفات، الخ

سحوبات دخل من كيان شبه مؤسسي تتألف من هذا الجزء من الدخل القابل للتوزيع الذي يقوم المالك بسحبه من الكيان شبه المؤسسي

أعمال قيد الإنجاز تتكون من الناتج التي تنتجه المشاريع التي لم يتم معالجتها بعد حتى تكون في حالة تسمح بتوفيرها لوحدات و مؤسسات أخرى

موارد بيولوجية مفتلحة قيد التنفيذ تتكون من سلع لم يتم اكتمال نموها بعد لتكون في الحالة أو الهيئة التي عادة ما تكون عليها عند توريدها لوحدات مؤسسية أخرى